

هـ
الجزء الثاني من رد المختار على الدر
المختار على متن تنوير الابصار
للعلامة ابن عابدين
نفعنا الله
تعالى به
امين

جلد دوم
هذا الكتاب رد المختار بتارخ بانروز هم ماه
رمضان المبارك سنة ١٢٨٥ هـ بموت
مولوي محمد عبد الحليم خريدي شمس
واعل كتابي نه سرکار کروید

الحمد لله
 الجزء الثاني من رد المحتار على الدرر
 المختار على متن تنوير الابصار
 للعلامة ابن عابدين
 تفعنا الله
 تعالى به
 امين

جلد سوم
 در کتاب رد المحتار تاج با نرفهم
 ریحان المبارک شمس المجر مفت
 مولوی محمد عبد الحکیم خرید شد
 داخل کتابخانه سرکار کرید

صفحة	صفحة
باب تفويض الطلاق ٤٧٥	كتاب الزكاة ٢
باب الامر باليد ٤٨١	باب السائمة ١٥
فصل في المشيئة ٤٨٥	باب نصاب الابل ١٦
باب التعليق ٤٩٢	باب زكاة البقر ١٨
باب طلاق المريض ٥٢٠	باب زكاة الغنم ١٨
باب الرجعة ٥٢٩	باب زكاة المال ٢٨
باب الايلاء ٥٤٤	باب العاشر ٣٧
باب الخلع ٥٥٦	باب الركاز ٤٣
باب الظهار ٥٧٣	باب العشر ٤٨
باب الكفارة ٥٧٨	باب المصرف ٥٨
باب اللعان ٥٨٥	باب صدقة الفطر ٧١
باب العنين وغيره ٥٩٢	كتاب الصوم ٧٩
باب العدة ٥٩٨	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ٩٧
فصل في الحداد ٦١٦	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم ١١٥
فصل في ثبوت النسب ٦٢٣	باب الاعتساف ١٢٨
باب الحضانة ٦٣٣	كتاب الحج ١٣٨
باب النفقة ٦٤٣	باب الاحرام وصفة المفرد بالحج ١٥٦
	باب القران ١٩٠
	باب التمتع ١٩٤
	باب الجنائيات ١٩٩
	باب الاحصار ٢٣٢
	باب الحج عن الغير ٢٣٥
	باب الهدى ٢٤٩
	كتاب النكاح ٢٥٨
	فصل المحرمات ٢٧٦
	باب الولي ٢٩٥
	باب الكفاءة في النكاح ٣١٧
	باب المهر ٣٢٩
	باب نكاح الرقيق ٣٧٠
	باب نكاح الكافر ٣٨٥
	باب القسم ٣٩٧
	باب الرضاع ٤٠٢
	كتاب الطلاق ٤١٤
	باب الصريح ٤٢٩
	باب طلاق غير المدخول بها ٤٥٤
	باب السكيات ٤٦٢



رد المحتار عن الدر المختار

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

انما ترك في انوان العشر وغيره لانه داخل فيه تغليباً وتبعاً قهستاني (قوله قرنهما) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر ط وباصله ان القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كما فعل قاضي خان لانه بدني محض مثلها الا ان اكثرهم قدموا الزكاة عليه اقتداء بكتاب الله تعالى فوح ولاها افضل العبادات بعد الصلاة قهستاني قلت وهو موافق لما في التحرير وشرحه أوائل الفصل الثاني من الباب الاول من أن ترتبها في الاشرقية بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف وتمام الكلام عليه هناك (قوله في اثنين وتمانين موضعاً) كذا عزاه في البحر الى المناقب البزازية وتبعه في النهر والمنح قال ح وصوابه اثنين وتلاتين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يحسن تقديمها على الصوم ط (قوله ولا زكاة على الانبياء) لان الزكاة طهارة لمن عساه أن يتدنس والانبياء مبرون منه وأما قوله تعالى وأوصلني بالصلاة والسلام أو وأوصاني بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أفاده الشبرا ملسي (قوله الطهارة) هذا انبى مما في بعض النسخ من ابداله بالنظافة (قوله والغناء) أي الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة اذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والثناء بالجبل يقال زكى الشاهد اذا أنى عليه بجر وكلها توجد في المعنى الشرعي لانها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة الجبل والمال بانفاق بعضه ولذا كان المدفوع مستقذراً محرم على آل البيت خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وتنمية بالخلق وما انفقت من شيء فهو يخلفه ويربى الصدقات وبها تحصل البركة لا ينقص مال من صدقة ويمدح بها الدافع وينبى عليه بالجبل والذين هم للزكاة فاعلون قد أفلح من تركي (قوله وشرعاً عليك الخ) أي انها اسم لله في المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الافعال ولان موضوع علم الفقه فعل المكلف ونقل القهستاني أنها شرعاً القدر الذي يخرجها الى التقدير ثم قال وفي الكرماني أنها في القدر مجازاً شرعاً فانها آيات ذلك القدر وعليه المحققون كما في المضمرات وهو القابل

(كتاب الزكاة)
قرنها بالصلاة في اثنين وتمانين موضعاً في التزويل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعاً (هي) لغة الطهارة والغناء وشرعاً (عليك)

قوله الرزائل هكذا بخطه بالزاي وصوابه الرذائل بالذال المعجمة جمع رذيلة ضد الفضيلة كما في القاموس ولا وجود لمادة رزول في القاموس ولا في المصباح اه

المصنف في قول لا يشترك قال الزمخشري وابن الاثير اه وتوله تعالى آتوا الزكاة طاهره القدر الواجب ويحقل
 تأويل الايتام خارج الفعل من العدم الى الوجود كما في اقيمو الصلاة (تنبيه) هذا التعريف لا يدخل فيه
 زكاة السوائم لانه يأخذها العامل ولو جبرافهم يوجد القليل من الزكاة الا ان يقال ان السلطان أو عامله بمنزلة
 الوكيل عنه في صرفها مصارفها وتملكها أو عن الفقراء قائل (قوله خرج الاباحة) فلا تملك فيها وأما
 الكفاة فلم يخرج بقيد التملك لان الشرط فيها التمكن وهو صدق بالملك وان صدق بالاباحة أيضا فلم يخرج
 بقوله جز مال الخ فافهم (قوله الا اذا دفع اليه المطعوم) لانه بالدفع اليه بنية الزكاة بملكه فصيرا كذا
 من ملكه بخلاف ما اذا أطعمه معه ولا يفتى أنه يشترط كونه فقيرا ولا حاجة الى اشتراط فقره أيضا لان
 الكلام في التيمم ولا يابله فافهم (قوله كما لو كساه) أي كما يجزئه لو كساه ح (قوله بشرط أن يعقل
 القبض) قيد في الدفع والكسوة كليهما ح وفسره في القمع وغيره بالذي لا يربح به ولا يخذع عنه فان لم يكن
 عاقلًا فقبض عنه أبوه أو وصيه أو من يعوله قريبا أو أجنبيا أو ملتقطه صح كافي البحر والنهر وغيره بالقبض لان
 التملك في التبرعات لا يحصل الا به فخرج من مفهومه فلذا لم يشده بأولها كما أشار اليه في البحر تأمل (قوله
 الا اذا حكم عليه بنفقة) أي نفقة الايتام والاولى افراد الضعيف لان مرجعه في كلامه مفرد أي الا اذا
 كان المتيم بمن تلزمه نفقته وقضى عليه بها أي فلا تجزئه عن الزكاة لانه استثناء من المستثنى الذي هو اثبات
 وهذا اذا كان يحسب المؤدى اليه من النفقة أما اذا احتسبه من الزكاة فيجزئه كافي البحر عن الوالدية
 ومثله في التارخانية عن العيون فكان على الشارح أن يقول واحتسبه منها كما أفاده ح قلت والظاهر
 انه اذا احتسبه من الزكاة تسقط عنه النفقة المقرضة لا كنفاء التيمم بها لما صرح حوايه من أن نفقة
 الاقارب تجب باعتبار الحاجة ولذا تسقط بعض المدة ولو بعد القضاء لموقع الاستغناء عما مضى وهنا كذلك
 قتل (قوله خلا للثاني) أي أبي يوسف فعنده يصح وعادة البرازية قضى عليه بنفقة ذي رحمه المحرم
 فكساه وأطعمه ينوي الزكاة صح عند الثاني اه زاد في الخاتمة وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في
 الاطعام وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا اذا كان على طريق الاباحة
 دون التملك كما يشعر به لفظ الاطعام ولذا قال في التارخانية ع المحيط اذا كان يعول تيمما ويجعل ما يكسوه
 ويطعمه من زكاة ماله ففي الكسوة لا شك في الجواز لوجود الركن وهو التملك وأما الاطعام فأي دفعه اليه
 يده يجوز أيضا لما قلنا بخلاف ما يأكله بلا دفع اليه (قوله فلا أسكن الخ) عراه في البحر الى الكشف
 الكبير وقال قبله والمال كما صرح به أهل الاصول ما يتناول ويدخل الحاجة وهو خاص بالاعيان فخرج به تملك
 المنافع اه (قوله عيه) أي الجزء أو المال وقول الشارح وهو ربيع عشر نصاب صالح لهم ثمان ربيع العشر
 معن والنصاب معين أيضا فافهم (قوله وهو ربيع عشر نصاب) أي أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم
 كما أشار اليه في البحر ط (قوله خرج النافلة الخ) لانها غير معينة أما النافلة فظاهرة وأما النفقة فظاهرة
 وان كانت مقدرة بالصاع من نحو غر أو شعير ونصفه من نحو بر أو زبيب فليست معينة من المال لوجوبها
 في النعمة ولذا لو هلك المال لا تسقط كإسباني في بلهيا بخلاف الزكاة ولذا تجب من البر وغيره وان لم يكن
 عنده منه شيء أمار ربيع العشر في الزكاة فلا يجب الا على من عنده تسعة أعشار غيره والحاصل أن الفرق بينهما
 بالتعيين والتقدير هذا ما ظهر في فافهم (قوله من مسلم الخ) متعلق بتمليك واحتراز بجميع ما ذكر عن الكافر
 والغني والمهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كإسباني في المصرف ح قال في البحر ولم يشترط الجزية
 لان الدفع الى غير الجزاء كإسباني في بيان المصرف (قوله ولو معتوها) في المغرب المعنوة الناقص
 العقل وقيل المدحوش من غير جنون اه وقبه التفصيل المار في الصبي كافي التارخانية وفي عاتة
 كتب الاحول أن حكمه كالصبي العاقل في كل الاحكام واستثنى الدبوسي العبادات فحبب عليه
 احتسابا وردّه أبو اليسر بأنه نوع جنون فيمنع الوجوب وفي أصول البسقي أنه لا يكلف بأدائها كالصبي
 العاقل الا انه ان زال عنه توجه عليه الخطاب بالاداء حالا وبقتضاء ما مضى بلا حرج فقد صرح بأنه يقضى
 القليل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا فمقابل كالتام والمغنى عليه دون الصبي اذا بلغ وهو أقرب الى
 التحقيق كذا في شرح المغنى للهندى اسماعيل ملخصا (قوله أي معتقه) بفتح التاء والضمير لالهاشمي

خرج الاباحة فلا أطعم شيئا
 ناويا الزكاة لا يجزئه الا اذا
 دفع اليه المطعوم كالكسوة بشرط
 أن يعقل القبض الا انه يجزئه عليه
 بنفقته (جز مال) فخرج المنفعة
 فلا أسكن فقرا داره سنة ناويا
 لا يجزئه (عنه الشارح) وهو ربيع
 عشر نصاب حوى خرج النافلة
 والنفقة (من مسلم فقير) ولو
 معتوها (غيرهاشمي ولا مولاه)
 أي معتقه

قوله خلا للثاني هكذا بخطه
 ولا وجود لذلك في نسخ الشارح
 التي يدي وليحذر اه معجمه

مطا
 في أحكام المعتوه

(قوله وهذا) أي ما عترف به المصنف (قوله أي اليهود) إشارة إلى ما أجاب به في النهر عن اعتراض الدرر على الكذب أن قوله بملك المال يتناول الصدقة النافقة فزاد قوله عنه الشارع كما فعل المصنف لأخراجها وحاصل الجواب أن أصل في المال للعهد وهو ما عينه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بقلبك وقوله من كل وجه متعلق بقطع ط (قوله فلا يدفع لاصله) أي وإن علا وفرعه وإن سفل وكذا الزوجه وزوجه وعنده ومكانه لأنه بالدفع اليهم لم تنقطع المنفعة عن المالك أي المزكى من كل وجه (قوله لله تعالى) متعلق بقلبك أي لأجل اعتنا أمره تعالى (قوله بيان لاشتراط النية) فإنها شرط بالاجماع في مقاصد العبادات كلها بجر (قوله عقل وبلوغ) فلا تجب على مجنون وصبي لأنها عبادة محضة وليس مخاطبين بها وإيجاب الفسقات والغرامات لكونها من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لأن فيها معنى المؤنة ولا خلاف أنه في المجنون الأصل يعتبر ابتداء الحول من وقت إفاقته كوقت بلوغه أما العارضي فإن استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ورواية عن الثاني وهو الأصح وإن لم يستوعبه لغا وعن الثاني أنه يعتبر في وجوبها إفاقته أكثر الحول نهر ولم يذكر المعتوه هنا والظاهر أن فيه هذا التفصيل وأنه لا تجب عليه في حال الغنى لما علمت من أن حكمه كالصبي العاقل فلا تنزله لاعتبار عبادة محضة كما علمت إذا لم يستوعب الحول لأن المجنون يلفو معه فالغنى بالأولى وأما ما في القهستاني من قوله فجب على المعتوه والمغني عليه ولو استوعب حولا كما في قاضي خان اه فنه اني راجعت نسختين من قاضي خان فلم أراه ذكر حكم المعتوه وإنما ذكر حكم المجنون والمغني ولو وجد فيه ذلك فهو مشكل فتأمل (قوله واسلام) فلا نزاع على كافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان أصليا أو مرتدا فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشئ من العبادات أيام ردة ثم كما شرط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت بجر عن المعراج (قوله وحرية) فلا تجب على عبد ولو مكاتباً أو مستعبي لأن العبد لا ملك له والمكاتب ونحوه وإن ملك الآن ملكه ليس تاماً نهر (قوله والعلم به) أي بالأقراض ح وإنما لم يذكره المصنف لأنه شرط لكل عبادة وقد يقال أنه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فنبقى ذكره أيضاً بجر (قوله ولو حكما الخ) فلو أسلم الحربي ثم مكث سنين وله سوائم ولا علم له بالشرايع لا تجب عليه زكاتها فلا يخاطب بأدائها إذا خرج إلى دارنا خلافاً لفر بدائع (قوله ملك نصاب) فلا زكاة في سوائم الوقف والتحليل المسبلة لعدم الملك ولا فيما أحرزه العبد بدارهم لأنهم ملوكه بالاحراز عندنا خلافاً للشافعي بدائع ولا فيملكون النصاب ثم أعلم أن هذا جعله في الكثر شرطاً واعترضه في الدرر بأنه سبب وأجاب عنه في البحر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لا شراً كهمل في أن كلا منهما يضاف إليه الوجود لا على وجه التأثير فخرج العلة ويتميز السبب عن الشرط بإضافة الوجوب إليه أيضاً دون الشرط كما عرف في الأصول اه أقول ولا حاجة إلى ذلك فقد ذكر في البدائع من الشروط الملك المطلق قال وهو الملك يد ورقبة وقال إن السبب هو المال لأنها وجبت شـ كـ النعمة المال ولذا انضاف إليه يقال زكاة المال والإضافة في مثله للسببية كصلاة الظهر وصوم الشهر ووج البيت اه وعليه فذاك النصاب حيث جعل شرطاً كما في عبارة الكنز يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله وحيث جعل سبباً كما في عبارة المصنف يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف أي النصاب المملوك وبه علم أنه لا يصح تفسير عبارة الكنز بهذا خلافاً لما فعله في النهر لئلا يحتاج إلى الجواب بما مر عن البحر وأنه لا يصح تفسير عبارة المصنف بمفسرنا به عبارة الكنز فافهم (قوله نصاب) هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المتأدبر المينة في الأبواب الآتية وهذا شرط في خبر زكاة الزرع والخمار لا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول كما سأق في باب العشر (قوله نسبة الحول) أي الحول القمري لا الشمسي كما سأق في مناقيل زكاة المال (قوله لحولانه عليه) أي لأن حولان الحول على النصاب شرط لكونه سبباً وهذا علة للنسبة وسعى الحول حولان لأن الأحوال تتحول فيه أولاً لأنه يتحول من فصل إلى فصل من فصوله الأربع (قوله خرج مال المكاتب) أي خرج بالتقييد به لأن المراد بالتام المملوك رقبة ويدأ ملك المكاتب ليس بتمام لوجود المتأدبر ولأنه دائر بينه وبين المولى فإن أدى مال الكتابة سلم له وإن عجز سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شئ فكذا المكاتب كما في الشرع بلالية قلت وخرج أيضاً نحو المال المفقود والساقط في بحر ومغصوب لا يئنه عليه ومدفون في بركة فلا زكاة عليه إذا أعاد إليه كما سأق لأنه وإن كان مملوكاً

وهذا معنى قول الكنز
بملك المال أي المعهود أخراجه
شرعاً مع قطع المنفعة عن المالك
من كل وجه) فلا يدفع لاصله
وفرعه (لله تعالى) بيان لاشتراط
النية (وشرط اقتراضها عقل
وبلوغ واسلام وحرية) والعلم به
ولو حكما ككونه في دارنا (وسببه)
أي سبب اقتراضها (ملك نصاب
حول) نسبة للحول لحولانه عليه
(تام) بالرفع صفة ملك خرج
مال المكاتب

مطله
الفرق بين السبب والشرط والعلة

رجة له لكن لا بد له عليه كما أفاده في البدائع وخرج به أيضا كافي البحر المشتري للتجارة قبل القبض والابق
 المعتدلتجارة (قوله أقول الخ) حاصله أنه لا حاجة إلى قوله تام وفيه نظر لأنه في صدد تعريف سبب الوجوب
 ولا بد في التعريف من كونه جامعاً مانعاً فلو أطلق الملك عن قيد التمام لورد عليه ملك المكاتب وذ كراهية
 في بيان الشرط لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصاً فحينئذ لا بد من ذكره تأمل (قوله على أن الخ) زيادة ترق
 في بيان الاستثناء عن قيد التمام أي ولو فرض أن مال المكاتب لم يخرج باشتراط الحرية وقصد إخراجه وإخراج
 غيره مما تقدم يخرج بإطلاق الملك لا نصرافه إلى الكامل والملك الكامل هو التمام فلا حاجة إلى التصريح به لكن
 لا يخفى أن هذه غاية يعتذر بها عند عدم التصريح بالتصديق فاعتراض المعارض فإن المطلق كثيراً ما يراد منه
 إطلاقه بل هو الأصل فيه كما في كتب الأصول فالتصريح بالتصديق حيث لم يرد الإطلاق أحسن ولا سيما في مقام
 التفهيم وتعليم الأحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في المتن المبينة على الاختصار كالغفر
 والملقى وغيرهما (قوله ودخل) أي في ملك النصاب المذكور فتح (قوله ما ملك بسبب خيب الخ) أي على قول
 الإمام لأن خطأ دراهمه بدراهم غيره عنده استهلاكاً ما على قولهما فلا ضمان فلا ثبت الملك لأنه فرع الضمان
 فلا يورث عنه لأنه مال مشترك وانما يورث حصة الميت منه فتح وفي القهستاني ولا زكاة في المنصوب والمملوك
 شراء فاسداً والمراد بالمنصوب ما لم يخلطه بغيره لعدم الملك وأما المملوك شراء فاسداً فهو مشكل لأنه قبل
 قبضه غير مملوك وبعده مملوك ملكاً تاماً وإن كان مستحق الفسخ فتأمل وقيد بما إذا كان له غيره الخ لأنه إذا لم يكن له
 غيره يكون مشغولاً بالدين للمنصوب منه فلا تنزه زكاته ما لم يبرئه منه والمراد بالغير ما يجب فيه الزكاة
 لما في السراج لا يصرف الدين ملك آخر لا زكاة فيه والتقيد بالانفصال غير لازم وسيأتي تمام الكلام على مسألة
 الغصب في باب زكاة الغنم (قوله فارغ عن دين) بالترصعة نصاب وأطلقه فشمع الدين العارض كما يذكره
 الشارح ويأتي بيانه وهذا إذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة فلو لحقه بعدم تسقط الزكاة لأنها ثبتت في
 ذمته فلا يسقطها ما لحق من الدين بعد ثبوتها جوهرية (قوله له مطالب من جهة العباد) أي طلباً واقعاً من
 جهتهم (قوله سواء كان) أي الدين (قوله زكاة) فلو كان له نصاب حال عليه حولان ولم يركه فمما
 لا زكاة عليه في الحول الثاني وكذا لو استهلك النصاب بعد الحول ثم استفاد منه ما آخر وحال عليه الحول لا زكاة
 في المستفاد لاستعمال خمسة منه بدين المستهلك أما لو هلك بركي المستفاد لسقوط زكاة الأول بالهلاك بجر
 والمطالب هنا السلطان تقدير الآن الطلب له في زكاة السوائم وكذا في غيرها لكن لما كثرت الأموال في زمن
 عثمان رتب الله عنه وعلم أن في تنصيرها ضرراً بأصحابها رأي المصلحة في تفويض الأداء إليهم بإجماع الصحابة فصار
 أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام ولم يطل حقه عن الأخذ ولذا قال أصحابنا لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدّون
 زكاة الأموال الباطنة فإنه يطالبهم والأفلاخ لخالفتهم الإجماع بدائع (تنبيه) ما وقع في صدر الشريعة من أن دين
 الزكاة لا يمنع سهو كونه عليه ابن كمال وغيره (قوله وإخراج) في البدائع وقالوا دين الإخراج يمنع وجوب الزكاة
 لأنه بطالب به وكذا إذا صار العسر ديناً في الذمة بأن تلف الطعام العسري صاحبه فأما وجوب العسر فلا يمنع
 لأنه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بجر (قوله أول العبد) معطوف على قوله لله تعالى (قوله
 ولو كفالة) مبالغة في دين العبد قال في المحيط لو استقرض ألفاً فكنل عنه عشرة ولكل ألف في بيته وحال
 الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله بدين الكفالة لأن له أن يأخذ من أيهم شاء بجر قال في الشربلية
 وهذا الفرع ظاهر على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في الدين أما على الصحيح من أنها في المطالبة فقط
 ففيه تأمل اه قلت لاشك أيضاً على القول بأنها في المطالبة يكون لرب المال أخذ الدين من الكفيل وحسبه
 إذا امتنع فيكون الكفيل محتاجاً إلى ما في يده لقضاء ذلك الدين وإن لم يكن في ذمته دفعا للملازمة أو الجس
 عنه وقد عللوا سقوط الرخصة بالدين بأن المدين محتاج إلى هذا المال حاجة أصلية لأن قضاء الدين من
 الحوائج الأصلية والمال المحتاج إليه حاجة أصلية لا يكون مال الزكاة تأمل (قوله أو مؤجلاً الخ) عزاء
 في المعراج إلى شرح الطحاوي وقال وعن أبي حنيفة لا يمنع وقال الصدر الشهيد لا رواية فيه ولكل من
 المنع وعدمه وجه زاد القهستاني عن الجواهر والصحيح أنه غير مانع (قوله ونفقة) بالنصب عطف على
 كفالة بتقدير مضاف فيهما أي دين كفالة ودين نفقة ط (قوله لزمته بقضاء أو رضاه) أي بقضاء القاضي بها

أقول أنه خرج باشتراط الحرية
 على أن المطلق ينصرف
 للكامل ودخل ما ملك بسبب
 خيب كقصور خلطه إذا كان له
 غيره منفصل عنه يوفي دينه (فارغ
 عن دين له مطالب من جهة العباد)
 سواء كان لله زكاة وإخراج أو للعبد
 ولو كفالة أو مؤجلاً ولو صدقه
 زوجته المؤجل للفراق ونفقة
 لزمته بقضاء أو رضاه

بخلاف دين نذر وكفارة
وجع لعدم المطالب ولا يمنع الدين
وجوب عشر وخراج وكفارة
(و) فارغ (عن حاجته الاصلية)
لاق المشغول بها كالمعدوم
وفسره ابن ملك بما يدفع عنه
الهلاك تحقيقا ككتابيه
أوتة قدر اكدية

مطلب
في زكاة ثمن المبيع وفاء

قوله لانهما مؤنة الارض الح هكذا
يجطه ولا وجود لذلك في نسخ
الشارح التي يدي اه معجمه

أو تراضع ما على قدر معين لانها بدون ذلك تسقط بمضى المدة وانما تصير دينا باسدهما لكن في نفقة الزوجة
مطلقاً ما في نفقة الاقارب فلا تصير دينا الا اذا كانت المدة قصيرة دون شهر أو استدان القريب النفقة باذن
القاضي كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابها (قوله بخلاف دين نذر) كما اذا كان له ما تادروهم ونذر ان يصدق
بما نه منها فاذا حال الحول عليها تلزمه زكاة ككتابيه ويسقط النذر بقدر درهمين ونصف لانه استحق بجهة الزكاة
فيبطل النذرية ويتصدق باقي المائة ولو صدق بكاملها للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعيينه بتعيين
الله تعالى فلا يطله تعيينه ولو نذر مائة مطلقة فتصدق بمائة منها للنذر يقع درهمان ونصف لان زكاة ويصدق
بذاتها للنذر كما في المعراج عن الجامع (قوله وكفارة) أي بأنواعها ح وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر
وهدي المتعة والاضحية بجر (تمة) قالوا ثمن المبيع وفاء ان بقي حولا فزكاته على البايع لانه ملكه وقال
بعض المشايخ على المشتري لانه يعمده مالا موضوعا عند البايع فيؤاخذ بما عنده بدائع وذ ككتابيه في الذخيرة
ان زكاته عليه ما للتعليين المذكورين قال وليس هذا ايجاب الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدراهم
لا تعين في العقود والفسوخ وهكذا ذكر نفي الدين البزدي هذه المسألة أيضا في شرح الجامع اه ومثله
في البرازية قلت ينبغي لزومها على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من أن يبيع الوفاء منزل منزلة
الرهن وعليه فيكون الثمن دينا على البايع تأمل (قوله ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج) برفع الدين
ونصب وجوب والكلام الآن في موانع الزكاة لكن لما كان كل من العشر والخراج زكاة الروع والثمار
قد يتوهم أن الدين يمنع وجوبهما به على دفعه وذكر الكفارة استطاراد افافهم (قوله لانهما مؤنة الارض
النامية) حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض المكاتب بدائع (قوله وكفارة) أي أن الدين لا يمنع وجوب
التكفير بالمال على الاصح بجر عن الكشف الكبير قلت ككتابيه قال صاحب البحر في شرحه على المنار
والاشياء والنظر انه صحيح في التقرير منع وجوبها بالمال مع الدين كالزكاة اه ويوافقه ماسيأتي في زكاة الغنم
من قصة أمير بلخ (قوله وفارغ عن حاجته الاصلية) أشار الى انه معطوف على قوله عن دين (قوله
وفسره ابن ملك) أي فسر المشغول بالحاجة الاصلية والاولى فسرهما وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك
عن الانسان تحقيقا كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والنياب المحتاج اليها لدفع الحر أو البرد أو تدبيرا
كالدين فان المديون محتاج الى قضائه بما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكالات
الحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان الجهل عندهم كالهلاك فاذا كان له دراهم
مستحقة بصرفها الى تلك الحوائج صارت كالمعدومة كما أن الماء المستحق بصرفه الى العطش كان كالمعدوم
وجاز عنده التميم اه وظاهر قوله فاذا كان له دراهم الخ أن المراد من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية ما كان
نصا من النقدين أو أحدهما فارغا عن الصرف الى تلك الحوائج لكن كلام الهداية مشعر بأن المراد به نفس
الحوائج فانه قال وليس في دور السكنى ومصاب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح
الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية وليست بنامية أيضا اه وبه يترك كلام المصنف الا في
أيضا وأشار كلام الهداية الى انه لا يضر كونها غير نامية أيضا اذ لا مانع من خروجها مرتين كما خرج الدين
ثانيا بقوله فارغ عن حوائجه الاصلية وخصه بالذكر كما قال القهستاني لما فيه من التفصيل قلت على أنه
لا يعترض بالقيد اللاحق على السابق الا خص فان الحوائج الاصلية أعم من الدين والناسي أعم منها لانه يخرج به
كتب العلم لغير أهلها وليس من الحوائج الاصلية لكن قد يقال المتون موضوعة للاختصار فائدة اخراج
الحوائج مرتين نعم تظهر الفائدة في ذكر القيد على ما قرره ابن ملك من أن المراد بالاول النصاب من أحد
النقدين المستحق الصرف اليها فيكون التقيد بالنماء احترازا عن أعيانها والتقيد بالحوائج الاصلية احترازا
عن انماها فاذا كان معه دراهم أمسكها بنية صرفها الى حاجته الاصلية لا تجب الزكاة فيها اذا حال الحول
وهي عنده لكن اعترضه في البحر بقوله ويحالفه ما في المعراج في فصل زكاة العروض أن الزكاة تجب
في النقد ككتابيه فما أمسك للنماء أو للنفقة وكذا في البدائع في بحث النماء التقدير اه قلت وأقره في النهر
والشر بلاية وشرح المقدسي وسيصرح به الشارح أيضا وشوه قوله في السراج سواء أمسك للتجارة
أو غيرها وكذا قوله في التناخائية قوى التجارة أولا لكن حيث كان ما قاله ابن ملك موافقا لظاهر عبارات

المتون كما علمت وقال ح انه الحق فالاولى التوفيق بحمل ما في البدائع وغيرها على ما اذا أمسكه لينفق منه كل ما يحتاجه فقال الحول وقد بقي معه منه نصاب فانه يركى ذلك الباقي وان كان قصده الاتفاق منه أيضا في المستقبل لعدم استحقاق صرفه الى حوائجه الاصلية وقت حوالان الحول بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليها لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما حال الحول عليه وهو محتاج منه الى أداء دين كنفارة أو نذراً أو حج فانه محتاج اليه أيضا لبراءة ذمته وكذا ما ساقى في الحج من أنه لو كان له مال ويخاف العروبة يلزمه الحج به اذا خرج أهل بلده قبل أن يتزوج وكذا لو كان محتاجه لشراء دار أو عبد فليأتمل والله اعلم (قوله نام ولو تقديراً) التمام في اللغة بالزيادة والقصر بالهمز خطأ يقال غني المال يعني غناه ويخون غموا وأنعم الله تعالى كذا في المغرب وفي الشرع هو نوعان حقيقي وتقديرى فالحقيقي الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارات والتقديرى تمكنه من الزيادة بكون المال في يده أو يد نائبه بحر (قوله الاستثناء) أى طلب النقص (قوله فلا زكاة على مكاتب) أى ولا على سيده كما في الشربلالة عن الجوهرة فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان أولى ح (قوله لعدم الملك التام) أى لعدم اليد في حق السيد وعدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم اندرج المال للمولى بالتجيز أو للمكاتب بأداء بدل الكتابة لا يركى عن السنين الماضية بل يستأنف حوالاً جديداً اه ح وكان الاولى بالشارح تأخير التعليق الى آخر المسائل الثلاث التي ذكرها فانه علمها أيضاً لان المنقود فيها ما عدم اليد وعدم ملك الرقبة وقدم ترأى المراد بالملك التام المملوك رقبة ويذا (قوله ولا في كسب مأذون) أى لا عليه ولا على سيده مادام في يده أما اذا أخذه السيد فانه يركى له المامضى من السنين على الصحيح وقبل يلزمه الاداء قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق فان كان لا يلزم السيد الاداء المامضى لا قبل الاخذ ولا بعده كذا في البحر وكان على الشارح أن يقول ولا في كسب مأذون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة بل ربما توهم من كلامه أن قوله بعد قبضه المذكور في مسألة الرهن طرف لمسألة المأذون أيضاً ح (قوله ولا في مرهون) أى لا على المرتهن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد واذا استرد الرهن لا يركى عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه ويدل عليه قول البحر ومن موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن أزيد من الدين ط قلت لكن أرجع شيخنا شيخنا السامحاني الضمير في قول الشارح بعد قبضه الى المرتهن كما رأيت به بخطه في هامش نسخته وبؤيده أن عبارة البحر هكذا ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد اه وليس فيها ما يدل على انه لا يركى بعد الاسترداد لكن قال في الخاتمة السائمة اذا غصمها ومنعها عن المالك وهو مقترن ردها عليه لازكاة على المالك فيما مضى وكذا لو رهنها بألف وله مائة ألف فقال الحول على الرهن في يد المرتهن يركى الراهن ما عدا من المال الألف الدين ولا زكاة في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم المغصوبة والسائمة فانه يركى الدراهم اذا قبضها دون السائمة ولو الغاصب مقترن اه وظاهره انه لا فرق في الرهن بين السائمة والدراهم فليأتمل (قوله قبل قبضه) أما بعده فيركى عمامضى كما فهمه في البحر من عبارة المحيط فراجع له لكن في الخاتمة رجل له سائمة اشتراها رجل للسائمة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى لانها كانت مضمونة على البائع بالثمن اه ومقتضى التعليق عدم الفرق بين ما اشتراها للسائمة أو للتجارة فتأتمل (قوله ومديون للعبد) الاولى ومديون بدين يطالبه به العبد ليشمل دين الزكاة والخراج لانه لله تعالى مع انه يمنع لان له مطالباً من جهة العباد كما مر ط (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلا زكاة (قوله وعروض الدين) أى المستغرق في إنشاء الحول ومثله المنقص للنصاب ولم يتم آخر الحول وأما الحادث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقاً ط (قوله ورجحه في البحر) وعبارته وعند أبي يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه وتقديهم قول محمد بن عمر بن جريحه وهو كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا أبرأ فعند محمد يستأنف حوالاً جديداً عند أبي يوسف كما في المحيط اه أقول ان كان مجرد التقديم يقتضى الترجيح فقد قدم في الجوهرة قول أبي يوسف وأشار في الجمع الى انه قول أبي حنيفة أيضاً وأخرى شرحه دليله ما عن دليل محمد فاقضى ترجيح قولهم لانه لا دليل المتأخرية ضمن الجواب عن المتقدم بل ما عزا الى محمد عزا في البدائع وغيرها الى زفر وفي البحر في آخر باب زكاة المال عن المجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع حكم

(نام ولو تقديراً) بالقدرة على
الاستثناء ولو يناسبه ثم فزع
على سببه بقوله (فلا زكاة
على مكاتب) لعدم الملك التام ولا
في كسب مأذون ولا في مرهون
بعد قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة
قبل قبضه (ومديون للعبد بقدر
دينه) فيركى الرائد ان بلغ نصاباً
وعروض الدين كالهلاك عند محمد
ورجحه في البحر

ولوله نصب صرف الدين لا يسرها
قضاء ولو أجناسا صرف لا قلها
زكاة فان استويا كاربعين
شاة وخمس ابل خير (ولا في ثياب
البدن) المحتاج اليها لدفع الحر
والبردين ملك (وأثاث المنزل
ودور السكنى ونحوها) وكذا
الكتب وان لم تكن لاهلها اذالم
تنو للتجارة غير أن الاهل له أخذ
الزكاة وان ساوت نصبا

الحول وان كان مستغنيا وقال زفر يقطع اه وجرم به الشارح هنا قيل قول المصنف وقية العرض
تضم الى الثمن فقد ظهر لك ما في ترجيح البحر فتدبر نعم ما في البحر أوجه لأن الدين مانع من ابتداء الحول فيضع
من بقائه بالاولى لان البقاء اسهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول
أيضا بان ملك ما يني الدين من غير النصاب تأمل (قوله ولوله نصب الخ) كأن يكون عنده دراهم ودينارين
وعروض التجارة وسوائهم يصرف الدين الى الدراهم والدينارين ثم الى العروض ثم الى السوائهم كافي البحر
(قوله ولو أجناسا) أي ولو كانت السوائهم التي عندهما أجناسا بأن كان له أربعون من الغنم وثلاثون من البقر
وخمس من الابل صرف الدين الى الغنم أو الابل دون البقر لان التبيع فوق الشاة بحر ثم قال هكذا أطلقوا وقيدوه
في المبسوط بأن يحضر الساعي والا فالحيار لرأب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من
الدراهم وان شاء عكس لانها في حق سواء اه (قوله خير) لان الواجب في كل منهل شاة واحدة قال
في البحر وقيل يصرف الى الغنم لتحب الزكاة في الابل في العام القابل اه أي لانه اذا دفع من الغنم واحدة
يبقى تسعة وثلاثون لا تحب زكاتها في القابل (تنبيه) بقي ما اذا كان للمديون مال الزكاة وغيره من عبيد الخدمة
وثياب البذلة ودور السكنى فيصرف الدين أولا الى مال الزكاة لا الى غيره ولو من جنس الدين خلافا لفرق حتى
لو تزوج على خادم بغير عينه وله ما تادهم وخادم صرف دين المهر الى الماتين دون الخدام عندهما لان غير مال
الزكاة يستحق للعوائج ومال الزكاة فاضل عنها فكان الصرف اليه ايسر وانظر بأرباب الاموال ولهذا
لا يصرف الى ثياب البذلة وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الاصل أرايت لو تصدق عليه ألم يكن موضعها
للصدقة ومعناه أن مال الزكاة مشغول بالدين فالتحق بالعدم وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ
الصدقة فكان فقيرا ولا زكاة على الفقير وأما إذا لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البذلة ثم الى العقار
لان الملك مما يستحدث في العروض ساعة فساعة أما العقار فخلافا غالبا يذاع أقول والظاهر أن قوله يصرف
الدين الى عروض البذلة الخ كلام استطرادي مفروض فيما اذا أراد القاضي بيع ماله عليه في قطاعة دينه
كما سر حوايه في المحرل في مسألة الزكاة اذا فرض انه ليس له مال زكاة فأى شيء يركبه ولو كان له مال زكاة فقد
صرح قبله بأن الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره وعليه فلو استقرض ما تقي درهم وحال عليها الحول عنده
وليس له الا ثياب البذلة ونحوها مما ليس مال زكاة لازكاة عليه ولو كانت الثياب تقي بالدين لان الدين
الذي عليه يصرف الى الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج أيضا بأنه لا يصرف الدين للملك آخر
لا زكاة فيه وفي الزيلعي أيضا ولا يتحقق الغنى بالمال المستقرض مالم يقض (قوله المحتاج اليها الخ)
انما قيد ابن ملك بذلك لانه أراد بيان الحوائج الاصلية كما تقدمناه عنه أما كلام المصنف هنا فلا حاجة الى
تقييده بذلك وكان الشارح أراد أن قوله ولا في ثياب البدن محترز قوله عن حاجته الاصلية لتقدمه فقيد بذلك
وجعل غير المحتاج اليها من محترزات القصد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدير امر اعانة لترتيب القيود تأمل
(قوله وأثاث المنزل الخ) محترز قوله نام ولو تقدير امر وقوله ونحوها أي كشياب البدن الغير المحتاج اليها
والحوائث والعقارات (قوله وان لم تكن لاهلها) أشار الى أن تقييد الهداية بقوله لاهلها غير معتبر
المفهوم هنا لكن قد يقال أراد اخراجها بقوله وعن حاجته الاصلية وجعل التي لغير اهلها خارجة بقوله نام
كما قررناه في ثياب البذلة والمراد بأهلها من يحتاج اليها للتدريس وحفظ وتصحيح كما يعلم مما يأتي عن الفتح (قوله
غير أن الاهل الخ) استدرأ على التعميم المأخوذ من قوله وان لم تكن لاهلها أي أن الكتب لا زكاة فيها
على الاهل وغيرهم من أي علم كانت لكونها غير نامية وانما الفرق بين الاهل وغيرهم في جواز أخذ الزكاة والمنع
عنه فمن كان من أهلها اذا كان محتاجا اليها للتدريس والحفظ والتصحيح فانه لا يخرج بها عن الفقر وله أخذ
الزكاة ان كانت فقها أو حديثا أو تفسيراً ولم يفضل عن حاجته نسخ تساوى نصبا كأن يكون عنده
من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث لان التسخير يحتاج اليها لتصحيح كل من الاخرى والخيار الاول أي كون
الرائد على الواحدة فاضلا عن الحاجة وأما غير الاهل فانهم يحرمون بالكتب من أخذ الزكاة لتعلق الحرمان
بملك قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناميا وأما كتب الطب والنحو والنجوم فمعتبرة في المنع مطلقا ونص
في الخلاصة على أن كتب الادب والمصنف الواحد ككتب الفقه لكن اضطرب كلامه في كتب الادب فصرح

في باب صدقة القطر بأنها كالتعبير والطب والتجوم والذي يقتضيه النظر أن نسخة من النصوص ونسختين على
 اختلاف لا تعتبر من النصاب وكذا من أصول الفقه والكلام غير المخلوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق
 من مذهب أهل السنة الآن لا يوجد غير المخلوط لأن هذه من الحوائج الأصلية أفاده في فتح القدير قلت والذي
 يقتضيه النظر أيضا أنه أن أريد بالأدب الطرافة كما في القاموس وذلك ككتب الشعر والعروض والتاريخ
 ونحوه فتع الاخذ وان أريد به آداب النفس كما في المغرب وهو المسمى بعلم الاخلاق كالأحياء للغزالي ونحوه فهو
 كالنسخ لا يمنع وان كتب الطب لطبيب يحتاج الى مطالعتها ومراجعتها لا تمنع لأنها من الحوائج الأصلية
 كآلات المحترفين وأن الأهل إذا كان غير محتاج اليها فهو كغير الأهل كما يعلم مما مر وكذا حافظ قرآن له
 مصحف لا يحتاجه لأن المناط هو الحاجة (قوله أو تزيد على نسختين) صوابه على نسخة لأن المختار هو كون
 الزائد على نسخة واحدة فاضلا عن الحاجة كما قدمناه عن الفتح ومثله في النهر (قوله وكذلك آلات المحترفين)
 أي سواء كانت مما لا تستهلك عينه في الاتفاع كالقدوم والمبرد أو تستهلك لكن هذا منه ما لا يبقى أثره
 كما يكون وحرض لغسل ومنه ما يبقى كعصفرو زعفران لصباغ ودهن وعفص لداغ فلا زكاة في الأولين لأن
 ما يأخذ من الأجرة بمقابلة العمل وفي الأشهر الزكاة إذا حال عليه الحول لأن المأخوذ بمقابلة العين كما في الفتح
 قال وقوادير العطارين ولحم الخيل والحرير المشتراة للتجارة ومقاودها وجلالها ان كان من غرض المشتري
 بيعها فيها الزكاة والأفلا (قوله كالعصف) الأولى كالعصف كما في بعض النسخ لأنه المناسب لقوله
 لداغ الجلد (قوله وان حال الحول) أي ولم ينوبها التجارة بل امسكه لحرفته (قوله فتباع له) أي يبيعه
 القاضي على بيعها للقضاء الدين وان أبي باعها عليه (قوله ولا في مال مفقود الخ) شروع في مسألة مال
 الضار كما يأتي (قوله بعدها) أي بعد سنين (قوله فلو له بينة تجب للمضى) أي تجب الزكاة بعد قبضه
 من الغاصب للمضى من السنين قال ح وينبغي أن يجري هنا ما يأتي مجمعا عن محمد من أنه لا زكاة فيه
 لأن البينة قد لا تقبل فيه اه قال ط وأظهر على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين القوي اه أي
 فوجب عند قبض أربعين درهما (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة ط (قوله عند غير معارفه) أي
 عند الأجانب فلو عند معارفه تجب الزكاة لتفريطه بالنسيان في غير محله بجر (قوله في حرز) كداره أو دار
 غيره بجر وقبل إذا كانت الدار عظيمة فلها حكم العسراء اسماعيل عن البرجندي (قوله واختلف
 في المدفون الخ) فقبل بالوجوب لا مكان الوصول وقبل لأنهم غير حرز بجر (قوله ولا بينة له عليه) هذا
 على أحد القولين المحبين كما يأتي (قوله ثم صارت) أي البينة (قوله بعدها) أي السنين (قوله
 وقبده الخ) أي قبله عدم الوجوب في المجهود عند عدم البينة بما إذا خلفه عند القاضي خلف أم قبله
 فوجب لاحتمال نكوله وهذا نقله في غرر الاذكار بلفظ وعن أبي يوسف ثم لا ينبغي أنه على التصحيح الآتي من عدم
 الوجوب ولو مع البينة يقتضي أن لا تجب قبل التحلف بالأولى كما أفاده ط عن أبي السعود (قوله وما
 أخذ من صادرة) المصادرة أن يأمره بأن يأتي بالمال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا يتكرر هذا
 مع قوله ومغصوب لا بينة عليه أفاده ح (قوله ثم وصل اليه) أي المال في جميع هذه الصور (قوله
 لعدم التقوى) على لقوله ولا في مال مفقود الخ أفاده أنه من محترقات قوله نام ولو تقديرا لأنه غير متمكن من
 الزيادة لعدم كونه في يده أو يد نائبه (قوله حديث علي) كذا عزاء في الهداية إلى علي وأيس بمعروف وانما
 ذكره سبط ابن الجوزي في آثار الاتصاف عن عثمان وابن عمر كذا في شرح النقاية لنزاع على القاري (قوله
 لا زكاة في مال الضمار) الضمار بالاضاد المجهمة بوزن جار قال في البحر وهو في اللغة الغائب الذي لا يرجى فاذا
 رجو فليس بضمار وأصله الاضمار وهو التغييب والاختفاء ومنه أن يفتري قلبه شيئا (قوله ملي) فعيل بمعنى
 فاعل هو الفتى ط وفي المحيط عن المتني عن محمد لو كان له دين على وال وهو مقر به إلا أنه لا يعطيه وقد طالبه
 بباب الخليفة فلم يعطه فلا زكاة فيه ولو هرب فريجه وهو يقدر على طلبه والتوصيل بذلك فعليه الزكاة
 وان لم يتدره على ذلك فلا زكاة عليه اه (قوله أو على معسر) الاضمار اسقاط على لأنه عطف على ملي نعت
 لمقر أيضا لا مقابل له لأنه لو كان غير مقر فهو المسألة المتقدمة والاضمار قول الدرر على مقر ولو معسرا (قوله
 أي محكوم بافلاسه) أفاد أن قوله مفلس مشدد باللام وقيد به لأنه محل الخلاف لأن الحكم به لا يصح عند

الآن تكون غير فقه وحديث وتفسير
 أو تزيد على نسختين منها هو المختار
 وكذلك آلات المحترفين إلا ما يبقى
 أثره كالعصفرد لا يخجله فقيه
 الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصابون
 يساوي نصبا وان حال الحول
 وفي الاشياء الفقه لا يكون غنيا
 بكتبه المحتاج اليها إلا في دين العباد
 فتباع له (ولا في مال مفقود)
 وجده بعد سنين (وما قط في بحر)
 استخراج بعدها (ومغصوب)
 لا بينة عليه) فلو له بينة تجب
 لما مضى إلا في غصب السائمة فلا
 تجب وان كان الغاصب مقررا كما في
 الخائنة (ومدفون بريبة تنس مكانه)
 ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير
 معارفه بخلاف المدفون في حرز
 واختلف في المدفون في كرم
 وأرض مملوكة (ودين) كان بجمده
 المدفون سنين) ولا بينة له عليه (ثم)
 صارت له بأن (أقر بعدها عند قوم)
 وقبده في مصرف الخائنة بما إذا
 حلف عليه عند القاضي أم قبله
 فوجب للمضى (وما أخذ من صادرة)
 أي ظمنا (ثم وصل اليه بعد سنين)
 لعدم التقوى والاصل فيه حديث
 على لا زكاة في مال الضمار وهو
 ما لا يمكن الاتفاع به مع بقاء المالك
 (ولو كان الدين على مقر ملي أو)
 على (معسرا ومفلس) أي
 محكوم بافلاسه

أبي حنيفة فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومترحمه ولو لم يقله القاضي وجبت الزكاة بالانقضاء
 كما في العناية وغيرها لأن المال غادر المانع (قوله وعن محمد لا زكاة) أي وإن كان له يئنة بجر (قوله
 وهو الصحيح) صححه في التحفة كما في غاية البيان وصححه في الخانية أيضا وعزاه إلى السرخسي بجر وفي باب
 المصرف من النهر عن عقد القرائد ينبغي أن يقول عليه قلت ونقل الباقي تصحيح الوجوب عن السكافي قاله
 وهو المعتمد واليه مال نحر الاسلام اهـ ولذا جزم به في الهداية والفرق والمثلث وتبعهم المصنف والحاصل أن
 فيه اختلاف التصحيح وبأن يمتنع في باب المصرف (قوله لأن اليئنة الخ) ولأن القاضي قد لا يبدل
 وقد لا يظفر بالخصوصية بين يديه لما منع فيكون أي الدين في حكم الهالك بجر (قوله سيجي) أي في كتاب
 القضاء ط (قوله عدم القضاء) أي عدم صحة قضاء القاضي اعتمادا على علمه فلو علم بالجمود وقضى به
 لم يصح ولا يجب أن يركى لما مضى (قوله فوصل إلى ملكه) أقول من ذلك ما في المحطلة ألق على معسر
 فاشترى منه بالالف دينار ثم وهب منه الدينار فعليه زكاة الألف لأنه صار قابضاً لها بالدينار اهـ ومنه
 ما في الولو الجبة وهب دينه من رجل ووكله بقبضه فوجبت فيه الزكاة ثم قبضه الموهوب له فالزكاة على الواهب
 لأن القابض وكيل عنه بالقبض له أولاً وأقول أيضا الوصول إلى ملكه غير قيد لأنه لو أبرأ مدينه المؤسر تزمه
 الزكاة لأنه استملاك كذا ذكره عند تفصيل الدين قبيل باب العاشر وسيأتي الكلام فيه (قوله وسن فصل الدين)
 أي إلى قوى ووسط وضعيف والاختيار لا يركى له ما مضى أصلاً وفي الأولين تفصيل سياق فيه إشارة إلى أن ما هنا
 ليس على إطلاقه (قوله وسبب الخ) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك نصاب الخ هو السبب
 الظاهري كالزوال للظهر ط (قوله توجه الخطاب) أي ان الخطاب الموجه إلى المكلفين بالامر بالأداء ط (قوله
 وشرطه الخ) ما تقدم في قول المصنف وشرط اقتراضه عقل الخ شروط في رب المال وما هنا شروط في نفس المال
 المزكى ط (قوله وهو في ملكه) أي والحال أن نصاب المال في ملكه التام كما مر والشرط تمام النصاب
 في طرفي الحول كما سيأتي وقد متنا أن الحول لا يشترط في زكاة الزروع والثمار (قوله ولوللنفقة) تقدم
 الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله بقيدها الآتي) هو الاكتفاء بالرى في أكثر السنة لقصد الدر والفسل
 وأنت الضمير إشارة إلى أن المراد بالسوم الاسامة اذ لا يدفيه من بينها لأن السائمة تصلح لغير الدر والنسل
 كالجل والركوب ولا تعتبر هذه النية ما لم تتصل بفعل الاسامة كما في البحر قوله كما سيجي) أي في آخر
 هذا الباب وبأن يبيانه (قوله أو بوجرداره الخ) قال في البحر لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل
 منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب زكاة الأصل أنه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية
 وصحح مشايخ بلخ رواية الجامع لأن العين وإن كانت للتجارة لكن قد يصعد بدل منافعها المنفعة فتؤجر الدابة
 لينفق عليها والدراة لعمارة فلا تنصير للتجارة مع التردد الابالنية اهـ وقيد بقوله التي للتجارة اذ لو كانت للسكنى
 مثلاً لا يصير بدلها للتجارة بدون النية فاذا نوى يصح ويكون من قسم الصريح (قوله واستثنوا الخ) ذكر
 في النهر أنه ينبغي جعله من النية دلالة فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله مطلقاً) أي وإن لم ينوها أو نوى
 الشراء للنفقة حتى لو اشترى عبداً بجمال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاماً للنفقة كان الكل للتجارة وتجب
 الزكاة في الكل بدائع (قوله لأنه لا يملك بما لها غيرها) أي بجمال التجارة غير التجارة بخلاف المالك إذا
 اشترى لهم طعاماً وثياباً للنفقة لا يكون للتجارة لأنه يملك الشراء لغير التجارة بدائع (قوله ولا نصح نية التجارة
 الخ) لأنها لا تصح الا عند عقد التجارة فلا تصح فيما ملكه بغير عقد كإثراءه وصحوه كما سيأتي ومنه الخارج
 من أرضه لأن المالك ثبت فيه بالنيات ولا اختيار له فيه ولذا قال في البحر وخرج أي بقيد العقد ما إذا دخل من
 أرضه حنطة تبلغ قيمتها نصاباً ونوى أن يمسكها ويبيعها فأمسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث
 وكذا لو اشترى بذراً للتجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير كما لو اشترى أرض خراج
 أو عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة انما عليه حق الأرض من العشر أو الخراج (قوله أو المستأجرة
 أو المستعارة) يعني وكانت الأرض عشرة فإن العشر على المستعير اتفاقاً وعلى المستأجر على قولهما
 الماخوذ به وأما إذا كانتا خارجيتين فإن الخراج على رب الأرض فاذا نوى المستعير أو المستأجر في الخارج
 منهما ما للتجارة يصح لعدم اجتماع الحقين أفاده ح قلت يمين فرض المسألة فيما إذا اشترى بذراً للتجارة

(أو) على (جاءد عليه بينة) وعن
 محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن
 ملك وغيره لأن اليئنة قد لا تقبل
 (أو علم به قاض) سيجي أن المقتضى به
 عدم القضاء بعلم القاضي (فوصل
 إلى ملكه لزوم زكاة ماضى)
 وسن فصل الدين في زكاة المال
 (وسبب لزوم أدائها توجه
 الخطاب) يعني قوله تعالى آتوا
 الزكاة (وشرطه) أي شرط
 اقراض أدائها (حولان الحول)
 وهو في ملكه (وعنية المال
 كالدرهم والدنانير) لتعينهما
 للتجارة بأصل الخلقة فتلزم الزكاة
 كيفما أمسكهما ولوللنفقة (أو
 السوم) بقيدها الآتي (أو نية
 التجارة) في العروض اما صريحاً
 ولا بد من مقارنتها العقد التجارة
 كما سيجي. أو دلالة بأن يشتري عيناً
 بعرض التجارة أو بوجرداره التي
 للتجارة بعرض قصير للتجارة بلانية
 صريحاً واستثنوا من اشتراط النية
 ما يشتريه المضارب فإنه يكون
 للتجارة مطلقاً لأنه لا يملك بما لها
 غيرها ولا نصح نية التجارة فيما
 خرج من أرضه العشرية
 أو الخراجية أو المستأجرة
 أو المستعارة

وزوجه لصح التحليل بعدم اجتماع الحقين أما لو نوى التجارة فيما خرج من أرضه فقد علمت أنها لا تصح لعدم
 المضد فلم يصح الخارج مال تجارة فلا زكاة فيه فانهم (قوله) لا يجتمع الحقان علمت ما فيه (قوله)
 وشرط صحة أدائها الخ) قد علم اشتراط النية من قوله أولاً لله تعالى ولكن ذكرت هنا لبيان تفاصيلها فأفاده
 في البحر (قوله نية) أشار إلى أنه لا اعتبار للتسمية فلو سماها هبة أو قرضاً تجزئ في الأصح وإلى أنه لو نوى
 الزكاة والتطوع وقع عنها الثاني لأن نية الفرض أقوى وعند الثالث يقع عنه وإلى أنه ليس بالفقير أخذها
 بلا علم إلا إذا لم يكن في قرابته أو قبيلته أو حوج منه فيضمن حكماً لا ديانة وإلى أن الساعي لو أخذها منه كرها
 لا يسقط الفرض عنه في الأموال الباطنة بخلاف الظاهرة هو المقتضى به وإلى أنها لا تؤخذ من تركته لفقد النية
 إلا إذا أوصى فقتبر من الثلث ونماه في البحر زاد في الجوهره أو تبرع ورثته قلت ولعل وجهه أنهم قائمون
 مقامه فتكفي نيتهم فتأمل (قوله مقارنة) هو الأصل كما في سائر العبادات وإنما اكتفي بالنية عند العزل
 كما سبق لأن الدفع يتفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع فاكثرت بذلك للرجوع بحر والمراد مقارنتها
 للدفع إلى الفقير وأما المقارنة للدفع إلى الوكيل فهي من الحكمية كما يأتي ط (قوله) والمال قائم في يد الفقير
 بخلاف ما إذا نوى بعده لأكبحر ونماه أن المراد بقيامه في يد الفقير يقارنه في ملكه لا اليد الحقيقية وأن
 النية تجزئ ما دام في ملك الفقير ولو بعد أيام (قوله) أو دفعها الذي) به على الفرق بين الزكاة والحج لأن الزكاة
 عبادة مالية محضة فتصح فيها النيابة الذي وإن لم يكن من أهل النية لأن الشرط فيها نية الآخر بخلاف الحج
 لأنه عبادة مركبة من المال والبدن فتشترط فيه أهلية المأمور للنية (قوله) لأن المعبرية الآخر) علة للمسألين
 (قوله) ولذا أي لكون المعبرية الآخر (قوله) لو قال أي عند الدفع إلى الوكيل (قوله) ثم نواه عن الزكاة
 أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع إلى الفقير نية التطوع أو الكفارة (قوله) ضمن وكان متبرعاً) لأنه ملكه بالخلط
 وصار مؤدياً مال نفسه قال في التتارخانية إذا وجد الأذن أو أجاز المالكان اه أي أجازا قبل الدفع
 إلى الفقير لما في البحر لو أدى زكاة غيره بغير أمره فبلغه فاجاز لم يجز لأنها وجدت نفاذاً على المتصدق لأنها ملكه
 ولم يصرفنا بساكن غيره فنفذت عليه اه لكن قد يقال تجزئ عن الآخر مطلقاً لبقاء الأذن بالدفع قال في
 البحر ولو تصدق عنه بأمره جاز يرجع بما دفع عند أبي يوسف وعند محمد لا يرجع إلا بشرط الرجوع اه تأمل
 ثم قال في التتارخانية أو وجدت دالة الأذن بالخلط كما جرت العادة بالأذن من أرباب الخطة بخلاف ثمن الغلات
 وكذلك المتولى إذا كان في يده أو قاف مختلفه وخلط غلاته ضمن وكذلك السمسار إذا خلط الثمن أو البيع
 إذا خلط الامتعة ضمن اه قال في الجنبس ولا عرف في حق السمسرة والبيع ضمن بخلط ثمن الغلات والامتعة
 اه ويصل بهذا العالم إذا سأل للفقراء شيئاً وخلط ضمن قلت ومقتضاه أنه لو وجد العرف فلا ضمان لوجود
 الأذن حيث تدل دالة الظاهر أنه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون أذناً له دلالة (قوله) إلا إذا وكله
 الفقراء) لأنه كلما قبض شيئاً ملكه وصار خالطاً ما لهم بعضه بعض ووقع زكاة عن الدافع لكن بشرط أن
 لا يبلغ المال الذي بيد الوكيل نصاً بالوفاة وعلم به الدافع لم يجز إذا كان الأخذ وكيلاً عن الفقير كما في البحر
 عن الظهيرية قلت وهذا إذا كان الفقير واحداً ولو كانوا متعددين لا بد أن يبلغ لكل واحد نصيباً لأن ما في يد
 الوكيل مشترك بينهم فإذا كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل بلغ نصيبين لم يصبروا أغنياء فتجزئ الزكاة عن الدافع
 بعده إلى أن يبلغ ثلاثة أنفسه إلا إذا كان وكيلاً عن كل واحد بانفراد فحينئذ يعتبر لكل واحد نصيبه على حدة
 وليس له الخلط بل إذا نسب فلو خلط أجزأ عن الدافع ضمن للموكلين وأما إذا لم يكن الأخذ وكيلاً عنهم فتجزئ
 وإن بلغ المقبوض نصاً كثيرة لأنهم لم يملكوا شيئاً مما في يده (قوله) لولده الفقير) وإذا كان ولده صغيراً
 فلا بد من كونه هو فقيراً أيضاً لأن الصغير بعد غنياً بغنى أبيه أفاده ط عن أبي السعود وهذا حيث لم يأمره
 بالدفع إلى معين إذ لو خالف فقبضه قولان حكاهما في القنية وذكر في البحر أن القواعد تشهد للقول بأنه لا يضمن
 لقولهم لو نذر التصديق على فلان أنه أن يتصدق على غيره اه أقول وفيه نظر لأن تغيير الزمان والمكان والدرهم
 والفقير غير معتبر في النذر لأن الداخل تحتها ما هو قربة وهو أصل التصديق دون التعيين فيبطل وتلزم القرية
 كما صرح حوايه وهذا لو كمل انما يستبعد التصرف من الموكل وقد أمره بالدفع إلى فلان فلا يملك الدافع
 إلى غيره كالأوصى زيد ~~بكذا~~ ليس للوصى الدفع إلى غيره فتأمل (قوله) وزوجه) أي الفقيرة (قوله)

لا يجتمع الحقان (وشرط صحة
 أدائها مقارنة له) أي للإداء
 (ولو) كانت المقارنة
 (حكماً) كالودع بلانية ثم نوى
 والمال قائم في يد الفقير أو نوى
 عند الدفع للوكيل ثم دفع
 الوكيل بلانية أو دفعها لذي
 ليدفعها للفقراء جاز لأن المعبرية
 الآخر ولذا لو قال هذا نطوق
 أو عن كفاري ثم نواه عن
 الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو
 خلط زكاة موكله ضمن وكان
 متبرعاً إلا إذا وكله الفقراء
 والوكيل أن يدفع لولده الفقير
 وزوجه لأن نفسه إلا إذا قال
 رهاضها حيث شئت ولو تصدق
 بدواهم نفسه أجزأ أن كلن على نية
 الرجوع وكانت دراهم
 الموكل قائم

ولو تصدق الخ) أي الوكيل يدفع الزكاة إذا أمسك دراهم الموكل ودفع من ماله ليرجع يديها في دراهم الموكل
صحيح بخلاف ما إذا اتفقها أولاً على نفسه مثلاً ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالاتفاق
أو بقضاء الدين أو الشراء كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الوكالة وفيه إشارة إلى أنه لا يشترط الدفع من عين مال
الزكاة ولذا لو أقر غيره بالدفع عنه جاز كما تقدمناه لكن اختلف فيما إذا دفع من مال آخر حيث قال في البحر وظاهر
الفنية ترجيح الإجراء استدلالاً بقولهم سلم له خرفوكل ذمتها فباعها من ذمي فلمسلم صرف عنها عن زكاة ماله
(خرج) للوكيل بدفع الزكاة أن يوكل غيره بلا إذن بجر عن الثانية وسيأتي متناهي الوكالة (قوله بعزل ما وجب)
في نسخة لعزل باللام وهي أحسن ليوافق المعطوف عليه (قوله ولا يخرج عن العهدة بالعزل) فلو ضاعت
لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثاً عنه بخلاف ما إذا ضاعت في يد الساعي لا يده كيد الفقراء بجر
عن المحط (قوله أو تصدق بكنهه) بالرفع عطف على قوله نية وأفاده سقوط الزكاة ولو نوى فضلاً أو لم ينو أصلاً
لأن الواجب جزء منه وانما تشترط النية لدفع المزاحم فلما أدى الكل زالت المزاخمة بجر (قوله إلا إذا نوى
الخ) في التعبير بالتصدق إيماء إلى هذا الاستثناء كما في النهر (قوله فيصم) أي عما نوى (قوله لا تسقط
حصته) أي لا تسقط زكاة ما تصدق به فقبح زكاته وزكاة الباقي (قوله خلافاً للثالث) أشار بذلك
تبعاً لمتن المتن إلى اعتقاد قول أبي يوسف ولذا قدمه قاضي خان وقد أخره في الهداية مع دليله وعادته تأخير
المختار عنه على عكس عادة قاضي خان وصاحب المتن فافهم (قوله وأطلقه) أي أطلق التصديق (قوله
حتى الخ) تفريع على شموله الدين ح وقيد بالفقير لانه لو كان غنياً فوهمه بعد الحول ففيه روايتان
أصحهما الضمان بجر عن المحط أي ضمان زكاة ما وهمه لانه استهلكه بعد الوجوب (قوله صح وسقط
عنه) أي صح الإبراء وسقط عنه زكاته نوى الزكاة أولاً لما مر ولو أبرأه عن البعض سقط زكاته دون
الباقي ولو نوى به الإبراء عن الباقي بجر (قوله واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثابثاً في الذمة من مال الزكاة
وبالعين ما كان قائماً في ملكه من نفود وعروض والقصة رباعية لأن الزكاة إما أن تكون ديناً أو عيناً والمال
للمزكي كذلك لكن الدين إما أن يسقط بالزكاة أو يبقى مستحق القبض بعدها فتصير خمسة فيجوز الإداء في ثلاثة
الأولى أداء الدين عن دين سقط بها كما مثل من أبرأ الفقير عن كل النصاب الثانية أداء العين عن العين كنقد
حاضر عن نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء العين عن الدين كنقد حاضر عن نصاب دين وفي صورتين لا يجوز
الأولى أداء الدين عن العين بكنهه ما في ذمة مديونه زكاة لماله الحاضر بخلاف ما إذا أمر فقيراً بقبض دين له على
آخر عن زكاة عين عنده فإنه يجوز لانه عند قبض الفقير يصير عيناً فكان عيناً عن عين الثانية أداء دين عن دين
سيقبض كما تقدم عن البحر وهو ما لو أبرأ الفقير عن بعض النصاب ناوياً به الإداء عن الباقي وعلمه بأن الباقي
يصير عيناً بالقبض فيصير مؤدياً الدين عن العين اه ولذا أطلق الشارح الدين أولاً عن التقييد بالسقوط ولقوله
بعده سيقبض (قوله وحيلة الجواز) أي فيما إذا كان له دين على معسر وأراد أن يجعله زكاة عن
عين عنده أو عن دين له على آخر سيقبض (قوله أن يعطى مديونه الخ) قال في الأشباه وهو أفضل من غيره
أي لانه يصير وسيلة إلى براءة ذمة المديون (قوله لكونه ظفر بجنس حقه) نقل العلامة البيري في آخر شرح
الأشباه أن الدراهم والدنانير جنس واحد في مسألة الظفر (قوله فان مانعه الخ) والحيلة إذا خاف ذلك ما في
الأشباه وهو أن يوكل المديون خادماً الدائن بقبض الزكاة ثم يقضاه دينه فيقبض الوكيل صار ملكاً للموكل
ولا يسلم المال للوكيل إلا في غيبة المديون لاحتمال أن يعزله عن وكالته قضاء دينه حال القبض قبل الدفع
اه وفيما وإن كان للدائن شريك في الدين يخاف أن يشاركه في المقبوض فالحيلة أن يتصدق الدائن بالدين
ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا يشاركه (قوله ثم هو) أي الفقير يكتف والظاهر أنه أن يخالف أمره
لانه مقتضى صحة التملك كما سيأتي في باب المصرف بجنا (قوله فيكون الثواب لهما) أي ثواب الزكاة للمزكي
وثواب التكفين للفقير وقد يقال إن ثواب التكفين ثبت للمزكي أيضاً لأن الدال على الخير كفاعله وإن اختلف
الثواب كما وكيفا ط فلت وأخرج السبوطي في الجامع الصغير لومرت الصدقة على يدي مائة فكان لهم من
الأجر مثل أجر المبتدئ من غير أن ينقص من أجره شيئاً (قوله وكذا) الإشارة إلى الحيلة (قوله وتماسه
الخ) هو ما قد تماشى من الأشباه (قوله واقترضاها عمري) قال في البدائع وعليه غائبة المشايخ في أي وقت

(أو) مقارئة (بعزل
ما وجب) كله أو بعضه ولا يخرج
عن العهدة بالعزل بل بالإداء
للفقراء (أو تصدق بكنهه) إلا إذا
نوى نذراً أو واجباً آخر فيصم
ويضم الزكاة ولو تصدق
ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني
خلافاً للثالث وأطلقه فم العين
والدين حتى لو أبرأ الفقير عن
النصاب صح وسقط عنه اه واعلم
أن أداء الدين عن الدين والعين
عن العين وعن الدين يجوز أداء
الدين عن العين وعن دين سيقبض
لا يجوز وحيلة الجواز أن يعطى
مديونه الفقير زكاة ثم يأخذها
من دينه ولو امتنع المديون متديه
وأخذها لكونه ظفر بجنس حقه
فان مانعه دفعه للقاضي وحيلة
التكفين بها التصديق على فقير ثم هو
يكتف فيكون الثواب لهما وكذا
في تعمير المسجد وتماسه في جبل
الأشباه (واقترضاها عمري)
أي على التراخي

أدى يكون مؤديا للواجب ويتعين ذلك الوقت للوجوب وإذا لم يؤد إلى آخر عمره يتضيق عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات يأنم واستدل الجصاص له بن عليه الزكاة إذا هلك نصابه بعد تمام الحول والتحكن من الأداء أنه لا يضمن ولو كانت على الفور يضمن كمن أخر صوم شهر رمضان عن وقته فان عليه القضاء (قوله وصححه الباقي وغيره) نقل تصحيحه في التارخانية أيضا (قوله أي واجب على الفور) هذا ساقط من بعض النسخ وفيه ركاكة لأنه يؤل إلى قولنا افتراضها واجب على الفور مع انها فرضة محكمة باللائل القطعية وقد يقال ان قوله افتراضها على تقدير مضاف أي افتراض أدائها وهو من اضافة الصفة إلى موصوفها فيصير المعنى أدائها المفترض واجب على الفور أي أن أصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدير من أن المتعار في الأصول أن مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد الطلب فيجوز للمكاف كل منهما لكن الامر هنا معه قرينة الفور الخ ما يأتي (قوله فيأثم بتأخيرها الخ) ظاهره الاثم بالتأخير ولو قل كيوم أو يومين لانهم فسر والفور بأول أوقات الامكان وقد يقال المراد أن لا يؤخر إلى العام القابل لما في البدائع عن المتني بالنون إذا لم يؤد حتى مضى حولان فقد أساء وأثم اه فتأمل (قوله وهي) أي القرينة انه أي الامر بالصرف (قوله وهي مجله) كذا عبارة الفتح أي حاجة الفقير مجله أي حاصلة (قوله وتماه في الفتح) حيث قال بعد ما مر فتكون الزكاة فرضة وفوريته واجبة فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الاثم كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في المتني وهو عين ما ذكره الامام أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكرهه فان كراهة التحريم هي المحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن أئمتنا الثلاثة وجوب فوريتهما وما نقله ابن شجاع عنهم من أنها على التراخي فهو بالنظر إلى دليل الافتراض أي دليل الافتراض لا يوجبها وهو لا يثني وجود دليل الإيجاب وعلى هذا قولهم إذا شك هل زكى أو لا يجب عليه أن يزكى لأن وقتها العمر فالشك حينئذ كالشك في الصلاة في الوقت اه ملخصا (تنبيه) في الفتح أيضا إذا أخر حتى مرض يؤدى سراً من الورثة ولو لم يكن عنده مال فأراد أن يستقرض لاداء الزكاة كان اكبر رأي أنه يقدر على قضاءه فالفضل الاستقراض والافلا لأن خصومة صاحب الدين أشد اه (قوله أي عبد) خصه بالذكرا يناسب قوله فنوى خدمته وأشار بقوله مثلاً إلى أن العبد غير قيد لكن الأولى أن يقول بعده فنوى استعماله ليعم مثل الثوب والدابة ولا بد من تخصيصه بما نصح فيه نية التجارة ليخرج ما لو اشترى أرضا خراجية أو عشرية ليحرفها فانها لا تجب فيها زكاة التجارة كما يأتي ونبه عليه في الفتح (قوله فنوى بعد ذلك خدمته) أي وأن لا يني للتجارة لما في الخاتمة عبد التجارة إذا أراد أن يستخدمه سنتين فاستخدمه فهو للتجارة على حاله إلا أن ينوى أن يخرج من التجارة ويجعله للخدمة اه (قوله ما لم يبعه) أي أو يورثه كما في النهر وغيره وبذلك من قسم الدين الوسيط فيعتبر ما مضى أو يعتبر الحول بعد قبضه على الخلاف الآتي في بيان أقسام الديون (قوله يجنس ما فيه الزكاة) فلو دفعه لامرأته في مهرها أو دفعه بصلح عن قود أو دفعته بخلع زوجها لا زكاة لأن هذه الأشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تتحقق إلا بالفعل وبين عدمها بأن نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد النية ط (قوله فيتم بها) لأن التروك كلها يكتفى فيها بالنية ط وتظهر ذلك المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مبطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية وثبت اضدادها بمجرد النية زيلعي لكن صرح في النهاية والفتح بأن العلوفة لا تصير سائمة بمجرد النية بخلاف العكس ووفق في البحر يحمل الأول على ما إذا نوى أن تكون السائمة علوفة وهي باقية في المرحى إذا لا بد من العمل وهو أخرجهما من المرحى لا العلف وحل الثاني على ما إذا نوى بعد أخرجهما منه (قوله كان لها الخ) لأن الشرط في التجارة مقارنتها لعقد هاهو كسب المال بالمال بعقد شراء أو إجارة أو استقراض حيث لا مانع على ما يأتي في الشرح مع بيان المحترزات ثم ان نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالأول ما ذكرنا والثاني ما تقدم في الشرح عند قول المصنف أو نية التجارة (قوله لا ماورثه) قال في التهر ويلحق بالارث ما دخله من حبوب أرضه فنوى امساكها للتجارة فلا تجب لوباعها بعد حول اه (قوله أي ناويا) قال في التهر يعني نوى وقت البيع مثلاً أن يكون بدله للتجارة ولا تكشفه النية السابقة كما هو ظاهر ما في البحر اه (قوله فتجب الزكاة) أي إذا حال الحول على البدل ط (قوله نواه أولا) أي نوى السوم أولا لانها كانت

وصححه الباقي وغيره (وقيل
فوري) أي واجب على الفور
(وعليه الفتوى) كما
في شرح الوهبانية (فيأثم
بتأخيرها) بلا عذر (وترد
شهادته) لأن الامر بالصرف إلى
الفقير معه قرينة الفور وهي أنه
لدفع حاجته وهي مجله فتى لم تجب
على الفور لم يحصل المقصود من
الإيجاب على وجه التمام وتماه
في الفتح (لا يني للتجارة ما) أي
عبد مثلاً (اشترى لها فنوى) بعد
ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة
(لا يصير للتجارة وان نواه لها مال
يبعه) يجنس ما فيه الزكاة والفرق
أن التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية
بخلاف الأول فانه ترك العمل
فيتم بها (وما اشترى لها) أي
للتجارة (كان لها) لمقارنته النية
لعقد التجارة (لا ماورثه ونواه لها)
لعدم العقد الا إذا تصرف فيه
أي ناويا فتجب الزكاة لا اقتران
النية بالعمل (الا الذهب والفضة)
والسائمة لما في الخاتمة لو ورث
سائمة لزمه زكاتها بعد حول نواه
أولا

سائمة فبقيت على ما كانت وان لم ينو خاتمة (قوله وما ملكه بصنعه الخ) أي ما كان متوقفا على قبوله وليس مبادلة مال بمال كهذه العقود اذ انوى عند العقد كونه للتجارة لا يصير لها على الاصح لأن الهبة والصدقة والوصية ليست بمبادلة أصلا والمهر وبديل الخلع والصلح عن دم العمد بمبادلة مال بغير مال كما في البدائع قال في فتح القدير والحاصل أن نية التجارة فيما يشترطه تصح بالاجماع وفيما يربطه لا بالاجماع وفيما يملكه بقول عقد مما ذكر خلاف اهـ (قوله أو نكاح أو خلع) أي لو تزوجها على عبد مثلا فنوت كونه للتجارة أو خالعه عليه فنوى كذلك (قوله أو صلح عن قود) أي إذا نوى عند عقد الصلح التجارة بالبدل وفي الخاتمة لو كان عبد للتجارة فقتله عبد عمدا فصولح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لأنه بدل عن القصاص لا عن المقتول اهـ (قوله كان المدفوع للتجارة) أي بلائحة ح وذلك لأنه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذلك بدله فكان مبادلة مال بمال ومثله فيما يظهر لو اختار سيد الجاني الفداء بعرض لما قلنا ولا يشافيه ما يأتي عن الاشياء فافهم (قوله فانه يكون لها) لأن حكم البدل حكم الاصل خاتمة وسيأتي تمام الكلام على استبدال مال التجارة في باب زكاة الغنم (قوله كما مر) أي في شرح قوله أو نية التجارة ح (قوله والاصح انه لا يكون لها) لأن التجارة كسب المال بدل هو مال والقبول اكساب بغير بدل أصلا فلم تكن النية مقارنة عمل التجارة بدائع (قوله وفي أول الاشياء) أي به تأييدا للاصح ط (قوله والجواهر) كاللعل والياقوت والزمرذ وأمثالها درر عن الكافي (قوله وان ساوت ألفا) في نسخة ألوفا (قوله ماعدا الجرين) هذا علم بالغلبة على الذهب والفضة ط وقوله والسواثم بالنصب عطفا على الجرين وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والمواشي العلوفة والعبد والسياب والامتعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى الى الثنى) هذا وصف في معنى العلة أي لازمة فيما نواه للتجارة من نحو أرض عشرة به أو حراجية ثلاث يودى الى تكرار الزكاة لأن العشر والخراج زكاة أيضا والثنى بكسر الشاء المثناة وفتح النون في آخره ألف متصورة وهو أخذ الصدقة مرتين في علم كافي القاسموس ومنه كافي المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لا شيء في الصدقة (قوله وشرط مقارنتها) بالجر عطف على شرط الأول ومن المقارنة ما ورثه ناويا لها ثم نصرت فيه ناويا أيضا لأن المتغير هو النية المقارنة للتصرف بالبيع مثلا كما مر فيكون بدله الذي نوى به التجارة مقارنا لعقد الشراء فافهم (قوله أو اجارة) كأن أجر داره بعروض ناويا بها التجارة ولو كانت الدار للتجارة بصير بدله للتجارة بلائحة لوجود التجارة دلالة كما مر وفيه خلاف قدمناه (قوله أو استقراض) لأن القرض يتقلب معاوضة المال بالمال في العاقبة وهذا قول بعض المشايخ واليه أشار في الجامع أن من كان له ما تادروهم لا مال له غيرهما فاستقرض من رجل قبل حلول الحول خمسة اقفزة لغير التجارة ولم يستهلك الاقفزة حتى حال الحول لازكاة عليه ويصرف الدين الى مال الزكاة دون الجبس الذي ليس بمال الزكاة فقله لغير التجارة دليل انه لو استقرض للتجارة بصير لها وقال بعضهم لا وان نوى لأن القرض اعارة وهو تبرع لا تجارة بدائع وعلى الأول مشى في البحر والتهر والمنع وتبهم الشارح لكن ذكر في الذخيرة عن شرح الجامع لشيخ الاسلام أن الاصح الثاني وأن معنى قول محمد في الجامع اغير التجارة انها كانت عند المقرض لغير التجارة وفائدته أنها إذا ردت عليه عادت لغير التجارة وأنها لو كانت عنده للتجارة فرتت عليه عادت للتجارة اهـ والظاهر أن الثاني مبنى على قول أبي يوسف ان المستقرض لا يملك ما استقرضه الا بالتصرف وعندهما يملكه بالقبض حتى لو كان قائما في يده فباعه من المقرض يصح عنده لا عندهما ولو باعه من أجنبي يصح اتفاقا كما سيأتي تحريره في باب ان شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه للأول تأمل لا يقال بشكل الأول بأن المستقرض صار مديونا بنظر ما استقرضه والمديون لازكاة عليه بقدر دينه فائدة صحة نية التجارة فيه لا ما نقول فائدتها ضم قيمته الى النصاب الذي معه لمسايق من أن قيمة عروض التجارة تضم الى التقدين فاذا كان له ما تادروهم فقط واستقرض خمسة اقفزة للتجارة قيمتها خمسة دراهم مثلا كان مديونا بقدرها وبقي له نصاب تام فيركب بخلاف ما إذا لم تكن للتجارة فانه لازكاة عليه أصلا لأن الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره كما مر فينقص نصاب الدراهم الذي معه فلا يركب الاقفزة فافهم (قوله ولو نوى الخ) محترز قوله وشرط مقارنتها العقد التجارة ح (قوله كالمونوى الخ) خرج

(وما ملكه بصنعه كهيئة

أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح

عن قود) قيد بالقود لأن العمد

للتجارة إذا قتله عبد خطأ ودفع به كان

المدفوع للتجارة خاتمة وكذا كل ما

قويض به مال التجارة فانه يكون

لها بلائحة كما مر (ونواه لها كان

لها عند الثاني والاصح) انه (لا)

يكون لها بجرع البدائع وفي

أول الاشياء ولو قارنت النية

ماليس بدل مال بمال لا تصح على

الصحيح (لا زكاة في اللاتى

والجواهر) وان ساوت ألفا اتفاقا

(الأن تكون للتجارة) والاصل

أن ماعدا الجرين والسواثم انما

يركن نية التجارة بشرط عدم

المانع المؤدى الى الثنى وشرط

مقارنتها العقد التجارة وهو كسب

المال بالمال بعقد شراء أو اجارة

أو استقراض ولو نوى التجارة بعد

العقد واشترى شيئا للقبية ناويا

انه ان وجد ربحا بابعه لازكاة عليه

كالمونوى التجارة فيما خرج من

ارضه

بأشراط عقد التجارة وهذا الحق بالمرث كما مر عن النهر فلا يصح تعليله باجتماع الحقين كما تقدمناه فافهم
 (قوله كما مر) قيل قوله بشرط صحة أدائها ح (قوله وكالوشري الخ) محترز قوله بشرط عدم المانع الخ
 (قوله وزرعها) قيد للعشرية لتعلق العشر بالخارج بخلاف الخراج الا اذا كان خراج مقاسمة لا موطفا
 ومفهومه أنه اذا لم يزرعها تجب زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المانع أما الخراجية
 فالمانع موجود وهو الثني وان عطلت (قوله لقيام المانع) وهو الثني ومضاد التعليل أنه لو زرع البذر في
 أرضه المملوكة تجب فيه الزكاة ويخالفه ما في البحر حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه
 فانه لازمة زكاة فيه وانما فيه العشر لان بذره في الارض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كسنة الخدمة
 في عبد التجارة بل أولى ولولم يزرعه تجب اه فان مضاده سقوط الزكاة عن البذر بالزراعة مطلقاً فأفاده ط
 (تنبيه) ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة في الارض المشرية للتجارة وانما فيها العشر أو الخراج للمانع
 المذكور قال في البدائع هو الرواية المشهورة عن اصحابنا وعن محمد أنه تجب الزكاة أيضاً لان زكاة التجارة تجب
 في الارض والعشر يجب في الخارج وهما مختلفان فلا يجمع الحقان في مال واحد وجه ظاهر الرواية أن سبب
 الوجوب في الكل واحد لانه يضاف اليها فيقال عشر الارض وخارجها وزكاتها والكل حق الله تعالى وحقوقه
 تعالى المتعلقة بالاموال النامية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع التجارة اه فافهم

• (باب السائمة) •

بالإضافة أو بالتزوين على أنه مبتدأ وخبر فهو لبيان حقيقتها وما بعده لبيان حكمها ولذا لم يقدر مضافاً أي
 صدقة السائمة قال في النهر وبداً في تفصيل اموال الزكاة بالسوائم اقتداء بكتبه عليه الصلاة والسلام
 وكانت كذلك لانها الى العرب وكان جل أموالهم السوائم والابل أنفسها عندهم فبدأ بها (قوله هي الراعية)
 أي لغة يقال سامت الماشية رعت وأسماها ربه اسامة كذا في المغرب سميت بذلك لانها تسم الارض أي
 تعلمها ومنه تجزئ فيه تسمون وفي ضياء الخلوم السائمة المال الراعي نهر (قوله وشرعا المكفية بالرى الخ)
 أطلقها فتمثل المولودة من اهلى ووحنى لكن بعد كون الام اهلية كالمولودة من شاة وظنى وبقر وحنى
 وأهلى فتجب الزكاة بها ويكمل بها النصاب عندنا خلافاً للشافعي بدائع (قوله بالرى) بفتح الراء مصدر
 وبكسرهما الكلا نفسه والمناسب الاقل اذ لو حل الكلا اليها في البيت لا تكون سائمة بجر قال في النهر وأقول
 الكسر هو المتداول على الالسنه ولا يلزم عليه أن تكون سائمة لو حلها اليها الا لو أطلق الكلا على المنفصل
 ولقائل منعه بل ظاهر قول المغرب الكلا هو كل مارعة الدواب من الرطب واليابس بفيد اختصاصه بالقاءم
 في معدنه ولم تكن به سائمة لانه ملكه بالحوز فقد تهره اه قلت لكن في القاموس الكلا تجل العشب رطبه
 وبابه فلم يقيد بالرى (قوله ذكره الشئنى) أي ذكر التقييد بالمباح قال في البحر والنهر ولا بد منه لان
 الكلا يشمل غير المباح ولا تكون سائمة به لكن قال المقدسى وفيه نظرات لعل وجهه منع شموله لغير المباح لحديث
 أحمد المسلمون شرعاً في ثلاث في الماء والكلا والنار فهو مباح ولو في أرض مملوكة كما سيأتى في فصل
 الشرب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره الزيلعى) أي ذكر قوله لقصد الدر والنسل ثم صاحب النهاية
 (قوله والسمن) عطف تفسير ط (قوله ليعلم الذكور) لان الدر والنسل لا يظهر فيها ط (قوله فقط)
 أي الذكور انحصت وليس المراد أنه يعلم الذكور ولا يعلم غيرها اه ح وحاصله انه قيد للذكور لا ليعلم
 (قوله لكن في البدائع الخ) استدراك على ما في المحيط من اعتبار السمن والجواب أن مراد المحيط أن السمن
 لا لاجل اللحم بل لغرض آخر مثل أن لا تخوت في الشتاء من البرد فلا تنقص بين كلامى البدائع والمحيط اه ح
 أو يحتمل على اختلاف الرواية والمشايخ ط وبه جزم الرحنى أقول عبارة البدائع هكذا نصاب السائمة له صفات
 منها كونه معاملة الاسامة للدر والنسل لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامى والمال النامى في الحيوان
 بالاسامة اذ به يحصل النسل فيزداد المال فان أسمت للحمل والركوب أو اللحم فلا زكاة فيها اه فقد أفاد أن
 الزكاة منوطة بالاسامة لاجل التزوى الزيادة فيسئل الاسامة لاجل السمن لانه زيادة فيها ثم تفريعه على ذلك
 باخراج ما اذا أسمت للحمل والركوب أو اللحم يعلم منه انه لم يرد بالسمن والا كان كلاماً متناقضاً لان اللحم
 زيادة ولا يتوهم أحد أن ذلك مبنى على رواية أخرى لانه في صدق كلام واحد قعين أن المراد بالسمن الاكل أي

كما مر كالوشري أرضاً
 خراجية ناوية التجارة أو عشرية
 وزرعها أو بذرا للتجارة وزرعه
 لا يكون للتجارة لقيام المانع
 (باب السائمة هي) الراعية وشرعا
 (المكفية بالرى المباح) ذكره

الشئنى (في أكثر العام لقصد
 الدر والنسل) ذكره الزيلعى وزاد
 في المحيط (والزيادة والسمن) ليعلم
 الذكور فقط لكن في البدائع
 لو أسماها اللحم فلا زكاة فيها

إذا أسامها لأجل أن يأكل لحمها هو وأضافه فهو كالوأسامها للعمل والركوب إذا لم يمتد من قصا. الاسامة للزيادة والتوهم هذا ما ظهر لي ثم رأيت في المعراج ما نصه له غنم للتجارة نوى أن تكون للغم فذبح كل يوم شاة أو سائمة نواها للعمولة فهي للغم والحولة عند محمد اه وفيه لف ونشر مرتب والله تعالى أعلم (قوله كالوأسامها للعمل والركوب) لأنها تصير كتياب البدن وعبيد الخدمة (قوله ولعلمهم تركوا ذلك) أي ترك أصحاب المتون من تعريف السائمة ما زاده المصنف تبعاً للزبلي والمحيط لتصريحهم أي نصريح التاركين لذلك بالحكمين أي بحكم ما نوى به التجارة من العروض الشاملة للحيوانات وبحكم المسامة للعمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الأول وعدمه في الثاني فلا يرد على تعريفهم بأنها المكتفية بارعى في أكثر العام أنه تعريف بالاعم أفاده في البحر وحاصله أن القيد المذكورين في الزبلي والمحيط لم هوذان في التعريف المذكور بقريشة التصريح المزبور فلا يكون تعريف بالاعم على أن التعريف بالاعم إنما لا يصح على رأى المتأخرين من علماء الميزان والافالمتقدمة من وأهل اللغة على جوازه وبه اندفع قول النهران هذا غير دافع إذا التعريف بالاعم لا يصح ولا ينفع فيه ذكر الحكمين بعده اه تأمل (قوله للشك في الموجب) بكسر الجيم وهو كونها سائمة فانه شرط لكونها سائبة للوجوب قال في فتح القدير العلف اليسير لا يزول به اسم السوم المستلزم للحكم وإذا كان مقابله كثيراً بالنسبة كان هو يسيراً والنصف ليس بالنسبة إلى النصف كثيراً ولأنه يقع الشك في ثبوت سبب الإيجاب فافهم (قوله مختلفان قدر أو سبباً) لأن القدر في مال التجارة ربع العشر وفي السوائم ما يأتي بيانه والسبب فيها هو المال النامي لكن بشرط نية التجارة في الأول ونية الاسامة للدر والنسل في الثاني فالاختلاف في الحقيقة في القدر والشرط لكن لما كانت السببية لائتم الإشرطها جعله من الاختلاف في السبب فافهم (قوله فلو اشترى) تفرع على البطلان (قوله كالوإباح السائمة) قيد بها لأن عروض التجارة إذا استبدلت لا ينتفع الحول قلت ومثل العروض الدراهم والدنانير عندنا خلافاً للشافعي فلا زكاة على الصيرفي في قياس قوله كما في البدائع (قوله في وسط الحول) بسكون السين وهو أفيد لأنه اسم لجزء مهم بين طرفي الشيء بخلاف محركها فانه اسم لجزء تساوى بعده عن طرفي الشيء فيكون جزء معيناً من الحول وليس يراد اه ح (قوله أو قبله) أي قبل الحول على تقدير مضاف أي قبل انتهائه بيوم والمراد به مطلق الزمان ولوساعة وهو من عطف الخاص على العام فانه قد يكون باو وكافي الحديث ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها وفأنته مع أنه داخل في الوسط التنبه على بطلان الحول بالبيع وإن مضى معظمه ودفع توهم أن المراد بالوسط الجزء المعين فافهم (قوله ولا نقد عنده) أما لو كان عنده نقد نصاباً فانه يضم إليه ويزكاه معه بلا استقبال حول وكان الأولى أن يقول ولا نصاب عنده ليشمل ما إذا باعها بجنسها أو بغيره ففي الجوهرة ولو باع الماشية قبل الحول بدراهم أو بماشية ضم الثمن إلى جنسه بالإجماع أي يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية (قوله المسئلة) أي المجمولة ليغازي عليها في سبيل الله تعالى بوقف أو وصية وهذا التفصيل عند الإمام أماعندهما فلا شيء في الخيل مطلقاً ط بزيادة (قوله ولا في المواشي العمى) نقل في الظهيرية في العمى روايتين وعندهما تجب كالأول كان فيما عني نحر وجزم في البحر في الباب الآتي بالوجوب فيها والذي يظهر أنه ان تحقق فيها السوم وجبت والا فلا بدليل التعليل والله أعلم

(باب) *

بالتنوين مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي في المنع نصاب الأبل بغير باب ط (قوله نصاب الأبل) أطلقه فشمع المذكور والاث ولو أبوه وحشياً بعد أن كانت الأم أهلية وشمع الصغار بشرط أن لا تكون كلها كذلك لما سبصر به فالصغار تبع للأكبر وشمع الأعمى والمرضى والأعرج ولكن لا يؤخذ في الصدقة وشمع السمان والجماف لكن تجب شاة بقدر الجماف وبيانه في البحر (قوله مؤثمة) قال في ذيل المغرب كل جمع مؤنث الإماصع بالواو والتون فمزم يعلم تقول جاء الرجال والنساء وجاءت الرجال والنساء وأسماء الجوع مؤثمة نحو الأبل والدود والخيل والغنم والوحش والعرب والجم وكذا كل ما يفرق بينه وبين واحدته بالناء أو بياء النسب كقروم ونخل ورومي وروم وبقي وبخت اه فافهم (قوله بفتح الباء) كقولهم

كالوأسامها للعمل والركوب ولو لتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك لتصريحهم بالحكمين (فلو علفها نصفه لا تكون سائمة) فلا زكاة فيها للشك في الموجب (ويطلب حول زكاة التجارة بمجملها للسوم) لأن زكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفان قدر أو سبباً فلا يبيح حول أحدهما على الآخر (فلو اشترى لها) أي لتجارة (ثم جعلها سائمة

اعتبر) أول (الحول من وقت الجعل) للسوم كالوإباح السائمة في وسط الحول أو قبله يوم بجنسها أو بغير جنسها أو بنقد ولا نقد عنده أو بعروض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حولاً آخر جوهره وفيها ليس في سوائم الوقف والخيل المسئلة زكاة لعدم المالك ولا في المواشي العمى ولا مقطوعة القوائم لأنها ليست سائمة

(باب نصاب الأبل)

بكسر الباء وتسكن مؤثمة لا واحد لها من لفظها والنسبة إليها أبل بفتح الباء

سميت به لانها تبول على أخذها

(خمس فيو خدم كل خمس) منها
(الى خمس وعشرين بحت) جمع
بحت وهو ماله سنامان منسوب الى
بحت نصر لانه أول من جمع بين
العربي والجمي فولد منهما ولد
فسمى بحتيا (أو عراب شاة) وما
بين النصابين عفو (وفيها) أي
الخمس وعشرين (بب محاض
وهي التي طعنت في) السنة
(الثانية) سميت به لان أمها غالبا
تكون محاضا أي حاملا بأخرى
(وفي ست وثلاثين) الى خمس
وأربعين (بنت لبون وهي التي
طعنت في الثالثة) لان أمها تكون
ذات لبن لأخرى غالبا (وفي ست
وأربعين) الى ستين (حقه) بالكسر
(وهي التي طعنت في الرابعة) وحق
ركوبها (وفي إحدى وسين) الى
خمس وسبعين (جذعة) بفتح الذال
المجعة (وهي التي طعنت في الخامسة)
لانها تجذع أي تطلع أسنان اللبن (وفي
ست وسبعين) الى تسعين (بنت لبون
وفي إحدى وتسعين حقان الى مائة
وعشرين) كذا كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي
الله عنه (ثم تستأنف الفريضة)
عندنا (فيؤخذ في كل خمس شاة)
مع الحقتين (ثم في كل مائة وخمس
وأربعين بنت محاض وحقان ثم
في مائة وخمسين ثلاث
حقاق ثم تستأنف الفريضة)
بعد المائة والخمسين (ففي كل
خمس شاة) مع الثلاث حقاق
(ثم في كل خمس وعشرين بنت
محاض) مع الحقاق (ثم في ست
وثلاثين بنت لبون) معهن (ثم في
مائة وست وتسعين أربع حقاق
الى مائتين ثم تستأنف الفريضة)
بعد المائتين (أبدا كاستأنف
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين)

في النسبة الى سلة أي بكسر اللام سلى بالفتح لتوالي الكسرات مع الباء بحر (قوله لانها تبول على أخذها)
فه إشارة الى أن بينهم اشتقاقا كبيرا وهو اشتراك الكامتين في أكثر الحروف مع تناسب في المعنى كما هنا
فان الابل مهموز وبال أجوف ح (قوله بحت) بالجر بدل من قوله الى خمس وعشرين والاولى نصبه على
التمييز ط وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بحت نصر) بضم الباء وسكون الخاء المجعة وفتح التاء المثناة
فوق والنون والصاد المهملة المشددة في آخره راء علم مركب تركيب مزج على ملك ح وفي القاموس
بحت نصر بالتشديد أصله بوخت ومعناه ابن ونصر كبقم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له أب فنسب اليه
خزب القدس اه (قوله أو عراب) جمع عربي للبهائم وللاناسي عرب ففرقوا بينهم في الجمع بحر (قوله
شاة) ذكرا كان أو أنثى بحر وفي الشربلية عن الجوهره قال الخندي لا يجوز في الزكاة الا التي
من الفقم فصاعدا وهو ما أتى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي أتى عليه ستة أشهر وان كان يجزئ في
الاخصية اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول أي عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئا ط (قوله
بنت محاض) قيد بها لانه لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق القيمة كما يأتي والواجب في المأخوذ الوسيط كما سيبي
في باب الفقم (قوله سميت به الخ) قال في المغرب محض الحامل محضا ومحاضا أخذها وجمع الولادة ومنه
فأجاءها المحاض الى جذع الفخذ والمحاض أيضا النوق الحوامل الواحدة خلفه ويقال لولدها اذا استكمل
سنة ودخل في الثانية ابن محاض لان أمه لحقت بالمحاض من النوق اه ومثله في القاموس فافهم (قوله
غالبا) لانها قد لا تحمل وأشار الى أن المراد بنت محاض وكذا بنت لبون السن لأن تكون أمها محاضا وأبونا
فهو يخرج منخرج العادة لا يخرج الشرط كما في البحر عن الزيلعي في فصل محرمات النكاح وهذا مع ما مر عن
المغرب يدل على أن هذا معنى لغوي أيضا لا شرعي فقط كما فهمه في البحر من عبارة الزيلعي المذكورة فافهم
(قوله وهي التي طعنت في الثالثة) أي ولو بمن يسير كيوم فلا يخالف ما في القهستاني من أنها التي أتى عليها
سنتان أفاده ط (قوله لأخرى) أي لبنت أخرى ط (قوله وحق ركوبها) بيان لعله التسمية كما في القاموس
(قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره وأبي بكر عطف على المضاف
اليه ح وفي عامة النسخ الى أبي بكر أي الواصلة اليه ففي الفتح عن رواية الزهري أنه صلى الله عليه وسلم
قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي فأخرجها أبو بكر من بعده ففعل بها حتى قبض ثم أخرجها
عمر ففعل بها الخ قلت وانما ذكر الشارح هذه الجملة هنا ولم يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لاختلاف
الروايات فيما بعد المائة والخمسين كما أشار اليه بقوله الا أتى عندنا ما مادونها فلا خلاف فيه الا ما ورد عن علي
انه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شياه وعظامه في الزيلعي (قوله عندنا) وقال الشافعي وأحد
اذا زادت على مائة وعشرين واحدة فسيها ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين فسيها حقة وبنات لبون ثم في كل
أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وعن مالك قولان أحدهما كذبنا والآخر كذهب الشافعي اسماعيل
(قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) الا صوب اسقاط كل ليوافق ما في المنخ والدرر وغيرهما ولا يهاجمه
أنه ان تكرر هذا العدد مرتين تكرر هذا الواجب مرتين وان تكرر ثلاثا فلا وليس ذلك مجردا والاصوب
أيضا العطف بالواو بدل ثم لان هذا ليس استئنافا آخر بل هو من جملة الاستئناف الذي قبله (قوله بنت
محاض وحقان) فالحقان في المائة والعشرين وبنت محاض في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله
ثم في كل مائة وخمسين) الا صوب اسقاط كل لما مر وعطفه بتم لا بالواو لان مقتضى الاستئناف فيما بعد
المائة والعشرين أن يجب في ست وثلاثين بعدها بنت لبون مع الحقتين لكن ليس في هذا الاستئناف بنت لبون
بخلاف الاستئناف الذي بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والخمسين والاصوب
أيضا اسقاط كل والعطف فيه وفيما بعده بالواو وبدل ثم لما مر (قوله أربع حقاق) منها ثلاث وجبت في المائة
والخمسين والرابعة وجبت في الست والأربعين الزائدة عليها والى هنا انتهى حكم الاستئناف الثاني فلا يجب
فيه جذعة (قوله الى مائتين) وهو في المائتين بالخيار ان شاء دفع أربع حقاق من كل خمسين حقة أو خمس
بنات لبون من كل أربعين بنت لبون كما في المحيط والمبسوط والخامسة اسماعيل (قوله كاستأنف
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) قيد به احترازا عن الاستئناف الاول يعني الذي بعد المائة والعشرين

اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون كما قد مناه ولا ايجاب أربع حقاك لعدم نصابها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقاك درر (قوله حتى يجب في كل خمسين حقة) كذا في صدر الشريعة والدرر والمراد في كل ست وأربعين الى الخمسين كما عبره في النكاحية قال في البقرة اذا زاد على المائتين خمس شياء ففيها شاة مع الاربع حقاك أو الخمس بنات لبون وفي عشر شاتان معها وفي خمس عشرة ثلاث شياء معها وفي عشرين أربع معها فاذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض معها الى ست وثلاثين فبنت لبون معها الى ست وأربعين ومائتين ففيها خمس حقاك الى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك ففي مائتين وست وتسعين ست حقاك الى ثلثمائة وهكذا اهـ (قوله للاناث) نعت للقيمة أى القيمة الكائنة للاناث ح (قوله فان المالك مخير) لعدم فضل الاثوة فيها على الذكورة ط

(باب زكاة البقر)

قدمت على الغنم لقربها من الابل في الضخامة حتى شملها اسم البدنة بحر (قوله كالنور الخ) هو ذكر البقر فاموس أى كاسى الثور بورا لانه يشير الارض أى يحرقها حال في المغرب وأماروا الارض حرقوها وزرعوها وسميت البقرة المثيرة لانها تثير الارض اهـ (قوله والتاء للوحدة) أى للثلاثية فيسمى الذكر والاثني كما في البحر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كما في المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والاختصاص والربا ويكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى نهر وعلى هذا الحكم البخت والعراب والضأن والمعز ابن ملك (قوله بخلاف عكسه) أى المتولد من أهلى ووحشية لان المعتبر الامة (قوله ووحشى) بالجرعطف على عكسه (قوله فانه لا بعد في النصاب) لانه ملحق بخلاف الجنس كالجمار الوحشى وان ألف فيما بيننا لا يلق بالاهلى حتى يبيح حلال الاكل بحر (قوله ثلاثون) ذكر كوراكات أو اناثا وكذا الجاموس كما في البرجندى اسماعيل (قوله سائمة) نعت لثلاثون فهو مرفوع ويجوز النصب على التميز ح فلو عولفة فلا زكاة فيها الا اذا كانت للتجارة فلا يعتبر فيها العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لا تزكى لثمة من نصيب كل منهما عن النصاب وان صحت الخلطة فيه كما سبأق بيانه في باب زكاة المال (قوله وفيها تباع) نص على الذكر ثلاثين وهم اختصاصه بالاثني كما في الابل (قوله كاملة) قيده ليوافق قول غيره وطعن في الثانية لانه اذا تمت السنة لزم طعنه في الثانية فلا مخالفة أفاده الشيخ اسماعيل (قوله مسن) بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبر فهستانى عن ابن الاثير ط (قوله بحسابه) أى لا يكون عقوابل يحسب الى ستين في الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الثنتين نصف عشر مسنة درر (قوله بحر عن النيايع) عزاء في البحر الى الاسيحابى وتصحيح القدورى وليس فيه ذكر النيايع وفي النهر وهى أعدل كما في المحيط وفي جوامع الفقه المختار قولها وفي النيايع والاسيحابى وعليه الفتوى اهـ (قوله ثم في كل ثلاثين الخ) فيغير الواجب بكل عشرة ففي سبعين تباع ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاث أتبعه وفي مائة تباع ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثين والاربعين ط عن القهستانى (قوله الا اذا خلا) أى التبعات والمسنتان بأن كان العدد يصح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أى الحكم على هذا المنوال ففي مائتين وأربعين ثمانية أتبعه أو ست مسنت

(باب زكاة الغنم)

الغنم محركة الشاة لا واحد لها من انفسها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للغنم يقع على الذكور والاناث فاموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم للذكور والاثني وتكون من الضأن والمعز والطباء والبقر والنعام وجر الوحش والمرأة جبه شاة وشياه وشواه الخ (قوله مشتق من الغنمية) أى بينهما اشتقاق أكبر كما مر في الابل فافهم وذكر الضمير وان كانت الغنم مؤنثة كما علمت لان المراد هنا اللفظ (قوله لانه الخ) علمه مقدمة على معلولها وقوله آلة الدفاع أى الدفع عن نفسها ولا يشأ وجود آلة لها غير دافعة كقرونها ط (قوله ضاناً أو معزاً) بكون الهمة والعين وقصهما جاع ضان كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب الاخشى والصحيح

حتى يجب في كل خمسين حقة ولا تجزى ذكورا لابل الا بالقيمة للاناث بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير

(باب زكاة البقر)

من البقر بالسكون وهو الشق سعى به لانه يشق الارض كالنور لانه يثير الارض ومفرده بقرة والتاء فلو حدة (نصاب البقر والجاموس) ولو متولدا من وحش وأهلية بخلاف عكسه ووحشى بقر وغنم وغيرهما فانه لا بعد في النصاب (ثلاثون سائمة) غير مشتركة (وفيها تباع) لانه يبيع آتاه (ذو سنة) كاملة (أو تسعة) أشهر (وفي أربعين مسن ذو سنتين أو مسنة وفيما زاد على الاربعين بحسابه) في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لاثني فيما زاد (الى ستين ففيها ضعف ما في ثلاثين) وهو قولهما والثلاثة وعليه الفتوى بحر عن النيايع وتصحيح القدورى (ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة) الا اذا خلا كما في عشرين فيضرب بين أربع أتبعه وثلاث مسنت وهكذا

(باب زكاة الغنم)

مشتق من الغنمية لانه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمية لكل طالب (نصاب الغنم ضاناً أو معزاً)

مذهب سيمويه أن كلامه ما سم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى والضأن ما كان من ذوات
 الصوف والمعز من ذوات الشعر فهستانى ط (قوله فأنهم ما سوا) لأن النضر ورد باسم الشاة والغنم وهو
 شامل لهما نهر (قوله في تكميل النصاب) فإذا نقص نصاب الضأن وعنده من المعز ما يكمله أو بالعكس
 وجبت فيه الزكاة وكذا لو كان المعز نصاباً تاماً تجب فيه (قوله والاضحية) أى تجزئ منهما إلا أنها
 تجوز بالجدع وأما أخذه في الزكاة ففيه الخلاف الآتى (قوله والرأب) فلا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز
 متفاضلاً ح (قوله لافى أداء الواجب) لأن النصاب إذا كان ضأناً لم يؤخذ الواجب من الضأن ولو معزاً
 فن المعز ولو منهما فن الغالب ولو سوا من أيهما شاء جوهرة أى يعطى أدنى الأعلى أو أعلى الأدنى كما قدمناه
 في الباب السابق (قوله والايمن) فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يبحث بأكل لحم المعز للعرف ح
 أى فان الضأن غير المعز في العرف (قوله وما بينهما عفر) أى ما بين كل نصاب ونصاب فوقه عفر لا شئ
 فيه زائد انما زاد على أربعين شاة مثلاً الى المائة والعشرين لا شئ فيه إذا اتحد المالك فلو مشتركة بين ثلاثة أثلاثاً
 فعلى كل شاة قال في البحر ولو كانت لرجل فليس للساعى أن يفرقها ويبيعها أربعين أربعين فبأخذ ثلاث شياه لانه
 باتحاد المالك صار الكل نصاباً ولو كان بين رجلين أربعون شاة لا تجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعى
 أن يجمعها ويبيعها نصاباً أو يأخذ الزكاة منها لأن ملك كل واحد منهما قاصر عن النصاب اه (قوله وهو
 مات له سنة) أى ودخل في الثانية كما في الهداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الصحاح والغرب وغيرهما من
 كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في السنة الثالثة كذا في البرجندى ولذا قال الزيلعي هذا على تفسير
 الفقهاء وعند أهل اللغة ما طعن في الثالثة اسماعيل (قوله لا الجدع) بالتحريك قاموس (قوله وهو
 ما لى عليه أكثرها) كذا في الهداية والكافى والدرر وقيل ماله ثمانية أشهر وقيل سبعة وذ كرا لا قطع انه عند
 الفقهاء مات له ستة أشهر قال في البحر وهو الظاهر (قوله على الظاهر) راجع الى قوله لا الجدع فان عدم
 اجرائه هو ظاهر الرواية صرح به في البحر ح (قوله من الضأن) قيده لان المعز لا خلاف انه لا يؤخذ فيه
 الا لثنى بحر عن الخانية (قوله ذكره الكمال) وأقره في التهر لكن حرم في البحر وغيره بظاهر الرواية
 وفي الاختيار أنه الصحيح (قوله والجدع من البقر الخ) وأما الجدع من المعز فقال في البحر لم أره عند الفقهاء
 وانما نقلوا عن الأزهري انه مات له سنة اه قلت لكن لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لانه بهذا المعنى
 ثنى عندهم كما تقدم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم في الجدع بين الغنم والمعز (قوله ولا شئ
 في خيل سائمة) في المغرب الخيل اسم جمع للعرب والبراديين ذكورهما وإناثهما اه وقيد بالسائمة لانها محل
 الخلاف أما التي نوى بها التجارة فتجب فيها زكاة التجارة اتفاقاً كما يأتى (قوله عندهما) لما في الكتب
 الستة من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر وقال
 الامام ان كانت سائمة للدر والنسل ذكورا وإناثاً وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير أنها ان كانت من
 أفراس العرب خير بين أن يدفع عن كل واحدة ديناراً وبين أن يقومها ويعطى عن كل مائتى درهم خمسة
 دراهم وان كانت من أفراس غيرهم قومها لا غير وان كانت ذكورا أو إناثاً فرأيت أن أشهرهما عدم الوجوب
 كذا في المحيط وفي الفتح الرابع في الذكور عدمه وفي الاناث الوجوب وأجمعوا أنها لو كانت للعمل والركوب
 أو عولقة فلا شئ فيها وأن الامام لا يأخذها جبراً نهر (قوله وعليه الفتوى) قال الطحاوى هذا أحب
 القولين اليسار ورجحه القاضى أبوزيد في الاسرار وفي الينابيع وعليه الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما
 وفي الكافي هو المختار للفتوى وتبعه الزيلعي والبرازى تبعاً للخلاصة وفي الخانية قالوا الفتوى على قولهما
 تصحيح العلامة فاسم قلت وبه جزم في الكتر لكن رجح قول الامام في الفتح وأجاب عن دليلهما المار تبعاً للهداية
 بأن المراد فيه فرس الغازى وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واستدل للامام بالأدلة الواضحة ولذا قال تليذه العلامة
 فاسم وفي التحفة الصحيح قوله ورجحه الامام السرخسى في المبسوط والقندورى في التجريد وأجاب عما عساه
 يورد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول أقوى حجة على ما شهد به التجريد والمبسوط
 وشرح شيخنا اه (قوله الاصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس فهستانى (قوله ليست للتجارة) أى هذه
 الثلاثة (قوله فلا كلام) أى لا كلام يتعلق بنى زكاة التجارة موجود اه ح (قوله ولا فى عوامل)

فأنهم ما سوا في تكميل النصاب
 والاضحية والرأب لافى أداء
 الواجب والايمن (أربعون وفيها
 شاة) نعم المذكور ولاناث (وقى
 مائة واحد وعشرين شاتان
 وفى مائتين وواحدة ثلاث شياه
 وفى أربع مائة أربع شياه) وما بينهما
 عفر (ثم) بعد بلوغها أربع مائة
 (فى كل مائة شاة) الى غير نهاية
 (ويؤخذ فى زكاتها) أى الغنم
 (الثنى) من الضأن والمعز (وهو
 مات له سنة لا الجدع) الا بالقيمة
 (وهو ما لى عليه أكثرها) على
 الظاهر وعنه جواز الجدع من
 الضأن وهو قولهما والدليل برجحه
 ذكره الكمال والثنى من البقر
 ابن سبتين ومن الابل ابن خمس
 والجدع من البقر ابن سنة ومن
 الابل ابن أربع (ولا شئ فى خيل)
 سائمة عندهما وعليه الفتوى
 خانية وغيرهما ثم عند الامام هل لها
 نصاب مقدراً الاصح لا لعدم التعلل
 بالتقدير (و) لافى (بغالب وسر)
 سائمة اجماعاً (ليست للتجارة)
 فلولها فلا كلام لانها من العروض
 (و) لافى (عوامل)

أى التى أعدت للعمل كإمارة الأرض بالحراثة وكالسقى ونحوه زاد فى الدرر الحوامل وهى التى أعدت للحمل
 الانتقال وكان المصنف تطرأ إلى أن العوامل تشملها (قوله وعلوقة) بالفتح ما يعقب من النعم وغيرها الواحد
 والجمع سواء مغرب قال فى البحر وقد مناعن القنية أنه لو كان له ابل عوامل يعمل بها فى السنة أربعة أشهر
 وسميها فى الباقي ينبغي أن لا تجب فيها زكاة اهـ (قوله ما لم تكن العلوقة لتجارة) قيد بالعلوقة لأن العوامل
 لا تكون للتجارة وإن نواها لها كما فى النهر رأى لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية (قوله وحمل وفصل وعجول)
 فى النهر الحمل ولد الشاة فى السنة الأولى والفصيل ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض والعجول ولد البقرة حين
 نضجه أمته إلى شهر كما فى المغرب (قوله وصورته الخ) أى إذا كانت له سوائم كبار وهى نصاب خضت
 سنة أشهر مثلاً فولدت أولاداً ثم ماتت وتم الحول على الصغار لا تجب الزكاة فيها عندهما وعند الشاة تجب
 واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلاً وثلاثون بقراً وأربعون غنماً وأما ما دون خمس وعشرين
 ابلاً فلا شئ فيه اتفاقاً لأن الثانى أوجب واحدة منها ولا يتصور فيما دون هذا المقدار ونعمامه فى الاختيار وفى
 النهستانى عن التصفة الصحيح قولهما (قوله الاتبع الكبير) قال فى النهر والخلاف أى المذكور أنفاهم قيد بما
 إذا لم يكن فيها كبار فإن كان كما إذا كان له مع تسع وثلاثين حلاً مسنً وكذلك فى الإبل والبقر كانت الصغار
 تبعاً للكبير ووجب إجماعاً كذا فى الدراية اهـ (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناقصاً فلو جسد يلزم الوسط)
 كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيداً فيلزم الوسط وهذه النسخة أحسن
 (قوله وهلاكه يسقطها) أى لو هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب عندهما وعند الثانى يجب
 فى الباقي تسعة وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من حمل نهر ولو هلك الحملان وبقي الكبير يؤخذ جزء من
 أربعين جزءاً منه بدائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه إذا كان له مسنتان ومائة وتسعة عشر حلاً
 فإنه يجب مسنتان فى قولهم أما لو كان له مسنة ومائة وعشرون حلاً وجبت مسنة واحدة عندهما
 وقال الثانى مسنة وحمل وعلى هذا لو كان له تسعة وخمسون عجولاً وتبيع نهر عن غاية البيان (قوله
 ولا فى عفو) هذا قولهما وهو أن الواجب فى النصاب لافى العفو وقال محمد وزفر الواجب عن الكل وأثر
 الخلاف يظهر فحين ملك تسعاً من الإبل فهلك بعد الحول منها أربعة لم يسقط شئ على الأول ويسقط على الثانى
 أربعة أتباع شاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون يسقط على الثانى ثلاثاً منها
 ونعمامه فى الزيلعى (قوله وخصام بالسوائم) أى خص أصحابان العنوبه بدون النقود لأن ما زاد على
 مائتى درهم لا عفو فيه عندهما بل يجب فيما زاد بحسابه أما عند أى حنفية فإن الزائد عليها عفو ما يبلغ
 أربعين درهماً فقيمادهم آخر كما سيأتى (قوله ولا فى هالك الخ) أى لا تجب الزكاة فى نصاب هالك بعد
 الوجوب أى بعد مضى الحول بل تسقط وإن طلبها الساعى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفى
 الفتح أنه الأشبه بالنسخة لأن المالك رأى فى اختيار محل الأداء بين العين والقيمة والرأى يستدعى زماناً (قوله
 ومنع الساعى) عطف على وجوبها ح (قوله لتعلقها بالعين) لأن الواجب جزء من النصاب فيسقط بهلاك
 محل دفع العبد بالجنابة يسقط بهلاكه هداية (قوله وإن هلك بعضه) أى بعض النصاب يسقط حظه
 أى حظ الهالك أى سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله ويصرف الهالك إلى العفو الخ) أقول أى
 لو كان عنده ثلاث نصاب مثلاً وشئ زائد مما لا يبلغ نصاباً رابعاً فهلك بعض ذلك يصرف الهالك إلى العفو
 أولاً فإن كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه فى الثلاث نصاب بقامه وإن زاد يصرف الهالك إلى نصاب
 يليه أى إلى النصاب الثالث ويركز عن النصابين فإن زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد إلى
 النصاب الثانى وهكذا إلى أن ينتهى إلى الأول ومقتضى ما مر أنه إذا نقص النصاب يسقط عنه حظه ويركز
 عن الباقي بقدره تأمل ثم إن هذا قول الإمام رضى الله عنه وعند أى يوسف يصرف الهالك بعد العفو الأول
 إلى النصاب شائعاً وعند محمد إلى العفو والنصب لما مر من تعلق الزكاة به ما عنده قال فى الملتقى وشرحه للشارح
 فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من
 أربعين بعيراً تجب بنت مخاض لما مر أن الإمام يصرف الهالك إلى العفو ثم إلى نصاب يليه ثم وثم وعند أى يوسف
 خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت مخاض لما مر أنه يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصب

وعلوقة) ما لم تكن العلوقة
 لتجارة (و) لافى (حمل)
 بفتحتين ولد الشاة (وفصيل)
 ولد الناقة (وعجول) بوزن سنور
 ولد البقرة وصورته أن يموت كل
 البكار ويتم الحول على أولادها
 الصغار (الاتبع الكبير) ولو واحداً
 ويجب ذلك الواحد ولو ناقصاً فلو
 جيداً يلزم الوسط وهلاكه يسقطها
 ولو تعدد الواجب وجب البكار
 فقط ولا يكمل من الصغار خلافاً
 لثانى (و) لافى (عفو وهو ما بين
 النصب) فى كل الأموال وخصام
 بالسوائم (و) لافى (هالك بعد
 وجوبها) ومنع الساعى فى الأصح
 لتعلقها بالعين لا بالذمة وإن هلك
 بعضه سقط حظه ويصرف الهالك
 إلى العفو أولاً ثم إلى نصاب يليه
 ثم وثم

قوله من بنت مخاض صوابه من
 بنت لبون كذا فى هامش نسخة
 المؤلف اهـ

وعند محمد نصف بنت لبون ثم لما مر أنه يعلق الزكاة بالنصاب والعفو اه وفي البهر ظاهر الرواية
عن أبي يوسف كقول الامام (قوله بخلاف المستهلك) أي يفعل رب المال مثلاً ط (قوله بعد الحول)
أما قبله لو استهلكه قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط وإذا فعله حيلة لدفع الوجوب ~~كان~~ استبدل
نصاب السائمة بأخر أو أخرجه عن ملكه ثم أدخله فيه قال أبو يوسف لا يكره لأنه امتناع عن الوجوب
لا بطلان حق الغير وفي المحيط انه الاصح وقال محمد يكره واختاره الشيخ حميد الدين الضرير لأن فيه اضراماً
بالفقره وإبطال حقهم ما لا وكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبها وقيل القنوى في الشفعة على قول
أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرح درر البحار قلت وعلى هذا التفصيل متى المصنف
في كتاب الشفعة وعزاه الشاويح هناك الى الجوهرة وأقره وقال ومثلي الزكاة الحج وآية السجدة (قوله
لوجود التعدي) علة لقوله بخلاف المستهلك فانه بمعنى تجب فيه الزكاة (قوله ومثله الحج) أي من الاستهلاك
المفهوم من المستهلك قال في التهر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فعل ذلك في الوديعة
لا يضمن فكذلك هنا والذي يقع في نفسى ترجيح الاول ثم رأيت في البدائع جزم به ولم يحك غيره اه قلت ومن
الاستهلاك ما لو أبرأ مدونه المورس بخلاف المورس على ماسياً في قبل باب العاشر (قوله والتوى) بالتقصير
أي الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد القرض والاعارة) الا صوب الاقراض قال في التبع واقراض
النصاب الدراهم بعد الحول ليس باستهلاك فلو توى المال على المستقرض لا تجب أي الزكاة ومثله اعارة ثوب
التجارة اه والتوى هنا أن يجحد ولا يئنه عليه أو يموت المستقرض لا عن تركه (قوله واستبدال) بالجزء عطف
على القرض اه ح لأن المعنى انه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لأنه ليس
باستهلاك فعلى هذا لا يصح كونه مرفوعاً عطفاً على التوى لاستلزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس
كذلك لقيام البديل مقام الاصل وما عزي الى التهر من أنه هلاك لم أره فيه بل المصريح به فيه وفي غيره أنه ليس
باستهلاك ولا يلزم منه أن يكون هلاكاً قال في البدائع وإذا حال الحول على مال التجارة فأخرجه عن ملكه
بالدراهم أو الدنانير وبعرض التجارة بمثل قيمته لا يضمن الزكاة لأنه ما أنلف الواجب بل نقله من محل الى مثله
اذ اعتبر في مال التجارة هو المعنى وهو المالية لا الصورة فكان الاول قائماً معنى فيسقط الواجب ببقائه ويسقط
بهلاكه وأما إذا باعه وحاجي يسير فكذلك لأنه مما لا يمكن التمرز عنه فكان عفواً وان حاجي بما لا يتغابن الناس
فيه ضمن قدر زكاة الحساب وزكاة ما بقي تحوّل الى العين فتبقى ببقائه وتسقط بهلاكه اه والاستبدال قبل
الحول كذلك ففي البدائع أيضاً لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي العروض قبل تمام الحول لا يطل
حكم الحول سواء استبدلها بجسدها أو بخلافه بخلاف لتعلق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو المالية والقيمة
وهو باق وكذا الدراهم أو الدنانير إذا باعها بجسدها أو بخلافه كدراهم بدراهم أو دنانير وقال الشافعي يقطع
حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة في مال الصيرفة كما إذا باع السائمة بالسائمة ولنا ما قلناه أن الوجوب
في الدراهم تعلق بالمعنى لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يطل حكم الحول بخلاف استبدال السائمة
بالسائمة فان الحكم فيها يتعلق بالعين فيطل الحول المنعقد على الاول ويستأنف للشأنى حوالاً اه فانهم
(قوله هلاك) كذا في بعض النسخ وفي بعضها بعد هلاك (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمبتدأ
محدوف دل عليه المذكور أي واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاكاً فيضمن زكاته قال في التهر
وقيد في الفتح بما إذا توى في البديل غدر التجارة عند الاستبدال أما إذا لم يتووقع البديل للتجارة اه قلت أي
وإذا وقع البديل للتجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكاً فلا يضمن زكاة الاصل لو كان بعد تمام الحول
ولا ينقطع حكم الحول لو كان الاستبدال قبل تمامه بل يتحوّل الوجوب الى البديل فيسقط ببقائه ويسقط بهلاكه
كما قلناه مصرحاً عن البدائع فما قيل من انه لا تجب زكاة البديل بهذا الاستبدال بل يعتبره حول جديد
خطأ صريح فافهم (تأنيبه) شمل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدله بعرض ليس بمال أصلاً بأن تزوج عليه
امراً أو صالح به عن دم العمد أو اختلعت به المرأة أو بعوض هو مال لكنه ليس مال الزكاة بأن باعه بعبد
الخدمة أو مياث البذلة أو استأجر به عينا فيضمن الزكاة في ذلك كله لأنه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة
بالسواثم على أن يتركها سائمة لا خلاف الواجب فكان استهلاكاً وتماه في البدائع (تمت) حكم النقود

(بخلاف المستهلك) بعد
الحول لوجود التعدي ومنه مالو
حبسه عن العلف أو المأوى حتى
هلك فيضمن بدائع والتوى
بعد القرض والاعارة واستبدال
مال التجارة بمال التجارة هلاك
وبغير مال التجارة

مثل مال التجارة في الفتح رجل له ألف حال حولها فاشترى بها عبد التجارة فمات أو عروضا للتجارة فهلكت بطات عنه زكاة الألف ولو كان العبد للخدمة لم تسقط بموته وتماه فيه (قوله) والسائمة بالسائمة الأولى إسقاط قوله بالسائمة ليشغل استبدلها بغير سائمة قال في فتح القدير واستبدال السائمة استهلاكها مطلقا سواء استبدلها بسائمة من جنسها أو من غيره أو بغير سائمة دراهم أو عروض لتعلق الزكاة بالعين أو بالأبواب ذات وقد تبدلت فإذا هلكت سائمة البدل تجب الزكاة ولا يحق أن هذا إذا استبدل بها بعد الحول أما إذا باعها قبله فلا حتى لا تجب الزكاة في البدل إلا بحول جديد أو يكون له دراهم وقد باعها بأحد النقدين اه أي فينثني يضم ثمنها إلى ما عنده من الدراهم ويركيه معه بلا استقبال حول جديد وكذا لو باعها بسائمة وعنده سائمة فانه يضمها إليها كما قدمناه في فصل السائمة عن الجوهرة (قوله) وجاز دفع القيمة أي ولو مع وجود المنصوص عليه معراج فلو أدى ثلاث شياه سمان عن أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز وتماه في الفتح ثم إن هذا مقيد بغير المثل فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو وزني فإذا أدى أربعة مكاييل أو دراهم جيدة عن خمسة رديئة أو زبوف لا يجوز عند علمائنا الثلاثة إلا عن أربعة وعليه كيل أو درهم آخر خلا فالزفر وهذا إذا أدى من جنسه والا فلا يعتبر هو القيمة اتصافا لتقوم الجودة في المال الربوي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم إن الاعتبار عند محمد الأنفع للفقير من القدر والقيمة وعندهما القدر فإذا أدى خمسة أفضرة رديئة عن خمسة جيدة لم يجوز عنده حتى يؤدي تمام قيمة الواجب وجاز عندهما وهذا إذا كان المال جيدا وأدى من جنسه رديئا أما إذا أدى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتصافا وإذا أدى خمسة جيدة عن خمسة رديئة جاز اتصافا على اختلاف الترجيح وتماه في شرح درر البحار وشرح الجمع (قوله في زكاة الخ) قيد بالذكور لأن له لا يجوز دفع القيمة في الضحايا والهدايا والعق لان معنى القرية اراقة الدم وفي العتق نقي الرق وذلك لا يتقوم بجر من غاية البيان ثم قال ولا يحق أنه مقيد بقاء أيام الحر أمابعد هافيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية اه (قوله وخراج) ذكره في الشرع بلالية بخلافه لكن نقله الشيخ اسماعيل عن الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذر أن يتصدق بهذا الدينار فتصدق بقدره دراهم أو بهذا النذر فتصدق بقيمته جاز عندنا كذا في فتح القدير وفيه لو نذر أن يهدي شاتين أو يعتق عبيدين وسطين فأهدى شاة أو أعتق عبدا يساوي كل منهما وسطين لا يجوز لأن القرية في اراقة والتحرير وقد التزم اراقتين وتحريرين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة بقدرها جاز لأن المقصود اغناء الفقير به تحصل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن يتصدق بفقير دقل فتصدق بنصفه جيد يساوي تمامه لا يجوز لأن الجودة لا قيمة لها هنا للربوية وللمقابلة بالجنس بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف فقير منه يساويه جاز اه (قوله وكفارة) بالتؤين وغيرها لاعتاق نعمته ولم يذكر هذا الاستثناء في الهداية والكتز والتبين والكافي وذكره في غاية البيان كما قدمناه معللا بأن معنى القرية فيه اتلاف الملك ونقي الرق وذلك لا يتقوم شرعيا بلية قلت وينبغي استثناء الكسوة أيضا لما في البحر عن الفتح بخلاف ما لو كان كسوة بأن أدى ثوبا يبدل ثوبين لم يجوز إلا عن ثوب واحد لان المنصوص عليه في الكفارة مطلق الثوب لا بقيد الوسط فكان الأعلى وغيره داخل تحت النص اه (قوله وهو الأصح) أي كون المعسر في السواثم يوم الاداء اجماعا هو الأصح فانه ذكر في البدائع انه قيل ان المعسر عنده فيها يوم الوجوب وقيل يوم الاداء اه وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجماع وهو الأصح اه فهو تصحيح للقول الثاني الموافق لقوله ما عليه فاعتبار يوم الاداء يكون متفعا عليه عنده وعندهما (قوله ويقوم في البلد الذي المال فيه) فلو بيعت عبد التجارة في بلد آخر يقوم في البلد الذي فيه العبد بجر (قوله في اقرب الامصار إليه) أي إلى المضازة وذكر الضمير باعتبار الموضع وعبرة الفتح إلى ذلك الموضع قال في البحر في الباب الآتي وهذا أولى مما في التبيين من أنه إذا كان في المضازة يقوم في المصر الذي يصير إليه (قوله والمصدق) بتخفيف الصاد وكسر المداال المشددة هو الساعى أخذ الصدقة وأما المالك فاشتهر بقرنه تشديدهما وكسر المداال وقيل بتخفيف الصاد شرعيا بلية عن العناية (قوله لا يأخذ الا الوسط) أي من السن الذي وجب فلو وجب بنت لبون لا يأخذ خبار بنت لبون ولا رديتها بل يأخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعته إلى اليمن اياها وكراهم أموالهم رواء الجماعة ولان في أخذ الوسط نظر للفقراء ولرب المال متلا على القاري وفي

والسائمة بالسائمة استهلاك (وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذرو كفارة غير الاعتاق) وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال يوم الاداء وفي السواثم يوم الاداء اجماعا وهو الأصح ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مضازة ففي اقرب الامصار إليه فتح (والمصدق) لا (بأخذ) الا الوسط وهو أعلى الأدنى وأدنى الأعلى

الدقل محزكا أردأ القرقاموس
اه منه

الطائفة ولا تؤخذ الربا ولا الكيلة والماخض وبخل الغنم لانها من الكرائم اه والربا يضم الراء المستددة
وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها مغرب وفي البدائع قال محمد الرباهي التي تربي ولدها ولا كيلة
التي تسمن للاكل والماخض هي التي في بطنها ولدها ومن الناس من طعن فيه وزعم ان الرباهي المرباة ولا كيلة
المأكولة وطعنه مردود عليه وكان عليه تقليد محمد اذ هو امام في اللغة ايضا واجب التقليد فيها كآبي
عبيد والاصمعي والخليل والكسائي والفرّاء وغيرهم وقد قلده أبو عبيد مع جلالة قدره واحتج بقوله وكذا
أبو العباس وكان نعلب يقول محمد عندنا من أقران سيبويه فكان قوله بحجة في اللغة اه وتماهه فيها (قوله
ولو كله جيد الخيد) في الظهيرية له تخيل تمر برقي ودقل قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها من التمر وقال
محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت أصنافا ثلاثة جيد ووسط وردي اه وهذا يقتضي أن أخذ الوسط انما هو
فيما اذا اشقل المال على جيد ووسط وردي أو على صنفين منها أما لو كان المال كله جيدا كاربعة
شاة أو كولة تجب شاة من الكرائم لاشاة وسط عند الامام خلافا لمحمد كما لا يخفى بجر وفي النهر عن المعراج
وان لم يكن فيها وسط يعتبر أفضلها ليكون الواجب بقدره (قوله كذا نقله الشافعية) وعلاوه بأن الحاصل
حيوانان كما في شرح ابن حجر (قوله فليراجع) لا يقال تنقسم انه لا تؤخذ الماخض لان المراد هنا ما اذا
كلن النصاب كله كذلك ولا يقال صر حواياته لاركة في العوامل والحوامل لان المراد بها المعدة للعمل على
ظهرها والمراد هنا ما في بطنها ولدها لكن اذا كان النصاب كله كذلك فما المانع من أخذها وان كانت حيوانين
كما لو كانت كلها أو كولة فانها تؤخذ مع كونها من الكرائم المنهي عن أخذها وقول البحر المار آتيا تجب شاة
من الكرائم يشمل الحاصل قاتل (قوله فالتقيد اتفاق) كذا في البحر ودرر البحر وغيرهما لكن ظاهر
ما في البحر عن المعراج انه اتفاق بالنسبة الى أداء القيمة فانه قال وأداء القيمة مع وجود المنصوص عليه جائز
عندنا اه قاتل (قوله من ذات سن) أشار بتقدير المضاف تبعاً للنهر الى أن المراد بالسنة معناها الحقيقي
واحدة الاسنان لكن قال في المقرب السنة هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالنصاب للمسنة من النوق
ثم استعيرت لتعريفه ككان المخاض وابن اللبون اه زاد في الدرر وذلك انما يكون في الدواب دون
الانسان لانها تعرف بالسنة اه أي سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسنة بخلاف الادهي ومقتضاه انه
يجاز في اللغة من اطلاق اسم البعض على الكل كالقبة على المملوك فلا حاجة الى تقدير مضاف الا ان يريد
الاشارة الى تجويز كونه من مجاز الحذف تأمل (قوله الادني) أي وصفاً أو سناً وكذا قوله أو الاعلى
(قوله مع الفضل) أي ما يزيد من قيمة الواجب على المدفوع (قوله لانه دفع بالقيمة) أي لا يبيع حتى ينافي
البحر (قوله ورد الفضل) أي استردّه ولم يقدره عندنا بشئ لانه يختلف بحسب الاوقات غلاء ورخصا
وقدره الشافعي بشاتين أو عشرين درهما كما بسطه في العناية وغيرها اسماعيل (قوله بلا جبر) كذا
في الهداية وبه جزم الكمال والزبيعي وفي النهر عن الصيرفي انه الصحيح وقيل الخيار للساعي ذكره محمد في الاصل
وبحرى عليه القدوري واختاره الاسيحياني وقيل للمالك في الصورتين وهو ظاهر المتن كالكز والدرر
والمستقي وصححه في الاختيار وذكر في النهاية والمعراج انه الصواب ومشى عليه في البحر وعزاه الى الميسر
واتصرف في النهر الاول فلذا جزم به الشارح (قوله جاز) أي بخلاف المثلي كما قدمناه موضحاً (قوله
والمستفاد) السين والتاء زائدتان أي المال المفسد ط (قوله ولو بهية أو وارث) أدخل فيه المقاد بشراء
أو ميراث أو وصية وما كان حاصله من الاصل كالاولاد والريح كما في النهر (قوله الى نصاب) قيد به
لانه لو كان النصاب ناقصا أو كمل بالمستفاد فان الحول يقع عليه عند الكمال بخلاف ما لو هلك بعض النصاب
في أثناء الحول فاستفاد ما يكمله فانه يضم عندنا وأشار الى انه لا يدم بقاء الاصل حتى لو ضاع استأنف
للمستفاد حولا منذ ملكه فان وجد منه شيئاً قبل الحول ولو يوم ضمه وزكى الكل وكذا لو وهب له ألف
فاستفاد مثله في الحول ثم رجع الواهب بقضاء استأنف حولا للقائدة وشمل كلامه ما لو كان النصاب ديناً
فاستفاد مائة فانها تنضم اجاباً غير أنه لو تم حوله الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض
أربعين درهما فلومات المديون مفلسا سقط عنه زكاة المستفاد وعندهما يجب اه من البحر والنهر (قوله
من جنسه) سيأتي أن أحد التقدين يضم الى الآخر وأن عروض التجارة تنضم الى التقدين للجنسية باعتبار

مطلب

محمد امام في اللغة واجب التقليد
فيما من أقران سيبويه
قوله ابو العباس الطاهر انه
المرد اه منه

قوله كذا نقله الشافعية وقوله
فليراجع هكذا في نسخة المؤلف
بخطه ولعل ذلك في نسخة الشارح
التي كتب عليها والا فلا وجود له
في نسخ الشرح التي بيدي اه
معصمه

ولو كله جيد الخيد (وان لم يجد)
المصدق وكذا ان وجد فالتقيد اتفاق

(ما وجب من) ذات (سن دفع)
المالك (الادني مع الفضل) جبرا

على الساعي لانه دفع بالقيمة (أو دفع)
(الاعلى ورد الفضل) بلا جبر لانه

شراء فيشترط فيه الرضى هو الصحيح
سراج (أو دفع) القيمة (ولو دفع)

ثلاث شياه سمان عن أربع وسط
جاز (والمستفاد) ولو بهية

أوارث (وسط الحول ينضم الى
نصاب من جنسه) فيزكيه بحول

الاصل

فبها واحترز عن المستفاد من خلاف جنسه كالابل مع الشياه فلا تنضم بحر (قوله ولو أدى الخ) هذا بمنزلة الاستثناء مما في المتن كأنه قال يضم المستفاد الى جنسه ما لم ينفع منه مانع وهو الذي المنى بقوله عليه الصلاة والسلام لا تثنى في الصدقة (قوله لا تنضم) أي الى سائمة عنده من جنس السائمة التي اشتراها بذلك النقد المزكى أي لا يركبها عند تمام حول السائمة الاصلية عند الامام للمانع المذكور وعندهما يضم وكذا الخلاف لو باع السائمة المزكاة بنقد بخلاف ما لو أدى عشر طعام أو أرض أو صدقة فطر عبد ثم باع حيث تضم أثمانها اجاعا والفرق للامام أن عن السائمة بدل مال الزكاة ولابدل حكم المبدل منه فلو ضم فلا أدى الى النفي وكذا لو جعل السائمة علوفة بعد ما زكاه ثم باعها أو جعل عبد التجارة المؤدى زكاته للخدمة ثم باعته ضم لخروجه عن مال الزكاة فصار كالآخر وتما في البحر (قوله كتم سائمة من زكاة) أي وكالفرع المذكور قبله فقه لو ورث سائمة من جنس السائمتين تضم الى أقربهما أيضا (قوله ضمت) أي الالف الموروثة الى أقربهما أي اقرب الالفين الاولين حولا قال في البحر لانهما استويا في علة الضم وترجع أحدهما باعتباره اقرب لانه انفع للفقراء (قوله ويرجع كل الخ) قال في البحر ولو كان المستفاد رجلا أو ولد انضم الى أصله وان كان أبعد حولا لانه ترجح باعتباره التفرع والتولد لانه تبع وحكم التبع لا يقطع عن الاصل (قوله أخذ البغاة) الاخذ ليس قيذا احترازا حتى لو لم يأخذ وامنه ذلك سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضا كما في البحر والشرع بلالية عن الزبلي والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهر واغابوا فخذوا ذلك نهر وبظهر لي أن أهل الحرب لو غلبوا على بلدة من بلادنا كذلك لتعليهم أصل المسألة بأن الامام لم يحرمهم والحماية بالحماية وفي البحر وغيره لو أسلم الحربى في دار الحرب وأقام فيها سنين ثم خرج اليها لم يأخذ منه الامام الزكاة لعدم الحماية ونقته بأدائها ان كان عالمها بوجوبها والا فلا زكاة عليه لان الخطأ لم يلقه وهو شرط الوجوب اهـ وسياق متنا في باب العاشر أنه لو مر على عاشر الخوارج فعشقه ثم مر على عاشر أهل العدل أخذ منه ثانيا أي لتقصيره بمروره بهم (قوله والخراج) أي خراج الارض كما في غاية البيان والظاهر أن خراج الرؤس كذلك ثم قلت ما استظهره صرح به في المعراج (قوله الا تذكره) أي في باب المصرف (قوله فعليهم الخ) أي ديانة كما في بعض النسخ قال في الهداية وأقربا بأن يعيد وهادون الخراج اهـ لكن هذا فيما أخذته البغاة لتعليهم بأن البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة بل بطريق الاستحلال فلا يصرفونها الى مصارفها اهـ أما السلطان الجائر فله ولاية أخذها وبه يبقى كما ذكره قريبا عن أبي جعفر ثم ذكر في المعراج عن كثير من مشايخ بلخ انه كالبغاة لانه لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط (قوله اعادة غيره الخراج) موافق لما نقلناه عن الهداية قال في الشرع بلالية وعليه اقتصر في الكافي وذكر الزبلي ما يفيد ضعفه حيث قال وقيل لا نقيهم باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه) علة لتحذوف تقديره أما الخراج فلا يفتون باعادته لانهم مصارفه اذا هل البغي يقتاتون أهل الحرب والخراج حق المقاتلة شرح الملتقى ط (قوله واختلف في الاموال الباطنة) هي النقود وعروض التجارة اذ لم يربها على العاشر لانها بالخراج تلحق بالاموال الظاهرة كما يأتي في بابها والاموال الظاهرة هي التي يأخذ زكاتها الامام وهي السوائم وما فيه العشر والخراج وما يرب على العاشر ويضمهم من كلام الشارح انه لا خلاف في الاموال الظاهرة مع أن فيها خلافا أيضا قال في التبيين والولوية السلطان الجائر اذا أخذ الصدقات قبل ان نوى بأدائها اليه الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط أن يبقى بالاداء ثانيا كالمولى لا ينعاد الاختيار الصحيح واذا لم يؤمر منهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال أبو جعفر لا تكون السلطان له ولاية الاخذ فيسقط عن ارباب الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يطل أخذها وبه يبقى وهذا في صدقات الاموال الظاهرة أما لو أخذ منه السلطان أموالا مصادرة ونوى أداء الزكاة اليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يبقى لانه ليس للظالم ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة اهـ أقول يعنى واذا لم يكن له ولاية أخذها لم يصح الدفع اليه وان نوى الدافع به التصديق عليه لانعدام الاختيار ولا تجزبه سواء نوى التصديق عليه أو لا هذا وفي محتمرات ولاية أخذ زكاتها لم يصح انعدام الاختيار ولا تجزبه سواء نوى التصديق عليه أو لا هذا وفي محتمرات النوازل السلطان الجائر اذا أخذ الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات أو الجبايات أو أخذ مالا مصادرة ان نوى

ولو أدى زكاة فقه ثم اشترى به سائمة لا تنضم ولوله نصايان مما لم يضم أحدهما كتم سائمة من زكاة وألف درهم وورث ألفا نمت الى أقربهما حولا ويرجع كل ينضم الى أصله (أخذ البغاة) والاطنين الجائرة (زكاة) الاموال الظاهرة (السوائم) والعشر والخراج لا اعادة على أربابها ان صرف المأخوذ (في محله) الا تذكره (والا) يصرف فيه (فعليهم) فيما بينهم وبين الله (اعادة غير الخراج) لانهم مصارفه واختلف في الاموال الباطنة في الولوية وشرح الوهبانية التي به عدم الاجراء

• طلب

فما لو صدر السلطان رجلا فنوى بذلك اداء الزكاة اليه

الصدقة عند الدفع قيل يجوز أيضا وبه يفتى وكذا إذا دفع إلى كل جارية الصدقة لأنهم
بما عليهم من التبعات صاروا فقراء والاحوط الاعادة اهـ وهذا موافق لما صححه في المبسوط وتبعه
في الفتح فقد اختلف التصحيح والافتاء في الاموال الباطنة اذا نوى التصديق بها على الجائر وعلمت ما هو
الاحوط قلت وشمل ذلك ما يأخذه المكاس لانه وان كان في الاصل هو العاشر الذي ينصبه الامام لكن اليوم
لا ينصب لاختلاف الصدقات بل لسلب أموال الناس ظلما بدون حجابة فلا تسقط الزكاة بأخذه كما صرح به
في البرازية فاذا نوى التصديق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لانهم بما عليهم الخ) عله لقوله قبله
الاصح الصحة وقوله بما عليهم متعلق بقوله فقراء (قوله حتى افتى) بالبناء للمجهول والمفتي بذلك محمد بن
سلمة وأمر ببلغ هو موسى بن عيسى بن همام والى خراسان سألته عن كفارة يمينه فأقام بذلك فجعل يسكي
ويقول لحشمهم انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة يمين من لا يملك شيئا
قال في الفتح وعلى هذا الواو وصي ثلث ماله لفقراء فدفع الى السلطان الجائر سقط ذكره قاضي خان في الجامع
الصغير وعلى هذا فانكارهم على يحيى بن يحيى بل ذلك ما لك حيث أفتى بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم
غير لازم لجواز أن يكون للاعتبار المذكور لا لتكون الصوم اشق عليه من الاعتاق وكون ما أخذه خلطه بماله
بحيث لا يمكن تمييزه فملكه عند الامام غير مضر لا اشتغال ذمته بملكه والمديون بقدر ما في يده فقير اهـ ملخصا قلت
واقفا ابن سلمة مبنى على ما صححه في التقرير من أن الدين لا يمنع التكفير بالمال أما على ما صححه في الكشف
الكبير وجرى عليه الشارح فيما مرته بالبصر والنهر فلا (قوله لم تقع زكاة) في بعض النسخ لم تصح
زكاة وعزا هذا في البحر الى المحيط ثم قال وفي مختصر الكرخي اذا أخذها الامام كرها فوضعها موضعها
أجرأ لان له ولاية اخذ الصدقات فقام أخذه مقام دفع المالك وفي القنية فيه اشكال لان النية فيه شرط ولم
توجد منه اهـ قلت قول الكرخي فقام أخذه الخ يصلح للعباب تأمل ثم قال في البحر والمفتي به التفصيل
ان كان في الاموال الظاهرة يسقط الفرض لان للسلطان أو نائبه ولاية أخذها وان لم يضعها موضعها لا يطل
أخذها وان كان في الباطنة فلا اهـ (قوله وفي التجنيس) في بعض النسخ لكن بدل الواو وهو استدراك على
ما في المبسوط وقد أمعنالك أنفا ما في التجنيس وقد يدعى عدم المخالفة بينهما بحمل ما في التجنيس على ما اذا
دفع الى السلطان مال المكس أو المصادرة ونوى به كونه زكاة لئلا يصره السلطان في مصارفه ولم ينو بذلك
التصدق به على السلطان ويؤيد هذا الحل قوله لانه ليس له ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة فلا ينافي ذلك
قول المبسوط الاصح أن ما يأخذه ظلمة زمانا من الجبايات والمصادرات يسقط عن أرباب الاموال اذا نوا
عند الدفع التصديق عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء فلي تأمل (قوله بماله) متعلق بخلطه وأما لو خلطه
بمغصوب آخر فلا زكاة فيه كما يذكره في قوله كالأول كان الكل خبيثا (قوله لان الخلط استهلاك) أي
بغيرته من حيث ان حق الغير يتعلق بالذمة لا بالاعيان ط (قوله عند أبي حنيفة) أما على قولهما فلا ضمان
وحيث فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث عنه حصه الملت منه فتح
(قوله وهذا الخ) الاشارة الى وجوب الزكاة الذي تضمنه قوله فوجب الزكاة فيه (قوله منفصل
عنه) الذي في النهر عن الخواشي محل ما ذكره ما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط يفضل عنه فلا يحيط
الدين بماله اهـ أي يفضل عنه بما يبلغ نصابا (قوله كالأول كان الكل خبيثا) في القنية لو كان الخبيث نصابا
لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق ببعضه اهـ ومثله في البرازية (قوله
كافي النهر) أي أول كتاب الزكاة عند قول الكثر وملك نصاب حولي ومثله في الشربلالية وذكره في شرح
الوهبانية بحثا وفي الفصل العاشر من التاترخانية عن فتاوى الحجة من ملك أموالا غير طيبة أو غصب أموالا
وخلطها ملكها بالخلط ويصر ضامنا وان لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وان بلغت نصابا لانه مديون
ومال المديون لا ينعقد سببا لوجوب الزكاة عندنا اهـ فأذا بقوله وان لم يكن له سواها نصاب الخ أن وجوب
الزكاة مقيد بما اذا كان له نصاب سواها وبه يدفع ما استشكله في البحر من انه وان ملكه بالخلط فهو مشغول
بالدين فينبغي أن لا تجب الزكاة اهـ لكن لا يخفى أن الزكاة حينئذ انما تجب فيما زاد عليها لانها لا يقال يمكن أن
يكون له مال سواها مما لا زكاة فيه كدور السكنى ومياب البذلة مما يبلغ مقدار ما عليه أو يزيد فوجب الزكاة فيها

وفي المبسوط الاصح الصحة
اذا نوى بالدفع ظلمة زمانا
الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من
التبعات فقراء حتى أفتى أمير ببلغ
بالصيام لكفارة عن يمينه
ولو أخذها الساعي جبراً لم تقع
زكاة لكونها بلا اختيار ولكن
يجبر بالحبس ليؤدى بنفسه لان
الاصح كراه لا ينافي الاختيار
وفي التجنيس القنى به سقوطها
في الاموال الظاهرة لا الباطنة
(ولو خلط السلطان المال المغصوب
بماله ملكه فوجب الزكاة فيه
ويورث عنه) لان الخلط استهلاك
اذا لم يمكن تمييزه عند أبي حنيفة
وقوله أرفق أذقيا يخلو مال عن
غصب وهذا اذا كان له مال غير
ما استهلكه بالخلط منفصل عنه
وفي دينه والا فلا زكاة كالأول كان
الكل خبيثا كافي النهر عن
الخواشي السعدية

من غير أن يكون له نصاب آخر سواها لانا نقول انه لما خلطها ملكها وصار مثلها دينا في ذمته لا عينها وقد مننا
 أن الذين يصرفون مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله ما يتأجرهم وخادم صرف
 دين المهر الى المائتين دون الخادم أي فلو حال الحول على المائتين لازكاة عليه لاستغفاله بالدين مع وجود
 ما يفي به من نفسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك نصابا زاد انهم تطهر الثمرة فيما اذا ابرأ الموصوب منهم
 كما نقل في البحر عن المبتغي بالغين المجبة وقال وهو قيد حسن يجب حفظه اهـ أو اذا صالح غرماءه على عقار مثلا
 فيبقى ما غصبه سالما عن الدين فيجب زكاته وقد يجاب عن الاشكال كما افاده شيخنا بأن المراد ما اذا لم يعلم
 أصحاب المال الموصوب لأن الدين انما يمنع وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من جهة العباد وبجهل أصحابه
 لا يبق له مطالب فلا يمنع وجوبها قلت لكن قد منعت النسيئة والبزاية أن ما وجب التصديق بأكمله لا يفيد التصديق
 به كله لأن الموصوب ان علمت أصحابه أو ورثتهم وجب ردّه عليهم والاوجب التصديق به وأيضا فقد مر أن
 الأمراء فقراء بما عليهم من التبعات ولا شك أن غالب غرمائهم مجهولون وتقدم أيضا أن الموصوب به للفقراء
 لو دفعه الى السلطان الجائر سقط فجواز أخذه الزكاة لفقره يتأفي وجوبها عليه وان جاز أخذه لها مع وجوبها
 عليه لعله أخرى كعدم وصوله الى ماله كإن السبل ومن له دين مؤجل تأمل (قوله وفي شرح الوهبانية الخ)
 فيه دفع لما عسى يورد على قول المتن فيجب الزكاة فيه من أنه مال خبيث فكيف يزكى منه لكن علمت أنه لا يجب
 زكاته الا اذا استبرأ من صاحبه أو صالح عنه فيزول خبثه ثم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر
 في الوهبانية انه يجوز عند البعض ونقل القولين في النسيئة وقال في البزاية لو نوى في المال الخبيث الذي
 وجبت صدقته أن يقع عن الزكاة وقع عنها اهـ أي نوى في الذي وجب التصديق به لجهل اربابه وفيه تقييد
 لقول الظهيرية رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يوجب له الثواب يكفر ولو سلم التقدير بذلك فدعاه وأقر
 المعطى كفرا جيعا ونظمه في الوهبانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن اجنبيا غير المعطى
 والقباض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون اهـ قلت الدفع الى الفقير غير قيد بل مثله
 فيما يظهر لو بنى من الحرام بعينه مسجدا ونحوه مما يوجب له التقرب لان العلة وجاء الثواب فيما فيه العقاب
 ولا يكون ذلك الا باعتقاد حله (قوله اذا تصدق بالحرام القطعي) أي مع رجاء الثواب الثاني عن استهلاكه
 كما مر فافهم (قوله لا يكفر) اقتصر على نفي الكفر لان التصرف به قبل أداءه لا يحل وان ملكه بالخلط
 كما علمته وفي حاشية الحموي عن الذخيرة سئل الفقيه ابو جعفر عن اكتساب ماله من أمراء السلطان وجمع
 المال من أخذ الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال احب الي
 أن لا يأكل منه وبسعه حكما أن يأكله ان كان ذلك الطعام لم يكن في يده المظلم غصبا أو رشوة اهـ أي ان لم يكن
 عين الغصب أو الرشوة لانه لم يملكه فهو نفس الحرام فلا يحل له ولا غيره وذكر في البزاية هنا أن من لا يحل له
 أخذ الصدقة فالأفضل له أن لا يأخذ جائزة السلطان ثم قال وكان العلامة بنحو آرمز لا يأكل كل من طعامهم
 ويأخذ جوائزهم فقيل له فيه فقال تقديم الطعام يكون اباحة والمباح له يتأقده على ملك المبيع فيكون أكل طعام
 الظالم والجائزة تملك فيصرف في ملك نفسه اهـ قلت ولعله مبني على القول بان الحرام لا يتعدى الى ذمتين
 وسيأتي تحقيق خلافه في البيع الفاسد والخطر والاباحة (قوله لانه ليس بحرام بعينه الخ) يوهم انه قبل
 الخلط حرام لعينه مع أن المصريح به في كتب الاصول أن مال الغير حرام لغيره لالعينه بخلاف لحم الميتة
 وان كانت حرمة قطعية الا أن يجاب بأن المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه بالخلط وانما الحرام
 التصرف فيه قبل أداءه ففي البزاية قبيل كتاب الزكاة ما يأخذ من المال ظلما ويخلطه به له وبمال
 مظلوم آخر يصير ملكا له وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراما محضنا لم لا يباح الانتفاع به قبل أداء
 البدل في الصحيح من المذهب اهـ لكن في شرح العنايات النسفية استحلال المعصية كفر اذا ثبت كونها معصية
 بدليل قطعي وعلى هذا فنزع ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام حلالا فان كان حرمة لعينه وقد ثبت
 بدليل قطعي يكفروا الا فلا بأن تكون حرمة لغيره أو ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره
 وقال من استحل حراما قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام تحريمه كشكاح المحارم فكافرا اهـ قال شارحه
 المحقق ابن القرس وهو التحقيق وفائدة الخلاف تظهر في اكل مال الغير ظلما فانه يكفر مستظهرا على أحد القولين

وفي شرح الوهبانية عن البزاية انما
 يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي أما
 اذا أخذ من انسان مائة ومن آخر
 مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر
 لانه ليس بحرام بعينه بالتقطع
 لاستهلاكه بالخلط

مطلب
 في التصديق من المال الحرام

مطلب
 استحلال المعصية القطعية كفر

اه وحاصله أن شرط الكفر على القول الأول شيان قطعياً الدليل وكونه حراماً عليه وعلى الثاني يشترط الشرط الأول فقط وعلت ترجيحه وما في البرازية مبني عليه (قوله ولو عجل ذونصاب) قيد بكونه ذانصاب لأنه لو ملك أقل منه فجعل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وفيه شرطان آخران أن لا ينقطع النصاب في أثناء الحول ولو عجل خمسة من مائتين ثم هلك ما في يده الأدرهما ثم استفادتم الحول على مائتين جاز ما عجل بخلاف ما لو هلك الكل وأن يكون النصاب كاملاً في آخر الحول ولو عجل شاة من أربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فإن كان دفعها للفقير وقعت نفلاً وان كانت قائمة في يد الساعي فالتحتم كافي الخلاصة وقوعها زكاة وغنما في النهر والبحر (قوله لسنين) بأن كان له ثلثمائة درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشرين سنة وقوله أول نصاب صورته أن يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصاً يستحدث لحدث له في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من زكاة على حدة كما صرح به في البحر ح لكن المائة التي عليها تقع زكاة عن المائتين عشرين سنة ويكون من المسألة الأولى فقد قال في النهر وعلى هذا تفرع ما في الثانية لو كان له خمس من الإبل الخواجل فجعل شاتين عنها وعماً في بطونها ثم تبعت خمساً قبل الحول اجزأه وان عجل عما تحمله في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لأنه لما عجل عما تحمله في السنة الثانية لم يوجد المجل عنه في سنة التججيل فلم يجز عاونه التججيل عنه وهذا أراد لائق الجواز مطلقاً لأنه يقع عما في ملكه في الحول الثاني فيكون من المسألة الأولى لأن اتعين في الجنس الواحد لغو في الولو الجلية لو كان عنده أربع مائة درهم فأدى زكاة خمساً عما ظانها كذا كان له أن يحسب الزيادة للسنة الثانية لأنه أمكن أن تجعل الزيادة تجيلاً اه وقيد في البحر بكون الجنس متحداً قال لأنه لو كان له خمس من الإبل وأربعون من الغنم فجعل شاة عن أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر ولو كان له عين ودين فجعل عن العين فهلك قبل الحول جاز عن الدين ولو بعده فلا وادراهم والدنانير وعروض التجارة جنس واحد اه (قوله لوجود السبب) أي سبب الوجوب وهو ملك النصاب النامي فيجوز التججيل لسنة وأكثر كما إذا كفر بعد الجرح وكذا النصب لأن النصاب الأول هو الأصل في السببية والرائد عليه تابع له قال في البحر ولا يخفى أن الأفضل عدم التججيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره منقولاً (قوله وكذا لو عجل) التشبيه راجع إلى المسألة الأولى وهي التججيل لسنة أو سنين لأنه إذا ملك نصاباً أخرج زكاته قبل أن يحول الحول كان ذلك تجيلاً بعد وجود السبب لكونه أداء قبل وقت وجوبه وهنا كذلك لأن وقت أداء العشر وقت الادراك فإذا أدى قبله يكون تجيلاً عن وقت الاداء بعد وجود السبب وهو الأرض النامية بالخارج حقيقة ولا يصح إرجاعه إلى المسألة الثانية لأن صورته أن يؤدى زكاة نصاب ستحدث له في عامه زائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا أداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل وقته لا عشر ما سيحدث له بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك دليل على ما قلنا وليس في البحر ما يفيد خلاف ذلك فضلاً عن التصريح به فانهم (قوله بعد الخروج) أي خروج الزرع أو الثمرة (قوله قبل الادراك) أي ادراك الزرع أو الثمرة الذي هو وقت أداء العشر لكن ذكر في البحر في باب العشر أن وقته وقت خروج الزرع وظهور الثمرة عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الادراك وعند محمد عند التقية والحداد اه وعليه فيتحقق التججيل على قولهما لا على قول الإمام ثم رأيت ابن الهمام نبه على ذلك هناك (قوله واختلف فيه قبل النبات وخروج الثمرة) الاخصر أن يقول واختلف فيه قبل الخروج أي خروج النبات والثمرة وأقاد أن التججيل قبل الزرع أو قبل الفرس لا يجوز اتفاقاً لأنه قبل وجود السبب كما لو عجل زكاة المال قبل ملك النصاب (قوله والظاهر الجواز) في نسخة عدم الجواز وهي الصواب قال في النهر والظاهر أنه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمر في ظاهر الرواية اه (قوله وكذا لو عجل خراج رأسه) هذا التشبيه أيضاً راجع إلى المسألة الأولى قال ح فان من عجل خراج رأسه لسنين صح كما سيأتي في باب الجزية وذلك لوجود السبب وهو رأسه وكذا لو عجل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعمله بوجود السبب وهو الأرض النامية لكن يجب حمل كلامه على الموظف لعلقه بالقدرة على النماء فيكون سببه الأرض النامية بإمكان النماء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقاسمة تأمل (قوله وغنما في النهر) حيث قال ولونذر صوم يوم معين فجعله جازعاً عند الثاني خلافاً لمحمد

(ولو عجل ذونصاب) زكاته (لسنين)

أول نصاب صح لوجود السبب

وكذا لو عجل عشر زرعه أو غنمه

بعد الخروج قبل الادراك

واختلف فيه قبل النبات وخروج

الثمرة والظاهر الجواز وكذا

لو عجل خراج رأسه وغنما في النهر

وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولوندرج سنة كذا فأتى به قبلها جازعدهما خلافاً للمحمد كذا
 في السراج ١٥ ح (قوله قبل تمام الحول) أى أو قبل ملك النصب التى عمل زكاتها في المسألة الثانية
 كما يؤخذ من التعليل (قوله لأن المعتبر كونه مصرفاً وقت الصرف اليه) فصح الأداء اليه ولا ينقض بهذه
 العوارض بحر (قوله ولو غرس الخ) هذه مسألة استطردها وحملها العشر والخراج ط (قوله
 فإلّا يتم) أى يتم وبه عبر في بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع) لأن في غرسه الكرم تعطل
 الأرض ومن عطل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت مصلحة للزرع فيؤدى خراجها حتى يتم الكرم
 فعليه خراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجود خلقه فخراج الزرع صاع ودرهم في كل جريب فيؤدى به الى
 أن يتم الكرم فيؤدى عشرة دراهم رحتى (قوله ولا شيء في مال صبي تعلبي) أى في مال الزكاة بخلاف
 الخراج في أرضه العشرية من الزرع والثمار ففيه ضعف العشر كما يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتى
 في بابه (قوله لبنى تغلب) الأولى حذف بنى فان النسبة لتغلب وهو أبو القبيلة كما في المنخ ط وقد يقال
 لا مانع من النسبة الى القبيلة المنسوبة الى ابيها (قوله قوم الخ) قال في الفتح بنو تغلب عرب نصارى هم عمر
 رضى الله عنه أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا نؤدى ما يؤدى اليهم ولكن خذ منا ما ياخذ
 بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين فضا لو افرد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية
 ففعل وتراضى هو وروهم أن يضع عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية يجرها ما شئتم ١٥ (قوله ما على
 الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله ويؤخذ الوسط) مكرّم قوله فيما تقدم والمصدق ياخذ الوسط
 ح (قوله إلا أن يجيز الورثة) أى اذا وصى بها وزادت على الثلث لا يؤخذ الزائد إلا أن يجيز الورثة (فرع)
 لو زادت على الثلث وأراد أن يؤدى ما في مرضه يؤدىها سرّامن ورثته وان لم يكن عنده مال استقرض من آخر
 وأدى الزكاة ان كان أكبر رأيه انه يقدر على قضاءه فان اجتهد ولم يقدر حتى مات فهو معذور كذا في مختارات
 التوازل وغيرها وظاهر قولهم سرّامن أن الورثة ان علموا بذلك كان لهم أخذ الزائد قضاءً وأن ما فعله المورث
 جائز ديانة لكونه مضطراً الى أداء الفرض كما علق به في شرح الكافي فأتلا وهو الصحيح قال في شرح الوهبانية
 ويمكن التوفيق بين التقوين بالقضاء والديانة أى بحمل القول باعتبارها من الثلث المقابل للصحيح على انه
 في القضاء والاول على الديانة وهو مؤيد لما قلنا (قوله وسيجي الفرق في العنين) عبارته مع المتق واجل
 سنة قرية بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة وأربع وخسون وبه من يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد باحد
 عشر يوماً ١٥ ثم ان هذا انما يظهر اذا كان الملك في ابتداء الالهة فالملك في ابتداء الشهر قيل يعتبر بالايام
 وقيل يكمل الاول من الاخير ويعتبر ما بينهما بالاهلة نظير ما قالوه في العدة ط (قوله لا وقتها العمر) قال
 في البحر عن الوقعات فرق بين هذا وبين ما اذا شك في الصلاة بعد ذهاب الوقت أصلاً ١٥ لا والفرق أن العمر
 كله وقت لاداء الزكاة فصار هذا بمنزلة شك وقع في أداء الصلاة في وقتها ولو كان كذلك بعيد ١٥ قال في البحر
 ووقعت حادثة هي أن من شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بأن كان يؤدى متفرقاً ولا يضبطه هل يلزمه
 اعادةها ومقتضى ما ذكرنا لزوم الاعادة حيث لم يغلب على ظنه دفع قدر معين لانه ثابت في ذمته ييقن فلا يخرج
 عن العهدة بالشك ١٥ قلت وحاصله انه يتحرى في مقدار المؤدى كالوشك في عدد الركعات فغالب على ظنه
 انه اذا سقط عنه وأدى الباقي وان لم يغلب على ظنه شيء أدى الكل والله تعالى أعلم

* (باب زكاة المال) *

(قوله أل فيه للمعهود الخ) جواب عما يقال ان المال اسم لما يتولى فتناول السوائم أيضاً قال في التهر
 وبهذا الجواب استغنى عما قيل المال في عرفنا يتبادر الى التقيد والعروض ١٥ أقول الجواب الاول ذكره
 الزيلعي وتبعه في الدرر والثاني ذكره في الفتح وتبعه في البحر ونظيره ان أحسن لان تسادر الذهن الى المعهود
 في العرف أقرب من تبادره الى المذكور في الحديث تأمل (قوله غير مقدرة به) أى بربع العشر (قوله
 عشرون مثقالاً) فمادون ذلك لازكاته ولو كان نقصاً ناسب ما يداخل بين الوزن لانه وقع الشك في كمال النصاب
 فلا يحكم بكاله مع الشك بحر عن البدائع والمنشال لغة ما يوزن به قليلاً كان أو كثيراً وعرفاً ما يأتى ط (قوله
 كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) أعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فمئة عشرة

(وان) وصلية (أيسر الفقير قبل

تمام الحول أو مات أو ارتد

(و) ذلك لأن (المعتبر كونه مصرفاً

وقت الصرف اليه) لابعده ولو

غرس في أرض الخراج كما قال

يتم الكرم كان عليه خراج الزرع

بجمع الفتاوى (ولاشئ في مال

صبي تغلب) بفتح اللام وتكسر

نسبة لبنى تغلب بكسر ها قوم

من نصارى العرب (وعلى المرأة

ما على الرجل منهم) لان الصلح

وقع منهم كذلك (ويؤخذ)

في زكاة السائمة (الوسط) لا الهرم

ولا الكرائم (ولا تؤخذ من تركته

بغير وصية) لفقد شرطها وهو

النية (وان أوصى بها اعتبر من

الثلث) إلا أن يجيز الورثة

(وحولها) أى الزكاة (قرى)

بحر عن القنية (لا شمسي) وسيجي

الفرق في العنين (شك انه أدى

الزكاة أو لا يؤدىها) لان وقتها

العمر أشباه

(باب زكاة المال)

أل فيه للمعهود في حديث

ها توارى ربع عشر أموالكم فان

المراد به غير السائمة لان زكاتها

غير مقدرة به (نصاب الذهب

عشرون مثقالاً والفضة مائتا

درهم كل عشرة) دراهم (وزن

سبعة مثاقيل)

دراهم على وزن عشرة مشاقيل وعشرة على ستة مشاقيل وعشرة على خمسة مشاقيل فأخذ عمر رضي الله تعالى عنه من كل نوع ثشاكى لا تظهر الخصومة في الاخذ والعطاء فثلت عشرة ثلاثة وثلاث وستة اثنان وثلاث اثنسة درهم وثلاثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلت المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقدير الديارات ط عن المنخ لكن قوله تعالى الدرر وثلاث اثنسة درهم وثلاثان مواه منقال وثلاثان (قوله والدينار) أى الذى هو المنقال كما في الزبلى وغيره قال في الفتح والظاهر أن المنقال اسم للمقدار المقدر به والدينار اسم للمقدرة بقيد ذهبيته اه وحاصله أن الدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمنقال فالتحادهما من حيث الوزن (قوله والدرهم أربعة عشر قيراطا) فتكون المائتان أثنى قيراطا ونمائه قيراطا واعلم أن هذا هو الدرهم الشرعى والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا ووزنه الريال الفرنجى بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراطا وبالدرهم الشرعى عشرة دراهم وخمسة قيراطا وذلك مائة وخمسة وأربعون قيراطا فيكون النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم وثلاثة قيراطا اه ط مع بعض زيادة وتصحيح غلط وقع في عبارته فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من الشرعى وبه صرح الامام السروجى في الغاية بقوله درهم مصر أربع وستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة ومائون وحبتان اه لكن نظريه صاحب الفتح بأنه أصغر لأن أكبر من درهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين شعيرة لأن ربه مقدّر أربع خرايب والخروبة أربع قحاحات وسط اه قلت والظاهر أن كلام السروجى مبنى على تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف الآن فإذا كان الدرهم الشرعى أربعة عشر قيراطا يكون ستة وخمسين حبة فيكون الدرهم العرفى أكبر منه لكن المعبر في قيراط الدرهم الشرعى خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفى قال بعض المحشين الدرهم الآن المعروف بركة والمدينة وأرض الحجاز هو المسمى في عرفنا بالقليلة بالقاف والفاء على وزن قمر وهو ستة عشر خروبة كل خروبة أربع شعيرات أو أربع قحاحات لانا اختبارنا الشعيرة المتوسطة مع القحعة المتوسطة فوجدناهما متساويتين والقيراط في عرفنا الآن هو الخروبة فيكون الدرهم العرفى أربعاً وستين شعيرة وهو ينقص عن الشرعى بست شعيرات والمنقال المعروف الآن أربع وعشرون خروبة فهو ست وتسعون شعيرة فينقص عن الشرعى بأربع شعيرات فالمائتان من الدراهم الشرعية مائة قليلة وعمانية عشر قليلة وثلاثة أرباع قليلة وزكاتها خمسة دراهم عريقة وسبعة خرايب ونصف خروبة والعشرون مثقالا الشرعية أحد وعشرون مثقالا عريقة الأربعة خرايب وزكاتها اثنا عشر خروبة ونصف خروبة اه وما ذكره من أن المنقال العرفى ست وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح في شرح الملتقى عن شرح الترتيب من أنه بمصر الآن درهم ونصف وزكر الرحتى عن السيد محمد أسعد حقيقى المدينة المنورة أنه وقف على عدة دنائير قديمة منها ما هو مضروب في خلافة بنى أمية ومنها في خلافة بنى العباس سنة ٧١٠هـ وفي خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٨٣هـ وفي خلافة الرشيد سنة ١٨٠هـ ومنها سنة ١٧٠هـ ومنها في زمن المأمون ودنانير أخرى متقدمة ومتأخرة وكلها متساوية الوزن كل دينار درهم وربع بدرهم المدينة المنورة كل درهم منها ستة عشر قيراطا والقيراط أربع حبات حنطة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الدينار الشرعى عشرين قيراطا لكن يخالفه من حيث اقتضاؤه أن القيراط أربع حبات والمنقال ثمانون حبة والمذكور في كتب المشافعية والحساب أنه درهم الزكاة ستة دنانير والدانق ثمان حبات شعيرة وخمس حبة فالدرهم خمسون حبة وخمس حبة والمنقال اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها مادي وطال وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما ومتى نقص منه ثلاثة أعشار كان درهما ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباع كان مثقالا اه قلت وعليه فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف دانق أربع حبات وخمس حبة والمنقال سبعة عشر قيراطا وحبتان وذلك لأن ثلاثة أسباع الدرهم على تقديرهم أحد وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة فإذا زيد ذلك على الدرهم وهو خمسون حبة وخمس حبة بلغ اثنين وسبعين حبة وقد ذكر في سكب الانهر أقوالا كثيرة في تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاحات والمقصود تحديد الدرهم الشرعى وقد سمعت مافيه من الاضطراب والمشهور عندنا ما ذكره الشارح ثم اعلم أن الدراهم والدنانير المتعامل بها في هذا الزمان أنواع

والدينار عشرون قيراطا والدرهم
أربعة عشر قيراطا والقيراط
خمس شعيرات فيكون الدرهم
الشرعى سبعين شعيرة والمنقال
مائة شعيرة فهو درهم وثلاث
أسباع درهم

كثيرة مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها الناس عددا بدون معرفة وزنها فيخرجون زكاتها بعدد أيضا
 لعسر ضبطها بالوزن ولا سيما لمن كان له ديون فانه ان قدرها بالانقل وزنا بلغت مقدارا وان قدرها بالانقل
 بلغت دونه فيخرجون عن كل أربعين قرشا منها قرشا وعن كل مائتين خمسة وهكذا مع أن الواجب فيها الوزن
 كما مزوياً فينبغي أن يكون ما يخرج من جنس القروش الثقيلة أو الذهب الثقيل حتى لا ينقص ما يخرج
 بالعدد عن ربع العشر فتراثته يبين بخلاف ما اذا أخرج من الخفيف فقط أو منه ومن الثقيل فانه قد لا يبلغ
 ربع عشر ماله الا اذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب أصحاب الاموال عن هذا غافلون فليتنبه له
 (قوله وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم) جزم به في الولوجية وعزاء في الخلاصة الى ابن الفضل وبه أخذ
 السرخسي واختاره في المجتبى وجع التوازل والبعون والمعراج والخانية والفتح وقال بعده الأني أقول ينبغي
 أن يقيد بما اذا كانت لا تنقص عن أقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة
 وزن خمسة اه بجر ملخصا زاد في النهر عن السراج الا أن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الجرم الصغير
 والجمهور الكثير واطباق كتب المتقدمين والمتأخرين (قوله وسحقته الخ) الذي حققه هناك لا يتعلق
 بالزكاة بل بالعود فاذا اطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك اذا اطلقه الواقف ح
 (قوله والمعتبر وزنها ما اداه) أي من حيث الاداء يعني باعتبار أن يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند الامام
 والثاني وقال زفر تعتبر القيمة واعتبر محمد الانفع للفقراء فلو أدى عن خمسة جيدة خمسة زبوا قيمتها أربعة جيدة
 جاز عندهما وكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يؤدى الفضل ولو أربعة جيدة قيمتها خمسة رديئة لم يجوز الا عند زفر
 ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمته ثلثمائة ان أدى خمسة من عينه فلا كلام أو من غيره جاز عندهما خلافا
 لمحمد وزفر الا أن يؤدى الفضل وأجمعوا انه لو أدى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة حتى لو أدى من الذهب
 ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يجوز في قوله لم تقوم الجوده عند المقابلة بخلاف الجنس فان أدى القيمة
 وقعت عن القدر المستحق كذا في المعراج نهر (قوله ووجوبها) أي من حيث الوجوب يعني يعتبر في الوجوب
 أن يبلغ وزنها ما نصابا نهر حتى لو كان له ابريق ذهب أو فضة وزنه عشرة مثاقيل أو مائة درهم وقيمتها لصاعته
 عشرون أو مائتان لم يجب فيه شيء اجماعا فهستاني (قوله لا قيمتهما) نفي أقول زفر باعتبار القيمة في الاداء
 وهذا ان لم يؤد من خلاف الجنس والا اعتبر القيمة اجماعا كما علمت وكل على الشارح أن يزيد ولا الانفع ضيا لقول
 محمد رحمه الله اه ح (قوله مضروب كل منهما) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو دنائير ط (قوله ومعموله)
 أي ما يعمل من نحو حلية سيف أو منطقة أو بلجام أو سرج أو الكواكب في المصاحف والواني وغيرها اذا كانت
 تخلص بالاذابة بجر (قوله ولو تبرأ) التبرأ الذهب والفضة قبل أن يصاغها بجر عن ضياء الحلوم ولذا قال ح
 لا يصح الايمان به هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبره
 بخلاف عبارة الكنز حيث قال يجب في مائتي درهم وعشرين دينار ربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله
 (قوله أو حليا) بضم الحاء وكسرها وتشديد الباء جمع حتى يفتح الحاء واسكان اللام ما تحلى به المرأة من
 ذهب أو فضة نهر قلت ولا يتعين ضبط المتن بصيغة الجمع فانه يحتمل المفرد بل هو الانسب بقول الشارح مباح
 الاستعمال حيث ذكر الضمير الا أن يقال انه عائد الى المذكور من المعمول والحلي (قوله أولا) كخاتم
 الذهب للرجال والواني مطلقا ولومن فضة (قوله ولوللحمل) أي التزين به ما في البيوت من غير استعمال
 ط (قوله والنفقة) فيه منافاة لقول ابن الملك اذا كانت مشغولة بجوائجه فلا زكاة فيها كما قد ساء
 في أول كتاب الزكاة فارجع اليه ح (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) كذا فسره في المغرب ونقله في البحر عن
 ضياء الحلوم وفي الدرر العرض بسكون الراء متاع لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا
 في الأصحاح وأما بقبحها فتناول جميع الاموال ولا وجه له هنا بلعده مقابلا للذهب والفضة اه
 أي مفتوح الراء غير مراد هنا لتناول جميع الاموال مع أن التقدين غير داخلين فيه هنا بقرينة المقابلة فيبتعين
 ارادة ساكن الراء لكن على ما في الأصحاح يخرج عنه الدواب والمكبلات والموزونات مع انها من عروض
 التجارة اذا فواها فلذا قال الشارح وهو هنا ما ليس بنقد أي أن المناسب للمراد هنا الاقتصار على تفسيره بذلك
 ليدخل فيه ما ذكر (قوله وأما عدم صحة النية الخ) جواب عما أورده الزيلعي من أن الارض الخراجية

وقيل يفتى في كل بلد
 بوزنهم وسحقته في متفرقات
 البيوع (والمعتبر وزنها ما اداه
 ووجوبها) لا قيمتهما (واللازم)
 مبتدأ (في مضروب كل) منهما
 (ومعموله ولو تبرأ أو حليا مطلقا)
 مباح الاستعمال أولا ولو
 للتحمل والنفقة لانها خلقا أعانا
 فيزككهما كيف كانا (و) في
 (عرض بمجارة قيمته نصاب) الجلة
 صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد
 وأما عدم صحة النية في نحو
 الارض الخراجية فلقيام المانع
 كما قد ساء

لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع انها من العروض والجواب ما تقدم قبيل باب السائمة من قوله والاصل أن ما عدا الحجرين والسوانم انما يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدى الى الشئ (قوله لا لأن الأرض الخ) رد على ما في الدرر حيث أجاب عما أورده الزيلعي بأن الأرض ليست من العرض بناء على ما نقله عن الصحاح قال في البحر وهو مردود لما علمت من أن الصواب تفسيره هنا بما ليس بنقد اه وقد أورد الزيلعي أيضاً ما إذا اشترى أرض عشر وزرعها أو اشترى بذراً للتجارة وزرعه فانه يجب فيه العشر ولا تجب فيه الزكاة لانها لا يجتمعان اه وبجواب عنه بما ذكره الشارح من قيام المانع وأجاب في الدرر وتبعه في البحر بأن عدم وجوب الزكاة في البذر انما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لأن مجردية الخدمة اذا أسقط وجوب الزكاة في العبد المشتري للتجارة كما مر فلا تنسقطه التصرف الاقوى من النية أولى اه (قوله من ذهب أو ورق) بيان لقوله نصاب وأشار بما والى انه مخير ان شاء قومها بالفضة وان شاء بالذهب لأن الثمنين في تقدير قيم الاشياء سواء بجر لكن التخيير ليس على إطلاقه كما يأتي (قوله فأفاد) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة ط (قوله بالمسكوك) بالسكن الممهلة أى المنسوب على السكة وهى حديدة منقوشة ينسرب عليها الدراهم قاموس ووجه الافادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الآن يقال لما اقترن بالمنسوب من الفضة كان المراد به المنسوب اه ح (قوله عملاً بالعرف) فان العرف التقويم بالمسكوك بجر وهو على لقوله أفاد (قوله متقوماً بأحدهما) تكرار مع قوله من ذهب أو ورق لأن أومعناها التخيير ومحل التخيير اذا استويا فقط أما اذا اختلفا قوم بالانفع اه ح وقدم الشارح عند قوله وجاز دفع القيمة انها تعتبر يوم الوجوب وقال يوم الاداء كما في السوانم ويقوم في البلد الذى المال فيه الخ (قوله تعين التقويم به) أى اذا كان يبلغ به نصاباً ما فى النهر عن الفتح تعين ما يبلغ نصاباً دون ما لا يبلغ فان بلغ بكل منهما أو أحدهما أروج تعين التقويم بالاروج (قوله ولو بلغ بأحدهما نصاباً وخساً الخ) بيانه ما فى النهر عن السراج لو كان بحيث لو قومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين وبالدينارين ثلاثاً وعشرين قومها بالدراهم لوجب ستة فيها بخلاف الدينارين فانه يجب فيها نصف دينار وقيمة خمسة ولو بلغت بالدينارين أربعة وعشرين وبالدرهم مائة وستة وثلاثين قومها بالدينارين اه وفى الهداية كل دينار عشرة دراهم فى الشرع قال فى الفتح أى يقوم فى الشرع بعشرة كذا كان فى الابتداء (قوله وفى كل خمس بحسابه) أى ما زاد على النصاب عفوالى أن يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس عفوالى أن يبلغ خمساً آخر (قوله وقال ما زاد بحسابه) يظهر أثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عا مان قال الامام يلزمه عشرة وقال اخسنة لانه وجب عليه فى العام الاول خمسة وثمانون فى السلم من الدين فى الثانى نصاب الاثنى وعنده لازكاة فى الكسور فبقى النصاب فى الثانى كاملاً وفيما اذا كان له ألف حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه فى الثانى أربعة وعشرون وفى الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقال لا يجب مع الاربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم ولا خلاف انه يجب فى الاول خمسة وعشرون كذا فى السراج نهر أقول قوله وثمان درهم كذا وجدته أيضاً فى السراج وصوابه وثمان وثمان درهم كما لا يخفى على الحاسب (تنبيه) يظهر أثر الخلاف أيضاً فيما ذكره فى البحر والنهر عن المحيط من أنه لا انضم إحدى الزياتين الى الاخرى أى الزيادة على نصاب الفضة لا انضم الى الزيادة على نصاب الذهب ليم أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام لانه لازكاة فى الكسور وعندهما انضم لوجوبها فى الكسور اه موضحاً لكن توقف الحق فى فائدة انضم عندهما بعد قولهما بوجوب الزكاة فى الكسور وعن هذا والله أعلم نقل بعض محشى الكتاب عن شيخه محمد أمين ميرغنى أن السروجى نقل عن المحيط الخلاف بالعكس وأن ما فى البحر والنهر غلط اه قلت وقد راجعت المحيط فراءته مثل ما نقله السروجى وصرح به فى البدائع أيضاً (قوله وهى مسألة الكسور) أى التى يقال فيها لازكاة فى الكسور وعندهما لم تبلغ الخمس اخذ من حديث لاتأخذ من الكسور شيئاً سميت كسوراً باعتبار ما يجب فيها (قوله وغالب الفضة الخ) لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبع الا به فجعلت الغلبة فاصلة نهر ومثلها الذهب ط (قوله فضة وذهب) لف ونشر مرتب أى فجب زكاتها لازكاة العروض وان أعدهما للتجارة كما افاده فى النهر (قوله وبشرط فيه النية) أى تعتبر قيمته ان نوى فيه التجارة نهر

فتنبه (من ذهب أو ورق) أى فضة مضروبة فأفاد أن التقويم انما يكون بالمسكوك عملاً بالعرف (مقوماً بأحدهما) ان استويا فلو أحدهما اروج تعين التقويم به ولو بلغ بأحدهما نصاباً دون الآخر تعين ما يبلغ به ولو بلغ بأحدهما نصاباً وخساً وبالآخر أقل مقومه بالانفع للتفسير سراج (ربع عشر) خبر قوله اللازم (وفى كل خمس) بضم الخاء (بحسابه) ففى كل أربعين درهما درهم وفى كل أربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس الى الخمس عفو وقال ما زاد بحسابه وهى مسألة الكسور (وغالب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب غشه) منهما (يقوم) كالعرض وبشرط فيه النية قوله وصوابه الخ وجه ذلك أن الواجب فى الحول الاول خمسة وعشرون وفى الثانى أربعة وعشرون وثلاثة أثمان فالفارغ عن الدين فى الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة أثمان درهم ففى تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفى ثلاثين نصف درهم وربعه وفى خمسة أثمان درهم ثمن ثمن درهم لانه ربع عشرها كنسبة الخمسة الى ثلثائة وعشرين فانها ثمن ثمنها وربع عشر خمسة أثمانها فان خمسة أثمان الثلثائة وعشرين مائتان وربع عشر المائتين خمسة ونسبة الخمسة الى الثلثائة وعشرين ثمن الثمن لان ثمنها أربعون وثمان الاربعين خمسة اه منه

الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً أو أقل وعنده ما يتم به أو كانت أثماناً رائجية وبلغت نصاباً من ادنى نقد تجب زكاته فتجب والا فلا (واختلف في الغش) المساوي والمختار لزومها احتياطاً خائفة ولذا لا تباع الا وزناً وأما المذهب المختلط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب أو الفضة نصابه وجبت

قوله واذا تأملت الوجهه أن قول الزيلعي فان نواه للتجارة تعتبر قيمته أي قيمة ما غلب فيه الغش سواء تخلص منه نصاب أو لا وقوله والا فان كانت فضته تخلص وجبت فيها الزكاة أي وجبت في الفضة التي تخلص منه دون باقيه من الغش تأمل اه منه

وتقدم قبيل باب السائمة شروط نية التجارة (قوله الا اذا الخ) استثناء من اشتراط النية (قوله وعنده ما يتم به) أي من عروض تجارة أو أحد التقدين وهو مرتبط بقوله أو أقل ط (قوله وبلغت) أي بالقيمة كما في البحر (قوله من ادنى الخ) فسر الادنى في البدائع بالتالي يغلب عليها الفضة قلت وينبغي تفسيرها بالمساوي على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كما يذكره قريبا (قوله فتجب) أي فيما غلب غشه اذا نوى فيه التجارة أو لم ينو ولكن يخلص منه ما يبلغ نصاباً أو لم يخلص ولكن كان أثماناً رائجية وبلغت قيمته نصاباً وقوله والا فلا أي وان لم يوجد شيء من ذلك فلا تجب الزكاة وحاصله أن ما يخلص منه نصاب أو كان نصاباً رائجياً تجب زكاته سواء نوى التجارة أو لا لانه اذا كان يخلص منه نصاب تجب زكاة الخالص كما صرح به في الجوهره وعين التقدين لا يحتاج الى نية التجارة كما في الشمني وغيره وكذا ما كان نصاباً رائجياً فبقي اشتراط النية لمساوي ذلك هذا ما به عليه كلام الشارح ومثله في البحر والتهر لكن في الزياحي أن الغالب غشه ان نواه للتجارة تعتبر قيمته مطلقاً والا فان كانت فضة تخلص فيها الزكاة ان بلغت نصاباً وحدها أو بالنص الى غيرها اه ومفاده اعتبار القيمة فيما نواه للتجارة وان تخلص منه ما يبلغ نصاباً ويظهر على عدم المناقاة لانه اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً تجب زكاة ذلك الخالص وحده كما مر عن الجوهره الا اذا نوى التجارة فتجب الزكاة فيه كله باعتبار القيمة واذا تأملت كلام الزياحي تراه كالصريح فيما ذكره فافهم (فرع) في الشربلية الفلوس ان كانت أثماناً رائجية أو سلعاً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا اه (قوله والمختار لزومها) أي الزكاة ولو من غيرية التجارة وقيل لا تجب نهر قال في الشربلية عن البرهان والظاهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة للوجوب وقيل يجب درهمان ونصف نظر الى وجهي الوجوب وعدمه اه وظاهر الدرر اختيار الاول تعالى الخائفة والخلاصة قال العلامة نوح وهو اختياري لان الاحتياط في العبادة واجب كما صرح حوايه في كثير من المسائل منها ما اذا استوى الدم والبراق ينقض الوضوء احتياطاً اه تأمل (قوله ولذا) أي للاحتياط وفي نسخة وكذا بالكاف وبها عبر في البحر والمنع وقوله لا تباع الا وزناً أي لتحتز عن الربا اه ط (قوله وأما المذهب الخ) مختار وقوله وغالب الفضة الخ فان ذلك مفروض فيما اذا كان المحالط غشاً ط (قوله فان غلب الذهب الخ) اعلم أن الذهب اذا خلط بالفضة فاما ان يكون غالباً أو مغلوباً أو مساوياً وعلى كل ما ان يبلغ كل منهما نصاباً أو المذهب فقط أو الفضة فقط أو لا وفيه اثنا عشر صورة منها صورتان عقليتان فقط وهما أن تبلغ الفضة وحدها نصاباً والذهب غالب عليها أو مساوياً ولها والعشرة خارجية اذا عرفت هذا فقوله فان غلب الذهب فذهب فيه أربع صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط لكن الرابعة متمنعة كما علمت لانه متى غلب الذهب على الفضة البالغة نصاباً يلزم بلوغه نصاباً بل نصاباً بين حكم الثلاثة الباقية بقوله فذهب أما الاولى والثالثة فظاهر لان الذهب فيها يبلغ بانفراده نصاباً فكانت الفضة تعاله سواء بلغت نصاباً أيضاً كما في الاولى أو لا كما في السائمة فتزكى بزكاته وكذلك الثانية لان الذهب متى غلب كان هو المعبر لانه اعز وأعلى كما يأتي فاذا بلغ مجموعهما نصاباً زكى زكاة الذهب وقوله والا أي وان لم يغلب الذهب بأن غلبت الفضة أو تساوى فيه ثمانية صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط أو الفضة فقط مع غلبة الفضة أو التساوي لكن بلوغ الفضة فقط مع التساوي متمنعة كما علمت في سبعة وتقييده بلوغ الذهب أو الفضة نصابه مخرج صورتين منها وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوي وسند كحكمهما في خمس صورتان في التساوي وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فان بلغ الذهب أي بلغ نصاباً وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوي فهذه أربع صور وقوله أو الفضة أي أو بلغت الفضة وحدها نصاباً عند غلبتها على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت أي زكاة البالغ النصاب فان بلغه الذهب وجبت زكاة الذهب في الصور الاربع المذكورة لانه لما بلغ النصاب وجب اعتباره لانه اعز وأعلى وتصير الفضة تعاله ولو بلغت نصاباً معه وان كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه دونه وجبت زكاة الفضة ترجيحاً لها بلوغ النصاب فيجعل كله فضة لكن على تفصيل فيه سند كره وقد علم حكم ما ذكرناه في تقرير كلام الشارح في الصور الثلاث الاول والخمس الاخر من عبارة الشمني وعبارة الزيلعي أما عبارة الشمني فهي قوله ولو سبك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصاباً زكى الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً أو مغلوباً لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة

فصاحبها زكى الجميع زكاة الفضة اهـ وأما عبارة الزيلعي فهي قوله والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة اهـ وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قررناه في كلام الشارح من أحكام الصور السبع يؤخذ منهما فقول الشئني "سواء كان غالباً أو مغلوباً يشمل ما اذا بلغت الفضة نصابها ولا بدليل قوله بعده وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة الخ فانه لم يعتبر زكاة الجميع زكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فاقاد أن قوله قبله فان بلغ الذهب نصابه الخ انه يجعل الكل ذهباً اذا بلغ الذهب نصابه سواء بلغت الفضة أيضاً ولا وكذا قول الزيلعي "وان بلغت الفضة الخ أى ولم يبلغ الذهب نصابه بدليل المقابلة فانه اعتبر أولاً الكل ذهباً حيث بلغ الذهب نصابه وأطلقه فشمع ما اذا بلغت الفضة أيضاً نصاباً ولا فعل انه لا يعتبر الكل فضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغ كان الكل ذهباً فزكى زكاة الذهب لانه أعز وأعلى قيمة وكذا لو غلب الذهب وبلغ بضم الفضة اليه نصاباً كما علم من قوله وأما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب الخ وهذا ما عبر عنه الشارح بقوله فان غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشئني "سواء كان غالباً أو مغلوباً بحكم المساواة بالاولى وهو مفهوم أيضاً من اطلاق الزيلعي "قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقد ظهر أنه لا تتخالف بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزيلعي "وهذا اذا كانت الفضة غالبية لا حاجة اليه لان الفضة اذا بلغت وحدها نصاباً لا بد أن تكون غالبية على الذهب الذي لم يبلغ نصاباً ولذا لم يذكر الشئني "وكان أن الزيلعي ذكره ليبين عليه قوله وأما اذا كانت مغلوبة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل والله اعلم فافهم (تنبيه) قال في التتارخانية واذا كانت الفضة غالبية والذهب مغلوباً مثل أن يكون الثلثان فضة أو أكثر لا يجعل كله فضة لان الذهب أكثر قيمة فلا يجوز جعله تبعاً لما هو دونه بخلاف ما اذا كان الذهب غالباً اهـ ومفاده أن ما مر من أنه اذا بلغت الفضة نصاباً ولم يبلغ الذهب نصابه تجب زكاة الفضة مقيد بما اذا لم يكن الذهب الذي خالطها أكثر قيمة منها والا كان الكل ذهباً وهذا التفصيل الموعود بذكره وفي عبارة الزيلعي "المارة اشارة اليه ويؤخذ منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوي وعلى هذا فيمكن دخولهما في قول الشارح فان غلب الذهب فذهب بأن يراد غلبته على مامعه من الفضة وزناً وقيمة لكن قال في المحيط والبدائع الدنانير الغالب عليها الذهب كالمحمودية حكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة كالهروية والمروية ان كانت ثمناراً نجاً وللجارية تعتبر قيمتها ولا يعتبر قدر ما فيها من الذهب والفضة وزناً لان كل واحد منهما يخلص بالاذابة اهـ وهذا كالصرح في أن الدنانير المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها الحكم الفضة المخلوطة بالغش فاذا كان الذهب فيها غالباً كانت ذهباً كالفضة الغالبة على الغش واذا كانت الفضة غالبية عليها كانت كالفضة المغلوطة بالغش فتقوم فان بلغت قيمتها نصاباً زكاة كان كانت اثماً ناراً نجية أو نوى فيها التجارة والا اعتبر ما فيها وزناً فان بلغ ما فيها نصاباً أو كان عنده ما تنتم به نصاباً زكاة والا فلا فعلم أن ما ذكره الشارح تبعاً للزيلعي والشئني في غير الدنانير المسكوكة والمسكوكة التي ليست للتجارة ولا اثماً ناراً نجية أو نوى فيها التجارة تساوياً نصاباً فانت قبل الحول فدفع جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة ان بلغت نصاباً ولو تخمر عصره الذي للتجارة قبل الحول ثم صار خلا وتم الحول عليه وهو كذلك لازكاة عليه لان النصاب في الاول باق لبقاء الجلود لتقومه بخلافه في الثاني وروى ابن سماعة أنه عليه الزكاة في الثاني أيضاً (قوله للانعقاد) أى انعقاد السبب أى تحقيقه بتلك النصاب ط (قوله للوجوب) أى لتحقيق الوجوب عليه ط (قوله فله ذلك كله) أى في أثناء الحول بطل الحول حتى لو استفاد فيه غيره استأنف له حوله جديداً وتقدم حكمه هلاكه بعد تمام الحول في زكاة الغنم قال في النهرو منه أى من الهلاك ما لو جعل السائمة علوفة لان زوال الوصف كزوال العين (قوله وأما الدين الخ) قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون لا يمد بقدر دينه أن عروض الدين كالهلال عند محمد ورجحه في البحر اهـ وقد مناهنا ذلك ترجيح ما هنا فراجع به والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو صريح ما في الجوهر فلا يملك التوفيق بحمل ما في البحر على غير المستغرق فافهم (قوله وقيمة العرض الخ)

(وشرط كمال النصاب)

ولوسائمة (في طرفي الحول)

في الابتداء والانقضاء وفي الانتهاء

للو جوب (فلا يضر نقصانه بينهما)

فلوهلاك كله بطل الحول وأما الدين

فلا يقطع ولو مستغرقاً (وقيمة

العرض) للتجارة (نقص إلى الثمنين)

لان الكل للتجارة

تقدم قريبا تقويم العرض اذ يبلغ نصابا وما هنا في بيان ما اذا لم يبلغ وعنده من الثمنين ما يتم به النصاب وفي النهر
قال الزاهدي قوله أن يقوم أحد التقدين ويضمه الى قيمة العروض عند الامام وقال لا يقوم التقدين بل العروض
ويضمها وفائدته تظهر فيمن له حنطة لتجارة قيمتها مائة درهم وله خمسة دنانير قيمتها مائة تنجب الزكاة عنده خلافا لهما
(قوله وضعا) راجع للثمنين وقوله وجعل راجع للعرض والمعنى ان الله تعالى خلق الثمنين ووضعهما للتجارة
والعبد يجعل العرض للتجارة اه ح أى لانه لا يكون للتجارة الا اذا نوى به العبد التجارة بخلاف النقود
(قوله ويضم الخ) أى عند الاجتماع أما عند انفراد أحدهما فلا تعتبر القيمة اجاعا بدائع لان المعبر وزنه
اداءه وجوبا كما مر وفي البدائع أيضا أن ما ذكر من وجوب الضم اذ لم يكن كل واحد منهما نصابا بأن كان اقل
فلو كان كل منهما نصابا تاما بدون زيادة لا يجب الضم بل ينبغي أن يؤدى من كل واحد زكاة فلو ضم حتى يؤدى
كله من الذهب والفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للقراء وواجب الا يؤدى
من كل منهما ربع عشرة (قوله وعكسه) وهو ضم الفضة الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقيمة
العرض تضاف الى الثمنين عند الامام كما مر عن الزاهدي وصرح به في المحيط أيضا ولو أسقط قوله بجامع الثمنية
لصح رجوع الضمير في عكسه الى المذكور من المسألة ويمكن ارجاعه اليه ولا يضره بيان العلة في أحدهما
(قوله قيمة) أى من جهة القيمة فن له مائة درهم وخسة منقيل قيمتها مائة عليه زكاتها خلافا لهما ولوله
ايريق فضة وزنه مائة وقيمتها بصياغته مائة تنان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لان الجودة والصنعة في أموال الربا
لا قيمة لها عند انفرادها ولا عند المقابلة فيجنسها ثم لا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر كما مر وعكسه كما لو كان له
مائة وخسون درهما وخسة دنانير لا تساوي خسين درهما تنجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان
المائة والخسين بخسة عشر دينارا وهذا دليل على انه لا اعتبار بتكامل الاجزاء عنده وانما يضاف احد التقدين
الى الآخر قيمة ط عن الجرقلة ومن ضم الاكثر الى الاقل ما في البدائع انه روى عن الامام انه قال اذا كان
لرجل خمسة وتسعون درهما ودينار يساوي خمسة دراهم انه تنجب الزكاة وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب كل
خسة منها دينار (قوله وقال بالاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة أرباع نصاب ومن الآخر ربع ضم
أو النصف من كل أو الثلث من أحدهما والثلثان من الآخر فيخرج من كل جزء بحسبه حتى انه في صورة
الشارح يخرج من كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر (قوله وخسة عندهما) تبع فيه صاحب
النهر وفيه نظر لانه اذا اعتبر عندهما الضم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشرة كما مر عن البحر وعزاه الى المحيط
وحينئذ فيخرج عن العشرة الدنانير التي قيمتها مائة وأربعون ربع دينار من قيمته ثلاثة دراهم ونصف فاذا أراد
دفع قيمته يكون الواجب ستة دراهم عندهما أيضا لا يقال ان اعتبار الضم بالاجزاء أى بالوزن عندهما مبنى
على انه لا اعتبار للجودة لعدم تقويمها شرعا فلا تعتبر القيمة بل الوزن والدينار في الشرع بعشرة دراهم كما قدمناه
وزيادة قيمته هنا للجودة فلا تعتبر لا نقول ان عدم اعتبار الجودة انما هو عند المقابلة بالجنس أما عند المقابلة
بخلافه فتعتبر اتصافا كما قدمناه عند قوله والمعتبر وزنها قاتل (قوله فافهم) اشار به الى رد ما قاله صاحب
الكافي من انه عند تكامل الاجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم لا تعتبر
القيمة عنده فلما أن ايجاب الزكاة فيها التكامل بالاجزاء لا باعتبار القيمة واسبب كما ظن بل الايجاب باعتبار القيمة من
جهة كل من التقدين لامن جهة أحدهما عينا فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة
بالذهب والمائة درهم في المسألة مقومة بعشرة دنانير فتجب فيها الزكاة لهذا التقويم ط وتعام يانه في البحر
وقم القدير (قوله في نصاب مشترك) المراد أن يكون بلوغه النصاب بسبب الاشتراك وضم أحد المالين
الى الآخر بحيث لا يبلغ مال كل منهما بانفراده نصابا (قوله وان صحت الخلطة فيه) أى في النصاب
المذكور وأشار بذلك الى خلاف سيدنا الامام الشافعي فانما تنجب عنده اذا صحت الخلطة وصحتها عنده بالشروط
المتبعة الآتية ولذا قيدها الشارح بقوله باتحاد الخ فأفاد أنه اذا لم توجد هذه الشروط لا تنجب عندنا بالاولى
وسماها أسبابا مع انها شروط اطلاقا لاسم السبب على الشرط كما أطلق بالعكس وقدمنا وجهه أول الباب
عند قوله ملك نصاب فافهم (قوله أو ص من يشفع) فاهمة لاهلية كل منهما لوجوب الزكاة والوار
لوجود الاختلاط في أول السنة والصادق لاختلاط والميم لاتحاد المسرح بأن يكون ذهابهما الى

وضعا وجعل (و) يضم (الذهب الى
الفضة) وعكسه بجامع الثمنية (قيمة)
وقالا بالاجزاء فلوله مائة درهم
وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون
تنجب ستة عنده وخسة عندهما
فافهم (ولا تنجب) الزكاة عندنا
(في نصاب) مشترك (من سائمة)
ومال تجارة (وان صحت الخلطة
فيه) باتحاد أسباب الاسامة
التسعة التي يجمعها أو ص من
يشفع ويانه في شروح الجمع

المرعى من مكان واحد والنون لاتحاد الاناء الذي يجب فيه والياء لاتحاد الراهى والشين المجبة لاتحاد
 المنسرع أى موضع الشرب والفاء لاتحاد الفعل والعين لاتحاد المرعى وهذه شروط الخلطة فى السائمة وأما
 شروطها فى مال التجارة فذكر فى كتب الشافعية منها أن لا يتميز الدكان والحارس ومكان الحفظ كغزاة
 (قوله وان تعدد النصاب) أى بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد بانفراده نصا باقائه يجب حينئذ على
 كل منهما مال كاة نصابه فاذا أخذ الساعى زكاة النصابين من المالكين فان تساويا فلا رجوع لاحدهما
 على الآخر كالأول كان ثمانين شاة لكل منهما أربعون وأخذ الساعى منهما شاتين والاتراجه كما يأتى
 بيانه وهذا مقابل قوله فى نصاب (قوله وبيانه فى الحاوى) بينه قاضى خان بأنهم بما فى الحاوى
 حيث قال صورته أن يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما الثمانين والآخر الثلث
 فالواجب شاتان فى أخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التى دفعها صاحب
 الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها صاحب الثلثين فيقام ثلثه فى مقام ثلث من الثلثين
 المطالب بهما ويرقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه ظهر أن التراجع من الجانبين فالتفاعد
 على يابه فافهم (قوله فان بلغ الخ) كما لو كانت ثمانون شاة بين رجلين أثلاثا فأخذ المصدق منها شاة
 زكاة صاحب الثلثين فلصاحب الثلث أن يرجع عليه بقية الثلث لانه لا زكاة عليه محيط (قوله ولوينه الخ)
 فى التجنيس ثمانون شاة بين أربعين رجلا لرجل واحد من كل شاة نصفها والنصف الآخر للباقي ليس على
 صاحب الأربعين صدقة عند أبى حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين تجب على كل واحد منهما شاة لانه
 مما يقسم فى هذه الحالة وفى الاولى لا يقسم اه أى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شاركه فيها لا يمكن
 الا بتلافىها بخلاف قسمة الثمانين نصفين (قوله عند الامام) وعندهما الديون كلها سواء تجب زكاتها
 وبؤدى متى قبض شيئا قليلا أو كثيرا الدين الكتابية والسعاية والدية فى رواية بحر (قوله اذا تم نصابا)
 الضمير فى تم يعود للدين المفهوم من الديون والمراد اذا بلغ نصابا بنفسه أو بجماعته مما يمت به النصاب (قوله
 وحال الحول) أى ولو قبل قبضه فى القوى والمتوسط وبعده فى الضعيف ط (قوله عند قبض أربعين درهما)
 قال فى المحيط لان الزكاة لا تجب فى الكسور من النصاب الثانى عنده ما لم يبلغ أربعين للخرج فكذلك لا يجب
 الاداء ما لم يبلغ أربعين للخرج وذكر فى المتقى رجل له ثمانون درهما دين حال عليها ثلاثة أحوال فقبض مائتين
 فمضى أبى حنيفة يركب للسنة الاولى خمسة وللثانية والثالثة أربعة وأربعة عن مائة وستين ولا شئ عليه فى الفضل
 لانه دون الأربعين اه (قوله كقرض) قلت الظاهر أن منه مال المرصد المشهور فى ديارنا لانه اذا انفق
 المستأجر لدار الوقف على عمارتها الضرورية بأمر القاضى للضرورة الداعية اليه يكون بمنزلة استقرار
 المتولى من المستأجر فاذا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه ولو باقتطاع ذلك من أجرة الدار تجب زكاته
 لما مضى من السنين والناس عنه غافلون (قوله فكما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو معنى قول
 الفتح والجرى ويترأى الاداء الى أن يقبض أربعين درهما فقيها درهم وكذا فيما زاد فحسابه اه أى فيما زاد
 على الأربعين من أربعين ثانية وثالثة الى أن يبلغ مائتين ففىها خمسة دراهم ولذا عبر الشارح بقوله فكما الخ
 وليس المراد ما زاد على الأربعين من درهم أو أكثر كما توهمه عبارة بعض المحققين حيث زاد بعد عبارة
 الشارح وفيما زاد بحسابه لانه يؤهم أن المراد مطلق الزيادة فى الكسور وهو خلاف مذهب الامام كما علمته
 مما قلناه آنفا عن المحيط فانهم (قوله أى من بدل مال لغير تجارة) أشار الى أن الضمير فى قول المصنف منه
 عائد الى بدل وفى لغيرها الى التجارة ومثل بدل التجارة القرض (قوله كمن سائمة) جعلها من الدين المتوسط
 تبع للفتح والبحر والتمتع يهمل بهما هو بدل مالى للتجارة وجعلها ابن ملك فى شرح الجمع من القوى
 ومشله فى شرح درر البصار وهو مناسب لما فى غاية البيان حيث جعل الدين الذى هو بدل عن مال قسمين
 اما أن يكون ذلك المال لوطى فى يده تجب زكاته أو لا يكون كذلك اه فبدل القسم الاول هو الدين القوى
 ويدخل فيه عن السائمة لانها لو بقيت فى يده تجب زكاتها وكذا قوله فى المحيط الدين القوى ما يملكه بدلا عن
 مال الزكاة تأمل (قوله بجوانحه الاصلية) قيد به اعتبارا بما هو الاخرى بالعقل أن لا يكون عنده سوى
 ما هو مشغول بجوانحه والا فليس للتجارة يدخل فيه ما لا يحتاج اليه كما أفاده بما بعده (قوله وأملك)

وان تعدد النصاب تجب اجتماعا
 ويسترجعان بالخصص وبيانه
 فى الحاوى فان بلغ نصيب أحدهما
 نصابا زكاه دون الآخر ولو بينه
 وبين ثمانين رجلا ثمانون شاة
 لا شئ عليه لانه مما لا يقسم خلافا
 للشافى سراج (و) اعلم أن الديون
 عند الامام ثلاثة قوى ومتوسط
 وضعيف (تجب) زكاتها اذا تم
 نصابا وحال الحول لكن لا فوراً
 بل (عند قبض أربعين درهما من
 الدين) القوى كقرض وبدل
 مال تجارة فكما قبض أربعين
 درهما يلزمه درهم (و) عند
 قبض (مائتين منه لغيرها) أى من
 بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط
 كمن سائمة وعبيد خدمة ومشغول
 بما هو مشغول بجوانحه الاصلية
 كطعام وشراب وأملك

مطلب
 فى وجوب الزكاة فى دين المرصد

قيل هذا من تسمية الشيء باسم
بعض أحواله ولا حاجة إليه بل
العشر علم لما يأخذه العاشر
مطلقاً ذكره سعدى أى علم جنس
(هو حر مسلم) بهذا علم حرمة
تولية اليهود على الاعمال (غير
هاشمي) لما فيه من شبهة الزكاة
(فادع على الحماية) منصوص
والقضاء لأن الحماية بالحماية
(نصبه الامام على الطرفين)
للمساكين خرج الساعي فاته
الذي يسعى في القبائل ليأخذ
صدقة المواشي في اماكنها
(ليأخذ الصدقات) تغليبا للعبادة
على غيرها (من التجار) وزن
بخار (المارين باموالهم)
الظاهرة والباطنة (عليه)

مطلب
لا يجوز اتخاذ الكافر في ولاية

قوله لاشئ عليهم الا إعادة الخراج
كما ترى متنا والذى مررنا اخذ
البغاة زكاة السوائم والعشر
والخراج لا إعادة على آرياهم ان
صرف في محله والان عليهم إعادة
غير الخراج اه وهو بزيادة لنظ
غير اقول وهو الصواب وله هنا
ساقط من قلم سيدى المؤلف ويدل
عليه كتابته عليه تمة عند قول
المصنف اخذ البغاة الخ اه محمد
علاء الدين ابن المؤلف

ألقه بالزكاة اتباعاً للمبسوط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس متمصفاً لهذا أسرهما فخص وقدمه على
الركن لما فيه من معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم أعشرهم عشراً بالضم فيها اذا أخذت عشر
أموالهم نهر (قوله ذكره سعدى) أى فى حاشية العناية حيث قال المأخوذ هو ربع العشر لا العشر
الآن يقال اطلق العشر وأراد به ربعه شجراً من باب ذكر الكل وأراد به جزءه أو يقال العشر صار علماً لما يأخذه
العاشر سواء كان المأخوذ عشراً لغوياً أو ربعه أو نصفه فلا حاجة الى أن يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار
بعض أحواله كما لا يخفى اه وفهره الشارح تعالى شهر بالعلم الجندى اذ لا شك انه ليس علم شخص والا قرب
كونه اسم جنس شرعى اذ لا دليل على علمه لأن العلماء لما رأوا العرب فرق بين اسامة وأسد الموضوعين لما فيه
الحيوان المفترس باجراتهم أحكام الاعلام على الاول من نحو منع الصرف وجواز مجيئ الحال منه وعدم
دخول آل عليه حكمه وعلى الاول بالعلمية الجندية دون الثاني وفرقوا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع
وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضى عليه العشر حتى يعدل عن تنكيه الاصل على أن ادعاء التصرف
والقتل في العشر ليس بأولى من ادعائه في العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغيره هو من نصبه الامام ليأخذ
الصدقات من التجار أن العاشر اسم لذلك نقل شرعاً إليه اذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقه بيان
معنى العشر المنتول اليه لا بيان العاشر أو يبين كلامه ما يقول هو من نصبه الامام ليأخذ العشر الشامل
لربعه ونصفه وأيضاً فالتعارف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون اطلاق العشر على نصفه وربعه
فتأمل وأجاب في النهاية وتبعه في الفتح والجر بأنه لما كان يأخذ العشر أنصفه أو ربعه سعى عاشر الدوران اسم
العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا والله أعلم (قوله هو حر مسلم) فلا يصح أن يكون عبدا لعدم
الولاية ولا يصح أن يكون كافراً لأنه لا يلي على المسلم بالآية يجر عن الغاية والمراد بالآية قوله تعالى ولن يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله بهذا الخ) أى بأشراط الاسلام للآية المذكورة زاد في البحر
ولا شك في حرمة ذلك أيضاً اه أى لان في ذلك تعظيمه وقد نصوا على حرمة تعظيمه بل قال في الشريعة
وما ورد من ذم أى العاشر فعمول على من يظلم كرماتنا وعلم بما ذكرناه حرمة تولية الصدقة فضلاً عن اليهود
والكفرة اه قلت وذكر في شرح السيرة الكبير أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص ولا تأخذ أحد من المشركين
كاتباً على المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه تأخذ فان الوالى ممنوع
من أن يتخذ كاتباً من غير المسلمين لقوله تعالى لا تأخذوا بطاعة من دونكم اه (قوله لما فيه من شبهة الزكاة)
أى وهو من جلة المصارف فيعطى كفايته منه نظير عمله ولذا هو لك ما جمعه لاشئ له كما صرح به الزيلعي فكان
فيه شبهة الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم أن هذا الشرط اعني كونه غير هاشمي عزاه في البحر الى الغاية ولم أر من
ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره في النهاية وغيره في باب المصرف من انه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة
لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ورزق من غيرهما فلا بأس به اه ومراده بلا ينبغي لا يحل كما عبر به الزيلعي هنالك
وهذا كالصريح في جواز نصبه عاملاً فيحصل ما هنا على انه شرط لحل أخذه من الصدقة ويدل عليه تعليل
صاحب النهاية بقوله لما فيه من شبهة الزكاة فان مفاده انه يجوز كونه هاشمياً اذا جعل له الامام شيئاً من بيت
المال أو كان متبرعاً أو كان لا يأخذ شيئاً مما يأخذه من المسلمين وسند ذكر في باب المصرف غمامه (قوله لان
الحماية بالحماية) أى جباية الامام هذا المأخوذ بسبب حمايته الاموال ولذا وغل الخوارج على مصر أو قرية
وأخذوا منهم الصدقات لاشئ عليهم الا إعادة الخراج كما مر (قوله للمسافرين) أى طريق السفر لا لاجل
الحماية ولذا قال في الشريعة لالية اشار بقوله ليأمنوا من النصوص الى قيدا لبقائه ذكره في المبسوط وهو ان
يأمن به التجار من النصوص ويجمعهم منهم (قوله خرج الساعي) في البحر عن البدائع والمصدق بتخفيف
الصاد وتشديد الدال اسم جنس لهما (قوله تغليبا الخ) دفع لما يقال ان ما يأخذه من الكافر ليس بصدقة
(قوله الظاهرة والباطنة) فان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشي وما يميز به التاجر على العاشر وباطن
وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في واضعها يجر ومراده هنا بالباطنة ما عدا المواشي بقرينة قوله
المارين باموالهم والافكل ما مر به على العاشر فهو من نوع الظاهر وسماها بباطنة باعتبار ما كان قبل المرور
أما الباطنة التي في بيته لو أخبر بها العاشر فلا يأخذ منها كما صرح به في البحر وسيأتى متناً أيضاً وأشار بهذا

التعظيم الى ردة ما في العناية وغيرهما من أن المراد هنا الاموال الباطنة لان الظاهرة وهي السوائم لا يحتاج
 العاشر فيها الى مرور صاحب المال عليه فانه يأخذ عشرها وان لم يمر صاحب المال عليه اه فانه كما في النهر
 مبقى على عدم التفرقة بين العاشر والساعي وقد علمت التفرقة بينهما بما مر وهي مذكورة في البدائع (قوله
 وما ورد من ذم العاشر الخ) من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يدنو من خلقه أي برحته وجوده وفضله
 فيغفر لمن شاء الا بغير أجر عاشر وما رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم عن عقبه بن عامر رضي
 الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس الجنة قال يزيد بن هارون
 يعني العاشر وقال البغوي يريد بصاحب المكس الذي يأخذ من التجار اذا مر وعليه مكس باسم العاشر أي
 الزكاة قال الحافظ المنذري أما الآن فانهم يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شيء
 يأخذونه حراما وسهيا وبأ كونه في بطونهم ناراً جهنم فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد
 كذا في الزواجر لابن حجر ثم قال واعلم أن بعض فقة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يحسب عنه اذا نوى به
 الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لان الامام لا ينصب المكاسين لقبض الزكاة بل لاخذ
 عشورات مال وجوده قل أو كثر وجبت فيه الزكاة أولا اه وتماه هنا قلت على انه اليوم صار المكاس
 يقطع الامام بشيء يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذ لنفسه ظلما وعدوانا ويأخذ ذلك ولو مر التجار عليه
 أو على مكاس آخر في العام الواحد مرارا متعددة ولو كان لا يجب عليه الزكاة فعلم أيضا انه لا يجب من
 الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من المارين وقدمت أيضا
 انه لا بد من شرط أن يأمن به التجار من اللصوص ويحميهم منهم وهذا يقع على أبواب البلدة ويؤذى التجار
 أكثر من اللصوص وقطاع الطريق ويأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذا نوى أن يكون المكس زكاة
 فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالعصم الى القول بأنه اذا نوى عند
 الدفع التصديق على المكاس جاز لانه فقير بما عليه من التبعات وقدمت الكلام عليه (قوله فن انكر تمام
 الحول) أي على ما في يده وعلى ما في بيته فلو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول وما مر به لم يحل عليه
 الحول واتحد الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في متحد الجنس المانع بجر (قوله أو قال
 لم أنو التجارة) أو قال ليس هذا المال لي بل هو ودعة أو بضاعة أو مضاربة أو أنا أجير فيه أو مكاتب أو عبد
 مأذون زبلي وكذا لو قال ليس في هذا المال صدقة فانه يصدق مع يمينه كما في المبسوط وان لم يبين سبب النفي
 بجر (قوله أو على دين) أي دين له مطالب من جهة العباد لانه المانع من وجوب النصاب كما مر قال في البحر
 وقدمت أن منه دين الزكاة (قوله لان ما يأخذ زكاة) أي فلا فرق في ذلك بين كون الدين محبطا
 أو متصفا للنصاب والمراد ما يأخذ منه أما ما يأخذ من الذمي والحربي فيعطى حكم الزكاة هنا وان كان
 جزية ويصرف في مصارفها كما يأتي (قوله وهو الحق) أي ما ذكر من تعميم الدين بقوله محبط أو منقص
 لان المنقص للنصاب مانع من الوجوب فلا فرق كما في المعراج بجر وهو رد على ما في الخبازية وغاية البيان
 من التقييد بالمحبط والظاهر أنهما أراداه الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لاعتنا المنقص أيضا فلا يشاق إطلاق
 الكثرة كإطلاق المنصف ولا ما صرح به في المعراج من عدم الفرق وما في الشريعة من أن المنطوق لا يعارضه
 المفهوم فيه نظر لما علمت من التصريح في المعراج بخلاف هذا المنطوق ومن تأوله بما ذكرنا قد بر (قوله
 محقق) ظلم يدر هل هناك عاشر أم لا لم يصدق كما في السراج لان الأصل عدمه نهر والمراد بالعاشر هنا
 عاشر أهل العدل فلو مر على عاشر الخوارج عشر ثمانية كما سيأتي (قوله أو قال أدبت الى الفقراء في المصر)
 لان الاداء كان مفوضا اليه فيه بجر (قوله لا بعد الخروج) أي لو قال أدبت زكاتها بعدما أخرجتها
 من المدينة لا يصدق لانها بالاخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاختفاء الى الامام زبلي وفي شرح
 الجامع لقاضي خان وانما ثبت ولاية المطالبة للامام بعد الاخراج الى المقارنة اذ لم يكن أدى بنفسه فاذا ادعى
 ذلك فقد انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع اليمين اه (قوله لما يأتي) أي قريبا في قوله بعد
 اخراجها (قوله وحلف) القياس أن لا يمين عليه لانها عبادة ولا يمين فيها ووجه الاستحسان انه منكر وله مكذب
 وهو العاشر فهو مدعى عليه معنى لو أقر به لزمه فيصنف لرجاء النكول بخلاف باقي العبادات لانه لا مكذب له

مطلب

ما ورد في ذم العاشر

وما ورد من ذم العاشر محمول على

الاخذ ظلما (فن انكر تمام الحول

أو قال) لم أنو التجارة أو (على

دين) محبط أو منقص للنصاب

لان ما يأخذ زكاة معراج وهو

الحق بجر ولذا أطلقه المنصف

(أو) قال (أدبت الى عاشر آخر

وكان) عاشر آخر محقق (أو) قال

(أدبت الى الفقراء في المصر)

لا بعد الخروج لما يأتي (وحلف

مطلب

لا تسقط الزكاة بالدفع الى العاشر

في زماننا

صدق في الكل بلا اخراج براءة
في الاصح لاشتباه الخط حتى
لو أتى بها على خلاف اسم ذلك
العاشر وحلف صدق وعدت
عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين
أخذت منه (الا في السوائم
والاموال الباطنة بعد اخراجها
من البلد) لانها بالاجراخ التحقت
بالاموال الظاهرة فكان الاخذ
فيها للامام فيكون هو الزكاة
والاول ينقلب نقلا وبأخذها
منه بقوله لقول عمر لا تنبشوا على
الناس متاعهم لكة يحلفه اذا
اتهم (وكل ما صدق فيه مسلم)
مما مر (صدق فيه ذي) لانهم
مانا (الا في قوله أدبت أمانا الى فقير)
لعدم ولاية ذلك (لا) يصدق
(حربي) في شيء (الا في أم ولده

نهر (قوله في الكل) أي في انكار تمام الحول وما ذكر بعده (قوله في الاصح) كذا في الكافي وهو ظاهر
الرواية كما في البدائع وشرط اخرجها رواية الاصل واختلف في اشتراط التمين معها كما في المعراج (قوله
لاشتباه الخط) لان الخط يشبه الخط وقد روي وقد لا يأخذ البراءة غفلة منه وقد تبطل بعد الاخذ فلا يمكن أن
تجعل حكما فيعتبر قوله مع يمينه كافي (قوله وعدت عدما) قد يقال انه دليل كذبه وهو نظير ما لو ذكر الخط
الرايع وغلط فيه فانه لا تسمع الدعوى وان جاز تركه الا أن يقال انها عبادة بخلاف حقوق العباد المحضة بجر
وتعامه في النهر (قوله أخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بجر وهذا في غير
الحربي أما فيه فسيأتي انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اه ح (قوله الا في السوائم
الخ) استثناء من تصديقه في قوله أدبت الى الفقراء أي فلا يصدق في قوله أدبت زكاتها بنفسه الى الفقراء
في المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يكمل ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بجر قلت ومقتضاه انه لو ادعى
الاداء الى الساعي يصدق (قوله والاموال الباطنة) أي والا في الاموال الباطنة وقوله بعد اخراجها
أي اخراج الاموال الباطنة متعلق بأدبت المقدار المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو ادعى انه أدى زكاة
الاموال الباطنة بنفسه بعد اخراجها من البلد لا يصدق ولا يصح تعاقبه بالاموال الباطنة تعلقا بخوبها كما هو
ظاهر ولا معنويا على انه صفة أو حال لا يهاجمه انه لا يصدق بعد اخراجها سواء قال أدبت قبل الاخراج أو بعده
مع انه بعد مروه بها على العاشر لو قال أدبت الى الفقراء في المصر يصدق كما مر في المتن فافهم (قوله فكان
الاخذ فيها للامام) كما في الاموال الظاهرة وهي السوائم (قوله والاول ينقلب نقلا) هو الصحيح وقيل
الثاني سياسة وهذا لا ينافي انفساخ الاول ووقوع الثاني سياسة بأدب تأمل كذا في المنع ولولم يأخذ منه
مأثرا لعله بأدب في براءة ذمته اختلاف المشايخ وفي جامع أبي اليسر لو أجاز اعطاء فلا بأس به لانه لو أذن له
في الدفع جاز وكذا اذا جاز دفعه نهر (قوله وبأخذها منه بقوله) أي يأخذها منه العاشر الصدقة بقوله قال في
الجر عن الميسوط اذا أخبر التاجر العاشر أن متاعه مروي أو هروى وأتمه العاشر فيه وفيه ضرر عليه حلفه
وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاضرار به وقد نقل عن عمر أنه قال لعامة ولا تفشوا على الناس
متاعهم اه (قوله لا تنبشوا) النسي ابراز المستور وكشف الشيء عن الشيء قاموس وبابه نصر كذا في جامع
اللسان والذى قد مناه عن الجر لا تنبشوا بالفاء وهو قريب منه (قوله وكل ما صدق) في بعض النسخ
وكل مال والمناسب هو الاول لان ما غير واقعة على المال ولذا ينقلب بقوله مما مر أي من انكار الحول وما بعده
(قوله لان لهم مالنا) أي فيراعى في حقهم تلك الشرائط من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة
فان قبل اذا ألحقوا بالمسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ
منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارفها لا زكاة لانها طهيرة وليسوا من أهلها وتعامه في الكفاية (قوله لعدم
ولاية ذلك) فان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قال أدبتا لان فقراء أهل الذمة ليسوا مصرقها
وليس له ولاية الصرف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين فربما وفي البحر أنه ليس بجزية بل في حكمها الصرفة
في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك السنة كما نص عليه الاسي جاني اه قلت صرح في شرح درر البحار
بأنه جزية حقيقة والظاهر أنه أراد انها جزية في ماله كما يسمى خراج أرضه جزية وعليه فالجزية أنواع جزية مال
وجزية أرض وجزية رأس ولا يلزم من أخذ بعضها سقوط باقيها كما لا يخفى الا في بني تغلب لان المأخوذ في مالهم
هو جزية رؤسهم ولذا قال في البحر اذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على
الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حربي) أي لا يلتفت الى قوله ولو ثبت صدقه بينة عادلة افاده الكمال
ط (قوله في شيء) بيان للمستثنى منه المحذوف ط عن الجوى أي في شيء مما مر لعدم القاطنة في تصديقه
لانه لو قال لم يتم الحول فني الاخذ منه لا يعتبر الحول لان اعتبارها لتسام الحياية ليحصل النماء وحماية الحربي
تمت بالامان من السبي وان قال على دين نعماعه في داره لا يطالب به في دارنا وان قال المال بضاعة فلا حزمة
لصاحبها ولا أمان وان قال ليس للتجارة كذبه الظاهر وان قال أدبتا انا كذبه اعتقاده وتعامه في العناية
(قوله الا في أم ولده الخ) فانه يصدق في دعواه أن الجارية التي معه أم ولده لان اقاربه بنسب من في يده صحيح
فكذا بأموية الولد نهر وعبارة الجامع الصغير والهداية الا في الجوارى يقول هن أمهات أولادى

وفي الجهر فلو أقر بتدبير عبده لا يصدق لأن التدبير في دار الحرب لا يصح (قوله لغلام) أي ليس ثابت النسب من غيره ولم يكذب على قياس ما ذكرنا في ثبوت النسب ط (قوله هذا ولدي) فلو قال أخى لا يصدق لانه اقرار بنسبه على الاب وثبوته يتوقف على تصديق الاب فيؤخذ عشره كذا طهرلي ولم أره صريحا نعم رأيت في شرح السير الكبير لومز برقيق فقال هؤلاء احرار لم يعثر لانه ان كان صادقا فهم احرار ولا فقد صاروا احرار بقوله (قوله لفقد المالية) علة للمسألين أي والاخذ لا يجب الا من المال ط عن النهر قال الخبير الرملي أقول منه يعلم حرمة ما يفعله العمال اليوم من الاخذ على رأس الحرب والذمى خارجا عن الجزية حتى يمكن من زيادة بيت المقدس (قوله وعشر) بالتخفيف أي اخذ عشره (قوله لانه اقر بالعق) لأن قوله هذا ولدي لا كبر منه سنا مجاز عن هو حر عند أبي خنيفة (قوله فلا يصدق في حق غيره) أي في ابطال حق العاشر وهو أخذ العشر لبقاء المالية في حقه حكما (قوله للابو دى الى استئصال المال) علة للاستثناء أي لانه لو لم يصدق في ذلك لزم انه كلما تر على عاشر أخذ منه العشر فيؤدى الى استئصال ماله أي أخذه من أصله (قوله جزم به من لا خسرو) كذا في بعض نسخ البحر زيادة قوله في شرح الدرر وفي نسخة أخرى من لا شيخ في شرح الدرر وهي الصواب فان عبارة من لا خسرو وكعبارة الكثر الآتية والعبارة التي ذكرها الشارح للامام محمد بن محمد بن محمود البخاري الشهير بمن لا شيخ في كتابه المسمى غرر الاذكار شرح درر البحار للامام محمد بن يوسف القنوي (قوله والغاية) يعني غاية البيان للاتقاف والافا لغاية للسروجي وهي شرح الهداية ايضا (قوله ورجحه في النهر) أي بقوله الآن كلام أهل المذهب أحق ما يليه يذهب اه أي لانه هو مقتضى حصر صاحب الكنز بقوله لا الحربى الا في أم ولده وكذا عبارة الدرر والجامع الصغير لمحرر المذهب الامام محمد وعمارة الهداية كما قدمناه فالمراد بأهل المذهب الساقون لكلام صاحب المذهب وأما السروجي ومن تبعه كالعيني والزيلي وشارح درر البحار فقد ذكروا ذلك بطريق البحث كما يشعر به لفظ ينبغي فافهم نعم قد يقال ان ما ذكره السروجي وغيره يعلم حكمه مما ذكره غيرهم أيضا وهو ماسيا في من انه اذا أخذ من الحربى مرة لا يؤخذ منه ثانيا الخ وكذا قال الزيلي فانه لو لم يصدق فيه يؤدى الى استئصال المال وهو لا يجوز على ما يجي اه فالخسر في كلام الهداية والكنز وغيرهما اضافي صرح فيه بأحد المستثنين وسكت عن الآخر اعتمادا على ما صرح حوايه بعدوكم له من نظير فلم يكن كلام السروجي ومن تبعه مخالفا للمذهب بل هو محتسق له على ما هو عادة الشراح من تقييد المطلق وبيان المحمل واطهار الخفى ونحو ذلك وأما ما ذكره في العناية وغاية البيان فهو جري على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولاً عن صاحب المذهب فلا كلام والا فالتحقيق خلافه فافهم والله تعالى أعلم (قوله وأخذنا الخ) بالبناء للمجهول كما يدل عليه آخر العبارة ط والمأخوذ من المسلم زكاة ومن غيره جزية يصرف في مصارفها ولكن تراعى فيه شروط الزكاة من الحول ونحوه كما قدمناه (قوله بذلك) أي بهذه الاقسام الثلاثة امر عمر سعاته ط (قوله لان مادونه عفو) أمافي السلم والذى فظاهروا أمافي الحربى فلعدم احتياجه الى الحماية لقلته نهر (قوله وبشرط جهلنا الخ) هذا خاص بالحربى فقط بقرينة قوله ما أخذوا منا أي أهل الحرب كما هو ظاهر فليس في عطفه على ما يعم الثلاثة ايها أصلا فافهم (قوله قدر ما أخذوا منا) قال البرجندى ظاهرا العبارة يدل على أن الاخذ معلوم والمأخوذ مجهول ويفهم من ذلك انه لو لم يكن أصل الاخذ معلوما لا يؤخذ منه شيء اه قال الشيخ اسماعيل لكن المفهوم من اناطة صاحب الفتح وغيره عدم الاخذ منهم بعرفة عدم الاخذ منا انه يؤخذ منهم عند عدم العلم بأصل الاخذ فليتأمل اه وهو انظاهر كما يظهر قريبا (قوله مجازاة) أي الاخذ بكمية خاصة بطريق المجازاة لا أصل الاخذ فانه حق مساو باطل منهم فالأصل أن دخوله في الحماية أوجب حق الاخذ منهم ثم ان عرف كمية ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله مجازاة الا اذا عرف اخذهم الكل وان لم يعرف كمية ما يأخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالحماية وتعدرا اعتبار المجازاة فقد رتب بضعف ما يؤخذ من الذى لانه أخرج الى الحماية منه وتعامه في الفتح قلت ويعلم من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم يعلم أصل أخذنى منا انه يؤخذ منهم العشر لتحقيق سببه ولان أخذ غيره انما هو بطريق المجازاة ومع عدم العلم أصلا لا مجازاة ولان عدم الاخذ منهم أصلا عند العلم بعدم أخذنى انما هو ليستقر واعليه ولانا حق بالمكرم كما يأتى وهو في الحقيقة بمعنى

حطبه

ما يؤخذ من النصارى لزيارة بيت المقدس حرام

وقوله لغلام يولد مثله لمثله هذا

ولدى لفقد المالية فان لم يولد

عق عليه وعشر لانه اقر بالعق

فلا يصدق في حق غيره (و) الا في

(قوله أدبت الى عاشر آخر وثمة

عاشر) آخر ثلا يؤدى الى

استئصال المال جزم به من لا خسرو

وذكره الزيلي تبعاً للسروجي

بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن

البحر لكن جزم في العناية والغاية

بعدم تصديقه ورجحه في النهر

(وأخذنا ربع عشر ومن الذمى)

سواء كان تغلباً أو لم يكن كما في

الرحندى عن الظهيرية (ضعفه

ومن الحربى عشر) بذلك أمر

عمر (بشرط كون المال) لكل

واحد (نصاباً) لان مادونه عفو

(و) بشرط (جهلنا) قدر

(ما أخذوا منا فان علم أخذ مثله)

مجازاة الا اذا أخذوا الكل

(فلا تأخذ) بل ترك له ما يلفه

ما منه ابقاء للامان

المجازاة حيث تركناهم كذا كوننا وليس مثله عدم العلم بأصل الاخذ لتحقيق سبب أخذ العشر وهو دخوله في الحماية وعدم تحقق المانع بخلاف قصد المجازاة فإنه مانع من إيجاب العشر بعد تحقق سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ اسماعيل فتدبر (قوله ولا تأخذ منهم شيئاً الخ) تصريح بمفهوم قوله بشرط كون المال نصاباً ح (قوله لانه ظلم) فيه أن جميع ما يأخذونه من ظلم إلا أن يقال إن الاخذ من القليل ظلم يعرفه كل ذي عقل لأن القليل معدل للنفقة غالباً والاخذ منه مخالف لمقتضى الامان الواجب الوفاء به حتى عندهم مثل ما لو أخذوا الكل (قوله ليستروا عليه) أي على عدم الاخذ منها ح (قوله لا يؤخذ منه ثانياً) لأن حكم الامان الأول باق والاخذ في كل مرة استتصال نهر (قوله بلا تجدد حول أو عهد) لكن لا يمكن من المقام في دارنا حولاً كاملاً بل يقول له الامام حين دخوله ان اقتضيت عليك الجزية فان أقام ضربها لم لا يمكن من العود غير أنه ان مر عليه بعد الحول ولم يكن له علم بمقامه حولاً عشرة ثانياً جزاله ويرده الى دارنا فتح (قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذمي) أي اذا استزاولم يعلم بهما العاشر حيث يؤخذ منهما نهر (قوله من قيمة خمر) يجوز خبر لا تنوين لضافته الى كافر على حد قول الشاعر بين ذراعي وجهه الاسد قال في البحر وفي الغاية تعرف قيمة الخمر بقول فاسقين تاباً أو ذتين أسماً وفي الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة اه وفي حاشية نوح عن شرح الجمع أن الأول أولى (قوله وجلود ميتة كافر) كذا في المعراج عن محبوبي أنه ذكره أبو الليث رواية عن الكرخي وعلاه بأنها كانت مالا في الابتداء ونصير مالا في الانتهاء بالدفع فكانت كالنهر اه ونقله في البحر وأقره واستشكله ح بأن الجلد قبي ومساقي أن أخذ قيمة القبي كالأخذ عنه وكونه مالا في الابتداء ويصير مالا في الانتهاء مما لا تأثير له في الحكم لأنهم لم يجعلوا ذلك عليه عشر النهر وانما جعلوا العلة كونه مثلياً اه وأجاب الرضي بأن الجلد مثلي لا قبي يدل على جواز السلم فيه فكان كخنزير لا كالنهر قلت سبأ في الغصب التنصيص على أنه قبي وجواز السلم لا يدل على أنه مثلي بل جواز في غيره وأجاب ط بأنه في البحر على النهر بعله ثانية وهي أن حق الاخذ منها للحماية فيقال مثله في جلود الميتة قلت لكن هذا لا يدفع الاشكال بأن أخذ قيمة القبي كالأخذ عنه وقد يجاب بالفرق بين قيمة مالا يتول أصلاً وهو نجس العين كخنزير وقيمة ما هو قابل للتمول والاتقاع كجلود الميتة ولذا قالوا فكانت كالنهر تأمل (قوله كذا أقر المصنف منه في شرحه) اعلم أن المتن المذكور في شرح المصنف هكذا ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر كافر للتجارة لا من خنزيره فيكون قوله ويؤخذ نصف عشر القيمة من حربي من كلام الشارح وكما بينها بالاجر في بعض النسخ غلط ورأيت في متن مجزء مانعه ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذمي وعشر قيمته من حربي للتجارة لا من خنزيره وكل مما أقره ورجع عنه خطأ أما ما أقره فلانه باطلا لقه الكافر صريح في أن المأخوذ من الذمي والحربي نصف عشر وأنه يشترط نية التجارة في حق كل منهما مع أن المأخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حق نية التجارة وأما ما رجع عنه فلانه يقتضي اشتراط نية التجارة في حق الحربي ولذلك حمل الشارح الكافر على الذمي فصار المصنف ساكناً عن الحربي فذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي الخ اه ح (قوله وبلغ نصاباً) أي وحده أو بالضم الى مال آخر معه ولكن لما كان ظاهر المتن أنه ليس معه غيره وأنه بعشر مطلقاً أطلق العبارة ولم يكتف بما مر من قوله ولا تأخذ منهم شيئاً اذ المبلغ ما لهم نصاباً هذا ما ظهر لي (قوله لا من خنزيره) أي الكافر ح (قوله مطلقاً) أي سواء مر به وحده أو مع النهر عندهما وقال الثاني ان مر بهما عشر فمكأنه جعله تبعاً للنهر ولم يعكس لأنها أظهر مالاً ذهبي قبل النهر مال وكذا بعده بتقدير التحلل وليس الخنزير كذلك نهر (قوله فأخذ قيمته كعينه) أي كأخذ عينه لأن قيمة الحيوان لها حكم عينه ولهذا التوزيع امرأة على حيوان في الذمة ان شاء دفع عينه وان شاء دفع قيمته أما قيمة النهر فليس لها حكم عين النهر ولهذا التوزيع الذمي امرأة على خمر فأنها بقيمتها لا تجبر على القبول فامكن أخذ العشر من قيمتها لا من عينها لأن المسلم ممنوع عن تملكها شرح الجامع لقناني خان (قوله بخلاف الشفعة الخ) جواب عما قيل ان القيمة ليس لها حكم العين بدليل أن الذمي لو باع داره من ذمي بالخنزير وشفيعها مسلم يأخذها بقيمة الخنزير وحاصل الجواب أن الجواز هنا للضرورة حق العبد لا احتياجه ولا ضرورة في حق الشرع لاستغنائه كما بسطه في المعراج عن الكافي وأجاب في النهر نقلا عن

قوله ولم يكن له علم الخ أي ثم علم بعد ذلك اه منه

(ولا تأخذ منهم شيئاً اذ المبلغ ما لهم نصاباً) وان أخذوا منافي الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه (أو لم يأخذوا منا) ليستروا عليه ولا نأحق بالمكارد (ولا يؤخذ) العشر (من مال صبي حربي الآن يكونوا يأخذون من أموال صبياننا) اشياء كافي كافي الحاكم (أخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانياً في تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب) لعدم جواز الاخذ بلا تجدد حول أو عهد (ولو مر الحربي بعاشرو لم يعلم به) العاشر (حتى دخل) دار الحرب (ثم خرج) ثانياً (لبعشره لما مضى) لسقوطه بانقطاع الولاية (بخلاف المسلم والذمي) لعدم المسقط ذكره الزبيلي (ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر) وجلود ميتة (كافر) كذا أقر المصنف منه في شرحه لو (للتجارة) وبلغ نصاباً ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلانية تجارة ولا يؤخذ من المسلم شيئاً اتصافاً (لا) يؤخذ (من خنزيره) مطلقاً لانه قبي فأخذ قيمته كعينه بخلاف الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفيع بقيمة الخنزير يطل حقه أصلاً فيقتصر وموضع الضرورة مستثناة ذكره سعدى

العناية بأن القيمة لم تأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعد قلت وحاصله الفرق بين اخذها ودفعها وفيه نظر فان في دفعها الذي تملكها والمسلم منى عن تملكها وتخليتها (قوله في بيته) الضمير يرجع الى من مر على العاشر مسلماً أو ذمياً أو حرياً كما صرح به الشارح في قوله مطلقاً ح (قوله ولا من مال بضاعة) هي لغة القطعة من المال واصطلاحاً ما يدفعه المالك لانسان يبيع فيه ويتبر ليكون الربح كله للمالك ولا شيء للعامل يجر عن المغرب ولو عبر المصنف بالامانة كصدور الشريعة لا غناء عما بعده (قوله الا أن تكون لحري) الاولى تأخير هذا الاستثناء عن المضاربة لقول الزيلعي وان ادعى بضاعة أو نحوها فلا حرمة لصاحبها ولا امان وانما الا مان للذي في يده اه و يظهر من هذا أن المال لحري وذو اليد حري أيضاً فيعتبر باعتبار الامان لذي اليد وان لم يحجبه المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر أن ذا اليد لو كان مسلماً والمالك حري لا يعتبر لانه لا امان للمالك ولا لذي اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان ذا اليد غير مالك وما في يده مال مسلم لا يحتاج لامان فليست مثل (قوله بماله ورقبته) انما قيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبه فعنده لا يملك مولاه ما في يده من كسبه وعندهما يملك كما يملك رقبته بخلاف فلم ينقذ عقه عبد من كسب المأذون عنده وعندهما ينفذ كما ساقى في كتاب المأذون فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه مولاه أو لا اما اذا كان مولاه معه فلا نعدام ملك المولى عنده وللشغل بالدين عندهما كما في البحر وأما اذا لم يكن معه فظاهر اه ح مع تغيير قافهم (قوله أو مأذون غير مديون) أو مديون بغير محبط بل هو أولى أفاده ح (قوله ليس معه مولاه) أما لو كان معه ولم يكن عليه دين أو عليه دين لم يحبط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصاباً كما في المعراج والحاصل كما قال ط أن المأذون اما أن يكون مديوناً بمحبط أو بغير محبط أو غير مديون أصلاً وفي كل اما أن يكون معه مولاه أو لا وفي الاول لا شيء عليه مطلقاً وكذا في الاخيرين ان لم يكن معه مولاه وان كان عشر حيث بقي بعد وفاة الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر وقال في المعراج وذ كر غير الاسلام في جامعه بعد ذكر المضارب والمستبضع والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعاً هو الصحيح لانعدام الملك اه ونحوه في الزيلعي لكنه ذكر أولاً أن أبا حنيفة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم رجع فيهما على الصحيح لعدم الملك وظاهره انه لا خلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) أى الثلاثة وهم المضارب والمستبضع والعبد قال في المعراج وفي الايضاح يشترط للاخذ حضور المالك والمالك جميعاً فلم يترك مالاً لا يأخذ ولو مراً مالاً بلا مالك لم يأخذ أيضاً (قوله ولا من عبد) هذه مسألة المأذون المتقدم رحتي (قوله ومكاتب) لانه لا مالك له تام اذ يجوز أن يعجز نفسه فيكون ما يده للمولى ط (قوله بخلاف ما لو غلبوا على بلد) تقدمت المسألة في باب زكاة الغنم والظاهر أن مثله ما لو اضطر الى المرور عليهم فليراجع (قوله من نصاب رطاب) أى مما لا يبقى حوالاً قال في الشربلية صورة المسألة أن يشتري نصاب قرب منى الحول عليه شأ من هذه الخضراوات للتجارة فتم عليه الحول فعنده لا يأخذ الزكاة لكن يأمر المالك بأدائها بنفسه وقال لا يأخذ من جنسه لدخوله تحت حماية الامام كذا في البرهان وقال الكمال في تعليل قول الامام لا يؤخذ منها لانها تقصد بالاستبقاء وليس عند العامل فقراء في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم فسدت فيفوت المقصود فلو كان عنده أو أخذ ليصرف الى عماله كان له ذلك اه (قوله نهر بختا) ليس في عبارة النهر ما يشعر بأنه بحث على انه مذكور في كلام الكمال كما علمت وليس في عبارة الكمال أيضاً ما يشعر بالبحث على أن ما ذكره الكمال مذكور في شرح المنظومة مع زيادة أنه لورضى أن يعطيه القيمة اخذها وفي العناية من باب العشر اذا مر بالخضراوات على العاشر وأراد العاشر أن يأخذ من عينها لاجل الفقراء عند اباء المالك عن دفع القيمة لا يأخذوا وانما قلنا لاجل الفقراء لانه لو أخذ من عينها ليصرف الى عماله جاز وانما قلنا عند اباء المالك عن دفع القيمة لانه اذا أعطى القيمة لا كلام في جواز أخذه اه ومثله في النهاية قافهم والله أعلم

(باب الركاز)*

(قوله الحقوه الخ) جواب سؤال تقديره كان حق هذا الباب أن يذكر في السير لان المأخوذ فيه ليس زكاة وانما يصرف مصارف الغنية كما في النهر ح وقدمه على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والركاز قرية محضة ط (قوله من الركز) أى مأخوذ منه لاستحقاق لان أسماء الاعيان جامدة ط (قوله بمعنى المركوز)

(و) لا يؤخذ أيضاً من (مال في بيته)

مطلقاً (و) لا من مال (بضاعة) الا

أن تكون لحري ولا من مال

مضاربة الا أن يربح المضارب

فيعشر نصيبه ان بلغ نصاباً (و) لا من

(كسب مأذون مديون) دين

(محيط) بماله ورقبته (أو)

مأذون غير مديون لكن (ليس

معه مولاه) على الصحيح في الثلاثة

لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر

من الوصى اذا قال هذا مال اليتيم

ولا من عبد ومكاتب (مرعى

عشر الخوارج فعشره ثم مرعى

عاشراً هل العدل اخذ منه ثانياً

لتقصيره بمروره بهم بخلاف ما لو

غلبوا على بلد (فرع) من نصاب

رطاب للتجارة كبطيخ ونحوه

لا يعشره عند الامام الا اذا كان

عند العاشر فقراء فيأخذ ليدفع

لهم نهر بختا

(باب الركاز)

الحقوه بالزكاة لكونه من الوطائف

المالية (هو) لغة من الركز أى

الاثبات بمعنى المركوز

خبر بعد خبر للضمير أي هو مشتق من الركن وهو بمعنى المركز وليس اعتقالات كالأبني ح قلت ويحتمل كونه حالاً من الركن يعني أنه مأخوذ من الركن مراد به اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن الركن اسم جامد لا مصدر (قوله وشرعاً الخ) ظاهره أنه ليس معنى لغوي وفي المنع عن المغرب هو المعدن أو المعدن نزلاً عن كلامهما مركوز في الأرض وأن اختلف الركن اه وظاهره أنه حقيقة فيهما مشتركاً اشتراكاً معنوياً وليس خاصاً بالدفين اه قال في الترو على هذا فيكون متواطئاً وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز أن يكون حقيقة في المعدن مجازاً في الكثر لا متناع الجمع بينهما بلطف واحد والباب معقود لهما اه ط (قوله فلذا) أي لأجل عمومته ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الدال وفتحها اسماعيل عن النووي من المعدن وهو الأقامة وأصل المعدن المكان بشيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداءً بلا قرينة فتح (قوله خلقي) بكسر الخاء أو فتحها نسبة إلى الخلقة أو الخلق ح (قوله وكثر) من كثر المال كثر من باب ضرب جمعه تسمية بالمصدر كما في المغرب (قوله لأنه الذي يخمس) يعني أن الكثر في الأصل اسم للمثبت في الأرض بفعل إنسان كما في الفتح وغيره والإنسان يشمل المؤمن أيضاً لكن خصه الشارح بالكفر لأن كثره هو الذي يخمس أما كثر المسلم فلفظه كما يأتي (قوله وجد مسلم أوزمي) خرج الحرثي وسأني حكمه متناً (قوله ولو قنا صغيراً اتني) لما في الترو وغيره أنه يعم ما إذا كان الواحد حراً أو بالانفاً أو لاداً كرا أو لاسماً أو لا (قوله نقد) أي ذهب أو فضة بجر (قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص ح (قوله وهو) أي نحو الحديد كل جامد ينطبع أي يلين بالنار (قوله ومنه الزئبق) بالياء وقد تميز ومنهم حيث من يكسر الموحدة بعد الهزة كذا في الفتح وهو ظاهر في أنها إذا لم تميز فتحت ثم هذا قول الإمام آخره وقول محمد وسكان أو لا يقول لأشئ عليه وبه قال الثاني آخره لأنه بمنزلة القيرو النفط يعني المياه ولا خس فيها ولها ما يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره فكان كالفضة نهر أي فان الفضة لا تنطبع ما لم يحاط بها شيء فتح قال في الترو والخلاف في المصاب في معدنه أما الموجود في خزائن الكفار ففيه الخمس اتفاقاً (قوله نخرج المائع) أي بالتقييد بجماد وقوله وغير المنطبع أي بالتقييد ينطبع فلا يخمس شيء من هذين القسمين وبه ظهر أن المعدن كما في القهستاني وغيره ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد وما نفع كالماء والملح والقيرو النفط وما ليس شيئاً منهما كاللؤلؤ والفضة والزجاج وغيرها كما في المسوط والخفة وغيرهما لكن المطرزي خصه بالجبرين وظاهره أنه في الأصل اسم لمركز كل شيء اه (قوله كنفت) بكسر التون وقد تفتح قاموس وهو دهن يعلو الماء كما سجد كره الشارح في باب العشر ح (قوله وقار) القار والقيرو الرقت شيء يطلى به السفن ح (قوله كعادن الاحجار) كالجنس والنورة والجواهر كالبراقيت والذير وزج والزمرد فلا شيء فيها بجر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق بوجود شيء في بيانها في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى قال ح واعلم أن الأرض على أربعة أقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لمعين ووقف فالأول لا يكون عشرية ولا خراجية وكذا الثاني كإراضى مصر الغير الموقوفة فانها وإن كانت خراجية الأصل إلا أنها آلت إلى بيت المال لموت المالك عن غير وارث كما صرح به صاحب البحر في التخصة المرضية في الاراضى المصرية والثالث والرابع اما عشرية أو خراجية ثم إن الخمس في المباحة لبيت المال والباقى للواجد وأما الثاني وهو المملوكة لغير معين فلم أر حكمه والذي يظهر لي أن الكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فلوجود المال وهو جميع المسلمين فيأخذه وكيانهم وهو السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لمعين فأن الخمس فيه لبيت المال والباقي للمالك وأما الرابع وهو الوقف فأن الخمس فيه لبيت المال أيضاً كما نقله الجوى عن البرجندى ولم يعلم من عبارته حكمه بانيه والذي يظهر لي أنه للواجد كما في الأول لعدم المال فليتر اه قلت وفيه بحث من وجوه أما أولاً فقولنا إن المباح لا يكون عشرية ولا خراجية فيه نظر لما صرح به في الخاتمة والخلاصة وغيرهما من أن أرض الجبل الذي لا يصل إليه الماء عشرية وأما ثانياً فإن قوله والثالث والرابع اما عشرية أو خراجية فيه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخراج أن الأرض المشتراة من بيت المال إذا وقفها مشتركة أو لم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام

وشرعاً (مال) مركوز (تحت
أرض) أعم (من) كون راكمه
الخالق أو المخلوق فلذا قال
(معدن خلقي) خلقه الله تعالى
(و) من (كثر) أي مال (مدفون)
دفنه الكفار لأنه الذي يخمس (وجد
مسلم أوزمي) ولو قنا صغيراً اتني
(معدن نقد) نحو (حديد) وهو كل
جامد ينطبع بالنار ومنه الزئبق
نخرج المائع كنفت وقار وغير
المنطبع كعادن الاحجار (في أرض
خراجية أو عشرية)

نذكره في الباب الآتي وأما الثالث فجعله الموقوفة كالمباحة في كون الباقي عن الخمس للواجد فيه نظراً أيضاً لأن الوقف هو حبس العين على ملك الواقف عند الامام أو على حكم ملك الله تعالى عندهما والتصدق بالمنفعة وليس المعدن منفعة بل هو من أجزاء الأرض التي كانت ملكاً للواقف ثم حبسها فهو بمنزلة نقض الوقف وقد صرح حوا بأن النقض يصرف إلى عبارة الوقف أن احتياج والا حفظه للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين لأن حقهم في المنافع لا في العين فإذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يملكه الأجني الآن بدعي الفرق بين المعدن والنقض فليأتمل وأما رابعاً فإن إيجابه الخمس في المملوكة لمعين مخالف لما شئ عليه المصنف من أنه لا شيء في الأرض المملوكة كما يأتي (تنبيه) قال في فتح القدير قيد بالخراجية والعشرية ليخرج الدار فإنه لا شيء فيها لكن ورد عليه الأرض التي لا وظيفة فيها كالمفازة اذ يقتضي أنه لا شيء في المأخوذ منها وليس كذلك فالصواب أن لا يجعل ذلك لقصد الاحتراز بل للتصحيح على أن وظيفة المملوكة المستمرة لا تمنع الأخذ بما يوجد فيها اهـ وأجاب في التبر بما يشير إليه الشارح وهو أنه يصح جعله للاحتراز عن الدار ويعلم حكم المفازة بالأولى لأنه اذا وجب في الأرض مع الوظيفة فلا ينبغي في الخالية عنها أولى اهـ وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية والخراجية ما تكون وظيفة العشر والخراج سواء كانت بيد أحد أو لا فتشغل المفازة وغيرها بدليل ما قدمناه عن الخالية من أن أرض الجبل عشرية فيكون المراد الاحتراز بها عن دار الحرب ويدل عليه أنه في متزدر البصار عبر معدن غير الحرب فعلم أن المراد معدن أرضنا ولهذا قال القهستاني بعد قوله في أرض خراج أو عشر الاخر في أرضنا سواء كانت جبلاً أو سهلاً مواتاً أو ملكاً واحتزبه عن داره وأرضه وأرض الحرب اهـ ثم رأيت عين ما قلته في شرح الشيخ اسماعيل حيث قال ويحتمل أن يكون احترازاً عما وجد في دار الحرب فان أرضها ليست أرض خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج أو العشر أعم من أن تكون مملوكة لأحد أو لا صالحة للزراعة أو لا فيدخل فيه المفاوز وأرض الموات فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرية أو خراجية اهـ قلت وعلى هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جميع أقسام الأرض المأثرة فان في معدنها الخمس لكن سيصرح المصنف بالخراج الموجود في داره وأرضه فإنه لا خمس فيه فافهم (قوله خرج الدار لا المفازة الخ) إشارة إلى ما قدمناه آتفا عن الثروة على ما تقررناه لا حاجة إلى دعوى الأولوية ولا إلى التعرض لخارج الدار لأن المصنف سببه على إخراجها على أنه كان عليه حيث تعرض للدار أن يتعرض للأرض فانها وإن كانت مملوكة تكون خراجية أو عشرية مع أنه لا خمس في معدنها كما يأتي الآن يقال تركه لأن فيها روايتين تأتمل (قوله خمس) مبنى على المجهول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم من باب طاب بحر عن المغرب (قوله مخففاً) لأن التشديد غير سديد اذ لا معنى لكونه يجعله خمسة أخماس فقط نهر أي لأن المراد أخذ الخمس من المعدن لا مجرد جعله أخماساً (قوله حديث الخ) أي قوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس أخرجه الستة كذا في الفتح وقال في بيان دلالة على المطلوب أن الركاز يعم المعدن والكنز على ما حققناه فكان إيجاباً فيه ولا يوهم عدم إرادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد إفاضة أنه جبار أي هد ولا شيء نفسه للتناقض فإن الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الركاز لاختلاف السلب والإيجاب اذ المراد به أن ادلاكة أو الهلاك به لا جبر الحافله غير مضمون لانه لا شيء فيه نفسه واللام يجب شيء أصلاً وهو خلاف المتفق عليه فحاصله أنه أثبت للمعدن بخصوصه حكماً فنص على خصوص اسمه ثم أثبت له حكماً آخر مع غيره فغير بالاسم الذي يعمهما ليثبت فيهما اهـ ملخصاً ونقله في النهر أيضاً فافهم (قوله وباقيها لمالكها الخ) كذا في الملتقى والوقاية والتقية والدرر والاصلاح ولم يذكره في الهداية وشروحه ولا في الكنز وشروحه ولا في درر البحار والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فإن من ذكر هذه العبارة قال بعدها وفي أرضه روايتان أي في وجوب الخمس فهذا يدل على أن المراد بالخراجية والعشرية غير المملوكة وأعرب من ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شيء فيه ان وجدته في داره وأرضه فتناقص أول كلامه آخره فان أرضه لا يخرج عن كونها عشرية أو خراجية كما يأتي وقد جزم أولاً بوجوب الخمس فيها والحاصل أن معدن الأرض المملوكة جميعه للمالك سواء كان هو الواجد أو غيره وهذا رواية الأصل الآتية وفي رواية الجامع يجب فيه الخمس وباقيها للمالك مطلقاً فقوله ولا شيء في أرضه يتأني قوله وباقيها لمالكه

خرج الدار لا المفازة لدخولها بالأولى
(خمس) مخففاً أي أخذ خمسة لحديث
وفي الركاز الخمس وهو يعم المعدن كما مر
(وباقيها لمالكها ان ملكك)

قال الامام أبو يوسف في كتابه
المسعى بالخراج حدثني عبد الله بن
سعيد بن أبي سعيد المقبري قال
كان أهل الجاهلية اذا عطب
الرجل في قلب جعلوا القلب
عقله واذا قتله دابة جعلوها
عقله واذا قتله معدن جعلوه عقله
فسئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك فقال العجماء جبار
والمعدن جبار والبئر جبار وفي
الركاز الخمس فقيل ما الركاز
يارسول الله فقال الذهب والنفضة
الذي خلقه الله تعالى في الأرض
يوم خلقت اهـ منه

فلذا قال الرحقى "ان صدر كلامه مبني على احدى الروايتين واخره على الاخرى قلت وذ كر نحو القهستاني"
ورأيت في حاشية السيد محمد أبي السعود أن الصواب حمل المملوكة هنا على المملوكة لغير الواجد فلا يشافي
ما بعده لأن المراد به الأرض المملوكة للواجد اه قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكنز بأرضه فانه
يفيد أن المراد أرض الواجد لكن ينافيه أن صاحب البدائع لم يعبر بالخراجية والعشرية بل قال ابتداء فان
وجدته في دار الاسلام في أرض غير مملوكة يجب فيه الخمس وان وجدته في دار الاسلام في أرض مملوكة أو دار
أو منزل أو حانوت فلا خلاف في أن أربعة الأقسام لصاحب الملك وحده هو أو غيره لأن المعدن من نواحي
الأرض لانه من أجزائها واداملكها المختط له بتلك الامام ملكها بجميع أجزائها فتنتقل عنه الى غيره
بتوابعها أيضا واختلف في وجوب الخمس الخ فقوله فلا خلاف الخ صريح في انه لا فرق بين المملوكة
للوواجد أو غيره فان قوله هو أو غيره يرجع الى الواجد فكل من الخلاف في وجوب الخمس والاتفاق على أن
الباقى للمالك انما هو في المملوكة للواجد أو غيره ولا وجه لوجوب الخمس اذا كان الواجد غير المالك
وعنده اذا كان هو المالك لا لتحاد العلة فيها وهي كون المالك ملكها بجميع أجزائها ووقع التعبير بقوله هو
أو غيره في عبارة البحر أيضا وسند كفي توجه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق والله تعالى اعلم
(قوله والابجيل ومفازة) جعله ذلك مما صدقات الأرض العشرية والخراجية يصح على جوابنا السابق
بأنه أراد بها ما تكون وظفتها العشر أو الخراج اذا استعملت فافهم (قوله والمعدن) قيده احتراماً عن
الكنز فانه يخمس ولو في أرض مملوكة لاحد أو في داره لانه ليس من أجزائها كافي البدائع ويأتى (قوله
في داره وحانوته) أى عند أى حنيفة خلافاً لهما ملحق (قوله في رواية الاصل الخ) راجع لقوله وأرضه
قال في غاية البيان وفي الأرض المملوكة روايتان عن أبي حنيفة فعلى رواية الاصل لا فرق بين الأرض والدار
حيث لا شئ فيهما لأن الأرض لما انتقلت اليه انتقلت بجميع أجزائها والمعدن من تراب الأرض فلم يجب فيه
الخمس لما ملكه كالغنمة اذا باعها الامام من انسان سقط عنها حق سائر الناس لانه ملكها ببدل كذا قال
الخصاص وعلى رواية الجامع الصغير بينهما فرق ووجهه أن الدار لا مؤنة فيها أصلاً فلم تخمس فصار الكل
للوواجد بخلاف الأرض فان فيها مؤنة الخراج والعشر فتخمس اه (قوله واختارها في الكنز) أى حيث
اقتصر عليها كالمصنف وأراد بذلك بيان أنها الاربع لكن في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان ثم ذكر
وجه الفرق بين الأرض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الاصل ورعياً بشعر هذا باختصار
رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح أن القياس يقتضي ترجيحها لأميرين الاول أن رواية الجامع الصغير
تقدم على غيرها عند المعارضة الثاني أنها موافقة لقول الصحاحين والاختصاص المتفق عليه في الرواية الأولى
والخاص أن الامام فرق في وجوب الخمس بين المعدن والكنز وبين المفازة والدار وبين الأرض المباحة
والمملوكة وهما لم يفرق بينهما في ذلك في الوجوب (قوله زمرد) بالضمت وتشديد الراء وبالذال المجهة آخره
الزبرجد كما في القاموس (قوله وفيروزج) معرب فيروز أجوده الأزرق الصافي اللون لم يرقط في يد قتل
ونماه في اسماعيل (قوله ونحوها) أى من الاجزاء التي لا تطبع (قوله أى في معادنها) أى
الموجودة فيها بأصل الخلقة فالجبل غير قيد (قوله ولو وجدت) محترز قوله في معادنها وقوله دفن حال بمعنى
مدفون واخترت زبد في الجاهلية عن دفن الاسلام وقوله أى كنزاً أشار به الى أن حكمه ما يأتي في الكنوز
(قوله لكونه غنمة) فانه كان في أيدي الكفار وحوته أيدينا بحر (قوله كيف كن) أى سواء كان
من جنس الأرض أو لا بعد أن كان لا متقوماً بحر ويستثنى منه كنز البحر كما يأتي (قوله ان كان يطبع)
أما المائع وما لا يطبع من الاجزاء فلا يخمس كما مر (قوله هو مطر الربيع) أى أصله منه قال القهستاني
هو جوهر مضي يحلقه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قبل ان يولد منه حيوان من جنس السمك يخلق
الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرماني (قوله حشيش الخ) قال الشيخ داود الانطاكي في تذكرته الصحيح
انه عيون بقر البحر تنفذ دهنه فاذا فارت على وجه الماء جدت فيلقها البحر على الساحل اه (قوله
ولو ذهباً) لو وصلية وقوله كان كنزاً نعت لقوله ذهبا أى ولو كان ما يستخرج من البحر ذهبا مكنوزاً بصنع العباد
في قعر البحر فانه لا يخس فيه وكذا للواجد والظاهر أن هذا مخصوص فيما ليس عليه علامة الاسلام ولم أره

والا) بجبل ومفازة (فلوواجد
و) المعدن (لا شئ) فيه (ان وجدته في داره) وحانوته (وأرضه) في رواية الاصل واختارها في الكنز (ولا شئ في باقوت وزمرد وفيروزج) ونحوها (وجدت في جبل) أى في معادنها (ولو) وجدت (دفن الجاهلية) أى كنزاً (خمس) لكونه غنمة والخاص أن الكنز يخمس كيف كان والمعدن ان كان يطبع (و) لافي (لؤلؤ) هو مطر الربيع (وعنبر) حشيش يطبع في الصخر أو خشي دابة (وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حلية) ولو ذهباً كان كنزاً في قعر البحر

فتأمل (قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله أن محل الخمس الغنية والغنية ما كانت للكفرة ثم تصير للمسلمين بحكم القهر والغلبة وباطن البحر لم يرد عليه قهراً أحد فلم يكن غنية قاضى خان (قوله سمة الاسلام) بالكسروى فى الأصل أثر السكى والمواد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو نقش آخر معروف للمسلمين (قوله نقداً أو غيره) أى من السلاح والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقماش بحر (قوله فلقطة) لأن مال المسلمين لا ينفق بدافع (قوله سيجى حكمها) وهو أنه ينادى عليها فى أبواب المساجد والأسواق الى أن يظن عدم الطلب ثم يصرفها الى نفسه ان فقيراً والافالى فقير آخر بشرط الضمان ح (قوله سمة الكفر) كنقش صنم أو اسم ملك من ملوكهم المعروفين بحر (قوله خمس) أى سواء كان فى أرضه أو أرض غيره أو أرض مباحة كفاية قال قاضى خان وهذا بخلاف لان الكفر ليس من أجزاء الدار فأمكن ايجاب الخمس فيه بخلاف المعدن (قوله أول الفتح) ظرف للمالك أى المختط له وهو من خصه الامام بتلك الارض حين فتح البلد (قوله على الاوجه) قال فى التهرقان لم يعرفوا أى الورثة قال السرخسى هو لاقصى مالك للارض أولورثته وقال أبو اليسر يوضع فى بيت المال قال فى الفتح وهذا أوجه للم تأمل اه وذلك لما فى البحر من أن الكفر مودع فى الارض فلما ملكها الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه بيدها كالسكة فى جوفها درة (قوله وهذا ان ملكت أرضه) الاشارة الى قوله وباقية للمالك وهذا قولهما وظاهر الهداية وغيره ما ترجمه لكن فى السراج وقال أبو يوسف الباقي للواجد كفى أرض غيره مملوكة وعلمه القنوى اه قلت وهو حسن فى زماننا لعدم انتظام بيت المال بل قال ط ان الظاهر أن يقال أى على قولهما ان للواجد صرفه حينئذ الى نفسه ان كان فقيراً كما قالوا فى بنت المتعق انها تقدم عليه ولورثاها ويدل عليه ما فى البحر عن المبسوط ومن أصاب ركازاً وسعه أن يصدق بجمسه على المساكين وإذا اطلع الامام على ذلك أمضى له ما صنع لأن الخمس حق الفقراء وقد أوصله الى مستحقه وهو فى اصابة الركاز غير محتاج الى الحماية فهو ركاز الاموال الباطنة اه (تنبيه) فى البحر عن المعراج أن محل الخلاف ما اذا لم يذعه مالك الارض فان ادعى أنه ملكه فالقول له اتفاقاً (قوله والافلا واجد) أى وان لم تكن مملوكة كالجبال والمنازل فهو كالمعدن يجب خسه وباقية للواجد مطلقاً بحر (قوله لانهم من أهل الغنية) لان الامام يرضخ لهم رضى (قوله فى المقاوز) فلو فى أرض مملوكة فالباقي للمختط له على ما مر من الظلال أفاده اسماعيل (قوله فهو للواجد) ظاهراً أنه لا شئ عليه للاخر وهذا ظاهراً اذا حفر أحد هماً مثلاً ثم جاء آخر وأتم الحفر واستخرج الركاز أمالوا شئ كفى طلب ذلك فسيذكر فى باب الشركة الفاسدة أنها لا تصح فى احتشاش واصطباد واستقاء وسائر مباحات كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كرو طبع آخر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل فى أخذ المباح لا يصح وما حصله أحد هماً فله وما حصله الآخر لم يعلم مال كل وما حصله أحد هماً باعانه صاحبه فله ولصاحبه أجر مثله بالغاً ما بلغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يجازيه نصف من ذلك اه (قوله فهو له مستأجر) سيذكر المصنف فى باب الاجارة الفاسدة استأجره ليصيده أو يخطب فان وقت لذلك وقتاً جازوا الا اذا عين الخطب وهو ملكه اه وكتب ط هناك على قوله والالآن الخطب للعامل قلت ومقتضاه أن الركاز هنا للعامل أيضاً اذ لم يوقا لانه اذا فسد الاستيجار بقي مجرد التوكيل وعلمت أن التوكيل فى أخذ المباح لا يصح بخلاف ما اذا حصله أحد هماً باعانه الا آخر كما مر فان للمعين أجر مثله لانه عمل له غير متبرع هذا ما ظهر لى فتأمل (قوله ذكر الزيلعى) ومثله فى الهداية (قوله لانه الغالب) لان الكفار هم الذين يحرصون على جمع الدنيا وادخارها ط (قوله وقيل كاللقطة) عبارة الهداية وقيل يجعل اسلامياً فى زماننا لتقدم العهد اه أى فالظاهر أنه لم يبق شئ من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر مالم يتحقق خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفينهم الى اليوم يوجد بدارنا مرة بعد أخرى كذا فى فتح القدير أى واذا علم أن دفينهم باقى الى اليوم اتنى ذلك الظاهر قلت بئى أن كثيراً من النقود التى عليها علامة أهل الحرب يتعامل بها المسلمون والظاهر أنهم من قسم المشتبه الا اذا علم أنهم من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح البلدة تأمل ثم رأيت فى شرح النقاية لئلا على القارى قال وأما مع اختلاف دراهم الكفار مع دراهم المسلمين كالمختص المستعمل فى زماننا فلا ينبغي أن يكون خلاف فى كونه اسلامياً اه (قوله معدنا كان أو كنزا)

قوله الى أن يظن الخ قال فى الكفاية وذلك يختلف بقله المال وكثرته حتى قالوا فى عشرة دراهم فصاعداً يبرز فيها حولاً وفيما دونها الى الثلاثة شهر أو فيما دون الثلاثة الى الدرهم جمعة وفيما دونه يوماً وفى فلس ونحوه ينظر رتبة وبسرة ثم ينسعه فى كف فقير اه منه لانه لم يرد عليه القهر فلم يكن غنية (وما عليه سمة الاسلام من الكنوز)

نقداً أو غيره (فلقطة) سيجى

حكمها (وما عليه سمة

الكفر خمس وباقية للمالك أول

الفتح) أولورثته لو حيا والافليت

المال على الاوجه وهذا ان

ملك أرضه والافلا واجد ولو

ذمياً قاصغراً انى لانهم من

أهل الغنية (خلا حرى مستأمن)

فانه يسترد منه ما أخذ (الا اذا

عمل) فى المقاوز (بأذن الامام

على شرط فله المشروط) ولو عمل

رجلان فى طلب الركاز فهو

للو اجدوان كانا أجبرين فهو

للمستأجر (وان خلا عنها) أى

العلامة (أو اشتبه بالضرب فهو

جاهلى على) ظاهر (المذهب)

ذكره الزيلعى لانه الغالب وقيل

كاللقطة (ولا يخمس ركاز) معدنا

كان أو كنزا (وجدنى) صحراء

(دار الحرب) بل كله للواجد

بل بعد التسمية والكيل ليظهر مقدارها على أنه عند أبي حنيفة يجب العشر في الخضر اوات ويخرج عنها يوم
الحصاد أي القطع بدائع مخلصا (قوله في عسل) بغير تنوين فان قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف
اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مغن عنه كما به عليه بقوله راجع للكل ح وسرح بالعسل
اشارة الى خلاف مالك والشافعي حيث قال ليس فيه شيء لانه متولد من حيوان فأشبهه الأبريسم ودليلنا
مبسوط في الفتح (قوله أرض غير الخراج) أشار الى أن المانع من وجوبه تكون الأرض خراجية
لانه لا يجمع العشر والخراج فتشمل العشرية وماليت بعشرية ولا خراجية كالجبل والمفاضة لكن قدّمنا
عن الخاتمة وغيرها أن الجبل عشري وقدّمنا أيضا أن المراد أنه لو استعمل فهو عشري هذا وقيد الخير الرمي
الأرض الخراجية بالخراج الموظف لانه المراد عند الإطلاق قال فلو وجد في أرض خراج المقاسمة ففيه مثل
ما في الثمر الموجود فيها اه لكن الكلام هنا في نقي وجوب العشر وهو غير واجب في الخراجية مطلقا كما أفاده
الرحق واستفد أن الخراج قسمان خراج مقاسمة وهو ما وضعه الامام على أرض فقها ومن على أهلها بهما من
نصف الخارج أو ثلثه أو ربعه وخراج وظيفة مثل الذي وظفه عمر رضي الله تعالى عنه على أرض السواد لكل
جرب يلقه الماء صاع بر أو شعير كما سمي في تفصيله في الجهاد ان شاء الله تعالى ويأتي هنا بعض أحكامهما
(قوله في ثمرة جبل) يدخل فيه القطر لان الثمر اسم لشيء متفرع من أصل يصلح للأكل واللباس كما في الكرمان
وفي القاموس انه اسم لجل الشجر والمشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من أثمار الشجر ويجب
العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالجه أحد وخرج ثمرة شجرة في دار رجل ولو بستان في داره لانه تبع للدار
كذا في الخاتمة ط عن القهستاني (قوله ان جاء الامام) الضمير عائذ الى المذكور وهو العسل والثمرة
والظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب والبلغاة وقطاع الطريق لاعتبار كل أحد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز
منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيها يوجد في الجبال لان الأرض ليست مملوكة ولهما أن المقصود من
ملكها النماء وقد حصل اه ح (قوله لانه مال مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ اه ط أو مقصود
بالاخذ فلذا تشترط حمايته حتى يجب فيه العشر لان الجباية بالحماية فهو علة لاشتراط الحماية أو من جنس
ما يقصده استغلال الأرض فهو علة للوجوب تأمل (قوله أي مطر) سمي بذلك مجازا من تسمية الشيء
باسم ما يجاوره أو يحل فيه نهر (قوله وسيع) بالسيل والحياء المهملتين بينهما مامثلة تحتية قال في المغرب
ساح الماء سيجاجرى على وجه الأرض ومنه ما سقى سيجابعدنى ماء الأنهار والأودية اه (قوله بلا شرط
نصاب وبقاء) فيجب فيمادون النصاب بشرط أن يبلغ صاعا وقيل نصفه وفي الخضر اوات التي لا تبق وهذا قول
الامام وهو الصحيح كما في التحفة وقال لا يجب الا في ثمر باقية حول بشرط أن يبلغ خمسة أوسق ان كان
مما يوسق والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أمناء والاختى يبلغ قيمة نصاب من ادنى الموسوق عند الثاني
واعتراف الثالث خمسة أمثال مما يقدر به نوعه في القطن خمسة أجمال وفي العسل افراق وفي السكر أمناء وتمامه
في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الأرض مرارا وجب في كل مرة لاطلاق التصوص عن
قيد الحول ولان العشر في الخارج حقيقة فيكثر بذكره وكذا خراج المقاسمة لانه في الخارج
فأما خراج الوظيفة فلا يجب في السنة الأمرة لانه ليس في الخارج بل في الذمة بدائع (قوله لان فيه
معنى المؤنة) أي في العشر معنى مؤنة الأرض أي أجرها فليس بعبادة محضة ط (قوله أخذه جبرا)
ويسقط عن صاحب الأرض كما لو أدى بنفسه الا انه اذا أدى بنفسه يناب ثواب العبادة وانما أخذه الامام
يكون له ثواب ذهاب ماله في وجه الله تعالى بدائع (قوله وفي أرض صغير ومجنون ومكاتب) من مدخول
العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ والحزنية (قوله ووقف) أفاد أن ملك الأرض ليس بشرط لوجوب
العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لا في الأرض فكان ملكها وعدمه سواء بدائع قلت
هذا ظاهر فيما اذا زرعها أهل الوقف أما اذا زرعها غيرهم بالاجرة فيجوز فيه الخلاف الآتي في الأرض
المستأجرة وفي حكم ذلك أراضي مصر والشام السلطانية فانها في الأصل كانت خراجية أما الآن فلا قد صرح
في فتح القدير في أرض مصر بأن المأخوذ الآن منها أجرة لا خراج خال لا ترى أنها ليست مملوكة للزراع كأنه
لموت المالكين بلا وارث فصارت لبيت المال اه وكذا أراضي الشام كما في جهاد شرح الملتقى لكن في كونها

(في عسل) وان قل

(أرض غير الخراج) ولو غير

عشرية كجبل ومفاضة بخلاف

الخراجية لئلا يجمع العشر

والخراج (و) كذا (يجب) العشر

(في ثمرة جبل أو مفاضة ان جاء

الامام) لانه مال مقصود لان

لم يحمه لانه كالصيد (و) يجب

(في سقى سماء) أي مطر (وسيع)

كهر (بلا شرط نصاب) راجع

للكل (و) بلا شرط (بقاء)

وحولان حول لان فيه معنى

المؤنة ولذا كان للامام أخذه جبرا

ويؤخذ من التركة ويجب مع

الدين وفي أرض صغير ومجنون

ومكاتب وما ذون ووقف

مطلب
مهم في حكم أراضي مصر والشام
السلطانية

وتسميته زكاة مجاز (الافى)
 ما لا يقصده استغلال الارض
 (غوصطب وقصب) فارسي
 (وحشيش) وتبين وسعف
 وسمغ وقطران وخطمي واشنان
 وشجر قطن وباذنجان وبزر
 بطيخ وقناء وأدوية كحلبة وشونيز
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر
 (و) يجب (نصفه في مسقى)
 عرب) أى دلو كبير (ودالية) أى
 دولا ب

كأها صارت لبيت المال بحث سنذكره في باب العشر والخراج إن شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال
 سقط عنه الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا سنتكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم أنه
 إذا باعها الإمام بشرطه لم يجب على المشتري خراج لأنه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها له
 أو بعضها ولأن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وإن جاز بقاءه ولأن الساقط لا يعود كذا قاله ابن نجيم
 في التحفة المرضية وقال أيضاً أنه لا يجب فيه العشر أيضاً قال لاني لم أر نقلاً في ذلك قلت وفيه نظر لما علمت أن
 الشرط ملك الخارج لأنه يجب فيه لاني الأرض حق وجب في الخارج من أرض الصغير والمجنون والمكاتب
 والوقف ولأن سببه الأرض النامية بالخارج تحقيقاً ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر
 المتعلق بالخارج والفقن المأخوذ لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخارج على أنه قد ينزع في سقوط الخراج
 حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه بدليل أن الغازي الذي اختط له الإمام داراً لأشئ عليه فيها فإذا
 جعلها بستاناً وسقاها بماء العشر فعليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي فإن وضع الخراج عليه ابتداء
 بالترامه جاز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين وجد الترام
 المشتري بسقيه ما اشتراه بماء الخراج لأن ذلك بسبب حادث كمن آجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان أجزها
 تسقط لعدم من يجب عليه فإذا أجزها لآخر تجب الأجرة ثانياً وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فإن
 الأرض المعدة للاستغلال لا تخلو من إحدى الوظائف لما ذكرنا من مسألة الدار وحيث يحقق الدبيب والشرط
 مع قيام ما قد مناه من ثبوته بالكتاب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للأرض المشتركة المذكورة
 ومع إطلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسقى سماء وسبح ونصفه في مسقى غرب ودالية فلا حاجة إلى نقل في
 خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرناه بل القول بعدم الوجوب يحتاج إلى نقل صريح وسأني تمام الكلام على
 ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله
 الاصل لا يقصد الخ) أشار إلى أن ما قصده عليه المصنف كالكنز وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا
 يقصده استغلال الأرض غالباً وأن المداد على القصد حق لو قصده ذلك وجب العشر كما صرح به بعده
 (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً والكعوب العقد والانبوب ما بين الكعبين واحترز
 بالفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السنبل ففيه ما العشر كما في الجوهرية وفي المعراج قصب
 العسل يجب العشر في عسله دون خشبه شربلية (قوله وتبين) بالباء الموحدة قال في الفتح غير أنه لو قصده
 قبل اعتقاده الحب وجب العشر فيه لأنه صار هو المقصود وعن محمد في التبيين إذا بيس العشر (قوله وسعف)
 بفتح السين والعين المهملتين ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمراوح وقديقال للجريد نفسه والواحد
 سعة مغرب (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرها مع سكون الطاء المهملة وبفتح القاف وكسر الطاء عصارة
 الارز ونحوه والارز بفتح الهزة وتضم شجر السنوبر وبالتحريك شجر الارزن قاموس (قوله وخطمي)
 نبات طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهزة وكسرها قاموس (قوله وشجر قطن)
 أما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وباذنجان) عطاف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج
 منه ط (قوله وبزر بطيخ وقناء) أى كل حب لا يصلح للزراعة كبزر البطيخ والقناء لكونها غير مقصودة
 في نفسها بحر أى لأنه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضر اوات وفيها العشر كما مر قال
 في البدائع الخضر اوات كالبقول والرباط والخيار والبصل والثوم ونحوها اه وفي البحر ويجب في العصفرة
 والكتان وبزره لأن كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخالية ولا يجب العشر فيما كان من الادوية
 كاللوز والهيلج ولا في الكندرا (قوله كحلبة) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحبة السوداء قاموس (قوله
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر) فلو استغنى أرضه بقواتم الخلف وما شبهه أو بالمقصب أو بالحشيش وكان
 يتطعم ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البان ومثله في البدائع وغيرها قال في الشربلية وبيع ما يقطعه ليس
 بقيد ولذا أطلقه قاضي خان اه قال الشيخ اسماعيل ومثل الخلف المحور بالمهملتين والصفه صاف في بلادنا
 اه والخلاف ككتاب وتشديد لحن صنف من الصفاف وإيس به قاموس (قوله غرب) بفتح المجه وسكون
 الراء (قوله ودالية) بالدال المهملة (قوله أى دولا ب) في المغرب والدولا ب بالفتح المتجنون التي تديرها

الدابة والناعورة ما يديره الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الاوزوق رأسه مغرفة كبيرة يستنى بها اه وفي القاموس الدالية المتجنون والناعورة وشئ يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل والمتجنون الدولاب يستنى عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) علة لوجوب نصف العشر فيما ذكر (قوله وقواعدنا لاتأباه) كذا نقله الباقي في شرح الملتقى عن شيخه البهنسي لان العلة في العدول عن العشر الى نصفه في مسنى غرب ودالية هي زيادة الكلفة كما علمت وهي موجودة في شراء الماء ولعلمهم لم يذكروا ذلك لان المعقد عندنا أن شراء الشرب لا يصح وقيل ان تعارفه صحيح وهل يقال عدم شرائه بوجبه عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان محرزاً بانماخانه يملك فلواشترى ماء بالقرب أو في حوض ينبغي أن يقال بنصف العشر لان كلفه ربما يزيد على السقي بغرب أو دالية (قوله اعتبر الغالب) أي اكثر السنة كما مر في السائمة والعلوفة زيلعي أي اذا أسامها في بعض السنة وعلفها في بعضها يعتبر الاكثر (قوله ولو استويا فنصفه) كذا في انقهستاني عن الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا تجب الزيادة بالشك (قوله وقيل ثلاثة ارباعه) قال في الغاية قال به الاثمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا نعلم فيه خلافا اه أي لان نصفه مسنى سبع ونصفه مسنى غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه ورجح الزيلعي الاول قياساً على السائمة اذا علفها نصف الحول فانه ترد بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال في العقوبة وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي المقيس عليه سبب الوجوب ليس بثابت يقينا وهناسية ثابت يقينا والشك في نقصان الواجب وزيادته باعتبار كثرة المؤنة وقتها فاعتبر الشبهان شبه القليل وشبه الكثير فليأتمل اه قلت فيه نظر لان سبب الوجوب في السائمة موجود أيضا وهو ملك نصابها وانما الشك في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسبابه كما مر اول كتاب الزكاة وهما أيضا وقع الشك في شرط وجوب الزيادة على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحققة اقتدر (قوله بلارفع مؤن) أي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلارفع أجرة العمال ونفقة البقر وكرى الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك درر قال في الفتح يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي بمجابهة المؤنة بل يجب العشر في الكل لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولو رفعت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي بعد دفع المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً فعلمنا أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمؤنة أصلاً اه وتماه فيه (قوله وبلاخراج البذر الخ) قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما في الاعتبار وفيه نظر اه وجوابه أنه داخل في قولهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر وفي التهر وظاهر قول الكنز ولا ترفع المؤن أنه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج او لا قال الصيرفي ويظهر أنها اذا كانت جزءاً من الطعام أن تجعل كالهالك ويجب العشر في الباقي لانه لا يقدر أن يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اه (قوله لتصريحهم بالعشر) أي ونصفه وضعفه ط (قوله ويجب ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس نهر لان بنى تغلب قوم من العرب نصارى تصالح عمر رضى الله عنه معهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم كما قد مناه قبيل بابل زكاة المال قال ط ولم يفصلوا بين كون الارض مسقية بغرب أو سبع ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم مطلقاً اه قلت يؤيده قول الامام قاضي خن في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسألة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (قوله وان كان طفلاً أو أتي) بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من أراضي أطفالنا ونساءنا فيؤخذ ضعفه من أراضي أطفالهم ونساءهم اه نوح قال ح وسواء كانت الارض للتغلي أصالة أو موروثه أو تداولتها ايدي من تغلي الى تغلي (قوله أو أسلم) أي التغلبي وفي ملكه أرض تضعيفه فأنما تبقى وتطيقها عندهما وعند أبي يوسف تعود الى عشر واحد لرواى الداعي الى التصفيف وهو الكفر اه ح ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم ط (قوله أو ابتاعها من مسلم) أي اذا اشترى التغلبي أرضاً عشرية من مسلم تصير تضعيفه عندهما وعند محمد بنى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله أو ذى) أي اذا اشترى الذي أرضاً تضعيفه من التغلبي تبقى تضعيفه اذا قا ح (تنبيه) تخصيص الشراء بذكره بنى على الغالب والافضل ما فيه

لكثرة المؤنة وفي كتب الشافعية
 وسقاه بماء اشتراه وقواعدنا
 لاتأباه ولو سقى سحاً وبألة اعتبر
 الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة
 أرباعه (بلارفع مؤن) أي كلف
 (الزرع) وبلاخراج البذر
 لتصريحهم بالعشر في كل الخارج
 (و) يجب (ضعفه في أرض
 عشرية لتغلي مطلقاً وان)
 كان طفلاً أو أتي أو (أسلم)
 أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها
 منه مسلم أو ذى (لان التضعيف
 كل الخارج

وتسميته زكاة مجاز (الآفي)
 ما لا يقصده استغلال الارض
 (نحو قطب وقصب) فارسي
 (وحشيش) وتبين وسعف
 وسمغ وقطران وخطمي واشنان
 وشجر قطن وباذنجان وبرز
 بطيخ وقثاء وأدوية كحلبة وشونيز
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر
 (و) يجب (نصفه في مسقي)
 عرب) أي دلو كبير (ودالية) أي
 دولا ب

كلها صارت لبيت المال بحث سنذكره في باب العشر والخراج ان شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال
 سقط عن الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا سنتكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم أنه
 اذا باعها الامام بشرطه لم يجب على المشتري خراج لانه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها له
 أو بعضها ولأن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقائه ولأن الساقط لا يعود كذا قاله ابن نجيم
 في التحفة المرضية وقال أيضا انه لا يجب فيه العشر أيضا قال لا في لم أر نقلا في ذلك قلت وفيه نظر لما علمت أن
 الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لافي الارض حق وجب في الخارج من أرض الصغير والمجنون والمكاتب
 والوقف ولأن سببه الارض النامية بالخارج تحقيقا ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر
 المتعلق بالخارج والتمن المأخوذ لبيت المال هو بدل الارض لا بدل الخارج على انه قد ينزع في سقوط الخراج
 حيث كانت من أرض الخراج أو سبقت بمائه بدل أن الغارز الذي اختط له الامام دارا لشيء عليه فيها فاذا
 جعلها بستانا وسقاها بماء العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه ابتداء
 بالترامه جاز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين وجد الترام
 المشتري بسقيه ما اشتراه بماء الخراج لأن ذلك بسبب حادث كمن أجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان أجرها
 تسقط لعدم من يجب عليه فاذا أجرها لآخر تجب الاجرة ثانيا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان
 الارض المعلقة للاستغلال لا تخلو من احدى الوظائف لما ذكرنا من مسألة الدار وحيث يحقق السبب والشرط
 مع قيام ما قدمناه من ثبوت الكتاب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للارض المشتركة المذكورة
 ومع اطلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسقي وسبح ونصفه في مسقي غرب ودالية فلا حاجة الى نقل في
 خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرناه بل القول بعدم الوجوب يحتاج الى نقل صريح وسيأتي تمام الكلام على
 ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله
 الا فيما لا يقصد الخ) أشار الى أن ما اقتصر عليه المصنف كالكنز وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا
 يقصده استغلال الارض غالبا وأن المدار على القصد حتى لو قصده ذلك وجب العشر كما صرح به بعده
 (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أبيض وكعوبا والكعوب العقد والانبوب ما بين الكعبين واحترز
 بالفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السنبل ففيهما العشر كما في الجوهرية وفي المعراج قصب
 العسل يجب العشر في عسله دون خشبه شربلاية (قوله وتبين) بالباء الموحدة قال في الفتح غير أنه لو فصله
 قبل انعقاد الحب وجب العشر فيه لانه صار هو المقصود وعن محمد في التبن اذا يبس العشر (قوله وسعف)
 بفتح السين والعين المهملتين ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمازج وقديقال للجر يد نفسه والواحد
 سعفة مغرب (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرهما مع سكون الطاء المهملة وبفتح القاف وكسر الطاء عصاره
 الارز ونحوه والارز بفتح الهزة وتضم شجر السنوبر وبالتحريك شجر الارزن قاموس (قوله وخطمي)
 نبات طيب الريح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهزة وكسرهما قاموس (قوله وشجر قطن)
 أما القطن نفسه ففيه العشر كما مر ط (قوله وباذنجان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج
 منه ط (قوله وبرز بطيخ وقثاء) أي كل حب لا يصلح للزراعة كبرز البطيخ والقثاء لكونها غير مقصودة
 في نفسها بجر أي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضر اوات وفيها العشر كما مر قال
 في البدائع الخضر اوات كالبقول والرمباب والنبار والبصل والثوم ونحوها اه وفي البحر ويجب في العصف
 والكتان وبرزه لأن كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخالية ولا يجب العشر فيها كان من الادوية
 كاللوز والهيلج ولا في الكندرا (قوله كحلبة) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحبة السوداء قاموس (قوله
 حتى لو أشغل أرضه بها يجب العشر) فلما استغنى أرضه بقواتم الخلاف وما اشبهه أو بالقصب أو بالحشيش وكان
 يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومثل في البدائع وغيرها قال في الشربلاية ويبيع ما يقطعه ليس
 بقيد ولذا أطلقه قاضي خان اه قال الشيخ اسماعيل ومثل الخلاف المحور بالمهملتين والصفصاف في بلادنا
 اه والخلاف ككتاب وتشديده لمن صنف من الصفصاف وليس به قاموس (قوله غرب) بفتح الهزة وسكون
 الراء (قوله ودالية) بالذال المهملة (قوله أي دولا ب) في المغرب الدولا بفتح المتجنون التي تديرها

الدابة والناعورة ما يديره الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها اه وفي القاموس الدالية المنجنون والناعورة وشئ يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل والمنجنون الدولاب يستقي عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) عله لوجوب نصف العشر فيما ذكر (قوله وقواعدنا لاتأباه) كذا نقله الباقائي في شرح المتن عن شيخه الهنسي لان العله في العدول عن العشر الى نصفه في مسقي غرب ودالية هي زيادة الكلفة كما علمت وهي موجودة في شراء الماء ولعلهم لم يذكروا ذلك لان المعتمد عندنا أن شراء الشرب لا يصح وقيل ان تعارفه صح وهل يقال عدم شرائه بوجوب عدم اعتباره أم لا تأمل نعم لو كان محرزاً باناءه يملك فلو اشترى ماء بالقرب أو في حوض ينبغي أن يقال بنصف العشر لان كلفته ربحاً يزيد على السقي بغرب أو دالية (قوله اعتبر الغالب) أي أكثر السنة كما مر في الساعة والعلوفة زيلبي أي اذا أسامها في بعض السنة وعلفها في بعضها يعتبر الاكثر (قوله ولو استويا نصفه) كذا في القهستاني عن الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا تجب الزيادة بالشك (قوله وقيل ثلاثة ارباعه) قال في الغاية قال به الاثمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا تعلم فيه خلافا اه أي لان نصفه مسقي سمج ونصفه مسقي غرب فيجب نصف العشر ونصف نصفه ورجح الزيلبي الأول قياساً على السائمة اذا علمنا نصف الحول فانه ترد بين الرجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال في اليعقوبية وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي القيس عليه سبب الوجوب ليس ثابت يقينا وهما نسبة ثابت يقينا والشك في نقصان الواجب وزيادة به باعتبار كثرة المؤنة وقلة ما فاعتبر الشبهان شبه القليل وشبه الكثير فليأتمل اه قلت فيه نظراً لان سبب الوجوب في السائمة موجود أيضاً وهو ملك نصابها وانما الشك في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسبابه كما مر أول كتاب الزكاة وهذا واقع الشك في شرط وجوب الزيادة على النصف مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض السائمة بالخارج تحقيقاً فتدبر (قوله بلارفع مؤن) أي يجب العشر في الأول ونصفه في الثاني بلارفع أجرة العمال ونفقة البقر وركى الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك درر قال في الفتح يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي بمقابلة المؤنة بل يجب العشر في الكل لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولورفعت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي بعد دفع المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً فلمسا أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمؤنة أصلاً اه وتماه فيه (قوله وبلاخراج البذر الخ) قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما في المعبريات وفيه نظر اه وجوابه أنه داخل في قولهم ونحو ذلك الذي تقدم عن الدرر وفي التهر وظاهر قول الكنز ولا ترفع المؤن أنه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج او لا قال الصيرفي ويظهر أنها اذا كانت جزءاً من الطعام أن تجعل كالبالك ويجب العشر في الباقي لانه لا يقدر أن يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اه (قوله لتصريحهم بالعشر) أي ونصفه وضعفه ط (قوله ويجب ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس نهر لان بنى تغلب قوم من العرب نصارى نصالح عمر رضى الله عنه معهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منا كما قدمناه قبيل باب زكاة المال قال ط ولم يفصلوا بين كون الارض مسقية بغرب أو سمج ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ منا مطلقاً اه قلت يؤيده قول الامام قاضي خن في شرحه على الجامع الصغير في تعليل المسألة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (قوله وان كان طفلاً أو أثنى) بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من أراضى أطفالنا ونساءنا فيؤخذ ضعفه من أراضى أطفالهم ونساءهم اه فوح قال ح وسواء كانت الارض للتغلي أو موروثة أو تداءلتها الايدي من تغلبي الى تغلبي (قوله أو أسلم) أي التغلبي وفي ملكه أرض تضعيفاً فانها تبقى وظيفتها عندهما وعند أبي يوسف تعود الى عشر واحد لرواى الداعي الى التضعيف وهو الكفر اه ح ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم ط (قوله أو ابتاعها من مسلم) أي اذا اشترى التغلبي أرضاً عشرية من مسلم تصير تضعيفاً عندهما وعند محمد تبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله أو ذى) أي اذا اشترى الذي أرضاً تضعيفاً من التغلبي تبقى تضعيفاً اتفاقاً ح (تنبيه) يخصيص الشراء بلذكره بنى على الغالب والافضل ما فيه

لكثرة المؤنة وفي كتب الشافعية
 وسقاه بماء اشتراه وقواعدنا
 لاتأباه ولو سقى سحابة اعتبر
 الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة
 ارباعه (بلارفع مؤن) أي كلف
 (الزرع) وبلاخراج البذر
 لتصريحهم بالعشر في كل الخارج
 (و) يجب (ضعفه في أرض
 عشرية لتغلبي مطلقاً وان)
 كان طفلاً أو أثنى أو (أسلم)
 أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها
 منه مسلم أو ذى (لان التضعيف
 كالخارج

انتقال الملك فكذلك في الحكم اسماعيل عن البرجندی (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا انما قال
 وفي التضعيف كذلك الا عند أبي يوسف فيما اذا اشتراها المسلم أو أسلم فانها تعود عشرة لفصد الداعي
 كما قدمناه ح (قوله وأخذ الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كما في البحر أن الأرض اما عشرية
 أو خراجية أو نصفية والمشترون مسلم وذمي وتغلبت فالمسلم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها
 أو التضعيفية فكذلك عندهما وقال أبو يوسف ترجع الى عشر واحد اذا اشترى التغلبي الخراجية بقيت
 خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية أو العشرية من مسلم ضوعف عليه العشر عندهما خلافا للحمد واذا اشترى
 ذمي غير تغلبي خراجية أو تضعيفية بقيت على حالها أو عشرية صارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه
 ط (قوله من ذمي) أي عندهما أما عند محمد فتبقى عشرية لأن الوظيفة لا تتغير عنده بغير المالك كما قدمناه
 ح (قوله غير تغلبي) قيد به لأن العشرية تضعف عليه عندهما خلافا للحمد ط (قوله وقبضها منه)
 قيد به لأن الخراج لا يجب الا بالقدسكن من الزراعة وذلك بالقبض بحر (قوله للتنافي) على لقوله وأخذ
 الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لأن في العشر معنى العبادة والكفر ينافيها ح (قوله لتحول الصفقة
 اليه) أي الى الشفع فكأنه اشتراها من المسلم بحر وغيره واعترض بأنه لو كان كذلك لما رجع الشفع
 بالعب على المشتري اذا قبضها منه وأجيب بأن الرجوع عليه لوجود القبض منه كما في الوكيل بالبيع
 حتى لو كان قبضها من البائع يرجع عليه لا على المشتري اسماعيل واستشكله أيضا الخليل الرمي بأنهم
 صرحوا بأن الاخذ بالشفقة شراء من المشتري لو الاخذ بعد القبض والاخر البائع والكلام هنا بعد القبض
 فهو شراء من الذي قال ويمكن الجواب بما في النهاية عن نوادر زكاة المبسوط لو اشترى كافر عشرية فعليه
 الخراج في قول الامام ولكن هذا بعدما انقطع حق المسلم عنها من كل وجه حتى لو استحقها مسلم أو أخذها
 مسلم بالشفقة كانت عشرية على حالها ولو وضع عليها الخراج لانه لم ينقطع حق المسلم عنها اه (قوله وأوردت
 عليه) معطوف على أخذها أي اذا اشتراها الذي من مسلم شراء فاسدا فرددت عليه لفساد البيع فهي
 عشرية على حالها قال في البحر لانه بالرذ والقبح جعل البيع كأن لم يكن لأن حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا
 البيع لكونه مستحق الرذ (قوله أو بخيار شرط) أي للبائع كما قيده قاضي خان في شرح الجمع وقال لأن
 خيار البائع يمنع زوال ملكه (قوله أو رؤية) لانه فسخ فصار البيع كأن لم يكن كما مر (قوله مطلقا) أي
 سواء كان بقضاء أو لا وفيه رد على ظاهر عبارة الدرر حيث علق قوله الاتي بقضاء بقوله وردت (قوله لانه اقاله)
 أي لأن الرد بغير قضاء اقاله وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما وهو مستحق الخراج فصار
 شراء المسلم من الذي بعدما صارت خراجية فتبقى على حالها كما في القمع قال في البحر واستفيد من وضع
 المسألة أن للذي أن يردها بعب قديم ولا يكون وجوب الخراج عليها عينا حادثا لانه يرتفع بالقبح بالقضاء فلا
 يمنع الرد (قوله جعلت بستانا) هو أرض يحوط عليها حائط وفيها أشجار ومتفرقة كذا في المعراج قيد
 بجعلها بستانا لانه لو لم يجعلها بستانا وفيها نخل تغل أكرارا لاشي فيها بحر وكذلك بستان الدار لانه
 تابع لها كما في قاضي خان قهستاني (قوله مطلقا) أي سواء سقاها بماء العشر أو الخراج لانه أهل للخراج
 لا للعشر بحر (قوله بمائه) أي ماء الخراج وهو ماء أنهار وحفرتها العجم وكذا سيحون وجيحون ودجلة
 والفرات خلافا للحمد وماء العشر هو ماء السماء والبر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا
 في الملتقى وشرحه والحاصل أن ماء الخراج ما كان للكفرة يد عليه ثم حوينا قهرا أو ما سواه عشرية لعدم ثبوت
 اليد عليه فلم يكن غنمة وأورد أن هذا ظاهر في ماء البحار والأمطار أما الآبار والعيون فهي خراجية لانه غنمة
 حيث حوينا قهرا منهم وأجاب في القمع بأنه لا يلزم ذلك في كل عين وبئر فان أكثر ما كان من حفر الكفرة قد
 دثر ومازاه الا أن امام معلوم الحدوث بعد الاسلام أو مجهول الحال فيجب الحكم فيه بأنه اسلامي اضافة
 للحادث الى أقرب وقتيه الممكنين اه (قوله لرضاه) جواب عما استشكله الفتاوى من أن فيه وجوب الخراج
 على المسلم ابتداء حتى تقل في غاية البيان أن الامام السرخسي قد كذب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه
 أحق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجوابه أن المنوع وضع الخراج ابتداء جبرا أما باختياره فيجوز
 وقد اختاره هنا حيث سقاها بماء الخراج فهو كما اذا أحيا أرضا ميتة بأذن الامام وسقاها بماء الخراج فانه يجب

فلا يتبدل (وأخذ الخراج
 من ذمي) غير تغلبي (اشترى)
 أرضا (عشرية من مسلم)
 وقبضها منه للتنافي (و) أخذ
 (العشر من مسلم أخذها منه) من
 الذي (بشفقة) لتحول الصفقة
 اليه (أوردت عليه لفساد البيع)
 أو بخيار شرط أو رؤية مطلقا
 أو عيب بقضاء ولو بغيره بقيت
 خراجية لانه اقاله لافسخ (وأخذ
 خراج من دار جعلت بستانا)
 أو مزرعة (ان) كانت (لذي)
 مطلقا (أو لمسلم) وقد سقاها بمائه
 لرضاه

(و) أخذ (عشران سقاها)
 المسلم (بما نه) أو بهما لأنه ألبق به
 (ولاشئ في) دارو (مقبرة) ولو
 لذئ (و) لافي (عين قبر) أي زفت
 (ونقط) دهن يعالو الماء (مطلقا)
 أي في أرض عشر أو خراج
 (و) لكن (في حريمها الصالح
 للزراعة من أرض الخراج خراج)
 لافيها لتعلق الخراج بالتمكن من
 الزراعة وأما العشر فيجب
 في حريمها العشري أن زرعه
 والا لتعلقه بالخارج (ويؤخذ)
 العشر عند الامام (عند ظهور
 الثمرة) وبدو صلاحها برهان وشرط
 في الثمر أن فسادها (ولا يحل
 لصاحب أرض) خراجية (أكل
 غلتها قبل أداء خراجها) ولا يأكل
 من طعام العشر حتى يؤدى
 العشر وان أكل ضمن عشره جمع
 الفتاوى وللامام حبس الخراج
 للخراج
 قوله جهيشا لم ارمعنى الجهيش
 فليراجع اه منه

عليه الخراج بحر وأجاب في الفتح بأن المسلم اذا سقى بالماء الخراجى يتنقل الماء بوظيفته الى الارض فليس فيه
 وضع الخراج عليه ابتداء بل هو انتقال ما وظيفته الخراج اليه بوظيفته كالواشترى أرضا خراجية اه وأصله
 للزيلعي (نبيه) مقتضى تعليقهم الحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونها في أرض عشر أو خراج وهو خلاف
 ما مشى عليه في الخانية ومثله لو أحيى أرضا مواتا فان المعتبر الماء دون الارض على خلاف فيه سيأتى تحريره
 ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله بما نه) أي ماء العشر وقوله أو بهما أي بماء
 العشر والخراج قال ط ظاهره ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لأنه ألبق به) أي لأن العشر أنسب بحال
 المسلم لمخيه من معنى العبادة (قوله ولا شئ في دار) لأن عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكن عفا وعليه
 اجاع العصاية ولا نها لاستغنى ووجوب الخراج باعتباره وعلى هذا المقابر زيلعي وظاهر التعليل أنه لا فرق
 بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بأن أرض الخراج لو عطلها صاحبها عليه الخراج وفي الخانية اشترى
 أرض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه خراج الارض كالوعطلها اه وذكر مثله في الذخيرة ثم قال
 وفي فتاوى أبي الليث اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة أو خانة للغلة أو مسكنا للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء
 الثاني على أن فيه منفعة عامة فليست تأمل (قوله ولو لذئ) دخل المسلم بالاولى وعبرى الهداية بالجوسى
 لأنه أبعد من الذئ عن الاسلام لحرمته منا كنه وذئجه فلو عبر الشارح به لكان أولى (قوله ولا في عين
 قبر) لأنه ليس من ازال الارض وانما هو عين فؤارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر (قوله ونقط)
 بالفتح والكسر وهو أفصح بحر وكذا الملح كافي الكافي والنهاية اسماعيل (قوله في حريمها) حريم الدار
 ما يضاف اليها من حقوقها ومراقبتها قاسوس (قوله لافيها) أي لافي نفس العين وقال بعض المشايخ
 يجب فيها وهو ظاهر الكثر كافي البحر (قوله لتعلق الخراج بالتمكن) علة نقوله الصالح لها وهذا انما يظهر
 في الخراج الموظف وأما خراج المقاسمة فحكمه كالعشر ط (قوله لتعلقه بالخارج) فلا يكتفى لوجوبه
 التمكن من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهره واختلفوا في وقت العشر في الثمار
 والزرع فقال أبو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت
 حدا ينتفع بها وقال أبو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت وصارت في الجرين وفائدته فيما
 اذا أكل منه بعدما صار جهيشا وأطعم غيره منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما أكل وأطعم عند أبي حنيفة وزفر
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويحتسب به في تكميل الاوسق ولا يحتسب به في الوجوب يعنى اذا بلغ المأكول
 مع الباقي خمسة أوسق وجب العشر في الباقي لا غرو ان أكل منها بعدما بلغت الحصاد قبل أن تحصد ضمن عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يضمن عند محمد وان أكل بعدما صارت في الجرين ضمن اجاعا وماتلف بغير ضعه
 بعد حصاده أو سرق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقاسمة
 لأنه جزء من الخارج أما خراج الوظيفة فهو في الذمة لافي الخارج فلا يختلف حكمه بالاكل وعدمه
 تأمل (قوله ولا يحل لصاحب أرض خراجية) قيل المراد به خراج المقاسمة فقط لأن خراج الوظيفة
 يجب في الذمة لتعلقه بالحمل وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لأن للامام حق حبس الخارج للخراج ففي أكله
 ابطال حقه كذا في الذخيرة فافهم قال ط وفي الواقعات عن البرازية لا يحل الاكل من الغلة
 قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر اه وهو تقييد حسن ومنه
 يعلم أخذ الفريق من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يأكل الخ) لوقال أو عشرية بعد قوله
 خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة لا يحل الاكل ولو أكل ضمن اه ح
 وفي شرح الملتقى عن الحضرات اذا أكل قليلا بالمعروف لاشئ عليه قال الفقيه وبه تأخذ ط (قوله للخراج)
 أي الموظف لثبوته في الذمة فيستعين على أخذه باسم الخراج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين
 كالعشر واذا كان العشر يؤخذ جبرا كما تقدم أول الباب لمخيه من معنى المؤنة فخارج المقاسمة أولى ح
 بزيادة قلت وفي البدائع أن الواجب في الخراج جزء من الخارج لأنه عشر الخارج أو نصف عشره وذلك جزء
 الا أنه واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء عندنا حتى يجوز أداء قيمته اه والمتبادر منه أن المراد
 خراج المقاسمة فاذا أكل له أداء القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخارج جبرا فينسب في جميع الخراج

في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج سنين الخ) ذكر المسألة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية
أيضا فقال ويسقط الخراج بالتدخل وقيل لا وقال الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الأول
لأن الخراج عقوبة بخلاف العشر بجر قال المصنف أي في المنع عزاء في الخاتمة لمصاحب المذهب فكان هو
المذهب اه ما ذكره الشارح هناك وأقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخاتمة في هذا الباب ومثله في الذخيرة
وأما ما ذكره في كتاب الجهاد من الخاتمة في باب خراج الارض فنصه هكذا فان اجتمع الخراج فلم يؤخذ
سنين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال
في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ
بالخراج عند الكل اه أقول جزم بالقول الثاني في المتن في باب الجزية والظاهر أن قول الخاتمة وهذا اذا
عجز الخ توفيق بين القولين وجعل الخلاف لفظيا يحمل الأول على ما اذا عجز عن الزراعة والثاني على ما اذا لم
يعجز اذا لا ينبغي أن الخراج لا يجب الا بالتكسب من الزراعة كما هو منصوص عليه في باب فلا يصح ارجاع اسم
الاشارة الى القول الثاني فقط بل هو راجع الى القولين توفيقا بينهما كما قلنا فقد ظهر أن ما عزاه الشارح
هنا الى الخاتمة محمول على حالة العجز بدليل عبارة الخاتمة الثانية هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم وسيأتي تمام
تحقيق ذلك في باب الجزية وأن العتد عدم السقوط (قوله والاوّل ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة
ولا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط ثم قال بعد وقتين
ويسقط خراج الارض بموت من عليه اذا كان خراج وظيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط فوقع
الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين اه ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة أن خراج المقاسمة
لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب الخراج) أي الموظيف أما خراج المقاسمة فلا يجب
كما سيذكره المصنف في باب العشر والخراج أي تعلقه بالخارج كما قدمناه (قوله ويسقطان) أي العشر
وخراج المقاسمة لتعلقهما بعين الخارج أما الموظيف فان هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وبعده لا ح عن
الهندية عن السراج والخاتمة وفي البرازية هلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقطه وقبله يسقط ولو باق لا يدفع
كالفرق والحرق وأكل الجراد والحرق والبرد أما اذا أكلته الدابة فلا مكان الحفظ عنها غالبا هذا اذا هلك
الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار قنيزين ودرهمين وجب قنيز ودرهم وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم
يبق من السنة ما يتمكن فيه من زراعة ما اه أي من زراعة أي شئ كان قمحا أو شعيرا أو غيرها (قوله
والخراج على الغاصب) قال في الخاتمة أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحدا ولا يئنة للمالك
ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعه الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب
وان كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان للمالك يئنة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض اه قلت وفي
الذخيرة قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغاصب على كل حال اه ثم قال في الخاتمة وان
تنقصها الزراعة عند أبي حنيفة على رب الارض قلّ النقصان أو أكثر كأنه أجرها من الغاصب بضم
النقصان وعند محمد على الغاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل الى المالك وان غصب عشرية
فزرعها لم تنقصها الزراعة فلا عشر على المالك وان نقصتها فالعشر على المالك كأنه أجرها بالنقصان اه
قال ح وظاهر أن حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو
المشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى رد الثمن على المشتري وسيأتي مع الاقوال فيه آخر البوع قبل كتاب
الكفالة ان شاء الله تعالى (قوله على البائع ان يبقى في يده) أما اذا قبضه المشتري وزرع فيه وأخذ الغلة
فالخراج عليه لانه في الحقيقة رهن فيصير ما زراعه غاصبا اذ ليس للمرتن الانتفاع بالرهن فيكون كسألة الغصب
على السواء ويكون في وجوبه على البائع أو المشتري الخلاف المذكور في الغصب كذا في الذخيرة وفي البرازية بعد
التقاضي ان لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وان نقصتها فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن
والمرتن لا يملك الزراعة فأشبه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج أقل أو أكثر كما في الاجارة اه (قوله
ولو باع الزرع الخ) الظاهر أن حكم خراج المقاسمة كالعشر كما يعلم مما مرح ثم هذا اذا باع الزرع وحده وشمل
ملاذبا عنه وتركه المشتري باذن البائع حتى أدرك فعندهما عشره على المشتري وعند أبي يوسف عشر قيمة

ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ
لما مضى عند أبي حنيفة خاتمة
(و) فيها (من عليه عشر) وخراج
اذا مات أخذ من تركته
وفي رواية لا) بل يسقط بالموت
والاول ظاهر الرواية (فروع)
تمكن ولم يزرع وجب الخراج
دون العشر ويسقطان بهلاك
الخارج والخراج على الغاصب
ان زرعهما وكان جاحدا ولا يئنة
لرئيسها والخراج في بيع الوفاء على
البائع ان يبقى في يده ولو باع الزرع
ان قبل ادراكه فالعشر على المشتري
ولو بعده فعلى البائع

التفصيل على البائع والباقي على المشتري كما في الفتح وبقي ما لوباع الارض مع الزرع أو بدونه قال في البرازية باع الارض وسلمها للمشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والافعل على البائع والغشوى على تقدير المدة ثلاثة اشهر هذا الوبا عفا فارغة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال أبو الليث ان باعها بزرع انعقد حبه وبلغ ولم تنق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع ولو باع من آخر والمشتري من آخر واخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد اهـ ملخصاً أى بأن لم تنق في يد أحد من المشتري مدة يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أى لو أجرة الارض العشرية فالعشر عليه من الاجرة كما في التارخانية وعندهما على المستأجر قال في فتح القدير لهما أن العشر منوط بالخارج وهو المستأجر وله أنها كما تستنى بالزراعة تستنى بالاجارة فكانت الاجرة مقصودة كالثمرة فكان النماء معنى مع ملكه فكان أولى بالايجاب عليه اهـ (قوله كخراج موظف) فانه على المؤجر اتفاقاً لتعلقه بتمكن الزراعة لا بحقيقة الخارج وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزءاً شائعاً من الخارج كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كذا في شرح درر البصار وكذا الخراج الموظف على المعير ذخيرة أى اتفاقاً بدافع أما العشر فعلى المستعير كما ياتي (تنبيه) قال في الخالية وان استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة ففرس فيها كرم أو رطاباً فالخراج على المستأجر والمستعير في قول أى خنيفة ومحمد لانها صارت كرمًا فخرجها على من جعلها كرمًا اهـ قال الرملى مفاده اشتراط كونه ملتف الاشجار بحيث لا يصلح ما بين الاشجار للزراعة فان صلح فالخراج على المالك اهـ والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والمعير ان بقيت الارض صالحة للزراعة والافعل على المستأجر والمستعير (قوله كاستعير مسلم) وأوجه زفر على المعير لانه لما أقام المستعير مقامه لزومه كالمؤجر قلنا حصل للمؤجر الاجر الذى هو فالخراج معنى بخلاف المعير وقيد بالمسلم لانه لو استعارها دعى فالعشر على المعير اتفاقاً لتنويته حق الفقراء بالاعارة من الكافر كذا في شرح درر البصار أى لكونه ليس أهلاً للعشر لكن في البدائع لو استعارها كافر فعدهما العشر عليه وعن الامام روايتان في رواية كذا وفي رواية على المالك اهـ تأمل (قوله وفي الحياوى) أى القدسي ح (قوله وبقولهم لا تأخذ) قلت لكن أفتى يقول الامام جماعة من المتأخرين كالخيار الرملى في فتاواه وكذا تليذ الشارح الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق وقال حتى تفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر كما في الاشياء وكذا احمد أفندي العمادى وقال في فتاواه قلت عبارة الحياوى القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضى خان من أهل الترجيع فان من عادته تقديم الاظهر والا شهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى به غير واحد منهم زكريا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اهـ قلت لكن في زماننا عاتة الاوقاف من القرى والمزارع رضى المستأجر بتحمل غراماتها ومنها يستأجر هادون أجر المثل بحيث لا تنفي الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقتناء بقولهم ما في ذلك لانهم في زماننا يقدرون أجرة المثل بناءً على أن الاجرة سالمة بلجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان امكن أخذ الاجرة كاملة يفتى بقول الامام والافقة قولهما لما يلزم عليه من الضرر الواضح الذى لا يقول به أحد والله تعالى أعلم (تنبيه) في التارخانية السلطان اذا دفع أراضى لا مالك لها وهى التى تسمى الاراضى المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جازوا طريق الجواز أحد شيتين اما اقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً في حق الامام اجرة في حقهم اهـ ومن هذا القبيل الاراضى المصرية والشامية كما قدمناه ويؤخذ من هذا انه لا عشر على المزارعين في بلادنا اذا كانت اراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذهم منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم أو التمارى ان كان عشر افلا شئ عليهم غيره وان كان خراجاً فكذلك لانه لا يجمع مع العشر وان كان اجرة فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المستأجر وأما على قولهما فاعطاه ان كان كذلك لما علمت من أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه لانه خراج في حق الامام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في النهر ولو دفع الارض العشرية لمزارعة ان البذر من قبل العامل فعلى رب الارض في قياس قوله لفسادها وقال

والعشر على المؤجر كخراج موظف
وقال على المستأجر كاستعير مسلم
وفي الحياوى وبقولهما لا تأخذ وفي
المزارعة ان كان البذر من رب
الارض فعليه ولومن العامل
فعلهما بالحصنة

مطلب
هل يجب العشر على المزارعين في
الاراضى السلطانية

في الزرع لعدتها وقد اشتهر أن الفتوى على العدة وأن من قبل رب الأرض كان عليه اجماعا اه ومثله في الخالية
والفتح والحاصل أن العشر عند الامام على رب الأرض مطلقا وعندهما كذلك لو البذر منه ولو من العامل
فعلهم ما وبه ظهر أن ما ذكره الشارح هو قولهما اقتصر عليه لما علمت من أن الفتوى على قولهما بصحة المزارعة
فأفهم لكن ما ذكر من التفصيل يحالفه ما في البحر والمحيطي والمعراج والسراج والحاشائق والتهذيب وغيرها
من أن العشر على رب الأرض عنده وعليهما عندهما من غير ذلك كره هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع
من أن المزارعة جائزة عندهما والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما فيجب العشر عليهما اه وفي شرح
دور الجار عشر جميع الخارج على رب الأرض عنده لأن المزارعة فاسدة عنده فالخارج له اما تحقيقا أو تقديرا
لأن البذر ان كان من قبله فجميع الخارج له وللمزارع أجر مثل عمله وان كان من قبل المزارع فالخارج له ورب
الأرض أجر مثل أرضه الذي هو بمنزلة الخارج لأن عشر حصته في عين الخارج وعشر حصه المزارع في ذمة
رب الأرض وفائدة ذلك السقوط بالهلال اذ انيط بالعين وعدمه اذ انيط بالذمة وأوجبوا معهما احد العشر
عليهما بالصحة لسلامة الخارج لهما حقيقة اه فكان ينبغي للشارح متابعة ما في أكثر الكتب ثم اعلم
أن هذا كله في العشر أما الخراج فعلى رب الأرض اجماعا كما في البدائع (قوله ومن له حظ) أي نصيب
في بيت المال في أي بيت من البيوت الاربعة الآتية مع بيان مستحقها في النظم ط قلت وهذه المسألة ذكرها
المصنف متنا في مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن التحنة في شرحها ومن
له الحظ هم القضاة والعمال والعلماء والمقاتلة وذو الرقيم والقدر الذي يجوز لهم أخذه كفايتهم قال المصنف
وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بالحق والذي يعلمهم اه قلت لكن هؤلاء لهم حظ في أحد
بيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كما يأتي قريبا وظاهر كلامه أن لا حدهم الاخذ من أي شيء وجدته
وان لم يكن من مال البيت المعذ لهم وهو خلاف الظاهر من كلامهم والالم تبقى فائدة لجعل البيوت اربعة قسم
يأتي أنه للامام أن يستقرض من أحد البيوت ليصرفه للاخر ثم يرد ما استقرض فانه يقتضي جواز الدفع
من بيت آخر للضرورة ففي مسائلنا ان كان يمكنه الوصول الى حقه ليس له الاخذ من غير بيته الذي يستحق
هو منه والا كما في زماننا يجوز للضرورة اذ لو لم يجز أخذ الامن يشه لازم أن لا يبقى حق لاحد في زماننا لعدم
افراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذ ما ظفريه لا يمكنه الوصول الى شيء فليتأمل (قوله
بما هو موجه له) أي بشئ يتوجه لبيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهبانية عن القضية عن الامام
الوبري من له حظ في بيت المال ظفريه مال وجه لبيت المال فله أن يأخذ ديانة وللإمام الخيار في المنع والاعطاء
في الحظم أي في القضاء اه قلت أي له الخيار في اعطاء ذلك للواجب اذا علم به ليعطيه حقه من غيره اذ
ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال مطلقا كما لا يخفى (قوله وللمودع الخ) قال في شرح الوهبانية
وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودبعة فمات المودع بلا وارث له أن يصرف الودبعة الى نفسه
في زماننا هذا لانه لو أعطاها لبيت المال لضاع لانهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من أهل صرفه الى نفسه
وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف اه وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد ما قلناه آنفا حيث
اطلق المصارف ولم يقيد بها بمصارف هذا المال فتشمل مصارف البيوت الاربعة تأمل (قوله دفع النأبة
والظلم عن نفسه أولى الخ) النأبة ما ينوبه من جهة السلطان من حق أو باطل أو غيره كما في القضية عن البردوي
والمراد دفع ما كانت بغير حق ولذا عطف الظلم تصديرا وفيها عن شمس الأئمة السرخسي توجه على جماعة جباية
بغير حق فلبعضهم دفعها عن نفسه اذ لم يحمل حصته على الباقيين والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل
صاحب القضية عن شيخه بديع أن فيه اشكالا لأن اعطاء اعانة للظالم على ظلمه فان أكثر التواب في زماننا
بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خير له ملخصا وعليه مشي ابن وهبان في منظومته
وأجاب ابن التحنة بأن الاشكال مدفوع بما فيه من أنواع الظلم على الضعيف العاجز بواسطة دفعه عن نفسه
اه قلت فيه نظرفان ما حرم أخذه حرم اعطاؤه كما في الاشياء أي للضرورة فاذا كان الظالم لا بد من أخذه
المال على كل حال لا يكون العاجز عن الدفع عن نفسه انما بالاعطاء بخلاف القادر فانه باعطائه ما يحرم
أخذه يكون معينا على الظلم باختباره تأمل (قوله حصته) مفعول تحمل وباقيهم فاعله أي باقي جماعته

ومن له حظ في بيت المال
وظفريه هو موجه له له أخذه
ديانة * وللمودع صرف ودبعة
مات ربه ولا وارث لنفسه أو غيره
من المصارف * دفع النأبة والظلم
عن نفسه أولى الا اذا تحمل
حصته باقهم

(قوله وتصح المكفالة بها) أي بالنسبة سواء كانت بحق ككبرى النهر المشتركة للعامة وأجرة الحارس للمصلحة المسمى بديار مصر الخفير وما وظف للامام ليحضره الجيوش وفداء الاسارى بأن احتاج الى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقاً وكانت بغير حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكارف له الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى وقده شمس الائمة بما اذا امره به طاعة ولو مكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر في الكفالة ط قلت ومعنى صحة الكفالة بالنسبة التي بغير حق أن الكفيل اذا كفل غيره بها بأمره كان له الرجوع عليه بما أخذه الظالم منه لا بمعنى انه ثبت للظالم حق المطالبة على الكفيل فلا يرد ما قيل ان الظلم يجب اعدامه فكيف تصح الكفالة به كما سخره في محله ان شاء الله تعالى (قوله ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل) أي بالمعادلة كما عبر في الفنية أي بأن يحمل كل واحد بقدر اطاقته لانه لو ترك توزيعها الى الظالم ربما يحمل بعضهم ما لا يطيق فيصير ظمًا على ظم في قيام العارف بتوزيعها بالعدل لتقليل للظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم كالصك كبريت الاجر بل هر اندر (قوله وهذا يعرف الخ) المشار اليه غير مذكور في كلامه وأصله في الفنية حيث قال وقال أبو جعفر البجلي ما يضر به السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير ديناً واجباً وحققاً مستحقاً كالخراج وقال مشايخنا وكل ما يضر به الامام عليهم المصلحة لهم فالجواب فكذا حتى أجرة الخراسين لحفظ الطريق واللصوص ونصب الدروب وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنه ثم قال فلي هذا ما يؤخذ في خوارزم من العامة لاصلاح مسنة الجيوش أو الرض ونحوه من مصالح العامة دين واجب لا يجوز الامتناع عنه وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكف الناس عن السلطان وسعائه فيه لالتشهير حتى لا يتجاسروا في الريادة على القدر المستحق اه قلت وينبغي تقييد ذلك بما اذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك لما سياتي في الجهاد من أنه يكره الجعل ان وجد في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سياً في الجهاد متناً وشرحاً مانصه ترك السلطان أو نائبه الخراج لرب الارض أو وهبه ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو مصرقا ولا تصدق به به يفتى وما في الحاوى من ترجيح حله لغير المصرف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجاعا ويصرجه بنفسه للفقراء سراج خلافاً لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزياً للبرازية فتنبه اه قلت والذي في الاشياء عن البرازية اذا ترك العشر لمن عليه جاز غنياً كان أو فقيراً الكن ان كان المروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان وان كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت وما في الاشياء ذكر مثله في الذخيرة عن شيخ الاسلام بقوله لو غنياً كان له جائزة من السلطان ويضمن مثله من بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيراً كان صدقة عليه فيجوز كما لو أخذه منه ثم صرفه اليه ولذا قالوا بأن السلطان اذا أخذ الزكاة من صاحب المال فاقتصر قبل صرفها للفقراء كان له أن يصرفها اليه كما يصرفها الى غيره (قوله وتظلمها ابن الشحنة) هو محمد والشارح المتظومة عبد البر والنظم من بحر الوافر (قوله بيوت المال اربعة) سياً في آخر فصل الجزية عن الزليحي أن على الامام أن يجعل لكل نوع بيتاً يخصه وله أن يستقرض من أحدها ليصرفه للآخر ويعطى بقدر الحاجة والفقير والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه حديدا اه وقال الشرنبلالي في رسالته ذكروا انه يجب عليه أن يجعل لكل نوع منها بيتاً يخصه ولا يخلط بعضه ببعض وانه اذا احتاج الى مصرف خزانه وليس فيها ما يفي به يستقرض من خزانه غيرها ثم اذا حصل للتي استقرض لها مال يرد الى المستقرض منها الا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد شيئاً لاستحقاقهم للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله لكل مصارف) أي لكل بيت محلات بصرف اليها (قوله فأولها الغنائم الخ) أي أول الاربعة بيت أموال الغنائم فهو على حذف مضافين وكذا يقال فيما بعده ط ويسمى هذا بيت مال الخمس أي خمس الغنائم والمعادن والركاز كافي التشارخانية فقوله الركاز وفي نسخة ركاز منومان عطف العام بحذف حرف العطف (قوله وبعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر والاولى وبعده بالتذكير أي بعد الاول الا أن يقال ان أولها اكتسب التأنيث من المضاف اليه أو أعاد الضمير على الغنائم وما عطف عليه الا انها نفس الاول أي وثانيها بيت أموال المتصدقين أي زكاة السوائم وعشور الاراضي وما أخذ العاشر من تجار المسلمين المارين عليه كما في

وتصح المكفالة بها ويؤجر
من قام بتوزيعها بالعدل وان كان
الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف
فالمادة الظلم يجوز ترك
الخراج للمالك لا العشر وسيجي
تمامه مع بيان بيوت المال
ومصارفها في الجهاد وتظلمها
ابن الشحنة فقال
بيوت المال اربعة لكل
مصارف بيتها العالمون
فأولها الغنائم والكنوز
ركاز بعدها المتصدقون

مطلبه
في بيان بيوت المال ومصارفها

البدائع (قوله وثالثها الخ) قال في البدائع الثالث خراج الاراضي وجزية الرؤس وما صولح عليه بنو تيجران من الخلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما أخذ العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشرنبلالي في رسالته عن الزيلعي وهدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحو عليه لتترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم فقوله مع عشور المراد به ما يأخذه العشار من أهل الذمة والمستأمنين فقط بقرينة ذكره مع الخراج لانه في حكمه أو هو خراج حقيقة كما قدمناه في بابه بخلاف ما يأخذه منافاته زكاة حقيقة ادخله في قوله المتصدقون كما مر فافهم وقوله وجبة هم أهل الذمة لأن عمر رضى الله تعالى عنه أجلاهم من أرض العرب كما في القاموس أى اخرجهم منها ثم صار يستعمل حقيقة عرفية في الجزية التي يليها العاملون أى إلى أمرها عمال الامام وكان الناظم ادخل فيها ما يؤخذ من بنى تيجران وبنى تغلب وما أخذ من أهل الحرب من هدية أو صلح لانها في معنى جزية رؤسهم (قوله الضوائع) جمع ضائعة أى اللقطات وقوله مثل مالا الخ أى مثل ترك لا وارث لها أصلاً ولها وارث لا يرث عليه ككاحد الزوجين والاظهر جعله معطوفاً على الضوائع باسقاط العاطف لأن من هذا النوع ما نقله الشرنبلالي دية مقتول لاولى له لكن الدية من جملة تركه المقتول ولذا تقتضى منه ادبونه كما صرح حوايه تأمل (قوله فصرف الاقلين الخ) ينقل حركة الهمزة الى اللام لضرورة الوزن أى بيت الخمس وبيت الصدقات والنص في الاول قوله تعالى واعلموا أن ما عنكم الآية وسياق بيانه في الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية وبأى بيانه قريباً (قوله وثالثها حواء مقاتلون) الذى فى الهداية وعامة الكتب المتبعة انه يصرف فى مصالحنا كسدة الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والفضلاء والعمال ورزق المقاتلة وذواربهم اه أى ذوارب الجميع كما سيأتى فى الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله ورابعها فصرفه جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضياء فى شرح الغزوية عن البردوى من أنه يصرف الى المرضى والزمنى واللقيط وعمارة القناطر والرباطات والثغور والمساجد وما أشبه ذلك اه ولكنه يخالف لما فى الهداية والزيلعي أفاده الشرنبلالي أى فان الذى فى الهداية وعامة الكتب أن الذى يصرف فى مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فصرفه المشهور هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطى منه نفقتهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل جنائهم كما فى الزيلعي وغيره وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء فلوز كراتناظم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء عاجزون ورابعها فصرفه الخ لوافق ما فى عامة الكتب (قوله تساوى) فصل ماض والنفع منصوب على التمييز كطبت النفس أى تساوى المسلمون فيها من جهة النفع اه ح والله تعالى أعلم

(باب المصروف)

(قوله أى مصرف الزكاة والعشر) يشير الى وجه مناسبته هنا والمراد بالعشر ما ينسب اليه كما مر في شمل العشر ونصفه المأخوذ من أرض المسلم وربعه المأخوذ منه اذ امر على العاشر أفاده ح وهو مصرف أيضاً الصدقة الفطر والكنفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة كما فى القهستاني (قوله وأما خمس المعدن) بيان لوجه اقتصاره على الزكاة والعشر وأنه لا يناسب ذكره معهما وان ذكره فى العناية والمعراج والاولى كما قال ح وأما خمس الركاز ليشمل الكنز لانه كالمعدن فى المصروف (قوله هو فقير) قدمه تبعاً للآية ولأن الفقر شرط فى جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل ط (قوله أدنى شئ) المراد بالشئ النصاب النامى وبأدنى ما دونه فأفعل التفضيل ليس على بابه كما أشار اليه الشارح والظاهر أن يقول من لا يملك فصاً بانياً ليدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال ان المراد التمييز بين الفقير والمسكين لرد ما قيل انهما صنف واحد لا بينهما وبين الغنى للعلم بتحقيق عدم الغنى فيهما أى عدم ملك النصاب النامى فذكر أن المسكين من لا شئ له أصلاً والفقير من يملك شيئاً وان قل فاقصاره على الأدنى لانه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل أن المراد هنا الفقير المقابل للمسكين لا للفقير (قوله أى دون نصاب) أى نام فاضل عن الدين فلومديونا فهو مصرف كما يأتى (قوله مستغرق فى الحاجة) كدار السكنى وعبيد الخدمة ونياب البذلة وآلات الحرفة وكتب العلم للمحتاج اليها تدريساً أو حفظاً وتعميماً كما مر أول الزكاة والحاصل أن النصاب قصار موجب للزكاة وهو النامى الخالى عن الدين وغير موجب لها وهو غيره فان كان مستغرقاً بالحاجة

وثالثها خراج مع عشور
وجالبة يليها العاملون
ورابعها الضوائع مثل مالا
يكون له اناس وارثون
فصرف الاقلين انى بنص
وثالثها حواء مقاتلون
ورابعها فصرفه جهات
تساوى النفع فيها المسلمون

(باب المصروف)
أى مصرف الزكاة والعشر وأما
خمس المعدن فصرفه كالغنائم
(هو فقير وهو من له أدنى شئ)
أى دون نصاب أو قدر نصاب
غير نام مستغرق فى الحاجة

لما لكة أباح أخذها والاحرمه وأوجب غيرها من صدقة الفطر والاضحية ونفقة القريب المحرم كافي البحر وغيره
(قوله من لاشئ له) فيحتاج الى المسألة لقونه وما يوارى بدنه ويجعل له ذلك بخلاف الأول ويجعل صرف الزكاة
لمن لا تحل له المسألة بعد كونه فقيرا فتح (قوله على المذهب) من أنه أسوأ حالا من الفقير وقبل على العكس
والأول أصح بجر وهو قول عامة السلف اسماعيل وأفهم بالعطف أنهم ما صنفان وهو قول الامام وقال
الثاني صنف واحد وأثر الخلاف يظهر فيما اذا أوصى ثلث ماله لزيد والفقراء والمساكين أو وقف كذلك كان
لزيد الثلث ولكل صنف ثلث عنده وقال الثاني لزيد النصف ولهما النصف وتمامه في النهر (قوله لقوله تعالى
أو مسكيناً ذامرية) أي ألصق جلده بالتراب محتفرا حفرة جعلها ازاره لعدم ما يواريه أو ألصق بطنه به من
الجوع وتمام الاستدلال به موقوف على أن الصفة كاشفة والاصح خلافه فيحصل عليه وتمامه في الفتح
(قوله وآية السفينة للترحم) جواب عما استدلل به القائل بأن الفقير أسوأ حالا من المسكين حيث اثبت
للمساكين سفينة والجواب أنه قيل لهم مساكين ترحموا وأجيب أيضا بأنهم لم تكن لهم بل هم أجرا فيها
أو عارية لهم فتح أي فاللام في كانت لمساكين للاختصاص بالملك (قوله بعم الساعي) هو من يسعى
في القبائل لجمع صدقة السواثم والعائثر من نضبه الامام على الطرق ليأخذ العشر ونحوه من المازة (قوله
لانه فرغ نفسه) أي فهو ويستحقه عمالة لا ترى أن أصحاب الاموال لو جأوا الزكاة الى الامام لا يستحق
شيئا ولو هلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شيئا كالمضارب اذا هلك مال المضاربة الا أن فيه شبهة الصدقة
بدليل سقوط الزكاة عن أرباب الاموال فلا تحل للعامل الهاشمي تنزيها القرابة النبي صلى الله عليه وسلم
عن شبهة الوسخ وتحل للغني لانه لا يوازي الهاشمي في استحقاق الكرامة فلا تعتبر الشبهة في حقه زيلعي على
أن منع العامل الهاشمي من الاخذ صريح في السنة كما بسطه في الفتح قال في النهر وفي النهاية استعمل
الهاشمي على الصدقة فأجرى له منها رزق لا ينبغي له أخذه ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به قال في البحر وهذا
يفيد صحة توليته وأن أخذه منها مكروه لاحرام اه والمراد كراهة التحريم لقولهم لا يحل لـ لكن ما مر من أن
شرايط الساعي أن لا يكون هاشميا بعارضه وهذا الذي ينبغي أن يعول عليه اه ما في النهر أقول الظاهر أن
الاشارة في قوله وهذا الى ما ذكرهنا من صحة توليته ووجهه أن ما ذكرهنا صريح في عدم حل الاخذ
مما جمعه من الصدقة لامن غيره فلا دليل حينئذ على عدم صحة توليته عاملا اذا رزق من غيرها وقد مر أن اشتراط
أن لا يكون هاشميا نقله في البحر عن الغاية ولم أره لغيره على أنه في الغاية على ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة
كما علوا به هنا فعلم أن ذلك شرط لحل الاخذ من الصدقة للصحة التولية فلا يعارض ما هنا كما قدمناه هناك
والله تعالى أعلم (قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لا يراد على نصف ما قبضه كما يأتي ولا يستحق لو هلك ما جمعه
لان ما يستحقه منه أجرة عمالته من وجه كما مر قال في المعراج لان عمالته في معنى الاجرة وانه يتعلق بالحمل الذي
عمل فيه فاذا هلك سقط حقه كالمضارب اه قلت وهذا مفاد التفرع على قوله لانه فرغ نفسه لهذا العمل
فانه يفيد أن ما يأخذه ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلة عمله فلا ينافي ما مر من أن له شبهة فافهم (قوله
ما نسب للواقعات) ذكر المصنف أنه رآه بخط ثقة معزيا بها قلت ورأيت في جامع الفتاوى ونصه وفي المبسوط
لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصا بالالى طالب العلم والقارز ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة والسلام
يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وان كان له نفقة أربعين سنة اه (قوله من أن طالب العلم) أي الشرعي
(قوله اذا فرغ نفسه) أي عن اكتساب قال ط المراد انه لا يتعلق به بغير ذلك فنحو البطالات المعلومة
وما يجلبه النشاط من مذهبات الهوم لا ينافي التفرغ بل هو سعي في اسباب التحصيل (قوله
واستفادته) لعل الواو بمعنى أو المانعة الخلق ط (قوله لهجزه) علة لجواز الاخذ ط (قوله والحاجة
داعية الخ) الزوال الحال والمعنى أن الانسان يحتاج الى أشياء لا غنى له عنها فيحتاج اذا لم يحجزه قبول الزكاة
مع عدم اكتسابه أنفق ما عنده ومكث محتاجا فيقطع عن الافادة والاستفادة فيضعف الدين اعدم من يتحملة
وهذا الفرع مخالف لا ملاقهم الحرمة في الغنى ولم يعده أحد ط قلت وهو كذلك والوجه تقييده بالنقير
ويكون طلب العلم مرخصا لجواز سؤاله من الزكاة وغيرها وان كان قادرا على الكسب اذ بدونه لا يحل له
السؤال كما سيأتي ومذهب الشافعية والحنبلة أن القدرة على الاكتساب تمنع النقير فلا يحل له الاخذ

(ومسكين من لاشئ له)
على المذهب لقوله تعالى
أو مسكيناً ذامرية وآية السفينة
لترحم (وعامل) بعم الساعي
والعائثر (فيعطى) ولو غنيا
لا هاشميا لانه فرغ نفسه لهذا
العمل فيحتاج الى الكفاية واغنى
لا يمنع من تناوله عند الحاجة
كأن السبيل بجر عن البدائع
وبهذا التعليل يقوى مانسب
لواقعات من أن طالب العلم
يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا
اذا فرغ نفسه لافادة العلم
واستفادته لهجزه عن الكسب
والحاجة داعية الى ما لا بد منه
كداد كره المصنف (بقدر عمله)

فصل عن السؤال الا اذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي (قوله ما يكفيه وأعوانه) بيان لقوله بقدر عمله وقدمنا
 أنه يعطى ما لم يهلك المال والابطال عماله ولا يعطى من بيت المال شيئا كافي البحر وفي البرازية أخذ عماله
 قبل الوجوب أو القاضي رزقه قبل المدة جاز ولا فضل عدم التجمل لاحتمال أن لا يعيش الى المدة اه قال
 في الهرولم أرمالو هلك المال في يده وقد تجمل عماله والظاهر أنه لا يسترد (قوله بالوسط) فيجزم أن يتبع
 شهوته في المأكل والمشرب لانه اسراف محض وعلى الامام أن يبعث من يرضى بالوسط بحر (قوله لكن الخ)
 أي لو استغفرت كفايته الزكاة لا يراد على النصف لان النصف عين الانصاف بحر (قوله ومكاتب)
 هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول أكثر أهل العلم وهو المروى عن الحسن البصري أطلقه فم
 مكاتب الغنى أيضا وقيد الحدادى بالكبير ما الصغير فلا يجوز وفيه نظر اذ صرحوا بأن المكاتب يملك المدفوع
 اليه وهذا باطلا قد يعم الصغير أيضا نهر قلت قد يجاب بأن مراد الحدادى بالصغير من لا يعقل لان كتابته
 استقلا لا غير صحيحة أولا لانه لا يصح قبضه تأمل ثم قال في التهر وعلى هذا فالمدول فيه وفيما بعده عن اللام الى
 في الدلالة على أن الاستحقاق للجهة لا للرقبة أولا ليدان بأنهم أرحم في استحقاق التصديق عليهم من غيرهم
 لالانهم لا يملكون شيئا كما ظن الا أن يراد لا يملكونه ملكا مستقرا وهل يجوز للمكاتب صرف المدفوع اليه
 في غير ذلك الوجه لم أره لهم اه والصغير في لهم لا تمنوا أصل التوقف لصاحب البحر فانه نقل عن الطيبي من
 الشافعية ما يفيد أن المكاتب ومن بعده ليس لهم صرف المال في غير الجهة التي أخذوا لاجلها لانهم لا يملكونه
 ثم قال وفي البدائع انما جاز دفع الزكاة الى المكاتب لانه غلبت وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب فبقية
 الاربعة بالطريق الاولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف الى غير الجهة اه قال الخير الرملى والذي يقتضيه
 نظر الفقيه الجواز اه قلت وبه جزم العلامة المقدسى في شرح نظم الكنز (فرع) ذكر الابلحى في كتاب
 المكاتب عند قوله ولو اشترى أباه أو ابنة تكاتب عليه أن للمكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه
 وهو الرق ولهذا لو اشترى زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كرا اه كذا في شرح
 الكنز للعلامة ابن التلبي شيخ صاحب البحر قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة اليه وان ملك نصابا
 زائدا على بدل الكتابة وسند كرم عن القهستاني ما يفيد (قوله لغير هاشمي) لانه اذا لم يجوز دفعها لمعتق
 الهاشمي الذي صار حر ايد او رقية فكتابه الذي بقي مملوكا له رقية بالاولى وفي البحر عن المحيط وقد قالوا انه لا يجوز
 لمكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقة بالحقيقة في حقهم اه أي ان المكاتب وان
 صار حر ايد احتي يملك ما يدفع اليه لكنه مملوك رقية فبقية شبهة وقوع الملك لمولاه الهاشمي والشبهة معتبرة
 في حقه لكرامته بخلاف الغنى كما مر في العامل فلذا قيد بقوله في حقهم أي حق بني هاشم وأنت خير بان ما ذكر
 من التعليل مسوق في كلام البحر لعدم الجواز لمكاتب الهاشمي لالمنع تصرف المكاتب في المسألة التي توقف
 في حكمها أولا بل لا يفيد التعليل المذكور ذلك أصلا فافهم (قوله حل لمولاه) لانه انتقل اليه بملك حادث
 بعد ما ملكه المكاتب لانه حر يدا وتبدل الملك بتبدل العين وفي الحديث الصحيح هولها صدقة ولنا هدية
 (قوله كفقير استغنى) أي وفضل معه شيء مما أخذ من الفقر لان المعتبر في كونه مصرفا هو وقت الدفع
 وكذا يقال في ابن السبيل (قوله وسكت عن المؤلف قلوبهم) كقوله لانه أقسام قسم كفار كن عليه
 الصلاة والسلام يعطاهم إيتا لفهم على الاسلام وقسم كان يعطيه ليدفع شرهم وقسم أسلوا وفيهم ضعف
 في الاسلام فكان يتألفهم ليثبتوا وكان ذلك حكما مشروعا ثانيا بالنص فلا حاجة الى الجواب عما يقال كيف
 يجوز صرفها الى الكفار بأنه كان من جهاد الفقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه تارة بالسنان وتارة
 بالاحسان أفاده في الفتح (قوله لسقوطهم) أي في خلافة الصديق لما منهم عروضى الله تعالى عنهم
 وانعقد عليه اجماع الصحابة نعم على القول بأنه لا اجماع الا عن مستند يجب عليهم بدليل أفاد نسخ ذلك قبل وفاته
 صلى الله عليه وسلم أو تقييد الحكم بحياته أو كونه حكما مغييا بانتها علقته وقد اتفق ائمتاؤها بعد وفاته
 ونظامه في الفتح لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الاجماع كما هو مقرر في محله (قوله اما بزوال العلة)
 هي اعزاز الدين فهو من قبيل انتفاء الحكم لانتها علقته الغائية التي كان لاجلها الدفع فان الدفع كان للاعزاز
 وقد أعزاه الاسلام وأغنى عنهم بحر لكن مجرد التعليل بكونه معللا بعلته انتهت لا يصلح دليلا على نفي الحكم

ما يكفيه وأعوانه بالوسط
 لكن لا يزداد على نصف
 ما يقبضه (ومكاتب) لغير هاشمي ولو
 يجوز حل لمولاه ولو غنيا كفقير استغنى
 وابن سبيل وصل لماله وسكت
 عن المؤلف قلوبهم لسقوطهم
 اما بزوال العلة

المعامل لأن الحكم لا يحتاج في بقاءه إلى بقاء علمه لاستغنائه في البقاء عنها المعامل في الرق والاضطباع والرمل فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما شرع مقيدا بقاءه بقاءه لكن لا يلزمنا تعيينه في محل الاجماع فحكمهم بنبوت الدليل وان لم يظهر لنا على أن الآية التي ذكرها غير تصلح لذلك وهي قوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وتمامه في الفتح (قوله) أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ (أى هو مستند الاجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعه أهل الاجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيا بالنسبة اليهم فيصح نسخه للكتاب وجعل في البحر مستند الاجماع الآية التي ذكرها غير رضى الله تعالى عنه وانما لم يجعل الاجماع ناسخا لانه خلاف الصحيح لأن النسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم والاجماع لا يكون الا بعده كما وضعه المصنف في الخ (قوله) وردها في فقراتهم في نسخة على فقراتهم ولفظ الحديث على ما في النسخ من رواية أصحاب الكتب الستة انك ستأتى قوما أهل كتاب فادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم الخ اه وأما اللفظ الذي ذكره الشارح بماله الهداية ففي حاشية نوح عن الحافظ ابن حجر أنه لم يره في شيء من المسانيد اه وضمير فقرائهم للمسلمين فلا تدفع الى من كان من المولقة كافرا أو غنيا وتدفع الى من كان منهم مسلما فقير ابوصف الفقر لا يكون من المولقة فالنسخ للعموم أو لخصوص الجهة تأمل (قوله) ومديون هو المراد بالغارم في الآية وذلك في الفتح ما يقتضى انه يطلق على رب الدين أيضا فانه قال والغارم من لزمه دين أو له دين على الناس لا يقدر على أخذه وليس عنده نصاب وفيه نظر لما قال القتيبي الغارم من عليه الدين ولا يجرد وفاء وأما ما في الصحاح من أن الغريم قد يطلق على رب الدين نليس مما الكلام فيه لأن الكلام في الغارم الاخص لا في الغريم وأما ما زاده في الفتح فانما جاز الدفع اليه لانه فقير يداكن السبيل كما عمل به في المحيط لانه غارم وأما قول الزيلعي والغارم من لزمه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس ولا يمكنه أخذه اه فليس فيه اطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لأن قوله أو كان له مال معطوف على قوله ولا يملك نصابا فافهم وكلام الترهنا غير محرز فتدبر (قوله) لا يملك نصابا) قيده لأن الفقر شرط في الاصناف كلها الا العامل وابن السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير بحر ونقل ط عن الجوى انه يشترط أن لا يكون هاشميا (قوله) أولى منه للفقير) أى أولى من الدفع للفقير الغير المديون لزيادة احتياجه (قوله) وهو منقطع الغزاة) أى الذين عجزوا عن الحقوق بجيش الاسلام لفقيرهم جهلاك النفقة أو الدابة أو غيرها فاحمل لهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذا الكسب بقعدهم عن الجهاد فهتافى (قوله) وقيل (الحاج) أى منقطع الحاج قال في المغرب الحاج بمعنى الحاج كالسائر بمعنى السمار في قوله تعالى سامرا تمجرون وهذا قول محمد والاول قول أبي يوسف اختاره المصنف تبع للكثر قال في النهرو في غاية البيان انه الاظهر وفي الاسيحياني انه الصحيح (قوله) وقيل طلب العلم) كذا في الظهيرية والمرغيناني واستبعده السروجي بأن الآية ترات وليس هناك قوم يقال لهم طلب علم قال في الشربلية واستبعاده بعيد لأن طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل يبلغ طالب رتبة من لازم حجة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقى الاحكام عنه كأصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجبه خصوصا وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخير اذا كان محتاجا اه (قوله) وثمره الاختلاف الخ) يشير الى أن هذا الاختلاف انما هو في تفسير المراد بالآية لا في الحكم ولذا قال في النهرو والخلف لنظري للاتفق على أن الاصناف كلهم سوى العامل يعطون بشرط الفقر فنقطع الحاج أى وكذا من ذكر بعده يعطى اتفاقا عن هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف تطهر في الوصية يعنى ونحوها كالاوقاف والنذور وعلى ما مر اه أى تطهر فيما لو قال الموصى ونحوه في سبيل الله وفي المصر عن النهاية فان قلت منقطع الغزاة والحج ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافهوا بن السبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير الا انه زاد عليه بالانتطاع في عبادة الله تعالى فكان مغاير الفقير المطلق انما هو هذا التقيد (قوله) وابن السبيل) هو المسافر سعى به للزومه الطريق زيلعي (قوله) من له مال لامعه) أى سواء كان هو في غير وطنه أو في وطنه وله ديون لا يقدر

أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذفى
آخر الامر خذها من أغنيائهم وردّها
في فقرائهم (ومديون لا يملك
نصابا فاضلا عن دينه) وقى
الظهيرية الدفع للمديون أولى
منه للفقير (وفى سبيل الله وهو
منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل
طلبة العلم وفسره في السدائع
بجميع القرب وثمره الاختلاف
في نحو الاوقاف (وابن السبيل
وهو) كل (من له مال لامعه)

على أخذها كما في النهر عن النفاية لكن الزيلعي جعل الثاني ملحقاً به حيث قال وألحق به كل من هم غائب عن ماله وإن كان في بلد له لان الحاجة هي المعتبرة وقد وجدت لانه فقير يدا وإن كان غنياً ظاهراً اه وتبعه في الدرر والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في الفتح أيضاً ولا يحل له أي لابن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته والاولى له أن يستقرض ان قدر ولا يلزمه ذلك لجواز عجزه عن الاداء ولا يلزمه التصديق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقر اذا استغنى والمكاتب اذا عجز وعندهما من مال الزكاة لا يلزمهما التصديق اه قلت وهذا بخلاف الفقير فانه يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وبهذا فارق ابن السبيل كما أفاده في الذخيرة (قوله) ومنه ماله لو كان ماله مؤجلاً أي اذا احتاج الى النفقة يجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الخائنة (قوله أو على غائب) أي ولو كان حاله عدم تمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر) فيجوز له الأخذ في أصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل ولو موثراً معترفاً لا يجوز كما في الخائنة وفي الفتح دفع الى فقيرة لها مهر دين على زوجها يبلغ نصاباً وهو موثراً بحيث لو طلبت أعطائها لا يجوز وان كان لا يعطى لو طلبت جاز قال في البحر المراد من المهر ما تعرف بهيمة والافهودين مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لعسوم ما في الخائنة ويكون عدم اعطائه بمنزلة اعساره ويفرق بينه وبين سائر الديون بأن رفع الزوج للقاضي بما لا ينسب للمرأة بخلاف غيره لكن في البرازية ان موثراً والمجهول قدر النصاب لا يجوز عندهما وبه يبقى احتياطاً وعند الامام يجوز مطلقاً اه قال في السراج والخلاف مبنى على أن المهر في الذمة ليس بنصاب عنده وعندهما نصاب اه نهر قلت ولعل وجه الاول كون دين المهر ديناً ضعيفاً لانه ليس بدل مال ولهذا لا تجب زكاته حتى يقبض ويحول عليه حول جديد فهو قبل القبض لم ينعقد نصاباً في حق الوجوب فكذا في حق جواز الأخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين محله وموجه فتأمل (قوله ولوله يئنة في الاصح) نقل في النهر عن الخائنة انه لو كان جاحداً والدائن يئنة عادلة لا يحل له أخذ الزكاة وكذا ان لم تكن البئنة عادلة ما لم يحلفه القاضي ثم قال ولم يجعل في الاصل الدين المجهود نصاباً ولم يفصل بين ما اذا كان له يئنة عادلة أو لا قال السرخسي والعصم جواب الكتاب أي الاصل ان ليس كل فاض يعدل ولا كل يئنة تقبل والجنوبين يدي القاضي ذل وكل أحد لا يختار ذلك وينبغي أن يعول على هذا كما في عقد الفرائد اه قلت وقد منّا أول الزكاة اختلاف التعجيل فيه ومال الرحي إلى هذا وقال بل في زماننا يقر المديون بالدين ويعلمونه ولا يقدر الدائن على تخليصه منه فهو بمنزلة العدم (قوله لان آل الجنسية) أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال ح وهذا لتعليل لجواز الاقتصار على فرد من كل صنف من الاصناف السبعة وأما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلته أن المراد بالآية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لانعين الدفع لهم بحر اه ط وبيان الاستدلال على ذلك مبسوط في الفتح وغيره (قوله غلبك) فلا يكتفي فيها الاطعام الا بطريق التملك ولو أطمعه عنده نأوا بالزكاة لا تنكفي ط وفي التملك اشارة الى أنه لا يصرف الى مجنون وصبي غير مراهق الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالاب والوصي وغيرهما وبصرف الى مراهق يعقل الأخذ كما في المحط قهستانى وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الزكاة (قوله كما مر) أي في أول كتاب الزكاة ط (قوله نحو مسجد) كبناء السناطرو السقايات واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه زيلعي (قوله ولا الى كفن ميت) لعدم صحة التملك منه ألا ترى انه لو اقترسه سبع كان الكفن للمتبرع لا للورثة نهر (قوله وقضاء دينه) لان قضاء دين الحي لا يقتضى التملك من المديون بدليل انهما لو تصادقا أي الدائن والمديون أن لادين عليه بسترده الدافع وليس للمديون أن يأخذه زيلعي أي وقضاء دين الميت بالاولى وانما يسترد الدافع مادفعه في مسألة التصديق لانه ظهر به أن لادين للدائن فقد قبض ما لا حق له به لانه قبضه عن ذمة مديونه وقوله وليس للمديون أن يأخذه أي لانه لم يملكه أيضاً وقيد في البحر بما اذا كان الدفع بغير امر المديون فلو بأمره فهو تملك من المديون ف يرجع عليه لاعلى الدائن اه أي لان من قضى دين غيره بأمره أن يرجع عليه بلا شرط الرجوع في العصم فتكون تملكاً من المديون على سبيل القرض ثم هذا اذا لم ينو بالدفع الزكاة على المديون والا فلا رجوع له على أحد كما ذكره قريباً فافهم (قوله فيجوز لو بأمره) أي يجوز عن الزكاة على انه تملك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم يصير قابضاً لنفسه فح (قوله فاطلاق الكتاب)

ومنه ماله لو كان ماله مؤجلاً أو على غائب أو معسر أو جاحداً ولوله يئنة في الاصح (يصرف) المزكى الى كلهم) أو الى (بعضهم) ولو واحداً من أي صنف كان لان آل الجنسية تطل الجمعية وشرط الشافعي ثلاثة من كل صنف ويشترط أن يكون الصرف (غلبك) لا بأجرة كما مر (لا) يسرف (الى بناء) نحو (مسجد) لا الى (كفن ميت وقضاء دينه) أمادين الحي الفقير ويجوز لو بأمره ولو اذن فمات فاطلاق الكتاب

بمعنى الهداية أو القدوري حيث أطلقا دين الميت عن التقيد بالامر وأصل البحث لابن الهمام في شرح الهداية حيث قال وفي الغاية عن المحيط والمفيد لوقضى بها دين حتى أوميت بأمره جاز ونظاها الحانية يوافقها لكن ظاهر إطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز في الميت مطلقا وهو ظاهر الخلاصة أيضا حيث قال لوقضى دين حتى أوميت بغير إذن الحي لا يجوز فقيد الحي وأطلق الميت اه (قوله وهو الوجه) لانه لا بد من كونه تملكا وهو لا يقع عند أمره بل عند أداء المأمور وقبض النائب وحينئذ لم يكن المديون أهلا للترك لموته وعلى هذا فإطلاق مسألة التصديق السابقة محمول على ما إذا كان الوفاء بغير أمر المديون أم لا لو كان بأمره فينبغي أن يرجع على المديون إذ غاية الامر أنه ملك فقير اعلى ظن أنه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد وقوعه لله تعالى كذا في النهر وهو ملخص من كلام الفتح لكن قوله فينبغي أن يرجع على المديون ليس في عبارة الفتح وهو سبق قلم لأن هذا فيما إذا لم ينوب بالدفع الزكاة كما قدمناه والكلام الآن فيما إذا نوبت لغيره من التعليل وحينئذ لا يرجع له على أحد لوقوعه ~~زكاة~~ نعم ينسب في أن يرجع به المديون على دائته لأن الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد تبين بالتصديق عدم صحة قبضه لنفسه فبقى على ملك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض ما يجيء في الفتح بأن الدفع وقع نيابة عن المديون لو فاء دينه وإذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضممي في القبض لانه ثبت ضرورة للدين ولادين فلا قبض فلا ملك لا فقير اه قلت وفيه نظر لأن أمره بالدفع إلى دائته لم يطل بظهور عدم الدين كالأمر بالدفع إلى اجنبي فيكون وكيل بالقبض قصد الانحناء تأمل (قوله يعتق) أي يعتقه الذي اشتراه بركة ماله أو يعتقه عليه بأن اشترى بها أباه مثلا (قوله لعدم التملك) علة للجمع (قوله وهو الركن) أي ركن الزكاة بالمعنى المصدري لانها كما مر تملك المال من فقير مسلم الخ وتسميته ركنًا تعالى الهداية وغيرها ظاهرا بخلاف ما في الدرر من تسميته شرطا (قوله وقدمنا) أي قبيل قوله واقتراضها عمرى (قوله أن الحيلة) أي في الدفع إلى هذه الاشياء مع صحة الزكاة (قوله ثم يأمره الخ) ويكون له ثواب الزكاة وللفقير ثواب هذه القرب مجر وفي التعبير بتم إشارة إلى انه لو أمره أو لا لا يجوز لانه يكون وكيل عنه في ذلك وفيه نظر لأن المعبرية الدافع ولذا جازت وان مماها قرضا أو هبة في الاصح كما قدمناه فافهم (قوله والظاهر نعم) البحث لصاحب النهر وقال لانه مقتضى صحة التملك قال الركني والظاهر أنه لا شبهة فيه لانه ملكه اياه عن زكاة ماله وشرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد (قوله والى من بينهما ولاد) أي بينه وبين المدفوع اليه لأن منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال هداية والولاد بالاكسر مصدر ولدت المرأة ولادة وولادا مغرب أي أصله وان علا ~~كأبويه~~ وأجداده وجداته من قبلهما وفرعه وان سفل بفتح الفاء من باب طلب والضم خطأ لانه من السفالة وهي الخساسة مغرب كأولاد الاولاد وشمل الولاد بالسكاح والسفاح فلا يدفع إلى ولده من الرنى والى من نفاه كإسباقي وكذا كل صدقة واجبة كالغطرة والنذور والكفارات أما التطوع فيجوز بل هو أولى كما في البدائع وكذا يجوز خمس المعادن لأن له حصة لنفسه إذا لم تغنه الأربعة الخماس كما في البحر عن الاسيبابي وقيد بالولاد لجوازه لبقية الاقارب كالأخوة والاعمام والاخوان الفقراء بل هم أولى لانه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويبدأ في الصدقات بالاقارب ثم الموالي ثم الجيران ولود دفع زكاته إلى من نفسه واجبة عليه من الاقارب جاز إذا لم يحسبها من النفقة مجر وقد قدمناه موضعا أول الزكاة ويجوز دفعها للزوجة أيه وابنه وزوج ابنته تاتر حانية وفي القنية اختلاف في المريض إذا دفع زكاته إلى أخيه وهو وارثه قيل يصح وقيل لا لكن أوصى بالجمع ليس للوصي أن يدفعه إلى قريب الميت لانه وصية وقيل للورثة الرتبة باعتبارها اه وظاهر كلامهم يشهد للاول نهر وكذا استظهره في البحر قلت ويظهر لي الاخير وهو أنه يقع زكاة فيما بينه وبين الله تعالى وللورثة ان علموا به الرد باعتبار أنها في حكم الوصية للوارث وبشهادته ما قدمناه قبيل باب زكاة المال عن المختارات وغيرها من انها لو زادت على الثلث وأراد أن يؤتيها في مرضه يؤتيها سراً من الورثة وقدمنا أن ظاهر قولهم سراً أن الورثة لو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق بين المسألتين بأن المريض هناك مضطر إلى أداء الزكاة على الثلث للخروج عن عهدها بخلاف أدائه إلى وارثه تأمل (فرع) بكرة أن يحتمل في صرف الزكاة إلى والديه المعسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير اليهما كما في القنية قال في شرح الوهبانية وهي شهيرة مذكورة في غالب الكتب

يفيد عدم الجواز وهو الوجه نهر
(و) لا إلى (من ما) أي قن (يعتق)
لعدم التملك وهو الركن وقدمنا
أن الحيلة أن تصدق على الفقير
ثم يأمره بفعل هذه الاشياء وهل
له أن يخالف أمره لم أره والظاهر
نعم (و) لا إلى (من بينهما ولاد)

قوله والى من بينهما الخ هكذا
بخطه ولعله سقط من قوله كلمة
لاتأمل اه معجمهم

(قوله ولو علموا كالفقير) قد راجعت كثيرا فلم أرى من ذكر ذلك وهو مشكل فإن الملك يقع للمولى الفقير ثم رأيت
 لرحق^١ قال حكاه الشافعي في حاشية التبيين بقيل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة كذلك اه أي لا يدفع
 لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشافعي بعينها في المعراج وهو يقتضي التعبير بقيل ضعفه لما قلنا والله أعلم (قوله
 ولومبانه) أي في العدة ولو بثلاث نهر عن معراج الدراية (قوله ولا إلى مملوك المزكي) وكذلك مملوك
 من بينه وبينه قرابة ولاد أو زوجية لما قال في البحر الفتح ان الدفع لمكاتب الولد غير جائز كالدفع لابنه شر بلائيه
 (قوله ولو مكاتباً أو مدبراً) لعدم القليل في العبد والمدبر ولأن له في مكاتب مكاتبه حتماً زبلي^٢ واعترض
 الشر بلائيه جعله المملوك شاملاً للمكاتب بأنهم صر^٣ حوا بأنهم لو قال كل مملوك حر لا يتناول المكاتب لأنه ليس
 بمملوك مطلقاً لأنه مالم يدا^٤ قلت وقد يجاب بأنه لم يداوله هناك لشبهة انصراف المطلق إلى الكامل فلم يعتق لأن
 الشبهة تصلح للدفع للآليات ولا مقتضى هنا مراعاة هذه الشبهة (قوله اعتق المزكي بعضه) اعلم أن حكم
 معتق البعض عند الامام أن العبدان كان كله للمعتق عتق بقدر ما أعتق وله استسعاؤه في قيمة الباقي وأخبر به
 وإن كان مشتركاً فإن كان المعتق موسراً فليشريكه استسعاؤه العبد في قيمة حصته أو تضمين المعتق ويرجع بمأخذه
 على العبد أو يعتق باقيه وإن كان معسراً استسعى العبد لا غير وعندهما أن أعتق بعض عبده عتق كله ولا يسعي
 وإن أعتق بعض المشترك فليس للأخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد
 وسيأتي تمام الاحكام في باب (قوله معسر) حال من الأب وليس بقصد احترازي (قوله لا يدفع له) ذكره ليعلل له
 والافغى عنه قول المصنف ولا إلى عبده ط (قوله لأنه مكاتبه أو مكاتب ابنه) لأنه على تقدير أن يكون كله له
 أو يكون بينه وبين ابنه وكان موسراً واختار الابن تضمينه ورجع الأب على العبد بمأخذه فهو مكاتبه وإن كان
 معسراً أو كان موسراً واختار الابن الاستسعاؤه فهو مكاتب ابنه ومكاتب الابن لا يجوز دفع الزكاة اليه
 كما لا يجوز دفعها إلى الابن فافهم وبما قررنا ظهر أن قوله معسر ليس بقصد احترازي كما قلنا ولعل^٥ فأنذنه
 رجوع شق التعليل إلى المسألتين على سبيل ألف والنشر المرتب ثم انه سماه مكاتباً لأنه يشبهه في السعاية وإن
 خالفه من بعض الأوجه كعدم الرد إلى الرق (قوله وأما المشترك الخ) قال في البحر ولو كان بين اثنين
 اجنيين فأعتق أحدهما حصته وهو معسر واختار الساكت الاستسعاؤه فلم يعتق الدفع لأنه مكاتب
 لشريكه وليس للساكت الدفع لأنه مكاتبه وإن كان المعتق موسراً واختار الساكت تضمينه فلا ساكت الدفع
 إلى العبد لأنه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع إذا اختار بعد تضمينه استسعاؤه اه (قوله لأنه أم مكاتب
 نفسه) أي فيما إذا كان المزكي هو الساكت المستسعي وكان المعتق معسراً أو كان المزكي هو المعتق الموسر
 واستسعى العبد بعد أن ضمنه الساكت وقوله أو غيره أي فيما إذا كان المزكي هو المعتق في الصورة الاولى
 أو الساكت في الثانية كما علم مما ذكرناه آنفاً عن البحر في المسألتين الاوئيتين لا يجوز الدفع اليه لأنه مكاتب
 نفسه كما علم من قوله ولا إلى مملوك المزكي ولو مكاتباً وفي الاخيرتين يجوز لأنه مكاتب غيره كما علم من قول المتن سابقاً
 ومكاتب فتقوله لأنه الخ تعليل لقوله فحكمه علم مما مر وهو ظاهر فافهم قال في النهر فان قلت كيف يتصور دفع
 الزكاة من المعسر قلت يتصور بأن يكون زكاة مال مستهلك قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق فقيراً (قوله
 مطلقاً) أي سواء كان المعتق موسراً أو معسراً والعبد كله له أو مشترك بينه وبين ابنه أو اجنبي (قوله لأنه حر^٦
 كله) أي غير مدبون وهو فيما إذا كان كل العبد للمعتق أو بعضه وهو موسر ضمنه الساكت (قوله أو حر^٧
 مدبون) أي فيما إذا كان المعتق معسراً فإن العبد يسعي للساكت وهو حر (قوله فافهم) أشار به إلى أنه
 حر المراد على وجه لا يرد عليه ما أورده في الدرر على عبارة الهداية وإن تكلف شرحتها إلى تأويلها كما يعلم
 بمراجعة ذلك (قوله ولا إلى غنى) استثنى منه القهستاني^٨ المكاتب وابن السبيل والعامل ومقتضاه
 جواز الدفع إلى المكاتب وإن حصل نصاً بازاء على بدل الكتابة وقد مناغوه عن شرح ابن الشافعي وأما
 دفعها إلى السلطان فتقدم الكلام عليه أول الزكاة وكذا لوجه رجل لفقير زكاة من جماعة (قوله فارغ عن
 حاجته) قال في البدائع قدر الحاجة هو ما ذكره الكرخي في مختصره فقال لا بأس أن يعطى من الزكاة من له
 مسكن وما يثابته في منزله ونظامه وفروم وسلاح ومياب البدن وكتب العلم إن كان من أهله فإن كان له فضل
 عن ذلك تبلغ قيمته مائتي درهم مرم عليه أخذ الصدقة لما روى عن الحسن البصري قال كانوا يعنى العصابة

ولو علموا كالفقير (أو) بينهما (زوجية)
 ولو مبانه وقال لا يدفع هي زوجة
 (و) لا إلى (مملوك المزكي) ولو مكاتباً
 أو مدبراً (و) لا إلى (عبد)
 اعتق المزكي بعضه سواء كان
 كله له أو بينه وبين ابنه فأعتق الأب
 حظه معسر لا يدفع له لأنه مكاتبه
 أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه
 وبين اجنبي فحكمه علم مما مر
 لأنه أم مكاتب نفسه أو غيره
 وقال لا يجوز مطلقاً لأنه حر كله
 أو حر مدبون فافهم (و) لا إلى
 (غنى) بملك قدر نصاب فارغ
 من حاجته الأصلية من أي مال
 كل

مظلل
 في الطوائف الأصلية

يعطون من الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من السلاح والفرس والدار والخدم وهذا الآن هذه الاشياء من
الحوائج اللازمة التي لا بد للانسان منها واذ كفي الفتاوى فمن له حوائج ودور للغة لكن غلتها لا تكفيه ولعلها
انه فقير ويحل له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل وكذا الوله كرم لا تكفيه غلته ولوعنده
طعام للفقير يساوي مائتي درهم فان كان كفاية شهر يحل أو كفاية سنة قيل لا يحل وقيل يحل لانه مستحق
المصرف الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد اذخر عليه الصلاة والسلام لسانه قوت سنة ولوله كسوة الشتاء وهو
لا يحتاج اليها في الصيف يحل ذكر هذه الجملة في الفتاوى اه وظاهر تعليله للقول الثاني في مسألة الطعام
اعتماده في التارخانية عن التذيب انه الصحيح وفيها عن الصغرى له دار يسكنها لكن تزيد على حاجته
بأن لا يسكن الكل يحل له أخذ الصدقة في الصحيح وفيها مثل محمد عن له أرض يزرعها أو حانوت يستغلها أو دار
غلها ثلاثة آلاف ولا تكفي لنفسه ونفقة عياله سنة يحل له أخذ الزكاة وان كانت قيمتها تبلغ الوفا وعليه
القوى وعنده ما لا يحل اه ملخصا قلت وسئلت عن المرأة هل تصير غنية بالجهاز الذي ترف به الى بيت
زوجها والذي يظهر مما مر أن ما كان من أثاث المنزل وثياب البدن وأثاث الاستعمال مما لا بد لامثالها منه
فهو من الحاجة الاصلية وما زاد على ذلك من الحلي والاواني والامتعة التي يقصدها الزينة اذا بلغ نصابا
تصير به غنية ثم رأيت في التارخانية في باب صدقة الفطر سئل الحسن بن علي عن لها جواهر ولا تلبسها
في الاعياد وتزين بها للزوج وليست للتجارة هل عليها صدقة الفطر قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها
عمر الحافظ فقال لا يجب عليها شيء اه وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلي غير التقدين من الحوائج الاصلية
والله تعالى أعلم (قوله كما جزم به في البحر) حيث قال ودخل تحت النصاب النسي الخس من الابل
فان ملكها أو نصابا من السوائم من أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوي مائتي درهم أو لا
وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من أي مال كان اه (قوله ما في الوهبانية) أي في آخرها عند ذكر
الانفاذ (قوله لكن اعتمد في الشربلية الخ) حيث قال وما وقع في البحر خلاف هذا فهو وهم فليتنبه له
وقد ذكر خلافه في آغاز الاشياء والنظائر فقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من شراح الهداية صرح بما ادعاه بل
عبارةهم تفيد خلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من النقود أو السوائم
أو العروش اه فأوهم ما في البحر وهو مدقوع لان قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدير النصاب بالقيمة
سواء كان من العروش أو السوائم لما أن العروش ليس نصابا الا ما يبلغ قيمته مائتي درهم وقد صرح بأن الاعتبار
مقدار النصاب في التبيين وغيره واستدل له في الكافي بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يغنيه فقد
سأل الناس الحاقا قيل وما الذي يغنيه قال ما تادهم أو عدلها اه فقد شمل الحديث اعتبار السائمة
بالقيمة لا لطلاقه وقد نص على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية
وشرحها والذخائر الاشرفية وفي الجوهرية قال المرغيناني اذا كان له خمس من الابل قيمتها أقل من مائتي درهم
تحل له الزكاة وتجب عليه وبهذا ظهر أن الاعتبار نصاب النقص من أي مال كان بلغ نصابا من جنسه أو لم يبلغ اه
ما نقله عن المرغيناني اه ما في الشربلية ملخصا ووفق ط بأنه روى عن محمد روايتان في النصاب المحرم
للزكاة هل الاعتبار فيه القيمة أو الوزن ففي المحيط عنه الاول وفي الظهيرية عنه الثاني وتظهر الثمرة فيمن له
تسعة عشر دينار قيمتها ثلثمائة درهم مثلا فيجزم أخذ الزكاة على الاول لا على الثاني والظاهر أن اعتبار الوزن
في الموزون لتأنيبه فيه أما المعدود كالسائمة فيعتبر فيها العدد على الرواية الثانية وعليها يحمل ما في البحر
وعلى رواية المحيط من اعتبار القيمة يحمل ما في الشربلية وغيرها وبه يشدق الثاني بين كلامهم اه أقول
وفيه نظر فان قوله أما المعدود كالسائمة فيعتبر فيها العدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة أما في حق حرمة
أخذها فهو محل النزاع فقد يقال اذا كان اختلاف الرواية في الموزون يكون المعدود معتبرا بالقيمة
بلاختلاف كما اعتبار القيمة اتصافا في العروش وقد علمت أن ما ذكره في البحر لم يصرح به شراح الهداية وانما
صرحوا بما مر عن العناية وقد علمت تأويله مع تصريح المرغيناني بما يزيل الشبهة من أصلها فلم يحصل التنافي
بين كلامهم حتى يتقحم التوفيق البعيد وانما حصل التنافي بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب
الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التنافي حينئذ يطلب منه التوفيق
فانهم (قوله أي الغنى) احترزه عن مملوك الفقير فيجوز دفعها اليه كافي منية المفتي ط (قوله ولومدبرا)

مطلبه
في جهاز المرأة هل يصير به غنية
مكن له نصاب سائمة لا تساوي مائتي
درهم كما جزم به في البحر
والنهر وأقره المصنف قائلا وبه
يظهر ضعف ما في الوهبانية
وشرحها من انه تحل له الزكاة
وتلزمه الزكاة اه لكن اعتمد
في الشربلية ما في الوهبانية
وحرر وجزم بأن ما في البحر وهم
(و) لا الى (مملوكه) أي الغنى
ولومدبرا

مثله أم الولد كما في البحر (قوله أوزمنا الخ) أي ولا يجرد ما ينفعه كما في الذخيرة (قوله على المذهب) أي حيث أطلق فيه العبد وهذا راجع إلى قوله أوزمنا قال في الذخيرة وروى عن أبي يوسف جواز الدفع إليه اه قال في الفتح وفيه نظرا لأنه لا ينتق وقوع الملك لمولاه بهذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته على السيد وتأنيبه بتركه واستحباب الصدقة النافلة عليه وقد يجاب بأنه عند غيبة مولاه الغنى وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل اه قال في البحر وقد يقال إن الملك هنا يقع للمولى وليس بمصرف وأما ابن السبيل بمصرف فالأولى الإطلاق كما هو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه بابن السبيل في جواز الدفع إليه للمجزم مع قيام المانع كما ألحق به من له ماله لا يتدر عليه كما مر فإذا جاز فيه مع تحقق غناه ففي العبد العابر من كل وجه أولى لكن قد ينزع في صحة الإلحاق بأن الرخصة لا بد فيها من الملك والعبد لا يملك وإن ملك ففي ابن السبيل ونحوه موقع الملك في محل العجز بخلاف الدفع وفي العبد وقع في غير محل العجز لأن الملك يقع للمولى إلا أن يدعى وقوعه للعبد هنا أحياء لم يجز حيث لم يجز حيث لم يجز (قوله غير المكاتب) أي مكاتب الغنى (قوله بمحيط) أي بدين محيط أي مستغرق لرقبته والمال في يده (قوله فيجوز) جواب لشرط مقدور أي أما المكاتب والمأذون المذكور فيجوز دفع الزكاة اليهما أما المكاتب فتقدم وأما المأذون فاعلم ذلك المولى اكسابه في هذه الحالة عند الامام خلافا لهما كما في البحر (قوله ولا إلى طفله) أي الغنى فيصرف إلى البالغ ولو ذكر أصحهما قهستاني فأقارن أن المراد بالطفل غير البالغ ذكرًا كان أو أنثى في عيال أبيه أو لأعلى الأصح لما أنه بعد غنا بفناء نهر (قوله بخلاف ولده الكبير) أي البالغ كما مر ولو زمت قبل فرض نفقته أجماعا وبعدة عند محمد خلافا للثاني وعلى هذا بقية الأقارب وفي بنت الغنى ذات الزوج خلاف والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وطفل الغنية) أي ولو لم يكن له أب يجر عن الغنية (قوله لا تنفع المانع) علة للجميع والمانع أن الطفل بعد غنا بغنى أبيه بخلاف الكبير فإنه لا بعد غنا بغنى أبيه ولا الأب بغنى ابنه ولا الزوجة بغنى زوجها ولا الطفل بغنى أمه ح عن البحر (قوله وبني هاشم الخ) اعلم أن عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعقب أربعة وهم هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تنصرف الرخصة إلى أولاد كل إذا كانوا مسلمين فقراء الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل قهستاني وبه علم أن إطلاق بني هاشم مالا ينبغي ألا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم وهذا قال في الحواشي السعدية أن آل أبي لهب ينسبون أيضا إلى هاشم ويحمل لهم الصدقة اه وأجاب في النهر بقوله وأقول قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الأمن أبطل النص قرأته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا خرابة بيني وبين أبي لهب فإنه أثر علينا الأفرين وهذا مريح في انتطاع نسبته عن هاشم وبه ظهر أن في اقتصار المصنف على بني هاشم كفاية فإن من أسلم من أولاد أبي لهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدًا لم أر من يخاضه قد بره اه (قوله بنو لهب) في بعض النسخ بنو أبي لهب وهي أصوب (قوله فحمل لهم) هذا ما جرى عليه جمهور الشارحين خلافا لما في غاية البيان كما في البحر والنهر (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم وهو أخو هاشم كما مر (قوله إطلاق المانع الخ) يعني سواء في ذلك كل الأزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها إلى مستحقها وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعروض كذا في البحر وقال في النهر وجوز أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض وهو رواية عن الإمام وقول العيصي والهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشم مثله عند أبي حنيفة خلافا لابن يوسف صوابه لا يجزى ولا يصح حله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام لمن تأمل اه وجهه أنه لو اختار تلك الرواية ما صح قوله خلافا لابن يوسف لما علمت من أنه موافق لها وفي اختصار الشارح بعض إيهام اه ح (قوله فأرأواهم أولى) أي بالمانع لأن تلك الرقبة يقع لمولاه بخلاف العتيق قال في النهر فبدعوا إليهم لأن مولاه الغنى يجوز الدفع إليه (قوله لحديث مولى القوم منهم) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بلفظ مولى القوم من أنفسهم وانا لا تحل لنا الصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهذا في حق حل الصدقة ومرتبتها لا في جميع الوجوه ألا ترى أنه ليس بكف ملهم وأن مولى المسلم إذا كان كافرا تؤخذ منه الجزية ومولى

أوزمنا ليس في عيال مولاه أو كان مولاه غائبا على المذهب لأن المانع وقوع الملك لمولاه (غير المكاتب) والمأذون المذون بمحيط فيجوز (و) لا إلى (طفله) بخلاف ولده الكبير وأبيه سائر أمه الفقراء وطفل الغنية فيجوز لا تنفع المانع (و) لا إلى (بني هاشم) الأمن أبطل النص قرأته وهم بنو لهب فحمل لأن أسلم منهم كما تحل لبني المطلب ثم ظاهر المذهب إطلاق المانع وقول العيصي والهاشمي يجوز له دفع زكاته لمثل صوابه لا يجوز نهر (و) لا إلى (مواشيهم) أي عقائمهم فأرأواهم أولى لحديث مولى القوم منهم

قوله فحمل لهم هكذا يحطه ولعلها نسخة والافلاذ في نسخ الشارح فحمل لم أسلم منهم وهو أصح بالمراد اه معجمه

وهل كانت تحمل لسائر الانبياء
خلاف واعتمد في التمر حلها
لاقربائهم لاهم (وجازت التطوعات

من الصدقات و) غلة (الوقوف
لهم) أي لني هاشم سواء سماهم
الواقف أولا على ما هو الحق كما
حققه في الفتح لكن في السراج
وغيره ان سماهم جاز والا لا قلت
وجعله محشي الاشياء محمل
القولين ثم نقل عن صاحب البحر
عن المبسوط وهل تحمل الصدقة
لسائر الانبياء قبل نم وهذه
خصوصية لنيينا صلى الله عليه
وسلم وقيل لا بل تحمل اقربائهم
فهى خصوصية لقراية نبيينا
اكراما واطهارا لفضيلته صلى
الله عليه وسلم فليحفظ (و) لا
تدفع الى (ذمى) لحديث معاذ
(وجاز) دفع (غيرها وغير
العشر) والخراج (اليه) أى
الذمى ولولو واجبا ككنذر
و كفارة وفطرة خلافا للثانى
وبقوله يفتى حاوى القدسي وأما
الحربى ولومستامنا فجميع
الصدقات لا تجوز له انفاقا بجر
عن الغاية وغيرها لكن جزم
الزيبلى بجواز التطوع له (دفع
بتحز) لمن يظنه مصرفا

٥ قوله غير العشر هكذا بخطه بدون
واو والذي في نسخ السراج وغير
العشر بالواو والمآل واحد تأمل
اه معجمه

المخلى لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية نهر قلت سيبأى في باب الكفاة في النكاح أن معتق الوضيع ليس
بكف لمعتقة الشريف (قوله لسائر الانبياء) أى لباقهم (قوله واعتمد في التمر الح) هو اعتماد لثانى
القولين الا أن نقلهم عن المبسوط وفي حواشى مسكين عن الحموى عن شرح البضارى لابن بطال اتفق
الفقهاء على أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الحموى وفي المغنى
عن عائشة رضى الله عنها انما آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال فهذا يدل على تحريمها عليهن اه تأمل (قوله
وجازت التطوعات الخ) قديم يخرج بقية الواجبات كالنذر والعشر والكفارات وجزاء الصيد الاخر
الركاز فانه يجوز صرفه اليهم كما في التمر عن السراج (قوله كما حققه في الفتح) أقول نقل في البحر عن عدة
كتب أن النقل جائز لاهم اجماعا وذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التطوع والوقف كما في المحيط وكافى النسفى
وأن الزيبلى أثبت الخلاف على وجه يشعر بعمدة التطوع عليهم وقواه في الفتح من جهة الدليل اه قلت
وذكر في الفتح أن الحق اجراء الوقف مجرى النافلة لأن الوقف متبرع ووجوب الدفع على الناظر لوجوب
اتباعه لشرط الواقف لا بصيرته واجبا على الواقف ونقل ح عمارته بطولها وحاصلها ترجيح منع الوقف
عليهم كالنافلة وبه يظهر ما في كلام الشارح فان مفاده أن كلام الفتح في الوقف فقط وانه يحمل لهم لكن وقع
في نسخة كتب علماء بزيادة وقيل لا مطلقا قبل قوله على ما هو الحق وبها يصح الكلام وسقطت هذه الزيادة
وما بعدها في بعض النسخ الى قوله ولا تدفع الى ذمى (قوله لكن في السراج وغيره) عزاء في الجرائى
شرح الطحاوى وغيره (قوله وجعله محشى الاشياء) أى الشيخ صالح الغزى ابن المصنف وكذا
البيرى شارح الاشياء والضمير الى ما في السراج وغيره ط (قوله محمل التولى) أى محمل القول بالجواز
على ما اذا سماهم وبعدمه على ما اذا لم يسماهم كما اذا وقف على الفقراء ولعل وجهه انه حينئذ يكون صدقة
من كل وجه فلا يجوز الدفع الى فقراهم بخلاف ما اذا سماهم لانه يكون تبرعا واصله لا صدقة فهو كالوقوف
على جماعة أغنياء ثم على الفقراء وبزيادة ما في خزنة المقتزين لو قال مالى لاهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم
وهم يحصون جاز لان هذه وظيفة وليست بصدقة وبصرف الى أولاد فاطمة رضى الله عنها اه (قوله ثم نقل
عن صاحب البحر الخ) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب اسقاطه لتكرره بقوله المار وهل كانت
تحمل الخ (قوله لحديث معاذ) أى المار عند قوله وكنائب اذا خلافاً أن الضمير في اغنيائهم
يرجع للمسلمين فكذا في فقرائهم معراج (قوله غير العشر) فانه ملحق بالزكاة ولذا سمى زكاة الررع وأما
الخراج فليس من الصدقات الا الكلام فيها ومصرفه مصالح المسلمين كما مر ولذا لم يستثن في الكثر والهداية
الا الزكاة (قوله خلافا للثانى) حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز اعتبارا بالزكاة
وصرح في الهداية وغيرها بأن هذا رواية عن الثانى وظاهره أن قوله المشهور كقولهما (قوله وبقوله
يفتى) الذى في حاشية الخير الرملى عن الحاوى وبقوله نأخذها من ك كلام الهداية وغيرها فيفسد
ترجيح قولهما وعليه المتون (قوله وأما الحربى) محترز الذمى (قوله عن الغاية) أى غاية البيان
وقوله وغيرها أى النهاية فافهم (قوله لكن جزم الزيبلى بجواز التطوع له) أى للمستأمن كما
تفيدة عبارة التمر ان هذا لم أره في الزيبلى وكذا قال أبو السعود وغيره مع انه مخالف لدعوى الاتفاق لكن
رأيت في المحيط من كتاب المكسب ذكر محمد في السير الكبير لا بأس للمسلم أن يعطى كافرا حرياً أو ذمتياً
وأن يقبل الهدية منه لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار الى مكة حين قحطوا وأمر
بدفعتها الى أبى سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفترقا على فقراء أهل مكة ولأن صلة الرحم محمود
في كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق الخ وسند كرتام الكلام على ذلك في أول كتاب الوصايا
(قوله دفع بتحز) أى اجتهاد وهو لغة الطلب والابتغاء ويراد به التوخى الآن الأول يستعمل في المعاملات
والثانى في العبادات وعرفا طلب الشيء بغالب الظن عند عدم الوقوف على حقيقته نهر (قوله لمن يظنه
مصرفا) أما لو تحزى فدفع لمن يظنه غير مصرف أو شك ولم يتحز لم يجوز حتى يظهر أنه مصرف فيجزيه في الصحيح
خلافا لمن ظن عدمه وقامه في التروفيه واعلم أن المدفوع اليه لو كان جالسا في صف الفقراء يصنع صنعهم
أو كان عليه زهم أو سأل فاعطاه كانت هذه الاسباب بمنزلة التحزى كذا في المبسوط حتى لو ظهر غناه لم يعد

(فبان أنه عبده) أي ولومدرا أو أم ولد نهر وجوهرة وهو مفاد من مقابلته بالكتاب وانما لم يجر
لانه لم يخرج المدفوع عن ملكه والتعليك ركن (قوله أو مكاتبه) لانه في كسبه حقا فلم يتم التعليك فليج
والمتسعي كالمكاتب عنده وعندهما حرمديون بجر عن البدائع (قوله أو حربي) قال في البحر وأطلق
أي في الكثر ~~الكتاب~~ كافر فمثل الذي والحري وقد صرح بهما في المبني وفي المحيط في الحربي روايتان والفرق
على احدهما انه لم توجد صفة القرية أصلا والحق المنع في غاية البيان عن التحفة أجمعوا أنه اذا ظهر أنه حري
ولومستأمن لا يجوز وكذا في المعراج معللا بأن صلته لا تكون بزاشر عا ولذا لم يجوز التطوع اليه فلم يقع قرية ١٥
أقول يتأنيه ما قد مناه قريسا عن المحيط عن السير الكبير من أنه لا بأس أن يعطى حريا إلا أن يقال ان معناه
لا يحرم بل تركه أولى فلا يكون قرية فتأمل وفي شرح الكثر لابن الشلي قال في كفاية البيهقي دفع الى حري خطأ
ثم تبين جاز على رواية الأصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجوز وهو قوله ١٥ قال الاقطع وقال أبو
يوسف لا يجوز وهو أحد قولي الشافعي وقوله الاخر مثل قول أبي حنيفة قال في مشكلات خواهر زاده
الاجاع منعقد أنه لو كان مستأمنًا أو حريًا يجب الاعادة ١٥ ونص في الاختار على الجواز واطلاق الكثر يدل
عليه ١٥ كلام ابن الشلي قلت وكذا اطلاق الهداية والمثلقي الكافري يدل على الجواز وما نقله عن الاقطع
يدل على أنه قول امام المذهب في كفاية الاجاع على خلافه في غير محلها (قوله لما مر) أي في قوله بجمع
الصدقات لا تجوز له اتفاقا (قوله أو كونه ذميا) عدل عن تعبير الهداية وغيرها بالكافر بناء على ما مر
(قوله لا يعبد) أي خلافا لابي يوسف (قوله لانه أتى بما في وسعه) أي أتى بالتعليك الذي هو الركن
على قدر وسعه اذ ليس مكافا اذ دفع في ظلمة مثلا بأن يسأل عن القابض من أنت وبقولنا أتى بالتعليك يدفع
ما قد يقال انه لو دفع الى عبده أو مكاتبه يكون أتى بما في وسعه ~~لكن~~ يرد عليه الحري لحصول التعليك وهذا
يؤيد ما مر من عدم وجوب الاعادة فيه والتعليل بعدم وجود صفة القرية بحمل نظر قدبر (قوله ولو دفع
بلا يتحر) أي ولا شك كما في الفتح وفي التهستاني بأن لم يحظر بياله انه مصرف أو لا وقوله لم يجوز أن أخطأ أي
ان تبين له انه غير مصرف فلم يظهر له شيء فهو على الجواز وقد مناهما لولش فلم يتحر أو يتحرى وغلب على ظنه انه
غير مصرف (تنبيه) في التهستاني عن الزاهدي ولا يستر ذمته لو ظهر أنه عبدا أو حري وفي الهاشمي
روايتان ولا يستر ذمته الولد والغني وهل يطيب له فيه خلاف واذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطى
١٥ (قوله وكره اعطاء فقير نصابا أو أكثر) وعن أبي يوسف لا بأس باعطاء قدر النصاب وكره الاكثر
لان جزءا من النصاب مستحق لحاجته للعالم والباقي ذونه معراج وبه ظهر وجه ما في الظهيرية وغيرها
عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين قال يأخذ
واحد او برز واحد ١٥ فافى البحر والنهر هنا غير محترق قدبر وبه ظهر أيضا أن دفع ما يكمل النصاب كدفع
النصاب قال في النهر والظاهر أنه لا فرق بين كون النصاب ناميا أو لا حتى لو أعطاه عروضا تبلغ نصابا فكذلك
ولا بين كونه من النقود أو من الحيوانات حتى لو أعطاه خمس من الابل لم تبلغ قيمتها نصابا كره لما مر ١٥ وفي بعض
النسخ تبلغ بدون لم والانصب الاول (قوله بحيث لو فرقه عليهم) أي على العيال فهو راجع الى قوله أو كان
صاحب عيال قال في المعراج لان التصديق عليه في المعنى تصديق على عياله وقوله أو لا يفضل معطوف على
قوله لو فرقه وهو راجع الى قوله مديونا ففيه لقي ونشر غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه يخص وينضل فافهم
(قوله وكره نقلها) أي من بلد الى بلد آخر لان فيه رعاية حتى الجوار فكان أولى زيلبي والتبادر منه
أن الكراهة تنزيهية تأمل فلونقلها جاز لان المسرف مطلق الفقراء درر ويعتبر في الزكاة مكان المال
في الروايات كلها واختلف في صدقة الفطر كما يأتي (قوله بل في الظهيرية الخ) اضرب انتقالا عن عدم
كراهة نقلها الى القرية الى تعيين النقل اليهم وهذا نقله في مجمع القوائد معزى بالاوسط عن أبي هريرة مرفوعا
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا أمة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة
محتاجون الى صلته ويعسر فيها الى غيرهم والذي نفسي بيده لا يتظر الله اليه يوم القيامة ١٥ رجى والمراد بعدم
القبول عدم الاثابة عليها وان سقط بها القرض لان المقصود منها سد خلل المحتاج وفي القريب جمع بين الصلة
والصدقة وفي التهستاني والافضل اخونه واخواته ثم أولادهم ثم أعمامهم وعماته ثم أخواله وخالاته ثم ذوا

(فبان أنه عبده) أي ولومدرا أو أم ولد نهر وجوهرة وهو مفاد من مقابلته بالكتاب وانما لم يجر
لانه لم يخرج المدفوع عن ملكه والتعليك ركن (قوله أو مكاتبه) لانه في كسبه حقا فلم يتم التعليك فليج
والمتسعي كالمكاتب عنده وعندهما حرمديون بجر عن البدائع (قوله أو حربي) قال في البحر وأطلق
أي في الكثر ~~الكتاب~~ كافر فمثل الذي والحري وقد صرح بهما في المبني وفي المحيط في الحربي روايتان والفرق
على احدهما انه لم توجد صفة القرية أصلا والحق المنع في غاية البيان عن التحفة أجمعوا أنه اذا ظهر أنه حري
ولومستأمن لا يجوز وكذا في المعراج معللا بأن صلته لا تكون بزاشر عا ولذا لم يجوز التطوع اليه فلم يقع قرية ١٥
أقول يتأنيه ما قد مناه قريسا عن المحيط عن السير الكبير من أنه لا بأس أن يعطى حريا إلا أن يقال ان معناه
لا يحرم بل تركه أولى فلا يكون قرية فتأمل وفي شرح الكثر لابن الشلي قال في كفاية البيهقي دفع الى حري خطأ
ثم تبين جاز على رواية الأصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجوز وهو قوله ١٥ قال الاقطع وقال أبو
يوسف لا يجوز وهو أحد قولي الشافعي وقوله الاخر مثل قول أبي حنيفة قال في مشكلات خواهر زاده
الاجاع منعقد أنه لو كان مستأمنًا أو حريًا يجب الاعادة ١٥ ونص في الاختار على الجواز واطلاق الكثر يدل
عليه ١٥ كلام ابن الشلي قلت وكذا اطلاق الهداية والمثلقي الكافري يدل على الجواز وما نقله عن الاقطع
يدل على أنه قول امام المذهب في كفاية الاجاع على خلافه في غير محلها (قوله لما مر) أي في قوله بجمع
الصدقات لا تجوز له اتفاقا (قوله أو كونه ذميا) عدل عن تعبير الهداية وغيرها بالكافر بناء على ما مر
(قوله لا يعبد) أي خلافا لابي يوسف (قوله لانه أتى بما في وسعه) أي أتى بالتعليك الذي هو الركن
على قدر وسعه اذ ليس مكافا اذ دفع في ظلمة مثلا بأن يسأل عن القابض من أنت وبقولنا أتى بالتعليك يدفع
ما قد يقال انه لو دفع الى عبده أو مكاتبه يكون أتى بما في وسعه ~~لكن~~ يرد عليه الحري لحصول التعليك وهذا
يؤيد ما مر من عدم وجوب الاعادة فيه والتعليل بعدم وجود صفة القرية بحمل نظر قدبر (قوله ولو دفع
بلا يتحر) أي ولا شك كما في الفتح وفي التهستاني بأن لم يحظر بياله انه مصرف أو لا وقوله لم يجوز أن أخطأ أي
ان تبين له انه غير مصرف فلم يظهر له شيء فهو على الجواز وقد مناهما لولش فلم يتحر أو يتحرى وغلب على ظنه انه
غير مصرف (تنبيه) في التهستاني عن الزاهدي ولا يستر ذمته لو ظهر أنه عبدا أو حري وفي الهاشمي
روايتان ولا يستر ذمته الولد والغني وهل يطيب له فيه خلاف واذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطى
١٥ (قوله وكره اعطاء فقير نصابا أو أكثر) وعن أبي يوسف لا بأس باعطاء قدر النصاب وكره الاكثر
لان جزءا من النصاب مستحق لحاجته للعالم والباقي ذونه معراج وبه ظهر وجه ما في الظهيرية وغيرها
عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين قال يأخذ
واحد او برز واحد ١٥ فافى البحر والنهر هنا غير محترق قدبر وبه ظهر أيضا أن دفع ما يكمل النصاب كدفع
النصاب قال في النهر والظاهر أنه لا فرق بين كون النصاب ناميا أو لا حتى لو أعطاه عروضا تبلغ نصابا فكذلك
ولا بين كونه من النقود أو من الحيوانات حتى لو أعطاه خمس من الابل لم تبلغ قيمتها نصابا كره لما مر ١٥ وفي بعض
النسخ تبلغ بدون لم والانصب الاول (قوله بحيث لو فرقه عليهم) أي على العيال فهو راجع الى قوله أو كان
صاحب عيال قال في المعراج لان التصديق عليه في المعنى تصديق على عياله وقوله أو لا يفضل معطوف على
قوله لو فرقه وهو راجع الى قوله مديونا ففيه لقي ونشر غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه يخص وينضل فافهم
(قوله وكره نقلها) أي من بلد الى بلد آخر لان فيه رعاية حتى الجوار فكان أولى زيلبي والتبادر منه
أن الكراهة تنزيهية تأمل فلونقلها جاز لان المسرف مطلق الفقراء درر ويعتبر في الزكاة مكان المال
في الروايات كلها واختلف في صدقة الفطر كما يأتي (قوله بل في الظهيرية الخ) اضرب انتقالا عن عدم
كراهة نقلها الى القرية الى تعيين النقل اليهم وهذا نقله في مجمع القوائد معزى بالاوسط عن أبي هريرة مرفوعا
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا أمة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة
محتاجون الى صلته ويعسر فيها الى غيرهم والذي نفسي بيده لا يتظر الله اليه يوم القيامة ١٥ رجى والمراد بعدم
القبول عدم الاثابة عليها وان سقط بها القرض لان المقصود منها سد خلل المحتاج وفي القريب جمع بين الصلة
والصدقة وفي التهستاني والافضل اخونه واخواته ثم أولادهم ثم أعمامهم وعماته ثم أخواله وخالاته ثم ذوا

(أومن دار الحرب الى دار الاسلام)
 أولي طالب علم. وفي المعراج
 التصديق على العالم الفقير أفضل
 (أوالى الزهاد أو كانت محجلة) قبل
 تمام الحول فلا يكره خلاصة
 (ولا يجوز صرفها لأهل البدع)
 ٢ كالتزامية لانهم مشبهة في ذات
 الله وكذا المشبهة في الصفات
 في المختار لان مفقوت المعرفة من
 جهة الذات يلحق بمفقوت المعرفة
 من جهة الصفات مجمع الفتاوى
 (كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده
 منه) أى من الزنى وكذا الذى
 نفاه احتياطاً (الا اذا كان)
 الولد (من ذات روح معروف)
 فصولين والكل فى الاشياء
 (ولا) يحل أن (يسأل) شيأ من
 القوت (من له قوت يومه) بالفعل
 أو بالقوة كالصحيح المكتسب وبأنه
 معطيه ان علم بحاله لاعائه على
 المحرم (ولو سأل للكسوة)
 أو لاستغاله عن الكسب بالجهد
 أو طلب العلم (جاز) لو محتاجاً

٢ قوله نسبت الى عبد الله محمد الخ
 هكذا بخطه وأعله سقط من قوله لفظ
 أبى فى المصباح وكرام بفتح
 الكاف مثقل والدأبى عبد الله
 محمد بن كرام المشبه الذى أطلق
 اسم الجوهري على الله تعالى الخ
 ما قال فليحذر اه معجته

أرحامه ثم جبرانه ثم أهل سكتة ثم أهل بلده كما فى النظم اه قلت ونظم ذلك المقدسى فى شرحه (قوله أومن دار
 الحرب الخ) لأن فقراء المسلمين الذين فى دار الاسلام أفضل من فقراء دار الحرب بجر قلت ينبغى استثناء
 أسارى المسلمين اذا كان فى دفعها اعانة على فداهم من الأسر تأتى (قوله وفى المعراج الخ) تمام
 عبارته وكذا على المدين المحتاج (قوله أفضل) أى من الجاهل الفقير قهسنى (قوله خلاصة) عبارتها
 كما فى البحر لا يكره أن ينقل زكاة ماله المحجلة قبل الحول لفقير غير أحوج ومدينون (قوله ولا يجوز صرفها
 لأهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها له تزامية الخ فالمراد هنا بالبدع المكفرة تأتى (قوله
 كالتزامية بالفتح والتشديد وقيل بالتخفيف والاول الصحيح المشهور فرقة من المشبهة نسبت الى عبد الله محمد
 ابن كرام وهو الذى نص على أن معبوده على العرش استقاراً وأطلق اسم الجوهري عليه تعالى الله
 عما يقول المبطلون علواً كبيراً مغرب (قوله وكذا المشبهة فى الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث
 به تعالى فيجعلون بعض صفاته حادثاً كصفات الحوادث ط (قوله لان مفقوت المعرفة الخ) العبارة مقابلة
 وعبارة البرازية وغيرهم أى غير التزامية من المشبهة فى الصفات أقل حالاً منهم لانهم مشبهة فى الصفات واختار
 أنه لا يجوز الصرف اليهم أيضاً لان مفقوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمفقوت المعرفة من جهة الذات
 (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الا خمس الركاز ط عن حاشية الاشياء
 لابي السعود (قوله وكذا الذى نفاه) كولد أم الولد اذا نفاه كذا فى البحر ومثله المنفى باللعان كما يأتى
 فى بابيه وهل مثله ولد فنته اذا سكت عنه أو نفاه فليراجع ح (قوله احتياطاً) علة قوله لا يجوز (قوله
 الا اذا كان الولد الخ) علة فى العمادية بأن النسب يثبت من النكاح وقد ذكر فى الصيرفية جات بولد
 من الزنى يثبت النسب من الزوج لامن الزانى فى الصحيح فلودفع صاحب الفراش زكاته الى هذا الولد يجوز
 ولودفع الزانى لا يجوز عندنا خلافاً للشافعى اه فقد صرح بعدم جواز دفع الى ولده من الزنى وان كان لها
 زوج معروف وحتى عن الجوى وهذا مخالف لما ذكره المصنف وتصور المسألة بالزنى مع العلم بأنها ذات
 زوج ليخرج ما اذا لم يعلم ذلك لكون الوطء حينئذ وطء شبهة لازنى ولذا قال فى البحر وخرج ولد المنفى اليها زوجها
 اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الاول حياً فان على قول الامام المرجوع عنه الاولاد الاول ومع هذا يجوز دفع
 زكاته اليهم وشهادتهم له كذا فى المعراج لعدم الفرعية ظاهراً وعليه فينبغى أن لا يجوز ذلك للثانى لوجود
 الفرعية حقيقة وان لم يثبت النسب منه لكن المنقول فى الولو الجسة جواز ذلك له على قول الامام وروى
 رجوعه وعليه الفتوى وعليه فلا قول الدفع اليهم دون الثانى اه (قوله والكل) أى كل القروع المذكورة
 من قوله ولا يجوز دفعها لأهل البدع الى هنا (قوله ولا يحل أن يسأل الخ) قيد بالسؤال لان الاخذ بدونه
 لا يحرم بجر وقد بقوله شيأ من القوت لان له سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت كثوب شربلية واذا
 كان له دار يسكنها ولا يقدر على الكسب قال ظهير الدين لا يحل له السؤال اذا كان يكفيه ما دونها معراج
 ثم نقل ما يدل على الجواز وقال وهو أوسع وبه يفتى (قوله كالصحيح المكتسب) لانه قادر بعخته واكتسابه
 على قوت اليوم بجر (قوله وبأنه معطيه الخ) قال الاكمل فى شرح المشارك وأما الدفع الى مثل
 هذا السائل عالم بحاله فيحكمه فى القياس الا انه به لانه اعانة على الحرام لكنه يجعل هبة وبالهبة للفقير أولن
 لا يكون محتاجاً اليه لا يكون آنما اه أى لان الصدقة على الغنى هبة كما أن الهبة لفقير صدقة لكن فيه
 أن المراد بالغنى من يملك نصيباً أما الغنى بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة فافتر منه وقع فيه
 أقاد فى النهر وقال فى البحر لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس اعانة على المحرم لان الحرمة
 فى الابتداء انما هى بالسؤال وهو متقدم على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الا لو كان الاخذ هو المحرم فقط فليست تأتى
 اه قال المقدسى فى شرحه وأنت خبير بأن الظاهر أن مرادهم أن الدفع الى مثل هذا يدعو الى السؤال على
 الوجه المذكور وبالمنع رعايتوب عن مثل ذلك فليست تأتى اه (قوله للكسوة) ومثله الحرة المسكن ومرة
 البيت الضرورية لا ما يترى به يتأفها يظهر (قوله أو لاستغاله عن الكسب بالجهد) أشار الى أن له السؤال
 وان كان قوياً مكتسباً كما صرح به فى البحر عن غاية البيان (قوله أو طلب العلم) ذكره فى البحر بحثنا بقوله
 وينبغى أن يلحق به أى بالغازى طالب العلم لاستغاله عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا ان نفقته على أبيه وان كان

صحى منكسباً كما لو كان زمناً (قوله واعتبار حاله الخ) أشار إلى أنه ليس المراد دفع ما بغنيه في ذلك اليوم عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لنفسه وعياله وأصل العبارة للشرى بل إلى حيث قال قوله ونادى دفع ما بغنيه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الاغناء بسؤال القوت والوجه أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال وحاجة أخرى كدهن ونوب وكراء منزل وغير ذلك كما في الفتح ١٥ وتماه فيها فافهم (قوله والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال) أى لا مكان المزدكى حتى لو كان هو في بلد وماله في أخرى فترق في موضع المال ابن كمال أى في جميع الروايات بجر وظاهره أنه لو فترق في مكانه نفسه بكرة كما في مسألة نقلها إلى مكان آخر بقی هنا شئ لم أره وهو أنه لو كان له مال مع مضارب مثلاً في بلدة وحال عليه الخول هناك ثم جاء المضارب بالمال إلى بلدة قرب المال وكان لم يخرج زكاته فهل يخرجها إلى فقراء بلدته أو إلى فقراء البلدة التي كان فيها المال فراجع (قوله وفي الوصية مكان الموصي) أقول كذا في الجوهرة عن الفتاوى لكن ذكر في وصايا شرح الوهبية عن الخلاصة أوصى بأن يصدق ثلث ماله في فقراء بلخ الأفضل أن يصرف إليهم وإن أعطى غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وبه يفتى وقال محمد لا يجوز ١٥ (قوله مكان المؤدى) أى لا مكان الرأس الذى يؤدى عنه (قوله وهو الأصح) بل صرح في النهاية والعناية بأنه ظاهر الرواية كما في الشرى بلالية وهو المذهب كما في البحر فمجان أولى مما في الفتح من تصحيح قولهما باعتبار مكان المؤدى عنه قال الرضى وقال في المنخ في آخر باب صدقة الفطر الأفضل أن يؤدى عن عبيده وأولاده وحشمه حيث هم عند أبي يوسف وعليه الفتوى وعند محمد حيث هو ١٥ تأمل قلت لكن في التارخية يؤدى عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو قول محمد ومثله قول أبي حنيفة وهو الصحيح (قوله إلى صبيان أفاربه) أى العفلاء والأفلا يصح الإبداء إلى ولي الصغير (قوله برسم عبد) أى عادة عبد ح (قوله أو مهدى الباكورة) هى المرة التي تدرك أولاد فاموس وقيدته في التارخية بالتى لا تساوى شيئاً ومفهومه أنها لو لها قيمة لم يصح عن الزكاة لأن المهدى لم يدفعها إلا للعرض فلا يجوز أخذها إلا بدفع ما يرثى به المهدى والزائد عليه يصح عن الزكاة ثم رأيت ط ذكر مثله وزاد الآن ينزل المهدى منزلة الواهب ١٥ أى لأنه لم يقصد بها أخذ العوض وإنما جعلها وسيلة للصدقة فهو متبرع بما دفع ولذا لا يعتد بما يأخذه عوضاً عنها بل صدقة لـ كن لا أخذ ولم يعطه شيئاً لا يرضى بتركها له فلا يحل له أخذها والذي يظهر أنه لو نوى بمادفعه الزكاة صحت نيته ولا تبقى ذمته مشغولة بقدر قيمتها أو أكثر إذا كان لها قيمة لأن المهدى وصل إلى غرضه من الهدية سواء كان ما أخذه زكاة أو صدقة نافله ويكون حينئذ رضا بترك الهدية فليست تأمل (قوله إلا إذا نص على التعويض) ينبغي أن يكون مبنياً على القول بأنه إذا سمى الزكاة قرضاً لا تصح وتقدم أن المعتمد خلافه وعليه فنحنى أنه إذا نواها صحت وإن نص على التعويض إلا أن يقال إذا نص على التعويض يصير عقد معاوضة والمخروط إليه في العقود هو الالتفات دون النية المجردة والصدقة تسمى قرضاً مجازاً مشهوراً في القرآن العطيى فيصح إطلاقه عليها بخلاف لفظ العوض إذا عمل للنية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا فصل بعضهم فقال إن تأول القرض بالزكاة جاز ولا فلا تأمل (قوله ولو دفعها لاخته الخ) قد مننا الكلام عليها عند قوله وابن السبيل (قوله والا لا) أى لأن المدفوع يكون بمنزلة العوض ط وفيه أن المدفوع إلى مهدى الباكورة كذلك فينبى اعتبار النية وظاهره ما مر في أول كتاب الزكاة فيما لو دفع إلى من قضى عليه بنفقته من أنه لا يجزىه عن الزكاة إن احتسبه من النفقة وإن احتسبه من الزكاة يجزىه وقيل لا كما في التارخية لكن فيها أيضاً قال محمد إذا هلك الوديعة في يد المودع وأدى إلى صاحبها ثم مات المودع عن زكاة ماله قال إن أدى لدفع الخصومة لا تجزىه عن الزكاة ١٥ فتأمل وفيها من صدقة النظر لو دفعها إلى الطبيب الذى يوقفهم في السحر يجوز لأن ذلك غير واجب عليه وقد قال مشايخنا الأحوط والابعد عن الشبهة أن يقدم إليه أولاً ما يـ يكون هدية ثم يدفع إليه الخنطة (قوله جاز) ويكون تملكها لهم والنية سابقة عند العزل وكذا إذا لم نوى بعد انتهائه وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره قلت وينبى تقييده بما إذا كان الانتهاج برضا لا اشتراط اختيار المدفع في الأموال الباطنة كما مر في مسألة البغاة ويدل عليه المسألة الآتية (قوله إن كان يعرفه) أى يعرف شخصه فلا يكون تملكها مجهولاً لأنه إذا لم يعرفه بأن جاء إلى موضع المال فلم يجده وأخبره أحد بأنه رفعه فقيراً لا يعرفه ورضى المالك بذلك لم يصح

* (فروع) *

ينشد دفع ما بغنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الرصكة فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المؤدى عند محمد وهو الأصح لأن رؤسهم تبع لرأسه * دفع الزكاة إلى صبيان أفاربه برسم عبد أو إلى مبشر أو مهدى الباكورة جاز إلا إذا نص على التعويض ولو دفعها لاخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصف ما هو ملى مقتر ولو طلبت لا تجتمع عن الأداء لا يجوز ولا يجوز لو دفعها المعلم خليفته إن كان بحيث يعدل له ولو لم يعطه صح والا لا ولو وضعها على كفه فانتهبها النسرة جاز ولو سقط مال فرفعه فقيراً فرضى به جاز إن كان يعرفه

لأنه يكون أباحة والشرط في الزكاة التأكل تأمل (قوله والمال قائم) لأنه لو رضى بذلك بعد ما استهلك
 الفقير المال لم تصح نيته كما مر (خاتمة) اعلم أن الصدقة تستحب بفاضل عن كفايته وكفايته من يمونه وان تصدق
 بما ينقص مؤننه من يمونه أو ثم ومن اراد التصديق بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسألة
 فله ذلك والأفلاحيون زويكره لمن لا صبر له على الضيق أن ينقص نفقة نفسه عن الكفاية التامة كذا في شرح درر
 الصار وفي التارخية عن المحيط الأفضل لمن تصدق نفلاً أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تنصل إليهم
 ولا ينقص من أجره شيء اهـ والله تعالى أعلم.

(باب صدقة الفطر)

(باب صدقة الفطر)

من إضافة الحكم لشرطه والفطر
 لفظ اسلامي والفطرة مولد بل
 قيل لحن وأمر به في السنة التي
 فرض فيها رمضان قبل الزكاة
 وكان عليه السلام يحطب قبل
 الفطر يومين يأمر بإخراجها
 ذكره الشيخ

وجه مناسبتها بالزكاة أن كلا منهما من الوظائف المالية وأورد هاهنا المبسوط بعد الصوم باعتبار ترتيب
 الوجود وأورد هاهنا المصنف هنا رعاية لجانب الصدقة ووجه لأن المقصود من الكلام المضاف لا المضاف إليه
 خصوصاً إذا كان المضاف إليه شرطاً وحققها أن تقدم على العشر لأنه مؤنة فيها معنى العبادة وهذه بالعكس
 إلا أنه ثبت بالكتاب وهي بمنزلة الواحد مع أنه من أنواع الزكاة والمراد بالفطريومه لا الفطر لغوي لأنه يكون
 في كل ليلة من رمضان وحيث صدقة وهي العطية التي يراد بها المؤنة من الله تعالى لأنها تظهر صدق الرجل
 كالصدق يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قوله من إضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم
 وجوب الصدقة لاه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لأنه الذي
 شرطه الفطر لأنفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس ح وفي البحر والاضافة فيهما من إضافة
 الشيء إلى شرطه وهو مجاز لأن الحقيقة إضافة الحكم إلى سببه وهو الرأس اهـ أي لأنها على الأول لادنى
 مناسبة مثل كوكب الخرفاء وعلى الثاني بمعنى اللام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) اصطلاح
 عليه الفقهاء كونه من الفطرة بمعنى الخلقة كذا في البحر تعالى ليلعي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف
 إليه الصدقة الذي هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي إطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي
 إذ لا شك أن الفطر الذي هو هذا الصوم لغوي مستعمل قبل الشرع أو مراده لفظ الفطرة بالتاء بقرينة
 التعليل ففي التمر عن شرح الوفاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولد حتى عده بعضهم من لحن
 العاتة اهـ أي أن الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لأنها لم تأت بهذا المعنى وأما ما في القاموس من أن
 الفطرة بالهمزة كسر صدقة الفطر والخلقة فاعترضه بعض المحققين بأن الأول غير صحيح لأن ذلك المخرج
 لم يعلم إلا من الشارع وقد عذر من غلط القاموس ما يقع كثيراً من خلط الحقائق الشرعية باللغوية اهـ
 لكن في المغرب وأما قوله في المختصر الفطرة نصف صاع من برقعناها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي
 وغيره وهي صحيحة من طريق اللغة وإن لم أجدها فيما عندي من الأصول اهـ وفي تحرير النوى هي اسم
 مولد ولعلها من الفطرة التي هي الخلقة قال أبو محمد الأبهري معناها زكاة الخلقة ككأنها زكاة البدن اهـ
 وفي المصباح وقولهم تجب الفطرة الأصل تجب زكاة الفطرة وهي البدن فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه
 مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى اهـ ومثى عليه القهستاني ولهذا نقل بعضهم أنها تسمى
 صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل أن لفظ الفطرة بالتاء لا شك في لغويته ومعناه الخلقة وإنما الكلام
 في إطلاقه مراد به المخرج فان أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولد وأما مع تقدير المضاف فالمراد
 به المعنى اللغوي ولعل هذا وجه الصحة الذي أراد صاحب المغرب وأما لفظ الفطر بدون تاء فلا كلام في أنه
 معنى لغوي وبهذا تعلم ما في كلام الشارح تبعاً للنهر فافهم (قوله وأمر بها) أي بإخراجها وفي حاشية نوح
 والحاصل أن فرض صيام رمضان في شعبان بعدما حوت القبلية إلى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بزكاة الفطر قبل العيد يومين وذلك قبل أن تفرض زكاة الأموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل إنها منسوخة
 بالزكاة وإن كان الصحيح خلافه اهـ (قوله وكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند
 صحيح عن عبد الله بن نعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال أدوا
 صاعاً من بر أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير ففتح قال ط وبهذا يتقوى
 ما يحشمه صاحب البحر سابقاً في باب صلاة العيدين من أنه ينبغي أن يقدم أحكام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم

العبد لاجل أن يتمكنوا من إخراجها قبل الذهاب إلى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) جواب عما استدلل به الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكراً أو أنثى من المسلمين فتح (قوله معناه قد راجح) أي فانه أحدمعاني الفرض كقوله تعالى فنصف ما فرضتم ويقال فرض القاضي المنفقة وهذا الجواب ذكره في البدائع وأجاب في الفتح بأن الثابت بطلنى يفيد الوجوب وأنه لا خلاف في المعنى لأن الافتراض الذي يشبهه الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معنى الوجوب عندنا غاية الأمر أن الفرض في اصطلاحهم أعم من الواجب في عرفنا فأطلتوه على أحد جزئيه والاجماع على الوجوب لا يدل على أن المراد بالفرض ما هو عرفنا أي ما يكفر جاحده لأن ذلك إذا نقل الاجماع نواتر البكون قطعياً أو كان من ضروريات الدين كالخمس لا إذا كان ظنياً وقد صرحوا بأن منكر وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه ملخصاً قلت وقد يجاب بأن قول الصحابي فرض يراد به المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة إلى من سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما لم يصل إليه بطريق قطعى فيكون مثله وهذا قالوا أن الواجب لم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم كما أوضناه في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما عليه اتون بقولهم وصح لو قدم أو آخر (قوله مطلق) أي عن الوقت فتجب في مطلق الوقت وانما يتعين بتعيينه فعلاً أو آخر العمر في أي وقت أدى كان مؤدياً لأقضية كما في سائر الواجبات الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج إلى المصلى لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوههم عن المسألة في هذا اليوم بدائع (قوله كما مر) عند قول المتن واقتراضها غير الخ (قوله جاز) في الجوهرة إذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم تؤخذ من تركته عندنا إلا أن يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع ولم يجبروا عليه وإن أوصى بتفد من الثلث اه (قوله وقيل مضيقاً) مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زياد أن وقت أدائها يوم الفطر من أوله إلى آخره فإذا لم يؤدها حتى مضى اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شرح الهداية وغيرها ورجح المحقق ابن الهمام في التحرر أنهم من قبل المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوههم في هذا اليوم عن المسألة فبعده قضاء وتبعه العلامة ابن نجيم في بجمه لـ كنهه قال في شرحه على المنار أنه ترجيح لما قبله الصحيح اه قلت والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب لأن وقوعها قضاء بمعنى يومها غير القول بسقوطها به وقد رده العلامة المقدسي بأنهم كانوا يجلبون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان يأذنه وعلمه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقيد باليوم إذ لو تقيده لم يصح قبله كما في الصلاة وصوم رمضان والأضحية اه وما قبل في الجواب أنه تعجيل بعد وجود السبب فيجوز كتعجيل الزكاة بعد ملك النصاب فهو مؤكداً لا اعتراض لدالته على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت إذ لو كان موقتماً يجزى تعجيله قبل وقته وإن وجد سببه لأن الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل وقته وإن وجد سببه وهو البيت على أن قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لأن حكم الأصل مخالف للقياس كما سنذكره عن الفتح فافهم والامر في حديث أغنوههم محمول على الاستحباب كما يشير إليه ما قدمناه عن البدائع وصرح في الظهيرية بعدم كراهة التأخير أي تحرر بما كفى أنهر وسيأتى لقوله صلى الله عليه وسلم من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره أي لنقصان ثوابها فصارت كغيرها من الصدقات كما في الفتح وأفاد أيضاً أن هذا لا يدل على قول الحسن بن زياد بسقوطها لأن اعتبار ظاهره يؤدى إلى سقوطها بعد الصلاة وإن كان الاداء في باقي اليوم وليس هذا قوله فهو مصروف عنه عنده أي لأنه يقول بسقوطها بمضى اليوم لا بمضى الصلاة كما مر (قوله فبعده يكون قضاء) قد علمت أن المراد بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بمضى اليوم كما أشار إليه في الهداية وصرح به شراحها وغيرهم وأن هذا قول ثالث لم أر من قال به سوى ابن الهمام وعلمت ما فيه في هذا التفريع نظر (قوله على كل حر مسلم) فلا تجب على رقيق لعدم تحقق التملك منه ولا على كافر لأنها قربة والكفر ينافيها نهر ولا تجب على الكافر ولوله عبد مسلم أو ولد مسلم بحر (قوله ولو صغيراً مجنوناً) في بعض النسخ أو مجنوناً بالعطف باو وفي بعضها بالواو وهذا لو كان له مال قال في البدائع وأما العقل والبلوغ فليس من شرائط الوجوب

(تجب) وحديث فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر معناه نذر للاجتماع على أن منكرها لا يكفر (موسعاً في العمر) عند أجمعنا وهو الصحيح بحر عن البدائع معللاً بأن الأمر بأدائها مطلق كزكاة على قول كما مر ولومات فأذاها وارثه جاز (وقيل مضيقاً في يوم الفطر عينا) فبعده يكون قضاء واختاره الكمال في تحريره ورجحه في تنوير البصائر (على كل حر مسلم) ولو صغيراً مجنوناً

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون اذا صك ان لهما مال ويخرجها الولي من مالهما وقال محمد وزفر لا تجب فيضنها الاب والوصي لو أدياها من مالهما اه وكما تجب فطرتهما تجب فطرة رقيةهما من مالهما كما في الهندية والبحرين الظهيرية (قوله حتى لولم يخرجها وليهما) أي من مالهما ففي البدائع أن الصبي الغني اذا لم يخرج وليه عنه فعلى أصل أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يلزمه الاداء لانه بقدر عليه بعد البلوغ اه قلت فلو كانا فقيرين لم تجب عليهما بل على من يورثهما كما يأتي والظاهر أنه لولم يؤدها عنهما من ماله لا يلزمهما الاداء بعد البلوغ والافاقه لعدم الوجوب عليهما (قوله بعد البلوغ) أي وبعد الافاقه في المجنون ح (قوله وان لم ينم) يقال نمي نغي وينوكذا في الاسقاطي فهو مجزوم بحذف الباء أو الواو ط (قوله كما مر) أي في قوله وغنى يملك قدر نصاب وقد منايانه ثمة (قوله تحرم الصدقة) أي الواجبة أما النافلة فانما يحرم عليه سؤالها واذا صك ان النصاب المذكور مستغرقا بحاجته فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما مر) أي في قوله أيضا وغنى (قوله ونفقة المحارم) أي الفقراء العاجزين عن الكسب أو الاناث اذا كن فقيرات وقديهم لاخراج الابوين الفقيرين فان المختار أنه يدخلهما في نفقته اذا كان كسوبا (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل) اعترض بأن هذا تعريف للواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعزفها في التوضيح بأدنى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه من غير حرج غالباً فسرهاب سلامة الاسباب والآلات وقيد بقوله من غير حرج غالباً لانهم جعلوا منها الزاد والراحلة في الحج فانهما من الآلات التي هي وسائط في حصول المطلوب مع أنه يتمكن من الحج بدونهما لكن يخرج عظيم في الغالب كما في التلويح وكذا النصاب الغير النامي في الفطرة فانه يتمكن من اخراجها بدونها لكن يخرج في الغالب قال في التلويح وهذه القدرة شرط لاداء كل واجب فضلا من الله تعالى لان القدرة التي يتنوع التكليف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل فاشتراط سلامة الاسباب والآلات قبل الفعل يكون فضلا منه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي بقاء هذه القدرة وهي النصاب هنا حتى لو هلك بعد بخير يوم التحرر لا تسقط الفطرة وكذا هلاك المال في الحج كما يأتي (قوله لانها شرط محض) أي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة المبسرة كما يأتي (قوله مبسرة) بضم الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الخ) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كافي التلويح ما يوجب يسر الاداء على العبد بعد ما ثبت الاصل مكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة الممكنة ولهذا شرطت في أكثر الواجبات المالية التي أدائها أشق على النفس عند العامة وذلك كالنماء في الزكاة فان الاداء يمكن بدونه إلا أنه يصير به أسير حيث لا ينقص أصل المال وانما يفوت بعض النماء ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتمكن من الفعل واحداً كانت شرطاً محضاً ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب اذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطاً لبقاء كالشهود في النكاح شرط للانعقاد دون البقاء بخلاف المبسرة فانها شرط فيه معنى العلة لانها غير صفة الواجب من العسر الى اليسر اذ جاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فأثرت فيه القدرة المبسرة وأوجبته بصفة اليسر فيشترط دوامها نظر الى معنى العلة لان هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يتصور اليسر بدون القدرة المبسرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر لانه لم يشرع الا بترك الصفة فهذا اشترط بقاء القدرة المبسرة دون الممكنة مع أن ظاهراً النظر يقتضي أن يكون الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اه (قوله فغيره الخ) أي باعتبار أنه كان يجوز أن يجب بصفة العسر أي بمجرد القدرة الممكنة كما مر فلما وجب بالقدرة المبسرة فكأنه تغير من العسر الى اليسر (قوله لانها شرط في معنى العلة) أي والحكم يدور مع علته وجودا وعدما ط (قوله ثم فزع عليه) أي على ما ذكر من ان قدرتين (قوله فلا تسقط الفطرة) لانها لم تجب بالمبسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لان شرطه وهو الزاد والراحلة قدرة ممكنة اذ المبسرة لا تحصل الا بمراكب وأعوان وخدم وايسر شرطاً بالاجماع ط (قوله كما لا يطل النكاح الخ) أشار الى ما تقدمناه عن التلويح من أن الممكنة شرط لا لابتداء لالبقاء كالشهود في النكاح فلا تسقط الواجب بزوالها بخلاف المبسرة (قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني سواء تمكن من الاداء

حتى لولم يخرجها وليهما رجب
الاداء بعد الملوغ (ذي نصاب
فاضل عن حاجته الاصلية) كدنيه
وحوائج عياله (وان لم ينم) كما
مر (وبه) أي بهذا النصاب
(تحرم الصدقة) كما مر وتجب
الاصلية ونفقة المحارم على
الراح (و) انما يشترط التولان
(وجوبها بقدره ممكنة) هي
ما يجب بمجرد التمكن من الفعل
فلا يشترط بقاؤها لبقاء الواجب
لانها شرط محض (لا) بقدرة
(مبسرة) هي ما يجب بعد التمكن
بصفة اليسر فغيره من العسر
الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها
شرط في معنى العلة وقد حرراه
فيما علقناه على المنار ثم فزع
عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا
الحج (بهلاك المال بعد الوجوب)
كما لا يطل النكاح بموت
الشهود (بخلاف الزكاة)

أم لا لأن الشرع علق الوجوب بقدره ميسرة والمعلق بقدره ميسرة لا يبقى بدونها ط عن الجوى والقدره
الميسرة هنا هي وصف النماء لا النصاب وقيد بالهلاك لأنها لا تستقط بالاستهلاك وان انتفت القدرة الميسرة
لبقائها تقديراً زجراله عن التعدي ونظراً للفتراء كافي التلويح (قوله والخراج) أى خراج المقاسمة فهو
كالعشر لأن شرطه الأرض النامية تحقيقاً بخلاف الخراج الموظف فإنه يجب بمجرد التمسك من الزراعة
ولا يهلك بهلاك الخارج لوجوبه في الذمة لأى الخارج بخلافهما كما ترى بيانه في باب (قوله لا اشتراط بقاء
الميسرة) وهي وصف النماء وهذا كله للثلاثة (قوله من نفسه الخ) بيان للسبب والاصل فيه وأنه
ولا شك أنه يمونه وبلى عليه فيلحق به ما هو في معناه من يمونه وبلى عليه وتماه في النهر (قوله وان لم يصم لعذر)
الظاهر أنه قيد به بناء على ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم إلا بعذر كما تقدم نظيره في باب قضاء
الفوائت حيث لم يقل المتر ~~كان~~ طناً بالمسلم خيراً حينئذ تجب الفطرة وان افطر عامدا لوجود السبب
وهو الرأس الذي يمونه وبلى عليه ولو لم يصم كالأطفال الصغار والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشعر بذلك
حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من افطر لكبراً أو مرض
أو فقر يلزمه صدقة الفطر لأن الأمر بأدائها مطلق عن هذا الشرط اه فافهم (قوله وطفله) احتريزه
عن الجنين فإنه لا يسمى طفلاً كذا في البرجندي إذا طفل هو الصبي حين يسقط من بطن أمه الى أن يحتلم
وجارية طفل وطفله ~~كذا~~ في المغرب اسماعيل فافهم وأشار الى أن الأم لا يجب عليها صدقة أولادها
الصغار كما في منية المفتي (قوله الفقير) قيد به لأن الغنى يجب صدقة فطره في ماله على ما مر لعدم وجوب
نفقته نهر (قوله والكبير المجنون) أى الفقير أما الغنى ففي ماله عندهما كما مر وفي التتارخانية عن المحيط
أن المعتوم والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان المجنون أصلياً بأن بلغ مجنوناً أو عارضاً هو الظاهر من المذهب اه
(قوله ولو تعدد الأباء) كما لو ادعى رجلان لتبسطاً أو ولد أمة مشتركة بينهما (قوله فعلى كل فطرة) أى كاملة
عند أبي يوسف لأن البنوة ثابتة من كل منهما كما دللنا وبوت النسب لا تجزأ وكذا لو مات أحدهما كان
ولداً للباقي منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والمؤونة فكذلك الصدقة لأنها قابلة
لتجزئ كالمؤونة ولو كان أحدهما معسراً فعلى الموسر صدقة تامة عندهما فتح (قوله ولو زوج طفله) أى
الفتيرة إذ صدقة الغنية في مالها تزوجت أو لاح (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن القنية
وفيه عن الخلاصة الصغيرة لو سلمت لزوجها لا تجب فطرتها على أبيها لعدم المؤونة اه فأذا تقييد المسألة بتقيد
صلاحيتها للخدمة وتسليمها للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فيجب نفقتها على الزوج وكذا أصيرة تصلح
لخدمة أو للاستئناس ان أمسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة اه وهو صريح بأنها لو لم تصلح لذلك
لا تجب نفقتها على الزوج وظاهره ولو أمسكها في بيته فجب على أبيها فافهم (قوله فلا فطرة) أم عليها
فلفظها وأما على زوجها فلا بأساً في قوله لا عن زوجته وأما على أبيها فلا نية لا يمونها وان ولي عليها ح
(قوله كما اختاره في الاختيار) هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن الجدة كالاب
الافى مسائل ستأتى آخر الكتاب منها هذه واختاره أيضاً في فتح القدير لتحقيق وجود السبب وهو الرأس الذي
يمونه وبلى عليه ولاية مطلقة ورد ما قبل من أن الولاية غير تامة لا تنقلها اليه من الاب فكانت كولاية الوصى
بأنه غير سيد لأن الوصى لا يمونه من ماله بخلاف الجد إذا لم يكن للصغير مال فإنه يمونه من ماله كالاب وفازعه
في الجرح بما رده عليه المقدسي وصاحب النهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الخلاصة ليس على الجدة
أن يؤدى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر إذا كان الاب حياً باتفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتاً في ظاهر الرواية
اه فعلم أن رواية الحسن فيما إذا كان الاب ميتاً لكن مقتضى كلام البدائع أن الخلاف في المسألتين نعم تعليل
الفتح لا يظهر الا في الميت تامل (قوله وعنده خدمته) احتراز عن عبد التجارة فإنه لا تجب كذا يؤدى
الى الشنا زيلعى أى تعدد الوجوب المالى في مال واحد وفي النهاية له عبد للتجارة لا يساوى نصاباً وليس له مال
الزكاة لا تجب صدقة فطر العبد وان لم يؤد الى الشنا لأن سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب
الحكم لا الحكم اه بحر (قوله ولو مد يونا) أى يدين مستغرق بدائع (قوله أو مستأجراً) أى أجره
للغير (قوله إذا كان عنده) أى الراهن وفاء بالدين أى وفضل بعد الدين نصاب كافي الهندية والمراد

والعشر والخراج لا اشتراط بقاء
الميسرة (عن نفسه) متعلق
يجب وان لم يصم لعذر (وطفله
الفقير) والكبير المجنون
ولو تعدد الأباء فعلى كل فطرة
ولو زوج طفله الصالحة لخدمة
الزوج فلا فطرة والجدة كالاب
عند فقده أو فقره كما اختاره
في الاختيار (وعنده خدمته)
ولو مد يونا أو مستأجراً أمره
إذا كان عنده وفاء بالدين

نصاب غير العبد لانه من حوائج الاصلية حيث كان للخدمة شربلاية واذا لم يكن كذلك لا يلزم احدا فطرته لان المرتن أحق به حتى اذا هلك هلك بيده والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون أن يكون عند المولى وقام بالدين أن الدين على العبد وفي المرهون على السيد ح عن الزياي (قوله كالعبد العارية والودبعة) فان صدقته على المالك (قوله والحياني) أي عدا أو خطأ لأن ملك المالك انما يزول بالدفع الى الجني عليه مقصورا على الحال لا قبله خاتية (قوله وقول الزياي) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمته وعبارة الزياي والعبد الموصى بركة بته لانسان لا تجب فطرته اه ط (قوله سبق قلم) يمكن حل كلامه على نفي الوجوب عن الانسان الموصى له بخدمة العبد فلا ينافي الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقال وجهه الشلبي محشى الزياي على ما اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرده اه تأمل (قوله ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبدا يشمل المدبر ذكرا أو أنثى وأتم الولد لصحة استيلاذ الكافرة ولو غير كاثية لان عدم حمل وطء المحوسبة لا يستلزم عدم صحة استيلاذها كالامة المشتركة فليراجع أفاده ح (قوله وهو رأس يونه) أي مؤونة واجبة كاملة مطلقة فخرج بالاول مؤونة الاجنبي لوجه الله تعالى وبالنسبة العبد المشترك وبالنسبة الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا تجب عليه غير الرواتب نحو الادوية كما في الزياي أفاده ح (قوله وبلى عليه) أي ولاية مال لانكاح فلا يراد بان الم اذا كان زوجا لانه ولايته انكاح اه ح (قوله لاهن زوجته) لقصور المؤونة والولاية اذ لا يلي عليها غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يمونهما في غير الرواتب كالمداواة نهسر (قوله وولده الكبير العاقل) أي ولو زمنافي عياله لانعدام الولاية جوهرية واحترز بالعاقل عن المعتوه والجنون فحكمه كالصغير ولو جنونه عارض في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عني محمد في العارض بعد البلوغ من أنه كالصغير العاقل لزال الولاية بالبلوغ وأشار الى أنها لا تجب أيضا على الابن عن أبيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر والنهر وعبر عنه في الجوهرية قبيل وعزاه في الخاتية الى الشافعي لكن حكى في جامع الصغارا لاجماع على الوجوب مع لالابوجود الولاية والمؤونة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أدى عنهما) أي عن الزوجة والولد الكبير وقال في البحر وظاهر الظهيرية أنه لو أدى عن عياله بغير أمره جاز مطلقا بغير تعيين بالزوجة والولد اه (قوله اجزا استحصانا) وعليه الفتوى خاتية وأفاده بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكما والافتقار صرح في البدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون النية تأمل (قوله أي لو في عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقته أو أعم ظاهر ما مر عن البحر الثاني وهو مفاد التعليل أيضا تأمل (قوله وعنده الا بقر) لعدم الولاية القائمة ط (قوله والمأسور) نلوجه عن يده وتصرفه فأشبهه المكاتب بحر قلت ولو كان قنا ملكه أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المدبر وأتم الولد (قوله ان لم تكن عليه نية) مقتضى التحميم الذي مرقى الزكاة أن لا تجب ولو كانت عليه نية لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل نية تقبل ط (قوله الابعده) راجع الى الا بقر كما في النهر والمنح والى المغصوب أيضا كما في البحر قال ح والظاهر أن المأسور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا حكم قريبه قلت هذا اذا لم يملكه أهل الحرب (قوله فيجب للمامضى) أي من السنين قهستاني قال الرضى ولم يوجبوا الزكاة المامضى في مال الضمار كما تقدم فليست الفرق (قوله لان ما في يده لمولاه) اذا ملكه حقيقة لانه عبدا ما بقي عليه درهم والعبد مملوك فلا يكون مالكا بدائع (قوله وعبيد مشتركة) لقصور الولاية والمؤونة في حق كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشخاص كما في الهداية قلوا كانوا أربعة أعبيد يجب على كل واحد عن اثنين ولو ثلاثة تجب عن اثنين دون الثالث وفي المحيط ذكر أبو يوسف مع أبي حنيفة وهو الاصح كما في الحقائق والفتح وفي المصنف هذا في عبيد الخدمة ولا تجب في عبيد التجارة اتفاقا اه اسمعيل أي ثلاثا يجتمع الحقان في مال واحد (قوله ووجد الوقت) أي وقت الوجوب وهو طالع فجر يوم الفطر (قوله فجب في قول) أي ضعيف كما في بعض النسخ لخاتية لعدم اطلاق المتون والشروح رضى قلت وهذا الفرع نقله في شرح المجموع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل أن أحدهما لا يملك تزويجه وقصور المؤونة أيضا فان نفقته عليهما وسببا في كتاب

وأما الموصى بخدمته لو احدا وبرقته لا تصرف فطرته على مالك رقبته كالعبد العارية والودبعة والحياني رقر الزياي لا تجب سبق قلم فتح (ومدبره وأتم ولده ولو كان) عبده (كافرا) اتحقق السبب وهو رأس يونه وبلى عليه (لا عن زوجته) وولده الكبير العاقل ولو أدى عنهما بلاذن اجزا استحصانا للاذن عادة أي لوفى عياله والا فلا قهستاني عن المحيط فليحفظ (وعنده الا بقر) والمأسور (والمغصوب المجبور) ان لم تكن عليه نية خلاصة (الابعده) مودمه فيجب للمامضى (و) لاهن (سكاته ولا تجب عليه) لان ما في يده لمولاه (وعبيد مشتركة) الا اذا كان عبيدين اثنين وتماياه ووجد الوقت في نوبة أحدهما فوجب في قول

قوله وأفاده بقوله الخ هكذا بخطه واعل الانسب وأشار كما يشعر به قوله الى وجود النية تأمل اه معجم

(وتوقف) الوجوب (لو) كان المملوك (مسيحا بخيار) فاذامز يوم انظر والخيار باق تلزم على من يصير له (نصف صاع) فاعل يجب (من برأ أو دقيقه أو سويقه أو زبيب) وجعله كالقروهر رواية عن الامام وصحها البهسي وغيره وفي الخفائق والشرى ليلية عن البرهان وبه يفتى (أو صاع قمر أو شعير) ولوردنيا وما لم ينص عليه كذرة وخبر يعتبر فيه القيمة (وهو) أي الصاع

قوله الآن يحمل الخ أي بأن يراد بالوجوب الثبوت أو يراد بالاولى الارح بطريق الوجوب اه منه

مطل
في تحرير الصاع والمذ والمث
والرطل

القصة لو اتفقا على أن نفقة كل عبد على الذي يخدمه جازا ستحسا بانحلاف الكسوة اه أي للمساحة في الطعام عادة دون الكسوة (قوله وتوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا ما ينبت عليهما بحر (قوله بخيار) أي البائع أو المشتري أو لهما لان الملك مترل فان لم يكن خيار وقضه بعد يوم النظر وجبت على المشتري وان مات قبل القبض لم تجب على أحد وان رد قبل القبض بخيار عيب أو رؤية فعلى البائع وان بعده فعلى المشتري خاتبة وتعامه في البحر (قوله فاذامز يوم الفطر) أو رد عليه أن مضيه ليس بلازم بل وجود الخيار وقت طلوع الفجر كاف على ما بين في الكفاية ولذا قال في العناية هذا من قبيل اطلاق الكل وارادة البعض وما قيل هذا لا يرد على من قال مر بل على من قال مضى كالدرد لان المضى يفتى الانقضاء بخلاف المرور فضيه نظرا لما في القاموس مر أي جاز وذهب (قوله على من يصير له) أي يستقر ملكه له ليشمل البائع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لان ملكه لم يزل (قوله أو دقيقه أو سويقه) الاولى أن يرأى فيها المقدرو القيمة احتياطا وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية لان في اسناده سليمان بن ارقم وهو متروك الحديث فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف صاع دقيق برأ أو صاع دقيق شعير يساويان نصف صاع برأ أو صاع شعير لا أقل من نصف يساوي نصف صاع برأ أو أقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع برأ أو صاع لا يساوي صاع شعير فتح وقوله فوجب الاحتياط مخالف لتعبير الهداية والكافي بالاولى الا أن يحمل أحدهما على الآخر تأمل (قوله وجعله كالقمر) أي في أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أي عن أبي حنيفة كما في بعض النسخ (قوله وصحها البهسي) أي في شرحه على الملتقى والمراد أنه حكى تعجبها والافه وليس من أصحاب التعجيم قال في البحر وصحها أبو اليسر ورجعها المحقق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى أن يرأى في الزبيب القدر والقيمة اه أي بأن يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع برأ حتى اذا لم يصح من حيث القدر يصح من حيث قيمة البرأ لكن فيه أن الصاع من الزبيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (قوله أو شعير) ودقيقه وسويقه مثله نهر (قوله ولوردنيا) قال في البحر وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يقيد به بالجيد لانه لو أدى نصف صاع ردى جاز وان أدى غشا أو به عيب أدى القصاص وان أدى قيمة الردى أدى الفضل كذا في الظهيرية اه ونقل بعض المحشين عن حاشية الزيلعي عن كفاية الشعبي لو كانت الخنطة مخلوطة بالشعير فلو الغلبة للشعير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع (قوله وما لم ينص عليه الخ) قال في البدائع ولا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان الذي أدى عنه من جنسه أو من خلاف جنسه بعد أن كان من المنصوص عليه فكلا لا يجوز اخراج الخنطة عن الخنطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف صاع من خنطة جيدة عن صاع من خنطة وسط لا يجوز اخراج غير الخنطة عن الخنطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف صاع ثم تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من خنطة عن الخنطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبيه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه في البحر عن النظم لو أدى نصف صاع شعير ونصف صاع قمر أو نصف صاع قمر ومنا واحد من الخنطة أو نصف صاع شعير وربيع صاع خنطة جاز خلافا للشافعي (قوله وخبر) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكأن كالدرة وغيرهما من الحبوب التي لم يرد بها نص وكالا قط بحر (قوله وهو أي الصاع الخ) اعلم ان الصاع أربعة أمداد والمذ رطلان والرطل نصف من والمث بالدراهم مائتان وستون درهما وبلاستار أربعون والاستار بكسر الهمزة بالدراهم ستة ونصف وبالمثاقيل أربعة ونصف كذا في شرح درر البحار فالمد والمث سواء كل منهما ربع صاع رطلان بالعراقي والرطل مائة وثلاثون درهما وفي الزيلعي والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان ثمانية أرطال بالعراقي وقال الثاني خمسة أرطال وثلاث قبيل لاختلاف لان الثاني قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استارا والعراقي عشرون واذا قابلت ثمانية بالعراقي بخمسة وثلاث بالمديني وجدتهما سواء وهذا هو الاشبه لان محمد المذ كرخلاف أبي يوسف ولو كان لذكركه لانه أعرف بذهبه اه وتعامه في الفتح ثم اعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطا والمتعارف الآن ستة عشر فاذا كان الصاع ثلثا وأربعين درهما شرعيا يكون الدرهم المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الشارح في شرحه على

مطابق
في مقدار الفطرة بالمداش

المعتبر (ما يسع ألفا وأربعين
درهما من ماش أو عدس) انما
قدر بهما لتساويهما كيلا ووزنا
(ودفع القيمة) أى الدراهم
(أفضل من دفع العين)

المتقى في باب زكاة الخارج بأن الرطل الشامى سقائة درهم وأن المقد الشامى صاعان وعليه فالصاع بالرطل
الشامى رطل ونصف والمدا ثلاثة أرطال ويكون نصف الصاع من البر ربع مداشى فالمد الشامى يجزى عن أربع
وهكذا رأيت أيضا محمدا بن الخطيب شيخ مشايخنا ابراهيم السانحاني وشيخ مشايخنا منلا على التركمانى وكفى بهما
قدوة لكفى حُرَّتْ نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية ونحو ثلثي ثمانية فهو تقريباً ربع
مد مسوحاً من غير تكويم ولا يخالف ذلك ما مر لأن المد في زماننا أكبر من المد السابق وكذا الرطل في زماننا
فانه الآن يزيد على سبع مائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالماش أو العدس أما على تقديره بالحنطة
أو الشعير وهو الاحوط كما يأتي قريباً فيزيد نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخراج ربع مداشى على التمام
من الحنطة الجيدة والله تعالى أعلم قال ط وقد رتب بعض مشايخى نصف الصاع بقدر سدس بالمصرى
وعن الدفري تقديره بقدر ثلث وعليه فالربع المصرى يكفى عن ثلاث (قوله انما قدر بهما) أى قدر
الصاع بما يسع الوزن المذكور منهما أى من مجموعهما أى من أى نوع منهما لأن كل واحد منهما يتساوى
كيله ووزنه اذ لا تختلف أفراده مثلاً وكبراً فاذ املأت اناء من ماش ووزنه ألف وأربعون درهما ثم ملأته من
ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الاول لعدم التفاوت بين ماش وماش آخر وكذا لو فعلت بالعدس كذلك بخلاف
غيرهما كالبر مثلاً فان بعض البر قد يكون اقل من البعض فيختلف ككيله ووزنه فلذا قدر الصاع بالماش
أو العدس فيكون ميكالاً محمداً بن الخطيب كما لا بد من ما يراى من الاشياء المنصوصة بلا اعتبار وزن لانك لو كانت
به شعيراً مثلاً لم يبلغ وزنه ألفاً وأربعين درهما ولو اعتبر الوزن لكان ما يسع ألفاً وأربعين درهما من
الشعير أكثر من الصاع الذى يسع هذا القدر من الماش أو العدس وقد اعتبر والصاع بهما فلم انه لا اعتبار
بالوزن أصلاً في غيرهما يدل على ذلك أيضاً قول الذخيرة قال الطحاوى الصاع ثمانية أرطال مما يستوى
كيله ووزنه ومعناه أن العدس والماش يستوى كيله ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية أرطال ووضع في الصاع
لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون الوزن أكثر من الكيل كالشعير وتارة بالعكس كالمدا فاذا كان المكيال
يسع ثمانية أرطال من العدس والماش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر والحنطة اهـ وذكر نحوه في الفتح
ثم قال وبهذا يرتفع الخلاف في تقدير الصاع كيلاً ووزناً ومراعاة بالخلاف ما ذكره قبله حيث قال ثم يعتبر نصف
صاع من بر من حيث الوزن عند أبى حنيفة لانهم لما اختلفوا في أن الصاع ثمانية أرطال أو خمسة وثلاث كان
اجماعهم انه يعتبر بالوزن وروى ابن رستم عن محمد أنه انما يعتبر بالكيل حتى لو دفع أربعة أرطال لا يجزى به لجواز
كون الحنطة ثقيلة لا تبلغ نصف صاع اهـ وفي ارتفاع الخلاف بما ذكر تأمل فان المتبادر من اعتبار نصف
الصاع بالوزن عند أبى حنيفة اعتبار وزن البر ونحوه مما يراى من اختلافه بالماش والعدس والظاهر أن
اعتباره بهما مبنى على رواية محمد وأن الخلاف متحقق وعن هذا ذكره صدر الشريعة في شرح الوقاية
أن الاحوط تقدير الصاع بثمانية أرطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالماش يكون اصغر ولا يسع
ثمانية أرطال من الحنطة لانه اقل منها وهى اقل من الشعير فالمكيال الذى يملأ بثمانية أرطال من الماش يملأ
بأقل من ثمانية أرطال من الحنطة الجيدة المكتنزة اهـ قلت وبهذا يخرج عن العهدة يبين على رواية تقدير
الصاع كيلاً ووزناً فاذا كان أحوط ولكن على هذا الاحوط تقديره بالشعير ولهذا نقل بعض المحققين عن حاشية
الزياهى للسيد محمد أمين ميرغنى أن الذى عليه مشايخنا بالحرم الشريف المكي ومن قبلهم من مشايخهم
وبه كانوا يفتون تقديره بثمانية أرطال من الشعير ولعل ذلك ليحتمل في الخروج عن الواجب بيقين لما في مبسوط
السرخسى من أن الاخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب اهـ فاذا قدر بذلك فهو يسع ثمانية أرطال من
العدس ومن الحنطة ويزيد عليها البتة بخلاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط اهـ ولهذا قدمنا
أن الاحوط في زماننا اخراج ربع مداشى تام (قوله ودفع القيمة) اطلقها فشملة قيمة الحنطة وغيرها خلافاً
لمحمد قال في التتارخانية عن المحيط واذا أراد أن يعطى قيمة الحنطة أو الشعير أو التمر يؤدى قيمة أى الثلاث شاء
عندهما وقال محمد يؤدى قيمة الحنطة (قوله أى الدراهم) ربما يشعر أنها المرادة بالقيمة مع أن القيمة
تكون أيضاً من الفلوس والعروض كافي البدائع والجوهره وله ان يقتصر على الدراهم تبعاً للزياهى لبيان أنها
الأفضل عند ارادة دفع القيمة لأن العلة في افضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير لا احتمال أنه يحتاج

على المذهب) المفتى به جوهرية وبجر
عن الظهيرية وهذا في السعة أما
في الشدة فدفع العين أفضل
كما لا يخفى (بطولوع فجر الفطر)
متعلق يجب (فمن مات قبله) أي
الفجر (أو ولد بعده أو أسلم لا يجب
عليه ويستحب إخراجها قبل
الخروج إلى المصلى بعد طلوع فجر
الفطر) عملاً بأمره وفعله عليه الصلاة
والسلام (وصح أدائها إذا قدمه
على يوم الفطر أو آخره) اعتباراً
بالزكاة والسبب موجود أذ هو
الرأس (بشرط دخول رمضان
في الأول) أي مسألة التقديم
هو الصحيح وبه مفتى جوهرية وبجر
عن الظهيرية لكن عامة المتون
والشروح على صحة التقديم مطلقاً
وصححه غير واحد ورجحه في النهر
ونقل عن الولوالجية أنه ظاهر
الرواية قلت فكان هو المذهب
(وجاز دفع كل شخص فطرته إلى)
مسكين أو (مسكين على)
مأكله الأكثرية جزم
في الولوالجية والخانية والبدائع
والحيط وتبعهم الزيلعي في الظهار
من غير ذكر خلاف وصححه في
البرهان فكان هو (المذهب)
كتفريق الزكاة والامر في حديث
أغنوهم للندب فيفيد الأولوية
ولذا قال في الظهيرية لا يكره
التأخير أي تحريراً (كما جاز دفع
صدقة جماعة إلى مسكين واحد
بلا خلاف) يعتد به (خلطت)
امرأة أمرها زوجها بأداء فطرته
(جنطته بجنطتها بغير إذن الزوج
ودفعت إلى فقير جازعها لاعتنه)

غير الحنطة مشام من ثياب ولحواها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فالمراد بالدرهم ما يشمل الدراهم تأتمل
(قوله على المذهب المفتى به) مقابله ما في المضمرات من أن دفع الحنطة أفضل في الأحوال كلها سواء كانت
أيام شدة أم لا لأن في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى من فقد اختلاف الاقواء ط (قوله وهذا) أي كون
دفع القيمة أفضل (قوله كما لا يخفى) يؤهم أنه بحث منه مع أنه عزاء في التنازعانية إلى محمد بن سلمة وقال
في التهر وهو حسن (قوله بطولوع الفجر) أي الفجر الثاني وعند الشافعي بغروب الشمس من آخر يوم من
رمضان بدائع (قوله متعلق يجب) أي المذکور أول الباب (قوله لا يجب عليه) لأنه وقت
الوجوب ليس بأهل نهر وكذا لو افتقر قبله أو أسبر بعده كما في الهندية (قوله عملاً بأمره وفعله عليه الصلاة
والسلام) رواه الحاكم من حديث ابن عمر كما بسطه في الفتح (قوله أو آخره) قدّمنا الكلام عليه أول
الباب (قوله اعتباراً بالزكاة) أي قياساً عليها واعترضه في الفتح بأن حكم الأصل على خلاف القياس
فلا يقياس عليه لأن التقديم وإن كان بعد السبب هو قبل الوجوب وأجاب في الجرح بأنها كالأزكاة بمعنى أنه
لا فارق لأنه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بحديث البخاري وكانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين
قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من كونه باذن سابق فان الاسقاط قبل
الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا يقدمون عليه الا بسمع اه (قوله فكان هو المذهب) نقل في الجرح
اختلاف التصحيح ثم قال لكن تأيد التقييد بدخول الشهر بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه وخالفه في النهر
بقوله واتباع الهداية أولى قال في الشرنبلالية قلت وبعضه أنه العمل بمأكله الشروح والمتون وقد ذكر
مثل تصحيح الهداية في الكافي والتهذيب وشروح الهداية وفي البرهان وابن كمال باشا وفي البرازية الصحيح جواز
التجمل لسنتين رواه الحسن عن الامام اه وكذا في المحيط اه قلت وحيث كان في المسألة قولان فصححنا
تخيّر المفتى بالعمل بأيهما الا اذا كان لاحدهما مرجح ككونه ظاهر الرواية أو مشي عليه أصحاب المتون
أو الشروح أو أكثر المشايخ كما بسطنا أول الكتاب وقد اجتمعت هذه المرجحات هنا للقول بالاطلاق فلا يعدل
عنه فافهم (قوله إلى مسكين) بغنى عنه ما بعده لفهمه بالاولى ط (قوله فكان هو المذهب) كذا قال
في الجرح رداً على ظاهر ما في الزيلعي هنا والفتح من أن المذهب المنع وأن القائل بالجواز إنما هو الكرخي اه
وكذا رده العلامة نوح بأن الامر بالعكس فان المانعين جمع يسير والمجوزين جم غفير والاعتماد على ما عليه الجرح
الكثير (قوله والامر في حديث أغنوهم) هو ما أخرجه الدارقطني وابن عدي والحاكم في علوم الحديث
عن ابن عمر بلفظ أغنوهم عن الطوف في هذا اليوم نوح وهذا جواب عما يقال ان الاغناء لا يحصل
الا بدفعها جله فيجب عملاً بالامر والجواب أن الامر للندب والام يميز التقديم والتأخير وقد مر الدليل على
جوازهما أول الباب وذلك قرينة على أن الامر هنا للندب بخلافه لا يكره تحريراً بما لا ينزهها وتصل من هذا
الجواب أن الدفع إلى متعدد مكره تنزيهاً ككرهه التأخير إلا أن يفرق بأنه لو أحرر الناس عن اليوم
لم يحصل الاغناء أصلاً بخلاف ما لو فرقوا لحصول الاغناء بالجموع كما علم به الكرخي فلم يكن مخالفاً لامر
الندب لأنه أمر للمجموع لا للأفراد بشرية أن ذا العيال لا يستغنى بفطرة شخص واحد ولا يؤمر بذلك الواحد
بأغنيائه تأتمل وما في الجرح من أن التحقيق أنه بالتأخير يكون قاضياً لا مؤدياً نعم الحديث تبع فيه صاحب
الفتح وقدّمنا أول الباب ترجيح خلافه فافهم (قوله يعتد به) تصحيح لنفي المصنف الخلاف تبعاً للجرح
بأن المراد نفي خلاف خاص لأنه قد صرح في مواهب الرحمن بالخلاف في المسألتين بقوله ويجوز أخذ واحد من
جمع ودفع واحدة لجمع على الصحيح فيهما اه قلت ولعل محل الخلاف هنا ما إذا خلط الجماعة صدقاتهم
ودفعها لواحد أو ما لو دفع كل واحد بانفراده للواحد فيجوز أن يخلف في الجواز وعدمه فليأتنا (قوله
أمرها زوجها) أفاد أنها ان أدت عنه بدون إذنه لم يجز ط عن أبي السعود (قوله بغير إذن الزوج)
أما لو باذنه لا تملك بالخلط فيجزي عنه ط (قوله لاعتنه) لأنه أمرها بالدفع من ماله وقد ملكته بالخلط بدون
إذنه فكانت متبرعة ولمها ضمنان حنطته قلت وينبغي تقييده بما إذا لم يجز الزوج ما فعلت أو لم توجد دلالة
الاذن لما في الفصل التاسع من زكاة التنازعانية دفع رجلان رجل درهم تهذق بها عن زكاتها فخلطها
ثم دفعها ضمن الا اذا جدد الاذن أو أجاز المالك المكان أو وجد دلالة الاذن بالخلط كما جرت العادة بالاذن من أبواب

الحنطة بخلط ثمن الغلات وكذا الطحان نحن اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا ٥١
 ملخصا (قوله لما مر) أي قبيل باب زكاة المال (قوله فيجوز ان أجاز الزوج) أي يجوز عنه أيضا ولا
 حاجة الى التقييد بالاجازة بعد قوله أولا أمرها زوجها الا أن يقال انه إشارة الى الجواز وان لم يوجد الامر
 ابتداء لكن لا بد في جواز الاجازة من كون الحنطة قائمة في يد الفقير ففي التارخانية سئل البقال عن تصدق
 بطعام الغير عن صدقة الفطر قال توقفت على اجازة المالك فتعبر شرائطها من قيام العين ونحوه فان لم يجوز نحن
 ٥٢ وفيها من الفصل التاسع أيضا عن شرح الطحاوي تصدق بماله عن رجل بلامره جاز عن نفسه وان اجازة
 الرجل ولو بمال الرجل فان اجازة والمال قائم جاز عنه ولو هالك جاز عن المتطوع (قوله ولو بالعكس) بأن
 امره بأداء فطرته بخلط حنطتها بحنطته ط (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو أدى عنها بلاذن
 أجزأ استصحابا للاذن عادة فانه يدل على جواز أدائه عنها من ماله واذا خلط حنطتها بحنطته في مسألتنا
 صارت ملكه فيجوز عنه وعنهما ومثله ما في التارخانية وغيرهما رجل له أولاد وامرأة كمال الحنطة لاجل كل
 واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم ٥٣ قلت لكن قديقال ان دفعها
 الحنطة اليه من ماله اقرينة على انها أرادت أداء الفطرة من ماله التال فضيلة الصدقة وذلك بنا في اذنه عادة
 بالدفع من ماله فينبغي عدم الجواز حيث أرادت ذلك (تنبيه) ما نقلناه عن التارخانية دليل على جواز الجمع
 وأنه لا يلزمه افراز كل فطرة عن غيرها عند الدفع ولكن لينظر أن الافراز أولا شرط أم لا بل يكفيه دفع مقدامي
 مثلا جلة واحدة عن أربعة ويكون قوله كمال الحنطة الخ بيانا للواقع لم أره وينبغي الثاني لحصول المقصود
 ومثله يقال فيما لو أراد دفع قيمة الحنطة عنه وعن عياله والاحوط افراز كل واحدة حتى يرى نقل صريح
 في المسألة والله أعلم (قوله ولا يعث الخ) في الحديث الصحيح انه جعل أباه ريرة على صدقة الفطر فكان
 يقبل من جامع بصدقة من غير أن يذهب اليهم رجعي قلت فالمراد أنه لا يعث عاملا كعامل الزكاة يذهب الى
 القبائل بنفسه فلا ينافي ما في الحديث تأمل (قوله في المصارف) أي المذكورة في آية الصدقات الا العامل
 الغني فيما يطره ولا تصح الى من ينسما ولاد أو زوجية ولا الى غني أو هاشمي ونحوهم ممن مر في باب المصروف
 وقد منّا بيان الافضل في التصديق عليه (قوله وفي كل حال) ليس المراد تعمير الاحوال مطلقا من كل وجه فان
 لكل شروطا ليست للآخرى لانه يشترط في الزكاة الحول والنصاب التام والعقل والبلوغ وليس شيء من ذلك
 شرطها بل المراد في أحوال الدفع الى المصارف من اشتراط النية واشتراط التملك فلا تنكفي الاباحة
 كما في البدائع هذا ما ظهر لي تأمل (فرع) قد منّا في المصروف عن التارخانية لودفع الفطرة الى الطبال الذي
 يوظفهم وقت السحر جاز الا أن الاحوط والابعد عن الشبهة أن يقدم اليه قرصات هدية ثم يعطيه الحنطة ٥٤
 (قوله الا في جواز الدفع الى الدي) في الخاتمة جاز ويكره وعند الشافعي واحد الروايتين عن أبي يوسف
 لا يجوز تارخانية وقد منّا عن الحواشي أن الفتوى على قول أبي يوسف ومز الكلام فيه (تنبيه) ينبغي استثناء
 العامل كما قلنا آنفا لا سهل يست من عماله (قوله وقد مر) كل من المسألتين أما الاولى ففي باب المصروف
 وأما الثانية ففي هذا الباب ح (قوله وان كانت نفقتها عليه) أي على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعا وجعله
 اياها من جلة عياله والافنقتها على زوجها ولذا الها يبيعها وقد يقال انها على السيد حكما لان العبد ملكه
 فاذا كان لها يبيعها صارت كأنها واجبة في ماله ويحتمل الرجاء الضمير الى العبد ووجه المبالغة انها اذا كانت
 نفقتها عليه وهو ملك لسيدته رعايتهم عدم الجواز فاهم (قوله واجبات الاسلام سبعة) عزاء صاحب
 الجوهر الى الامام المحبوبي وقد تقرر في الاصول أن العدد لا مفهوم له أو يقال ان واجبات خبر مقدم
 وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى ان هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها من بين
 سائر الواجبات فلا يرد ما في ط من انه ان أراد المشتهر منها فقير مسلم لانه فاته صلاة العبد والجماعة وغيرها
 وان أراد مطلق واجب في الصلاة والحج وغيرها واجبات لا تنحصر ومراعاة الواجب ما يعم الواجب ديانة
 كخدمة المرأة وزوجها والفرض العملي كالوتر وعدة العمرة منها بناء على القول بوجودها وسبب اختلاف
 التصحيح فيه والله تعالى أعلم

لما مر أن الاختلاط عند الامام
 استهلاك يقطع حق صاحبه
 وعندهما لا يقطع فيجوز ان أجاز
 الزوج ظهريه ولو بالعكس قال في
 التهر لم أره ومقتضى ما مر جوازه
 عنه ما بلا اجازتها (ولا
 يعث الامام على صدقة الفطر
 ساعيا) لانه عليه السلام لم يفعله
 بدائع (وصدقة الفطر كالزكاة في
 المصارف) وفي كل حال (الا في)
 جواز (الدفع الى الدي) وعدم
 سقوطها به لانه المال وقدم
 (ولو دفع صدقة فطره الى زوجة
 عبده جاز) وان كانت نفقتها عليه
 عمدة الفتاوى للشهيد (خاتمة)
 واجبات الاسلام سبعة الفطرة
 ونفقة ذي رحم ووتر وأحبة
 وعمرة وخدمة أبويه والمرأة
 زوجها حدادى
 (كتاب الصوم)

قبل لو قال الصيام لكان أولى
 لما في الظهيرة لو قال الله علي
 صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه
 ثلاثة أيام كما في قوله تعالى فتدبر
 من صيام وتعقب بان الصوم له
 أنواع على أن ال تطل معنى الجمع
 والاصح انه لا يكره قول رمضان
 وفرض بعد صرف القبلة الى
 القبلة لعشر في شعبان بعد
 الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة
 امساك مطلقا وشرا (امساك
 عن المفطرات) الآية (حقيقة
 أو حكا) كن أكل ناسيا فانه
 ممكن حكا (في وقت مخصوص)
 وهو اليوم (من شخص مخصوص)
 مسلم كائن في دارنا

لبعضهم
 الى حادي عشرين شهر جادى
 في كلام اليهود لحن قبيح
 ذكروا الشهر وهو مع رمضان
 والربيعين غير ذلك لم يجوا
 وتعدوا في حذف واو وايا
 تلتون والعكس حكم صحيح
 قال ذا الحلق ابن هشام
 جاد منواه صوب غيث مسيح
 اه منه

قال في الايضاح اعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين وأدق فوائده الشرع المتين به فقه النفس الامارة بالسوء
 وانه مركب من أعمال القلب ومن المنع عن المأكول والمشرب والمناكح عامة يومه وهو أجل الخصال غير أنه
 اشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة الالهية أن يبدأ في التكليف بالآخف وهو الصلاة ثم بنا
 للمكلف وبأضفة له ثم يثنى بالوسط وهو الزكاة ويثالث بالاشق وهو الصوم واليه وقعت الإشارة في مقام المدح
 والترتيب والتشجيع والتشاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات وفي ذكر مبرماني
 الاملام واقام الصلاة واتباء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتدت أثمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك اه كذا
 في شرح ابن الشبان (قوله قيل) قاله صاحب الجرح (قوله لما في الظهيرة الخ) وجه الاستشهاد
 أن هذا القرع يدل على أن الصيام جمع أقل ثلاثة أيام كما في الآية فان فدية اليمين صوم ثلاثة أيام فكان التعبير به
 أولى لدلالته على التعدد فان الترجمة لأنواع الصيام الثلاثة أعنى الفرض والواجب والنفل (قوله) وتعقب
 الخ) المتعقب صاحب البرز وحاصل كلام الشارح أن الصوم اسم جنس له أنواع وهي الثلاثة المذكورة فثبت
 عبرته بالصوم أو الصيام يراد منه أنواعه المترجم لها لا ثلاثة أيام فأكثر قال في المغرب يقال صام صوما
 وصياما فهو صائم ومم صوم وصيام اه فأفاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا دلالة في واحد
 منهما على التعدد ولذا قال القاضى في تفسير قوله تعالى فدية من صيام انه بيان لجنس الفدية وأما قدرها
 فبينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم يأبى الصيام جعل الصائم كما علمه لكن لاتصح ارادته هنا
 ولا في الآية كما لا يخفى ولو سلم أن الصيام جمع لا أفراد الصوم فلا اولوية في العدول اليه لان آل الجنسية تبطل
 معنى الجمعية فيتساوى التعبير بالصوم وبالصيام هذا تقرير كلام الشارح على وفق ما في النهر فافهم وعلى هذا
 فيشكل ما مر عن الظهيرة وان قل في النهر لعل وجهه انه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذا
 في التذخر وراجع العهدة بخلاف صوم اه يعنى أن لفظ صيام وان لم يكن جعلا لكنه لما اطلق في آية الفدية
 مراد به ثلاثة أيام كما بين اجاله الحديث فيراد في كلام الناذر كذلك احتياطا فتأمل (قوله) والاصح الخ) قال
 بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن عيسى عن مجاهد لم يحك خلافة انه كره أن يتبأل جاء رمضان وذهب رمضان لانه
 اسم من اسمائه تعالى وعامة المشايخ انه لا يكره لجهته في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام
 رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه
 تعالى ولئن ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم كذا في الدراية واعلم انهم اطلقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر
 هو مجموع المضاعف والمضاف اليه شهر رمضان وربيع الاوّل والاخر فحذف شهر ههنا من قبيل حذف بعض
 الكلمة الا انهم جوزوه لانهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاعف والمضاف اليه حيث اعربوا الجزئين
 كذا في شرح الكشاف للسعد نهر ومقتضاه أن رجب ليس منها خلافا للصلاح الصمدى وتبعه من قال
 ولا تنف شهر النصف شهر * الا الذى أوله الراقد

ولما زاد بعضهم قوله واستثن من ذار جبا فمتنع * لانه فيما روه ما جمع
 (قوله) امساك مطلقا) اى عن طعام أو كلام وظاهره انه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما يفيد عبارة الصحاح
 وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن يجازه صام الفرس اذا لم يعتلف وقول النابغة
 خيل صيام وخيل غير صائمة نهر (قوله عن المفطرات الآية) أشار بالآية الى أن ال للعهد وأن
 المراد الاشياء المعدودة المألوفة في باب مفسات الصوم فلا توقف معرفتها على معرفته فلا دور فافهم (قوله)
 فانه ممكن حكا) لحكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الاكل مثلا (قوله وهو اليوم) أى اليوم الشرعى
 من طلوع الفجر الى الغروب وهل المراد أول زمان الطلوع أو انتشار الضوء فيه خلاف كالخلاف في الصلاة
 والاول أحوط والثانى أوسع كما قال الحلوفى كما في الحسب والمراد بالغروب زمان غيبوبة جرم الشمس بحيث
 تظهر الظلمة في جهة الشرق قال صلى الله عليه وسلم اذا أقبل الليل من ههنا فقد أظفر الصائم أى اذا وجدت
 الظلمة حسا في جهة المشرق فقد ظهر وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم وانما
 أدى بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الافطار كما في فتح البارى قهستانى (قوله مسلم الخ) بيان للشخص
 المخصوص (قوله كائن في دارنا الخ) أنت خبير بأن الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا أى ما يمكن أن يتحقق به

ولا يخفى أن الصوم الذي هو الامسالة عن المفطرات نهار ابنته يتحقق من المسلم الخالي عن حيض ونفاس سواء كان في دار الاسلام أو دار الحرب علم بالوجوب أو لا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضاً وغيره والعلم بالوجوب أو الامسالة في دار الاسلام انما هو شرط لوجوب رمضان كالعقل والبلوغ لاشترط للصحة فالمسبب الاقتصار على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرحى ذكر نحو ما قلته فانهم (قوله أو عالم بالوجوب) أي أو كائن في غير دارنا عالم بالوجوب فالكون بدار الاسلام موجب للصوم وان لم يعلم بوجوبه اذ لا يعذر بالجهل في دار الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب ولم يعلم به فانه لا يجب عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء ما منى اذ لا تكليف بدون العلم ثم للعدو بالجهل وانما يحصل له العلم الموجب بخبار رجلين أو رجل واحد من مستورين أو واحد عدل وعندهما لا تشتط العدالة ولا البلوغ والحزبية كما في امداد الفتاح (قوله طاهر عن حيض أو نفاس) أي خال عنهما والا فالطهارة عن حدثهما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية النخص المذكور الصوم في وقتها لا في بيانه (قوله وأما البلوغ والافاقة الخ) جواب عما قد يقال لم تقيد الشخص المخصوص بالبلوغ والافاقة من الجنون أو الغما أو النوم وبيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك بذكر ركنه وهو الامسالة المذكور وذكراً ما تنوقف عليه صحته وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الحيض والنفاس والنية كما في البدائع ولم يذكر في الفتح الاسلام لا غناء النية عنه اذ لا تصح بدونه وليس البلوغ والافاقة من شروط الصحة لعدم بدونهما كما ذكره نعم هما من شروط وجوب رمضان وهي أربعة ثالثها الاسلام ورابعها العلم بالوجوب أو الكون في دارنا فلا محل للتقييد بهما على أن الكلام في تعريف مطلق الصوم لا خصوص صوم رمضان كما مر ولذا لم يذكر شروط وجوب ادائه وهي ثلاثة الصحة والافاقة والخلو من حيض ونفاس (قوله وحكمه) أي الاخرى أما حكمه الديني فهو سقوط الواجب ان كان صوماً لازماً بجر (قوله ولو منى عنه) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى لمعنى مجاور وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يقيد أن في صومها ثواباً كالصلاة في الارض المغصوبة ذكره في التبرر اذا على البحر قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب النهر ط قلت صرح في التلويح بأن الخلاف بيننا وبين الشافعي في أن النهي يقتضي الصحة عندنا بمعنى استحقات الثواب وسقوط القضاء وموافقة امر الشارع ثم قل عن الطريقة المعنية ما حاصله أن الصوم في هذه الايام ترك للمفطرات الثلاث واعراض عن الضيافة في حيث الاول يكون عبادة مستحسنة ومن حيث الثاني يكون منها يمكن الاقل بمنزلة الاصل والثاني بمنزلة التابع فبقي مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه اه لكن بحث محشمه القنري في ارادة استحقات الثواب بل المراد ما سواها والصحة لا تقتضي الثواب كالوضوء بلا نية والصلاة مع الرياء اه قلت وبؤيده وجوب المفطر بعد الشروع وتصريحهم بأنه معصية (قوله ويلغو التعيين) من هذا يؤخذ انه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع يصح صوم غيرهما عنهما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق لمساكن في قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وقدر بخلاف المعلق فانه لا يجوز تججيله قبل وجود الشرط اه أي لأن المعلق على شرط لا يعقد سبباً للعالم وسيأتي تمام الكلام على هذه المسألة هناك (قوله والكفارات) أي سبب صومها الحنث والقتل أي قتل النفس خطأ وقتل الصيد محرماً والاولى قول الفتح وسبب صوم الكفارات اسبابها من الحنث والقتل اه لأن منها العزم على العود في التطهار والافطار في فطر رمضان والخلق في خلق المحرم لعذر (قوله على المختار) اختاره السرخسي بجر (قوله وغيره) كالامام الدبوسي وأبي اليسر بجر (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل الضحوة الكبرى أما الليل والضحوة وما بعده فلا يمكن انشاء الصوم فيه ما والموجود في الليل مجزئ النية لانشاء الصوم ط لكن صرح في البحر بأن السبب هو الجزء الذي لا يتجزأ من كل يوم فيجب مقدار اياه اه وهذا يقتضي أنه الجزء الاول من كل يوم كما صرح به غيره أيضاً وصرح به في فصل العوارض عند قول الكزولوبلغ صبي أو أسلم كافر الخ ودفع ما أورده ابن الهمام من أنه يلزم مقارنة السبب للوجوب أو تقدم الوجوب على السبب بأنه يجوز قسارته للضرورة كما لو شرع في الصلاة في أول جزء من الوقت فانه يسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب المسبب للضرورة كما صرح به في الكشف الكبير وتمام الكلام

أو عالم بالوجوب طاهر عن حيض أو نفاس (مع النية) المعهودة وأما البلوغ والافاقة فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن أو أغنى عليه بعد النية وانما يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه نيل الثواب ولو منى عنه كما في الصلاة في أرض مقصوبة (وسبب صوم) المنذور النذر ولذا لوعين شهرًا وصام شهرًا قبله عنه أجرًا لوجود السبب ويلغو التعيين والكفارات الحنث والقتل و(رمضان شهود جزء من الشهر) من ليل وانهار على المختار كما في الخبرية واختار نفي الاسلام وغيره انه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم

هناك فتأمل (قوله حتى لو أفاق المجنون في ليلة) أي من أول الشهر أو وسطه ثم حتى قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون بجر وقوله أو في آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والاحسن قول الامداد أو فيما بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح التحرير وفي نور الإيضاح ولا يلزمه قضاء ما فاقته ليلاً أو نهاراً بعد فوات وقت النية في الصحيح قلت ولعل التقييد بآخر يوم منه مبني على أن المراد الأفاقة التي لم يعقبها جنون فانها اذا سكنت في وسطه لا شك في وجوب القضاء والمراد بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الضحوة الكبرى كما مرّ نفاً وهو مبني على قول القدوري كما يأتي تحريره فافهم (تنبيه) تفريع هذه المسألة على ما ذكره من الاختلاف في السبب يخالفه ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة فهو درجة منه سبب لكله ثم كل يوم سبب وجوب اداؤه غاية الامر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره كما في الفتح ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف عمدة في القروع اه تأمل (قوله كما في المجتبى) ونصه ولو أفاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنوباً واستوعب كل الشهر اختلف أئمة بخارى فيه والفتوى على أنه لا يلزمه القضاء لأن الليلة لا يصام فيها وكذا ان أفاق في ليلة من وسطه أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه (قوله وصححه غير واحد) كصاحب النهاية والظاهرية بجر وقاضي خان والعناية شرنبلالية ومثني عليه الاسيحياني وجيد الدين الضرير من غير حكاية خلاف شرح التحرير ومثني عليه في نور الإيضاح قلت وكذا نقل تصحيحه في الذخيرة لكن نقل أيضاً تصحيح لزوم القضاء ومثني عليه في الفتح فائلاً لافرق بين افاقة وقت النية أو بعده وفي شرح الملتقى للبهسي أنه ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعزاء في البدائع إلى أصحابنا ولم يحل غيره وكذا في السراج وجرم به الزيلعي وهو ظاهر القدوري والكثير والهداية حيث أطلقوا لزوم القضاء بأفاقة بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير قال وان أفاق شيئاً منه قضاء وعبر في الملتقى بأفاقة ساعة وفي المعراج لو كان مفيقاً في أول ليلة منه ثم جن وأصبح مجنوباً إلى آخر الشهر قضاء كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة المجتبى المارة والحاصل أنهم ما قولان معصمان وأن المعقد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض معين وغير معين وواجب كذلك ونقل مسنون أو مستحب ومكروه تنزيهاً أو تحريماً (قوله معين) أي له وقت خاص (قوله لكنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً لابن الكمال) حيث قال في إيضاح الإصلاح وصوم النذور والكفارة واجب لم ينعقد الإجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه أي ثبوته عملاً لا علماً ولهذا لا يكفر بأحده اه وحاصله أنه وان ثبت لزوم كل منهما عملاً بالكتاب والإجماع لكن لم يثبت لزومهما علماً بحيث يكفر بأحده فرضيتهما كما هو شأن الفروض القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر الكفارات في قسم الواجب كما فعل ابن الكمال لأن الفرض العملي الذي هو أعلى قسمي الواجب ما يفوت الجواز بفوته كالوتر وهذا ليس منه (قوله كالنذر المعين) أي بوقت خاص كذا في صوم يوم الخميس مثلاً وغير المعين كذا في صوم يوم مثلاً ومن الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضاؤه عند الفساد وصوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ) أي ان مقتضى ثبوت الامر به في الآية القطعية كونه فرضاً والجواب انه خص منه النذر بالمعصية بالإجماع فصارت طنية الدلالة فتفيد الوجوب وفيه بحث لصاحب العناية مذكور مع جوابه في النهر (قوله فائله الاكل) فيه أن الاكل قرز في العناية الوجوب الآن يكون وقع له في غير هذا الموضع والذي في البحر وغيره أن فائله الكمال فلعله سبق قلم الشارح لتشابه اللفظين فإداه ح وكلام الكمال في الفتح حاصله أن الفرضية مستفادة من الإجماع على اللزوم لامن الآية تخصها كما علمت (قوله لكن تعقبه سعدى الخ) أي في حاشية العناية فانه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بأنه ليس على ما ينبغي لمافي أوائل كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفرضية والواجب ظاهر نظراً إلى الأحكام حتى ان الصلاة المندورة لا تؤدى بعد صلاة العصر وتقتضى الفوائت بعد صلاة العصر اه وحاصله أن ما ذكره صريح في أن المندور واجب لا فرض (قوله يعني عملاً) هذا صلح بما لا يرتضيه الخصمان فان المستدل على فرضيته بالآية أراد به انه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لا قطعي ولذا اعترض في الفتح الاستدلال بالآية بأنها لا تفيد الفرضية لما مر من تخصيصها وعدل عنه كصدر

حتى لو أفاق المجنون في ليلة أو في آخر أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كما في الغاية (وهو) أقسام ثمانية (فرض)

وهو نوعان معين (كصوم رمضان أداه) وغير معين كصومه (قضاء وصوم الكفارات) لكنه فرض عملاً لا اعتقاداً ولذا لا يكفر بأحده قاله البهسي تبعاً لابن الكمال (وواجب) وهو نوعان معين (كالنذر المعين) وغير معين كالنذر (المطلق) وأما قوله تعالى وليوفوا نذورهم فدخله الخصوص كالنذر بمعصية فلم يبق قطعياً (وبل) فائله الاكل وغيره واعتمده الشرنبلالي لكن تعقبه سعدى بالفرق بأن المندورة لا تؤدى بعد صلاة العصر بخلاف الثالثة (هو فرض على الاظهر) كالكنارات يعني عملاً لا نطاق الإجماع لا يفيد الفرض القطعي

الشريعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله كما بسطه خسرو) أى فى الدرر حيث أجاب عن قول صدر
 الشريعة ان المندور فرض لان زومه ثابت بالاجماع فيكون قطعى الثبوت بأن المراد بالفرض ههنا القرض
 الاعتقادى الذى يكفر جاحده كما تدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بمطلق الاجماع بل
 بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما فى صوم رمضان ولما لم يثبت فى المندور نقل الاجماع على فرضيته
 بالتواتر بقى فى مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة أو الآحاد يفيد الوجوب دون الفرضية
 بهذا المعنى اه قلت وظاهر كلامه وجود الاجماع على فرضية المندور لكن لما لم ينقل متواترا بل بطريق
 الشهرة أو الآحاد أفاد الوجوب ولا يظهر ما مر عن ابن الكمال من أن الاجماع على ثبوته عملا لا علما والحاصل أن
 العلماء أجمعوا على لزوم الكفارات والمندورات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازم منها ا كفار
 الجاحد لها (تنبيه) فى شرح الشيخ اسماعيل عن ذخيرة العقبي اعلم انه قد اضطرب كلام المؤلفين فى كل من
 المندور والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والزايلى الاول واجب والثاني
 فرض وابن ملك بالعكس وتوجيه كل ظاهر الا الاخير (قوله ونقل) أراد به المعنى اللغوى وهو الزيادة لا
 الشرعى وهو زيادة عبادة شرعية لئلا علينا لانه أدخل فيه المكروه بقسميه وقد يقال ان المراد المعنى الشرعى
 لما قد ساء من أن الصوم فى الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تضمنه الاعراض
 عن الصياغة يكون منها بقى مشروعا بأصله دون وصفه تأتى (قوله بيم السنة) قد منا فى بحث سنن الوضوء
 تحقيق الفرق بين السنة والمندوب وأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم أو خلفاؤه من بعده
 وهى قسمان سنة الهدى وتر كها يوجب الاساءة والكره كاجتماعه والاذان وسنة الزوائد كسير النبي
 صلى الله عليه وسلم فى لباسه وقيامه وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر أن صوم عاشوراء من القسم
 الثانى بل ساء فى الخاتمة مستحب افعال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون
 مخالفا لاهل الكتاب ونحوه فى البدائع بل مقتضى ما ورد من أن صومه كفارة للسنة الماضية وصوم
 عرفة كفارة للماضية والمستقبل كون صوم عرفة أكد منه والالزم كون المستحب افضل من السنة وهو
 خلاف الاصل تأتى (قوله والمندوب) بالنصب عطف على السنة ولم يذكّر المستحب لعدم الفرق بينه وبين
 المندوب عند الاصوليين وهو ما لم يواظب عليه صلى الله عليه وسلم وان لم يفعل بعد ما رغب اليه كما فى التحرير
 وعند المنتهيا المستحب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه أخرى والمندوب ما فعله مرة وتركه مرة تعليم الجواز
 وعكس فى المحيط وقول الاصوليين أولى لشموله ما رغب فيه ولم يفعل كما ذكره فى البحر من كآب الطهارة لكنه
 فرق بينهما هنا فقال ينبغى أن يكون كل صوم رغب فيه الشارع صلى الله عليه وسلم بخصوصه مستحبا وما سواه
 مما لم يثبت كراهته يكون مندوبا لانفلا لان الشارع قد رغب فى مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف
 النفلية المقابلة للندبية فان ظاهره يقتضى عدم الثواب فيه والافهم مندوب كما لا يخفى اه قلت وهذا
 وارد على ما فى الفتح حيث جعل النفل مقابلا للمندوب والمكروه (قوله كايام البيض) أى أيام الليالى
 البيض وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها
 امداد وفيه تبع للفتح وغيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها البيض (قوله ويوم الجمعة
 ولو منفردا) صرح به فى التهر وكذا فى البحر فقال ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنتين والخميس وكره
 الكل بعضهم اه ومثله فى المحيط معللا بأن لهذه الايام فضيلة ولم يكن فى صومها تشبه بغير اهل القبلة
 خافى الاشياء وتبعه فى نور الايضاح من كراهة افراده بالصوم قول البعض وفى الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة
 عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر اه وظاهر الاستشهاد بالانتر أن المراد
 بلا بأس الاستحباب وفى التجنيس قال أبو يوسف جاء حديث فى كراهته الا أن يصوم قبله وبعده فكان
 الاحتياط أن يضم اليه يوما آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهى عنه والاخر منهما النهى كما أوضحه
 شراح الجامع الصغير لان فيه وظائف فله اذا صام ضعف عن فعلها (قوله لم يضعفه) صفة لحاج أى ان كان
 لا يضعفه عن الوقوف بعرفات ولا يحل بالدعوات محيط فلما وضعفه كره (قوله والمكروه) بالنصب عطف
 على السنة أو بالرفع على الابتداء وخبره قوله كالعبيدين وحينئذ لا يحتاج الى التكلف المارة فى وجه ادخاله

كما بسطه خسرو (ونقل كغيرهما)
 بيم السنة كصوم عاشوراء مع
 التاسع والمندوب كايام البيض
 من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا
 وعرفة ولو لحاج لم يضعفه والمكروه
 تحريرا

قوله وعاشوراء هكذا يحطه والذي
في الشارح كعاشوراء بكاف
التثنية وهو الاوفاق بما قبله اه
مصححه

كالعبيدين وتزويها
كعاشوراء وحده وسبت وحده
ونيروز ومهرجان ان تعمد وصوم
دهر وصوم سميت ووصال وان
أفطر الايام الخمسة وهذا عند أبي
يوسف كافي المحيط فهي خمسة
عشروا أنواعه ثلاثة عشر سبعة
متابعة رمضان وكفارة ظهار
وقتل ويمين وافتار رمضان ونذر
معين واعتكاف واجب وستة
يخير فيها نفل وقضاء رمضان
وصوم متعة وفدية حلق وجراء
صيد ونذر مطلق اذا تقرر هذا

في النفل على أن صوم العبيدين مكروه تحريما ولو كان الصوم واجبا (قوله كالعبيدين) أي وأيام التشريق نهر
(قوله وعاشوراء وحده) أي فردا عن التاسع أو عن الحادي عشر امتداد لانه تشبه باليهود محيط (قوله
وسبت وحده) لتشبه باليهود بجر وهذه العلة تنفي ذكره التحريم لأن يقال انما ثبت بقصد التشبه كما من نظيره
ط قلت وفي بعض النسخ وأحد بدل قوله وحده وبه صرح في التتارخانية فقال ويكره صوم النيروز والمهرجان
اذا تعمد ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قيل في يوم السبت والاحد اه أي يكره تعمد صومه
الا اذا وافق يوما كان يصومه قبل كماله لو كان يصوم يوما ويفطر يوما أو كان يصوم أول الشهر مثلا فوافق يوما من
هذه الايام وأفاد قوله وحده انه لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لان الكراهة في تخصيصه بالصوم لتشبه وهل اذا
صام السبت مع الاحد تزول الكراهة محل تردد لانه قد يقال ان كل يوم منهما معظم عند طائفة من أهل الكتاب
ففي صوم كل واحد منهما تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومهما معا ليس فيه تشبه لانه لم تتفق طائفة منهم
على تعظيمهما معا وبظهور الثاني دليل أنه لو صام الاحد مع الاثنين تزول الكراهة لانه لم يعظم أحد منهما هذين
اليومين معا وان عظمت النصارى الاحد وكذا الوصام مع عاشوراء يوما قبله أو بعده مع أن اليهود تعظمه
ويظهر من هذا أنه لو جاء عاشوراء يوم الاحد والجمعة لا يكره صوم السبت معه وكذلك لو كان قبله أو بعده يوم
المهرجان أو النيروز لعدم تعمد صومه بخصوصه والله تعالى أعلم (قوله ونيروز) بفتح النون وسكون الياء ونهم
الراء معرب نوروز ومعناه اليوم الجديد فتويعني الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج
الحمل ومهرجان معرب مهر كان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان اليومان عيدان للفرس
اه ح (قوله ان تعمد) كذا في المحيط ثم قال واختار أنه ان كان يصوم قبله فلا فضل له أن يصوم والا
فلا فضل أن لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام (قوله وصوم سميت) وهو أن لا يتكلم فيه لانه
تشبه بالجحوس فانهم يفعلون هكذا محيط قال في الامداد فعليه أن يتكلم بخير وبجاجة دعت اليه (قوله
ووصال) فسر أبو يوسف ومحمد بصوم يومين لا فطر بينهما بجر وفسره في الخاتمة بأن يصوم السنة ولا يفطر
في الايام المنية وفي الغلظة اذا افطر في الايام المنية اختار أنه لا بأس به (قوله وان افطر الايام الخمسة)
أي العبيدين وأيام التشريق (قوله وهذا عند أبي يوسف) ظاهره أن صاحبه يقولان بخلافه وظاهر البدائع
أن المخالف من غير أهل المذهب فانه قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وأفطر يوم النطر والاضحى
وأيام التشريق لا يدخل تحت نهى الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال واپس هذا عندى كما قال هذا قد صام
الدهر كأنه أشار الى أن النهى عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الايام بل لما يضاعفه عن الفرائض
والواجبات والكسب الذي لا بد له منه اه (قوله فهي خمسة عشر) تفريع على قوله يوم السنة والندوب
والمكروه أي فصار حلة ما دخل في قوله ونقل خمسة عشر يجعل العبيدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما في
كثير من النسخ فافهم لكن بقي عليه من المكروه تحريما أيام التشريق وصوم يوم الشك على ما يأتي تفصيله ومن
المكروه أيضا صوم المرأة والعبد والاجير بلا اذن الزوج والمولى والمستأجر وسيأتي بيانه قبيل قول المتن
ولو نوى مسافر الفطر ومن المندوب صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من شوال على
ما يأتي قبيل الاعتكاف (قوله وانواعه) أي انواع الصيام اللازم (قوله سبعة متتابعة) عدها في البحر
سبعة أيضا لكن استقط صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم اليمين المعين كأن يقول والله لا صوم من رجبا
مثلا وكان الشارح أدخله تحت النذر المعين بجوامع الايجاب قولنا ثم قال في البحر ويلحق به النذر المطلق اذا ذكر
فيه التتابع أو نواه ذكر أنه اذا افطر يوما فيما يجب فيه التتابع لا يلزمه الاستقبال ان كان التتابع مأمورا به
لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين وان كان مأمورا به لاجل النفل وهو الصوم يلزمه
الاستقبال كالسنة الباقية قلت ومن الاول ما زاده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأمل (قوله وستة
يخير فيها) كذا عدها في البحر ستة أيضا لكن استقط النفل لان الكلام في أنواع الصيام اللازم وذكر بدله
صوم يمين المطلق مثل والله لا صوم من شهر او كان الشارح أدخله تحت النذر المطلق نظير ما مر (قوله وصوم
متعة) أي وقران اذا لم يجد ما يذبح لهما فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعة اذا رجع ط (قوله وفدية حلق
وجراء صيد) أي اذا اختار الصيام فيهما ط (قوله ونذر مطلق) أي عن التقييد بشركذا وعن ذكر

التابع أو يمتنه (قوله فيصح أداء صوم رمضان الخ) قيد بالاداء لان قضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذي افسده بشرط فيه التبييت والتعيين كما يأتي في قول المصنف والشرط للباقى الخ (قوله والنذر المعين) فهو في حكم رمضان لتعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بجر ونهر (قوله بنية) قال في الاختيار النية شرط في الصوم وهي أن يعلم بقلبه أنه يصوم ولا يتخلو مسلم عن هذا في ايام شهر رمضان وليست النية باللسان شرطا ولا خلاف في قول وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا في آخره كما يأتي اه وسأقي بيان ما يطلها وفي البحر عن الظهيرية أن التحريية (قوله فلا تصح قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما غدا ثم نام أو اغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز خاتمة وفيها وان نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم لا تنقضيها (قوله الى النخوة الكبرى) المراد به نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي من استطارة الضوء في أفق المشرق الى غروب الشمس والغاية غير داخله في المغيا كما اشار اليه المصنف بقوله لا عندها اه ح وعدل عن تعبيرا القدرى والمجمع وغيرهم بما بالزوال اضعفه لان الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في البحر عن الميسوط قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر ايامه ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت النخوة الكبرى لا وقت الزوال فنشترط النية قبلها لتحقيق في الاكثر اه وفي شرح الشيخ اسماعيل وعمن صرح بأنه الاصح في العناية والوقاية وعزاه في المحيط الى السرخسي وهو الصحيح كما في الكافي والتبيين اه وتظهر عمرة الاختلاف فيما اذا نوى عند قرب الزوال كما في التارخانية عن المحيط وبه ظهر أن قول البحر والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير ظاهر (تنبيه) قد علمت أن النهار الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب واعلم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصه فخره ففي كان الباقي للزوال أكثر من هذا النصف صح والا فلا فصح النية في مصر والشام قبل الزوال بخمس عشرة درجة لوجود النية في أكثر النهار لان نصف حصه الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة ونصف في الشام فاذا كان الباقي الى الزوال أكثر من نصف هذه الحصه ولو بنصف درجة صح الصوم كذا حظه شيخ مشايخنا السانحاني رحمه الله تعالى (تنبيه) قال في السراج واذا نوى الصوم من النهار ينوى انه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أوله لا يصير صائما (قوله ويطلق النية) أي من غير تقييد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لان رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للفرض والمعين لا يحتاج الى التعيين والنذر المعين معتبرا بإيجاب الله تعالى فيصاب كل بمطلق النية امداد (قوله فأل بدل عن المضاف اليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال ان مطلق النية يصدق بنية أي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله لعدم المزاحم) اشارة الى ما ذكرناه عن الامداد (قوله ويخطا في وصف) كذا وقع في عباراتهم اصولا وفروعا أن رمضان يصح مع الخطا في الوصف فذهب جماعة من المشايخ الى أن نية النفل فيه مصورة في يوم الشك بأن شرع بهذه النية ثم ظهر أنه من رمضان ليكون هذا الظن مغفورا ولا يخفى عليه الكفر كذا في التقرير وفي النهاية ما رده وهو أنه لما غايت النفل لم تتحقق نية الاعراض والحاصل انه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم الفرضية أو ظنه الا اذا انتم اليها اعتقاد النفلية فيكفر أو ظنهما فيخفى عليه الكفر بجر ملخصا وبهذا ظهر لئلا أن المراد بالخطا بالوصف وصف رمضان بنية نفل أو واجب آخر خطأ لانه يبعد عن المسلم أن يتعمده وليس المراد بنية الواجب فقط فقول المصنف تعالى الدرر ونية نفل ويخطا في وصف فيه نظر فانه كان عليه الاقتصار على الثاني أو ابداله بواجب آخر لان فائدة التعبير بالخطا في الوصف التباعد عن تعمدية النفل وبعد التصريح بقوله ونية نفل لم تنق فائدة للتعبير بالخطا في الوصف وان أريد به الواجب كما فسر الشارح هذا ما ظهر لي ولم أر من نبه عليه (قوله فقط) أي دون النفل والنذر المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كما يأتي ط (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة والسلام اذا انسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية الناذر وله ابطال صلاحية ماله ط عن المنع (قوله الا اذا وقعت النية) أي نية النفل أو الواجب الاخر في رمضان فهو استثناء من قوله ونية نفل ويخطا

(فيصح) أداء (صوم رمضان)
والنذر المعين والنفل بنية من
الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا
عنده (الى النخوة الكبرى لا)
بعدها ولا (عندها) اعتبارا لاكثر
اليوم (ويطلق النية) أي نية
الصوم فأل بدل عن المضاف اليه
(وبنية نفل) لعدم المزاحم (ويخطا
في وصف) كنية واجب آخر (في
أداء رمضان) فقط لتعيينه بتعيين
الشارع (الا) اذا وقعت النية (من
مريض أو سافر)

في وصف (قوله حيث يحتاج) أي المريض أو المسافر وأفراد الضمير للعطف بالواو التي لاحد الشئين أو الضمير للصوم ويؤيده عود الضمير عليه في قوله تعينه وفي يقع (قوله لعدم تعينه في حقهما) لانه لما سقط عنهما وجوب الاداء صار رمضان في حق الاداء كشعبان (قوله من نفل أو واجب) أما لو أطلقا التنية كان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الامداد (قوله على ما عليه الاكثر بحسب) أقول الذي في البحر نسبة ذلك الى الاكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كما يأتي أما في حق المسافر فان نوى واجبا آخر يقع عنه عند الامام وان نوى النفل أو أطلق فعنه روايتان أحدهما وقوعه عن رمضان لان فائدة النفل الثواب وهو في فرض الوقت أكثر وقال وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل على الصحيح كالمسافر ٥١ وحاصله أن المريض والمسافر لو نوا واجبا آخر وقع عنه ولو نوا نفلا أو أطلقا فعن رمضان ثم في السراج صحيح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يتمشى كلام المصنف والدرر (قوله الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ) المراد بالكل هو ما اذا نوى المريض النفل أو أطلق أو نوى واجبا آخر وما اذا نوى المسافر كذلك الا اذا نوى واجبا آخر فانه يقع عنه لانه عن رمضان لان المسافر له أن لا يصوم فله أن يصرفه الى واجب آخر لان الرخصة متعلقة بظنة العجز وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض فانها متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام حين أنه غير عاجز واستشكله صدر الشريعة في التوضيح بأن المرخص هو المرض الذي يزداد بالصوم لا المرض الذي لا يقدر به على الصوم فلان سلم أنه اذا صام ظهر فوات شرط الرخصة قال في التلويح وجوابه أن الكلام في المريض الذي لا يطبق الصوم وتتعلق الرخصة بحقيقة العجز وأما الذي يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالمسافر بخلاف على ما يشعر به كلام شمس الأئمة في المبسوط من أن قول الصكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض سهو ومؤول بالمريض الذي يطبق الصوم وكان منه ازدياد المرض ٥٢ (تنبيه) تلخص من كلام البحر أن في المريض ثلاثة أقوال أحدها ما في الاشياء المذكورة هنا واختاره غير الاسلام وشمس الأئمة وجمع وصححه في المجمع فانيها ما مر في المتن انه يقع عما نوى واختاره في الهداية وأكثر المشايخ وقبل انه ظاهر الرواية وينبغي وقوعه عن رمضان في النفل كالمسافر كما مر ثالثها التفصيل بين أن يضمر الصوم فتتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عما نوى وبين أن لا يضمر الصوم كفساد الهضم فتتعلق الرخصة بحقيقته فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والتحرير ٥٣ وهذا القول هو ما مر عن التلويح وجعله في شرح التحرير يحمل القولين وقال انه تحقيق يحصل به التوفيق بحمل ما اختاره غير الاسلام وغيره على من لا يضمر الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضمره ونعقب الاكمل في التقرير هذا القول بأن من لا يضمر الصوم لا يرخص له الفطر لانه صحيح وليس الكلام فيه قلت وأجبت عنه فيما علقته على البحر بما حاصله ان الصوم تارة يزداد به المرض مع القدرة عليه كمرض العين مثلا وتارة لا يضمره كمرض بفساد الهضم فان الصوم لا يضمره بل ينفعه فالأول تتعلق الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة العجز بأن يصل الى حالة لا يمكنه معها الصوم فاذا صام ظهر عدم عجزه فيقع عن رمضان وان نوى غيره لانه اذا قدر عليه مع كونه لا يضمره لا يتول عاقل بأنه يرخص له الفطر هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والنذر المعين الخ) تصریح بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله بنية واجب آخر) كقضاء رمضان أو الكفارة أما لو نوى النفل فانه يقع عن النذر المعين سراج ثم نقل عن الكرخي أن محمد اقال يقع عن النفل وأبا يوسف عن النذر (قوله يقع عن واجب نواف مطلقا) أي سواء كان صحيحا أو مريضا مقبلا أو مسافرا واذا وقع عما نوى وجب عليه قضاء المنذور في الاسح كافي البحر عن الطهيري (قوله ولو لجهله) زاد لفظة ولو ليدخل غير الجاهل لكن الأولى اسقاطها لان العالم تقدم قرين في قوله وبخطا في وصف ط وأفاد أن الصوم واقع في رمضان ولم يذكركر ما اذا جهل شهر رمضان كالاسير في دار الحرب فحزى وصام عنه شهرا وبيانه في البحر وفيه أيضا لو صام بالتحزى سنين كثيرة ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل يجوز في لا وصح في المحيط أنه ان نوى صوم رمضان مبهمه يجوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسرا لا يجوز ٥٤ (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ومحله فيمن تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر ط

نعت يحتاج الى التعيين لعدم تعينه في حقهما فلا يقع عن رمضان (بل يقع عما نوى) من نفل أو واجب (على ما عليه الاكثر) بحر وهو الاسح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعا للدرر لكن في أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال وفي الشرع بلالية عن البرهان انه الاصح (والنذر المعين) لا يصح نية واجب آخر بل (يقع عن واجب نوافه) مطلنا فابين تعيين الشارع والعبء (ولو صام مقبلا عن غير رمضان) ولو (لجهله به) أي برضا (فهو عنه) لا عما نوى لحديث اذا جاء رمضان فلا صوم الا عن رمضان

(قوله عن العادة) أي عادة الامساكية أو لعذر ط (قوله وقال زفر وما لك تكفي نية واحدة) أي عن
 الشهر كله وروى عن زفر أن المقيم لا يحتاج إلى النية ولو مسافر لم يجز حتى ينوي من الليل وعند علماءنا
 الثلاثة لا يجوز إلا نية جديدة لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقيماً أو مسافراً سراج (قوله قلنا الخ)
 أي في جواب قياسه الصوم على الصلاة أن صوم كل يوم عبادة بنفسه بدليل أن فساد البعض لا يوجب فساد
 الكل بخلاف الصلاة (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة
 المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والنذر المطلق وقضاء النذر المعين والنفل بعد إفساده والكنائز
 السميع وما ألحق بها من جزاء الصيد والخلق والمتعة نهر وقوله السميع صوابه الأربع وهي كفارة الظهار
 والقتل والعين والافطار (قوله للفجر) أي لا قول جزء منه ط (قوله ولو حكما الخ) جعل في البحر
 القرآن في حكم التبييت وأنت خبير بأن الأنسب ما سلكه الشارح من العكس إذ القرآن هو الأصل
 وفي التبييت قرآن حكماً كما في النهر (قوله وهو) الضمير راجع إلى القرآن الحكمي ح (قوله تبييت
 النية) فلو نوى تلك الصيامات نهاراً كان تطوعاً وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبييت في الأصل كل
 فعل دبر ليل ط عن القهستاني (قوله للضرورة) عليه للاكتفاء بالقرآن الحكمي إذا تحزى وقت
 الفجر عما يشق والحرج مدفوع اه ح (قوله وتعيينها) هو بالنظر إلى شتر من المتعطفين على تبييت
 وبالنظر إلى عبارة الشرح معطوف على قرآن كما لا يخفى والمراد بتعيينها تعيين النوى بها فهو مصدر مضاف
 إلى فاعله المجازي (قوله لعدم تعيين الوقت) أي لهذه الصيامات بخلاف أداء رمضان والنذر المعين
 فإن الوقت فيهما متعين وكذا النفل لأن جميع الأيام سوى شهر رمضان وقت له (قوله والشرط فيها الخ)
 أي في النية المعينة لا مطلقاً لأن ما لا يشترط له التعيين يكتفيه أن يعلم بقلبه أنه يصوم فلا منافاة بين ما هنا
 وما قدمناه عن الاختيار وأفاد ح أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الإرادة إذا لا يمكن إرادة شيء إلا بعد
 العلم به (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه ح
 (قوله أن تلفظ بها) فيقول نويت أصوم غداً أو هذا اليوم أن نوى نهاراً لله عز وجل من فرض رمضان
 سراج (قوله ولا تطلق بالمشيئة) أي استحساناً وهو الصحيح لأنها ليست في معنى حقيقة الاستثناء بل
 للاستعانة وطلب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستثناء لا يصير صائماً كما في التارخانية (قوله
 بأن يعزم ليلاً على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وأمسك ولم ينو الصوم لا يصير صائماً تارخانية (قوله ونية
 الصائم الفطر لغو) أي نيته ذلك نهاراً أو هذا انصرح بفهم قوله بأن يعزم ليلاً وفي التارخانية نوى
 القضاء فلما أصبح جعله تطوعاً لا يصح (قوله لأن الجهل الخ) جواب عما في الفتح من قوله قبل هذا أي
 لزوم القضاء إذا علم أن صومه عن القضاء لم نصح نيته من النهار أما إذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالظنون قال
 في البحر وتبعه في النهر الذي يظهر ترجيح الإطلاق فإن الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بمعتبر خصوصاً
 أن عدم جواز القضاء بنيته نهاراً متفق عليه فيما يظهر فليس كالظنون اه وما قدمناه عن القهستاني
 سني على هذا القيل (قوله فلم يكن كالظنون) إذا المظنون أن يظن أن عليه قضاء يوم فشرع فيه بشرطه
 ثم تبين أن لا صوم عليه فإنه لا يلزمه إتمامه لأنه شرع فيه مسقطاً لملتزمه وهو معذور بالتسليم فلو أفسده
 فوراً لا قضاء عليه وإن كان الأفضل إتمامه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فإنه يصير ملتزماً فلا يجوز قطعه
 فلو قطعه لزمه قضاءه وأما من نوى القضاء بعد الفجر فإن ما نواه عليه لم يكن جهلاً لزوم التبييت فلم يعذر
 ومصح شروعه فلو قطعه لزمه قضاءه رحتي (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طرفي الأدرال من
 النقي والاثبات بحر (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) الأولى قول نور الأيضاح هو ما يلي التاسع
 والعشرين من شعبان أي لأنه لا يعلم كونه يوم الثلاثين لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون
 المراد أنه يوم الثلاثين من ابتداء شعبان فن ابتدائية لا تبعيضية تأمل (تنبيه) في الفيض وغيره لو وقع الشك
 في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فالأفضل فيه الصوم فافهم (قوله وإن لم يكن علة الخ) قال في شرحه
 على الملتقى وبه اندفع كلام القهستاني وغيره اه أي حيث قدم بما إذا غم هلال شعبان فلم يعلم
 أنه الثلاثون من شعبان أو الحادي والثلاثون أو غم هلال رمضان فلم يعلم أنه الأول منه أو الثلاثون من شعبان

(ويحتاج صوم كل يوم من
 رمضان إلى نية) ولو صحح ما مقيماً
 تميزاً للعبادة عن العادة وقال
 زفر وما لك تكفي نية واحدة
 كالصلاة قلنا فساد البعض
 لا يوجب فساد الكل بخلاف
 الصلاة (والشرط للباقي من
 الصيام قرآن النية للفجر ولو حكماً
 وهو) (تبييت النية) للضرورة
 (وتعيينها) لعدم تعيين الوقت
 والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي
 صوم يصومه قال الحدادي
 والسنة أن تلفظ بها ولا تبطل
 بالمشيئة بل بالجوع عنها بأن يعزم
 ليلاً على الفطرية الصائم الفطر
 لغو نية الصوم في الصلاة صحيحة
 ولا تفسدها بلا تلفظ ولو نوى
 القضاء نهاراً صار نفل فيقضيه
 لو أفسده لأن الجهل في دارنا غير
 معتبر فلم يكن كالظنون بحر (ولا
 يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثين
 من شعبان وإن لم يكن علة

مبحث
 في صوم يوم الشك

أورآه واحد أو فاسقان فردت شهادتهم فلو كانت السماء معصية ولم يره أحد فليس يوم شك اه ومثله في المعراج عن المجتبي بزيادة ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلا وكلامهم مبني على القول باعتبار اختلاف المطالع كما أفاده كلام الشارح هنا (قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من أصله نسخ لفظ اعتبار ولا بد من تقديره لأنه لا كلام في اختلاف المطالع وإنما الكلام في اعتباره وعدمه كما يأتي بيانه (قوله لجواز الخ) أي فيلزم البلدة التي لم يرفها الهلال (قوله ولا يصام أصلا) أي ابتداء لا فرضا ولا نفلا كما قد مناه آتباع المجتبي لأنه لا احتياط في صومه للخواص بخلاف يوم الشك نعم لو وافق صوما يعتاده فالأفضل صومه كما أفاده في المجتبي بقوله ابتداء فافهم (قوله الانفلا) في نسخة تطوعا (قوله ويكره غيره) أي من فرض أو واجب بنية معينة أو مترددة وكذا إطلاق النية لأن المطلق شامل للمقادير كما في المعراج (قوله لو واجب آخر) كندرو وكفارة وقضاء سراج (قوله كره تنزيها) سندا كروجهه (قوله كره تحريما) لتشبهه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في صومهم وعليه جل حديث النبي عن التقدّم بصوم يوم أو يومين بجر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب رقبيل يكون تطوعا هداية (قوله ان لم تظهر رمضان فيه) في السراج إذا صامه بنية واجب آخر لا يسقط عنه لجواز أن يكون من رمضان فلا يكون قضاء بالشك اه فأفاد أنه لو لم يظهر الحمال لا يكتفي عما نوى فكان على المصنف أن يقول كما قال في الهداية ان ظهر أنه من شعبان أجزأ عما نوى في الأصح وان ظهر أنه من رمضان يجزيه لوجود أصل النية اه (قوله فعنه) أي عن رمضان (قوله لو مقيما) قيد لقوله كره تنزيها ولقوله فعنه قال في السراج ولو كان مسافرا فنوى فيه واجبا آخر لم يكره لأن أداء رمضان غير واجب عليه فلم يشبهه صومه الزيادة ويقع عما نوى وان بان أنه من رمضان وعندهما يكره كالمقسم ويجزي عن رمضان ان بان أنه منه (قوله ان وافق صوما يعتاده) كما لو كان عادته أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبت العادة بمرة كما في الحيض تردّد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم إذا فعل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعدها فوافق يوم الشك لأن الاعتقاد يشعر بالسكرار لأنه من العود مرة بعد أخرى وبالعزم المذكور يحصل العود حكما أما بدونه فلا تأمل (قوله لحديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقدم وارضا بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه والمراد به غير التطوع حتى لا يزاد على صوم رمضان كما زاد أهل الكتاب على صومهم توفيقا بينه وبين ما أخرجه الشيخان عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل هل سمعت من سر شعبان قال لا قال إذا افطرت فمسم يوما مكانه سررا الشهر بفتح السين المهملة وكسر هاء آخره كذا قال أبو عبيد وجهه وأهل اللغة لاسترار القمر فيه أي اختفائه وربما كان ليلة أو ليلتين كذا أفاده نوح في حاشية الدرر واستدل أحمد بحديث السرر على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا محمول على الاستحباب لأنه معارض بحديث التقدّم توفيقا بين الأدلة ما أمكن كما أوضحه في الفتح هذا وقد صرح في الهداية وشروحه وأخبارها بأن النبي عنه هو التقدّم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم أو يومين أن صومه عن رمضان إنما يكون غالباً عند نهم النقصان في شهر أو شهرين فيصوم يوما أو يومين عن رمضان على ظن أن ذلك احتياط كما أفاده في الامداد والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو ظاهر كلام التحفة حيث قال وقد قام الدليل على أن الصوم فيه عن واجب آخر وعن التطوع مطلقا لا يكره فثبت أن المكروه ما قلنا يعني صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكروا أن المراد من حديث التقدّم هو التقدّم بصوم رمضان قالوا ومقتضاه أن لا يكره واجب آخر أصلا وإنما كره الصورة انتهى في حديث العيصان الآتي وتصحح هذا الكلام أن يكون معناه يترك صومه عن واجب آخر تورعا ولا يبعد وجوب كون المراد من النبي عن التقدّم صوم رمضان كيف يوجب حديث العيصان منع غيره مع أنه يجب أن يحمل على ما حل عليه حديث التقدّم إذا لفرق بينهما اه ما في الفتح ملخصا وفي التارخانية نصيح عدم الكراهة أي التبرعية فلا ينافي أن التورع تركه تنزيها وفي المحيط كان ينبغي أن لا يكره بنية واجب آخر إلا أنه وصف بنوع كراهة احتياطا فلا يؤثر في نقصان الثواب كالهلافة في الأرض المغصوبة اه (قوله فلا أصل له)

أي على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابله فليس بشك ولا يصام أصلا شرح المجمع للعيني عن الزاهدي (الانفلا) ويكره غيره (ولو صامه لو واجب آخر كره) تنزيها ولو جزم أن يكون عن رمضان كره تحريما (ويقع عنه في الأصح ان لم تظهر رمضان فيه والا) بان ظهرت (فعنه) لو مقيما (والسفل فيه أحب) أي أفضل اتناقا (ان وافق صوما يعتاده) أرمصام من آخر شعبان ثلاثة فأكد لأقل لحديث لا تقدم وارضا بصوم رمضان بصوم يوم أو يومين وأما حديث من صام يوم الشك فتسد عصى آبا القاسم فلا أصل له

كذا قال الزبلي ثم قال ويروى موقوفاً على عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اه قلت وينبغي جعل نفي
 الاصلية على الرفع كما جعل بعضهم قول النووي في حديث صلاة النهار بجماء انه لا أصل له على أن المراد لا أصل
 لرفعها ولا نقد وموقوفاً على مجاهد وأبي عبيدة وكذا هذا أو رده البخاري معلقاً بقوله وقال صلى عن عمار
 من صام الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه الترمذي عن صلى بن زفر قال كنا
 عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأتي بشاة مصلية فتفتي بعض القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد
 عصي أبا القاسم قال في الفتح **وكأنه فهم من الرجل المتخى أنه قصد صومه عن رمضان فلا يبارض ما مر**
وهذا بعد حله على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم (قوله والايصومه الخواص)
 أي وإن لم يوافق صوماً يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر استحب صومه للخواص قال في الفتح وقده
 في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كيلا يتادوا صومه فيظنه الجهال زيادة على رمضان ويدل عليه
 قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حاصلها أن أسد بن عمرو سأله هل أنت مفطر فقال له في اذنه
 أنا صائم وفي قوله يصومه الخواص إشارة الى أنهم يصحون صائمين لا متلومين بخلاف العوام لكن في الظهيرة
 الأفضل أن يتلوم غير آكل ولا شارب ما لم يتقارب اتصاف النهار فان تقارب فعمامة المشايخ على أنه ينبغي
 للقضاة والمفتين أن يصوموا تطوعاً ويستوابوا ذلك خاصتهم ويشتوا العامة بالافطار وهذا يفيد أن التلوم
 أفضل في حق الكل كما في النهر لكن في الهداية والمحيط والعمامة وغيرها أن المختار أن يصوم المفتي بنفسه
 أخذاً بالاحتياط ويفتي العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار والتلوم الانتظار كما في المغرب (قوله
 بعد الزوال) في العزيمة عن خط بعض العلماء في هاشم الهداية انما يقل بعد الغضوة الكبرى مع أنه
 مختاره سابقاً لان الاحتياط هنا التوسعة (قوله نفياً لتهمة النهي) أي حديث لا تقتدوا رمضان
كذلك في شرحه على الملتقى فهو على قوله ويفطر غيرهم (قوله والنية الخ) بيان لكيفية (قوله
فحكمه مر) أي في قوله والصوم أحب ان وافق صوماً يعتاده (قوله ولا يحطربا له الخ) معطوف على
قوله ينوي وهو تفسير لقوله على سبيل الجزم والمراد أن لا يرد في النية بين كونه نفلان كان من شعبان
وفرضاً ان كان من رمضان بل يجزم نيته نفلاً محضاً ولا يضمر مخطوراً احتمال كونه من رمضان بعد جزمه
بنية النفل لانه يصوم احتياطاً لذلك الاحتمال قال في غاية البيان وانما الفرق بين المفتي والعامة لان المفتي يعلم
أن الزيادة على رمضان لا تجوز فلذا يصوم احتياطاً احترازاً عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف العامة فانه
قد يقع في وهمهم الزيادة فلذا كان فطرهم أفضل بعد التلوم (قوله ذكره أخى زاده) أي في حاشيته
على صدر الشريعة وذكره أيضاً المحقق في فتح القدير وكذا في المعراج وغيره (قوله وليس بصائم الخ)
تكميل لاقسام المسألة المذكورة في الهداية وهي خمسة تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنية النفل أو بنية واجب
أو بنية رمضان وعلت أحكامها والرابع الاجماع في أصل النية والخامس الاجماع في وصفها قال في المغرب
التضييع في النية هو التردد فيها وأن لا يتيها من ضيع في الامر اذا هو فيه وقصر وأصله من الضجوع (قوله لعدم
الجزم) في العزم فقد فات وكن النية لكن هذا اذا لم يجتد النية قبل نصف النهار فان جتدها عازماً على الصوم
جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على هاشم الهداية وهو ظاهر (قوله كما أنه الخ) تنظير لتلك المسألة
بهذه وعبرة الهداية فصار كما اذا نوى الخ (قوله غداً) بالغين المعجمة والذال المهملة معدوداً (قوله
مع الكراهة) أي التنزيه لان كراهة التحريم لا تنبت الا اذا جزم أنه عن رمضان كما أفاده الشارح سابقاً
(قوله وبصير صائماً) أي لجزمه بنية الصوم وان ردد في وصفه بين فرض وواجب آخر أو فرض ونفل (قوله
للا تردد الخ) علة للكراهة في المسألتين على طريق اللق والتشر المرتب ففي الاولى التريدين **مكروهين
وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكروه وغيره وهما الفرض والنفل (قوله فعنه) أي فيتبع عن
رمضان لوجود أصل النية وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التعيين فيه بخلاف الواجب الا ستر كما مر (قوله
غير مضمون بالقضاء) بنصب غير على الحالية أي لا يلزمه قضاءه لو أفسده (قوله لعدم التنفل قصداً) لانه
فأصله للاسقاط من وجه وهو بنية الفرض فصار كالمظنون بجماع أنه شرع فيه مسقطاً لا ملتزماً كما مر (قوله
أكل المتلوم) أي المستطر الى نصف النهار في يوم الشك (قوله كأكله بعدها) فلما ظهرت رمضانته**

والايصومه الخواص ويفطر غيرهم
 بعد الزوال) به يفتي نفياً لتهمة
 النهي (وكل من علم كيفية صوم
 الشك فهو من الخواص والا فم
 العوام والنية) المعبرة هنا (أن
 ينوي التطوع) على سبيل الجزم
 (من لا يعتاد صوم ذلك اليوم)
 أما المعتاد فحكمه مر (ولا يحظر
 بيله انه ان كان من رمضان فعنه)
 ذكره أخى زاده (وليس بصائم لو)
 ردد في أصل النية بأن (نوى
 أن يصوم غداً ان كان من رمضان
 والا فلا) أصوم لعدم الجزم
 (كما) أنه ليس بصائم (لونوى
 أنه ان لم يجتد غداً فهو صائم
 والا فمطر وبصير صائماً مع الكراهة
 لو ردد في وصفها بأن (نوى
 ان كان من رمضان فعنه والا
 فعن واجب آخر وكذا) يكره
 (لو قال أنا صائم ان كان من
 رمضان والا فعن نفل) للتردد
 بين مكروهين أو مكروه وغير
 مكروه (فان ظهر رمضانته
 فعنه والا فمطر فيهما) أي
 الواجب والنفل (غير مضمون
 بالقضاء) لعدم التنفل قصداً
 أكل المتلوم ناسياً قبل النية
 كما كأكله بعدها

ونوى الصوم بعد الاكل جاز لان كل الناس لا يفطرونه وقيل لا يجوز كم في القصة وبه جزم في السراج
والشرب ليلية وسيا في تمام الكلام عليه في أول الباب الا في (قوله رأي مكلف) أي مسلم بالغ عاقل
ولو فاسقا كما في البحر عن الظهيرية فلا يجب عليه لو صيبا أو مجنوناً وشمل ما لو كان الراي اماماً فلا يأمر
الناس بالصوم ولا بافطر اذا رآه وحده ويصوم هو كما في الامداد وأفاد الخبر الرمي أنه لو كانوا جماعة وردت
شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فيهم كذلك (قوله بدليل شرعي) هو ما فسقه أو غلطه نهر
وفي القهستاني بفسقه لو السماء متغيمة أو تفرده لو كانت معصية (قوله صام) أي صوماً شرعياً لانه
المراد حيث أطلق شرعاً ويدل عليه ما بعده وفيه اشارة الى رد قول الفقيه أبي جعفر ان معناه في هلال الفطر
لا يأكل ولا يشرب ولا يكتن بغيره أن يفسده لانه يوم عيد عنده واني رد قول بعض مشايخنا من أنه يفطر
فيه سراً كما في البحر واليه اشارة الشارح بقوله مطلقاً أي في هلال رمضان والفطر (تبيينه) لو صام راي هلال
رمضان وأكل العدة لم يفطر الامع الامام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم
يوم تفطرون رواه الترمذي وغيره والناس لم يفطروا في مثل هذا اليوم فوجب أن لا يفطر نهر (قوله
وجوباً وقيل ندباً) قال في البدائع المحققون قالوا لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية أنه يصوم وهو
محمول على الندب احتياطاً اهـ قال في التحفة يجب عليه الصوم وفي المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو
ظاهر استدلالهم في هلال رمضان بقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه وفي العبد بالاحتياط نهر وما
في البدائع مخاف لما في أكثر المعتمدين من التصريح بالوجوب نوح قاتل والظاهر أن المراد بالوجوب
المصطلح لا الفرض لان كونه من رمضان ليس قطعياً ولذا ساغ القول بنسب صومه وسقطت الكفارة بفطره
ولو كان قطعياً للزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم الامع الامام كما نقله في البحر
فافهم (قوله قضى فقط) أي بلا كفارة (قوله لشبهة الرد) علة لما تضمنه قوله فقط من عدم لزوم الكفارة
أي ان القاسني لما رد قوله بدليل شرعي أو وث شبهة وهذه الكفارة تندري بالشبهات هداية ولا يخفى أن هذه
علة لسقوط الكفارة في هلال رمضان أما في هلال الفطر فلكونه يوم عيد عنده كما في النهر وغيره وكم أنه
تركه لظهوره (قوله قبل الرد لشهادته) وكذا لو لم يشهد عند الامام وصام ثم أفطر كما في السراج (قوله
لان ما رآه الخ) يروي أن عمر رضي الله عنه أمر الذي قال رأيت الهلال أن يسبح حاجبيه بالماء ثم قال له أين
الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت بين حاجبيك فبستها هلالاً سراج قال ح وهذا انما يصلح تعليلاً
لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم (قوله وأما
بعد قبوله) أي في هلال رمضان ط (قوله في الاسح) لانه يوم صوم الناس فلو كان عدلاً ينبغي أن لا يكون
في وجوب الكفارة خلاف لان وجه نفها كونه ممن لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتف بجر عن الفتح وقوله
ممن لا يجوز أي لا يحل لان القضاء بشهادة الفاسق صحيح وان أم القاسني (قوله وقبل الخ) هذا أولى
من قول كم كثر ويثبت رمضان لما في البحر من أن الصوم لا يتوقف على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته
لان مجيئه لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهر لو شهد عند الحياكم رجل ظاهره العدالة وسمعه رجل وجب
عليه الصوم لانه قد وجد الخبر الصحيح قلت وأما قوله فيما سيأتي وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته
ضمناً لاجل أن ثبت ما علق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه الدعوى والحكم والمنفي دخوله تحت الحكم قصداً وكم
من شيء ثبت ضمناً لا قصد كما في بيع الشرب والطريق فليس اثباته لاجل صومه كما وهم (قوله لانه خبر لا شهادة)
قال في الهداية لانه أمر ديني فأشبهه رواية الاخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملكة تحمل على ملازمة
التقوى والمروءة والشرط أدناها وهو ترك الكبائر والاصرار على الصغار وما يحل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلماً
عاقلاً بالغاً بجر (قوله على ما صححه البزازی) وكذا صححه في المعراج والتعنين وقال في الفتح وهو رواية
الحسن وبه أخذ الحلواني ومشي عليه في نور الايضاح وأقول انه ظاهر الرواية أيضاً فقد قال الحياكم الشهيد
في كم في الذي هو جمع كلام محمد في كبه التي هي ظاهر الرواية مانعه وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلاً
كان الشاهد أو غير عدل اهـ والمراد بغير العدل المستور كما سيأتي قريباً (قوله لا فاسق اتفاقاً) لان
قوله في الديانات غير مقبول أي في التي تيسر تلقيها من العدل كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء

وهو الصحيح شرح وهبانية (رأي)
مكلف (هلال رمضان أو الفطر
ورد قوله) بدليل شرعي (صام)
مطلقاً وجوباً وقيل ندباً (فان
أفطر قضى فقط) فيهما المشبهة
الرد (واختلف) المشايخ
لعدم الرواية عن المتقدمين
(فيما اذا افطر قبل الرد) لشهادته
(والراجع عدم وجوب الكفارة)
وصححه غير واحد لان ما رآه يحتمل
أن يكون خيالاً لا هلالاً وأما بعد
قبوله فتجب الكفارة ولو
فاسقاً في الاصح (وقبل بلا دعوى
و) بلا (لفظ اشهد) وبلا حكم
ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة
(بصوم مع علة كغصم) وغبار
(حبر عدل) أو مستور على
ما صححه البزازی على خلاف
ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقاً

ونجاسته ونحوه حيث يتجوز في خبره فيه اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير
 عدل محمول على المستور كما هو رواية الحسن لان المراد بالعدل من ثبتت عدالته ولا ثبوت في المستور أما
 مع تبيين الفسق فلا قائل به عندنا وعليه تفترع ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم يوم ان كانوا
 في المصر ردت لترصدهم الحسبة وان جاؤا من خارج قبلت من الفتح ملخصا (قوله وهل له أن يشهد الخ)
 قال الحلواني يلزم العدل ولو أمة أو مخدرة أن يشهد في ليلته كيلا يجهوا فطرين وهي من فروض العين
 وأما الفاسق ان علم أن الحاكم يميل الى قول الطحاوي ويقبل قوله يجب عليه وأما المستور ففيه شبهة الروايتين
 معراج قلت وقوله ان علم الخ مبني على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر الفسق فاذا كان اعتقاد
 القاضي ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل له يفيد عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي
 كما هو مفاد التعليق بقوله لان القاضي ربما قبله تأمل (قوله على المذهب) خلافا للامام الفضلي حيث
 قال انما يقبل الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت خارج البلد في الصحراء أو يقول رأيت في البلدة من بين خلل
 السحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل كذا في الظهيرية بحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)
 بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل
 وامرأتان ح (قوله كعبد وأثنى) أي كما تقبل شهادة عبد وأثنى (قوله ولوعلى مثلهما) أفاد بهذا
 التعميم قبول شهادة تهما على شهادة حر أو ذكر وهو بحث لصاحب النهر وقال ولم أره (قوله ويجب
 على الجارية المخدرة) أي التي لا تخالط الرجال وكذا يجب على الحرّة أن تخرج بلا اذن زوجها وكذا غير
 المخدرة والمزوجة بالاولى قال ط والظاهر أن محمل ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والافلا (قوله
 في ليلتها) أي ليله الرؤية (قوله مع العلة) أي من غيم وغبار ودخان (قوله نصاب الشهادة) أي على
 الاموال وهو رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) علة لا شرط ما ذكر في الشهادة على هلال
 الفطر بخلاف هلال الصوم لان الصوم أمر ديني فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع ديني للعباد فأشبهه سائر
 حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله لكن لا تشترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الخانية
 وأما الدعوى فينبغي أن لا تشترط كما في عتق الامة وطلاق الحرّة عند الكل وعتق العبد في قولهما وأما على
 قياس قوله فينبغي أن تشترط الدعوى في الهالين اه أي قياس قول الامام باشرط الدعوى في عتق العبد
 اشتراطها أيضا في الهالين لكن جزم في الخانية بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وفيه نظر
 لان اشتراط الدعوى عنده في عتق العبد لانه حق عبد بخلاف الامة فان فيه مع حق العبد حق الله تعالى وهو
 صيانة فرجها والفطر وان كان فيه حق عبد لكن فيه حق الله تعالى لحرمة صومه ووجوب صلاة العبد فهو يعتق
 الامة أشبه فلا تشترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح بعالفيره أفاده الرجح (قوله وطلاق الحرّة)
 مفهومه أن الزوجة الرقيقة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه هنا يشترط
 حضور الزوج والسيد في العتق ط (قوله يبلدة) أي أوقرية قال في السراج ولو تفرّد واحد برؤيته
 في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر اليشهد وهو ثقة بصومون بقوله اه قلت والظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم
 بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل
 كما صرح حوايه واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان
 (قوله لاحاكم فيها) أي لا قاضي ولا والى كما في الفتح (قوله صاموا بشول ثثة) أي افتراض القول
 المصنف في شرحه وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ط (قوله وأفطروا الخ) عبارة غيره لا بأس
 أن يفطروا والظاهر أن المراد به الوجوب أيضا والتعبير بنبي البأس لانه مظنة الحرمة كما في نبي الجناح في قوله
 تعالى فلا جناح عليكم أن تنقضوا من الصلاة ومثله كثير في كلامهم فافهم (قوله مع العلة) قيد لقوله صاموا
 وأفطروا (قوله للضرورة) أي ضرورة عدم وجود حاكم يشهد عنده (قوله بين نصب شاهد) أي يحمله شهادته
 أفاده ح لكن عبارة الجوهرة بين أن ينصب من يشهد عنده الخ والظاهر أن المعنى أن الحاكم ينصب رجلا
 نائبا عنه ليشهد عند ذلك النائب كما قالوا فيما لو وقعت للمساكم خصومة مع آخر ينصب نائبا ليحكما عنده
 اذ لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله بخلاف العبد)

وهل له أن يشهد مع علمه بنفسه
 قال البرزلي نعم لان القاضي
 ربما قبله (ولو) كان العدل
 (فتأ أو أثنى أو محدودا في قذف تاب)
 بين كيفية الرؤية أو لا على
 المذهب وتقبل شهادة واحد على
 آخر كعبد وأثنى ولو على
 مثلهما ويجب على الجارية المخدرة
 أن تخرج في ليلتها بلا اذن مولاهما
 وتشهد كما في الحافظية
 (وشرط للفطر) مع العلة والعدالة
 (نصاب الشهادة ولفظ أشهد)
 وعدم الحد في قذف لتعلق نفع
 العبد لكن (لا) تشترط
 (الدعوى) كما لا تشترط
 في عتق الامة وطلاق الحرّة
 (ولو كانوا يبلدة لاحاكم فيها)
 صاموا بقول ثثة وأفطروا بإخبار
 عدلين مع العلة (للضرورة)
 ولوراء الخاصكم وحده خير
 في الصوم بين نصب شاهد وبين
 أمرهم بالصوم بخلاف العبد
 كما في الجوهرة

قوله فلا جناح عليكم الخ هكذا
 بخطه والتلاوة فليس عليكم جناح
 الخ اه معجمه

مطلب
لا عبرة بقول الموقنين في الصوم

مطلب
ما قاله السبكي من الاعتقاد على
قول الحساب مردود

ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدولا
على المذهب قال في الوهبانية
وقول اولى التوقيت ليس بموجب
وقيل نعم والبعض ان كان يكثر

(و) قبل (بلاغة جمع عظيم يقع
العلم) الشرعي وهو غلبة الظن
(تجبرهم وهو مفقوض الى رأى
الامام من غير تقدير بعدد) على
المذهب وعن الامام أنه يكتفى
بشاهدين واختاره في البحر

أى هلال العيد اذ لا يصح فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) أى في وجوب الصوم على الناس
بل في المعراج لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز للمجسّم أن يعمل بحساب نفسه وفي النهر فلا يلزم بقول الموقنين
انه أى الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولاً في الصحيح كما في الايضاح وللإمام السبكي الشافعي
تألف ما فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب قطعي اهـ ومشله في شرح الوهبانية قلت ما قاله السبكي
ردّه متأخرو أهل مذهبه ومنهم ابن حجر والرملي في شرح المنهاج وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي
سئل عن قول السبكي "لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم
امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية وأطال في ذلك فهل يعمل
بما قاله أم لا وفيما اذا روى الهلال شهراً قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بينة برؤية
هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملاً يغيب
لثنتين أو ناقصاً يغيب ليلة أو غاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
العشاء لسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بأن المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به
البينة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين وما قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين وليس
في العمل بالبينة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه أن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية
بقوله نحن أئمة اتية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد
عليه في الصلاة انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبه عليه الخ لا أثر
لها شرعاً لا مكان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ (قوله وقيل نعم الخ) يوهّم أنه قبل بانه موجب
للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد حكى في القضية الاقوال الثلاثة فنقل أولاً عن القاضي
عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا باس بالاعتماد على قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على
قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن شرح السرخسي أنه بعيد عن شمس الأئمة الحلواني أن الشرط
في وجوب الصوم والافطار الرؤية ولا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن مجد الأئمة التبرجاني أنه اتفق اصحاب أبي حنيفة
الا نادى روى الشافعي انه لا اعتماد على قولهم (قوله وقيل بلا علة) أى أن شرط القبول عند عدم علة في السماء
لهلال الصوم أو الفطر أو غيرهما كما في الامداد وسيأتى تمام الكلام عليه اخبار جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد
لان التفرد من بين الجم الغفير بالرؤية مع توجههم طالبين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المانع وسلامة
الابصار وان تفاوتت في الحدة ظاهراً في غلظه بجر قال ح ولا يشترط فيهم الاسلام ولا العدالة كما
في امداد الفتاح ولا الحرّية ولا الدعوى كما في القهستاني اهـ قلت ما عزاه الى الامداد أنه فيه وفي عدم
اشتراط الاسلام نظر لانه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط
له ذلك بل ما يوجب غلبة الظن كما يأتي وعدم اشتراط الاسلام له لابتداه من نقل صريح (قوله يقع العلم
الشرعي) أى المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب الظن والا فالعلم في فن التوحيد أيضاً شرعي ولا عبرة بالظن
هناك ح (قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع وغاية
البيان ابن كمال ومشله في البحر عن الفتح وكذا في المعراج وقال القهستاني فلا يشترط خبر اليقين الناشئ من
التواتر كما أشير اليه في المضمرات لكن كلام الشرح مشير اليه اهـ ومراده شرح صدر الشريعة فانه قال
الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم نواطاتهم على الكذب اهـ وتبعه في الدرر وردّه ابن كمال
حيث ذكر في منهواته اخطأ صدر الشريعة حيث زعم أن الاعتبار هنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو مفقوض
الخ) قال في السراج لم يقدّر لهذا الجمع تقدير في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف خمسون رجلاً كالقسامة وقيل
اكثر أهل المحلة وقيل من كل مسجد واحد أو اثنان وقال خلف بن أيوب خمسمائة ببلغ قليل والصحيح من هذا
كله أنه مفقوض الى رأى الامام ان وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود أمر بالصوم اهـ وكذا صححه
في المواهب وتبعه الشرنبلالي وفي البحر عن الفتح والحق ما روى عن مجد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة لجمي الخبر
وتواتره من كل جانب اهـ وفي النهر أنه موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله واختاره في البحر) حيث
قال وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الالهة فأتى قولهم مع توجيههم

طالعين لما توجه هو إليه فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بأن ظاهر الولوجية والظهيرية يدل على أن
 ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق باثنين اهـ وأقره في النهر والمنع ونأزعه بحسبه
 الرملي بأن ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتعين العمل به لغلبة القسوق والافتراء على الشهر الخ أقول أنت
 خير بأن كثير من الاحكام تغيرت لتغير الزمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم أن لا يصوم الناس
 الا بعد ليلتين أو ثلاث لما هو مشاهد من تكاسل الناس بل كثير ما رأيناهم يشقون من يثبدها بالشهر
 ويؤذونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجم الغفير حتى يظهر غلط الشاهد فانتفت عليه ظاهر الرواية
 فتعين الانتماء بالرواية الاخرى (قوله وصح في الاقضية الخ) هو اسم كتاب واعتمده في الفتاوى الصغرى
 أيضا وهو قول الطحاوي وأشار إليه الامام محمد في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر
 الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن رأى هلال رمضان
 وحده صام الخ وفي المبسوط وانما يراد الامام شهادته اذا كانت السماء معصية وهو من أهل المصر
 فأما اذا كانت متعبة أو جاء من خارج المصر أو كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اهـ فقوله عندنا يدل
 على أنه قول أئمتنا الثلاثة وقد جزم به في المحيط وعبر عن مقابله بقيل ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الرؤية تختلف
 باختلاف صفو الهواء وكدرته وباختلاف انهباط المكان وارتفاعه فان هواء الصحراء أصفى من هواء المصر
 وقد يرى الهلال من أعلى الاماكن ما لا يرى من الاسفل فلا يكون تفرد به الرؤية بخلاف الظاهر بل على موافقة
 الظاهر اهـ فقيه التصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضا فقد ثبت أن
 كلام الروايتين ظاهر الرواية ثم رأيت أيضا في كافي الحاشية الذي هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية
 ونصه ويقبل شهادة المسلم والمسئلة عدلا كان الشاهد أو غير عدل بعد أن يشهد أنه رأى خارج المصر وأنه رآه
 في المصر وفي المصر علة تمنع العامة من التساوي في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا علة في السماء لم يقبل في ذلك
 الاجماع اهـ وبظهر لي أنه لا منافاة بينهما لان رواية اشتراط الجمع العظيم التي عليها أصحاب المتون محمولة على
 ما اذا كان الشاهد من المصر في غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لاطلاق الرواية الاولى
 بدليل أن الرواية الاولى على فيها رد الشهادة بأن التفرد ظاهر في الغلط وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد علة
 الرد ولهذا قال في المحيط فلا يكون تفرد به الرؤية بخلاف الظاهر الخ وعلى هذا في الخلاصة وغيره من أنه
 لا فرق بين المصر وخارجه مبني على ما هو المتبادر من اطلاق الرواية الاولى والله تعالى أعلم (قوله أن يدعى)
 بالبناء للجهول أو المعلوم وفاعله ضمير المتدعي المفهوم من فعله أي بأن يدعى مدعى على شخص حاضر بأن فلانا
 الغائب له عليك كذا من الدين وقد قال لي اذا دخل رمضان فأنت وكلي يقبض هذا الدين ومثل ذلك
 ما لو ادعى على آخر دين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فيقر بالدين ويشكر الدخول (قوله فيقر) أي
 الحاضر بالدين والوكالة واستشكله الخبر الرملي بأن هذا اقرار على الغائب بقبض المدعى دينه فلا ينفذ
 وأقول لا اشكال لان الديون تقضى بأمثالها فقد أقر بشيئ حق القبض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت
 الدعوى بعين كوديعة لان اقراره بها اقرار بشيئ حق القبض للوكيل في ملك الموكل فلا يصح وبخلاف
 ما لو أقر بالوكالة وبجد الدين فانه لا يصير خفيا اقراره حتى يقيم الوكيل البينة على وكالته كما في شرح أدب
 القضاء للنصاف (قوله فيقضى عليه به) أي بثبوت حق القبض (قوله ويثبت دخول الشهر ضمنا) لانه
 من ضروريات صحة الحكم بقبض الدين فقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد لا قصد اوله هذا قال في البحر عن
 الخلاصة بعد ما ذكره الشارح هنا لان اثبات محجي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل
 القاضي بمجي رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعني في يوم الغيم ولا يشترط لفظ الشهادة وشرائط القضاء
 أما في العبد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد اهـ قلت والحاصل أن
 رمضان يجب صومه بلا ثبوت بل بمجرد الاخبار لانه من الديانات ولا يلزم من وجوب صومه ثبوته كما مر
 وحينئذ فقايدة اثباته على الطريق المذكور عدم توقيفه على الجمع العظيم لو كانت السماء معصية لان الشهادة
 هنا على حلول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شك أن حلول الوكالة يكفي فيها شاهدان لانها
 مجردة عن عقد ولا تثبت الا بثبوت الدخول واذا ثبت دخوله ضمنا وجب صومه وتظهره ما سندا كره فيما لو تم

وصح في الاقضية الاكفاء بواحد
 ان جاء من خارج البلد أو كان
 على مكان مرتفع واختاره ظهير
 الدين قالوا طريق اثبات رمضان
 والعبد أن يدعى وكالة معلقة
 بدخوله بقبض دين على الحاضر
 فيقر بالدين والوكالة ويذكر
 الدخول فيشهد الشهود برؤية
 الهلال فيقضى عليه به ويثبت
 دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله
 تحت الحكم

عدد رمضان ولم ير هلال الفطر للعله يحل الفطرون ثبت رمضان بشهادة واحد لثبوت الفطر تعاون كان لا يثبت قصدا الا بالعدد والعدالة هذا ما ظهر لي (قوله شهدوا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد وفي بعض النسخ شهد ايضا للتنبه وهو أولى (قوله شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسماء علة أو كان القاضي يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف أو على الرواية التي اختارها في البحر كما مر (قوله في ليلة كذا) لا بد منه لئلا يأتى الا بام بصوم يومها ط (قوله وقضى) أي وأنه قضى فهو عطف على شهد (قوله ووجد استجماع شرائط الدعوى) هكذا في الذخيرة عن مجموع النوازل وكأنه مبنى على ما قدمناه عن الحامية من بحث اشتراط الدعوى على قياس قول الامام أو ليكون شهادة على القضاء بدليل التعديل بقوله لان قضاء القاضي حجة لانه لا يكون قضاء الا عند ذلك والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء ضمننا كما تقدم طريقه والافتقار علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) الظاهر أن المراد بالجواز الصحة فلا ينافي الوجوب تأمل (قوله لانه حكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكاية رؤيته غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم وأن قاضي تلك المصر أمر الناس بصوم رمضان لانه حكاية لفعل القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قد بقوله ووجد استجماع شرائط الدعوى كما قلنا تأمل (قوله نعم الخ) في الذخيرة قال شمس الأئمة الحسواني الصحيح من مذهب أصحابنا أن الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة الأخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اهـ وشمله في الشر بلائحة عن المغني قلت ووجه الاستدراك أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء قاض ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لم يزل العمل بها لان البلدة لا تخلو عن حاكم شرعي عادة فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بأن أهل تلك البلدة رأوا الهلال وصاموا لانها لا تنفذ اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والافهي مجرد اخبار بخلاف الاستفاضة فانها تنفذ اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل (تنبيه) قال الرحبي معنى الاستفاضة أن تأتي من تلك البلدة جماعات متعددة دون كل منهم يخبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا بمجرد الشيع من غير علم عن أشاعره كما قد تشيع أخبار يتحدث بها سائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعرها كما ورد ان في آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة فيسكنهم بالكلمة فيحدثون بها ويقولون لا ندري من قالها نقل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا من أن يثبت به حكم اهـ قلت وهو كلام حسن ويشير اليه قول الذخيرة اذا استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيع (قوله حل الفطر) أي اتفاقا ان كانت ليلة الحادى والثلاثين متعبة وكذا الوصحية على ما صححه في الدراية والخلاصة والبرازية وصحح عدمه في مجموع النوازل والسيد الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة نوح الاتفاق على حل الفطر في الثانية أيضا عن البدائع والسراج والجوهرة قال والمراد اتفاق ائمتنا الثلاثة وما حكى فيها من الخلاف انما هو لبعض المشايخ قلت وفي الفيض الفتوى على حل الفطر ووفق الحق ابن الهمام كما نقله عنه في الامداد بأنه لا يعد لو قال قائل ان قبلهما في الصو أي في هلال رمضان وتم العسدد لا يفطرون وان قبلهما في غير فطروا لتحقيق زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشتراف في عدم الثبوت أصلا في الاول فصار كشهادة الواحد اهـ قال ح والاصل أنه اذا غم شوال ففطروا اتفاقا اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين في الغيم أو الصحو وان لم يغم فقبل يفطرون مطلقا وقبل لا مطلقا وقبل يفطرون ان غم رمضان أيضا والا لا (قوله حيث يجوز) حنية تقيد أي بأن قبله القاضي في الغيم أو في الصحو وهو من يرى ذلك فتح أي بأن كان شافعا أو يرى قول الطحاوي بقبول شهادته في الصحو اذا جاء من الصحراء أو كان على مكان مرتفع في المصر وقد منازر جبهه وما هاجر به أيضا فقد قال في الفتح في قول الهداية اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الاطلاق (قوله وغم هلال الفطر) الجملة حالية قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف (قوله لا يحل) أي الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعزز ذلك الشاهد أي لظهور كذبه (قوله لكن الخ) استند الى ما ذكره المصنف من أن خلاف محمد فيما اذا غم هلال الفطر بأن المصر ح به في الذخيرة وكذا في المعراج عن المجتبى أن حل

(شهدوا أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا) (وقضى) القاضي (به) ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى أي جاز لهذا (القاضي) أن يحكم (بشهادتهما) لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر في البلدة الأخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره (وبعد صوم ثلاثين يقول عدلين حل الفطر) الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود نصاب الشهادة (و) لو صاموا (بقول عدل) حيث يجوز وغم هلال الفطر (لا) يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة أنه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا

الفطر هنا محل وفاق وانما الخلاف فيما اذا لم يغم ولم ير الهلال فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله
شمس الأئمة الحلواني وحزبه الشربلاني في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن النظر
ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتعاكم من شيء ثبت ضمننا ولا يثبت قصد او سئل عنه محمد فقال ثبت الفطر
بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام
الثلاثين قال شمس الأئمة في شرح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تقبل ثم يفنى ذلك الى
استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اهـ (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله لبيان فائدة لم تعلم
من كلام الذخيرة وهي ترجيح عدم حل الفطر ان لم يغم شوال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من الفاظ الترجيح
لكنه مخالف لما علمته من تصحيح غاية البيان لقول محمد بالحل نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد
بالحل اذا غم شوال بناء على تحقيق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحينئذ في غاية البيان في غير
محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله والاضحى كالنظر) أي ذوا الحجة كشوال فلا يثبت بالغيم الا برجلين
أو رجل وامرأتين وفي الصحو لا بد من زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان وصححه
في التحفة والا قول ظاهر المذهب وصححه في الهداية وشروحه والتبيين فاختلف التصحيح وتأيد الا قول بأنه
المذهب بجر (قوله وبقية الاشهر التسعة) فلا يقبل فيها الاشهاد برجلين أو رجل وامرأتين عدول أحرار
غير محدودين كافي سائر الاحكام بجر عن شرح مختصر الفخماوي للامام الاسيحياني وذكر في الامداد انها
في الصحو كرمضان والفطر أي فلا بد من الجمع العظيم ولم يعزه لاحد لكن قال الخير الرملي الظاهر أنه في الالهة
التسعة لا فرق بين الغسيم والصحو في قبول الرجلين لتعدد العلة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي توجه الكل
طالبين ويؤيده قوله كافي سائر الاحكام فلو شهد في الصحو بهلال شعبان وثبت بشروط النبوت الشرعي يثبت
رمضان بعد ثلاثين يوما من شعبان وان كان رمضان في الصحو لا يثبت بخبره ما لان ثبوته حينئذ ضمنى ويغفر
في الضميات ما لا يغتفر في القصدات اهـ (قوله ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقا) أي سواء رؤى قبل
الزوال أو بعده وقوله على المذهب أي الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يكون ذلك اليوم
من رمضان عندهما وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو لليلة الماضية
ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون للمستقبل مطلقا ويكون
اليوم من رمضان وعنده لوقبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم من الفطر لانه لا يرى قبل الزوال
عادة الا أن يكون لليلتين فيجب في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال كونه يوم الفطر
والاصل عندهما أنه لا تعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته أمر بالصوم والفطر بعد الرؤية فمما قاله أبو يوسف مخالفة النص اهـ ملخصا وفي الفتح
أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عتبة آخر كل شهر عند العناية
والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين واختار قوالهما اهـ قلت والحاصل اذا رؤى الهلال
يوم الجمعة مثلا قبل الزوال فعند أبي يوسف هو لليلة الماضية بمعنى أنه يعتبر أن الهلال قد وجد في الافق ليلة الجمعة
فغاب ثم ظهر نهارا فظهره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثمانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليله لم يكن
رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا أن يكون لليلتين فلا منافاة بين كونه لليلة الماضية وكونه لليلتين لان النهار
صاير منزلة ليلة ثمانية واذا كان لليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور أول الشهر فيجب صومه ان كان رمضان
ويجب فطره ان كان شوالا وأما عندهما فلا يكون للماضية مطلقا بل هو للمستقبل وليس كونه للمستقبل تائنا
برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت باكمال العلة لان الخلاف على ما سرح به في البدائع
والفتح انما هو في رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان أو من رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم
الثلاثين من الشهر ورؤى فيه الهلال نهارا فعند أبي يوسف ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة لهذه الرواية
ويكون أول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرواية أولا لان الشهر لا يزيد على الثلاثين فلم تضد هذه الرواية
شيئا وحينئذ فتقولهم هو لليلة المستقبل عندهما سان للواقع وتصریح بمخالفة القول بأنه للماضية فلا منافاة
حينئذ بين قولهم هو للمستقبل عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته نهارا عندهما وانما كان الخلاف في رؤيته يوم
الشك وهو يوم الثلاثين لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها انه للماضية لئلا يلزم أن يكون الشهر

وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل
والالا (و) هلال (الاضحى) وبقية
الاشهر التسعة (كالنظر) على
المذهب ورؤيته بالنهار لليلة الآتية
مطلقا على المذهب ذكره الحداوى

مطلب
في رؤية الهلال نهارا

ثمانية وعشرين كانص عليه بعض المحققين وشمل قولهم لاعبرة برؤيته نهارا ما اذا روى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم روى ليلة الثلاثين بعد الغروب وشهدت بينة شرعية بذلك فان الحاكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول المخمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما قد مناه عن فتاوى الشمس الرمي الشافعي وكذا الوثبت رؤيته ليلا ثم زعم زاعم انه رآه صبيحتها فان القاضي لا يلتفت الى كلامه كيف وقد صرح تحت آئمة المذاهب الاربعة بأن الصحيح انه لاعبرة برؤيه الهلال نهارا وانما المعتبر رؤيته ليلا وانه لاعبرة بقول المخمين ومن عجائب الدهر ما وقع في زماننا سنة أربعين بعد المائتين والالف وهو انه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين التالية لتسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رأوه من منارة جامع دمشق وكانت السماء متغمة فاثبت القاضي الشهر بشهادتهم بعد الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الاثبات مخالف للعقل وانه غير صحيح لانه أخبره بعض الناس بأنه رأى الهلال نهارا الاثنين المذكور ثم تعاهد مع جماعة من أهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدروا وأوقعوا التشكيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم عيد الناس وعيدوا في اليوم الثاني حتى خطأهم بعض علمائهم وأظهر لهم القول الصريح من مذهبهم فاعتذر بعضهم بانهم فعلوا كذلك مراعاة لمذهب الحنفية وأن الحنفية لم يفهموا مذهبهم ولا يحق أن هذا العذر أقبح من الذنب فان فيه الافتراء على آئمة الدين لترويج الخطأ الصريح فعند ذلك بادرت الى كتابة رسالة حافلة تسميتها تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان جعت فيها نصوص المذاهب الاربعة الدالة على أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبه وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوه (قوله واختلاف المطالع) جمع مطاع بكسر اللام موضع الطلوع بحر عن ضياء الخلود (قوله ورؤيته نهارا الخ) مرفوع عطف على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها انه لا ثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الخاتمة فلا يصام له ولا يفطر وأعادته وان علم مما قبله ليفيد أن قوله ليلة الاثنية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضرورة اكمال العدة كما قررناه فافهم (قوله على ظاهر المذهب) اعلم أن نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في احدى البلدين دون الاخرى وكذا مطالع الشمس لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فقلتك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لاخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كافي الزياحي وقد رابعد الذي تختلف فيه المطالع مسيرة شهر فأكثر على ما في القهستاني عن الجواهر اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد اتقل كل غدق ورواح من اقليم الى اقليم وبينها شهر اه ولا يحقني ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج للرملي وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا وأخفى به الوالد والوجه انها تحديدية كما أفقني به أيضا اه فيلخص وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار ما طلعهم ولا يلزم أحدا العمل بطلع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية حتى لو روى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رأه أهل المشرق فقل بالاول واعقده الزيلعي وصاحب الفيض وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم مخاطبون بما عندهم كافي أوقات الصلاة وأيده في الدرر بما مر من عدم وجوب العشاء والوتر على فاقد وقتها وظاهر الرواية الثاني وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة تعلق الخطاب عاتما بطلق الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات الصلوات وتعام تقريره في رسالتنا المذكورة (تنبيه) يفهم من كلامهم في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم شيء لو ظهر أنه روى في بلدة اخرى قبلهم يوم وهل يقال كذلك في حق الاضحية لغیر الحاج لم أره والظاهر نعم لان اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه بطلق الرؤية وهذا بخلاف الاضحية فالظاهر أنها كالأوقات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فتجزئ الاضحية في اليوم الثالث عشرون كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر والله أعلم (قوله فيلزم) فاعله ضمير يعود الى ثبوت الهلال أي هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مضطرون ح أو يلزم بضم الياء من الارام مبنى للعجول وأهل المشرق نائب القضاة وبرؤية متعلق فيلزم (قوله بطريق موجب) كأن يتحمل اثنان الشهادة أو يشهدا على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما اذا خبرا أن أهل بلدة

مطلب في اختلاف المطالع

(واختلاف المطالع) ورؤيته نهارا قبل الزوال وبعده (غير معتبر على ظاهر المذهب) وعليه أكثر المشايخ وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة (فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب) اذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب

• قوله الثالث عشر صوابه الثاني عشر وقوله هو الرابع عشر صوابه الثالث عشر لان اليوم الثالث عشر من ذي الحجة هو اليوم الرابع من عيد الاضحية في ذلك اليوم لا تصح عندنا ولعل جناب سدي الوالد المؤلف أراد أن يكتب في اليوم الثالث فسهاقله فكتب الثالث عشر فامل حزره أفسر الوري محمد علاء الدين ابن المؤلف عن عنهما أمين

كأثر أو لانه حكاية ح (قوله كمن) أي عند قوله شهد أنه شهد ح (قوله يكره) ظاهره ولو بقصد دلالة من لم يره وظاهره لانه أن الكراهة تنزيهية ط والله أعلم

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

المفسد هنا قسمان ما يوجب القضاء فقط أو مع الكفارة وغير المفسد قسمان أيضا ما يباح فعله أو يكره (قوله الفساد والبطلان في العبادات سيان) أما في المعاملات فإن لم يترتب أثر المعاملة عليها فهو البطلان وإن ترتب فإن كان مطلوب التماسخ شرعا فهو الفساد والافهوا الصحة ح عن البحر يبيانه لوباع ميتة فإن أثر المعاملة هنا وهو الملك غيره ترتب عليها ولو باع عبد ابشر فاسد وسله ملكه المشتري فاسد وهو واجب التماسخ ولو بدون شرط ملكه صحيحا (قوله إذا أكل) شرط جوابه قوله لا أتى لم يفطر كما سنبه عليه الشارح (قوله ناسيا) أي لصومه لانه إذا كرا لا كل والشرب والجماع معراج (قوله في الفرض) ولو قضاء أو كفارة (قوله قبل النية أو بعدها) قدم الشارح هذه المسألة عن شرح الوهبانية قبيل قوله رأى مكلف هلال رمضان الخ وصورها في التلوقم بعاللوهبانية وشرحها لكونه في معنى الصائم إذا ظهرت رمضان في اليوم بعدما أكل ناسيا ثم نوى فيه ورمته التسيان أي نسيان تلقمه لاجل الصوم بخلاف المتنفل فإنه لو أكل قبل النية لا يسيى ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة نعم يتصور التسيان في أداء رمضان والمندور والمعين (قوله على الصحيح) متصل بقوله قبل النية وقد نقل تصحيحه أيضا في التاترخانية عن العتابة وقيل إذا ظهرت رمضان نية لا يجزئه وبه جزم في السراج وتبعه في الشرب لبلالية ونظم ابن وهبان القولين مع حكاية التصحيح للأول وأقره في البحر والنهر فكان هو المعتمد فافهم (قوله الآن يذكر فم يتذكر) أي إذا أكل ناسيا فذكره انسان بالصوم ولم يتذكر فأكل فسد صومه في الصحيح خلافا لبعضهم ظهري لان خبر الواحد في الديانات مقبول فكان يجب أن يلتفت الى تأمل الحال لوجود المذكر بحسب قلت لكن لا كفارة عليه وهو المختار كما في التاترخانية عن النصاب وقد نسبوا هذه المسألة الى أبي يوسف ونسب اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان مطلقا ولم أره لغيره وسبأني ما رده (قوله ويذكره) أي لزوما كما في الولوالجية فيكره تركه تحريما بحسب وقوله لو قويا أي له قوة على اتمام الصوم بلا ضعف وإذا كان يضعف بالصوم ولو أكل بنية قوى على سائر الطاعات يسعه أن لا يجزئه فتح وعسارة غيره الاولى أن لا يجزئه وتعبير الزبائي بالشاب والشحج جرى على الغالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الواقعات المختار أنه يذكره مطلقا نهر قال ح عن شحجه ومثل أكل الناسي النوم عن صلاة لان كلامهم ما عصية في نفسه كما صرحوا أنه يكره السهر إذا خاف فوت الصبح لكن الناسي أو النائم غير قادر فقط لانهم عنهم ما لكن وجب على من يعلم حالهما تذكير الناسي وإيقاظ النائم الا في حق الضعيف عن الصوم مرحلة اه (قوله وائس) أي التسيان عذرا في حقوق العباد أي من حيث ترتب الحكم على فعله فلو أكل الوديعه ناسيا ضمنها أم من حيث المؤاخذه في الآخرة فهو عذر مسقط للأثم كافي حقوقه تعالى وأما من حيث الحكم في حقوقه تعالى فإن كان في موضع مذكروا ادعى اليه كأك كل المصلى لم يسقط لتقصيره فإن حالة المصلى مذكورة وطول الوقت الداعي الى الأكل غير موجود بخلاف سلامه في القعدة الاولى وأكل الصائم فانه ساقط لوجود الداعي وهو كون القعدة محل السلام وطول الوقت الداعي الى الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك الذابح التسمية فإن حالة الذابح منقورة لا مذكورة مع عدم الداعي فتسقط أيضا من البحر مع زيادة (قوله استحسانا) وفي القياس يفسد أي بدخول الذباب لوصول المفطر الى جوفه وإن كان لا يتغذى به كالتراب والحصاة هداية (قوله لعدم امكان التحرز عنه) فأشبهه الغبار والدخان لدخولهما من الانف إذا أطاق الفم كافي الفتح وهذا يفيد أنه إذا وجد بدا من تعاطى ما يدخل غباره في حلقه أفسد ولو فعل شرب لبلالية (قوله ومفاده) أي مفاد قوله دخل أي بنفسه بلا صنع منه (قوله انه لو أدخل حلقه الدخان) أي بأي صورة كان الادخال حتى لو تجزأ بظهور فآواه الى نفسه واشتمه ذاكرا لصومه أفطر لاسكان التحرز عنه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بينه وبينه هو تطيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله امداد وبه علم حكم شرب الدخان ونظمه

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

الفساد والبطلان في العبادات سيان (إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع) حال كونه (ناسيا) في الفرض والنفل قبل النية أو بعدها على الصحيح بحر عن القنينة الآن يذكر فم يتذكر ويذكره لو قويا ولا وليس عذرا في حقوق العباد (أودخل حلقه غبارا أو ذبابا أو دخان) ولو ذكرا استحسانا لعدم اسكان التحرز عنه ومناداه أنه لو أدخل حلقه الدخان أفطر رأى دخان كان ولو عودا أو غبارا لو ذكرا لاسكان التحرز عنه فليتنبه له كما بسطه الشرب لبلالية

مطلبه يكره السهر إذا خاف فوت الصبح

الشرى لاني في شرحه على الوهبانية بقوله

ويمنع من بيع الدخان وشربه * وشاربه في الصوم لاشك يفطر
ويمنعه التكفير لوطن نافع * كذا دافع اشهوات بطن فقتروا

(قوله وان وجد طعمه في حلقه) أي طعم الكحل أو الدهن كما في السراج وكذا الوبر في فوجده لونه في الاصح
يجوز حال في التبر لان الموجود في حلقه اثر داخل من المسام الذي هو خلل البدن والمفطر انما هو الداخل من
المنافذ للاتفاق على أن من اغتسل في ماء فوجد برده في باطنه انه لا يفطر وانما كره الامام الدخول
في الماء والتلف بالنوب المبلول لمانيه من اظهار الفجر في اقامة العبادة لانه مفطر اه وسأني أن كلاً
من الكحل والدهن غير مكروه ~~وكذا~~ الحمامة اذا كانت تضعفه عن الصوم (قوله أو بفكر)
عطف على قوله بنظر (قوله أو بقي بلل في فيه بعد المضضة) جعل في الفتح والبدائع شبيه دخول الدخان
والغبار ومقتضاه أن العلة فيه عدم الماء انما تحترق عنه وينبغي اشتراط البصق بعد مخرج الماء لاختلاط
الماء بالبصاق فلا يخرج بمجرد المخرج نعم لا يشترط المبالغه في البصق لان الباقي بعده مجرد بلل ورطوبة
لا يمكن التحترق عنه وعلى ما قلنا ينبغي أن يحمل قوله في البرازية اذا بقي بعد المضضة ماء فأتبعه بالزراق
لم يفطر انه عذر الاحتراز قاتل (قوله قطع ادوية) أي لودق دواء فوجد طعمه في حلقه زليقي وغيره
وفي القهستاني طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كفي المحيط (قوله ومصل اهلبيج)
بأن مضغها فدخل البصاق حلقه ولا يدخل من عينها في جوفه لا يفسد صومه كفي التارخانية وغيره وفي
المغرب اهلبيج معروف عن الليث وكذا في القناون وعن أبي عبيد الاهلبيجة بكسر اللام الاخيرة ولا تغفل
هلبيجة ~~وكذا~~ قال النزاء اه (قوله وان كان بفعله) اختاره في الهداية والتبيين وصححه في المحيط وفي
الولولبية انه المختار وفصل في الخاتمة بأنه ان دخل لا يفسد وان أدخله يفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف
بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن ومثله في البرازية واستظهر في الفتح والبرهان شرب ليلية ملخصا والحاصل
الاتفاق على الفطر بسبب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التعحيح في ادخاله نوح (قوله
كلو حلك اذنه الخ) جعله مشابها لما في البرازية أنه لا يفسد بالاجماع والظاهر أن المراد اجماع أهل المذهب
لانه عند الشافعية مفسد (قوله لانه تبعد ريقه) عبارة البحر لانه قليل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل بمنزلة
الريق (قوله كما سيجي) أي قيل قوله ~~ورده~~ ذوق شيء ويأتى تفاصيل المسألة هناك (قوله يعني
ولم يصل الى جوفه) ظاهرا لاطلاق المتن أنه لا يفطر وان كان الدم غالباً على الريق وصححه في الوجيز كفي السراج
وقال ووجهه أنه لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ما بين اسنانه وما يقي من اثر المضضة كذا في ايضاح
الصيرفي اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثرون التفصيل حاول الشارح تبعاً للمصنف في شرحه
بجمل كلام المتن على ما اذا لم يصل الى جوفه لتلايم ما عليه الاكثرات ومن هذا يعلم حكم من قلع شرسه
في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار ولو نائم فليجيب عليه القضاء الآن يفرق بعدم امكان التحترق عنه فيكون
كلتي الذي عادي نفسه فليراجع (قوله واستحسنه المصنف) أي تبع الشرح الوهبانية حيث قال فيه
وفي البرازية قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن اه (قوله وهو ما عليه
الاكثر) أي ما ذكر من التفصيل بين ما اذا غلب الدم أو تساوى أو غلب البصاق هو ما عليه اكثر المشايخ
كفي التبر (قوله وسيجي) أي ما استحسنه المصنف حيث يقول وأكل مثل سمسة من خارج يفطر الا اذا مضغ
بجيت تلاشت في فيه الا أن يجحد الطعم في حلقه اه ولا يخفى ما في كلامه من تشبث الضمائر كما علمت
(قوله وان بقي في جوفه) أي بقي رجه وهذا ما صححه جماعة منهم قاضي خان في شرحه على الجامع
الصغير حيث قال وان بقي الزج في جوفه لم يذكروا في الكتاب واختلفوا فيه قال بعضهم يفسده كالأدخال
خشبة في دبره وغيرها وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه
اه وحاصله أن الفساد منوط بما اذا كان بفعله أو فيه صلاح بدنه ويشترط أيضاً استقراره
داخل الجوف فيفسد بالخشبة اذا غلبها الوجود الفاعل مع الاستقرار وان لم يغلبها فلا عدم الاستقرار
ويفسد أيضاً في الماء أو جرمها أو ناعماً كما سأتى لان فيه صلاحه (قوله كلوا لاني جبر) أي ألقاه غيره

(أراد أن أكل أو احتجيم)
وان وجد طعمه في حلقه (أو قبل)
ولم ينزل (أو احتلم أو أنزل بنظر)
ولو ألقى فرجها مراراً (أو بشكر)
وان طال مجمع (أو بقي بلل في فيه
بعد المضضة وأتبعه مع الريق)
كطعم أدوية ومصل اهلبيج
بجلاف ضومس (أو أدخل
الماء في اذنه وان كان بفعله)
على اختيار كل واحد اذنه يعود
ثم أخرجه وعليه درن ثم أدخله
ولو مراراً (أو أتبع ما بين اسنانه
وهردون الحصة) لانه تبعد ريقه
ولو قد رها أنظر كما سيجي (أو أخرج
الدم من بين اسنانه ودخل حلقه)
يعني ولم يصل الى جوفه أما اذا
وصل فإن غلب الدم أو تساوى
مساواة الماء اذا وجد طعمه
برازية واستحسنه المصنف وهو
ما عليه الاكثرون سيجي (أو طعن
برق فوصل الى جوفه) وان بقي
في جوفه كالألاني جبر في الخاتمة
أو بذالسهم من الجانب الآخر
ولاني النصل في جوفه فسد

فلا يفسد لكونه بغير فعله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو دأى الجائنة كما سيأتى (قوله ولولم يبق التمسك في جوفه فسد) هذا على أحد القولين لا لفرق بين نصل السهم ونصل الرمح فقد سرح في فتح القدير بأن الخلاف جار فيما وبأن عدم الافطار صححه جماعة اه وقد جزم الزيلعي بالصحيح فيهما وبه علم ما في كلام الشارح حيث جرى أولاً على الصحيح وثانياً على مقابله فافهم (قوله وان غيبه) أى غيب الطرف أو العود بحيث لم يبق منه شئ في الخارج (قوله وكذا الوابطلع خشبة) أى هودا من خشب ان غاب في حلقه أفطر والا فلا (قوله مفاده) أى مفاد ما ذكرتمنا وشرحا وهو ان ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يغيب بل يبق طرف منه في الخارج أو كان متصلاً بشئ خارج لا يفسد لعدم استقراره (قوله أى دبره أوفرجهما) أشار الى أن تذ كبر الضمير العائد الى المقعدة لكونها في معنى الدبر ونحوه والى أن فاعل أدخل ضمير عائد على الشخص الصائم الصادق بالذكرو والانثى (قوله ولومبتلة فسد) لبقاء شئ من البلدة في الداخل وهذا لو أدخل الاصبغ الى موضع الحقنة كما يعلم مما بعده قال ط ومثله اذا كان ذا كرا للصوم والافلا فساد كما في الهندية عن الزاهدى اه وفي الفتح خرج سمره فغسله فان قام قبل أن ينشئه فسد صومه والافلا لان الماء اتصل بنظاره ثم زال قل أن يصل الى الباطن بعود المقعدة (قوله حتى بلغ موضع الحقنة) هى دواء يجعل في خريطة من آدم يقال لها الحقنة مغرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالميم وهى أولى قال في الفتح والحد الذى يتعلق بالوصول اليه الفساد قدر الحقنة اه أى قدر ما يصل اليه رأس الحقنة التى هى آلة الاحتقان وعلى الاول فالمراد الموضع الذى ينصب منه الدواء الى الاعضاء (قوله عند ذكره) بالضم وبكسر بمعنى التذكر قاموس (قوله وكذا عند طلوع الفجر) أى وكذا لا يفطر لو جامع عامداً قبل الفجر ونزع في الحال عند طلوعه (قوله ولومكث) أى في مسألة التذكر ومسألة الطلوع (قوله حتى أمنى) هذا غير شرط في الافساد وانما ذكره لبيان حكم الكفارة امداد (قوله وان حرل نفسه قضى وكفر) أى اذا أمنى كما هو فرض المسألة وقد علمت أن تقييده بالامناء لاجل الكفارة لكن جرم هنا بوجوب الكفارة مع انه في الفتح وغيره حكى قولين بدون ترجيح لاحدهما وقد اعترضه ح بأن وجوبها يخالف لماسياً فى من أنه اذا أكل أو جامع ناسياً فكل عمل الاكفارة عليه على المذهب شبهة خلاف ما لك لانه يقول بفساد الصوم اذا أكل أو جامع ناسياً اه قلت ووجه المخالفة انه اذا لم تجب الكفارة في الاكل عمداً بعد الجماع ناسياً يلزم منه أن لا تجب بالاولى فيما اذا جامع ناسياً فتذكر ومكث وحرل نفسه لان الفساد بالتعريق انما هو لكون التعريق بمنزلة ابتداء جماع والجماع كالاكل واذا أكل أو جامع عمداً بعد جماعه ناسياً لا تجب الكفارة فكذلك لا تجب اذا حرل نفسه بالاولى لكن هذا لا يخالف مسألة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب فيها أيضاً اطلاق ما في البدائع حيث قال هذا أى عدم الفساد اذا نزع بعد التذكر أو بعد طلوع الفجر أما اذا لم ينزع وبقى فعله القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن أبى يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط لان ابتداء الجماع كان عمداً وهو واحد ابتداء وانتهاء والجماع العمدي وجبها وفي التذكر لا كفارة ووجه الظاهر أن الكفارة انما تجب بافساد الصوم وذلك بعد وجوده وبقاؤه في الجماع يمنع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة اه فهذا يدل على أن عدم وجوبها في التذكر متفق عليه لان ابتداءه لم يكن عمداً وهو فعل واحد فدخل فيه شبهة ولان فيه شبهة خلاف ما لك كما علمت وانما الخلاف في الطلوع وما وجه به ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين تعريق نفسه وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البدائع سقط فافهم (قوله كالوزع ثم أوجب) أى في المسألتين لما في الخلاصة ولوزع حين تذكر ثم عادت تجب الكفارة وكذا في مسألة الصبح اه لكن في مسألة التذكر ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف ما لك ولعل ما هنا من جنى على القول الآخر بعدم اعتبار هذه الشبهة تأمل (قوله وبعده لا) أى لاستتقارها وهذا هو الاصح كما في شرح الوهبانية عن المحيط وفيه عن الظهيرة أن قبل أن تبرد كفر وبعده لا وعن ابن الفضل ان كانت لقمة نفسه كفر والا فلا اه قلت والتعليل للاصح بالاستقذار يدل على تقييده بأن تبرد فيجزم مع القول الثاني لقواهم ان اللقمة الحارة يخرجها ثم يأكلها عادة ولا يعاقبها لكن هذا مبنى على أن الغذاء الموجب للكفارة ما يميل اليه الطبع وتقضى به شهوة البطن لا ما يعود نفعه الى صلاح البدن والشارح فيحاسبنا فى اعتمد الثاني وسيأتى الكلام فيه وذكر

(أو أدخل عوداً) ونحوه (فى)
 مقعده وطرفه خارج) وان غيبه
 فسد وكذا الوابطلع خشبة أو خطا
 ولوفيه لقمة مربوطة الآن
 ينقصل منها شئ ومفاده أن
 استقرار الداخل في الجوف شرط
 لفساد بدائع (أو أدخل اصبعه
 الياسية فيه) أى دبره أوفرجهما
 ولومبتلة فسد ولو أدخلت قطنه
 ان غابت فسد وان بقي طرفها في
 فرجها الخارج لا ولو بالغ في
 الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة
 فسد وهذا فلما يكون ولو كان
 فيورث داء عظيماً (أرزع المجمع)
 حال كونه (ناسياً في الحال عند
 ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان
 امنى بعد النزاع لانه كالأحلام
 ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك
 قضى فقط وان حرل نفسه قضى
 وكسر كالوزع ثم أوجب (أورى
 اللقمة من فيه) عند ذكره أو طلوع
 الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخراجها
 كفر وبعده لا

عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون الا باتشعار الآلة وذلك أمانة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان فساد الصوم يتحقق بالإبلاج وهو مكره فيه مع انه ليس كل من انتشرت آتله يجامع اه أى مثل الصغير والنائم (قوله أو نائماً) هو في حكم المكره كما في الفتح وسيأتي ما لوجوب معت نائمة أو مجنونة (قوله وأما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والتيسان وما استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يفطر لو كان مخطئاً ومكرها لان التقدير رفع حكم الخطأ الخ لان نفس الخطأ لم يرفع والحكم نوعان دينوي وهو الفساد وأخروي وهو الائم فيقتا ولهما والجواب انه حيث قدر الحكم لتصحيح الكلام كان ذلك مقتضى بالفتح وهو لا عموم له والائم مراد من الحكم بالاجماع فلا تصح ارادة الآخر وانما لم يفسد صوم الناسي مع أن القياس أيضاً الفساد لو وصول المنظر الى الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وتمام تقريره في المطولات (قوله جائزة) أى عقلاً كما في شرح التحرير (قوله فأكل عمداً) وكذا لوجامع عمداً كما في نور الابضاح فالمراد بالاكل الاضطرار (قوله للشبهة) علة تسلك قال في البرهان ما لم يجب الكفارة باضطراره عمداً بعده أكله أو شربه أو جماعه ناسياً لانه ظن في موضع الاشتباه بالنظر وهو الاكل عمداً لان الاكل مضاد للصوم ساهياً أو عامداً فادرت شبهة وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء فان مالكاً يقول بفساد صوم من أكل ناسياً وأطلقه فشمل ما لو علم انه لم يفطر به بأن بلغه الحديث أو الفتوى أو لا وهو قول أبي حنيفة وهو الصحيح وكذلك لو زرعه التي ووطن انه يفطره فأفطره فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالنظر فان التي والاستقواء متشابهان لان مخرجهما من الغم وكذا الواحتم للتشابه في قضاء الشهوة وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة لانه لم يوجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله الا في مسألة المتن) وهي مالو أكل وكذا لوجامع أو شرب لان علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كما في الزيلعي والهداية وغيرهما ح (قوله مطلقاً) أى علم عدم فطره أولاً (قوله خلافاً لهما) فعندهما عليه الكفارة اذا علم بعدم فطره في مسألة المتن قلت وهذا يرد ما نقله ح عن القهستاني أول الباب من أن من أفطر ناسياً يفسد صومه أذ لو فسد لم تلزمه الكفارة اذا أكل بعده عامداً ولم أر من ذكر هذا غيره وكذا يرد ما نقلناه عن البدائع عند قوله وان ترك نفسه ثم شلوا عن أبي يوسف ما تقدم من أنه لو ذكر فلم يترك فسد صومه وكان هذا منشأ الوهم فافهم (قوله فقيد الظن) أى في قول المتن فظن انه افطر انما هو لبيان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لالا احتراز عن العلم (قوله أو احقن أو استعط) كلاهما بالبناء للفاعل من حقن المريض دواؤه بالحقنة واحقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن أو عوجج بالحقنة والسعوط الدواء الذي صب في الانف وأسعطه اياه ولا يقال استعط مبنياً للمفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الاصح لانها موجب الافطار ضرورة ومعنى والصورة الابتلاع كما في الكافي وهي منعدمة والنفع المجزء عنها يوجب القضاء فقط امداد (قوله أو أقطر) في المغرب قطر الماء صبه تقطيراً وقطره مثله قطراً وأقطره لغة اه وعلى هذه اللغة يتخرج كلامهم هنا وحسنه فيصح بناءه للفاعل وهو الأولى لتنفق الافعال وتنظم الضمائر في سلك واحد ويصح بناءه للمفعول ونائب الفاعل قوله في أذنه نهر ويتعين الأول في عبارة المصنف على الافصح لذكره المفعول الصريح وهو قوله دهنًا منصوباً (قوله دهنًا) قيد به لانه لا خلاف في فساد الصوم به ولانه مشى أولاً على أن الماء لا يفسد وان كان يصنعه ومز الكلام عليه (قوله أو دواوى جائفة أو آتة) الجائفة الطعنة التي بلغت الجوف أو نفذته والآتة من أتمته بالعصا أتما من باب طلب اذا ضربت أتم رأسه وهي الجمادة التي تجتمع الدماغ وقيل لها آتة أى بالقدوم أو مومة على معنى ذات أتم كعيشة راضية ولبلة مزودة وجمعها أرات ومأمومات مغرب (قوله فوصل الدواء حقيقة) أشار الى أن ما وقع في ظاهر الرواية من تقييد الافساد بالدواء الرطب مبنى على العادة من انه يصل والا فاعتبر حقيقة الوصول حتى لو علم وصول اليابس افسد أو عدم وصول الطرى لم يفسد وانما الخلاف اذا لم يعلم يقيناً فافسد بالطرى حكماً بالوصول نظراً الى العادة ونفيه كذا أفاده في الفتح قلت ولم يقيدوا الاحتقان والاستعاط والاقطار بالوصول الى الجوف لظهوره فيها والا فلا بد منه حتى لو بقي السعوط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يفطر ويمكن أن يكون الدواء راجعاً الى الكل تأمل (قوله الى جوفه ودماغه) لف ونشر

أو نائماً وأما حديث رفع الخطأ فالمراد رفع الائم وفي التحرير المؤاخذه بالخطأ جائزة عندنا خلافاً للمعتزلة (أو أكل) أو جامع (ناسياً) أو احتم أو أنزل بنظر أو زرعه التي (ظن انه افطر فأكل عمداً) للشبهة ولو علم عدم فطره لم يمت الكفارة الا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقاً على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافاً لهما كما في المجمع وشروحه فقيد الظن انما هو لبيان الاتفاق (أو احتقن أو استعط) في انفه شيئاً (أو أقطر) في أذنه دهنًا أو دواوى جائفة أو آتة فوصل الدواء حقيقة الى جوفه ودماغه

مرتب قال في البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذا أصليا فواصل الى جوف الرأس يصل الى جوف البطن اه ط (قوله أو ابتلع حصاة الخ) أي فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم وجود معناه وهو اتصال ما فيه نفع البدن الى الجوف سواء كان مميتا تغذي به أو يتسداوى فقصرت الجناية فانتفت الكفارة ونماه في النهر وسيأتى الخلاف في معنى التغذى (قوله أو يستقذره) الاستقذار سبب الاعاقة فآكلهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقذر ط ومنه أكل اللتمة بعد اخراجها على ما هو الاصح كما مر (قوله فني) الفاء زائدة والجاء والمجرور متعلق بقوله يهجر والتكفير مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقذرو جازا ابتداء به مع أنه نكرة لقصد التعميم ويهجر مرادف للمغنى أي لا تجب فيه كفارة ط (قوله مع الامسالك) قيد به ليغايير المسألة التي بعده (قوله) لشبهة خلاف زفر) فان الصوم عنده يتأذى من الصحح المقيم بمجرد الامسالك ولو بلا نية حتى لو أفرط متعمدا لزمه الكفارة عنده كما صرح به في البدائع وأما عندنا فلا بد من النية لان الواجب الامسالك بجهة العبادة ولا عبادة بدون نية فلو أمسك بدونها لا يكون صائما ويلزمه القضاء دون الكفارة أما لزوم القضاء فلعدم تحقق الصوم لفقد شرطه وأما عدم الكفارة فلأنه عند زفر صائم لم يوجد منه ما يضر فسد قط عنه الكفارة لشبهة الخلاف وان كان عندنا يسمى مفطرا شرعا والاولى التعليل بعدم تحقق الصوم لان الكفارة انما تجب على من افسد صومه والصوم هنا معدوم وافساد المعدوم مستحيل وانما يحسن التسك بالشبهة بعد تحقق الاصل كما في المسألة الاتية بل الاولى عدم التعرض للكفارة أصلا ولذا اقتصر في الكتز وغيره على بيان وجوب القضاء كالانغما والجنون الغير الممتد هذا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء هنا بأن المغنى عليه لا يقضى اليوم الذي حدث الانغما في ليلته لوجود النية منه ظاهرا فلا بد من التقييد هنا بأن يكون مريضا أو مسافرا لا ينوي شيئا أو تمتسكا اعتاد الاكل في رمضان فلم يكن حاله دليلا على عزية الصوم وردة في الفتح بأنه تكلف مستغنى عنه لان الكلام عند عدم النية ابتداء لا بامر يوجب النسيان ولا شك انه أدري بحاله بخلاف من أغنى عليه فان الانغما قدي يوجب نسيانه حال نفسه بعد الافاقة فبني الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك ان أكل بعد الزوال وان كان قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب يجر أي لانه قبل الزوال كان يمكنه انشاء النية وقد فوته بالاكل بخلاف ما بعد الزوال والاول ظاهر الرواية كما في البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضعوة الكبرى وهو على القول الضعيف من اعتبار الزوال كما مر بيانه (قوله لشبهة خلاف الشافعي) فان الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بمطلق النية اه ح وهذا تعليل لوجوب القضاء دون الكفارة اذا أكل بعد النية أما لو أكل قبلها فالكلام فيه ما علمته في المسألة المارة (قوله ومفاده الخ) نقله في البحر عن الظاهرية بلفظ ينبغي أن لا تلزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا من نية مخالفة فيما يظهر ط (قوله مطر أو نيل) فيفسد في الصحح ولو بقطرة وقيل لا يفسد في المطر ويفسد في النيل وقيل بالعكس برأية (قوله بنفسه) أي بأن سبق الى حلقه بذاته ولم يتلعه بصنعه امداد (قوله والقطرتين) معطوف على الغبار أي وبخلاف نحو القطرتين فأكثر مما لا يجدمالوحته في جميعه (قوله فان وجد الملوحة في جميعه الخ) بهذا دفع في النهر ما يحته في الفتح من أن القطرة يجدمالوحته فالاولى الاعتبار بوجوده ان الملوحة لصحح الحس اذا لضرورة في أكثر من ذلك ولذا اعتبر في الحانية الوصول الى الحلق ووجه الدفع ما قاله في النهر من أن كلام الخلاصة ظاهر في تعليق الفطر على وجدان الملوحة في جميع الفم ولا شك أن القطرة والقطرتين ليستا كذلك وعليه يحمل ما في الحانية اه وفي الامداد عن خط المقدسي أن القطرة لقلتها لا يجدمالوحته في الحلق لتلاشيها قبل الوصول ويشهد لذلك ما في الوقعات للصدر الشهيد اذا دخل الدموع في فم الصائم ان كان قبلها نحو القطرة أو القطرتين لا يفسد صومه لان التحرز عنه غير ممكن وان كان كثيرا حتى وجد ملوحة في جميعه وابتلعه ففسد صومه وكذا الجواب في عرق الوجه اه ملخصا وبالتعليل بعدم مكان التحرز يظهر الفرق بين الدمع والمطر كما أشار اليه الشارح فتدبر ثم في التعبير بالقطرة اشارة الى أن المراد الدمع النازل من ظاهر العين أما الواصل الى الحلق من المسام فالظاهر أنه مثل الريق فلا يفطر وان وجد

(أو ابتلع حصاة) ونحوها مما لا يأكله الانسان أو يعاقبه أو يستقذره ونظمه ابن الشحنة فقال
ومستقذره مع غيراً كقول مثلنا
فني أكله التكفير بلغى ويهجر
(أو لم يتوفى رمضان كله صوما ولا فطرا) مع الامسالك لشبهة خلاف زفر (أو أصبح غيرنا والصوم فأكل عدا) ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي ومفاده أن الصوم بمطلق النية كذلك (أو دخل حلقه مطر أو نيل) بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم فمه بخلاف نحو الغبار والقطرتين من دموعه أو عرقه وأما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميعه واجتمع شيء كثير وابتلعه أفرط والا خلاصة

(أَوْوَطِيْ امْرَأَةً مِّنْهُ)
 أَوْصَغِيرَةً لَا تَشْتَبِي نَهْرَ
 (أَوْبِهِمَةَ أَوْغَذَاوِبَطْنَا أَوْقَبَل)
 وَلَوْ قَبْلَهُ فَاحْشَةٌ بَأْنْ يَدْعُدْغ
 أَوْيَحْشُ شَفْسَهَا (أَوْلَسْ) وَلَوْ يَحْثَل
 لَا يَمْنَعُ الْحَرَارَةَ أَوْاسْتَمْنِيْ بِكُفْهِ
 أَوْبِشَاشِرَةَ فَاحْشَةٌ وَلَوْ بَيْنَ الْمَرَاتَيْنِ
 (فَانْزَلْ) قَبْدَ لِلْكَلِّ حَتَّى لَوْلَمْ يَنْزَلْ
 لَمْ يَفْطُرْ كَمَا مَرَّ (أَوْافْسَدَ غَيْرُ صَوْمِ
 رَمَضَانَ أَدَاءً) لَا خِصَاصَ هَاهُنَا
 رَمَضَانَ (أَوْوَطِيَتْ نَائِمَةً أَوْمَجْنُونَةً)
 بَأْنْ أَصْبَحَتْ صَائِمَةً لَجَنَتْ (أَوْتَسَحَّرَ
 أَوْافْطَرَ يَطْنُ الْيَوْمَ) أَيْ الْوَقْتُ
 الَّذِي أَكَلَ فِيهِ (الْيَلَاءُ) الْحَالُ أَنْ
 (الْفَجْرِ طَالَعَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغْرُبْ)
 لَقَدْ وَتَسَرَّوِيَكُنِي الشُّكُّ فِي الْأَوَّلِ
 دُونَ الثَّانِي

طعمه في جميعه تأمل (قوله أَوْوَطِيْ امْرَأَةً الخ) انما لم تجب الكفارة فيه وفيما بعده لان الحمل لا بد أن يكون مشتهى على الكمال بحر (قوله أَوْصَغِيرَةً لَا تَشْتَبِي) حكى في القنية خلافا في وجوب الكفارة بوطئها وقيل لا تجب بالاجماع وهو الوجه كما في النهر قال الرمي وقالوا في الغسل ان الصحيح انه متى أمكن وطئها من غير افساء فهي بمن بجامع مثلها والافلا (قوله أَوْقَبَل) قد يكونه قبلها لانها لو قبلته ووجدت لذة الانزال ولم تر بالافساد صومها عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا في وجوب الغسل بحر عن المعراج (قوله وَلَوْ قَبْلَهُ فَاحْشَةٌ) ففي غير الفاحشة مع الانزال لا تجب الكفارة بالاولى (قوله بَأْنْ يَدْعُدْغ) لعل المراد به عض الشفة ونحوها أو تقبيل الفرج وفي القاسموس الدغدغة حركة وانفعال في نحو الابط والبضع والاخص (قوله أَوْلَسْ) أي لمس آدميا لما مر أنه لو مس فرج بيمة فأنزل لا يفسد صومه وقد منأ أنه بالاتفاق وفي البحر عن المعراج ولو مست زوجها فأنزل لم يفسد صومه وقيل ان تكافله فسد اه قال الرمي ينبغي ترجيح هذا لأنه ادعى في سببية الانزال تأمل (قوله وَلَوْ يَحْثَل لَا يَمْنَعُ الْحَرَارَةَ) تقيض ما بعده لو هو عدم الحائل المذكور أولى بالحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر الاولوية بالنظر الى عدم الكفارة مع أن الكلام فيما يوجب القضاء دون الكفارة وقيد الحائل بكونه لا يمنع الحرارة لما في البحر لو مسها وراء الثياب فأستنى فان وجد حرارة جلده فافسد والافلا (قوله بَكُفْهِ) أَوْبَكْفَ امْرَأَتَهُ سَرَّاج (قوله أَوْبِشَاشِرَةَ فَاحْشَةٌ) هي ما تكون بتماس الفرجين والظاهر أنه غير قيد هنا لان الانزال مع المس مطلقا بدون حائل يمنع الحرارة موجب للافساد كما علمته وانما يظهر تقييدها بالقاحشة لاجل كراهتها كما يأتي تفصيله تأمل (قوله وَلَوْ بَيْنَ الْمَرَاتَيْنِ) وكذا المجهوب مع المرأة رمي (قوله كَمَا مَرَّ) أي عند قوله أَوْجَامِعَ فيما دون الفرج ولم ينزل الخ (قوله أَوْافْسَدَ) أي ولو بأكل أو جماع (قوله غَيْرُ صَوْمِ رَمَضَانَ) صفة لموصوف محذوف دل عليه المقام أي صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو أفسد صلاة أو حجا أو عبادة الكفر صوم غير رمضان وهي أولى افاده ح (قوله أَدَاءً) حال من صوم وقديه لا فائدة في الكفارة بافساد قضاء رمضان لانتفي القضاء أيضا بافساده (قوله لَا خِصَاصَ هَاهُنَا) أي الكفارة وهو علة للتقييد بالغيرية وبالاداء وقوله بهتك رمضان أي بخروج حرمة شهر رمضان فلا تجب بافساد قضاءه أو افساد صوم غيره لان الافطار في رمضان يبلغ في الجنابة فلا يلحق به غيره لو روده فيه على خلاف القياس (قوله أَوْوَطِيَتْ الخ) هذا بالنظر اليها وأما الواطئ فعليه القضاء والكفارة اذا لفرق بين وطنه وعاقلة أو غيرها كما في الاشياء وغيرها (قوله بَأْنْ أَصْبَحَتْ صَائِمَةً لَجَنَتْ) جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أعنى النية وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح ومثلها ما اذا نوت لجنت بالليل فجامعها نهارا كما في النهر وكذا لو نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى لجنت فجامعها اه (قوله أَوْتَسَحَّرَ الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لان الجنابة فاصرة وهي جنابة عدم التثبت لاجنابة الافطار لانه لم يقصده ولهذا صرح حوا بعدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطا الاثم فيه والمراد اثم القتل وسر حوا بأن فيه اثم ترك العزيمة والمبالغة في التثبت حالة الرمي بحر عن الفتح قلت لكن الظاهر عدم الاثم هنا أصلا بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في القتل الخطا لوجود الاثم فيه لانها مكفرة لللاثم (قوله أَيْ الْوَقْتُ الخ) اطلاق اليوم على مطلق الوقت الشامل لليل مجاز مشهور ومثل اركب يوم يأتي العدو والداعي اليه هنا قوله أَوْتَسَحَّرَ (قوله لَيْلًا) ليس بقيد لانه لو طن الطلوع وأكل مع ذلك ثم تين صفة ظنه فعليه القضاء ولا كفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة فلو قال ظنه ليلًا أو نهارا لكان أولى وليس له أن يأكل لان غلبة الظن كاليقين بحر وأجاب في التبر بأنه قيد بالليل لطابق قوله أَوْتَسَحَّرَ اه قلت مراد البحر أنه غير قيد من حيث الحكم والتسحر وان كان الاكل في المصدر لكن سمي به باعتبار احتمال وقوعه فيه والازم أن لا يصح التعبير به ولو طن بقاء الليل لان فرض المسألة وقوعه بعد الطلوع والاكل بعد الطلوع لا يسمى تسحرا فلا الاعتبار المذكور لم يصح قوله أَوْتَسَحَّرَ فتدبر (قوله لَقَدْ وَتَسَرَّوِيَكُنِي الشُّكُّ) أي لا سقاط الكفارة الشك في الاول أي في التسحر لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك امداد فكان على المتن أن يعبر هنا بالشك كما قال في نور الابضاح أَوْتَسَحَّرَ أَوْجَامِعَ شَاكَ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَهُوَ

طالع ثم يقول أو ظن الغروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا ما يعم الشك كما زعم في الجبر لعدم صحته في الشك الثاني فإنه لا يكفي فيه الشك فالصواب إبقاء الظن على ما به غاية الأمر أن يكون المتن ساكناً في الشك ولا ضير فيه اه ح أقول في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في الجبر عن شرح الطحاوي ونقل أيضاً عن البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما إذا غلب على رأيه عدم الغروب لأن احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة اه ولا يخفى أن هذا يقتضي تصحيح القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالأولى لكن ذكر في الفتح أن مختار الفقيه أي جعفر لزوم الكفارة عند الشك لأن الثابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة الإباحة لا حقيقة ما في حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات ثم قال في الفتح هذا إذا لم يتبين الحال فإن ظهر أنه كل قبل الغروب فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافا اه ولا يخفى أن كلامنا في الثاني وبه تأيد ما في النهر ثم إن شبهة الشبهة إذا لم تعتبر عند الشك في الغروب يلزم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالأولى وبه يضعف ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب ولذا جزم الزيلعي بلزوم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله علاماً بالأصل فيهما) أي في الأول والثاني فإن الأصل في الأول بقاء الليل فلا تجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار فتجب على إحدى الروايتين كما علمت (قوله ولولم يتبين الحال) أي فيما لو ظن بقاء الليل أو شك في تسحره وهذا مقابل قوله والحال أن الفجر طالع فإن المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه أنه كل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه في أشهر الروايات بجر فهذا داخل في عدم التيقن (قوله لم يقض) أي في مسألة الظن أو الشك في بقاء الليل لأن الأصل بقاؤه فلا يخرج بالشك بجر وأما مسألة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه فسنذكرها (قوله في ظاهر الرواية) فيه أنه ذكره الزيلعي وصاحب البحر بلا حكاية خلاف وهذا وهم سرى إليه من مسألة ذكرها الزيلعي وهي ما إذا غلب على ظنه طلوع الفجر فأكل ثم لم يتبين شيء فإنه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضي احتياطاً فأداه ح (قوله تنقزع إلى ستة وثلاثين) هذا على ما في النهر قال لأنه إما أن يغلب على ظنه أو يظن أو يشك وكل من الثلاثة إما أن يكون في وجود المبيح أو قيام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة إما أن يتبين له صحة ما بدله أو بطلانه أولاً ولا وكل من الثمانية عشر إما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فتلك ستة وثلاثون اه وفيه نظر لأنه فرق في التقسيم الأول بين الظن وغلبته ولا فائدة له لا تحادها حكما وإن اختلفا فهو ما كان مجرد ترجيح أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل الظن فإن زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمى غلبة الظن وكبر الراي فلذا جعلها في الجبر أربعة وعشرين ورد عليها أنه لا وجه لجعل الشك نارة في وجود المبيح ونارة في وجود المحرم لأن الشك في أحدهما شك في الآخر لا استواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فإنه انما يصح تعلقه بالمبيح نارة وبالمحرم أخرى لأن له نسبة مخصوصة إلى أحد الطرفين فإذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقاً بوجود النهار وبالعكس فالحق في التقسيم أن يقال إما أن يظن بوجود المبيح أو بوجود المحرم أو يشك وكل من الثلاثة إما أن يكون في ابتداء الصوم أو انتهائه وفي كل من الستة إما أن يتبين وجود المبيح أو وجود المحرم أو لا يتبين فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد لذلك أن الزيلعي لم يذكر غير ثمانية عشر وذكر أحكامها وهي أنه إن تسحر على ظن بقاء الليل فإن تبين بقاءه أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه وإن تبين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطلوع وإن تسحر على ظن طلوع الفجر فإن تبين الطلوع فعليه القضاء فقط وإن لم يتبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضي فقط وإن تبين بقاء الليل فلا شيء عليه فهذه تسعة في الابتداء وإن ظن غروب الشمس فإن تبين عدمه فعليه القضاء فقط وإن تبين الغروب أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه وإن شك فيه فإن لم يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وإن تبين عدمه فعليه القضاء والكفارة وإن تبين الغروب فلا شيء عليه وإن ظن عدمه فإن تبين عدمه أو لم يتبين شيء فعليه القضاء والكفارة وإن تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع والقضاء والكفارة في أربع فأداه ح (قوله في الصور كلها) أي المذكرة تحت قوله وإن أخطأ خطأ الخ لأصوات التفرع (قوله فقط) أي بدون كفارة (قوله كما لو شهد الخ) أي فلا كفارة لعدم الجنابة لأنه اعتمد على شهادة الأثبات ط (قوله لأن شهادة النقي لا تعارض الأثبات) لأن البيئات للأثبات لأن النقي فتقبل شهادة المذنب لا الثاني بجر أي لأن المذنب معه زيادة علم وإذا لغت النافية بقيت المثبتة فتوجب الظن

عملاً بالأصل فيهما ولولم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسألة تنقزع إلى ستة وثلاثين محلها المطلات (قضى) في الصور كلها (فقط) كما لو شهدا على الغروب وآخران على عدمه فأفطر قطعه وعدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفى لأن شهادة النقي لا تعارض شهادة الأثبات

مطلب
في جواز الافطار بالتحرى

واعلم أن **كل** ما اتقى فيه الكفارة محله ما اذ لم يقع منه ذلك مرة بعد أخرى لأجل قصد المعصية فان فعله وجبت زجره بذلك أفتى أئمة الامصار وعليه الفتوى قنية وهذا حسن نهر (والاخير ان يمكن بقية يومهما وجوباً على الاصح) لأن الفطر قبيح وترك القبيح شرعاً واجب (كسافر أقام وحائض ونفساء طهرتا ومجنون أفاق ومريض صح) ومفطر ولو مكرها أو خطأ (ومسي) بلغ وكافر أسلم وكلهم يقتضون ما فاتهم (الاخيرين) وان أفطر العدم أهليتهما في الجزء الاول من اليوم

وبه اندفع ما أورد أن تعارضهما يوجب الشك واذ اشك في الغروب ثم ظهر عدمه تجب الكفارة كما مر لكن قال في الفتح وفي النفس منه شيء يظهر بادي تأمل قلت ولعل وجهه ان شهادة النبي انما تقبل في الحقوق لأن الأصل العدم فلم تقدس شيئاً من هذا الخلاف المثبتة لكن هنا النافية بوث شبهة فينبغي ان تسقط بها الكفارة وفي البرازية ولو شهد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اه تأمل (تمة) في تعبير المصنف كغيره بالظن إشارة الى جواز التسحر والافطار بالتحرى وقيل لا يتحرى في الافطار والى انه يتسحر يقول عدل وكذا يضرب الطبول واختلف في الديك وأما الافطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالثني وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلاً صدقه كما في الزاهدي والى أنه لو أفطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثين ظانين انه يوم العيد وهو لغيره لم يكفروا كما في المنية فهستأني قلت ومقتضى قوله لا بأس بالافطار بقول عدل صدقه انه لا يجوز اذ لم يصدقه ولا بقول المستور مطلقاً وبالاولى سماع الطبل أو المدفع الحادث في زمان لا احتمال كونه لغيره ولأن الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد حينئذ من التحري فيجوز لأن ظاهر مذهب أصحابنا جواز الافطار بالتحرى كما نقله في المعراج عن شمس الأئمة السرخسي لأن التحري يفيد غلبة الظن وهي كاليقين كما تقدم فلم يتحرر لا يحل له الفطر لما في السراج وغيره لو شك في الغروب لا يحل له الفطر لأن الأصل بقاء النهار اه وفي البحر عن البرازية ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه الغروب وان أذن المؤذن اه وقد يقال ان المدفع في زمان لا يفيد غلبة الظن وان كان ضاربه فاسقاً لأن العادة أن الموقت يذهب الى دار الحكم آخر النهار فيعين له وقت ضربه ويعينه أيضاً للوزير وغيره واذ اضربه يكون ذلك بمراقبة الوزير وأعوانه للوقت المعين فيغلب على الظن بهذه القرائن عدم الخطأ وعدم قصد الفساد والالزم تأنيب الناس وإيجاب قضاء الشهر بقائه عليهم فان غالبهم يفطر بمجرد سماع المدفع من غير تحري ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله مرة بعد أخرى الخ) ظاهره انه بالمرة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بأيام وأنه اذالم يقصد المعصية وهي الافطار لا تجب ط (قوله والاخيران) أي من تسحراً أو فطر يظن الوقت ليلاً الخ وقد تبع المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه لتخصيصه كما أشار اليه الشارح فيما يأتي (قوله على الاصح) وقيل يستحب فتح وأجمعوا على انه لا يجب على الحائض والنفساء والمريض والمسافر وعلى لزومه لمن أفطر خطأ أرحمها أو يوم الشك ثم تبين انه رمضان ذكره قاضي خان شربلالية (قوله لأن الفطر) أي تناول صورة المفطر والافعال الصوم فاسد قبله وأشار الى قياس من الشكل الاول ذكر فيه مقدّمات القياس وطويت فيه النتيجة وتقريره هكذا الفطر قبيح شرعاً وكل قبيح شرعاً ترك واجب فالفطر ترك واجب فافهم (قوله كسافر أقام) أي بعد نصف النهار أو قبله بعد الاكل أما قبلهما فيجب عليه الصوم وان كان نوى الفطر كما سيأتي متان في الفصل الآتي والأصل في هذه المسائل أن كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في أول النهار عليها لزمه الصوم فعليه الامساك كما في الخلاصة والنهاية والعناية لكنه غير جامع اذا لا يدخل فيه من أكل في رمضان عمداً الا ان الصبرورة للتحول ولولا امتناع ما يليه ولا يتحقق المقادير بما فيه نهر أي لانه لم يتجدد له حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذا لا يدخل فيه من أصبح يوم الشك مفطراً أو تسحراً على ظن الليل أو أفطر كذلك ولذا ذكر في البدائع الأصل المذكور ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضي بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين انه من رمضان أو تسحراً على ظن أن الفجر لم يطلع ثم تبين طلوعه فانه يجب عليه الامساك تشبهاً اه فتدبر لوجوب الامساك أصليين تنفرع عليهما القروع وقد حاول في الفتح تصحيح الأصل الاول فأبدل صارت تحقق لكنه اتى بالوامتناعية فلم يتم له ما أراد كما افاده في البحر والنهر (قوله طهرتا) أي بعد الفجر أو معه فتح (قوله ومجنون أفاق) أي بعد الاكل أو بعد فوات وقت النية والا فاذ نوى صح صومه كما يأتي والظاهر وجوبه عليه كالمسافر (قوله ومفطر) عبره إشارة الى انه لا فرق بين مفطر ومفطر وأنه لا وجه لقول المصنف والاخيران يمكن كما مر أفاده ح (قوله وان افطرا) أخذه من قول البحر سواء أفطر في ذلك اليوم أو صاماه لكن لا ينبغي أن صوم الكافر لا يصح لفقد شرطه وهو النية المشروطة بالاسلام فالمراد صومه بعد اسلامه اذا أسلم في وقت النية (قوله لعدم أهليتهما) أي لأصل الوجوب بخلاف الحائض فانها أهل له وانما سقط عنها وجوب الاداء فلذا وجب عليها القضاء ومثلها المسافر والمريض

والجنون (قوله وهو السبب في الصوم) أي السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرخسي ومشي عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهود جز من الشهر من ليل أو نهار وقيد بالصوم لأن السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا الويلع أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لوجود الاهلية عند السبب وهي معدومة في أول جز من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافا لفرأ وأورد في الفتح أنه لو كان السبب فيه هو الجزء الأول لم أن لا يجب الامساك فيه لأنه لا بد أن يتقدم السبب على الوجوب والالزم سبق الوجوب على السبب وأجاب في البحر بأن اشتراط التقدم هنا سقط للضرورة وتماثل تحقيقه فيه وقد مناشأ منه أول الكتاب (قوله لكن لو نوي الخ) أي الاخيران وهو استدراك على ما فهم من امساكهما وهو أنه لا يصح صومهما فأفاد أنه لا يصح عن القرض في ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف ويصح فلا لو نوي قبل الزوال حتى لو أفسده وجب قضاءه وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من أن الصوم لا يتجزى وجوبا وأهلية الوجوب معدومة في أوله اه ثمان صحة النفل خصها في البحر عن الظهيرية بالصبي بخلاف الكافر لأنه ليس أهلا للتطوع والصبي أهله وذكر في الفتح أن أكثر المشايخ على هذا الفرق ومنه في النهاية لما خا قول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحا وعلى القول الضعيف (قوله صح عن القرض) لأن الجنون الغير المستوعب بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب شرئبلالية وكل من المسافر والمريض أهل للوجوب في أول الوقت وإن سقط عنهم ما وجوب الاداء بخلاف من بلغ أو أسلم كما قدمناه (قوله ولو نوي الحائض والنفساء) أي قبل نصف النهار إذا طهرتافيه (قوله لم يصح أصلا) أي لا فرضا ولا تشلا شرئبلالية (قوله للمنا في الخ) أي قان كلالا من الحيض والنفساء مناف لصحة الصوم مطلقا لأن فقدهما شرط لصحته والصوم عبادة واحدة لا يتجزى فإذا وجد المنا في في أوله تحقق حكمه في باقه وانما صح النفل من بلغ أو من أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصبا غير مناف أصلا للصوم والكفروان كان منافسا لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والنفساء هذا ما ظهر لي وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج الى الفرق (قوله ويؤمر الصبي) أي يأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهي عن المنكرات لئلا تألف الخير ويترك الشرط (قوله إذا أطاقه) يقال أطاقه وطاقه طوقا إذا قدر عليه والاسم الطاقة كما في القاموس قال ط وقد ربسبع والمشاهد في صبيان زماننا عدم أطاقتهم الصوم في هذا السن اه قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفا وشتاء والظاهر أنه يؤمر بقدر الاطاقة إذا لم يطق جميع الشهر (قوله وينترب) أي يبدا بجشبة ولا يجاوز الثلاث كما قيل به في الصلاة وفي أحكام الاستروشن الصبي إذا فسد صومه لا يقضى لأنه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالاعادة لأنه لا يلحقه مشقة (قوله وان جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما يوجب القضاء والكفارة ووجوبهما مقيد بما يأتي من كونه عمدا لا مكرها ولم يطرأ مبيح للقطر كحض ومرض بغير صنعه وما إذا نوي لئلا (قوله المكلف) خرج الصبي والجنون لعدم خطابهما (قوله آدميا) خرج الجنى أبو السعود والظاهر وجوب القضاء بالانزال والافلا كما لا يجب الغسل بدونه (قوله مشتهى) أي على الكمال فلا كفارة بجماع بهيمة أو ميتة ولو أنزل بحر بل ولا قضاء ما لم ينزل كما مر وفي الصغيرة خلاف وقبل لا يجب الكفارة بالاجاع وقد مناهه الاوجه (قوله في رمضان) أي نهارا وفي اشارة الى أنه لو طلع الفجر وهو مواقع فتزع لم يكفر كالوجامع ناسيا وعن أبي يوسف ان بقي بعد الطلوع كفروان بقي بعد الذكركر لا وعليه القضاء قهستاني وقد مناهه مفصلا (قوله أداء) يعني عنه قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وكأنه أراد به الصوم ليشمل القضاء ويحتاج الى اخراجه تأمل (قوله لما مر) أي من أن الكفارة انما وجبت لهتك حرمة شهر رمضان فلا تجب بافساد قضاءه ولا بافساد صوم غيره (قوله أوجومع) يشمل ما لو جامعها زوجها الصغير كما هو مقتضى اطلاقهم ولتصريحهم بوجوب الغسل عليها وانه افاده الرمي وفي القهستاني الرجل بجماع المشتهة يكفر كالمراة بالصبي والجنون وفي صورتين اختلاف المشايخ كما في الترتاشي اه (قوله ونوارت الحنفية) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لأنه لا يكون الا بذلك ط (قوله في أحد السيلين) أي القبل أو الدبر وهو الصحيح في الدبر واختارانه بالاتفاق ولوالجبة لتكامل الجنابة لقضاء الشهوة ببحر (قوله انزل أولا) فان الانزال شيع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه وقد وجب به

وهو السبب في الصوم لكن لو نوي قبل الزوال كان تفلا يقضى بالافساد كما في الشرئبلالية عن الخاتية ولو نوي المسافر والجنون والمريض قبل الزوال صح عن القرض ولو نوي الحائض والنفساء لم يصح أصلا للمنا في أول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر الصبي بالصوم إذا أطاقه وينترب عليه ابن عشر كما الصلاة في الاصح (وان جامع) المكلف آدميا مشتهى (في رمضان أداء) لما مر (أوجومع) ونوارت الحنفية (في أحد السيلين) انزل أولا (أو أكل أو شرب غذا) بكسر الغين وبالدال المحشين والمدة

الحذر هو عقوبة محضة فالكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بحر (قوله ما يتغذى به) أي ما من شأنه ذلك كالخنطة والخبز واللحم وانما عدا الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين للغذاء قهستاني (قوله وما نقله الشرنبلالي) حيث قال في حاشيته اختلفوا في معنى التغذى قال بعضهم أن يعيل الطبع الى اكله وتنقضي شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفائدته فيما اذا مضغ لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى الثاني يكفر لا على الاول وبالعكس في الحاشية لانه لا نفع فيما للبدن وربما تنقص عقله ويعيل اليها الطبع وتنقضي بها شهوة البطن اه ملخصا وقال في النهرا نه بعيد عن التحقيق اذ بتقديره يكون قولهم أودوا وحشوا والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف أعم من كونه غذا أو دواء يقابل القول الاول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه أقول وحاصله أن الخلاف في معنى الفطر لا التغذى لكن ما نقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذى ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لانهم ذكروا أن الكفارة لا تجب الا بالفطر ضرورة ومعنى فنى الا كل الفطر صورة هو الاستلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غذا أو دواء فلا تجب في استلاع نحو الحصة لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها وذكر في البدائع أنها تجب بايصال ما يقصد به التغذى أو التداوى الى جوفه من القيم بخلاف غيره فلا تجب في استلاع الجوزة أو اللوزة للصحة اليابسة لوجود الاكل صورة لا معنى لانه لا يعتاد أكله فصار كالحصة والنواة ولا في أكل عجين أو دقيق لانه لا يقصد به التغذى والتداوى ولو أكل ورق شجران كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا لو خرج البزاق من فمه ثم ابتلعه وكذا بزاق غيره لانه مما يعاف منه ولو بزاق حبيبه أو صديقه وجبت كما ذكره الحلواني لانه لا يعافه ولو أخرج لقمة ثم أعادها قال أبو الليث الاصح انه لا كفارة لانها صارت بحال يعاف منها اه ملخصا ويظهر من ذلك أن مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بأن كان مما يؤكل عادة على قصد التغذى أو التداوى أو التلذذ فالعجين والدقيق وان كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك واللحمة المخرجة كذلك لانها عفا عنها خرجت عن الصلاحية حكاهما قالوا فيها لوز دعه التي وعاد بنفسه لا يفطر لانه ليس مما يتغذى به عادة لعفا عنه بخلاف ريق الحبيب لانه يتلذذ به كما قاله في أو اخر الكفر فصار ملحقا بما فيه صلاح البدن ومثله الحشيشة المسكرة ويؤيد ما قلنا أيضا ما في المحيط حيث ذكر أن الاصل أن الكفارة تجب متى افطر بما يتغذى به لانها تلزج وانما يحتاج للزجر عما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت طبيعة كشرب الخمر يجب فيه الحد لانه يحتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل ما يؤكل عادة مقصودا أو تبعا لغيره فهو مما يتغذى به وأما غيره فملحق بما لا يتغذى به وان كان في نفسه مغذيا والدواء ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر الفروع الى أن قال في اللقمة وان أخرجها ثم أعادها فلا كفارة وهو الاصح لانها صارت بحال تستقدر ويعاف منها فدخل القصور في معنى الغذاء اه ملخصا ولكن يشكل على ذلك وجوب الكفارة بأكل اللحم التي ولو من ميتة الا اذا أتنز ودود فاني لم أر من ذكر فيه خلافا مع أنه أشد عفا عنه من اللقمة المخرجة اللهم الا أن يقال اللحم في ذاته مما يقصده التغذى وصلاح البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما اذا دود لانه يؤذى البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله عمدا) خرج الخطي والمكره بحر قلت وكذا الناسي لان المراد نعمة الافطار والناسي وان نعمة استعمال المنظر لم تنعمد الافطار (قوله راجع للكل) أي كل ما ذكر من الجماع والاكل والشرب (قوله أي فعل الخ) أشار الى أن الحكم ليس قاصرا على الجماع ط واحتز به عما لو فعل ما يظن الفطر به كما لو أكل أو جامع ناسيا واحتمل أو أنزل بنظره وأذره التي فظن أنه أفطر فا كل عمد فلا كفارة للشبهة كما مر (قوله بلا انزال) أما لو أنزل فلا كفارة عليه بأكله عمد لانه أكل وهو مفطر ط (قوله أو ادخال اصبع) أي يابسة كما تقدم ح فلو مبتلة فلا كفارة لا كاله بعد تحقق الافطار بالبلط ط (قوله ونحو ذلك) كأكله بعد قبله بشهوة أو مضاجعة ومباشرة فاحشة بلا انزال امداد (قوله في السور كلها) أي المذكورة في قوله وان جامع الخ (قوله وكثر) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال أبو يوسف انه على الفور وعن أبي حنيفة

ما يتغذى به (أو دواء) ما تدوى به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق حبيبه فيكفر لوجود معنى صلاح البدن فيه دراية وغيرها وما نقله الشرنبلالي عن الحدادى رده في النهير (عمدا) راجع للكل (أو احتجم) أي فعل ما لا يظن الفطر به كقصده وكل لمس وجامع بهيمة بلا انزال أو ادخال اصبع في دبر ونحو ذلك (فظن فطره به فأكل عمد اقضى) في الصور كلها (وكثر)

روايتان كما في الترمذي وقيل بين رمضان وقال الكرخي والاول الصحيح وكذا لا يكره نقله كما في الزاهدي وانما قدم القضاء اشعاراً بأنه ينبغي أن يقدمه على الكفارة ويستحب التتابع كما في الهداية قهستاني (قوله لانه الخ) علة لقوله أو احتجتم الخ (قوله حتى الخ) تفريع على مفهوم قوله لانه ظن في غير محله أي فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى لو أقام الخ ط (قوله يعتمد على قوله) كخبيلى يرى الحجة مضطرة امداد قال في البحران العايم يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم من هذا أن مذهب العايم قنوى مقبته من غير تقييد بذهب ولهذا قال في الفتح الحكم في حق العايم قنوى مقبته وفي النهاية وبشرط أن يكون المفتي ممن يؤخذ منه الفتوى ويعتمد على فتواه في البلدة وحينئذ تصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه وبه يظهر أن يعتمد مبنى للجهول فلا يكتفى اعتماد المستفتى وحده فافهم (قوله أو سمع حديثاً) كقوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى من قول المفتي فأولى أن يورث شبهة وعن أبي يوسف خلافه لأن على العايم الاقتداء بالفتهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث زيلعي (قوله ولم يعلم تأويله) أمان علم تأويله ثم أكل تجب الكفارة لا تتفاء الشبهة وقول الاوزاعي انه يفطر لا يورث شبهة بخلافه القياس مع فرض علم الأكل كون الحديث مؤولاً ثم تأويله أنه منسوخ وأن الذين قال فيه ما صلى الله عليه وسلم ذلك كانوا يفتانان وتمامه في الفتح وعلى الثاني فالمراد ذهاب الثواب كما يأتي (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على اخطأ المفتي أي وان لم يثبت الاثر اه ح والمراد غير حديث الحاجم والمحجوم فانه ثابت صحيح وأما حديث فطر المغتاب فكلاهما مدخولة كما في الفتح وفيه عن البدائع ولو لمس أو قبل امرأة بشهوة أو ضاجعها ولم ينزل فظن أنه افطراً فأكل عمداً كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثاً واستفتى فتبها فأفطراً فلا كفارة عليه وان أخطأ النفسه ولم يثبت الحديث لأن ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه (قوله الا في الادهان) استثناء من قوله لم يكفر يعني أنه ان اذهن ثم أكل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعي لانه لا يعتمد بشدوى النفسه أو بتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشتبه على من له شبهة من الفقه نقله الكمال عن البدائع لكن يخالفه ما في الخاتمة من أن الذي أكل من نفسه أو شارب به ثم أكل متعمداً عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فأفتى له بالنظر اه قال في الامداد فعلى هذا يكون قولنا الا اذا أقناه فنية شاملاً مسألة دهن الشارب اه وهو كما ترى مرجع لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قلت لكن ما نذكره عن الخاتمة وغيره في الغيبة يؤيد ما في البدائع (قوله وكذا الغيبة) لان الفطر بها يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث تنظر الصائم مؤول بالاجاع ذهاب الثواب بخلاف حديث الحجة فان بعض العلماء أخذ بظاهره مثل الاوزاعي وأجد امداد ولم يعتمد بخلاف الظاهرية في الغيبة لانه حدث بعد ما مضى السلف على تأويله بما قلنا فتج وفي الخاتمة قال بعضهم هذا والحجامة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء أجعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ثواب الآخرة وليس في هذا قول معتبر فهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة اه ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع وجزم به في الهداية أيضاً وشروحه قال الرجحان وأذا لم يعد الحديث والفتوى شبهة في الغيبة فبعد دهن الشارب أولى اه قلت ولذا سوى بينهما في الفتح عن البدائع وكذا في المعراج عن المبسوط (قوله للشبهة) قد علمت أن ما خالف الاجماع لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله كفارة المظاهر) مرتبط بقوله وكفر أي مثلهما في الترتيب فيعتق أو لا فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستين مسكياً لحديث الاعرابي المعروف في الكتب الستة فلو أفطروا ولعذوا واستأفوا لعذر الحوض وكفارة القتل يشترط في صومها التتابع أيضاً وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق ونهر وتمام فروع المسألة في البحر وفيه أيضاً ولا فرق في وجوب الكفارة بين المذكور والانتى والخز والعبد والسيطان وغيره ولهذا صرح في البرازية بالوجوب على الجارية فيما لو أخبرت سيدها بعدم طوع الفجر عالمة بطوعه فجاء معها مع عدم الوجوب عليه وبأنه اذ الزمت السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعة لاحد يفتى باعتاق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل

لانه ظن في غير محله حتى لو أقناه مفت
يعتمد على قوله أو سمع حديثاً ولم يعلم
تأويله لم يكفر للشبهة وان أخطأ
المفتي ولم يثبت الاثر الا في الادهان
وكذا الغيبة عند العامة زيلعي
لكن جعلها في المفتي كالحجامة
ورجح في البحر للشبهة (ككفارة
المظاهر) الناسبة بالكاتب وأما
هذه قبل السنم

مطل
في الكفارة

الزجر اه (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كنفاره الظهار بالكتاب وثبوت كنفارة الافطار بالسنة
شبهوا الثانية لكونها أدنى حالا بالاولى لقوتها بشبوتها بالكتاب ط ومقتضاه الاكفارة بانكارها دون الاولى
يؤيده أنه في الفتح ذكر أن سعيد بن جبير ذهب الى أنها منسوخة (تنبيه) في التشبيه اشارة الى أنه لا يلزم
كونها مثلها من كل وجه فان المسيس في اثباتها يقطع التتابع في كنفارة الظهار مطلقا عدا أو نسبيا باللا
أو نهار اللآية بخلاف كنفارة الصوم والقتل فإنه لا يقطع فيه ما الا الفطر بعذر أو بغير عذر فتأمل فقد زلت
بعض الاقدام في هذا المقام رملي ونحوه في القهستاني وأراد بغير العذر ما سوى الحيض والحاصل أنه
لا يقطع التتابع هنا الوطء لئلا عدا أو نهارا نسبيا بخلاف كنفارة الظهار (قوله ان نوى ليللا) أي بنية
معينة لما مر من خلاف الشافعي فهما فكان شبهة لسقوط الكنفارة (قوله ولم يكن مكرها) أي ولو على
الجماع كما مر ولو كانت هي المكرهة لزوجهما عليه وعليه الفتوى كما في الظهيرية خلافا لما في الاختيار
من وجوبها عليه ما لو الاكراه منها كما في بعض نسخ الجرح (قوله ولم بطرا) أي بعد افطاره عدا متقينا أو يا
ليللا لئب الكنفارة لولا المسقط (قوله مسقط) أي سماوى لا صنع له فيه ولا في سببه رحي (قوله كرض)
أي مسج لا فطار (قوله والمعتدل زوجهما) أي بعد ذلك لانه فعل عبد والاولى أن يقول عدم سقوطها لانها
كانت لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالسفر مكرها اذ لو ساقرط ناعبا عدا أفطر اتفقت الروايات على عدم
سقوطها ما لو أفطر بعد ما ساقرط لم تجب نهر أي وان حرم عليه لو ساقرط بعد الفجر كما يأتي (قوله وفي المعتاد)
عطف على قوله فيما هو اسم مفعول فيه ضمير هو نائب الفاعل عائد على الموصوف أي الشخص المعتاد وحى
بغير تنوين مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ألف التانيث المقصورة وحينا ساعطوف عليه أي واختلف
في الشخص الذي اعتاد حى وحيا والواو بمعنى أو وفي بعض النسخ وحيض فيقتل أنه مرفوع أو مجرور لكن
الجزء غير جائز لان اضافة الوصف المفرد الى معموله المجزء من آل لا تجوز وأما الرفع فعلى اسناد المعتاد الى
الحى والحيض أي الذى اعتاده حى وحيض والاصوب النصب وقوله والمستقن اسم فاعل مجرور بالعطف على
معتاد وقاتل مفعول (قوله لو أفطر) أي كل من المعتاد والمسبق (قوله والمعتد سقوطها) كذا صححه
في البرازية وقاضى خان في شرح الجامع الصغير المعتاد حى وحيا وشبهه بمن افطر على ظن الغروب ثم ظهر
عدمه وعليه منى الشرنبلالى وهو مخالف لما في الجرح حيث قال واذا أفطرت على ظن أنه يوم حيضها
فلم تحض الا طهر وجوب الكنفارة كما لو أفطر على ظن أنه يوم مرضه اه وكبت فيما علقته عليه جعل
الثانية مشبها بها لانها بالاجماع بخلاف مسألة الحيض فان فيها اختلاف المشايخ والتصحيح الوجوب كما نص
على ذلك في التتارخانية اه ولذا جزم بالوجوب في المسألتين في السراج والفيض والحاصل اختلاف التصحيح
فيهما ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها نعم يتقن قتال عدو والفرق كما في جامع الفصولين أن القتال
يحتاج الى تقديم الافطار ليقوى بخلاف المرض (قوله ولم يكفر للاول) أما لو كفر فعليه اخرى في ظاهر
الرواية للعلم بأن الزجر لم يحصل بالاولى يجز (قوله وعليه الاعتماد) نقله في الجرح عن الاسرار ونقل قبله
عن الجوهر لوجامع في رمضان فعليه كفارتان وان لم يكفر للاولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت فقد
اختلف الترجيح كما ترى ويتقوى الثاني بأنه ظاهر الرواية (قوله ان شرطية ح) (قوله
والالا) أي وان كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لا تتداخل الكنفارة وان لم يكفر للاول لعظم الجناية ولذا
أوجب الشافعي الكنفارة به دون الاكل والشرب (قوله وتعامه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية
ولو أكل الانسان عدا وشهرة * ولا عذريه قيل بالقتل يؤمر

ومن ثم شبهوها بما اثم انما يكفر
ان نوى ليللا ولم يكن مكرها
ولم يطرأ مسقط كرض وحيض
واختلف فيما لو مرض يجرح
نفسه أو سوفره مكرها
والمعتدل زوجهما وفي المعتاد
حى وحيا والمسبق قتال عدو
لو أفطر ولم يحصل العذر والمعتد
سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر
للاول يكفيه واحدة ولو
في رمضان عند محمد وعليه
الاعتماد بزازية ومجتبى وغيرهما
واختار بعضهم للفتوى ان افطر
بغير الجماع تداخل والا لا ولو
أكل عدا شهرة بلا عذر يقتل
وتعامه في شرح الوهبانية (وان
ذرعته القى ورح) ولم يعد
(لا يفطر مطلقا) ملا أولا (فان
عاد) بلا صغره (و) لو (هو مل)
القيم مع تذكرة للصوم

المذكور فافهم وأطلق في ملء النسم فشمّل ما لو كان متفرقاً في موضع واحد بحيث لو جمع ملء النسم كما
 في السراج (قوله لا يفسد) أي عند محمد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة النظر وهو
 الاشتلاع وكذا معناه لأنه لا يتعدى به بل النفس تعافه بحر (قوله وان أعاده) أي أعاد ما فاءه الذي هو
 ملء النسم (قوله) أو قدر حصته منه فأكثر أشار إلى أنه لا فرق بين إعادة كله أو بعضه إذا كان أصله ملء النسم
 قال الحدادي في السراج مبني الخلاف أن أبا يوسف يعتبر بملء النسم ومحمد يعتبر بالصنع ثم ملء النسم له حكم
 الخارج وما دونه ليس بخارج لأنه يمكن ضبطه وفائدته تظهر في أربع مسائل أحدها إذا كان أقل من ملء
 النسم وعاد أو شيء منه قدر الحصته لم ينظر أجمعاً ما عند أبي يوسف فإنه ليس بخارج لأنه أقل من المملء وعند محمد
 لا يصنع له في الإدخال والثانية أن كان ملء النسم وأعاده أو شيئاً منه قدر الحصته فصاعداً فطرا جاعاً لأنه خارج
 أدخله جوفه ولو جود الصنع والثالثة إذا كان أقل من ملء النسم وأعاده أو شيئاً منه فطرا جاعاً لا يصنع
 لا عند أبي يوسف لعدم المملء والرابعة إذا كان ملء النسم وعاد بنفسه أو شيء منه كالحصته فصاعداً فطرا جاعاً
 أبي يوسف لو جود المملء لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اه فمسألة الاعادة وهما الثانية والثالثة
 أولا هما الجاعية وهي التي ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الخ والآخرى خلافية وهي التي ذكرها
 المصنف بقوله والا لا ولا فرق فيهما بين إعادة الكل أو البعض فافهم (قوله ان ملأ النسم) قيد لظناره
 أجمعاً بالاعادة لكلاً أو قدر حصته منه (قوله والا لا) أي وان لم يملأ النسم وأعاده كله أو بعضه
 لا يفسد صومه عند أبي يوسف ولا ينافي ما قدمه من أنه لو أعاد قدر حصته منه فطرا جاعاً لان ذلك فيما إذا كان
 النسيء ملء النسم لأنه صار في حكم الخارج لأن النسم لا يتبسط عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين إعادة
 كله أو بعضه بصنعه بخلاف ما دونه لأنه في حكم الداخل فلا يفسد الا إذا أعاده ولو قدر الحصته منه بصنعه
 وبه علم أن كلام الشارح صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الخاتمة
 هو الصحيح وصححه كثير من العلماء رلى (قوله أي متذكر الصوم) أشار به إلى الرد على صاحب غاية
 البيان حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقناء كيد لأنه لا يكون الامع العمد وحاصل الرد أن المراد
 بالعمد تذكر الصوم لا تعمد النسيء فهو مخرج لما إذا فعل ذلك ناسياً فإنه لا يفطر أفاده في البحر ط وحاصله
 أن ذكر العمد ليسان تعمد النظر بكونه ذا كرا الصوم والاستقناء لا يفيد ذلك بل يفيد تعمد النسيء (قوله مطلقاً)
 أي سواء عاد أو أعاده أو لا ولا ح قال في الفتح ولا يأتى فيه تفريع العود والاعادة لأنه فطر بمجرد النسيء
 قبلهما (قوله وان أقل لا) أي ان لم يعد ولم يعده بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح)
 قال في الفتح صححه في شرح التنزيل للزيلي وهو قول أبي يوسف (قوله لم ينظر) أي عند أبي يوسف
 لعدم الخروج فلا يتحقق الدخول فتح أي لان ما دون ملء النسم ليس في حكم الخارج كما مر (قوله فيه)
 روايتان) أي عن أبي يوسف وعند محمد لا يأتى فيه تفريع لما مر (تنبيه) لو استقناء مراراً في مجلس ملء فيه
 فطر لان كان في مجلس أو غدة ثم نصف النهار ثم عشية كذا في الخزانة وتقدم في الطهارة أن محمد يعتبر
 اتحاد السبب لا المجلس لكن لا يأتى هذا على قوله هنا خلافاً لما في البحر لأنه يفطر عنده بما دون ملء النسم
 فما في الخزانة على قول أبي يوسف أفاده في النهر (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم ط (قوله
 أو مرة) بالـ كسر والتشديد وهي الصفراء أحد الطبايع الأربع كما مر في الطهارة (قوله أودم) الطاهر
 أن المراد به الجامد والاقبال الفرق بينه وبين الخارج من الأسنان إذا بلعه حيث يفطر لو غلب على البراق
 أو سواه أو وجد طعمه كما مر أول الباب (قوله فان كان بلغماً) أي صاعداً من الجوف أما إذا كان نازلاً
 من الرأس فلا خلاف في عدم افساده الصوم كما لا خلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشرب لا يلية
 ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض سواء كان ملء النسم أو دونه وسواء عاد أو أعاده أو لا ولا والله أعلم بحجة هذا
 الإطلاق وبجحة قياسه على الطهارة فليراجع ح (قوله مطلقاً) أي سواء فاء أو استقناء وسواء كان ملء
 النسم أو دونه وسواء عاد أو أعاده أو لا وفي هذا الإطلاق أيضاً تأمل ح (قوله خلافاً للثاني) فإنه قال
 ان استقناء ملء النسم فسد ح (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا أحسن
 وقوله ما بعدم النقض به أحسن لان الفطر انما يبط بما يدخل أو بالتي عمد من غير نظر إلى طهارة ونجاسة

لا يفسد) خلافاً للثاني (وان أعاده)
 أو قدر حصته منه فأكثر حدادي
 (افطر أجمعاً) ولا كفارة
 (ان ملأ النسم والا لا) هو المختار
 (وان استقناء) أي طلب النسيء
 (عامداً) أي متذكراً الصوم
 (ان كان ملء النسم فسد بالاجماع)
 مطلقاً (وان أقل لا) عند الثاني
 وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية
 كقول محمد أنه يفسد كما في الفتح
 عن الكافي (فان عاد بنفسه لم يفطر
 وان أعاده ففيه روايتان) أحدهما
 لا يفسد محيط (وهذا) كله (في ق)
 طعام أو ماء أو مرة (أودم) فان
 كان بلغماً فغير مفسد (سطلنا خلافاً
 للثاني واستحسنه الكمال وغيره

فلا فرق بين البلغم وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقره في البحر والنهر والشرنبلالية وهو مراد الشارح بقوله وغيره فانهم لما أقروه فقد استحسنوه وقول ابن الهمام لان الفطر انما يبط بما يدخل أو بالقي عمدا الخ يؤيد النظر الذي قدمناه في اطلاق الشرنبلالية واطلاق الشارح فليست أمثلة بعدد الاحاطة بتعليل الهداية ح (قوله ان مثل حصاة) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واختار الدبوسي تقديره بما يمكن أن يتلعه من غير استعانة بريق واستحسنه الكمال لان المانع من الافطار ما لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الرق لا فيما يتعمد في ادخله اه (قوله لان النفس تعافه) فهو كالقسيمة المخرجة وقد مناعن الكمال أن التحقيق بتعيين ذلك بكونه من يعاف ذلك (قوله الا اذا مضغ الخ) لانها تلتصق بأسنانه فلا يصل الى جوفه شيء وبصيرت بالريضة معراج (قوله كما مر) أي عند قوله أو خرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطعم في الخلق (قوله في كل قليل) في بعض التسخيف في كل شيء والاوى أولى وهي الموافقة لعبارة الكمال (قوله وكره الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تنزيهية رملي (قوله قاله العيني) وتبعه في النهر وقال وجعله الزيلعي قيدا في الثاني فقط والاوى أولى اه (قوله ككون زوجها الخ) بيان للعذر في الاوى قال في النهر ومن العذر في الثاني أن لا تجرد من يمضغ لصيهما من حائض أو نفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم يجد طيحا (قوله ووفق في النهر) عبارته وينبغي حمل الاوى على القول بالكراهة على ما اذا وجد بدا والثاني على ما اذا لم يجد. وقد خشي العيني اه فقد قيد الكراهة بأن يجد بدا من شرائه أي سواء خاف العيني أولا فقول الشارح ولم يحف غنبا محال في النهر وقوله والاوى وان لم يجد بدا وخاف غنبا لا يكره موافق لنهر فافهم. ومفهومه أنه اذا لم يجد بدا ولم يحف غنبا يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكرهه الذوق أو المضغ بلا عذر ط (قوله لا النفل) لانه يباح فيه النظر بالعذر اتفاقا وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالذوق أولى بعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يحتمل أن يصير اياه فتح وغيره (قوله وفيه كلام) أي صاحب البحر وحاصله أن الكلام على ظاهر الرواية من عدم حمل الفطر عند عدم العذر فما كان تعريضه للفطر يكره أما على تلك الرواية فسلم وسيأتي أنها شاذة اه وأجاب في النهر بأنه يمكن أن يقال انما يكره في النفل وكره في الفرض اظهر التفاضل بين اليمين اه وأجاب الرمي أيضا بأنه انما يكره في الفرض لقوته فيجب حفظه وعدم تعريضه للفساد فكره فيه ما يخشى منه الافضاء اليه ولم يكره في النفل وان لم يحل حقيقة الفطر فيه لانه في أصله محض تطوع والمتطوع امير نفسه ابتداء فهبط مرتبة عن الفرض بعدم كراهة فعله ربما أفضى الى الفطر من غير غلبة ظن فيه قال وهذا الاولى مما في النهر لان هذا يطل العلة المذكورة لهم فتأمل اه (قوله وكره مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر لان العذر فيه لا يتضح فذكر مطلقا بلا عذر اهما رملى قالت ولان العادة مضغه خصوصا للنساء لانه سوا كهن كما يأتي فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام لتوهم أن ذلك عذر (قوله أبيض الخ) قديم بذلك لان الاسود وغير المضغ وغير المتتم يصل منه شيء الى الجوف وأطلق محمد المسألة وحملها الكمال تبعاً للمأخرين على ذلك قال لا تقطع بأنه معلل بعدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكمه بالفساد لانه كالميتين (قوله وكره للمفطرين) لان الدليل أعنى التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في حقهم خالبا عن المعارض فتح وظاهره أنها تحريمية ط (قوله الا في الخلوة بعذر) كذا في المعراج عن البرزوي وأنجوبي (قوله وقيل يباح) هو قول غير الاسلام حيث قال وفي كلام محمد إشارة الى أنه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب للرجال تركه الا لعذر مثل أن يكون في نفسه بخرا اه (قوله لانه سوا كهن) لان يمينتين ضعيفتين قد لا يتمم السوال فيخشي على اللثة والسنن منه فتح (قوله وكره قبله الخ) حرم في السراج بأن القبلة الفاحشة بأن يمضغ شفتيها تكرر على الاطلاق أي سواء آمن أولا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قيل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح وحرم بها في الولوالجية بلاذ كرخلاف وهي أن يعانقها وهما متجردان وعيس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة ان هذا مكرهه بلا خلاف لانه يفرض الى الجاع غالبا اه وبه علم أن رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة

مطلب
فيما يكره للصائم

(ولو أكل لحما بين أسنانه)
ان (مثل حصاة) فأكثر
(قضى فقط وفي أقل منها لا) يفطر
(الا اذا أخرجه) من فمه (فأكله)
ولا كفارة لان النفس تعافه
(وأكل مثل سمسة) من خارج
(يفطر) ويكفر في الاصح (الا اذا)
مضغ بحيث تلاشت في فمه (الا)
أن يجد الطعم في حلقه كما مر
واستحسنه الكمال قائلا وهو
الاصل في كل قليل مضغه (وكره)
له (ذوق شيء) كذا (مضغه)
بلا عذر (قيد فيه ما قاله العيني)
ككون زوجها أو سيدها
سبي الخلق فذاقت وفي كراهة
الذوق عند الشراء قولان ووفق
في النهر بأنه ان وجد بدا ولم يحف
غنبا كره والا لا وهذا في الفرض
لا النفل كذا قالوا وفيه كلام
لحرمة الفطر فيه بلا عذر على
المذهب قبيح الكراهة (وكره)
(مضغ علك) أبيض ممضوغ
ملتئم والا في فطر وكره للمفطرين
الا في الخلوة بعذر وقيل يباح
ويستحب للنساء لانه سوا كهن فتح
(وكره قبله) وميس ومعاينة

ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه ~~كبره~~ المباشرة الفاحشة اه
وبه ظهر أن ما مر عن النهر من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثم رأيت في التارخانية عن المحيط
التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله الحمد (قوله ان لم يأمن) (المفسد)
أي الانزال أو الجماع امداد (قوله وان آمن لا بأس) ظاهره أن الاولى عدمها لكن قال في الفتح
وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر وهو صائم وروى أبو داود بسناد جيد عن أبي هريرة
أنه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فهاه فإذا الذي رخص له شيخ
والذي نهى شاب اه (قوله لادهن شارب وكل) بفتح الفاء مصدرين وبضمها اسمين وعلى الثاني
فالمنع لا يكره استعمالهما إلا أن الرواية هو الاول وتعامه في النهر وكر في الامداد أول الباب أنه يؤخذ
من هذا أنه لا يكره للصائم شرب رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهر امتصلا كالمدخن فانهم
قالوا لا يكره الا كمال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصه بنوع منه وكذا دهن الشارب اه (قوله
اذ لم يقصد الزينة) اعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة ما به
الوقار واظهار النعمة شكر الانفرا وهو أثر أدب النفس وشهامتها والثاني أثر ضعفها وقالوا بالخضاب وردت
السنة ولم يكن قصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذ لم يكن
ملتفتا اليه فتح ولهذا قال في الولو الجمية لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر لان التكبر حرام
وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها اه بجر (قوله أو تطويل اللحية) أي بالدهن (قوله وصرح
في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ
من اللحية من طولها وعرضها أو رده أبو عيسى يعني الترمذي في جامعه اه ومنه في المعراج وقد نقله عنها
في الفتح وأقره قال في النهر وسمعت من بعض أعزاء الموالى أن قول النهاية يجب بالحاء المهملة ولا بأس به اه
قال الشيخ اسماعيل ولكنه خلاف الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب (قوله الا أن يحمل الوجوب على
الثبوت) يؤيده أن ما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره أن كان
يفعل لا يقتضي التكرار والدوام ولذا حذف الزياعى لفظ يجب وقال وما زاد يقص وفي شرح الشيخ اسماعيل
لا بأس بأن يتبعض على لحيته فاذا زاد على قبضته شيء جزه كما في المنية وهو سنة كما في الميتني وفي المجتبى
والينابيع وغيرهما لا بأس بأخذ أطراف اللحية اذا طالت ولا يتفق الشيب الا على وجه التزين ولا بالاخذ من
حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبهه فعل المخنثين ولا يخلق شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله وأما
الاخذ منها الخ) بهذا وفق في الفتح بين ما مر وبين ما في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم احفوا
الشوارب واعفوا اللحية قال لانه صح عن ابن عمر راوى هذا الحديث أنه كان يأخذ الفاضل عن القبضة
فان لم يحمل على التسخ كما هو أصلنا في عمل الراوى على خلاف مرويه مع أنه روى عن غير الراوى وعن
النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاعفاء على اعنائها عن أن يأخذ غالها أو كلها كما هو فعل مجوس الاعاجم
من حلق لحاهم ويؤيده ما في مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم جروا الشوارب واعفوا اللحية خالفوا
المجوس فهذه الجملة واقعة موقع التعليل وأما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة ومحنة
الرجال فلم يجه أحد اه ملخصا (قوله وحديث التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله
عليه السنة كلها قال جابر جرت به أربعين عاما فلم يتخلف ط وحديث الا كتحال هو ما رواه البيهقي وضعفه
من اكحل بالاعديوم عاشوراء لم ير رمدا أبدا ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من اكحل يوم عاشوراء لم ترمد
عينه تلك السنة فتح قلت ومناسبة ذكر هذا إذا أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة الا كتحال
للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد نذبه اليه يوم عاشوراء والى الصوم فيه قال في النهر وتعبق به ابن العز بأنه
لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الواض لما ابتدعوا اقامة المأتم واظهار الحزن
يوم عاشوراء ليكون الحسين قتل فيه ابتدع جهلة أهل السنة اظهرا السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة
والاكحال ورووا أحاديث موضوعة في الاكحال وفي التوسعة فيه على العيال اه وهو مردود بأن
أحاديث الاكحال فيه ضعيفة لا موضوعة كيف وقد ختر جهافي الفتح ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يحتج بواحد

مطلب

في الفرق بين قصد الجمال وقصد
الزينة

ومباشرة فاحشة (ان لم يأمن)

المفسد وان آمن لا بأس (لا) يكره

(دهن شارب و) لا (كحل)

اذ لم يقصد الزينة أو تطويل

اللحية اذا كانت بقدر المسنون

وهو القبضة وصرح في النهاية

بوجوب قطع ما زاد على القبضة

بالضم ومقتضاه الا ثم بتركه

٥ الا أن يحمل الوجوب على الثبوت

وأما الاخذ منها وهي دون ذلك

كما يفعل بعض المغاربة

ومحنة الرجال فلم يجه أحد وأخذ

كلها ففعل يهود الهند ومجوس

الاعاجم فتح وحديث التوسعة

على العيال يوم عاشوراء صحيح

٦

٥ مطلب

في الاخذ من اللحية

٦ مطلب

في حديث التوسعة على العيال

والاكحال يوم عاشوراء

منها فالجموع يحتج به تعدد الطرق وأما حديث التوسعة فرواه الثقات وقد أفرده ابن القرافي في جزء خترجه فيه
 اه ما في النهر وهو مأخوذ من الحواشي السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في أحاديث الكمال وما ذكره عن الفتح
 وفيه نظر فانه في الفتح ذكر أحاديث الكمال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو
 ما قدمناه عنه وبعضها مطلق فراحده الاحتجاج بجموع أحاديث الكمال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج
 بحديث الكمال يوم عاشوراء كيف وقد جزم بوضعه الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وتبعه غيره
 منهم من لا على القاري في كتاب الموضوعات ونقل السيوطي في الدرر المنتشرة عن الحاكم أنه منكر
 وقال الجراحي في كشف الخفاء ومزيل الإلباس قال الحاكم أيضا لا كمال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه أثر وهو دعة نعم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السيوطي في الدرر
 (قوله كما زعمه ابن عبد العزيز) الذي في النهر والحواشي السعدية ابن العزق وت هو صاحب التكتة على
 مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية في غيره هذا المحل (قوله ولا سوانك) بل يسن للصائم كغيره
 صرح به في النهاية لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وعند كل
 صلاة لتناولوه الظهر والعصر والمغرب وقد تقدم أحكامه في الطهارة بجر (قوله ولوعشيا) أي بعد الزوال
 (قوله على المذهب) وكراهة الملبول بالماء لما فيه من ادخاله فيه من غير ضرورة وردبأنه ليس بأقوى
 من المضمضة أما الرطب الأخضر فلا بأس به اتفاقا كذا في الخلاصة نهر (قوله وكذا لا تكراهة) أي
 الجمامة التي لا تضعفه عن الصوم وينبغي له أن يؤخرها إلى وقت الغروب والقصد كالجمامة وذكر شيخ الإسلام
 أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الفطر كما في التارخانية امداد وقال قبله وذكره لفعل ما ظن
 أنه يضعفه عن الصوم كالنفسد والجمامة والعمل الشاق لما فيه من تعريضه للإفساد اه قلت ويلحق به اطالة
 المكث في الحمام في الصيف كما هو ظاهر (قوله ومضمضة أو استنشاق) أي لغبروضوء أو اغتسال
 نور الإيضاح (قوله للتبرد) راجع لقوله وتلف وما بعده (قوله وبه يفتي) لان النبي صلى الله عليه وسلم
 صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يميل النوب
 ويلقه عليه وهو صائم ولان هذه الأشياء بها عون على العبادة ودفع النجس الطبيعي وكراهة أبو حنيفة
 لما فيها من اظهار النجس في العبادة كما في البرهان امداد (قوله ويستحب السحور) لما رواه
 الجماعة الأبا داود عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة قبل المراد
 بالبركة حصول التقوى على صوم الغد أو زيادة الثواب وقوله في النهاية انه على حذف منافي أي في أكل
 السحور مبنى على ضبطه بالنهم جمع سحر والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم للمأكول في السحر وهو
 السدس الاخير من الليل كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقيل يتعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل
 لا بنفس المأكول فتح ملخصا قال في البحر ولم أرسر يحا في كلامهم أنه يحصل السنة بالماء وحده وظاهر
 الحديث يفيد وهو ما رواه أحد السحور بركة فلا تدعو له ولو أن يجرع احدكم جرعة من ماء فان الله
 وملائكته يصلون على المتسحرين (قوله وتأخيره) لان معنى الاستعانة فيه أبلغ بدائع ومحل الاستحباب
 ما اذا لم يشك في بقاء الليل فان شك كره الاكل في الصحيح كما في البدائع أيضا (قوله وتجميل الفطر) أي الا
 في يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن بجر عن البرازية وفيه عن شرح الجامع
 لقاضي خان التجميل المستحب قبل اشتباك النجوم (تنبيه) قال في القيص ومن كان على مكان مرتفع كمنارة
 اسكندرية لا يفطر ما لم تغرب الشمس عنده ولا لاهل البلدة الفطر ان غربت عندهم قبله وكذا العبرة في الطلوع
 في حق صلاة الفجر أو السحور (قوله لحديث الخ) كذا أو رد الحديث في الهداية قال في الفتح وهو على
 هذا الوجه الله أعلم به والذي في مجمع الطراني ثلاث من أخلاق المرسلين تجميل الافطار وتأخير السحور ووضع
 اليدين على الشمال في الصلاة اه واستشكل بأنه كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل أكل
 السحور واجب بمنع انه لم يكن في ملتهم وان لم نعلمه ولو سلم فلا يلزم اجتماع الخصال الثلاث فيهم اه من المعراج
 ملخصا (قوله لا يجوز الخ) عزاه في البحر إلى القنية وقال في التارخانية وفي الفتاوى سئل علي بن أحمد
 عن المحترف اذا كان يعلم أنه لو اشتغل بجرقة يلحقه مرض يبيح الفطر وهو محتاج للنفقة هل يباح له الاكل

وأحاديث الكمال فيه ضعيفة
 لاموضوعة كما زعم ابن عبد العزيز
 (و) لا (سوانك ولوعشيا) أو رطباً
 بالماء على المذهب وكراهه الشافعي
 بعد الزوال وكذا لا تكراهة جمامة
 وتلف شوب مبتل ومضمضة
 أو استنشاق أو اغتسال للتبرد
 عند الثاني وبه يفتي شرب ليلية
 عن البرهان ويستحب السحور
 وتأخيره وتجميل الفطر لحديث
 ثلاث من أخلاق المرسلين تجميل
 الافطار وتأخير السحور والسوانك
 * (فروع) لا يجوز أن يعمل
 عملا يصل به إلى الضعف فيجوز نصف
 النهار ويستريح الباقي فان قال لا
 يكفيني كذب بأقصر أيام الشتاء

قبل أن يمرض فضع من ذلك أشد المنع وهكذا حكماء عن استأذنه الوبرى وفيها سألت أبا حامد عن خبز يضعف في آخر النهار هل له أن يعمل هذا العمل قال لا ولكن يجزئ نصف النهار ويستريح في الباقي فان قال لا يكفي كذب بأيام الشتاء فانها أقصر فبما يقع فيها بعد اليوم اه ملخصا وقال الرملى وفي جامع الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاستغاله بالمعيشة فله أن يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع اه أى اذا لم يدرك عدة من أيام أخر يكنه الصوم فيها والاوجب عليه القضاء وعلى هذا الحصاد اذا لم يتدر عليه مع الصوم ويهلك الزرع بالتأخير لا شك في جواز الفطر والقضاء وكذا الخبز وقوله كذب الخ فيه نظر فان طول النهار وقصره لا دخل له في الكفاية فقد يظهر صدقه في قوله لا يكفي فيفقوض اليه حلاله على الصلاح تأمل اه كلام الرملى أى لان الحاجة تختلف صيفا وشتاء وغلا ورخصا وقلة عيال وضدها ولكن ما نقله عن جامع الفتاوى صورته في نور الايضاح وغيره عن نذر صوم الابد ويؤيده اطلاق قوله يفطر ويطعم وكلامنا في صوم رمضان والذي ينبغي في مسألة المحترف حيث كان الظاهر أن ما مر من تنهات المشايخ لا من منقول المذهب أن يقال اذا كان عنده ما يكفي وعياله لا يحل له الفطر لانه يحرم عليه السؤال من الناس فالفطر أولى والا فله العمل بقدر ما يكفي ولو أذاه الى الفطر يحل له اذا لم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤذيه الى الفطر وكذا لو خاف هلاكا لزرعه أو سرقته ولم يجد من يعمل له بأجرة المثل وهو يقدر عليها لان له قطع الصلاة لا قل من ذلك لكن لو كان أجر نفسه في العمل مائة معلومة نجى رمضان فالظاهر أن له الفطر وان كان عنده ما يكفي اه اذا لم يرض المستأجر بنسخ الاجارة كما في الظئر فانه يجب عليها الارضاع بالعقد ويحل لها الافطار اذا خافت على الولد فيكون خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (قوله فان أجهد الحر الخ) قال في الوهبانية فان أجهد الانسان بالشغل نفسه * فافطر في التكفير قولين سطر وا

فان أجهد الحر نفسه بالعمل حتى مرض فافطر في كفارته قولان قنية وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وصلى قاعدا جعلا بين العبادتين * (فصل في العوارض) المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبنى الاكراه وخوف هلاك أو نقصان عقل

قال الشرنبلالى صورته صائم أعب نفسه في عمل حتى أجهدته العطش فأفطر لزمته الكفارة وقيل لا وبه أفتى البقالى وهذا بخلاف الامة اذا أجهدت نفسها لانها معذورة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا العبد اه ح وظاهره وهو الذى في الشرنبلالية عن المتقى ترجيح وجوب الكفارة ط قلت مقتضى قوله ولها أن تمتنع لزوم الكفارة عليها أيضا لو فطعت مختارة فيكون ما قبله محمولا على ما اذا كان بغير اختيارها بدليل التعليل والله أعلم

(فصل في العوارض)

جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للانسان مما يبيح له عدم الصوم كما يشير اليه كلام الشارح (قوله المبيحة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسقط للصوم لما أورد عليه في النهر من انه لا يشمل السفرة فانه لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم وكذا اباحة الفطر لعروض الكبر في الصوم فيه ما لا يخفى (قوله خمسة) هي السفر والحبل والارضاع والمرض والكبر وهي تسع نظمها بقولى وعوارض الصوم التى قد يغتفر * للمرأة فيها الفطر تسع تستطر حبل وارضاع واكراه سفر * مرض جهاد جوعه عطش كبر (قوله وبنى الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه أنه لو اكراه على أكل ميتة أو دم أو لحم خنزير أو شرب خمر بغير ملجئ كحبس أو ضرب أو قيد لم يحل وان ملجئ كقتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح حل فان صبر فقتل أثم وان اكراه على الكفر بلجئ رخص له اظهارة وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر لو صبر ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم وصلاة وقتل صيد حرم أو في احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اه وانما أثم لو صبر في الاول لان تلك الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل بخلاف اجراء كلمة الكفر فان حرمة لم ترتفع وانما رخص فيه لسقوط الاثم فقط ولهذا نقل هنا في البصر عن البدائع الفرق بين ما اذا كان المكروه على الفطر مريضا ومسافرا وبين ما اذا كان صحيحا مقيما بأنه لو امتنع حتى قتل أثم في الاول دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كالامة اذا ضعفت عن العمل وخشى الهلاك بالصوم وكذا الذى ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل حيث اذا خشى الهلاك أو نقصان العقل

وفي الخلاصة الغازي اذا كان يعلم بقينا أنه يتأهل العدة في رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر أفطر
 نهر (قوله ولسعة حية) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك ح أي فله شرب دواء ينقعه
 (قوله لمسافر) خبر عن قوله الا في النظر وأشار باللام الى أنه مخير ولكن الصوم أفضل ان لم يضربه
 كما سمي أتى (قوله سفر اشريعيا) أي مقدرا في الشرع لقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة أيام ولما لها
 وليس المراد كون السفر مشروعا بأصله ووصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بمصيبة) لان القبح المجاور
 لا يعدم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر ط (قوله أو حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل
 بفتح الحاء أي ولد والحاملة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله أو مرضع) هي التي
 شأنها الارضاع وان لم تبشره والمرضعة هي التي في حال الارضاع لمقمة ثديها الصبي نهر عن الكشف
 (قوله أما أنت أو ظنرا) أما الظن فلان الارضاع واجب عليها بالعقد وأما الأم فلوجوبه ديانة مطلقا
 وقضاء اذا كان الاب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيرها وبهذا اندفع ما في الذخيرة من أن المراد بالمرضع
 الظن لا الأم فان الاب يستأجر غيرها بحجر ونحوه في الفتح وقد ردنا زيلعي أيضا ما في الذخيرة بقول القدوري
 وغيره اذا خافا على نفسيهما أو ولدهما الا ولدهما لا ولد للمستأجرة وما قيل انه ولدها من الرضاع رده في النهر بأنه
 انما يتم أن لو أرضعته والحكم أعم من ذلك فانها بمجرد العقد لو خافت عليه جاز لها الفطر اه وأفاد أبو السعود
 أنه يحل لها الافطار ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدر الشريعة من تنقيده
 حله بما اذا صدر العقد قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بغلبة الظن) يأتي
 بيانه قريبا (قوله أو ولدها) المتبادر منه كما عرفت أن المراد بالمرضع الأم لانه ولدها حاشية والارضاع
 واجب عليها ديانة كما في الفتح أي عند عدم تعيينها والاوجب قضاء أيضا كما مر وعليه فيكون شمله للظن
 بطريق الاحتياط لوجوبه عليها أيضا بالعقد (قوله وقيد بهنسي الخ) هذا مبني على ما مر عن الذخيرة
 لان حاصله أن المراد بالمرضع الظن لوجوبه عليها ومنه لا الأم اذا تعينت بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو كان الاب
 معسرا لانه حينئذ واجب عليها وقد علمت أن ظاهر الرواية خلافه وأنه يجب عليها ديانة وان لم تعين تأمل
 (قوله خاف الزيادة) أو ابشاء البراء أو فساد عضو بحجر أو وجع العين أو جراحة أو صداعا أو غيره ومثله
 ما اذا كان يمرض المرئى فهاستأني ط أي بأن يعولهم ويلزم من صومه ضياعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام
 بهم اذا صام (قوله وصحيف خاف المرض) أي بغلبة الظن كما يأتي في شرح الجمع من انه لا يفطر
 شحول على أن المراد بالخوف مجرد الوهم كافي البحر والشرع بلالية (قوله وخادمه) في القهسة تأتي عن
 الخزانة مانصه ان الحر الخادم أو العبد أو الذاهب لسدة النهر أو كرية اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله
 الافطار كحرارة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اه ط (قوله بغلبة الظن) تنازعه خاف الذي في المتن
 وخاف وخافت المتان في الشرح ط (قوله بأماره) أي علامة (قوله وتجربة) ولو كانت من غير
 المريض عند اتحاد المرض ط عن أبي السعود (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقليد
 من له أدنى معرفة فيه ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال أن غرضه افساد العبادة
 كسلم شرع في الصلاة بالتيمم فوعده باعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بحجر (قوله مستور) وقيل
 عدله شرط وحزم به الزيلعي وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه ط قلت واذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه
 الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كما لو أفطر بدون أماره ولا تجربة لعدم غلبة الظن والناس عنه
 غافلون (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسألة السابقة باحتمال أن يكون غرض الكافر افساد
 العبادة وعبرة البحر وفيه إشارة الى أن المريض يجوز له أن يستطب بالكافر فيما عدا ابطال العبادة ط
 (قوله فأتى) أي فكيف يتطب بهم وهو استفهام بمعنى النفي قال ح أي بذلك شيئا بما نقله عن الدرر
 المشور للعلامة السيوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمسلم الا عزم على قتله (قوله للامة أن
 تمتنع) أي لا يجب عليها امتثال أمره في ذلك كما لو ضاق وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى
 ذلك انها لو أطاعته حتى افطرت لزمته الكفارة وبقيده ما ذكره الشارح من التعليل وقد مناه نحوه قبل الفصل
 (قوله الا السفر) استثناء من عموم العذر فان السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كما سمي) أي في قول

ولو يعطش أو جوع شديد واسعة
 حية (لمسافر) سفر اشريعيا ولو
 بمصيبة (أو حامل أو مرضع)
 اما كانت أو ظنرا على الظاهر
 (خاف) بغلبة الظن (على نفسها
 أو ولدها) وقيد بهنسي تبع
 لابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع
 (أو مريض خاف الزيادة) لمرضه
 وصحيف خاف المرض وخادمه خاف
 الضعف بغلبة الظن بأماره أو تجربة
 أو بخبر طبيب حاذق مسلم مستور
 وأفاد في النهر تعالى البحر جواز
 التطيب بالكافر فيما ليس
 فيه ابطال عبادة قلت وفيه
 كلام لان عندهم نفع المسلم
 كفر فأتى يتطب بهم وفي البحر عن
 الظهيرية بلامه أن تمتنع من امتثال
 أمر المولى اذا كان يعجزها
 عن اقامة الفرائض لانها مبقاة
 على أصل الحرية في الفرائض
 (الفطر) يوم العذر الا السفر
 كما سمي

المتن يجب على مقيم اتمام يوم منه سافره ح (قوله وقضوا) أى من تقدم حتى الحامل والمرضع وغلب
الذكور فأنى بضميرهم ط (قوله بلا فدية) أشار الى خلاف الامام الشافعى رحمه الله تعالى حيث قال
بوجوب القضاء والفدية لكل يوم متخلفة كفى البدائع (قوله وبلا ولاه) بكسر الواو أى موالاة بمعنى
المتابعة لا طلاق قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولا خلاف فى وجوب التتابع فى أداء رمضان كما لا خلاف
فى ندب التتابع فيما لم يشترط فيه ونماه فى النهر (قوله لانه) أى قضاء الصوم المفهوم من قضوا وهذا
علم لما فهم من قوله وبلا ولاه من عدم وجوب النور (قوله جاز التطوع قبله) ولو كان الوجوب على الفور
لكره لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بجر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أى فانه على الفور
لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لان جزاء الشرط لا يتأخر عنه
أو بالسعود وظاهره أنه يكره التسفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد منى قضاء الفوائت
كراهته الا فى الرواتب والرعائب فليراجع ط (قوله قدّم الاداء على القضاء) أى ينبغى له ذلك والا فلا قدّم
القضاء وقع عن الاداء كما مر نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما مر أول الصوم من انه لو نوى النقل أو واجبا آخر
يخشى عليه الكسر تأمل (قوله لما مر) أى من انه على التراخي (قوله خلافا للشافعى) حيث أوجب مع
القضاء لكل يوم اطعام مسكين ح (قوله لا أقل تفصيل) لاقتضائه أن الافطار فيه خير مع انه مباح
وفيه انه ورد ان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يجب أن تؤتى عزائمه ومحبة الله تعالى ترجع
الى الاثابة فيفيد أن رخصة الافطار فيها ثواب لكن العزيمة أكثر ثوابا ويمكن جل الحديث على من أبت نفسه
الرخصة ط (قوله ان لم يضربه) أى بما ليس فيه خوف هلاك والاوجب الفطر بجر (قوله فان شق
عليه الخ) أشار الى أن المراد بالضرر مطلق المشتقة لا خصوص ضرر البدن (قوله أو على رفيقه) اسم
جنس يشمل الواحد والاكثر وفى بعض النسخ رفقة فاذا كان رفقة أو عاتتهم مفطرين والنفقة مشتركة
فان الفطر أفضل كما فى الخلاصة وغيرها (قوله لموافقة الجماعة) لانهم يشق عليهم قسمة حصته
من النفقة أو عدم موافقته لهم (قوله فان ماوا الخ) ظاهر فى رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحامل
 والمرضع وقضية صبيغ غيره من المتون اختصاص هذا الحكم بالمرضى والمسافر وقال فى البحر ولم أر من
صرح بأن الحامل والمرضع كذلك لكن يتساوولهما عموم قوله فى البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء
فعلى هذا اذا زال الخوف أياما لمهما بقدره بل ولا خصوصية فان كل من افطر اذ رومات قبل زواله لا يلزمه
شئ فيدخل المكره والاقسام الثمانية اه لمخص من الرحتى (قوله أى فى ذلك العذر) على تقدير مضاف أى
فى مدته (قوله لعدم ادراكهم الخ) أى فلم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما تجب
الوصية اذا كان له مال كما فى شرح الملتقى ط (قوله بقدر ادراكهم الخ) ينبغى أن يستثنى الايام
المنهية لما سبأ فى أن أداء الواجب لم يجز فيها قهستانى وقد يقال لاحاجة الى الاستثناء لانه ليس بقادر
فيها على القضاء شرعا بل هو أعجز فيها من أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها أجزاء ولو صام فى الايام المنهية
لم يجزه رحتى (قوله فوجوبها عليه بالاولى) ردنا فى القهستانى من أن التقييد بالعذر يفيد عدم
الاجزاء لكن ذكر بعده أن فى دياجة المستصنى دلالة على الاجزاء قلت ووجه الاولوية أنه اذا افطر
لعذر وقد وجبت عليه الوصية ولم يتركها فوجوبها عند عدم العذر أولى فافهم قال الرحتى ولا يشترط
له ادراك زمان يقضى فيه لانه كان يمكنه الاداء وقد قوته بدون عذر (قوله وفدى عنه وليمه) لم يقبل عنهم
ولهم وان كان ظاهر السياق اشارة الى أن المراد بقوله فان ماوا موت أحدهم أيا كان لا موتهم جملة
(قوله لزوما) أى فداء لازما فهو مفعول مطلق أى يلزم الولى الفداء عنه من الثلث اذا أوصى والا فلا يلزم
بل يجوز قال فى السراج وعلى هذا الزكاة لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا أوصى الآن يتبرع الوارث
باخراجها (قوله الذى يتصرف فى ماله) أشار به الى أن المراد بالولى ما يشمل الوصى كما فى البحر
(قوله قدرا) أى التشبيه بالفطرة من حيث القدر اذا لا يشترط التملك هنا بل تكفى الاباحة بخلاف الفطرة
وكذا هى مثل الفطرة من حيث الجنس وجواز أداء القيمة وقال القهستانى واطلاق كلامه يدل على أنه
لودفع الى فقير جملة جازولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لودفع اليه أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتى اه

(وقضوا) لزوما ما قدر وبلا فدية
(وبلا ولاه) لانه على التراخي ولذا
جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة
(و) لوجاء رمضان الثانى (قدّم الاداء
على القضاء) ولا فدية لما مر خلافا
للشافعى (ويشترط للمسافر الصوم)
لا يده وأن تصوموا والخير معنى البر
لا فعل تفصيل (ان لم يضربه)
فان شق عليه أو على رفيقه فالفطر
أفضل لموافقة الجماعة (فان ماوا
فيه) أى فى ذلك العذر (فلا تجب)
عليهم (الوصية بالفدية) لعدم
ادراكهم عدة من أيام أخر
(ولو ماوا بعد زوال العذر وجبت)
الوصية بقدر ادراكهم عدة من
أيام أخر وأما من افطر عمدا فوجوبها
عليه بالاولى (وفدى) لزوما
(عنه) أى عن الميت (وليه)
الذى يتصرف فى ماله (كالعطرة)
قدرا

أى بخلاف الفطرة على قول **كما مر** (قوله بعد قدرته) أى الميت وقوله وفوته مصدر معطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمعنى أنه انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وفوته بالموت (قوله فلوفاته الخ) تفريغ على قوله بقدر ادراكهم أو على قوله بعد قدرته عليه فإنه يشير الى انه انما يفدى عما أدركه وفوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوى أن هذا قول محمد وعندهما يجب الوصية والفداء عن جميع الشهر بالقدره على يوم فان الخلاف فى النذر فقط **كما** أى بآى بيانه آخر السباب أما هنا فلا خلاف فى أن الوجوب بقدر القدرة فقط كما نبه عليه فى الهداية وغيرها (قوله من الثلث) أى ثلث ماله بعد تجهيزه وايضا ديون العباد فلوزادت الفدية على الثلث لا يجب الزائد الا باجازة الوارث (قوله وهذا) أى اخرجها من الثلث فقط لوله وارث لم يرش بالزائد (قوله والا) أى بأن لم يكن له وارث فتخرج من الكل أى لو بلغت كل المال تخرج من الكل لأن منع الزيادة لحق الوارث بحيث لا وارث فلا منع كما لو كان وأجاز وكذا لو كان له وارث ممن لا يرده عليه كالأحد الزوجين فتنفذ الزيادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه كما سيأتى بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان اريد بالجواز أن تصدقة واقعة وموقعها حسن وان أريد سقوط واجب الايضا عن الميت مع موته مصرا على التقصير فلا وجه له والاخبار الواردة فيه مؤولة اسمعيل عن المجتبى اقول لا مانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم فى الآخرة وان بقى عليه اثم التأخير كما لو كان عليه دين عبدا ومطلبه به حتى مات فأوفاه عنه وصيه أو غيره ويؤيده تعليق الجواز بالمشيئة كما انفرد به **وكذا** اقول المصنف كغيره وان صام أو صلى عنه لا فان معناه لا يجوز قضاء عماله على الميت والا فلو جعل له ثواب الصوم والصلاة يجوز كما ذكره فعلم أن قوله جاز أى عماله على الميت لتحسن المقابلة (قوله ان شاء الله) قيل المشيئة لا ترجع للجواز بل لتقبل **كسا** العبادات وليس كذلك فقد جزم محمد رحمه الله فى فدية الشيخ **كبير** وعلق بالمشيئة فيمن ألحق به كن أفطر بعذر أو غيره حتى صار قانيا وكذا من مات وعليه قضاء رمضان وقد أفطر بعذر الا أنه فطر فى القضاء وانما علق لأن النص لم يرد بهذا **كما** قاله الاتقانى وكذا علق فى فدية الصلاة لذلك قال فى الفتح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه أن المماثلة قد ثبت شرعا بين الصوم والاطعام والمماثلة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل النبى جاز أن يكون مثالا لذلك الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط فى الإيجاب فان كان الواقع ثبوت المماثلة حصل المقصود الذى هو السقوط والا كان بزمبدأ يصلح ما حيا للسلطات ولذا قال محمد فيه يجوز ان شاء الله تعالى من غير جزم **كما** قال فى تبرع الوارث بالاطعام بخلاف ايضائه به عن الصوم فإنه جزم بالاجزاء اه (قوله ويكون الثواب للولى اختيار) اقول الذى رأيت فى الاختيار **كذا** وان لم يوص لا يجب على الورثة الاطعام لانها عبادة فلا تؤدى الا بأمره وان فعلوا ذلك جاز ويكون له ثواب اه ولا شبهة فى أن الضمير فى له للميت وهذا هو الظاهر لأن الوصى انما تصدق عن الميت لاعن نفسه فكون الثواب للميت لما صرح به فى الهداية من أن الانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها **كما** سيأتى فى باب الحج عن الغير وقد منا الكلام على ذلك فى الجنائز قيل باب الشهد قد ذكره بالمرآة نعم ذكرنا هنا أنه لو تصدق عن غيره لا ينقص من أجره شئ (قوله لحديث النساءى الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما فى الصحيحين عن ابن عباس أيضا أنه قال جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال ان احمى ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها فتسأل لو كان على أمتك دين أكت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله أحق فهو منسوخ لأن قتوى الراوى على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ وقال مالك ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة أن أحد منهم أمر أحد بالصوم عن أحد ولا يصلى عن أحد وهذا مما يؤيد النسخ وأنه الامر الذى استقر الشرح عليه وتعامه فى الفتح وشرح النقاية للقارى (قوله بكفارة يمين أو قتل الخ) كذا فى الزيلعي والدرر والبصر والنهر قال فى الشريعة لالية اقول لا يصح تبرع الوارث فى كفارة القتل بشئ لأن الواجب فيها ابتداء عن رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث عنه **كما** ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا تصح فيه الفدية كما سيأتى وليس فى كفارة القتل اطعام ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة اليمين فيهما سهو اه ومثله فى العزيمة وأجاب العلامة لا قصر اى كما نقله أبو السعود

(بعد قدرته عليه) أى على قضاء الصوم (وفوته) أى فوت القضاء بالموت فلوفاته عشرة أيام فتقدر على خمسة فذاها فقط (بوصيته من الثلث) متعلق بفدى وهذا لوله وارث والا ففى الكل قهستانى (وان) لم يوص و (تبرع) وليه به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للولى اختيار وان صام أو صلى عنه (الولى) (لا) لحديث النساءى لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وليه (وكذا) يجوز (لو تبرع عنه) وليه (بكفارة يمين أو قتل) باطعام أو كسوة (بغير اعتاق)

في حاشية مسكين بأن مرادهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس فيه اطعام اه قلت ويرد عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد ليس أصلاً بل هو بدل لأن الواجب فيه أن يشتري بقيته هدى يذبح في الحرم أو طعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع أو بصوم عن كل نصف صاع يوماً فافهم قلت وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت بدليل ما في الكافي النسقي على معسر كفارة عين أو قتل وعجز عن الصوم لم تجز الفدية كتمتع بعجز عن الدم والصوم لأن الصوم هنا بدل ولا بدل للبدل فان مات وأوصى بالتكفير صم من ثلثه وصح التبرع في الكسوة والاطعام لأن الاعتاق بلا إصاء الزام الولاة على الميت ولا الزام في الكسوة والاطعام اه فقوله فان مات وأوصى بالتكفير صم ظاهر في الفرق المذكور وبه يخص ماسياً من انه لا تصح الفدية عن صوم هو بدل عن غيره ثم أن قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة اليمين والقتل لصحة الوصية بالاعتاق بخلاف التبرع به ولذا قيد صحة التبرع بالكسوة والاطعام وصرح بعدم صحة الاعتاق فيه وهذا قرينة ظاهرة على أن المراد التبرع بكفارة اليمين فقط لأن كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا اطعام فتلخص من كلام الكافي أن العاجز عن صوم هو بدل عن غيره كما في كفارة اليمين والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بأن كان شيخاً فانياً لا يصح في الكفارتين ولو أوصى بالفدية يصح فيهما ولو تبرع عنه وليه لا يصح في كفارة القتل لأن الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة اليمين لكن في الكسوة والاطعام دون الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام فاعلمته فقد زلت فيه أقدم الافهام (قوله لما فيه الخ) أي لأن الولاة كلمة كسوة النسب على أن ذلك ليس نفعاً محضاً لأن المولى يصير عاقلة عتيقه وكذا عصبائه بعد موته ولا يرد ما مر عن الهداية من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لأن المراد هنا اعتاقه على وجه النيابة عن الميت بدلاً عن صيامه بخلاف ما لو أعتق عبده وجعل ثوابه للميت فان الاعتاق يقع عن نفسه أصالة ويكون الولاة وانما جعل الثواب للميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والاطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الإلزام (قوله كما مر الخ) تقدم هنا لبيان ما إذا لم يكن للميت مال أو كان الثلث لا يفي بما عليه مع بيان كيفية فعلها (قوله على المذهب) وما روى عن محمد بن مقاتل أولاً من أنه يطعم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع كصومه رجع عنه وقال كل صلاة فرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله وكذا الفطرة) أي فطرة الشهر بتمامه كفدية صوم يوم وفيه أن هذا علم من قوله أولاً كالفطرة ويمكن عود التشبيه إلى مسألة التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة أي يخرجها المولى بوصيته (قوله يطعم عنه) أي من الثلث لرومان أوصى والاجواز وكذا يقال فيما بعده وفي التهستائي أن الزكاة والحج والكفارة من الوارث تجزئه بلا خلاف اه أي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه أما الزكاة فقد نقلناه قبله عن السراج وأما الحج فنقتضي ماسياً في كتاب الحج عن الفتح أنه يقع عن الفاعل وللميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مرت متناً (قوله والمالية) الأولى أو مالية وكذا قوله والمركب الأولى أو مركبة (قوله وللشيخ الثاني) أي الذي ثبت قوته أو أشرف على الفناء ولذا عرفت فوه بأنه الذي كل يوم في نقص إلى أن يموت نهر ومثله ما في التهستائي عن الكرماني المريض إذا تحقق اليأس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في البحر لو نذر صوم الأبد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة له أن يطعم ويفطر لانه استيقن أنه لا يقدر على القضاء (قوله العاجز عن الصوم) أي عجزاً مستمراً كما يأتي أمالو لم يقدر عليه لشدة الحزن كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء فتح (قوله ويفدى وجوباً) لأن عذره ليس بعرضي للزوال حتى يصير إلى القضاء فوجب الفدية نهر ثم عبارة الكثر وهو يفدى إشارة إلى أنه ليس على غيره القداء لأن نحو المرض والسفر في عرفة الزوال فيجب القضاء وعند العجز بالموت تجب الوصية بالفدية (قوله ولو في أول الشهر) أي يخير بين دفعها في أوله أو آخره كما في البحر (قوله وبلا تعدد فقير) أي بخلاف نحو كفارة اليمين للنص فيها على التعدد فلو أعطى هنا مسكيناً صاعاً عن يومين جاز لكن في البحر عن الفدية أن عن أبي يوسف فيه روايتين وعند أبي حنيفة لا يجزئه كما في كفارة اليمين وعن أبي يوسف لو أعطى نصف صاع من بر عن يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وبه ناخذ اه ومثله في التهستائي (قوله لوموسرا) قيد لقوله يفدى وجوباً (قوله والا فيستغفر الله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسألة نذر الأبد إذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر أنه راجع إلى هادون

لما فيه من الزام الولاة للميت
بلا رضاه (وفدية كل صلاة ولو
وتراً) كما مر في قضاء الفوائت
(كصوم يوم) على المذهب وكذا
الفطرة والاعتكاف الواجب
يطعم عنه لكل يوم كالفطرة
ولواجبة والحاصل أن ما كان
عبادة بدنية فان الوصى يطعم
عنه بعد موته عن كل واجب
كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج
عنه القدر الواجب والمركب كالحج
يجب عنه رجلا من مال الميت بحر
(وللشيخ الثاني) العاجز عن الصوم
الفطر ويفدى وجوباً ولو في أول
الشهر وبلا تعدد فقير كالفطرة
لوموسرا والا فيستغفر الله

ما قبلها من مسألة الشيخ الفاني لانه لا تقصر منه بوجه بخلاف الناذر لانه باشتغاله بالمعيشة عن الصوم
ربما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتغاله بها واجبا لما فيه من ترجيح حفظ نفسه فليأتل (قوله هذا) أى
وجوب الفدية على الشيخ الفاني ونحوه (قوله أصلا بنفسه) كرمضان وقضائه والنذر كما ترفين نذر صوم
الابد وكذا لو نذر صوما معينا فلم يصم حتى صار فانيا جازت له الفدية بجر (قوله حتى لو لم يصر الصوم الخ)
تفريع على منهوم قوله أصلا بنفسه وقيد بكفارة اليمين والقتل احترازا عن كفارة الظهر والافطار اذا عجز عن
الاعتاق لا عساره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستين مسكينا لأن هذا صار بدلا عن الصيام بالنص والاطعام
في كفارة اليمين ليس يبدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي الجرع عن الخائفة وغاية البيان وكذا لو حلق
رأسه وهو محرم عن اذى ولم يجد نسكايذجه ولا ثلاثة أصع خنطة يفرقها على ستة مساكين وهو فان
لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يجز لانه بدل (قوله لم تجز الفدية) أى في حال حياته بخلاف مالو
اوصى بها كما تر تحرير (قوله ولو كان) أى العاجز عن الصوم وهذا تفريع على مفهوم قوله وخوطب
بأدائه (قوله لم يجب الايضا) عبر عنه الشرح بقولهم قيل لم يجب لأن الفاني يخالف غيره في التخفيف
لا في التغليظ وذكر في البحر أن الاولى الجزم به لاستفادة من قولهم ان المسافر اذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه
اذا مات ولعلها ليست صريحة في كلام أهل المذهب فلم يجز مواها (قوله ومتى قدر) أى الفاني الذي
أفطروا فدى (قوله شرط الخافية) أى في الصوم أى كون الفدية خلفا عنه قال في البحر وانما قيدنا بالصوم
ليخرج التيمم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيمم لأن خلفية التيمم مشروطة بمجرّد العجز عن الماء
لا بقيد دوامه وكذا خلفية الشهر عن الاقراء في الاعتداد مشروطة بانقطاع الدم مع سنّ اليأس لا بشرط
دوامه حتى لا تبطل الانتكحة الماضية بعود الدم على ما قدمناه في الحيض (قوله المشهور نسم) فان ما ورد
بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتقليد بخلاف ما يلفظ الاداء والاياء فانه للملك كما في المنعرات وغيره
فهستانى (قوله فلا قضاء) يرد عليه ما لو نوى صوم القضاء نهرا فاته يصير متفلا وان افطر يلزمه القضاء
كما اذا نوى الصوم ابتداء وقدم جوابه قبيل قول المتز ولا يصام يوم الشك فافهم (قوله تجنبس) نص
عبارة اذا دخل الرجل في الصوم على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فلم يفطر ولو كان مضي عليه ساعة
ثم افطر فعليه القضاء لانه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا
في صوم التطوع فيجب عليه اه والظاهر أن نسيه معنى للصائم ونسيه عليه للصوم وأن ساعة منصوب على
الطرفية أى اذا تذكروا مضي هو على صومه ساعة بأن لم يتناول منطرا ولا عزم على الفطر صار كأنه نوى الصوم
فصير شارعا اذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة بالرفع على انه فاعل مضي كما هو ظاهر تقرير الشارح يلزم
انه لو مضت الساعة يصير شارعا وان عزم وقت التذكّر على الفطر مع أن عزمه على الفطر يتأني كونه في معنى
الناوى للصوم وان كن لا يتأني في الصوم لأن الصائم اذا نوى الفطر لا ينظر لركن الكلام في جعله شارعا في صوم
مبتدأ في ايتهانه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم
فافهم (قوله أى يجب اتمامه) تفسير لقوله لازم وقوله أداء ط (قوله ولو بعروض حيض) أى لا فرق
في وجوب القضاء بين ما اذا أفسده قصد او لا خلاف فيه أو بلا قصد في اصح الروايتين كما في النهاية وهذا يعبر
على ما في الفتح من نقله عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أى في غير الايام الخمسة الآتية وهذا راجع الى
قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أى لا أداء ولا قضاء اذا أفسده (قوله فيصير مرتكباً للنهي) فلا تجب صيانه بل
يجب ابطاله ووجوب القضاء ينبت على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كما لم يجب أداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه
الايام فانه يلزمه ويقضيه في غيرها لانه لم يصير بنفس النذر مرتكباً للنهي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية
بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة منخ مع زيادة ط (قوله أما الصلاة)
جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المذكورة كما لا يجب الصوم في هذه
الايام وحاصل الجواب أن لا نسلم هذا القياس فانه لا يكون مباشر للمعصية بمجرّد الشروع فيها بل الى أن يسجد
بدليل من حلف انه لا يصلي فانه لا يحث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام في مباشر المعصية بمجرّد الشروع فيها
منخ وفيه انهم عدوه شارعا فيها بمجرّد الاحرام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاءه ونفسه تحققت بمجرّد الشروع

هذا اذا كان الصوم أصلا بنفسه
وخوطب بأدائه حتى لو لم يصر
الصوم لكفارة يمين أو قتل ثم عجز
لم تجز الفدية لأن الصوم هنا بدل
عن غيره ولو كان مسافرا فمات
قبل الإقامة لم يجب الايضا ومتى
قدر قضى لأن استمرار العجز شرط
الخلفية وهل تكفي الاباحة
في الفدية قولان المشهور نسم
واعتمده الكمال (ولزم نقل شرع
فيه قسدا) كما تر في الصلاة فلا شرع
ظنا فافطر اى فوراً فلا قضاء مالو
مضى ساعة لزمه القضاء لانه
بضمها صار كأنه نوى المنى عليه
في هذه الساعة تجنبس ومجتهبي
(أداء او قضاء) أى يجب اتمامه
فان فسد ولو بعروض حيض في
الاصح وجب القضاء (الافى
العبدین وأيام التشريق) فلا يلزم
لصيرورته صائما بنفس الشروع
فيه بمرتكباً للنهي أما الصلاة
فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل
مسألة اليمين

وأما مسألة اليمين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لا تستلزم تحقق الحقيقة المركبة من عدة أشياء فقد صرحوا بأن المركب قد يكون جزؤه كالكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحيوان والصوم من القسم الأول لأنه مركب من مسالك متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن أبعاضها من القيام والركوع والسجود والوقوف لا تسمى صلاة ما لم تجتمع وذلك بأن يسجد لها فما انعقد قبل ذلك طاعة محضة وما بعده له جهتان وتماثل تقرير هذا المحل يطلب من التلويح في أول فصل النهي وأما بناء مسألة اليمين على العرف فيحتاج إلى اثبات العرف في ذلك (قوله وهي الصحيحة) وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيرها فلا يحسن أن يعبر عنها برواية بالتسكير لا شعاره بجهاتها وكان حق العبارة أن يقول الأفي رواية فيقرر ظاهر الرواية ثم يحكي غيره باللفظ التسكير كما يفيد قول الكنز وللمتطوع الفطر بغير عذر في رواية فأفاد أن ظاهر الرواية غيرها رحتي (قوله واختارها الكمال) وقال إن الأدلة تقاربت عليها وهي أوجه (قوله وتاج الشريعة) هو جذر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في الوفاية وشرحها ألف ونشر مرتب لأن الوفاية لتاج الشريعة واختصرها صدر الشريعة وسماء نقاية الوفاية ثم شرحه فالوفاية لحد له فافهم والشرح وإن كان للتقاية لكن لما كانت مختصرة من الوفاية منح جعله شرحاً لها ثم إن الشارح قد تابع في هذه العبارة صاحب التهرود وأورد عليه أن مانسبه إلى الوفاية ونشرها لم يوجد فيها ما فإن الذي في الوفاية ولا يفطر بلا عذر في رواية وقال في شرحها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه قلت وقد يجاب بأن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها وأنهم باروايه شاذة وأن مختاره خلافها لا شعار هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختارة لجزم بها ولم يقل في رواية ولما سمع صدر الشريعة في النقاية على ذلك أيضاً وقرر كلامه في الشرح ولم يتعقبه بشيء علم أنه اختارها أيضاً (قوله والضيافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يفطر الشارع في نفل بلا عذر وأفاد تقييده بالنفل أنه ليست بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيف والمضيف) كذا في البحر عن شرح الوفاية ونقله عنه التهستاني أيضاً ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزم بها في الدرر أيضاً ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه والضيف في الأصل مصدر ضففته أضففه ضيفاً وضيافة والمضيف بنضم الميم من أضاف غيره أو يضيفها وأصله مضيف (قوله إن كان صاحبها) أي صاحب الضيافة وكذا إذا كان المضيف لا يرزى إلا بأكله معه ويتأذى بتقديم الطعام إليه وحده رحتي (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل هي عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذر إن وثق من نفسه بالقضاء دفعاً للذي عن أخيه المسلم والافلا قال شمس الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة اليمين يجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل اه يجوز قلت وتعين تقييد القول الصحيح بهذا الخبر إذا لا شك أنه إذا لم ينق من نفسه بالقضاء يكون منع نفسه عن الوقوع في الائم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله الاتي هذا إذا كان قبل الزوال الخ تقييد الصحيح بالقول الآخر أيضاً وبه حصل الجمع بين الأقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو حلف) بأن قال امرأته طالق أن لم تنظر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتفطر فإنه في معنى تعاقب الطلاق كما سيأتي بيانه في محله إن شاء الله تعالى (قوله أفطر) أي المحلوف عليه نداء دفعاً لتأذي أخيه المسلم (قوله ولا يحنثه) أفاد أنه لو لم يفطر يحنث الحالف ولا يبرء بمجرد قوله أفطر سواء كان حلفه بالتعليق كما مر أو بنحو قوله والله لتفطرن وأما ما صرحوا به من التفصيل والفرق بين ما يملك وما لا يملك فذاك فيما إذا قال لا أتركه يفعل كذا كما لو حلف لا يترك فلا نأيد خله هذه الدار فإن لم تكن الدار ملك الحالف يبرء بجمعه بالقول ولو لم يملكه أي متصرفاً فيها فلا بد من منعه بالفعل واليمين فيها على العلم حتى لو لم يعلم لا يحنث مطلقاً وأما لو قال إن دخل دارى فهو على الدخول علم أو لا تركه أو لا وكذا الوفاة إن تركت امرأتى تدخل دارى أو دار فلان فهو على العلم فإن علم وتركها حنث والافلا ولو قال إن دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن راجع أيمان البحر وغيره ثم وقع في كلام الشارح في أواخر كتاب الأيمان عبارة موهمة خلاف ما صرحوا به كجوابه كما سيأتي تحريره هناك إن شاء الله تعالى فافهم (قوله بزازية) عبارتها أن نفلاً أفطروا قضاء لا والاعتماد أنه يفطر فيهما ولا يحنث اه وقد نقلها في التهر أيضاً بهذا اللفظ فافهم (قوله وفي التهر عن الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسألة

(ولا يفطر) الشارع في نفل (بلا عذر)

في رواية) وهي الصحيحة وفي أخرى

يحل بشرط أن يكون من نية القضاء

واختارها الكمال وتاج الشريعة

وصدرها في الوفاية وشرحها

(والضيافة عذر) للضيف

والمضيف (إن كان صاحبها ممن

لا يرزى بمجرد حضوره ويتأذى

بترك الإفطار) ففطر (والالا)

هو الصحيح من المذهب ظهري

(ولو حلف) رجل على الصائم

(بطلاق امرأته أن لم يفطر أفطر

ولو) كان صائماً (قضاء) ولا

يحنثه (على المعقد) بزازية وفي

التهر عن الذخيرة وغيرها هذا

إذا كان

الضيافة ومسألة الحلف وما فيها من الأقوال ثم قال وهذا كله إذا كان الإفطار قبل الزوال الخ وبه علم أنه جار على الأقوال كلها لا قول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) قد ذكرنا أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله إلى العصر لا بعده) هذه الغاية عزها في النهر إلى السراج ولعل وجهها أن قرب وقت الإفطار يرفع ضرر الانتظار وظاهر قوله لا بعده أن الغاية داخله لكنه في السراج لم يقل لا بعده (قوله لو صائما غير قضاء رمضان) أما هو فيكره فطره لأن له حكم رمضان كما في الطهيرية وظاهر اقتصاره عليه أنه لا يصح كونه الفطر في صوم الكفارة والنذر بعد الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القهستاني عند قول المتن ويفطر في النفل بعد الضيافة في الكلام إشارة إلى أنه في غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الأشياء بتصرف ط (قوله ولا تصوم المرأة نفلا الخ) أي يكره لها ذلك كما في السراج والظاهر أن لها الإفطار بعد الشروع رفعا للمعصية فهو عذر وبه تطهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل وأطلق النفل فتأمل ما أصله نفل لكن وجب بعارض ولذا قال في البحر عن القنية للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الإيجاب من جهتها كالتطوع والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد إذا ظاهر من امرأته لا يمنعه من كفارة الظهار بالصوم تتعلق حق المرأة به اه (قوله لا عند عدم الضرر به) بأن كان مريضا أو مسافرا أو محرما بحج أو عمرة فليس له منعها من صوم التطوع ولها أن تصوم وإن حال لانه انما يمنعها الاستيفاء حقه من الوطء وأما في هذه الحالة فصومها لا يضره فلا معنى للمنع سراج وأطلق في الطهيرية المنع واستظهره في البحر بأن الصوم يبرأها وإن لم يكن الزوج يطأها الآن قال في النهر وعندى أن الحالة المنع على الضرر وعدمه على عدمه أو لى لقطع بأن صوم يوم لا يبرأها فلم يبق الامتناع عن وطئها وذلك اضرامه فان اتفق بأن كان مريضا أو مسافرا جاز اه (قوله ولو فطرها الخ) أفاد أن له ذلك كما مر وكذا في العبد وفي البحر عن الخائنة وإن أحرمت المرأة تطوعا أي بالحج بلا إذن الزوج له أن يحللها وكذلك في الصلوات (قوله أو بعد البينونة) أي الصغرى أو الكبرى ومنه فهم أنها لا تقتضي في الرجعي ولو فصل هنا كما فصل في الحداد من كون الرجعة مرجوة أو لا لكان حسنا ط (قوله وما في حكمه) كالامة والمدير والمديرة وأتم الولد بدائع (قوله لم يجز) أي يكره قال في الخائنة إذا كان المولى غائبا ولا نشر له في ذلك اه أي فهو كآراءه لكن في المحيط وغيره وإن لم يشره لأن منافعه مملوكة للمولى بخلاف المرأة فإن منافعها غير مملوكة للزوج وانما له حق الاستمتاع بها اه واستظهره في البحر لأن العبد لم يبق على أصل الحرية في العبادات إلا في القرائن وأما في النوافل فلا اه ولم يذكر الاجير وفي السراج ان كان صومه يضره بالمستأجر ينقص الخدمة فليس له أن يصوم تطوعا إلا بإذنه والافلا لأن حقه في المنفعة فإذا لم تنتقص لم يكن له منعه وأما بنت الرجل وامته واخته فيتطوعن بلا إذنه لانه لا حق له في منافعهن اه قلت وينبغي أن أحد الوالدين إذا نهى الولد عن الصوم خوفا عليه من المرض أن يكون الأفضل اطاعته أخذ من مسألة الحلف عليه بالإفطار فتأمل (قوله أو لم ينو) أشار إلى أن قول المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وانما هو إشارة إلى أنه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل الأكل فالحكم كذلك بالاولى لانه إذا صح مع نية المسافر في نية عدمها أولى كما في البحر ولأن نية الإفطار لا عبرة بها كما أفاده بقوله الآتي ولو نوى الصائم الفطر الخ (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الأكل (قوله صح) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا معينا أو أداه رمضان ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التبييت فلو نوى ما يشترط فيه التبييت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد ط وإن أريد بقوله صح صحة الصوم لا بقصد كونه عتقا فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه الصوم) أي انشاؤه حيث صح منه بأن كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والأوجب عليه الامساك كحائض طهرت ومجنون أفاق كما مر (قوله كما يجب على مقيم الخ) لما قدمنا أول الفصل أن السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم فلو سافر بعد التجر لا يحل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر

قبل الزوال أما بعده فلا إلا أحد
أبويه إلى العصر لا بعده وفي الاشياء
دعاه أحد اخوانه لا يكره فطره
لو صائما غير قضاء رمضان
ولا تصوم المرأة نفلا إلا بإذن
الزوج إلا عند عدم الضرر به ولو
فطرها وجب القضاء بإذنه أو بعد
البينونة ولو صام العبد وما في
حكمه بلا إذن المولى لم يجز وإن
فطره قضى بإذنه أو بعد العتق (ولو
نوى ما سافر الفطر) أو لم ينو
(فأقام ونوى الصوم في وقتها)
قبل الزوال (صح) مطلقا (ويجب
عليه) الصوم (لو) كان
(في رمضان) لزوال المرحص
(كما يجب على مقيم اتمام) صوم
(يوم منه) أي رمضان (سافر فيه)
أي في ذلك اليوم (و) (لا
كفارة عليه لو فطر)

الصوم ليلا وأصبح من غير أن ينقض عزمه قبل الفجر ثم أصبح صائما لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر
 لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى لو نوى ثم افاق قوله ليلا غير قيد (قوله فيهما) أى
 في مسألة المسافر اذا أقام ومسألة المقيم اذا سافر كما في الكافي التفسير وصريح في الاختيار بلزوم الكفارة
 في الثانية قال ابن الشلبى في شرح التنزيل وفيه التعويل على ما في الكافي أى من عدمه فيهما قلت بل
 عزاه في الشربلية الى الهداية والعناية والفتح أيضا (قوله للشبهة في أوله وآخره) أى في أول الوقت
 في المسألة الاولى وآخره في الثانية فهو واف ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أى قياسا لانه مقيم عند الاكل
 حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياس نأخذ اه خاتمة فتراد هذه على المسائل التي قدم فيها القياس
 على الاستحسان جوى وقد مر أنه لو أكل المقيم ثم سافر أو سافر ثم مكرا لا تنقطع الكفارة والظاهر أنه لو أكل
 بعد ما جاوز يوم مصره ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وان عزم على عدم السفر أصلا بعد أكله لان أكله
 وقع في موضع الترخص نعم يجب عليه الامساك بهذه البدائع من صلاة المسافر ولو أحدث في صلاته فلم يجد
 الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقيما من ساعته وان لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أربعاً
 لانه بالنية صار مقيما اه قلت ومقتضاه أنه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضا تأمل (نبيه)
 المسافر اذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة تسلت
 عنه ولم أره مصر يحا أو غار أيت في البدائع وغيرها لو أراد المسافر دخول مصره أو مصر أخرى فيه الإقامة
 يكره له أن ينظر في ذلك اليوم وان كان مسافرا في أوله لانه اجتمع المحرم للفطر وهو الإقامة والمبجى والمرخص
 وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للمحرم احتياطا وان كان أكبر رايه انه لا يتحقق دخوله المصر حتى تغيب
 الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتبيده بنية الإقامة بينهم انه بدونهما يساح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول
 النهار لعدم المحرم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلاً والحاصل أن مقتضى اقتران الجواز ما لم
 يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كما مر) أى قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الانتقوا ح (قوله قال
 وفيه خلاف الشافعى) خبر قال ابن الشحنة واستشكل بأن الكلام ناسيا لا يفسد الصلاة عند الشافعى
 فكيف يفسدها مجرد نية الكلام قلت فرق بين الكلام ناسيا وبينه الكلام العمد فان العمد قاطع للصلاة
 ثم رأيت ط اجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمعتمد من مذهبه عدم النسيان (قوله لندرة امتداده)
 لأن بقاء الحياة عند امتداده طويلا بلا أكمل ولا شرب نادر ولا حرج في النواذر كما في الزيلعى (قوله
 فلا يقضيه) لان الظاهر من حاله أن ينوى الصوم ليلا جملا على الاكل ولو حدث له ذلك نهارا أمكن حمله
 كذلك بالاولى حتى لو كان متسكيا يعتاد الاكل في رمضان أو مسافرا قضى الكل كذا قالوا وينبغي أن
 يقيد بمسافر يضمر الصوم أما من لا يضمره فلا يقضى ذلك اليوم جملا لمره على الصلاح لما مر أن صومه افضل
 وقول بعضهم ان قصد صوم الغد في الليالي من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما اذا كان لا يضمره نهر قلت هذا
 المنع غير ظاهر خصوصا فيمن كان يفطر في سفره قبل حدوث الانعفاء نعم هو ظاهر فيمن كان يصوم قبله أو كان عادته
 في أسفاره تأمل (قوله الا اذا علم الخ) قال الشئبى وهذا اذا لم يذكر أنه نوى أولا أما اذا علم أنه نوى فلا شك
 في الصحة وان علم أنه لم يوف فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض المسألة في رمضان فلو حدث له ذلك
 في شعبان قضى الكل نهر أى لان شعبان لا تصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الاق ط
 (قوله لجسيع ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم فالأفاقة بعدهذا
 الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر ط أى لانها وان كانت وقت النسيان لكن انشاء الصوم بالفعل
 لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف اطلاق المصنف الاستيعاب فانه يقتضى أنه لو أفاق ساعة منه
 ولو ليلا أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد مرنا أول كتاب الصوم تحرير الخلاف في ذلك وأنهما قولان
 مصححان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله على ما مر) أى عند قوله وسبب صوم رمضان
 شهود جزم من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقا) أى سواء كان الجنون أصليا أو عارضا بعد البلوغ قبل هذا
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنوننا التحق بالصبي فانه قدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلا
 فجئ وهذا مختار بعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغنى والراهد

مطلب

يقدم هنا القياس على الاستحسان

فيهما) للشبهة في أوله وآخره الا اذا

دخل مصره لشيء نسيه فافطر

فانه يكفر (ولو نوى الصائم الفطر

لم يكن منطرا كما) مر كما (لو نوى

التكلم في صلاته ولم يتكلم) شرح

الوهبانية قال وفيه خلاف

الشافعى (وقضى أيام انغمائه

ولو) كان الانغماء (مستغرقا

لشهر) لندرة امتداده (سوى يوم

حدث الانغماء فيه أو في ليلته) فلا

يقضيه الا اذا علم أنه لم ينوه (وفي

الجنون ان لم يستوعب) الشهر

(ففى) ما مضى (وان استوعب)

جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه

على ما مر (لا) يقضى مطلقا للحرج

مطلب
في الكلام على النذر

(ولو نذر صوم الايام المنهية أو)
صوم هذه (السنة صح) مطلقا على
المختار وفرقوا بين النذر والشروع
فيها بأن نفس الشروع معصية
ونفس النذر طاعة فصح (و) لكنه
(افطر) الايام المنهية (وجوبا)
تحميا عن المعصية (وقضاها)
اسقاطا للواجب (وان صامها خرج
عن العهدة) مع الحرمة وهذا
اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعدها
لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي
السنة على ما هو الصواب وكذا
الحكم لو نذر السنة أو شرط
التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا
متتابعة ويعيد لو أفطر يوما
بخلاف المعينة ولو لم يشترط
التتابع يقضى خمسة وثلاثين

الصغار اه وفي الشرع لبلالة عن البرهان عن المبسوط ليس على المجنون الاصل - قضاء ما مضى في الاصح اه
أي ما مضى من الايام قبل افاقته (تنبه) لا يخفى انه اذا استوعب الجنون الشهر كله لا يقضى بخلاف مطلقا
والا فبني الخلاف المذكور فقوله مطلقا هنا تعال النذر في غير محله وكان عليه أن يذكر عقب قوله ان لم يستوعب
قضى ما مضى ليكون اشارة الى الخلاف المذكور فكتبه (قوله ولو نذر الخ) شروع فيما يوجب العبد على
نفسه بعد ذكر ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح المتن والنذر على اللسان وشرط صحته أن لا يكون معصية
كشرب الخمر ولا واجبا عليه في الحال كأن نذر صوما أو صلاة أو جبة عليه ولا في المال كصوم وصلاة سبيلان
عليه وأن يكون من جنسه واجب لعينه مقصود ولا مدخل فيه لقضاء القاضي اه وسأني ان شاء الله تعالى
تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث النذر في كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) اشارة الى انه
لا فرق بين أن يذكر المنهي عنه صريحا كصوم الخمر مثلا أو نكاحا كصوم غد فاذا هو يوم الخمر أو هذه السنة
أو سنة متتابعة أو أبدا كما في ح عن القهستاني (قوله صح مطلقا) أي سواء صرح بذلك بالمنهي عنه
أولا كما في البحر وهو ما قد مناه عن القهستاني وسواء قصد ما تلفظه أولا ولا هذا قال في الوالو الجبة رجل أراد
أن يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر كان عليه صوم نهر بحر اه ح وكذا لو أراد أن يقول
كلاما فخرى على لسانه النذر لزمه لأن هزل النذر كالجدة كالأطلاق فتح (قوله على المختار) وروى الثاني
عن الامام عدم العهدة وبه قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لم يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صح قاسا
على ما لو نذرت يوم حيضها حيث لا يصح فلو قلت غدا فوافق يوم حيضها صح وقد صرحوا بأن ظاهر الرواية
انه لا فرق بين أن يصرح بذلك بالمنهي عنه أولا ولا تنا في بين العهدة ليظهر أثرها في وجوب القضاء والحرمة
للاعراض عن الضيافة نهر (قوله بان نفس الشروع معصية) لانه يصير صامها بنفس الشروع كإقدامه على تركه
فيجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاؤه وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله فصح) الاولى فلزم لأن هذا
الفرق بين لزومه بالنذر وعدمه لزومه بالشروع أما نفس العهدة فهي ثابتة فيها ما لولا الوصاية فيها أجراء ولو لم يصح
لم يجزه أفاده الرخى (قوله وجوبا) وقوله في النهاية الافضل النذر تساهل بحر (قوله تحميا عن
المعصية) أي المجاورة وهي الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط (قوله وقضاها الخ) روى مسلم
من حديث زياد بن جبير قال جاء رجل الى ابن عمر فقال اني نذرت أن أصوم يوما فوافق يوم أخفى أرفطر فقال
ابن عمر أمر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاؤه
فيخرج به عن عهدة الامر والنهي شرح الوقاية للقاري (قوله خرج عن العهدة) لانه اذا ما التزم بحر
(قوله وهذا) أي قضاء الايام المنهية في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعدها) بأن وقع
النذر منه ليلة الرابع عشر من ذي الحجة مثلا فافهم (قوله باقى السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على ما هو
الصواب) وهو الذي حققه في الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقى قال الزيلعي هذا سهو لأن هذه
السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر وردة في الفتح بأنه هو السهولان المسألة كما في
الغاية منقولة في الخلاصة والخاتمة في هذه السنة وهذا الشهر وهذا لأن كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة
معينة فاذا قال هذه فائتم تنفيذ الاشارة الى التي حوفا الحقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبل فيلغو في
حق الماضي كما يلغو في قوله لله على صوم أمس كذا في النهر ح (قوله وكذا الحكم) الاشارة الى ما في المتن
من حكم السنة المعينة (قوله فينظرها) أي الايام المنهية قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه اذا ما
كما التزمها (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) أي موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر
الامكان ح عن البحر وأشار الى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لانه لما أدركه
لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه باليجاب الله تعالى فلم يقدر على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا أوجبه ومات قبل
أن يدركه حيث يجب عليه أن يؤدى باطعام شهر لانه لما لم يدركه صار واجبا عليه شهر غيره سراج (قوله
ويعيد لو أفطر يوما) أي بعد الايام التي صامها قبل اليوم الذي أفطر فيه ح أي ولو كان آخر الايام ط
(قوله بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة تعيين
الوقت ح ولذا لو أفطر يوما فيها لا يلزمه الاقضاؤه ط (قوله ولو لم يشترط) أي في المنكرة (قوله يقضى

خسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة المنية ح أي لأن صومه في الخمسة ناقص فلا يجزئه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون إلا عنه فيجب القضاء بقدره وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وإن لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله في هذه الصورة) أي بخلاف المعينة أو المنكرة المشروط فيها التتابع لأنها لا تخلو عن الأيام الخمسة فيكون ناذرا صومها أما المنكرة بلا شرط تتابع فإنها اسم لأيام معدودة ويمكن فصل المعدودة عن رمضان وعن تلك الأيام كما أفاده في السراج (قوله تحتل اليمين) أي مصاحبة للذم ومنفردة عنه ط (قوله بنذره) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير تعرض لليمين فنيا وإشباتا وهو المراد بقوله دون اليمين بخلاف المسألة التي بعدها فإنه تعرض لنفي اليمين ط (قوله عملا بالصيغة) أي في الوجه الأول وكذا في الثاني والثالث بالأولى لتأكيد النذر بالعزيمة مع ما في الثالث من زيادة نفي غيره (قوله عملا بتعيينه) لأن قوله لله على كذا يدل على الالتزام وهو صريح في النذر فيجمل عليه بلانية وكذا سمعها بالأولى لكنه إذا نوى أن لا يكون نذرا كان عينا من إطلاق اللازم وأرادة المزموم لأنه يلزم من إيجاب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحریم المباح عينا (قوله عملا بعموم المجاز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الثاني أي أبي يوسف أنه يكون نذرا في الأول عينا في الثاني لأن النذر في هذا اللفظ حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الأول على النية ويتوقف الثاني فلا ينتظمهما ثم المجازية عين بنيتها وعند نيتها ترجح الحقيقة ولهما أنه لا تنافي بين الجهتين أي جهتي النذر واليمين لأنهما يقتضيان الوجوب لأن النذر يقتضيه لعينه واليمين لغيره أي لسيانته اسمه تعالى فجمعنا بينهما عملا بالذليلين كما جعلنا بين جهتي التبرع والمعوضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية وتمام الكلام على هذا الدليل في الفتح وكتب الأصول (قوله ونذب الخ) ذكر هذه المسألة بين مسائل النذر غير مناسب وإن تبع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس أن صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن بعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنصاري والآل زال ذلك المعنى اه ومثله في كتاب التوازل لأبي الليث والواقعات للسام الشهيد والمحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصومها بأسا ويقول كفي يوم الفطر مقرقا بين وبين رمضان اه وفيها أيضا عاتة المتأخرين لم يروا به بأسا واختلفوا هل الأفضل التفريق أو التتابع اه وفي الحقائق صومها متصلا يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعًا والمختار لا بأس به اه وفي الوافي والكافي والمصنف يكرهه عند مالك وعندنا لا يكرهه وتمام ذلك في رسالة تحريرا الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التباي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقا إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بآته على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه وأنه صحيح الضعيف وعمد إلى تعطيل ما فيه التوابع الجزيل بدوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والتابع المكروه الخ) العبارة لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق كما في رسالة العلامة قاسم لكن ما مر عن الحسن بن زياد يشير إلى أن المكروه عند أبي يوسف يتابعها وإن فصل يوم الفطر فهو مؤيد لما فهمه في الحقائق تأمل (قوله ولو نذر صوم شهر الخ) ويلزمه صومه بالعدد لا هلايا والشهر المعين هلاي كما سيبي عن الفتح من نظائره ط (قوله متتابعًا) أقاد لزوم التتابع إن صرح به وكذا إذا نواه أما إذا لم يذكره ولم ينو أن شاء تابع وإن شاء فزق وهذا في المطلق أما صوم شهر بعينه أو أيام بعينها فيلزمه التتابع وإن لم يذكره سراج وفي الجبر لو أوجب على نفسه صوما متتابعًا ففاسمه متفرقا لم يجز وعلى عكسه جاز اه وفي المنع ولو قال لله على صوم مثل شهر رمضان إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد مثله في التتابع فعليه أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا اه ط (قوله فأفطر) عطف على محذوف أي ففطره أو أفطره يوم ط (قوله لأنه أدخل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خلق شهر عن أيام نهي) جواب عما يقال أنه لو كان من الأيام المنية فالنذر ضروري لتوجيه فينبغي أن لا يستقبل بل يقضيه عقبه كما مر في المنكر السنة وشرط التتابع والجواب أن السنة المتتابعة لا تخلو عن أيام منية بخلاف الشهر وعلى هذا ما في السراج من أن المرأة إذا كان طهرها شهرا فأفطرها ناصوم

ولا يجزئه صوم الخمسة في هذه الصورة وأعلم أن ضيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله (فإن لم ينو) بنذره الصوم (شيأ أو نوى النذر فقط) دون اليمين (أو نوى النذر ونوى أن لا يصوم عينا كان) في هذه الثلاث صور (نذرا فقط) اجماعا عملا بالصيغة (وإن نوى اليمين وأن لا يكون نذرا كان) في هذه الصورة (عينا) فقط اجماعا عملا بتعيينه (وعليه كفارة) عينا (إن أفطر) لحشته (وإن نواهها أو نوى) (اليمين) بلانفي النذر (كان) في الصورتين (نذرا) وعينا حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين (عملا بعموم المجاز خلافا للثاني) (ونذب تفريق صوم الست من شوال) ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حاوي والاتباع المكروه أن يصوم الفطر وخسة بعده فلو أفطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن كمال (ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعًا فأفطر يوما) ولو من الأيام المنية (استقبل) لأنه أدخل بالوصف مع خلق شهر عن أيام نهي شهر بخلاف السنة (لا) يستقبل (في) نذر شهر (معين)

٢ مطلب

في صوم الست من شوال

في أول طهرها فلو صامت في أثناءه فخاضت استقبالات ولو كان حيضها أقل من شهر تقضى أيام حيضها متصلة
 (قوله ثلاث يقع كله في غير الوقت) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين كما يأتي الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء
 ولذا يشترط له تبين النية كما مر والاداء خير من القضاء ثم تقيده بقوله كله انما يظهر كما قال ط فيما اذا أفطر
 اليوم الاخير من الشهر أو أفطر العاشر منه مثلاً فلا أي لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر وأتم شهراً
 لم يقع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو معيناً) أي بواحد من الاربعة الآتية فغير المعين
 لا يختص بواحد منها بالاولى كما لو نذر التصديق بدرهم منكروا وأطلق (قوله فلو نذر الخ) مثال للتعيين
 في الكل على الشر المرتب ط (قوله بخالف) أي في بعضها أو كلها بأن تصديق في غير يوم الجمعة بصد آخر
 بدرهم آخر على شخص آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما هو قرينة وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل
 التعيين لازمة القرينة كما في الدرر وفي المعراج ولو نذر صوم غد فأخذه الى ما بعد الغد جاز ويبنى أن لا يكون مسياً
 كن نذر أن تصديق بدرهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه (تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر
 بالصدقة انه ذكر في الخاتمة انه لو عين التصديق بدرهم فهلكت سقط النذر قال وهذا يدل على أن قولهم وألغينا
 تعيين الدينار والدرهم ليس على اطلاقه فيقال الا في هذه فانما ألغينا مطلقاً كان الواجب في ذمته فاذا هلك
 المعين لم يستطع الواجب وكذا قولهم ألغينا تعيين الفقير ليس على اطلاقه لما في البدائع لو قال لله على أن أطعم
 هذا المسكين شيئاً سماه ولم يعينه فلا بد أن يعطيه للذى سمي لانه اذا لم يعين المنذور صار تعيين الفقير مقصوداً
 فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفي الجوى عن العمادية لو أمر رجلاً وقال تصديق بهذا المال على مسكين
 أهل الكوفة فتصدق على مسكين أهل البصرة لم يجز وكان ضامناً في المتقى لو أوصى لضراً أهل الكوفة
 بكذا فأعطى الوصى فقراء أهل البصرة جاز عند أبي يوسف وقال محمد يضمن الوصى اه قلت ووجهه أن
 لو كيل يضمن بمخالفة الأمر وأن الوصى هل هو بمنزلة الاصيل أو الوكيل تأمل (قوله وكذا لو عمل قبله)
 هذا داخل تحت قوله بخالف (قوله صح) أي خلافاً لمحمد وزفر غير أن محمد لا يجيز التجبيل مطلقاً وزفر
 اذا كان الزمان المجمل فيه أقل فضيلة كما في القح (فرع) نذر صوم رجب فصام قبله تسعة وعشرين يوماً وجاء
 رجب كذلك يفتى أن لا يجب القضاء وهو الاصح كما في السراج أما لو جاء ثلاثين يتقضى يوماً (قوله أو صلاة)
 بالتسعين ويوم منصوب على الظرفية ح ولو أضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعاً
 وقد تقدمت ط (قوله لانه تجبيل بعد وجوب السبب) أي فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافاً لمحمد وزفر فتح
 (قوله فبلغوا التعيين) بناء على لزوم المنذور بما هو قرينة فقط فتح وقد سناه عن الدرر أي لأن التعيين ليس
 قرينة تصدود حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء علقه على شرط يريد مثل ان قدم
 غائب أو شئ مريض أو لا يريد مثل ان زيت فته على كذا لكن اذا وجد الشرط في الاول وجب أن يوفي
 بنذره وفي الثاني يجزئ بينه وبين كفارة عين على المذهب لانه نذر ظاهره بين بعينه كما سأل في الايمان ان شاء الله
 تعالى (قوله فانه لا يجوز تجبيله الخ) لأن المعلق على شرط لا ينعقد سبباً للعالم بل عند وجود شرطه كما نقرر
 في الاصول فلو جاز تجبيله لزم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر
 الى التجبيل أما تأخيره فيصح لان عقاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لان
 التعليق انما اثر في تأخير السببية فقط فامتنع التجبيل أما المكان والدرهم والفقير فهي باقية على الاصل من
 عدم التعيين لعدم تأثير التعليق في شئ منها فلذا اقتصر كغيره في بيان وجه المخالفة بين المعلق وغيره على قوله
 فانه لا يجوز تجبيله فاذا دحضنا التاخير وتبدل المكان والدرهم والفقير كما في غير المعلق وكأنه لظهور ما قرناه
 لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم (قوله ولم يصمه) أما لو صامه فبأنى قرينا
 (قوله على الصحيح) هو قولهم أو قال محمد لزمه الوصية بقدر ما فاته كما في قضاء رمضان وأضحى في السراج
 حيث قال اذا نذر شهر غير معين ثم أقام بعد النذر يوماً أو أكثر يشتر على الصيام فلم يصم فعنده ما يلزمه الايصاء
 بالأطعام لجميع الشهر ووجهه على طريقة الحاكم أن ما أدركه صالح لصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصم
 جعل كالقادر على الكل فوجب الايصاء كما لو بقي شهر صحيحاً ولم يصم وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في الذمة
 الساعة ولا يشترط إمكان الاداء وثمرة الخلاف فيما اذا صام ما أدركه على الاول لا يجب عليه الايصاء بالباقي

ثلاث يقع كله في غير الوقت (والنذر)
 من اعتكاف أوج أو صلاة أو صيام
 أو غيرها (غير المعلق) ولو معيناً
 لا يختص بزمان ومكان ودرهم
 وفقر (فلو نذر التصديق يوم الجمعة
 بمكة بهذا الدرهم على فلان بخالف
 جاز وكذا لو عمل قبله ولو عين شهراً
 للاعتكاف أو للصوم فعمل قبله
 عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة
 كذا حج سنة قبلها صح أو صلاة
 يوم كذا فصلاها قبله لانه تجبيل
 بعد وجوب السبب وهو النذر
 فيلغو التعيين شرئلاً فيلغى
 (بخلاف) النذر (المعلق) فانه
 لا يجوز تجبيله قبل وجود الشرط
 كما سيجي في الايمان (ولو قال
 مريض لله على أن أصوم شهراً
 فأت قبل أن يصح لاشئ عليه وان
 صح (ولو) يوماً ولم يصمه (لزمه
 الوصية بجميعه) على الصحيح

وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر ليل ومات في الليلة لا يجب على الاول لعدم الادراك ويجب على الثاني
 الايصاء بالكل اهـ ملخصا واقتصر في البدائع وغيره على طريقة الحساب ثم اعلم أن هذا كله في النذر المطلق
 أما المعين ففي السراج أيضا ولو أوجب على نفسه صوم رجب ثم أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم ففي الكرخي
 ان مات قبل رجب لا شيء عليه وهو قول محمد خاصة لأن المعين لا يكون سببا قبل وقته وعندهما على طريقة
 الحساب يومى بقدر ما قدر لأن النذر سبب ملزم في الحال الا أنه لا بد من التمكن وعلى طريقة الشاوى يومى
 بالكل لأن النذر ملزم بلا شرط لأن الزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلقه وهو الاطعام وأما ان صام
 ما أدركه أو مات عقيب النذر فعلى الاول لا يجب الايصاء بشئ وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي ولو دخل رجب
 وهو مريض ثم صح بعده يوما مشلا فلم يصم ثم مات فعليه الايصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الاول
 لأن بخروج الشهر المعين وصحته بعده يوما مشلا وجب عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء
 بالكل كما في النذر المطلق اذا بقي يوما أو أكثر بقدر على الصوم ولم يصم اهـ ملخصا (قوله ومات قبل تمام
 الشهر) أى ولم يصم في ذلك وعبرة غير ومات بعد يوم وبقى ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالباقي أم لا
 ينبغي أن يكون على الطريقتين المذكورتين في المريض وسرح بالزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر
 في هذا المحل مضطربة ومحرقة تحرقها فاحشاً فافهم (قوله بخلاف القضاء) أى فيما اذا فات رمضان
 لعذر ثم أدرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الايصاء بقدر ما فات اتفاقاً على الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوى ان
 الخلاف في هذه المسألة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء ويانه أن
 النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا تجب الوصية الا بقدر ما أدرك
 واعترض بأن القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء شهود النهر فكذا القضاء وأوجب
 بما فيه خفاء فانظر النهر (قوله بل ان صام حنث) لأن المتنازع المتيقن لا يكون جواب القسم الا مؤكداً
 بالنون فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اهـ ح لكن سيد كرفى الايمان عن العلامة المقدسى أن هذا قبل تغير
 اللغة أما الآن فالعوائق لا يفرقون بين الاثبات والنفي الوجود لا وعدمها فهو كاصطلاح لغة الفرس وغيرها
 في الايمان (قوله كرمضان) أى بوصول افضل درر (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب ح
 (قوله وكفر) أى فدى (قوله كما مر) أى في الشيخ الثاني من أنه يطعم كالنطرة (قوله أو الزوال) يعنى
 نصف النهار كما مر مرارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال لله على صوم
 اليوم الذى يقدم فلان فيه أبداً فقدم في يوم قد أكمل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل
 لأن الناذر عند وجود الشرط يصير كملتكم بالجواب فصير كانه قال لله على صوم هذا اليوم وقد اكمل فيه
 فلا يلزمه قضاؤه وقال زفر عليه قضاؤه اهـ ونحوه في البحر بالحاكية خلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله
 ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبداً (قوله خلافاً للثالث) قال في الهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد
 لا شيء عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسى والظاهر التسوية بينهما اهـ أى بين القدوم بعد الاكل
 والقدوم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقاً) لأنه تبين
 أن نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه ح أى لا شيء عليه اذا أدركه كما قد مناه عن السراج
 (قوله كسر فقط) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لأنه صامه عن رمضان لاعتنا بمينه لا وجه له أيضاً لأن النية
 في فعل المحلوف عليه غير شرط لما صرحوا به من أن فعله مكروهاً أو ناسياً سواء والمحلوف عليه الصوم وقد وجد ثم
 ظهر أن في عبارة الشارح اختصاراً مختلصاً في النهر وأصل المسألة ما في الفتح وغيره لو قال لله على أن أصوم
 اليوم الذى يقدم فيه فلان شكراً لله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء
 عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوى فذوى به الشكر لاعتنا بنية رمضان ببر بالنية
 وأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اهـ وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله لزمه كاملاً) ويستحبه متى شاء
 بالعدد دلاً ليا والشهر المعين هلالى كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله بقبته) أى بقية الشهر الذى
 هو فيه لأنه ذكره معترفاً فينصرف الى المعهود بالحضور فانوى شهراً فعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه فتم عن
 التجنيس وتقدم الكلام في ذلك (قوله الا أن ينوى اليوم) افاد أن زوم الاسبوع يكون فيما اذا نوى أيام

كالحصص اذا نذر ذلك ومات

قبل تمام الشهر لزمه الوصية

بالجميع بالإجماع كما في الخبازية

بخلاف القضاء فان سببه ادراك

العدة (فروع) قال والله أصوم

لاصوم عليه بل ان صام حنث

كما سيبي في الايمان نذر صوم

رجب فدخل وهو مريض أفطر

وقضى كرمضان أو صوم الابد

فضعف لاشتغاله بالعيشة أفطر

وكفر كما مر أو يوم يقدم فلان فقدم

بعد الاكل أو الزوال أو حنثها

قضى عند الثاني خلافاً للثالث

ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقاً

ولو عني به اليمين كسرف فقط اذا

قدم قبل نيته فنوام عنه ببر بالنية

ووقع عن رمضان ولو نذر شهراً

لزمه كاملاً أو الشهر بقبته أو جمعة

فلا سبوع الا أن ينوى اليوم

جمعة أو لم ينوشياً لأن الجمعة يذكرونها يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه
 نجيب قال ح وينبغي انه لو عترف الجمعة أن يلزمه بقيتها على قياس السنة والشهر فان مبدأها الأحد
 وآخرها السبت فليراجع اه قلت في البحر ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اه فتأمل
 (قوله بخلاف الأول) أي فان السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور كأنه قال السبت
 الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان قال في المنع ولا ينبغي أن هذا اذ لم تكن له نية أما اذا وجدت لزومه مانوى اه
 ط (قوله تقرباً إليهم) كأن يقول يا سيدي فلان ان ردت غائبتي أو عوفي مريضتي أو قضيت حاجتي فك من
 الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشمع أو الزيت كذا بجر (قوله باطل وحرام) لوجوه منها انه نذر لمخلوق
 والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المندور له ميت والميت لا يملك ومنها انه
 ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم الا ان قال يا الله اني نذرت لك
 ان شفيت مريضتي أو رددت غائبتي أو قضيت حاجتي أن اطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام
 الشافعي أو الامام الليث أو اشتري حصراً لمساجدهم أو زيتاً لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك
 مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو محل للصرف النذر لمستحقته الفاطنين برباطه
 أو مسجده فيجوز هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لغني ولا لشريف منصب أو ذي نسب أو علم مالم يكن
 فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا تشتغل
 الدمة به ولانه حرام بل سحت ولا يجوز لخادم الشيخ أخذه الا أن يكون فقيراً أو له عيال فقراء عاجزون
 فأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذها أيضاً كرمه مالم يقصد النذر للتقرب الى الله تعالى وصرفه الى
 الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بجر ملخصاً عن شرح العلامة قاسم (قوله مالم يقصد والخ) أي بأن
 تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب اليه ويكون ذكر الشيخ مراد به فقراً أو كماً ولا ينبغي أن له الصرف الى
 غيرهم كما مر سابقاً ولا بد أن يكون المندور عما يصح به النذر كالصدقة بالدراهم ونحوها أما لو نذر زيتاً لا يقاد
 قد بل فوق شريح الشيخ أو في المنارة كما يفعل النساء من نذر الزيت لسيدي عبدالقادر ويوقد في المنارة
 جهة المشرق فهو باطل واقبح منه النذر بقراءة المولد في المنائر مع اشتاله على الغناء واللعب وايهاب نواب
 ذلك الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد السيد احمد
 البدوي نهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك هنا في النهر ولا ينبغي على ذوي الافهام ان مراد الامام
 بهذا الكلام انما هو ذم العوام والتباعد عن نسبتهم اليه بأي وجه يرام ولو باسقاط الولا الثابت
 الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغيرهم لـ كثير من الاحكام وتقريرهم بما هو باطل وحرام
 فهم كالانعام يتغير بهم الاعلام ويتبرؤن من شنائعهم العظام كما هو دأب الانبياء الكرام حيث
 تبرؤن من الابعاد والارحام بخالفتهم الملك العلام فافهم ما ذكرناه والسلام *

* (باب الاعتكاف) *

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكره ووجه تأخير عنه
 أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأن الاعتكاف يطلب
 مؤكداً في العشر الاخير من رمضان فيجتم الصوم به فناسب ختم كتاب الصوم بذكري مسائله (قوله هو لغة
 اللبث) أي المنكث في أي موضع كان وحبس النفس فيه قال في البحر هو لغة افتعال من عكف اذا دام من باب
 طلب وعكفه حبسه ومنه والهدى معكوف فاسمى به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرائط
 مغرب وفي النهاية مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف في المسجد واللازم التكوف ومنه يعكفون على
 أصنام لهم (قوله ذكر) قيده وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ميلا الى تعريف الاعتكاف المطلوب
 لان اعتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم صحته لـ كن صرح
 في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كما في البحر وقد يقال قيده نظراً الى شرطية مسجد الجماعة فانه شرط
 لا اعتكاف الرجل فقط والاول أولى لقوله بعده أو امرأة في مسجد بيتها تأمل (قوله ولو عجزا) فالبلوغ ليس

مطلب
 في النذر الذي يقع للاموات من
 أكثر العوام من شمع أو زيت
 أو نحوه

ولو نذر يوم السبت صوم ثمانية أيام
 صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة
 أصبت والفرق أن السبت لا يتكرر
 في السبعة فحمل على العدد
 بخلاف الأول واعلم أن النذر
 الذي يقع للاموات من أكثر
 العوام وما يؤخذ من الدراهم
 والشمع والزيت ونحوها الى
 ضرائح الاولياء الكرام
 تقرباً اليهم فهو بالاجماع باطل
 وحرام مالم يقصد واصرفها للفقراء
 الانام وقد ابتلى الناس بذلك
 ولا سيما في هذه الاعصار وقد بطله
 العلامة قاسم في شرح درر البحار
 ولقد قال الامام محمد لو كان
 العوام عبيدي لا اعتقتهم وأسقطت
 ولاى وذلك لانهم لا يهتدون
 فالكل بهم يتعيرون

* (باب الاعتكاف) *

وجه المناسبة له والتأخير اشتراط
 الصوم في بعضه والطلب الأكيد
 في العشر الاخير (هو) لغة اللبث
 وشرعاً (لبث) بفتح اللام وتنسم
 المنكث (ذكر) ولو عجزا

بشرط كافي الجرع عن البدائع وشمل العبد فيصح اعتكافه باذن المولى ولو نذره فلامولى منعه ويقضيه بعد العتق
وكذا المرأة ~~ممكن~~ ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما المسكاتب فليس للمولى
منعه ولو تطوعا وعامة في الجبر (قوله أدبت فيه الخمس أولا) صرح بهذا الاطلاق في العناية وكذا في النهر
وعزاه الشيخ اسماعيل الى الفيض والبرازية وخزانة الفتاوى والخلاصة وغيرها وينهم أيضا وان لم يصرح به من
تعقبه بالقول الثاني حنا تبالله دابة فافهم (قوله وصححه بعضهم) نقل تصحيحه في الجرع عن ابن الهمام
(قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الخليل الرملي وهو أبصر خصوصا في رمانا فينبغي
أن يقول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الخاص كسجد الحلة والعام وهو
الجامع ~~كن~~ أموى دمشق مثلاً أخرجه من عموم تبالل الكافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله مطلقا) أى
وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها ح عن الجرو في الخلاصة وغيرها وان لم يكن ثمة جماعة (تنبيه) هذا كله
ليسان الصحة قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم
ثم في المسجد الاقصي ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده أفضل لثلا يحتاج الى
الخروج ثم ما كان أهله أكثر اه (قوله في مسجد بيتها) وهو العتد لصلاتها الذي يندب لها ولكل أحد
اتخاذها كافي البرازية نهر ومقتضاه انه يندب للرجل أيضا أن يخص موضعاً من بيته لصلاته النافلة أما
الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد كما لا يخفى قال في السراج وليس لزوجه أن يطأها اذا أذن لها لانه ملكها
منافها فان منعها بعد الاذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامه فان أذن لها كرمه
الرجوع لانه يخاف وعده وجزا لنها لا تملك منافعتها (قوله وبكره في المسجد) أى تنزيها كما هو ظاهر النهاية
نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما اذا لم يكن فيه مسجد) أى مسجد بيت وينبغي انه
لو أعدته للصلاة عند اعادة الاعتكاف أن يصح (قوله وهل يصح الخ) البتة لصاحب النهر ح (قوله
والظاهر لا) لانه على تقدير انومته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير ذكوره لا يصح في البيت
بوجه ح قلت لكن صرح جواباً بأن ما ترتدين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً وما ترتدين السنة والبدعة
يتركه الآن يقال المراد بالبدعة المكروه تحرماً وهذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندوراً (قوله
قالبت هو الركن) فيه أن هذا حقيقة لغوية أما حقيقة الشرعية فهي البتة المخصوص أى في المسجد تأمل
(قوله من مسلم عاقل) لأن التنية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه يستغنى عن جعلهما
شرطين للاعتكاف المشروط بالتنية كما أفاده في الجبر (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع الطهارة
من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في النهر وينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحيض والنفاس فيه على
رواية اشتراط الصوم في نفلها ما على عدمه فينبغي أن يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة ولم أر من
تعرض لهذا اه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للحل ومن الاولين شرط للصحة أيضاً في المندور وكذا
في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها ويجتنب فيه الرجوع بما صرح جوابه
من أن المقصد الاصل من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحائض والنفساء ليسا بأهل للصلاة أى
فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنب اذ ~~يكنه~~ الطهارة والصلاة اه ويلزمه أن الجنب لو لم يطهر ويصل
لا يصح منه ويلزمه أيضاً أن يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل (قوله شرطان) خبر
المبتدأ وهو الكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكفي لا يجابه التنية منع عن شمس الأئمة (قوله
وبالشروع) نقله في الجرع عن البدائع ثم قال ولا يخفى انه مفترع على ضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع وأما على
المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا اه وسبأ في قريباً أيضاً مع جوابه (قوله وبال تعليق) عطف على قوله
بالنذر وهذا فرقة على انه أراد بالنذر النذر المطلق كما قیده في البدائع فلا يرد أن صورة التعليق
نذر أيضاً وأن مقتضى العطف خلافه ثم الاظهر أن يقول واجب بالنذر منجزاً أو معلقاً كما عرفت في الجبر
والامداد فافهم (قوله أى سنة كفاية) تنبيهها أقامة التراويح بالجماعة فإذا قام بها البعض سقط
الطلب عن الباقي فلم يأثموا بالمواظبة على الترك بلا عذر ولو كان سنة عين لا ثم ابتلك السنة المؤكدة
اتخاذون اثم ترك الواجب كما ترى بلسانه في كتاب الطهارة (قوله لا قترانها الخ) جواب عما أورد على

(في مسجد جماعة) هو مال امام
ومؤذن أدبت فيه الخمس أولاً وعن
الامام اشتراط أداء الخمس فيه وصححه
بعضهم وقال يصح في كل مسجد
وصححه السروجي وأما الجامع
ففيه مطلقاً اتفاقاً (أو) البت
(امرأة في مسجد بيتها) وبكره
في المسجد ولا يصح في غير موضع
صلاتها من بيتها كما اذا لم يكن فيه
مسجد ولا تخرج من بيتها اذا
اعتكفت فيه وهل يصح من
الخنثى في بيته لم أره والظاهر لا
لاحتمال ذكر ربه (نبية)
قالبت هو الركن والكون
في المسجد والتنية من مسلم عاقل
طاهر من جنابة وجبض ونفاس
شرطان (وهو) ثلاثة أقسام
(واجب بالنذر) بلسانه وبالشروع
وبالتعليق ذكره ابن الكمال (وسنة
مؤكدة في العشر الاخير من
رمضان) أى سنة كفاية كافي
البرهان وغيره لا قترانها بعدم
الانكار على من لم يفعل من
العبادة (ومستحب في غيره من
الازمنة)

قوله في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم وانطب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أن المواظبة بالترك دليل الوجوب والجواب كما في العناية أنه عليه الصلاة والسلام لم ينكر على من تركه ولو كان واجبا لا نكر اه وحاصله أن المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكسار على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يسمى سنة أيضا ويدل عليه أنه وقع في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المسحوب (قوله وشرط الصوم لصحة الاول) أي النذر حتى لو قال الله على أن اعتكف شهر بغير صوم فعليه أن يعتكف ويصوم بحسب الظهيرية (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابلته رواية الحسن أنه شرط للتطوع أيضا وهو مبنى على اختلاف الرواية في أن التطوع مقدر يوم أو لا ففي رواية الاصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطه وعلى رواية تقديره يوم وهي رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطه كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرط أيضا في الاعتكاف المسنون لانه مقدر بالعشر الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لم يرض أو سقر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكثر سن لبث في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن حمله على المنذور وتصريحه بالسنية ولا على التطوع لقوله بعده وأقله تنل ساعة فتعين حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصريحهم بأن الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه نظرا لانهم انما صرحوا بكونه شرطا في المنذور وغير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور أنه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدرر الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الاول لا الثالث ولم يتعرض للشأن لما قلنا ولو كان مرادهم بالتطوع ما يشعمل المسنون لكان عليه أن يقول شرط لصحة الاول فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي (قوله وان نوى معها اليوم) أمالو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لزمه كما في البحر (قوله والفرق لا ينبغي) وهو أنه في الاولى لما جعل اليوم تبعاً لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا مرسلين بيمين حيث استعمل المقيد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائز هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولوساغ الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقييد أو غيرها لساغ اطلاق السماء على الارض أو النخلة على شئ طويل غير الانسان مع أن المصرح به في كتب الأصول عدمه وأيضا صرحوا بأنه اذا نوى بالعقق الطلاق صح لان العقق وضع لازالة ملك الرقة والطلاق لازالة ملك المتعة والاولى سبب للثانية فصح المجاز بخلاف ما لو نوى بالطلاق العقق فانه لا يصح مع أنه يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتقييد فليأتل (قوله لانه يدخل الليل تبعاً) ولا يشترط لتبع ما يشترط للاصل بحر (قوله لا يجزاه للمشروط قصدا) أي لا يشترط ايقاعه مقصودا لاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ايقاع الطهارة قصدا لاجل الصلاة بل اذا حضرت الصلاة وكان متوضعا قبلها لغيرها ولو للتبريد كفيه لها (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) الظاهر أن مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الابد ثم نذر اعتكافا فليأتل ويراجع اه ح قلت ووجه التأمل ما ذكرنا من أن الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التفرعات أنه لو أصبح صائما مستطوعا أو غيرناو للصوم ثم قال الله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النار وعند أبي يوسف أنه لا يعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم وقد ظهر أن علة عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لا نذر جعل التطوع واجبا وانه لا محمل للاستدلال المقادير بل هي مسألة مستقلة لاتعلق لها بما في المتن اه ح قلت ما علة به الشارح على به في التنازلية والتخيس والولو الحية والمعراج وشرح درر البحار فيكون ذلك علة أخرى لعدم صحة النذر وبه يصح الاستدلال على قوله الشرط وجوده لا يجزاه فان الشرط هنا هو الصوم موجود معه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب

هو بمعنى غير المؤكدة (وشرط الصوم) (لصحة الاول) (اتفاقا فقط) على المذهب (فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح) وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم أمالو نوى بها اليوم صح والفرق لا ينبغي (بجفاف ما لو قال) في نذره (ليلته) (للاصوم) (بصح) ان لم يكن الليل محلا للصوم لانه (يدخل الليل تبعاً) (و) اعلم أن (الشرط) في الصوم مراعاة (وجوده لا ايجاده) للمشروط قصدا (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه وأجرأه) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان عقده من أوله تطوعا فعذر جعله واجبا

وبه علم أن الشرط صوم واجب بنذر الاعتكاف أو بغيره كرمضان ويمكن دفع الاستدراك به إذا فافهم (قوله
 قضى شهر غيره) أي متتابعاً لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته فيقضيه متتابعاً كما إذا أوجب
 اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أما قضاء رمضان الأول فانه
 ان قضاء متتابعاً واعتكف فيه جاز لأن الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف باقي فيقضيه ما بصوم شهر متتابعاً
 بدائع أي لأن القضاء خلف عن الأداء فأعطى حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحققه في الأصول)
 وهو أن النذر كان موجباً للصوم المتصود ولكن سقط لشرف الوقت وإمام يعتكف في الوقت صار ذلك النذر
 بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فعاد شرطه إلى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم متصود ولو زال المانع
 وهو رمضان فإن قلت على هذا كان ينبغي أن لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقاً
 قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فإن قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً
 كما لو نذر بالتبرّد تجوز به الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط
 عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً اهـ ح عن شرح المنار لابن ملك (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف
 شهر بعينه فاعتكف شهراً قبله أجزأه عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين
 فصام قبله اهـ أي بناء على أن النذر غير المعلق لا يمتنع بزمن ولا مكان كما مر بخلاف المعلق وقدّمنا
 أن الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والتظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصح
 اعتكافه قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان فعله في غير رمضان الأول أو قضائه لا بدله
 من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقاً وانما فيه
 الفرق بينهما وبين غيرهما بأن لو فعله فيهما اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه
 وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود له وهذا ظاهر لا خفاء فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الأولى ثم تركه ولكن عمله
 قطعاً نظر إلى رواية الحسن بتقديره بيوم (قوله لأنه لا يشترط له الصوم) الأولى التعليل بأنه غير مقتدر
 بمدة لما علمته مما مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبنى على الاختلاف في تقديره بيوم وعدمه
 وكلامه يفيد العكس تأمل (قوله وما في بعض المعبريات) كالدائع وتبعه ابن كمال كما نقله الشارح
 عنه فيما مر (قوله منترع على الضعيف) أي على رواية الحسن أنه مقتدر بيوم أقول لكن بعد ما صرح
 صاحب البدائع بلزومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في التطوع موجب للإتمام
 على أصل أصحابنا صيانة للمؤدى عن البطلان ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقتدر بيوم وأجاب عن وجه
 رواية الحسن بقوله وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الأداء ولما خرج بما وجب الأذلك
 القدر فلا يلزمه أكثر من ذلك اهـ فعلم أن قول البدائع أولاً أنه يلزم بالشروع مراده به لزوم ما اتصل به الأداء
 لا لزوم يوم فهو مفرغ على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وحرم الخ) لأنه إبطال للعبادة
 وهو حرام لقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم بدائع (قوله أما الفضل) أي الشامل للسنة المؤكدة ح
 قلت قدّمنا ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنها مقتدرة بالعشر الأخير ومفاد التقدير أيضاً اللزوم بالشروع
 تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام قال ومقتضى النظر لو شرع في المسنون أعنى العشر الاواخر نيته ثم أفسده
 أن يجب قضاؤه تحريجاً على قول أبي يوسف في الشروع في نفل الصلاة أو بأربعاً لا على قولهما اهـ أي
 يلزمه قضاء العشر كله لو أفسد بعضه كما يلزمه قضاء أربع لو شرع في نفل ثم أفسد الشفع الأول
 عند أبي يوسف لكن صحح في الخلاصة أنه لا يقتضى الأربعين كقولهما ثم اختار في شرح المنية قضاء الأربع
 اتفاقاً في الرابعة كالأربع قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضلي وصححه في النصاب وتقدم تمامه في التوافل
 وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف للمسنون بالشروع وأن لزوم قضاء
 جميعه أو باقيه مخترج على قول أبي يوسف أما على قول غيره فيقضيه اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه
 وانما قلنا أي باقيه بناء على أن الشروع ملزم كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متتابعاً ولو أفسد بعضه قضى
 باقيه على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل أن الوجه يقتضى لزوم كل يوم شرع فيه عندهم إنشاء على لزوم
 صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع من النافلة الرباعية وإن كان المسنون هو اعتكاف العشر تمامه

(وان لم يعتكف) رمضان المعين
 (قضى شهراً) غيره (بصوم مقصود)
 لعود شرطه إلى الكمال الأصلي
 فلم يجز في رمضان آخر ولا في
 واجب سوى قضاء رمضان
 الأول لأنه خلف عنه وتحققه
 في الأصول في بحث الامر (وأقله
 نفلا ساعة) من ليل أو نهار وعند
 محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام
 لبناء النفل على المسامحة وبه يفتى
 والساعة في عرف الفقهاء غير
 من الزمان لاجزء من أربعة وعشرين
 كما يقوله المتجمعون كذا في
 غرر الاذكار وغيره (فلو شرع
 في نعله ثم قطعه لا يلزمه قضاؤه)
 لأنه لا يشترط له الصوم (على
 الظاهر) من المذهب وما في بعض
 المعبريات أنه يلزم بالشروع مفرغ
 على الضعيف قاله المصنف وغيره
 (وحرم عليه) أي على المعتكف
 اعتكافاً واجباً ما للفضل فله
 الخروج

تأمل (قوله لأنه منه) اسم قائل من انتهى اه ح أى متم للنقل (قوله كما مر) أى من قول المصنف
وأوله فلا سعة (قوله الخروج) أى من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو خرجت منه ولو إلى
بيتها بطل اعتكافها ولو واجبا وانتهى لو نفل بغير (قوله الاحتياجه الانسان الخ) ولا يكتف بعد فراغه
من الطهور ولا يلزمه أن يأتي بيت صديقه القريب واختلف فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منه ما قيل فسد
وقيل لا وينبغي أن يخرج على القولين ما لو ترك البيت الخلاء للمسجد القريب وأتى بيته نهر ولا يعد الفرق بين
الخلافه وهذه لأن الانسان قد لا يألف غير بيته حتى أى فإذا كان لا يألف غيره بأن لا يتيسر له الا في بيته
فلا يعد الجواز بلا خلاف وليس كلامه ككث بعدهما ما لو خرج لها ثم ذهب لعبادة مريض أو صلاة جنازة
من غير أن يكون خرج لذلك قصدا فإنه جائز كما في الجرح عن البدائع (قوله طبيعية) حال أو خبر لكان
محدوفاً أى سواء كانت طبيعية أو شرعية وفسر ابن الشاذلي الطبيعية بما لا بد منها وما لا يقضي في المسجد
(قوله وغسل) عدمه من الطبيعة تعالى لا خيار والنهر وغيرهما وهو موافق لما علمته من تفسيرها وعن هذا
اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بأن الأولى تفسيرها بالطهارة ومقتضاها ما لم يدخل
الاستنجاء والوضوء والنسل مشاركتها لها ما في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم (قوله
ولا يمكنه الخ) فلو أمكنه من غير أن يلوث المسجد فلا بأس به بدائع أى بأن كان فيه بركة ماء أو موضع معد
للتطهارة أو اغتسل في أثناء بحيث لا يصب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فإن كان بحيث يلوث بالماء
المستعمل يمنع منه لأن تنظيف المسجد واجب اه والتقيد بعدم الامكان يفيد أنه لو أمكن كما قلنا فخرج أنه
يفسد وهل يجري فيه الخلاف المار فيها لو كان له بيتان فأتى البعيد منهما محل نظراً لأن البعد الخروج وفرق
بينه وبين ما قبله بدليل ما مر من أنه بعده له الذهاب لعبادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز
قتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طبيعية ونقطة أو من المتن والواو في الجمع من الشرح اه ح (قوله
وعيد) أفاد صحة النذر بالاعتكاف في الأيام الخمسة المنبهة وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لأن الصوم
من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد عن الإمام يصح لكن يقال له أقض في وقت آخر ويكثر الميكن
أن أرادوا أن اعتكف فيها صبح وأمام وعلى رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذره كأن نذر بالصوم فيها بدائع (قوله
لومؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح أنه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر والامداد ح (قوله وباب
المنارة خارج المسجد) أما إذا كان داخله فكذلك بالأولى قال في البحر وصعود المؤذنة أن كان بابها في المسجد
لا يفسد ولا فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان
أولى ح قلت بل ظاهر البدائع أن الأذان أيضا غير شرط فإنه قال ولو صعد المنارة لم يفسد بلا خلاف وإن كان
بابها خارج المسجد لأنها منه لأنه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فأشبهه زاوية من زوايا المسجد اه
لكن ينبغي فيما إذا كان بابها خارج المسجد أن يتدبجها إذا خرج للأذان لأن المنارة وإن كانت من المسجد
لكن خروجها إلى بابها لا للأذان خروج منه بلا عذر وهذا لا يكون كلام الشارح مفترعا على الضعيف
ويكون قوله وباب المنارة الخ جملة حالية معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سنتها) أى ومع الخطبة كما
في البدائع ولم يذكره للعلم به لأن السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد بضامع ذكرهم لها هنا
لأنه ضعيف إذ هو حوايا أنه إذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد أجزأه عن تحية المسجد لحصولها بذلك
فلا حاجة إلى تحية غيرها وكذا لو شرع في السنة كذا في البحر تعالى للفق لكن نقل الخبر الرملي عن خط العلامة
المقدسي أنه لا شك أن صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الايمان بها في ضمن الفريضة ولا يفتي أن من يعتكف
ويلازم باب الكريمة انما يروم ما يوجب له مزيد التفضيل والتكريم اه فافهم (قوله على الخلاف) أى
أربعاء عنده وستاء عندهما بدائع قال في البحر وقد ظهر بهذا أن الاربع التي تصلى بعد الجمعة بنية آخر ظهر
عليه لا أصل لها في المذهب انهم هنا على أنه لا يصلى الا السنة العبدية ولا من اختارها من المتأخرين
اختارها لاشك في سبق جمعه بناء على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الإمام السرخسي على أن الصحيح
من المذهب الجواز فلا ينبغي الاقتصار في زماننا لأنهم تطرؤوا منها إلى التكاسل عن الجمعة وظن أنهما غير فرض
وأن الظاهر كاف عنهما واعتاد ذلك كفر اه ملخصا قلت وفي هذا الظهور خفاء لأن الأصل عدم تعدد الجمعة

لأنه منه لا مبطل كما مر (الخروج

الاحتياجه الانسان) طبيعية قبول
وغائط وغسل لو احتلم ولا
يمكنه الاغتسال في المسجد كذا
في النهر (أو) شرعية كعيد واذان
لومؤذنا وباب المنارة خارج
المسجد و (الجمعة وقت الزوال
ومن بعد منزله) أى معتكفه

(خرج في وقت يدركها) مع سنتها
يحكم في ذلك رأيه ويستثنى بعدها
أربعاء وستاء على الخلاف

قوله وعيد هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح كعيد وهو الانسب
بقوله أولا قبول اه صحيح

وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان السنة متبنا على ذلك ولأن المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد
الجمعة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز التعدد لا ينافي استحباب تلك الأربع خروجاً من الخلاف
القوي الواقع في مذهبننا ومذهب الغير وقد منّا في باب الجمعة التصريح عن التبر وغيره بأنه لا شك في استحبابها
وكون الأولى أن لا يفتى بها في زماننا ذكره لا يلزم منه عدم الاتيان بها من لا يحشى منه ذلك كما مر
هناك مبسوطاً عن المقدسي وغيره فتذكره بالمراجعة فافهم (قوله ولو مكث أكثر) كيوم وليلة أو أكثر
اعتكافه فيه سراج (قوله لانه محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه إشارة الى الفرق بين هذا
وبين ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر في البدائع وما روى عنه صلى الله عليه
وسلم من الرخصة في عبادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع
ويجوز حل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان أو الجمعة وعاد مريضاً وصلى على جنازة من غير
أن يخرج لذلك قصداً وذلك جائز اهـ وبه علم أنه بعد الخروج لوجه مباح اغنايضا المكث لو في غير مسجد لغير عبادة
(قوله لمخالفة ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لانه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكانه عينه لذلك
فذكر مقتضاه عنه مع إمكان الاتمام فيه بدائع قلت ولعله لم يتعين بناء على أنه لا يتعين الزمان والمكان في النذر
كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لا لتعيينه بل لان الخروج مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو اللبث
والاقامة (تمت) لم يذكر جواز خروجه لجماعه وقد منّا عن التبر والفتح ما يفيد به وبأني في كلامه ما يفيد
أيضاً وفيما البصر عن البدائع لو أحرمت الحج أو عمرة أفام في اعتكافه الى فراغه منه فان خاف فوت الحج يجمع
ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج أهم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب شرعاً فانما وجب بعقده
وعقده لم يمكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اهـ (قوله فيقضيه) أي لو واجبا بالنذر
أما التطوع لو قطعه قبل تمام اليوم فلا في رواية الحسن كما مر ويقضى النذر مع الصوم غير أنه لو كان
شهراً عينا يقضى قدر ما فسد والاستقبله لانه لزمه متابعاً ولا فرق بين فساده بصنعه بلا عذر كالجماع مثلاً
والردة أو لعذر كمرض أو بغير صنعه أصلاً كخض وجنون وانما ضويل وأما حكمه اذا فات
عنه وقته المعين فان فات بعضه قضاه لا غير ولا يجب الاستقبال أو كذا قضى الكل متابعاً فان قدر ولم يقض
حتى مات أو صلى لكل يوم بطعام مسكين وان قدر على البعض فكذلك ان كان صحيحاً وقت النذر والا فان صم
يوم ما فعل في الاختلاف المار في الصوم والافلاشي عليه بدائع ملخصاً (قوله الا اذا أفسده بالردة) لانها تستط
ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى أو ايجابه والنذر من ايجابه اهـ ح أي وليس سببه باقياً لانه النذر
وقد قال في الفتح ان نفس النذر بالقرب بقربة فيبطل بالردة كسائر القرب اهـ واذا بطل سببه لم يجب قضاؤه
بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما (قوله قالوا هو الاستحسان) لان في القليل ضرورة
كذا في الهداية بدون لفظة قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكنه أتى بها ميل الى ما يحسنه الكمال (قوله
وبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقضي ترجيحه لانه ليس من المواضع المعدودة التي ربح
فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحساناً بالضرورة بأن الضرورة التي ينشأ بها التخفيف هي
الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع انما أي الامامين يجيزان الخروج بغير ضرورة أصلاً لان فرض المسألة
في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أو لابل للعب وأنا لا أشك في أن من خرج من المسجد الى السوق للعب
واللهو والقمار الى ما قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله أنا معتكف قال ما أبعدك عن المعتكفين اهـ ملخصاً
وقد أطل في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحساناً
حتى يكون مباح فيه القياس على الاستحسان كما أفاده الرحي فافهم (قوله وهو ما مر) أي من
الحاجة الطبيعية والشريعة (قوله والالكان التسيان اولي الخ) لانه عذرت شرعاً باعتبار العصة
معه في بعض الأحكام فتح أي كما في كل الصائم ناسياً وصحة الوقتية عند نسيان الفاتنة (قوله
كما حققه الكمال) حيث قال والذي في الحاشية والخلاصة أنه لو خرج ناسياً ومكرهاً لبول فبسه الغريم
ساعة أو لمرض فسد عنده وعلل في الحاشية المرض بأنه لا يغلب وقوعه فلم يصير مستثنى عن الايجاب فأفاد
الفساد في الكل وعلى هذا يفسد لولا عادة مريض أو شهود جنازة وان تعينت عليه الا أنه لا يأنم كما في المرض

ولو مكث أكثر لم يفسد لانه محل له
وكره تنزيهاً لمخالفة ما التزمه بلا
ضرورة (فلو خرج) ولو ناسياً
(ساعة) زمانية لا رملية كما مر
(بلا عذر فسد) فيقضيه الا اذا
أفسده بالردة واعتبراً أكثر النهار
قالوا وهو الاستحسان وبحث
فيه الكمال (و) ان خرج (بعذر
يغلب وقوعه) وهو ما مر لا غير
(لا) يفسد وأما ما لا يغلب كالنساء
غريق وانهدام مسجد فسقط
للاشم للبطلان والالكان التسيان
أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال

قوله لولا عادة مريض هكذا يحظه
واعمل صوابه لولا زيادة مريض
اهـ مصححه

تخلوا فاما فصله الزيلعي وغيره
 لكن في التبر وغيره جعل عدم
 الفساد لانهم دامه وبطلان جماعته
 واخراج كرها استحسانا وفي
 التاترخانية عن الحجة لو شرط وقت
 النذر أن يخرج لعبادة مريض
 وصلاة جنازة وحضور مجلس علم
 جاز ذلك فليحفظ (وخص) المعتكف
 (باكل وشرب ونوم وعقد احتاج
 اليه) لنفسه أو عياله فلو لتجارة
 كره (كبيع ونكاح ورجعة)
 فلو خرج لاجلها فسد لعدم
 الضرورة (وكره) أي يخرج عما لانها
 محل اطلاقهم بجر (احضار مبيع
 فيه) كما كره فيه مبيعة
 غير المعتكف

بل يجب كافي الجمعة ولا يفسد بها لانها معلوم وقوعها فكانت مستثناة وبطل هذا اذا خرج لانقاذ غريق
 أو غريق أو جهاد عم فغيره فسد ولا يأتى وكذا اذا انهدم المسجد ونص عليه في الخاتمة وغيرها وكذا تفرق
 أهله وانقطاع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال وأما قول أبي حنيفة فاعتكفه فاسد اذا خرج
 ساعة لغیر غائط أو بول أو جمعة اه ملخصا (قوله خلافا لفصله الزيلعي) حيث جعل الخروج لعبادة
 المريض والجنازة وصلايتها وانجاء الغريق والحريق والجهاد اذا كان النفي عاتما وأداء الشهادة مفسدا
 بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهدام المسجد أو تفرق أهله لعدم صلوات الخمس فيه واخراج ظالم كرها
 وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين ومشي في نور الايضاح على هذا التفصيل لاعلى ما يأتي عن التهر فافهم
 (قوله لكن في التبر) حيث قال صرح في البدائع وغيرها بأن عدم الفساد في الانهدام والاكرام استحسان
 لانه مضطر اليه لما أنه بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفا لانه لا يصل بالجماعة الصلوات الخمس
 وهذا يفيد عدم الفساد بتفريق أهله اه وفي الشريعة لانه نص على الاستحسان في ذلك في المحيط والمبتغي
 والجوهرية قلت وكذا في التجبى والسراج والتاترخانية وبهذا سقط ما ذكره أبو السعود محشى مسكين من أن
 ما في البدائع وغيرها قول صاحبين وأن الزيلعي ومسكين والشربلاني وغيرهم خلطوا أحد القولين بالآخر
 وأطال فيه بما لا يجدي اذ لو كان قول صاحبين فامعنى الاستحسان في بعض الاعذار دون بعض وده
 يقولان بعدم الفساد بالخروج أقل من نصف نهار بلا عذر أصلا أو يضا لو كان ذلك قولهما لنقله واحد لا
 صرح في البدائع في مسالتي الانهدام والاكرام بأنه لا يفسد اذا دخل مسجدا آخر من ساعته استحسنه فانك
 من ساعته صريح في أنه على قول الامام والحاصل أن مذهب الامام الفساد بالخروج الا لبول أو غائط أو زلة
 كما مر التصريح به عن كافي الحاكم وعليه ما مر عن الخاتمة والخلاصة والفتح وأن بعض المشايخ استحسن
 عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخاتمة لم يره هذا الاستحسان وجبها لان انهدام المسجد لا يخرج عنه اثنين
 معتكفا بناء على القول بان اقامة الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر أول الباب ولان الخروج لمريض
 ونسيان اذا كان مفسدا مع أنه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون للاكرام الذي هو من قبل اه
 مفسدا بالاولى ولعل المحقق ابن الهمام نظر الى هذا فتبع المنقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص كتب طائفة
 الرواية وفي الخاتمة وغيرها وتبعه صاحب البحر واعتمده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في منته مواهب
 الرحمن وتبعهم المصنف أيضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشربلاني قافهم (قوله
 وفي التاترخانية) ومثله في القهستاني (قوله لو شرط) فيه ايماء الى عدم الاكتفاء بالنية أبو السعود (قوله
 جاز ذلك) قلت بشير اليه قوله في الهداية وغيرها عند قوله ولا يخرج الحاجة الانسان لانه معلوم وقوعها
 فلا بد من الخروج فيصير مستثنى اه والحاصل أن ما يغلب وقوعه يصير مستثنى حكما وان لم يشترطه وما لا فلا الا
 اذا شرطه (قوله وخص المعتكف بأكل الخ) أي في المسجد والباء داخله على المقصور عليه بمعنى أن المعتكف
 مقصور على الاكل ونحوه في المسجد لا يحل له في غيره ولو كانت داخله على المقصور كما هو المتبادر يريد عليه
 أن النكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما لغيره في المسجد واعلم أنه كما لا يكره الاكل ونحوه
 في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كافي كراهية جامع الفتاوى وقصه يكره النوم والاكل في المسجد
 لغير المعتكف واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل فيه كراهية تعالى بقدر ما نوى أو يصل ثم يفعل
 ما شاء اه (قوله فلو لتجارة كره) أي وان لم يحضر الساعة واختاره قاضيان ورجحه الزيلعي لانه منقطع الى
 الله تعالى فلا ينبغي له أن يشغل بأمور الدنيا بجر (قوله ورجعة) معطوف على أكل لا على بيع الاتاويل
 العقد بما يشمله (قوله لعدم الضرورة) أي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظهيرية وقيل يخرج بعد
 الغروب للاكل والشرب اه وينبغي حمله على ما اذا لم يجد من يأتي له به فحينئذ يكون من الحوائج الضرورية
 كالبول بجر (قوله احضار مبيع فيه) لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغله بها ودل تعليلهم أن
 المبيع لو لم يشغل البقعة لا يكره احضاره كدراهم بسيرة أو كتاب ونحوه بجر لكن مقتضى التعليل الاول
 الكراهة وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه أنه محرز عن شغله بحقوق العباد وقواهم وفيه شغله بها
 تنجاة التعليل ولذا أيد له في المعراج بشو له فيكره شغله بها قافهم وفي البحر وأما اطلاقه أن احضار ما يشتره لبأ كله

مكروه وينبغي عدم الكراهة كما لا يخفى اهـ أى لان احضاره ضرورى لاجل الاكل ولانه لا شغل به لانه يسر
وقال أبو السعود نقل الجوى عن البرجندى أن احضار الثمن والمبيع الذى لا يشغل المسجد جائز اهـ (قوله
مطلقا) أى سواء احتاج اليه لنفسه أو عياله أو كان للتجارة أحضره أو لا كما يعلم مما قبله ومن الزيلعى والبحر
(قوله للثمن) هو ما رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن الشراء والسبع فى المسجد وأن يشد فيه ضالة أو يشد فيه شعر ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة
فتح (قوله وكذا أكله) أى غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما فى الاشباه وعبرة
ابن الكمال عن جامع الاسيحيانى لغیر المعتكف أن ينام فى المسجد مقيما كان أو غريبا مضطجعا ومتكئا
رجلاه الى القبلة أو الى غيرهما فالمعتكف أولى اهـ ونقله أيضا فى المعراج وبه يعلم تفسير الاطلاق قال ط لكن
قوله رجلاه الى القبلة غير مسلم لما نصوا عليه من الكراهة اهـ ومقاد كلام الشارح ترجع هذا الاستدراك
والظاهر أن مثل النوم الاكل والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم يلوثه لان تنظيفه واجب كما مر لكن قال فى متن
الوقاية وبأكل أى المعتكف وشرب وبنام ويبسح ويشترى فيه لا غيره قال من لا على فى شرحه أى لا يفعل
غير المعتكف شيئا من هذه الامور فى المسجد اهـ ومنه فى القهستانى ثم نقل ما مر عن المجتبى (قوله وصحت)
بمدل عن السكوت للفرق بينهما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فان طال سمي معتنا نهر وانما كره لانه ليس
بشرب بعنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صحت يوم الى الليل رواه أبو داود وأسنده
وحيفه عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم
في صمت فتح (قوله ويجب) لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون حراما كالغيبة مثلا
عديكره كاشاد شعرق وكد كلترويح سبعة فالصمت عن الاول فرض وعن الثانى واجب فافهم (قوله
في الكلم الابخير) فيه التفريغ فى الاجاب بالأن يقال انه نفي معنى ط عن الجوى أى لان كره بمعنى لا يفعل
كما قيل فى قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم ثوره وقوله وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى
لا تسهل كما ذكره ابن هشام فى آخر المغنى ويحتمل كون الابعى غير كافى لو كان فيما آله الا الله لفسدنا
ولم يدخل عليها حرف الجزل تحظاها لما بعد هذا لانها على صورة الحرفية والاولى جعل الجارية متعلقا بمحذوف
والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى وكره تكلم الا تكلم ابخير محذوف المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستثناء
من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أى مما لا اثم فيه وهذا ما استظهره فى النهر اخذا
من العناية وبه رد على ما فى البحر من أن الاولى تفسير اخير بما فيه ثواب فيكفر للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف
غيره أى غير المعتكف اهـ بأنه لا شك فى عدم استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره له مطلقا
اهـ والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا اذا لم يقصده القرية والافيه ثواب (قوله وهو) أى المباح عند
عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) أى اذا جلس له كما فيه فى الطهريه ذكره فى البحر قبيل الوز
وفى المعراج عن شرح الارشاد لا بأس فى الحديث فى المسجد اذا كان قليلا فاما أن يقصد المسجد للحديث فيه
فلا اهـ وظاهر الوعيد أن الكراهة فيه تحريمية (قوله فى فرج) أى قبل أو دبر (قوله ولو كان
وطؤه خارج المسجد) عساه تعالى لدر اشارة الى رد ما فى العناية وغيرهما من أن المعتكف انما يكون فى المسجد
فلا يتم بأه الوطء ثم قال وأتروا بأنه جازله الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء وذكر
فى شرح التأويلات أنهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم فى الجماع ثم يغتسلون فيرجعون الى معتكفهم فزل
قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد اهـ قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر لا مكان الوطء
فى المسجد وان كان فيه حرمة من جهة اخرى وهى حلول الجنب فيه على أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة
فى مسجد بيتها فاتبها فيه زوجها فيبطل اعتكافها اهـ (قوله فى الاصح) قال فى الشرب ليلية ولم يفسده
الشافعى بالوطء ناسيا وهو رواية ابن سماعة عن أصحابنا اعتبارا به بالصوم كذا فى البرهان اهـ (قوله لان
حاله مذكرة) تعليل للاصح ببيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف له حالة تذكره فلا يغتفر نسيه انه كالحرم
والاصل بخلاف الصائم (قوله وبطل بانزال الخ) لانه لا يزال صار فى معنى الجماع نهر (قوله لم يطل)
لعدم معنى الجماع ولذا لم يفسد به الصوم (قوله وان حرم السك) أى كل ما ذكر من دواعى الوطء اذ لا يلزم

مطلقا للثمن وكذا أكله ونومه الا
لغريب اشباه وقد قدمناه قبل
الوز لكن قال ابن كمال لا يكره
الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا
ونحوه فى المجتبى (و) يكره تحريما
(صحت) ان اعتقده قرينة والا
لحديث من صحت نجبا ويجب أى
الصمت كما فى فرج الا ذكر عن شر
لحديث رحم الله امرأتكم فغتم
أوسكت فسلم (وتكلم الابخير)
وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند
الحاجة اليه لا عند عدمها وهو
محمل ما فى الفتح أنه مكروه فى المسجد
بأكل الحسنة كائنا كل النار
الخطب كما حققه فى النهر
(كقراءة قرآن وحديث وعلم)
وتدريس فى سيرة الرسول عليه
السلام وقصص الانبياء عليهم
السلام وحكايات الصالحين وكناية
امور الدين (وبطل بوطء فى فرج)
أنزل أم لا (ولو) كان وطؤه خارج
المسجد (ليللا) أو نهارا عاما
(أو ناسيا) فى الاصح لان حاله
مذكرة (و) بطل (بانزال بقبلة
أو لمس) أو تنفيذ ولو لم ينزل لم يطل
وان حرم السك لعدم الحرج

من عدم البطلان بها حملها لعدم الحرج قال في شرح المجمع فان قلت لم تحرم الدواعي في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلو حرم الدواعي فيها لوقعوا في الحرج وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا يأكل ناسيا الخ) والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجاء والخروج من المسجد وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالأكل والشرب بدائع (قوله ورذته) واذا بطل بهالم يجب قضاءه كاتقدم (قوله ان داما أيا ما) المراد بالايام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان النية ح ويقضيه في الانعفاء كالجنون ط (قوله سنة) عبارة البدائع وغيرها سنين والمراد بالمبالغة فيقضي في الأقل بالأولى (قوله استحسانا) والقياس لا يقتضي كافي صوم رمضان وجه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع الحرج لان الجنون اذا طال قل ما يزول فيكثر تركه عليه صوم رمضان فيخرج في قضائه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف فتح (قوله ولزمه الليالي) أي اعتكافها مع الايام (قوله لسانه) فلا يكتفي بمجرد نية القلب فتح وقد مر (قوله اعتكاف أيام) كعشرة مثلا (قوله ولاه) حال من الليالي والاصل أنه متى دخل الليل والنهار في اعتكافه فانه يلزمه متتابعاً ولا يجوز له لو فرق بجر وكذا لو تراعى اعتكاف شهر غير معين لزمه اعتكاف شهر أي شهر كان متتابعاً في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر المتتابع وان نواه فانه يختار شاء فزق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال لانه لبت واقامة والليالي قابلة لذلك بخلاف الصوم وتماه في البدائع (قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فليزيمه الايام ط (قوله بلفظ الجمع) كثلثين يوماً أو ليلة وكذا ثلاثة أيام فانه في حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كرجال ثلاثة وان أورد بالعدد المعدودين يكون التمييز في المثال الأول في حكم الجمع لوقوعه تقييماً وبيننا لذات الجمع أعني التسلان فافهم (قوله وكذا التثنية) فانها في حكم الجمع فليزيمه اعتكاف يومين بليتين ما وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وأفاد أن المفرد لا تدخل فيه الليلة كما يأتي (قوله يتناول الآخر أي بجمعكم العرف والعبادة تقول كاعند فلان ثلاثة أيام وتريد ثلاثة أيام وما بازاها من الليالي وقال تعالى ثلاث ليال سوياً وثلاثة أيام الارض افعبر في موضع باسم الليالي وفي موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد من كل واحد منهما ما هو بارزاً صاحبه حتى انه في الموضع الذي لم تكن الايام فيه على عدد الليالي افر دكل واحد منهما بالذكر كقوله سمع ليال وثمانية أيام حسوما كافي البدائع (قوله فلو نوى الخ) لما ذكر لزوم الليالي مع الايام ولم يشهد ذلك بنية ما وعد منها علم أنه لا فرق ثم فرغ عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان في الكلام السابق إشارة الى مخالفة حكمه فصح التفريع فافهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض النسخ النهر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالعذاب والسراب كما في القاموس (قوله صححت نيته) فليزيمه الايام بغير ليل وله خيار التفريق لان القرينة تعلقت بالايام وهي متفرقة فلا يلزمه المتتابع الا بالشرط كافي الصوم ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لنيته الحقيقة) أي اللغوية أما العرفية فتشمل الليالي كما قدمناه واذا كان للفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الإطلاق عند أهل العرف الى العرفية كما نصوا عليه فلذا احتاج الى النية اذا اريد به الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما أورد من أن الحقيقة لا تحتاج الى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضاً في استعمال اللغوية يابى فصحت نيته اه فكان العرف مشتركاً والظاهر أن الأكثر استعمال خلاف اللغوية فلذا انصرف اليه عند الإطلاق واحتاج اللغوية الى النية (قوله لا) أي لا تصح نيته لانه نوى ما لا يحتمله كلامه بجر والحاصل انه اما أن يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليل وكل من الستة اما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو ينوي ما أولم تكن له نية فهي أربعة وعشرون وعلمت حكم المثنى والمجموع بأقسامهما بقي المفرد فلو نذر اعتكاف يوم لزمه فقط نواه أولم ينو وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم كما مر وتماه في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي بأن أي بلفظة شهر أو ما لو قال ثلاثين يوماً فهو مامر (قوله لماسر) أي أول الباب من قوله لعدم محليتها ح أي فان الباقي

ولا يطل بانزال بفكر أو فطر ولا يسكر لئلا ولا يأكل ناسياً البقاء الصوم بخلاف أكله عمداً ورذته وكذا انعماؤه وجنونه ان داما أيا ما فان دام جنونه سنة قضاء استحساناً (وزمه الليالي بنذرته) بلسانه (اعتكاف أيام ولاه) أي متتابعة وان لم يشترط المتتابع (كعكسه) لان ذكر أحد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر (فلو نوى في) نذر (الايام النهار) خاصة (صححت نيته) لنيته الحقيقة (وان نوى بها) أي بالايام (الليالي لا) بل يلزمه كلاهما (كأن لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهر خاصة أو) نوى (عكسه) أي الليالي خاصة فانه لا تصح نيته لان النهر اسم لمقدر يشمل الايام والليالي فلا يدخل مادونه الا أن يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا يثنى عليه لما مر

هذا آخر تصحيح الفقير محمد دقطة الدوى من هذا الجزء

واعلم أن الليالي تابعة للأيام الا
ليلة عرفة وليالي النحر تتبع للنهر
الماضية رفقاً بالناس كما في أضحية
الولولجية هذا ليلة القدر دائرة
في رمضان اتفاقاً لأنها تقدم
وتأخر خلافاً لهما وغرته فحين قال
بعيد ليلة منه أنت حرأرأنت
طالق ليلة القدر فعنده لا يقع
حتى ينسلخ شهر رمضان الآتي لجواز
كونها في الأول في الأولى وفي الآتي
في الأخيرة وقال يقع إذا مضى
مثل تلك الليلة في الآتي ولا خلاف
أنه لو قال قبل دخول رمضان
وقع بضيه قال في المحيط والفتوى
على قول الامام لكن قيده بكون
الحالف فتيها يعرف الاختلاف
والافهى ليلة السابع والعشرين
والله اعلم

مطلب
في ليلة القدر

بعد استثناء الايام هو الليالي المجردة فلا يصح الاعتكاف المذور فيها ما شرطه وهو النوم (قوله
واعلم أن الليالي تابعة للأيام) أى كل ليلة تتبع اليوم الذى بعدها لا ترى أنه يصلى التراويح في أول ليلة
من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا اذا ذكر المثنى أو المجموع يدخل المسجد قبل الغروب
ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كما صرح به في الخاتمة وصرح بأنه اذا قال أيا ما يبدأ بالنهار فيدخل
المسجد قبل طلوع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الايام الا اذا ذكر له عدداً معيناً بحر (قوله
الليلة عرفة الخ) عبارة البحر عن المحيط الا في الحج فانها في حكم الايام الماضية فليلا عرفة تابعة ليوم التروية
وليلة النحر تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن أضحية الولولجية الليلة في كل وقت تبع لنهار يأتى في الايام
الاخيرة تتبع لنهار ما مضى رفقاً بالناس اه قلت وفي حج الولولجية أيضاً الليل في باب المناسك تبع لنهار الذى
يتقدم ولهذا لو وقف بعرفة ليلة النحر قبل الطلوع أجزأه اه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم
حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر والتي تليها والتي بعدها حتى صح النحر في الليالي وبجاز الرمي فيها والمراد
أن الافعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها في الليلة التي تلي
ذلك النهار رفقاً بالناس وبسبب ذلك اطلق على تلك الليلة أنها تتبع اليوم الذى قبلها أى تبع له في الحكم
لا حقيقة والافعل ليلة تبع لليوم الذى بعدها ولذا يقال ليلة النحر ليلة التي يليها يوم النحر ولو كانت لليوم
الذى قبلها لصارت اسم الليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لا لغة ولا شرعاً وحينئذ فلا يصح ما قيل ان اليوم الثالث
من أيام النحر ليلة له وليوم التروية ليلتان الا أن يريد من حيث الحكم والازم أنه لو نذر اعتكاف يوم التروية
ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر أنه لا يقول به أحد فافهم (قوله دائرة
في رمضان اتفاقاً) أى دائرة معه بمعنى أنها توجد كلها وجدفتى مختصة به عند الامام وصاحبه لكتبتها
عندهما في ليلة معينة منه وعنده لا تتعين ويشير الى ما قلنا في تفسير الدوران ما في البحر عن الكافي ليلة القدر
في رمضان دائرة لكتبتها تتقدم وتأخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتقدم ولا تأخر اه فافهم (قوله
لجواز كونها في الأول) أى في رمضان الأول في الأولى أى في الليلة الأولى منه وفي رمضان الآتي في الليلة
الاخيرة منه فاذا نسلخ رمضان الأول لا يقع للاحتمال الأول واذا لم ينسلخ الآتي لا يقع أيضاً للاحتمال الثاني
فاذا نسلخ الآتي تحقق وجودها في أحدهما حينئذ يقع (قوله اذا مضى الخ) يعنى اذا كانت هي الليلة
الأولى فتدور في أول ليلة من القابل وان كانت الثانية أو الثالثة الخ فقد وجدت في الماضي فيتحقق عندهما
وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رمل (قوله لكن قيده الخ) أى قيد صاحب المحيط الاقواء
بقول الامام بكون الحالف فتيها أى عالمها بخلاف العلماء فيها والافلو كان عاتياً ففى ليلة السابع والعشرين
لان العوام يسمونها ليلة القدر فينصرف حلقه الى ما تعارف عنده كما هو أحد الاقوال فيها وله أدلة كثيرة من
الاحاديث واجاب عنها الامام بأن ذلك كان في ذلك العام (تسمية) ما ذكره عن الامام هو قول له وذكر في البحر
عن الخاتمة أن المشهور عن الامام انها تدور أى في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره اه
قلت ويؤيده ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته المكية بقوله واختلف
الناس في ليلة القدر أعني في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور وبه أقول فاني رأيتها في شعبان
وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثراً رأيتها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه ورأيتها مرة في العشر
الوسط من رمضان في غير ليلة وتروفي الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتروشفع من الشهر
اه وفيها للعلماء أقوال آخر بلغت ستة وأربعين (خاتمة) قال في معراج الدراية اعلم أن ليلة القدر ليلة قاضية
يستحب طابها وهي أفضل ليالي السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن ابن المسيب من شهد
العشاء ليلة القدر فقد أخذ نصيبه منها وعن الشافعي العشاء والصبح ويراها من المؤمنين من شاء الله تعالى
وعن المهلب من المالكية لا تكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن يراها أن يكتبها ويؤيد عو الله تعالى
بالاخلاص اه اللهم اننا نسألك الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل وانعون
على الاتمام اذا الجلال والاكرام الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج) *

لما كان مركبا من المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخر في حديث بني الاسلام على خمس اخره
وختم به العبادات اى الخالصه والافخو النكاح والعنقا والوقف يكون عبادة عند النية لكنه لم يشترع قصد
التعب فقط ولذا صح بلاية بخلاف اركان الاسلام الاربعة فانها لا تكون الا عبادة لا اشتراط النية فيها هذا
ما ظهر لي وأورد في التمر على قواهم مركب انه عبادة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لانه جزء
مفهومه اه وفيه أن كونه عبادة مركبة مما انفقت عليه كلمتهم اصولا وفروعا حتى أوجبوا الحج عن الميت
وان فات عمل البدن لبقاء الجزء الآخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قولهم انه مركب تعريفا له
لبين ما هيته حتى يقال أن المال شرط فيه لاجز مفهومه بل المراد بيان أن التعبد به لا يتوصل اليه غالبا
الا بأعمال البدن وانفاق المال لاجله والصلاة والصوم وان كانتا لا بدلهما من مال كثوب يستعوزونه
وطعام يقيم بنيتهم فان ذلك ليس لاجلها معني أنه لو لاها لم يفعله ولذا لم يجعل المال من شروطها وجعل
من شروطه وأيضافا للمال فيها ما يسير لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الآفاق فانه كثير فتناسب
أن يكون مقصودا في العبادة ولذا أوجب دفعه الى النائب عند العجز الدائم عن الافعال ولم يجب الحج
على الفقير القادر على المشي ووجب الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والسهور هذا ما ظهر لي فافهم
(قوله بفتح الحاء وكسرها) بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والنائب المصدر ط عن المخ والتمر
(قوله كما ظنه بعضهم) هو الزيلعي تبعا لاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تقسيده بالمعظم
عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرعا زيارة الحج)
اعلم أنهم عرفوه بأنه قصد البيت لاداء ركن من أركان الدين فنيه معنى اللغة واعترضهم في الفتح بأن أركانه
الطواف والوقوف ولا وجود للمشخص الأجزاء المشخصة وما هيته الكلية منتزعة منها وتعريفه بالقصد
لاجل الاعمال يخرج لها عن المفهوم اللغوي لأن يكون تعريفا اسميا غير حقيق فهو تعريف بالمفهوم الاسم
عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المخصوصة لانفس القصد المخرج لها عن المفهوم
مع أنه فاسد في نفسه فانه لا يشمل الحج والنفل والتعريف انما هو للتعريف مطلقا كتعريف الصلاة والصوم وغيرها
لأن فرض فقط ولانه حينئذ يخالف سائر أسماء العبادات فانها أسماء الافعال كاصلاة لتقسيم والقراءة الخ
والصوم للامسالك الخ والزكاة لاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره
كعرفة اه ملخصا فعدل الشارح عن تفسير الزيلعي الزيادة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف تبعا للبحر
ليكون اسما للافعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حشا اذا المراد به
كما قالوا هو الطواف والوقوف فخلص عنه تفسيره بأن يكون محرما الخ قيل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم
عليه ادخال الشرط أى الاحرام في التعريف فلو أبقى الزيارة على معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل
المخصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه وفيه أن الزيارة أيضا ليست ماهيته الحقيقية فيرد ما مر
في تقريره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهى كما سيفتح به الشارح ولو سلم
فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدون كمن صلى بلا طهارة ولذا ذكرنا
النية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نظائره من أسماء العبادات لان
المراد بالقصد هنا الاحرام وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدنة
مع السوق كما سيأتي فيكون عمل الجوارح أيضا ولان قوله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به الطواف
والوقوف فهو قصد منتزعه هذه الافعال لا مجرد التصديق يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات
نعم فترقوا بين الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلا والفعل تبعا وعكسوا في غيره لان الشائع
في المعاني الاصطلاحية المنقولة عن المعاني اللغوية أن تكون أخص من اللغوية لا مبالغة لها ولما كان الحج لغة
هو مطلق القصد الى معظم خصوص ما يكون قصد الى معظم معين بأفعال معينة ولو جعل اسما للافعال المعينة أصالة
ابان المعنى اللغوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في اللغة مطلق الاسماء لخصوصه بكونه اسما كعن
المفطرات بنية من الدليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وتركبة الشيء تطهيره وتركبة المال المسعاة زكاة شرعا تعليق

* (كتاب الحج) *

(هو) بفتح الحاء وكسرها لغة
القصد الى معظم لا مطلق القصد
كما ظنه بعضهم وشرعا
(زيارة) أى طواف ووقوف
(مكان مخصوص) أى الكعبة
وعرفة (في زمن مخصوص)
في الطواف من فجر التمر الى آخر
العمر وفي الوقوف من زوال شمس
عرفة لفجر التمر

جزء منه فانه طهارة لقوله تعالى تطهرهم وتزكهم بها فهي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو التذليل فلهذا جعل القصد أصلا في تعريف الحج شرعاً دون غيره وان كان القصد شرطاً في الكل وكذا جعل أصلاً في تعريف التيمم فانه في اللغة مطلق القصد وعرفوه شرعاً بأنه قصد الصعيد الطاهر على وجه مخصوص وهو الضربتان فهو قصد مقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسماً للفعل العبد وهذا معنى قول الزيلعي جعل الحج اسماً للقصد خاص مع زيادة وصف كالتميم اسم لمطلق القصد ثم جعل في الشرع اسماً للقصد خاص بزيادة وصف اهـ هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المحل (قوله سابقاً) أي على الوقوف والطواف أما كونه من الميقات فواجب ط (قوله لعذر) اما لان الآية نزلت بعد فوات الوقت أو لخوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفه على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كرهه مخالطة المشركين في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زيلعي وقدم الأول لما في حاشيته للشيخ عن الهادي لابن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوقوف وأواخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو الالاتق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يبدى من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذا شرع فيه فأين هذا من وجوب ابتدائه اهـ (قوله مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على الفور للاحتياط فان تأخيرها يعرض لافوات وهو متوقف على حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يعلم بقاء حياته الى أن يعلم الناس مناسكهم تكمياً للتبليغ لقوله تعالى اقد صدق الله رسوله الرؤيا الآية فهذا أرق في التعليل ولذا جعل الأول تابعاً له فهو كقولنا اكرم زيد لانه محسن اليك مع انه أبوك (قوله لان سببه البيت) بدليل الاضافة في قوله تعالى والله على الناس حج البيت فان الاصل اضافة الاحكام الى أسبابها كما تقتدر في الأصول ولا يتكرر الواجب اذ لم يتكرر سببه ولحديث مسلم يأيمها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقتال رجل أكل عام يارسل الله ففسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فلت نعم لو جئت ولما استطعتم قال في النهرو الآية وان كنت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يمتثل الا أن اثبات النفي يقتضي النفي أولى (قوله وقد يجب) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما اذا جاوز الميقات بلا احرام) أي فانه يجب عليه أن يعود الى الميقات ويلبى منه وكذا يجب عليه قبل الجأزة قال في الهداية ثم الا فاقى اذا انتهى الى المواقيت على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة عندنا أول يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات الا محرماً ولو لتجارة ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوى فيه التاجر والمعتز وغيرهما اهـ قال ح فحصل من هذا أن الحج والعمرة لا يكونان تفلاً من الا فاقى وانما يكونان تفلاً من البستانى والحرمى اهـ قلت وفيه نظر فان حرمة تجاوزه بدون احرام لا تدل على أن الاحرام لا يكون الا واجبا من الا فاقى لان الواجب كونه متلبساً بالاحرام وقت الجأزة سواء كان الاحرام بحج نفل أو غيره لان الاحرام شرط لحمل الجأزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصوداً كما مر في الاعتكاف وتطيره أيضاً أن الحنب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل لسنة الجمعة مثلاً ثم دخل جازم مع أنه انما نوى الغسل المسنون وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يغتسل لغيره وهنا اذا أراد مجاوزة الميقات وكان قاصداً للنسك وأحرم بنسك فرض أو من ذراً ونفل كفاه لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصداً لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلاً فينبذ يكون احرامه واجبا ونظيره تحية المسجد تندرج في أي صلاة صلاها فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاتها على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى أعلم فرض الشارح تعالى البحر والنهر تنصير الوجوب بما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه يجب عليه العودة الى الميقات ويلبى منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لا جمل الجأزة أما لو أحرم قبلها بنسك فرض أو نذراً ونفل فهو على ما نوى من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لا جمل الجأزة وحينئذ فلا حارزة في عبارته فافهم (قوله كاسيحي) أي قبيل فصل الاحرام وكذا قبل فصل الاحصار (قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب الخيراً أي وان اختار العمرة

(بفعل مخصوص) بأن يكون محرماً بنية الحج سابقاً كما سيجي
لم يقل لا دارن من أركان الدين
ليتم حج النفل (عرس) سنة تسع
واعما آخره عليه الصلاة والسلام
لعشر لعذر مع علمه ببقاء حياته ليكمل
التبليغ (مزة) لان سببه البيت
وهو واحد والزيادة تطوع وقد
تجب كما اذا جاوز الميقات
بلا احرام فانه كاسيحي ويجب عليه
أحد النسكين فان اختار الحج
اتصف بالوجوب

مطلب
فين حج بمال حرام

انصف بالوجوب وانما تركه لعدم اقتضاء المقام اياه اه ح (قوله كاللحج بمال حرام) كذا في البحر والاولى
التشيل بالحج رياء وسعة فتدبر ان الحج نفسه الذي هو زيارة مكان مخصوص الخ ليس حراما بل الحرام
هو انفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما ان الصلاة في الارض المقصوبة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان
المقصوب لا من حيث كونه الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن اتصافه بالحرمه وهنا كذلك فان الحج في نفسه
مأمور به وانما يحرم من حيث الانفاق وكأنه أطلق عليه الحرمه لان المال دخل فيه فان الحج عبادة مركبة
من عمل البدن والمال كما قد مرنا وذا قال في البحر ويجهت في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة
الحرام كما ورد في الحديث مع أنه يسقط الفرض عنه معها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم
القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اه أي لان عدم التزكيت على العفة وهي الايمان بالشرائط والاركان
والقبول المترتب عليه الثواب يتنى على أشياء بكل المال والاخلاص كما لو صلى مرأيا أو صام واعتاب
فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى أعلم (قوله عن يجب استئذانه) كأخذ أبويه المحتاج الى
خدمته والاجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما وكذا الغريم لمديون لا مال له يقضى به والكفيل لو بالاذن
فكره خروجه بلا اذنه كما في الفتح وظاهره أن الكراهية تحرمة ولذا عبر بالشارح بالوجوب وزاد في البحر
عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته ومن عليه نفقته اه والظاهر أن هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة
في غيبته قال في البحر وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقا كما سرح به في الملتقط
(قوله حتى يلتجى) وان كان الطريق مخوفا لا يخرج وان التقي بجر عن التوازل (قوله على الفور)
هو الايمان به في أول أوقات الامكان ويقابله قول محمد انه على التراخي وليس معناه تعين التأخير بل بمعنى عدم
لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يخل عطفه على الثاني فهو خير مبتدأ محذوف أو قوله عند الثاني خبر
مبتدأ محذوف أي هذا عند الثاني بقوله وأصح عطف عليه فافهم (قوله ومالك وأحمد) عطف على الامام فيفسد
اختلاف الرواية عنهما أيضا وعبارة شرح درر البصائر تفيد أيضا حديث قال وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة
ومالك وأحمد فافهم (قوله أي سنينا الخ) ذكره في البحر بحثا وأبي بسنين منونا لانه قد يجري مجرى حين
وهو عند قوم طرد (قوله الابالاسرار) أي لكن بالاسرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاسرار تحت
المرحلة ثم لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الفسق عدم الاثم فانه يأثم ولو بمرة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير
لأن كل أن حدث الاسرار أن تكثر منه تكثر ايشعر بقلة المسبلة لانه يشعر اشعار ارتكاب الكبيرة بذلك اه
ومتقضاء أنه غير مذكور بعد بل منقوض الى الرأي والعرف والظاهر أنه يمتنع لا يكون اسراراً ولذا قال أي
سنينا فقوله في شرح الملتقى فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر غير محذور لان مقتضاه حصوله
بمرة واحدة ففلا عن المزين فافهم (قوله ووجهه الخ) أي وجه كون التأخير صغيرا ان النورية واجبة لانها
ظنية لظنية دليلها وهو الاحتياط لان في تأخيرها تعريضها للنفوت وهو غير قطعي فيكون التأخير مكرها
تحريرا لا حراما لان الحرمه لا تثبت الا بطعي كقائلها وهو الفرضية وما ذكره مني على ما قاله صاحب
البحر في رسالته الموافقة في بيان المعاصي ان كل ما كره عندنا تحرر بما فهو من الصغار لكنه عتقها من الصغار
ما هو ثابت بطعي كوطي المظاهرة منها قبل التكفير والبيع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان أداء) أي
وبسقط عنه الاثم انشاقا كما في البحر قبل المراد ما تم تنويت الحج لا اثم التأخير قلت لا يخفى ما فيه بل الظاهر
ان الصواب اثم التأخير اذ بعد الاداء لا تنويت وفي الفتح ويأثم بالتأخير عن أول سنى الامكان فلو حج بعده
ارتفع الاثم اه وفي القهستان في قبا تم عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره
فانه رافع للاثم بلا خلاف (قوله وان أثم بموته قبله) أي بالاجماع كما في الزيلعي أما على قولهما
فظاهر وأما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنده لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه
أثم قبل من السنة الاولى وقبل من الاخرة من سنة رأى في نفسه الضعف وقيل يأثم في الجلة غير محكوم
بمعين بل علمه الى الله تعالى كما في الفتح (قوله وسعه أن يستقرض الخ) أي جازله ذلك وقيل يلزمه
الاستقراض كما في لباب المناسك قال من لا على القاري في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف
وضعه ظاهرا فان شغل حقوق الله تعالى اخف من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا يرد على

وقد يتصف بالحرمه كاللحج بمال
حرام وبالكراهية كاللحج بلا اذن
عن يجب استئذانه وفي التوازل
لو كان الابن صبيحا فلا ب منع
حتى يلتجى (على الفور) في العام
الاول عند الثاني وأصح الروايتين
عن الامام ومالك وأحمد فيفسق
وترد شهادته بتأخير أي سنينا
لان تأخير صغيرا وبارتكاب بمرة
لا يفسق الابالاسرار بجر ووجهه
أن النورية ظنية لان دليل
الاحتياط ظني ولذا أجمعوا أنه
لو تراخي كان أداء وان أثم بموته
قبله وقالوا لم يجب حتى أناف
ماله وسعه أن يستقرض
ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى
أن لا يؤاخذ الله بذلك أي لو نأيا
وفاء اذ اقدر كما قبله في القهية

القول الأول أيضا ان كان المراد بقوله ولو غير قادر على وقائه أن يعلم أنه ليس له جهة وفاء أصلا أما لو علم أنه غير قادر في الحال وغلب على ظنه أنه لو اجتهد قدر على الوفاء فلا يرد والظاهر أن هذا هو المراد أخذا بما ذكره في الظهيرية أيضا في الزكاة حيث قال ان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في الكبر رأيه أنه إذا اجتهد بقضائه قدر كان الافضل أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضائه حتى مات يرضى أن يقضى الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وان كان اكبر رأيه أنه لو استقرض لا يقدر على قضائه كان الافضل له عدمه اهـ واذا كان هذا في الزكاة المتعلقة بها حق التقراء ففي الحج أولى (قوله على مسلم الحج) شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب أربعة أنواع * الأول شروط الوجوب وهي التي اذا وجدت بتمامها وجب الحج والافلا وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي القدرة في شهر الحج أو في وقت خروج أهل بلده على ما يأتي * والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان وجدت بتمامها مع شروط الوجوب وجب أدائه بنفسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجحاج أو الايصاء عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الحبس والمحرم أو الزوج للمرأة وعدم العدة لهما * النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الاسلام والاحرام والزمان والمكان والقيز والعقل ومباشرة الافعال الابعذر وعدم الجماع والاداء من عام الاحرام * النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض وهي تسعة أيضا الاسلام وبقائه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النفل وعدم الافساد وعدم النية عن الغير (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة ثم اسلم بعدما اقتصر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم ينجح حتى اقتصر حيث يتقرر وجوبه دينيا في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر قلت وفيه نظر لان على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من أول سني الامكان ولكنه يتخير في أدائه فيه أو بعده كما في الصلاة يجب بأول الوقت موسعا والازم أن لا يتحقق الوجوب الا قبيل الموت وأن لا يجب الاجحاج على من كان صحيحا ثم مرض أو عجمي وأن لا يأنم المفترط بالتأخير اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله وقد حققناه الحج) حاصل ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير مخاطب بها أداء واعتقادا والخار بين مخاطب باعتقاد فقط والعراقيين مخاطب بهم اقماعا قبا عليهما قال وهو المعتقد كما حرره ابن نجيم لان ظاهر النصوص يشهد لهم وخلافه تأويل ولم ينقل عن أبي حنيفة واصحابه شيء يرجع اليه اهـ ولا ينبغي أن قوله في حق الاداء يفهم أنه مخاطب بها اعتقادا فقط كما هو مذهب الخار بين وهو ما صححه صاحب المنار لكن ليس في كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتقده هناك وما قبل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من أنه لانصر عن أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبد مديرا كان أو مكتاتيا أو مبعضا أو مأذونا به ولو بمكة أو كانت أم ولد لعدم أهليته ملك الزاد والراحلة واذا لم يجب على عبيد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الفقير فانه للتسبيل لا للاهلية فوجب على فقراء مكة وبهذا التقرير يظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج نهر وهو وجود الاهلية فيهما لا فيه والمراد أهلية الوجوب والافعال بعد أهل الاداء فيقع له فلا كما سيأتي (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول فذهب نحر الاسلام الى انه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الدبوسي الى انه مخاطب بها احتياطا بجر وقد منا الكلام على المعتوه في أول الزكاة فراجع (تنبيه) ذكر في البدائع انه لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كما لا يجب عليهما اهـ ونقل غيره صحة حجهم ما ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراكه وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق يحمل الأول على أدائها بنفسها والثاني على فعل الولي ففي الولولية وغيرها الصبي ينجح به أبوه وكذا المجنون لان احرامه عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اهـ وسيأتي تمامه (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بجر وقوله أو بأخبار عدل الحج هذا لمن اسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب بقى لو أدى قبله ذكر التطبي في مناسكه بحنا انه لا يجزيه عن الفرض ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم مما مر وبان الحج يصح

(على مسلم) لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار (حر مكلف) عالم بفرضيته اما بالكون بدارنا وما بأخبار عدل

بطلق النية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة وبأنه يصح عن نشأ في دارنا وان لم يعلم بالفرضية كما علمته (قوله
 أو مستورين) أفاد أن الشرط أحد شرطى الشهادة العدد أو العدالة كما في النهر (قوله صحيح البدن) أى
 سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت
 على الرحلة بنفسه وأعمى وان وجد قائداً ومحبوس وخائف من سلطان لا بأنفسهم ولا بالنيابة في ظاهر المذهب
 عن الامام وهو رواية عنهم ما ظهر الرواية عنهما وجوب الاجحاج عليهم ويجزئهم ان دام العجز وان زال أعادوا
 بأنفسهم والحاصل انه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما ونمرة الخلاف تظهر
 في وجوب الاجحاج والايضاء كما ذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل
 الخروج الى الحج تقرر ديناً في ذمته فيلزمه الاجحاج فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الايضاء لانه لم يؤخر بعد
 الايجاب ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التحفة اختيار قولهما وكذا الاستيعابى وقوام في الفتح
 ومشى على أن الصحة من شرائط وجوب الاداء اهـ من البحر والنهر وحكى في الباب اختلاف التصحيح وفي
 شرحه أنه مشى على الاول في النهاية وقال في البحر العسميت انه المذهب الصحيح وان الثاني صحيحه فاضى خان
 في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه الخلاف المار كما علمته
 (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما مر وظاهر أنه لو كان جسبه لمنعه حقاً قادراً على أدائه لا يسقط
 عنه وجوب الاداء (تنبيه) ذكر في شرح الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعناه من الامراء
 ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالي عن حقوق العباد وتماه فيه ولا يخفى ان هذا ان دام عجزه الى الموت
 والا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد أيضاً بما اذا كان قادراً على الحج ثم عجزوا فلا يلزمه
 الاجحاج على الخلاف المذكور آنفاً (قوله يمنع منه) أى من الحج أى الخروج اليه ط (قوله ذى
 زاد وراحله) أفاد انه لا يجب الابعث الراد وملك اجرة الرحلة فلا يجب بالاباحة أو العارية كما في البحر
 وسبيل اليه (قوله مختصة به) فلا يكتفى لو قدر على رحلته مشتركة بركبها مع غيره بالمعاقبة شرح الباب
 (قوله وهو المسمى بالمقرب) بنتم الميم اسم مفعول أى ذو القرب وهو كما في التساموس الا كاف الصغير حول
 السنام ح وذ كرضم الرحلة باعتبار كونهم ركوباً (قوله والا) أى ان لم يقدر على ركوب المقرب (قوله
 على المحارة) هي شبه اليهودج قاموس أى على شق منها بشرط أن يجده معادلاً كما صرح به الشافعية وما في البحر
 من أنه يمكنه أن يضع في الشق الاخر امتعته رده الخير الرملى وفي شرح الباب اما ركوب زامله أى مقرب
 أو بشق مجمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفة فليس لها عبرة اهـ والظاهر أن المراد بالمحفة تحت المعروف في
 زماننا المحمول بين جلين أو بغلين لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بأنه منابذ لما قرره من
 أنه يعتبر في كل ما يلقى بحاله عادة وعرفا فمن لا يقدر الا عليها اعتبر في حقه بلا رتباب وان قدر بالحمل أو المقرب
 فلا يعذر ولو كان شريفاً أو ذا اثر اهـ (قوله للافاقي) مرتبط بقوله وراحله لا بقوله فشرط لا يهامه
 ان غير الافاقي يشترط له المقرب فلا يناسب قوله لا لمسكى يستطيع المشى والحاصل أن الزاد لا بد منه ولولمكى
 كما صرح به غير واحد كصاحب الينابيع والسراج وما في الخانية والنهاية من أن المسكى يلزمه الحج ولو فقيراً
 لازادله نظريه ابن الهمام الا أن يراد ما اذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الرحلة فشرط للافاقي
 دون المسكى القادر على المشى وقبل شرط مطلقاً لان ما بين مكة وعرفات اربع فرائخ ولا يقدر كل أحد على
 مشيها كما في المحيط وصحيح صاحب الباب في منسكه الكبير الاول ونظريه شارحه القارى بأن القادر نادر ومبنى
 الاحكام على الغالب وحد المسكى عندنا من كان داخل المواقف الى الحرم كما ذكره الكرماني وهو بعيد جداً
 بل الظاهر ما في السراج وغيره انه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق
 من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دونه فلا اذا كان قادراً على المشى وتماه في شرح الباب (تنبيه)
 في الباب الفقير الافاقي اذا وصل الى ميقات فهو كالمسكى قال شارحه أى حيث لا يشترط في حقه الزاد
 والراحله ان لم يكن عاجراً عن المشى وينبغي أن يكون الغنى الافاقي كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله
 الى أحد المواقف فالتقييد بالفقر لظهور عجزه عن المركب وليفد أنه يعين عليه أن لا ينوى فقراً على زعمه انه
 لا يجب عليه فقره لانه ما كان واجباً وهو افاقي فلما صار كالمسكى وجب عليه فلو نواه ففلا يلزمه الحج ثانياً اهـ

أو مستورين (صحيح) البدن (بصير)
 غير محبوس وخائف من سلطان يمنع
 منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالمعتاد
 لهم ونحوه اذا قدر على خبز وجبن
 لا بعد قادراً (وراحله) مختصة به
 وهو المسمى بالمقرب ان قدر والا
 فشرط القدرة على المحارة
 للافاقي بالزاد والراحله لا لمسكى
 يستطيع المشى

مختصا وتظهره ما سنده في باب الحج عن الغير من أن المأمور بالحج اذا وصل الى مكة لم يكتل ليحج حج
 الفرض عن نفسه لكونه سار قادرا على ما فيه كما يستعمله ان شاء الله تعالى (قوله لشبهه بالسعي الى الجمعة) اي
 في عدم اشتراط الراحلة فيه (قوله وأفاد) أي حيث عبر بالراحلة وهي من الابل خاصة وهو الموافق للهداية
 وشروحهما لما في كتب اللغة من أنها المركب من الابل ذكر اصكان أو اتنى وما في القهستاني من تفسيرها
 بأنها ما يحمله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره وأنها في الاصل البعير القوى على الاسفار والاحمال اه
 لا يخالف ذلك لأن غير البعير لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن
 شرح الصباغى بأنه لو ملك كرى حمار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الاذرى
 من الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار فيمن بينه وبين مكة مراحل يسيرة دون البعيرة لأن غير
 الابل لا يقوى عليها قال السندى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جدا ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه
 بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم (قوله وانما صرحوا بالكرهية) أي التزيمية
 كما استظهره صاحب البحر بدليل افضلية مقابلة ط (قوله به يفتى) لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة
 وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن الغير أن يحج راكبا اذا اتسعت النفقة حتى لو حج ماشيا ولو باره
 ضمن كما صرح به في اللباب لكن سياتى آخر كتاب الحج ان من تدرج ماشيا وجب عليه المشى في الاسح
 وعليه المتون وعلة في الهداية وغيرها بأنه التزم القرية بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا
 كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بسبع مائة ولأنه أشق
 على البدن فكان افضل وغنامه في شرح الجامع الخافى وقال في الفتح فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشيا
 فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صاعدا مع المشى اولا يطبقه
 والا فلا شك أن المشى أفضل في نفسه لانه أقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكر اخذ بث المار وغيره قلت وأما
 مسألة الحج عن الغير فاعل وجهها أن الميت لما عجز عن احدي المشقتين وهي مشقة البدن ولم يقدر الاعلى
 الاخرى وهي مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فلزم الاتيان بها كاملة ولذا وجب الاجحاج من منزل
 الآخر والاتفاق من ماله ولم يجزه تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليست اهل (قوله والمقرب أفضل من
 المحارة) لانه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولانه أبعد من الرياء والسمعة وأخف على الحيوان (قوله وفي
 اجارة الخلاصة الحج) قال الخليل الملى نقله في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الجحاف على الحمار
 وافصاف في حق الجمل فتأمل وذكر في الجوهرة أن الميت ستة وعشرون أوقية والاوقية سبعة مثاقيل وهي
 عشرة دراهم والمائتان وأربعون مناهى الوسق وهي قطار دمشق تقريبا (قوله وظاهره ان البغل كالحمار)
 كذا في التهرؤ كأنه أراد الحمار القوى المعتدل الانتقال في الاسفار فانه كالبغل والافأ كثر الحمار دون البغال
 بكثير فافهم (قوله ولو وهب الاب لابنه الحج) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا يمتنع أحدهما على
 الآخر يعلم حكم الاجنبى بالاولى ومراده افادة أن القدرة على الزاد والراحلة لا ينفصلان من الملك دون الاباحة
 والعارية كما قدمناه (قوله وهذا) أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا
 للاصوليين) حيث قالوا انهم من شروط وجوب الاداء وغنامه في البحر وفيما علقناه عليه (قوله كما مر
 في الزكاة) أي من بيان ما لا بد منه من الخواص الاصلية كفرسه وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وآلات حرقته
 وأمنائه وقضاء ديونه وأصدقته ولو مؤجلة كما في اللباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في اللباب أيضا
 وان وجد مالا وعليه حج وزكاة يحج به قبل الآن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرف اليها اه
 (تنبيه) ليس من الخواص الاصلية ما جرت به العادة الحديثة برسم الهدية للأقارب والاصحاب فلا يعذر
 بقول الحج ليجزه عن ذلك كأنه عليه العمادي في منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاه بعضهم الى منسك المحقق
 ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود الى مناسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يسكنه هو
 أو من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن أو عبد أو متاع أو كتب شرعية أو آنية كعريية أما
 نحو العلب والنعم وأمثالها من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستطاعة وان احتاج اليها كما في شرح اللباب عن
 التاريخانية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزائد) لانه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة

لشبهه بالسعي للجمعة وأفاد أنه لو قدوة
 على غير الراحلة من بغل أو حمار
 لم يجب قال في البحر ولم أره صريحا
 وانما صرحوا بالكرهية
 السراجية الحج راكبا أفضل منه
 ماشيا به يفتى والمقرب أفضل من
 المحارة وفي اجارة الخلاصة حل
 الجمل مائتان وأربعون مناهى الحمار
 مائة وخمسون فقطاهره أن البغل
 كالحمار ولو وهب الاب لابنه مالا
 يحج به لم يجب قبوله لأن شرائط
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا
 منها باتفاق الفقهاء خلافا
 للاصوليين (فضلا عن ما لا بد منه)
 كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومرسته
 ولو كبراء كنه الاستعناء
 ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه
 بيع الزائد نعم هو الافضل

وعلم به عدم لزوم بيع الكل
والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى
وكذا لو كان عنده ما لو اشترى به
مسكاً وخادماً لا يبيعه بعده ما يكتفى للرجوع
لا يلزمه خلاصة وحزري التهرئة
يشترط بقاء رأس مال لحرفته
ان احتاجت لذلك والا لا وفي
الاشياء معه آلف وخاف العزوبة
ان كان قبل خروج أهل بلده فله
الترجيع ولو وقته لزومه الحج
(و) فضلاً عن (نفقة عياله) ممن
تأزمه نفقته لتقدم حق العبد
(الى) حين (عوده) وقبل بعده
يوم وقبل بشهر (مع أمن
الطريق) بغلبة السلامة ولو
بالرشوة على ما حققه الكمال

مطلب

في قولهم يقدم حق العبد على
حق الشرع

ولو أكتفى بزمه بيع الزائد ان كان فيه وفاء كما في الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بأن عطفنا على
بيع (قوله لا يلزمه) تبع في عز وذلك الى الخلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيت في الخلاصة هكذا وان لم يكن له
مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ ثمن مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج
وان جعلها في غيره أم ثم اه لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده كما صرح به في الباب اما قبله فيشتري به
ما شاء لانه قبل الوجوب كما في مسألة التزوج الاتية وعليه يحمل كلام الشارح فتدبر (قوله يشترط بقاء رأس
مال لحرفته) كما جرد ههنا وعزاع كما في الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بجر قلت
والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لأكثر لانه لانه لانه (قوله وفي الاشياء)
المسألة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التجنيس
وذكرها في الهداية مطلقة واستشهد بها على أن الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج
وان كان واجبا عند التوفان وهو صريح ما في العناية مع انه حينئذ من الحوائج الاصلية ولذا اعترضه ابن كمال
باشافي شرحه على الهداية بانه حال التوفان مقدم على الحج اتفاقاً لان في تركه أمرين ترك الفرض والوقوع
في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير حال التوفان اه أي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققته فرض التزوج
أما لو خافه فالترجيع واجب لا فرض فيقدم الحج الفرض عليه فافهم (قوله) فضلاً عن نفقة عياله هذا
داخل تحت ما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اهتماماً بآثاره شهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة
والسكنى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقتير بجر أي الوسط من حاله المعهود ولذا
اعقبه بقوله من غير تمييز الخ لا ما بين نفقة الغنى والفقير فلا يرد ما في البحر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة
خلاف المتقرب به وانتهى على اعتبار حالهما كما سألني أن شاء الله تعالى اه لان المراد بالوسط هناك المعنى
الثاني والمراد هنا الاول فافهم (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع لانه وانما بحق الشرع بل حاجة
العبد وعدم حاجة الشرع ألا ترى انه اذا اجتمعت الحدود وفيها حق العبد يبدأ بحق العبد لما قلنا ولانه ما من
شيء الا والله تعالى فيه حق فلو تقدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان وأما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق فالظاهر أنه أحق من جهة التعظيم لا من جهة التقديم
ولذا قلنا لا يستقرض الحج الا اذا قدر على الوفاء كما مر وكذا جاز قطع الصلاة وتأخيرها لخوفه على نفسه وأمواله
أو نفس غيره وأمواله كخوف القابلة على الولد والخوف من تردى اعى وخوف الراعى من الذئب وأمثال ذلك
كأقطار الضيف (قوله الى حين عوده) متعلق بقوله فضلاً أو بما لا بد منه لانه يعنى ما يحتاجه أو بنفقة
أي فلا يشترط بقاء نفقة لما بعد عوده وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل
بلده وان كان مخيفاً في غيره بجر وقد مناعن الباب انه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاصح
ورجحه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعلى الاول تجب الوصية به اذ مات قبل أمن الطريق اما
بعده فتجب اتفاقاً بجر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره الفقيه أبو الليث وعليه الاعتقاد واختلف
في سقوطه اذا لم يكن يذم ركوب البحر فقل يسقط وقال الكرماني ان كان الغالب فيه السلامة من موضع
جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح بجر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم
غلبة الخوف حتى لو غلب وقوع النيب والغلبة من المخارين مراراً أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق ولها
شوكه والناس يستضعفون انفسهم عنهم لا يجب وما افق به الرازي من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف
في سنة ست وثلاثين وسقانة لأقول انه فرض في زماننا وقول النبطي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا
سنة حج انما كان وقت غلبة النيب والخوف في الطريق ثم زال والله المنة (قوله على ما حققه الكمال) حيث
قال وقول الصفار لا أرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا بأرشائهم
فتم كون الطاعة سبب المعصية فيه نظر لان هذا لم يكن من شأنهم انما شأنهم استحلال قتل الانفس وأخذ
الاموال وكانوا يغلبون على أماكن يترصدون فيها للحجاج وقد هجموا عليهم مرة في مكة فقتلوا خلقاً في الحرم وقد
سئل الكرخي عن لا يخرج خوفاً منهم فقال ما سالت البادية من الاكاث أي لا تخلع عنها قلعة الماء وهيجان السموم
وهذا الجواب منه رحمه الله تعالى ومجمله انه رأى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وتقديره فالاثم في مثله على

الآخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اه ملخصا واعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بأن ما ذكر في القضاء ليس على إطلاقه بل فيما إذا كان المعطى مضطرا بأن لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله أما إذا كان بالاتزام منه فبالاعطاء أيضا ثم وما نحن فيه من هذا القبيل اه وأقره في النهر وأجاب السيد أبو السعود بأنه هنا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن القنية والمجتبي فان المكس والخفارة رشوة وتقل ح عن الجر أن الرشوة في مثل هذا جائزة ولم أره فيه فليراجع (قوله ان قتل بعض الحجاج) أي في كل عام أو في غالب الاعوام وحيث لا تكون السلامة غالبية اه ح قلت فيه نظرفان غلبة السلامة ليس المراد بها الكل أحد بل للمجموع وهي لا تنفي الا بقتل الاكثر أو الكثير أما قتل اللصوص لبعض قليل من جمع كثير سيما إذا كان بتفريطه بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبية نعم إذا كان القتل بمحاربة القطاع مع الحجاج فهو عذرا إذا غلب الخوف لما مر عن الفتح من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على انك قد سمعت أن جواب الكرخي في شأن القرامطة المستسلمين لقتل الحجاج وأيضا فان ما يحصل من الموت بقتل الماء وهيجان السموم أكثر مما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذرا لزم أن لا يجب الحج الاعلى القريب من مكة في أوقات خاصة مع أن الله تعالى أوجبه على أهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بأن سفره لا يمتدح بما يكون في غيره من الأسفار من موت وقتل وسرقة فافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس ما يأخذه العشائر والخفارة ما يأخذه الخفير وهو الجحر ومثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من الصر المعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم (قوله والمعفلا) وعليه الفتوى شرح الباب عن المنهاج (قوله وعليه) أي على كون المعقد عدم كونه عذرا فيمتسب الخ ح (قوله كفي مناسك الطرابلسي) وعزاه في شرح الباب الى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأة وما قبلهما من الشروط مشترك والمحرم من لا يجوز له مناكتها على التأييد بقراءة أو رضاع أو صهرية كافي التحفة وأدخل في الظهيرية بنت موطوءة من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطئ الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة نهر لكن قال في شرح الباب ذكره قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله ولو عبدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله أو ذمتيا أو برضاع يخص بالمحرم كالأبني ح لكن نقل السيد أبو السعود عن نفقات الزانية لا تسافر بأخيها رضاء عافى زماننا اه أي لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالمصاهرة الشابة فينبغي استثناء الصورة الشابة هنا أيضا لان السفر كالخلوة (قوله كفي النهرجينا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمراهق كبالغ) اعتراض بين النعوت ح (قوله غير مجوسى) مختص بالمحرم اذ لا يمتد في زواج الحاشية أن يكون مجوسيا ح (قوله ولا فاسق) بعم الزوج والمحرم ح وقيدته في شرح الباب بكونه ما جانا لا يسالى (قوله لعدم حفظهما) لان المجوسى يمتحن عليها منه لا اعتقاده حل تنكاح محرمه والفساق الذى لامرؤه كذلك ولو زوا وتترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمو نا لا غناء ما ذكره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط أن تكون قادرة على نفقة وانفقته (قوله لمحرما) قيد به لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي لها عليه النفقة وان لم يخرج معها كذلك عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مانعة نفسها بفعلها سراج (قوله لانه محبوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لغيره فنفقته عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحمد ذوف صفة لزوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله حرّة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الحج وقد مر اشتراط الحرّة فيه لكن اشار به الى أن ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزوج أو محرم خاص بالحرّة فيجوز للإمامة والمكاتب والمدرّة وأم الولد السفر بدونه كافي السراج لكن في شرح الباب والفتوى على انه يكره في زماننا (قوله ولو عجوزا) أي لا إطلاق التصوص بحر قال الشاعر لكل سافطة في الحى لا قطة * وكل كاسدة يومالها سوقي

وسمي آخر الكتاب ان قتل بعض الحجاج عذر وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة عذر قولان والمعقد لا كافي القنية والمجتبي وعليه فيمتسب في الفاضل عما لا بد منه القدرة على المكس ونحوه كافي مناسك الطرابلسي (و) مع (زوج أو محرم) ولو عبدا أو ذمتيا أو برضاع (بالغ) قيد لهما كافي النهر بمحشا (عاقل) والمراهق كبالغ) جوهرية (غير مجوسى ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع) وجوب (النفقة) لمحرما (عليها) لانه محبوس عليها (لامرأة) حرّة ولو عجوزا

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة بغير محرم بحر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان شرح الباب ويؤيده حديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الأول فليس للزوج منعها اذا كان ينهيا وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) هما مبنيان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع الصحة وأمن الطريق شروط وجوب الأداء فيجب الابصاء ان منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقد المحرم وعلى الأول لا يجب شيء من ذلك كما في البحر وفي التهر وصحح الأول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تعالى القاضي خان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه منى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهره وابن امير حاج في المناسك كما قاله المصنف في منحه قال ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج له أن يمنع من الخروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتضر منه بخلاف المحرم فإنه ان وافقها أنفقت عليه وان امتنع أمسكت فنفتها وزكّت الحج اه فافهم (قوله وليس عبدها بمحرم لها) أي ولو مجبوا أو خصيا لأنه لا يحرم نكاحها عليه على التأيد بل مادام ملوكا لها (قوله وليس لزوجها منعها) أي اذا كان معها محرم والا فلا منعها كما يمنعها عن غير حجة الاسلام ولو واجبة بضعها كالمندورة والتي أحرمت بها فقاتتها وتحلت منها بعمرة فلا تقضيها الا بأذنه وكذا لو دخلت مكة بعد مجاوزة المقات غير محرمة لأن حق الزوج لا تقدر على منعه بضعها بل بإيجاب الله تعالى في حجة الاسلام رحق وإذا منعها زوجها فيما يملكه تصير محصورة كإسبأ في بابها ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريمية للنهي في حديث الصحيحين لتسافر امرأة ثلاثا الا ومعها محرم زاد مسلم في رواية أو زوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الحج اذا وجدت كما في شرح المجموع والباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن امير حاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر (قوله اية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائنا أو رجعي ح (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعي لا يفارقها زوجها أو بائنا فان كان الى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر فتخيرت أو الى أحدهما سافردون الآخرتين أن تصير الى الآخر أو كل منهما سافردان كانت في مصر قرنت فيه الى أن تقضى عتبتها ولا تخرج وان وجدت محرما خلافا لهما وان كانت في قرية أو مفازة لا تأمن على نفسها فلهما أن تقضى الى موضع أمن ولا تخرج منه حتى تقضى عتبتها وان وجدت محرما عنده خلافا لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر اية أي ثابتة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج بعد المسافة ط (قوله وكذا سائر شرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تنبيه) ذكر صاحب الباب في منعه الكبير ان من شرائط امكان السير وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتاج الى أن يقطع كل يوم او في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح الباب ان منها أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لأنه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتماه هناك (قوله فلو أحرم صبي الخ) تفريع على اشتراط البلوغ والحزنية (قوله أو أحرم عنه أبوه) المراد من كان أقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد كما في الثانية والظاهر أنه شرط الاولوية لباب وشرحه (قوله وينبغي الخ) قال في الباب وشرحه وينبغي لوليه أن يجنبه من محظورات الاحرام كلبس الخيط والطيب وان ارتكبهما الصبي لاشيئ عليهما (قوله وظاهره) أي ظاهر قول الميسوط أو أحرم عنه أبوه بأعادة الضمير الى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول الباب وكل ما قدر للصبي عليه بنفسه لا تجوز فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشنى عن الدخيرة قال محمد في الاصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار وأنه على وجهين الأول اذا كان صبيًا لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا أحرم عنه أبوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كما يفعل مثل ما يفعل البالغ اه فهو كالصريح في أن احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل

(في سفر) وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبدها بمحرم لها وليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام ولو جئت بلا محرم جاز مع الكراهة (و) مع (عدم عدة على مطلقا) أية عدة كانت ابن ملك (والعبرة لوجوبها) أي العدة المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر الشروط بحر فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه صار محرما وينبغي أن يجزّده قبله ويلبسه ازارا ووداء مبسوط وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فعليه أولى (فيلج) أو عبد فعتق

(قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بلغ وعنى (قوله لانعقاده نقلاً) وكان القياس أن يصح فرض الوتوى حجة الاسلام حال وقوفه لأن الاحرام شرط كان الصبي اذا انطهر ثم بلغ فانه يصح أداء فرضه تلك الطهارة الا أن الاحرام له شبه بالركن لاشتراكه على النية حيث لم بعده لم يصح كالموشرع في صلاة ثم بلغ بالسنة فان جدد احرامها ونوى بها الفرض يقع عنه والا فلا شرح الباب (قوله فلو وجدنا الخ) بأن يرجع الى مبتدات من الموافات ويجدد التلبسة بالحج كافي شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لأن انشاء الاحرام من الميقنات واجب فقط كما يأتى ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل عبارة المبتدئ ولو أحرم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يميزهم عن حجة الاسلام اه ومقتضاه أن المراد بما قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عبر به من لا على القارى في شرحه على الوقاية والباب لكن نقل القاضي عيّد في شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي المكي أن المراد به الكينونة بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة فبلغ ليس له التجديد وان بقى وقت الوقوف وأيداه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسألة في زماننا فمنهم من أفتى بحجة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفتى بعدمها ولم يفرقها انصافاً بها اه ملخصاً قلت وظاهر قول المصنف تعالى الدرر قبل وقوفه أن المراد حقيقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام العجمي (قوله لم يجزه) أى من حجة الاسلام ط (قوله لانعقاده) أى احرام العدة نقلاً لازماً فلا يمكنه الخروج عنه بجر ط (قوله بخلاف الصبي) لأن احرامه غير لازم لعدم أهلية المزوم عليه ولذا ألوا حصر وتخلل لادم عليه ولا قضاء ولا جزاء عليه لا ارتكاب اشتغورات فتح (قوله والكافر) أى لو أحرم فأسلم فجدد الاحرام لحجة الاسلام أجراه لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاهلية ط عن البدائع (قوله والمجنون) أى لو أحرم عنه ولبه ثم أفاق فجدد الاحرام قبل الوقوف اجزأه عن حجة الاسلام شرح الباب وفي الذخيرة قال في الاصل وكل جواب عرقته في الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب في المجنون اه وفي اللؤلؤ الحية قبيل الاحصار وكذا الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون يقضى المناسك ويرى الجمار لأن احرام الاب عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وفي شرح المقدسي عن البحر العميق لا حج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه ولبه اه فهذه النقول صريحة في أن المجنون يحرم عنه ولبه كالصبي وبه اندفع ما في البحر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه وكون ولبه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبره ليشمل الشرط والركن ط (قوله الاحرام) هو النية والتلبسة أو ما يقوم مقامها أى مقام التلبسة من الذكر أو تقلد البدنة مع السوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صح تقديمه على أشهر الحج وان كره كما سيأتى ح (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبهه بالركن يعنى أن فاقته الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التخلل بعرفة والقضاء من قابل كما يأتى ولو كان شرطاً لمحض الجازات الاستدامة اه ح ويتفرع عليه أيضاً ما في شرح الباب من أنه لو أحرم ثم ارتد والعياذ بالله تعالى بطل احرامه والافارقة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة اه وكذا ما قد مناه من اشتراط النية فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سوط الفرض عن صبي أو عبد أحرم فبلغ أو عتق أو لم يجده الصبي (قوله ليقضى من قابل) أى بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله في أوأانه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعه طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط وبقائه واجب كما يأتى ط (قوله وهما ركنان) يشكل عليه ما قالوا ان الأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزئاً بخلاف ما اذ رجع قبله فانه لا وجود للحج الا بوجود ركنيه ولم يوجد فينبغى أن لا يجزى الأمر سواء مات المأمور أو رجع بجر قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوسعه وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج عن نفسه فسنذكر عن الباب انه اذا أوصى بإتمام الحج تجب بدنة تأتلى (تنمة) بقى من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العمر ومكانه أى من أرض عرفات للوقوف

قبل الوقوف (فنى) كل
على احرامه (لم يستطع فرضهما)
لانعقاده نقلاً (فلو جدد
الصبي الاحرام قبل وقوفه
بعرفة ونوى حجة الاسلام أجراه
ولو فعل) العبد (المعنى ذلك)
التجديد المذكور (لم يجزه)
لانعقاده لازماً بخلاف الصبي
والكافر والمجنون (و) الحج
(فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو
شرط ابتداء وله حكم الركن
اتهاء حتى لم يجز لقائت الحج
استدامته ليقضى به من قابل
(والوقوف بعرفة) في أوأانه
سميت به لأن آدم وحواء تعارفا
فيها (و) معظم (طواف الزيارة)
وهما ركنان

مطلب
في فروض الحج وواجباته

ونفس المسجد للطواف وألحق بهما ترك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس مضاف قيم وسيأتي حكم الواجب (قوله ينف وعشرون) أي اثنان وعشرون هنا بمازاده انشراح أو أربعة وعشرون أن اعتبر الأخير وهو المخطور ثلاثة وأوصلها في الباب إلى خمسة وثلاثين فزاد أحد عشر أخرى الوقوف بعرفة جزء من الليل ومتابعة الامام في الافاضة أي بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة وتأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة والاتباع بما زاد على الأكثر في طواف الزيارة قبل ويتونه جزء من الليل فيها وعدم تأخير رمي كل يوم إلى ثمانية ورمي القارن والمتمتع قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل الحلق وفي أيام الخريف وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة الخمسة الاول المذكورة في المتن والذبح أما الباقي فهي واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف جمع) بفتح فسكون أي الوقوف فيه ولوساعة بعد الفجر كما في شرح اللباب (قوله سميت بذلك) أي يجمع بعزلة فتدبشربذا إلى ما فرق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آفاقا أو غيره قارنا أو متعيا أو مفردا وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره ثلاثا وهم رجوع قوله لا فاقى إلى الجميع والافتك من الواجبات الا تية لكل من حج (قوله وضواف الصدر) بفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتا وليسمى طواف الوداع بفتح الواو وتكسر لموادعته البيت شرح اللباب فنقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو وتفسير لوطاف الصدر لا تفسير للصدر الاعتبار انزوم لأن الوداع بمعنى الترك لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا فاقى) اعترض النووي في التهذيب على الفقهاء في ذلك بأن الا فاق النواحي واحد أفق بفتحين وبساكن انفاء والنسبة اليه افقى لأن الجمع اذا لم يسم به فالتسبة إلى واحد وأجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح لأنه أريد به الخارج أي خارج المواقيت فكان بمنزلة الانصاري وقامه في شرح ابن كمال وانه هستانى (قوله غير الخائض) لأن الخائض يسقط عنها كإسياني (قوله والحلق أو التقصير) أي أحدهما والحلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا وأجاب في شرح اللباب بأن وجوبه من حيث ايقاعه في الوقف المشروع وهو ما بعد الزمى في الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سيأتي فالاحسن الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضا قطعيا فقد يكون واجبا كتوقف الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لأن التحلل الواجب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل ظني فثبت به الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل الحرم لمديني ونحوه كمتنع لم يسق الهدى ط والتقييده لا احتراز عما بعده والا فيجوز قبله بل هو أفضل بشرطه كما في شرح اللباب (قوله إلى الغروب) لم يقل من الزوال لأن ابتداءه من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يمده بعد تحققه مطلقا إلى الغروب كما أفاده في شرح اللباب (قوله ان وقف نهارا) أما اذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كما في شرح اللباب نعم يكون تارك واجب الوقوف نهارا إلى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في المطلب الفائق شرح الكثر أن الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه سنة يكره تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في اللباب وذكر ابن الهمام انه لو قيل انه واجب لا يبعد لأن المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوجيز وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون عليه المعقول اه من شرح اللباب (قوله والتمس من فيه) وهو أخذ الطائف عن عيين نفسه وجهه البيت عن يساره لباب (قوله في الاصح) صرح به الجمهور وقيل انه سنة وقيل فرض شرح اللباب (قوله والمشي فيه الخ) فلا تركه بلا عذر أعاده والا فله دم لأن المشي واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وما في الخاتمة من انه أفضل تساهل أو محمول على النافلة لا يقال بل ينبغي في النافلة أن تجب صدقة لأنه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لأن الفرص أن شرعه لم يكن بصفة المشي والشروع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لزم ماشيا) قال صاحب اللباب في منعه الكبير ثم ان طافه زحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوى انه يجزئه لأنه أدى ما أوجب على نفسه وقامه في شرح اللباب (قوله فخشيه أفضل) أشار إلى أن الزحف يجزئه

(وواجبه) ينف وعشرون
(وقوف جمع) وهو المزدلفة
سميت بذلك لأن آدم اجتمع
بجواء وأزدلف إليها أي دنا
(والسعي) وعند الأئمة ثلاثة
هو ركن (بين الصفا) سمي به لأنه
جلس عليه آدم صفوة الله
(والمروة) لأنه جلس عليها امرأة
وهي حواء ولذا أنت (ورمي
الجمار) لكل من حج (وطواف
الصدر) أي الوداع (ولا فاقى)
غير الخائض (والحلق أو التقصير
وانشاء الاحرام من الميقات
ومدة الوقوف بعرفة إلى الغروب)
ان وقف نهارا (والبدء بالطواف
من الحجر الأسود) على الاشبه
لمواظبته عليه عليه الصلاة والسلام
وقيل فرض وقيل سنة (والتمس من
فيه) أي في الطواف في الاصح
(والمشي فيه لمن ليس له عذر)
ينعنه منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه
ماشيا ولو شرع متغلا زحفا فخشيه
أفضل

ولادم عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشروع ووجوبه بالنذر على رواية الاصل ولعله أن الايجاب بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كما لا شك فيكون نذرا بعصية كالنذر باعتكاف بدون صوم لزمه به ويلغو وصفه بالنقصان والواجب بالشروع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا فلا يجب عليه غيره والاوجب بغيره واجب تأمل (قوله من النجاسة الحكمية) أي الحدث الاكبر والاصغر وان اختلفا في الاثم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة شرح اللباب للقاري (قوله من ثوب) الاولى لثوب أو في ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم يقل في شرح اللباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال واماطهارة المكان فذكر العز ابن جماعة عن صاحب الغاية انه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يطل طوافه وهذا يفيد ثبوت الشرط والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنية اه (قوله والاكثر على انه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح اللباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب من ان بنجاسة الثوب كله يجب الدم لا أصل له في الرواية اه وفي البدائع انه سنة فلو طواف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من الدرهم لا يلزمه شيء بل يكره لادخال النجاسة للمسجد اه (قوله وسترة العورة فيه) أي في الطواف وفائدة عده واجبا هنا مع انه فرض مطلقا لزوم الدم به كما عده من سنن الخطبة في الجمعة بمعنى انه لا يلزم تركه فسادها والا فالسنة تبين الفرض لعدم الاثم بتركها مرة هذا ما ظهر لي وقد مناه في الجمعة (قوله فاكتر) أي من الربع فلو أقل لا يمنع ويجمع المتفرق لباب (قوله كما في الصلاة) أي كما هو القدر المانع في الصلاة (قوله يجب الدم) أي ان لم يعده والاسقط وهذا في الطواف الواجب والاتباع الصدقة (قوله في الاسح) مقابلة ما قاله الكرماني انه يعتد به لكنه يكره لترك السنة وتستحب إعادة ذلك الشوط لتكون البداية على وجه السنة ومشى في اللباب على انه شرط لصحة السعي فعدم الاعتداد بالشوا الاقوى ينزع عليه وعلى القول بالوجوب لا أن المراد بعدم الاعتداد به لزوم اعادته أو لزوم الجزاء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا لم يعد الشوط الاوّل يلزمه الجزاء لترك السعي على القول بالشرطية لانه لا صحة للمشروط بدون شرطه ولترك الشوط الاوّل على القول بالوجوب الذي هو الاعديل المختار من حيث الدليل كما في شرح اللباب وقد يقال انه اذا لم يعتد بالاوّل حصل البداية بالصف الثاني فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركا لا آخر الاشواط الا اذا أعاد الاوّل وكون ذلك شرطا لا ينافي الوجوب اذا لا يلزم من كون الشيء شرطا لا آخر توقف عليه صحته أن يكون ذلك الشيء فرضا كما قد مناه في الحلق خلافا لمناه في شرح اللباب هنا وفي الحلق ولو كن فرضا لزم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باقيه مع انه كله واجب يجبر بهم وحينئذ تعين القول بالوجوب اذا لا تارة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه في المسك اه كعبير وان استغربه القاري في شرح اللباب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله كما مر) أي في الطواف (قوله قيل نعم) ضعفه هنا وان حرم به في شرحه على الملتقي لانه جزم بحلله صاحب اللباب فقال ولا تختص أي هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أي باعتبار الجواز والصحة ولا تفوت أي بالملوث ولو تركها لم تجبر بهم أي انه لا يجب عليه الايباء بالكفاره وذكر سارحه أن المسألة خلافية ففي البحر العميق لا يجب الدم وفي الجوهرية والبحر الرائج وفي بعض المناسك الاكثر على انه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الآتي بيانه الخ) أي في باب الجنائيات حيث قال هناك يجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره لباب كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب اه وبه علم انه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق في الذكر لوافق ما ينه من الترتيب في نفس الامر وأن الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضا لانه اذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح يا الاولى كما قاله ح والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فبقى عليه الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم) تقدم في الاعتكاف ان الليالي تبع الايام في المناسك (قوله وراه الحطيم) لان بعضه من البيت كما يأتي بيانه (قوله وكون السعي بعد طواف معتد به) وهو أن يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه طاهرا أو محدثا أو جنبا واعادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعله محدثا أو جنبا لغير النقصان لا لانفساخ الاوّل ح

(والطهارة فيه) من النجاسة الحطيمية على المذهب قيل والحقيقة من ثوب وبدن ومكان طواف والاكثر على انه سنة مؤكدة كما في شرح لباب المناسك (وسترة العورة) فيه وبكشف ربيع العضو فأكثر كما في الصلاة يجب الدم (وبدأة السعي بين الصفا والمروة من الصفا) ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الاوّل في الاصح (والمشي فيه) في السعي (لمن ليس له عذر) كما مر (وذبح الشاة للقارن والمتنح و صلاة ركعتين لكل اسبوع) من أي طواف كان فلو تركها هل عليه دم قبل نعم فيوصى به (والترتيب الآتي) بيانه (بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر) وأما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والحلق فسنة فلو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ويكره لباب وسعي أن المفرد لا ذبح عليه وسنخقه (وفعل طواف الافاضة) أي الزيارة (في) يوم من أيام النحر ومن الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف معتد به

ووثبت الحلق بالمكان والزمان وترك المحذور كالجماع بعد الوقوف ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في الملتقى وسبغ في الجنائيات (وغيرها سنن وآداب) كأن يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون مسانه ويستأذن أبويه ودائه وكفيله ويودع المسجد بركعتين ومعارفه ويستعملهم ويلتص دعاءهم هم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس فضبه خرج عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه هل يشتري أو يكتري وهل يسافر برًا أو بحرا وهل يرافقه فلا يأول ولا لأن الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها ونعامة في النهر) وأشهره سؤال وذو القعدة بفتح القاف وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم التحرر وعند مالك ذو الحجة كله عملا بالآية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التأقيت أنه لو فعل شياً من أفعال الحج خارجها لايجزيه

عن البحر ثم إن كون هذا واجبا لا يشاق في الباب من عدمه شرط الصحة السعي كما علمته سابقا (قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غير منى والزمان أي أيام النحر وهذا في الحاج وأما المعتمر فلا يتوقت حلقه بالزمان كما سبقت في الجنائيات (قوله وترك المحذور) قال في شرح الباب فيه أن الاجتناب عن المحرمات فرض وإنما الواجب هو الاجتناب عن المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام لأن فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشترى كافي لزوم الجزاء ألحقت به في هذا المعنى (قوله كالجماع بعد الوقوف الخ) تمثيل للمعظورات وقيد بما بعد الوقوف لأنه قبله مفسد والمراد هنا غير المفسد تأمل (قوله والضابط الخ) لما لم يستوف الواجبات كما علمته مما رزناه عن الباب ذكر هذا الضابط وليبعد بعكس القضية حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا منطقيا لا لغويا فيقال بعض ما هو واجب يجب بتركه دم لا بكل ما هو واجب لأن ركعتي الطواف لا يجب بتركهما الدم وكذا ترك الواجب بعذر على ما سجد كره في أول الجنائيات لكن في الأول خلاف تقدم فعلى القول بوجود الدم فيه مع تقييد الترك بلا عذر يصح العكس كلها (قوله وغيرها الخ) فيه أنه لم يستوف الواجبات وإن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد (قوله كأن يتوسع في النفقة الخ) أفاد بالكاف أنه بقي منها أشياء لم يذكرها لأنها ستأتي كطواف القدوم للأقاني والابتداء من الحجر الأسود على أحد الأقوال والخطب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها مما سجد علم (قوله وعلى صون لسانه) أي عن المباح والمكروه تنزيها والافهوه واجب (قوله ولستأذن أبويه الخ) أي إذا لم يكونا محتاجين إليه والافكيره وكذا يكره بلا إذن دائه وكفيله والظاهر أنها تحريمية لا إطلاقهم الكراهة ويدل عليه قوله فيما مر في تمثيله للجماع المكروه كالحج بلا إذن مما يجب استئذانه فلا ينبغي عدمه ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح القاف وتشكر) أي مع سكون العين وحكى الفتح مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاه الشيخ اسماعيل إلى تحرير الامام النووي وقال خلافا لما في شرح الشافعي من أنه لم يسمع إلا الكسر (قوله وعند الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي النحر وغيره ونظائر المن يوافقه لأنه ذكر العدد فكان المراد عشر ليال لكن إذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون المعنى عشرة أيام أفاده ح عن القهستاني وقيل إن العشر اسم لهذه الأيام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذو الحجة كله) مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح (قوله عملا بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الخ) الأضامة ببيان أي اسم هو جمع والأشهر صيغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للزحشري حاصله أنه تجوز في إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد ثانياً هما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهرا فلا شهر على الحقيقة واعتراض الأول بأن فيه إخراج العشر عن الإرادة لخروجه عن الشهرين وأجيب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذو أشهر ما على تقدير الحج في الشهر فلا حاجة إلى التجوز لأن الطريقة لا تقتضي الاستعجاب لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأنها شوال وذا القعدة وعشر ذي الحجة (قوله وفائدة التأقيت الخ) جواب عن إشكال تقريره أن التوقيت بها ان اعتبر للفوات أي أن أفعال الحج لو أحرقت عن هذا الوقت بقوت الحج لقونه بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الزكن بعده وان خصص الفوات بقوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف وان اعتبر التوقيت المنصوب لاداء الأركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني النحر وثالثه منها لجواز الطواف فيها وأجاب الشارح تعال البحر وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدته أن شيئا من أفعال الحج لا يجوز إلا فيها حتى لو صام المتع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا فيها حتى لو فعله في رمضان لم يجز ولو أشتته عليهم يوم عرفة فوقوا فإذا هو يوم النحر جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادى عشر لم يجز كما في الباب وغيره قال القهستاني ولا ينافيه أجزاء الأحرام قبلها ولا أجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعد ذلك محرّم فيه اه قلت فيه نظرا لأن طواف الزيارة يجوز في يومين بعد عشر ذي الحجة كما علمته وان كان في أوله أفضل فالمناسب الجواب عن الإشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء الفوات بقوت معظم أركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمته من جواره

جواز فيه عند الاشتباه بخلاف الحادى عشر هذا ما ظهر لى فانهم (قوله وانه يكره الاحرام الخ) عطف على قوله انه لو فعل وهو ظاهر فى انه أراد بافعال الحج غير الاحرام فلا ينافى اجزاء الاحرام مع الكراهة فتقوله لا يجزئه واقع فى محزه فانهم نعم فى كون الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الاحرام شبيها بالركن تأتى (قوله قبلها) افادته لو أحرم فيها بالحج ولو لعام قابل لا يكره ولذا قال فى الذخيرة لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل اشهر الحج قال فى التهر ونبغى أن يكون مكروها حيث لم يأمن على نفسه وان كان فى أشهر الحج (قوله لشبه الركن) علة لقوله يكره أى ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فاذا كان شبيها به كره قبلها لشبهه وقريبه من عدم الصحة بجر (قوله كما مر) أى عند قوله فرضه الاحرام (قوله واطلاقها) أى الكراهة يفيد التحريم وبه قيد هاهنا القهستانى ونقل عن الصفة الاجماع على الكراهة وبه صرح فى البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع فى محذور أو لا قال ومن فصل كصاحب الظهيرية قياسا على المسكنات المكاني فقد اخطأ لكن نقل القهستانى أيضا عن المحيط التفصيل ثم قال وفى النظم عنه انه يكره الا عند أبي يوسف (قوله والعمره فى العمر مائة سنة مؤكدة) أى اذا أتى بها مرة فقد أقلم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت النبى عنها فيه الا انها فى رمضان أفضل هذا اذا أفردتها فلا ينافيه ان اقران أفضل لان ذلك امر يرجع الى الحج لا العمره فالخاصل ان من أراد الايتان بالعمره على وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه عمره فتح فلا يكره الا ككثارتها خلافا لما لا بد يستحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع اسابيع من الاطوفة كعمره شرح الباب (قوله وصح فى الجوهره وجوبها) قال فى البحر واختاره فى البدائع وقال انه مذهب اصحابنا ومنهم من اطلق اسم السنة وهذا لا ينافى الوجوب اه والظاهر من الرواية السنية فان محمد انص على ان العمره تطوع اه ومال الى ذلك فى الفتح وقال بعد سوق الأدلة تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبنى مجرد فعله عليه الصلاة والسلام واصحابه والتابعين وذلك يوجب السنة فقلنا بها (قوله قلنا المأمور الخ) جواب عن سؤال مقدرا ورده فى غاية البيان دلالة على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا مبني على ان المراد بالانعام تقيم ذاتهما أى تقيم أفعالهما أما اذا اريد به اكمال الوصف وعليه ما نقله فى البحر من ان الصحابة فسرت الانعام بان يحرم بهما من ديرة أهله ومن الاماكن القاصية فلا حاجة الى الجواب للاتفاق على ان الانعام بهذا المعنى غير واجب فالأمر فيه للندب اجابا فلا يدل على وجوب العمره فانهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لانه محلل مخرج منها بجر (قوله وغيرهما واجب أراد بالغير من المذكورات هنا وذلك أقل أشواط الطواف والسعى والحلق أو التقصير والافلهاسن ومحرمات من غير المذكور هنا فانهم وشارب قوله هو المختار الى ما فى التحفة حيث جعل السعى ركنا كالطواف قال فى شرح الباب وهو غير مشهور فى المذهب (قوله ويفعل فيها كفعل الحاج) قال فى الباب واحكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكم فرائضها واجباتها وسننها ومحرماتها ومفسدها ومكروهااتها واحصاها ووجعها أى بين عمرتين واصافتها أى الى غيرها فى النية ورفضها كحكمها فى الحج وهى لا تحالفه الا فى امور منها انها ليست بفرض وانها لا وقت لها معين ولا نفوت وليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمى فيها ولا جع أى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدر ولا تجب بدنة بافصادها ولا بطوافها جنباً أى بل شاة وان ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان سقائه للمكى الحرام اه (قوله وجازت) أى صحت (قوله ونذبت فى رمضان) أى اذا أفردتها كما مر عن الفتح ثم الذنب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كما مر أى انها فيه أفضل منها فى غيره واستدل له فى الفتح بما عن ابن عباس عمره فى رمضان تعدل حجة وفى طريق لمسلم تقتضى حجة أو حجة معى قال وكان السلف رحمنا الله تعالى بهم يسعون فى الحج الاصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عمرات كلهن بعد الهجرة فى ذى القعدة على ما هو الحق وتمامه فيه (تنبيه) نقل بعضهم عن المنلا على فى رسالته المسماة الادب فى رجب ان تكون العمره فى رجب سنة بأن فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر بها لم يثبت نعم روى ان ابن الزبير لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب فخرابلا وذبح قرابين وأمر أهل مكة أن يعتمروا حينئذ شكر الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل الصحابة حجة ومارآه المسلمون حسن فهو عند الله حسن فهذا وجه تخصيص أهل مكة العمره بشهر رجب اه ملخصا (قوله تحريما) صرح به فى الفتح

مطلب احكام العمره

(و) انه (يكره الاحرام له قبلها) وان آمن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن كما مر واطلاقها يفيد التحريم (والعمره) فى العمر مائة سنة مؤكدة على المذهب وصح فى الجوهره وجوبها قلنا المأمور به فى الآية الانعام وذلك بعد الشروع وبه تقول (وهى احرام وطواف وسعى) وحلق أو تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار ويفعل فيها كفعل الحاج (وجازت فى كل السنة) ونذبت فى رمضان (وكرهت) تحريما

واللباب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف أنها لا تكرر فيه قبل الزوال يحرر (قوله وأربعة) بالنصب والتنوين والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها (تيمية) يراد على الأيام الخمسة ما في الباب وغيره من كراهة فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن بمعناها أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لأن الغالب عليهم أن يجعوا في سنتهم فيكونوا مقيمين وهم عن التمتع ممنوعون ولا فلا يمنع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان شرح الباب ومشله في البحر وهو رد على ما اختاره في الفتح من كراهة للمكي وإن لم يحج ونقل عن القاضي عدي في شرح المنسك أن ما في الفتح قال العلامة قاسم أنه ليس بمذهب لعلمائنا ولا للأئمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لاهل مكة اه قلت وسيأتي تمام الكلام عليه في باب التمتع إن شاء الله تعالى اه لا وما نقله ح عن الثوري لا يسه من تقيده كراهة العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق الحرم أو مريد الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيرهما ولم أر من صرح به فليراجع (قوله أي كره انشاؤها بالاحرام) أي كره انشاء الاحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حق يلزمه دم وإن رفضها) سيأتي الكلام عليه إن شاء الله في آخر باب الجنائز (قوله لا أدائها) عطف على انشاؤها ح (قوله كقارن فانه الحج) لو قال كما في المعراج كقارن الحج لشم للتمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه الانشاء لا الأداء بأحرام سابق (قوله فاستثناء الخ) حيث قال تكرر العمرة في خمسة أيام لغير القارن اه ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن أحرم بها بأحرام سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم (قوله فلا يحسن الخ) تفريع على قوله منقطع لان حاصله أنه لما لم يكن منشا للاحرام فيها لم يكن داخل في تكرر عمرته فيها وحينئذ فلا يحسن جواز عمرته يوم عرفة فافهم (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال بعد قول الخاتبة لغير القارن ما نصه وهو تقييد حسن وينبغي أن يكون راجعا إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وإن يلحق التمتع بالقارن اه قال في النهر هذا ظاهر في أنه فهم أن معنى ما في الخاتبة من استثناء القارن أنه لا بد له من العمرة ليبنى عليها أفعال الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غلط عن كلامهم فقد قال في السراج وتكره العمرة في هذه الأيام أي يكره انشاؤها بالاحرام أما إذا أداها بأحرام سابق كما إذا كان قارنا ففاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا فاستثناء الواقع في الخاتبة منقطع ولا اختصاص ليوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن المتبادر من القارن في كلام الخاتبة المذكور لا قامت الحج بخلاف ما في السراج وحينئذ فلا شك أن عمرته لا تكون بعد يوم عرفة لأنها تطل بالوقوف كما سيأتي في بابها وليس في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج ولأن الاستثناء متصل أو منقطع فمن أين جاءت الغفلة قنبيه وافهم (قوله والمواقف) جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعمل للمكان أعني مكان الاحرام كما استعمل للمكان للوقت في قوله تعالى هنالك أسلى المؤمنون ولا يشافيه قول الجوهري الميقات موضع الاحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والجواز وكأنه في البحر استند إلى ظاهر ما في الصحاح فزعم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ما هو الواقع نهر ثم اعلم أن الميقات المكاني يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة أصناف آفاق وحلي أي من كان داخل المواقف وحري وذكرهم المصنف على هذا الترتيب (قوله مريد مكة) أي ولو تغير نسك كجارية ونحوها كما يأتي (قوله الاحراما) أي يحج أو عمرة (قوله بضم ففتح) أي وسكون الياء مصغرا للحقة بالفتح اسم بنت في الماء معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل أربعة قال العلامة القطبي في منسكه والحرم من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السمنودي في تاريخه قد اختبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذى الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقدير المنشأة الفوقية وسبع مائة ذراع بتقدير السنين والثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة أميال فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن والله أعلم اه (قوله وعشر مراحل) أوتسع كما في البحر (قوله وهو كذب) ذكره في البحر عن مناسك المحقق ابن أمير حاج الحلبي (قوله وذات عرق) في منسك القطبي سميت بذلك لان فيها

(يوم عرفة وأربعة بعدها) أي كره انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وإن رفضها لا أدائها فيها بالاحرام السابق كقارن فانه الحج فاعترض فيها لم يكره سراج وعليه فاستثناء الخاتبة القارن منقطع فلا يحسن يوم عرفة كما توهمه في البحر (والمواقف) أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة الا يحرم خمسة (ذو الحليفة) بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسمى العوام إيار على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجني في بعضها وهو كذب (وذات عرق) بكه مرفسكون

في المواقيت

لأن فيها عرفا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقيق والعقيق واديسيل
 مأثوه الى غوري تهامة قاله الازهرى اه ولهذا قال في الباب والافضل أن يحرم من العقيق وهو قبل ذات
 عرق بمرحلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقبل ثلاث وجع بأن الأول نظر الى المراحل العرفية
 والثاني الى الشرعية (قوله وجع) بضم الجيم وسكون الحاء المهمة سميت بذلك لان السيل نزل بها وجف
 أهلها أى استأصلهم واسمها في الاصل مهية لكن قيل انها قد ذهبت اعلامها ولم يبق بها الارسوم خفية لا يكاد
 يعرفها الاسكان بعض البوادي فلذا والله تعالى أعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من المكان المسمى
 برائض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الخفة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر وقال القطبي ولقد سألت
 جماعة ممن له خبرة من عربنا عن افاروني مكة بعدما رحلنا من رابغ الى مكة على جهة اليمن على مقدار ميل
 من رابغ تقريبا (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء جبل مطلق على عرفات لا خلاف في ضبطه بهذا
 بين رواية الحديث واللغة والنقطة وأصحاب الاخبار وغيرهم نهر عن تهذيب الاسماء واللغات (قوله وفتح
 الراء خطأ الخ) قال في التماسوس وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرنى اليه لانه منسوب الى
 قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده (قوله وبالم) بفتح المنة الحقة واللامين واسكان الميم ويقال
 لها ألبالم بالهمزة وهو الاصل والباء تسهيل لها (قوله جبل) أى من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية
 قاله بعض شراح المناسك قال في البحر وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق ثمانية في الصحيحين وذات عرق في صحيح
 مسلم وسنن أبي داود (قوله والعراقي) أى أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراق وكذا سائر أهل المشرق
 وقوله والشامى مثله المصرى والمغربى من طريق تبول لباب وشرحه (قوله الغير المارين بالمدينة) يعنى
 أن كون ذات عرق للعراقى وخجفة للشامى اذا كانا غير مارين بالمدينة أما لو مرأ بهما فيقاتهم ميقاتها أعنى
 ذا الخليفة وهذا بيان للافضل لانه لا يجب عليهما الاحرام من ذى الخليفة كالمدة في كذا يأتى تحريره فافهم
 (قوله بشرية ما يأتى) أى في قوله وكذا هى لمن مر بها من غير أهلها ح (قوله والنجدى) أى بنجد اليمن
 ونجد الحجاز ونجد تهامة لباب (قوله واليمنى) أى باقى أهل اليمن وتهامة لباب (قوله ويجمعها الخ)
 جمعها أيضا الشيخ أبو البقاء في الصرا العميق بقوله

مواقيت آفاق يمان ونجد * عراق وشام والمدينة فاعلم

يلزم قرن ذات عرق وخجفة * حلقة ميقات النبى المكرم

(قوله وكذا هى) أى هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووى الشافعى وغيره) سقطت هذه الجملة
 من بعض النسخ وهو الحق لان هذه المسألة مصرح بها في كتب المذهب متونا وشروحا فلا معنى لنقلها عن
 النووى رحمه الله تعالى ح وأجيب بأنه يشير الى انها اتفاقية (قوله قالوا) أى علماءنا الحنفية (قوله
 ولو مر بميقاتين) كالمدة في يذى الخليفة ثم بالخفة فاحرامه من الابدأ أفضل أى الابدأ عن مكة وهو
 ذو الخليفة لكن ذكر في شرح الباب عن ابن أمير حليح ان الأفضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهما بأن أفضلية
 الأول لما فيه من الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة الى الطاعة والثانى لما فيه من الامن من قلة الوقوع
 في المحظورات لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا ينافى ما مر ولا حاقى البدائع من قوله من جاوز ميقاتنا بلا احرام
 الى آخر جازا الآن المستحب أن يحرم من الاول كذا روى عن أبى حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة
 اذا مرزوا بها جاوزوها الى الخفة فلا بأس بذلك وأحب الى أن يحرم موام من ذى الخليفة لانهم لما وصلوا الى
 الميقات الاول لم يمسحوا حفاضة حرمة فبكره لهم تركها اه وذكر مثله القدورى في شرحه الا أن في قول
 الامام فى غير أهل المدينة إشارة الى أن المدنى ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الامام بوجوب الدم وعدمه
 بحمل رواية الوجوب على المدنى وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل في الفتح أن المدنى اذا جاوز الى
 الخفة فأحرم عندها فلا بأس به والافضل أن يحرم من ذى الخليفة ونقل قلبه عن كافى الحاكم الذى هو جمع
 كلام محمد في كتب ظاهر الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه أجزاء ولو كان أحرم من
 وقته كان أحب الى اه قال اول صريح والثانى ظاهر فى المدنى أنه لا شئ عليه فعلم أن قول الامام المارة
 في غير أهل المدينة اتفاقا لا احترازا وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدنى وغيره وأما قول الهداية وقائمة

على مرحلتين من مكة (وخجفة)

على ثلاث مراحل بقرب رابغ

(وقرن) على مرحلتين وفتح

الراء خطأ ونسبة أويس اليه

خطأ آخر (ويللم) جبل على

مرحلتين أيضا (المدنى والعراقى

والشامى) الغير المارين بالمدينة

بشرية ما يأتى (والنجدى واليمنى)

لف ونشر مرتب ويجمعها قوله

عرق العراق يللم اليمنى

وبذى الخليفة يحرم المدنى

لشام خجفة ان مررت بها

ولا هل نجد قرن فاستبين

(وكذا هى لمن مر بها من غير

أهلها) كالشامى يترى ميقات أهل

المدينة فهو ميقاته قاله النووى

الشافعى وغيره وقالوا لو مر

بميقاتين فأحرامه من الابدأ

أفضل

التأقوت أي بالمواقيت الخمسة المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالاجماع فاعترضه في الفتح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير المدنى الاحرام عن ذى الحليفة والمطور خلافه نعم روى عن الامام أن عليه دما لكن الظاهر عنه هو الاول قال في النهر والجواب أن المنع من التأخير مقيد بالميقات الاخير وعامة فيه (قوله على المذهب) مقابلة رواية وجوب الدم (قوله وعبرة الباب سقط عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمساواة ثم سقوطه بالاحرام من الاخير وهو مخالف للمسطور كما علمته والظاهر أنه مبنى على الرواية الثانية (قوله ولولم يمر بها الخ) كذا في الفتح ومفاده أن وجوب الاحرام بالمحاذاة انما يعتبر عند عدم المرور على المواقيت أما لو مر عليها فلا يجوز له مجاوزة آخر ما يمر عليه منها وان كان يصحاذى بعده ميقانا آخر وبذلك أجاب صاحب البحر عما أورده عليه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعى حين اجتماعه به في مكة من أنه ينبغي على مدعى أن لا يلزم الشافعى والمصرى الاحرام من رابع بل من خالص لمحاذاة لا آخر المواقيت وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو أن مرادهم المحاذاة القرية ومحاذاة المارين بقرن بعيدة لان بينهم وبينه بعض جبال ليكن نازعه في النهر بأنه لا فرق بين القرية والبعيدة (قوله تحررى) أى غلب على ظنه مكان المحاذاة وأحرم منه ان لم يجد عالما به يسأله (قوله اذا ذاه ذى أحدها) في بعض النسخ اذا حاذاه أحدها (قوله وأبعدها) أى عن مكة (قوله فان لم يكن الخ) كذا في الفتح لكن الاصول قول الباب فان لم يعلم المحاذاة لما قال شارحه انه لا يتصور عدم المحاذاة اه أى لان المواقيت نعم جهات مكة كلها فلا بد من محاذاة أحدها (قوله فعلى مرحلتين) أى من مكة فتح ووجهه أن المرحلتين أوسط المسافات والا فالاحتياط الزيادة مقدسى (قوله وحرم الخ) فعليه العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته ليحرم منه والافعليه دم كما سبأنى بيانه في الجنائيات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما أورده على عبارة الهداية كما قد مناه انتها (قوله أى لا فاقى) أى ومن الحق به كالحرمى والحلى اذا خرجا الى الميقات كما سبأنى في تنقيده بالافاقى للاحتراز عما لو بقيا في مكانهما فلا يحرم كما سبأنى (قوله بمعنى الحرم) أى الا فى تحديده قريبا لا خصوص مكة وانما قديم الان الغالب قصد دخولها (قوله غير الحج) كجسر الرؤية والتزهة أو التجارة فتح (قوله أما لو قصد موضع من الحل الخ) أى مما بين الميقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج من بيته كما سبأنى في الجنائيات أى قدما أو ليا كما اذا قصد بيع أو شراء وأنه اذا فرغ منه يدخل مكة نائبا اذ لو كان قصده ان يولى دخول مكة ومن ضرورته أن يمر في الحل فلا يحمل له (قوله فله دخول مكة بلا احرام) أى ما لم يرد نسكا كما سبأنى قريبا (قوله وهو الحيلة الخ) أى القصد المذكور وهو الحيلة لمن أراد دخول مكة بلا احرام لكن لا تتم الحيلة الا اذا كان قصده ما وضع من الحل قصدا أو ليا كما قررنا ولم يرد النسك عند دخول مكة كما سبأنى قريبا وسبأنى تمام الكلام على ذلك في أواخر الجنائيات ان شاء الله تعالى (قوله الامور بالحج للحفاقة) ذكره في البحر بحشا بقوله وينبغى أن لا تجوز هذه الحيلة للمأمور بالحج لانه حيث لم يكن سفره للحج ولانه مأمور بحجة آفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكعبة فكان مخالفا وهذه المسألة تكثروا وقوعها فيمن يسافر في البر المالح وهو مأمور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج فان المأمور بالحج ليس له أن يحرم بالعمرة اه أى لانه اذا اعتمر ثم أحرم بالحج من مكة يصير مخالفا في قواهم كما في التتارخانية عن المحيط وهل مخالفته لكونه جعل سفره لغير الحج المأمور به أو لكونه لم يجعل حجة آفاقية وعلى الثانى لو اعتمر أو فعل الحيلة بأن قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات فأحرم منه لم يكن مخالفا لان حجة صارت آفاقية أما على الاول فهو مخالف ويحمل أن المخالفة لكل من العتين كما يفيد أول عبارة البحر المذكورة فتحقق المخالفة بالعدل الاولى ليكن ذكر العلامة القارى في بعض رسائله مسألة اضطرب فيها فقهاء عصره وهى أن الافاقى الحجاج عن الغير اذا جاوز الميقات بلا احرام للحج ثم عاد الى الميقات وأحرم هل يصح عن الامر قبل لا وقبل نعم وما لى هو الثانى قال وأفتى به الشيخ قطب الدين وشيخنا سنان الرومى في منسكه والشيخ على المقدسى قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة اذا عاد الى الميقات وأحرم والجواب عن قوله لان سفره ح لم يكن للحج أنه اذا قصد البندر عند المجاوزة ليقم به أياما لبيع أو شراء مثلا

ولو أخره الى الثانى لاشئ عليه على المذهب وعبرة الباب سقط منه الدم ولولم يمر بها تحرى وأحرم اذا حاذاه أحدها وأبعدها أفضل فان لم يكن بحيث يصحاذى فعلى مرحلتين (وحرم تأخير الاحرام عنها) كلها (لمن) أى لا فاقى (فقد دخول مكة) يعنى الحرم (ولو لحاجة) غير الحج أما لو قصد موضع من الحل كالتخلص وجدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حصل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد ذلك الامور بالحج للحفاقة

ثم يدخل مكة لم يخرج عن أن يكون سفره للحج كما لو قصد مكانا آخر في طريقه ثم التفت عنه والله تعالى أعلم فانهم وأما لو أحرم بالحج من الميقات وأقام بمكة حراما فإنه لا يحتاج إلى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الاحرام على أشهر الحج أى يحرم كما قدمناه قبيل احكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قدمنا تفسير الصحابة الاتمام بالاحرام من ديرة أهله ومن الأماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت أفضل لأنه أكثر تعظيما وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بهما من الأماكن القاصية روى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو حجة غفر الله له ما تقدم من ذنبه رواه احمد وأبو داود بنحوه اهـ (قوله ان في أشهر الحج) أما قبلها فيكره وان أمّن على نفسه الوقوع في المحظورات لشبه الاحرام بالركن كما مر (قوله وأمن على نفسه) والا فالاحرام من الميقات أفضل بل تأخيره إلى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كما قدمناه (قوله وحل لأهل داخلها) شروع في الصفح الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها نفسها ومن بعدها فإنه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية كما صرح به في الفتح والبحر وغيرهما وينبغي أن يراد داخل جميعها ليخرج من كان بين ميقتين كن كان منزله بين ذى الحليفة والخيفة لأنه بالنظر إلى الخيفة خارج الميقات فلا يحل له دخول الحرم بلا أحرام تأتى (قوله يعنى لكل الخ) أشار إلى أن المراد بالأهل ما يشمل من قصدهم من غيرهم كما أفاده قبله بقوله أما لو قصد موضع من الحل الخ (قوله غير محرم) حال من أهل ولم يجتمع نظرا إلى لفظ أهل فإنه مفرد وان كان معناه جمعا ح (قوله ما لم يرد نسكا) أما ان أراد وجب عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقتضيه كل الحل إلى الحرم فتح وعن هذا قال القطبي في منسجه وما يجب التيقظ له سكان حدة بالحج وأهل حدة بالمهمل وأهل الاودية القرية من مكة فانهم غالباً يأتون مكة في سادس أو سابع ذى الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فليجوزهم الميقات بلا احرام لكن بعد توجههم إلى عرفة ينبغي سقوطه عنهم بوصولهم إلى أول الحل لمبين الآن يقال ان هذا لا يعتد عودا إلى الميقات لهدم قصدهم العود لتلافي ما زعمهم بالمجاوزة بل قصدوا التوجه إلى عرفة اهـ وقال التناخي محمد ع في شرح منسكه والظاهر السقوط لأن العود إلى الميقات مع التلبس مسقط لم المجاوزة وان لم يقصد حصول المقصود وهو التعظيم (قوله للخرج) عليه لتدوله وحل الخ (قوله كحلوجا وزها الخ) يحتمل عود الهاء إلى مكة فتسكون الكاف للتشديد لأن المكي اذا خرج إلى الحل الذي في داخل الميقات التحق بأهله كما مر آنفا بشرط أن لا يجاوز ميقات الآفاق والافهوكالات فاق لا يحل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البحر ويحتمل عودها إلى المواقيت فالكاف للتظهير للمعنى في قوله ما لم يرد نسكا فان من أراد من أهل الحل لا يدخل مكة بلا احرام ونظيره المكي اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا احرام لكن احرامه من الميقات بخلاف مريد النسك فإنه من الحل كما عنته (قوله فهذا) الإشارة إلى أهل داخلها بالمعنى الذي ذكرناه فالحرمة حد في حقه كالميقات والآفاق فلا يدخل الحرم ان قصد النسك المحرما بحج (قوله يعنى الخ) أشار إلى ما في البحر من قوله والمراد بالمكي من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أولا وسواء كان من أهلها أولا اهـ فيشمل الآفاق المفرد بالعمرة والتمتع والحلال من أهل الحل اذا دخل الحرم لحاجة كما في الباب (قوله ليتحقق نوع سفر) لأن أداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون احرام المكي بالحج من الحرم ليتحقق له نوع سفر بتبدل المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون احرامه بهما من الحل ليتحقق له نوع من السفر شرح النقاية للقارى فلو عكس فأحرم للحج من الحل أو للعمرة من الحرم لهدم الا اذا عاد مليا إلى الميقات المشروع له كما في الباب وغيره (قوله والتنعيم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة وهو أقرب موضع من الحل ط أى الاحرام منه للعمرة أفضل من الاحرام لها من البعرة وغيرها من الحل عندنا وان كان صلى الله عليه وسلم أحرم منها لاهمه عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب باخته عائشة إلى التنعيم لحرم منه والدليل القولى مقدم عندنا على الفعلى وعند الشافعى بالعكس (قوله وتعلم حدود الحرم ابن الملقن) هو من علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب النووي أن ناظم الايات المذكورة التناخي

(لا) يحرم (التقديم) لا احرام
(عليها) بل هو الأفضل ان في أشهر
الحج وأمن على نفسه (وحل لأهل
داخلها) يعنى لكل من وجد
في داخل المواقيت (دخول
مكة غير محرم) ما لم يرد نسكا
للخرج كحلوجا وزها خطا بمكة
فهذا (ميقاته الحل) الذى
بين المواقيت والحرم (و) الميقات
(من بمكة) يعنى من بداخل
الحرم (للحج) الحرم ولا عمرة الحل
ليتحقق نوع سفر والتنعيم أفضل
ونظم حدود الحرم ابن الملقن
فقال

أبو الفضل النويري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبها إبراهيم الخليل عليه السلام وكان جبريل يريه مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر بن عثمان ثم معاوية وهي إلى الآن ثابتة في جميع جوانبه إلا من جهة جدوة وجهة الجعرانة فأنها ليس فيها انصاب اه ملخصا (قوله وسبعة أميال الخ) لقول ومن بين سبع عراق وطائف لا مستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في البحر وهو * ومن بين سبع تقديس بينها * وقد كلفت فاشكر لربك احسانه * أفاده ح عن الشربلالية (قوله جعرانة) بكسر العين وتشديد الزاء والافصح اسكان العين وتخفيف الزاء وعماه في ط

* (باب الاحرام) *

مساسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها الا محرما واخعة وهو لغة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك ورجل حرام أي محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمة مخصوصة أي التزامها غير انه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر أو ان خصوصية كذا في التتبع فهما شرطان في تحققه لاجزاء ماهيته كما توجه في البحر حيث عرفت فنية التمسك من الحج والعمرة مع الذكر أو ان خصوصية نهر والمراد بالذكر التلبية وتجوها وبانته وصية ما يقوم مقامهما من سوق الهدى أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها فلا يوفى ولم يلب أو بالعكس لا يصح محرما وهل يصح محرما بالنية والتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر المعتمد ما ذكره الحسام الشهيد أنه بنية التمسك عند التلبية كما يشير عارفا في الصلاة بالنية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كما في شرح الباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلو احرم لابس النعيط أو مجامعا انعقد في الاول صحيحا وفي الثاني فاسدا كما في انساب (قوله وصفة المفرد بالحج) أي والأوصاف التي يفعلها الحاج المفرد بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فهو عطف بغير فافهم وقدم الكلام في المفرد على انصارن والمتمتع لانه بمنزلة المفرد من المركب (قوله التمسك) أي العبادة ثم غلب على عبادة الحج أو العمرة (قوله ككتيبة الافتتاح) المراد به اندكرا خالي عن الدعاء لان لفظ التكبير واجب لا بشرط (قوله فالصلاة الخ) زاد في التفریع قوله وتحلل لتأكد المشابهة وتحليل الصلاة بالسلام وتجوها وتحليل الحج بالخلق والطواف على ما سيأتي (قوله ثم الحج أقوى) أي من الصلاة ولم يقل أفضل لما قد ساء أول كتاب الزكاة عن التحرير وشرحه من أن الأفضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الاولى تقديم الثاني على الاول كما فعل في البحر (قوله ولو ظنونا) بيان للاطلاق فلو احرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظهر خلافه وجب المنى فيه والقضاء ان أبطله بخلاف المظنون في الصلاة فانه لا قضاء لو أفده بحجر واخافوا في وجوب قضائه على المحصر والاصح الوجوب أيضا كما سئذ كره في ابه (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة فانه يخرج عنها بكل ما يشاء فيها وانه يحرم عليه المنى في فاسدها وأما الحج فيجب المنى في فاسده بجماع قبل الوقوف كتحججه (قوله لا يعمل) استثناء من مقتدر والاصل لا يخرج عنه في حالة من الاحوال بعمل من الاعمال لا بعمل الخ وقوله الا في الفوات والا الاحصار استثناء من حالة المقدرة فالاستثناء الاول من أعم الظروف والثاني من أعم الاحوال فافهم (قوله فعمل العمرة) أي يتحلل عنه به مرة لفوات الوقت وعليه الحج من قابل (قوله فبذبح الهدى) أي يتحلل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغسله أحب) لأنه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة المستحبة لا الفضيلة أي لا فضيلة السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في التهستائي عن الاختيار والمحيط انهما مستحبان (قوله وهو) أي الغسل كما هو المتبادر وصريح كلام غير واحد (قوله فيجب) أي يطلب استحبابا وهذا يؤيد ما في التهستائي أن الفرق بين الحائض والنفساء وغيرهما أرى يكون المراد يجب بسن لان المسنون محبوب للشارع تأتلى (قوله في حق حائض ونفساء) أي قبل انقطاع دمهما بشرط التفریع اذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من التفریع بيان صورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم أنه لم يشرع لاجلها فقط (قوله وصبي) صرح به في التتبع وغيره لكن الصبي ان كان عاقلا يكون غسله طهارة لانه ليس المراد بها طهارة الجنسية بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعيدين للطهارة والنظافة معا كما في النهر

والحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت انتقانه * وسبعة أميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جعرانه * (فصل في الاحرام) * وصفة المفرد بالحج (ومن شاء الاحرام) وهو شرط صحة النسك كتكبيرة الافتتاح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من رجهين الاول أنه يقضى مطلقا ولو لم يظنونا بخلاف الصلاة الثاني أنه اذا أتم الاحرام بحج أو عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به وان أفده الا في افوات فيعمل العمرة والا الاحصار فبذبح الهدى (توضأ وغسله أحب وهو لنظافة) لا للطهارة (فيجب) بجماعهم ملة (في حق حائض ونفساء) وصبي

مع أنه يسن لغير الجنب وحند فغطف الصبي على الحائض يوههم أن غسله لا يكون الا للظافة فتعين أن يراد به غير العاقل هنا فيكون ذكره اشارة لقول النهر واعلم أنه ينبغي أن يشدب الغسل أيضا لمن أهل عنه رفيقه أو أبوه لصغره لقولهم ان الاحرام قائم بالمغنى عليه والصغير لا عين في به لجوازه مع احرامه عن نفسه وقد استقرت به لكل محرم اه فافهم (قوله ليس بمشروع) جزم به غير واحد كالزيلي والجر والنهر والفتح وفيه رد على ما في مناسك العمادى من انه ان عجز عنهما تيمم الا أن يحمل على ما اذا أراد صلاة الاحرام (قوله بخلاف الجمعة والعيد) قال في البحر يعنى أن الغسل فيهما للطهارة لا للتطيف ولهذا يشرع التيمم لهما عند العجز (قوله لكن سوى) أى فى عدم مشروعية التيمم (قوله ورجحه فى النهر) حيث قال انه التحقيق وكذا اعترض فى البحر على الزيلي بأن التيمم لم يشرع لهما عند العجز اذا كان طاهرا عن الجنابة ونحوها والكلام فيه لانه ما وثق ومغبر لكن جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة فيهما ولهذا سوى المصنف فى الكافي بين الاحرام وبين الجمعة والعيد اه (قوله وشرط الخ) بالبناء للجهول أى لانه انما شرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم احرم فتوضأ لم ينل فضله كذا فى البناية معزيا الى جوامع الفقه نهر (قوله وكذا يستحب الخ) أى قبل الغسل كما فى القهستانى واللباب والسراج وفى الزيلي عقيب الغسل تأمل والازالة شاملة لقص الاظفار والشارب وحلق العانة أو تهافتا واستعمال النورة وكذا تنف الاطباء والعانة الشعر القريب من فرج الرجل والمرأة ومثلها شعر الدبر بل هو أولى بالازالة لئلا يعلق به شئ من الخارج عند الاستنجاء بالخر (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) كذا فى البحر والنهر وغيرهما خلافا لما فى شرح اللباب حيث جعله من فعل العانة (قوله ولا مانع الخ) والوالحال (قوله وليس ازار) بالاضافة وفى بعض النسخ ازار بالنصب على أن ليس فعل ماض ثم هذا فى حق الرجل (قوله من السرة الى الركبة) بيان لتفسير الازار والغاية داخله لان الركبة من العورة (قوله على ظهره) بيان لتفسير الرداء قال فى البحر والرداء على الظهر والكنتين والصدر (قوله فان زرره الخ) وكذا لو شده بجمل ونحوه لشبهه حينئذ بالخط من جهة انه لا يحتاج الى حفظه بخلاف شد الهيمان فى وسطه لانه يشد تحت الازار عادة أفاده فى فتح القدير أى فلم يكن المقصد منه حفظ الازار وان شده فوقه (قوله ويسن أن يدخله الخ) هذا يسمى اضطباعا وهو مخالف لقول البحر والرداء على الظهر والكنتين والصدر وما هنا عزاء القهستانى للنهاية وعزاه فى شرح اللباب للبرجندى عن الخزائنه ثم قال وهو موهم أن الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محله المسنون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير اه قال بعض المحشين وفى شرح المرشدى على مناسك الكثر انه الاصح وأنه السنة ونقله فى المتك الكبير للسندى عن الغاية ومناسك الطرابلسى والفتح وقال ان أكثر كتب المذهب ناطقة بأن الاضطباع يسن فى الطواف لا قبله فى الاحرام وعليه تدل الاحاديث وبه قال الشافعى اه وكذا نقل القهستانى عن عدة المناسك لصاحب الهداية ان عدمه أولى (قوله جديدين) أشار به تدميه الى أفضليته وكونه أفضل من غيره وفى عدم غسل العتيق ترك المسحوب بحر (قوله كمكفن الكفاية) التشبيه فى العدد والصفة ط (قوله وهذا) أى ليس الازار والرداء على هذه الصفة بيان للسنة والافسات العورة كاف فيجوز فى ثوب واحد أو كثر من ثوبين وفى أسودين أو قطع خرق مخيطة أى السمحة مرقعة والافضل أن لا يكون فيها خياطة لباب بل لولم يجزى عن المخيط أصلا يعقد احرامه كما قد مناه عن اللباب أيضا وان لم يدهم ولولم يدهم لعلهم يدهم عليه يوم وليله والا فصدقة كما ياتى فى الجنائيات (قوله وطيب بدنه) أى استحبابا عند الاحرام زيلي ولو بماتبقى عنه كالمسك والغالية هو المشهور نهر (قوله ان كان عنده) أفاده أنه لولم يكن عنده لا يطلبه كما فى الغاية وانه من سنن الزوائد لا الهدى كما فى السراج نهر (قوله بماتبقى عنه) والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر فى البدن تابعا والمتصل بالثوب منفصل عنه وأيضا المقصود من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه حاصل بما فى البدن فاغنى عن تجويزه فى الثوب نهر (قوله ندبا) وفى الغاية انها سنة نهر وبه جزم فى البحر والسراج (قوله بعد ذلك) أى بعد اللبس والتطيب بحر (قوله يعنى ركعتين) يشير الى أن الاولى التعبير بها كما فعل

(والتيمم له عند العجز) عن الماء
(ليس بمشروع) لانه ملوث بخلاف
جمعة وعيد ذكره الزيلي وغيره
لكن سوى فى الكافي بينهما وبين
الاحرام ورجحه فى النهر وشرط
لنيل السنة أن يحرم وهو على
طهارته (وكذا يستحب) لمريد
الاحرام ازالة ظفره وشاربه
وعاته وحلق رأسه ان اعتاده
والافسره حو (جماع زوجته
أو جاريته لومعه ولا مانع منه)
كحيز (وليس ازار) من السرة
للكفة (ورداء) على ظهره
ويسن أن يدخله تحت يمينه
ويستحب على كتفه الا يسرفان زرره
أو خله أو عقده أساء ولا دم عليه
(جديدين أو غسلين طاهرين)
أيضين ككفن الكفاية وهذا
بيان السنة والافسرة العورة
كاف (وطيب بدنه) ان كان
عنده لاثوبه بماتبقى عنه هو
الاصح (وصلى) ندبا بعد ذلك
(شفعا) يعنى ركعتين فى غير
وقت مكروه

في الكثر لأن الشفع يشمل الأربع (قوله وتجزئه المكتوبة) كذا في الزيلعي والفتح والبحر والنهر والسبب
 وغيرها وشبهها بنية المسجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة
 كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة مناجاة بخلاف نية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة
 على حدة كما حققته في فتاوى الحج فتتأدى في ضمن غيرها أيضا اه ونقل بعضهم أنه ردة عليه الشيخ حنيف
 الدين المرشدي (قوله بلسانه مطابقا لجنانه) أي لقلبه يعني ان دعاءه بطلب التيسير والتقبل لا بد أن يكون
 مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لأن الدعاء بمجرّد اللسان عن قلب غافل لا يقيد وليس هذا بنية الحج
 كما ذكره قريبا فافهم (قوله لمشقة الحج) لأن أداءه في أزمّة متفرقة وأمكنة متباينة فلا يعرى عن
 المشقة غالبا فيسأل الله تعالى التيسير لانه ليس كل عسير زيلعي (قوله لقول ابراهيم واسماعيل عليهما
 السلام) تعديل لقوله تقبله مني لانهم الماطلب لذلك في بناء البيت ناسب طلبه في قصده الحج اليه فان العبادة
 في المساجد عمارة لها فافهم (قوله وكذا المعقر) لوجود المشقة في العمرة وان كانت أدنى من مشقة الحج
 (قوله والقارن فيقول اللهم اني اريد الحج والعمرة الحج) قال ح وتزلا المتع لانه يفرد الاحرام بالحج
 ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله وقيل) عزاه في التحفة والقنية الى محمد كذا في النهر (قوله
 وما في الهداية أولى) كذا في النهر قال الرحقي ولكن ما أعظم الصلاة وما أصعب أداءها على وجهها
 وما أحرى طلب تيسيرها من الله تعالى فلذا دعمه الزيلعي بـ تعال غير من الائمة (قوله ناويا بها الحج) قال
 في النهر فيه ايماء الى أنها غير حاصله بقوله اللهم اني اريد الحج الحج لان النية أمر آخروا ارادة وهو العزم
 على الشيء كذا قال البرازي وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغب ان دعوى الانسان للفعل على مراتب
 السالم ثم الحاضر ثم الفكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولو قال بلسانه نويت الحج وأحرمت به لبيك الحج
 كان حسنا يجمع القلب واللسان كذا في الزيلعي قال في الفتح وعلى قياس ما قد منافي شروط الصلاة
 انما يحسن اذا لم تجتمع عزيمته لا اذا اجتمعت ولم تعلم أن أحدا من الرواة لنسكه صلى الله عليه وسلم روى
 أنه سمعه يقول نويت العمرة ولا الحج ولهذا قال مشايخنا ان الذكرباللسان حسن لطابق القلب اه
 قال في البحر فالحاصل أن التلفظ باللسان بالنية بدعة مطلقة في جميع العبادات اه لكن اعترضه الرحقي
 بما في صحيح البخاري عن انس رضي الله تعالى عنه سمعته يسرّخون به ما جعوا عنه ثم أهل بحج وعمرة وأهل
 الناس بهما الى غير ذلك مما هو مصرح بالنطق بما يفيد معنى النية ولم يقل أحدا ان النية تعين بلفظ مخصوص
 لا وجوب بالولاء بلفظه كيف يقال انهم لا يوجد في كلام أحد من الرواة قتائل اه قلت قد يجاب بأن المراد
 نفي التصريح بلفظ نويت الحج وان ما ورد من الاهلال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل
 وقد علمت أن هذا ليس بنية وانما النية في وقت التلبية كما أشار اليه المصنف كغيره بقوله ناويا وهو
 ما يذكره في التلبية في الباب وشرحه ويستحب أن يذكر في اهلاله أي في رفع صوته بالتلبية ما أحرم به
 من حج أو عمرة فيقول لبيك بحجة ومشقة البدائع تأمل (قوله بيان للاكل) راجع الى قوله تنوي
 بها الحج كما في البحر (قوله بطلق النية من اضافة الصفة للموصوف) أي بالنية المطلقة عن التقيد بالحج
 بأن نوى النسك من غير تعيين حج أو عمرة ثم ان عين قبل الطواف فيها والا صرف للعمرة كما يأتي قال في الباب
 وتعين النسك ليس بشرط فصح مبهما وبما أحرم به الغير ثم قال في موضع آخر ولو أحرم بما أحرم به غيره فهو مبهم
 فيلزمه حجة أو عمرة وقيد شارحه بما اذا لم يعلم بما أحرم به غيره اه وكذا لو أطلق نية الحج صرف للقرض
 ويأتي تمامه قريبا قيل قوله ولو أشعرها (قوله ولو بقلبه) لان ذكر ما يحرم به من الحج أو العمرة
 باللسان ليس بشرط كما في الصلاة زيلعي (قوله بذكر يقصده التعظيم) أي ولو مشوبا بالدعاء على الصحيح
 شرح الباب وفي الخاتمة ولو قال اللهم لم يرد قال الامام ابن الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرنا
 في الشروع في الصلاة والحاصل أن اقتران النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط
 اقترانها بأى ذكر كان واذا لم يكن فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها والاخرس يلزمه
 تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اه وما لشارحه الى الثاني لان الاصح أنه لا يلزمه التحريك في القراءة
 للصلاة فهذا أولى لان الحج أوسع ولان القراءة فرض قطعي متفق عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالفارسية)

وتجزئه المكتوبة (وقال
 المفرد بالحج) بلسانه مطابقة
 لجناته (اللهم اني اريد الحج
 قيسره) لشيئته وطول مدته
 (وتقبله مني) لقول ابراهيم
 واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا
 المعقر والقارن بخلاف الصلاة
 لان مدتها بسيرة كذا
 في الهداية وقيل يقول كذا
 في الصلاة وعمله الزيلعي في
 كل عبادة وما في الهداية أولى
 (ثم لي دبر صلاته ناويا بها)
 بالتلبية (الحج) بيان للاكل
 والافصح الحج بطلق النية ولو
 بقلبه لكن بشرط مقارنتها بذكر
 يقصده التعظيم كسبح وتهليل
 ولو بالفارسية

أى أو غيرها كالتركية والهندية كما فى الباب. وأشار الى أن العربية أفضل كفى الخاتمة (قوله وان أحسن العربية والتلبية) أى بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى قام غير الذى كرمه كقوله البدن ح عن الشربلاية وفيه أن الشروع فى الصلاة يتحقق بالقارسية ولومع القدوة على العربية وقدمه الشارح هناك ونبه على ما وقع للشونبلاى وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشروع بالقراءة ط (قوله وهى لبيك اللهم لبيك) أى أقتربا لك إقامة بعد أخرى وأجبت نداء الحاجية بعد أخرى وجله اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد شرح الباب فالتلبية لا فائدة التكرار كما فى فارجع البصر كرتين أى كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ويوجد فى بعض النسخ بعد اللهم لبيك لبيك مرتين وهو الموافق لما فى الكثر والهداية والجوهرة والباب وغيرها فتكون أعادته نالها المبالغة التأكيد قال بعض المحشين وقد استحسن الشافعية الوقف على لبيك الثالثة ولم أره لا تمتنأ فارجعه اه قلت مقتضى ما فى القهستانى الوقف على الثانية فإنه تكلم على قوله لبيك اللهم لبيك ثم قال لبيك لا شريك لك استئناف فان مفاده أن الاستئناف بقوله لبيك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما فى شرح الباب أيضا (قوله بكسر الهمزة وتفتح) والاول أفضل قال فى المحيط لانه عليه الصلاة والسلام فعله وردة فى البناء بأنه لم يعرف نعم علل أكثرهم الافضية بأنه استئناف للتبليغ فتكون التلبية للذات بخلاف الفتح فإنه تعليل للتلبية أى لبيك لأن الحمد لك والنعمة والملك وتعليل الاجابة التى لا نهاية لها بالذات اولى منه باعتبار صفة واعتراض بأن الكسر يجوز أن يكون تعليل مستأنفا أيضا ومنه وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم انه ليس من أهلك ومنه علم انك العلم ان العلم نافع واجيب بأنه وان جاز فيه كل منهما الا أنه يحمل هنا على الاستئناف لا لوليته بخلاف الفتح اذ ليس فيه سوى التعليل وحكى الشراح عن الامام الفتح وعن محمد والكساء والقراء الكسر الا أن المذكور فى الكشف ان اختيار الامام الكسر والشافعى الفتح وهو الذى يعطيه ظاهر كلامهم نهر (قوله بالفتح) الا صوب بالنصب لانه معرب لا مبني وعبارة النهر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ (قوله أو مبتدأ) وخبره لك وعليه خبر ان محذوف لدلالة ما بعده عليه والاولى جعل لك خبر ان وخبر المبتدأ محذوف كما تزدوا الوجهين فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الآية فافهم (قوله والمثلث) بالنصب وجوز الرفع وعلى ككل فالنهر محذوف واستحسن الوقف عليه لثلاثيهم أن ما بعده خبره شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الائمة الاربعة (تنبيه) فى الباب وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفقه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه أيضا وتكرارها سنة فى المجلس الاول وكذا فى غيره وعند تغير الحالات مستحب موقدا والاصح كثارا مطلقا مندوب ويستحب أن يكررها كلما شرع فيها ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما فى العناية خلافا لما فى النهر فافهم نعم فى شرح الباب ما وقع مأثورا يستحب أن يقول لبيك وسعديك والخير كله بيدك والرغباء اليك اله الخلق لبيك بحجة حق تعبد اور قال لبيك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مروتيا فخيرا وحسن (قوله أى عليها) فالظرف بمعنى على كما أفاده الزيلعى قال فى النهر لان الزيادة انما تكون بعد الايمان بها لا فى خلالها كما فى السراج اه فامر من لبيك وسعديك الخ ونقله فى النهر عن ابن عمر يأتى به بعد التلبية لا فى أثنائها فافهم (قوله تحريما لقولهم انها مرة شرط) تبسبغ فيه النهر مخالفا للبحر ولا يحنى ما فيه فإنه ان أراد أن الشرط خصوص الصيغة المارة فقيه أن ظاهر المذهب كما فى الفتح أنه يصير محرما بكل شئ وتسبيح وقد مر وان أراد بها مطلق المذكر فلا يفيد متدعا وهو كراهة نقص هذه الصيغة تحريما فالحق ما فى البحر من أن خصوص التلبية سنة فاذا تركها أصلا ارتكب كراهة التنزيه فاذا نقص عنها فكذلك بالاولى وان قول الكافى النسبى لا يجوز فيه نظر ظاهره وقول من قال انها شرط مراده ذكر يقصده التعليل لا خصوصها اه (قوله والزيادة سنة) أى تكرارها كما فى قوله مناه عن الباب وأما الزيادة على الصيغة المارة فقد مر أنها مندوبة وهو معنى ما فى الكافى وغيره أنها مستحبة فافهم (قوله وبترفع الصوت بها) أى بالتلبية ومقتضاه أن الرفع سنة وبه صرح فى النهر عن المحيط وهو خلاف

وان أحسن العربية والتلبية على
المذهب (وهى لبيك اللهم لبيك
لا شريك لك لبيك ان الحمد) بكسر
الهمزة وتفتح (والنعمة لك)
بالفتح أو مبتدأ وخبر (والملك
لا شريك لك وزد) ندبا (فيها)
أى عليها لا فى خلالها (ولا تنقص)
منها فإنه مكروه أى تحريما لقولهم
انها مرة شرط والزيادة سنة
ويكون مستحبا بتركها وبترفع
الصوت بها

مطلب
فيما يصير به محرما

(واذا ألبى ناويا) سكا (أو ساق الهدى
أو قلده) أي ربط قلادة على عنق
(بدنة نفل أو جراح صيد) قتله
في الحرم أو في إحرام سابق (ونحوه)
بكنية ونذر ومتعة وتران (وتوجه
معها) والحوال أنه (يريد الحج)
وهل العمرة كذلك ينبغي نعم
(أو بعثها ثم توجه ولحقها) قبل
الميثاق فلو بعده لزمه الإحرام
بالتلبية من الميثاق (أو بعثها
لمتعة) أو لقران وكان
التقليد والتوجه (في أشهره)
والألم يصرح محرما حتى يلحقها
(وتوجه بنية الإحرام وإن لم يلحقها)
استحسانا (فقد أحرم) لأن
الاجابة كما تكون بكل ذكر
تعظيمي تكون بكل فعل مختص
بالإحرام ثم صحة الإحرام

ما قدمناه وصرح به في البحر والفتح من أنه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الامتلاء
دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبعاً للحيث أنه يكون مبيهاً بتركه أن يكون سنة مؤكدة تأمل
(قوله وإذا ألبى ناويا) قيل الأولى أن يقول وإذا نوى ملبيا لأن عبارة تفيد أنه يصير شارعا بالتلبية بشرط النية
والواقع عكسه اه أي على ما هو قول الحسام الشهيد كما مر أول الباب والجواب كما في الفتح تبعاً
لزيلعي أن هذه العبارة لا يستفاد منها إلا أنه يصير محرماً عند النية والتلبية أما أن الإحرام بهما أو بأحدهما
بشرط الآخر فلا فالعبارة أن على حد سواء كما ذكره في النهر فافهم (قوله نسكا) أي معيناً كحج أو عمرة
أو مبيهاً كما مر وبأن أيضاً أن صحة الإحرام لا تتوقف على نية النسك أي على تعيينه وليس المراد أنها لا تتوقف
على نية نسك أصلاً فافهم (قوله أو ساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الأفعال
كما يأتي لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله أو قلده بدنة الخ كما فعل في الكثر لكان أخصر وأظهر
لأن الهدى يشتمل الغنم بخلاف البدنة فإنها تخص الإبل والبقر وإذا قلدها لم يكن محرماً وإن ساقها كما صرح
به في البحر وسبق أني ولذا اعترض في شرح اللباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بأن حقه
أن يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسألة كما في شرح اللباب أن لأقامة البدنة مقام التلبية شرائط
فهي النية ومنها سوق البدنة والتوجه معها أو الإدراك والسوق إن بعث بها ولم يتوجه معها إلا في بدنة
المتعة والقران فلو قلده هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك يريد الله أن يهديه
غير المتعة والقران لا يصير محرماً حتى يلحقها فإذا أدركها وساقها صار محرماً (قوله أي ربط الخ) وكيفيته
أن يقتل خيطاً من صوف أو شعر ويربط به نعلاً أو عروة من أدة وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة أي فشرها
أرغحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدي ثلاثاً عرضاً أحده ولثلاً بياضاً من غنم إذا عطف وذبح
(قوله أو في إحرام سابق) قيد به لأن هذا الإحرام لا يتم شرعه فيه إلا بهذا التقليد ط (قوله ونحوه)
أي نحو جراح الصيد من الدماء الواجبة (قوله بكنية) أي في السنة الماضية درر (قوله وتوجه
معها) أي ساقها قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر
لا اله الا الله واه أكبر وبقه الحمد شرح اللباب (قوله يريد الحج) إذا ابتدع ذلك من النية على الصواب
كما صرح به الأصحاب شرح اللباب (قوله ينبغي نعم) البعث للشرع لا في عبارة شرح اللباب
ناويا الإحرام بأحد النسكين صريحة في ذلك (قوله أو بعثها ثم توجه) عطف على قوله وتوجه معها فأفاد
أن الشرط أحد الشيتين إما أن يسوقها ويتوجه معها وإما أن يعثرها ثم يلحقها ويتوجه معها وهذا الشرط
لغير المتعة والقران فلا يشترط فيهما التوجه معها ولا لحاقها كما أفاده بقوله بعده أو بعثها للمتعة الخ
فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر الحقوق لأنه شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فمختلف فيه في الجامع
الصغير لم يشترطه واشترطه في الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال غير الإسلام ذلك أمر اتفاق وانما
الشرط أن يلحقه وفي الكافي قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط اختلاف الصحابة في هذه المسألة فمنهم من
يقول إذا قلدها صار محرماً ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرماً ومنهم من يقول إذا أدركها فساقها
صار محرماً فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا إذا أدركها وساقها صار محرماً لاتفاق الصحابة على ذلك شرح
اللباب (قوله لزمه الإحرام بالتلبية الخ) لأنه حين وصل إلى الميثاق لم يكن محرماً بالتقليد لعدم لحاق الهدى
ولا يجوز له المجاوزة بدون الإحرام فلزم الإحرام بالتلبية وحتى (قوله أو قران) صرح به لزيادة الإيضاح
والأقول المصنف لم يمتنع العرف والقران كما أوضحه في البحر (قوله والتوجه) أشار به إلى أن الأولى
للمصنف تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الإحرام ط (قوله في أشهره الخ) لأن تقليد الهدى في غير
أشهر الحج لا يعتد به لأنه فعل من أفعال المتعة وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون نطقاً وفي هدى
التطوع ما لم يدركه أو يسرم معه لا يصير محرماً كما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان زيلعي (قوله
والألم يصير الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها
أي قبل الميثاق ط (قوله وتوجه بنية الإحرام) أفاد أن هذه الأشياء انما قامت مقام الذكر دون
النية ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله وإذا ألبى ناويا الخ (قوله مختص بالإحرام) احتريزه

عالموا شعرها أو جلها إلى آخر ما يأتي (قوله لا تتوقف على نية نسك) أي معين قال في البحر وإذا أبهم
 الاحرام بأن لم يعين ما أحرم به جاز عليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال فإن لم يعين وضاف شوطا كان للعمرة
 وكذا إذا أحصر قبل الأفعال فحمل بدم تعين للعمرة فيجب قضاؤها ولا قضاء حجة وكذا إذا جامع فأفسد وجب
 المضي في عمرة (قوله صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف إليه إلا إذا عينه قبل أن يشرع في الأفعال كما في
 البحر لكن في اللباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين إحرامه للحجة ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله
 ولو أطلق نية الحج) بأن نوى الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا (قوله ولو عين نفلا فنفل) وكذا لو نوى الحج
 عن الغير أو النذر كان عمن نوى وإن لم يبحج للفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأذى الفرض بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه
 عن حجة الإسلام وكأنه قاسه على الصيام لكن الفرق أن رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج
 فإنه موسع إلى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة شرح اللباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم حجة حجتين
 فيه فلذا يتأذى بطلاق النية بخلاف فرض الظهر مثلا فإن وقته ظرف من كل وجه (قوله ببحر سنائها)
 البناء للتصوير وهو مذكور عند الامام لأن كل أحد لا يحسنه فيخلق الحيوان به تعذيب ط وأشار
 المصنف إلى أن الأشعار خاص بالابل (قوله بوضع الجمل) أي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبيه
 الفرس لتعان به قاموس (قوله لا تمتعه وقرآن) وكذا لو له ما قبل أشهر الحج رحتي (قوله مما مر)
 أي لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محترز لقوله ولحقها ط (قوله أو قلداشة) محترز
 قوله بدنة ط (قوله لعدم اختصاصه بالنسك) لأن الأشعار قد يكون للمداواة والجمل لدفع الحز والبرد والأذى
 ولأنه إذا لم يكن بين يديه هدى بوقعه عند التوجه لم يوجد إلا محذور الدنية وبه لا يصير محرما وتقليد الشاة ليس
 بتعارف ولا سنة رحتي (قوله بلامهله) يشير إلى أن الأصوب أن يقول فيبقى بالنساء كما في القدوري
 والكثير هذا وفي التهرواعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث
 ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه أن ذلك من ابتداء الاحرام لأنه لا يسنى ما جاقبله اه (قوله أي
 الجماع) هو قول الجمهور شرح اللباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم بحر (قوله
 أو ذكره بحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو الأصح شرح اللباب
 وتظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر شمول النساء للعلائل لأنه من دواعي
 الجماع تأمل (قوله أي الخروج إشارة إلى أن الفسوق مصدر لاجع فسق كعلم وعلوم كما يشعر به تفسيرهم له
 بالمعاصي واختاره لمناسبة للرفث والجسدال ولأن المنهى عنه مطلق الفسوق مفردا أوجعا أفاده في التهر
 (قوله والجسدال) أي الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكاريين بحر وما عن الاعمش أن من تمام الحج ضرب
 الجسدال فقتل في تأويله أنه مصدر مضارع لفساده لكن في شرح النقاية ورد أن المصديق رضي الله عنه ضرب
 جسداله لتقصيره في الطريق اه قلت وحينئذ فضره للجسدال بل لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل
 الواجب عليه حيث لم ينزجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمرا معروفا ونهيا عن منهك
 تأمل (قوله فأنه) أي ما ذكره من الثلاثة وفيه إشارة إلى وجه التنصيص عليها هنا تبعاً للآية كلبس
 الحرير فإنه حرام مطلقا وفي الصلاة أشنع (قوله وقتل صيد البر) أي مصيده إذا لو أريد به المصدر وهو
 الاصطباح لما صح إسناد القتل إليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالباً وهذا كذلك
 حتى لو ذكاه كان ميتة (قوله لا البحر) ولو غير مأكول لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية (قوله
 والدلالة) بالكسر في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو التصريح رملي (قوله في الغائب) أفاده
 وبقوله في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة قلت والفرق أيضاً أن الأولى باليد ونحوها والثانية باللسان
 ونحوه كالذهاب إليه (قوله إذا لم يعلم المحرم) كذا في التهر والبراديه المدلول والأصوب التعبير به
 قال في السراج ثم الدلالة إنما تعمل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالماً بمكان الصيد وأن يصدقه
 في دلالته ويتبعه في أثره أما إذا كذب ولم يتبع أثره حتى دله آخر وصدقه وتابع أثره فقتله فلا جزاء على
 الدال اه (تمة) في حكم الدلالة الاعانة عليه كإعارة سكن ومنأولة ترخ وسوط وكذا تنفيره وكسريضه

مطلب
 فيما يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب
 من حج ولم يرفث الخ أي من وقت
 الاحرام

لا تتوقف على نية نسك لأنه لو أبهم
 الاحرام حتى طاف شوطاً واحداً
 صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج
 صرف للفرض ولو عين نفلاً فنفل
 وإن لم يكن حج الفرض شرناً لآية
 عن الفتح (ولو أشعرها) يبحر
 سنائها الأيسر (أو جلها)
 بوضع الجمل (أو بعثها لا تمتعه)
 وقرآن (ولم يلحقها) كما مر
 (أو قلداشة) يكون محرماً لعدم
 اختصاصه بالنسك (وبعده)
 أي الاحرام بلامهله (يتقى الرفث)
 أي الجماع أو ذكره بحضرة النساء
 (والفسوق) أي الخروج عن
 طاعة الله (والجسدال) فإنه
 من المحرم أشنع (وقتل صيد
 البر) لا البحر (والإشارة إليه)
 في الحاضر (والدلالة عليه)
 في الغائب ومحل تحررهما إذا لم
 يعلم المحرم أما إذا علم فلا في الأصح

وكسر قوائمه وجناحه وحبله وبيعه وشرأوه وأكله وقتل القملة ورميها ودفعها لغيره والامر بقتلها
والإشارة إليها ان قتلها المشار إليه والقائه ثوبه في الشمس وغسله لهلاكها لباب (قوله وان لم يقصده)
قبل عليه التطيب معمول لقوله يتق ولا معنى لامر غير القاصد بالانتقاء فيجيب بأن المراد غير قاصد للتطيب
بل قاصد للتداوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه انتقاؤه رخصتي (قوله وكسره ثمة) أى فقط
فلا شئ عليه به كافي الخاتمة وبهذا يشير إلى أن المراد بالتطيب استعماله في الثوب والبدن وقالوا لوليس أزارا
مجرز الاشئ عليه لانه ليس يستعمل لمز من الطيب وانما حصل مجزرا راحة ومن ثم قال في الخاتمة لو دخل
بناقد بجرحه واتصل بثوبه شئ منه لم يكن عليه شئ نهر (قوله وقلم الظفر) أى قطعه ولو واحدا بنفسه
أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يتوقف لأبأس به ط عن القهستاني (قوله ككله
أو بعضه) لكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أوله دم والرابع منهما كالكل وفي الأقل من يوم
أو من الربع صدقة كما في اللباب وأطلقه فشمع المرأة لما في الجرح عن غاية البيان من انها لا تغطي وجهها اجماعا
أه أى وانما تستر وجهها عن الاجانب باسدال شئ متجاف لا يمس الوجه كحسياتي آخر هذا الباب
وأما ما في شرح الهداية لابن السكك من انها لها ستره بلطفة وخمار وانما المنهي عنه ستره بشئ فصل
على قدره كالنقاب والبرقع فهو بحث عجيب أو نقل غريب يخالف لما سمعته من الاجماع ولما في الجرح وغيره
في آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء في هامش ذلك الشرح أن هذا مما انفرد به المؤلف والمحفوظ
عن علماء سنا خلافة وهو وجوب عدم مماسة شئ لوجهها اه ثم رأيت نحو ذلك نقلا عن منسك القبطي
ففهم (قوله نعم في الخاتمة الخ) استدرا على قوله أو بعضه لانه يؤهم أن هذا محظور مع أنه عده
في اللباب من مباحات الاحرام وأما كتمه لأبأس فانه لا يدل على كراهة دائما ومنه قوله الا في قريبا
كرد والافلا بأبأس به ففهم (قوله والرأس) أى رأس الرجل أما المرأة فتستره كحسياتي (قوله
بخلاف الميت) يعنى اذا مات محرما حيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع ولهذا لا يبنى المأمور بالحي على احرام الميت
انتقاؤه أما الاعرابي الذي وقصته نافته فقتل صلى الله عليه وسلم لا تخمر ورأسه ولا وجهه فانه يبعث
يوم القيامة مليا فهو مخصوص من ذلك باخبار النبي صلى الله عليه وسلم لم يشأ احرامه وهو مفقود في غيره
فقلنا بانقطاعه بالموت أفاده في الجرح وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يبعث الخ
واقعة حال ولا عموم لها كما تنظر في الاصول فلا يدل على أن غير الاعرابي مثله في ذلك (قوله وبقيته
البدن) بالجر عطف على الميت أى وبخلاف ستر بقيته البدن سوى الرأس والوجه فانه لا شئ عليه لوعصيه
ويكره ان كان بغير عذر لباب وفي شرحه وينبغي استثناء الكفين لانه من لبس القفازين اه قلت وكذا
القدمين مما فوق معدا شر اللمعة من لبس الجوربين كما ياتي الآن يكون مراده بالستر النغطية
بما لا يكون لباسا فستر اليدين أو الرجلين بالقفازين أو الجوربين لبس فتأمل (قوله ما لم يمتد يوما واحدة
الخ) الواو بمعنى أو لان لبس المعتاد يوما واحدة واجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت
لكن لينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذي رأيته في عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغيره ما ذكالك عدل
ونحوه لا يلزمه شئ فقد أطلقوا عدم الزوم وقد عد ذلك في اللباب من مباحات الاحرام نعم في النهر عن الخاتمة
لوحل المحرم على رأسه شئ يلبسه الناس يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها فلا
ويكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما واحدة كان عليه صدقة اه والظاهر أن الإشارة للتعصيب وكانت
الشارح أرجعها للعمل أيضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص عليه في اللباب وغيره وكذا نص على أنه يكره
كعب وجهه على سادة بخلاف خفيه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليها فانه ان لم يمس منه تغطية بعض
وجهه أو رأسه الا أنه الهيئة المستحبة في النوم بخلاف كعب الوجه اه (قوله كره) ظاهرا طلاقه
أنها تحريمية ط (قوله بالاطمى) بكسر الخاء نبت نهر والمراد الغسل بماء مزج فيه كما
في القهستاني (قوله لانه طيب الخ) أشار إلى الخلاف في علة وجوب انتقاؤه فالجواب متفق عليه
وانما الخلاف في علة وفي موجهه فينتقيه عند الامام لان له راحة طيبة وان لم تكن ذكية وموجهه دم

(والتطيب) وان لم يقصده ويكره
ثمة (وقلم الظفر وستر الوجه) كاه
أو بعضه ككفمه وذقنه نعم
في الخاتمة لأبأس بوضع يده على
أنفه (وإن رأس) بخلاف الميت
وبقيته البدن ولو حل على رأسه
شيئا كان تغطية لاجل عدل
وطبق ما لم يمتد يوما واحدة
صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر
الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه
كره والافلا بأبأس به (وغسل رأسه
وحيته بضمي) لانه طيب
أو يشل الهوام

وعندهما لانه يقتل الهوام ويلين الشعر وموجبه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم
 لا خلاف في خطمي العراق لان له رائحة طيبة أفاده في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنائيات الفتح
 لو غسل بالصابون والحرض لا رواية فيه وقالوا لا نبي فيه لانه ليس بطيب ولا يقتل اه ومقتضى التعليل عدم
 وجوب الدم والصدقة اتفاقا ولذا قال في الظهيرية وأجمعوا أنه لا شيء عليه اه ومثله في البحر وكذا
 في القهستاني عن شرح الطحاوي فافهم (قوله ودلول) بفتح الدال قبل هونث بأرض الحجاز معروف
 كالأشنان غير أنه أسود والأشنان أبيض يرطب البدن ويزيل الحكة والجرب (قوله وأشنان) قيل هو بضم
 الهمزة وكسرهما كما في القاموس ويسمى حرصا أيضا (قوله وسدر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل)
 فان السدر كان خطمي يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كما في المنع والصابون
 والأشنان فيه ما ذلك أيضا حتى زاد غيره ان للصابون طيب رائحة قلت وفيه نظر فقد علت الاتفاق على أن لا شيء
 فيه من دم ولا صدقة لانه ليس بطيب ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلا للباب
 (قوله وإزالة شعر بدنه) أي بقية بدنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والمخارج كما في الباب قال في البحر والمراد
 إزالة شعره كمنما كان حلقا وقصا وتفاوتوا في أحوالهم من أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو تمكيننا
 (قوله أي كل معمول الخ) اشار به الى أن المراد المنع عن لبس الخيط وانما يخص المذكورات لذكرها
 في الحديث وفي البحر عن مناسك ابن أمير حاج الحلبي أن ضابطه لبس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعضه
 بحيث يحيط به بخياصة أو تليق بفضله ببعض أو غيرهما ويستسك عليه بنفس لبس مثله إلا المكعب اه قلت
 نخرج ما خيط بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرفعة فلا بأس بلبسه كما قد مناه وأفاده قوله وبعضه حرمة
 لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح السندي في منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح الباب وأما المرأة
 فتندب لها عدمه كما في البدائع وعمامة هيما علقناه على البحر (قوله كزردية) هي الدرع الحديد كما يفهم من
 القاموس وفيه البرنس بالضم قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه أي كالذي يلبسه المغاربة يستترن من الرأس
 الى القدم (قوله وقباء) بالمد المنفرج من امام ط (قوله ولولم يدخل الخ) في الباب من المكروهات
 القاء القباء والعباء ونحوهما على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه وفيه من فصل الجنائيات ولو ألقى القباء
 على منه ~~بجبهه~~ وزرعه وما فعله دم وان لم يدخل يديه في كفيه وكذا لو لم يزرعه ولكن ادخل يديه في كفيه ولو ألقى
 ولم يزرعه ولم يدخل يديه في كفيه فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال احدي اليدين في الكعبين
 كاليدين فتقوله جاز المراد به نفي الجزاء ما علمت من كراهته ويؤيده قوله عندنا أي عندنا ثمننا الثلاثة خلافا لغير
 حيث قال عليه دم كما في شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام بعد ما ذكره
 في مكروهاته وقال فالصواب أن يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه وهو ضطبع كما ذكره في الكبير اه
 والحاصل ان المنوع عنه لبس الخيط اللبس المعتاد ولعل وجه كراهة القاء نحو القباء والعباء على الكتفين انه
 كثيرا ما يلبس كذلك تأمل (قوله وعمامة) بالكسرة قلنسوة ما يلبس في الرأس كالعريفة والتاج والطربوش
 ونحو ذلك (قوله وخفين) أي للرجال فان المرأة تلبس الخيط والخفين كما في قاضي خان قهستاني (قوله
 الا أن لا يجرد نعلين الخ) أفاده لو وجدتهما لا يقطعهما لانه من اتلاف المال بغير حاجة أفاده في البحر وما عزي
 الى الامام من وجوب القدية اذا قطعهما مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب (قوله
 فيقطعهما) أما لو لبسهما قبل القطع فوما فعله دم وفي أقل صدقة لباب (قوله أسفل من الكعبين) الذي
 في الحديث وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين وهو أفصح مما هنا ابن كمال والمراد قطعهما بحيث يصير
 الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوفين لا قطع موضع الكعبين فقط كما لا يخفى والنعل هو المداس بكسر الميم
 وهو ما يلبسه أهل الحرمين بماله شرانك (قوله عند عقد الشراك) وهو المنصل الذي في وسط القدم كذا
 روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم النسائي أي المرتفع ولم يعز في الحديث احدهما لكن لما كان
 الكعب يطلق عليهما حمل على الاول احتياطا لان الاحوط فيما كان أكثر كشفا بحر (قوله فيجوز الخ)
 تفريع على ما فهم مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم والسر موزة قيل هو المسمى
 بالباو ج وذكر ح ان الظاهر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هو

بخلاف صابون ودلول وأشنان
 اتفاقا زاد في الجوهره وسدر
 وهو مشكل (وقصها) أي اللحية
 (وحلق رأسه) إزالة (شعر بدنه)
 الا الشعر الثابت في العين فلا شيء
 فيه عندنا (ولبس قبص وسراويل)
 أي كل معمول على قدر بدن
 أو بعضه كزردية وبرنس (وقباء)
 ولولم يدخل يديه في كفيه جاز عندنا
 الا ان يزرعه أو يخلفه ويجوز أن
 يرتدي بقميص وجبة ويلتحف به
 في نوم وغيره اتفاقا (وعمامة)
 وقلنسوة (وخفين) الا أن لا يجرد
 نعلين فيقطعهما أسفل من
 الكعبين عند عقد الشراك فيجوز
 لبس الزموزة لا الجوربين

(ونوب صغ بماله طيب) كورس
وهو الكركم وعصفر وهوزهر القرمط
(الابعد زواله) بحيث لا يفوح
في الاصح (لا يتق) الاستحمام
لحديث البيهقي أنه عليه الصلاة
والسلام دخل الحمام في الحنفية
(والاستظلال بيت وشمل لم يجب
رأسه أو وجهه فلو أصاب أحدهما
كره) كما مر (وشدهميان) بكسر الهمزة
(في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح
وتخمة) زياحي لعدم التغطية
واللبس (واكحال بغير مطيب)
فلو اكحل بتطيب مرة أو مرتين
فعله صدقة ولو كثر انرا فعله
دم سراجية (و) لا يتق (ختانا
وفسد او حجامه وقع ضرره وجبر
كسرو - لا رأسه وبدنه) لكن
برفق ان خاف سقوط شعره أو قلة
فان في الواحدة يتصدق بشئ
وفي الثلاث كف من طعام غرر
اذ كثر (وأكثر) المحرم (التلبية)
ندبا (مقضى على) ولو نفل (أو علا
نرفا أو هبط واديا أو نقي ركا)
جمع راكب او جمع ماشاء وكذا الواق
بعضهم بعضا (أو اسحر) دخل
في السحر اذ التلبية في الاحرام
كانه كبير في الصلاة (رافعا)
استثنانا (صوته بها)

التي تشد في الرجل من العقب وتستره وأظاها أنه لا يجوز ستره فيجب اذ البسه أن لا يشدها من العقب وإذا
كان وجهها أو وجه البابوح طويلا بحيث يستر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر أو يحشو
في داخله خرقة بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه الى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام
احترازا عن قطع وجه البابوح لما فيه من الاتلاف (قوله ونوب) بالجر عطف على قبص وفي بعض النسخ
ونوبا بالعقب عطف على محل قبص وأطلقه فشميل المخطط وغيره لكن لبس المخطط المطيب تتعد فيه الفدية على
الرجل كما في اللباب (قوله بماله طيب) أي رائحة طيبة (قوله وهو الكركم) فيه نظرتي الصحاح
الكركم الزعفران وفيه أيضا الورس ثبت يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه وفي النهاية عن القانون الورس
شئ احرقاني يشبهه سميق الزعفران وهو مجلوب من اليمن (قوله في الاصح) وقيل بحيث لا يتناثر وهو
غير صحيح لان العبرة للتطيب لا للتناثر لا ترى انه لو كان ثوب مصبوغ له رائحة طيبة ولا يتناثر منه شئ فان المحرم
يمنع منه كما في المستمضي بجر (قوله لا يتق الاستحمام الخ) شروع في مباحات الاحرام وفي شرح اللباب
ويستحب أن لا يزال الوسخ بأي ماء كان بل يقصد النظافة أو رفع الغبار والحرارة (قوله لحديث البيهقي
الخ) ذكر النووي أنه ضعيف جدا قال ابن حجر في شرح الشمائل موضوع بانفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام
يلادهم الا بعد موته صلى الله عليه وسلم (قوله والاستظلال الخ) أي قصد الاتقاء بظل بيت من شعر أو مدر
ومحجل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية أو عكسه (قوله كما مر) أي في شرح قوله وستر الوجه والرأس
(قوله وشدهميان) هو شئ يشبه تكة السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه الدراهم شئ وفي القاموس
هو التكة والمنطقة وكبير للمنطقة يشد في الوسط اه ولا فرق بين كون النفسلة أو لغيره كما في شرح اللباب
ولا بين شدته فوق الازار أو تحته لانه لم يتصد به حفظ الازار بخلاف ما اذا شد ازاره بجمل مثلا كما قد مناه
(قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بالفارسية كمر كما في العيني (قوله وسيف) أي وثد سيف
أي شد حائله في وسطه (قوله وسلاح) تعميم بعد تخصيص وهو ما يتناول به فلا يدخل فيه الدرع لانه يلبس
(قوله وتختم واكحال) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتق شد تختم واكحال ولا معنى له الا أن يراد
بالشد الاستعمال من باب ذكر المقدور اذ المطلق مجازا امر سلا ولو قال وتختما واكحالا لالم من هذا ح
ويمكن تأويله أيضا بالجر على الموارد أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف أي كذلك (قوله لعدم التغطية
واللبس) الأول راجع للاستقلال بالبيت والمحل والثاني لما بعده (قوله فعليه صدقة) المراد بها عند اطلاقهم
نصف صاع بجر (قوله ولو كثيرا) أي ثلاثا فأكثر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح اللباب فالمراد
الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخالط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وان كان الطيب كثيرا في الكحل كما حتره
في الفتح من الجنائيات (قوله وفقداء) أي وان لم تعصب اليد لما دمه من ان تعصب غير الوجه والرأس
انما يكره لو بغير عذر (قوله وحجامة) أي بلازالة شعر لباي والافعله دم كسائي (قوله يتصدق بشئ)
أي كفرة وكسرة خبز (قوله وفي الثلاث) أي من الشعر والقمل وأما الاكثر فسيأتي في الجنائيات (قوله
ولو نفل) كذا في البدائع وخصه الطحاوي بالمكتوبات دون النوافل والقوائت فأجراها مجرى التكبير
في أيام التشريق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المعقد الموافق لظاهر الرواية شرح اللباب (قوله أو علا
شرفا) أي صعد مكانا مرتفعا (قوله جمع راكب) أي اسم جمع وهم اصحاب الابل في السفر ولا يطلق على
مادون العنبرة نهر (قوله دخل في الدهر) هو السدس الاخير من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة)
فكما أن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية ح ولذا قال في اللباب
ويستحب اكنارها قائما وقاعدا راكبا ونازلا واقفا وسائر اطوارها ومحمد ناجيا وحائضا وعند تغير الاحوال
والا زمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب ونزول وإذا استيقظ من النوم واستعطف راحلته وقال
أيضا ويستحب تكرارها في كل مرة ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام ولو رد السلام في خلالها جاز ويكره لغيره
أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يثنى أحد على تلبية الآخر بل كل انسان يلبى بنفسه ويلبى في مسجد مكة
ومنى وعرفات في الطواف وسعى العمرة (قوله واقفا صوته بها) الا أن يكون في مصر أو امرأة لباب
زاد شارحه أو في المسجد ثلاثا يشوش على المصلين والطائفين (قوله استثنانا) فان تركه كان مسبنا ولا شئ

عليه فتح وقيل استحبابا والمعتد الاول شرح الباب (قوله بلا جهد) يفتح الجيم وبالذال أى تعب النفس بغاية رفع الصوت كى لا يتضرر ولا تنافي بين هذا وبين ما جاء افضل الحج العج والتج أى افضل افراد الحج حج يشتمل على هذا الافضل - افضل افعاله اذ الطواف والوقوف افضل منهما والعج رفع الصوت بالتلبية والتج اسالة الدم بالاراقة لان الانسان قد يكون جهورى الصوت طبعاً فيحصل الرفع العالى مع عدم تعب به نهر (قوله كما يفعله العوام) تمثيل للمنى وهو الجهد لا النقى ح (قوله واذا دخل مكة) المستحب دخولها ثم ارا كما فى الخاتمة من باب المعلى ليكون مستقبلاً فى دخوله باب البيت تعظيماً واذا اخرج من السفلى بجر (قوله نهاراً) قيد لدخول مكة كما عات لكن لما كان دخول المسجد عقب دخول مكة صح كونه قيداً له أيضاً (قوله ملياً) هو قد لدخول مكة أيضاً قال فى الباب ويكون فى دخوله ملياً داعياً الى أن يصل باب السلام فيبدأ بالمسجد (قوله لدخولها) أى مكة بدليل تأنيث الضمير وعبرة الجراض فى ذلك ح (قوله فيجب) بالخاء المهملة ح (قوله ومعناه الله اكبر من الكعبة) كذا فى غاية البيان والاولى من كل ما سواه بجر وكان الشارح رجع الاول لا قضاء المقام كما أن الشارع فى شئ اذا سمي الله تعالى بلا حظ التبرك باسمه تعالى فيما شرع فيه (قوله وهل) عبارة الفتح كبر وهل ثلاثاً وعبارة ابن الساجي كبر ثلاثاً وهل ثلاثاً (قوله لتلايق نوع شرك) أى شوهم الجاهل ان العبادة للبيت قال فى البحر ولم يذكر فى المتن الدعاء عند مشاهدة البيت وهى غفلة عما لا يغفل عنه فانه عندهما مستحب ومحمد رجه الله تعالى لم يعز فى الاصل لمشاهدة الحج شيئاً من الدعوات لان التوقيت يذهب بالركة بالمنتقول منها فحسن كذا فى الهداية وفى الفتح ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنامن أهم الاذكار كما ذكره الحلبي فى مناسكه اه (تنبيه) قال فى الباب ولا يرفع يديه عند رؤية البيت وقيل يرفع قال القارى فى شرحه أى لا يرفع ولو حال دعائه لانه لم يذكر فى المشاهير من كتب أصحابنا بل قال السروجي المذهب تركه وصريح الطعائى بانه يكره عند اثنتى الثلاثة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) فان كان حلالاً للطواف التحية أو محرماً بالطواف فطواف القدوم هذا اذا دخل قبل الحرم فان دخل فيه أغنى طواف الفرض عن التحية أو بالعمرة فطوافها ولا طواف قدوم لها كذا فى الفتح نهر وأفاد اطلاقه أنه لا يكره الطواف فى الاوقات التى تكره فيها الصلاة كما صرح به فى الفتح قال الا انه لا يصلى ركعتيه فيها بل يصير الى أن يدخل مالا كراهة فيه (قوله لانه تحية البيت) أى لمن أراد الطواف بخلاف من لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلى ركعتين تحية المسجد الا أن يكون الوقت مكرهاً للصلاة شرح الباب للقارى وفى شرحه على النفاية فان لم يكن محرماً فطواف تحية لقولهم تحية هذا المسجد الطواف وليس معناه ان من لم يطف لا يصلى تحية المسجد كما فهمه بعض العوام اه قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد أنه لو صلى ولم يطف لا يحصل التحية الا أن يخص بترك الطواف بلا عذر فمع العذر تحصل التحية بالصلاة ثم رأيت فى شرح الباب أيضاً ما يدل على ذلك حيث قال فى موضع آخر ان تحية هذا المسجد بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فيه على تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهة اه (قوله ما لم يخف الخ) أى فيقدم كل ذلك على الطواف أى طواف التحية وغيرها لباب وشرحه ثم يطوف بجر وهذا يفيد أن هذه الصلوات لا تحصل بها التحية مع انها تحصل فى بقية المساجد وليس ذلك الا لان تحيته هى الطواف دون الصلاة بخلاف باقى المساجد ولهذا قال بعض العلماء ان الفرق من وجهين أحدهما أن الصلاة جنس فتاب بعضها مناب بعض وليس الطواف من جنسها والثانى أن صلاة الفرض فى المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت لانه تحية المسجد (قوله فوت المكتوبة) ينبغى أن يكون المراد فوت وقتها المستحب لانه بسقط به الترتيب على أحد القولين الصحيحين فبالاولى ما هنا تأتى وزاد فى شرح الباب فوت الجنائز وزاد فى البحر والنهر ما اذا دخل فى وقت منع الناس من الطواف أو كان عليه فائتة مكتوبة اه وذكر الاخير فى الباب وقيد شارحه بما اذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر أن المراد بالفائتة التى فوتها عمداً ووجب قضاءها فوراً والافتقار الى الطواف عليها لا يضر الا اذا خاف فوت المكتوبة الوقتية اذا قدم عليها الطواف وقضاء الفائتة حينئذ فذكر المكتوبة الوقتية يعنى عن ذكر الفائتة فافهم (قوله فاستقبل الحجر الخ) أشار بالفاء الى انه ينوى الطواف قبل الاستقبال لما سبذ كره من انه يمر بجميع بدنه على جميع الحجر

فى حديث افضل الحج العج والتج

مطله

فى دخول مكة

بلا جهد كما يفعله العوام (واذا دخل مكة بدأ بالمسجد) الحرام بعد ما يأمّن على امتعته داخل من باب السلام نهاراً ندى بملياً متواضعاً خاشعاً ملاحظاً جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها وهول النظافة فيجب لحائض ونفساء (وحين شاهد البيت كبر) ثلاثاً ومعناه الله اكبر من الكعبة (وهل) لتلايق نوع شرك (ثم) ابتدأ بالطواف لانه تحية البيت ما لم يخف فوت المكتوبة أو جماعتهما أو الوتر أو سنة راتبة (فاستقبل الحجر مكبراً مهللاً)

ولهذا قال في اللباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر
عن يمينه ويكون منكبه الاين عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنية فرض ثم يمشي
مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بحاله ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه
أى يقول بسم الله والله أكبر لله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله اللهم ايماناً بك ووفاء بعهدك
واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعيديه) أى عند التكبير لا عند النية فانه بدعة لباب
وقال شارحه القارى في موضع آخر بعد كلام والحاصل أن رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه وأما
الابتداء من غيره فهو حرام أو مكروه تحريراً أو تقييداً بناء على الأقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر فرض
أو واجب أو سنة وأما المستحب الابتداء بالنية قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف (قوله كالصلاة) أى حذاء
أذنيه وقدم في كآب الصلاة انه في الاستلام وعند الجريتين يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة
اه وعراه القهستاني الى شرح الطحاوى وصححه في البدائع وغيرها ومشي في النقاية وغيرها على الأول
وصححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح (قوله واستله) أى بعد أن يرسل يديه كما في النهر عن
التحفة قال في اللباب وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويضع خفيه بين كفيه ويقبله (قوله قبل نسيم)
جرم به في اللباب وقال انه مستحب ويكرهه مع التقبيل ثلاثاً قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين
في شرح الكنز وكذا نقل السجود عن أصحابنا العز ابن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي - الاولى أن لا يسجد
عندنا لعدم الرواية في المشاهير اه وظاهره ترجيح ما قاله الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض
في النهر على قول الجرح انه ضعيف بأن صاحب الدار أدرى أى ان الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو
أدرى بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قلت لكن استند الكاكي الى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي
ذكره في غيرها وقد استند في البحر الى انه فعله عليه الصلاة والسلام والشاروق بعده كما رواه الحاكم وصححه
واستدل بذلك مثلاً على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وأيده ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت
نقله عن غاية السروجى انه كره ما لك وحده السجود على الحجر وقال انه بدعة وجهور أهل العلم على استحبابه
والحديث حجة عليه اه أى على ما ذكره من ذابترج ما في البحر واللباب من الاستحباب اذ لا يخفى أن السروجى
أيضاً من أهل الدار فهو أدرى والاخذ بما قاله موافقاً للجمهورية والحديث أولى وأحرى فافهم (قوله وترك
الايداء واجب) أى فلا يترك الواجب لفعل السنة وأما النظر الى العورة لاجل الختان فليس فيه ترك الواجب
لفعل السنة لأن النظر مأذون فيه للضرورة (قوله فان لم يقدر) أى على تقبيله الا بالايذاء أو مطلقاً يضع يديه
عليه ثم يقبلهما أو يضع احدهما والاوى أن تكون اليمنى لانها المستعملة فيما فيه شرف ولما نقل عن البحر
العميق من ان الحجر يمين الله يصافح بها عباده والمصافحة باليمنى (قوله والايمن كنه ذلك) أى وضع يديه
أواحداهما (قوله لم يمس) بضم أوله وكسر ثانيه من الامساس كما يشير اليه كلام الشارح الا ترى (قوله
عنهما) الاولى عنه أى الامساس لان العجز عن الاستلام ذكره بقوله والايمس (قوله مشيراً اليه
باطن كفيه) أى بأن يرفع يديه حذاء اذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيراً بهما اليه وظاهرهما نحو وجهه
هكذا المأثور بحر وفي شرح النقاية للقارى حذاء منكبيه أو اذنيه وكأنه حكاية للقولين المأثورين
(قوله ثم يقبل كفيه) أى بعد الإشارة المذكورة قال في الفتح ويفعل في كل شوط عند الركن الاسود
ما يفعله في الابتداء اه ويأتى تمامه عند قول المصنف وكلامه بالحجر فعل ما ذكر (قوله فلا لكعبة)
أولقبه كما سيذكره لكن الأول ظاهر الرواية كما سيأتى (قوله طواف القدوم) يسمى أيضاً طواف
التحفة وطواف النقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد والوارد شرح
اللباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج وان لم ينو كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال
في اللباب ثم ان كان المحرم مفرداً بالحج وقع طوافه هذا للقدوم وان كان مفرداً بالعمرة أو متمتعاً أو فارناً وقع عن
طواف العمرة نواه له أو لغيره وعلى الشارح أن يطوف طوافاً آخر للقدوم اه أى استحباباً بعد فراغه عن
سعى العمرة قارى وفي اللباب وأول وقته حين دخوله مكة وآخره من وقوفه بعرفة فاذا وقف فقد فات وقته
وان لم يتف فى طلوع فجر النحر (قوله للافاقي) أى لا غير فتح فلا يستحق للمكى ولا لاهل المواقيت ومن

رافعيديه) كالصلاة
(واستله) بكفيه وقبله
بلا صوت وهل يسجد عليه قبل نيم
(بلا ايذاء) لانه سنة وترك الايذاء
واجب فان لم يقدر يضعهما
ثم يقبلهما أو واحداهما (والا)
يمكنه ذلك (بمس) بالحجر شيئاً
في يده (ولو عصا) ثم قبله) أى
الشيء (وان عجز عنهما) أى الاستلام
والامساس (استقبله) مشيراً اليه
باطن كفيه كأنه واضعهما عليه
(وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم)
ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في
الحج يجعل كفيه للسماء الا
عند الجريتين فللكعبة (وطاف
بأبواب طواف القدوم ويسن)
هذا الطواف (للافاقي) لانه
انقادم (وأخذ) الطائف

مطلب
في طواف القدوم

دونها الى مكة سراج وشرح الباب الآن المكي اذا خرج للا فاق ثم عاد محرما بالبحر فاعلم طواف القدوم
 لباب فهذا خلاف ما في القهستاني من انه يسكن لاهل المواقيت وداخلها فافهم (قوله عن يمينه) أي عين
 الطائف لا الحجر وقوله بما يلي الباب أي باب الكعبة تأكيده وهذا واجب في الاسح كما مر (قوله ولو
 عكس) بان أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا لو استقبل البيت بوجهه أو استدبره وطاف معترضا
 كما في شرح الباب وغيره (قوله فان رجع) أي الى بلده قبل اعادته (قوله وكذا لو استبدأ من غير الحجر)
 أي بعيدة والافعل به دم وهذا على القول بوجوبه كما أشار اليه بقوله كما مر أي في الواجبات (قوله قالوا الخ)
 قال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني قريبا
 من الحجر الاسود متعينا ليكون مازا بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدثون
 الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحذر اه قلت قد مناهذه كيفية عن الباب وأنهم مستحبة
 لامتنة به صرح في فتح القدير أيضا فائسلا في تعليقه وتبعه القاري في شرح الابواب للغروج عن خلاف
 من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه وفي الكرماني انه الاكل والافضل ثم قال القاري والافلو استقبل
 الحجر مطلقا ونوى الطواف كني عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب
 أو فريضة أو شرط اه وفي النسر نبلاية بعد ما تزع عن البحر وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامتا للبحر بان وقف
 جهة الملتزم ومال بعض جسده ليقبل الحجر أما من قام مسامتا بجسده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من الركن
 اليماني لان الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامتا له وينتج عن الابتداء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به
 المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علمت انه غير لازم عندنا ولعل الشارح أشار الى ضعفه بلفظ قالوا
 لما علمته فافهم (قوله قبل شروعه) أي من حين تجزئه للحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف ولبس
 ازار أو رداء الخ لكن قد مناهض جميع خلافه ولذا قال في الفتح وينبغي أن يضطلع قبل شروعه في الطواف بقليل
 اه فلو قال الشارح قبيل شروعه لكان أصوب فافهم هذا في شرح الباب واعلم أن الاضطباع سنة في جميع
 اشواط الطواف كما صرح به ابن النضاء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره
 لكشفه منكبه وبأى الكلام على انه لا اضطباع في السجى اه (قوله استنانا) أي في كل طواف بعده سعى
 كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة ان كان آخر السجى ولم يكن لباسا من لبس الخيط لعذر هل يسكن له
 التشبه به لم يعترض له أصحابنا وقال بعض الشافعية يعذر في حقه أي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم
 انه قد يقال بشرع له وان كان المنكب مستورا بالخطب للعذر قلت والظاهر فعله شرح الباب ملخصا (قوله وراء
 الحطيم) ويسمى حظيرة اسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجر كنصف دائرة بينها وبين البيت فرجة تسمى
 بالحطيم لانه حطم من البيت أي كسر وبالحجر لانه حجر منه أي منع (قوله لان منه ستة أذرع من البيت) لفظة
 منه خبراً مقدم وستة اسمها مؤخر ومن البيت صفة ستة والتقدير لان ستة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه
 أو منه حال من ستة مقدم عليه ومن البيت خبر وهو جازئ كقوله لمية موحشاً ط ط قلت والثاني أظهر فافهم
 قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط لحديث عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى
 عليه وسلم قال ستة أذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يجز) بفتح أوله وضم
 ثانيه من الجواز بمعنى الحل لا الصحة أو بنهم أوله وسكون ثانيه من الاجزاء أي على وجه الكمال قال القاري
 في شرح النقاية ولو طاف من الفرجة لا يجزئه في تحقق كاله ولا بد من إعادة الطواف كله لتحقيقه وان أعاد من
 الحطيم وحده أجزأه بأن يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من
 الجانب الاخر أو لا يدخل الحجر وهو أفضل بأن يرجع ويتدث من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات ويقضى
 صفته من رمل وغيره ولو لم يعد صح طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أي فانه اذا استقبله
 المصلي لم تصح صلاته لان فرضية استقبال الكعبة تثبت بالنص القطعي وكون الحطيم من الكعبة ثبت
 بالآحاد فصار كانه من الكعبة من وجه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراءه وفي عدم صحة
 استقباله والتشبيه يمكن تصحيحه على الوجهين اللذين ذكرناهما في قوله لم يجز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم
 (قوله وبه قبر اسماعيل وهاجر) عزاه في البحر الى غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي أو رداً عن قبر اسماعيل

عن يمينه بما يلي الباب) فتصير الكعبة
 عن يساره لان الطائف كانوا يتم بها
 والواحد يقف عن يمين الامام
 ولوعكس أعاد مادام بمكة
 فلورجع فعليه دم وكذا لو ابتدأ
 من غير الحجر كما مر قالوا ويرى بجميع
 بدنه على جميع الحجر (جاعلا) قبل
 شروعه (رداءه تحت ابطه اليمنى
 ملقيا طرفه على كتفه الايسر)
 امتنانا (وراء الحطيم) وجوباً لان
 منه ستة أذرع من البيت فلو طاف
 من الفرجة لم يجز كاستقباله
 احتياطاً وبه قبر اسماعيل وهاجر

فما بين الميزاب الى باب الحجر الغربي (تنبيه) لم يترك الشاذرون وهو الاخر بالمسكن الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قبل انه من البيت في منه حين عمرته قريش كالحطيم وهو ليس منه عندنا لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه خروجا من الخلاف كما في الفتح والباب وغيرهما (قوله سبعة أشواط) من الحجر الى الجرشوط خاتمة وهذا بيان للواجب للفرض في الطواف لما مر أن أقل الأشواط السبعة واجبة تجبر بالدم فالسكن أكثرها بحر لكن الظاهر أن هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك أكثر أشواط الصدر زمه دم وفي الأقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع وبحث السندى في منسكه الكبير أنه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة كصلاة النفل اه ملخصا وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب اكمله وقضائه بأهماله ويلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب اعادتها والاتيان بما يجبر ما تركه منها كالصلاة الواجبة السداهة وهنا كذلك لو ترك أقله تجب فيه صدقة ولو ترك أكثره يجب فيه دم لأنه الجابر ترك الواجب في الطواف كسجود السهو وفي ترك الواجب في النافلة والله تعالى أعلم (قوله مع علمه) أي بأنه ثامن لكن قد نبهنا على الوهم أو الوسوسة لأعلى قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم انقضاء شرح الباب قلت لكن التعليل يفيد أن الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا (قوله لشروعه مسقطا لا ملزما) أي لأنه شرع فيه لا سقط الواجب عليه وهو اتمام السبعة لا ملزما نفسه بشروط مستأنف حتى يجب عليه اكمله لما تبين له أنه ثامن (قوله بخلاف الحج) فانه اذا شرع فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات بحر والمباصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم لو شرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن أنه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمامه الا الحج فانه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر أول الفصل (تنبيه) لو شك في عدد الأشواط في طواف الركن اعاده ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكثر ذلك يتجرى ولو أخبره عدل بعدد يستحب أن يأخذ بقوله ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقوله الباب قال شارحه ومفهومه أنه لو شك في أشواط غير الركن لا يعيده بل يني على غلبة ظنه لأن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لأنه فرض على اه (قوله مكان) بالنصب على أنه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لأن ظرف المكان لا يقع اسم ان لأن اسمها مبتدأ في الاصل وقوله داخل بالرفع على أنه خبرها وقوله لا خارجه عطف عليه ويجوز فيه ما نصب على الظرفية والمتعلق خبر ان فيكون من ظرفية الاخص في الاعم فافهم (قوله ولو وراء زمزم) أو المقام أو السواري أو على سطحه ولو مرتفعاً على البيت (قوله لا بالبيت) لأن حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت بحر عن المحيط ومفهومه أنه لو كانت الحيطان تهدمة يسبح وحقق في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر أخذاً من تعليل المبسوط (قوله بنى) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهره أنه لو استقبل لأشئ عليه فلا يلزمه اتمام الأول لأن هذا الاستقبال لا كمال بالمؤالة بين الأشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطعه أو فعله على وجه مكروه قال شارحه لو قطعه أي ولو بعدد الظاهر أنه متعبد بما قبل اتيان أكثره اه بقي ما اذا حضرت الجنائزة أو المصيبة في أثناء الشوط هل يتم أو لا لم أر من صرح به عندنا وينبغي عدم اتمامه اذا خاف فوت الركعة مع الامام واذا عاد البناء هل يني من محل انصرافه أو يتبدى الشوط من الحجر والظاهر الأول قياساً على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخاري عن عطاء بن رباح السامي وهو ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طوافه والله أعلم (تنبيه) اذا خرج غير حاجة كره ولا يطل فقد قال في الباب ولا مفسد للطواف وعد من مكروهاته تفرقة أي الفصل بين أشواطه تقريبا كثيراً وكذا قال في السعي بل ذكر في منسكه الكبير لو تفرق السعي تقريبا كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف (قوله وجز فيه ماء كل ويبيع) المصرح به في الباب كراهة البيع فيها وكراهة الاكل في الطواف لا السعي ومثل البيع الشراء وعد الشرب فيها من المباحات (قوله لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن الجنييس وقال وفي الكافي للعالم الذي هو جمع كلام محمد يكره أن يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتن عن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل

(سبعة أشواط) فقط (فلوطاف)
 * ثامنا مع علمه به / فالصحيح أنه (يلزمه)
 اتمام الاسبوع (لشروع) أي لأنه
 شرع فيه ملتزماً بخلاف ما لو ظن
 أنه سابع لشروعه مسقطا لا ملزماً
 بخلاف الحج واعلم أن مكان
 الطواف داخل المسجد ولو وراء
 زمزم لا خارجه لصيرورته طائفاً
 بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه
 أو من السعي إلى جنازة أو مكنوبة
 أو تجديد وضوء ثم عاد بنى وجاز
 فيه ماء كل ويبيع واقتضاء وقراءة
 لكن الذكر أفضل منها وفي منسك
 النووي المذكور المأثور أفضل وأما
 في غير المأثور فالقراءة أفضل

أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى ولا يذبح وما ذكره في التجنيس عماد كره الحاكم لأن لا بأس في الاكثر
 بخلاف الاولى اه أي ومن غير الاكثر قول المتنق ولا بأس بذكر الله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل ان هدى
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الاضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة قبل الذكر وهو المتوارث من السلف والجمع
 عليه فكان أولى اه (قوله فليراجع) أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها آنفاً أن القراءة
 بخلاف الاولى وان المذكور أفضل منها ما تورا أولاً كما هو مقتضى الاطلاق الآن يراد به الكامل وهو المأثور
 فيوافق ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور ينبو
 عنه قول المتنق لا ينبغي أن يقرأ في طوافه فإنه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيهاً والظاهر عدم المنع عن ذكر غير
 مأثور يدل عليه ما أسلفناه عن الهداية من أن محمد رجه الله لم يعين في الاصل لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات
 لأن التوقيت يذهب بالزفة وان تبركاً بالمعقول منها فحسن اه وهذا يفيد أن المراد بالذبح ههنا مطلقه
 كما هو قضية اطلاقهم على خلاف ما فصله النووي فليأتنا مل (تنبيه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين
 ربنا أتاني الدنيا حسنة الخ ولا ينافي ما مر لأن الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر أو قاله على قصد
 الذكر أو لبيان الجواز تأمل (قوله ورمي) أي في كل طواف بعده سعي والافلا كالاضطباع بدائع قال
 في النهر وفي الغاية لو كان قارناً وقد رمل في طواف العمرة لا يرمي في طواف القدوم وفي المحيط لوطاف للتحية
 محمدنا وسعي بعده كان عليه أن يرمي في طواف الزيارة وسعي بعده لحصول الاقل بعد طواف ناقص وان لم بعده
 فلا شيء عليه (قوله وهز كتفيه) مصدر مجرور ومعطوف على تقارب وهو أقرب من جعله فعلاً معطوفاً على
 مشى (قوله استنانا) فني سلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً فتح وقال ابن عباس لا يسكن وبه أخذ بعض المشايخ كما في مناسك
 الكرماني نهر (قوله ولو في الثلاثة الخ) قال في الفتح ولو مشى شوطاً ثم تذكراً يرمي في الاقشوطين وان لم
 يذكر في الثلاثة لا يرمي بعد ذلك اه أي لأن ترك الرمي في الاربعة سنة فلورمل فيها كان تاركاً للستين وترك
 احداًهما أسهل بجر ولورمل في الكل لا يلزمه شيء ولو الجالية وينبغي أن يكره تنزيهاً مخالفة السنة بجر
 قوله وقف وفي شرح الطحاوي يمشى حتى يجرد الرمل وهو الاظهر لاق وقوفه مخالف للسنة قارى على
 النقاية وفي شرحه على الباب لأن المواالات بين الاشواط واجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة
 فلا يتركها السنة مختلف فيها اه قلت ينبغي التفصيل جمع بين القولين بأنه ان كانت الزجة قبل الشروع وقف
 لان المبادرة الى الطواف مستحبة فيتركها السنة الرمل المؤكدة وان حصلت في الاثناء فلا يقف لثلاثتوت
 المواالات (قوله لان له بدلا) وهو الاشارة الى الحجر والرمل لا بدله (قوله من الحجر الى الحجر) لا الى الركن
 اليماني كما قيل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكلمتم) أي في الاشواط السبعة
 (قوله من الاستلام) فهو سنة بين كل شوطين كما في غاية البيان وذكر في المحيط والولولجية انه في الابتداء
 والانهاء سنة وفيما بين ذلك أدب بجر ووفق في شرح الباب بأنه في الطرفين استعد عمامتين كما قال وكذا
 يسكن بين الطواف والسعي اه وفي الهداية وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرنا قال
 في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبداء شوط واعتقادي أن عدم الرفع هو
 الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافه (قوله واستلم الركن اليماني) أي في كل شوط والمراد
 بالاستلام ههنا لمسه بكفيه أو بيمينه دون يساره بدون تقبيل وجود عليه ولا ياباة عنه بالاشارة عند العجز عن
 لمسه للزجة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أي تؤيد قوله بكونه سنة ويانه يقبله لكن في شرح
 الباب ان ظاهر الرواية الاقل كما في الكافي والهداية وغيرهما وفي الكرماني وهو الصحيح وفي النخبة ما عن
 محمد ضعيف جداً في البدائع لا خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقوال
 (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشامي لانهم مالم يسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت
 لان بعض الحطيم من البيت بدائع والكرهية تنزيهية كما في البحر (قوله ثم صلى شفعاً) أي ركعتين يقرأ فيهما
 الكافرون والاخلاص اقتداءً بفعله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعوه بعد ههنا بدعاء آدم عليه
 السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز امتداه مصلية ما مثله لان

فليراجع (ورمل) أي مشى بسرعة
 مع تقارب الخطأ وهز كتفيه
 (في الثلاث الاولى) استنانا (فقط)
 فلوتركه أو نسيه ولو في الثلاثة
 لم يرمي في الباقي ولو رجه الناس
 وقف حتى يجرد فرجة فيرمي
 بخلاف الاستلام لأن له بدلا (من
 الحجر الى الحجر) في كل شوط (وكلمنا
 مر بالحجر فعل ماضٍ) من
 الاستلام (واستلم الركن اليماني)
 وهو مندوب (لكن بلا تقبيل
 وقال محمد هوسنة ويقبله والدلائل
 تؤيده ويكره استلام غيرهما
 (وختم الطواف باستلام الحجر
 استنابا ثم صلى شفعاً)

طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصبي لا يصلي عنه لباب (قوله في وقت مباح) قيد للصلاة فقط
فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه الا في وقت
مكروه ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكروه قيل
صح مع الكراهة ويجب قطعها فان مضى فيها فالإحباب أن يعيدها لباب وفي اطلاقه نظر لما مر في اوقات
الصلاة من أن الواجب ولو لغبره كر كعتي الطواف والنذر لا تنعقد في ثلاثة من الاوقات المنهية اعني الطلوع
والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تنعقد مع الكراهة فيهما (قوله على الصحيح)
وقيل يسن قهستاني (قوله بعد كل اسبوع) أي على التراخي ما لم يرد أن بطواف اسبوعا آخر فعلى الفور
بحر وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وان انصرف عن وتر وقال
أبو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر كئلثة اسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف في غير وقت الكراهة
امافيه فلا يكره اجماعا ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اهـ واذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل
الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وبذني الكراهة لان الاسابيع حينئذ صارت كأسبوع واحد
اهـ ولو تذكر ركعتي الطواف بعد شروعه في آخر فان قبل غمام شوط رفضه والا تم الطواف وعليه لكل
اسبوع ركعتان لباب وأطلق الاسبوع فمثل طواف الفرض والواجب والسنة والنفل خلافا لمن قيد
وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشئ الاطلاق الأدلة اهـ والظاهر أن المراد بالاسبوع الطواف
لا العدد حتى لو ترك اقل الاشواط لعذر من لا وجبت الركعتان وعليه موجب ما ترك فليراجع وأما قوله في شرح
الباب تجب بعد كل طوف ولو أدى ناقصا فيتمثل نقصان العدد ونقصان الوصف كأنطواف مع الحدث
والخباية والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند المقام) عبارة اللباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق
عليه ذلك عادة وعرفا مع القرب وعن ابن عمر رضي الله عنهما نه اذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين
المقام صنفا أو صنين أو رجلا أو رجلا رواه عبد الرزاق اهـ (قوله حجارة الخ) ذكره في البحر عن تفسير
القناني لكن عبر بحجر بالافراد وانه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحضر بعض العلماء
الاعلام ان الحجر الذي في المقام ارتفعا عنه من الارض نصف ذراع وربيع وعن وأعلام مربع من كل جانب نصف
ذراع وربيع وعمق غوص القدمين سبع قراريط ونصف (قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما فهمه
عبارة النهروني المشهور في عامة الكتب ان صلاتها في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا يختص
بزمان ولا مكان ولا تذبذب فلو تركها لم يجز بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره
ويستحب مؤكدا أداؤها خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميراب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر
ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لفضيلة بعد الحرم بل الاسماء اهـ (قوله ثم التزم المتمزم الخ) هو
ما بين الحجر الاسود الى الباب وهذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم يأتي المتمزم قبل الخروج
الى الصفا وقيل يأتي المتمزم ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اهـ والثاني هو الاسهل
والأفضل وعليه العمل شرح اللباب وما ذكره الشارح مخافا للقولين ظاهرا لكن الواو لا تقتضي الترتيب
فيحمل على القول الأول وقد ذكر في شرح اللباب في طواف الصفا أنه المشهور من الروايات وهو
الاصح كما صرح به الكرماني والزيهني اهـ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم والمتمزم فيما
بين الصلاة والتوجه الى الصفا ولعله لعدم تأكده (قوله ان أراد السعي) افاد أن العود الى الحجر انما
يستحب لمن أراد السعي بعده والافلا في البحر وغيره وكذا الرمل والاضطباع تابعا لطواف بعده سعي
كما قد مناه وأشار الى ما في النهر من ان السعي بعد طواف القدوم رخصة لا شغل له يوم النحر بطواف الفرض
والذبح والرمي والافلا أفضل تأخيرها الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب فجعله تعالى للفرض اولى كذا في التحفة
وغيرها اهـ لكن ذكر في اللباب خلافا في الأفضلية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالأفضل له
تقديم السعي أو يسن اهـ وأشار أيضا الى أن السعي بعد الطواف فلو عكس اعاد السعي لانه تتبع له وصرح
في المحيط بان تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب والى انه لا يجب بعده فورا والسنة
الاتصال به بحر فان أخره لعذر أو ليس تريخ من تعبه فلا بأس والافتقار أساء ولا نبي عليه لباب (قوله

في وقت مباح) (يجب) بالجيم على
الصحيح (بعد كل اسبوع عند المقام)
حجارة ظهور فيها أثر قدمي الخليل
(أو غيره من المسجد) وهل يتعين
المسجد قولان (ثم) التزم المتمزم
وشرب من ماء زمزم و(عاد) ان أراد
السعي (واستلم الحجر و) كبر
وهل يخرج

من باب الصفانديا) كذا في السراج لخروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا لانه سنة (قوله فصعد الصفا الخ) هذا المصعد وما بعده سنة فذكره أن لا يصعد عليهما بجر عن المحيط أي إذا كان ماشيا بخلاف الركب كما في شرح المرشدي وأعلم أن كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتضاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى المصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهلة من المصعود حتى يلتصقوا بالجدار بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله ودكبر الخ) في الباب فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويكبر ثلاثا ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء ويكرر ذلك مع التكبير ثلاثا وبطيل المقام عليه اه أي قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في شرحه عن العدة لصاحب الهداية (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الخاتمة على ذكر التكبير والتهلل وقال يرفع صوته بهما اه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قد من في دعاء التلبية أنه يخفض صوته بها فيحتمل أن يكون هناك كذلك أتمل (تنبيه) في الباب ويلى في السعي الحاج لا المعقر زاد شارحه ولا اضطباع فيه مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (قوله ورفع يديه) أي حذاء منكبيه لباب ويجري (قوله غلته العباد) قال في السراج وانما ذكر الدعاء ههنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن الاستلام حالة ابتداء العباد وهذا حال ختمها لا ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتدائها كما في الصلاة اه وفيه ان هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف الآن يقال ان السعي انما يتحقق عند النزول عن الصفا أما المصعود عليها فقد يتحقق عنده ختم الطواف لقصد الانتقال عنه إلى عبادة أخرى تابعة له فتأمل (قوله لانه يذهب برقة القلب) أي لانه بسبب حفظه له يجري على لسانه بلا حذور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فإنه ينبغي الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كما نقله ط عن الولوالجية (قوله وان تبرك بالماثور فحسن) أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتي بغية الناسك في ادعية المناسك (قوله ثم مشى نحو المروة) قال في الباب ثم يهبط نحو المروة ساعيا إذا كرما شيئا على هيئته حتى إذا كان دون الميل المعلق في ركن المسجد قيل بخوسنة أذرع سعي ساعيا شديدا في بطن الوادي حتى يجاوز الميادين ثم مشى على هيئته حتى يأتي المروة ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في الطواف فإنه يختص بالثلاثة الأولى خلافا لمن جعله مثله فلوزكه أو هرو في جميع السعي فقد أساء ولا شيء عليه وان عجز عنه صبر حتى يجد فرجة والاشبه بالساعي في حركته وان كان على دابة حركها من غير أن يؤذي أحدا اه وقوله قيل بخوسنة أذرع قال شارحه هو منسوب للشافعي وذكر أيضا في بعض المناسك لأصحابنا اه فأت ونقله في المعراج عن شرح الوجيز وقال ان الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي يتبدأ منه السعي فكان يهدمه السيل فرفعوه إلى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معلقا فوق موضع متأخر عن ابتداء السعي بستة أذرع لانه لم يكن موضع أليق منه والميل الثاني متصل بدار العباس اه ونقله في الشرنبلالية أيضا وأقره ونقله بعض المحققين عن منسك ابن العجي والطرابلسي والجر العمبي وغيرهم قلت ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميادين لانه باعتبار الأصل (قوله المتخذين) في نسخة المتخوتين (قوله وصعد عليهما) أي باعتبار الزن الأول أما الآن فنوقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق انه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعل على الصفا) أي من الاستقبال بأن يميل إلى يمينه ادنى ميل ليتوجه إلى البيت والاقاليت لا يبدو اليوم لحججه بالنيان ومن التكبير والذكر والدعاء المشتغل على الصلاة والثناء شرح الباب (قوله يبدأ بالصفا الخ) فيه إشارة إلى ان الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فإنه من الحجر إلى الحجر شوط وتعامه في الفتح وغيره (قوله فلوبدأ بالمروة الخ) قدمنا الكلام عليه في الواجبات (قوله ونذب الخ) ذكره في الخاتمة وغيره وقوله كتم الطواف ليكون ختم السعي كتم الطواف كما أن مبدأهما بالاستلام قال في الفتح ولا حاجة إلى هذا القياس اذ فيه نص وهو ما ورى المطلب ابن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية

مطلب
في السعي بين الصفا والمروة

من باب الصفانديا (فصعد

الصفا) بحيث يرى الكعبة

من الباب (واستقبل البيت

وكبر وهلل وصلى على

النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت

مرتفع خاتمة (ورفع يديه) نحو

السماء (ودعا) لختمه العباد

(بما شاء) لأن محمدا لم يعين شيئا

لانه يذهب برقة القلب وان تبرك

بالمأثور فحسن (ثم مشى نحو المروة

ساعيا بين الميادين الا خضرين)

المتخذين في جدار المسجد (وصعد

عليها وفعل ما فعله على الصفا) يفعل

هكذا ساعيا يبدأ بالصفا ويحتم

الشوط السابع (بالمروة) فلوبدأ

بالمروة لم يعتد بالأول هو الأصح

ونذب ختمه ركعتين في المسجد

كتم الطواف

مطلب
في عدم منع المأثور بين يدي المصلي
عند الكعبة

(ثم سكن بمكة محرما)
بالحج ولا يجوز فسح الحج بالعمرة
عندنا (وصاف بالبيت نفلا
حاشيا) بلارمل وسعى وهو
افضل من الصلاة نافلة للادق
وقلبه للمكي وفي الجرن ينفى
تقييده بزمان الموسم والا فاطواف
افضل من الصلاة مطلقا (رحط
الامام) أولى خطب الحج الثلاث
(سابع ذى الحجة بعد الزوال) وبعد
(صلاة الظهر) وكره قبله (وعلم
فيها المناسك فاذا صلى بمكة التبر)
يوم التروية (ثامن الشهر خرج
الى منى) قرية من الحرم على فرسخ
من مكة (ومكث بها الى فجر عرفة
مطلب
الصلاة افضل من الطواف وهو
افضل من العمرة

مطلب
في دخول البيت الشريف

الطواف وليس بينه وبين العائفين أحد رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء يمزون بين يديه ما بينهم وبينه سترة وتعامه فيه (تنبيه)
قال العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكمال بن الهمام في حاشية الفتح اذا صلى في المسجد
الحرام ينبغي أن لا يمنع المأثور لهذا الحديث وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف
من المصلين اه وقال ثم رأيت في البحر العميق حكي عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ان
المرور بين يدي المصلي بمخضرة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب فليحفظ (قوله ثم سكن بمكة محرما)
انما عبر بالسكنى دون الإقامة لايهاها الإقامة الشرعية وهي لا تصح لما في البحر من باب صلاة المسافر اذا
دخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق
اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة نية الإقامة ط (قوله بالحج) انما ذكره وان كان التارن والمتنع
الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفريع بالفاء على قوله
محرما بالحج كما فعل في الجرن لا يجوز ان يفسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل أحرامه وأفعاله
للعمره لباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك احصاه الامن ساق الهدى فخصص بهم أو من دونه
وقد أوضح المقام المحقق ابن الهمام (قوله بلارمل وسعى) لأن الرمل وكذا الاضطباع تابعان لطواف
بعده سعى والسعى من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعى بعده قال في الشرنبلالية عن
الكافي لأن التغفل بالسعى غير مشروع (قوله وهو) أى الطواف (قوله ينبغي تقييده) أى تقييده كونه
الصلاة النافلة افضل من طواف التطوع في حق المكي بزمان الموسم لاجل التوسعة على الغرباء وقوله مطلقا
أى للمكي والآفاق في غير الموسم وقد أقره على هذا البحث في التبرقات لكن يخالفه ما في الورول الحية ونصه
الصلاة بمكة افضل لاهلها من الطواف وللغرباء الطواف افضل لأن الصلاة في نفسها افضل من الطواف لأن
النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الغرباء لو اشتغلوا بها لفساتهم الطواف من غير
امكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اه (تنبيه) في شرح المرشدى على السكندر قولهم
ان الصلاة افضل من الطواف ليس مرادهم ان صلاة ركعتين مثلا افضل من أداء أسبوع لان الأسبوع
مشتغل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمن الذي يؤدى فيه أسبوعا هل الافضل فيه أن يصرفه
للو طواف أم يشغله بالصلاة اه ونظيره ما أجاب به العلامة القاضى ابراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل
الافضل الطواف أو العمرة من أن الاربع تفضل الطواف على العمرة اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا
قبل انها لا تقع الا فرض كفاية فلا يكون الحصر كذلك (تنبيه) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك
انه مندوب اذ لم يشغل على ايذاء نفسه أو غيره وهذا مع الزجعة كما يكون من غير قلت وكذا اذا لم يشغل على دفع
الرشوة التي يأخذها الحجة كما اشار اليه منسلا على وسبأ في تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له
في القروع آخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) ثمانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين ثالتهما بمنى
في اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبة يوم وكلها خطبة واحدة بلا جلسة في وسطها الا خطبة يوم عرفة
وكلها بعد ما صلى الظهر الا بعرفة وكلها سنة لباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها
(قوله وكره قبله) أى قبل الزوال سراج (قوله وعلم فيها المناسك) أى التي يحتاج اليها يوم عرفة
من كيفية الاحرام والخروج الى منى والمبيت بها والرواح منها الى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والافاحة
منها وغير ذلك أوجيع ما يحتاج اليه الحاج الى تمام حجه وان كان بعد ما خطب لأن التأكيذ خير (قوله فاذا
صلى بمكة الفجر الخ) كذا في الهداية وقال الكمال ظاهر هذا الترتيب اعقاب صلاة الفجر بالخروج الى منى
وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشئ وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو
الصحيح (قوله يوم التروية) سمي به لانهم كانوا يرقون ابلهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن
في عرفات ماء جاز كما تشرح اللباب (فائدة) في مناسك التنوى يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة
والعاشر الحادى عشر القرب ففتح القاف ونشيد الراى لانهم يقرءون فيه بمنى والثاني عشر يوم النفر
الاول والثالث عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) افاد طلب المبيت بها فانه سنة كما في المحيط

وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية يعني ويقيم بها إلى صبيحة عرفة اه ويصلي الفجر بها الوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي الخاتمة بغلس فكذا أنه قاسه على فجر من دلفه والاكثر على الاول فهو الافضل شرح الباب وفي مناسك النوى وأما ما يفعله الناس في هذه الايام من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن نطقاً بخالف السنة ويقفون بسببه سنن كثيرة منها الصلوات يعني والمبيت بها والتوجه منها إلى غرة والتزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اه وقوله والتوجه منها إلى غرة والتزول بها فيه عندنا كلام يأتي قريباً (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موهمة كعبارة الكثر خلاف المراد قد هاب ذلك تبعاً للفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به في شرح الطحاوي وشرح الكرخي والابيض وغيرهما قال في الابيضاح واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج إلى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جازوا الاول أولى اه ومثله في السراج فاهمهم (قوله راح إلى عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أى موضع شاء الا الطريق وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الاثمة الثلاثة في غرة أفضل لتزوله عليه الصلاة والسلام فيه فلما غرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن عن قصد اه وهذا يخالف لما في الفتح من أن السنة أن ينزل الامام بغرة ولما نقلوه عن الامام رشيد الدين من انه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بغرة قريباً من المسجد إلى زوال الشمس ووفق في شرح الباب بأن هذا بالنسبة إلى الامام لا غيره أو بأن النزول أو لا بغرة ثم قرب جبل الرحمة تأمل (قوله على طريق ضب) بفتح المضاد المجهة وتشديد الواو وهواسم للجبل الذي يلي مسجد الخيف شرح الباب (قوله كلها موقف) بفتح بكسر القاف أى موضع وقوف نهر (قوله الابطن عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور وكما سألني (قوله بفتح الراء) أى مع ضم العين كهزمة قاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أى فاذا وصل إلى عرفة ومكث بها داعياً مصلحاً اذا كراملياً فاذا زالت الشمس اغتسل أو توضأ واغتسل أو فسل ثم سار إلى المسجد أى مسجد غرة بلاتاً خيراً فاذا بلغه صعد الامام الاعظم أو نائبه المنبر ويجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه فاذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويلبى ويلبى ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويعطى الناس ويأمرهم وينهاهم ويلهم المناسك كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع ههنا والرمي والذبح والحلق والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة ثم يدعو الله تعالى وينزل لباب فان ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء جوهرة وقول الزيلعي جازأى صح مع الكراهة شرب ليلية (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول المدائني فاذا زالت الشمس صعد الامام المنبر فاذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون ويصلى الامام الخ ويحوم في الباب وفي البصر عن المعراج انه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ويحوم في شرح قاضي خان على الجامع الصغير قال في شرح الباب وفيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضى الله تعالى عنه حتى اذا زاغت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أى واحداً لانه لا اعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتين أى يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقيم للعصر لان الاقامة لبان الشروع في الصلاة (قوله وقراءة سرية) لانها صلاتا تنهار كسائر الايام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئاً) أى ولا السنة الرابعة قال في الباب وان أخر الامام صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوع بينهما الى أن يدخل الامام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شرب ليلية وهو الصحيح فلوفعل كرهه وأعاد الاذان للعصر لا تقطع فوره فصار كالاشتغال بينهما بفعل آخر بجر أى ككل وشرب فانه بعد الاذان سراج وما في الذخيرة والمحيط والكافي من استثناء سنة الظهر بخلاف الحديث واطلاق المشايخ فتح (تبيينه) أخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن احمد بادشاه انه يترك تكبير التثنية هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القورية الواردة في الحديث كما نقله عنه الكازروني في فتاواه قلت وفيه نظر فان الوارد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها ولان مدته بسيرة حتى لم يعد فاصلاً بين القريضة والرابعة والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هذا الابدليل وما ذكر لا يصلح للدلالة كما علمته هذا ما ظهر لي

مطلب
في الرواح إلى عرفات

(ثم بعد طلوع الشمس) راح إلى
عرفات (على طريق ضب) (و)
عرفات (كلها موقف الابطن
عرنة) بفتح الراء وضمها واد من الحرم
غربي مسجد عرفة (فبعد الزوال
قبل) صلاة (الظهر خطب الامام)
في المسجد (خطبتين كالجمعة وعلم فيها
المناسك) (و) بعد الخطبة (صلى بهم
الظهر والعصر بأذان واقامتين)
وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئاً
على المذهب

اه لكن في القهستاني الافضل أن يكون راكبا قريبا من الامام اه ومثله في متن الملتقى ونقل بعضهم عن السراج عن منسك ابن الجعفي يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل للامام وغيره اه ولم أره في السراج (قوله بقرب جبل الرحمة) أي الذي في وسط عرفات ويقال له الال كهلل وأما صعوده كما يفعله العوام فلم يذكروا أحدا ممن يعتمد به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أرائي عرفات وأدعى الطبري والماوردي أنه مستحب وردته النووي بأنه لأصل له لأنه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف نهر (قوله عند الحضرات الكبار) أي الحجرات السوداء المقروشة فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح اللباب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن منسك الفارسي قال فأنى القضاة بدر الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافقني عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائهم حتى حصل الظن بتعيينه وانه القبوة المستعيلة المشرفة على الموقف التي عن يمينها وورائها حفرة متصلة بحضرات الجبل وهذه القبوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبالة بين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسار الجبل وراه اه ونقله في اللباب أيضا باختصار قال القاني محمد عبيد البناء المربع هو المعروف بطبخ آدم ويعرف بجذائه حفرة مخروقة تتبع هي وما حولها من تلك الحضرات المقروشة وما وراءها من الخضار السوداء المتصلة بالجبل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى أن يقول ليسا بالمتننية وتغليب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كما في اللباب وانما كانت النية شرطا في الطواف دون الوقوف لان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاكنت في فيه تلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول فاشترط فيه أصل النية دون تعيينها عملا بالشرطين شرح النقابة للقاري لم يكن هذا الفرق لا يشمل طواف العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيد كراخر اللباب فرق آخر (قوله لان الشرط الكينونة فيه) أي في محل الوقوف المعلوم من المقام قال في شرح اللباب والمظاهر أن هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط اه أي مع الاحرام قلت واهله أراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن تأمل والمراد بالكينونة الحصول فيه على أي وجه كان ولونا عما أوجاهه لا بكونه عرفة أو غير صاح أو مكراه أو جنبا أو مارا مسرعا (قوله مجتازا) أي مارا غير واقف (قوله ودعا جهرا) ولا يقرط في الجهر بصوته لباب أي بحيث يتعجب نفسه لكن قد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فانها خفية أولى اه قلت وبؤيده قوله في السراج ويجتهد في الدعاء والسنة أن يخفي صوته لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية اه (قوله بجهد) متعلق بدعا أي باجتهاد والجاح في المسألة وقد ورد خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير رواه مالك والترمذي وأحمد وغيرهم شرح النقابة للقاري وقيل لابن عيينة هذا شاء فلم يسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الثناء على الكريم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قلت بشير بهذا الى خبر من شغلته ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول امية بن الصلت في مدح بعض الملوك

أذكر حاجتي أم قد كفاني * شاولا أن شيمتك الحياء

إذا أتني عليك المرء يوما * كفاه من تعرضك الثناء

(قوله وهو) أي هذا الموقف من موضع الاجابة أي المواضع التي تكون الاجابة أرحى فيها من غيرها كما أفاده في النهر (قوله وهي بمكة) أي وما قرب منها لان الموقفين ومنى والجمار ليست في مكة (قوله وهي خمسة عشر موضعا الخ) كذا ذكرها في الفتح عن رسالة الحسن البصري قال ابن حجر المكي والحسن البصري تابعي جليل اجتمع بجمع من الصحابة فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم عن النقاش المفسر في منسكه مقيدة بأوقات خاصة والحسن أطلقها واذكر ذلك بعضهم قطعا نقله ح عن الشرنبلالية فراجعهما (قوله بكعبة) أي فيها (قوله والموقفين) أي عرفة والمشعر الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أي مكانه والاولى أن يقول المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم

بقرب جبل الرحمة) عند الحضرات

الكبار (مستقبلا) القبلة (والقيام

والنية فيه) أي الوقوف (ليست

بشرط ولا واجب فلو كان جالسا

جازجه و) ذلك لان (الشرط

الكنينة فيه) فصح وقوف

مجتاز وهارب وطالب غريم

ونائم ومجنون وسكران (ودعا

جهرا) بجهد (وعلم المناسك

ووقف الناس خلفه بقربه

مستقبلين القبلة سامعين لقوله)

خاشعين باكين وهو من مواضع

الاجابة وهي بمكة خمسة عشر قطعا

صاحب النهر قال

دعا البرايا يستجاب بكعبة

وملتزم والموقفين كذا الحجر

طواف

مطلب

الثناء على الكريم دعاء

مطلب

في اجابة الدعاء

مسجداً والاقام للمسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح الباب (قوله وسعى) اي بين
الصفاء والمروة لاسيما فيما بين الميدين شرح الباب (قوله مروتين) أي الصفاء والمروة ففيه تغليب وله غلب
المؤث على المذكور بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن المروة أفضل من الصفاء (قوله مقام) أي
خلفه كما في الباب (قوله جارك) أي الثلاث فذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لا دعا
في جرة العقبة بل في الاولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي لباب المناسك للشيخ رجة الله
السندی تليد المحقق ابن الهمام اختصره من منسكه الكبير واختصره أيضاً بنسك أصغر منه فافهم
(قوله وعند السدرة) فيه أنه يذكر له في الباب بل ذكرها في الشربلالية وهي سدرة كانت بعرفة
وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للعلامة القطبي وكذا اعزاه بعض مشايخ
مشايخنا لابن ظهيرة الحنفى المكي في فضائل مكة (قوله وفي الحجر) فيه ان هذا هو تحت المزاب كما
في الشربلالية عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي يزلون فيها الآن ط
قلت وقد ألحقت هذه الخمسة نظماً بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم حجرو سدرة * وركن يمان مع منى ليلة القمر

(قوله واذا غربت الشمس الخ) بيان للواجب حتى لو دفع قبل العروب فان جاوز حدود عرفة لزمه دم
الا أن يعود قبله ويدفع بعده فيسقط خلافاً لفرج بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما أقاض الامام كثيراً بلا
عذر أساء ولو أبطل الامام ولم يفيض حتى ظهر الليل أفاضوا لانه أخطأ السنة من البحر والنهر (قوله أتى)
أي أقاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا وجد فرجة أسرع المشي بلا إذا وقيل لا يسكن
الابضاع أي لا يسكن في زمانها الكثيرة ايذاء لباب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أي لا على طريق
ضب والمأزم بهمزة بعد الميم الاولى ويجوز تركها كما في رأس وزاى مكسورة وأصله المضيقي بين جبلين
ومراد الفقهاء الطريق الذي بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومزدلفة اسمعيل وعزاه بعضهم الى العز
ابن جماعة وانه نقله عن المحب الطبري ورد به قول النووي ان المراد به ما بين العليين اللذين هما حدة الحرم
وقال انه غريب ويحمل العوام على الزجة بين العليين وليس لذلك أصل (قوله ماشياً) أي اذا قرب منها
يدخلها ماشياً تأذياً وتواضعاً لانها من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الا وادى محسر) بضم الميم
وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالراء والاسنثناء منقطع لانه ليس من منى كما أشار اليه الشارح
(قوله ليس من منى) صوابه ليس من مزدلفة لانها محل الوقوف اه (قوله أو يطن عرنة) أي الذي
قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أي لم يصح الا قبل عن وقوف مزدلفة الواجب ولا الثاني عن وقوف
عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافاً لما في البدائع من جوازها فيها فما فتح (قوله والاصح
أنه المشعر الحرام) وقيل هو مزدلفة كلها (قوله وعليه ميقدة) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة
تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً وطولها اثنا عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان
يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد الشمع ليلة مزدلفة وكان قبله يوقد بالحطب وبعده بصابون كبر (قوله
وصلى العشاءين الخ) أي في أول وقت العشاء الأخيرة قهستاني وينبغي أن يصلى قبل حط رحاله
بل ينبغي جاله ويعقلها وأشار الى أنه لا تطوع بينهما ولو سنة مؤكدة على الصحيح ولو تطوع أعاد الاقامة
كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر بحر قال في شرح الباب وبصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها
كما شرح به مولانا عبد الرحمن الجامى قدس الله سره السامى في منسكه اه وأما قول الشارح قبل باب
الاذان بكرة التنفل بعد صلاتي الجمعة ففيه كلام قدمناه هناك (قوله لأن العشاء في وقتها الخ) علة للاقتصار
هنا على اقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفة فانه باقاً متين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى في غير وقتها فتقع
الحاجة الى اقامة اخرى للاعلام بالشروع فيها أما الثانية هنا ففي وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر
مع العشاء بدائع (قوله كما الاحتياح هنا للامام) فلو صلاهما منفرداً جاز خلافاً لما في شرح
النقاية للبرجندى فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة
في هذا الجمع ثم قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقديم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ

مطلب
في الدفع من عرفات

وسعى مروتين وزمزم
مقام وميزان جبارك تعتبر
زاد في الباب وعند رؤية الكعبة
وعند السدرة والركن البنياني
وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة
البدر (واذا غربت الشمس أتى)
على طريق المأزمين (مزدلفة)
وحدها من مأزمى عرفة الى
مأزمى محسر (ويستحب أن يأتيها
ماشياً وأن يكره ويهمل ويحمد
ويبلى ساعة فساعة) والمردلفة
(كلها موقف الا وادى محسر)
هو واديين منى ومزدلفة فلو وقف به
أو يطن عرنة لم يجز على المشهور
(ورزن عند جبل فزح) بضم
فتفتح لا ينصرف للعلية والعسل
من فزح بمعنى مرتفع والاصح
أنه المشعر الحرام وعليه ميقدة
قبل كانون آدم (وصلى العشاءين
بأذان واحدة) لأن العشاء
في وقتها لم تنحج للاعلام كما
لا احتياح هنا للامام

قال شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وأما ما ذكره المحبوبي من أن الإحرام غير شرط فيه فغير صحيح
لتصريحهم بأن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا إلا بالإحرام بالحج اهـ وبه ظهر صحة ما بحثه في التهرب بقوله
وينبغي اشتراطه لكونه في المغرب مؤديا اهـ وظهر أن ما في النهاية والهندية من عدم اشتراطه مبنى على قول
المحبوبي قافهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ أو العشاء بأو وفي بعضها الاقتصار على
المغرب موافقا لما في الكترو وغيره وهو أولى لأن المراد التنبيه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد
ويشهم منه بالأولى وجوب تأخير العشاء إلى المزدلفة نعم عبارة الباب ولو صلى الصلاتين أو أحدهما
(قوله أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهاوي في منسكه هذا فيما إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها
أما إذا ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جازله أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم أجد أحدا
صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره في باب قضاء القوائت وكلام شارح الكترا أيضا يدل
على ذلك وهي قاعدة جلية اهـ وكذا صرح به في البناء في الباب المذكور أيضا اهـ ذكره بعض المحشين
عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما مر ويأتي فانه يفيد أنه لو لم يمر
على المزدلفة لزم صلاة المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط وكذا الوبات في عرفات فتنبه (قوله
الصلاة أمانك) الجمله في محل جر بدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم اسامة لما نزل عليه السلام
بالشعب فبال وتوضأ فقال اسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها الجائز ومكانها ط (قوله
ليلة النحر) سماها بذلك جريا على الحقيقة اللغوية والشرعية وأما ما مر في آخر الاعتكاف من تبعيتها
لليوم الذي قبلها فذلك بالنظر إلى الحسب كما حققناه هناك قافهم (قوله والمكان مزدلفة) برده عليه
ما في البحر عن المحيط لوصلاهما بعد ما جاوز المزدلفة جاز اهـ وعزاه في شرح الباب إلى المشتق لكن قال بعده
وهو خلاف ما عليه الجمهور (قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان هنا أن الثاني أعم (قوله فتصلح
لغزا من وجوه) أي تصلح هذه المسألة فيقال أي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم
يفصل بينهما وبين المغرب بفاصل ويقال أي صلاة تصلى في غير وقتها وهي أداء وأي صلاة إذا صليت في وقتها
وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب
والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وأي عشاء أدت قبل المغرب من صاحب
ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرحقي وأي صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب
المزدلفة ووقتها ليلة العدة غير وقتها في بقية الايام وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه يختلف وقتها
في حالة الإحرام بالحج وأي صلاة فاسدة إذا خرج وقت التي بعدها انقلب صحيحة وأي صلاة يكره الاتيان
بنهايتها هي هذه (قوله فيعود إلى الجواز) أي المغرب أو ما صلا من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة
ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجزه وهذا قولهما وقال أبو يوسف يجزيه وقد أساء هداية أي لأن المغرب
التي صلاها في الطريق ان وقت صحيحة فلا تجب أعادتها في الوقت ولا بعده وان لم تقع صحيحة وجبت فيه
وبعده أي ان لم يؤدّها فيه وجب قضاؤها بعده لأن ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا بعض الوقت وأجيب
بأن الفساد موقوف بظهور أثره في ثانی الحال كما مر في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح
في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل خلافا لما فهمه في البحر وتمام الكلام فيما علقناه عليه
(قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلاه في طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يطلع الفجر قافهم
(قوله صلاهما) لأنه لو لم يصلهما صار ناقضا (قوله عاد العشاء إلى الجواز) قال في الظهيرية وهذه
مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فيمن ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها خسا وهوذا كركل المتروكة
لم يجز فان صلى السادسة عاد إلى الجواز اهـ واستشكل حكم المسألة الخير الرملي بأن فيه تنوير الترتيب
وهو فرض يقوت الجواز بفوته كترتيب الوتر على العشاء قال الآن يحمل على ساقط الترتيب أو على عودها
إلى الجواز إذا صلى خسا بعدها اهـ وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقريضة التنظير بقوله
في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق في هذا
بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا تتراد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اهـ (قوله وينوي المغرب أداء)

ولو صلى المغرب والعشاء

(في الطريق أو) في (عرفات أعاده)
للحديث الصلاة أمانك فتوقفتنا
بالزمان والمكان والوقت فالزمان
ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت
وقت العشاء حتى لو وصل إلى
مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب
حتى يدخل وقت العشاء فتصلح
لغزا من وجوه (ما لم يطلع الفجر)
فيعود إلى الجواز وهذا إذا لم
يخف طلوع الفجر في الطريق
فان خافه صلاهما (ولو صلى
العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى
المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعدها
حتى ظهر الفجر عاد العشاء إلى
الجواز) وينوي المغرب أداء

كذا في النهر عن السراج وفيه رد على قول الجرائم قضاء مع أنه صرح بعده بأن وقتها وقت العشاء (قوله
ويتلونها) الموافق لما قدمناه عن الجاهلي أن يقول ويؤخر سنتها (قوله ويحييها) يعني ليلة العيد
بأن يستغل فيها أوفى معظمها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعي ونحو ذلك
وقوله فانها أفضل الخ قال ح أي في حد ذاتها لا في حق من كان بمزدلفة (قوله كما أفتى به صاحب النهر
وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال إلى ذلك ثم رأيت في الجوهره
أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهره
شامل لليلة القدر لـ كن هذا القدر ولا يسوغ أن يقال أفتى به صاحب النهر اه ح (قوله وجزم الخ)
تأييد لما قبله من حيث أن الأكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشر ذي الحجة
أفضل منه لزم تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد أفضل ليالي العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط وذكر
المناوي في شرحه الصغير في حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر ما نصه لاجتماع اتمها العبادات فيه وهي
الايام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والفجر وليال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على
ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وغرة الخلاف تظهر
فيما لو علق نحو طلاق أو نذر بأفضل الايام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من
رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لانه اغنا أفضل ليومى النحر وعرفة وعشر رمضان اغنا أفضل لييلة القدر اه
قلت ونقل الرجتي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان وليالي
الثاني أفضل من ليالي الاول لأن أفضل ما في الثاني ليلة القدر وبها ازداد شرفه وازداد شرف الاول يوم
عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في أفضلية ليلة القدر على ليلة النحر ويلزم منه تفضيلها على ليلة
الجمعة لما مر عن أنهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس
يوم الجمعة لأن الكلام في ليلتها لا في يومها وقد ذكر الشارح في آثر باب الجمعة عن التارخانية أن يومها
أفضل من ليلتها أي لأن فضيلة ليلتها لصلاة الجمعة وهي في اليوم (تنبيه) في المعراج وقد صرح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره
في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ اه وسياق الكلام عليه آخر الحج ونقل ط عن بعض الشافعية أن أفضل
الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله وصلى الفجر بغلس) أي ظلمة في أول وقتها ولا يستل ذلك عندنا
الاهنا وكذا يوم عرفة في منى على ما مر عن الحائفة وقد مننا أن الاكثر على خلافه (قوله لاجل
الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتوتة بمزدلفة سنة
مؤكدة الى النجرا لاراجحة خلافا للشافعي فهما كما في الباب وشرحه (قوله ووقته الخ) أي وقت
جوازه قال في الباب وأول وقته طلوع النحر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه فوقف بها قبل
طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد روي الوجب منه ساعة ولولطفه وقد روي السنة امتداد الوقوف الى
الاسفار جدا أو ما ركنه فكيئوته بمزدلفة سواء كان يفعل نفسه أو فعل غيره بأن يكون محجولا بأمره أو بغير أمره
وهو نائم أو مغشى عليه أو محجنون أو سكران نواه أو لم ينو علم بها أو لم يعلم لباب (قوله كزجة) عبارة الباب
الا إذا كان له لـ أو وضعف أو يكون امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه اه لكن قال في البحر ولم يقيد في المحيط
خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فشمّل الرجل اه قلت وهو شامل لخوف الزجة عند الرمي فتقضاء أنه لو دفع ليللا
إبري قبل دفع الناس وزحمت لاني عليه لكن لاشك أن الزجة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول اليه أمر
محقق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف بمزدلفة فالاولى تقييد خوف الزجة بالمرأة ويحتمل إطلاق
المحيط عليه لكون ذلك عذرا ظاهرا في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل أو يحتمل على ما إذا خاف
الزجة لحدوم مرض ولذا قال في السراج الا إذا كانت به علة أو مرض أو ضعف تخاف الزحام فدفع ليللا فلا شيء
عليه اه لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخلو من الزجة وقد صرح حوا بأنه لو أخاض من عرفات
لخوف الزحام وجاوز حد ودها قبل الغروب لزمه دم ما لم يعد قبله وكذا لو تبعه بغيره قبعه كما صرح به في الفتح على

مطلب
في المقاضاة بين ليلة العيد وليلة
الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر
رمضان

ويتلونها ويحييها فانها أشرف من
ليلة القدر كما أفتى به صاحب النهر
وغيره وجزم شرّاح الضاري سيما
القسطلاني بأن عشر ذي الحجة
أفضل من العشر الاخير من رمضان
(وصلى الفجر بغلس) لاجل الوقوف
(ثم وقف) بمزدلفة ووقته من
طلوع الفجر الى طلوع الشمس
ولو مارا كما في عرفة لكن
لو تركه بعذر كزجة

مطلب
في الوقوف بمزدلفة

أنه يمكنه الاحتراز عن الزجة بالوقوف بعد القبر لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه ترك مد
الوقوف المستنون لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قيل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام
لنوع عجز ومرض انما جعلوه عذرا هنا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضيقة أهله بليل ولم يجعل عذرا
في عرفات لما فيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليست (قوله لاشئ عليه)
وكذا كل واجب اذا تركه بعذر لاشئ عليه كما في الجراي بخلاف فعل المخطو وعذر كل بس الخيط ونحوه فان العذر
لا يسقط الدم كما سيأتي في الجنائيات وبه سقط ما أوردته في الشربلية بقوله لكن يرد عليه مانص الشارع بقوله
فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قد مناه آفان الفتح من أنه لو جاوز عرفات قبل
الغروب لندب غيره أو لخوف الزجة لزمه دم وقد يجاب بما سيأتي عن شرح الباب في الجنائيات عند قول
اللباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة فاعذر من جانب المخلوق فلا يؤثر اه لكن يرد عليه
جعلهم خوف الزجة عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلت جوابه فتأمل (قوله ودعا) رافعا يديه الى
السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جذا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وفاقه مما لا يذكر ذكره
قرا حصارى قال الحموى ولم آف على أنه مما لا يذكر في شئ من كتب النحو واللغة وفسر الامام الاسفار بحيث
لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلى ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلى الناس القبر فقد
أساء ولا شئ عليه هندية ط وما وقع في نسخ القديري واذا طلعت الشمس أفاض الامام قال في الهداية انه غلط
لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتماه في الشربلية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) أي
أول واديه شرح اللباب وفي الجروادى محسر موضع فاصل بين منى ومن دلفسة ليس من واحدة منهما
قال الاخرى وهو خسمائة ذراع وخمس وأربعون ذواعا اه (قوله لانه موقف النصارى) هم أصحاب
القبيل ح عن الشربلية (قوله ورمى جرة العقبة) هي ثالث الجرات على حدة منى من جهة مكة
وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة قهستاني ولا يرى يومئذ غيرها ولا يقوم
عندها حتى يأتي منزله ولوالجية (قوله ويكره تنزيها من فوق) أي فيجزيه لان ما حولها موضع النسك
كذا في الهداية الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفلها سنة لانه المتعين ولذا ثبت روى
خلق كثير في زمن الصحابة من أعلاها ولم يأمر وهم بالعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه
اختياره حصى الخذف فانه يتوقع الاذى اذا رموها من أعلاها من أسفلها فانه لا يخلو من مرور الناس
فيصدمهم بخلاف الرمي من أسفل مع المارين من فوقها ان كان كذا في الفتح ومقتضاه أن المراد الرمي
من فوق الى أسفل لافي موضع وقوف الرامي فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حولها موضع نسك ان المراد
الثاني الا أن يقول كما أفاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناسك لا موضع وقوع الحصى (قوله
سبع) أي سبع رميات تسبع حصيات فلور ما هادفة واحدة كان عن واحدة نهر (قوله
خذا) نصب على المصدر شربلية فهو مفعول مطلق لبيان النوع لان الخذف نوع من الرمي وهو رمي
الحصاة بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله بمجتين) يقال الخذف بالعصا والخذف بالحصى
قالوا بل الحاء المهملة والثاني بالمجتمعة شرح النفاية للشارح (قوله أي برؤس الاصابع) قيل كيفية الرمي
أن يضع طرف ابهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصة على ظاهرا ابهامه كأنه عاقد سبعين فيرميها
وقيل أن يخلق سبابة ويضعها على مفصل ابهامه كأنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرفي ابهامه
وسبابة وهذا هو الأصح لانه الأسير المعتاد فتح وكذا صححه في النهاية والولولية وهو مراد الشارح
قافهم والخلاف في الاولوية واختار أنها مقدار الباقلاء لباب أي قدر الفولة وقيل قدر الحصاة أو النواة
أو الاغلة قال في النهر وهذا بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع الكراهة (قوله ويكون
بينهما) أي بين الرامي والجرة ويجعل منى عن يمينه والكمجة عن يساره لباب (قوله خمسة أذرع) أي
أو أكثر ويكره الأقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوز أو طرح فيجوز لكنه مسمى لمخالفة السنة قهستاني
(قوله والا) أي وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل بترك الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسها لكن بعيدا من
الجرة ح (قوله لا) قال في الهداية لانه لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص اه وفي اللباب ولو وقعت على

لا شئ عليه (وكبر وهال ولي وصلى)
على المصطفى (ودعا واذا أسفر) جذا
(أف منى) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن
محسر أسرع قدر رمية حجر لانه
موقف النصارى (ورمى جرة
العقبة من بطن الوادي) ويكره
تنزيها من فوق (سبع خذا)
بمجتين أي برؤس الاصابع
ويكون بينهما خمسة أذرع
ولو وقعت على ظهر رجل أو جمل
ان وقعت بنفسها بقرب الجرة
جاز والا لا

مطلب
في رمي جرة العقبة

الشخص أى اطراف الميل الذى هو علامة للجمره اجزاءه ولو على قبة الشخص ولم تنزل عنه أنه لا يجوز به
 للبعد وان لم يدرك أنها وقعت فى الرمي بنفسها أو بنقض من وقعت عليه وتحرى كفه فيه اختلاف والاحتياط
 أن يعيده وكذا الورى وشك فى وقوعها موقعا فلا احتياط أن يعيده (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصاة
 والجمره وهذا بيان لما أجله بقوله بقرب الجمره لئلا يكون قد راقب فى الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدره
 اعتمادا على اعتبار القرب عرفا وضده البعد (قوله وكبر بكل حصاة) ظاهر الرواية الاقتصار على الله أكبر
 غير أنه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر رغم الشيطان وحزبه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل
 حبي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا فتح (قوله وقطع التلبية بأولها) أى فى الحج الصحيح
 والفساد مفردا أو ممتعا أو فارنا وقيل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق
 والذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فان كان
 فارنا أو ممتعا قطع ولو مفردا لا لباب وقيد بالحرم بالحج لأن المعتمر يقطع التلبية اذا استلم الحجر لأن الطواف
 ركن العمرة فيقطع التلبية قبل الشروع فيها أو = ذافات الحج لأنه يتحلل بعده مرة فصار كالمعتمر والمحصر
 يقطعها اذا ذبح هديه لأن الذبح لتحلل والتارن اذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثانى لأنه يتحلل بعده
 بصر (قوله جاز) أى ويكفره لباب (قوله لا لورى بالقل) لأنه اذا ترك أكثر السبع لزمه دم
 كمال لرمى أصلا وان ترك أقل منه كثلاث فساد ونها فعلية لكل حصاة صدقة كما سميأتى فى الجنائيات (تنبيهه)
 لا يشترط الموالاة بين الرمي بل يسن فيكره تركها لباب (قوله بكل ما كان من جنس الارض)
 كذا فى الهداية واعترضه الشراح بالفيروزج والياقوت فأنهم ما من أجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع
 ذلك لا يجوز الرمي بهما وأجاب فى العناية تبعاً للنهاية بأن الجواز مشروط بالاستئذان بريمه وذلك لا يحصل
 بريمهما اه وحاصله أن هذا الشرط مخصص لعموم كلام الهداية فيخرج منه نحو الفيروزج والياقوت
 لكن قال فى التارخانية ان هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستئذان مخالفة لما ذكر فى المحيط وكذا قال
 فى الفتح وأجازه بعضهم بناء على نفي ذلك الاشتراط ومن ذكر جوازه الفارسي فى مناسكه اه ومفاد كلامه ترجيح
 الجواز وابقاء كلام الهداية على عمومها وهذا اعترض فى السعدية على ما فى العناية بما فى غاية السروجى وشرح
 الزيلعى من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض كالحجر والمدروطين والمغرة والنورة والزربنج والاحجار
 النفيسة كالياقوت والزمرد والبلخش ونحوها والمخ الجبلية والكحل أو قبضة من تراب وبالزبرجد والبلور
 والعقيق والفيروزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الخشب واللؤلؤ والجواهر
 وهى كبار اللؤلؤ والعنبر فانها ليست من أجزاء الارض وأما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى تار الارميا اه
 (قوله والمدر) أى قطع الطين اليابس (قوله والمغرة) طين أحمر يصغ به (قوله ولؤلؤ كبار) قديده تبعاً للنهر
 لأن الكبار هى التى يتأتى بها الرمي والا فالصغار لا يجوزها الرمي أيضا تعليلهم بأنها ليست من أجزاء الارض
 أفاده أبو السعود (قوله والجواهر) علمت مما مر عن الغاية أنها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناسب اسقاط قوله
 كبار ويكون كلام المصنف جاريا على ما فى الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى والزيلعى والفارسي
 لا يناسبه تعليل الشارح فالاولى تفسير الجواهر بالاحجار النفيسة ليوافق تقييد المصنف للؤلؤ بالكبار وتعليل
 الشارح وقوله وقيل يجوز اشارة الى ما مر عن الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى والزيلعى والفارسي
 مشوا عليه (قوله لأنه يسمى تار الارميا) قال فى الفتح فلم يجوز لا تناء اسم الرمي ولا يخفى أنه يصدق عليه اسم
 الرمي مع كونه يسمى تاراً فعناية ما فيه أنه رمي خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثير لذلك فى سقوط
 اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل أنه اما أن يلاحظ مجرد الرمي أو مع الاستئذان أو خصوص ما وقع
 منه صلى الله عليه وسلم والاول يستلزم الجواز بالجواهر والثانى بالبعرة والخشبة التى لا قيمة لها والثالث
 بالحجر خصوصاً فيمكن هذا أعلم لكونه أسلم اه قلت قد يجاب بأن المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه
 صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصاة أفاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض فاعتبر كل من
 الثانى والثالث معاً دون الاول فلم يجوز بالبعرة والخشبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز
 بالفيروزج والياقوت أيضا وبه يترجح قول الآخر قدس دبر (قوله خلاف المذهب) ولذا قال فى المبسوط

وثلاثة أذرع بعيد ومادونه
 قريب جوهرة (وكبر بكل حصاة)
 أى مع كل (منها وقطع تلبيته
 بأولها لورى بأكثر منها)
 أى السبع (جاز لا لورى بالقل)
 فالتقييد بالسبع لمنع النقص
 لا الزيادة (وجاز الرمي بكل ما كان
 من جنس الارض كالحجر والمدر)
 والطين والمغرة (و) كل (ما يجوز
 التيمم به ولو كفا من تراب)
 فيقوم مقام حصاة واحدة
 (لا) يجوز (بخشب وعنبر ولؤلؤ
 كبار) (وجواهر) لأنه اعزاز
 لا اهانة وقيل يجوز (وذهب
 وفضة) لأنه يسمى تار الارميا
 (وبع) لأنه ليس من جنس الارض
 وما فى فروق الاشياء من جوازه
 بالبحر خلاف المذهب

وبعض المتشقة يقولون لورى بالبعرة أجزاء لأن المقصود اهانة الشيطان وذبح يحصل بالبعرة واستنا نقول
بهذا شرح لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين على أنها أمور تعبدية لا يشتغل بالمعنى فيها (قوله
ويكره أخذها من عند الجرة) وماهى الاكراهة تنزيه فتح أشار الى أنه يجوز أخذ من أى موضع سواء
وفى الباب يستحب أن يرفع من مزدلفة سبع حصيات ويرى بها جرة العقبة وان رفع من المزدلفة سبعين
أو من الطريق فهو جائز وقيل مستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس
مذهبنا وأما ما فى البدائع وغيرهما من أنه يأخذ حصى الجار من المزدلفة أو من الطريق فينبقى جله على الجار
السبعة وكذا ما فى الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عدا
السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله لأنها مردودة) أى فينشأ بمها سراج (قوله الحديث الخ)
أى ما رواه الدارقطني والحاكم وصححه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله
هذه الجمار التى نرى بها كل عام فتحسب أنها تنقص فقال ان ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال
شرح النقاية للتارى وفى الفتح عن سعيد بن جبيرة قلت لابن عباس ما بال الجمار ترى من وقت الخليل عليه السلام
ولم تصرهضابا أى تلاتسة الاف فقال أما علمت أن من يقبل حصى يرفع حصاه اه قال فى السعدية لأن
أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاشرار ولا يقبل عمل لمشرک اه واجيب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم
ليجازوا عليها فى الدنيا قال ط ويؤيده ما رواه أحمد ومسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه
وسلم قال الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها فى الدنيا ويثاب عليها فى الآخرة وأما الكافر فيظلم
بحسنانه فى الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا اه قلت لكن
قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنية فان النية شرطها الاسلام الآن يقال
ان هذا شرط فى شريعتنا فقط تأمل (قوله يتقين) أما بدون يقين فلا يكره لأن الاصل الطهارة لكن
يبدب غسلها لتكون طهارتها متيقنة كما ذكره فى البحر وغيره (قوله ووقته) أى وقت جوازه
أداء من الفجر أى فجر النحر الى فجر اليوم الثانى قال فى البحر حتى لو أخره حتى طلع الفجر فى اليوم الثانى
لم يدم عنده خلافا لهما ولورى قبل طلوع فجر النحر لم يصح انقضاء (قوله وسن) كذا عبر فى مجمع الروايات
عن المحيط ووافقه فى التهرور عبر العينية بالاستحباب وملى (قوله ذكاء) من أسماء الشمس (قوله
ويباح لغروبها) أى من الزوال الى الغروب وجعله فى الظهيرية من المكروه والاكترون على القول بحر
(قوله ويكره للفجر) أى من الغروب الى الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم العذر
فلا ساءة ترى الضعفة قبل الشمس ولا يرى الرعاة لئلا كما فى الفتح (قوله لانه منفرد) تعليل لما استنفد
من التخدير بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويجب على القارن والمتنع ط وأما الاضحية فان كان مسافرا
فلا يجب عليه والا كالمكى فتجب كما فى البحر (قوله ثم قصر) أى أو حلق كإدله عليه قوله وحلقه أفضل
قال فى الباب ويستحب بعده أى بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص القافر ولو قص أطناره أو شارب
أو لحيته أو طيب قبل الحلق عليه موجب جنائيه وتام تحقيقه فى شرحه (قوله بأن يأخذ الخ) قال فى البحر
والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس شعر ربيع الرأس مقسداً للاثلة كذا ذكره الزيلعى
ومراداه أن يأخذ من كل شعرة مقدار الاثلة كما صرح به فى المحيط وفى البدائع قالوا يجب أن يزيد فى التقصير
على قدر الاثلة حتى يستوفى قدر الاثلة من كل شعرة برأسه لأن أطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي
فى مناسكه وهو حسن اه وفى الشعر بلالية يظهر لى أن المراد بكل شعرة أى من شعر الربع على وجه اللزوم
ومن الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة فى الاجزاء لأن الربع كالكل كما فى الحلق اه فقول الشارح
من كل شعرة أى من الربع لامن الكل والناقض ما بعده وقوله وجوباً بقيد لقدراً للاثلة فلا يتركز مع قوله
والربع واجب والاثلة بفتح الهمزة والميم وضم الميم لغة مشهورة ومن خطاها أو يها فقد أخطأ واحدة الانامل
بحر وفى تهذيب اللغات للنورى الانامل أطراف الاصابع وقال أبو عمرو الشيبانى والسجستاني والجرمى
لكل أصبع ثلاث اغلات (قوله ويجب اجراء موسى على الاقرع) هو المختار كما فى الزيلعى والبحر واللباب
وغيرها وقيل استحباباً قال فى شرح الباب وقيل استئنا وهو الاظهر اه (قوله والاسقط) أى

(ويكره) أخذها (من عند الجرة)
لأنها مردودة لحديث من قبل
حجته رفعت جبرته (ويكره) أن
يلتقط حجراً واحداً فيكسره
سبعين حجراً صغيراً وأن يرى
بتحجسه يتيقن ووقته من الفجر الى
الفجر ويست من طلوع ذكوان والها
ويباح لغروبها ويكره للفجر (ثم)
بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه
منفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل
شعرة قدراً للاثلة وجوباً وتقصير
الكل مندوب والربع واجب
ويجب اجراء موسى على الاقرع
وذى قروح ان أمكن والاسقط

وان لم يكن اجراء موسى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من خلق والاحسن له أن يؤخر
 الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا شيء عليه أن لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكان خرج الى البادية
 فلم يجد آلهة أو من يحلقه لا يجزئه الا الحلاق أو التقصير وليس هذا بهذر فتح لان اصابه الآلة مر جوة
 في كل ساعة بخلاف برء القروح ولان الارالة لا تختص بالموسى أفاده في البحر (قوله متى تعذرا أحدهما)
 أي الحلق والتقصير قال هـ والاحسن تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه أفضل اهـ (قوله فلو لبده الخ)
 مثال تعذرا التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فيه من الحلق وكذا لو كان معقوصا أو مضفورا كما عزي
 الى المبسوط ووجهه أنه اذا نقضه تناثر بعض الشعر فيكون جنبا على احرامه قبل أن يحل منه فتعين
 الحلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنبا لانه في وقت جواز ازالة الشعر بحلق أو غيره ولو تنفاه منه أو من
 غيره كما يأتي فبقى ما في المبسوط مشكلا تاملا ومثال تعذرا الحلق مع اسكان التقصير أن يفقد آلة الحلق
 أو من يحلقه أو يضمره الحلق نحو صداع أو قروح برأسه وتقدم مثال تعذرهما جميعا في الاقرع وذى قروح
 شعره قصير (قوله وحلقه أفضل) أي هو مسنون وهذا في حق الرجل وبكره للمرأة لانه مثله في حتها
 كحلق الرجل لحية وأشار الى أنه لو اقتصر على حلق الرية جار كما في التقصير لكن مع الكراهة لترك السنة
 فان السنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح اللباب والقهسستاني قال في النهروا طلاقه أي
 اطلاق قول الكثر والحلق أحب يفيد أن حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اهـ قلت ان أراد أنه أولى
 من تقصير الكل فهو ممنوع لما علت أو من تقصير النصف أو الرية فهو ممكن (تنبيه) هذا في غير المحصر
 أما المحصر فلا حلق عليه كما سيأتي بدائع (قوله بخونورة) كحلق وتنق وكذا لو قاتل غيره فقتله أحرأ
 عن الحلق فصدا فتح (تنبيه) قالوا يندب البداءة بغير الحلاق لا المخلوق الآن ما في الحديثين يفيد العكس
 وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال للعلاق خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس
 قال في الفتح وهو السواب وان كان خلاف المذهب اهـ وأقول يوافقني ما في الملتقط عن الامام حلت رأسي
 خطأ في الخلاق في ثلاثة أشياء لما أن جلست قال استقبل القعدة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ باليمن
 فلما أردت أن أذهب قال ادفع شعرك فرجعت فدقته اهـ نهر أي فهذا ينبغي رجوع الامام الى قول الخيام
 ولذا قال في اللباب هو المختار قال شارحه كما في منسك ابن الجبجي والبحر وقال في النجدة وهو الصحيح
 ودروى رجوع الامام عما نقل عنه الاحباب فصح تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ
 وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ يمن المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعزه الى أحد والسنة أولى
 وقد صح بدء رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الميم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام
 وقد أجاز الامام قول الخيام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لم وافقه اهـ ملخصا ومثله في المراج
 وغاية البيان (قوله وحل له كل شيء) أي من محظورات الاحرام كلبس الخيط وقص الاظفار ط وأذاذاته
 لا يحل له بارى قبل الحلق شيء وهو المذهب عندنا كما في شرح اللباب للقرطبي عن الفارسي وفي شرحه
 على النفاية والرمي غير محال من الاحرام عندنا في المشهور ومحال عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا
 فقد نص على التحال بالرمي عندنا في شرح المبسوط لخواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقاسمي خان بقوله
 وبعد الرمي قل الحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضا اهـ (قوله
 الا النساء) أي جماعهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب المهر فقدمه
 الى الخاتمة استثناء النساء والطيب والى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان قاضي خان قال في فتاواه
 فاذا حلق أو قصر حل له كل شيء الا النساء وبعد الرمي قل الحلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومثله
 ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرمي لامن الاحلال بالحلق
 وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته آنفا وقد ذكر الشربلاني عبارة الخاتمة ثم قال وهذا يعلم بطلان
 ما ينسب لقاسمي خان من ان الحلق لا يحل به الطيب اهـ قلت ويؤيده قوله في البدائع وأما ما حرم الحلق
 فهو صيرورته حلا لا يباح له جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب
 وقال الليث الا النساء والصيد اهـ ومثله في المراج والسراج وغاية البيان فقد عروا الا قول الى الامام

ومتى تعذرا أحدهما لعارض
 تعين الآخر فلو لبده بصمغ بحيث
 تعذر التقصير تعين الحلق بجر
 (وحلقه) الكل (أفضل)
 ولو أزاله بخونورة جاز (وحل له
 كل شيء الا النساء) قبل والطيب
 والصيد

مالك فقط والثاني الى الليث بن سعد أحد الأئمة المجتهدين فخاف النهر من عزوه الى أبي الليث وهو البحر قندي
 أحد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف فافهم (قوله ثم طواف الزيارة) أي لفعل طواف الزيارة الذي هو ثنائي
 ركني الحج قال في السراج وينبغي طواف الافاضة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اه وشرايط
 صحة الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والتباعد والركن ككثيره والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان
 وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو شجولا فلا تجوز النيابة الا لمعنى عليه وواجباته المشي للقادر
 والسيان وانعام السبعة والطهارة عن الحدث وسترا العورة وفعله في أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرمي
 والخلق فسنة ولا مفسدة ولا فوائد قبل الممات ولا يجزى عنه البذل الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى
 باتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه لباب (قوله سبعة) أي سبعة أشواط كما تزييناه (قوله
 بيان للاكمل) أي الطواف الكامل المشتق على الركن والواجب فيه على ذلك ثلاثتهم أن السبعة
 ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وان وافقهم المحقق ابن الهمام بحشافاته خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله
 ان كان سعي قبل) لم يقل ان كان رمل وسعي قبل اشارة الى أنه لو كان سعي قبل ولم يرمل لا يرمل هنا لان الرمل
 انما يشترع في طواف بعده سعي كما تروى لاسي ههنا كما في العناية وكذا في الباب وقبه وأما الاضطباع
 فساقت مطلبنا في هذا الطواف اه سواء سعي قبله أولا (قوله والا فاعلمها) أي وان لم يكن سعي
 قبل رمل وسعي وان رمل قهستاني أي لان رمله السابق بلا سعي غير مشروع كما علمته فلا يعتبر (تنبيه)
 قال الخبر الرمي ولو لم يفعلها ما في طواف القدوم وطواف الزيارة فعلم ما في طواف الصدر لان السعي
 غير مؤقت كما سيصرح به في الجنائيات وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فبه يعلم أنه يأتي بهما
 في الصدر ولو لم يقدمهما ولم أره صريحاً وان علم من اطلاقهم (قوله لان تكرارهما) علمه لقوله بلا رمل وسعي
 الخ ط (تنبيه) قال في الثمرين ليلية قدمنا أن الافضل تأخير السعي الى ما بعد طواف الافاضة
 وكذلك الرمل لصيراتبعا للعرض دون السنة كما في البحر وقدّمنا أيضاً أنه لا يعتد بالسعي بعد طواف
 القدوم الا أن يكون في أشهر الحج فليتنبه له فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسعي الا بعد طواف كامل
 فلو طاف للقدوم جنبا أو حدثاً ورمل فيه وسعي بعده فعليه اعادة ما في الحدث ندبا وفي الجنابة اعادة السعي
 حتما والرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع الفجر) فلا يصح قبله لباب (قوله ويمتد وقته) أي وقت صحته
 الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد تذر بعض المحشين عن شرح الباب لثاني محمد عد عن البحر العميق
 أنهم قالوا ان عليه الوصية بيده لانه جاء العذر من قبل من له الحق وان كان انما بالتأخير اه تأمل (قوله
 وحل له النساء) أي بعد الركن منه وهو أربعة أشواط يجرى ولو لم يطف أصلا لا يحل له النساء وان طال
 ومضت سنون باجتماع كذا في الهندية ط (قوله بالخلق السابق) أي لا بالطواف لان الخلق هو المحلل
 دون الطواف غير انه أخر عمله في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق علمه كالطلاق الرجعي
 آخر عمله الابانة الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد زياي قسمة بعضهم الطواف محلا لا آخر مجاز
 باعتبار أنه شرط فافهم (قوله قبل الخلق) أي ولو بعد الرمي على المشهور وعندنا كما مر تقريره
 (قوله كان جنابة) أي ولو قصد به التحليل ط (قوله لانه لا يخرج الخ) تصريح بمافهم من التفريع
 لقصد الرد على القول بأن الرمي محلل كما مر (قوله ولياليها منها) مبتدأ وخبر والمراد بليته كل يوم
 من أيام النحر الليلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما أن ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود
 ح قلت وهذا على اطلاقه ظاهر في حق الرمي فانه اذا لم يرم نهارا من أيام النحر يرمي في الليلة التي تعقب
 ذلك النهار ويقع أداء بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثاني فانه يقع قضاء ويلزمه دم كما سنده وأما في حق
 الطواف فالمراد به الليالي المتخللة بين أيام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر
 ولم يطف لزمه دم كما يأتي في مسألة الحائض فالليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف والا لكان
 فيها أداء بلا لزوم دم كما في الرمي قدبر (قوله كره تحريما الخ) أي ولو أخره الى اليوم الرابع الذي هو آخر
 أيام التشريق وهو الصحيح كما في الغاية وايضا الطريق وفي بعض الحواشي وبه يفتي وهو المذكور في المبسوط
 وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي من ان أخره آخر أيام

مطلب طواف الزيارة

(ثم طواف للزيارة يوم من أيام النحر)
 الثلاثة بيان لوقته الواجب
 (سبعة) بيان للاكمل
 والا فالركن أربعة (بلا رمل و)
 لا (سعي ان كان سعي قبل) هذا
 الطواف (والافعلها ما) لان
 تكرارهما لم يشترع (و) طواف
 الزيارة (أول وقته بعد طلوع
 الفجر يوم النحر وهو فيه) أي
 الطواف في يوم النحر الاول
 (أفضل) ويمتد وقته الى آخر العمر
 (وحل له النساء) بالخلق السابق
 حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له
 شيء فلو قلم ظفرا مثلا كان جنابة
 لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق
 (فان أخره عنها) أي أيام النحر
 ولياليها منها (كره) تحريما

التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي شرح اللباب (تنبيه) في السراج وكذلك
 ان آخر الخلق عن أيام الغزو لم يدم أيضا عند أبي خيفة لان الخلق يختص عنده بزمان وهو أيام الغزو وبكان
 وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراهة ووجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي
 ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط
 مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واغتسالها وراجع اه ح وعلى قياس مجته ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة
 ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالاخير صرح في شرح اللباب وذلك كله مفهوم من قول الجرجاني المحيط اذا ظهرت
 في آخر أيام النحر فان امكنتها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعليه ادم للتأخير وان لم يمكنها طواف أربعة أشواط
 فلا شيء عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي الجرجاني والمحيط اذا ظهرت
 ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزمها الدم لانها مقصورة بتفريطها اه اي بعد ما قدرت
 على أربعة أشواط زاد في اللباب فتقولهم لا شيء عليها للتأخير الطواف مقيد بما اذا حاضرت في وقت لم تقدر
 على أكثر الطواف أو حاضرت قبل أيام النحر ولم تظهر الا بعد مصيبتها لكن ايجاب الدم فيما لو حاضرت في وقته
 بعد ما قدرت عليه مشكل لانه لا يلزمها فعلا في أول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو علت وقت حبسها فأخرته عنه
 تأمل (تنبيه) نقل بعض المحشيين عن منسك ابن أمير حاج لو هم الركب على القفول ولم تظهر فاستفتت
 هل تطوف أم لا قالوا يقال لها لا يحل لك دخول المسجد وان دخلت وطئت أمت وصح طوافك وعليك ذبيح
 بدنة وهذه مسألة كثيرة الوقوع بتغيرها النساء اه وتقدم حكم طواف التحية في باب الحيض فراجع
 (قوله ثم أتى مني) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح بكافة فعل صاحب الهداية وابن الكمال
 شربلاية (تنبيه) ذكر في اللباب أنه يصلي الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروى في صحيح مسلم لكن
 في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في النسخ وقال في شرح اللباب أنه أظهر
 نقلا وعقلا وتمامه فيه وأما صلاة الجمعة فقال في اللباب ويجمع بيني اذا كان فيه أمير مكة أو الحجاز أو الخليفة
 وأما أمير الموسم فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العيد ففي شرح مناسك الكركي لم يرشده عن
 المحيط والذخيرة وغيرهما انه لا يصلحها بخلاف الجمعة وفي شرح المنية للعلامة انه لا يصلحها بها اتفاقا لا اشتغال
 فيه بأمور الحج اه أي لان وقت العيد وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك
 اليوم الا نادرا بخلاف العيد قال في شرح اللباب وأراد بالاتفاق الاجماع اذا خلا في المسألة بين علماء
 الامة اه وفي شرح الاشياء للبيري من كتاب الصيد أن منى موضع تجوز فيه صلاة العيد الا أنها
 سقطت عن الحاج ولم ترق في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم الاضحية لانا ومن أدركناه
 من المشايخ لم نصلها بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدم صلاتها بمنى فقد علت نقله
 وأما بمكة فلعل سببه أن من له إقامة العيد يكون بمنى حاجا والله تعالى أعلم (قوله فبيت به للمري)
 أي ليالي أيام الرمي هو السنة فلو بات بغيرها كره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر)
 قال في اللباب ثم اذا كان اليوم الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر
 لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بقي من أمور المناسك وهذه الخطبة سنة
 وترى كها غفلة عظيمة اه (قوله يبدأ استئنا الخ) حاصله أن هذا الترتيب مسنون لا يستعين
 وبه صرح في الجمع وغيره واختاره في النسخة في اللباب والاكثر على أنه سنة وعزاه شارحه الى البدائع
 والكرماني والمحيط والسراجية ونقل في البحر كلام المصنف ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنية
 اه وكذا اختاره أصحاب المتن في مسائل منشورة آخر الحج كما سياتي وما في النهر من أن صريح
 ما في المحيط اختيار التعيين فيه نظرا لجعل التعيين رواية عن محمد فتدبر قال في اللباب فلو بدأ بجمر العقبة
 ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم نذر ذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتماً سنة وكذا لو ترك الاولى ورمى
 الاخيرتين فانه يرمى الاولى ويسبق قبل الباقي ولو رمى كل جرة ثلاثاً ثم الاولى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع
 ثم القصوى بسبع وان رمى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعيد اه أي لان لاكثر
 حكم الكل فأنه رمى الشامية والثالثة بعد الاولى (قوله بجابلي مسجد الخيف) وحدها من باب

(ووجب دم) لترك الواجب وهذا
 عند الامكان فلو ظهرت الحائض
 ان قدر أربعة أشواط ولم
 تفعل لزم دم والا (ثم أتى مني)
 فبيت به للمري (وبعد الزوال
 ثاني النحر رمى الجمار الثلاث يبدأ)
 استئنا (بجابلي مسجد الخيف
 ثم بجابليه)

مطلب
 في حكم صلاة العيد والجمعة في منى

مطلب
 في رمي الجمرات الثلاث

مسجد الخيف الكبير إليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها إلى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥ ومن الوسطى إلى جرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلاني في شرح البضاري عن القرافي المالكي ونحوه في كتب الشافعية كما في القهستاني سبق قلم فانهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح (قوله ويكبر بكل حصاة) أي قائلًا باسم الله الله أكبر كما تر (قوله قد رقرأة البقرة) زاد في اللباب أو ثلاثة أخراب أي ثلاثة أرباع من الجزء أو عشرين آية قال شارحه وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (قوله بعد تمام كل رمي) لا عند كل حصاة لباب (قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي جرة العقبة لأنها ليس بعد هارمي في كل يوم قال في اللباب والوقوف عند الأولين سنة في الأيام كلها وقوله ولا بعد رمي يوم النحر أي فيه بالواو عطفنا على ما ذكره في التفريع إشارة إلى ما في عبارة المتن من القصور (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء أو القبلة) حكاية لقولين قال في شرح اللباب يرفع يديه حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء واختاره قاضيان وغيره وظاهر الأول اهـ (قوله ثم رمي غدا) أي في اليوم الثالث من أيام النحر وهو الملقب بيوم النضر الأول فإنه يجوز له أن يتفرقه بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم النضر الثاني فتح (قوله كذلك) أي مثل الرمي في اليوم الذي قبله بمرعاة جميع ما ذكره (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط لافي قوله ثم غدا كذلك أيضا اهـ ح قال في النهر أي ان مكث إلى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الامام وعنه إلى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فن تعجل في يومين فلا ثم عليه الآية والتخيير بين الفاضل والأفضل كالسافر في رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والأول أفضل ان لم يضرب اتفاقا نهر (قوله جاز) أي صح عند الامام استحسانا مع الكراهة التنزيهية وقال لا يصح اعتباره بسائر الأيام نهر (قوله فان وقت الرمي فيه) أي في اليوم الرابع من الفجر للغروب أي غروب شمس ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جواز في الجملة فان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا شرح اللباب (قوله فن الزوال لطلوع ذكاء) أي إلى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز في الجملة قال في اللباب وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور وقيل يجوز والوقت المسنون فيها يعتد من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى الطلوع وقت مكروه وإذا طلع الفجر رأى فجر الرابع فقد فات وقت الاداء وبقي وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق فلو أخره عن وقته أي المعين له في كل يوم فعليه القضاء والجزاء ويفوت وقت القضاء يغروب الشمس في الرابع اهـ ثم قال ولو لم يرم يوم النحر رأى الثاني أو الثالث زماه في الليلة المقبلة أي الآتية لكل من الأيام الماضية ولا شيء عليه سوى الاساءة ما لم يكن بعد زوال رمي ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها لم يصح لأن الليالي في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقبل ولو لم يرم في الليل زماه في النهار قضاء وعليه الكذارة ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع مثلا قضاها كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اهـ والحاصل أنه لو أخر الرمي في غير اليوم الرابع يرمي في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي أخر رميه وكان أداء لانها تابعة لو تركه السنة وان أخره إلى اليوم الثاني كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا لو أخر الكل إلى الرابع مالم تغرب شمس فلو غربت سقط الرمي ولزمه دم وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره الشارح تبعا للبحر وغيره من أن انتهاء إلى طلوع الشمس ليس ببيان الوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لأن ما بعد فجر الرابع وقت رمي الرابع أداء ولرمي غيره من الأيام الثلاثة قضاء فانهم (قوله وله النضر) يسكون القضاء أي الرجوع سراج (قوله قبل طلوع فجر الرابع) ولكن يتفرق قبل غروب الشمس أي شمس الثالث فان لم يتفرق حتى غربت الشمس يكره له أن يتفرق حتى يرمي في الرابع ولو تفرق من الليل قبل فجر الرابع لا شيء عليه وقد أساء وقيل ليس له أن يتفرق بعد الغروب فان تفرق زمه دم ولو تفرق بعد طلوع الفجر قبل الرمي لزمه الدم اتفاقا لباب ولا فرق في ذلك بين المكي والفاقي كما في البصر (قوله وجاز الرمي راكبا الخ) عبارة الملتقى أخصروا وجاز الرمي راكبا وغيره كعب الفضل في جرة

الوسطى (ثم بالعقبة سبعه اسبعا ووقف) حامدا مهلا مكبرا مصليا قد رقرأة البقرة (بعد) تمام كل (رمي بعده رمي فقط) فلا يقف بعد الثالثة و (لا بعد رمي يوم النحر) لأنه ليس بعده رمي (ودعا) لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء أو القبلة (ثم) رمي (غدا كذلك ثم بعده كذلك) ان مكث وهو أحب وان قد تم (الرمي فيه) أي في اليوم الرابع (على الزوال جاز) فان وقت الرمي فيه من الفجر للغروب وأما في الثاني والثالث فن الزوال لطلوع ذكاء (وله النضر) من متى (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده) لدخول وقت الرمي (وجاز الرمي) كله (راكبا) لكنه (في الأولين) أي الأولى والوسطى (ما شيا افضل)

العقبة اه وفي الباب والافضل أن يرمى جرة العقبة راكبا وغيرهما مشيا في جميع أيام الرمي اه وقوله لانه
يقف أي للدعاء بعد رمي الأولين في الأيام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الأول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء
بعدها والضابط أن كل رمي يقف بعده فانه يرميه ماشيا وهو كل رمي بعده رمي كما مر وما لا فلا ثم هذا التفصيل
قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية
والكافي والبدائع وغيرهم وأما قولهما فذكر في البحر أن الافضل الركوب في الكل على ما في الخاتمة والمشى
في الكل على ما في الظهيرية وقال فتحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال (قوله ورجحه الكمال) أي بان أدائها
ماشيا أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من
الأذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلاة والسلام راكبا إنما هو ليظهر فعله ليقندي به كطوافه راكبا
اه قال في البحر ولو قيل بانه ماشيا أفضل إلا في رمي جرة العقبة في اليوم الأخير لكان له وجه لانه إذا ذهب إلى مكة
في هذه الساعة كما هو العادة وغلب الناس راكب فلا يذاه في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه
الصلاة والسلام اه قلت لكن في هذا الزمان يعسر ركوبه بعد رمي العقبة وربما ضل عنه محمله لكثرة الزحام
فلو قيل انه في اليوم الأخير يرمى الكل راكبا لكان له وجه أيضا مع تحصيل فضيلة الاتباع في الكل بلا ضرر عليه
ولا على غيره لأن العادة أن كل يركب من منازلهم سائرين إلى مكة وأما في غير اليوم الأخير فيرمى الكل
ماشيا (قوله بفتحين الخ) وبكسر الثاني وقع القاف المصدر وبسكونها وأحدا لا يقال نهر (قوله أو ذهب
امرقة) في بعض النسخ بالواو بدل أو وهو تحريف والواو نوح أن يقول أو تركه فيا وذهب لعرفة إذ لا يصلح تسلط
قدم هذا إلا بتأويل (قوله كره) لا تراب شبة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم من قدم ثقله قبل النفر
فحمله أي كاسلا ولانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره وأما تأويله بفتح البحر واعترضه في النهر بان
عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤذبه عليه وهذا يؤذن بانها تحريم وفيه نظر فانه كان يؤذبه على ترك خلاف
الأولى تأمل (قوله لان أمن) بحث لصاحب البحر وتبعه أخوه أخذوا من مفهوم التعليل بشغل القلب
ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج وكذا يكره للانسان أن يجعل شيئا من حوائجه خلفه ويصلي مثل النعل
وشبهه لانه يشغل حاطره فلا يتفرغ لعبادة على وجهها اه (قوله ولو ساعا) يقف فيه على راحته يدعو
سراج فيحصل بذلك أصل السنة وأما الكمال فما ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء
ويجمع جمعة ثم يدخل مكة بجر وفي شرح النقاية تقسارى والاطهر أن يقال انه سنة كفاية لأن ذلك الموضوع
لا يسع الحاج جميعهم وينبغي لامراء الحج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعا اظهروا للطاعة (قوله لا يطح)
ويقال له أيضا البطحا والخيف قارى قال في الفتح وهو قنأ مكة حدة ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال
المقابلة لذلك مصعدا في الشق اليسر وأنت ذاهب إلى متى مرتفعة عن بطن الوادي (قوله ثم إذا أراد السفر)
أني بتم وما بعدها إشارة إلى ما في النهر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر
حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة لم يتخذها دارا لجا طوافه ولا آخره وهو مقيم بل لو أقام عاملا لا ينوي
الإقامة فله أن يطوف ويقع إذا نتم المستحب ايقاعه عند إرادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الإقامة
ولو ستن ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الأول أي قبل ثالث أيام النفر ولو نوى
الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب كالمكي إذا خرج اه (قوله أي الوداع)
بفتح الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضا ويسمى أيضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو بفتحين رجوع المسافر
من مقصده والشارب من موده كما في التهستاني (قوله بلارمل وسعى) أي أن كلن فعلهما في طواف
القدوم أو الصدر كما مر عن الخبر الرمي (قوله وهو واجب) فلونفرو لم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف
مالم يجاوزا المقات فيخير بين إراقة الدم والرجوع بأحرام جديد بعمره مبتدئا بطوافها ثم بالصدر ولا شيء عليه
لتأخيرها والأول أولى يسيرا عليه ونفعا للفقراء نهر ولباب (قوله الأعلى أهل مكة) أفاد وجوبه على كل
ساح أقافي مفرد أو متع أو فارق بشرط كونه مدر كمل كفا غير معذور فلا يجب على المكي ولا على المعتمر مطلقا
وفانت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء كما في الباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أي
من كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كما مر (قوله فلا يجب الخ) قال في التبر والمنى

لانه يقف (لا في الأخيرة) أي العقبة
لانه ينصرف والراكب أقدر عليه
وأطلق أفضلية المشى في الظهيرية
ورجحه الكمال وغيره (ولو قدم
نقله) بفتحين متاعه وخدمه
(إلى مكة وأقام بئى) أو ذهب
لعرفة (كره) أن لم يأمن لان أمن
وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله
خلفه لشغل قلبه (وإذا نثر) الحاج
(إلى مكة نزل) استأنا ولو ساعا
(بالحصب) بضم ففتحين لا يطح
وايست المقبرة منه (ثم) إذا أراد
السفر (ما للصدر) أي الوداع
(سبعة أشواط بلارمل وسعى
وهو واجب الأعلى أهل مكة)
ومن في حكمهم فلا يجب بل
ينوب

مطلب
في طواف الصدر

عظم اتمامه وجوبه لاندبه وقد قال الثاني أحب الى أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع لخدمته افعال الحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كن مكث بعده) لان المستحب ان يسأله عند ارادة السفر كما مر (قوله فلو طاف) أي دار حول البيت ولم تحضره النية أصلا (قوله أو طابا) أي لغريم ونحوه (قوله لكن يكنى اصلها) أي أصل نية الطواف بل لازم تعيين كونه للصدر أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية (قوله فلو طاف الحج) الحاصل كما في الفتح وغيره أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه بعينه أولا أو نوى طوافا آخر ومن فروعه لو قدم معتمرا وطاف وقع عن العمرة أو حاجا وطاف قبل يوم النحر وقع للقدوم أو فارنا وطاف طوافين وقع الاول عن العمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة أو بعد ما حل النفر بعد ما طاف للزيارة فهو للصدر وان نواه للتطوع فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى كما لو ترك طواف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فيبدأ بطواف العمرة ثم الصدر ونحوه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام عليهما وتقدم أيضا انه قيل انه يلزم للمتزيم ألا ثم يصلي الركعتين ثم يأتي زمزم وانه الأسهل والأفضل وعليه العمل وان ما ذكره هنا من الترتيب هو الاصح المشهور ومضى عليه في الفتح هناك وعبر عن الآخر بقيل لكن جزم بالقبيل هنا (قوله شرب من ماء زمزم) أي قائما مستقبلا القبلة متضلعا منه متفسفا منه مرارا ناطرا في كل مرة الى البيت ما سحبه وجهه ورأسه وجسده صابا منه على جسده ان أمكن كما في البحر وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلا مستقلا فارجع اليه وسيأتي بعض الكلام على زمزم آخر الحج (قوله وقبل العتبة) أي ثم قبل العتبة المرتفعة عن الارض قسما ثانيا (قوله ووضع) أي ثم وضع قهستانى (قوله ووجهه) أي خلفه الايمن ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله ونشبت) أي تعلق كما يتعلق عبس ذليل بطرف ثوب ملول لجليل قهستانى (قوله ودعا) أي حال تشبهه بالاستناد متضرعا متخشعا مكبرا مهلا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع قهقرى) كذا في الهداية والمجمع والنهاية وغيرهما في مناسك النوى أن ذلك مكروه لانه ليس فيه سنة مربية ولا اثر محكي ومالا اثر له لا يرجع عليه اه وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه ولكنه قال وقد فعله الاصحاب بعنى اصحاب مذهبنا وقال الزيلعي والاعامة به جارية في معظم الاكابر والمنكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه يفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطئ لاحد (تنبيه) في كلامه اشارة الى انه لا يجاور بمكة ولهذا قال في المجمع ثم يعود الى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لهما بقوله قال الخطاطون المحتاطون من العلماء كما في الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة لان هذه الكراهة عليها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف السببات أو تعاضلها ان فقد فيها تخافة السامة وقلة الادب المفضى الى الاخلال بوجوب التوقير والاحلال قائم اه نهر (تنبيه) فار السيد القاسم في شفاء الغرام يحصل من طرق حديث ابن ابي برة ثلاث روايات احدها ان الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثانية بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كما في مسند الطيالسي وانحاف ابن عساکر وعلى الثالثة حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة والصلوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة اشهر وعشرين ليلة قال السيد ورأيت لشيخنا بدر الدين بن صاحب المصرى ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألفي ألف وسبع مائة ألف والصلوات الخمس فيه ثلاثة عشر ألف ألف وخمسة صلاة وصلوة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة خمسين بمائة ألف وخمسين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وخمسة مائة ألف صلاة فتلخص أن صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام يفضل نواحيها على نواحي من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر نوح عليه السلام بنحو الضعف اه ثم ذكر أن العلماء خلافا في هذا الفضيل هل يتم الفرض والنفل أو يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور ومذهبنا أي المالكية ومذهب الحنفية والتعظيم مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قيل مسجد الجماعة وايداه الحب الطبري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت أحاديث تدل على أن تفضيل نواب الصوم وغيره من القربات بمكة لانها في الثبوت

كن مكث بعده ثم النية
للطواف شرط فلو طاف هاربا
أو طابا لم يجز لكن يكنى أصلها
فلوطاف بعد ارادة السفر ونوى
التطوع أجزاء من الصدر كما لو
طاف بنية التطوع في أيام النحر
وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه
(شرب من ماء زمزم وقبل العتبة)
تعظيما للكعبة (ووضع صدره
ووجهه على الملتزم ونشبت
بالاستراحة) كالمستشع بها
ولم يلهي بضع يديه على رأسه
مبسوطتين على الجدار قائمتين
والتصق بالجدار (ودعا مجتهدا
ويسكى) أو يباكي (ويرجع
قهقرى) أي الى خلف (حتى
يخرج من المسجد) وبصره ملاحظ
للبيت
مطلب
في حكم المجاورة بمكة والمدينة
مطلب
في مضاعفة الصلاة بمكة

ليست كحادث الصلاة فيها اه باختصار وذكر ابن حجر في التحفة انه صرح في الاحاديث بتكرير الالف ثلاثا كذا كتبه بعض المحققين وذكر البيهقي في شرح الاشباه في احكام المسجد ان المشهور عند اصحابنا ان التضعيف بمكة جميع مكة بل جميع حرم مكة الذي يحرم صيده كما صححه النووي (قوله وسقط طواف القدوم الخ) هذه مسائل شتى عنون لها في الهداية والكنز بفضل وذكر في البحر ان حقيقة السقوط لا تكون الا في اللازم فهو هنا مجاز عن عدم سنينته في حقه اما لانه ما شرع الا في ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند التأخر ولا شيء عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة أغنى عنه كالفرض يغني عن تحية المسجد ولذا لم يكن للعمرة طواف قدوم لان طوافها أغنى عنه قد بطواف القدوم لان القارن اذا لم يدخل مكة ووقف بعرفات صار رافضا للعمرة فليزمه دم لرفضها وقضاؤها كما سيأتي في آخر القرآن اه (قوله وأساء) أي لتركه السنة وقد منأى ان الاساءة دون الكراهة أي التحريمية (قوله عرفية) أي في عرف اللغة والوضح ان يقول اعوية أو شرعية كما عبر في شرح الباب (قوله وهو اليسير) ذكر الضمير مراعاة لتذكير الخبر (قوله من زوال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا بوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله أو اجتاز) أي مر وقوله مسرعاً حال أشار به الى أن هذه الساعة اليسيرة يكفي منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع لا يحتاج الى الوقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صرح اعتكافه كما ستر في باب (قوله أو نائم أو مغشي عليه) يشير الى أن الوقوف بعرفة يصح بلائيه كما سيشرح به بخلاف الطواف قال في البحر والفرق أن الطواف عبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فلا بد من اشتراط أصل النية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما مر وأما الوقوف فليس بعبادة مقصودة ولذا لا يتنفل به فوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يغني عن اشتراطه في الوقوف اه لكن أورد عليه في النهر القراء في الصلاة قائما عبادة مستقلة بذليل أنه يتنفل بها مع أنه لا يشترط لها النية قال ولم أره لاحد ولم يظهر لي عنه جواب قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة والتنفل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فإنه يتنفل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة ولذا لم يصح تدره وكذا القراءة في القهستاني من الاعتكاف ان النذر بها لا يصح لانها فرضت تبعاً للصلاة لا لعينها فاقاً مثل (قوله وكذا الوأهل عنه رقيقته) أي عن المغشي عليه أو النائم المريض كما في شرح الباب لان الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت النيابة بعد وجود نية العبادة منه وهو خروجه للبحر وعراج وفي النهر ومعنى الاهلال عنه أن ينوي عنه ويلبي فيصير المغشي عليه محرماً بذلك لا لتقال احرام الرفيق اليه وليس معناه أن يجزئه وأن يلبسه الا زار لان هذا كف عن بعض محظورات الاحرام لا عين الاحرام لما مر اه ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظوراً لم يجره عليه لا الرفيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم عن نفسه أو لا يلزمه التجرد عن الخيط لاجل احرامه عنه ولو أحرم عنه وعن نفسه وارتكب محظوراً لم يجره اه واحداً بخلاف القارن لانه محرم بأحرامين بحر ولا يشترط كون الاحرام عنه بامر كما في الباب أي خلافاً لما حيث اشترط الامر وقيدته في البحر بالمغشي عليه أما النائم فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن المريض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو نائم ان كان بامر جاز والافلا اه قلت وقيد الجواز في الباب في فصل طواف المغشي عليه والنائم بالفور حيث قال ولو طافوا بمريض وهو نائم من غير انحاء ان كان بامر وحملوه على فوره يجوز والافلا وفي الفتح بعد كلام والحاصل الفرق بين النائم والمغشي عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد أطلقوا الاجزاء بين حالتي النوم والاعشاء في الوقوف ولعل الفرق أن النية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف الوقوف اه ملخصاً قلت والكلام في الاحرام عن النائم لم يكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بامر اه فالاحرام بالاولى (قوله وكذا غير رقيقته) هذا أحد قولين وبه جزم في السراج ورجحه في الفتح والبحر لوجود الاذن للكل دلالة كالمؤذن في أخصه غيره في أيامها بلاذنه وتماحه في البحر (قوله أي بالبحر) قال في البحر وشمل احرام الرفيق عنه ما اذا أحرم عنه رقيقته بحجة أو عمرة أو بهما من المقات أو بمكة ولم أره صريحاً اه قال في الشرح بلالية وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه بعمره وليست واجبة عليه وقد جمد الاعشاء ولا يحصل احرامه عنه بالبحر فيفوت مقصده ظاهراً اه وظاهر الفتح ينل على أنه لا بد من العلم بقصده وحيث أنه فان علم فلا كلام والا فينبغي تعيين الحج (قوله مع احرامه عن نفسه)

(وسقط طواف القدوم عن وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه) لانه سنة واما (ومن وقف بعرفة ساعة) عرفية وهو اليسير من الزمان وهو المجل عند اطلاق الفقهاء (من زوال يومها) أي عرفة (الى طلوع فجر يوم النحر أو اجتاز) مسرعاً أو نائماً أو مغشي عليه (وكذا الوأهل عنه رقيقته) وكذا غير رقيقته فتح (به) أي بالبحر مع احرامه عن نفسه

نفسه أو بدونه كما قدمناه (قوله إذا اتبته أو أفاق) الأول للنائم والثاني للمغمى عليه (قوله جاز) لانه
 تبين أن محزه كان في الاحرام فقط ففحفت النية بغيره ثم يجري هو على موجب جبر أي موجب احرام الرفيق
 عنه وفيه إشارة الى (روم) اتيان الافعال بنفسه لعدم المجزوءية سرح في الباب (قوله ان الاغناء بعد احرامه)
 أي بنفسه وفيه أن فرض المسألة في احرام الرفيق عنه فكان الاظهر والاخصر أن يقول ولو بقي الاغناء اكتفى
 بمباشرتهم ولو الاغناء بعد احرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوه ما قال
 في البحر ونشترط نيتهم الطواف اذا حلوه كما تشترط نيته (قوله اكنى بمباشرتهم) أي من غير أن يشهدوا به
 المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الاسح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفى المباشر بطواف
 واحد عنه وعن المغمى عليه كما لو حله وطاف به أولاً لم أره أبو السعود قلت الظاهر الثاني لانه اذا أحضر
 الموقف كان هو الواقف واذا طيف به كان بمنزلة الطائف را كما كاصر حوايه فلا يقاس عليه ما اذا لم يحضر
 فلا بد من نية وقوف عنه وانشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أر ما لو جن
 قبل الاحرام) البحث اصحاب النهر وقد مناقبيل فروض الحج ان صاحب البحر توقف فيه وقال ان احرام وليه
 عنه يحتاج الى نقل وقد مناهناك عن شرح المقدسي عن البحر العميق انه لا يوجب على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج
 بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه فنخرج عاقل لا يريد الحج ثم جن قبل احرامه يحرم عنه وليه بالاولى ولعل التوقف
 في احرام رفقته عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتقي عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه عنه فقضى به أصحابه
 المناسك ووقفوا به فكذلك سئين ثم أفاق أجراه ذلك عن حجة الاسلام اه قال في النهر وهذا رعايوي الى
 الجواز اه وانما قال يوي الى الجواز لامن حيث ان كلام الفتح في المعتوه وكلامنا في المجنون بل من حيث
 ان كلام الفتح فيما لو أحرم عن نفسه ثم أصابه العته وكلامنا فيما اذا جن قبل أن يحرم عن نفسه وإيماء الفتح الى
 الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم (فرغ) الصبي الغير المميز لا يصح احرامه ولا أدأوه بل يصحان من وليه له
 فيحرم عنه من كان اقرب اليه فلما جتمع والدواخ يحرم الوالد ومن له المجنون الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزمه
 الجزاء ويصح منه الاداء وتماه في الباب (قوله لحديث الحج عرفة) أي معظم ركنيه الوقوف بها باعتبار
 الامن من البطالان عند فعل الامن كل وجه فلا ينافي أن الطواف افضل ط (قوله فطاف الخ) عطف تملل على
 طاف وسعي عطف تفسير والاولى الاتيان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكوفي باب الفوات فليحل
 بعمرة ليفيد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل افعال العمرة لان ذلك ليس بعمرة حقيقة
 كما صرح به في باب الفوات من الباب وغيره وفي الكلام إشارة الى ان احرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثاني
 انقلب احرامه احرام عمرة وثمرة الخلاف تظهر فيما لو أحرم بحجة أخرى صح عند الامام ويرفضها للثلاث يصير جامعاً
 بين احرام حج وعليه دم وجنات وعمرة من قابل وقال الثاني يمسى فيما لا يتلاب احرام الاول وقال محمد لا يصح
 احرامه أصلاً نهر (قوله ولو وجهه نذراً أو تطوعاً) وكذا لو فاسد اسواء طرافساده أو انفق فاسداً كما اذا أحرم
 مجامعاً نهر (قوله فيما ستر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكم ان تكشف وجهها لارأسها) كذا عبر في
 الكنز واعترضه الزيلعي بأنه تطويل بلا فائدة لانها لا تتخالف الرجل في كشف الوجه فلما اقتصر على قوله لا تكشف
 رأسها لكان أولى وأجاب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خفياً لان المتبادر الى الفهم أنها لا تكشفه لانه محل
 الفسنة نص عليه وان كان اسواء فيه والمراد بكشف الوجه عدم محاسنة شيء فذلك يكره لها أن تلبس البرقع
 لا ذلك بماس وجهها كذا في المبسوط اه قلت لو عطف قوله والمراد بأول كان جواباً آخر أحسن من الأول
 تأمل (قوله وجاقته) أي باعده عنه قال في الفتح وقد جعلوا لذلك أعواداً كالقبة توضع على الوجه
 ويسدل من فوقها الثوب اه (قوله جاز) أي من حيث الاحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً لانه ليس بستر
 وقوله بل نذب أي خوفاً من رؤية الاجنب وعبر في الفتح بالاستحباب لكن صرح في النهاية بالوجوب وفي المحيط
 ودلت المسألة على أن المرأة منهية عن اظهار وجهها الا جانب بلا ضرورة لانها منهية عن تغطيته لحق النسك
 لولا ذلك والالم يكن لهذا الارشاء فائدة اه ونحوه في الحاشية ووقوف في البحر بما حاصله أن محمل الاستحباب
 عند عدم الاجاب وأما عند وجوده فالارشاء واجب عليها عند الامكان وعند عدمه يجب على الاجاب
 غض البصر ثم استدرك على ذلك بأن النووي نقل أن العلماء قالوا لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها بل

فاذا اتبته أو أفاق وأتى بأفعال الحج
 جاز ولو بقي الاغناء ان الاغناء بعد
 احرامه طيف به المناسك وان
 أحرموا عنه اكنى بمباشرتهم
 ولم أر ما لو جن فأحرموا عنه
 وطافوا به المناسك وكلام الفتح
 يفيد الجواز (أوجهل أنها عرفة
 سح حجه) لان الشرط الكينونة
 لانيته (ومن لم يقف فيها فات حجه)
 لحديث الحج عرفة (فطاف وسعي
 وتحلل) أي بأفعال العمرة
 (وقضى) ولو وجهه نذراً أو تطوعاً
 (من قابل) ولادم عليه (والمرأة)
 فيما ستر (كالرجل) لعموم الخطاب
 ما لم يرقم دليل الخصوص (لكمها
 نكف وجهها لارأسها ولو سدت
 شيئاً عليه وجاقته عنه جاز) بل
 يندب (ولا تلبس جهراً) بل تسمع
 نفسها

يجب على الرجال الغض قال وظاهره نقل الاجماع واعتضه في النهي ان المراد علماء مذهبه قلت يؤيد ما سمعته من تصريح علماءنا بالوجوب والنهي (تنبيه) علت مما تقرّر عدم صحة ما في شرح الهداية لابن الكمال من أن المرأة غير منبهة عن ستر الوجه مطلقاً إلا بشئ فصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع كما قدّمناه أول الباب (قوله دفعاً للفنسة) أي قننة الرجال بسماع صوتها (قوله وما قيل) رد على العيني (قوله ولا تزل الخ) لأن أصل مشروعيته لاظهار الجلد وهو للرجال ولا نه يحل بالستر وكذا السعي أي الهرولة بين الميئين في المسعى والاضطباع سنة الرمل (قوله ولا تحلق) لأنه مثله تحلق الرجل لحيته بحر (قوله من ربيع شعرها) أي كالرجل والكل افضل قهستاني خلافاً لما قيل انه لا يتقدّر في حقها بالربيع بخلاف الرجل بحر (قوله كما مر) أي عند قوله ثم قصر من بيان قدره وكيفيته (قوله وتلبس الخيط) أي الحرّم على الرجال غير المصبوغ بورس أو زعفران أو عصفر الآن يكون غسلاً لا ينقض شرح الباب (قوله والخفين) زاد في البحر وغيره والقفازين قال في البدائع لأن لبس القفازين ليس الاغطية يديها وانها غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى نذب حملناه عليه جميعاً بين الأدلة شرح الباب (قوله ولا تقرب الحجر في الزحام الخ) أشار إلى ما في الباب من أنها عند الزحمة لا تصعد الصفا ولا تصلي عند المقام (قوله لا يمنع نسكا) أي شيئاً من أعمال الحج (قوله الا الطواف) فهو حرام من وجهين دخولها المسجد وترك واجب الطهارة (تنبيه) قد منعت المحيط ان تقديم الطواف شرط صحة السعي فعن هذا قال القهستاني فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي اه أي لأن سعيها بدون طواف غير صحيح فافهم (قوله فلو طهرت فيها الخ) تقدّمت المسألة قبيل قوله ثم أتى منى (قوله وهو) أي الحيض بعد حصول ركنيه أي ركني الحج وهو وان كان فيه تشبّهت الضمائر لم يكن ظاهر (قوله يسقط طواف الصدر) أي يسقط وجوبه عنها كما قدّمناه ولادم عليها كما في الباب (قوله والبدن الخ) ذكره في الكنز هنا المناسبة قوله ومن قاده بدنه تطوّع أو نذر أو جزاء صيد ثم توجه معه يريد الحج فقد أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسألة التقليد أول باب الاحرام لانه محلها فكان الأولى له ذكر هذه المسألة هناك أيضاً (قوله كما سيجي) أي في باب الهدى والله الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب

* (باب القرآن) *

أخره عن الافراد وان كان افضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو افضل) أي من التمتع وكذا من الافراد بالاولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو والتمتع سواء قهستاني والكلام في الاتفاق والافراد افضل كما سيأتي وعند مالك التمتع افضل وعند الشافعي الافراد أي افراد كل واحد من الحج والعمرة باحرام على حدة كما حرم به في النهاية والعناية والفتح خلافاً للزيلي قال في الفتح أمام مع الاقتصار على أحدهما فلا شك أن القرآن افضل بلا خلاف وفي البحر وما روى عن محمد انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية افضل عندي من القرآن فليس بموافق لمذهب الشافعي فانه يفضل الافراد مطلقاً ومحمد انما فضله اذا اشغل على سفرين خلافاً لمفهومه الزيلي من انه موافق للشافعي ثم منشأ اختلاف اختلاف الصحابة في حجة عليه الصلاة والسلام قال في البحر وقد اكثرت الناس الكلام واوسعهم نفساً في ذلك الامام الطحاوي فانه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة اه ورجح علماءنا أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً اذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه يلى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلى بالعمرة وحدها ومن روى القرآن سمعه يلى بهما والامر الاقرب له عليه السلام فانه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي هو وحى وقد أطال في الفتح في بيان تقديم أحاديث القرآن فأرجع اليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في منسكه التمتع لانه افضل من الافراد واسهل من القرآن لما على القصار من المشقة في أداء النسكين لما يلزمه بالجناية من الدمين وهو أحرى لامثالنا لا مكان المحافظة على صيانة احرام الحج من الرفث ونحوه فيرجى دخوله في الحج المبرور المفسر بما لا روث ولا فسوق ولا جدال فيه وذلك لأن القارن والمفرد يقيان محرمين أكثر من عشرة أيام وقلما يقدر الانسان على الاحتراز فيها من هذه المخطورات سيما الجدال مع الخدم والجمال والتمتع انما يحرم بالحج يوم التروية من الحرم فيمكنه الاحتراز في ذلك اليومين فيسلم حجه ان شاء الله تعالى قال شيخ مشايخنا الشهاب احمد المنيني

دفعاً للفنسة وما قيل ان صوتها

عمرة ضعيف (ولا تزل)

ولا تضطبع (ولا تسعي بين الميئين

ولا تحلق بل تقصر) من ربيع

شعرها كما مر (وتلبس الخيط)

والخفين والحلى (ولا تقرب الحجر

في الزحام) لمنعها من محاسنة الرجال

(وانحسني المشكل كما مر) فيما

ذكر احتياطاً (وحجها لا يمنع)

نسكاً (الا الطواف) ولا شيء عليها

بتأخيرها اذ لم تطهر الا بعد أيام

الحجر فلو طهرت فيما يقدر أكثر

الطواف لزمتها الدم بتأخيرها لباب

(وهو بعد حصول ركنيه يسقط

طواف الصدر) ومثله النفاس

(والبدن) جمع بدنة (من ابل وبتر

والهدى منهما ومن الغنم)

كما سيجي *

* (باب القرآن) *

(هو افضل)

في مناسكه وهو كلام نفيس يريد به أن القرآن في حد ذاته أفضل من التمتع لكن قد يقترب به ما يجعله مرجوحا فإذا دار الامر بين أن يقرن ولا يسلم عن المخطورات وبين أن يتمتع ويسلم عنها فالاولى التمتع ليلحمه ويكون مبرورا لانه وظيفه العمر اه قلت ونظيره ما قدمناه عن المحقق ابن أمير حاج من تفضيله تأخير الاحرام الى آخر المواقيت لمثل هذه العلة وهذا كله بناء على أن المراد من حديث من حج فلم يرفث الحج من ابتداء الاحرام لانه قبله لا يكون حاجا كما قدمنا التصريح به عن النهر عند قوله فاتق الرفث والله تعالى أعلم (قوله لحديث الحج) لم أر من ذكر الحديث بهذا اللفظ ثم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره معا واسنده في الفتح الى الطحاوي في شرح الآثار وقال وروى أحمد من حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلوا يا آل محمد بعمره في حج وفي صحيح البخاري عن عمار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى العتيق يقول أنا في اللذة أت من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل حجة في عمره قلت وهو في شرح الآثار كما ذكرنا فان كان ما ذكره الشارح محزنا فيها والافهوه ملفق من هذين الحديثين ونمير فقال يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم لا الى الافي (قوله ولانه اشق) لكونه أدوم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين التسيك ط عن الحج (قوله والصواب الحج) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لانه مكروه كأيأتي ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البحر عن النووي (قوله ثم التمتع) أي بسمه أي سواء ساق الهدى ام لا ط (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر ط (قوله لغة الجمع بين شيتين) أي بين حج وعمره أو غيرهما قال في الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرنا بالاكسور وقرن البعيرين اقرنهما قرنا اذا اجتمعما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القرآن وقرن الشيء بالشيء وصلته وقرنته صاحبه ومنه قران الكواكب (قوله أي يرفع صوته) بالتلبية تفسير حقيقة الاهلال والافراد به هنا التلبية مع النية وانما عبر عن ذلك بالاهلال للاشارة الى أن رفع الصوت بهما مستحب بحر (قوله معا حقيقة) بأن يجمع بينهما احراما في زمان واحد وحكما بأن يؤخر احرام احدهما عن احرام الاخرى ويجمع بينهما فعلا لانهما قران بين الاحرامين حكما وقد عُد في الباب للقران سبعة شروط الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلا حرم به بعدا أكثر طوافها لم يكن قارنا الثاني أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد ازوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه ولو طاف أكثره ثم وقف اتم الباقي منه قبل طواف الزيارة الرابع أن يصومن معا عن الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الدم وان ساقه معه بضع به ماشاء الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل الأشهر لم يصرف قارنا السادس أن يكونا قافيا ولو حكما فلا قران لمكي الا اذا خرج الى الافاق قبل أشهر الحج السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط التمتع ولا يشترط صحة القران عدم الامام باهله فيصع من كوفي رجوع الى اهله بعد طواف العمرة وتماه فيه (قوله قبل أن يطوف لهما أربعة أشواط) فلو طاف الاربعة ثم احرم بالحج لم يكن قارنا كما ذكرناه بل يكون متمعا ان كان طوافه في أشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متمعا كما في شرح الباب (قوله وان اساء) أي وعليه دم شكر لقله اساءته وعدم وجوب رفض عمرته شرح الباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرع فيه ولو قليلا أو بعده اتمامه سواء كان الادخال قبل الخلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعا بينهما فعلا والاسح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض قدم جبر لجمعه بينهما كما في شرح الباب وسأني تفصيل المسألة في آخر الجنايات (قوله اذا القارن لا يكون الا قافيا) أي والافاق انما يحرم من الميقات أو قبله ولا تحل بمجاوزه بغير احرام حتى لو جاوزه ثم احرم لزمه دم ما لم يعد اليه محرما كما سأني في باب مجاوزة الميقات بغير احرام ح والحاصل أنه يصح من الميقات وقبله وبعده لكن قيده ببيان ان القارن لا يكون الا قافيا قال في البحر وهذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقيد بالميقات اتفاني (قوله أو قبله) أي ولومن ديرة أهله وهو الافضل لمن قدر عليه والافكره كما ستر وقوله أو قبله أي قبل أشهر الحج لكن تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقا كما ستر أيضا وهذا في الاحرام وأما

لحديث أنا في الليلية ات
من ربي وأنا بالعقيق فقال
يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره معا
ولانه اشق والصواب انه عليه
السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه
العمره لبيان الجواز فصار قارنا
(ثم التمتع ثم الافراد والقران)
لغة الجمع بين شيتين وشرعا (أن
يهل) أي يرفع صوته بالتلبية
(بحجة وعمره معا) حقيقة أو حكما
بان يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج
قبل أن يطوف لهما أربعة أشواط
أو عكسه بان يدخل احرام العمرة
على الحج قبل أن يطوف للتقدم
وان اساء أو بعده وان لزمه دم
(من الميقات) اذا القارن لا يكون
الا قافيا (أو قبله في أشهر الحج
أو قبلها ويقول)

الافعال فلا بد من أدائها في أشهر الحج كما قد مناه أنساب بنو دى أصح كقوله طواف العمرة وجميع سعيها وسعي
الحج فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القرآن فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج وكان مستنده ما روى
عن محمد أنه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولادم عليه أن لم يطف لعمرة في أشهر الحج وأجاب في الفتح
بأن القرآن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القرآن الشرعي بدليل أنه نفي لازم القرآن بالمعنى الشرعي وهو لزوم
الدم شكر أو نفي اللازم الشرعي نفي لمزومة وعامة في البحر لكن قال في شرح الباب ويظهر لي أنه قارن بالمعنى
الشرعي كما هو المتبادر من إطلاق محمد وغيره أنه قارن وبدليل أنه إذا ارتكب محظورا يتعدده عليه الجزاء
وغايته أنه ليس عليه هدى شكر لأنه لم يقع على الوجه المستنون اه تأمل (قوله أما بالنصب الخ) حاصله
كما في البحر أن قوله ويقول أن كان منصوبا عطفا على يهل يكون من تمام الحديث فإدخال القول النية لا التلفظ لأنه
غير شرط وإن كان مرفوعا مستأنفا يكون نية بالنسبة فإن السنة للقارن التلفظ بذلك وتكفيه النية بقلبه وأورد
في النهر على الأول أن الإرادة غير النية فالحق أنه ليس من الحديث شيء اه يعني أن قوله أني أريد الحج ليس نية
وانما هو مجزئ دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم غير الإرادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما مر
تقريره في باب الإحرام تأمل على أنه لو أريد به النية فلا ينبغي إدخالها في الحديث لأنها شرط خارج عن الماهية وقد
يجاب بأن الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تأمل وقد مناهنا لك الكلام على حكم التلفظ بالنية
فافهم (قوله ويستحب الخ) وانما أخرها المصنف أشعارا بأنها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحمل
عن إحرامها بمجرد الخلق بعد سعيها فاستأنى (قوله وجواب قوله تعالى) فمن تمتع بالعمرة إلى الحج جعل
الحج غاية وهو في معنى المتعة بالإطلاق القرآني وعرف العناية من شمول المتعة للمتعة والقرآن بالمعنى الشرعي
كما حقه في الفتح (قوله لا يتبع إلاها) لما قد مناه من أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواذه أولا
وسبأني أيضا في كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أشواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج
على ما قد مناه أنفسا (قوله يرمي في الثلاثة الأول) أي ويضطبع في جميع طوافه ثم يسلي ركعته لباب
وشرحه (قوله بلا حلق) لأنه وإن أتى بأفعال العمرة بكملها إلا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرما بالحج
فتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا شرح الباب (قوله ولزمه دمان لجنايته على إحرامين) بحر
وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من أنه جناية على إحرام الحج كما أوضحه في النهر (قوله كما مر) أي في حج
المفرد (قوله ويسعي بعده ان شاء) أي وإن شاء يسعي بعد طواف الإفاضة والأول أفضل للقارن أو يستأنى
بخلاف غيره فإن تأخير سعيه أفضل وفيه خلاف كما قد مناه فافهم (تنبيه) أفاد أنه يضطبع ويرمي في طواف
القدوم أن قدم السعي كما صرح به في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده
سعي فالرمي فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن يطوف طواف القدوم ويرمي فيه أيضا
لأنه طواف بعده سعي وكذا في خزائن الأكل وانما يرمي في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان
أو قارنا وأما نقله الزيلعي عن الغاية للسروجي من أنه إذا كان قارنا لم يرمي في طواف القدوم إن كان رمل
في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر اه فافهم (قوله جاز) أطلقه فنحمل ما إذا نوى أول الطوافين
للعمرة والثاني للحج أي للقدوم أو نوى على العكس أو نوى طواف الطواف ولم يعين أو نوى طوافا آخر تطوعا
أو غيره فيكون الأول للعمرة والثاني للقدوم كما في الباب (قوله واساء) أي بتأخير سعي العمرة وتقديم
طواف التحية عليه هداية (قوله ولادم عليه) أما عندهما فظاهر لأن التقديم والتأخير في المناسك
لا يوجب الدم عندهما وعنده طواف التحية سنة وتر كذا لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي بتأخيرها بالاستغفار
بعد مل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستغفار بالطواف هداية (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو سبعها
ولا بد من إرادة الكل للقرية وإن اختلفت جهتها حتى لو أراد أحدهم اللحم لم يجز كما سأتى في الاضحية والجزور
أفضل من البقر والبقر أفضل من الشاة كذا في الجناية وغيرها نهر زاد في البحر والاسترا في البقرة أفضل
من الشاة اه وقيد في الشربلية بعبارة لوهيانية بما إذا كانت حصته من البقرة أكثر من قيمة الشاة
اه وأفاد إطلاقهم الاشتراك هنا جوازه في دم الجناية والشكر بلافق خلافا لما في البحر حيث خصه بالثاني
كما يأتي بيانه في أول الجنايات قال في الباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وحيدة القرآن والعقل والبلوغ

أما بالنصب والمراد به النية
أو مستأنف والمراد به بيان
السنة إذا النية بقلبه تنكفي

كالمصلا: مجتبي (بعد الصلاة)

اللهم أني أريد الحج والعمرة

فيسرهما لي وتقبلهما مني

ويستحب تقدم العمرة في الذكر

لتقدمها في الفعل (وطاف للعمرة)

أولا وجوبا حتى لو نواه للحج لا يتبع

الإلهي (سبعة أشواط يرمي

في الثلاثة الأول ويسبي بلا حلق)

فلو حلق لم يحل من عمرته ولزمه

دمان (ثم يحج كما مر) فيطوف

للقدوم ويسبي بعده ان شاء (فإن

أتى بطوافين متواليين ثم سعين

لهما جاز وأساء) ولادم عليه

(وذبح للقرآن)

والحرية فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لما وفقه الله تعالى للجمع بين النسيك في شهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فإكل منه) أي بخلاف دم الجنابة كما سيأتي ولا يجب التصديق بشئ منه ويستحب له أن يصدق بالثالث ويعلم الثالث ويدخر الثالث أو يهدي الثالث لباب قال شارحه والآخر بدل الثاني وإن كان ظاهر البدائع أنه بدل الثالث (قوله بعد رمي يوم النحر) أي بعد رمي جرة العقبة وقبل الحلق لما مر وعبرة الباب ويجب أن يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولك رذح أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وإن عجز) أي بأن لم يكن في ما كرهه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم ولا هو أي الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغنى المعتبر هنا وفيه أقوال أخر ويعلم من كلام الظهيرية أن المعتبر في اليسار والاعسار مكة لأنها مكان الدم كما نقله بعضهم عن المسلك الكبير للسندى (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع ومثله في السبعة وإلى أن التتابع أفضل فيها كما في الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح الباب لكن إن كان يضعه ذلك عن الخروج إلى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها أن أضاعه عن القيام بحقتها قال في الفتح وهي كراهة تنزيه إلا أن يسيء خلقه فيوقعه في شظور (قوله ندبارجاء القدرة على الأصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتأليه احتل قدرته على الأصل فيجب ذبحه ويغضوصه فإذا نذر تأخير الصوم اليها وهذه الجلة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يحزبه) أي لا يحزبه الصوم لو أخره عن يوم النحر وتعين الأصل والاولى إسقاط هذا لأن المصنف ذكره بقوله فان فأتت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب الترو وفيه كلام لأن قول المصنف آخرها يوم عرفة دل على شيئين الأول أنه لا يصومها قبل السابع وتأليه والثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الأول مندوب والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان فأتت الثلاثة الخ اقتصر في الخ تبعاً للجر على أن قوله آخرها يوم عرفة لبيان المندوب دون الواجب ~~لكن~~ قد يقال أن قوله فان فأتت الخ بقاء التفريع يدل على أن المقصود من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع أنه الأهم وزاد الشارح التنبية على المندوب فتأمل (قوله بعد تمام أيام حجه) الأولى إبدال الأيام بأعمال كما فعل في البحر ليحسن قوله فرضاً أو واجباً فإنه تعمير للأعمال من طواف الزيارة والرمي والذبح والحلق ويناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الأعمال (قوله وهو) أي التمام المذكور بمعنى أيام التشريق لأن اليوم الثالث منها وقت للرمي لمن أقام فيه بمنى (قوله إن شاء) متعلق بصام أي وصام سبعة في أي مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكن الخ) لا يحسن هذا الاستدلال بعد قوله وهو بمنى أيام التشريق ولعل وجه دفع ما يهوه من أن قوله وهو الخ ليس شرطاً للصحة بل شرط لنفي الكراهة كما في المنذور ونحوه فإنه لو صامه فيها صح مع الكراهة تأمل (قوله أقوله تعالى الخ) علة لقوله إن شاء بقية التفريع ويجوز جعله علة للاستدلال لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ إلا بمنى أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمنا الرجوع بالفراغ عن الأفعال لأنه سبب الرجوع فذكر المسبب وادعى السبب مجازاً فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صومها بمكة وإنما حملناه على المجاز لنعلم جميع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا النص ونعامة في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعي لا يطرده تعين المحاز وادعى ابن كمال في شرح الهداية أن الأقرب الحل على معنى حقيق وهو الرجوع من منى بالفراغ عن أفعال الحج لتقدم ذكر الحج واعتراضه في التبر بأنه لا يطرده أيضاً إذا حكمهم المقيم بمنى أيضاً ولا رجوع منه إلا بالفراغ فإفادته المشايخ الأولى اه وإلى هذا أشار الشارح بقوله فم من وطنه منى الخ فأتت لكن قال في الفتح أن صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد تمام الأعمال الواجبات لأنه معلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبول وجوده اه فلي تأمل (قوله فان فأتت الثلاثة) بأن لم يصحها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص بوجه وقت الحج بجر (قوله فلو لم يقدر) أي على الدم تحلل أي بالخلق أو بالتقصير (قوله وعليه دمان)

وهو دم شكر فإكل منه
(بعد رمي يوم النحر) لوجوب
الترتيب (وان عجز صام ثلاثة)
أيام ولو متفرقة (آخرها يوم
عرفة) ندبارجاء القدرة على
الأصل فبعده لا يحزبه فقوله الخ
كالحج بيان للأفضل فيه كلام
(وسبعة بعد تمام أيام حجه)
فرضاً أو واجباً وهو بمنى أيام
التشريق (إن شاء) لكن أيام
التشريق لا تجزئه أقوله تعالى
وسبعة إذا رجعت من أي فرغت من
أفعال الحج فم من وطنه منى
أو اتخذها وطناً (فان فأتت
الثلاثة تعين الدم) فلو لم يقدر وتحلل
وعليه دمان

أي دم التمتع ودم التحلل قبل أو أنه بحر عن الهداية وتمامه فيه وفيما علقناه عليه (قوله ولو قدر عليه) أي على الدم وقوله بطل صومه أي حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحلل بالخلق والتقصر في رفته فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر والصوم أي الثلاثة فقط خلف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم اباحة التحلل بالخلق أو التقصير فاذا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لقدرته عليه قبل حصول المقصود بخلفه كما لو قدر التيمم على الماء في الوقت قبل صلاته بالتيمم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الخلق أو قبله لكن بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى في حلال الثلاثة أو بعد هاقبل يوم النحر لم يلزمه الهدى وسقط الصوم لانه خلف واذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل الخلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعده لم يلزمه الهدى لان التحلل قد حصل بالخلق فوجود الأصل بعده لا ينتقض الخلف كروية التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم وكذلك لم يجد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى لان الذبح موقت بأيام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجده ولو صام في وقت مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزه للشدة على الأصل وان هلك قبل الذبح جاز للعجز عن الأصل فكان المعتبر وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع اقتباني خن وانحيط والزيلعي والبحر وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة والشرعية لا في رسالة سماها ببيعة الهدى لما استيسر من الهدى خلف فيها ما في هذه الكتب وادى وجوب الهدى بوجوده في أيام النحر سواء خلق أو لا متمسكا بقولهم العبرة لا أيام النحر في العجز والقسرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الخلق لا قامة الصوم مقام الهدى وادى أيضا ان كلام الفتح وغيره يدل على انه يتحلل بالهدى أصلا وبالخلق خفيا وان الخلق خلف عن الهدى ولا يجزئ عليك أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى أعلم (قوله فان رقت) أي بعد الزوال اذا الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لعمرته بمجرد توجهه الى عرفات هر الصحيح وغمامه في البحر (قوله بطلت عمرته) لانه تعذر عليه أدائها لانه يصير بابا افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع بحر (قوله فلو اتى الحج) مخبر قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم تطل) لانه اتى بركنها لم يبق الا واحدا منها من الأقل والسعي بحر (قوله وبتمام يوم النحر) أي قبل طواف الزيارة لباب (قوله والمصل أن المأني به) أي كل طواف الذي نوى به القدوم أو التطوع ومن جنس حال منه وما يعنى نكس ونمير هو الشخص الآتي به ونمير به وله عائد على ما وفي وقت متعلق بالمأني وقد منافى روع هذا الأصل عند طواف الصدر (قوله وقصبت) أي بعد أيام التشريق شرح المساب وقد تم أن المكروه انشاء العمرة في هذه الايام لا فعلها فيها باحرام سابق تامل (قوله لشروعه فيها) فانه ملزم كالنذر بحر (قوله ووجب دم الرض) لان كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالخصر بحر (قوله لانه لم يوفق للتسكين) أي لجمع بينهما لطلان عمرته كمن عت فلم يتوارى والله تعالى أعلم

(باب التمتع)

ذكره عقب القرآن لا قترانها في معنى الاتساع بالتسكين وقد تم القرآن لمزيد فضله نهر (قوله من المتاع) أي مشتق منه لان التمتع مصدر مزيد والحج زاد أصل المزيد ط وفي الزيلعي التمتع من المتاع أو المتعة وهو الاتساع أو النفع قال الشاعر * وقفت على قبر غريب بغفرة * متاع قليل من غريب مفارق * جعل الانس بانقبر متاعا اه (قوله وشرعا أن يفعل العمرة) أي طوافها لان السعي ليس ركنا فيها على الصحيح كالحج وقوله الآتي ثم يحرم بالحج بالنصب عطف على يفعل فهو من تمة التعريف وأشار الى انه لا يشترط كون احرام العمرة في أشهر الحج ولا كون التمتع في عام الاحرام بالعمرة بل الشرط عام فعلها حتى لو احرم بعمرة في رمضان وأقام على احرامه الى شوال من العام القابل نهي من عامه ذلك كان متعافا كما في الفتح (نبيه) ذكر في الباب ان شرائط التمتع أحد عشر الاول أن يطوف للعمرة كله أو أجزائه في أشهر الحج الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل احرام الحج الرابع عدم افساد العمرة الخامس عدم افساد الحج السادس عدم الامام المأني كما يأتي السابع

ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الخلق بطل صومه (فان وقف) القارن بعرفة (قيل) أكثر طواف (العمرة بطلت) عمرته فلو أتى بأربعة أشواط ولو قصد القدوم أو التطوع لم يتحلل وبتمام يوم النحر والأصل ان المأني به من جنس ما هو مندبس به في وقت يصح له ينصرف للتسكين به (وقصبت) بشر وعه فيها (ووجب دم الرض) للعمرة وسقط دم القرآن لانه لم يوفق للتسكين

(باب التمتع)

(هو) لغة من المتاع أو المتعة وشرعا أن يفعل العمرة أو أكثر أشهرها في أشهر الحج فلو طاف الأقل في رمضان

وقوله ينصرف خبر أن كما في ط والله نسرا الهوري

أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد فلو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد ورجع فان كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعاً وإن كان أكثره في الثاني كان متمتعاً وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المناهض الثامن إذا وهما في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يلزم بينهما أو بقي حراماً إلى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة فلو اعتقر ثم عزم على المقام بمكة أبداً لا يكون متمتعاً وإن عزم شهرين أو سنة ولا ورجع كان متمتعاً العاشر أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو محرم ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها إلا أن يعود إلى أهله فيحرم بعمرته الحادية عشر أن يكون من أهل الأفاق والعبرة للتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو أفاقى وبالعكس مكي ومن كان له أهل بهما واستوطن أقامته فيهما فليس يتمتع وإن كانت أقامته في أحدهما أكثر لم يصير حوايه قال صاحب البحر وينبغي أن يكون الحكم للكثير وأطلق المنع في خزائن الأكل اه (قوله) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام الطواف لأعام أحرام العمرة كما مر وأفاد أنه لو طاف إلا أكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو حج من عامه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو محدثاً ثم يعيده فيها أولاً لأن طواف الحدث لا يرتفع بالأعادة وكذا الجنب وتقامه في النهر آخر الباب قال في الفتح والنهر والحيلة لمن دخل مكة محرماً بعمرته قبل أشهر الحج يريد التمتع أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرم بآخرى بعد دخول أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمتعاً في قول الكل لأنه صار في حكم المكي بدليل أن ميقاته ميقاتهم اه (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله هو أن يحرم بعمرته من الميقات في أشهر الحج ويطوف اه ففسد الأحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقابل لو قدمه صحح وكذا لو أخره وإن لم يزد دم إذا لم يعد إلى الميقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقابل لو قدمه صحح بلا كراهة وأطلق في الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الأحرام مع أنه يكفي وجوداً أكثره فيها فذلك أمر المصنف بتغيير النسخ إلى النسخة التي اعتمدها وهي قوله أن يفعل العمرة أولاً أكثراً شواطئها في أشهر الحج عن أحرامها قبلها أو فيها ويطوف الخ هكذا شرح عليها في المنع وذكرها بعينها في الشرح أيضاً والشارح أستقص منها قوله عن أحرامها قبلها أو فيها اه قلت ولعله استغنى بالاطلاق ويرد على هذا التعريف أيضاً ما لو أحرم بهما في عامين أو في عام واحد لكن المأهله المأما صححوا وقد تفتن الشارح الثاني ففسد فيما سياتي بقوله في سفر واحد الخ فكان على المصنف أن يقول كما قال الزبيلي ثم يحج من عامه ذلك من غير أن يلزم بأهله المأما صححوا لكن يرد عليه أيضاً كما في النهر إن قامت الحج إذا أخر التحلل بعمرته إلى شوال فتحلل بها فيه ورجع من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويجاب بأن قول المصنف أن يفعل العمرة يخرجها لأن قامت الحج لا يفعل العمرة لأنه أحرم بالحج لا بها وإنما يفعل بصورة أفعالها كما قدمناه وأشار إليه في البحر هنا أيضاً ويرد عليه أيضاً ما صرح حوايه من أنه لو أحرم بعمرته يوم النحر فأتى بأفعالها ثم أحرم من يومه بالحج وبقي محرماً بالحج إلى قابل فحج كان متمتعاً اه لكن هذا وارد على قول الزبيلي وغيره ثم يحج أما قول المصنف ثم يحرم بالحج فلا صدق بما إذا أحرم به في عام العمرة ولم يحج ويمكن حمل كلام الزبيلي عليه بأن يراد ثم ينشئ الحج تأمل (قوله ويطوف ويسعى الخ) عطف تفسير على قوله يفعل العمرة ولا حاجة إليه لأن بيان أفعال العمرة تقدم مع أنه لو هم لزوم السعي في صحة التمتع وإن كان فيما قبله إشارة إلى عدمه (قوله كما مر) أي طوافاً وسعيًا مما تبين لما مر من بيان صفتها (قوله إن شاء) راجع للأمرين أي إن شاء حلق وإن شاء قصر وإن شاء بقي محرماً ح وفيه دلالة على أن المتمتع الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التحلل كما ذكره الأسدي بجواب وغيره وظاهر الهداية خلافه وتقامه في شرح اللباب (قوله) في أول طوافه للعمرة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يسلك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر رواه أبو داود نهر (قوله وأقام بمكة حلالاً) هذا ليس بلازم في المتمتع بل إن أقام بها حج كاهلها فيقاته الحرم وإن أقام بالمواقيت أو دخلها حج كاهلها فيقاته الحل وإن أقام خارج المواقيت أحرم فيها كذا في القهستاني فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط (تنبيه) أفاد أنه يفعل ما يفعله الحلال فيطوف بالبيت

مثلاً ثم طاف الباقي في شواله
ثم حج من عامه كان متمتعاً
قال المصنف فلتغير النسخ إلى
هذا التعريف (وطوف ويسعى)
كما مر (ويحلق أو يشعر) إن شاء
(ويقطع التلبية في أول طوافه)
للعمره وأقام بمكة حلالاً (ثم يحرم
للحج)

ما به الله ويعتقر قبل الحج وصريح في الباب بأنه لا يعتقر أى بناء على أنه صار في حكم المكي وإن المكي ممنوع من
 العمرة في أشهر الحج وإن لم يحج وهو الذى حط عليه كلام الفتح وخالفه في البحر وغيره بأنه ممنوع منها إن حج من
 عامه وسيأتى غمامه (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يريد في عام واحد ليخرج ما إذا أحرم بالعمرة واتى
 بأفعاله ما بقي محرماً إلى العام الثاني فأحرم بالحج بلا تحلل سفر بينهما فإنه لا يسمى مقتعاً كما أشيرنا إليه فافهم
 (قوله حقيقة) أى كما قدمته في قوله وأقام بمكة سلالاً ح (قوله أو حكيان بل الح) أى بأن يكون العود
 إلى مكة مطلوباً منه إما بسوق الهدى وإما بأن يلزم بأهله قبل أن يتحلل أى ما في القول فلان هديه يمنع من التحلل
 قبل يوم النحر وأما في الثاني فلان العود إلى الحرم مستحق عليه للعلق في الحرم وجوباً عند ههما واستحباً عند
 أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلزم بأهله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى ليكون العود غير مطلوب منه
 والاولى للشارح أن يقول بأن لا يلزم بأهله إلا ما صححنا ليشمل ما إذا كان كوفياً فلما اعتمر ألم بالبصرة اه ح
 والمراد بان لا يلزم في سفره فلا يصدق بعدم الإمام أصلاً فافهم ثم اعلم أن ما ذكر من شروط الإمام الصحيح انما هو
 في الآتي أما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل الإمامه صحيح مطلقاً لعدم تصور كون عوده إلى الحرم غير مستحق
 عليه لأنه في الحرم سواء تحلل أو لا ساق الهدى أولاً ولا يلزم بغيره مطلقاً كما سيأتى (قوله يوم التروية)
 لأنه يوم إجماع أهل مكة والافلوأحرم يوم عرفته جاز معراج قال في الباب والافصل أن يحرم من المسجد ويجوز
 من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه إلا إذا خرج إلى الحل
 لحاجة فأحرم منه لائش عليه بخلاف ما لو خرج قصد الإحرام اه (قوله لكه يرمل في طواف الزيارة)
 أى لأنه أول طواف يفعله في حجه أى بخلاف المفرد فإنه يرمل في طواف القدوم كما تشارن كما مر في البحر
 وليس على المجتمع طواف قدوم كما في المبتغى أى لا يكون مسنوناً في حقه بخلاف القارن لأن المتمتع حين قدومه
 محرم بالعمرة فقط وليس لها طواف قدوم ولا صدر اه فلا يستدرأ في محله فافهم (قوله أن لم يكن
 قدماه) أى عقب طواف تعلق بعد الإحرام بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمجتمع
 خلافاً لما فهمه في النهاية والعناية كإسطة في الفتح (قوله وذبح كالتقارن) التشبيه في الوجوب والإحكام
 المارة في هدى القتران (قوله ولم تب الاضحية عنه) لأنه أى بغير الواجب عليه إذا اضحية على المافر ولم
 ينو دم التمتع والاضحية اعانجب بالشرأبيتها أو أوالقائمة ولم يوجدوا حدهم ما وعلى فرض وجوبها لم تفرأبضا
 لانها غيران فذا نوى عن أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الدراية قال في النهر وفيه تصريح باحتياج دم
 المتعة إلى أن ينقل في البحر وقد يقال أنه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد مر أنه لو نوى به التطوع أجزأه
 فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اه وأجاب في الشرح بسلامة بان الطواف لما كان متعيناً في أيام النحر
 وجوباً كان النظر لا يقع ما طافه عنه وتلفوئية غيره وأما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمتمتع فلا تقع
 الاضحية مع تعيينها عن غيرها اه والمراد بتعيينها تعيين زمنها لا وجوبها حتى يرد عليه أنهم لا يتب على المسافر
 يعنى أن الاضحية لا تسمى اضحية إلا إذا وقعت في أيام النحر وكذا دم المتعة فلا كان زمنها متعيناً فزناها الاضحية
 فلا تقع عن دم المتعة بخلاف الطواف فان التعلق به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره
 ينصرف إلى الواجب المؤقت لأنه يمكنه التطوع بعده وكذا لو نوى طوافاً آخر واجبا ينصرف إلى الذى حضر
 وقته ووجب فيه ويلغوا الآخر مرة إعادة لترتيب كالتنوى القارن بطوافه الاول القدر ويقع عن العمرة كما مر فافهم
 وأجاب الرضى بأن الدم ليس من أفعال الحج والعمرة ولد الم يجب على المفرد بأحدهما بل وجب شمساً على
 المتمتع به ما لم يكن داخل تحت نية الحج والعمرة فلا بد له من النية والتعيين فلو نوى غيره لا يجزى كالرأطلق النية
 بخلاف الاطوفة فانها من أعمالهما داخل تحت إحرامهما فقدرت على إطلاق النية (قوله أى العمرة) لأنه
 صيام بعد وجوب سببه وهو التمتع فإنه يجعل بالعمرة على نية المتعة وعند الشافعى لا يجوز حتى يحرم بالحج
 وغمامه في المحيط (قوله لكر في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والإحرام فلا أحرم قبلها وصام فيها لم يصح
 لأنه لا يلزم من صحة الإحرام بالعمرة قبل الأشهر صحة الصوم أفاده في الشرح بسلامة (قوله وتأخيرها) أى
 إلى السابع والثامن والتاسع كما مر في القتران (قوله وإن أراد الح) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله
 وهو أفضل أى من القسم الاول الذى لا سوق هدى معه لما في هذا من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه

في سفر واحد حقيقة أو حكماً
 بأن لم يأهله إلا ما غير صحيح (يوم
 التروية وقبله أفضل ويصح كالمفرد)
 لكه يرمل في طواف الزيارة
 ويسعى بعده إن لم يكن قدماه
 بعد الإحرام (وذبح) كالتقارن
 (ولم تب الاضحية عنه فان نحر)
 عن دم (صام كالتقارن وجز صوم
 الثلاثة بعد إحرامها) أى العمرة
 لكن في أشهر الحج (لا قبله) أى
 الإحرام (وتأخيرها أفضل) رجاء
 وجود الهدى كما مر (وان أراد)
 المتمتع (السوق) للهدي (وهو
 أفضل

وسلم ط (قوله أحرمت ساق الخ) أي بئس إشارة إلى أنه يحرم أو لا بانية مع التلبية فإنه أفضل من التبة مع السوق وإن صح بشرط وتفصيل قد سناه في باب الإحرام (قوله وهو شق سنامها) بأن يطعن بالريح أسفل حتى يخرج الدم ثم يطلع بذلك الدم سنامها ليكون ذلك علامة كونها هدياً كالقليد لباب وشرحه (قوله أو لا يمين) اختاره القدوري لكن الأشبه الأول كما في الهداية (قوله لأن كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور المازني من أن أبا حنيفة لم يكره أصلاً الأشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الأخبار وإنما كره أشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حرّ الجبال فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فأما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح الباب قال في التبر وبه يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه حسن (قوله واعتبر) أي طاف وسعى والشرط أكثرطوافها كما مر (قوله ولا يتحلل منها حتى ينحر) لأن سوق الهدى مانع من إحلاله قبل يوم النحر فلو حلق لم يتحلل من إحرامه ولزمه دم أي الآن يرجع إلى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه وتما فيه قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى لزوم الدم بالخلق أنه يلزمه كل جناية على الإحرام كأنه محرم اه قلت بل مقتضى قول الباب لم يتحلل أنه محرم حقيقة ويدل له قوله إذا كان لسوق الهدى تأثير في إثبات الإحرام ابتداءً بكون له تأثير في استدامته بقاءً بالأولى لأنه أسهل من الابتداء (قوله ثم أحرمت بالحج) اعلم أن المتنع إذا أحرمت بالحج فإن كان ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرمت به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وإن لم يسقه وأحرمت بعد الخلق صار كالقارن بالحج إلا في وجوب دم المتعة وما يتعلق به شرح الباب (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من بقاء إحرام العمرة إلى الخلق ويحل منه في كل شيء حتى في النساء لأن المانع له من التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شيء إلا في النساء كإحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتنع الذي ساق الهدى وبين القارن والافلا فرق بينهما بعد الإحرام بالحج على الصحيح كما ذكرنا بحر وعليه فإذا حلق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد لو تمتعاً ودمان لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من أن إحرام العمرة ينتهي بالوقوف كما أوضحه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داخل المواقيت (قوله يفرد فقط) هذا ما دام مقبلاً فاذا خرج إلى الكوفة وقرن مع بلا كراهة لأن عمرته وجبته ميقاتان فصارت بمنزلة الأتافي قال المحبوبي هذا إذا خرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما إذا خرج بعدها فقد منع من القرآن فلا يتغير بخروجه من الميقات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح نقله الشيخ السبكي عن الكرماني شربلاً لينة وانما قيد بالقرآن لأنه لو اعتمر هذا المكي في أشهر الحج من عامه لا يكون متمتعاً لأنه لم يأت به هله بين التستكين حللاً لأن لم يسق الهدى وكذا أن ساق الهدى لا يكون متمتعاً بخلاف الأتافي إذا ساق الهدى ثم أتم بأهله محرماً كان متمتعاً لأن العود مستحق عليه فيمنع صحة الممامه وأما المكي فالعود غير مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان الممامه صحيحاً فلذلك لم يكن متمتعاً كذا في النهاية عن الميسوط (قوله ولو قرن أو تمتع بأزواء الخ) أي صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الأسيجاني على مختصر الطحاوي واعلم أنه في الفتح ذكر أن قولهم لا تمتع ولا قران لمكي يحل نفي الوجود ويؤيده أنهم جعلوا الإمام الصحيح من الأتافي مبطلاً لمتعته والمكي لم يأت به هله فيبطل تمتعه ويحتمل نفي الحل بمعنى أنه يصح لكنه يأثم به للنهي عنه وعليه فاشتراطهم عدم الإمامة المحقة التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعاً للشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الأول لأنه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب التحفة وغيره بل اختار أيضاً منع المكي من العمرة المجردة في أشهر الحج وإن لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر والنهر والمنح والشربلاني والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لأن إيجاب دم الجبر فرع الصحة ولما في المتن في باب إضافة الإحرام إلى الإحرام من أن المكي إذا طاف شوطاً للعمرة فأحرمت بحج رفضه فإن لم يرفض شيئاً أجزأه قال في الفتح وغيره لأنه أدى أفعاله كما التزمها إلا أنه منهي والنهي عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الأصل غير أنه يتحمل أئمة كصيام يوم النحر بعد

أحرمت ثم ساق هديه معه وهو
أولى من قوده إذا كانت
لا تساق فيقتودها (وقلد بدته
وهو أولى من التجليل وكره
الأشعار وهو شق سنامها من
الايبر) أو لا يمين لأن كل أحد
لا يحسنه فأما من أحسنه بان قطع
الجلد فقط فلا بأس به (واعتمر
ولا يتحلل منها) حتى ينحر (ثم أحرمت
للعج كما مر) في من لم يسق (وحلق
يوم النحر) إذا حلق (حل من
إحراميه) على الظاهر (والمكي
ومن في حكمه يفرد فقط)
ولو قرن أو تمتع بأزواء وعليه
دم جبر

نذره اه فهذا يناقض ما اخبره في الفتح أولا أي فان هذا تصريح بأنه يتصور قران المكي لكن مع الكراهة
 ونعامة في الشربلالية أقول وقد كنت كتبت على هامشها بجسا حاصله أنهم صرحوا بأن عدم الامام شرط
 لصحة التمتع دون القران وأن الامام الصحيح مبطل للتمتع دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المكي باطل لوجود
 الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى أولا لان الافاقي انما يصح المامه اذا لم يسق الهدى وحلق لانه
 لا يتيق العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية
 وغيرها وفي النهاية والمعراج عن المحيط أن الامام الصحيح أن يرجع الى أهله بعد العمرة ولا يكون العود
 الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القران فانه يتصور
 منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشروع ما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معا
 والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فن هذا قلنا ان تمتع
 المكي باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم تصور تمتع المكي
 وأما قوله في الشربلالية انه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم يحلق لان المامه
 حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بأن المامه صحيح ساق الهدى أولا ويدل عليه أيضا عبارة
 المحيط المذكورة وكذا ما مر من القرع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه صريح في عدم بطلان قرانه
 ثم رأيت ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في الهاية عن الاسرار للامام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا
 ولا قران لمن كان وراء الميقات على معصي أن الدم لا يجب نسكاً ما التمتع فانه لا يتصور للامام الذي يوجد منه
 بينهما وأما القران فيكره ويلزمه الرفض لان القران أصله أن يشرع القسار في الاحرامين معا والشروع
 معامن أهل مكة لا يتصور الا بخل في أحدهما لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد أدخل شرط احرام العمرة
 فان ميقاته الحل وان احرم بهما من الحل فقد أدخل بميقات الحجة لان ميقاتها الحرم والا صل في ذلك أهل مكة
 فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أي أن من كان وراء الميقات أي داخله لهم حكم أهل مكة
 فهذا تصريح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران لكن مع الكراهة
 للاخلال بميقات أحد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك أيضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب طاهر الرواية
 ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة لحاجة فاعتمر فيها من عامه ويح لم يكن متمعا وان قرن من الكوفة كان
 قارنا اه ونقل في الجوهره معلوما وصحافا راجعها وعلى هذا فتقول المتون ولا تمتع ولا قران لمكي معناه نفي
 المشروع والحل ولا شافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقرينة على هذا انصر بحجهم بعده بطلان
 التمتع بالامام الصحيح فيما لو عاد التمتع الى بلده وتصريح بحجهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرفض شياً
 منهما أبرأه هذا ما ظهر لي ناغته فأنك لا تجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله
 ولا يجوز له الصوم لو معسرا) لان الصوم اعياق بعد لاعن دم الشكر لاعن دم الجبر شرح الباب (قوله
 ثم بعد عمرته) قيده لانه لو عاد بعد ما طاف لها الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم بأهله
 محرم بخلاف ما اذا طاف الاكثر بجر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يطل تمتعه عند الامام
 وسواء بينهما نهر (قوله وحلق) ظاهره أن الحلق بعد العود ففيه ترك الواجب عنده بما والمستحب عند
 أبي يوسف كما مر ولو حذفه عنهم مما قبله قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد للبطلان
 منه لانه من واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متمتع
 لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ان لم يكن
 مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه (قوله فقد أتم الماماً صحيحاً) لان العود لم يبق
 مستحقا عليه كما مر (قوله فبطل تمتعه) أي امتنع التمتع الذي أرادته فقد شرطه وهو عدم الامام الصحيح
 (قوله ومع سوقه تمتع) أي لا يطل تمتعه بعد عدمه اذ خلا فالحمد لان العود مستحق عليه ما دام على نية
 التمتع لان السوق تمتعه من التحلل فلم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله ما دام ايماء الى أنه لو بدا له بعد
 العمرة أن لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الهدى أو أمر بذبحه وقع تطوعاً أما اذا لم
 يعد الى بلده وأراد فخر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وحج من عامه لزمه دم التمتع ودم آخر لخلاله

ولا يجوز له الصوم لو معسرا (ومن
 اعتمر بلا سوق) هدى (ثم)
 بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق
 (فقد أتم) الماماً صحيحاً فبطل
 تمتعه (ومع سوقه تمتع)

قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البحر فالجاءل أنه اذا ساق الهدى فلا يخلو ما أن يتركه الى يوم النحر
أولا فان تركه اليه فتمتعه صحيح ولا شيء عليه غيره سواء عاد الى أهله أولا وان تعجل ذبحه فاما ان يرجع الى أهله
أولا فان رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من عامه أولا وان لم يرجع اليهم فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه
وان حج منه لزمه دمان دم المتعة ودم الحل قبل أو انه (قوله كالفارن) فانه لا يطل قرانه بعوده نهر
لان عدم الامام غير شرط فيه كما مر (قوله وان طاف لها الخ) قدم الشارح المسألة أول الباب وقد منا
الكلام عليها (قوله اعتبارا للاكثر) علة للمسألين ط (قوله أي أفاق) أشار به الى أن ذكر الكوفي
مشال وأن المراد به من كان خارج الميقات لان المكي لا تمتع له كما مر (قوله وحل من عمرته فيها) لانه
لو اعتمر قبلها لا يكون متمتعاً اتفاقاً نهر (قوله أي داخل المواقيت) أشار الى أن ذكر مكة غير قيد بل المراد
هي أو ما في حكمها (قوله أي غير بلده) أفاد أن المراد مكان لا أهل له فيه سواء اتخذته داراً بأن نوى
الاقامة فيه خمسة عشر يوماً أو لا كما في البدائع وغيرها وقيد به لانه لو رجع الى وطنه لا يكون متمتعاً اتفاقاً أيضاً
ان لم يكن ساق الهدى نهر (قوله لبقاء سفره) أما اذا أقام بمكة أو داخل المواقيت فلانه ترفع نسكين
في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما اذا أقام خارجها فذكر الطحاوي أن هذا قول الامام
وعندهما لا يكون متمتعاً لان التمتع من كانت عمرته ميقاتية وحجته مكية وله أن حكم السفر الأول قائم ما لم يعد
الى وطنه وأثر الخلاف يظهر في لزوم الدم وغلطه الجصاص في نقل الخلاف بل يكون متمتعاً اتفاقاً لان محمداً
ذكر المسألة ولم يحك فيها خلافاً قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المعراج انه الاصح لكن قال في الحقائق كثير
من مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الطحاوي وقال الدفار كثير ما جرت بنا الطحاوي فلم نجد غلطاً وكثيراً
ما جرت بنا الجصاص فوجدناه غلطاً قال الزبيدي والمسألة الثانية تؤيد ما حكاه الطحاوي نهر (قوله
ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل أفعالها أو أفسدها قبلها ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها
فيها وحج من عامه كان متمتعاً اتفاقاً نهر (قوله ورجع من البصرة) الاولى أن يقول الى البصرة لانه كان
في مكة حين شرع بالعمره وعبر في الملتقى بقوله ولو أفسدها وأقام ببصرة وعبر في الكوفة بقوله وأقام بمكة
فعلم أن كلامه من البلدين غير قيد ولذا قال في النهر والمراد موضع لا أهل له فيه دل على ذلك قوله الا اذا لم بأهله
(قوله لانه كالمكي) لان سفره انتهى بالفاسدة وصارت عمرته العجدة مكية ولا تمتع لاهل مكة نهر
(قوله الا اذا لم بأهله) أي بعدما أفسدها وحل منها نهر وقوله وأتى بها أي بقضاء العمره وبأداء الحج
شربلاًبية واذا لم يلم بأهله فان أقام بمكة فهو بالاتفاق وان أقام ببصرة فهو غير متمتع عنده وقال لا تمتع لانه
انشأ سفره وقد تفرق فيه بنسكين وله أنه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه كما في الهداية وهذا يؤيد ما مر
عن الطحاوي (قوله لانه سفر آخر) أي لان رجوعه بعد الامام انشاء سفر آخر للحج والعمره فيكون متمتعاً
لبطلان سفره الاول ولا يضر تتمعه كون عمرته قضاء (قوله أتمه) أي مضى فيه لانه لا يمتنع كنه الخروج
عن عهدة الاحرام الا بالافعال هداية (قوله بلاد للتمتع) لانه لم يترق بأداء نسكين صحيحين في سفرة
واحدة هداية (قوله بل للفساد) أي بل عليه دم لما أفسده وهو دم جنابة فالتمني دم الشكر

* (باب الجنائيات) *

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام والحرم من الجنائيات
والقوات والاحصار وقدّم الجنائيات لان الاداء القاصر أفضل من العدم وهي ما تجنيه من شريعة المصدّر
من جنى عليه جنابة وهو عام الا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى الثرو وهو أخذه من الثبر
كما في المغرب والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره الشارح وجعلها باعتبار أنواعها نهر (قوله
بسبب الاحرام أو الحرم) حاصل الاول سبعة نظمها الشيخ قطب الدين بقوله

محترّم الاحرام يا من يدري * ازالة الشعر وقص الظفر

واللبس والوطئ مع الدواعي * والطيب والدهن وصيد البر

زاد في البحر ثمانية وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال * محترّم الاحرام ترك واجب * الخ كان أحسن
وحاصل الثاني التعرّض لصيد الحرم وشجره قال في البحر وخرج بقوله بسبب الخ ذكر الجماع بمحضرة النساء

كالقارن (وان طاف لها أقل

من أربعة قبل أشهر الحج وأتمها

فيها وحج فقد تمتع ولو طاف أربعة

قلها لا اعتبارا للاكثر

(كوفي) أي أفاق (حل من عمرته

فيها) أي الأشهر (وسكن بمكة) أي

داخل المواقيت (أو بصره) أي غير

بلده (وحج من عامه) (متمتع

لبقائه سفره) (ولو أفسدها ورجع

من البصرة) الى مكة (وقضاها

وحج لا) يكون متمتعاً لانه كالمكي

(الا اذا لم بأهله ثم) رجع

(وأتى بها) لانه سفر آخر ولا يضر

كون العمره قضاء عما أفسده

(وأي) السكينة (أفسده) المتمتع

(أتمه) (بلاد) للتمتع بل للفساد

* (باب الجنائيات) *

الجنابة هنا ما تكون حرمة بسبب

الاحرام أو الحرم

لانه منهي عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وفيه أن ذكره انما منى عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه
 أما الحلال فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله
 وقد يجب بهادمان) كخداية الشارن والمتنع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس باحرام الحج ط (قوله أودم)
 كأكثر جنابات المفرد (قوله أوصوم أو صدقة) أو فيها للتخير وذلك فيما إذا جنى على الصيد أو تطيب
 أو لبس أو حلق بعد زفير بين الذبح والتصدق والصيام على ما سيأتي أو أن الثانية فقط للتخير فيخبر بين الصوم
 والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير مستدرة فهي نصف صاع من بر
 الا ما يجب بقتل القملة والجراحة اه زاد الشراح أو بازالة شعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الاعتم بدليل
 قوله في شرح الملتقى أو صدقة ولو ربع صاع يقتل جماعة أو مرة بقتل جرادة (قوله ففصلها) أي فلما اختلفت
 أنواعها فصلها ط فالفاء تفرعية (قوله الواجب دم) فسر ابن ملك بالشاة وأشار في الجرائي سره بقوله
 ان سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو أفسد جبهه بجماع في أحد
 السيلين أنه يقوم الشر في البدنة مقام الشاة فليقتل اه شرب سلالية قلت وفي أخية القهستاني لو ذبح
 سبعة عن أخية ومثعة وقران واحصار وجرأ الصيد والخلق والعقيقة والتطوع فانه يصح في ظاهر الاصول
 وعن أبي يوسف الافضل أن تكون من جنس واحد فلو كانوا من جنس واحد متقرب جاز وعن أبي يوسف
 أنه يكره كما في النظم اه ثم رأيت بعض الحشيش قال وما في البحر مناقض لما ذكره هو في باب الهدى أن سبع البدنة
 يجزى وكذلك أغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالاجزاء اه فافهم (تنبيه) في شرح النسيئة
 للقاري ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مؤديا في أي وقت وانما تنطبق عليه الوجوب في آخر
 عمره في وقت يغاب على ظنه أنه لو لم يؤددها فانت فان لم يؤد فيه حتى مات أم وعليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب
 على الورثة ولو تبرعوا عنه جاز الا الصوم (قوله ولوناسيا الخ) قال في اللباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء
 بين ما إذا جنى عامدا أو خطأ مبتدئا أو عاذا إذا كرا أو ناسيا عالما أو جاهلا طائعا أو مكرها نائما أو منتها
 مكران أو صاحبا مغمى عليه أو مفقدا موصرا أو معصرا بمباشرة أو بمباشرة غيره بأمره قال شارحه القاري
 وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة أنه اذا ارتكب محظورا الاحرام عامدا أو ناسيا ولا يخرج القدية
 والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العاصية شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفدى
 متوهما أنه بالتزام الفساد يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل
 فاذا خالف أم ولزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول
 أنا أشرب الخمر وأزني والحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بتركه فقد أخرج بحجه من أن يكون مبرورا اه
 وقد صرح أصحابنا بثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرا من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل
 لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهرا له وسقطت عنه العقوبة الاخرى وبه الاجماع والافلا لكن قال صاحب
 الملتقط في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجنابة اه ويؤيد ما ذكره
 الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد
 بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الاخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب عن المصير
 اه وهذا تفصيل حسن وتبيين مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم اه أي فيحمل
 ما في الملتقط على غير المصير وما في غيره على المصير وقد ذكر هذا التوفيق العلامة فوح في حاشية الدور
 يستثنى من الاطلاق المارة في وجوب الجزاء ما في اللباب لو ترك شيئا من الواجبات بعد رائي عليه على
 ما في البدائع وأطلق بعضهم وجوبه فيها الأفياء ورد النص به وهي ترك الوقوف بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة
 عن وقته وترك الصدر للعض والنفس وترك المشي في الطواف والسمي وترك السعي وترك الخلق لعله في رأسه اه
 لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالعدم ما لا يكون من العباد حيث قال عند قول اللباب ولو فاته الوقوف
 بمزدلفة باحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار الا أن يقال ان هذا مانع من جانب
 الخلق فلا يؤثر ويل له ما في البدائع فحين أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام الحر ثم خلى سبيله ان عليه دما
 لترك الوقوف بمزدلفة ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة اه ومثله في احصار البحر وسيأتي توضيحه

وقد يجب بهادمان أودم أو صوم
 أو صدقة ففصلها بشو (الواجب
 دم على محرم بالغ) فلا شيء على
 الصبي خلافاً للشافعي (ولوناسيا)
 أو جاهلا أو مكرها

هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تبريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده ذكر الناسي والمكره ووجه الوجوب أن الارتفاق حصل للناسي وعدم الاختيار أسقط الائم عنه كما إذا أتلف شيئا من غير ط (قوله غطي رأسه) بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله ان طيب) أي المحرم عضواً أي من أعضائه كالغذاء والساق والوجه والرأس لشكامل الجنابة بشكامل الارتفاق والطيب جسم له راحة مستلذة كالزعفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شتم طيباً أو غمره بطيبة لا كفارة عليه وإن كرهه وقيد بالمحرم لأن الحلال لو طيب عضواً لم يحرم فانتقل منه إلى آخر فلا شيء عليه اتساقاً وقيداً بكونه من أعضائه لأنه لو طيب عضو غيره أو لبسه الخيط منه فلا شيء عليه اجتماعاً كما في الظهيرية نهر (قوله كاملاً) لأن المعتبر الكثرة قال ابن السكال في شرح الهداية واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير لا اختلاف عبارات محمد في بعضها جعل حد الكثرة عضواً كبيراً وفي بعضها في نفس الطيب فبعضهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال إن بحيث يستكره الناظر كالكفين من ماء الورد والكف من مسك وغالية فهو كثير وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو الكبير فقال لو طيب ربع الساق أو الغذاء يلزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الإسلام إن كان الطيب في نفسه قليلاً فالعبرة بالعضو الكامل وإن كان كثيراً لا يعتبر العضو اهـ ملخصاً وهذا توفيق بين الأقوال الثلاثة حتى لو طيب بالقليل عضواً كاملاً أو بالكثير ربع عضو لزم الدم والافسدة وصححه في المحيط وقال في الفتح أن التوفيق هو التوفيق ورجح في البحر الأول وهو ما في المتن فافهم هذا وقال في الشرنبلالية قوله كالرأس بيان للمراد من العضو فليس كأعضاء العورة فلا تكون الأذن مثلاً عضواً مستقلاً اهـ وكذا قال ابن السكال إن المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الأنف والأذن لما عرفت أن من اعتبر في حد الكثرة العضو الكامل قيدته بالكبر اهـ ثم ما ذكر من أن فيمادون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد يجب بقدره فإن بلغ نصف العضو يجب صدقة قدر نصف قيمة انشأه أو ربعاً فربع وحكي كذا قال في البحر واختاره الإمام السيدي باني مقتصر عليه بل انتقل خلاف (قوله بأكل طيب) أي خالص بلا خلط وبلا طبخ والافسياء في حكمه (قوله كثير) هو ما يلتزم بأكثره فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو طلقاً في لزوم الدم بل إذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اهـ بحر أي فإن لزوم الدم بالطيب الكثير هنا وإن لم يعم جميع الفم يشهد لما رتب من التوفيق ويظهر أن قول الشارح ولو فيه بعد قوله عضواً كاملاً فيه ما فيه فانه يوهم أن المراد بالكثير هنا ما يعم جميع الفم تأمل (قوله وما يبلغ عضواً الخ) عطف على عضواً أي أو طيب مواضع لوجعت تبلغ عضواً كاملاً فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضو من الأعضاء المطيبة كما اعتبروه بانكشاف العورة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضواً كبيراً لما علمت من أن الصغير لا يجب فيه الدم إذا كان الطيب كثيراً على ما رتب من التوفيق (قوله فليس طيب) أي طيب مجلس من تلك المجالس إن شمل عضواً واحداً أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر للأول أم لا عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للأول بحر (قوله لتركه) لأن ابتداءه كان محطوراً فيكون لبقائه حكم ابتداءه بحر (قوله المطيب أكثره) ظاهره أن المعتبر أكثر الثوب لا كثرة الطيب وقد تبع في ذلك الشرنبلالية مع أنه ذكر فيها وفي الفتح وغيره أن المعتبر كثرة الطيب في الثوب وأن المرجع فيه العرف حتى أنه في البحر جعل هذا مرجعاً للقول الثاني من الأقوال الثلاثة المارة لأنه يعم البدن والثوب قلت لكن نقلوا عن المجتهد أن كان في ثوبه شبر في شبر فكث عليه يوماً ما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم فقبضة قال في الفتح يفيد النصيص على أن الشبر في الشبر داخل في القليل اهـ أي حيث أوجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب لا في الطيب إلا أنه لا يفيد أن المعتبر أكثر الثوب بل ظاهره أن ما زاد على الشبر كثيره موجب للدم لكثرة الطيب حيث تدعى فارجع إلى اعتبار الكثرة في الطيب لا في الثوب وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق المارة هنا أيضاً بأن الطيب إذا كان في نفسه كثيراً لزم الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شبر وإن كان قليلاً لا يلزم حتى يصيب أكثر من شبر في شبر وربما يشير إليه قولهم لوربط مسكاً أو كافوراً أو عنبراً كثيراً في طرف أذنه أو رداءه لزمه دم أي إن دام يوماً ما ولو قليلاً فصدقة فتأمل (قوله فيشترط للزوم الدم) أفرد الدم لأن المراد بالثوب ثوب

فيجب على ناظم غطي رأسه (أن طيب عضواً) كاملاً ولو فقه بأكل طيب كثيراً وما يبلغ عضواً والوجع والبدن كله كعضو واحد إن اتحد المجلس والافسدة طيب كفارة ولو ذبح ولم يزل لزمه دم آخر لتركه وأما الثوب المطيب أكثره فيشترط للزوم الدم

المحرم من ازار أو رداء أو ما لو كان مخطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن بيانه لانه سأتق (قوله) رداء لبسه
 يوما) أشار بتقدير الطيب في الثوب بالزمان الى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يعتبر فيه الزمان حتى لو غسله
 من ساعته فالدم واجب كما في الفتح بخلاف الثوب (قوله) أو خضب رأسه) أي مثلا والافلو خضب
 يدها أو خضب لحية بجناء وجب الدم أيضا كما حتره في النهر على خلاف ما في البحر (قوله بجناء) بالمدنونة
 لانه فعال لافلا ليمنع صرفه ألف التائيت فتح وصرح به منع وخوله في الطيب للاختلاف فيه بحر (قوله)
 أما المتلبد الخ) التلبد أن يأخذ شيئا من الخطمي والاس والصغ فيجعله في اصول الشعر ليتلبد بحر فالمناسب
 أن يقول أما التخين قال في الفتح فان كان فخيما قلبد الرأس فنه دمان للطيب والتغطية ان دام يوما وليه
 على جميع رأسه أو ربه اه أما لو غطاء أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تمنع من تغطية رأسها
 واستشكل في الشر بلا لية الزام الدم بالتغطية بالخناء بقولهم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئا قلند
 وقد يجاب بأن التغطية بالتلبد معتادة لاهل البوادي لدفع الشعث والوضوح عن الشعر وقد فعله صلى الله عليه
 وسلم في احرامه واستشكله في البحر بأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب
 لكن أجاب المقدسي بأن التلبد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حمله على ما هو سائغ وهو اليسير الذي
 لا تحصل به تغطية قلت وعليه يحمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن أن يلبد رأسه قبل احرامه
 (قوله أو آذهن) بالتشديد أي دهن عضوا كاملا لباب وذكر شارحه أن بعضهم اعتبر ككرة الطيب
 بما يستكثره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضوا كاملا على ما مر أي من التوفيق وانه في النوادر واجب
 الدم بدهن ربع الرأس أو اللحية وانه تفرع على رواية الربع في الطيب والصحيح خلافها (قوله) لانها أصل
 الطيب باعتبار أنه يلقى فيها الانوار كالورد والبغسج فيصيران طيبا ولا يخلو ان عن نوع طيب ويقتلان
 الهوام وبيان الشعر ويزيلان الثفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله) بخلاف بقية
 الادهان) عبارة البحر وأراد بان زيت دهن الزيتون والسمن وهو المسبي بالشيرج فخرج بقية الادهان
 كالشحم والسمن اه ومقتضاه خروج شحود دهن اللوز ونوى الشمس فليأتل (قوله) فلوأكله) أي
 دهن الزيت أو الحل وأفرد الغبير لمكان أو وهذا تفرع على مفهوم قوله آذهن (قوله) أو استعطه) أي
 استنشقه بأنفه (قوله) انشاقا) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجهه الطيب لم يظهر
 حكم الطيب فيه (قوله) ولو على وجهه (قوله) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجهه الطيب لم يظهر
 نهر (قوله) ولو جعله) أي الطيب في طعام الخ اعلم أن خلط الطيب بغيره على وجوه لانه اما أن يخلط بطعام
 مطبوخ أو لاف في الاول لاحكم للطيب سواء كان غالبا أم مغلوبا وفي الثاني الحكم للعلبة ان غلب الطيب
 وجب الدم وان لم تظهر رائحته كما في الفتح والافلاشي عليه غير أنه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط
 بشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة الغير يجب الصدقة
 الا أن يشرب مرارا فيجب الدم ويبحث في البحر أنه ينبغي التسوية بين الماء كحول والمشروب المخلوط كل منهما
 بطيب مغلوب اما بعدم وجوب شيء أصلا أو بوجوب الصدقة فهم او تمامه فيه (تنبيه) قال ابن أبراج
 الحلبي لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغلبة ولم يفصلوا بين التليل والكثير كما في كل الطيب وحده والظاهر
 أنه ان وجد من المخلوط رائحة الطيب كما قبل الخلط فهو غالب والافلوب واذا كان غالباً فان أكل منه
 أو شرب شيئا كثيرا وجب عليه دم والكثير ما بعده العارف العدل كثيرا والقليل ما عداه فان أكل ما يتخذ
 من الحلوى المجرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف
 الى أجرائها الماورد والمسلك فان في كل الكثير دما والقليل صدقة اه نهر قالت لكن قول الفتح المارة
 في غير المطبوخ وان لم تظهر رائحته يفيد اعتبار الغلبة بالأجزاء لا بالرائحة وقد صرح به في شرح اللباب
 ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى الغير المطبوخة والافالمطبوخة لا تنصيل فيه كما علمت تأمل هذا حكم الماء كحول
 والمشروب وأما اذا خلط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي شرح اللباب عن المتني ان مكان
 اذا نظر اليه قالوا هذا الشنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب عليه دم (قوله) كره) أي ان وجدت
 معه الرائحة كما مر (قوله) أو لبس مخطا) تقية تعريفه في فصل الاحرام (قوله) لبس معتادا)

دوام لبسه يوما) أو خضب رأسه
 بجناء) رقيق أما المتلبد ففيه
 دمان) أو آذهن بزيت أو حل
 يفتح المهمة الشيرج (ولو) كفا
 (خالصين) لانها أصل الطيب
 بخلاف بقية الادهان (فلو أكله)
 أو استعطه) أو داوى به) جراحة
 أو (شقوق رجله أو افطر في اذنيه
 لا يجب دم ولا صدقة) انشاقا
 بخلاف المسك والعنبر والغالية
 والكافور ونحوها) مما هو طيب
 بنفسه (قانه يلزمه الجزاء بالاستعمال)
 ولو (على وجهه التداوى) ولو جعله
 في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم
 يطبخ وكان مغلوبا كره
 أكله كنتم طيب وتنفاح) أو لبس
 مخطا) لبس معتادا

بأن لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل الى تكلف وضده أن يحتاج اليه بأن يجعل ذبل قبضه مثلاً أعلى
وجيبه أسفل شرح اللباب (قوله أو وضعه الخ) أي لو ألقى القباء على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يرتبه
لا شيء عليه إلا الكراهة وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كله أو ربعه
ومثله الوجه كما يأتي بخلاف ما لو عصب نحو يده وعطفه على لبس الخيط لان الستر قد يكون بغيره كالرداء
والشاش أفاده في النهر (قوله بعتاد) أي بما يقصده التغطية عادة (قوله اجانته) بكسر الهمزة
وتشديد الجيم أي مكن شرح اللباب وكطاسة وطست (قوله أو عدل) بكسر الهمزة وقد تفتح أي أحد
شقي حمل الدابة شرح اللباب وقيد العدل في البحر والمخ بالمشغول بل لا يسمى عدلاً إلا بذلك لانه حينئذ يعادل به
قربة فلذا أطلقه هنا رحتي قلت ~~كفى~~ لم أرفق البحر والمخ التقييد بما ذكره فتراجع نسخة أخرى
(قوله يوماً كاملاً أو ليلة) الظاهر أن المراد مقداراً أحدهما فلو لبس من نصف النهار الى نصف الليل
من غير انفصال أو بالعكس لزمه دم كما يشير اليه قوله وفي الأقل صدقة شرح اللباب (قوله وفي الأقل
صدقة) أي نصف صاع من بز وشمل الأقل الساعة الواحدة أي الفلكية وما دونها خلافاً لما في خزنة
الأكمل انه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بز اه بحر ومشى في اللباب على ما في الخزنة
وأثره شارحه واعترض بمخالفته لما ذكره الفقهاء (تنبيه) ذكر بعض شراح المناسك لواحرم بنسك
وهو لبس الخيط واكمله في أقل من يوم وحل منه لم أرفقه فصاحراً ومقتضى قولهم ان الارتفاق الكامل
الموجب للدم لا يتصل إلا بلبس يوم ~~كامل~~ أن يلزمه صدقة ويحتمل أن يقال ان التقدير باليوم باعتبار كمال
الارتفاق انما هو فيما إذا طال زمن الاحرام أما إذا قصر كما في مسائلنا فقد حصل كمال الارتفاق فينبغي وجوب
الدم ولو ~~كن~~ مع هذا لا بد من نقل صريح (قوله وان نزع ليلاً أو أعاده نهاراً) ومثله العكس كما في شرح
اللباب (قوله ولو جميع ما يلبس) مبالغة على قوله أو لبس مخيطاً أي لوجع اللباس من قبض وقيام وعمامة
وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوماً فعليته دم واحد ان اتحاد السبب كما في اللباب أي ان كان لبس الكل
لضرورة أو لغيرها فلو اضطر للبعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس الكل في مجلس واحد
خلافاً لما تقدم به القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في اللباب ويتحد الجزاء مع تعدد اللبس
بأمور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند التزج وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم اه اي مع
اتحاد السبب كما علمت أما لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان اتحاد السبب (قوله
ما لم يعزم على الترك) فان نزع على قصد أن يلبسه ثانياً أو يلبس بدله لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه
وجعلها ما لبسها واحداً كما في شرح اللباب (قوله كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم ان دام يوماً أو ليلة
وفيه إشارة الى صحة احرامه وهو لبس بلا عذر خلافاً لما يعتقد العوام لان التجرد عن الخيط من واجبات
الاحرام لا من شروط صحته (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما إذا كان به حتى فاحتاج الى اللبس لها فزال
وأصابه مرض آخر أو حتى غيرها ولبس فعليته كفارتان كفر للآول أولاً وإذا حصره العذر فاحتاج الى اللبس
للقتال أياماً يلبسها إذا خرج ونزعها إذا رجع فعليته كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العذر فان ذهب وجاء عذر
غيره لزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي انه إذا لبس لدفع برد ثم صار يزع ويلبس لذلك ثم زال ذلك
البرد وأصابه برد آخر فلبس لذلك أنه يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الخ) تخصيص لما قبله من تعدد
الجزاء بتعدد السبب قال في الذخيرة والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابية
مبتدأة وفي اللباب فان تعدد السبب كما إذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو
أن يحتاج الى قبض فلبس قبضين أو قبضاً وجبة أو يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليته كفارة واحدة
يخبر فيها قال شارحه وكذا إذا لبسها على موضعين ضرورة بهما في مجلس واحد بأن لبس عمامة وخفا بعدد
فيهما فعليته كفارة واحدة اه وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا
اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قبضاً للضرورة وخفين لغيرها فعليته كفارتان كفارة
الضرورة يخبر فيها وكفارة الاختيار لا يخبر فيها اه (قوله لزمه دم وانم) لزوم الدم بأحدهما والآخر بالآخر
والمناسب التعبير بلزوم الكفارة الخيرة كما قدمناه لانه حيث كان بعدد لا يتعين الدم كما سيأتي ولزوم كفارة

ولو ارتزاه أو وضعه على كتفيه لا شيء
عليه (أو ستر رأسه) بعتاداً ما يجعل
اجانته أو عدل فلا شيء عليه (يوماً
كاملاً) أو ليلة كاملة وفي الأقل
صدقة (والزائد) على اليوم
(كاليوم) وان نزع ليلاً أو أعاده
نهاراً ولو جميع ما يلبس (ما لم يعزم
على الترك) للبس (عند التزج
فان عزم عليه) أي الترك (ثم لبس
تعدد الجزاء كفر للآول أولاً وكذا
تعدد الجزاء) (لو لبس يوماً فأراق
دماً) للبس (ثم دام على لبسه
يوماً آخر فعليته الجزاء) أيضاً لانه
محظور فكان لدوامه حكم الابتداء
ودوام اللبس بعد ما احرم وهو
لبسه كأنشأه بعده ولو مكرها
أو ناءاً ولو تعدد سبب اللبس تعدد
الجزاء ولو اضطر الى قبض فلبس
قبضين أو الى قلنسوة فلبسها مع
عمامة لزمه دم وانم

واحدة في لبس العمامة مع القلنسوة كما في القميصين هو المنصوص عليه كما مر عن الباب ومثله في الفتح
 والمراج خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كما به عليه في الشربلية وما ذكر من لزوم الائم بيه عليه
 في البحر عن الحلبي ثم قال فليحفظ هذا فان كثيرا من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه (قوله ولو يتقن الخ)
 أما لو استقر مع الشك في زوالها فلا شيء عليه بحر (قوله كغير أخرى) أي بلا تخيير ان دام يوما بعد
 التيقن (قوله كالكل) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غير واحد شرح الباب
 (قوله ولا بأس بتغطية اذنيه وقفا) وكذا بقية البدن الا اليدين والقدمين للامتناع من لبس التنافزين
 والجوربين ومزتمانه في فصل الاحرام (قوله بلائوب) كذا في الفتح والبحر والظاهر أنه لو كان الوضع
 بالثوب فيه الكراهة التحريمية فقط لان الانف لا يبلغ ربع الوجه أفاده ط (قوله أي أزال) أي أراد بالخلق
 الأزالة بالموسى أو غيره محتارا أو لا فلأزاله بالنورة أو تف حليته أو احترق شعره بخبره أو مسه يده وسقط
 فهو كالحلق بخلاف ما اذا تناثر شعره بالمرض أو النار بحرق عن المحيط قلت وشمل أيضا التقصير كما في الباب
 قال شارحه وصرح به في الكافي والكرمانى وهو السواب قياسا على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية
 أن التقصير لا يوجب الدم اه (قوله ربع رأسه الخ) هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب
 وذكر الطحاوى في مختصره أن قول أبي يوسف وعمر لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه شرح الباب
 وان كان اصله ان بلغ شعره ربع رأسه فله دم والافسدة وان بلغت حليته العاية في الخفة ان كان قدر
 ربعها كاملة فعليه دم والافسدة لباب واللحية مع الشارب عضو واحد فتح (قوله محاجة) هي
 موضع الحجامة من العنق كافي البحر (قوله والافسدة) أي وان لم يتحجم بعد الحلق فالواجب صدقة
 (قوله كافي البحر عن الفتح) قال في التهرل رد ذلك في نسختي من الفتح اه قلت كأنه سقط من نسخته
 والافسدة رأيت في الفتح واستشهد به بقول الزبلي ان حلقه لمن يتحجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها
 (قوله كلها) أي كل الثلاثة وانما قيد به لان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة من تجربتها
 بالاقصا على البعض فلا يكون حلق البعض ارتقا فاف كما لا يخلف ربع الرأس واللحية فانه معتاد
 لبعض الناس وما في المحيط من أن الاكثر من الرقصة كالكل لان كل عضو لا نظيره في البدن يقوم أكثره
 مقام كله ضعيف وكذا ما في الخاتمة من أن الابط اذا كان كثير الشعر يعتبر بالربع لوجوب الدم والافالا اكثر
 والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار الربع في الرأس واللحية والكل في غيرها ما في لزوم الدم بحر
 ملخصا وذكر في الباب مثل الثلاثة ما لو حلق الصدر والساق أو الرقصة أو الفخذ أو العنق أو الساعد
 فعليه دم وقيل صدقة وان حلق أقله صدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه بشير بقوله وقيل
 صدقة الى ما في المسوط متى حلق عشرة مقصودا بالخلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال
 ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والقرتاشي
 وفي النخبة وما في المسبوط هو الاصح وقال ابن الهمام انه الحق اه والحاصل أن كل واحد من الثلاثة أعنى
 الابط والعانة والرقبة مقصود بالخلق وحده فيجب به دم لمن يمكن لا يقوم ربعه مقام كله لما مر بخلاف الصدر
 والساق وشعرهما فيجب بهما صدقة قال في الفتح لان القصد الى حلقهما انما هو في نكح غيرهما اذ ليست
 العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود بالخلق قال في البحر فعلى
 هذا القيد بالثلاثة للاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بمقصود واعلم أن المتفرق من الحلق يجمع كاطبيب
 فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسيأتي أن في حلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر
 الحلق في الابطين تبعاً للجامع الصغير ايماء الى جوازه وان كان التفت هو السنة ولذا عبر به في الاصل
 واختلف في السنون في الشارب هل هو القص أو الحلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص
 قال في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوى القص حسن والحلق أحسن وهو قول علماء الثلاثة نهر
 قال في الفتح وتفسير القص أن ينقص حتى ينتقص عن الاطار وهو بكسر الهمزة ملحق بالجلدة واللحم من الشفة
 وكلام صاحب الهداية على أن يحاذيه اه وأما طرف الشارب وهما السبيلان فقيل هما منه وقيل
 من اللحية وعليه فقيل لا بأس بتركهما وقيل بتركهما فلهما من التشبيه بالا عا جهم وأهل الكتاب وهذا أولى

(ولو يتقن زوال الضرورة) فاستمر
 كغير أخرى وتغطية ربع رأس
 أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية
 اذنيه وقفا ووضع يديه على أذنيه بلا
 وب (أو حلق) أي أزال ربع رأسه
 أو ربع حليته (أو حلق) (محاجة)
 يعنى واحتجم والافسدة كما
 في البحر عن الفتح (أو حلق)
 (أحذى ابطيه أو عاتيه أو رقبته)
 كلها (أو قص أظفار يديه أو رجليه)
 أو الكحل (في مجلس واحد) فلو
 تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا
 اتحد المحل

بالصواب وتماه في حاشية نوح ورجح في البحر ما قاله الطحاوي ثم قال واعفاء اللحية أي الوارد في الصحيحين
 تركها حتى تكثرت وتكثر السنة قدر القبضة فيازاد قطعها وتماه فيما علقناه عليه ومتر بعض ذلك
 في كتاب الصوم وأما العانة ففي البحر عن النهاية أن السنة فيها الحلق لما جاء في الحديث عشر من السنة
 منها الاستحداق وتفسيره حلق العانة بالحديد (قوله كخلق ابطنه في مجلسين) كون ذلك من اتحاد المحل
 بخلاف قص أظفار اليدين مشكل ومع هذا فلا رواية فيه كما ذكره في العناية أي بل هو من تخريج بعض مشايخ
 المذهب أن كان أحدهما قل أن فيه دما واحدا كما هو مقتضى صنيع الشارح ولم أر من صرح بذلك وأجاب
 في العناية عن الإشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن ثمة ما يوجب اتحاد المحال وهو التنوير فإنه لو تورب جميع
 البدن لم تلزمه الاكفارة واحدة والحلق مثل التنوير وليس في صورة النزاع أي مسألة القص ما يجعلها
 كذلك اه وفيه أن القص كذلك على أنه يلزم منه أنه لو تعدد محل الحلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة
 مع أنه يجب لكل مجلس موجب جنائنه كما صرح به في البحر وغيره (قوله أو رأسه في أربعة) أي بأن حلق
 في كل مجلس ربعا منه ففيه دم واحد انفا فاما لم يكفر لا أول شرح الباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار
 إلى أن الحکم كذلك في كل طواف هو نطق فوجب الدم لو طافه جنبا والصدقة لو محدثا كما في الترتيب ليلية
 عن الزيلعي وأفاد أن الكفارة تجب بترك الواجب الاصطلاحي بلفظ بين الاقوى والاضعف فان ما وجب
 بالشروع دون ما وجب بإيجابه تعالى كطواف الصدر لا شرا كهما في الوجوب الثابت بالدليل الظني بخلاف
 الطواف الفرض الثابت بالقطعي فلذا اوجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهارا للتفاوت من حيث الثبوت فافهم
 (قوله أو للفرض محدثا) قيد بالحدث لان الطواف مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظهيرية
 من إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصل له في الرواية وأشار إلى أنه لو طاف عربا ناقدر ما لا تجوز الصلاة معه
 يلزمه دم لترك الستر الواجب رقيده بالفرض وهو الاكفارة لانه لو طاف أقل محدثا ولم يعد وجب عليه لكل
 شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء بحجر (قوله ولو جنبا فبدنة) أما لو طاف أقله
 جنبا ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف
 الزيارة بجر الكس في الباب لو طاف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده سقطت تأمل (قوله
 ان لم يعد) أي الطواف الشامل للقدوم والصدور والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف
 مع أي حدث ثم أعاده سقط موجه اه ح قلت لكن اذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لزمه دم
 عند الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنبا والافلاشي عليه كالأعاده في أيام النحر مطلقا
 كما في الهداية ومشى عليه في البحر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية البيان أنه سهو وتصريح الرواية
 في شرح الطحاوي بل يزوم الدم بالتأخير مطلقا وأجاب في البحر بأن هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع
 الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنبا والصدور طاهرا فان طاف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك
 الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للزيارة ثانيا فلا شيء عليه أي لا تنتقل الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر
 بعد أيام النحر فعليه دمان دم لترك الصدر أي لتحويله الى الزيارة ودم لتأخير الزيارة وان طاف للصدر ثانيا سقط
 عنه دمه وان طاف للزيارة محدثا والصدور طاهرا فان حصل الصدر في أيام النحر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف
 للصدر ثانيا فلا شيء عليه والافعله دم لتركه وان حصل بعد أيام النحر لا ينتقل وعليه دم لطواف الزيارة
 محدثا ولو طاف للزيادة محدثا والصدور جنبا فعليه دمان (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة
 المفهومة من قوله بعده وهذا أيضا شامل للقدوم والصدور والفرض قال في البحر لو طاف للقدوم جنبا لزمه
 الاعادة اه واذا وجبت الاعادة في القدوم في الصدر والفرض أولى اه ح (تنبيه) قال في البحر
 الواجب أحد شيئين اما الشاة أو الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجابر من جنس المجبور
 فهو أفضل من الدم وأما اذا رجع الى أهله ففي الحديث اتفقوا على أن بعث الشاة أفضل من الرجوع وفي الجنابة
 اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحيط أن البعث أفضل لمنفعة الفقراء واذا رجع
 للأول يرجع باحرام جديد بناء على أنه حل في حق النساء بطواف الزيارة جنبا فاذا احرم بعسرة يبدأ بها
 ثم يطوف للزيارة ويلزمه دم لتأخيره عن وقته (قوله وان المعتبر الاول) عطف على وجوبها وهذا مذهب

كخلق ابطنه في مجلسين أو رأسه
 في أربعة (أو يد أو رجل) اذ الربيع
 كالكل (أو طاف للقدوم)
 لوجوبه بالشروع (أو للصدر
 جنبا) أو حائضا (أو للفرض
 محدثا) ولو جنبا فبدنة ان لم يعد
 والاصح وجوبها في الجنابة وندها
 في الحدث وان المعتبر الاول والثاني
 جابر له فلا تجب اعادة السعي جوهرية

إليه الكرخي وجمعه في الإيضاح خلافا للرازي وهذا في الجناية أما في الحدث فالمعتبر الأول اتفاقا سراج وقوله فلا تجب الحج بيان لثمة الخلاف فعلى قول الرازي تجب إعادة السعي لأن الطواف الأول قد انقسخ فكأنه لم يكن سراج فقوله في البحر لا ثمة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح الحج) عزاه إلى المحيط ونقله في الشربلية ومثله في الباب حيث قال ولوطاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنباً أو حائضاً أو نفساء أو محدثاً فعليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الترتل منه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطا فعليه دم وإن أعاده سقط عنه الدم اهـ **السنن** في البحر عن الظهيرية لوطاف أقله محدثاً واجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة إلا إذا بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء اهـ ومثله في السراج والظاهر أنه قول آخر فافهم وأما ما سبأني من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائته على إجماعه فعلى القارن دمان وكذا الصدقة وذكر الشارح هناك أن المتقنع كالقارن فلا يرد على ما هنا وإن كانت جنائته المتقنع على إجماع الحج وإجماع العمرة لأن المراد هنا الجناية بفعل شيء من محظورات الأحرام بخلاف ترك شيء من الواجبات كما سبأني في كلام الشارح وهنا الجناية بترك واجب الظهارة فلا يشافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحذور ولهذا لم يعمم في الباب بل قال لا مدخل في طواف العمرة للصدقة وإن أطلق الشارح العبارة تبعاً للفتح فتنه (قوله أو أفاض من عرفة الحج) بأن جاوز حد ودها قبل الغروب والافلاشي عليه كافي للباب (قوله ولو نبت بعيره) البدن فتح النون وتشديد الدال المهمة الهروب ح قال في الباب ولو نبت بعيره فأخرجه من عرفة قبل الغروب لزمه دم وكذا لو نبت بعيره فقبه لا خذ اهـ قال شارحه القاري وفيه إن ترك الواجب لعذر سقط للدم اهـ واجيب بأنه يمكنه التدارك بالعود وهو مسقط للدم قلت الأحسن الجواب بما قدمناه أول الباب من أن المراد بالعذر المسقط للدم ما لا يكون من قبل العباد وسيأتي توضيحه في الإحصار (قوله والغروب) قصد به هذا العطف بيان أن مرادهم بالامام الغروب لما بينهما من الملازمة فإن الامام لما كان الواجب عليه التنفر بعد الغروب كان التنفر معه نفراً بعد الغروب والافلو غربت فنفروا ولم ينفر الامام لا شيء عليهم ولو نفروا امام قبل الغروب فتابعوه كان عليه وعليهم الدم وذلك لأن الوقوف في جزء من الليل واجب فبتركه يلزم الدم كما في البحر فافهم (قوله ولو بعده في الأصح) إذا عاد بعده فظاهر الرواية عدم السقوط وصحح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأفاد أنه لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الأصح بالأولى كما في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقاري أن الجمهور على أن ظاهر الرواية هو الأصح ولو عاد قبل الغروب فلا ظهر عدم السقوط لأن استدانة الوقوف إلى الغروب واجب فينبوت بفوت البعض اهـ قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حاصله أن الشراح هنا أخطأوا في نقل الرواية لما في البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نفرا الامام سقط عنه ما خلا نفرا وان عاد قبل الغروب بعد ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعتمده القدوري وذكر في الأصل عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بخلاف التقدير الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اهـ (قوله سبع الفرض) بفتح السين والفرض بمعنى المفروض صفة لمخدوف أي الطواف الفرض أو على تقدير مضاف أي طواف الفرض لقول الوقاية أو آخر طواف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض لأن الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كما قال المحقق ابن الهمام أن الذي ندين الله تعالى به أن لا يجزئ أقل من السبع ولا يجبر بعضه بشيء فإنه من إجماعه المخالفة لأهل المذهب فاطبة كما في البحر وقد قال تلميذه العلامة قاسم أن إجماعه المخالفة للمذهب لا تعتبر فافهم (قوله حتى لوطاف للصدر) أي مثلاً لأن أي طواف حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدمناه شربلية وأفاد ذلك بقوله يعني ولم يطف غيره (قوله ثم إن بقي أقل الصدر) أي إن بقي عليه أقل أشواط الصدر وهو قدر ما انتقل منه إلى الركن بأن ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطاف للصدر سبعة فإنه يتقل منها ثلاثة للطواف الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه لها صدقة أو ما لو كان طاف للصدر ستة وانتقل منها ثلاثة يبقى عليه أكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا إن لم يكن آخر طواف الصدر إلى آخر

وفي الفتح لوطاف للعمرة جنباً أو محدثاً فعليه دم وكذا الترتل من طوافها شوطاً لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة (أو أفاض من عرفة) ولو نبت بعيره (قبل الامام) والغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعده في الأصح غاية (أو ترك) أقل سبع الفرض) يعني ولم يطف غيره حتى لوطاف للصدر انتقل إلى الفرض ما يكمله ثم إن بقي أقل الصدر فصدقة والأقدم (وترك أكثره)

أيام التشريف والالزيمه مع الصدقة أو الدم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من برّ خلافا لهما كما في البحر ومثله في التاترخانية والقهستاني واللباب لكن في الشربلية عن الفتح وان كان ترك أقله أي أقل طواف الفرض لزمه للتأخير دم وصدقة للمتروك من الصدر اه فأوجب دما لتأخير الأقل كما ترى فتأمل (قوله بقي محرما) فان رجيع الى أهله فعليه حتما أن يعود بذلك الاحرام ولا يجوز عنه البديل لباب (قوله في حق النساء) لانه بالخلق حل له ما سواه حتى يطوف (قوله لزمه دم) أي شاة أو بدنة على ما سيأتي (قوله الا أن يقصد الفرض) أي فلا يلزمه بالثاني شيء وان تعدد المجلس مع أن نية الفرض باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن لما كانت المخطورات مستندة الى قصد واحد وهو تجميع الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد بجر قال في اللباب واعلم أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فجعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرما ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المخطورات وانما يتعدّد الجزاء بتعدد الجنائيات اذا لم ينو الفرض ثم نية الفرض انما تعتبر بمن زعم أنه خرج منه بهذا القصد بلجهله مسألة عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يعتبر منه اه قلت وما ذكركم من أن نية الفرض باطلة وأنه لا يخرج من الاحرام الا بالاعمال محمول على ما اذا لم يكن مأمورا بالرفض كما سنده كره آخر الجنائيات ومن المأمور بالرفض المحصر بمرض أو عذو لانه بذبح الهدي يحمل ويرتفع احرامه على ما سيأتي في بابه وسنده كرهنا أيضا أن كل من منع عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه يحمل بغير الهدي كالمراة والعبد لو احرما بلاذن الزوج والمولى فان لمهما أن يحللاهما في الحال بلاذبح وبما قرناه اندفع ما في الشربلية حيث زعم المنافاة بين ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الا بالافعال وبين مسألة تحليل المولى أمته بنحو قص ظنر أو جماع (قوله أو أربعة منه) أما لو ترك أقله فففيه صدقة كما يأتي (تنبيه) لم يصرحوا بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثره أو أقله والظاهر أنه كأصدر لوجوبه بالشروع وقد مناهاه في باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة) لانه مادام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر قال في البحر وأشار بالترك الى أنه لو أتى بماتركه لا يلزمه شيء مطلقا لانه ليس بموقت اه أي ليس له وقت يفوت بفوته وقد مناه عن النهر واللباب أنه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فخير بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمره ولا يثنى عليه لتأخيره (قوله بلا عذر) قيد للترك والركوب قال في الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أي انه ان تركه بلا عذر لزمه دم وان بعذر فلا شيء عليه مطلقا وقيل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب مخطورا كاللبس والطيب فانه يلزمه وجبه ولو بعذر كما قد مناه أول الباب ثم لو أعاد السعي ما شيا بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي غير موقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بجر (قوله أو الرمي كله) انما وجب بتركه كله دم واحدا لان الجنس متحد كما في الخلق والترا انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فغيره اعلى التأليف ثم تأخيرها يجب الدم عنده خلافا لهما بجر وبه علم أن الترك غير قيد لوجوب الدم تأخير الرمي كله أو تأخير رمي يوم الى ما يليه أما لو أخره الى الليل فلا شيء عليه كما مر تقريره في بحث الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسكت نام بجر (قوله أو الرمي الاول) داخل فيما قبله كما عرفت لكنه نص عليه تبعا للهداية لانه لو ترك جرة العقبة في بقية الايام يلزمه صدقة لانها أقل الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل رميه رحت فافهم (قوله أو أكثره) كأربع حصيات فما فوقها في يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو أخر ذلك أما لو ترك أقل من ذلك أو أخره فعليه لكل حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فينقص ما شاء لباب (قوله أي أكثر رمي يوم) المفهوم من الهداية عود الضمير الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضا لكن ما ذكره الشارح أنفود (قوله أو حلق في حل بجمع أو عمرة) أي يجب دم لو حلق للحج أو العمرة في الحل لتوقته بالمسكان وهذا عندهما خلافا للثاني (قوله في أيام النحر) متعلق بحلق بقيد كونه للحج ولذا قدمه على قوله أو عمرة فيستفيد حلق الحاج بالزمان أيضا وخالف فيه محمد وخالف أبو يوسف فيه ما وهذا الخلاف في التضمين بالدم

بقي محرما) ابدأ في حق النساء
(حتى يطوف) فكما جامع لزمه
دم اذا تعدد المجلس الا أن يقصد
الرفض فتح (أو) ترك (طواف
الصدر أو أربعة منه) ولا يتحقق
الترك الا بالخروج من مكة (أو ترك
السعي) أو أكثره أو ركب فيه
بلا عذر (أو الوقوف بجمع)
يعني مزدلفة (أو الرمي كله
أو في يوم واحد أو الرمي الاول
أو أكثره) أي أكثر رمي يوم
(أو حلق في حل بجمع) في أيام النحر
فلو بعدها

لا في الخل فإنه يحصل بالخلق في أي زمان أو مكان فتح وأما خلق العمرة فلا يتوقف بالزمان أجماعاً هداية
 وكلام الدرر يؤهم أن قوله في أيام النحر قيد للبحر والعمرة وعزاه إلى الزيلعي مع أنه لا إيهام في كلام الزيلعي
 كما يعلم من راجعته (قوله قدمان) دم للمكان ودم للزمان ط (قوله لا اختصاص بالخلق) أي لهما بالحرم
 وللبحر في أيام النحر ط (قوله خرج) أي من الحرم (قوله ثم رجع من حل) أي قبل أن يخلق أو يقصر
 في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيرد على صاحب الدرر وصدرا الشريعة وابن كمال حيث أطلقوا
 وجوب الدم بخروج وجه قبل الخل ثم رجوعه فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم المنع من شيء قال في الهداية
 ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال أبو يوسف لا شيء عليه وإن لم يقصر حتى رجع وقصر
 فلا شيء عليه في قولهم جميعاً لأنه أتى به في مكانه فلم يلزمه ضمانه اه قال في العناية ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط
 عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج انما هو تأخير الخلق عن أيام النحر
 ويضد أنه إذا عاد بعد ما خرج من الحرم وخلق فيه في أيام النحر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى المام
 بمسائل الفقه فليست له أفاده في الشرع بلالية (قوله أو قبل الخ) حاصله أن دواعي الجماع كالعائقة
 والمباشرة الفاحشة والجماع فيما دون الفرج والتقبيل واللمس بشهوة موجبة للدم انزل أولاً قبل الوقوف
 أو بعده ولا يفسد جهة شيء منها كما في الباب وشمل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور ما إذا كان قبل الوقوف
 والخلق أو بعده قبل الخلق أو بعد الوقوف والخلق قبل الطواف في الأولين حصل الفرق بين الدواعي والجماع
 لمقتض وهو أن الجماع في الأولى مفسد لخلق فساد الحج بالجماع حقيقة قال في البحر وانما لم يفسد الحج
 بالدواعي كما يفسد بها الصوم لأن فساده معلق بالجماع حقيقة بالنص والجماع معنى دونه فلم يخلق به وفي الثانية
 موجب للبدنة لفظ الجنابة كما في البحر ولم يفسد إتمام حجة بالوقوف ولا شيء من ذلك في الدواعي وأما الثالثة
 فاشتراط الجماع ودواعيه وجوب الشاة لعدم المقتضى للفرقة المذكورة لأن الجماع هنا ليس جنابة
 غليظة لوجود الحل الأول بالخلق فلذا لم يجب به بدنة ودواعيه ملقطة به في كثير من الأحكام فانهم (تنبيه)
 أطلق في التقبيل واللمس فم ما لو صدر في أجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الأمر كالأجنبية وإن وقف
 فيه الجوى وأخرج بهما النظر إلى فرج امرأته بشهوة فأما في شأنه فلا شيء عليه كما لو تفكر ولو أطل النظر وتكرر
 وكذا الاحتلام لا يوجب شيئاً هندية ط (قوله في الاسح) لم أر من صرح بتصححه وكأنه أخذه
 من التصريح بالاطلاق في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح الجمع وغيرها كما في الباب ورجحه
 في البحر بأن الدواعي محزنة لأجل الإحرام مطلقاً فيجب الدم مطلقاً واشترط في الجامع الصغير الانزال وصححه
 قاضيان في شرحه (قوله وانزل) قيد للمسألين فإن لم ينزل فيهما فلا شيء عليه ط (قوله أو طواف الفرض)
 قیده لان خلق العمرة لا يتقيد بالزمان وكذا أطوافه فلا يلزمه تأخيرهما شيء ط (قوله أو طواف الفرض)
 أي كله أو أكثره فلو أخر أقله يجب صدقة وأشار إلى أنه لو أخر طواف الصدر لا يجب شيء قهستاني (قوله
 لتوقتهما) أي الخلق وطواف الفرض بها أي بأيام النحر عند الامام وهذا له لوجوب الدم بتأخيرهما قال
 في الشرع بلالية وهذا إذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لوحضت قبل أيام النحر واستقر بها حتى مضت
 لا شيء عليها بالتأخير وإن حاضرت في أثناءها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم كذا في الجوهرية عن الوجيز وأفاد
 شيخنا أنه لا تفريط لعدم وجوب الطواف عينا في أول وقته في الزامها بالدم وقد حاضرت في الانشاء نظر اه
 وتقدم تمامه في بحث الطواف (قوله أو قدم نسكاً على آخر) أي وقد فعل في أيام النحر لا يستغنى عنه
 بقوله قبله أو أخر الخلق الخ شرع بلالية (قوله فيجب الخ) لما كان قوله أو قدم الخ بياناً للوجوب الدم
 بعكس الترتيب فترع عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله لا غير المفرد)
 أما هو فالذبح له مستحب كما مر (قوله لكن لا شيء على من طاف) أي مفرداً أو غيره شرح الباب
 (قوله قبل الرمي والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالأولى لأن الرمي مقدم على الذبح فإذا لم يجب ترتيب الطواف
 على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كما لا شيء على المفرد الخ)
 فيجب تقديم الرمي على الخلق للمفرد وغيره وتقديم الرمي على الذبح والذبح على الخلق لغير المفرد ولو طاف المفرد
 وغيره قبل الرمي والخلق لا شيء عليه لبيان وكذا لو طاف قبل الذبح كما علمت والحاصل أن الطواف لا يجب

قدمان (أو عمرة) لا اختصاص
 الخلق بالحرم (لا) دم (في معتمر)
 خرج (ثم رجع من حل) إلى
 الحرم (ثم قصر) وكذا
 الحاج أن يرجع في أيام النحر واللا
 قدم للتأخير (أو قبل) عطف
 على - لخلق (أو لمس بشهوة انزل
 أولاً) في الاسح أو استغنى بكفه
 أو جامع بهيمة وانزل (أو آخر)
 الحاج (الخلق أو طواف الفرض
 عن أيام النحر) لتوقتهما بها
 (أو قدم نسكاً على آخر) فيجب
 في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم
 الذبح لغير المفرد ثم الخلق ثم الطواف
 لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي
 والخلق نعم يكره لبيان وقد تقدم
 كما لا شيء على المفرد إذا خلق قبل
 الرمي لأن ذبحه لا يجب (ويجب
 دمان على قارن

ترتيبه على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه
 الترتيب بين الرمي والحلق فقط (قوله حلق قبل ذبحه) وكذا الحلق قبل الرمي بالاولى بحر وانما وضع
 المسألة في القارن لان المفرد لا شيء عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقدمه بالحلق قبله
 ابن كمال (قوله كما حتره المصنف) أي تعال شجعه في البحر (قوله وبه) أي بما ذكر من أن المذهب
 أن أحد الدمين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر فافهم (قوله ما توهمه بعضهم) أي صاحب
 الهداية حيث قال دم بالحلق في غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق اه وقد خُطأ
 شراح الهداية من وجوه منها مخالفتهم لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدمين للقران والآخر
 للتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول أن احرام العمرة لا ينتهي بالوقوف لان
 سجنائه على احرامين والتقديم والتأخير جنبايتان فبهما أربعة دماء ودم اقران وأجاب في البحر عن الاول
 بأن ما مشى عليه رواية اخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافه وعن الثاني بأن التضاعف على
 القارن انما يكون فيما اذا أدخلت قصافي احرام عمرته والا فلا يجب الا دم واحد ولهذا اذا أقاض القارن
 قبل الامام أو طاف للزيارة جنبا أو محذرا لا يلزمه الا دم واحد لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة
 وتتمام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو)
 أي ولو أكثر كما مر ط وهذا اذا كان الطبيب قليلا على ما مر من التوفيق (قوله في الخزانة الخ) أفاد في
 البحر ضعفه كما قد سنا أول الباب (قوله أو حلق شارب) لانه تسع للعبة ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب
 الصدقة فيه هو المذهب المصحح وقبل فيه حكمه عدل وقبل دم كما حتره في البحر (قوله أو أقل من ربع رأسه
 الخ) ظاهره كالكثير أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في انسانية ان تنق من رأسه أو أوانفه
 أو لحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الاكل في خصلة نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف
 اشتباهه لانه لم يبين الصدقة ولم يفصلها بحر (قوله وقد استقر الخ) اشارة الى ما في عبارة المصنف من
 الايام كعبارة الدرر وصدرا الشريعة وابن كمال لان مفادها انه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع
 قال في النثر بلالية وهو غلط لما في الكافي والهداية وشروحهما من أنه لو قص أقل من خمسة فعليه بكل ظفر
 صدقة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين
 الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء اه (تنبيه) قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل
 شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصاة صدقة أو في قلم الاظفار فلكل ظفر أو في الصيد ونبات الحرم فعلى
 قدر القيمة اه فليحفظ (قوله فينقص ما شاء) أي ان لا يجب في الاقل ما يجب في الاكثر قال في الباب
 وقبل ينقص نصف صاع اه ويباتي بيانه قريبا (قوله أو طاف للقدم) وكذا كل طواف تطوع جبرا
 لما دخله من النقص بترك الطهارة نهر (قوله أو احدى الجمار الثلاث) أي التي بعد يوم التمرط والمراد
 أن يترك أقل جاريوم ثلاث من يوم التمر وعشرة مما بعده وحتى (قوله من سماع الصدر) أما لو ترك ثلاثة
 من سبع القدم فلم يذكره وقد منا الكلام عليه (قوله ومن السعي) أي لو ترك ثلاثة منه أو أقل فعليه
 لكل شوط منه صدقة الا أن يبلغ دما فيخير بين الدم وتنقيص الصدقة لباب (قوله فكما مر) أي ينقص ما شاء
 (قوله وأفاد الحدادي) أي في السراج وتقدم عن اللباب التعبير عنه بقيل اشارة الى ضعفه لمخالفته لما في
 عاتقة الكتب من اطلاق التنقيص ما شاء لكنه غير محذور لانه صادق بما لو شاء شيئا قليلا مثل كف من طعام
 في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع أنه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم
 ذلك بعض شراح اللباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم وهو بعيد كما علمت لانهم تقصوا عن قيمة الدم لئلا يجب
 في القليل ما يجب في الكثير فينبغي أن يكون ما في السراج يائسا لما أطلقوه بمعنى انه ينقص ما شاء الى نصف صاع
 لا أكثر لما قلنا لكن ما في السراج بجمل وقد فسره ما نقله بعضهم عن البحر الزاخر اذا بلغ قيمة الصدقات دما
 ينقص منه نصف صاع ليلبغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة وهكذا اذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي
 مقدرا عن ثمن الشاة ينقص الى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف
 صاع فقط بأن قلم ظفرا واحدا وكان يبلغ هديا ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى اه

حلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم
 للقران على المذهب كما حتره
 المصنف قال وبه اندفع ما توهمه
 بعضهم من جعل الدمين للجنابة
 (وان طيب) جوابه قوله الا أن
 تصدق (أقل من عضو أو ستر رأسه
 أو لبس أقل من يوم) في الخزانة
 في الساعة نصف صاع وفيما دونها
 قبضة وظاهره ان الساعة
 فلكية (أو حلق) شارب أو (أقل
 من ربع رأسه) أو لحيته أو بعض
 رقبته (أو قص أقل من خمسة
 اظفاره أو خمسة) الى ستة عشر
 (متفرقة) من كل عضو أربعة
 وقد استقر أن لكل ظفر نصف
 صاع الا أن يبلغ دما فينقص
 ما شاء (أو طاف للقدم أو للصدر
 محذرا أو ترك ثلاثة من سبع
 الصدر) ويجب لكل شوط منه
 ومن السعي نصف صاع (أو احدى
 الجمار الثلاث) ويجب لكل
 حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فكلما
 مر وأفاد الحدادي انه ينقص
 نصف صاع

(قوله أو حلق الخ) اعلم أن الحالق والمحلوق إما أن يكونا محرمين أو حلالين أو الحالق محرماً والمحلوق حلالاً أو بالعكس ففي كل على الحالق صدقة إلا أن يكونا حلالين وعلى المحلوق دم إلا أن يكون حلالاً نهاية لا يمكن في حلق المحرم رأس حلال يتصدق الحالق بما شاء وفي غيره الصدقة نصف صاع كما في الفتح والبحر وبه يعلم ما في قوله أو حلال ووقع في العناية فيما إذا كان الحالق حلالاً والمحلوق محرماً أنه لا شيء على الحالق اتصافاً فليتناً (قوله فانه لا شيء عليه) أي على الفاعل أما انفعول فعليه الجزاء إذا كان محرماً الباب وشرحه (قوله كالنطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البر اتصافاً فيجوز اخراج الصاع من الحر أو الشعيير ط عن القهستاني قال بعض المحشين وأما المحلوق بالشعيير فانه ينظر فان كانت الغلبة للشعيير فانه يجب عليه صاع وان كانت للحنطة فنصفه كذا في خزائن الأكل فان تناوبا ينبغي وجوب الصاع احتياطاً وما ذكره في الفطرة يجرى هنا اهـ (قوله بعذر) قيد لثلاثة وليست الثلاثة قيداً فان جميع محظورات الاحرام اذا كان به ذر ففيه الخيارات الثلاثة كما في المحيط قهستاني وأما ترك شيء من الواجبات بعذر فانه لا شيء عليه على ما مر أول الباب عن اللباب وفيه ومن الاعذار الخ والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك وأما الخطأ والنسيان والانغماء والاكرام والتوم وعدم القدرة على الكفارة فليست باعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحذور بغير عذر فواجبه الدم عيناً أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه فذلك بقي في ذمته اهـ وما في الظهيرة من انه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كما في البحر وفيه ومن الاعذار خوف الهلاك ولعل المراد بانحرف الظن لا يجزئ الوهم فجوز التغطية والستران غلب على ظنه لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بأقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحينئذ فلف العمامة عليها موجب للدم أو الصدقة اهـ قلت يعني اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغطي ربه عما يحرم تغطيته والا فتدفع من الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل ما لو اضطر بحجة فليس جبتين نعم بانم بخلاف ما لو لبس جبة وقلنسوة فان فيه كفارتين (قوله ان شاء ذبح الخ) هذا فيما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو صام يوماً كما في اللباب (قوله ذبح) أفاد انه يخرج عن العهدة بمجرد الذبح فلو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق وهو حي وانما لا يأكل منه رعاية بلهجة التصديق وتعامه في البحر (قوله في الحرم) فلا ذبح في غيره لم يجز إلا أن يتصدق باللحم على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيجزيه به لا عن الاطعام بحر (قوله أو تصدق) أفاد انه لا بد من التملك عند محذور جبه في البحر تبعا للفتح فلا تنكح لا باحة خلافاً لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله بثلاثة أصوع طعام) باضافة أصوع وهو بفتح الهمزة وضم الصاد وسكون الواو وبسكون الصاد وضم الواو جمع صاع شرح القاية للقارى والطعام البر بطريق الغلبة قهستاني (قوله على ستة مساكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فطاهر كلاهم انه لا يجوز لان العدد منصوص عليه وعلى قول من استثنى بالاباحة ينبغي انه لو غدى مسكيناً واحداً وعشاء ستة أيام أن يجوز أخذاً من مسألة الكفارات نهر تبعا للبحر (قوله ان شاء) أي في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لا طلاق النص بخلاف الذبح والتصدق على فقراء مكة أفضل بحر وكذا الصوم لا يتقيد بالحرم فيصومه ان شاء كما أشار اليه في البحر وصرح به في الشربة لالبية عن الجوهره وغيرها (قوله ووطؤه) أي بايلاج قدر الحشفة وان لم ينزل ولو بجمائل لا يمنع وجود الحرارة واللذة وسواء كان في امرأة واحدة أو كذا اجنبية أو لاهرة أو ممراراً ولا يتعدى الدم الابتناء المجلس اذا لم ينو بالنافي رفض الاحرام كما مر بيانه أفاده في البحر (قوله في احدى السيلين) السيل يذكروا يؤث أي القبل والدير قال في النهر ثم هذا في الدير أصبح الروايتين وهو قولهما (قوله من آدمي) فلا يفسد بوطي البهية مطلقاً لتصوره بحر أي سواء أنزل أولاً وقد ألحقوا التي لا تشتهى بالبهية كما مر في الصوم فيقتضى عدم الفساد بوطي الميتة والصغيرة التي لا تشتهى رمي وتجوهر في شرح اللباب (قوله ولوناسيا) شمل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤاخذ به للصالح ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في

(أو حلق رأس) محرّم أو حلال
(غيره) أو رقبته أو قلم ظفره بخلاف
ما لو طيب عضو غيره أو لبسه مخفياً
فانه لا شيء عليه اجماعاً ظهرياً
(تصدق بنصف صاع من بر)
كالنطرة (وان طيب أو حلق)
أو لبس (بعذر) خبر ان شاء (ذبح)
في الحرم (أو تصدق بثلاثة أصوع
طعام على ستة مساكين) ان شاء
(أو صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة
(ووطؤه في احدى السيلين)
من آدمي (ولوناسيا)

الاحصار فان المولى يبعث عنه ليجل هو فاذا اعتق فعليه حجة وعمرة (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على المكره كما ذكره الاسيدجاني وحكي في الفتح خلافا في رجوع المرأة بالدم اذا اكرهها الزوج ولم أره ولا في رجوعها بمؤنة حجها بحر (قوله أو صيبا) يؤيده أن المفسد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد حجه ضعيف بحر ونهر (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على العبي- أو المجنون واغرد الضمير لكان أو وكذا لا مضى عليه ما في احرامها لعدم تكليفها شرح اللباب (قوله قبل وقوف فرض) بالاضافة البيانية أي وقوف هو فرض أو بدونهما مع التنوين فيهما على الوصفية أي وقوف مفروض والمراد بالفرضية الركنية فتشمل حج النفل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج لكن فيه بدنة (قوله يفسد حجه) أي ينقصه نقصا ناقضا ولم يطله كافي المضمرات فهستاني قال صاحب اللباب بعد قلده عنه وهو قيد حسن يزيل بعض الاشتكالات قال القاري قلت من جلتها المنى في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع اشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بانه ليؤدى على وجه الكمال اه أقول حاصله انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا طهارة بل المراد به الخلل الفاضح الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولو جوب القضاء ليخرج عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصانا أخرجهما عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن المبسوط بانه يفسد الاحرام لم يصرفه راجعته قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وذكري اللباب وغيره انه لو أهل بحجة أخرى بنوى قضاءها قبل أدائها فهي هي ونيت لغو لا تصح ما لم يفرغ من الفاسدة وبهذا ظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحر أن الحج اذا قبل لم يفسد الاحرام معناه لم يطل بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد ما أورده عليه من نصريحهم بفساده ثم ان هذا يفيد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده انه صرح في اللباب في فصل محرمات الاحرام بان ففسده الجماع قبل الوقوف ومبطله اردة والله تعالى أعلم (قوله وكذا لو استدخلت ذكرا) والفرق بينه وبين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه أن داعي الشهوة في النساء أتم فلم تكن في جانبهن فاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بهيمة ط (قوله أو ذكرا مقطوعا) ولو غير آدمي ط (قوله ويمضى الخ) لان التحلل من الاحرام لا يكون الا بأداء الافعال أو الاحصار ولا وجود لاحدهما وانما وجب المضى فيه مع فساده لما أنه مشروع بأصله دون وصفه ولم يسقط الواجب له لنقصانه نهر (قوله بكنائزه) أي فيفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح ويجتنب ما يجتنب فيه وان ارتكب محظورا فعليه ما على الصحيح لباب (قوله ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قد مناه أول اللباب (قوله ويقضى) أي على الفور كما نقله بعض المحشين عن البحر العميق وقال الخيزراني ويقضى أي من قابل لوجوب المضى فلا يقضى الا من قابل وسيأتي في مجاوزة الوقت بغير احرام انه لو عاد ثم أحرم بعمره أو حجة ثم أفسدت تلك العمرة أو الحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاته فليست أملا اه (قوله ولو نفلا) لوجوبه بالشرع (قوله هل يجب قضاؤه) أي قضاء القضاء الذي أفسده حتى يقضى جنتين للأولى والثانية (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب النهر حيث قال فيه لماسئل عن ذلك لم أر المسألة وقياس كونه انما شرع فيه مسقطا لازما أن المراد بالقضاء معناه اللغوي والمراد الاعادة كما هو الظاهر اه ويوافقه قول التهستاني الأولى أن يقول وأعاد لان جميع العمر وقته اه ولذا قال ابن الهمام في التحرير ان تسميته قضاء مجاز قال شارحه لانه في وقته وهو العمر فهو أداء على قول مشايخنا اه أي وحيث كان الثاني أداء لم يكن حجاً آخر أفسده لانه لم يشرع فيه ملازمان نفسه حجاً آخر بل شرع فيه مسقطا لما عليه في نفس الامر وليس هو ظنا حتى يرد أن الطائفة يلزمه القضاء كما مر أول فصل الاحرام كما لا يخفى وحينئذ فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه أدائه ثالثا لان الواجب عليه حج كامل حتى يسقط به الواجب فكما أفسده لا يلزمه سوى الواجب عليه أولا كما لو شرع في صلاة فرض فأفسدها وقد وجد العلامة الشيخ اجماعا على التالى هذه المسألة بمنقولة فقبال واظن المبني لو فاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فأفسد حجه لم يكن عليه الا قضاء

أو مكرها أو نائمة أو صيبا أو مجنونا
ذكره الحدادي لكن لادم
ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض
يفسد حجه) وكذا لو استدخلت
ذكرا أو ذكرا مقطوعا فسد
حجها اجماعا (ويمضى) وجوبا
في فاسده بكنائزه (ويذبح
ويقضى) ولو نفلا ولو أفسد
القضاء هل يجب قضاؤه لم أره
والذي يظهر أن المراد بالقضاء
الاعادة

حجة واحدة كالألفس قضاء صوم رمضان اه (تنبيه) تقدم في كتاب الصلاة أن الاعادة فعل مثل الواجب في وقته لخلل غير الفساد وهذا الخلل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن مرادهم هناك بالفساد البطلان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت أنفس الفرق بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور على أن تقدمنا هنالك عن الميراث نعرفها بالاثبات بمثل الفعل الأول على صفة الكمال فافهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل والمرأة في القضاء بعدما أفسد أحدهما بالجماع أي بأن يأخذ كل منهما طريقا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه تنهر (قوله بل ندبان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره ومثله في الباب وكذا في التمهات عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فقرأت كذا فافهم قال في شرح الباب وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وتقال فاذن خان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب اقترافهما أو ما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا أحرما وعند مالك إذا أخرج من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجماع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الخلق والطواف (قوله وتجب بدنه) شمل ما إذا جامع مرة أو مرارا إن اتحد المجلس فإن اختلف فبدنه للأول وشاة للثاني بجر وشمل العامد والناسي كما صرح به في المتون والباب خلافا لما في السراج من أن الناسي عليه شاة قال في شرح الباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجنائيات وصرح بخصوص المسألة في الغلابة (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كما في النهر (قوله لخفة الجنابة) أي لوجود الخلل الأول بالخلق في حق غير النساء وما ذكره من التفصيل هو ما عليه المتون وشي في المبسوط والبدائع والاسيحية على وجوب البدنة قبل الخلق وبعد وفي الفتح أنه الوجه لا إطلاقا لظاهر الآية وجوبها بعد الوقوف بلا تفصيل وناقشه في البحر والنهر وأما لو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الخلق فعليه شاة لآب قال شارحه انقارى كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجنابة إنما كان لإراحة هذا الركن وكان مقتضاها أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف إلا أنه سوي فيه بصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره أن وجوب الشاة في هذه المسألة لا نزاع فيه لا حذوا قالنا في شرح النقاية لقارى حيث جعلها محل اختلاف المذكور قبله نعم استشكلها في الفتح بأن الطواف قبل الخلق لم يحل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدنة وبعلم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا ولم يذكر حكم جامع القارن قال في النهر فإن جامع قبل الوقوف وطواف العمرة قدسجه وعمرته ولزمه دمان وسقط عنه دم القران وإن بعدهما قبل الخلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلاف فيما بعده اه وتوضيحه في البحر (قوله ووطؤه في عمرته) شمل عمرة المتعة ط (قوله وذبح) أي شاة بجر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح ليصح الأخبار عن المبتدأ بلان تكلف إلى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما إذا طاف الباقي وسعى أولا ~~لا~~ لكن بشرط كونه قبل الخلق وتركه له لم يأنه بالخلق يخرج عن إحرامها بالكلية بخلاف إحرام الحج ولما بين المصنف حكم المقر بالحج والمقر بالعمرة علم منه حكم القارن والمتنع اه (قوله أي حيوانا بري بالجماع) زاد غيره في التعريف بمنعها بجناسه أو قوائمه احتراز عن الحية والعقرب وسائر الهوام والبرى ما يكون نواله في البر ولا عبدة بالثوى أي المكان واحترازه عن البصرى وهو ما يكون نواله في الماء ولو كان مثواه في البر لأن التوالد أصل والكنوثة بعده عارض فكلب الماء والضفدع المائى كما قيده في الفتح قال ومثله السرطان والتساح والطفة بحرى يحل اصطاده للصحرى بنص الآية وعمومها متناول لغير الماء كقول منه وهو الصحيح خلافا لما في مناسك الكرامات من تخصيصه بالملك خاصة أما البرى فإحرام مطلق ولو غير ما كقول كالتنزيه كما في البحر عن المحيط إلا ما استثنى به بعد من الذئب والقراب والحدأة والسبع الصائل وأما باقي الفواسق فليست بصيد قال في الباب وأما طيور البحر فلا يحل اصطادها لأن نوالها في البر وعزاه شارحه إلى البدائع والمحيط نعم قاله في البحر من أن نوالها في الماء سبق قلم والآن في ما مر من اعتبار التوالد فافهم ودخل في المتوحش بأصل خلقه فهو الطي المستأنس وإن كانت ذكاته بالذبح وخروج الدم والشاة إذا استوحشا وإن كانت ذكاته ما بالاعتزالان المنظور إليه في الصيدية أصل خلقه وفي الذكاة الأمكن وعدمه بجر وخروج الكلب ولو وحشا لأنه أهلى في الأصل وكذا السنور الأهلى أما البرى ففيه روايتان

(ولم يتفرقا) وجوبا بل ندبا
ان خاف الوقاع (و) ووطؤه
(بعد وقوفه لم يفسد حجه وتجب بدنه)
(وبعد الخلق) قبل الطواف
(شاة) لخفة الجنابة (و) ووطؤه
(في عمرته قبل طوافه أربعة
مفسد لها فقتل وذبح وقضى)
وجوبا (و) ووطؤه (بعد أربعة
ذبح ولم يفسد) خلافا للشافعي
(فان قتل محرم صيدا) أي
حيوانا برياً متوحشا بأصل
خلقته

عن الامام فتح وجزم في البحر بانه كالكلب (تنبيه) قال في شرح اللباب والتظاهر أن ماء البحر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده أيضا للعموم الآية وحديث هو الظهور مأثوره والحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل أو الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فانه في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره ان الحرم منهم في بلاده يحرم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم (قوله اودل عليه قاتله) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دلالة حقيقة بالاعلام بمكانه وهو غائب أولا بجر فدخل فيها الاشارة كما يشير اليه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفسرها في الفتح بأنها تحصيل الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاه أن الدلالة بغنى عن الاشارة وقد تخص الاشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه البرجندى ما نصه ولا ينبغي ان ذكر الدلالة بغنى عن الاشارة وقد تخص الاشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو اعانه عليه أو أمره بقتله لحديث أبي قتادة في الصححين هل منكم أحد أمره أو اشار اليه وفي رواية مسلم هل اشترتم أو اعنتم قالوا لا قال فكلوا وقول البران المراد بالدلالة الاعانة لا بشمل الامر اذا اعانه فيه ما لم تكن معه دلالة على ما يأتي قريبا ثم شمل ما لو دخل الصيد مكانه فادله على طريقه أو على بابه وما لودله على آلة يربيه بها وكذلك الواعاها له على المعتد الا اذا كان مع القاتل سلاح غيرها على ما عليه أكثر المشايخ (تنبيه) قيد الدال بالحرم بارجاع الضمير اليه واطلق في القاتل لان الدال الحلال لا شيء عليه الا الاثم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القيمة شرح اللباب ولا يشترط كون المدلول محرما فلودل محرما حلالا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مصدقاه) هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الاثم فمحقق مطلقا كما في الجزاء في النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخبر محرم بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر فلم يصدق الا قول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الا قول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لودله والمدلول يعلم به أي برؤية أو غيرها لا شيء على الدال لكون دلالة تحصيل الحاصل فكانت دلالة لباب وشرحه وعليه فيشكل ما في المحيط عن المنتقى لو قال خذ أحد هذين وهو رايهما فقتلهما فعلى الدال جزاء واحد والجزاء أن وأجاب في البحر بان الامر بالاخذ ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر المحرم غيره بأخذ صيد فامر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني لانه لم ينته لانه لم يأتمر بالأمر بخلاف ما لودل الا قول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد قرأ بين الامر المجزء والامر مع الدلالة اه والحاصل ان عدم العلم شرط للدلالة لا للامر بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الاتهام (قوله واتصل القتل بالدلالة) أي تحصل بسببها شرح اللباب (قوله والدال والمشير) الاولى أو المشير بالان الحكم ثابت لاحدهما وليصح قوله بعد باقي واختار ذلك عما اذا تحلل الدال أو المشير فقتله المدلول لا شيء عليه ويأثم هندية ط (قوله قبل أن ينفلت عن مكانه) فلما انفلت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال هندية ط (قوله بدء أو عودا) أي لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجزاء على العائد وبه قال داود وشريح ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك معراج (قوله سهوا أو عمدا) وكذا مباشر أو غير متعمد كأنه انقلب على صيد أو متسببا اذا كان متعمدا كما اذا نصب شبكة أو حفرة حفرة بخلاف ما لو نصب فسطاطا لنفسه فتعلق به صيد أو حفرة حفرة للماء أو لحيوان مباح القتل كذئب فعطب فيها صيد أو أرسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يحرم أو الى صيد في الحل وهو حلال فجاء وزالى الحرم حيث لا يلزمه شيء لعدم التعدي وتماه في النهر والبحر (قوله أو عملا أو كذا) ويلزمه قيمتان قيمة لما لكة وجراؤه حق الله تعالى بجر عن المحيط ولو كان معلما فبأي حكمه (قوله فعليه جراؤه) ويتعدد بتعدد المقتول الا اذا قصد به التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل بجر وقد مناه عن اللباب (قوله ولوسبعا) اسم لكل محتطف منتهب جارح قاتل عادة وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق السبعة والخشرات سواء كان سباعا أم لا ولو خنزيرا أو قردا أو فيلا كما في الجمع بجر ودخل فيه سباع الطير كالبازي والصقرو قيد بغير الصائل لما ساقى أنه لو صال لا شيء بقتله (قوله أو مستأنسا) عطف على سبعا

(اودل عليه قاتله) مصدقاه
غير عالم واتصل القتل بالدلالة
أو الاشارة والدال والمشير باق
على احرامه وأخذه قبل أن
ينفلت عن مكانه (بدء أو عودا
سهوا أو عمدا) مباحا أو مملوكا
(فعليه جراؤه ولوسبعا غير صائل
أو مستأنسا أو جاما)

أى ولو ظيما مستأنسا لان استئناسه عارض والعبرة للاصل كما مر (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف
 مالك فيه فإنه يقول لأجزاء فيه لأنه ألوف لا يطير بجناحيه **اللبط** (قوله كما يلزمه) أى المضطر إلى
 الأكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أى فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد
 والقنوى على الأول كما فى الشربلالية ح قلت ورجحه فى البصر أيضا بأن فى أكل الصيد ارتكاب حرمتين
 الأكل والقتل وفى أكل الميتة ارتكاب جرمة الأكل فقط اه والخلاف فى الأولوية كما هو ظاهر قول البصر عن
 الخانية فالميتة أولى اه والمراد بالجرمة والحرمين ما هو فى الأصل قبل الاضطرار إذ لا جرمة بعده (قوله
 والصيد على مال الغير) ترجيح الحق العبد لا تقتضاه زيلى (تنبيه) فى البصر عن الخانية وعن بعض أصحابنا
 من وجد طعام الغير لا يتاح له الميتة وهكذا عن ابن سماعة وبشر أن الغضب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوى
 وقال أنكر حتى هو بالخيار (قوله ولحم الانسان) أى لكرامته ولأن الصيد يحل فى غير الحرم وفى غير حالة
 الاسرام والأذى لا يحل بحال ح (قوله قبل والخنزير) بالجر عطف على الانسان وعبرة البصر عن الخانية
 وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير اه وأقاد الشارح ضعفها لكن إن كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر
 فوجه الضعف ظاهر لانه كما فى الميتة فيه ارتكاب جرمة الأكل فقط والأفلا لانه صيد أيضا فاصطاد غير أولى
 لأن فى كل ارتكاب حرمتين لكن حرمته أشد هذا ما ظهر لى وفى البصر عن الخانية والكلب أولى من الصيد لأن
 فى الصيد ارتكاب المحظورين (قوله ولو الميت نيساخ) غير منصوص فى المذهب بل نقله فى النهر عن
 الشافعية (قوله الصيد المذبح أولى) أى ما ذبحه محرم آخر وأذبحه هو قبل الاضطرار لأن فى أكله
 ارتكاب محظور واحد بخلاف اصطاد غيره فلا كل (قوله ويغرم أيضا الخ) أى يغرم الذابح قيمة ما أكله
 زيادة على الجزاء لو كان الأكل بعد أداء الجزاء أما قبله فدخل ما أكل فى ضمان الصيد فلا يجب له شي بانقراده
 ولا فرق بين أكله وطعام كلابه وقال لا يغرم بأكله شيئا وتعامه فى النهر قال فى اللباب ولو أكل منه غير الذابح
 فلا شئ عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه فى الحرم بعد الضمان لا شئ عليه للأكل (قوله والجزاء هو ما قومه
 عدلان) أى ما جعله العدلان قيمة للصيد فاصدرية أو ما قومه به على انهما موصولة والأول أولى فانهم ويقوم
 بصفته الحقيقية على الراجح كالملاحاة والحسن والتصويت لا ما كانت بصنع العباد الا فى تضمن قيمته لما لم يفتقر
 بها أيضا الا اذا كانت للهو كنفرا الديك ونطح الكباش فلا تعتبر كفى الجارية المغنية والمراد بالعدل من له معرفة
 وبصيرة بقيمة الصيد لا العدل فى باب الشهادة بجر ملخصا واطلق فى كون الجزاء هو القيمة فتعمل الصيد الذى
 له مثل وغيره وهو قولهما وخصه محمد بما لا مثل له فاوجب فيما له مثل مثله فى نحو الظبي شاة والنعام بدنة وفى
 حمار الوحش بقررة وتوجيه كل فى المطولات (قوله وقيل الواحد ولو اقاتل يكنى) الاولى اسقاط قوله ولو
 القاتل لانه بحث من صاحب البحر وقال بعده ولكنه يتوقف على نقل ولم أره اه على أن صاحب اللباب صرح
 بخلافه حيث قال ويشترط لتقويم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكنى اه وعكس فى الهداية حيث اكتفى
 بالواحد وعبر عن المثنى بقيل مالا الى أن العدد فى الآية للأولوية وتبعه فى التبيين للزيلعى والسراج والحوهرة
 والكافى وهو ظاهر العناية أيضا فافهم وما مشى عليه المصنف واللباب استظهره فى القح وقال فى المعراج عن
 المبسوط على طريقة القياس يكنى الواحد للتقويم كفى حقوق العباد وان كان المثنى أحوط لكن تعتبر
 حكومة المثنى بالنص اه ومثله فى غاية البيان ومقتضاه اختيار المثنى وعزافى البحر والنهر تصحجه الى شرح
 الدرر **وهو** أنه من جهة اقتصاره عليه متناوبه اندفع اعتراض الشربلالية عليه ما بانه لم يصرح فى الدرر
 بتصحجه والمراد بالدرر للملاخسر ومثله فى درر البحار للقنوى ومشى فى شرحها غررا لاذكار على الاكتفاء
 بواحد (قوله فى مقتله) أى موضع قتله قال فى المحيط وعلى رواية الأصل اعتبر مع المكان الزمان فى اعتبار
 القيمة وهو الاسح نهر (قوله فاللوزيع الخ) أى أن المعتبر هو مكانه إن كان يباع فيه الصيد والأقالع المعتبر
 هو أقرب مكان يباع فيه لان العدلين يخيران فى تقويمه مطلقا (قوله فى سبع) أى غير صائل كما مر أما
 الصائل فلا شئ فى قتله كما سيأتى (قوله أى حيوان لا يؤكل) تفسير مرادوا فالسبع أخص كما علمت من
 تفسيره الذى قد مناه ولا بتم من زيادة وليس من الفواسق السبعة والحشرات كما مر (قوله على قيمة شاة)
 المراد بها هاتأدى ما يجرى فى الهدى والضحية وهو الجذع من الضأن بجر (قوله أكبر منها) الاولى

ولو (مسرولا) بفتح الواو ما فى رجله
ويش = السراويل (او هو
 مضطرا الى الصلة) كما يلزمه
 النصاص لو قتل انسانا وكل
 لحمه وبقدم الميتة على الصيد
 والصيد على مال الغير ولحم
 الانسان قبل والخنزير ولو الميت
 نيساخ يحل بحال كالأياكل طعام
 مضطرا آخر وفى البزازية الصيد
 المذبح أولى اتفاقا الشبهة ويغرم
 أيضا ما أكله لو بعد الجزاء (و)
 الجزاء (هو ما قومه عدلان) وقيل
 الواحد ولو القاتل يكنى (فى مقتله
 أو فى أقرب مكان منه) ان لم يكن
 فى مقتله قيمة فاللوزيع لا تختص
 (و) الجزاء (فى سبع) أى حيوان
 لا يؤكل ولو خنزير أو قبل (لا يزداد
 على) قيمة (شاة وان كان) السبع
 (أكبر منها)

أكثر قيمة منها لأن ما ذكره انما يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة (قوله ليس الاباراقة الدم) أى دون اللحم لأنه غير مأكول أما ما كول اللحم فقيمة فساد اللحم أيضا فتجب قيمته بالغة ما بلغت نهر عن الخبائية (قوله وكذا) أى كما أنه لا يراد على قيمة الشاة وإن كان السبع أكثر قيمة منها فكذلك لو كان معلما لا يضمن ما زاد بالتعليم لحق الله تعالى أمواله كان مملوكا فيضمن قيمة ثمانية لمالكه معلما وقيد بالتعليم لأنه يضمن لحق الله تعالى أيضا زيادة الوصف الخلق كالحسن والملاحة كما في الحمامة المطوقة كما مر (قوله ثم له أى للقاتل الخ) وقبل الحيسار للعدلين وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هديا مستعدة فذبح هديا وأطعم عن هدى وصام عن آخره وكذا لو بلغت هديين أن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخرى الصكافارات شاء أو جمع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة أن شاء اشتراها واشترى سبع شياه والأول أفضل وإن فضل شيء من القيمة أن شاء اشتري به هديا آخر إن بلغه أو صرفه إلى الطعام أو صام وتعامه في الباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أى بالحرم والمراد من الكعبة في الآية الحرم كما قال المفسرون نهر فلو ذبحه في الحل لا يجزى به عن الهدى بل عن الطعام فيشترط فيه ما يشترط في الطعام وأفاد بالذبح أن المراد التقرب بالاراقة فلوسرق بعده أجرأه لا لو تصدق به حيا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز التصديق بكل لحمه أو بما غرمه من قيمة أكله عني مسكين واحد بحر (قوله ولو ذبحا) تقدم في المصنف أن المذبحي به قول الثاني أنه لا يصح دفع الواجبات إليه (قوله نصف صاع) حال أو مفعول للفعل محذوف أى وأعطى لأن تصدق لا يتعدى بنفسه إلا أن يضمن معنى قسم مثلا (قوله كالفطرة) الظاهر أن التشبيه انما هو في المقدار لا غير كما جرى عليه الزياحي وغيره فلا يرد ما في البحر من أن الاباحة هنا كافية كسبأ في أفاده في النهر (قوله أو أكثر) كان يكون الواجب ثلاث صيعان مثلا فدفعها إلى مسكينين وكذا لو دفع الكمل إلى واحد لكنه سبأ في التصريح به فافهم (قوله بل يكون تطوعا) أى يكون الجميع في صورة الأقل والرائد على نصف صاع كل مسكين في صورة الأكثر تطوعا ح (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الطعام فدل أنهما يجوزان في الحل والحرم ومنفردا أو متتابعين بالاطلاق النص فيهما بحر (قوله أقل منه) بأن قتل ربوعا أو عضورا فهو خير أيضا بحر (قوله تصدق به) أى على غير الذين أعطاهم أو لا شرح الباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا أقل منه (قوله قال المصنف تبع البحر الخ) عبارة البحر وقد حققنا في باب صدقة الفطر أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على مساكين على المذهب وأن القائل بالمنع الكرخي فينبغي أن يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجوز على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوص عليه ١٥ وحاصله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مساكين لا إطلاق النص وقياسا على الفطرة إذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد لتنويت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام مساكين لكن لا يمتنع أن جواز التفريق بخلاف لعامة كتب المذهب على أن إطلاق النص يحمل على المجهود في الشرع وهو دفع نصف الصاع لفقير واحد تأمل (قوله وتكفي الاباحة هنا) أى بخلاف الفطرة كما مر قال في شرح الباب وهذا عند أبي يوسف خلافا لعماد وعنه أبي حنيفة روايتان والاصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الاباحة بخلاف فيضع لهم طعاما بقدر الواجب ويمكنهم منه حتى يستوفوا أكلتين شبعين غداء وعشاء وإن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب كونه مأدوما ولا يشترط الأدام في خبز البر واختاف في غيره وتعامه فيه وانظر لولم يستوفوا الأكلتين بما صنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يزيد إلى أن يشبعوا والظاهر نعم تأمل (قوله كدفع القيمة) في دفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كما في العين بحر لكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو أدى نصف صاع من خنطة جيدة عن صاع من خنطة وسه أو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعير ودقيقهما وسويقهما والنهر والزيب بخلاف نحو الذرة والماش والعنبر فلا يجوز الا باعتبار القيمة وكذا الخبز فلا يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصحيح كما في شرح الباب (قوله ولا أن يدفع الخ) قال في شرح الباب ولو دفع طعام ستة مساكين إلى مسكين واحد في يوم

لأن الفساد في غير المأكول
ليس الاباراقة الدم فلا يجب فيه
الادام وكذا لو قتل معلما ضمنه لحق
الله غير معلم ولما لكه معلما (ثم له) أى
للقاتل (أن يشتري به هديا ويذبحه
بمكة أو طعاما ويصدق) إن شاء
(على كل مسكين) ولو ذبحا (نصف
صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير)
كالفطرة (لا) يجوز له (أقل) أو أكثر
(منه) بل يكون تطوعا (أو صام
عن طعام كل مسكين يوما وإن
فضل عن طعام مسكين) أو كان
الواجب ابتداء أقل منه (تصدق
به أو صام يوما) بدله (ولا يجوز أن
يفرق نصف صاع على مساكين)
قال المصنف تبع البحر هكذا
ذكروه هنا وقد تم في الفطرة
الجواز فينبغي كذلك هنا وتكفي
الاباحة هنا كدفع القيمة (ولا)
أن (يدفع) كل الطعام (إلى
مسكين واحد هنا) بخلاف الفطرة
لأن العدد منصوص عليه (كما
لا يجوز دفعه) أى الجزاء

دفعه واحدة أو دفعات فلا روايه فيه واختلف المشايخ فيه وعامتهم لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى اه
واحتزر بقوله في يوم عمل أو دفع الى واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع فانه يجوز عندنا كما صرح به قبله
ولا يجزئ أن المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع الكل الى مسكينين يكفي عن اثنين فقط والباقي تطوع كما مر في
قوله أو أصغر منه (قوله الى من لا تقبل شهادته له) عدل في الجرح عن تعبيرهم بهذا الى التعبير بقوله الى
أصله الخ وقال انه الاولى فلذا اتبعه المصنف لكن خالفه الشارح لانه أخصر وأظهر لشموله لمالك ولا يرد النقض
بالشرية لانه انما لا تقبل شهادته له فيما هو مشترك بينهما لا مطلقا فانهم (قوله وهذا) أي عدم جواز الدفع
الى أصله الخ (قوله كما مر في المصنف) أي في باب مصرف الزكاة وغيرها حيث قال ولا الى من بينهما ولاد
أو زوجة الخ نذكر ذلك في ذلك الباب صريح في انه الحكم في كل صدقة واجبة فانهم (قوله ووجب بجرحه)
أفاد بكراهه بعد ذكر القتل انه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته ولا حسانه فلا استحسان أن يلزمه جميع القيمة
احتياطا كن أخذ صيدا من الحرم ثم أرسله ولا يدري أدخل الحرم أم لا محيط ولو برئ من الجرح ولم يبق له
أثر لا يسقط الجزاء بدائع وفي المحيط خلافه واستظهر في البحر الاول ومضى في الباب على الثاني وقوام في النهر
(قوله ما نقص) فيقوم صحيحا ثم ناقصا فيشتري بمابين القيمين هديا أو بصوم ط عن القهستاني قال وهذا
للمخرج الجرح ونحوه عن حيز الامتناع والاضمن كل القيمة اه ولولم يكفر حتى قتله ضمن قيمته فقط وسقط
نقصان الجراحة كما حققه في الفتح تبعا للبدائع على خلاف ما في البحر عن المحيط وتامه فيما علقته عليه (قوله
حتى خرج عن حيز الامتناع) عبرت معال الدردر بحرف الغاية دون التعليل لأن المراد بالربش والقوائم جنسهما
الصادق بالقليل منهما اذ لا شك أنه لا يشترط في لزوم كل القيمة تنف كل الربش وقطع كل القوائم بل المراد
ما يخرج عن حيز الامتناع أي عن أن يبقى متمسعا بنفسه فافهم والخير كما في الصحاح بمعنى الناحية فهو هنا مقسم
كما في القهستاني فهو كظهره في قولهم ظهر الغيب ولا وجه للقول بأنه من اضافة المشبه به للمشبه فافهم
(قوله غير المذور) بكسر الذال بمعنى الفساد قديده لانه لو كسر بيضة مذرة لاشئ عليه لأن ضمانها ليس لذاتها
بل لعرضية أن تصير صيدا وهو مفقود في الفاسدة ولو كان لقشرها قيمة كبيض النعام خلا لما قاله الكرماني
لأن المحرم غير منهي عن التعرض للقشر كما في الفتح بحر ملخصا (قوله وخروج فرخ ميت به) معطوف
على قوله بتنف قال في الباب وان خرج منها أي من البيضة فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شئ في البيضة اه
وقوله به متعلق بميت قال في البحر وقيد بقوله به لانه لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة
ولا للبيض لعدم العرضية اه ولولم يعلم أن موته بسبب الكسر أولا فالتقاس أن لا يغرم غير البيضة لأن حياة
الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عليه قيمة الفرخ حيا عناية (قوله وذبح حلال صيد الحرم) سبيد
المصنف هذه المسألة وتكلم عليها هناك (قوله وحلبه لبنه) لأن اللبن من أجزاء الصيد فتجب قيمته
كما صرح به في النقاية والمقتضى وكذا لو كسر بيضة أو جرحه بضمين كما في الحرم ثم ان ذكر الشارح المفعول وهو
لبنه فيفيد أن الحلب مصدر مضاف الى ضمير الفاعل وهو الحلال مع انه غير قيد فلور ترك لبنه وجعل المصدر
مضافا الى ضمير المفعول وهو الصيد كان أولى لانه يشمل حينئذ ما اذا كان الحالب محرما لكنه لا يختص بصيد
الحل تأمل (قوله وطع حشيشه وشجره) ذكر النووي عن أهل اللغة ان العشب والحلابا بقصر اسم للرطب
والحشيش لليابس وان الفقهاء يطلقون الحشيش على الرطب أيضا مجازا باعتبار ما يؤول اليه اه وفي الفتح
والشجر اسم للقائم الذي بحيث ينمو فاذا جف فهو حطب اه واطلق في القاطع فنحل الحلال والحرم وقيد
بالقطع لانه ليس في المقالوع ضمان وأشار بضمين قيمته الى انه لا مدخل للصوم هنا والى انه يملكه باذنه الضمان
كما في حقوق العباد وبكره الانتفاع به بعباده وبكره للمشتري وتامه في البحر (قوله غير مملوك ولا منبت)
اعلم أن النابت في الحرم إما جاف أو منكسر أو ذخرا أو غيرها والثلاثة الاول مستثناء من الضمان كما يأتي
وغیرها اما أن يكون ابنه الناس أولا والاؤل لاشئ فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزراع أولا كما
غيلان والثاني ان كان من جنس ما ينبتونه فكذلك والاقيه الجزاء فافهم الجزاء هو النابت بنفسه وليس
مما يستنبت ولا منكسر ولا جاف ولا ذخرا كما قرره في البحر وذكر أن المراد من قول الكثر غير مملوك هو النابت
بنفسه مملوكا أولا لا تلبس عليه ما لو نبت في ملك رجل لا يستنبت كما غيلان فانه مضمون أيضا كما نص عليه

(الى من لا تقبل شهادته له كاصله
وان علا وفرعه وان سفل وزوجته
وزوجها) هذا (هو الحكم في
كل صدقة واجبة) كما مر في
المصرف (ووجب بجرحه وتنف
شعره وقطع عضوه ما نقص) ان لم
يقصد الاصلاح فان قصده كتحصيل
حاجة من سنورا وشبكة فلا شئ
عليه وان مات (و) وجب (تنف
ريشه وقطع قوائم) حتى خرج
عن حيز الامتناع (وكسر بيضه)
غير المذور (وخروج فرخ ميت به)
أي بالكسر (وذبح حلال صيد
الحرم وحلبه) ابنه (وطع حشيشه
وشجره) حال كونه (غير مملوك)
يعني النابت بنفسه سواء كان
مملوكا أولا حتى قالوا لو نبت في
ملكه أم غيلان

في المحيط وما أجاب به في النهر لم يظهر في وجه صحته فلذا خالف الشارح عاده ولم يتابعه بل تابع البحر وبأى قريبا في الشرح (قوله فقطعها انسان) لم يذكركما اذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد بنه قال في أم غيلان ثبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه أن لا يجب عليه جزاء لئلا يفتن مخالف لما مر من أن كل ما ينبت بنفسه ولم يكن من جنس ما ينبت الناس ففيه القيمة سواء كان مملوكا أو لا فينبغي أن تلزمه قيمة واحدة لحق الشرع أفاده نوح أفندي وصرح في شرح الباب بضمائه جازما به (قوله بناء على قولهما الخ) أما على قول الامام أن أرض الحرم سوائب أى أوقاف في حكم السوائب فلا يتصور قولهم لو ثبت في ملكه بحر وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فلو من جنسه الخ) لأن الذي ينبت الناس غير مستحق للامن بالاجماع وما لا ينبتونه عادة اذا ابتوه التحق بما ينبتونه عادة فكان مثله يجامع انقطاع كل النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كافي الهداية والعناية شريلا لية (قوله كقولهم) أى اذا انقلعت شجرة ان كانت عروقها لاتسقيها فلا شيء يقطعها للباب (قوله ولذا) أى لكون الشجر أو الخشيش الذي هو من جنس ما ينبت الناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة ط (قوله حل قطع الشجر المثر) أى وان لم يكن من جنس ما ينبت الناس لئلا يفتن ان كان له مالك توقف على اجازته والا وجبت قيمته له كالايجب ط (قوله لان آثاره الخ) يدل من قوله ولذا الخ لان ما كان من جنس ما ينبت الناس اذا ثبت بنفسه انما لا يجب فيه شيء لانه بمنزلة ما أبتوه تأمل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله في كل ما ذكر أى قيمة ما تلقه في كل ما ذكر من المسائل الثمانية ففي الاولين والخامسة قيمة الصمد وفي الثالثة البيض وفي الرابعة الفرخ وفي السادسة اللبن وفي السابعة الخشيش وفي الثامنة الشجر (قوله الا ما جف أو انكسر) أى فلا يفتنه القاطع الا اذا كان مملوكا فيفضى قيمته ماله كما في شرح الباب والجاف بالجيم اليابس وقد مر انه يسمى حطبيا (قوله أو ضرب فسطاط) أى خيمة ومثله مالو ذهب بمشبه أو مشى دوابه كفى للباب (قوله لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه تبع بعد قوله لا لغصنه كفى بعض النسخ (قوله والعبرة للاصل الخ) في البحر عن الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون أصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع الاغصان القيمة الثاني عكسه فلا شيء عليه فيهما الثالث بعض الاصل في الحل وبعضه في الحرم ضمن سواء كان الغصن من جانب الحل أو الحرم اه (قوله والعبرة بامكان الطائر) أى لمكانه من الشجرة لا لاصلها لان الصيد ليس تابعها لها ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الغصن به مع أن مرجعه الطائر قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص الطير اه ح (قوله والا لا) أى لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شيئا من الحل والحرم فالعبرة للحرم ترجيحها للطائر كما يعلم من نظائره ط (قوله القائم) محترزة ما يذكركه من القائم ولو قال والعبرة بالقوائم الطير لكان أخصروا عم لا يفتن حكم ما اذا كانت في الحل ط (قوله وبهذهها ككلها) أى لو كان بعض قوائم في الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال في شرح الباب أى من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم في الحل أو الحرم وهذا في القائم لا حاجة اليه مع قوله سابقا القائم ط (قوله ولو كان قائما فالعبرة لرأسه) مقتضاه أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع المبيع والمحترم انه من صيد الحرم لأن التساعدة ترجيح المحترم وعباردة البحر كالصريحة فيما قلنا وكذا قوله في الباب لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القارى أى جزء كان وقال الكرماني لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم يضمن لأن العبرة لرأسه وهو موهم ان الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائمه يكون بمنزلة شيء ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرم فيخرج جانب الحرم احتياطا في البدائع انما تعتبر القوائم في الصيد اذا كان قائما عليها وجميعه اذا كان مضطجعا اه وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضى أن الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك ففي المبسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم اه فافهم (قوله والعبرة بحالة الرمي) أى المعتبر في الرمي حالة الرمي لا حالة الوصول عند الامام حتى لورمى بحويى الى صيد فاسلم ثم وصل السهم اليه لا يؤكل ولورمى مسلم فارتد ثم وصل السهم يؤكل ح عن البحر (قوله الا اذا رماه الخ)

فقطعهما انسان فعليه قيمة لما لكها واخرى لحق الشرع بناء على قولهما الملقى به من تلك أرض الحرم (ولا يثبت) أى ليس من جنس ما ينبت الناس فلو من جنسه فلا شيء عليه كقولهم وورق لم يضر بالشجر ولذا حل قطع الشجر المثر لان آثاره اقيم مقام الانبات (قيمه) في كل ما ذكر (الا ما جف) أو انكسر لعدم النماء أو ذهب بحضر كانوا أو ضرب فسطاط لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع (والعبرة للاصل لا لغصنه وبعبه) أى الاصل (كهو) ترجيحاً للحرمة (والعبرة بامكان الطائر فان كان) على غصن بحيث (لو وقع) الصيد (وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا لا ولو كان قوائم الصيد) القائم (في الحرم ورأسه في الحل) فالعبرة للقوائم (وبهذهها ككلها) (لأرأسه) وهذا في القائم ولو كان قائما فالعبرة لرأسه اسقوط اعتبار قوائمه حينئذ فاجتمع المبيع والمحترم والعبرة بحالة الرمي الا اذا رماه من الحل ومتر السهم في الحرم يجب الجزاء استئناسا بدائع (ولو شوى يضا أو جرادا) أو جلب لبن صيد (فمنه لم يحرم أكله)

أقول قال في اللباب ولورعى صيدا في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن ولورماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فأت فيه لم يكن عليه الجزاء ولا يمكن لا يحل أكله ولو كان الرمي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فز فيها السهم لا شيء عليه اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو المسألة الأخيرة كما هو المتبادر مع أنه قد جزم في البحر أيضا بأنه لا شيء فيها من غير حكاية استحسان أو قياس وانما حكى ذلك في المسألة الأولى حيث نقل أن لا عن الخاتمة وجوب الجزاء وأنه اختلف كلام المبسوط في موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسألة مستثناة من أصل أبي حنيفة فان عنده المعتبر حالة الرمي الا في هذه المسألة خاصة ثم نقل عن البدائع أن الوجوب استحسان وعدمه قياس ووفق به بين كلامي المبسوط وكذا صرح القاري عن **المرمى** ما في بانها مستثناة احتياطا في وجوب الضمان وبه طهر أن الشارح اشبه عليه إحدى المسئلتين بالآخرى وسبقت الى ذلك صاحب النهر ولا يصح حل كلامه على ما إذا مر السهم في الحرم وأصاب الصيد في الحرم لانه ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسألة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لا شأن فيه قياسا واستحسانا وما نقله ح عن البحر لم أره فيه وان كان الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم بصير قوله ومر السهم في الحرم لا فائدة فيه فافهم (قوله وجازيعة الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم أو شجرة وأدى قيمته ملكه ويكره بيعه قال في الهداية لانه ملكه بسبب محذور شرعاً فلو أطلق له بيعه لتطرق الناس الى مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه أي لانه يبيع ميتة (قوله لعدم الذكاة) عليه لجواز أكله وبيعته أي لانه لا يقتضي الذكاة فلا يصير ميتة ولذا يباح أكله قبل الشئ بجر عن المحيط (قوله بخلاف ذبح المحرم) أي ذبحه صيد الحل أو الحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على المحرم أي وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال أو محرم فالمصدر في المعطوف عليه مضاف الى فاعله وفي المعطوف الى مفعوله وفي نسخة أو حلال صيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم ميتة أحد قولين كما ستعرفه (قوله ولا يري حشيشه) أي عندهما وجوزة أو يؤسف للضرورة فان منع الدواب عنه متعدد وتعامه في الهداية ونقل بعض الخشيش عن البرهان تأييد قوله بما حصله ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للذبح وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة اليه ثم عودهم فلا يبق من المهارف تشبع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لم يحتل خلاها ولا يعضد شوكها وسكوته عن نقي الرعي إشارة لجوازه والالبينه ولا مساواة بينه والحق به دلالة اذا قطع قبل العقاق والرعي فعل الجماء وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نقي الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرعي فعل الجماء نظرا لانهم لو ارتعت بنفسها لا شيء عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارسلها للرعي وهو مضاف اليه (قوله بمحمل) كفضل ما يحصده الزرع (قوله الا الاذخر) بكسر الهمزة والخاء وسكون الدال المجتمعتين ثبت بمكة طيب الرائحة له قنبان دقاق يستف بها البيوت بين الخشبات ويستبها الخلاء في القبر ويرين اللبانات قهستانى ملخصا ووجه استثنائه في الحديث مذکور في البحر وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا لا باحة لمقابلتها بالحرم لا لما تاركه أو لى قارى (قوله وبقتل قلة الخ) متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشتمل المباشرة والتسبب القصدى كما أفاده بقوله لتموت احترازا عما لو لم يقصد بالقاء الثوب القتل كالمغسل ثوبه فماتت وكالقاء الثوب القاءها لان الموجب ازالته عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقلة ما دون الكثير الا ترى بيانه وفصل في اللباب بأن في الواحدة تصدق بكسرة وفي الثنتين والثلاث قبضة من طعام وفي الزائد طلقات نصف صاع (قوله والجراد كالقمل) قال في البحر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبغي أن يكون كالقمل في الثلاث ومادونها تصدق بما شاء وفي الاكثر نصف صاع وفي المحيط بملوك أصاب جرادة في احرامه ان صام يوما فقد زاد وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي أن يكون القمل كذلك في حق العبد لما علم أن العبد لا يكثر الا بالصوم اه ولا يخفى أن ما في المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض النهر (قوله الا العقق) هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والفاق قاموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع الذي في ظهره

ونجزيه ويكره ويجعل ثمنه في اقتداء ان شاء اعدم المد كان بخلاف ذبح المحرم أو صيد الحرم فانه ميتة (ولا يري حشيشه) بداية (ولا يتبع) لا يحل (الا الاذخر ولا بأس بأخذ كانه) لانها كالخفاف (وبقتل قلة) من بدنه أو القاشها أو القاء ثوبه في الشمس لتموت (تصدق بما شاء) كجرادة ويجب الجزاء فيها أي القملة (بإدانة) كافي الصيدو يجب (في الكثير منه نصف صاع) والكثير هو الزائد على ثلاثة والجراد كالقمل بجر (ولا شيء) بقتل غراب (الا العقق) على الطاهر ظهريه

أوبطنه بياض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لأنه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشغل بحيفة حين أرسله ليأتى بخبر الأرض والاعمى وهو في رجله أوجناحه أوبطنه بياض أو حرة والزاع ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذى يأكل الحب ح عن التهستاني (قوله وتعميم البحر) حيث جعل العتق كالغراب واعتصم على قول الهداية أنه لا يسمى غراباً ولا يتدىء بالذى بقوله فيه نظر لأنه دائماً يقع على دبر الهداية كافي غاية البيان (قوله رده في النهر) أى بما في المعراج من أنه لا يفعل ذلك غالباً وما في الظهيرة حيث قال وفي العتق روايتان والظاهر أنه من العمود اه (قوله وكب عقور) قيده بالعقور اتباعاً للعديت والافالعقور وغيره سواء أهليا كان أو وحشياً بحر (قوله أى وحشياً) ليس تفسير العقور بل تقييده لـح أى لأن العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يفرط شره وإذاؤه قهستاني (قوله أما غيره) أى غير الوحش وهو الأهل فليس بصيد أصلاً فلا معنى لاستثنائه لكن قد مناعن الفتح أن الكب مطلقاً ليس بصيد لأنه أهلي في الأصل وأيضاً فإن العقرب وما بعده ليس بصيد أيضاً (قوله ويعوض) هو صغير البق ولا شيء يقتل الكبار والصغار شر بلالية (قوله لكن لا يتحل الخ) استدر الزعل على الاطلاق في النمل فان ظاهره جواز اطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كما سرح حواه في غير موضع ط (قوله أى اذالم تضر) تقييد للشيخ ذكره في النهر اخذاً مما في الملتقط اذا كثرت الكلاب في تربية أضررت بأهلها أمرأها بما يقتلها فان أضررت الأمر إلى القاتنى حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهى التى تهافت في السراج فاموس (قوله ووزغ) هو ام ابرص بتشديد الميم (قوله وأم حنين) بمهمله مضمومة فوحدة مفتوحة فتحته على وزن زبيرد وية تشبه الضب (قوله وكذا جميع هوام الأرض) الاولى ابدال جميع بباقي لأن ما قبله من الهوام وهى جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد تطلق على موز ليس له سم كأنتم له أما الحشرات فهى جمع حشرة وهى صغار دواب الأرض كفى الديوان ط عن أبى السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان محتلف عادة (قوله أى حيوان) اشار إلى ما في النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لأن غيره اذا صال لا شيء يقتله ذكره شيخ الاسلام فكان عدم التخصيص أولى اذ المنهوم معتبر في الروايات اتفاقاً اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول لما في البحر من أن الجمل لو صال على انسان فقتله فعليه قيمته باللغة ما بلغت لأن الأذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجمل فلم يحصل الأذن من صاحبه (قوله صائل) أى قاهر وحامل على الحرم من الصولة أو الصالة بالهمزة قهستاني وقيد به لما مر من أن غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما في البدائع من أن هذا أى عدم وجوب شئ انما هو فيما لا يتبدى بالذى كالسبع والعلب وغيرهما اما ما يتبدى به غالباً كالاسد والذئب والنمر والنهد فلم يحرم قتله ولا شئ عليه قال بعض المتأخرين أنه بذهب الشافعى أنسب نهر قلت والقائل ابن كمال لكن ذكر في النسخ أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأيتاه رواية عن أبى يوسف قال في الخائسة وعن أبى يوسف الاسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكب والذئب اه فافهم (قوله كما تلزمه قيمته) أى باللغة ما بلغت لما كدبعتى وقيمة الله تعالى لا تجاوز قيمة شاة بحر قلت هذا الوعر صائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شئ فلذا اقتصر الشارح على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) أى المحرم (قوله ولو أبوها ظبياً) أخرج الآم اذا كانت ظبية فان عليه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله وبط أهلي) هو الذى يكون في المساكن والحياض لأنه ألوف بأصل الخلقة احترازاً عن الذى يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لم يحرم اللام للتعليل أى ولو صاده الحلال لأجل الحرم) بلا أمره خلافاً للإمام مالك كافي الهداية (قوله وذبحه في الحل) أما لو ذبحه في الحرم فهو ميتة كما قدمه في الباب اذا ذبح محرماً أو حلالاً في الحرم صيداً فذبحته ميتة عندنا لا يحل أكلها له ولا غيره من محرماً أو حلال سواء اصطاده هو أى ذابحه أو غيره محرماً أو حلالاً ولو في الحل فلو أكل كل الحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل كل الحرم غير الذابح فلا شئ عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شئ عليه لآكل ولو اصطاد حلالاً فذبح له محرماً أو اصطاد محرماً فذبح له

وتعميم البحر رده في النهر (وحدة)

بكسر ففتحين وجوز البرجندى

فتح الحاء (وذئب وعقرب وحية

وفارة) بالهمز وجوز البرجندى

التسهيل (وكب عقور) أى وحشياً

أما غيره فليس بصيد أصلاً

(وبعوض ونمل) لكن لا يحل

قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لم يحل

قتل الكب الأهلى اذالم يؤذى

والامر يقتل الكلاب منسوخ

بما في النسخ أى اذالم تضر (وبرغوث

وقراد والحفصة) بضم ففتح

فسكون (وفرأش) وذباب ووزغ

وزنبور وقنفذ وصرصرو صياح

ليل وابن عرس وأم حنين وأم

اربعة واربعين وكذا جميع هوام

الأرض لأنها ليست بصيد

ولا متولدة من البدن (وسبع)

أى حيوان (صائل) لا يمكن

دفعه إلا بالقتل فلو أمكن بغيره

فقتله لم يلزم الجزاء كما تلزمه قيمته

لو لم يلوأ (وله ذبح شاة ولو أبوها

ظبياً) لأن الأم هى الأصل (وبقر

وبعير ودجاج وبط أهلى) وأكل

ما صاده حلالاً ولو لم يحرم (وذبحه

في الحل) (بلا دلالة لم يحرم) لا

(أمره به) ولا اعاد عليه فله وحده

أحدهما حل للعلل لا للمحرم

حلال فهو ميتة ١٥ وقال شارحه القاري اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر والذاهر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وان أذى جزائه من غير تعرض لخلاف وذكر القاضي خان أنه يكره أكله تنزيهاً في اختلاف المسائل اختلفوا فيها اذ ذبح الحلال صيداً في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح ١٥ (قوله على المختار) راجع لقوله لا للحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وغاطه القدوري واعتقد رواية الطحاوي فتح ويحرم (قوله وتجب قيمته بذبح حلال) هذا مكرر مع قوله سابقاً وذبح حلال صيد الحرم الا أنه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوز به الصوم ط وأراد بالذبح الانكلاف ولو تسبعا على وجه العدو ان فلو ادخل في الحرم بازياً فأرسله فقتل حمام الحرم لم يضمن لانه أقام واجبا وما قصد الاصطياد فلم يكن تعدياً في السبب بل كان مأموراً بحرم (قوله ولا يجوز به الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليفيد أن الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كما في البحر وفي الباب فان بلغت قيمته هدياً اشتراها ان شاء وان شاء اشترى بها طعاماً فيصدق به كما مر ويجوز فيه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها مثلها بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للعلل ويجوز للحرم (قوله لانها غرامة) لان الضمان فيه باعتبار الخلل وهو الصيد فصار كغرامة الاموال بخلاف المحرم فان ضمانه جزاء الفعل لا الخلل والصوم يصطلح لانه كفارة بجر (قوله في دلالة) أي دلالة السلال ولو تحرم والفرق بين دلالة المحرم ودلالة الحلال أن المحرم الترم ترك التعرض بالاحرام فلما دل تركه ما الترمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا الترام من الحلال فلا ضمان بها كذا جني اذا دل السارق على مال انسان بجر (قوله ولو حلالاً) الاولى أن يقال وهو حلال كما قيده في مجمع الانهر قال وانما قيده بما به لتظهر فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسان في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه كما في الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالاً ومحرم ١٥ عليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل ١٥ ح والحاصل أن الكلام فيمن كن حلالاً في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده صيد وجب عليه ارساله وفي الباب وشرحه اعلم أن الصيد يصير آمناً لثلاثة أشياء باحرام الصائد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو أخذ صيداً في الحل أو الحرم وهو محرم أو في الحرم وهو حلال لم يملكه ووجب عليه ارساله سواء كان في يده أو قنصه أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء (قوله يعني الجارحة) محترمه قوله لان مكان في يده أو قنصه (قوله وجب ارساله) قال في البحر انما ساقا (قوله أي اطارته) لو قال أي اطلاقه لكان أشمل اتاؤل الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير ١٥ ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فأحرم اغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمة المالكه فلورده له برئ ولزمه الجزاء كذا في الدراية معزى الى المنتقى نهر قال في المتع وهذا المرغاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الضمان (قوله أو ارساله لعل وديعة) هذا قول ثان في تفسير الارسال حكاه القهستاني بعد حكايته الاثر وعزاه للتحفة ويشكل عليه مسألة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان رده للمالكه وأيضاً فالرسول في حال أخذ الصيد هو في الحرم فيلزمه ارساله وضمان قيمته للمالك كالغاصب كما أفاده ط وأيضاً اعترضه ابن كمال بأن يدا المودع يدا المودع لكن رده في النهر بما في فوائد الظهيرية أن يدا حاديه كرحله وحاصله أن المخطوكون الصيد في يده الحقيقية يده فيما عند المودع غير حقيقية بل هي مثل يده على ما في رحله أو قنصه أو حاديه لكن يرد عليه ما دمر من ط وقد يجاب بأنه يمكنه أن يتناول في طرف الحرم لمن هو في الحل أو يرسله في قنص ثم اعلم أن الذي يظهر من كلامهم أن هذين القولين في المسألة الثانية فقط وهي من الحرم في الحل وفي يده صيداً أما الاولى وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه ارساله بمعنى الاطارد لقوله في الهداية عليه أن يرسله فيه أي في الحرم وتعليقه بأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمه الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما قد مناه عن الباب من أن الصيد يصير آمناً لثلاثة أشياء الخ وكذا قول الباب ولو أدخل محرم أو حلال صيداً الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الا في فلو كان جارحاً الخ فانه لو كان له ايداع الجارح بعد ما أدخله الحرم لم يخرجه ارساله مع العلم بأن عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول الباب لو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل

على المختار (وتجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم ونصدق بها ولا يجوز به الصوم) لانها غرامة لا كفارة حتى لو كان الذاب محرم ١٥ الجزاء الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالة الا الاثم (ومن دخل الحرم) ولو حلالاً (أو احرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) يعني الجارحة (صيد وجب ارساله) أي اطارته أو ارساله لعل وديعة قهستاني

لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم امناف كيف اذ هو دعه فتأمل (قوله على وجه غير مضيع له) يفسره ما قبله فكان الاولى تأخير عنه كما فعل في شرحه على الملتقى حيث قال كان يودعه أو يرسله في قنص (قوله وفي كراهة جامع الفتاوى الى قوله لا يجب) ساقط من بعض النسخ وحاصله أن اعتناق الصيد أي اطلاقه من يده جائز أن أباحه لمن يأخذه وهو تقييد لقوله لأن تسييب الدابة حرام وقيل لا أي لا يجوز اعتناقه مطلقا كما هو ظاهر اطلاق حرمة التسييب لانه وان أباحه فالأغلب أنه لا يقع في يد أحد فيبقى سائبة وفيه تضييع للمال وقوله ولا يخرج عن ملكه باعتناقه يحتمل معنيين الاول أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد فان أخذه أحد بعد الإباحة ملكه كما تفسره عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يخرج مطلقا لأن المليك مجهول لا يصح مطلقا أو الاقنوم معلوم لما في لقطه الجرح عن الهداية ان كانت اللقطه شيئا يعلم أن صاحبها لا يطالبها كالنواة وقشر الرمان يكون القاؤه أباحه حتى جازا لا تنفع به من غير تعريف ولكن يبقى على ملك مالكه لأن المليك من المجهول لا يصح قال وفي البرازية للمالك أخذه ما منه الا اذا قال عند الرمي من أخذه فهو له لقوم معلومين ولم يذكر السرخصي هذا التفصيل اه فيمنعني أن يكون اعتناق الصيد كذلك وتكون فائدة الإباحة حل الاتقاع به مع بقاءه على ملك المالك لكن في لقطه التارخانية ترك دابة لا قيمة لها من الهزال ولم يجها وقت التزلز فأخذها رجل وأصلحها فالتقاس أن تكون لا تأخذ كقشور الرمان المطروحة وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لانما لجوزنا ذلك في الحيوان لجوزنا في الجارية ترمى في الارض مريضة لا قيمة لها فأخذها رجل ويتفق عليها فيطوئها من غير شراء ولا هبة ولا ائثار ولا صدقة أو بعتها من غير أن يملكها وهذا أمر قبيح اه ملخصا ومقتضاه أن غير الحيوان كالقشور يكون طرحه أباحه بدون تصريح وانه يملكه الا أخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصريح بالإباحة كما هو منهزم قوله ولم يجها وهذا خلاف ما ذكرناه عن الجرح وعلى هذا يخرج ما في مختارات النوازل ويأتي قريبا قول ثالث وهو أن غير المحرم لو أرسله يكون أباحه لانه أرسله باختياره فيكون كقشور الرمان (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان اعتناق الصيد لا يجوز الا اذا أباحه لمن يأخذه تنقيد الاطارة أي لتي فسر بها الارسال بالإباحة وبزيادة قول المعراج ولو كان في يده فعليه ارساله على وجه لا يضيع فان ارسال الصيد ليس بمنسوب كتسييب الدابة بل هو حرام الا أن يرسله للعلف أو يبيع للناس أخذه كذا في الفوائد الطهيرية اه وقال بعده على وجه لا يضيع بأن يحمله في بيته أو يودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما تقدمناه عن القهستاني من حكاية القولين في تفسير الارسال أن من فسر به الاطارة لم يقيد بالإباحة لانه يقول ان الارسال واجب فلم يكن في معنى التسييب المحذور ومن فسر الارسال بالوديعة فكأنه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصيد بها فلا حاجة الى الاطارة المضبغة للملك لاندفاع الضرورة بدونها ولذا قال قاضي خان في شرح الجامع لو احرم والصيد في يده عليه أن يرسله لكن على وجه لا يضيع لان الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بإبطال الملك اه وكون الإباحة تنفي التضييع ممنوع لان الغالب على الصيد أنه اذا ارسل لا يصاد ثانيا فيبقى ملكه ضائعا والتسييب لا يجوز وانما يجب الارسال مطلقا فيما صاده وهو محرم كما مر لانه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك هذا ما ظهر لي وقد علمت مما تقدمناه أن هذا كله فيما لو أخذ صيداً حراماً ما لو دخل به الحرم فانه يلزمه ارساله بمعنى اطارته وأنه ليس له ايداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل وقال ح هو ظرف مبني على الضم أي قبل الاطارة والعامل فيه الإباحة (قوله وأصلحها) ليس بقيد فيما يظهر لان المدار في التملك على الإباحة وقد يقال انما قيد به لمنع الاخذ لأن قوله من أخذها فهي له ينزل هبة وأصلحها زيادة تمنع من الرجوع منها ويدونه الرجوع اذا مانع ويحترط (قوله والقول له) أي للمالك أنه لم يجها لانه ينكر إباحة التملك وان برهن الاخذ أو نكل عن المين سلت للأخذ ط عن لقطه الجرح (قوله لان كان في بيته أو وقفه) أي ولم يكن اصطاده في الاحرام أو ما لو اصطاده في الاحرام يلزمه ارساله بالإجماع معراج (قوله لجريان العادة) أي من لدن الصحابة الى الآن وهم التابعون ومن بعدهم يحرمون وفي يومهم حمام في أبراج وعندهم دواجن وطيور لا يطلون منها وهي احدي الحجج فدل على أن استبقاها في الملك محفوفة بغير اليد ليس هو التعرض المتمنع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذي ألف

(على وجه غير مضيع له) لان تسييب الدابة حرام وفي كراهة جامع الفتاوى شري عصفير من الصيد وأعتقه جازان قال من أخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه باعتناقه وقيل لا لانه تضييع للمال انتهى قلت وحينئذ تنقيد الاطارة بالإباحة قبل فتأمل انتهى وفي كراهة مختارات النوازل سبب دابته فأخذها آخر وأصلحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تسييبها هي لم يأخذها وان قال لا حاجة لي بها فله أخذها والقول له بيئته انتهى (لا) يجب (ان كان) الصيد (في بيته) لجريان العادة الفاشية بذلك وهي من احدي الحجج

المكان من صيود وحشيات ومستأنسة (قوله ولو القفص في يده) أي مع خادمه أو في رحله معراج وقيل
 ان كان القفص في يده يلزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كما في النهر قال ح والظاهر
 أن مثله ما إذا كان الحبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فإنه بأخذ الغلاف بيده لم يجعل
 المصنف بيده فكذلك بأخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله أخذه منه) صفة لانسان والضمير في منه للحبل
 ومثله ما لو أخذه من الحرم بالاولى لأنه لو كان غير مملوك لا يملكه الا أخذقا للمملوك أو في قافهم (قوله لأنه لم يخرج
 من ملكه) الاولى حذفه والاقصا على التعليل الثاني لأنه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله
 لأنه ملكه وهو سلال) على لعدم خروج الصيد عن ملكه ومفهومة أنه لو سلكه وهو محرم يخرج عن ملكه
 مع أن الحرم لا يملك الصيد فلو قال لأنه أخذه وهو سلال لكان أحسن ح (قوله لما يأتي) أي في قول
 المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لأنه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أي لأن الشرع
 ألزمه بارساله فكان مضطرا شرعا اليه والمناسب عطفه بالاولى لأنه على ثمانية لقوله وله أخذه الخ وقد عطل به
 التمر تاشي كما عزاه اليه في الفتح وقال انه يدل على أنه لو أرسله من غير احرار يكون اباحة اه أي فليس له
 أخذه من أخذه وان لم يصرح بالاباحة وقت ارساله لأنه غير مضطر اليه فكان يجوز ارساله اباحة كالقضاء فتشور
 الرمان كما قد سناه (قوله فلو كان جاريا) تفريع على قوله وجب ارساله والجارح من الصيد ما له ناب
 أو محلب بصيده (قوله لفعله ما وجب عليه) وهو ارساله لا على قصد الاصطباذ والمسالمة مفروضة فيما إذا
 دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم يصيد وجب عليه ارساله بمعنى اطارته لأنه صار
 من صيد الحرم وليس له ايداعه والالكان الواجب الايداع في الجوارح دون ارسال لان الجوارح مباحة
 قتل الصيد فيكون متعتا بارساله في الحرم (قوله فلو باعه) مفترع أيضا على قوله وجب ارساله والضمير
 فيه للصيد الذي أخذه حلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لأن قوله رد المبيع الخ إشارة الى أن المبيع فاسد
 لا باطل كما نص عليه في الشرع بلالية عن الكافي والراي في اختلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فإن بيعه
 باطل كما سيذكره وأطلق في البيع فتشمل ما إذا باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه الى الحلال لأنه صار
 بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك كذا عزاه في البحر الى الشارحين ثم نقل عن الخطيب خلافه
 من جواز البيع والا كل بعد الاخراج مع الكراهة لكن في كرفي النهر أنه ضعيف قلت لكن هذا اذا لم يود جزاءه
 بعد الاخراج أما لو أذاه فانه يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كما يأتي في مسألة القطعية ثم ان هذا أيضا مؤيد
 لما قلناه من انه اذا دخل الحرم يصيد ليس له أن يرسله الى الحل ودعية لما علت من انه لا يحل أخراجه بل عليه
 ارساله في الحرم وأما ما مر من انه لا يخرج عن ملكه بهذا ارساله فله أخذه في الحل وله أخذه من أخذه
 ومقتضاه أن له بيعه وأكله أيضا فلا ينافي ما هنا لأن ذلك فاعلا وأرسله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما اذا أخرجه
 قال في السبب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل أخذه وان أخرجه أحد لم يحل فافهم (قوله والا)
 أي وان لم يبق المبيع في يد المشتري بأن أطلقه أو وقف أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أبي السعود
 (قوله فعليه الجزاء) تقتضي قرىبا يسهانه وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للحلال ويجوز للمحرم (قوله
 لأن حرمة الحرم) أي فيما لو أدخل الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعد ما أخرجه لكونه صار صيد الحرم فيمنع
 بيعه مطلقا كما در فافهم وقوله والاحرام أي فيما لو أخذه ثم أحرم (قوله ولو أخذ حلال) أي في الحل
 إيجاب وقوله ضمن مرسله لأن الاخذ ملك الصيد ملكا محترما فلا يطل احترامه باحراره وقد أطلقه المرسل
 فيضمنه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لأنه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بأن يحمله
 في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعتا هداية ومقتضى هذا مع ما قد متناه انه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يضمن
 المرسل لأن الاخذ يلزمه ارساله وان كان ملكه ولا يمكن تحليته في بيته فلم يكن المرسل متعتا تأمل (قوله
 وقوله ما استحسان) وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على الحسنين من سبيل قال في الهداية
 وأظهره الاختلاف في كسر المعازف أي آلات الهوك الطنبور قال في البحر وهو مقتضى أن يبقى بقولهما
 هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الشارح الى ذلك لأن الفتوى
 على الاستحسان انما استثنى من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لأن الصيد لم يبق محلا للملك في حق الحرم

(أو قفصه) ولو القفص في يده
 بدليل أخذ المصنف بخلافه
 للمحدث (ولا يخرج) الصيد
 (عن ملكه بهذا ارساله)
 اما كذا في الحل وله (أخذه من
 انسان أخذه منه) لأنه لم يخرج
 عن ملكه لأنه ملكه وهو حلال
 بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما
 يأتي لأنه لم يرسله عن اختيار (فلو)
 كان (جاريا) كذا (فقتل حمام
 الحرم فلا شيء عليه) لفعله ما وجب
 عليه (فلو باعه رد المبيع ان بقي والا
 فعليه الجزاء) لأن حرمة الحرم
 والاحرام تمنع بيع الصيد
 (ولو أخذ حلال صيدا فأحرمت
 مرسله) من يده الحكمية اتفاقا
 ومن الحقيقة عنده خلافا لهما
 وقوله ما استحسان كما في البرهان
 (ولو أخذه محرم لا) ضمن مرسله
 اتفاقا لأن الحرم لم يملكه وجبئذ
 فلا يأخذه ممن أخذه

مطلب
 لا يجب الضمان بكسر آلاته

فصار كما إذا اشترى النهر هداية (قوله بل بسبب جبرى) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار وقبول (قوله والسبب الجبرى) أتى به ظاهراً ولم يقل وهو ليفيد أن المراد مطلق السبب لا بقيد كونه في الصيد أفاده ط (قوله في إحدى عشر) حن العارة إحدى عشرة لأنه تجب المطابقة فيه بتأنيث الجزءين لتأنيث المعدود (قوله مبسوطة في الاشياء) لا حاجة الى ذكرها هنا وقد ذكرها الخشنى (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبرى تعالى للجبر بقوله الخ ط (قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقاً الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لأن كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يتقيد بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقاً سبباً جبرياً وانما لم يكن سبباً في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام لقيام الموانع الاربعه أى الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكما لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا فيها هـ ح وان جعل استدراك على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لما سبأ أى من كون الصيد محترماً العين على المحرم ولم يظهر لى وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعاً من ارث الصيد كقيامه على الموانع الاربعه وكون الصيد محترماً العين على المحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر سادسهم حرماً ولذا منع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان النهر محترمة العين أيضاً وتورث (قوله فان قتله) أى الصيد الذى أخذه المحرم (قوله محرم آخر الخ) احترازه عن الهيمه وبالبايع المسلم عن الصبي والكافر كما أتى وكان ينبغي زيادة عاقل للاحتراز عن الجنون فانه في حكم الصبي كفى ط عن المولى وخرج أيضاً ما لو قتله حلال فانه ان كان في الحرم لزمه الجزاء والا فلا لكن يرجع عليه الاخذ بما ضمن فالرجوع فيه لا فرق فيه بين المحرم والحلال بجر (قوله لانه قتر عليه ما كان بعرض السقوط) فانه كان محتمل الارسال قبل قتله وللتقرير حكم الاستدافى حق التضمين كشهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بكافى الهداية (قوله على ما اختاره النكالى) وبزعمه الزبلى وصرح به في المحيط عن المبتغى وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقاً ح عن البحر (قوله لم يرجع على ربه) عبارة الباب ولو قتله بهيمة في يده فعليه الجزاء ولو لا يرجع على أحد قال شارحه أى من صاحب الهيمه أو راصيها أو ساقطها وقائدها والمسألة مصرحة في البحر الرائق اه أقول وهذا في الرجوع على الركب ونحوه أما ضحان الركب ونحوه الجزاء فلا شك فيه حال في معراج الدراية وكذا لو كان ركباً أو ساقطاً أو قائداً أو تلفت الدابة بيدها أو رطلها أو فيها صيد فعليه الجزاء قافهم (قوله ولو صيداً أو نصرانياً) محترز قوله بالغ مسلم وعبارة المعراج لا يجب على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لانه كالصبي كما مر وعبر بالكافر لان النصراني غير قيد واخراجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس أهلاً للنيسة التي هي شرط الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهذا لما قرر على الاخذ ما كان بعرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المفرد به دم) لو قال كفارة لشمع الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذ البس أو غطى رأسه للضرورة تعددت الكفارة كما في البحر (قوله يعنى بفعل شئ من محظوراته الخ) أى محظورات الاحرام أى ما حرم عليه فعلة بسبب نفس الاحرام لا من حيث كونه نجساً وعمره ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والتطيب وازالة شعره وظفره فخرج ما لو ترك واجباً كالوتر السعى أو الرمي أو افاض قبل الامام أو طاف جنباً أو محدثاً للصبي أو العمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لأن ذلك ليس بجناية على نفس الاحرام بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذا لو طاف جنباً وهو غير محرم لزمه دم كما نص عليه في البحر بخلاف نحو اللبس فانه جناية على الاحرام مع قطع النظر عن كونه نجساً وعمره ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في أفعاله ما فيتعدّد الجزاء على القارن لتلبسه بأحرامين وخرج أيضاً ما لو قطع نيات الحرم فلا يتعدّد الجزاء به أيضاً على القارن قال في البحر لانه من باب الغرامات لا تعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذا قتله القارن فانه يلزمه قيتان لانها جناية على الاحرام وهو متعدّد ولا ينظر الى كونه جناية على الحرم لأن أقوى الحرمتين تستتبع أدناهما

(والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختيارى) كشراء وهبة
(بل بسبب جبرى) والسبب الجبرى في إحدى عشر مسألة
مبسوطة في الاشياء فلذا قال
تعالى للبحر عن المحيط (كالارث)
وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في
النهر عن السراج أنه لا يملكه بالميراث
وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر)
بالغ مسلم (ضمناً) جزاء من الاخذ
بالاخذ والقاتل بالقتل (ورجع
أخذه على قاتله) لانه قتر عليه
ما كان بعرض السقوط وهذا ان
كفر بماله وان كفر (بصوم فلا)
على ما اختاره النكالى لانه لم يغرم
شياً (ولو كان القاتل بهيمة
لم يرجع على ربه رلو صيدا)
أو نصرانياً فلا جزاء عليه (لله تعالى)
(و) لكن (رجع الاخذ عليه
بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد
دون حقوق الله تعالى (وكل
ما على المفرد به دم بسبب جنايته
على احرامه) يعنى بفعل شئ من
محظوراته لا مطلقاً اذ لو ترك واجباً
من واجبات الحج أو قطع نيات
الحرم لم يتعدّد الجزاء لانه ليس
جناية على الاحرام (فعلى القارن)

والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القاتل
 حلالا اه هذا ما ظهر لي تقريره هنا وظاهر تقرير السراج أن المراد بشو له وما على المقر به دم ما كان
 فعلا احترازا عما كان تركا كترك السبي وحذ الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام السراج لكن يرد عليه قطع
 النبات فانه فعل تأمل (قوله ومثله ممتنع ساق الهدى) أولى منه قول الباب وما ذكرناه من لزوم الجزاءين
 على القاتل هو حرمكم كل من جمع بين احرامين كالتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسته لكن لم يحل من العمرة
 حتى احرم بالحج وكذا من جمع بين الختسين أو العمرتين وعلى هذا الواحرم بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها
 فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله لجنايته على احرامه) أي احرام الحج واحرام العمرة وهو عليه لتعدد
 الدم والصدقة وما ذكره السراج قبيل قول المصنف أو أقاض من عرفة قبل الامام من أنه لا مدخل للصدقة
 في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القاتل لكن قدمنا جوابه هناك فتدبر (قوله فعليه دم واحد)
 لتأخير الاحرام عن الميقات ولوعاد الى الميقات واحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القاتل
 فيها دمان للمجاوزة وهي ما لو جاوز فاحرم بجح ثم دخل مكة فأحرم بعمره ولا يعد الى المحل محرما وهي غير
 واردة لأن الدم الاول للمجاوزة والثاني لترك ميقات العمرة لانه لما دخل مكة اتحق بأهلها بجر (قوله
 لانه حينئذ) أي حين الجواز ليس يقارن وهذا لتعليل وجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً وذلك
 لأن الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بجح أو عمرة أو به ما أو لم يحرم أصلا فلا دخل لكونه قاتلا في وجوب ذلك الدم
 ط (قوله لتعدد الفعل) أي الجنائية لأن كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جنائية تفوق الدلالة فيتعدد
 الجزاء بتعدد الجنائية هداية فافهم (قوله لا تتحد المحل) فان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو
 متعدد وفي حق صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس بتعدد كرجلين قتلار جلا خطأ يجب عليه مادية واحدة
 لانها بدل المحل وعلى كل منهما كفارة لانها جزاء الفعل بجر وينبغي أن يقسم على عدد الرءوس اذا قتله
 جماعة ولو قتله حلال ومحرّم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال ومنرد وقارن
 فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القاتل جزاء أن قهستاني وعمامة في البصر (قوله وبطل
 بيع المحرم صيدا الخ) أطلقه فشمّل ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأفاد أن بيع المحرم باطل
 ولو كان المشتري حلالا وان شراه باطل وان كان البائع حلالا وأما الجزاء فانما يكون على المحرم
 حتى لو كان البائع حلالا والمشتري محرما لم يمتد المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بجر (قوله وكذا كل
 تصرف) أي من هبة ووصية وجعله مهرا وبذل خلع لأن العين خرجت عن كونه محللا لساير التصرفات
 ط ثم الاولى تأخير عن قوله وشراؤه ليكون تعميما بعد تخصيص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أي لانه
 لم يملكه كما مر وأفاد بهذا الشرط أن البطان اذا صاده وهو محرم وباعه كذلك أما لو صاده وهو محرم
 وباعه وهو حلال فالبيع جائز كما في السراج ولو صاده وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد كما صرح به
 تعالى السراج أيضا أي اذا كان المشتري حلالا أما لو كان محرم فالبيع باطل ولو كان البائع حلالا كما مر أيضا
 ثم ان ما ذكره من الشرط انما هو في بيع المحرم كما مر في النهر قال ح اذا لمعنى لقولك وبطل شراء المحرم
 ان اصطاده وهو محرم فكان عليه أن يذكّر الشرط بعد الاول اه (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أي
 يضمن المشتري قيمة الصيد البائع لانه ملكه اه ح (قوله أيضا) أي مع ضمانه أي المشتري الجزاء المذكور
 في قوله وعليه وعلى البائع الجزاء فافهم ولا ينبغي أن ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محرمًا والافليس عليه سوى
 ضمان القيمة (قوله كما مر) الكاف فيه للتظير أي تظير ما مر من ضمان المرسل القيمة في قوله أخذ حلال
 صيدا ضمن مرسله (تنبيه) ذكر في البصر عن المحيط قبيل قول الكثر ورحله لحم مصاده حلال ولو هب محرم
 لمحرم صيدا فأكله قال أبو حنيفة على الاكل ثلاثة أجرية قيمة للذبح وقيمة للاكل المحظور وقيمة للواهب لان
 الهبة كانت فاسدة وعلى الواهب قيمة وقال محمد على الاكل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولا شيء للاكل عنده
 اه والظاهر أن وجوب قيمة الواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والا لم يملكه فلا تجب
 له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلة قيل وهذا بناء على القول بأن الهبة الفاسدة لا تنفذ الملك بالقبض اما على
 مقابله فلا شيء عليه للواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة على كل من القولين كالبيع الفاسد يملك بالقبض

ومثله ممتنع ساق الهدى (دمان
 وهذا الحكم في الصدقة)
 قتني أيضا لجنايته على احرامه
 (الاجواز الميقات غير محرم)
 استثناء منقطع (فعليه دم واحد)
 لانه حينئذ ليس يقارن (ولو قتل
 محرمان صيدا تعدد الجزاء) لتعدد
 الفعل (ولو حلالا) صيدا الحرم
 (لا) لا تتحد المحل (وبطل بيع
 محرم صيدا) وكذا كل تصرف
 (وشراؤه) ان اصطاده وهو محرم
 والا فالبيع فاسد (فلو قبض)
 المشتري (فعطى في يده فعليه
 وعلى البائع الجزاء) وفي الفاسد
 يضمن قيمته أيضا كما مر

وبعض من ثلثه أو قيمته كما سنذكره في كتاب الهبة إن شاء الله تعالى (قوله بعدما أخرجت) أي أخرجها
محرم أو حلال معراج (قوله وماتا) علم حكم ذبحهما وانلأفهما بأي وجه كان بالاولى ط (قوله غرمهما)
لأن الصيد بعد الإخراج من الحرم بقي مستحق الأمن شرعا ولهذا وجب رده إلى مأمنه وهذه صفة شرعية
تفسر إلى الولد اه ح (قوله لم يجزه) بفتح الياء من جرأه وهو ثلاثي معتل إلا أن كافي القاموس
وضميره المستتر المخرج والبارز الولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والشعر فضما على هذا التفصيل نهر
أي أن لم يؤذ جرائها قبل موتها ضمن الزيادة وإن أذاه فلا يجوز به علم أنها لو حبلت بعد إخراجها فهو كذلك
كما أفاده ط (قوله لعدم سرية الأمن) أي إلى الولد لأنه لما أدى ضمان الأصل ملصكها فخرجت من
أن تكون صدأ الحرم وبطل استحقاق الأمن فأنشئ خان قال في النهر حتى لو ذبح الأم والأولاد يحل لكن
مع الكراهة كما في الغاية (قوله انظرهم) نقله في النهر عن الجرح بقوله فإذا أدى الجزء ملكها ملكا
خيئا ولذا قالوا بكراهة أكلها وهي عند الإطلاق تنصرف إلى التحريم فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزء
اه (قوله أفاقى الخ) ترجمه في الكترنياب بمجاوزة الميقات بغير إحرام ووصله المصنف بما سبق لأنه جناية
أيضا لكن ما سبق جناية بعد الإحرام وهذا قبله قال ح لو عبر بين جاوز الميقات كما عبره في الكترنياب فدل قوله
كذلك يريد الحج الخ ولشمل حرما أحرم لعمرته من الحرم وبستانيا أحرم لحجته أو لعمرته من الحرم فان كل
من لم يحرم من ميقاته العين له لزمه دم ما لم يعد إليه سواء كان حرما أم بستانيا أم أفاقيا غاية الأمر أنه يشترط
للزوم الإحرام في البستانيا والحرمي قصد التسك ويكتفي في الأفاقى بقصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكاً أم لا
اه وأراد بالبستانيا الحلي أي من كان في الحل داخل المواقيت والحاصل أن الحرم ثلاثة أضاف
أفاقى وحلي وحرمي ولكل ميقات مخصوص بتقديم بيانه في المواقيت فمن أراد نسكا وجاوز وقته لزمه العود
إليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوزه كافرا وصبي فأسلم وبلغ لأشئ عليهم ولم يقيد بالحز ليشمل الرقيق فإنه
لو جاوزه بلا إحرام ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة فعليه دم يؤخذ به بعد اعتق فتح (قوله يريد الحج أو العمرة)
كذا قاله صدر الشريعة وتبعه صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس بصحيح لما ذكر ومنشأ ذلك قول الهداية
وهذا الذي ذكرنا أي من لزوم الدم بالمجاورة أن كان يريد الحج أو العمرة فإن كان دخل البستان الحاجة
فله أن يدخل مكة بغير إحرام اه قال في الفتح يؤهم ظاهره أن ما ذكرنا من أنه إذا جاوز غير محرم وجب الدم
الآن تلافاه محله ما إذا قصد التسك فان قصد التجارة أو السياحة لا شيء عليه بعد الإحرام وليس كذلك لأن
جميع الكتب ناطقة بلزوم الإحرام على من قصد مكة سواء قصد التسك أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب
الهداية في فصل المواقيت فيجب أن يحمل على أن الغالب فيمن قصد مكة من الأفاقين قصد التسك فالمراد بقوله
إذا أراد الحج أو العمرة إذا أراد مكة اه ملخصا من ح عن الشرنبلالية وليس المراد بمكة خصوصها
بل قصد الحرم مطلقا موجب للإحرام كما مر في فصل الإحرام وصرح به في الفتح وغيره (قوله فلو لم يرد الخ)
قد علمت ما فيه ح (قوله على ما مر) أي أول الكتاب في بحث المواقيت في قوله وحرم تأخير الإحرام عنها
لمن قصد دخول مكة ولو للحاجة وفي بعض النسخ على ما سبأني في المتن قريبا أي في قوله وعلى من دخل مكة
بلا إحرام حجة أو عمرة (قوله وجاوز وقته) أي ميقاته والمراد آخر المواقيت التي يمر عليها إذا لا يجب عليه
الإحرام من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبارا لارادة عند المجاوزة) أي أن الأفاقى الذي جاوز
وقته تعتبر ارادته عند المجاوزة فإن كان عند قصد المجاوزة أراد دخول مكة لحج أو غيره لزمه الإحرام
من الميقات والأبأن أراد دخول مكان في الحل للحاجة فلا شيء عليه واستظهر في الجرح اعتبارا لارادة
عند الخروج من بيته لكن ذلك في مسألة البستان الآتية وأشار الشارح إلى أنه لا فرق بين الموضعين
حيث ذكر ذلك فيهما وسنذكر عبارة الجرح والنهر هناك فافهم (قوله إلى ميقات ما) في بعض النسخ
بدون لفظة ما وعلى كل فالمراد أي ميقات كان سواء كان ميقاته الذي جاوزه غير محرم أو غيره أقرب أو أبعد
لأنها كلها في حق الحرم سواء والاولى أن يحرم من وقته بحر عن المحيط (قوله ثم أحرم) أي يحج ولو نفلا
أو بعمرة وهذا ناظر إلى قول الشارح كما إذا لم يحرم وقوله أو عاد الخ ناظر إلى قوله جاوز وقته ثم أحرم وعبارة المتن
بجرحها فبإحرازه قتأمل (قوله صفة محرما) أي صفة معنوية والاحتمال لم يشرع حال من فاعله المستتر

(ولدت طيبة) بعدما (أخرجت)
من الحرم وماتا غرمهما وإن
أدى جرائها أي الأم (ثم ولدت)
لم يجزه) أي الولد لعدم سرية
الأمن حينئذ وهل يجب ردها بعد
إداء الجزء انظرهم (أفاقى)
مسلم بالغ (يريد الحج) ولو نفلا
(أو العمرة) فلو لم يرد واحد منهما
لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات
وان وجب حج أو عمرة إن أراد
دخول مكة أو الحرم قريبا
(وجاوز وقته) ظاهرا في النهر
عن البدائع اعتبارا لارادة عند
المجاورة (ثم أحرم لزمه دم كما إذا لم
يحرم فإن عاد) إلى ميقات ما
(ثم أحرم أو) عاد إليه حال كونه
(محرم لم يشرع في نسك) صفة
محرم

أو من فاعل عاده في حال بعد حال متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا لو وقف بعرفة قبل أن يطوف
 للتقدم فتح (قوله ولو شوطا) أخذه من البحر ومقتضاه أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من
 الشوط الكامل وعبرة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فقال
 واستلم الحجر بالواو وفي بعض نسخها بالناء قال ابن الكمال في شرحها انما ذكره تنبيهاً على أن المعتبر
 في ذلك الشوط التام فإن المسنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والافهول ليس بشرط اهـ ومثله في العناية
 وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف
 شوطاً أو شوطين وبه ظهر أن ما في الدرر من عطفه باو غير ظاهر لا تقتضاه الا بكتفاً ببعض الشوط فافهم
 (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة التكليف لأن تعيين الاحرام من الميقات
 واجب حتى يجبر بالدم ولو كان شرطاً لكان فرضاً وبتركه يفسد الحج أفاده الجوى ط (قوله عند الميقات)
 احتراز عن داخل الميقات لا خارجه حتى لو عاد محرمًا ولم يل بـ فيه لكن لبي بعد ما جاوزه ثم رجع ومثله ساكناً
 فانه يسقط عنه بالاولى لانه قوت الواجب عليه في تعظيم البيت كما في البحر (قوله خلافاً لهما) حيث قال
 يسقط الدم وان لم يل بـ كالوتر محرماً ساكناً وله أن العزيمة في الاحرام من دورية أهله فاذا ترخص بالتأخير
 الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية فكان التلافي بعوده ملجأ هداية وفي شرحها لابن الكمال
 اعلم أن الناظرين في هذا المقام من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة للآفاقى ما ذكر ولا يخلو
 عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه احرم من دورية أهله فكيف
 يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الا فضل اهـ قلت وهو ممنوع فان المراد بالاحرام من دورية أهله
 أي مما قرب من أهل الحرم من الاماكن البعيدة عن الميقات وقد ورد فعل ذلك عن جماعة من الصحابة
 وورد طلبه في الحديث كما قد سناه عن النخ عند بحث المواقيت وفسر الصحابة الاتمام في رأيتوا الحج بذلك
 وهذا في حق من قدر عليه كما مر هنالك فافهم (قوله والافضل عوده) ظاهر ما في البحر عن المحيط وجوب
 العود وبه صرح في شرح الباب (قوله الا اذا خاف قوت الحج) أي فانه لا يعود ويمضي في احرامه وعلاه
 في البحر عن المحيط بقوله لأن الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض
 اهـ ومقتضاه أنه لو لم يخف النوت يجب العود كما قلنا لعدم المراحم وأنه اذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم
 ما في قول التهر ومتى خاف قوت الحج لو عاد فالافضل عدمه والا فالافضل عوده كما في المحيط اهـ وهذا وفي البحر
 واستفاد منه أي انما ذكره عن المحيط أنه لا تفصيل في العمرة وأنه يعود لانها لا تنفوت أصلاً اهـ ولا يخفى
 أن هذا بالنظر الى القوات والافتقار يحصل مانع من العود غير القوات لخوفه على نفسه أو ماله فيسقط وجوب
 العود في العمرة أيضاً (قوله أعود بعد شروعه) بقى عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يل عند الميقات
 ح (قوله ككي يريد الحج الخ) أما لو خرج الى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف بعرفة فلا شيء عليه كالاتفاق
 اذا جاوز الميقات فاصدا البستان ثم أحرم منه ولم يرتقيد مسألة المتع بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي
 ان تنقيد به وانه لو خرج لحاجة الى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمكي فتح (قوله وصارمكا)
 لان من وصل الى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم أهله وهنالك ما وصل الى مكة محرمًا بالعمرة وخرج منها
 صار في حكم المكي سواء ساق الهدى أم لا فاذا أراد الاحرام بالحج فيقائه الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك
 يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فان ميقاته للحج أو العمرة الحل فاذا أحرم من الحرم فعليه دم
 الا أن يعود كما مر عن ح وصرح به هنالك في التهر والباب (قوله وكذا الأحرما) أي المكي والمتع الذي
 في حكمه فان ميقات المكي للعمرة الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب الى الميقات الواجب ليشمل
 قوله وكذلك الواحرما بعمرة من الحرم فان الواجب خروجهما الى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود اليه بعد
 الكينونة فيه (قوله كما مر) أي عوداً مما لا يمارى في الآفاقى بأن يعود الى الميقات ثم يحرم ان لم يكن
 احرم وان كان احرم ولم يشرع في نسك بعود اليه ويلبي (قوله أي آفاقى) أفاد أن المراد بالكوفي كل من
 كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي بستان بنى عامر وهو موضع قريب من مكة داخل
 الميقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة محمود بن كمال زاد غيره أن منه الى مكة أربعة وعشرين ميلاً

كطواف ولو شوطاً وانما قال
 (ولبي) لأن الشرط عند الامام
 بتجديد التلبية عند الميقات بعد
 العود اليه خلافاً لهما (سقط دمه)
 والافضل عوده الا اذا خاف
 قوت الحج (والا) أي وان لم يعد
 أو عاد بعد شروعه (لا) يسقط الدم
 (ككي يريد الحج ومتع فرع من
 عمرته) وصارمكا (وخرجا من
 الحرم وأحرما) بالحج من الحل
 فان عليهما ما تجاوزا ميقات المكي
 بلا احرام وكذا الواحرما بعمرة من
 الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم
 (دخل كوفي) أي آفاقى
 (البستان)

قال بعض المحشين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السروج بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة الى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار الى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يشترط أن يقصد مكانا معينا لأن الشرط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة فأى مكان قصده من داخل المواقيت حصل المراد كما يستتبع فافهم (قوله الحاجة) كذا في البدائع والهداية والـ كثر وغيرها وهو احتراز عما اذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور الى مكة فإنه لا يحل له الا محرم ما فلا بد من هذا القيد والافضل آفاقي أراد دخول مكة لا بد له من دخول مكان في الحل على أنه في البحر جعل الشرط قصده الحل من حين خروجه من بيته أي ليكون سفره لاجل لا لدخول الحرم كما يأتي ولذا قال ابن الشلبي في شرحه ومنه لا مسكين الحاجة له بالبستان لا لدخول مكة ويأتي توضيحه فافهم (قوله ولو عند المجاوزة) الظرف متعلق بقصدها أي ولو كان قصد الحاجة التي هي علا ارادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات أما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصدا مكة فلا يقطع الدم ما لم يرجع وأفاد أنه لو قصد دخول البستان الحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وان قصده لذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما في البحر حيث قال عتب ذكره ان ذلك حيلة لا آفاقي أراد دخول مكة بلا احرام ولم أر أن هذا التصدد لا بد منه حين خروجه من بيته أولا والذي يظهر هو الاول فإنه لا شك أن الآفاقي يريد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخل الميقات حين يخرج من بيته اه وحاصله أن الشرط أن يكون سفره لاجل دخول الحل والافلا تحل له المجاوزة بلا احرام قال في النهر الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعدما ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جاوز أحد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فأما اذا لم يرد ذلك وانما أراد أن يأتي ببستان بنى عامر أو غيره لحاجة فلا شيء عليه اه فاعتبر اذا رادة عند المجاوزة كما ترى اه أي ارادة الحج ونحوه و ارادة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة معتبرة فيها ولذا ذكر الشارح ذلك في الموضوعين كما قد مناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل (قوله على ما مر) أي قريبا في قوله ظاهر ما في النهر عن البدائع الخ (قوله على المذهب) متابله ما قاله أبو يوسف أنه ان نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والافلا ح عن البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) أي اذا أراد دخول البستان الحاجة لا لدخول مكة ثم بدله دخول مكة الحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن الشلبي ومنه لا مسكين قال في الكافي لأن وجوب الاحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا أراد دخول مكة الحاجة غير التمسك والافلا يحيازميقاته بالاحرام ولذا قال قبيل فصل الاحرام عند كرا المواقيت وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا (قوله ووقته البستان) أي لو أراد التمسك فيمقاته للحج أو العمرة البستان يعني جميع الحل الذي بين المواقيت والحرم كما مر في بحث المواقيت فلو أحرم من الحرم لزمه دم ما لم يعد كما قد مناه قريبا عن النهر والسباب الا اذا دخل الحرم للحاجة ثم أراد التمسك فإنه يحرم من الحرم لأنه صار ميكا كما مر (قوله ولا شيء عليه) مر تبط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) أي قبيل فصل الاحرام حيث قال أما لو قصد موضعاً من الحل كالمص وحدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام (قوله وهذه حيلة لا آفاقي الخ) أي اذا لم يكن مأمورا بالحج عن غيره كما قد منه الشارح هنا وقد مناه الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشككة لما علمت من أنه لا تجوز له مجاوزة الميقات بلا احرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل للحاجة والافضل آفاقي يريد دخول مكة لا بد ان يريد دخول الحل وقد مناه ان التقييد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وأنه انما يجوز له دخولها بلا احرام اذا بدله بعد ذلك دخولها كما قد مناه عن شرح ابن الشلبي ومنه لا مسكين فعلم أن الشرط لسقوط الاحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو

أي مكانا من الحل داخل الميقات
(الحاجة) قصدها ولو عند المجاوزة
على ما مروية مدة الإقامة ليست
بشرط على المذهب (له دخول
مكة غير محرم وورقه
البستان ولا شيء عليه) لانه
التحق بأهله كما مر وهذه حيلة
لا آفاقي يريد دخول مكة بلا احرام

لا يريد دخولها أى مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن السدائع من قوله فأما اذا لم يرد ذلك وانما أراد
أن يأق بستان بنى عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكانا من الحل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن
يدخلها بغير احرام فقوله ثم بدله أى ظهر وحدث له يقضى أنه لو أراد دخول مكة عند المجاوزة يلزمه الاحرام
وان أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدله بل هو مقصوده الاصلى وقد أشار في البحر الى هذا الاشكال
وأشار الى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون قصده البستان من حين خروجه من بيته
أى بأن يكون سفره المقصود لاجل البستان لا لاجل دخوله مكة كما قد مناه وأجاب أيضا في شرح الباب
بقوله والوجه في الجملة أن يقصد البستان قصدا أولا ولا يضره دخول الحرم بعده قصدا ضمنا أو عارضا
كما اذا قصد هدى جنة لبس وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف
من جاء من الهند بقصد الحج أولا ويقصد دخول جنة تبعا ولو قصد بيعا وشراء اه وهو قريب من جواب
البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن يتأيه قولهم
ثم بدله دخول مكة فانه يفيد أنه لا بد أن يكون دخولها عارضا غير مقصود لا أصالة ولا تبعا بل يكون المقصود
دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافي والسدائع والباب وغيرها وهذا مناف لقولهم
انه الحيلة لافى يريد دخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتج الى حيلة اذا بدله
دخول مكة على أن هذا أيضا فحين أراد دخول مكة لحاجة غير النسك أم لو أراد النسك فلا يحل له
دخولها بلا احرام لانه اذا صار من أهل الحل في مقامه بمقامهم وهو الحل كما مر مرار فكيف من بيته
لاجل الحج فافهم (قوله ويجب على من دخل مكة) أى والحرم سواء قصد التجارة أو النسك أم غيرهما
كاتبه عبارة السدائع السابقة وتقدم التصريح به شرعا ومتناقبيل فصل الاحرام وصرح به في الباب أيضا
(قوله فلو عاد) أى الى الميقات كما قيده في الهداية لكن في السدائع أنه اذا أقام بمكة حتى تحوت السنة
يجزئه ميقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لانه لما أقام بمكة صار في حكم أهلها اه والتعليل
يفيد أن تحول السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقييد بالنسك الى الميقات لاجل سقوط الدم لا لاجل
لأن الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام أمران الدم والنسك وبه يحصل التوفيق كما أفاده في الشرح بلالية
(قوله عن آخر دخوله) أى وعليه قضاء ما بقى لباب (قوله وغنامه في الفتح) حيث عمل ذلك بأن الواجب
قبل الاخير صار دينا في ذمته فلا يسقط الا بالتعيين بالنسبة اه ح (قوله وصح منه الخ) أى اذا دخل مكة
بلا احرام ولزمه بذلك حجة أو عمرة فخرج الى الميقات واحرم بحجة أو عمرة واجبة عليه بسبب آخر فانه يجوز له ذلك
عمره بالدخول وان لم ينو اذا كان ذلك في عام الدخول لابعده (قوله من حجة الاسلام الخ) احتزبه
عما لو احرم عا عليه بسبب الدخول فانه قد تم في قوله فان عاد الخ والظاهر أنه لو عاد الى الميقات ونوى نسكا
فلا يقع واجبا عا عليه بالدخول ولا يكون نفلا لانه بعد تقرر الوجوب عليه بخلاف ما اذا انواه نفلا قبل مجاوزة
الميقات فانه يقع نفلا لادم وجوب نوى عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البقعة بالاحرام كما حققناه اول الحج
فافهم (قوله في عامه ذلك الخ) أى عام الدخول قال في الهداية لانه تلا في المتروك في وقته لأن الواجب
عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا أتاه أى الميقات محرما بحجة الاسلام في الاستدعاء بخلاف ما اذا
تحوت السنة لانه صار دينا في ذمته فلا يتأذى الا باحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأذى
بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح ولقائل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة
وسنة اخرى ففي أى وقت فعل ذلك يقع أداء الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بقواها دينا يقضى
فهما احرم من الميقات بنسك عليه تأذى هذا الواجب في نفسه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام منه
ينبغي أن لا يحتاج الى التعيين كن عليه يومان من رمضان فنوى حجرة قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كانا
من رمضان على الاصح وكذا نقول اذا رجع مرارا فاحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخلاته خرج
عن عهده ما عليه اه وأقره في البحر (قوله لصيرورته) أى المتروك دينا وعلت ما فيه من بحث الفتح وأورد
عليه أيضا أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية
كالمندورة في اول لان العمرة لا تصير بدخول مكة في وقتها بوقت معين بخلاف الحج وأجاب في غاية البيان بأن

(و) يجب (على من دخل مكة بلا
احرام) لكل مرة (حجة أو عمرة)
فلو عاد فأحرم بنسك أجزأه عن آخر
دخوله وتماه في الفتح (وصح منه)
أى أجزأه عما لزمه بالدخول
(لو احرم عا عليه) من حجة
الاسلام أو نذرا أو عمرة منذورة لكن
(في عامه ذلك) لتداركه المتروك
في وقته (لا بعده) لصيرورته دينا
بتحويل السنة (جاوز الميقات)
بلا احرام

تأخير العمرة الى أيام النحر والتشرى مكره فاذا أخرها اليها صار كالمفوت لها فصار دينا ٥١ وأقره
 في البصر ولا يفتي ما فيه فان المكره فعلها في تلك الايام لا بعدها تأمل (قوله فاحرم بعمره) يعلم منه ما اذا
 احرم بحجة بالاولى نهر فافهم (قوله لترك الوقت) مصدر مضارع الى مكانه أي لترك احرامه في الميقات
 (قوله لجبره بالا حرام منه في القضاء) عليه لقوله ولادم عليه الخ وضيم منه للوقت أشار به الى أنه لا بد في سقوط
 الدم من احرامه في القضاء من الميقات كما صرح به في الجبر فلو احرى من ميقات المكي لم يسقط الدم
 وهو مستفاد ايضا مما تقدمناه عن التبريلالية (قوله مكي طاف لعمرته الخ) شروع في الجمع بين احرامين
 وهو في حق المكي ومن بمعناه جنابة دون الآفاق الا في اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره
 في الجنائيات وبالاختيار الثاني جعل له في الكثر بابا على حدة ثم اعلم أن أقسامه أربعة ادخال احرام الحج
 على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثله والعمرة على الحج قدم الاول لكونه ادخل في الجنابة ولذا لم يسقط
 به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدّمه على غيره لقوة حاله لاشتماله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه
 من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله ومن يحكمه) أشار الى ما في النهر من أن المراد بالمكي غير
 الآفاق فشمل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والحرمي فافهم فالاحتراز بالمكي عن الآفاق
 لانه لا يرفض واحد منهما غير أنه ان أضاف بعد فعل الاقل كان خارا والافهم فمتنع ان كان ذلك في أشهر
 الحج كما تر نهر (قوله أي أقل أشواطها) يفيد أن الشوط ليس بقيد وأطلقه فشمل ما اذا كان في أشهر الحج
 أولا كما في البحر عن المبسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف الاكثر في غير أيام الحج ففي المبسوط أن عليه الدم أيضا
 لانه احرى بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فاذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم ٥٢
 وفيه أيضا قيد بالعمرة لانه لو أهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتفاقا وبكونه طاف لانه لو لم يطف رفضها أيضا
 اتفاقا وبالاقل لانه لو أقي بالاكتر رفضه أي الحج اتفاقا وفي المبسوط أنه لا يرفض واحد منهما وجعله
 الاستيعاب طاهر الرواية (قوله رفضه) أي تركه من بابي طلب وضرب كما في المغرب وهذا أي رفض الحج
 أولى عند الامام وعندهما الا في رفض العمرة لانها أدنى حالا وله أن احرماها ناكدا بأداء شيء من أعمالها
 ورفض غير المتأكد أسروا لان في رفضها ابطال العمل وفي رفضه استناعا عنه أفاده في البحر (قوله وجوبا)
 مخالفا لما لا يعينه (قوله بالخلق) أي مشاهل في البصر ولم يذ كر بماذا يكون رافضا وينبغي أن يكون
 الرضى بالفعل بأن يحلق مثلا بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفي بالقول أو بالنية لانه جعله في الهداية
 تحلا وهو لا يكون الا بفعل شيء من محظورات الاحرام ٥٣ قلت وفي الباب كل من عليه الرضى يحتاج الى
 نية الرضى الامن جمع بين جنتين قبل فوات الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصورتين
 ترتض احداهما من غير نية رفض لكن اما بالسير الى مكة أو بالشروع في أعمال احدهما ٥٤ فعلم من
 مجموع ما في البحر واللباب أنه لا يحصل الا بفعل شيء من محظورات الاحرام مع نية الرضى به وما قدمناه أوائل
 الجنائيات عند قوله وبترك أكثره بقى محرما من أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فصنع ما يصنعه الحلال من لبس
 وحلق ونحوهما لا يخرج به من الاحرام وان نية الرضى باطله فهو محمول على ما اذا لم يمكن ما مور بالرفض
 كما بهنا عليه هناك وقيد بكون الخلق بعد الفراغ من العمرة لئلا يكون جنابة على احرماها (قوله لانه كسائت
 الحج) وحكمه أن يتحل بعمره ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعليل المقيد أنه قضاء
 في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فأت الحج بل كالحصر اذا تحلل ثم حج من
 تلك السنة فانه حينئذ لا يجب عليه عمرة بخلاف ما اذا تحولت السنة ط وبحصر (قوله ولورفضها)
 أي العمرة التي طاف لها وادخل عليها الحج (قوله قضاها) أي ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة
 في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) أي ليس عليه عمرة اخرى
 كما في الحج وليس مراده بني الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض أي ما رفض ٥٥ ح (قوله صم) لانه أذى
 أفعالهما كما التزم نهر (قوله وأسأ) أي مع الاثم ملصق جوابه من أن المكي منهي عن الجمع بينهما وأنه
 يأثم به وقد متنا الاختلاف في أن الاساءة دون الكراهة أو فوقها والتوفيق بينهما فافهم (قوله وذبح)

قاحرم بعمره ثم أسأدها مضي
 وقضى ولادم عليه لترك الوقت
 لجبره بالا حرام منه في القضاء
 (مكي) ومن يحكمه طاف لعمرته
 ولو شوطا أي أقل أشواطها
 (فاحرم بالحج رفضه) وجوبا
 بالخلق لنهي المكي عن الجمع
 بينهما (وعليه دم) لاجل الرضى
 وحج وعمرة لانه كفأت الحج حتى
 لو حج في سنة سقطت العمرة ولو
 رفضها قضاها فقط (ولو أتمها
 صم) وأسأ (وذبح)

أى لتكن النقصان من نسكه بارتكاب المنهى عنه لانه قارن ولو أضاف بعد فعل الاكثر فى أشهر الحج فتمتع ولا تمتع ولا قران لمكى كما مر وهذا يؤيد قول من قال ان نى التمتع والقران لمكى معناه نى الحل كما مر نهر رأى لاننى العصة قلت وقد مر ذلك فى باب التمتع وقد مناهنا لتحقيق قول ثالث وهو أن تمتع المكى باطل وفقرانه صحيح غير جائز فذكره بالمراجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر شرح الباب (قوله ومن أحرمت الحج) شروع فى القسم الثانى والثالث أعنى ادخال الحج على مثله والعمره على مثلها واعلم أن الاحرام بمجتنبين فصاعدا اما أن يكون على التراخي أو معا وعلى التعاقب فالاول ما ذكره فى المتن ولذا أتى بتم وأما الاخيران فى النهر يلزمه التجنبان عند الامام والثانى لكن يرتفع أحدهما اذا توجه سائر فى ظاهر الرواية وقال الثانى عقب صيرورته محرما بلامهله وأثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل الشروع وقال محمد يلزمه فى المعية أحدهما وفى التعاقب الاول فقط والعمرتان كالتجنتين اه قلت وأثر الخلاف لزوم دميين بالجنسية عندهما ودم واحد عند محمد كما فى البدائع واستشكله فى شرح الباب بأنه عند الثانى يرتفع أحدهما عقب الاحرام بلامك أى فلم تكن الجنسية عنده على احرامين بل على واحد فيلزمه بالجنسية دم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرمت يوم النحر باخر) قيد بكونه يوم النحر لانه لو أحرمت بغيره فأتى ليل أو نهارا رضى الثانية وعليه دم الرض وحجة وعمره ثم عند الثانى يرتفع كما مر وعند الاول بوقوفه كما فى المحيط وينبغى أنه لو أحرمت ليلة النحر بعد الوقوف نهارا أن يرتفع بالوقوف بالمزدلفة لا بغيره لانه سابق بحر لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تبطل بالمسير اليها نهر (قوله فان كان قد حلق للاول) أى لجمعة الاول قبل احرامه بالثانى (قوله لزمه الاخر) أى فيبقى محرما الى أن يؤذيه فى العام القابل لسا (قوله لانها الاول) لان الباقي بعد الحلق الرضى وبذلك لا يصير جائزا بالاحرام ثانيا نهر ومقتضاه أن الاحرام الثانى وقع بعد الحلق وبعد طواف الزبارة أيضا وأنه لو أحرمت بعد الحلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لان الاحرام الاول بقى فى حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهدي وشروحه والكافى خلافة لا طلاقه نى الدم بعد الحلق من غير تقييد بما بعد الطواف أيضا لكن قال فى شرح الباب ان اطلاقهم لا ينافى تقييد الكرماني اه أى فيحمل المطلق على المقيد قلت لكن ما فى الكرماني مبنى على وجوب دم للجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمره وبأى الكلام فيه قريبا (قوله فنع دم) الفاء ادخله على فعل مقدرا أى فيلزمه الاخر مع دم (قوله قصر أو لا) أى اذا لم يحلق للاول ثم أحرمت بالثانى لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثانى أو لا بل أخره حتى يج فى العام القابل وهذا عنده وهما يتخصان الوجوب بما اذا حلق لانهما لا يوجبان بالتأخير شيئا كما فى البحر (قوله عبره الخ) أشار الى أن التقصير غير قيد وانما عبره ليشمل المرأة لكن فيه أنه عبره بالحلق وقد يقال انه من قبيل الاحتياط وهو أن يصرح فى كل موضع بما سكت عنه فى الآخر لينفذ ارادة كل مع الاختصار وما فى النهر من أن المراد هنا بالتقصير الحلق اذ التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة فقد قدمنا أول الجنائيات أن الصواب خلافة فافهم (قوله لجنائيه على احرامه) أى احرام الحجبة الثانية أما احرام الحجبة الاولى فقد انتهت بهذا التقصير فلا جنائية عليه وقوله والتأخير عطف على مدخول اللام لا على التقصير لان تأخير الحلق عن ايام التمسك لواجب لا جنائية على الاحرام ولو أسقط قوله على احرامه لكان أولى وأشار بجعل العلة لوجوب الدم أحد هذين الى أنه لا يلزمه دم للجمع بين احرامى التجنين لانه ليس جنسية كما يأتى افاده ح (قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الخ) قدمنا أن الحكم فى الجمع بين العمرتين كالجمع بين التجنتين أى فى اللزوم والرض ووقته مما يتصور فى العمره كما فى الباب ثم قال فلما أحرمت بعمره فطاف لها شوطا أو كله أو لم يطف شيئا ثم أحرمت باخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولوطاف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل باخرى لزمته ولا يرضها وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ولو بعده لا ولو أقصد الاول أى بأن جامع قبل طوافها فأهل بالثانية رفضها ويضى فى الاولى ولو نوى رفض الاولى وأن يكون عمله لثانية لم يتسعه وكذا هذا فى التجنتين اه لكن قدمنا أنه لو جمع بين عمرتين قبل السعى للاولى ترتفع احدهما بالشروع من غير نية رفض فتقوله هنا لزمه رفض الثانية

وهو دم جبر وفى الافاقى دم
شكر (ومن أحرمت حج)
وج (ثم أحرمت يوم النحر باخر
فان) كان قد (حلق للاول لزمه
الاخر) فى العام القابل (بلادم)
لاتها الاول والا) يحلق للاول
(فنع دم قصر) عبره ليم المرأة
(أولا) لجنائيه على احرامه بالتقصير
أو التأخير (ومن أتى بعمره الا
الحلق فأحرمت باخرى ذبح) الاصل
ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه
تحريرا

فيه نظر فتدبر (قوله فيلزم الدم) أي بلهناية الجمع ولادم لتأخير الحلق هنا لانه في العمرة غير موقوت بالزمان كما مر الا اذا حلق قبل الفراغ من الثانية فيلزم دم آخر كما علمت انفسا (قوله لاجتنب) عطف على لعدم مرتين وقوله فلا يلزم أي دم الجمع بل يلزم دم التأخير أو التقصير فقط كما مر وقد تبع السامع في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بانه أي الجمع بين احرامى حجبين أو عمرتين بدعة وأفرط في غاية البيان بقوله انه حرام لانه بدعة وهو سهو لما في المحيط والجمع بين احرامى الحج لا يكره في ظاهر الرواية لانه في العمرة انما كره لانه يصير جامعاً بينهما في الفعل لانه يؤدّي بهما في سنة واحدة بخلاف الحج اهـ فلذا فرق المصنف بين الحج والعمرة تبعاً للجامع الصغير فانه أوجب دماً واحداً للحج وقال بعض المشايخ يجب دم آخر للجمع اتباعاً لرواية الاصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما في البحر أقول وفي المعراج عن الكافي قيل لا خلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغير ورواية الاصل لانه سكّت في الجامع عن إيجاب الدم للجمع وما نشأ وقيل بل فيه روايتان اهـ وفي شرح اللباب وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح القرائني وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الاوجه اهـ ونعقب ابن الهمام ما في المحيط بأن كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلاً فاستوى الحج والعمره قلت وكتاب الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا صححوا رواية الوجوب بناء على تحقق اختلاف الرواية والا فالأصل عدمه فان كلامنا من الاصل والجامع من كتب الامام محمد فالظاهر أن ما أطلقه في أحدهما محمول على ما قدمه في الآخر فلذا استوجه في الفتح أنه ليس ثمة الا رواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله في البحر انه سهو عما لا ينبغي كيف وقد قال في التتارخانية الجمع بين احرام الحج والعمره بدعة وفي الجامع الصغير العتابي حرام لانه من اكبر الكبائر هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله أفاقي الخ) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرمت بعمره) أي قبل أن بشرع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له أي شرع فيه ولو قليلاً كما تعرفه قريباً وقد مناه في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله لزماه) لأن الجمع بينهما مشروع في حق الافاقي فيصير بذلك فارناً لكنه أخطأ السنة فيصير مسياً هداية لأن السنة في القرآن أن يحرم بهما معاً أو يقدم احرام العمرة على احرام الحج زيلعي لكن الثاني يسمى تمعاً عرفاً (قوله وصار قارناً مسياً) قال في شرح اللباب وعليه دم شكر لقله اساءة ولعدم وجوب رفض عمرته اهـ قلت والاولى أن يقول لعدم نذب رفض عمرته بخلاف ما اذا أحرمت له بعد طواف القدوم للحج فانه يتدب رفضها كما يأتي (قوله كما مر) أي في أوائل باب القرآن (قوله ولذا بطلت عمرته) المناسب أن يقدم عليه قوله الاتي لانهم لم تنشر الخ لأن كونه صار قارناً مسياً معلل بكون العمرة لم تنشر مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفترق على هذا التعليل كما يعلم من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي اذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد صار رافضاً لعمرته بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يقف بها بعد لا يصير رافضاً لانه يصير قارناً زيلعي والمراد انه أحرمت بالعمره ولم يأت باكثر أشواطها حتى وقف بعرفات فالأقل كالأقل كعدم بحر فالمراد بقوله قبل افعالها أكثر أشواطها (قوله فان طاف له) أي للحج ولو شوطاً كما ذكره في البحر في باب القرآن وقال في الفتح وان أدخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل أن يطوف شيئاً من طواف القدوم فهو قارن مسي وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو أكثر اساءة وعليه دم اهـ وقد مناه مثله في باب القرآن عن اللباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في الصورتين وأن الاول دم شكر أي انتهاقاً والثاني دم جبراً وشكر على الخلاف الاتي وفي أن المراد بالطواف فيهما الشروع فيه ولو شوطاً فافهم وأما ما قد مناه أنفاً عن البحر من أن الأقل كالأقل في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله فغنى عليهما) قال الزيلعي المراد بالمضي عليهما أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لانه قارن على ما بناه ولكنه أساء أكثر من الاول حيث أخر احرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه فيمكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على ما اختاره غير الاسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الاثمة وثمرته تظهر في جواز الاكل زيلعي وصحح الاول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواه وأطال الكلام فيه بحر قلت وكذا اختاره في اللباب وغيره عن الاول

فيلزم الدم لاجتنب في ظاهر الرواية
فلا يلزم (أفاقي احرمت بحج ثم)
احرم (بعمره لزماه) وصار قارناً
مسياً (و) لذا (بطلت)
عمرته (بالوقوف قبل أفعالها)
لانهم لم تنشر مرتبة على الحج
(لا بالتوجه) الى عرفة (فان)
طاف له (طواف القدوم) ثم احرمت
بها فغنى عليهما (صح) وهو دم جبر
(وندب رفضها)

بشيل (قوله لتأكده بطوافه) أي لأن أحرار الحج قد تأكد بشي من أعماله بخلاف ما إذا لم يطف للحج هداية أي فانه لا يثبت له رفضها لعدم تأكده لانه لم يقدم إلا الاحرام ولا ترتيب فيه أما هنا فقد فانه الترتيب من وجه لتقديم طواف القدوم وانما لم يجب الرفض لأن المؤدى ليس بركن الحج كما في الزبلي (قوله قضى) أي العمرة وقوله لحدثة المشروع أي وهي مما يلزم بالشروع ط (قوله صح الخ) من تمة المسألة التي قبلها لأن ما مر فيها إذا دخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم أو قبله وهذا فيما لو أدخلها بعد الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيارة أو بعده في يوم النحر أو أيام التشريق كما أفاده في الباب وصرح فيه بأنه لا يكون فارقا لكنه خلاف ظاهر ما يأتي (قوله بالشروع) لأن الشروع فيها ملزم كما مر (قوله ورفضت) حكى فيه خلافا في الهداية بقوله وقيل إذا حلق للحج ثم أحرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الأصل وقيل يرفضها احترازا عن النهي قال القسبة أبو جعفر ومشايعا على هذا اه أي على وجوب الرفض وان كان بعد الحلق وصحبه المتأخرون لانه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي وطواف الصدر وستة المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام فيكون بنايا أفعال العمرة على أفعال الحج بلا ريب كذا في الفتح قلت وظاهره انه فارق من تأتى (قوله صح) لأن الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية أعمال الحج هداية (قوله لا ارتكاب الكراهة) أي يلجمه بينهما ما في الاحرام أو في الاعمال الباقية هداية أي في الاحرام ان أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الاعمال ان أحرم بعده معراج ويلزم من الاول الثاني بلا عكس (تبيينه) قال في شرح الباب بعد تقرير حكم المسألة ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم أنهم قد يعفرون قبل أن يسعوا لطلبهم اه أي فيلزمهم دم الرفض أو دم الجمع لكن مقتضى تقييدهم الاحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشريق اه لو كان بعد هذه الايام لا يلزم الدم لكن يخالفه ما علمته من تعليل الهداية فالسعي وان جاز تأخيره عن ايام النحر والتشريق لكنه اذا أحرم بالعمرة قبله بصير جامعا بينهما وبين أعمال الحج وبظهر لي أن العلة في الكراهة ولزوم الرفض هي الجمع أو وقوع الاحرام في هذه الايام فأبهما وجد كفي لكن لما كانت هذه الايام هي أيام أداء بقية أعمال الحج على الوجه الاكمل قسدا وبها كما يشير اليه ما قد متناه عن الهداية وكذا قوله فيها معطلا للزوم الرفض لانه قد أدى ركن الحج فيصير بنايا أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام أيضا فلهذا يلزمه رفضها اه فتقوله وقد كرهت الخ بيان العلة الاخرى ولما لم يأت بها على طريق التعليل كما أتى بما قبلها صرح بكونها علة أيضا بقوله فلهذا يلزمه رفضها (قوله فانت الحج الخ) من تمة ما قبله أيضا ولما قال في الهداية فان فاته الحج بالنساء التضرع به فهو إشارة الى أن ما مر من المنع عن الجمع لا فرق فيه بين من أدرك الحج ومن فاته (قوله به أو بها) أي بالحج أو بالعمرة (قوله لأن الجمع الخ) بيانه ان فانت الحج ساج احراما لان احرام الحج باق ومعترأداء لانه يتصل بأفعال العمرة من غير أن يتقلب احرامه احرام العمرة فاذا احرم بصحة بصير جامعا بين الحجتين احراما وهو بدعة فيرفضها وان احرم بصحة بصير جامعا بين العمرتين أفعالا وهو بدعة أيضا فيرفضها كذا في الزبلي وغيره واعلم أن في كلام الشارح هنا أمرين الاول انه كان ينبغي أن يقول لأن الجمع بين حجتين أو عمرتين باسقاط قوله احرامين لما علمت من ان اللازم من الاحرام بعمرة هو الجمع بين عمرتين أفعالا لا احراما اذ لم يتطلب احرام الحج احرام عمرة والثاني ان قوله غير مشروع مخالف لما مشى عليه أولا من أن الجمع بين احرام العمرتين ~~مكروه~~ رواه دون الحجتين في ظاهر الرواية فان غير المشروع ما نهى الشارع عن فعله أو تركه ومن جعله المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه كما في القهستاني على الكيدانية قلت ويمكن الجواب عن الاول بأن قوله أول لعمرتين معطوف على الطرف المتعلق بالجمع فيتعلم به أيضا لا بأحرار من بقرينة اعادته حرف الجر وعن الثاني بأنه مشى على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها أيضا فلا مانع منه فافهم (قوله وبعدة) أي بعد التحلل بأفعال العمرة (قوله للرفض) أي رفض ما أحرم به ثانيا وهو علة التحلل وفي بعض النسخ بالرفض وفيه قلب لأن الرفض المطلوب منه يكون بالتحلل أي بالحلق أو بفعل شيء من المخطورات مع النية كما مر فالاولى عبارة اليسر وغيره وهي للرفض بالتحلل قبل أو انه فافهم والله سبحانه اعلم

١ تأكده بطوافه (فان رفض قضى) لحدثة المشروع فيها (وأراق دما) لرفضها (ح) فاهل بعمرة يوم النحر أو في ثلاثة أيام (بعده لزمته) بالشروع لكن مع كراهة التعريم (ورفضت) وجوبا مختصا من الانتم (وقضيت مع دم) للرفض (وان مضى) عليها (صح وعليه دم) لا ارتكاب الكراهة فهو دم جبر (فانت الحج) اذا أحرم به أو بها وجب الرفض لأن الجمع بين احرامين مجتنب أول عمرتين غير مشروع (و) لما فاته الحج بقي في احرامه فيلزمه أن (يتحلل) عن احرام الحج (بأفعال العمرة ثم) بعده (يقضى) ما أحرم به لحدثة المشروع (ويشيج) للتحلل قبل أو انه بالرفض (باب الاحرام)

لما كان التحلل بالا حصار نوع جنابة بدليل ان ما يلزمه ليس له أن ياكل منه ذكره عقب الجنابات وأخره
 لأن مبتناه على الاضطرار وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المنع) أي يخوف أو مرض أو عجز أو ما لو منعه
 عدو يجلس في سجن أو مدينة فهو محصر كما في الكشاف وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور وعمامة في
 شرح ابن كمال (قوله) وشرا منعت عن ركنتين هما الوقوف والطواف في الحج لكن سبأني أن العمرة
 يتحقق فيها الاحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراب الماهية أي عما
 هو ركن النسك متعددا أو متحداتأمل (قوله بعدد) أي آدمي أو سبع (قوله أو مرض) أي يزداد
 بالذهاب (قوله أو موت محرم) أراد به من لا تحرم خلوته بالمرأة فيشمل زوجها وكوتهما عدمهما ابتداء
 فلو أحرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة كما في اللباب والبحر ثم هذا إذا كان بينا وبين مكة مسيرة سفر
 وبلدها أقل منه أو أكثر لكن يمكنها المقام في موضعها والافلا احصارا فيما يظهر (قوله أو هلاك تنفقة)
 فان سرت نفقته ان قدر على المشي فليس محصور ولا محصر وان قدر عليه للعمال الا انه يخاف العجز في بعض
 الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الرحلة تأمل (تنقة) زاد في اللباب
 مما يكون به محصر الامور أخر منها العدة فلوا هلت بالحج فطلقة زوجها ولزمتها العدة صارت محصورة ولو مقيمة
 أو مسافرة معها محرم ومنها الوصل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه
 الى الطريق والا فلا يمكنه التحلل لعجزه عن تسليم الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى
 ومنها منع الزوج زوجته اذا أحرمت بنفل بلاذنه أو المولى لمولاه عبد اكان أو أمة فلو باذنه أو أحرمت بمرض
 فغير محصورة لولها محرم أو خرج الزوج معها وليس له منعها وتحليلها وهذا الواحرامها بالفرص في أشهر الحج
 أو قبلها في وقت خروج أهل بلدها أو قبلها بأيام يسيرة والافله منعها أو المملوك فيكره لمولاه منعها بعد ان حرام
 باذنه وهو محصور وليس لزوج الامه منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع عن المعنى في موجب الاحرام
 لحق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فاذا أحرمت المرأة أو العبد بلاذن الزوج أو المولى فلهما ان يحللاهما
 في الحال كما سبأني بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبعث الهدى أو تمنعه الى الحرم وعليها
 ان كان احرامها بجمع وعمرة وان بعمره فعمرة فعمرة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمها في الطريق فلا تحلل الا
 بالهدى ولعل الفرق أن احصارها حقيقي والاولى حكمي وعلى العبد هدى الاحصار بمدا التوقف ووجه رخصة
 اه ملخصا من اللباب وشرحه (قوله حله التحلل) افادته رخصة في حقه حتى لا تمتد احرامه فيشق
 عليه وان له أن يبقى محرما كما يأتي (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو بالعمرة الى الحرم فهستأني (قوله
 دما) سبأني بيانه في باب الهدى فلو بعث دمين لتحلل بأثرهما لان الثاني تغاوع كما في المنابع قهستاني
 (قوله أو قيمته) أي يشتري به اشارة هناك رتذيج عنه هداية وفيه اجماع الى انه لا يجوز التصديق بتلك القيمة
 شرح اللباب (قوله فان لم يجد بدي محرم) فلا يتحلل عندنا الا بالدم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام
 مقامه بغير ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئا لباب قال شارحه هذا هو المستطوف في كتب المذهب
 ونقل الكرماني والسروجي عن محمد انه ان اشترط الاحلال عند الاحرام اذا أحصر جازله التحلل بغير هدى
 (قوله أو يتحلل بطواف) أي ويسمي ويحلق بغير عن الحائية وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز
 عنه وعن الهدى يبقى محرما أبدا قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رده في الفتح
 بانه مخالف للنص (قوله والقارن دمين) فيه اشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعيين
 أحدهما للحج والاخر للعمرة قهستاني وكذا قارن من جمع بين جنتين أو غيرهما فاحصر قبل السير الى مكة
 فلو بعده يلزمه دم واحد لباب لانه يصير افضالا أحدهما بغير (قوله فلو بعث واحدا الخ) عبارة الهداية
 فان بعث بهدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منه ما شرع
 في حالة واحدة اه زاد في اللباب ولو بعث ثمن هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم يتحلل
 عن الاحرامين ولا عن أحدهما (قوله وعين يوم الذبح) لا بد أيضا من تعيين وقته من ذلك اليوم اذا أراد التحلل
 فيه لثايق قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلا يتحلل بدمه والا احتمل أن يكون الذبح وقت العصر والتحلل
 قبله (قوله خلا فالهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم التحرر ويجوز للحصر بالعمرة متى شاء

لعل الطواف اه منه
 والحاصل ان الحصر هو المنع في
 مكان عن الخروج والاحصار
 المنع عن الوصول الى المطلوب
 بمرض أو عدو فلا يرد اجماع
 المفسرين على ان قوله تعالى
 فان احصرتم زنا في المنع من
 العدو لان الاحصار أعم من
 الحصر لشموله منع العدو وغيره
 بخلاف الحصر ولهذا نقل بعض
 شراح الهداية عن تفسير القتيبي
 الاحصار هو أن يعرض للرجل
 ما يحول بينه وبين الحج من مرض
 أو كسر أو عدو يقال أحصر
 الرجل احصارا فهو محصر فان
 حبس في سجن أو دار قبل حصر
 فهو محصور اه منه

هو لغة المنع وشرا منعت عن ركن
 (اذا أحصر بعدد أو مرض)
 أو موت محرم أو هلاك تنفقة حل
 له التحلل فحينئذ (بعث المفرد دما)
 أو قيمته فان لم يجد بدي محرم حتى
 يجداً ويتحلل بطواف وعن الثاني
 انه يقوم الدم بالطعام ويصدق به
 فان لم يجد صام عن كل نصف صاع
 يوما (والقارن دمين) فلو بعث
 واحدا لم يتحلل عنه (وعين يوم
 الذبح) ليعلم متى يتحلل ويذبحه
 (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافا
 لهما (ولو لم يفعل ورجع الى أهله
 بغير تحلل وصبر) محرما حتى زال

هداية فعل قولهما لا حاجة الى المواعدة في الحج لتعين يوم النحر وقوله الا اذا كان بعد ايام النحر فيحتاج اليها عند الكل كما في المحصر بالعمرة أفاده في شرح الباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندهما بأيام النحر لا باليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعيين اليوم الاول والناس في أو الثالث وقد يقال يمكنه الصبر الى مضي الثلاثة فلا يحتاج اليها اه (قوله الخوف) المراد به المانع خوفاً أو غيره (قوله والا) بأن فاته الحج بفوت الوقوف ط وهذا لو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاره بشدته عليها (قوله لان التحلل) علة لقوله جاز (قوله فيشق) بالنصب في جواب النفي ط وهو من باب نصر فالشئ مضمومة (قوله وبذبحه يحل) في الباب ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحلل بفعله اه أي من محظورات الاحرام ولو بغير حلق قارى قلت وهذا مخالف للكلام المصنف وغيره مع انه لا تظهر له ثمرة تأمل وأفاده لو سرق بعد ذبحه لاشئ عليه وان لم يسرق تصدق به ويضمن الوكيل قيمة ما أكل منه لو غنياً وتصدق بها على الفقراء كما في الباب (قوله ولو بلا حلق وتقصير) لكن لو فعله كان حسناً وهذا عندهما ومن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يفعل فعليه دم وفي رواية ينبغي أن يفعل والا فلا شئ عليه وهو ظاهر (رواية كذا في الحقائق عن مبسوط خواهر زاده وجامع المحبوبي فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل أمافي الحرم فالحاق واجب اه قال في الشربلالية كذا جزم به في الجهورية والكافي وحكام البرجندی عن المصنف بقيل فقال وقيل انما لا يجب الحاق على قولهما اذا كان الاحصار في غير الحرم أمانيه فعليه الحل (قوله هدا) أي مأفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كالحلال) أي كاي فعل الحلال من حلق وطيب ونحو ذلك (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزاء ما جئ) ويتعد بتعدد الجنابات ط قلت ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم وينظر الفرق بينه وبين ما مر من أن الحرم لو نوى الرض ففعل كالحلال على ظن خروجه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد يلج ما ارتكب لاستناد الكل الى قصد واحد وعلاو ذلك بأن التأويل الفاسد معتبر في دفع الغنائم الدينية كالباعى اذا اتلف مال العادل أو قله ولا يخفى استناد الكل هنا الى قصد واحد أيضاً لذا قال بعض محشي ازبليعي ينبغي عدم التعدد هنا أيضاً (قوله ويجب) أي يلزم فيشمل الفرض القطعي كالأحصر عن حجة الفرض والواجب الاصطلاحي كالأحصر عن النفل أفاده ط (قوله ولو نضلاً) افاد شمول وجوب القضاء للفرض والنفل والمطنون والمفسد والحج عن الغير والحز والعبد الان وجوب أداء القضاء على العبد آخر الى ما بعد العتق لباب والمطنون هو مالو أحرّم على ظن أن عليه الحج ثم طهر عذمه فأحصر وصرح بالزدوى وصاحب الكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح السروحي في الغاية بأن الاصح وجوبه كالأول وسد بلا احصار أفاده القارى (قوله بالشروع) أي بسبب شروعه فيها وفيه ان هذا انما يظهر في النفل أما الفرض فهو واجب قضاء بالامر لا بالشروع تأمل (قوله لتحلل) لانه في معنى فانت الحج لتحلل بأفعال العمرة فاذا لم يأت بها قضاها نهر والحاصل أن المحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند العجز تلزمه العمرة فاذا لم يأت بهما يلزمه قضيهما كالأحرّم بهما كما في جامع قاضي خان (قوله ان لم يحج من عامه) أمالوج منه لم يجب معها عمرة لانه لا يكون كفائت الحج فتح وايضا انما تجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب (تنبيه) اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاها بقران أو افراد واعلم أن نية القضاء انما تلزم اذا تحوّلت السنة اتفاقاً لو احصاره بحج نفل فلو بحجة الاسلام فلا لانهما قد بقيت عليه حين لم يؤدّها فينويها من قابل فتح (قوله وعلى المعترعة) أي على المعترع اذا أحصر قضاء عمرة وهذا فرع تحقق الاحصار عنها ومن فروع المسألة مالو أهل بنسبتهم فان أحصر قبل التعيين كان عليه أن يبعث يهدى واحداً ويقضى عمرة استخساناً وفي التيسار حجة وعمرة وتعامه في النهر (قوله وعلى القارن حجة وعمرتان) ويتخير في القضاء بين الافراد والقران كما صرح حوايه وحقيقه في البحر فيفرد كلا من الثلاثة أو يجمع بين حجة وعمرة ثم يأتى بعمرة كما في شرح الباب (قوله احداهما التحلل) بشرط أن لا يوم العمرتين فيما اذا لم يحج من عام الاحصار اذ لو حج من عامه بأن زال الاحصار بعد الذبح وقدر على تجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة القران فقط كما في الفتح لانه لا يكون كفائت الحج فلا تلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل

لا تخوف جاز فان ادرك الحج فيها) ونعمت (والا لتحلل بالعمرة) لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه قبلي (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق وتقصير) هذا فائدة التعيين فلو ظن ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه لم يذبح أو ذبح في حل لزمه جزاء ما جئ (و) يجب (عليه ان حل من حجه) ولو نضلاً (حجة) بالشروع (وعمرة) للتحلل ان لم يحج من عامه (وعلى المعترعة و) على (القارن حجة وعمرتان) احداهما التحلل (فان يبعث ثم زال الاحصار وقدر على ادراك الهدى والحج) معا

بأفعال العمرة كما يفهم مما مر (قوله توجه وجوبا) أي ليؤدى الحج لقدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبذل نهر ويفعل بهديه ماشاء أي من بيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح اللباب (قوله والايقدر عليهما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قدر على الهدى فقط أو الحج فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليهما أو قدر على الهدى فقط فظاهر لكنه لو توجه ليتحل بأفعال العمرة جاز لأنه هو الأصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الحج دون الهدى فجواز التحلل قول الامام وهو الاستحسان لأنه لو لم يتحل لضاع ماله مجانا وحرمة المال كحرمة النفس الا أن الأفضل أن يتوجه وتماسه في النهر (تنبيه) لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لأن وقتها جميع العمر فلهما من الاربع صورتان فقط أن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده (الرحق) ونحوه في اللباب (فرع) لو بعث الهدى ثم زال احصاره وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدى ونوى به احصاره الثاني جاز وحل به وان لم ينو لم يجز ولو بعث هديا لجزاء صيد ثم أحصر ونوى أن يكون لا احصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه لباب (قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحل بالهدى بل يبقى محرما في حق كل شيء ان لم يحلق أي بعد دخول وقته وان حلق فهو محرم في حق النساء لا غير الى أن يطوف للزيارة فان منع حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء لترك الوقوف بمزدلفة والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحلق كما في اللباب والزيلي وغيرهما ونقله في الجرع عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكله في البحر بأن واجب الحج اذا ترك لعذر لا شيء فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوف الزحام لا شيء عليه كالحائض تترك طواف الصدر ولا شك أن الاحصار عذر ثم أجاب بمحمل ما هنا على الاحصار بالعدو لا مطلقا فانه اذا كان بالمرض فهو سماوي يكون عذرا في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فانه لا يقطع حق الله تعالى كما في التيمم ١٥ ونقله في النهرويه جزم المقدسي في شرح نظم الكنز وذكر مثله في جنابات شرح اللباب قلت ولا ترد مسألة ترك الوقوف لخوف الزحام لما روي في التيمم أن الخوف ان لم ينشأ بسبب وعيد العبد فهو سماوي (قوله للامن من القنوت) فيه ان المعتمر كذلك لان العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصار فيها وأوجب بان المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما يلزمه ولا يمكنه أن يتحل بالحلق في يوم النحر فله التسخير أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة الى التحلل بالهدى من غير عذر أفاده الزيلي لكن قيل ليس له أن يحلق في مكانه في الحل بل يؤخره الى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان عن العتابي أنه الاظهر (قوله على الاصح) مقابله ما روي عن الامام من انه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله والقادر على أحدهما الخ) نصريح بمفهوم قوله والممنوع بمكة عن الركبن محصور وذكره بهد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قبيل ذلك الاعم بعد الاخص فليس بترك رخص (قوله فلتقام حجه به) قالوا المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئا بحر وقد مننا الكلام فيه أوّل كتاب الحج (قوله وأما على الطواف) سواء أهدركنى الحج باعتبار الصورة والافالطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا أفاده ط (قوله فلتحل به) لأن فائت الحج يتحل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى زيلي وفي شرح اللباب انه يكون في معنى فائت الحج فيتحل عن احرامه بعد فوت الوقوف بأفعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء ١٥ فالأقتصار على ذكر الطواف لأنه ركن العمرة والا فلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لا بد معه من السعي والحلق واليه أشار بقوله كما مر أي في قول المصنف والالتحلل بالعمرة وكذا مر قبل باب القران في قوله ومن لم يقف فيها فأتى حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبيه) اسقط المصنف من هنا باب القنوت المذكور في الكنز وغيره ككتفاء بما ذكره قبل باب القران وقد علم أن الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة القنوت والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الافساد بالجماع وان لزمه المعنى في فاسده والرابع الرفض وفروعه مذكورة في الباب السابق والله تعالى أعلم

* (باب الحج عن الغير) *

اعترض في الفتح بان ادخال ال على الغير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزوم الاضافة ١٥ لكن قال بعض

مطلبه
كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في
كتبه الستة كتب ظاهر الرواية

(توجه) وجوبا (والا) يقدر عليهما
(لا) يلزمه التوجه وهي رباعية (ولا)

احصار بعد ما وقف بعرفة للامن
من القنوت (والممنوع) لو بمكة

عن الركنين محصور على الاصح
(والقادر على أحدهما) أما

على الوقوف فلتقام حجه به وأما
على الطواف فلتحل به كما مر

(باب الحج عن الغير)

مطلب

في دخول ال على غير

الاصل أر كل من أتى بعبادة ما له
جعل ثوابها لغيره وان نواها عند
الفعل لنفسه لظاهر الأدلة وأما
قوله تعالى وأن ليس للإنسان
الاماسى أى الا اذا وهبه له

مطلب

في اهداء ثواب الاعمال للغير

مطلب

حين أخذ في عبادته شيئا من الدنيا

أئمة النعماء منع قوم دخول الالف واللام على غير وكل وبعض وقالوا هذه كالاتي تعرف بالاضافة لا تعرف بالالف
واللام وعندى انها تدخل عليها فيقال فعل الغير كذا والكل خبر من البعض وهذا لان الالف واللام هنا
ليست للتعريف ولست المعاقبة للاضافة لانه قد نص ان غيرا تعرف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير
قد يحمل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فيصالح دخول الالف واللام عليه أيضا من هذا الوجه
يعنى انها تعرف على طريقة حل النظر على النظر فان الغير نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير الجزء وحل
النظر على النظر سائق شائع في لسان العرب كحل الضد على الضد كالاتي يعنى على من تتبع كلامهم وقد نص
العلامة المخبري على وقوع هذين الجملتين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أفاده ابن كمال (قوله
بعبادة ما) أى سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طوافا أو حجبا أو عمرة أو غير ذلك
من زيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع
البر كما في الهندية ط وقد منافي الزكاة عن التاترخانية عن المحيط الافضل ان تصدق نقلا أن ينوى لجميع
المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه وفي البحر بحثان اطلاقهم شامل للفريضة
لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على ان الثواب
لا ينعدم كما علمت وسند كرفيا لوالأهل حجج عن أبويه انه قيل انه يجزيه عن حج الفرض وهذا يؤيد ما بحثه في البحر
ويؤيده أيضا قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض وبحث أيضا ان الظاهر انه لا فرق بين أن ينوى به
عند الفعل للغير أو يذله لنفسه ثم يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم اه قلت واذا قلنا بشموله للفريضة أفاد
ذلك لان الفرض ينويه عن نفسه فاذا صح جعل ثوابه لغيره دل على انه لا يلزم في وصول الثواب أن يتوى الغير
عند الفعل وقد منافي آخر الجناز قيل باب الشهيد عن ابن القيم الحنبلي انه اختلف عندهم في انه هل يشترطية
الغير عند الفعل فقبل لا لكون الثواب له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الاولى لانه اذا وقع له لم يقبل
انتقاله عنه وقد مناعه أيضا انه لا يشترط في الوصول أن يهديه بلفظه كما لو أعطى فقيرا بنية الزكاة لان السنة
لم تشترط ذلك في حديث الحجج عن الغير وشيوعه نعم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكتب كما لو نوى أن يهب
أو يعتق أو تصدق وانه يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه ويوفقه انه لو اهدى الكل الى أربعة يحصل لكل
ربعه ونحوه هناك (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا ليحج شيئا من عبادته للمعطي
وينبغي أن لا يصح ذلك اه أى لانه ان كان أخذه على عبادة سابقة يكون ذلك يعمالها وذلك باطل قطعاً
وان كان أخذ لم يحصل يكون اجارة على الطاعة وهي باطلة أيضا كائن على في المتون والشروح والفتاوى
الا فيما استغناء المتأخرون من جواز الاستئجار على التعليم والاذان والامامة وعلوه بالضرورة وخوف
ضياح الدين في زماننا لا تقطع ما كان يعطى من بيت المال وبه علم انه لا يجوز الاستئجار على الحج عن الميت لعدم
الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا على التلاوة والذ كر لعدم الضرورة أيضا ونظام الكلام على ذلك في
رسالتنا شفاء العليل وبيل الغليل في بطلان الوصية بالختمات والتأليل فافهم (قوله له جعل ثوابها لغيره)
أى خلافا للمعتزلة في كل العبادات والمالك والشافعي في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة
فلا يقولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في ان له ذلك أولا كما هو ظاهر النقط بل في انه
يفعل بالجعل أولا بل يلغوه جعله أفاده في الفتح أى الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله لغيره) أى
من الاحياء والاموات بحج عن البدائع قلت وشمل اطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح
بذلك من أئمتنا وفيه نزاع طويل لغيرهم والذي رجحه الامام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما بسطناه
آخر الجناز فراجع (قوله وان نواها الحج) قد منا الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الأدلة) له لقوله له جعل
ثوابها لغيره وهو من اضافة الصفة للموصوف أى للدلالة الظاهرة أى الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى اللغوي
لا الاصولي لان الأدلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تتحمل التأويل كما تعرفه (قوله أى الا اذا وهبه)
جواب قوله وأما واستقط الفاس من جوابها وهو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله فأما القتال لا قتال لديكم
كما في المغني وأجاب عن قوله تعالى فأما الدين اسودت وجوههم أ كفرتم بأن الاصل فيقال لهم
أ كفرتم بخلاف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاس في الحذف قال ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالا

كالخارج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصح على الصحيح انتهى وكذلك
الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه بأى المفسرة له والتقدير وأما قوله تعالى فقول أى الا اذا وجبه
على أن الدماميني اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهد له بالاحاديث والآثار (قوله
كما حققه الكمال) حيث قال ما حاصله ان الآية وان كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكن يحتمل أنها منسوخة
أو مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير الى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهي بكبشين المحلين أحدهما
عنه والآخر عن أمته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشر مختزجوه فلا يبعد أن يكون مشهورا يجوز
تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطني أن رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال كان لي
أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد الموت أن
تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صومك وروى أيضا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر
على المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات
وعن انس قال يا رسول الله ان اتيتك عن موتانا ونفج عنهم وندعولهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم
وانهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواء أبو حفص العكبرى وعنه أنه صلى الله عليه وسلم
قال اقرأوا على موتاكم بس رواء أبو داود فهذا كله ونحوه مما تركناه خوف الاطالة يبلغ القدر المشترك بينه
وهو النفع بعمل الغير مبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الامر بالدعاء للوالدين ومن الاخبار باستغفار
الملائكة للمؤمنين قلعي في حصول النفع فيخالف ظاهر الآية التي استدلوها بها اذ ظاهرها أن لا ينفع
استغفار أحد لا حد لا حد بوجه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقط عنا باتباع ارادة ظاهرها فتقيدنا بها بما لم يبيحه
العامل وهذا أولى من التسخ لانه اسهل اذ لم يطل بعد الارادة ولانها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اه
(قوله أو اللام بمعنى على) جواب آخر ورده الكمال بانه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها فانها وعظ للذي
تولى واعطى قليلا وأكسدى اه وأيضا فانها تستكرمع قوله تعالى أن لاترز وزرة وأخرى وأجيب
بأجوبة أخذ كرها الزيلعي وغيره منها التسخ بآية والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان وعلمت ما فيه ومنها
انها خاصة بقوم موسى وابراهيم عليهما السلام لانها حكاية عما في ضميرهما ومنها أن المراد بالانسان الكافر
ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه ليس له الاسعيه لكن قد يكون سعيه بمباشرة
اسبابه بتكثير الاخوان وتحصيل الايمان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من
ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلعي وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن
أحد ولا يصلي أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب كما في البحر (قوله ولقد أفصح
الزاهد الخ) حيث قال في المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل والتوحيد انه
ليس له ذلك الخ فعدل عن الهداية وسمى اهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الاصلح على الله
تعالى وانه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقولهم بتنى الصفات وانه لو كان له صفات قديمة لتعدد القديماء
والقديم واحد وبيان ابطال عقيدتهم الزائفة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتكتفل برده
وكذلك الشيخ مصطفى الرحقي في حاشيته فقد اطال واطاب وأوضح الخطأ من الصواب (قوله والله الموفق)
لا يخفى على ذوى الافهام ما فيه من حسن الابهام (قوله العبادة) قال الامام اللامنى العبادة عبارة
عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بأمره والقربة ما يقترب به الى الله تعالى فقط
أومع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم اه ملخصا من ط عن أبي السعود (قوله كزكاة) أى
زكاة مال أو نفس كصدقة الفطر أو أرض كالعشر ودخل في الكاف النفقات وأشار الى أن المراد بالمالية
ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المؤنة أو مؤنة فيها معنى العبادة كما عرف في الاصول (قوله وكفارة)
أى بأنواعها من اعتاق واطعام وكسوة بحر (قوله تقبل النيابة) الاصل فيه ان المقصود من التكليف
الابتلاء والمشتة وهي في البدنية باتعاب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تتحقق المشتة على
نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا القدرة وفي المالية بتنقيص المال المحبوب للنفس بإيصاله الى التقدير

كما حققه الكمال أو اللام بمعنى
على كما في ولهم اللعنة ولقد أفصح
الزاهد عن اعترالهنا والله
الموفق (العبادة المالية) كزكاة
وكفارة (تقبل النيابة) عن
المكلف (مطلقا) عند القدرة
والعجز ولو النائب ذميا

مطلب
في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة

وهو موجود بفعل النائب والقياس ان لا تجزئ النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة المالية عند العجز المستقر الى الموت رخصة وفضلا بأن تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بحر (قوله لان العبرة بالخ) علة للتعميم وبيان لوجه اقامة الذم في العبادة المالية المشروطة لها النيابة بأن الشرطية الاصلية دون النائب (قوله ولو عند دفع الوكيل) دخل في التعميم ما لو توى الموكل وقت الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فيما بينهما كما في البروقى ما لو عزلها وتوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعبرة الشارح تشملها والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود النيابة وقت الدفع حكما وعليه يمكن دخولها أيضا في قول الجرح وقت الدفع الى الوكيل وبقي أيضا ما لو توى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه بدنياً في تملك أعمال البدن نهر عن الحواشي السعدية والاولى أن يقال ان الصوم امسالة عن المفطرات أي منع النفس عن تناولها والمنع من أعمال البدن (قوله والمركبة منهما) قال في غاية السروجي وفي المبسوط جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج مركباً من البدن والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قدر على المشي الى عرفات وفي قاضي خان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج يشترطه الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لان الشرط غير المشروط والشئ لا يتركب من شرطه كما أن صحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء للظهارة وهما بالمال ولم يقل أحداً بانها مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المحشين وقد سنا جوابه في أول الحج (قوله كحج الفرض) أطلقه فنحمل الحجة المندورة كما في البحر وقيد به نظراً لشرط دوام العجز الى الموت لان الحج النفل يشترط النيابة من غير اشتراط عجز فضلاً عن دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لان قسم البدنية فقط كما توهم بل هو أولى من الحج اذ لا بد له من آلة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كحج المكي وتتمام تحقيقه في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) تعليل لاشتراط دوام العجز الى الموت أي فيعتبر فيه عجز مستوعب لنتية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم (تنبيه) محل وجوب الاجحاج على العاجز اذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجحاج عليه ان كان له مال ولا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح زيلعي والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاجحاج اتساقاً ما لم يملك ما لا حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف وأمسله أن صحة البدن شرط للوجوب عندهم ولوجوب الاداء عندهما وقد منا أول الحج اختلاف التعجيل وان قول الامام هو المذهب (قوله حتى تلزم الاعادة بزوال العذر) أي العذر الذي يرجى زواله كالحبس والمرض بخلاف نحو العمى فلا إعادة لزواله على ما يأتي (قوله وبشرطية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده وبشرط الامر لان ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولونسي اسمه الخ) ولو احرم مبهما أي بان احرم بحجة واطلق النيابة عن ذكر المحجوج عنه فله أن يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع في الافعال كما في الباب وشرحه وقال في الشرح بعد أن نقل عن الكافي أنه لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين اجماعاً لا ينبغي أن يحمل الاجماع اذا لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له أن يعين غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه عند الشافعي (قوله كالحبس والمرض) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر سماوياً أو بصنع العباد وفي البحر عن التجنيس وان أحج بعد وقينه وبين مكة ان أقام العدة على الطريق حتى مات أجزأه والا فلا اهـ ومن العجز الذي يرجى زواله عدم وجود المرأة محرقة تعدد الى أن تبلغ وقتا تعجز عن الحج فيه أي لكبر أو عجز أو زمانة فحينئذ تبعت من يحج عنها أما لو بعثت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم الان دام عدم المحرم الى أن مات فيجوز كالمرضى اذا حج رجلاً ودام المرض الى أن مات كما في البحر وغيره (قوله فلا إعادة مطلقاً الخ) ظاهر اطلاق المتن اشتراط العجز الدائم انه لا فرق بين ما يرجى زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه شئ في الفتح قال في البحر وليس بصحيح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحيط والخانية والمعراج اهـ وأقره في النهروبية المصنف وحقيقته في الشرع بلالية ونقل التصريح به عن كافي النسفي (قوله ثم عجز) أي بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان وقت الوقوف صحيحاً ما لو عجز قبل فراغ النائب واستقر أجزأه وقوله لم يجزه

لان العبرة بنية الموكل ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلاة وصوم (لا) تقبلها (مطلقاً والمركبة منها) كحج الفرض (تقبل النيابة عند العجز فقط) لكن (بشرط دوام العجز الى الموت) لانه فرض العمر حتى تنزم الاعادة بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج عنه) أي عن الآمر فيقول احرمت عن فلان وليت عن فلان ولونسي اسمه فتوى عن الآمر صحيح وتكفي نية القلب (هذا) أي اشتراط دوام العجز الى الموت (اذا كان) العجز كالحبس و (المرض يرجى زواله) أي يمكن (وان لم يكن كذلك) كالعشى والزمانة سقط الفرض (يحج الغير عنه) فلا إعادة مطلقاً سواء (استمر به ذلك العذر ام لا) ولو حج عنه وهو صحيح ثم عجز واستقر لم يجزه لفقد شرطه

أى عن الفرض وان وقع نفلا لا أمرأ فاده في البحر قال الجوى ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والوزراء من الاجحاج عنهم لان عجزهم لم يكن مستقرا الى الموت اه أو لعدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحته عن الفرض بل يقع نفلا ط قلت لكن قد منعا عن شرح الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بعينه من الامراء ملحق بالمجوس فيجب الاجحاج في ماله الخالى عن حقوق العباد اه أى اذا تحقق عجزه بما ذكره ودام الى الموت (قوله وبشرط الامر به) صرح بهذا الشرط في البحر عن البدائع وفي الباب (قوله فلا يجوز) أى لا يقع مجزنا عن حجة الاصل بل يقع عن النائب فله جعل نوابه للاصل وسيأتى توضيح ذلك (قوله الا اذا حج أو أوج الوارث) أى فيجزيه ان شاء الله تعالى كما في البدائع والباب وهذا اذا لم يوص المورث أمال أو وصى بالا حجاج عنه فلا يجزيه تبرع غيره عنه كما يأتى في المتن ثم اعلم أن التقيد بالوارث يشهد منه ان الاجنبى يخالفه والارز الغاء هذا الشرط من أصله والعجب انه في الباب ذكر هذا الشرط وعمم شارحه الوارث وغيره من أهل التبرع وعبارة الباب وشرحه هكذا الرابع الامر أى بالحج فلا يجوز حج غيره بغير أمره ان أو وصى به أى بالحج عنه فانه ان أو وصى بأن يحج عنه فتطوع عنه أجنبى أو وارث لم يجز وان لم يوص به أى بالا حجاج فتبرع عنه الوارث وكذا من هم أهل التبرع فتح أى الوارث ونحوه بنفسه أى عنه أو حج عنه غيره جاز والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بجوازه البتة وهذا قيد بالمشيئة فنى مناسك السروجى لومات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أو حج عن أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزيه ان شاء الله وبعد الوصية يجزيه من غير المشيئة اه ثم أعاد في شرح الباب المسألة في محل آخر وقال فلو حج عنه الوارث أو أجنبى يجزيه ونسقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه اتصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني والسروجى اه وسيأتى تمامه فالظاهر ان في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير قيد على الرواية الاخرى (قوله لوجود الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكانه صار مأمورا بأداء ما عليه أو لان الميت يأذن بذلك لكل أحد بناء على ما قلنا من ان الوارث غير قيد وعلى البدائع بالنص أيضا والظاهر انه أراد به حديث الخلعمة (قوله النفقة من مال الامر الخ) أى المحجوج عنه ومحتززه قوله الا ترى ولو انفق من مال نفسه الخ ويأتى بيانه (قوله وج المأمور بنفسه) فليس له اجحاج غيره عن الميت وان مرض ما لم يأذن له بذلك كما يأتى متنا (قوله وتعيه ان عينه) هذا يغنى عن الشرط الذى قبله تأمل والمراد بتعيينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز حج غيره) أى وان مات فلان المذكور لان الموصى صرح بمنع حج غيره عنه كما أفاده في الباب وشرحه (قوله وان لم يقل لا غيره جاز) قال في الباب وان لم يصرح بالمنع بأن قال يحج عنى فلان فوات فلان وأجوا عنه غيره جاز (قوله وأوصلها في الباب الى عشرين شرطا) تقدم منها ستة وذكر الشارح السابع بعد ذلك والثامن وجوب الحج فلأوج الفقير أو غيره ممن لم يجب عليه الحج عن الفرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود العذر قبل الاجحاج فلأوج صحيح ثم عجز لا يجزيه العاشر أن يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو بأمره ضمن النفقة والمعتبر ركوب أكثر الطريق الا ان ضاقت النفقة فحج ماشيا جاز الحادى عشر أن يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث والا فحق حيث يبلغ كما سيأتى بيانه الثاني عشر أن يحرم من الميتات فلأوج عمر وقد أمره بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن ويبحث فيه شارحه بما حاصله أنه غير ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلت قد منا الكلام عليه مستوفى قبيل باب الاحرام فراجع الثالث عشر أن لا يفسد حجه فلأفسده لم يقع عن الامر وان قضاه وسيأتى بيانه الرابع عشر عدم المخالفة فلأمره بالافراد فقرن أو تمتع ولولا الميت لم يقع عنه ويضمن النفقة كما سيأتى ولو أمره بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه أو بالحج فحج ثم اعتمر عن نفسه جاز الا أن نفقة اقامته للحج أو العمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت في مال الميت وان عكس لم يجز الخامس عشر أن يحرم بحجة واحدة فلأهل بحجة عن الامر ثم باخرى عن نفسه لم يجز الا ان رفض الثانية السادس عشر أن يفرد الا هلالا لو احدث لو أمره رجلان بالحج فلأهل عنهما ماضن وسيأتى تمام الكلام عليه السابع عشر والثامن عشر اسلام الامر والمأمور وعقلهما كما سيأتى فلا يصح من المسلم للكافر ولا من المجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طر وجنونه صح الاجحاج

(وبشرط الامر به) أى بالحج
عنه (فلا يجوز حج الغير بغير اذنه
الا اذا حج) أو أوج (الوارث
عن مورثه) لوجود الامر
دلالة وبقي من الشرائط النفقة
من مال الامر كلها أو
اكثرها وج المأمور بنفسه
وتعيه ان عينه فلو قال يحج عنى
فلان لا غيره لم يجز حج غيره ولو لم يقل
لا غيره جاز وأوصلها في الباب الى
عشرين شرطا منها عدم اشتراط
الاجرة فلأوستأجر رجلان قال
استأجرتك على أن تحج عنى بكذا
مطلبه
شروط الحج عن الغير عشرين

عنه التاسع عشر تميز المأثور فلا يصح احتجاج صبي غير مميز ويصح احتجاج المراهق كما سأتى العشرون عدم القوات
وسأتى الكلام عليه قال في الباب وهذه الشرائط كلها في الحج القرض وأما النفل فلا يشترط فيه شيء منها
الا الاسلام والعقل والتمييز وكذا الاستتجار ولم يجده صريحاً في النفل وجرم به شارحه لكن هذا مبنى على أن
الحج لا يقع عن الميت وفيه مانع كرهه بعده (قوله لم يجزجه عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية
يقع الحج عن المحجوج عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة اهـ وبه كان يقول شمس الانعة المرحسي وهو
المذهب اهـ وصرح في الخاتمة بان ظاهر الرواية الجواز لكنه قال ايضا ولا جبراً جرم مثله واستشكله في فتح
التدبير بما قالوا من ان ما ينفعه المأمور انما هو على حكم ملك الميت لانه لو كان ملكه لكان بالاستتجار ولا يجوز
الاستتجار على الطاعات فالعبارة اخذت ما في كافي الحاكم وله نفقة مثله وزاد ايضاحها في المبسوط فقال
وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لانه قد غرق نفسه لعمل يتفقد به المستأجر هذا
وانما جاز الحج عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج فتكون له نفقة مثله اهـ قلت وعبرة كافي الحاكم
على ما نقله الرضوي رجل استأجر رجلاً ليحج عنه قال لا تجوز الاجارة وله نفقة مثله وتجوز حجة الاسلام عن
المحجوج اذا مات فيه قبل أن يخرج اهـ ومثله ما في البحر عن الاسيبغاني لا يجوز الاستتجار على الحج ولو
دفع اليه الاجر فحج يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة الا اذا تبرع به
الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للعاج اهـ ملخصاً والحاصل ان قول الشارح لم يجزجه عنه خلاف ظاهر
الرواية وان قول الخاتمة له أجر مثله يشعر بأن الاجارة فاسدة مع انها باطله كالاتجار على بقية الطاعات
وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عبر في الكافي وانما ما أجرا بجواز وهذا أحسن مما قيل
انه مبنى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستتجار على الطاعات لما علمته مما تقدمه أقول الباب من ان
التأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستتجار على التعليم والاذان والامامة للضرورة لاعلى جميع
الطاعات كما أوضحه المصنف في منعه في كتاب الاجارات والالزام الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد
ولا ضرورة للاستتجار على الحج لا مكان دفع المال اليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة
كما علمت التصريح به عن المبسوط والمتون المصرح فيها بجواز الاستتجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازه
على الحج بل المصرح به في عامة متون المذهب انه لا يجوز الاستتجار على الحج كالنكاح والوقاية والجمع واختار
ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشربلاني في رسالته بلوغ الارباب انه لم يذكر أحد من مشايخنا
جواز الاستتجار على الحج اهـ قلت ولوقيل بجوازه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من ان المأمور
ينفق على حكم ملك الميت وانه يجب عليه رد الفضل واشراط الانفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وان الوصي
لودفع المال لو ارث ليحج به لا يجوز الا باجازه الورثة وهم كبار لانه كاتبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا اجازة
الباقين كما في الفتح ولو كان بطريق الاستتجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فافهم
(قولاً ولو أنفق من مال نفسه الحج) قال في الفتح فان أنفق الاكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال
المدفوع اليه وفاء بحجه رجع به فيه اذ قد يتبلى بالانفاق من مال نفسه لبغته الحاجة ولا يكون المال حاضراً
فقد ذلك كالوصي والوكيل يشترى لليتيم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل
اهـ قال في البحر وبهذا علم أن اشتراطهم أن تكون النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لا مطلقاً اهـ
وقال في الخاتمة اذا خلط المأمور بالحج النفقة بمال نفسه قال في الكتاب يعرض فان حج وأنفق جاز وبرئ عن
الضمان اهـ اذا عرفت هذا فتقوله وأنفق كله أو أكثره الضمان لمال الأمر وفيه مضاف مقدار أي مقدار
كله أو مقداراً كثيراً وهذا يرجع الى المستثنين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وحج وأنفق مقدار
كل مال الأمر المدفوع اليه أو مقداراً كثيراً جاز وكذا اذا خلط النفقة بماله وحج وأنفق الخ أفاده ح وقوله
وبرئ من الضمان أي الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا لا ينافي الا أن الأمر بل نقل السامحاني عن الذخيرة له
الخلط بدراهم النفقة أمر به أو لا للعرف (قريبه) سند كراهه لو أوصى أن يحج عنه بالغ من ماله فأجج الوصي من
مال نفسه ليرجع اليه ذلك لان الوصية باللفظ فيه تقييد لفظ الوصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اهـ بحر
قلت وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصي الا أن يفرق بينهما بأن المأمور

مطلب
في الاستتجار على الحج
لم يجزجه وانما يقول أمرتك
أن تحج عني بلا ذكرك اجارة
ولو أنفق من مال نفسه أو خلط
النفقة بماله وحج وأنفق كله
أو أكثره جاز وبرئ من الضمان

(وشرط الحجز) المذكور
 (الحج الفرض لا النفل) لاتساع
 بابه (وبقع الحج) المفروض
 (عن الأمر على الظاهر) من
 المذهب وقيل عن المأمور نفلا
 وللا أمر ثواب النفقة كالنفل
 (لكنه بشرط) لصحة النيابة
 (أهلية المأمور لصحة الأفعال) ثم
 فرع عليه بقوله (بجواز الضرورة)
 بمهلة من لم يحج (والمرأة) ولو أمة
 (والعبد وغيره) كالمراهق وغيرهم
 أولى لعدم الخلاف (ولو أمر ذميا)
 أو مجنونا

مطلب
 في حج الضرورة

قد يضطر إلى ذلك على ما مر فليست تل (قوله وشرط الحجز الخ) قد علمت مما تقدمناه عن الباب ان الشروط
 كلها شروط للحج الفرض دون النفل فلا يشترط في النفل شيء منها الا الاسلام والعقل والتمييز وكذا عدم
 الاستحجار على ما مر بيانه (قوله لاتساع بابه) أي انه يتساح في النفل ما لا يتساح في الفرض قال في الفتح
 أما الحج النفل فلا يشترط فيه الحجز لانه لم يجب عليه واحدة من المشقتين أي مشقة البدن ومشقة المال فإذا
 كان له تركهما كان له أن يتمل احدهما تنقرا إلى ربه عز وجل فله الاستثناء فيه صحيحا اه (قوله
 على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كافي كثير من الكتب بجر ويشهد بذلك الاكابر من
 السنة وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمور نفلا الخ) ذهب اليه عامة المتأخرين كافي
 الكشف قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا ثمرة لانه انهم اتفقوا ان الفرض يسقط عن الأمر لا عن المأمور
 وانه لا بد أن ينويه عن الأمر وتماه في البحر قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يتناول المأمور من الثواب
 بل ذكر العلامة نوح عن مناسك القاضى حج الانسان عن غيره أفضل من حجه عن نفسه بعد أن أدى فرض
 الحج لان نفعه متعد وهو أفضل من انقاسر اه تأمل (قوله كالنفل) مقتضاه ان النفل يقع عن المأمور
 اتصافا ولا أمر ثواب النفقة وبه صرح بعض الشراح وسنرى عليه في الباب وردة الانتقائي في غاية البيان بانه
 خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي الحج التطوع عن الصحيح جائز ثم قال وفي الأصل يكون الحج عن
 الحج اه (قوله لكنه يشترط الخ) استدراك على قوله يقع عن الأمر فان مقتضاه صحته ولو من غير الأهل
 ط أي كما نصح انابة ذمى في دفع الزكاة (قوله لصحة الأفعال) عبر بالصحة دون الوجوب ليس المراهق فانه
 أهل للصحة دون الوجوب ط (قوله ثم فرع عليه) أي على ان الشرط هو الاهلية دون اشتراط أن يكون
 المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحزبة والبلوغ (قوله مهلة) أي بصاد مهلة
 وبخفيف الزاء (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والضرورة يراد به الذي لم يحج عن نفسه اه
 أي حجة الاسلام لان هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعم من المعنى اللغوي فكان ينبغي للشارح ذكره لانه
 يشمل من لم يحج أصلا ومن حج عن غيره أو عن نفسه نفلا أو نذرا أو فرضا فاسدا أو صحيحا ثم ارتد ثم أسلم بعده
 كما أفاده ح (قوله وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كافي الزيلعي
 ح ولا يخفى ان التعليل بفيدان الكراهة تنزيهية لان مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعمل في الفتح الكراهة
 في المرأة بما في المبسوط من أن حجها أنقص اذ لا دخل عليها ولا سعى في بطن الوادي ولا رفع صوت بالتلبية
 ولا حلق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه واطاق في صحة اجحاج العبد فشم
 ما اذا كان باذن مولاه أو بغيره كذا صرح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضا والأفضل أن يكون قد حج
 عن نفسه حجة الاسلام خروجا عن الخلاف ثم قال والأفضل اجحاج الحزب العالم بالمناسك الذي حج عن نفسه وذكر
 في البدائع كراهة اجحاج الضرورة لانه تارك لفرض الحج ثم قال في الفتح بعدما أطال في الاستدلال والذي
 يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه
 كراهة تحريم لانه تضيق عليه في قول سني الامكان فيما ثم بركه وكذا الوتنفل لنفسه ومع ذلك يصح لان النهي
 ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو القوات اذ الموت في سنة غير نادر اه قال في البحر والحق انها تنزيهية
 على الأمر لقولهم والأفضل الحج تحريمية على الضرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يمتنع عن نفسه
 لانه اثم بالتأخير اه قلت وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور ويحمل كلام الشارح على الأمر فيوافق
 ما في البحر من أن الكراهة في حقه تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريمية (تنبيه) قال في نهج النجاة
 لابن حزة النقيب بعد ما ذكر كلام البحر المارة أقول وظاهره يفيد أن الضرورة الفقير لا يجب عليه الحج بدخول
 مكة وظاهر كلام البدائع باطلاقة الكراهة أي في قوله يكره اجحاج الضرورة لانه تارك لفرض الحج يفيد انه بصير
 بدخول مكة قادر على الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الأمر وهي واقعة القتوى فليست تل
 اه قلت وقد أفتى بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة أبو السعود وتبعه في سكب الانهر وكذا أفتى به السيد
 أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وافق سيدي عبد الغنى النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة لانه في هذا العام
 لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره بمال الأمر فيحرم عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل

ليج عن نفسه ويترك عياله ببلده حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا وامام في البدائع
فاطلاقة الكراهة المنصرفة الى التحريم يقتضي ان كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد
ما مر عن الفتح ثم تقدمنا اول الحج عن اللباب وشرحه ان الفقير الافاقي اذا وصل الى ميقات فهو كالملك في انه
ان قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعم انه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو افاقي فلما صار كالملك
وجب عليه حتى لو نواه تنفلا لزمه الحج ثانيا ١٥ لكن هذا لا يدل على ان الضرورة الفقير كذلك لان قدرته
بقدره غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج ليحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار
قادر اقدره نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الضرورة الفقير مثله لما صح تقييد ابن
الهام كراهة التحريم بما اذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعلله لكراهة بانه تنصت للوجوب
عليه فليست اتمل (قوله لا يصح) أي لهدم الاهلة المذكورة (قوله واذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه
كمرض وجس ونمل ما لو عينه الا حرا أولا (قوله عن الميت) أي عن المحجوج عنه حيا أو ميتا (قوله الا اذا
أذن له) بالبناء للجهول لينا سب ما بعده ويشمل ما لو أذن له الميت أو وصيه ولم يكن عينه الميت بمنع اعجاب غيره
كما مر (قوله خرج المكاف الخ) أما اذا لم يخرج وأوصى بان يحج عنه وأطلق أي لم يعين ما لا ولا مكانا فانه يحج
عنه من ثلث ماله من بلده ان بلغ الثلث لان الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه والا فحق حيث يبلغ وان لم
يمكن من مكان بطلت الوصية كما في اللباب قال شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل المراقبة والافاد في شيء
يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى أن يحج عنه بمال وصي مبلغه فانه ان كان يبلغ من بلده فنه
والا فحق حيث يبلغ ١٥ واحترز بالمكلف عن غيره كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحترز بقوله الى الحج عما لو
خرج له تجارة ونحوها وأوصى فانه يحج عنه من وطنه اجماعا كما في المعراج وغيره وقيد بخروجه بنفسه لانه لو أمر
غيره ومات المأمور في الطريق فسيب كرتنصليه بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف بعرفة
ولو كان بمكة يجر وفي التجنيس اذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت لان الحج عرفه بالنص وقد منع عند
الكلام على فروض الحج ان الحاج عن نفسه اذا أوصى بانجام الحج تجب بدنه (قوله انما تجب الوصية به الخ)
كذا في التجنيس قال الكمال وهو قيد حسن شريلالية (قوله فالامر عليه) أي الشأن مبني
على ما فسرته أي عينه فان فسر المال يحج عنه من حيث يبلغ وان فسر المكان يحج عنه منه ح قلت واظهار
انه يجب عليه أن يوصى بما يبلغ من بلده ان كان في الثلث سعة فلو أوصى بمادون ذلك أو عين مكانا دون بلده
يأثم لما علمت أن الواجب عليه الحج من بلديسكنه (قوله من بلده) فلو كان له أوطان فن أقربها الى مكة
وان لم يكن له وطن فن حيث مات ولو أوصى خراساني بمكة أو مكي بباري يحج عنهم من وطنه ما ولو أوصى
المكي أي الذي مات بالري أن يقرن عنه بقرن عنه من الري لباب أي لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا
لا استحسانا) الاول قول الامام والثاني قولهما وأورد ليحج في الهداية فتحمل أنه محتار لانه المأخوذه
في عامة الصور الاستحسان عناية وتواءم في المعراج لكن المتن على الاول وذكر تنصيصه العلامة قاسم في كتاب
الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان واليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلو أوصى الوصي عنه
من غيره) أي من غير بلده فيما اذا وجب الاعجاب من بلده لم يصح ويضمن ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا
لانه خالف الا أن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل كما في اللباب
والبحر (قوله ثلثه) أي ثلث مال الموصي فان بلغ الثلث الاعجاب راكبا فأنما ما شيا لم يجز وان لم يبلغ
الاما شيا من بلده قال محمد يحج عنه من حيث بلغ راكبا وعن الامام أنه يجزئ بينهما وأما ان كان الثلث يكتفي
لاكثر من حجة فان عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وان أطلق أجمع عنه في كل سنة حجة واحدة أو أجمع
في سنة حجبا وهو الافضل تعجلا لتنفيذ الوصية لانه رجا مال المال وان عين الميت في كل سنة حجة
فهو كالاتفاق كما لو أمر الوصي رجلا بالحج السنة فأنه الى القابلة جازع عن الميت ولا يضمن لان ذكر السنة
للاستعجال لا للتقييد بحر قلت ومثل الثلث ما لو قال أجمعني بألف والالف يبلغ حجبا كما في اللباب
وشرحه (قوله وان لم يف من حيث يبلغ) ان كان لو أجمع عنه من حيث يبلغ وفضل من الثلث وتبين أنه يبلغ من
موضع أبعده منه يضمن الوصي ويحج عن الميت من حيث يبلغ الا أن يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة

(لا يصح) (واذا مرض المأمور)
بالحج (في الطريق ليس له دفع المال
الى غيره ليحج) ذلك الغير (عن الميت
الا اذا) أذن له بذلك بان (قبل له
وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له)
ذلك (مرض أولا) لانه صار
وكيلا مطلقا (خرج) المكلف
(الى الحج ومات في الطريق
وأوصى بالحج عنه) انما تجب
الوصية به اذا أخره بعد وجوبه
أما لو حج من عامه فلا (فان فسر
المال أو المكان) فالامر عليه
أي على ما فسر (والا فيحج) عنه
(من بلده) قياسا لا استحسانا فليحفظ
فلو أوصى الوصي عنه من غيره لم يصح
(ان وفيه) أي بالحج من بلده
(ثلثه) وان لم يف من حيث يبلغ
استحسانا

مطلب
العمل على القياس دون الاستحسان
هنا

فلا يضمن شرح الباب ونقله في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف بـاء وكما فعل في الباب لانه لو كان وصي قبل كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمأمور ثم مات كان للوارث استرداد ما في يد المأمور وان احرم كإسباقي في الفروع أى ولومع وجود الوصى لان الباقي صار ميراثا لسكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرم) فلو احرم ليس له الاسترداد والمحرّم يحض في احرامه وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان احرّم حين أراد الاخذه فله أن يأخذه ويكون احرامه تطلقا عن الميت شرح الباب عن خزانة الاكل (قوله والا) يعنى بأن رده لعلية غير الحايّة كضعف رأى فيه أو جهل بالمناسك أو ما لو بلاه أصله فالتفقة في مال الدافع قال في البحر ان استرد بخيانة ظهرت منه أى من المأمور فالتفقة في ماله خاصة وان استرد بخيانة ولا تهمة فالتفقة على الوصى في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أو لجهله بالمأمور المناسك فأراد الدفع الى أصله منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لضعف الميت اه أفاده ح (قوله أوصى بحج الخ) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص فترجع عنه الوارث بالحج أو الاجحاج يصح كما قدمه المصنف أى يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قدمناه ونقل ط عن اللؤلؤية أن التعليق بالمشيئة على القبول لا على الجواز وقدّمنا أيضا عن شرح الباب أن الوارث غير قيد فاذا لم يوص بمجزئه تبرّع الوارث والاجنبى عنه وسبأ في تمام الكلام عليه (قوله فقطع عنه رجل) أطلق الرجل المتطوع فنحل الوارث وبه صرح قاضى خان بقوله الميت اذا أوصى بأن يحج عنه بماله فبيع عنه الوارث أو الاجنبى لا يجوز اه قلت يعنى لا يجوز عن فرض الميت والا فلا ثواب ذلك الحج ح عن التبريلالية ولهذا قال المصنف لم يجزه من الاجزاء لكن سبأ أى ما يدل على أن الثواب انما يحصل للميت اذا جعله له الحاج بعد الاداء (قوله وان أمره الميت) أى ان الميت اذا أوصى بالاجحاج عنه وأمر ان يحج عنه زيد فحج عنه زيد من مال نفسه لم يجز عن الميت للعلّة المذكورة فافهم (قوله أكن لوج عنه ابنه) أى مثلاً والا فكذا حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصى كذلك كما يفيد ما يأتى قريبا عن عدة الفتاوى ثم ان هذا استدراك على إطلاق الرجل في قوله فقطع عنه رجل بأن الوارث أو الوصى يخالف الاجنبى في أنه لو قطع من وجهه بأن انفق من ماله ليرجع في التركة جاز بخلاف الاجنبى لان الوارث خليفة عن الميت ولذا الوترى الدين من مال نفسه ليرجع جاز قال في البحر ولو حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الانفاق اه قلت وقدّمنا أن الوارث ليس له الحج بمال الميت الا أن تجيز الورثة وهم كبار لان هذا مثل التبرّع بالمال فالظاهر تقييد الحج الوارث هنا بذلك أيضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالى) في البحر عن آخر عدة الفتاوى للصدر الشهيد لو أوصى بأن يحج عنه بأف من ماله فأجج الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصى وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه (قوله وكذا لو أجم ليرجع) أى انه يجوز واستفيد منه أنه لو أجم ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليها في الثانية حيث قال اذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأجج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنبى لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه قال في شرح الباب بعد نقله وفيه بحث لا يخفى اه أى لما مر من أنه يشترط في الحج عن الغير اذا كان بوصية الانفاق من مال المحجوج عنه احترازا عن التبرّع كما مرّ بيانه فتجوز فيه فيما لو أجم من ماله لا يرجع بخلاف ذلك ولذا لم يجز فيما لو حج الوارث بنفسه لا يرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علمت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الانفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أجم عنه ليرجع دون ما اذا انفق لا يرجع فيهما واستشهد كل ذلك في التبريلالية أيضا والفرقة بأنه في الاجحاج قام الوارث مقام الميت في دفع المال فكأن المأمور أنفق من مال الميت بخلاف ما اذا حج الوارث بنفسه فانه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الاجتزاد الافعال فلم يجز ما لم ينو الرجوع في ماله غير ظاهرة لان حجه بنفسه لا بد له من النفقة أيضا فافهم (قوله ومن حج) أى أهل الحج لانه يصير مخالفا بمجرّد الاهلال بلا توقف على الاعمال أفاده ح قلت أى في صورة المن والافند لا يصير مخالفا الا بالشروع كما سيظهر لك (قوله عن أمره) أى ولو كان أبويه أو اجنيين كما صرح به في الفتح فقوله في البحر يشمل الابوين

ولو وصى الميت ووارثه أن يسترد
المال من المأمور ما لم يحرم ثم
ان رده بخيانة منه فنفقة الرجوع
في ماله والا ففى مال الميت (أوصى
بحج فقطع عنه رجل لم يجزه)
وان أمره الميت لانه لم يحصل
مقصوده وهو ثواب الانفاق
لكن لو حج عنه ابنه ليرجع
في التركة جازان لم يقل من مالى
وكذا لو أجم ليرجع كالدين اذا
قضاء من مال نفسه (ومن حج عن
كل من أمره)

وسياى احراجهما فيه نظر لان الا فى الاحرام عنهما بغير امرهما والكل كلام هنا فى الاحرام عن
 الامرير فافهم (قوله وقع عنه) أى عن المأمور فلا ولا يجوز له عن حجة الاسلام بحر ونهر وفيه نظري
 قريبا (قوله لانه خالفهما) علته لوقوعه عنه وللضمان أى لان كل واحد انما امره أن يخلص النفس له
 وقد صر فها ليج نفسه لانه لا يمكنه ايقاعه عن أحدهما لعدم الاولوية (قوله وينبغي صحة التعيين لو أطلق)
 أى كما لو قال ليس بحجة وسكت قال الزبلى وان أطلق بأن سكت عن ذكر المنجوج عنه معينا ومبهما قال
 فى الكافى لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين هنا اجبا لعدم المخالفة اه وقوله ينبغي أن يصح التعيين
 أى تعيين أحد أمريه قبل الطواف والوقوف كفى مسألة الابهام وقوله اجبا قال شيخنا ينبغي أن يجزى فيه
 خلاف أبى يوسف الا فى مسألة الابهام لجرى ان علته الآية هنا أيضا اه ح (قوله ولو أبهمه) بأن
 قال ليس بحجة عن أحد أمرى ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة
 فيما لوجع بين امرين ليجتين ثم شرع فى طواف القدوم ارتفعت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرك
 قلت يمكن أن لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعتبر اه ح (قوله جاز) أى عندهما وقال
 أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن نفقتهم وهو القياس لان كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له
 فاذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو الاستحسان ان هذا الابهام فى الاحرام والاحرام ليس بتقصود وانما هو
 وسيلة الى الافعال والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاستثنى به شرط ح عن الزبلى قلت والحاصل
 أن صور الابهام أربعة أن يهل بحجة عنهما وهى مسألة المتن أو عن أحدهما على الابهام أو يهل بحجة ويطلق
 والرابعة أن يحرم عن أحدهما معينا بالتعيين لما احرم به من حج أو عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازاها
 بلا خلاف كما فى الفتح وقد ذكر فى المتن أن مبنى الجواب فى هذه الصور على أنه اذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول
 بعد ذلك الى الآخر وانما بعد ما صرف نفقة الآخر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذى اخذ النفقة له لا ينصرف
 الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة أو عز شرعا عن التعيين فى الصورة الاولى من الصور الاربع تحققت
 المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الابوين الآية لانهما بدون الامر كما يأتى فلا تتحقق المخالفة فى ترك
 التعيين ويمكنه التعيين فى الانتهاء لان حقيقة جعل الثواب ولذا الوأمره بأوامر بالحج كان الحكم كفى الاجنبين
 وفى الصورة الثانية من الاربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع فى الاعمال ولا يمكن صرف الحج له
 لانه أخرجهما عن نفسه بجعلها لاحد الأمرين فلا تنصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين
 ولم يتحقق ذلك لانه يمكنه التعيين الا اذا شرع فى الاعمال ولوشوط لان الاعمال لا تقع لغیر معين فتقع عنه
 ثم لا يمكن تحويلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب أيضا وفى الصورة الثالثة
 لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لاحد الأمرين ولا تضر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فأظهر
 الكل اه ما فى الفتح ملخصا وأنت خير بآن ما قرره فى الصورة الثانية صريح فى أنه اذا شرع فى الاعمال
 قبل تعيين أحد الأمرين وقعت الحجبة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالاولى
 فى الصورة الاولى والظاهر أنها تجزئه عن حجة الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها
 النفل والمأمور وان كان صرفها عن نفسه بجعلها لأمرين أو لاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف
 والالم تقع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كالأمر حرم عن نفسه ابتداء ولم يشوا النفل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال
 فى الفتح أيضا فيما لو أمره بالحج ففرق معه عمرة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام
 عن نفسه لان أقل ما تقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه فى النية وفيه نظر اه كلامه والظاهر
 أن وجه النظر ما قرره من أنه حيث تحققت المخالفة وقعت عن نفسه بطل صرف النية فتجزئه عن حجة
 الاسلام فقوله فى البحر فيما ترتفع عن المأمور فلا ولا تجزئه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقر
 فى شرح الملتقى وتبعه الشارح فى شرحه عليه أيضا بأنه يخرج بهما عن حجة الاسلام فهذا ما تحترق فافهم
 والسلام (قوله بخلاف ما لو أهلك الخ) مرتبط بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز له مستأنفة لبيان
 جهة المخالفة بين المسألتين فانه فى الاولى لا يجوز والثانية بخلافها لكان الجواز هنا مشروط بما اذا
 لم يأمره بالحج وقوله عن أبويه أو غيرهما تنبيه على أن ذكر الابوين فى الكبر وغيره ليس بقيد احترازي وانما

وقع عنه وضمن مالهما) لانه خالفهما
 (ولا يدر على جعله عن أحدهما)
 لعدم الاولوية وينبغي صحة التعيين
 لو أطلق الاحرام ولو أبهمه فان
 عين أحدهما قبل الطواف
 والوقوف جاز (بخلاف ما لو أهلك
 من حج عن أبويه أو غيرهما)

فأئذته الإشارة الى أن الولد يندب له ذلك جداً كما في الهر وبه علم أن التقيد بالابوين في هذه المسألة لا يدل على أن المراد بالآمرين في التي قبلها الاجنبيان بل الابوان اذا أمراء فحكمهما كالأجنبيين كما قدمناه عن الشيخ فظهر أنه لا فرق بين الابوين والاجنبيين في المسألتين وانما العبرة للامر وعدمه أي صريحاً كما يظهر قريباً فاذا أحرمت بحجة عن اثنين أمره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يتعدى على جعله لأحدهما وان أحرمت عنهما بغير أمرهما صريح جعله لأحدهما أو لكل منهما ~~وكذا~~ كذا لو أحرمت عن أحدهما لم يصبغ تعيينه بعد ذلك بالاولى كما في الفتح قال ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب وترتبه بعد الاداء تلغو نيته قبله فيصح جعله بعد ذلك لأحدهما أو لهما ولا اشكال في ذلك اذا كان مستغلاً عنهما فان كان على أحدهما الحج الفرض وأوصى به لا يسقط عنه تبرع الوارث عنه بماله نفسه وان لم يوص به فترت الوارث عنه بالا حجاج أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للثمنية أرايت لو كان علي أبيك دين الحديث انتهى وبهذا يظهر فائدة اخرى للتقيد بالابوين في هذه المسألة وهي سقوط الفرض عن الذي عينه له بعد الابهام لو بدون وصية لكن يشكك عليه أنه اذا لفت نيته لهما لعدم الامر ووقعت الاعمال عنه ألبتة كيف يصح تحويلها الى أحدهما وقدمت أن الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك الى الامر نعم يمكن تحويل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك اذا كان مستغلاً عنهما أي لان غاية حال المستغل أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض الغير بغير أمره فهو مشكك والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث اذا حج أو أجز عن مورثه جاز لوجود الامر دلالة أي فكأنه مأثور من جهة بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لاعتنا العامل فقوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو الخ مخصوص بما اذا لم يكن عليهما فرض لم يوص به وقد مرنا عن البدائع تعليقه بالنص ايضا وهو ما علمته من حديث الثمنية وبهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قدمنا عن شرح اللباب عن ~~السكرماني~~ والسروبي أن الاجنبي كذلك نعم هذا مخالف لاشتراط الامر في الحج عن الغير والاجنبي غير مأثور ولا صريحاً ولا دلالة وقد مرنا الجواب بأنه مبني على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقتصارا ~~لكن~~ وكز وغيره على الابوين فائدة ثالثة وهي أن الامر دلالة ليس له حكم الامر حقيقة من كل وجه لماعلمت من أن الابوين لو أمراء حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الابهام كما في الاجنبيين وان لم يأمرهم صريحاً صامح التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداء في الاجنبيين لتوهم أن الابوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الامر دلالة ففرضوها في الابوين لا فائدة صحة التعيين وان وجد الامر دلالة وليفقدوا أن المراد بالامر في المسألة الاولى الامر صريحاً والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لنا من مجموع ما قررناه أن من أهل ~~الجمعة~~ عن شخصين فان أمراء بالحج وقع حججه عن نفسه البتة وان عين أحدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وان لم يأمرهم فكذلك الا اذا كان وارثاً وكان على الميت حج الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للامر دلالة وللنص بخلاف ما اذا اوصى به لان غرضه ثواب الاتصاف من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبي مطلقاً لعدم الامر (قوله لانه متبرع بالثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الابوين دون مسألة الامر وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في المشربلية قلت وتعليل المسألة يفسد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويضيد ذلك الاحاديث التي رواها في الفتح بقوله أعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جداً لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لمن حج عن أبيه أو قضى عنهما مغرم ما به يوم القيامة مع الارار وأخرج أيضاً عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وافته فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما وكتب عند الله برّاً اه أقول قد علمت مما قررناه ان اذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به يتبع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل ايضا وقد صرفه الى غيره واجزنا صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على أحدهما فرض أو وصى به

من الاجانب حال كونه (متبرعاً
فعين) بعد ذلك جاز لانه متبرع
بالثواب

أولم يكن عليه فرض أصلا ويبدل على ذلك قوله في الفتح وانما يجعل لهما الثواب وترتبة بعد الاداء ومنه قول
 قاضي خان في شرح الجامع وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جواز هندا وجعل ثواب جهه لغيره لا يكون الا بعد
 اداء الحج فبطلت نيته في الاصرام فكان له أن يجعل الثواب لهما شاء اهـ فهذا صريح في أن النية لم تقع لهما
 وأن الاعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الاداء فيمكن ادعاء سقوط الفرض عن الفاعل بذلك
 كما حذرناه في مسألة الحج عن الآخرين ويعلم به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه أول الباب
 وأما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاعمال له لا للفاعل
 الا أن يقال ان الاعمال تقع للفاعل هنا ايضا كما هو مقتضى اطلاق عبارة الفتح وقاضي خان وغيرهما ولكن
 يسقط بها الفرض عن الميت فضلا من الله تعالى عملا بالنص وهو حديث الخطيبية وان خالف القصاص ولذا علقه
 أبو حنيفة بالمشيئة ويسقط بها الفرض عن الفاعل أيضا أخذنا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث
 مخالفا لحكم الاجنبي في ذلك فان قلت ما مر من تعطيل جواز حج الوارث بوجود الامر دلالة يقتضي
 وقوع الاعمال عن الميت لأنه لو أمره صريحا وقعت عنه بلا شبهة فيضاف ما اقتضاه اطلاق الفتح وغيره وح
 فلا يمكن سقوط فرض الفاعل بذلك ايضا قلت قد علمت أن الامر دلالة ليس كالامر صريحا من كل وجه ولذا
 صح تعيين أحد أبويه بعد الابهام ولو أمره صريحا لم يصح كالأجنبيين كما قد مرنا فلما اقتضى الامر دلالة وقوع
 الاعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلنا بوقوع الاعمال للفاعل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الاب
 أو الام عملا بالاحاديث المذكورة والله أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في تحريره هذه المواضع
 المشككة التي لم أر من أوضحها هذا الايضاح والله الحمد (قوله وفي الحديث) كلامه يومهم أن هذا حديث واحد
 مع أنه مأخوذ من حديثين كما علمت مع تغيير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للعارف
 اهـ ح (قوله لا غير) أي لا غير دم الاحصار من باقى الدماء الثلاثة وهو دم الشكر في القرآن والتمتع ودم
 الجنابة (قوله على الآخر) هذا عندهما وعليه المتون وعند أبي يوسف على المأمور (قوله قيل من
 الثالث) لأن الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من توابع الوصية وقيل من الكل لأنه دين وجب حقا
 للمأمور على الميت فتقضى من جميع ماله كالأوصى بأن يباع عبده ويصدق بفضاء الوصى وضاع الثمن
 من يده ثم استحق العبد فان المشتري يرجع بالثمن على الوصى ويرجع الوصى في قول أبي حنيفة الاخير
 في جميع التركة من شرح الجامع لقاضي خان واستوجه ط الأول والرحق الثاني (قوله ثم ان فاته الحج)
 أي فات المأمور المعلوم من المقام واطلق القوات فنعمل ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن
 أن يكون بتقصير منه كان تناول دواء ممرضاً قصد احتياجه احصره أفاده ح هذا وقد صرح حوا بأن عليه الحج
 من قابل بماله نفسه كنفات الحج كفى الحصر ثم قال ولم يصرح حوا بأنه في الاحصار والقوات اذا قضى
 الحج حل يكون عن الآخر أو يقع للمأمور اذا كان للآخر فهل يجبر على الحج من قابل بماله نفسه اهـ أقول
 قال في البدائع فان فاته الحج يصنع ما يصنع فأتى الحج بعد شروعه ولا يضمن النفقة لأنه فاته بغير صنعه وعليه
 في نفسه الحج من قابل لان الحج قد وجبت عليه بالشروع فلزمه قضاءها وهذا على قول محمد ظاهر لان الحج
 عنده يقع عن الحاج اهـ ونقله في النهر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الآخر ينبغي
 أن يكون القضاء عن الآخر وتلزمه النفقة اهـ ويؤيده أنه صرح في الباب بأنه ان فاته بأقصة سماوية
 لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت أي بناء على قول غير محمد فعلم أن على قول محمد عليه الحج عن نفسه وعلى قول
 غيره عن الميت وظاهره أنه يجب عليه من ماله لكن في التاتر خاتمة عن المتقى قال محمد يبيح عن الميت من ماله
 اذا بلغت النفقة والا فمن حيث تبلغ وعلى المحرم قضاء الحج الذي فات عن نفسه ولا ضمان عليه فيما أنفق ولا نفقة
 له بعد القوات اهـ فان مقتضاها أن الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء لما شرع فيه من مال نفسه
 ويخالفه ما في التاتر خاتمة أيضا عن التهذيب قال أبو يوسف اذا فسد حج قبل الوقوف عليه ضمان النفقة
 وعليه الحج الذي أفسده وعمره وحجة للآخر ولو فاته الحج لا يضمن لأنه أمين وعليه قضاء الفائت وحج عن الآخر
 اهـ فان قوله وعليه قضاء الفائت الحج يقتضي أن عليه الحجين من ماله الا أن يكون قوله وحج عن الآخر
 بضم أوله مبنيا لافعل أي وعلى الورثة الاجحاج من ماله ثم ان الظاهر أن هذا من مقول أبي يوسف

فله جعله لاحدهما أو لهما
 وفي الحديث من حج عن أبويه فقد
 قضى عنه حجته وكان له فضل عشر
 حجج ويعت من البرار (ودم
 الاحصار) لا غير (على الامر
 في ماله ولو ميتا) قبل من الثالث
 وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير
 منه ضمن وان باقته سماوية لا

فينا في مامر عن النهر فلينا تمل وسياق بقية الكلام عليه (قولده والجنابة) أطلقه فشميل دم الجامع ودم جزام
الصيد والخلق ولبس الخيط والطيب والمجاورة بغير احرام بحر (قولده على الحاج) أي المأمور أما الاول
خلاته وجب شكر اعلى الجمع بين التسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الامر لانه وقوع شرعي
لا حقيقي وأما الثاني فباعثا رآه تعلق بجنابته أفاده في البحر (قولده فيصير مخالفا) هذا قول أبي حنيفة
ووجهه أنه لم يأت بالمأمور به لانه امره بسفر يسرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمره الا من ضمن بدائع زاد
في المحط لان العمرة لم تقع عن الامر لانه ما أمره بها فصار كأنه حج عنه واعتمر لنفسه فيصير مخالفا ولو أمره
بالحج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف لانه ما أمره بحج مبقا ولو أمره بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفا
بمخلاف ما اذا حج أولا ثم اعتمر اه وانظر ما قدمناه قبيل باب الاحرام (قولده ضمن النفقة الخ) أما الدم
فهو على المأمور على كل حال بحر (قولده فيعيد بماله نفسه) لانه اذا أفسد لم يقع مأمور به فـ كان
واقعا عن المأمور فيضمن ما أنفق في حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة
لا يسقط الحج عن الميت لانه لما خالف في السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعا عنه فكذا الحج المؤدى به
صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة اخرى للامر كما قدمناه آتينا عن التاترخانية عن التهذيب أي سوى حج
القضاء وهو الاصح كما في المعراج وبه اندفع ما في البحر من قوله واذا فسد حجه لزمه الحج من قابل بماله نفسه
وفيما ما تقدم من التردد في وقوعه عن الامر اه (قولده وان مات الخ) الانسب ذكر هذه المسألة
عند قوله المار يخرج المكلف الخ (قولده قبل وقوفه) قيد به لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الامر
لانه أدى الركن الاعظم خاتمة وفتح وقد مناهجوه عن التجنس فاجتبه في البحر من أن أعظمه للامن
من الافساد بعده لانه يكفي فيجب على الامر الاجاب اه مخالف للمعتول وأما الوقي حيا وأتم الحج
الاطواف الزيادة فرجع ولم يطفه فقال في الفتح لا يضمن النفقة غير أنه حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه
لبقضى ما بقي عليه لانه جان في هذه الصورة اه (قولده من منزل امره) أي ان لم يعين منزلا والا تابع كما مر
(قولده فان مات) أي المأمور الثاني (قولده من ثلث الباقي بعدها) أي بعد النفقة أي ثلث الباقي
بعد هلاكها وهو المراد بقولهم ثلث ما بقي من المال قافهم وهذا عند الامام وعند أبي يوسف الباقي
من الثلث وعند محمد بما بقي مع المأمور مثاله أوصى بأن يحج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصي للمأمور
ألفا فسرق فعند الامام يؤخذ ما يكتفي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان سرق يؤخذ من ثلث
الالفين الباقيين هكذا الى أن لا يبقى مائتة يكتفي الحج وعند أبي يوسف اذا سرق الف الاقل لم يبق من ثلث
التركة الا ثلثاثة وثلاثون وثلث قد دفع له ان كفت ولا يؤخذ مرة اخرى وعند محمد ان فضل من الف
الاولى ما يبلغ الحج حج به والا فلا هكذا ذكر الخلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يحج عنه
من الثلث أو بأن يحج عنه ولم يزد أمالاً أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله فنقول محمد كقول أبي يوسف وتماه في جامع
قاضي خان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في يد المأمور فلو في يد الوصي بعد ما قاسم الورثة يحج عنه ثلث
ما بقي اتفقا كما في التاترخانية (قولده وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور) ان كان المراد أنه لا رجوع
لورثة الامر في تركه المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جد الان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو أتم الحج يجب عليه
رد الفاضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الامر فيجب من الثلث وقد صرح به القهستاني
حيث قال ثلث الباقي مما في ايدي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم بما انقصته قبل موته
أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحج بغير صنعه وان كان المراد أنه لا رجوع
في تركه بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم ثلث ما بقي من ماله أي مال الامر والظاهر
أن هذا مراد الشارح به على أنه لو فاته الحج بلا صنعه ولمعه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه اتفقا خلافا
لما قدمناه من ان هذا ظاهر على قول محمد وانه على قول غيره يكون القضاء عن الامر وتلزم المأمور بنفقة
فان مقتضاها أن المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثة الامر على تركه بنفقة الذي يأمرونه بالحج عن مورثهم
وهذا خلاف ما قرره الفقهاء هنا في المسألة الخلافية حيث جعلوا الاجاب ثانيا ثلث ما بقي من جميع مال
الامر أو الباقي من الثلث أو الباقي مع المأمور لم يقل أحد انه يكون من مال المأمور فينا في ما تقدم بحسب

(ودم القران) والتمتع (والجنابة)
على الحاج) ان أذن له الامر
بالقران والتمتع والا فيصير مخالفا
فيضمن (ضمن النفقة ان
جامع قبل وقوفه) فيعيد بماله نفسه
(وان بعده فلا) لحصول المقصود
(وان مات) المأمور (أو سرق
نفقته في الطريق) قبل وقوفه
(حج من منزل امره ثلث ما بقي)
من ماله فان لم يبق فنحن حيث يبلغ
فان مات أو سرق ثانيا حج من ثلث
الباقي بعدها هكذا مرة بعد
اخرى الى أن لا يبقى من ثلث ما يبلغ
الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره
أنه لا رجوع في تركه المأمور
فليراجع

عن البدائع والسراج والنهر فقه در هذا الشارح ما أبعد مرماه فافهم (قوله خلافا لهما) أي
 في الموضوعين فيما يدفع ثانياً وفي المحل الذي يجب الاحتجاج منه ثانياً فتح (قوله وقولهما استحسان) يعني
 قولهما في المحل أما فيما يدفع ثانياً فمذكور وفي الفقه قول الامام في الاول أي فيما يدفع
 ثانياً أوجه وقولهما هنا أوجه وقد مناهما في سائر ترجيحهما أيضاً عن العناية والمعراج لكن قد مناهما أيضاً المتون
 على قول الامام ونقل نصيحة العلامة قاسم (قوله كما مر) أي في قوله والافيهير مخالفاً فيضمن ح (قوله
 لا للتشديد) لان الحج لا يختلف باختلاف السنين ففي أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا ينبغي أن الاولى ايقاعه
 في السنة المعينة خوفاً من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والافضل أن يعود اليه) أي الى منزل
 الامر المذكور في المتن قال في البحر ولو أوج رجل الحج ثم أقام بمكة جاز لان الفرض صار مؤذياً والافضل
 أن يرجع ثم يعود الى أهله اه فافهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال في البحر فالجواب أن المأمور
 لا يكون مال كمالاً أخذه من النفقة بل يصرف فيه على ملك الامر حيا كان أو ميتاً معينا كان القدر أو لا
 ولا يحل له الفضل الا بالشرط الا في سواء كان الفضل كثيراً أو قليلاً أو سبباً من الزاد كما صرح به في الظهيرية
 اه قلت وهذا مما يدل على أن الاستحجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قدمنا الكلام عليه فافهم
 (قوله الا أن يوكفه الحج) قال في الفقه وإذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور يقول له وكنتك أن تهيب الفضل
 من نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقى منى لك وصية اه زاد في الباب وان لم يمين
 الامر رجلاً يقول للموصى أعط ما بقى من النفقة من شئت وان أطلق فقال وما يميني من النفقة فهو للمأمور
 فالوصية باطلة اه أي لانها مجهول (قوله ولو ارثه الحج) هذه المسألة تنقدت عند قوله ان وفي به ثلثة
 لكن ذكر في كل من الموضوعين مع زيادة لم توجد في الآخر في الاول زاد الوصى والتفصيل في نفقة
 الرجوع وفي هذا زاد قوله وكذا ان أحرم الحج وكان عليه أن ينظمه ما في سلك واحد ح (قوله وكذا ان أحرم
 وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه الحج) هذا التركيب فاسد المعنى ووجد في نسخة ليحج عنه بلا وصية وهي
 الصواب لان المراد أن المحجوج عنه اذا لم يوص بالحج ولكنه دفع الى رجل ليحج عنه ثم مات الدافع فللورثة
 استرداد المال الباقى من الرجل وان أحرم بالحج قال في النهر وقيد بابكون الامر أوصى بالحج عنه لما في المحيط
 لو دفع الى رجل ما لا ليحج به عنه فأهل بحجة ثم مات الامر فلورثته أن يأخذوا ما بقى من المال معه ويضمنونه
 ما أنفق بعد موته لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت اه (قوله وللوصى أن يحج الحج) قال
 في فتح القدير ولا يجوز الاستحجار على الطاعات وعن هذا قلنا لو أوصى أن يحج عنه ولم يرد على ذلك كان للوصى
 أن يحج عنه بنفسه الا أن يكون وارثاً ودفعه لوارث ليحج فانه لا يجوز الا أن يجبر الورثة وهم بكار لان هذا
 كالترفع بالمال فلا يصح للوارث الا باجازه الباقين ولو قال الميت للوصى ادفع المال لمن يحج عني لم يجز له أن يحج
 بنفسه مطلقاً اه (قوله ولو قال منع) أي عن الحج وكذبوه أي الورثة لم يصدق ويضمن ما أنفق من مال
 الميت الا أن يكون امرأ طاهر ايشهد على صدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا بطاهر يدل
 على صدقه فتح (قوله صدق بيمينه) لانه يدعى الخروج عن عهده ما هو أمانة في يده فتح (قوله الا الحج)
 أي فانه لا يصدق الا بيمينه لانه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعول خلافاً لما في حزانة
 الاكل بجر (قوله وقد أمر بالانفاق) أي مما عليه من الدين ط (قوله ولا تنقل الحج) لانه شهادة
 على النفي بجر أي لان مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة شهادتهم اثباتاً ح (قوله الا اذا برهننا الحج)
 لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات ح وفي بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع أي الورثة وهي أولى (تمة)
 في المحيط عن المستحق أوصى لرجل بألف وللمساكين بألف وللمسكين بألف والثلث ألفان بقسم الثلث
 بينهم أثلاثاً ثم تصاف حصة المساكين الى الحجة فما فضل عن الحجة فللمساكين لان البداءة بالفرض أهم ولو عليه
 حجة وزكاة وأوصى لانسان يتحصون في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والحج فيبدأ بمباية الموصى ولو فريضة
 ونذر بدئاً بالفريضة ولو تطوع ونذر بدئاً بالنذور ولو كلها تطوعات أو فرائض أو واجبات بدئاً بمباية الميت اه
 وتوضيح هذه المسألة سيأتى في الوصايا فاحفظها فاهم مهمة كثيرة الوقوع وبقي فروع كثيرة من هذا الباب
 تعلم من الفقه والمساب والله أعلم بالصواب

(لامن حيث مات) خلافا لهما
 وقولهما استحسان (فروع)
 يصبر على الصلوات والقران أو التمسح
 كما مر لا بالتأخير عن السنة الاولى
 وان عنت لانه للاستحجال
 لا للتشديد والافضل أن يعود اليه
 وعليه رد ما فضل من النفقة
 وان شرطه له فالشرط باطل الا
 أن يوكفه بهبة الفضل من نفسه
 أو يوصى الميت به لمعين ولو ارثه
 أن يسترد المال من المأمور ما لم
 يحرم وكذا ان أحرم وقد دفع
 اليه ليحج عنه وصيه فأحرم ثم مات
 الامر وللوصى أن يحج بنفسه
 الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثاً
 ولم تجز النسيئة ولو قال منع
 وكذبوه لم يصدق الا أن يكون
 امرأ طاهر او لو قال حجبت وكذبوه
 صدق بيمينه الا اذا كان
 مديون الميت وقد أمر بالانفاق
 ولا تقبل بينتهم أنه كان يوم النحر
 بالبلد الا اذا برهننا على اقراره
 انه لم يحج

* (باب الهدى) *

لما دار ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكا وجزاء احتجج الى بيان ما يتعلق به ابن كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحد هدية كطية ومطى ومطابا مغرب (قول ما يهدى) مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لا من الهدى والالزم ذكر المعرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه ح قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفنا لفظيا وهو سائغ ط واحتز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره نعمما كان أو غيره وبقوله من النعم عما يهدى الى الحرم من غير النعم فاطلاق النعماء في باب الايمان والنذور الهدى على غيره مجاز يجوز وبقوله ليتقرب به أى باراقه دمه فيه أى فى الحرم عما يهدى من النعم الى الحرم هدية لرجل وأفاده أنه لا بد فيه من النية أى ولولدالة فى الجرع عن المحيط الواحد من النعم يستوفى هديا يجعله صريحا أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استنسا بالنية الهدى ثابتة عرفا لان سوق البدنة الى مكة فى العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التلبد لا محذور السوق (قوله أدناه شاة) أى وأعلام مدينة من الابل والبقرة وفى حكم الادنى سبع بدنة شرح اللباب وأفاد بيان الادنى أنه لو قال لله على أن أهدي ولائته فانه يلزم شاة لانها الاقل وان عين شيأ لزمه ولو أهدي قيمتها جاز فى رواية وفى اخرى لا وهي الاربع ولا كلام فيما لو كان مما لا يراق دمه من المقولات فلو عتق ارق تصدق بقيمته فى الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصدق أفاده فى البحر واللباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى السن الحائز فى الهدى وهو النوى وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن فى السادسة ومن البقر ما طعن فى الثالثة ومن الغنم ما طعن فى الثانية لكنه يوهىهم أن الجذع من الغنم لا يجوز قال فى اللباب ولا يجوز دون النوى الا الجذع من الذأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظما وتفسيره أنه لو خلط بالشاة اشبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريفه) أى الذهاب به الى عرفات أو تشهيره بالتقليد ح عن البحر (قوله بل يندب) أى التعريف بمعنى ح لكن الشاة لا يندب بتليدها وفى اللباب ويسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه فعبر فى الاول بالبدن ليخرج الشاة وفى الثانى بالهدى ليدخلها فيه وأفاد أيضا أن الاول سنة والثانى مندوب فى كلام الشارح اجمال (قوله فى دم الشكر) أى القران والتمتع وكذا يقد هدى الطوق والنذر ولو قلد دم الاحصار والجنابة جاز ولا بأس به كما سيأتى (قوله ولا يجوز فى الهدايا الاما جاز فى النخايا) كذا عبر فى الهدايا وعلة بأنه قربى تعلق ببارقة الدم كالاضحية فيختصان بحمل واحد اه فأشار الى أنه مطرد منعكس فيجوز هنا ما يجوز ثمة ولا يجوز هنا ما لا يجوز ثمة ولا يرد على طرده ما قد مناه من جواز اهداء قيمة المندور فى رواية مع أنه لا يجوز فى الاضحية لان ما واقعة على الحيران كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم قتل الرواية مرجوحة على أن القيمة قد تجزى فى الاضحية كما اذا مضت أيامها ولم يضح الغنى فانه يتصدق بقيمتها فافهم (قوله فصح اشتراك ستة) أى لان ذلك جائز فى النخايا فيجوزها لما علمته من القاعدة واشتركا لافعال مصدر الرابعى المتعدى كالاختصاص والاكساب وهو مضاف الى مفعوله أى اشتراك واحد ستة قال فى الفتح عن الاصل والمبسوط فان اشترى بدنة لمتعة مثلام اشتركا فيها ستة بعدما أوجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما أوجبها صار الكل واجبا بعضها بايجاب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعليه أن يتصدق بالثلث وان نوى أن يشرك فيها ستة أجزأه لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولم يكن لم يوجبها حتى يشرك الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر السابق حتى تثبت الشراكة فى الاستداء اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه ان يشتريها لنفسه أو ينوى بعدد القرية زملة قوله فى شرح اللباب أى تعيين النية وتحصيصها اذا عرفت ذلك فالصور ستة اما أن يشتريها لنفسه خاصة أو يشتريها بلا نية ثم يعينها لنفسه أو يشتريها بلا نية ولم يعينها لنفسه أو يشتريها بنية الشراكة أو يشتريها مع ستة أو يشتريها وحده بأمرهم فقول الشارح شريبت لقربة لا يصح على اطلاقه بل هو خاص بما عدا الصورتين الاولين لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيل محمولا على الفقير لان الغنى لا تجب عليه بالشراء دليل ما ذكره فى اضحية البدائع عن الاصل من أنه لو اشترى بقرة ليضحى بها عن نفسه فأشرك فيها يجزئهم والا حسن فعل ذلك فى الشراء قال وهذا أى قوله يجزئهم محمول على الغنى لانها لم تعين أما الفقير

* (باب الهدى) *

(هو) فى اللغة والشرع (ما يهدى الى الحرم) من النعم (ليقترب به) فيه (أدناه شاة وهو ابل) ابن خمس سنين (وبقر) ابن سنتين (وغنم) ابن سنة (ولا يجب تعريفه) بل يندب فى دم الشكر (ولا يجوز فى الهدايا الاما جاز فى النخايا) كما سيبي فصح اشتراك ستة

فلا يجوز أن يشرك فيها لانه أو جبهها على نفسه بالشراء للاضحية فتعنت اه لكن سوى في الخالية في مسألة
الاضحية بين الغني والفقير فتأمل (قوله وان اختلفت أجناسها) في القتح عن الاصل والمبسوط كل من
وجب عليه من المناسك جاز أن يشارك ستة نفر قد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت أجناسها من دم متعة
واحصار وجزاء صيد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب الى اه وذکر نحوه في البحر
هنا وبه يظهر ما في قول البحر في القران والجنائيات أن الاشتراك لا يكتفي في الجنائيات بخلاف دم الشكر
وقد نهنا على ذلك أول باب الجنائيات (قوله في الحج) أي في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنائيات
والاحصار والنفل قال في التهر فليرد أن من نذر بدنة أو جزورا لا تجزئه الشاة (قوله الا الخ) أي فحب
فيها بدنة ولا ثالث لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظر اذ تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بتأمم
الحج يجب البدنة اطواف الزياره وجزاءه وكذا عند محمد فحب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احتراز
عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء وكنتهما من طواف العمرة ولا أداء طوافها بالجنائيات أو الحيض
أو النفاس اه (قوله قبل الحلق) أما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر (قوله
كأمر) أي في الجنائيات ح (قوله كالاضحية) أشار به الى أن المستحب أن تصدق بالثلث وبطعم الاغنياء
الثلث ويأكل ويذبح ثلث ح عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) قيد به لماسيا من أن حل الاتفاق به
لغيرا فقرامه متبديلوغ محله وأفاد في البحر أنه لا حاجة الى هذا القيد لانه قبل بلوغه الحرم ليس يهدى فلم يدخل
تحت عبارة المصنف ليحتاج الى اخراجه قال والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم بالقربية فيه بالاراقة وقد حصلت
فالاكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل ينفيه اه ونظريه في النهر ولم يبين وجه النظر ولعل
وجهه منع انه لا يسمى هديا قبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه
سواء قدر بالغ صفة أو حالامتدرة ولان المتوقف على بلوغه الحرم جواز الاكل منه واطعام الغني دون كونه
هديا ولذا لا يركب في الطريق بلا ضرورة ولا يحلبه ولو عطب أو تعيب قبله نحره وشرب صفة سنامه بدمه ليعلم
أنه هدى لفقره فلا يأكله غني كما يأتي فافهم (قوله ولو أكل من غيرها) أي غير هذه الثلاثة من بقية
الهدايا كدما الكفارات كلها والنذور وهدى الاحصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم وكذا الواطم غنيا
أفاده في البحر (قوله نحن مأكل) أي نحن قيمته وفي اللباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بأن باعه ونحو
ذلك بأن وهبه غني أو أتلفه وضيعه لم يجز وعليه قيمته أي ضمان قيمته لفقره ان كان مما يجب التصديق به
بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فانه لا يضمن شيئا اه وفيه كلام يعلم من البحر ومما علقناه عليه
(قوله أي وقته) أشار الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيم أوقات النحر أو هو مفرد مضاف فيم ط
(قوله فقط) أي لا يتعين غيرهما فيها ومنه هدى التطوع اذا بلغ الحرم فلا يتقيد بزمان هو الصحيح وان كان
ذبحه يوم النحر أفضل كما ذكره الزيلعي خلافا للقدوري بحر (قوله فلم يجز) أي بالاجماع وهو بضم أوله
من الاجزاء (قوله بل بعده) أي بل يجزئه بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه الا انه تارك للواجب عند الامام
فيلزمه دم للتأخير أما عندهما فعدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التحلل بالخلق لاشي عليه (قوله لا مني)
أي بل يستلزم في المبسوط من أن السنة في الهدايا أيام النحر مني وفي غير أيام النحر فمكة هي الاولى
شرح اللباب (قوله للكل) بيان لكون الهدى موقتا بالمكان سواء كان دم شكرا أو جناية لما تقدم أنه اسم
لما يهدى من النعم الى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا تقيد بالحرم عندهما
وقاسها ابو يوسف على الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحيط (قوله لا لفقيره) المعطوف محذوف
تعلق به المجرور والتقدير لا التصديق لفقيره واللام بمعنى على وهذا أولى من قول ح الصواب لفقيره بالرفع
عطفا على الحرم ط (قوله فان أعطاء ضمنه) أي ان أعطاه فلا شرط أما لو شرطه لم يجز كما في اللباب قال
شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي أنه اذا شرط أعطاه منه بقي شره كاله فيه فلا يجوز الكل لقصد العلم اه
أقول وفيه نظر لان صيرورته شريكافرع صفة الاجارة وسياق في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا تخرج لا ليشجبه
له بنفسه أو استأجر بغلا يحمل طعامه ببعضه أو ثورا ليطعن بره ببعضه فسدت لانه استأجره بجيزه
من عمله وحيث فسدت الاجارة يجب أجر المثل من الدراهم كما صرح حوا به أيضا وهذا يقتضي أن يجب له أجر

في بدنة شريت لقرية وان اختلفت
اجناسها (وتجوز الشاة) في الحج
(في كل شيء الا في طواف الركن جنباً)
أو حائضاً ووطئ بعد الوقوف) قبل
الحلق كما مر (وتجوز اكله) بل يندب
كالاضحية (من هدى التطوع)
اذا بلغ الحرم (والمتعة والقران
فقط) ولو أكل من غيرها نحن
مأكل كل (ويتعين يوم النحر) أي
وقته وهو الايام الثلاثة (لذبح
المتعة والقران) فقط فلم يجز قبله
بل بعده وعليه دم (ويعين
الحرم) لا مني (للكل لا لفقيره)
لكنه أفضل (ويتصدق بجلاله
وخطامه) أي زمامه (ولم يعط أجر
الجزائر) أي الذابح (منه) فان
أعطاه ضمنه

مثله دراهم ولا يستحق شيئا من العلم فلم يصير شريكاً فيه فليست مثل ثم رأيت في معراج الدراية مانعه والبضعة التي جعلت اجرة بمنزلة قفيز الطبعان لانها من منافع علمه فلا تكون اجرة اه ثم ذكر أنه لو تصدق عليه منها جاز ولو أعطاه شيئاً بجزائه ضمنه فعلم أن كلامه الاول فيما لو شرط الاجرة منها والاخير فيما لو لم بشرطه وأنه لا فرق بينهما والله أعلم (قوله ولا يركبه مطلقاً) أي سواء جاز له الاكل منه أو لا نهر قال وصرح في المحيط بجزمته (قوله شربلاية) نقل ذلك في الشربلاية عن الجوهرية والبرجندی والهداية وكافي النسفي وكافي الحاشي ومثله في الباب فما في البحر والنهر من أن ظاهر كلامهم أنها ان نقصت بركوبه لضرورة فانه لانحمان عليه بخالف لصريح المنقول (قوله فان اطعم منه) أي بما ضمنه من النقص وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعبرة البحر لوركبها أو حمل عليها فنقصت فعليه ضمان ما نقص وتصديق به على الفقراء دون الاغنياء لان جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق بيلوغ المحل (قوله وينضح) أي يرش بفتح الضاد وكسرهما بجر وفائدة قطع اللبن (قوله لو المذبح قريباً) مفعول بمعنى الزمان أي زمان المذبح لقولهم هذا اذا كان قريباً من وقت المذبح وفي بعض النسخ لو المذبح بدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح أن يراد كل من الزمان والمكان في المصدر المهي لان المشترك لا يستعمل في معنيين افاده الرحقي (قوله وتصديق به) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو استهلكه أو دفعه لغيره ضمن قيمته أي فتصدق بمثله أو بقيته شرح الباب (قوله ويتقسم الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسراً أما اذا كان معسراً أجزأ ذلك المعيب لان المعسر لم يتعلق الايجاب بذمته وانما يتعلق بما عينه سراج (قوله واجب) هل يدخل فيه هنا ما لو نذر شاة معينة فهل يكتف بزمنه غيرها أو لا لتكون الواجبة في العين لا في الذممة بجر والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقله عنه قريباً (قوله عطب أو تعيب) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له شرح الباب والعطب الهلاك وبابه علم (قوله بما يمنع الاضحية) كالعرج والعمى ط عن القهستاني (قوله ماشاء) أي من بيع ونحوه فتح (قوله ولو كان المعيب) خصه بالذكر لان ما عطب لا يمكن ذبحه ولما فرض المسألة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالعطب الاول حقيقته وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطب لا يمكن وصوله الى الحرم فينحره في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا أمكن سوقه لا داعي لنحره في غير الحرم بل يذبحه فيه في التعيب بالمعيب ايهام (قوله نحره الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يكن متعلقاً بذمته كن قال الله على أن تصدق بهذه الدراهم وأشار الى عينها فقلت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها سراج (قوله ولا يطعم) بفتح ايماء من باب علم أي لا يأكل ح فان اكل أو اطعم غنا ضمن لباب (قوله لعدم بلوغه محله) قال في الهداية لان الاذن يتناول معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أسلاً الا أن التصديق على الفقراء أفضل من أن يتركه جزاً للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود (قوله بدنة التطوع) قيد بالبدنة لانه لا يستقلد الشاة ولا تقلد عادة بجر (قوله ومنه النذر) لانه لما كان بايجاب العبد كان تطوعاً أي ليس بايجاب الشارع ابتداء بجر (قوله فقط) أفاد أنه لا يقلد دم الجنائيات ولا دم الاحصاء لانه جابر فيلحق بمنسأ كما في الهداية ولو قلده لا ينحر بجر عن المبسوط (فرع) كل ما يقلد يخرج الى عرفات وما لا فلا ويذبح في الحرم ولو نزل التعريف بما يقلد لا بأس به سراج (قوله شهدوا الخ) بيانه ما في الباب اذا التبس هلال ذي الحجة فوقعوا بعدا كمال ذي القعدة ثلاثين يوماً ثم تبين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم الحرفه وفهم صحيح وحجهم تام ولا تقبل الشهادة اه (قوله حتى الشهود) أي حجهم صحيح وان كان عندهم ان هذا اليوم يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم أن يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كافي للباب وغيره (قوله للعرج الشديد) بيان لوجه الاستحسان أي لان فيه بلوى عامة لتعذرا لاختراعه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة حرج بين فوجب أن يكتب به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية (قوله وقبله الخ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف

اما لو تصدق عليه جاز (ولا يركبه) مطلقاً (بلا ضرورة) فان اضطرت الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل ما عطفه وتصديق به على الفقراء شربلاية فان اطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط ولا يحل به (وينضح شرعها بالماء البارد) لو المذبح قريباً والا حله وتصديق به (ويقيم بدل) هدى (واجب عطب أو تعيب بما يمنع) الاضحية (وصنع بالمعيب ماشاء ولو) كان المعيب (نطقاً بنحره وصنع قلاذنه) بدمه (وضرب به صفحة سنامه) ليعلم أنه هدى للفقراء ولا يطعم (ولا يطعم منه غنيا) لعدم بلوغه محله (ويقلد) نذر بدنة (التطوع) ومنه النذر (والمنفعة والقران فقط) لان الاشتباه بالعبادة أليق والستر بغيرها أحق (شهدوا) بعد الوقوف (بوقوفهم بعد وقته لا تقبل) شهادتهم (والوقوف صحيح استحساناً حتى الشهود للعرج الشديد) (وقبله)

بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن التدارك فيه نظر لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يقفوا يوم عرفة يمكن كما قاله ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخ بأنه لا حاجة اليه قلت لكن اعتراضه ساقط لأن قول الهداية بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة ومعناه أنهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر فإنه لا يمكن التدارك قبل أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن أصلاً فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسالتين أنه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار لقبولها محل فقبلت مطلقاً بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن لقبولها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع لقناني خان حيث قال في توجيه القياس في المسألة الاولى ولهذا لو تبين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجوز ثم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر أنه وحاصله أن القياس هنالك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحجج وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسألة اذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية الا يوم النحر فهذا أصح مما قلناه والله الجدل فاذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبلت ان أمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقاً ثم ذكرنا هذا التقيد في مسألة ثالثة قال في البحر وقد بقي هنامسألة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس على أن هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهار قبلت شهادتهم قياساً واستحساناً لا يمكن من الوقوف فان لم يقفوا عشية فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلاً لانهم ارفق كذلك استحساناً وان لم يمكنه أن يقف ليلاً مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحساناً والشهود في هذا كغيرهم كما قدمناه وفي الظهيرية ولا ينبغي للامام أن يقبل في هذا شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك اهـ فان قلت فهل يمكن حل كلام المصنف على هذه المسألة تصحيح الكلامه قلت يمكن بشكك وذلك بأن يجعل قوله وقوله ظرفاً لشهدوا لالوقوفهم ويجعل المشهود به محذوفاً فيصير التقدير ولو شهدوا قبل وقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت ان أمكن التدارك الخ واقصر الشارح على إمكان التدارك لئلا يلزم على تقدير إمكانه نهاراً يقفهم قبول الشهادة بالاولى فافهم واغتم هذا التحرير المفرد (تت) قال في الباب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهر الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقد رآه الكني بالظهر اهـ وقد من تمام الكلام على ذلك في الصوم وقد مناه هنالك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل (قوله أو الثالث أو الرابع) أشار الى أن اليوم الثاني مثال لما يكثر رفيه الرمي فهو للاختراع في اليوم الاول فإنه لا رمي فيه الاجرة العسقية (قوله حسن) الاولى فحسن بالنساء أي هو مسنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان رمي في وقت الرمي لاشي عليه وان أخره الى الثاني كان عليه تأخير الجرة الواحدة سبع صدقات لانها أقل رمي يومها وان أخر الكل أو أحد عشر حصاة التي هي أكثر رمي اليوم فعليه دم عند الامام ولا شيء بالتأخير عندهما رجح فافهم وقد مناه في بحث الرمي أن رمي كل يوم فيه أو في ليلة تليه سوى اليوم الرابع أداء وفي اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فأتت رقعة الأداء والقضاء ولزم الجزاء (قوله لسنة الترتيب) هو المختار وعن محمد أنه واجب كما قدمناه في بحث الرمي (قوله وجوباً) راجع لقوله مشي ولقوله من منزله وقوله في الأصح راجع للوجوب فيما ومقابل الاول رواية الاصل أي المبسوط لمحمد بالتخيير بين الركوب والمشى ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب ابتداء المشي من الميقات والقول بأنه من محل يحرم منه لأن ابتداء الحج الاحرام وانتهائه طواف الزبارة فيلزمه بقدر ما التزم والمعول عليه التصحيح الاول لما روى عن أبي حنيفة لو أن بغدادياً قال ان كنت فلان فاعلى أن أج ماشياً فلقبه بالكوفة فكأنه فعله أن يمشي من بغداد وتماه في الفتح والجر (تنبيه) سريخ كلامهم هنا أن الحج ماشياً أفضل منه راكباً خلافاً لما قدمه الشارح أول كتاب الحج وقد مناه الكلام عليه هنالك (قوله حتى بطواف الفرض) وفي النذر بالعمرة حتى يحلق لباب قال شارحه وقياسه في الحج أن يقف بمحلته قبل الطواف

أي قبل وقته (قبلت ان أمكن
التدارك) ليلامع أكثرهم والا لا
(رمي في اليوم الثاني) أو الثالث
أو الرابع (الوسطى والثالثة
ولم يرم الا في فعدنا انقضاء ان رمي
الكل) بالترتيب (حسن وان
قضى الاول جاز) لسنة الترتيب
(نذر) المكف (حجاً ماشياً مشي)
من منزله وجوباً في الأصح (حتى
يطوف الفرض) لانتهاؤ الاركان

أو بعده ليخرج عن احرامه اه قلت ~~بكن~~ يجوز الطواف في الحج اسلال عن غير النساء فتأمل (قوله
وفي أقله بحسابه) أى يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط بحر (قوله لاشئ عليه) لعدم العرف
بالتزام التسليم به ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بالأحرام فلم يصربه ملتزما للأحرام كما في الفتح وغيره (قوله
أشترى محرمة) وكذا الواشترى عبدا محرما له أن يحلله بحر (قوله ولو بالاذن) أى ولو كانت محرمة
بإذن السائق (قوله لعدم خلف وعده) أى وعد المشتري فانه ما وعدها بخلاف البائع لو أذن لها فانه كان
يكره له أن يحلها كما في البحر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حللتك بل بفعله
أو بفعلها بأمره كالامتناسط بأمره بحر قلت وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الحج بل يخرج
من الأحرام بمجرد ما هو من المحظورات ولا يرد عليه ما صرح حوايه من أن من فسد حجه لا يخرج عن الأحرام
إلا بالأفعال ويلزمه التحليل بها كما توهمه الشرنبلالي في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمنهى
عنه ألا ترى أن من أحرمت بحججه لزمه رفض أحدهما وتحليل منه بالخلق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدد
أو مرض يتحلل بالهدى فكذاهما فان الأمة ممنوعة عن المضى لحق المولى ومثلها الزوجة أمان من فسد حجه
فانه مأمور بالمضى في فاسد كتابهنا على ذلك في الجنائيات فافهم وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى
وان وجب علم ما بعد كما صرح به في الباب فعلمنا ارسال هدى ووج وعرة ان كان أحرامها بالحج
وعرة ان كان بالعمرة وذلك على الأمة والعبد بعد العتق كما قدمناه أول باب الإحصار (قوله وهو أولى الخ)
لأن الجماع أعظم محظورات الأحرام حتى يتعلق به الفساد بحر وذكر بعده أن جاعها بتحليلها ان علم
بأحرامها والأفلا وفسد حجه (قوله وكذا) أى له أن يحلها ولا يتأخر تحليله إياها إلى ذبح الهدى بحر
(قوله ان لها محرم) فانها استجعت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها ح (قوله والا) أى ان لم يكن
لها محرم (قوله فهي محصورة) لعدم المحرم فلا زوج منعها لعدم وجوب خروجه معها فكانت محصورة شرعا
(قوله فلا تحلل إلا بالهدى) أى ليس له أن يحلها من ساعته كما في حج النفل بل يتأخر تحليله إياها إلى ذبح
الهدى وهذا أحد قولين وعزاه في المسلك الكبير إلى الكرخي والمبسوط وعزاه إلى الأصل أن للزوج
تحليلها بالهدى كما في شرح الساب فعلى رواية الأصل لافرق بين النفل والرفض (قوله وكذا المكتابة)
لأنها حرة من وجه ط (قوله بخلاف الأمة) فله أن يرجع بعد الإذن لأنها ملكها منافعها وهي لا تلك
فيكون الأمر إليه ط لكنه يكره كما مر (قوله الا اذا أذن) استثناء منقطع ط (قوله فليس لزوجها
منعها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له أن يستخدمها ولا يجب عليه تبويتها ط
وهذا أولى من قوله في شرح الباب لعل هذا إذا لم يوتئها (قوله حج الغنى) أفضل من حج الفقير لأن الفقير
يؤدى الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض أفضل من فضيلة التطوع ح عن المنح
وهذا انما يظهر في حج الفرض كما قاله ط وفيما إذا أحرما من الميقات أمارا من بلد هما فقد تساويا
في وجوب الذهاب (قوله حج الفرض أولى من طاعة الوالدين) لانه لا طاعة لخلق في معصية الخالق
سبحانه وتعالى لكن هذا إذا لم يضععا بسفرهما فلهما أول الحج أنه يكره بلا إذن عن مجب استئذانه أى كأحد
الأبوين المحتاج إلى خدمته وقد مناه أن الاجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما (قوله بخلاف النفل)
أى فان طاعتهما أولى منه مطلقا كما قدمناه عن البحر عن الملتقط (قوله ورجح في البرازية) أفضلية الحج
حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعا كذا روى عن الامام لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل
ومراد أنه لو حج نفعلا وأتفق أنهما لم يصدق به هذه الألف على المحاويج فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس
أفضل من اتفاق في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعا أفضل في المختار
على الصدقة اه قال الرضوي والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل
فهو الأفضل كما وردت آية أفضل من عشر غزوات وورد عكسه فيحمل على ما كان أنفع فإذا كان أشجع وأنفع
في الحرب فجهاده أفضل من حجه أو بالعكس فحجه أفضل وكذا بناء الرباط ان كان محتاجا إليه كان أفضل
من الصدقة وحج النفل وإذا كان الفقير مضطرا أو من أهل الصلاح أو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
فقد يكون إكرامه أفضل من حجات وعروبنا ربط كما حكى في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف

ولوركب في كله أو أكثر لزمه دم وفي
أقله بحسابه ولو نذر المشي إلى المسجد
الحرام أو مسجد المدينة أو غيرها
لاشئ عليه (أشترى محرمة)
ولو (بالإذن له أن يحلها) بلا
كرهية لعدم خلف وعده
(بقص شعرها أو بقلم ظفرها)
أو بس طيب (ثم يجامع وهو أولى
من التحليل بجماع) وكذا
لونكح حرة محرمة بتنفل بخلاف
الرفض ان لها محرم والافهى
محصرة فلا تحلل إلا بالهدى
ولو أذن لامرأته بنفل ليس له
الرجوع للملكها منافعها وكذا
المكتابة بخلاف الأمة الا اذا
أذن لامته فليس لزوجها منعها
(فروع) حج الغنى أفضل من حج
الفقر حج الفرض أولى من طاعة
الوالدين بخلاف النفل بناء الرباط
أفضل من حج النفل واختلاف
في الصدقة ورجح في البرازية
أفضلية الحج

مطلب
في تفضيل الحج على الصدقة

دنيا ريتأهب بها لحياتها امرأة في الطريق وقالت له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبني ضرورة فأفرغ لها ما معه فلما رجع حجاج بلده صار كل اقل رجل منهم يقول له تقبل الله منك فتعجب من قولهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في نومه وقال له تعجب من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق ملكا على صورتك حج عنك وهو يحج عنك الى يوم القيامة باكرامك لامرأة مضطرة من آل بيتي فانظر الى هذا الاكرام الذي ناله لم ينله بحججات ولا ببناء ربط (قوله لوقفة الجمعة الح) في الشرب ليلية عن الزبلي أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواء رزين بن معاوية في تجريد الصحاح اه لكن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله أليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فبقال أهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية علينا لجلعنا يوم عبيد فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عبيد اثنين يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه (قوله بلا واسطة) في المنك الكبير للسندى فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فوجه تخصيص ذلك بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غير يوم الجمعة قوما لا تقوم وقيل ان يغفر في وقفة الجمعة للعاج وغيره وفي غيره للعاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يتقبل حجه فيصعب يغفر له قيل يحتمل أن تغفر له الذنوب ولا ينال ثواب الحج المبرور فالمغفرة غير مقدمة بالقبول والذي يجب هذا أن الأحاديث وردت بالمغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا التقيد والله أعلم (تمة) قال العلامة نوح في رسالته المصنفة في تحقيق الحج الاكبر قيل انه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة أو غيرها واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي أوفى والمغيرة بن شعبة وقيل انه أيام منى كلها وهو قول جماعة وسنينا الثوري وقال مجاهد الحج الاكبر القران والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر الحج والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت العشاء والوقوف) بأن كان لوممكت ليصل العشاء في الطريق بطلع الفجر وقيل وصوله الى عرفة ولو ذهب ووقف يفوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الح) مشى عليه في السراج واختار في شرح اللباب عكسه لان تأخير الوقوف لعذر مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض حاشر لتحصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر امتداد من الأدلة النقلية والعقلية وهو مختار الراجح خلافا للنسوي من الأئمة الشافعية وقال صاحب الحجة صلى ماشيا موميا على قول من يراه ثم يقتنيه احتياطا قال وهذا قول حسن وجمع مستحسن اه (قوله قيل نعم الح) أي الحديث ابن ماجه في سننه المروى عن عبد الله بن كاتبة بن عباس بن مرداس ان أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامته عشة عرفة فاجبت اني قد غفرت لهم ما خلا المقالم فاني أخذ للمطلوم منه فقال اي رب ان شئت أعطيت المطلوم الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشة عرفة فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فاجيب الى ما سأل الحديث وقال ابن حبان ان كاتبة تروى عنه انه منكر الحديث وكلاهما ساقطا الاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صحبت واحداه فنيه الحجة والافتد قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشرك اه وروى ابن المبارك انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقام عمر فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة قال هذا لكم ولمن اتى من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر خير ربنا وطاب وتعامه في الفتح وساق فيه أحاديث أخر والحاصل أن حديث ابن ماجه وان ضعف له شواهد تجمعه والآية أيضا تؤيده ومما يشهد له ايضا حديث البخاري مرفوعا من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمته وحديث مسلم مرفوعا ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكل في شرح المشارق في هذا الحديث أن الحرفي تحبط ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل وأخذ المال وأحرز به دار الحرب ثم أسلم لم يؤاخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراده

مطلب
في فضل وقفة الجمعة

لمشقة في المال والبدن جميعا
قال ربه أفتى أبو حنيفة حين حج
وعرف المشقة لوقفة الجمعة منزلة
سبعين حجة ويغفر فيها لكل فرد
بلا واسطة ضاق وقت العشاء
والوقوف يدع الصلاة ويذهب
لعرفة لمخرج هل الحج يكفر
الكبائر قيل نعم كبري أسلم

مطلب
في الحج الاكبر

مطلب
في تكفير الحج الكبار

ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيذا في بشارته وترغيبا في مباحته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما مباحا والكفار وانما يكفران الصغار ويجوز أن يقال والكفار التي ليست من حقوق أحد كسلام الذي اه ملخصا وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كما في البحر وفي شرح الباب ومشي الطيبي على ان الحج يهدم الكبار والمظالم ووقع منازعة غربية بين امير بادشاه من الخنسية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وكتبت رسالة في بيان هذه المسألة اه قلت وظاهر كلام الفتح الميل الى تكفير المظالم ايضا وعليه مشي الامام السرخسي في شرح السبر الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب وعزاه ايضا المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث الخ فقال وهو يشمل الكبار والتبعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وقائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يستقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلما أخرها بعد تجمدها ثم أخر اه ونحوه في البحر وحقق ذلك البرهان الثاني في شرحه الكبير على جوهره التوحيد بان قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا فناء وحقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في الذمة ليست ذنبا وانما الذنب المظالم فيسقط اثم حنافة الله تعالى فقط اه والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والركعة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما توهمه كثير من الناس أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والركاة اذ لم يقل أحد ذلك اه وبهذا ظهر أن قول الشارح كربي أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا فائلا به كما علمه بل هذا الحكم يخص الحربي كما مر عن الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذ مات قبل القدرة على أدائه سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يني به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فالله تعالى يرضى خضوعه عنه كما روي الحديث والظاهر أن هذا هو مراد الثانيين بتكفير المظالم أيضا والام يبق لقول بتكفيرها محل على ان نفس مظل الدين حق عبد أيضا لان فيه جناية عليه بتأخير حقه عنه حيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين أيضا عند العجز كما تقدم عن عياض لكن تنقيده عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر لان التوبة مكفرة بنفسها وهي انما تسقط حق الله تعالى لاحق العبد فتعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث الماترة وأما انه لا فائلا بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين الماتر وحينئذ يحق قول الشارح كربي أسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم اعلم أن يجوزهم تكفير الكبار بالهجرة والحج منافع لثقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضا بل القول بتكفير اثم المظالم وتأخير الصلاة بنا فيه لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا بنا فيه عموم قوله تعالى وبغير قرمادون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مصر على الكبار كلها سوى الكفر فانه قد يعنى عنه بشناعة أو بمحض الفضل والحاصل كما في البحر أن المسألة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكبار من حقوقه تعالى فضلا عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قوله ضعيف) أي بكتانة وابنه عبد الله فانهم اساقطا الاحتجاج كما مر لا بابه العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه صحابي والعصابة كلهم عدول كما بين في محله فافهم (قوله يندب دخول البيت) وينبغي أن يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي يتوحن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضر بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور بضع خذته عليه ويستغفر ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب المستطاع بظاهره وباطنه فتح (قوله اذالم يشغل الخ) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله لقوله في شرح اللباب ويحرم اخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اه وقد صرح حوا بان ما حرم أخذ حرم دفعه الضرورة ولا ضرورة هنا لان دخول البيت ليس من مناسك

وقيل غير المتعلقة بالآدمي كذبي
أسلم وقال عياض اجمع أهل السنة
ان الكبار لا يكفرها الا التوبة
ولا فائلا بسقوط الدين ولو حقا
لله تعالى كدين صلاة وركاة نعم
اثم المظالم وتأخير الصلاة ونحوها
يسقط وهذا معنى التكفير على
القول به وحديث ابن ماجه انه
عليه الصلاة والسلام استجيب له
حتى في الدماء والمظالم ضعيف
يندب دخول البيت اذ لم يشغل
على ايداء نفسه أو غيره وما يقوله
العوام من العروة الوثقى والسمار
الذي في وسطه انه سره الدنيا
لا أصل له

مطلب
في دخول البيت

الحج (قوله ولا يجوز الخ) قيل ذكر المرشدي في تذكره ما نصه قال العلامة قطب الدين الحنفي والذي يظهر لي أن الكسوة ان كانت من قبل السلطان من بيت المال فامر هاراجع اليه يعطيها لمن شاء من الشيعيين أو غيرهم وان كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فامر هاراجع الى شرط الواقف فيما فهمي لمن عينها له وان جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحال في سائر الأوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شيبة أنهم يأخذون لانفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيسرقون على عادتهم فيها والله أعلم (قوله وله ابسها) أي للشاري ان كان امرأة أو كان رجلاً وكانت الكسوة من غير الحرير كما في شرح اللباب وتقل بعض المحشين عن المنك السني السندي تقييد ذلك أيضاً بما اذا لم تكن عليها كناية لاسيما كلمة التوحيد (قوله الا اذا قتل فيه) والا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ السني عن المتنقي لكن عبارة اللباب هكذا من جنى في غير الحرم بأن قتل أو ارتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد ثم لا ذلاليه لا يعرض له مادام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يبايس ولا يؤوى الى أن يخرج منه فيقتص منه وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقاء عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه اه وكذا سباً في المتن قيل باب القود من الجنائيات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه للقتل الخ زاد الشارح هنالك وأما فسادون النفس فيقتص منه في الحرم ابجاء اه وتقل في شرح اللباب عن التنف مثل ما مر عن المتنقي من التفصيل وقال انه مخالف بظاهره لا إطلاقهم ثم أجاب بتقييد إطلاقهم عدم قتله بما اذا لم يحصل عرض وابعاء لان اباة عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر أيضاً عن الخاتبة عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما اه قلت ونظام عبارة الخاتبة وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقاء عليه الحد فيه فأقاد كلام الخاتبة وكلام اللباب المار أن الحدود لا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيمادون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فينفرد فيمادون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقام في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرح حوايه من ان الاطراف بسلك بها سلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قطعه صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد المخزومية بمكة فلا يثاني ما قتلناه الا اذا ثبت انها سرقت خارج الحرم والله تعالى أعلم (قوله لا يقتل فيه) لان فيه تقدير البيت الشريف وقد أمر الله تعالى بتطهيره وكذا الحكم في سائر المسجدين لانه يجب تطهيره عن الاقدار رحتى قلت ان كانت هذه هي العلة فهي شاملة لكل مسجد (قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا ازالة نجاسة الحقيقة من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله الى البلاد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحمله وتجتر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وانه حنك به الحسن والحسين رضي الله عنهما من اللباب وشرحه (تنبيه) لا بأس باخراج التراب والابحار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت المعظم اذا كان قد رايسير التبرك به بحيث لا تقوت به عمارة المكان كذا في الظهيرية وصوب ابن وهبان المنع عن تراب البيت لئلا تسلط عليه الجهال ففضي الى خراب البيت والعياد بالله تعالى لان القليل من التبرك كثير كذا في معين المفتي للمصنف (قوله لا حرم للمدينة عندنا) أي خلافاً للثلاثة الثلاثة قال في الكافي لا ناعرفنا حل الاصطيات بالنس القاطع فلا يحرم الا بدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجدي ومالك في المشهور وأما من لقينا من علماء الامصار لاجزاء على قاتل صيده ولا على قاطع شجره وأوجب الجزاء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعي ورجحه النووي ونظامه في المعراج (قوله على الرابع) يوهن ان فيه خلافاً في المذهب ولم أره في آخر اللباب وشرحه أجوعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله تعالى شرفاً وتعظيماً واختلفوا أيهما أفضل فقيل مكة وهو مذهب الاثمة الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة وقبل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قيل وهو المروى عن بعض الصحابة ولعل هذا مختص بجهنم صلى الله عليه وسلم

ولا يجوز شراء الكسوة من بني شيبة بل من الامام أو نائبه وله ابسها ولوجبنا أو سائناً لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال لا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الرابع

مطلب
هين جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه

مطلب
في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

مطلب
في تنفيذ مكة على المدينة

أول النسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهما وهو قول مجهول لا منقول ولا معتول (قوله الإلخ)
قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فخاصم أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الأرض
بالإجماع اهـ قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فإن الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح
الأقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نزل القاضي عياض وغيره الإجماع على تفضيله حتى
على الكعبة وإن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه
السادة البهـ رويون على ذلك وقد صرح التاج الفياكهي بتفصيل الأرض على السموات لجلوله صلى الله
عليه وسلم بها وحكام بعضهم عن الأكثرين خلق الأنبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجهور على تفضيل
السماء على الأرض فينبغي أن يستثنى منها ما وضع ذم أعضاء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله
مندوبة) أي بإجماع المسلمين كما في الباب وما نسب إلى الحفاظ ابن تيمية الحنبلي من أنه يقول باللهى عنها
فقد قال بعض العلماء أنه لأصل له وإنما يقول باللهى عن شدة الرحال إلى غير المساجد الثلاث أما نفس الزيارة
فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء والامام السبكي فيه تاليف منيف
قال في شرح الباب وهل تسحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصحيح نعم بلا كراهة بشرطها على
ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبناه وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور
مأثلة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الاصحاب والله أعلم
بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كما ينته في الدرة المضة في الزيارة المصطفوية
وذكره أيضا الخبير الرمي في حاشية المنع عن ابن حجر وقال واتصل له نم عبارة الباب والفتح وشرح المختار أنها
قريبة من الوجوب لم له سعة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كيفيتها وآدابها وأطال في ذلك
وكذا في شرح المختار والباب فلم يرجع ذلك من أراد (قوله ويسد إلخ) قول في شرح الباب وقد روى
الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضا فلا حرج للعاج أن يسد بالحج ثم يأتي بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز
اهـ وهو ظاهر إذ يجوز تقديم النقل على الفرض إذا لم يحش الفوت بالإجماع اهـ (قوله ما لم يتره) أي
بالتقرب لله تعالى أي ببلده فإن مرقا المدينة كاهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لأن تركها مع قربها يعد من القساوة
والشقاوة وتكون الزيارة حـ بمنزلة الوسيلة وفي حرمة السنة النبوية للصلاة شرح الباب (قوله ولينو
معه إلخ) قال ابن الهمام والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام
ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد ويستخرج فضل الله تعالى في حرة أخرى نويها في الآخرة في ذلك زيادة تعظيم
صلى الله عليه وسلم واجلاله ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاء في زائرا لا نعمله حاجه
الزيارة كان حقا على أن يكون شفيعا له يوم القيامة اهـ ح ونقل الرضى عن العارف المتلا جاي أنه
أفرز الزيارة عن الحج حتى لا يكون له معة صغرى في سفره (قوله فقد أخبر إلخ) أي بتولده صلى الله عليه وسلم
صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواهما من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام
أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء احمد وابن سبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال أنه مذهب عامة أهل
الأنرشح الباب وقد مرنا الكلام على المضاعفة المذكورة قبيل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لا تشد
الرجال إلا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمجايدة الاقصى والمعنى كما أفاده في الأحياء أنه لا تشد
الرجال لمسجد من المساجد إلا هذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فإنها متساوية في ذلك
فلا يراد أنه قد تشد الرجال لغير ذلك كصلاة رجم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل
عليه السلام وسائر الأئمة (قول، وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والمذكر والقراءة وتتل
الباقى عن الطحاوى اختصاص هذه المضاعفة بالقراض وعن غيره النوافل ذلك (قوله ولا تتركه
المجاورة بالمدينة إلخ) وقيل تتركه كسكة وقيل إنها على خلاف بين أبي حنيفة وصاحبه وقد مرنا قبيل القرآن
واختار في الباب أن المجاورة بالمدينة أفضل منها بكة وأيده بوجه وجه فيها شارحه القارى ترجعنا لما اختاره
في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بكة ثم قال لكن القارئ بها مع السلامة أقل القليل فلا يبنى الفقه باعتبارهم
ولا يذكر حالهم قيدا في الجوار لأن شأن النفوس الدعوى السكاذية وإنها لا كذب ما تكون إذا حلفت

مطلب
في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه
وسلم

الامام أعضاء عليه الصلاة
والسلام فإنه أفضل مطلقا حتى من
الكعبة والعرش والكرسى وزيارة
قبره مندوبة بل قيل واجبة لمن سمع
ويبدأ بالحج لو فرضا ويخير لو تفلا
ما لم يتر بد فيبدأ بزيارته لا محالة
ولينو بعد زيارة مسجده فقد
أخبر أن صلاة فيه خير من ألف
في غيره إلا المسجد الحرام وكذا
بقية القرب ولا تتركه المجاورة
بالمدينة وكذا بكة لمن ينق بنفسه

مطلب
في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة
المكرمة

فكيف إذا ادعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فإن تناقض السينات
أرنا ظمها ان قد فيها إضافة السامة وقلة الادب المقص الى الاخلال بواجب التوقير والاجلال قائم اه
قال ح وهو وجه فكان ينبغي لشارح أن ينص على الكراهة ويترك التقييد بالوقوف أى اعتبارا بالغالب
من حال الناس لا سيما أهل هذا الزمان والله المستعان (خاتمة) يستحب له إذا عزم على الرجوع الى أهله أن
يودع المسجد بصلاة ويدعو بعد ما يحب وأن يأتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله
الى أهله سالما ويقول غير مودع يا رسول الله ويبتعد في خروج الدمع فانه من أمارات القبول وينبغي أن يتصدق
بشيء على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متبعا كما تنحصر على مفارقة الحضرة النبوية كما في الفسخ
وفيه ومن سئل الرجوع أن يكبر على كل شرف من الأرض ويقول آيوني تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون
صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وهذا متفق عليه عليه الصلاة والسلام وإذا أشرف
على بلده حرك دابته ويقول آيوني الحويز إلى أهله من يخبرهم ولا يغتهم فانه منهي عنه وإذا دخلها بدأ بالمسجد
فصلى فيه ركعتين إن لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويسل في ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من
اتمام العبادة والرجوع بالسلامة وينديم حده وشكره مدة حياته ويجتهد في بجانة ما يجب الاحتياط في باقي
عمره وعلامة الحج المبرور أن يعود خيرا عما كان وهذا تمام ما يسر الله تعالى لعبده الضعيف من ربيع العبادات
أسأل الله رب العالمين ذا الجود العظيم أن يحق لي فيه الاخلاص والرفع العميم لي ولعامة العباد في أكثر
لبلاد والحمد لله أولاد وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فجز على يد أفتى الورى
جامعه الحنفية محمد عابد بن غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جاسر ثالثة

(كتاب النكاح)

ليس لنا عبادة شرعت من عهد
آدم الى الآن ثم تستقر في الجنة
الا النكاح والايمان (هو) عند
النفهاء (عقد يقدم ملك المتعة)
أى حل استمتاع الرجل

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح) *

ذكره عقب العبادات الأربع أركان الدين لانه بالنسبة اليها كالنسيطة الى المركب لانه عبادة من وجه معاملته
من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في أن كلا منهما سبب لوجود المسلم والاسلام لأن ما يحصل بالنسبة افراد
المسلمين اضعاف ما يحصل بالنسبة الى قتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والمثمة على أن في كونه سببا لوجود
المسلم تسامحا نظرا الى أن تبتدأ المصفة بمنزلة تجدد الدات و= هذا على العتق والوقف والاختية وان كانت
عبادات أيضا لانه اقرب الى اذكر اركان الأربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التحيل لموافل العبادات
اي الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بمسالحه واعفاف النفس عن الحرام وتربية الوارد ونحو ذلك (قوله
ليس لنا عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظرا ما أولا فان كونه عبادة في الدنيا اعماها لكونه سببا لثمرة
المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحوه مما ذكرناه وهذا منقود في الجنة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم فيها
ولد لكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا اشتبهى الولد في الجنة كان حله ووضع وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي
وهذا أولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب وأما ثانيا فلان الذكر والشكر في الجنة أكثر منهما
في الدنيا لأن حال العبد يصير كحال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غاية ان هذه العبادة ليست
بتكليف بل هي مقتضى الطبع لأن خدمة المولود لشرف وتزاد بالقرب وتماه في حاشية الجوى على
الاشياء (قوله عقد) العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد القائل مقامهما
أعنى متولى الطرفين بجر وفيه كلام يأتي (قوله أى حل استمتاع الرجل) أى المراد انه عقد يفيد حكمه
بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من احكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمنافع يضعها وسائر أعضائها
استمتاعا أو ملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بجر وعزا للدبوسى المعنى
الاول الى الشافعى = كن كلام المصنف كالكنز سرى في اختياره على ان الظاهر كما في النهر ان الخلاف
لفقاهى لقول الدبوسى ان هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه في حق تحليل الوطى دون ما سواه من الاحكام التي
لا تصل بحق الزوجية اه فعلى القول الذى عزاه الدبوسى الى أصحابنا من انه ملك الذات ليس ملكا للذات
حقيقية بل ملك التمتع بها أى اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع أى من تفسيره بالحل تبعه البحر لأن الاختصاص
ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالحل تبعه البحر لأن الاختصاص

أقرب إلى معنى الملك لأن الملك نوع منه بخلاف الحل لأنه لازم للملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا
أيضا على أن ملك كل شيء بحسبه ذلك الزوج المتعة باله قد ملك شرعي ذلك المستأجر المنفعة عن استأجره للخدمة
مثلا ولا يرد عليه قوله في الجبران المراد بالملك الحل لأن الملك الشرعي لأن المنفعة كوحدة لو وطئت بشبهة فهرها لها
ولو ملك الانتفاع يضعها حقيقة كان بدلها اه لأن ملكه الانتفاع بالبيع حقيقة لا يستلزم ملكه البذل
وانما يستلزمه ملك نفس المبيع كما لو وطئت أمته فان العقوله الملكة نفس البضع بخلاف الزوج فافهم (تنبيه)
كلام الشارح والبداية يشير إلى أن الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كما ذكره السيد أبو السعود في حواشي مسكين
قال ويتفرع عليه ما ذكره الأبياري شارح الكنت في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام
احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك من أن الزوج أن ينظر إلى فرج زوجته وحلقه دبرها بخلافها
حيث لا ينظر إليه إذا منعها من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر أن المراد ليس لها إجباره على ذلك
لا بمعنى أنه لا يجلب لها إذا منعها منه لأن من أحكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر له وطؤها جبر إذا
امتنعت بلا مانع شرعي وليس لها إجباره على الوطئ بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه ديانة أحيانا على ما سألني
تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتداءه والاولى أن يقول بأمره والمراد بها الحقيقة أو ثبوتها بقربة الاحتراز
بها عن الخنثى وهذا بيان لمحلية العقد قال في البحر بعد نقله عن الفتح أن محليته الأولى والثانية أن يقال ان
محليته التي محسنة من نبات آدم ليست من المحرمات وفي العناية محسنة امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي
فخرج الذكر للذكر والخنثى مطلقا والخنثى للانثى وما كان من النساء محترما على التأييد كالحارم اه وبه ظهر
أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطئ لأن المراد بيان محلية العقد ولذا احتراز بالمانع
الشرعي عن المحارم فالمراد به المحرمية بنسب أو سبب كالمصاهرة والرضاع وأما نحو الحيض والنفاس
والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطئ لا من محلية العقد فافهم (قوله فخرج الذكر والخنثى
المشكك) أي أن إيراد العقد عليهم لا يفيد ملك استمتاع الرجل بهما لعدم محليته ماله وكذا على الخنثى لامرأة
أولئله ففي البحر عن الزبيدي في كتاب الخنثى لو زوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بهن حتى يتبين
حاله أنه رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والافباطل لعدم مصادفة المحل
وكذا إذا زوج خنثى من خنثى آخر لا يحكم بهن العقد النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والاخر أنثى اه فلو قال
الشارح والخنثى المشكك مطلقا لشمع الصور الثلاث ولكنه اقتصر على إفادة بعض أحكامه وليس فيه إجمال
فافهم (قوله والوثنية) ساقط من بعض النسخ ووجد في بعضها قبل قوله والخنثى والاولى ذكرها بعده
لخروجها بالمانع الشرعي وعبر بها تعبيرا للتعبير المصنف في فصل المحرمات والاولى التعبير بالمشركة كما عبر به
الشارح هناك (قوله والمحرار) هذا خارج بالمانع الشرعي أيضا وكذا قوله والجنسية وإنسان الماء بقريته
التعليل باختلاف الجنس لأن قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا يبين المراد من قوله فأنكحوا ما طاب
لكم من النساء وهو الأنثى من نبات آدم فلا يثبت حل غيرها بلا دليل ولأن الجن يتشككون بصور شتى تشد يكون
ذكر أو أنثى بشكل أو بشكل أنثى وما قيل من أن من سأل عن جواز التزوج بها يصفع لجهله وحاقيقه لعدم تصور ذلك بعيد
لأن التصور ممكن لأن تشككهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت النهي عن قتل
بعض الحيات كما مر في مكر وهات الصلاة على أن عدم تصور ذلك لا يدل على حماقة السائل كما قاله في الاشباه
وقال الأثرى أن أبا الليث ذكر في فتاويه أن الكفار لو تزاوجوا بنبي من الأنبياء هل يرمي فقال يسأل ذلك النبي
ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وتعام ذلك
في رماننا المسماة سل الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد النقشبندي (تنبيه) في الاشباه عن السراجية
لا تجوز المذاكحة بين بني آدم والجن وإنسان الماء لا اختلاف الجنس اه ومنفاد المناقلة أنه لا يجوز للجن أن
يتزوج أنسية أيضا وهو منقاد التعليل أيضا (قوله وأجاز الحسن) أي البصري رضي الله عنه كما في البحر
والاولى التقييد به لإخراج الحسن بن زياد تلميذ الإمام رضي الله عنه لأنه يوهم من إطلاقه هنا أنه رواية
في المذهب وليس كذلك ط لكنه نقل بعده عن شرح الملتقى عن زواهر الجواهر الأصح أنه لا يصح نكاح آدمي
جنسية كعكسه لا اختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه ويحتمل أن يكون مقابلا لأصح قول

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع
شرعي فخرج الذكر والخنثى
المشكك والوثنية لجواز ذكره
والمحرار والجنسية وإنسان الماء
لاختلاف الجنس وأجاز الحسن
نكاح الجنسية بشهود قنية

الحسن المذكور تأمل (قوله قصدا) حال من خبير يفيد وقوع المصدر حالا وان كثر مسمى ط (قوله
 كثر أمة) فان المتصور فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى ولذا تختلف في شراء المحرمة نسباً أو رضاعاً
 أو اشتراكاً ح (قوله للتسرى) خصه بالذكر لانه لو اشتراها لالتسرى كان حل الاستمتاع ضمنياً بالاولى
 ولو قال ولو للتسرى لكان اظهر وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمناً وان قصده المشتري ح
 (قوله وعند اهل الاصول واللغة الخ) حاصله ان مقدمه المصنف معنى عرفي للغة ما وما ذكره هنا معناه شرعاً
 ولغة لان اهل الاصول يعنون عن معنى النصوص الشرعية فلا تنافي بين كلامي المصنف قال في البحر قد
 تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع أفاده ط (قوله مجازي في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون
 الى الشافعي رضي الله عنه وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطئ فهو مشترك
 مضمونى وبه صرح مشايخنا أيضاً بحر اه ح والصحيح انه حقيقة في الوطئ كما في شرح التحرير (قوله
 مجتزأ عن القرائن) أى محتمل للمعنى الحقيقي والمجازي بلا مرجح خارج وقوله يراد الوطئ أى لان الجواز خلف
 عن الحقيقة فتخرج عليه في نفسها (قوله فحرم منية الاب على الابن) أى على فروعه فتكون حرمتها
 عليهم ثابتة بالنص وأما حرمة التي عقد عليها عقد صحيحاً عليهم قبل الاجماع ولو قال لزوجه ان نكحتك فانت
 طالق تعلق بالوطئ وكذا لو ابنتها قبل الوطئ ثم تزوجها تطلق به لا بالعقد بخلاف الاجنبية فيتعلق بالعقد لان
 وطئها لما حرم عليه شرعاً كانت الحقيقة مسموعة فتعين الجواز كذا في البحر والتحرير وشرحه (قوله بخلاف)
 حال من ما الموصول في قوله كذا قال ح من ولاتنكحوا أى حال كونه مخالفاً لقوله تعالى حتى تنكح
 حيث لم يرد به الوطئ بل أريد العقد لعدم تجزئه عن القرائن بل وجدت فيه قرينة وهي استحالة الوطئ منها
 لان الوطئ فعل وهو منفعله لا فاعله وهو معنى قوله والمتصور الخ (قوله لاسنادها اليها) علمها استفيد من
 المقام من ان المراد العقد وأما اشتراط وطئ المحلل فأخوذ من حديث العسيلة ط (قوله الاجمازا)
 قديقال اذا كان لا انفكالك عن الجواز على التقديرين فما المبرج لاحدهما على الآخر اه ح يعنى أنه ان
 أريد بالنكاح في الآية الوطئ كان مجازاً عطفاً لعدم تصور العمل منها وان أريد به العقد كان مجازاً لغوياً لا به
 حقيقة الوطئ فعمل الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان حملها على الوطئ انصب بالواقع فان
 المطلقة ثلاثاً لا تحمل بدون وطئ المحلل اللهم الا أن يقال المبرج كثيراً استعمال ط أقول الظاهر انه لا مانع هنا
 من ارادة كل منهما لكن لما كان النزاع في ان النكاح حقيقة في الوطئ أرى لعقد وكان الرابع عندنا الاول
 قالوا انه في هذه الآية مجاز لغوي بمعنى العقد لكونه أصرح في الرد على القائل بانه حقيقة فيه ولو قيل انه مجاز
 عقلي في الاسناد لصح أيضاً كما يصح في قولك جرى النهر ان تجعله من الجواز في الاسناد ولكن المشهور انه مجاز
 لغوي بعلاقة الحالية والمحلية على انه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوطئ
 الاجمازا يمكن حمله أيضاً على انه مجاز في الاسناد بقرينة قوله لاسنادها اليها أى انه من اسناد الشيء الى غير من
 هوله وقوله والمتصور الخ بيان لكون اسنادها اليها غير حقيقي فافهم (قوله عند التوقان) مصدر توافقت
 نفسه الى كذا اذا التفتت من باب طلب يجر عن المغرب وهو بالفتحات الثلاث كالميلان والسيلان والمراد
 شدة التفتت كما في الزيلعي أى بحيث يخالف الوقوع في الزنا لولم يتزوج اذ لا يلزم من التفتت الى الجماع
 الخوف المذكور يجر قلت وكذا فيما ينظر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستمتاع بالكف
 فيجب التزوج وان لم يحث الوقوع في الزنا (قوله فان تبين الزنا الاية فرض) أى بان كان لا يمكنه الاحتراز
 عن الزنا الاية لان ما لا يتوصل الى ترك الحرام الاية يكون فرضاً بحر وفيه نظر اذا التزم قديكون بفهم النكاح
 وهو التسرى وحينئذ فلا يلزم وجوبه الا لو فرضنا المسألة بأنه ليس قادر عليه نهراً لكن قوله لا يمكنه الاحتراز
 عنه الاية ظاهرة في فرض المسألة في عدم قدرته على التسرى وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع
 في الزنا فلو قدر على شيء من ذلك لم يبق النكاح فرضاً أو واجباً عيناً بل هو أو غيره مما يمنعه من الوقوع في المحرم
 (قوله وهذا ان ملك المهر والنقعة) هذا الشرط راجع الى القسمين اعني الواجب والفرض وزاد في البحر
 شرطاً آخر فيهما وهو عدم خوف الجور رأى انما لم يقل فان تمارض خوفاً الوقوع في الزنا لولم يتزوج وخوفاً
 الجور لولم يتزوج قدم الثاني فلا اقتراض بل يكره أفاده الكحل في القبح واعلم لان الجور معصية متعلقة بالعباد

(قصدا) خرج ما يقيد الحل ضمنياً
 كثر أمة للتسرى (و) عند أهل
 الأصول واللغة (هو) حقيقة في
 الوطئ مجاز في العقد (حيث جاء
 في الكتاب أو السنة مجتزأ عن
 القرائن يراد به الوطئ كما في ولا
 تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء
 فحرم منية الاب على الابن بخلاف
 حتى تنكح زوجاً غيره لاسنادها
 اليها والمتصور منها العقد لا الوطئ
 الاجمازا (ويكون واجبا عند
 التوقان) فان تبين الزنا الاية
 فرض نهاية وهذا ان ملك المهر
 والنقعة والا فلا ثم يتركه بدائع

والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لا حياجه وغنى المولى تعالى اه قلت ومقتضاه الكراهة أيضا عند عدم ملك المهر والنفقة لانهم ما حق عبد أيضا وان خاف الزنا لكن يأتي انه يندب الاستدانة له قال في البحر فان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفسق اذا كان من نيته التحصين والتعفف اه ومقتضاه انه يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدائه وهذا مناف للإشتراط المذكور الآن يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء وقدم الشارح في أول الحج انه لو لم يحج حتى اتلف ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وقائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله تعالى بذلك أي لو نوايا وفاءه لو قدر كما قيد في الظهيرية اه وقدمنا أن المراد عدم قدرته على الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدره والا فالأفضل عدمه وينبغي حل ما ذكر من ندب الاستدانة على ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ فاذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها عندتيقن الزنا بل ينبغي وجوبها ح وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح) وهو محمل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المنسحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب كفاية وتامه في الفتح وقيل واجب عينا ورجحه في التبر كما يأتي قال في البحر ودليل السنة حالة الاعتدال الاقتران بجعله صلى الله عليه وسلم في نفسه وورده على من أراد من أمته التحلي للعبادة كما في الصحيحين ردًا بلغا بقوله في رغب عن سنن فليس معنى كما أوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعلم وتعليم كما في درر البحار وقد مرنا انه أفضل من التحلي للنوافل (قوله فيأثم بتركه) لان الصحيح أن ترك المؤكدة مؤثم كما علم في الصلاة بجر وقد مرنا في سنن الصلاة أن اللاحق بتركها ثم يسبر وأن المراد الترك مع الاصرار وبهذا فارت الموكدة الواجب وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة انه لا فرق بينهما في العبارة (قوله ويناب ان نوى تحصينا) أي منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا النوى مجزئ الاتباع وامتنال الامر بخلاف ما لنوى مجزئ قضاء الشهوة واللذة (قوله أي القدرة على وطئ) أي الاعتدال في التوقان أن لا يكون بالمعنى المار في الواجب والفرض وهو شدة الاشتياق وأن لا يكون في غاية الفتور كالعنين ولذا قسمه في شرحه على الملتقي بان يكون بين الفتور والشوق وزاد المهر والنفقة لأن العجز عنهما يسقط الفرض فيسقط السنة بالاولى وفي البحر والمراد حالة القدرة على الوطئ والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة فلو لم يقدر على واحد من الثلاثة أو خاف واحدا من الثلاثة أي الاخيرة فليس معتدلا فلا يهلك سنة في حقه كما أفاده في البدائع اه (قوله للمواظبة عليه والانكار الخ) فان المواظبة المتعترنة بالانكار على الترك دليل الوجوب وأجاب الرضوي بان الحديث ليس فيه الانكار على النار بل على الراغب عنه ولا شك أن الراغب عن السنة محمل الانكار (قوله ومكروها) أي تحريمها بجر (قوله فان تيقنه) أي تيقن الجور حرم لأن النكاح انما شرع لمصلحة تحصين النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات فتعذر المصالح لرجحان هذه المناسد بجر وترك الشارح قسما سادسا ذكره في البحر عن المجتبى وهو الاباحة ان خاف العجز عن الايفاء بمواجهه اه أي خوفا غير راجع والا كان مكروها تحريما لان عدم الجور من مواجبه والظاهر أنه اذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد مجزئ التوصل الى قضاء الشهوة ولم يحقق شيئا لم ينب عليه اذ لا ثواب الا بالنية فيكون مباحا أيضا كالوطئ لقضاء الشهوة لكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان أحدنا يقضي شهوته فكيف يشاب فقال صلى الله عليه وسلم ما معناه أريت لو وضعها في محرّم اما كان به اقرب يقصد الثواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لاجل تحصين النفس وقد صرح في الاشياء بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى النية واشار بالفاء الى توقف كونه سنة على النية ثم قال وأما المباحات فتختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطئ اه ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يقترن بنية كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجزئ قضاء الشهوة ومبني العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمكنا من قضائها بغير الطريق المشروع فالعدول اليه مع ما يعلمه من انه قد يستلزم أنفلا فيه قصد ترك المعصية اه (قوله ويندب اعلانه) أي اظهاره والاشهر راجع الى النكاح بمعنى العقد الحديث الترمذي اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا

مطلب
كثيرا ما يتساهل في اطلاق المنسحب
على السنة

(و) يكون (سنة) مؤكدة في الاصح
فيأثم بتركه ويناب ان نوى
تحصينا وولدا (حال الاعتدال)
أي القدرة على وطئ ومهر ونفقة
ورج في النهرو وجوبه للمواظبة
عليه والانكار على من رغب
عنه (ومكروها نخوف الجور)
فان تيقنه حرم ذلك ويندب اعلانه

عليه بالدخول فتح (قوله وتقدم خطبة) بضم الخاء ما يذكر قبل اجراء العتد من الحد والتشهد واما
بكرها فهي طلب التزويج واطلق الخطبة فأفاد أن التزويج بالخطبة مخصوصة وان خطب بها ورد فهو أحسن
ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظة عليه الصلاة والسلام وهو الحد لله ثمعه ونسبته به
ونسبته لله ونسبته لله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم
من نفس واحدة الى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا أيها الذين
آمَنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما اه (قوله في مسجد) للامرية في الحديث ط
(قوله يوم الجمعة) أي وكونه يوم جمعة فتح (تبيينه) قال في البرازية والبنى والنكاح بين العيدين بانزوكه الزفاف
والختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقية في شوال وبني بها فيه وتأويل قوله عليه
السلام لانكاح بين العيدين ان سمح أنه عليه السلام كان يرجع عن صلاة العيد في اقصر أيام الشتاء يوم الجمعة
فتأله حتى لا يشوبه الروح في الوقت الافضل الى الجمعة اه (قوله بعاقده رشيد وشهود عدول) فلا ينبغي
أن يعتد مع المرأة بلا أحد من عصابتها ولا مع عصبة فاسق ولا عند شهود غير عدول خروجا من خلاف الامام
الشافعي (قوله والاستدانة له) لان ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه
ثلاث حق على الله تعالى عونهم المكاتب الذي يريد الاداء والناسك الذي يريد العفاف والجاهل الذي يريد الله
تعالى ذكره بعض الغشيين وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله والنظر اليها قاطلة) أي وان خاف الشهوة
كما صرح حواشي في الخطر والاباحة وهذا اذا علم أنه يجاب في نكاحها (قوله دون سنة) لئلا يسرع عقمها
فلا تلد (قوله وحسبا) هو ما تعة من مفاخر آبائك ح عن القاموس أي بان يكون الاصول اصحاب
شرف وكرم وديانة لانها اذا كانت دونه في ذلك وكذا في العزاي الجاه والرفعة وفي المال تتبدله ولا تحقره
والا ترفع عليه وفي الفتح روى الطبراني عن انس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله
الا ذلا ومن تزوجها لماله لم يزد الله الا فقرا ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله الا دناءة ومن تزوج امرأة لم يزد الله
الا أن يغضب بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه بارك الله فيها وبارك لها فيه (تنبيه) زاد في البحر ويختار أن يسر
النساء خطبة ومؤنة ونكاح النكر أحسن للعديت عليه السلام بالابكار فابن أعذب أفواها وأني أرحاما
وأرضى باليسير ولا يترجح طويله مهزولة ولا قصيرة دمية ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة
للعديت سوداء ولود خير من حسناء عقيم ولا يترجح الامة مع طول الحرة ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين
الحسن الخلق الجواد الموسر ولا تترجح فاسقا ولا يترجح ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجل دميميا ورتوجها
كفوا فان خطبها الكند ولا يترجها وهو كل مسلم تقي وتحلية البنات بالحلي والحلل ليرغب فيهن الرجال سنة
ولا يحط بمخطوبة غيره لانه جفاء وخيانة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو باله كسر كذا ب اهداء
المزاد الى زوجها قاموس والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لانه لازم له عرفا أفاده الرحبي (قوله المختار لا
الح) كذا في الفتح مستدلاله بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها
قالت زفنا امرأة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما يكون معهم ليهو فان الانصار
يحبهم الله وروى الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وقال
الفقهاء المراد بالدف ما لا جلال له اه وفي الجرح عن الذخيرة ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا
اختلفوا في الغناء في العرس والولية منهم من قال بعدم كراهته كنسب الدف (قوله وينعتد) قال في
شرح الوقاية العتد ربط أجراء التصرف أي الايجاب والقبول شرعا لكن هنا يريد بالعقد الحاصل بالمصدر
وهو الارتباط لكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب
والقبول أركان عقد النكاح لا أمورا خارجية كالشرائط وقد ذكر في شرح السقيج في فصل النهي ان
الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون
ملك المشتري اثره فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك
الارتباط للشيء لأن البيع مجزئ ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول آله كما هوهم البعض لأن كونهما

وتقدم خطبة وكونه في مسجد
يوم جمعة بعاقده رشيد وشهود
عدول والاستدانة له والنظر اليها
قبله وكونها دون سنة وحسبا وعزا
وما لا ونوقه خلقا وأدبا وورعا
وجبالا وهل يكره الزفاف
المختار لا اذا لم يشغل على مفسدة
(دينية) وينعتد ملتبسا بايجاب

اركانا بنافي ذلك اه اى بنافي كونهما آله وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل الباء للملابسة كما في بنيت البيت بالخمر لا للاستعانة كما في كبت بالقلم والحاصل أن النكاح والبيع ونحوهما وان كانت توجد حسبا بالايجاب والتسليم ~~لكن~~ وصفها بكونها عقودا مخصوصة بآركان وشرايط يترتب عليها أحكام وتنشئ تلك العقود بانفسها وجود شرعى زائد على الحسى فليس العقد الشرعى مجرد الايجاب والقول ولا الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فقوله وينعقد اى النكاح اى يثبت ويحصل انعقاده بالايجاب والقول (قوله من أحدهما) أشار الى أن المتقدم من كلام العاقلين ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المنع فلا يتصور تقديم القبول فقوله تزوجت ابتسك ايجاب وقول الآخر تزوجتكما قبول خلافا لمن قال أنه من تقديم القبول على الايجاب وتتمام تحقيقه في الفسخ (قوله لان الماضي الخ) قال في البحر وانما اخبر لفظ الماضي لان واضع اللغة لم يضع للانشاء لفظا خاصا وانما عرف الانشاء بالشرع واختيار لفظ الماضي دلالة على التحقيق والنيبوت دون المستقبل اه وقوله على التحقيق اى تحقيق وقوع الحدث (قوله كزوجت نفسى الخ) اشار الى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلا أو وليا أو وكلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء اللفظ الذى تصلح للايجاب حتى يرد عليه ان مثل بنى اى ومثل موكلتى موكلتى وانه كان عليه أن يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرهما أو من موكلتك أو من موكلتك بفتح الكاف وكسرهما أيضا ليم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر تزوجت) اى أو قبلت لنفسى أو لموكلتى أو ابنتى أو موكلتى ط (قوله فالأول) اى الموضوع للاستقبال (قوله نفسك) بفتح الكاف مفعول زوجيتى أو بفتحها مفعول زوجى ففيه حذف مفعول أحد الفعلين ولو حذفه لشمع الولى والوكيل أيضا فاده ح (قوله أو كونى امرأتى) ومثله كونى امرأتى أو امرأة موكلتى وكذا كون زوجى أو كون زوج بنى أو زوج موكلتى فاده ح (قوله فانه ليس بايجاب) الفاء فصحة أى اذا عرفت ان قوله بما وضع معطوف على قوله بايجاب وقبول وعرفت أيضا ان العطف يقتضى المغايرة عرفت أن لفظ الامر ليس بايجاب لكن هذا يقتضى أن قول الآخر تزوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أى ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الايجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه ان عطف الحال على الاستقبال يقتضى أن نحو قوله اتزوجك ليس بايجاب وان قوله اقبلت محسبه له ليس بقبول مع انهما ايجاب وقبول قطعاً ح (قوله بل هو تو كبل ضمى) أى ان قوله زوجيتى تو كبل بالنكاح المأمور معنى ولو صرح بالتوكيل وقال وكذلك بأن تزوجت نفسك منى قتالت تزوجت مع النكاح فكذلكا غاية البيان وأشار بقوله ضمى الى الجواب عما ورد عليه من انه لو كان تو كيلا لما اقتصر على الجاس مع انه يقتصر وتوضيح الجواب كما افاده الرضى أن المتضمن بالفتح لا يعتبر شروطه بل شروط المتضمن بالكسر والامر طلب للنكاح فيشترط فيه شروط النكاح من اتحاد المجلس في ركنيه لا شروط ما فى ضمنه من الوكالة كما في اعتق عبد لعنى بالف لما كان البيع فيه ضمنا لم يشترط فيه الايجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لان الملك فى الاعتاق شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق لا بشروط نفسه اظها را التسعية فسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدورا لتسليم كما ذكره فى المنع فى آخر نكاح الرقيق (قوله فاذا قال) أى المأمور بالتزويج (قوله أو بالسمع والطاعة) متعلق بمعدوف دل عليه المذكر رأى زوجت أو قبلت ملتسبا بالسمع والطاعة لامر لا لا يحصل السمع والطاعة لامره لا بتقدير الجواب ما ضاير ادايه الانشاء ليم شرط العقد بكون أحدهما للمضى (قوله بزانية) نص عبارتها قال تزوجت نفسك منى فتالت بالسمع والطاعة صح اه ونقل هذا الفرع فى البحر عن النوازل ونقله فى موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو ايجاب) مقابل القول الأول بانه تو كبل ومضى على الأول فى الهداية والجمع ونسبه فى الفسخ الى المحققين وعلى الثانى ظاهر الأكثر واعتراضه فى الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب فى البحر والنهر بانه صرح به فى الخلاصة والخلاصة قال فى النهاية ولفظة الامر فى النكاح ايجاب وكذا فى الطلاق والكفالة والهبة اه قال فى الفسخ وهو أحسن لان الايجاب ليس الالفاظ المفيدة تصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال واطاها أنه

من أحدهما (وقبول) من
الآخر (وضعا للمضى) لان الماضي
ادل على التحقيق (كزوجت)
نفسى أو بنيتى أو موكلتى منك
(و) يقول الآخر (تزوجت و) ينعقد
أبضا (بما) أى بالفظنين (وضع
أحدهما) للمضى (والآخر
للاستقبال) أو للحال فالأول
الامر (كزوجيتى) أو زوجيتى
نفسك أو كونى امرأتى فانه ليس
بايجاب بل هو تو كبل ضمى (فاذا
قال) فى الجاس (زوجت) أو قبلت
أو بالسمع والطاعة بزانية قام
مقام الطرفين وقيل هو ايجاب
ورجحه فى البحر

لا بد من اعتبار كونه فوكيلا والابن طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعنيه بكذا فيقول بعث
 بالجواب لكن ذكر في البحر عن بيع الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعدة مقدمات
 ومراجعات فكان لتحقيق بخلاف البيع وأورد في البحر على كونه ايجابا ما في الخلاصة لو قال الوكيل
 بالنكاح هب ابتك فلان فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك
 التوكيل وما في الظهيرية لو قال هب ابتك لابني فقال وهبت لم يصح ما لم يقل أبو الصبي قبلت ثم أجاب بقوله الا
 أن يقال بانه مفرع على القول بانه فوكيل لا ايجاب وحينئذ تظهر غمرة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف
 على النقل وصرح في الفتح بأنه على القول بأن الامر فوكيل يكون تمام العقد باليجاب وعلى القول بانه ايجاب
 يكون تمام العقد قائما بهما اه أي فلا يلزم على القول بانه فوكيل قول الآخر قبلت فهذا مخالف للجواب
 المذكور وكذا يخالفه تعديل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن يوكل نعم ما في الظهيرية مؤيد للجواب لكن قال في
 النهران ما في الظهيرية مشكل اذ لا يصح تفريعه على أن الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على أنه فوكيل لما انه
 يجوز للاب أن يوكل بنكاح ابنه الصغير اذ يتقدره يكون تمام العقد باليجاب غير متوقف على قبول الاب وبه
 اندفع ما في البحر من انه مفرع على أنه فوكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف الانعقاد
 على القبول في قول الاب أو الوكيل هب ابتك فلان أو لابني أو اعطها مثلا لانه ظاهر في الطلب وانه مستقبل
 لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف زوجتي بنتك بكذا بعد الخطبة ونحوها فانه ظاهر في التحقيق
 والابنات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البجرا يفتي على القول بانه فوكيل أنه لا يشترط
 سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المعراج
 ما يفيد الاشتراط مطلقة وهو أن زوجتي وان كان فوكيلا لكن لما لم يعمل زوجت بدونه نزل منزلة شرط العقد
 ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريبا من مسألة العقد بالكتابة وبأن ياتيه
 (قوله والثاني) أي ما وضع للعمال المضارع وهو الاصح عندنا في قوله كل مملوك أملكه فهو حر يعتق ما في
 ملكه في الحال لا مملكه بعد الابالية وعلى القول بانه حقيقة في الاستقبال فتقوله اترجك ينعقده النكاح
 ايضا لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف
 البيع كما في البحر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاده وكذا اذا
 كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد
 لا يصدق بعد تمام العقد بالقبول وبأن قريبا ما يؤيد (قوله المبدوء به همزة) كاتر جك بفتح الكاف
 وكسرها ح (قوله أونون) ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم يذكره في المضارع المبدوء بالنون كاتر جك
 أونون جك من ابني وينبغي أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه (قوله كاتر جيني) بضم التاء ونفسك بكسر
 الكاف ومثله تزوجني نفسك بضم التاء خطا بالمد كرفالكاف مفتوحة (قوله اذالم ينوال استقبال) أي
 الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا قيد في الأخير فقط كما في البحر وغيره عبارة الفتح لما علمنا أن الملاحظة من
 جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضى عتينا حكمه الى كل انقضاء يفيد ذلك بلا احتمال مساو
 للطرف الآخر قلنا لو قال بالمضارع ذي الهمزة اترجك فتاات زوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالتاء تزوجني
 بنتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يتخير نفسه
 عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان لتحقيق في الحال فانه عقد به لا باعتبار
 وضعه للانشاء بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستفادته الرضى منه - في قلنا لو صرح بالاستفهام
 اعتبر فهم الحال قال في شرح الطحاوي لو قال هل اعطيتنيها فقال اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان
 للعقد فنكاح اه قال الرجعي فعلمنا أن العبرة بما يظهر من كلامهما لا لغيره الا ترى انه ينعقد مع الهزل
 والهزل لم ينوال النكاح وانما صحته الاستقبال في المبدوء بالتاء لان تقديره حرف الاستفهام فيه شائع كثير
 في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالهمزة كما لا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند
 قيام القرينة على قصد التحقيق والرضى كما قلناه آنفا فافهم (قوله وكذا انا مترجك) ذكره في الفتح بحثا
 حيث قال والانعقاد بقوله انا مترجك ينبغي أن يكون كالمضارع المبدوء بالهمزة سواء اه قال ح لان

والثاني المضارع المبدوء به همزة
 أونون أو تاء كاتر جيني نفسك
 اذا لم ينوال الاستقبال وكذا
 انا مترجك

متزوج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتحقق في وقت التسكلم فكان دال على الحال وان كانت
ولاقته عليه التسمية (قوله أوجنتك خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل بجنتك خاطبا ابتك
أو تزوجني ابتك فقال الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس للخطاب أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه
اه قال ح فان قلت ان الايجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر قوله خاطبا لا قوله
جنتك لانه لا ينعقد به النكاح ولا دخل له فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) احتزبه عن البيع
فوقال أنا مسترأ وحجتك مشتريا لا ينعقد البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للنكاح) أي
لانشاء عقده لانه ينفذ منهم منه التحقيق في الحال فاذا قال الآخر اعطيتك كذا أو فعلت كذا وليس للاول أن لا يقبل
(قوله انعقد على المذهب) صوابه لم ينعقد فقد صرح في البحر عن السيرفة بأن الانعناع خلاف ظاهر الرواية
ومثله في التروك وفي شرح المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي التارخانية قال لا مرأة بمحضر من الرجال
يا عروسي فقالت لبيك فنكاح قال القاضي بدعي الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله ولا ينعقد الخ) تفرع
على ما تقدم من انعقاده بالخطاب الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر وهل ينعقد بقبول الفاعل
كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية أجاب صاحب البداية في امرأة تزوجت نفسها بألف من رجل عند
الشهود فلم يقل الروح شيئا لكن اطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم
يقبل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتماطي والنكاح خطره لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود
وبخلاف اجازة نكاح النضولي بالفاعل لو جرد القول ثم اه ح (قوله ولا ينعقد الخ) تكرار مع قوله بالفاعل
كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول لمن لا أتى ولا ينعقد فان مسألة قبض المهر التي قد مناهها عن البحر
بعينها شرح به المصنف قوله ولا ينعقد الخ (قوله ولا ينعقد الخ) فلو كتب تزوجتك فكتببت بـ
لم ينعقد بغير والاطمأن يقول فقالت الخ اذا الكتابة من الطرفين فلا قول لا تنكح ولو في الغيبة
تأمل (قوله بل غائب) الظاهر المراد به الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد ط (قوله ففتح)
فانه قال ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب وصوره أن يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت
الشهود وقرأته لم يمسح فقامت زوجت نفسها منه أو تقول ان فلا ينعقد حتى يكتب اليها بخطها فاشهدوا اني تزوجت
نفسى منه أما لو لم تقل محضرتهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشارحين شرط صحة النكاح
وبإجماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشرطين فلا ف ما اذا التفتا قول في المتن هذا أي الخلاف
اذا كان الكتاب باللفظ التزوج أما اذا كان باللفظ الامر كقوله زوجي نفسك متى لا يشترع اعلامها الشهود بما في
الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله عن الكامل وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لاشبهة
فيه على قول المصنف والمحققين أما على قول من جعل لفظه امر ايجابا كقاضي خان على ما نقلناه عنه فيجب
اعلامها اياهم بما في الكتاب اه وقوله لاشبهة فيه الخ قال الرضى فيه مناقشة لما تقدم أن من قال انه
توكيل يقول توكيل ختي فثبت بشروط ما تضمنه وهو الايجاب كما قلناه ومن شروطه سماع الشهود فينبغي
اشتراط السماع هنا على القولين لأن يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب فيرجع اليه اه (تنبيه) لوجاء
الزوج بالكتاب الى الشهود ومحتوم ما قال هذا كذا الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى
يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز فائدة هذا الخلاف فيما اذا جدد الروح الكتاب بعد العقد فشهدوا بأنه
كاتبه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحيح بلاشهاد
وانما الاشهاد لتتمكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جدد الزوج كفي الفتح عن مبسوط شيخ الاسلام (قوله
ولا بالاقرار) لا ينافيه ما مر من أن النكاح يثبت بالتصادق لان المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صبيغ
العقد والمراد من قولهم انه ثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أي بالتصادق ويحكم به أبو السعود عن
الحائوني (قوله كما يصح باللفظ الجعل) أي بأن قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فقل لانعم فينعقد لان
النكاح ينعقد بالجعل حتى لو قالت جعلت نفسي زوجة لك فقل تم فتح ومقتضى انشائه في عبارة الشارح
ان هذا صحيح على القولين وهو ظاهر (قوله وجعل) ماضى معنى للعجهول معطوف على ص (قوله
ذخيرة) فانه قال ذكر في صلح الاصل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا فحدث فصالحها على مائة على أن تقر بذلك

مطلب
التزوج بارسال كتاب

أوجنتك خاطبا لعدم جريان
المساومة في النكاح أو هل
أعطيتها ان المجلس للنكاح
وان لا وعد فوعده ولو قال لها
يا عروسي فقد لت لبيك انعقد على
المذهب (فلا ينعقد) بقول
بالفعل كقبض مهر ولا ينعقد
ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط
اعلام الشهود بما في الكتاب
مالم يكن باللفظ الامر فينبغى
الطرفين فتح ولا (بالاقرار على
المختار) خلاصة كتوله هي
امرأتي لان الاقرار اظهر لما هو
ثابت وليس بأناشاء (وبل ان)
كان (بمحضر من الشهود ص)
كما يصح باللفظ الجعل (وجعل)
الاقرار (انشاء وهو الص)
ذخيرة (ولا ينعقد بتزوجت
نصت على الاصح)

وقرت فهذا الاقرار منها جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض فهو عبارة
عن ثلثين مبتدأ في الحال فان كان بمحض من الشهود صح النكاح والا فلا في الاصح اه ملخصا وقال
في الفتح قال قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان اقراره قديم ما مضى ولم يكن بينهما عقد لا يكون
نكاحا وان اقراره في الحال انه زوجه او هي انما زوجه يكون نكاحا ويتضمن اقرارهما الانشاء بخلاف اقرارهما
بما مضى لانه كذب وهو كما قال أبو حنيفة اذا قال لامرأته لست بي امرأة ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لاني
طلقتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اه يعني اذا لم تقل الشهود جعلت هذا
نكاحا فالحق هذا التفصيل اه (قوله احتياطا) قال في البحر وقولهم ان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله
كطلاق نصفها يقتضي الصحة وقد ذكر في المسبوط في موضع جوازه الآن يقال ان الفروج يحتاط فيها فلا يكفي
ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فترجح الحرمة كذا في الخاتمة اه وما صححه
في الخاتمة صححه في الظهيرية أيضا ونصه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح
اه ثم راجعت نسخة أخرى من الظهيرية فقرأتها كذلك فن قال اه في الظهيرية صحح الصحة فكانت سقطت من
نسخته لا الناقصة فافهم (قوله أو ما عبره عن الكل) كالأرض والرقبة يمر (قوله ويرجى في الطلاق
خلافه) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهريها وبطنها لا يقع وكذا العتق فلو أضاف
النكاح الى ظهريها وبطنها ذكر الخلواني قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه ينقد النكاح وذكر كركن
الاسلام والسرخسي ما يدل على انه لا ينقد النكاح كذا في الذخيرة اه أقول وقال في الذخيرة أيضا في كتاب
الطلاق وان قال ظهر لك طالق أو بطنك قال السرخسي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمسألة ذكرها
في الاصل اذا قال ظهر لك علي كظهر ابي أو بطنك علي كبطن ابي انه لا يصير مظاهرا وذكر الخلواني في شرحه
الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظير ما قال مشايخنا فيما اذا أضيف عقد النكاح الى ظهري المرأة
أو الى بطنها أن الاشبه بمذهب أصحابنا انه ينقد النكاح اه (قوله فيحتاج للفرق) كذا قال في النهر لكن
قد علمت مما نقلناه عن الذخيرة أولا وثانيا أن الخلواني الذي صحح انعقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وأن
السرخسي الذي لم يصحح الاعتقاد لم يصحح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر أن ما ذكره
في البحر تبعه الشارح قول ثالث ملفق من القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان) أي التسمية وكذا ضمير قبله
ح أي وتذكر كبر الضمير باعتبار المذكر أو لأن المراد بالتسمية المسمى أي المهر (قوله فلو قبل الخ) قال في الفتح
كأمرأة قالت لرجل تزوجت نفسي منك بمائة دينار فقبل أن تقول بمائة دينار قبل الزوج لا ينقد لان أول
الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير أوله وهنا كذلك فان مجرد زوجه يتعقد به المهر والمنزل وذكر
المسمى معه يغير ذلك الى تعين المذكر فلا يعمل قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البحر فلو
اختلف المجلس لم ينقد فلو أوجب أحدهما فقام الآخر واشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لان شرط الارتباط
اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعاً لتيسير أو ما القور فليس من شرطه ولو عقدوا وهما يشيان أو يسيران على الدابة
لا يجوز وان كان على سفينة سائرة جاز اه أي لان السفينة في حكم مكان واحد (فرع) قال في المنتبة قال
زوجتك بنتي فسكت الخطاب فقال الصهر أي أبو البنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا اه وهذا
يوهم أن عندنا قول لا باشرط الفور وأن اختار عدمه وأجاب في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهة
انه كان متصفاً بـ كونه خاطباً بحيث سكت ولم يجب على الفور كان ظاهراً في رجوعه فقوله نعم دمه لا يفيد
بشرده لان الفور شرط مطلق والله سبحانه أعلم اه (قوله لو حاضرين) احتج به عن كتابة الغائب
لما في البحر عن المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجز في الكتاب
يجوز لان الكلام كما وجد تلامي فلم يتصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فكان في مجلس آخر
وقرأته بمنزلة خطاب الحاضر فانصل الايجاب بالقبول فصح اه ومقتضى أن قراءة الكتاب في المجلس الآخر
لا بد منها ليحصل الاتصال بين الايجاب والقبول حينئذ فافتتاح المجلس شرط في الكتاب أيضا وانما الفرق
هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانياً فلو حذف قوله حاضرين كالتبرك كان أولى والظاهر أنه لو كان مكان
الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت لم يصح لان رسالته انتهت

احتياطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه
الى كاهها أو ما عبره عن الكل ومنه
الظهور والنسب على انه شبه ذخيرة
ورجى في الطلاق خلافه ويحتاج
للفرق (واذا وصل الايجاب
بالتسمية) ثمهر (كان من تمامه)
أي الايجاب (فلو قبل الآخر
قبله لم يصح) يتوقف أول الكلام
على آخره لوقفه ما يغير أوله ومن
شرائط الايجاب والقبول اتحاد
الزمان ولو حاضرين وان طال
كعبرة وأن لا يحالف الايجاب
القبول

أولا بخلاف الكتابة لبقائها فأفاده الرحي (قوله كقبلت النكاح لا المهر) تمثيل للمنفى أى إذا قال تزوجتك
بالب فقلت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وإن كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لأنه إنما
أوجب النكاح بذاته القدر المسمى فلو صح ما قبلوها يلزمه مهر المثل ولم يرش به بل بما سمي فيلزمه ما لم يلزمه
بخلاف ما إذا لم يسم من الأصل لأن غرضه النكاح وهو المثل حيث سكنت عنه ولو قالت قبلت ولم ترد على ذلك
صح النكاح بما سمي وعمامة في الفتح (قوله نعم يصح الخط الخ) أى إذا قال تزوجتك بالب فقلت قبلت
بخمسمائة يصح ويجعل كأنها قبلت الألف وحطت عنه خمسمائة بجر ولا يحتاج إلى القبول منه لأن
هذا السقاط وإبراء بخلاف الزيادة كما لو قالت تزوجت نفسي منك بالب فقلت الزوج قبلت بالفين صح النكاح
بالب إلا أن قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالفين على المنفى به كافي بالبر فصورة الخط من المرأة والزيادة من
الزوج كما علمت وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة وقال في النهر بخلاف ما إذا تزوجت نفسها منه بالب فقوله بالفين
أو بخمسمائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره أنها أوجبت
بالب وقبل الزوج بخمسمائة وهو مشكل فإن الخط من له الحق وهو المرأة لا من عليه فالظاهر أنه مما خالف فيه
القبول الإيجاب فلا يصح بجزء فأفاده الرحي (قوله وإن لا يكون مضافا) كترزوجتك غدا ولا معلقا أى على
غير كائين كترزوجتك أن قدم زيد وقوله كما سمي أى الكلام على المضاف والمعلق قبل باب الولي (قوله
ولا المنكوحه مجهولة) فلوزوج بنته منه وله بنتان لا يصح إلا إذا كانت أحدهما متزوجة فينصرف إلى
الفارغة كما في البرازية نهر وفي معناه ما إذا كانت أحدهما محترمة عليه فليراجع رحي واطلاق قوله
لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقدمات الخطبة على واحدة منهما بعينها التميز المنكوحه عند الشهود
فأنه لا بد منه رمى قلت وظاهره أنها لو جرت المقدمات على معينة وتميزت عند الشهود أيضا يصح العقد وهي
واقعة الفتوى لأن المقصود نفي الجهالة وذلك حاصل بعينها عند العقادين والشهود وإن لم يصرح باسمها
كما إذا كانت أحدهما متزوجة وبؤيده ما سمي من أنها لو كانت غائبة وزوجها وكملها فإن عرفها الشهود
وعلموا أنه أرادها كفي ذكر اسمها واللا بد من ذكر الأب والجد أيضا ولا يخفى أن قوله تزوجت بنتي وله بنتان
أقل إياها من قول الوكيل تزوجت فاطمة وبأق تمام ذلك عند قوله وحضر وشاهدین حرين وعند قوله غلط
وكملها الخ (تنبيه) لم يذكر اشتراط تغيير الرجل من المرأة وقت العقد بخلاف لما في النوازل في صغيرين
قال أبو أحمد هما تزوجت بنتي هذه من ابنتك هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال
العقابي لا يجوز بجر قال الرمي والاكثر على الأول قلت وبه علم أن تزوجت وترزوجت يصلح من الجانبين وبه صرح
في الفتح عن المنية ومنه في البحر (قوله ولا يشترط الخ) أى فيما كان بلفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان
كتابة لما يأتي من أنه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيد في الدرر عدم الاشتراط بما إذا علم أن
هذا اللفظ ينسب إليه النكاح أى وإن لم يعلم حقيقة معناه قال في الفتح لو لقت المرأة تزوجت نفسي
بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك أولا يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كالبيع كذا في الخلاصة
ومثل هذا في جانب الرجل إذا لقته ولا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح
والخلع فالثلاثة الأولى واقعة في الحكم ذكره في عناق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب قال قاضي خان
ينبغي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بضمون اللفظ إنما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه
الجد والهزل بخلاف البيع ونحوه وأما الخلع إذا لقت اختلفت نفسي منك بهري وثقة عدتي فقالت
ولا تعلم معناه ولا أنه لفظ خلع اختلفوا فيه قيل لا يصح وهو الصحيح قال القاضى وينبغي أن يقع الطلاق
ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا لو لقت أن تبرئه وكذا المديون إذا لقن رب الدين لفظ الإبراء لا براء اه قلت
وفي فهم الشهود اختلاف تصحيح كما سيأتي بيانه (قوله أذ لم يحتج لنية) بسكون ذال إذا فالجملة تعليل لما قبلها
وضمير يحتج لما (قوله به بنتي) صرح به في البرازية وفي الجران ظاهر كلام التبنيس فيبدترجيحه قلت وهو
مقتضى كلام الفتح المنار وبه جرم في متن الملتقى والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على الملتقى أنه اختلف
التصحيح فيه (قوله وإنما يصح الخ) اعلم أن الصريح ينسب إليه النكاح بخلاف وغيره على أربعة
أقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا

كقبلت النكاح لا المهر
نعم يصح الخط كزيادة قبلتها
في المجلس وأن لا يكون مضافا
ولا معلقا كما سمي، ولا المنكوحه
مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى
الإيجاب والقبول فيما يستوى
فيه الجد والهزل أذ لم يحتج لنية
به بنتي (وأنما يصح باللفظ تزويج
ونكاح) لأنهما صريح

تصحح الاعتقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لاختلاف في عدم الاعتقاد به فالاول ما سوى
 من نكاح والتزويج من نكاح الهبة والصدقة والتملك والجلع نحو جعلت بنتي لك بالف والناسي نحو بنت
 نفسي منك بهذا أو بنتي أو اشتريتك كذا فقالت نعم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والثالث
 كلاجارة والوصية والرابع كلاباحة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع والاقالة والخلع أفاد في الفسخ
 قوله وما عداهما كناية الخ في هذا التركيب اخراج المتن عن مدلوله من التصريح بجوازه بهذه اللفاظ
 وأورد عليه كيف صح بالكناية مع اشتراط الشهادة فيه والكناية لا بدقها من النية ولا اطلاع للشهود عليها قال
 الزبلي قدنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكرا السر خشي أنها ليست بشرط مدقق لعدم اللبس ولأن كلامنا
 ليس اذا سر حابه ولم يبق أعمال اه وللحقق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعضه قريبا (قوله وهو كل
 انط الخ) أورد عليه في الجرائد يعقد بالفاظ غير ما ذكر من كوفي امرأتي وقولها عترتني نفسي وقوله
 لمساته واجعتك بكذا وقولها له رددت نفسي عليك وقوله صرت لي أو صرت لك وقوله ثبت حتى في منافع
 بشعك وذكرنا لفظا آخر وأنه يمتد في الكل مع القبول ثم أجاب بان العبرة في المقتود للمعاني حتى في النكاح
 كما صرح حوايه وهذه اللفاظ تؤدى معنى النكاح وحاصله ان هذه اللفاظ داخل في النكاح لأن المراد
 لفظه أو ما يؤدى معناه تأمل (قوله وضع لملك عين) خرج ما لا يفيد التملك أصلا كارهن والوديعة
 وما يفيد تملك المنفعة كاجارة والاعارة كباقي (قوله كالملة) صرح بجهوميه بقوله فلا يصح بالشركة
 قال في غاية البيان كذا أي لا يعتد بالفظ الشركة انه يفيد التملك في البعض دون الكل ولهذا لا يصح
 النكاح اذا قال زوجتك نصف جاتي (قوله خرج الوصية غيرا فقيده بالجمال) بان كانت مطلقة
 أو مضانة الى ما بعد الموت أما النكاح بالجمال نحو أو وصيت لك ببنتي للجمال بالف درهم فخاير كما حققه
 في الفسخ وتبعه في النهر قائل لا وارتنساه غير واحد وخالفهم في الجرائد المعتمد ما أطلقه الشارحون
 من عدم الجواز لأن الوصية مجاز عن التملك فلا تعتد بها لكان مجازا عن النكاح والمجاز لا يجازله كما في بيع
 العناية اه وتقدم الرمي عن المتدني أن قوله ان المجاز لا يجازله مردود ويعرف ذلك من طالع أساس
 البلاغة اه أي كما قررد في رأيت مشفر زيدا من أنه يجاز بمرتين وكذا في آذانها الله لباس الجوع والخوف
 قلت لكن قول المصنف كغيره وما وضع لملك العين في الحال لا يشمل الوصية لأنها موصوغة لملك العين
 بعد الموت فإذا استعملت في تملك العين في الحال كانت مجازا فلم يصح بها النكاح بناء على أنها لم توضع
 لملك في الحال لا بناء على أنها مجازا لملك في الحال لأن مجازا لملك في الحال لا يشمل الوصية لأنها موصوغة لملك العين
 والمجاز هو مبنى على أن المجاز موضوع بالوضع النوعي كما أو ضعه شارح التحرير في أول الفصل
 الخامس فتأمل (قوله كهة) أي اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المكوحة اما أمة أو حرة
 فاذا أضاف الهبة الى الأمة بأن قال لرجل وهبت أمي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار
 شهود وتسمية المهر ومجلا ومجلا ونحو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح
 فان نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك ينصرف الى النكاح بشرط النية وان لم ينو ينصرف الى ملك
 الرقبة وان اضيفت الى الحرة فانه يعتد من غير هذه القرينة لاق عدم قبول الخلل للمعنى الحقيقي وهو الملك الحرة
 يوجب الحل على المجاز فهو القرينة فان قامت القرينة على عدمه لا يعتد فلو طلب من امرأة الزنا فقالت وهبت
 نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كقول أبي البنت وهبت لك لخدمك فقال قبلت الا اذا أراد به
 النكاح كذا في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في التهر وفي الصرف والقرض والصلح والرهن قولان
 ويذهب ترجيح اعتقاده بانصرف عملا بالكناية لما أنه يفيد ملك العين في الجملة وبه يترجح ما في الصربية من تصحيح
 اعتقاده بانصرف وان رجح في الكشف وغيره عدمه وحزم السر خشي بان اعتقاده بالصلح والعطية ولم يحك الاتفاق في
 غيره اه وسيأتي الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحك الاتفاق في غيره سبق فلم فان الذي ذكره الاتفاق في
 في غاية البيان أنه لا يعتد بالصلح وهكذا انفصل عنه في البحر وعزاه في الفتح الى الاجناس ثم نقل كلام
 السر خشي قلت وينبغي التفصيل والتوفيق بأن يقال ان جعلت المرأة بدل الصلح يصح مثل أن يقول أبو البنت
 لدايمه مثلا صا حلتك عن ألفك التي لك على يميني هذه وان جعلت صا حلتك عن ألفك عن بنتي بألف

(وما عداهما كناية وهو كل لفظ
 وضع ملك عين) كالملة فلا يصح
 بالشركة (في الحال) خرج الوصية
 غيرا فقيده بالجمال (كالملة)
 وملك وصدقة وعطية وقرض

لا يصح وعليه يحمل كلام غاية البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن الصلح حطية واسقاط للعق اه ولا يخفى
 أن الاسقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقصود ملك المتعة من المرأة لا امقاطه فلذا لم يصح أما بدل الصلح
 فالمقصود ملكه أيضا فيصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للغلاف في العطية مثل قوله هي لك عطية بكذا
 لانه بمنزلة الهبة وقد أتى في الخبرية وأما لفظ أعطيتك فبني بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين
 فيصح به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا أنه يقول جئتكم خاطبا ابتك لنفسي فيقول
 أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي أن يصح اذا قصد العقد دون الوعد أخذ ما قدمناه أنشاعن الجعري وهبتها
 لك لتخدمك ويؤيده ما في المذخبة اذا قال جعلت ابنتي هذه لك بألف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود
 للمعاني دون اللفاظ اه (قوله وسلم واستنجا) هذا اذا جعلت المرأة رأس مال السلم أو جعلت اجرة
 فينعتقد اجماعا ما ان جعلت مسلما فيها فتقبل لا ينعقد لأن السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه لو اتصل به
 القبض فيبذل ملك الرقبة ملكا فاسدا وايس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه ورجحه في الفتح وهو مقتضى
 ما في المتون وان لم يجعل اجرة كقوله أخرجت ابنتي بكذا فالصحيح أنه لا ينعقد لانها لا تفيد ملك العين أفاده
 في البحر (قوله وكل ما تملك به الرقاب) كالجعل والبيع والشراء فانه ينعقد بها كما مر (قوله بشرط نية
 أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح ردأعلى ما قدمناه عن الزيلعي حيث لم يجعل النية شرطا عند ذكر
 المهر وعلى السر خسي حيث لم يجعلها شرطا مطلقا وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد من فهم الشهود المراد
 فان حكم السامع بأن المتكلم أراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بد له من قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن
 فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراية في تصوير الانعقاد بلفظ الاجارة عند من يجيزه أن يقول
 أخرجت ابنتي ونوى به النكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بعثت فبني فان عدم قبول المحل للبيع يوجب
 الحمل على المجازي فهو قرينة يكتفى بها الشهود حتى لو كانت المعقود عليها أمة لا بد من قرينة زائدة تدل
 على النكاح من احضار الشهود وذكر المهر أو جلا أو مجلا والافان نوى وصدقه الموهوب له صح وان لم ينو
 انصرف الى ملك الرقبة كما في البدائع والظاهر أنه لا بد مع النية من اعلام الشهود وقدر جمع شمس الأئمة
 الى التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا صرح به ولم يبق احتمال اه هذا حاصل ما في الفتح ومخلصه
 أنه لا بد في كذايات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل للموجب وفهم الشهود المراد أو اعلامهم به
 (قوله بلفظ اجارة) أي في الاسح كما جرت نفس بكذا بخلاف لفظ الاستنجا بأن جعلت المرأة بدلا مثل
 استأجرت دارا لنفسي أو بنيت عند قصد النكاح كما مر بيانه وعبر هنالك بالاستنجا وهنالك بالاجارة اشارة للفرق
 المذكور فلا تكرر فافهم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالحال كما مر (قوله ورهن) فيه
 اختلاف المشايخ كما في البناء ورجح في الاول الجية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول
 الآخر لعدم ظهور وجهه فعد الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لانه لا يفسد الملك أصلا (قوله
 ونحوها) كإباحة واحلال وقنع واقالة وخلع كما قدمناه عن الفتح لكن ذكر في التهر أنه ينبغي أن يقيد الأخير
 بما اذا لم يجعل بدل الخلع فان جعلت كما اذا قال أجنبي أخلع زوجتك بينتي هذه فتقبل صح أخذ من مسألة
 الاجارة (قوله لكن ثبت به) أي بنحو المذكورات (قوله وكذا اتت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح)
 هذا ساقط من بعض النسخ وهو الاحسن ولذا قال ح انه مكرر مع قوله لكن ثبت به الشبهة مع أن قوله
 بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديقتي فقالت نعم فانه يصدق عليه
 أنه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا ثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بياناً لنحو المذكورات
 في المتن فتختص بكل لفظ يفيد الملك ولا ينعقد به النكاح اه (قوله وألفاظ معصية) من التعصيف وهو
 تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المقصود من الوضع كما في المصباح وفي المغرب التعصيف أن يقرأ الشيء على خلاف
 ما أراد كاتبه أو على غير ما اصططحو عليه (قوله كتبوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جاز
 المسكان وأجازوه وجاوزوه اذا سار فيه وخلفه وحقيقته قطع جوزه أي وسطه ومنه جاز البيع أو النكاح
 اذا نفذ وأجاز القاضى اذا نفذ وحكم به ومنه المجز الوكيل أو الوصي لتنفيذه ما امر به وجوز الحكم
 رآه جازا وتجاوزوا الضراب الدراهم أن يجعلها رابحة جائزة وأجازوه بجائزة سنية اذا أعطاه عطية ومنها جاوزوا

وسلم واستنجا و صلح وصرف
 وكل ما تملك به الرقاب بشرط
 نية أو قرينة وفهم الشهود
 المقصود (لا) يصح (بلفظ اجارة)
 براء أو زاي (واعارة ووصية)
 ورهن ووصية ونحوها مما لا يقيد
 الملك لكن ثبت به الشبهة فلا ينعقد
 وانها الاقل من المسمى ومهر المثل
 وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به
 النكاح فليحفظ (وألفاظ معصية
 كتبوزت)

مطلب
 هل ينعقد النكاح بالالفاظ المعصية
 نحو كتبوزت

الوفود للتحف واللفظ وتجاوز عن المسبي وتجاوز عنه أغضى عنه وعضا وتجاوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل
ومنه تجاوز في أخذ الدراهم اه ملخصا (قوله لصدوره لاعتقاد صحيح) أشار به الى الفرق بينه وبين
اعتقاده بلفظ أعجمي بأن اللغة الاعجمية تصدر عن تكلمها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجوز فانه يصدر
لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتحييف فلا يكون حقيقة ولا مجازا من ملخصا والتحريف التغير وهو المراد
بالتحيف كما مر (قوله تلويح) ليس مراده عز والمساءلة الى التلويح بل عز ومضمون التعليق لانها غير
مذكورة فيه ولا في غيره من الكتب المتقدمة وانما ذكرها المصنف في متنه وذكر في شرحه المنع انه كثر
الاستفتاء عنها في عامة الامصار وانه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع
لتعليق العين للعالم وليس لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين ألفاظ النكاح علاقة معدومة للعجائزية عنها
كما استعير لفظ الهبة والبيع للنكاح ومن ثم ستر حواياها لانه لا ينبغي بلفظ الاحلال والاجارة والوصية لعدم
همة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة الاعجمية لعدم القصد الصحيح كما مر ثم استشهد لذلك بما ذكره
المحقق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا
جائزا على القانون اما حقيقة أو مجازا لانه ان استعمل فيما وضع له حقيقة وان استعمل في غيره فان كان
لعلاقة بينه وبين الموضوع له مجازا ولا فرق بل وهو أيضا من قسم الحقيقة لان استعمال الصحيح في الغير
بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وقيدنا الاستعمال بالصحيح احترازا
عن الغلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد اه (قوله نعم الخ) هذا ذكره
المصنف أيضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلطة بحيث
انهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستمتاع وتعد عن قصد واختيار منهم فللقول بالاعتقاد النكاح بها وجه
ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضعها جديدا منهم وباعتقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغلطة أفتى شيخ
الاسلام أبو السعود مفتي الديار الروسية وأما صدوره لاعتقاد الى وضع جديد كما يقع من بعض الجهلة
الانكار فلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره طلب دلالة عليه واداته
منه فجزء المذكر لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضعها جديدا اه وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا
على استعمال التجوز في النكاح بوضع جديد قصد يكون حقيقة عرفية مثل الحقائق المرتجلة ومثل الالفاظ
الاعجمية الموضوع للنكاح فيصح به العقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد واداته من اللفظ قصدا
والافتد كره هذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازا لعدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه
غلطا كما أفتى به المصنف تبارك الشیخ العلامة ابن نجيم ومعاشر به لکن أفتى بخلافه العلامة الخیر الرملی
في الفتاوى الخيرية ونازع المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته على المنع بأنه لا دخل لبحث الحقيقة
والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أقر المصنف بأنه تحييف فكيف يتجه ذلك رتب العلاقة بل نسلم كونه
تحيفاً بابدال حرف مكان حرف فلو صدر من عالم لا يتعقده وهو محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاشر به
فيقع الدليل في محله ح والمساءلة لم يوجد فيها نقل بخصوصها عن المشايخ فصار حادثة الفتوى وقد صرح
الشافعية بأنه لا يضر من عاى ابدال الزاى جima وعكسه مع تشديد هم في النكاح بحيث لم يتجاوزوه الا بلفظ
النكاح والتزويج والافتاء بحسب الانتهاء فاذا سئل المفتي هل ينبغي بلفظ التجوز يجب بالعدم التعرض
لذكر التحييف والاصل عدمه واذا سئل في عاى قدم الجيم على الزاى بلا قصد استعارة لعدم علمه بها بل
قصد حل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكره ينبغي فيه موافقة الشافعية وبالأولى فيما اذا اتفقت
كلمتهم على هذه الغلطة كما قطع به أبو السعود وقد ستر حوايا عدم اعتبار الغلط والتحيف في مواضع فأوقعوا
الطلاق بالالفاظ المحصنة مع اشتراط الطلاق والنكاح في أن جدهما جتد وهما جتد وخطر الفروج وأفتوا
بالوقوع في على الطلاق وانه تعليق يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فأنت كذا ومثله
الطلاق يلزمى لا أفعل كذا مع كونه غلطا ظاهرا لغة وشرعا لعدم وجود ركنه وعدم محلية الرجل للطلاق
وقول أبي السعود انه أى هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية تظنرا لجزء اللفظ لالى الاستعمال النسائي
لعدم وجوده في بلاده فاذا لم نعتبر هذا الغلط الناحش لزمنا أن لا نعتبره فيما نحن فيه مع فساد استعماله وكثرة

لصدوره لاعتقاد صحيح بل عن
تحريف وتحييف فلم تكن حقيقة
ولاجازا لعدم العلاقة بل
غلطا فلا اعتبار به أصلا تلويح
نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه
الغلطة وصدرت عن قصد كان
ذلك وضعاً جديداً فيصح به أفتى
أبو السعود

دورانه في السنة أهـل القري والامصار بحيث لولقن أحدهم التزويج لعسر عليه النطق به فلا شك أنهم
لا يلصقون استعارة لثبوت ملجهم بعدم العلاقة بل هو تصحيف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ
عدم فساد الصلاة بابدال بعض الحروف وان لم يتقارب المخرج لأن فيه بلوى العامة فكيف فيما نحن فيه اه
ملخصا (قوله) وأما الطلاق فيقع بها الخ أي بالانفاط المصحفة كتلاق وتلاك وتلاط وتلاخ وتلاغ قال
في البحر فيقع قضاء ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم بأن قال امرأتى تطلق وأنا لا اطلق
فأقول هذا ولا فرق بين العالم والجاحل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق بظهور بين النكاح والطلاق
وقد استدل الخبير الرمي على ذلك بما قد مناه من قول قاضي خان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق
والعناق في أنه لا يشترط العلم به اه لان العلم يعمون النطق انما يعتبر لاجل التصديق لا يشترط فيما يستوى فيه
الجد والهزل اه قال فاذا علمنا أن الطلاق واقع مع التصحيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا معه أيضا اه
قلت وأما الجواب بأن وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج فهو مشترك الا لزام على أنه لا احتياط في التفريق
بعد تحقق الزوجية بمجرد التلظظ باللفظ مصحف أو مهمل لا معنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق
المزيل فلو أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المصحف بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لان اللفظ
الخارج عن الحقيقة والجواز لا معنى له فعمل أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل
قولهم يقع بها قضاء فيبذل أنه يقتضى عليه بالوقوع وان قال لم أرد بها الطلاق سلا على أنها من أقسام الصريح
ولذا قيد تصديقه بالشهاد في الاولى اذا قال العاصي جررت بتقديم الجيم أو وزون بالزاي بدل الجيم فأصدا به
معنى النكاح يصح ويدل عليه أيضا ما قدمناه عن الذخيرة من أنه اذا قال جعلت بنتي هذه لك بألف صح لانه
أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون الانفاط فهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح
يعطى حكمه لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتلك العين للعالم ولا شك أن لفظ جوزت
أو وزوت لا ينهم منه العاقدان والشهود الا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف
وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه واذا وقع الطلاق بالانفاط المصحفة ولو من عالم
كما مر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمصحفة المتعارفة بالاولى
والله تعالى أعلم (تنبيه) علم مما قررناه جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمزة في أوله خلافا لما ذكره
السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين عن شيخه من عدم الجواز معللا بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان
تحريرا وغلما (قوله) احترام الفروج أي لخطر أمرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح
أو كناية (قوله) سماع كل أي ولو حكما كالكتاب الى غاية لان قراءته قائمة مقام الخطاب كما مر وفي الفتح
ينقد النكاح من الاخرس اذا كانت له اشارة معلومة (قوله) ليتحقق رضاها أي ليصدر منه ما من شأنه
أن يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لصحته مع الاكراه والهزل رحي و ذكر السيد
أبو السعود أن الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر
من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها أو قول فيه نظر فانه ذكر في النهاية أن في النكاح الفاسد
لا يجب شيء ان لم يطأها وان وطئها وجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد أي الباطل
كالنكاح للمعارم المؤبدة أو المؤقتة أو باكراه من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه أنها اذا كرهت
الزوج على التزوج بها لا يجب لها عليه شيء لان الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا
حقيقة وليس معناه ان أحدا اكرهها على التزوج وتقبل هذه المسألة ما قالوه في كتاب الاكراه من أنه لو اكره
على طلاق زوجته قبل الدخول به الزمته نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان المكره له أجنبيا فلو كانت
الزوجة هي التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هنالك أيضا وأما ما ذكر
من أن نكاح المصكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد فلم أر من ذكره وان أوهم كلام
القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه وعقده مما يصح مع الهزل واللفظ
المكره شامل للرجل والمرأة فن ادعى التخصيص فعليه اثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة
في الاكراه على الزنا في احدي الروايتين ثم رأيت في اكرام الفاسد في لسانكم الشهيد ما هو صريح في الجواز

وأما الطلاق فيقع بها قضاء
كما في أوائل الاشياء
(ولا يتعاط) احتراماً للفرج
(وشرط سماع كل من العاقدين
لفظ الآخر) ليتحقق رضاها

فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها وأولياؤها مكرهين فالنكاح
 جائز ويقول القاضى للزوج ان شئت اتمم لها مهر مثلها وهى امرأتك ان كان كفوا لها والافرق بينهما ولا نكح
 لها الخ فافهم (قوله بشرط حضور شاهدين) أى يشهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالنكاح
 فليست بشرط لصحة كفاية مناه عن البحر وانما فائدة ما لا يثبت عند جود التوكيل وفي الجرح قيدا للشهاد بأنه
 خاص بالنكاح لقول الاسيبغى وأما سائر العقود فتنفذ بغير شهود وان كان الشاهد عليه مستحب للآية
 اه وفي الوقعات انه واجب في المداينات وأما الكتابة ففي علق المحيط يستحب أن يكتب للعق كذا ويشهد
 عليه صيانة عن التحايد كما في المداينة بخلاف سائر التجارات للعرج لانها مما يصح ترك وقوعها اه وينبغي
 أن يكون النكاح كالعق لانه لا حرج فيه اه (تنبيه) أشار بقوله فيما تروى ولا المنكوحه بمجهولة الى ما ذكره
 في البحر هنا بقوله ولا بد من تمييز المنكوحه عند الشاهدين لتتقن الجهالة فان كانت حاضرة منتقبة كفى الإشارة
 اليها والاحتياط كثرت وجهها فان لم يروا شخصها وسمعا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها
 أخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا اذا وكت بالتزويج فهو على هذا اه أى ان رأوها أو كانت وحدها
 في البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذا جددته والافلا لا احتمال أن الموكل المرأة الأخرى وليس معناه
 أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه يصير العقد عقد فضولى فيصح بالاجازة بعده قولاً وفعلًا لما علمته أننا فافهم
 ثم قال في البحر وان كانت غائبة ولم يسمعا كلامها بأن عند لها وكذاها فان كان الشهود يعرفونها كفى
 ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز انحصاف النكاح
 مطلقا حتى لو وكتته فتسال بحضرته ما زوجت نفسها من موكلتى أو من امرأة جعلت أمرها يدي فانه يصح عنده
 قال قاضى خان والنكاح ككبير فى العلم يجوز الاقتداء به وذ كرا الحاكم الشهيد فى المتقى كما قال
 انحصاف اه قلت وفي التارخانية عن المنعرات أن الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال فى البحر
 فى فصل الوكيل والفضولى ان المختار فى المذهب خلاف ما قاله انحصاف وان كان انحصاف كبيرا اه
 وما ذكره فى المرأة يجزى مثله فى الرجل فى الخانية قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضرا اشار اليه
 جاز ولو غابا فلا ما لم يذكر اسمها واسم أبيه وجده قال والاحتياط أن ينسب الى الخلة أى يتأقيل له فان كان
 الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره فى الغائبة
 اذا ذكر اسمها لا غير وهى معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل
 أن الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود على قول ابن الفضل
 وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والافلا وبه جزم صاحب الهداية فى التجنيس وقال
 لأن المقصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره فى الفتح والبحر وعلى قول انحصاف يكفي مطلقا ولا يخفى
 أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كفى والظاهر
 أن المراد بالمعرفة أن يعرف أن المعقود عليها هى فلانة بنت فلان الفلانى لا معرفة شخصها وان ذكر الاسم
 غير شرط بل المراد الاسم أو ما يعينها بما يقوم مقامه لما فى البحر لو تزوجه بتمه ولم يسمها وله بتان لم يصح للجهالة
 بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سمعها بغير اسمها ولم يشر اليها فانه لا يصح كفى التجنيس اه وفيه
 عن الذخيرة اذا كان للزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال تزوجت ابنتى من ابنك يجوز النكاح
 وان كان للقابل ابنان فان سمي أحدهما باسمه صح الخ وفيه عن الخلاصة اذا تزوجها أخوها فقال تزوجت
 اختى ولم يسمها جازان كانت له اخت واحدة وانظر ما قدمناه عند قوله ولا المنكوحه بمجهولة (قوله
 حزين الخ) قال فى البحر بشرط فى الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينعقد بحضرة العبيد
 والجانين والصبيان والكفار فى نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء ولا فرق فى العبيد بين الفتن والمدبر والمكاتب
 فلو عتق العبيد أو بلغ الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن ينعقد بحضورهم
 جازت شهادتهم لانهم أهل للتحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والافلا كفى الخلاصة وغيرها (قوله أو حزين
 وحزين) كذا فى المتن وقد نسب المصنف ذكره الشارح لدفع ايها الاختصاص المذكور فى شهادة
 النكاح كانه عليه الخير الرضى (قوله سامعين قولها مامعا) فلا ينعقد بحضرة النائمين والاصمين وهو قول

(و) شرط (حضور) شاهدين
 (حزين) أو حزين وحزين (مكثين)
 سامعين قولها مامعا

مطلب
 انحصاف كى يرفى العلم يجوز
 الاقتداء به

العامّة وتصحیح الزبلي الانعقاد بحضرة الثامن دون الاصحين ضعيف رده في الفتح والبحر وأجاب في النهر
بجمل الثامن على الوستانيين السامعين واعترض بأنه حينئذ يكون محل وفاق لا خلاف ثم قال
في النهر ويذني أن لا يختلف في انعقاده بالاثنين إذا كان كل من الزوج والزوجة أخرس لأن نكاحه كما قالوا
ينعقد بالإشارة حيث كانت معلومة اه قال في الفتح ومن اشترط السماع ما قدمناه في التزوج بالكتاب
من أنه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المشتغل على الخطبة بأن تقرأ المرأة عليهم أو سماعهم
العبارة عنه بأن تقول ان فلانا كتب الي يخطبني ثم تشهدهم أنها تزوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب
بلفظ الامر بأن كتب زوجي نفسك متى لا يشترط سماع الشاهدين لمافيه بناء على أن صبغة الامر توكيل
لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل أما على القول بأنه ايجاب فيشترط كافي البحر وقد مناه فيانه فيما مر وخرج
بقوله مع ما لو سمع متفرقين بأن حضر أحدهما العقد ثم غاب واعد بحضرة الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد
فاعيد فسمعه الآخر دون الأول أو سمع أحدهما الايجاب والآخر القبول ثم اعيد فسمع كل واحد مالم يسمعه
أولاً لأن في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كما في شرح النقاية (قوله على الاصح)
راجع لقوله سامعين وقوله مع ما قبل الأول القول بالاكتفاء بمجرد حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف
من أنه ان اتحد المجلس جاز استحسانا كما في الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في البحر جزم في التبيين
بأنه لو عقد بحضرة خندين لم يفهما كلاهما لم يجز وصححه في الجوهره وقال في الظهيرية والظاهر أنه يشترط
فهم أنه نكاح واختاره في الخاتمة فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان العربية فعدت ابها والشهود
لا يعرفونها اختلف المشايخ فيه والاصح أنه ينعقد اه فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم اه وحمل
في النهر ما في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصح كما مر ووفق الرحمتي
بجمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنه عند نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الالفاظ
بعد فهم أن المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) قبل لقوله مسلمين احترازاً عن نكاح الذميمة
فانه لو تزوجها مسلم عند ذميتين صح كما يأتي لكنه يوهم أن ما قبله من الشروط يشترط في أنسجة الكفار أيضاً
مع أنها نصح بغير شهود اذا كانوا يدينون ذلك كما سيأتي في باب دفع ذلك قال في الهداية ولا ينعقد نكاح
المسلمين الا بحضور شاهدين حزين الخ وقد يجاب بأن الكلام في نكاح المسلمين بدليل أنه سبب عقد لنكاح
الكافر بابا على حدة ولما كان تزوج المسلم ذميمة لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احتراز عنه بقوله لنكاح مسلمة
(قوله ولو فاسقين الخ) اعلم أن النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فاول ما ذكره والثاني
انما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح
الطحاوي فلذا انعقد بحضور الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان لم يتوبوا وبأبني العاقدين وان لم يقبل
أداؤهم عند القاضي كانعقاده بحضرة العدوين بحر (قوله أو محدودين في قذف) أي وقد تابا قال
في النهر وهذا القيد لا بد منه والازم التكرار اه واعترض بأن المقصود من اطلاق المصنف الإشارة
الى خلاف الشافعي في الفاسق المعان والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود والتائب فلا خلاف له فيهما
كما في شرح الجمع والحقائق وأيضاً فالمحدود أخص مطلقاً من الفاسق وذكر الاخص بعد الاعم واقع في أفصح
الكلام على أنهم صرحوا بأنه اذا قبل الخاص بالعام براديه ما عدا الخاص لكن في المفنى ان عطف الخاص
على العام مما انفردت به الواو وحتى لكن الفقهاء يتسامحون في عطفه بأوقات وصرح بعضهم بجوازه بتم وبأو
كما في حديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها (قوله أو اعميين) كذا في الهداية والكنز
والوقاية والمختار والاصلاح والجوهره وشرح النقاية والفتح والخلاصة وهو مخاف لقوله في الخاتمة ولا تقبل
شهادة الاعمي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المذعي والمذعى عليه والإشارة اليه فلا يكون كلامه
شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرته اه والمختار ما عليه الاكثرون نوح (قوله وان لم يثبت النكاح
بهما) أي بالابنين أي بشهادتهما ما فقوله بالابنين يدل من الضمير البحر وروفي نسخة لهما أي للزوجين وقد أشار
الى ما قدمناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار أي ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت بهما عند
التباحد وليس هذا اخصاً بالابنين كما قدمناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنيه وحده أو ابنيها وحدها

على الاصح (فاهمين) انه نكاح
على المذهب بحر (مسلمين لنكاح
مسلمة ولو فاسقين أو محدودين في
قذف أو اعميين أو ابني الزوجين
أو ابني أحدهما وان لم يثبت
النكاح بهما) بالابنين (ان ادعى
القريب

مطلبه
في عطف الخاص على العام

فادعى أحدهما النكاح وجده الآخر لا تقبل شهادة ابني المدعى له بل تقبل عليه ولو كانا ابنيهما لا تقبل
 شهادتهما للمدعى ولا عليه لأنها لا تلحق بعن شهادتهما الأصلهما وكذا لو كان أحدهما ابنيها والاخر ابنه
 لا تقبل أصلاً كما في البحر (قوله كما دعي الخ) لأن الشهادة انما شرطت في النكاح بما فيه من اثبات
 ملك المتعة له عليها تعظيماً للجزء الا دعي لا لتبوت ملك المهر لها عليه لأن وجوب المال لا تسترط فيه الشهادة
 كما يبيع وغيره ولذلك دعي شهادة على مثله لولا بية عليه وهذا عندهما وقال محمد وزفر اي يصح وتامه في الفتح وغيره
 واراد بالدقية الكتبية كما في القهستاني قال ح نخرج غير الكتبية كما سيأتي في فصل المحرمات
 ودخل الحربية الكتبية وان كره نكاحهما في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح الملتقى اه
 (قوله ولو محض الفيلدنيها) كالمالكين انما يصح في يهودية وشمل اطلاقه الذميين غير الكتبيين كنجوسيين
 وانما هو انه احتراز بهما عن الحربيين لقول الريلعي وللدعي شهادة على مثله فافاد ان شهادة الحربي على الذي
 لا تقبل والمستأن من حربي أفاده السيد أبو السعود (قوله مع انكاره) أي انكار المسم بالمسلم العقد
 على الذممة أما عند انكارها فقبول عندهما طلقاً وقال محمد ان لا كان من مسلمين وقت العقد قبل والا لا
 وعلى هذا الخلاف لو أسلموا أو ذابوا نهر (قوله والاصل عندنا الخ) عبارة النهر قال الاسيحاقي والاصل
 ان كل من صلح أن يكون ولياً فيه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهداً فيه وقولنا بولاية نفسه لا حراج المصنف
 فانه وان ملك تزويج أمته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفادته من المولى اه وهذا يقتضي عدم انقاده
 بالمجور عليه ولم أره اه (قوله أمراً بالاب رجلاً) أي وكله والضمير البارز في صغيره للاب والمستتر
 في تزويجها للرجل المأمور وكونه رجلاً مثال فلان امرأة صلح لكن اشترط أن يكون معها رجلان أو رجل
 وامرأة كما أفاده في البحر (قوله لانه يجعل عاقداً حكماً) لأن الوكيل في النكاح صغير ومعه ينقل عبارة الموكل
 فاذا كان الموكل حاضراً كان مباشراً لأن العبارة تنقل اليه وهو في المجلس وليس المأثر سوى هذا بخلاف
 ما اذا كان غائباً فالمباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فقطهر أن انزال الحاضر مباشر اجبري فاندفع ما أورده
 في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهداً فلا حاجة الى اعتباره مباشراً الا في مسألة البنت
 البالغة فتح ملخصاً وتامه في البحر (قوله والا لا) أي وان لم يكن حاضراً الا يصح لأن انتقال العبارة اليه
 حال عدم الحضور لا يصير به مباشراً (قوله ولوروج بنته البالغة العاقلة) كونه بنته غير قيد فانه لو كانت
 رجلاً غيره فكذلك كما في الهندية وقيد بالبالغة لانها لو كانت صغيرة لا يكون الولي شاهداً لأن العقد
 لا يمكن نقله اليها بحر وبالعاقلة لأن الخونة كالأصغرية أفاده ط (قوله لانها تجعل عاقدة) لا تنقل
 عبارة الوكيل اليها وهي في المجلس فكانت مباشرة ضرورة ولانه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله
 والا لا) أي وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذاً بل موقوفاً على اجازتها كما في الحموى لانه لا يكون أدنى
 حالاً من الفضولي وعقد الفضولي ليس يبطل ط عن أبي السعود (قوله جعل مباشراً) لانه اذا كان
 في المجلس تنقل العبارة اليه كما قدمناه (قوله ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعني عند التجاهد واردة
 الاظهار أما من حيث الاعتقاد الذي الكلام فيه فهي مقبولة طلقاً كما لا يخفى وأشار الى أنه يجوز له أن يشهد
 اذا تولى العقد ومات الزوج وأنكرت ورثته كما حكى عن الصغار قال وينبغي أن يذكر العقد لا غير فيقول هذه
 منكوحته وكذلك قالوا في الاخوين اذا تزوجا اختهما ثم أرادا أن يشهدا على النكاح ينبغي أن يقولوا
 هذه منكوحته بحر عن الذخيرة (قوله لتلا يشهد على فعل نفسه) يرد عليه شهادة نحو القباني والقاسم
 لانه يقبل مع بيانه أنه قوله شرئاً لئلا يقول لا يخفى أن العقد انما يلزم بفعل العاقد فشهادته على فعل نفسه
 شهادة على أنه هو الذي الزم موجبات العقد فتلغو بخلاف القباني والقاسم فان فعلهما غير ملزم أما القباني
 فظاهر وأما القاسم فلما في شهادات البرازية من أن وجهه القبول أن الملك لا يثبت بالتسعة بل بالتراضي
 أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه اه فافهم (قوله ولوروج المولى عبده) أي أو أمته كما في الفتح
 وقوله بمحضرة أي العبد وقوله وواحد بالجزء عطفاً على هذا الضمير وقوله لم يجوز على الظاهر ذكره في النهر
 ونقله السيد أبو السعود عن الدراية فيما لوروج أمته ولا فرق بينها وبين العبد وذكر في البحر أنه رجحه في الفتح
 بأن مباشرة السيد ليس فكالمجر عنهم في التزوج مطلقاً والا لصح في مسألة وكيله أي فيما لوروج وكيل

كما صح نكاح مسلم ذمياً عند ذمتين
 ولو محض الفيلدنيها (وان لم يثبت)
 النكاح (بمعامع انكاره) والاصل
 عندنا أن كل من ملك قبول
 النكاح بولاية نفسه انعقد بمحضرة
 (أمر) الاب (رجلاً أن يزوج)
 صفة برته فزوجها عند رجل
 أو امرأتين (و) الحال أن الاب
 حاضر صلح لانه يجعل عاقداً
 حكماً (والا لا ولوروج بنته
 البالغة) العاقلة (بمحضر
 شاهد واحد جاران) كانت
 ابنته (حاضرة) لانها تجعل عاقدة
 (والا لا) الاصل أن الأمر متى
 حضر جعل مباشراً ثم انما تقبل
 شهادة المأمور اذا لم تذكر أنه
 عقده لتلا يشهد على فعل نفسه
 ولوروج المولى عبده البالغ
 بمحضرة وواحد لم يجوز على الظاهر

السيد العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله صح) وقيل لا يصح لانتقاله الى السيد لان العبد وكيل عنه قال في الفتح والاصح الجواز بناء على منع كونهما أى العبد والامة وكيلين لان الاذن فك الحرج عنهما فيستصرفان بعده بأهليتهما لا بطريق النيابة (قوله والفرق لا يخفى) هو ما ذكرناه عن الفتح من أن مباشرة السيد العقد ليس فك الحجرج عن العبد في التزوج فلا ينتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصلح شاهدا بخلاف اذنه له به فان العبد ممنوع عن النكاح لحق السيد لاعداء أهليته فبالاذن يصير أصيلا لانا بيا فلا ينتقل العقد الى السيد ويصلح شاهدا فيصح بحضرة (قوله ما لم يقل الموجب بعده) أى بعد قول الآخر زوجت أو نعم لان قول الآخر ذلك يكون ايجابا فيحتاج الى قول الاول قبلت وسماء موجبا نظرا الى الصورة (قوله لان زوجتي استخبر) المسألة من الخائصة وتقدم أنه لو صرح بالاستفهام فقال هل أعطيتهم فقال أعطيتهم فكان النكاح ينعقد فهذا أولى بالانعقاد فاما أن يكون في المسألة روايتان أو يجمع هذا على أن المجلس ليس لعقد النكاح وقال في كافى الحاكم وإذا قال رجل لامرأة أتزوجك بكذا أم كذا فقالت قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت وكذلك إذا قال قد خطبتك الى نفسى بألف درهم فقالت قد تزوجتك بنفسى هذا كله جائز إذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس اه رضى (قوله لانه تو كيل) أى فيكون كلام الثانى قائما مقام الطرفين وقيل انه ايجاب ومترافيه ط (قوله لم يصح) لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم أبيها واجدها وتقدم أنه اذا عرفها الشهود يكفي ذكر اسمها فقط خلافا لابن الفضل وعند الخصاص يكفي مطلقا والظاهر أنه في مسألة النكاح عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره بخلاف ذكر الاسم منسوب الى أب آخر فان فاطمة بنت أحمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط في اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى المسألتين أى فانها لو كانت مشار اليها وغلط في اسم أبيها أو اسمها لا يضر لان تعريف الاشارة الحسية أقوى من التسمية لما في التسمية من الاشتراط العارض فتلغو التسمية عندها كما لو قال اقتديت بزيد هذا فإذا هو عمرو فانه يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أى بأن كان اسم الكبرى مثلا عائشة والصغرى فاطمة فقال زوجتك بنتى فاطمة وقبل صح العقد عليها وان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم يصفها بالكبرى أمالو قال زوجتك بنتى الكبرى فاطمة نفي الولوجية يجب أن لا ينعقد العقد على احدهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه في الفتح عن الخائصة ولا تنفع النية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا وتظهر هذا ما في البحر عن الظهيرية لو قال أبو الصغرة لابي الصغرى زوجت ابنتى ولم يرد عليه شيئا فقال أبو الصغرى قبلت يقع النكاح للاب هو الصحيح ويجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لابنى اه وقال في الفتح بعد أن ذكر المسألة بالفارسية يجوز النكاح على الاب وان جرى بينهم مقتضات النكاح للابن هو المختار لان الاب أضافه الى نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرة زوجت بنتى من ابنتك فقال أبو الابن قبلت ولم يقل لابنى يجوز النكاح للابن لاضافة المزوج النكاح الى الابن يقيين وقول القابل قبلت جواب له والجواب بتقيد الاول فصار كما لو قال قبلت لابنى اه قلت وبه يعلم بالاولى حكم ما يكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لابنى فيقول له زوجتك فيقول الاول قبلت فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد سئل عنه فأجبت بذلك وبأنه لا يمكن للاب تطليقها وعنده للابن ثانيا لحرمها على الابن مؤيدا ومثله ما يقع كثيرا أيضا حيث يقول زوجتي بئسك لابنى فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه والام لم ينعقد أصلا لاله ولا لانه كما أتى به في الخبرية وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابنى فتقال وهبتها لك أو تزوجتها لك فيصح للابن بخلاف ما مر عن الظهيرية لانه ليس فيه الا الخطبة أما هذا فتقوله زوج ابنتك من ابنى تو كيل حتى لم يحجج بعده الى قبول فيصير قول الآخر وهبتها لك معناه تزوجتها لك لا جلت ولا فرق في العرف بين تزوجتها لك وهبتها لك كذا حتره في الفتاوى الخيرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحد اذا قال الآخر قبلت فيصح له وبقي أيضا قولهم زوجتك بنتى لابنتك فيقول قبلت ويظهر لي أنه ينعقد للاب لاسناد التزويج وقول أبي البنت لابنتك معناه لاجل ابنتك فلا ينفى وكذا لو قال الآخر قبلت لابنى لا ينفى أيضا ثم لو قال أعطيتك بنتى لابنتك فيقول قبلت فالظاهر أنه ينعقد للابن لان قوله أعطيتك بنتى لابنتك معناه في العرف أعطيتك

ولو أذن له فعقد بحضرة المولى
ورجل صح والفسق لا يخفى
(ولو قال) رجل لا آخر (زوجتي
ابنتك فقال) الآخر (زوجت
أو قال) نعم (محباله) لم يكن
نكاحا ما لم يقل (الموجب بعده
(قبلت) لان زوجتي استخبر
وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه
تو كيل (غلط وكيلها بالنكاح
في اسم أبيها بغير حضورها لم يصح)
للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته
الا اذا كانت حاضرة وأشار
اليها فيصح ولوله بنتان أراد تزويج
الصغرى فغلط فسمها بابا
الصغرى صح للصغرى خائنة

بنتي زوجة لابنك وهذا المعنى وان كان هو المراد عرفاً من قولهم تزوجت بنتي لابنك لكنه لا يساعد المانظ
كما علمت والنية وحدها لا تنفع كما تزول الله سبحانه أعلم وأما ما في الخبرية فيمن خطب لابنه بنت أخيه فقال
أبوها تزوجت بنتي فلانة لابنك وقال الآخر تزوجت أجباب لا يعتد لان التزوج غير التزويج اه فيه نظر
بل لم يعتد لابن لقول أبي البنت تزوجت بكاف الخطاب ولا ليه لـ^{لـ}ونه عم البنت حتى لو كان أجنبياً عنها
انعتد النكاح له بل هو أولى بالاعتداله عن المسألة المارة عن الظهيرية لحصول الاضافة له في الايجاب والقبول
بخلاف ما في الظهيرية وكون مصدر تزوجت التزويج ومصدر تزوجت التزوج لا يظهر وجهها اذ لا يلزم
اتحاد المادّة في الايجاب والقبول فضلاً عن اتحاد الصيغة فلو قال تزوجت فقال قبلت أو رضيت جاز
فتأمل (قوله صح الخ) في التمتع عن الفتاوى قيل لا يصح وان قيل عن الزوج انسان واحد لانه نكاح
بغير شهود لان القوم كلهم خاطبون من تكلم ومن لا لان التعارف هكذا أن يتكلم واحد ويسكت الباقون
والخاطب لا يصير شاهداً وقيل يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطباً فيجعل
المتكلم فقط والباقي شهود اه ونقل بعد في البحر عن الخلاصة أن المختار عدم الجواز اه ولا يخفى
أن لفظ الفتوى أكد ألقاظ التصحيح ووفق بعضهم بحمل ما في الخلاصة على ما اذا قبلوا جميعاً وأقول يناقشه
قول الخلاصة وقيل واحد من القوم ومثله ما مر عن التمتع وان قيل عن الزوج انسان واحد فافهم (قوله
لم يكن له الامر الخ) ذكر الشارح في آخر باب الامر باليد نكحها على أن أمرها يدها صح اه لكن
ذكر في البحر هل لأن هذا الوأبدت المرأة فقالت تزوجت نفسي على أن أمرى يدي أطلق نفسي كلما يريد
أو على أنى طاق فتقال قبلت وقع الطلاق وصار الامر يدها أم لا يدها ولا يطلق ولا يصير الامر يدها اه
(قوله بنى الخيار) أى للموكل (قوله ولها الاقل) أى اذا اختار الفسخ فان كان المسمى أقل من مهرها
فهو لها لانها رضيت به فافهم كانت مستطمة ما زاد عنه الى مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لان الريادة
عليه لم يلزم الا بالتسمية في ضمن العدة فاذا فسد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هنا موقوفاً فلا فساد
أجاب بقوله لان الموقوف كالفاسد أفاده الرحم وبه يظهر أن المراد بالمسمى ما سماه الوكيل لها لا ما سماه
الموكل للوكيل فانه لا وجه له فافهم (قوله قيل يكفر) لانه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عالم الغيب قال في التارخانية وفي الحجة ذكر في الملتقط أنه لا يكفر لان الاشياء تعرض على روح النبي
صلى الله عليه وسلم وان الرسل يعرفون بعض الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً
الا من ارتضى من رسول اه قلت بل ذكرنا في كتب العقائد أن من جلة كرامات الاولياء الاطلاع
على بعض المغيبات وردوا على المعتزلة المستدلين بهذه الآية على نفيها بأن المراد الاظهار بلا واسطة والمراد
من الرسول الملك أى لا يظهر على غيبه بلا واسطة الا الملك أما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملك
أرغبره وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في رسالتنا المسماة سل الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد
التشبيدي فراجعها فان فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

* (فصل في المحرمات) *

شروع في بيان شرط النكاح أيضاً فان منه كون المرأة محللة لتصبح محلاً وأورد بنص على حدة لكثرة شعبه بجر
(قوله قرابة) ككفر وعه وهم بناته وبنات أولاده وان سفلن واصوله وهم اتهاته واتهاته واتهاته واتهاته
وان علون وفروع أبويه وان نزلن فتحرمن بنات الاخوة والاخوات وبنات اولاد الاخوة والاخوات وان نزلن
وفروع أجداده وبناته يطن واحد فلهذا تحرم العمات والخالات وتحل بنات العمات والاعمام والخالات
والاخوال فتح (قوله مصاهرة) ككفر وعه نسائه المدخول بهن وان نزلن واتهاته الزوجات
وجدهن اتهن بعقد صحيح وان علون وان لم يدخل بالزوجات وتحرم موطوات آبائه وأجداده وان علوا ولو برنا
والمعتودات لهم عليهن بعقد صحيح وموطوات آبائهن وأبناء أولاده وان سفلوا ولو برنا والمعتودات لهم عليهن
بعقد صحيح فتح وهذا المقبلات والمملوسات بشهوة لاصوله أو فروعه أو من قبل أو لمس اصولهن
أو فروعهن (قوله رضاع) فيحرم به ما يحرم من النسب الا ما استثنى كما سأتى في باب هذه الثلاثة محترمة
على التأيد (قوله جمع) أى بين المحارم كاختين ونحوهما وبين الاجنبيات زيادة على أربع (قوله ملك)

(ولو بعث) مراد النكاح (أقواماً
للغة فزوجها الاب) أو الولي
(بحضرتهم صح) فيجعل المتكلم
فقط خاطباً والباقي شهوداً به يفتى
فتح (فروع) قال تزوجني ابنتك
على أن أمرها بيدك لم يكن له الامر
لانه تفويض قبل النكاح وكله
بأن يزوجه فلانة بكذا فزاد
الوكيل في المهر لم ينفذ فلولم يعلم
حتى دخل بنى الخيارين اجازته
وقد حقه ولها الاقل من المسمى ومهر
المثل لان الموقوف كالفاسد تزوج
بشهادة الله ورسوله لم يحز بل قبل
يكفر والله أعلم (فهـ لـ)
في المحرمات اسباب التحريم
أنواع قرابة مصاهرة رضاع
جمع ملك

كنكاح السيد أمة والسيدة عبدها فتح وعبر بدل المثلث بالنسبة أي لأن المالكية تنافي المملوكة كما سبأ في بيانه وشمل ملكه بعضها أو ملكها له منه (قوله شرك) عبارة الفتح عدم الدين السماوي كالجوسية والمشركة اه وتشمّل أيضا المرتدة ونافيسة الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حرة) أدخله الزياحي في حرمة الجمع فقال وحرمة الجمع بين الحرة والأمة والحرة متقدمة وهو الانسب بجر أي للضبط وتقليل الاقسام وكذا فعل في الفتح ~~ممكن~~ الأولى أن يقال والحرة غير متأخرة ليشمل ما لو تزوجها في عقد واحد ففي الزياحي صح نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة (قوله وبقي الخ) زاد في شرحه على الملقى اثنين آخرين أيضا حيث قال قلت وبقي من المحرمات اللغني المشكل لجواز ذكره والجنسية وانسان الماء لا اختلاف الجنس اه قلت وكن أنه استغنى هنا عن ذكرهما بما تقدمه أول النكاح ويزاد خامس سيذكره في بابيه وهو حرمة اللعان وقد نظمت السبعة مع الخمسة المزيدي بقولي

أنواع تحريم النكاح سبع * قرابة ملك رضاع جمع
كذا لشرك نسبة المصاهرة * وأمة عن حرة مؤخره
وزيد خمسة اتك بالبيان * تطليقه لها ثلاثا واللعان
تعلق بحق غير من نكاح * أو عدة خذونه بلا انصاح
وأخر الكل اختلاف الجنس * كالجن والمائي لنوع الانس

شرك ادخال أمة على حرة فهي
سبعة ذكرها المصنف بهذا
الترتيب وبني التطبيق ثلاثا وتعلق
حق الغير بشكاح أو عدة ذكرهما
في الرجعة (حرم) على المتزوج
ذكر اكان أو انكاح (أصله
وفرعه) علا أو نزل (وبنت
أخيه وأخته وبنتها) ولو من زنا
(وعنه وخالته)

(قوله حرم على المتزوج) أي مرید التزوج وقوله ذكر اكار أو انكاح بيان لفائدة ارجاع الصغير الى المتزوج الشامل لهما لا الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما يختص بأحد الفريقين بدليله فالمراد هنا أن الرجل كما يحرم عليه تزوج أصله أو فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أصلها أو فرعها وكما يحرم عليه تزوج بنت أخيه يحرم على ما تزوج ابن أخيه وهكذا في أخذ في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل لا عينه وهذا معنى قوله في المنع كما يحرم على الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة أن تتزوج بمن نظير من ذكر اه فلا يقال انه يلزم أن يصير المني يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيه لان نظير بنت الأخ في جانب الرجل ابن الأخ في جانب المرأة ولا يرد أيضا أنه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كانه حرمة تزوجها بفرعها لان التصريح باللازم غير معيب قافهم (قوله علا أو نزل) نشر على ترتيب الف وتفكيك الضمائر اذا ظهر المراد يقع في الكلام الفصح قافهم (قوله وأخته) عطف على بنت لا على أخيه بقريته قوله وبنتها كنه مجرور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر للمتن ح لان المضاف وهو نكاح الداخل على قوله أصله من كلام الشارح (قوله ولو من زنا) أي بأن يرى الزاني بيكر ويسكها حتى تلد بنتا يجر عن الفتح قال الحنفوني ولا يتصور كونها بنته من الزنا الا بذلك اذا يعلم كون الولد منه الا به اه أي لانه لو لم يسكها يحتمل أن غيره زنى بها لعدم الفراش النسائي لذلك الاحتمال قال ح قوله ولو من زنا تعميم بالنظر الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو فرعه أو أخته أن يكون من الزنا أولا و= هذا اذا كان له أخ من الزنا لبنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وعنه وخالته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا وكذا أمه من النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا اذا عرفت هذا فكان ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره الشارح أحوط لانه اقتصر على ما رآه منقولا في البحر عن الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فحرم عليه بصريح النص لانها بنته لغة والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصلاة ونحوه فيصير منقولا شرعا وكذا أخته من الزنا وبنت أخيه وبنت أخته أو ابنته منه اه فلو أخر التعميم عن الكل كان غير مصيب في اتباع النقل على أن ما ذكره في البحر هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من أن البنت من الزنا لا يحرم على عم الزاني وخاله لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة وأما التحريم على اباء الزاني وأولاده فلا اعتبار بالجزئية ولا جرمية بينها وبين العم والخال اه ومثله في الفتح هالك عن التحنيس وسند كعبارة التحنيس قريبا قافهم (تنبيه) ذكر في البصر أنه دخل بنت الملا عنه أيضا فلها حكم البنت هنا لانه بسبيل من أن يكذب نفسه ويدعيها فيثبت

فهذه السبعة مذكورة
في آية حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
وَيَدْخُلُ عَمَّ جَدُّهُ وَجَدَّتُهُ وَخَالَتُهُمَا
الْأَشْيَاءُ وَغَيْرُهُنَّ وَأُمَامَةُ عَمَّةُ
أُمِّهِ وَخَالَاتُهَا لَيْسَ لَهَا فِي الْإِسْلَامِ كُنْهٌ
عَمَّ وَعَمَّةُ وَخَالَه وَخَالَتُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ
(و) حَرَّمَ بِالْمَصَاهِرَةِ (بَنَتْ زَوْجَتَهُ
الْمَوْطُوءَةَ وَأُمَّ زَوْجَتِهِ) وَجَدَّتَاهَا
مُطْلَقًا بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ
(وَأَنْ لَمْ يُوْطِأ) الزَّوْجَةُ لِمَا تَقَرَّرَ
أَنْ وَطِئَ الْأَقْرَبَاتِ بِحُرْمَةِ الْبَنَاتِ
وَنِكَاحِ الْبَنَاتِ بِحُرْمَةِ الْأَقْرَبَاتِ
وَيَدْخُلُ بَنَاتُ الرِّبَّةِ وَالرِّبِّ
وَفِي الْكُشَافِ وَاللَّسَّ وَنَحْوِهِ
كَالدَّخُولِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَقْرَبُهُ
الْمُصَنِّفُ

نسبها منه كما في الفتح قال وقد مناهى باب المصرف عن المعزاج أن ولد أم الولد الذي نفاه لا يجوز دفع الزكاة إليه
ومقتضاه ثبوت النسبة فيما بيني على الاحتياط فلا يجوز ولده أن يتزوجها لأنها أخته احتياطاً ويتوقف على نقل
ويمكن أن يقال في بنت الملا عمة أنها تحرم باعتبار أنها ربيبة وقد دخل بأمها لما تكلفه في الفتح كما لا يخفى
انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بأمها وحينئذ فلا يلزم أن تكون ربيبة نسراً (قوله فهذه
السبعة الخ) لكن اختلف في توجيه حرمة الجدات وبنات البنات فقبيل بوضع اللفظ وحقيقته
لأن الأم في اللغة الأصل والبنت الفرع فيكون الاسم حينئذ من قبيل المشكك وقيل بعموم المجاز وقيل بدلالة
النص والسكك صحيح وتماه في الجسر وأفاد أن حرمة البنت من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدم
(قوله ويدخل عمة جده وجدته) أي في قول المتن وعمته كما دخلت في قوله تعالى وعماتكم ومثله قوله
وخالتهما كما في الزبلي ح (قوله الاشتاء وغيرهن) لا يختص هذا التعميم بالعمة والخالة فإن جميع
ما تقدم سوى الأصل والفرع كذلك كما أفاده الإطلاق لكن فائدة التصريح به هنا التنبيه على مخالفتها لما بعده
كما تعرفه قافهم (قوله وأماعة عمة أمه الخ) قال في النهر وأماعة العمة وخالة الخالة فإن كانت
العمة القربى لأمه لا تحرم ولا الحرم وإن كانت الخالة القربى لآبائه لا تحرم ولا الحرم لأن أبا العمة حينئذ
يكون زوج أم أبيه فعمتهما أخت زوج الأم لا تحرم فاخت زوج الجدة بالاولى
وأم الخالة القربى تكون امرأة الجد أي الأم فاختها أخت أم أبي الأم وأخت امرأة الجد لا تحرم اه
والمراد من قوله لأمته أن تكون العمة أخت أبيه لام احترازاً عما إذا كانت أخت أبيه لأب أو لاب أو أم فإن عمة
هذه العمة لا تحل لأنها تكون أخت الجد أي الأب والمراد من قوله وإن كانت الخالة القربى لآبائه
أن تكون أخت أمه لا يبيها احترازاً عما إذا كانت أخت أمها وشقيقة فإن خالة هذه الخالة تكون أخت
جدته أم أمه فلا تحل وكان الشارح فهم من قول التبر لأمته وقوله لآبائه أن النعمير فهم ما راجع إلى مرید النكاح
كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته فكان عليه أن يقول وأماعة العمة لام وخالة الخالة لأب
ويمكن تصحيح كلامه بأن تقيد العمة القربى بكونها أخت الجدة لأمته والخالة القربى بكونها أخت الجدة
لآبائه كما أوضحه المحشي وأما على إطلاقه فغير صحيح (قوله بنت زوجته الموطوءة) أي سواء كانت في حجره
أي كنفته ونفقه أو لا وذلك كالأية يخرج مخرج العادة أو ذلك لا تشنع عليهم كما في الجرح واحترازاً بالموطوءة
عن غيرها فلا تحرم بنتها بمجرد العقد وفي ح عن الهندية أن الخلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطئ في تحريم
بنتها اه قلت لكن في التجنيس عن أجناس الناطقي قال في نوادر أبي يوسف إذا خلاها في صوم رمضان
أو حال إحصاءه لم يجز له أن يتزوج بنتها وقال محمد يحدل فإن الزوج لم يجعل واطنا حتى كان لها نصف المهر اه
وظاهره أن الخلاف في الخلوة الفاسدة أما العحصية فلا خلاف في أنها تحرم البنت تأمل وسيأتي تمام
الكلام عليه في باب المهر عند ذكر أحكام الخلوة ويشترط وطؤها في حال كونها مشتهة أما لو دخل بها
صغيرة لا تشتهى فطلقها فاعتدت بالشهر ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حل لو طأ أمها قبل الاشتاء التزوج
بها كما يأتي متناً وكذا يشترط فيه أن يكون في حال الوطئ مشتهى كما ذكره هناك (قوله وأم زوجته)
خرج أم أمته فلا تحرم إلا بالوطئ أو ودوا عيه لأن لفظ النساء إذا اضيف إلى الأزواج كان المراد منه الحرائر
كما في الطهارة والابلاء بجر وأراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولو أمة لغيره كما أفاده الرحني
وأبو السعود (قوله وجدتها مطلقاً) أي من قبل آبيها وأمتها وإن علون بجر (قوله بمجرد العقد الصحيح)
يفسره قوله وإن لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احترازاً عن النكاح الفاسد فإنه لا يوجب بمجرد حرمة المصاهرة
بل بالوطئ أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لأن الإضافة لا تثبت إلا بالعقد الصحيح بجر
أي الإضافة إلى النعمير في قوله تعالى وأمهات نسائكم أو في قوله وأم زوجته ويوجد في بعض النسخ
زيادة قوله فالفساد لا يحرم إلا بمس بشهوة ونحوه (قوله الزوجة) أي له في الدرر بالام وهو سبق قلم (قوله
ويدخل) أي في قوله وبنت زوجته بنات الربيبة والربيب وبنت حرمتهن بالاجماع وقوله تعالى ورباً بكم بجر
(قوله وفي الكشاف الخ) تبع في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى أن المتون طائفة بأن المس ونحوه
كالوطء في إيجابه حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت الآية مصرحة بجرمة

الربائب بقيد الدخول وبعد مهاتها عند عدمه كان ذلك مظنة أن يتوهم أن خصوص الدخول هنا لا بد منه وان
تصرح بهم بان اللبس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة مخصوص بماعدا الربائب لظاهر الآية فنقل التصريح
عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطئ هنا دفع ذلك الوهم وبيان أنه ليس من تحريجات المشايخ وكأنه لم يجد
التصريح به هنا عن أبي حنيفة إلا في الكشف فنقل ذلك عنه لأن الرخصة من مشايخ المذهب وهو حجة
في النقل ولكون الموضع موضع خفاء أكد ذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قوله وزوجة أصله وفرعه)
لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم وقوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأما
حرمة الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر وذكر الأصل لا سقطا لحلية الابن المتبنى لا لحلال حليلة الابن
رضاعا فإنها تحرم كالنسب بغيره (قوله ولو بعيد الخ) بيان للاطلاق أي ولو كان الأصل
أو الفرع بعيدا كالجدة وان علا وابن الابن وان سفل وتحرم زوجة الأصل والفرع بمجرد العقد دخل بها أولا
(قوله وأما بنت زوجة أبيه أو ابنة خلال) وكذا بنت ابنها بغير قال الخير الرمي ولا تحرم بنت زوج الام
ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الرب ١٥ (قوله
نسبا) تميز عن نسبة تحريمه للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعا تميز عن نسبة تحريمه الى الكل
يعني يحرم من الرضاع اصوله وفروعه وأبويه وفروعهم وكذا فروع أجداده وبناته الصليون وفروع
زوجته واصولها وفروع زوجها واصولها وحلائل اصوله وفروعه وقوله الاما استثنى أي استثناء منقطعها
وهو نزع صورته باللبس الى مائة وثمانية كما سنخه ح (تنبيه) مقتضى قوله والكل رضاعا مع قوله سابقا
ولومن زنا حرمة فرع المزية وأصلها رضاعا وفي القهستاني عن شرح الطحاوي عدم الحرمة ثم قال لكن في
النظم وغيره أنه يحرم كل من الزاني والمزنية على أصل الآخرو فرعه رضاعا ١٥ ومقتضى تقييده بالفرع
والأصل أنه لا خلاف في عدم الحرمة على غيرهما من الحواشي كالأخ والمم وفي التجنيس زنى بأمة فولدت
فارضعت بهذا اللبن صبيحة لا يجوز لها هذا الزاني تزوجها ولا اصوله وفروعه ولم الزاني التزوج بها كالأول كانت
ولدت له من الزنا والحال مثله لأنه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على أبي الزاني
وأولاده وأولادهم لا اعتبار الجزئية ولا الجزئية بينهما وبين المم وإذا ثبت ذلك في المتولدة من الزنا فكذلك في
المرسعة بلبن الزنا ١٥ قلت وهذا مخالف لما مر من التعميم في قول الشارح ولومن زنا كاتبهنا عليه هنالك (قوله
تقع مغاطة) كفعله محل الغلط أو بتشديد اللام المكسورة وضم الميم أي مسألة تغلط من يحجب عنها بلاتأمل
فيها (قوله ولها منه لبن) أي نزل منها بسبب ولادتها منه (قوله فحرمت عليه) لكونها صارت أمة
رضاعا (قوله فدخل بها) قيد به ليتمكن توهم احلالها للأول والصغير لا يمكن منه الدخول (قوله
بواحدة أم ثلاث) الأول بناء على القول بان الزوج الثاني لا يهدم مادون الثلاث والثاني بناء على القول
بأنه يهدمه كما سيأتي في بابيه (قوله لصيرورتها حليلة ابنه رضاعا) لأن ثبوت البنوة بالارضاع مقارن
للزوجة فيصح وصفها به كونه زوجة ابنه وابنتها رضاعا وكذا ان قلنا ان ثبوت البنوة عارض على الزوجية
ومعاقب لها لأنه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولذا تحرم عليه ربيته المولودة بعد طلاقه أمتها وزوجة
إليه من الرضاع المطلقة قبل ارتضاعه فافهم (قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطئ أو شك تحل ١٥
ح والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن اذ حصول العلم اليقيني في ذلك نادر ومنه اخبار الاب بأنه وطئها وهي في
ملكه في البحر عن المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها
يحل لابنه أن يكذب ويوطئها لأن الظاهر يشهد له ١٥ أي يشهد للابن والظاهر ان المراد الاخبار بأن الوطئ
كان في غير ملكه أم لا لو كانت في ملكه ثم باعها ثم أخبر بأنه وطئها حين كانت في ملكه لا تحل لابنه تأمل
(قوله فوجد هاتين) أي حين أراد جماعها كافي البحر والمنع وذلك باخبارها أو بأمر غير الجماع أما
لوجامها فوجد هاتين باوجب عليه مهر مثلها الوطئ الشبهة والوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن عقر أو عقر رحتي
(قوله وحرم أيضا بالصحريه اصل منيته) قال في البحر أراد بجمرة المصاهرة الحرمات الأربع حرمة المرأة
على اصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة اصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كافي الوطئ الحلال
ويحل لأصول الزاني وفروعه أصول المزني بها وفروعها ١٥ ومثله ما قدمناه قريبا عن القهستاني عن النظم

(وزوجة أصله وفرعه
مطلقا) ولو بعيدا دخل بها أولا
وأما بنت زوجة أبيه أو ابنة
خلال (و) حرم (الكل) بمأمر
تحريمه نسباً ومصاهرة (رضاعاً)
الاما استثنى في بابيه (فروع) تقع
مغلطه فيقال طلق امرأته
تطلقين ولها منه لبن فاعتدت
فنكحت صغيرا فارضعت فحرمت
عليه فنكحت آخر فدخل بها
فأبانت فهل تعود للأول بواحدة
أم ثلاث الجواب لا تعود إليه
أبدا لصيرورتها حليلة ابنه رضاعاً
شرى أمة أبيه لم تحل له ان علم أنه
وطئها تزوج بكراً فوجد هاتين
وقالت أبوك فضني ان صدقها
بانت بلامهر والا لاشمتى (و) حرم
أيضا بالصحريه (أصل منيته)

وغیره وقوله ويجعل الخ أى كما يجعل ذلك بالوطى الحلال وتقيد به بالحرمة الأربع مخرج لما عداها وتقدم آتنا
 الكلام عليه (قوله أراد بالزنا الوطى الحرام) لأن الزنا ووطى مكلف في فرج مشبهة ولو ما ضاخال عن الملك
 وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة لو ووطى المنكوحه فاسدا أو المشتراة فاسدا أو الجارية المشتركة أو المكتوبة
 أو المظاهر منها أو الأمة المجوسية أو زوجته الخائض أو النفساء أو كان محرما أو صانعا أو غائبا أو نالاً في نفسه
 خلاف الشافعي وليفد انهما لا تثبت بالوطى بالدبر كما يأتي خلافاً لا وراعى وأجد قال في الفتح ويقولنا قال ما ن
 في رواية وأجد وهو قول عمرو بن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن الحصين وجابر وأبي وعائشة وجهور
 التابعين كالبصري والشعبي والنخعي والأوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار
 وجاد والثوري وابن راهويه ونما مع بسط الدليل فيه (قوله وأصل عموسته الخ) لأن المس والنظر سبب
 دأع إلى الوطى في مقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدل لذلك في الفتح بالأحاديث والآثار عن الصحابة
 والتابعين (قوله بشهوة) أى ولو من أحدهما كما سبأى (قوله ولو لشعر على رأس) خرج به المسترسل
 وظاهر ما في الخاتمة ترجيح أن مس الشعر غير محرم وجزم في المحيط بخلافه ورجحه في البحر وفصل في الخلاصة
 نخص التحريم بما على الرأس دون المسترسل وجزم به في الجوهرية وجعله في النهر محل القولين وهو ظاهر فلذا جزم
 به الشارح (قوله بجائل لا يمنع الحرارة) أى ولو بجائل الخ فلو كان مانعاً لا تثبت الحرمة كذا في أكثر
 الكتب وكذا لو جامعها بخزقة على ذكره في الذخيرة من أن الإمام ظهير الدين يفتى بالحرمة في القبلة على
 الفم والذقن والخذ والرأس وإن كان على المنفعة محمول على ما إذا كانت رقيقة تصل الحرارة معها بحر
 (قوله وأصل ماسته) أى بشهوة قال في الفتح وثبت الحرمة بلسها مشروفاً بأن يصدقها ويقع في أكبر رأيه
 صدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال في مسها بالخال لا تحرم على أبيه وابنه إلا أن يصدقها أو يعلب على ظنهما صدقه ثم
 رأيت عن أبي يوسف ما يندد ذلك اهـ (قوله وناظرة) أى بشهوة (قوله والمنظور إلى فرجها) قيد
 بالفرج لأن ظاهر الذخيرة وغيرها أنهم اتفقوا على أن النظر بشهوة إلى سائر أعضائها لا عبرة به ما عدا الفرج
 وحقيقته فافلاق الكثر في محل التقيد بمر (قوله المدور الداخل) اختاره في الهداية وصححه في المحيط
 والذخيرة وفي الخاتمة وعليه الفتوى وفي الفتح وهو ظاهر الرواية لأن هذا حكم تعلق بالفرج والداخل فرج من
 كل وجه والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر فسط اعتباره ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت
 متكئة بمر فلو كانت قوطة أو جالسة غير مستندة لا تثبت الحرمة إجماعاً وقيل ثبت بالنظر إلى منابت
 الشعر وقيل إلى الشق وصححه في الخلاصة بحر (قوله أو ما هي فيه) احترازاً عما إذا كانت فوق الماء فراه
 من الماء كما يأتي (قوله وفروعه) بالرفع عطفاً على أصل مزنيته وفيه تغليب المؤنث على الذكر بالنسبة إلى
 قوله وناظرة إلى ذكره (قوله مطلقاً) يرجع إلى الأصول والفروع أى وإن علون وإن سفلى ط (قوله
 والعبرة الخ) قال في الفتح وقوله بشهوة في موضع الحال فيفيد اشتراط الشهوة حال المس فلو مس بغير شهوة ثم
 انتهى عن ذلك المس لا تحرم عليه اهـ وكذلك في النظر كما في البحر فلو اشتبهى بعد ما غرض بصره لا تحرم قلت
 ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما في الفيض لو نظر إلى فرج بنته بلا شهوة فتحت جارية مثلاً فوقع له
 الشهوة على البنت ثبتت الحرمة وإن وقعت على من غيرها فلا (قوله وحدها فيهما) أى حد الشهوة في المس
 والنظر ح (قوله أو زيادته) أى زيادة التحرك إن كان موجوداً قبلها (قوله به يفتى) وقيل حدتها
 أن يشتهي قبله أن لم يكن مشتهياً أو يزداد أن كان مشتهياً ولا يشترط تحرك الألة وصححه في المحيط والخاتمة
 وفي غاية البيان وعليه الاعتماد والمذهب الأول بحر قال في الفتح وفرع عليه ما لو انتشر وطلب امرأته فاولج بين
 نخدي بنتها خطأ لا تحرم أمها ما لم يزدد الانتشار (قوله وفي امرأة ونحو شيخ الخ) قال في الفتح ثم هذا الحد
 في حق الشاب أما الشيخ والعين فقد هما تحرك قلبه أو زيادته أن كان متحرراً كالأب مجزئ ميلان النفس فانه يوجد
 فيمن لا شهوة له أصلاً كشيخ الفاني ثم قال ولم يحدوا الحد المحترم منها أى من المرأة وأقله تحرك القلب على وجه
 يشترط الخاطر قال ط ولم أوحكم الخنى المشكل في الشهوة ومقتضى معاملته بالأضر أن يجري عليه حكم
 المرأة (قوله وفي الجوهرية الخ) كذا في النهر وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج كذلك بل أولى لأن تأثير
 المس فوق تأثير النظر بدليل إيجابه حرمة المصاهرة في غير الفرج إذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت

أراد بالزنا الوطى الحرام (و) أصل
 (عموسته بشهوة) ولو لشعر على
 الرأس بجائل لا يمنع الحرارة
 (و) أصل ماسته وناظرة إلى ذكره
 والمنظور إلى فرجها) المدور
 (الداخل ولو) نظره (من زجاج
 أو ما هي فيه وفروعه) مطلقاً
 والعبرة بشهوة عند المس والنظر
 لا بعدهما وحدها فيهما تحرك
 آله أو زيادته به يفتى وفي امرأة
 ونحو شيخ كبير تحرك قلبه أو زيادته
 وفي الجوهرية لا يشترط في النظر
 للفرج تحريك آله به يفتى هذا
 إذا لم ينزل فلو أنزل مع مس أو نظر

ويمكن أن يكون ما في الجوهر مفرعا على القول الآخر في حد الشهوة فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج ولا عن مس غيره تأمل (قوله فلا حرمة) لانه بالانزال تبين انه غير مفض الى الوطئ هداية قال في العناية ومعنى قولهم انه لا يوجب الحرمة بالانزال ان الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفا الى أن تبين بالانزال فان انزل لم يثبت والاثبت لانها تثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط ابدا (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محترز التقييد بالاصول والفروع وقوله لا تحرم أى لا تثبت حرمة المصاهرة فالهنا لا تحرم حرمة مؤبدة ولا تقصر الى انقضاء عدة الموطوءة لو بشبهة قال في البحر لو وطئ اخت امرأته بشبهة تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة وفي الدراية عن الكامل لو زنى باحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى حيضة واستشكل في الفتح ووجهه انه لا اعتبار بالماء الزاني ولذا لو زنت امرأة رجل لم تحرم عليه وجازله ووطئها عقب الزنا اهـ (قوله لا تحرم المنظور الى فرجها الخ) تبع في هذا التعبير صاحب الدرر واعترضه الشرنبلالي بأنه لا يصح الاتقدير مضاف أى لا يحرم أصل وفرع المنظور الى فرجها لما انه لا يحرم نفس المنظور الى فرجها واجيب بأن المراد لا تحرم على اصول الناظر وفروعه وفيه ان الكلام في الحرمة وعدمها بالنسبة الى اصولها وفروعها فالاولى اسقاط لفظ تحريم وابقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور معطوفا على قوله والمنظور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى اصوله وفروعه بالاولى فافهم (قوله اذا رآه) لا حاجة اليه لصحة تعليق الجار بقوله المنظور ط (قوله لان المرقى مثاله الخ) يشير الى ما في الفتح من الفرق بين الرؤية من الزناج والمرأة وبين الرؤية في الماء ومن الماء حيث قال كان العلة والله سبحانه أعلم ان المرقى في المرأة مثاله لا هو وبهذا علوا الحنف فيما اذا حلف لا ينظر الى وجه فلان فظهره في المرأة والماء وعلى هذا فالتحريم به من وراء الزناج شاء على نفوذ البصر منه في نفس المرقى بخلاف المرأة ومن الماء وهذا ينفي كون الابصار من المرأة والماء بواسطة انعكاس الاشعة والاراء بعينه بل بانطباع مثل الصورة فيهما بخلاف المرقى في الماء لان البصر يتخذ فيه اذا كان صافيا فيرى نفس ما فيه وان كان لا يراه على الوجه الذي هو عليه وهذا كان له الخيار اذا اشترى بمكة رآها في ما بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اهـ وبه يظهر فائدة قول الشارح مثاله لكنه لا يناسب قول المصنف تعالى لا تدرك بالانعكاس ولهذا قال في الفتح وهذا ينفي الخ وقد يجب بأن ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول بأن الشعاع الخارج من الحديقة الواقع على سطح الصقيل كالمرأة والماء يعكس من سطح الصقيل الى المرقى حتى يلزم انه يكون المرقى حينئذ حقيقة لا مثاله وانما أراد به انعكاس نفس المرقى وهو المراد بالمثل فيكون مبنيا على القول الاخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو ان المقابل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيه لا عينه وبدل عليه تعبير قاضي خان بقوله لانه لم يرفرجها وانما رأى عكس فرجها فافهم (قوله هذا) أى جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله مشبهة) سيأتى تعريفها بانها بنت تسع فأكثر (قوله ولو ماضيا) كيجوز شوها لانها دخلت تحت الحرمة فلا تخرج ولو جاوز وقوع الولد منها كما دفع لزواجي ابراهيم وزكرياء عليهما الصلاة والسلام (قوله فلا تثبت الحرمة بها) أى بوطئها أو لمسها أو النظر الى فرجها وقوله أصل أى سواء كان بشهوة أو لا وسواء انزل أو لا (قوله مطلقا) أى سواء كان بصبي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات ح عن البحر وفي الوالولية أى رجل ورجلانه ان يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الاناث لا يوجب حرمة المصاهرة في الذكر أولى (قوله لعدم يتقن كونه في الفرج) علة لعدم ايجاب وطئ المفضاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم ايجاب وطئ الدبر المصاهرة فالتبني بعدم كون الوطئ في الفرج الذي هو محل الحرث وانما تركها لانضمامها بالاولى قال في البحر وأورد عليهما أى على المسئلتين ان الوطئ فيهما وان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سبب لها بل الموجود فيهما أقوى واجيب بان العلة هي الوطئ السبب للولد وبثبوت الحرمة بالمس ليس الالكون سببا لهذا الوطئ ولم يتحقق في الصورتين اهـ وبه علم أنه لا فرق في المسئلتين بين الانزال وعدمه ح (قوله ما لم تحبل منه) زاد في الفتح وعلم كونه منه أى بما سا كها عنده حتى تلد كما فتناه وهذا في الزنا لا في النكاح كما لا يخفى (قوله لا فرق بين زنا ونكاح) راجع لاشتراط كونها مشبهة لثبوت الحرمة كما في البحر مفرعا عليه قوله فلا تزوج صغيرة الخ (قوله جازله التزوج بينها) أما ما حرمت عليه بمجرد العقد ط (قوله فلا جامع غير مراد الخ)

فلا حرمة به يفتى ابن كمال وغيره
وفي الخلاصة وطئ أخت امرأته
لا تحرم عليه امرأته (لا) تحرم
(المنظور الى فرجها الداخل)
اذا رآه (من امرأة أو ماء) لان
المرقى مثاله (بالانعكاس) لا هو
(هذا اذا كانت حية مشبهة)
ولو ماضيا (أما غيرها) يعنى
الميتة وصغيرة لم تشته (فلا) ثبت
الحرمة بها أصلا كوطئ دبر مطلقا
وكما لو أفضاها لعدم يتقن كونه
في الفرج ما لم تحبل منه بلا فرق
بين زنا ونكاح (فلا تزوج صغيرة
لا تشتهى) قد دخل بها فطلقها
وانقضت عدها وتزوجت بآخر
جاز) للاول (التزوج بينها) لعدم
الاشتهاء وكذا اشترط الشهوة
في الذكر فلو جامع غير مراد
زوجة أبيه لم تحرم فتح

لعل في بعض نسخ المتن جازله
التزوج كما يدل له كتابة المحنى
ويكون قول الشارح للاول
تفسير القول المتى له فيجزر قاله
نصر

الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لا تثبت الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار السن الا في حد المشتهاة أعني تسع سنين قال في التهر وأقول التعديل بعدم الاشتباه يفيد ان من لا يشتهي لا تثبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عا من هذا بل لا بد أن يكون مراهاقاً رأيت في الثانية قال الصبي الذي بجماع مثله كالبالغ قالوا وهو أن بجماع ويشتهي وتشتي النساء من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراهاقاً لابن تسع ويدل عليه ما في الفتح مس المراهق كالبالغ وفي البزازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لمس بشهوة تثبت حرمة المصاهرة **هـ** وبه ظهر أن ما عزم الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده فحصل من هذا انه لا بد في كل منهما من سن المراهقة وأقله ثلاثي تسع ولذا كراشنا عشر لان ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرح حوايه في باب بلوغ الغلام وهذا يوافق ما مر من ان العلة هي الوطئ الذي يكون سبباً للولد والمرس الذي يكون سبباً لهذا الوطئ ولا يخفى ان غير المراهق منها لا يأتى منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من التحريم وقوله بين اللبس والنظر صوابه في اللبس والنظر وبعبارة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً أو مخطئاً الخ أفاده **ح** قال الرحبي وإذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجماع بالاولى (قوله فلو يخطئ الخ) تبرع على الخطاء **ط** (قوله أو يدها بنه) أي المراهق كالمعلم مأمراً وأما تقيد الفتح بكونه ابنه من غيرها فقال في التهر ليعلم ما اذا كان ابنه منها بالاولى ولا بد من التقيد بالشهوة أو ازدياده في الموضعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الذخيرة وإذا قبلها أو لمسه أو نظرا في فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة لأن الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر وفي يوع العيون خلاف هذا إذا اشترى جارية على انه بالخيار وقبلها أو نظرا في فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة وأراد رد هذا صدق ولو كانت مباشرة لم يصدق ومنهم من فصل في القبله فتدل ان كانت على الفم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس أو الذقن أو الخد فلا اذا تبين انه بلا شهوة وكان الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبله مطلقاً ويقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهر اصلاق يوع العيون يدل على انه يصدق في القبله على الفم وغيره وفي البقائي اذا انكر الشهوة في المس يصدق الا أن يقوم بها منتشراً فبعانقتها وكذا قال في المجرد وانتشاره دليل شهوته **هـ** (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره للحدادي خلاف هذا فانه قال لو لمس أو قبل وقال لم اشته صدق الا اذا كان المس على الفرج والتقبيل في الفم **هـ** وهذا هو الموافق لما سبقه الشارح عن الحدادي ولما نقله عنه في البحر فافلا ورجحه في فتح القدير وألحق الخلق بالفم **هـ** وقال في القبض ولو قام بها وعانقتها منتشراً أو قبلها أو قال لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنتشر لانه وقال كان عن غير شهوة يصدق وقيل لا يصدق لو قبلها على الفم وبه يفتي **هـ** فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل وأما تصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغیره نعم قال القهستاني وفي القبله يفتي بها اي بالحرمة مالم يتبين انه بلا شهوة ويستوى أن يقبل الفم أو الذقن أو الخد أو الرأس وقيل ان قبل الفم يفتي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبتت الشهوة **هـ** وظاهره ترجيح الاخلاق في التقبيل لكن علمت التصريح بترجيح التفصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي يفتي بالحرمة اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة الا اذا ظهر عدمها بقرينة الحال وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهد ومخالف لما نقلناه عن الجوهره ورجحه في الفتح وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم مالم تعلم الشهوة أي بان قبلها منتشراً أو على الفم فيوافق ما نقلناه عن القبض ولما سألني أيضاً وحينئذ فلا فرق بين التقبيل والمس (قوله ولو على الفم) مبالغه على المنفى لاعلى النفي والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها أما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبله على الفم **هـ** **ح** (قوله كإفهمه في الذخيرة) أي فهمه من عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في يوع العيون الى آخر ما مر وأنت خير بان كلام المصنف مبني على أن الأصل في القبله الشهوة وانه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل (قوله وكذا القرص والعض بشهوة) ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في المعاقبة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلما معني للتقيد **هـ** **ح** (قوله ولولا جنية) أي لا فرق بين أن

ولا فرق فيما ذكر (بين اللبس والنظر) شهوة بين عمد ونسيان وخطأ وأكره فلو يخطئ زوجته أو أيقظته هي لجماعها فست يده بنتها المشتهاة أو يده ابنه حرمت الام أبداً فتح (قبل أم امرأته) في أي موضع كان على الصحيح جوهره (حرمت) عليه (امرأته) مالم يظهر عدم الشهوة (ولو على الفم) كإفهمه في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (مالم تعلم الشهوة) لان الأصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس (والمعاقبة كالتقبيل) وكذا القرص والعض بشهوة ولولا جنية

تكون زوجة أو أجنبية أما الأجنبية فصورها ظاهرة وأما الزوجة فكما إذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها
 أو قبلها أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع
 ما قبله كذلك ح وخص البنت لان الام تحرم بمجرد العقد (قوله وتكفي الشهوة من أحدهما) ط
 هذا انما يظهر في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الاخرام لا اه ط وهكذا بحث
 الخير الرملي أخذ من ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشتراكهما في لذة المس كالمشتركين في لذة
 الجماع بخلاف النظر (قوله كالغ) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطئ أو المس أو النظر ولو تم المقابلات
 بأن قال كائنا عاقل صاحب لكان أولى ط وفي الفتح لو مس المراهق وأقرأته بشهوة ثبتت الحرمة عليه (قوله
 بزانية) لم أرفها الا المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيت ما في حاوي الزاهدي (قوله تحرم الام) كذا
 يوجد في بعض النسخ وفي عامتها دون الام فهو من باب الحذف والا يصل كما قال ح وعبارة القنية هكذا قبل
 المجنون ام امرأته بشهوة أو السكران بنته تحرم اه أي تحرم امرأته (قوله وبجريمة المصاهرة الخ) قال
 في الذخيرة ذكر محمد في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بجريمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج
 قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتباه عليه أو لم يشتباه عليه اه (قوله الا بعد المتاركة) أي وان مضى
 عليها سنون كما في البرازية وعبارة الحاوي الا بعد تفريق القاضى أو بعد المتاركة اه وقد علمت ان النكاح
 لا يرتفع بل يفسد وقد ستر حوا في النكاح القاسد بأن المتاركة لا تحقق الا بالقول ان كانت مدخولا بها
 كتركتك أو خلعت سبيلك وأما غير المدخول بها فقبل تصكون بالقول وبالترك على قصد عدم العود اليها وقبل
 لا تكون الا بالقول فيهما حتى لو تزكيا مضى على عتتها سنون لم يكن لهما أن تزوجا بآخر فافهم (قوله
 والوطئ بها الخ) أي الوطئ الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة لا يكون زنا قال في الحاوي والوطئ
 فيها لا يكون زنا لانه مختلف فيه وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولا حد عليه ويثبت النسب اه (قوله وفي
 الخانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أبيها) كنى به عن المس والافتراء الدخول
 بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشبهة به يفتى) كذا في البحر عن الخانية ثم قال فأفاد انه لا فرق بين أن
 تكون بمشبهة أو لا ولذا قال في المعراج بنت خمس لا تنكحون مشبهة انفاقا وبنت تسع فصاعدا مشبهة انفاقا
 وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ والاصح انها لا تنكح الحرمة اه (قوله وان ادعت
 الشهوة في تقبيله) أي ادعت الزوجة انه قبل أحد اصولها أو فروعها بشهوة أو أن أحد اصولها أو فروعها
 قبله بشهوة فهو مصدر مضاف الى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقبيلها ابنه فان كانت اضافته الى المفعول فابنه
 فاعل والانصبب الكلام اضافة الاول لفاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنه كما أفاده ح
 (قوله فهو مصدق) لانه ينكر بثبوت الحرمة والقول للمسكر وهذا ذكره في الذخيرة في المس لافي التقبيل
 كما فعل الشارح فانه مخالف لما مشى عليه المصنف أو لامن انه في التقبيل يفتى بالحرمة مالم يظهر عدم الشهوة
 وقد مناعن الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فها هنا مبني على ما في يوع العميون (قوله آله) بالرفع فاعل
 منتشر ط (قوله أو يركب معها) أي على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهره وعبر الماهما حيث يصدق
 في انه لا عن شهوة بزانية (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر وانكر الشهوة صدق
 بلا خلاف وفي المباشرة لا يصدق بلا خلاف فيما أعلم وفي التقبيل اختلف فيه قيل لا يصدق لانه لا يكون الا عن
 شهوة غالب فلا يقبل الا أن يظهر خلافه بالتشاور ونحوه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجهة
 وان الحد في صدق أو على القدم فلا والارجح هذا الا أن الحد يتراءى الحاقا بالقدم اه وقوله الا أن يظهر الخ حقه
 أن يذ كر بعد قوله وقيل يقبل كما لا يخفى ولم يذ كر المس وقد مناعن الذخيرة أن الاصل فيه عدم الشهوة مثل النظر
 فصدق اذا انكر الشهوة الا أن يقوم اليها منتشر أي لان الاتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على
 الفرج كما مر عن الحدادي لانه دليل الشهوة غالباً وما ذكره في الفتح بحثنا من الحاق تقبيل الحد بالقدم أي بخلاف
 الرأس والجهة غير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الامام ظهير الدين فان ذلك لم يفصل فافهم (قوله ولا يصدق
 انه كذب الخ) أي عند القاضي اما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا اذا
 أقر بجماع امها قبل التزوج لا يصدق في حقه ما فيجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لوقبله بحر (قوله

وتكفي الشهوة من أحدهما ومراهق
 ومجنون وسكران كالبالغ بزانية
 وفي القنية قبل السكران بنته
 تحرم الام وبجريمة المصاهرة
 لا يرتفع النكاح حتى لا يجل لها
 التزوج بأخر الا بعد المتاركة
 وانقضاء العدة والوطئ بها
 لا يكون زنا وفي الخانية ان النظر
 الى فرج ابنته بشهوة يوجب
 حرمة امرأته وكذا لو فرغت
 فدخلت فراش أبيها عريانة
 فانتشر لها أبوها تحرم عليه أمها
 (وبنت سنها) دون تسع ليست
 بمشبهة به يفتى (وان ادعت
 الشهوة) في تقبيله أو تقبيلها ابنه
 وانكرها الرجل فهو مصدق
 لاهي (الا أن يقوم اليها منتشر)
 آله (فيما يقبها) لقريئة كذبه
 (أو يأخذ نديها أو يركب معها)
 أو يمسها على الفرج أو يقبيلها
 على النعم قاله الحدادي وفي الفتح
 يترامى الحاق الحدادين بالقدم وفي
 الخلاصة قيل له ما فعلت بأمر امرأتك
 فقال جاء عنتها سبت الحرمة ولا يصدق
 انه كذب ولو هازلا (و تقبيل
 الشهادة على الاقرار بالمس
 والتقبيل عن شهوة وكذا) تقبيل
 (على نفس اللبس والتقبيل)
 والنظر الى ذكره أو فرجها (عن
 شهوة في المختار)

تجنيس) كذا عزاه اليه في البحر وكذا رأيت فيه أيضا ونص عبارته المختار انه تقبل اليه أشار محمد في الجامع
واليه ذهب نفع الاسلام على البرذوى لان الشهوة مما يوقف عليه بتحريك العضو من تحريك عضوه أو بانار آخر
من لا يتحرك عضوه اه فإذ كره من التعليل من كلام التجنيس أيضا وبه يظهر أن ما في النهر من عزوه الى التجنيس
أن المختار عدم القبول سبق فلم (قوله بين المحارم) الاولى حذفه لان قول المصنف بين امرأتين يغني عنه
ولثلاثي توهم اختصاص الثاني بالجمع وطنا بلك عين ولا يصح اعرايه بدلا منه بدل مفصل من مجمل لان الشارح
ذكر له عاملا يخصه وهو قوله وحرم الجمع ففهم وأراد بالمحارم ما يشمل النسب والرضاع فلو كان له زوجتان
رضعتان ارضعتها اجنبية فمذنبكاحهما كما في البحر (قوله أي عقداه صحيا) الانب حذف قوله صحيا
كما فعل في البحر والنهر ولذا قال ح لا نغرة لهذا القيد فيما اذا تزوجهما في عقد واحد فانه لا يكون صحيا قطعاً
ولا فيما اذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الاولى صحيا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً نعم لثمرة
فيما اذا تزوج الاولى فاسدا فان له حينئذ ان يعقد على الثانية وبصدق عليه انه جمع بينهما نكاحا ونكاح الاولى
وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع في عباراتهم اه (قوله وعدة) معطوف على نكاحا منصوب مثله
على التمييز (قوله ولومن طلاق بائن) شمل العدة من الرجعي أو من اعتاق ام ولد خلا فالهما أو من تفريق
بعد نكاح فاسد وأشار الى ان من طلق الاربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عدته فان انقضت عدة
الكل معاجز له تزوج اربع وان واحدة فواحدة بحر (فرع) مات امرأته له التزوج بائنا بعد يوم من موتها
كما في الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدر الاسلام والنهيط السرخسي والبحر والشارح وغيرهما من
الكتب المعتمدة وأما ما عزي الى التنف من وجوب العدة فلا يعتمد عليه وتعامه في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية
(قوله بلك عين) متعلق بوطن واحد وبالجمع وطنا عن الجمع ملكا من غير وطن فانه جائز كما في البحر ط (قوله
بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحا وعدة وطنا بلك عين ط أي في عبارة المصنف أما على عبارة الشارح
فهو متعلق بالآخر (قوله ايتهما فرضت الخ) أي أية واحدة منهما فرضت ذكر الم يحل للآخرى كالجمع بين
المرأة وعمتها وأختها والجمع بين الأم والبنات نسباً ورضاعاً والجمع بين عمتين وأختين كان يتزوج كل من رجلين
أم لا خرفوا لكل منهما ما ثبت فيكون كل من البنين عمة الاخرى أو يتزوج كل منهما ما ثبت الا خرفوا لولد لهما
بنات فكل من البنين خالة الاخرى كما في البحر (قوله أبدا) قيد به تبعاً للبحر وغيره لاخراج ما تزوج أمة ثم
سيدتها فانه يجوز لانه اذا فرضت الامه ذكر الا يصح له ايراد العقد على سيدته ولو فرضت السيدة ذكر الا يحل له
ايراد العقد على امته الا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة من الجانبين موقفة الى زوال ملك الامين
فإذا زال فأيتهم ما فرضت ذكر اصح ايراد العقد منه على الاخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج الى اخراج هذه
الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أية فرضت
ذكر الم يحل للآخرى عدم حل ايراد العقد أما لو اراد به عدم حل الوطى لا يحتاج الى اخرجها الى قيد الابدية
لانها خارجة بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الم يحل له وطى امته أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على
عمتها) تعامه ولا على خالتها ولا على ابنة اخيه ولا على ابنة اختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم
وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وتلقاه الصدرا الاول بالقبول من الصحابة والتابعين ورواه الجمهور
الغفير منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصلي مخصوص بالمشركة والمجوسية وبناته من الرضاة
تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم مع أن العموم المذكور مخصوص بالمشركة والمجوسية وبناته من الرضاة
فلو كان من أخبار الاحاد جاز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهورا والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة
لان الحديث موقعه النسخ لا التخصيص لان ولا تنكحوا المشركات ناسخ للعموم وأحل لكم اذ لو تقدم لم نسخ
بالاية فلزم حل المشركات وهو منتفك أو تكرر النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة انه يكون السابق حرمة
المشركات ثم ينسخ بالعام وهو أحل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير ناسخ آخر لان الثابت الان الحرمة فسخ
وبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وليست بمعلومة (تنبيه) ما ذكره من الدليل
لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع يثبت حرمة لافضائه الى قطع الرحم لوقوع
التشاجر عادة بين الضرتين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم

تجنيس لان الشهوة مما يوقف عليها
في الجمل بآثار أو آثار (و) حرم
(الجمع) بين المحارم (نكاحا) أي عقد
صحيا (وعدة ولومن طلاق بائن
(و) حرم الجمع (وطنا بلك عين
بين امرأتين أيتهما فرضت ذكر
لم تحل للآخرى) أبدأ الحديث
• سلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو
• مشهور يصلي مخصوص بالمشرك
(بحار الجمع بين امرأة و بنت
زوجها) أو امرأة ابنتها

فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم ونعامه في الفتح (تمة) عن هذا أجاب الرمي الشافعي عن الجمع بين الاختين في الجنة بأنه لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه والعلّة التباعد وقطعة الرحم مستقيمة في الجنة الا لام والبنت اه أي لعله الجزئية فيهما وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو الاختين (قوله أوامة ثم سيدتهما) الاولى عدم ذكر هذه الصورة لما علمت من ان اخراجها من القاعدة بقيد الابدية مبني على ان المراد من عدم الحل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كما قرناه فينا في قوله الا في لم يحرم ولو اريد بعدم الحل عدم حل الوطى صرح قوله لم يحرم لئلا يستغنى عن قيد الابدية ولعله أشار الى أن جواز الجمع بينهما ثابت على كل من التقديرين فافهم قال ح وأشار بم الى انه لو تزوجهما في عقدة لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجهما في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه أول الفصل (قوله لم يحرم) أي التزوج في الصور الثلاث لان الذكر المأفوض في الاولى يصير مترجيا بنات الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير مترجيا امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير واطئا لأمته (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج أو أم الزوج أو الامة ذكر احدث تحريم الاخرى لانه في الاولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة أبيه وفي الثانية يصير ابنا الزوج فلا تحل له امرأة ابنه وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحل له سديته (قوله وان تزوج الخ) قيد بالتزويج لانه لو اشترى استأمنته الموطوءة بآزله وطئ الاولى وليس له وطئ الثانية ما لم يحرم الاولى على نفسه ولو دناها ثم لم لا يحل له وطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى ويحرم النكاح صحيحا لانه لو كان فاسدا لا تحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالمنكوحه لوجود الجمع حقيقة واطلق في الاخت المترجحة فشمّل الحرّة والامة واطلق في الامة فشمّل أم الولد وقيد بكونها موطوءة لان بدونه يجوز له وطئ المنكوحه كما يأتي لان المرفوعة ليست بموطوءة حكما فلم يصير جامعا بينهما واطئا لا حقيقة ولا حكما وأشار الى انه لو لم يدخل بالمنكوحه حتى اشترى اختها لابطأ المشترا لان المنكوحه موطوءة حكما كذا أفاده في البحر وأراد باخت الامة من ليس بينهما جرّية احتراز عن أمها أو بنتها لان وطئ احدهما يحرم الاخرى أبدا (قوله حتى يحرم) أي على نفسه كما وقع في عمارتهم والتبادر منه انه بالضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كقول احدهما أو ردتا لصول المقصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صرح وشمل ذلك منظوقا ولكنه غير لازم لما علمت فافهم (قوله حل استمتاع) من اضافة الصفة الى الموصوف أي يحرم الاستمتاع بالحلال أفاده ط أو الاضافة بيانها أي يحرم شيئا حلالا هو استمتاع أفاده الرحي وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكاف كالاتمتاع فلا يصح وصف احدهما بالاخر فافهم (قوله بسبب ما) فقبحم المنكوحه بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة قهستانى والمملوكة يبيعها كالأبوعضا واعتاقها كذلك وهبتها مع التسليم وكاتبها وتزويجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد الا اذا دخل بها الزوج فانها لوجوب العدة عليها منه تحرم على المالك فتحل له حينئذ المنكوحه ولا يؤثر الاحرام والحيض والنفساء والصوم والرهن والاجارة والتدبير لان فرجها لا يحرم بهذه الاسباب بحر قال في التهر ولم أرفى كلامهم ما لوباعها يبعها فاسدا أو وهبها كذلك وقبضت وانظاها رانه يحل وطئ المنكوحه اه أي لان المبيع فاسد ايمك بالقبض وكذا الموهوب فاسد اعلى المفتى به خلافا لما صححه في العمادية كما سأل في بابه ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في البحر فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج سواء كان يفسخ أو يبرأ جديد لم يحل وطئ واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كما كان أولا (قوله لان للعقد حكم الوطئ) أو رد عليه انه لو كان كذلك يجب أن لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية والارزم أن يصير جامعا بينهما واطئا حكما لان الوطئ السابق قائم حكما أيضا بدليل انه لو اراد بيعها يستحب له استبراءها وهذا اللازم باطل فيلزم بطلان ملزومه وهو صحة العقد وأجاب عنه في الفتح بأنه لازم مفارق لان بيده ازالته فلا يضر بالصحة (قوله ولو لم يكن الخ) محترز قوله قد وطئها ح (قوله له وطئ المنكوحه) فان وطئ المنكوحه حرمت المملوكة حتى يفارق المنكوحه كذا في الاختصار (قوله ودواعى الوطئ كالوطئ) حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة أو هي فعات به ذلك ثم تزوج اختها لا تحل له واحدة منهما حتى يحرم الاخرى رحتى (قوله أو من بعناهما) هو كل امرأتين أيتهما فرضت ذكر الم تحل للاخرى ح ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عما يقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعهما من المحارم ط (قوله ونسى الاول)

أو أمته ثم سيدتهما لانه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن أو السيدة ذكرا لم يحرم بخلاف عكسه (وان تزويج) بنكاح صحيح (أخت أمة) قد (وطئها مع) النكاح لكن (لا يبطأ واحدة منهما حتى يحترم) حل استمتاع (احدهما عليه) بسبب ما لان للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشرقى مغربية ثبت نسب أولادها منه لنسب الوطئ حكما ولو لم يكن وطئ الامة له وطئ المنكوحه ودواعى الوطئ كالوطئ ابن كمال (وان تزوجهما معا) أي الاختين أو من بعناهما (أو بعقدتين ونسى) النكاح الاول

فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطني الاولى الا أن بطا الثانية فحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية
 كما لو طلق اخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن الجرو قال في شرح
 درر البحار قيد بالنسيان اذ الزوج لو عين احدهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان انها سابقة قضي بنكاحها
 لتصادقهما و فرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحدهما ثم بين ان الاخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة
 لا تعارض الصريح اه ومثله في الشرع بلالية عن شرح المجمع (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) يعني
 يفترض عليه أن يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي ان يعلم أن يفرق بينه وبينهما دفعا للمعصية بجر
 لكن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمر الزوج
 بالبيان فان بين فعلي ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينه وبينهما اه ح قلت لامنافة بينهما لان
 بيان الزوج مبني على علمه بالملك لما ذكرناه عن شرح الدرر واقوله لا يتحرى تأمل وفي التهر وينبغي أن يكون
 معنى التفريق من الزوج أنه يطلقهما ولم أراه اه (قوله ويكون طلاقا) أي تفريق القاضي المذكور وظاهر
 كلام الفتح انه بحث منه فانه قال والظاهر انه طلاق حتى يتص من طلاق كل منهما طلاقا لتزوجها بعد ذلك
 وأقره في الجرو والنهر ويؤيد ان الزيلعي عبر عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاتقاني في غاية البيان
 وتفريق القاضي كالطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يتزوج أيتهما شاء للكمال
 وان بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عدهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج
 التي لم تنقض عدها دون الاخرى كيلا يصير جامعان وقع بعد الدخول باحدهما فله أن يتزوجها في الحال
 دون الاخرى فان عدهما منع من تزوج اختها اه (قوله يعني في مسألة النسيان) تقيد لقوله ويكون طلاقا
 ولقول المصنف ولهما نصف المهر اذا تفريق في الباطل لا يكون طلاقا فانهم (قوله اذ الحكم الخ) بيان
 للفرق بين المسئتين وذلك ان في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما للجهل
 والى صح نكاحها يجب انهما نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت وجب لهما ما في مسألة تزوجهما
 معاق عقد واحد فالباصل نكاح كل منهما ينفذ اذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان
 دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة بجر قال
 وقيد بطلانها في المحيط بأن لا تنكح احدهما مشغولة بنكاح الغير وعدته فان كانت كذلك صح نكاح
 الفارغة لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأه زوجين في عقد واحد وأحدهما متزوج باربع نسوة فانها
 تكون زوجة للآخر لانه لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا تحل لاحدهما اه (قوله وهذا) أي
 وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين قدرا وجنسا) كما اذا كان كل منهما ألف
 درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى المهرين بتأويل المذكور ح (قوله وادعى كل منهما
 انها الاولى) أما اذا قال لا اندري أي النكاحين أقول لا يقضي لهما بشئ لان المتقضي له مجهول وهو يمنع صحة
 القضاء كما قال رجلين لاحدهما على ألف لا يقضي لاحدهما بشئ الا أن يصطالحا بان يتفقا على أخذ نصف المهر
 فيقتضى لهما به وهذا القيد أي دعوى كل منهما زاده أبو جعفر الهندواني وظاهر الهداية تضعيفه لكنه حسن
 بجر ونماه فيه (قوله ولا يثبت لهما) مثله ما لو كان لكل منهما يئنة على السبق كافي الفتح وغيره أي
 لتأثرهما قال ح فلو أقامت احدهما اليئنة على السبق فنكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قدمنا
 في قوله ونسب الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله متساويين قدرا وجنسا وهو صادق
 باختلافهما قدرا فقط كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفين منها وجنسا فقط
 كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألف درهم من الذهب وقدرا وجنسا كأن
 يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان عل الخ)
 اعلم ان هذا التفصيل مأخوذ من الدرر واعترضه محشوه بأنه لم يوجد لغيره والذي وجد في أكثر الكتب
 ان المسمى لهما ان كان مختلفا يقضي لكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها أنه يقضي
 لهما بالاقل من نصفي المهرين المسميين فلو كان مهر احدهما مائة درهم والاخرى ثمانين يقضي على التول
 الاول للاولى بخمسة وعشرين درهما والثانية بعشرين وعلى الثاني بنصف أقل المهرين المسميين وهو أربعون

فرق (التأذى بينه وبينهما) ويكون
 طلاقا ولهما نصف المهر يعني
 في مسألة النسيان اذ الحكم في
 تزوجهما معا البطلان وعدم
 وجوب المهر الا بالوطي كما في عامة
 الكتب فتنبه وهذا (ان كان
 مهرهما متساويين) قدرا وجنسا
 (وهو مسمى في العقد وكانت
 القرعة قبل الدخول) وادعى كل
 منهما انها الاولى ولا يثبت لهما
 فان اختلف مهرهما فان علما
 فلكل ربع مهرها والاقل لكل
 نصف أقل المسميين

ثم يصف بينهما فيكون لكل منهما عشرة درهما كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه لشيخ اسماعيل أن الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكفاية معلا بأن فيه يقينا والظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر أراد أن يوفق بين القولين بأن الأول فيما إذا كان مسمى لكل واحدة منهما بعينه معلوما كالتسمية لفاطمة والالف لراعدة والثاني فيما إذا لم يكن معلوما كذلك بأن يعلم أنه سمي لواحدة منهما خمسمائة وللأخرى ألف إلا أنه نسي تعيين كل منهما لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي إلى إحصائه في ذلك ولذا قيل لو حصل على اختلاف الرواية كان أولى إذا تقرر ذلك علمت أن قول الشارح تبعاً للدرر والافلكل نصف أقل المسميين غير صحيح كما به عليه في الشربة ليلية وغيرها لاقتضائه أن تأخذاهما كالأدراع أن الواجب عليه نصف مهر فالصواب ما في بعض نسخ الشرح وهو والافلكل نصف أقل المسميين لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد علمت ما فيه (قوله وإن لم يكن مسمى) أي وإن لم يكن واحداً من المهرين مسمى فالواجب منعه وإذا سمي لأحدهما دون الأخرى قلن لهما المسمى أخذ بربعه والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة ح ومثله في شرح الشيخ اسماعيل (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح فلو كان التفريق بعد الدخول وجب لكل منهما مهرها كاملاً وفي النكاح الفاسد يقضى بمهر كامل وعقر كامل ويجب حله على ما إذا اتحد المسمى لهما قدر أو جنساً ما إذا اختلفا في تعذر إيجاب عقر أليست أحدهما أولى يجعلها ذات العقر من الأخرى لأنه فرع الحكم بأنها الموطوءة في النكاح الفاسد هذا مع أن الفاسد ليس حكم الوطئ فيه إذا سمي فيه العقر بل الأقل من المسمى ومهر المثل اهـ ومثله في البحر سوى قوله مع أن الفاسد الخ والظاهر أن صاحب الفتح عبر أولاً بأنه يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر تبعاً لما وقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطئ هو الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أنه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدقاً لراة إذا وطئت بشبهة اهـ ولا يخفى أن الوطئ في النكاح الفاسد ووطئ بشبهة وقد صرح في الكفر وغيره بأن الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أن اقتصار البحر على التعبير بالعقر صحيح فافهم والحاصل أنك قد علمت أن أحد النكاحين في مسألة التسميان صحيح والآخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر أي الأقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصور أربع لأنه إما أن يتحد المسمى لهما أو يختلف وعلى كل إمام أن يتحد مهر مثلهما أيضاً ويختلف فإن اتحد المسميان والمهران فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهرها كاملاً وأما إذا اتحد المسميان واختلف المهران كان سمي لهن مائة ومهر مثلهما تسعون ولاختار دعد مائة أيضاً ومهر مثلهما تسعون قالوا يجب لذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة ولذات الفاسد العقر وهو مائة وهذا بين التسعين والثمانين وتعذر إيجاب أحدهما إذ ليست أحدهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قيد المحشى قول الفتح ويجب حله أي سجل وجوب المهر كاملاً لكل منهما على ما إذا اتحد المسمى لهما بما إذا اتحد مهر مثلهما أيضاً وأما قول الفتح وأما إذا اختلفا أي التسميان فيتعذر إيجاب العقر في إطلاقه نظر لأنه ظاهر فيما إذا اختلف المهران أيضاً كأن سمي لهن مائة ومهر مثلهما تسعون ولدعد تسعين ومهر مثلهما تسعون مثلاً تسعون مثلاً فهنا تعذر إيجاب العقر وتعذر أيضاً إيجاب المسمى لأن أحدهما ليست بأولى من الأخرى بكونها ذات النكاح الصحيح أو ذات النكاح الفاسد حتى توجب لهما أحد المسميين بعينه وأحد العقرين بعينه لا يختلف كل منهما وأما إذا اختلف المسميان واتحد المهران كأن سمي لهن مائة ولدعد تسعين ومهر مثل كل منهما تسعون مثلاً تسعون مثلاً فهنا تعذر إيجاب العقر لأنه تسعون على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هنذا أو دعداً بل يتعذر إيجاب المسمى ثم أنه لم يعلم من كلام الفتح الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر أنه عند تعذر إيجاب العقر يجب لكل الأقل من المسمى ومهر مثلهما قلت وفيه نظر لأن ذلك تنقيص لحقهما وترتب لبعض المتقين إذ لا شك أن فيما ذات نكاح صحيح وإمام المسمى كاملاً ولا سيما إذا اتحد المسميان على أنه لم يعلم منه حكم ما إذا لم يتعذر إيجاب العقر بل الذي يظهر ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو أنه حيث جهل ذات الصحيح منهما وذات الفاسد وكان لأحدهما المسمى وللأخرى العقر أن يأخذ المتقين ويقتسمانه بينهما في الصور الأربع فإذا اتحد كل من المسميين والمهرين يعطيان أحد المسميين وأحد المهرين وإذا اتحد الأولان فقط يعطيان أحد المسميين وأقل المهرين وإذا اختلف

(وإن لم يكن مسمى فالواجب

متعة واحدة لهما) بدل نصف

المهر (وإن كانت الفرقة

بعد الدخول وجب لكل

واحدة مهر كامل) لتقرره

بالدخول

الأولان فقط يعطيان أقل المسحوقين وأحد المهرين وإذا اختلف الأولان والاخيران يعطيان أقل المسحوقين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة) يعني أن المدخول بها يجب لها نصف المسحوق ونصف الأقل من مهر المثل والمسحوق لأنها كانت سابقة وجب لها جميع المسحوق وان كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسحوق فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسحوق لأنها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسحوق وان كانت متأخرة لا يجب لها شيء فيتصرف النصف **هـ** ح قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من الشرع بلالية ويجب تقييده بما إذا دخل بأحدهما مع إقراره بأنه لا يعلم أيهما سبق نكاحاً أم لا ودخل بأحدهما على وجه البيان فإنه يقضى بنكاحها كما قدمناه عن شرح دور البصار وغيره وحينئذ فيجب لها جميع المسحوق لها ويفرق بينه وبين الأخرى ولا شيء لها لأنه ظهر أنها المتأخرة فيكون نكاحها باطلاً وقد مر أن الباطل لا يجب فيه المهر إلا بالدخول (قوله وكذا الخ) الاحسن قول الزيلعي وكل ما ذكرنا من الأحكام بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولو ملك بعضهما وكذا المرأة ولو لم تملك سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهرة وكذا إذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه فسد النكاح وأما المأذون والمدبر إذا اشترياً زوجته لم يفسد النكاح لأنهم لا يملكانها بالعقد وكذا المكاتب لأنه لا يملكها بالعقد وانما ثبت له فيها حق الملك وكذا قال أبو حنيفة فحين اشترى زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على أصله أن خيار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه **هـ** (قوله لأن المملوكية على الخ) للمساكين قال في الفتح لأن النكاح ما شرع الاثماً ثمرات مشتركة في الملك بين المتناكحين منها ما يختص هي بملكه كالنفقة والسكنى والقسم والمنع من العزل إلا باذن ومنها ما يختص هو بملكه كوجوب التمكين والقرار في المنزل والتحصن عن غيره ومنها ما يكون الملك في كل منها مشتركاً كالاستمتاع بجماعة وبمباشرة والولد في حق الإضافة والمملوكية تنافي المالكية فقد نافذ لازم عقد النكاح ومنافي اللازم مناف للملزوم وبه سقط ما قبل يجوز كونها مملوكة من وجه الرق مالكة من جهة النكاح لأن الفرض أن لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على انفراد الرق ينعه (قوله نعم لو فعله الخ) يشير إلى أن المراد بالخمر في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منها من المنع على وجه يقترب عليه الاثم والامتنع فعل الحرام للتعزير عن أمر موهوم في تزوج السيد أمته أو المراد به انني وجود العقد الشرعي المنع لفرائده كما يشير إليه ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهرة وكذا في البحر عن المنع من المراتب في أحكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما إذا تزوجها متزها عن وطئ أحراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوفا عليها بعقبتها وقد حث الخائف وكثيرا ما يقع لاسيما إذا اتدأ ولها الأيدي **هـ** قلت ولا سيما السراري اللاتي يؤخذن غنمة في زماننا اللتين بعدم قسمة الغنمة فيبقى فيهن حق أصحاب الجنس وبقيت الغنائم وما ذكره الشارح في الجهاد عن المفتي أبي السعود من أنه في زمانه وقع من السلطان التسهيل العام قبعة اعطاء الجنس لاتباع شبيهة في حل وطئهن **هـ** فهو غير مفيد أما ولا فلان التسهيل العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان أخذ الجنس أو لا لأن فيه ابطال السهام المتقدرة كائن على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير وأما نائيا فلان تسهيل سلطان زمانه لا يبيح إلى زماننا وأما نائيا فلأنه نفي الشبهة باعطاء الجنس ومن المعلوم في زماننا أن كل من وصلت يده من العسكر إلى شيء يأخذه ولا يعطى شيء فينبغي أن يكون العقد واجبا إذا علم أنها مأخوذة من الغنمة ولذا قال بعض الشافعية ان وطئ السراري اللاتي يجلبن اليوم من الروم والهند والترك حرام وأما قوله في الاشياء بعد تسهيل ذلك عنه في قاعدة الأصل في الابضاع التحريم ان هذا ورع لا حكم لازم فان الحاربة المجهولة الحال المرجع فيها إلى صاحب اليد ان كانت صغيرة وإلى إقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال **هـ** فهذا التماس في غير ما علم أنها أخذت من الغنمة أما ما علم فيها ذلك ففيها ما ذكرناه لكن قد يقال أنه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد من العسكر وأجاز الامام بيعه أما بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على ان يبيع الغازي سهمه قبل القسمة باطل كاعتاقه لكن العقد عليها لا يرفع الشبهة لأنها اذا كانت غنمة تكون مشتركة بين الغانين وأصحاب الجنس فلا يصح تزويجها بنفسها بل الرفع للشبهة ثراؤها من وكيل بيت المال أو التصديق بها على فقير ثم ثراؤها

ومنه يعلم حكم دخوله
بواحدة (وكذا الحكم فيما جمعهما
من المحارم) في نكاح (و) حرم
(نكاح) المولى (أمته و) العبد
(سبب) لأن المملوكية تنافي
المالكية نعم لو فعله المولى احتباطا
كان حسنا

مطلب
في وطئ السراري اللاتي يؤخذن
غنمة في زماننا

وفيه ما لا يخفى في عدم هذه الخامسة
ونحوه من عدم الاحتياط

منه وسبق أن شاء الله تعالى تمام تحرير هذه المسألة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هداماً خوذ من الشر بلالية
وقوله ونحوه أي كعدم القسم لها وعدم ايقاع الإطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولدها بلا دعوى لكن لا يخفى
أن الاحتياط في العقد عليها إنما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً لا فوي باليقع الوطى حلالاً بلا شبهة
ولا يلزم من العقد عليها ذلك أن لا يعدها على نفسه خامسة ونحوه بل نقول ينبغي له الاحتياط في ذلك أيضاً
(قوله وحرم نكاح الوثنية) نسبة إلى عبادة الوثن وهو ما له جنة أي صوة انسان من خشب أو حجر
أو فضة أو جواهر تحت والجمع أو ثن والصنم صورة بلا جنة هكذا فرق بينهما كثيراً من أهل اللغة
وقيل لافرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة هكذا في البناية نهر وفي الفتح ويدخل في عبدة
الأوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة والنادقة والباطنية والاباحية
وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قات وشمل ذلك الدروز والنصيرية والسيامنة
فلا تحل منا حكمهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوي وأفاد بجمرة النكاح حرمة الوطى بملك
اليمين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم لما في الخانية وتحل الجوسمية والوثنية لكل كافر الا المرتدة (قوله
مكتوبة) أطلقه فشمل الحربية والذمية والحرة والامة ح عن البحر (قوله وان كره تنزيها) أي
سواء كانت ذمية أو حربية فان صاحب البحر استظهر أن الكراهة في الكتابة الحربية تنزيهية فالذمية أولى
اه ح قلت علل ذلك في البحر بأن التورمية لا بد لها من نهي أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه
وفيه أن اطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد أنها تحريرية والدليل عند المجتهد على أن التعديل يفيد ذلك
ففي الفتح ويجوز تزوج الكتابيات والاولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم للضرورة وتكره الكتابة
الحربية اجماعاً لا فتاح باب الفتنة من إمكان التعلق المستدعي للمقام معها في دار الحرب وتعرض الولد
على الخلق بأخلاق أهل الكفر وعلى الرق بأن تسبي وهي حبلى فيولد رقيقاً وان كان مسلماً اه فقوله
والاولى أن لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحربية وما بعده يفيد كراهة التحريم في الحربية تأمل (قوله
مؤمنة بنبي) تفسير للكتابة لا تقييد ح (قوله مقرة بكتاب) في النهر عن الزياحي واعلم أن من اعتقد
دنياً سماوياً وله كتاب منزل كصحف ابراهيم وشيث وزبور داود فهو من أهل الكتاب فيجوز منا حكمهم
وأكل ذبايحهم (قوله على المذهب) أي خلافاً لما في المستحق من تقييد الحل بأن لا يعتقدوا ذلك
ويوافقوه ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب اذا اعتقدوا أن المسيح اله
وأن عزرا اله ولا يترجوا نساءهم قيل وعليه الفتوى ولكن بالنظر إلى الدليل ينبغي أن يجوز الاكل والتزوج
اه قال في البحر وحاصله أن المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الأئمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني
حلال مطلقاً سواء قال ثالث ثلاثة أو لا لاطلاق الكتاب هنا والدليل وبره في فتح القدير بأن التسائل بذلك
طائفتان من اليهود والنصارى انقضوا الاكلهم مع أن مطلق لفظ الشر لا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف
إلى أهل الكتاب وان صح لغة في طائفة أو طوائف لما عهد من ارادته به من عبد مع الله تعالى غيره ممن لا يدي
اتباع نبي وكتاب إلى آخر ما ذكره اه (قوله وفي النهر الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة
فتقتضي الوجه حل منا حكمهم لان الحق عدم تكفير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف
القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بقدم العالم ونفي العلم بالجزئيات على ما صرح به المحققون
وأقول وكذا القول بالايجاب بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه
وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في رد مذاهبهم بأنه كفر أي يلزم من قولهم بكذا الكفر
ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس بمذهب وأيضاً فانهم ما قالوا ذلك الا لشبهة دليل شرعي على
زعمهم وان أخطأ وفيه ولزمهم الحذور على أنهم ليسوا بأدنى حالاً من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب
ولعل القائل بعدم حل منا حكمهم يحكم برقتهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم
انه كفر لا يكون ردة قال في البحر وينبغي أن من اعتقد مذهباً يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو
مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا ظهر أن الرافضي ان كان من يعتقد الألوهية في علي أو ان جبريل
غلط في الوحي أو كان ينسب رصبة الصديق أو يقذف السيدة الصديقة فهو كافر لخالفته القواطع المعلومة

(و) حرم نكاح (الوثنية)
بالاجماع (وصح نكاح كاتبة)
وان كره تنزيها (مؤمنة
بنبي) مرسل (مقرة بكتاب) منزل
وان اعتقدوا المسح الهما وكذا
حل ذبيحتهم على المذهب بحر
وفي النهر يجوز منسكة المعتزلة
لانا لا نكفر أحداً من أهل
القبلة وان وقع الزام في المباحث

من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا كان يفضل عليا أو يسب الصحابة فإنه مبتدع لا كافرا كما أوضحت في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام ثلث خبير الانام أو أحد أصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (تنبيه) قبل لا تجوز منا مكة من يقول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى لأنه كافر قال في البحر انه محمول على من يقوله شك في ايمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوزنا مكة بيننا وبينهم بلا شبهة اهـ وحقق ذلك في الفتح بأن الشافعية يريدون به ايمان الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اخبار عن نفسه بفعل في المستقبل أو استحبابه اليه فيتم له قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله غير أنه عندنا خلاف الاولى لان تعويد النفس بالجزم في مثله لصير ملكة خبر من ادخل أداة التردد في أنه هل يكون مؤمنا عند الموافاة أولا اهـ (قوله لا عبادة كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصابئة المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزوج الصابئات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويتزوّن بكتاب لانهم من أهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منا حكمهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل أجاب على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبحتهم اهـ أي الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بأن لهم كتابا ولكنهم يعظمون الكواكب كتعظيم المسلم الكعبة ويزعم صاحب القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلما اتفق على تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منع منا حكمهم مقيد بتقيد عبادة الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منا حكمهم وهو قول بعض المشايخ زعموا أن عبادة الكواكب لا تخرجهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم ان كانوا يعبدونها حقيقة فليسوا أهل كتاب وان كانوا يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فهم أهل كتاب كذا في التبيين اهـ فعلى هذا فتقول المصنف لا كتاب لها لانه لا يهتدى به لكن ما مر من حل النصرانية وان اعتقدت المسيحية الهابوية قول بعض المشايخ كما أفاده في النهر (قوله والجوسية) نسبة الى مجوس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو جاز لم يمين مجمع عليه عند الأئمة الاربعة خلافا لداود بناء على أنه كان لهم كتاب ورفع ونما في الفتح (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن تكرار الوثنية ودفع اتهام العطف في المحرمة (قوله ولو يحرم) المناسب لمحرّم باللام لان النكاح المقدّر في المعطوف عليه لا يتعدى بالباء الا أن يتدعى تضمينه معنى التزوج فانه يتعدى بالباء في لغة قليلة (قوله أو مع طول الحزنة) أي مع القدرة على مهرها ونسبتها وهو بالفتح في الاصل الفضل ويعتد به في فلول الحزنة متسع فيه بخلاف الصلة ثم الاضافة الى المذعول على ما أشار اليه المطرزي قهستاني (قوله الاصل الخ) قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحزنة فانه يجوز وطؤها لملاكها ولا يجوز أن ينكح الامة على الحزنة ط (قوله تحريمها في المحرمة وتنزيها في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره في البحر من كلام البدائع ومثله في القهستاني وأيده بقول المبسوط والاولى أن لا يفعل وأما الاول فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتح وهو فهم في غير محله فانه في الفتح ذكر دليل المسألة لنا وهو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وبنيها وهو حلال وذكر دليل الأئمة الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة الا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أي بفتح الياء في الاول وضمتها في الثاني مع كسر الهمزة ومن فتحها في الثاني فقد حذف بحسب زاد مسلم ولا يخطب ثم أجاب بترجيح الاول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بحمل الثاني اما على نهي التعريم والنكاح فيه للوطى أو على نهي الكراهية جمع بين الدلائل وذلك لان المحرم في شغل عن مباشرة عقود الانكحة لان ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادات لما فيه من خطبة ومراودات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه النفس لطالب الجماع وهذا محجل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم بأمر المكروه لان المعنى المنوط به الكراهة هو عليه الصلاة والسلام منزّه عنه ولا بعد في اختلاف حكمه في حقا وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه كالوصلان ثم انا عنه وفعله اهـ وحاصله أن لا ينكح ان كان المراد به الوطى فالنهي للتعريم وهذا قطعي لا شبهة فيه أو العتد فالنهي للكراهية وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهية التعريم والاحرم بعبارة المحرم في الاما فان فيه أيضا شغل القلب وتنبيه النفس للجماع وبؤيده قوله وهذا محجل قوله ولا يخطب على أنه قد صرح

(ل) يصح نكاح (عبادة كوكب لا كتاب لها) ولا وطؤها بملك يمين (والجوسية والوثنية) هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عبادة كوكب وقوله (والمحرمة) يصح أو محرمة (ولو يحرم) عطف على كآية فتنبه (والامة ولو) كانت (كآية أو مع طول الحزنة) الاصل عندنا ان كل وطء يحصل بذلك يمين يحصل نكاح وما لا فلا (وان كره) تحريمها في المحرمة وتنزيها في الامة (وحزنة على أمة

في شرح دور البصار بأن النبي للتزويج الكايسة والصائبية والمحرمة صريح في ذلك
 فان المذكور هو تحريمها لا يحل فافهم (قوله لا يصح) أي ولا يجعهما في عقد واحد بل يصح في الجمع
 نكاح الحرة لا الامة كما صرح به الزيلعي وغيره وما في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من أنه
 يبطل فيها سبق قلم هذا وحرمه ادخال الامة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا فلو دخل بالحرة بنكاح
 فاسد لا يمنع نكاح الامة شر بلائية (فرع) تزوج أمة بلا اذن مولاهما ولم يدخل حتى تزوج حرة ثم أجاز المولى
 لم يجوز لأن الحل انما يثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير متزوجا أمة على حرة ولو تزوج انبتها الحرة
 قبل الاجازة جاز لأن النكاح الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها بجر عن المحيط ملخصا (قوله
 ولوام ولد) شمل المدبرة والمكاتبة كما في الجبر (قوله في عدة حرة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرة
 (قوله ولو من بائن) أشار به الى خلاف قوله ما يجوز له ما وافقوا على المنع في الرجعي (قوله لبقاء الملك)
 أي ملك نكاح الامة لانهم لم يخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرة هي الداخلة على الامة (قوله
 في عقد واحد) أي على التسع ح (قوله لبطلان النكاح) مفاده أنه لو كانت الحرات أربع يصح فيهن وبطل
 في الامة كما في جمع الحرة مع الامة بعقد واحد ويوضحه ما نقله الرجعي عن كافي الحاكم أن أصل ذلك أنه ينظر
 في نكاح الحرات فان كان جائزا لو كن وحدهن اجرت وبطلت نكاح الامة وان كان غير جائزا بطلته وأجرت
 نكاح الامة ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت وبسته فادمنه ما لو كان جملة الحرات والامة ثم تزوج على
 أربع فانه يجوز في الحرات فقط وهو صريح ما ذكرناه آنفا عند قوله لا يصح عكسه (قوله سرية)
 نسبة الى السر وهو النكاح والتم ضم السين كضم الدال في دهرية تنسب الى الدهر أو الى السرور لحصوله
 بها ط (قوله خيف عليه الكفر) لقوله تعالى الاعلى أزواجهن أو ما مكنت أيمانهم فانهم غير ملومين
 برأية ومقتضاه أن مثله لولا أنه على التزوج على امرأته وما فرق به في الجبر من أن في الجمع بين الحرات مشقة
 بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراى فانه لا قسم بينهما مما لا أثر له مع النص نهر أي لأن النص
 نفي اللوم عن الجهتين وقد يقال ان المتبادر من اللوم على التسرى هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على
 تزوج اخرى فان المتبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى
 فان خستم أن لا تعدلوا فواحدة فهذا وجه ما فرق به في الجبر أخذ من تنصيصهم على اللوم على التسرى فقط
 والتحقيق أنه ان أراد اللوم على أصل الفعل بمعنى أنك فعلت أمرا قبيحا فهو كافر في الموضوعين وان كان بمعنى
 أنك فعلت ما تركه لك أولى لما يلحقك من التعب في النفقة وكثرة العيال وانحرار الزوجة بالتسرى أو بالتزويج
 عليها ونحو ذلك فلا كفر في الموضوعين وان لم يلاحظ شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضوعين أيضا لكن قالوا
 يخفى عليه الكفر في الاول لان المتبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر لي
 والله تعالى أعلم فافهم (قوله الحديث من رق لا متي) أي ربحها رقا الله أي انا به وأحسن اليه ط (قوله
 ولو مدبرا) مثله المكاتبة وابن أم الولد الذي من غير مولاهما كما في الغاية ط (قوله ويمتص عليه) أي على
 العبد ولو مكاتبا كما في الجبر (قوله أصلا) أي وان أدن له به المولى (قوله لانه لا يملك) أي في هذا الباب
 الاطلاق فلا ينافي أنه يملك غيره كالاقراء على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) أي عندهما
 وقال أبو يوسف لا يصح والفتوى على قولهما كما في القهستاني عن المحيط وذكر التمراشي أنها لا تنفقه لها
 وقبل لها ذلك والاول أرجح لان المانع من الوطئ من جهتها بخلاف الحيض لانه سماوى بجر عن الفسخ
 (قوله لا حبلى من غيره الخ) شمل الحبلى من نكاح صحيح أو فاسد أو وطئ شبهة أو ملك يمين وما لو كان
 الحل من مسلم أو ذمى أو حرى (قوله لثبوت نسبه) فهي في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط (قوله
 ولو من حرى) كالمهاجرة والمسيبة وعن أبي حنيفة أنه يصح وضح الزيلعي المنع وهو المعتمد وفي الفسخ
 أنه ظاهر المذهب بجر (قوله المتزبه) بكسر التاء أشار به الى أن ما في الهداية من قوله ولو زوج ام ولده
 وهي حامل منه فالنكاح باطل محمول على ما اذا اقرب له لقوله وهي حامل منه قال في التوشيح فعلى هذا
 ينبغي أنه لو تزوجها بعد العلم قبل اعترافه به أنه يجوز النكاح ويكون نفيا أقول ومن هنا قد علمت أنه لو تزوج
 غير ام ولده وهي حامل يجوز لانه كان نفيا فيما لا يتوقف على الدعوى فقيما يتوقف عليها أولى اه

(لا يصح عكسه ولو أم ولد
 في عدة حرة) ولو من بائن (وصح
 لورا جمعها) أي الامة (على حرة)
 لبقاء الملك (ولو تزوج أربع من
 الامة وخمس من الحرات في عقد)
 واحد (صح نكاح الامة) لبطلان
 النكاح (و) صح (نكاح أربع من
 الحرات والامة فقط للحر) لا أكثر
 (وله التسرى بما شاء من الامة)
 فلوله أربع وألف سرية وأراد
 شراء اخرى فلامه وجعل خف
 عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته
 أقتل نفسي لا يتبع لانه مشروع
 لكن لو تركت لثلاث يغمها بوجر لحديث
 من رق لا متي رقا الله برأية
 (ونصفها للعبد) ولو مدبرا (ويمتص
 عليه غير ذلك) فلا يحل له التسرى
 أصلا لانه لا يملك الا الطلاق (و)
 صح نكاح (حبلى من زنا) حبلى
 (من غيره) أي الزنا لثبوت نسبه
 ولو من حرى أو سيدها المقتربه
 (وان حرم وطئها)

(قوله ودواعيه) قال في البحر وحكم الدواعي على قولهما كالوطى كافي النهاية اه قال ح والذي في نفقات
البحر جواز الدواعي فليحترر اه قلت والذي في النفقات أن زوجة الصغير لو أئق عليها أبوه ثم ولدت
واعترفت أنها حبل من الزنا لا ترد شيئا من النفقة لأن الحبل من الزنا منع الوطى لا يمنع من دواعيه اه
فممكن الفرق بأن ما هنا فممن كانت حبل من الزنا ثم تزوجها وما في النفقات في الزوجة إذا حبلت من الزنا
فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هنا على قولهما لان الضمير في قولهما
يعود الى أبي حنيفة ومحمد القائلين بصفة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصفته من أصله فافهم (قوله
متصل بالمسألة الاولى) الضمير في متصل عائد على قول المصنف وان حرم وطؤها حتى تضع (قوله
إذا الشعر ينبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر لا أصل نباته ولذا قال في التبيين والكمالك في لأن به يزداد
سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر اه وهذه حكمته والافالمراد المنع من الوطى لما في الفتح قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماؤه زرع غيره يعني اثبات الحبالى رواه
أبو داود والترمذى وقال حديث حسن اه ثم بلابية (قوله انصافا) أى منهم ما ومن أبي يوسف
فان الخلاف السابق في غير الزانى كافي الفتح وغيره (قوله والولد) أى ان جاءت بعد النكاح به لستة
أشهر مختارات النوازل فلو اقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول
هذا الولد منى ولا يقول من الزنا خانية والظاهر أن هذا من حيث القضاء أما من حيث الديانة فلا يجوز له
أن يدعيه لأن الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به ولذا أصرح بأنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضا
واعما يثبت لولم يصرح لاحتمال كونه بعقد سابق أو بشبهة جلال المصنف على الصلاح وكذا اثبوته مطلقا
إذا جاءت به لستة أشهر من النكاح لاحتمال علوقه بعد العقد وان ما قبل العقد كان انتفاخا لاجلا ويحتمل
في اثبات النسب ما أمكن (قوله ولو تزوج أمته الخ) هذا مختار قوله المقر به كما أوضحناه قبل (قوله
ولا يستبرئها زوجها) أى لا استحبابا ولا وجوبا عندهما وقال محمد لا أحب ان يطأها قبل أن يستبرئها
لأنه احتمل الشغل بماء المولى فوجب التزهد كافي الشراء هداية وقال أبو الليث قوله اقرب الى الاحتياط
وبه تأخذ بناية ووفق في النهاية بأن محمدا انما اتى الاستحباب وهما اثبات الجواز به فلامعارضه واعترضه
في البحر بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنه في المهر بأنه لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول
قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت اذا كان الصحيح وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفي
استحبابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم أن المولى لم يستبرئها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل
لوقيل بوجوبه لم يعد ويقر به أنه في الفتح حل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليله باحتمال الشغل بماء المولى
فانه يدل على الوجوب وقال فان المتقدمين كثيرا ما يطلقون كرهه هذا في التحريم وأكرهه التحريم وأحب
في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية أنه احتمل الشغل بماء المولى فوجب التزهد كافي الشراء اه
ومذا في مختارات النوازل (قوله بل سيدها) أى بل يستبرئها سيدها وجوبا في الصحيح واليه مال
المرحضى وهذا اذا أراد أن يزوجهما وكان بطؤها فلما أراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على
المشتري فيحصل المقصود فلا معنى لا يجلبه على المشتري وفي المشتري عن أبي حنيفة كرهه أن يبيع من كان
يطؤها حتى يستبرئها ذخيرة (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أى عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها
مالم يستبرئها هداية والظاهر أن الترجيح المار يأتى هنا أيضا ولذا جزم في التمهيد بالنسب الا أن يفرق
بأن ماء الزنا لا اعتبار له بقى لو ظهر بها حمل يكون من الزوج لان الفراش له فلا يقال أنه يكون سابقا زرع غيره
لكن هذا مالم تلده لاقل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولده لاقل لم يصح العقد كما صرح حوايه
أى لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا يرده حتى تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله ففسوخ بانية
فانكروا الخ) قال في البحر بدليل الحديث أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
ان امرأتى لا تدفع يد لامس فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال انى أحبها وهى جيلة فقال عليه الصلاة
السلام استمتع بها (قوله تطليق الفاجرة) التجرور العصيان كما في المغرب (قوله ولا عليها)
أى بأن تسيئ عشرته أو تبدل له مالا ليخالفها (قوله الا اذا خافا) استثناء منقطع لان التفريق حينئذ
أن يتدبرا

مطلب
فيما لو تزوج المولى أمته

ودواعيه (حتى تضع) متصل بالمسألة
الاولى ثلاثين ماؤه زرع غيره اذ
الشعر ينبت منه (فروع) لو نكحها
الزاني حل له وطؤها انتفاقا والولد
له ولزومه النفقة ولو تزوج أمته أرام
ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره
به جاز وكان نفيادلالة نهر عن
التوشيح (و) صحيح نكاح (الموطوءة
بثلث) عين ولا يستبرئها زوجها
بل سيدها وجوبا على الصحيح
ذخيرة (أو) الموطوءة (برنا)
أى جاز نكاح من رآها تفرق وله
وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى
الزانية لا يصح نكاحها الا ان
فسوخ بانية فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وفي آخره حذر المختص
لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة
ولا عليها ثم يرجع الناجر الا اذا خافا
أن لا يشمأ حسد ود الله فلا بأس
أن يتدبرا

مندوب بقرينة قوله فلا بأس لكن سياتى أول الطلاق أنه يستحب لمؤذبة أو تاركة صلاة ويجب لو فات
 الامساك بالمعروف فالظاهر أنه استعمل لأبأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيموا حدود
 الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان نفي الأبأس في معنى نفي الجناح فافهم (قوله نفي الوهبانية الخ)
 تفريع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنخ فان قلت يشكل على ما تقدم ما في شرح النظم
 الوهباني من أنه لو زنت زوجته لا يشرها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره وصريح
 النظم بحرمة وطئها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول محمد فانه انما يقول بالاستحباب قات
 ما ذكره في شرح النظم ذكره في التنف وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغير عالم بذلك ودخل بها
 لا تجب العدة عليها حتى لا يجرم على الزوج وطؤها وبه ينقضي لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها نعم لو وطئها
 بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويحتمل أن يكون ما في التنف على هذا اه (قوله والمنعومة
 الى محترمة) بالتشديد كان تزوج امرأتين في عقد واحد احدهما محمل والاخرى غير محمل لكونها محرما
 أو ذات زوج أو مشركة لان المبطل في احدهما فيقدره بخلاف ما اذا جع بين حر وعبد وباعهما صفقة
 واحدة حيث يطل البع في الكل لما أنه يطل بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسمى
 كلهلها) أي للمصلحة عند الامام نظرا الى أن ضم المحترمة في عقد النكاح لغو كنضم الجدار لعدم المحلية
 والانقسام من حكم المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحدب طي المحترمة لان سقوطه من حكم صورة
 العقد لامن حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد منافيا لقوله بسقوط الحد
 لوجود صورة العقد كما توهم وعندهما يقسم على مهر مثلها وتماه في البحر (قوله فلهما مهر المثل) أي
 بالغاما بالغ كما في المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قوله ما كما في التبيين
 وانما وجب بالغاما بالغ على ما في المبسوط لانهم لم تدخل في العقد كما قدمناه عن البحر فلا اعتبار للتسمية أصلا
 فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج اخنتين في عقدة واحدة ودخل بهما حيث أوجبته لكل منهما الاقل
 من مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحدة منهما محمل لاراد العقد عليها وانما الممتنع الجمع بينهما فذلك قلنا
 بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المحترمة ليست محلا أصلا والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح
 متعة ومؤقت) قال في التلخ قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج
 وفي المتعة اتمتع أو استمتع اه يعني ما اشتمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة
 وتعيين المدة وفي المؤقت الشهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل لهم على تعيين كون المتعة الذي ابيع ثم حرم
 هو ما اجتمع فيه مادة م ت ع للقطع من الاثنا ربأنه كان أذن لهم في المتعة وليس معناه أن من باشر هذا
 يلزمه أن يخاطبها بلفظ اتمتع ونحوه لما عرف أن اللفظ يطلق ويراد معناه فاذا قيل اتمتعوا فعناؤه أوجدوا معنى
 هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد عددا على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من الترار للولد وترتيبه بل
 الى مدة معينة ينتهي العقد باتيها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها الى أن ينصرف عنها فلا عقد
 فدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون من أفراد المتعة وان عقد بلفظ التزويج وأحضر
 الشهود اه ملخصا وتبعه في البحر والنهر ثم ذكر في التلخ أدلة تحريم المتعة وأنه كان في حجة الوداع وكان
 تحريم تأبدا بخلاف فيه بين الأئمة وعلماء الامصار الا طائفة من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما
 وقع في الهداية غلط ثم رجع قول زفر بصحة المؤقت على معنى أنه يتقدم مؤبدا ويلغو التوقيت لان غاية الامر
 أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناه الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينتهي العقد فيه باتيها
 المدة فالغاء شرط التوقيت أثر السخ وأقرب نظير اليه نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين
 مهر للآخرى فانه سخ النهى عنه وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهى بخلاف ما لو عقد بلفظ
 المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا ينعقد وان حضره الشهود لانه لا يفيد ملك المتعة كلفظ الاحلال
 فان من أحل لغيره طعاما لا يملكه فلم يصلح مجازا عن معنى النكاح كما مر اه ملخصا (قوله وان جهلت
 المدة) كان يتزوجها الى أن ينصرف عنها كما تقدم ح (قوله أو طالت في الاصح) كان يتزوجها الى ما تاتي
 سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كما في المعراج لان التأقيت هو المعين لجهة المتعة بحر (قوله وليس

نفي الوهبانية ضعيف كما
 بسطه المصنف (و) صح نكاح
 (المنعومة الى محترمة والمسمى)
 كله (الها) ولو دخل بالمحرمة فلها
 مهر المثل (وبطل نكاح متعة
 ومؤقت) وان جهلت المدة أو طالت
 في الاصح وليس

منه الخ) لأن اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل الشرط بحر (قوله أو نوى الخ) لأن التوقيت انما يكون باللفظ بحر (قوله ولا بأس بتزوج النهاريات) وهو أن يتزوجها على أن يكون عندها نهار دون الليل فتح قال في البحر وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها وأنها أن تطلب المبيت عندها لئلا ينعرف في باب القسم اه أي اذا كان لها ضرة غيرها وشرط أن يكون في النهار عندها وفي الليل عند ضرتها أما لو لا ضرة لها فالظاهر أنه ليس لها الطلب خصوصا اذا كانت صنعت في الليل كالخارس بل سياتي في القسم عن الشافعية أن نحو الخارس يقسم بين الزوجات نهارا واستحسنه في النهر (قوله ويجعل له الخ) وكذا يجعل لها تمكينه من الوطئ نعم الاثم في الاقدام على الدعوى الساطلة كما في البحر وثبت الحل مبنى على قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكذا ينفذ ظاهرا اتفاقا فتجب النفقة والقسم وغير ذلك (قوله عند قاض) هل المحكم مثله ليجز ط قلت الظاهر نعم لانهم انما فرقوا بينهما في أنه لا يحكم بقصاص وحدودية على عاقلة (قوله بنكاح صحيح) احتراز به عن الفساد لانه لا يفيد حل الوطئ ولو صدر حقيقة ط (قوله خالية عن الموانع) تفسير لكونها محلا للانشاء والموانع مثل كونها مشركة أو محرمة أو زوجة الغير أو معتقة ح (قوله وقضى الثاني بنكاحها) ويشترط لتفاد القضاء باطنا عند الامام حضور شهود عند قوله قضيت وبه أخذ عامة المشايخ وقيل لا لأن العقد ثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن وماتت مقتضى صحة الغير لا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعترق عبد لعنى بأف وفي الفتح انه الاوجه ويدل عليه اطلاق المتون بحر قلت لكن ذكر في البحر في كتاب الثاني الى الثاني أن المعتقد الاول (قوله ولم يكن الخ) الجمله خالية (قوله خلا فاهما) راجع للمسألتين وهذا بناء على أنه لا ينفذ القضاء باطنا عندهما بشهادة الزور ولو في العقود والفسوخ لأن القاضي أخطأ المجبة اذ الشهود كذبة وله أن الشهود صدقة عنده وهو الخجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضا باطنا بتقديم النكاح فينفذ قطعا المنازعة وطعن فيه بعض المتعارفة بأنه يمكنه قطع المنازعة بالطلاق فأجاب به الأكمل بأنك ان أردت الطلاق غير المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المطلوب اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعليقه بتميزه فإحدى الهداية بأن له أن يريد غير المشروع ليكون طريقا لقطع المنازعة وتعليقه ما تميزه اب الهمام بأن الحق التفصيل وهو أنه يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية أما لو كان هو المدعي فلا يمكنه التخلص منه الا بالنفاذ باطنا مع أن المحكم أعظم من دعواها أو دعواه (قوله وبقولها ما يفتي) قال الكمال وقول الامام أوجه واستدل له بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسح بيعها كذا وبرهن فتعنى به حل للبائع وطوها واستخذامها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالعق وان كان فيه اتلاف ماله فانه ابتلى بيليتين فعليه أن يختار أهونهما وذلك ما يسلم له فيه دينه اه وللعلمة قاسم رسالة في هذه المسألة أطال فيها الاستدلال لقول الامام فراجعها قلت وحيث كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حققته في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تنصرت أنه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة أو ضعف دليله كما أوضحناه في منظومة رسم المفتي وشرحها (قوله وحل للشاهد) وكذا لغيره بالاولى لعدم علمه بحقيقة الحال (قوله لا تحل لهما) أي للزوج المقتضى عليه والزوج الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء بالزور لا ينفذ باطنا عندهما وأما الاول فلان الفرقة وان لم تقع باطنا لكن قول أبي حنيفة أو وث شبهة ولانه لو فعل ذلك كان زانيا عند الناس فيجوز منه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بها حرمت على الاول لوجوب العدة كالمسكوحة اذا وطئت بشبهة بحر (قوله وهى) أي هذه المسائل الثلاث (قوله كما سيجي) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح لا ما يوجبه ظاهرا العبارة من أن التعليق يلغو ويبقى العقد صحيحا كما في المسألة الآتية وهذا منشأ توهم الدرر الآتى (قوله لتعليقه بالخطر) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ما يكون معدوما يتوقع وجوده اه ح (قوله فما في الدور) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط مثل أن يقول لبتنه ان دخلت الدار تزوجتك فلانا قال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان صح النكاح (قوله فيه نظر) لانه مخرج بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والحالية

منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر أو نوى مكنه معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريات عيني (و) يجعل له وطئ امرأه ادعت عليه) عند قاض (أنه تزوجها) بنكاح صحيح (وهى) أى والحال أنها (محلل للانشاء) أى لا انشاء النكاح خالية عن الموانع (وقضى الثاني بنكاحها يمينه) أقامتها (ولم يكن) في نفس الامر (تزوجها وكذا) تحل له لو ادعى هو نكاحها) خلا فاهما وفي النشر نبلاية عن المواهب وبقولها ما يفتي (ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها) بذلك نفذ (و) حل لها التزوج با تبرع بعد العدة وحل لشاهد زورا (تزوجها) وحرمت على الاول) وعند الثاني لا تحل لهما وعند محمد تحل الاول ما لم يدخل الثاني وهى من فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كتزوجتك ان رضيت أبى لم ينعقد النكاح لتعليقه بالخطر كما في العمادية وغيرها فما في الدرر فيه نظر

والتناوخانية وقتاوى أبا اليت وجامع الفصولين والقنية ولعله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح
المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح شربلاية (قوله كترتو جتكن) بفتح ك كاف الخطاب
(قوله لم يصح) كلام المتزغنى عنه (قوله وان كان لا يطل الخ) لما كان يتوهم أنه لا فرق بين النكاح
المعلق بالشرط الفاسد والمقرون بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدررأتى بالاستدراك وان كان
الثاني مسألة مستقلة ولذا قال الشارح بعده بخلاف ما لو علمته بالشرط وفيه تنبيه على مفاد وهم الدرر
فافهم (قوله يعنى لو عتد) أتى بالعناية لايهام كلام المصنف أن هذا من تمة المسألة الاولى مع أنه
مسألة مستقلة وانما أتى في أولها بالاستدراك للتنبية المارة (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على
أن لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل (قوله الآن بعلقه) استثناء من قوله
لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) أى مستتر الى الحال وقيد به احتراز عن تعليقه بمستقبل كائن
لا محالة كجى الغد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل في الحال لكنه يستعمل
بالمعنى الثانى فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الآن بعلقه ومثاله ما فى المنع عن الفصول العمادية
لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضى جاز النكاح استحسانا
وان كان غير حاضرا لم يجز اه (قوله وعمه المصنف بحثا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية وينبغى
أن يجرى هذا التفصيل فى مسألة التعليق برضى الاب اذا لفرق بينهما ما فيما يظهر اه أى لا فرق بين ان رضى
أبى أو ان رضى فلان فى التفصيل فيما قلنا بل اذا جاز التعليق برضى فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه
برضى الاب بالاولى لان الاب له ولاية فى الجملة وله حق الاعتراض لو الزوج غير كفؤ وله كمال الشفقة فيختار لها
المناسب فكيف يتقال بالجواز فى الاجنبى دون الاب على أنه قد نص على هذا التفصيل فى مسألة الاب أيضا
فى الظهيرية حيث قال لو كان الاب حاضرا فى المجلس فقبل جاز ما يجتبه المصنف موافق للمنقول (قوله لكن
فى النظر) استدراك على ما يجتبه المصنف وعبارة النظر بعد أن ذكر كلام الظهيرية وهو مشكل والحق
ما فى الخاتمة اه والذى فى الخاتمة هو قوله تزوجتك ان أجاز أبى أو رضى فقال قبل لا يصح لانه تعليق
والنكاح لا يحتمل التعليق اه قلت الظاهر رجل ما فى الخاتمة على ما اذا كان الاب غير حاضرا فى المجلس
أو على أن ذلك هو القياس لانه فى الخاتمة ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضى فلان فقال ان كان فلان حاضرا
فى المجلس ورضى جاز استحسانا والا فلا رضى اه وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلاميه ما لم يثبت
الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرية عدمه وأن الجواز فى الاب ثابت بالاولى ولم نرأى أحدا صرح
بتصحیح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

(باب الولى)

لما ذكر النكاح وألفاظه ومحلله شرع فى بيان عاقده وأخره لانه ليس من شروط صحته فى جميع الصور
والولى فعلى معنى فاعل ط (قوله وعرفا) أى فى عرف أهل اصول الدين قال فى البصر وفى اصول الدين
هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسبا يمكن المواظب على الطاعات المحتب عن المعاصى الغير المنهك
فى الشهوات والملاذات كما فى شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا فى الفتح وغيره قال الرملى وذكره
مما لا ينبغى اذا الحكم ولى وليس بوارث اه قلت وكذا استدرك العبد بالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة
(قوله على المذهب) وما فى البرازية من أن الاب والجد اذا كانا فاسقا فلا قاضى أن يزوج من الكفو قال
فى الفتح انه غير معروف فى المذهب (قوله ما لم يكن منهكا) فى القاموس رجل منهك ومنهك ومنهك
لا يالى أن يتهتك ستره اه قال فى الفتح عقب ما نقلناه عنه أنفا نعم اذا كان منهكا لا ينفذ تزويجه اياها
بنقص عن مهر المثل ومن غير كفؤ وسيأتى هذا اه وحاصله أن الفسق وان كان لا يسلب الاهلية عندنا لكن
اذا كان الاب منهكا لا ينفذ تزويجه الابشرط المصلحة ومثله ما سيأتى من قول المصنف ولزم ولو بغبن
فاحش أو بغير كفؤ ان كان الولى أباً أو جدا لم يعرف منهم ما سوء الاختيار وان عرف لا اه وبه يظهر أن الفاسق
المنهك وهو بمعنى سبى الاختيار لا تسقط ولايته مطلقا لانه لو روج من كفؤ مهر المثل سمح كإسماى بانه
وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فلا قاضى أن يزوج من الكفو

(ولا اضافته الى المستقبل) كترتو جتكن
غدا أو بعد غد لم يصح (وان كان
لا يطل) النكاح (بالشرط الفاسد
و) انما (يطل الشرط دونه) يعنى
لو عتد مع شرط فاسد لم يطل
النكاح بل الشرط بخلاف ما لو
علقه بالشرط (الآن بعلقه بشرط)
ماض (كائن) لا محالة (فيكون
مستقرا) فينعقد فى الحال كان خطب
بنثا لانه فقال أبوه ازوجتها
قبلت من فلان فكذبه فقال ان لم
أكن زوجتها فلان فقد
زوجتها لابنك فتقبل ثم علم كذبه
انعقد لتعليقه بوجوده وكذا اذا
وجد المعلق عليه فى المجلس كذا
ذكره جوى زاده وعمه
المصنف بحثا لكن فى النظر قبيل
كتاب الصرف فى مسألة التعليق
برضى الاب والحق الاطلاق
فليتأمل المفتى

(باب الولى)

(هو) لغة خلاف العدة وعرفا
العارف بالله تعالى وشرعا (البالغ
العاقل الوارث) ولو فاسقا على
المذهب ما لم يكن منهكا

يقتضى سقوط ولاية الأب أصلاً فافهم (قوله نحو صبي) أي كجنتون ومعنوه غير أن الصبي يخرج بقوله البالغ والمجنون والمعتوه بالعاقل ط (قوله ووصي) أي ونحو وصي ممن ليس بوارث كعبد وككافر له بنت مسلمة أو مسلمة بنت كافرة كإسباني نعم لو كان الوصي قريباً أو حاكماً كالتزويج بالولاية كإسباني في الشرح عند بيان الأولياء (قوله مطلقاً على المذهب) أي سواء أوصى إليه الأب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سواء عين له الموصل رجلاً في حياته أو لا خلافاً لما في فتح القدير كإسباني (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعريفها الفقهية كافي الجبر والافتقار للغوى المحبة والنصرة كافي المغرب لكن ما ذكره تعريف لا حد نوعها وهو ولاية الإيجاب بشرينة قوله وهي هنا نوعان وأفاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقيم الوقف وولاية وجوب صدقة الفطر بناءً على أن المراد بتنفيذ القول ما يكون في النفس أو في المال أو فيهما معاً والمراد في هذا الباب ما يشمل الأول والثالث دون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الإيجاب في هذا الباب فقط فنيه شبه الاستخدام والأفلا ولاية المعرفة أعم كما علمت وحيث كانت أعم فليس المراد بها الناسة لخصوص الولي المعروف بالبالغ العاقل الوارث حتى رد أنه ليس في الملك والامامة ارث وحينئذ فلا حاجة إلى التكلف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم المجاز فالأمام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة بعد موته وإن لم يكن ذلك ارثاً حقيقة فإنه كما قال ط لا دليل على هذا المجاز والتعريف بصان عن مثل هذا فافهم (قوله قرابة) دخل فيها العصبات والأرحام (قوله وملك) أي ملك السيد لعبده أو أمتة (قوله وولاء) أي ولاء العتاقة والموالات كإسباني (قوله وامامة) دخل فيها القاضى المأذون بالتزويج لانه نائب عن الإمام (قوله شاء أو أبى) احتزبه عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبه الاستخدام لان الولاية المعرفة خاصة بولاية الإيجاب وقيد بقوله هنا احترازاً عن الولاية في غير النكاح كما قدمناه (قوله ولاية نذب) أي يستحب للمرأة تفويض أمرها إلى ولها كيلا تنسب إلى الوقاحة بحجر وللخروج من خلاف الشافعي في البكر وهذه في الحقيقة ولاية وكالة (قوله على المكلفة) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكر) الأولى أن يقول ولو ثيباً ليفيد أن تفويض البكر إلى ولها يشهد بالأولى لما علمته من علته النذب الآن يكون مراده الإشارة إلى خلاف الشافعي بقرينة ما بعده أي أنها نذب لا تجب ولو بكراً عندنا خلافاً له (قوله ولو ثيباً) أشار إلى خلاف الشافعي فإنه يقول إن ولاية الإيجاب منوطه بالبكاره في زوجها بلا ذنها ولو بالغة لان كانت ثيباً ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده مالم تبلغ لسقوط ولاية الأب (قوله ومعنوهة ومرقوقة) بالجزء فيهما عطفاً على قوله الصغيرة لعدم تقيدهما بالصغر والأولى تعريفهما بالثلاثي توهم عطفهما على ثيباً (قوله صغير الخ) الموصوف محدوف أي شخص صغير الخ فيشمل الذكر والأنثى (قوله لا مكلفة) الأولى زيادة حرة ليقابل الرقيق ط وهذا تصريح بمفهوم المتن ذكره ليفيد أن قوله فنفسد مضرع عليه (قوله فنفسد الخ) أراد بالنفاذ الصحة وترتب الأحكام من طلاق وفوارث وغيرهما لا لزوم أذهواً خص منها لانه مالا يمكن نفيه وهذا يمكن رفعه إذا كان من غير كسوف فتر له في الشرع ليلية أي يعتد لازماً في إطلاقه نظراً واحتراز بالحرمة عن المرقوقة ولو مكاتباً أو أم ولد وبالمكلفة عن الصغيرة والمجنونة فلا يصح الإبولي كما قدمه وأما حديث أنبى امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها فتنكحها باطل فنكحها باطل فنكحها باطل وحسنه الترمذي وحديث لا نكاح إلا بولي رواه أبو داود وغيره بغير شرط بقوله صلى الله عليه وسلم لا يتم أحق بنفسها من وليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والأيم من لا زوج لها بكر أو لا فإنه ليس للولي الأمباشرة العقد إذا رضيت وقد جعلها أحق منه به ويتبرج هذه بقوة السند والاتفاق على صحته بخلاف الحديثين الأولين فافهم ما ضعيفان أو حسنان أو يجمع بالتخصيص أو بأن النفي للكمال أو بأن يراد بالولي من يتوقف على قوله أي لا نكاح إلا بعين له ولاية ليقين نكاح الكافر للمسلمة والمعتوهة والعبد والامة والمراد بالباطل حديثه على قول من لم يصح ما باشرته من غير كف أو أحكمه على قول من يصححه أي الولي أن يطله وكل ذلك سائغ في إطلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتتمام الكلام على ذلك مبسوط في الفتح (قوله

وخرج نحو صبي ووصي مطلقاً على المذهب) والولاية تنفذ القول على الغير) ثبت بأربع قرابة وملك وولاء وامامة (شاء أو أبى) وهي هنا نوعان ولاية نذب على المكلفة ولو بكر أو ولاية إجبار على الصغيرة ولو ثيباً ومعنوهة ومرقوقة كما أفاده بقوله (وهو) أي الولي (شرط) صحة (نكاح صغير ومجنون ورقيق) لا مكلفة (فنفسد نكاح حرة مكسبة) (بلا) رضى (ولي)

والاصل الخ) عبارة البحر والاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فانه يخرج الصبي
 المأذون فانه وان جاز تصرفه في ماله لكن لا بولاية نفسه لكن يرد على العكس المحجورة فانها تملك النكاح وان لم تملك
 التصرف في ماله على قولهما بالبحر على الخبر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل (قوله اذا كان عصبه) أى
 بنفسه فلا يرد العصبه بالغير كالنبت مع الابن ولا العصبه مع الغير كالاخت مع البنت كما في البحر (قوله في غير
 الكفو) أى في تزويجها نفسها من غير كفؤ وكذا له الاعتراض في تزويجها انفسها بأقل من مهر مثلها حتى يتم مهر
 المثل أو يشرق القاضي كما سيذكره المحنف في باب الكفاءة (قوله فيفسخه القاضي) فلا ثبت هذه الفرقة
 الا بالقضاء لانه مجتمد فيه وكل من الخصمين يشهد بدليل فلا ينقطع النكاح الا بفعل القاضي والنكاح قبله صحيح
 يتوارثان به اذ امانت أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسح لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عندها شيء من المهر
 ان وقعت قبل الدخول وبعدها لها المسمى وكذا بعد الخلوة الصحيحة وعليها العدة ولها النفقة العدة لانها كانت
 واجبة فتح ولها أن لا تملك كمنه من الوطئ حتى يرضى الولي كما اختاره النقيب أبو الليث لان الولي عسى أن
 يفرق فيصير وطئ شبهة وأما على المفتي به الا أن فهو حرام لعدم الاعتقاد أفاده في البحر (قوله ويتجدد)
 أى اعتراض الولي يتجدد النكاح كما لو تزوجها الولي بأذن من غير كفؤ فطلقتها ثم تزوجت نفسها منه ثانيا كان
 لذلك الولي التفريق ولا يكون الرضى بالاول رضى بالثاني فتح وقد يتجدد النكاح لانه لو طلقها رجعا
 ثم راجعها في العدة ليس للولي الاعتراض كما ذكره في الذخيرة (قوله ما لم يسكت حتى تلد) زاد لفظ يسكت
 للإشارة الى أن سكوتها قبل الولادة لا يكون رضى وان هذه ليست من المسائل التي نزل فيها السكوت منزلة
 القول كما ستأتى الإشارة اليها ويفهم منه أنه لو لم يسكت بل خاصم حين علم ذلك بالاولى فافهم لكن يبقى
 الكلام فيما لو لم يعلم أصلا حتى ولدت فهل له حق الاعتراض ظاهر المتن لا وظاهر الشرح ثم تأمل (قوله لثلاثا
 يضيع الولد) أى بالتفريق بين أبويه فان بقاءهما مجتمعين على تربيته أحفظ له بلا شبهة فافهم (قوله
 وينبغي الخ) البحث لصاحب البحر (قوله وينبغي في غير الكفو الخ) قد بذلك لتلايته وهم عوده
 الى قوله فتجدد نكاح الخ وللأخترازا عما لو تزوجت بدون مهر المثل فقد علمت أن للولي الاعتراض أيضا
 والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتي به خاص بغير الكفو كما أشار اليه الشارح ولم أر من
 أجرى هذا القول في المسألتين والفرق امكان الاستدراك بانعام مهر المثل فإذا قالوا له الاعتراض حتى يتم
 مهر المثل أو يفرق القاضي فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكفاءة هذا ما ظهر لي فافهم
 (قوله بعدم جوازه أصلا) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد فلا ينفذ
 الرضى بعده بحر وأما اذا لم يكن لها ولي فهو صحيح نافذ طلقا انفسا كما يأتي لان وجه عدم الصحة على هذه
 الرواية دفع الضرر عن الاولياء أما هي فقد رخصت باسقاط حقها فتح وقول البحر لم يرض به يشهد ما اذا لم يعلم
 أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضى بل السكوت منه لا يكون رضى كما ذكرنا فلا بد حينئذ اخصة العقد من رضاه
 صريح أو عليه فلو سكوت قبله ثم رضى بعده لا ينفذ قلياً تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال شمس
 الأئمة وهذا أقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولي يحسن المرافقة والخصومة
 ولا كل قاض يعدل ولو أحسن الولي وعدل القاضي فقد يترك أنفة لتردد على أبواب الحكام واستئصال النفس
 المخصوصات فيستقر الضرر فكان منعه دفعه فتح (قوله نكحت) نعم لمطلقه وقوله بلارضى متعلق
 بنكحت وقوله بعد ظرف للرضى والضمير في معرفته للولي وفي أيامه لغير الكفو وقوله بلارضى نفي منصب على
 المقيد الذي هو رضى الولي والقيد الذي هو بعدم معرفته أيامه فيصدق بنى الرضى بعد المعرفة وبعدها وبوجود
 الرضى مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تعل وانما تعل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكفو
 مع علمه بأنه كذلك اهـ قلت والانساب أن يقول مع علمه به عينها في البحر لو قال الولي رخصت بتزويجها من
 غير كفؤ ولم يعلم بالزوج عينها هل يكنى صارت حادثة الفتوى وينبغي لا يكنى لان الرضا بالجهول لا يصح كما ذكره
 في الخاتمة فيما اذا استأذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لان الرضى بالجهول لا يتحقق ولم أره منقولا اهـ وأقره
 في التمهيد لكن ليس على عمومها سأأتى في كلام الشارح أنها لو فوضت الامر اليه يصح كقولها تزوجني من تختاره
 ونحوه قال الخير الرملي ومقتضاه أن الولي لو قال لها أنا راض بما تفعلين أو تزوجي نفسك من تختارين ونحوه أنه

والاصل ان كل من تصرف في ماله
 تصرف في نفسه وما لا فلا (وله)
 أى للولي (اذا كان عصبه)
 ولو غير محرم ~~ص~~ كان عم
 في الاصح خاتمة وخروج ذوو
 الارحام والام والقاضي (الاعتراض
 في غير الكفو) فيفسخه القاضي
 ويتجدد بتجدد النكاح (مالم)
 يسكت حتى (تلد منه) لثلاثا يضيع
 الولد وينبغي الحاق الجبل الظاهر
 به (وينبغي في غير الكفو) بعدم
 جوازه أصلا وهو المختار للفتوى
 (لفساد الزمان) فلا تعل مطلقة
 ثلاثا ~~نكحت~~ غير كفؤ بلارضى
 ولي بعدم معرفته أيام

يكنى وهو ظاهر لانه فوض الامر اليها ولانه من باب الاسقاط اه (قوله فليحفظ) قال في الحقائق شرح
المنظومة النسفية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اه وقال الكمال لان المحلل في الغالب يكون غير كفؤ
وأما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحلل للاول اه وفي البصر وهذا كله اذا كان لها ولي والافه وصح
مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه أنقضى كثير من المشايخ فقد اختلف الاقواء بجر لكن علت
أن الثاني أقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) فيه أن الرضى قبل العقد يصح على كل من الاول
والثاني وأما المبنى على الاول فقط فهو الرضاء بعد العقد فانه يصح عليه لا على الثاني المبنى به كما قد مناه
عن البصر وكلامه المتن يوهم أنه على الثاني لا يكون رضاء البعض كالكل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره
دفع هذا الإيهام تأمل (قوله لثبوتها لكل كمالا) لانه حق واحد لا يتجزى لانه ثبت بسبب لا يتجزى
بجر (قوله كولاية أمان وقود) فاذا آمن مسلم حريسا ليس لمسلم آخر أن يعترض للعربي أو لماله واذا عفا
أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طلبه ح (قوله وسنخقه في الوقف) حيث زاد على ما هنا
مما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف ينتصب خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا
أبناء الاعسار وفي وجه أحد الغرما مولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين (قوله والا الخ)
أى وان لم يستووا في الدرجة وقدرضى الأبعد فلا قرب الاعتراض بجر عن الفتح وغيره (قوله وان لم
يكن لها ولي الخ) أى عصبه كما مر والاولى التعبير به وهذا الذى ذكره المصنف من الحكم ذكره
في الفتح بحثا بصيغة ينبغي أخذ من التعليل بدفع الضرر عن الأولياء وانها رضىت باسقاط حقها وجرم به
في البصر تبعة المصنف والظاهر أنه لو كان لها عصبه صغير فهو بمنزلة من لا ولي لها لانه لا ولاية وكذا لو كان
عبدا أو كافرا كما يشير اليه الشارح عند قوله الولي في النكاح العصبه الخ كما سنبينه هناك وعلى هذا فلو
بلغ أو عتق أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبه غائب فهو كالحاضر لان ولايته لا تنقطع
بدليل أنه لو زوج الصغيرة حيث هو صح وان كان لها ولي آخر حاضر على ما فيه من الخلاف كما سيأتى والظاهر
أيضا أن هذا فى البالغة أما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط حقها ألا ترى أنها لو كان لها عصبه فزوجها
من غير كفؤ لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبه هذا كله ما ظهر لى تفقها من كلامهم ولم أره صريحا (قوله
مطلقا) أى سواء نكحت كفؤا أو غيره ح (قوله اتفاقا) أى من القائلين برواية طاهر المذهب
واقائلين برواية الحسن المفتى بها (قوله أى ولي له حق الاعتراض) يوهم أن الولي فى قوله وان لم يكن لها
ولي المراد به ما يشمل الارحام وليس كذلك كما علت فالمناسب ذكر هذا التفسير هناك ليعلم المراد فى الموضعين
ويرتفع الإيهام المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبضه أى ونحو قبض المهر قبض النفقة
أو الخاصمة فى أحدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الخ) كذا ذكره فى الذخيرة
وأقره فى البصر والنهر والشرب ليلية وشرح المقدسى وظاهره أن هذا شرط فى الرضاء دلالة فقط وان مجرد العلم
بعدم الكفاءة لا يكتفى هنا بخلاف الرضى الصريح حيث يكتفى فيه العلم فقط لكن هذا مخالف لاطلاق المتن
ولم يذكره فى الفتح ولا فى كافى الحاشى الذى جمع كتب طاهر الرواية وأيضا فوجهه غير ظاهر إلا أن يكون الفرق
انحطاط رتبة الدلالة عن الصريح فليتأمل وصورة المسألة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كفؤ فخاصم
الولي وأثبت عند القاضي عدم الكفاءة فقبض الولي المهر قبل التفريق أو فرق القاضي بينهما ثم تزوجته ثانيا
بلاذن الولي فقبض المهر (قوله كما لا يكون الخ) مكرر بقوله المار ما لم يسكت حتى تلد (قوله
وأما تصديقه الخ) قال فى البصر قيد بالرضى لان التصديق بأنه كن مؤمن البعض لا يسقط حق من أنكرها قال
فى المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفؤ وأثبت الآخر أنه ليس بكفؤ فيكون له أن يطالبه بالتفريق
لان المصدق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب الشيء لا يكون اسقاطا له اه وفى الفوائد التاجية أقام ولها
شاهدين بعدم الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة لا يشترط لفظ الشهادة لانه اخبار اه (قوله ولا تجبر
البالغة) ولا الحر البالغ والمكاتب والمكاتبه ولوصغيرين ح عن التمهتات (قوله البكر) أطلقها
فتأمل ما اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج البكرانص عليه فى الاصل بجر
(قوله وهو السنة) بأن يقول لها قبل النكاح فلان يخطبك أو يذكر لك فسكت وان زوجها بفير استثمار

فليحفظ (و) بناء على الاول
وهو ظاهر الرواية (فرضى البعض)
من الأولياء قبل العقد أو بعده
(كالكمل) لثبوتها لكل كمالا
كولاية أمان وقود وسنخقه
فى الوقف (لو استووا فى الدرجة
والأقلا اقرب) منهم (حق النسخ
وان لم يكن لها ولي فهو) أى
العقد (صح) ناخذ (مطلبا)
اتفاقا (وقبضه) أى ولي له
حق الاعتراض (المهر ونحوه)
مما يدل على الرضى (رضا) دلالة
ان كان عدم الكفاءة ثانيا
عند القاضي قبل محاسنته والا
لم يكن رضاء كما (لا يكون) (سكونه)
رضى ما لم تلد أو ما تصديقه بأنه
كفؤ فلا يسقط حق الباقي مبسوط
(ولا تجبر البالغة البكر على
النكاح) لا انقطاع الولاية بالبلوغ
(فان استأذنها هو) أى الولي
وهو السنة

فقد أخطأ السنة وتوقف على رضاها بجر عن المحيط واستحسن الرضى ما ذكره الشافعية من أن السنة
 في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها
 اهـ (قوله أو وكيله أو رسوله) الأول أن يقول ويكتسبك تستأذن لي فلانة في كذا والثاني أن يقول اذهب
 الى فلانة وتلى لها أن أخاك فلانا يستأذنك في كذا (قوله وأخبرها رسوله الخ) أفاد أن قول المصنف
 أو زوجها محمول على ما إذا زوجها في غيبتها وهذا وإن كان خلاف المتبادر منه لكن بوجه دفع التكرار مع
 قوله لا تقي وكذا إذا زوجها عندا فسكتت وفي البحر واختلف فيما إذا زوجها غير كفوف بلغها فسكتت فقالا
 لا يكون رضى وقيل في قول أي حنيفة يكون رضى إن كان المزوج أباً أو جدّاً وإن كان غيرهما فلا كما في الحنابلة
 أخذنا من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كفوف اهـ قال في النهر وبحزم في الدراية بالأول بلفظ قالوا (قوله
 أو فضولى عدل) الشرط في الفضولى العدالة أو العدد في كفى اخبار واحد عدل أو مستورين عند أي حنيفة
 ولا يكتفى اخبار واحد غير عدل ولها نظائر ستأتى في متفرقات القضاء (قوله فسكتت) أي البكر البالغة
 بخلاف الابن الصغير فلا يكون سكوت رضى حتى يرضى بالكلام كفى الحاكم (قوله عن رده) قبله
 اذ ليس المراد مطلق السكوت لأنها لو بلغها الخبر فسكتت بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت
 الحمد لله اخترت نفسى أو قالت هو دباغ لا أريده فهذا كلام واحد فهو ردة بجر (قوله مختارة) أما
 لو أخذها عا طاس أو سعال حين أخبرت فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخذتها ثم تركت فسالت ذلك صح ردها
 لأن سكوتها كان عن اضطرار بجر (قوله غير مستهزئة) وضحك الاستهزاء لا يحنى على من يحسنه
 لأن الضحك انما جعل اذا نال لثمة على الرضى فاذا لم يدل على الرضى لم يكن اذا بجر وغيره (قوله أو بكت
 بلا صوت) هو المختار للفتوى لأنه حزن على مفارقة أهلها بجر أى وانما يكون ذلك عند اجازة معراج
 (قوله بما في الوقاية والملتقى) أى من أنه هو والبكاء بلا صوت اذن ومعه ردة (قوله فيه نظر) أى لمخالفة
 لما في المعراج ولا يحنى ما فيه فان ما في الوقاية والملتقى ذكر مثله في النقاية والاصلاح والمتون مقدمة على
 الشروح وفي شرح الجامع الصغير لقاسمى خان وان بكت كان رداً في احدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه
 في رواية يكون رضى قالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضى وإن كان عن سكوت فهو رضى
 اهـ وبه يظهر أن أصل الخلاف في أن البكاء هل هو ردة أو لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فحنى لا يكون
 رضى أنه يكون رداً كما فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به أيضاً في الذخيرة حيث قال بعد حكاية
 الروايتين وبعضهم قالوا ان كان مع الصباح والصوت فهو ردة والافهورضى وهو الوجه وعليه الفتوى اهـ
 وكيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضى وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين
 والمعول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احتبط اهـ فقد ظهر لك أن ما في
 المعراج ضعيف لا يعول عليه (قوله فهو اذن) أى وان لم تعلم أنه اذن كما في الفتح (قوله أى توكيل
 في الاول) أى فيما اذا استأذنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم به الولي فزوجها صح
 كما في الظهيرية لأن الوكيل لا ينزل حتى يعلم بجر (قوله فلو تعدد المزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجها
 ولياً من متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازتهما معا بطلا لعدم الاولوية وان سكنت بقبام وقوفين حتى
 تجبراً أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كما في البدائع اهـ ولا يحنى أن هذا في الاجازة والكلام الآن
 في التوكيل أى الاذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضعين ان زوجها معا بعد
 الاستئذان أما لو استأذنها فسكتت فزوجها متعاقبان من رجلين ينبى أن يصح السابق منهما لعدم المزاحم
 فانهم (قوله واجازة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أى فيما اذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الاصح
 وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضى كما بسطه في الفتح وقد منها الخلاف أيضاً فيما إذا زوجها غير كفوف
 فبلغها فسكتت (قوله لا يوطل بموته) لأن الاجازة شرطها قيام العقد بجر (قوله فالتقول لها)
 لأن الأصل أن المسلم المكلف لا يعقد الا العقد الصحيح النافذ (قوله فالتقول لهم) لأنها أقرت أن العقد وقع
 غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان التهمة بجر وحينئذ فلا تراث وهل تعدد فان كانت صادقة
 في نفس الامر فلا شك في وجوب العدة عليها ديانة والا فلا ثم لو أرادت أن تزوج تمتع مؤاخذاً لها بقولها

(أو وكيله أو رسوله أو زوجها)
 ولها وأخبرها رسوله أو فضولى
 عدل (فسكتت) عن رده مختارة
 (أو ضحك غير مستهزئة أو تبسمت
 أو بكت بلا صوت) فلو بصوت
 لم يكن اذناً ولا رداً حتى لو رضيت
 بعده انعقد معراج وغيره فما
 في الوقاية والملتقى فيه نظر (فهو
 اذن) أى توكيل في الاول
 ان اتحد الولي فلو تعدد المزوج
 لم يكن سكوتها اذناً واجازة
 في الثاني ان بقى النكاح لا يوطل
 بموته ولو قالت بعد موته زوجي
 أبى بامرى وأنكرت الورثة فالتقول
 لها قرت وتعدت ولو قالت بغير
 أمرى لكانه بلغنى فرضيت
 فالتقول لهم

وأما لو تزوجت في الذخيرة أو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجتك بعدها فالقول قوله لانه
يدعى الصحة اهـ فلهه يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل وجه هذا ما هنرى (قوله
وقولها غيره) أى غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لبعده) فرقوا بينهما بأنه يحتمل الاذن وعدمه
فقبل السكاح لم يكن السكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يطل بالشك كذلك في الظهيرية وهو مشكل لانه
لا يكون نكاحا الا بعد الصحة وهي بعد الاذن فالظاهر أنه ليس بأذن فيها بحر وأصل الاشكال لصاحب
الفتح وأجاب عنه المقدسى بأن العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه تقريرا له وكونه رد اترجح وقوعه احتمال
التقرير واذا ورد قبله ما يحتمل الاذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فيمنع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه
(قوله ولو تزوجها لنفسه الخ) محترز قول المصنف أزواجه أى أن الولي لو تزوجها كابن العم اذا تزوج
بنت عمه البكر البالغ بغير اذنها قبلها فسكت لا يكون رضى لانه كان أصيلا في نفسه فصوليا في جانب
المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضى ولو استأمرها في الترويج يجر من نفسه فسكت جاز
اجماعا بحر عن الخائنة والحاصل أن الفصول ولو من جانب اذا تولى طرفي العقد لا يتوقف عقده على
الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر العقد مع غيره من أصيلا أو ولي أو وكيل أو فصولي آخر فانه
يتوقف اتفاقا كما سيأتى في آخر باب الكفاءة (قوله فسكت) أما لو قالت حين بلغها قد كنت قلت انى
لا اريد فلانا ولم ترد على هذا لم يميز السكاح لانه أخبر أنها على ابائها الاول ذخيرة (قوله بخلاف
ما لو بلغها الخ) لان نفاذا للترويج كان موقوفا على الاجازة وقد بطل بالرد والاول كان للاستئذان لا للتزوج
العارض بعده لكن قال في الفتح الاوجه عدم الصحة لان ذلك الرد المهر يبرح بضعف كون ذلك السكوت
دلالة الرضى اهـ وأقره في البحر وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردّها الاول
حياءا لما علمته من أن الغالب اظهار النقرة عند خفاء السماع ولو كانت على امتناعها الاول لصرحت بالرد
كما صرحت به أولا ولم تسخ منه (قوله ان عرف) بالبناء للجهول ونائب الفاعل ضمير المرأة
والذى في البحر ان عرفت (قوله والمهر) ينبغى أن يكون على الخلاف كما في مسألة المترالانية ح
(قوله واستشكله في البحر الخ) يؤيد ما قدمناه قول السكاح في أن قوله زوجنى نوكيل أو ايجاب عن
الخلاصة لو قال الوكيل هب ابتك فلان فقال وهبت لا يتقدم ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل
لا يملك التوكيل اهـ فهذا يدل على أن الوكيل ليس له التوكيل في السكاح وأنه ليس من المسائل التي
استثنوها من هذه القاعدة وقال الرجح هنا وفي حاشية المحوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل
ان مباشرة وكيل الوكيل محضرة الوكيل في السكاح لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع
وفي مختصر عصام انه جعله كالبيع بمباشرة محضرة كمباشرة بنفسه اهـ فيمكن أن يكون ما في القنية من قرعا
على رواية عصام لكن الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهرا الرواية فالظاهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في
ضمن العام) وكذا الوسمى لها فلانا أو فلانا فسكت فله أن يزوجهما من أيهما شاء بحر (قوله لو يمحسون)
عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اهـ ومقتضاها أنها لو لم تعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين
(قوله والا لا) كقوله ازوجهك من رجل أو من بنى نعيم بحر (قوله ما لم تنفوض له الامر) أما اذا قالت
أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان أقوا ما يحيط بكونك أو زوجنى ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح
كما في الظهيرية وليس له بهذه المقالة أن يزوجهما من رجل ردت نكاحه أولا لان المراد بهذا العموم غيره
كالتوكيل بترويج امرأة ليس للوكيل أن يزوجه مطلقا اذا كان الزوج قد شككها للوكيل وأعله بطلاقها
كما في الظهيرية بحر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم الى أن المصنف راى المعنى في عطفه المهر على
التزوج وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل بشرط) أشار الى ضعفه وان قال في الفتح
انه الاوجه لان صاحب الهداية صحح الاول وقال في البحر انه المذهب لقول الذخيرة ان اشارات كتب
محمد تدل عليه اهـ قلت وعلى القول باشتراط تسميته بشرط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضى بدونه
كما في البحر عن الزيلعي وثبى على القول بعدم الاشتراط فهل بشرط أن يزوجهما مهر المثل حتى لو نقص عنه
لم يصح العقد الا برضاها صارت حادثة الفتوى ورأيت في الحادى عشر من البازية وان لم يذكر المهر فزوج

وقولها غيره اولى منه رد قبل
العقد لبعده ولو تزوجها لنفسه
فسكت ما رد قبل العقد لا قبل ولو
استأذنها في معين فردت ثم تزوجها
منه فسكت صح في الاصح بخلاف
ما لو بلغها فردت ثم قالت رضى
لم يميز بطلانه بالرد ولا استحسنا
اتحديده عند الزفاف لان الغالب
اظهار النقرة عند خفاء السماع
ولو استأذنها فسكت فوكل
من يزوجهما من سماء جاز ان عرفت
الزوج والمهر كافي القنية واستشكله
في البحر بأنه ليس للوكيل أن
يوكل بلا اذن فقطضه عدم الجواز
أو انهم استثنوا (ان علمت بالزوج)
أنه من هو لتظهر الرغبة فيه أو عنه
ولو في ضمن العام بكير انى أو بنى عى
لو يمحسون والا لا ما لم تنفوض
له الامر (لا العلم بالمهر) وقيل
يشترط

الوكيل بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده خلافا لهما لكن للأولياء حتى الاعتراض في جانب المرأة دفعا لاعتراضهم اه أي إذا رضيت بذلك ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي كما في حادثتنا ورضيت به صح والافلا تأمل (قوله وما صححه في الدرر) أي من التفصيل وهو أن الولي ان كان أباً أو جده فذكر الزوج يكنى لأن الأب لو تنص عن مهر المثل لا يكون إلا لمصلحة تزيد عليه وان كان غيرهما فلا بد من نسمة الزوج والمهر (قوله عن الكافي) أي ناقلا نصحه عن الكافي فافهم (قوله رده الكمال) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها والأب في ذلك كالاجنبي (قوله ان علمته أي الزوج وأما المهر فنه ما مر آنفا كناية عليه في البحر (قوله في سبع وثلاثين مذكورة في الاشياء) أي في قاعدة لا ينسب إلى ساكت قول وذو كراحتي عبارته بتامها وزاد عليها ط عن الحموى مسائل أخر سيذكرها الشارح في الفوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسيأتي الكلام عليها كلها هناك ان شاء الله تعالى (قوله كأجنبي) المراد به من ليس له ولاية فشمس الأب إذا كان كافرا أو عبدا أو مكاتباً لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضى عند استئذانه كما في الفتح والوكيل كذلك كما في البحر عن القسبة (قوله أو ولي بعيد) كالأخ مع الأب إذا لم يكن الأب غائباً عنه منقطعاً كما في الخانية (قوله فلا عبرة لسكوتها) وعن الكرخي يكنى سكوتها فتح (قوله كالثيب البالغة) أما الصغيرة فلا استئذان في حقها كالنكر الصغيرة فتح (قوله لا في السكوت) حيث يكون سكوت البكر البالغة إذ نافي حق الولي الأقرب ولا يكون إذ نافي الثيب البالغة مطلقاً والاستثناء منقطع لأن قول المصنف كالثيب تشبيهه بالبكر التي استأذنها غير الأقرب وهذه لافرق بينهما وبين الثيب البالغة في السكوت (قوله لأن رضاها ما يكون بالدلالة الخ) أشار إلى ما أورده الزيلعي على الكثرة وغيره من أن رضاها ما لا يقتصر على القول فانه لافرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي أن رضاها قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة غير أن سكوت البكر رضا دلالة لحائهم دون الثيب لأن حياءها قد قل بالممارسة فتخلص المصنف عن ذلك بزيادة قوله أو ما هو في معناه الخ لكن أجاب في الفتح بأن الحق أن السكوت من قبيل القول إلا المتمكين فيثبت دلالة لأنه فوق القول أي لأنه إذا ثبت الرضا بالقول يثبت بالتمكين من الوطئ بالأولى لأنه أدل على الرضا واعترضه في البحر بأن قبول التهنئة ليس بقول بل سكوت زائد في النهر ولهذا عده في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى كلام الفتح أن المراد بقبول التهنئة ما يكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت لأن مراده ادخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثن إلا المتمكين ولا ينافيه قوله من قبيل القول لأن مراده أنه من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قولها رضيت ونحوه بدليل أنه قال قبله انه يكون أماً بالقول كنتم ورضيت وبارك الله لنا وأحسن وبالدلالة كطلب المهر أو النفقة الخ ثم قال والحق أن السكوت من قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره وأما قوله في النهر ولهذا الخ ففيه أن المذكور في مسائل السكوت قولهم إذا سكوت الأب ولم يتف الولد مدة التهنئة لزمه ومعناه سكوت عن نفي الولد لا عن جواب التهنئة وأما الجواب عن اعتراض البحر بأن قول الفتح انه من قبيل القول أي لا من القول حسيقة بل هو منزل منزلة فلا يراد بالسكوت عند التهنئة ففيه أنه لو كان مراده ذلك لم يحتج إلى استثناء المتمكين ولم يكن فيه دفع لما أورده الزيلعي لأن الزيلعي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الإلزام فافهم نعم الذي يظهر ما قاله الزيلعي لأن الظاهر أن طلب المهر ونحوه لا يلزم أن يكون بالقول ولذا عبر الشارح بقوله من فعل يدل على الرضى ومقتضاه أن قبض المهر ونحوه رضا كإمتر من جعله رضا دلالة في حق الولي وبه صرح في الخانية بقوله الولي إذا زوج الثيب فرضيت بقلها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها أن ترد لان المعبر فيها الرضى باللسان أو الفعل الذي يدل على الرضى فنحو المتمكين من الوطئ وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام اه (قوله ودخوله بها الخ) هذا مكرر والظاهر أنه محذوف والاصل وخلوته بها فان الذي في البحر عن الظهيرة ولو خلاها برضاها هل يكون اجازة لاروايه لهذه المسألة وعندى أن هذا اجازة اه وفي البرازية الظاهر أنه اجازة (قوله والنخل سرورا) احتراز عن النخل استهزاء قال في البحر وأما النخل فذكر في فتح القدير أو لا أنه كالسكوت لا يكنى وسلم هنا أنه يكنى وجعله

وهو قول المتأخرين بحر عن
الذخيرة وأقره المصنف وما
صححه في الدرر عن الكافي رده
الكامل (وكذا إذا زوجها
الولي عندها) أي بحضورها
(فكنت صح في الأصح) ان
علمته كإمتر والسكوت كالنطق
في سبع وثلاثين مسألة مذكورة
في الاشياء (فان استأذنها
غير الأقرب) كأجنبي أو ولي
بعيد (فلا عبرة لسكوتها) بل
لا بد من القول كالثيب البالغة
لا فرق بينهما إلا في السكوت لأن
رضاها ما يكون بالدلالة كما ذكره
بقوله (أو ما هو في معناه) من فعل
يدل على الرضى (كطلب مهرها)
ونفقتها (وتمكينها من الوطئ)
ودخوله بها رضاها ظهيرة
(وقبول التهنئة) والنخل سرورا

من قبيل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما صرح به الزبيدي وغيره (قوله ونحو ذلك) كقبول المهر كما مر عن الخاتمة والظاهر أن مثله قبول النفقة (قوله بخلاف خدمته) أي إن كانت تخدمه من قبل ففي البحر عن المحيط والظاهرية ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضى دلالة (قوله أي نطفة) هي من فوق إلى أسفل والطفرة عكسها (قوله أي كبر) أي بلا تزويج في النهر عن الصحاح يقال عشت الجارية تعنس بضم النون عنوسا وعنسا فهي عانس إذا طال مكثها بعد ادراكها في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبكار (قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرية الأبكار اسم لامرأة لم تجامع بنكاح ولا غيره اه لان مصيها أول مصيب لها ومنه الباكورة لأول الثمار والبكرة بضم الباء لأول النهار وحاصل كلامهم أن الرائل في هذه المسائل العذرة أي الجلدة التي على الحمل لا البكارة فكانت بكر حقيقة وحكما ولذا ندخل في الوصية لا بكارتى فلان ولا رد الجارية لو شريت على أنها بكر فوجدت زائلة العذرة بشئ من ذلك له ردّها لان المعارف من اشتراط البكارة صفة العذرة أفاده في البحر (قوله كنفريق يجب) أي كذا تفريق الخ ط وهو نظير في كونها بكر حقيقة وحكما لا تميل فلا يرد أن هذه ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تفريق لا على يجب ح (قوله بعد خلوة) يصلح ظرفا للتفريق والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطئ ظرفا للآخرين فقط لعدم امكان الوطئ في الأول أما في الجب فظاهر وأما في العنة فلان الوطئ يمنع التفريق مكان الانسب تعلقه بالآخرين فقط وفهم من قوله بعد خلوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة كانت بكر حقيقة وحكما بالأولى وقيد بقوله قبل وطئ لانها بعد الوطئ نيب حقيقة وحكما اه ح (قوله وهذه فقط بكر حكما) أراد بالحكمى ما ليس بحقيقى بدلالة المقابلة كما هو المتبادر ولذا حاول الشارح في عبارة المصنف قدس سره أن يبين ومبتدا البكر والافعارة المصنف في نفسها صحيحة لان الحقيقى حكمى أيضا والحكمى أعم لانه قد يكون غير حقيقى ولكن لما كان المتبادر من اطلاق الحكمى ارادة ما ليس بحقيقى أول عبارة المصنف ولم يقل بكر حكما فقط لما قلنا فافهم (قوله ان لم يتكرر ولم تحذبه) هذا معنى قولهم ان لم يشترزناها يكتفى بسكوته لان الناس عرفوها بكر افعي عيونها بالنطق فيمكن بسكوتهما كمال تعطل عليها مصالحهما وقد ندب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكر اشرعا بخلاف ما اذا اشترزناها (قوله والا) صادق بثلاث صور ما اذا تكررت الزنا ولم تحذ أو حدث ولم يتكرر أو تكررت وحدث ح (قوله كوطوءة بشبهة) أي فانه نيب حقيقة وحكما ح (قوله أو نكاح فاسد عطف على بشبهة) أي وكوطوءة نكاح فاسد فافهم أما اذا لم يوطأ فيه فهي بكر حقيقة وحكما كما في النكاح الصحيح ط (قوله وقالت رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كما في الشر بلائية ط (قوله ولا يثبت لهما) قيد به لان أيهما أقام البينة قبلت بينته بجر وان أقامها فبأن في قوله ولو برهنا (قوله ولم يكن دخل بها طوعا) بأن لم يدخل أو دخل كرها واحتزبه عما اذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الردى الاصح لان التمكين من الوطئ كالاقرار وعن هذا صح في الولو الحية أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على الردى تقبل لكن في حاشية الغزى على الاشياء أنه وقع اختلاف التصحيح في قبول بينتها بعد الدخول على أنها كانت رددت النكاح قبل الاجازة ففي البرازية أن المذكو وفي الكذب أنها تقبل وصح في الواقعات عدم تناقضها في الدعوى والصحيح القبول لانه وان بطلت الدعوى فالبينة لا تبطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان عليه مقبول بلا دعوى قال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المتدسى فيها رسالة اعتمد فيها تصحيح القبول (قوله فالتقول قولها) لانه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكورة ولا يقبل قول وليها عليها بالرضى لانه يقر عليها بثبوت الملك واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في الفتح وينبغي أن لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرضى لكونه ساعيا في اتمام ما صدر منه فهو متهم ولم أره منقولا بجر قلت وفي الكافي للعالم الشهيد واذ زوج الرجل ابنته فأنكرت الرضى فشهد عليها أبوها وأخوها لم يجز اه فتأمل ثم اعلم أنه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد مانصه واذ ادعت فسادا وهو صحتها فالتقول له وعلى عكسه فترق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل

وتنحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها بوثبة) أي نطفة (أو درور) (حيض أو) حصول (جراحة أو تعنيس) أي كبر (بكر حقيقة) كنفريق يجب أو عنة أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل وطئ (أو زنا) وهذه فقط (بكر حكما) ان لم يتكرر ولم تحذبه والافئيب كوطوءة يشبهة أو نكاح فاسد (قال) الزوج للبكر البالغة (بلغة النكاح فسكت وقالت رددت) النكاح (ولا يثبت لهما) على ذلك (ولم يكن دخل بها طوعا) في الاصح (فالتقول قولها)

والكل ان دخل كذا في الغانية ويذهب أن يستثنى منه ما ذكره الحاكم الشهد في الكافي من أنه لو ادعى أحدهما أن النكاح كان في صغره فالقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها قبل الادراك اه ما في البحر قلت وقد علل الاخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لا اختلاف فيهما في وجود العقد وعللها في الذخيرة بقوله لا نكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ وذكروا قبله أن الاختلاف لو في الصحة والفساد فالقول لما دعى الصحة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالقول لمنكر الوجود قلت وعلى هذا فلا استثناء لان ما في الغانية من الاول وما في الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الغانية وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤاخذاً باقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل وجود العقد لان الرصد لا يجاب بلا قبول وكذا المسألة الثانية هذا ما ظهر لي (قوله على المنق به) وهو قوله ما وعنده لا يمين عليها كما سيأتي في الدعوى في الاشياء الستة بجر (قوله لانه وجودي الخ) جواب عما يقال ان يمينه على سكوتها يمينه على النفي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كما في المعراج زاد في البحر أو هو نفي يحيط به علم الشاهد فيقبل كالأدعية أن زوجها تكلم بما هو ردة في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود كما عندهما ولم نسمعها تكلم ثبت سكوتها كما في الجوامع اه ولا يخفى أن الجواب الأول مبنى على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الأول في السعدية بما في شرح العقائد من أن السكوت ترك الكلام وأقره عليه في التهرق وتبين الجواب بأن هذا تفسير باللازم ويبحث في الثاني أيضاً بأنه يخالف لما في أيمان الهداية من باب اليمين في الخج والصلاة من أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقاً حاط به علم الشاهد أولاً اه وكذا قال في البحر هناك الحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفاصورة أو معني وسواء أحاط به علم الشاهد أولاً اه قلت وهذا في غير الشرروط فلو قال ان لم أدخل الدار اليوم فقد افشدها أنه دخلها تقبل (قوله فيمنها أولى) لاثبات الزيادة أعنى الردة فانه زائد على السكوت بجر (قوله الآن يبرهن على رضاها وأجازتها) أي فترجح يمينه لاستوائهما في الاثبات وزيادة يمينه باثبات الزوم كذا في الشروح وعزماء في النهاية للقرائش وكذا هو في غير كتاب من الفقه لكن في الخلاصة عن أدب القاضي للنصاف أن يمينها أولى في هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه أن السكوت لما كان مما تحقق الاجابة به لم يلزم من الشهادة بالاجابة كونها بأمر زائد على السكوت ما لم يصرف حوايل ذلك كذا في الشرح وتبعه في البحر واستفيد منه التوفيق بين القولين بحمل الاول على ما اذا صرح الشهود بأنها قالت أجزت أو رضيت وحل الثاني على ما اذا شهدوا بأنها أجازت أو رضيت لاحتمال أجازتها بالسكوت فافهم (قوله كالأدعية الخ) أي ان الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كما في التهر (قوله مثلاً) فالمراد الولي المجبر (قوله فان القول لها) لانها اذا كانت مراهمة كان الخبر به يحتمل النبوت فيقبل خبرها لانها منكرة وقوع الملك عليها ح عن البحر (قوله ان ثبت أن سننها تسع) تفسير للمراهمة كما يدل عليه كلام المنح ح (قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه) بأن باع أبوه ماله فقتال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للابن لانه ينكر زوال ملكه وقد قيل بخلافه والاول أصح بجر عن الذخيرة (قوله ولو برهننا الخ) ذكره في البرازية عقب المسألة الاولى وكان الشارح أخره ليفيد أن الحكم كذلك في المسألتين فافهم واستشكل بعض المحشين تصور البرهان على البلوغ قلت وهو ممكن بالحيل أو الاحبال أو سنن البلوغ أو رؤية الدم أو المنى كما في الشهادة على الزنا (قوله على الاصح) راجع لمسألة المراهقة والمراهق فقد نقل التصحيح فيهما في البحر عن الذخيرة (قوله بخلاف قول الصغيرة) أي التي زوجها غير الاب والجد أما من زوجها فلا خيار لها ط (قوله رددت حين بلغت الخ) أي قالت بعدما بلغت رددت النكاح واخترت نفسها حين أدركت لم يقبل قولها لان الملك ثابت عليها وتريد بذلك ابطال الثابت عليها كما في الذخيرة فافهم وبهذا علم أن قولها ذلك بعد البلوغ وكأنه سماها صغيرة باعتبار ما كان زمن العقد أي التحقق صغرها وقتها بخلاف المراهقة المحتمل بلوغها وقته (قوله ولو حالة البلوغ) بأن قالت عند القاضي أو الشهود أدركت الان وصيخت فانه يصح

بيمينها على المنق به وتقبل يمينه
على سكوتها لانه وجودي يضم
الشفتين ولو برهننا فيمنها أولى
الآن يبرهن على رضاها وأجازتها
(كألو زوجها أبوها) مثلاً زاعماً
عدم بلوغها (فتقات أنا بالغة
والنكاح لم يصح وهي مراهمة
وقال الاب) أو الزوج (بل هي
صغيرة) فان القول لها ان ثبت
أن سننها تسع وكذا لو ادعى
المراهق بلوغه ولو برهننا فيمينه
البلوغ أولى (على الاصح) بخلاف
قول الصغيرة رددت حين بلغت
وكذا زوجها الزوج فالقول له
لانكاره زوال ملكه لو اختلف
بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ
فالقول لها شرح وهبانية فليحفظ

كما يأتي بيانه (قوله وللولى الا ترى بيانه) أى فى قوله الولى فى النكاح العصبية بنفسه الخ واحترز به
عن الولى الذى له حق الاعتراض فانه يخص العصبية كما مر وعن الوصى غير القريب كما مر وبأى أيضا (قوله
انكاح الصغير والصغيرة) قيد بالانكاح لان اقراره به عليهما لا يصح الا بشهود أو بتصديقهما بعد البلوغ
كما سيذكره المصنف آخر الباب ولوقال وللولى انكاح غير المكاف والرقيق لشمل المعتوه ونحوه (تمه)
ليس لغير الاب والجد أن يسلّم الصغيرة قبل قبض ماتعورف قبضه من المهر ولو سلمها الاب له أن يمنعها أفاده ط
وتعامه فى البحر قلت وليس له تسليمها للدخول بها قبل اطاقه الوطى ولا عبرة للسك كاسيد كره الشارح فى آخر
باب المهر (قوله ولو ليس) صرح به بخلاف الشافعى فان عليه الاجبار عنده البكارة وعندنا العجز بعدم
العقل أو نقصانه ونوضحه فى كتب الاصول (قوله كعتوه ومجنون) أى ولو كبيرين والمراد كمن خص
معتوه الخ فيشمل الذكور والاثني قال فى التهرة للولى انكاحهما اذا كان المجنون مطبقا وهو شهر
على ما عليه الفتوى وفى منية المفتى بلغ مجنوناً ومعتوها تقي ولاية الاب كما كانت فلو جرت أو عتبه بعد البلوغ
تعود فى الادع وفى الخاتمة زواج ابنه البالغ بلا أدنه حتى قالوا ينبغي للاب أن يقول أجزت النكاح على ابني
لأنه يملك انشاء د بعد المجنون (قوله ولزم النكاح) أى بلا توقف على أجازة أحد وبلا جوت خيار فى تزويج
الاب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتي (قوله ولو بغين فاحش) هو ما لا يتغابن الناس فيه أى لا يتحملون
الغيب فيه احتراز عن الغيب اليسير وهو ما يتغابنون فيه أى يتحملونه قال فى الجوهره والذى يتغابن فيه الناس
مادون نصف المهر كذا قاله شيخنا موفق الدين وقيل مادون العشر اه فعلى الاول الغيب الفاحش هو النصف
فما فوقه وعلى الثانى العشر فما فوقه تأمل (قوله يتقص) الباء لتصور الغيب أى ان الغيب يتعور
فى جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفى جانب الصغير بالزيادة (قوله أو زوجها غير كفو) بأن زواج ابنه
امه أو بنته عبداً وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجه غير كفو ولا يجوز الخط ولا الزيادة الا بما يتغابن
الناس ح عن المنع ولا ينبغي ذكر المثال الاول لان الكفاءة غير معتبرة فى جانب المرأة للرجل أفاده
فى الثمرين بلالية ونحوه ط قلت وعن هذا قال الشارح أو زوجها مضافا الى ضمير المؤنثة مع تعميمه فى الغيب
الفاحش بقوله بنقص مهرها وزيادة مهره فته دتر ما مهره فافهم لكن فى هذا كلام نذكره قريباً (قوله
المزوج بنفسه) احتريزه عما اذا وكل وكيلاً بتزويجها وسأى بيانه قريباً ح (قوله بغين) كان علمه
أن يقول أو يغير كفؤ ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال فى المنع لسلم من هذا ح (قوله وكذا
المولى) أى اذا زوج الصغير أو الصغيرة المرقوقين ثم أعتقهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كفؤ أو بغير
مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولان خيار العتق يغنى عنه ط
وهذا هو الصواب فى التصور وما تصور المسألة بما اذا كان الاعتاق قبل التزوج فغير صحيح لانه فى هذه
الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سنده كره والكلام فى اللزوم بلا خيار كما فى الاب والجد فافهم (قوله وابن
المجنونة ومثلها المجنون) قال فى البحر المجنون والمجنونة اذا زوجهما الابن ثم أفا لا خيار لهما (قوله
لم يعرف منهما الخ) أى من الاب والجد وينبغي أن يكون الابن كذلك بخلاف المولى فانه يصرف
فى ملكه فينبغى نفوذ تصرفه مطلقاً كتصرفه فى سائر أمواله رجحى فافهم (قوله مجانة وفسقنا)
نصب على التمييز وفى المغرب الما جن الذى لا يبالى ما يصنع وما قيل له ومصدره المجنون والمجانة اسم منه والفعل
من باب طلب اه وفى شرح الجمع حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لفسقه أو اطاعه لا يجوز عقده اجماعاً
اه (قوله وان عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك فى فتح القدير بما فى التوازل لوزوج بنته الصغيرة
من يشكر أنه يشرب المسكر فاذا هو مد من له وقالت لا أرضى بالنكاح أى بعدما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب
بشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما زوج على ظن أنه كفؤ اه قال اذ يقتضى أنه
لو عرفه الاب بشربه فالنكاح نافذ مع أن من تزوج بنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر بمن يعلم أنه شرير
فاسق فسوء اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفاً به فلا يلزم بطلان
النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق للناس كونه معروفاً بمثل ذلك اه والحاصل أن المانع
هو كون الاب مشهوراً بسوء الاختيار قبل العتد فاذا لم يكن مشهوراً بذلك ثم تزوج بنته من فاسق صحيح وان تحقق

(ولولى) الا ترى بيانه انكاح

الصغير والصغيرة) جبراً (ولو نيباً)

كعتوه ومجنون شهراً

(ولزم النكاح ولو بغين فاحش)

ينقص مهرها وزيادة مهره (أو)

زوجها (بغير كفؤ ان كان الولى)

المزوج بنفسه بغين (أباً و جدّاً)

وكذا المولى وابن المجنونة

(لم يعرف منهما سوء الاختيار)

مجانة وفسقنا (وان عرف لا يصح

النكاح اتفاقاً)

بذلك انه سبي الاختيار واشتهر به عند الناس فلوزوج بنتا اخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الاشتهار لزم احالة المسألة أعني قولهم ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغيب كنفوان كان الولي أبا أو جدًا ثم اعلم أن ما مر عن النوازل من أن النكاح باطل معناه أنه سيبطل كما في الذخيرة لان المسألة مفروضة فيما إذا لم ترض البنت بعد ما كبرت كما صرح به في الخاتمة والذخيرة وغيرهما وعليه يحمل ما في القنية زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حر الأصل وكان معتقافه وباطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة القنية أنه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق أو غيره حتى لو زوجها من فقير أو ذي حرفة دينية ولم يكن كفوا لها لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كما أفاده في البحر وما ذكرنا من ثبوت الخيار للبنت إذا باغت انما هو في الصغيرة أما لو زوج الاولياء الكبيره باذنها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم ظهر عدمها فلا خيار لاحد كما سبذكره الشارح أول الباب الاقوى بأن تمام الكلام عليه هناك (قوله) فزوجها من فاسق الخ وكذا لو زوجها من فاحش في المهر لا يجوز اجماعا والصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل اذ ليس له رأى كامل فبقى النقصان ضررا محضا والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل بجر عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لو زوج من غير الكفو كما في الخاتمة وبه علم أن المراد بالاب من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعليق أن السكران أو المعروف بسوء الاختيار لو زوجها من كفو بمهر المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل أي أنه لو فور شفته بالابوة لا يزوج بنته من غير كفو أو بغيب فاحش الاصلحة تزيد على هذا الضرر كعله بحسن العشرة معها وقلة الأذى ونحو ذلك وهذا منقود في السكران وسبي الاختيار اذا خالف لظهور عدم رأيه وسوء اختياره في ذلك (قوله أي غير الاب وأبيه) الاولى أن يزيد والابن والمولى للماتر (قوله ولو الام أو القاضى) هو الاصح لان ولايتهما متأخرة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في المحجب ففي المحجوب أولى بجر ولقصور الرأى في الام ونقصان الشفقة في القاضى ذخيرة لكن سنذكر في مسألة عضل الاقرب ان تزويج القاضى نيابة عنه فليس لها الخيار وبأنى تمامه هناك (قوله لو عين لوكيله القدر) أى الذى هو غيب فاحش نهر وكذا لو عين له رجلا غير كفو كما يحسنه العلامة المقدسى (تبينه) ذكر في شرح المجمع أن تزويج الاب الصغير والصغيرة من غير كفو أو بغيب فاحش جائز عنده لا عندهم اه ثم قال وفي المحيط الوكيل بالنكاح اذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح جعلا للمنفى البصر عن القنية وقد يجاب بأن الوكيل في عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل الاب بل وكيل الزوج أو الزوجة البالغين بقريته ما في البدائع حيث ذكر الخلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بأن وكل رجل رجلا بأن يزوج امرأه فزوجها بأكثر من مهر مثلها مقدار ما لا يتعاب الناس في مثله أو وكلت امرأه رجلا بأن يزوجها من رجل فزوجها بدون صداق مثلها أو من غير كفو اه وقد مناه أيضا عن البرازية وعليه فلا منافاة قدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كفو) مثله قول الكنز لو زوج طفله غير كفو أو بغيب فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد ومقتضاه أن الاخ لو زوج أخاه الصغرى امرأة أدنى منه لا يصح وفيه ما مر عن الشرى لايسته من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سبأ في بابها أيضا وقد مناه أن الشارح أشار الى ذلك أيضا وقد راجعت كثيرا فلم أر شيئا صريحا في ذلك نعم رأيت في البدائع مثل ما في الكنز حيث قال وأما انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط عند أبي حنيفة لصدوره من له كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف انكاح الاخ والعلم من غير كفو فانه لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اه فقوله بخلاف الخ ظاهر في رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا المعنى عدم اعتبار الكفاءة للزوج أن الرجل لو زوج نفسه من امرأة أدنى منه ليس لعصباته حق الاعتراض بخلاف الزوجة وبخلاف الصغيرين اذا زوجها من غير الاب والجد هذا ما ظهر لي وسنذكر في أول باب الكفاءة ما يؤيده والله أعلم (قوله أصلا) أى لا لازما ولا موقوفا على الرضى بعد البلوغ قال في فتح القدير وعلى هذا أتى الفرع المعروف لو زوج العمة الصغيرة حرة البلد من معتق البلد فكبرت وأجازت لا يصح لانه لم يكن عقد موقوفا اذ لا يميزه فان العمة ونحوه لم يصح

وكذا لو كان سكران
فزوجها من فاسق أو شرير أو فقير
أردى حرفة دينية لظهور سوء
اختياره فلا تعارضه شفته
الظنونة بجر (وان كان المزوج
غيرهما) أى غير الاب وأبيه
ولو الام أو القاضى أو وكيل الاب
لكن في النهر بحثا لو عين لوكيله
القدر صح (لا يصح) النكاح
(من غير كفو أو بغيب فاحش أصلا)

مطلب
مهم هل للعصبة تزويج الصغير
امرأة غير كفو له

فتوقف عليه كالمرجوع في الهبة وفيه إيماء إلى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما ما لم يحضر لزوم القضاء على الغائب نهر قلت وبه صرح الاستروشنى في جامعه (قوله للفسخ) أى هذا الشرط انما هو للفسخ لا لبسوت الاختيار وحاصله أنه اذا كان الزوج الصغير والصغيرة غير الاب والجد فلهما الخيار بالبلوغ أو العلم به فان اختار الفسخ لا يثبت الفسخ الا بشرط القضاء فلذا اترع عليه بقوله فيتوارثان فيه أى في هذا النكاح قبل ثبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كما يلزم جميعه بالدخول ولو حكما كالملاوة الصحيحة كذلك يلزم بموت أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فيسقط ولو ان الخيار منه لان الفرقه بالخيار فسخ للعقد والعقد اذا انسخ يجعل كأنه لم يكن كما في النهر (قوله ان من قبلها) أى وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحترازه عن التخيير والامر بالسيد فان الفرقه فيهما وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً (قوله لا ينقص عدد طلاق) فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كما في الفسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أى لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ في العدة طلاق ولو صريحاً وانما تلزمها العدة اذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقله في البحر عن النهاية على خلاف ما بحثه في الفسخ وقيد بعدة الفسخ لما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة الا في اللعان لانه يوجب حرمة مؤبدة اه وسيأتي بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى قيل باب تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعنى أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها وان كانت فرقته فسخاً لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتقاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا فأنه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطنى زوج آخر كذا في الفسخ واعترضه في النهر بأنه يقتضى قصر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفرقه بما يوجب حرمة مؤبدة كالقبيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة لظاهر كلامهم عرف ذلك من نصحه اه أى لتفسير محهم بعدم اللعاق في عدة خدار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر والسبي والمهاجرة والاباء والارتداد ويمكن الجواب عن الفسخ بأن مراده بالتأييد ما كان من جهة الفسخ وذلك في أول طلاق البحر أن الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما وتفرق القاتني باباً أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قبيل باب تفويض الطلاق قال تبعاً للشيخ لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللعاق فيقيد كلام البحر هنا بعدم اللعاق كما لا يخفى وقد تظلمت ذلك بقول

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * أو الاباء أو الردة بسلا لحاق

قال ح وسيأتي هنالك أيضاً أن الفرقه بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل وراجع اه قلت ما ذكره آخر قال الخبير الرملى انه في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحد هما مسلماً لانه لا عدة عليها وسيأتي تمامه هنالك وفي باب نكاح الكافر ان شاء الله تعالى (قوله وان من قبله فطلاق) فيه نظر فانه يقتضى أن يكون التباين والقبيل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والملك طلاقاً وان كانت من قبله وليس كذلك كما استره واستشأنه الملك والردة وخيار العتق لا يجدى نفعاً لبقاء الاربعة الاخر فالصواب أن يقال وان كانت الفرقه من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أعاده شيخنا طيب الله تعالى تراه واليه أشار في البحر حيث قال وانما عبر بالفسخ ليقيد أن هذه الفرقه فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاثنى ولا طلاق اليها اه ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقه بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترط في سببها والمرأة الرجل وحينئذ يقال في الاول ثم ان كانت الفرقه من قبلها لا بسبب منه أو من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه أجدى من تفريق العصى اه ح قلت لكن يرد عليه اباء الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن ان يكون منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الاول بأنه على قول أبي يوسف ان الاباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثاني بأن اللعان لما كان ابتداءً منه صار كأنه من قبله وحده فلي تأمل (قوله أو خيار عتق) يقتضى أن للعبد خيار عتق وهو هو منه بخلافه مناعن البحر وفتح القدير أن خيار العتق يختص بالاثني وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لغلام ح (قوله وليس لنا فرقة منه) أى قبل الدخول ح (قوله الا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ ويدل عليه قول البحر وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول

للفسخ (فيتوارثان فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقه ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاقه ولا يلحقها طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الا بلك أو ردته أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق

وشرط لكل القضاء الاثمانية
وتظم صاحب النهر فقال
غرق النكاح أئتلك جمعاً نافعاً
فسخ طلاق وهذا الدرر يحكمها
تباين الدار مع نقصان مهر كذا
فساد عقد وفقد الكفو ينعيها
تقبيل سبي وإسلام المحارب أو
أرضاع ضرة لها قد عتدوا فيها
خيلاً وعتق بلوغ ردة وكذا

مطلب
في فرق النكاح

ولامهر عليه الا هذه فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه فيه لا في خيار العتق كما تعلمه بمراسمته ثم قال
وهذا المصير غير صحيح لما في الذخيرة قبيل كتاب النفقات حر تزوج مكاتبه باذن سيدها على جارية
بعينها فلم تقبض المكاتب الجارية حتى تزوجتها من زوجها على مائة درهم جازاً لنكاحان فان طلق الزوج
المكاتبه أولاً ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان طلاق المكاتبه تنصف الامة
وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها ويطل جميع
مهر الامة عن الزوج مع أنها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل
الزوج انما لا تسقط كل المهر اذا كانت طلاقاً وأما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخاً من كل وجه
توجب سقوط كل الصداق كما الصغير اذا بلغ وأيضاً لو اشترى منكوبة قبل الدخول بها فانه يسقط كل
الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يصح
على قبول المشتري لا على ايجاب البائع وانما يسقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اهـ بلفظه ويرد على
صاحب الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب
عليه نصفه فالحق أن لا يجعل لهذه المسألة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أقامه الدليل اهـ كلام الجسر
قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيها اذا ملكها أو بعضها نظرت في البدائع الفرقة الواقعة بملكها
اياها أو شقصاً منها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن أن تجعل طلاقاً فتجعل
فسخاً اهـ وسيمأتى ايضاحه في محله اهـ كلام النهر ح (قوله الاثمانية) لانها تبني على سبب جلي
بخلاف غيرها فانه يبنى على سبب خفي لان الكفاءة شيء لا يعرف بالحس وأسبابها مختلفة وكذا نقصان مهر
المثل وخيار البلوغ مبنى على قصور الشفقة وهو أمر باطن والاباء ربما يوجدون ما لا يوجد كذا في البحر ح
(قوله فرق النكاح) هذا الشطر الاول من بحر السكامل وما عداه من البسيط وهو لا يجوز وقد غرته الى
قولي ان النكاح له في قولهم فرق ح (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله أئتلك أو خبر
بعد خبر ط (قوله وهذا الدرر) اسم الاشارة مبتدأ والدرر بدل منه أو عطף بيان والمراد به التنظيم
المذكور شبهه بالدرر لنفسه ووجهه يحكمها أي يذكرها خبر (قوله تباين الدار) حقيقة وحكما كما اذا خرج
أحد الزوجين الحر بين الى دار الاسلام غير مستأمن بأن خرج اليها مسلماً أو ذمياً أو أسلم أو صار ذمياً في دارنا
بخلاف ما اذا خرج مستأمن تباين الدار حقيقة فقط وبخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمى حرية غنة تباين
الدار حكماً فقط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) بتدوين عين مع وهو لغة وكسر راء مهر بتدوين
للضرورة يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقررت الولي بينهما فهي فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها
وان كان بعده فلها المسمى كما يأتي ط (قوله كذا فساد عقد) كان نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير
شهود (قوله وفقد الكفو) أي اذا نكحت غير الكفو فلا وليا محق القسح وهذا على ظاهر الرواية أما على
رواية الحسن فالعقد فاسد ط وتقدم أنها المتي بها (قوله ينعيها) النعي هو الاخبار بالموت وهو تكملة
أشارته الى أن من نكحت غير كفوف كانها ماتت ط (قوله تقبيل) بالرفع من غير تدوين للضرورة أي فعله
ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعهما الاناث واصولها أو فعلها ذلك بفروعه الذكور واصوله ط (قوله سبي)
فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين تباين الدارين لا بالسبي ولئن كان المراد السبي مع التباين فالتباين
مغنى عنه ح (قوله وإسلام المحارب) أي لو أسلم أحد المجوسين في دار الحرب بانت منه بعض ثلاث حيض
أو ثلاثة أشهر قبل اسلام الاستقامة لشرط الفرقة وهو مضي الحضي أو الاشهر مقام السبب وهو الابطال لتعذر
العرض بانعدام الولاية فيصير مضي ذلك بمنزلة تفريق القاضي وهذه الفرقة طلاق عندهما فسخ عند أبي يوسف
قال في البحر في باب نكاح الكافر ينبغي أن يقال انها طلاق في اسلامها لانه هو الابطال حكماً فسخ في اسلامه
(قوله أو أرضاع ضرتها) أي اذا أرضعت الكبيرة ضرتها الصغيرة في أثناء الحولين ينسخ النكاح كما يأتي
في باب الرضاع لكونه يصير جامعاً بين الام وبنتها ط والضرة غير قيد فان منه ما مثل به في البدائع لو أرضعت
الصغيرة أم زوجها أو أرضعت زوجته الصغيرة امرأة أجنبية (قوله خيار عتق) قد علمت أنه لا يكون
الامن جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطفاً على عتق باسقاط العاطف ط (قوله ردة)

بالرفع عطفا على تبين بحذف العاطف ط والمراد ردة أحدهما فقط بخلاف ما لو ارتدّا معا فانهما وأسلما
 معا يبقى النكاح (قوله ملك لبعض) أفاد أن ملك الكل كذلك بدلالة الأولى ح (قوله
 وتلك الفسخ يحصيا) أي يجمعها ويتحقق في كل منها والاشارة الى الاثني عشر المتقدمة وقد علمت سقوط
 السبي وكان ينبغي أن يذكر بدله ما في البدائع تزوج مسلم ككيسة يهودية أو نصرانية فتجست ثبت الفرقة
 بينهما لأن المجوسية لا تصلح لنكاح المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لأنها فرقة بغير
 طلاق فكانت فسخا ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لأنها جاءت من قبلها ٥١ وقد غيرت آيات
 الذي قبل هذا وأسقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فنقلت

ارضاع اسلام حربي تبس نصرانية قبله قد عدت ذافها

وقد علمت أن كون اسلام الحربي فسخا مفرع على قول الثاني أو على ما يجنبه في البحر (قوله أما الطلاق الخ)
 أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالحب والعنة والايلاء والمعان وبقي خاسر ذكره في الفسخ وهو
 اباة الزوج عن الاسلام أي لو أسلمت زوجة الدمي وأبى عن الاسلام فانه طلاق بخلاف عكسه فانها لو أبى
 يبقى النكاح وقد غيرت البيت الى قوله أما الطلاق لحب عنه وابطاه الزوج ايلأؤه والعن يتلوها

وكذا اسلام أحد الحربيين فرقة بطلاق على قولهما لكن لما مشى على كونه فسخا لم يذكره (تنه) قد مناع الفسخ
 ان كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا لعان لانه حرمة مؤبدة (قوله خلا ملك الخ) أراد بالملك ملك أحدهما
 للآخر أو بعضه وبالعن خيار الامة اذا أعتقها مولاها بعد ما تزوجها بخلاف العبد وبالا سلام اسلام أحد
 الحربيين وبالتقيل فعل ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد المتاركة أو تفريق
 القاضى كما ترى في المحرمات فلم ينعين التفريق وقد علمت أن ذكر السبي لا محل له وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج
 الى القضاء ثمانية ويرد عليه الفرقة بالردة فسيأتى أن ارتداد أحد ههما فسخ في الحال وقد غيرت البيت الاخير
 الى قوله ايلأؤه ردة أيضا مصاهرة تبين مع فساد العقديديتها (قوله وبطل خيار البكر) أي من بلغت
 وهي بكر (قوله لو مختارة) أما لو بلغها الخبر فاخذها العطاس أو السعال فلما ذهب عنها قالت لأرضى جاز

الرد اذا قالته متصلا وكذا اذا أخذها فتركها فقالت لأرضى جاز ردة ط عن الهندية (قوله عالمة باصل
 النكاح) فلا يشترط علمها بثبوت الخيار اياها وأنه لا يمتد الى آخر المجلس كما في شرح الملتقى وفي جامع الفصولين
 لو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها وينبغي أن تقول في مورد البلوغ اخترت نفسي ونقضت
 النكاح فبمده لا يطل حقه بالتأخير حتى يوجد التمكين ٥١ (قوله فلو سألت الخ) لا محل لهذا التفريع
 في المقام فقام الاستدلال لأن بطلان الخيار بعلمها باصل النكاح يقتضى بطلانه بالأولى في هذه المسائل
 المذكورة لا عدم بطلانه لأنها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع في عدم
 بطلان الخيار مع ان الزاع قائم كما تراه قريبا (قوله نهر يحنا) أي على خلاف ما هو المنتقول في الزيلعي
 راخطوط والخيرة وأصل البحث للمحقق ابن الهمام حيث قال وما قيل لو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو علمت
 على الشهود بطل خيارها تعسف لادليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة حالة ابتداء النكاح ولو سألت
 البكر عن اسم الزوج لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضاء كيف وانما أرسلت
 لغرض الاشهاد على الفسخ ٥١ ملخصا ونازعه في البحر في السلام بان خيار البكر يطل بمجرد السكوت
 ولا شك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في الهر وأقول ممنوع فتدققوا في الشفعة أن سلامه على
 المشتري لا يطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك ان طلب الموائبة بعد العلم بالبيع
 يطل بالسكوت كخيار البلوغ ولو كان السلام فوقه لبطت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل
 شفعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجه به في المهر انما يتم اذا لم يحل بها اما اذا خلاها خاوه
 صحيحة فالوقوف على كيمته اشتغال بما لا يقيد لوجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي ٥١ كلام النهر
 وعن هذا الاخير قال الشارح قبل الخلوة والحاصل أن المنتقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار وبحث
 في الفسخ عدمه فيها ونازعه في البحر في مسألة السلام فقط واتصر في النهر للسخ في الكل وكذا المحقق المقدسي
 والنسبى الى وكان أصل الحكم مذکور بطريق التخريج والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فنأزعه

ملك لبعض وتلك الفسخ يحصيا
 أما الطلاق لحب عنه وكذا
 ايلأؤه ولعان ذاليتوها

قضاء قاض اتى شرط الجميع خلا
 ملك وعنق واسلام اتى فيها
 تقبيل سبي مع الايلاء أمل
 تبين مع فساد العقديديتها

(وبطل خيار البكر بالسكوت)
 لو مختارة (عالمة) اصل (النكاح)
 فلو سألت عن قدر المهر قبل الخلوة
 أو عن الروح أو سلمت على الشهود
 لم يطل خيارها نرى

في الفتح في صحة هذا التخريج فانه وان كان من أهل الترجيح كما ذكره في قضاء البحر بل بلغ رتبة الاجتهاد كما ذكره المقدسي في باب نكاح العبد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولاً عن أحد أئمتنا الثلاثة لماساغ لهؤلاء اتباع مجتهه المخالف لمنقول المذهب ومما يؤيد انه قول لبعض المشايخ لانص مذهبي قول المحقق وما قبل الخ فافهم (قوله ولا يمتد الى اخر المجلس) أي مجلس بلوغها أو عملها بالنكاح كما في الفتح أي اذا بلغت وهي عاتمة بالنكاح أو علت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في حال البلوغ أو العلم فلو سكنت ولو قليلاً بطل خيارها ولو قبل تسدّل المجلس (قوله لانه كالشفعة) أي في أنه يشترط لنبوتها أن يطلبها الشفع فور صله في ظاهر الرواية حتى لو سكنت لحظة أو تكلم بكلام لغويطات وما صححه الشارح في بابها من انها تمتد الى آخر المجلس ضعيف كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع خيار البلدغ ح (قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ) هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرازية له حق خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت نفسى يبطل المؤخر ويثبت المتقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها وأجزمتها أو اخترت ما جيعا نفسى والشفعة قال القاضي أبو جعفر يقدم خيار البلوغ لان في خيار الشفعة ضرب سعة لما مر انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا يبطل وقيل بقول طلست الحقيقين اللذين يتسالى الشفعة وردا النكاح اه وتوقف الخير الرملى في وجه التعيين واستبعد الخلاف فيه لان الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل طلبتها نفسى والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسى فطن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لان طلب الحقيقين جملة هو المانع من السقوط بحيث ثبت ذلك بالاجمال المتقدم لا يضرب في البيان تقديم أحدهما على الآخر بل لو قيل لاحاجة الى التفسير لكان له وجه وجيه اه ملخصاً قاتلاً قلت وأما الثيب فتبطل بالشفعة بخلاف لان خيارها يمتد كما يأتي (قوله وتشهد الخ) قال في البرازية وان أدركت بالخبر تحتار عند رؤية الدم ولو في الليل تحتار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفدت وليس هذا بكذب محض بل من قبيل المعارض المسوقة لاحياء الحق لان الفعل الممتد لا واه حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا الى غيره اه وحاصله انها تعنى بقولها بلغت الآن انى الآن بالغة ثلاثا يكون كذا صريحاً لانه حيث أمكن احياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى من الكذب الصريح فافهم وفي جامع الفصولين فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت تقضته لا تزيد على هذا فانها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضته حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة ليسقط اليقين عنها وتحليفها على اختيارها نفسها كتحليف الشفع على الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسى حين بلغت صدقت مع الميمين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفع لو قال طلبت حين علمت فالقول له ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل بلا بينة اه قلت وتحصل من مجموع ذلك أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق بلا بينة ولا يمين ولو قالت فسخت حين بلغت تصدق بالبينة أو اليمين ولو قالت بلغت أمس وفسخت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسنده الى الماضي فقد حكمت ما تملك استئنافه فقد ظهر الفرق بين صورتين وان خفي على صاحب الفصولين كما افاده في توار العين (قوله وان جهلت به) أي بأن لها خيار البلوغ او بأنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشيخين وقال محمدان خيارها يمتد الى أن تعلم أن لها خيارا كما في النف (قوله لتفرغها للعلم) أي لانها تفرغ لمعرفة أحكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل بجر أي انها يمكنها التفرغ للتعلم لا تفقد ما يمنعها منه وان لم تكلف به قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار المعتقة فانه يمتد) أي يمتد الى اخر المجلس ويبطل بالقيام عنه كما في الفتح فافهم وكذا لا يحتاج الى القضاء بخلاف خيار الكرى على مامر والحاصل كما في النهر أن خيار العتق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوتة للاثنى فقط وعدم بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل عذراً وفي بطلانه بما يدل على الاعراض وهذا الاخير بخلاف خيار الثيب والغلام على ما يأتي اه وأراد بالمعتقة التي زوجها مولاها قبل العتق صغيرة أو كبيرة فيثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ لو صغيرة الا اذا زوجها بعد العتق فيثبت لها ولا بعد الصغير أيضاً بخلاف خيار العتق فانه لا يثبت له ولو زوجها قبل العتق صغيراً أو كبيراً كما حررناه سابقاً (قوله والثيب) ثمل ما لو كانت ثيباً في الاصل أو كانت بكرًا ثم دخل بها

(ولا يمتد الى اخر المجلس) لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول أطلب الحقيقين ثم تبدأ بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلغت الآن ضرورة احياء الحق (وان جهلت به) لتفرغها للعلم (بخلاف خيار المعتقة) فانه يمتد لشغلها بالمولى (وخيار الصغير والثيب اذا بلغا لا يبطل) بالسكوت (لا صريح) رضاه

ثم بلغت كافي البحر وغيره (قوله أو دلالة) عطف على صريح ونحوه عليه للرضاء ط (قوله ودفع مهر)
 حله في الفتح على ما إذا كان قبل الدخول أما لو دخل بها قبل بلوغه ينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضاء
 لأنه لا بد منه أقام أو فسح اه بحر ومثله يقال في قبولها المهر بعد الدخول بها أو الخلوة أفاده ط ومن
 الرضاء دلالة في جانبها تمكينه من الوطئ وطلب الواجب من النفقة بخلاف الاكل من طعامه وخدمته نهر
 عن الخلاصة وتقدم في استئذان البالغة تقييد الخدمة بما إذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانه هنا
 (قوله لأن وقته العمر الخ) على هذا تظافرت كلمتهم كافي غاية البيان فانتقل عن الطحاوي من أنه يطل
 بصريح الإبطال أو بما يدل عليه كما إذا اشتغلت بشئ آخر مشكل أذ يقتضي تقييده بالمجلس فتح والجواب أن
 مراده بالشيء الآخر عمل يدل على الرضاء كالتصريح ونحوه وتصريحه بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس بحر
 (قوله صدقت) أي لأن الظاهر صدقتها فتح (قوله ومفاده الخ) قال في المنع وهذا الفرع يدل على ما نقله
 البرزلي وافق به مولانا صاحب البحر من أن القول قول مدعي الاكراه إذا كان في حبس الوالي ح
 (قوله لا المال فان الولي فيه الاب ووصيه والجد ووصيه والقاضي وناسه فقط ح ثم لا ينبغي أن قوله لا المال
 على معنى فقط أي المراد بالولي هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال أيضا كالاب والجد والقاضي
 أو لا كالأخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشربلالية من أن فيه تدافعا بالنسبة إلى الاب والجد لأن
 هما ولاية في المال أيضا (قوله العصبه بنفسه) خرج به العصبه بالغير كما ثبتت نصير عصبه بالابن
 ولا ولاية لها على أمتها المجنونة وكذا العصبه مع الغير كالأخوات مع البنات ولا ولاية للاخت على أختها المجنونة
 كافي المنع والبحر والمراد خروجهما من رتبة التقديم والافلهما ولاية في الجلة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم
 يكن عصبه الخ والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالتعصيب وان كانت في حال عصوبتها كثبتت مع الابن
 الصغير فانه يترجح أمتها المجنونة بالرحم لا بكونها عصبه مع الابن (قوله وهو من يتصل بالميت) الصغير للعصبه
 المذكور المراد به المعهود في باب الارث بقوله على ترتيب الارث والحجب فيكون تعريفه ما عرفوه به في باب
 الارث فلا يراد ما قبل انه لا ميت هنا فالأولى أن يقال وهو من يتصل بغير المكلف فافهم هذا وفي النهر هو من
 يأخذ كل المال إذا انفرد والباقي مع ذي سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطه أي إذا المعتقة لها
 ولاية الانكاح على معتقها الصغير حيث لا أقرب منها اه فغير الشارح عن بدل ذكر لا دخال المعتقة في دفع
 اعتراض التهرلكن يرد عليه كما قال الرجحي عصبات المعتقة فان لهم ولاية بعدها مع انهم متصلون بواسطة
 اتنى اه فالأولى تعريف النهر ولا يرد عليه أن العصبه هنا لا يأخذ كل المال ولا شأنه لما قلنا انفا ونظيره
 قولهم في نفقة الارحام تجب النفقة على الوارث بقدر ارثه مع أن الكلام في النفقة على الحي أو يشال المراد من
 يسعي عصبه لو فرض المقصود تزويجه ميتا وعلى كل فتكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض
 بما لا يحظر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على قاعله كما عيب على من أورد على تعريفهم الماء الجاري بأنه
 ما يذهب تبيبه أنه يصدق على الحمار مثله يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أي لقوله العصبه بنفسه لأنه
 لا يكون الا بلا توسط اتنى يعنى إذا كان من جهة النسب اما من السبب فقد يكون كعصبه المعتقة ولا ينبغي انه
 بيان بالنسبة لكلام المتن أما في كلام الشارح فهو جزء من التعريف لأنه أفاده اخرج من يتصل بالميت بواسطة
 اتنى كالجدة لام مثلا (قوله فيقدم ابن المجنونة على أبيها) هذا عندهما خلافا لمحمد حيث قدم الاب وفي
 الهندية عن الطحاوي أن الأفضل أن يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن كالابن
 ثم يقدم الاب ثم أبوه ثم الاخ الشقيق ثم لاب وذو الكرخي أن تقديم الجد على الاخ قول الامام وعندهما
 يشترط أن والاصح انه قول النكاح ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم العم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك ثم عم الاب
 كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم اجار الصغيرين وكذا الكبيرين إذا جانا
 ثم المعتق ولو اتنى ثم ابنه وان سئل ثم عصبته من النسب على ترتيبهم بحر عن الفتح وغيره (تبيينه) يشترط
 في المعتق أن يكون الولاء له ليخرج من كانت أمتها حرة الاصل وأبوهامعتق فانه لا ولاية لمعتق الاب عليها
 ولا يرثها فلا يلى انكاحها كما به عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلولم يوجد لها سوى الام ومعتق الاب
 فالولاية للام دونه ولم أر من يمه عليه هنا أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لأنه يحجب عنه نقصان)

(أو دلالة) عليه (كقوله)

(ولس) ودفع مهر (ولا)

يطل (بقياهما عن المجلس) لان

وقته العمر فيبقى حتى يوجد

الرضاء ولو أدعت التمكن كرها

صدقت ومناداه أن القول للمدعي

الاكراه لو في حبس الوالي فليحفظ

(الولي في النكاح) لا المال

(العصبه بنفسه) وهو من يتصل

بالميت حتى المعتقة (بلا توسط

اتنى) بيان لما قبله (على ترتيب

الارث والحجب) فيقدم ابن

المجنونة على أبيها لأنه يحجب عنه

نقصان

فيه أن الأب لا يرث بالقرضية أكثر من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت برته بالقرض والباقى بالتعصيب وعند عدم الولد بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدرا حتى ينقص منه فالأولى التعليل بأنه لا يكون عصبية مع الابن تأمل (قوله بشرط حرية الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الأب أو الجد سبي الاختيار بحجانه وفسقا إذا تزوج الصغير والصغيرة بنسب كنف أو بغين فاحش وكونه غير سكران أيضا كما مر بيانه واحتراز بالحرية عن العبد فلا ولاية له على ولده ولو مكاتب إلا على أمته دون عبده لنقصه بالمهر والنفقة كما سأل في بابه وبالتكليف عن الصغير والمجنون فلا يزوج في حال جنونه مطبقا وغير مطبق ويرزج حال افاقته عن الجنون بقسميه لكن إن كان مطبقا تسلب ولايته فلا تنظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له فتتظر افاقته كالنائم ومقتضى النظر أن الكنف الحاطب إذا مات بانتظار افاقته تزوج مولاه وإن لم يكن مطبقا والانتظار على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الأقرب على ما سذكر ففتح وتبعه في البحر والنهر والمطبخ شهر وعليه الفتوى بجر (تنبيه) علل الزباجي عدم الولاية لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شيخه أن هذا نص في جواب حادثة سئل عنها هي أن الحاكم قرّر طفلا في مشيخة على خيرات يقبض غلاتهم ونوزع الخبز عليهم والنظر في مصالحهم فاجاب بيطلان التولية اخذا بما ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله واسلام (قوله تريد التزوج) أشار إلى أن المراد بالمسلمة البالغة حيث أسند التزوج إليها لثلاثية تكرار مع قوله وولد مسلم فإن الولد يشمل الذكروا الانثى وحينئذ فليس في كلامه ما يقتضي أن للكافر التصرف في مال بنته الصغيرة المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فإذا تزوجت المسلمة نفسها وكان لها أخ أو عم ككافر فليس له حق الاعتراض لأنه لا ولاية له وقد مر أول الباب أن من لا ولي لها فنكاحها صحيح نافذ مطلقا أي ولوم غير كنف أو بدون مهر المثل وإذا سقطت ولاية الأب الكافر على ولده المسلم فالأولى سقوط حق الاعتراض على أخته المسلمة أو بنت أخيه ويؤخذ من هذا أيضا أنه لو كان لها عمة رقيق أو صغيرة فهي بمنزلة من لا عمة لها لأنه لا ولاية لهما كما علمته وقد مر ذلك أول الباب (قوله لعدم الولاية) تعليل للمفهوم يعني أن الكافر لا يلى على المسلمة وولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله وكذا الخ) عطف على المفهوم الذي قلناه والمسألة مذكورة في الفتح والبحر (قوله مسلم على كفرة) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله الأب بالسبب العام الخ) قالوا ينبغي أن يقال إنه إن يكون المسلم سيدا كفرة أو سلطانا قال السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وإنما هو منسوب إلى الشافعي ومالك قال في المعراج وينبغي أن يكون مرادنا رأيت في موضع معزوا إلى المبسوط الولاية بالسبب العام ثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر مرعى ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقتضى وذكره الريلي أيضا بصيغة وينبغي وتبعه في الدرر والعيني وغيره بحيث عبروا كلهم عنه بصيغة ينبغي كان المناسب للمصنف أن يتابعهم لثلاثيهم أنه منقول في كتب المذهب صريحا وقول المعراج ورأيت في موضع الخ لا يكتفى في النقل لجهالة فافهم (قوله أو نأيه) أي كالتقاضى فله تزويج البتية الكافرة حيث لا ولي لها وعسان ذلك في منشوره نهر (قوله فإن لم يكن عصبية) أي لانسيبة ولا سببية كالمعتق ولو أنى وعصبانه كما مر فتقدمان على الام بحر (قوله فالولاية للام الخ) أي عند الامام ومعه أبو يوسف في الاتح وقال محمد ليس لغير العصبات ولاية وإنما هي للحاكم والأول الاستحسان والعمل عليه إلا في مسائل ليست هذه منها فحاقل من أن الفتوى على الثاني غريب لمخالفة المتون الموضوع لبيان الفتوى من البحر والنهر (قوله وفي القنية عكسه) أي حيث قال فيها أم الأب أولى في الترجيح من الأم قال في النهر وحكى عن خواهر زاده وعمر النسفي تقديم الإخت على الأم لأنها من قوم الأب وينبغي أن يخرج ما في القنية على هذا القول اه أي فيكون من اعتبر جميع قوم الأب يرجح الجدة لأب والاخت على الأم لكن المتون على ذكر الأم عقب العصبات وعلى ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهر بتقديم الجدة على الاخت فقال وأولاهم الأم ثم الجدة ثم الاخت لأب وأم ونقل ذلك الشرنبلالي في رسالة عن شرح النقاية للعلامة قاسم وقال ولم يفسد الجدة بكونها لام أو لأب غير أن السياق يقتضي أنها الجدة لام وهل تقدم أم الأب عليها أو تأخر عنها أو تراجمها كلام القنية يدل

مطلب
لا يصح تولية الصغير شيئا على خيرات

(بشرط حرية وتكليف واسلام
في حق مسلمة) تريد التزوج (وولد
مسلم) لعدم الولاية (وكذا الولاية
في نكاح ولا في مال) (المسلم على
كافرة إلا) بالسبب العام (بان
يكون) المسلم (سيدامة كفرة
أو سلطانا) أو نأيه أو شاهدا
(والكافر ولاية على) كافر
(مثله) اتفقا (فإن لم يكن عصبية
فالولاية للام) ثم لام الأب وفي
القنية عكسه

على الاول وسبق كلام الشيخ فاسم يدل على الشافى وقد يقال بالمزاحة لعدم المرح وقد يقال قرابة الاب لها
حكم العصية فتقدم أم الاب فليأتل اه ملخصا قلت وجزم الخبر الرملى بهذا الاخير فقال قيد في القينة
بالام لان الجدة لاب أولى من الجدة لام قولا واحدا فتصل بعد الام أم الاب ثم أم الام ثم الجدة الفاسدة تأمل
اه وما جزم به الرملى فتى به في الحامدية ثم هذا في الجدة الصحيحة أما الفاسدة فهي كالجدة الفاسدة كما يأتي
قرىسا (قوله ثم للبنت) الى قوله وهكذا ذكر ذلك في أحكام الصغار عقب الام وكذا في فتح القدير والبحر
وقول الكنز وان لم تكن عصية فالولاية للام ثم للاخت الخ يخالفه لكن اعتذر عنه في البصر بأنه لم يذكر في الكنز
بعد الام لانه خاص بالمجنون والمجنونة (قوله وهكذا) أى الى آخر الفروع وان سفلوا ط (قوله ثم للجدة
الفاسدة) قال في البحر وظاهر كلام المصنف أن الجدة الفاسدة مؤخر عن الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر
المصنف في المستصنى انه أولى منها عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف والولاية لهما كما في الميراث وفي فتح القدير
وقياس ما صحح في الجدة والاخ من تقدم الجدة تقدم الجدة الفاسدة على الاخت اه فثبت بهذا أن المذهب أن
الجدة الفاسدة بعد الام قبل الاخت اه كلام البحر رأى بعد الام في غير المجنون والمجنونة والا فالبنت مقدمة
عليه كما علت قلت ووجه القياس انهم ذكروا أن الاصح أن الجدة أبابا الاب مقدم على الاخ عند الكل وان
اشترك مع الاخ في الميراث عندهما لان الولاية تنبني على الشفقة وشفقة الجدة فوق شفقة الاخ وحينئذ يقاس
عليه الجدة الفاسدة مع الاخت فان شفقة أقوى منها ومقتضى هذا ان الجدة الفاسدة كذلك وبني هذا ان من
آخر الجدة الفاسدة عن الاخت ذكر معه الجدة الفاسدة وهو ما مشى عليه في شرح درر البحار حيث قال وعند
أبى حنيفة الام ثم الجدة الصحيحة ثم الاخت لا بوبن ثم لاب ثم الاخ أو الاخت لام وبعد هؤلاء ذوو الارحام
بحد وجدة فاسدين ثم ولد أخ لأبوين أو لاب ثم ولد أخ لام ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت المم وهكذا
الاقرب فالأقرب اه (قوله الذكر والاخى سواء) لان لفظ الولد يشملهما ومقتضاه انهما في رتبة واحدة
ومقتضى تقديم الاخوال على الخالات كما يأتي أن يقدم الذكرها تأمل (قوله ثم لا ولادهم) أى أولاد
الاخت الشقيقة وما عطف عليه على هذا الترتيب كما علقته عما نقلناه عن شرح درر البحار وهذا يغنى عنه
ما بعده (قوله وبهذا الترتيب أولادهم) فيقدم أولاد العمة ثم أولاد الاخوال ثم أولاد الخالات ثم أولاد
بنات الاعمام ط (قوله ثم مولى المولاة) هو الذى أسلم على يده أبو الصغيرة والمولاة لانه يرث فثبت له
ولاية التزويج فتح أى اذا كان الاب مجهول النسب والمولى على انه ان جنى يعقل عنه وان مات يرثه وقد
تكون المولاة من الطرفين كما سبق في بابها وشمل المولى الاخى كما في شرح الملتقى (قوله ثم لقاض) نقل
القهستاني عن النظم انه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما في المتون وغيرها (قوله نص له عليه في منشوره)
أى على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان انى جعلت فلانا قاضيا لبلدة كذا وانما سعى به لان
القاضى ينشره وقت قراءته على الناس قهستاني وسند كرى في مسألة عضل الأقرب انه ثبت الولاية فيها
للقاضى وان لم يكن في منشوره أى لان ثبوت الولاية له فيها بطريق النيابة عن الاب أو الجدة العاضل دفعا لطله
فيحمل ما هنا على ما اذا ثبت له الولاية لا بطريق النيابة تأمل (قوله ان فوض له ذلك والا فلا) أى وان لم
يفوض للقاضى التزويج فليس لنا نبيه ذلك لما في المجتبى ثم للقاضى ونوابه اذا شرط في عهده تزويج الصغار
والصغار والا فلا اه قال في البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما هو في حق القاضى دون نوابه ويحتل
أن يكون شرطافهم ما اذا كتب في منشور قاضى القضاة فان كان ذلك في عهد نائبه منه ملكه النائب
والا فلا ولم أر فيه منقولاصريحا اه وحاصله أن القاضى اذا كان مأذونا بالتزويج فهل يكنى ذلك لنا نبيه
أم لا بد أن يصح القاضى لنا نبيه على الاذن وعبارة المجتبى محذرة والمتبادر منها الاول وما في النهر من ان ما في
المجتبى لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للنائب كما توجه في البحر رده الرملى بل انه كيف لا يفيد مع اطلاقه
في نوابه والمطلق يجرى على اطلاقه ووجهه أنه لما فوض لهم ماله ولايته التي من جملتها التزويج صار ذلك من
جمله ما فوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث أذن له بالاستنابة عنه فيما فوضه اليه اه فافهم
قلت لكن قال في أنفع الوسائل الظاهر أن النائب الذى لم يصح له القضاة على تزويج الصغار لا يملكه لانه
ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يتعدى الى التزويج وكذا لو قال استدبتك

ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت
البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت
بنت البنت وهكذا ثم لبنت
الفاسدة (ثم للاخت لاب وأم ثم)
للاخت (لاب ثم لولد الام)
الذكر والاخى سواء ثم لا ولادهم
(ثم لذوى الارحام) العمة ثم
الاخوال ثم الخالات ثم بنات
الاعمام وبهذا الترتيب أولادهم
شمى ثم مولى المولاة (ثم للسلطان
ثم لقاض نص له عليه في منشوره)
ثم لنوابه ان فوض له ذلك والا فلا

في الحكم أما لو قال له استبنتك في جميع ما قوض الى السلطان فملكه حيث علم له اه ثم استظهر في انفع
الوسائل انه اذا ملك التزويج ليس له أن يأذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن القاضي وليس للوكيل أن يوكل
الا باذن اه (قوله وليس للوصي) أي وصي الصغير والصغيرة بجر واليتيم بوزن فعيل يشطهما (قوله
من حيث هو وصي) احتراز به عن قوله الا في نعم لو كان قريبا أو صاحب ملكه الخ (قوله على المذهب) لانه
المذهب كور في كافي الحاكم مطلقا حيث قال والوصي ليس بولي وزاد في الذخيرة سواء أوصى اليه الاب
بالنكاح أو لانه في الخاتمة وغيرها أنه روي هشام في نوادره عن أبي حنيفة انه له ذلك ان أوصى اليه به وعليه
مشي الزيلعي قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الموصل في حياته رجلا واعترضه
في الجبر بانه ان تزوجها من المعين في حياة الموصل فهو وكيل لا وصي وان بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت
الولاية للحاكم عند عدم قريب (قوله يملكه) أي التزويج ان لم يكن أحد أولى منه (قوله ولا يمن
لا تقبل شهادته له) كأصوله وان علوا وفروعه وان سفلوا ط (قوله علم أن فعله حكم) أي وليس له
أن يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية (نبيه) أفقي ابن جنيح بان القاضي
اذا تزوج بتيمة ارتفع الخلاف فليس لغيره نقضه أي لما علمت من ان ذلك حكم منه ثم رأيت ما أفقي به في انفع
الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى) وأما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتهدات أن يصير الحكم حادثة
تجبري فيه خصوصية صحيحة عند القاضي من خصم على خصم فالظاهر انه محمول على الحكم القولي أما المفعلي
فلا يشترط فيه ذلك فوفقا بين كلامهم نهر قلت وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى وانصومة كما اذا
شهدا على خصم بحق وذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة
النسب وكذا لو شهدا بان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلهما كان
قضاء بالزوجية بينهما ونظيره الحكم بثبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة وتماه في قضاء الاشياء
(قوله صغيرة تزوجت نفسها) أي من كفوا بهر المثل والالم يتوقف لان الحاكم لا يملك العقد عليها بذلك فلا
يملك اجازته فكان عقدا بلا مجيز نعم لو كان لها أب أو جد وزوجت نفسها كذلك توقف لان له مجيزا وقت العقد
لان الاب والجد يملكان العقد بذلك والصغيرة كصغيرة لما في الخاتمة من ان الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب
فترجعت اخر وكان الصبي أجاز بعد بلوغه العقد الذي باشره في صغره فان كانت الاجازة بعد العقد الثاني جاز
النافي لانها تلك الفسخ قبل اجازته وان كانت قبله فان كان الاول بهر المثل أو بغبن فاحش وللصغير أب أو جد
ننذ باجازة الصبي بعد بلوغه والافيجوز الثاني (قوله ولا حاكم ثمة) أي في موضع العقد (قوله توقف
الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع
تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا ينعقد وقال بعض المتأخرين
ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه وامشكلكه في البحر بانهم قالوا كل عقد لا مجيز له حال صدوره فهو
باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار أن مجيزه السلطان كما لا يخفى اه وهذا مبني على كفاية كون ذلك
المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية قاض وعليه فبطلان العقد يتصور فيما اذا كان في دار
الطرب أو البحر أو المفازة ونحو ذلك بخلاف القرى والامصار وبطل عليه ما في الفتح في فصل الوكالة بالنكاح
حيث قال وما لا مجيز له أي ما ليس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كانت تحته حرية فزوجها الفضولي أمة
أو أخت امرأته أو خامسة أو زوجة معتدة أو مجنونة أو صغيرة بتيمة في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض
لعدم من يقدر على الامضاء حالة العقد وقوعه باطلا اه وسأني تمامه في آخر الباب الا في وقد اطلنا الكلام
في تحرير هذه المسألة في تنقيح الفتاوى الحسامية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كما خوين
شقيقين فلو أحد الوليين أقرب من الآخر فلا ولاية للبعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد
يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب بجر أي يجوز على أحد القولين وفيه كلام يأتي قريبا (قوله فان لم يدبر) يعني
أنها لو بلغت وادعت أن أحدهما هو الاول يقبل لما في الفتح ولو تزوجها أبوها وهي بكر بالغة بامرها وزوجت
هي نفسها من آخر فأيها قالت هو الاول فالقول لها وهو الزوج لانها أقربت بهلاك النكاح له على نفسها وقرارها
حجة تامة عليها وان قالت لا أدري الاول ولا يعلم من غيرها فزقي بينهما وكذا لو تزوجها وليان بأمرها اه (قوله

(وليس للوصي) من حيث هو
وصي (أن يزوج) اليتيم (مطلقا)
وان أوصى اليه الاب بذلك على
المذهب نعم لو كان قريبا أو صاحب
ملكه بالولاية كما لا يخفى (فروع)
ليس للقاضي تزويج الصغيرة
من نفسه ولا يمن لا تقبل شهادته له
كافي معين المحاكم وأقره المصنف
وبه علم ان فعله حكم وان عرى
عن الدعوى صغيرة تزوجت
نفسها ولا ولي ولا حاكم ثمة
توقف ونفذ باجازتها بعد بلوغها
لان له مجيزا وهو السلطان ولو
زوجها وليان مستويان قدم
السابق فان لم يدبر أو وقع معا
باطلا

والولى (الابعد الخ) المراد بالابعد من بلى الغائب في القرب كما عبر به في كافي الحاكم وعليه فلو كان الغائب
أباهولها بدو عم فالولاية للجد لا للم قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لان السلطان ولى من لا ولى له
وهذه لها اولياء اذ الكلام فيه اه ومثله في الفتح وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالابعد هنا القاضي وما في
الشرنبلالية من أن المراد به القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم اه انما قاله في المسألة الآتية
أى مسألة عضل الاقرب كما يأتى بيانه ويدل عليه التعليل بدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف العضل
قالا اعتراض على الشرنبلالية بمخالفتها لاطلاق المتن نأشئ عن اشياء احدى المسألتين بالآخرى فافهم
(قوله حال قيام الاقرب) أى حضوره وهو من أهل الولاية أما لو كان صغيرا أو مجنوننا جازنكاح
الابعد ذخيرة (قوله توقف على أجازته) تقدم أن البالغة لو تزوجت نفسها غير كفؤ فلولى الاعتراض مالم
يرض صريحا أو دلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجعلوا سكوتها اجازة والظاهر أن سكوتها هنا كذلك فلا يكون
سكوتها اجازة لنكاح الابعد وان كان حاضرا في مجلس العقد مالم يرض صريحا أو دلالة تأمل (قوله
ولو تحوالت الولاية اليه) أى الى الابعد بموت الاقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مسافة القصر الخ)
اختلف في حد الغيبة فاختلف المصنف تبعاً لـ كـ نـزأتهما مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين
والزبلى لا كثرهم قال وعليه الفتوى اه وقال في الذخيرة الاصح انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره
أو استطلاع رأيه فات الكفو الذى حضر فالغيبة منقطعة واليه أشار في الكتاب اه وفي البصر عن المجتبى
والمسوط أنه الاصح وفي النهاية واختاره أكثر المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية انه اقرب الى الفقه وفي
الفتح أنه الاشبه بالفقه وانه لا تعارض بين اكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أى لان المراد من المشايخ
المتقدمون وفي شرح الملتقى عن الحقائق انه اصح الاتقاويل وعليه الفتوى اه وعليه مشى في الاختيار
والنقابة وبشير كلام النهر الى اختياره وفي البحر والاحسن الاتقاء بما عليه اكثر المشايخ (قوله هل تكون
غيبة منقطعة) أى فعلى الاول لا وعلى الثانى نعم لانه لم يعتبر مسافة السفر قلت لكن فيه أن الثانى اعتبر
فوات الكفو الذى حضر فينبغى أن ينظر هنا الى الكفو ان رضى بالانتظار مدة يرجح فيها ظهور الاقرب
المحتق لم يجوز نكاح الابعد والاجازة لعله بناء على ان الغالب عدم الانتظار تأمل (قوله جاز على الظاهر) أى
بناء على أن ولاية الاقرب باقية مع الغيبة وذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر أن الاصح القول بزوالها
وانتقالها للابعد قال في المعراج وفي المحيط لارواية فيه وينبغى أن لا يجوز لاقطاع ولايته وفي المسوط لا يجوز
ولئن سلم فلانها انتفعت برأيه ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا فلا يبنى الحكم عليها اه وكذا ذكر في الهداية
المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وأيد الزبلى المنع من حيث الرواية والمعقول وكذا في
البدائع وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية لما عرفت من انه لا رواية فيه وانما هو استظهار
لاحد القولين وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا بالاولى أن الوليين
لو كانا في درجة واحدة كاخوين غاب أحدهما فزوجه في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح تزويج الاقرب الغائب
مع حضور الابعد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوى له في الدرجة الاولى فتأمل (قوله من
اولياء النسب) احتراز عن القاضي (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية
فانه لم يستند فيه الى نقل صريح وهذا منقول وقد أيد أيضاً العلامة الشرنبلالى في رسالة سماها كشف
المعضل فمن عضل بانه ذكر في انفع الوسائل عن المتقى اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية
الى الجد بل يزوجه القاضي ونقل مثله ابن الشهنة عن الغاية عن روضة الناطق وكذا المقدسى عن الغاية
والنهر عن المحيط والقيض عن المتقى وأشار اليه الزبلى حيث قال في مسألة تزويج الابعد بغيبة الاقرب وقال
الشافعى بل يزوجه الحاكم اعتبارا بعضله وكذا قال في البدائع ان نقل الولاية الى السلطان أى حال غيبة
الاقرب باطل لانه ولى من لا ولى له وهما لها ولى أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند العضل من الولي
ولم يوجد وكذا افرق في التسهيل بين الغيبة والعضل بان العضل ظالم بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع
الظلم بخلاف الغائب خصوصاً للجم ونحوه في شرح الجمع للملكي وبه أفتى العلامة ابن السبكي فهذه القول
تفيد الاتفاق عندنا على ثبوتها بعضل الاقرب للقاضي فقط وأما ما في الخلاصة والبرزازية من انها تنقل الى

(ولولى الابعد التزويج بعبية
الاقرب) فلو زوج الابعد
حال قيام الاقرب توقف على
أجازته ولو تحوالت الولاية اليه
لم يجوز الا باجازته بعد القول
فهتاني وظهيريه (مسافة القصر)
واختار في الملتقى مالم ينظر الكفو
الخطاب جوابه واعتمده الباقى
ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى
وثرة الخلاف فيمن اختفى في
المدينة هل تكون غيبة منقطعة
(ولو زوجها الاقرب حيث هو
جاز) النكاح (على) القول (الظاهر)
ظهيريه (ويثبت للابعد) من أولياء
النسب شرح وهبانية لكن
في القهستاني عن الغياقي لو لم
يزوجه الاقرب زوج القاضي

عند فوت الكفو (التزويج بعض
 الاقرب) أي بامتناعه عن التزويج
 لاجتماع خلاصة (ولا يطل تزويجه)
 السابق (بعود الاقرب) لحصوله
 بولاية تامة (وولي المجنونة)
 والمجنون ولو عارضا (في النكاح)
 أما التصرف في المال فلا بد
 اتصافا (ابنه) وان سفل (دون
 أيها) كما مرز الاولى أن يأمر
 الاب به ليصح اتصافا (ولو أقرولي
 صغير أو صغيرة أو) أقر (وكيل
 رجل أو امرأة أو مولى العبد
 بالنكاح لم ينفذ) لانه اقرار على
 الغير بخلاف مولى الامة حيث
 ينفذ اجتماعا لانه منافع بعضها
 ملكه (الا أن يشهد الشهود على
 النكاح) بأن ينصب القاضي
 خصما عن الصغير حتى يذكر
 مقام البينة عليه (أو يدرك الصغير
 أو الصغيرة في صدقه) أي الولي
 المهر (أو يصدق الموكل أو العبد)
 عند أبي حنيفة وقال لا يصدق في
 ذلك وهذه المسألة مخبرجة من
 قولهم

الابعد بعض الاقرب اجماعا فالمراد بالابعد القاضي لانه آخر الاولياء فالتفضيل على بابه وحله في البصر على
 الابعد من الاولياء ثم ناقض نفسه بعد سطرين بقوله قالوا اذا خطبها كفؤ وعصلها الولي ثبت الولاية للقاضي
 نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح
 المنظومة الموهابية عن المتنقي ثبوت الخيار لها بالبلوغ اذا زوجها القاضي بعض الاقرب وعن المجز عدم ثبوت
 والاول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على انه بطريق النيابة عن العاضل ورجحه الشرنبلالي دفعا
 للتعارض في كلامهم قلت ويؤيده ما مر عن التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره ويجب حل
 ما في المجز على ما اذا كان العاضل الاب أو الجد لثبوت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج
 القاضي نيابة عنه (قوله عند فوت الكفو) أي خوف فوته (قوله أي بامتناعه عن التزويج) أي
 من كفؤ غير المثل أما لو امتنع عن غير الكفو أو لم يكن المهر أقل من مهر المثل فليس بعاضل ط واذا امتنع
 عن تزويجها من هذا الخاطب الكفو لزوجها من كفؤ غير استظهر في البعثة ان يكون عاضلا حال ولم أره وتبعه
 المقدسي والشرنبلالي واعترضه الرمي بأن الولاية بالعزل تنقل الى القاضي نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد
 مع ارادة التزويج بكفو غيره اه قلت وفيه نظر لانه متى حضر المكفو الخاطب لا ينتظر غيره خوفا من فوته
 ولذا تنتقل الولاية الى الابعد عند غيبة الاقرب كما مر ثم لو كان الكفو الآخر حاضرا أيضا وامتنع الولي الاقرب
 من تزويجها من الكفو الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شفقة على الصغيرة انه اخذها لانه الانفع لتفاوت
 الكفاء اخلاقا وأوصافا فيتعين العمل بهذا التفصيل والله أعلم (قوله ولا يطل تزويجه) يعني تزويج
 الابعد حال غيبة الاقرب وكان الاول ذكر هذه الجملة بعد قوله وللولى الابعد التزويج بغيبة الاقرب ط
 (قوله السابق) أي المتحقق سبقة احترازا عما لو زوجها الغائب الاقرب قبل الحاضر الابعد فانه يلقو
 المتأخر وعما لو جهل التاريخ فانه يطل كل منهما بناء على بقاء ولاية الغائب أما على ما قدمناه من انقطاع
 ولايته فالعبرة لعقد الحاضر مطلقا (قوله وولي المجنونة والمجنون) أي جنونا مطبقا وهو شهر كما مر وقد قدم
 أيضا أن المعتوم كذلك (قوله ولو عارضا) أي ولو كان جنونها عارضا بعد البلوغ خلافا لغير (قوله
 اتصافا) أي بخلاف الولاية في النكاح ففيها خلاف محمد فهي عنده للاب أيضا وعندهما للابن (قوله
 دون أيها) أي أو جدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة أبوها وأجدتها مع ابنها فالولاية للابن عندهما
 دون الاب أو الجد كما في الفتح وكذلك الباقي العصباء تزويجها على الترتيب المار فيهم كما قدمناه عن الفتح (قوله
 ولو أقر الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهرا رواية واذا أقر الاب أو غيره من الاولياء على
 الصغير والصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك الا بشهود أو تصديق منهما بعد الادراك في قول أبي حنيفة
 وكذلك اقرار المولى على عسده وأما اقراره على أمته بمثل ذلك فجائز مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الاقرار
 من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه ونقل في الفتح
 عن المصنف عن أسناده الشيخ حميد الدين أن الخلاف فيما اذا أقر الولي في صغيرها واليه أشار في المبسوط وغيره
 قال وهو الصحيح وقيل فيما اذا بلغا وأنكرا فأقر الولي أما لو أقر في صغيرها يصح اتصافا واستظهره في الفتح
 وقد علمت أن الاول ظاهر الرواية وأنه الصحيح (قوله بخلاف مولى الامة) أي اذا ادعى رجل نكاحها
 فأقر له مولاها يقتضى به بلاينة وتصديق درر أي لو عتقت لاحتاج الى تصديقها ومقتضى تعليل الشارح انه
 لا يصح اقراره عليها بعد العتق (قوله بأن ينصب القاضي الخ) أي لأن الاب مقتر والصغير لا يصح انكاره
 ولا بد في الدعوى من خصم فينصب عنه خصما حتى ينكره فقام عليه البينة فثبت النكاح على الصغير أفاده
 في الفتح (قوله أي الولي المقرر) بالنصب تفسير الغني المنسوب (قوله أو يصدق) بالنصب عطفًا على
 يدرك وقوله الموكل أو العبد مرفوعان على الفاعلة والمفعول محذوف أي يصدق الموكل الوكيل أو العبد
 المولى (قوله وقال لا يصدق في ذلك) أي يصدق المقر في جميع فروع هذه المسألة السابقة مثل اقرار المولى
 على أمته كما سمعت التصريح به في عبارة الكافي ومثله في البدائع فافهم (قوله وهذه المسألة) أي مسألة
 عدم قبول الاقرار من ولي الصغير والصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخبرجة أي مستثناة على قول الامام
 من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كالمولى اذا أقر بالتي في مدة الايلاء وزوج المعتدة اذا قال في

العقد واجعتك وهو وجه قولها بالقبول هنا كما في اقراره بتزويج أمته ووجه قول الامام حديث لا نكاح الا بشهود وانه اقرار على الغير فيما لا يملكه وتماه في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسألة الصغيرين فهي داخلة في مفهوم القاعدة على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغهما فلا يملك الاقرار وعلى قولهما تكون خارجة عن القاعدة (قوله ملك الاقرار به) الاولى حذف به لعدم مرجع الضمير وان علم من المقام لان المعنى من ملك انشائي ملك الاقرار به ط (قوله ولها نظائر) كقرار الوصي بالاستدانة على اليتيم لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة بجر عن المبسوط وكالو وكه يعق عبد بعينه فقال الوكيل اعقبته أمس وقد وكله قبل الامس لا يصدق بلائمة وتماه في حواشي الاشياء للعموى من الاقرار (قوله هل لولي مجنون الخ) البحث لصاحب النهر والظاهر ان الصبي في حكم من ذكر ط (قوله ومنعه الشافعي) لان دفع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزه) أي تزويج اكثر من واحدة

(باب الكفاءة) *

لما كانت شرط الزوم على الولي اذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له الفسخ عند عدمها كانت فرع وجود الولي وهو يثبت الولاية فقدم بيان الاولياء ومن ثبت له ثم عقبه فصل الكفاءة ففتح (قوله أو كون المرأة أدنى) اعترضه الخير الرملي بما ملخصه ان كون المرأة أدنى ليس بكفاءة غير أن الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة (قوله الكفاءة معتبرة) قالوا معناه معتبرة في الزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز للولي الفسخ اه ففتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح والولي الاعتراض أماعلى رواية الحسن المختارة للفتوى من أنه لا يصح فالمعنى معتبرة في الصحة وكذا لو كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الاب والجد فقد مر أن العقد لا يصح (قوله في ابتداء النكاح) يغنى عنه قول المصنف الا في اعتبارها عند ابتداء العقد الخ وكأنه أشار الى أن الاولى ذكره هنا (قوله للزومه أو لصحته) الاول بناء على ظاهر الرواية والناسخ على رواية الحسن وقدمنا قول الباب السابق اختلاف الاتفاق فيما وان رواية الحسن احوط (قوله من جانبه الخ) أي يعتبر أن يكون الرجل مكافئاً لها في الاوصاف الالمانية بأن لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بأن تكون مكافئة له فيها بل يجوز أن تكون دونها فيها (قوله ولذا لا تعتبر) تعليل للمفهوم وهو أن الشريف لا يأبى أن يكون مستقرشاً للذنية كالامة والكثبية لان ذلك لا يعقد عاراً في حقه بل في حقها لان النكاح رق للمرأة والزوج مالك (تنبيه) تقدم أن غير الاب والجد لوزوج الصغيرة والصغيرة غير كفؤ لا يصح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة أيضاً وقدمنا أن هذا في الزوج الصغير لان ذلك ضرر عليه فها هنا محمول على الكبير ويشير اليه ما قدمناه من أن دفع الفتح من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوم على الاولياء الخ فان حاصله أن المرأة اذا تزوجت نفسها من كفؤ لمزم على الاولياء وان تزوجت من غير كفؤ لا يلزم أو لا يصح بخلاف جانب الرجل فانه اذا تزوج بنفسه مكافئة له أو لافاته صحيح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة وشرعاً مساواة الرجل للمرأة في الامور الالمانية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس اه فقد أفاد ان لزومه في جانب الزوج اذا تزوج نفسه كبيراً لا اذا تزوجه الولي صغيراً كما ان الكلام في الزوجة اذا تزوجت نفسها كبيرة فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الاب والجد كما حذرناه فيما تقدم والله تعالى أعلم (قوله لكن في الظهيرة الخ) لوجه للاستدراك بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكر القولين كان حق التركيب تقديم الضعيف والاستدراك عليه بالصحيح كما فعل في الجرد ذكر ان ما في الظهيرة غريب وردته أيضاً في البدائع كما بسطه في النهر (قوله هي حق الولي لاحقها) كذا قال في البحر واستشهد به بما ذكره الشارح عن الولوالجية وفيه نظر بل هي حق لها أيضاً بدليل ان الولي للزوج الصغيرة غير كفؤ لا يصح ما لم يكن أباً أو جداً غير ظاهر الفسق ولما في الذخيرة قبيل الفصل السادس من ان الحق في انعام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة وللأولياء كحق الكفاءة وعندهما للمرأة لا غير اه وظاهر قوله كحق الكفاءة الاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا ما في البحر عن الظهيرة ولو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت للملك وان كان كفو فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني ان لها الفسخ لانتهاكها عصى تجز عن المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سجد كره الشارح قبيل باب

من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر (فرع) هل لولي مجنون ومعنوه تزويجه اكثر من واحدة لم أره ومنعه الشافعي وجوزه في الصبي للساجدة

(باب الكفاءة)

من كافأه اذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة أو كون المرأة أدنى (الكفاءة معتبرة) في ابتداء النكاح للزومه أو لصحته (من جانبه) أي الرجل لان الشريعة تآبى أن تكون فراشاً للذنية ولذا (لا تعتبر من جانبها) لان الزوج مستقرش فلا تغبطه دناءة الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كما في البخاريه لكن في الظهيرة وغيرها هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها أيضاً (و) الكفاءة (هي حق الولي لاحقها)

قلوبه كحيت رجل لا ولم تعلم
حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل
لا اولياء ولو تزوجها برضاها
ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علوا
لا خيار لاحد الا اذا شرطوا
الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد
فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير
كفو كان لهم الخيار ولو الجنية
فليحفظ (وتعتبر) الكفاءة للزوم
النكاح خلافا لما لك (نسبا
فقریش) بعضهم (الكفاءة) بعض

العدة لو تزوجته على انه سراسي او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان فاذا هو لقيط
او ابن زنا لها الخيار اه وبأق تمام الكلام على ذلك هناك زاد في البدائع على ما مر عن الظهيرية وان فعلت
المرأة ذلك فترجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين انها سرية أوامة لان الكفاءة في جانب
النساء غير معتبرة اه وقد يجاب بأن الكلام كما مر فيها اذا زوجت نفسها بلا اذن الولي وحيت لم يبق لها حق
في الكفاءة لرضاها باسقاطها فبقي الحق للولي فقط فله الفسخ (قوله فلان كحيت الخ) تضييع على قوله
لاحقها وفيه ان التقصير جاء من قبلها حيث لم تبحث عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فيما لو تزوجوها
برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علوا وحتى وفي كلام الولي الجنية ما يفيد كفايتها قريسا وعلى ما ذكرناه من
الجواب فالتفريع صحيح لان سقوط حقها اذا رضت ولو من وجه وهذا كذلك ولذا لو شرطت الكفاءة بغير
حتمها (قوله لا خيار لاحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسألة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا
يخالف ما قدمناه في الباب المار عن النوازل لو زوج بنته الصغيرة عن شكرانه يشرب المسكر فاذا هو مد من له
وقالت بعد ما كبرت لا أرضى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشره وكان غلبة أهل بيته صالحين فالتكاح باطل
لانه انما تزوج على ظن انه كفو اه خلافا لما ظنه المتقدم من اثبات المخالفة بينهما كتابه عليه الخبر الرمي
قلت ولعل وجه الفرق ان الاب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفو لم يرد شفعته وانه انما فوت الكفاءة للمصلحة
تزيد عليها وهذا انما يصح اذا علمه غير كفو اما اذا لم يعلمه فلم يظهر منه انه زوجها للمصلحة المذكورة كما اذا كان
الاب ما جنسا وسكران لكن كان اظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كما في الاب المماجن والسكران مع ان
المصرح به ان لها ابطاله بعد البلوغ وهو فرع صحة فليست أمثل (قوله كان لهم الخيار) لانه اذا لم يشترط الكفاءة
كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولي ومنها ثابسا من وجه دون وجه لما ذكرناه ان حال الزوج محتمل بين أن
يكون كفوا وان لا يكون والنصر انما ثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضا بعدم الكفاءة من
كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه بجر عن الولي الجنية (قوله للزوم النكاح)
أي على ظاهر الرواية وأصحته على رواية الحسن المختارة للفتوى (قوله خلافا لما لك) في اعتبار الكفاءة
خلاف مالك والثوري والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدير فكان الاول ذكر الكرخي وفي حاشية الدرر
للعلمة فوح ان الامام أبا الحسن الكرخي والامام أبا بكر الجصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من
مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروها
وذهب جمهور مشايخنا الى انها معتبرة فيه ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي موافق مستعمل في الكفاءة
ذكر فيه القولين على التفصيل وبين مالكل من مامن السند والدليل اه (قوله نسبا) أي من جهة النسب
وتطم العلامة الجوى ما تعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة في النكاح تكون في * ست لهايت بديع قد ضبط
نسب واسلام كذلك حرفة * حرية وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قدرى افندى عن القاء عدية غير الاب والجد من الاولياء لو زوج
الصغيرة من عتق معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى
اه وأما الكبيرة فسند كره عن البحر انه لو تزوجها الوكيل غيبا مجبوا جازوا ان كان لها التفريق بعد (قوله
فقریش الخ) القرشيان من جمعها اب هو النضر بن كانة بن دونه ومن لم يتسبب الاب فوقه فهو عربي غير
قرشي والنضر هو الجد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن
عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كانة
ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا اقتصر البخاري والخلفاء
الاربعة كلهم من قریش وتماه في البحر (قوله بعضهم كفاءة بعض) أشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم
من الهاشمي والنوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج على وهو هاشمي ام كلثوم بنت قاطمة
لعمر وهو عدوي قهستانى فلما تزوجت هاشمية قرشيا غيرها شمي لم يرد عقدها وان تزوجت
عرييا غير قرشي لهم ردّه كزوج العريسة عريا بجر وقوله لم يرد عقدها ذكر مثله في التبيين وكثير

من شروح الكنز والهداية وغالب المعبرات فقوله في الفيض القرشي لا يكون كفوا للهاشمي كلمة لافيه من تحريف النساخ رملي (قوله بقية العرب اكفاء) العرب صفان عرب عاربة وهم أولاد قحطان ومتعربة وهم أولاد اسمعيل والحجم أولاد فروخ أخى اسمعيل وهم الموالي والعنقاء والمراد بهم غير العرب وان لم يسهم رق سوا بذلك اما لان العرب لما افتتحت بلادهم وتركتهم احرار ابعدان كان لهؤلاء الاسترقاق فكأنهم أعتقوهم أولانهم نصرروا العرب على قتل الكفار والنصارى يسمى مولى نهر (قوله بنى باهلة) قال في الفتح باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان فنسب ولده اليها وهم معروفون بالنسبة قيل كانوا يأكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة يطبخونها ويأخذون دسوماتها ولذا قيل

ولا ينفع الاصل من هاشم * اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قيل للكلب يا باهلي * عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان انص لم يفضل مع أنه صلى الله عليه وسلم كان أعلم بقبائل العرب وأخلاقهم وقد أطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجواد وكون فصله منهم أو بطن صعالبة فعلا ذلك لا يسرى في حق الكل فتح (قوله ويعضده) أى يقويه قلت يعضده أيضا اطلاق محمد بنى كافي الحاكم قريش بعضها اكفاء لبعض العرب بعضهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء لقريش ومن كان له من الموالي أبوان أو ثلاثة في الاسلام فبعضهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء للعرب اه والحاصل أنه كما لا يعتبر التفاوت في قريش حتى أن أفضلهم بنى هاشم اكفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بلا استثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت اتمها علوية مثلاً أو أبوها عمى يكون الهجى كفوا لها وان كان لها شرف مالا أن النسب للآباء ولهذا جاز دفع الركاة اليها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) أى اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر قيم الاسلام كما في المحيط والهاية وغيرهما ولا الديانة كما في النظم ولا الحرفة كما في المنصريات لان العرب لا يتخذون هذه الصناعات حرفاً أو ما الباقى أى الحرية والمال فالتظاهر من عباراتهم أنه معتبر قهسنانى لكن فيه كلام ستعرفه في مواضعه (قوله وأما في الحجم) المراد بهم من لم يتنسب الى احدى قبائل العرب ويسمون الموالي والعنقاء كما مر وعامة أهل الامصار والقرى في زمانهم سواء تكلموا بالعربية أو غيرها الامن كان له منهم نسب معروف كالتنسب الى أحد النلفاء الاربعة أو الى الانصار ونحوهم (قوله فتعتبر حرية واسلاما) أفاد أن الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب كما اتفق عليه أبو حنيفة وصاحبه لانهم لا يتفخرون به وانما يتفخرون بالنسب فعربى له أب كافر يكون كفوا للعربية لها أباً في الاسلام وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام معتبر في العرب بالنظر الى نفس الزوج لا الى أبيه وجده فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب والجد في الحجم فقط والحرية في العرب والحجم وكذا اسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في البحر (قوله لمن أبوها مسلم) راجع الى قوله مسلم بنفسه ح (قوله أو حر أو معتق) كل منهما راجع لقوله أو معتق ح (قوله واتها حره الاصل) لان الزوج المعتقد فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت اتمها حره الاصل كانت هي حره الاصل بحر عن التجنس أما لو كانت اتمها رقية فهي تسع لاتها في الرق فيكون المعتقد كفوا لها بخلاف ما لو كانت اتمها معتقة لان لها أباً في الحرية بقوله في البحر والحرية نظير الاسلام أفاده ط (قوله لذات أبو بن) أى في الاسلام والحرية ط (قوله وأبوان فيهما كالأباء) أى فن له أب وجد في الاسلام والحرية كفوا له أباه قال في فتح القدير وأحق أبو يوسف الواحد بالثنى كما هو مذهبه في التعريف أى في الشهادات والدعاوى قبل كان أبو يوسف انما قال ذلك في موضع لا بعد كفر الجديعيا بعد ان كان الاب مسلماً وهما فالام في موضع يعد عيباً والدليل على ذلك انهم قالوا جميعاً ان ذلك ليس عيباً في حق العرب لانهم لا يعيرون في ذلك وهذا حسن وبه يتبنى الخلاف اه وتبعه في النهر (قوله ولا يعد الخ) ظاهره أنه قاله تفقها وقد رأيت في الذخيرة ونصه ذكر ابن جماعة في الرجل يسلّم والمرأة معتقة أنه كفوا لها اه ووجهه أنه اذا أسلم وهو حر وعتقت وهي مسلمة يكون فيه أثر الكفر وفيها أثر الرق وهما منقضان

قوله يطبخونها كذا يحط الموائم والذي في كتب اللغة يطبخونها قاله نصر

(و) بقية (العرب) بعضهم (اكفاء) بعض واستثنى في المتن بقية الهداية بنى باهلة تلسمهم والحق الاطلاق قاله المصنف كالبصر والنهر والفتح والشرب لالية ويعضده اطلاق المصنفين كالكنز والدرر وهذا في العرب (و) أما في الحجم فتعتبر (حرية واسلاما) فسلم بنفسه أو معتق غير كفوا لمن أبوها مسلم أو حر أو معتق واتها حره الاصل ومن أبوها مسلم أو حر غير كفوا لذات أبو بن (وأبوان) فيهما كالأباء تمام النسب بالجد وفي الفتح ولا يعد مكافأة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه

وفيه شرف حرية الاصل وفيها شرف اسلام الاصل وهما مكملان فقساوا باني ما لو كان بالعكس بان أسلمت
 المرأة وعق الرجل فالظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون اسلامه طاريا ولا انفسه أثر الكفر وأثر الرق معا
 فلا يكون كفوا لمن فيها أثر الكفر فقط تأمل (قوله وأما معتق الوضيع الخ) عزاء في البصر الى الجنس
 ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا لمولاة بنى هاشم حتى لو تزوجت مولاة بنى هاشم نفسها من
 مولى العرب كان لمعتقها حق الاعتراض لأن المولاة بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم المولاة لمة كلمة
 النسب اه ومثله في الذخيرة وذكر الشارح في كتاب المولاة كفاءة تعتبر في مولاة العتاقة فعتقة التاجر
 كفوا لمعتق العطار دون الدباغ اه وبشكل عليه ما ذكره في البدائع أيضا قبل ما قدمناه حيث قال ومولى
 العرب كفاءة لمولى قريش لعدم قوله صلى الله عليه وسلم والمولى بعضهم كفاءة لبعض اه فتأمل (تنبيه)
 مولى المولاة لا يكافى مولاة العتاقة قال في الذخيرة وروى المصنف عن أبي يوسف أن من أسلم على يدى انسان
 لا يكون كفوا لمولى العتاقة وفي شرح الطحاوى معتقة أشرف القوم تكون كفوا لمولى لأن لها شرف
 المولاة وللمولى شرف اسلام الاباء اه (قوله وأما مرتدة أسلم الخ) نقله في البحر عن القنية وسكت عليه
 وكأنه محمول على مرتدة لم يطل زمن ردة ولم يقبده باللساق بدار الحرب لأن المرتدة في دار الاسلام يقتل
 ان لم يسلم أما من ارتدت وطال زمن ردة حتى اشتهر بذلك ولحق أولادها أسلم فبني أن لا يكون كفوا
 لمن لم ترتد فان العار الذى يلحقها بهذا أعظم من العار بكافرا صلى أسلم بنفسه فلي تأمل (قوله الالفنة)
 أى لدفعها قال في الفتح عن الاصل الآن يكون نسباً مشهورا كيف ملك من ملوكهم خدعها حائل
 أو سائس فانه يفرق بينهم لعدم الكفاءة بل لتسكين الفتن والقاضي مأمور بتسكينها بينهم كباين المسلمين
 اه (قوله وتعتبر في العرب والعجم الخ) قال في البحر وظاهر كلامهم أن التقوى معتبرة في حق العرب والعجم
 فلا يكون العربى الفاسق كفوا للصالحه عربية كانت أو عجمية اه قال في النهر وصرح به هذا في ايضاح
 الاصلاح على أنه المذهب اه وذكر في البحر أيضا أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاءة ما لا يفهمها أيضا قلت
 وكذا حرفة كما يظهر مما ذكره عن البدائع (قوله ديانة) أى عندهما وهو الصحيح وقال محمد لا تعتبر
 الا اذا كان يصفع ويسخر منه أو يخرج الى الاسواق سكران ويأبى به الصبيان لانه مستخف به هداية
 او نقل في الفتح عن المحيط أن الفتوى على قول محمد لكن الذى في التاترخانية عن المحيط قبل وعليه الفتوى
 وكذا في المقدسى عن المحيط البرهاني ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما صححه في المسرط وتصحيح
 الهداية معارض له فالأفتاء بما في المتن أولى اه (قوله فليس فاسق الخ) اعلم أنه قال في البحر
 ووقع لي تردد فيما اذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها صالحا دونها هل يكون الفاسق كفوا لها
 أولا قطاهر كلام الشارحين أن العبرة لصالح أيها وجدها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفوا ل بنت
 الصالحين واعتبر في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا للصالحه وفي الخاتمة لا يكون الفاسق كفوا
 للصالحه بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن صلاح منها ومن آبائها كاف لعدم كون
 الفاسق كفوا لها ولم أره صريحا اه ونازعه في النهر بأن قول الخاتمة أيضا اذا كان الفاسق محترما
 معظم ما عند الناس أعوان السلطان يكون كفوا لبنات الصالحين وقال بعض مشايخ بلخ لا يكون
 معلنا كان أولا وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار صلاح من حيث الاباء فقط وهذا هو الظاهر
 وحينئذ فلا اعتبار بنفسها اه أى اذا كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا لها لأن
 العبرة لصلاح الاب فلا يعتبر فسقها وبؤيده أن الكفاءة حتى الاولياء اذا أسقطتها هي لأن الصالح بغير
 بمصاهرة الفاسق لكن ما نقله في البحر عن الخاتمة يقتضى اعتبار صلاحها أيضا كما مر وحينئذ فيمكن
 جعل كلام الخاتمة الثانى عليه بناء على أن بنت الصالح صالحة غالباً قال في الحواشى البعويية قوله
 فليس فاسق كفوا بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة فيكون كفوا كما صرحوا به
 والاولى ما في الجمع وهو أن الفاسق ليس كفوا للصالحه الا أن يقال الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام
 المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني أى وهي صالحة وانما لم يذكر لأن الغالب أن تكون
 البنت صالحة بصلاحه اه وكذا قال المقدسى قلت اقتصارهم بناء على أن صلاحها يعرف بصلاحهم

وأما معتق الوضيع فلا يكافى
 معتقة الشريف وأما مرتدة أسلم
 كفولن لم يرتد وأما الكفاءة
 بين الذميين فلا تعتبر الالفنة
 (و) تعتبر في العرب والعجم
 (ديانة) أى تقوى فليس فاسق
 كفوا للصالحه أو فاسقة

لنظام حال المرأة غالباً لاسيما الابكار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفواً للعدل عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكران كان يسكر ذلك ولا يخرج سكران كان كفواً لامرأةصالحة من أهل البيوت وان كان يعلن ذلك فلا قيل وعليه الفتوى اه قلت والحاصل أن المنهوم من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على صلاحها أو صلاح آياتها نظر الى الغالب من أن صلاح الولد والوالد متلازمان فعلى هذا فالفاسق لا يكون كفواً الصالحة بنت صالح بل يكون كفواً الفاسقة بنت فاسق وكذا لفاسقة بنت صالح كما نقله في اليعقوبية فليس لا يباحق الاعتراض لأن ما يلحقه من العار ينبت أكثر من العار بصهره وأما إذا كانت صالحة بنت فاسق فزوجت نفسها من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض لانه مثله وهي قد رضيت به وأما إذا كانت صغيرة فزوجهما أبوها من فاسق فان كان عالماً بفاسقته صح العقد ولا خيار لها إذا كبرت لأن الأب له ذلك ما لم يكن ما جئنا كما مر في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحاً وظن الزوج صالحاً فلا يصح قال في البرازية زوجه بنته من رجل ظنه صالحاً لا يشرب مسكراً فاذا هو مدم من فقالت بعد ذلك كبر لا أرضى بالنكاح ان لم يكن أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيتها مصطلحون فالنكاح باطل بالاتفاق اه فاعتنم هذا التصريح فانه مفرد (قوله بنت صالح) نعت لكل من قوله صالحة وفاسقة وأفرده للعطف بأو فرج الى أن المعتبر صلاح الاباء فقط وانه لا عبرة بفاسقته بعد كونها من بنات الصالحين وهذا هو الذي نقلناه عن النهر فافهم نعم هو خلاف ما نقلناه عن اليعقوبية (قوله معاننا كان أولاً) أما إذا كان معلناً فظاهر وأما غير المعلن فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجهر به فيفترق بينهما ما بطلب الاولياء ط (قوله على الظاهر) هذا استظهار من صاحب النهر لا كما يتوهم من أنه ظاهر الرواية فانه قد صرح في الخنسية عن السرخسي بأنه لم يقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح عنده أن الفاسق لا يمنع الكفاءة اه وقد مر أن تصحيح الهداية معارض لهذا التصحيح (قوله ومالا) أي في حق العربي والعجمي كما مر عن البصران التفاضل بالمال أكثر من التفاضل بغيره عادة وخصوصاً في زماننا هذا بدائع (قوله بأن يقدر على العجل الخ) أي على ما نعرفوا تعجلاً من المهر وان كان كله حالا فتح فلا تشتط التندرة على الكل ولا أن يساوها في الغنى في ظاهر الرواية وهو الصحيح زيلعي ولو صياف فهو غني بغنى أبيه أو أمه أو جده كما يأتي وشمل ما لو كان عليه دين بقدر المهر فانه كفولاً لأنه أن يقضى أي الدينين شاء كما في الولو الجية وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الواقعات معللاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه وما لو كان ذا جاه كالسلطان والعالم قال الزيلعي وقيل يكون كفواً وان لم يملك إلا النفقة لأن الخلل يجبر به ومن ثم قالوا الفقيه العجمي كفواً للعربي الجاهل (قوله ونفقة شهر) صححه في التجنيس وصححه في الجتهى الاكتفاء بالقدره عليها بالكسب فقد اختلف التصحيح واستظهر في البحر الثاني ووفق في النهر بينهما بما ذكره الشارح وقال انه أشار إليه في الخنسية (قوله لتطبيق الجماع) فالوصفة لا تطبق فهو كفواً وان لم يقدر على النفقة لانه لا نفقة لها فتح ومثله في الذخيرة (قوله وحرفة) ذكر الكرخي أن الكفاءة فيها معتبرة عند أبي يوسف وان أباً حنيفة بنى الأمر فيها على عادة العرب أن موالهم يعملون هذه الأعمال لا يتصدون بها الحرف فلا يعيرون بها وأجاب أبو يوسف على عادة أهل البلاد وأنهم يتخذون ذلك حرفة فيعيرون بالدين منها فلا يكون بينهم ما خلا في الحقيقة بدائع فعلى هذا لو كان من العرب من أهل البلاد من يحترف بنفسه تعتبر فيهم الكفاءة فيها وحينئذ قد يكون معتبرة بين العرب والعجم (قوله فقل حائك الخ) قال في الملتقى وشرحه فحائك أو حجام أو كاس أو دباغ أو حلاق أو بيطار أو حداد أو صفار غير كفولاً الحرف كعطار أو برزاز أو صواف وفيه إشارة الى أن الحرف جنسان ليس أحدهما كفواً للآخر لكن أفراد كل منهما كفولاً لنفسها وبه يقتضيه زاهدي اه أي ان الحرف اذا تابعت لا يكون أفراداً أحداها كفواً للأفراد الأخرى بل أفراد كل واحدة اكفاء بعضهم لبعض وأفاد كما في البحر انه لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقارب كاف فالحنائك كفولاً لحجام والدباغ كفولاً لكاس والصفار كفولاً لحداد والعطار كفولاً لبراز قال الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتح ان الموجب هو استنفاص أهل العرف فيدور معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحنائك كفواً للعطار بالاكفاءة كندرية لما هنالك من حسن اعتبارها وعدم

بنت صالح معلناً كان أولاً
على الظاهر نهر (ومالا) بان
يقدر على العجل ونفقة شهر لو غير
محترف والا فان كان يكتب
كل يوم كتابتها لتطبيق الجماع
(وحرفة) فقل حائك غير كفواً
لمثل خياط

عدها نقصا ألبتة اللهم إلا أن يقترب بها خسارة غيرها اه فافاد أن الحرف إذا انتقارت أو اتحدت يجب اعتبار التكافؤ من بقية الجهات فالعطار الجعي - غير كفؤ لعطار أوبراز عربي أو عالم بني النظر في نحو دباغ أو حلاق عربي هل يكون كفؤا للعطار أوبراز عجمي - والذي يظهر لي أن شرف النسب أو العلم يجبر نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار الجعي - الجاهل كفؤا لنحو حلاق عربي أو عالم ويؤيد ما في الفتح أنه روى عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق إذا حرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كفؤا له اه فليأت مثل (قوله لبراز) قال في القاموس البراز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وبائعها البراز وحرقة البراز اه ط (قوله ولا هم العالم وقاض) قال في التبر في البناء عن الغاية الكس والجهام والدباغ والحارس والسائس والإاعي والقسيم أي البلان في الحمام ليس كفؤا لبنت الخياط ولا الخياط لبنت البراز والتاجر ولا هم لبنت عالم وقاض والحائك ليس كفؤا لبنت الدهقان وإن كانت فقيرة وقيل هو كفؤ اه وقد غلب اسم الدهقان على ذي العقار الشيخ كما في المغرب اه قلت والظاهر أن نحو الخياط إذا كان استأذنا يتقبل الأعمال وله إجراء يعملون له يكون كفؤا لبنت البراز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفتح المازا لا يعد في العرف ذلك نقصا تأمل وما في شرح الملتقى عن الكافي من أن الخفاف ليس بكفؤ للبراز والعطار فالظاهر أن المراد به من يعمل الخفاف أو النعال يده أما لو كان استأذنا له إجراء أو يشتريها بخطة ويبيعها في حانوته فليس في زماننا أنقص من البراز والعطار قال ط وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يقيدوا العالم بذى العمل ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة والظاهر التقييد لأن القاضي حينئذ ظالم ونحوه العالم غير العامل وليحزر اه قلت ولعلمهم أطلقوا ذلك لعله من ذكرهم الكفاءة في الديانة فالظاهر حينئذ أن العالم والقاضي الفاسقين لا يكونان كفؤين لصالحة بنت صالحين لأن شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع الفسق (قوله فاحس من الكل) أي وإن كان ذا مروءة وأموال كثيرة لأنه من آكل دماء الناس وأموالهم كما في المحيط نعم بعضهم أكفاء بعض شرح الملتقى وفي التبر عن البناء في مصر جنس هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسرايات اه قلت منهموم التقييد بالاتباع أن المتبوع كأمر سلطان ليس كذلك لأنه أشرف من التاجر عرفا كما يفهم ما يأتي في الشارح عن البحر وقد علمت أن الموجب هو استنقاذ أهل العرف فيدور معه فعلى هذا من كان أميرا أو تابعه له وكان ذامال ومروءة وحشمة بين الناس لاشك أن المرأة لا تعبر به في العرف كتعبيرها بدباغ وحائك ونحوهما فضلا عن سراياتي ينزل كل يوم إلى الكنف وينقل نجاسته في بيت مسلم وكافر وإن كان قاصدا بذلك تنظف الناس أو المساجد من النجاسات وكان الأمير أو تابعه آسلا أموال الناس لأن المدار هنا على النقص والزفة في الدنيا ولهذا ما قال محمد لا تعتبر الكفاءة في الديانة لأنهم من أحكام الآخرة فلا تبني عليها أحكام الدنيا قالوا في الجواب عنه إن الاعتبار في كل موضع ما اقتضاه الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الديانة بمعنى على أمر ديني وهو تعبير بنت الصالحين بفسق الزوج قلت ولعل ما تقدم عن المحيط من أن تابع الظالم أخس من الكل كان في زمنهم الذي الغالب فيه التفاضل بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاضل بالدينا فافهم والله أعلم (قوله وأما الوظائف) أي في الأوقاف بجر (قوله فن الحرف) لأنها صارت طريقا لاكتساب في مصر كالصنائع بجر (قوله لو غير دينية) أي عرفا كبوابة وسواقة وفراشة ووقادة بجر (قوله فذو تدريس) أي في علم شرعي (قوله أو نظار) هو بحث لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشريف بل هو ككاحاد الناس وقد يكون عتيقا زنجيا وربما أكل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفؤا لمن ذكر اللهم إلا أن يقيد بالنظار ذي المروءة وبنظار نحو مسجد بخلاف ناظر وقف أهلي بشرط الواقف فانه لا يزداد رفعة بذلك ط (قوله كفؤ لبنت الأمير بمصر) لا ينبغي أن تخصيص بنت الأمير بالذكور لمبالغة أي فيكون كفؤا لبنت التاجر بالاولى فيفيد أن الأمير أشرف من التاجر كما هو العرف وهذا مؤيد لجنتنا السابق كما بينهما عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد) قلت يرد عليه ما في الذخيرة حجام تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاهما قرشي وأثبت أنها بنته له أن يفرق بينهما وأما لو أقرت بالرق لرجل لم يكن له إبطال النكاح اه وقد يجب أن ثبوت النسب لما وقع مستندا إلى وقت العلوق كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لا أنها

ولا خياط لبراز وتاجر ولا هم العالم وقاض وأما أن تابع الظلمة فاحس من الكل وأما الوظائف فن الحرف فصاحبها كفؤ للتاجر لو غير دينية كبوابة وذو تدريس أو نظار كفؤ لبنت الأمير بمصر بجر (و) الكفاءة (اعتبارها عند) ابتداء (العقد) فلا يضرب زوالها بعده فلو كان وقته كفؤا

كانت موجودة ثم زالت حتى ينافي كون العبرة لوقت العقد وأما مسألة الاقرار فلان اقرارها يقتصر عليها فلا يلزم الروح بموجبه لما تنظر ان الاقرار حجة قاصرة على المقر (قوله ثم فجر) الاولى أن يقول ثم زالت ككفائه لان القصور يقابل الديانة وهي احدى ما يعتبر في الكفاءة ط (قوله وأما لو كان دينا الخ) هذا قرينه صاحب البحر على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون كفوا ثم استدرك عليه بخالفته لقوله ثم ان الصنعة وان أمكن تركها يبقى عارها ووفق في النهر بقوله ولو قيل انه ان بقي عارها لم يكن كفوا وان تناسى أمرها بالتقدم زمانها كان كفوا لكان حسنا اه (قوله لكن في النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي لا يكافي العربي وان كان حسيبا لكن في جامع قاضي خان قالوا الحسيب يكون كفوا للنسب فالعالم العجمي يكون كفوا للجاهل العربي والعلوية لان شرف العلم فوق شرف النسب وارتضاء في فتح القدير وجرم به البرازي وزاد والعالم السقيري يكون كفوا للفتي الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم فوق شرف النسب ففسر شرف المال أولى نعم الحسب قد يراد به المنصب والجاه كما فسره في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفوا للعربية كما في الينابيع اه كلام النهر ملخصا أقول حيث كان ما في الينابيع من تصحيح عدم كفاءة الحسيب للعربية مبنيا على تفسير الحسيب بذي المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم وعزوه في شرحه الى الينابيع وذكر الخبير الرمي عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوا للعلوية لان شرف الحسب أقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر أيضا أنه جرم به في المحيط والبرازية والقبض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف ههنا ثم قال فحذر أن فيه اختلافا ولكن حيث صح أن ظاهر الرواية أنه لا يكافئها فهو المذهب خصوصا وقد نص في الينابيع أنه الاصح اه أقول قد علمت أن ما صححه في الينابيع غير ما منى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تتبع فيه البحر وقول الشارح وادعى في البحر الخ يفيد أن كونه ظاهر الرواية مجرد دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في المتن وغيرها والعرب أكفأ أي فلا يكافئهم غيرهم ولا ينبغي أن هذا وان كان ظاهرا الاطلاق ولكن قيده المشايخ بغير العالم وكلمه من نظير فان شأن مشايخ المذهب افادة قيود وشرايط لعبارات مطلقة استنباطا من قواعد كلية أو مسائل فرعية أو أدلة نظمية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم في الجلس على عالم أنه يحرم عليه اذ كتب العلماء طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الخ ما أطال به فراجعته حيث كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتفسير محهم بذلك اقضى بتقييد ما أطلقوه هنا اعتمادا على فهمه من محل آخر فلم يكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول ان مثل ابي حنيفة أو الحسن البصري وغيرهما من ليس بعربي أنه لا يكون كفوا لبنت قرشي جاهل أو لبنت عربي يوال على عقبه فلا جرم أنه جرم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت وارتضاء المحقق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ) أي لكون شرف العلم أقوى قيل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره انه لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة النسب لان الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم أقوى من شرف النسب لكن قد يقال باخراج فاطمة رضي الله عنها من ذلك لتحقيق البضعية فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة منه أحد ولا يلزم من هذا اطلاق أنها أفضل والازم تفضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الاربعة وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثية وحيث نقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهات كالعالم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما ولهذا قال في بدء الامالي ولله ديقه الرجحان فاعلم على الزهراء في بعض الخلال * وقيل ان فاطمة أفضل ويجب أن يرجع الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الادلة واختاره الاستروشنى من الحنفية وبعض الشافعية كما أوضحه منسلا على القاري في شرح الصفة الاكبر وشرح بدء الامالي (قوله والحنفي كفولبت الشافعي الخ) المراد بالكفاءة هنا صحة العقد بمعنى لو تزوج حتى بنت شافعي فتحكم بصحة العقد وان كان في مذهب أيها انه لا يصح العقد اذا كانت بكر الا بباشرة وليها لاننا حكم بما نعتقد صحة

ثم فجر لم يفسح وأما لو كان دينا
فصار تاجرا فان بقي عارها لم يكن كفوا
والالا نهر بحثا (العجمي لا يكون كفوا
للعربية ولو) كان العجمي (عالم)
أوسلطانا (وهو الاصح) فتح عن
الينابيع وادعى في البحر أنه ظاهر
الرواية وأقره المصنف لكن في النهر
ان فسر الحسيب بذي المنصب
والجاه فغير كفوا للعلوية كما في
الينابيع وان بالعالم فكفوا لان
شرف العلم فوق شرف النسب
والمال كما جرم به البرازي
وارتضاء السكالك وغيره والوجه
فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة
أفضل من فاطمة رضي الله عنهما
ذكره القهستاني والحنفي
كفولبت الشافعي ومتى سئلنا
عن مذهبه أجبتنا بعذبهنا كما بسطه
المصنف معزيا لجواهر الفتاوى

في مذهبننا قال في البرازية وسئل أي شيخ الاسلام عن بكر بالغة شافعية تزوجت نفسها من حنفي أو شافعي بلا
 رضى الاب هل يصح أجاب نعم وان كانا يعتقدان عدم العصبة لانا نجيب بذهبننا لا بذهب الخصم لاعتقادنا
 انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لانجيب بمذهبه اه وقوله لاعتقادنا الخ
 مبنى على القول بأن المقلد يلزمه تقليد الافضل ليعتقد أرحجية مذهبه والمعتقد عند الاصوليين خلافا كما بطناه
 في صدر الكتاب ثم لا ينبغي مما ذكرنا أنه لا مناسبة لذلك هذا الفرع في الكفاءة تأمل (قوله القروي) فتح
 القاف نسبة الى القرية (قوله فلاعبرة بالبلد) أي بعد وجود ما من أنواع الكفاءة قال في البصر
 فالتاجر في القرى كقوليت التاجر في المصر لالتقارب (قوله كالا عبرة بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى
 الاولياء المجانسة في الحسن والجمال هندية عن التارخانية ط (قوله ولا بالعقل) قال قاضي خان
 في شرح الجامع وأما العقل فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أي في أنه هل
 يعتبر في الكفاءة أم لا (قوله ولا يعيوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاءة السلامة من العيوب التي يفسخ بها
 البيع كالخدام والجنون والبرص والجور والدفر بجر (قوله خلافا للشافعي) وكذا المحمد في الثلاثة الاول
 اذا كان بجمال لا تطبق المقام معه الآن التفريق أو المسخ للزوجة للولي كما في الفتح (قوله ليس بكفو
 للعاقلة) قال في النهر لانه يفوت مقاصد النكاح فكان أشد من الفقر ودناءة الحرفة وينبغي اعتناؤه لان الناس
 يعيرون بتزويج الجنون أكثر من ذي الحرفة الدنيئة (قوله أوامه أوجهه) عزاء في النهر الى المحيط
 وزاد في الفتح الخذة لكان فيه أن اعتباره كذا بغنى أبيه مبنى على ما ذكر من العادة بحمل المهر وهذا سلم
 في الامة والجد أما الخذة فلم تجز العادة بتملها وان وجد في بعض الاوقات تأمل (قوله كما تر) أي عند
 قول المصنف وما لا (قوله لان العادة الخ) مقتضاؤه أنه لو جرت العادة بحمل النفقة أيضا عن الابن
 الصغير كما في زماننا أنه يكون كفوا بل في زماننا يتحملها عن ابنه الكبير الذي في حجره والظاهر أنه يكون كفوا بذلك
 لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيد أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها
 أن الكلام في مطلق الزوج صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه
 تجرى المساهلة في المهر وربعة المراء قادر عليه يسار أبيه اه نعم زاد في البدائع أن ظاهر الرواية عدم الفرق
 بين النفقة والمهر لكن ما سئى عليه المصنف نقل في البحر نفعه عن المجتبى ومقتضى تخصيصه بالصبي أن
 الكبير ليس كذلك ووجهه أن الصغير غنى بغنى أبيه في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المناط جريان العادة
 بحمل الاب لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيهما حيث نعرف ذلك والله تعالى أعلم (قوله بأق الخ)
 أي بحيث لا يتعابن فيه وقد مناه تفسيره في الباب السابق (قوله فلولي العصبة) أي لا غيره من الاقارب
 ولا القاضى لو كانت سفية كما في الذخيرة نهر والذي في الذخيرة من الجبر المحجور عليه اذا تزوجت بأقل
 من مهر مثلها ليس للقاضى الاعتراض عليها لان الجبر في المال لا في النفس اه بجر قلت لكان في حجر
 الظهيرة ان لم يدخل بها الزوج قيل له أتم مهر مثلها فان رضى والا تزق بينهما وان دخل فعليه اتمامه ولا يفرق
 بينهما لان التفريق كان للنقصان عن مهر المثل وقد انعدم حين قضى اتمام مهر مثلها بالدخول اه (قوله
 الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح وتقدم أنها لو تزوجت غير كفوة فالتسار للفتوى ورواية الحسن أنه لا يصح
 العقد ولم أر من ذكره مثل هذه الرواية هنا ومقتضاؤه أنه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه أنه يمكن
 الاستدراك هذه بان تمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاءة والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضى) في الهندية
 عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضى ومالم يرض القاضى بالفرقة بينهما فحكم بالطلاق
 والظهار والايلاء والميراث باق اه (قوله دفعا للعار) أشار الى الجواب عن قولها ليس للولى الاعتراض
 لان ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن أسقط حقه لا يعترض عليه ولا يى حنيفة أن الاولياء يفسخون بفساد
 المهور ويغيرون بنقصانها فأشبهه الكفاءة بجر والمتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى)
 أي وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلا مهر لها) لان الفرقة جاءت من قبل
 من له الحق وهي فسخ ط عن شرح الملتقى (قوله فلها المسمى) هذا في غير السفية وفيها لا تفريق بعد
 الدخول ولزم مهر المثل كما علمته (قوله لانه النكاح بالموت) فلا يمكن للولى طلب الفسخ فلا يلزم الاتمام

(القروي كفوا للمدنى) فلاعبرة
 بالبلد كالا عبرة بالجمال خانية
 ولا بالعقل ولا يعيوب يفسخ بها
 البيع خلافا لفتي لكن في النهر
 عن المرغيناني المجنون ليس بكفو
 لا اقله (وكذا الصبي كفوا لفتي
 أبيه) أوامه أوجهه نهر عن المحيط
 (بالنسبة الى المهر) يعنى المجمل
 كما مر (لا بالنسبة الى النفقة)
 لان العادة أن الاباء يتحملون عن
 الانشاء المهر لا النفقة ذخيرة
 (ولو نكحت بأقل من مهرها
 فلولي) العصبة (الاعتراض
 حتى يتم) مهر مثلها (أو يفرق)
 القاضى بينهما دفعا للعار
 (ولو طلقها) الزوج قبل تفريق
 الولي قبل الدخول فلها نصف
 المسمى) فلو فرق الولي بينهما
 قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده
 قلها المسمى وكذا الوات أحدهما
 قبل التفريق فليس للولى المطالبة
 بالانعام لانتهاء النكاح بالموت
 جواهر الفتاوى

لأنه انما يلزمه الزوج لحرق الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط (قوله امره بتزويج الخ) شروع في بعض مسائل الوكيل والفضولي وذكرها في باب الولي لأن الوكالة نوع من الولاية لنفاذ تصرفه على الموكل ونفاذ عقد الفضولي بالاجازة يجعله في حكم الوكيل وعقد ذلك في الكتزويج فيه فضلا على حدة وعلم أنه لا يشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي أن يشهد على الوكالة اذا خيف بحمد الموكل اياها فتح (قوله بتزويج امرأة) أي منكورة وبأنى محترزة وأطلق في الامة فتشمل المسكينة وام الولد بشرط أن لا تكون الوكيل للثمة وما لو كانت عيباء أو مقطوعة الدين أو مضلوجة أو مجنونة خلافا لهما أو صغيرة لا تتابع انفسا وقيل على الخلاف فتح زاد في البحر أو كناية أو من حلف بطلاقها أو آلى منها أو في عدة الموكل أو بعين قاحش في المهر (قوله جاز) في بعض النسخ فذهبوا إلى أن لا ينافي الكلام في النفاذ في الجواز ح (قوله وقال لا يصح) أي اذا رده الأمر والاولى التعبير بلا تنديد فيد أنه موقوف ووجه قول الامام أن هذا رجوع الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة ووجه قولهما أن المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزويج بالاكتفاء وجوابه أن العرف مشترك في تزويج المكافئات وغيرهن وتماه في الفتح (قوله وهو استحسن) قال في الهداية وذكر في الوكيل أن اعتبار الكفاة في هذا استحسن عندهما لأن كل أحد لا يجوز عن التزويج بطلاق الزوجة فكانت الاستعانة في التزويج بالكفو اه قال في الفتح وفيه اشارة الى اختيار قولهما لأن الاستحسن مقدم على غيره الا في المسائل المعلومة والحق أن قول الامام ليس قياسا لانه أخذ بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في أي الاستحسانين أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل (قوله بنته الصغيرة) فلو كبرت رضاهما لا يجوز عنده خلافا لهما ولو تزوجه اخيه الكبيرة برضاها جاز انفسا بجر ومثله في الذخيرة (قوله أو موليه) يتشديد الياء كريمة اسم مفعول أي التي هي مولى عليها من جهته أي له عليها الولاية وهذا عطف عام على خاص وذلك ككبت أخيه الصغيرة (قوله كالأمره بجميعه) محترز قول المتن امرأة بالنكاح ومثله ما لو عين المهر ككالف فتزوجه بأكثر فان دخل بها غير عالم فهو على خياره فان فارقتها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هي الموكلة ومثله ألفا تزوجه انما قال الزوج ولو بعد الدخول تزوجت بدينار وصدة الوكيل أن أقر الزوج أنها لم توكل يد شارفهي بالخيار فان ردت فلها مهر المثل بالقسم بالغ ولا نفقة عدة لها لأن الرذتين أن الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان كذبها الزوج قال قول لها مع يمينها فان ردت فبأبى الجواب بحاله ويجب الاحتياط في هذا فانه ربما يحصل لها منه أولاد ثم تنكر قدر ما تزوجه بالوكيل ويكون القول قولها فترد النكاح فتح خلاصا قال في البرازية وهذا ان ذكر المهر وان لم يذ كر تزوجه باكثر من مهر المثل بما لا يتغير فيه الناس أو تزوجهما بأقل منه كذلك صح عنده خلافا لهما لكن للاولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعارض اه والنظر ما قد مناه في باب الولي (قوله لم يجز انفسا) لان الكفاة معتبرة في حقها ولو كان كفوها الا أنها عى أو مقعدة أو صبي أو معتوه فهو جاز وكذا لو كان خصيا أو عنيبا وان كان لها التفريق بعد ذلك بجر ثم قال ولو تزوجهما من أبيه أو ابنه لم يجز عنده وفي كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل فالعقد موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسول كحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا ونو كسل المرأة المتزوجة بالتزويج اذا طلقت وانقضت عدها صحيح كقولها أنه يزوجه المتزوجة فطلقت وحلت تزوجهما فانه صحيح (قوله بنكاح امرأة) فكرهنا دلالة على أنه لو عينها فتزوجهما مع أخرى لا يكون مخالفا بل يتفذه عليه في العينة وفي الحاشية وكله بأن يزوجه فلانة أو فلانة فأيمما تزوجه جاز ولا يطل الوكيل بهذه الجهالة نهر (قوله للحاشية) تعليل فاصر وعبرة الهداية لانه لا وجه الى تنفيذها للحاشية ولا الى التنفيذ في احدهما غير عين للجهالة ولا الى التعيين لعدم الاولوية فتعين التفريق اه (قوله وله أن يجيزهما أو احدهما) اعترض الزيلعي بهذا على قول الهداية فتعين التفريق وأجاب في البحر بأن مراده عند عدم الاجازة فان أجاز نكاحهما أو احدهما نفذ (قوله وتوقف الثاني) لانه فضولى فيه ط (قوله الا اذا قال الخ) في غاية البيان أمره بأمر اثنين في عدة تزوجه واحدة جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عدة فلا يجوز اه أي لا يجوز أن يزوجه واحدة فلوزوجه اثنين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عدة داخل تحت الحصر وهو

مطلب
في الوكيل والفضولى في النكاح

(أمره بتزويج امرأة فتزوجه
أمة جاز) وقال لا يصح وهو
استحسن ملتقى تبع الهداية
وفي شرح الطحاوى قوله
أحسن للفتوى واختاره أبو
اللبث وأقره المصنف وأجمعوا
أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو موليته
لم يجز كالأمره بجميعه أو بجزء
أو أمة فخالف أو أمره بتزويجها
ولم تعين فتزوجهما غير كفو لم يجز
انفسا (ولو) تزوجه المأمور
بنكاح امرأة (امرأتين في عقد
واحد لا) ينفذ الحاشية وله أن
يجيزهما أو احدهما ولو في عقدين
لزم الاول وتوقف الثاني ولو أمره
بأمرأتين في عدة تزوجه واحدة
أو اثنين في عقدتين جاز الا اذا قال
لا تزوجني الا امرأتين في عدة
أو في عقدتين لم يجز اخلافا

المفهوم من كلام الشارع وفي المحيط أمره بأمر اثنين في عقدة فزوجهما في عقدتين جاز وفي لا تزوجني
أمر اثنين الا في عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز والفرق أنه في الاول أثبت الوصل كالحالة الجمع ولم ينقها
حالة التفرد نصا بل سكت والنصيص على الجمع لا يتقيد ما عداه وفي الثاني نقاها حالة التفرد والنفي مفيد لما في الجمع
من تعميل مقصوده فلم يصروا كحالة الافراد اهـ والظاهر أن في صورة النفي هذه لوزوجه امرأته يصح
ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة النفي في كلام الشارع وهي لا تزوجني الا امرأتين
في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه فتأمل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فإذا أوجب
الحاضر وهو فضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يطل وان قبل العاقد للحاضر بأن
تكلم بكلامين كما يأتي وقيد بالغائب لأنه لو كان حاضر اقتضاه يتوقف كالفصولين وتارة ينقذ بأن لم
يكن فضوليا ولومن جانب كما في الصور الخمس الاربعة (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المنع هو أولى
مما وقع في الكثر من قوله على قبول نا كح غائب لأنه ربما فهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل
يطل) لما كان يتوهم من عدم التوقف أنه تام اكتفاء بالايجاب وحده دفع هذا الإيهام بالاعتراض
ومحل البطلان اذا لم يقبل فضولي عن الغائب أما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط (قوله ولا تلحقه
الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الآخر الايجاب فقبل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله يقوم مقام
القبول) كقوله مثلا تزوجت فلانة من نفسي فإنه يتنهن الشطرين فلا يحتاج الى القبول بعده وقبل بشرط
ذكر لفظ هو أصيل فيه كترت زوجت فلانة بخلاف ما هو نائب فيه كترت زوجتها من نفسي وكلام الهداية صريح
في خلافه كما في البحر عن الفتح (قوله وليا أو وكلا من الجانبين) كترت ابني بنت أخي أو تزوجت موكلتي
فلانا موكلتي فلانة قال ط وبكفي شاهدان على وكالته ووكالتهما وعلى العقد لان الشاهد ينضم
الشهادات العديدة اهـ وقد مر أن الشهادة على الوكالة لا تلزم الا عند الجود (قوله ووكلا أو وليا
من آخر) كما لو وكلته امرأة أن تزوجهما من نفسه أو كانت له بنت عم صغيرة لا ولي لها أقرب منه فقال تزوجت
موكلتي أو بنت عمي (قوله كترت زوجت بنتي موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم والنسب
وانما لم يذكره لأنه متربنا (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى للطرفين بفضولي كما في الخمس المارة
(قوله ولومن جانب) أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوجة
فاذا كان فضوليا منهما أو كان فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أصيلا أو وكلا أو وليا بنتي هذه
الاربعة لا يتوقف بل يطل عندهما خلافا للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا
لو قبل عنه فضولي آخر والخمس السابقة نافذة اتفاقا وبقي صورة عاشره عقبة وهي الاصيل من الجانبين
لم يذكرها لاستحالتها (قوله وان تكلم بكلامين) أي بايجاب وقبول كترت زوجت فلانا وقبلت عنه وهذه
مبالغة على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما اذا كان فضوليا ولومن جانب سواء
تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من أنه انما يطل عندهما اذا تكلم
بكلام واحد أما لو تكلم بكلامين فإنه لا يطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقا ورده في الفتح بأن الحق خلافه
وأنه لا وجود لهذا القيد في كلام أصحاب المذهب وانما المنقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين
عندهما وهو مطلق (قوله لان قبوله) أي الفضولي المتولى الطرفين (قوله لما تقرر الخ) حاصله
أن الايجاب لما صدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضوليا آخر صدر باطلا غير متوقف على قبول
الغائب فلا يفيد قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضوليا من الجانبين قال في الفتح ان كون كلامي
الواحد عقدا تاما هو أثر كونه مأثورا من الطرفين أو من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ونكاح
عبد) أي ولو مدبرا أو مكاتباً نهر (قوله وأمة) أي ولو ام ولد نهر (قوله على الاجازة) أي اجازة
السيد أو اجازة العبد بعد الاذن المتأخر عن العقد لما في البحر عن التجيس لوزوجه بغير إذن السيد ثم أذن
لا يتفذلان الاذن ليس باجازة فلا بد من اجازة العبد العاقد وان صدر العقد منه اهـ (قوله كنكاح
الفضولي) أي الذي باشره مع آخر أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي أما لو قولي طرفي العقد وهو فضولي
من الجانبين أو أحدهما فإنه لا يتوقف خلافا لابي يوسف كما مر قال في البحر الفضولي من يتصرف لغيره بغير

(ولا يتوقف الايجاب على قبول
غائب عن المجلس في سائر العقود)
من نكاح وبيع وغيرهما بل يطل
الايجاب ولا تلحقه الاجازة اتفاقا
(ويتولى طرفي النكاح واحد)
بايجاب يقوم مقام القبول في
خمس صور كان كان وليا أو وكلا
من الجانبين أو أصيلا من جانب
وكلا أو وليا من آخر أو وليا من
جانب وكلا من آخر كترت بنتي
من موكلتي (ليس) ذلك الواحد
(بفضولي) ولو (من جانب) وان
تكلم بكلامين على الراجح لان قبوله
غير معتبر بشرعنا فتقرر أن الايجاب
لا يتوقف على قبول غائب (ونكاح
عبد وأمة بغير إذن السيد متوقف)
على الاجازة (كنكاح الفضولي)

ولاية ولا وكالة أو لنفسه وليس أهلا ولا غارداً أي قوله أو لنفسه ليدخل نكاح العبد بلا إذن ان قد
انه فضولي والافهم ملحق به في أحكامه اه والصبي كالعبد وانما قال من يتصرف لامن يعقد ليدخل
اليمين كالوعلق طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلاً فانه يتوقف على اية الزوج فان أجاز نعلق قطلق
بالدخول بعد الاجازة لا قبلها ما لم يقل الزوج أجزت الطلاق على ولو قال أجزت هذا اليمين على لزمته اليمين
ولا يقع الطلاق ما لم تدخل بعد الاجازة كما في الفتح عن الجامع والسنن (قوله ان لها مجيز الخ) فسر المجيز
في النهاية بقابل يقبل الايجاب سواء كان فضاءً أو كلاً أو أصيلاً أو قسماً ولا وقال فيها في فصل بيع الفضولي
لوبياع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه توقف على اجازة الولي فلو بلغ هو فأجاز
نفذ ولو طلق أو خلع أو اعتق عبده على مال أو بدونه أو وهب أو تصدق أو زوج عبده أو باع ماله بمحابة فاحشة
أو اشترى بغير فاحش أو غير ذلك مما لو فعله وليه لا ينفذ كان باطلا لعدم المجيز وقت العقد الا اذا كان
لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق أو العتاق
اه قال في الفتح وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً ولا بالولي
اذا لا يتوقف في هذه الصور وان قبل فضولي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاء ما فعل هذا لا يجيزه
أي ما ليس له من يقدر على الاجازة بطل كما اذا كان تحت حرة فزوجته الفضولي أمة أو اخت امرأته
أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر
على الامضاء في حالة العقد وقوعه باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز
لا ينفذ وأما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه ملخصاً وقوله وأما اذا كان أي
وجد سلطان أو قاض في مكان عقد الفضولي على المجنونة أو اليتيمة فيتوقف أي وينفذ باجارتها بعد عقلها
أو بلوغها لان وجود المجيز حالة العقد لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في الباب السابق قبل قوله
والولي الا بعد التزوج بغيبه الا قرب (قوله ولا ابن العم الخ) هذه من فروع قوله ويتولى طرفي النكاح
واحد ليس بفضولي من جانب فيتولاه هنا بالاصالة من جانبه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة المعتنقة
والمجنونة ولا يخفى أن المراد حيث لا ولي أقرب منه (قوله فلا بد من الاستئذان) أي اذا تزوجها لنفسه
لا بد من استئذانها قبل العقد (قوله لا يجوز عندهما) لانه تولى طرفي النكاح وهو فضولي من جانبها
فلم يتوقف عندهما بل بطل كما مر واذا لم يتوقف لا ينفذ بالاجازة بعده بالسكوت أو الافصاح وهذا اذا تزوجها
لنفسه كما قلنا أما لو تزوجها غيره بلا استئذان سابق فسكت بكراً أو أنصحت بالرضا ثانياً يكون اجازة لانه انعقد
موقفاً لكونه لم يتول الطرفان بنفسه بل باشر العقد مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي فتكون
المسألة حينئذ من فروع قوله كنكاح فضولي (قوله جوهره) جميع ما تقدم من قوله ولا ابن العم الى قوله
السلطان عبارة الجوهره ح (قوله يعني بخلاف الصغيرة الخ) توضيحه أن قول الجوهره وكذا المولى الخ
اشارة الى أن ذكر ابن العم أو لا غير يدل المراد به من له ولاية التزوج والتزويج وظاهره أن هذا التعميم جار
في الصغيرة والكبيرة أي تزويج الولي الصغيرة من نفسه وكذلك الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح
في الكبيرة أما الصغيرة فلا لانه ليس لها حكم والسلطان أن يتزوجها صغيرة لا ولي لها غيرهما لان فعلهما حكم
فمنه أن يكون قول الجوهره وكذلك الخ راجعاً الى قوله فلو كبيرة لسان تعميم الولي فيها فقط وهذا
معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما مر أي في الفروع من الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة
من نفسه الخ لكن بعد دل كلام الجوهره على هذا يبقى فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يزوجان
الصغيرة لانفسهما لان فعلهما حكم كما مر وهذا لا يظهر في المولى المعتق فقرانه معهما في الدكر وان ظهر بالنسبة
الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة المفهومة من التقيد بالكبيرة فلذا قال فليحترق فافهم والذي
يظهر أنه لا مانع من تزويج المولى المعتق معتقته الصغيرة لنفسه حيث لا ولي أقرب منه لانه حينئذ هو الولي المجبر
فيكون أصيلاً من جانبه ولياً من جانبها كإبن العم فيكون داخل تحت قوله لم ويتولى طرفي النكاح واحد ليس
بفضولي من جانب ولا يعارض ذلك عبارة الجوهره التي هي غير محترمة اذ لولا وجود المانع في الحاكم وهو أن
فعله حكم لكان داخل تحت هذه المساعدة ولا مانع في المولى فسبق داخل تحتها أيضاً لو كان المولى
كالحاكم يلزم أن لا يملك تزويجها من ابنه ونحوه من لا تقبل شهادته له وبخلافه ما في الفتح عن التجنيس

سبحي في البسوع توقف عقوده
كلها ان لها مجيز حالة العقد
والاستئذان (ولا ابن العم أن يزوج
بنت عمه الصغيرة) فلو كبيرة فلا
بد من الاستئذان حتى لو تزوجها
بلا استئذان فسكت أو أنصحت
بالرضى لا يجوز عندهما وقال أبو
يوسف يجوز وكذا المولى المعتق
والحاكم والسلطان جوهره
يعني بخلاف الصغيرة كما مر فليحترق

لوزوج المضايف الصغيرة التي هو وليها من ابنه لا يجوز الوكيل بخلاف سائر الولايا لان تصرف
 القاضي بحكم وحكمه لابنه لا يجوز بخلاف تصرف الولي ١٥ فقوله بخلاف سائر الولايا يشمل المولى المعتق
 فهذا صريح في أنه ليس كالمضايف (تنبيه) تقدم أن المعتق آخر العصابات وأن له ولاية التزويج ولو كان
 امرأة ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبته من النسب على ترتيبهم كما في الفتح وحيث علمت أن له تزويج الصغيرة لنفسه
 فكذلك بنوه وعصبته وكذا لو كان امرأة تزوج معتقها الصغير لنفسها والله تعالى أعلم (قوله من نفسه)
 في المغرب تزوجته امرأة وتزوجت امرأة وليس في كلامهم تزوجت بامرأة ولا زوجت منه امرأة (قوله
 فان له ذلك) أي تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود أو يذكرا اسمها واسم أبيها وجدها وتكون حاضرة
 متنبية قس في الإشارة إليها وعند المصنف لا يشترط كل ذلك بل يكفي قوله تزوجت نفسي من موكلتي
 كما بسطه في الفتح والبحر وقد منّا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم إن قول الشارح فان له أخرج
 المحرر المتن عن أصله ولا يضر ذلك لأنه لم يفسد اللفظ وانما زاده لاصلاح المتن فان قول المصنف كما لو وكيل
 المكاف فيه التشبيه بمسألة ابن العثم وما مصدرية أو كافة وللوكيل خبر مقدم والمصدر المتبكي من أن وصلتها
 مبتدأ مؤخر واسم الإشارة بدل منه وفيه أمران الأول اطلاق الوكيل مع أن المراد منه وكيل مقيد
 بأن تزويجها من نفسه والنسب في زيادة اسم الإشارة فأصلح الشارح الأول بزيادة قوله الذي وكلمته
 في الثاني بزيادة قوله فان له وحينئذ فتوله الوكيل خبر مبتدأ محذوف تقديره أن يزوجه من نفسه ولم يصرح به
 دلالة التشبيه عليه وقوله الذي وكلمته الخ نعم الوكيل ولا يخفى حسن هذا السبك نعم يمكن اصلاح
 كلام المتن بدونه بجعل اسم الإشارة مبتدأ وللوكيل خبره وقوله أن يزوجهما على تقدير الباء الجارة متعلق
 بالوكيل وهذا وإن صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلل في كلام الشارح فافهم (قوله
 من رجل) أي غير معين وكذا المعين بالأولى وفي الهندية عن المحيط رجل وكل امرأة أن تزوجه فزوجت
 نفسها منه لا يجوز ١٥ (قوله فزوجها من نفسه) وكذا لو تزوجهما من أبيه أو ابنه عند أبي حنيفة كما قدمناه
 عن الجرجاني الوكيل لا يعقد مع من لا تقبل شهادته للثمة (قوله لانها الخ) يومهم الجواز لو تزوجهما
 من أبيه أو ابنه وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكلمته أن يتصرف في أمرها) لأنه لو أمرته بتزويجها لملك
 أن يزوجهما من نفسه فهذا أولى هندية عن الجرجاني قلت ومقتضى التعليل صحة تزويجها من غيره وينبغي
 تعييده بالقرينة وينبغي أنه لو قامت قرينة على ارادة تزويجها منه أنه يصح كالخطب لنفسه فقالت أنت وكيل
 في أمورتي (قوله أو قالت له) في غالب النسخ باو وفي بعضها بالواو والأول هو الموافق لما في البحر وغيره
 فهو في مسألة ثانية ونقل المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى أنه يصح قال البرزوي لعل هذا القائل ذهب
 إلى أنها علمت من الوكيل أنه يريد تزويجها فينشد يجوز (قوله لم يصح) أي لم يفتد بل يتوقف على إجازتها
 لأنه صار فصوليا من جانبها (قوله والاصل الخ) بيانه أن قولها وكلمتك أن تزوجني من رجل الكاف فيه
 للخطاب فصار الوكيل معرفة وقد ذكرت رجلا منكرا والمعرّف غيره وكذا قولها من شئت فانه يعني أي رجل
 شئت به (قوله وأحد العاقدين) هو العاقد لنفسه كافي البصر أي سواء كان أصيلا أو وليا أو وكلا فانه
 علم قد لنفسه بمعنى أنه غير فضولي تأمل وانظر ما لو كان فضوليا بأن كان كل من العاقدين فضولين والظاهر
 أن الشرط قيام المعقود لهما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويزاد الثمن
 إن كان عرضا كما في البحر فافهم (قوله كاسيحي) أي في البيوع (قوله لا يملك نقض النكاح) أي
 لا فلول ولا فعلا قال في الثانية العاقدون في الفسخ أربعة عاقد لا يملك الفسخ قولوا وفعلا وهو الفضولي حتى
 لو تزوج رجلا امرأته بلا اذنه ثم قال قبل إجازته فسخت لا يفسخ وكذا لو تزوجه اختا يتوقف الثاني ولا يكون
 فسخا إلا للأول وعاقده يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل بنكاح معينة إذا خاطب عنها فضولي فهذا الوكيل يملك الفسخ
 بالقول ولو تزوجه اختا لا يفسخ الأول وعاقده يفسخ بالفعل فقط وهو الفضولي إذا تزوج رجلا امرأته بلا اذنه
 ثم وكلمته الرجل أن يزوجه امرأة غير معينة فزوجته اخت الأولى يفسخ نكاح الأولى ولو فسخته بالقول لا يصح
 وعاقده يفسخ بها وهو الوكيل بتزويج امرأة بعينها إذا تزوجه امرأة خاطب عنها فضولي فان فسخته الوكيل
 أو تزوجه اختا يفسخ (قوله بخلاف البيع) والفرق أنه بالبيع تلحقه العهدة فله الرجوع كأنه لا يفسخ

(من نفسه) فيكون أصيلا من
 جانب وليها من آخر (كما لو وكيل)
 الذي وكلمته أن يزوجهما من نفسه
 فان له ذلك فيكون أصيلا من
 جانب وكيلا من آخر
 بخلاف ما لو وكلمته بتزويجها من
 رجل فزوجها من نفسه لانها
 ذهبت من زوجها لا تزوجا (أو وكلمته
 أن يتصرف في أمرها أو قالت له
 تزوج نفسي من شئت) لم يصح
 تزويجها من نفسه كافي الثانية
 والاصل أن الوكيل معرفة
 بالخطاب فلا يدخل تحت النكرة
 (ولو أجاز من له الإجازة نكاح
 الفضولي بعد موته صح) لان
 الشرط قيام المعقود له وأحد
 العاقدين لنفسه فقط بخلاف
 إجازة بيعه فانه يشترط قيام
 أربعة أشياء كاسيحي (فروع)
 الفضولي قبل الإجازة لا يملك نقض
 النكاح بخلاف البيع يشترط
 لزوم عقد الوكيل

بمخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقوده عمادية (قوله موافقته في المهر المسمى) قدّمنا الكلام عليه عند قوله بمعيّنة (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل أصل المبسوط قال اذا أرسل الى المرأة رسولا حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً فقال ان فلاناً يسألك أن تزوجه نفسك فاشهدت أنها تزوجه وسمع الشهود كلامهما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه بينة فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لما لم تثبت كان الآخر فضولاً ولم يرض الزوج بصنعه ولا يحنى أن مثل هذا يعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كلها تجري في الوكيل اهـ. وقدّمنا أول النكاح أحكام التزوج بارسال الكتاب والله تعالى أعلم

* (باب المهر) *

كما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد فكان حكماً كذا في العناية واعترضه في السعدية بأن المسمى من أحكامه أيضاً وأجاب في النهر بأنه انما خص مهر المثل لاق حكم الشيء هو أثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانه مقامه للتراضي به ثم عرّف المهر في العناية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلته البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطئ بشبهة ومن ثم عرّفه بعضهم بأنه اسم لما تصفقه المرأة بعقد النكاح أو بالوطئ وأجاب في النهر بأن المعترف مهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل (قوله ومن أسمائه الخ) فأعاد أن له أسماء غير هاء كالأجر والعلاق والحباء قال في النهر وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر تحلة وفريضة * حباء وأجر ثم عرّف علاق

لكنه لم يذكر العطية والصدقة (قوله وفي استيلاء الجوهرة) أي في باب الاستيلاء من الجوهرة نقلاً عن الامام السرخسي (قوله في الخرائر مهر المثل) سيأتى تفسيره وتفصيله (قوله وفي الاماء الخ) أي عشر قيمة الامة ان كانت بكر او نصف عشر قيمتها ان كانت ثيباً والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشرة ونصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا يتقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قلت وقال في الفيض بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجواهرى يتطرق الى مثل تلك الجارية جالاً ومولى بكم تتزوج فيعتبر بذلك وهو المختار اهـ والظاهر أن هذا هو المراد من قوله الا في عند ذكر مهر المثل أن مهر الامة قدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العقر هو مهر مثلها في الجبال أي ما يرغب به في مثلها جالاً فقط وأما ما قيل ما يستأجر به مثلها للزنا لو جاز فليس معناه بل العادة أن ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثاني للبقاء بخلاف الاول اهـ (قوله لحديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح البدر في باب الكفاة (قوله ورواية الاقل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضعفة الاحديث التمس ولو خاتمنا من حديث يجب حملها على انه المجمل وذلك لان العادة عندهم تجهيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يتقدم شيئاً لها ثم كسبها صلى الله عليه وسلم عليها أن يدخل بها طمعة رضى الله تعالى عنهم حتى يعطيها فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال أعطها درعك فأعطاه درعه رواه أبو داود والنسائي ومعلوم أن الصداق كان أربع مائة درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أحرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل امرأته على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً رواه أبو داود فيصير المنع المذكور على النذب أي نذب تقديم شيء ما دخلاً للمصرة عليها تألفاً لقلبها واذا كان ذلك معهوداً وجب حل ما خالف ما روينا عليه جميعاً من الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خاتمنا من حديث لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده تزوجتكها بما معك من القرآن فان حل على تعليمها بما معها أو نفي المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن تبغوا بأموالكم فقيدهم الا حلال بالاتباع بما مال فوجب كون الخبر غير مخالف له والا لم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة وتعمام ذلك مبسوط في الفتح (قوله فضة) تميز منصوب أو مجرور فدراهم تميز لعشرة وفضة تميز

موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

* (باب المهر) *

ومن أسمائه الصداق والصدقة والتحلة والعطية والعقروفي استيلاء الجوهرة العقر في الخرائر مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة الثيب (أقله عشرة دراهم) لحديث البيهقي وغيره لامهر أقل من عشرة دراهم ورواية الاقل تحمل على المجمل فضة

لدرهم على أن المراد بها آلة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن ط
(قوله سبعة مثاقيل) هو أن يكون كل درهم أربعة عشر قيراطا شربلا لية (قوله مضروبة كانت أولا)
فلوسى عشرة تبر أو عرضا قيمته عشرة تبر لا مضروبة صح وانما اشترط المصكوك في نصاب السرقلة للقطع تقريبا
لوجود الحد بحر (قوله ولودينا) أى في ذمتها أو في ذمة غيرها أما الأول فظاهر وأما الثاني فكمالوتزوجها
على عشرة له على زيد فانه يصح وتأخذها من أيهما شاءت فان اتبعت المديون أجبر الزوج على أن يوكلها بالقبض
منه كما في النهر أى لتلازم تلك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا اضيف التكاح الى دراهم
في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل لتلا يكون تلك الدين من غير من
عليه الدين ويبان ذلك في الذخيرة (قوله أو عرضا) وكذا الوضعة كسكنى داره وركوب دابته وزراعة
أرضه حيث علت المدة كما في الهندية قلت ولا بد من كونها مما يستحق المال بمقابلتها يخرج ما يأتي من عدم صحة
التسمية في خدمة الزوج الحزلهما وتعليم القرآن (قوله قيمته عشرة وقت العقد) أى وان صارت يوم التسليم
ثمانية فليس إياها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل
والموزون لان ما جعل مهر الم يتغير في نفسه وانما التغير في رغبات الناس بحر عن البدائع (قوله أما في
ضمانها الخ) يعنى أما الحكم في ضمانها الخ وذلك كما لو تزوجها على نوب وقيمتها عشرة فقبضته وقيمتها عشرة
وطلقها قبل الدخول والثوب مستهلك وقت عشرة لانه اتحادا في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض بحر
عن المحط والهلاك كالاستهلاك لانها اذا لم تؤخذ عازا في قيمته بعد القبض في الاستهلاك في الهلاك بالاولى
وأفاد أنه لو فاعنا تعتبر قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له أخذه منها ليعطيها نصف قيمته بل ان كان
مما لا يعيب بالقصة كمكيل وموزون أخذ نصفه والا بقى مشتركا بعد القضاء أو الرضاء لماسأى من أنه لو كان
مسئلا لم يطل ملكها ويتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضاء حتى ينفذ تصرفها فيه قبل ذلك لا تصرفه
كذا أفاده السيد محمد أبو السعود وأفاد أيضا أنها لو أرادت أن تعطيه نصف قيمته فالتظاهر به يجبر على القبول
قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء أو الرضاء لا وجه لاجباره لان له ترك المطالبة بالكلية وكذا بعده اذا صار مشتركا
لا وجه لاجباره على قبول قيمة حصته فافهم (قوله وتجب العشرة ان سماها الخ) هذا ان لم تكسده الدراهم
المسماة فلو كسدت وصار النقد غير هاف عليه قيمتها يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يطل بكساد الثمن
فخرج (قوله ويجب الاكثر) أى بانها ما بلغ فالتقدير بالعشرة لمنع النقصان (قوله ويتأكد) أى
الواجب من العشرة أو الاكثر وأفاد أن المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردها أو تقييلها انه
أو تنصفه بطلاقها قبل الدخول وانما يتأكد كدروم تمامه بالوطى ونحوه وبه ظهر أن ما في الدر من ان قوله عند
وطى متعلق بالوجوب غير مسلم كما أفاده في الشربلا لية قال في البدائع واذا تأكد كد المهر بما ذكر لا يسقط
بعد ذلك وان كانت الفرقة من قبلها لان البدل بعد تأكد كده لا يحتمل السقوط الا بالبراءة كالمثلن اذا تأكد بقبض
المبيع اه (قوله صحت) احتراز عن الخلوة الفاسدة كما سأتى بيانها (قوله من الزوج) متعلق بقوله
وطى أو خلوة على التنازع لا بقوله صحت حتى يرد أن شروط الصحة ليست من جانبها فقط فافهم (قوله أو تزوج
ثانيا) هذا مؤكدا رابع زاده في البحر بحثا بقوله وينبغي أن يراذ رابع وهو وجوب العدة عليها منه فيما لو طلقها
بأنها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فوق
الخلوة اه وأقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيما قبله وهو الوطى لماسأى في باب العدة من انه في هذه
الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول لبقاء أثره وهو العدة وهذه
احدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني (قوله أو ازالة بكارتها الخ)
هذا مؤكدا خامس زاده في البحر أيضا حيث قال وينبغي أن يراذ خامس وهو ما لو أزال بكارتها بجبر ونحوه فان لها
كمال المهر كما صرح حواه بخلاف ما اذا أزالها بدفعة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولو دفعها لأجنبي
فزال بكارتها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبى نصف صداق مثلها اه
وأقره في النهر أيضا وفيه بحث أيضا فان الذي يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لان العادة أن ازالة البكارة
بجبر ونحوه كما صبح انما تكون في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف ازلتها بدفعة فان المراد حصولها

وزن سبعة) مثاقيل كما في الزكاة
(مضروبة كانت أولا) ولودينا
أو عرضا قيمته عشرة وقت العقد
أما في ضمانها بطلاق قبل الوطء
فيوم القبض (وتجب) العشرة
(ان سماها أو دونها) يجب
(الاكثر منها ان سمي) الاكثر

ويتأكد عند وطاء أو خلوة صحت

من الزوج (أو موت أحدهما)
أو تزوج ثانيا في العدة أو ازالة
بكارتها بجبر بخلاف ازلتها
بدفعة فانه يجب النصف بطلاق
قبل وطاء

في غير خلوة ثم رأيت ما يفيد ذلك في جنبايات الفتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولودفع امرأته ولم يدخل
 بها فذهب عذرتها ثم أطلقها فعليه نصف المهر ولودفع امرأة الغير وذهب عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها
 مهران اه أي مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع كما في جنبايات الخانية فقوله ولودفع
 امرأته ولم يدخل بها ذلك في جنبايات الخانية ومثله في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع
 ومثله إلى أن مسألة الحجر في الخلوة إذا لا يظهر الفرق بين مجزئ إذا اتها بجبراً ودفعه ويدل عليه أن المقادير
 يجب أن نصف المهر في مسألة الدفع أن الزوج لا ضمان عليه في إزالة بكاره الزوجة بأي سبب كان لأن وجوب
 نصف المهر عليه إنما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والالوجب عليه مهر آخر لا زال اتها بالدفع كما في مسألة
 امرأة الغير وبه علم أن لزوم كمال المهر فيما لو أزالها بجبراً إنما هو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا بسبب أزالها بالحجر
 والالكان الواجب عليه مهران حتى لو كان قد ضربها بجبراً بدون خلوة فأزال بكارها لا يلزمه شيء لا زالة
 البكاره فإذا أطلقها قبل الخلوة أيضاً فعليه نصف المهر بحكم الطلاق كما في مسألة الدفع ويدل أيضاً على ما قلنا من
 عدم الفرق بين أزالها بجبراً أو دفعه أنه صرح في الخانية بأنه لو دفع بكراً أجنبية صغيرة أو كبيرة فذهب عذرتها
 لزومه المهر وذكره في الوأزالها بجبراً أو نحوه فلم يفرق بين الدفع والحجر في الأجنبية فعلم أن الفرق بينهما في الزوجة
 من حيث الخلوة وعدمها إذا لا شيء على الزوج في مجزئ أزالها بالدفع للملكه ذلك بالعقد فلا وجه لضمائه به بخلاف
 الأجنبية وحيث لم يلزمه شيء بمجزئ الدفع لا يلزمه شيء أيضاً بمجزئ أزالها بالحجر ونحوه إذا لفرق بين آلة والآلة في
 هذه الزالة فالدفع غير قيد ثم رأيت في جنبايات أحكام الصغار صرح بأن الزوج لو أزال عذرتها بالاصبع
 لا يضمن ويعذر اه ومقتضاه أنه مكرره فقط وهل تنقضي الكراهة بسبب العجز عن الوصول إليها بكراً الظاهر
 لا فإنه يكون عنيماً بذلك ويكون لها حق التفريق ولو جاز ذلك لما ثبتت عنه بذلك العجز والله أعلم فافهم (قوله
 فعلى الأجنبية أيضاً) أي كما أن على الزوج نصف المسمى كما مر عن الجبر (قوله ان طلقها) أي طلقها
 زوجها (قوله نهر مجزئ) راجع إلى قوله والافكه وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع
 أخرى فزالت بكارها وجب عليها مهر المثل اه وهو باطلاً بهيم مالو كانت المدفوعة متروجة فيستفاد منه
 وجوبه على الأجنبية كما لا فيما إذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول قد بره انتهى كلام النهر وفيه أن عبارة جامع
 الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقاً من غير تفصيل بين ما إذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها
 كما لا يخفى وحيث تدعى بعرض إيجابهم نصف مهر المثل على الأجنبية فيما إذا أطلقها الزوج قبل الدخول اه ح
 وما في جامع الفصولين هو المذهب المذكور في الخانية والبرازية وغيرهما وهو الوجه لما علمت من أن إزالة البكاره
 من أجنبي غير الزوج توجب مهر المثل على المنزل سواء كانت بدفع أو مجزئ وذلك لا ينافي وجوب نصف المسمى على
 الزوج بطلاقها قبل الدخول لاختلاف السبب فإن سبب إيجاب المهر كاملاً على الدافع الجنائية وسبب إيجاب
 النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج من نصف الجنائية حتى أوجب النصف على الجاني لزم
 أن لا يجب على الجاني شيء إذا أطلقها الزوج بعد الخلوة الصريحة لوجوب المهر كاملاً على الزوج هذا وفي المنع عن
 جواهر الفتاوى ولو اقتضى مجنون بكاره امرأة باصبع فقد أشار في المبسوط والجامع الصغير إذا اقتضاها كرها
 باصبع أو جبراً وآلة مخصوصة حتى أفضاها فعليه المهر ولو كان مشايخنا يذكرون أن هذا وقع سهواً فلا يجب
 إلا بالآلة الموضوعية لقضاء الشهوة والوطى ويجب الأرض في ماله اه قلت وهذا مشكل فإن الاقتضا
 إزالة البكاره والإفضاء خلط مسلکی البول والغائط والمشهور في الكتب المعتمدة المتداولة أن موجب الأول
 مهر المثل ولو بغير آلة الوطى كما علمته مما قد متناه وموجب الثاني الدية كاملة إن لم تستمسك البول والاقتضا
 لأنها جارية جافقة وهذا لو من أجنبي فلو من الزوج لم يجب في الأول ضمان كما مر وكذا في الثاني عندهما خلافاً
 لا ييوسف حيث جعل الزوج فيه كالأجنبي واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بأن الواجب في سلس البول الدية
 وردته الشربلاني في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطال في ذلك والله تعالى أعلم (قوله ويجب
 نصفه) أي نصف المهر المذكور وهو العشرة إن سماها أو دونها أو لا أكثر منها إن سماها والمتبادر التسمية
 وقت العقد فخرج ما فرض أو زيد بعد العقد فإنه لا ينفذ كالتعدي كإساق وفي البدائع ولو شرط مع المسمى
 ما ليس بمال بأن تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الأخرى أو على أن لا يخرجها من بلد هاتم طلقها

ولو الدفع من أجنبي فعلى الأجنبي
 أيضاً نصف مهر مثلها إن طلق
 قبل الدخول والآخر كله نهر مجزئ
 (و) يجب (نصفه)

قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يق به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق
 قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فينصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا مجهولا كان يهدى لها
 هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يق بالهدية يجب مهر المثل ولا يدخل لمهر المثل
 في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره هذا الشرط وكذا لو تزوجها على ألف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل
 انتهى (قوله بطلاق) الباء للمصاحبة لا للسببية لما مر من أن الوجوب بالعقد أفاده في الشرع بلالية
 ولو قال بكل فرقة من قبله لم يعمل مثل ردة وزناه وتقبيله ومعاقبته لأن امرأته وبنتها قبل الخلوة تهستأنى عن
 النظم (قوله قبل وطئ أو خلوة) هو معنى قول الشيخ قبل الدخول فإن الدخول يشمل الخلوة أيضا لأنها
 دخول حكمي كما في الجرح الخبي وبسبب أن القول لها لو أدعت الدخول وأنكره لأنها تنكر سقوط
 النصف (قوله ولو كان نكحها الخ) تقرير على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سمي مادونها
 كما قررناه فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لانه لما سمي ما قيمته دون العشرة لزم حصة أخرى تكمله العشرة
 ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى ملك الزوج) أي
 ولو كان تبرع به عنه آخر وإذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد اليه الكل قال في الجرح عن القنية لو تبرع
 بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الاقل والكل في الثاني
 الى ملك الزوج بخلاف المتبرع به قضاء الدين اذا رضع السبب يعود الى ملك القاضى ان كان بغير أمره (قوله
 بغير الطلاق) أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضا (قوله اذا لم يكن مسلما لها) وكذا اذا كان
 ديناً لم تقبضه فإنه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كما في البدائع (قوله بل توقف عوده الخ) أي
 عود النصف الى ملكه لان العقد وان انسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسليم الحاصل بالعقد وانه من اسباب
 الملك فلا يزول الملك الا بالفسخ من القاضى لانه فسخ لسبب الملك أو بتسليمها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع
 (قوله عبد المهر) مفعول العتق والمراد نصفه وكذا كله بالاولى اذا لاحق له في النصف الا آخر (قوله بعد
 طلاقها قبله) الطرفان متعلقان بعق (قوله ونحوه) المراد به الرضا اه ح (قوله لعدم ملكه قبله)
 أي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضى بعد العتق بالنصف لا ينفذ ذلك العتق لانه عتق سبق ملكه
 كالمقبوض بشرأ فاسد اذا أعتقه البائع ثم رده عليه لا ينفذ ذلك العتق الذي كان قبل الرد فتح (قوله ونفذ
 تصرف المرأة) من جهة المقتزع على قوله بل توقف الخ ط وشمل التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله
 أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليها نصف قيمة الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد تعذر عليها ارداد النصف
 بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت بجر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة
 المهر) تعديل لما استفيد من التقييد بالاصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لا تضمن الزيادة لكن في المسألة
 تنص لان الزيادة في المهر اما متصلة متولدة من الاصل كسكن الجارية وبجالاتها وأثمار الشجر وأغير متولدة
 كصبغ الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولدة كالولد والتمرا اذا جذأ وأغير متولدة كالسب والغلة وكل
 اما أن يكون قبل القبض فيتنصف الا الغير المتولدة بقسميها أو بعده فلا يتنصف فالاقسام ثمانية كما في التهر وغيره
 والحاصل أن الزيادة لا تتنصف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقاً وقبله ان كانت غير متولدة متصلة
 أو منفصلة فكان الاولى للشارح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم أن هذا
 كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصف كالاصل وان بعد القبض فان كان
 بعد القضاء للزوج بالنصف فكذلك والا فالمر في يدها كالمقبوض بعد فاسد لانه فسد ملكها بالنصف
 بالطلاق كما في البدائع وبقي مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذكورة في البحر والهر (قوله
 قبل القبض) ظرف لقوله تنصف والواقع في التهر وغيره جعله ظرفاً للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويصح
 جعل الطرف متعلقاً بمحذوف حال من زيادة فتحد العبارتان (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر
 شاعر اه ح (قوله هو أن يزوجه الخ) قال في التهر وهو أن يشاعر الرجل أي يزوجه حرمة على أن
 يزوجه الاخر حرمة ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل صداق عن الاخر وهذا القيد
 لا بد منه في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال تزوجتك بنتي على أن تزوجني بشك فقبل أو على أن

بطلاق قبل وطئ أو خلوة) فلو كان
 تمسكها على ما قيمته خمسة
 كان لها نصفه ودرهمان ونصف
 وعاد النصف الى ملك الزوج
 بغير الطلاق اذا لم يكن مسلماً لها
 وان كان مسلماً لها لم يطل ملكها
 منه بل (توقف) عوده الى ملكه
 (على القضاء أو الرضى) فلهذا
 (لانفاذ لعنته) أي الزوج (عبد
 المهر بعد طلاقها قبله) أي قبل
 القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله
 (ونفذ تصرف المرأة) قبله في الكل
 لبقا مملكتها) وعليها نصف قيمة
 الاصل يوم القبض لان زيادة
 المهر المنفصلة تنصف قبل القبض
 لا بعد (ووجب مهر المثل في
 الشغار) هو أن يزوجه بنته على أن
 يزوجه الاخر بنته أو أخته مثلاً

مطلب
 فكاح الشغار

يكون بضع بنتي صدا قال بنتك فلم يقبل الآخر بل روجه بنته ولم يجعلها صدا قال يكن شغارا بل نكاحا صحيحا انفلجا
وان وجب مهر المثل في الكل لما نه سمي ما لا يصلح صداقا وأصل الشغار الخلق يقال بلدة شاعرة اذا خلقت عن
السلطان والمراد هنا الخلق عن المهر لانهما بهذا الشرط كأنهما اخليا البضع عنه نهر (قوله معاوضة
بالعقدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كما في الحواشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوض
الآخر مع القبول من العاقد الآخر كما يشير اليه لفظ المضاعلة فاحترز عما اذا لم يصرح بكون كل بضع عوض
البضع الآخر أو صرح به أحدهما وقال الآخر زوجتك بنتي كما مر (قوله وهو منهي عنه تعلقه عن المهر الخ)
جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا من النبي عن نكاح الشغار والنهي يقتضي
فساد المنهي عنه والجواب ان متعلق النبي سمي الشغار لما خوذ في مفهومه خلوه عن المهر وكون البضع
صداقا ونحن قائلون بنتي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعا فلا ثبت النكاح كذلك بل ينطه فيبقى نكاحا
مسمى فيه ما لا يصلح مهورا فيعقد موجب المهر المثل كما سمي فيه خرا وخزير فها هو متعلق النبي لم تثبته وما اثبتناه
لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته وتامه في الفتح زاد الزيلعي أو هو أي النبي محمول على الكراهة اه
أي والكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شغارا حقيقة وان سلم فالنهي على
معنى الكراهة فيكون الشرع أوجب فيه أمرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النبي والثاني من
الدلالة على ان ما سمي فيه ما لا يصلح مهورا ينعقد موجب المهر المثل وهذا الثاني دليل على حل النبي على
الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير اندفع ما أورد من أن حله على الكراهة يقتضي أن الشغار لا غير
منهي عنه لا يجابنا فيه مهر المثل ووجه الدفع انه اذا حل النبي على معنى الفساد فكونه غير منهي إلا أن أي
بعد ايجاب مهر المثل مسلم وان حل على معنى الكراهة فالنهي باق فافهم (قوله وفي خدمة زوج حر) أي
يجب مهر المثل عندهما في جعله المهر خدمته اياها سنة وقال محمد لها قيمة الخدمة قد بالخدمة لانه لو تزوجها على
سكنى داره أو ركوب دابته أو الحمل عليها أو على أن تزرع أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صحت
التسمية لان هذه المنافع مال أو ألحق به للحاجة نهر عن البدائع واحترز بالحر عن العبد كما يأتي في قوله ولها
خدمته لو عسدا وزاد قوله أو أمة لقول النهر ان الظاهر من كلامهم انه لا فرق بينها وبين الحرزة بل التنافي
المعلل به أقوى في الامة منه في الحرزة (قوله سنة) انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فاذا لم تصح
في المعينة ففي المجهولة بالاولى ط (قوله لان فيه قلب الموضوع) لان موضوع الزوجية أن تكون هي
خادمة له لا بالعكس فانه حرام لما فيه من الاهانة والاذلال كما يأتي فقد سمي ما لا يصلح مهورا فصح العقد ووجب
مهر المثل قال في النهر واختلفت الروايات في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد في تمضها خدمة وعدمه فعلى
رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن سماعة انه يجوز ألا ترى ان الابن لو استأجر أباة للخدمة
لا يجوز ولو استأجره للرعي والزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد قوي ومن هنا قال المصنف في كافيته بعد
ذكر رواية الاصل الصواب أن يسلم لها اجاعا اه (قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لان عادتهم في مثل
هذه العبارة تضعيف المقول والتبري عنه وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ) البحث لصاحب النهر
قال الرجى والظاهر ان ولها يضمن اياها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف سيدها لانه المستحق لمهر أتمه والظاهر هنا
الاتفاق على صحة التزويج بخلاف خدمته لها اه قلت للكن في البحر عن الظهيرية لو تزوجها على أن يهب
لها ألف درهم لها مهر المثل وهب له أو لافان وهب كان له أن يرجع في هيبته اه ومقتضاه وجوب مهر المثل
في خدمة ولها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعيب عليه السلام ولو فعل الزوج ما سمي ينبغي أن يجب
له أجر المثل على ولها كما قالوا فلو قال له اعمل معي في كرمي لأزوجك ابنتي فعمل ولم يزوج له أجر المثل تأمل
(قوله كصحة شعيب) فانه زوج موسى عليهما السلام بنته على أن يرعى له غنمه ثمانين سنين وقد قصه الله تعالى
علينا بلا انكار فكان شرعا لتا وقد استدلل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رعي غنمها ورده
في الفتح بأنه انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهو منتقاه وتبعه في البحر ومفاده صحة
الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب (قوله على خدمة عبده) أي عبد الزوج أي خدمة عبده اياها
فالمصدر مضاف لفعله وكذا ما بعده (قوله أو حر آخر برضاه) في الغاية عن المحيط لو تزوجها على خدمة

معاوضة بالعقدين وهو منهي
عنه تعلقه عن المهر فاجبنا فيه
مهر المثل فلم يبق شغارا (و) في
(خدمة زوج حر) سنة (للامهار)
لحرزة أو أمة لان فيه قلب الموضوع
كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها
على أن يخدم سيدها أو ولها
كقصة شعيب مع موسى كصحته
على خدمة عبده أو أتمه أو عبده
الغير برضى مولاه أو حر آخر
برضاه

حر آخر فالصحيح محته وترجع على الزوج بقية خدمته اه قال في الفتح وهذا يشير الى انه لا يخدمها فاما لانه
 اجنبي لا يؤمن الانكشاف عليه مع مخالطة للخدمة واما ان يكون مراده اذا كان غيباً أمر ذلك المحترم قال
 بعد كلام ويجب أن يتعارفان لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمة الخدمة وان بأمره فان كانت خدمة معينة
 تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والفتنة وجب أن تمتنع وتعطى هي قيمتها ولا تستدعي ذلك وجب
 تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك المحترق نصير الحق به لانه اجبر وحده فان صرفته
 في الاول فكالاول أو في الثاني فكالثاني اه أي ان صرفته واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي المخالطة
 فكالاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فخكمه كالثاني من وجوب تسليم
 الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب مهر المثل فيما تزوجها على أن يعلمها القرآن أو يفهمه من
 الطاعات لأن المسمى ليس بمال بذائع أي لعدم صحة الاستتجار عليها عند اثنتي عشرة (قوله وبأن تزوجت
 بمالك) أي الوارد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم النفس ولو خاف من حديد فالتس
 فلم يجد شيئاً فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور مماها
 فقال عليه الصلاة والسلام قد علمتكمها بما معكم من القرآن ويرى انكم تسميتموها وتزوجهنكمها عن الزبلي
 (قوله للسبيية أو لتعليل) أي بسبب أو لأجل انك من أهل القرآن فليست الباء متعينة للعوض (قوله
 لكن في النهر) أصله لصاحب البحر حيث قال وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على
 جواز الاستتجار لتعليم القرآن والفقه فينبغي أن يصح تسميته مهراً لان ما جازاً أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع
 جاز تسميته صداقاً كما قد مناه عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير اه انه لما جاوز الشافعي أخذ الاجرة على
 تعليم القرآن صحح تسميته مهراً فكذلك يقول يلزم على المقتضى به صحة تسميته صداقاً ولم أر من تعرض له والله الموفق
 للصواب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة تلحق به الى صحة تسميته بل تسمية غيره تغني بخلاف الحاجة
 الى تعليم القرآن فانها تحققه للتكامل عن الخيرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين أفتوا بجواز
 الاستتجار على التعليم للضرورة كما صرحوا به ولهداهم جزاء على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها من الضرورة
 انما هي على لاصل جواز الاستتجار ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها وحيث جاز على التعليم للضرورة
 صحت تسميته مهراً لان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن
 يقال مثله في تسمية السكنى مثلاً ان تسمية غيرها تغني عنها مع ان الزوجة قد تكون محتاجة الى التعليم دون
 السكنى والمال واعترض أيضاً في الشربة لانية بأنه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة اه ما وليست من مشتركة
 مصالحهما أي بخلاف رعى عنها وزراعة أرضها فانه وان كان خدمة لها ~~لكن~~ من المصالح المشتركة بينهما
 وينهاو أجب عليه الشرح عبد الحى بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما
 يمنع لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لان معلم القرآن لا يعتد خادماً للمتعلم شرعاً ولا عرفاً اه قلت
 ويؤيده انهم لم يجعلوا الاستتجار الابن أباه لرى الغنم والزراعة خدمة ولو كان رعى الغنم خدمة ورذيله لم يفعل
 نبياً وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كباقي الحرف الغير المستزلة بقصد بها الاكتساب فكذلك التعليم
 لا يسمى خدمة بالاولى (تنبيه) قال في النهر والظاهر انه يلزمه تعليم كل القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة
 البعض والحفظ ليس من مضمومه كما لا يخفى اه أي فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها (قوله
 ولها خدمته) لان الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كأنه يخدم المولى حقيقة بغير فليس فيه قلب الموضوع
 اه ح ولان استخدام زوجته اياه ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام والابتذال لكونه مملوكاً مطلقاً باليهام
 بدائع (قوله مأذوناً في ذلك) أي في التزوج على خدمته فلو بلاذن مولاه لم يصح العقد (قوله أما المحتر
 أي الزوج المحتر (قوله نخدمته لها حرام) أي اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل
 على ذلك عطف الاستخدام عليه ط (قوله وكذا استخدام) صرح به في البدائع أيضاً وقال ولهذا لا يجوز
 للابن أن يستأجر أباه للخدمة قال في البحر وحاصله انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله فيما
 اذالم يسم مهراً) أي لم يسم تسمية صحيحة أو سكت عنه نهر فدخل فيه ما لو سمي غير مال كخمر ونحوه
 أو مجهول الجنس كدابة وتوب قال في البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على ألف على أن ترد اليه ألفاً

(أو في) (تعليم القرآن) للنص
 بالابتغاء بالمال وبإزاء زوجتك بما
 معك من القرآن للسبيية أو لتعليل
 لكن في النهر ينبغي أن يصح على
 قول المتأخرين (ولها خدمته لو)
 كان الزوج (عبدًا) مأذوناً في
 ذلك أما المحتر نخدمته لها حرام
 لما فيه من الاهانة والاذلال وكذا
 استخدام نهر عن البدائع (وكذا
 يجب) مهر المثل (فيما اذالم يسم)
 مهراً

أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبْدِهَا أَوْ قَالَتْ زَوَّجْتُكَ نَفْسِي بِخَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ بَرَأْتُكَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَكْمِهَا
 أَوْ حَكْمِهَا أَوْ حَكْمِ رَجُلٍ آخَرَ أَوْ عَلَى مَا فِي بَطْنِ جَارِيَتِهِ أَوْ غَنَاسِهِ أَوْ عَلَى أَنْ يَهَبَ لَهَا بِهَا أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ عَلَى تَأْخِيرِ
 الْمَدِينِ عَنْهَا سَنَةً وَالتَّأْخِيرُ بَاطِلٌ أَوْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فَلَانَ مِنَ الدِّينِ أَوْ عَلَى عَتَقِ أَخِيهَا أَوْ طَلَاقِ ضَرَّتِهَا وَلَيْسَ مِنْهُ مَا لَوْ
 تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبْدِهَا غَيْرَ لَوْ جَوِبَ قِيمَتُهُ إِذَا لَمْ يَجْزِ مَا لَكَ أَوْ عَلَى حِجَّةٍ لَوْ جَوِبَ قِيمَةُ حِجَّةٍ وَسَطَ لَمْ يَهْرَ الْمَثَلُ وَالْوَسْطُ
 بِرُكُوبِ الرَّاحِلَةِ أَوْ عَلَى عَتَقِ أَخِيهَا عَنْهَا النَّبُوتُ الْمَلِكُ لَهَا فِي الْإِخَاءِ اقْتِضَاءُ أَنْ تَزَوَّجَتْهُ بِمَثَلِ مَهْرِهَا وَهِيَ لَا يَعْلَمُ لِأَنَّهُ
 جَائِزٌ بِعَقْدِهِ وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا عَلِمَ أَهْلُ مَخْضَا بِاخْتِصَارِ (قَوْلُهُ أَوْ نَتَى) بِأَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا ط
 (قَوْلُهُ إِنْ وَطِئَ الزَّوْجُ) أَيُّ وَلَوْ حَكْمًا نَهَرَ أَيُّ بِالْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ فَانْهَازَ كَالْوَطِئِ فِي تَأْكِدِ الْمَهْرِ كَمَا سَيَأْتِي
 (قَوْلُهُ أَوْ مَاتَ عَنْهَا) قَالَ فِي الْجُرْلُوقِ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَكَ أَنْ تَزَوَّجَهَا كَمَا كَوْنُهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ أَهْ وَأَعْلَمُ
 أَنَّهُ إِذَا مَا تَجَمَّعَ عَنْهُ لَا يَتَذَنَّبُ شَيْءٌ وَعِنْدَهُ مَا يَقْضَى بِمَهْرِ الْمَثَلِ قَالَ السَّرْحِيُّ هَذَا إِذَا تَقَادَمَ الْعَهْدُ بِحَيْثُ
 يَتَعَذَّرُ عَلَى الْقَائِمِ الْوُقُوفُ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ أَمَا إِذَا لَمْ يَتَقَادَمْ يَقْضَى بِمَهْرِ الْمَثَلِ عِنْدَهُ أَيْ بِمَا جَوَى عَنْ الْبَرَجَنْدِيِّ
 أَبُو السَّعُودِ (قَبِيضُهُ) اسْتَفْتَى الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ الْمَصْنُفِ مِنَ الْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ عَمَّا لَوَطَّ بِتِ الْمَرْأَةِ مَهْرَ مَثَلِهَا قَبْلَ الْوَطِئِ
 أَوْ الْمَوْتِ هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا فَأَجَابَهُ عَنَّا الزَّيْلَعِيُّ بِمَنْ أَنْ مَهْرَ الْمَثَلِ يَجِبُ بِالْعَقْدِ وَلَهُذَا كَانَ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ بِهِ قَبْلَ
 الدَّخُولِ فَيَتَأَنَّ كَدَيْتُ قَرَّبَرُوتَ أَحَدَهُمَا أَوْ بِالْدَّخُولِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمَهْرِ الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ أَهْ وَبِهِ صَرَّحَ الْكَلَالُ
 وَابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُمَا وَقَدْ بَسَطَ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ قَرَأَ جَعَلَهَا (قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَتَرَاضِ) أَيُّ بَعْدَ الْعَقْدِ (قَوْلُهُ وَالَا)
 بِأَنْ تَرَاضِيَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ الْوَاجِبُ بِالْوَطِئِ أَوْ الْمَوْتِ أَوْ مَالُوطِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَتَجِبُ الْمَتْعَةُ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ
 وَمَا فَرَضَ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ زَيْدًا لَا يَنْصَفُ (قَوْلُهُ أَوْ سَمِيَ خِرًا أَوْ خَزِيرًا) أَيُّ سَمِيَ السُّلَمَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ أَمَا غَيْرُ
 الْمُسَمَّى فَيَسْمَى فِي بَابِهِ وَكَذَلِكَ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَالٍ أَصْلًا وَشَبَّ مَالُوكًا كَانَتْ الزَّوْجَةُ ذَمِيَّةً لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ
 إِيضَابُ الْخِرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِعَالٍ فِي حَقِّهِ وَخَرَجَ مَالُوسَمِي عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ وَبَطْلُ خِرْفِهَا الْمُسَمَّى وَلَا يَكْمَلُ
 مَهْرُ الْمَثَلِ بِجَرِّ مَخْضَا (قَوْلُهُ أَوْ هَذَا الْخَلُّ وَهُوَ خِرًا) أَيُّ يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ إِذَا سَمِيَ حَلَالًا وَأَشَارَ إِلَى حَرَامٍ
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَوْ بِالْعَكْسِ كَهَذَا الْخِرَفَاذِ هُوَ عَبْدُهَا الْعَبْدُ الْمُسَمَّى فِي الْإِصْحَاقِ وَأَشَارَ إِلَى وَجُوبِ مَهْرِ الْمَثَلِ
 بِالْأُولَى لَوْ كَانَ حَرَامِينَ وَلَوْ كَانَ حَلَالِينَ وَقَدْ اخْتَلَفْنَا فِيهِ كَمَا إِذَا قَالَ عَلَى هَذَا الدِّينِ مِنَ الْخَلِّ فَذَا هُوَ زَيْتٌ أَوْ عَلَى
 هَذَا الْعَبْدِ فَذَا هُوَ جَارِيَةٌ كَانَ لَهَا مَثَلُ الدِّينِ خَلَا وَعَبْدٌ بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ الْآنَ الَّذِي فِي الْخَلْيَانَةِ أَنْ لَهَا
 مَثَلُ ذَلِكَ الْمُسَمَّى وَمَقْتَضَاهُ وَجُوبُ عَبْدٍ وَسَطٍ أَوْ قِيمَتُهُ وَلَا يَنْتَظِرُ إِلَى قِيَمَةِ الْجَارِيَةِ بِجَرِّ وَنَهَرَ مَخْضَا قَالَ فِي الْجَرِّ
 فَصَارَ الْحَاصِلُ أَنَّ الْقِسْمَةَ رُبَاعِيَّةٌ لِأَنَّهُمَا أَمَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامِينَ أَوْ حَلَالِينَ أَوْ مُخْتَلِفِينَ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ فِيمَا إِذَا كَانَ
 حَرَامِينَ أَوْ الْمُسَمَّى حَرَامًا وَاتَّضَعَ التَّسْمِيَةُ فِي الْبَاقِيْنَ قَالَ وَأَشَارَ الْمَصْنُفُ بِوَجُوبِ مَهْرِ الْمَثَلِ عِنْدَ أَبِي أَنْ الْمُسَمَّى
 إِلَيْهِ لَوْ كَانَ حَرَامًا حَرِيًّا فَاسْتَرْقَ وَمَلَكَهُ الزَّوْجُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ فِي الْأَسْرَارِ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَكَذَا الْخِرُّ لَوْ تَخَلَّلَتْ
 لَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُهَا (قَوْلُهُ أَوْ دَابَهُ أَوْ نَوْبًا) لِأَنَّ التَّيَابَ أَجْنَاسَ كَالْحَيَوَانِ وَالِدَابَةُ فَلَيْسَ الْبَعْضُ أُولَى مِنَ الْبَعْضِ
 بِالْإِرَادَةِ فَصَارَتْ الْجَاهِلَةُ فَاحِشَةً بِجَرِّ ثُمَّ ذَكَرَ تَعْرِيفَ الْجَنَسِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ عِنْدَ قَوْلِ
 الْمَصْنُفِ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى فَرَسٍ فَالْوَاجِبُ الْوَسْطُ أَوْ قِيمَتُهُ (قَوْلُهُ وَتَجِبُ مَتْعَةٌ لِمَقْرُضَةٍ) بِكسر الواو مِنْ
 قُرُوضِ أَمْرٍ هَالُوْلَهَا وَزَوَّجَهَا بِلَا مَهْرٍ وَبَقِيَّتُهُمَا مِنْ قُرُوضِهَا وَلَهَا إِلَى الزَّوْجِ بِلَا مَهْرٍ وَأَعْلَمُ أَنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي تَجِبُ
 فِيهِ الْمَتْعَةُ مَا يَكُونُ قَبْلَ الدَّخُولِ فِي نِكَاحٍ لَا تَسْمِيَةَ فِيهِ سِوَاهُ فَرَضَ بَعْدَهُ أَوْ لَا وَكَانَتْ التَّسْمِيَةُ فِيهِ فَاسِدَةً كَمَا فِي
 الْإِبْدَانِ قَالَ فِي الْجَرِّ وَاتَّجِبَ فِيمَا لَمْ تَنْصَحْ فِيهِ التَّسْمِيَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَوْ صَحَّتْ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ لَا تَجِبُ الْمَتْعَةُ
 وَإِنْ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْدَّخُولِ كَمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ وَكَرَاهَتِهَا أَوْ عَلَى أَلْفٍ وَإِنْ يَهْدَى لَهَا هَدِيَّةً فَذَا
 طَلَقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ كَانَ لَهَا نِصْفُ الْأَلْفِ لَا الْمَتْعَةَ مَعَ أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ بِهَا وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْأَلْفِ
 كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ لِأَنَّ الْمُسَمَّى لَمْ يَفْسُدْ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَرَاهَتِهَا وَالْإِهْدَاءِ يَجِبُ الْأَلْفُ لَا مَهْرُ الْمَثَلِ أَهْ
 وَقَدْ مَنَعَ عَنْ الْإِبْدَانِ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِمَهْرِ الْمَثَلِ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ (قَوْلُهُ طَلَقْتُ قَبْلَ الْوَطِئِ)
 أَيُّ وَالْخُلُوةُ بِجَرِّ وَقَدْ مَرَّ أَنَّهَا وَطِئَ حَكْمًا وَالْمَرَادُ بِالطَّلَاقِ فَرْقَةُ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ وَلَمْ يَشْرَكَهَا صَاحِبُ الْمَهْرِ
 فِي سَبَابِهَا طَلَقًا كَانَتْ أَوْ فُضِّحَتْ كَالطَّلَاقِ وَالْفَرْقَةُ بِالْإِيْلَاءِ وَالْعَهْدِ وَالْجَبِّ وَالْعَنَةِ وَالرَّدَّةِ وَأَبَانَةُ الْإِسْلَامِ وَتَقْبِيلُهُ
 ابْنَتُهَا أَوْ أَمَّا بِشَهْوَةٍ فَلَوْ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِهَا كَرَدَتْهَا وَأَبَانَةُ الْإِسْلَامِ وَتَقْبِيلُهَا ابْنَتُهَا بِشَهْوَةٍ وَالرَّضَاعُ وَخِيَارُ الْبُلُوغِ

أَوْ (نَتَى وَطِئَ) الزَّوْجُ

(أَوْ مَاتَ عَنْهَا إِذَا لَمْ يَتَرَاضِ)

عَلَى شَيْءٍ (بَصَحَ مَهْرًا) (وَالْأَفْذَلُ)

النَّتَى (هُوَ الْوَاجِبُ أَوْ سَمِيَ خِرًا

أَوْ خَزِيرًا أَوْ هَذَا الْخَلُّ وَهُوَ خِرًا

أَوْ هَذَا الْعَبْدُ وَهُوَ حَرٌّ تَعَذَّرَ وَالتَّسْلِيمُ

(أَوْ دَابَهُ) أَوْ نَوْبًا أَوْ دَارًا (لَمْ يَسْمِ)

حَنِسَهَا فَتَحَسَّ الْجَاهِلَةُ (وَوَجِبَ

مَتْعَةٌ لِمَقْرُضَةٍ) وَهِيَ مِنْ زَوَّجَتْ

بِلَا مَهْرٍ (طَلَقْتُ قَبْلَ الْوَطِئِ)

مطلب
احكام المنعة

والعتق وعدم الكفاة فإنه لا متعة لها ولا وجوب ولا استحباب كما في الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان ونخرج
 ما لو اشترى هو أو وكيله منكوحته من المولى فإن مالاً المهر يشارك الزوج في السبب وهو الملك فلذا لا يجب
 المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشترى الزوج منه فإنها واجبة كما في التبيين بجر
 (قوله وهي درع الخ) الدرع بكسر الميم له ما تلبسه المرأة فوق القميص كما في المغرب ولم يذكر في الذخيرة وإنما
 ذكر القميص وهو الظاهر بجر وأقول درع المرأة قميصها والجمع أدرع وعليه جرى العيني وعزام في البناءة
 لابن الأثير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبنى على تفسير المغرب والتجار ما تغطي به المرأة رأسها والخفة بكسر الميم ما
 تلحف به المرأة من قرناتها إلى قدميها قال نحر الاسلام هذا في ديارهم أما في ديارنا فزاد على هذا أزار ومكعب كذا
 في الدراية ولا يخفى اغناء الملحقة عن الأزار إذ هي جملة التفسير أزار إلا أن تعارف تعارفهما كما في مكة المشرفة
 ولودفع قيمتها أجبرت على القبول كما في البدائع نهر وما ذكر من الأنواب الثلاثة أدنى المتعة شرباً لئلا يمتنع
 الكمال وفي البدائع وأدنى ما تنكس به المرأة وتستريحه عند الخروج ثلاثة أنواب اه قلت ومقتضى هذا مع
 ما مر عن نحر الاسلام من أن هذا في ديارهم الخ أن يعتبر عرف كل بلدة لاهلها فيما تنكس به المرأة عند الخروج
 تأمل ثم رأيت بعض المحشين قال وفي البرجندى قالوا هذا في ديارهم أما في ديارنا فينبغي أن يجب أكثر من ذلك
 لأن النساء في ديارنا تلبس أسكك من ثلاثة أنواب فيزاد على ذلك أزار ومكعب اه وفي القاموس المكعب
 الموشى من البرود والأنواب اه أي المنقوش (قوله لا تزيد على نصفه الخ) في الفتح عن الأصل والمبسوط
 المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لأنها خلفه فان كانا سواء قالوا يجب المتعة لأنها القريضة بالكتاب العزيز وان
 كان النصف أقل منها قالوا يجب الأقل إلا أن ينقص عن خمسة فيكمل لها الخمسة اه وقول الشارح أو لا لو
 الزوج غنياً وثانياً لو فقير لم يطهر في وجهه بل الظاهر أنه مبنى على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو
 خلاف ما بعده فليست أمثل (قوله وتعتبر المتعة بمجالهما) أي فان كانا غنيين فلها الأعلى من الثياب أو فقيرين
 فالأدنى أو مختلفين فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح أنه الأشبه بالفقه والكرخي اعتبر حالها واختاره
 القدوري والأمام السرخسي اعتبر حاله وصححه في الهداية قال في البحر فقد اختلف الترجيح والأرجح قول
 الخصاص لأن الولو الجلى صححه وقال وعليه الفتوى كما افتوا به في النفقة وظاهر كلامهم أن ملاحظة الأمرين
 أي أنها لا تزداد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة على جميع الأقوال كما هو صريح الأصل
 والمبسوط اه وذكر في الذخيرة اعتبار كون المتعة وسطاً لا بغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفتح
 بأنه لا يوافق رأياً من الثلاثة وأجاب في البحر بأنه موافق للكل فعلى القول باعتبار حالها لو فقيرة لها كرباس وسط
 ولو متوسطة فقز وسط ولو مرتفعة فأبريسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر
 حالهما لو فقيرين فلها كرباس وسط أو غنيين فأبريسم وسط أو مختلفين فقز وسط اه وفي النهران جل ما في
 الذخيرة على هذا يمكن واعتراض الفتح عليه وارد من حيث الإطلاق فإنه يفيد أنه يجب من القز أبداً (قوله
 أي المفوضة) تفسير للضمير المحرور في سواها وإنما أخرجها لأن متعتها واجبة كما علت (قوله الأمن سمي
 لها مهر الخ) هذا على ما في بعض نسخ القدوري ومضى عليه صاحب الدرر لكن مضى في الكنز والمثلقي على
 أنها تنسحب لها ومثله في المبسوط والمحيط وهو رواية التاويلات وصاحب التيسير والكشاف والمختلف كما في
 البصرة قلت وصرح به أيضاً في البدائع وعزام في المعراج إلى زاد الفقهاء وجامع الاستيعاب وعن هذا قال
 في شرح المثلقي أنه المشهور وقال الخبير الرمي أن ما في بعض نسخ القدوري لا يصاد ما في المبسوط والمحيط قلت
 فكيف مع ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف إسقاط هذا الاستثناء وفي البحر وقد منا
 أن الفرقة إذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تنسحب لها المتعة أيضاً لأنها الجانية (قوله بل للموطوءة الخ)
 أي بل تنسحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تنسحب فيها المتعة إلا أن
 يرتد أو يأتى الإسلام لأن الاستحباب طلب الفضيلة والكفر ليس من أهلها (قوله فالمطلقات أربع) أي
 مطلقة قبل الوطء أو بعده سمي أهلها أولاً فالمطلقة قبله لم يسم أهلها فاجبة وإن سمي فقير واجبة ولا
 مستحبة أيضاً على ما هنا والمطلقة بعده متعتها مستحبة سمي أهلها أولاً (قوله أو بفرض قاض مهر المثل) ينسب
 مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل أنها

وهي درع وخمار وملحفة لا تزيد على
 نصفه) أي نصف مهر المثل لو
 الزوج غنياً ولا تنقص عن خمسة
 دراهم) لو فقيراً (وتعتبر) المتعة
 (بمجالهما) ككالنفقة به يبقى
 وتنسحب المتعة لمن سواها) أي
 المفوضة (الأمن سمي لها مهر
 وطلقت قبل وطء) فلا تنسحب لها
 بل للموطوءة سمي لها مهر أولاً
 فالمطلقات أربع (وما فرض)
 بتراضيهما أو بفرض قاض مهر
 المثل (بعد العقد) الخالي عن
 المهر (أو زيد) على ما سمي

لو طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب منابه في
 الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانها تلزمه) أي الزيادة ان وطى أو مات عنها وهذا
 التفريع مستفاد من مفهوم قوله لا ينفك أي بالطلاق قبل الدخول ففسد لزومه وتناكده بالدخول
 ومثله الموت (قوله بشرط قبولها الخ) افاد أنها صحيحة ولو بلاشهود أو بعده هبة المهر والابراء منه وهي
 من جنس المهر أو من غير جنسه بجر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بان الاب والجد ولو زوج ابنه
 ثم زاده في المهر صح نهر وفي انفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وبقوله راجعتك بكذا
 ان قبلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهرتك وكذا بتجديد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا
 لو أنزل زوجته بمهر و كانت قد وهبت له فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله
 ومعرفة قدرها) أي الزيادة فلو قال زدتك في مهرتك ولم يعين لم تصح الزيادة للمهالة كما في الوقعات بجر
 (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذي في الجبر ان الزيادة بعد موتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند أبي حنيفة
 خلافا لهما كما في التبيين من البيوع اه وعزاء في انفع الوسائل الى القدوري ثم قال ولم يذكر الزيادة بعد
 الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفات محل
 القليل وبعد الطلاق المحل باق وقد ثبت له ذلك عند في الموت في الطلاق اولى وما ذكره في الجبر المحيط من
 رواية بشرع أبي يوسف من ان الزيادة بعد الفرقة باطلة يحمل على انه قول أبي يوسف وحده لانه خاف أبا
 حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قد مشى على أصله ولم يتقل عن الامام في الزيادة بعد البينونة ثنى فيصم
 الجواب فيه على ما قبل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في الجبر قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد
 الموت والبنونة واليه يرشد تنقيح المحيط بحال قيام النكاح اذ نقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد هلاك
 المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لو زاده بعد
 موتها لم تصح والاتحاق بأصل العقد وان كان يقع مستندا الا انه لا بد أن يثبت أولا في الحال ثم يستند
 وثبوت متعذر لا تنفاه المحل فتعذر استناده وما ذكره القدوري موافق لرواية النوادر اه قال ط والذي
 يظهر ان ما في المحيط والمعراج يخرج على قولهما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة
 بعد هلاك المبيع لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية هنا الفرق بين الفصلين قام عند المجتهد فانه في النكاح أمر الله
 تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مراعاة الفضل بؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف
 البيع اه (قوله وفي الكافي الخ) حاصل عبارة الكافي تزوجهما في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر
 المنصوص في الاصل انه يلزمه عندهما لالفان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول لان العقد
 الثاني لغو فبقاؤه مافيه وعند الامام ان الثاني وان لغا لا يلغوا مافيه من الزيادة كمن قال لعبدك الا كبر سنانه
 هذا الخ لما لغا عندهما لم يعتق العبد وعنده وان لغا في حكم النسب يعتبر في حق العتق كذا في المبسوط اه
 وذكر في الفتح ان هذا اذا لم يشهد ا على أن الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل
 بلائنه ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم
 أو جوب كلا المهرين لان الاول ثبت ثبوت الامر له والثاني زيادة عليه فيجب بكاله ثم ذكر أن قاضي خان أفتى بانه
 لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور والزموم يحمل كلامه على
 انه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر لا بقصد الزيادة وان لزم في حكم الحاكم لانه يؤاخذ به بظواهر لفظه الا أن
 يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجعه أقول بفي ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول
 باعتبار تغيير الاول الى الثاني أن لا يجب بالثاني شيء هنا اذ لا زيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران (تنبيه)
 في القنية جدد للعلال نكاحا بهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطا اه أي لوجده لاجل الاحتياط
 لا تلزمه الزيادة بلا نزاع كما في البرازية وينبغي أن يحمل على ما اذا صدقته الزوجة أو أشهد والا فلا يصح في
 ادائه الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى وسبأ في تمام الكلام على مسألة مهر السر
 والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول
 لان الزيادة في المهر لا تصح الا به فتح عن التبنيس (قوله وفي البرازية) استدر على ما في الخانية وأقره في النهر

فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس
 أو قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها
 وبقاء الزوجية على الظاهر نهر
 وفي الكافي جدد النكاح بزيادة
 ألف لزمه الا لكان على الظاهر وفي
 الخانية ولو وهبته مهرها ثم أقر
 بكذا من المهر وقبلت صح ويحمل
 على الزيادة وفي البرازية الاشبه
 أنه لا يصح بلا قصد الزيادة

لكن ارتضى في الفتح ما في الحاشية وهو الاوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحمل كلامه عليها بقرينة
 الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصح في انه لم يرد الزيادة تأمل (قوله
 لا ينصف) أي بالطلاق قبل الدخول بجر وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالفروض) متعلق باختصاص
 وقوله في العقد متعلق بالفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى فنصف ما فرضتم متعلق باختصاص أي وما فرض
 بعد العقد أو زيد بعده ليس مفروضاً في العقد (قوله بل تجب المتعة في الاول) أي فيما لو فرض بعد العقد لان
 هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا ما نزل منزلته نهر وعند أبي يوسف
 لها نصف ما فرض والاقل أصح كما في شرح الملتقى (قوله ونصف الاصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد
 (قوله وصح حطها) الحط الاسقاط كما في المغرب وقيد بحطها لان حط أيها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة توقف
 على أجازتها ولا بد من رضاها في هبة الخلاصة خوفها بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادراً على الضرب
 اه ولو اختلفا فالقول للمدعي الاكراه ولو برهنا فيبينة الطوع أولى قنية وأن لا تكون مريضة مرض الموت
 ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في الصحة لانه يشكر المهر خلاصة ولو وهبت في مرضها مات قبلها
 فلا دعوى لها بل لورثتها بعد موتها ونظام الفروع في البحر (قوله لكه أو بعضه) قيده في البدائع بما اذا كان
 المهر ديناً أي دراهم أو دنانير لان الحط في الاعيان لا يصح بجر ومعنى صحته ان لها أن تأخذه منه مادام
 قائماً فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية أبرأك عن هذا العبد يبقى العبد وديعة عنده اه نهر (قوله
 ويرتد باردة) أي كهبة الدين من عليه الدين ذكره في اتفق الوسائل بجنا وقال لم أره واستدل له في البحر
 بما في مدائبات القنية قالت لزوجها أبرأك ولم يقل قبلت أو كان غائباً فقالت أبرأت زوجي يبرأ الا اذا رده
 اه قال في النهر ولا يخفى أن المدعى انما هو رد الحط وكأنه نظر الى أن الحط ابراء معنى (قوله كرض
 لاحدهما يمنع الوطء) أي أو يلحق به هجر قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل في مرضها وأما مرضه فمائع مطلقاً
 لانه لا يعرى عن تكسر وقور عادة وهو الصحيح اه ومشله في الفتح والبحر والنوفا ان كان التكسر
 والفتور منه ما نفع من الوطء أو مضراله كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو النهر والافهوك كالصحيح قماوجه
 كون مرضه ما نفع من صحة الخلوة الا أن يقال المراد أن مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا قائدة
 في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأمل (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) قلت وجعله في البحر مانعاً
 لتحقيق الخلوة حيث ذكر ان لا قامة الخلوة مقام الوطء شروطاً أربعة الخلوة الحقيقية وعدم المانع الحسى
 أو الطبيعى أو الشرعى فالاول للاحتراز عما اذا كان هنالك ثالث فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للخلوة
 كالسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى
 ما يمنعها من أصلها أو مانع محتمل بعد تحققها كالمرض فاقهم (قوله فليس للطبيعى مثال مستقل)
 فانهم ملوا للطبيعى بوجود ثالث وبالحيض أو بالنفس مع ان الاول منى شرعاً وتقرر الطبع عنه فهو مانع حسى
 طبيعى شرعى والثاني طبيعى شرعى ثم سأل عن الشرعى أن جارية أحدهما تمنع بناء على انه يمنع من وطئ
 الزوجة بحضرتها طبعاً مع انه لا بأس به شرعاً فهو مانع طبيعى لا شرعى لكنه حسى أيضاً فاقهم (قوله
 كاحرام لفرض أو نفل) لحج أو عمرة قبل وقوف عرفة أو بعدة بل طواف وأطلق في اسرار النقل فسم
 ما اذا كان بأذنه أو بغيره وانه قد نصوا على انه لا يحلها اذا كان بغيره ط قلت قال الظاهر ان التعيم
 الاخير غير مراد لان العلة الحرمه وهى مفقودة (قوله ومن الحسى الخ) لمكان ظاهراً العطف يقتضى
 أن الرق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى فقدره الشارح ط (قوله بالسكون)
 فصل الخير الرملى عن شرح الروض للشانى ذكر بيان القرن بفتح راءه أريج من اسكانها (قوله عظم)
 في البحر عن المغرب القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكوة اما غدة غلظة أو لحم أو عظم وامرأة رتقاء
 بها ذلك اه ومقتضاه ترادف القرن والرق (قوله وعقل) بالعين المهملة والفاء وقوله غدة بلعنين الجبهة أي
 في خارج الفرج ففى القاموس انه شئ يخرج من قبل المرأة شبيه بالادرة للرجال (قوله ولو تزوج) البيا
 للمصاحبة أي ولو كان الصغر مصاحب الزوج يعنى لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما
 صغيراً اه ح قال في البحر وفي خلوة الصغير الذى لا يقدر على الجماع قولان وجزم قاضى خان بعدم الصحة
 فكان هو المعتمد ولذا قيد في الذخيرة بالمراهق اه وتجب العدة بخلوته وان كانت فاسدة لان تصريره بهم

مطلب
 في حط المهر والابراء منه

مطلب
 في أحكام الخلوة

(لا ينصف) لا اختصاص التنصيف
 بالفروض في العقد بالنص بل
 تجب المتعة في الاول ونصف
 الاصل في الثاني (وصح حطها)
 لكه أو بعضه (عنه) قبل أو لا
 ويرتد باردة كما في البحر (والخلوة)
 مبتدأ خبره قوله الا في كالوطئ
 (بلامانع حسى) كرض لاحدهما
 يمنع الوطئ (وطبيعى) كوجود
 ثالث عاقل ذكره ابن الكمال وجعله
 في الاسرار من الحسى وعليه
 فليس للطبيعى مثال مستقل
 (وشرعى) كاحرام لفرض أو نفل
 (و) من الحسى (رتق) بفحيتين
 التلاحم (وقرن) بالسكون عظم
 (وعقل) بفحيتين غدة (وصغر)
 ولو تزوج

بوجوبها باخلوة الفاسدة شامل لخلوة الصبي ~~ككذا~~ في البحر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع)
وقد روت الاطاقة بالبلوغ وقبل بالتسع والاولى عدم التقدير كما قدمناه ولو قال الزوج تطبيقه وأراد الدخول
وانكرا الاب فالقاضي يريها النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة بحر (قوله وبلا وجود ثلاث) قدر قوله
بلا ليكون عطف على قوله بلا مانع حتى بناء على انه مباحي فقط لكن علمت ما فيه قال ط ولا يتكرر مع ما تقدم
لان ذلك متقبل من الشارح وهذا من المصنف تقييد (قوله ولونا نأما أو أعمى) لان الاعى يحس والناس
يستيقظ ويتناول فتح ودخل فيه الزوجة الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطها بحضرة ضرته بحر
قلت وفي البرازية من الخطر والاباحة ولا بأس بان يجامع زوجته وأمه بحضرة النائم اذا كانوا لا يعلمون به
فان علموا كره اه ومقتضاه صحة الخلوة عند تحقق النوم تأمل وفي البحر وفصل في المبتنى في الاعى فان لم
يقف على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهار الاتصع وان كان ليلا تصح اه قلت الظاهر انه أراد بلا أصم غير
الاعى اما لو كان أعمى أيضا فلا فرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والجنون والمغنى عليه) وقيل
يمنعان فتح قلت يظهر لي المنع في الجنون لانه أقوى حالا من الكلب المستور تأمل (قوله وكذا الاعى) قد
علمت ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه تأمل (قوله به يفتى) زاد في البحر عن الخلاصة
انه المختار ثم قال وجزم الامام السرخسي في المتوسط بان كلاً منهما يمنع وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لانه
يمنع من غشيانها يبيد أمته طبعاً اه أى وكذا بين يدي أمها بالاولى لانها اجنبية لا تفحل له قلت وجزم به
أيضاً الامام قاضي خان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جابيه له روى ان محمداً كان يقول
أولاً تصح خلوته ثم يرجع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول حوايه من انه لا بأس بوطئ المنكوحه
بعائنة الامه دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته دون أمته على ان نفي البأس شرعاً لا يلزم منه عدم نفرة الطباع
السليمة عنه وحيث كان هو المنقول عن أئمتنا الثلاثة كما مر وعزاه أيضاً الفتاوى الهندية الى الذخيرة
والحيط والحاشية لا ينبغي العدول عنه لموافقته الدراية والرواية ولذا حال الرجعي العجب كيف يجعل المذهب
المفتى به ماهو خلاف قول الامام وصاحبيه مع عدم اتجاهه في المعنى (قوله ان كان عقوراً مطلقاً) أى
سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقاً) أى عقوراً أو لا وعلمه في الفتح بقوله لان الكلب قط لا يعتدى
على سيده ولا على من يجمعه سيده عنه اه وحينئذ فلوراء الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب لها فلا
يعدو عليه وكذا لو أمرها الزوج أن تكون فوقه لانها وان كانت في صورة الغالبة له وامكن أن يعدو عليها
الكلب لكن يمنع سيده عنها فتصح الخلوة فافهم (قوله أو كان للزوجة) أى أو كان غير عقور وكان
للزوجة فانه يكون مانعاً لكن مقتضى ما علم به في الفتح انه لا فرق بين كلبه وكلبها لان كلبها وان رآها تحت
الزوج يمكن أن تمنعه عنه فلا يعدو عليه فتصح الخلوة تأمل (قوله و كان له) بالواو وفي بعض النسخ بالواو
وهو خريف اه ح أى لان الصور أربع عقور له أولها وغير عقور كذلك فذكر أولاً أن المانع ثلاث صور
عقور مطلقاً وغير عقور له والواو بغير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور و كان له (قوله وبقي
الخ) وبقي أيضاً من المانع الشرعي أن يعلق طلاقها بخلوتها فاذا اخلابها طلقت فيجب نصف المهر لحرمته وطها
بحر عن الوقاعات قال وزاد في البرازية والخلاصة أنه لا تجب العدة في هذا الطلاق لانه لا يمنع من الوطء
وسبأ في وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فيجب العدة هنا احتياطاً اه ومضى الشارح فيما سبأ في
بعد صفحة على ما في البرازية ويأتى في تمام الكلام فيه وسبأ في أيضاً عنه قوله ولو افترا فإن امتناعها من تمكينه
في الخلوة يمنع صحتها لو كانت ثيباً لا لو بكر (قوله عدم صلاحية المكان) أى للخلوة وصلاحية بان يأمنها
فيه اطلاع غيرهما عليها ~~كما لا بد~~ والبيت ولو لم يكن له سقف وكذا الحل الذي عليه قبة مضرورية والبستان
الذي له باب مغلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كانا في مخزن من خان يسكنه الناس
فرد الباب ولم يفلق والناس قعود في وسطه غير مترصدين لنظرهما صحت وان كانوا مترصدين فلا فتح (قوله
كسجد وطريق) لان المسجد يجمع الناس فلا يأتى من الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال
تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد والطريق يمر الناس عادة وذلك يوجب الاتقياض فيمنع الوطئ
بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خالياً وبابه مغلق فتأمل وفي الفتح

قوله والجنون والمغنى عليه كذا
بخط الخشي وهو غير موافق لقول
المصنف او يجنون الخ كنبه نصر

(لا يطاق معه الجماع و) بلا
(وجود ثالث معهما) ولو

نأماً أو أعمى (الا أن يكون)

الثالث (صغيراً لا يعقل) بان لا يعبر

عما يكون بينهما (أو يجنوناً

أو مغنى عليه) لكن في البرازية

ان في الليل صحت لافي النهار وكذا

الاعى في الاصح (أو جارية

أحدهما) فلا تمنع به يفتى مبني

(والكلب يمنع ان) كان (عقوراً)

مطلقاً وفي الفتح وعندى ان كلبه

لا يمنع مطلقاً (أو) كان (للزوجة

والا) يكن عقوراً وكان له (لا)

يمنع وبقي منه عدم صلاحية

المكان كسجد وطريق

ولو سافر بها فعدل عن البسوة بها الى مكان خال فهي صحيحة (قوله وحمام) أي بابه مفتوح أمالو كان مقفولا
عليهما وحدهما فلا مانع من صحتها كما لا يخفى فافهم (قوله وسطح) أي ليس على جوانبه ستر وكذا اذا كان الستر
رقيقا أو قصيرا بحيث لو قام انسان بطلع عليهم ما فزع وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شاذان كانت ظلمة
شديدة صحت لأنها كالستر وعلى قياس قوله تصح على سطح لا سائرله اذا كانت ظلمة شديدة والاوجه ان لا تصح
لان المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الا يرى الى الامتناع لوجود الاعشى ولا ابصار للاحاساس اه قلت
الاحساس انما يمكن اذا كان معهما أحد على السطح أمالو كانا فوقه وحدهما وامنا من صعد أحد اليهما لم يبق
الاحساس الا بالبصر والظلمة الشديدة تمنعه كما لا يخفى تأمل (قوله وبست بابه مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان
رأهما وفيه خلاف فني مجموع التوازل ان كان لا يدخل عليهما أحد الا باذن فهي خالوة واختار في الذخيرة انه
مانع وهو الظاهر بجر ووجهه أن امكان النظر مانع بلا توقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله
وما اذا لم يعرفها) لان الممكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه ممكن من وطئها اذا عرفها
ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه انه اذا لم تعرفه يحرم عليها فكيف منها فالظاهر أنها
تمنع من وطئها بناء على ذلك فينبغي أن يكون مانعا قاتلا ح قلت ان هذا المانع يده ازالته بان يخبرها انه
زوجها فالحال ان التصدير من جهته يحكم بصحة الخلوة فيلزم المهر ط (قوله في الاصح) أي أصح الروايتين
لكن صرح شراح الهداية بان رواية المانع في التطوع عساذة ويشير اليه قول الحاشية وفي صوم القضاء والكفارات
والمنذورات روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهر الرواية وقيل يمنع اه وقول
الكفر وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمنذورات فيكون اختيارا منه رواية المانع في غير التطوع
لان الافطار فيه بغير عذر جائز في رواية وبو يده ما في الكفر بتغير الحاشية بالاصح فانه يفيد أن مقابله صحيح
وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمنذورات كالتطوع في رواية فانه يفسد أن رواية كونهما كصوم رمضان
أقوى وهذا يتأيد ما يحسنه في البحر بقوله وينبغي أن يكون صوم الفرض ولو من ذورا مانعا انفسا لانه يحرم
افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اه (قوله ان تصح) أي الخلوة لسقوط الكفارة بشبهة
خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى فطره بأكله ناسيا ولا كفارة ط (قوله وكل ما أسقط الكفارة)
كشرب وجاع ناسيا ونية نهارا ونية نفل ط (قوله وصلاة الفرض فقط) قال في البحر لا شك أن افساد
الصلاة لغرض عذر حرام فرضا كانت أو نفلا فينبغي أن تمنع مطلقا مع أنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمنع كالنفل
مع أنه يأثم بتركها وأغرب منه ما في المحيط أن صلاة التطوع لا تمنع الا الاربع قبل الظهر لانها سنة مؤكدة
فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر اه فانه يقتضي عدم الفرق بين السنن المؤكدة وان الواجبة تمنع بالاولى اه
قلت والحاصل أنهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لا شترا كهما في لزوم القضاء والدم وفرقوا بينهما
في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما ألحق به لان الضرر فيه
بالفطر يسر لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كما في الجوهره وأما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضه ضرر
زائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلها وواجبها ثم الاثم في الفرض أعظم وفي كونه مناطا
لمنع صحة الخلوة خفاء والالزام أن لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكفر اطلاق
فرض الصوم كما قدمناه فكذا الصلاة فينبغي أن يكون فرضها ونفلها كفرض الصوم بخلاف نفله لانه اوسع
بدليل أنه يجوز افطاره بلا عذر في رواية ونفل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرها
ولعل المبتدع قام عنده فرق بينهما لم يظهر لنا والله تعالى أعلم (قوله فيما يجي) أي من الاحكام ط (قوله
ولو محبوبا) أي مقطوع المذكور والخصيتين من الحب وهو القطع قال في الغاية والظاهر أن قطع الخصيتين
ليس بشرط في المحبوب ولذا اقتصر الاستيعابي على قطع الذكر ح عن النهر (قوله أو خصيا) بفتح الخاء
المجبهة ففعل بمعنى مفعول وهو من سلت خصيناه وبقي ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) أي ان ظهر قبل
الخلوة ان هذا الزوج الخنثى رجل وظهر أن نكاحه صحيح فان وطأ ح جائز فتكون الخلوة كالوطئ وان لم
يظهر فالنكاح موقوف لا يبيع الوطئ فلانه يكون خلوة كالوطئ فافهم (قوله وما في البحر) حيث أطلق
صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاشياء ستعرفه (قوله نهر) بغيره ويجب أن يراد به من ظهر من

وحمام وصحراء وسطح وبست بابه
مفتوح وما اذا لم يعرفها (وصوم
التطوع والمنذورات والكفارات
والنساء ضير مانع لصحتها) في الاصح
اذ لا كفارة بالافساد ومفاده
انه لو اكل ناسيا فامسك فخلها
أن تصح وكذا أكل ما أسقط الكفارة
نهر (بل المانع صوم رمضان)
أداء وصلاة الفرض فقط (كالوطء)
فما يجي (ولو) مكان الزوج
(محبوبا أو غنيا أو خصيا) أو خنثى
من ظهر حاله ولا فنكاحه موقوف
وما في البحر والاشياء ليس على
ظاهره كما بسطه في النهر

حاله أما المشكل فتسكاحه موقوف الى أن يتبين حاله ولهذا لا يرتجعه وليه من تحسنه لان التسكاك الموقوف لا يقيد اباحة النظر كذا في النهاية اه أي فلا يبيع الوط بالاولى فلا تصح خلوته كأنخلوة بالخائض بل أولى لانه قبل التبين بمنزلة الاجنبى ثم قال في النهر وأقاد في المبسوط أن حاله يتبين بالبلوغ فان ظهرت فيه علامة الرجل وقد تزوجه أبوه امرأة **حكم** بصحته نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها أجل كالعتين وان زوج رجلا تبين بطلانه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وبهذا التقرير عرفت أن ما نقله في الاشياء عن الاصل لو تزوجه أبوه رجلا فوصل اليه جاز والافلا علم بذلك أو امرأة فبلغ فوصل اليها جاز والا أجل كالعتين ليس على ظاهره والله الموفق اه أي أن ظاهر ما في الاشياء انه يجوز وصول الرجل اليه أي وطئه له أو بوضوئه الى المرأة يصح النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وأن الوط يحل قبل التبين وأن الخلوة به صحيحة وأنه بعد البلوغ قد يتبين حاله وقد لا يتبين مع أنه في المبسوط جزم بتبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقفا فهو صريح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوط وفيه نظر فان قوله جاز معناه جاز العقد لتبين حاله بذلك فقد صرحوا بأن ذلك رافع لا شكاه ولا يلزم منه حل الوط وقوله والافلا علم بذلك أي ان لم تظهر فيه هذه العلامة لا **حكم** بصحة العقد ولا بعد مهابل يتوقف ذلك على ظهور علامة أخرى وقول المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ مبني على الغالب والافتقار صرحوا بأنه قديق حاله مشكلا بعده كما اذا خاض من فرج النساء وأتى من فرج الرجال وقد يتبين حاله قبل البلوغ **حكم** أن يبول من أحد الفرجين دون الآخر فتصح خلوته والحاصل أن تقييد صحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوط قبله (قوله لمرض الخ) وكذا السحر ويسمى المعقود كما سيأتي في باب عن الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذي حقيقته في البحر مجتأ ثم رأه منقولاً عن الخصاصف أن الخلوة لم تقم مقام الوط الا في حق تكمل المهر وجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العقد كالنسب أي فانه ثبت وان لم توجد خلوة أصلاً كما في تزوج مشرق مغربية أو من أحكام العدة كالقبضه والعجب من صاحب النهر حيث تابع أخاه في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم الا في وما ذكره في البحر سبقه اليه ابن التتحنة في عقد الفرائد لكنه أفاد أن المطلقة قبل الدخول لو ولدت لأقل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبها للتيقن بأن العلوق قبل الطلاق وأن الطلاق بعد الدخول ولو ولدت لا **حكم** لا يثبت لعدم العدة ولو اختلى بها فاطلقها يثبت وان جاءت به لا أكثر من ستة أشهر قال فني هذه الصورة تكون الخصوصية للخلوة (قوله ولو من المجهوب) لا مكان انزاله بالسحاق وسيأتي في باب العتتين أنه يثبت نسبها اذا خلجها ثم تزوج بينهما ولو جاءت به لستين (قوله وفي تأكد المهر) أي في خلوة النكاح الصحيح أما الفساد فيجب فيه مهر المثل بالوط لا بالخلوة كما سيذكره المصنف في هذا الباب لحرمة الوط فيه فكان كأنخلوة بالخائض (قوله والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت صحيحة أم لا ط أي اذا كانت في نكاح صحيح أما الفساد فيجب فيه العدة بالوط كما سيأتي (قوله في عدتها) متعلق بنكاح والاولى تأخير بعد دخوله وحرمة نكاح الامه ط (قوله وحرمة نكاح الامه) أي لو طلق الحرمة بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه أمة مادامت الحرمة في العدة ولو اطلق بائناً (قوله ومراعاة وقت الطلاق في حقها) بيانه أن الموطوءة طلاقها في الحيض بدعي فلا يحل بل يطلقها واحدة في طهر لاوط وفيه وهو أحسن أو ثلاثاً متفرقة في ثلاثة أطهار لاوط وفيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلقها واحدة ولو في الحيض حسن وإذا كانت المختلى بها كالموطوءة نوقت طلاقها بالاطهر فلا يحل في مدة الحيض فاقهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرازية والختار أنه يقع عليها لاق آخر في عدة الخلوة وقبل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فتدقيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب الى الصواب لان الاحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجعياً أو بائناً ذكر شيخ الاسلام أنه يكون بائناً اه ومثله في الوهبانية وشرحها والحاصل أنه اذا خلجها خلوة صحيحة ثم طلقها طلقة واحدة فلا شبهة في وقوعها فاذا طلقها في العدة طلقة أخرى فتسنى كونها مطلقة قبل الدخول أن لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الاحكام في الخلوة في أنها تارة تكون كالوط وتارة لا تكون جعلناها كالوط وفي هذا اقتناء وقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يطبقها طلاق آخر اذ لم تكن معتدة بخلاف هذه والظاهر أن وجه كون الطلاق

وفيه عن شرح الوهبانية أن العدة قد تكون لمرض أو ضعف خلقه أو كبر سن (في ثبوت النسب) ولو من المجهوب (و) في (تأكد المهر) المسحوق (و) مهر المثل بلا تسمية و (النفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها) في عدتها (وحرمة نكاح الامه ومراعاة وقت الطلاق في حقها) وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) **حكم** كون كالوط (في حق) بقية الاحكام

الثاني بانها هو الاحتياط أيضا ولم يتعزضوا للطلاق الاول وانما الرجعي أنه بائن أيضا لانه طلاق قبل الدخول
غير موجب للعدة لان العدة انما وجبت لجعلنا الخلوة كالوطء احتياط فان الظاهر وجود الوطء في الخلوة الصحيحة
ولان الرجعة حق الزوج واقراءه بأنه طلق قبل الوطء ينفذ عليه فيقع بائنا وإذا كان الاول لا تنفع به الرجعة يلزم
كون الثاني مثله اه ويشير الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه يفيد أن الاول بائن أيضا وبديل
عليه ما يأتي قريبا من أنه لا رجعة بعده وسيأتي التصريح به في باب الرجعة وقد علمت مما قررناه ان المذكور
في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهرا طلاقهم وقوع البائن أولا وثانيا وان كان بصريح
الطلاق وطلاق الموطوءة ليس كذلك فيخالف الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التشبيص من بعض
الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بأن البائن قد يلحق البائن في الموطوءة
فلا يدفع المخالفة المذكورة فافهم (قوله كالغسل) أي لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف
الوطء (قوله والاحسان) فلوزي بعد الخلوة الصحيحة لا يلزمه الرجوع لفقده شرط الاحسان وهو الوطء قال
في عقد القران وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساقط عن ثبوت الاحسان لها بذلك والذي يظهر لي
أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أفق على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في البحر ولم يقيموها مقام الوطء في حق
الاحسان ان تصادقا على عدم الدخول وان أقتربه لزمهما حكمه وان أقتربه أحدهما صدق في حق نفسه دون
صاحبه كما في المبسوط اه (قوله وحرمة البنات) أي لم يقيموا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو خلا بزوجته
بدون وطء ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بائنا بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحيحة كما صرح به في التبيين
والفتح وغيرهما فاحترز في عقد القران بما حاصله أن حرمة البنات بالخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين الصاحبين
والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحرم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كما
يسطه في التهر (قوله وحلها للاول) أي لا تحل مطقة الثلاث للزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا بد من
وطئه لحديث العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصير مرجعا بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح
بعد الخلوة بحسب أي لوقوع الطلاق بائنا كما قدمناه (قوله والميراث) أي لو طلقها ومات وهي
في عدة الخلوة لا ترث برزاقية ومثله في البحر عن المجتبى وحكي ابن التيمية في عقد القران قوله لا ترث
وان تصادقا على عدم الدخول بعد الخلوة قال الرجعي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة
الصحيحة قبل الوطء ومات في عدةها لا ترث وبه جزم الطواقي فيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تليذه
حامد أفندي العمادى مفتي دمشق اه (قوله وترزويجها كالايكار) كان عليه أن يقول كالتبنيات
ليوافق ما قبله من المعطوفات فانها من خواص الوطء ودون الخلوة فالمعنى أنها ليست كالوطء في تزويجها
كالتبنيات بل تزوج كالايكار أفاده ط (قوله على المختار) وما في المجتبى من أنها تزوج كالتزويج التبعي
ضعيف كما في البحر (قوله وغير ذلك) أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور
وهي سقوط الوطء والتي والتكفير وعدم فساد العبدية وبقي مسألتان أيضا لم يذكرهما لعدم تسليمهما وهما
أن الخلوة لا تكون اجازة للنكاح الموقوف عند بعضهم وأن المرأة لا تمنع نفسها للمهر بعدها عندها ما عدا
أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في البحر وزاد في الوهبانية أيضا بقاء عنة العنق ويمكن دخولها
في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطفا على مثل والضمير للوطء ح أي ومغاربة للوطء في إحدى
عشرة مسألة (قوله وبهذا العقد تحصيل) جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم
بعقد الدر المنظوم (قوله تكميل مهر الخ) بيان لصور المأثلة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به
العدة (قوله واربع) بالجر عطفا على الاخت (قوله الاما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أسقط لام
ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه ترحيل) المراد به الطلاق اه ح وأما الترحيل فهو من ترحل
القوم عن المكان اتقلوا أي طلاق فيه نقل الزوجة من بيته أو من عصمته فافهم (قوله وأوقعوا فيه)
أي في الاعداد بمعنى العدة اه ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الاعداد المذكور في البيت الثاني فافهم
(قوله اذا لحقا) الضمير للتطليق والاف للطلاق اه ح والمراد بلحاظه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق
عليه (قوله القيل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة

كالفصل و (الاحسان
وسرمة البنات وحلها للاول
والرجعة والميراث) وترزويجها
كالايكار على المختار وغير ذلك
كما نظمه صاحب التهر فقال
وخلوة الزوج مثل الوطء في صور
وغیره وبهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واعداد كذا نسب
اتفاق سكنى ومنع الاخت محمول
وأربع وكذا قالوا الا ما ولقد
راءوا زمان فراق فيه ترحيل
وأوقعوا فيه تطليقا اذا لحقا
وقيل لا والصواب الاول القيل
أما المعايير فالاحسان يأبى
ورجعة وكذا التورث معقول

(قوله سقوط وطء) أي ما يلزمه فيه الوطء لا يسقط بالخلوة حتى الزوجية في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العين إذا اختلف بها لا يسقط عنه الوطء بها فالزوجة طلب التريق وعلى هذا الحل يستغنى عن ذكر بقاء العنة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر النكاح الآتي فكان الأولى ذكرهما معاً أو إحداهما معاً تأمل (قوله كذلك النكاح) يعني أن آتي منها ثم وطئها في المدة كان فينا وان خلاها لا اه ح (قوله التكفير) يعني أن وطئ في شهر رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا اه ح وفي الشهر وعدا التكفير هنا عما لا ينبغي إذا الكلام في الخلوة الصحيحة وصوم الاداء يفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما نافية يعني أن وطئها في عبادة يفسدها الوطء ففسدت وان خلاها لا اه ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فان ما يفسد بالوطء كالاحرام والصوم والصلاة والاعتكاف المنذور يفسد الخلوة والكلام في العجصة الآن يمثل بما لا يفسد الخلوة على أحد القولين كصوم غير الاداء وصلاته النافلة تأمل والحاصل أنه ينبغي اسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة فتد العنة قصير الاحكام التي خالفت الخلوة فيها الوطء عشرة وقد تظلمت في بيتين مقتصر اعلم العلم بأن ما سواها لا يخاف فيها الخلوة الوطء فقلت

وخلوته كلوطء في غير عشرة * مطالبة بالوطء احسان تحليل

وفي وارث رجمة فقد عنة * وتحريم بنت عقد بكر ونفسيل

(قوله فقالت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة والمتبادر منه الاول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء أو في الخلوة المجردة لا في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لأن الخلوة مؤكدة لتمام المهر ولو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرة للاختلاف (قوله فالتقول لها) لانكارها سقوط نصف المهر كذا في القنية للزاهدي وتظمه ابن وهبان وقال في شرحه انه يتبع هذا الفرع بخلافه ولا وجد ما ينساقه ووجهه ما شاع على القواعد لان القول للمنفك اه قلت رأيت في حاشي الزاهدي أيضاً وحكي فيه قولين فذكر ما مر من معزالي المحيط وكأب آخر ثم عزى الى الاسرار أن القول قوله لانه ينكر وجوب الزيادة على النصف اه ويظهر لي أرجحية القول الاول ولذا جزم به المصنف وذلك أن المهر يجب بنفس العدة والدخول أو الموت مؤكدة والطلاق قبلهما منصف له فسبب وجوب الكل متحقق والمنصف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتنسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض الى ملكه بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء أو الرضى ولا يخذ تصرفه فيه قبل ذلك وينفذ تصرف المرأة فيه والزواج وان أنكر الزيادة على النصف لكنه مقر بسببها كما لو أقر بالغصب وأدعى الرد وكذب المالك فدعواه الرد أنكار للضمان بعد الاقرار بسببه فلا يقبل تأمل (قوله وان أنكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قرره من أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة وليكون إشارة الى الرد ما قاله في الاسرار أي ان انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة قد سقط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها هو المعترف وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتاء والمعنى أن القول لها وان أنكرت انه لم يطأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الأولى أن يقول وان اعترفت بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها له (قوله انما وطئاً كرها) لانها تستحي بالطبع فلم تكن بالامتناع محتارة لعدم تأكد المهر بخلاف الثيب لان امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما يجنبه الطرسوسي) أي في أنفع الوسائل والبحث في التفصيل المذكور فان الطرسوسي نقل أولاً عن الذخيرة اذا خلاها ولم يمسكها من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التفقه ولم أظفر فيه بنقل والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضاً أن هذا اذا صدقته في ذلك فلو كذبه فالتقول قولها يمينها لانها منكورة (قوله وأقره المصنف) أي تبع الشيخ صاحب البحر (قوله فخلاها) أي خلوة صحيحة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اه ح أي في قول الخالف ان خلوت بك فيراد بها الخالية عما يمنعها أو يفسدها مما ستر والمراد ما يفسدها من غير التعليق لما ستر عن البحر من أن هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكره

سقوط وطء واحلال لها وكذا
تحريم بنت نكاح البكر بمذوله
كذلك التي والتكفير ما فسدت
عبادة وكذا بالغسل تكميل
(ولو أقرت فقالت بعد الدخول
وقال الزوج قبل الدخول فالتقول
لها) لانكارها سقوط نصف
المهر وان أنكر الوطء ولو لم
تمسكه في الخلوة فان بكرا صحت
والالا لان البكر انما وطئاً كرها
كما يجنبه الطرسوسي وأقره المصنف
(ولو قال ان خلوت بك فأنت طالق
فخلاها طلقته)

في البصر فالمراد بالصحة فيه الخالية عما يفسد هاسوى فساد الشكاح فافهم (قوله باننا) لتصر بهم بان
الطلاق المرفوع بعد الخلوة الصحيحة يكون باننا مخ أي هنا أولى لعدم نصنا فانها لا تماثل الوطء الا في وجوب
العدّة ط (قوله لوجود الشرط) على الطلقة وأما عدّة حجب كونه باننا فهي ما قد مضى عن المنع أفاده ح
لا قوله ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة المصنعة من الوطء اه أي
بأنما كانت بمجرّد الخلوة فكان غير ممكن من الوطء شرعا (قوله ولا عدّة عليها) قال في البصر وسيأتي
وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فجب العدّة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الخبير الرملي بقوله
كيف يصح بوجوبها مع مصادمته لنقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية والخلوة بالأجنبية
لاوجب العدّة. فليست من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قولهم انما تقام مقام الوطء
اذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبه مانع من جهته وهو التعلق كالعين وكما لو دخل
عليها فأحرم بالجماع أو بالصلة وكونها خلوة بأجنبية ممنوع لأن الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه
كما لو قال لا شيء ان تزوجت فانت طالق فوقوع الطلاق دليل تحقق الخلوة اذ لو لا هالم يقع غير أنه وجد بعد
تحققها مانعا من جهته كما ذكرنا ونصريحهم بوجوب العدّة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة
فتقول المهر الزانية لا عدّة عليها مبنى على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل بطل أصح منه فافهم (قوله وتجب
العدّة) غلظها الوجب قضاء ودبائه وفي الفتح قال العتاني تكلم مشايخنا في هذه الواجبة بالخلوة الصحيحة
المناه واجبة ظاهرا وأحققة فقبل لوزوجت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء (قوله
الكل الخ) هذا في النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تجب العدّة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول
(قوله لتوهم الشغل) أي شغل الرحم نظرا الى التمكن الحقيقي وكذا في الجبوب لقيام احتمال الشغل
بالصحة وهي حق الشرع وحق الولد ولذا لا تبتعد لولا سطاها ولا يحمل لها الطروج ولو أذن لها الزوج وتدخل
العشرة وان لا يتدخّل حق العبد فتح وتماه في المعراج (قوله واختاره القرائني الخ) ويجزم به
في الابدائع قال في الفتح ويؤيده ما ذكره العتاني (قوله تجب العدّة) لنبوت التمكن حقيقة فتح (قوله
كل تغرور مرض مدنف) قال في الفتح الاوجه على هذا القول أن يخص الصغير بغير القادر والمرض بالمدنف
لشبوله. التمكن حقيقة في غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاسموس
دنف المريض كغيره من نقل (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي
يوسف عن الامام صاحب المذهب (قوله قاله المصنف) أي تعالى شجته في البصر وأقره في التهر والشربلالية
(قوله الموت أيضا) أي كما لان الخلوة كالوطء فيها والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالقسبة
للعدة وموت أيهما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح (قوله في حق العدّة والمهر) أي اذا مات عنها لانها
عدّة الوفاة واستحققت جميع المهر كالموطوءة (قوله فقط) هو معنى قول المجتبى وفيما سواهما كعدم
قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا بني الارث لان الارث من أحكام العدة فلذا تحقق قبل الخلوة التي هي
دون الوطء فافهم (قوله حلت بنتها) أي كما تحل بعد الخلوة الصحيحة فلا تحرم الا بحقيقة الوطء على ما مر
(قوله فوهيته) ذكر الخبير لان اللفظ المذكور لا يجوز تأنيته كما في ط عن المصباح وكذا لو وهبت نصفه
فتح (قوله قبل وطء) أي وخلوة نهر وهي وطء حكم كما مر (قوله لعدم تعيين النقود في العقود)
ولذا لو أشار في النكاح الى دراهم كان له أن يسكنها ويضع مثلها جنسا ونوعا وقدر اوصفة ولو لم تنب
شبه أو طلقت قبل الدخول كان لها امساك المقبوض ودفع غيره ولذا تركي الشكل وتماه في التهر والحاصل
أنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر مخ (قوله أو قبضت نصفه)
احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فانما ترده عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الاقل ووهيته
الباقى فهو معلوم بالاولى بجر أي لا يرجع الزوجه شيئا (قوله في الصورة الاولى) الانسب أن يقول
في صورتين فيكون قوله أو الباقي إشارة الى أن هذه نسبة الالف ليس بقيد في الثانية كما نص عليه في البصر قال
في التهر ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف أنها وهبت له المقبوض وغيره (قوله أو وهبت عرض المهر) أشار
الى أنه لم يتعب اذ لو وهبته بعد ما تعيب فاحتار يرجع بنصفه قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وهبته عينا اخرى

بأنما لوجود الشرط) ووجب نصف
المهر) ولا عدّة عليها زانية (وتجب
العدّة في الكل) أي كل أنواع
الخلوة ولو فاسدة (احتياطا) أي
استحسانا لتوهم الشغل (وقيل)
بأنه القدوري واختاره القرائني
فاضى خان (ان كان المانع شرعيا)
كصوم (تجب) العدّة (وان)
كان (حسبا) كصغر ومرض
مدنف (لا) تجب والمذهب الاول
لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى
الموت أيضا كالوطء في حق
العدّة والمهر فقط حق لومات
الاتم قبل دخوله بها حلت بنتها
(قبضت ألف المهر فوهيته له)
وطلقت قبل وطء (رجع) عليها
(نصفه) لعدم تعيين النقود
في العقود (وان لم تقبضه أو)
قبضت نصفه فوهيته (الكل) في
الصورة الاولى (أو ما بقى) وهو
النصف في الثانية (أو) وهب
(عرض المهر)

أما المصيب اليسير فكالعدم لما سبأ في أنه في المهر تحمل وقيد بالهبة لأنها لو باعت منه يرجع بالنصف أي نصف قيمته لأن نصف الثمن المدفوع فيما يظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترد ما زاد على النصف ولو وهبته الأكثر والنصف فلا يرجوع له بجر (قوله أو في الذمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه يشب في الذمة لأن المال فيه ليس بمقصود فيتساح فيه بخلاف البيع بجر (قوله لحصول المقصود) لأنه وصل إليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه في الفسخ كتعيينه في العقد بدليل أنه ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فاحتسب فوهبته له يرجع بنصف قيمته كما تر نهر (تممة) حكم الموزون غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم التقيد أما المعين منه فكالعرض واختلف في التبر والنقرة من الذهب والفضة ففي رواية ككالعرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع نهر (تنبيه) قال في البحر وقد ظهر لي أن هذه المسألة على ستين وجهاً لأن المهر ما ذهب أو فضة أو مثلي غيرها أو قيمى فالأول على عشرين وجهاً لأن الموهوب إما الكل أو النصف وكل منهما إما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثر ففي عشرة وكل منها إما أن يكون مضروباً أو تبرأ فهي عشرون والعشرة الأولى في المثلي وكل منها إما أن يكون معناه أو لا وكذا في القبي والاحكام مذكورة اه وتبعه في التهر قلت ويزاد مثلها فتصير مائة وعشرين بأن يقال إن الموهوب إما الكل أو النصف أو لا أكثر من النصف أو الأقل فهي أربعة تضرب في الخمسة المارة تبلغ عشرين وكل منها إما أن يكون مضروباً أو تبرأ فهي أربعون وكذا في كل من المثلي والقبي أربعون وقدمت حكم هبة الأكثر من النصف أو الأقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ما نهي يوفي توفية لا بالتخفيف من وفي بقي وفاء بقرينة قوله والايوف أفاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوفية في الأولى دون هذه لأنه في الأولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرطه لها ووعد هبته من عدم انراجها أو عدم التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رد دفعه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار إليه الشارح فليس هنا في المسمى وعد بشئ يناسبه التعبير بالتوفية يوضحه أنه قد رد دفعه بين كونها ثيباً وبكراً كما يأتي فانهم (قوله الأولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدر أو مهر مثلها أكثر منه ويشترط منفعة لها أو لا يبيها أولدى رحم محرم منها وكانت المنفعة مباحة لا تتفاد متوقعة على فعل الزوج لا حاصله بمجرد العقد ولم يشترط عليها رد شيء له وذلك كأن تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرمها أو ويهدى لها هدية أو على أن يزوجها أو ينفق أو يعتق أخاها أو على أن يطلق شرطاً فلو المنفعة لاجنبي ولم يوف فليس لها إلا المسمى لأنها ليست بمنفعة مقصودة لأحد المتعاقدين ومثلها الأولى لو شرط ما يضربها كالتزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشروط غير مباح كخمر وخنزير فلو المسمى عشرة خا كزوجها ولو بطل المشروط ولا يكمل مهر المثل لأن المسلم لا يتفاد بالحرام فلا يجب عوض بفواته ولو تزوجها على ألف وعتق أخها أو وطلاق شرطاً فلو المصدر لا المضارع عتق الأخ وطلقت النقرة بنفس العقد طلقة رجعية لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والولاية لا إذا قال وعتق أخها عنها فهو لها ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق امرأته فلا نفقة وعلى أن ترد عليه عبد أو ينقسم ألف على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا سوياً صار نصف ألف ثمن العبد والنصف صدقاً فإذا طلقتها قبل الدخول ظلها نصف ذلك وإن بعده فطهران كان مهر مثلها خمسمائة أو أقل فليس لها إلا ذلك وإن أكثر فإن وفي بالشرط فكذلك والآخر المثل وتماه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سبأ في وحاصل المسألة على وجوه لأن الشرط إما نافع لها أو لا جنبي أو ضار وكل إما حاصل بمجرد النكاح أو متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة إما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساوياً وكل إما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل إما أن يساح لا تتفاد بالشرط أو لا وكل إما أن يشترط عليها رد شيء أو لا وكل إما أن يحصل الوفا بالشرط أو لا فهي ما تسان وتماهون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ) قال في الفتح وأما الثانية فكان تزوجها على ألف أن أقام بها أو أن لا يسرى عليها أو أن يطلق شرطاً أو أن كانت مولاة أو أن كانت أعجمية أو ثيباً وعلى ألفين أن كان اضدادها (قوله بفوات النفع) الباء للسببية لأنه في الأولى سمي لها مالها فيه نفع وهو عدم انراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فإذا وفي

كثوب معين أو في الذمة

(قبل القبض أو بعده لا) رجوع

لحصول المقصود (نكحها)

بألف على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يتزوج عليها أو نكحها

(على ألف أن أقام بها وعلى ألفين

أن أخرجهما فان وفي) بما شرطه

في الصورة الأولى (وأقام بها

في الثانية) فلها الألف رضاها به

فهنا صورتان الأولى تسمية المهر

مع ذلك شرط ينفعها والثانية

تسمية مهر على تقدير وغيره على

تقدير (والألف يوف ولم يقيم مهر

المثل) لفوت رضاها بفوات النفع

في البصر فالمراد بالصححة فيه الخالية عما يفسد هاسوى فساد النكاح فافهم (قوله ما هنا) لتصر بهم بأن
الطلاق المرفوع بعد الخلوة العتيقة يكون بغير ما يخ أي فهنا أولى لعدم صحتها فانها لا تماثل الوطء الا في وجوب
العقود ط (قوله لوجود الشرط) علة الطلقة وأما علة صحة العقد فانه ما هنا فافهم (قوله ما هنا) لتصر بهم بأن
لا قول له ووجب نصف المهر في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة الممكنة من الوطء اه أي
لا ما بان بتجريد الخلوة فكان غير ممكن من الوطء شرعا (قوله ولا عقدة عليها) قال في البصر وسياق
وجوب في الخلوة الفاسدة على الصحيح فوجب العقدة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الخبير الرملي بقوله
كيف القس بوجوبها مع مصادمة النقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية والخلوة بالأجنبية
لا توجب العقدة فلبت من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قولهم انما يتصام مقام الوطء
اذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبه مانع من جهته وهو التعلق كالعين وكما لو دخل
عليها فأحرم بالملح أو بالصلة وكونها خلوة بأجنبية ممنوع لأن الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه
كما لو حال لأجنبية أن تزوجك فانت طالق فوقوع الطلاق دليل تحقق الخلوة اذ لو حال لم يقع غير أنه وجد بعد
تحققها مانع من جهته كما ذكرنا وتصريحهم بوجوب العقدة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة
فتقول الجواز لا علة عليها مبنى على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل بنقل أصح منه فافهم (قوله وتجب
العقود) ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العنابي تكلم مشايخنا في هذه الواجبة بالخلوة العتيقة
التي واجبة ظاهرا أو حقيقة فتدبر وتزوجت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء (قوله
الكل الخ) هذا في النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تجب العقدة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول
(قوله لتوهم الشغل) أي شغل الرحم نظرا الى التمكن الحقيقي وكذا في الجبوب لقيام احتمال الشغل
بالصحة وهي حق الشرع وحق الولد ولا الاستسقاط أو أسطفاها ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج وتدخل
العنتان ولا يتدخل حق العبد فتح وتماه في المعراج (قوله واختاره القماني الخ) ويزم به
في البدائع قال في الفتح ويؤيده ما ذكره العنابي (قوله تجب العقدة) لبثت التمكن حقيقة فتح (قوله
كصغر ومرض مدنف) قال في الفتح الأوجه على هذا القول أن يخص الصغير بغير القادر والمرض بالمدنف
لبثت التمكن حقيقة في غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس
مدنف المريض كصريح نقل (قوله لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسأله عن أبي
يوسف عن الامام صاحب المذهب (قوله قاله المصنف) أي تعال الشيخ في البحر وأقر في التهر والشربلالية
(قوله الموت أيضا) أي كما كان الخلوة كالوطء فيهما والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالنسبة
للعدة وموت أيهما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح (قوله في حق العقدة والمهر) أي اذا مات عنها زوجها
عدة الوفاة واستحققت جميع المهر كالموطوءة (قوله فقط) هو معنى قول المجتبى وفيما سواه كما لعدم
قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا بني الارث لأن الارث من أحكام العدة فلذا تحقق قبل الخلوة التي هي
دون الوطء فافهم (قوله حلت بنتها) أي كما تحل بعد الخلوة الصحيحة فلا تحرم الا بحقيقة الوطء على ما مر
(قوله فوهيته له) ذكر الخبير لأن اللفظ المذكور لا يجوز تأنيته كما في ط عن المصباح وكذا لو وهبت نصفه
فتح (قوله قبل وطء) أي وخلوة نه في وطء حكما كما مر (قوله لعدم تعين النقود في العقود)
ولذا الوأشار في النكاح الى دراهم كان له أن يسكنها ويدفع منها اجسا ونوعا وقد روي في طعن ولو لم تنب
شأ وطلقت قبل الدخول كان لها المسألة المتقبوض ودفع غيره ولذا تركي الكل وتماه في التهر والحاصل
أنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر مخ (قوله أو قبضت نصفه)
احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فافهم أنه تزد عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الاقل ووهيته
الباقى فهو معلوم بالاولى بحر أي لا يرجع الزرع عليها بشئ (قوله في الصورة الاولى) الانسب أن يقول
في صورتين فيكون قوله أو الباقى اشارة الى أن هذه نسبة الالف ليس بقيد في الثانية كما نص عليه في البصر قال
في التهر ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف أنها وهبت له المقبوض وغيره (قوله أو وهبت عرض المهر) أشار
الى أنه لم ينسحب اذ لو وهبته بعد ما تعيب فاحشا يرجع بنصفه بغير قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وهبته عينا أخرى

فإنما لوجود الشرط) ووجب نصف
المهر) ولا عقدة عليها ازاوية (وتجب
العقود في الكل) أي كل أنواع
الخلوة ولو فاسدة (احتياطا) أي
استصناا لتوهم الشغل (وقيل)
قائله القدوري واختاره القماني
وقاضى ثان (ان كان المانع شرعا)
كصوم (تجب) العقدة (وان)
كان (حسبا) كصغر ومرض
مدنف (لا) تجب والمذهب الاول
لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى
الموت أيضا كالوطء في حق
العقود والمهر فقط حتى لو ماتت
الام قبل دخوله بها حلت بنتها
(قبضت ألف المهر فوهيته له
وطلقت قبل وطء رجع) عليها
(نصفه) لعدم تعين النقود
في العقود (وان لم تقبضه أو
قبضت نصفه فوهيته الكل) في
الصورة الاولى (أو ما بقي) وهو
النصف في الثانية (أو) وهب
(عرض المهر)

أما العيب اليسير فكعدم لما سياتي أنه في المهر تحمل وقيد بالهبة لأنها لو باعته منه يرجع بالنصف أي نصف قيمته لا نصف الثمن المدفوع فيما يظهر ولو وجبته أقل من نصفه رد ما زاد على النصف ولو وجبته أكثر أو النصف فلا رجوع له بجر (قوله أو في الذمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح فان العرض فيه ثبت في الذمة لان المال فيه ليس بمقصود فيتساع فيه بخلاف البيع بجر (قوله لحصول المقصود) لانه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه في الفسخ كعينه في العقد بدليل أنه ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فاحتا فوهبته له يرجع بنصف قيمته كما ترنهر (تمه) حكم الموزون غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم النقد أما المعين منه فكالعرض واختلف في التبر والنقرة من الذهب والفضة ففي رواية ككالعرض وفي أخرى كالمنزوب كذا في البدائع انهر (تنبيه) قال في البحر وقد ظهر لي أن هذه المسألة على ستن وجهها لان المهر اذهب أو فضة أو مثلي غيرها أو قيمى فالأول على عشرين وجهها لان الموهوب اما الكل أو النصف وكل منهما اما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه أو أكثر فهو عشرة وكل منها اما أن يكون مضروباً وتبراً فهي عشرون والعشرة الاولى في المثلى وكل منها اما أن يكون معيناً ولا وكذا في القبي والاحكام مذكورة اه وتبعه في النهر قلت ويراد مثلها فتصير مائة وعشرين بأن يقال ان الموهوب اما الكل أو النصف أو الاكثر من النصف أو الاقل فهي أربعة تضرب في الخمسة المائة تبلغ عشرين وكل منها اما أن يكون مضروباً وتبراً فهي أربعون وكذا في كل من المثلى والقبي أربعون وقدم ترجمكم هبة الاكثر من النصف أو الاقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ماضى يوفى توفية لا بالتضيف من وفي بنى وفام بقرينة قوله والايوف أفاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوفية في الاولى دون هذه لانه في الاولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرطه لها وهو ما عداها به من عدم اخراجها أو عدم التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رد دفيه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار إليه الشارح فليس هنا في المسمى وعد بنى ليناسبه التعبير بالتوفية يوضحه أنه قد رد دفيه بين كونها ثيباً وبكراً كما يأتي فافهم (قوله الاولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدر او مهر مثلها أكثر منه وبشرط منفعة لها أو لا بها أو لذى رحم محرم منها وكانت المنفعة مباحة الاتفاص متوقفة على فعل الزوج لا حاصله بجزء العقد ولا بشرط علمه بدئى له وذلك كأن تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرمه أو يهدى لها هدية أو على أن يزوجها أباهاً ابنته أو على أن يعقأ أخاهاً أو على أن يطلق ضررتها فلا المنفعة لا جنس ولم يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست بمنفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثلها بالاولى لو شرط ما يضرها كالتزوج عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشروط غير مباح كحمر وخنزير فلو المسمى عشرة خا كزوجها لها وبطل المشروط ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لا يتقنع بالحرام فلا يجب عوض بقواته ولو تزوجها على ألف وعقأ أخها أو طلاق ضررتها بلفظ المصدر لا المضارع عتق الاخ وطلقت الضررة بنفس العقد طلقة رجعية لمقابلها بغير متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والولاية الا اذا قال وعقأ أخها عنها فهو لها ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق امرأته فلا تة وعلى أن ترد عليه عبد أو ينقسم الالف على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا سوام صار نصف الالف غنما للعبد والنصف صدأ فاذا طلقها قبل الدخول ظلها نصف ذلك وان بعده فطهران كان مهر مثلها خمسمائة أو أقل فليس لها الا ذلك وان أكثر فان وفي بالشرط فكذلك والا فخر المثل وتماه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سياتى وحاصل المسألة على وجوه لان الشرط اما نافع لها أو لا جنس أو أضرار وكل اما حاصل بجزء النكاح أو متوقف على فعل الزوج وعلى كل من الستة اما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساوياً وكل اما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل اما أن يساح الاتفاص بالشرط أو لا وكل اما أن يشترط علمه بدئى أو لا وكل اما أن يحصل الوفا بالشرط أو لا فهي ما تسان وتماهون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ) قال في الفتح وأما الثانية فكان يتزوجها على ألف أن أقام بها أو أن لا يسرى عليها أو أن يطلق ضررتها أو أن كانت مولاة أو أن كانت أعجمية أو ثيباً وعلى ألفين ان كان اضدادها (قوله بضوات النفع) الباء للسببية لانه في الاولى سعى لها ما لها فيه فقع وهو عدم اخراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي

كثوب معين أو في الذمة

(قبل القبض أو بعده لا) رجوع

لحصول المقصود (نكحها

بألف على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يتزوج عليها أو) نكحها

(على ألف ان أقام بها وعلى ألفين

ان أخرجها فان وفي) باشرطه

في الصورة الاولى (وأقام بها

في الثانية) فلها الالف) رضاها به

فهنا صورتان الاولى تسمية المهر

مع ذلك بشرط نفعها والثانية

تسمية مهر على تقدير وغيره على

تقدير (والا) يوف ولم يقم (فخر

المثل) لنفوت رضاها بضوات النفع

فلها المسمى لأنه صلح مهر او قد تم رضاها به وعند فوائده يعدم رضاها بالمسمى فيكمل مهر مثلها وفي الثانية
 حتى تسعين فان بينهما غير صحيحة للجهالة كما يأتي فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسألة الاخيرة) قيد في قوله
 ولا يزداد على ألفين فقطح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا ينقص عن ألف)
 أي في المسألتين (قوله لاتفاقهما على ذلك) أي لو زاد مهر مثلها في المسألة الاخيرة على ألفين ليس لها أكثر
 من ألفين لانها رضىت معه بهل الوطء لها بين الألف والألفين بخلاف المسألة الاولى فانه لو زاد على ألفها
 مهر المثل بانفا ما بلغ لانها لم ترضه بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المسألتين
 فلها الألف لانه رضى به (قوله لسقوط الشرط) لانه اذا لم يف بتمام مهر المثل ومهر المثل لا يشت
 في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتبارها فلم يبق الا المسمى فيتنصف بدافع (قوله وقال الشرطان صحيحان)
 أي في المسألة الاخيرة قال في الهداية حتى كان لها الألف ان أقام بها والألف ان أخرجهما وقال زفر
 الشرطان فاسدان ولهما مهر مثلها لا ينقص من الألف ولا يزداد على ألفين وأصل المسألة في الاجارات في قوله
 ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم اه (قوله في الاصح) مقابله مافي نوادر
 ابن جماعة عن محمد انها على الخلاف وضعفه في البصر (قوله لقلة الجهالة) جواب عياردي على قول الامام
 حيث أفرد الشرط الثاني في المسألة المتقدمة وهي ما اذا تزوجها على ألف ان أقام بها وألفين ان أخرجهما
 وفي هذه الصورة صح الشرطين مع أن الترديد موجود في الصورتين وأجاب في النهاية بأنه في المتقدمة دخلت
 المخاطرة على النتيجة الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها أولا أمأها فالمرأة على صفة واحدة من الحسن
 أو القبح وجهالة الزوج بصفتها لا توجب خطرا وردة الزيلعي بأن من صور المسألة المتقدمة ما لو تزوجها على
 ألفين ان كانت حرة أو ان كانت له امرأة وعلى ألف ان كانت مولاة أو لم تكن له امرأة مع أنه لمخاطرة
 ولكن جهل الحال وأجاب في البصر بأن المرأة وان كانت في الكل على صفة واحدة لكن الجهالة
 قوية في الحرة وعدمها لانها ليست أمرامشاهد اولد الووقع التنازع احتج الى اثباتها فكان فيها مخاطرة
 معنى بخلاف الجمال والقبح فانه أمر مشاهد لجهالة يسيرة لزوالها بالامشقة واعترضه في النهي بأنه على هذا
 ينبغي العصة فيما لو تزوجها على ألفين ان كانت له امرأة وعلى ألف ان لم تكن لان النكاح يثبت بالتسامع
 فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اثباته بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى
 اثباته على أنه قد تكون له امرأة غائبة في بلدة اخرى لا يعلم بها أحد بخلاف الجمال والقبح فلذا تسامع
 الشارح مافي البصر ولم يلتفت لما في النهر (قوله بخلاف ما لو رد الخ) هذا أيضا من صور المسألة المتقدمة
 التي ذكر أنها بخلاف لمسألة الترديد للقبح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل أن ترديد المهر بين
 القلة والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما الا في مسألة
 القبح والجمال فانه يجب المسمى في أي شرط وجد اتفقا والفرق للامام مامر (قوله ولو شرط الخ) هذه
 مسألة استطردية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تعليق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزمه الكل)
 لان المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة ح عن جمع الانهر (قوله ورجحه في البزازية) أقول
 عبارتها تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلالا مرها على الصلاح بأن
 زالت بوثبة فان تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح
 للمتاثل اه ووجهه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد المحيط في تعليل المسألة الثانية انه قابل
 الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قبل به وانت خبير بأن كلام البزازية ليس فيه ترجيح للزوم الكل
 مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبأزيد منه نعم قال في البزازية بعد ذلك وان أعطها
 زيادة على المهر على أنها بكر فاذا هي تيب قبل رد الزائد وعلى قياس مختار ما يخفى فيما اذا أعطها المال
 الكثير بجهة المهر على أن يجهزوها بجهز عظيم ولم تأت به رجح بما زاد على مهر مثلها وكذا أفق
 ائمة خوارزم ينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين أنه لا يرجع في كلتا الصورتين
 اه أي في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المهر كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية فتقول
 البزازية تبعاً للعمادية وليكن صرح الخ يفيد ترجيح عدم الرجوع وبانه يلزم كل المهر ولذا انقسم المسألة

(و) لكن (لا يزداد) المهر
 في المسألة الاخيرة (على ألفين
 ولا ينقص عن ألف) لاتفاقهما
 على ذلك ولو طلقها قبل الدخول
 تنصف المسمى في المسألتين لسقوط
 الشرط وقال الشرطان صحيحان
 (بخلاف ما لو تزوجها على ألف
 ان كانت قبيحة وعلى ألفين ان كانت
 جميلة فانه يصح الشرطان) اتفقا
 في الاصح لقلة الجهالة بخلاف
 ما لو رد في المهر بين القلة والكثرة
 للثبوت والبكارة فانها ان ثبنا لزمه
 الاقل والا فمهر المثل لا يرد على
 الاكثر ولا ينقص عن الاقل فصح
 ولو شرط البكارة فوجد هائبا
 لزمه الكل درر ورجحه في البزازية

المصبر عن عدم وجوب الزيادة بقيل فأقاد أيضاً ترجع لزوم الكل كما هو مقتضى اطلاق صاحب
 الدرر والوقاية والملتقى (قوله ولورزوجها الخ) حاصل هذه المسألة أن يسمى شيئين محتلي القيمة اتحد
 الجنس أو اختلف نهر (قوله أو الاثنين) لافائدة في ذكره بعد الالف للعلم قطعاً بأن الالف غير
 قيد فالاولى قول البحر أو على هذا الالف أو الاثنين فهو مثال آخر مثل الذي بعده مما اختلف فيه قيمة مع
 اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله أو الاثنين على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الالف بأن يعطف
 على كل واحد بانفراده كان يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد أو هذا الالف أو يقول على هذا الالف
 أو هذين الاثنين تأمل (قوله أو على أحد هذين) أي أنه لا فرق بين كلمة أو ولفظ أحد هما فإن الحكم فيه
 كذلك كما صرح به في المحيط بحر (قوله وأحد هما أو كس) الجملة في موضع الحال في القاموس الوكس
 كالوعد التقص والتقص لازم ومتمة اه وقيد به لانهما لوتساوياً قيمة صحت التسمية اتفاقاً بحر عن الفتح
 وقال قبله لو كانا سواء فلا تخصيم وإما الخيار في أخذ أيهما شاءت (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله
 وعندهما المالاقل والمتون على الأقل ورجح في التحريم قولهما والخلاف مبنى على أن مهر المثل أصل عنده
 والمسمى خلف عنه ان صحت التسمية وقد فسدت هنا للبهالة فصارت إلى الأصل وعندهما بالعكس ومجمله
 اذ لم يصرح بالخيار لهما أولاً فلو قال على أنها بالخيار تأخذ أيهما شاءت أو على أني بالخيار أعطيك أيهما شاءت
 فإنه يصح اتفاقاً لاتسواء المنازعة وقيد بالنكاح لان ائتماع على أحد شيئين مختلفين أو الاعتاق عليه يوجب الأقل
 اتفاقاً لانه ليس له موجب أصلي يصار إليه عند فساد التسمية فوجب الأقل وكذلك في الاقرار وتماه في البحر
 (قوله فلها الارفع) لانها وضيت بالخط هداية (قوله فلها الاوكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية
 (قوله والا) أي بأن كان بين الارفع والاوكس (قوله لانها الاصل) أي في الطلاق قبل الدخول
 كما أن الاصل مهر المثل قبل الطلاق بحر (قوله وجبت المتعة) أشار به إلى أن ما وقع في الدرر تبعاً للوقاية
 والهداية من أنه يجب نصف الاوكس اتفاقاً مسمى على الغالب أن المتعة لا تزيد على نصف الاوكس
 كما علل به في الهداية حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الخاتمة والدرية وقال في الفتح التحقيق أن المحكم المتعة
 فأقاد انها لو كانت أزيد من نصف الاعلى لا يراد على نصفه لرضاها به رجح (قوله ولورزوجها على فرس الخ)
 شروع في مسألة اخرى موضوعها أنه تزوجها على ما هو معلوم الجنس لان التسمية لا يصدقها التسمية لان الجنس
 وقوله فالواجب الوسط أو قيمته يصدقها التسمية لان الجنس المعلوم شتمل على الجيد والردى والوسط ذو حظ
 منهما بخلاف مجهول الجنس لانه لا وسط له لا اختلاف معاني الاجناس وانما تخير الزوج بين دفع الوسط
 أو قيمته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت أصلاً في حق الايقاع وقيد بالمهر لانه في المعين بشارة كهذا العبد
 أو الفرس ثبت الملك لها بمجرد القبول ان كان مملوكاً والافضل أن تأخذ الزوج بشراؤه لها فان عجز لزمه
 قيمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى فلا تجبر على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من أسباب
 التعريف كالاشارة لكن في هذا اذا كان له أعبد ثبت ملكها في واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في الجرائه
 يتوقف ملكها على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الاضافة كالإيهام فانه في الإيهام لو عين لها وسطاً
 أجبرت على قبوله وتماه في النهر (قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم أن هذا الحكم
 لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهما بل يتم كل جنس له وسط معلوم ح (قوله وكل ما لم يجرى السلم فيه
 الخ) فإذا وصف الثوب كهوى خير الزوج بين دفع الوسط أو قيمته كما مر وكذا الوابغ في وصفه بأن قال
 طوله كذا في ظاهر الرواية نعم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لان صحة السلم
 في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المكيل والموزون اذا ذكر صفته بكيدة خالية من الشعر صعيدة
 أو بخرية يتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها ثبت في الذمة وان لم يكن مؤجلاً كما في النهر والبحر
 فعنى كون الخيار للمرأة أن لها أن لا تقبل القيمة اذا أراد إجبارها عليها لا بمعنى أن لها أن تجبره على القيمة
 اذا أراد دفع العين لانه اذا صح السلم تعين حقها في العين وهذا في الفتح التصريح بأن قول الهداية في ظاهر
 الرواية احتراز عما روى عن أبي حنيفة أن الزوج يجبر على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن أبي يوسف
 أنه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعين الثوب وذكروا عن المبسوط ثم رجع

(ولورزوجها على هذا العبد أو على

هذا الالف أو الاثنين أو على هذا

العبد) أو على هذا العبد أو على أحد

هذين (وأحد هما أو كس حكم)

القاضي (مهر المثل) فان مثل

الارفع أو فوقه فلها الارفع وان

مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس

والاخير المثل (وفي الطلاق قبل

الدخول يحكم متعة المثل) لانها

الأصل حتى لو كان نصف

الاوكس أقل من المتعة وجبت

المتعة فتح (ولورزوجها على فرس)

أو عبد أو ثوب هروى أو فراه

يت أو عدد معلوم من نحو ابل

(فالواجب) في كل جنس له وسط

(الوسط أو قيمته) وكل ما لم يجر

السلم فيه فالخير للزوج والاخر للمرأة

رواية زفر وصريح في الجمع بأنها الاصح وكذا في درر البصار وأقره في غرر الاذكار وابن مالك ثم لا يفتي
 أنه وان لم يبين فلا بد في عين الوسط أو قيمته من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم
 في كل حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قيدا ولو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته
 لكان أخصرا وشمل فإنه يعم نحو العبد والتوب الهروي أفاده ح (قوله هو عند الفقهاء الخ) أما عند
 المناطقة فهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقول على كثيرين
 مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كإنسان فإنه مقول على الذكر والانثى وأحكامهم مختلفة
 قال في البحر ولا شك أن الثوب تحته السكان والقطن والحري والاحكام مختلفة فإن الثوب الحر لا يصل إليه
 وغيره يصل فهو جنس عندهم وهكذا الحيوان تحته الفرس والحمار وأما الدار فمما يختلف باختلافها
 فأحسا بالبلدان والمحال والسعة والضيق وكثرة المرافق وقلتها (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام مشله
 الاصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والجنون وأحكامهم مختلفة
 فأجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والانثى فان اختلاف أحكامهما بالاصالة
 بجنس (تنبيه) علم مما ذكرنا أن نحو الحيوان والداية والمملوك والثوب جنس وأن نحو الفرس والحمار
 والعبد والثوب الهروي أو السكان أو القطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسط أو قيمته الثاني فكان
 على المصنف ان يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكره دون وصفه كما قال في متن المختار تزوجها على
 حيوان فإن سمي نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهالة أنواع جهالة النوع والوصف
 كقوله ثوب أو دابة أو دار فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبد
 أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب هروي فإنه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الدابة والثوب معلوم الجنس
 مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والثوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا
 موافق للمعنى في تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فان قلت قال في الهداية معنى هذه المسألة أن يسمى جنس
 الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس أو حمارا ما إذا لم يسم الجنس بأن تزوجها على دابة لا تجوز التسمية
 ويجب مهر المثل اه فقد جعل الفرس والحمار جنسا قلت أراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا
 قاله بالوصف وأما قول البحر لا حاجة الى حمل الجنس على النوع لأن الجنس عند الفقهاء هو المقول على
 كثيرين الخ ففيه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كما لا يخفى بل يتعين حمل على النوع
 وكذا قال في الهداية ولو سمي جنسا بأن قال هروي تصح التسمية ونحو الزوج فقد سمي الهروي جنسا وليس هو
 جنسا بالمعنى المأثور ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بأن
 يراد بالجنس النوع لمقابله بالوصف أما مع مقابله بالنوع فلا يصح هذا ما ظهر لي (قوله بخلاف مجهول
 الجنس) أي ما ذكر جنسه بلا تقييد بنوع كدوابه فإنه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط أو قيمته بل يجب مهر
 المثل (تنبيه) حاصل هذه المسألة أن المسمى اذا كان من غير التقود بأن كان عرضا أو حيوانا اما ان يكون معينا
 بإشارة أو إضافة فيجب بعينه أو لا يكون معينا فان كان غير مكمل وموزون فان جهل نوعه كدابة أو ثوب فسدت
 التسمية ويجب مهر المثل وان علم نوعه وجهل وصفه كفرس أو ثوب هروي أو عبد سميت التسمية وتخير بين الوسط
 أو قيمته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه الاصح يتعين الوسط لأنه يجب في الذمة
 كالمسلم بخلاف الحيوان فإنه لا يجب في الذمة في السلم وان كان مكمل أو موزونا فان علم نوعه ووصفه كأردب قمح
 جديد خال من الشعر صعيدى تعين المسمى وصار كالعرض المشار اليه لأنه يثبت في الذمة حالا كالقرض ومؤجلا
 كالسلم وان لم يعلم وصفه تخير الزوج بين الوسط أو قيمته كما في ذكر الفرس أو الحمار هذا خلاصة ما في الاختيار
 والفتح والبحر لكن يشكل ما في الخاتمة لوزوجها على عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم
 ولو أطلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الآن تكون متعتها أكثر من ذلك اه قال في البحر
 وبهذا يعلم أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمي مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي
 على هذا أن لا ينظر الى المتعة أصلا لان المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب لغو بدليل أنه لم يكمل لها مهر
 المثل قبل الطلاق اه وأجاب الخیر الرملي بأن الثوب مجهول على العدة والتبرع كما جرت به العادة غير داخل

(وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط
 (في كل حيوان ذكر جنسه) هو
 عند الفقهاء المقول على كثيرين
 مختلفين في الاحكام (دون نوعه)
 هو المقول على كثيرين متفقين فيها
 بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة
 لانه لا وسط له

مطلب
 تزوجها على عشرة دراهم وثوب

في التسمية اذ لو دخل لاوجب فسادها فحش الجهالة وقال في فتاواه الخيرية أنه زاغ فهم صاحب البصر وأخيه
 في جعل الثوب لغوا ولا حول ولا قوة الا بالله اه قلت حمله على العدة والتبرع هو معنى الغائه في التسمية ووجه
 اشكال هذا الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بل انظر
 الى المتعة لصحة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي أن يعطى حكم ما لم تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها
 هدية فقد صرح في النهر بأنه في المبسوط بعد أن ذكر عبارة محمد لولتزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها
 هدية فلها مهر مثلها لا ينقص عن الالف قال هذه المسألة على وجهين ان أكرمها وأهدى لها هدية فلها
 المسمى والا فمهر المثل اه قلت فهو مثل ما لولتزوجها بألف على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عليها كما قلناه
 وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مع المسمى شيئا مجعولا ولا كان تزوجها على ألف درهم
 وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر
 المثل ومهر المثل لا يدخل في الطلاق قبل الدخول اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها
 فلها مهر المثل لا ينقص عن ألف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول لها نصف الالف لانه اكثر من المتعة اه
 ونقل نحوه في البحر عن الوالدية والحيطة واعترض به على ما مر من إيجاب المسمى بأن الهدية والاكرام
 مجعولتان ولا يمكن الوفاء بالمجعول بل تفسد التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علقته على البحر
 بما حاصله أنه يمكن حل ما في الاختيار على ما اذا لم يكرمها أما اذا أكرمها فلها المسمى وهذا عين ما حمل
 عليه في المبسوط كلام محمد ومشي عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترتفع
 بعد وجودها والظاهر كما في النهر أنه يكفي هنا أدنى ما يعتد اكراما وهدية اه فاذا لم يكرمها بشئ بقيت التسمية
 مجعولة لعدم رضى المرأة بالالف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول تقر الفساد فوجب
 المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الالف لانه في العادة
 أكثر من المتعة كما علمته من كلام الاختيار وهو تقرير ما مر في مسألة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين
 كلامهم ويتعين حل ما في الخانية عليه أيضا وذلك بأن يقيد بما اذا كان مهره ثلث عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوبا
 فحينئذ تجب لها العشرة لانها مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المتعة بالطلاق قبل الدخول
 وأما دعوى الرمى الغاء ذكر الثوب لجهالته فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية أخفش من جهالة الثوب
 لان الاكرام تحته أجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقود والمكيل والموزون ومع هذا لم يلغوه
 فعدم الغاء الثوب بالاولى وأيضا يشكل على الغائه اعتبار المتعة وعلى ما قررناه لاشكال والله أعلم بحقيقة
 الحال وتقرير ما في الخانية ما هو معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء زائدة على المهر منها
 ما يدفع قبل الدخول كدراهم للنقش والحمام ونوب يسمى لقاقة الكتاب وأثواب أخرى يرسلها الزوج ليدفعها
 أهل الزوجة الى القابلة وبلاية الحمام ونحوها وما يدفع بعد الدخول كالازوار والخلف والمكعب وأثواب
 الحمام وهذه ما لو فة معروفة بمنزلة المشروط عرفا حتى لو أراد الزوج أن لا يدفع ذلك بشرط نفيه وقت العقد
 أو يسمى في مقابلته دراهم معلومة بضمها الى المهر المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخبرية فأجاب بما حاصله
 أن المقر في الكتاب من أن المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر
 والاوجب مهر المثل لفساد التسمية ان ذكر أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلمة والذي
 يظهر الاخير وما في الخانية صريح فيه ثم ذكر عبارة الخانية المارة وما تقدم من اعتراضه على البحر وأنت
 خبير بأن هذه المذكورات تعتبر في العرف على وجه الزوم على أنها من جملة المهر غير أن المهر منه ما يصرح
 بكونه مهرا ومنه ما يسكت عنه بناء على أنه معروف لا بد من تسليمه بدليل أنه عند عدم ارادة تسليمه لا بد من
 اشتراط نفيه أو تسمية ما يقابله كما مر فهو بمنزلة المشروط لفظا فلا يصح جعله عدة وتبرعا وكون كلام الخانية
 صريحا فيه قد علمت ما يشاققه وبأنه وقد رأيت في الملتقط التصريح بلزومه كما قلنا حيث ذكر في مسألة منع
 المرأة نفسها حتى تقبض المهر فقال ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر مجعولا فأوقاها ذلك ليس لها أن تمنع
 نفسها وكذلك المشروط عادة كالخلف والمكعب وديباج اللقافة ودراهم السكر على ما هو عادة أهل سمرقند
 وان شرطوا أن لا يدفع شيء من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ان صدق العرف من غير تردد في الاعطاء

مطلب
 مسألة دراهم النقش والحمام ولقافة
 الكتاب ونحوها

ووسط العبيد في زماننا الحبشي
(وان أمهرها العبدان) الحال
أن (أحدهما - تزهرها العبد)
عند الامام (ان ساوى أفله) أى
عشرة دراهم (والا - كمل لها
العشرة) لأن وجوب المسمى
وان قل - يمنع مهر المثل وعند الثاني
لهاقية الحر لو عبدا ورجحه الكمال
كلاواستحق أحدهما (ويجب
مهر المثل في نكاح فاسد) وهو
الذى قد شرط من شرائط الصحة
كشهود (بالوطء) في القبل (لأبغيره)

مطل
في النكاح الفاسد

لنهما من مثله والعرف الضعيف لا يطق المسكوت عنه بالشروط اه ثم رأيت المصنف أفتى به في قساويه
وحاصله أن ذلك ان صرح بشرطه لزم تسليمه وكذا ان سكت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج
ولا يخفى أن هذا لو كان تبرعا وعدة لم يكن لها منع نفسها قبضه ولا المطالبة به وكذا لو كان لازما مقصدا
للتسمية لم ينبغى أن يقال انه بمنزلة اشتراط الهدية والاكرام ترتفع الجهالة بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل
أو يقال وهو الاقرب ان ذلك من قبيل معلوم النوع يحول الوصف كالفرس والعبد فان التفاوت في ذلك يسير
في العرف فقل المصافة يعرف نوعها أهم من القصب والحرير أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى وقلة
المهر وكثرته وكذا باقي المذكورات فيعتبر الوصف من كل نوع منها فهذا ما تقرر في هذا المقام الذي كثرت
فيه الاوهام وزلت الاقدام فاحفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبيد في زماننا الحبشي) وأما أعلاه
فالروى وأدناه الزنجي كذا في البحر والنهر والمنخ ذكروا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود
أن الحبشي في عرفنا لا يجب الا بالتمخيص لأن العبد متى أطلق لا ينصرف الا للاسود فاذا اقتصر على ذكر
العبد وجب الوصف من السودان اه قلت والعبد في عرف الشام لا يشغل الروى لانه يسمى بملوكا بل يشغل
الحبشي والزنجي وكذا الجارية والرومية تسمى سريّة وعليه فالوسط أعلى الزنجي (قوله وان أمهرها
العبدان الخ) أراد بالعبد الشيتين الحلالين وبالحر أن يكون أحدهما حرا ما قد دخل فيه ما اذا تزوجها على
هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد حر أو على مذبحين فاذا احدهما أمية كما في شرح الطحاوى بجر
(قوله أفله) أى أقل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الامام لها العبد
الباقى وتمازى مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر منه (قوله لهاقية الحر لو عبدا) أى لهامع العبد الباقى
قبة الحر لو فرض كونه عبدا (قوله ورجحه الكمال) والمتون على قول الامام وفي القهستاني عن الخاتمة
أنه ظاهر الرواية (قوله كالأستحق أحدهما) أى أحد العبدان المسميين فان لها الباقى وقيمة المستحق
ولو استحقا جميعا فلها قيمتهما وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوى بجر (قوله في نكاح فاسد) وحكم
الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد وينبت النسب ويجب الاقل من المسمى
ومن مهر المثل خلافا لما في الاختيار من كتاب العدة وتمازى في البحر وسند كفي العدة التوفيق بين
ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذى الخ) بخلاف ما لو شرط شرطا فاسدا كما لو تزوجته على أن لا يبطأها
فانه يصح النكاح ويفسد الشرط وحسبى (قوله كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت
في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة وفي المحيط تزوج ذى مسئلة فترق
بينهما لانه وقع فاسدا اه فظاهره أنهما لا يعتدان وأن النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بجر قتل لكن
سيد كرا الشارح في آخر فصل في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت
النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فيقدم على المفهوم فافهم ومقتضاء الفرق بين
الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفتح قبيل التكلم على نكاح المتعة أنه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف
البيع نعم في البرازية حكاية قولين في أن نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر أن المراد بالبطل ما وجوده
كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضا كما يعلم مما ساق في الحدود وفسر القهستاني
هنا الفاسد بالبطل ومثله بنكاح المحارم وبإكراه من جهتها أو بغير شهود الخ وتقييده الاكرام بكونه
من جهتها قد مناه الكلام عليه أقول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وساقى في باب العدة أنه لا عدة
في نكاح باطل وذكر في البحر هذا عن المجتبى أن كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود
فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح من كوة الغير ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها
للغير لانه لم يقل أحد بجوازه فلم ينعقد أصلا قال فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد
مع العلم بالحرمة لانه زنا كما في القضية وغيرها اه والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيما فالفرق ثابت
وعلى هذا فينبغي قول البحر هنا ونكاح المعتدة بما اذا لم يعلم بأنها معتدة لكن يرد على ما في المجتبى مثل نكاح
الاختين معا فان الطاهر أنه لم يقل أحد بجوازه ولكن لينظر وجه التقييد بالمعصية والظاهر أن المعصية
في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (قوله في القبل) فلو في الدبر

لا يلزمه مهر لانه ليس بمحل النسل كما في الخلاصة والقضية فلا يجب بالمس والتقبيل بشهوة شيء بالاولى
كما صرحوا به أيضا بجر (قوله كاخلوة) افاد أنه لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى (قوله
لحرمة وطئها) أي فلم يثبت بها التمسك من الوطء فهي غير صحيحة كاخلوة بالحائض فلا تنقض مقام الوطء
وهذا معنى قول المشايخ الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كاخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهر
وفيه مسامحة لقساد الخلوة بجر والتظاهر أنهم أرادوا بالصحة هنا الخالية عما يمنعها أو يفسدها
من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حيض ونحوه مما سوى فساد العقد لظهور أنه غير مراد وهذا سبب المسامحة
وفيه مسامحة أخرى وهي ان الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة كما اقتضاه عن الفتح مع أن
الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كما مر أنه المذهب (قوله ولم يزد مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما يأتي
في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء بشبهة بغير عقد فان المراد به غيره كما نص عليه في البصر ويأتي بيانه فافهم
هذا وفي الخاتمة لو تزوج محرمة لاحد عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالغاما بلغ اه فهي مستثناة
الا ان يقال ان نكاح المحارم باطل لا فاسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك ثمة الاختلاف وبيان الوجه
الفرق بينهما كما أشار إليه في الجهر (قوله لرضاها بالخط) لانها لم تنسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه
حقها فيها لا لاجل أن التسمية صحيحة من وجه لان الحق أنها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد
ولهذا لو كان مهر المثل أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أن مهر المثل لو كان أقل
من العشرة فليس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص عن عشرة بجر ومثله
في التهر وفيه نظر فان مهر مثلها المعتبر يقوم أيها وكيف يكون أقل من العشرة مع أن العشرة أقل
الواجب في المهر شرعا فتأمل (قوله في الاصح) وقيل بعد الدخول ليس لاحدهما فسخه الا بفسخه الاخر
كما في التهر وغيره ح (قوله فلا يشافي وجوبه) قال في التهر وقول الزيلعي ولكل منهما فسخه بغير محضر
من صاحبه لا يريده عدم الوجوب اذا شئت في أنه خروج من المعصية والخروج منها واجب بل افادة أنه امر
ثابت له وحده اه ح وضمير ياتي لتعريف المصنف باللام في قوله ولكل وضمر وحده لكل أي يثبت لكل منهما
وحده (قوله بل يجب على القاضى) أي ان لم يتفرقا (قوله وتجب العدة) ظاهر كلامهم وجوبها من
وقت التفريق قضاء وديانة وفي الفتح يجب أن يكون هذا في القضاء أما اذا علمت أنها حاضت بعد آخر وطء ثلاثا
ينبغي أن يحمل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدمنا من نقل العتبات اه ومحلها فيما اذا فترق
بينهما أما اذا حاضت ثلاثا من آخر وطء ولم يفارقه فليس لها التزوج انقضاء كما أشار إليه في غاية البيان وظاهر
الزيلعي يوجب خلافه بجر (قوله بعد الوطء لا الخلوة) أي لا تجب بعد الخلوة المجردة عن وطء ووجوب العدة
بعد الخلوة ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي البصر عن الذخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له
فلا يثبت شيء من هذه الاحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة اخت امرأته حرمت عليه
امرأته الى انقضاء عتبتها (قوله للطلاق) متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لا للموت عطف عليه والمراد
ان الموطوءة ينكح فاسد سواء فارقها أو مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حبس
لا عدة موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المنع والبصر والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق وأما عدة الوفاة
فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله للطلاق بقوله تجب لان الطلاق لا يتحقق في النكاح
الفاسد بل هو متاركة كما في البصر وكذا لا يصح أن يراد بقوله لا للموت موت الرجل قبل الوطء ليفيد أنه
لو مات بعده تجب عدة الموت لما علمت من اطلاق عبارة البصر والمنع أنها لا تجب في النكاح الفاسد ولما سأتى
في باب العدة من أنها تجب ثلاث حبس كوامل في الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة اه أي
ان كانت تحبس والافتلاؤه أشهر أو وضع الحمل فانهم (قوله من وقت التفريق) أي تفريق القاضى
ومثله التفريق وهو فسخهما أو فسخ أحدهما ح وهو متعلق بتجب أي لا من آخر الوطءات خلافا لفرده
الصحيح كما في الهداية وأقره شرآحا كالفتح والمعراج وغاية البيان وكذا صححه في المتن والجوهر والبحر ولا
يحتج بتقديم ما في هذه المعبريات على ما في مجمع الانهر من تصحيح قول زفر وعبارة المواهب واعتبرنا العدة من
وقت التفريق لا من آخر الوطئات فانهم (قوله او متاركة الزوج) في البرازية المتاركة في الفاسد بعد

كاخلوة لحرمة وطئها (ولم يزد)
مهر المثل (على المسمى) لرضاها
بالخط ولو كان دون المسمى
لزم مهر المثل لقساد التسمية
بفساد العقد ولو لم يسم أو جهر
لزم بالغاما بلغ (و) يثبت (لكل)
واحد منهما فسخه ولو بغير محضر
من صاحبه دخل بها أولا
في الاصح خروجاً عن المعصية
فلا يشافي وجوبه بل يجب على
القاضى التفريق بينهما (وتجب
العدة) بعد الوطء لا الخلوة للطلاق
لا للموت (من وقت التفريق)
أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة
بالتاركة

في الاصح (ويثبت النسب)
احتياطاً بلادعوة (وتعتبر
مدته) وهي ستة أشهر (من الوطء)
فإن كانت منه إلى الوضع
أقل مدة الحمل) يعني ستة أشهر
فأكثر (يثبت) النسب
(والا) بأن ولادته لأقل من ستة
أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد
وبه يفتى وقال ابتداء المدة من
وقت العقد كالصحيح ورجحه في
التهريئة أحوط وذكر من
التصرفات الفاسدة إحدى
وعشرين: نظم منها العشرة التي
في الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر
أجارة وحكم هذا الاجر
وجوب أدنى مثل أو مسمى
أو كله مع فقد ذلك المسمى
والواجب الأكثر في الكتابة
من الذي سماه أو من قيمة
وفي النكاح المثل أن يكن دخل
وخارج البذر لك أجل
والصلح والرهن لكل نقضه
أمانة أو كالصحيح حكمه

طلب
التصرفات الفاسدة ١٣

الدخول لا تكون إلا بالقول كخيلت سيديك أو تركتك ومجرد انكسار النكاح لا يكون متاركة أمالوا نكرو وقال
أيضا ذهبي وترقي كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم مجيء أحدهما إلى
الآخر بعد الدخول ليس متاركة لأنها لا تحصل إلا بالقول وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا يتحقق
الإباحة القول ١٥ وخص الشارح المتاركة بالزوج كما فصل الزبلي لأن ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة
أصلا مع أن فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الاختلاف والفرق بين المتاركة والفسخ بعيد كذا
في البحر وفرق في النهرين المتاركة في معنى الطلاق فيعتصم به الزوج أما الفسخ فرفع العقد فلا يخصص به وإن كان
في معنى المتاركة وردة النهرين المتاركة في معنى الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال أن المتاركة في معنى الطلاق
فالخلق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح نظم المصنف الخ ونماه فيما علقناه على البحر وسيأتي قبيل
باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهرة طلق المتكوسة فاسد ثلاثه تزوجها بالاحمال قال ولم يحك خلافا فهذا
أيضا مؤيد لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان غير منقص للعدد بل هو متاركة كما علت حتى لو طلقها
واحدة ثم تزوجها صحها عادت إليه ثلاث مطلقات (قوله في الاصح) هذا أحد قولين صحيحين ورجحه في
البحر وقال أنه اقتصر عليه الزبلي والآخر أنه شرط حتى لو لم يعلمها لم يثبت العقد (قوله ويثبت
النسب) أما الإرث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود (قوله احتياطاً) أي
في إثباته لأحياء الولد ط (قوله وتعتبر مدته) أي ابتداء مدته التي يثبت فيها (قوله وهي ستة أشهر) أي
فأكثر (قوله من الوطء) أي إذا لم تقع الفرقة كما يأتي بيانه (قوله يعني ستة أشهر فأكثر) أشار
إلى أن التقدير بأقل مدة الحمل إنما هو للاحتراز عما دونه لا عما زاد لأنها لو ولدته لأكثر من سنتين من وقت
العقد أو الدخول ولم يفارقها فإنه يثبت نسبه اتفاقا بجر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا
أنت بولد ستة أشهر من وقت العقد ولأقل منها من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبه على المقتضى بجر
(تنبيه) ذكر في القمح أنه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق إذا وقعت فرقة والأمن وقت النكاح أو الدخول
على الخلاف واعتزضه في البحر بأنه يقتضي أنها لو أنت به بعد التفريق لا أكثر من ستة أشهر من وقت العقد
أو الدخول ولأقل منها من وقت التفريق أنه لا يثبت نسبه مع أنه يثبت وأجاب في النهرين اعتبار ابتداء المدة
من وقت النكاح أو الدخول معناه في الأقل كما مر واعتبارهما من وقت التفريق معناه في الأكثر حتى
لوجاهته لا أكثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت النسب ١٥ ومثله في شرح المقدسي والحاصل أنه قبل
التفريق يثبت النسب ولو ولدته بعد العقد أو الدخول لا أكثر من سنتين كما مر أما بعد التفريق فلا يثبت إلا إذا
كان أقل من سنتين من حين التفريق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر
(قوله ورجحه في النهر) ترجمه ليعارض قول صاحب الهداية وغيره أن الفتوى على قول محمد (قوله
وذكر من التصرفات الفاسدة) أي التي تصد إذا فقد منها شرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا)
أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرمه داراً وبجهالة المسمى أو بعدم التسمية أو بتسمية نحو خروا لاجر خبر
حكم والمراد به أجرة المثل أو المسمى في الصورة الأولى وأجر المثل بالغاما بلغ في الثلاثة الأخيرة وقد فصل ذلك
بقبوله وجوب أدنى مثل الخ فادنى ما مضاف والإضافة يائية أو غير مضاف ومثل بدل منه كما لا يخفى ح
(قوله والواجب الأكثر الخ) يعني أن الكتابة الفاسدة كما إذا كتبه على عين معينة لغيره يجب على
المكاتب الأكثر من قيمته والمسمى وناء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء لثلاث مختلفات
ح (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود مثلاً مهر المثل أي بالغاما بلغ إن لم يسم ما يصلح مهر أو لا
فالأقل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله أن يكن دخل) أما إذا لم يدخل لا يجب شيء ح (قوله
وخارج البذر) يعني أن المزارعة الفاسدة كما إذا شرط فيها قفزان معينة لأحدهما يكون الخارج فيها
لصاحب البذر إن كانت الأرض له فعليه مثل أجر العامل وإذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل
الأرض ح (قوله أجل) تكمله بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بنحو جهالة
البدل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله أمانة) خبر
أي مبتدأ محذوف عائده على كل من بدل الصلح والمهرين اللذين دل عليهما الصلح والرهن ح يكون ما في يد المصالح

أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو في يده وكذلك الرهن في يد المرتين لأن كلا قبض مال صاحبه بأذنه لكنه قبضه لنفسه لا المالك فينبغي أن يكون مضمونا عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصحيح حكمه وحكم الصحيح في الصلح أنه مضمون عليه بدل الصلح وصحيح الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين وينبغي أن يكون هذا هو المقدر حتى قلت وسأتي في كتاب الرهن التوفيق بأن فاسد الرهن كصحيحه إذا كان سابقا على الدين والا فلا ويأتي تمامه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهبة مشاع يقسم ح لانه قبضه لنفسه ومن قبض لنفسه ولو باذن مالكه كان قبضه قبض ضمان رحتي (قوله وصح بيعه) أي بيع المستقرض واللام لتعديله البيع وقوله اقترض نفعت لعبد وفاعله مستر عائد على المستقرض ومفعوله محذوف عائد على العبد يعني إذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لانه قيمته يفيد الملك فيصح بيعه ح وقال ط اللام في العبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون الهاء للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضاربة في يد المضارب امانة ح أي لانه قبضها المالكها باذنه وما كان كذلك فهو امانة ولانه لما فسدت صار المضارب أجيرا والمال في يد الاجير امانة رحتي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان مثله وقيمته ان كان قيميا وتاء الامانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما بالسكون لما مر ح وأما بقية الاحدى والعشرين فقال في التهرؤي من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة والوصية والوكالة والوقف والاتالة والصرف والوصية والقسمة أما المصدقة ففي جامع الفصولين انها كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض وأما الخلع فحكمه أنه اذا بطل العوض فيه وقع بائنا وذلك كالمطلوع على خير أو خنزير أو مبيته وأما الشركة وهي المنقودة منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كما في الجمع ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده كما في جامع الفصولين وأما السلم وهو ما فقد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم رأس المال فيه كالمغصوب فيصح فيه أن يأخذه ما بدله يدا بيد كذا في الفصول وأما الكفالة كما اذا جهل المكفول عنه مثلا كقوله ما باعت أحد افعلى فحكمها عدم الوجوب عليه ورجع بما آتاه حيث كان الضمان فاسدا كذا في الفصول أيضا وأما الوصية والوكالة والصرف والوصية فالظاهر انهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرح حوايان الاتالة كالنكاح لا يطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا وقعت الاتالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزاها الى الجمع في قوله وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر أحدا قاله بل تجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب أن يمثل بالتى شرط فيها دراها مسماة لاحدهما فانه مفسدها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر المال وان شرط التفاضل وهذا هو الذي في الجمع وغيره فافهم وذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها وسيد ذكر المصنف والشارح في بابها ان المقبوض بالقسمة الفاسدة تقسم على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره ثبتت الملك فيه ويفسد جواز التصرف فيه لغايضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يشترطه ويجزم بالقبيل في الاشياء وبالأقول في البرازية والقيمة اه وما ذكره في النكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحتي الحوالة وتظم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكمبلان نظم التهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهيئة سواء * وانخلع بائن ولا جزاء
ان شرط انحر أو انخنزير أو * لميته بدله كذا رأوا
يقدر مال ربح شركة فسد * كان لقطع شركة الربح قصد
ولا ضمان بهلاك المال * في يده حزن ذرى المصالح
وسلم بعض شروطه فقد * ففاسد كما من الفقه شهد
ورأس مال فيه كالمغصوب عد * فغذبه ما شئت أن يدا بيد
كفالة المجهول مفسدها * فارجع بما آتيت ان خب دهي

ثم الهبة مضمونة يوم قبض
وصح بيعه لعبد اقترض
مضاربه وحكمها الامانة
والمثل في البيع والقيمة

إذا جى الدفع على الكفالة * ولا رجوع ان برد وقاله
وفاسد القسمة ان شرط غنى * لا يقتضيه العقد يا هذا الكفى
فيمك المقسوم بالقيمة ان * يقبض وقيل لا فقد قالوا لفظن
وكالة وصاية والوقف * اقالة باصاح ثم الصرف
لا فرق فيها بين ما قد فسد * وبين باطل هديت الرشد
حوالة بشرط أن يؤدى * من بيع دار للمعيل بردى
فان يؤد المال فهو راجع * على المحيل أو محال خاسع

وقوله نخذه ما شئت الخ أى له أن يستبدل برأس مال السلم القاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون يدايد
لثلاثين فصل عن دين يدين وقوله اذا جى الدفع على الكفالة الخ أى لو ظن لزومه له فآذاه عما كلفه وقال هذا
ما كفلت لك به رجوع عليه لانه آذاه ما ليس بلازم عليه على زعمه كالمقضاء دينه ثم تبين أن لادين عليه
وأما اذا قال خذه أو فاء عمالك في ذمته فلا يرجع عليه لأن من قضى دين غيره بلا أمره لا رجوع له على أحد
(قوله والخزرة) احتزبها عن الامة كما يأتي (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم
الاخبار عن النبي نفسه لما أشار إليه من اختلافهم ما شرعوا لغة ولأن الثاني مقيد بقوله من مهر أبيها ثم اعلم
أن لمعتبر مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه أصلاً أو سمي فيه ما هو مجهول أو ما لا يحل شرعاً
وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطى سمي فيه مهر أولاً وأما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطى بشبهة
فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العقر وفسره الاستيعابى بأنه ينظر
بكم تستأجر الزنا لو كان حلالاً يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخسي ١٥
وظاهره انه لا فرق بين الخزرة والامة ويخالفه ما في المحيط لو زفت اليه غير امرأته فوطئها الزمه مهر مثلها الآن
يحمل على العقر المذكور ولو فبقا بجر (قوله لأتوها) المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب
لأنها لا تعتبر أصلاً حتى تكون أدنى حالاً من الاجانب ط عن البرجندي قلت لكن الام قد تكون من قبيلة
لا تماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تماثل قبيلة الاب على ما يأتي فمن كانت كذلك فهي
أعلى حالاً من الام فافهم (قوله كبت عه) شال للمعنى ح أى المنى في قوله ان لم تكن من قومه والغدير فيهما
للأب قالام اذا كانت بنت عم الأب كانت من قوم الأب وقول الدرر كبت عها سبق فلم أو مجاز (قوله
ومفاده اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافه ١٥ قلت وتظهر
الثمرة فيما لو ساوتها أختها وبنت عها مثلاً في الصفات المذكورة واختلف مهرهما فعلى ما في الخلاصة تعتبر
الاخت وأما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب
أي مع اختلاف مهرها هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكر ويبنى ان كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح
لفظه التفاوت ١٥ وفيه انه قد يكون التفاوت كثيراً وقال الخير الرملى نص علمنا على أن التفويض لقضاة
العهد فساد والذي يقتضيه نظر الفقيه اعتبار الأقل للتيقن به ١٥ قلت وينظر هل انه ينظر في مهر كل من هاتين
المرأتين فمن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر اذ يمكن أن يكون حصل في مهر احدهما حماية من الزوج أو الزوجة
تأمل (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لا غناء وقوله سنا الخ عنه مع احتياجه الى تكلف في الاعراب
(قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن وتعتبر بالنظر للشارح ١٥ ح والمعنى انه اذا أردنا أن
نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بالتسمية مثلاً ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ والى امرأه
من قوم أبيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما
من زيادة جمال ونحوه ونقص أفاده الرجندي (قوله سنا) أراد به الصغراً والكبر بجر ومثله في غاية
البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلاً بل مطلق الصغراً والكبر فيما لا يعتبر فيه
التفاوت عرفاً فبنت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا قال في المعراج لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه
الاوصاف فان الغنية تنكح باكر ما تنكح به الفقيرة وكذا الشابة مع الجوز والحسنة مع الشوهاء ١٥
وظاهره ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفة احترازاً عن ضدها لا عن الزيادة فيها (قوله

مطلب
في بيان مهر المثل

(و) الخزرة (مهر مثلها) الشرعى
(مهر مثلها) اللغوى أى مهر
امرأة تماثلها (من قوم أبيها)
لأنها ان لم تكن من قومه كبت
عنه وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها
وعما تها فان لم يكن فبنت الشقيقة
وبنت العم انتهى ومفاده اعتبار
الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة
في الاوصاف (وقت العقد سنا

وجبالا) وقيل لا يعتبر الجبال في بيت الحسب والشرف بل في أوساط الناس وهذا جيد فتح والتظاهر باعتباره
 مطلقا بجر وكذا رتبه في النهر باطلاق عبارة الكثر وغيره قلت ووجهه أن الكلام فيمن كانت من قوم أيها
 فاذا ساوت أحدهما الأخرى في الحسب والشرف وزادت عليها في الجبال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله
 وبلدا وعصرا) فلو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما أو زمانهما لا يعتبر عمرها لأن البلدين تختلف
 عادة أهلها في غلاء المهر ورخصه فلوزوجت في غير البلد الذي زوج فيه أقاربها لا يعتبر بمهورهن فتح ومثله
 في كافي الحاصكم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر إلى نساها إذا كن من غير أهل بلدها لأن
 مهور البلدان مختلفة اهـ ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وإن قلنا بالاكفاء ببعض هذه
 الصفات على ما يأتي فافهم (قوله وعقلا) هو قوة مميزة بين الأمور الحسنة والسيئة أو هيئة محدودة
 للإنسان في مثل حركته وسكانه كافي كتب الأصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرطه في التفت من العلم
 والأدب والتقوى والعفة وكالخلق قهستاني (قوله ودينا) أي ديانة وصلاحة قهستاني (قوله
 وعدم ولد) أي أن كان من اعتبر لها المهر كذلك وإن كان لها ولد اعتبر مهر مثلها بمهر من لها ولد ط (قوله
 ذكره الكمال) أي نقلنا عن المشايخ وفسره بأن يكون زوج هذه كازواج أمثالها من نساها في المال والحسب
 وعدمهما اهـ أي وكذا في بقية الصفات فإن الشاب والمتى مثلا يزوج بأرخص من الشيخ والفاسق كافي
 البصر والنهر (قوله ومهر الأمة الخ) قدمنا الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في إطلاقه ما إذا
 كان لها قوم أب كما إذا تزوج حر أمة رجل ولم يشترط الحرية فنته أمة وهي وإن كانت من قوم أيها لكن
 خالفتم في الحرية فلم تحصل المماثلة (قوله أي في ثبوت مهر المثل) أشار إلى أن ضمير فيه عائدا إلى مهر المثل
 بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) علة لثبوت مهر المثل والمراد بما ذكر المماثلة سنا وما عطف عليه
 وأشار به إلى أنه لا بد من الشهادة على الأمرين المماثلة بينهما وإن مهر الأولى كان كذا ح وفي بعض النسخ
 بما ذكر قاله للسببية أي لثبوته بسبب ما ذكر من المماثلة في الأصاف (قوله شهود عدول) أشار
 إلى اشتراط العدالة مع العدولان المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فالقول للزوج) لأنه
 منكر الزيادة التي تدعيها المرأة (قوله وما في المحيط الخ) جواب عما ذكره في البحر من المخالفة بين ما في
 الخلاصة والمتى وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فإن فرض القاضي
 أو الزوج بعد العقد جاز لأنه يجزى ذلك مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد أو نقص لأن الزيادة على
 الواجب صحيحة والخط عنه جائز اهـ ووجه المخالفة أن ظاهر ما مر أنه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة
 أو الاقرار من الزوج وأجاب في النهر بأن ما في المحيط ينبغي أن يحمل على ما إذا رضى بذلك والأقل زيادة على مهر
 المثل عند أبيه والنقص عنه عند أبيها لا يجوز اهـ أقول قد مناعن البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد
 العقد أو زيد لا ينصف أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل أنها لو طلبت الفرض من الزوج يلزمه ولو امتنع
 يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب منابه في الفرض اهـ فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وإن فرض
 القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حل ما في المحيط على ما ذكره في النهر وأما قول المحيط زاد أو نقص الخ فينبغي
 حله على صورة فرض الزوج إذا رضى بها وبيان ذلك على وجه تندفع به المخالفة أنك قد علمت أن مهر المثل
 إنما يجب بالنظر إلى من يساويها من قوم أيها وقد علمت أيضا أنه لا يثبت إلا بشاهدين فإذا تزوجت بلامهر
 وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافعته إلى القاضي وأمت بشاهدين شهدا بأن فلانة من
 قوم أيها تساويها في الصفات المذكورة وانها تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا
 زيادة ولا نقص وإنما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا وإذا كان فرض القاضي مبنيا على
 ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاه في البحر لأنه لا مستوغ لحل ما في المحيط على أن القاضي
 يفرض لها مهر أبرأه ويلزم أحدهما بالزيادة أو النقص بلامرضاه مع إمكان المصير إلى الواجب لها شرعا عند
 وجود من يساويها في الصفات من قوم أيها وإن كان المراد حل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم
 وجود من يساويها من قوم أيها ومن الجانب فلا يخالف ما في الخلاصة والمتى أيضا لأن كلاهما في مهر
 المثل وهو لا يكون إلا عند وجود المماثل فيتوقف ثبوته على الشهادة أو الاقرار ما عند عدم المماثل يكون

وجبالا وما لا وبلدا وعصرا وعقلا
 ودينا وبكارة وثبوت وعفة وعلا
 وادبا وكال خلق وعدم ولد
 ويعتبر بطل الزوج أيضا ذكره
 الكمال قال ومهر الأمة بقدر
 الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي
 في ثبوت مهر المثل لما ذكر (الخبر
 رجلين أو رجل وامرأتين ولفظ
 الشهادة) فإن لم يوجد شهود
 عدول فالقول للزوج بيمينه وما
 في المحيط من أن للقاضي فرض
 المهر حله في النهر على ما إذا رضى
 بذلك

تقدير المهر المثل جاريا مجرا لا عينه فينظر فيه القاضي نظر تامل واجتهاد فيحكم به بدون شهود وقرار من الزوج فموضوع الكلامين مختلف كما لا يخفى وعلى هذا لا يتأتى أيضا فيه زيادة أو نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند وجود المماثل ولكن حل كلام المحيط على ما ذكرنا فيه ما قدمناه عن البدائع من ان المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما نذكره قريبا عن الصيرفة من أنه اذا عدم المماثل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حله على حالة التراضي لما عرفت من كلام البدائع ولأنه عند وجود التراضي يستغنى عن الترافع الى القاضي وعند عدم وجود الشاهد من فالقول للزوج بيمينه كما مر ويأتى فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاعتنم هذا التحرير والله الموفق (قوله فان لم يوجد) أى من مماثلها في الاوصاف المذكورة كلها وبعضها بغير مقتضاء الاكفاء بعض هذه الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذى يوجد منه لا يتعدا اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها له ومثله في شرح الجمع لابن ملك وغيره الا ان كاروه موجود في بعض نسخ المتن قلنا لكن بشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الاوصاف ونصريح الهداية بان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باختلاف الادوار والعصرا اذ لا شك ان الرغبة في البكر الشابة الجميلة الغنية أكثر من الثيب العجوز الشوهاة الفقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيرهما من الاوصاف فكيف يقتدر مهر احداهما بغير الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعدا اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين مسلم ولو التزمنا اعتبارها في قوم الاب فقط اما عند اعتبارها من الاجانب أيضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعد وان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرها على ما مر لكن في البصر عن الصيرفة مات في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا يثبت لهما وليس لهما أخوات في الغربة قال يحكم بجمعا لهما بكم ينسج مثلهما قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما يسال والا فلا يعطى لهما شيء اه أى لعدم امكان الحلف بعد الموت لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه قتاتل (تنبيه) جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بمقدار معين لجميع نساء أهل القرية بلا تساوت فينبغي أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور المدعى وقت العقد لان المعروف كالشرط وحينئذ فلا يسأل عن مهر المثل والله تعالى أعلم (قوله وصح ضمان الولي مهرها) أى سواء كان ولي الزوج أو الزوجة صغيرين كانا أو كبيرين أما ضمان ولي الكبير منهما فظاهر لانه كالأجنبي ثم ان كان بامر رجوع والا لا وأما ولي الصغيرين فلانه صغير ومعه فاذ مات كان لها أن ترجع في تركته ولباقى الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا لفرلان الكفالة صدرت بامر معتبر من المكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذا الاب اذن منه معتبر واقدامه على الكفالة دلالة ذلك من جهته نهر عن الفتح (قوله ولو عاقد) أى ولو كان هو الذى باشر عقد النكاح بالولاية عليه أو عليها فافهم (قوله لانه صغير) تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا صغيرين أو أحدهما ويصلح جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم أن يكون طالبا ومطالب بالان حق المطالبة ولذا الوبايع لها شيأ ثم ضمن الثمن عن المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح صغير ومعه عنها فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع أصيل وولاية قبض المهر له بحكم الابوة لا باعتبار انه عاقد ولذا لا يملك قبضه بعد بلوغها اذ انتمت بخلاف البيع وتماه في الفتح (قوله لكن) استدرا على قوله وصح (قوله بشرط صحتة) أى الولي (قوله وهو) أى المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله وارثه) أى وارث الولي كان يكون الولي أب الزوج أو أبا الزوجة (قوله لم يصح) لانه تبرع لوارثه في مرض موته فتح زاد في البصر عن الذخيرة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اه أى لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا يقال انه لا تبرع من الكفيل بشئ فانه لو مات قبل الاداء ترجع المرأة في تركته ويرجع باقى الورثة في نصيب الابن لو كفه الاب بامر أو كان صغيرا كما قدمناه لانا نقول رجوع باقى الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا ابتداء لانه قد يملك نصيبه وهو مفلس أو قد لا يمكنهم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كفالة المريض لأجنبي تعتبر من الثلث ولو لم تكن تبرعا لصحت من كل المال كما في تبرعاته بل المبلغ من هذا انه لو باع وارثه شيأ من ملكه بمثل القيمة أو أقل أو أكثر فالببيع باطل حتى لا تثبت به الشفعة خلافا لهما كما في الجمع فافهم (قوله والا) أى وان لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بان كان ابن ابنه الحى أو بنت عمه ط (قوله صح) أى

(فان لم يوجد من قبيلة أبيها من
الاجانب) أى من قبيلة تامل
قبيلة أبيها (فان لم يوجد فالقول له)
أى للزوج في ذلك بيمينه كما مر
(وصح ضمان الولي مهرها ولو)
المرأة (صغيرة) ولو عاقد لانه صغير
لكن بشرط صحتة فلو في مرض
موته وهو وارثه لم يصح والاصح
من الثلث

مطلب
في ضمان الولي المهر

الضمان من الثلث كما صرح حوايه في ضمان الاجنبي - بحر أي ان كان مال الكفالة قدر ثلث تركه صحيح وان كان اكثر منه صحيح بقدر الثلث لان الكفالة تبرع ابتدائي كما قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على صحته وهذا اذا كانت المرأة بالغة ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فصولي - غيره كما سيأتي في كتاب الكفالة ولذا قال في البحر ولا بد من قبولها أو قبول قائل في المجلس فانهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل ولي الزوج أما اذا كان وليها فاجابه يقوم مقام القبول كما في النهر (قوله في مجلس الضمان) لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها ح وقيد بالضامن لان الكلام فيه ولانه لا يطالب بلا ضمان على ما يذكره قريبا (قوله ان أمر) أي ان أمر الزوج بالكفالة أو فاد أنه لو ضمن عن ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه للعرف بحمل مهور الصغار الا أن يشهد في أصل الضمان انه دفع ليرجع فتح ويبقى تمامه (قوله بهما) أي مهر زوجة ابنه أو المهر الواجب على ابنه (قوله اذا تزوجه امرأة) مرتبط بقوله ولا يطالب الاب الخ لان المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الاب بالمعقد اذ لو لم يملكه لما فاد الضمان شيئا بحر (قوله على المعقد) مقابله ما في شرح الطحاوي والتممة أن لها مطالبة أبي الصغير ضمن أو لم يضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هذا قول مالك ونحن نخالفه ثم قال في الفتح وهذا هو المعقول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في الجمع ودرر البحار وشروحهما وفي مواهب الرحمن لو تزوج طفله النكح لا يلزمه المهر عندنا وأجاب في البحر عما ذكره شارح الطحاوي بحمله على ما اذا كان للصغير مال بدليل انه في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوي ثم ذكر أن المهر لا يلزم أبيا الصغير بلا ضمان فتعين كون الاول في الغنى قلت واصرح من هذا ما في العناية حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوي أن الاب اذا تزوج الصغير امرأة فللمرأة أن تطالب المهر من أبي الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الخ وعلى هذا فقول الشارح على المعقد لا محل له (قوله كما في النفقة) أي انه لا يؤخذ أبو الصغير بالنفقة الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي الخلية وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الاب نفقة ما ويستهدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر اه وفي كافي الحاكم فان كان صغيرا لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الا أن يكون ضمنها اه ومثله في الزيلعي وغيره قلت وهو مخالف لما سبكه الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي المختار والمثل في نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زمنا اه اللهم الا أن يحمل ما سيأتي على انه يؤمر بالانفاق ليرجع بما انفقه على الابن اذا ايسر كما قالوا في الابن الموسر اذا كانت أمته وزوجها معسرين يؤمر بالانفاق على أمته ويرجع بها على زوجها اذا ايسر ويؤيده عبارة الخانية المذكورة فليأتنا (قوله ولا رجوع للاب الخ) أي لو أدى الاب المهر من مال نفسه لا رجوع له على ابنه الصغير قبل لان الكفيل لا رجوع له الا بالامر ولم يوجد له كذا قدمنا أن اقدامه على كفالاته بمنزلة الامر لثبوت ولايته عليه ولهذا وضعه اجنبي باذن الاب يرجع فكذا الاب نعم ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكره وفي الاستحسان لا رجوع له لعمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالنائب بالنص الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيرجع لان الصريح يفوق الدلالة اعني العرف بخلاف الوصي فانه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعدم الرجوع بلا اشهاد مخصوص بالاب ومقتضى هذا رجوع الام أيضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفلته أما بدون ذلك فقد صارت حادثة الفتوى في صبي - زوجته وليه ودفعته أمته عنه المهر وهي غير وصية عليه ثم بلغ فارادت الرجوع عليه ونبت في هذه الحادثة عدم الرجوع لا بفاتهادين الصبي بلا اذن ولا ولاية ولا سيما على القول الاتي من اشتراط الاشهاد في غير الاب أيضا تأمل وفي البرازية اذا أشهد أي الاب عند الاداء انه أدى ليرجع رجوع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل أن الاشهاد عند الضمان أو الاداء شرط الرجوع كما في البحر وقيد في الفتح بما اذا كان الصغير فقيرا واعتضه في التهر بما مر عن غاية البيان أي من حيث انه مطلق مع عموم التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في الفتح مبنى على عدم اطراد العرف اذا كان الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقيرا تأمل وبقي ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة انه لا فرق فيرجع ان أشهد والا لا وسيد ذكر الشارح في آخر باب الوصي ولو اشترى لطفلة ثوبا أو طعما

وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الضمان (وتطالب أيا شاءت) من زوجها البالغ أو الولي الضامن (فان أدى رجوع على الزوج ان أمر) كما هو حكم الكفالة (ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير الفقير) أما الغنى فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه لاسن مال نفسه (اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه) على المعقد (كافي النفقة) فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا أشهد على الرجوع عند الاداء

واشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لوجوبها عليه ح وجعله لو اشترى له دارا أو عبدا يرجع
 سواء كان له مال أولا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله
 الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرها ما في غيرها لا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير فقيرا أولا وكذا فيهما
 ان كان الصغير غنيا ما لو فقيرا فلا رجوع له وان اشهد لوجوبها عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا
 أن المهر بلا ضمان كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان اشهد ولو فقيرا والا فلا وهذا يؤيد
 ما في التهر فقدر هذا وسند كنهنا لاختلاف القولين في أن الوصي لو أنفق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط
 الاشهاد أم لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فقامت عن غاية البيان من قوله بخلاف الوصي
 مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم ويشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أذى بعد بلوغ الابن كما في الفيض وفيه
 ان هذا أي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن للصبي دين على أبيه فلو على الاب دين له فأدى مهر امرأته ولم يشهد
 ثم ادعى أنه أداه من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا يملك الاداء بلا أمره اه
 (تنبيه) اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا ينافيه ما قلناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته
 فبأق الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علت من انه صاوك فضلا بالامر دلالة والكفيل بأمر المكفول عنه
 يرجع بما أدى وانما لم يرجع لو أدى بنفسه بلا اشهاد للعادة بانه يؤدي تبرعا اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت
 الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة (فروع) في الفيض
 ولو أعطى ضبعة بمهر امرأته ولم تقبضها حتى مات الاب فباعها المرأة لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى
 الضبعة به فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله ولها منعه الخ) وكذا الولي الصغير المنع المذكور حتى يقبض
 مهرها وتسليمها نفسها غير صحيح فله استردادها وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولاية قبضه
 فان سلمها فهو فاسد وأشار الى انه لا يحل له وطؤها على كره منها ان كان امتناعا لطلب المهر عنده وعندهما
 يحل كما في المحيط بجر وينبغي تقييد الخلاف بما اذا كان وطئها أو زواجها أو ما اذا لم يطأها ولم يحل بها كذلك
 فلا يحل اتفاقا نهر (قوله ودواعيه الخ) لم يصرح به في شرح الجمع وانما قال لها ان تمنعه من الاستمتاع بها
 فقال في التبر ان يمدد دواعي ط (قوله والسر) الاولى التعبير بالاخراج كما عبر في الكزليم بالاخراج من
 بيتها كما قاله شاحو ط (قوله وخلاوة) يعلم حكمهما من الوطئ بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على قولهما
 الا في قوله (رضيتهما) وكذا لو كانت مكرهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق امامع الرضاء فعندهما
 ليس لها المنع وتكون به فائضة لانفقة لها أي الا أن تمنعه من الوطئ وهي في بيته بجر بجنائنا أخذنا ما صرحوا به
 في النفقات ان ذلك ليس ينشور بعد أخذ المهر (قوله لاخذ ما بين تعجيله) عليه لقوله ولها منعه أو غاية له
 واللام بمعنى الى فلو اعطاها المهر الادرها واحدا قلها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج
 وفي البحر عن المحيط لو أخلت به رجلا على زوجها الما الامتناع الى أن يقبض المحتال لا لو أخلها به الزوج اه
 وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عينا أو دينا بخلاف البيع والتمن عينا فانها ما يسلمان معا لان القبض
 والتسليم معا متعذر هنا بخلاف البيع كما في التهر عن البسائع وتمامه فيه لكن في الفيض لو خاف الزوج أن
 يأخذ الاب المهر ولا يسلم البنت يؤمر الاب بجعلها مهية للتسليم ثم يقبض المهر (قوله أو اخذ قدر ما يجعل
 لئلا عرفا) أي ان لم يبين تعجيله أو تعجيل بعضه فلها المنع لاخذ ما يجعل لها منه عرفا وفي الصيرفة القنوي
 على اعتبار عرف بلد هما من غير اعتبار الثلث أو النصف وفي الخمانية يعتبر التعارف لان الثابت عرفا كالثابت
 شرطا قلت والمتعارف في زمان في مصر والشام تعجيل الثلث وتأجيل الثلث ولا نس ما قلناه من ان المتعذر
 من أن لها المنع أيضا لا شروط عادة كالخف والمكعب وديساج اللقافة ودرهم السكر كما هو عادة سمرقند فانه
 يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطائه مثلها من مثله ما لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف
 لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو اخذ قدر ما يجعل لئلا يعني أن يحل
 ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كلاً أو بعضا وفي الفخ حكم
 التأجيل بعد العقد كحكمه فيه (قوله فكما شرطا) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو جعل كله
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لان الصريح الخ) أي يعتبر ما شرطا وان تعورف تعجيل البعض

مط
 في منع الزوجة نفسها القبض
 المهر

(ولها منعه من الوطئ) ودواعيه
 شرح جمع (والسر) بها ولو بعد ووطئ
 وخلاوة رضيتها) لان كل وطأة
 معقدود عليها فتسليم البعض
 لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ
 ما بين تعجيله) من المهر كله أو بعضه
 (أو) اخذ (قدر ما يجعل لئلا
 عرفا) به يفق لان المعروف
 كالمشروط (ان لم يؤجل) أو يجعل
 (كاه) فكما شرطا لان الصريح
 يفوق الدلالة

لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذا هنا ظرفية فهو استثناء من
 اعم الظروف أي فكما شرط في كل وقت الا في وقت جهل الاجل فافهم قال في البحر فان كانت جهالة متقاربة
 كالحصاد والدياس ونحوه فهو كالمعلوم على الصحيح كما في الظهيرية بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط
 وان كانت متفاحشة كالي المسرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تظطر السماء فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالا
 وكذا في غاية البيان اه (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله فيصح للعرف) قال
 في الصروز كفي الخلاصة والبرازية اختلافا فيه وصحح انه صحيح وفي الخلاصة وبالطلاق يتجمل المؤجل ولو
 راجعها لا يتأجل اه يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق أمالوا الى مدة معينة لا يتجمل بالطلاق كما قد يقع
 في مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلا الى الطلاق أو الموت وبعضه منجما فاذا طلقتها تجل البعض المؤجل
 لا المنجم فتأخذه بعد الطلاق على نجومه كما تأخذه قبله واختلف هل يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا
 أو الى انقضاء العدة وحزم في القنية بالشافي وعزاه الى عامة المشايخ ولوارثت ولحققت ثم أسلت وتزوجها
 فاختار أنه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما في الصيرفية لان الردة فسخ لاطلاق اه ملخصا (قوله
 وبه يفتى استحصانا) لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وفي الخلاصة ان الاستاذ
 ظهير الدين كان يفتي بانه ليس لها الامتناع والصدور والشهيد كان يفتي بان لها ذلك اه فقد اختلف الاقواء
 بحر قلت والاستحصان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل
 حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اه (تنبه) يفهم من قول الشارح ان أجله
 كله انه لو أجل البعض ودفع المجل ليس لها الامتناع على قول الثاني مع انه في شرح الجامع لقاضي خان
 ذكر أولا أنه لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه
 واستوفت العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول أبي يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل في جميع
 هذه الفصول اذا لم يكن دخل بها الخ وهذا مخالف لقول المصنف لاخذ ما بين تعجيله الخ لكن رأيت في الذخيرة
 عن الصدر الشهيد انه قال في مسألة تأجيل البعض أن له الدخول بها في ديارنا بخلاف لان الدخول عند
 أداء المجل مشروط عرفا فصار كالمشروط نصا أمافي تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفا ولا نصا فلم يكن له
 الدخول على قول الثاني استحصانا اه فافهم (قوله على أن يجمل أربعين) أي قبل الدخول (قوله لها
 منعه حتى تقضه) أي تقبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس في اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجميع
 دليل على تأخير الباقي الى الطلاق أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير
 الى اختيار المطالبة بحر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) في الهندية عن الخانية تزوجها بألف على أن ينقدها
 ما يسير له والبقية الى سنة فالألف كله الى سنة ما لم تبرهن انه يسير له منه شيء أو كله فتأخذه (قوله ولها
 النفقة بعد المنع) أي المنع لاجل قبض المهر ويشمل المنع من الوطئ وهي في بيته وهو ظاهر وكذا لو امتنعت
 من النقلة الى بيته فلها النفقة كما يأتي في بابها وكذا لو سافرت وبشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا
 لو كانت مقصورة أو حاجة وهو ليس معها لان نفقة لها مع انها لم تحتبس بعذر وقد يجاب بان التقصير جاء من جهته
 بعدم دفع المهر فكانت محتبسة حكما كما لو أخرجهما من منزله فلها النفقة بخلاف المقصورة والحاجة فان ذلك
 ليس من جهته هذا ما ظهر لي (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقدرا أي فان قبضته فلا تخرج الخ
 وافاد به تنبيه كلام المتن فان مقتضاه انما ان قبضته ليس لها الخروج للحاجة وزيارة أهلها بلاذنه مع ان لها
 الخروج وان لم يأذن في المسائل التي ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته في شرحه على الملتقى عن الاشياء
 وكذا فيما لو أرادت حج الفرض بمصر أو كان أبوها زنا مشلا يحتاج الى خدمتها ولو كان كافرا أو كانت لها
 نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلاذنه في ذلك كله كإبطه في نفقات الفتح خلافا لما في
 القهستاني وان تبعه ح حيث قال بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بلاذنه أصلا فافهم (قوله أو لزيارة
 أبيها) سيأتي في باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذا لم يقدر على اتباعها وفي الفتح انه الحق قال
 وان لم يكن نازلا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر معارف ما في كل جمعة فهو
 بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوي الهيات (قوله أو لكونها

الا اذا جهل الاجل جهالة
 فاحشة فيجب حالا غاية الا
 التأجيل لطلاق أو موت فيصح
 للعرف برازية وعن الثاني لها منعه
 ان أجله كله وبه يفتى استحصانا
 ولو الجدية وفي التهرلوت تزوجها على
 مائة على حكم الحلول على أن
 يجمل أربعين لها منعه حتى تقبضه
 (و) لها (النفقة) بعد المنع (و) لها
 (السفر والخروج من بيت زوجها
 للحاجة) (و) لها (زيارة أهلها بلاذنه
 ما لم تقبضه) أي المجل فلا تخرج
 الا لحق لها أو عليها أو لزيارة أبيها
 كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة

ولكونها قابلة أو غاسلة لا فيما عده ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد جواز الحمام بلا تزين أشباه وسيجي في النفقة (ويسافر بها بعد أداء كله) مؤجلا ومجلا (اذا كان مأمونا عليها والا) يؤذكه أولم يكن مأمونا (لا) يسافر بها به يفتي كما في شروح الجمع واختاره في ملتقى الابحار وجمع الفتاوى واعتمده المصنف وبه أفق شيخنا الرمي لذكر في النهر والذي عليه العمل في ديارنا أنه لا يسافر بها جبراعيا وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى

مطلب
في السفر بالزوجة

ما بله أو غاسلة) أي تغسل الموق كما في الحاشية وسيد كراشارح في النفقات عن الجهر أن له منعهما لتقدم حقه على فرض الكفاية وكذا بجنه الحموى وقال ط أنه لا يعارض المنقول وقال الرجنى - ولعله محمول على ما اذا تعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الاطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه بها مع علمه بحالها رضي بإسقاط حقه تأمل ثم رأيت في نفقات الجهر ذكر عن النوازل أنها تخرج باذن وبدونه ثم نقل عن الحاشية تفصيده باذن الزوج (قوله لا فيما عدها ذلك) عبارة الفتح وما عدها ذلك من زيارة الايجاب وعيادتهم والولاية لا باذن لها ولا تخرج الخ (قوله والمعتمد الخ) عبارته فيما سيجي في النفقة وله منعها من الحمام الانفساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة أحد قال الباقراني وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشرب بلاية معز بالكمال اه وليس عدم التزین خاصا بالحمام لما قاله الكمال وحديث ابنما لها الخروج فبشرط عدم الزينة في الكل وتفسير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستمالتهم (قوله مؤجلا ومجلا) تفسير لقوله كله والنصب بتقدير يعني قال في البحر عن شرح الجمع وأفقي بعضهم بأنه اذا أوقاها المجل والمؤجل وكان مأمونا سافر بها والا لا لأن التأجيل انما يثبت بحكم العرف فلعلها انما رخصت بالتأجيل لاجل امساكها في بلدها أما اذا أخرجهما الى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن في النهر الخ) ومثله في البحر حيث ذكر أن لا نه اذا أوقاها المجل فالتسوى على أنه يسافر بها كما في جامع الفصولين وفي الحاشية والولوا الجية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أبي القاسم الصفار وأبي الليث انه ليس له السفر مطلقا بلارضاهما لفساد الزمان لانها لاتأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت وانه صرح في المختار بان عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الولوا الجية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستنجار على الطاعات ثم ذكر ما في المتن عن شرح الجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كما في انفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا اختلف الافتاء لا يعدل عن ظاهر الرواية لأن ذلك فيما لا يكون مبنيا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام الولوا الجية وقول البحر فجعله الخ فان الاستنجار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجوازه الامام ولا أصحابه وافق به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبه حكما كما أوضح ذلك في شرح ارجوزي المنظومة في رسم المفتي فافهم (قوله وجزم به البرازي) كذا في النهر مع ان الذي حط عليه كلام البرازي تفويض الامر الى المفتي فانه قال وبعد ايفاء المهر اذا أراد أن يخرجها الى بلاد الغربة يمنع من ذلك لأن الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان (شعر)

ما ذل الغريب ما أشقاء * كل يوم يهينه من براه

كذا اختار الفقيه وبه يفتي وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قبل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لانا قد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتراب بها واختار في الفصول قول القاضي فيفتي بما يقع عنده من المضارة وعدمها لأن المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة اه فقوله فيفتي الخ صريح في أنه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم بتفويض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الافتاء بواحد من التولين على الاطلاق فقد يكون الزوج غير مأمون عليها يريد نقلها من بين أهلها ليؤذيها أو يأخذ مالها بل ينقل بعضهم أن رجلا سافر بزوجه وادعى أنها أمته وباعها فن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل له أن يفتيه بظاهر الرواية لانا تعلم يقينا ان الاكام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر له فيها المعاش فيريد أن ينقلها الى بلدة أو غيرها وهو مأمون عليها بل قد يريد نقلها الى بلدة فكيف يجوز العدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال انه لم يوجد الضرر الذي علل به القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج دونها فنعلم يقينا أيضا ان من أفقي بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة ألا ترى ان من ذهب بزوجه للحج فأقام بها في مكة مدة ثم حج وامتنعت من السفر معه الى بلدة هل يقول أحد بمنعه عن السفر بها وبتر كها واحدا فتفعل ما أرادت فتعين تفويض الامر الى المفتي وليس هذا خاصا بهذه المسألة

بل لو علم الملقى انه يريد نقلها من محل الى محل آخر في البلدة بعيدة عن اهلها قصد انحرارها لا يجوز له أن يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فليستظر في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها يتنامن أرجوزتي في رسم الملقى وهو قول

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قديدار (قوله وفي الفصول الخ) قد علمت ان هذا الاختيار صاحب البرازية وان مافي الفصول غيره (قوله وقيد) النعيم يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها وكذا النعيم في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الاولي يمكنها وفي الشر بنبلالية وينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول الاختيار وقيل يسافرهم الى قرى المصر القريبة لانها ليست بغربة اه وليس المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست بغربة اه مافي الشر بنبلالية قلت وفيه انه بعد نصريح الكافي بان الفتوى على جواز النقل وقول القسنة انه الحواب كيف يكون ضعيفا نعم لو اقتصر على الترجيح بفساد الزمان لكان أولى لكن ينبغي العمل بما مر عن البرازية من تفويض الامر الى الملقى حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها والا يذاع لا يفقه ولا سيما اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية مسكلا ماثلا لها فان المسكن يعتبر بها لهما كالتفقه كما سيأتي في بابها (قوله وان اختلافنا في المهر) قال في الفتح الاختلاف في المهر مافي قدره أو في أصله وكل منهما مافي حال الحياة وبعد موتهما أو موت أحدهما وكل منهما ما بعد الدخول أو قبله (قوله ففي أصله) بأن ادعى أحدهما التسمية وانكرا الآخر (قوله حلف) أي بعد جزم المدعى عن البرهان ولم يعرض للتحليف اظهروه كافي البحر (قوله يجب مهر المثل) قال في البحر ظاهره انه يجب بالغما بالغ وليس كذلك بل لا يزداد على ما ادعته المرأة لو هي المدعية للتسمية ولا يتقص عما ادعاه الزوج لو هو المدعى لهما كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا يظهر لو سمى المدعى شيئا والا فلا تأمل ثم هذا قيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده بعد الدخول أو الخلو أما لو طلقها قبل الدخول والخلوة فالواجب المتعة كافي البحر ولم يتعرض له هنا لانتهامه من قوله الآتي وفي الطلاق قبل الوطى حكم متعة المثل (قوله وفي المهر يحلف اجماعا) اشارة الى الرد على صدر الشريعة حيث قال ينبغي أن لا يحلف المنكر عند أبي حنيفة لانه لا تحلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل قال في البحر وفيه نظر لان التحلف هنا على المال لا على أصل النكاح فيعين أن يحلف منكر التسمية اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبه الى الوهم (قوله اجماعا) قيد لقوله يجب ولقوله يحلف (قوله وان اختلافنا في قدره) أي نقدها كان أو مكيلا أو موزونا وهو دين موصوف في المذمة أو عين وقيد بالقدر لانه لو كان في جنسه كالعبد والحارية أو صفته من الجودة والرداءة أو نوعه كالتركي والرومي فإن كان المسعى عينا فالقول للزوج وان كان دينافهوكالا اختلاف في الاصل وتماه في البحر (قوله حال قيام النكاح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رضى اما بعد الطلاق قبل الدخول فيأتي (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) أي فيكون القول لهما ان كان مهر مثلها كما قالت أو أكثره وان كان كما قال أو أقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يثبت تحالفها ولم يهر المثل كذا في الملقى وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التحالف فيما اذا خاف قولهما أما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصححه في المبسوط والمحيط وبه جزم في الكفر في باب التحالف قال في البحر ولم أر من رجع الا قول ونعقبه في التهربان تقديم الزيلعي وغيره لبع اللهداية يؤذن بترجيحه وصححه في النهاية وقال قاضي خان انه الاولي ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره والاولي البداءة بتحليف الزوج وقيل يبرع بينهما اه قلت بقي ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم يوجد من يماثلها تأمل (قوله وبينته مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم به في الملقى وكذا الزيلعي هنا وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينهما أيضا لانها اظهرت شيئا لم يكن ظاهرا تصادقهما كافي البحر (قوله لاثبات خلاف الظاهر) أي واظاهر مع من شهد له مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) هذا بيان لاثبات الاتصاف في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان أقاما البينة الخ فانه اذا لم يقيما البينة أو أقاماها قد يشهد مهر المثل له أو لهما

مطلب مسائل الاختلاف في المهر

وفي الفصول يفتى بما يتبع عنده من المصلحة (وينقلها قبادون مدته) أي السفر (من المصر الى القرية وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه ليس بغربة وقيد في التنازخانية بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه وأطلقه في الكافي فأثلا وعليه الفتوى (وان اختلفنا) في المهر (ففي أصله) حلف منكر التسمية فان نكل ثبت وان حلف (يجب مهر المثل) وفي المهر يحلف (اجماعا) (و) ان اختلفا (في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل) بيمينه (وأي أقام بينة قبلت) سواء (شهد مهر المثل له أولها أولا ولا وان أقاما البينة فينتها) مقدمة (ان شهد مهر المثل له وبينته) مقدمة (ان شهد مهر المثل) (لها) لان البينات لاثبات خلاف الظاهر (وان كان مهر المثل

(بينهما تحالفا فان حللنا أو برهنا
قضى به وان برهن أحدهما
قبل برهانه) لانه توردد عواء (وفي
الطلاق قبل الوطئ حكم متعة
المثل) لو المسمى ديناً وان عينا
كسالة العبد والجارية فلها المتعة
بلا تحكيم الا أن يرضى الزوج
بنصف الجارية (وأى أقام بينة
قبلت فان أقام ما يثبتها) أولى
(ان شهدت له) المتعة (ويستهان
شهدت لها وان كانت) المتعة (بينهما
تحالفا وان حللنا وجب متعة
المثل وموت أحدهما تحياتهما
في الحكم) أصلاً وقدرا
لعدم سقوطه بموت أحدهما
(وبعد موتهما في القدر
القول لورثته) في الاختلاف
(في أصله) القول لمنكر التسمية
(لم يقض بشئ) ما لم يبرهن على
التسمية (وقال يقضى بمهر المثل)
كحال حياة (وبه يقضى

أوبسكون بينهما فقدم بيان القسمين الأولين في المسألتين وهذا بيان الثالث وقوله فان حللنا راجع الى
المسألة الاولى وقوله أو برهنا راجع الى الثانية ~~لكن~~ كان عليه حذف قوله تحالفا لانه اذا برهنا لتحالف
(قوله تحالفا) فان نكل الزوج يقضى بألف وخمسمائة كالأقرب بذلك صريحاً وان نكلت المرأة وجب
المسمى ألف لانها أقربت بالخط كذا في العناية واعترضه في السعدية بانه اذا نكل يقضى بألفين على ما عرف ان
أيهما نكل لزمه دعوى الآخر اه وصورة المسألة فيما اذا ادعت الالفين واذعى هو الالف وكن مهر المثل
ألفاً وخمسمائة (قوله قضى به) أى بمهر المثل لكن اذا برهنا بتخير الزوج في مهر المثل بين دفع الدراهم
والدنانير بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما تنفي تسمية الآخر بخلاف العقد عن التسمية فيجب مهر المثل
ولا كذلك التحالف لان وجوب قدر ما يقربيه الزوج بحكم الاتفاق والرائد بحكم مهر المثل مجر ونماه
فه (قوله وان برهن أحدهما الخ) أى فيما اذا كان مهر المثل بينهما وبغنى عن هذا قوله قبله وأى
أقام بينة قبلت شهده لمهر المثل أو لافان قوله أو لصادق بما اذا شهد لها أو كان بينهما (قوله لانه توردد عواء)
أى لان المبرهن اطهر دعواء وأوضحه باقامة برهانه ط (قوله وفي الطلاق) مقابل قوله حال قيام النكاح
(قوله قبل الوطئ) أى وأخلوة نهر (قوله حكم متعة المثل) فيكون القول لها ان كانت متعة المثل
كنصف ما قالت أو أكثره ان كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة وعند
أبي يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الا أن يذكر ما لا يتعارف مهراً أو متعة لها كذا
في الملتقى وشرحه وذكر في الجران في رواية الاصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر من غير
تحكيم للمتعة وانه صحيح في البدائع وشرح الطحاوى ورجحه في الفتح بان المتعة موجبة فيما اذا لم تكن تسمية
وهنا اتفقنا على التسمية فنقلنا بقاء ما اتفقنا عليه وهو نصف ما أقربيه الزوج ويحلف على نصف دعواها والرائد
اه والحاصل ترجيح قول أبي يوسف ~~لكن~~ نقضه في الفتح بعد ذلك ونماه فيما علقناه على البصر (قوله
لو المسمى ديناً) هو ما يثبت في الذمة غير معين بل بالوصف كالنقود والمكيل والموزون والمذروع كما يعلم
من مقدمناه عن البصر (قوله وان عينا) أى معينا (قوله كسالة العبد والجارية) أى المذكورة في
البصر في الاختلاف في القدر قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت
المرأة على هذه الجارية الخ فالمسألة مفروضة في المعين المشار اليه لاني مطلق عبداً وجارية فافهم (قوله فلها
المتعة الخ) قال في البصر فلها المتعة من غير تحكيم الا أن يرضى الزوج أن تأخذ نصف الجارية بخلاف ما اذا
اختلفا في الالف والالفين لان نصف الالف ثابت يقيم لاتفاقهما على تسمية الالف والمثل في نصف الجارية
ليس ثابت يقيم لانهما لم يتفقا على تسمية أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية الا باختيارهما فاذا لم يوجد
سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع (قوله تحالفا) وتهازت اليبسان (قوله
وان حللنا) الاولى التفريع بالقضاء (قوله أصلاً وقدرا) فان كان الاختلاف بين الحي وورثة الميت في
الاصل بان ادعى الحي أن المهر مسمى وورثة الآخر انه غير مسمى أو بالعكس وجب مهر المثل وان كان في المقدار
حكم مهر المثل ط عن أبي السعود (قوله لعدم سقوطه) أى مهر المثل قال في الدرر لان مهر المثل
لا يسقط اعتباره بموت أحدهما ألا ترى أن للمفوضة مهر المثل اذا مات أحدهما (قوله القول لورثته)
فيلزمهم ما اعترفوا به مجر ولا يحكم بمهر المثل لان اعتباره يسقط عند أبي حنيفة بعد موتها مادد (قوله
القول لمنكر التسمية) هم ورثة الزوج أيضاً كما في البصر فالقول لهم في المسألتين ولذا قال في الكنز ولو ماتا
ولو في القدر فالقول لورثته فلو وصلة كما أفاده في النهر والعين فتفيد أن الاختلاف في التسمية كذلك (قوله
لم يقض بشئ) الاولى ولم يقض بالعطف أى لان موتها يدل على اقراض أقراهنما فلا يمكن للقاضي
أن يشترط مهر المثل كما في الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقدم العهد يتعذر الوقوف
على مقداره فتح وهذا يدل على انه لو كان العهد قريبا قضى به مجر قلت وبه صرح فاضى خان في شرح الجامع
(قوله ما لم يبرهن) بالبناء للصهيول أى ما لم يبرهن ورثة الزوجة (قوله وبه يقضى) ذكره في الخاتمة وتبعه
في متن الملتقى وبه قالت الأئمة الثلاثة لكن الشافعي يقول بعد التحالف وعندنا وعند مالك لا يجب التحالف
فتح وانظر اذا تقدم العهد كيف يقضى بمهر المثل وقد يقال يجري فيه ما تقدم من انه اذا لم يوجد من يمثّلها

من قوم أبيها ولا من الاجانب فالقول للزوج لكن مر أن القول له بينه تأمل ثم رأيت في البرازية معترضا
على قول الكرخي أن جواب الامام يتضح في تقادم العهد بقوله وفيه نظرا لانه اذا عذر اعتذار مهر المثل
لا يكون الظاهر شاهد الاحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى (قوله
وهذا كله الخ) نقله في البحر عن المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره قاضي خان في شرح
الجامع وأقره فقلت وحاصل ذلك أن المرأة اذا مات زوجها وقد دخل بها فباعت تطالب مهرها هي أو ورثتها
بعد موتها وقد جرت العادة أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر كما أنه درهم مثلا لا يحكم لها بجميع
مهر المثل عند عدم التسمية لي ينظر فان أقرت بما تجتهد من المتعارف والاقتضى عليها به ثم يعمل في الباقي
كما ذكرنا أي ان حصل اتفاق على قدر المسمى يدفع لها الباقي منه والا فان أنكر ورثته الزوج أصل التسمية
فأها بقية مهر المثل وان أنكروا القدر فالقول لمن شهد لمهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج
هذا هو المفهوم من هذه العبارة تفسر المتعارف تعجيلة بما لا يتأتى قوله قضينا عليك بالمتعارف وقوله
ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المتعارف حصة شائعة كتلتى المهر كما هو المتعارف في زماننا
لا يمكن أن يقضى عليها الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يتأتى فيه التفصيل المار
ولكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيقضى عليها بالثلثين مثلا ويدفع لها الباقي وفي المنع عن الثانية رجل مات
وترك أولاد أصغارا فادعى رجل ديناً على الميت أو ودعيه وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي
أن يؤذى شيئا من الدين والودعيه ما لم يثبت بالدينه وأما المهر فان أدعت قدر مهر مثلها دفعه اليها اذا كان
النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها
مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجهل الى تمام مهر مثلها اه هذا ونقل
الرحي عن قاضي خان أنه قال ان في هذا نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط
شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا اه ثم أطال في تأييد كلام القاضي ورد على الرمي
في اعتراضه على القاضي بأن النظر مدفوع بغلبة فساد الناس فقال ان الفساد لا يقطع به حق ثابت بلا دليل
والمهر دين في ذمة الزوج وقضاء بعضه اليات دين في ذمة بقية قدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لان الظاهر يصلح
للدفع للاثبات قلت وذکر في البرازية قريسا مما قاله القاضي لكن ما قاله الفقيه مبنى على أن العرف
الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكذا قاضي خان في شرح الجامع
فمنعني به وهو قطعي اعمالهـم العرف وتكذيب الاب أن الجهاز عارية على ما يأتي بيانه مع أنه هو المملك
فلولا العرف لكان القول قوله والله أعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند صاحب البحر
والمراد الزوج لو كان حيا أو ورثته كما هو ظاهر فلا يرد ما في الشرع بلائسه من أن هذا لا يتأتى في حال موتها
(قوله ولو بعثت الى امرأتها شيئا) أي من النقدين أو العروض أو مما يؤكل قبل الزفاف أو بعد ما بنى بها
هر (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقوله الخ) تمثيل للمنفى وهو يذكر
(قوله والبينة لها) أي اذا قام كل منهما بينة تقدم بينها ط (قوله فلها أن ترده) لانها لم ترض بكونه
مهرًا بجر (قوله وترجع بباقي المهر أو كله) ان لم يكن دفع لها شيئا منه قال في النهروان هلك وقد بقي
لاحد هما شيء رجعه به اه أما لو كانت قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية اتخذ لها
مياها ولبستها حتى تخرقت ثم قال هومن المهر وفات هومن النفقة أعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها
ولو الثوب قائما فالقول له لانه اعرف بجهة التملك بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة
تسكوه وبالهالك يخرج عن المملوكية وحيث لا مملك بحال فالاختلاف في جهة التملك باطل فيكون اختلافنا
في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن يملك البدل والضمان اه ملخصا واستشكله في النهروان قال هذا يقتضي
أن القول لها في الهالك في مسألة المتن وهو مخالف لما قدمناه والفرق بعسر قدره اه قلت بل الفرق يسير
ان شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها أنه هدية فلا تصدق ويكون القول له في حالتي الهلاك وعدمه
لانه المملك ولا شيء يخالف دعواه أما هنا فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القاسم لما ذكرنا
وتطلب منه مهرها كسوتها أما الهالك فالقول له افيها لانه من أحد هما أن الظاهر يصدها فيه كما يأتي

وهذا) كله (اذا لم تسلم نفسها فان
سلمت ووقع الاختلاف في الحلين)
الحياة وبعدها (لا يحكم بمهر
المثل) لانها لا تسلم نفسها الا بعد
تعجيل شيء عادة (بل يقال لها
لا بد أن تقر بما تجتهد والا قضينا
عليك بالمتعارف) تعجيلة (ثم يعمل
في الباقي كما ذكرنا) وهذا اذا
ادعى الزوج ايصال شيء اليها بجر
(ولو بعثت الى امرأتها شيئا ولم يترك
جهة عند الدفع غير جهة) (المهر)
كقوله لشع أوحنا ثم قال انه من
المهر لم يقبل فنية لوقوعه هدية
فلا ينقلب مهر (فقات هو) أي
المبعوث (هدية وقال هومن المهر)
أو من الكسوة أو عارية (فالقول
له) بينه والبينة لها فان حلت
والمبعوث قائم فلها أن ترده وترجع
بباقي المهر ذكره ابن الكمال

مطلب
فيما يرسله الى الزوجة

في المهيال لا كل وما ينقله الشارح عن النفس ثانياً هما أنه لو كان القول له فيه لم ضياع حته في الكسوة الواجبة عليه لأنها من النفقة والنفقة تسقط بقضي المدة فلا يحكم المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعاوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشرين سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر فيرجع عليها بقبضته وفي ذلك ما لا يرضاه الشرع من الضرر بالنساء مع أن الظاهر والعادة تكذب ما في القائم فلا ضرر لأنها نطالسه بكسوة أخرى إذا لم يرض بكونه كسوة ولا تقتضي العادة أن يكون المدفوع كسوها لأن له أن يقول أعطتها كسوة غيرها هذا ما ظهر لي واقع المبسر لكل عسير (قوله ولو عوضته) وكذا الوعوضه أبوها من مالها بأذن أو من ماله فله الرجوع أيضاً كما في الفتح وكذلك في الجور لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أبوها من ماله فله الرجوع لو قائماً والأفلا ولومن مالها بأذن فلا رجوع لأنه هبة منها والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا محمول على ما إذا كان لا على جهة التعويض فلا يشاق قول الشارح ولو عوضته الخ بقرينة ما نقلناه أولاً عن الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطلقة وكذا في الحاشية لكنه قال فيها وقال أبو بكر الاسكاف إن مسرحت حين بعثت أنها عوض مكذوب والاك كان هبة منها وبطلت نيتها اه ومن في الهندية وهذا يحتمل أن يكون بيان المرادهم أو حكاية أقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده التعويض فيكون كالمفوض تأمل وما في ط من أن المعتقد خلاف ما قاله الاسكاف وعزاه إلى الهندية لم أره فيها ثم سيد كر الشارح في آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين تسريحها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر الزيادة ط ولم أر أحد اذ كرها وأصل المراد بها أن العوض لو كان هالكاً وهو مثلي ترجع عليه بمثل ما أراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشوي) لا مفهوم له ط (قوله لأن الظاهر يكذبه) قال في الفتح والذي يجب اعتباره في ديواننا أن جميع ما ذكر من الخطة واللوز والدقيق والسكر والشاة الحية وباقي ما يكون القول فيها قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر معها لا معه ولا يكون القول قوله إلا في نحو الثياب والجارية اه قال في البحر وهذا البحث موافق لما في الجامع الصغير فإنه قال في الطعام الذي يؤكل فإنه أعظم من المهيال لا كل وغيره اه قال في النهر وأقول وينبغي أن لا يسئل قوله أيضاً في الثياب المحولة مع السكر ونحوه للعرف اه قلت ومن ذلك ما يعنه المهيال قبل الزفاف في الأعياد والمواسم من نحو ثياب وحلى وكذا ما يعطيهما من ذلك أو من دراهم أو دنانير صبيحة ليلة العرس ويسمي في العرف صبيحة فإن كل ذلك تعورف في زماننا كونه هدية لا من المهر ولا سيما المسمى صبيحة فإن الزوجة تعوضه عنها ثياباً ونحوها صبيحة العرس أيضاً (قوله ولذا قال النفس) أي أبو الليث (قوله كنف وملاة) لأنه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها إلا بما سئذ كره فتح قلت ينبغي تنبيه ذلك بما لم تجر به العادة لما حذرنا من أن ذلك في عرفنا يلزم الزوج وأنه من جملة المهر كما قد مناه عن الملتصق أن لها منع نفسها للشرط عادة كالخلف والمكعب وديباج اللقافة ودراهم السكر الخ ومثله في عرفنا مناشف الحمام ونحوها فإن ذلك بمنزلة المشروط في المهر فيلزم دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والحمام كما لا يخفى (قوله كنف ودرع) ومناع البيت بحر قناع البيت واجب عليه فهذا محل ذكره قافهم وسيد كر المصنف في النفقة أنه يجب عليه آلة الطعن وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدومغرفة قال الشارح وكذا سائر أدوات البيت كصير ولبد ووطنفسة الخ (قوله ما لم يدع أنه كسوة) هذا تنبيه من عند صاحب الفتح وأقره في البحر أي أن ما يجب عليه لو أذاع مهره لا يصدق لأن الظاهر يكذبه أم لو ادعى أنه كسوة وادعت أنه هدية فالقول له لأن الظاهر معه (قوله فلم يرجعها أبوها) مثله ما إذا أبت وهي كبيرة ط (قوله فباعت للمهر) أي مما انتفع على أنه من المهر أو كان القول له فيه على ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد في عينه لا في قائمها واحتزبه عما إذا تغير بالاستعمال كما أشاد إليه الشارح قال في المنع لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابله ما انتقص باستعماله شيء ح (قوله أو قيمته) الأولى أو بدله ليشمل المثل (قوله لأنه في معنى الهبة) أي والهلال والاستهلاك لا مانع من الرجوع بها وعبرة البرازية لأنه هبة اه ومقتضاه أنه يشترط في استرداد القائم القضاء أو الرضا وكذا يشترط عدم ما يمنع من الرجوع كالوكان ثوباً فصبغته أو خاططه ولم أر من صرح بشيء من ذلك فليراجع والقييد

ولو عوضته ثم أذاعه بخارية فلها أن تسترد العوض من جنسه زياح
(في غير المهيال لا كل) ككتاب
وشاذية وسمن وعدل وما يقي
شهر أخو زاده (و) القول (لها)
ببيتها (في المهيال) كسبر ولحم
مشوي لأن الظاهر يكذبه ولذا
قال النفس المختار أنه يصدق فيها
لا يجب عليه كنف وملاة لا فيما
يجب كنف ودرع يعني ما لم يدع
أنه كسوة لأن الظاهر معه
(خطب بنت رجل وبعث إليها أشياء
ولم يرجعها أبوها فباعت للمهر
يستردها فاعلم) فقط وان تغير
بالاستعمال (أو قيمته هالكاً) لأنه
معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد
(وكذا) يستردها ما عث هدية
وهو قائم دون الهالك والمستهلك
لأنه في معنى الهبة

بالمهدي احتراز عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الانفاق على معتدة الغير (قوله ولو ادعت الخ) ذكر
 في البحر هذه المسألة عند قول الكزيبي عن أبيه أنه شأ الخ وقال قد يكونه ادعاء مهر الانيه لو ادعت مهرها
 وادعاء ودعيه فان كان من جنس المهر فالقول لها بالآفة اه فعلم أن هذه المسألة في دعوى الزوجة
 لا في دعوى المخطوبة التي لم يزوجها أبوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطب بنت رجل الخ وذلك لأن
 دعوى المخطوبة أن المبعوث من المهر تضرها لانه يلزمها رده قائما وها لكفا للمناسب أن تكون دعوى الوديعة
 لها ودعوى المهر للزوج لأن الوديعة لا يلزمها ردها إذا هلك بخلاف الزوجة فان دعواها أنه من المهر
 تنفيها المنع الاسترداد مطلقا ودعواها أنه ودعيه تنفيه لانه بطالبها باس ترادها قائم وبضمانها مستهلكة
 (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله أنفق على معتدة الغير الخ) حكى في البرازية
 في هذه المسألة ثلاثة أقوال معجمة حاصل الاول أنه يرجع مطلقا بشرط التزوج أولا وتزوجته أولا لانه رشوة
 وحاصل الثاني انه ان لم بشرط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نقله عن فصول العمادى أنه ان تزوجته لا يرجع
 وان أبت يرجع بشرط الرجوع أولا وان دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها وان أكل معها لا يرجع بشئ أصلا
 اه وحاصل ما في فتح القدير حكاية الاول والاخير وحكى في البحر الاول أيضا ثم قال وقيل لا يرجع
 اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فتقوله
 لا يرجع اذا تزوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجته ولم بشرط وقوله وان أبت الخ يفهم
 منه أنه ان أبت وقد شرطه يرجع فصار حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهي ما اذا أبت
 وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا أبت ولم بشرطه أو تزوجته بشرطه أو لم بشرطه فهذه
 أربعة أقوال كلها معجمة وذكر المصنف في شرحه أن المعتد ما في فصول العمادى أعنى القول الثالث وان
 شيخه صاحب البحر أفتى به اه قلت والذي اعتمدته فقيه النفس الامام قاضي خان هو القول الاول فانه ذكر
 أنه ان شرط التزوج رجوع لانه شرط فاسد والا فان كان معروفا فقبل رجوع وقبل لان قال وينبغي أن يرجع
 لانه اذا علم أنه لو لم تتزوج لا ينفق عليها كان بمنزلة الشرط كالمستقرض اذا أهدي الى المقرض شيئا لم يكن أهدي
 اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضي لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدي من رجل لم يكن
 قاضيا لا يهدي اليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وأيده في الخيرية في كتاب النفقات
 وأفتى به حيث سئل فيمن خطب امرأة وأنفق عليها وعلمت أنه يتفق لتزوجها فترجعت غيره فأجاب بأنه يرجع
 واستشهد له بكلام قاضي خان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه اه (تنبيه) أفاد
 ما في الخيرية حيث استشهد على مسألة المخطوبة بعبارته الثانية أن الخلاف الجارى هنا جارى في مسألة المخطوبة
 المارة وان ما فيها من أن له استرداد القائم دون الهالك والمستهلك خاص بالمهدي دون النفقة والكسوة
 اذ لا شك أن المعتدة مخطوبة أيضا ولا تأثر لكونها معتدة يحرم التصريح بحطبها بل التأثير للشرط وعدمه
 وكونه شرطا فاسدا وكون ذلك رشوة كما علمته من تعليل الاقوال وعلى هذا فيقع في قرى دمشق من أن
 الرجل يخطب امرأة ويصير يكسوها ويهدي اليها في الاعياد ويعطيها دراهم للنفقة والمهر الى أن يكمل لها
 المهر فبعدها عليها ليل الزفاف فاذا أبت أن تتزوج به ينبغي أن يرجع عليها بغير الهدي الهالك على الاقوال
 الاربعة المارة لأن ذلك مشروط بالتزوج كما حقه قاضي خان فيامر وبقى ما اذا ماتت فعلى القول الاول
 لا كلام في أن له الرجوع أما على الثالث فهل يلحق بالاباء لم أره وينبغي الرجوع لأن الظاهر أن على القول الثالث
 أنه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يفيد ما في حاوى الزاهدى برمز البرهان صاحب المحيط
 بعنت الصبرة الى بيت الختان ثيبا بالارجوع لها بعده ولو قائمة ثم سئل فقال لها الرجوع لو قائما قال الزاهدى
 والتوفيق أن البعت الاول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كالهبة بشرط العوض وقد حصل فلا ترجع
 والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذلك أرما لومات هو وأبى فليراجع (تنبيه) لم يذكر ما لو أنفق على زوجته
 ثم تبين فساد النكاح بأن شهدوا بالزناح وقرئ بينهما في الذخيرة له الرجوع بما أنفق بفرض القاضي لانه تبين
 أنها أخذت بغير حق ولو أنفق بلا فرض لا يرجع بشئ (قوله بشرط أن يتزوجها) الاولى أن يقول بطمع
 أن يتزوجها كما عرفت في البحر (قوله مطلقا) تفسير الاطلاق في الموضعين كادل عليه كلام المصنف

مطلب
 انفق على معتدة الغير

(ولو ادعت أنه) أى المبعوث

(من المهر وقال هو ودعيه فان كان

من جنس المهر فالقول لها وان

كان من خلافه فالقول له)

بشهادة الظاهر (أنفق) رجل

(على معتدة الغير بشرط أن

يتزوجها) بعد عدتها (ان تزوجته

لا رجوع مطلقا

وان أثبت له الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا مطلقاً) يجوز من العمدية وفيه عن المتقي (جهز ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها) ولا لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به (وبه يفتى) وكذا لو اشتراها لها في صغرها ولو الحلية والحلّة أن يشهد عند التسليم اليها أنه انما سلمه عارية والاحوط أن يشتره منها ثم يعتره درر (أخذ أهل المرأة شيئاً عند التسليم فلزوج أن يسترده) لانه رشوة (جهز ابنته ثم ادعى أن مادفعه لها عارية وقالت هو غليلك أو قال الزوج ذلك بعدم موته بالبر منته وقال الاب) أو ورثته بعدم موته (عارية) المعتمد أن (القول للزوج ولها اذا كان العرف مستقراً أن الاب يدفع مثله جهازاً لعارية) (وما (ان مشتركاً) كصروا الشام (فالقول للاب)

مطلب
في دعوى الاب أن الجهاز عارية

في شرحه شرط التزويج أو لم بشرطه ولذا قلنا الاولى أن يقول بطمع أن يتزوجها ابتداءً بالطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في مثله وشرحه وقال في القبض وبه يفتى (قوله وان أكلت معه فلا) أي لانه اباحة لا تغليظ أولانه مجهول لا يعلم قدره تأمل ولينظر وجه عدم الرجوع في الهدية الهالكه أو المستهلكة على ما قلناه من عدم الفرق بين الخطوبة والمعدّة (قوله بجر عن العمدية) صوابه من عن العمدية فان ما في المتن عزاء في المخ الى الفصول العمدية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة التي قد منهاها وأما ما في الجرح فهو القول الأول والقول الرابع ولم يذكروا القول الثالث أصلاً ولا وقع فيه العزو الى العمدية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف مستقراً أن الاب يدفع مثله جهازاً لا عارية كما يذكره قريساو كان بغية ما يأتى عازداً كره هنا ويمكن أن يكون هذا بيان حكم الديانة والا في بيان حكم القضاء (قوله في صحته) احتراز عما لو سلمها في مرض موته فانه غليلك للوارث ولا يصح بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراها لها في صغرها) أي وان سلمها في مرضه أو لم يسلمها أصلاً لانها ملكته بشرائها الاب قبل التسليم كما يأتى ولومات قبل دفع الثمن رجوع البائع على تركه ولا رجوع للورثة عليها في أدب الاوصياء عن الخيانة وغيرها الاب اذا اشترى خادماً للصغير ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا شهد بالرجوع وان لم يتقدمه حتى مات ولم يكن أشهداً أخذ من تركته ولا يرجع عليه بقية الورثة اه (قوله والحلية) أي فيما لو أراد الاسترداد منها (قوله والاحوط) أي لاحتمال أنه اشترى لها بعض الجهاز في صغرها فلا يحل له أخذه بهذا الاقرار ديانة كما في البحر والدرر وكذا لو كان بعد ما سلمه اليها وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أي بأن أبي أن يسلمها أخوها أو نحوهم حتى يأخذ شيئاً وكذا لو أتى أن يزوجهما للزوج الاسترداد قائماً وهما كاللانه رشوة بزانية وفي الحاوى الزاهدي رمز الاسرار للعلامة نجم الدين وان أعطى الى رجل شيئاً لا صلاح مصالح المصاهرة ان كان من قوم الخطيئة أو غيرهم الذين يقدرون على الاصلاح والفساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الفساد والسكوت يرجع لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقابلة العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يقبل هو اجرة يرجع وان كان ممن لا يقدر على ذلك ان قال هو عطية أو اجرة لك على الذهاب والاياب أو الكلام أو الرسالة يني وبينها لا يرجع وان لم يقل شيئاً منها يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو غليلك) كذا في الفتح والبحر وغيرهما وبشكل جعل القول لها بأنه اعتراف بملكية الاب وانتقال الملك اليها من جهته وقد صرح في البدائع بأن المرأة لو أقرت بأن هذا المتاع اشتراه لي زوجي سقط قولها لانها أقرت بالملك له ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت البديل اه ويجاب بأن هذه من المسائل التي علو فيها بالظاهر كاختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتى في كتاب الدعوى آخر باب التحالف ومثله ما ترقى الاختلاف في دعوى المهر والهدية (قوله فالمعتمد الخ) عبر عنه في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومثاله ما نقله قبله من أن القول لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لان العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول للاب لان ذلك يستند من جهته اه والظاهر أن القول المعتمد يفتى بين هذين القولين يجعل الخلاف لفظياً (قوله فالقول للاب) أي مع اليمين كما في فتاوى قارئ الهدية قلت ويذهب في تقييد القول للاب بما اذا كان الجهاز كله من ماله أو مال زوجها بما قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفاً نعم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مشتركاً كما علم أنه قال في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا اطردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لوباع بدراهم أو دنانير في بلد اختلف فيها التقودم الاختلاف في الماسية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهدية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اه كلام الاشياء قلت ومقتضاه أن المراد من استمرار العرف هنا غلبته ومن الاشتراك كثره كل منهما اذا نظر الى النادر ولان حل الاستمرار على كل واحد من افراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه احالة المسألة اذ لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة الفاشية الغالبة في اشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من الجهاز غليظاً كسوى ما يكون على الزوجة ليس له الزفاف من الحلي والثياب فان الكثير منه أو الاكثر عارية فومات لبله الزفاف لم يكن للرجل أن يدعى أنه لها بل القول

فيه للاب أو الام أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من قول الشارح كالوكان أكثر مما يجهز به مثلها وقد يقال
هذا ليس من الجهاز عرفا وبقي لوجرى العرف في تعليقك البعض واعادة البعض ورأيت في حاشية الاشياء
للسيد محمد أبي السعود عن حاشية الغزى قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى أن يحكم بكون
الجهاز ملكا لعاريه لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب وأما اذا جرت
في البعض يكون الجهاز تركه يتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح اهـ ولعل وجهه أن البعض الذي يتعبه
الاب بعينه عارية لم تشهد له به العادة بخلاف ما لو جرت العادة باعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون
كله للاب والله تعالى أعلم (تنبيه) ذكر البصري في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو
فيما اذا كان النزاع من الاب أم الولمات فادعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للبنت لما في الولوجية
جهز ابنته ثم ماتت فطلب بقية الورثة القسمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو في كبرها وسلم لها
في صحته فهو لها خاصة اهـ قلت وفيه نظر لان كلام الولوجية في ملك البنت له بالشراء لو صغيرة وبالتسليم
لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ما رتب من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها
ولا لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمعتقد البناء على العرف كما علمت
ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل (قوله كالوكان الخ) والظاهر
أنه ان أمكن التمييز فيازاد على ما يجهز به مثلها كان القول قوله فيه والا فالقول قوله في الجميع وحتى
(قوله والام ككالاب) عزاه المصنف الى قساي قارئ الهداية وكذا يجته ابن وهبان كما يأتي (قوله
وكذا ولي الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح منظومته بمناحيث قال وينبغي أن يكون الحكم فيما تدعيه
الام وولي الصغيرة اذا زوجها كما ترط لريان العرف في ذلك لكن قال ابن النخبة في شرحه قلت وفي الولي
عندي نظر اهـ وتردد في البحر في الام والجد وقال ان مسألة الجد صارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها نقلا
وكتب الرملي أن الذي يظهر يراى أن الام والجد ككالاب الخ (قوله واستحسن في النهر)
حيث قال وقال الامام قاضي خان وينبغي أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان
من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله وهذا العمري من الحسن يمكن اهـ قلت ولعل وجه استحسانه مع أنه
لا يغير القول المعتمد أنه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف
(قوله وعلمه) عطف تفسير فالمدار على العلم والسكرت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج)
قيد به لان تعليق البالغة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يصير الجهاز بيدها فافهم (قوله
ما هو معتاد) مفهومه أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوته رضيا فتضمن وهل تضمن الكل أو قدر
الزائد محل تردد وجرم ط بالشأن (قوله السبع والثلاثين) قال ح قد منها في باب الولي عن الاشياء
(قوله علي ما في زواجر الجواهر) أي حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التنوير فانه زاد على
ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله يليق به) الضمير في عبارة
البحر عن المبتغي عائد الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها
اهـ قلت وهذا الميعوث يسمى في عرف الاعاجم بالدستمان كما يأتي (قوله الا اذا سكت طويلا) قال الشارح
في كتاب الوقف ولو سكنت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء
اهـ ح وأشار بقوله يعرف الى أن المعتبر في الطول والقصر العرف (قوله لكن في النهر الخ) وشله
في جامع الفصولين ولسان الحكم عن قساي ظهر الدين المرغيناني وبه أفتى في الحامدية قلت وفي البرازية
ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجها وأعطاه ثلاثة آلاف دينارا دستمان وهي بنت موسر ولم يعط لها الاب
جهازا أفتى الامام جمال الدين صاحب المحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب
الدستمان قال وهذا اختيار الاثمة وقال الامام المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشيء لان المال في الشكاح
غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض بأن الدستمان هو المهر المجهل كما ذكره في الكافي وغيره
فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشئ لا يقابله
عوضان وأجاب عنه الفقيه ناقلنا عن الاستاذ أن الدستمان اذا درج في العقد فهو المجهل الذي ذكرته

كالوكان أكثر مما يجهز به
مثلها (والام ككالاب في تجهيزها)
وكذا ولي الصغيرة شرح
وهبانية واستحسن في النهر
لقاضي خان أن الاب ان كان من
الاشراف لم يقبل قوله انه عارية
(ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء
من أمتعة الاب بحضرته وعلمه وكان
ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب
أن يسترد ذلك من ابنته) لريان
العرف به (وكذا لو أنفقت الام
في جهزها ما هو معتاد والاب
ساكت لا تضمن) الام وهما من
المسائل السبع والثلاثين بل الثمان
والاربعة على ما في زواجر الجواهر
التي السكوت فيها كالمطلق
(فرع) لو زفت اليه بلا جهاز
يليق به فله مطالبة الاب بالتعديت
زاد في البحر عن المبتغي الا اذا سكنت
طويلا فلا خصومة له لكن في النهر
عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على
الاب بشيء لان المال في الشكاح
غير مقصود

وان لم يدري فيه ولم يعتقد عليه فهو كالمهية بشرط العوض وذلك ما قلناه ولهذا قلنا ان لم يذكروا في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج أياما لا يتمكن من دعوى الجهاز لانه لما كان محتملا وسكت زمانا يصلح للاختصار دل أن الغرض لم يكن الجهاز اه ملخصا وحاصله أن ذلك المجمل لا يلزم كونه هو المهر المجمل دائما كما لو هبه كلام الكافي حتى يرد أنه مقابل بنفسها لا بجهازها بل فيه تفصيل وهو أنه ان جعل من جملة المهر المعقود عليه فهو المهر المجمل وهو مقابل بنفس المرأة والافهم مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازا علم أنه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الطاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقودا عليه لانه وان ذكر على أنه مهر لم يكن من المعلوم عادة أن كثرته لا جل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهاز لها أقل من مهر ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويوجب بأنه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من السكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسيأتي في باب النفقة ان شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسألة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمرأة اذا طلقتها تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها وانما يزيد المهر طمعا في تزوين بيته وعوده اليه ولا ولادة اذا ماتت وهذه المسألة نظير ما لو تزوجها بأكثر من مهر المثل على أنها بكر فاذا هي تيب فقد مزا الخلاف في لزوم الزيادة وعده بناء على الخلاف في هذه المسألة وقدمت أن المرجح اللزوم فلذا كان المصحح هنا عدم الرجوع بشيء كما مر عن المربعاني (قوله نكح ذمي الخ) لما فرغ من مهور المسلمين ذكر مهور الكفار روي في بيان أن نكحتهم وقوله أو مستأمن بشر إلى أنه لو عبر المصنف بالكافر لكان أولى لان المستأمن كاذمي هنا نهر عن العناية (قوله غنة) أي في دار الحرب (قوله بيمته) المراد بها كل ما ليس بمال كالدنجر بحر (قوله وذاجا ترعندهم) بأن كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالتقريب وبالماليس بمال (قوله قبل الوطء) (قوله فلا مهر لها) هذا قوله وعندهما لها مهر المثل اذا دخل بها أو ماتت عنها والمصلحة لو طلقها قبل الوطء وقيل في الميتة والسكوت روايتان والاصح أن الكل على الخلاف هداية لكن في الفتح أن طاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه لان النكاح معاوضة فمال ينص على نفي العوض يكون مستحقا لها وذكر الميتة كالمسكوت لان الميت ما لا عندهم فذكرها لغو نهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصيلة وعبارة الفتح ولو أسلم أو رفع أحدهما البنا أو ترافعا اه ولم يقتل أو أسلم أحدهما لانهما بالاولى (قوله لانا أمرنا بترعهم) أي نزلنا اعتراضا لاتقرير وقوله وما يدينون الواو للعطف أو لا مصاحبة فلا تمنعهم عن شرب الخمر واكل الخنزير ويعهما ط عن أبي السعود (قوله وتثبت بقية أحكام النكاح) أي ان اعتقداها أو ترافعا البنا ط (قوله كعدة) أي لو طلقها وأمرها بالزوم يثبتها الى انقضاء عدتها ورفع الامر اليها كمناعتها بذلك وكذا لو طلقت نفقة العدة أو لمناه بها وحق (قوله ونسب) أي ثبت نسب ولده فيما ثبت به النسب بيننا راجح (قوله وخيار بلوغ) أي أصغر وصغيرة اذا كان المزوج غير الاب والجد ط (قوله وتوارث بنكاح صحيح) هو ما يقران عليه اذا أحلما بخلاف نكاح محرم أو في عدة مسلم كما سيأتي في الفرائض (قوله وحرمة مطلقة ثلاثا الخ) فيفترق بينهما ولو بمرافعة أحدهما أو مالو كانا محرمين فلا يفرق الا بمرافعتهم كما سيأتي في نكاح الكافر (قوله قبل القبض) أما بعده فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلها ذلك) هذا قول الامام وقال الثاني لها مهر المثل في المعين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيها نهر (قوله ونسب الخنزير) كذا في الفتح قال الرحي والاولى تقتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصفه عند أبي حنيفة وفي غير المعين في النهر لها نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال لانه أوجب القيمة فتتصرف وعند أبي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لان مهر المثل لا يتصرف اه (قوله اذا أخذ قيمة التيمم الخ) بيانه ان أخذ المثل في المثل أو القيمة في القيمة بمنزلة أخذ العين والخمر مثلي فأخذ قيمته ليس كأخذ عينه بخلاف القيمة في التيمم كالخنزير فلذا أو جبا فيه مهر المثل وأورد ما لو شري ذمي من ذمي دارا بخنزير فان شفعها المسلم أخذها بقيمة الخنزير وأوجب بأن قيمة الخنزير كعينه لو كانت بدلا عنه كسالة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لا عن الخنزير وانما صير اليها للتقدير بها لا غير

(نكح ذمي) أو مستأمن (ذمية)
أو حربي حربية غنيمته أو بلا مهر
يأن سكاغنه أو نضياءه) الحال
أن (ذا جاز عندهم فوطئت
أو طلقت قبله أو مات عنها فلا
مهر لها) ولو أسلم أو ترافعا البنا
لانا أمرنا بترعهم وما يدينون
(وسبت) بقية (أحكام النكاح
في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة
في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)
كعدة ونسب وخيار بلوغ
ولو ارث بنكاح صحيح وحرمة
مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وان
نكحها بخنزير أو خنزير عين) أي
مشار اليه (ثم أسلم أو أسلم أحدهما
قبل القبض فلها ذلك) فتخلل
الخنزير وتيب الخنزير ولو طلقها قبل
الدخول فلها نصفه (و) لها (في غير
عين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير)
اذا أخذ قيمة التيمم كأخذ عينه

واعترض بان القيمة في النكاح أيضا بدل عن الغبر وهو البضع والمصير اليها للتقدير والجواب ما قالوا من أنه لو أنها بقيمة الخنزير قبل الاسلام اجبرت على القبول لأن القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية وبلاسلام تعذر أخذ القيمة فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو المثل فهذا يدل على أن قيمة الخنزير بدل عنه في النكاح بمنزلة عينه ولذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما مر آخر الزكاة في باب العاشر من أن جواز الأخذ بالقيمة في الدار لضرورة حق الشفع ولا ضرورة هنا لا مكان ايجاب مهر المثل (قوله الوطى في دار الاسلام) أي إذا كان بغير ملك العين واحتز عن الوطى في دار الحرب فإنه لا حد فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مسألتين) كذا في الاشياء من النكاح وفيها من أحكام غريبة الحشفة أن المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا الذميمة إذا نكحت بغير مهر ثم أسلموا كانوا يدينون أن لا مهر فلا مهر والسيد إذا تزوج أمته من عبده فالاصح أن لا مهر والعبد إذا وطئ سيده شبهة فلا مهر أخذ من قولهم فيما قبلها ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا الوطى حرية أو ووطى الجارية الموقوفة عليه أو ووطى المرهونة باذن الراهن ظاناً الحل قال ينبغي أن لا مهر في الثلاثة الاخيرة ولم أره الا آن اه ونقل ح عن حدود الجبر في نوع ما لا حد فيه لشبهة الحمل أن من هذا النوع ووطى المبيعة فاسد قبل القبض لا حد فيه لبقاء الملك أو بعده لأن له حق الفسخ فله حق الملك فيها وكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه أو للمشتري لانهم لم يخرج عن ملكه بالكلية اه قال ح وهل لا مهر في هذه الأربع اطلاق الشارح يشعر بذلك فليراجع قلت أما الاولى فداخله في مسألة بيع الامه قبل التسليم فلا مهر ومثلها المبيعة بخيار البائع لأن وطأها يكون فسخاً للبيع أما المبيعة فاسد بعد القبض فينبغي لزوم المهر لو وقع الوطى في ملك غيره وكذا المبيعة بخيار المشتري ان أمضى البيع قافهم (قوله صبي تكبح الخ) في النكاحية المراهق إذا تزوج بلا إذن وليه امرأة ودخل بها فرد أبوه نكاحها فلو لا يجب على الصبي حد ولا عقراً أما الحد فلمكان الصبي وأما العقر فلانها انما تزوجت نفسها منه مع علمها أن نكاحه لا ينفذ فقد رضيت بطلاق حقها اه وكذا الورزى شيب وهي نائمة فلا حد عليه ولا عقراً أو يكر بالقيمة دعتة الى نفسها وأنزل عذرتها وعليه المهر لو مكرهة أو صغيرة أو أمة ولو باحراً لعدم صحة أمر الصغيرة في اسقاط حقها وأمر الامه في اسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بالزنا اه هندية ملخصاً (قوله وباتع أمته) أي إذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لا حد عليه ولا مهر لانه من شبهة الحمل لكونها في ضمانه ويده اذ لو هلكت عادت الى ملكه والخراج بالضمنان فلو وجب عليه المهر استحققه (قوله ويسقط) أي عن المشتري ويثبت له الخيار كما لو أتلف جزءاً منها ولو الجنية (قوله والا فلا) أي وان لم تكن بكارة فلا يسقط شيء ولا خيار له أيضاً وروى عن الامام أن له الخيار ولو الجنية (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم الكلام عليها أول الباب (قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستقبح بها كافي الهندية عن التجنيس والصغيرة غير قيد في الهندية للاب والحد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا إذا نتهى وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك والوصى يملك ذلك على الصغيرة والنيب البالغة حق القبض لها دون غيرها اه وشمل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحينئذ فقط طالب الام اذا بلغت دون الزوج كما أفاده في الهندية ط قلت أي تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار الام لما في البرازية وغيرها أدركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج أنه دفعه الى الاب في صغرها وأقر الاب به لا يصح اقراره عليها لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لانه أقر بقبض الاب في وقت له ولا يهبطه الا اذا كان قال عند الأخذ أبرأتك من مهرها ثم أنكرت البنت له الرجوع هنا على الاب اه وفيها قبض الولي المهر ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت بكر لانه يلى القبض لا الرد ولو ثبتا يصدق لانه أمين ادعى رد الامانة اه وفيها قبض الاب مهرها وهي بالغة أو لا وجهزها أو قبض مكان المهر عينا ليس لها أن لا تعبر لان ولاية قبض المهر الى الاباه وكذا التصرف فيه اه لكن في الهندية لو قبض بهم البالغة ضبعة فلم ترض ان جرى التعارف بذلك جازله والا فلا ولو يكر او تمام مسائل قبض المهر في البحر والنهر أول باب الاولياء (قوله قال البرازي الخ) عبارته ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المجهل

(فروع) الوطى في دار الاسلام لا يتخلو عن حد أو مهر الا في مسألتين صبي تكبح بلاذن وطأ وعته وباتع أمته قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا تدافعت جارية مع اخرى فازالت بكارتها الزمها مهر المنزل لابي الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت ارجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها فهربت لم يلزمه طلبها * خدع امرأة وأخذها حبس الى أن باق بها أو يعلم موتها

مطلب
لابي الصغيرة المطالبة بالمهر

فان زعم الزوج أنها تحمّل الرجال وأنكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل في التارخانية البالغة اذا كانت لا تحمّل لا يؤمر بدفعها الى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسألة على وجهين الاول تواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر من الجنس واحد فان اتفقا على المواضعة فالمهر السر والافالمسمى في العقد ما لم يبرهن الزوج على أن الزيادة سمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا عليها انعقد بهر المثل وان تواضع في السر على أن المهر دنانير ثم تعاقدا في العلانية على أن لا مهر لها فالمهر ما في السر من الدنانير لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض عنها وان تعاقدا على أن لا تكون الدنانير مهر لها وسكافي العلانية عن المهر انعقد بهر المثل الوجه الثاني أن يتعاقدا في السر على مهر ثم أقرا في العلانية بأكثر من اتفقا وأشهد أن الزيادة سمعة فالمهر ما ذكر عند العقد في السر وان لم يشهد فعندهما المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول لومن خلاف جنسه والا فالزيادة بقدر ما زاد على الاول اه ملخصا من الذخيرة والحاصل في الوجه الاول أن العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس وأجرى مرتين مرة في السر ومرة في العلانية كما قدمناه مبسوطا عن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أوزيد لا يتنصف وفيه نوع من مخالفة لما هنا يمكن دفعها بامعان النظر (قوله المؤجل الى الطلاق) احتراز عن المهر المؤجل الى مدة معلومة فانه يبقى الى أجله بعد الطلاق وقوله يتجمل بالرجعي أي مطلقا والى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل لوراجعها وليس الرجعي بتسديد البائن مثله بالاولى وقد مناهتمام الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه من الوطئ الخ (قوله ولو وهبته المهر الخ) أي لو قال لطلقتك لا تزوجك حتى تميني مالك على من مهرتك ففعلت على أن يتزوجها فإني فالمهر عليه تزوج أم لا برأية وقوله فإني أي قال لا تزوجك فيكون رد الهبة فلذا بقي المهر عليه وان تزوجها بعد الاباء (قوله ولو وهبته لاحد) أي غير الزوج لان هبة الدين لمن عليه الدين تصح مطلقا أما هبة لغيره فلا تصح ما لم يسلطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه كافي جامع الفصولين (قوله لم تصح) أي الهبة (قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنها غير قاصرة على المهر فيها بعد لا شرط رضى المديون بالحالة فاذا كان طالب الهبة لا يرضى بالحالة الا أن يصور فين يجمل ان الحالة تمنع من صحة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يتمكن المحال من مطالبة المديون برفعه الى من لا يشترط قبوله أي كالكسبي المذهب تأمل ومن الخيل شراء شيء مانوف من زوجها بالمهر قبل الهبة أي ثم ردها بعد اختيار رؤية أو بصالحها انسان عن المهر بشئ موقوف قبل الهبة كافي البحر عن القنية والاخيرة أحسن والله تعالى أعلم

* (باب نكاح الرقيق) *

لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم نهر (قوله هو المملوك) في النكاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان الكافر اذا أسرى في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا أخرج فهو مملوك أيضا فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق المحرر بدارنا فالامة اذا أسرت ولم تخرج الى دارنا ولو تزوجت لا يتوقف نكاحها بل يطلى لانه لا يجزله وقت وقوعه كافي النهر بمخالفت قد يقال ان له مجيزا وهو الامام لان له بيعها قبل الاخراج وبعده فتأمل (قوله كلا أو بعضا) شمل البعض والمملوك ملكا ناقصا كالمكاتب ومن وجد له سبب الحرية كالمدير وام الولد (قوله والفقن المملوك كلا) أخرج البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدير وام الولد لا خولهم في المملوك وفي المغرب الفقن من العبيد من ملك هو وأبواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وأما أمة فتعلم نكاحه وعن ابن الاعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يعنون به خلاف المدير والمكاتب اه فالمناسب ما في الرقي من أن القن المملوك ملكا تاما لم ينقصه سبب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلا من الرق والمالك كامل وناقص ففي القن كاملان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كلى الرق وفي المدير وام الولد كلى الملك (قوله توقف نكاح قن) أطلق في نكاحه فشمّل ما اذا تزوج بنفسه أو وزوجه غيره وقيد

مطلب في مهر السر ومهر العلانية

المهر مهر السر وقيل العلانية * المؤجل الى الطلاق يتجمل بالرجعي ولا يتأجل براجعتها ولو وهبته المهر على أن يتزوجها فإني فالمهر باق نكحها أو لا ولو وهبته لاحد ووكلته بقبضه صح ولو أحوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم تصح وهذه حيلة من يريد أن يهب ولا تصح

* (باب نكاح الرقيق) *

هو المملوك كلا أو بعضا والفقن المملوك كلا (توقف نكاح قن

بالنكاح لأن التسترى حرام مطلقا قال في الفتح (فرع) مهم للتجار وعلى دفع لعبده جارية لتسترى بها ولا يجوز
 للعبد أذن له مولاه أو لآل حل الوطى لا يثبت شرعا لآل العبد أو عقد النكاح وليس للعبد ملك بين فأنحصر
 حل وطئه في عقد النكاح اه بحر (قوله وأمة) قد علمت أن القن يتحمل الذكروالانثى (قوله ومكاتب)
 لأن الكتابة أو جبت فك الحرف في حق الاكتساب ومنه تزويج أمته اذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف
 تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعندهما يجوز لأنه حر مديون
 أفاده في البحر (قوله وام ولد) وفي حكمها ابناها من غير مولاهما كما اذا تزوج ام ولده من غيره فجاءت بولد
 من زوجها أو ما ولدها من مولاهما فتر وتماه في البحر (قوله فان أجاز نفذ الخ) ان كان كل من الاجازة
 أو الرد قبل الدخول فالامر ظاهر وان كان بعده ففي الرد يطالب العبد بعد العتق كما ذكره بقوله فيطالب الخ
 وفي الاجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس أن يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح
 الفساد اذا جدد صحيحا وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لأن مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد
 وحينئذ فيجب بعقد واحد مهران وأنه ممنوع اه ثم الاجازة تكون صريحا ودلالة وضرورة كما سيأتي
 وفيه رمز الى أن سكوتة بعد العلم ليس باجازة كما في القهستاني عن القنية (قوله فلامهر) فذريع على قوله
 بطل ح أي لامهر على العبد ولا مهر للامة (قوله فيطالب) جواب شرط متدرأى فان دخل فيطالب
 فافهم (قوله من له ولاية تزويج الامة) أي وان لم يكن مالكا لها بحر وشمل الوارث والمشتري فلو مات
 الولي أو باعه فأجاز سيده الوارث والمشتري يجوزوا فلا كما اشير اليه في العمادية قهستاني وشمل
 الشريكين فلو تزوج أحدهما الامة ودخل الزوج فان رد الآخر فله نصف مهر المثل وللزوج الاقل من نصفه
 ومن نصف المسمى بحر (قوله كأب) أي أبي البنين فانه يزويج أمته وكذا جدته وكذا وصيه والقاضي ح
 لانه من باب الاكتساب فتح (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكتساب لا عبده
 ط وخرج العبد المأذون فلا يملك تزويج الامة أيضا بحر ومثله الصبي المأذون درر (قوله ومفاوض)
 فانه يزويج أمة المفاوضة لا عبدها ح عن القهستاني بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الامة كما مر
 وكذا المضارب كما في البحر (قوله ومتول) ذكره في التهر بجناحيه قال ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال
 والرقيق في الغنمة المحرزة بدرا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى وينبغي أن يصح في الامة
 دون العبد كالوصى ثم رأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه اه أي فانه يدل على أنه
 لا يصح في العبد وأما في الامة فينبغي الجواز فخر يجاب على الوصي كما قال ولعل الشارح اقتصر على المتولى
 ولم يذكر الامام لأن أحكام الوصي والمتولى يستقيان من واحد لكن الامام في مال بيت المال ملحق
 بالوصي أيضا حتى انه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصي وله بيع عبد الغنمة قبل الاراز وبعد
 فينبغي أن يملك تزويج الامة اذا رأى المصلحة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك ما لو تزوج
 الاب جارية ابنه من عبد ابنه فانه يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصي لكن في المبسوط أنه لا يجوز
 في ظاهر الرواية فلا استثناء بحر (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب
 منه) أي من القن وغيره فان العتد سبب لوجوب المهر والنفقة وقد وجد من أهله مع انتفاء المانع وهو حق
 المولى لاذنه بالعقد (قوله ويسقطان بموتهم) قيد سقوط المهر في البحر عند قول الكز ولو تزوج عبدا مأذونا
 بما اذا لم يترك كسبا وفي كلام الشارح اشارة الى أنه النفقة ولو مقضية فتسقط عن الحر بموته فالعبد بالاولى
 (قوله ويبع قن) أي باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه فيؤمر ببيعه فان امتنع
 باعه القاضي بحضرة الا اذا رضى أن يؤذى قدر نفسه كذا في المحيط نهر واشترط حضرة المولى لاحتمال
 أن يفسديه وقد ذكر في المأذون المديون أن للقرماء استسعاءه أيضا قال في البحر من النفقة ومفاده أن زوجته
 لو اختارت استسعاءه لنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه قلت وكذا للمهر (قوله كدبر) أدخلت
 الكاف المكاتب ومعتق البعض وابن ام الولد كما في البحر (قوله بل يسي) لانه لا يقبل البيع فيؤدى
 من كسبه لا من نفسه فلو عجز المكاتب صار المهر دين في رقبته فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولاه واستخلصه
 كما في القن وقياسه أن المدبر لو عاد الى الرق يحكم شافعي ببيعه أن يصير المهر في رقبته بحر (قوله ولومات

وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على
 اجازة المولى فان أجاز نفذ وان رد
 بطل) فلامهر ما لم يدخل فيطالب
 بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى
 من له ولاية تزويج الامة كأب
 وجد وقاض ووصي ومكاتب
 ومفاوض ومتول وأما العبد فلا
 يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه
 درر (فان تكو ابالاذن فالمهر
 والنفقة عليهم) أي على القن
 وغيره لوجود سبب الوجوب منه
 (ويسقطان بموتهم) لقوات محل
 الاستيفاء (وبيع قن فيهما لا) يباع
 (غيره) كدبر بل يسي ولومات

مولاه الخ) في القنية تزوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمر في رقبة العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق لا التأخر الى ما بعد العتق بجر قال في التهره ذامد فروع بأن ما في القنية فيه افتاده حكم سكتوا عنه هو ان المدبر اذا الرسته السعاية في حياة المولى فمات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به جملة واحدة حيث قدر عليه ويطلق حكم السعاية اه أقول حاصل الجواب أن المدبر يسعي في حياة مولاه في المهر ما بعد موت مولاه فانه يسعي أولا في ثلثي قيمته لتخلص رقبة من الرق ويصير المهر في رقبة يؤديه بعد عتقه كدين الاحرار لا بطريق السعاية فان وجد معه جملة أخذ منه والاعومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القنية فيه خفاء عزاذ ذلك اليها والى النهر فانهم (قوله ان تجددت) يعني ان لزمه نفقة فيبيع فيها الم يفتنه بما عليه من النفقة بقى الفضل في ذمته فيطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبة فلا يساع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجددت عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها ولو فعل بالفضل كما مر ح ووجهه ما في البحر عن المبسوط أن النفقة تجدد وجوبها بمضي الزمان وذلك في حكم دين حادث اه أي ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث فيباع فيه بخلاف ما تجدد عليه ويبيع فيه أولا فانه لا يساع فيه ثانيا لاستنفاء ما عليه لانه في حكم دين واحد خلافا لما في نفقات صدر الشريعة حيث يفهم منه أنه يساع في الباقي أيضا كما سيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى ثم الظاهر أن هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو بفضاء القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة كذا كروه في النفقات ثم رأيت في نفقات البحر صور المسألة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلا ويجوز عن أدائها باعه القاضي ان لم ينفذ المولى وأفاد أنه انما يساع فيما يجز عن أدائه لانه نفقة كل يوم مشلا للاضرار بالمولى ولا لاجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي أن لا يصح فرضها بتراضي ما لبحر العبد عن التصرف ولا اتهامه بقصد الزيادة لاضرار المولى ولذا فرض المسألة في البحر فيما اذا فرضها القاضي تأمل (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لزمه مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانيا فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شيخه السيد وأجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها تحقق عند الاول فتكرريه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عقد مستقل حتى توقف على أدائه اه قلت وحاصله أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حادث ولذا يبيع فيها ثانيا لأنها الما كان سببها متحدا وهو العقد الاول لم تكن دينا حادثا من كل وجه أما المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديد وأنت خير بأن هذا جواب اقناعي ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فلم يشرى الخسار ان لم يرض به (تنبيه) قال في البحر على في المعراج لعدم تكرار بيعه في المهر بأنه يبيع في جميع المهر فيعيد أنه لو بيع في مهرها المجل ثم حل الاجل يساع مرة أخرى لانه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظرا لانه يخالف لما نقله قبله عن المبسوط من أنه ليس شيء من ديون العبد ما يساع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة لانه يتجدد وجوبها بمضي الزمان الخ ولا يخفى أن المهر المؤجل كان واجبا قبل حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يساع ثانيا عنده ولانه يلزم أنه لو كان المهر الفاسد لا قيمة العبد مائة ضيع بمائة أن يساع ثانيا وثالثا وهكذا لانه في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرحوا به و مراد المعراج هو يبيع في جميع المهر أنه انما يبيع لاجل جميع المهر أي لاجل ما كان جميعه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فانه لم يبيع فيها عند الاول فيباع فيها ثانيا عند الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر والنفقة كما صرح به في البحر من النفقات فراجعها فانهم (قوله الا اذا باعه منها) فان ما عليها من مقدار غنم يلقى قصاصا بقدره مما لها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب دين على عبده ح (قوله ولو تزوج المولى أمة الخ) حاصله تقسيم المسألة الاولى التي يساع فيها الفتن بما اذا لم تكن الامة أمة مولى العبد فهذا كالاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت امة المولى مأذونة مدبونة فانه يساع لها أيضا وأطلق هنا الامة والعبد فشمع ما اذا كانا فنين أو مدبرين أو كانت ام ولد أو كان ابن ام ولد (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامة ثبت للسيد

مولاه لزمه جملة ان قدر مهر وقية
(سكته يساع في النفقة مرارا) ان
تجددت (وفي المهر مرة) وبطال
بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها
خاتمة (ولو تزوج) المولى (أنه من
عبده لا يجب المهر) في الاصح
ولو الحية وقال البرازي *

أما في غير المأذونة والمكاتبه ومعتقة البعض كما في التورح وفي استثناء المأذونة كلام يأتي قريبا
 (قوله بل يستط) أي بل يجب على السيد ثم يستط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أولا ثم ينتقل للسيد
 كما في النهر عن الفتح ح وفائدة وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يستوفي منه ويقضى دينها فالو الاول أظهر
 كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشياء وأيده أيضا في الدرر وهذا مؤيد لتصحيح الوالو الجي قال
 في البصر ولم أر من ذكر لهذا الاختلاف غمرة ويمكن أن يقال انها تطهر فيما للزوج الأب أمة الصغير
 من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الاول لا يصح التزويج وهو قولهما وبه حزم في الوالو الجية
 معللا بأنه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه الحال اه واعترضه الرجعي بأنه لا استحالة
 في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف ما للزوجها من أمة نفسه قلت وكأنه فهم أن الصغير في قوله من
 عبده ملاب مع أنه للصغير كما شرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي غمرة الخلاف قضاء دينها منه
 وعدمه وقال ويترج القول بالوجوب ولهذا اصححه ابن أمير حاج (قوله ومحل الخلاف الخ) ذكره في النهر بحثا
 بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فإن كانت يبيع أيضا ويذل عليه
 ما في الفتح مهر الامة يثبت لها ثم ينتقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه قلت أنت خير
 أن قول الفتح يثبت لها الخ هو أحد القولين فكيف يجعله دليلا لعدم الخلاف فإن المتبادر من عباراتهم أن قضاء
 دينها منه مبنى على القول بأنه يثبت لها أولا ما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة
 المقدسي غمرة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لانه يثبت لها) أي لان المهر يثبت للامة مأذونة أو غيرها
 ثم ينتقل للمولى ان لم يكن عليها دين والا فلا ينتقل اليه فالصغير راجع للامة المذكورة لا بقيد كونها مأذونة فهو
 استدلال بالاعتيم على الاخص فافهم (قوله فالمهر برقبته) وقيل في غنمه والاول الصحيح كما في المنية
 ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر والنفقة كما في التفقه ستاني (قوله يدور معه الخ) أي يباع
 فيه وان تداولته الايدي مرارا (قوله كدين الاستهلاك) أي كما لو استهلك مال انسان عند سيده
 (قوله لكن للمرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بحثا ونقله المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل
 زوج غلامه ثم أراد أن يبيعه بدون رضى المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فلمولى يبعه وان كان فلا
 الا برضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باعه بدون رضى الغرماء فلو أراد الغريم الفسخ فله
 أن يفسخ البيع كذلك هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه أما لو كان المولى قضاء عنه فلا فسخ أصلا
 (قوله طلقها رجعية) مثله أوقع عليها الطلاق أو طلقها تطليقة فتع عليها بحر (قوله اجازة) لان الطلاق
 الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء بخلاف البائن لانه يحتمل المشاركة كما في
 النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة فحمل على الأدنى وأشار الى أن الاجازة تثبت بالدلالة كما ثبت
 بالصريح وبالضرورة فالصريح كرضيت وأجزت وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه
 الخبر حسن أو صواب أو لا بأس به وبفعل يدل عليها كسوق المهر أو شئ منه الى المرأة والضرورة بنحو عتق العبد
 أو الامة فالاعتاق اجازة وغنمه في البحر ولو أذن له السيد بعد ما تزوج لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز
 استحسانا كالفضولي اذا وكل فأجاز ما صنع قبل الوكالة وكالعبد اذا تزوجه فضولى فأذن له مولاه في التزوج
 فأجاز ما صنع الفضولى كذا في الفتح أقول ولعل وجهه أن العقد اذا وقع موقوفا على الاجازة فحصل الاذن
 بعده ملك استئناف العقد فملك اجازة الموقوف بالاولى لكان علمت أن من الاجازة الصريحة لفظ أذنت
 فيناقض ما ذكر من أن الاذن بعد التزوج لا يكون اجازة وأجاب في البحر بحمل الاول على ما اذا علم بالنكاح
 فقال أذنت والشافى على ما اذا لم يعلم وبه حزم في النهر قلت يظهر عما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة فالاذن
 لما سبق والاجازة لما وقع ويظهر منه أيضا أن الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان لا موقوع وعلم به الاذن وعلى
 هذا فقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة والصريح الخ أنسب من قول الزيلعي الاذن يثبت الخ وعلم
 أن المصنف لو قال اذن بدل قوله اجازة لصح أيضا لان الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة
 وقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان لا محتاج الى الاجازة فيه نظر فتدبر (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد
 من قوله الموقوف انه عقد فضولى فتجربى فيه أحكام الفضولى من صحة فسخ العبد والمرأة قبل اجازة المولى

بل يستط ومحل الخلاف اذا لم
 تكن الامة مأذونة مدبونة
 فان كانت يبيع أيضا لانه يثبت لها
 ثم ينتقل للمولى غير (قوله باعه
 سيده بعد ما تزوجه امرأة فالمهر
 برقبته يدور معه أينما دار كدين
 الاستهلاك) لكن للمرأة فسخ
 البيع لو المهر عليه لانه دين
 فكانت كالغرماء منخ (قوله
 لعبده طلقها رجعية اجازة)
 للنكاح الموقوف (لاطلقها
 أو فارقتها)

محل
 في الفرق بين الاذن والاجازة

وتمامه في انهر (قوله لانه) أي قول المولى طلقها أو فارقها لانه يستعمل للمتاركة أي فيكون رد أو يحتمل
 الاجازة فعمل على الرد لانه أدنى لأن الدفع أسهل من الرفع أو لانه ألبق بحال العبد المتردد على مولاه فكاتت
 الحقيقة متروكة بدلالة الحال بجر عن العناية وعلى الثاني ينبغي لو توجه فضولي فقال المولى للعبد طلقها
 انه يكون اجازة لا تترد منه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة
 (قوله حتى لو أجازته الخ) تفريع على ما فهم من المقام من أن ذلك رد قال في البحر وقد علم مما تقررناه أن قوله
 طلقها أو فارقها وان لم يكن اجازة فهو رد فينسخ به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده (قوله بخلاف
 الفضولي) أي اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه يملك التطبيق بالاجازة فيملك الامر به بخلاف المولى
 وهذا مختار صاحب المحيط وفي الفتح أنه الوجه ومختار الصمد الشهد ونجم الدين النسفي أنه ليس باجازة
 فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف اذا طلقها الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة
 الواحدة أم لو طلقها ثلاثا فهي اجازة اتفاقا وعليه فله في أن تحرم عليه لو طلقها ثلاثا لانه يصير كأنه أجازا أولا
 ثم طلق اه وبه مترح الزيلعي بجر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فشمى ما اذا أذن له في نكاح حرة
 أو أمة معينة أو لا في الهداية من التقييد بالامة والمعينة اتفاقا بجر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكحها
 وقيد به لثلاثتهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لأن الاذن ما يكون قبل الوقوع
 على ما تربيانه فافهم (قوله فوطئها) قيد به لأن المهر لا يلزم في الفاسد الابيه ط (قوله خلافا لهما)
 فعندهما الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد الا بعد العتق (قوله تقيد به) أي ويصدق
 قضاء وديانه قال في التبرواعلم أنه ينبغي أن يقيد بالخلاف بما اذا لم ينو المولى الصحيح فقط فان نواه تقيد به أخذ
 من قولهم لو حلف أنه مات تزوج في الماضي يتناول بمنه الفاسد أيضا قال في التلخيص ولو نوى الصحيح صدق
 ديانة وقضاء وان كان فيه تحقيق رعاية لجانب الحقيقة اه نهر (قوله كما لو نص عليه) أي فانه
 يقيد به اتفاقا أيضا كما بحثه في البحر أخذ مما بعده (قوله صح) أي فاذا دخل بها يلزمه المهر في قولهم
 جميعا بجر عن البدائع (قوله وبصح الصحيح أيضا) أي اتفاقا وهذا ما بحثه في النهر على خلاف ما بحثه
 في البحر من أنه لا يصح اتفاقا واذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أرجحية ما في البحر كما وضحته فيما علقته عليه
 وبأني قريب بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) أي بعد انقاسد وهذا عطف على قوله في باع الخ فهو أيضا
 من ثمة الخلاف لانه اذا انتظم الفاسد عنده ينتهي به الاذن واذا لم ينتظمه لا ينتهي به عندهما فله أن يفرج
 صحيحا بعدهما أو يغيرها (قوله لانتهاء الاذن بجرة) وشمل الاذن الامر بالتزويج كما لو قال له تزوج فانه
 لا يفرج الامرة واحدة لأن الامر لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأه لأن قوله امرأه اسم لواحدة
 من هذا الجنس بجر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أي لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد
 اخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى نتيصيح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزوج بكثر
 من نيتين بجر عن شرح المغني للهندي وحاصله أن الامر يتضمن المصدر وهو للفرد الحقيقي أو الاعتباري
 أي جلة ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأتى ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون النيتين
 (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال تزوج لي امرأة لا يملك أن يروجه الا امرأه واحدة ولو نوى الموكل
 الاربع ينبغي أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل
 كذا في شرح المغني للهندي في بحث الامر بجر فافهم لكن نية الاربع انما تصح اذا لم يقبل امرأه
 أما لو قاله كما هو تصوير المسألة قبله فلا كما أفاده الرحمتي ويؤيده ما مر آنفا عن البدائع من أن المرأة
 اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أي توكيل من يريد النكاح به وهذا امر يتب بقول
 المصنف والاذن بالنكاح ينتظم جائزه وفاسده (قوله فانه لا يتناول الفاسد) لان النكاح الفاسد ليس بنكاح
 لانه لا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا لو حلف لا يتزوج فترج نكاحا فاسدا لا يبحث بخلاف البيع
 يجوز في قول ابي حنيفة لان الفاسد يبيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيبحث به خاتمة
 (قوله به يفتي) عبارة البحر فلا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المصنف وأسقط الشارح اتفاقا لان قوله
 وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع خبر عليه الى الاتفاق فيه نظر اذا لمعنى للافتاء بالاتفاق فافهم

لانه يستعمل للمتاركة حتى لو
 أجاز به بعد ذلك لا ينفذ بخلاف
 الفضولي (واذنه لعبد في النكاح
 ينتظم جائزه وفاسده في باع العبد
 لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه
 فوطئها) خلافا لهما ولو نوى المولى
 الصحيح فقط تقيد به كما لو نص عليه
 ولو نص على الفاسد صح وصح الصحيح
 أيضا نهر (ولو نكحها ثانيا)
 صحيحا (أو) نكح (اخرى بعدها
 صحيحا) وقف على الاجازة لانتهاء
 الاذن بجرة وان نوى مرارا ولو مرتين
 صح لانهما كل نكاح العبد وكذا
 التوكيل بالنكاح (بخلاف
 التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد
 فلا ينتهي به به يفتي

(قوله لا يملك الصحيح) لانه قد يكون له غرض في الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد العقد فانه لا يلزم الا بالوطء
وفي الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد ويتأكد بالخلوة والموت ولويدون وطء فقيه الزام على الموكل بما لم يلزمه
وهذا يؤيد ما بحثه في البحر كما مر عند قوله وصح الصحيح أيضا (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف الوكيل ببيع
فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد يبيع حقيقة لا فادته المالك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد
كما مر (قوله الاذن في النكاح) الاولى بالنكاح بالباء والمراد الاذن للعبد المحجور وهو فلك الحجر
واسقاط الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه وانما جبر عنه لحق المولى فبالاذن يتصرف لنفسه بأهليته
وعند زفر والشافعي هو فوكيل وانابة كما سبأ في بابه ان شاء الله تعالى والظاهر ان هذا غير خاص
بالعبد لانه يقال أذنت لزيد بأكل طعامي أو بسكني دارى ففقه فلك حجر واسقاط حق وكذا يقال أذنت له
ببيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما لم يكن الاذن للعبد نو كبلا عندنا لما علمت من أنه
بالاذن يتصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكيل أجنبي به وقول
البحر أشار المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقا يوهبهم أن الاذن هو
التوكيل لكن قد علمت أنه ليس عينه مطلقا بل قد يطلق عليه فراهه الاذن الذي بمعنى توكيل الاجنبي
لاذن العبد تأمل (قوله وبالنكاح لا) أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد كما مر (قوله واليمين)
على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يحنث الا بالصحيح وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يتناول
الصحيح والفاسد أيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي الماضي وقوع العقد بغير عن المسووط
(قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم أن يمينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها
في المستقبل فنعقد على المتهنة ثواب وهو لا يحصل بالفاسد ومثلها الصوم والحج ط قلت وسيأتي
في الايمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان أفطر لوجود شرطه ولو قال صوما أو يوما حنث بيوم
وحنث في لا يصلي بركعة وفي لا يصلي صلاة بشفع وفي لا يحج لا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث أو حتى
يطوف اكثر اطواف عن الثاني اه وبه علم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل المحلوف عليه
شرعا مع شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أفسده بعده تأمل (قوله صح) أي النكاح
لانه يتنى على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بحر (قوله وساتو الغرماء) أي أصحاب الديون
وفيه تصريح بأن المهر كساتر الديون فلو مات العبد وكان له كسب يوفى منه وما في النسخ عن التمرناشي لو مات
العبد سقط المهر والنفقة يجب له في المهر على ما اذا لم يترك شيئا نهر وأصل هذا الاستخراج والتوفيق
لصاحب البحر (قوله والاقبل) أي ان كان المهر المسمى أقل من مهر المثل تساوى الغرماء فيه ولم يذكره
المصنف لعلمه بالاولى (قوله والرائد عليه الخ) أي اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فانها تساويهم
في قدره والرائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغرماء بحر أي فيسعى لها به ان بقي في ملك مولا أو نصبر الى أن
يعتق ولو باعه الغرماء معها ليس لها بيعه ثانيا لا اخذ الرائد لانه لا يباع في المهر مرتين كما حترناه فيما مر تأمل
(قوله كدين الحقة) أي اذا كان على المريض دين حقة وهو ما ثبت بينة مطلقا أو باقراره صحيفا
قدم على دين المرض وهو ما أقرب به مريض لان فيه اضرا را بالغرماء فيقضى بعد قضاء ديونهم (قوله الا اذا
باعه منها) في اخذانية تزوجه بألف وباعه منها بتسعمائة وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع كانت التسعمائة
بينهما يضرب الغريم فيها بألف والمرأة بألف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا اعتق اه
وقوله ولا تتبعه بتا من ثبناه موجودة أي لا تطالبه بما بقي من مهرها لانه صار ملكها وانفسخ النكاح والسيد
لا يستوجب على عبده ولا بخلاف ما بقي للغريم فانه باق في ذمة العبد فطالبه به بعد عتقه اما قبله فلا ما مر من
ان العبد لا يباع في دين اكثر من مرة الا بالنفقة ولان الغريم لما أجاز بيع المولى منها تعلق حقه في القيمة فقط
ولا يحنث أن للمرأة بيعه وعتقه كالباعه المولى من غيرها ولا يمنع من بيعه تعلق الدين برقبته الى ما بعد عتقه
لما قلنا فاقبل من أنه ليس لها بيعه لتعلق حق الغريم به فهو وهم منشأ التحفيف ولو كانت النسخة ولا تبعه
وبيعه الغريم من البيع فاني قوله اذا اعتق فافهم (قوله كما مر) أي قبيل قوله ولو تزوج المولى أمته من
عبد ح (قوله بته) المراد من تزجه من النساء بعد موته سواء كانت بنتا أو بنت ابن أو أختا ط

والوكيل بنكاح فاسد لا يملك
الصحيح بخلاف البيع ابن مالك
وفي الاشباه من قاعدة الاصل
في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح
والبيع والتوكيل بالبيع
يتناول الفاسد وبالنكاح لا واليمين
على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع
ان كانت على الماضي يتناوله وان على
المستقبل لا (ولو تزوج عبده
ماذ ونامد بونا صح وساتو) المرأة
(الغرماء في مهر مثلها) والاقبل
(والرائد) عليه (نطال به)
بعد استيفاء الغرماء (كدين
الحقة مع دين المرض) الا اذا
باعه منها كما مر (ولو تزوج بته
مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح)

لأنها لم تملك المكاتب بموت أبيها
(الا اذا عجز فرد في الرق) فحينئذ
يفسد لتساق (زوج امته)
أو أم ولده (لا تجب) عليه (تبوتها)
وان شرطها في العقد أمالو شرط
الحر حرة أو ولدها فيه صح وعنى
كل من ولدته في هذا النكاح لأن
قبول المولى الشرط والتزويج على
اعتباره هو معنى تعليق الحرية
بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه
لوبياعها أو مات عنها قبل الوضع
فلا حرية

(قوله لأنها لم تملك المكاتب) لأنه لا يحتمل النقل من ملك إلى ملك ما لم يعجز وانما تلك ما في ذمته من بدل الكتابة
وأما صحة عتقها أياه فلأنه يبرأ به عن بدل الكتابة أو لا تم بعتق فتح (قوله لتساق) أي بين كونه مالكا لها
وكونها مالكة له (قوله أو أم ولده) وسئلها المدبرة ولا تدخل الكتابة بقرينة قوله فتقدمه أي المولى لأن
المكاتب لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لها بدون التبوتة بجر وأما نفقة الأولاد فتكون على
الأم لأن ولد المكاتب دخل في كتابتها وانما هي في شرح أدب القضاء للنصاف (قوله لا تجب تبوتها) هي
في اللغة مصدر بربوت أنه منزلا أي أسكنته أياه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات للنصاف أن يحل المولى بين
الامة وبين زوجها وي دفعها اليه ولا يستخدمها ما اذا كانت تذهب وتجي وتخدم مولاهما لا تكون تبوتة
أه بجر وقال قبله وقيد بالتبوتة لأن المولى اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن
يؤتيها كذا في المبسوط ولذا قال في المحيط لوبياعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كما سياتي في مسألة
ما اذا اقتلها أه أي سقط لوقبل الوطى هذا وفيما نقله عن النصاف وما نقله عن المبسوط شبه التساق لأن
الاول أفاد أنه لا بد في تحقق معنى التبوتة اصطلاحا من تسليم الامة إلى الزوج والثاني أفاد أن التسليم إليه بعد
قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوتة يساقى وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده في النهر من أن
التسليم الواجب يكتفى فيه بالتعليق بل بالقول بأن يقول له المولى متى ظفرت بها وطمئنتها كما صرح به في الدراية
والتبوتة المنقبة أمر زائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالتعليق كما ظن بعضهم غير واقع أه
وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوتة المنقبة التبوتة المستقرة (قوله وان شرطها) لأنه
شرط باطل لأن المستحق للزوج ملك الحل لا غير لأنه لو صح الشرط لا يتخلو ما أن يكون بطريق الاجارة
أو الاعارة فلا يصح الاول لجماله المدة ولا الثاني لأن الاعارة لا يتعلق بها الزوم بجر (قوله أمالو شرط
الخ) بيان للفرق بين المسألتين وهو أن اشتراط حرية الأولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الامة أيضا الا انه صح
لأنه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويمتنع الرجوع عنه لأنه ثبت مقتضاه جبرا بخلاف اشتراط
التبوتة لأنه يتوقف وجودها على فعل حسي اختيارى لأنه وعدي يجب الايفاء به غير أنه اذا لم يف به لا يثبت
متعلقه أعنى نفس الموعود به فتح ملخصا وأقره في البحر والنهر ومقتضى وجوب الوفاء به انه شرط غير باطل
لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بأنه باطل وكذا صرح به في كافي
الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا ينعى أنه يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاء به
انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم قضاء فتأمل (تنبيه) قال في النهر وقيد الرجل في الفتح بالحر حتى
لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عندهما خلافا لمحمد أه وتظرفيه ح بأن التعليق المعنوي موجود
قلت وهو الذي يظهر وهذا السيد غير معتبر المفهوم ولد الم قيد به في كثير من الكتب وأما ما ذكره في النهر من
الخلافا فانما رأيتهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهرت أمة بخلاف الحر
المغرور فان أولاده أحرار بالقيمة اتفاقا فالظاهر أن ما في النهر سبق نظريته انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقيد
الرجل في الفتح الخ فاشتبه عليه مسألة بمسألة فليراجع (قوله حرية أولادها) أي أولاد الفتنة ونحوها
وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجز ط (قوله في هذا النكاح) أمالو طلقها
ثم تكهها ما ينافيهم ارقاء الا اذا شرط كالأول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو أحسن
من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) حال من التزويج والهاء للشرط ح (قوله هو
معنى الخ) خبر أن ح فصح أنه قال ان ولدت أولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده)
أي مفاد التعليق المذكور وذلك لأن المعلق قبل وجود الشرط عدم ولا بد له من بقاء الملك عند وجود الشرط
وهذا البحث لصاحب البحر وأقره عليه أخوه في النهر والمقدسي وقال في البحر وقد ذكر ذلك في المبسوط
في التعليق صريحا بقوله كل ولد تلديه فهو حر فقال لومات المولى وهي حبل لم يعتق ما تلده لفقد الملك
لاتتقاهما للورثة ولوبياعها المولى وهي حبل جازيعة فان ولدت بعده لم تعتق أه الآن يفرق بين التعليق
صريحا والتعليق معنى ولم يظهر لي الآن أه قلت يظهر لي الفرق بينهما من حيث أن هذا التعليق المعنوي
تعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه اصالة الولد والرقبي ميت حكما فصار المقصود به اصالة حرية

الولد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يطل بزوال ملك المولى وتظهير المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متضمن لتعليق العتق على اداء البذل ولا يطل هذا التعليق النعمى بموت المولى المعلق وأيضا فان المغرور الذى تزوج امرأة على انها حرة يكون شارطا لحرية أو لاداء معنى فاذا ظهر انها أمة تكون أولاده أحرارا مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسألتنا وقع شرط الحرية مع المولى صريحا فلا يترتب حاله عن حال المغرور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكره في التهرجنا وقال انه حادثة الفتوى واستنبطه ممافى جامع الفصولين في المغرور ولو ادعى أنه تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهن فالاولاد أحرار بالقيمة والاحلف المولى لانه ادعى عليه ما لو اقرب له فاذ انكل يحلف (قوله لكن لانفقة الخ) لانها جراء الاحتباس ولذا لم تجب نفقة الناشئة والحاجة مع غير الزوج والمغصوبة والمحبوسة بدين عليها رحى وعطف السكنى على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها وللطعام والكسوة (قوله ولا يستخدمها) مبنى على ما مر من نفقات الخصاص وذكر في الجرائن التحقيق ان العبرة لكونها في بيت الزوج ليلا ولا يضر الاستخدام نهارا اهـ وبأى مثله قريبا (قوله فارغة عن خدمة المولى) ظاهرة أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها لم أره صريحا وقد يقال ان كان استتاعه لا ينقص خدمة المولى ابيح له لانه ظفر بحقه غير منقص حق المولى لاسيما والمدة قصيرة ط (قوله ويكفى في تسليمها) أى الواجب بمقتضى العقد وهو بهذا المعنى لا يشترط في عدم وجوب التبوئة كما أوضحناه قبل (قوله وأستخدمها نهارا الخ) هذا ما تقدمت قريبا عن الجرائن التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد ونفقة الليل على الزوج كفى القهستاني عن القنية (قوله وان أبى الزوج) أى وان أوفى المهر بنماه لان حق المولى أقوى ط (قوله وله) أى للمولى حيث تم الملك له نهر احتراز عن المكاتب فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعقد كمال الملك وهو كامل في المدير وأم الولد وان كان الرق ناقصا والمكاتب على عكسهما بجر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المدير والمديرة وأشار الى أن القنية كذلك بالاولى لكهنا داخله في القن لاطلاقه عليهما كما مر فافهم (قوله ولا يلزمه الاستبراء) قد مرنا في فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء على السيد اذا أراد أن يزوجهما وكان بطوها وأما الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرأ الا استحبابا بالاولى وجوبا عند محمد ولا أحب أن يطأها قبل أن يستبرأ اهـ ورح أبو الليث قول محمد وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أى ان ادعاه في القنية والمديرة ولم ينه عنه في أم الولد ط قلت وهذا اذا تزوجهما غير عالم لما قد ساء في المحرمات عن التوشيح من انه ينبغي أنه لو تزوجهما بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون نفيا (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطئ الزوج ط (قوله وان لم يرضيا) أشار الى ما في القهستاني وغيره من ان المراد بالايجاب تزوجهما بلارضاهما لا اكرههما على الايجاب والقبول كما قيل اهـ فافهم (قوله لامكاتبه ومكاتبته) لانهما التحق بالاجانب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجناية عليهما وتصحق المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحزين فلا يجبران على النكاح ط عن أبي السعود (قوله ولو صغيرين) ظاهره أن المراد الاجازة ولو في حال الصغر مع ان عبارة الصغيرين الحزين غير معتبرة أصلا ويحتمل أن يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين بل يتوقف على أجازتهما بعد بلوغهما والمتبادر من كلامهم الا قول تأمل (قوله فلو أذنا) أى بدل الكتابة قبل رد العقد فتح (قوله عادم وقفا على اجازة المولى) لانه تجدد له ولاية أخرى غير الولاية التي قارنها رضاه بتزويجهما لان تلك الولاية كانت بحكم الملك وهذه بحكم الولاء فيشترط تجدد رضاه لتجدد الولاية وصار كالشريك اذا تزوج العبد المشترك ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه في الباقي وكن أذن لعبد ابنه الصغير في العبارة ثم مات الابن فورثه فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديد من الاب لتجدد ولاية ملكه وكن تزوج نافلته مع وجود ابنه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة الجدد لتجدد ولايته بخلاف الراهن اذا باع العبد المرهون والمولى اذا باع العبد المأذون المدينون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يفتقر العقد فيهما الى اجازة المالك ثانيا لان نفاذ العقد فيهما بالولاية الأصلية وهي ولاية الملك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم اهليتهما) لان الكتابة لم تنق بعد العتق والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد

ولو ادعى الزوج الشرط ولا يبينه
له حلف المولى نهر (لكن
لانفقة ولا سكنى لها الا بها)
بان يدفعها اليه ولا يستخدمها
(وتستخدم المولى ويطأ الزوج ان
ظفر بها فارغة) عن خدمة المولى
ويكفى في تسليمها قوله متى
ظفرت بها ووطئها نهر (فان بواها
ثم رجع) عنها (صح) رجوعه
لبقاء حقه (وسقطت) النفقة
(ولو خدمته) أى السيد بعد
التبوة (ولا استخدمه)
أوأستخدمها نهارا وأعادها
ليست زوجها ليلا (لا) تسقط لبقا
التبوة (وله) أى المولى (السفر بها)
أى بأمره (وان أبى الزوج)
ظهيرية (وله اجبار قنه وامته)
ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء
بل يشدب فلو ولدت لاقبل من نصف
حول فهو من المولى والنكاح
فاسد بجر من الاستيلاء وموت
القب (على النكاح) وان لم
يرضيا لامكاتبه ومكاتبته بل
يتوقف على أجازتهما ولو صغيرين
الحاقا بالبالغ فلو أذنا وعقبا عاد
موقوف على اجازة المولى لا على
اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم
يكن عصبية غير

الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا لا الى توقف أى رضا ثانيا قال في شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى وان كان قدرنى أولا اه فافهم (قوله لعود مؤن النكاح عليه) لانه لما تزوجه انما رضى بتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه ملك للمولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) أى حل وطهر للسيد على حل موقوف أى حلها للزوج فابطله كالامة اذا تزوجت بغير إذن ثم ملكها من تحل له بطل النكاح اطريان الحل البات على الموقوف ولا يطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذكور ومن شرح التلخيص (قوله والدليل بعمل العجائب) وجه العجب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لا قبله وانه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرق يبطل النكاح الذى باشره المولى وان اجازته ولو عتقت جازا باجازه واهذا قيل انهاهما زادت من المولى بعد اذ ادت قربا اليه في النكاح (قوله وبجث الكمال هنا غير صائب) قال الكمال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها ينفذ النكاح لما صرح حوايه من انه اذا تزوج العبد بغير إذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو متبع لاتصاف ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهته وانما توقف على السيد فكذلك السيد هنا فانه ولي مجبر وانما التوقف على اذنها لاعتقاد كتابة وقد زال فبقى النفاذ من جهة السيد فهذا هو الوجه وكثيرا ما نقل الساهون الساهين وردة في البحر بانه سوء أدب وغلط أما الاول فلان المسألة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير فكيف نسب السهو اليه والى متابعيه وأما الثاني فلان محمد رحمه الله على اتوقفه على اجازة المولى بانه تجدد له ولايه لم تكن وقت العقد وهى الولاية بالعتق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان لهاولى قرب منه كالاخ والم فصار كالتشريك الى آخر ما قد مناه عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض المخطئ على المصيبين اه ومثله في التهر والنسب لامية وشرح الباقي وأجاب العلامة المقدسي بان ما بجثه الكمال هو القياس كما صرح به الامام الحصري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو القياس لا يقال في شأنه انه غلط وسوء أدب على أن الشخص الذى بلغ رتبة الاجتهاد اذا قال مقتضى النظر كذا الشيء هو القياس لا يرد عليه بان هذا منقول لانه اغتاع الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضى على المذهب اه قلت والذى ينق عنه سوء الادب في حق الامام محمد انه ظن أن الفرع من تقريرات المشايخ بدليل انه قال في صدر المسألة وعن هذا استطرف مسألة نقلت من المحيط هي ان المولى اذا تزوج مكاتبته الصغيرة الى أن قال هكذا تواردتها الشارحون فهذا يدل على انه ظن أنهم غير منصوص عليها فالانطباق بين الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقتل لانه لو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيبها بوضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى أن يحضرها وفي الخاتمة لو اقبلت فلا صداق لها ما لم تحضر في قياس قول الشيخين نهر وكالقتل ما لو اعتقها قبل الدخول فاخترت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا وبالإلزام لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف في العاقد دون المعقود عليه وأراد بالامة القنة والمدة وأم الولد لان مهر المكاتبه لها لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى اياها بحر وكل كتابة المأذونة المدبونة على ما سيجي (قوله قبل الوطئ) أى ولو حكا نهر لما مر مرارا أن الخلوة الصحيحة وطئ حكا (قوله ولو خطأ) أى أدنس بها كاهو مقتضى الاطلاق نهر (قوله فلو صيما مثله المجنون بالاولى نهر) (قوله على الراجح الخ) ذكر في المصنف فيه قولين وفي الفتح لو لم يكن من أهل المجازاة بان كان صيبا زوج أمته وصيه مثلا قالوا يجب أن لا يسقط في قول أبى حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لانها لم تحظر عليها والردة محظورة عليها اه فترج عدم السقوط بحر قال الرضى لكن الصبي من أهل المجازاة في حقوق العباد الا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والعثمان اذا اتلف والمجنون مثله ولذا ترك التقييد بالمكف في الهداية والوقاية والدرر والمتقى والكفر والدليل بعرضه وفيهم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عنده خلافا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجوز بيع المبدل وان كان مقبوضا لزمه رد وجهه على الزوج بحر (قوله حرة ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل نكاح المهر فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها

ولو عجزا توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فابطله والدليل بعمل العجائب وبجث الكمال هنا غير صائب (ولو قتل) المولى (أتمه قبل الوطئ) ولو خطأ فتح (وهو مكلف) فحسبها لم يسقط على الراجح (سقط المهر) لمنع المبدل حرة ارتدت ولو صغيرة

قده

على ان الكمال بن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد

من الافعال كما مر (قوله لا لو فعلت ذلك القتل امرأة) أى القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطئ قال في
 النهر لا جناية الحر على نفسه هدر في أحكام الدنيا وتسليم أنها ليست هدرًا وقتلها بنفسها تنفوت بعد الموت
 وبالموت صار للورثة فلا يسقط وإذا لم يسقط مع أن الحق لها ولا فعدم السقوط يقتل الوارث أولى اه (قوله
 ولو أمة) لأن المهر لمولاه ولم يوجد منه منع المبدل بجر قال ح حاصل ما ينهم من كلامهم أن العدة
 في سقوط المهر امرأان الأول أن يكون صادرًا من له المهر الثاني أن يترتب عليه حكم دينوى كالمذكور
 في صدر المتن في الأمة غير المأذونة وغير المكتوبة إذا قتلت نفسها فقد الامران في الحرة إذا قتلت نفسها
 والمولى الغير المكلف إذا قتل أمته فقد الثاني وفي الاجبي أو الوارث إذا قتل حرة أو أمة فقد الأول اه أى
 لأن الوارث بالقتل لم يبق وارثًا مستحقًا للمهر لحرمانه به فصار كالاجنبى بجر (قوله أو ارتدت الأمة) مقابل
 قوله حرة ارتدت (قوله كما رجحه في النهر) راجع للآخرين وسبقه الى ذلك في البحر قياسًا على تصحيح عدم
 السقوط في قتل الأمة نفسها فان الزيلعي جعل الروايتين في الكل وإذا كان الصحيح منهما في مسألة القتل عدم
 السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لأن المستحق وهو المولى لم يفعل شيئاً اه (قوله أو فعله) النمبر المستتر
 للمولى المكلف والبارز للقتل ح (قوله لتقرره) أى المهرية أى بالوطئ ح (قوله ولو فعله بعبد) صورته
 زوج عبده ثم قتله ضمن قيمته يوفى منها مهر المرأة ومثله ما إذا باعه قال في النهر وسيأتى أنه لو أعتق المديون كان
 عليه قيمته فالقتل أولى ح (قوله أو مكاتبته) لما عرف أن مهر المكتوبة لها لا للمولى بجر (قوله
 أو مأذونه المديونة) بحث لصاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن يقيد الخلاف أى الخلاف المار بين الامام
 وصاحبيه بما إذا لم تكن مأذونة لحقها به دين فان كانت لا يسقط اتفاقًا لما مر من أن المهر في هذه الحالة لها توفى
 منه ديونها غاية الامر أنه إذا لم ينفذ بها كان على المولى قيمتها للغرماء تنضم الى المهر ويقسم بينهم اه
 (تنبيه) الحاصل أن المرأة إذا ماتت فلا يخلو اما أن تكون حرة أو مكاتبته أو أمة وكل من الثلاث اما أن
 يكون حنفياً فقتلها بنفسها أو يقتل غيرها وكل من التسعة اما قبل الدخول أو بعده فهي ثمانية عشر
 ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها قبل الدخول بجر قلت ويراد في التقسيم بالمأذونة
 المديونة قبل بلوغ الصور اربعًا وعشرين (قوله والاذن في العزل) أى عزل زوج الأمة (قوله وهو الانزال خارج
 الفرج) أى بعد النزاع منه لا مطلقاً فقد قال في المصباح فائدة الجماع ان امنى في الفرج الذى ابتدأ الجماع فيه
 قيل امناء والى ماء وان لم ينزل فان كان لا عشاء وقبور قيل أكسل وأخط وفهر وان نزع وأمنى خارج الفرج
 قيل عزل وان أوجب في فرج آخر فأمنى فيه قيل ففهر فمن باب منع ونهى عن ذلك وان أمنى قبل أن يجامع فهو
 الرملق بضم الزاى وفتح الميم مشددة وكسر اللام (قوله لمولى الأمة) ولومدرة أو أم ولد وهذا هو ظاهر
 الرواية عن الثلاثة لأن حقه في الوطئ قد تأذى بالجماع وأما سفع الماء فتأذنته الولد والحق فيه للمولى فاعتبر
 اذنه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تطافت الاخبار وفي الفتح
 وفي بعض أجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها نهر وعنهما أن الاذن لها وفي القهستاني أن للسيد العزل
 عن أمته بلا خلاف وكذا الزوج الحرة بآذنها وهل للاب أو الجد الاذن في أمة الصغير في حاشية أبي السعود عن
 شرح الحموى نعم قال ط وفيه أنه لا مصلحة للصبي فيه لأنه لو جاء ولد يكون رقيقاً له الا أن يقال أنه متوهم
 اه وفيه أنه لو لم يعتبر التوهم هنا لما توقف على اذن المولى تأمل (قوله وهو أى التعليل المذكور يفيد
 التقيد) أى تقيد احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرة بتقيد احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا ولد لها قال
 الرضى وكذا البالغة المراهقة اذ يمكن بلوغها وحملها اه ومفاد التعليل أيضاً أن زوج الأمة لو شرط حرية الاولاد
 لا يتوقف العزل على اذن المولى كما يحتمل السيد ابو السعود (قوله نهر بحثنا) أصله لصاحب البحر حيث قال
 وأما المكتوبة فينبغى أن يكون الاذن اليها لأن الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحاً اه وفيه ان للمولى حقاً
 أيضاً باحتمال تجزها وردها الى الرق فينبغى توقفه على اذن المولى أيضاً رعاية للتعين رضى (قوله لكن
 في الثانية) عبارتها على ما في البحر ذكر في الكتاب أنه لا يباح بغير اذنها وقالوا في زماننا لسوء الزمان اه
 (قوله قال الكمال) عبارته وفي القساوى ان خاف من الولد سوءاً في الحرة يسعه العزل بغير رضاها ففساد
 الزمان فليعتبر مثله من الاعذار مسقطاً لاذنها اه فقد علم مما في الثانية ان منقول المذهب عدم الاباحة وان

(لا لو فعلت ذلك) القتل (امرأة)
 ولو أمة على الصحيح خاتمة (بنفسها)
 أو قتلها وارثها أو ارتدت الأمة
 أو قبلت ابن زوجها كما رجحه
 في النهر اذ لا تنفوت من المولى
 (أو فعله بعده) أى الوطئ
 لتقرره به ولو فعله بعبد أو مكاتبته
 أو مأذونه المديونة لم يسقط اتفاقاً
 (والاذن في العزل) وهو الانزال
 خارج الفرج (لمولى الأمة لاله) اه
 لأن الولد حقه وهو يفيد التقيد
 بالبالغة وكذا الحرة نهر (وعزل
 عن الحرة) وكذا المكتوبة نهر
 بحثنا (بآذنها) لكن في الثانية
 أنه يباح في زماننا فساد
 الكمال فليعتبر عذر مسقطاً لاذنها

مطلبه
 في حكم العزل واسقاط الولد

هذا قيد من مشايخ المذهب لتغير بعض الاحكام بتغير الزمان واكثره في الفسخ وبه جرم القهستاني ايضا حيث قال وهذا اذا لم يخف على الولد سوء الفساد الزمان والافيجوز بلاذنها اهـ لكن قول الفسخ فليعتبر مثله الخ يحتمل أن يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يخل ويحتمل أنه أراد الحاق مثل هذا العذر به كأن يكون في سفر بعد أوفى دار الحرب يخاف على الولد أو كانت الزوجة سيئة الخلق ويريد فراقها يخاف أن تحبل وكذا ما يأتي في اسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم (قوله وقالوا الخ) قال في النهري هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخليق فسخ الروح والافهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفسخ واطلاقهم يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على اذن الزوج وفي كراهة الثانية ولا أقول بالحمل اذا المحرم لو كسر يرض الصيد ضمنه لانه أصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا أقل من أن يلحقها ثم هنا اذا سقطت بغير عذر اهـ قال ابن وهبان ومن الاعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظن ويخاف هلاكه وتقل عن الذخيرة لو أرادت الالتقاء قبل مضي زمن ينفي فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان النقيض على ابن موسى يقول انه يكره فان الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرة قال ابن وهبان فاباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر أو انها لا تأثم القتل اهـ وبما في الذخيرة تبين أنهم ما أرادوا بالتخليق الانفخ الروح وان قاضى خان مسبق بعماد من الثقة والله تعالى الموفق اهـ كلام النهري (تنبيه) أخذ في النهري من هذا وما قدمه الشارح عن الثانية والكمال انه يجوز لها سدهم رجها كما فعله النساء مخلفا لما بحثه في البحر من أنه ينبغي أن يكون حراما بغير اذن الزوج قياسا على عزله بغير اذنها قلت لكن في البازية ان له منع امرأته عن العزل اهـ نعم النظر الى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين فمافي البحر مبنى على ما هو أصل المذهب ومافي النهري على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله ان لم يعد قبل بول) بأن لم يعد أصلا أو عاد بعد بول نهر أي وعزل في العود أيضا كما نقله أبو السعود عن الحانوتي ونقل أيضا عن خط الزيلعي انه ينبغي أن يراد بعد غسل الذكر أي لنفي احتمال أن يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فتزول بالغسل وبه يظهر ان ما ذكره في باب الغسل ان النوم والمشى مثل البول في حصول الانشاء لا يتأتى هنا فافهم (قوله وخبرت امته) هذا يسمى خيار العتق قال في التهرولو اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقبل لا يصح بغيره كذا في جامع القسولين (قوله ولو لم ولد) أي أو مدبرة وشمل الكبيرة والصغيرة بحر (قوله ومكاتبه) خالف زعفراني لا خيار لها وقوام في الفسخ وأجاب عنه في البحر (قوله ولو كان النكاح برضاها) وكذا بدون رضاها بالاولى وبعبارة الزبايحي وغيره ولا فرق في هذا بين أن يكون رضاها أو بغيره اهـ وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتب لما قدمه الشارح فريامن ان له اجبار قنه على النكاح لامكاتبه ولا مكاتبته وفي المعراج انه ليس له اجبارهما بالايجاب وبه تأيد قوله في الشر بلائية ان نفي رضا المكاتبه منفي فانه كالايتقذرو ويحبها نفسها بدون اذن مولاهما البقاء ملكه لقيتها لا يتقذرو ويحبها اياها بدون اذنها الموجب الكتابة وتماه هناك (قوله دفعا لزيادة الملك عليها) علة لقوله خبرت وذلك أن الزوج كان يملك عليها مطلقين فلما صارت حرة صار يملك عليها طليقة ثالثة وفيه ضررها فخلكت رفع أصل العقد لدفع الزيادة المفترضة لها وهذا لم يثبت خيار العتق للعبد الذي كره لانه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق (قوله فلامهر لها) أي ان لم يدخل بها الزوج لان اختيارها نفسها فصح من الاصل وان كان دخل بها فالمهر ليس سيدها لان الدخول بحكم نكاح صحيح فتقرر به المسمى بحر (قوله أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها (قوله فالمهر ليس سيدها) أي سواء دخل الزوج بها أو لم يدخل لان المهر واجب بمقابلته ماملك الزوج من البضع وقدم ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بحر عن غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا يتأتى ما سألني من التفصيل بأنه لو وطئ الزوج قبل العتق فالمهر للمولى أو بعده فلها لان ذلك فيما اذا كان النكاح بدون اذن المولى ونفذ النكاح بالعتق وبه تملك منافعها فاذا وطئ بعده فالمهر لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالاذن فنفذ النكاح في حال قيام الرق كما سألني فافهم (قوله ولو صغيرة) أي لو كانت المعتقة صغيرة وقد زوجها مولاهما قبل العتق تأخر خيارها الى بلوغها قال في البحر لان فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملك الصغيرة ولا يملك

مطلب
في حكم اسقاط الحمل

وقالوا يباح اسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا اذن الزوج (وعن امته بغير اذنها) بلا كراهة فان ظهر بها حبل حل نفسه ان لم يعد قبل بول (وخبرت امته) ولو ام ولد (ومكاتبه) ولو حكا كعتقة بعض (عتقت تحت حر أو عبد ولو كان النكاح برضاها) دفعا لزيادة الملك عليها بطليقة ثالثة فان اختارت نفسها فلامهر لها أو زوجها فالمهر ليس سيدها ولو صغيرة تؤخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاسح (أو كانت الامه) عند الله كاح حرة ثم صارت امه بان ارتد اولها يدار الحرب ثم سبها

ولها القيامه مقامها كذا في جامع الفصولين فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح كذا في الذخيرة اهـ وقيل ثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لزومها بعد العتق ثم بلغت فان لها خيار البلوغ لأن ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الاب بل أقوى وفي هذه كولاية الاخ والمعم بل أضعف كما أوضحناه في باب الولي (قوله معاً) قيد في الجمل الثلاثة وانما قيده لأن يارتداد أحدهما أو لحاقه أو سببه ينسخ النكاح اهـ ح (قوله خيرت عند الثاني) لأنهم بالعتق ملكت أمر نفسها وازداد ملك الزوج عليها ح عن الجبر (قوله خلافاً للثالث) أي حيث قال لا خيار لها إلا بصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فاذا اعتقت عادى أصله كما كان ولا يخفى ترجيح قول أبي يوسف لدخوله تحت النص كذا في الجبر ومراعاة بالنص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين اعتقت ملكك بضعت فاخترى اهـ ح أي حيث أفاد قوله فاخترى ان علة الاختيار ملك البضع على وجه زاد ملك الزوج عليها مثل زنى فرجم وسرق فقطع حيث أفادت النساء ان العلة الزنا والسرقه كما تنظر في الاصول فلا يرد ما أورده الرضى من أن النص لا عموم فيه لأنه خطاب لمعينة فتدبر (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار ح (قوله عذر) أي لا شغلها بخدمة المولى فلا تنترغ للتعلم ثم اذا علمت يعل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار الخيرة ولو جعل لها قدراً على أن تختاره ففعلت سقط خيارها كما في النهر زاد في تلخيص الجامع ولا شيء لها لأنه حق ضعيف فلا يظهر في حق الاعتباس كسائر الخيارات والشفعة والكفالة بالنسب بخلاف خيار العيب (قوله فلولم تعلم به) قال في الجبر عن المحيط اذا زوج عبده أمته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار حتى ارتد أو لحقها بدار الحرب ورجعه أسلمين ثم علمت بنبوت الخيار أو علمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم اهـ ح وكذا الحريه اذا تزوجها حربي ثم اعتقت خيرت سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسختها العود هارقيقه بالحكم لما قلنا لأن النكاح في دار الحرب كلهم ارفاء وان كانوا غير مملوكين لاحد كما يأتي أول العتاق اهـ ح وأقره ط والرحمى قلت ما يأتي محمول على الحربى اذا اسرفه ورقيق قبل الارازيدارنا وبعده رقيق ومملوك كما سيأتي هناك وهو صريح ما قدمناه أقول هذا الباب فالظاهر ان عدم صحة النسخ كون النسخ بالعتق موتاً حكماً يقطع به التصرفات الموقوفة على الاسلام فيستقطبه حق النسخ الذى هو حق يختص بالاولى ثم رأيت في شرح التلخيص علل بما قلته فقله تعالى الحمد (قوله وائس هذا حكم) جواب سؤال تقديره كيف حكمتم بعبدة نسخ من في دار الحرب واحكامنا منقطعة عنهم ح (قوله بل فتوى) أي اخبار عند السؤال عن الحادثة ط (قوله ولا يتوقف) أي النسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يبطل بسكوت) أي ولو كانت بكرابل لا بد من الرضاء صريحاً أو دلالة ط (قوله ولا يثبت لغلام) أي لعمد ذكر لأنه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامة ولأنه يملك الطلاق فلا حاجة الى النسخ (قوله ويستمر على مجلس) أي مجلس العلم ريمتد الى اخره فاذا قامت بطل (قوله خيار مخيرة) أي من قال لها زوجها اختارى فذلك فانها تختار ما دامت في المجلس (قوله بخلاف خيار البلوغ في الكل) أي في كل الخمسة المذكورة فان الجهل فيه ليس بعذر ويوقف على التناء ويبطل بسكوتها بعد علمها بالنكاح ويثبت للاتى والغلام ولا يمتد الى آخر المجلس ان كانت بكرًا ولو نيسا فوقته العمر الى وجود الرضاء صريحاً أو دلالة كما في الغلام اذا بلغ (قوله تسكنه عبد بلاذن) قيد بالنكاح لأنه لو اشترى شيئاً فاعتقه المولى لا ينفذ الشراء بل يبطل لأنه لو نفذ عليه لتغير المالك بجر (قوله فعتق) يفتح أوله مبنيًا للفاعل ولا يجوز ضمّه بالبناء للمفعول لأنه لازم أبو السعود عن الجوى ط (قوله أو باعه) أي مثلاً والمراد انتقال الملك الى آخر بشرأ أو هبة أو وارث (قوله فأجاز المشتري) أي أجاز النكاح الواقع عند المالك القول (قوله لزوال المانع) لأن المانع من النفاذ كان حق المولى وقد زال لما خرج عن ملكه (قوله وكذا حكم الامة) اطلقها فشمّل القنة والمدره وام الولد والمكاتبه لكن في المدره وام الولد تفصيل يأتي بجر وهذا في الامة اذا اعتقت أمالومات عنها أو باعها فان كن المالك الثانى لا يحل له وطؤها فكأن عبد والافان كان الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف لطرق الحل البات عليه وان كن دخل في ظاهر الزاوية كذلك اية لان الموقوف باعتراض الملك الثانى وان كان ممنوعاً من غشيانها وتوضيحه في الجبر (قوله ولا خيار

معاً فاعتقت خيرت عند الثاني
 خلافاً للثالث مبسوط (والجهل
 بهذا الخيار) خيار العتق (عذر)
 فلولم تعلم به حتى ارتد أو لحقها ففعلت
 قدسخت صح الا اذا قضى بالعاق
 وليس هذا حكم بل فتوى كافي
 (ولا يتوقف على الفصاء) ولا يبطل
 بسكوت ولا يثبت لغلام ويستمر
 على مجلس خيار مخيرة بخلاف
 خيار الملعغ في الكل خائفة
 (تسكنه عبد بلاذن فعتق) أو باعه
 فأجاز المشتري (نفذ) لزوال المانع
 (وكذا) حكم (الامة ولا خيار لها)

مشاركه بين رجل وابنه وجده فأدعوه كلهم فالجدة أولى وينبغي حمله على ما إذا كان أبو الرجل ميتا مثلما يصير
 للجد الترحيم من جهتين تأمل (قوله والا) أي وان لم يكن ناشري ~~يكن~~ وهذا صادق بما إذا كانت للابن
 وحده أو لأب وحده والثاني لا يصح هنا لكن أصل المسألة مفروض في جارية الابن فهو قرينة على أن المراد
 الأول فقط فافهم (قوله فالابن) أي تقدم دعواه لأنها سابقة معني بجر أي لأن له حصة الملك
 ولا يبه حق الملك ولأن ملك الابن سابق فصار كأنه ادعى قبل الأب تأمل (قوله ولو ادعى) أي
 الأب وقوله المنى بالنصب نعت لولد أم الولد وقوله أو مدبرته أرمكاتبته هجروا وبالغطف على أم وهذا بيان
 لمحتز قوله فنه ابنه أي لو ادعى ولد أم ولد ابنه الذي نفاه ابنه لا يثبت نسبه إلا بصديق الابن لأن أم الولد لا تقبل
 الانتقال إلى ملك غير المستولد وقيد بقوله المنى لأنه إذا لم ينفعه الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من الأب
 وإن صدقه الابن وكذا لو ادعى ولد مدبرته ابنه أو ولد مكاتبته ابنه الذي ولدته في الذخيرة أو قبلها لا يثبت نسبه
 إلا بصديق الابن كما في البحر لأنه لا يمكن جعل الأب مقلدا لها قبل الوطى فإن صدقته مات نسبه لا احتمال ووطى
 الأب بشبهة والظاهر لزوم العقر للمكاتبه لأن لها العقر بوطى المولى فوطى أبيه أولى وحيث لم يثبت الملك
 في أم الولد والمدبرة ينبغي لزوم العقر للابن على أبيه كما يفسده ما قدمناه فيها لو وطئها ولم تحبل تأمل (قوله
 وجد صحيح) حرج به الجدة انفاسد كافي الأم وكذا غير الجدة من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الأحوال
 لفقد ولا يثبتهم بجر عن المحيط (قوله بعد زوال ولايته) أي الأب وأراد بزوال الولاية عدمها ليسهل
 ما لو كان كنفه أو جنونه أو ورقه أصليا أفاده الرجعي والمراد بالولاية ولاية الملك كما مر (قوله فيه)
 متعلق بكاف التشبيه ح فالعنى أن الجدة مشابهة للأب في المذكور (قوله ويشترط ثبوت
 ولايته) أي ولاية الجدة الناشئة عن فقد ولاية الأب أي لا يكتفى بثبوتها وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتها
 من وقت العلق إلى وقت الدعوى قال في الفتح حتى لو أدت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية
 إليه لم تصح دعواه لما قلنا في الأب اه أي من أن الملك انما يثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلق فيستدعى
 قيام ولاية الملك من حين العلق إلى الملك (قوله ولو فاسدا) لأن الدامسديت فيه النسب فاستغنى
 عن تقدم الملك له بجر (قوله أبوه) أي أوجه رجعي (قوله ولو بالولاية) في البحر عن الخانية
 إذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لا تصير أم ولده ويعتق الولد بالقرابة (قوله لتولده من
 نكاح) فلم تنق ضرورة إلى تملكها من وقت العلق ثبوت النسب به وانه وأمومية الولد فرع التملك والنكاح
 ينافي (قوله ويجب المهر) لا التزامه بأدب النكاح وهو أن لم يكن يسمى مهر مثلها في الجمال نهر (قوله
 لا القية) لعدم تملكها نهر (قوله بآخيه له) فعتق عليه بالقرابة عداية وظاهره أن الولد علق رقيقا
 واختلف فيه فقيل بعتق قبل انفصال وقيل بعده وعمرته تظهر في الأثر ثلومات المولى وهو الابن يرثه الولد
 على الأقل دون الشئ والوجه هو الأول لأنه حدث على ملك الآخ من حين العلق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة
 بأخذيت كذا في غاية البيان والظاهر عندى هو الثاني لأنه لا ملك له من كل وجه قبل الخوض في انقضاء الملك هو
 القدرة على التصرف في شئ ابتداء ولا قدرة للمبدع على التصرف في الجنين ببيع أو هبة وان صح الإيصاء به
 واعتاقه فلم يتناول الحديث لأنه في المملوكة من كل وجه ولد الوفاة كل مملوك أملكه فهو حر لا يتناول الحمل
 بجر وأقره في النهر والمقدسي (قوله ومن الخيل) أي من جلد الخيل التي يدفع بها الإنسان عنه ما يضره
 وهذا حيلة لما إذا أراد ووطى الأمة ولا تصير أم ولده وان ولدت منه ~~ص~~ فلا تترد عليه إذا ولدت وعلت أنها
 لا تباع فيملكها الطفل بهيمة أو يبيع ثم يترجها بالولاية فيصير حكمها ما مر فإذا احتاج إلى بيعها باعها وحفظ ثمنها
 لطفلها أو أئتمه عليه أو على نفسه ان احتاج إليه (قوله ولو ووطى جارية امرأته الخ) محتز قوله سابقا فنه
 ابنه ط (قوله لا يثبت النسب إلا بصديق المولى الخ) فيه اختصار وعبرة البحر لا يثبت النسب ويدراً
 عنه الجدة للشبهة فإن قال أحلها المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الإحلال وفي أن الولد منه
 فإن صدقه في الأمرين جميعا ثبت النسب والأفلاوان كذب المولى ثم ملك الجارية يوم من الدهر ثبت النسب
 كذا في الخانية وفي القنية ووطى جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطى الشبهة أولاً لأنه
 ولد ولده فيعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب يكن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق

والا فالابن ولو ادعى ولد أم
 ولده المنى أو مدبرته أو مكاتبته
 شرط تصديق الابن (وجد صحيح)
 كتاب بعد زوال ولايته بموت
 وكفروجنون ورق فيه) أي
 في الحكم المذكور لا يكون
 كالأب (لا قبله) أي قبل الزوال
 المذكور بشرط ثبوت ولايته من
 الوطى إلى الدعوى (ولو تزوجها)
 ولو فاسدا (أبوه) ولو بالولاية
 (فولدت لم تصير أم ولده) لتولده
 من نكاح (ويجب المهر لا القية)
 (ولدها حر) بآخيه له ومن
 الحيل أن يملك أمته لطفله
 ثم يترجها (ولو ووطى جارية
 امرأته أو والده أو جدته فولدت
 وأدعاه لا يثبت النسب إلا بصديق
 المولى) فلو كذبته ثم ملك الجارية
 وقام ما ثبت النسب

عليه وان لم يثبت نسبه منه اه قلت ومعنى أحلها المولى أى بشكاح أو بهبة مثلاً لا بقوله جطلها حلالات
(قوله وسيجي الخ) ذكر هناك ما يفيد الخلاف وفيه كلام سبأ فى هناك ان شاء الله تعالى (قوله قالت
لمولى زوجها) وكذا لو قال ذلك زوج الامة لمولى زوجته لكن لا يثبت المهر بجر (قوله الحر المكلف)
قيد به لكن منه الاعتاق وفيه انه ليس بمعتق انما هو وكيل عنها فيه فقتضاه أن يتوقف بيع الصبي على اجازة
وليده وأما الاعتاق فلا ينظر اليه لصحة توكيله فيه ط وصورة ~~ككون~~ مولى الزوج غير حر أو غير مكلف
أن يشتري العبد المأذون عبداً متزوجاً أو يرثه الصبي أو المنجسون من أبيه والافقدهم أنه لا يملك تزويج العبد
الامن بملك اعتاقه (قوله ورطل من خمر) مفعول زادت أى زادته على قولها بألف (قوله كالصحيح)
لأن البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شروطه كما يأتى قريباً (قوله ففعل) أى قال اعتقته ح عن
النهر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته فالقول كحديث
رفع الخطأ والنسيان أى رفع حكمهما وهو الاتم والافهما واقعا في الخارج والثاني كسئلنا فإنه لا يمكن
تعصيجه الابتداء الملك اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فتقدم الملك بالبيع مقتضى بالفتح والاعتاق عن الأمر
مقتضى بالفتح كسر فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالألف ثم أمره باعتاق عبداً أمر عنه وقوله اعتقت
تمليك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للأمر ففسد الشكاح للتناهي بين الأمرين ثم الملك فيه شرط والشروط
اتساع فلذا ثبت البيع المقتضى بالنسخ بشروط المقتضى وهو العتق لا بشروط نفسه اظهار التبعية فيشترط
أهلية الأمر للاعتاق حتى لو كان صبيماً ما دون الم يثبت البيع ويسقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت
فيه خيار رويته أو عيب ولا يشترط كونه مقدوراً لتسليم فصح الأمر باعتاق الأبق ويسقط اعتبار القبض في
الفساد كالأقوال اعتقه عنى بألف ورطل من خمر اه بجر بالمعنى (قوله لكن لو قال الخ) حاصل
ان ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشروط المقتضى بالاكسر لا بشروط نفسه كما علمت ~~ككون~~ هذا اذا لم يصرح
بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدير فلو صرح بالبيع فقال بعتهك وأعتقته لا يتبع عن الأمر بل عن المأمور
فيثبت البيع نعمنا في هذه المسألة ولا يثبت صريحاً كبيع الاجنة في الارحام فإذا صرح به ثبت بشرط نفسه
والبيع لا يتم الا بالقبول ولم يوجد فاعتق عن نفسه اه أى ولا يفسد الشكاح كفى الجهر (قوله ومضاده
الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله لو قال) أى الأمر والاولى التصريح به والاتيان بعده بنسخه
(قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوبه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أى الشكاح خلافاً لابي يوسف
واقفه تعالى أعلم

* (باب نكاح الكافر) *

لما فرغ من نكاح الاحرار والارقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخر باب المهر حكم مهر
الكافروانه ثبت بقية أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق
ونحوهما كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بشكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثاً ونكاح محارم (قوله يشمل
للمشرك والكافى) لو قال يشمل الكافى وغيره لكن أولى لدخول من ليس بمشرك ولا كفاً كالأدهرى وأشار
الى أن التعبير بالكافر لشموله الكافى أولى من تعبير الهداية بعمال للقدورى بالمشرك اه ح واعتذر في الفتح
عن الهداية بأنه أراد بالمشرك ما يشمل الكافى اما تغليباً أو دهايا الى ما اختاره البعض من ان أهل الكتاب
داخلون في المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله رب العزة والكبرياء
(قوله خلافاً للمالك) فلا يقول بصحة انكحتم ولو صححت بين المسلمين وأخذ منه انه لا يقول بالاصلين الاخيرين
يا لاولى ط (قوله ويرده) أى قول مالك المفهوم من قوله خلافاً للمالك فإنه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله
وامرأته حالة الخطب) أى فهذه الاضافة قاضية عرفاً ولغة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه مفيدة
لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أى لامن زنا والمراد به نكاح ما كانت عليه
الحاهلية من أن المرأة تسامح رجلاً مدة ثم يتزوجها وقد استدل بالحديث المذكور في الفتح أيضاً ووجهه أنه
صلى الله عليه وسلم سعى ما وجد قبل الاسلام من أنكحة الجاهلية نكاحاً ولا يقال ان فيه اساءة أدب لاقتضائه
كفر الابوين الشريفيين مع أن الله تعالى أحياهم له وأمناه كما ورد في حديث ضعيف لا نأقوله ان الحديث

وسيجي في الاستيلاء (حرّة)
متزوجة بريق (قالت لمولى
زوجها) الحر المكلف
(اعتقه عنى بألف) أو زادت
ورطل من خمر اذا فاسدها
كالصحيح (ففسد الشكاح)
لتقدم الملك اقتضاء كأنه قال
بعته منك وأعتقته عنك لكن لو قال
كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم
القبول كفى الخواشي السعدية
وهنا أنه لو قال قبلت وقع عن
الأمر (والولاء لها) ولزمها
الألف وسقط المهر (وبقع) العتق
(عن كفارتها ان نونه) عنها (ولولم
تقل بالان لا) يفسد لعدم الملك
(والولاء له) لانه المعتق والله اعلم
* (باب نكاح الكافر) *

يشتمل المشرك والكافى وهما
ثلاثة أصول الاول أن كل
نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح
بين أهل الكفر خلافاً للمالك
ويرده قوله تعالى وامرأته حالة
الخطب وقوله عليه الصلاة
والسلام ولدت من نكاح لامن
سفاح

مطلب

في الكلام على أبوى النبي صلى الله
عليه وسلم وأهل الفترة

أعمد دليل رواية الطبراني وأبي نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح ولم يخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولدني
 أبي وأمي لم يصبني من سفاح الجاهلية نبي وأحياء الأيوين بعد موتهم لا ينافي كون النكاح كان في زمن
 الكفر ولا ينافي أيضاً ما قاله الإمام في النكاح إلا كبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ما ناهى الكفر ولا ما في
 صحيح مسلم استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي وما فيه أيضاً أن رجلاً قال يا رسول الله أين أبي
 قال في النار فلما قفاد عام فقال إن أبي وأبائي في النار لا مكان أن يكون الأحياء بعد ذلك لأنه كان في حجة الوداع
 وكون الإيمان عند المعاشة غير نافع فكيف بعد الموت فذلك في غير الخصوصية التي أكرم الله بها نبيه صلى الله
 عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاستهم بأبنائهم ما نافي زمن الفترة فهو مبني على أصول الاشاعة أن من مات
 ولم يبلغه الدعوة يموت ناجياً أما المتأريضية فإن مات قبل مضي مدة يمكنه فيها التأمل ولم يعتقده إيماناً ولا كفواً
 فلا عتاب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كفر أو مات بعد المدة غير معتقداً شيئاً نعم البخاريون من المتأريضية
 وافقوا الاشاعة وحملوا قول الإمام لا عذر لأحد في الجهل بخلافه على ما بعد البعثة واختاره المحقق
 ابن الهمام في البحر بل كان هذا في غير من مات معتقداً للكفر فقد صرح النووي والقصر الراوي بأن
 من مات قبل البعثة مشركاً فهو في النار وعليه حمل بعض المالكية ما صح من الأحاديث في تعذيب أهل الفترة
 بخلاف من لم يشرك منهم ولم يؤخذ بل بقي عمره في غم من هذا كله ففهم الخلاف وبخلاف من اهتدى منهم
 بعقله كقصر بن ساعدة وزيد بن عمرو بن فضال فلا خلاف في نجاستهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى أن يكون
 أبواهم صلى الله عليه وسلم من أحد هذين القسمين بل قيل إن أباهم صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى
 وتقبل في الساجدين **لكن** ردة أبو حيان في تفسيره بأنه قول الرافضة ومعنى الآية وتردد في تصحيح
 أحوال المتجهدين فافهم وباجمل كما قال بعض المحققين أنه لا ينبغي ذكر هذه المسألة الأعم من زيد الأدب
 وليت من المسائل التي يضرب جهلها أو يسأل عنها في القبر وفي الموقف فحفظ اللسان عن التكلم فيها بالبحر
 أولى وأسلم وسيأتي زيادة كلام في هذه المسألة في باب المرتد عند قوله وتوبة اليأس مقبولة دون إيمان اليأس
 (قوله كعدم شهود) وعدة من كفر (قوله عند الإمام) هو الصحيح كما في الفخرات قهستاني وعند زفر
 لا يجوز وهما مع الإمام في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا ي
 حنيفة أن الحرمة لا يمكن إثباتها حقاً للشرع لأنهم لا يخاطبون بحق قبول ولا وجه إلى إيجاب العدة حقاً
 للزوج لأنه لا يعتقده بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لأنه يعتقده اه وظاهره أنه لا عدة من الكافر عند
 الإمام أصلاً والله ذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة للزوج بمجرد طلاقها ولا يثبت نسب الولد إذا أنت به
 لأقل من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب لكن بأعقوبة لا تمنع من صحة النكاح فنثبت الرجعة والنسب
 والأصح الأول كما في القهستاني عن **لكن** رماني ومثله في العناية وذكر في الفتح أنه الأولى ولكن منع عدم
 ثبوت النسب لأنهم لم ينقلوا ذلك عن الإمام بل فزعوه على قوله بعمدة العقد بناء على عدم وجوب العدة قلنا
 أن نقول بعدم وجوبها وثبوت النسب لأنه إذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش
 صحيح ومجيئها به لأقل من ستة أشهر من الطلاق مما يفيد ذلك اه وأقره في البحر ونازع في النهري بأن المذكور
 في المحط والزيلعي أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر وأنت خير بيان صاحب الفتح لم يدع أن ذلك
 لم يذكره بل اعترف بذلك وانما نازعهم في التخيير وأنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم
 (قوله لحرمة المحل) أي محل العقد وهو الزوجة بأن كانت غير محل له أصلاً فإن المحرمية منافية له ابتداء
 وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي (قوله كحرام) وكطاقة ثلاث ومعتدة مسلم (قوله بل فاسداً)
 أفاد أن الخلاف في الجواز والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الإسلام والمرافعة رمل (قوله
 وعليه) أي على الأصح من وقوعه جائزاً يجب الذنقة إذا طلبتها وإذا دخل بها ثم أسلم فقد فقهه إنسان يحد
 كما في البحر أما على القول بوقوعه فاسداً لا يجب ولا يحد فاذقه لأنه وطن في غير ملكه فلا يكون محصناً
 (قوله وأجمعوا الخ) جواب عما يشال أنه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث أيضاً وال جواب أن القياس
 عدم ثبوت الارث لأحد الزوجين لأنهما أجنبيان لكنه ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح
 مطلقاً أي ما يسمى صحيحاً عند الإطلاق كالتكاح المعتبر بشرعاً أو ما نكاح المحارم فيسمى صحيحاً لا مطلقاً

(و) الثاني أن (كل نكاح
 حرم بين المسلمين له شرطه)
 كعدم شهود (يجوز في حقهم إذا
 اعتقدوه) عند الإمام (ويقررون
 عليه بعد الإسلام) الثالث (أن
 كل نكاح حرم لحرمة المحل)
 كحرام (يقع جائزاً وقال مشايخ
 العراق لا) بل فاسداً أو الأول أصح
 وعليه يجب التفقة ويحد فاذقه
 وأجمعوا على أنهم لا يوارثون
 لأن الارث ثبت بالنص على خلاف
 القياس في النكاح الصحيح مطلقاً
 فيقتصر عليه ابن مالك

بل بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص قلت وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا عند الإطلاق أيضا
مع أنه يثبت فيه التوارث كما سيذكره الشارح في كتاب الفرائض حيث قال معزيا للجوهرية وكل نكاح لو أسلم
يقتران عليه يتوارثان به وما لا فلا قال وصححه في الظهيرية اه تأمل ثم في حكاية الاجماع تبعا للبدائع نظر
فقد جرى القهستاني على ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سكب الانهر ولا يتوارثون
بنكاح لا يقتران عليه كنكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتروجان الخ) وكذا الوترافعا البينا
قبل الاملام أقراعليه ولم يذكره لانه معلوم بالاولى تكفي في النهر والبحر (قوله أو في عدة كافر) احتراز
عن عدة مسلم كما نبه عليه المصنف بعد وقد في الهداية للاسلام والمرافعة بما اذا كانا والمرمة قائمة
قال في العناية وأما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع (قوله معتقدين ذلك) فلولا لم يكن
جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع باطلا فيجب التجديد بغير ونقل بعض المحشين عن ابن كمال أن الشرط
جوازه في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حق الزوج
المطلق فاذا كان لا يعتقدها لا يمكن ايجابها له بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمناه فرياس عن الهداية
تأمل (قوله أقراعليه) أي عنده خلافا لهما فيما اذا كان النكاح في العدة كما مر لكن في البحر والفتح
عن الميسر اذا أسلم والعدة منقضية لا يفرق بالاجماع (قوله لانا أمرنا بتركهم الخ) هذا التعليل
انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافرين أما بعد الاسلام فاعلم ما في البحر من أن حالة الاسلام والمرافعة حالة
البقاء والشهادة ليست شرطاً فيها وكذا العدة لا تنافيها كالمسكوكه اذا وطلت بشبهة اه ط أي فان
الموطوءة بشبهة تجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وتحرم عليه فتح أي تحرم عليه الى انقضاء
العدة (قوله محرمين) بأن تزوج بحجوسى امه أو بنته وكذا الزوج مطلقته ثلاثاً أو جمع بين خمس أو اختين
في عدة ثم أسلم أو أحدهما فترق بينهما اجماعاً فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم مقصوراً على المحرمية بل
كذلك لو تزوج مطلقته ثلاثاً الخ ثم قيدنا بـ ~~بكونه~~ تزوج خد في عدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فرق
بينه وبين الخامسة فقط ولو تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فارق إحدى
الاختين أقراعليه اه ونعناه فيه (قوله فرق القاضي) أما على قوله لهما فظاهر لان لهذه النكحة
حكم البطلان فيما بينهما وأما على قوله فلانه وان كان لهما حكم العدة في الاصح حتى تجب النفقة ويحذفه
الا أن المحرمية وما معها تنافي البقاء كما تنافي الانسداد بخلاف العدة نهر وفي أبي السعد عن الجوى
قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع البيونة بالاسلام وقال قاضى خان تبيين بدون تفريق القاضى
ذكره في القنية (قوله لعدم المحلية) أي محلية المحرمية وما معها العقد الزوجية ابتداء وبقاء وهذا تعليل
على قول الامام كاعلمت (قوله وبمرافعة أحدهما لا يفرق) أي عنده خلافا لهما بخلاف ما اذا ترافعا فإنه
يفرق بينهما عنده أيضاً لانهم مراضا بحكم الاسلام فصار القاضي كالحكم فتح (قوله ابقاء حق الآخر) لانه
لم يرض بحكمنا (قوله بخلاف اسلامه) أي املام أحدهما جواب عن قولهما بأنه يفرق بمرافعة أحد
الزوجين كما يفرق باسلامه ويبان الجواب على قوله بالفرق وهو انه باسلام أحدهما ظهرت حرمة الآخر لتغير
اعتقاده واعتقاد المصير لا بعراض اسلام المسلم لان الاسلام يعلم ولا يعلم بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه
فانه لا يتغير به اعتقاده الآخر فتح (قوله الا اذا طلقها ثلاثاً الخ) استثناء من قوله وبمرافعة أحدهما
لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يضمن ابطال حق على الزوج لان الطلقات
الثلاث قاطعة لملك النكاح في الاديان كلها بجر قلت لكن المشهور الا أن من اعتقاد أهل الذمة انه
لا طلاق عندهم ولعله ما غيرهم من شرائعهم (قوله كالوخالهما) تشبيه في مطلق تفريق لا بقيد كونه بعد
مرافعة لقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك
لان الخلع طلاق والذي يعتقده كون الطلاق مزيلاً للنكاح والوطى بعده حرام في الاديان كلها يحدون به نهر
أي بالوطى بعده ومحل الحدان لم يعتقده شبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يشال
في مسألة الطلاق الثلاث الاتبية ط (قوله أو تزوج كفاية في عدة مسلم) وكذا لو تزوج الذي مسئلة حرمة
أو أمة ففي الكافي للحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما وبما قبل ان دخل بها ولا يبلغ أربعين سوطاً وتعز المرأة

(أسلم المتروجان بلا) سماع (شهود)
أو في عدة كافر معتقدين ذلك أقرأ
عليه) لانا أمرنا بتركهم وما
يعتقدون (ولو كانا) أي المتروجان
الذات أسلم (محرمين أو أسلم أحد
المحرمين أو ترافعا البينا وهما على
الـ ~~كفر~~ فرق) القاضي أو
الذى حكمه (بينهما) لعدم المحلية
(وبمرافعة أحدهما لا) يفرق
لبقاء حق الآخر بخلاف اسلامه
لان الاسلام يعلم ولا يعلم (الا اذا
طلقها ثلاثاً وطلبت التفريق فانه
يفرق بينهما) اجماعاً (كالوخالهما
ثم أقام معها من غير عقد أو تزوج
كفاية في عدة مسلم)

ومن زوجهما وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه (تنبيه) قال في التهرقيد المصنف يكون المتزوج
كافر الآن المسلم لو تزوج ذمياً في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يساح له وطؤها حتى يستبرئها عنده
وقال النكاح باطل كذا في النونية وأقول وينبغي أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة إلى المسلم لأنه يعتد
بوجوبها ألا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدينونهم وبكونه جائزاً عندهم
لأنه لو لم يكن جائزاً بأن اعتقدوا وجوبها يفرق اجتماعاً قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة أن كانوا
به متقدونه لأن المضاف إلى تبيان الدار الفرقة لا في العدة اهـ قلت قوله وينبغي الخ قد يقال فيه أنه مما لا ينبغي
لما مر من أن العدة إنما تجب حقاً للزوج أي الذي طلقها ولا تقب له بدون اعتقاده ولما قد مناه أيضاً عن ابن كمال
من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قد مناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الإمام أصلاً تأمل
(قوله أو تزوجهما قبل زوج آخر الخ) مقتضاه أن المسألة الأولى مفروضة فيما إذا طلقها ثلاثاً وأقام معها
من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسألة أخرى وبشكل الفرق بينهما فإنه إذا توقف التفريق في الأولى
على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها بالأولى لأنه إذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد
فكيف يفرق بينهما بل اطلب أصلاً مع وجود شبهة العقد ولا يفرق إلا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد ولذا
والله أعلم ذكر في البحر عن الأسيدي أنه إذا طلقها ثلاثاً أن أسكنها من غير تجديد النكاح عليها ففرق بينهما
وان لم يترافعا إلى القاضي وان جدد عليها من غير أن تزوج باً آخر فلا تفرق ثم قال وهو مخالف لما في المحيط
لأنه سوى في التفريق بين ما إذا تزوجهما أولاً حيث لم تزوج بغيره اهـ قلت لكنه يخاف أيضاً لما قد مناه
عن الفتح وغيره من أن مثل المحرمين ما لو تزوج مطلقته ثلاثاً لأن الأنا يخص ذلك بما إذا أسلم أو أحدهما لكنه
خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثاً والجمع بين المحارم والخمس اهـ أي الخلاف
المار بين الإمام وصاحبه من أنه يفرق بمرافعة ما عنده لا بمرافعة أحدهما فلي تأمل (قوله خلافاً للزيلعي)
الخ) أقول ما في الحاوي القدسي ليس فيه مخالفة لما هنا كما يعلم من عبارة الحاوي التي نقلها المصنف من منه
فراجعها وأما الزيلعي ففيه مخالفة فإنه ذكر ما قد مناه عنه آنفاً ثم قال وذكر في الغاية معزيا إلى المحيط
أن المطلقة ثلاثاً لو طلبت التفريق يفرق بينهما بالاجماع لأنه لا ينعين إبطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة
المسلم لو كانت كتابية وكذا لو تزوجهما قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثاً اهـ ووجه المخالفة أن قوله وكذا في الخلع
الخ يفيد توقف التفريق على الطلب في المسائل الثلاث كالمسألة الأولى كما هو مقتضى التشبيه وصرح
بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا في الخلع يعني اختلعت من زوجها الذي تم أسكنها
فرفعه إلى الحاكم فإنه يفرق بينهما الآن أما كما ظلم الخ فاعزاه في الغاية إلى المحيط ونقله عنها الزيلعي
وصاحب الفتح مخالف لما في البحر عن المحيط وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم وقفه على المرافعة
في المسائل الثلاث وتوقفه في المسألة الأولى فقط وذكر في النهر أيضاً عبارة المحيط الرضوي وهي كما مشى عليه
صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أراده الشارح ونبه عليه في النهر أيضاً وقد خفي على المحشين
فافهم نعم في كلام الزيلعي مخالفة من وجه آخر وهو أنه ذكر أولاً أن المطلقة ثلاثاً مثل المحرمين في جريان
الخلاف كما ذكرناه قريباً ثم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلبها اجتماعاً ورأيت في كافي الحاشية الشهد
ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قال وإذا طلق الذي زوجته ثلاثاً ثم أقام عليها فرافعه إلى السلطان ففرق
بينهما وكذلك لو كانت اختلعت وإذا تزوج الذي الذم في عدة من زوج مسلم قد طلقها أو مات عنها
فأفرق بينهما اهـ لكن مفاده أن التفريق في هذه الأخيرة لا يحتاج إلى مرافعة وطلب أصلاً لتعلق حق
المسلم ومثلها ما قد مناه عن الكافي أيضاً وهو ما لو تزوج الذي مسلة (قوله وإذا أسلم أحد الزوجين الخ)
حاصل صور اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لأنهما إما أن يكونا كافرين أو مجوسين أو الزوج كافي وهي
مجوسية أو باعةكم وعلى كل فالمسلم الما الزوج أو الزوجة وفي كل من الثمانية إما أن يكونا في دارنا
أو في دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا أو بالعكس أفاده في البحر وفيه أيضاً قيد بالاسلام لأن النصرانية
إذا تموت أو عكسه لا يلتفت إليهم لأن الكفر كله مله واحدة وكذا لو تجست زوجة النصراني فمها على
نكاحهما كما لو كانت مجوسية في الإسداء اهـ والمراد بالمجوسية من ليس له كتاب سماوي فيشمل الوثني

أو تزوجهما قبل زوج آخر وقد طلقها
ثلاثاً فإنه في هذه الثلاثة يفرق من
غير مرافعة يجر عن المحيط خلافاً
للزيلعي والحاوي من اشتراط
المرافعة وإذا أسلم أحد الزوجين
المجوسيين

والدهرى وأراد المصنف بالزوجين المجتمعين في دار الاسلام وسأق محترزه في قوله ولو أسلم أحدهما غنة الخ
 (قوله أو امرأة الكلبى) أما إذا أسلم زوج الكلبى فإن النكاح يبق كما يأتى مننا (قوله أو مسكت)
 غير أنه في هذه الحالة يكثر عليه العرض ثلاثا احتسابا كذا في المبسوط نهر (قوله فترق بينهما) ومالم ينفق
 القاضى فهو زرجته حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر أى كماله وان لم يدخل بها
 لان النكاح كان قائما وتزويجا لموت فتح وانما لم يتوارثا لما منع الكفر (قوله صبيعا) أى يعقل الا ديان
 لان ردة معتبرة فكذا أباه ففتح قال في أحكام الصغار والمعتموه كالصبي العاقل اه (قوله على الاصح)
 وقيل لا يعتبر أباه عند أبي يوسف كما لا تعتبر ردة عنده ففتح (قوله فيما ذكر) أى من حكم الاسلام والاباء
 والسكران (قوله ولو كان) أى الصبي كما يفيد عبارة الفتح وليس بقيد بل السانع مثله (قوله لعدم
 نهايته) بخلاف عدم التميز فان له نهاية (قوله بل يعرض الاسلام على أبويه الخ) قال في التحرير وشرحه
 وانما يعرض الاسلام على أبيه وأمه لصيرورته مسلما باسلام أحدهما فان أسلم أحدهما أقرأ على النكاح
 وان أبى فترق بينهما فملا للضرر عن المسلمة وبصيرمرتدا تبعها بارتداد أبويه ولحقا فسماه بخلاف ما اذا تركاه
 في دار الاسلام أو بلغ مسلما ثم جن أو أسلم عاقلا جن قبل البلوغ فارتدا ولحقا به لانه صار مسلما بتبعية الدار
 عند زوال تبعية الابوين أو بتقرر ركن الايمان منه قال شمس الاثمة وليس المراد من عرض الاسلام على والده
 أن يعرض عليه بطريق الازام بل على سبيل الشفقة المطلوبة من الاباء على الاولاد عادة فلعل ذلك يحمله
 على أن يسلم ألا ترى أنه اذا لم يكن له والدان جعل القاضى له خصباء وفتح بينهما فترق بينهما فهدا دليل على أن الاباء يسقط
 اعتبارهما هنا للتعذر اه وهذا ما نقله عن الباقرى ومثله في التارخانية وحاصله أن فائدة نصب الوصى الحكيم
 بالتفريق بلا عرض بل بسقط العرض للضرورة لانه لا يصير مسلما بتبعية غير الابوين وقد علم مما ذكرناه أنه
 لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فان أبى فترق بينهما لانه تبع لها وان لم تكن لها ولاية عليه لان المناط
 هنا التبعية لا الولاية فتقول بعض الحشيين انه عند عدم الاب لا يعرض على الام بل نصب له وصيا غير صحيح نعم
 لو كان أبواه مجنونين أيضا ينبغي أن ينصب عنه وصيا والحاصل أن المجنون كالصبي في تبعية لابويه اسلاما
 وكذرا ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهى مجوسية الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه
 ثم تجسست فانه تقع الفرقة بلا عرض عليها بجر عن المحيط وظاهره وقوع الفرقة بلا تفريق القاضى لانها
 صارت كالمرتدة تأمل (قوله طلاق ينقص العدد) أشار الى أن المراد بالطلاق حقيقة لا النسخ فلو أسلم
 ثم تزوجها علك عليها طلاقين فقط عندهما وقال أبو يوسف انه فسخ ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده
 قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في الجرو وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل
 بها لان المرأة ان كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وان كانت كافرة
 لا تعتقد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تبطل بدياتهم والى وجوب النفقة في العدة ان كانت
 هى مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من جهته بخلاف ما اذا كانت كافرة وأسلم الزوج لان المنع من جهتها ولذا
 لا مهر لها ان كان قبل الدخول اه أما لو أسلمت وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكاه بعده كما في كافى
 الحاكم ثم قال في الجرو وأشار أيضا الى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كما لو وقعت الفرقة بالخلع أو بالحب
 أو العنة كذا في المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الذى أو هى وظاهر
 ما فى الفتح أنه خاص بما اذا أسلمت وأبى وهو الظاهر الاول اه أقول ما فى الفتح صريح فى الاول حيث قال اذا
 أسلم أحد الزوجين الذميين وفتح بينهما باباء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت هى الآية مع أن الفرقة
 فسخ وبه ينتقض ما قيل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه نعم ظاهرا ما فى المحيط فبيد أنه خاص
 بما اذا كان هو الذى وهو قوله كما لو وقعت الفرقة بالخلع الخ لانها فرقة من جانبه فتكون طلاقا ومعتدة
 الطلاق يقع عليها الطلاق أما لو كانت هى الآية تكون الفرقة فسخا والفسخ رفع للعدة فلا يقع الطلاق
 في عده نعم في البصر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضى باباء
 أحدهما عن الاسلام وفي البرازية واذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الخير الرضى
 ان هذا في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحدهما الى الاسلام لانه لا عدة عليها قلت ان هذا الجملى ممكن

أو امرأة الكلبى عرض
 الاسلام على الآخر فان أسلم
 فيها (والا) بان أبى أو مسكت
 (فترق بينهما ولو كان) الزوج (صبيعا
 مجزا) اتفاقا على الاصح (والصبي
 كالصبي) فيبذل كروا الاصل ان
 كل من صح منه الاسلام اذا أتى
 به صح منه الاباء اذا عرض عليه
 (ويستظهر عقل) أى تميز (غير المميز
 ولو) كان (مجنونا) لا ينتظر اعدام
 نهايته بل (يعرض) الاسلام
 (على أبويه) فأيهما أسلم تبعه فيبقى
 السكاح فان لم يكن له أب نصب
 القاضى عنه وصيا فيقضى عليه
 بالفرقة باقرى عن البهيسى عن
 روضة العلماء للزاهدى (ولو أسلم
 الزوج وهى مجوسية فتموت
 أو نصرت بى نكاحها كما لو كانت
 فى الابتداء كذلك) لانهما كلبى
 ما لا (والفرقة) بينهما (طلاق)
 ينتقص العدد (لو أبى لولا أبى)

في عبارة البرازية دون عبارة طلاق البحر فليست أمثل وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخرياً بالكليات
(قوله لأن الطلاق لا يكون من النساء) بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعاً هو الفسخ
فينوب القاضى مناهياً فيما تملكه (قوله وأبواه المميز) أى تفريق القاضى بسبب الأبواء والأبوالا ليس
بطلاق ح (قوله وأحد أبوي المجنون) أى إذا لم يوجد لأحدهما أباً وأماً أو لوجوداً فلا بد من أباء
كل منهما لأنه لو أسلم أحدهما تبعه كما مر (قوله طلاق في الأصح) يشير إلى أنه في غير الأصح يكون فسخاً
أبوالسعود (قوله فليس بأهل للابتناع) أى ابتاع الطلاق منهما بل هما أهل للوقوع أى حكم الشرع
بوقوعه عليهما عند وجود موجب وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق
أو العتاق في حق الصغير عدمها عند عدم الحاجة قاما عند نكته فتها فشرع قال شمس الأئمة السرخسي - زعم
عض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلاً في حق الصبي - حتى إن امرأته لا تكون محللاً للطلاق وهذا وهم
عندي فإن الطلاق يملك بملك النكاح إذا لا ضرر في إثبات أصل الملك بل الضرر في الابتاع حتى إذا تحققت
الحاجة إلى صحة ابتاع الطلاق من جهته لدفع الضرر كان صحيحاً فإذا أسلمت زوجته وأبى فزق بينهما وكان
طلافاً عند أبي حنيفة ومحمد وإذا ارتد والعباءة بالله تعالى وقعت البيئونة وكان طلاقاً في قول محمد وإذا وجدته
مجبوراً فخاصته فزق بينهما وكان طلاقاً عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله أنه كالكاتب في وقوع الطلاق
منه بهذه الأسباب إلا أنه لا يصح ابتاعه منه ابتداء للضرر عليه ومثله المجنون وبه ظهر أنه لا حاجة إلى أنه ابتاع
من القاضى لأن تفريق القاضى هنا كتفريقه باباءه البالغ عن الإسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا
في الصبي - والمجنون - لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقهما أى ابتداء وكان وقوعه منهما بعرض غريباً
قال الزيلعي وغيره أنه من أغرب المسائل فافهم (قوله كالأورث قريه) أى الرحم المحرم منه كأن وورث
أبواه المملوك لأخيه من أم مثلاً فإنه يعتق عليه وكألو تروج مملوكه أبيه فورثها منه انتسخ النكاح (قوله
بلم يقع) لأنه علقه على ما يشاء في وقوعه منه فإن الجزاء وهو أنت طالق لا ينبغي سبباً للطلاق إلا عند وجود
الشرط فلا بد من كون الشرط صالحاً له فهو كقولك إن مت فأنت طالق كذا ظهر لي (قوله وقع) لما صرحوا به
من أن الأهلية إنما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار منافياً لاعتقاد
الجزاء سبباً للطلاق بخلاف المسألة الأولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الأهلية وقته وعدم
منافاة الشرط المعلق عليه للجزاء المعلق وهنا وجد كل منهما بخلاف الأولى فإنه وجدت فيها الأهلية وقت التعليق
وفقد الآخر وهو عدم المنافاة هذا ما ظهر لي (قوله ولو أسلم أحدهما غنة) هذا مقابل قوله فيما مر وإذا أسلم
أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكفاية الخ فإنه مفروض فيما إذا اجتمع في دار الإسلام كما قد مناه ولذا قال
في البحر هنا أطلق في الإسلام أحدهما في دار الحرب فشم ما إذا كان الآخر في دار الإسلام أو في دار الحرب أقام
الآخر فيها وأخرج إلى دار الإسلام فخاصه أنه ما لم يجتمع في دار الإسلام فإنه لا يعرض الإسلام على المصر
سواء أخرج المسلم أو الآخر لأنه لا يفتى لغائب ولا على غائب كذا في المحيط اه (قوله البحر المالح) قال في النهر وينبغي أن يكون ما ليس يدار حرب ولا إسلام ملحقاً بدار الحرب كالبحر المالح لأنه لا قهر لأحد عليه فإذا
أسلم أحدهما وهو راكبه توقفت البيئونة على مضي ثلاث حبس أخذ من أهلهم بتعذر العرض لعدم الولاية
اه وهل حكم البحر المالح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج إليه الذي صار حربياً وانتقض عهده وإذا خرج
إليه الحربى وعاد قبل الوصول إلى داره ينتقض أمانه وبشر مامعه بحجرت (قوله لم تبين حتى تحبض الخ)
أقاد بتوقف البيئونة على الحبس أن الآخر لو أسلم قبل انتقضائها فلا يبيئونة بجر (قوله أو غنى ثلاثة أشهر)
أى إن كانت لا تحبض لصغراً وكبر كما في البحر وإن كانت حاملاً حتى تضع حملها ح عن التهستاني
(قوله إقامة للفرقة) وهو مضى هذه المدة مقام السبب وهو الأبواء لأن الأبواء لا يعرف إلا بالعرض
وقد عدم العرض لانعدام الولاية ومست الحاجة إلى التفريق لأن المشرع لا يصلح للمسلم وإقامة الشرط
عند تعذر العلة جائزاً فدامت هذه المدة صار مضياً بمنزلة تفريق القاضى وتكون فرقة بطلاق على قياس قولهما
وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لأنها بسبب الإباء حكماً وتقديراً بدائع وبحث في البحر أنه ينبغي أن يقال
إن كان المسلم والمرأة - تكون فرقة بطلاق لأن الأبى هو الزوج حكماً والتفريق بابائه طلاق عندهما فكذا

مطلب
الصبي والمجنون ليسا بأهل لابتاع
الطلاق بل للوقوع

لأن الطلاق لا يكون من النساء
(واباء المميز وأحد أبوي المجنون
طلاق) في الأصح وهو من
أغرب المسائل حيث يقع
الطلاق من صغير ومجنون زيلعي
وفيه نظر إذ الطلاق من القاضى
وهو على ما لهما قليلاً بأهل
للابتناع بل للوقوع كمالو
ورث قريه ولو قال إن جنت
فانت طالق فجن لم يقع بخلاف
إن دخلت الدار فدخلها مجنوناً
وقع (ولو أسلم أحدهما) أى أحد
المجوسيين أو امرأة الكفاية
(غنة) أى في دار الحرب وملك
بها كالبحر المالح (لم تبين حتى تحبض
ثلاثة أشهر) أو غنى ثلاثة أشهر (قبل
إسلام الآخر) إقامة للشرط
الفرقة مقام السبب

ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج فهي فسخ (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه المدة عدة لأن غير المدخول
 بهاد اخله تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تختص ذلك بالمدخول بها وهل تجب العدة بعد مضي هذه المدة
 فان كانت المرأة حرة فلا عدة على الحريسة وان كانت هي المسلمة فخرجت النكاح الحيف هنا فكذلك
 عند أبي حنيفة خلافا لهما لأن المهاجرة لا عدة عليها عنده خلافا لهما كما سيأتي بدائع وهداية وحزم
 الطحاوي بوجوبها قال في البحر ونبغى حمله على اختيار قوله (قوله ولو أسلم زوج الكفاية) هذا مختار
 قوله فيما مر أو امرأة الكفاية (قوله كما مر) أي في قوله كما لو كانت في الاستدعاء كذلك وأشار إلى أن الذي
 صرح به فيما مر يمكن انهماه من هنا بأن يراد بالكفاية الكفاية حالا أو مالا (قوله فهي له) لانه
 يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتبين حقيقة تباعدهما
 شخصيا وبالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل
 الحربي دارنا بأمان لم تبين زوجته لانه في داره حكما الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا بالسبي) تخصيص
 على خلاف الشافعي فانه عكس وجعل سبب الفرقة السبي لا التبين فتفرع أربع صور وفاقبتان وخلافيتان
 فقوله فلخرج أحدهما الخ وقوله وان سبيا الخ خلافيتان وقوله وأخرج مسيبا وقوله وأخرجنا سبيا الخ
 وفاقبتان (قوله فلخرج أحدهما الخ) هذه خلافة لوجود التبين دون السبي قال في البدائع ثم ان كان
 الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليها بخلاف لانها حرة وان كانت هي فكذلك عنده خلافا لهما اه
 وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وبأخت امرأته التي في دار الحرب
 اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وفاقية لوجود التبين والسبي (قوله وأدخل في دارنا)
 أفاد أنه لا يتحقق التبين بمجرد السبي بل لابد من الاحراز في دارنا كما في البدائع (قوله كلوق) ولهذا
 لو التحق بهم المرتد يجري عليه أحكام الموقط (قوله وان سبيا) هذه خلافة والتي بعدها وفاقية لعدم
 السبي فيها (قوله أو ثم أسلم) عبارة الجراء مستأنسين ثم أسلم الخ فأوهنا عاطفة لحال المحذوفة على الحال
 السابقة وهي قوله ذمتين وثم عاطفة لاسلم على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تفرع
 على اشتراط تبين الدارين حقيقة وحكما (قوله لم تبين) لأن الدارين اختلفت حقيقة لكنهما متحدتان
 حكما لأن فرض المسألة فيما اذا نكحها مسلم أو ذمى ثم سبى ولا يمكن فرضها فيما لو نكحها هنا لانه لا يصح
 لأن تبين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع استدعاء بالاولى كما قاله الرحي ولو نكحها وهي هنا بأمان صارت
 ذمية لأن المرأة تتبع لزوجها في المقام كما في الفتح من باب المستأنسين فافهم (قوله ولو نكحها) أي المسلم
 أو الذمى (قوله بان) تبين الدارين حقيقة وحكما ط (قوله وان خرجت قبله لا) أي لا تبين لأن الزوج
 من أهل دار الاسلام فاذا خرجت قبله صارت ذمية لا يمكن من العود لانها تتبع لزوجها في المقام كما علمت
 فافهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهرو في المحيط مسلم تزوج حربية في دار الحرب فخرج بها رجل
 إلى دار الاسلام بان من زوجها بالتبين فلخرجت بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت من أهل دارنا
 بالتزامها أحكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزوج من أهل دار الاسلام فلا تبين قال في الفتح بعد نقله
 يريد في الصورة الاولى اذا أخرجها الرجل قهرا حتى ملكها التحق التبين بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكما
 أما حقيقة فظاهرا وأما حكما فلانها في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله
 وأما حكما الخ بحث اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل
 الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك اذ لا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فاذا الذي فيه
 مسلم تزوج حربية كفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بان ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وعلمه
 بما مر وهذا لا غبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما سمعته اه ح قلت
 وما نقله في النهر عن المحيط ذكر مثله في كافي الحاشية فافهم (قوله ومن هاجرت النسا الخ) المهاجرة التاركة
 دار الحرب إلى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بجر وهذه
 المسألة داخله فيما قبلها يمكن ما مر فيما اذا أخرج أحدهما مهاجرا وقعت الفرقة بينهما والمقصود من هذه

وليس بعدة لمدخول غير المدخول
 بها (ولو أسلم زوج الكفاية) ولو
 ما لا كما مر فهي له والمرأة تبين تبين
 الدارين حقيقة وحكما (لا) (السبي
 فلخرج) أحدهما (النسا مسلما)
 أو ذميا أو أسلم أو صار ذمية في
 دارنا (أو أخرج مسيبا) وأدخل
 في دارنا (بان) تبين الدارين
 أهل الحرب كلوق ولا نكاح
 بين حتى وميت (وان سبيا) وأخرجنا
 النسا (معا) ذمتين أو مسلمين أو ثم
 أسلم أو صار ذمتين (لا) تبين
 لعدم التبين حتى لو كانت المسيية
 منكوحة مسلم أو ذمى لم تبين
 ولو نكحها غرة ثم خرج قبلها بان
 وان خرجت قبله لا وما في الفتح
 عن المحيط تحريف نهر (ومن
 هاجرت النسا) مسلمة أو ذمية
 (حالة بان بلا عدة) فيحل تزوجها

أما الحامل حتى تضع على الاظهر
للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير
(وارتداد أحدهما) أي الزوجين
(فسخ) فلا ينقص عددا (عاجل)
بلاقضاء (فلاموطوة) ولو حكا
(كل مهرها) لتأكده به (ولغيرها
نصفه) لو مسمى أو المتعة (لوارتد)
وعليه نفقة العدة (ولاشئ)
من المهر والنفقة سوى السكني به
يفتي (لوارتدت) لحيء الفرقه منها
قبل تأكده ولو ماتت في العدة
ورثها زوجها المسلم استحسانا
وسر حواشيه خمسة وسبعين
وتجبر على الاسلام وعلى تجديد
النكاح

أنه اذا كانت المهاجرة المرأة ووقعت الفرقه فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء كانت حاملا أو حائلا فتزوج
للحال الا الحامل فتتربص لاعلى وجه العدة بل ليرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتح وبه يظهر
أن تقيدها المصنف بالحائلات أي غير الحائلي لوجهه بخلاف قول الكثر وتنكح المهاجرة الحائلات بلا عدة فانها
للاحتراز عن الحامل كما علمت لكانه يوهم أن الحامل لها عدة كما توهمه ابن ملك وغيره وليس كذلك
(قوله على الاظهر) مقابلة رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالحائلي
من الزناوربها الا قطع لكن الاولى ظاهر الرواية نهر وصحها الشارحون وعليها الاكثر بجر (قوله
للعدة) نفي لقولهما ولما توهمه ابن ملك وغيره (قوله بل لشغل الرحم بحق الغير) أفاد به الفرق بينهما
وبين الحامل من الزنا فان هذه حملها ثابت النسب فيؤثر في منع العدة احتياطا لتلايقع الجمع بين الفرائسين
وهو متنع بمنزلة الجمع وطنا كما في الفسخ بخلاف الحامل من الزنا فان ما الزنا لا حرمة له وليس فيه حق الغير فلذا
صح نكاحها فانهم (قوله فسخ) أي عند الامام بخلاف الابعاء عن الاسلام وسوى محمد بينهما بأن كلا
منهما طلاق وأبو يوسف بأن كلا منهما فسخ وفرق الامام بأن الردة منافية للنكاح لمناقاتها العصمة والطلاق
يستدعي قيام النكاح فتعذر جعلها طلاقا وقامه في النهر قال في الفسخ ويقع طلاق زوج المرتدة عليها مادامت
في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة فانها ترتفع بالاسلام فيقع طلاقها في العدة مستتبعا فأنه من حرمتها
عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطئ زوج آخر بخلاف حرمة المحرمة فانها متأبدة لا غاية لها فلا يفسد لحوق
الطلاق فأنه اه قلت وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب ففي الثانية قبيل الكليات المرتدة اذا لحق بدار الحرب
فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلما وهي في العدة فطلاقها يقع والمرتدة اذا لحقت فطلاقها زوجها ثم عادت مسلمة
قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص عددا) فلوارتدة مرارا ووجدت الاسلام في كل مرة
وجدت النكاح على قول أبي حنيفة فهل امرأته من غير اصابة زوج ثان بجر عن الثانية (قوله بلاقضاء)
أي بلا توقف على قضاء القاسني وكذا بلا توقف على مضي عدة في المدخول بها كما في البحر (قوله ولو حكا)
أراد به الخلوة الصحيحة ح (قوله كل مهرها) أطلقه فشملى ارتداده وارتدادها بجر (قوله لتأكده)
أي تأكد تمام المهر به أي بالوطئ الحقيقي أو الحائلي (قوله أو المتعة) أي ان لم يكن مسمى (قوله
لوارتدت) قيد في قوله واغيرها النصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخول بها اذ غيرها لا عدة
عليها وأفاد وجوب العدة سواء ارتدت أو ارتدت بالحيض أو بالانكاح ولو صغيرة أو آيسة أو بوضع الحمل كما في البحر
(قوله ولا شئ من المهر) أي في غير المدخول بها لانها محل التفصيل بقوله لوارتدت وقوله لوارتدت (قوله
والنفقة) قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذا لان نفقة لها عدم العدة لا لكون الردة منها لكن
المدخول بها كذلك لان نفقة لها لوارتدت ولذا قال في البحر وحكم نفقة العدة بكلمة المهر قبل الدخول فان كان
هو المرتدة فلها نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكني) فلا تسقط سكني المدخول بها
في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا اصح الطلع على النفقة دون السكني والظاهر أن هذا مفروض
فيما لو أسلت والا فالمرتدة تجبس حتى تعود وسيا في أن المحبوسة كالخارجة بلا ذن له لان نفقة لها ولا سكني
(قوله لوارتدت) أطلقه فشملى الحرمة والامة والصغيرة والكبيرة بجر (قوله قبل تأكده) أي المهر
فانه بئ كد بالموت أو الدخول ولو حكا (قوله ورثها زوجها استحسانا) هذا اذا ارتدت وهي مريضة
ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب بخلاف ردتها في الصحة وبخلاف ما لو ارتدت هو فانها ترثه مطلقا اذا مات أو لحق
وهي في العدة كما في الثانية من فصل المعتدة التي ترث وسيد كرم المصنف أيضا في طلاق المريض ووجهه
أن ردتته في معنى مرض الموت لانه ان لم يسلم يقتل فيكون فارا فترثه مطلقا أما المرأة فلا تنقل بالردة فلم تكن
فارة الا اذا كانت ردتته في المرض (قوله وسر حواشيه خمسة وسبعين) هو اختيار القول أبي
يوسف فان نهاية تعزير الحر عند خمسة وسبعين وعندهما مائة وثلاثون قال في الحواشي القدسي وبقول
أبي يوسف نأخذ قال في البحر فعلى هذا المعتمد في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في تعزير المرتدة أو لا
(قوله وتجب) أي بالحس الى أن نسلم أو نعت (قوله وعلى تجديد النكاح) فكل قاض أن يجدده بمهر
سير ولو بد ينار رضيت أم لا ونع من التزوج بغيره بعد اسلامها ولا ينبغي أن يحمله ما اذا طلب الزوج ذلك

أما لو سكوت أو تركه صريحاً فأنما لا تجبر وترتج من غيره لأنه تركه بحقه بحر وسهر (قوله زجر الها)
 عبارة البحر حسماً لباب المعصية والحيلة للخلاص منه اه ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح
 مقصوراً على ما إذا ارتدت لأجل الخلاص منه بل قالوا ذلك سداً لهذا الباب من أصله سواء تعمدت الحيلة
 أم لا لكي لا يجعل ذلك حيلة (قوله قال في التبر الخ) عبارته ولا يخفى أن الاقتناء بما اختاره بعض أئمة
 بلخ أولى من الاقتناء بما في النوادر واقتداءه من المشاق في تجديد ما فضلا عن جبرها بالاضرب ونحوه
 ما لا يعد ولا يحذور قد كان بعض مشايخنا من علماء المهج ابني بأمرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيراً ثم تنكر
 وعن التجديد تأتي ومن القواعد المشقة تجلب التيسير والله ليس لكل عسير اه قلت المشقة في التجديد
 لا تقتضي أن يكون قول أئمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما ترأى عليه الفتوى وهو قول البخاريين
 لأن ما في النوادر هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل (قوله وقد بسطت) أي رواية النوادر (قوله
 والفتح) فيه أنه لم يزد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر
 عن أبي حنيفة تسترق اه ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قال في القنية
 بعد ما مر عن الشيخ ولو كان الزوج عالماً استولى عليها بعد الردة كون فينا للمسلمين عند أبي حنيفة
 ثم يشتريها من الامام أو يصرفها اليه ان كان مصرقاً فلو أتت مفت بهذه الرواية حسماً لهذا الامر لا بأس به اه
 قال في البحر وهكذا في خرافة الفتاوى ونقل قوله فلو أتت مفت الخ عن خمس الأئمة السرخسي اه قلت
 ومقتضى قوله ثم يشتريها الخ انه ان كان مصرقاً لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فينا قال ط
 ظاهره ولو أسلمت بعده لان اسلام الرقيق لا يخرج منه عن الرق اه (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه
 اختصار محل وعبرة القنية بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد قسمة التركة العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا
 عليها وأجروا أحكامهم فيها كخوارزم وما وراء النهر وخراسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى
 عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها من الامام فيفتي بجمعه م الرق حسماً لكيد الجهلة ومكر
 المكره على ما أشار اليه في السير الكبير اه فقوله يملكها الخ مبني على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق
 مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الاقتناء برواية النوادر لما ذكره من ضرورة دارهم دار حرب
 في زمانهم فيملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الاسلام فافهم (قوله وله بيعها الخ) ذكره
 في البحر بحثاً أخذ من قول القنية يملكها واستشهد بقوله ما لم تكن الخ بما في الخائفة لو لحقت أم الولد
 بعد ارتدادها دار الحرب ثم سببت وملكها الزوج يعود ككونها ام ولده وامومية الولد تستكرت تكرار
 الملك اه (قوله بالردة) بالكسر السوط والجمع دور مثل سدره وسدر مصباح (قوله والذراع) آل
 للجنس والمناسب لما قبله الاذرع بالجمع ط (قوله فقتال) تأكد لقتال الاول ط والداعي اليه طول
 الفاصل (قوله كأنهن حريات) أي فهن في مملوكات والرأس والذراع ليس بعورة من الرقيق
 ووجه الاخذ من قول عمر رضي الله تعالى عنه أنه اذا سقطت حرمة النساء سقطت حرمة هؤلاء الكاشفات
 رؤسهن في عز الاجانب لما ظهر له من حالهن أنهن مستخفات مستهينات وهذا سبب مسقط لحرمتن فافهم
 ثم اعلم أنه اذا وصلن الى حال الكفر وصرن مرتدات فحكمهن ما مر من أنهن لا يملكن ما دم في دار الاسلام
 على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الاقتناء بما في النوادر من جواز استرقاقهن فدانسبة الى ردة
 الزوجة للضرورة لا مطلقاً فلا ضرورة في غير الزوجة الى الاقتناء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة
 وجواز النظر اليهن جواز تملكهن في دارنا لان غاية انهن صرن فينا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز
 الاستيلاء والفتح بهن وطناً وغيره لانه يجوز النظر الى مملوكة الغير ولا يجوز وطؤها بلا عقد نكاح وهذا ظاهر
 غلط من نسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الزانيات اللاتي يظهرن في الاسواق بلا احتشام يجوز
 وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد أن يكون كفراً حيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم (فرع) في البحر عن الخائفة غلب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبره بردها مخبر
 ولو غلبوا كما أوردوا في حذف وهو ثقة عنده وغير ثقة اه كن كبراً به أنه صادق له التزوج بأربع سواها
 وان أخبرته بردة زوجها لها التزوج بآخر هذه العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الأصح

زجر الها بهر يسر كد ينار وعلمه
 الفتوى والولوالجية وأفتى
 مشايخ بلخ بعدم الفرقة بردها
 زجراً وتيسيراً لاسمها التي تقع
 في المكفر ثم تنكر قال في التبر
 والاقتناء بهذا أولى من الاقتناء
 بما في النوادر لكن قال المصنف ومن
 تصفح أحوال نساء زماننا وما يقع
 منهن من موجبات الردة مكرراً
 في كل يوم لم يتوقف في الاقتناء
 برواية النوادر قلت وقد بسطت
 في القنية والمجتبي والفتح والبحر
 وحاصلها أنها بالردة تسترق وتكون
 فينا للمسلمين عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى ويشتريها الزوج من
 الامام أو يصرفها اليه لو مصرقاً
 ولو استولى عليها الزوج بعد الردة
 يملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت
 منه فتكون كأم الولد ونقل المصنف
 في كتاب النصب أن عمر رضي الله
 عنه هجم على نائخة فضره بالردة
 حتى سقط خمارها فقيل له يا أمير
 المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها
 لآحرة لها ومن هنا قال النقيب
 أبو بكر البلخي حين مر بنساء على
 شط نهر كاشفات الرؤس والذراع
 فقيل له كيف تمر فقتال لآحرة
 لهن أعمال الشك في إيمانهن كانهن
 حريات (وبقي النكاح)

(قوله ان ارتد امعا) المسألة مفيدة بما اذا لم يلحق أحدهما بدار الحرب فان لحق بدار وكأنته استغنى عنه بما قدمه من أن تبين الدارين بسبب الفرقة نهر (قوله بأن لم يعلم السابق) أما المصيبة الحقيقية فتعذر وما في البحرى ما لو علم أنهما ارتدوا بكلمة واحدة ففيه بعد ظاهر نعم ارتدادهما معاً بالفعل يمكن بل أن جلاهما معاً وألقيا في الصادرات أو وجد الصنم معا نهر (قوله كالفرق) فانه اذا لم يعلم سبق أحدهم بالموت ينزلون منزلة من ماتوا معا ولا يرث أحد منهم الا آخر فالتشبيه في أن الجهل بالسبق كحال المعية ط (قوله كذلك) أى معا بأن لم يعلم السابق (قوله وقد الخ) لأن ردّة أحدهما منافية للزناح ابتداء فكذلك بقاء نهر وهذا نصريح بمفهوم قوله ثم أسلمنا كذلك وسكت عن مفهوم قوله ان ارتد امعا لانه تقدم في قوله وارتداد أحدهما فصح عاجل (قوله قبل الآخر) وكذا لو بقى أحدهما مرتد بالاولى نهر (قوله قبل الدخول) أما بعده فلها المهر في الوجهين لأن المهر يتقرر بالدخول دينا في ذمة الزوج والديون لا تسقط بالردّة فتح (قوله لو المتأخرى) لمحى الفرقة من قبلها بسبب تأخرها (قوله فنصفه) أى عند التسمية أو منعة عند عدمها (قوله والولد يتبع خيرا لابي دينا) هذا يصور من الطرفين في الاسلام العارض بل أن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتفريق أو بعده في مدة ثبت النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فانه باسلام أحدهما يصير الولد مسلما وما في الاسلام الاصل فلا يصور الا أن تكون الأم كابية والاب مسلما فتح ونهر (تبينه) يشعر بالتعبير بالابوين اخراج ولد الزنا ووأيت في فتاوى الشهاب الشلبى قال واقعة القسوى في زماننا سلم زنى نصرانية فأنت بولد فهل يكون مسلما أجاب بعض الشافعية بعدمه وبعضهم باسلامه وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا وبنته من الزنا تحل له عندهم فيكون مسلما وأفتى قاضى القضاة الحنبلى باسلامه أيضا وتوقفت عن الكتابة فانه وان كان مقطوع النسب عن أبيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عندنا بأن بنته من الزنا لا تحل له وبانه لا يدفع زكاته لانه من الزنا ولا تقبل شهادته والذي يقوى عندي أنه لا يحكم باسلامه على مقتضى مذهبننا وانما أثبتوا الاحكام المذكورة احتياطاً نظر الحقيقة الجزئية بينهما اه قلت يظهر لي الحكم بالاسلام للحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه فأنهم قالوا انه جعل اتفاقهما ما قلناه عن الفطرة فاذا لم يتفق بقى على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب إليها حتى لو كان أحدهما مجوسياً والآخر كائياً فهو كائى وهما ليس له أبوان متفقان فيبقى على الفطرة ولا نهم قالوا ان الحاقه بالمسلم منهما أو بالكائى أنفع له ولا شك أن النظر لحقيقة الجزئية أنفع له وأيضاً حيث نظر والجزئية في تلك المسائل احتياطاً فليظن اليها هذا احتياطاً أيضاً فان الاحتياط بالدين أولى ولأن الكفر أقبح القبح فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولا نهم قالوا في حرمة بنته من الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزانى لما فيها من اشاعة الفاحشة فلم يثبت النفقة والارث لذلك وهذا لا يخفى النسبة الحقيقية لأن الحقائق لا مرد لها فمن ادعى أنه لا بد من النسبة الشرعية فعليه البيان (تمت) ذكر الاستروشى في سير أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلماً باسلام جده ولو أبوه ميتاً وأن هذه من المسائل التى ليس فيها الحجة كالاب لانه لو كان تابعاً له لكان تابعاً لجدته وهما كما أفيدى الى أن يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه السلام وفيه أيضاً الصغير يتبع لابي به أو أحدهما في الدين فان انعدم ما قلنا من البدقان عدمت فلدار ويستوى فيما قلنا أن يكون عاقلاً أو غير عاقل لانه قبل البلوغ يتبع لابي به في الدين ما لم يصف الاسلام اه فأفاد أن التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمنح من باب الجنائز وذكر أيضاً المحقق ابن أمير حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الصغير لغير الاسلام أنه لا فرق في الصغير بين أن يعقل أو لا وانه نص عليه في الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للإمام السرخسى قال بعد كلام مانصه وبهذا تبين خطأ من يقول من أصحابنا ان الذى يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لابي به فقد نص ههنا على أنه يصير مسلماً اه وذكر قبله أيضاً أن التبعية تنقطع ببلوغه عاقلاً اه أى فلو بلغ مجنوناً تبقى التبعية فقد تبين لك أن ما في القهستانى من أن المراد بالولد هنا الطفل الذى لا يعقل الاسلام خطأ كما سمعته من عبارة السرخسى وان أفتى به الشهاب الشلبى لمخالفته لما نص عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير

مطلب
الولد يتبع خيرا لابي دينا

ان ارتد امعا) بأن لم يعلم السابق
فيجعل صكاً لفرق (ثم أسلمنا)
كذلك استحلنا (وسدان أسلم
أحدهما قبل الآخر) ولا مهر قبل
الدخول لو المتأخرى ولو هو فنصفه
أو منعة (والولد يتبع خيرا لابي دينا)
ديننا ان اتحدت الدوا

ولما صرح به في هذه الكتب ولا تطلق المتن أيضا فافهم (قوله ولو حكا) أي سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كان يكون خبر الابوين مع الولد في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكا فقط كما مثل به الشارح واختر عن اختلافهما حقيقة وحكما بأن كان الاب في دارنا والصغيرة واليه أشار بقوله بخلاف العكس اه ح قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في الجرد أنه سمى (قوله والجوسى شتر من السكابي) قال في القهر أردف هذه الجملة لبيان أن أحد الابوين لو كان كائيا والاخر مجوسيا كان الولد كائيا نظرا له في الدنيا لا تقربا به من المسلمين بالأحكام من حل الذبيحة والمناكة وفي الآخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح يعني أن الأصل بقاؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والافأطفال المشركين في الجنة ووقف فيهم الامام كما تروى ولم يدخله في حيز الجملة الاولى تحاشيا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخير على السكابي بل الشتر ثابت فيه غير أن الجوسى شتر اه وعلى هذا فقولوه والولد يتبع خبر الابوين ديننا المراد به دين الاسلام فقط لئلا تتكرر الجملة الثانية فإنه ليس المراد منها مجتزئ بيان أن الجوسى شتر من السكابي اذ لا دخل له في بحثه بل المراد ببيان لازمه المقصود هنا وهو تبعية الولد لآخيهما شتر احتل منا حكمه وذبيحته وانما لم يكتف عنها بالجملة الاولى بأن يراد بالدين الاعم تحاشيا عن اطلاق الخيرية على غير دين الاسلام فافهم (قوله وسائر أهل الشرك) ممن لا دين له سماويا (قوله والنصراني شتر من اليهودي) كذا نقله في الجرد عن البرازية والبخارية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني أو عكسه تبع لليهودي لا النصراني اه أى وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام الجرد أنه الواقع لانه قال ان فائدة خفة العقوبة في الآخرة وكذا في الدنيا لما في أحمية الولو الجلية بـ كره الاكل من طعام الجوسى والنصراني لأن الجوسى يطبخ الخنزيرة والموقودة والمتردية والنصراني لا ذبيحة له وانما يأكل ذبيحة المسلم أو يخنق ولا بأس بطعام اليهودي لانه لا يأكل الا من ذبيحة اليهودي أو المسلم اه فعلم أن النصراني شتر من اليهودي في أحكام الدنيا أيضا اه كلام الجرد (قوله لانه لا ذبيحة له) أى لا يذبح بدليل قوله بل يخنق وليس المراد أنه لو ذبح لا تؤكل ذبيحته لما فاته لا تقدم أول كتاب السكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح (قوله أشد عذابا) لأن نزاع النصارى في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لتجدن أشد الناس عداوة الانية لا يردلان البحث في قوة الكفر وشدة لافي قوة العداوة وضعفها اه برازية (قوله كفر الخ) قال في الجرد هذا يقتضيه أنه لو قال السكابي خير من الجوسى بكفر مع أن هذه العبارة وقعت في المخطوط وغيره الآن يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خيرة لاحدى الملتين أى اليهودية والنصرانية على الاخرى في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف السكابي بالنسبة الى الجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام غير محذور أما أولا فلانه مخالف لما حذر من أن النصراني شتر من اليهودي في الدنيا والآخرة كما تقدم وأما ثانيا فلان علة الا كفاهى اثبات الخير لما قبح قطعاً لعدم خيرة احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم الا كفار وحينئذ فالقول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن السكابي خير من الجوسى لأن فيه اثبات الخيرية له مع أنه لا خير فيه قطعاً وان كان أقل شراً فالظاهر عدم الفرق بين العبارتين وان ما في المخطوط وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك ولعل وجهه أن لفظ خير قد يراد به ما هو أقل شراً كما يقال في المثل الرمذ خير من العمى وكقول الشاعر * ولكن قتل الحر خير من الاسر * ثم رأيت في آخر المصباح أن العلماء قد يقولون هذا أصح من هذا ومرارهم أنه أقل ضعفا ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه وهذا عين ما قلته والله الحمد وحينئذ فالقول بالا كفار مبنى على ارادة ثبوت الخيرية سواء استعمل أفعل التفضيل على بابيه أو اريد أصل الفعل كما في أى القريتين خير والقول بعدمه مبنى على ما قلنا والله أعلم (قوله لـ كن ورد في السنة الخ) يوهم أن هذا حديث وليس كذلك وعبرة البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ ووجه الاستدراك أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من اليهودية وبأن السكابي خير من الجوسى لأن فيه اثبات أسعية الجوس وخيرتهم على المعتزلة قال في البرازية أجيب عنه بأن المنهى عنه هو كونهم خيرا من كذا مطلقا لا كونهم أسعد حالا بمعنى أقل مكابرة وأدنى اثباتا

ولو حكا بأن كان الصغير في دارنا والاب نعمة بخلاف العكس (والجوسى ومثله) كوثى وسائر أهل الشرك (شتر من السكابي) والنصراني شتر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق كجوسى وفي الآخرة أشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر لاثباته الخير لما قبح بالقطعي لكن ورد في السنة أن الجوس أسعد حالة من المعتزلة لاثبات الجوس خالقين فقط

لشركه اذ يجوز ان يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الخصال بمعنى الوصف كذا قيل ولا يتم اهـ أى لا يتم هذا الجواب لانه اذا صرح تأويل هذا بما ذكره صرح تأويل ذلك بجملة ويكون أسعد مسندا الى الخصال لانه فاعل معنى أو كون الخصال بمعنى الوصف لا يفيد قال في النهر لکن مقتضى ما مر عن جامع القصولين القول بالكفر في صورتين وهو الموافق للتعليل الاول وكأنه الذى عليه المعقول اهـ وفيه أن ما مر عن الفصولين مع تعليله هو محل النزاع فالجواب أن في المسألة قولين وأن الذى عليه المعقول الجواز لما سمعت من وقوعه في كلامهم (قوله خالفين) هما النور المسمى بزادان والظلمة المسماة اهر من ح (قوله خالفنا عدله) أى حيث قالوا ان الحيوان يخلق أفعاله الاختيارية ح قلت وتنهض أهل الاوهاء فيه كلام والمعتمد خلافه كما سيأتى بسطه ان شاء الله تعالى في البعثة (قوله بانث) أى ان تجبست الأم أيضا ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الایسام والاحسن ابقاء المتن على حاله وأما أن الشارح زاد ألفا في قول المتن أبو صغيرة فصار أبوا بلفظ التنبيه فأسقطها النساخ فلترجع النسخ وذكر ط عن الهندية أن مثل الصغيرة ما اذا بلغت معتوهة لبقائها تابعة للأبوين في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بلامهر) أى ان لم يدخل بها ح (قوله مثلا) راجع الى قوله ماتت أى ان الموت غير قيد أو الى قوله نصرانية أى أو يهودية (قوله وكذا عكسه) بان تجبست أمها بعد ان مات أبوها نصرانيا ح (قوله لتناهى التبعية) أى انتهاء تبعية الولد للأبوين (قوله بموت أحدهما ذميا الخ) أى اذا مات أحد الكافرين ذميا أو مسلما ثم تجسس الباقي منه لا يتبعه الولد وكذا لو مات أحدهما مرتدا لان حكم المرتد الجبر على الاسلام فله حكم المسلم حتى ان كسب اسلامه يرثه وارثه المسلم فهو أقرب الى الاسلام من الكافي وغيره قال في البحر ولو مات أحد الأبوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الآخر ولحقها بدار الحرب لم تبين وبطلت لان التبعية حتمت تنهاى بالموت مسلما وكذا بالموت مرتدا لان احكام الاسلام قائمة (قوله فلم تطل) أى التبعية بكفر الآخر قال ط والاولى أن يقول بتجسس الآخر لانه كل أولاد كافر اغاية الامرانه انتقل الى ساحة من الكفر شر من التقي كان عليها فبق أن يقال أن التبعية انما تنهاى وانقطعت عن بقى من الوالدين بتجسس لا بموت أحدهما لانه لو أسلم من بقى تبعته ابنته اهـ والجواب أن المراد انقطاع التبعية عن الباقي منهما اذا انتقل الى حاله دون التي كان عليها لما تقرّر أن الولد انما يتبع خير الأبوين ديناً أو أخفهما شرّاً فالمراد بالتبعية المتناهية هذه فافهم (قوله لم تبين) لان الفت مسلمة تبعها لهما وتبعها للدار بجر (قوله ما لم يلقها) أى بالفت فلن يلحقها بدار الحرب بانث لانقطاع حكم الدار بجر أى بانث من زوجها لتباین الدارين ولانها صارت مرتدة تبعها لهما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعتبر عن نفسها حيث لا تبين وان لحاقها بالادارت بتبنيها فحينئذ تبين عندهما خلافاً لابي يوسف اهـ فتأمل مع ما قدمنا من ان التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بلحاظها بما بالبت لانه اذا لحقا ورتكها فانها لا تبين كما قدمناه عن شرح التحرير قال في النهر في الفرق بين ما لو تجسسا أو ارتدتا تأمل فتدبر اهـ قلت الفرق ظاهر وهو أن البنت بارتداد أبيها المسلم تبقى مسلمة تبعها لهما والدار لان المرتد مسلم حكم الجبره على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها ما لم يلحقها بالتباین وانقطاع ولاية الجبر بخلاف تجسس أبويها النصرانية لانها تبعهما في التجسس لعدم جبرهما على العود الى النصرانية فصار كارتداد المسلم مع لحاقهما ولا يمكن تبعيتهما للدار مع بقاء تبعية الأبوين فلذا بانث من زوجها فتدبر (قوله لم تبين مطلقاً) أى سواء لحقا بها أو لا لانها مسلمة أصالة لا تبعاً وكذلك الصبية العاقلة أسلمت ثم جنت لانها صارت أصلا في الاسلام بجر عن المحيط (قوله فتجسسا) أى المسلم وزوجته النصرانية معا وقوله أو تنصرا صوابه أو تهودا لان موضوع المسألة أن الزوجة نصرانية قال في التهرقيد بالردة لان المسلم لو كان تحتها نصفاً لكانت فتهودا وقعت الفرقة بينهما اتفقا واختلف الشيخان فيما لو تجسسا قال أبو يوسف تقع وقال محمد لا تقع لأبي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تفرق صارت كردة الزوج وحده وفرق محمد بأن الجوسية لا تنقل للمسلم فأحداها ككالاته اهـ أى فكأنهما ارتدتا معا ثم الذى في البحر عن المحيط تأخير تعليل أبي يوسف وظاهره اعتماده وهو ظاهر قوله في الفتق أيضاً تقع الفرقة عند أبي يوسف سلا فالحمد فلذا جزم به الشارح

وهو لا خالفا لعدله برأية
ونهر (ولو تجسس أبو صغيرة
نصرانية تحت مسلم) بانث بلامهر
أولو كان (فدعوات الام نصرانية)
مثلا وكذا عكسه (لم تبين) لتناهى
التبعية بموت أحدهما ذميا أو
مسلما أو مرتدا فلم تطل بكفر
الآخر وفي المحيط لو ارتد لم تبين
ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم
جنت فارتدت لم تبين مطلقاً مسلم
تحت نصرانية فتجسسا أو تنصرا
بانث (ولا) يهلح (أن) يتكلم
جرتد أو مرتدة أسداً من الناس

(قوله مطلقا) أي مسلما أو كافرا أو مرتدا أو هونا كيد لما فهم من التكرار في النوح (قوله وخيره محمد) أي خير محمد هذا الذي أسلم في اختيار الأربع مطلقا أي أربع نسوة أي أربع كانت وخيره أيضا في اختيار أي الأختين شاء والبنات أي يختار البنات في هذه الصورة لا الأم أو يتركها جميعا لأنه روي أن غيلان الديلي أسلم وتحتة عشر نسوة أسلمن معه فخير النبي صلى الله عليه وسلم فاختار أربعاً منهن وكذا فيروز الديلي أسلم وتحتة أختان فخير فاختار أحدهما وإنما يختار البنات لأن نكاحها يمنع في نكاح الأم من نكاح الأم وأما هذه الأنكحة فاسدة لكن لا تعترض لهم لأننا أمرنا بتركهم وما يدينون فإذا أسلوا يجب التعرض وتخير غيلان وفيروز كان في التزوج بعد الفرقه ح عن المنع وقوله في التزوج بعد الفرقه أي التزوج بعقد جديد وما ذكره في نكاح البنات إنما هو إذا لم يدخل بواحدة منهما فإن دخل بأحدهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لأن الدخول محرم سواء كان بالأم أو البنات وإن دخل بالثانية فقط فإن كانت الأم باطل فنكاحها جميعا اتفاقا لأن نكاح البنات يحرم الأم والدخول بالأم يحرم البنات وإن كانت البنت فكذلك عندهما إلا أن له تزوج البنات دون الأم وعند محمد نكاح البنت هو الجائز وقد دخل بها وهي امرأة ونكاح الأم باطل كذا في البدائع (قوله بلغت المسئلة) سماها مسألة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعاً للابوين ولذا قيل سماها محمد مرتدة وقوله بانث أي من زوجها لانها لم يبق لها دين الابوين لزوال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافرة لأملة لها كذا في شرح التلخيص (قوله وتعامه في الكافي) حيث قال مسلم تزوج صغيرة نصرانية ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لا تعقل ديناً من الأديان ولا تصفه وهي غير معتوقة فإنها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسئلة إذا بلغت عاقله وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوقة بانث من زوجها كذا في الخط ولا مهر لها قبل الدخول وبعد يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فإن قالت نعم حكم بالاسلام وإن قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا أمه بانث ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وإن وصفت الجوسية بانث عندها خلافاً لابي يوسف وهي مسألة ارتداد الصبي اه ط وقوله ولو عقلت الاسلام أي قبل البلوغ محترمة بقوله بلغت وإنما لم تبين لأنها مسألة تبعاً للابوين يها قبل البلوغ كما في شرح التلخيص وبه استدلل على نفي وجوب أداء الايمان على الصبي وتعامه في أول الفصل الثاني من شرح التحرير وفي سائر أحكام الصغار أن قوله يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الايمان وكذلك إذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى اه وقدمنا في الجناز مثله عن الفتح والله أعلم

(باب القسم) *

(قوله القسمة) في المغرب القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء فقرة بينهم وعين انصباهم ومنه القسم بين النساء اه أي لأنه يقسم بينهن البيوت ونحوها وفي الصباح قسمة سماً من باب ضرب والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع اقسام مثل حل واحمال واقسموا المال بينهم والاسم القسمة وأطلقت على النصيب أيضاً وجمعها قسم مثل سدره وسدر ويجب القسم بين النساء اه فعلم أن القسم هنا مصدر على أصله ويصح أن يراد به القسمة أي الاقسام أو النصيب تأمل (قوله وظاهر الآية أنه فرض) فان قوله تعالى فان خفت ألا تعدلوا فواحدة أمر بالاقصار على الواحدة عند خوف الجور فيحتمل أنه للجور فيعلم ايجاب العدل عند تعدد هـ كما قاله في الفتح أولاً للتدب ويعلم ايجاب العدل من حيث أنه إنما يخاف على ترك الواجب كما في البدائع وعلى كل فقد ذات الآية على ايجابه تأمل (قوله أي أن لا يجوز) أشار به الى التخلص عما اعترض به على الهداية حيث قال وإذا كان للرجل امرأتان سرتان فعليه أن يعدل بينهما فإنه يفهم أنه لا يجب بين الحرة والامة وأجاب في الفتح بأن معنى العدل هنا التسوية لا ضد الجور فإذا كانتا حرتين أو أميتين فعليه التسوية بينهما وإن كانتا حرة وأمة فلا يعدل بينهما أي لا يسوى

مطلقاً (أسلم) الكافر

(وتحتة خمس نسوة فصاعداً)

أو أختان أو أم وبنتها بطل نكاحهن

أن تزوجهن بعقد واحد فإن رتب

فالأخر باطل وخيره محمد

والشافعي عملاً بحديث فيروز

فلنا كان تخيره في التزوج بعد

الفرقة (بلغت المسئلة المذكورة

ولم تصف الاسلام بانث) ولا مهر

قبل الدخول ويذبح أن يذكر الله

تعالى بجميع صفاته عندها

وتنقر بذلك وتعامه في الكافي

(باب القسم) *

بفتح القاف القسمة وبالكسر

النصيب (يجب) وظاهر الآية

أنه فرض نهر (أن يعدل) أي

أن لا يجوز (فيه) أي في القسم

بل يعدل بمعنى لا يجوز وهو أن يقسم الحرة ضعف الامة فالإمام نشأ من اشتراك اللفظ اهـ ولما كان المقيّد
المصنف هنا بحجة ولا غيرها ناسب أن يفسر كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية
وخصها فيشمل التسوية بين الحرتين أو الامتين وعدمها بين الحرة والامة وكذا في النفقة لعدم لزوم التسوية
فيها مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في البيتونة) الاولى حذف قوله بالتسوية لأنها لا تجب بين الحرة والامة
كما علمت بل يجب عدمها وقد يجاب بان المراد التسوية اثباتا ونفيًا أي يجب أن لا يجوز بآثباتها بين الحرة والامة
ونفيها بين الحرتين وبين الامتين ولم يذكر الإقامة في النهار لأنها تجب في الجملة بلا تقدير كما سيأتي (قوله وفي
الملبوس والمأكل) أي والسكنى ولو عبر بالنفقة لشمل الكل ثم إن هذا معطوف على قوله فيه وضيمه
للقسم المراد به البيتونة فقط بقرينة العطف وقد علمت أن العدل في كلامه بمعنى عدم الجور لا بمعنى التسوية
فإنها لا تلزم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحرتين والامتين في المأكل
والمشروب والملبوس والسكنى والبيتونة وهكذا ذكر الوالوي ولحقه أنه على قول من اعتبر حال الرجل وحده
في النفقة وأما على القول المفتي به من اعتبار حالهما فلا فإن احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم
التسوية بينهما مطلقا في النفقة اهـ وبه ظهروا لا حاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله ما في المتن مبنيا
على اعتبار حاله (قوله والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيتونة لأن الصحة أي المعاشرة
والمؤانسة ثمرة البيتونة ففي الحاشية وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتونة
عندهما للصحة والمؤانسة لا نفيا لملكه وهو الحب والجماع (قوله لا في الجماعة) لأنها تنبئ على النشاط
ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم أن تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وان تركه مع الداعية اليه لكن
داعيته الى الضرر أقوى فهو مما يدخل تحت قدره فتح وكأنه مذهب الغير ولذا لم يذكره في البحر والنهر تأمل
(قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة ح أما المحبة فهي ميل القلب وهو لا يملك قال في الفتح والمستحب
أن يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد ليصنعن عن
الاستمتاع للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شيء لانه تعالى قال فان ختم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت
أيمانكم فأفاد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط حقها بجمعة) قال في الفتح وعلم أن ترك جماعها
مطلقا لا يحل له صرح أصحابنا بان جماعها أحيانا واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الوطأة
الاولى ولم يقدروا فيه مدة ويجب أن لا يبلغ به مدة الايلاء الا برضاها وطيّب نفسها به اهـ قال في النهر في هذا
الكلام تصرّح بان الجماع بعد المزة حقه لاحقها اهـ قال فيه نظر بل هو حقه وحققها أيضا لما علمت من
انه واجب ديانة قال في البحر وحيث علم أن الوطئ لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البدائع لها
أن تطالبه بالوطئ لأن حله لها حقها كما أن حلها له حقه وإذا طال به يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرة والزيادة
تجب ديانة لا في الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم تجب عليه في الحكم اهـ وبه علم أنه كان على
الشارح أن يقول ويسقط حقها بجمعة أي لا يملكه لأنه لو لم يصحبها مرة بوجله القاضى سنة ثم يفسخ العقد أم لو
أصابها مرة واحدة لم يعترض له لانه علم أنه غير عتق وقت العقد بل يأمره بالزيادة أحيانا لوجوبها عليه الا عذر
مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسيأتي في باب الظهار ان على القاضى الزام المظاهر بالكثير دفع الضرر
عنها بحبس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق وهذا بما يؤيد القول المار بأنه تجب الزيادة عليه في الحكم فتأمل
(قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تنبذ عن الفحش التعبير بقوله ويجب أن لا يبلغ الخ وظاهره انه منقول لكن ذكر
قبله في مقدار الدور انه لا ينافي أن يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كما سيذكره
الشارح فالظاهر ان ما هنا مبني على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر فيفيد أن المراد ايلاء الحرة
ويؤيد ذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

بالتسوية في البيتونة (وفي
الملبوس والمأكل) والصحة
(لا في الجماعة) كما المحبة
بل يستحب ويسقط حقها بجمعة
ويجب ديانة أحيانا ولا يبلغ مدة
الايلاء الا برضاها ويؤمر المتعبد
بصحتها أحيانا وقد روى الطحاوي
يوم وليه من كل اربع حرة

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لخرج من هذا السرير جوائبه

فسال عنها فاذا زوجها في الجهاد فسأل بته حفصة كم تصبر المرأة عن الرجل فقالت أربعة أشهر فامرأه
الاجناد أن لا يتخلف المتزوج عن أهله أكثر منها ولو لم يكن في هذه المدة زيادة مضارة بها لما شرع الله
تعالى الفراق بالايلاء فيها (قوله ويؤمر المتعبد الخ) في الفتح فأما ما ذكره من امرأة واحدة فتشاغل

عنها بالعبادة أو السراري اختار الطحاوي رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها يوماً وليلة من كل أربع ليال
وباقية لاله لأن يسقط حتمها في الثلاث بتزويج ثلاث حرائر وإن كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل
سبع وظاهر المذهب أن لا يتعين مقدار لأن القسم معنى نسبي وإيجابه طلب إيجابه وهو توقف على وجود
المنتسبين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر أن يبيت معها ويصحبها أحياناً من غير نفقة اهـ ونقل في النهر عن
البدائع أن ما رواه الحسن هو قول الامام أولاً ثم رجع عنه وأنه ليس بشيء (قوله وسبع لامة) لأن لاله أن
يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم (قوله نهر بحثنا) حيث قال ومقتضى النظر أنه
لا يجوز له أن يزيد على قدر طاقتها ما يتعين المقدار فلم أقف عليه لاعتنا نعم في كتب المالكية خلاف فقيل
ينقض عليه ما بأربع في الليل وأربع في النهار وقيل بأربع فيهما وعن ابن مالك عشر مرات فيهما وفي دقائقي
ابن فرحون بأربع عشرة مرة وعندى أن الرأي فيه للقاضي فيقتضي بما يغلب على ظنه أنها تطيقه اهـ قال
الحوي عتبه وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بما يجنبها لانه لا يعلم الا منها وهذا
طبق القواعد وأما كونه منوطاً بظن القاضي فهو أن لم يكن صحيحاً فبعيد هذا وقد صرح ابن مجد أن
في تأسيس النظر وغيره أنه إذا لم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا يرجع الى مذهب مالك وأقول لم أر
حكم ما لو تضررت من عظم الله بغلط أو طول وهي واقعة الفتوى اهـ أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور
ولم أر من ذكره غيره نعم ذكر في الدر المنقي في باب الرجعة عن القهستاني عن ديباجة المصنف أن بعض
أصحابنا مال الى أقواله ضرورة هذا وقد صرحوا عندنا بأن الزوجة إذا كانت صغيرة لا تطيق الوطئ لا تسلم
الى الزوج حتى تطيقه والصحيح أنه غير مقدّر بالسن بل يفوض الى القاضي بالنظر اليها من سن أو هزال وقد منّا
عن التاترخانية أن البالغة إذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج أيضاً فقوله لا تحتمل يشعل ما لو كان
لضعفها أو هزالها أو لكبر آلتها وفي الاشياء من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطئ زوجته مع
بقاء النكاح قال وفيما إذا كانت لا تحتمل له لصغرها أو مرض أو عتبه اهـ وربما ينههم من سنه عظم آلتها
وحرر الشربلاني في شرحه على الوهانية أنه لو جامع زوجته فماتت أو صارت مفضاة فإن كانت صغيرة
أو مكروهة أو لا تطيق تلزمه الدية اتفنا فافعل من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها بما يؤدى الى اضرارها فيقتصر
على ما تطيق منه عددان نظر القاضي أو اخبار النساء وإن لم يعلم بذلك فبقولها وكذا في غلط الآلة ويؤمر
في طولها بادخال قدر ما تطيقه منها أو بقدر آلة رجل معتدل الخلقة والله تعالى أعلم (قوله بلافق الخ)
لانه حيث علم أن وجوب القسم انما هو للصحة والموانسة دون الجماعة فلا فرق بين زوج وزوج بحر
(قوله ومريض) قال في البحر ولم أركيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى
والظاهر أن المراد أنه إذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريضاً اهـ ولا يخفى أنه إذا كان
الاختيار في مقدار الدور اليه حال صحته ففي مرضه أولى فإذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها
نهر قلت وهذا إذا أراد أن يجعل مدة أقامته دوراً حتى لا يثني ما يأتي من أنه لو أقام عند احدهما شهر اهدر
ما مضى (قوله وصبي دخل بامرأته) الذي في البحر وغيره بامرأته بالتثنية قال في البحر لأن وجوبه لحق
النساء وحقوق العبادات توجه على الصبيان عند تقرر السبب وفي القمع وقال مالك ويدور على الصبي به على
نسائه وظاهره أنه لم يطلع على شيء عندنا وينبغي أن يأنم الولي إذا لم يأمره بذلك ولم يدر به اهـ قال الخبر الرملي
وقيد في الحاشية الصبي بالمرأته فلا قسم على غيره وليس بقيد بل المميز الممكن وطوره كذلك اهـ (قوله
وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله بحر بحثنا) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في البحر
وفي المحيط وإن لم يدخل الصغير بها فلا فائدة في كونه معها اهـ وظاهره أن القسم على البالغ لغير المدخول بها
لأن في كونه معها فائدة ولذا انما قيدوا بالدخول في امرأة الصبي اهـ قلت يظهر لي أن دخول الصبي غير قيد
وانما المراد به الذي بلغ سن الدخول وحصول الصحبة والاستئناس به ولذا لم يقيد في الحاشية بالدخول بل
قال والمرأته وبالغ في القسم سواء فقوله في المحيط وإن لم يدخل أي لم يبلغ هذا السن بشرطه قوله فلا فائدة
في كونه معها اذ لا شك أن لها فائدة في كونه المراهق معها من الاستئناس به والعشرة معه زيادة على
ما إذا كانت وحدها وحينئذ فلا فرق بين المراهق والبالغ في وجوب القسم كما هو صريح عبارة الحاشية وهو

وسبع لامة ولو تضررت من كثرة
جماعه لم تجز الزيادة على قدر
طاقتها والرأي في تعيين المقدار
للقاضي بما يظن طاقتها نهر بحثنا
(بلا فرق بين غل وخصي وعين
ومحبوب ومريض وصبي)
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر
بحثنا وأقره المصنف ومريضة
وصحيحة (وحائض وذات نفاس

شامل لما بعد الدخول وقبله لأن سبب وجوبه عقد النكاح كافي البدائع فإذا وجب عليه نفقة قبل الدخول وجب عليه القسم في البتة معهما ما لم ترض بالاقامة في بيت أهلها لاصلاح شأنها والافه وظالم لها (قوله ومجنونة لا تخاف) بضم التاء أي لا يخاف منها الزوج بأن كانت لا تضرب ولا تؤذي لأنها حينئذ تجب عليه نفقتها وسكناها والافه في حكم الماشرة (قوله يمكن وطؤها) عبر عنها في الخيانة وغيرها بالمراقة قال الخليل الرمي في حاشية المنع بخلاف ما لا يمكن وطؤها فإنه لا حق لها فاعلم ذلك ولا تغتر بها في كثير من نسخ المنع لا يمكن وطؤها فإنه خطأ اه (قوله ومحرمة) أي بجح أو عمرة أو غيرها ط (قوله ومظاهر) بفتح الهاء وقوله ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منونة من الإيلاء وقوله منها تنازع كل من مظاهر ومولى ح (قوله ومقابلاتهن) أي مقابل ما ذكر من قوله وسائض الخ ط (قوله رجعية) منصوب على أنه صفة لمفعول مطلق محذوف أي وكذا مطلقه طلقه رجعية ح (تبيينه) قال في النهرو لم أرهم المنكوسة إذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدين لا قدرة لها على وفائه والناشزة والمسطور في كتب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندى أنه يجب للموطوءة بشبهة أخذ من قولهم أنه جرد الإيئاس ودفع الوحشة وفي المحبوسة ترد وأما الناشزة فلا ينبغي التردد في سقوطه لها لأنها بحجر وجهها رزيت باسقاط حقها اه واعترضه الجوى بأن الموطوءة بشبهة لا تنفقه لها عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في البتة والتفقة والسكنى اه زاد بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام لأنها معدة للغير ويحرم عليه مسها وتقبيلها فلا يجب لها وكذا المحبوسة لأن في وجوبه عليه ضرر رايه بدخوله الحبس قوله ولو أقام عند واحدة شهرا أي قبل الخصومة أو بعدها خائفة (قوله في غير سفر) أما إذا سافر بأحداهما ليس للآخرى أن تطلب منه أن يسكن عندها مثل التي سافرها ط عن الهندية (قوله وهدر ماضى) فليس لها أن تطلب أن يقبض عندها مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء إذا طلبت لأنه حتى آدمى وله قدرة على إيفائه ففتح وأبواب في النهر بما ذكره الشارح من التعليل قال الرضى ولأنه لا يزيد على النفقة وهي تسقط بالمنى (قوله لأن القسمة تكون بعد الطلب) على لقوله وهدر ماضى وقد مناعن البدائع أن سبب وجوب القسم عقد النكاح ولهذا يأتى بتركه قبل الطلب وهذا يؤيد بحث القبح وقد يجب أن المعنى أن الإجماع على القسمة من القاضي يكون بعد الطلب والالزام أهلها لو طالبت بها ثم جازى لزمه القضاء وهو يخاف لما دمتاه عن الخيانة من قوله قبل الخصومة أو بعدها وكذا تعليل المسألة في البرازية وغيرها بأن القسم لا يصير دينا في الذمة فإنه يشمل ما بعد الطلب (قوله بعد نهي القاضي) أفاد أنه لا يعزى بالمرأة الأولى وبه صرح في البحر ط (قوله عزير غير حبس) بل يوجهه عقوبة ويأمره بالعدل لأنه أساء الأدب وأرتكب ما هو محرم عليه وهو الجور ومعراج وهذا مستثنى من قولهم أن للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على قريه (قوله لتقويته الحق) الضمير للحبس ح ويؤيده قول الجوهرة لأنه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لأنه يفوت بمعنى الزمان اه أي لما تقرر أن القسم للصحة والمؤانسة ولا شلته في مدة الحبس بقوتها ذلك وكذلك علو العدم الحبس بالامتناع من الانتفاء على قريه فافهم (قوله فحينئذ يقضى القاضي بقدره) أي لقي خاسمت ومفهومه أنه لو لم يقل ذلك بسقط ما مضى مع أن هذا بعد الخصامة والطلب لما علمت من أن القسم لا يصير دينا وأطلق القدر مع أن فيه كلاما يأتي (قوله والبكر الخ) نص على الأولين لأن فيهما خلاف الأئمة الثلاثة وعلى الأخيرة لدفع ما يوههم من عدم مساواة الكفاية للمسئلة بسبب ارتفاعها عليها بالاسلام أفاده في النهر ولعله لم يقتصر على قوله والجديدة والتقديمه ليشمل ما لو كانت البكر والنبى جديتين بأن تزوجهما معا تأمل (قوله لا طلاق الآية) أي قوله تعالى وإن تستطعوا أن تعدلوا في الحجة فلا تعدلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشروهم بالمعروف وغايته القسم وقوله تعالى فإن خفتم أن لا تعدلوا ولا طلاق أحاديث النبى ولأن القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روى من نحو للبكر سبع والنبى ثلاث فيجعل أن المراد التفضيل في البداءة دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كافي البحر وفي شرح درر البحار أن الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعاً بينهما وبين

ومجنونة لا تخاف وورقاء وقرنا) وصغيرة يمكن وطؤها ومحرمة ومظاهر ومولى منها ومقابلاتهن وكذا مطلقه رجعية إن قصد رجعتها والا لا بحر (ولو أقام عند واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصته الأخرى) في ذلك (يؤمر بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وإن أم به) لأن القسمة تكون بعد الطلب (وإن عاد إلى الجور بعد نهي القاضي أياه عود) بغير حبس جوهره لتقويته الحق وهذا إذا لم يقل انما فعلت ذلك لأن خيار الدورى فحينئذ يقضى القاضي بقدره نهر مجتأ (والبكر والنبى والجديدة والقديمة والمسئلة والكفاية سواء) لا طلاق الآية

ماروننا (قوله وللأمة الخ) أي إذا كان له زوجتان أمة وحرّة فلا ملة الحنف وهذا إذا بواها
 المسد منزلا ولم أر من ذكره وكأنه لظهوره (قوله أما النفقة) هي الأكل والشرب واللبس والسكن
 (قوله فجبالهما) أي أن كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة الاغنياء أو فقيرين فنفقة الفقراء
 أو مختلفين فالوسط وهذا هو المفق به كما مر وقد منّا أن كلام المصنف والشارح محمول عليه فافهم (قوله
 ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا يتيسر الا بمحملين معه وفي الزامه ذلك من الضرر مما لا يتخفى نهر ولأنه قد ينق
 باحداهما في السفر وبالأخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الامتعة أو لطوف الفتنة أو يمنع من سفر احداهما
 تكره - منها قعنين من يخاف محبتها في السفر للسفر لغروج قرعتها الزام للضرر الشديد وهو مندفع بالنسبة
 للخرج ففتح وانظر ما لو سافر من هل يقسم (قوله والقرعة أحب) وقال الشافعي مستحقة لما رواه الجماعة
 من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفر القرع بين نسائه فن خرج سهمها خرج بها معه قلنا كان استحبابا
 لطيب قلوبهن لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وقامه
 في الفتح والبحر وهذا مع قوله قد قعنين من يخاف محبتها الخ صريح في أن من خرجت قرعتها الا يلزمه السفر بها
 (قوله صح) ثعل مالم لو كان بشرط رشوة منه أو منها وان بطل الشرط كما أوضحه في الفتح خلافا لما يحشه
 الباقى لأنه اعتباط عن حق لم يجب ولذا لم يسقط حقه ولا يقال أنه مثل اخذ العوض في النزول عن
 الوظائف لأن من أجاز به بناء على العرف ولا عرف هنا قد برهن ذكر بعض الشافعية أنه يستنبط من هذه المسألة
 ومن خلع الاجنبى على مال جواز النزول عن الوظائف بالدرهم وأنه افق به شيخ الاسلام ذكرها من الشافعية
 والشيخ نور الدين الدمي من المالكية والشيخي من الحنابلة قلت واضطرب فيه رأى المتأخرين من الحنفية
 وافق الخبير الرملى بعدمه وسيأتى تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الوقف (قوله لأنه) أي حقهما وهو
 القسم ما وجب) أي لم يجب بعد فاسقط أي فلم يسقط باستقاطها (قوله وفي البحر بحثنا) حيث
 قال ولعل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التمهيل لأن هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له
 أو لصاحبها فله أن يجعل حصه الواهبة لمن شاء (قوله ونازعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له
 فيما اذا وهبت لصاحبها ممنوع في البدائع في توجيه المسألة بأنه حو يثبت لها فلها أن تستوفي ولها أن تترك
 اه ح أقول وقد نقل المحقق ابن الهمام ما ذكره الشافعية واقتره غيرانه قال وقترعوا اذا كانت لبلبة
 الواهبة تلي لبلبة الموهوبة قسم لها لبلتين متواليتين وان كانت لاتبها فلهل لبلتين متواليتين على قول
 للشافعية والحنابلة والظاهر عندى أن ليس له ذلك الا برضى التي تليها في النوبة لأنها قد تضرر بذلك اه
 فما استظهره المحقق يقتضى ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لم يكن الخ) قال في الفتح لانعلم خلافا في أن
 العدل الواجب في البيوت والتأنيس في اليوم والليلة وليس المراد أن يضبط زمان النهار بقدر ما عاشر فيه
 احداهما بعاشرا الاخرى بل ذلك في البيوتة وأما التنازع في الجلة اه يعنى لو مكثت واحدة اكثر النهار
 كفاء أن يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل نهر (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها) أي ولو نهارا ط
 (قوله يعنى اذا لم يكن الخ) هذا التقيد اصحاب النهر بحثا وهو ظاهر واطلقه في الشرب لبلالية ط (قوله
 ولو مرض هو في بيته) هذا اذا كان له بيت ليس فيه واحدة منهن والا فان لم يقدر على التحول الى بيت
 الاخرى يقيم بعد الصحة عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريض كما قدمناه عن البحر (قوله ولا يقيم
 عند احدهما كثيرا الخ) لم يبين مالوا أقام اكثر من ثلاثة أيام هل يهدر الزائد أو يقيم عند الاخرى بقدر
 ما أقام عند الاولى ثم يتقسم بينهما ثلاثة وثلاثة أو يوما ويوما والظاهر الثاني لأن هدر ما مضى فيما اذا أقام عند
 احدهما لا على سبيل القسم كما تقدم وهنا في الإقامة على سبيل القسم فلا يهدر شي ويؤيده ما في الحاشية من
 انه لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الاولى كذلك اه لمكن ظاهره ان له أن يجعل الدور
 مستقر ثلاثة أو سبعة وهذا يخالف لما ذكره المصنف ويؤيده ما قدمناه عن شرح دور البحار في التوفيق بين
 الادلة أن الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث تأخرا عن هذا نقل القهستاني عن الحاشية
 والسراجة وغيرهما ان له أن يقيم عند امرأته ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه والذي في الحاشية
 هو ما ذكرناه وفي كافي الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة وان شاء أن يجعل لكل واحدة

(والأمة والمكاتب وأما الولد

والمدبرة) والمبعدة (نصف ما

للحرّة) أي من البيوتة والسكنى

معها أما النفقة فجبالهما (ولا قسم

في السفر) دفعه للخرج (فله السفر

بمن شاء ميس والقرعة أحب)

تطبيعا لقلوبهن (ولو تركت

قسمها) بالسكر أي نوبتها

(لضررتها) صحيح (لها الرجوع في ذلك)

في المستقبل لأنه ما وجب لها

سقط ولو جعلته لمعينة حل له جعله

لغيرها ذكر الشافعي لا وفي

البحر بحثنا ندم ونارعه في النهر

(ويقيم عند كل واحدة منهن

يوما وليلة) لكن انما تلزمه

التسوية في السبل حتى لوجاه

للاولى بعد الغروب وللثانية بعد

العشاء فقد ترك القسم ولا

يجامعها في غير نوبتها وكذا

لا يدخل عليها الا لعيادتها ولو

اشتد في الجوهره لا بأس أن

يقيم عندها حتى تشفى أو تموت

اتمهي يعنى اذا لم يكن عندها

من يؤنسها ولو مرض هو في بيته

دعا كلا في نوبتها لأنه لو كان

معيها وأراد ذلك ينبغى أن

يقبل منه نهر (وان شاء ثلاثا)

أي ثلاثة أيام ولياليها (ولا يقيم عند

احدهما كثيرا الا باذن الاخرى)

خلاصة

منهما ثلاثة أيام فعل وروى عن الأشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تمسك حين
دخل بها ان شئت سبعة لك وسبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث أن له التيسيع بل في غاية البيان ان شاء
ثالث لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد في الخانية) يوهم ان عبارة الخانية صريحة
في الحصر كعبارة الخلاصة وليس كذلك فان الذي فيها عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما
وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها والرأى في البداية اليه اه فالظاهر ان هذا بيان للافضل لاني الزيادة بقريضة
عبارة المارة تأمل (قوله وقيد في الفتح) أي قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا
الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور سنة سنة ما يظن اطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق له
مقدار مدة الايلاء وهو أربعة اشهر واذا كان وجوبه للتأنس ورفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القرية
وأطن ان اكثر من جمعة مضارة إلا أن يرضى اه فقوله وأطن الخ اضرب ابطالي عن مدة الايلاء فيناسب
أن تكون أو في قول الشارح أو جمعة بمعنى بل كافي قول الشاعر كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ح (قوله
وعنه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئنة بمجيء
نوبتها (قوله ونظرفيه في النهر) حيث قال في نفي المضارة مطلقا نظرا لا يخفى اه قلت وأيضا فان
الاطمئنان بمجيء النوبة منتف مع طول المدة كسنة مثلا لاحتمال موته أو موتها مع ما فيه من نفوت
المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر بجنهما) أي صاحب الفتح والبحر كافي
الفتح ح (قوله من التقييد بالثلاثة أيام) قد علمت ما ينافي هذا التقييد (قوله وهو حسن) كذا قاله
في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامريه منه يكون واجبا عليها كأمير السلطان الرعية به
ط (قوله ومن اكل ما يتأذى به) أي برائحته كدوم وبصل ويؤخذ منه انه لو تأذى من رائحة الدخان
المشهور له منعها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره في الفتح جينا أخذنا مما قبله (قوله وتعامه فيما
علقته على الملتقى) وعبارة عن الخانية معزاة للمتقى لو كان له امرأة وسراري امر يوم وليلة من كل أربع
عندها وفي البواقي عنده من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث نسوة امر يوم وليلة عند كل منهن وبقية في يوم
وليلة عند من شاء من السراري ولوله أربعة أقام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراري الاوقفة المألوفة
ويكره للرجل أن يبطأ امرأته وعندها صبي يعقل أو أوعى أو نحرته أو أمته أو أمته اه ثم قال ولا يجمع بين
انضراجه الا بالرضى ولو قالت لا أسكن مع أمتك ليس لها ذلك ولو أقام عند الامة يوما فاعتقت بغير عند الحرة
يوما وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة يوما فاعتقت زوجته الامة يتحول الى المعتقة ولا يكمل للحرة
يومين تنزىل للعربة انتهاء منزلتها ابتداء كافي المعراج أقول وما نقله أولا عن المتقى مبنى على رواية الحسن
المرجوع عنها كما تقدم من ان للحرة يوما وليلة من كل أربع كذا خطرت لي ثم رأيت الشرنبلالي صرح به
في رسالته بتجديد المسرات بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من به على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل
له زوجتان وجوار يقسم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ماشاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم لهما أجاب بالجواز
أخذ من قول ابن الهمام الا لازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الاخرى كذلك لانه يجب أن يبيت عند
كل واحدة منهما دائما فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالي وانقر دلم ينع من ذلك اه يعني بعد تمام
دورهن وسواء انقر د بنفسه أو كان مع جواريه اه فافهم والله سبحانه أعلم

* (باب الرضاع) *

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالباً في ابتداء انشائه الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به
وهي من اثار النكاح المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها الى آخر أحكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف
محمد انما عمله بعض اصحابه ونسبه اليه لوجه ولذا لم يذكره الحاكم أبو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع
التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه محذوفة التعاليل وعاقبتهم على انه من أوائل مصنفاته وانما لم يذكره الحاكم
اكتفاء بما أورده من ذلك في كتاب النكاح فتح (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره والضم مع جواز له لانه
بمعنى أن ترضع معه آخر كافي القاسموس وفيه ان فعله جاء من باب علم في لغة تهامة وهي ما فوق نجد ومن باب
شرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زاد في المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعة بالفتح

(قوله)

زاد في الخانية (والرأى في
البداية) في القسم (البه)
وكذا في مقدار الدور هداية وتبيين
وقيد في الفتح جينا بمدة الايلاء
أو جمعة وعنه في البحر ونظرفيه
في النهر قال المصنف وظاهر
يجنهما انهما لم يطاها على ما في
الخلاصة من التقييد بالثلاثة
ايام كما عولنا عليه في المختصر والله
اعلم (فروع) لو كان عمله ليلا
كالخارس ذكر الشافعية انه يقسم
نهارا وهو حسن وختم عليها
أن تليعه في كل مباح بأمرها به
وله منعها من الغزل ومن اكل
ما يتأذى من رائحته بل ومن
الحناء والنقش ان تأذى برائحته
نهر وتعامه فيما علقته على الملتقى

* (باب الرضاع) *

(هو) لغة بفتح وكسر

(قوله مص الثدي) قال في المصباح الثدي للمرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت يذكرون
 اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يسم المص ولومن هجمة فالاولى ما في القاموس هو لغة شرب اللبن من
 المضرع والثدي ط (قوله آدمية) خرج بها الرجل والبهيمة بجر (قوله أويسة) ذكره في النهر أخذ
 من اطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله وألحق بالمص الخ) تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال
 التعريف منقوض طردا اذ قد يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجد الرضاع
 ولا مص كما في الوجور والسعوط ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنفذين وخصه لانه سبب
 للوصول فاطلق السبب وأراد المسبب واعترضه في النهر بان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في القاموس
 مصصته شربته شربا رقيقا وجعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص ح وفي المصباح الوجور بفتح الواو
 الدواء يصب في الحلق وأوجرت المريض ايجارا فقلت به ذلك ووجرته أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول
 دواء يصب في الانف والسعوط كقعود مصدر وأسعطته الدواء يتعدى الى مفعولين (قوله
 في وقت مخصوص) قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضيع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضعا نص
 عليه في العناية نهر وفيه نظر والذي في العناية أن الكبير لا يسمى رضيعا ذكره رد على من سوى في التحريم
 بين الكبير والصغير (قوله عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العون بالياء بين العين والواو
 وهو اسم كتاب أيضا وهو الذي رأته في النهر وفي تصحيح القدوري أيضا فافهم (قوله لكن الخ) استدراك
 على قوله وبه بقي وحاصله انهم قالوا ان في بكل منهما ط (قوله أي مدة كل منهما ثلاثون) تقدير المضاف
 ليس لجهة الحل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بل لبيان حاصل المعنى قال في الفتح ووجهه
 انه سبحانه ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكما لها كالأجل المضروب للبين على شخصين
 بان قال اجلت الدين الذي على فلان والدين الذي على فلان سنة يفهم منه ان السنة بكما لها لكل (قوله
 غير أن النقص) أي عن الثلاثين في الاول يعني في مدة الحل أي أكثر مدته قام أي تحقق ونبت (قوله لا يبق
 الولد الخ) الذي في الفتح الولد لا يبق في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل وفي رواية ولو بقدر غزل
 مغزل وسنخرجه في موضعه اه وفلكة المغزل كقمره معروفة مصباح وهو على تقدير مضاف وقد جاء صريحا
 في شرح الارشاد ولو بدور فلكة مغزل والعرض تقليل المدة مغرب قوله ومثله لا يعرف الاسماء لان المقدرات
 لا يهتدى العقل اليها فتح أي فهو في حكم المرفوع السموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 والاية مؤولة) أي قابله للتأويل بمعنى آخر فلم تكن قطعية الدلالة على المعنى الاول فجاء تخصيصها بخبر الواحد
 (قوله لتوزيعهم) أي العلماء كالصالحين وغيرهما الاجل أي ثلاثون شهرا على الأقل أي أقل مدة الحل
 وهو ستة أشهر والاكثرا أي أكثر مدة الرضاع وهو ستان فالثلاثون يبان لمجموع المتين لكل واحدة
 (قوله على ان الخ) ترق في الجواب وفيه اشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام المار من أنه يستلزم
 كون لفظ ثلاثين مستعملا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والجاز
 بلفظ واحد ومن أن أسماء العدد لا يتجاوز بشئ من في الاخر نص عليه كثير من المحققين لانها بمنزلة الاعلام على
 سمياتها اه وأجاب الرجى بأن حمله وفصالة مبتدأ ثلاثون خبر عن أحدهما أي الثاني وحذف خبر الآخر
 فأحد الخبرين مستعمل في حقيقته والآخر في مجازة فلا جع في لفظ واحد وعن الثاني بأنه اطلق الشهر
 في قوله تعالى الحج أشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه أن الشهر ليس من أسماء العدد
 فالمناسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة الاثني اريد به ثمانية كما أشار اليه في الفتح لكن هذا خاص
 بالاستثناء والكلام ليس فيه (قوله كما أفاده في رسم المفتي) المفيد لذلك الامام قاضي خان في فصل رسم
 المفتي من أول تناواه بطريق الاشارة لا بصريح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب
 على المقلد الخ فانه يفيد وجوب اتباعه سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله
 قيل يخبر المفتي) أي وقيل لا يخبر مطلقا كما علمت فهذا قول ثان قال في السراجية والاول أصح ان لم يكن المفتي
 مجتهدا ومفاده اختيار القول الثاني أي التخيران كان مجتهدا ولا يخفى أن تخيير المجتهد انما هو في النظر في الدليل
 وهذا معنى قول الحاوي والاصح أن العبرة لقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وتام

مص الثدي وشرعا (مص من ندى
 آدمية) ولو بـ كـ راً وميسة
 أو أيسة وألحق بالمص الوجور
 والسعوط (في وقت مخصوص)
 هو (حولان ونصف عنده
 وحولان) فقط (عندهما وهو
 الاصح) فتح وبه بقي كما في تصحيح
 القدوري عن العون لكن
 في الجوهر انه في الحولين ونصف
 ولو بعد القطام محترم وعليه
 الفتوى واستدلوا بقول الامام
 بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون
 شهرا أي مدة كل منهما ثلاثون
 غير أن النقص في الاول قام بقول
 عائشة لا يبق الولد أكثر من سنتين
 ومثله لا يعرف الاسماء والاية
 مؤولة لتوزيعهم الاجل على
 الأقل والاكثر فلم تكن دلالتها
 قطعية على أن الواجب على المقلد
 العمل بقول المجتهد وان لم يظهر
 دليله كما أفاده في رسم المفتي لكن
 في آخر الحاوي فان خالفنا قيل
 يخبر المفتي

والاصح أن العبرة بقوة الدليل
ثم الخلاف في التحريم اما لزوم
أجر الرضاع للمطلة فقط - تد
يجوزين بالاجماع (ويثبت التحريم
في المدة) فطاولو (بعد الفطام
والاستغناء بالطعام على) ظاهر
(المذهب) وعليه الفتوى فتح
وغيره قال المصنف كالجرجاني
الزيلي - خلاف المعتمد لأن
الفتوى متى اختلفت رجع ظاهر
الرواية (ولم يبع الارضاع بعد
مدته) لانه جزء آدمي والارتفاع
به لغیر ضرورة حرام على الصحيح
شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز
التداوى بالمحرم في ظاهر المذهب
اصله بول الماء كقول كاتر (ولاب
اجبار أمته على فطام ولدها مته
قبل الحولين ان لم يضرته) أي الولد
(الفطام كاله) ايضا (اجبارها)
أي أمته (على الارضاع وليس له
ذلك) يعني الاجبار بنوعيه (مع
زوجته الحرة) ولو (قبلهما) لأن
حق التربة لها جوهرية (ويثبت به)
ولو بين الحريتين بزازية (وان قل)
أن علم وصوله لجوفه من فمه أو نافذه

تحرير هذه المسألة في شرح ارجوزي في رسم المسمى (قوله والاصح أن العبرة لقوة الدليل) قال في البحر
ولا يثبت قوة دليلهما فان قوله تعالى والوالدان يرضعن الاية يدل على أنه لا رضاع بعد الفطام وأما قوله تعالى
فان أراد انفصالا عن تراض منهما فانما هو قبل الحولين بدليل تقييده بالراضى والتشاور وبعد هما لا يحتاج
اليهما وأما استدلال صاحب الهداية بالإمام بشوله تعالى وحله وفصالة ثلاثون شهرا بناء على أن المدة لكل منهما
كما مر فقد رجع الى الحق في باب ثبوت التذنب من ان السلاطين لهما العمل ستة أشهر والعامان للفصال اه
(قوله أما لزوم أجر الرضاع الخ) وكذا وجوب الارضاع على الام ديانة نهر عن المجتبى (قوله في المدة فقط) أما
بعد حافظه لا يوجب التحريم بحر (قوله بما في الزيلعي) أي من قوله وذكر الخ صاف انه ان فطم قبل مضى
المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى الخ) ولان الاكثرين على الاول كما في النهر (قوله ولم يبع الارضاع
بعد مدته) اقتصر عليه الزيلعي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر لكان في التهستانى عن المحيط لو استغنى
في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا تأثم عند العامة خلافا لخلف بن أيوب اه ونقل ايضا قبله عن اجابة
التاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجاز الى حولين ونصف اه قلت قد يوفق بحمل المدة
في كلام المصنف على حولين ونصف بقريضة أن الزيلعي ذكره بعدها وحينئذ فلا يضاف قول العامة تأتمل
(قوله وفي البحر) عبارته وعلى هذا أي الفرع المذكور لا يجوز الارتفاع به للتداوى قال في الفتح وأهل
الطب يثبتون لبن البنت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة نفعالوجع العين واختلف المشايخ فيه قبل لا يجوز
وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا يخفى ان حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الظن والافهوز معفى
المنع اه ولا يخفى ان التداوى بالمحرم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بول ما يוכל لجه فانه لا يشرب أصلا اه
(قوله بالمحرم) أي المحرم استعماله طاهرا كان أو نجسا ح (قوله كما مر) أي قبل فصل البحر حيث قال
(فرع) اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع البحر لكان نقل المصنف ثمة وهما عن
الحاوى وقبل رخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الحمر للعطشان وعليه الفتوى اه ح قلت
انظر وعليه الفتوى رأيت في نسختين من المنع بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كما علمته وكذا رأيت في الحاوى
القدسى - فلم أن ما في نسخة ط تحريف فانهم (قوله وللاب اجبار أمته الخ) لانها لا حق لها في التربة
في حال رقها بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم في ولدها من غيره لانه ملكه رضى قلت والظاهر ان للمولى
اجبارها أيضا وان شرط الزوج حرية الاولاد لان الرضاع يهزلها ويشغلها عن خدمته (قوله على الارضاع)
الاطلاق شامل لولده منها أو من غيرها ولولد أجنبي - باجرة أو بدونها لان له استعمالهما بما أراد (قوله
بنوعيه) أي الاجبار على الفطام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامة فالحق
لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فيما يظهر كما ذكرناه أنفسا فانهم (قوله ولو قبلهما) أي قبل
الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له اجبارها
عليه في القضاء ما لم تتعين لذلك في المدة بان لم يأخذ ندى غيرها أو لم يكن للاب وللأصغير مال كما سياتى
في الخصائنة والنفقة أما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الفطام فانهما يصح قبل الحولين وأما
بعدهما فالظاهر انه يجبرهما على الفطام لما ان الارضاع بعدهما حرام على القول بان مدته الحولان تأتمل ح
بزيادة قلت وما استظهره مبنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقد مننا الكلام فيه (قوله ولو بين الحريين)
قال في البحر وفي البزازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب واسلموا
وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله وان قل) أشار به الى نفي قول الشافعى
واحدى الروايتين عن احمد أنه لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات مشبعات لحديث مسلم لا تحترم المصة
والصتان وقول عائشة رضى الله عنها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ
بخمس رضعات معلومات يحرم فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن ورواه مسلم
والجواب أن التقدير منسوخ صرح بنسخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر انه قيل له ان ابن الزبير
يقول لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضاءه قال تعالى وأتممنا لكم الأيام وأرضعناكم

وأخواتكم من الرضاعة فهذا إما أن يكون ردًا للرواية بنسخها أو لعدم صحتها أو لعدم إجازته تقييد إطلاق الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية أنه مردود بالكتاب أو منسوخ به وأما ما روت عائشة فالمراد به نسخ الكل نسخا قريبا حتى أن من لم يلقه كان يقرؤها والارزم ضياع بعض القرآن كما نقوله الروافض وما قيل ليكره نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشئ لأن ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج إلى دليل وتعمام ذلك مبسوط في الفتح والتبيين وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن الخيرية أنه لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضعة نفذ حكمه وإذا رفع إلى حنفي أمضاء أه فتأمل (قوله لا غير) يأتي محترزه في قول المصنف والاحتقان والاقطار في اذن وجائزته وأتمه (قوله فلو التقم الخ) تفريع على التقييد بقوله ان علم وفي القنية امرأة كانت تعطى ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثدي ابن حنن ألقتها ثديي ولم يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا ينها أن يتزوج بهذه الصبية أه ط وفي الفتح لو أدخلت الحلمة في في الصبي وشكت في الارتضاع لا ثبت الحرمة بالشك ثم قال والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا الرضعن فليحفظن ذلك وليشهرنه ويكتبنه احتياطا أه وفي البحر عن الخاتبة يكره للمرأة أن ترضع صبيًا بلا إذن زوجها إذا خافت هلاكه (قوله ثم لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم المرضعة (قوله ان لم تظهر علامة) لم أر من فسر هاوي يمكن أن تمثل بتردد المرأة ذات اللبن على المحل الذي فيه الصبية أو كونها ساكنة فيه فانه أمارة قوية على الارتضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالبناء للجهول والجارو المجرور نائب السائل (قوله جاز) هذا من باب الرخصة كيلا يندب باب النكاح وهذه المسألة خارجة عن قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ومثلها ما لو اختلطت الرضعة بنساء يحصرن وهذا بخلاف المسألة الاولى فانه لا حاجة إلى إخراجها لأن سبب الحرمة غير متحقق فيها كذا أفاده في الاشياء (قوله امومية) بالرفع فاعل يثبت قال القهستاني والامومة مصدر هو كون الشخص أمًا أه (قوله وأبوة زوج مرضعة لبنها منه) المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج أو سيد فليس الزوج قيد بل خرج مخرج الغالب بجر وأما إذا كان اللبن من زنا فسيه خلاف سيد كره الشارح وبأنى الكلام فيه (قوله له) أي للرضيع وهو متعلق بالابوة ح أي لانه مصدر معناه كونه أبا ط (قوله كما سيح) أي في قوله طلق ذات لبن ح (قوله أي بسببه) أشار إلى ان من يعنى بأه السببية ط (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بجمرة النسب فتشمل زوجة الابن والاب من الرضاع لانها حرام بسبب النسب فكذلك بسبب الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط بجر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها بالحديث لأن حرمتها بسبب الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد الاصلاب فيها يخرج حليلة الاب والابن من الرضاع فيفيد حلها وتماه فيه (قوله رواه الشيخان) أشار به إلى انه حديث لكن فيه تغيير اقتضاء تركيب المترو وهو زيادة الفاء ووضع المضمر موضع الظاهر وأصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على ان المصنف لم يقصد رواية الحديث ط (قوله يفارق النسب الارضاع) بنصب النسب ورفع الارضاع ح ولعله انما نسبت اليه المفارقة وان كان مضاعفة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الاصل المعترفى التحريم والمفارقة غالبًا تكون من العارض ط (قوله في صور) أي سبع وانما كانت احدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالمضاف أو المضاف اليه أو بهما كما سيأتي إيضاحه ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين ست صور فان قوله وأم أخ مكتر مع قوله وأم أخت اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه ح (قوله كما نافلة) أشار بالكاف إلى عدم الحصر في ذلك لما قال في الفتح ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا اتفق في شيء من صور الرضاع اتفقت الحرمة فيستفاد انه لا حصر فيما ذكر أه فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد لزيادته على الولد الصلي وتقدم ان كل صورة من هذه السبع تنفرد إلى ثلاث صور فولد ولدك اذا كان نسيبًا وله أم من الرضاع تحمل لك بخلاف أمه من النسب لانها حليلة أهلك وان كان رضاعيا بان رضع من زوجة ابنتك ولهذا الرضيع أم نسبية أو رضاعية أخرى تحمل لك (قوله وجدة الولد) صادق بان يكون الولد رضاعيا بان رضع من زوجتك وله

لا غير فلو التقم الحلمة ولم يدر
أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يحرم
لأن في المانع شكًا ولو الجنية ولو
أرضعها أكثر أهل قرية ثم لم يدر
من أرضعها فأراد أحدهم تزوجها
ان لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك
جاز خاتبة (أمومية المرضعة
للرضيع و) يثبت (أبوة زوج
مرضعة) اذا كان (لبنها منه له)
والالا كما سيح (فيحرم منه)
أي بسببه (ما يحرم من النسب)
رواه الشيخان واستثنى بعضهم
احدى وعشرين صورة وجهها
في قوله
يفارق النسب الارضاع في صور
كأم نافلة أو جدة الولد

جدة نسبية أو جدة أم أخرى أرضته وبأن يكون نسبها له جدة رضاعية بخلاف النسبية فلا تحل لك لأنها
أمتك أو أم زوجتك واحترز بجدة الولد عن أم الولد لأنها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم اخت)
صادق بأن يكون كل منهما من الرضاع كان يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعتها
وحدها وبأن تكون الأخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كان تكون لك
أخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف النسبية لأنها أمتك أو حليته أهلك (قوله وأخت ابن) أي كل منهما
رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسبي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسبيا فلا تحل أخت الابن
لأنها أمتك أو ربيبك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولدك من أم أمه فإن أمه لا تحرم عليك لكونها أخت ابنك
رضاعا فإنه الرمي ط وأخت البنت كانت الابن وأوردته يتصور الحل في أخت ابنه وبنته نسبيا بأن
يدعى شريكاً في أمة ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غيلامة حل اشتركة التزوج بها وهي أخت ولده
نسباً من الأب والغزبية في شرح الوهبانية واجاب عنها شريكاً ليه (قوله وأم اخ) الكلام فيه كالللام
في أم الأخت وفيه ما مر عن ح (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كانا نسبين فلا تحل لأن أم
خالك من النسب جدتك أو منكوحه جدك (قوله وعمه ابن) فيه الصور الثلاث أيضاً بأن يكون كل
منهما رضاعياً كان رضع صبي من زوجتك ورضع أيضاً من زوجة رجل آخر له أخت فهذه الأخت عمه ابنك
من الرضاع أو الأول رضاعياً فقط بأن يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بأن يكون ابنك من
الرضاع له عمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فإن العمه لا تحل لك لأنها أختك (قوله
استثناء منقطع الخ) جواب عن قول البيضاوي أن استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا
الأصل ليس بصحيح فإن حرمتها في النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعدم الصحة مبنى على جعل الاستثناء
متصلاً وفيه جواب أيضاً عن قوله في النهاية أن هذا يخصص للحديث بدليل عقلي - وبيان الجواب ما قاله
الزيلعي أن هذا سهو فإن الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب
وحرمة أم أخيه من النسب لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أمة أو موطوءة أي لا يرى أنها تحرم عليه
وان لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها
وان لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً حتى لا يجوز له أن يتزوج بامته ولا موطوءة أي
ولا بنت امرأته كل ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع كما قال
الشارح لعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تبعاً للبيضاوي أن حرمة من ذكر
بالمصاهرة بأن فيه نظراً من وجهين الأول أن المصاهرة لا تتصور في عمه ولده لأنها أخته الشقيقة أو ألاب
أولام وكذا في بنت عمه ولده لأنها بنت أخته الشقيقة أو ألاب أو ألام الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة
الباقية إنما تتصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب
لا بالمصاهرة بيان ذلك أن أم أخيك إنما تكون حرمتها بالمصاهرة إذا كان الأخ أخاً لاب فان أمه حينئذ
امرأة أهلك بخلاف الأخ الشقيق أو ألام فان حرمة أمه بالنسب لأنها أمتك وحرمة أخت ابنك النسبي
انما تكون بالمصاهرة ان كانت أخت الابن لأمه لأنها ربيبك بخلافها شقيقة أو ألاب فانها
بنتك وحرمة جدتك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم أمه لأنها أم امرأتك بخلافها
أم أبيه لأنها أمتك وحرمة أم عمك إنما تكون بالمصاهرة لو ألبم لأب بخلافه لو شقيقة أو ألام
لأنها جدتك ومثل أم العم أم الخال وحرمة بنت أخت ولدك إنما تكون بالمصاهرة لو كانت الأخت لام لأنها
تكون بنت ربيبك بخلافها شقيقة أو ألاب لأنها بنت بنتك وحرمة أم ولدك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت
أم ابن ابنك لأنها حليته ابنك بخلاف أم بنت بنتك فانها بنتك فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل
الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة أم اخته الخ كما سنبينه اه أقول والجواب عن الأول أن قول الشارح
أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد به ذكر هو أم أخيه وأخته لأنه هو الذي سبق ذكره دون بقية
الصور اللاحقة ولأنه ذكر بعد تعليل آخر شاء للجمع وهو قوله فان حرمة أم اخته وأخيه الخ مع قوله
وقس عليه أخت ابنه الخ كما سنوضحه وعن الثاني أعني قوله أن المصاهرة إنما تتصور على تقدير واحد فقد

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ
وأم خال وعمه ابن اعتمد
(الأم أخيه وأخته) استثناء
منقطع لأن حرمة من ذكر
بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن
الحديث متناولاً لما استثناء
الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل
فان حرمة أم اخته وأخيه نسباً
لكونها أمة أو موطوءة أي

بأن المراد هو ذلك التقدير وبيان ذلك أن الحديث دل على أن كل ما يحرم من النسب يحرم نظيره من الرضاع فيقال تحرم الأم نسبا فكذا تحرم الأم رضاعا وتحرم البنت نسبا فكذا تحرم البنت رضاعا وهكذا إلى آخر المحرمات النسبية فأم أخيك الشقيق أو لام أمنا تحرم لك كونها أمك لالكونها أم أخيك ولذا تحرم عليك ولولم يكن لك أخ منها فلا يحسن أن يقال تحرم أم الأخ الشقيق أو لام لأنه يتكرر مع قولهم تحرم الأم فعلم أن المراد أم الأخ لا ب فقط ولما ورد عليه أن أم الأخ لا ب أمنا حرمت بالمصاهرة والحديث أمنا رب حرمه الرضاع على حرمه النسب لا على حرمه المصاهرة أجاب بان الاستثناء منقطع وهكذا يقال اخت الابن إذا كانت شقيقة أو لاب أمنا تحرم لكونها بنتك وقد علم تحريم البنت من النسب في رادهم الاخت لام لانها ربيبتك فلم تعلم حرمتها من محرمات النسب فلم تكن تكرارا لكن لما لم تدخل في الحديث كان استثناءها منقطعاً وهكذا يقال في البواقي والحاصل أن الحديث لما رتب حرمه الرضاع على حرمه النسب وكان ما يحرم من النسب من نظائر هذه المستنفيات قد يحرم من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير لم يسع أن يراد منه التقدير الاول لانه يلزم منه التكرار بلا فائدة فتعين ارادة التقدير الثاني وان كان الاستثناء منه منقطعاً دفعا للتكرار وتنبها على بيان ما يحل لزيادة التوضيح هذا غاية ما يمكن توجيه كلامهم به والله تعالى أعلم فافهم (قوله وهذا المعنى مفقود في الرضاع) لان أم اخته وأخيه رضاعا ليست أمه ولا موطوءة أميه (قوله وقس عليه الخ) أي قس على ما ذكر من المعنى اخت ابنه وبنته الخ بأن تقول أمنا حرمت عليه اخت ابنه وبنته نسباً لكونها بنته أو بنت امرأته وهذا المعنى مفقود في الرضاع وكذا جدة ابنه وبنته نسباً لكونها أمه أو أم امرأته وهذا مفقود في الرضاع وهكذا البواقي وبهذا التقرير علم أن التعليل المذكور بقوله فان حرمه أم اخته الخ جار في جميع الصور لكن لكل صورة عبارة تليق بها فلذا قال وقس عليه الخ وأنت ضمير عليه راجع اليه لا إلى أم اخته وأخيه حتى يرد أنه لا معنى لجعل البعض مقيساً والبعض مقيساً عليه فافهم (قوله وكذا أمة ولده) لم يذكر وأخيه خالة ولده لانها حلال من النسب أيضاً لانها اخت زوجته بجر (قوله وبنت عمته) أي عمة ولده وتحرم من النسب لانها بنت اخته وأما بنت عمة نفسه فانها حلال نسباً ورضاعاً ط (قوله وبنت اخت ولده) وتحرم من النسب لانها بنت بنته أو بنت ربيبتة ط (قوله للرجل) متعلق بالمستثنى في قوله الام اخته الخ يعني أن شيئاً من النسب المذکورات لا يحرم للرجل إذا كانت من الرضاع اه ح عن المنع وهذا بالنظر إلى المتن والافهم متعلق بقول الشارح حلال (قوله وكذا أخو ابن المرأة لها) في ذكر هذه العاشرة نظر فانها من مقابلات التسعة لاقسم مابين التسعة كما سنبينه أفاده ح (قوله باعتبار الذكورة والانوثة) أي في المضاف اليه قصير مع الذكورة أم أخيه واخت ابنه وجدة ابنه وأم عمه وأم خاله وعمة ابنه وبنت عمة ابنه وبنت اخت ابنه وأم ولد ابنه ومع الانوثة أم اخته واخت بنته وجدة بنته وأم عمته وأم خالتها وعمة بنته وبنت عمة بنته وبنت اخت بنته وأم ولد بنته اه ح فهذه ثمانية عشر وعدها عشرين بانتظار إلى العاشرة المكثرة (قوله وباعتبار ما يحل له) أي إذا نسب الحل للرجل بان يقال تحل له أم أخيه واخت ابنه إلى آخر الامثلة المذكورة (قوله أولها) أي إذا نسب الحل لها بان يقال يحل لها أبو أخيه وأخوها وأخواتها وجدة ابنها وأبو عمها وأبو خالها وأخوها وابن خالها وابن اخت ولدها وابن ولد ولدها وأما فلنا وخال ولدها وابن خالة ولدها وكان القياس أن نقول وعم ولدها وابن عمة ولدها لانها لا يحرمان عليها من النسب أيضاً كما صرح به في البحر أفاده ح وأفاد ط أنه يمكن تقرير المقام بحل آخر فيقال في مقابله تزوجه أم أخيه واخته تزوجها أخا بنتها وفي اخت ابنه أو بنته أو أخيه أو اختها وفي جدة ابنه أو بنته جدة ابنها أو بنتها وفي أم عمه ابن أخي بنتها وفي أم خاله ابن اخت ابنها وفي أم خالته ابن اخت بنتها وفي عمة ولده عم ولدها وفي بنت عمة ولده خاله وفي مقابله تزوجها باخي ابنها تزوجه بأم أخيه وهي المكثرة اه لكن الصواب في الثامنة والتاسعة أن يقال وفي عمة ولده أو ابن أخيه وفي بنت عمة ولده أو ابن خالها فافهم والذي قرره ح هو الذي في البحر وهو الاوفق لقول الشارح وتزوجها بابي أخيه وحاصله أن تبدل المضاف الاول المؤنث بمذكر مقابل له وتبدل الضمير المذكور بضمير المؤنث فتبدل الأم بالاب والاخت بالاخ والجدة بالجد

وهذا المعنى مفقود في الرضاع
(و) قس عليه (اخت ابنه) وبنته
(وجدة ابنه) وبنته (وأم عمه
وعمة وأم خاله وخالته) وكذا
عمة ولده وبنت عمة وبنت اخت
ولده وأم أولاد أولاده فهو لامن
الرضاع حلال للرجل وكذا أخو
ابن المرأة لها فهذه عشر صور
تصل باعتبار الذكورة والانوثة
إلى عشرين وباعتبار ما يحل له
أولها إلى أربعين مثلاً يجوز تزوجه
بأم أخيه

وتزوجها بابي أخيهما وكل
منها يجوز أن يتعلق الحار
والمحرم وأعني من الرضاع تعلقا
معنويا بالضاف كالأم كأن
تكون له اخت نسبية لها أم رضاعية
أو بالضاف إليه كالأخ كان يكون له
أخ نسبي له أم رضاعية أو بهما كان
يجمع مع آخر على ندى أجنبية
ولا أخيه رضاعا أم أخرى رضاعية
فهو مائة وعشرون وهذا من
خواص كتابنا (وتحل اخت أخيه
رضاعا) يصح اتصاله بالضاف
كأن يكون له أخ نسبي له اخت
رضاعية وبالضاف إليه كان يكون
لأخيه رضاعا اخت نسبية وبهما
وهو ظاهر (و) كذا (نسبا) بأن
يكون لأخيه لآبائه اخت لأم فهو
متصل بهما لآبائيهما أحدهما للزوم
التكرار كما لا يخفى (ولا حل بين
رضيعي امرأة) لكونهما أخوين
وان اختلاف الزمن والاب (ولا
حل بين الرضيعة وولدها مرضعتها)
أي التي أرضعتها (ورلدولدها)
لأنه ولد لأخ (ولبن بكر بنت تسع
سنين) فأكثر (محرم) والالا
جوهرة (وكذا) يحرم (لبن ميتة)
ولو محلوبا فيصيرنا كحما محرم للميتة

وهكذا ونذكر الضمير فتقول في أم أخيه أبو أخيهما وفي اخت ابنه أخواتها وفي جدته ابنه جداتها الخ وحاصل
التقرير الثاني أن تنظر إلى كل صورة وتنظر إلى نسبة المرأة فيها إلى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا
إذا تزوج أم أخيه أو أخته تكون المرأة قد تزوجت أختها أو بنتها وإذا تزوج اخت ابنه أو بنته تكون
قد تزوجت أبا أخيهما أو أختها وهكذا ولا يخفى أن هذا تكرار محض وإنما اختلف التعبير فقط قافهم (قوله
وتزوجها بابي أخيهما) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر وهو الاوفاق لما قرره ح كما علمت وفي بعض النسخ
بابن أخيهما وهو كذلك في النهر ولا وجه له فإن هذا لا ينافي بل تزوجه بأم أخيه على التقريرين المارين ووقع
في بعض نسخ البحر التعبير بأخي ابنها وهو موافق لما قرره ط كما مر وفيه ما علمت (قوله وكل منها) أي
من الأربعين ح وفي بعض النسخ منها بضمة التثنية أي كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيهما أربعين
قافهم (قوله الجار والمجرور) أي المقدّر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمستثنى منه والتقدير فيحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب الأم أخيه من الرضاع فانها لا تحرم اه ح (قوله تعلقتا معنويا) على أنه
صفة أو حال لأنه معرفة غير محضة لأن التعريف الإضافي هنا كالتعريف الجنسي وأما تعلقه الصناعي
فباستقرار محذوف وجوبا وتمام ذلك في ح عن البحر (قوله كالأخ) الأولى أن يقول كالاخت أو يقول
في الأول كان يكون له أخ نسبي إلا أن يقال مراده التنبوع في المضاف إليه ذكرورة وانوثة ح (قوله كان
يكون له أخ نسبي له أم رضاعية) تبع في هذه العبارة النهر قال ح وصوابه كان يكون له أخ رضاعي له أم
نسبية كما لا يخفى (قوله وهذا من خواص كتابنا) أعلم أن ابن وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى نيف
وستين وبينها صاحب البحر وزاد عليها حتى أوصلها إلى إحدى وثمانين وقال أنه من خواص هذا الكتاب
وأوصلها في النهر إلى مائة وثمانية وقال إنها من خواص كتابه فأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة
العاشرة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكنها ما تمت له أفاده ح أي بل بقي العدد مائة
وثمانية (قوله وهو ظاهر) كان يكون له أخ رضاعي رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) أي
قوله نسبا ط (قوله للزوم التكرار) لأنه إذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضاع أو بالمضاف
إليه فقط كان المضاف من الرضاع وهما داخلان في قوله وتحل اخت أخيه رضاعا ح (قوله لكونهما
أخوين) أي شقيقين أن كان اللين الذي شرباه منهن الرجل واحدا ولأم أن لم يكن كذلك وقد يكونان لآب
كما إذا كان لرجل امرأتان وولد تامنه فأرضعت كل واحدة صغيرا فان الصغيرين أخوان لآب حتى لو كان
أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله وان اختلف الزمن) كان أرضعت الولد
الثاني بعد الأول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة الرضاع (قوله وولدها مرضعتها) أي من النسب
أما الذي من الرضاع فإنه وان كان كذلك لكنه فهم حكمه من قوله ولا حل بين رضيعي امرأة ح وأطلقه
فأفاد التحريم وان لم ترضع ولدها النسبي بخلاف ما إذا كان الولدان أجنبيين فإنه لا بد من ارتضاعهما
من امرأة واحدة كما أفادته الجملة الأولى ولهذا لم يستغن بها عن هذه الجملة وما في البحر والمخبر في النهر
وشمل أيضا ما لو ولدته قبل أرضاعها للرضيعة أو بعده ولو بسنتين (فرع) في البحر عن آخر المبسوط لو كانت
أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج
واحدة منهن وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا ابنة التي أرضعتها اتهم وحدها لأنها اختهم
من الرضاعة (قوله أي التي أرضعتها) تفسير للمضاف إلى الضمير (قوله ولبن بكر) المراد بها التي
لم يجامع قط بنكاح أو سفاح وان كانت العذرة غير باقية كان زالت بخووبة حوى والحرمة لا تعتدي
إلى زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن اللبن ليس منه فمستأنى ط أما لو طلقها
بعد الدخول فليس له التزوج بالرضيعة لأنها صارت من الربائب التي دخل بآمتها بجر عن الثمانية (قوله
والالا) أي وان لم تبلغ تسع سنين فنزل لها اللبن لا يحرم جوهرة لأنهم نصوا على أن اللبن لا يتصور إلا بمن
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس أبنا كمال وزن للبكر ماء أصفر لا يثبت من أرضاعه تحريم كما في شرح
الوجهانية (قوله ولو محلوبا) سواء حلب قبل موته أو نشر به الصبي بعد موته أو حلب بعد موته بجر
(قوله فيصيرنا كحما) أي نأكله الرضيعة المعلومة من المقام أفاده ح (قوله محرم للميتة) لأنها أم أمه

بحر (قوله فيهما) أي بلا خرقه إذا ماتت بين رجال فقط أما غير المحرم فيهما بحرقة وقيل تغسل في ثيابها أفاده ط (قوله ويدفنها) لان الأولى بالدفن المحارم ط (قوله بخلاف وطنها) أي الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفرق بوجود التغذي لا اللذة) لان المتصور من اللبن التغذي والموت لا يمنع منه والمتصور من الوطئ اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهره وإذا انتفت اللذة المعتادة بالوطئ لكون الميتة ليست محلله عادة صارت كالبهيمة بل أبلغ لان الموت منفرد طبعاً فيلزم انتفاء قصد الولد الذي هو في الحقيقة علة حرمة المصاهرة فالمراد نفي اللازم بانتفاء اللازم فلا يرد أن اللذة ليست هي العلة فانهم (قوله ومخلوط) عطف على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء الخ اه ح ومثل الماء كل مائع بل والجاسد كذلك أفاده في النهر ط (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة في ايمان الخاتمة من حيث الاجزاء وقال هنا فسرهما محمد في الدواء بأن غيره عن كونه لبنا وقال الثاني ان غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنثور فيقال تعتبر الغلبة بالاجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أوريج كما روى عن أبي يوسف اه الا أنه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف واحد والمذمور أنهما أنه لا يعتبر الا اذا غير الطعم واللون نعم يوافق ما في الهندية من اعتبار أحد الاوصاف الا أنه لم يعزه لابن يوسف ط (قوله وكذا اذا استويا) أي لبن المرأة وأحد المذكورات ح (قوله لعدم الاولوية) علة لاستواء لبن المرأة وأفاده بثبوت التحريم منهما وأما علة استواء لبن المرأة مع الباقي فهي ان لبنها غير مغلوب فلم يكن مستهلكا كما في البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنف من أنه لو كان لبن إحدى المرأةين غالباً لعلق التحريم به فقط ولو استويا لعلق بهما (قوله مطلقاً) أي تساويا أو غلب أحدهما لان الجنس لا يعلب الجنس ح (قوله قيل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح اه وفي الشربة ليلية ورجح بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كافي الفتح اه ح (قوله مطلقاً) أي سواء كان غالباً أو مغلوباً عند الامام وقال ان كان غالباً يحرم والخلاف مقيد بالذي لم تمسه النار فاذا طبع فلا تحريم مطلقاً اتفاقاً وبما اذا كان الطعام نجساً أما اذا كان رقيقاً يشرب الغلبة اتفاقاً قيل وبما اذا لم يكن اللبن متقاطراً عند رفع اللقمة أمامه فيصير اتفاقاً والاصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر (قوله وان حساه حسوا) في القساموس حسا زيد المرق شر به شيئاً بعد شيء بحر وما أفاده من أنه لا يحرم وان حساه بخلاف لما ذكرناه اتفاقاً والنهر وكذا ما جزم به في الفتح من أن الطعام لو كان رقيقاً يشرب اعتبرنا غلبة اللبن ان غلب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الخاتمة لو حساه حسوا ثبتت الحرمة في قولهم جميعاً وكذا في البحر عن المستصحب وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه أي يدل على أن الشرب حرم نعم نقل ح عن مجمع الانهر عن الخاتمة أنه قيل انه لا ثبت الحرمة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كافي أكثر الكتب اه قلت والذي رأيته في الخاتمة وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها أنفاً وليس فيها ما ذكره عن السرخسي والمنقول عن السرخسي ليس في الحسويل في غيره ففي الذخيرة قيل انما ثبتت الحرمة على قول أبي حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فلا يتقاطر ثبت وقيل لا ثبت واليه مال شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا ثبت على قول أبي حنيفة اذا أكل لقمة لقمة فلو حساه حسوا ثبت اه فمأله شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتعحيحه أيضاً في الهداية وغيرها وكلاهما فيما اذا كان الطعام رقيقاً يشرب حسوا وهذا ثبت به الحرمة كما سمعته ولم أر من صحح خلافه ولا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع اللقمة أن يكون الطعام رقيقاً يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهم ما معاً فلم أن المراد كون الطعام نجساً لا يشرب ولغظ اللقمة مشعر بذلك أيضاً فانهم (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن مخيضاً أو رائباً أو شيرازاً أو جبناً أو فظاً أو مصلقتاً وله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا تثبت العلم ولا ينشز العظم ولا يكتفى به الصبي في الاعتناء فلا يحرم اه ح وفي القاموس اللبن المخيض ما أخذ زبده والشيراز اللبن الرائب المستخرج مأوّه والاقط مثلاً ويحرق الشيء يتخذ من الخيض الغني والمصل اللبن يوضع

فيهما ويدفنها بخلاف وطنها
وفرق بوجود التغذي لا اللذة
(ومخلوط بماء أو دواء أو لبن أخرى)
أو لبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا
اذا استويا اجاعا لعدم
الاولوية جوهره وعلق محمد
الحرمة بالمرأتين مطلقاً قيل وهو
الاصح (لا) يحرم (المخلوط بطعام)
مطلقاً وان حساه حسوا وكذا لو
جنبه لان اسم الرضاع لا يقع عليه
بحر

في وعاء خوص أو خزف ليعطرهاؤه **هـ ط** (قوله ولا الاحتقان) في الصباح حققت المريض إذا أوصلت الدواء إلى باطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو الاسم الحقنة مثل العرقمة من الاعتراف ثم اطلقت على ما يداوى به والجمع حقن مثل غرفة وغرف **هـ** بحر والناسب أن يقال ولا الحقن أي حقن الصبي بالبن إذا احتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحقنه غيره ولا يصح أخذه من احتقن المبني للجهنم لأنه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في تاج المصادر بعمل الحقنة تعديته للمفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال إذا احتقن الصبي خلا فاما في النهاية والمعراج كما حقيقته في الفتح وتنظير الترفيع نظر قدبر (قوله والاقطار) في بعض النسخ الاقطار من الاقترال والظاهر أنه تحريف (قوله وجائفة) الجراحة في الجوف والامة بالمد والتشديد الجراحة في الرأس تصل إلى ام الدماغ (قوله ومشكل) أي خفي مشكل (قوله الا اذا قال الخ) لأنه حينئذ يتضح أنه امرأة كما ذكره في باب الخفي فثبت به التحريم رجحي (قوله والا) تكرار لأنه علم من اطلاق قوله ومشكل بدليل الاستثناء (قوله لعدم الكرامة) لأن ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للجزئية فلم تعتبر الشاة أم الصبي والالكان الكسب أباه والاختية فرع الاتية وتعمم تحقيقه في الفتح (قوله ولو أرضعت الكبيرة) أطلقها فشمع المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها منه أو من غيره وقع الارضاع قبل انطلاق أو بعده في عدة رجحي أو بائن يبنونة صغرى أو كبرى فقوله ولو مبانة ينهم منه حكم الرجعية بالاولى لأن الزوجة فائضة من كل وجه ثم التقييدها باليس احترازا لأن اخت الكبيرة واتها وبناتها نسباً ورضاعاً ان دخل بالكبيرة مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبنات اختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبناتها في الثالث وليس له أن يتزوج بواحدة منها مطلق ولا المرضعة أيضاً وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث فان المرضعة لا تحل له لكونها أم امرأته ولا الكبيرة لكونها أم امرأته وتحل الصغيرة لكونها ابنة ابنة امرأته ولم يدخل بها وتعممه في البحر **ط** (قوله شترتها الصغيرة) أي التي في مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيما معنى كاف لما في البدائع لو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعتا حرمت عليه لأنها صارت أم منكوحة كانت له فتحرم بنكاح البنات **هـ** بحر وان كان دخل بالأم حرمت الصغيرة أيضاً لأنه صار جامعاً بينهما بل لأن الدخول بالامتهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الاتمهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الخاتمة لو تزوج أم ولده بعبد صغير فارضعت له لبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه لأن العبد صار ابناً للمولى فحرمت عليه لأنها كانت موطوءة أبيه وعلى المولى لأنها امرأة ابنه **هـ** ثم **ر** (قوله وكذا لو أوجره) أي لبن الكبيرة رجل في فيها أي الصغيرة وأشار إلى أن الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة إلى جوف الصغيرة فتبين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج ويغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما ان تعمد الفساد بأن أرضعها من غير حاجة بأن كانت شبعي وقيل قوله أنه لم يعمد الفساد بحر (قوله ان دخل بالأم) سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح أو بعد الطلاق ولو بائناً ولو بعد العدة أما إذا كان اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح أو عدة الرجعي أو البائن أو بعد العدة حرمنا أبداً وانفسخ النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلأنها صارت بنته وبنات مدخولته رضاعاً وأما حرمة الكبيرة فلأنها أم بنته وأم معقودته رضاعاً وإذا كان اللبن من غيره حرمنا أيضاً وانفسخ النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلأنها بنت مدخولته رضاعاً وأما حرمة الكبيرة فلأنها أم معقودته رضاعاً فأداه **ح** وذكر في البحر أن النكاح لا ينفسخ لأن المذهب عند علماءنا أن النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يحد نص عليه محمد في الاصل **هـ** ثم قال وينبغي أن يكون الفساد في الرضاع الطارئ على النكاح أي كما هنا أم لو تزوجها فشهدا أنها اخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها يحد ولها التزوج بعد العدة من غير مشاركة **هـ** قال الرملي **لكن** سيأق أنه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي فراجعه وتأمل **هـ** (قوله وألبن منه) هذا يقتضي إمكان انقراض كون اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد لأنه يلزم من كون اللبن منه أن تكون مدخولة وفي نسخة واللبن منه بالواو وهي فاسدة أيضاً لأنها تقتضي عدم

(و) لا (الاحتقان والاقطار في اذن) واحليل (وجائفة وآتة) (و) لا (لبن رجل) ومشكل الا اذا قال النساء انه لا يكون على غزارة المرأة والا لا جوهرة (و) لا لبن (شاة) وغيرها لعدم الكرامة (ولو أرضعت الكبيرة) ولو مبانة (شترتها) الصغيرة وكذا لو أوجره وجل في فيها (حرمنا) ابدان دخل بالأم أو اللبن منه

حرمها اذا كانت مدخولة واللبن من غيره وهو ظاهر البطان فالصواب اسقاطها **هـ** ح قات والشارح
متابع للبحر والنهر والمقدسي وأجاب عنه **ط** بإمكان أن تكون حبلى من زناهما فاعتزل لها لبن فأرضعته به
فقد حرمنا واللبن منه مع عدم تحقق الدخول **هـ** وفيه أن الحبل من الزنا دخول بها وحمل الدخول المذكور
على الدخول في النكاح الا لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا السابق وأجاب السامعاني بالحمل على
ما اذا طلق ذات لبنة ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج آخر وبقي ابنها فأرضعت به بنرتها وفيه ما علمت والا حسن
الجواب بأن قوله ان دخل بالام على تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو اللب من غيره عطف على هذا المقدر وهو
القرينة على هذا التقدير لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللبن منه أو لا كان أو نوح وأولى (قوله
والا) أي وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل الطلاق
أو بعده فان كان قبله انفسخ نكاحها لكونه جامعاً بين البنت واتسارضا عاولة أن يعيد العقد على البنت لعدم
الدخول بالام وان كان بعده لا ينفسخ نكاح البنت وحرم الام أياً في الصورتين للعقد على البنت وكلام
الشارح قاصر على الصورة الاولى **هـ** ح (قوله ان لم يوطأ) فلو وطئت لها كمال المهر مطلقاً لكن لا نفقة
لها في هذه العدة اذا جاءت الفرقة من قبلها والافلها النفقة بجر (قوله لمجيء الفرقة منها) فصار كرتها
وبه يعلم أنهم لو كانت مكرهة أو نائمة فأرضعتها الصغيرة أو أخذ شخص ابنها فاجر به الصغيرة أو كانت الكبيرة
مجنونة **ك** كان لها نصف المهر لا تنفاه اضافة الفرقة اليها بجر (قوله لعدم الدخول) تعليل لتصفية
المهر وأما علل أصل استحقاقها له فهي وقوع الفرقة لامن جهتها او الارضاع وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن
لا يؤثر في اسقاط حقتها بعد خطابها بالاحكام كالوقوع لموتها ولا نكاحها بغير طبعها عليه وانما سقط مهرها
بارتداد أبوها ولو لحاقها بها مع أنها لا فعل منها أصلاً لان الردة محظورة في حق الصغيرة أيضاً واطراف الحرمة
الى ردتها التابعة لردة أبوها والارضاع لا حظ له فيستحق النظر فاستحق المهر **هـ** ملخصاً من الفتح
وغيره (قوله لعدم الدخول) اذ لا يتأتى في الرضعة (قوله وكذا على المهر) أي يرجع الزوج عليه
بما لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما كما قد سناه بجر وقد منعنا عنه أيضاً ان الشرط فيه أيضاً لعدم الفساد
(قوله ان تعدت الفساد) قيد في الرجوع عليها أما سقوط مهرها قبل الوطئ فلا يشترط له تعدد الفساد
ط عن أبي السعود (قوله بأن تكون عاقلة) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والنائمة وفيه أن اشتراط
العلم بغنى عن قوله عاقلة متيقظة أفاده في النهر (قوله ولم تنفسد الخ) فلو أرضعته على ظن أنها اجنونة
ثم ظهر أنها شبيعة لا تكون متعمدة بجر (قوله بشرط فيه) أي في التضمين به التعدي كما في البئر ان كان
في ملكه لا يضمن والا ضمن وتماه في الجرح (قوله والقول لها) أي في أنتم المتمعن مع عينها بجر (قوله
طلق ذات لبين) أي منه بأن ولدت منه لانه لو تزوج امرأة ولم تلد منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولدا لا يكون
الزوج أباً للولد لان نسبته اليه بسبب الولادة منه واذا انتفت انتفت النسبة فكان كلبن البكر ولهذا
لو ولدت للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم جف لبنها ثم دتر فأرضعت صبية فان لابن زوج المرضعة التزوج به هذه
الصبية ولو كان صبياً كان له التزوج بأولاد هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الخاتمة (قوله ويكون
ريباً للشاني) فيحل له التزوج ببنات الشاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطئ بشبهة كالحلال) صورته
وطئت امرأة بشبهة فخلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابناً للوطئ بشبهة لا للزوج ومثله صورة
الزنا **هـ** ح (قوله فتح) وذلك حيث قال وابن الزنا كالحلال فاذا أرضعت به بتماحرم على الزاني
وأبائه وأبنائه وان سفلوا وفي التحنيس عن الجرحاني ولعم الزاني التزوج بها كالولودة من الزاني لانه لم يثبت
نسبها من الزاني والتحريم على أباء الزاني وأولاده للجزئية بينهما وبين العم واذا ثبت هذا في المتولدة
من الزنا فكذلك في المرضعة بلبن الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم تحبل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم على الزاني
كما تحرم بنتها عليه وذكر الوبري أن الحرمة تثبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ تثبت من الاب
وكذا ذكر الاسيحايني وصاحب النبايع وهو أوجه لان الحرمة من الزنا للبعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق
من مائه دون اللب اذ ليس اللب كائناً من منيه لانه فرع التغذي وهو لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لامن
أسفل البدن كالحقنة فلا نبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان النص أثبت الحرمة منه واذا ترجع عدم

والا جاز تزوج الصغيرة ثانياً
(ولا مهر للكبيرة ان لم يوطأ)
لمجيء الفرقة منها (والصغيرة
نصفه) لعدم الدخول (ورجع)
الزوج (به على الكبرة) وكذا
على المهر (ان تعدت الفساد)
بأن تكون عاقلة طائفة متيقظة
عالمه بالنكاح وبإفساد الارضاع
ولم تنفسد دفع جوع أو هلاك
(واذ لا) لان التسبب يشترط فيه
التعدي والقول لها ان لم يظهر
منها تعدد الفساد معراج (طلق ذات
لبين فاعتدت وتزوجت) يا نحر (فخلت
وأرضعت فحكمه من الاول) لانه
منه يبين فلا يزول بالشك ويكون
ريباً للشاني (حتى تلد) فيكون
اللبن من الشاني والوطئ بشبهة
كالحلال قبل وكذا الزنا والاوجه لا
فتح

حرمة الرضعة بلبن الزاني على الزاني فعدمها على من ليس اللبن منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولأنه بخلاف
المستور في الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت الرضعة بلبن غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام
الفتح ملخصا وحاصله أن في حرمة الرضعة بلبن الزاني وكذا على اصوله وفروعه روايتين كما صرح به
القهستاني أيضا وان الوجه رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من أنها لو رضعت لابن الزاني تحرم
على الزاني مردود لان المستور في الكتب المشهورة أن الرضعة بلبن غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم
في قوله طلق ذات لبن الخ وكلام الخلاصة يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير
من الشروح لا يقبل هذا تقرير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خبط كثير منه ما ادعاه في الجسر من أن محمل
الخلاف اصول الزاني وفروعه وانها لا تحمل للزاني اتصافا اه والحاصل كما قال في البحر أن المعتمد في المذهب
أن لبن الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج والحاشية أن المعتمد بثبوته اه قلت وذكر في شرح المنية أنه
لا يعدل عن الدراية اذا وافقتهارواية وقد علمت أن الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجته) التقييد
بالزوجة لقوله بعده فترق بينهما والافتقار لذلك لا جنيبة قبل العقد عليها كذلك (قوله) كذا فسر الثبات
في الهداية وغيرها) أتى بذلك الرد على من جعل تكرار الاقرار ثباتا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وجزم
في البحر بأنه ليس مثله وهذه المسألة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشيخنة خالفه فيها
بعض معاصريه وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة
كما ذكره المقدسي في شرحه وسرده نصوص أثبتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات أن الثبات على الاقرار
المانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو ما أقررت به ثابت وأما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد
أوح المصنف في مسائل شتى من المنع آخره كتاب الى ذلك الواقعة وانها عرضت على شيخ الاسلام زكريا
الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأيتها في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فقال بعد عرض النقول
من كلام أئمتنا ما صورته صريح هذه النقول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام النصيح
ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من
كلامهم شاهد بأن المراد بالثبات والدوام والامرار واحد بأن المقر باخوة الرضاع ونحوها ان ثبت على اقراره
لا يقبل رجوعه عنه والاقبل وبأن الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بان يشهد على نفسه بذلك أو يقول هو حق
أو كما قلت أو ما في معناه كقوله هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك فيه عندي اذ لا ريب أن قوله صدق أكد
من قوله هو كما قلت فكلام من جمع بين هو حق وكما قلت كما فعل السراج الهندي محمول على التأكيد وكلام
من اقتصر على بعضها ولو بطريق الخصم مؤول بتقدير أو ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما يوحي الى انما
الحكم له واحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الربا في النسبية وليس في منطوق النصوص المذكورة
أن التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يمنع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب الميسر
ولكن الثبات على الاقرار كالجحد له بعد العقد أنه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك
اه قلت لكن مراد صاحب الميسر بقوله كالجحد الخ أي مع الثبات لأن مراده بيان ان الاقرار قبل العقد
بنزلة الاقرار بعده في اثبات الحرمة لأن عبارته هكذا ولكن الثبات على الاقرار كالجحد له بعد العقد واقاره
بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في مسألة
الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فترق بينهما اه
وفي البسائر أما الاقرار فهو أن يقول لامرأة تزوجها هي اختي من الرضاع ويثبت على ذلك ويصر عليه
فيترق بينهما وكذلك اذا أقر بهذا قبل النكاح وأصر على ذلك ودأب عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت
وجه ذلك أن الرضاع لما كان مما يحنى لانه لا يعلم الا بالسماع من غيره لم يمنع التناقض فيه لاحتمال أنه لما أقر
به بناء على ما أخبره به غيره تميز له كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر مرة أو أكثر بخلاف
ما اذا شهد على اقراره أو قال هو حق أو نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وانما جازم به فلا يقبل رجوعه بعده
(قوله فترق بينهما) أي ولو جدد بعد ذلك لان شرط الفرقة وهو الثبات قد وجد فلا يقع الجدد بعده ذخيرة
(قوله جاز) أي صح النكاح (قوله لان الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها

(قال) لزوجته (هذه رضعتي ثم
رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع
مما يحنى فلا يمنع التناقض فيه
(ولو ثبت عليه بأن قال) بعده
(هو حق كما قلت ونحوه) هكذا
فسر الثبات في الهداية وغيرها
(فترق بينهما وان أقرت) المرأة بذلك
(ثم أكرهت نفسها وقالت أخطأت
وتزوجها جاز) كما لو تزوجها قبل أن
تكذب نفسها) وان أصررت عليه
لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه
يفتي

قال المحشى قل انما يوحي الى الخ
كذا يحيط المؤلف ولكن التلاوة
قل انما نابشر مثلكم يوحي
الى الخ

بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أصرت عليه أو لا بخلاف الرجل فان اصراره مثبت للحرمة كما علمت ويفهم مما في الجرح عن الخيانة أن اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه في الذخيرة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه (قوله بزانية) ذكر ذلك في البرازية آخر كتاب الطلاق حيث قال قالت لرجل انه أبي رضاعا وأصرت عليه يجوز أن يتزوجها إذا كان الزوج ينكره وكذا إذا أقر به ثم أكدته فيه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست البها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت اليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي اه (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره في الخلاصة عن الصغيرى للصدر الشهيد بلفظ وقبه دليل على أنها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه وذكره في البرازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزوج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أو أكدت نفسها ونص في الرضاع على أنها إذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه جاز له أن يتزوجها لأن الحرمة ليست البها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه اه كلام البرازية فقوله ونص الخ يريد به الاستدلال على أن لها التزوج به في مسألة الطلاق كما فعل في الخلاصة وبهذا يعلم ما في كلام الشارح قبيل باب الإيلاء حيث ذكر عبارة البرازية هذه وأسقط قوله ونص في الرضاع الخ (قوله حل لها تزوجه) لأن الطلاق في حقها مما يحق لاستقلال الرجل به فصح رجوعها نهر أي حل في الحكم أمافيها وبين الله تعالى فلا إذا كانت عالمة بالثلاث ح (قوله أو أقر بذلك) أي باخوة الرضاع أي ولم يصتر الرجل على إقراره فانه إذا أصرت لا يتنعه الكذاب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه فرق بينهما) أي إذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تصلح أماله أو بنته لا يفرق بينهما وان دام على ذلك لانه كاذب في إقراره يفتي بدائع (قوله محتم الخ) أي دليل إثباته وهذا عند الانكار لانه يثبت بالاقرار مع اصرار كذا مر (قوله وهي شهادة عدلين الخ) أي من الرجال وأفاد أنه لا يثبت بخبر الواحد امرأة كان أو رجلا قبل العقد وبعد وبه حرج في الكافي والنهية تسعلمان في رضاع الخيانة لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها لكن في محرمات الخيانة ان كان قبله وانخرع عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعده وهما كبيران فالأحوط التزمه به جرم البرازي معللا بأن الشك في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في البطان والدفع أسهل من الرفع ويوفق بحصل الأول على ما إذا لم تعلم عدالة الخبر أو على ما في المحيط من أن فيه روايتين ومقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر انضافا لكن نقل الزيلعي عن المغني وكراهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارئ بأن كان تحت صغرة فتشهدت واحدة بأن أمه أو اخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير اليه ما مر من قول الخيانة وهما كبيران لكن قال في البحر بعد ذلك ان ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقا فليكن هو المعتقد في المذهب قلت وهو أيضا ظاهر كلام كافى الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهرا الرواية وفتق بينه وبين قبول خبر الواحد بنجاسة الماء أو اللحم فراجع من كتاب الاستحسان (تنبيه) في الهندية تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتك فهو على أربعة أوجه ان صدقها ففسد النكاح ولا مهران لم يدخل وان كذباها وهي عدلة فالتزمت بالمقارنة والأفضل له اعطاء نصف المهر لولم يدخل والأفضل لها أن لا تأخذ شيئا ولو دخل فالأفضل دفع كاله والنفقة والسكنى والأفضل لها أخذ الأقل من مهر المثل والسكنى والنفقة والسكنى وبسعة المقام معها وكذا لو شهد غير عدول أو امرأتان أو رجل وامرأة وان صدقها الرجل وكذبتا ففسد النكاح والمهر بحاله وان بالعكس لا يفسد ولها أن تحلفه ويفترق إذا نكل اه (قوله وعدلتين) أي ولو احدهما المرضعة ولا يضتر كون شهدتا على فعل نفسها لانه لا تهمه في ذلك كشهادة القاسم والوزان والكيال على رب الدين حيث كان حاضرا بجرقت وما في شرح الوهبانية عن التنف من أنه لا تقبل شهادة المرضعة عند أبي حنيفة وأصحابه فالظاهر أن المراد إذا كانت وحدها احتراز عن قول مالك وان أوهم نظم الوهبانية خلاف ذلك فتأمل (قوله لتضمنها) أي الشهادة حق العبد أي ابطال حقه وهو محل التمتع فلا بد من القضاء أي ان لم توجد المتاركة لما في النهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزيلعي في اللعان أن النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه الحد اثبتة الامر أو لم يشتبه نص عليه في الاصل وفي الفساد

في جميع الوجوه بزانية ومفاده
أنها لو أقرت بالثلاث من رجل
حل لها تزوجه (أو أقرت بذلك
جميعا ثم أكدت نفسها وقال
جميعا) (أخطأنا ثم تزوجها) جاز
(وكذا) الاقرار (في النسب ليس
يلزمه الا ما ثبت عليه ولو قال هذه
اخوتي أو أمتي وليس نسبها معروفا
ثم قال وهمت صدق وان ثبت عليه
أفترق بينهما) (الرضاع) حجة
(المال) وهي شهادة عدلين أو عدل
وعدلتين لكن لا تقع الفرقة
الا بتفريق القاضى لتضمنها حق
العد (وهل يوقف ثبوته على
دعوى المرأة

الطاهر لا) لتضمنها حرمة الفرج
وهي من حقوقه تعالى (كافي
الشهادة بطلاقها) ولو شهد
عندها عدلان على الرضاع بينهما
أو طلاقها ثلاثا وهو يجمع ثم ماتا
أو غابا قبل الشهادة عند القاضي
لا يسمعها المقام معه ولا قتله به
ينبغي ولا التزوج باخرو قبل لها
التزوج ديانة شرح وهبانية (فروع)
قضى القاضي بالتفريق برضاع
بشهادة امرأتين لم ينقض مص
رجل ندى زوجته لم تحرم تزوج
صغيرتين فأرضعت كلا امرأة
وابنهما من رجل لم يضمنوا
نعمنا الفساد لعروضه بالاختبة
قبل الابن زوجة أبيه وقال نعمت
النساذ غرم المهر ولو وطئها وقال
ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر

* (كتاب الطلاق) *

(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه
في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاقا
فلذا كان أنت مطلقة بالسكون
كتابة وشرا (رفع قيد النكاح

لا بد من تفريق القاضي أو المتاركة بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكتفى بالمفارقة بالابان كما مر اه (قوله
الطاهر لا) كذا استظهره في البحر مستند المسألة الطلاق المذكورة ومثلها الشهادة بعتق الأمة ونحوها
من المسائل الاربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حسبة بلاد عوى وهي مذكورة في قضاء الاشياء فتزاد
هذه عليها (قوله ثم ماتا) أي الشاهدان (قوله لا يسمعها المقام معه) لأن هذه شهادة لو قامت
عند القاضي ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها خاتمة (قوله وقبل لها التزوج بديانة) أشار
الى ضعفه لما في شرح الوهبانية عن القسبة عن العلل الترجاني أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وجرم
به الشارح في آخر باب الرجعة فافهم (قوله قضى القاضي) أي المجتهد والمقلد كالكي (قوله لم ينقض)
لانه من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي ينف وثلاثون مذكورة في قضاء الاشياء (قوله مصر رجل)
قيد به احترام اعم اذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع فانهم يحرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) أي واحد
وقيد به ليتصور التحريم بين الصغيرتين لانهما صارتا اثنتين لابر رضاعا أما لو كان لبن كل واحدة من رجل
لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لبنهما من الزوج ففي الفتح أن الصواب وجوب الضمان
على كل منهما لان كلا أفسدت لصيرورة كل صغيرة بتساقطه خلافا لمن حترف المسألة وقال ولبنهما منه بدل قوله
من رجل اه (قوله لم يضمن الخ) بخلاف ما مر فيمأ لأرضعت الكبيرة ضرتهما تعدد الفساد
حيث ضمنت لأن فعل الكبيرة هنالك مستقل بالافساد فيضاف الفساد اليها أما هنا ففعل كل من الكبيرتين
غير مستقل بهما فلا يضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاثنتين منهما بخلاف الحرمة هنالك
لانه للجمع بين الام والبنات وهو يقوم بالكبيرة فتح ملخصا (قوله غرم المهر) أي يجب المهر على الاب
ويرجع به على الابن والمسألة مذكورة في الهندية في المحرمات وقيد بها بما اذا كانت الزوجة مكرهة
وصدق الزوج أن التقبيل بشهوة لتقع الفرقة والافالقول له اه وأما لو كانت مطاوعة فلامهر لها لان
الفرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرحني أن يكون ذلك مقيدا بما قبل الدخول وان المراد بالمهر نصفه
أما بعد الدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاهدي الطلاق
ان كان قبل الدخول غرم نصف المهر وان بعده فلا غرم أصلا (قوله وقال ذلك) أي تعدت الفساد
(قوله لا) أي لا يغرم مالزم الاب من نصف المهر بزانية وتعبيره بالنصف مريد لما قاله الرحني (قوله
فلم يلزم المهر) لانه لا يجمع بين حد ومهر بزانية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق) *

ما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب حرمة مؤبدة
بخلاف الطلاق تقديما للاشتداد على الاخف بحر (قوله لكن جعلوه الخ) عبارة البحر قالوا انه استعمل
في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول سر يحا والثاني كتابة فلم يتوقف على النية في طلقك
وأنت مطابقة بالتشديد ويتوقف عليها في اطلاقك ومطابقة بالتخفيف اه قال في البدائع وهذا الاستعمال
في العرف وان كان المعنى في النطق لا يختلف في اللغة ومثل هذا جائز كما يشال حصان وحصان فانه يفتح الحاء
بستعمل في المرأة وبكسرهما في الفرس اه والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لانه صرح في محل آخر
أن الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح أيضا بما يدل على أن الطلاق في اللغة
صريح وكتابة فافهم (قوله وشرا رفع قيد النكاح) اعترضهم في البحر بامور الاول أنهم قالوا وركنه
اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فينبغي تعريفه به لان حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ دال على رفع
قيد النكاح الثاني أن القيد صيرورتها ممنوعة عن الخروج والبروز كما في البدائع فكان هذا التعريف
مناسبا للمعنى اللغوي لا الشرعي الثالث أنه كان ينبغي تعريفه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص
ولو ما لا اه أقول والجواب عن الاول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر الذي هو التطليق كاسلام والسراح
بمعنى التسليم والتسريح أو مصدر طلقت بضم اللام أو فتحها طلاقا كالفق كذا في الفتح وتقدم أنه لغة رفع
الوثاق مطلقا أي حسيا كوثاق البعير والاسباب ومعنويا كما هنا وان المعنى الشرعي مستعمل في اللغة أيضا
وقد ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لانفس اللفظ لكن لما كان أمرا

معنويا لا يتحقق الا بلفظه المستعمل فيه قيل ان ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فلذا قال
المصنف تبعاً للفتح انه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث أن المراد بالقيد العقد ولذا قال
في الجوهره هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسر بالمعنى المصدرى كما قلنا
أولاً وعبر عن رفع القيد بحل العقدة أى بفك رابطة النكاح استعارة والمراد برفع العقد رفع أحكامه
لان العقود كليات لا تقي بعد التكلم بها كما حققه في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع وأما
بيان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها أصلي وبعضها من التوابع فالأول
حل الوطى والاعراض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك اهـ وأما ما أورده في البحر
من أن من آثار العقد العدة في المدخول بها فلذا لم يفسر برفع العقد فيه أن العدة ليست من أحكام النكاح
لانه غير موضوع لها وكونها من آثاره لا ينافي وجودها بعد رفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثار عقد
النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه بيان ذلك أن العقد عدل لأحكامها كما صرح حوايه وقالوا أيضاً ان
الخارج المتعلق بالحكم ان كان مؤثراً فيه فهو العلة وان كان منضياً اليه بلا تأثير فهو السبب وان لم يكن
مؤثراً فيه ولا منضياً اليه فان توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والا فان دل عليه فهو العلامة وتماه
في كتب الاصول ولا شبهة أن عقد النكاح علة لحل الوطى ونحوه لارفع الحل بل رفع الحل علة الطلاق لانه
وضع له نعم النكاح شرطه كما أن الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لاجله فقد صرح حوا في باب العدة
ان شرطها رفع النكاح أو شبهته فالنكاح شرط لاعتقاد الطلاق شرطاً للعدة فصح كونها من آثاره
بهذا الاعتبار فافهم (قوله في الحال بالباطن) متعلقان برفع (قوله أرا مال) أى بعد انقضاء العدة
أو انضمام طائفتين الى الاولى وعليه فلو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن يبين عدم وقوع الطلقة
الاولى حتى لو حلف أنه لم يقع عليها طلاقاً لا يثبت بجر وفيه أن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق فتسد
صرح الزيلعي وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدس فان صواب في تعريفه الشامل لنوعيه
ما في القهستاني من أنه ازالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع أما الطلاق
الرجعي فالحكم الاصلى له نقصان العدد فأما زوال الملك وحل الوطى فليس بحكم أصلي له لازم حتى
لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العدة وهذا عمدنا وعند الشافعي زوال حل الوطى من أحكامه الاصلية له حتى
لا يحل له وطؤها قبل الرجعة (قوله هو ما اشتغل على الطلاق) أى على مادة ط ل ق صريحاً مثل
أنت طالق أو كناية كطلقة بالتخفيف وكانت ط ل ق وغيرهما كقول القاضي فترقت بينهما عند اباء الزوج
الاسلام والعنة واللعان وسائر الكتابات المفيدة للرجعة والبيونة ولفظ الخلع فتح لـ كن قوله وغيرهما
أى غير الصريح والكناية فيبعد أن قول القاضي فترقت والكتاب واللفظ الخلع مما اشتغل على مادة ط ل ق
وليس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشتغل والتميز عائداً على ما وناه نظر المعنى لانه واقع على الصريح والكتابة
(قوله نخرج الفسوخ الخ) قال في الفتح نخرج تفريق القاضي في ابائها ورثة أحد الزوجين وتبين
الدارين حقيقة وحكمًا وخيار البلوغ والعقود وعدم الكفاءة ونقصان المهر فانها ليست طلاقاً اهـ وقدمت
نظماً في باب الولي ما هو طلاق وما هو فسوخ وما يشترط فيه قضاء القاضي وما لا يشترط فراجع (قوله وبهذا)
أى بزيادة قوله أرا مال وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة كنز الملتقى) هي رفع القيد الثابت
شرعاً بالنكاح (قوله منقوضة طردا وعكسا) أى انها غير مانعة لدخول الفسوخ فيها وغير جامعة لخروج
الرجعي (قوله كرية) هي الظن والشك أى ظن الفاحشة (قوله والمذهب الاقول) لا طلاق
قوله تعالى فطلقوهن لعتتهن لاجناح عليكم ان تطلقن النساء ولانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لاريسه
ولا كبروكذا فعله الصحابة والحسن بن علي رضي الله عنهما استكثر النكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود
أنه صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعله بلازم الشامل
للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشافعي بجر ملخصاً قلت لكن حاصل الجواب أن كونه
مبغوضاً لا ينافي كونه حلالاً فان الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مبغوض بخلاف ما إذا اريد بالحلال
ما لا يترجى تركه على فعله وأنت خير أن هذا الجواب مؤيد للقول الثاني ويبقى بعده ناييسم أيضاً فافهم

في الحال) بالباطن (أو المال)

بالرجعي (بلفظ مخصوص) هو
ما اشتغل على الطلاق فخرج الفسوخ
كخيار عتق وبلوغ ورثة فانه فسوخ
لا طلاق وبهذا علم أن عبارة
الكنز والملتقى منقوضة طردا

وعكسا بجر (وايداعه مباح)
عند العائنة لا طلاق الايات اكل

(وقيل) قائله لـ كمال (الاصح)

لحظره) أى منعه (الالحاجة)
كرية وكبروا المذهب الاقول
كما في البحر

(قوله وقولهم الخ) بجواب عن قوله في الفتح ان قولهم باباحتهم وابطالهم قول من قال لا يساح الا للكبير
أوربية بأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يفتن بواحد منهم ما مناف قولهم الاصل فيه الحظر لما فيه
من كفران نعمة النكاح والاباحة للمساخة الى الخلاص ولحديث أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأجاب
في البحر بأن هذا الاصل لا يدل على أنه محظور شرعا وانما يقيد أن الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع
فصار الحل هو المشروع فهو تطبيق قولهم الاصل في النكاح الحظر وانما ابيح للمساخة الى التوالد والتناسل
فهل يفهم منه أنه محظور فالحق باباحتهم لغير حاجة طلبا للخلاص منها للدلالة المارة اه أقول لا ينبغي ما بين
الاصليين من الفرق فان الحظر الذي هو الاصل في النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه حظر أصلا لا لعارض
خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث انه ازالة الرق وأن هذا لا ينافي
الحظر لمعنى في غيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدينية اه فهذا صريح
في أنه مشروع ومحظور من جهتين وأنه لا منافاة في اجتماعهما لاختلاف الحثية صكا الصلاة في الارض
المغصوبة فكون الاصل فيه الحظر لم يزل بالكلية بل هو باق الى الآن بخلاف الحظر في النكاح فانه من حيث
كونه انتفاعا بمنزلة الأدي المحترم واطلاعا على العورات قد زال للمساخة الى التوالد وبقاء العالم وأما الطلاق
فان الاصل فيه الحظر بمعنى أنه محظور لا لعارض بيبه وهو معنى قولهم الاصل فيه الحظر والاباحة للمساخة
الى الخلاص فاذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حقا وسفاهة رأى ويجزى كفران
النعمة واخلاص الايداء بها وبأهلها وأولادها ولهذا قالوا ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تبين
الاخلاق وعروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى فلبست الحاجة محتصة بالكبر والريسة
كما قيل بل هي أعم كما اختاره في الفتح بحيث تجزى عن الحاجة المبيحة له شرعا يبق على أصله من الحظر ولهذا
قال تعالى فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا أى لا تطلبوا الفراق وعليه حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق
قال في الفتح ويحمل لفظ المباح على ما ابيح في بعض الاوقات أعنى أوقات تحقق الحاجة المبيحة اه واذا
وجدت الحاجة المذكورة ابيح وعلم ما يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه وغيرهم من الأئمة
صونا لهم عن العبث والايذاء بلا سبب فتقوله في البحر ان الحق باباحتهم لغير حاجة طلبا للخلاص منها ان أراد
بالخلاص منها الخلاص بلا سبب كما هو المتبادر منه فهو ممنوع لخالفته لقولهم ان اباحتهم للمساخة الى الخلاص
فلم يبيحوا الا عند الحاجة اليه لا عند مجزى ارادة الخلاص وان أراد الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب
وقوله في البحر أيضا ان ما صححه في الفتح اختيار القول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا فيه نظر لان الضعيف
هو عدم اباحتهم الا لكبير أوربية والذي صححه في الفتح عدم التقييد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة
وبما قرناه أيضا زال التنافي بين قولهم باباحتهم وقولهم ان الاصل فيه الحظر لاختلاف الحثية وظهر أيضا أنه
لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صححه في الفتح فاغنم هذا التصريح فانه من فتح القدير (قوله بل يستحب
اخراب اتقالي ط (قوله لومؤذية) أطلقه فشمى المؤذية له وألغى بقلها أو بقلها ط (قوله أو تاركه
صلاة) الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة ككالصلاة وعن ابن مسعود لان النبي الله تعالى وصداقها
بذمتي خير من أن اعاشرا امرأة لاتصلى ط (قوله ومفاده) أى مفاد استحباب طلاقها وهذا قاله في البحر
وقال ولهذا قالوا في الفتاوى له أن يضربها على ترك الصلاة ولم يقولوا عليه مع أن في ضربها على تركها روايتين
ذكرهما قاضي خان اه (قوله لوفات الامساك بالمعروف) كما لو كان خصا أو محبوبا أو غنيا أو سكاذا
أو مسكرا أو شكاذا بفتح الشين المعجمة ونشد السكاف وبالزاي هو الذي تنتشر آتة للمرأة قبل أن يخاطبها
ثم لا تنتشر آتة بعده لجماعها أو للمهر بفتح الحاء المشددة وهو المسحور ويسمى المربوط في زماننا ح عن شرح
الوهبانية (قوله لو بدعيا) بأبي يسانه (قوله ومن محاسنه التخلص به من المكاره) أى الدينية
والدينية بجر أى كان يحجز عن اقامة حقوق الزوجية أو كان لا يشتهيها قال في الفتح ومنها أى من محاسنه
جعل له بيد الرجال دون النساء لاختصاصهن بتقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شرعه ثلاثا
لان النفس كذوبة ربما ظهر عدم الحاجة اليها ثم يحصل الدم فتسرع ثلاثا ليعبر بنفسه أولا وثانيا اه
ملخصا (قوله وبه) أى يكون التخلص المذكور من محاسنه اذ لو لم يقع طلاق الدور لكانت هذه

وقولهم الاصل فيه الحظر
معناه أن الشارع ترك هذا الاصل
فأباحه بل يستحب لومؤذية
أو تاركه صلاة غاية ومفاده
أن لا اثم بمعاشرة من لا تصلى
ويجب لوفات الامساك بالمعروف
ويحرم لو بدعيا ومن محاسنه
التخلص به من المكاره وبه يعلم
أن طلاق الدور نحو ان طلق
فانت طالق قبله ثلاثا

مطلب
طلاق الدور

الحكمة اه ح وسمي بالدور لانه دار الامر بين متنافسين لانه يلزم من وقوع المنجز وقوع الثلاث المعلقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشئين على الآخر فيلزم توقف الشئ على نفسه وتأخره اما بمرتبة أو مرتبتين ط (قوله واقع) أي اذا طلقها واحدة يقع ثلاث الواحدة المنجز وتنتان من المعلقة ولوطلقها ثنتين وقعنا واحدة من المعلقة أو طلقها ثلاثا يقع فنزل الطلاق المعلق لا يصادف أهلية فيأخرو ولو قال ان طلقك فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة وقع ثنتان المنجز والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تشرع على قوله واقع اجماعا ثم هذا ذكره المصنف أيضا عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكمكم ط كتم بصفة الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم آخر تفرقهما لان مثل هذا لا يعد خلافا لانه قول مجهور باطل فاسد ظاهر المطلق ونقل قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لابي العباس بن سريج من أصحاب الشافعي وانه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وانه قول مخترع فان الامة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهم أجمعين على أن طلاق المكلف واقع اه قلت لكن يشك على دعوى الاجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بصفة الدور كالزنى وابن الحداد والقفال والقاضي أبي الطيب والبضاوي وكذا الفزالي والسبكي لكنهم ارجعوا عنه وقد عزا في فتح القدير القول بطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصفته وانها لا تطلق الى أكثرهم واتصل له صاحب البحر كن رأيت مؤلفا حافلا للعلامة ابن حجر المكي في بطلانه وانه قول أكثر الشافعية وان القرافي من المالكية نقل عن شيخه العز ابن عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصفته وينقض قضاء القاضي به لحاقه لقواعد الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة وانه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع الثلاث أو المنجز وحده وان شارح الارشاد قال ان المعتمد في الفتوى وقوع المنجز وعليه العمل في الديار المصرية والشامية وعزاه الرافعي الى أبي حنيفة وانه بالغ السروجي من الحنفية فقال انه يشبه مذهب النصاري انه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه ملخصا وذكر في فتح القدير ايضا أن القول بصفة الدور يخالف لحكم اللغة ولحكم العقل ولحكم الشرع وقرره بما لا مزيد عليه فارجع اليه (تيسره) قد بان لك أن المعتمد عند الشافعية وقوع المنجز فقط بناء على ابطال الكلام ككله وهو جله التعليل وقدمت عن الشيخ الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال لفظ قبله فقط لان الدور انما حصل به ونقل ابن حجر عن مفتي الحنابلة حكاية القولين عندهم وقدمنا ما يفيضان الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة الخ) يأتي بيانها قريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل الا في حل عقدة النكاح سواء كان الواقع به رجعي أو بائنا كما سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله وطلق به) أي من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التحريم أو من حيث وقوع الرجعي به وان احتاج الى نية كاعتدني واستبرقي رجعت وانت واحدة أفاده الرجعي (قوله وكفاية) هي ما لم يوضع للطلاق واحقه وغيره كما سيأتي في بابيه (قوله ومحل المنكوحه) أي ولو معتدة عن طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسح بتفريق لباة أحدهما عن الاسلام أو بارتداد أحدهما ونظم ذلك المقدسي بقوله

بعده عن الطلاق يلحق * أوردت أو بالباة يفرق

بخلاف عدة النسخ بحرمة مؤبدة كتنقيص ابن الزوج أو غير مؤبدة كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاءة ونقصان مهر وسبب أحدهما ومهاجرته فلا يشيع الطلاق فيها كما حرره في البحر عن الشيخ وكذا ما سيأتي آخر الباب لو حررت زوجها حين ملكته فطلقها في العدة لا يقع ويأتي تمام الكلام عليه آخر الكليات (قوله واهل زوج عاقل الخ) احتراز بالزوج عن سيد العبد ووالد الصغير وبالعاقل ولو حكم عن المجنون والمعتوه والمدهوش والمبرم والمغنى عليه بخلاف السكران مضطرا أو مكرها وبالبالغ عن الصبي ولو مراهقا وبالمستعطق عن النائم وأفاد أنه لا يشترط كونه مسلما صحيفا طائعا جادا عامدا فيقع طلاق العبد والسكران بسبب محظور والكافر والمريض والمسكر والهازل والخطي كاسيأتي (قوله ور كنه لفظ مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كفاية فخرج القسوخ على ما مر وأراد اللفظ ولو حكما

واقع اجماعا كما حرره المصنف معزيا لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصفة الدور حاكم لا ينفذ أصلا (وأقسامه

ثلاثة حسن وأحسن وبدعي) بأتم به وأفاضله صريح ومحقق به وكفاية (ومحل المنكوحه) وأهله زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص

للدخول إلى المسببة وإشارة الأخرس والاشارة إلى العدد بالأصابع في قوله أنت طالق هكذا
 كما ساقى وبه ظهر أن من تشاجر مع زوجته فاعطاها ثلاثة أحجار ينوي الطلاق ولم يذ كر لفظا لأصريحا
 ولا كتابية لا يقع عليه كما أفق به الخير الرملي وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمرها بحلق شعرها
 لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق
 كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا أن يشاء الله تعالى زاد في البحر وأن لا يكون الطلاق انتهاء غاية فانه لو قال أنت
 طالق من واحدة إلى ثلاث لم تقع الثالثة عند الامام ط (قوله طلقه) التاء للوحدة وقيد بها لأن الزائد
 عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفرقا ليس بأحسن بجر (قوله رجعية) فالواحدة البائدة بدعية في ظاهر
 الرواية وفي رواية الزيادات لا تكره بجر عن الفتح ثم ذكر عن المحيط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالإجماع
 لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به اه وسيد كره الشارح ويأتي تمامه (قوله في طهر) هذا صادق بأوله
 وآخره قبل والثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقبل الأول قال في الهداية وهو الاظهر من كلام
 محمد نهر واحتريزه عن الحيض فانه فيه بدعي كما يأتي (قوله لا وطئ فيه) جلة في محل جر صفة لطهر
 ولم يقل منه لدخول في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان طلاقها فيه حينئذ بدعي نص عليه الاسيبياني لكن رد
 عليه الزنا قال الطلاق في طهر وقع فيه سني حتى لو قال لها أنت طالق للسنه وهي طاهرة ولكن وطئها غيره
 فان كان زنا وقع وان بشبهة فلا كذا في المحيط وكأن الفرقان وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان
 هدر بخلاف الوطئ بشبهة وهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه لكن لا بد أن
 يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيهما ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كما في البدائع لأنه لو طلقها
 في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيًا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لأن الجمع بين تطبيقين
 في طهر واحد مكروه عندنا ولو طلقها بعد طهر وحملها أو كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيًا
 لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها نهر (قوله وتركها حتى غفنى عتبتها) معناه التزلز من غير طلاق
 آخر لا التزلز مطلقا لأنه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه أحسن بجر (قوله أحسن) أي من
 القسم الثاني لأنه متفق عليه بخلاف الثاني فان مالكا قال بكراهته لاندفاع الحاجة بواحدة بجر عن
 المعراج (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع أنه
 أبغض الحلال وهذا أحد قسمي المسنون ومعنى المسنون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لأنه المستحب
 للثواب لأن الطلاق ليس عبادة في نفسه لينتبه له ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية أن يطلقها بدعيًا
 ففزع نفسه إلى وقت السني ثاب على كف نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق فكيف نفسه عن الزنا مثلا
 بعد تهوؤ أسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لا على عدم الزنا لأن الصحيح أن المكافأة بالكف لا العدم كما عرف
 في الأصول بجر وفتح (قوله وطلقه) مبتدأ وأغیر موطوءة أي مدخول بها متعلق بمحذوف صفة له
 وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولو موطوءة متعلق بتفريق أو حال منه على رأي وتفريق معطوف بهذه
 الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتفريق أيضا وقوله فيمن تحيض حال من ثلاث المضاف إليه
 تفريق له كونه مفعوله في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر المبتدأ
 وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة
 واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لا وطئ فيه ولا في حيض قبله
 كما تروا لافهو بدعي وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض لأن الوقت أعني الطهر الخالي عن الجماع
 خاص بالمدخولة فلزم في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المذ كور فقط وهو السني
 الأحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهار أو أشهر وهو السني الحسن وذكر في البحر عن المعراج أن الخلوة كلوطئ
 هنا وتقدم التصريح بذلك في أحكام الخلوة من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهار) أي أن كانت حرة
 والأطفي طهرين برجنسدي والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كما نبه عليه في البحر (قوله
 ولا طلاق فيه) أي في الحيض لأنه بمنزلة ما لو وقع التطبيقين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق
 فيه إلا في الطهر لأن الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي هلاية

خال عن الاستثناء (طلقت) رجعية
 (فقط في طهر لاوط فيه) وتركها
 حتى غفنى عتبتها (أحسن بالنسبة
 إلى البعض الآخر) وطلقت لغير
 موطوءة ولو في حيض (ولو موطوءة
 تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار
 لاوط فيها) ولا في حيض قبلها
 ولا طلاق فيه (فيمن تحيض
 وفي ثلاثة أشهر

ان طلقها في أول الشهر وهو الليلة التي رت في الشهر الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوما في تفریق الطلاق اتفقا
وكذا في حق انقضاء العدة عنده وعندهما شهر بالايام وشهران بالاهلة قال في الفتح قبل الفتوى على قولهما
لانه أسهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالسن ولم تر دما أو كانت حملها
أو صغيرة لم تبلغ تسع سنين على المختار وأيسة بلغت خمسًا وخمسين سنة على الراجح اما ممتدة الطهر فن ذوات
الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلقها للسنة الواحدة ما لم تدخل في حد الاياس اذ الحيض مر جوفى حقها
صرح به غير واحد من قال في البحر فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتد لا يمكن تطليقها للسنة حتى
تحيض ثم تطهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قلت وتقييد الصغيرة بالتي لم تبلغ
تسعًا يفيد أن التي بلغت لا يفرق طلاقها على الا شهر وليس كذلك وانما تطهر فأنه في قوله بعدم وحل طلاقهن
عقب وطئ كما نعرفه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا جواب لصاحب النهر عن قول الفتح
لا وجه لتخصيص هذا باسم طلاق السنة لان الاول أيضا كذلك فالتناسب يتميزه بالفضل من طلاق السنة
اه (قوله أي الايسة والصغيرة والحامل) أي المفهومات من قوله في غيرها وكان الاولى للمصنف التصريح
بهن هنالك ليعود الصغير في طلاقهن الى مذكور صريحًا ولا يراد عليه من بلغت بالسن وامتد تطهرها أو بلغت
تسعًا كما يظهر مما بعده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض اتوهم
الحبل فيشبه وجه العدة انها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحيض للصغر
والأكبر بل انفق امتداد طهرها متصلا بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن لا يجوز
تعقيب وطئها بطلاقها اتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي المحيط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرعى
حبلها اما فين رجى فالفضل له أن يفصل بين وطئها وطلاقها بهر كما قال زفر ولا يخفى ان قول زفر ليس هو
أفضلية الفصل بل لزومه اه وأجاب في البحر بأن التشبيه انما هو باصل الفاصل وهو الشهر لا في الافضلية اه
واحتراز بقوله متصلا بالصغر أي بأن بلغت بالسن وامتد طهرها عن امتد طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانها
لا تطلق للسنة الواحدة كما مر لانها شابة قد رأت الدم وهو مر جوفى الوجود ساعة فساعة فبقى فيها احكام ذوات
الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم أصلا (قوله والبدعي) مندوب الى البدعة والمراد بها هنا المحرمة
لتصريحهم بعصيانهم بجر (قوله ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ
الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس وعكرمة
لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر
طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استحلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاء عليهم
وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث
الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما امضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة العصابة له وعلمه بانها كانت
واحدة فلا يمكن الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أولعهم بانتهاء الحكم لذلك لعلمهم باناطته
بمعان علوا انتفاءها في الزمن المتأخر وفول بعض الحساب له توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين
رأته فهل صح لكم عنهم أو عن عشرين عشرين القول بوقوع الثلاث باطل أم لا فاجابهم ظاهرا لانه
لم يقل عن أحد منهم انه خالف عشرين امضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف تسمية كل
في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي وأما ما ناسخا فالعبارة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة الف
لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كاخلفاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس
وأبي هريرة والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحًا بايقاع الثلاث
ولم يظهر لهم مخالف فاذ ابعد الحق الا للضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بانها واحدة لم ينفذ حكمه لانه
لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لاختلاف وغاية الامر فيه أن يصير كبيع اتهامات الاولاد اجمع على نفسه
وكن في الزمن الاول يعني اه ملخصا ثم أطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قيد للثلاث والثنتين (قوله
لاربعة فيه) فلو تحلل بين الطلقتين رجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بنحو القبلة أو اللمس عن شهوة لا بالجماع
اجماعا لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الاتية وظاهر الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا

(في) حق (غيرها حسن وسنى)

فعلم أن الاول سنى بالاولى وحل

طلاقهن) أي (الايسة) والصغيرة

والحامل (عقب وطئ) لان الكراهة

فمن تحيض اتوهم الحبل وهو

منفوقدهما (والسدعي ثلاث)

متفرقة (أثنان بمرة أو مرتين

في طهر) واحد (لاربعة فيه

أو واحدة في طهر

لوتحلل النكاح أفاده في البحر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حبل ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين كما مر (قوله في حيض موطوءة) أي مدخول بها ومثلها المختلى بها كما مر (قوله لكان أوجز وأفود) أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأنه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر وما لو طلقها في النفاس فانه بدعي كما في البحر وما لو طلقها في طهر لم يجامعها فيه بل في حيض قبله وما لو طلقها في طهر طلقها في حيض قبله فافهم (قوله ونجب رجعتها) أي الموطوءة المطلقة في الحيض (قوله على الأصح) مقابل قول القذوري أنها مستحبة لأن المعصية وقعت فتعذر ارتضاعها ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر في حديث ابن عمر في الصحيحين مر ابنك فليراجعها حين طلقها في حالة الحيض فانه يشتمل على وجوبين سريخ وهو الوجوب على عمر أن يامر ونهي وهو ما يتعلق بابنه عند توجبه الصبغة اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالبلغ وتعذر ارتضاع المعصية لا يصلح صار فالصبغة عن الوجوب بل وازايجاب رفع اثرها وهو العدة وتطويلها اذ بقاء الشيء بقاء ما هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة وتماه في الفتح (قوله رفعا للمعصية) بالراء وهي أولى من نسخة الدال ط أي لأن الدفع بالدال للمالم يقع والرفع بالراء للواقع والمعصية هنا وقعت والمراد رفع اثرها وهو العدة وتطويلها كما علمت لأن رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن (قوله فاذا طهرت طلقها ان شاء) ظاهر عبارته انه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو رواية عن الامام لأن اثر الطلاق انعدم بالمراجعة فكأنه لم يطلقها في هذه الحيضة فيسن تطليقها في طهرها ~~لكن~~ المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كما في الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كما في فتح القدير انه اذا راجعها في الحيض امسك عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر في طلقها ثانية ولا يطلتها في الطهر الذي يطلقها في حيضه لانه بدعي كذا في البحر والنخ وعبارة المصنف فتحملة اه ح ويدل اظاهر الرواية حديث الصحيحين مر ابنك فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بد الله أن يطلقها في طهرها قبل أن يمسه فقلت العدة كما أمر الله عز وجل بجر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث تقييد الرجعة بذلك الحيض الذي أوقع فيه وهو المفهوم من كلام الاصحاب اذا توصل فلول بفعل حتى طهرت فنقزلت المعصية اه وقد يقال هذا ظاهر على رواية الطحاوي أما على المذهب فينبغي ان لا تنقزل المعصية حتى ياتي الطهر الثاني بجر قلت وفيه نظر فانه حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الاصحاب يحمل المذهب عليه فتأمل (قوله قيد بالطلاق) أي في قوله أو في حيض موطوءة والمراد أيضا بالطلاق الرجعي احتراز عن البائن فانه بدعي في ظاهر الرواية وان كان في الطهر كما مر (قوله لان التخيير الخ) أي قوله لها اختارني نفسك وهي سائض وكذا لو اختارت نفسها قال في الذخيرة عن المتقي ولا بأس بأن يخلعها في الحيض اذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يخبرها في الحيض ولا بأس بأن تختار نفسها في الحيض ولو ادركت فاختارت نفسها فلا بأس للتأني أن يفرق بينهما في الحيض اه وفي البدائع وكذا اذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي سائض وكذا امرأة العنين اه وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحيض كما سرح به في البحر عن المعراج والمراد بالخلع ما اذا كان خلعاً بجمال لما قدمناه عن المحيط من تعليل عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض الا به وفي الفتح من فصل المشيئة عن الفوائد الظهيري لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلقت نفسها ثلاثاً على قولها ما أو نتين على قوله لا يكره لانها مضطرة فانها لو فرقت خرج الامر من يدها اه (قوله لا يكره) لان علة الكراهة دفع الضرر عنها بتطويل العدة لان الحيضة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة وبالاختيار والخلع قد رخصت بذلك رجعي وفيه انه يلزمه حل الطلاق مطلقاً في الحيض اذا رخصت به مع ان اطلاقهم الكراهة ينافيه فالظاهر تعليل الخلع والطلاق بعوض بما مر عن المحيط وبان التخيير ليس طلاقاً بنفسه لانها لا تطلق ما لم تختار نفسها فصارت كأنها أوقعت الطلاق على نفسها في الحيض والممنوع هو الرجل لاهي أو القاضى هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله والنفاس كالحيض) قال في البحر وما كان المنع من الطلاق في الحيض لتطويل العدة عليها كان النفاس مثله كما في الجوهرة (قوله قال لموطوءة) أي ولو حكماً كالمختلى بها كما مر (قوله للسنة) اللام فيه للوقت وليست اللام بقيد قلها في السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل مثلاً ما في معناها كطلاق العدل وطلاق العدة أو طلاق العدة أو طلاق الدين أو الاسلام أو أحسن الطلاق أو أجل

وطئت فيه أو) واحدة في (حيض موطوءة) لو قال والبديعي ما خالفهما لكان أوجز وأفود (ونجب رجعتها) على الأصح (فيه) أي في الحيض رفعا للمعصية (فاذا طهرت) طلقها (ان شاء) أو أمسك بها قيد بالطلاق لان التخيير والاختيار والخلع في الحيض لا يكره مجتبي والنفاس كالحيض جوهرة (قال لموطوءة) وهي حال كونها (عن تحيض أنت طالق ثلاثاً) أو نتين (للسنة) وقع عند كل طهر طلقته

أو طلاق الحق أو القرآن أو الكتاب ونماه في البحر (قوله وتقع اولاهما) أي أولى المذكورات من الثلاث أو التنتين فافهم وقوله في طهر لاوطى فيه أي ولا في حيز قبله كما يفيد ما تقدم فان كان ذلك الطهر هو الذي طلقها فيه تقع فيه واحدة للرجال ثم عند كل طهر أخرى وان كانت حائضاً أو جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر كما في البحر (قوله فلو كانت غير موطوءة) محترز قوله لموطوءة وقوله أو لا تحيض محترز قوله وهي ممن تحيض وشمل من لا تحيض الحاصل خلافاً للمجد كما في البحر (قوله تسع واحدة للرجال) أي في الصورتين واطلق في الحال فشمل حالة الحيض (قوله ثم كلما تنكحها) راجع للصورة الاولى أي فاذا وقعت عليها واحدة للرجال بانت منه بلا عدة لانه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرها ما لم يتروجها فتقع أخرى بلا عدة فاذا تروجها أيضاً وقعت الثالثة وعلله في البحر بأن زوال الملك بعد التملك لا يطلها اه فتأمل (قوله أو مضى شهر) يرجع الى الصورة الثانية (قوله وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على الاطهار مقيد بما اذا نواه أو اطلق أما اذا نوى غيره فانه يصح شهر (قوله لانه محتمل كلامه) وهذا لان الكلام كما جاز أن تكون للوقت جاز أن تكون للتعليل أي لاجل السنة التي أوجبت وقوع الثلاث واذا صحت نيته للرجال فاولى أن تقع عند كل رأس شهر قد بذكر الثلاث لانه لو لم يذكرها وقعت واحدة للرجال ان كانت في طهر لم يجامعها فيه والا فحتى تطهر ولو نوى ثلاثاً مفرقة على الاطهار صح ولو جملة فقولان ويرجح في النسخ القول بانه لا يصح ونماه في النهر (قوله ويقع طلاق كل زوج) هذه الكلية منقوضة بزواج المبانة اذ لا يقع طلاقه باناً عليها في العدة واجيب بانه ليس بزواج من كل وجه أو ان امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو اجازته من الفضولي نهر وسيأتي (قوله ليدخل السكران) أي فانه في حكم العاقل زجراله فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله الا أن أو سكران (قوله فان طلاقه صحيح) أي طلاق المكره وشمل ما اذا اكرهه على التوكيل بالطلاق فوكل فطلق التوكيل فانه يقع بجر قال محشي الخياط الرمي ومثله العتاق كما صرح حوايه وأما التوكيل بالنكاح فلم أر من صرح به والظاهر انه لا يخالفهما في ذلك لتصریحهم بان الثلاث تنص مع الاكراه استحساناً وقد ذكر الزيلعي في مسئلة الطلاق أن الوقوع استحسان والقياس أن لا تنص الوكالة لأن الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالمبيع وامثاله وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع وله أن يكون موجب فساد فكذا التوكيل يتعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل فقد نفذ تصرف التوكيل اه فانظر الى علة الاستحسان في الطلاق تجدناها في النكاح فيكون حكمهما واحداً تأمل اه كلام الرمي قلت وسيأتي تمام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى (قوله لا امراره بالطلاق) قيد بالطلاق لان الكلام فيه والافاقرار المكره بغيره لا يصح أيضاً كالأقتر بعق أو نكاح أو رجعة أو نفي أو عفو عن دم عدا وبعبده انه ابنه أو جاريته انها لم ولد كائن عليه الحاكم في الكافي هذا وفي البحر ان المراد الاكراه على التلفظ بالطلاق فلو اكرهه على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الخاتمة ولو اقر بالطلاق كذاً وبأً وهما لا وقع قضاء لادبانه اه وبأً قامه (قوله طلاق) أطلقه فشمل البائن بقسميه والرجعي وهو مع ما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اهذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره والا فله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف في الاكراه ط (قوله وايلاء) فان تركت أربعة أشهر بانت منه فان لم يكن دخل بها وجب نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكرهه كافي (قوله نكاح) يشمل ما اذا اكره الزوج أو الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلافاً لما قبل من ان العقد لا يصح اذا اكرهت هي عليه كما وضعناه في النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين فافهم (قوله مع استيلاء) بكسر الهمزة من غير تنوين لضرورة النظم ح وصورته أن يكرهه على استيلاء أمته فاذا وطئها أو أتت بولدت منه ولا يجوز له نفسه ط وفيه ان هذا اكره على فعل حسي وهو الوطئ ترتب عليه حكم آخر وهو صيرورتها ام ولد وامثلة كثيرة كالأول اكرهه على دخول دار عاق عتق عبده على دخولها فانه يعتق ولا يضمن له المكره شيئاً أو اكرهه على شراء عبد عتقه على ملكه فانه يعتق وعليه قيمته للبائع ولا يرجع على المكره بشي كافي كافي الحاكم من الاكراه قال وكذا لو اكرهه على شراء ذي رحم محرم منه أو أمة قد ولدت منه أو أمة قد جعلها مديرة اذا ملكها اه وصورته الرجعي بان

وتقع اولاهما في طهر لاوطى فيه فلو كانت غير موطوءة أو لا تحيض تقع واحدة للرجال ثم كلما تنكحها أو مضى شهر تقع (وان نوى أن تقع الثلاث الساعة أو) أن تقع عند رأس (كل شهر واحدة صحت نيته) لانه محتمل كلامه (ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل) ولو تفديرا بدائع ليدخل السكران (ولو عبد أو مكرها) فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق وقد نظم في النهر ما يصح مع الاكراه فقال طلاق وايلاء طهار ورجعة نكاح مع استيلاء

مطلب

في الاكراه على التوكيل بالطلاق والنكاح والعتاق

مطلب

في المسائل التي تنص مع الاكراه

يكره على أن يقر بانها أم ولده وفيه ما علمته مما نقلناه قبله عن الكافي أيضا والله أعلم (قوله عضو عن العمد)
 أي لو وجب له على رجل قصاص في نفس أو في ماله فاصكره بوعيد تلف أو حبس حتى عفا فالفوجان
 ولا ضمان له على الجاني ولا على المكره لأنه لم يتلف له مالا وكذلك الشهود إذا زجروا فلا ضمان عليهم ولو
 وجب له على رجل حق من مال أو كفاية بنفس أو غير ذلك فاصكره بوعيد بقتل أو حبس حتى أبرأه من ذلك
 كانت البراءة باطلة كذا في الكافي وفيه علم أنه أحقر بالعمد عن الخطأ لأن موجب المبالاة فلا تصح البراءة منه
 (قوله رضاع) يرد عليه ما ذكرناه في الاستيلاء فإنه أيضا فعل حسي ترتب عليه حكم آخر وهذا لا يخصص
 كعلمته وكذا يقال مثله ما لو أكره على الخلوة بزوجته أو على وطئها فإنه يقتصر عليه جميع المهر وكذا لو أكره على
 وطئ أم زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جمع بين قال في الكافي في باب الإكراه على
 النذر واليمين ولو أكره رجل بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو حجابا أو عرة أو غزوة
 في سبيل الله تعالى أو بدنه أو شيئا يتقرب به إلى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على
 اليمين بشئ من ذلك أو بغيره من الطاعات أو المعاصي اهـ (قوله وفي) أي في الإيلاء بقول أو فعل ذكره
 الشارح في الإكراه (قوله ونذره) قد مرنا الكلام عليه قريبا (قوله قبول لا بداع) أخذه في البحر
 من قوله في القنية أكره على قبول الوديعة قتلته في يده فلم يستحقها تضمن المودع اهـ بناء على أن المودع
 بفتح الدال قال في النهر بعد نقله ثم ظهر لي أنه بكسر الدال فليس من المواضع في نهر وذلك أنه في البرازية قال
 أكره بالحبس على إيداع ماله عنده هذا الرجل وأكره المودع أيضا على قبوله فضاغ لا ضمان على المصكره
 والقابض لأنه ما قبضه لنفسه كالوهب الربح فألقته في حجره فأخذه لبرده فضاغ في يده لا يضمن اهـ قلت
 وحاصله أن التعليل المذكور يدل على أن المستحق للوديعة في مسألة القنية ليس له تضمين المودع بالفتح لأنه
 إذا كان مكرها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فنعين أنه بالكسر لأنه دفعها باختياره فلم يستحق تضمينه
 ولكن مع هذا أيضا لو صح قراءته بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لأن الكلام فيما يصح مع الإكراه وتضمينه
 يدل على أنه لم يصح قبوله للوديعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن
 عمد) أي قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا في البحر أي إذا أكره على أن يصلح صاحب الحق
 على مال أكثر من المدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شئ كافي كافي الحاكم وذكر قبله أنه لو أكره على دم
 العمد على أن يصلح منه على ألف فلا شئ له غير الألف اهـ وانما لزم المال القاتل في الثانية لأنه غير مكره
 (قوله طلاق على جعل) أي قبول المرأة الطلاق على مال بحر فيقع الطلاق ولا شئ عليها من المال
 ولو كان مكان التطليقه خلع بألف درهم كان الطلاق بائنا ولا شئ عليها ولو كان هو المكره على الخلع على ألف
 وقد دخل بها وهي غير مكره وقع الخلع ولزمها الألف ونعامة في الكافي (قوله يمين به أنت) أي بالطلاق
 وفاعل أنت ضمير اليمين ح والمراد به تعليق الطلاق على شئ كما إذا أكره على أن يقول أن كنت زيدا فزوجتي
 كذا (قوله كذا العتق) أي الإكراه على اليمين بالعتق وأما الإكراه على نفس العتق فسيأتي فافهم كمالو
 أكره على أن قال إن دخلت الدار فانت حر أو أن صليت أو أكلت أو شربت ففعل بعتق العبد وبغيرم الذي
 أكره قيمته ونعامة في الكافي (قوله والاسلام) ولو من ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الثانية
 من التفصيل بين الذمى فلا يصح والحربي فيصح فقياس والاستحسان صحته مطلقا فإداه الشارح في الإكراه
 ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالاسلام فيما مضى فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير للعبد)
 بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقييده بالعبد لمناسبة الروى والامة مثله ط (قوله وإيجاب
 احسان) أي إيجاب صدقة بحر وتقدم نقله عن الكافي (قوله وعتق) ويرجع بقيمة العبد على المكره
 إذا اعتقه غير كفارة ولا فلا رجوع كذا كره المصنف في الإكراه ط وشمل العتق بالفعل كمالو أكرهه على شراء
 محرمة لكنه لا يرجع على المكره بشئ كما قد مناه عن الكافي وبه صرح في البرازية من الإكراه خلافا لما هو عليه
 ما نقله الشارح في الإكراه عن ابن الكمال فافهم (قوله عشرين في العتق) حال من فاعل نصح قال في النهر
 وهي ترجع إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق
 في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق اهـ ح وتقدم عن النهر أن قبول الإيداع ليس منها فاعتادت إلى

عضو عن العمد

رضاع وإيمان وفيه ونذره
 قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد
 طلاق على جعل يمين به أنت
 كذا العتق والاسلام تدبير للعبد
 وإيجاب احسان وعتق فهذه
 تصح مع الإكراه عشرين في العمد

خمس عشرة وقد منّا أن الاستيلاء والرضاع من الأفعال الحسية المترتب عليها امر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذكور فعادت إلى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة آخر التقطتها من **أكره** كافي الحاكم الأولي الخلع على مال بان **أكره** على خلع امرأته على ألف وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكروهة فالخلع واقع ولها عليه ألف ولا شيء على الذي **أكره** ولو كانت هي المكروهة كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها * الثانية الفسخ كالأول أعنت ولها زوج حر لم يدخل بها فأكراهت على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكروه ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمهر لم يلاها على الزوج ولا يرجع على المكروه * الثالثة التكفير كالوأكره بوعيد تلف على أن يكفر عينا قد حنث فيها ولا رجوع له على المكروه وإن **أكره** على عتق عبده هذا عنهم لم يجز وعلى المكروه قيمته ولو **أكره** بالجنس أجزأ عنها وكذلك كل شيء وجب عليه لله تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكراه على أن يمضيه ولم يأمره المكروه بشيء بعينه أجزأه ولا ضمان على المكروه * الرابعة ما كان شرطا لغيره كالأول عتق عبد على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكراه على الشراء أو الدخول أو **أكره** على شراء ذبيحة أو امرأة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط للصيرية والاستيلاء أي الوطني للطلب الولد فانه شرط لتبوت منه أيضا * الخامسة ما قد سنه من التوكيل بالطلاق والعتق فقد صارت ثمان عشرة صورة نظمها بقولي

طلاق واعتاق تكاح ورجعة * ظهار وإيلاء وعفو عن العمد
يمين وإسلام وفيه ونذره * قبول الصلح العمد تدبير العبد
ثلاث وعشر محصورها المكروه * وقد زدت خسا وهي خلع على نقد
وفسخ وتكفير وشرط لغيره * وتوكيل عتق أو طلاق فخذ عدى

(أوهازلا) لا يقصد حقيقة
كلامه (أوسفها) خفيف العقل
(أوسكران)

(قوله أوهازلا) أي فقع قضاء ودبانه كما يذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة مع الإلابة مكابر باللفظ فيستحق التغليب وكذا في البرازية وأما في إكراه الخاتمة لو **أكره** على أن يقر بالطلاق فاقتر لا يقع كالأول آخر بالطلاق هازلا وكذا يقال في الجحان مراده بعدم الوقوع في المشبهة بعبه دبانه ثم تنقل عن البرازية والفتية لو أراد به الخبر عن الماضي كذا لا يقع دبانه وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اهـ ويمكن حل ما في الخاتمة على ما إذا أشهد على أنه يقر بالطلاق هازلا ثم لا يجزئ أن ما مر عن الخلاصة انما هو فيما لو أنشأ الطلاق هازلا وما في الخاتمة فيما لو أقر به هازلا فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكما أنه يبطل الإقرار بالطلاق والعتاق مكرها كذلك يبطل الإقرار بما هازلا لأن الهزل دليل الكذب كالأكره حتى لو أجاز ذلك لم يجز لأن الإجازة انما تلحق سببا منعقد لا يحتمل الصحة والبطالان وبالإجازة لا يصير الكذب صدقا وهذا بخلاف إنشاء الطلاق والعتاق ونحوهما مما لا يحتمل الفسخ فإنه لا أثر فيه للهزل اهـ وبهذا اندفع ما أورده الرمي من المناقاة بين عبارة الخاتمة وغيرها (قوله لا يقصد حقيقة كلامه) بيان لمعنى الهزل وفيه قصور في التحرير وشرحه الهزل لغة اللعب واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بل أريد به غيرهما وهو ما لا تصح إرادته منه وضده الجد وهو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في التحرير وشرحه السفه في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقهاء غفلة تبث الإنسان على العمل في ماله بخلاف مقة تضي العقل (قوله أوسكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض وقال بل يغلب على العقل فيهدى في كلامه ورجحوا قولهما في الطهارة والإيمان والحدود وفي شرح بكر السكر الذي تصح به التصرفات أن يصير محال يستحسن ما يستقيحه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البحر والمعتقد في المذهب الأول نهر قلت لكن صرح المحقق ابن الهمام في التحرير أن تعريف السكر بما مر عن الامام انما هو في السكر الموجب للعد لأنه لوميز بين الأرض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندري به الحد وأما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الأحكام فالمعتبر فيه عنده اختلاط الكلام والهذيان كقولهما ونقل شارحه ابن أمير حاج عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هذيانا فلونصفه مستقيما فليس بسكر فيكون حكمه حكم العصاة في إقراره بالحدود وغير ذلك لأن السكران في العرف من اختلط بذهبهزله فلا يستقر على شيء ومال أكثر المشايخ إلى قولهما وهو قول الأئمة الثلاثة واختاروه للفتوى لأنه المتعارف وتأيد بقول

مطلب
في تعريف السكران وحكمه

على رضى الله عنه اذا سكر هذى رواه مالك والشافعي ولضعف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجع به ظهر
 أن المختار قولهما في جميع الابواب فافهم وبين في التحريم حكمه أنه ان كان سكره بطريق محرم لا يطل نكاحه
 قلزمه الاحكام وتصح عباراته من الطلاق والعقاق والبيع والاقرار وتزويج الصغار من كفو والاقرار
 والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض قوت فهم الخطاب بعصيته فبقى في حق الاثم وجوب القضاء وبصح
 اسلامه كالمكره لارادته لعدم القصد واما الهازل فانما كفر مع عدم قصده لما يقول بالاستخفاف لانه صدر
 منه عن قصد صحيح استخفافا بالدين بخلاف السكران (قوله ولولنبينذ) أى سواء كان سكره من الخمر
 أو الاشربة الاربعة المحرمة أو غيرها من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل عند محمد قال في الفتح وبقوله
 يفتى لان السكر من كل شراب محترم وفي البحر عن البرازية المختار في زمان الزوم الحد وقوع الطلاق اه وما في
 الخانية من تصحيح عدم الوقوع فهو مبني على قولهما من ان النبيذ حلال والمنقح به خلافه وفي النهر عن
 الجوهرية أن الخلاف مقيد بما اذا شربه للتداوى فلولاه ووالطرب فيقع بالاجماع (قوله وحشيش) قال
 في الفتح انفق مشايخ المذهب من الشافعية والخنفية بوقوع طلاق من غاب عقله باكمل الحشيش وهو
 المسمى بورق القنب لفتواهم بحرمته بعد ان اختلفوا فيه فافقوا في المنزى بحرمته وافق أسد بن عمرو بجعلها لان
 المتقدمين لم يتكلموا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما ظهر من امرها من الفساد كثير وفشا عادم مشايخ
 المذهبين الى تحريمها وأقرب وقوع الطلاق عن زوال عقله بها اه (قوله أو افينون أو بنج) الافينون
 ما يخرج من الخشخاش والبنج بالفتح نبت مسبت وصرح في البدائع وغيرها بعدم وقوع الطلاق باكمه معللا
 بان زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية والحق التفصيل وهو ان كان للتداوى لم يقع لعدم المعصية وان للهو
 وادخال الآفة قصد اخفي أن لا يتردد في الوقوع وفي تصحيح القدوري عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر
 من البنج والافينون يقع زجره وعليه الفتوى وتسامه في النهر (قوله زجرا) أشار به الى التفصيل المذكور
 فانه اذا كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية ط (قوله واختلف التصحيح الخ) فصيح في الخفة
 وغيرها عدم الوقوع وجزم في الخلاصة بالوقوع قال في الفتح والاول أحسن لان موجب الوقوع عند زوال
 العقل ليس الا التسبب في زواله بسبب محذور وهو منتف وفي المهر عن تصحيح القدوري أنه التحقيق (قوله
 نعم لو زال عقله بالصداع) لان علة زوال العقل الصداع والشرب علة العلة والحكم بإيضاف الى علة العلة
 الا عند عدم صلاحية العلة وتسامه في الفتح هذا وقد فرض المسألة في الفتح والبحر فيما اذا شرب خرا فصدع
 ويخالفه ما في المنتظر لو كان النبيذ غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان النبيذ شديدا
 حراما فصدع فذهب عقله يقع طلاقه اه فقد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير محرم كما ترى قتاتل (قوله
 أو بمباح) كما اذا سكر من ورق الرمان فانه لا يقع طلاقه ولا عقاقه ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب
 كذا في الهندية ط قلت وكذا لو سكر بنج أو افينون تناوله لا على وجه المعصية بل للتداوى كما مر (قوله
 وفي القهستاني الخ) هذا مبني على تعريف السكران الذي تصح تصرفه فانه عندنا بانه من معه من العقل
 ما يقوم به التكليف ونعجب منه في الفتح وقال انه لا شك على هذا التقدير لا يتجه لاحد أن يقول لا تصح تصرفه فانه
 (قوله منها الوكيل بالطلاق صاحبيا) أى فانه اذا أطلق سكران لا يقع ومنها الرقة ومنها الاقرار بالحدود
 الخالصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة باقل من مهر المثل أو الصغير باكثر فانه لا ينفذ
 منها الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله ومنها الغصب من صاح ورتد عليه وهو سكران كذا
 في الاشياء ح قلت لكن اعترضه محشيه الجوى في الاخرة بان المنقول في العمادية أن الغاصب يبرأ بالرقة
 عليه من النعمان فكمه فيها كالمصاحي وكذا في مسألة الوكالة بالطلاق بان الصحيح الوقوع نص عليه
 في الخانية والبحر (قوله لكن قيده البرازي) قال في النهر عن البرازية وكه بطلاقها على مال فطلاقها في حال
 السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع ولو بالمال وقع مطلقا لان الرأى لا بد منه لتقدير
 البطل اه أقول والتعليل يفيده أنه لو وكله بطلاقها على ألف فطلاقها في حال السكر وقع مطلقا ح (قوله
 واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن سلمة وهو قول زفر كما أفاده في الفتح (قوله عن التفريق)
 صوابه عن التفريق بالادال آخره لا بالقاف كما رأيت في نسخ التارخانية (قوله والفتوى عليه) قد عات

المنزى من اصحاب الامام الشافعي
 واسد بن عمرو صاحب الامام
 أبي حنيفة اه منه

مطلب
 في الحشيشة والافينون والبنج

ولولنبينذ أو حشيش أو افينون
 أو بنج زجرا به يفتى تصحيح
 القدوري واختلف التصحيح
 فمن سكر مكرها ومضطر انهم
 لو زال عقله بالصداع أو بمباح
 لم يقع وفي القهستاني معزيا
 للراهدى انه لو لم يميز ما يقوم به
 الخطأ كان تصرفه باطلا انتهى
 واستثنى في الاشياء من تصرفات
 السكران سبع مسائل منها
 الوكيل بالطلاق صاحبيا لكن
 قيده البرازي بكونه على مال
 والواقع مطلقا ولم يقع الشافعي
 طلاق السكران واختاره
 الطحاوي والكرخي وفي
 التارخانية عن التفريق والفتوى
 عليه

مخالفتهم لسائر المتون ح وفي التارخانية أيضا مطلق السكران واقع اذا ~~مك~~ من الخمر والنبيذ وهو
 مذهب اصحابنا (قوله ان دام للموت) قيد في طارنا فقط ح قال في البحر فغنى هذا اذا طلق من اهتقل
 لسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا لو تزوج بالاشارة لا يجعل له وطوها لعدم
 نفاذه قبل الموت ~~وكذا~~ سائر عقوده ولا يحنى ما في هذا من المخرج (قوله به يفتى) وقدر العرتاشي
 الاستداد بسنة بحر وفي التارخانية عن النبايع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة يريد به الذي ولد وهو
 آخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والام تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث
 قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لاندفاع الضرورة بما هو أدل على
 المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصريح بما هو المفهوم
 من ظاهر الرواية فقي كافي الحاكم الشهيد مانصه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف
 في طلاقه ونكاحه وشرائه ويبيعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل اه فقد رتب
 جواز الاشارة على عجزه عن الكتابة فيفيد انه ان كان يحسن الكتابة لا تجوز اشارته ثم الكلام كافي
 النهر انما هو في قصر جهة تصرفاته على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كما يأتي آخر الباب فما بالك به (قوله
 باشارته المعهودة) أي المقرونة بتصويت منه لأن العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيان لما أبجله الاخرس بحر
 عن القح وطلاق المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجي ~~وكذا~~ في المغنرات ط عن الهندية
 (قوله بأن أراد التكلم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول سبحانه الله بغيري على لسانه أنت طالق تطلق لانه
 صريح لا يحتاج الى النية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنخ وقوله كطلاق الهازل
 واللاعب مخالف لما قد مناه وما يأتي قريبا وفي فتح القدير عن الحاوي معزيا الى الجامع الاصغر ان اسد اسئل
 عن أراد أن يقول زينب طالق بغيري على لسانه عمرة على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سعى
 وقبائنه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أما التي سعى فلانه لم يرد لها وأما غيرها فلا تطلق لانه لم يرد لها
 النية (قوله غير عالم بمعناه) كما لو قالت لزوجها اقرأ على اعتدى أنت طالق ثلاثا ففعل طلق ثلاثا
 في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذا لم يعلم الزوج ولم ينو بحر عن الخلاصة (قوله أو غافلا أو ساهيا)
 في المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه أيضا ساه عن الشيء سهو غفل قلبه عنه
 حتى زال عنه فلم يذكره وفروا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكره كرو الساهي بخلافه اه فالظاهر
 أن المراد هنا بالغافل الناسي بقرينة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلق طلاقها على دخول المدا مثلا
 فدخلها ناسيا التعليق أو ساهيا (قوله أو بالغافل معصية) نحو طلاع وتلاع وطلاق وتلاك كما يذكره أول
 الباب الاق (قوله يقع قضاء) متعلق بالخطي وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على
 ما صورناه لا يظهر التقييد بالقضاء اذ لا فرق في مباشرة سبب الخنث بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاوي
 الزاهدي ظن انه وقع الثلاث على امرأته باقتسام لم يكن أهلا للقتوى وكف الحاكم كتابتها في الصك فكسبت
 ثم استفتى عن هو أهل للقتوى فافتى بأنه لا تقع والتطبيقات الثلاث مكتوبة في الصك بالظن فله أن يعود انيها
 ديانة ولكن لا يصدق في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر انه عطف على الهازل للتفسير ح (قوله
 جعل هزله به جدا) لانه تكلم بالسبب قصد اذيلزمه ~~كمه~~ وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالاعتناق
 والنذر واليمين (قوله أو مريضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعديل ط (قوله أو كافرا) أي وقد
 ترافعا اليه لانه لا يحكم بالفرقة الا في ثلاث كما مر في نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) عله لهما
 وهو جرى على المعتد في الكفار انهم مكافون باحكام الفروع اعتقاد أو أداء ط (قوله فكالنكاح) أي
 فكالنكاح الفضولي صحيح موقوف على الاجازة بالقول أو بالفعل ~~وكذا~~ اطلاقه ح فلو حلف لا يطلق
 فطلق فضولي ان اجاز بالقول حنث وبالفعل لا بحر والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بأن يدفع اليها مؤخر
 صداقها بعد ما طلق الفضولي كما أفاده في النهر لكن في حاشية الخير الرمي انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد
 صاحب المحيط أن بعث المهر اليها ليس باجازة لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع النوازل
 في الطلاق وألغى قوليز في قبض الجعل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يجعل ما في الفوائد على بعث

(أو آخرس) ولو طارثا ان دام
 للموت به يفتى وعليه قصر فانه
 موقوفة واستحسن الكمال
 اشتراط كتابته (بإشارته)
 المعهودة فانه تكون كعبارة
 الناطق استعسانا (أو غافلا) بأن
 أراد التكلم بغير الطلاق بغيري على
 لسانه الطلاق أو تلتظ به غير عالم بمعناه
 أو غافلا أو ساهيا أو بالغافل معصية
 يقع قضاء فقط بخلاف الهازل
 واللاعب فانه يقع قضاء ودبانه
 لان الشارع جعل هزله به جدا فح
 (أو مريضا أو كافرا) لوجود
 التكليف وأما طلاق الفضولي
 والاجازة قول لا وقع لافكالنكاح
 بزانية (و) بناء على اعتبار الزوج
 المذكور (لا يقع طلاق المولى على
 امرأته عبده)

المجل فلا يشافي ما في النهر تأمل (قوله لحديث ابن ماجه) رواه عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة
ورواه الدارقطني أيضا من غيرها كافي الفتح ومراده تقوية الحديث لان ابن لهيعة متكلم فيه فقد اختلف
المحدثون في جرحه وثبوته (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) كتابه عن ملك المتعة (قوله الا اذا قال)
أى المولى عند تزويج امته من عبده وصورها بما اذا بدأ المولى لانه لو بدأ العبد فقال زوجنى امك هذه على ان
أمرها بيدك لتطلقها كلها شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كافي البحر عن الخانية
ولم يذكر وجه الفرق وذكره في الخانية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأة على انها طالق جاز النكاح وبطل
الطلاق وقال أبو الميث هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسى
منك على انى طالق أو على أن يكون الامر بيدى اطلق نفسى كلها شئت فقال الزوج قبلت جاز النكاح
ويقع الطلاق ويكون الامر بيد هالان البداءة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح
فلا يصح اما اذا كانت من المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب
يتضمن إعادة ما في السؤال صار كأنه قال قبلت على انك طالق أو على أن يكون الامر بيدك فيصير مقوضا بعد
النكاح اه (قوله وكذا الخ) هذه الصورة جلية لصيرورة الامر بيد المولى بلا توقف على قبول العبد لانه
في الاولى قدم النكاح بقول المولى تزوجتك متى فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصير الامر بيد المولى أفما في البحر
(قوله والمجنون) قال في التلويح المجنون اختلال القوة المعيرة بين الامور الحسنة والقبيحة المدركة
للعواقب بان تظهر آثارها وتعتدل أفعالها ما نقصان جبل عليه دماغه في اصل الخلقة واما خروج مزاج
الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما الاستيلاء الشيطان عليه والقضاء الخيالات الفاسدة عليه بحيث
يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اه وفي البحر عن الخانية رجل عرف انه كان مجنونا فقالت له امرأته طلقتنى
البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله اه (قوله الا اذا علق عاقل الخ)
كقوله ان دخلت الدار فدخلها مجنوننا بخلاف ان جنت فانت طالق فجن لم يقع كذا ذكره الشارح في باب
نكاح الكافر فالمراد اذا علق على غير جنونه (قوله او كان عينا) أى وفترق القاضى بينه وبين زوجته بطلها
بعد تأجيله سنة لان الجنون لا بعدم الشهوة كما ساقى في باب ان شاء الله تعالى (قوله أو مجبوا) أى وفترق
القاضى بينهما في الحال بطلها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل الاربع للمراجعة ودفع
الضرر لا يتأني عدم أهليته للطلاق في غيرها كما مر تحقيقه في باب نكاح الكافر (قوله والصبي) أى الا اذا
كان مجبوا وفترق بينهما أو أسلمت زوجته فعرض الاسلام عليه ميمز فابى وقع الطلاق رملى قال وقد أقيمت
بعدم وقوعه فيما اذا زوجه أبوه امرأة وعلق عليه متى تزوج أو تسرى عليها فكذا فكبر فترج عاقل بالتعليق
أولا اه (قوله أو اجاز بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا والباطل لا يجاز ط (قوله لانه ابتداء
ايضا ع) لان الضمير في أو وقعته راجع الى جنس الطلاق ومثله ما لو قال أو وقع ذلك الطلاق بخلاف قوله أو وقعت
الذى تلفظته فانه اشارة الى المعين الذى حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال انت طالق أقسام قال ثلاثا عليك والباقي
على من رأتك فان الزائد على الثلاث ملأني أفاده في البحر (قوله وجوزه الامام احد) أى اذا كان مميزا بعقله
بان يعلم ان زوجته تبين منه كما هو مقر في متون مذهبه فافهم (قوله من العته) بالتحريك من باب تعب
مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البحر تعريف الجنون وقال ويدخل فيه المعتوه وأحسن
الاقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم
بخلاف المجنون اه وصرح الاصوليون بان حكمه كالصبي الا ان الدبوسى قال يجب عليه العبادات
احتياطاً ورده صدر الاسلام بان العته نوع جنون فيمنع وجوب اداء الحقوق جميعا كما بسطه في شرح التحرير
(قوله بالكسر الخ) أى كسر البناء قال في البحر وفي بعض كتب الطب انه ورم حار يعرض للعصاب الذى بين
الكبد والامعاء ثم يتصل بالدماغ ط (قوله هو لغة المغشى) قال في التحرير الانغماء آفة في القلب
أو الدماغ تعطل القوى المدركة والمحرك عن افعالها مع بقاء العقل مغلوبا بالاعصم منه الانبياء وهو فوق
النوم فلزمه ما لزمه وزيادة كونه حدثا ولو في جميع حالات الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة اذا
اضطجع حالة النوم له البناء (قوله وفي القاموس دهش) أى بالكسر كفتح ثم ان اقتصاره على ذكر التحير

لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ
بالساق الا اذا قال زوجته منك على
أن أمرها بيدى اطلقها كلها
شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا
قال العبد اذا تزوجتها فأمرها
بيدك ابدأ كان كذلك خانية
(والمجنون) الا اذا علق عاقل
ثم جن فوجد الشرط أو كان عينا
أو مجبوا أو أسلمت وهو كافر أو أبى
أبواه الاسلام وقع الطلاق اشباه
(والصبي) ولو مرأها أو اجاز
بعد البلوغ أو ما لو قال أو وقعته
لانه ابتداء ايضا ع وجوزه الامام
أحمد (والمعتوه) من العته وهو
اختلال في العقل (والمبرسم) من
البرسام بالكسر عله كالمجنون
(والمغشى عليه) هو لغة المغشى
(والدهوش) فتح وفي القاموس
دهش الرجل تحير

غير صحيح فانه في القاموس قال بعده أذهب عقله من ذهل أو له ١٥ بل اقتصر على هذا في المصباح فقال
دهش دهش من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفا ١٥ وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في الجرد اخلافاً للجنون
وقال في الخيرية غلط من فسر ههنا بالتخبر لا يلزم من التخبر وهو التردد في الامر ذهب العقل وسئل نظماً
فمن طلق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضي وهو مغتاظ مدعوش فأجاب نظماً أيضاً بأن الدهش من اقسام الجنون
فلا يقع وإذا كان يعتاده بأن عرف منه الدهش مرة يصدق بلا برهان ١٥ قلت وللمعاقب ابن القيم الحنبلي
رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله
ويعلم ما يقول ويقصده وهذا الأشكال فيه الثاني أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فلهذا لا ريب انه
لا يفتد شي من أقواله الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصير كالجنون فهذا محل النظر والادلة تدل على
عدم نفوذ أقواله ١٥ ملخصاً من شرح الغاية الحنبلية لكن أشار في الغاية الى مخالفته في الثالث حيث قال
ويقع طلاق من غضب خلافاً لابن القيم ١٥ وهذا الموافق عندنا لما مر في المدعوش لكن يرد عليه اننا لم نعتبر
أقوال المعتوم مع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد يجاب بأن المعتوم لما كان
مستقراً على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض
في بعض الاحوال لكن يرد عليه الدهش فانه كذلك والذي يظهر لي ان كلام المدعوش والغضبان لا يلزم فيه
أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه بغلبة الهذيان واختلاط الخبث بالهزل كما هو المنقضي به في السكران
على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا فسر في الجرد باختلال العقل وادخل
فيه العتمة والبرسام والانعما والدهش وبؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادراً
والجنون ضده وأيضاً فان بعض الجاهل يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه
في مجلسه ما ينافيه فإذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاولى فالذي ينبغي التعويل
عليه في المدعوش ونحوه اناطة الخصم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن
اختل عقله لكبراً أو لمرضاً أو لمصيبة فاجأته فها دام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله
وان كان يعلم ما يريد هالاً هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كما لا تعتبر من
الصبي العاقل نعم يشكل عليه ما سألني في التعليق عن الجرد وصرح به في الفتح والحاشية وغيرهما وهو لو طلق
فشهد عنده اثنان انك استئنيت وهو غير ذكرا ان كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما
والالا ١٥ فان مقتضاه انه اذا كان لا يدري ما يقول يقع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ بقولهما انك
استئنيت وهذا مشكل جداً الآن يجاب بان المراد بكونه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول
ولا يتذكره بعد وليس المراد انه صار يجري على لسانه ما لا يفهمه أو لا يقصده اذ لا شك انه حينئذ يكون في أعلى
مراتب الجنون وبؤيد هذا الحل انه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو فاصدله لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة
غضبه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المقام * والله أعلم بحقيقة المرام * ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو انه قال
في الولوالجية ان كان بحال لو غضب يجري على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتماد على قول الشاهد في قوله
لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله لانه اعاد النكير الى غير معتبر) أشار به الى ان الفرق بين كلام
الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والتعويذ بالامر أن الشارع ألغاه بخلاف كلام النائم
فانه غير معتبر عند أحد ١٥ ح قلت وهو مأخوذ من قول الشارع ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر
ولا انشاء وفي التحرير وبطل عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم توصف بخبر وانشاء وصدق وكذب
كالبيان الطيور ١٥ ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاماً ولا شرعاً بمنزلة المهمل
وأما افساد صلاته به فلان افسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبر في اللغة أو الشرع لانها تنفسد بالمهملة
اكثر من غير فقد انقض الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم لا يخفى انه لا حاجة الى الفرق بينهما في قوله
أجرته لانه لا يقع فيما لا الاجازة لما ينعدم وقوفاً وكل من طلاق الصبي والنائم وقع باطلاً موقوفاً كما هو
الحكم في نصرة فات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بختلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع
والشراء والنكاح فانه ينعدم وقوفاً حتى لو بلغ فأجاز صح كما قدمناه قبيل باب المهر وانما يحتاج الى الفرق

مطلب
طلاق المدعوش

ودعش بالبناء للمفعول فهو
مدعوش وأدعشه الله (والنائم)
لاتقص الارادة ولذا لا يتصف
بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء
ولو قال أجرته أو أوقعته لا يقع
لانه أعاد النكير الى غير معتبر
جوهره ولو قال أوقعته ذلك الطلاق

أو جعلته طلاقا وقع بجر (واذا
 من أحدهما الآخر) كعله
 (أو بضمه بطل النكاح ولو حرره
 حين ملكه فطلقها في العدة أو
 خرجت الحربية) النسا (مسألة
 ثم خرج زوجها كذلك) مسما
 (فطلقها في العدة الغاء الثاني) في
 المسألين (وأوقعه الثالث)
 فيهما (واعبار عدده بالنساء)
 وعند الشافعي بالرجال (فطلاق
 حرة ثلاث وطلاق أمة ثنتان)
 مطلقة (ويقع الطلاق بلفظ العتق)
 بنية أو دلالة حال (لا عكسه) لأن
 إزالة الملك أقوى من إزالة التقيد
 (فروع) كتب الطلاق ان مستبينا
 على نحو لوح وقع ان نوى وقيل
 معاقلنا ولو على نحو الماء فلا مطلنا
 ولو كتب على وجه الرسالة
 والخطاب كان يكتب باقلانه اذا
 أتاك كتابي هذا فانت طالق طلعت
 بوصول الكتاب جوهره

مطلب
 اعتبار عدد الطلاق بالنساء

مطلب
 في الطلاق بالكتابة

بينهما في قوله أو وقعته فإنه قد تم في الصبي أنه يقع لانه ابتداء ايقاع ولم يجعل في الذائم كذلك وتوضيح الفرق ان
 كلام الصبي له معنى لغوي وان لم يلزمه الشرع بوجبه فصح عود الضمير في أو وقعته الى جنس الطلاق الذي
 تضمنه قوله لزوجته طلقك بخلاف النائم فان كلامه لم يمتثل لغة أيضا كان مهملا لم يتضمن شأنا فقد عاد الضمير
 على غير مذكور أصلا فكذا أنه قال أو وقعت بدون ضمير فلم يصح جعله ابتداء ايقاع (قوله أو جعلته طلاقا)
 كذا عبارة البحر والذى رأيت في التاترخانية أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقا باسم الإشارة كالتي قبلها قلت
 وبشكل الفرق فان اسم الإشارة كالضمير في عوده الى ما سبق فينبغي عدم الوقوع هنا ايضا وقد يجاب بأن اسم
 الإشارة لما غامر جمعه اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده فصار كأنه قال أو وقعت الطلاق أو جعلت الطلاق
 طلاقا فصح جعله ابتداء ايقاع بخلاف الضمير اذا غامر جمعه كما قررناه وفي التاترخانية ولو قال أو وقعت ما تطلقت
 به حالة النوم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما ترى في طلاق الصبي (قوله واذا مات أحدهما الآخر) يعني ملكا
 حقيقيا فلا تنفع الفرقة بين المكاتب وزوجته اذا اشتراها التي ارق والثابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح
 كما في الفتح شربلاية (قوله الغاء الثاني) أي قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المسألين وأوقعه محمد فيهما
 لأن العدة قائمة والمعتدة محل للطلاق ولا ييوسف ان الفرقة وقعت بملك أحد الزوجين صاحبه أو بتباين
 الدارين فخرجت المرأة من محلة الطلاق وبالعدة لا تثبت المحلة كما في النكاح القاسد قيد بالحرير والمهاجرة
 لأن الطلاق قبلهما لا يقع اتفاقا لأن العدة لم يظهر أثرها في حق الطلاق وانما يظهر أثرها في حق التزوج
 بزواج آخر كذا في المصنعي اه ابن ملك على الجمع (تنبيه) قال في الشربلاية لم يذكر المصنف
 عكس المسألة الاولى وهو مالو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول
 محمد وأبي يوسف الاول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضي خان
 فعليه تصحكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعا للجمع من عدم وقوع الطلاق
 فيما لو حرره هي بعد شرائها اياه اه (قوله واعتبار عدده بالنساء) لتوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة
 ثنتان وعدتها حيفتان رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه وقال الترمذي
 حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني
 قال القاسم وسالم عمل به المسلمون وتمامه في الفتح وحقق أنه ان لم يكن صحيحا فهو حسن (قوله مطلقا)
 راجع الى الحرة والامة أي سواء كانت الحرة أو الامة تحت حر أو عبد ط (قوله ويقع الطلاق الخ) يعني
 اذا قال لامرأته أعقتك تطلق اذا نوى أو دل عليه الحال واذا قال لامرأة طلقك لا تعقق لأن إزالة الملك
 أقوى من إزالة التقيد وليست الاولى لازمة للثانية فلا تصح استعارة الثانية للاولى ويصح العكس درر
 (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهندي الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة
 أن يكون مصدرا ومعنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدرا ومعنونا وهو على
 وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الهواء والماء وثي لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق
 وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وثي لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق
 وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق بقصع والا وان كانت مرسومة يقع
 الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تخلو اما ان أرسل الطلاق بأن كتب أما بعد فانت طالق فكما كتب
 هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بمجيء الكتاب بأن كتب اذا جاءك
 كتابي فانت طالق جاءها الكتاب فقرأته أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله ان مستبينة)
 أي ولم يكن مرسوما أي معتادا وانما يقيد به لفهمه من مقابله وهو قوله ولو كتب على وجه
 الرسالة الخ فإنه المراد بالرسوم (قوله مطلقا) المراد به في الموضعين نوى أو لم ينو وقوله ولو على نحو الماء
 مقابل قوله ان مستبينة (قوله طلقت بوصول الكتاب) أي اليها ولا يحتاج الى النية في المستبين المرسوم
 ولا يصدق في القضاء انه عن تجربة الخط بجر ومفهوما أنه يصدق ديانته في المرسوم رحنى ولو وصل الى ايها
 فزقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفا في جميع امورها فوصل اليه في بلدها وقع وان لم يكن كذلك فلا
 مالم يصل اليها وان أخبرها بوصولها اليه ودفعه اليها بجزء ان أمكن فهمه وقراءته ووقع والا فلا ط عن

الهندية وفي الساترخانية كتب في قرطاس اذا انا لك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه في آخره وأمر غيره بنسخه ولم يجلد عليه فأنهاها الكتابان طلقت ثنتين قضاء ان أقر أنهما كتاباه أو برهنت وفي الديانة تقع واحدة بايهما أنها ويطل الآخر ولو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتى كان اقرار بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من آخر كتابا بطلاقها وقرأ على الزوج فأخذ الزوج وختمه وعنونه وبعث به اليها فأنهاها وقع ان أقر الزوج انه كتابه أو قال للرجل ابعث به اليها أو قال لها اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم يقر أنه كتابه ولم تقيم بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يجلد بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقر أنه كتابه ٥١ ملخصا (قوله كتب لامرأته الخ) صورته لامرأة تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب تخاف منها فكتب اليها كل امرأتى غيرك وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة ٥٢ ح قلت وينبغي أن يشهد على كتابته ما يحماه لئلا يظهر الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل (قوله عجينة) وجه العجب نفع الكتابة بعد محوها ط (قوله وسبي) ما لو استثنى بالكتابة أى في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا ٥٣ ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية لهذه المسألة وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

* (باب الصريح) *

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السني والبدعي وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام بعض جزئياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضها وما هو صريح منها أو كناية مما ركنه تفصيل بعقب اجالا (قوله ما لم يستعمل الا فيه) أى غالبا كما يفيد كلام الجروعة في التحرير بما ثبت حكمه الشرعي بلانية وأراد بما للفظ أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة أو الإشارة المفهومة فلا يقع بالقاء ثلاثة أفعالها أو بأمرها بخلق شعرها وان اعتقد الاقاء والخلق طلاقا كما قدمناه لان ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه مما ذكره كرامر (قوله ولو بالفارسية) فما لا يستعمل فيها الا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية وما يستعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كليات العربية في جميع الاحكام بجر وفي حاشيته للخير الرضى عن جامع الفصولين أنه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فعل كذا تجرى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي أن يصح العيين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه ٥٤ قلت لكن قال في نور العين الطاهر أنه لا يصح العيين لما في البرازية من كتاب ألفاظ الكفر أنه قد اشتهر في رسايق شروان أن من قال جعلت كذا أو على كذا انه طلاق ثلاث معلق وهذا باطل ومن هذيان العوام ٥٥ فتأمل (تنبيه) قال في الشرب بلانية وقع السؤال عن التطبيق بلغة التركة هل هو رجعي باعتبار القصد أو باتى باعتبار مدلول سن بوش أو بوش اول لان معناه خالية أو خلية فينظر ٥٦ قلت وأفتى الرحيي تليذ الخير الرضى بأنه رجعي وقال كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود ونقل عنه شيخ مشايخنا الترمكي عن فتاوى على أفندي مفتي دار السلطنة وعن الحامدية (قوله بالتشديد) أى تشديد اللام في مطلقة أما بالتخفيف فيلحق بالكتابة بجر وسيد كره في بابها (قوله لتركه الاضافة) أى المعنوية فانها الشرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه طالق وكذا نحو امرأتى طالق وزينب طالق ٥٧ ح أقول وما ذكره الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر أخذ من قول البرازية في الايمان قال لها لا تخرجي من الدار الا بآذنى فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له ٥٨ ومثله في الخاتمة وفي هذا الاخذ نظر فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد اخلط بطلاقها يقع لانه جعل القول له في صرفه الى طلاق غيرها والمفهوم من تعليل الشارح بما للجر عدم الوقوع أصلا لانه قد شرط الاضافة مع أنه لو أراد اطلاقها تكون الاضافة موجودة ويكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامه لما في البحر لو قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته ٥٩ على أنه في التنية قال عازيا الى البرهان صاحب المحيط رجل دعت جماعته الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة ٥٩ وما في التحفة لا يخالف ما قبله لان المراد طلقت

وفي البحر كتب لامرأته كل امرأتى غيرك وغير فلانة طالق ثم محاسم الاخيرة وبعثه لم تطلق وهذه حيلة عجينة وسبي ما لو استثنى بالكتابة * (باب الصريح) *

(سريحه ما لم يستعمل الا فيه) ولو بالفارسية (كأنقشك وأنت طالق ومطلقة) بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق أو لا تخرجي الا بآذنى فاني حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها

مطلب
سن بوش يقع به الرجعي

قضاء فقط لما مر من أنه لو أخبر بالطلاق كاذبا لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهذا يدل على وقوعه وان لم يصفه
الى المرأة صريحا نعم يمكن جعله على ما اذ لم يقل اني أردت الخلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما في البرازية
ويؤيده ما في البحر لو قال امرأة طالق أو قال طلقت امرأة ثلاثا وقال لم أعن امرأتى يصدق اه ويفهم منه
أنه لو لم يقل ذلك تطلق امرأته لان العادة أن من له امرأة انما يخلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فقولاه اني خلعت
بالطلاق ينصرف اليها ما لم يرد غيرها لانه يحتمل كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها أو اسمها أو ولدها
فقال عسرة طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو ام فلان فقد صرح جوابا بأنها تطلق وأنه لو قال لم أعن امرأتى
لا يصدق قضاء اذا كانت امرأته كما وصف كما سيأتي قبيل الكتابات وسيذكر قريبا أن من الالفاظ
المستعملة بالطلاق يلزمنى والحرام يلزمنى وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف الخ فأوقعوا به
الطلاق مع أنه ليس فيه اضافة الطلاق اليها صريحا فهذا أثر يدل على القضية وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد
امرأته للعرف والله أعلم (قوله وما معناها من الصريح) أى مثل ما سبذ كرم من نحو كوفي طالق
واطلق وبامطقة بالتشديد وكذا المضارع اذا غلب في الحال مثل اطلقك كما في البحر قلت ومنه في عرف زماننا
تكون طاقا ومنه خذى طلاقا فقالت أخذت فقد صحح الوقوع به بلا اشتراط نية كما في الفتح وكذا
لا يشترط قولها أخذت كما في البحر وأما ما في البحر من أن منه شئت طلاقا ورضيت طلاقا ففيه خلاف وجرم
الزبلى بأنه لا بد فيه من النية كما ذكره الخبير الرملى أى فيكون كناية لان الصريح لا يحتاج الى النية
وأما ما في البحر أيضا من أن منه وهبت لك طلاقا وأودعتك طلاقا ورهنتك طلاقا فسيذكر الشارح
تصحیح عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس بمعنى المذكور لان المراد بها ما يقع به واحدة رجعية وان
نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من فلانة
ففي التهرن الولوجية أنه كناية قال فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين كما في الخلاصة
لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية اه فانهم (قوله ويدخل نحو طلاق
وتلاخ الخ) أى بالغين المجعولة قال في البحر ومنه الالفاظ المحصنة وهي خمسة فزاد على ما هنا تلاق وزاد في التهر
ابدال القاف لا ما قال ط وينبغي أن يقال ان فاء الكلمة اما ط أو تاء واللام اما قاف أو عين أو غين أو كاف
أو لام واثنان في خمسة بعشرة تسعة منها محصنة وهي ما عدا الطامع القاف اه (قوله أو ط ل ق) ظاهر
ما هنا ومثله في الفتح والبحر أن يأتي بمسمى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين اسمائها في الذخيرة
من كتاب العتق وعن أبي يوسف فيمن قال لامته ألف نون تاء حاء راء هاء أو قال لامرأته ألف نون تاء طاء ألف
لام قاف انه ان نوى الطلاق والعناق تطلق المرأة وتعتق الامة وهذا بمنزلة الكناية لان هذه الحروف يفهم منها
ما هو المفهوم من صريح الكلام الا أنها لا تستعمل كذلك فصادرت كالكناية في الافتقار الى النية اه
وأنت خير بأنه اذا افتقر الى النية لا يناسب ذكره هنا لان الكلام فيما يقع به الرجعية وان لم ينو وسيصرح
الشارح أيضا بعد صفحة بافتقاره الى النية وذكره أيضا في باب الكتابات وقدمناه أيضا أول الطلاق عن الفتح
وفي البحر ويقع بالتهجى كانت ط ل ق وكذا لو قيل له طلقتها فقال ن ع م أو ب ل ي بالهجاء
وان لم يتكلم به أطلقته في الخسائية ولم يشترط النية وشرطها في البدائع اه قلت عدم التصريح بالاشتراط
لا ينافي الاشتراط على أن الذى في الخسائية هو مسألة الجواب بالتهجى والسؤال بقول القائل طلقتها فريضة
على ارادة جوابه فيقع بلائيه بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتهجى تأمل (قوله أو طلاق باش) كلمة
فارسية قال في الذخيرة ولو قال لها سه طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام ظهير الدين
ينبى بالوقوع في هذه الصورة بلائيه (قوله بلا فرق الخ) هذا ذكره في الالفاظ المحصنة فكان عليه ذكره
عقبها بلا فاصل (قوله نعمته) أى التحصيف تخويفها بلا قصد الطلاق (قوله طلقت امرأتك)
وكذا انطلق لو قيل له أنت طلقت امرأتك على ما يجنبه في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم
أو بلى كما سيأتي في الفروع آخر هذا الباب (قوله طلقت) أى بلائيه على ما قرأناه آنفا (قوله
واحدة) بالرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف أى طلقة واحدة أفاده القهستاني (قوله رجعية)
أى عند عدم ما يجعله بائنا ففى البدائع أن الصريح نوعان صريح رجعى وصريح بائن فالاول أن يكون

(ويقع بها) أى بهذه الالفاظ
وما معناها من الصريح ويدخل
نحو طلاق وتلاخ وطلاق وتلاخ أو
ط ل ق أو طلاق باش بلا فرق بين
عالم وجاهل وان قال نعمته تخويفا
لم يصدق قضاء الا اذا أشهد عليه
قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امرأتك
فقال نعم أو بلى بالهجاء طلقت بحر
(واحدة رجعية)

مطلب
من الصريح الالفاظ المحصنة

مطلب
الصريح نوعان رجعى وبائن

يجزى من الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقررون بعوض ولا بعدد الثلاث لانها ولا إشارة ولا موصوف
بصفة تنبي عن البيونة أو تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد أو صفة تدل عليها وأما الثاني
فمختلف وهو أن يكون بحروف الابانة ويجزى من الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقررا بعدد
الثلاث نصا أو إشارة أو موصوفا بصفة تنبي عن البيونة أو تدل عليها من غير حرف العطف أو مشبه بعدد
أو صفة تدل عليها اه ويعلم محترز الضود عما يذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشرا
بأصابعه ووقوع البائن في أنت طالق بآث بخلاف وبائن طالق كاف أو تطلق طويلا واختار في الفتح
أن القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البدائع معللا بأن حد
الصريح يشمل الكل قال في النهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كناية ولا احتياج الى
النسبة أو دلالة الحال فتمين أن يكون صريحا إذا واسطة بينهما اه وفيه عن الصرفة لو قال لها أنت طالق
ولا رجعة لي عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اه وسياق آخر الباب تمام الكلام
على الفرع الأخير (قوله وان نوى خلافا) قد بينته لانه لو قال جعلتها بائنة أو ثلاثا كانت
كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله أنه ألحق بها اثنتين لانه جعل الواحدة ثلاثا كذا
في البدائع ووافقه الثاني في البيونة دون الثلاث ونفاها الثالث نهر وتعامه فيه وفي البحر وسيد كره
المصنف في باب الكليات وعلم مما ذكرنا أنه لو قرنه بالعدد ابتداء فقال أنت طالق ثنتين أو قال ثلاثا يقع
لمسايق في الباب الا أني أنه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسند كفي الكليات ما لو ألحق العدد بعدد
ماسكت (قوله من البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافا فان الضمير فيه للواحدة الرجعية بخلاف الواحدة
الاكثر رجعا أو بائنا وخلاف الرجعية البائن في كلامه لف ونشره شوش وفيه أيضا إشارة الى أنه لا يشمل
نية المكره الطلاق عن وثاق ولا يرد أنه تصح نيته قضاء كباقي قريبا فافهم (قوله خلافا لشافعي) راجع
الى قوله أو أكثر فقط والاولى أن يقول خلافا للثلاثة الثلاثة كما يفاد من البحر وهو القول الاول للامام
لانه نوى بمحمل لفظه ط (قوله أولم شوشيا) لما ذكر أن الصريح لا يحتاج الى النية ولكن لا بد في وقوعه
قضاء وديانة من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها عالما بمعناه ولم يصرفه الى ما يحتمل كما أفاده في الفتح وحقيقته
في النهر احتراز عما لو كرر مسائل الطلاق بحضورها أو كتب ناقلا من كتاب امرأتي طالق مع التلفظ أو حكى
عين غيره فانه لا يقع أصلا لم يقصد زوجته وعمل لوقته لفظ الطلاق فلفظ به غير عالم بعنائه فلا يقع أصلا
على ما أنقذ به مشايخ اوزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعملوا سبق لسانه من قول
أنت حائض مثلا الى أنت طالق فانه يقع قضاء فقط وعملوا نوى بآث الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء
قط أيضا وأما الهازل فيقع طلاقه قضاء وديانة لانه قصد السبب عالما بأنه سبب فرتب الشرع حكمه عليه
أرادته أو لم يرد كما مر وبهذا ظهر عدم صحة ما في البحر والاشباه من أن قولهم أن الصريح لا يحتاج الى النية
انما هو في القضاء أما في الديانة فيحتاج اليها أخذ من قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق أو سبق لسانه الى لفظ
الطلاق يقع قضاء فقط أي لاديانة لانه لم ينو وفيه نظر لان عدم وقوعه ديانة في الاول لانه صرف اللفظ الى
ما يحتمل وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا أنه يشترط في وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح
أما اشتراط نية الطلاق فلا بد لئلا يلبس أنه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانة أيضا كما يأتى مع أنه
لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طلق هازلا (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسرها السيد وجعه وثق كرباط
وربطه مصباح وعلم أنه لو نوى الطلاق عن قيد دين أيضا (قوله دين) أي تصح نيته فيما بينه وبين ربه
تعالى لانه نوى ما يحتمل لفظه فيفسه المقتضى بعدم الوقوع أما القاضى فلا يصدق ويقضى عليه بالوقوع
لانه خلاف الظاهر بلا قرينة (قوله ان لم يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح
بالوثاق أو القيد بأن قال أنت طالق ثلاثا من هذا السيد فيقع قضاء وديانة كما في البرازية وعمله في المحط بأنه
لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كذا يلقوا اه قال في النهر وهذا التعليل
يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اه ولذا أطلق الشارح العدد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد النكاح
بسبب العدد مع التصريح بالقيد دفع عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء أيضا) أي كما يصدق ديانة لوجود
القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه ط (قوله كالوصرح الخ) أي فانه يصدق قضاء وديانة

وان نوى خلافا) من البائن
أو أكثر خلافا لشافعي
(أولم شوشيا) ولو نوى به الطلاق
عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد
ولو مكرها صدق قضاء أيضا كما لو
صرح بالوثاق أو القيد

مطلب
في قول البحران الصريح يحتاج
في وقوعه ديانة الى النية

الا اذا قرنه بالعدد فلا يصدق أصلاً كما مر (قوله وكذا لو نوى الخ) قال في الجرم منه أي من الصريح
 بإطلاق أو بامطلة بالتشديد ولو قال أردت الشتم لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها
 قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانته باتفاق الروايات وقضاء في رواية أبي سليمان وهو حسن كما في الفتح
 وهو الصحيح كما في الحاشية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج قد مات اه قلت وقد ذكرنا
 هذا التفصيل في صورة النداء كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار كانت طالق فتأمل (قوله لم يصدق
 أصلاً) أي لا قضاء ولا ديانة قال في الفتح لأن الطلاق لرفع القيد وهي ليست بمنسوبة بالعمل فلا يكون محفل
 اللفظ وعنه أنه يدين لأنه يستعمل للتخلص (قوله دين فقط) أي ولا يصدق قضاء لأنه يظن أنه طلق ثم وصل
 لنظ العمل استدراكا بخلاف ما لو وصل للفظ الوثاق لأنه يستعمل فيه قليلاً ففتح والخاصصل كما في البحر
 أن كلام الوثاق والقيد والعمل اما أن يذكروا وينوي فان ذكر فاما أن يقرن بالعدد أولا فان
 قرن به وقع بلائيه والافني ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظي الوثاق والقيد لا يقع أصلاً وان لم يذكر بل نوى
 لا يدين في لفظ العمل ودين في الوثاق والنفذ ويقع قضاء إلا أن يكون مكرها والمرأة كالتسني اذا سمعته
 أو أخرها عدل لا يحل لها أن تكتنه والفتوى على أنه ليس لها قتيل ولا تقتل نفسها بل تنسبها لغيرها
 أو تهرب كما أنه ليس له قتلها اذ حرمت عليه وكلها برب ردت به بالسحر وهي البرازية عن الازجندی أنها ترفع الامر
 للتسني فان حلف ولا يمينه لها فالاثم عليه اه قلت أي اذا لم تقدر على الفداء أو الهرب ولا على منعه عنها
 فلا ينافي ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما اذا أخبر عنها بعد معرفتها أو منكرها أو سمع
 فاعل بعده مصدر كذلك (قوله يعني بالمصدر الخ) الاولى ذكره بعد قول المصنف أو ثنتين (قوله
 وقعنا رجعتين) هذا ما مشى عليه في الهداية ويروي عن الثاني وبه قال أبو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم
 العدة وبه قال نحر الاسلام وأيده في الفتح وذكر في النهر أنه المريح في المذهب (قوله لو مدخولاً بها)
 والابان بالقول فيلغوا الثاني (قوله أو ثنتين) أي في الحرة (قوله لانه صريح بمصدر) علة لقوله
 أو ثنتين يعني أن المصدر من ألفاظ الوجدان لا يراعى فيها العدد الحاصل بل التوحيد وهو بالفردية الحقيقية
 أو الجنسية والمنفى بعزل عنها من نهر (قوله لانه فرد حكمي) لان الثلاث كل الاطلاق فهي الفرد الكامل
 منه فارادتها لا تكون ارادة العدد ط (قوله ولذا كان) أي للفردية الحكمية (قوله لكن جزم في البحر
 أنه سهو) حيث قال وأما ما في الجوهره من أنه اذا تقدم على الحرة واحدة فانه يقع ثنتان اذا نواها ما يعني
 مع الاولى فهو ظاهر اه ونظر فيه صاحب النهر بأنه اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث
 واذا لم يبق في ملكه الاثنتان وقعنا اه ح أقول ان كان المراد أنه نوى الثنتين منه ومبين الى الاولى لم يخرج
 بذلك عن ثنية الثنتين وذلك عدد محض لا تصح نيته وان كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جملتها الاولى فهو صحيح
 لان الثلاث فرد اعتباري قال في الدخيرة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت علي حرام ينوي ثنتين لا تصح
 نيته ولو نوى الثلاث تصح نيته وتقع تطليقتان اخريان اه فافهم (فرع) في البرازية قال الامر أنه انما على حرام
 ونوى الثلاث في احدها ما والواحدة في الاخرى صح نيته عند الامام وعلمه الفتوى (قوله فيقع بلائيه
 للعرف) أي فيكون سريحا لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع في لفظ الحرام البائن
 لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحث سنذكره في باب السكيات وانما كان
 ما ذكره صريحا لانه صار فاشيا في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يحلف
 به الا الرجال وقدمت أن الصريح ما غلب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا الا فيه من
 أي لغة كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحا كما أفق المتأخرون في أنت علي
 حرام بأنه طلاق بائن للعرف بلائيه مع أن المنعوص عليه عند المتقدمين توقفه على النية ولا ينافي ذلك ما يأتي
 من أنه لو قال طلاق علي لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أفق به العلامة أبو السعود
 افندي مفتي الروم من أن علي الطلاق أو يلزمني الطلاق ليس بصريح ولا كناية أي لانه لم يعارف في زمنه
 ولذا قال المصنف في منعه انه في ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق
 غيره فيجب الافتاء به من غير نية كما هو الحكم في الحرام يلزمني وعلي الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به
 للعارف الشيخ فاسم في تصحيحه وافتاء ابي السعود مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً

وكذا لو نوى طلاقها من زوجها
 لا قول على الصحيح خاتبة ولو نوى
 عن العمل لم يصدق أصلاً
 ولو صرح به دين فقط (وفي أنت
 الطلاق) أو طلاق أو أنت طالق
 الطلاق (وأنت طالق طلاقاً يقع
 واحدة رجعية ان لم ينوشها
 أو نوى) يعني بالمصدر لانه لو نوى
 بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى
 وقعنا رجعتين لو مدخولاً بها
 كقوله أنت طالق أنت طالق
 زياحي (واحدة أو ثنتين) لانه
 صريح بمصدر لا يحفل العدد (فان
 نوى ثلاثاً فثلاث) لانه فرد حكمي
 (ولذا كان الثنتين في الامة)
 وكذا في حرة تقدمها واحدة
 جوهره لكن جزم في البحر أنه سهو
 (بثنية الثلاث في الحرة) ومن
 ان لفظ المستعمل في الطلاق يلزمني
 والحرام يلزمني وعلى الطلاق
 وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف

مطلد
 في قوله علي الطلاق علي
 الحرا

كما يخفى اه وما ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر ولسيدى عبد الغنى النابلسى رسالة في ذلك سماها رفع الانفلاق في علي الطلاق ونقل فيها الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة أقول وقد رأيت المسألة منقولة عندنا عن المتقدمين في الذخيرة وعن ابن سلام فحين قال ان فعلت كذا فقلت تطلق فان علي أو قال علي واجبات باعتبار عادة أهل البلد هل غاب ذلك في أيمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كما يأتي وما أفتى به في الخبرية من عدم الوقوع تبعاً لأبي السعود افندي فقد رجح عنه وأفتى عقبه بخلافه وقال أقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتماره في معنى التطلق فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر القروج اه (تنبيهه) عبارة المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد تعرف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد ان فعلته لزمت الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فأنت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله علي الطلاق لأفعل اه وهذا صريح في أنه تعليق في المعنى على فعل المحلوف عليه بغلبة العرف وان لم يكن فيه أداة تعليق صريحاً ورأيت التصريح بأن ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من التاترخاية حيث قال وفي الحاوى عن أبي الحسن الكرخي فيمن اتهم أنه لم يصل الغداة فقال عبده حرّانه قد صلاها وقد تعارفوه شرطاً في إيمانهم قال أجزأهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حرّان لم أكن صليت الغداة وصلها لم يعتق كذا هنا اه وفي البرازية وان قال أنت طالق لودخلت الدار اطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حرّان دخلت الدار لا ضرر بك فهذا رجل حلف بعقوبته ليعقوبها ان دخلت الدار فان دخلت الدار لم يضره أن يطلقها كان مات أو ماتت فتندفقات الشرط في آخر الحياة اه أي فيقع الطلاق كما في منية المفتي قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم اطلقك فأنت طالق وان دخلت الدار ولم أضربك فعبدى حرّان وذكر الحنابلة في كتبهم أنه جار مجرى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر ولو قال علي الطلاق أو الطلاق يلزمي أو الحرام ولم يقل لأفعل كذا لم أجده في كلامهم اه وفي حواشي مسكين وقد ظفر فيه شيخنا مصر حابه في كلام الغاية للسروجي معسراً الى المغنى ونصه الطلاق يلزمي أو لازم لي صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله علي الطلاق اه ونقل السيد الجوى عن الغاية معسراً الى الجواهر الطلاق يلزم يقع بغيرية اه قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية ما اذا ذكر المحلوف عليه ما علمت من أنه يراد به في العرف التعليق وأن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فأنت طالق فاذا لم يذكر لأفعل كذا بقى قوله علي الطلاق بدون تعليق والمتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء فجزأ لم يكن صريحاً فينبغي أن يكون على الخلاف الآتي فيما لو قال طلاقك علي ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه في رسالته (تمة) ينبغي أنه لو نوى الثلاث أن تصح نيته لان الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علمت صحتها فيه وكذا في قوله علي الحرام فقد صرح جواباً أنه تصح نيته الثلاث في أنت علي حرام (قوله يكون بمينا الخ) يعنى في صورة الحلف بالحرام فانه المذکور في الذخيرة وغيرها ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حدث لزمته الكفارة والنسيء علي أنه لا يلزم اه (قوله وكذا علي الطلاق من ذراعى) هذا بحث اصحاب البحر أخذه مما مر من أنه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعسد وقع قضاء لادبائه قال فانه يدل على الوقوع قضاء هنا بالاولى وردّه العلامة المقدسى بأنه في المقيس عليه خاطب المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقيدة به حساً ولا شرعاً فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعى المتعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقيس لانه أضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قال أنا منك طالق يلغو اه لمخصاً وذكروا الخير الرملى قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما مر من أن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة ان فعلت فأنت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معنى ولولا اعتبار الاضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعات كذا فأنت طالق من ذراعى فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة وأيضاً فان قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحاً فلا يتبع لان الطلاق صفة للمرأة وأما قوله علي الطلاق فان معناه وقوع طلاق

فلو لم يكن له امرأه يكون
مينا فيه ككفر بالحنث تصح
القدورى وكذا علي الطلاق
من ذراعى بحر

مطلب
في قوله علي الطلاق من ذراعى

المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع اضافة الوتوع الى محله ايضا فانه شاع
 في كلامهم قواهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق نعم قال الخبير الرملي ان الحالف بقوله على الطلاق
 من ذراعى لا يريد به الروجة قطعا اذ عادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيقولون تارة من ذراعى وتارة
 من كشتوانى وتارة من مروتى وبعضهم يزيد بعد ذكره لان النساء لا خير في ذكرهن اه قلت ان كان العرف
 كذلك فينبغي أن لا يتردد في عدم الوقوع لانه أوقع الطلاق على ذراعه ونحوه لا على المرأة ثم قال الخبير
 الرملي اللهم الا أن يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعى فلا يقول بوقوعه وجهه لان ذكر الثلاث يعينه فتأمل
 اه (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الخسائية ولو قال طلاقك على ذكرك في الاصل على وجه
 الاستشهاد فقال ألا ترى أنه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزمه شيء اه قلت ومقتضاه أن علة عدم الوقوع
 في طلاقك على أنه صيغة نذر كقوله على حجة فكأنه نذر أن يطلقها والسدر لا يكون الا في عبادة مقصودة
 والطلاق أبغض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء (قوله ولوراد الخ) ظاهره أن قوله
 طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف المذكور وهو المنهوء من الخسائية والطلاق أيضا لكن نقل سيدى
 عبد العنى عن أدب القاضى للسرخسى رجل قال لامرأة طلاقك على فرفضت أو لازم أو قال طلاقك على
 فالصحيح أنه يقع في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب لجعل اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيط (قوله وقال
 الخاصى المختار نعم) عبارة قساوى الخاصى قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لازم لم يقع بلانية
 عند أبى حنيفة وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعلة الفتوى اه وأنت خير بان لفظ الفتوى أكد
 ألفاظ التصحيح ونقل في الخسائية عن النسيه أبى جعفر أنه يقع في قوله واجب ليعارف الناس لاني قوله ثابت
 أو فرض أو لازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زماننا كما علمت وعلى
 الخاصى الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا أو ثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع
 قال في الفتح وهذا يفيد أن ثبوته اقتضاء ويتوقف على نيته الا أن يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق
 قضاء في صرفه عنه وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده وقوعه والافان قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى في
 أن أهله لا أنى فعلته فكأنه قال ينبغي أن أطلقك اه (قوله قال الكمل الحق نعم) نقله عنه في البحر والنهر
 وأقرام عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه أنه يحتمل الدعاء فتوقف على النية وفي الترخيم عن العتائية
 المختار عدم توقفه عليهما وبه كان يفتى ظهير الدين قال المتدسى ويقع في عصرنا نظير هذا يطلب الرجل من المرأة
 البراءة فتقول أبرأ الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بصدقتها التعارفهم بذلك اه قلت ومثله في فتاوى قارئ
 الهداية والمنظومة المحببة وسياق تمامه في الخلع (قوله كوني طالقاً وأطلق) قال في الفتح عن محمد انه يقع
 لان كوني ليس أمراً حقيقياً لعدم تصور كونه طالقاً لتمامها بل عبارة عن اثبات كونه طالقاً كقوله تعالى كن
 فيكون ليس أمراً بل كناية عن التكوين وكونه طالقاً يقتضى ايقاعا قبل فيتمتعن ايقاعا سابقا وكذا قوله أطلق
 ومنه للامة كوني حرة (قوله أو بامطلقه) قدمننا أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقتل أردت ذلك الطلاق
 صدق ديانة وكذلك قضاء في الصحيح وفي التاريخانية عن المحيط قال أنت طالق ثم قال بامطلقه لا تقع اخرى
 (قوله بالتشديد) أى تشديد اللام أما بتخفيفها فهو ملحق بالكناية كما قد مناه عن البحر (قوله وقع)
 أى من غير نية لانه صريح (قوله بكسر اللام وضعها) ذكر الراضم بحث اصحاب الترخيم قال وينبغي
 أن يكون الضم كذلك اذ هو اغم من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعترض بأنه ينبغي
 توقف الضم أيضا على النية لانه اذا لم ينتظر الاخر لم تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلم يكن
 صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر اه قلت قد يجاب بأن النية في نداء الترخيم لما كان لغة ثابتة
 لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ المرخيم يعلم أن المراد به نداء تلك المادة
 وان انتظر المحذوف وعدمه أمر اعتبارى قدروه لبينوا عليه الضم والكسر والالزم أن يكون المنادى
 اسما آخر غير المقصود ندائه هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله وأنت طال بالاكسر) أى فانه يقع بلانية بخلاف
 أنت طالق بحذف اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه عرفا تاريخانية (قوله والا توقف
 على النية) أى وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أى او ما في حكمها كالدعاء

ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد
 واجب أو لازم أو ثابت أو فرض
 هل يقع قول البرازى المختار لا
 وتول القاضى الخاصى المختار نعم
 ولو قال طلاقك الله هل يفترقانية
 قول الكمل الحق نعم ولو قال لها
 كوني طالقاً وأطلق أو بامطلقه
 بالتشديد وقع وكذا باطلال بكسر
 اللام وضعها لانه ترخيم أو أنت
 طال بالاكسر والا توقف على النية

والغضب كما في الحامية وفي كتابات الفتح أن الوجه اطلاق التوقف على النية مطلقا لانه بلا قاف ليس صريحا
بالانفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جائز في غير النداء فالتنقي لغوة وعرفا فيصدق قضاء مع العيين
الا عند الغضب أو ماذا كره اطلاق فيقع قضاء أسكنها أولا ونظامه فيه قلت وما قد مناداة نفاقا عن التاخرانية
من أن حذف آخر الكلام معتادا عرفا فيفسد الجواب فان لفظ طالق صريح قطعيا فاذا كان حذف الآخر
معتادا عرفا لم يخرج من صراحته وقد عد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده أهل البديع
من قسم الاكتفاء ونظم فيه المولدون كثيرا ومنه أين البصاة لعاشق أين النجا وأيضا فان ابدال الآخر
بحرف غيره كالألفاظ المحصنة المتقدمة لم يخرج من صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها وما ذاك
الا لكونها اريد بها اللفظ الصريح وان التخصيف عارض لجريانه على اللسان خطأ وقد اكد لكونه لغة المتكلم
هذا ما ظهر انه في التماسر (قوله كالتوحيي به) أي فانه يتوقف على النية وقدمه ببيان فافهم (قوله
وفي النهر عن التصحيح الخ) أي تصحيح التصديري للعلامة قاسم وقصد به الرد على ما فهمه في البحر من أن
وهبتك طلاقك من الصريح وكذا أودعتك ورهنتك قال في النهر نقل في تصحيح التصديري عن قاضي خان
وهبتك طلاقك الصحيح فيه عدم الوقوع اه ففي أودعتك ورهنتك بالارلى وسبب أن رهنتك كناية وفي المحيط
لو قال رهنتك طلاقك فالواقيع لان الرهن لا يفيد زوال الملك اه قلت وقد تنبى كونه كناية أنه يقع بشرط النية
وقد عده في البحر في باب الكتابات منها وكذا عده منها وهبتك طلاقك وأودعتك طلاقك وأقرضتك طلاقك وسألت
تمامه هناك (قوله كانت طالق) وكذا لو أتى بالضمير الغائب أو اسم الإشارة العائد اليها أو باسمها العلى
ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما يعبر به عن جملتها وضعها والمراد بقوله أو الى ما يعبر به عنها ما يعبر به عن الجملة
بطريق التجوز كقربتك والا فالكل يعبر به عن الجملة كما في الفتح وهو أظهر مما في الزيلعي من أن الروح
والبدن والجسد مثل أنت كما في البحر لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه
الاطراف أفاده في النهر (قوله كالرقبة الخ) فانه يعبر به عن الكل في قوله تعالى فترير رقبة والعنق
في قطات أهناتهم لها خاضعين لوصفها بجمع المذكر الموضع للعاقلة والعقل لذوات لا للأعضاء والروح
في قولهم هلكت روحه أي نفسه ومثلها النفس كما في كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله الاطراف
الخ) أي البدن والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزها في النهر الى ابن كمال في ايضاح
الاصلاح وعزها المرحى الى الفائق للزحمرى والمصباح ورأيت في فصل العدة من الذخيرة قال محمد والبدن
هو من ألبته الى منكبيه (قوله والفرج) عبر به عن الكل في حديث لعن الله الفروج على السروج
قال في الفتح انه حديث غريب جدا (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
ويبقى وجه ربك أي ذاته الكريمة وأعتق رأسا ورأسين من الرقيق وأنا بخير ما دام رأسك سالما يقال مراد به
الذات أيضا فتح قال في البحر وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمدا اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح
كما في الطلاق الآن ينوي به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق إذا لعين بما يعبر به عن الكل
يقال عين القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك اه (قوله
وكذا الاست الخ) قال في البحر فلا است وان كان مراد فاللدبر لا يلزم مساواتهما في الحكم لان الاعتبار هنا
لكون اللفظ يعبر به عن الكل ألا ترى أن البضع مرادف للفرج وليس حكمه هنا حكمه في التعبير اه
والحاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع اذا اضيف اليهما بخلاف مرادف الاول وهو الدبر
ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم
لكن أورد في الفتح أنه ان كان الاعتبار اشتار التعبير يجب أن لا يقع بالاضافة الى الفرج أي لعدم اشتار التعبير
به عن الكل وان كان الاعتبار وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في البدن بخلاف اثبت
استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد
ما أخذت حتى ترده اه قلت قد يجاب بأن الاعتبار الاول لكن لا يلزم اشتار التعبير به عن الكل عند جميع
الناس بل في عرف المتكلم في بلدته مثلا فيقع بالاضافة الى البدن اذا اشتار عنده التعبير بهما عن الكل ولا يقع
بالاضافة الى الفرج اذا لم يشتهر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقعه بالاضافة الى

كما لو تهيي به أو بالعتق وفي النهر عن
التصحيح الصحيح عدم الوقوع رهنتك
طلاقك ونحوه (واذا أضاف الطلاق
اليها) كانت طالق (أو) الى
(ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق
والروح والبدن والجسد)
الاطراف داخله في الجسد دون
البدن (والفرج والوجه والرأس)
وكذا الاست بخلاف البنوع
والدبر

والدم على المختار خلاصة
(أو) أضافه (الى جزء شائع منها)
كنصفها أو ثلثها الى عشرها
(وقع) لعدم تجزئته ولو قال نصفك
الا على طالق واحدة ونصفك
الاسفل ثنتين وقعت بخارى
فأفتى بعضهم بطلته وبعضهم
بثلاث عملا بالاضافتين خلاصة
(وإذا قال الرقة منك أو الوجه
أو وضع يده على الرأس أو العنق)
أو الوجه (وقال هذا العضو
طالق لم يقع في الاصح) لانه
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن
البعض فحتى لو لم يضع يده بل قال
هذا الرأس طالق وأشار الى
رأسها وقع في الاصح ولو نوى
تخصيص العضو ينبغي أن يدين
فتح (كما) لا يقع (لو أضافه الى
اليد) الابنية المجاز (والرجل
والدبر والشعر والاذن والساق
والخمد والظفر والبطن واللسان
والاذن والفم والصدر والذقن
والسنن والريق والعرق)

الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصره ولذا لو قال الزوج عنت الرأس مقتصره
قال الحلواني لا يبعد أن يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أمافي القضاء إذا كان التعبير به عن الكل
عرفاً مشتهراً لا يصدق ولو قال عنت باليد صاحبها كما يريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم
التعبير بها عن الكل وقع لان الطلاق مبنى على العرف ولذا لو طلق النبطى بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي
ولا يدرى لا يقع اهـ فقد قيد الوقوع قضاء في الاضافة الى الرأس أو اليد بما إذا كان التعبير به عن الكل
متعارفاً وصريحاً أيضاً بقوله وتعارف قوم التعبير بها أى باليد فأدأنه عند عدم تعارف ذلك عندهم
لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشرعاً والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان
الناسب اسقاطه حيث ذكره في محله فيما سياتى وأما ذكر البنع والدبر هنا فلذكر مراد فهم ما ح
(قوله كنصفها أو ثلثها الى عشرها) وكذا لو أضافه الى جزء من ألف جزء منها كما في الخانية لان الجزء
الشائع محل التامر التصرفات كالبيع وغيره هداية قال ط الأ أنه يتجزأ في غير الطلاق وقال شيخنا زاده
انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل لسبوعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئته) علة لقوله أو الى جزء
شائع منها ط وفيه أنه يلزم منه وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلاً فالمناسب التعليل بما ذكرناه
آتفاً من الهداية (قوله ولو قال الخ) أشار به الى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر
من الفرع أفاده في البحر (قوله وقعت بخارى) أى ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين
تأخرانية (قوله عملاً بالاضافتين) أى لان الرأس في النصف الاعلى والفرج في الاسفل فيصير مضيقاً للطلاق
الى رأسها الى فرجها ط عن المحيط قال في البحر وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقاً اهـ
وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر أى لان من أوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرج في الثانية
فاذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع بها اتفاقاً نعم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقاً ثم اعلم
أن كلامنا من القولين مشكل لان النصف الاعلى أو الاسفل ليس جزءاً شائعاً عاوداً وظاهراً ولا مبادىء به عن الكل
ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني لا يصير معبراً به عن الكل لان ما مر من أنه يقع بالاضافة الى جزء
يعبر به عن الكل على تقدير مضاف أى اسم جزء كما أفاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن
الكل اهـ وحينئذ فالوجود في النصف الاعلى نفس الرأس وفي الاسفل نفس الفرج لاسمهما الذي يعبر به عن
الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لان وضع اليد قرينة على ارادة نفس
الرأس بخلاف ما إذا لم يضعها عليه كما يأتى لانه يكون بمعنى هذه الذات فليست أملى (قوله أو الوجه) أى منك
ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر منك في الاول ووضع اليد في الاخير (قوله بل قال هذا الرأس)
ومثله فيما يظهر هذا الوجه أو هذا الرقة والظاهر أنه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عبر عنه
بقوله هذا العضو لم يقع لان المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لاسم العضو فليست أملى (قوله أو الوجه) أى منك
(قوله وقع في الاصح) ولهذا لو قال لغيره بعث منك هذا الرأس بألف درهم وأشار الى رأس عبده فقال
المشترى قلت جازا البيع بحسر عن الخانية (قوله فتح) قدمنا عبارته قبل صفحة (قوله كما لا يقع
لو أضافه الى اليد) لانه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشتهر بين قوم وقع كما قدمناه عن الفتح
(قوله الابنية المجاز) أى باطلاق البعض على الكل اذا لم يكن مشتهراً ولو اشتهر بذلك فلا حاجة الى نية
المجاز وذكروا في الفتح ما حاصله أنه عند الشافعي يقع باضافته الى اليد والرجل ونحوهما حقيقة وبيان ذلك
أن الطلاق محله المرأة لانها محل النكاح ومحلية أجزائها للنكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق الا بالاضافة
الى ذاتها أو الى جزء شائع منها هو محل التصرفات أو الى معين عبر به عن الكل حتى لو اراد نفسه لم يقع فالتحالف
في أن ما يملك تبعاً له يكون محلاً لاضافة الطلاق اليه على حقيقته دون صيرورته عبادة عن الكل فعنده نعم
وعندنا لا وأما على كونه مجازاً عن الكل فلا إشكال أنه يقع بداً كان أو رجلاً بعد ذكره مستقيماً لغة
اهـ أى بخلاف نحو الربق والظفر فانه لا يستقيم ارادة الكل به والحاصل ككافي في البحر أن هذه اللفاظ
ثلاثة صريح يقع قضاء بلائية كالرقة وكناية لا يقع الابنية كاليد وما ليس صريحاً ولا كناية لا يقع به
وان نوى كالريق والسنن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والذقن) قلت اطلاق الذقن

مراد بها الكل عرف مشتهر الآن فانه يقال لأزال بخير مادامت هذه الذق سائلة فينبغي أن تكون
 كالأرس (قوله وكذا الشدى والدم جوهره) أقول الذى فى الجوهره اذا قال دملك فيه روايتان
 الصريحة منهما يقع لان الدم يعبر به عن الجملة يقال ذهب دمه هذرا اه وهى كذا نقل عن الجوهره فى البحر
 والنهر ونقل فى النهر عن الخلاصة تعحيح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتون (قوله لانه لا يعبر به) أى بالمذكور
 من هذه الالفاظ اه ط (قوله فلو عبر به قوم) أى بما ذكر ولا خصوص له بل لو عبر وأبأى عضو كان فهو
 كذلك ذكره أبو السعود عن الدرر ونقل الجوى عن المحاكات لجلال زاده ما نصه يجب أن يحتاط
 فى أمر الطلاق اذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التركى فانهما فيه يعبر بهما عن الجملة والذات اه ط
 (قوله وكذا الخ) أصل هذا فى الفتح حيث ذكر أن ما لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل والاصبع والدبر
 لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافا لفرق الشافعى ومالك وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة الى الشعر والظفر
 والسن والريق والعرق لا يقع ثم قال والعناق والطهار والايلاء وكل سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف
 فلو ظاهرا وآلى أو أعتق أصبعها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفو عن القصاص وما كان من أسباب
 الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء المعين الذى لا يعبر به عن الكل بلا خلاف اه قلت ولم يعلم منه حكم
 الاضافة الى جزء شائع أو ما يعبر به عن الكل فى النكاح وتقدم هنالك قوله ولا ينعقد بتزوجت نصفك
 فى الاصح احتياطا خاتمة بل لا بد أن يضيفه الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على الاشبه
 ذخيرة ورجموا فى الطلاق خلافا فيحتاج للفرق اه وقد مرنا الكلام على ذلك وأن من اختار صحة النكاح
 بالاضافة الى الظهر والبطن اختار الوقوع فى الطلاق ومن اختار عدم الصحة فى النكاح اختار عدم الوقوع
 فلا حاجة الى الفرق (قوله ولو من ألف جزء) بأن يقول أنت طالق جزءا من ألف جزء من طائفة ط
 (قوله لعدم التجزى) أى فى الطلاق فذكر جزءه كذكر كله عوضا لكلام العاقل عن الالغاء ولذا جعل
 الشارع العفو عن بعض القصاص عفو عن كله نهر وعلى هذا لو قال أنت طالق طائفة وربعاً ونصفاً طائفت
 طائفتين جوهره (قوله فلوزادت الاجزاء) أى مع الاضافة الى الخمسة كانت طالق نصف طائفة وثانها
 ورابعة فتزادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع بد طائفة أخرى ط (قوله وهكذا) يعنى
 لوزادت الاجزاء على الطائفتين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلثي طائفة وثلاثة أرباعها وأربعة أخماسها ح
 قال فى فتح القدير الا أن الاصح فى اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة لانه أضاف الاجزاء
 الى واحدة نص عليه فى المبسوط والاقول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه قال فى البحر وعلى الاصح
 لو قال أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كما فى الذخيرة بخلاف واحدة ونصفها اه وما فى الذخيرة عزاء
 فى الهندية الى المحيط والبدائع لكن الذى رأيت فى البدائع ولوتجما وزال بعدد عن واحدة لم يذكر هذا
 فى ظاهرها رواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع طائفتان وقال بعضهم واحدة اه (قوله تقع الثلاث)
 لأن المنكر اذا اعيد منكر كان الثانى غير الاول فيه كمال كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف طائفة وثلثها
 وسدسها حيث تقع واحدة لان الثانى والثالث عين الاول وهذا فى المدخول بها أما غيرهما فلا يقع الا واحدة
 فى الصور كلها بجر (قوله ولو بلا ووفواحدة) أى بأن قال نصف طائفة ثلث طائفة سدس طائفة دلالة حذف
 العاطف على أن هذه الاجزاء من طائفة واحدة وان الثانى بدل من الاول والثالث بدل من الثانى والبدل هو
 المبدل منه أو بعضه (قوله على المختار) أى عند جماعة من المشايخ وقد عمت عن المبسوط أن الاصح خلافا
 عند اتحاد المرجع وانتهى جري عليه فى الذخيرة والمحيط (قوله وكذا لو كان مكان السدس ربعا الخ)
 نص عبارة القهستانى فى الخلا عن المحيط لو قال نصف طائفة وثلث طائفة وربع طائفة فتنتان على المختار وقيل
 واحدة ولو كان مكان الربع سدسا فثلاث وقيل واحدة اه والظاهر أنه سبق قلم من القهستانى فانه
 فى الثانية لم تزد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثا وفى الاولى زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب
 أن يكون الواقع ثلاثا فى الصورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم المنكرة
 فيعتبر كل جزء بطائفة كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندية هكذا لو قال أنت طالق
 نصف طائفة وثلث طائفة وسدس طائفة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى طائفة منكرة والمنكرة اذا كثرت

وكذا الشدى والدم جوهره لانه
 لا يعبر به عن الجملة فلو عبر به قوم عنها
 وقع وكذا اكل ما كان من أسباب
 الحرمة لا الحل اتفاقا (وجزء
 الطائفة) ولو من ألف جزء (تطبيقه)
 لعدم التجزى فلوزادت الاجزاء
 وقع أخرى وهكذا لم يقل نصف
 طائفة وثلث طائفة وسدس طائفة
 فيقع الثلاث ولو بلا ووفواحدة
 ولو قال طائفة ونصفها فتنتان على
 المختار جوهره وكذا لو كان مكان
 السدس ربعا فتنتان على المختار
 وقيل واحدة قهستانى

كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلاثها وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بان
قال نصف تطليقة وثلاثها وربعها قيل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار ~~كذا~~ في نحو السرخسي
وهو الصحيح ~~كذا~~ في الظهيرية اهـ وقد مناعن الفتح أنه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل موضوع
الخلاف هو الاضافة الى الضمير لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في التارخانية عن المحيط مانعه وذكر الصدر
الشهيد في واقعاته اذا قال لها أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربع تطليقة تقع ثنتان هو المختار فعلى
قياس ما ذكر الصدر والشهيد ينبغي في قوله أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة تقع
تطليقة واحدة اهـ وهذا أقل اشكالا وكأنه مبنى على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم المنكرة أيضا
كالاضافة الى الضمير لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما (قوله وسيجيء)
أي منافي آخر التاميق حيث قال اخراج بعض التطليق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا لان نصف
تطليقة وقع الثلاث في المختار اهـ قال في الفتح وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطليق لا يتجزى في الايقاع
فكذا في الاستئنا فكأنه قال الواحدة (قوله بخلاف ايقاعه) أي ايقاع البعض وهو ما ذكره هنا
(قوله ويقع الخ) كان الاولى بالمنصف تأخير هذه المسألة عما بعدها كما فعل في الهداية والكنز ليقع الكلام على
الاجزاء متصلا (قوله فيما أصله الحظر) أي بأن لا يباح الادفع الحاجة كالطلاق (قوله عند الامام) وقال
بدخول الغايين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة
وهو القياس لعدم دخول الغايين في المحدث كبعثك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استحيان
بالعرف وهو أن هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغايين عدد راد به الاكثر من الاقل والاقول
من الاكثر كقولك سني من سني الى سبعين أي أكثر من سني وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة
الى ثنتين اتنى ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق وقوع به واحدة ويدخل الكل فيما أصله الاباحة
كخذه من مالى من درهم الى درهمين أما ما أصله الحظر فلا فان حظره قرينة على عدم ارادة الكل الا أن الغاية
الاولى دخلت ضرورة اذ لا بد من وجودها ليرتب عليها الطائفة الثانية اذ لا نانية بلاولى بخلاف الغاية
الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلاثلاثة أما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها
لعدم الضرورة المذكورة وتقام تقريره في الفتح (قوله الغايين) أي دخول الغايين فله أخذ الكل
أي الالف في المثال المذكور كما أفاده في البحر فافهم (قوله ثلاثة الخ) لان نصف التطليقتين واحدة
فثلاثة أنصاف تطليقتين ثلاث تطليقات ضرورة نهر (قوله وقيل ثنتان) لان التطليقتين اذ انصفنا كانت
اربعة أنصاف فثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطليقتين واجيب بأن هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا
تطليقتين ونصفنا كلام من تطليقتين والثاني هو الموجب للاربعة أنصاف واللفظ وان كان يحتمله ولذا لو نواه دين
لكنه خلاف الظاهر نهر قال في الفتح لان الظاهر هو أن نصف التطليقتين تطليقة لانصافا تطليقتين (قوله
أونصفى طلقتين) وكذا نصف ثلاث تطليقات ولو قال نصف تطليقتين فواحدة أونصفى ثلاث تطليقات فثلاث
بحر (قوله طلقتان) لانها طائفة وانصف فيسكن نصف وفي نصفى طلقتين يتكامل كل نصف فيحصل
طلقتان فلت ينبغي أن يكون اربعة أثلاث طلقة وخسة ارباع طلقة مثل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله
وقيل يقع ثلاث) لان كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والاول أصح) قال في البحر
وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العتبات اهـ ثم ذكر للتصنيف اثني عشر صورة
وذكر أحكامها فراجع (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أي ان الضرب يؤثر في تكثير اجزاء المضروب
لا في زيادة العدد والطائفة التي جعل لها اجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولو زاد في العدد لم يبق
في الدنيا فقير لانه يضرب درهمه في مائة فيصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن
ابن زياد والأئمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعدد الاخر ورجحه
في الفتح بأن العرف لا يمنع والفرص أنه تكلم بعرفهم وأراد فصار كما لو وقع بلغه اخرى فارسية
أو غيرها وهو يدريها والالزام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقير غير لازم لان ضرب درهمه
في مائة ان كان اخبارا كقوله عندى درهم في مائة فهو كذب وان كان انشا كجعله في مائة لا يمكن لانه

وسيجي أن استثناء بعض التطليق لغو
بخلاف ايقاعه (و) يقع بقوله
(من واحدة الى ثنتين أو مابين
واحدة الى ثنتين واحدة و) بقوله
من واحدة أو مابين واحدة (الى
ثلاث ثنتان) الاصل فيما أصله
الحظر دخول الغاية الاولى فقط
عند الامام وفيما مرجعه الاباحة
كخذه من مالى من مائة الى ألف
الغايين انصافا (و) يقع (ثلاثة
أنصاف طلقتين ثلاثة) وقيل
ثنتان (وبثلاثة أنصاف طلقة)
أونصفى طلقتين (طلقتان وقيل
ينصف ثلاث) والاول أصح (وبواحدة
في ثنتين واحدة ان لم ينو أونوى
الضرب) لانه يكثر الاجزاء لا الافراد

لا يتجمل بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجاب به في الجهر من أن قوله في ثنتين ظريف حقيقة وهو لا يصلح له وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النية ~~كما لو نوى بقوله اسقني الماء الطلاق~~ فانه لا يقع رده المقدسي بأن اللفظ صريح أي حقيقة عرفية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في التهر والمخ قال الرجعي متزاد هذه المسألة على المسائل المفقطة ما يقول زفر اه أي لان المحقق ابن الهمام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب البحر في كتاب القضاء (قوله فثلاث) لانه يحتمله كلامه فان الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فصح أن يراد به معنى الواو مجر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله لو مدخولا بها) أي ولو حكما ليشمل المختل بها فان الطلاق في العدة يلقتها احتياطا وهو الاقرب للصواب كما تقدم في أحكام الخلو من باب المهر وبسطنا الكلام عليه هنالك (قوله كقولها لها) أي لغير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنتين فانها ثنتين بقوله واحدة لا إلى عدة فلا يلقتها ما بعدها (قوله فثلاث) لان ارادة معنى مع بقى ثابت كقولها تعالى وتجاوز عن سياهم في أصحاب الجنة فصارتا اذا قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين أفاده في الجهر (قوله مطلقا) أي مدخولا بها أولا ح (قوله للمامر) أي من قوله لانه يكثر الاجزاء لا الافراد ح (قوله فكما مر) أي يقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنتين في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لانه وصفه بالقصر لانه متى وقع في مكان وقع في كل الاماكن فخصيصه بالشام تقصير بالنسبة الى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجعي وطوله بالبائن ولانه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدها الى مكان وهو لا يحتمله فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله أو نوب كذا) أي وعليها نوب غيره نهر (قوله يقع للعالم) تفسير لقوله تحيز وذلك لان الطلاق الذي هو رفع القيد الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن اراده أن يعلق وجوده بوجود امر معدوم يوجد الطلاق عند وجوده والافعال والزمان هما الصالحان لذلك لان كلامهم معدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فانه لا يتصور الاناطة به وتعامه في الفتح (قوله لا قضاء) لما فيه من التخفيف على نفسه بجر (قوله فينتلق) عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشرط المذكور في الصور ط (قوله كقولها الى سنة الخ) في التارخائية عن المحيط ولو قال أنت طالق الى الليل أو الى شهر أو الى سنة أو الى الصيف أو الى الشتاء أو الى الربيع أو الى الخريف فهو على ثلاثة أوجه اما أن ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه فيقع الطلاق بعد مضيه أو ينوى الوقوع ويجعل الوقت للامتنع ادفع للعالم أو لا تكون له نية أصلا فيقع بعد الوقت عندنا والعالم عند زفر فاسه على ما اذا جعل الغاية مكانا كالى مكة أو الى بغداد فانه تبطل الغاية ويقع للعالم اه (قوله تعليق) لوجود حقيقة بجر (قوله وكذا الخ) أي فتعلق بالفعل فلا تطلق حتى تفعل بجر (قوله أو في صلاتك) ولا تطلق حتى تر كع وتسجد وقيل حتى ترفع رأسها من السجدة وقيل حتى توجد القعدة تارخائية (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجعلك فانه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في البحر ط (قوله لان الظرف يشبه الشرط) من حيث ان المظروف لا يوجد بدون الظرف كالمشروط لا يوجد بدون الشرط فيحمل عليه عند تعذر معناه أعنى الظرف نهر (قوله تحيز) الاولى تحيز على أنه فعل ماض جواب لو كما قال بعده تعلق بصيغة الفعل وانما تحيز لانه أوقع الطلاق للعالم وعلمه بما ذكر فيقع سواء وجد الدخول أو الحيض أو لا رجتي قلت وينبغي أن يعلق لو نوى باللام التوقيت كما في أقم الصلاة لذلك الشمس (قوله ولو بالباء تعلق) لانها اللاصاق وقد وقع عليها طلاقا لمصقا بما ذكر فلا يقع الا به رجتي (قوله وفي حيضك الخ) قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فحين ما رأت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لان كلمة في الظرف والحيض لا يصلح ظرفا فيجعل بشرطا وكلمة مع للمقارنة فاذا استمر ثلاثا تبين أنه كان حيضا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضك فمالم تحض وتطهر لا تطلق لان الحيضة اسم للكمال وذلك باتصال الطهر بها ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا يقع مالم تطهر وتحيض اخرى لانه جعل الحيض شرطا للوقوع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحيض المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لو نوى في مدة حيضك الموجود تأمل وفي الجوهره ولو قال لها وهي حائض اذا حضت فهو على حيض مستقبل فان عني ما يحدث من هذا الحيض فكما نوى لانه يحدث حالا

(وان نوى واحدة وثنتين فثلاث)
لو مدخولا بها (وفي غير الموطوءة
واحدة ~~كما~~) قوله لها
(واحدة وثنتين) لانه لم يبق للثنتين
محل (وان نوى مع الثنتين فثلاث)
مطلقا (و) يقع (ثنتين) في ثنتين
ولو (بنية الضرب ثنتان) لما مر
ولو نوى معنى الواو ومع فكما مر
(و) بقوله (من هنالى الشام
واحدة رجعية) مالم يصفها بطول
أو كبر فبأنه (و) أنت طالق (بمكة
أو في مكة أو في الدار أو الظل أو
الشمس أو نوب كذا تحيز) يقع
للعالم (كقوله أنت طالق مريضة
أو مصلية) أو وانت مريضة
أو وانت تصلين (ويصدق) في الكل
(ديانة) لا قضاء (لو قال غيب اذا)
دخلت أو اذا (لبست أو اذا
مرضت) ونحو ذلك فيتعاقب به
كقوله الى سنة أو الى رأس الشهر
أو الشتاء (واذا دخلت مكة
تعلق) وكذا في دخولك الدار
أو في لبسك نوب كذا أو في صلاتك
ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط
ولو قال لدخولك أو لحيضك تحيز
ولو بالباء تعلق وفي حيضك وهي
حائض فحتى تحيض أخرى وفي
حيضك فحتى تحيض وتطهر

وفي ثلاثة أيام تجبزي وفي مجيء ثلاثة
ايام تعليق بمجيء الثلاث سوى
يوم حلقه لان الشروط تعتبر في
المستقبل ويوم القيمة لغو وقوله
تجبزي وفي طالق تطلقه حسنة
في دخولك الدار ان رفع حسنة
تجبز وان نصها فعلق وسأل
الكسائي محمد بن علي عن امرأته
فان ترفقي يا هند فالرفق أمين
وان تحرقني يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاث ومن يحرق أعق وأظلم
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا
فواحدة وان نصها فثلاث وتامه
في المغني وفيما علقناه على الملقى

مطل

في قول الشاعر فانت طلاق والطلاق
عزيمة

فلا بخلاف قوله للعجلي اذا حبلت ونوى هذا الحبل لا يحنث لانه ليس له اجزاء متعده اه وفي الخاتمة قال
لحائض اذا حاضت فانت طالق فهو على حيض مستقبلي ولو قال لها اذا حاضت غدا فهو على دوام ذلك الحيض
الى فجر الغد لانه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيعمل على الدوام وكذلك اذا مرضت وهي مريضة بخلاف
قوله للصبيحة اذا أصبحت فيقع كما سكت لان الصبيحة امر بمتدله ودوامه حكم الابتداء كقوله للقائم اذا قامت وللعاقد
اذا عقدت وللمملوك اذا ملكتك والحض والمرض وان كان يمتد الا ان الشرع لما علق بالجملة احكاما لا تتعلق بكل
جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة ايام تجبزي) لان الوقت يصلح نظرا لكونها طالقا
ومتى طلقت في وقت طلقت في سائر الاوقات بجر (قوله بمجيء الثالث) لان المجيء فعل فلم يصح نظرا فافصار
شرطا بجر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) علة لقوله سوى يوم حلقه فان مجيء اليوم عبارة عن
مجيء أول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قدم في أول جزئه أفاده في البحر ومفاده ان هذا
فيما لو حلق نهارا وفي التارخانية ولو قال في الليل أنت طالق في مجيء ثلاثة ايام طلقت كما طلع الفجر من اليوم
الثالث ولو قال في مضي ثلاثة ايام ان قال ذلك ليلا طلقت بغروب شمس الثالث كذلك في بعض نسخ الجامع
وفي بعضها لا تطلق حتى تجيء ساعة حلقه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لغو) لان
التكاليف رقت فيه وانما لم يتجبز لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح لا يقع لانه منع مانع من
إيقاعه فيه ط (قوله وقوله تجبزي) لان التولية طرف منقطع فيصدق بحين التكلم ط (قوله ان رفع الخ)
الفرق انه على الرفع يكون نعتا للمرأة فكان فاصلا وعلى النصب يكون نعتا للتولية فلم يكن فاصلا نهر عن
المحط أي واذا لم يكن فاصلا لم يكن قوله في دخولك مستأنا بل يتعلق بطالق فيقتضيه (قوله
وسأل الكسائي محمد بن علي) أشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغني من الباب الاول من بحث اللام انه
كتب الرشيد الى أبي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة نحوية فنهية ولا آمن من الخطا ان قلت فيها فاسالت
الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق أشأم وان نصها طلقت ثلاثا
لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جلة معترضة اه ملخصا قال في الفتح وهو بعد كونه غلطا بعيدا عن معرفة
قيام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأساليبها لان الاجتهاد يقع في الادلة السمعية العربية والذي نقله
أهل الثبوت من هذه المسألة عن قرأ الفتوى حين وصلت خلافة وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن
ولادخل لابي يوسف أصلا ولا للرشيد ولمقام أبي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته
واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات الانضباط في المسبوط ذكر ابن سماعة ان الكسائي بعث الى
محمد بن قنبر فدفن بها الى فقراتها عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي جوابه اه وذكر ح عن
حاشية المغني للجلال السيوطي ان هذا هو المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفقي الخ) بعد
هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله فبين بها ان كنت غير رفيقة وما الامر بعد الثلاث مقدم
قال في التهذيب شرح الشواهد للجلال الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء رفقا بضم الفاء وهو ما علق بالضم وسكون
الراء الاسم من خرق بالكسر يحرق بالفتح خرقا بفتح الخاء والراء وهو ضد الرفق وفي القاموس أن ماضيه بالكسر
كفرح وبالضم ككرم وايم من الين وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضد الين وذكر ابن يعيش ان في البيت
الثاني حذف الفاء والمبتدأ أي فهو واقف وان تعليلية واللام مقدر أي لاجل كونك غير رفيقة والمقدم مصدر
سمي من قدم بمعنى تقدم أي ليس لاحد تقدم الى العشرة والالف بعد تمام الثلاث اذ بها تمام الفرق اه (قوله
فأنت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) أي معزوم عليه ليس بلغو ولا لعب نهر
(قوله وتامه في المغني) حيث قال أقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث
والواحدة أما الرفع فلان في والطلاق اما مجازا الجنس كزيد الرجل أي هو الرجل المعتبه واما العهد الذي
أي وهذا الطلاق المذموم وعزيمة ثلاث فعل العهدة تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة واما النصب
فانه محتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضي وقوع الثلاث اذ المعنى فأنت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما
بقوله والطلاق عزيمة وان يكون حالا من المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق
عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ والذي اراده الشاعر الثلاث لقوله فبين بها الخ اه وذكر

في الفتح ان الظاهر في النصب المفعول المطلق وفي الرفع العهد الذي كرى فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر انه اراده (قوله وبشوله أنت الخ) هذا اعتدله في الهداية وغيرها فضلا في اضافة الطلاق الى الزمان (قوله يقع عند طلوع الصبح) أي الفجر الصادق لا الكاذب والصحيح انه من الفجر عبر به ووجه الوقوع عند طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع الغد فتعين الجزء الاول اعدم المزاحم بحر (قوله وصح في الثاني نية العصر) لانه وصفها به في جزء منه بحر (قوله أي آخر النهار) تفسير مراد والظاهر انه لو اراد وقت الضحوة أو الزوال صدق كذلك ط (قوله قضا) وقال لا تصح كالأول ولا خلاف في صحته فيها ديانة والفرق له عموم متعلقها بدخولها مقطرة لا مملووظا للفرق لغة بين صمت سنة وفي سنة وشرايين لا صوم من عمرى حيث لا يبر الابصوم كله وفي عمرى حيث يبر ساعة وبين قوله ان صمت شهر افعبده حريث يقع على صوم جميعه بخلاف ان صمت في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كما في المحيط فنية جزء من الزمان مع ذكرها نية الحقيقة ومع حذفها نية تخصيص العام فلا يصدق قضا وهذا بخلاف ما لا يتجزى الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصمت يوم الجمعة أو في يومها وتمامه في البحر والنهر قلت وكذا الفرق بينهما فيما يتجزى زمانه مع العلم بعدم شموله مثل أكلت يوم الجمعة أو في يومها (قوله أو في شعبان) فإذا لم تكن له نية طلعت حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على خلاف فتح (قوله اعتبر اللفظ الاول) فيقع في اليوم في الاول وفي غدي الثاني لانه يذكر اللفظ الاول ثبت حكمه تجيزا في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحتمل التغيير بذكر الثاني لان المخبر لا يقبل التعليق ولا المعلق التحيز نهر (قوله وأر عطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة لنا الى ايقاع الاخرى في الاولى لامكان وصفها غدا بطلاق واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله كقولها أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه يقع واحدة اذا كانت هذه المتعاقبة في الليل وكذلك في أول النهار وآخره ان كانت هذه المتعاقبة في أول النهار ح (قوله وعكسه) بالجر عطف على مدخول السكاف يعنى اذا قال أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار وأوله طلعت نبتين اذا كانت هذه المتعاقبة بالليل وأول النهار أيضا فلو كانت هذه المتعاقبة بالنهار وآخر النهار انعكس الحكم في الكل كما في البحر ح قلت وهذا اذا لم يصرح في المعطوف باللفظ في الثاني الذخيرة ولو قال ليل أنت طالق في ليلك وفي نهارك أنت طالق في نهارك وفي ليلك طلعت في كل وقت تطلبتة فان نوى واحدة دين لانه يحتمل لفظه يحمل لفظي على معنى مع (قوله أو اليوم ورأس الشهر) أي فيقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فنتنتان فكان الاولى تقديمه على قوله وعكسه كما لا يخفى (قوله كائن ومستقبل) كالיום وغدا أو أما الماضي والكائن كالمس واليوم ففيه كلام يأتي في الشرح وفي الخاتمة قال الهافي وسط النهار أنت طالق اول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو عكس فتنتان لان الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فيقع طلاقان (قوله اتحد) لانها اذا طلعت اليوم تكون طالق في غد فلا حاجة الى التعدد لكن في البحر عن الخاتمة أنت طالق اليوم وبعد غد طلعت نبتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولعل وجهه ان اليوم وغدا بمنزلة وقت واحد لدخول الليل فيه بخلاف وبعد غد فهما صكورتين لان تركه يوما من البين قرينة على ارادته تطلبتة آخر في بعد الغد كما يأتي قرياما يؤيده لكن بشكل عليه وقوع الواحدة في اليوم ورأس الشهر الا أن يجاب بأن المراد ما اذا كان الحلف في آخر يوم من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل (قوله طلعت واحدة للعال واخرى في الغد) اما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غد فلان النجى شرط معطوف على الايقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للعال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطلبتة اخرى فان لم يذكر الوال لا تطلق الا بطولع التبر فتوقف المخبر لا اتصال مغير الاول بالآخر كذا في البحر وأما في قوله أنت طالق لابل غدا فلانه أراد بالانشراب ابطال المخبر ولا يمكنه ابطاله ويوقع قوله بل غدا اخرى ح (قوله فلفرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخره وقال محمد والثاني أوله لا تطلق رجعية لانه أدخل الشك في الواحدة فبقى قوله أنت طالق ولهما أب الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثا ووقع ولو كان الوقوع بالوصف للغد ذكر الثلاث نهر وقيد بالعدد لانه لو قال أنت طالق أولا لا يقع في قولهم لانه أدخل الشك في الايقاع وكذا أنت

مطلب

في اضافة الطلاق الى الزمان

(و) بقوله (أنت طالق غدا أو في

غد يقع عند طلوع (الصبح

وصح في الثاني نية العصر)

أي آخر النهار (قضا) وصدق فيها

ديانة) ومثله أنت طالق شعبان

أو في شعبان (وفي أنت طالق اليوم

غدا أو غدا اليوم اعتبر اللفظ

الاول) ولوعطف بالواو يقع

في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان

كقوله أنت طالق بالليل والنهار

أو أول النهار وآخره وعكسه أو

اليوم ورأس الشهر والاصل انه

متى أضاف الطلاق لوقتتين كائن

ومستقبل بحرف عطف فان بدأ

بالكائن اتحد أو بالمستقبل تعدد

وفي أنت طالق اليوم واذا جاء غد

أو أنت طالق لابل غدا طلعت

واحدة للعال واخرى في الغد

(أنت طالق واحدة أولا أو مع

موتى أو مع موتك لغو) أما الاول

فلحرف الشك

طالق ان كان أو ان لم يكن أو لولا لانه شرط والايقاع اذا لحقه استثناء أو شرط لم يبق ايضاعا بجر وتام فروع
 المسألة فيه (قوله لحالة منافية للايقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح اي لانه موته مناف لايقاع الطلاق
 منه وموته مناف لوقوعه عليها (قوله كذا أنت طالق الخ) لانه اسند الطلاق الى حالة معهودة منافية
 لما ليكة الطلاق فكان حاصله انكار الطلاق فيلغو ولانه حين تعذر تصحيحه انشاء امكن تصحيحه اخبارا عن
 عدم النكاح أي طالق أمس عن قيد النكاح اذ لم تنكح بعد أو عن طلاق كان لها ان كن اه فحق وقيد بكونه
 لم يعلته بالتزوج لانه لو علق به كانت طالق قبل أن تزوجك اذ تزوجتك أو أنت طالق اذ تزوجتك قبل أن
 تزوجك فنه ما يقع عند التزوج اتفاقا وتلغو القليلة وان أخر الجزا كان تزوجتك فانت طالق قبل أن تزوجك
 لم يقع خلافا لابي يوسف لان الفاء رجحت الشرطية والعلق بالشرط كأن تجز عند وجوده فصارت كأنه قال بعد التزوج
 أنت طالق قبل أن تزوجك وتامه في البحر (قوله ولونكها قبل أمس الخ) لم أر ما لونها في الامس ومقتضى
 قول الفتح المذكور انفا ولانه حين تعذر تصحيحه انشاء الخ انه يقع لانه لم تعذر تأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع في
 شرح درر الجارح حيث قال ولو تزوجها ففسخه أو قبله تجز (قوله لان الانشاء في الماضي انشاء في الحال) لانه
 ما اسنده الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا بالكذب وعدم قدرته على الاسناد فكان انشاء في الحال وعلى
 هذه النكته حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم اكثرهم بعدمه وتامه في الفتح
 والجر والنهر وقدمنا الكلام عليها ستوفي أول الطلاق (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في
 الامس فاقضى أخرى بجر عن المحيط قال في النهر أنت خير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم
 والامس فتدبر في الفرق بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الاصل أي المتقدم قريبا ووقع واحدة في الامس
 واليوم لانه بدأ بالكائن اه تأمل (قوله وقيل بمكسه) حزم به في الخاتمة وقال في الذخيرة عازيا الى المستقى
 أنت طالق أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثنتان كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال ح
 وهذا هو الحق لان ايقاعه في الامس ايضاع في اليوم كما قال المتدسسي (قوله وكان معهودا) أي الجنون
 ولو باقامة بينة عليه (قوله كان لغوا) لان حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله لاقراره بحريته) علة
 للصور الثلاث ط (قوله قبل موتي) مثله قبل موتك ط (قوله لاتقاء الشرط) اعترض بان الموت
 كائن لا محالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو معرف للوقت المضاف اليه الطلاق ولذا يقع مستند الوما بعد
 الشهرين بخلاف القدم كما سيأتي واجاب الرجحي بان المراد لاتقاء شرط صحة الاستناد لان شرطه وجود
 زمان يستند اليه الوقوع قبل الموت وهو المدة المعينة اه قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل معنى شهرين
 بهد الحلف وهذا محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمض لم يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي كانت
 طالق أمس قلت هنا يحتمل أن يموت بعد شهرين فاعبر حقيقة كلامه بخلاف الامس تأمل (قوله مستندا
 لا قول المدة) هذا قول الامام وعنده ما يقع عند الموت مقتصرا وقد اتفقت اهلية الايقاع أو الوقوع فيلغو
 فقوله لا عند الموت رد لقوله ما رجحي (قوله وفائدته انه لا ميراث لها الخ) اعترضه الشربلاني بما حاصله
 أن عدم ميراثها بناء على امكان انقضاء العدة بشهرين ضعيف والصحيح المقتضى به اقتصار العدة عند الامام على
 وقت الموت فترته نص عليه في شرح الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كافي الطلاق لمافي من ابطال
 حقها ومع ضعفه فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة الفار ابعدا الاجلين وبمضي ثلاث حيض في شهرين حقيقة
 لا تنقضي عدتها ويقي شهراته وعشرة أيام لا تمام ابعدا الاجلين فترته فكيف تنعج بامكان الثلاث في شهرين اه
 وأوضحه الرجحي بان الطلاق يقع عنده مستندا لا قول المدة فان كان فيها مريضا الى الموت فقد تحقق القرار منه
 والا فكذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الا بموته وتعلق حقه بما له ولا يأتى موته بعد العدة لانه لا يجب بالموت عنده
 على الصحيح لانها لا تنب مع الشك في وجود سببها وعلى الضعيف من انها تستند الى حين الوقوع فانها تكون
 بأبعد الاجلين لا بجزء ثلاث حيض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعترف بانها حاض ثلاثا لا بمضي
 الشهرين بل ولا بمضي السنة والسنتين فاذا ذكره المصنف بعد الدور لا ينطبق على قواعد النكح بوجه
 فليتنبه له اه (قوله بشهرين ثلاث حيض) الباء الاولى للتعبية متعلقة بتنقضي والثانية للمصاحبة
 في موضع الحال من شهرين فافهم (قوله أنت طالق كل يوم) قال في البر ومما تفرع على حذف في واثنائها

وأما الثاني فلا ضافته لحالة
 منافية للايقاع أو الوقوع
 (كذا أنت طالق قبل أن تزوجك
 أو أمس و) قد (نكحها اليوم)
 ولونكها قبل أمس وقع الآن
 لان الانشاء في الماضي انشاء في
 الحال ولو قال أمس واليوم تعدد
 وبكسه المتحد وقيل بعكسه (أو
 أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل
 أن تخلق أو طلقك وأنا صبي
 أو نائم) أو مجنون وكان معهودا
 كان لغوا (بخلاف) قوله (أنت
 حر قبل أن أشتريك أو أنت حر
 أمس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق
 كما يعتق (لو أقر بعد ثم اشتراه)
 لاقراره بحريته (أنت طالق قبل
 موتي بشهرين أو أكثر مات قبل
 معنى شهرين لم تطلق) لاتقاء
 الشرط (وان مات بعده طلق
 مستندا) لا قول المدة لا عند الموت
 (و) فائدته انه لا ميراث لها لان
 العدة قد تنقضي بشهرين ثلاث
 حيض (قال لها أنت طالق كل يوم)

لوقال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند أمتنا الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولوقال في كل يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة اجماعا كما لو قال عند كل يوم أو كلما منى يوم والفرق لنا ان في للطرف والرمز انما هو نظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع فلو نوى أن تطلق كل يوم تطلقه أخرى صحت نيته اه (قوله أو كل جمعة) محله ما إذا نوى كل جمعة تمر بآيامها على الدهر أو لم تكن له نية وأن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين ثلاث ط عن البحر وحاصل ان نوى بالجمعة الاسبوع أو أطلق فواحدة وان نوى اليوم المخصوص فثلاث لوجود الفاصل بين الايام كما يتضح قريبا (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف رأس في الذخيرة والهندية والتاريخانية أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولوقال أنت طالق كل شهر طلقت واحدة لان في الاول بينهما فاصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اه أي لان رأس الشهر أوله فبين رأس الشهر ورأس الآخر فاصل فاقضى ايقاع طلقة في أول كل شهر ونظيره ما مر عن الخاتمة في أنت طالق اليوم وبعد غد بخلاف قوله في كل شهر فان الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار ينزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعا في كاه ونظيره أنت طالق اليوم وغدا هذا ما نظهره (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى ان يقع تطلقه في كل يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يومها المخصوص كما مر (قوله أو قال في كل يوم) لانه جعل كل يوم ظرفا للوقوع فيتعدد الواقع (قوله وفي الخلاصة الخ) كذا وقع في البحر وتبعه الشارح وفيه تحريف بزيادة فظة يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل تطلقه بدون لفظة يوم وحينئذ فلا ينقض قوله أو مع فانهم (قوله فتطلق الاخرى) أي مستندا عنده ومقتضرا عندهما فتح قال المقدسي قلت فلزمه العقر لو وطئها بينهما لو كان بائنا ويراجع لورجعيًا ولوقال نظيره لاحدى أمته فالحكم كذلك فليأتمل اه وقوله بينهما أي بين الحلف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي وهو طول العمر وقوله حينئذ أي حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهذا مبني على ان المراد بطول كما عبرا من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى لا من زاد عمرها من حين المولد الى حين الوفاة على عمر الاخرى والافتد تكون التي ماتت أولا أطول عمارا من الاخرى كأن ماتت الاولى في سن السبعين مثلاً وكانت الاخرى في سن العشرين فلو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنهما على السبعين وكل من المعنيين مستعمل في العرف والاقرب للمراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول كما حياة فان المتبادر منه من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى للمصنف التعبير به (قوله وقع الطلاق مقتضرا) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أبي حنيفة وقال مقتضرا على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر من أول الشهر فلو كان وطئها في الشهر يصير مراحما ان كان الطلاق رجعيًا ولو كان ثلاثا ووطئها فيه غرم العقر وعندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مراحما ولا يلزمه عقر وقيل تعتبر العدة من وقت الموت انصافا احتياطا ولومات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولومات بعد العدة فيما اذا طلقها في أثناء الشهر ثم وضعت حملها أو لم تكن مدخولا بها فلم يجب عدة لا يقع لعدم المحل اذا المستقبل يذت للعمال ثم يستند كذا في الجامع الكبير والاسرار والفرق لا في حنيفة بين القدوم والموت ان الموت معرف والجزاء لا يقتصر على المعرف كما لو قال ان كان زيد في الدار فأت طالق فخرج منها آخر النهار طلقت من حين تكلم وهذا لان الموت في الابتداء يحتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فأشبهه سائر الشروط في احتمال الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لانا نحتاج الى شهر يتصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه فصارق من هذا الوجه الشرط وأشبهه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا بما مر بين الظهور والاقصار وهو الاستناد ولوقال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان انصافا وتمامه في الفتح (قوله ان طريق ثبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصح الاخبار بقوله أربعة ط (قوله والتبيين) كذا عابرتهم فهو مصدر بمعنى التبيين أي الظهور (قوله كالتعليق) كافي أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق عليه الثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعث علة لثبوت الملك واعتقت علة لثبوت الحزبة لكنه بالتعليق لم ينعقد علة الا عند وجود شرطه وهو دخول الدار

أو كل جمعة أو رأس كل شهر
(ولانية تقع واحدة) فان نوى كل
يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند
أو كلما منى يوم يتسع ثلاث في
أيام ثلاثة والاصل انه متى ترك
كلمة الطرف اتحد والاتعد وفي
الخلاصة انت طالق مع كل يوم
تطبيقه وقع ثلاث للعمال (قال
أطول كما عبرا طالق الان لا تطلق
حتى تموت احدهما فتطلق
الاخرى) لوجود شرطه حينئذ
(قال أنت طالق قبل قدوم زيد
بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق
مقتضرا) اعلم أن طريق ثبوت
الاحكام اربعة الانقلاب
والاقتصار والاستناد والتبيين
فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة
عنه كالتعليق

مطلب
الانقلاب والاقتصار والاستناد
والتبيين

وعند الشافعي ينعقد علة في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وثمرة الخلاف في قوله ان تزوجتك فانت طالق فانه يصح عندنا لان عقاده علة في وقت الملك لا عنده لعدمه كما بسط في الاصول فافهم
(قوله ثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها ح عن المنع (قوله والاستناد الخ) قال في الاشياء وهو دائريين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تملك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب وكالمنصب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكملة هارة المستحاضة والمتميم تنتقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح لهما
(قوله بشرط بقاء المحل الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما أوضحه عن المنع ومن فروع المسألة ما قالوه لو قال لامته أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدا ثم باعها أم أولم يبعها أم أوباع الأم فقط أو بالعكس عتق الولد عنده لا عندهما وعتقت الأم بالاجماع لو لم يبعها وهذا الآن عندهما مستند العتق سري الى الولد وعندهما لا يسري لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان لتتمام الشهر فعنده لا تعتق لعدم إمكان الاستناد الى أول الشهر ولو مال الملك في أمثاله وعنده ما تعتق لانه مقتصر وتتمام الفروع في حوائش الاشياء (قوله حين الحول) أي حين تمامه (قوله مستندا لوجود النصاب) أي في أول الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال ط والمراد أن لا يعدم كله في الاشياء لانه اذا عدم جميعه ثم ملك نصبا آخر ولو بعد الأول بساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله تطلق من حين القول) أي بلا اشتراط بقاء المحل حتى لو حاضرت بعد القول ثلاثا ثم طلقها ثلاثا ثم ظهر انه كان في الدار لا تقع الثلاث لانه تبين وقوع الأول وان ايقاع الثاني كان بعد انقضاء المدة كما في المنع عن الاكل (قوله فتعقد منه) أي من حين القول (قوله وسكت) محترز قوله الآتي وفي قوله أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق (قوله طلقت للعالم) وكذا لو قال أنت طالق زمان لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو يوم لم أطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان أو مكان خال عن طلاقها وبجزم سكوتها وجد المنصاف اليه فيقع وما وان كانت مصدريه الا انها تأتي ناسبة عن ظرف الزمان ومنه مادمت حيا وهي وان استعملت للشرط الا ان الوضع للوقت لان التطبيق استدعى الوقت لا لمحالة فربحت جهة الوقت وتتمامه في النهروفيه ثم لا يخفى أن الفرق بين البر والحنث لا يظهر له أثر في أنت طالق ما لم أطلقك ونحوه ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسألة بقوله ثلاثا وهو الأول نسم لو قال كلما أطلقك فانت طالق وقع الثلاث متتابعات ولذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اه (قوله وفي ان لم أطلقك) ذكرهم ان واذا هنا بالتبعية والافلا للتناسب لهما باب التعليق ط عن البحر (قوله لا تطلق بالسكوت الخ) لان شرط البر تطليقة اياها في المستقبل وهو ممكن في كل وقت يأتي ما لم يميت أحدهما فيحقق شرط الحنث وهو عدم التطليق وهذا عند عدم النية أو دلالة الفور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما) أشار به الى أن موته كونهما وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم أدخل الدار فانت طالق حيث يقع بموته لا بموته لانه بعد موته لا يمكنه الدخول فلا يتحقق اليأس بموته فلا يقع اما الطلاق فانه يتحقق اليأس عنه بموته فتح (قوله لتحقق الشرط) أي شرط الحنث اما في موته فظاهر واما في موتها فلتحقق اليأس عنه قال في الفتح واذا حكمنا بوقوعه قبل موته لا يرثها الزوج لانها بانت قبل الموت فلم يبق بينهما زوجية حالة الموت وانما حكمنا بالبينونة وان كان المعلق صريحا لانتفاء العدة كغير المدخول بها لان الفرض ان الوقوع في آخر جزم لا يجزى فلم يله الا الموت وبه تبين قال في البحر وقد ظهر أن عدم ارثه منها مطلق سواء كانت مدخولا بها أو لا ثلاثا أو واحدة وبه ظهر أن تقييد الزيلعي بعدمه بعدم الدخول أو الثلاث غير صحيح اه ومنه في النهر (قوله ويكون فارا) أي اذا كان هو الميت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت وبأن في باب طلاق المريض لو علق الطلاق في صحته وحنث مريضا كان فارا وهذا منه رجح فان كانت مدخولا بها ورثته بحكم الفرار وان كان الطلاق ثلاثا أو الا لارثه بحر (قوله مثل ان عنده الخ) أي فلا تطلق عنده ما لم يميت أحدهما وتطلق عندهما للعالم بسكوتة والحاصل ان اذا عنده هنا حرف لجزم لا لانه تستعمل ظرفا وحر فالا يقع الطلاق للعالم بالشك وهذا قول بعض النحاة كما في المغني لكن ذكر أن جمهورهم على انها متضمنة معنى الشرط ولا يخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجح لقولهما هنا وقد رجع في فتح القدير (قوله وان

والاقتصار بثبوت الحكم في الحال والاستناد بثبوته في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين أن يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعقد منه (انت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت) للعالم بسكوتة (وفي ان لم أطلقك لا) تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح (- حتى يموت أحدهما قبله) أي قبل تطليقه فتطلق قبيل الموت لتحقق الشرط ويكون فارا (واذا ما اذا بلائية مثل ان عنده) مثل (متى عندهما) وقد مر حكمهما

فوى الوقت أو الشرط الخ قال في البحر وقيدنا بعدم النية لانه لو نوى باذامعنى متى صدق اتفاقا قضاء وديانة
لتشديده على نفسه وكذا اذا نوى باذامعنى ان على قولهما وينبغي أن يصدق عندهما بانه فقط لانما عندهما
ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال فلا يصدق القسطنى اه والحث أصله صاحب الفتح وانظر لونهى
بان الفور هل يصح اظاهاهم كما لو قامت قرينة عليه (قوله ما لم تقم قرينة الفور) وهى قد تكون لفظية
وقد تكون معنوية فمن الاول طلقى فتنال ان لم أطلقك فأت كذا كان على الفور كما في القنية ومن
الثانى ما لو طلب جاءها فأبى فقال ان لم تدخل البيت فأت كذا قد دخلته بعد ما سكنت شهوته طلقت والبول
لا يقطع وينبغي أن يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعى الجماع كذلك وفى الصلاة خلاف نهر أى
اذا خافت خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الفور وبه يفتى وقال نصير لقطع وسأتى مسائل الفور فى آخرباب البين
على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بجر وفى المشايل دلالة على اعتبار قرينة الفور فى ان وان كانت
لخص الشرط اتفاقا (قوله فعلى الفور) جواب شرطه ندرأى فان قامت قرينة الفور قطا على الفور ط
(قوله مع الوصل) فلو كان منسوبا لوقع المتجزى والمعلق بجر (قوله فقط) أى دون المعلقة رفائدة وقوع المنجزة
دون المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمجزة فقط بجر قلت بل تظهر رفائدة وان كان المعلق واحدة
حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذه رفائدة تخير الواحدة موصولا فانه لولا ايقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث
المعلقة أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تبخير الواحدة وعدمه الاعلى قول زفر الاق فافهم (قوله
استحسانا) والقياس أن يقع المضاعف والمتجزى جميعا ان كانت مدخولا بها والواقع المتضاد وحده وهو قول زفر
لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله أت طالق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان
البر مستغنى بدلالة حال الخلاف لان متعوده باليمين البر ولا يمكن الاجمع لهذا القدر مستغنى وتماه فى الفتح
(قوله لان التطلق المقيد) أى بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أى الذى فى قوله ان لم أطلقك فانه صادق
بالمقيد وغيره فاذا وجد التطلق ولو مقيدا انعدم شرط الحث وهو عدم التطلق (قوله والاصل ان اليوم
الخ) قيد باليوم لان الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت
ليلا لم تطلق ان دخلت نهارا اما لفظ اليوم فيطلق على يابض النهار حقيقة اتفاقا قبل وعلى مطلق الوقت
حقيقة أيضا فيكون مشتركا وقيل مجازا وهو الصحيح لان المجاز أولى من الاشتراك أى لعدم احتياجه الى
تكرار الوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولو نوى
باليوم يابض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق وان كان فيه تخفيف على نفسه ذكر الزيلعي
ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان منكرا او عرّف بالالى للعهد الحضورى مثل لا اكلم
اليوم فانه يكون ابدا فى النهار وتماه فى البحر وما فى النهر من انه لو خرج الفرج المذكور على أن الكلام مما يمتد
لاستغنى عن هذا التقييد فيه نظر لانه يقتضى دخول الليل على اتول بان الكلام لا يمتد مع ان اليوم معروف
بالعهد الحضورى فكيف يكون لغيره فالخلق ما فى البحر نعم قد يدخل الليل اذا اقترن المعرفة بما يدخله كما فى
أمرك بيده اليوم وغدا فى الجاسع الصغير دخلت فيه الليلة قال فى التلويح وايس مبينا على ان اليوم لمطلق
الوقت بل على انه بمنزلة أمرك بيده اليومين وفى مثله يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف أمرك بيده اليوم وبعد
غدا فان اليوم المنفرد لا يستتبع ما بازائه من الليل اه (قوله متى قرن بفعل ممتد الخ) المراد بالممتد ما يصح
ضرب المدة كالسير والركوب والصوم وتخير المرأة وتنويع الطلاق وبما لا يمتد عكسه كالطلاق والترح
والكلام والعناق والدخول والخروج بجر فيقال لبست الثوب يومين وركبت الفرس يوما بخلاف قدمت
يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذك بعض محشيه أن المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بثنائهما مجازا
والقرينة التقييد باليوم لا أصلهما أى لان حقيقة الركوب الحركة التى يصير بها فوق الدابة واللبس جعل
الثوب على بدنه وذلك غير ممتد وأشار الشارح بقوله يستتبع المدة الى ما فى شرح الوقاية من ان المراد بامتداد
يمكن أن يستتبع النهار لمطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أنه يمتد زمانا
طويلا لكن لا بحيث يستتبع النهار اه وحزم فى الهداية بأن التكلم غير ممتد وقال فى الجرائد الحق وحزم
الهندي فى شرح المغنى بانه ممتد وجعل ما فى الهداية ظنا لبعض المشايخ ورجحه أيضا فى الفتح وعليه فلا حاجة

(وان نوى الوقت أو الشرط
اعتبرت) نيته اتفاقا ما لم
تقم قرينة الفور فعلى الفور
(وفى) قوله (انت طالق ما لم
أطلقك انت طالق مع الوصل)
بقوله ما لم أطلقك (طلقت) المنجزة
(الآخرة) فقط استحسانا (فرع)
قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا أنت
طالق ثلاثا فليتة أن يطلقها على
ألف ولا تقبل المرأة فان مضى
اليوم لم تطلق به يفتى خائفة لان
التطلق المقيد يدخل تحت المطلق
(أنت طالق يوم تزوجك فذكرها
ايلا حث بخلاف الامر باليد
أى امرك بيده يوم يتقدم زيد)
قدوم ليل لا يمتد ولو غاب راقى
للقروب والاصل أن اليوم متى
قرن بفعل ممتد يستتبع المدة
براد به النهار كالامر باليد بانه يسبح
جعله بيده ما أو شرا أو من غرس
بفعل لا يستتبعها يراد به مطلق
الوقت
مطلب
فى قولهم اليوم متى قرن بفعل ممتد

الى تقييد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الاول كحقيقه صاحب النهر والمقدسي ويشير اليه قول
التلويح ما يصح ضرب المدة له تأمل وأشار بقوله كالامر باليد الى أن المراد بالفعل الممتد المظروف أى العاقل
فى اليوم لا الذى أضيف اليه اليوم فإنه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لأنه وإن كان مظهروفا أيضا لكنه
ذكر لتعيين الظرف والمقصود بذكر الظرف انما هو افادة وقوع العاقل فيه وحاصله ان الصور أربع لأنه قد يكون
المضاف اليه ومظروف اليوم مما يمتد كما مر ليدل يوم بركب زيد وقد يكونان من غير الممتد كانت طالق يوم
يقدم زيد وفى هذين لا فرق بين اعتبار المضاف اليه أو المظروف وقد يكون المظروف ممتدا والمضاف اليه غير ممتد
كما مر ليدل يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت حر يوم بركب زيد وفى هذين يظهرون الفرق وانفقوا فيها على اعتبار
المظروف فاذا قدم زيد أو ركب لا يلا يكون الامر يدها ولا يعتق العبد اتفاقا ووقع فى كلام بعضهم أن المعتبر
المضاف اليه لكنه لم يعتبره فى هذين بل اعتبره فى الاخرين وقد عات انه لا فرق فيما بين اعتبار المضاف اليه أو
المظروف فعلى هذا الخلاف فى الحقيقة كما فى الكشف والتلويح وغيرهما وبه رد على من سلك الخلاف وعلى ما فى
الزماحى وشرح الوقاية من ترجيح اعتبار الممتد من كفى البحر ثم اعلم ان ما ذكر من الاصل انما هو عند الاطلاق
والخلق عن الموانع فلا تمنع مخالفته للقرينة فكثيرا ما يمتد الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت مثل اركبوا يوم
يأتىكم العدو وأحسنوا الظن بالله يوم يأتىكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم بصوم زيد وأنت حر يوم
تكسف الشمس افاده فى التلويح (قوله كابقاع الطلاق) أشار به الى أن قولهم الطلاق مما لا يمتد المراد به
ايقاعه لا كون المرأة طالقاً لأنه يمتد بل هو أمر مستمر لا فائدة فى تعليق الظرف به كما أفاده صدر الشريعة
والحاصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يمتد بل يتقضى بمجرد صدوره لا أثره وهو كونه طالقاً (قوله
أوبرى) بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البش كأيأتى فى الكنايات أفاده ح (قوله ليس بشئ) لان
محلية الطلاق قائمة بالاب لا بالاضافة اليه اضافة الى غير محله فيلغو نهر ولهذا الولد كمالها الطلاق فطاقته
لا يقع بحر (قوله أو انا عليك حرام) الاولى وأنا بالواو كما فى بعض النسخ (قوله لان الابانة) أى انظروا
موضوع لازالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال فى التحريم (قوله وهما مشتركان)
بفتح الراء مبني للمجهول أى الوصلة والتحريم مشتركان بين الزوجين أو بكسر هاء مبني للمعلوم أى الزوجان
مشتركان فى الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يتل الخ) أى بأن قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الاولى أن يقول
ولو لم يقل لأنه محترز التقييد بملك وعليك كما فى البحر ط ويوجد فى بعض النسخ ولو لم يدون حتى (قوله لم يقع
بخلاف الخ) قال فى التبيين والفرق ان البيئونة أو الحرام اذا كان مضافا اليها تعين لازالة ما بينهما من
الوصلة والحل واذا اضيف اليه لا تعين لجواز أن تكون له امرأة اخرى فيرد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها
اه ح (قوله اذا نوى) هذا القيد جار فى أنت حرام على أصل المذهب أما فى الفتوى فيقع بلائيه كما يأتى
فى الايلا اه ح (قوله وان لم يقل منى) رد على ما فى خزائن الاكل لابي عبد الله الجرجاني حيث ذكر
انه اذا لم يقل منى يكون باطلا وهو سهو ومحله فى الصورة المذكورة بعد كما أوضحه فى البحر عن القنية (قوله
نعم الخ) قال فى البحر والحاصل انه اذا أضاف الحرمة أو البيئونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة
اليه وان أضاف الى نفسه كانا حراما أو بائنا لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها فأجاب بالحرمة أو البيئونة
فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائن منى أنا بائن منك (قوله بلائيه) فى حال
الغضب وغيره نازخانية ومقتضاه انه طلاق صريح وفيه نظرونى ككنايات الجوهره أنا برئى من نكاحك
يقع ان نوى وفى أنا برئى من طلاقك لا يقع لان البراءة من الشئ تزيله اه (قوله لانه شرط) لانه علق التطلق
بالاعتاق غير انه عبر به بالعتق مجازا من استعارة الحكم للعلو والمعلق يوجد بعد الشرط فطلق وهى حرة وهذا
لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود والحكم تعلق به والمذكور بهذه الصفة وأوردان كلمة مع
للقران فيكون منافيا للمعنى الشرط واجب بأنهم اقرئوا كراما خلت زيارته منزلة المقارن لتحقق وقوعه ومنه
ان مع العسر يسرا وصير اليه ههنا موجب هو وجود معنى الشرط لها ونماه فى النهر (قوله بين جنسين)
كالطلاق والعتاق والعسر واليسر ط (قوله محل محل الشرط) فكأنه قال ان اعتقتك فتكون مع معنى
بعد ح (قوله ولولعلى الخ) أى علق الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا

كابقاع الطلاق فإنه لو قال طلقتك
شهرًا كان ذكر المدة لغوا وطلقت
لعمال (أنا منك طالق) أو برى
(ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق
(وتبين فى البائن والحزام) أى أنا
منك بائن أو انا عليك حرام ان نوى
لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
لازالة الحل وهما مشتركان فتصح
الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك
أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن
أو حرام حيث يقع اذا نوى وان لم
يقر منى نعم لو جعل امرها يدها
شرط قولها بائن منى ويقع بأمر أنك
عن الزوجية بلائيه (أنت طالق)
ثنتين مع عتق مولا لانا لا فاعتق
سيدا طلقت ثنتين (وله الرجعة)
لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه
شرط وتل ابن النكاح ان كلمة مع
اذا الختم بين جنسين مختلفين يحل
محل الشرط (ولو علق) بالبناء
للمجهول (عقها وطلاها)

خزانة الاكل اسم كلب فى ست
مجلدات تصنيف أبى عبد الله
يوسف بن على بن محمد الجرجاني
ونسب لآلى اللث والصحيح انه
لهذا كذا فى تاج التراجم للعلامة
فايم اه منه

جاء الغد فأتى طالق ثنتين ط (قوله بحسبى الغداى مثلاً اذا المدا راتحاد المعلق عليه افاده ط (قوله لا رجعة له) أى اتصافا فى رواية وفى رواية أن عند محمد له الرجعة لان الطلاق والعق للمعلقا بشرط واحد وجب أن تطلق زمان نزول الحرية فيصا د فيها وهى حرة لا قترانها وجودا فلا تحرم بهما حرمة غلبة ولهما ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العتق فى زمان ثبوته ليس ثابت لا طباق العتق على ان الشئ فى زمان ثبوته ليس ثابت فلا تصادفها التعلقان وهى حرة بخلاف المسألة الأولى لان العتق ثمة شرط فيقع الطلاق بعده وتعمامه فى النهر (قوله فى المسألتين) أى اتصافا بغير عن المحيط (قوله ثلاث حيض) أى أن كانت من ذوات الحيض والا فلا ثلاثة أشهر أو وضع الحمل ط (قوله احتياطا) متعلق بالسألة الثانية فقط ح يعنى ان التعليل بالاحتياط لوجوب الاعتدال ثلاث حيض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهى امة أن تـ ~~كون~~ عدتها خمسة ولذا بان بالطلقتين لكن وجبت العدة ثلاث حيض للاحتياط ولعل وجهها انها وان طلقت فى حال الرقية لكن لما عقبه الحرية بلا مهلة وجبت العدة عليها وهى حرة لان الطلاق وان كان عليه لوجوب العدة والملة مقارنة للمعلول فى الزمان ~~كـ~~ منه متأخر عنها فى الرتبة تأمل اما فى المسألة الأولى فوجوب الاعتدال ثلاث حيض ظاهر لان وقوع الطلاق عليه بعد الاعتاق من ~~كل~~ وجه ولذا لم تبين بالطلقتين كما مر (قوله ولو كان الزوج مريضا) أى وقت التعليق (قوله لا ترث منه) انما يظهر فى الصورة الثانية ط ويدل عليه التعليل أما فى الصورة الأولى فالظاهر انها ترث لان التعلق فيها بعد الاعتاق كما مر والطلاق رجعى فيكون قد مات عنها وهى حرة فى عدة طلاق رجعى فترث منه (قوله لوقوعه) أى الطلاق وهى امة أى والامة لا ترث فلا يتحقق الفراغ فى الهرومة مقتضى ما مر عن محمد أن ترث اه أى لا ق عند يقع الطلاق عليها وهى حرة ويملك الرجعة فترث وهذا مؤيد لما قلنا فى الصورة الأولى (قوله المنشورة) يعنى عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقع بعده) أى بعد ما أشار اليه من الاصابع الاشارة اللغوية أو بعد ما أشار به منها الاشارة الحسية تأمل فان أشار بثلاث فهى ثلاث أو شنتين فننتان أو بواحدة فواحدة كما فى الهداية قال فى البحر لان هذا تشبيه بعدد الاشار اليه وهو العدد المفاد كونه بالاصابع المشار اليه بذالان الهاء للتشبيه والكاف للتشبيه وذال الاشارة اه وأنظر هل الاشارة الى غير الاصابع من المعدودات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العدد فى العادة بالاصابع تأمل (قوله بخلاف مثل هذا) أى بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار باصابعه الثلاث بحر (قوله والا فواحدة) أى بانه ~~كـ~~ قوله أنت طالق كاف بحر عن المحيط ويبيانه ما نقله أيضا عن البدائع من انه أى هذا اللفظ يحتمل التشبيه فى العدد أو فى الصفة وهى الشدة فايهما نوى صح وان لم تكن له نية يحمل على التشبيه فى الصفة لانه أدنى اه أى ان لم ينو يحمل على أن الواقع طلقة واحدة شبيهة بالثلاث فى الشدة وهى البيونة (قوله لان الكاف) أى فى ~~كـ~~ كذا ط (قوله ولذا) أى للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط (قوله كايما جبريل) فان الحقيقة فى الفردين واحدة وهى التصديق الجازم (قوله لا مثل ايمان جبريل) لزيادة فى الصفة من كونه عن مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمئنان كما اشير اليه فى قوله تعالى قال رب ارنى كيف تحيى الموتى الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المنزلة ~~كـ~~ ما نقل عن الامام هنا يخالفه ما فى الخلاصة من قوله قال أبو حنيفة اكره أن يقول الرجل ايماني كايما جبريل ولكن يقول أمنت بما آمن به جبريل اه وكذا ما قاله أبو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم ان ايمانا مثل ايمان الملائكة لاننا آمننا بوحداية الله تعالى وربوبية وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل بمثل ما أقررت به الملائكة وصدقته بالانبياء والرسول فمن ههنا ايماننا مثل ايمانهم لاننا آمننا بكل شئ أمنت به الملائكة مما عاينته من عجايب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا فضائل فى النواب على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبارات الثلاث تضافا بحسب الظاهر ويمكن التوفيق بحمل الاولى على العالم لانه قال أقول ايماني كايما جبريل ولا أقول مثل ايمان جبريل والثانية على غيره لقوله أكره أن يقول الرجل والثالثة على ما اذا فصل وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ المثلية لعدم الايهام بعد التصريح فيجوز للعالم والجاهل والعلامة ابن كمال بإشار سالة فى هذه المسألة هذا خلاصة ما فيها (قوله ~~كـ~~ كف) يعنى اذ نوى الكف صدق ديانته ووقفت عليه واحدة لان الكف واحدة ح

بحسبى الغد (لا رجعة له)
لتعلقهما بشرط واحد (وعدها)
فى المسألتين (ثلاث حيض)
احتياطاً (ولو) كان الزوج
(مريضاً لا ترث منه) لوقوعه وهى
أمة فلا ترث مبسوطاً (أنت طالق
هكذا مشيراً بالاصابع) المنشورة
(وقع بعده) بخلاف مثل هذا
فانه ان نوى ثلاثاً وقعن والا
فواحدة لان الكاف للتشبيه فى
الذات ومثل التشبيه فى الصفات
ولذا قال أبو حنيفة ايماني كايما
جبريل لا مثل ايمان جبريل بحر
(وتعتبر المنشورة) لا للمضمومة
الادبانية ككف

مطلب
فى قول الامام ايماني كايما
جبريل

(قوله والمعتقد الخ) لم أر من صرح بهذا الاعتقاد وكأنه فهمه من عبارة البحر وهو فهم في غير محله كاتعرفه وفي الهداية والاشارة تقع بالمشورة منها فلونوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذا اذ نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى ثنتان وفي الثانية واحدة لانه يحتمل لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية البيان وأراد بالاولى نية الاشارة بالمضمومتين وبالثانية نيتها بالكف فلا يصدق قضاء في صورتين وتطلق ثلاثا لانه أشار اليها باصابعه الثلاث المنشورة اه وفي كافي الحاكم وان كان يعنى بثلاث أصابع انها واحدة ويقول انما اثبت بالكف دين ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث أصابع فقط وعبرة البحر والاشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة للعرف والسنة ولونوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذا لونوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة وهذا هو المعتقد وهذا أقوال ذكرها في المعراج الاول لجعل ظهر الكف الى المرأة وبطون الاصابع المنشورة اليه صدق قضاء وبالعكس لا الثاني لوباطن كفه الى السماء فالعبرة بالنشروان للارض فللضم الثالث ان نشرا عن ضم فالعبرة بالنشروان ضمما عن نشر قلضم اه ملخصا فقوله وهذا هو المعتقد راجع لقوله والاشارة تقع بالمشورة أى بدون تفصيل بقرينة حكاية الاقوال الثلاثة بعده وبدل عاينه أيضا قوله في الفتح بعد حكاية الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف أى ان العبرة بالمشورة مطلقا وليس راجعا لقوله والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها منشورة كما فهمه الشارح لما علمت ولما ذكرناه من أن صريح الهداية وغاية البيان وكافي الحاكم صحة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عزاه في الفتح الى معراج الدراية ولعله قول آخر وهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشعر به كلام الفتح كما أوضحته فيما علقته على البحر فيوافق ما يأتي عن القهستاني ووجهه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو ظاهر في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر لي في هذا الجدل والله أعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت ظهور وجهه فافهم (قوله ولولم يقل هكذا) أى بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه فانما تطلق واحدة خاتمة (قوله لنقد التشبيه) أى بالعدد قال القهستاني لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون (قوله لم أره) كذا قال في الاشياء من احكام الاشارة وجزم الخبر الرملي بأنه لغو وان نوى به الطلاق وقال لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلعي في تعليل أصل المسألة لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا اقترنت بالاسم المهم اه ولا تطلق هنا بشارة اليه به فتأمل وقد رأيت كما ذكرته بالعلم المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرملي ملخصا ورأيت بخط الساجحاني مقتضى ما في الخاتمة من قوله ولوقال لامرأته أنت ثلاث قال ابن الفضل اذ نوى يقع انه يقع هنا اذ نوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقبل من عنيت فقال امرأتي طالقت ولوقال أنت منى ثلاثا طالقت ان نوى أو كان في مذاكرة الطلاق والاقوال لا يخفى أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرضوي عبارة الخاتمة الاولى ثم قال والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أى لان كلامهم مرتبط بانظ طالق مقدرا وقول الرملي ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزيلعي لا ينافيه لان المراد بالاسم المهم لفظه كذا المراد به العدد الذي اشير به اليه وسماء بهما السكونه لم يصرح بكميته كما حققه في البر والاسم المهم مذ كور في مسئلتنا فيفيد العلم بعدد الطلاق المقدرا الذي نواه المتكلم كان قوله ثلاث دل على عدد طلاق مقدرا ونواه المتكلم ولا فرق بينهما الا من جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر صريح وهذا الفرق غير مؤثر بل لانه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشيرا الى الاصابع اثلاث وبين قوله أنت طالق ثلاث هذا ما ظهر لي فافهم (قوله ولوأشار بظهورها فالمضمومة) أراد به تبييد قوله قبله وتعتبر المنشورة لا المضمومة أى تعتبر اذا أشار بطونها بأن جعل باطن المنشورة الى المرأة وظهرها الى نفسه أما لو أشار بظهورها بأن جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالمعتبر المضمومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بقيل وصرح في الشرع بلالية بأنه ضعيف وقال ان الاعتبار بالمنشورة مطلقا وعليه المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كافي التبيين والمواهب والخاتمة والبحر والفتح وقيل النشر لوعن طي والطى لوعن نشر وقيل ان يطن كفه الى السماء فانما نشروان للارض

والمعتقد في الاشارة في الكف
نشر كل الاصابع ونقل القهستاني
أنه يصدق قضاء بنية الاشارة
بالكف وهي واحدة ولولم يقل
بثلاث اذ يقع واحدة لنقد
التشبيه ولوقال أنت هكذا مشيرا
ولم يقل طالق لم أره (ولو أشار
بظهورها فالمضمومة) للعرف ولو
كان رؤسها نحو المخاطب فان نشرها
عن ضم فالعبرة بالنشروان ضمما
عن نشر فالضم ابن كمال

فالمفهوم اه وكذا قد مناعن الجبران المعتمد الاطلاق وعن الفتح انه المعول عليه فلا قول الاثلاثة المنفصلة
 ضعيفة وان مشى على الاول - نهى في الوقاية والدرر فانهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائن
 بوصف الطلاق بما ينشئ عن الشدة والزيادة نهر وفاعل يقع قوله الاتي واحدة بائنة (قوله البائنة)
 مصدر بت أمره اذا قطع به وجزم نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة
 بائنة وذكره هنا لانه محل الخلاف دون اللفاظ التي بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر الجناح وشرحه
 يفيد ان الخلاف في السك (قوله أو الخش الطلاق) أشار به الى كل وصف على أفعل بما يأتي لانه لتفاوت
 وهو يحصل بالبينونة وهو أخش من الطلاق الرجعي - بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع
 بالشافعي سني غالباً قل قد تقدم في الطلاق البدعي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة
 ولا يله فان كان في طهر فيه جماع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كان في طهر لا جماع
 فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر قلت لامتنافاة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع
 الواحدة البائنة بلانية أعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شيء بحر لكن قول في النهر مقتضى كلام
 المصنف وقوع بائنة للسك وان لم تنصف بهذا الوصف لان البدعي لم ينحصر فيما ذكره اذ البائن بدعي كما مر
 اه قلت وبقوله البائنة للجماع صرح في شرح درر الجناح ويرد عليه أيضاً ما في البدائع من هذا الباب
 ولو قال أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في البائن وقد تكون في الطلاق حالة
 الحيض فيقع السك في البينونة فلا يثبت بالسك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت
 طالق للبدعة اذ انوى واحدة بائنة صح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكر أولاً وقوع البائن
 ثم ذكر ما عن أبي يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعي فعلم أن ما ذكره أولاً قول الامام وعلمه المتون وما
 في البدائع أولاً قول محمد وما نقل في البحر فالظاهر أنه معنى على قول أبي يوسف لانه لم يقع البائن الا بئنه
 فاذا لم ينو فهو على التفصيل الذي ذكره في البحر تأمل (قوله أو كالجبل) قال في البحر الحاصل
 أن الوصف بما ينشئ عن الزيادة يوجب البينونة والتشبيه كذلك أي شئ كان المشبه به كراس ابرة وكعبة خردل
 وكسيسة لا قضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقاً وزفر أن يكون عظمة عند الناس فرأس
 ابرة بائن عند الاول فقط وكالجبل عند الاول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة عند الاولين
 ومحمد قيل مع الاول وقيل مع الثاني (قوله أو ككأف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد
 فان نوى الثاني وقع الثلاث والا يثبت الاقل وهو البينونة وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد الاكف
 أو كعدد الثلاث فلثا بلانية وفي واحدة كأف واحدة انفا قاوان نوى الثلاث لان الواحدة لا تحتل
 الثلاث وتماه في البحر (قوله أو مل البيت) وجه البينونة به أن الشئ قد يملأ البيت لعظمه في نفسه
 وقد يملأه لكثرة ما يملأه نوى صحت نيته وعند عدمها يثبت الاقل بحر (قوله أو تطلبة شديدة الخ) لان
 ما يصعب تداركه بشدة علمه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو البائن بحر قيد بكثرة التطلبة
 لانه لو قال أنت طالق قوية أو شديدة أو طويلة أو عريضة كان رجعي لانه لا يصلح صفة للطلاق بل للمرأة
 قاله الاسيحي وبطويلة لانه لو قال طول كذا أو عرض كذا لم تصح بنية الثلاث وان كانت بائنة أيضاً نهر
 (قوله أو أخشنه) بالشين المعجمة قبل النون ويرجع الى معنى الأشدية ط (قوله أو أكبره) بالباء
 الموحدة أما كثره بالمشنة أو بالثنية فأقرباً (قوله لانه وصف الطلاق بما يحتمل) وهو البينونة فانه
 يثبت به البينونة قبل الدخول للجماع وكذا عند ذكر المال وبعده اذا انقضت العدة بحر (قوله فيصح لما مر)
 أي في أول هذا الباب من أنه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة والثلثان في الامة فتصح نيته
 وانفا في جواب شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره صرح أقاده ح فان قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق
 أشد الطلاق قلت قال في الفتح ان المعنى طالق طلاقاً هو أشد الطلاق لان أفعل التفضيل بعض ما اضيف اليه
 فكان أشد معبراً به عن المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه صحة بنية الثلاث في جميع ما مر وقال
 في النهر لكن قال العتابي الصحيح انها لا تصح في تطلبة شديدة أو طويلة أو عريضة لان البنية انما تعمل في المحتمل
 وتطلبة بناء الوحدة لا تحتل الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله في الفتح والبحر قلت لكن المتون

(و) يقع (ب) قوله (أنت طالق بائن

أو البائنة) وقال الشافعي يقع

رجعي لوموطوءة (أو الخش

الطلاق أو طلاق الشيطان أو

البدعة أو أشر الطلاق أو كالجبل

أو كالف أو مل البيت أو تطلبة

شديدة أو طويلة أو عريضة

أو أسوأه أو أشده أو أخشنه

أو أخشنه (أو أكبره أو أعرضه

أو أطوله أو أغلظه أو أعظمه

واحدة بائنة) في السك لانه وصف

الطلاق بما ينشئ (ان لم ينو لثا)

في الحرة وتثني في الامة فتصح لما مر

على خلافه وقد يجاب بأن التاء لا يلزم أن تكون هذا الوحدة بل لتأنيث اللفظ أو زائدة كقولهم في الذنب ذنبه
وفي أمثال العرب إذا أخذت بذنبه الضب أغضبه ذكره الزحشري ولو سلم أن التاء هنا للوحدة فيجيب
بأنهم قد عدا الواحصة نية الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالبينونة وهي نوعان خفيفة وغليظة فإذا نوى
الثنائية صح فيقال ح ان تاء الوحدة لا تنافي ارادة البينونة الغليظة وهي ما لا تحل له المرأة معها الا بزواج آخر
فليس المراد أنه نوى بها أنت طالق ثلاث طلاقات بل نوى حكم الثلاث وهو البينونة الغليظة ونظيره قولهم
لو نوى الثلاث بأنت بائن أو حرام فهي ثلاث فان معناه لو نوى حكم الثلاث لا لفظها لان لفظ بائن وحرام لا يقيد
ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث فرد اعتباري ولهذا صح ارادته بالمصدر ولم تصح ارادة الثنتين به لانها
عدد محض وفرديته باعتبار ما قلنا فلا ينافي تاء الوحدة هذا ما ظهر لي (قوله كما لو نوى) تشبيه في الصحة
ط (قوله وبخوبائين) أي من كل كناية قرنت بطالق كما في الفتح والجسر (قوله فيقع ثنتان بائنتان) أي
على أن التركيب خبر بعد خبر ثم بينونة الاولى ضرورة بينونة الثانية اذ معنى الرجعي كونه بحيث يملك
رجعته وذلك منتف باتصال البائنة الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية فتح (قوله ولو عطف الخ) محترز
تقييد المصنف المسألة بدون عطف (قوله فرجعية) أي فهي طالق طارقة رجعية ذخيرة (قوله ولو
بالفاء فبائنة) أي اذ لم ينوشبأ كما أفاده في الذخيرة بقوله ولو عطف بالفاء وباقي المسألة بجهاها فهي
طالق طارقة بائنة اه ولعل وجه الفرق أن الفاء لا تعقب بلامهله والطلاق الذي يعقبه البينونة لا يكون
الابائنة أما الواو فلا تقتضي التعقيب بل تصلح له وللتراخي الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تراخي عنه البينونة
لا يلزم كونه بائنة فيكون قوله وبائين اعوا ولا تشمل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال يراد الادنى وهو
الرجعي هنا كما لا يراد تكرير الابقاع لعدم النسبة وانظر لم يمتنع تكرير الابقاع مع وجود مذكاة الطلاق
فان الاصل في العطف المغايرة فكان ينبغي وقوع بائنتين مع الواو ومع مفهوم التقييد بعدم النية أنه لو نوى
تكرير الابقاع مع الحروف الثلاثة أو نوى بالبائين الثلاث أنه يقع ما نوى (قوله كما لو قال الخ) يشعر كلام
المصنف في المنع أن هذا الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع به الطلاق البائن كما أفق به مولانا صاحب
البحر واستظهر له بما في البدائع من قوله اذ اوصف الطلاق بصفة تدل على البينونة كان بائنا الخ (قوله تملك
بها نفسك) حقه أن يقال انك لا تملك لانه مضارع مرفوع بالنون ثم سمع حذفها في قول الشاعر

ايته اسرى وتبقى تدلكي * وجهك العنبر والمسك الزكي

وهو لغة خرج عليها بعض المحققين حديث كما تكونوا يولي عليكم وحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لانها لا تملك نفسها الابائنة) صرح به في البدائع وقال أيضا اذ اوصف
الطلاق بصفة تدل على البينونة كان بائنا اه وهذه الصفة بمعنى قوله أنت طالق طارقة بائنة لان ملكها
نفسها ينافي الرجعي الذي يملك هو رجعتها فيه بدون رضاها (قوله ورجح في البحر الثاني) وذلك أنه تقدم
أنه اذ اوصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لانه خلاف
المشروع فيلغوا كما اذا قال أنت طالق على أن لا رجعة في عليك ورده في الهداية بأنه وصفه بما يحتمل وبأن مسألة
الرجعة ممنوعة أي لا نسلم أنه يقع فيها الرجعي بل تقع واحدة بائنة كما في العناية والفتح وغاية البيان
والتبين قال في البحر فقد علمت أن المذهب في مسألة الرجعة وقوع البائن (قوله وخطأ) أي نسبه
الى الخطأ مثل فسقته نسبه الى الفسق وقوله وقول الموثقين بالجر قال ح عطف تفسير على التعاليق وهو
بكسر الشاء المثلثة وهم عدول دار القاضى ويسمون بالشهود وسموا موثقين لانهم يؤثقون من يشهد ببيان
أنه ثقة اه أولانهم يكتبون صكوك الوثائق أفاده ط قلت وأصل المسألة التي ذكرها صاحب البحر
وقد ألف فيها رسالة أيضا هي أن رجلا قال لزوجته متى ظهر لي امرأة غيرك أو أبرأتني من مهرك فأنت طالق
واحدة تملكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها أبرأتها من مهرها فأجاب فيها بأنه بائن وردت على من أفق
بأنه رجعي (قوله لكن في البرازية الخ) اتصا بذلك المفتي وردته الخبير الرمي في حواشي المنع بأن المعلق
في حادثة التعاليق هو الطلاق الموصوف بالبينونة وفي مسألة البرازية المعلق وصف البينونة فقط والموصوف
لم يوجد بعد فهو في مسألة التعاليق كما أنه قال ان تزوجت عليك فأنت طالق بائنا ولا قائل منعه تأمل

كما لو نوى بطالق واحدة وبخوب
بائن اخرى فيقع ثنتان بائنتان ولو
عطف وقال وبائن أو ثم بائن ولم ينو
شبا فرجعية ولو بالفاء فبائنة
ذخيرة (كما يقع البائن لو قال
أنت طالق طارقة تملك بها نفسك)
لانها لا تملك نفسها الا بالبائن ولو
قال أنت طالق على أن لا رجعة
لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهرة
ورجح في البحر الثاني وخطأ من
أفقي بالرجعي في التعاليق وقول
الموثقين تكون طالق طارقة
تملك بها نفسها الخ لكن في البرازية
وغيرها قال للمدخولة ان طلقك
واحدة فهي بائنة أو ثلاث ثم طلقها
يقع رجعا لان الوصف لا يسبق
الموصوف وكذا لو قال ان دخلت
الدار فكذا ثم قبل دخولها الدار
قال جعته بائنا أو ثلاثا لا يصح
لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى

اه والحاصل أنه في مسألة البرازية الاولى قد عاقت الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعلق
 أنه لولا التعليق لوجد في الحال ولا يمكن أن يوجد في الحال بينونة لثمة غير موجودة ولا كونها ثلاثا
 لان الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسألة الثانية جعل الطلقة المعافاة بآنة أو ثلاثا قبل وجودها فيلزم
 أيضا سبق الصفة موصوفها فافهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تغيير
 وقد علمت الفرق بين المتبسة والمقيس عليها (قوله مساوئنه لانت بائن) كان حق التعبير أن يقال مساوئنه
 لهو بائن بناء على ما فهمه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساوئنه لانت بائن
 على ما قاله صاحب الجرم من أنه تعليق للموصوف وصفته معافاة في معنى متى تزوجت عليك فأنت بائن فهذا
 نطق بالحق بلا قصد (تمت) يقع كثير في كلام العوام أنت طالق تحلى للفتاوى وتحرم على "وأفتى في الخبرية بأنه
 رجعي" لان قوله وتحرم على "أن كان للعالم خلاف الشرع لانها لا تحرم الا بعد انقضاء العدة وان كان
 للاستقبال فصحيح ولا ينافي الرجعة وكذلك أفتى بالرجعي في قولهم أنت طالق لا يردك فاض ولا عالم لانه
 لا يملك ارجاعه عن موضوعه الشرعي وأيده في حواشيه على المنع بما في الصيرفة لوقال أنت طالق ولا رجعة
 لي عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اه وقال ان قولهم لا يردك فاض الخ مثل قوله
 ولا رجعة لي عليك لان حذف الواو كتابتها كما هو ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اه قلت والفرق أن
 على أن لا رجعة قيد للطلاق لانه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقا مشروطا فيه عدم الرجعة أى طلاقا
 بائنا فهو داخل تحت القاعدة من أنه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر
 عن الهداية أما ولا رجعة لي عليك فليس صفة للطلاق بل هو كلام مستأنف اخبر به عما هو خلاف الشرع
 فان الشرع هو وقوع الرجعي بآنت طالق فقوله ولا رجعة لغو مثل قوله أنت طالق وبائن أو ثم بائن بلائنه
 كما مر وكذا قولهم لا يردك فاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة
 ومثله تحلى للفتاوى وتحرم على "وقد خفي ذلك على الرجعي" فغزم بأن هذا وما في الصيرفة من الفرق
 بين المسألتين مخالف للقاعدة المذكورة نعم لو قصد بقوله وتحرم على "ايقاع الطلاق وقع به أخرى بآنة عالم
 ينوبه الثلاث فثلاث كما في أنت طالق وبائن كما قد قول العوام في زماننا أيضا أنت طالق كلاً حلك
 شيخ حرّمك شيخ فان مرادهم بالنائي تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله كلاً حلك إلى حرمت على "فكل ما عقد عليها
 بآنت منه الا أن يريد بذلك الكلام الاخبار عن الطلاق المذكور ودون انشاء التحريم ودون جعل هذه
 الجملة صفة للطلاق المذكور فلا يحرم أبدا لانه اخبار بخلاف المشروع لكن العاتى لا يفهم ذلك بل الظاهر
 أنه يريد انشاء تأييد الحرمة فما وقع في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائلي من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة
 غير ظاهر فاعتنم تحريمه هذا المحل فانه مما يخفى (قوله بالثناء المنة من فوق) الظاهر أنه قيد بذلك ليعلم
 بالاولى ما اذا قاله بالثناء المنة وليفيد أن هذا التحريم هنا لا يضر لان ذلك صار لغة عامة وقد مر أن الطلاق
 يقع بالانفاظ المحض فلا يرد ما اعترض به في الخبرية على المصنف من أن هذا هول منه وأن المذكور
 في كلامهم ضبطه بالمنة ولم نر أحدا ضبطه بالمنة وعبارة البحر الأكره بالثناء المنة فانه يقع به الثلاث
 ولا يدين اذا قال نويت واحدة (قوله ولا يدين في ارادة الواحدة) منهومه أنه يدين في ارادة اثنتين
 ووجهه أن أفعل التفضيل قدير اديه أصل الفعل أى كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فيصدق ديانة اه ح
 قلت لكن يأتى ترجيح أن الكثير ثلاث لاثنين وحينئذ فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كما لو قال
 أكثر الطلاق) أى بالثناء المنة وأشار به الى ما قلنا من أن ضبطه بالمنة ليس للاحتراز عن المنة
 (قوله أو أنت طالق مرارا) في البحر عن الجوهره لوقال أنت طالق مرارا تطلق ثلاثا ان كانت مدخولا بها
 كذا في النهاية اه وذكر في البحر قبله بأكثر من ورقة عن البرازية أنت على "حرام ألف مرة تقع واحدة
 اه وما في البرازية ذكره في الذخيرة أيضا وذكره الشارح آخر باب الا بلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهره
 لان قوله ألف مرة بمنزلة تكريره مرارا متعددة والواقع به في أول مرة طلاق بائن في المرة الثانية لا يقع شيء
 لان البائن لا يعلق البائن اذا أمكن جعل الثاني خيرا عن الاول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتى بيانه
 في الكتابات بخلاف ما اذا نوى الثلاث بآنت حرام أو بآنت بائن فانه يصح لانه لفظ واحد صالح للينونة

ومفاده وقوع الطلاق الرجعي
 في متى تزوجت عليك فأنت طالق
 طلقة تملكين بها نفسك اذ غايته
 مساوئنه لانت بائن والوصف
 لا يسبق الموصوف كذا حزره
 المصنف هنا وفي الكتابات (بخلاف)
 أنت طالق (أكره) أى الطلاق
 (بالثناء المنة من فوق فانه يقع به
 الثلاث ولا يدين في) ارادة
 (الواحدة) كما لو قال أكثر الطلاق
 أو أنت طالق مرارا

الغري والكبرى وقوله أنت طالق مرارا مجزلة تكرر هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثر الواقع بالاولى رجي
وكذا بما بهداه الى الثالثة لانه صريح والصريح يطبق العبر مع ما دامت في العدة ولذا قيدنا بالدخول بها
لان غيرها تبين بالمرّة الاولى لا الى عدة ولا يلحقها ما بهداه فاعتنم بقدر هذا المقام فقد خفي على كثير
من الافهام (قوله أو الوفا) جمع ألف ح أي فيقع به الثلاث ويلغو الزائد (قوله أو لا تديل الخ)
عبارة الجوهرية وان قال أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع ثلاثا وهو المختار لان لا قليل واحدة والثلاث
فأذا قال أو لا قليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك اه قلت لكن في الخلاصة والبرازية
يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتان في الاشبه اه وذكر في الذخيرة أن الاول اختيار الصدر
الشهيد وعلاه بما ترنم قال وحكي عن أبي جعفر الهندي أنه يقع ثنتان لانه لما قال لا قليل فقد قصد ايضاح
الثنتين لان الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب الى الصواب اه وفي الخاتمة
انه الاظهر اه وبه علم أنهم اقوال من مرجحان وميناهما على الاختلاف في الكثير ففي البحر عن المحيط ولو قال
أنت طالق كثيرا ذكر في الاصل أنه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكر أبو الليث في الفتاوى يقع
ثنتان اه قلت وينبغي أرجحية القول الاول لان الاصل من كتب نواظر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى
(قوله فواحدة) أي رجعية لعدم ما يند البائن ولان الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق)
انما وقع به ثنتان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط (قوله أو أجله) كأنه تعريف من الكتاب
والذي في البحر جله بضم الجيم وتشديد اللام وكذا في الذخيرة وجل الشئ معظمه أما الاجل فينبغي أن يكون
ثلاثا رجي والاحسن ما قاله ط من أنه ان نوى بالاجل الاعظم من جهة الكم فثلاث ومن جهة موافقته
للسنة فواحدة رجعية في طهر لا وطني فيه ولا في حضرة له (قوله أو لو نين منه) وهما طلقتان رجعيتان
ولو قال ثلاثة ألوان فثلاثة وكذلك لو قال ألوانا من الطلاق فثلاثة وان نوى ألوان الحرة والصفرة صح ديانة
وكذا ضربا أو أنواعا أو وجوها من الطلاق ذخيرة قلت وينبغي فيما لو نوى ألوان الحرة والصفرة أن يكون
الواقع واحدة باسم من أصل الامام فيما اذا وصف الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا قليل) الذي
في البحر عن المحيط أنه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والخلاصة والجوهرية وغيرها فليراجع كتاب
المصنعات نعم لكل وجه فوجه الواحدة أنه لما في الكثير أثبت القليل فلا يند فيه بعد ووجه الثنتين أن الكثير
ثلاث والقليل واحدة فإذا انفاهما ثبت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق انه أضاف
الاخر الى ثلاث معهودة ومعهوديتهما بوقوعها بخلاف المنسكرا ه ح أقول هذا بعد تسليمه انما يتم
بناء على ما ذكره الشارح تبع البحر في أول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتنكيره في الثانية
مع أنه منكر في صورتين كما رأيته في عدة كتب كالتاريخانية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق
في البرازية بأن الاخر هو الثالث ولا يتحقق الابتداء عليه لكنه في الاولى أخبر عن ايقاع الثلاث
وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه تقع
الواحدة اه فغناط الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لامن التعريف
والتنكير فافهم يمكن ه مقتضاء أن لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا ثانيا عن أنت ليصير وصفا للمرأة
أما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فيساوي الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبرا ثانيا
بعيد (قوله يقع بأنت طالق الخ) لان كلا اذا أضيفت الى معرف أفادت عموم الاجراء وأجراء الطلقة
لا تزيد على طلقة واذا أضيفت الى منكر أفادت عموم الافراد اه ح ولذا كان قولك كل الرمان مأ كول كاذبا
لان قشره لا يؤكل بخلاف كل رمان بالتسكير وهذا عند المخلوعين القرائن كما حترناه في باب المسح على الخنثين
(تنبيه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا انتقل عنها في البحر لكن في مختارات النوازل
أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في الذخيرة أيضا
أنت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب
واحدة) قال في القمع ولو شبه بالعدد فيما لا عد له فقال طالق كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعند أبي
يوسف رجعية واختاره امام الحرميين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيما لا عد له لغو ولا عدد للتراب

أو ألوف أو لا قليل ولا كثير فثلاث
هو اختصار كما في الجوهرية ولو قال أقل
الطلاق فواحدة ولو قال عامة
الطلاق أو أجله أو لو نين منه أو أكثر
الثلاث أو كبير الطلاق فثنتان وكذا
لا كثير ولا قليل على الاشبه
مصنعات وفي القنية طلقك آخر
الثلاث تطلقك فثلاث وذاك
آخر ثلاث تطلقك فواحدة
والفرق دقيق حسن (فروع)
يقع بأنت طالق كل التولية
واحدة وكل تولية ثلاث وعدد
التراب واحدة

وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأحد لأنه يراد بالعدد إذا ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة
بأنه لأن التشبيه يقتضي ضرباً من الزيادة كما ترأماً لو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد أم (قوله
وعدد الرمل ثلاث) أي أجماعاً كما في الجرعن الجوهرية وإنما كان التراب غير معدود لأنه اسم جنس أفرادى
بخلاف رمل لأنه اسم جنس جمعي لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله أن ما دل على الماهية صادق على
القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس أفرادى بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث ويميز بين قليله
وكثيره بالتاء كالرمل والنفر فهو اسم جنس جمعي والجمع ذو أفراد أقلها ثلاث فيقع بإضافة العدد إليه ثلاث (قوله
وعدد شعرا بليس الخ) أي تقع واحدة لو أضافه إلى عدد مجهول النفي والاثبات أو إلى عدد معلوم النفي
كما في السالين كما في الفتح ولم يذكر أنها بأشياء أولاً ومقتضى ما ذكره في عدد التراب أنها بأشياء في قياس قول أبي حنيفة
ورجعية عند أبي يوسف ويدل عليه ما ذكره قريبا عن المحيط من أنه لا يغوز كذا العدد ويصير كأنه قال أنت
طالق (قوله وقع بعده) أي مما يقبله المحل والرائد لغوط (قوله والالا) أي وإن لم يوجد شيء من الشعر
بأن اطل بالنورة مثلاً ولا وجد شيء من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسألة السمك أما فيها فقد ذكر
في الجوهرية وصك في الجرعن الظهيرة أنه إذا لم يكن في الخوض سمك تقع واحدة فكان الصواب ذكرها
مع مسألة شعرا بليس وشعرا بطن كفي وقد ذكر في النهر أنه على في المحيط مسألة السمك وشعرا بليس وبطن كفي بأنه
إذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل يصير لغوا وصار كأنه قال أنت طالق أم وفي الجرعن محمد في الفرق
بين مسألة ظهر كفي وقد اطل ومسألة بطن كفي أنه في الأولى لا يقع شيء لأنه يقع على عدد الشعور النسائية
فإذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لأنه لا يقع على عدد الشعر أه فلت وحاصله أن ظهر
الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعر غالباً وزواله لا يكون إلا بعرض صار العدد بمنزلة الشرط
فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما إذا كان معلوم الانتفاء كشعرا بطن كفي أو مجهوله ولا يمكن علمه كشعرا بليس
أو يمكن لكن انتفاؤه لا يتوقف على عارض كسمك الخوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق
مطلقاً لكن في مسألة السمك لما يمكن وجود العدد فإذا وجد وقع بقدره (قوله طلاق إن نواه) لأن الجملة
تصلح لإنشاء الطلاق كما تصلح لأنكاره فيتعين الأول بالنسبة وقيد بالنسبة لأنه لا يقع بدونها انتفاء لكونه
من الكتابات وأشار إلى أنه لا يقوم مقامها دلالة الحال لأن ذلك فيما يصلح جواباً فقط وهو انتفاء طليس هذا
وأشار بقوله طلاق إلى أن الواقع بهذه الكتابات رجعي كذا في الجرعن باب الكتابات (قوله لا تطلق انتفافاً
وإن نوى) ومثله قوله لم تزوجك أو لم يكن بيننا نكاح أو لا حاجة لي فيك بدائع لكن في المحيط ذكر الوقوع
في قوله لا عند سؤاله قال ولو قال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والاصل أن نفي النكاح أصلاً لا يكون طلاقاً بل
يكون بحدوداً ونفي النكاح في الحال يكون طلاقاً إذا نوى وماعده فالصحيح أنه على هذا الخلاف أه بحسب
(قوله قريتنا أرادة النفي فيهما) وذلك لأن الميز لتأكيد مضمون الجملة الخبرية فلا يكون جوابه إلا خبراً
وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون إلا إنشاء فوجب صرفه إلى الأخبار عن نفي النكاح كاذباً (قوله
وفي الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة ألت طلقها ووجد كذلك في بعض النسخ كما يفيد ما في ح قال
صاحب الجرعن في شرحه على المازود كفي التحقيق أن موجب نعم تصديق ما قبله من كلام مني أو منبت
استفهاماً ما كان أو خبراً كما إذا قيل لك قام زيد أو أقام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقاً لما قبله وتحقيقاً لما
بعد الهمزة وموجب بلى إيجاب ما بعد النفي استفهاماً ما كان أو خبراً فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه
قد قام لأن المعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما تام الآخر أه (قوله وفي الفتح الخ)
عبارته والذي ينبغي عدم الفرق فإن أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما ما يجاب المنفي (قوله وفي البرازية)
أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان إقراراً بالنكاح وتطلق) أي فإذا كان أنكره يلزمه مهرها
ونفقة عذتها وترته لومات في عذتها (قوله لا قضاء الطلاق النكاح وضعاً) لأن الطلاق لغة وشرعاً
رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد له من سبق النكاح لأن مقتضى ما يقدر لهجة الكلام فكان أنه قد لم
أنت امرأتى وأنت طالق كما قالوا في اعتق عبد ليعني بألف قلت وهذا حيث لا مانع في الخلاصة من
النكاح عن المتني قال لها ما أنت لي بزوج وأنت طالق فليس بإقراراً بالنكاح قال في البرازية لقيام القرينة

وعدد الرمل ثلاث وعدد شعرا
ابليس أو عدد شعرا بطن كفي
واحدة وعدد شعرا بطن كفي
أو ساق أو ساقك أو فرجك
أو عدد ما في هذا الخوض من
السمك وقع بعده إن وجدوا إلا
لست لك بزوج أو لست لي بأمرأة
أو قالت له لست لي بزوج فقال
صدقت طلاق إن نواه خلافاً لهما
ولو أكده بالقسم أو سئل ألت
امرأة فقال لا لا تطلق انتفافاً
وإن نوى لأن الميز والسؤال
قريتنا أرادة النفي فيهما وفي
الخلاصة قيل له ألت طلقها
تطلق بلى لأنهم وفي الفتح ينبغي
عدم الفرق للعرف وفي البرازية
قالت له أنا امرأتك فقال لها
أنت طالق كان إقراراً بالنكاح
وتطلق لا قضاء الطلاق النكاح
وضعه علم أنه حلف ولم يدبر طلاق
أو غيره لغا كالموشك أطلق أم لا

المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لأن تصرّجه بنى الزوجية ينافي اقتضاها فلا يكون الطلاق مراد به حقيقة (قوله بنى على الأقل) أي كما ذكره الاستيعابي لأن يستيقن بالأكثر أو يكون أكبر ظنه وعن الإمام الثاني إذا كان لا يدري أثلاث أم أقل يتحرى وأن استويا عمل بأشد ذلك عليه أشباه عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر قاضي خان ولعله لأنه يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب الفروج اه قلت ويمكن حل الأول على القضاء والثاني على الديانة ويؤيده مسألة المتون في باب التعليق لو قال ان ولدت ذكراً فأنت طالق واحدة وان ولدت أنثى فأنت طالق ثنتين فولدتها ولم يدرك الأول تطلق واحدة فضاء وثنتين تنزها أي ديانة هذا وفي الأشباه أيضاً وان قال عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذنك المجلس بأنها واحدة ومدة قهرهم اخذ بقولهم (قوله له تزوجها بلا محلل) لان الطلاق انما يلحق المنكوحه نكاحاً صحيحاً والمعنة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإباء عن الاسلام كما قد مناه عن البحر ح أي والمنكوحه فاسدة ليست واحدة ممن ذكر ط أي فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص عدداً لانه متاركة كما قد مناه عن البحر والبرازية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد فثبت كان متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها بعقد صحيح بلا محلل ويملك عليها ثلاث طلاقات والله تعالى أعلم

* (باب طلاق غير المدخول بها) *

(قوله فلا حد ولا لعان الخ) أي عند الإمام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله يازانية ليس بفصل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق يازانية ان دخلت الداء فيتعلى الطلاق بالدخول ويقع الثلاث في أنت طالق يازانية ثلاثاً ولا حد عليه لوقوع القذف وهي زوجته لما يأتي من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان أيضاً لان أثره التفريق بينهما وهو لا يتأتى بعد البينة وهو لا يصح بدون أثره ومثله يازانية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً يازانية حيث يتحدث كما في لعان البحر لوقوع القذف بعد الابانة وعند أبي يوسف يقع في مسألة واحدة وعليه الحد لانه جعل القذف فاصلاً في قوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لانها غير مدخول بها فوجب الحد اه ح ملخصاً مع زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضيف في بعده للقذف كما ظهر لك مما قرأناه (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث ولا حد ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فإذا انصرف الاستثناء اليه ينتفي الحد والعان لانه لم يبق قذفاً منجزاً ويقع الثلاث لعدم تعلّقها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على الملتقى ولعبارة البرازية ونصها أنت طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق ياطلاق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا خبيثة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال يافلانة والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله ياطلاق يازانية فالاستثناء على الوصف وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله يا خبيثة فالاستثناء على الكل اه لكن قوله وكذا أنت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال أنت طالق يا خبيثة كما عبر في الذخيرة وغيرها لكنه تساهل لظهور المراد به كالأصل المذكور وقوله يقع أي اطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق واللام يصح قوله وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرره من الأصل وصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها فالاستثناء على الاخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية عزاه في الذخيرة الى النوادر وهو ضعيف فقد ذكر الفارسي في شرح تلخيص الجامع أن قوله يازانية ان تحلل بين الشرط والجزاء كانت طالق يازانية ان دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كانت طالق يازانية ان شاء الله لم يكن قذفاً في الاصح وان تقدم عليها ما وأخر عنها كان قذفاً في الحمال وعن أبي يوسف أن التحلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للعان ويجب اللعان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب اللعان وجه ظاهر الرواية أن يازانية نداء للاعلام بما اراد به فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيتعلى القذف أيضاً لانه أقرب الى الشرط اه ملخصاً فهذا التصريح بأن انصرف الاستثناء الى الكل هو الاصح وظاهر الرواية وصرح بذلك في الذخيرة أيضاً ومشى عليه الشارح في باب التعليق (قوله وتعين) جواب الشرط المقدر في قول المتن قال لزوجه

ولوشك أطلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل وفي الجوهره طاق المنكوحه فاسداً ثلاثاً له تزوجها بلا محلل ولم يحل خلافاً * (باب طلاق غير المدخول بها)

(قال لزوجه غير المدخول بها أنت طالق) يازانية (ثلاثاً) فلا حد ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بانت بعده وكذا أنت طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف برازية (وتعين)

وكان الاولى للشارح ذكره عقب قوله ثلاثا (قوله لما تقر الخ) لان الواقع عند ذكر العدد مصدر موصوف
بالعدد أى تطلقا ثلاثا تقصير الصيغة الموضوع لانشاء الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه بجر
قال في الفتح وبه اندفع قول الحسن البصري وعطاء وجابر بن زيد أنه يقع عليها واحدة لبيئتها باطلق ولا يؤثر
العدد شيئا ونص محمد رحمه الله تعالى قال واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جميعا فقد خالف السنة وأثم
وان دخل بها أو لم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود وابن عباس
وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قيل الخ) ودعى ما نقله في شرح المجمع عن كتاب المشكلات وأقره
عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثا فإنه أن يتزوجها بلا تحليل وأما قوله
تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها اهـ ووجه الرد أنه يخالف
للمذهب لانه اما أن يريد عدم وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علت رده
أويريد أنه لا يقع شيء أصلا وعبرة الشارح تحت مل الوجهين ^{لكن} كلام الدرر يعين الأول أويريد وقوع
الثلاث مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال في آخرباب الرجعة لافرق في ذلك
أى اشتراط المحلل بين كون المطلق مدخولا بها أو لا نصريح اطلاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير
المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره
لان في نقله اشاعته وعند ذلك ينفخ باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد
فيه لفوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو ذبا لله من الزيف والضلال والامر فيه من ضروريات
الدين لا يعدا كفار مخالفته اهـ (قوله لعموم اللفظ) أى لفظ النص فإنه يعبر بالمدخول بها وفيه
أن الآية تسريحة في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيها منفرقا فترقيقه يخصها ولا يكون في غير المدخول بها
الا بتحديد النكاح فالاولى الاستناد الى السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد ط (قوله وحله في غرر الاذكار)
حيث قال ولا يشكل ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب
الحنفية اهـ فافهم قلت يؤيد هذا الحل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فإنه ذكر
في الآية منفرقا فلذا أجاب عنه صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها فتأمل (قوله
وان فرق بوصف) فحوائت طالق واحدة واحدة واحدة وخبر فحوائت طالق طالق أو جمل فحوائت
طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله بعطف) أى في الثلاثة سواء كان بالواو
أو الفاء أو ثم أو بل ح وسيد كرام المنصف مسألة العطف مخبزة ومعاقبة مع تفصيل في المعقنة (قوله
أو غيره) الاولى أودونه ط (قوله بان بالاولى) أى قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أبي يوسف
وعند محمد بعده بلجواز أن يلحق بكلامه شرطاً واستثناء ورجح السرخسي الاول والخلاف عند العطف
بالواو وغيره فحين مات قبل فراغه من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد وعمامة في الجرو والنهر (قوله
ولذا) أى لكونها بان لا الى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل الثانية
(قوله بخلاف الموطوءة) أى ولو حكما كالمختل بها فانها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق
بان آخر في عدةها وقبل لا يقع والصواب الاول كما مر في باب المهر نكح ما وأضحنا هنالك (قوله حيث يقع
الكل) أى في جميع الصور المتقدمة لبقاء العدة ولا يصدق قضاء أنه عنى الاولى كما سيأتى في القروع الا اذا
قبل له ماذا فعلت فقال طلقها أو قد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه بجر
(قوله أو ننتين مع طلاق اياك الخ) أى لان مع هنا معنى بعد كما تنقسم في قوله مع عتق مولاك اياك اهـ ح
أى فيكون الطلاق شرطا فاذا طلقها واحدة لا تقع الثنتان لان الشرط قبل المشروط (قوله كالوقال نصفاً
واحدة) أى تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجمع كل كلاما واحدا وعزاه في المحيط
الى محمد بجر أى لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جلة واحدة) لانه اذا أراد
الايقاع بها ليس لها عبارة يمكن النطق بها أخصر منها وكذا الوقال واحدة واخرى وقع ثنتان لعدم استعمال
اخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق ننتين أخصر منها لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر
وبلفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على أنه ان لم يكن له غرض صحيح فالعبرة للفظ وللفظ ننتين لا يودى

لما تقر أنه متى ذكر العدد كان
الواقع به وما قيل من أنه لا يقع لنزول
الآية في الموطوءة باطل محض
منشاء الغفلة عما تقر أن العبرة
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
وحله في غرر الاذكار على كونها
متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط (وان
فرق) بوصف أو خبراً وجمل بعطف
أو غيره (بان بالاولى) لا الى عدة
(و) لذا (لم تقع الثانية) بخلاف
الموطوءة حيث يقع الكل وعم
التفريق قوله (وكذا أنت طالق
ثلاثا متفرقات) أو ننتين مع
طلاق اياك فطلقها واحدة
(واحدة) كالوقال نصفاً واحدة
على الصحيح جوهره ولو قال
واحدة ونصفاً ثنتان انفاً لانهم
جمله واحدة

معنى النصف ومعنى أخرى لغة وإن كان المراد بها مطلقة بخلاف أنت طالق واحدة واحدة فانه يعنى عنه طالق
ثنتين فعدوله عن ثنتين اليه قرينة على ارادة التفريق وكذا النصف واحد لان نصف المطلقة في حكم الطلقة كما مر
في محله فصار بمنزلة واحدة واحدة وهو من المتفرق بقرينة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح على الكسبي
فافهم (قوله لما تر) أى من قوله لانه بجملة واحدة اه ح أى لانه أخصر ما يلفظ به اذا أراد الايقاع
بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اه بجر لكنه ذكر ذلك في احدى وعشرين لافى واحدة وعشرين
ثم نقل عن المحيط لوقال واحدة وعشرا وقعت واحدة بخلاف أحد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لوقال
واحدة ومائة أو واحد وألفا أو واحد وعشرين تقع واحدة لان هذا غير مستعمل في المعتاد فانه يقال
في العادة مائة وواحدة وألف وواحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع
الثلاث لان قوله واحدة ومائة ومائة وواحدة سواء اه وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه المسائل غير المعتمد
لكن قال في النهر وجزم الزيلعي به في واحدة وعشرين يؤتى الى ترجيحه (قوله والطلاق يقع بعد قرن به لابه)
أى في قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أبهه واعليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق
ثلاثا طلقت ثلاثا ولو كان الوقوع بطالق لسانت لالى عدة فلفظ العدد ومن أنه لو قال أنت طالق واحدة
ان شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا فوق وقع ثم اعلم أن الوقوع أيضا بالمصدر عند ذكره
وكذا بالصفة عند ذكرها كما اذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعدها ان شاء الله متصلا لا يقع ولو كان
الوقوع باسم الفاعل لوقع ويدل عليه ما في المحيط لوقال أنت طالق للسنة أو أنت طالق باثني عشر فثلاث قبل قوله
للسنة أو باثني لا يقع شيء لانه صيغة للإيقاع لا لتطبيقه فيتوقف الإيقاع على ذكر الصفة وانه لا يتصور
بعد الموت اه وكذا ما في عتق الخالية قال لعبدك أنت حر البتة فثلاث العبد قبل البتة يموت عبدا بجر
من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة أو لا وقال هنا ويدخل في العدد أصله وهو الواحد ولا بد
من اتصاله بالإيقاع ولا يضرب انتطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انتطع النفس
أو أخذ انسان فنه ثم قال ثلاثا على الفور فثلاث ولو قال لغير المدخولة أنت طالق بإقامة أو بإزنيب ثلاثا ووقع
ولو قال أنت طالق أشهدوا ثلاثا فواحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في الظهيرية اه قلت وحاصله أن
انتطاع النفس وامسالك الفم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا النداء لانه تعيين المخاطبة وكذا
عطف فاشهدوا بالفاء لانها تعلق ما بعدها بما قبلها فصار الكل كلاما واحدا (قوله عند ذكر العدد)
أى عند التصريح به فلا يكفي قصده كما يأتى فيما لو مات أو أخذ أحد فافهم (قوله بعد الإيقاع) المراد
به ذكر الصيغة الموضوعة للإيقاع لولا العدد (قوله قبل تمام العدد) قدر لفظ تمام بعبارة الجراح احترازا عما
لو قال أنت طالق أحد عشر فثلاث قبل تمام العدد (قوله لغا) أى فلا يقع شيء نهر فيثبت المهر بتمامه
ويرث الزوج منها ط (قوله لما تقرّر) أى من أن الوقوع بالعدد وهى لم تكن محللا عند وقوع العدد ح
أو لما تقرّر من أن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت طالق
ان دخلت الدار أو ان شاء الله فثلاث قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لان وجودها يخرج الكلام عن أن يكون
إيقاعا بخلاف أنت طالق ثلاثا يا عمرة فثلاث قبل قوله يا عمرة طلقت لانه غير مغير وكذا أنت طالق وأنت طالق
فثلاث قبل الثاني لان كل كلام عامل في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهى حية ولو قال أنت طالق وأنت طالق
ان دخلت الدار فثلاث عند الاول أو الثاني لا يقع لما تر كما في الجرح عن الذخيرة (قوله أو أخذ أحد
فه) أى ولم يذكر العدد على الفور عند رفع اليد عنه أما لو قال ثلاثا مشاعلا على الفور ووقع كما مر (قوله عملا
بالصفة) أشار الى وجه الفرق بين موتها وموتة وهو أن الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها ولم يتصل
في موتة بذكر العدد بل بلفظ الطلاق فبقي قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كما في أخذ الفم
اذا لم يقل بعده شيئا حيث تقع واحدة فأعاد في الجرح عن المعراج (قوله لان الوقوع بلفظه لا بتسميه) الضمير ان
لزوج أو للعبد وعلى الاول يكون التعليق لمطوق العلة التي قبله وعلى الثاني فافهم ما هو وهو عدم العمل
بالعدد الذي قصد فافهم (قوله بالعدف) أى بالواو فتقع واحدة لان الواو لمطلق الجمع أهم من كونه لامعية
أو لا تقدم أو التأخر فلا يتوقف الاول على الآخر الا لو كانت للمعية وهو مشتق فيعمل كل لفظ عملتين بالاولى

منطوقه
الطلاق يقع بعد قرن به لابه

ولو قال واحدة وعشرين أو
وثلاثين فثلاث لما تر (والطلاق
يقع بعد قرن به لابه) نفسه عند
ذكر العدد وعند عدمه
الوقوع بالصيغة (فلومات) لعم
الموطوءة وغيرها (بعد الإيقاع
قبل) تمام (العدد لغا) لما
تقرّر (ولومات) الزوج أو أخذ
أحد فنه قبل ذكر العدد (وقع
واحدة) عملا بالصيغة لان الوقوع
يلتزمه لا بقصده (ولو قال) لغبر
الموطوءة (أنت طالق واحدة
وواحدة) بالعطف

فلا يقع ما بعدهما مثل الواو والعطف بالقاء، وثم بالاولى لاقتضاء القاء، التعميب وثم التراخي مع الترتيب فيهما
وأما بل في أنت طالق واحدة لابل ثنتين فهكذا لانها بابت بالاولى ولو كانت مدخولا بهاتين ثلاث لانه
أخبر أنه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع الثنتين بدلها ففسح ايقاعهما دون رجوعه نعم لو قال لها
طالقتك أمس واحدة لابل ثنتين تقع ثنتان لانه خبر يقبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بجر ملخصا (قوله
أوقبل واحدة الخ) الضابط أن الطرف حيث ذكرين شيئين ان اضيف الى ظاهر كان صفة للاول كجاء في
زيد قبل عمرو وان اضيف الى ضمير الاول كان صفة للثاني كجاء في زيد قبله أو بعده عمرو لانه حينئذ خبر عن
الثاني والخبر وصف للمبتدأ والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الطرف فقط والاف الجمله في قبله
عمرو حال من زيد لو وقعها بعدم معرفة والحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة او وقع الاول قبل الثانية
فبانت بهما فلا تقع الثانية وفي بعدها ثانية كذلك لانه وصف الثانية بالبعدية ولو لم يصفها به لم تقع فهذا أولى
وهذا في غير المدخول بهما وفي المدخول بهما تقع ثنتان لوجود العدة كما يأتي (قوله ثنتان) لانه في واحدة
بعد واحدة جعل البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال
لا متناع الاستناد الى الماضي فيقتربان فتقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبليّة صفة للثانية
فاقضى ايقاعها قبل الاولى فيقتربان وأما مع فلا تفرق فيها بين الايمان بالضمير ولا فاقضى وقوعهما معا
تحقيقا عنهما (قوله متى أوقع بالاول) كما في قبل واحدة أو بعدها واحدة فان الاول فيهما هي الواقعة
لوصفها بأنها قبل الثانية أو بأن الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين
تلفت (قوله أو بالثاني اقترنا) المراد بالثاني المتأخر في انشاء الايقاع لافي اللفظ وذلك كما في بعد واحدة
أو قبلها واحدة فانه أوقع فيهما واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية أو بأن الثانية قبلها وهو معنى
كونها بعد الثانية فيقتربان ويحتمل أن يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في الايقاع من حيث الاخبار لتضمن
الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاولى (قوله ويشع الخ) من عطف الخاص على العام لدخوله
تحت قوله وان فرق فكان الاول ذكره عقبه (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زاد ثلث (قوله
تعلقهما بالشرط دفعة) لان الشرط مغير للايقاع فاذا انصل المغير توقف صدر الكلام عليه فيعلق به كل
من الطرفين معا فتعنان عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المغير (قوله
وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عنده وعندهما ثنتان أيضا ويرجح الكمال وأقره في البحر وقوله لان المعلق
كالمنجز أي يصير عند وجود شرطه كالمنجز ولو نجزه حقيقة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير
زيلي (تنبيه) العطف بالقاء كالأو فتقع واحدة ولغا ما بعدها ولو موطوءة تعلق الاخير ونجزم ما قبله
وثنتان ان أخره وفي العطف بثم ان أخره تجزأت واحدة ولغا ما بعدها ولو موطوءة تعلق الاخير ونجزم ما قبله
وان قدم الشرط لغا الثالث وتجزئ الثاني وتعلق الاول فتقع عند الشرط بعد الترتيب الثاني ولو موطوءة تعلق
الاول وتجزئ ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا ان عند وجود الشرط تطلق الموطوءة ثلاثا
وغيرها واحدة وتغايه في البحر (قوله في كلها) أي كل الصور التي ذكرها في العطف بلا تعلق
بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم أو المتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) أي ما قاله بعضهم
نظما من بحر الخفيف ورأيت في شرح المجموع للاشعري تشارح الالفية أن هذا البيت رفع للعلامة أبي عمرو
ابن الحاجب بأرض الشام وأفتى فيه وأبدع وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا
الزمان وأنه ينشد على ثمانية أوجه لان ما بعدهما قد يكون قبلين أو بعدين أو مختلفين فهذه أربعة أوجه كل
منها قد يكون قبله قبل أو بعد صارت ثمانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالغهما
لان كل شهر حاصل بعدهما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يبقى حينئذ الا بعده رمضان فيكون شعبان أو قبله
رمضان فيكون شوالا الخ (قوله في ذي الحجة) لان قبله ذي القعدة وقبل هذا القبيل شوال وقبل قبل
القبيل رمضان ط (قوله في جادى الآخرة) لان بعده رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد شعبان
ط (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسألة ان قبله لا ذكر مرة واحدة وتكرر
بعد فيلحق لفظ قبل ولفظ بعد مرة ويبقى لفظ بعد الثاني هو المعبر فيصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان كما مر

(أوقبل واحدة أو بعدها
واحدة يقع واحدة) بائية
ولا تلحقها الثانية لعدم العدة
(وي) أنت طالق واحدة (بعد
واحدة أو قبلها واحدة أو مع
واحدة أو معها ثنتان واحدة)
الاصول أنه متى أوقع بالاول لغا
الثاني أو بالثاني اقترنا لان الايقاع
في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع
(بانت طالق واحدة وواحدة
ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت)
لتعاقبهما بالشرط دفعة (و) تقع
(واحدة ان قدم الشرط) لان
المعلق كالمنجز (و) يقع (في الموطوءة
ثنتان في كلها) لوجود العدة ومن
مسائل قبل وبعد ما قبل
ما يقول الفقيه أيده الله
ولا زال عنده الاحسان
في فتي علق الطلاق بشهر
قبل ما بعد قبله رمضان
وينشد على ثمانية أوجه فيتبع
بعض قبل في ذي الحجة وبعض
بعد في جادى الآخرة وبتقبل أولا
أو وسطا وآخر في شوال
مطلب
في قبل ما بعد قبله رمضان

(قوله ويعد كذلك) أي أولاً أو وسطاً أو آخراً ح (قوله في شعبان) صوابه في شوال ح أي لنظير ما قلنا (قوله لا إلغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكانها إنما أطلق عليها طرفين لما بينهما من التقابل وعبارة الفتح يلقي قبل وبعد وعبارة النهر يلقي قبل وبعد لأن كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما ما في البحر من أن الملتى الطرفان الأولان يعني الحاليين عن الضمير سواء اختلفا أو اتفقا وقرع عليه معتبراً للاخبار المضاف للضمير فقط فهو خطأ يخالف لما قرره نفسه أولاً ولما قرره غيره (تنبيه) هذا كله مبنى على أن ما ملغاه لا محل له من الاعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو منكرة موصوفة فتكون في محل جر باضافة الطرف الذي قبلها اليها وفيه الوجه الثمانية لكن أحدها ما تخلف في محض قبل يقع في شوال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعدين في جمادى الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذى الحجة وفي الصور الأربع الباقية على عكس ما مر في إلغاء ما أي ما وقع منها في شوال أو في شعبان على تقدير الإلغاء يقع بعكسه على تقدير الموصولية أو الموصوفية كما ذكره العلامة بدر الدين الغزي الشافعي ورأيت بخطه معزيا إلى العلامة ابن الحاجب وقال إن السبكي في ذلك مؤاخذة وقد أوضحت هذه المسألة في رسالة كنت سميتها التحاف الذي أنبئه * بجواب ما يقول القسبة * وبينت فيها المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والطرف الأول خبر عنه وهو مضاف إلى الثاني لأن ما الزائدة لا تكف عن العمل بخوف جارحة وغير ما راجل والثاني مضاف إلى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر صفة شهر والرباط الضمير المتخاف إليه الطرف الأخير والمعنى بشهر رمضان كائن قبل قبل قبله وهو ذى الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الطرف الأول صفة لشهر وهو مضاف إلى الموصول والطرف الثاني المضاف إلى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعاث الضمير الأخير والمعنى بشهر كائن قبل الشهر الذي رمضان كائن قبل قبله فالشهر الذي رمضان قبل قبله هو ذى الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما منكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد نظمت جميع ما مر من الصور قلت

ويعد كذلك في شعبان لا إلغاء
الطرفين فيبقى قبله أو بعده رمضان
(ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان)
أو ثلاث طالق واحدة منهن
وله خيار التعيين) وأما تصحيح
الزبلي فأنما هو في غير الصريح
كأمرأتى حرام كما قرره المصنف
وسيجي في الإيلاء

خذ جواباً عقوده المرجان * فيه عما طلبته تبيين
بجمادى الآخرة في محض بعد * ولعكس ذو حجة ابان
ثم شوال لو تم كثر قبل * مع بعد وعكسه شعبان
أنع ضد ابضته وهو بعد * مع قبل وما بقى الميزان
ذاك أن تلغ ما وأما إذا ما * وصلت أو وصفتها فالبيان
جاء شوال في تعرض قبل * ولعكس شعبان جاء الزمان
وجامدى قبل ما بعد بعد * ثم ذو حجة لعكس أو ان
وسوى ذاب عكس الغائما فهم * فهو تحقيق من هم القرسان

ولوضح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله وأما تصحيح الزبلي الخ) رد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قيل يقع على كل واحدة طلاق وعزاه إلى إيلاء الزبلي واعترضه في المنع بأن عبارة الزبلي هي هذا وقد ذكر في الفتاوى إذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق وإن لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسألة بجماها تقع على كل واحدة منهن طلاقاً بآية وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو لا يظهر والاشبهه وفي إيلاء الفتح والبحر أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام أن كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل طليقة واحدة بخلاف الصريح نحو أمرأتى طالق وله أكثر من واحدة فلا تقع إلا واحدة وأجاب الأوزجندى أنه لا يقع إلا على واحدة وهو الاشبهه وعزاه إلى البحر إلى البرازية والخلاصة والخبرة وفي الفتح الاشبهه عندي ما في الفتاوى لأن قوله حلال الله أو حلال المسلمين يتم لكل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله هن طوائف لا البديل كما حدأ كن طالق وحيث وقع بهذا اللفظ وقع بالتساوي الخالية أمرأتى طالق وله امرأتان معروقتان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء ولم يحل خلافاً فظهر أن التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه

مطلب
فما لو قال امرأته طالق وله امرأتان
أو أكثر تطلق واحدة

بهم كل زوجة لا كما زعم في الدرر اه كلام المنع ملخصا وسيأتي في الايلاء عن الثمران قول الزياهي هنا
والمسألة بحالها يعني التحريم لا بقيد أنت على حرام مخاطبا واحدة بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى المخاطبة
اه أقول والحاصل أنه لا خلاف في أمر أنه طالق ان له أن يصرفه الى أيتهما شاء خلافا لما في الدرر ولا في أنت
على حرام أنه لا يقع الاعلى المخاطبة فقط خلافا لما يوجهه كلام الزياهي وانما الخلاف فيما يعم كل زوجة
على سبيل الاستغراق فاختار الاوزجندی أنه لا يقع الاعلى واحدة فله صرفه الى أيتهما شاء نظرا الى أنه انظر
مفرد واختار المحقق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف
ما قلنا أنه في الذخيرة حكاه في حلال المسلمين على حرام وهو صريح في تعديل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل
حل على حرام لانه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن جعله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد
من الاضافة ويظهر على أن عدم الخلاف في الصريح لا بخصوص صراحته بل لكونه بلفظ امرأ في الذي عومه
بدل أي صادق على واحدة لا بعينها أي واحدة كانت مثل قوله احدها طالق حتى لو كان الصريح بلفظ
عمومه استغراق مثل حلال الله طالق أو من يحل طالق أو من في عقد نكاح طالق جرى فيه الخلاف
المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام أظهر ويظهر من هذا أن قوله امرأ في حرام لا يتأتى فيه الخلاف
المذكور لما علمت من أن عومه بدلي للاستغراق فهو مثل امرأ في طالق وبه ظهر أن محل الشارح تصحيح
الزياهي على امرأ في حرام غير مناسب للمقام وقوله كما حرره المصنف الخ فيه أنه مخالف لما قدمناه عن المصنف
من قوله فظهر أن التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه يعم كل زوجة فالذي حرره المصنف
هو الحل على العام الاستغراق كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر مما قرأناه أيضا أن قوله على
الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأ في طالق لان معناه كما مر ان فعلت كذا لزم الطلاق ووقع ولا يخفى
أن هذا محتمل لان يكون المراد لزم الطلاق من امرأة أو من اكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي أن يثبت
له صرفه الى من شاء وينبغي أن يكون قوله على الحرام كذلك لان معناه ان فعل كذا فامرأته حرام عليه
(تنبيه) لافرق في ذلك بين المعلق والمنجز وكذا لافرق بين حلفه مرة أو اكثر فله صرف الاكثر الى واحدة
ففي البرازية عن فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته
ان فعل كذا وفعله وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في الزيارات الى أنه
يملك ذلك اه لكن اذا بان احدهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه اليها ففي البرازية أيضا من كتاب
الايان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو اكثر طلقت واحدة واليه البيان وان طلق احدهما
بائنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان
اليه اه بقي شيء وهو ما لو كان الطلاق ثلاثا فهل له أن يقع على كل واحدة طلاق أم لا بد أن يجمع الثلاث
على واحدة وعلى الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة لثلاثا بلغو وصف البتونة وهي مفة الاصل
أو تكون رجعية نظرا للواقع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السايحاني عن المنية لو كان لرجل ثلاث نساء فقال
امرأتي ثلاث طلقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الاصح
اه وفيه مخالفة لما قدمناه من أنه لا خلاف في أن له صرفه الى من شاء فليأت مثل (قوله قال لسانه الخ)
وجه وقوع الواحدة في هذه الصور أن بعض الطلقة طلاقا كما مر فيصيب كل واحدة في ابتساع طلاقه بينهن
ربعا وفي طلقين نصف طلاق وفي ثلاث ثلاثة ارباع طلاق وفي أربع طلاقا كاملا (قوله فطلق كل واحدة
ثلاثا) أي الا في التطلقين فيقع على كل واحدة منهن طلاقان كذا في كافى الحاكم الشهيد ومثله
في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لانه يصيب كل واحدة منهن في الجنس طلاقا وربع
طلاق وفي الست طلاقا ونصف وفي السبع طلاقا وثلاثة ارباع وفي الثمان طلاقان وهذا حيث لا يسهل
كافي الكافي والفتح احترازاعما اذا نوى تسعة كل واحدة بينهن فانه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله
ثلاثا) لانه يصيب كل واحدة من الثمانية طلاقان وتقسيم التاسعة بينهن فيقع على كل طلاقا ثاشة (قوله
ومثله) أي مثل بين قال في الفتح فلفظ بين ولفظ الاشرال سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة
ثم قال لثالثه أشركتك فيما وقعت عليهما يقع عليهما طلاقان اه ونماه فيه عند قوله في الباب السابق

(قال لسانه الرابع ينسكن

تطلقه طلقت كل واحدة تطلقه

وكذا لو قال ينسكن تطلقتان

أو ثلاث أو أربع الا ان نوى

قسمة كل واحدة بينهن فتطلق

كل واحدة ثلاثا ولو قال ينسكن

خمس تطلقات يقع على كل

واحدة ملاقان هكذا الى ثمان

تطلقات فان زاد عليها طلقت

كل واحدة ثلاثا ومثله قوله

أشركتك في تطلقه خاتمة

رنيها (قال لامرأتين لم يدخل بواحدة
منهما امرأتى طالق امرأتى طالق
ثم قال أردت واحدة منهما لا يصدر
ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق
على احدهما) لعدة تفريق
الطلاق على المدخولة لا على غيرها
(قال امرأتى طالق ولم يسم
وله امرأة) معروفة (طلقت
امرأتى) استحسانا (فان قال
امرأة أخرى واياها عنت لا يقبل
قوله الابينة ولو) كان (له امرأتان
كلتاها معروفة له سرفه اى
ايهما شاء) خاتية ولم يحكم خلافا
(فروع) كزلف الطلاق وقع
الكل وان نوى التأكيد دين كان
اسمها طائفا وحره فناداها ان
نوى الطلاق والعناق وقعا والا
قال لامرأتى هذه الكلبة طالق
طلقت وألعبه هذا الجار حرتى
قال انت طالق أو انت حرو عنى
الاخبار كذبا وقع قضاء الا اذا
أشهد على ذلك وكذا المظلم اذا
أشهد عند استحلاف الظالم
بالطلاق الثلاث أنه يحلف كاذبا
صدق قضاء وديانة شرح وهبانية
وفى النهر قال فلانة طالق واسمها
كذلك وقال عنت غير هادين
ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا
لوحلف لدايمه بطلاق امرأتى
فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر
في زماننا قول الرجل أنت طالق
على الاربعة مذاهب قال المصنف
وينبى الجزم بوقوعه قضاء وديانة
ولو قال أنت طالق في قول الفتها
أو فلان القاضى أو المتقدين

ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف نطقية (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مثله ما لو قال وامرأتى بالعطف
كفى الذخيرة (قوله لصحة تفريق الطلاق الخ) كذا علل في الجرم بعد نقله المسألة عن الذخيرة أى لان
المدخولة محمل لا يقاع الثانية بسبب العدة فله ايقاع الطلاقين عليه بخلاف غير المدخولة لانها بات بالاول
فلا يصدر في ارادته لها بالثاني كالمو كان طلق المدخولة بائنا أو رجعا وأنقضت عتتها فلا تصح ارادتها بالاول
ولا بالثاني كما يعلم مما نقلناه قريبا عن البرازية بنى ما اذا كانت احدهما مدخولا بهما فقط وهى في نكاحه فان
أرادها بالطلاق صح وان أراد غير المدخول بها لا يصدر في الثاني لانها لم تنقض امرأتى بل الثانية امرأتى فوقع
عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أما لو سماها باسمها فكذلك بالاولى ويقع على التى عنها أيضا لو كانت
زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال أردت امرأة أخرى أجنبية بذلك الاسم والنسب
لا يصدر ويقع على امرأتى بخلاف ما اذا أقرت بالسمى فادعى رجل أنه هو وأنكر بصدق بالخلف ماله على هذا
المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأتى ثم قال أردت به غير امرأتى لا يصدر ويقع عليه ما ان
كانت زوجة له وكذا لو نسبها الى اسمها أو ولدها وهى كذلك ولو حلف ان خرج من المصر فامرأتى عائشة
كذا واسمها فاطمة لا تطلق اذا خرج اه (قوله استحسانا) كذا في الجرم عن الظهيرية ومثله في النجاشية
ومقتضاه ان القياس خلافه تأمل (قوله كانتا معروفة) احتراز عما لو كانت احدهما معروفة فقط
وهو المسألة التى قبلها وأما الجوهولتان فكالمعروفين ثم هذه المسألة كما قال ح مكررة مع قوله ولو قال امرأتى
طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحكم خلافا) رد على صاحب الدرر كما مر تفسيره (قوله كرر لفظ
الطلاق) بأن قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أو قد طلقتك قد طلقتك أو أنت طالق قد طلقتك أو أنت طالق
وأنت طالق واذا قال أنت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقتها أو قلت هى طالق فهى طالق واحدة لانه جواب
كذا فى كافى الحاكم (قوله وان نوى التأكيد دين) أى ووقع الكل قضاء وكذا اذا اطلق اشياء أى بأن
لم ينو استئنافا ولا تاكيدا لان الاصل عدم التأكيد (قوله والا لا) أى بأن قصد النداء وأطلق فلا يقع
على المعتمد اشياء فى العاشر من مباحث النية وذكر قبله فى التاسع انه فرق المحبوس فى التلقيح بين الطلاق فلا
يقع وبين العتق فيقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفى عبارة الاشياء قلب لان المحبوس فى فرق بأن الحرام
صالح للتسمية وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق أو مطلقة فالنداء به يقع على اثبات المعنى فطلاق بخلاف
الحزب ووافقه ما فى الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه باحر لا يعتق ولو سمي امرأتى طالق فادعاه طالق
نطق (قوله قال لامرأتى هذه الكلبة طالق طلقت الخ) لما قالوا من انه لا تعتبر الصفه والتسمية مع الاشارة
كما لو كان له امرأتى بصيرة فقال امرأتى هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة فطلق ولورأى شخصان انه امرأتى
عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى شخصها فاذا الشخص غير امرأتى تطلق لان المعبر عند عدم الاشارة الاسم
وقد وجد كفى النجاشية وقد مناسبت الكلام على مسألة الاشارة والتسمية فى باب الامامة (قوله وعنى الاخبار
كذب الخ) قد مناسبت الكلام عليه فى أول الطلاق (قوله على ذلك) أى على أنه يحكم كذبا (قوله وكذا المظلم
اذا شهد الخ) أقول التقييد بالاثم اذا كان مظلوما غير لازم فى الاشياء وأمانة تخصيص العام فى المين
فقبوله ديانة اتفقا وقضاء عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان الخائف مظلوما كذلك اختفوا هل الاعتبار
لنية الخائف أو المستخلف والفتوى على نية الخائف ان كان مظلوما لان كان ظالما كفى اللوالبية والخلاصة
اه وفى حواشيه عن ما ل الفتاوى التحليف بغير الله تعالى ظلم والنية نية الخائف وان كان المستخلف محتا
(قوله انه يحلف) متعلق بأشهاد ح (قوله قال فلانة) أى زينب مثلا وقوله واسمها كذلك أى زينب وغيره
عائدا اليه أفاده ح (قوله وعلى هذا الخ) أى لان المعبر الاسم عند عدم الاشارة كما ذكرناه آنفا وهذا الفرع
منقول ذكرناه قريبا عن البرازية قافهم (قوله وينبى الجزم بوقوعه قضاء وديانة) ولا شبهة فى كونه رجعا
لابائنا لاتفاق المذاهب كلها على وقوع الرجعى بأن طالق وقامه فى الخبرية وكذا انت طالق على مذهب اليهود
والنصارى كما أفتى به الخير الرمى أيضا وكذا أنت طالق لا يرد لك قاض ولا عالم أو أنت طالق تحلى للنازير ويحرم
على فيقع بالكل طلقة رجعية كما قد مناه قبل هذا الباب (قوله فى قول الفقهاء الخ) وكذا فى قول القضاة
أو المسلمين أو القرآن فطلق قضاء ولا تطلق ديانة الابالية خاتمة لكان فى الفقه أول الطلاق ولو قال طالق

كل من المصنفين بناء على ان هذا التصديق اقرار (قوله ثم تكلم الحالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر انه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يسرى حكمه الى غيره الا اذا قال الغير وأنا كذلك مثلاً وأما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعليق انشاء ط قلت بؤيده ما في ايمان البازية جماعة كان يصفع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعده فامر أنه طالق فقال واحد هلا ثم صفع القائل صاحبه لا يقع لان هلا ليس بين اه وهلا كلمة فارسية (قوله والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار بهذا الى أن دخول الحالف هنا في عموم كلامه لقريظة ان قلنا ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير ان دخوله قول الجمهور والله تعالى أعلم

* (باب الكليات) *

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما انه موضوع للافهام والصريح ادخل فيه شرع في الكليات وهو مصدر كايكنوا اذا ستر نهر (قوله كنيته عند الفقهاء) أي كناية الطلاق المرادة في هذا المحل والافغناها عندهم مطلقاً كالاصوليين ما استتر المراد منه في نفسه قال في النهر وخرج بالاخير ما لو استتر المراد في الصريح بواسطة نحو غرابية اللفظ أو انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح والكناية من اقسام الحقيقة والحجاز فالحقيقة التي لم تخرج صريح والمهمجرة التي غلب معناها المجازي كناية والمجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اه ح (قوله ما لم يوضع له الخ) أي بل وضع لما هو أعم منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية الآتية لم يرد به الطلاق أصلاً بل هو حكمه من اليمينونة من النكاح وعليه ففي قوله واحمله تساهل والمراد احتمله متعلقاً بمعناه أفاده في الفتح وأشار به الى عدم حسرها ولذلك قال في شرح الملتقى ثم الفاظ الكناية كثيرة ترتقي الى اكثر من خمسة وخسين لفظاً على ما في النظم والنسق وزيد غير هاتئني اه ومنها عدت عنها فيقع به الباش بالنية كما اتفق به الشيخ اسماعيل الحائث قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماننا فانه في معنى خلية وبرية تأمل وفي البازية قال لا آخر ان كنت تضر بقى لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها فخذها ونوى الطلاق تقع واحدة بائنة (تنبيه) اتفق بعض المتأخرين بأن منها على يمين لا أفعل كذا نأوى الطلاق فتقع به واحدة بائنة لقولهم الكناية ما احتمل الطلاق وغيره وردت عن السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين بأنه لا يلزمه الا كفارة يمين لان ما ذكره في تعريف الكناية ليس على إطلاقه بل هو متباعد بلفظ يصح خطاها به وبصلح لانشاء الطلاق الذي اضمروا ولاخبار بأنه أو قعه كانت حرام اذ يحتمل لاني طلقته أو حرام المحبة وكذا بقية الالفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بأن يخاطبها بان يمين فضلا عن ارادة انشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أو قعه حتى لو قال أنت يمين لاني طلقته لا يصح فليس كل ما احتمل الطلاق من كنيته بل يهذين القيدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ مسبباً عن الطلاق وناسخاً عنه كالحرمية في أنت حرام ونقل في البحر عدم الوقوع بلا حث لا اشتبه لا رغبة فيك وان نوى ووجهه ان معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق لان الغالب الندم بعده فتنشأ المحبة والاشتهاء والرغبة بخلاف الحرمية فاذا لم يقع بهذه الالفاظ مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقته ففي لفظ اليمين بالاولى ولانهم قسموا الكناية ثلاثة اقسام كما يأتي ما يصلح جواباً لسؤال الطلاق لا غير كاعتدى وما يصلح جواباً وسؤالها كآخر جي وما يصلح جواباً وسبباً كغلبة ولا شك ان هذا اللفظ غير صالح اشئ من الثلاثة لانها اذا سألتها الطلاق لا يصلح جواباً بقوله على يمين لا فعلن كذا لان الجواب يكون بما يدل على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كاعتدى أو على عدمه رد الطلب كآخر جي أو سبباً لها كغلبة وعلى يمين لا يدل على انشاء الطلاق اه ملخصاً مع زيادة ثم قال وبه ظهران ما نقل عن فتاوى الطوري اذا قال ايمان المسلمين تلزمى تطلق امرأته خطأ فاحش وسعت كثيراً من شيخنا ان فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يؤثرون بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اه واعترضه ط بأن على يمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به وبالله تعالى فحيث نوى الطلاق علمت نيته وكأنه قال على الطلاق لا أفعل كذا وتقدم ان على الطلاق من التعاليق المعنوية وما في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف لخلال المسلمين على حرام اه أقول والحاصل ان على يمين ليس كناية لما مر وليس صريحاً أيضاً لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن لفظ اليمين جنس من افراد الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال على حلف بالطلاق لا أفعل

جماعة يتحدون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمر أنه طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لان كلمة من للتعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز

* (باب الكليات) *

(كنيته) عند الفقهاء (مالم يوضع له) أي الطلاق (واحتمله) وغيره (الكليات) (لا تطلق بها)

كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار حالها به والاعم اذا اريد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا
 طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية لا بآئنة وفي ايمان البرازية من الفصل الثاني قال لي حلف أو قال لي حلف
 بالطلاق ان لا أفعل كذا ثم فعل طلق وحث وان كان كاذبا وقد منا في أول فصل الصريح عن جامع القصولين
 ان فعلت كذا تجرى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي أن يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه وقد منا
 هناك أيضا عن الذخيرة لو قال لها ألف نون ناطلا ألف لام قاف ان نوى الطلاق تطلق لان هذه الحروف يفهم منها
 ما هو المفهوم من الصريح الا انها لا تستعمل كذلك فصارت كالسكائية في الاقتدار الى النية فهذا يدل على
 انه لو اراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حثت وأما ايمان المسلمين فانه جمع بين والاضافة الى المسلمين
 قرينة على انه اراد جميع أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كاليمين بالله تعالى والطلاق والعناق المعلقين
 وسبأني اهذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع ديانة بدون النية
 ولو وجدت دلالة الحال فوقعه بواحد من النية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط كما هو صريح البحر وغيره
 (قوله أو دلالة الحال) المراد بها الحالة الظاهرة المفيدة المتصورة ومنه تقدم ذكر الطلاق بجزء من المحيط
 ومقتضى اطلاقه هنا كالتنزيل أن الكتابات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البحر وقد نبع في ذلك
 القدوري والسرخسي في المبسوط وخالفهما غير الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعضها لا يقع بها الا بالنية
 اهـ وأراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كما خرجي واذهي وقوى المصنف وافق المشايخ في التفصيل
 الا في فتي الاعتراض على عبارة الكز وأجاب عنه في النهر بما ذكره ابن كمال باشا في ايتناح الاصلاح بأن
 صلاحية هذه الصور لا رد كانت معارضة لحال مذاكرة الطلاق فلم يبق الرد ليدلها فكانت الصور المذكرة خالية
 عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية اهـ (قوله وهي حالة مذاكرة الطلاق) أشار به الى ما في النهر من أن
 دلالة الحال تعذر دلالة المتقال قال وعلى هذا ففسر المذاكرة بسؤال الطلاق أو تقديم الايقاع كما في اعتدى ثلاثا
 وقال قبله المذاكرة أن تسأله هي أو أجبت الطلاق (قوله أو الغضب) ظاهر دانه معطوف على مذاكرة
 فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يقابله الرضى فهو مفهوم منه صرح التتري
 وفي الفتح واعلم ان حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضى وحالة الغضب وأما حالة المذاكرة فتصدق مع
 كل منهما بل لا يتصور سؤالها الطلاق الا في احدي الحالتين لانهما مضدان لا واسطة بينهما قال في البحر بعد نقله
 وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة مطابقة عن قیدی الغضب والمذاكرة وحالة الغضب اهـ وفي
 النهر وعندى ان الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذاكرة اذا الكلام في الاحوال التي تؤثر فيها الدلالة
 لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة الرضى يدين في التمسك وان كان في حال
 مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا ان الكتابات أقسام ثلاثة الخ وهذا هو التحقيق اهـ (قوله والكتابات
 ثلاث الخ) حاصله انها كلها تصلح للجواب أي اجابته لها في سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أيضا
 أي عدم اجابة سؤالها كأنه قال لها لا تطلي الطلاق فاني لأفعله وقسم يحتمل السب والشم لها دون الرد وقسم
 لا يحتمل الرد ولا السب بل يقتض للجواب كما يعلم من التهستائي وابن الكمال ولذا عبر بلفظ يحتمل وفي أبي السعود
 عن الجوى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يقال يحتمل كذا وكذا كما به
 عليه العصام في شرح التلخيص من بحث المسند اليه (قوله فتخرجوا خرجي واذهي وقوى) أي من هذا
 المكان ينقطع الشر فيكون ردًا أولانه طلقها فيكون جوابا رحتي ولو قال فيبي الثوب لا يقع وان نوى
 عند أبي يوسف لان معناه عرفا لا اجل البيع فكان صريحه خلاف المنوى ووافقه زفر نهر ولو قال اذهبي
 فتزجي بالفا أو الوافسي أي الكلام عليه في الفروع (قوله تقضى تخمري استتري) أمر باخذ التناع أي
 انما على الوجه ومثله تخمري وأمر بالاستتار قال في البحر أي لانك بنت وحرمت على بالطلاق أو لا ينظر اليك
 أجنبي اهـ فهو على الأول جواب وعلى الثاني رد وفي البحر عن شرح قاضي خان لو قال استتري سني خرج
 عن كونه كناية اهـ وهل المراد عدم الوقوع به أصلاً وأنه يقع بلائيه والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع
 بان أو رجعي والظاهر البائن لكون قوله منى قرينة لنظية على ارادة الطلاق بمنزلة المذاكرة تأمل (قوله
 اتقلى انطلقى) مثل اخر جي وقد تقدم ح (قوله من الغربة) بالغين المجبة والراء راجع للأول وقوله

قضاء (الابنية أو دلالة الحال)
 وهي حالة مذاكرة الطلاق أو الغضب
 فالحالات ثلاث رضى وغضب
 ومذاكرة والكتابات ثلاث
 ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسب
 أو لا (فتخرجوا خرجي واذهي
 وقوى) تقضى تخمري استتري
 اتقلى انطلقى اغربى اعزبى من
 الغربة أو من العزوبة

أومن العزوبة بالمهمة والزاي راجع للشأن من عزب عنى فلان يعزب أى فعناه أىضا تبعدى ح بزيادة فضه
 ما فى اخرى أيضا من الاحتمالين (قوله يحتمل ردًا) أى ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح سببا ولا شتما ح (قوله
 خلية) بفتح الخاء المجهة فعيلة بمعنى فاعلة أى خالية اما عن النكاح أو عن الخير ح أى فهو على الأول جواب
 وعلى الثانى سبب وشتم ومثله ما بأتى (قوله بربى) بالهمزة وتركه أى منفصلة اما عن قيد النكاح أو حسن الخلق ح
 (قوله حرام) من حرم الشيء بالضم حراما ما منع اريد به هنا الوصف ومعناه المنوع فيحمل على ما سبق وسيأتى
 وقوع البائن به بلانية فى زمانها للتعاريف لافرق فى ذلك بين محترمة وحترمتك سواء قال على "أولا وأحلال المسلمين
 على حرام وكل حل على حرام وأنت معى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد أن يقول عليك وأوردانه اذا وقع
 الطلاق بهذه الالفاظ بلانية ينبغى أن يكون كالصرح فى اعتقابه الرجعة واجب بأن المتعارف انما هو ايقاع
 البائن لا الرجعى حتى لو قال لم انولم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحت نيته عند
 الامام وعليه الفتوى كما فى البرازية ح عن التهرقلت لكن عبارة البرازية قال لامرأته انما على حرام ونوى
 الثلاث فى احدهما والواحدة فى الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الايراد
 والجواب منه كور فى البرازية أيضا ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به فى زمانها لانه لم يتعارف ايقاع البائن به
 فان العامى الجاهل الذى يخلف بقوله على الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين البائن والرجعى فضلا عن أن يكون
 عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده ان من حدث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا يفعل
 كذا وقدمت أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه فى حكم التعليق وكذا على الحرام والا فلا يصل
 عدم الوقوع أصلا كما فى طلاقك على كما تقدم تقريره مخفى كان الوقوع به من هذه اللفظين للعرف ينبغى أن يقع
 بهما المتعارف بلافرق بينهما وان كان الحرام فى الاصل كناية يقع به البائن لانه لما غلب استعماله فى الطلاق
 لم يبق كناية ولذا لم يتوقف على التنية أو دلالة الحال ولا شئ من الكناية يقع به الطلاق بلانية أو دلالة الحال
 كما صرح به فى البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازى عتب قوله فى الجواب المار ان المتعارف به ايقاع البائن
 لا الرجعى حيث قال مانعه بخلاف فارسية قوله سر حتمك وهورها كردم لانه صار صريح فى العرف على
 ما صرح به فجم الزاهدى الخوارزمى فى شرح القندورى اه وقد صرح البرازى "أولاً بأن حلال الله على
 حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى تنية حيث قال ولو قال حلال ايزد بروى أو حلال الله عليه حرام لا حاجة
 الى التنية وهو الصحيح المنفى به للعرف وأنه يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سر حتمك فان سر حتمك
 كناية ولكنه فى عرف الفرس غلب استعماله فى الصريح فاذا قال رها كردم أى سر حتمك يقع به الرجعى مع ان
 أصله كناية أيضا وما ذاك الا لانه غلب فى عرف الفرس استعماله فى الطلاق وقد مر أن الصريح مالم يستعمل
 الا فى الطلاق من أى لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله فى البائن عند العرب والفرس وقع به البائن
 ولو لا ذلك لوقع به الرجعى والماصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين فى وقوع البائن بالحرام بلانية حتى لا يصدق
 اذا قال لم أنول اجل العرف الحادث فى زمان المتأخرين فمتوقف الا الآن وقوع البائن به على وجود العرف كما فى
 زمانهم وأما اذا تعورف استعماله فى مجزى الطلاق لا بقيد كونه باثنية وعن وقوع الرجعى به كما فى فارسية سر حتمك
 ومثله ما قدمناه فى أول باب الصريح من وقوع الرجعى بقوله سن بوش أو بوش أول فى لغة الترك مع ان معناه
 العربى أنت خلية وهو كناية ولكنه غلب فى لغة الترك استعماله فى الطلاق هذا ما ظهر لفهمى القاصر ولم أر أحدا
 ذكره وهى مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لى بعدم مدة ما عسى يصلح جوابا وهو أن لفظ حرام معناه
 عدم حل الوطى ودواعيه وذلك يكون بالايلا مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للعقد
 وهو قسمان بائن ورجعى لكن الرجعى لا يحترم الوطى فتعين البائن وكونه التحق بالصرح للعرف لا ينافى وقوع
 البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كتطبيقه شديدة وخوفه كان بعض الكتابات قد يقع به الرجعى مثل
 اعتدى واستبرئى رحك وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتخريمها
 لا يكون الا بالبائن هذا غاية ما ظهر لى فى هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به فى البرازية من أن المتعارف به
 ايقاع البائن لما علمت مما يرد عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائن) من بان الشئ انفصل أى منفصلة من وصله
 النكاح أو عن الخير ح (قوله كتبة) من البت بمعنى القطع فيحتمل ما احتمله البائن وأوجب سببوه فيه

(يحتمل ردًا ونحو خلية بربى حرام بائن)
 ومرادها كتبة بئله

الالف واللام وأجازا الفز اسقاطهما وثلة من البتسل وهو الانقطاع وبه سميت مريم لانقطاعها عن الرجال وقاطبة الزهراء لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا ودينا وحسبا وقيل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مر
 ح عن النهر (قوله يصلح سبا) أى ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح رداح ومثله في النهر وابن الكمال والبدائع خلافا لما يظهر من البحر من أنه يصلح للرد أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداد الذى هو من العدة أو من العداى اعتدى
 نعمى عليك بدائع (قوله واستبرى) أمر بتعرف براءة الرحم وهى طهارتها من الماء وأنه كناية عن الاعتداد
 الذى هو من العدة ويحتمل استبرى لا تطلق بدائع (قوله أنت واحدة) أى طالق تطليقة واحدة ويحتمل أنت
 واحدة عندى أو فى قومك مدحا أو ذما فإذا نوى الأول فكأنه قاله ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة
 المشايخ وهو الاسح لان العوام لا يميزون بين وجوهه والخواص لا يلتزمون به فى مخاطباتهم بل تلك صناعتهم
 والعرف لغتهم ولذا ترى أهل العلم فى مجارى كلامهم لا يلتزمون به على ان الرفع لا يشافى الوقوع لاحتمال أن يريد
 أنت طليقة واحدة فجعلها نفس الطليقة مباينة كرجل عدل لكن قد اعنبروا الأعراب فى الاقرار فيما لو قال له على
 درهم غردا نى رفعنا ونصا فى طلب الفرق وكأنه عملا بالاحتياط فى البابين قد بره وتماه فى النهر (قوله أنت
 حرة) أى لبراءتك من الرق أو من رق النكاح واعتقتك مثل أنت حرة كفى الفتح وكذا كوني حرة وأعتق
 كفى البدائع نهر (قوله اختارى أمرك بيدك) كناية عن تفويض الطلاق أى اختارى نفسك بالفراق
 أو فى عمل أو أمرك بيدك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن الحواشي السعدية وهذا لا يناسب ذكره
 فى هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يتبع به الطلاق وأفتى به وحترم حلالة
 نعوذ بالله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح أى حيث ذكر أنه لا يتبع بهما الطلاق
 ما لم تطلق المرأة نفسها أى مع نية الزوج تفويض الطلاق لهما أو دلالة الحال من غضب أو مذكرة كىأتى فى
 الباب الآتى ويعلم مما هنا (قوله سرتحتك) من السراح بفتح السين وهو الارسال أى أرسلتك لاني طلقتك
 أو الحاجة لى وكذا فارقتك لاني طلقتك أو فى هذا المنزل نهر (قوله لا يحتمل السب والرد) أى بل معناه
 الجواب فقط ح أى جواب طلب الطلاق أى التطليق فتح (قوله تأثيرا) تمييز محمول عن الفاعل أى توقف
 تأثير الاقسام الثلاثة على نية ط (قوله للاحتمال) لما ذكرنا من أن كل واحد من الالفاظ يحتمل الطلاق
 وغيره والحال لا تدل على أحدهما فيستل عن نيته ويصدق فى ذلك قضاء بدائع قال ط فان قلت ان ما يصلح
 جوابا ينبغى الوقوع به وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لتحصيل الطلاق بل هو جواب
 لكلامها بغير السؤال أما اذا تكلمت بسؤال الطلاق فقد حصلت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول
 كىأتى اه قلت لكنه يخالف لما ذكرناه أنفعا فى الفتح من تفسيره المحتمل للجواب بأنه جواب طلب الطلاق أى
 التطليق فالاولى الجواب عن الإرادة بأن يقال ان نحو اعتدى يتعمد للتطليق اجابة لسؤالها أى انه ان كان
 هنا لسؤال الطلاق فتخص للتطليق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق فى جميع الحالات لانه قد يكون الحالة حالة
 رضى فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متعمدا للجواب بمعنى
 انه لو كان سؤال لتعمد جوابه ولذا يقع بلا توقف على نية فى حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله
 يمينه) فاليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق ام لا احتسب الله تعالى ط عن البحر (قوله فان نكل) أى عند
 القاضى لان النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الاولان) أى ما يصلح ردًا وجوابا وما يصلح سبا
 وجوابا ولا يتوقف ما يمين الجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتباعد والسب والشتم كما تصلح لطلاق
 والفاظ الاولين يحتمل ذلك أيضا فصار الحال فى نفسه محتملا للطلاق وغيره فاذا عني به غيره فقد نوى ما يحتمله
 كلامه ولا يكذبه الظاهر فيه صدق فى القضاء بخلاف الفاظ الاخير أى ما يمين الجواب لانها وان احتملت الطلاق
 وغيره أيضا لكن لما زال عنها احتمال الرد والتباعد والسب والشتم اللذين احتملتها حال الغضب تعينت الحال
 دالة على ارادة الطلاق فخرج جانب الطلاق فى كلامه ظاهرا فلا يصدق فى الصبر عن الظاهر فلذا وقع بها قضاء
 بلا توقف على النية كفى صريح الطلاق اذا نوى به الطلاق عن وثاق (قوله توقف الاول فقط) أى ما يصلح
 للرد والجواب لان حالة المذكرة تصلح للرد والتباعد كما تصلح للطلاق دون الشتم والفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها
 الرد لا الطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ الاخيرين فانها

مطلب
 لا اعتبار بالأعراب هنا

(يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى
 رجلك أنت واحدة أنت حرة
 اختارى أمرك بيدك سرتحتك
 فارقتك لا يحتمل السب والرد فى
 حالة الرضى) أى غير الغضب
 والمذاكرة (تتوقف
 الاقسام الثلاثة تأثرا على
 نية) للاحتمال والقول له يمينه
 فى عدم النية ويكتفى بتكليفها له
 فى منزله فان أبى رفعته للحاكم فان
 نكل فترق بينهما ما يجتنبى (وقى
 الغضب) توقف (الاولان) ان نوى
 وقع والا لا (وفى مذكرة الطلاق)
 يتوقف (الاول فقط)

وان اختلف الطلاق لكنها لا تحتمل ما تحتمله المذاكرة من الرد والتباعد فتخرج جانب الطلاق ظاهرا فلا يصدق في الصرف عنه فلذا وقع بها قضاء بلائية والحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضى والغضب والمذاكرة والثاني في حالة الرضى والغضب فقط ويقع في حالة المذاكرة بلائية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضى فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكرة بلائية وقد نظمت ذلك بقولي

نحو اخرجى قومي اذهبي ردا بصح * خلية برية سبا صلح
واستبرى اعتدى جوابا قد حتم * فالاول القصد له ودوام الزم
والثاني في الغضب والرضى انضبط * لا الذكر والثالث في الرضى فقط

ورسمتها في شبال زيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب اخرجى اذهبي	سب وجواب خلية برية	جواب فقط اعتدى استبرى
تلتزم النية	تلتزم النية	تلتزم النية
تلتزم النية	تلتزم النية	يقع بلائية
تلتزم النية	يقع بلائية	يقع بلائية

(قوله لان مع الدلالة) اسمان ضمير الشأن محذوف (قوله لانها) أى الدلالة (قوله لينتها) أى المرأة (قوله على الدلالة) أى الغضب أو المذاكرة (قوله لاعلى الية) أى لوبرهنت فيما يتوقف على نية الطلاق على انه نوى لا تقبل (قوله فلو السؤال بهل يقع) يعنى اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق بقول المفتي نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعنى لو قال السائل قلت كذا كم يقع على يقول له المفتي يقع واحدة ولا يترتب شرط النية يعنى لا يقول له المفتي تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) أى وان نوى البائس ح (قوله بقوله اعتدى) لانه من باب الاضمار أى طلقته فاعتدى أو اعتدى لاني طلقته فني المدخول بها ثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها ثبت الطلاق عملان به ولا تجب العدة كذا في التلويح وتماه في النهر (قوله واستبرى رجلك) قد مناعن البدائع انه كناية عن الاعتداد من العدة فيقال فيه ما قلناه انما في اعتدى (قوله وأنت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف أى طالق طلقة واحدة وصريح الطلاق يعقب الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلاث لكن التخصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصح) كذا صححه في الهداية وغيرها وقد منا الكلام عليه (قوله فلا يرد الخ) أى اذا علمت ان الضمير باقيا عائدا الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا يرد أن غيرها من الفاظ الكتابيات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البحر داخل بالاولى تحت الالفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان علة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو مضمر افاذ كرفها الطلاق يقع بها الرجعي بالاولى (قوله نحو انابرى من طلاقك) أى يقع به الرجعي اذا نوى فتح لكن في الجوهرة ولو قال انابرى من نكاحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال انابرى من طلاقك لا يقع شيء لان البراءة من الشيء تركه اه وذكر في البرازية اختلاف التعحيح في برئت من طلاقك وجزم في الخائية بتعحيح عدم الوقوع به لكن قال في الفتح وفي الخلاصة اختلف في برئت من طلاقك والوجه عندى أن يقع باثنا لان حقيقة تبرئته منه تستلزم محزه عن الايقاع وهو بالبينونة بانقضاء العدة أو الثلاث أو عدم الايقاع أصلا وبذلك صار كناية فاذا اراد الاول وقع وصرف الى احدى البيوتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة باثنة لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله وخلصت سبيل طلاقك) وكذا خلت طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقوع والا فلا خائية (قوله بالتخفيف) أى تخفيف اللام أما بالتشديد فهو صريح يقع به بلائية كما مر في باب (قوله وأنت أطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بلائية نهر في باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح والالم يتوقف على النية وعالله في الفتح بأن أفعال التفضيل ليس صريحا فافهم (قوله وهي مطلقة) أى والحال ان امرأة فلان مطلقة والا فلا يقع وهذا القيد ذكره في البحر لكن في الفتح في أول باب

ويقع بالاخيرين وان لم يتولان مع الدلالة لا يصدق قضاء في نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل ينتهأ على الدلالة لاعلى النية الآن تقام على اقراره بها عمادية تم في كل موضع تشترط النية فلو السؤال بهل يقع يقول نعم ان نويت ولو بكم يقع يقول واحدة ولا يترتب شرط النية برازية فليحفظ (وتقع رجعية) بقوله اعتدى واستبرى رجلك وأنت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح (و) يقع (بباقيها) أى باقي الفسائط الكتابيات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكتابيات أيضا نحو انابرى من طلاقك وخلصت سبيل طلاقك وأنت مطلقة بالتخفيف وأنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة

فيها ثنتان أو بكل منها حيضا أو بالثلاثة طلاقاً أو حيضاً لا غيراً وبالثانية طلاقاً وبالثالثة حيضاً لا غيراً وبالأخرين
حيضاً لا غيراً وبالأولى طلاقاً وبالثانية والثالثة حيضاً وفي هذه الستة تقع واحدة والرابعة والعشرون أن لا ينوي
بشكل منها شيئاً فلا يقع شيء والأصل أنه إذا نوى الطلاق بواحدة ثبتت مذاكرة الطلاق فإذا نوى بما بعدها
الحيض صدق لظهور الأمر بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعدها وإذا لم
ينو الطلاق بشيء صح وكذا كل ما قبل المنوي بها ونية الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينوي بها الطلاق
يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة فيجبري فيها الحكم المذكور بخلاف ما إذا كانت مسبقة بواحدة
أريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في النهر عن الفتح ح قلت وتبين هذا الأصل في بعض الصور
المارة لزيادة التوضيح فإذا نوى بالأولى حيضاً لا غيراً وقع الثلاث لأنه لما نوى بالأولى الحيض وقعت طاقته لأنها
غير مسبقة بايقاع ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض أيضاً صحت نيته لوقوع الأولى قبلهما وإذا نوى بالأولى
طلاقاً وبالثانية حيضاً لا غيراً يقع ثنتان لأن نيته الحيض بالثانية صحيحة لسبقها بايقاع الأولى ولما لم ينو بالثالثة
شيئاً وقع بها أخرى أثبتت المذاكرة بوقوع الأولى وإذا نوى بالكل حيضاً تقع واحدة وهي الأولى لعدم سبقها
بايقاع وصحت نيته بالثانية والثالثة الحيض لسبق الإيقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا القياس (قوله
فواحدة ديانة) لا احتمال قصده التأكيد كانت طالق طالق فتح (قوله وثلاث قضاء) لأنه يكون نواياً
بكل لفظ ثلاث تطليقة وهو مما لا يخفى فيستكمل فيقع الثلاث بجرع عن المحيط قال في الفتح والتأكيد خلاف
الظاهر وعلمت أن المرأة كالتأني لا يحل لها أن تتمكن إذا علمت منه ما طاهره خلاف مدعاه اه وفي البحر
عن المحيط لو قال عنيت تطليقة تعتد بها ثلاث حيض يصدق لأنه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله
في كافي الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) أي بأن نوى بأعدي في الصور الثلاث الأمر بالعدة
بالحيض دون الطلاق فيصدق لظهور الأمر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وقعتها) وتكونان رجعتين لأن
اعتدى لا يقع به البائن كما علمت (قوله في الواو ثنتان) وكذا في صورة عدم العطف أسلاً لأنه في صورتين
يكون أمران مستأنفاً وكلاهما مبتدأ وهو في حال مذاكرة الطلاق فيجمل على الطلاق بجرع عن المحيط (قوله
قبل واحدة) جزم به في المحيط على أنه المذهب مع اللابان الفاء للوصول أي تنفيذ حمل الأمر على الاعتداد
بالحيض (قوله وقبل ثنتان) مشى عليه في الثانية ووجه حمل الأمر على الطلاق للمذاكرة قلت والأول
أوجه تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة الأخيرة وغير حا طلقها رجعية ثم قال في العدة جعلت هذه
التطليقة بآية أو ثلاثاً صح عند أبي حنيفة وهي أخصر من عبارة المصنف وأظهر وقيد بقوله في العدة لأنه
بعد ما نصير المرأة أجنبية فلا يمكن جعل طلاقها ثلاثاً أو بآثاراً لذا قيد الشارح بقوله بعد الدخول لأنه لو قبله
لا يمكن جعلها ثلاثاً لكونها بآية قبل الجعل لا إلى عدة وبقوله قبل الرجعة لأنه بعدها يبطل عمل الطلاق فيعتذر
بجعلها بآية أو ثلاثاً أيضاً وإذا جعلها بآية في العدة فالعدة من يوم إيقاع الرجعي كما ذكره في البرازية أي لامن
يوم الجعل وقد سنا في أول باب الصريح عن البدائع أن معني جعل الواحدة ثلاثاً أنه ألحق بها اثنتين لأنه
جعل الواحدة ثلاثاً (تنبيه) ذكر الطلاق بلا عدد فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاثاً وثلاث
عندهما خلا فالحمد ولولم يستل وقال بعد ما سكت ثلاثاً ما كان سكونه لا يقطع النفس تطلق ثلاثاً لأنه مضطر له
فلا يعتد فاصلاً ولا فواحدة كما في البرازية وفي الجوهرية قال أنت طالق فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاث فعدته
ثلاث وفي الخانية ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة فإن عنده إذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثاً نصير ثلاثاً اه
ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث أنه يقع بالأولى لأن الجعل فيه أظهر وفي البرازية
قال لها أنت طالق واحدة فتسالت هزار فقال هزار على ما نوى والأقل شيء اه وهزار بالفارسية ألف ولا
يخالف هذا ما فهمناه لأنهم لم تأمره أن يجعله ألفاً وإنما تعرضت تعرضاً محتملاً وفما نحن فيه أمر بان يصير
ثلاثاً فأجاب والجواب يتضمن ما في السؤال كذا بخط شيخ مشايخنا السامحاني قلت والذي يظهر أن قولها له
قل بالثلاث أمر بالخاق العد بآول كلامه فلا يلحق كما لو تكلم به بعد سكونه بلا طلب نعم لو قال لها أنت طالق
فقلت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فإنه لا شبهة في كونه جعلاً وإنشاء لأنه جواب للطلب والله أعلم
(قوله فهو كما قال) أي فهي ثلاث في الأول وثنتان في الثاني كما في الخانية والبرازية وعليه فيكون قد ألحق

وزاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة
ديانة وثلاث قضاء ولو قال أنت
طالق اعتدى أو عطفه بالواو
أو الفاء فان نوى واحدة فواحدة
أو ثنتين وقعتها وان لم ينو في الواو
ثنتان وفي الفاء قبل واحدة
وقبل ثنتان (طلقها واحدة) بعد
الدخول (جعلها ثلاثاً صح) كالواو
صددها رجعية (جعلها قبل الرجعة
بآية) أو ثلاثاً ما صح كذا لو قال
في العدة ألزمت امرأتى ثلاث
تطليقات بتلك التطليقة أو ألزمتها
بتدليقتين بتلك التطليقة فهو كما قال

مطلب
الصريح يلحق الصريح والبائن

ولو قال ان طلقك فهي بائن
أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لان
الوصف لا يسبق الموصوف
كما ترقد ذكر (الصريح يلحق
الصريح و) يلحق (البائن) بشرط
العدة (والبائن يلحق الصريح)
الصريح مالا يحتاج الى نية بائنا كان
الواقع به أو رجعا فتحققه الطلاق
الثلاث فيلحقهما وكذا الطلاق
على مال فيلحق الرجعي ويجب
المال والبائن يقع ولا يلزم المال كما في
الخلاصة فالعبرة فيه اللفظ لا المعنى

بالطقة الاولى طفتين في الاول وطلقة في الثاني (قوله حكما متر) أي قبل طلاق غير المدخول بها ح
وقوله فتذكر أشار به الى البحث السابق هنا مع صاحب البحر في مسألة التماثل وقد علت ما فيه (قوله
الصريح يلحق الصريح) كما لو قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طلقها على مال وقع الثاني بجر فلا
فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجعا أو بائنا (قوله ويلحق البائن) كما لو قال لها أنت بائن
أو خالعها على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بجر عن البرازية ثم قال وإذا لحق الصريح البائن كان
بائنا لان البينة السابقة عليه تمنع الرجعة كما في الخلاصة وقال أيضا تيدنا الصريح اللاحق للبائن بكونه
خاطبها به وأشار الى الاحتراز عما إذا قال كل امرأة له طالق فإنه لا يقع على المختلعة الخ وسيد كره الشارح
في قوله ويستثنى ما في البرازية الخ وبأق الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع
صور المباح فالاولى تأخير عنها اه ح (قوله الصريح مالا يحتاج الى نية) من هنا الى قوله على المشهور
كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن يلحق الصريح لان هذا كله من متعلقات الجملة الاولى اعني قوله
الصريح يلحق الصريح والبائن ولان المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما تراه في قوله فربما يعني أن
المراد بالصريح هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكتابات الرواجع
كما عتدى واستبرى رجلا وأنت واحدة وما ألحق بها فانها وان كانت تلحق البائن في ظاهر الرواية بشرط النية
لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كما في البدائع أي فهي ملحقة بالصريح في حكم اللحاق للبائن
أفاده في البحر وقال في المنع صحة هذه اللفاظ بالاضمار فان معنى قوله أنت واحدة أنت طالق واحدة
فبصير الحكم للصريح لكن لا بد من النية لينتبه هذا المضمهر اه فأفاد وجه كونها في حكم الصريح وهو
كونه مضمرا فيها وان الابقاع انما هو به لانه انفسها لكن ثبوته مضمرا توقف على النية وبعد ثبوته بالنية
لا يحتاج الى نية قال ح ولا يرد أنت على حرام على المقتي به من عدم توقفه على النية مع انه لا يلحق البائن
ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لان عدم توقفه على النية أمر عرض له لا بحسب أصل وضعه اه (قوله بائنا
كان الواقع به أو رجعا) يؤيده ما تقدمنا في أول فصل الصريح عن البدائع من أن الصريح نوعان صريح
رجعي وصريح بائن وحديثه قيد دل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما ستر قبل فصل طلاق غير
المدخول بها من الفاظ الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البتة أو أخش الطلاق أو طلاق
الشيطان أو طلقة طويلة أو عرضة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق الصريح
والبائن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وان لم يكن رجعا هذا في المنصوري نرح المسعودي
للمراسخ المحقق أي منصوصا والسبب في المختلعة يلحقه الصريح الطلاق اذا كانت في العدة والكتابة أيضا تلحقها
اذا كانت في حكم الصريح كاعتدى الخ ثم قال والكتابات والبوائن لا تلحقها أي المختلعة وان كان الطلاق
رجعا يلحقها الكتابات لان ملك النكاح باق في عقد الفرائد وهذا يؤيد ما في الفتح ومعنى العطف في قول
المنصوري والبوائن ما وقع من البوائن لا بلفظ الكتابة فانه يلغوز كالبائن كما أظنه واعلم اه ونقله
في النهر وأترد أقول والصواب ان الواو في البوائن زائدة من التامع وأن مراد المنصوري الكتابات البوائن
المقابلة للكتابات الرجعية التي ذكرها قبل لما علمته من أن البوائن غير لفظ الكتابة من الصريح الذي يلحق
البائن والاصار من افعال الكلام الفتح لا مؤيد له فتدبر (قوله فنه الخ) أي اذا عرفت أن قوله الصريح يلحق
الصريح والبائن المراد بالصريح فيه ما ذكره من الطلاق الثلاث فيلحقهما أي يلحق الصريح والبائن
فاذا أبان أمر أنه ثم طلقها ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حلي قال في فتح القدير ألحق انه يلحقها لما سمعت من
أن الصريح وان كان بائنا يلحق البائن ومن ان المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كناية اه وتبعه تليذه
ابن النخعة في عقد الفرائد وكذا صاحب البحر والنهر والمنح والمقدسي والشرنبلاني وغيرهم وهو صريح
ما نقلناه آنفا عن الخلاصة وايداه صاحب الدرر والغرر كانه كره قريبا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه
خلاف المشهور كما يأتي (قوله وكذا الطلاق على مال) أي انه أيضا من الصريح وان كان الواقع به بائنا
(قوله والبائن) بالنصب معطوف على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي اذا أبانها ثم طلقها
في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا يلزمها المال لان اعطاء تصحيح الخلاص المنجز وانه حاصل كما في البحر

عن البرازية أى بخلاف ما قبله فإنه إذا طلقها رجعيًا وقف الخلاص على انقضاء العدة فإذا طلقها بعده جمال
 في العدة لم يلزم المال لأنها بابت منه في الحال قال في البحر ثم اعلم أن المال وإن لم يلزم أى في مسائلنا فلا بد
 في الوقوع من قبولها لأن قوله أنت طالق على ألف تعلّق طلاقها بالتبطل فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية
 فالمعتبر فيه أى في الصريح هنا اللفظ أى كونه من ألفاظ الصريح وإن كان معناه أى الواقع به البائن والمراد
 باللفظ ما يشمل المنعرج كما في الكليات الرجعية كما ذكر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حاب
 المذكورة آنفاً من أنه لا يقع الثلاث لأنه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ
 وجعله الأصح المنعرج به أفاده المصنف قلت وفي الحاشى الراهدى عازياً إلى الأسرار لتجيم الدين قال لها أنت بائن
 ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثاً لا يقع الثلاث عند أبى حنيفة لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى وعندهما يقع
 لكونها في اللفظ صريحاً والأصح قوله لأن الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزى إلى شرح العيون مثله ثم عزى إلى كتاب
 آخر قال محمد لا يقع الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشى مثله اهـ وقد تنكّل برده المصنف في
 المنع ونقله عنه في الشمر نبلاية وأقره وقد تقرّر أن الراهدى ينقل الروايات الضعيفة فلا يتابع فيها ينقده وبه وقد
 وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يخالفه كما قدّمناه وقد استدل في الدرر واليعقوبية على خلافه
 أيضاً كما ذكره قريباً ويكفيها قدوة ما ذكره في فتح القدير وتابعه عليه من بعده كما قدّمناه فلذا اعتمد السارح وجعله
 المشهور ومما يدل عليه قطعاً أنه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة الخلع أنت طالق فهذا صريح لفظ بائن معنى
 وهو واقع قطعاً فقد استدلو على حقوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليهم ما فيها اقتدت به بمعنى الخلع
 ثم قل تعالى فإن طلقها فلا تحلّ له من بعد الخلع والنساء للتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع الثالثة بعد
 الخلع اهـ ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشى الخير الرملى قال في مشتمل الأحكام والبائن لا يلحق البائن
 بمعنى البائن اللفظى أما البائن المعنوى يلحق اللفظى مثل الثلاث من المبسوط اهـ (قوله لا يلحق البائن
 البائن) المراد بالبائن الذى لا يلحق هو ما كان بلفظ الكناية لأنه هو الذى ليس ظاهراً في إنشاء الطلاق كذا في
 الفتح وقد بقوله الذى لا يلحق إشارة إلى أن البائن الموقوع أولاً أعم من كونه بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح المقيد
 للبينونة كالطلاق على مال وحينئذ فيكون المراد بالصريح في الجملة الثانية أعنى قوله البائن يلحق الصريح
 لا البائن هو الصريح الرجعى فقط دون الصريح البائن وبه ظهر أن ما نقله السارح أولاً عن الفتح من أن الصريح
 ما لا يحتاج إلى نيّة بائناً كان الواقع به أو رجعيًا خاص بالصريح في الجملة الأولى أعنى قولهم الصريح يلحق
 الصريح والبائن كما دل عليه كلام الفتح الذى ذكرناه هنا ويدل عليه أيضاً أمور منها ما طبقوا عليه من تعليلهم
 عدم حقوق البائن البائن بإمكان جعل الشافى خبراً عن الأول ولا يخفى أن ذلك شامل لما إذا كان البائن الأول
 بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح ومنها ما فى الكافى للعلامة الشهيد الذى وجع كلام محمد فى كتبه ظاهرة الرواية
 حيث قال وإذا طلقها تطليقة بائنة ثم قال لها فى عدتها أنت على حرام أو خلية أو بريد أو بائن أو بنة أو شبه ذلك
 وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها شىء لأنه صادق فى قوله هى على حرام وهى منى بائن اهـ أى لأنه يمكن جعل الثانى
 خبراً عن الأول وظاهر قوله طلقها تطليقة بائنة أن المراد به الصريح البائن بقريضة مقابلة له بالفاظ الكناية تأمل
 ومنها قول الزيلعى أما كون البائن يلحق الصريح فظاهر لأن القيد الحكيم باق من كل وجه لبقاء الاستمتاع
 اهـ فهذا صريح فى أن المراد بالصريح فى الجملة الثانية هو الصريح الرجعى إذا لا يخفى أن بقى قصد النكاح
 من كل وجه وبقاء الاستمتاع لا يمتنع بعد الصريح البائن ومنها ما قدّمناه من قول المنصورى وإن كان
 الطلاق رجعيًا يلحقها الكليات لأن ملك النكاح باق فتقيده بالرجعى دليل على أن الصريح البائن لا يلحقه
 الكليات وكذا تعليله دليل على ذلك ومنها ما فى التارخانية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو خلعها
 بعد الطلاق الرجعى يصح ولو طلقها جمال ثم خلعها فى العدة لا يصح اهـ فانظر كيف فرق بين الرجعى والصريح
 البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعاً بعد الأول لا بعد الثانى فهذا صريح فيما قلناه أيضاً من أن
 المراد بالصريح هنا الرجعى فقط وبالبائن الأول ما يشمل البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما فى البحر الأول
 ما فى الفتية عن الأوزجندى طلقها على ألف فقبلت ثم قال فى عدتها أنت بائن لا يقع اهـ والثانى ما فى الخلاصة
 من الجنس السادس من الخلع لو طلقها جمال ثم خلعها فى العدة لم يصح اهـ فهذا أيضاً صريح فيما قلناه وبه سقط

على المشهور (لا) يلحق البائن
 (البائن)

ما في البحر وتبعه في الثمر من استشكله الفرعين بناء على فهمه أن المراد بالصریح ما يشمل الصریح البائن قال
وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصریح وقالوا ان البائن يلحق الصریح فينبغي الوقوع في الفرع الاول
وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البحر ولا يخلص الا يكون المراد بعدم صحة الخلع عدم لزوم المال والدليل
عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا اطلقها بمال بعد الخلع أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق
بينهما كما لا يخفى اهـ أقول وهذا عجيب من مثله أما أولا فلان المراد بالصریح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط
بخلاف الصریح في الجملة الاولى كما دل عليه ما ذكرناه من تعديلاتهم وفروعههم وعليه فلا اشكال في الفرعين
أصلا بل هما دليلان على ما قلناه وأما ثانيا فلان ما ذكره من الخاص بعيد جدا بل الخاص ما قلناه وأما ثالثا فلان
دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخفاء للفرق الواضح بينهما لانه اذا اطلقها بمال بعد
الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتحصيل الخلاص المتجزؤه حاصل كما قدمنا بيانه اما اذا اطلقها على مال
قبل الخلع فلا وجه له سقوط المال لان الطلاق بدونه لا يحصل به الخلاص المتجزئ بل يتوقف الى انقضاء العدة وقد
حصل بالمال ما هو المطلوب به ولا يطل بالخلع العارض بعدمه بعد تحقق المطلوب به بل يبطل الخلع نفسه لان
الخلاص المتجزئ حاصل قبله فلا يفسد هذا ما ظهر في تقرير هذا المقام * الذي زات فيه اقدم الافهام * فاعتنمه
فانه من جملة ما اختص به هذا الكتاب * بعون الملك الوهاب * ثم رأيت في الحواشي العنقودية على صدر
الشرعية مانعه وأيضا قولهم والبائن الغير الصریح يلحق الصریح ينبغي أن لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق
الصریح البائن لاحتمال الخبرية عن الاول كما لا يخفى الا أن يدعى الفرق بين البائنين فلا يصح الخبر بأحدهما
عن الآخر اهـ وهذا عين ما فوضه بحمد الله تعالى من أن المراد بالصریح في الجملة الثانية الصریح الرجعي
فقط وقوله الا أن يدعى الفرق الخ قد علمت مما قترناه أولا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لدى فهم والله سبحانه أعلم
(قوله اذا أمكن الخ) قيد في عدم لحاق البائن البائن ومحتززه ما أفاده بقوله بخلاف أبتك باخرى الخ ط قال
في البحر وينبغي أنه اذا أبانها لم قال لها أنت بائن ناويا بطلقة ثانية أن تقع الثانية نيته لانه نيته لا يصلح خبرا فهو
كما لو قال أبتك باخرى الا أن يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له وهو اخرى بخلاف مجرد النية اهـ وفيه
أن اللفظ الثاني صالح ولو أبطل صالح بعين له لكان أظهر ط أقول ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان
وبأنه لا حاجة الى جعله انشاء متى أمكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنت بائن على أن البائن لا يقع
الا بالنية فتقولهم البائن لا يلحق البائن لاشك أن المراد به البائن المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء أصلا
ولم يشترطوا أن ينوي به الطلاق الاول فعلم أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن جعله خبرا كما في
أبتك باخرى لا عما اذا نوى به طلاقا آخر فتدبر وأما اعتدى اعتدى فانه ملحق بالصریح كما تقدم فلا ينافي
ما هنا حيث أوقعوا به تكررا تأمل (قوله كانت بائن بائن) كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت
بائن بدون تكرار وهو الاصول لان المتصور التشبيل لا يقع البائن على المبانة ولانه كما قال ط ليس
المراد الاخبار النحوي بل الاخبار عما صدر أولا ولانه يوهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ
(قوله أو أبتك بطلقة) عطف على بائن الثانية أي أنت بائن أبتك بطلقة اهـ ح وأشار به الى أنه
لا يشترط اتحاد اللفظين فشمس ما اذا كان الاول بلفظ السكائية البائنة أو الخلع أو الطلاق الصریح
اذا كان على مال أو موصوفا بما ينفي عن البينة كما علم مما قدمناه بعد كون الثاني بلفظ السكائية البائنة
كالخلع ونحوه مما يتوقف على البينة ولو باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف السكائيات الرجعية فانها في حكم
الصریح فتلحق البائن كما مر (قوله فلا يقع) أي وان نوى ما في البحر عن الحواوي ولا يقع بكائيات الطلاق
شي وان نوى اهـ ط (قوله لانه اخبار) أي يجعل اخبارا لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أبتك باخرى)
أي لو أبانها أولا ثم قال في العدة أبتك باخرى وقع لان لفظ اخرى منافي لامكان الاخبار بالثاني عن الاول
(قوله أو أنت طالق بائن) لان وقوعه بآنت طالق وهو صریح وبلغ وقوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصریح
بعد البائن بائن كذا في شرح المنار لصاحب البحر وهو اشارة الى ما ذكره في البحر عن الذخيرة من الفرق
بين هذا وبين قوله للمبانة أبتك بطلقة وهو أنه اذا انفكنا بائنا في قوله طالق وبه يقع ولو انفكنا أبتك في قوله
بطلقة وهو غير مفيد اهـ قلت لا يمكن يشك عليه ما قدمناه في باب طلاق غير المدخول به من ان

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول
كانت بائن بائن أو أبتك بطلقة
فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة
في جعله انشاء بخلاف أبتك
باخرى أو أنت طالق بائن

الطلاق متى قيد بعدد أو وصف أو مصدر فالوقوع بالقيود حتى لو قال أنت طالق وماتت قبل قوله ثلاثاً أو بآتي
لم يقع فهذا يشافي ما أطبقوا عليه من الغاء الوصف هنا إلا أن يجاب بأن اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق
البيّنونة قبله ولو وقع البائن بالصرح هنا وان لم يوصف قعين الغاء الوصف كما علمت آنفاً وبقي اشكال آخر
مذكور مع جوابه في البحر (قوله أو قال نويت) أي بالباين الثاني البيّنونة الكبرى أي الحرمة الغليظة
وهي التي لا حل بعدها إلا بنكاح زوج آخر وهذا هو المعتمد كما في البحر وقبل لا يقع لان التغليظ صفة البيّنونة
فإذا لغت النية في أصل البيّنونة لكونها حاصلة لغت في اثبات وصف التغليظ محيط وهذا صريح في الغائية
البيّنونة ومثله ما قد مناه آنفاً عن الحماوى لا تصح نية بيّنونة أخرى خلافاً لما يحسنه في البحر كما مرّ في الدور
أقول وهذا يدل قطعاً على أنه إذا أبانها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثاً لا يقع الثلاث لان الحرمة الغليظة
إذا ثبتت بغير دلالة لا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلا نثبت إذا صرح بالثلاث أولى وتماه فيه
ونحوه في اليعقوبية (قوله لتعذر الخ) علته قوله بخلاف الخ (قوله ولذا) أي لتعذر حله على الاخبار
(قوله الا اذا كان البائن معقلاً الخ) يشمل ما اذا أتى من زوجته ثم أبانها قبل مضى أربعة أشهر ثم مضى
قبل أن يترجها وهي في العدة فانه يقع خلافه بمر (قوله قبل ايجاد المنجز) سيد كراشارح محترز
القبليّة وتفسير الثاني غير قيد بل لوعده قبل وقوع المعلق الاول فكذلك كما ذكره أيضاً (قوله ناويا) لانه كناية
فلا تدل من نية (قوله لانه لا يصلح اخباراً) أي لان التعليق قبل فلا يصح اخباراً عنه وكذا الاضافة ح
وأعاد التعليق وان علم من قوله سابقاً ولذا وقع المعلق لطول الفصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الاولى
ومثال المضاف لان المماثلة في الحكم نهي من قوله سابقاً أو مضافاً ط (قوله وفي البحر الخ) مراده بهذا
النقل الاستدلال على قوله ناويا ح (قوله فينتقل لانيه) أي أو المذاكرة (قوله ولو قال ان دخلت)
بيان لما اذا كانا معلقين كما في البحر (قوله ثم دخلت وبانت) اشار بالعطف بتم الى أنه لا بد من كون
التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لانهم لو دخلت وبانت ثم قال ان قلت زيدا فكلمته لا يقع لان الاول لما
وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار منجزاً والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعليق قبل ايجاد المنجز كما علمت من كلام
المتن لان قوله ثانياً فأنت بائن صادق بثبوت البيّنونة أو لا فيصلح كون الثاني خبراً عن الاول وبه سقط ما قيل
ان كلامه شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الثاني أرق له وكذا سقط قول هذا القائل ان تعذر
جعل اخباراً عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعليق أو الاضافة قبل التخيير أو بعده فينبغي
عدم الفرق وان انتفت كلتهم على اشتراط كونه قبل ايجاد المنجز اه اذ لا يخفى أن التعليق بعد ايجاد
المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو البيّنونة الثانية خبراً عن المنجز الثابت أولاً بخلاف ما قبله فالوجه ما قالوه
دون ما قبله قد بر (قوله ثم قلت) فلو عكست أي بأن كلمته أولاً ثم دخلت فالظاهر أن الحكم كذلك
لوجود الدلالة لان كلامه من تعليقه لا يصلح اخباراً عن الاخر اعدم كونه طالقاً عند كل من التعليقين اه ح
(قوله وفي البرازية الخ) تفرق بينه وبين ما في الذخيرة الا في لفظ البائن والحرام وفي افاده أنه يقع بايها سبق
من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما يحسنه المحشى أفاده ط (قوله وكذا الوفاء الثاني) أراد بالثاني الاخر
لا الترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله قيد بالقبليّة) أي بقوله في المتن قبل المنجز البائن (قوله لم يصح)
لانه يمكن جعله خبراً عن الاول المنجز كما قلنا (قوله ويستثنى الخ) أي من قولهم الصريح يلحق البائن
وأنت خبير بأنه انما يقع الطلاق في هاتين الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة مع عدة البائن حتى لو لم يذكر
لفظ المرأة وقع قال في التهرؤ في المنصوري شرح المسعودي المختلفة يلحقها صريح الدلاق اذا كانت في العدة
اه ح وحاصله أن عدم الوقوع لعدم اليست امرأة له من كل رجه بل تسمى مختلفة ومبائنه وان كان
أثر النكاح وهو العدة باقياً حتى لحقتها الصريح اذا أضافه اليها بخطاب أو إشارة ركز الوفاها بالطلاق
كما صرح به في كافى الحاكم ومثله في الذخيرة حيث قال كل امرأى لا تدخل المباشرة بالخلع والايلاء الا أن
يعينها أي فعند عدم النية صارت في حكم الاجنبية فلا تسمى امرأته ولذا قال في حاوى الزاهدى قال لامرأته
أنت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة لى فأنت طالق ثلاثاً ان كان الطلاق الاول بائناً لا يقع الثاني وان كان
رجعياً يقع الثاني اه لكن يشك على هذا ما في تعليق البحر عن المحيط لو حلت لا تخرج امرأته من هذه

أو قال نويت البيّنونة الكبرى
لتعذر حله على الاخبار فيجعل انشاء
ولذا وقع المعلق كما قال (الا اذا
كان البائن (معلقاً بشرط) أو
مضافاً (قبل) ايجاد المنجز
البائن) كقوله ان دخلت الدار
فأنت بائن ناويا ثم أبانها ثم دخلت
وبانت بائناً لانه لا يصلح اخباراً
ومثله المضاف كانت بائن غدا
ثم أبانها ثم جاء الغد يقع أخرى
وفي البحر عن الوهبانية أنت بائن
كناية معلقاً كان أو منجزاً فينتقل
للتبسة ولو قال ان دخلت الدار
فأنت بائن ثم قال ان قلت زيدا
فأنت بائن ثم دخلت وبانت ثم قلت
يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية
ان فعلت كذا الخ لال الله على
حرام ثم قال كذلك لا مر آخر ففعل
أحدهما بآنت وكذا الوفاء الثاني
على الاشبه فليحفظ قيداً بقبليّة
لانه لو أبانها أولاً ثم أضاف البائن
أو علقه لم يصح كتحيزه بدائع
ويستثنى ما في البرازية كل امرأة
له طالق لم يقع على المختلفة ولو قال
ان فعلت كذا فامرأته هكذا
لم يقع على معتدة البائن

مطلب
الختلفة والمباشرة ليست امرأة من
كل وجه

الدار فطلقتها وأنتقضت عدتها وخرجت بحنت وكذا لو قال ان قبلت امرأتى فمبدي حر فقبلها بعد البيئونة لان الاضافة للتعريف لا للتعديد اهـ أى لتعيين ذات المخوف عليها لا بقيد كونها امرأة فاذا كان لفظ المرأة شاملا لها بعد البيئونة وانقضاء العدة ففي حال بقاء العدة كما في مسألة ابى الاوى وقد يجاب بأن المتبر في المعاق حالة التعليق لا حالة وجود الشرط وهى في حالة التعليق كانت امرأة له من كل وجه ولذا وقع البائن المعلق قبل وجود البائن المخبر كما مر وسند كـ تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في التعليق عند قوله وزوال الملك لا يطل المين (قوله وبضبط الكل) بضم الباء وكسر هاء والمراد بالكل صور المعاق والمستثنى منها ط (قوله ما قبل) البيت الاول والشيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهباني كما في المنع والبيت الثانى لصاحب النهرج (قوله كلاجن) أى أجز كلاً من وقوع الصريح والبائن بعد الصريح والبائن ح ولا يخفى ما في قوله كلام من الابهام نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح لحو فابدل كلا ولا يستقيم معه الوزن (قوله لا بئنا) عطف على كلا ومع يسكون العين للوزن بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا نعمت لنؤله بئنا أى لا تجز بئنا كما نبأ بعد مثله وهذا العطف كالاستثناء في المعنى كأنه قال كلاجن الابائنا بعده مثله وقوله اذا اعلقت من قبله استثناء من العطف الذى هو بمنزلة الاستثناء أى لا تجز بئنا بعد بائن الا اذا علفت البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فضمير علقته للبائن الاول وضمير قبله للمثل الذى هو البائن الثانى اهـ ح والتعبير بالمثل شعر باخراج البيئونة الكبرى ولا يخفى ما في البيت من التعبد والوضع ما قبل

صريح طلاق المرأة يلحق مثله * ويلحق أيضاً بئنا كان قبله

كذا عكسه لا بائن بعد بائن * سوى بائن قد كان علق قبله

(قوله لا بكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلاجن فانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقي البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والبائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية من قوله كل امرأتى طالق وكان له مخلة فانه صريح لخلق بئنا ولم يقع لما قد منا وباء بكل بمعنى في وكل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلع الحال والخلق مبنى للفاعل معطوف على خلع وبعد بئنى على النظم لقطع عن الاضافة ونية معناها وهو ظرف لا خلق أى وألحق الصريح بعد الخلع ح (قوله كل فرقة الخ) أفاد به أن قوله والصريح يلحق الصريح الخ انما هو في الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلمة الاولى اباء أحدهما عن الاسلام وارتداد أحدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما ياتي بيانه (قوله كاسلام) أى اسلام الزوج لو امرأته مجوسية أثبت الاسلام أو اسلام زوجة حربي فهاجرت المنادونه كذا يحيط السائحاتي وذكر في الفتح أول كتاب الطلاق اذا سبي أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليه وكذا لو هاجر أحدهما مسلماً وأوثقاً وخرجا مستأمنين فأسلم أحدهما أو صار ذمياً فهي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتدفع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها طلاقه ثم قال اذا أسلم أحد الزوجين الذميين وترق بينهما بقاء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت هي الآية أى وان كانت مجوسية قال وبه ينتقض ما قيل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اهـ قلت وهو رد على ما في البرازية اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه وتبعه الشارح لكن ذكر الخبير الرملي أن موضوع ما في البرازية في طلاق أهل الحرب قلت وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبي تأمل ومسألة الاباء واردة على المصنف لانها فسح ولحق فيها الطلاق (قوله وردة مع لحاق) أى اذا ارتد ولحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً فطلقتها في المدة يقع والمرتدة اذا لحقت فطلقتها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع خاتمة وقيد بالحاق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متبادلة فانها ترتفع بالاسلام فسخ ومرتد ما في باب نكاح الكافرو في الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلقتها في العدة وقع لاولها معها لانها بالارتداد بائنة والمبائة يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اهـ ولا يخفى أن الفرقة بالردة فسخ ولو بدون لحاق فهي واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق) وكذا الفرقة بجمرة المصاهرة كقبيل ابن الزوج لانها حرمة مؤبدة فلا يفيد الطلاق فائده كما في الفتح أول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لا يقع في الفرقة باللعان لانه حرمة مؤبدة أيضاً قلت ومثله الفرقة بالزناح وصرح أيضاً بعدم المعاق في الفسخ بعدم

ويضبط الكل ما قبل

كلاجن ابائنا مع مثله

الا اذا علقته من قبله

الا بكل امرأة وقد خلع

وألحق الصريح بعد لم يقع

(كل فرقة هي مسخ من كل وجه)

كاسلام وردة مع لحاق وخيار

بلوغ وعق (لا يقع الطلاق في عدتها)

الكفاءة ونقصان المهر وذو في الذخيرة أيضا عدم العاق في ملكها زوجها وقد طلقها قبل أن تبعة
أو تمتة لالوا آخر جته عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الله الالف فتمت عليه لها ولا سكنى فلا يقع
طلاقه عليها بلاف ما اذا باعته أو أعتقه فبيع (قوله مطا) أي صريحا أو كناية ح ويبيد ما بعده
(قوله وكل فرقة هي طلاق) الفرق في الابلاء والعنان والحب والعنة وتقدم في باب المهر تنمما بيان
الفرق وبين ما يكون منها فسخا وما يكون طلاقا وما يوقف منها على قضاء القاضي وما لا يوقف وصريح
في الذخيرة بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قدمناه آنفا عن الفتح مع أن الفرقة باللعان طلاق
لا فسخ لكن تعديله بأنهما حرمة مؤبدة يرجح ما قاله لكن سيما في بابيه أنها حرمة مؤبدة مادام أهلا لللعان
فإذا أخرج عن أهلية اللعان أو أحدهما له أن يسكنها وكذا الوأ كذب نفسه حذوله أن يسكنها تأمل
(قوله على نحو ما بينا) أي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله انما يلحق الطلاق لمعتدة
الطلاق الخ) اعترضه في أول طلاق الفتح بأنه غير حاصل لانه لمعتدة قد تحقق بدون الطلاق والوطى كالموعرض
الفسخ بخيار بعد مجزئ الخلوة الا أن يجاب بأن الخلوة لمعتدة بالوطى ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق
مع أنه منقوض بما اذا أسلم أحدهما وأبى عن الاسلام فانه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها فسخ وبما اذا
ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع أن الفرقة برتد فسخ خلافا لابي يوسف وذا برتدتها اجساعا اه وهذا
النتقض وارد أيضا على عبارة المتى كما قدمناه فصلا الحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو اباء
اوردة بدون لحاق بدار الحرب ونظمت ذلك بقولى

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * او الاباء اوردة بلا لحاق

وهو أحسن من قول المتدسى * في عدة عن الطلاق يلحق * اوردة او بالاباء يفرق * (قوله اما الممتدة للوطى
فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بآسا وخالها ثم بعد مضي حيفتين من عدها فلا وطئها بالمبا حرمه فلزمها عدة
ثانية وتداخلت فإذا حاضت الثالثة فهي من مالزمتها حيفتان أيضا لا كمال الثانية فلو طلقها في الحيفتين
الاخيرتين لا يقع لانها عدة ووطى لا طلاق أفاده في الذخيرة (قوله ثم رقم) أي رمز عازيا الى كتاب آخر
لان عادته ذكركم حروف اصطلاح عليها رمز بها الى اسماء الكتب (قوله ان نوى طلقت) لعل وجهه
أن قوله زوجتك امرأتى فلا تة يحتمل ان يكون على تقديران صحيح تزويجها منك او تقدير لا نه طلاق متى فاذا نوى
الطلاق تعين الثاني فطلق (قوله تنفع واحدة بلانية) لان تزويجى قرينة فان نوى الثلاث فثلاث بزانية
ويخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقاسمى خان ولو قال اذهبي فتزويجى وقال لم اوال طلاق لا يقع شيء
لان معناه ان امكنت اه الا ان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا بحر على ان تزويجى كناية مثل اذهبي
فيحتاج الى التنية فنأين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهبي مع انه مذكور بعده والقرينة لا بد أن تتقدم
كما يعلم مما ترى اعتدى ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والفاء وبؤيده ما في الذخيرة اذهبي
وتزويجى لا يقع الا بالنية وان نوى فى واحدة بائنة وان نوى الثلاث فثلاث (قوله وافلحى) في البدائع
قال محمد قال افلحى يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذهبي تقول العرب افلح بخير أى ذهب بخير ويحتمل اظفرى
بمراد ليقال افلح الرجل اذا ظفر بمراده بحر (قوله وأنت على كالميتة) أى يقع ان نوى والمراد التشبيه
بما هو محرم العين كالحزير والميتة فالحكم فيه كالحكم في أنت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على كمتاع
فلان فلا يقع وان نوى أفاده في الذخيرة أى لان متاع فلان ليس محرم العين وجعله كآنت على حرام
مبنى على مذهب المتقدمين من وقت الوقوع به على التنية (قوله لانه تشبيه بالسرعة) الاولى في السرعة
كأنه قال أنت حرام سريرا كسرعة الماء في جريه وقد مر أن أنت حرام ملحق بالصريح فلا يحتاج الى نية
فلعل هذا مبنى على غير المفتى به طقلت وهو المتعين (قوله ما لم يقل خذى أى طريق شئت) أى فان نوى
يقع ثلاث في روايه أسد عن محمد وقال ابن سلام اخاف أن يقع ثلاث لعانى كلام الناس كأنه يريد أن مراد
الناس بمثله اسلكى الطرق الاربع والا فاللفظ انما يعطى الامر بسلوك أحدها والاوجه أن تنفع واحدة بائنة
فتح والله سبحانه أعلم

مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع)
الطلاق (في عدة نيا) على نحو
ما بينا (فروع) انما يلحق الطلاق
لمعتدة الطلاق أما الممتدة للوطى
فلا يلحقها خلاصة وفي التنية
زواج امرأته من غيره لم يكن طلاق
ثم رقم ان نوى طلقت اذهبي وتزويجى
تنفع واحدة بلانية اذهبي الى
جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا
اذهي عنى وافلحى وفسخت النكاح
وأنت على كالميتة أو كلم
الخزير أو حرام كالماء لانه تشبيه
بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق
عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل
خذى أى طريق شئت

* (باب تفويض الطلاق) *

أى تفويضه للزوجة أو غيره ماصريحا كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أى رده إليه حموى
فالكناية قوله اختارى أو أمرك بيدك والصريح قوله طلق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أى
الصريح والكناية ح (قوله وأنواعه) التخيير عائد إلى ما يوقعه الغير لا للتفويض والى لزم تنسيق الشيء
إلى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض وتوكيل) المراد بالتفويض تخليك الطلاق كما يأتى وذكر
فى الفتح فى فصل المشيئة أن صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التوكيل ومرة بأن المالك يعمل
برأى نفسه بخلاف التوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال
والفرق بين الرأى والمشيئة أن العمل بالرأى عمل بما يراه أصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته
أى باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة الأمر ولا اعتبار معنى الأصوبية ثم قال بعد ما بحث فى الأولين
أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالة) كان يقول لرجل اذهب إلى فلانة وقل لها إن زوجك يقول لك
اختارى فهو ناقل للكلام المرسل لا منتهى الكلام بخلاف المالك والتوكيل لأنهم قالوا إن الرسول معبر
وسفير هذا ما ظهر لى (قوله ثلاثة) أى بالاستقراء بدأ المصنف منها بالاختيار لشيئونه بصريح الاختيار
ولم يجعل له فصلا على حدة كصاحب الهداية لأنه لم يسبقه شئ يفصل به عما قبله بخلاف الأخيرين فاكفى فيه
بالباب نهر وحاصله أن التفويض أعم فناسب أن يترجم له بالبَاب والثلاثة أنواعه فناسب أن يترجم
لكل منها بفصل لأن لم يترجم به للتخيير لأنه لم يسبقه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف للثاني بالبَاب
غير مناسبة (قوله قال لها اختارى) أشار بعدم ذكر قبولها إلى أنه توكيل يتم بالمالك وحده فلورجع
قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد بقصاره على التخيير المطلق لأنه لو قال لها اختارى الطلاق فقتالت اخترت
الطلاق فهى واحدة ترجعية لأنه لما سرح بالطلاق كان التخيير بين الاتيان بالرجعى وتركه ط عن البحر
(قوله أو أمرك بيدك) لاحاجة إليه لذكر أحكام الأمر باليد فى فصل مستقبل يأتى ط (قوله تفويض
الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب له كفى النهر ح (قوله لأنهما كناية) أى من كليات التفويض
شربلاية (قوله فلا يعملان بلاية) أى قضاء وديانة فى حالة الرضى أما فى حالة الغضب أو المذاكرة
فلا يصدق قضاء فى أنه لم ينو الطلاق لأنهما مما تمحض للجواب كما مر ولا يسعها الماتام معه الانكاح مستقبل
لأنها كالقائدى أفاده فى الفتح والبحر ثم اعلم أن اشتراط النية انما هو فيما إذا لم يذكّر النفس أو ما يقوم
مقامها فى كلامه وانما ذكر فى كلامه ما فقط كما يأتى تحريره قتبته لذلك فأتى لم أر من نيه عليه (قوله
أو طاق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج إلى نية والواقع به رجعى وتنعج فيه نية الثلاث كما سيذكره
المصنف أول فصل المشيئة (قوله فى مجلس علمها) أفاد أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خبرها ثم قام هو لم يطل
بخلاف قيامها بمجر عن البدائع ط (قوله مشافهة) أى فى الحاضرة أو أخبارا فى الغائبة ممنهوان
على الحالية من علمها (قوله ما لم يوقته الخ) فلو قال جعلت لها أن تطلق نفسك هذا اليوم اعتبر بمجلس علمها
فى هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الأمر عن يدها وكذا لأن وقت قيد التفويض به وهى غائبة
ولم تعلم حتى انقضى بطل خيارها فتح وبحر وسيأتى فروغ فى التوفيت آخر الباب وأنه لا يطل الموقت
بالاعراض (قوله ويمضى الوقت) معطوف على يوقته الجب زوم واشبات الياس فيه من تحريف التماسخ
أو على لغة كما هو أحد الأوجه التى يجاب بها عن قوله تعالى أنه من يتق ويصبر فى قراءة رفع يصبر فالمعنى لها
أن تطلق فى المجلس وإن طال مدة عدم توقيته ومضى الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يمض فإن وقته ومضى
سقط الخيار وأما جعله مرفوعا والواو فيه الحال فهو فاسد صناعة ومعنى أما الأول فلأن جلة الحال التى فعلها
مضارع مثبت لا تقترب بالواو وأما الثانى فالصيرورة المعنى مدة لم يوقته فى حال مضى الوقت وإذا لم يوقته
كيف يمضى الوقت فافهم نعم فى بعض النسخ فمضى الوقت بالنساء والباء الجارة للمعدروا المعنى فإن وقت
فيمتنى المجلس بمضى الوقت (قوله قبل علمها) ليس قيدا احترازا بل هو تنبيه على الاخفى ليعلم مقابلته
بالأولى لأن ما هو عادة الشارح فى مواضع لا تحصى فافهم (قوله ما لم يتم الخ) الأولى أن يذكر له عاظنا
يعطفه على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أخصر وأقود ليصح عطف قوله أو حكما

(باب تفويض الطلاق)

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه
ذكر ما يوقعه غيره بأذنه وأنواعه
ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة
والفاظ التفويض ثلاثة تخيير
وأمر يدومشيئة (قال لها اختارى
أو أمرك بيدك ينوى) تفويض
(الطلاق) لأنهما كناية فلا يعملان
بلاية (أو طلق نفسك فلها أن
تطلق فى مجلس علمها به) مشافهة
أو أخبارا (وإن طال) يوما أو
أكثر ما لم يوقته ويمضى الوقت
قبل علمها (ما لم تقم)

على حقيقة ولا نه يغني عن قوله أو نعمل ما يقطع ولا نبتلانه بكل قيام مطلقا قول البعض والاصح كما في الجبر
والنظر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأثر اختلاف يظهر فيما لو قامت لتدعو الشهود كما يأتي ولو أقامها
أو جاعها بطل كما يأتي لتكنها من المبادرة الى اختيارها نفسها فقدم ذلك دليل الاعراض (قوله لتبطل
مجلسها - حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في ايضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس
وان لم يتبدل بمجرد القيام الآن الخيار يظل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية
وفي التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر وتارة حكما بالاختلاف في عمل آخر اه ط فأت وكان
الشارح حمل القيام على التحويل فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا بمجرد القيام عن قعود لما علمت
من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله مما يدل على الاعراض) قيد به لانه لو خيرها فلبست
تو بأثر بت لا يطل خيارها لان اللبس قد يكون لتدعو شهودا والعطش قد يكون شديدا يمنع من التأمل
ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التخيير المطلق أما الموقت بشهر مثلا فلا يطل بذلك مادام الوقت
باقيا كما مر أفاده في الجبر ويأتي تمام الكلام فيما يكون اعراضا وما لا يكون (قوله فيوقف على قبولها
في المجلس) أراد بالقبول الجواب والضمير في توقف عائد على التطبيق المفهوم من قوله فلها أن تطلق لا على
التعليق لما صرح حرابه من أن هذا التعليق يتم بالملاك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها تطلق بعد التفويض
وهو بعد تمام التعليق كما أوضحه في الفتح والنهر وبه علم أن هذا التعليق لا يتوقف تمامه على القبول
ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التطبيق بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو صحة التطبيق فافهم
(قوله فلم يصح رجوعه) تفريع على كونه ليس تو كيلا فان الوكالة غير لازمة فلو كان تو كيلا لصح عزلها
قال في الجبر عن جامع الفصولين تفويض اطلاق اليها قبل هو وكالة يملك عزلها والاصح أنه لا يملك اه لكن
اذا كان تملك لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كفي المراج قال لا تقاضيه بالهبة فانها تملك ويصح الرجوع
اه وعلل له في الذخيرة بأنه بمعنى اليمين اذ هو تطبيق الطلاق بتطبيقها نفسها واعترضه في الفتح بأن هذا يجري
في سائر الوكالات لتضمنه معنى اذا بعته فقد أجرته مع أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تملك كايتم
بالملاك وحده بلا قبول وتما في النهر فافهم (قوله حتى لو خيرها الخ) تفريع ثان على عدم كونه تو كيلا
بل هو تملك فان علة الحنث وهو قول محمد كونه ناسية عنه وهو ممنوع كفي الفتح عن الزادات اصحاب المحيط
أي كونه ناسية صارت مالكة وعليه فلو وكل رجلا بطلاقها بحث كاسياني في الايمان ان شاء الله تعالى
عند ذكر ما بحث فيه بفعل مأموره (قوله وأخوانه) الاولى واخته وهما اختاري وأمرك بيدك واعلم
أن ما ذكر المصنف هنا الى قوله وجلس القسامة سذكرد أيضا في فصل المشيئة (قوله فلا يتقدم بالمجلس) أما
في متى ومتى ما فلا هما العموم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا واذا ما
فانه ما ومتى سواء عندهما وأما عنده فبسته عملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار بيدها
فلا يخرج بالشك ح عن المنع (قوله لئلا) أي من انه ليس تو كيلا بل لو صرح تو كيلا بابطالها بطلانها
يكون تملك لا تو كيلا كما في الجبر عن الفصولين (قوله أو قوله لاجنبي - طلق امرأتي) قيد بابطال لانه
لو قال أمرأتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بجر عن الخلاصة في فصل المشيئة
ولو جمع له بين الامر باليد والامر بالتطبيق ففيه تفصيل مذ كور هناك (قوله فيصح رجوعه) زاد الشارح
الفاء لتكون في جواب أما التي زادهما قبل (قوله لانه تو كيلا محض) أي بخلاف طلق نفسك لانها
عاملة لنفسها فكان تملك لا تو كيلا بجر (قوله كان تملك في حقها) لانها عاملة فيه لنفسها وقوله
تو كيلا في حق نضرتها لانها عاملة فيه لغيرها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشترك
في معنييه لان حقيقته قوله طلق واحدة وهي الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف
متعلقة كما لو قال لا تخر طلق امرأتي وامرأتك فانه وكيل وأصيل فافهم (قوله فيصير تملكيا) فلا يملك
الرجوع لانه فوض الامر الى رأيه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه الفعل شاء
أو لم يشأ ط عن المنع (قوله لا تو كيلا) أي وان صرح بالوكالة بجر عن الخاتمة (قوله لا يرجع
ولا يعزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لانه لو قال لاجنبي أمرأتي بيدك ثم قال عزلتك

لتبطل مجلسها حقيقة (أو) حكما
بأن نعمل ما يقطع مما يدل
على الاعراض لانه تملك فيتوقف
على قبولها في المجلس لا تو كيلا
فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها
ثم حلت أن لا يطلتها وطلفت لم
يبحث في الاصح (لا) تطلق (بعه -)
أي المجلس (الا اذا زاد) على قوله
طلق نفسك وأخوانه (متى شئت
أومتى ما شئت أو اذا شئت أو اذا
ما شئت) فلا يقيد بالمجلس (ولم
يصح رجوعه) لما مر (و) أما في
طلق نضرتك (أو) قوله لاجنبي -
(طلق امرأتي) (فيصح رجوعه)
عنه (ولم يقيد بالمجلس) لانه تو كيلا
محض وفي طلق نفسك ونضرتك
كان تملك في حقها تو كيلا في حق
نضرتها جوهرية (الا اذا علقه بالمشيئة)
فبصر تملك لا تو كيلا والفرق
بينهما في خمسة أحكام ففي التعليق
لا يرجع ولا يعزل

وجعلته يدها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التفويض بالكلية فافهم (قوله ولا يطل بجنون الزوج) نظرا الى أنه تعليق ط (قوله لا يعتل) هو الخامس ط (قوله فيصح) تفريع على الخامس ويبينه ما في البحر عن المحيط لوجعل أمرها يدي صبي لا يعتل أو مجنون فذلك اليه ما دام في المجلس لأن هذا تعليق في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار التعليك يصح باعتبار معنى التعليق فصحة ما باعتبار التعليق فكأنه قال ان قال لك المجنون أنت طالق فأنت طالق وباعتبار معنى التعليك يقتصر على المجلس عملا بالشبهين اه ط قال في الذخيرة ومن هذا استخرجنا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى صورتها اذا قال لامرأته الصغيرة أمرك ببدلي بنوي الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طلقت نفسك فأنت طالق (قوله وصبي لا يعتل) بشرط أن يتكلم فيصح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير المعتل ط عن البحر (قوله بخلاف التوكيل) أي في المسائل الخمس لكن في الأخيرة بحث سأذكره في فصل المشيئة (قوله نعم لوجن) أي المفوض اليه ط (قوله فهما تسويع الخ) نظيره كما في البحر من فصل المشيئة لوجن التوكيل بالبيع جنونا يعتل فيه البيع والشراء ثم باع لا يعتد ببيع بخلاف ما لو وكل مجنونا بهذه الصفة لانه في الأول كان التوكيل ببيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعد ما جرت تكوير العهدة على الموكل فلا يفسد في الثاني انما وكل ببيع عهده على الموكل فيفسد عليه كما في الخامسة وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدة أصلا لكن الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل فاذا اطلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض الى مجنون ابتداء وان لم يعتل أصلا فانه يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يعتل البيع والشراء كما مر وكأنه بمعنى المعتوه ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويع في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يتسامح في البقاء ما لم يتسامح في الابتداء اه ما في البحر لمخصا قلت وهذه القاعدة عبر عنها في الاشياء بقوله الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها فترع عليها فروعا ثم فرع على عكسها فرعين غير هذين الفرعين فتفسير فروع العكس أربعة بزيادة هذين الفرعين (قوله وجلس القائم) في جامع الفصولين ولومشت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قال في البحر ومعناه أن يخبرها وهي قائمة فمشت من جانب الى آخر ما لو خيرها وهي قاعدية في البيت فتقامت بطل خيارها بمجرد قيامها لانه دليل الاعراض اه فلب وفيه أن هذا قول البعض وأن الاسخ أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل الاعراض كما مر (قوله وانكاه القاعدة) أمالوا واضطجعت فتبطل لا يطل وقيل ان هيأت الوسادة كما يفعل للنوم بطل بحر عن الخلاصة (قوله للمشورة) فلو دعت غيرهما بطل لما مر من أن الكلام الاجنبى دليل الاعراض (قوله بفتح وضم) أي فتح الميم وضم الشين وكذا بسكون الشين مع فتح الميم والواو كما في المصباح (قوله اذالم يكن عندها من يدعوهم) صادق عما اذا لم يكن عندها أحد أصلا أو عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر أن هذا الحكم يجزى في دعاء الاب للمشورة ط (قوله في الاسخ) وقيل ان تحوالت بطل بناء على أن الاعتبار ما تبدل اخلص أو الاعراض والاصح اعتبار الاعراض أقاده في البحر (قوله لمكها من الاختيار) أي اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض بحر (قوله والفلك) أي السفينة (قوله حتى لا تبدل الخ) لان سيرها غير مضاف الى ركبها بل الى غيرهم من الرجب ودفع الماء فلا يطل الخيار بسيرها بل بتبدل المجلس فتح (قوله الا أن تجيب مع سكونه) لانها لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لان اتحاد المجلس انما يعتبر بصير الجواب مستقلا بالخطاب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في النسخ وفسر الاسراع في الخلاصة بأن يسبق جوابها خطوتها سر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكما أنه لا بشرط هذا السبق لانه لا يحصل به التبدل لاحتمال ولا حكما (قوله فانه كالسفينة) يعني يجامع أن السير في كل منهما غير مضاف الى ركب وقياس هذا أنها لو كانت على دابة وثقت من يتقودها أن لا يطل بسيرها نهر وأقرم الرمي قلت قد يقال انه قياس مع الفارق فانهم ما لو كانوا في محل يتقودها آخر ينسب السير الى السائد لعدم تمكن ركب المحمل من تسير الدابة بخلاف ركب الدابة فانه يمكنه التسير فينسب اليه وان قاده غيره تأمل قال الرحقي وينبغي أن الدابة لو حجت وعجزت عن ردها أن تكون كالسفينة لان فعلها حينئذ لا ينسب الى الركب كما يأتي

ولا يطل بجنون الزوج ويتقيد
بجلس لا يعتل فيصح تفويضه
لمجنون وصبي لا يعتل بخلاف
التوكيل بحر نعم لوجن بعد
التفويض لم يقع فهما تسويع ابتداء
لا يفسد عكس القاعدة فليحفظ
(وجلس) القائمة (وانكاه)
القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب
أو غيره (للمشورة) بفتح وضم
المشورة (و) دعاء (شهودا لشهاد)
على اختيارها الطلاق اذالم يكن
عندها من يدعوهم سواء تحوالت
عن مكانه أولا في الاسخ خلاصة
(وايقاف دابة) هي راسيتها
لا يقطع المجلس ولو أقامها أو
جامعها مكرهه بطل لمكها من
الاختيار (والفلك لها كالبيت
وسير دابته كسيرها) حتى لا يتبدل
المجلس بجري الفلك وتبدل بسير
الدابة لضافته اليها الا أن تجيب
مع سكونه أو يركب في محل
يتقودها الجاهل فانه كالسفينة

في الجنائيات (تمه) لا يعال خيارها فيما لو ناست قاعدة أو كانت تصلي المستحبة أو الوتر فأتمها أو السنة
المؤكدة في الأصح أو ضمت إلى النافذة ركعة أخرى أو ابست من غير قيام أو أكلت قليلاً أو شربت أو قرأت
قليلاً أو سجت أو قاتلت لم تطلقني بلسانك قال في الفتح لأن المبدل للعباس ما يكون قطعاً للكلام الأول وإفادته
في غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وتعامه في النهر (قوله لعدم تنوع
الاختيار) لأن اختيارها إنما يفيد الخلو والصفاء والبيئونة ثبت به مقتضى ولا عموم له نهر أى معنى
اخترت نفسى اصطفتيها من ملك أحدها وذلك بالبيئونة فصارت البيئونة مقتضى وهو ما يقتدر ضرورة تصحيح
الكلام فإن اصطفاها لنفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أبنت نفسى والمقتضى لا عموم له لأنه ضرورى
فيقدر بقدر الضرورة وهو البيئونة الصغرى أذهب استصحاب نفسها وتطعيمها من ملك الزوج فلا تصح
نية الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها رحتى (قوله بخلاف أنت بائن) لأنه ما قوط به لا مانع من عموم
فقد أطلق أنصرف إلى الأدنى وهو البيئونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لأنه نوى محتمل لفظه وكذا قوله أمر
يملك ولا يصح إيقاع الرجعي به لأنه تفويض باللفظ الكتابية والواقع بها البائن وهو يحتمل البيئونتين فينصرف
إلى الصغرى وإن نوى الكبرى فأوقعها باللفظ لها وبنيته ما صح لما قلنا أفاده الرجعي (قوله استحساناً)
راجع إلى قوله أو أنا اختار نفسى أى لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرت أنا أو لا ففي القياس لا يقع لأنه
وعدوجه الاستحسان قول عائشة رضى الله عنها لما خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بل اختار الله ورسوله
واعتبره صلى الله عليه وسلم جواباً ولأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو أحد المذهب
وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجح هنا إرادة الحال بقرينة كونه أخباراً عن أمر قائم
في الحال وذلك ممكن في الاختيار لأن محله القلب فيصح الأخبار باللسان عما هو قائم بحال آخر حال الأخبار
كما في الشهادة بخلاف قولها أطلق نفسى لا يمكن جعله أخباراً عن طلاق قائم لأنه إنما يقوم باللسان ولو جاز
لقام به الأمران في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن الإيقاع لا يكون بنفس أطلق لعدم التعارف
دفعته منا أنه لو تعارف جاز ومقتضاه أن يقع به هنا أن نعترف لأنه إنشاء لا أخبار كذا في الفتح ملخصاً قال
في المهر وفيد المسألة في المعراج بما إذا لم ينو إنشاء الطلاق فإن نواه وقع اهـ والماسب التعبير بنحو المؤنث
لأن المسألة هي قول المرأة أطلق نفسى تأمل (قوله أنا طالق) ليس هذا في الجوهر ولا في البحر والنهر
والبحر والفتح بل صرح في البحر في الفصل الآتى نقلاً عن الاختيار وغيره وسيد ذكره الشارح أيضاً هناك
أنه يقع بقولها أنا طالق لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اهـ وعبارة الجوهرية وإن قال طلق نفسى
فقاتل أنا أطلق لم يقع قياساً واستحساناً اهـ نعم ذكر في البحر في فصل المشبهة عن الخاتمة قال لامرأته أنت
طالق ثلاثاً فقاتل أنا طالق لا يقع شئ اهـ لكن عدم الوقوع لأنه علق الثلاث على مشيئته الثلاث
ولا يمكن إيقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شئ لأنه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال في الذخيرة لا يقع الآن تقول
أنا طالق ثلاثاً وبه علم أن لفظ أنا طالق يصلح جواباً وإنما لم يقع هنا لما قلنا فتدبر (قوله أو تنو) مضارع
مبني للعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء عطفاً على تعارف المبني للجهول ح ثم هذا ليس
من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح أخذاً مما نقلناه آنفاً عن النهر عن المعراج (قوله أو الاختيار) مصدر
اختارى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه بل هي أو ما يقوم مقامها مما يأتي (قوله في أحد
كلاميهما) وإذا كانت النفس في كلاميهما قبل الأولى وإذا خلت عن كلاميهما لم يقع بحر (قوله بالاجماع)
لأن وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف بالاجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المنسوبة من أحد الجانبين ط
عن إيضاح الإصلاح (قوله لأنها تفت فيه الانشاء) أى فذلك تفسيره أيضاً ط قال في البحر عن المحيط والخاتمة
لوقالت في المجلس عن نفسى يقع لأنها ما دامت فيه تلك الانشاء (قوله الآن يتصادق) ظاهره ولو بعد
المجلس بحر (قوله والتاجية) نسبة إلى تاج الشريعة (قوله لكن رده الكمال) حيث قال
الإيقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولو لا هذا لم يكن الاكتفاء بتفسير القرينة
الحال دون المقابلة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والواقع مجرد النية مع لفظ
لا يصلح له أصلاً استغنى اهـ (قوله ونقله لا كلى) أى في العناية ط (قوله فلو قال الخ) تفريع

أو اختارى نفسى لا تصح
بـه اشلاث لعدم تنوع
الاختيار بخلاف أنت بائن
أو أمر يملك (بل تبين) بواحدة
ان قالت اخترت نفسى
(أو) أنا (اختار نفسى)
استحساناً بخلاف قوله طلق
نفسى فقاتل أنا طالق أو أنا
أطلق نفسى لم يقع لأنه وعد
جرهرة ما لم يتعارف أو تنو الانشاء
فتح (وذكر النفس أو الاختيار)
في أحد كلاميهما شرط صحة
الوقوع بالاجماع (ويشترط ذرها
متصلاً فان كان منفصلاً فان
في المجلس صح) لأنها تفت فيه
الانشاء (والألا) الآن يتصادق
على اختيار النفس فيصح وإن
خلا كلامهما عن ذكر
النفس دور والتاجية وأقره
البهسي والبقائي لكن رده
الكمال ونقله لا كلى بقبل والحق
ضد فقه نهر (فلو قال اختارى
اختياراً أو طلقاً) أو أمك (وقع
لوقالت اخترت) فان ذكر الاختيار
كذلك النفس

على ما علم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار (قوله إذا التمس فيه للوحدة) أي واختيارها نفسها هو الذي يتقدمه بأن قال لها اختاري فقالت اخترت نفسي يقع واحدة وتعد أخرى كاختاري نفسك ثلاث تطلق فقلت اخترت وقعن فلما قيد بالوحدة نظر أنه أراد تحجيرها في الطلاق فكان مفسرا ولا يريد أن هذا منافي لما مر من أن الاختيار لا يتنوع لأنه لا يلزم مما ذكرنا كون الاختيار نفسه يتنوع كالينونة إلى غليظة وخفيفة حتى يصاب كل نوع منه بالنية من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح (قوله وكذا ذكر التولية) وتنع بائنة أن في كلامها بأن قالت اخترت نفسي بتولية بخلافها في كلامه فإنه يقع بها طليقة رجعية لأنه تفويض بالصريح ونصح في نية الثلاث كما مر (قوله وتكرار لفظ اختاري) لأن الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعنا ط عن الانضاح لكن في كون التكرار مفسرا كالنفس كلام بأني قريبا (قوله وقولها اخترت أي الخ) لأن الكون عندهم انما يكون للينونة وعدم الوصله مع الزوج بخلاف اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن وكان لها أخ ينبغي أن يقع لأنها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهولم أرما لو قالت اخترت أبي أو أمي وقد ماتا ولا أخ لها وينبغي أن يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل أن المفسر ثمانية ألفاظ النفس والاختيار والتولية والتكرار وأبي وأمي وأهلي والأزواج ويراد ناسع وهو العدد في كلامه فلما قال اختاري ثلاثا فقالت اخترت يقع ثلاث لأنه دليل إرادة اختيار الطلاق لأنه هو الذي يعتد وقولها اخترت ينصرف إليه فيقع الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) انما اكتفى بذلك هذه الاشياء في أحد الكلامين لأنها ان كانت في كلامه نعمت من جوابها أعادته كأنها قالت فعلت ذلك وان كانت في كلامها فتد وجد ما يختص بالينونة في اللفظ العامل في الإيقاع فإذا وجدت نية الزوج تمت علة الينونة فتثبت بخلاف ما إذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لأن المبهمل لا يفسر المبهمل وللإجماع المار وتعامه في الفتح (قوله فلم يختص الخ) أخذه من التهمة في ح وكيف يختص مع خلافته لقول المتون وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلامهما شرط (قوله وما في الاختيار) هو شرح المختار لما فيه (قوله من عدم الوقوع) أي في مسألة الاضرار (قوله سهو) لخالفته لما هو المنقول في الكتب المعقدة بحر (قوله لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لأبلى نفسي أو قالت زوجي ونفسي بحر (قوله اعتبارا للمقدم) لعدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع ح أي خرج الأمر من يدها في مسألة العكس (قوله كما لو عطف بأو) أي فإنه لا يقع ويخرج الأمر من يدها لأن أحدهما الشئين فلم يعلم اختيارها نفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالا بما لا يعنيه فكان اعراضا اه ح (قوله أو أرشاه الخ) أي جعل لها مالا لاختياره فاختارته لا يقع ولا يجب المال لأنه رشوة أذ هو اعتبار من ترك حق تلك نفسها فهو كالاغتياض عن ترك حق الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فقالت ألفت نفسي بأهلي لم يقع كفي جامع الفصولين وهو مشكل لأنه من الكلمات فهو كقولها أنا بائن اه ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الآتي وسنذكر جوابه ثمة عند قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ (قوله بعطف) أي بواو أو فاء أو ثم وفي شرح التلخيص للفارسي أنه في العطف يتم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهي غير مدخول بها بآبى بالاولى ولم يقع بغيرها شيء بحر (قوله بلا نية) كذا في الكنز والهداية والصدور الشهيد والعتابي ووجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على إرادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير والتعدد أي التكرار خاص بالطلاق فاغنى عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان أن المصريح به في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اه وذهب إليه فاضل خان وأبو المعين النسفي ورجحه في الفتح بأن تكرر الأمر بالاختيار لا يصير مظهرا في الطلاق لجواز أن يريد اختاري في المال أو اختاري في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا نية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الأمر إلا بهما والحاصل أن المعتمد رواية ودراية اشتراط النية دون النفس اه أقول والذي مال إليه العلامة قاسم والمقدسي هو الأول وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظر لأن من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن التكرار دليل إرادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا بدلالة التكرار كما هو صريح

إذا التمس فيه للوحدة وكذا ذكر التولية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت أبي أو أمي أو أهلي أو أم وزواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما كما مثلنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي أو نفسي لأبلى زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو فم لو عكست لم يقع اعتبارا للمستقدم وبطل أمرها كما لو عطفت بأو أو أرشاهما لاختارته فاختارته أو قالت ألفت نفسي بأهلي (ولو عطف بها) أي لفظ اختاري (ثلاثا) بعطف أو غيره (فقلت) اخترت أو اخترت اختيارا أو اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع (بلا نية) من الزوج لدلالة التكرار

عبارة التخصيص المارة ومصرح ما مر أيضاً من عدم التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط النية لم يجعل التكرار دليلاً على ارادة الطلاق كما هو مصرح كلام الفتح المارة ومثله في شرح الزيارات لقاضي خان فحيث لم يكن التكرار دليلاً على ارادة الطلاق بقي لفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراطه فلو لم من القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنية لما في الفتح حيث قال والايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولو هو ذلك لاسكن الاستثناء بتفسير القرينة الحالية دون المقالة ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه ولكنه باطل اه نعم حيث كان الاختلاف المارة انما هو في الوقوع فناء ينبغي أن يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية اتفاقاً لما علمت من أن مناط الاختلاف هو أن التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أو لا فاذ وجد التصريح بذكر النفس تعينت الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط النية قضاء لان ذكر النفس يكذبه في دعواه أنه لم ينو كما مر في كتابات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فعين كون الخلاف المارة في أنه هل تشترط النية في صورة التكرار أو لا تشترط محلها ما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها هذا ما ظهر في هذا المقام فتدبره فإنه مفرد ومن هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هنا بلانية وقوله في أول الباب ينوى الطلاق لان ما ذكره أو لا من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النية لتمام عقد البينونة كما قدمناه سابقاً عن الفتح وقد سألنا أن الغضب أو المداصرة يقوم مقام النية في القضاء أما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يختص بالبينونة وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغني عن النية أو لا فيه الخلاف الذي سمعته وأما اذا لم تذكر النفس أو نحوها لا في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلاً وان نوى كما مر (قوله ثلاثاً) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنع وهو الانسب لافادته أن الثلاثة لا تشترط لها النية أيضاً ط (قوله في اخترت الاولى) قيد به لان في قولها اخترت أو اخترت اختياراً يقع ثلاث اتفاقاً وكذا اخترت مرة أو برة أو دفعة أو بدفعة أو بواحدة أو اختياراً واحدة تقع الثلاث في قولهم بجر (قوله الى آخره) أي أو الوسطى أو الاخيرة والمراد أنها قالت اخترت الاولى أو قالت اخترت الوسطى أو قالت الاخيرة ويحتمل كون المراد أنها ذكرت الثلاثة مع العطف بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فيه أن المقدسي في شرحه على نظم الكناز انما حكى القولين ثم ذكر توجيه قولهما وأعقبه بتوجيه قول الامام (قوله فقد أفاد الخ) فيه أن قول الامام مشى عليه أصحاب المتون وأورد دليله في الهداية فكان هو المرح به على عاده وأطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفع ما يرد عليه وتبعه في البحر والنهر فكان هو المقتد لأصحاب المتون والنهر ولا يعارضه اعتماد الحارثي المقدسي (قوله في جواب التخيير المذكور) أي المكرر ثلاثاً كما في النهر وعبارة البحر في جواب قوله اختاري (قوله في الاصح) الانسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير من أنه يملك الرجعة جزم الشارحون بأنه غلط وما في البحر من أنه رواية رده في النهر (قوله لتفويضه بالباش) لان لفظ التخيير كناية فيقع به بالباش (قوله فلا تلك غيره) لانه لا عبرة لا بقاها بل لتفويض الزوج ألا ترى أنه لو أمرها بالباش أو الرجعي ففعلت وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاخترت نفسها) أشار الى أن اخترت كما يصلح جواباً للاختيار يصلح جواباً للامر باليد كما يأتي أفاده ط (قوله والمفسد للبينونة الخ) جواب عن سؤال هو أن كلاماً من أمر لبيدك واختاري يفيد البينونة فلا يجوز سرفه عنها الى غيرها قال السائحاني ومن هنا يعلم أن قوله لزوجه روى طالقاً رجعي (قوله كعكسه) يعني أن الصريح اذا قرن بالكناية كان بائناً نحو أنت طالق باش (قوله بخلاف) الباء للسببية متعلق بقيد أي انما قيد في بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهي بائنة) لانه فوض اليها لفظ الباش وذكر الصريح على أرغاية لانه هو المنفرض بخلاف في لانه جعل الامر مظهر وفي التطليقة والباء هنا بمعنى في رجعي (قوله كالوجع لأمها) أي بأن قال أمر لبيدك لولم الخ فتدبره لولم تدل شرط وقوله أمر لبيدك دليل جوابه وقوله فطابق تفسير لكون أمرها يدها ح (قوله لان لفظ الطلاق) على المسائل الثلاث

اولاً) وقال يقع في اخترت الاولى الى آخره واحدة بائنة واختاره الحارثي بجر وأقره الشيخ على المقدسي وفي الحارثي القدسي وبه تأيداً مني فقد أفاد أن قولها هو انفي به لان قولهم وبه نأخذ من الاقفاط المعلم على الاقتاء كذا بحط الشرف العزى محشى الاشياء (ولو قالت) في جواب التخيير المذكور (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتطليقة) أو اخترت الطلقة الاولى (بانت بواحدة في الاصح) لتفويضه بالباش فلا تلك غيره (أمر لبيدك في تطليقة أو اختاري تطليقة فاخترت نفسها طلقت رجعية) لتفويضه اليها بالصريح والمفسد للبينونة اذا قرن بالصريح صار رجعياً كعكسه قيدني ومثلها الباء بخلاف لتطليق نفسك أو حتى فطابق فهي بائنة كالوجع لأمها يدها لولم تصل فتبقى اليك فطابق نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت كان بائناً لان لفظ الطلاق

ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أى في نفس الامر باليد أى لم تكن معمولاً له وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله لم تختار) يعنى لم يكن لها الخيار كما عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارح هذا التركيب كان عليه أن يحذف الفاء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها ما لم يخبرها (قوله بخلاف أخبرها بالخيار) أى فقبل أن يخبرها سمعت الطهر فاختارت نفسها وقع لأن الامر بالخيار يقتضى تقدم الخبر عنه فكان هذا اقراراً من الزوج بثبوت الخيار لها بجر (قوله وقع ثنتان) احداً ما بالمشيئة واخرى بالخيار لانه فوض اليها طلاقين أحدهما صريح والاخر كناية والسكائية حال ذكر الصريح لا تنفع تقر الى نية بجر (قوله اتحد) حتى اذا ردت في اليوم بطل أصلاً هندية ومثله اذا قال اختارى في اليوم وغد كما في البحر ط (قوله ولو واختارى غداً) بأن قال اختارى اليوم واختارى غداً فها خياران بقرينة إعادة ذكر الاختيار ط وسبق ما يتحد وما يعتد في الباب الآتى (قوله قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره معرفة انصرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يمكن تخييرها في الماضي منه فكانت مخيرة الى انقضائه وذلك بغروب الشمس في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر وتتمام ذى الحجة في السنة كما لو حلف لا يكلمه اليوم أو الشهر أو السنة وأما لو نكره انصرف الى كماله وكان ابتداءه من حين التخيير فينتهى بمثله من الغد فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكان هذه المسألة مستثناة من ذلك رحى وما ذكره الشارح مأخوذة من الجوهر وعبارة البحر في الفصل الآتى عن الذخيرة لو قال أمر لي بدك يوماً أو شهراً أو سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تحتل أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الايمان في لا كلمه يوماً ما بتكميله من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مر عن الرضى (قوله والى تمام ثلاثين يوماً) لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الاله فيه فيعتبر بالايام بالاجماع ذخيرة ومفهومة أنه لو كان حين أهل الهلال يعتبر به الهلال كما في مسألة الاجارة (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول وتحت الشهر نوعان الليل والنهار فأول الليالي الليلة الاولى وأول الايام اليوم الاول ط (قوله ولا يطل الموقت) أى الخيار الموقت يوم أو شهراً أو سنة بالاعراض في مجلس العلم بل بضى الوقت المعين علمت بالتخير أولاً أما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض ط والله أعلم

(باب الامر باليد)

الامر هنا يعنى الحال واليد يعنى التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذى جعله زوجها في تصرفها ط وقد ثمانان المناسب الترجمة هنا بالفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أى في اشتراط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقدمه بمجلس التفويض أو مجلس علمها اذا كانت غائبة أو بالمدة اذا كان موقفاً (قوله الا في نية الثلاث) فانها تصح هنا في التخير لان الامر جنس يحتمل الخصوص والعموم فايها ما نوى صحت نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا بخلاف لعامة الكتب كما في البحر والنهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التى قدمناها في الباب المار عن الذخيرة (قوله لانه كالتعليق) أى لانه وان كان تعليقاً لكن فيه معنى التعليق كما ترى بانه في التخير (قوله أمر لي بدك) مثله المعلق كان دخلت الدار فأمر لي بدك فان طلقت نفسها كما وضعت القدم فيها طلقت وأن بعد ما مشى خطوتين لم تطلق لانها طلقت بهد ما خرج الامر من يدها بجر عن المحيط وفي العتبية وان مشى خطوة بطل فيحمل على ما اذا كانت رجلها فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ما اذا كانت خارج العتبة فباول خطوة لم تعد أول الدخول وبالثانية تعدى ويخرج الامر من يدها مقدسى (قوله أو بشمالك الخ) وفي البرازية أمر لي في عينيك وأمثاله يسأل عن النية بجر (قوله بنوى ثلاثاً) أشار الى انه لا بد من نية التفويض ديانة أو دلالة الحال قضاء كما في البحر وسبق أني محترز قوله ثلاثاً (قوله أى تفويضها) أى تفويض الثلاث وأشار الى ان هذه الالفاظ كناية عن التفويض لاعتنا الايقاع حتى لو نوى بها الايقاع لم يقع لان انظها لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد ما هو فيحتمل الايقاع لانه اذا بانها كان أمرها بيدها وكأنه لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رحى (قوله في مجلسها) استفيد هذا القيد من الفاء التعقيبية

لم تكن في نفس الامر (فروع) قال
لرجل خياراً أى فلم تختار ما لم يخبرها
بخلاف أخبرها بالخيار لا قراره
به قال لها أنت طالق ان شئت
واختارى فقالت شئت واخترت
وقع ثنتان قال اختارى اليوم
وغدا اتحد ولو واختارى
غدا يعتد قال اختارى اليوم
أو أمر لي بدك هذا الشهر خبرت
في بقيتهما وان قال يوماً أو شهراً
فن ساعة تكلم الى مثلها من الغد
والى تمام ثلاثين يوماً ولو جعله
لها رأس الشهر خبرت في الليلة
الاولى ويومها ولا يطل الموقت
بالاعراض بل بضى الوقت علمت
أولاً

(باب الامر باليد)

هو كالاختيار الا في نية الثلاث
لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه
كالتعليق برأية (أمر لي بدك
أو بشمالك) أو أنفك أو لسانك (بنوى
ثلاثاً) أى تفويضها (فقات)
في مجلسها (اخترت نفسى
بواحدة)

أو قبلت نفسي أو اخترت
 امرى أو أنت على حرام أو أنت
 بائن أو أنا منك بائن أو طالق
 (رقن) وكذا لو قال أبوها قبلتها
 خلاصة وينبغي أن تبدي بالصغيرة
 (وأعزك طلاقك) وأمرك بيد
 الله ويدك وامري بيدك على
 المختار خلاصة (كأمرك بيدك)
 وذكر اسمه تعالى لتبرئ من ينو
 ثلاثا فواحدة ولو طلقت ثلاثا
 فقال نويت واحدة ولادلالة
 حلف وتقبل ينته على الدلالة
 كإمتر (واتحاد المجلس وعلمها)
 وذكر النفس أو ما يقوم مقامها
 (شرط فلو جعل أمرها يدها ولم
 تعلم) بذلك (وطلقت نفسها لم تطلق)
 لعدم شرطه خائفة (وكل لفظ
 يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب
 منها وما لا يصلح للإيقاع منه
 (فلا) يصلح للجواب منها فلو قالت
 أنا طالق أو طلقت نفسي وقع
 بخلاف طلقتك لأن المرأة توصف
 بالطلاق دون الرجل اختيار
 (اللفظ الاختيار خاصة) فانه
 ليس من ألفاظ الطلاق ويصلح
 جوابا عنها بائن لكن يرد عليه
 صحته بقبولها وقبول أبيها كإمتر
 قدبر

نهر وهذا قيد في التفويض المطلق عن الوقت كما مر (قوله وقعن) أي الثلاث لأن الاختيار يصلح جوابا بالامر
 باليد لكونه تملكيا كالخير والواحدة صفة للاختيار فصارت كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك تنفع
 الثلاث نهر أما طلق نفسك فان الاختيار لا يصلح جوابا له كإيا في الفصل الآتي (قوله وينبغي الخ)
 فيه نظر وعبارة الخلاصة عن المنقح لوجعل أمرها يدها قبلتها طلقت وكذا لوجعل أمرها يدها
 فقالت قبلت نفسي طلقت اه وفي مثل هذا لا يتوقف على صغر هالانه يصح أن يجعل الامر بيد أجنبي وإن
 كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة انه جعل أمرها يدها قبلتها أبوها حتى يأتي ما يحسنه الشارح تبعاً لصاحب
 النهر حتى قلت على انه اذا جعل أمرها يدها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح من أبيها
 ولو كانت صغيرة وكذا لوجعل أمرها يدها لا يصح منها ولو كانت كبيرة لعدم وجود التعليق عليه (قوله وذكر اسمه
 تعالى للتبرئ) أي تنفرد بالخاطبة بالامر (قوله وان لم ينو ثلاثا) محترز قوله ينو ثلاثا وهو صادق
 بأن لم ينو عدداً أو نوى واحدة أو اثنين في الحرة فانهما تنفع واحدة بآنية وقد مناه الله لا بد من نية التفويض إليها
 ديانة أو يدل الحال عليه قضاء بحر (قوله ولادلالة) أما اذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كرتها
 أو الإشارة ثلاث أصابع فيعمل بهار هذا أولى من قول النهر كما اذا كان في حال الغضب أو مذكرة الطلاق فانه
 لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل ينته على الدلالة) أي على الغضب أو المذاكرة مثلاً ولا تقبل على
 النية إلا أن تقام على إقراره بها كما في النهر عن العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكتابات ح (قوله
 أو ما يقوم مقامها) كالاختيار واختار امرى ط وكأخترت أبي أو أمي أو أهلي أو الأزواج كما يعلم مما مر
 في التخيير والظاهر أيضاً ان التكرار هنا مثله هناك (قوله فلو جعل أمرها يدها الخ) محترز قوله وعلمها وترك
 الآخر لظهوره ما فلو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا اذا اطلق أما اذا وقته كأمرك بيدك يوماً
 فانهما اختيار ما دام الوقت ولو قال لها أمرك بيدك فقالت اخترت ولم تقبل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع رجلي
 (قوله لم تطلق) كالأولى لا يصير وكذا قبل العلم بالوكالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي
 لانه خلافة كالورثة بزازية (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الأصل في البحر عن البدائع ولم أر من أوضحه
 والذي ظهر لي في بيانه انه ليس المراد تشخيص اللفظ بمادته وحيثه ولا بتغيير الضمائر والهيئات كما قيل بل المراد
 ان تستند اللفظ الى ما لو استند اليه الزوج يقع به الطلاق فبهذا يكون ما يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها
 فقولها أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا منك بائن يصلح للجواب كما مر لانها استندت الحرمه والبنوثة
 في الأولين الى الزوج وهو لو استند اليه يقع بأن قال أنا عليك حرام أو أنا منك بائن وفي الثالث استندت
 البنوثة الى نفسها وهو لو استند الى نفسها يقع بأن قال أنت مني بائن وكذا قولها أنا طالق أو طلقت نفسي
 استندت الطلاق الى نفسها فيصح جوابا لانه لو استند الطلاق اليها يقع بخلاف قولها طلقتك ومثله قولها أنت مني
 طالق لانها استندت الطلاق اليه وهو لو استند الى نفسه لم يقع بحيث لم يكن صالحاً للإيقاع منه لم يصلح للجواب منها
 فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل انه منقوض بهذا الاخير لانه لو قال لها طلقتك يقع وهو
 مني على ان المراد تغيير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا ثم اعلم ان المراد من قولهم كل ما
 صلح للإيقاع من الزوج ما يصلح له بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع الفصولين الاصل ان كل شيء
 من الزوج طلاق اذا سأله فاجابها به فاذا أوقعت مثله على نفسها بعد ما صار الطلاق يدها تطلق فلو قالت طلقتي
 فقال أنت حرام أو بائن أو خلية أو برة تطلق فلو قالت بعد ما صار الطلاق يدها تطلق أيضاً ولو قالت له طلقتي
 فقال الحق باهلا وقال لم أوطأ فاصدق فلو قالت بعد ما صار الامر يدها بان قالت الحق نفسي باهلي لا تطلق
 أيضا اه أي لانه من الكتابات التي تحتل الرقعة رقت على النية في حالة الغضب والمذاكرة فلا تميز للإيقاع
 بعد سؤاها الطلاق الا بالنية بخلاف حرام وبائن فانه يقع بلاية في حال المذاكرة وبه اندفع ما في البحر من استحالة
 الفرق بين الحقت نفسي وأنا بائن فافهم (قوله فانه ليس من ألفاظ الطلاق) لانه لو نوى به الإيقاع لم يقع لانه
 كناية تفويض لا إيقاع لكنه ثبت بالإجماع على خلاف القياس كما مر ومثله أمرك بيدك وانما لم يستثنه
 لانه لا يصلح جوابا عنها بان تقول أمرى يدي كما صرح به في البحر (قوله لكن يرد عليه) أي على هذا الضابط
 صحته أي صحة الجواب منها بقولها قبلت أو قول أبيها ذلك اذا كان التفويض اليه مع ان القبول لا يصلح

لا يقع منه وهذا لا يراد صاحب البحر وقد يجاب عنه بأن قولها قبلت عبارة عن اختارت نفسها فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تقرر الخ) علة لقوله بانه يعني وان اجابت بالصرح الواقع به الرجعي لكن يقع بالاسلان المعبر تفويض الزوج وتفويضه انما يكون بالباش لانها به تلك أمرها لا بالرجعي وأما علة وقوع الواحدة دون الثلاث فهي ان الواحدة في كلامها صفة لمصدر هو طلاقة اذ خصوص العامل اللفظي قرينة خصوص المقدور وبهذا وقع الفرق بين طلقت نفسها بواحدة واختارت نفسها بواحدة وان دفع ما قيل انه ينبغي وقوع الواحدة في الثاني أيضا ونعاه في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره ح وفي الحاروي القدسي ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله لانها ما تملك كان) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مماثل مفصول بينهما من مماثل لهما ظاهر في قصد تقييد الامر المذكور بالاول وتقييد أمر آخر بالثاني فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم المذكور لانه صار عطف جملة على جملة أي أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك بعد غد ولو افرد اليوم لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جملة أخرى اه ح (قوله فكان أمرها بيدها بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالواو وهي الاولى ط قلت وهي كذلك في بعض النسخ (قوله ولو طلقت) منعك مني للمعلوم حذف مفعوله يعني ولو طلقت نفسها لليل أي في احدى الليلتين لا يصح وهذا تصريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامرة) أراد به ان دفع ما توهم من اقتضاء كونها ما تملكين جواز أن تطلق نفسها مرتين في كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لان كونها تملكين يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفي المنع لما ثبت انهما أمران لا اتصال وقت بينهما ثلث لهما الخيار في كل واحد من الوقتين على حدة فبرأ أحدهما لا يرتد الاخر وفيه خلاف زفر اه فالظاهر ان مراد الشارح انها لا تطلق في كل يوم الامرة قال في البدائع ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها أن تختار مرة أخرى لان اللفظ يقتضي الوقت لا التكرار ذلك في بحث الوقت كالיום واشهر غاذا فان تملكين في وقتين فلهما أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قرياعن البدائع أيضا ففهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها من وجهين أحدهما ان لها أن تطلق نفسها ليلتين والثاني لو ردت الامر اليوم لم تملك في الغد به علم ان العطف بالواو أحسن منه بالنساء ففهم (قوله لم يبق) في الغد قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة لها أن تختار نفسها غدا لانها لا تملك ردة الامر كما ثبت ردا لا يتابع اه (قوله لانه تفويض واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر وكان جمعا مجزعا في التملك الواحد فهو كقوله أمرك بيدك يومين وفيه تدخل الليلة المتوسطة استعما لا لغويا وعرفيا بحر (قوله فهما أمران) قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها اليوم وأردت الامر فهي على خيارها غدا لانه لما كثر اللبس فقد تعدد التفويض فردا أحدهما لا يكون ردا لاخر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول فطلعت ثم تزوجها قبل الغد فارادت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى لانه ملصق بها بكل واحد من التفويضين طلاقا فالإيقاع بأحدهما لا يمنع الإيقاع بالآخر اه فهذا دليل على ما ذكرناه في المسألة الاولى من ان لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذكركم خلافا) أي لم يذكر في الثانية خلافا في كونها أمرين في الهداية من تخصص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس لاثبات الخلاف وانما هو لانه يخرج الفرع المذكور كما في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه ثبت لها الامر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فتح (قوله ظاهر ما مر) أي من قوله فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال ظاهرا لاحتمال أن يراد بردا لا أمرا اختيارها زوجها لا قولها ردتته وتستعمل التفصيل فيه ح (قوله لكن في العمادية الخ) فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الذخيرة انه لا يرتد ووفق في العمادية الخ ويبان ذلك ان الحكم بصدقة ردتها مناقض لما في الذخيرة من انه لو جعل أمرها بيدها أو يدأجنبي ثم ردت الامر وأردته الاجنبى لا يصح لان هذا تملك شيء لازم فيقع لازما والمسألة مروية عن اصحابنا راجعهم الله تعالى اه قال العمادى في فتاواه والتوفيق انه يرتد بالرد عند التفويض لا بعد قبوله نظيره الاقرار فان من أقرا لسان بشيء فصدقه المقتزله ثم ردت اقراره لا يصح الرد اه ومشى على هذا التوفيق شراح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في النسخ توفيقا آخر

وفي قولها في جوابه (طلقت

نفسى واحدة واخترت نفسى

بطلقة بانه بواحدة) لما تقرر

أن المعبر تفويض الزوج لا

إيقاعها (ولا يدخل الليل في)

قوله (أمرك بيدك اليوم وبعد

غد) لانها تملك كان (فان ردت

الامر في يومها بطل الامر في ذلك

اليوم فكان أمرها بيدها بعد

غد) ولو طلقت ليلتين ولا

تطلق الامرة (وبدخول الليل

في أمرك بيدك اليوم وغدا وان

ردته في يومها لم يبق في الغد) لانه

تفويض واحد (ولو قال أمرك

بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا

فهما أمران) ثانية ولم يذكر

خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى

(تنبيهه) ظاهر ما مر انه يرتد

بردها لكن في العمادية انه يرتد

قبل قبوله لابعده كالابراء وانه في
المحمد لا يتي في الغد لـ
في الولوالجية أمر كـ
رأس الشهر فقاتل اخترت زوجي
بطل خيارها في اليوم ولها أن
تختار نفسها في الغد عند الامام
ووجهه في الدراية بانه متى ذكر
الوقت اعتبر تعليقا ولا فقه كـ
لوطلة هـ بـ ناهل يطل امرها
ان كان التفويض منجزا نعم وان
معلقا كان دخل الدارق أمر كـ
بيدك أو موقتا لا عمادية لكن في
البحر عن القنية ظاهرا الرواية ان
المعلق كالمجزز

وهو أن المراد بقولهم فان ردت الامر في يومها بطل هو اختيارها زوجها اليوم وحقيقته انتها ملكها والمراد
بما في الذخيرة أن تقول رددت اه واليه يرشد قول الهداية لانها اذا اختارت نفسها اليوم لا يتي لها الخيار
في غد فكذا اذا اختارت زوجها برذا الامر ووفق في جامع الفصولين بأنه يحتمل أن يكون في المسألة روايتان
لانه تمليك من وجه فيصح رده قبل قبوله نظر الى التمليك ولا يصح نظرا الى التعليق لاقبله ولا بعده فرواية صحة
الرد نظر التمليك وفساده نظر التعليق اه واستظهره في البحر وأيده بأنه في الهداية تنقل رواية عن أبي حنيفة
بأنه لا تملك رد الامر كما لا تملك رد الايقاع وقال فلا حاجة الى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك
على ما قاله العمادى والشارحون أن قولها بعد القبول رددت اعراض مبطل لخيارها وتابعه على هذا الاراد
المقدسى فقال وهذا عجيب حيث ابطوه بما يدل على الاعراض والرد كالاكل والشرب ولم يطلوه بصريح
الرد اه أقول هذا مدفوع بأن الكلام في الوقت وقد صرح جواباً بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس والاكل
والشرب ما لم يضي الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبوله) مصدره ضاف لمفعوله أى قبول
المرأة التفويض (قوله كالابراء) أى عن الدين فانه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد لما فيه من
معنى الاسقاط والتعليق فتح (قوله وانه في المحدث) عطف على قوله انه يرتد بردها أى وظاهر ما مر أيضاً انه
في المحدث مثل أمر كـ بيدك اليوم وغدا لا يتي في الغد وفيه ان هذا منصوص في كلام المصنف صريحاً وقوله لكن
الح استدرالى على قوله لا يتي في الغد (قوله الى رأس الشهر) أى الشهر الا ترى (قوله بطل خيارها في اليوم
الخ) المراد باليوم والغد المجلس كما عبر به في التواريخ لا خصوص اليوم الاول والثاني (قوله ولها ان
تختار نفسها في الغد) أى فتدبى مع أنه من المحدث ح (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف
خرج الامر من يدها في الشهر كله وذكر في البدائع ان بعضهم ذكروا خلاف على العكس أى أنه يخرج الامر
في الشهر كله عندهما لا عند أبي يوسف وكذا في التواريخ لا يتي في الغد وقال انه الصحيح (قوله بأنه متى ذكر الوقت)
أى كما مر كـ بيدك اليوم وغدا وأولى الى رأس الشهر اعتبر تعليقا أى والتعليق لا يرتد بازوالا أى وان لم يذكر
الوقت كما مر كـ بيدك يعتبر تعليقا أى والتعليق لا يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا
بمعنى اختيارها أحد الامرين نفسها أو زوجها فاذا قالت اخترت زوجي وجد القبول فلا تملك الرد بعده
باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتعليق فليأتى الثاني ما أورده ح من ان هذا التوجيه
لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولوالجية لانه يقتضى أن يتي الامر يدها في الغد اذا اختارت زوجها
اليوم في أمر كـ بيدك اليوم وغدا مع انه خلاف ما نص عليه المصنف وأجاب ط بأن مقصود الشارح ثبوت
التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن أيضاً كما قد مناه عن الهداية وفي
البدائع ولو قال أمر كـ بيدك اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف وصريح به الولوالجية أيضاً فقال
في مسألة اليوم وغدا الوردت الامر في اليوم يتي في الغد وفي الجامع الصغير لا يتي وعليه الفتوى اه وقد
علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الامر لا يتي في الغد عندهما خلافاً لابي يوسف فافهم
(قوله بقى لوطلتها بـ ناهل الخ) قيد بالبائن لانه لوطلتها رجعي ياتي أمرها قولاً واحداً ح وأراد الشارح
الجواب عن مناقضة اخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في فصوله انه لو قال أمر كـ بيدك ثم طلقها بـ ناهل
من يدها في ظاهرا الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التفويض المتجزى والثاني على
المعلق قال في النهر وأصله ما مر من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقاً (قوله كـ في البحر الخ)
استدرالى على توفيق العمادى فانه صرح في القنية بأنه اذا قال ان فعلت كذا فامر كـ بيدك ثم طلقها قبل وجود
الشرط طلقاً بـ ناهل ثم تزوجها يتي الامر في يدها ثم ردم لا يتي في ظاهرا الرواية فهذا صريح في ان المعلق يخرج
كالمجزز في ظاهرا الرواية قال في البحر فالخ في المسألة اختلاف الرواية وان ظاهرا الرواية بطلانه بالابانة
لو طلقت نفسها في المدة لا بعد زوج اخر لقولهم ان زوال الملك بعد المين لا يطلها والتحصير بمنزلة التعليق وأجاب
في النهر بأن ما في القنية مبنى على اطلاق ظاهرا الرواية وهو مقيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح
المقدسى عن الخلاصة قال السرخصى قال لامرأته اختارنى ثم طلقها بـ ناهل لم يطل خيارها وكذا الامر باليد
ولورجعي لا يطل أصله ان البائن لا يلحق البائن فلورجعيها في المدة أو بعده لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان

الامر معلقا بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط وفي الاملاء لو قال اختارى اذا شئت أو امرتك يدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بالنسيئة ثم تزوجها واختارت نفسها عند أبي حنيفة تطلق بانها وعند أبي يوسف لا قال الامام السرخسي قوله ضعيف اه فظهر بهذا قوة ما فوقه في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق فينبغي أن لا يكون فرق قلنا الفرق بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يفتي على من عنده نوع تحقيق ولبعضهم هنا كلام يغني النظر اليه عن التكلم عليه اه والظاهر انه أراد بالبعض صاحب الجرحان ما ذكره من عدم الفرق بين المنجز والمعلق وتقييده البطان بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعد ما بناه على ان التخيير بمنزلة التعليق يرده صريح كلام السرخسي فافهم (قوله صح) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على ان امرى يدي أطلق نفسي كلما اريد أو على اني طالق فقال الزوج قبلت أو ما لو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر بيدها كما في الجرح عن الخلاصة والبرازية (قوله لم نسمع) أي لعدم حصول غمرة ط (قوله بحكم الامر) الباء للسببية لان حكم الشيء ثمرة وأثر المترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق نفسها (قوله ثم ادعته) أي ادعت الجعل المذكور والطلاق (قوله فاقول لها) لانه وجد سببه باقراره وهو التخيير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر مجر ولانه لما أقرب بالتخيير والطلاق صار بانكاره مدعيا بطلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لقتنه جعلت امرتك يدك في العتق أمس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلت لا يصدق اذا المولى لم يقر بعتقه لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق مالم يعتق القن نفسه والمولى ينكره بخلاف الطلاق فانه أقرب وادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في الجرح جوابا عما في جامع الفصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختلفا) أي قال ضربتها بجناية وقالت بدونها وينبغي أن يكون ذلك بعد اختيارها لنفسها كما علم بمما قبله (قوله فاقول له) لانه ينكر صيرورة الامر بيدها وان لم يبين الجناية ولو أقامت بينة على أنه بغير جناية ينبغي أن تقبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط والشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيا نهر عن العمادية (قوله كما ينبغي) أي في باب التعليق عند قوله الا اذا برهنت ح (قوله ماتريد مني) استفهام وقوله افعلم ماتريد امر (قوله لم تطلق الخ) أي لانه وان كان في مذكرة الطلاق لكنه لا يتعين تفويض الاحتمال التمسك أي افعلم ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل كساح الفضولي الخ) في الجرح عن القسبة ان تزوجت عليك امرأة فأمرها يدك فدخلت امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس لها أن تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اه أي لانه بعقد الفضولي مع عدم الاجازة بالقول لم يصدق انه تزوجها بل صدق انها دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله قيل لي لكن سيدك في آخر كتاب الايمان عدم الحث مطلقا حيث قال كل امرأة تدخل في نكاحي أو تصير حلالا لي فكذا فاجاز نكاح فضولي بالفعل لا يحث ومثله ان تزوجت امرأة بنفسى أو بوكيلي أو بفضولي أو دخلت في نكاحي بوجه ما نكح زوجته طالق لان قوله أو بفضولي عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسب باب الفضولي لوزاد أو اجزت نكاح فضولي ولو بالفعل ولا مخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتروجة فيرفع الامر الى شافعي ليسخ الخمين المضافة اه وحاصله انه اما أن يعلق طلاق زوجته أو طلاق التي تزوجها في الثانية يرفع الامر الى شافعي وعلم أن في المسألة قولين ووجه عدم الحث في أو دخلت امرأة في نكاحي أن دخولها لا يكون الا بالتزويج فكأنه قال ان تزوجتها وتزويج الفضولي لا يصير مترجعا بخلاف كل عبد دخل في ملكي فانه يحث بعقد الفضولي فان ملك الخمين لا يختص بالشراء بل له اسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الحث وسيأتي ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الايمان (قوله لم يقع) لانه تعليق منها وهو في معنى التعليق على فعلها فلم يوجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

* (فصل في المشيئة) *

هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشمله ويشمل الغمضي فقد قال في كافي الحاكم واذا قال لها طلق نفسك ولم يذكرفيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولها ذلك في المجلس اه أي لانه موقوف على مشيئتها وتطبيقها مشيئة ولذا قال في الكافي لو قال لها طلق نفسك واحدة

(فروع) نكحها على ان امرها يدها
صح ولو ادعت جعله امرها
بيدها لم تسمع الا اذا طلقت
نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع
* قالت طلقت نفسي في المجلس
بلا تبدل وانكر فاقول لها * جعل
امرها يدها ان ضربها بغير جناية
فضرها ثم اختلفا فاقول له لانه
منكر وتقبل بينها على الشرط
المنفي كما ينبغي * طلب أولياؤها
طلاقا فاقول الزوج لا يبرأ ما تريد
منى افعلم ما تريد وخرج فطلقها
أو بها لم تطلق ان لم يرد الزوج
التفويض واقول له فيه خلاصة
لا يدحل نكاح الفضولي مالم يقل
ان دخلت امرأة في نكاحي * جعل
امرها بين رجلين فطلقها أحدهما
لم يقع
* (فصل في المشيئة) *

ان شئت فقلت قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق وقد شئت حيث طلقت نفسها اه وبما قررنا ان دفع
 ما أورده في النهر عن العناية من ان المناسب للترجة الابتداء بمسألة فيها ذكر المشيئة ولا حاجة الى ما أجاب عنه
 في الحواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل محال ثم ذكر فيه منزلة المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق
 المركب فكذلك ما نزل منزلته اه وان أقره في النهر نعم يصلح هذا الجواب عما قد يقال لم ذكر مسائل
 المشيئة ضمنا قبل مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مقصودا من هذا الباب فافهم (قوله أو نوى
 واحدة) لوحذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله أو تبتين في الحرة) لانها في حقها عدد محض بخلاف الامة
 فتصح نسبة التبتين في حقها لانها مفرد اعتباري كالثلث في حق الحرة (قوله فطلقت) أي واحدة أو تبتين
 أو ثلاثا وكل مع عدم النية أصلا ومع نية الواحدة أو التبتين في الحرة فهي تسعة والواقع فيها طلقة رجعية أما
 في الامة فالصور اربع أفاده ح لانها اما ان تطلق واحدة أو تبتين وكل مع عدم النية أو مع نية الواحدة
 لكن قوله أو ثلاثا جار على قوله ما يوقع واحدة رجعية اما عند الامام فانها اذا طلقت ثلاثا ونوى واحدة أو لم
 ينو أصلا لا يقع شيء لأن موجب طلق هو المفرد الحقيقي فيثبت وان لم ينو والمفرد الاعتباري أعني الثلاث
 محتمل لا يثبت الابنية فانيا بها بالثلاث حيث اشتغال بغير ما فوض اليها فلا يقع شيء كما أفاده في الشربة ليلية
 ومقتضاه انه اذا نوى تبتين فطلقت ثلاثا لا يقع عنده شيء أيضا فافهم (قوله ونواه) أي الثلاث وأفرد الضمير
 باعتبار المذكر كورأولها مفرد اعتباري وقيد به احترازا عما اذا لم ينو أصلا أو نوى واحدة أو تبتين فانه لا يقع
 شيء عنده كما علمت (قوله وقعن) أي الثلاث سواء أوقعتهما بلفظ واحد أو متفرقا وانما صرح ارادة الثلاث
 لأن قوله طلق نفسك مفعلي فعل التطلق فهو مذكور لانه جزء معنى اللفظ فصحة العموم غير أن
 العموم في حق الامة ثنتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله أو متفرقا يدل على انه لو نوى الثلاث فطلقت واحدة
 أو تبتين وقع وبأي التصريح بوقع الواحدة في طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وبأي تمامه (قوله قيد
 بخطابها) أي بقوله نفسك فافهم (قوله ويقولها في جوابه الخ) اعلم انه لو قال لها طلق نفسك فقلت
 في جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق ان المفوض
 الطلاق والابانة من الفاظه التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد أجابت بما فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من
 الفاظ الطلاق لاسريحا ولا كناية ولهذا لو قالت انت نفسي توقف على اجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل
 ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية باجتماع الصحابة فيما اذا جعل جوابا للتخير غير انما زاد وصف تعجيل البتونة
 فيه فبلغوا الوصف ويثبت الاصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا بانائه في مسألة
 اخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت ابنت نفسي بدون قوله لها طلق نفسك وقع ان اجازته أي مع النية منه وكذا منها
 كما قد مناه قبيل الكتابات عن تلخيص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وان اجازته مع
 النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التخير ولهذا لو قال لها اخترت ما نوي الطلاق لم يقع بخلاف لفظ
 الابانة وقوله غير انها الخ بيان لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما قررنا انه اشبه على الشارح مسألة
 الابتداء بمسألة الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازته وقوله بعده وان اجازته لان ذلك فيما اذا ابتدأت بقولها
 ابنت نفسي أو اخترت وقد ذكر المسألة قبيل الكتابات وكلامنا الآن فيما اذا قالت ذلك في جواب قوله لها طلق
 نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة أصلا ولا على نيتها الطلاق خلافا لما في النهر عن التلخيص لأن ما في التلخيص
 من اشتراط نيتها انما ذكره في مسألة الابتداء لا في مسألة الجواب لان قولها ابنت نفسي في جواب قوله طلق
 نفسك غير محتاج الى النية وأيضا فان الواقع هنا رجعي وفي مسألة الابتداء باشر ورايت طنبه على بعض ما قلنا
 وكذا الرجعي فافهم (قوله لانه كناية) علة لقوله طلقت وأما علة كونها رجعية فتقدمت (قوله ولا كناية)
 أي ليس من كتابات الطلاق بل هو كناية تفويض وانما عرف جوابا للتخير بلفظ اختاري بالاجماع وألحق به الامر
 باليد بخلاف طلق فانه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر وأفاد بعدم صلاحه للجواب ان الامر يخرج من
 يدها لا اشتغالها بما لا يعنيها كافي الفتح ودل اقتضاه على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح
 جوابا لطلق نفسك بكواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اه (قوله بانواعه الثلاثة) أي التخير
 والامر باليد والمشيئة (قوله لما فيه من معنى التعليق) أو لكونه تعليقاً يتم بالملك وحده بلا توقف على

(قال لها طلق نفسك ولم ينو
 أو نوى واحدة) أو تبتين في الحرة
 (فطلقت وقعت رجعية وان طلقت
 ثلاثا ونواه وقعن) قيد بخطابها
 لانه لو قال طلق أي نساءى شئت
 لم تدخل تحت عموم خطابه
 (ويقولها) في جوابه (ابنت نفسي
 طلقت) رجعية ان اجازته لانه
 كناية (لا باخترت) نفسي وان اجازته
 لأن الاختيار ليس بصريح ولا
 كناية (ولا يملك) الزوج (الرجوع
 عنه) أي عن التفويض بانواعه
 الثلاثة لما فيه من معنى التعليق

القبول كما علق به في الفتح وقد مناه في التفويض (قوله لانه غلبك) أي وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال
وكنتك في طلاقك كما في الخانية أي لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره أفاده في البحر ثم قال واطاها رانه
لا فرق بين تعليق التطلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي تقيد به بالمجلس لما في المحط اذا قال لها طلق نفسك
ولم يذكرك مشيئة فهو بمنزلة المشيئة الا في خصلة وهي ان نية الثلاث صحيحة في طلق دون أنت طالق ان شئت
اه وظاهره انه اذا لم تنسأ في المجلس خرج الامر من يدها اه (قوله ونحوه الخ) كذا شئت أو اذا ما شئت أو حين
شئت فان لها أن تطلق في المجلس وبعده لان هذه الالفاظ لعموم الاوقات فصارت كما اذا قال في أي وقت شئت وكلا
كسقي مع أفادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وحيث وكه واين واينما فانه في هذه يتقيد بالمجلس والارادة
والرضى والحببة كالمشيئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من أفعالها كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع
يجر قنأته وأعلم انه متى ذكر المشيئة سواء أي بلفظ يوجب العموم أو لا اذا طلقت نفسها بلا قصد غلطا لا يقع
بخلاف ما اذا لم يذكركها حيث يقع قال في الفتح وقد مناه ما يوجب حمل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ
الطلاق غلطا على الوقوع قضاء لادبائه نهر (قوله مطلقا) أي في المجلس وبعده (قوله واذا قال لرجل
ذلك) اسم الاشارة راجع الى الامر بالتطبيق أي قال له طلق امرأتي قيد به احترازا عما لو قال له امرأرا أي
بيدك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس
ويكون رجعيًا بجر وأراد بالرجل العاقل احترازا عن الصبي والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من عقل
الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل امرأته يدعي أو مجنون فانه يصح لانه تملك في ضمنه
تعلق فكأنه قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق فهذا مما خالف فيه التملك التوكيل أفاده في البحر
وتقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في البحر بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ
الوكيل ولذا يقع منه حال سكره اه الآن يقال ان هذا لا ينافي اشتراط العقل لصحة التوكيل ابتداء لكن
مقتضى التعليق بلفظ التوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطبيق وعليه فلا فرق بين التملك
والتوكيل في ذلك فليأتل (قوله الا اذا زاد وكلما عزلتك الخ) أي فانه لا يقبل الرجوع ويصير لازما كما في
الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه انه لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع ويخالفه ما في البحر عن الخانية الصحيح
انه يملك عزله وفي طريقه أقوال قال السرخسي يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف الى المعلق والمجنون
وقيل يقول عزلتك كما وكنت وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة (قوله
فيتقيد به الخ) لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت
لا يقع لان الزوج أمره بتطبيقها ان شاء ولم يوجد التطبيق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع
لوجود الشرط وهو مشيئته ولو قال طلقها فقل فعلت وقع لانه كناية عن قوله طلقت بجر عن المحيط وفيه عن
كافي الحاكم لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقعن والام لم يقع شئ عنده
وقال اتقع واحدة (قوله طلقها في مجلسه لا غير) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت
الوكالة بالطلاق بناء على ما قوض اليها من المشيئة ومشيتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخانية
قال الحلواني ينبغي أن يحفظ هذا فانه مما عمت به البلوى فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون
ان الطلاق لا يقع وهذا مما يستثنى من قوله لم يتقيد بالمجلس نهر وهذا مما يلغزه فيقال وكالة تقيدت بمجلس
الوكيل بجر (قوله وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة والثنتين ولو قال وطلقت أقل وقع
ما أوقعته لكان أولى وأشار الى انها لو طلقت ثلاثا فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحد
اه (قوله وقعت) أي رجعة لان اللفظ صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال
في الفتح لانها ما ملكت ايقاع الثلاث كان لها أن توقع منها ما شاءت كالزوج نفسه اه قال الرمي مقتضاء
ان في مسألة ما اذا قال لها طلق نفسك ونوى ثلاثا فطلقت ثنتين تقع ثنتان لانها مملكت أيضا ايقاع الثلاث
فكان لها أن توقع منها ما شاءت ولم أر من يه عليه ويدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ
واحد ومتفرقة فاعند التفريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثانية تقع الثنتان فقط
فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض تأمل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم

(وتقيد بالمجلس) لانه غلبك (اذا اذا

زاد متى شئت) ونحوه مما يفيد عموم

الوقت فتطلق مطلقا (واذا قال

لرجل ذلك) أو قال لها طلق ضرتك

لم يتقيد بالمجلس لانه توكيل

فله الرجوع الا اذا زاد وكلما عزلتك

فانت وكيل (الا اذا زاد ان شئت)

فيتقيد به (ولا يرجع) لصبر ورته

تملكك في الخانية طلقها ان شاءت

لم يصبر وكيلا لم تنسأ فان شاءت

في مجلس عليها طلقها في مجلسه

لا غير والوكلاء عنه غافلون

(قال لها طلق نفسك ثلاثا) أو

ثنتين (وطلقت واحدة وقعت)

لانها بعض ما قوضه وكذا

الوكيل ما لم يقبل بألف

بين التملك والتوكيل فلو وكله أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو وكله أن يطلقها ثلاثا بآلف درهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل الآلف ~~كذا~~ في كافي الحاكم اه أي لأن الواحدة وإن كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق إلا بعوض مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء في عكسه) أي فيما إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكامة واحدة عند الإمام أما لو قالت واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة انفسا فالأمناء لها بالاولى ويلغو ما بعده وكذا لو قال أمر بك بدينوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال في المسوط تقع واحدة انفسا لأنه لم يتعرض للعدد لنظا واللفظ صالح للعموم والخصوص ونماه في الجبر (قوله وقالوا واحدة) أي تقع واحدة (قوله طلق نفسك الخ) لافرق في المعلق بالمشيئة بين كونه أمر بالتطبيق أو نفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثا ان شئت أو واحدة ان شئت فخالفت لم يقع شيء بجر (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بجر (قوله لا يقع فيهما) بخلاف في الاولى لأن نفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها ابدا لان معناه ان شئت الثلاث فلو وجد الشرط لانها لم تشأ الا واحدة بخلاف ما اذا لم يقصد بالمشيئة ودخل في كلامه ما لو قالت شئت واحدة وواحدة وواحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لأنه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة بلا سكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الكل وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها وأما الثانية فعدم الوقوع فيها قول الإمام وعندهما تقع واحدة بجر (قوله لا لاشتراط الموافقة لنظا) انما اشترط الموافقة لنظا فيما هو أصل لا فيما هو تبع وهنا ~~كذلك~~ لأن الاتباع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فاذا أمرها بالثلاث أو بالواحدة فعكست ~~تكون~~ قد خالفت في الأصل الذي به الإيقاع بخلاف ما مر من انه لو قال لها طلق نفسك فقالت أنت نفسي فأنها تطلق لانها خالفت في الوصف فقط فليغو ويقع الرجعي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشيئة وغيره مع انه تقدم في غير المعلق بها كطلق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة أنه يقع واحدة إلا أن يقال ان اشتراط الموافقة لنظا خاص بالمعلق بالمشيئة فيكون تعليق اللتان بصورة اللفظ كما يفيد ما ذكره الشارح قريبا عن الخاتبة فليأت (قوله ما في تعليق الخاتبة) عبارة على ما في الجبر طلق نفسك عشر ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق اه وبه علم أن الشارح اسقط قيد المشيئة ووجه عدم الوقوع المخالفة في اللفظ وان وافق في المعنى لأن العشرة لا يقع منها الا ثلاثة والنصف يقع واحدة (قوله أمرها بآلف درهم الخ) بأن قال لها طلق نفسك بأنة فقالت طلقت نفسي رجعية أو قال لها رجعية فقالت طلقت نفسي بأنة وشمل ما إذا قالت أنت نفسي لأنه راجع لما قبله وقد فرق بينهما قاضي خان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتي رجعية فقال لها الوكيل طلقتك بأنة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل أنت لا يقع شيء اه ولعل الفرق بين الوكيل والمأمورة أن الوكيل بالطلاق لا يملك الإيقاع بلفظ الكتابة لانها متوقفة على نيته وقد أمره بطلاق لا يتوقف على النية فكان مخالفا في الأصل بخلاف المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الإيقاع به صريحا كان أو كتابيا لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الإيقاع بالكتابة بجر واعترضه في النهر بأن ما في الخاتبة صريح في أن الوكيل يكون مخالفا بإيقاعه بالكتابة هذا وقيد الشهاب الشامي كلام المتن بما إذا قالت طلقت نفسي بأنة بخلاف أنت نفسي فانه لا يقع شيء وقال فاعتنم هذا التحرير فانك لا تجده في شرح من الشروح ونقله الشرنبلالي وأقره قلت لكن الشامي قد بذلك أخذ من كلام قاضي خان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علمت مع انه تقدم أول الفصل انها تطلق بقولها أنت نفسي فليأت (قوله والاصل الخ) قال في الفتح والاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف ما إذا كانت في الأصل حيث يبطل كما إذا فوض واحدة فطلقت ثلاثا على قول أبي حنيفة أو فوض ثلاثا فطلقت ألفا (قوله خاتبة بجر) أي نقله في الجبر عن الخاتبة وفي بعض النسخ وبجر بالواو وهي صحيحة أيضا بل أولى لأن ذلك مستفاد من مجموع الكتابين فانه في الخاتبة ذكر في باب التعليق قال لها طلق نفسك واحدة بأنة ان شئت فطلقت نفسها رجعية أو قال واحدة امك الرجعة ان شئت فطلقت بأنة لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة لانها ما أنت بمشيئة ما فوض اليها فاستنبط منه في الجبر أن

(لا) يقع شيء (في عكسه)
وقالا واحدة (طلق نفسك ثلاثا
ان شئت فطلقت واحدة و) كذا
(عكسه لا) يقع فيها لا اشتراط
الموافقة لنظا لما في تعليق الخاتبة
أمرها بعشر فطلقت ثلاثا أو بواحدة
فطلقت نصفاً لم يقع (أمرها بآلف درهم
أورجعي فعكست في الجواب وقع
ما أمر) الزوج (به ويلغو وصحتها)
والاصل أن المخالفة في الوصف
لا تبطل الجواب بخلاف الأصل
وهذا إذا لم يكن معلقا بمشيئتها
فان علته فعكست لم يقع شيء لانها
ما أنت بمشيئة ما فوض اليها خاتبة
بجر

ما ذكره المصنف مفروض في غير المعلق بالمشيئة فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله لمعدوم صادقا على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تخصيص خصمه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف اعتمادا على ما ذكره في مقابله (قوله كان شاء الخ) مثل بشاين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم محققا بالحي أو محتملا ح (قوله بطل الامر الخ) أي حال الطلاق قال في البحر لأنه علق الطلاق بمشيتها المنجزة وهي أنت بالعلقة فلم يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لأنها لو قالت شئت طلاق الخ وقع لانها اذا لم تذكر الطلاق لا تعتبر النية بلا لفظ صالح للإبتاع ويستفاد منه انه لو قال شئت طلاق وقع بالنية لان المشيئة تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو الموجود بخلاف أردت طلاقا لأنه لا ينبئ عن الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة في صفات العبدوان كما مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللغة فيها واحببت ورضيت مثل أردت اه (قوله وان قالت) أي في المجلس بحر (قوله أراد بالمأني المحقق وجوده) أي سواء وجد وانقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء أو كان حاضرا كما مثل الشارح (قوله مثلا) راجع الى قوله ليللا (قوله لأنه تمييز) أي لان التعليق بكان تمييز ولذا صح تعليقي الابراء بكان ولا يرد انه لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم انه قد فعله مع أن المختار انه لا يكفر لان الكفر يتنقضي على تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك العمل وتعامه في البحر (قوله فردت الامر) بان قالت لأشياء نهر (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك ان تشاء لأنه لم يملكها في الحال شيئا بل أضافه الى وقت مشيئتها فلا يكون تملكها قبله فلا يرتد بالرد كذا في الهداية وقد يقال انه ليس غلبي في حال أصلا بل هو تعليق للطلاق على مشيئتها وقولها طلقت ایجاد للشرط الذي هو مشيئتها وليس الواقع الاطلاقه المعلق ثم هذا صحيح في قوله طلق نفسك ان شئت فتح واجاب في البحر بما في المحيط من انه يتضمن معنى التعليق وهو لازم لا يقبل الابطال ومعنى التملك لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وارادته وهي عاملة في التعلق لنفسها والمالك هو الذي يعمل نفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجامع انت طالق ان شئت أو أحببت أو هو بيت ليس بين لأنه تملك معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون الصورة اه فإثباته انه لا يثبت في عينه لا يخالف اه أقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لا تنيد عموم الوقت كان وكيف وحيث وكه واين بخلاف ما يدل على العموم وهو المذكور هنا وتقدم أيضا قول الفصل (قوله ولا يتقيد بالمجلس) اما في كلمة متى ومتى ما فلا نال التوقيت وهي عاتة في الاوقات كلها كذا أنه قال في أي وقت شئت وأما اذا ما فكم متى عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكما تستعمل له تستعمل للوقت لكن الامر صار يدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس بالشك نعم لو قال أردت مجرد الشرط لنا أن نقول بتقيد بالمجلس ويحلف لنفي التهمة نهر وتعامه في النسخ (قوله لأنه انتم الازمان) تعليل لعدم التقيد بالمجلس كان قوله لا الافعال عليه لقوله ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تطلقا) كذا في بعض النسخ بالنصب عطفًا على التعلق وفي أكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله بجعل لانافسة المجلس والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير لا تطلق بعد تطلق مملوك اهافهم (قوله ولا تجمع ولا تنبي) عبارة الهداية فلا تملك الا بقاع جله وجعا قال في العناية قبل معناهما واحد وقيل الجملة أن تقول طلقت نفسي ثلاثا والجمع أن تقول طلقت واحدة واحدة واحدة وهذا هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع فكأنه بشر الى ما في الدراية حيث فسر الجمع بان تقول طلقت وطلقت وطلقت قال والاول اصح يعني كونهم ما بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن أن يراد بالجملة الثنتان وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجمع ولا تنبي اشارة الى ذلك ثم اعلم أن ما في الدراية من تفسير الجمع بان تقول طلقت وطلقت وطلقت وان الاصح خلافه يفيد ان لها أن تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاصح واليه يشير ما في العناية أيضا حيث فسر بطلقت واحدة واحدة واحدة فانه جمع لاتحاد العامل بخلاف ما في الدراية فانه تفرق لاجع لتكرر الفعل وعلى هذا في التهستائي من قوله تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد فلا تطلق ثلاثا مجمعة اه مبني على خلاف الاصح الا أن يجعل قوله اكثر من واحدة على الجمعية بتقرينة قوله فلا تطلق ثلاثا مجمعة تأمل ويدل على ما قلنا ما في جامع الفصولين امر كيد لكما شئت فلها أن تختار نفسها كما شاءت في المجلس أو بعده حتى تبين

(قال لها أنت طالق ان شئت)
فقلت شئت ان شئت) أنت (فقال
شئت بنوى الطلاق او قالت شئت
ان) كان (كذا المعدوم)
أي لم يوجد بعد كان شاء أبي
أو ان جاء الليل وهي في النهار
(بطل) الامر فقد ان شرط
(وان قالت شئت ان) كان
(الامر قد مضى) أراد بالمأني
المحقق وجوده كان كان أبي في الدار
وهو فيها أو ان كان هذا ليل وهي
فيه مثلا (طلقت) لأنه تمييز
(قال لها أنت طالق متى شئت أو
متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا
ما شئت فردت الامر لا يرتد ولا
يتقيد بالمجلس ولا تطلق) نفسها
(الا واحدة) لانها تسم الازمان
لا الافعال فذلك التطلق في كل
زمان لا تطلب بعد تطلق (ولها
تفرق الثلاث في كلاً شئت
ولا تجمع) ولا تنبي

لأنها العموم الافراد (ولو طلقت بعد
زوج آخر لا يقع) ان كانت
طلقت نفسها ثلاثا متفرقة
والا فاما تفرقها بعد زوج
آخر وهي مسألة الهدم الآتية
(أنت طالق حيث شئت أو أين
شئت لا تطلق الا اذا شئت في
المجلس وان قامت من مجلسها)
قبل مشيتها (لا) مشيتها لها
لأنهما للمكان ولا تعلق للطلاق به
فجعله مجازا عن ان لانها أم الباب

مطلب
مسألة الهدم

ثلاث الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة اه فان مقتضاه ان لها ان تطلق في مجلس واحد
ثلاثا متفرقة الآن يفرق بين أنت طالق وامر لبيد لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع الصغير
وصورتها محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما شئت قال لها ان تطلق نفسها
وان قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان
لان كلمة كلما تعمم الفعل فلها مشيئة بعد مشيئة الى أن تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل
آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها مشيئة أخرى بحكم كلما اه
فهذا صريح في أن لها تفرق الثلاث في مجلس واحد اه وأصرح منه ما في الترخائية عن المحيط ولو قال
لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه
فافهم (تنبيه) قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا أو ثنتين وقع عندهما واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي البحر
عن المسوط كلما شئت فأنت طالق ثلاثا فقالت شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كلما شئت الثلاث
اه قلت فأفاد أن تفرق الثلاث انما هو فيما إذا لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاكم كلما شئت فأنت طالق
ثلاثا فاشاءت واحدة فذلك باطل وكذا فأنت طالق واحدة فاشاءت ثلاثا وكذا لو قال فأنت طالق ولم يقل ثلاثا
فشاءت ثلاثا اه أي جلة فلو ستفرقة ولو في مجلس جاز كما علمت (قوله لانها العموم الافراد) بكسر الهمزة
أي الانفراد كذا اضبطه الشارح في شرحه على المنار وكذا اضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تعبيرهم بالانفراد
ويجوز فتحها اه وفي شرح العيني لان كلما نعم الاوقات والافعال عموم الانفراد لا عموم الاجتماع
فيقتضي ايقاع الواحدة في كل مرة الى ما لا ينهيه الا ان العيني تصرف الى الملك القائم اه (قوله لا يقع)
لان التعليق انما ينصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فبما استغراقه ينتهي التفويض بحر (قوله والا)
أي وان لم تطلق نفسها أصلا أو طلقت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو ثنتين في مجلس ح
(قوله وهي مسألة الهدم الآتية) أي في آخرباب الرجعة وهي ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث كما يهدم
الثلاث فن طلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بملك جديد فيملك عليها ثلاث
طلقات وهذا عندهما وعند محمد انما يهدم الثاني الثلاث فقط لا مادونها فن طلق امرأته ثنتين ثم عادت اليه
بعد زوج آخر عادت اليه بما بقي وهو طلقة واحدة فاذا طلقتها بعد العود طلقة واحدة لا تحرم عليه حرمة غليظة
عندهما وعنده تحرم وصككنا اذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلتها مرتين ووقع عليها الطلاق
وانقضت عدتها ثم عادت اليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كلما دخلت الدار الى أن تبين ثلاث طلقات خلافا
لمحمد كما ذكره الزيلعي في باب التعليق عند قوله وتعليق الثلاث يبطل تجيزه وعبارة الجرحنا قيدنا بكونه بعد
الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة أو ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فلها أن تفرق الثلاث خلافا
لمحمد وهي مسألة الهدم الآتية اه وهو موافق لما نقلناه عن الزيلعي ومثله في الفتح وغاية البيان وهذا
صريح في انها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندهما وعند محمد تطلق ما بقي فقط فترق الثلاث
معنى على قولهما لا على قول محمد فافهم نعم يشكل على هذا التعليق الماربان التعليق انما ينصرف الى الملك
القائم وهو الثلاث فانه يقتضي أنها لو طلقت نفسها ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها
أصلا عندهما لانها عادت اليه بملك جديد حدث وطلقات الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول
محمد من انها تطلق واحدة فقط لانها الباقية ليكون الزوج الثاني لم يهدم مادون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق
في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حاصله ان قولهم ان المعلق طلقات هذا الملك الثلاث مقيد
بعدم مالكها فاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا (قوله لانها للمكان) بحيث ظرف مكان
مبنى على الضم واين ظرف مكان يكون استغناها فاذا قيل اين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطاً
أيضا وزاد فيه ما فيقال اينما تقيم اقم بحر عن المصباح (قوله ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت
طالق بمكة أو في مكة كان تخير للطلاق كما مر فتكون طالق في كل مكان في الحمال بخلاف الزمان فان الطلاق
يتعلق به (قوله فجعله مجازا عن ان الخ) جواب عن ايرادين أحدهما انه إذا أُلقي ذكر المكان صار أنت
طالق شئت وبه يقع للسعال كانت طالق دخلت الدار ثانيا فانه اذا كان مجازا عن الشرط فلم يحل على ان دون

مضى مما لا يطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الأول انه جعل الطرف مجازا عن الشرط لان كلامه ما يفيد
ضرر بمن التأخير وهو أولى من الغائه بالكلية وعن الثاني بان حله على ان أولى لانها أم الباب ولانها حرف
الشرط وفيه يطل بالقيام اخاذه في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أى تطلق طلقه رجعية بمجرد
قوله ذلك شئت أو لاني ان قالت شئت بأني أو لاني وقدرى الزوج ذلك تصير كذلك للموافقة وهذا عنده اما
عندهما في الحال لم يشأ لم يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بمشيتها بل بصفته وعنده ما يتعلقان معا ونعانه
في الفتح وكتب في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم تنحج الى نية
الزوج أن المفوض دهنها حال الطلاق وهو متفرع بين البيونة والعدد فيحتاج الى النية لتعيين أحدهما بخلاف
عامة التفويضات (قوله والافرجعية) صادق بما اذا شئت خلاف ما نوى وبما اذا لم ينو شيئا والمراد
الأول لما في الفتح وان اختلفا بأن شئت بأني والزوج ثلاثا وعلى القلب فهي رجعية لانه لغت مشيتها لعدم
الموافقة ففي إشباع الزوج بالصريح ونيتة لا تعمل في جملة ما شأ أو ثلاثا ولو لم تحضر الزوج نية لم يذكره
في الأصل ويجب أن تعتبر مشيتها حتى لو شئت بأني أو ثلاثا ولم ينو الزوج يقع ما أوقعه بالاتفاق الخ اه
(قوله لوموطوءة) قيد لقوله رجعية في الموضوعين وتقدم في باب المهر نظمان ان التثني بها كالموطوءة في روم
العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها فافهم (قوله والا) أى بان كانت غير مدخول بها طلقت طلقه
بأني وخرج الامر من يدها لقوات محلها بعدم العدة كذا في التبع أما المحلى بها فتلزمها العدة كما علمت
فتطلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزبلي) عبارته وشعره الخلاف تطهر
في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقه رجعية
وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام اه ح (قوله لهما أن تطلق ما شئت) أى واحدة أو ثنتين أو ثلاثا
ويتعلق أصل الطلاق بمشيتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد وما شئت تعميم
للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الا العدد اذا ذكر فصار
التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تشأ فتفتح (تبينه) لم يذكره اشتراط النية من الزوج وشرطه
الشارح في شرحه على المنار كذا في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معالبا لعلامة البرزوي
أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانه لما كان للعدد المبهمة احتج الى النية وأثره في التقرير لكن ظاهر الهداية
والفتح وغيره أنه لا يشترط واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا اشتراط لثلاث المنقوص اليها العدر
فقط وله افراد فلا يهاجم بخلافه في كيف لان المنقوص اليها الحال وهو مشترك كقصد مناهقات وهو ظاهر
المتون أيضا (قوله في مجلسها) لانه تعليق فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يكر بدعا) قال في البحر
واقاد بقوله ما شئت أن لهما أن تطلقا أكثر من واحدة من غير كراهة و يكون بدعا الاما أوقعه الزوج لانها
مضطرة الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يدها اه قلت وكذا لو كانت حائضا وقدمت التصريح به في أول
الطلاق قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت ثلاثا مع النية (قوله وان ردت) بان
قالت لا أطلق فتفتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام عن المجلس (قوله لانه تعليق في الحال)
احتراز عن اذا وقع معنى هذا تعليق منجز غير مضاف الى وقت في المستقبل فاقضى جوابا في الحال فتح (قوله
والاقل اظهر) لانه لو كان المراد البيان لكان قوله ما شئت كافيا في التبرير ح (قوله ان شئت
وان لم تشأى) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعدمها شرطا واحدا والمشية والاباء فانها لا تطلق أبدا لتعذر كانت
طالق ان شئت ولم تشأى أو ان شئت وايت وان كتران وقدم الجزاء كانت طالق ان شئت وان لم تشأى فشاءت
في مجلسها ولم تشأى تطلق لانه جعل كلامهما شرطا على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار ولم تدخلني وان
آخر الجزاء كان شئت وان لم تشأى فأنت طالق لا تطلق أبدا لانه مع التأخير صار أكثر شرطا واحدا وتعذر اجتماعهما
بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد كان اكلت وان شربت فأنت طالق وان كتران واحدهما المشيئة
والآخر الاباء كانت طالق ان شئت وان ايت وقع شامت أو ايت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان
كلامهما شرط على حدة والاباء فعل كالمشيئة فأيهما وجد يقع واذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكرران وعطف بأو
كانت طالق ان شئت أو ايت لانه علقه بأحدهما ولو قال ان شئت فأنت طالق وان لم تشأى فأنت طالق فلققه

(وفي كيف شئت يقع في الحال)
(رجعيه فان شئت بأني)
أو ثلاثا وقع ما شأته (مع نية)
والافرجعية لوموطوءة والاباء
ويطل الامر وقول الزبلي
والعيسى قبل الدخول صوابه
بعده فتنبه (وفي كم شئت أو ما شئت
لها أن تطلق ما شئت) في مجلسها
ولم يكن بدعا للضرورة (وان ردت)
أو أنت بما يفيد الاعراض (ارتد)
لانه تعليق في الحال فجوابه كذلك
(قال لها طلق) نفسك (من ثلاث)
ما شئت تطلق ما دون الثلاث ومثله
اختارى من الثلاث ما شئت
لان من تبعضية وقالا بانية
فتطلق الثلاث والاقل اظهر
(فروع) قال أنت طالق ان شئت
وان لم تشأى طلقت للعالم
مطلبه
انت طالق ان شئت وان لم تشأى

لحال بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فأنت طالق وان كنت تبغضين فأنت طالق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغض فلم يدين شرط الوقوع ولا يجوز ان تشاء أو لا تشاء أي فيكون أحد الشرطين ثابتا لا محالة فوقع ولو قال أنت طالق ان آيت أو كرهت قصات آيت تطلق ولو قال ان لم تشاءي فأنت طالق فقالت لا اشاء لا تطلق لان آيت صيغة لا يجاد الاباء فقد علق بالاباء مها وقد وجد فوقع وقوله وان لم تشاء أي صيغة للعدم لا للاباء فصار بمنزلة ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا يتحقق بقولها لا اشاء لان لها ان تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت يخرج عن المحذور كره بعد ان لو عاقبه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لا اشاء والفرق ان شرط البر في الاجنبي مشيئة طلاقها في المجلس وبقوله لا اشاء تمثل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفيه في الايقاع السكون حتى يقوم (قوله لم تطلق) محله ما اذا قالت لا أحب ولا ابغض أو سكنت أم لو قالت أحب أو أبغض طلقت لان التعليق بالحبة ونحوها تعليق على الاخبار بذلك ولو كان محالنا لما في الواقع كما سيأتي (قوله ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء) لان المشيئة تنبئ عن الوجود ولا واسطة بين الوجود وعدمه (قوله أو أشد كما بغضاله) هذه مسألة ثانية وقوله فقالت كل أنا أشد حبالة الخ جواب المسألة الاولى وترك جواب المسألة الثانية لكونه معلوما بالتأنيبه تقديره فقالت كل أنا أشد بغضاله لم يقع لدعوى كل ان صاحبها أقل بغضا منها فلم يتم الشرط ح (قوله فتسالت كل الخ) أي وكذبهم الزوج كحقيقه في كافي الحاشية ومقتضاه لوصدقتهما وقع عليهما ان أفعل التفضيل ينتظم الواحد والاكثر كما سيأتي في الوقف فيما لو شرط النظر للارشاد تأمل (قوله فلم يتم الشرط) لانها غير مصدقة في الشهادة على صاحبها يخرج أي لانها لا تكون أشد حبا أو بغضا الا اذا كانت الاخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أشد حبة واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع على واحدة منهما ومقتضى التعليق انه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليها الا أن يقال ان في دعوى كل منهما تكذيب كل للاخرى بخلاف دعوى احدهما وسيأتي في التعليق أنه لو قال ان كنت تحبين كذا فأنت كذا او قلانه فقالت أحب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها يخرج ط (قوله في تقديره بالمجلس) وكذا اذا كانت كاذبة في الاخبار بالحبة والبغض يقع بخلاف التعليق بالحض ونحوه ثم ان هذا تفرع على التملك قبل والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه ليدفع على كونه تعليقا فانه أظهر من تفرعه على التملك قلت وفيه أن المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحيف أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا ينفيد بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالاخبار كذبا كما سيأتي والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التعليق)*

ذكره بعد بيان تحرير الطلاق صريحاً وكناية لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأحره عن المفرد نهر (قوله من علقه تعليقا) كذا في البحر والاولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا ط أي لان كلامه يوهم اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليق الشامل للحسي والمعنوي (قوله واصطلاحاً ربط الخ) فهو خاص بالمعنوي والمراد بالجملة الاولى في كلامه جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط وبالضمون ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فأنت طالق ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى يمينا مجازا) لما في النهر من أن التعليق في الحقيقة انما هو شرط وجرا فاطلاق اليمين عليه مجازا لما فيه من معنى السببية اه وفيه أن هذا بيان للجملة الشرطية المتضمنة للتعليق المعروف بالربط الخاص كما علمت وهذا الربط يسمى يمينا قال في الفتح ان اليمين في الاصل القوة وسميت احدي اليمينين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الخلف بالله تعالى يمينا لافادته القوة على الخلف عليه من الفعل أو الترتيب بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعا عند نزوله يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها أي للنفس على ذلك يفيد الجمل عليه فكان يمينا اه لكن هذا يحتمل أنه حقيقة أو مجازا في اللغة وفي أيمان البحر ظاهرا ما في البدائع أن التعليق يمين في اللغة أيضا

ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فأنت طالق وان كنت تبغضينه فأنت طالق لم تطلق لانه يجوز أن لا تحبه ولا تبغضه ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء ولو قال لهما أشد حبا للطلاق أو أشد كما بغضاله طالق فقالت كل أنا أشد حباله لم يقع لدعوى كل ان صاحبها أقل حباً منها فلم يتم الشرط ثم التعليق بالمشيئة أو الارادة أو الرضى أو الهوى أو المحبة يكون عليك قيمة معنى التعليق في تقديره بالمجلس كما مر في بدنه بخلاف التعليق بغيرها

(باب التعليق)*

(هو) لغة من علقه تعليقا قاموس جعله معلقا واصطلاحا (ربط حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة اخرى ويسمى يمينا مجازا

قال لأن محمدا أطلق عليه يمينا وقوله حجة في اللغة اه فأفاد أنه عين لغة واصطلاحا ولذا قال في معراج الدراية
 اليمين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت ~~لكن~~ مقتضى كلام الفخ المأثور أن المراد به التعليق
 على أمر اختياري للمعلق ليفيد قوة الامتناع عن الأمر المحلوف عليه أو قوة الحلف عليه نحو أن بشرى بكذا
 فأنت حر فغيره من التعليق لا يسمى يمينا مثل أن طاعت الشمس أو أن حضت فأنت كذا لكن في الحيف الجامع
 وشرحه للفارسي "لو حلف لا يحلف بيمين حنث بتعليق الجزاء بما يصلح شرطا سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل
 غيره أم مجيء الوقت كأنك طالق إن دخلت أو أن قدم زيدا أو إذا جاء عندك كذا إذا جاء رأس الشهر أو إذا أهل
 الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الأشهر لوجود ركن اليمين وهو تعليق الجزاء ووجود اليمين شرط الحنث
 فيحتمل ألا أن يعلق بعمل من أعمال القلب ~~كأن~~ شئت أو أردت أو أحببت أو هويت أو رضيت أو عجبى
 الشهر كذا إذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الأشهر فلا يحتمل أما القول فلا نه مستعمل في المليك ولذا يقتصر
 على المجلس فلم يتمحض للتعليق وأما الثاني فلا نه مستعمل في بيان وقت السنة لأن رأس الشهر في حقها وقت
 وقوع الطلاق السني فلم يتمحض للتعليق وهذا لم يحتمل بتعليق الطلاق بالتطبيق كأنك طالق إن طلقك لاحتمال
 ارادة الحكاية عن الواقع من كونه مالا للتطبيق فلم يتمحض للتعليق ولا بقوله لعبد الله أن أدت إلى أن نسأف أن
 حرز أن عجزت فأنت رقيق وإن وجد الشرط والجزاء لانه تفسير الكتابة فلم يتمحض للتعليق ولا بقوله أنت طالق
 إن حضت حيضة لأن الحيضة الكاملة لا وجود لها إلا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فامكن جعله تفسير
 الطلاق السنة فلم يتمحض للتعليق وانما لم يضمنه بما لم يتمحض للتعليق في هذه الصور لأن الحلف بالطلاق محذور
 وحمل كلام العاقل على وجه فيه اعدام المحذور أولى وقد أمكن حملها على ما يحمله من المليك أو التفسير فلا
 يحتمل على الحلف بالطلاق وانما حنث في قوله أن حضت فأنت طالق لوجود شرط الحنث وهو اليمين بذكر ركنه
 وهو الجزاء والشرط وقوله أن حضت لا يصلح تفسير الطلاق البدعي اتسوع البدعي إلى أنواع فلم يتمكن جعله
 تفسير بخلاف السني فإنه نوع واحد وانما حنث فيما إذا قال لها أنت طالق إن طلعت الشمس مع أن معنى
 اليمين وهو الحمل أو المنع قدشود مع أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا يصلح شرطا لانه لا خطر في وجوده لا با
 نقول الحمل والمنع ثمرة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة إذا الحكم الشرعي في العتود
 الشرعية يعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولد الوحلف لا يبيع فباع فاسد احنث لوجود ~~كأن~~ البيع
 وإن كان المطلوب منه وهو انتقال الملك غير ثابت ولا نسلم عدم الخطر لاحتمال قيام الساعة في كل زمان اه
 ملخصا وحاصله أن كل تعليق بيمين سواء كان تعليقا على فعل أو فعل غيره أو على مجيء الوقت وإن لم توجد فيه ثمرة
 اليمين وهي الحمل أو المنع فيحتمل به في حلفه لا يحلف الا إذا أمكن سرفه عن صورة التعليق إلى جعله ملكا
 أو تفسير الطلاق السنة أو بيان الواقع أو الكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتاب
 الايمان ان شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في الجرم من أن تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول الهداية
 باب اليمين بالطلاق لأن التعليق يشمل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنها ليست
 يمينا كما علمت وقوله في النهر انه لا يحتمل فيها لانها ليست يمينا عر فلا ينافي كونها يمينا في اصطلاح الفقهاء ساقط
 لما علمت من أن عدم الحنث فيها لعدم تمحضها لتعليقا وانها ليست يمينا عندهم وأيضا لو كان ذلك مبنيا على العرف
 فما الفرق في العرف بين أن حضت وان حضت حيضة حتى كان الاول يمينا دون الثاني (قوله كون الشرط)
 أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أي مترددا بين أن يكون وأن لا يكون لا يكون لاستحالة
 ولا متحققا لاحتمال لأن الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور فهما شرح التحرير (قوله فالحق) محترز
 قوله معدوما ح (قوله تنجيز) ليس على اطلاقه بل فيما لبقائه حكم ابتداءه ~~كأن~~ كقوله لعبد الله ان ملكك
 فأنت حر عتق حين سكت وقوله اها ان أبصرت أو سمعت أو سمعت وهي بصيرة أو سمعة أو سمعة طلقت الساعة
 لأن ذلك أمر عتد فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف أن حضت أو مرضت وهي حائض أو مريضة فعلى حيضة
 مستقبلة لأن الحيض والمرض مما لا يمتد فأفاده في الجرم وجهه كما في الخيانة أن الحيض والمرض وإن كان
 يمتد الآن الشرع لماعلق بالجملة أحكاما لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا فافهم (قوله
 والمستحيل) محترز قوله على خطر الوجود ح (قوله لغو) فلا يتبع أصلا لأن غرضه منه تحقيق النفي حيث

مطلب
 فيما لو حلف لا يحلف فعلمت

مطلب
 لا يحتمل بتعليق الطلاق بالتطبيق

وشرط صحته كون الشرط معدوما
 على خطر الوجود فالحق كان كان
 السماء فوقنا تنجيز والمستحيل كان
 دخل الجمل في سم الخطاط لغو

مطلب
ان لم تتزوج بفلان فانت طالق

وكونه متصلا بالاعذار وان لا يقصد به المجازاة فلو قالت يا سفله فقتل ان كنت كما قلت فانت كذا تنجز كان كذلك اولاً وذكر المشروط فنحو انت طالق ان اغو به يفتى بوجود رابط حيث تأخر الجزاء كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة كقوله لفته ان فعلت كذا فانت حر أو حكما ولو حكما (كقوله لمنكوحته) أو معتدته (ان ذهب فانت طالق

قوله أو بشرط الزام قلت ورأيت في وصايا خزانه الاكل ما يؤيد حيث قال أوصى لأمته أن تعتق على أن لا تتزوج فانما تعتق من ثلثه فان ٣ تزوجت بعده لم تبطل الوصية وكذا لو قال هي حرة على أن تثبت على الاسلام أو على أن لا ترجع عن الاسلام فان أقامت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثه ولا تبطل ما رتد ادها بعد وكذا نصراي قال ان ثبتت على النصرانية بعده أو على الاسلام وان أوصى لأم ولده ان لم تتزوج ابدا ان وقت وقتا فهو كما قال فان تزوجت بذلك بطلت وصيته وكذا ان قال لأمته هي حرة ان لم تتزوج شهرا اه منه

٣ مطلب
التعليق المراد به المجازاة دون الشرط

علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قولهما امكان البر بشرط انعقاد المين خلافا لابي يوسف وعلى هذا اظهر ما في الخاتمة لو قال لها ان لم تردى على الديار الذي أخذته من كيسي فانت طالق فاذا الديار في كيسه لا تطلق بجر ومنه ما في القضية س كر ان طرق الباب فلم تنفتح له فقال ان لم تنفخ الباب الدليل فانت طالق ولم يكن في الدار أحد لا تطلق نهر ومنه مسائل ستأتي في الفروع آخر الباب (تنبيه) في فتاوى الكازروني عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال لزوجته أنت طالق ان لم تتزوج بفلان فأجاب لاحفاء في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانه عنها بانفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فيلغو الشرط ويبقى قوله أنت طالق قطعا منجزا كما اختاره بعض المتأخرين من علماء المين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حاله بقاها في عصمة الزوج واختار بعض منهم صحة التعليق وجعله مكافؤا لوقوع الطلاق في آخر جزء من حياته أو حياتها لانه في معنى العدم والعدم متحقق مستقر لكنه لما علقه بالمستقبل صلح لجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا يعين له وقت آخر الى أن ينتهي الى آخر جزء من الحياة فيستضيق فيقع ولحق بعضهم أنه شرط الزام فمكانه يربد الزامها بعدم تزوجها بفلان وهو الزام مالا يلزم فيلغو ويقع الطلاق منجزا أقول ولو قيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صوابا لكلام العاقل عن الالغاء لم يعد ويكون في ذلك القول قولها مع عينها كما في نظائره من الامور القلبية لمحو ان كنت تحبني فان قالت له لم أرد التزوج به بعدك وقع الطلاق والا فلا اه ملخصا ثم نقل الكازروني هذه المسألة ثانيا عن الحدادي صاحب الجوهرية وأنه أجاب عنها سراج الدين انها على رواية عن شيخه علي بن نوح بأنها تطلق وتزوج من أرادت قال الكازروني وهو الذي ينبغي أن يعقل عليه أي بناء على أنه تعليق بمستحيل أو بشرط الزام (قوله وكونه متصلا الخ) أي بلا فاصل أجني وسيأتي الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وأن لا يقصده بالمجلزاة الخ) قال في البحر فلو سبته بنحو قرطبان وسفله فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تنجز سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا اياه بالطلاق فان أراد التعليق يدين وقتوى أهل بخاري عليه كما في الفتح اه يعني على أنه للمجازاة دون الشرط كما رأيت في النسخ وكذا في الذخيرة وفيها والمختار والفتوى أنه ان كان في حالة الغضب فهو على المجازاة والا فلي الشرط اه ومثله في التارخانية عن المحيط وفي اللؤلؤ الحية ان أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفله وتكلموا في معنى السفلة عن أبي حنيفة أن المسلم لا يكون سفله انما السفلة الكافرون وعن أبي يوسف أنه الذي لا يبالى ما قال وما قيل له وعن محمد انه الذي يلعب بالجمام ويقامر وقال خلف انه من اذا دعى لطعام يحمل من هنالك شيئا والفتوى على ما روى عن أبي حنيفة لانه هو السفلة مطلقا اه والقرطبان الذي لا غيره له (قوله تنجز) الاولى تنجز بصيغة الماضي لانه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر المشروط) اي فعل الشرط لانه مشروط لوجود الجزاء (قوله لغو) أي فلا تطلق لانه ما ارسل الكلام ارسالا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو الا أو ان كان أو ان لم يكن بجر (قوله به يفتى) هو قول أبي يوسف وقال محمد نطق الحال بجر (قوله ووجود رابط) أي كالأه واذ النعائية ح (قوله كما يأتي) أي عند قوله وألفاظ الشرط ح (قوله شرطه الملك) أي شرط لزومه فان التعليق في غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال أجني لزوجته انسان ان دخلت الدار فانت طالق توقف على الاجازة فان أجازه لزم التعليق فتطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها واذا الطلاق المنجز من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا أجازه وقع مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع والضابط فيه أن ما صح تعليقه بالشرط يقتصر وما لا يصح يستند بجر (قوله حقيقة) أشار الى أن المراد ما يشمل تعليق الطلاق والعق وكذا النذر كان شقي الله مريضني فله على أن انصدق بهذا النوب اشترط ملكه له حالة التعليق أفاده الرحق (قوله أو حكما) أي أو كان الملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لملك رقة ثم ان هذا الحكمي ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكما والى هذا أشار بقوله ولو حكما ط (قوله لمنكوحته أو معتدته) فيه نشر مرتب قال في البحر وقد منا آخر الكليات عند قوله والصريح يلحق الصريح ان تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة

عن بائع وعلق بائعا كما في البدائع اعتبار التعليق بالتخصيص (قوله أو الاضافة اليه) بأن يكون معلنا بالملك كاملا
وكقوله ان صرت زوجة لي أو بسبب الملك كالكاح أي التزوج وكالشراف في ان اشترت عبدًا بخلاف
قوله لعبد مورثه ان مات سيدك فأنت حرة فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لا بطلاله ثم اعلم
أن المراد هنا بالاضافة معناها اللغوي الشاملة للتعليق المحض وللاضافة الاصطلاحية كانت طالق يوم
اتزوجك كما أشار اليه في الفتح وقد أطال في البحر في بيان الفرق بين ما جازجه (قوله فكذا) أي فهو حر
أو فأنت حر (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي ح (قوله كذلك) أي عما أو خاصا وأشار بذلك
الى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص بامرأة أو بعصر أو بنسبه أو بكاره أو بشوبة ككل بكر أو نب
(قوله كان نكحت امرأة) أي فهي طالق وحذفه دلالة ما بعده عليه (قوله أو ان نكحتك) لافرق
بين كونها أجنبية أو معتدة كما في البحر (قوله وكذا كل امرأة) أي اذا قل كل امرأة اتزوجها طالق
والحيلة فيه ما في البحر من أنه يزوجها فصولي ويجوز بالفعل كسوق الواجب اليها أو يتزوجها بعد ما وقع الطلاق
عابها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار اه وقد مناقب فصل المشيئة ما يتعلق بهذا البحث فرع قال كل امرأة
اتزوجها فهي طالق ان تكلمت فلان فكم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها وان كالم ثم تزوج ثم كالم طلقت المتزوجة بعد
الكلام الاول خاتمة وانظر ما في الفصل العاشر من الدخيرة (قوله باسم أو نسب) الذي في البحر وغيره
ونسب بالواو قال فلو قال فلانة بنت فلان التي اتزوجها طالق يتزوجها طالق اه أي لانه لما لغا الوصف
بالتزوج بقي قوله فلانة بنت فلان طالق وهي أجنبية ولم توجد الاضافة الى الملك فلا يقع اذا تزوجها (قوله
أو اشارة) التعريف بالاشارة في الحاضرة وبالا سب والنسب في الغائبة حتى لو كانت المرأة حاضرة عند
الحالف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا تغاير الصفة ويتعلق الطلاق بالتزوج وعليه ما في الجاسع رجل
اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كالم غلام محمد بن عبد الله هذا أحد فامرأته طالق أشار الحالف
الى الغلام لا الى نفسه ثم كالم الغلام بنفسه طلق لان الحالف حاضرا فعرفه بالاشارة أو الاضافة ولم يوجد
فبقى منكرا فدخل تحت اسم النكرة أفاده في البحر عن جامع شيخ الاسلام (قوله فلغا الوصف) أي قوله
اتزوجها فصار كأنه قال هذه طالق كقوله لامرأته هذه المرأة التي تدخل الدار طالق فأنما تطلق للعال
دخلت أولا بحر وانما تطلق الأجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لا لغا الوصف بخلاف امرأته
(قوله لعدم الملك والاضافة اليه) أما في مسألة المتزوج فظاهروا كذا فبما بعد هالان الاجتماع في فراش لا يلزم
كونه عن نكاح كما ان وطئ الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومثل ذلك ما لو قال لوالديه ان تزوجتاني امرأة فهي
طالق ثلاثا فزوجه بلا أمره لا تطلق لانه غير منضاف الى ملك النكاح لان تزويجه حاله بلا أمره لا يصح بحر
عن المحيط ثم قال لافرق بين كونه بأمره أو بلا أمره كما في المعراج اه قلت الصن في الخاتمة في صورة الامر
أن الصحيح أنه يصح البين وتطلق اه وهو مشكل لان الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك أو الاضافة
اليه وتزويج الابوين غير سبب للملك من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه اللهم الا أن يكون مراد الخاتمة
ما اذا قال ان تزوجتاني بأمر في نكاح يصح البين وتطلق والا فلا وجه للتفصيل المذكور قبل صحة التعليق
فالاوجه ما في المعراج (قوله وأفاد في الجراح) قلت هذا العرف في دمشق الا أن غيره مطلق كان وبان
نعم بقي بين أطراف الناس وقال ط قلت العرف الجاري في مصر الا أن أنها قد زائرة ولو معها شيء غير ما يطبخ
(قوله كما لغا الخ) أصل ذلك ما في البحر عن المعراج ولو أضافه الى النكاح لا يقع كما لو قال أنت طالق
مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف أنت خالق مع تزويج اياك فانه يقع وهو مشكل وقيل
الفرق أنه لما أضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج مجازا عن الملك لانه سببه وحل مع على
بعد تصحيحه وفي نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح
اه وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتمام الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحي اياك أو قال مع تزويجك
انفكس الحكم لكن قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي
اياك والمقدرة كالمقووظ والى هذا الضعف أشار بصيغة القريض اه قلت الاظهر الفرق بأنه عدم عدم
التصريح بالفاعل يحتمل تزوجه لها أو تزويج غيره لها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزوج

أو الاضافة اليه) أي الملك الحقيقي -
عائما أو خاصا كان ملكك عبدا أو
ان ملكك لمعين فكذا أو الحكمي -
كذلك (كان) نكحت امرأة أو ان
(نكحتك فأنت طالق) وكذا كل
امرأة ويكفي معنى الشرط الا
في المعينة باسم أو نسب أو اشارة
فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق
تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة
الخ لا تعريفها بالاشارة فلغا
الوصف (فلغا قوله لأجنبية ان
زيت زيدا فأنت طالق فتكحها
فزارت) وكذا كل امرأة
اجتمع معها في فراش فهي طالق
فتزوجها لم تطلق وكل جارية أطاها
حرّة فاشترى جارية فوطئها لم يعتق
لعدم الملك والاضافة اليه وأفاد
في البحر أن زيارة المرأة في عرفنا
لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند
المزور فليحفظ (كالغا اي قاعه)
الطلاق (مقارنا لثبوت ملك)
كانت طالق مع نكاحك ويصح
مع تزويج اياك لتمام الكلام
بفاعله ومفعوله

في أنه ان صرح بذلك الفاعل يقع فيه ما والا فلا فيه ما فتأمل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء
 الدرس أن التزوج يعقب التزويج فإذا تدارن الطلاق التزوج وجد الملك قبله بالتزويج فيصح وتطلق بخلاف مع
 نكاحك لأنه مقارن للملك (قوله كع موقى أو موتك) لاضافته لحالة منافاة للإيقاع في الأول والوقوع
 في الثاني كما تقدم في باب الصريح (قوله في المجتبى عن محمد في المضافة) أي في المدين المضافة
 إلى الملك وعبارة المجتبى على ما في البحر وقد ظفرت برواية عن محمد أنه لا يقع وبه كان يفتي كثير من أئمة خوارزم
 اه وأما ما في الظهيرية من أنه قول محمد وبه يفتي فذا الذي غير ما نحن فيه كما يأتي بيانه قريباً فافهم (قوله
 وللحنفي - تقليده الخ) أي تنبيه الشافعي قال في البحر والحنفي أن يرفع الأمر إلى شافعي - بنسخ المدين المضافة
 فلو قل ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً فتزوجها فغاصته إلى فاض شافعي - وأدعت الطلاق فحكم بأنهما
 امرأته وأن الطلاق ليس بشئ حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطئ حللاً لا
 إذا فسخ وإذا فسخ لا يحتاج إلى تجديد العقد ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة ففسخ المدين
 ثم تزوج امرأة أخرى لا يحتاج إلى الفسخ في كل امرأة كذلك في الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول محمد وبقوله
 يفتي اه قلت ومفهوماً أن عندهما يحتاج إلى الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الظهيرية أيضاً فإخلاف
 هنا فيما إذا فسخ القاضي الشافعي المدين في امرأة ثم تزوج الحالف امرأة أخرى فعندهما لا يكتفي بالفسخ الأول
 بل يقع الطلاق على الثانية ما لم يفسخ ثانياً وعند محمد يكتفي بالنهاية واحدة فلا يحتاج إلى فسخها ثانياً ويقول
 محمد يفتي ولا ينبغي أن هذا مبني على صحة المدين عنده وأنه يقع بها الطلاق فلا ينافي ما مر عن المجتبى من أن
 عدم الوقوع رواية عنه فنزعم أنه في الظهيرية جعل عدم الوقوع قول محمد لرواية عنه وأنه المفتي به فقد وهم
 فافهم ثم قال في البحر وإذا عقد أيماناً على امرأة واحدة فإذا قضى بعهدة النكاح بعده ارتفعت الأيمان كلها
 وإذا عقد على كل امرأة أيماناً على حدة لا شك أنه إذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الأخرى وإذا عقد عينة
 بكلمة كلما فإنه يحتاج إلى تكرار الفسخ في كل عين اه فهي أربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فان
 أمضاء قاض حنفي بعد ذلك كان أحوط اه ومحل الفسخ من الشافعي إذا كان قبل أن يطلقها ثلاثاً لأنه
 لو فسخ تطلق ثلاثاً بالتخييز بعد النكاح فلا يقيدها في الثانية وفيها أيضاً أن شرطه أن لا يأخذ الثاني عليه مالا
 فلو أخذ لا ينفذ عند الكل إلا أن أخذ على الكتابة قدر أجرة المثل فلو أزيد لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ مطلقاً
 اه (تنبيه) ذكر في البحر في كتاب القاضي إلى القاضي عن الولوالجية لو قال لها أنت طالق أثبتة
 فترافعا إلى قاض يراها رجعية وهو يراها بانه فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقيل
 انه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يحل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالبينونة والزواج لا يراها يتبع رأى
 القاضي اجاعا هذا كله اذا كان الزوج عالماً به رأى واجتهاد فلو عاتبا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه
 وهذا اذا قضى له أما ان أفتى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده
 اه أي فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وهذا علم أنه لا حاجة
 إلى التقليد مع القضاء لأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الافتاء لزوج جاهل (قوله
 بل محكم) في الثانية حكم المحكم كالقضاء على الصحيح وفي البرازية وعن الصدر أقول لا يحل لأحد أن يفعل
 ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتي به لثلاث طرق الجهال إلى هدم المذهب اه بحر (قوله بل افتاء عدل الخ)
 عطف على محجور الباء وهو فسخ وفي البحر عن البرازية وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتى
 فقيها عدلاً افتاء بطلان المدين حل له العمل بفتواه وأما كها وروى أوسع من هذا وهو أنه لو افتاه مفت
 بالحل ثم افتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الأولى فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق
 الأولى ربه عمل بكلاً من أحاديثين لكن لا يفتي به اه قلت يعنى أن المفتي لا يفتي صاحب الحادثة
 بما يترتب على به إلى فسخ المدين فلا يقول له ارفع الأمر إلى شافعي أو حكمه في ذلك أو استفتته بل يقول يقع عليك
 الطلاق لأن عليه أن يجيب بما يعتقده وليس له أن يدل على ما يهدم مذهبه وليس المراد أنه لا يفتي بفسخ المدين
 إذا فعل صاحب الحادثة شيئاً من ذلك لما علمت من أن الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتي على أن
 قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فإذا فعل شيئاً من ذلك فعلى الحنفي أن يفتيه بعهدة الفسخ لا يقال

مطلب
 في فسخ المدين المضافة إلى الملك

(أوزواله) كع موقى أو موتك
 (قائدة) في المجتبى عن محمد في المضافة
 لا يقع وبه أفتى أئمة خوارزم انتهى
 وهو قول الشافعي وللحنفي - تقليده
 بفسخ قاض بل محكم بل افتاء عدل

قول المحشى الفتوتين وقع فيما
 مستعرض به على الشارح من أن
 الصواب الفتويين قاله نصير

إذا كان ذلك قول محمد فكيف لا ينسبه به لما علمت من أن ذلك رواية عن محمد وأن قوله كتقول الشيخين بالوقوع وأن ما في الظهيرية لا ينافي ذلك كما قرأناه آنفا وليس للمفتي الافتاء بالرواية الضعيفة وكونها أفتى بها كثير من أئمة خوارزم لا يفتي بضعفها ولذا تقدم عن الصدر أنه لا يحل لأحد أن يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلواني من أنه يعلم ولا يفتي به فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد أو كانت صحيحة لبنوا الحكم عليها ولم يحتاجوا إلى بنائه على مذهب الشافعي فهذا يدل على أنه رواية شاذة كما يشهد عليه كلام المجتبي المار فافهم هذا وفي البحر عن البرازية والتزويج فعلا أولى من فسخ اليمين في زماننا وينبغي أن يفتي إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى نكاح الفصولي فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالفعل فلا يحث وكذا إذا قال للجماعة لي حاجة إلى نكاح الفصولي فزوجه واحد منهم أما إذا قال لرجل اعقد لي عقد فذولي يكون توكيلا اه (قوله وبفتوتين) صوابه وبفتوتين ياءين أحدهما منقلبة عن الالف المتصورة والثانية ياء التثنية كما في ثنية حبل وقصوى قال في الالفية

آخر مقصورتني أجعلها يا * ان كان عن ثلاثة مرتباً

(قوله في حادتين) قيد به لأن المستفتى إذا عمل بقول المفتي في حادثة فأفتاه آخر بخلاف قول الأول ليس له تقض عمله انسابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى كمن صلى الظهر مثلاً مع مس امرأة أجنبية متولد الابي خيفة فقلد الشافعي ليس له إبطال تلك الظهر نعم يعمل بقول الشافعي في ظهر آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس للامة المد الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم المفتي (قوله ولا يفتي به) علمت وجهه آنفاً (قوله تعليقه للثلاث) هذا خاص بالحقرة وقوله وما دونها يعم الحقرة والامة وتقديره في الامة ويطل تخيير الثنتين في الامة تعليق ما دون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة ونظاير عبارة الشارح أن تخيير تعليقه للزوج المعلق وهو أولى من عوده على الإطلاق لأن الأصل إضافة المصدر إلى فاعله كما ذكره في التهرط (قوله الاضافة الى الملك) أي في خصوص كل تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فطلق امرأته ثلاثاً ثم تزوجها فأنها تطلق لأن ما تجزعه غير ما علقه في المعلق طلاق ملك حادث فلا يطله تخيير طلاق ملك قبله (قوله كما مر) لما تقدم ذلك في كلامه صريحاً ويحكم أن يكون مراده ما قدمه في فصل المشيئة فيما لو قال لها أنت طالق كما شئت فطلعت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلعت نفسها ثلاثاً ففرقة (قوله يطل بزوال الحل) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا يزوال الملك أي بوقوع ما دونهما فان الملك وان زال به عند انقضاء العدة لكان الحل ثابتاً فان له أن يعود اليه بلا زوج آخر محتمل بخلاف الثلاث ونقوعها يزول الحل بالكلية بحيث لا يعود إلا بعمل ولما كان المعلق هو طائفتان هذا الملك بطل التعليق بزوالها لا يزوال ما دونها (قوله بطل التعليق) أي لزوال الحل بتخيير الثلاث (قوله لم يطل) لأنه لم يزل الحل بتخيير ما دون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لأن بطلان التعليق بزوال الحل ولم يزل فيبقى التعليق فإذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار يقع المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قولهم ان المعلق طائفتان هذا الملك وقد زال بعضها لأنه مقيد بما إذا كانت الثلاث باقية فإذا زال بعضها صار المعلق ثلاثاً مطلقة كما أفاده في الفتح وقد سنه قبل هذا الباب (قوله بقية الأول) أي ما بقي من طائفتان النكاح الأول (قوله وهي مسألة الهدم الآتية) قد منا قبل هذا الباب الكلام عليها وحاصلها أن الزوج الثاني يهدم الثلاث وما دونها عندهما وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وغرته) أي غرة الخلاف في مسألة الهدم (قوله له رجعتها) أي عندهما لأن الزوج الثاني يهدم الواحدة الباقية وعادت المرأة إلى الأول بملك جديد فيملك عليها ثلاث طلقات فإذا دخلت الدار تقع واحدة من الثلاث ويبقى متبائن فملك الرجعة (قوله خلافاً لمحمد) فعنده لا يملك الرجعة لعودها بما بقي من الملك الأول وهي واحدة وقد وقعت بالدخول ط (قوله وكذا يطل) أي التعليق وهذا عطف على المتن ح (قوله لمحاقه) بفتح اللام ط عن القاموس (قوله خلافاً لهما) أي للصاحبين فعندهما لا يطل التعليق لأن زوال الملك لا يطله وله أن يبقاء تعليقه باعتبار قيام أهليته وبالارتداد ارتفعت العصمة فلم يبق تعليقه لقوات الاهلية فإذا عاد إلى الاسلام لم يعد ذلك التعليق الذي حكمه بقوله بجر عن شرح النجم للمصنف (قوله وبفتوت محل البراءة) نقله في البحر عن الثاني

مطلب

في معنى قولهم ليس لامة المد الرجوع عن مذهبه

وبفتوتين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به برأية (ويطل بتخيير الثلاث) لعمرة والثنتين للامة (تعليقه) للثلاث وما دونها (الاضافة الى الملك كما مر) لا تخيير (ما دونها) أعلم أن التعليق يطل بزوال الحل لا يزوال الملك فلو علق الثلاث أو ما دونها بدخول الدار ثم تجز الثلاث ثم تدبها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان تجز ما دونها لم يطل فيقع المعلق كله وأرفع محمد بقية الأول وهي مسألة الهدم الآتية وغرته فبين علق واحدة ثم تجز ثنتين ثم تدبها بعد زوج آخر قد خلت له رجعتها خلافاً لمحمد وكذا يطل بلحاظه من هذا بدار الحرب خلافاً لهما وبفتوت محل البراءة كان كلفت فلاناً أو دخلت هذه الدار فأتت أو جعلت بيتاً لنا كما بسطناه فيما علقناه على المتن

لكن بلفظ ومما يطله فوت محل الشرط كفوت محل الجزاء كما اذا قال ان كنت فلانا الخ. والتبديل المذكور لفوت محل الشرط فان الشرط هو كنت ودخلت أى مضمونهما وهو الكلام والدخول ومحلها ما هو فلان والدار المشار اليها وفوت محل الجزاء كقول المرأة التي هي محل الطلاق فان بفوت هذين المحلين يطل التعليق لان التعليق لا بد أن يكون على أمر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته واعادة البستان دارا لان يمينه انعقدت على حياة كانت فيه كما قالوا في ليقتلن فلانا وما اعيد بعد البناء دارا اخرى غير المشار اليها كما صرحوا به أيضا في لا يدخل هذه الدار تأمل (قوله) وسنجد مسألة الكوز بفروعهما أى في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان تصديق البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وشرط بقائها خلافا لابي يوسف فلو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه قصب قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما لعدم انعقادها في الاول ولبطلا نهاى الثاني وان لم يقل اليوم ولا ماء فيه فكذا لم يعد انعقادها أما ان كان فيه ماء قصب فانه يحنث اتفاقا لان انعقادها بامكان البر ثم يحنث بالصعب لان البر يجب عليه كما فرغ فاذا صفت البر فيحنث كما لو مات الحائض وانما باقى بخلاف الموقته فانه لا يجب عليه البر الا في آخر اجراء الوقت المعين ومن فروعهما ليقتلن زيدا اليوم أولا كان هذا الرغبة اليوم أو ليقضين دينه غدا فبات زيد أو أكل الرغيف غيره قبل مضي اليوم أو قضى الدين أو أبرأ فلان قبل الغد لم يحنث وتمامه في البحر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا التفصيل في المسألة السابقة لان شرط الحنث فيها أمر وجودى وهو الكلام أو الدخول فاذا مات أو جعلت بستانا فقد فوات محل وقوع اليأس من الحنث فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت موقته أو مطلقة بخلاف ما اذا كان شرط الحنث أمرا عديا مثل ان لم اكلم زيدا أو ان لم أدخل فانها لا تبطل بفوت محل بل يتحقق به الحنث لليأس من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر مستحيلا والافهم مسألة الكوز وقد علمت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لاصعدن السماء فان اليمين فيها منعقدة ويحنث عقبها الا صعود السماء أمر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء وللملائكة وغيرهم ولم يحنث عقب اليمين أو في آخر الوقت في الموقته لتحقيق اليأس عادة وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما اريق منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا تبطل اليمين ولا يحنث الا اذا صاب منه وكانت اليمين مطلقة كما سيأتى بتحقيقه في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله له رجعتها) لانه لما علق الثلاثة كانت أمة وهو لا يملك عليها الا نتين فكان معلقا نتين ح (قوله وألفاظ الشرط) عدل عن الاسماء والحروف لاشتغالها علمها وهو بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط محركة بمعنى العلامة - على ذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسعى الثانى جوابا لانه لما زعم على القول الاول صار كلام الاتى بعد كلام السائل وجزاء تجوزا لانه لما ترتب على فعل آخر أشبهه الجزاء كذا في النهر فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم ح وقد معنا في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا الا بد من المغايرة لنظاير الشرط هنا بمعنى العلامة على شئ خاص تأمل (قوله أى علامات وجود الجزاء) أى ان هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أى عند وجود الشرط ح (قوله فلو فقهها وقع الحال) هو قول الجمهور لانها للتعليل ولا يشترط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي مناظر الشيباني في مجلس الرشيد أنها شرطية بمعنى اذا هو مذهب الكوفيين ورجحه في المغنى وعلى كل حال اذا نوى التعليق ينبغى أن تصح نيته نهر مختصرا الى ذلك أشار الشارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا الوحدف انشاء من الجواب) يعنى يقع الحال ما لم ينو التعليق فيدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق سلا لكلامه على الفائدة فنضم الفاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فاجازه أهل الكوفة وعليه فزع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه فنزع المذهب مجر وذ كر قبله عن المغنى أن الاخفش قال ان ذلك واقع في النثر الفصح وان منه ان تركه خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في النثر ادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والاستمتع بها اه قلت ينبغى في زماننا اذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاء لان العامة لا يفرقون بين دخول الفاء وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام

مطلب
في مسألة الكوز

وسنجد مسألة الكوز بفروعهما (فرع) قال لزوجته الامانة دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعقدت فدخلت له رجعتها قنية (وألفاظ الشرط) أى علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو فقهها وقع الحال ما لم ينو التعليق فيدين وكذا الوحدف الفاء من الجواب

مطلب
في ألفاظ الشرط

مطلب
فيما لو حذف الفاء من الجواب

الفصح كما مر وكفى قوله تعالى وان أطعمتهم امسكهم لشركون واذا اتى على علمهم آياتنا بينات ما كان حجتهم والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وان ادعى تأويل الاول بأنه على تقدير القسم والثاني والثالث على جعل اذا المجزأ الوقت بلا ملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر واذا صار ذلك لغة للعامة ينبغي جعل كلامهم عليه كقولنا كلامهم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب وكذا لو كان التعليق بلفظ أعمى وقد قال العلامة قاسم انه يحمل كلام كل عاقد وناذر وحالف على لغته هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابي لهذا في شرح نظم الكنز للعلامة المقدسى أقول ينبغي ترجيح قول أبي يوسف لكثرة حذف النساء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم اللعن في قوالهم آت واحدة بالنسب الذي لم يقل به أحد اه (نبيه) وجوب اقتران الجواب بالنساء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح أول الباب واذا كانت الاداة ان تقوم اذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كما تنظر في محله (قوله في نحو طلبية الخ) أى في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبية الخ فانها اذا وقعت جوابا يجب اقترانها بالفاء قال في النهر أى جلة طلبية كالأمر والنهى والاستفهام والنهى والعرض والتخصيص والدعاء وأراد بالجاء مدغم وبش وعسى وفعل التعجب وقوله وبأى وبالجملة الفعلية المقرونة بما النافية وقد ظاهرة أو مقدرة كما في التسهيل وعبارة الرضى كل جلة فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر ماضيا أو مضارعا فدخل النفي بان كما زاده المرادى وزاد المقرونة بالقسم أو رب لكن جعل ابن هشام القسمية من الطلبية اه وتعام ذلك في البحر والحاصل أن المزيدي أربعة المقرونة بسوف أو ان أو رب أو القسم فالجملة احد عشر موضعا أشار اليها الشارح بقوله في نحو طلبية الخ ونظمها المحقق ابن الهمام في الفتح بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرانه * بفاء اذا ما فعلة طلبا أى
كذا جازدا أو مقسما كن أو بقيد * ورب وسين أو بسوف ادر يافتى
أو اسمية أو مكان منفي ما وان * ولن من يحدد عما حددناه قد عني

(قوله وكل) لم يذكر النخاة كلا وكلما في أدوات الشرط لانهما ليسا منها وانما ذكرهما لفتحها لثبوت معنى الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذى اضيفا اليه بحر (قوله ولم تسمع كلما المنصوبة الخ) قال في النهر نقل النخاة ان كلما المقتضية للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي معها هى المصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفورا أنها مبتدأ أو ما نكرة موصوفة والعائد محذوف وجلة الشرط والجزاء في موضع الخبر ورده أبو حيان بأن كلما لم تسمع الامنصوبة وأنت خبر بأن هذا بعد تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ اذا الفتحه فيها فتحة بناء وبنت لا ضافتها الى مبنى اه فراد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة الاعراب وفتحة البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولو مبتدأ أى كما هو قول ابن عصفورا أشار به الى الرد على أبي حيان فان المسموع فيها فتح لامها ولا ينافي ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لا ضافتها الى مبنى فقد أقاد ما في النهر بأمر عبارة قافهم (قوله ونحو ذلك) أشار به الى أنه ليس المراد حصر ألفاظ الشرط بالسته المذكورة فان منها لو ومن وأين وإيمان وإنى وأى وما وفى الفتح فرع قال أنت طالق لولا دخولك أولولا أبوك أو صهرك لا يقع وكذا فى الاخبار بأن قال طلقك بالامس لولا كذا اه قلت ومنها ما أقاد معناها فى البحر أنت طالق بدخول الدار أو بحيثك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض لان البناء للوصل والاصاق وانما يتصل بالطلاق ويلصق بالدخول اذا تعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قلت يقع والا فلا لانه استعمل الدخول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كما لو قال على أن تعطىنى ألف درهم اه قلت وقد يكون الكلام متضمنا للتعليق بدون تصريح بأداته كما مر فى قوله ويكفى معنى الشرط الخ ومنها ما فى البحر حيث قال وفى المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلت فهذا يخبر أنه دخل الدار وأ كده باليمين فيصير كأنه قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل طلقك ولو قال أنت طالق لدخلت الدار يتعلق بالدخول اه ثم قال ولو قال أنت طالق والله لأفعلن كذا فهو تعليق وعين ولو قال أنت طالق

مطلب
المواضع التي يجب اقترانها بالنساء

في نحو

طلبية واسمية وبجاءد

وبما وقندوبلن وبالسفيس

كالخصاء في شرح الملتقى (واذا

واذا ما وكلو) لم تسمع (كلما)

الامنصوبة ولو مبتدأ لا ضافتها

المبنى (ومتى ومتى ما) ونحو ذلك

مطلب
ما يكون فى حكم الشرط

كلو كانت طالق لودخلت الدار
تعلق بدخولها ومن نحو من دخل
ممكن الدار فهي طالق فلودخلت
واحدة مرارا طلقت بكل مرة
لأن الدخول اضيف الى جماعة
فازداد عمومها كذا في الغاية وهي
غريبة وجعل في البحر أحد القولين
(وفيها) كذا (تخل) أي تطل
(اليمين) يطلان التعليق (إذا
وجد الشرط مرة الا في كلفانه
يخل بعد الثلاث) لاقتضاها
عموم الانعزال كافتضا كل عموم
الاسماء (فلا يقع ان تسكنها بعد
روح احرالا اذا دخلت) كذا (على
التزوج نحو طلقا تزوجت فانت
كذا) لدخولها على سبب الملك
وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها
لو دل لموطونه كذا طلقتك فانت
طالق فطلعتا واحدة تقع ثلثان
وفي كذا وقع عليك طلاق يقع ثلاث

والله لا أفعل كذا طلقت لعمال ذكرهما في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه اذا لم يعطف انقسم تعيين ما بعده
جوابه وصار فاصلا فلم يصلح أنت طالق للتعليق فتجزؤ منه أيضا على الطلاق لا أفعل كذا (قوله كذا)
هذا ما جزم به في البحر من أن المذهب أنها بمعنى الشرط خلافا لما في الفتح من أنهم التحقيق عدم الشرط فلا تأتي
للتعليق على ما فيه خطر الوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا في المحيط وفيه وعن أبي يوسف أنت طالق
لودخلت الدار طلقتك فهذا وجعل حلف بطلاق امرأته ليطلقتها ان دخلت الدار فإذا دخلت لزمه أن يطلقتها
ولا يقع الا بوث أحدهما كقوله ان لم أت البصرة اه بحر وقد مر الكلام في ذلك أوائل باب الصريح
(قوله فازداد عمومها) فيه أن الفعل لا عموم له وعبارة الغاية كفاي الفتح والبحر لأن الفعل وهو الدخول اضيف
الى جماعة فبراد به عموم عرفا مرة بعد اخرى اه فزاد بالعموم التكرار (قوله وهي غريبة) أي
خبايتها القول المتون وفيها تخلص اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كذا وجزم بغايتها في الفتح والبحر واستشكلها
الزياني (قوله وجعل في البحر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكفر فيها ان وجد الشرط حيث
قال والحق أن ما في الغاية أحد القولين ينقل القولين في القضية في مسألة صعود السطح اه ونقل هنا
عن المعراج وعن بعض الحنابلة أن متى تقتضي التكرار والصحيح أن غير كذا لا يوجب التكرار اه فأذا ضعف
هذا القول وضعف ما عن بعض الحنابلة فافهم (قوله أي تطل اليمين) أي تنتهي وتتم واذا غت حث
فلا يتصور الحث ثانيا لا يمين اخرى لانها غير مرة ضمة للعموم والتكرار راحة (قوله يطلان
التعليق) فيه أن اليمين هنا هي التعليق (قوله الا في كذا) فان اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأفاد
حصره أن متى لا تنفذ التكرار وقيل تنفذه والحق أنها انما تنفذ عموم الاوقات ففي متى خرجت فانت طالق
المسألة أن متى تمت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المقرونة بلفظ أبدا كذا فان قال
ان تزوجت فلانة أبدا فهي كذا فترجها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لان التأييد انما ينفي التوقيت في تأيد
عدم التزوج ولا يتكرر رأي كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فبي طالق لا يقع الا على امرأة واحدة
كفاي المحيط وغيره بخلاف كل امرأة تزوجها بحر والفرق أن انط كل للعموم واللفظ أي اعمايم بعموم
الصفة لقولهم في أي عبيدي ضربته فهو حر لا يتناول الا واحد لانه اسند الى خاص وفي أي عبيدي ضربك
يعتق الكل اذا ضرب بالاسناد الى عام وفي أي امرأة زوجت نفسها متى فهي طالق يتناول الجميع وتقام
تحقيقه في البحر (قوله كافتضا كل عموم الاسماء) لان كذا تدخل على الافعال وكذا تدخل على الاسماء
فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد واسم واحد فقد وجد الخوف عليه فانخلت
اليمين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيثبت كذا وجد الخوف عليه غير أن الخوف
عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية فالخلاف أن كذا للعموم الافعال وعموم الاسماء ضروري فيثبت بكل
فعل حتى تنتهي طلقات هذا الملك وكل للعموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل
وكذا كان أولى لان اليمين في كذا وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء ومن فروعها
لو كان له أربع نسوة فتسأل كل امرأة تدخل الدار فهي طالق فدخلت واحدة طلقت ولودخلت طلقت فان
دخلت تلك المرأة مرة اخرى لا تطلق ولو قال كذا دخلت فدخلت امرأة طلقت ولودخلت ثانيا تطلق وكذا قالنا
فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافا لفرق ومنها لو قال كذا دخلت فامرأتي طالق
وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يكن واحدة بعينها يقع بكل دخلة واحدة ان شاء فترجها عليهن وان شاء
جمعها على واحدة بحر وفي الشرح بلاية فرع يتردوعه قال في السراج نقل عن المتقي قال ان تزوجت
امرأة فهي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت فترجها فبات ثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز وان عاين قوله كل
حلت حرمت الا لا فليس بشيء وان لم يكن أرا به طلاقا فهو يمين اه قلت ولعل وجهه أن قوله وكلما حلت
حرمت ليس تعليقا بالانكاح لانه لا يلزم أن يكون حلها بالاعتدال ولو أن تزوجت ثم تزوجت فليست (قوله
فلا يقع) تفريع على قوله فانه يخل بعد الثلاث وانما لم يقع لان الخوف عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية
كذا رأينا لو ان الزوج الاخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقي (قوله لدخولها على سبب الملك) أي التزوج
وكذا وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث في تبعه جزؤه بحر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كذا انكمتك

فأنت طالق فذكرها في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل مرة طلقت طلقتين وعليه مهران ونصف وقال محمد بنات ثلاث وعليه أربعة مهرون ونصف اه قلت ووجهه كما في الولوالجية أنه لما تزوجها أو لا وقعت واحدة ووجب نصف مهرها إذا دخل بها وجب مهر كامل لانه وطئ بشبهة في الحمل ووجب العدة فإذا تزوجها ثانيا وقعت أخرى وهذا طلاق بعد الدخول معني فان من تزوج المعتدة وطلقها قبل الدخول بها يكون عند أبي حنيفة وأبي يوسف طلاقا بعد الدخول معني فيجب مهر كامل فصار مهران ونصف فإذا دخل بها وهي معتدة عن رجعي صار مرا جعوا ولا يجب بالوطئ شيء فإذا تزوجها ثالثا لم يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوحة اه (قوله لتكرار الوقوع) إشارة الى الفرق وحاصله أنه في الأول علق وقوع الطلاق على ابتساعه الطلاق فإذا طلق مرة يقع الطلاق عليها مرة أخرى ولا تقع الثالثة لأن الثانية واقعة وابست بتوقعه بخلاف الثاني فان المعلق عليه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع فان الايقاع يستلزم الوقوع فإذا طلقها مرة وجد الشرط فتقع أخرى وبوقوع الأخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى اه ح (تبينه) المنعقد بكلمة كلما إيمان منعقدة للحال لأن كلما بمنزلة تكرار الشرط والجزاء وهذه رواية الجامع وعليها الفتوى لأنها أحوط وفي رواية المبسوط المنعقد للحال عين واحدة ويتجدد انعقادها مرة بعد أخرى كلما حدث اه محيط وينبغي أن تظهر المرة فيما إذا قال كلما خلفت فأنت طالق ثم علق بكلمة كلما فيقع الآن ثلاث على الأول وواحدة على الثاني وفي قضاء البرازية قال كلما تزوجتك فأنت كذا ثلاثا فتزوجها وفسخ اليدين شافعي ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر ففي رواية الجامع وهي الأصح يحتاج الى الحسم بالسبع ثانيا بجر ملخصا (قوله وزوال الملك لا يبطل العين) أي زواله بحدوث الثلاث كما في النسخ وأطلقه كذا بما مر من أن التعليق يبطل بزوال الحمل أي بتخيير الثلاث ثم يرد عليه أنه يبطل بالردة مع العساق خلافا لهما وأجاب في البحر بأن البطلان فيه لخروج المعلق عن الأهلية لا لزوال الملك واعترضه في التهر بأن عتق مدبريه وانتهت أولاده دليل زوال ملكه وقيل بزوال الملك لأن زوال محل البر ميبطل للعين كما مر فان قلت قد جعلا زوال الملك ميبطلا للعين فيما لو حلف لا يخرج امرأته إلا بذهنه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحث وبطلت العين بالبينونة حتى لو تزوجها ثانيا ثم خرجت بلا إذن لم يحث قلت العين مقيدة بحال ولاية الإذن والمنع بدلالة الحال وذلك حال قيام الزوجية فسقط العين بزوال الزوجية كما لو حلف لا يخرج إلا بذهنه ثم خرجت منه ثم خرج لم يحث بخلاف الإباحة فلان ولا معاملة بينهما لأنها مطلقة كما في المحيط بجر وحاصله أنها لم تبطل لزوال الملك بل لنقض شرط قيدت به العين ونظيره لو حلقه الوالي ليعلمه بكل مفسد تقيد بحال قيام ولاية كإساق في الإيمان (تبينه) استثنى في البحر من عدم بطلانها لزوال الملك فرعا في القضية أن سكنت في هذه البلدة فأمر أنه طالق وخرج على النور وخلق امرأته ثم سكنتها قبل انقضاء العدة لا تطلق لأنها ليست امرأته وقت وجود الشرط اه قال في البحر فقد بطلت العين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء فأنت طالق وبين كونه فأمر أنه طالق لأنها بعد البينونة لم تنق امرأته فليحفظ هذا فإنه حسن جدا اه وسيذكره الشارح في الفروع وحاصله تقييد قولهم زوال الملك لا يبطل للعين بما إذا لم يكن الجزاء فأمر أنه طالق أما لو كان كذلك فإنها تبطل أقول ما في القضية ضعيف لانه مبني على اعتبار حالة الشرط بدليل التعديل بقوله لأنها وقت وجود الشرط ليست امرأته وهو خلاف الظاهر ففي القضية أيضا ان فعلت كذا فخلال الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا فخلال الله على حرام ففعل أحد الفعلين حتى بانت امرأته ثم فعل الآخر ففعل لا يقع الثاني لأنها ليست امرأته عند وجود الشرط وقبل يقع وهو الاظهر اه فأفاد أن الاظهر اعتبار حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امرأته فلا يضر بينوتها بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتون هنا ولما صرحوا به أيضا في الكتابات من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان البائن معلقا قبل ايجاد المنجز البائن كقوله ان دخلت الدار فأنت بائن ثم أبانها ثم دخلت بائنات باخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فإنها كانت امرأته له من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لزم أن لا يقع المعاق فقد ظهر أن المرجح اعتبار حالة التعليق وعليه ما في البحر من المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت أو قال ان قلت امرأتي فلا تنة فعددي حر فقبلها بعد البينونة يحث فيها لأن الاضافة للتعريف لا للتقيد اه وكذا ما قد مناه

مطلب
المنعقد بكلمة كلما إيمان منعقدة
للحال لا عين واحدة

لتكرار الوقوع لكنه لا يريد
على الثلاث (وزوال الملك)

مطلب
زوال الملك لا يبطل للعين

مطلب
الاضافة للتعريف لا للتقيد فيما
لو قال لا يخرج امرأتي من الدار

عن البحر لو قال كلما دخلت فامرأتى طالق وله أربع نسوة فدخل أربع مرات الخ فان تصرفه يحسد بأن له أن
يجمعها على واحدة يشمل ما اذا سكنت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها واقعة كانت
امراً أنه قد خلت في الايمان الثلاث لماءت من ترجيح أن المنعقد بكلمة كلاً ايمان منعقدة للحال وينبغي
على القول بأنه كلما حدث يستدعي آخر أنه لا يملك جمعها على واحدة لانها بعد الحنث لم تبق امرأته فلا تدخل
في اليمين المنعقدة بعده لما قد مناه في آخر الكتابات من أنه اذا قال كل امرأته لا تدخل المباشرة بالخلع والايلاء
انه أن يعينها فاعتمد تحقيق هذا المقام وعليك السلام (قوله من نكاح أو يمين) بيان للمالك وتوهمه فلو
أبانها أو باعه الخ تفريع عليهما بطريق النشر المرتب (قوله فلو أبانها) أي بما دون الثلاث (قوله
وتحل اليمين الخ) لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تدخل اليمين اذا وجد الشرط مرة لأن
المقصود هنا لا التحلل مرة في غير كلاما وهذا مجزئ لا التحلل اه ح ولانه هنا بين التحلل لها بوجودها في غير
المالك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقاً) أي سواء وجد الشرط في الملك أولاً كما يدل عليه اللاحق ح
(قوله لـ كن ان وجد في الملك طلفت) أطلق الملك فشمّل ما اذا وجد في العدة والمراد وجود تمامه في الملك
لا يجمع حتى لو قال ان حدثت حينئذ فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلفت
وتماه في البحر وسبأني عند قول المصنف علق الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الثاني في الملك والا لا
(قوله خلة الخ) تفريع على قوله والا لا (قوله في وجود الشرط) أي أصلاً أو تحققت كما في شرح الجمع
أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء
أو الشرط فالقول له ثم قال وذكر النسبي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها ولا يصدق بلائمة
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الاوسال فالقول له اه وسيدكر المصنف الاختلاف في دعوى
الاستثناء ونظاهر ما ذكر عن النسبي أن الاختلاف غير جاري في دعوى الشرط تأمل وفي البحر عن القنية ادعت
أنه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه للمرأة ولو ادعت عليه أنه حلف
لا يضر بها وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الامرين وتطلق بأيهما كان اه
(قوله ليم العدى) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله فالقول له) أي الا اذا لم يعلم وجوده الا منها
ففيه القول لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لانكاره الطلاق) أي انكاره وقوعه وهذا أولى من التعليل
بأنه مقسك بالاصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم اجامعك في حضيضك فالقول له أنه جامعها مع أن
الظاهر شاهد لها من وجهين كون الاصل عدم العارض وكون الحرمة مانعة له من الجماع (قوله ومفاده)
أي مفاد اطلاق قوله فالقول له (قوله ان القول له) بكسر الهمزة والجله جواب لو وهي وجوابها خبر ان
الاولى المفتوحة الهمزة والمصدر المنسبك من المفتوحة وجلتها خبر المبتدا وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم
أن ظاهراً المتون يقتضى أنه لو علق طلاقها بعدم وصول نفقتها اشهر ان ادعى الوصول وأنكرت فالقول قوله
في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) أي بعدمضى الايام المعينة
كما في القنية والذخيرة (قوله وبه جزم في القنية) كذا قاله في البحر والنهر لكن الذي رأيته في القنية
راعي اللعين وللاصل القول للمرأة ثم رمز للمنتقى على العكس أي القول للرجل (قوله وأقره في البحر)
حيث قال في فصل الامر بالبدقييل القول له لانه ينهـ الر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح
أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايذاء حق وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول
قولها في عدم وصول المال اه ونقل الحير الرمي أيضاً تصححه عن القبض والنصول ثم اعلم أنه ذكر في جامع
الفصولين برمز فوائد مدار الاسلام أنه قال في مسألة النفقة لو اشترت حتى منعت المدة ينبغي أن لا تطلق لانها
لما اشترت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضى تخصيص المتون) أي تخصيصها بكون القول له اذا لم يتضمن
دعوى ايصال مال جلاله المطلق على التقيد (قوله وبه جزم شيخنا) يعني الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر حيث
سئل عن حلف بالطلاق لدائه أنه يدفع له الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى
عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا نظير المأمور
بدفع الدين اذا ادعى المدفع من مال الأمر فانه يصدق في حق براءة نفسه لا في حق براءة الأمر وهذا قد علم

مطلب
اختلاف الزوجين في وجود
الشرط

من نكاح أو يمين (لا يبطل اليمين)
فلو أبانها أو باعه ثم نكحها أو
اشترى فوجد الشرط طلفت
وهو لبقاء التعليق ببقاء محله
(وتدخل اليمين بعد) وجود
(الشرط مطلقاً) لكن ان وجد
في الملك طلفت وعق والا لا خلة
من علق الثلاث بدخول الدار
أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة
تدخلها فتحل اليمين فينكحها
(فان اختلفا في وجود الشرط)
أي بوثه ليم العدى (فالقول له
مع اليمين) لانكاره الطلاق ومفاده
أنه لو علق طلاقها بعدم وصول
نفقتها أياماً فادعى الوصول وأنكرت
ان القول له وبه جزم في القنية لكن
صح في الخلاصة والبرازية أن
القول لها وأقره في البحر والنهر
وهو يقتضى تخصيص المتون
لكن قال المصنف وبه جزم شيخنا
في فتاواه بما تفيد المتون والشروح
لانها الموضوعة لنقل المذهب
كما لا يخفى

بما قد مناه عن القنينة وعن صاحب الجبر أن في المسألة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون
 القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا فائده
 خلافا لما هو عليه الخليل الرمي وكذلك صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث ذكر أن القول للرجل لانه
 منكر للحكم ثم ذكر أن القول لها وأنه الأصح ثم روى للذخيرة التفصيل فتروهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه
 لا يمكن أن يقال أن القول له في إيفاء المال اليها أو إلى الدائن أصلا إذا لوجه له مع ما يلزم عليه من اتخاذ
 ذلك حيلة لكل مديون أراد منع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعلق الطلاق على عدم الأداء في وقت معين
 ثم يدعي الأداء وهذا مما لا يقول به أحد فضلا عن أن يكون هو المفاد من المتون والشروح فعلم أن ما حكاه
 في جامع الفصولين آخره هو المراد بالقول الذي ذكره أولا ويدل عليه التعليل بأنه منكر للحكم أي حكم التعليق
 وهو الخنث عند وجود الشرط قد بر (قوله إذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها لانه لا يشترط دعوى
 المرأة للطلاق ولأن تبرهن لأن الشهادة على عتق الأمة وطلاق المرأة تقبل حسبة بلا دعوى أفاده في الجبر
 ولو برهننا فالظاهر ترجيح برهانها لانه إذا كان القول له كان برهانها لغوا ويدل عليه أيضا ما قد مناه
 عن الجبر عن القنينة فيما لو ادعت أنه طلقها بلا شرط الخ (قوله وان كان نصيا) لانها على النفي صورة وعلى
 اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقاصد لا للصورة كما لو شهدا أنه أسلم واستثنى وشهد آخران أنه أسلم ولم يستثن
 تقبل الثانية ولو كان فينا نفي ادعواهما اثبات اسلامه وبشكل عليه ماسيا في الإيمان لو قال عبده حر
 ان لم يجمع العام فشهدا بخبره بالكوفة لم يعتق خلافا لمحمد لانها شهادة نفي معني لانها بمعنى لم يجمع العام فهذا
 يدل على أن شهادة النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في النسخ ان قول محمد آوجه لكن قيل ان علة عدم العتق
 اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت أمة تعتق انتفاقا لا لا تشترط دعواها فثبت لا اشكال
 أفاده في الجبر (قوله لانه يملك الانشاء) أي فلا يملكهم أمانا كانت طاهرة فلا يصح لانه يريد ابطال حكم
 واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب للعالم زيلعي قلت وهذا مشكل
 لان الاعتراف بالسبب انما يثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال أنت طالق للسنة
 بدون تعليق ففي الجبر عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة أنت طالق للسنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق
 والوطئ عقيب حيض خال عن الطلاق والوطئ فاذا حاض وطهرت وادعى الزوج جاءها أو طلقها في الحيض
 لا يقبل قوله فامنع الطلاق السني لانعقاد المضاف سببا للعالم وانما يترأخى حكمه فقط فدعوى
 الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لم يكن يتبع طلاق آخر
 باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم اجامعك في حيضتك
 فأنت طالق فادعى الجماع في الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما يعتد
 سببا عند الشرط لما عرف فاذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أقربك
 أربعة أشهر فحقت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لان الايلاء سبب في الحال لكن تراخى وقوع الطلاق
 الى مضي المدة وقدمت المدة ووقع ناهرا فدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل
 مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر بما يملك انشاءه فيقبل قوله ولو قال ان لم أقربك في أربعة
 أشهر فأنت طالق فحقت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه علق الطلاق بصريح الشرط فبني أنكر الشرط
 فقد أنكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى يخالف لما روى الزيلعي فليتأمل (قوله فالمسألة
 السابقة) هي قوله فان اختلفنا في وجود الشرط الخ والاشية هي قوله ان حنت كما ينسب الشارح فيها ح
 والاحسن تفسير الاشية بقوله وما لا يعلم الا منها الخ (قوله ليستأعلى اطلاقهما) فتعقد الاولى بما اذا كان
 يملك الانشاء وتنفيد الاشية بما اذا كان لا يملكه أخذ من هذا التفصيل المذكور هنا وما قاله الشارح
 تبع فيه ابن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحث أما أولا فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه
 عن الكافي وأما ثانيا فلان الاختلاف هما في الجماع لا في الحيض والجماع ليس مما لا يعلم وجوده الا منها
 لان الرجل يعلم لكونه فعله وأما ثالثا فلانه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسألة لا يلزم منه تنقيدها تين المسألتين
 اللتين هما قاعدتان تحتها مسائل جارية اهـ ما قد أطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل

(الاذا برهنت) فان البيضة تقبل
 على الشرط وان كان نصيا كان
 لم ينجي صهر في اللبنة فأمرأتي
 كذا فشهدا أمهم لم يقبله
 قبلت وطلقت منه وفي التبيين
 ان لم اجامعك في حيضتك فأنت
 طالق للسنة ثم قال جاععك ان
 حائضا فاقول له لانه يملك الانشاء
 والا لا تنهى قلت فالمسألة السابقة
 والاشية ليستأعلى اطلاقهما

كما قد مناه في مسألة النفقة عن الذخيرة والقنية من دعوى الوصول بعدمضى الأيام المعينة وكما قد مناه عن الكافي قريبا في قوله ان لم أقربك في أربعة أشهر من أن الدعوى بعدمضى المدة فقد قبل قوله مع أنه لا يملك الانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الا منها) قيد به لأنه لو كان يعلم من غيرها توقف الوقوع على تصديقه أو اليقينة كالدخول والكلام انفسا واختلفوا فيما لو حلق بولادته ما فاقا لا يقع بشهادة القابلة وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجلين وامرأتين جوهره ولا يشمل ما لو قال ان شربت مسكرا بغير اذنك فأمر لي بذلك وشرب ثم اختلفا فالقول له لأنه يتبع وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستفاد الا منها لكن يطلع عليه بالقول بخلاف الحيض والحجبة (قوله استحسانا) والقياس أن يكون القول قوله لا ما يتدعى شرط الحنف على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكرف فيكون القول قوله ولا تصدق الا بحجة كغيره من الشروط وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كذا لانقع في الحرام اذا اجتناب عنه واجب عليه ما شرع عا فيجب طريقته وهو الاخبار فتعين له فيجب قبول قولها لتخرج عن عهدة الواجب زياعى (قوله نهر مجنا) أصل البحث لاختلافه صاحب الجرح حيث قال وظاهره أنه لا يمين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لأنه وقع بقولها والتحليف لرجاء المسكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق اتناقضها اه لكن في حوائج مسكين نقل الجوى عن رمز المقدسى ان عليهما الميمين بالاجماع اذ ليس هذان من المواضع المستندة من قولهم كل من قبل قوله فعليه الميمين اه قلت ولا ينبغي ما فيه لمعات من عدم الفائدة في التحليف ومن وجه الاستحسان وعدم ذكرها في المستنبات لا يدل على عدم كونها منها فكم من أصل استثنى منه اشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك بحسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء وظاهر ما في الديانة فينبغي التفرقة بين الحيض والحجبة لان تعلق الطلاق باخبارها قضاء وديانة انما هو في الحجبة أما في الحيض فلا تطلق ديانة الا اذا كانت صادقة كما تعرفه قريبا فافهم (قوله ومراعاة كالأفة) وأما حكم الصغيرة التي لا يحيض مثلها والايسة فقال في النهر لم أره وينبغي أن يقبل من الايسة لا الصغيرة (قوله واحتلام كحوض في الاصح) قال في النهر واختلف فيما لو قال لعبد ان احتلت فأنت حر فقال احتلت فروى هشام انه لا يصدق والاصح أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض كذا في المحيط (قوله كقولها ان حضت الخ) اعلم أن التعليق بالحجبة كالتعليق بالحيض الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالحجبة يقتصر على المجلس لكونه تحييرا حتى لو قامت وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يطل بالقيام كسائر التعليقات الثاني انما كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليقات بالحجبة لما قلنا وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زياعى ومثله في النسخ وغيره وفي كافي الحاكم الشهيد ولو قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا وكذا الشيء يعرف انها تحبه أو لا تحبه كالموت والعذاب فقالت أما أحبه فالقول قولها ما دامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغضين كذا شيء يعلم انها تحبه كالحياة والغناء فقالت أما ابغضه فهي طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت تحبين كذا فقالت لست أحبه وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كنت أنا أحب ذلك ثم قال لست أحبه وهو كاذب فهي امرأته وبسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطأها وكذلك الميمين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق بقلبك أو تريدينه أو تموينه أو تشتمينه بقلبك دون لسانك فأنت طالق ثلاثا فقات لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد ولا أشتى فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافة وان كانت في مجلسها ذلك أو سكنت فلم تقل شيئا حتى تقوم فهي امرأته وان كان في قلبه خلاف ما أظهرت فانه يسعه أن تقيم معه فيما بينها وبين الله تعالى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يسعه المقام معه ان كان ما في قلبها خلاف ما أظهرت على لسانها اه وذكر في الجرح مسألة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لأنه يعرف ما في قلبه حقيقة وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار وجودا وعدمه ما ذكره قاضي خان قال لا مرأته ان سررتك فأنت طالق فضررهما فقاتت سرتي قالوا لا تطلق لا تاتقن بكذبها قال قاضي خان وفيه اشكال وهو أن السرور مما لا يوقف عليه فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان كنا تيقن بكذبها كالمو قال ان كنت تحبين أن يعذبك الله بنار جهنم فأنت طالق فقالت أحب يقع اه قال

(وما لا يعلم) وجوده (الانها صدقت في حق نفسها خاصة) استحسانا باليمين نهر مجنا ومراعاة كالأفة واحتلام كحوض في الاصح (كقوله ان حضت فانت طالق وفلانة أو ان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا أو عبيد حتر

في البحر وهو ممنوع لقول الهداية انه لا يتيقن بكذبها لانها لشدة بغضها اياه قد تحب التخلص منه بالعذاب
 ١٥ وبهذا ظهر انه لو علق بفعل قلبي "وأخبرت به فان يتيقن بكذبها لم يقع والا وقع وفي البدائع ان كنت تكرهين
 الجنة تعلق باخبارها بالكرامة مع انها لا تصل الى حالة تكره الجنة فقد يتيقن بكذبها وقد يقال انها الشدة محبتها
 للصلاة الدنيا تكره الجنة لانها لا تتوصل اليها الا بالموت وهي تكرهه فلم يتيقن بكذبها وظاهر كلامهم هنا انها
 لا تكفر بقولها أنا أحب عذاب جهنم واكره الجنة ١٥ وفرق في التهرينس وبين مسألة السرور بان ايلام
 الضرب القائم بهادليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها المأمور
 ١٥ قلت لكن يبقى الاشكال في مسألة ان كنت أنا أحب كذا اذا أخبر بخلاف ما في قلبه فانه يتيقن بكذبه واذا
 ادبر الحسك على الاخبار كما رعن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن يتوجه اشكال قاضي خان في مسألة السرور
 الا أن يجاب بأنه يتعلق بالحكم بالاخبار وما لم يتيقن غيرا تخبر بكذبه وبه يندفع اشكال شمس الأئمة واشكال قاضي
 خان فتأمل (تنبيه) قال في البحر قيد بمحبته لانه لو علقه بمحبة غيرها فظاهر ما في المحيط انه لا بد من تصديق
 الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم تكن امك تهوى ذلك فقات الام أنا لا اهوى وكذبها الزوج لا تطلق
 فان صدقها طالت لماعرف وروى ابن رستم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنا فأت طالق لا تطلق لان هذا
 لا يعلم الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلي ويحج ولو قال لا تسخر ليك حاجة فاقضها لي
 فقال امرأته طالق ان لم اقض حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فله أن لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لانه
 محفل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره ١٥ قال الخبير الرملي "فقد علم من هذه الفروع انه ان علق بفعل
 الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان مما لا يعلم الا منه ام لا ولا بد من تصديق الزوج فيها أو البينة فيما ثبت
 بهامن الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها) لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط زيلعي أي لان قبول
 قولها ضرورة ترتب حكم شرعي عليه ويأتي تمامه (قوله طلقت هي فقط) أي دون فلانة لان المنظور اليه
 في حقها شرعا الاخبار به لانها أمينة وفي حق ضررتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل
 قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره كأحد الورثة اذا أقرب دين على الميت اقتصر على نصيبه اذا لم يصدق
 الباؤون وتماه في البحر (قوله أو علم وجود الحيض منها) لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الا منها الخ
 لان ذلك فيما اذا اشكل أمرها واذ فيما لم يشككل بأن اخبرت في وقت عدتها المعروفة لزوجها وضررتها وشوهد
 الدم منها بحيث لم يبق شك تأمل رملي (قوله وفي أن حضت الخ) تفصيل وبيان لما أجله أولا ومنه التعليق
 بنى أو مع كانت طالق في حيضك أو مع حيضك كما في البحر (قوله وقع من حين رأت) لانه بالاستمرارين انه
 حيض من الابتداء فيجب على المقتضى أن يعينه فيقول طلقت من حين رأت الدم وليس هذا من باب الاستناد
 وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حين رأت وتماه بيانه في البحر وفيه عن الكافي في مسألة ان حضت فعدى
 حروضرته تك طالق اذا رأت الدم فقالت حضت وصدقها انه قبل الاستقرار يمنع الزوج عن وطئ المرأة واستخدام
 العبد في الثلاثة لاحتمال الاستقرار (قوله وكان بدعيًا) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضت حيضة كما
 يأتي وهذا بيان لثمة التبين وتظهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا لجنى العبد اوجنى عليه بعد رؤية الدم
 فبالاستقرار تكون الجنائية جنائية الاحرار وفي انها لا تختص بهذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان
 هو رؤية الدم لزم أن يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالعه في الثلاث حيث يبطل الخلع
 لانها مطلقة قاله الخدادي ونظرفيه في البحر بأن الخلع يلحق الصريح واجاب في التهر بأن الظاهر انه محمول على
 ما اذا لم تكن مدخولا بها (قوله فان غير مدخولة) تفريع على قوله وقع من حين رأت واحترز عن المدخول بها
 ولو حكما كالختلى بها لانها لا يمكنها التزوج باخر في الايام الثلاثة لوجوب العدة عليها من الاول (قوله في ثلاثة
 أيام) الاولى في الثلاثة الايام وعبارة التهر فتزوجت حين رأت الدم ح (قوله فارثها للزوج الاول) لانه
 لا يدرى اكان ذلك حياضاً أو لا بحرأى فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومة متناه ان عقد
 الثاني عليها باطل فلا يلزمه المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي فيما اذا علق طلاقها وطلاق ضررتها على
 حياضها وهذا يغني عنه قول المصنف المار طلقت هي فقط وفي البحر عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم
 في الثلاثة وأنكرت المرأة والعبد فالقول له ما لان الزوج أقتر بوجود شرط العتق ظاهرا لان رؤية الدم في وقته

فلو قالت حضت) والحيض قائم

فان انقطع لم يقبل قولها زيلعي

وحدادي (أو أحب طلقت هي

فقط) ان كذبها الزوج فان صدقها

أو علم وجود الحيض منها طلقا جيعا

حدادي (وفي ان حضت لا يقع

برؤية الدم) لاحتمال الاستحاضة

(فان استمر ثلاثا وقع من حين

رأت) وكان بدعيًا فان غير

مدخولة فتزوجت ياخر في ثلاثة

أيام صح فلو ماتت فيها فارثها

للزوج الاول دون الثاني ونصدق

في حقها دون ضررتها

قوله فاقول لهما اى للزوج
والزوجة فلا تطلق ولا يعتق العبد
اه منه

(و) في (ان حضت حيضة) أو نصفها
أو ثلثها أو سدسها لعدم تجزئها
(لا يقع حتى تطهر منها) لأن
الحيضة اسم لكامل ثم انما يقبل
قولها ما لم تر حيضة أخرى
جوهره (وفي ان صمت يوم فأنت
طالق تطلق حين غربت) الشمس
(من يوم صومها بخلاف ان
صمت) فانه يصدق بسأته (قال
لهان ولدت غلاما فأنت طالق
واحدة وان ولدت جارية فأنت
طالق تنسب فولدتها ولم يدر
الاول تلزمه طلاق واحدة قضاء
وثنتان تنزها) أى احتياط
لاحتمال تقدم الجارية (ومضت
العدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء
لأن الطلاق المقارن لانقضاء
العدة لا يقع فان علم الاول فلا
كلام وان اختلفا فالقول للزوج
لانه منكر وان تحقق ولادتهما
معا وقع الثلاث وتعتد بالاقرار
(وان ولدت غلاما وجاريتين
ولا يدرى الاول يقع ثنتان قضاء
وثلاث تنزها) وان ولدت غلامين
وجارية فواحدة قضاء وثلاث
تنزها

تكون حضا ولهذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرقى من أن يكون حضا فلا يصدق فان
صدقه المرأة وكذبه العبد في الايام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعدها فالقول للعبد (قوله وفي ان حضت
حيضة الخ) مثله أنت طالق مع حيضتك أو في حيضتك بالنساء بحر (قوله لعدم تجزئها) عليه تساواة
التعريف نصفها ونحوه للتعبير بحيضة فان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كره وفي النهر عن الجوهره ولو قال اذا
حضت نصفها فأنت كذا واذا حضت نصفها الاخر فأنت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت وقع
طلقتان (قوله لا يقع حتى تطهر منها) اما بقطاعه لعشرة أو بالاغتسال أو بما يقوم مقامه من صيرورة
الصلاة دينا في ذمتها فيما اذا انقطع مادونها نهر (قوله لان الحيضة) بفتح الحاء المرة الواحدة والحيضة
بالكسر الاسم والجمع الحيض بحر عن الصحاح (قوله اسم لكامل) أى ولا تكمل الحيضة الا بالطهر
منها فلو كانت حائضا لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على ما نوى وكذا اذا
قال ان حبلت الا أن هنا اذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يحدث لانه ليس له اجزاء متعددة بخلاف الحيض قاله
الحذاق نهر (قوله ما لم تر حيضة أخرى) وذلك بأن تخبروهي منسوبة بالحيض أو بعد الدهر منه أما اذا اخبرت
بعد تلبيسها بحيضة أخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحيضة الأخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضت ولم يقبل
حيضة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كما تر قال في الفتح لانه ضروري فيشترط قيام
الشرط بخلاف قوله ان حضت حيضة حيث يقبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لا قبله ولا بعده حتى لو قامت
بعد مدة حضت وطهرت وأنا الا أن حاض بحيضة أخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها اخبرت عن الشرط حال
عدمه ولا يقع الا اذا اخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحيضة فينذيق لانها جعلت امينة شرعا فيما تخبر من
الحيض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة به فلا تنقضون مؤمنة حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة
اذا كذبها الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيضة الأخرى بل لابد من الاخبار لها
من ان ما لا يعلم الامنية يتعلق باخبارها ويفهم من قوله اذا كذبها الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم تطهر من
الثانية (قوله وفي ان صمت يوما) نظيره ان صمت صوما لا يقع الا بتمام يوم لانه مقتدر بعبار اه ففتح
(قوله بخلاف ان صمت الخ) أى انه يتعلق بما يسمى صوما في الشرع وقد وجد بركته وشرطه باسم الساعة
فيقع به وان قطعت بعدده وكذا اذا صمت في يوم أو في شهر لانه لم يشترط اكمله واذا صليت صلاة يقع بركعتين وفي
اذا صليت يقع بركعة ففتح (قوله فولدتها) أى واحدا بعد واحد نهر وبأى مختززه ومختززه قوله ولم يدر
الاول (قوله وثنتان تنزها) أى باعداع الحرمة نهر وفي القهستاني أى ديانة يعنى فيما بينه وبين
الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره اه قلت ومقتضاه انه اذا وقت عليه طلاقه أخرى يجب عليه
ديانة أن يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة وان كان القاسى لا يحكم عليه بذلك بل يقضى به
المفتى بذلك ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى أن يأخذ بالثنتين
تنزها واحتياطاً فتأمل وانما تلزمه الثنتان في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل كان ثابتا
يقين فلا يزول بالاحتمال قيل ولو قال وأخرى تنزها كان أولى لا يهام العبارة ان الثنتين غير
الواحدة وان سلم فالتنزها انما هو واحدة والأخرى قضاء (قوله ومضت العدة بالثاني) أشار الى
انه لا رجعة ولا ارث بحر (قوله فلا كلام) أى فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره
من ان الطلاق المقارن الخ (قوله لانه منكر) أى للطلقة الزائدة وهذا من فروع قوله وان اختلفا
في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقق ولادتهما معا الخ) لم يذكره المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت
خنثى وقعت واحدة وتوقفت الأخرى حتى يبين حاله هندية عن البحر الزاخر ط (قوله يقع ثنتان قضاء
الخ) لأن الغلام ان كان أولاً أو ثانياً تطلق ثلاثا واحدة به وثنتين بالجارية الأولى لأن العدة لا تنقض
ما بقي في البطن ولد وان كان آخر يقع ثنتان بالجارية الأولى ولا يقع بالثانية شيء لأن المين بالجارية انحلت
بالأولى ولا يقع بالغلام شيء لانه حال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث وثنتين فيحكم بالاقول قضاء وبالاكثر تنزها
فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان أو لا وقعت واحدة بأولهما ولا يقع بالثاني شيء
ولا بالجارية الأخيرة لانقضاء العدة وان كانت الجارية أو لا أو وسطا وقع ثنتان بها واحدة بالغلام بعدها

أوقبلها فتردد بين ثلاث وواحدة (قوله لأن الحمل اسم للكل) لأنه اسم جنس مضاف فيسم كله فتح
 (قوله والمسألة بجهاها) أي وولدت غلاما وجارية (قوله لعموم ما) أي فيقتضي أن شرط وقوع
 الواحدة أو الثنتين كون جميع ما في بطنها غلاما أو جارية ومثله ما في الفتح أن كان ما في هذا العدل حنطة
 فهي طالق أو دقية فطالق فإذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) أي ولصدق اللفظ
 فإنه يصدق على الجارية والغلام أنهما كانا في البطن ط وفي الجامع لو قال ان ولدت ولدا فأنت
 طالق فإن كان الذي تلدينه غلاما فأنت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين لأن المطلق
 موجود في المقيّد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ) لأنه علقه بحدوث الحمل
 بعد اليمين ويتوهم حدوث الحمل قبل اليمين إلى سنتين فوقع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط
 بحر وتنقضي العدة بالولد كما في كافي الحاكم وهو صريح في أن الطلاق لم يقع بعد الولادة والامتنع
 العدة بها بل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد اليمين لأنه المعلق عليه فقوله حتى تلد معناه ظهر بالولادة لا أكثر
 من سنتين من وقت اليمين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وإنما اشترط كون الولادة لا أكثر من سنتين من
 وقت اليمين ليتحقق حدوث الحمل بعد اليمين إذ لو كانت لأقل من ذلك أحتمل حدوثه قبل اليمين فلا يقع بالشك
 ثم إذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع الآن يقال بوقوعه
 قبل الولادة بسنة أشهر يتيقن الحمل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا في ح (تنبيه) هذه
 اليمين لا تحترم الوطئ لكن يستحب أن لا يبطأها إلا بالاستبراء ثم ورحدوث الحمل كما في البحر عن المحيط وإنما لم
 يجب الاستبراء لأن حل الوطئ أصل وحدث الحمل موهم كما أفاده ح (قوله تنقضي به العدة) في
 العبارة سقط والاصل عتقت لأنه ولد تنقضي به العدة وعبارة الجوهرية هكذا وإذا قال ان ولدت ولدا فأنت طالق
 فولدت ولدا ميتا طاعت وكذا إذا قال لامته إذا ولدت ولدا فأنت حرة فهو كذلك لأن الموجود مولود فيكون
 ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقضي به العدة والدّم بعده نفسا وأمه أم ولد فتحقق الشرط وهو ولادة
 الولد اه فقوله حتى تنقضي به العدة غاية لقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من أن
 أم الولد تخرج به من العدة لأن العدة تجب عقب الحرة والحرة معلقة بالولادة فهي واقعة عنهما فالولادة
 متقدمة على وجوب العدة بمرتين فكيف تنقضي العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله بتكرار الشرط)
 وذلك بأن عطف شرطا على آخر وأخر الجزاء نحو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأنت طالق فإنه لا يقع حتى يقدم
 لأنه عطف شرطا محضا على شرط لا حكم له ثم ذكر الجزاء فيتلوه به ما فصارا شرطا واحدا فلا يقع إلا بوجودهما
 فان نوى الوقوع باحدهما صحقت نيته بتقديم الجزاء على أحدهما وفيه تغليب أو بأن تراداة الشرط
 بغير عطف كان أكلت ان لبست فأنت طالق لا تطلق ما لم تبس ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير ان لبست فان
 أكلت فأنت طالق وكذا كل امرأة أتزوجها ان كملت فلان فهي طالق يقدم المؤخر فيه والتقدير ان كملت فلانا
 فكل امرأة أتزوجها طالق وعلى هذا إذا قال ان أعطيتك ان وعدت ان سألتني فأنت طالق لا تطلق حتى
 تسأله أو لا تم بعد هاتم يعطيه لأنه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكأنه قال ان سألتني ان وعدت ان
 ان أعطيتك كذا في الفتح وهذا إذا لم يكن الشرط الثاني مترسعا على الأول عادة وكان الجزاء متأخرا عن
 الشرطين أو متقدما عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أكلت ان شربت فأنت حرة حتى إذا شرب ثم أكل
 لم يعتق وكذا ان دعوتني ان اجبتك أو ان ركبك الدابة ان امتنيتي بقر كل شرط في موضعه لانها اذا كانا
 مرتين عرفا ضمرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في موضعه لأنه تخلل الجزاء بين
 الشرطين بغير الوصل وهو الفاء فيكون الأول شرطا لانعقاد اليمين والثاني شرط الحث كان دخلت الدار
 فأنت طالق ان كملت فلانا وبشرط قيام الملك عند الشرط الأول لأنه جعل شرط انعقاد اليمين كأنه قال
 عند الدخول ان كملت فلانا فأنت طالق واليمين لا تتعقد الا في الملك أو مضافة اليه فان كانت في ملكه عند دخول
 الدار صحقت اليمين المتعلقة بالكلام فإذا أكلت يقع والابان دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصح وان كملت وإذا دخلت
 الدار في العدة وكملت فيها طلقت والحاصل أنه إذا تراداة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما
 لكن ان قدم الجزاء عليهما وأخره فالملك بشرط عند آخرهما وهو الملقوظ به أو لا على التقديم والتأخير وان

(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان

حملك غلاما فأنت طالق واحدة

وان كان جارية فتنتين

فولدت غلاما وجارية لم تطلق

لأن الحمل اسم للكل فإلم يكن

الكل غلاما أو جارية لم تطلق

(وكذا) لو قال (ان كان ما في

بطنك غلاما) والمسألة بجهاها

لعموم ما (بخلاف ان كان في

بطنك) والمسألة بجهاها (فإنه يقع

الثلاث) لعدم التفظ العام

(فروع) علق طلاقها بجعلها

لم تطلق حتى تلد لا أكثر من سنتين

من وقت اليمين قال ان ولدت ولدا

فأنت طالق أو حرة فولدت ولدا

ميتا طلقت وعتقت قال لا تم ولده

ان ولدت فأنت حرة تنقضي به

العدة جوهرية (علق) العتاق

أو الطلاق ولو (الثلاث بشئين)

حقيقة بتكرار الشرط

مطلب

فيما لو تكرّر الشرط بعطف أو بدونه

مطلب

لو تكرّرت اداة الشرط بلا عطف

فهو على التقديم والتأخير

وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على أحدهما فقدم الجزاء أو وسطه فان آخره توقف عليهما وان لم يكثر راداة الشرط فلا بد من وجود الشئتين قدم الجزاء عليهما أو آخره بجزر ملخصا وتماه فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة قال في الجبر وأما الثاني أعني ما ليسا شرطين حقيقة وهو ان يكون فعلا متعلقا بشئتين من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار وهذه أو ان كنت أبا عمرو وأبا يوسف فكذا فانهما شرط واحد الآن بنوى الوقوع بأحدهما فاشترط للوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا قائما بشئتين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمرو فكذا فان الشرط مجبئهما اه (قوله ان وجد الشرط الثاني في الملك) احتراز عن الشرط الاول فانه على التفصيل كما علمت وأما أصل التعليق فشرط صحة الملك أو الاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعد صحة التعليق (قوله والمسألة رباعية) لانها اما أن يوجد في الملك أو خارجه أو الاول فقط في الملك أو العكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك أو لا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك أو لا اه ح فني قوله اذا جاء زيد وبكر فأنت طالق اذا جاء امعا وهي في ملكه أو طلقها واقتضت عدتها فجاء زيد ثم تزوجها فجاء عمرو طلق وان جاء بعد العدة قبل التزوج أو جاء زيد في العدة وعمرو بعد ها قبل التزوج لا تطلق (قوله ولم يجب عليه العقر) أشار بنبي العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه النزع للحال والعقر بالصم مهر المرأة اذا وطئت بشبهة وبالفتح الجرح كما في الصحاح بجر وقد مر الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث) بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهو نادى لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذا لم يتعد بجر عن القاموس (قوله لان اللبث ليس بوطئ) لان الوطئ أي الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له دوام حتى يكون له دوامه حكم ابتدائه كن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا بحث باللبث بجر (قوله لم يصبره مر اجعا) أي عند محمد لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة وقال أبو يوسف يصبره مر اجعا لوجود المس بشهوة وهو القياس نهر قال في الجبر وجرم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي أن يصبره مر اجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دليله اه (قوله في الطلاق الرجعي) أي فيما اذا كان المعلق على الوطئ طلاقا رجعا (قوله حقيقة أو حكما الخ) لا يصح جعله تعميما لقوله ثم أوج ثانيا بعد قوله اذا أخرج لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه الا بعد ايلاج ثان حقيقة فيصبره مر اجعا بالايلاج الثاني لا بالتحريك فيتعين جعله تعميما لمجموع قوله أخرج ثم أوج وعلى كل فقوله فيصبره مر اجعا بالحركة الثانية لا وجه لتقيدها بالثانية الآن تصور المسألة بما اذا أوج فقال ان جامعته فأنت طالق فانه كما قال في الجبر اذا لم ينزع ولم يتحرك حتى أنزل لا تطلق فان تحركت نفسها طلق ويصبره مر اجعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) أي فيما اذا علق الثلاث أو عتيق الامة ط لان البضع المحترم لا يتخلو عن عقر أو عقر بجر (قوله لاتحاد المجلس) أي لا يجب الحد بالايلاج ثانيا وان كان جماعا لما فيه من شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان أوله غير موجب للحد فلا يكون آخره موجبا له وان قال ظننت أنها على حرام وبهذا يدفع ما يقال انه ينبغي أن يجب الحد في العتق لانه ووطئ لا في ملك ولا في شبهته وهي العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده في المعراج لكن روى عن محمد لوزني بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران مهر بالوطئ أي لسقوط الحد بالعقد ومهر بالعقد وان لم يستأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد العقد قال في الترويه ايشكل على ما مر اذ قد جعل لا آخر هذا الفعل الواحد حكما على حدة اه وأجاب ح تبع العموى بأن هذا مروي عن محمد وذلك قوله فلا تنافي واعترضه ط بما في الصرعق هذه المسألة من أن تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الخامس للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلوة مقترنة للمهر بل فوقها لا من جهة كونه وطئا ولا يمكن اعتبار ذلك في إيجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجب ذلك فافهم (قوله لان الشرط الخ) صارة الجبر لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من ينزعها في الفراش ويزاحها في القسم ولم يوجد (قوله وقيدته) أي قيد الطلاق اذا نكحها في عدة الرجعي بما ذكره أخذنا من

أولا كان جاء زيد وبكر فأنت كذا
(يقع) المعلق (ان وجد) الشرط
(الثاني في الملك والا لا) لاشتراط
الملك حالة الحنف والمسألة رباعية
(علق الثلاث أو العتق) لامتته
(بالوطئ) حنف بالتقاء الختانين
(ولم يجب) عليه (العقر) في
المسألين (باللبث) بعد الايلاج
لان اللبث ليس بوطئ (و) لذا
(لم يصبره مر اجعا في) الطلاق
(الرجعي) الا اذا أخرج ثم أوج
ثانيا حقيقة أو حكما بأن حركت
نفسه فيصبره مر اجعا بالحركة
الثانية ويجب العقر لا الحد
لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة
(في) قوله للقدمة (ان نكحها)
أي فلانة (عليك فهي طالق
اذا سكت) فلانة (عليها في عدة
البائن) لان الشرط مشاركتها
في القسم ولم يوجد (فلو) نكح
(في عدة الرجعي) أو لم يقل عليك
(طلقت) الجديدة ذكره مسكين
وقيدته في الترهينا بما اذا أراد
رجعتها والا فلا قسم لها

مفهوم التعليل وقال ان هذه وارادة على المصنف يعني صاحب الكثرات وقد يقال ان المراجعة في القسم موجودة حكما وان لم يرد مر اجعتها وقت الطلاق لاحتمال تغير الارادة بعده بارادة المراجعة كالمراجعة في حال سفره أو حال نشوز الاولى فان الذي يظهر الوقوع وان لم توجد المراجعة حقيقة وقت التزوج فتأمل (قوله كما مر) أي في باب القسم ح (قوله قال لها الخ) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية فصلا على حدة قال في الفتح والحق الاستثناء بالتمليك لا شرا كما في منع الكلام من اثبات موجهه الا ان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم مسألة ان شاء الله لمشايتها الشرط في منع الكل وذكر ادعاء التعليق ولكنه ليس على طريقه لانه منع لا الى غاية والشرط منع الى غاية تحققة كما يفيد اكرم بن عيم ان دخلوا ولذا لم يورده في بحث التعليقات ولفظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا يستنئون أي لا يقولون ان شاء الله والمشاركة في الاسم أيضا اتجه ذكره في فصل الاستثناء وانما ثبت حكمه في صريح الاخبار وان كان انشاء الإيجاب في الامر والنهي فلو قال اعتموا عبيدي من بعد موتي ان شاء الله لا يعمل الاستثناء فلهم عقده ولو قال بع عبيدي هذا ان شاء الله كان للمأمور ببيع وعن الحلواني كل ما يختص باللسان يطله الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يختص به كالصوم لا يرفعه لو قال نويت صوم غدا ان شاء الله تعالى له أدأوه تلك النية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة الاصطلاح فقط وفي حاشية البضاوي للنفجاسي من سورة الكهف الاستثناء يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كإلصاق عليه السيرافي في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما يوجبه عموم سابق كما في قوله تعالى قل لا أجد فيما أوصي الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ممتة أو رفع ما يوجبه اللفظ كقوله امرأتى طالق ان شاء الله اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه وياتي الخلاف في انه ابطال أو تعليق (قوله متصلا) احتراز عن المنفصل بأن وجد بين اللفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه أو من كلام لغو كما يأتي وقيد في الفتح السكوت بالكثير وفي الحاشية قال لزوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوتها لا تنقطع النفس تطلق ثلاثا والادفع واحدة وفي ايمان البرازية أخذته الوالي وقال بالله فتسال مثله ثم قال لتأني يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يبحث لانه بالحكاية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق اه (قوله الاتنفس) أي وان كان له منه بد بخلاف ما لو سكت قدر النفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء للفصل كذا في الفتح فعلم أن السكوت قدر النفس بلا تنفس كثير وأن السكوت للنفس ولو بلا ضرورة عفو (قوله أو أمساكهم) أي اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن نفسه (قوله لتأكيد) نحو أنت طالق ان شاء الله اذا قصد التأكيده فانه تقدم في الفروع قبيل الكتابات انه لو كرر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوى التأكيدين اه وكذا أنت حرر ان شاء الله كما في البحر ح وياتي تمام الكلام على ذلك (قوله أو تكميل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا وواحدة ان شاء الله فيقع الثلاث كما في البحر لان ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله كانت طالق بازائية أو باطلاق ان شاء الله) مثالان لمفيد الحد والطلاق على سبيل النشر المرتب قال في البحر وفي البرازية أنت طالق ثلاثا بازائية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق باطلاق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا صبية ان شاء الله بد رف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال يا فلانة والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام اذا كن يقع به طلاق أو يلزمه حد كتوله يا طالق يا زانية فالاستثناء على الكل اه ح أقول في هذه العبارة تحريف وسقط فالاول في قوله وكذا أنت طالق يا صبية فان صوابه ولو قال أنت طالق يا صبية الخ كما عبر في الذخيرة لمخالفته حكم ما قبله والثنائي في قوله والاصل الخ فان قوله فالاستثناء على الكل مخالف لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق وبصرف الاستثناء الى الوصف أي ما وصفها به من قوله يا طالق أو بازائية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حد فالصواب قوله في الذخيرة والاصل أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يجب به حد فالاستثناء عليه نحو قوله يا زانية أو يا طالق وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل نحو قوله يا خبيثة اه ثم علم أن هذا التفصيل نقله في الذخيرة بلفظ وفي نوادر أبي الوليد عن أبي يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية

مطلب

مسائل الاستثناء والمشيئة

مطلب

الاستثناء يثبت حكمه في صنيع الاخبار لا في الامر والنهي

مطلب

الاستثناء يطلق على الشرط لغة واستعمالا

مطلب

قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا تقع واحدة

كما مر (قال لها أنت طالق ان شاء الله

منصلا) الاتنفس أو سعال
أو جشاء أو عطاس أو نقل لسان
أو أمساكهم أو فاصل مفيد
لما كيدا ونكيبا أو أحد
أو طلاق أو نداء كانت طالق
بازائية أو باطلاق ان شاء الله مع
الاستثناء بزازية وخاتمة

بجانب الاستثناء الى الكل بدون تفصيل وقال انه الصحيح ومثله في شرح تلخيص الجامع فاشي عليه في
البرازية خلاف الصحيح كما أوضحناه أول باب طلاق غير المدخول بها ووافق قول الشارح هنا صحيح الاستثناء
فان المتبادر منه انصراف الاستثناء الى الكل أي الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحينئذ فلا يقع الطلاق
ولا يلزمه حد ولا لعان لكن هذا يخالف لما مشي عليه في البرازية كما علمت فلا يناسب عز والشارح المسألة الى
البرازية فافهم (قوله وقع) الاول فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لغوا لانه لا فائدة في ذكر الرجعي لكونه
مدلول الصيغة شرعا ط وانظر لم يجعل تأكيذا أو تفسيرا كما قالوا في حرر أو حر وعقب (قوله وقواه
في النهر) اعلم انه قال في القضية لو قال أنت طالق رجعي أو بآنا ان شاء الله يسأل عن نيته فان عنى الرجعي
لا يقع وان عنى البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في الجرو صوابه ان عنى الرجعي يقع لعدم صحة
الاستثناء للفاصل وان عنى البائن لم يقع لصحة الاستثناء اه قال في النهر أقول بل الصواب ما في القضية
وذلك ان معنى كلامه أنت طالق أحدهذين وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى البائن
وأما البائن فليس لغوا على كل حال اه أقول لا ينبغي ما في هذا الكلام من عدم الالتئام والتناقض التام بينه
ان قوله وأما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضي عدم الوقوع لصحة الاستثناء ومساواته للرجعي الذي قال
فيه انه لا يكون لغوا وان نواه وحينئذ فلا يقع فيه ما وهو خلاف ما في القضية ومناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى
البائن فافهم ولذا قال ح ان الحق ما في الجرو لانه اذا نوى الرجعي فجملة أنت طالق تفيد مكان قوله رجعي
أو بآنا الذي هو معنى أحدهذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك الجملة لا تفيد فلم يكن قوله رجعي أو بآنا
لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعي لغوا اذ كان يكفيه أن يقول أنت طالق بآنا قلت هو تركيب
صحيح لغة وشرعا كما في إحدى امرأتى طالق وحيث كان مقصوده البائن وكان قوله أنت طالق غير مفيد للبائن
فهو مخير بين أن يقول أنت طالق رجعي أو بآنا ونوى البائن وبين أن يقول أنت طالق بآنا اه (قوله
مسموعا) هذا عند الهندواني وهو الصحيح كما في البدائع وعند الكرخي ليس بشرط (قوله بحيث الخ)
أشار به الى أن المراد بالمسموع ما شأنه أن يسمع وان لم يسمعه المنشي لكثرة اصوات مشلا ط (قوله للشك)
أي للشك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح (قوله وان مات قبل قوله ان شاء الله) لان
ما جرى تعليق لا تطليق وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت أيضا سبيل فلا ينافيان فيكون الاستثناء
صحيحا فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان مات يقع) أي اذا مات الزوج وهو يريد يقع
لانه لم يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بأن يذكر لا تخر ذلك قبل الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه
القصد) هو الطاهر من المذهب لان الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقا قال شتاد بن حكيم رحمه الله وهو الذي
صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني سبتين سنة خالفتني في هذه المسألة خلف بن أيوب الزاهد فرأيت أبا يوسف
في المنام فسألته فأجاب بعث قولي وطالبته بالدليل فقال لو قال أنت طالق تجزى على لسانه أو غير طالق
أي يقع قلت لا قال هذا كذلك برزاية وفتح (قوله ولا التلظظ بهما) أي بالطلاق والاستثناء (قوله أو عكس)
أي كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء (قوله أو زال الاستثناء الخ) أشار به الى قسم رابع وهو ما اذا
كتبها معا فانه يصح أيضا وان أزال الاستثناء بعد الكتابة فافهم (قوله ولا العلم بمعناه) فصار كسكوت
البكر اذا زوجها أبوها ولا تدري أن السكوت رضى يضى به العقد عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع
لقوله ولا يشترط القصد وقوله جاهلا راجع لقوله ولا العلم بمعناه ح (قوله وأفتى الشيخ الرملي الشافعي الخ)
اعلم أن هذه المسألة مبنية عند الشافعية على أن من أخذ بقول غيره معتمدا عليه لا يبحث وفرعوا عليه
ما لو فعل المحلوف عليه معتمدا على إفتاء من بعدهم حشبه به وغلب على ظنه صدقه لم يبحث وان لم يكن
أهلا للافتاء اذا المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية قالوا ومنه قول غير الخالف له بعد حلفه
الا أن يشاء الله ثم يخبره بان مشيئة غيره تنفعه في فعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر المخبر اه وبهذا تعلم ما في
عبارة الشارح من الخفاء لان قوله ظانا صحته حال من الضمير في له وهو مشروط بالاخبار كما علمت وقوله بعدم
الوقوع متعلق بقوله وافتي (قوله قلت الخ) اعلم أن المقر عندنا انه يبحث بفعل المحلوف عليه ولو مكرها
أو مخطئا أو ذاهلا أو ناسيا أو ساهيا أو مغميا عليه أو مجنوننا فاذا كان يبحث بفعله مكرها ومجنونا فكيف

مطلب
فما لو حلف وانشأه آخر

لا يبحث بفعله قصد مع ظن عدم الخئبة ثم صرح حوا في الايمان بأنه لو حلف على ماض أو حال بظن نفسه
صادقا لا يؤخذ فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هناك فيقع الطلاق على غالب الظن
اذ اتين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أما لو لم يكن بتلك
الحال لا يجوز له الاعتماد عليهما كما في الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل في الغضب الى
حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والام يحجج الى اعتماد قول الشاهدين انه استثنى مع أنه مرأول الطلاق
انه لا يقع طلاق المدهوش وأفتى به الخبير الرملي فبين طلق وهو مغتاظ مدهوش لأن الدهش من أقسام الجنون
ولا يخفى أن من وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقد منا الجواب هناك بأنه ليس المراد
بما هنا انه وصل الى حالة لا يدري ما يقول بان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد
انه قد نسي ما يقول لا شغل فذكره باستيلاء الغضب والله تعالى أعلم (قوله ويقبل قوله الخ) قال
الخبير الرملي في حواشي المنخ لم يذكر أهو بينه وكذلك صاحب البحر والتهر والكمال ولم أره لاحد وينبغي على
ما هو المعتمد أن يكون بيمينه اذا أنكرته الزوجة وأما اذا لم تنكره فلا يمين عليه اللهم الا اذا أتهمه القاضي اه
(قوله ان ادعاء وانسكركه) أي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كما في الفتح وغيره وقيد بانكارها لانه محل
الخلاف اذ لو لم يكن له منازع فلا إشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التارخانية عن
المحقق اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمنك من الوطئ اه أي فيلزمها منازعته
اذا لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا بأنه طلق أو خالع بالاستثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن تقبل وهذا محل تقبل
فيه البيئنة على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكميم بالموجب وان قالوا
طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعى الاستثناء فالقول له الجواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه
لا يسمعهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في النهر عقبه وفي فوائد شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي
الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البدل أو نحوه كما في
جامع الفصولين قال في التارخانية والمراد ذكر البدل لاحقة لا خذعة الا خذعة فعل هذا اذا ذكر البدل وقت الطلاق
والخلع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الخبير الرملي أقول
حيثما وقع خلاف وترجع لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبا
لاصحابنا وأيضا كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فتطلب الخلاص منه فتفتري
عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويفرض باطن الامر الى الله تعالى قتاتل وانصف
من نفسك اه قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل لليمين
وانما يعلم ذلك حيله بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضا فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه بدعوى
الاستثناء يدعى ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها
الدار مثلا فانه بعد قوله ان دخلت الدار فانت طالق لم ينعد الموجب للطلاق الا بعد وجود الدخول وهو
يشكركه واطاهر يشهد له أما هنا فالظاهر خلاف قوله وادعاء الفساد ينبني الرجوع الى الظاهر قال في الفتح
نقل نجم الدين النسبي عن شيخ الاسلام أبي الحسن ان مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق
ان لا يصدق الزوج الابينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اه (قوله وقيل ان عرف بالصلاح الخ)
قائله صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه آتفا والذي عندي أن يتظر فان كان الرجل معروفا بالصلاح
والشهود لا يشهدون على النفي ينبني أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقا له وان عرف بالفسق
أو جهل حاله فلا غلبة الفساد في هذا الزمان اه قلت ولا يخفى ان هذا تحقيق للقول الثاني المفتي به لأن
المشايخ علاؤه بفساد الزمان أي فيكون الزوج متهما واذ كان صالحا تنفي التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا
قولا ثالثا قد بر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئته الخ) تعميم بعد تخصيص فان الباري عز وجل ممن
لا يوقف على مشيئته وأفاذا بالتشليل ان المراد ما يعم من له مشيئة لا يوقف عليها كأن شأ الانس ومن لا مشيئة له
أصلا كأن شأ الجدار فأفاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق بحكم والمراد بما ذكره التعليق بالمشيئة ح (قوله
كذلك) أي كالمعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا أن شرتك) بأن علق بمشيئة الله

مطلب

فيما لو ادعى الاستثناء وانكرته
الزوجة

ولو شهدا بها وهو لا يدركها
ان كان بحال لا يدري
ما يجري على لسانه لغضب
جازه الاعتماد عليه ما ولا لاجر
(ويقبل قوله ان ادعاء وانكرته
في ظاهر المروي) عن صاحب
المذهب (وقيل لا) يقبل الابينة
(وعليه الاعتماد) والقوى
احتمال الغلبة الفساد خاتمة
وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له
(وحكم من لم يوقف على مشيئته)
فيما ذكر (كالا نس والجن)
والملائكة والجدار والحمار (كذلك)

وكذا ان شرطك كان شاء الله وشاء زيد

لم يقع أصلا ومثله ان الاوان لم
واذا وما وما لم يشأ ومن الاستثناء
أنت طالق لولا أبوك أولولا
حسنك أولولا في أحبكم لم يقع
خاتبة ومنه سبحانه ذكره
ابن الهمام في فتواه (قال
أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء
الله أو أنت حر وحان شاء الله
طالقت ثلاثا وعنت العبد) عند
الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا
وجه لكونه توكيدا للفصل
بالواو بخلاف قوله حر أو حر
وعنيق لانه توكيد وعطف تفسير
فيصح الاستثناء (وكذا) يقع
الطلاق بقوله (ان شاء الله أنت
طالق) فانه تطليق عندهما تعليق
عند أبي يوسف

مطلب

مهم لفظ ان شاء الله هل هو ابطال
او تعليق

تعالى مثلا ومشية من يوقف على مشيئته (قوله لم يقع أصلا) أي وان شاء زيد بحر (قوله ومثل ان الا) أي
اذا قال الا ان يشاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله ويحتمل أن يراد الا المرصبة من ان الشرطية ولا النافية
كما في قوله تعالى لا تفعلوه تكن فتنة (تنبيه) ذكر في الولوالجية رجل قال لا أكله الا ناسيا فكله ناسيا
ثم كله ذاكرا حث بخلاف الا ان انسى فلا يحث والفرق انه في الاول اطلق واستثنى الكلام ناسيا فقط
وفي الثاني وقت اليقين بالنسيان لان قوله الا أن بمعنى حتى فينتهي اليقين بالنسيان (قوله وان لم) أي ان لم
يشاء الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين ان لم يشاء الله تعالى لا يقع شيء
أما في الاولى فلا استثناء وأما في الثانية فلا تألوا وقنعنا علمنا ان الله تعالى شاء لان الوقوع دليل المشية لان كل
واقع بمشيئة الله تعالى وهو علق بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جل وعلا فيبطل الابقاع ضرورة
بحر وتام الكلام على هذه المسألة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ما شاء الله
تعالى فلا يقع أما على كونها مصدرية ظرفية فظاهر للشك وأما على كونها موصولة اسميا فكذلك لان
المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تعلم فلا يقع اذ العصمة ثابتة يمين فلا تزول بالشك
أفاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع
ما ذكر في ان لم ط (قوله لولا أبوك الخ) انما كان هذا استثناء لان لولا تدل على امتناع الجزاء الذي هو
الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الاب أو حسنها ط (قوله ذكره ابن الهمام) في فتواه كان الشارح
رأى ذلك في فتوى معزولة الى ابن الهمام لان لم نسمع ان له كتاب فتاوى والظاهر ان ذلك غير ثابت عنه لمخالفته
لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويترأى خلاف في الفصل بالذكور القليل فانه ذكر في النوازل لوقال والله
لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لو أراد أن يحلف رجلا ويخاف أن
يستثنى في السر يحلفه ويأمره أن يذكر عقب الحلف موصولا سبحانه الله أو غيره من الكلام والوجه أن لا
يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في أن نحو سبحانه الله عقب اليمين فاصل مبطل للاستثناء
أما انه استثناء فلم يقل به أحد فافهم (قوله لانه توكيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقياسه اذا كرر
ثلاثا بلا واو أن يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعنيق فقيه لف ونشر مرتب وانما لم يجعل
حر حر من عطف التفسير لانه انما يكون بغير لفظ الاول كما في الفتح (قوله فانه تطليق الخ) اعلم ان التعليق
بمشيئة الله تعالى ابطال عندهما أي رفع لحكمكم الايجاب السابق وعند أبي يوسف تعليق ولهذا شرط كونه
متصلا كسائر الشروط ولهما انه لا طريق للوصول الى معرفة مشيئته تعالى فكان ابطالا بخلاف بشية الشروط
وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق ان شاء الله تعالى نعم تظهر ثمرة الخلاف في مواضع منها ما اذا قدم
الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعهما لا يقع لانه ابطال فلا يختلف وعنده يقع لان
التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوب او منها ما اذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق
لا الابطال كما ياتي هذا ما قرره الزيلعي وابن الهمام وغيرهما ومثله في متز مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي
أبو يوسف ان شاء الله للتعليق وهما للابطال وبه يفتي فلو قال ان شاء الله أنت كذا بلا فاء يقع على الاول
ويلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن المجمع عكس ذلك حيث قال وان شاء الله أنت طالق يجعله تعليقا
وهما تطليقا وحله في البحر على ما تقدم وفيه نظرفان مقابلة التعليق بالتطليق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي
يوسف القائل بالتعليق والوقوع على قولهما على انه صرح بذلك صاحب المجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب
الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرح درر البحار حيث ذكر أن أبا يوسف يجعله تعليقا لان المبطل لما اتصل
بالايجاب ابطال حكمه ثم قال وجعله تنجيلا لانه لما اتقى رابط الجملتين وهو الفاء بقي قوله أنت طالق منجزا اه
وقال في التاترخانية وان قال ان شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء فهذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف وفي الولوالجية وبه تأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ويدين
ان أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا الوجه في القدوري وفي الخاتبة لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق
في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله في الذخيرة وذكر في الخاتبة قبل هذا أول باب التعليق
مثل ما مر عن الزيلعي وغيره والحاصل ان أبا يوسف قائل بأن المشيئة تعليق ولكن اختلف في التخريج على

قوله فقيس تلزم الفاء في الجواب كما في بقية الشروط فيقع بدونها وقيل لا فلا يقع وان محمدا قائل بأنها ابطال
واختلف في التخصيص على قوله فقيس انما تكون ابطالا لان صح الربط بوجود الفاء في الجواب فلو حذفت
في موضع وجوبها وقع مجتزأ وهو معنى كونها حينئذ للتطبيق وقيل انما عنده للابطال مطاقتا فلا يقع وان سقطت
الفاء وأما أبو حنيفة فقيس مع أبي يوسف وقيل مع محمد وبهم ظاهر أن ما في البحر من انه على القول بالتعليق لا يقع
الطلاق اذ لم يأت بالفاء خلافا لما فهمه في الفتح من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخصيص وظهور أيضا
ان ما في الفتح من ان أبي يوسف قائل بأنها للابطال وانه صرح في الخاتمة بذلك فهو مخالف لما سمعته على ان الذي
رأيت في الخاتمة التصريح بأنها عنده للتعليق وكذا ما فيه من ان ما في شرح المجمع غلط وتبعه في التبر فهو
بعيد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة والتصريح القدرى به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب
الفتح والبحر والنهر وغيرهم فاعتنم تحريره هذا المقام الذي زات فيه اقدام الافهام (قوله لا اتصال المبطّل
بالايجاب) على لقوله تعليق كما مر عن شرح در البحار والمراد بالمبطّل لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت
الفاء من جوابه كما مر عن التاترخانية فيلغوا الايجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكله في البحر بأن مقتضى
التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الربط وأجاب الرمل بمافي الولوجية من أن المقصود منه اعدام الحكم
لا التعليق وفي الاعداد لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فأنت طالق لان المقصود منه
التعليق فاقتراها هـ قـ وهذا على أحد التخصيصين وهو ما شئى عليه في المجمع وغيره ما على التخصيص الآخر
من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزيلعي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس)
يعنى الخلاف في ان التعاقب بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق لا في مسألة المتن أى قيل انه ابطال عند أبي يوسف
تعليق عند محمد ولم يذكر هذا القائل أباحنيفة ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة المتن أى قيل انه يقع عند أبي
يوسف لا عندهما كما مر عن الزيلعي وغيره فافهم (قوله وعلى كل الخ) أى سواء قيل ان التعليق
أو الابطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالمتى به عدم الوقوع فقام شئى عليه المنصف خلاف المتن به (قوله
لم يقع اتفاقا) اذ لا شك حينئذ في صحة التعليق (قوله وعثرته الخ) هذا التخصيص لا مرجع له في كلامه لانه
راجع الى انه لو أخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء في الجواب فهو ابطال عندهما تعليق
عند أبي يوسف وقد مرنا ان ثمره الخلاف يظهر في مواضع منها مسألة المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء
في الجواب كما قررناه سابقا ومنها هذه بيانها ما في الخاتمة حيث قال ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال
لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطلق في قول محمد لان على قول أبي يوسف
أنت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اهـ أى لانه عنده للابطال وقد مرنا
ان الفتوى عليه وبما ذكرناه علم ان الضمير في قوله وقاله راجع الى ما لو أخر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قدمه
وأتى بالفاء الرابطة كان شاء الله فأنت طالق (قوله أو برضاء) الرضى ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن
معه محبة ط (قوله لان الباء للالصاق) أى هو المعنى الحقيقي لها فيلصق وقوع الطلاق بأحد هـ هذه
الاربعة وهي غيب لا يطلع عليها فلا تطلق بالشك ط (قوله وان اضافته) أى بالباء (قوله أى المذكور)
جواب عن المنصف حيث أفرد التخصيص ورجعه متعدد ط (قوله فيقتصر على المجلس) أى مجلس علمه فان
شاء فيه طلقت والاخرج الامر من يده (قوله كما مر) أى في فصل المشيئة ح (قوله اذيراد بمثله التمييز
عرفا) أى فلا يصدق في ارادة التعليق والظاهر أنه يصدق ديانة تأمل (قوله وان قال ذلك) أى المذكور
من الالفاظ العشرة (قوله في الوجوه كلها) أى سواء اضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه
للتعليق) أى لتعليل الايقاع كقوله طالق لدخولك الدار فتح أى والايقاع لا يتوقف على وجود علمه كما مر فلا يرد
ان المشيئة ونحوها غير معلومة ولا تكون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه باقضى الحلال اليه تعالى
(قوله لان في معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فتح قيل وفي قوله بمعنى الشرط اشارة الى انه لا يصير
شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال لا لاجنية أنت طالق في نكاحك فتروجها
لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ان تزوجت كتلوج أى لان الطلاق لا يكون الامتأخرا عن النكاح
(قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقا بأمر

لاتصال المبطّل بالايجاب
فلا يقع كما لو أخر وقيل
الخلاف بالعكس وعلى كل
فالمتى به عدم الوقوع اذا قدم
المشيئة ولم يأت بالفاء فان اتى بها
لم يقع اتفاقا كما في البحر
والشرنبلية والقهستاني
وغيرها فليحفظ وعثرته فيمن حلفه
لا يحلف بالطلاق وقاله حنف على
التعليق لا الابطال (وبأن طالق
بمشيئة الله أو بارادته أو بمحبته
أو برضاء) لا تطلق لان الباء
للاصاق فكانت كالاصاق الجزاء
بالشرط (وان اضافته) أى
الذكر ومن المشيئة وغيرها
(الى العبد كان) ذلك (عليك
فيقتصر على المجلس) كما مر
(وان قال بأمره أو بحكمه أو بقضائه
أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال
اضيف اليه تعالى أو الى العبد)
اذيراد بمثله التمييز عرفا (كقوله)
أنت طالق (يحكم القاضي وان)
قال ذلك (باللام يقع في الوجوه
كلها) لانه للتعليل (وان كان
كذلك) بحرف في ان اضافته الى
الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها
لان في معنى الشرط (الافى العلم
فانه يقع في الحال)

موجود فيكون ايقاعا زيلعي (قوله ان نوى بها ضد العجز) أي نوى حقيقة مالا نهافه منافية للعجز فيكون
 تعليقاً بأمر موجود أو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد يدرك شيئاً وقد لا يقدره (قوله والرؤية)
 الكثير فيهم أن تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية الرأي ومصدر الخلية الرؤيا وقد يستعمل
 كل في الآخر وهذا منه لأن رؤية طلاقها بالتب لا بالبصر رحتي (قوله ثم العشرة) الاظهر في التركيب
 أن يقول فالخاصل ان العشرة الخ كما لا يخفى ح (قوله اما أن تكون بباء) تركان من التقسيم كما ترك
 المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها ابطال أو تعليق في العشرة ان اضيفت الى الله تعالى وتعليق فيها
 ان اضيفت الى العبد قال في البحر والحاصل انه ان أتى بان لم يقع في الكل اه يعني اذا اضيفت الى الله تعالى
 فالاقسام حينئذ ثمانون اه ح قات الذي ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول للتعليل وهذا وان ذكره
 مع الباء وفي لكم ما يعني الشرط واصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتعليل أصلاً ثم رأيت
 الزيلعي صرح بذلك حيث قال فالخاصل ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها للتعليل وهي المشيئة واخوانها وستة
 ليست للتعليل وهي الامر واخوانه الخ وعلى هذا اذا اضيفت الى العبدان الشرطية كانت الاربعة الاول
 للتعليل فتتوقف على المجلس والستة الباقية للتعليل لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أي لم يقع أصلاً
 ان اضيفت الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان اضيفت الى العبد فافهم كن رد على البحر كما قال ط أن هذا
 يشافي ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا اضيف اليه تعالى فانه يقع وعمله بأنه تعليق بأمر موجود فيكون
 تحييراً (قوله وعلى ما مر عن العمادية) أي من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو عكس
 أو ازال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهي مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لأن ما في البرازية
 صورة وهي كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العمادية ثلاث صور وبضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين
 وقد تزيد وذلك ان العشرة اما ان تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف
 أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل اما بان أو بالباء أو باللام أو في
 تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل اما ان تلفظ بالطلاق والاستثناء وما يعنهما أو يكتبهما أو يحوهما بعد الكتابة
 أو يحو الطلاق أو الانشاء أو يلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يحو ما كتب فهي ثمانية في مائتين
 وثمانين تبلغ الفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مشيئة الله تعالى حال الطلاق
 وكيفيته من المفرد والمتعدد والرجعي والبائس لأصله فيقع أقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله)
 أنت طالق ثلاثاً الواحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القهستاني
 وفي البحر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان
 بالأو واحد أي اخواتها ان ما بعده لم يرد بحكم الصدر ويطل بخمسة بالسكنة اختياراً وبالزيادة على المستثنى
 منه وبالمساواة باستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كأنه طالق ثنتين وثلثين الثلاثا كما في الخاتمة اه
 ملخصاً أي لان اخراج الثلاث من احدى الثنتين لغو وفي الفتح عن المتقي أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً الاربعاء فهي
 ثلاث عنده لانه يصير قوله ثلاثاً فاصلاً لغوا وعندهما يقع ثنتان كأنه قال ستا الاربعاء ولو قال ثلاثاً الواحدة
 أو ثنتين طوب بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنتين واحدة)
 عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحد وحق في ذلك في الفتح (قوله لأن استثناء
 الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون جبراً للصدر فان كان صحيحاً وعلى هذا فترع ما لو قال
 أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من
 تعدد الاستثناء وبأني بيانه وانما باطل استثناء الكل لانه لا يبق بعده شيء يصير متكلماً به والاستثناء لم يوضع
 الا للتكامل بالباقي بعد التنبأ لانه رجوع بعد التقرر كما قبل والاصح فيما قبل الرجوع كما لو قال أوصيت لفلان
 بثلث مالي الاثلث مالي أفاده في الفتح (قوله ان كان بلفظ الصدر) أي كما مثل به المتن وكقوله نسائي طواني
 الانسائي وعبيدي احرار الاعبيدي كما في البحر ح وفي الفتح ولو قال واحدة وثلثين الاثنتين أو قال ثنتين
 وواحدة الاثنتين يقع الثلاث وكذا ثنتين وواحدة الواحدة لانه في الاولين اخراج الثنتين من الثنتين أو من
 الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثلثين الواحدة حيث تطلق ثنتين

وكذا القدرة ان نوى بها ضد
 العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً
 كالمعلم (وان اضاف الى العبد كان
 تعليقاً على الاربعة الاول) وما يعنهما
 كالهوى والرؤية (تعليقاً في غيرها)
 وهي ستة ثم العشرة اما ان تضاف
 لله أو للعبد والعشرون اما أن
 تكون بباء أو لام أو في فهي
 ستون وفي البرازية كتب الطلاق
 واستثنى بالكتابة صم وعلى
 ما مر عن العمادية فهي مائة
 وثمانون وفي كيف شاء الله نطق
 رجعية (أنت طالق ثلاثاً الا
 واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين
 واحدة وفي الاثلاثا) يقع (ثلاث)
 لان استثناء الكل باطل ان كل
 يلفظ المصدر

مطلب
 احكام الاستثناء الوضعي

أومساويه وأن يغيرهما كسائي
طوالق الأهلولة أو الأزيب وعمره
وهندوعبدي أحرار الأهلولة
أو الأسالموا غاوارا شداوهم الكل
سبح كاسبي في الاقرار (ويعتبر)
في المستثنى (كونه كلاً أو بعضاً من
جمله الكلام لامن جملة الكلام
الذي يحكم بخصته) وهو الثلاث
ففي أنت طالق عشر الانعاشات تقع
واحدة والاثمانية تقع ثنتان والا
سبعات تقع ثلاث ومتى تعدد
الاستثناء بلا واو كن كل اسقاطاً
مما يليه فيقع ثنتان بأنت طالق
عشر الانعاشات الاثمانية الاسبعة
ويلزمه خمسة بل على عشرة الا
الا ١٨ الا ١٧ الا ١٦ الا ١٥ الا ١٤ الا ١٣
الا ١٢ الا واحدة وتقريه أن
تاخذ العدد الاول بينك والثاني
يسارك والثالث بينك والرابع
يسارك وهكذا ثم تسقط
ما يسارك مما بينك فبقي فهو
الواقع (اخراج بعض التطبيق
لغو بخلاف ايباعه فلو قال أنت
طالق ثلاثاً نصف تطبيقه وقع
الثلاث في المختار) وعن الثاني
ثنتان وقع وفي السراجية أنت
طالق الواحدة يقع ثنتان انتهى
فكأنه استثنى من ثلاث مقدّر
(سأت امرأة ثلاثاً فقال
أنت طالق تحسين طاعة فقالت
المرأة ثلاث تكفي فقال ثلاثاً
والواق لصواحبك وله ثلاث
نسوة غيرها تطلق الخاطمة ثلاثاً
لا غيرها أصلاً) هو المختار لصيرورة
البواق لغوا فلم يقع بصره
لصواحبها في (فروع) في أيمان
الفتح مالفظة وقد عرف في الطلاق
أنه لو قال ان دخلت الدار فأت
طالق ان دخلت الدار فأت طالق
ان دخلت الدار فأت طالق وقع
الثلاث وأقره المصنف ثمة

لحصة اخراج الواحدة من الثنتين والاصل ان الاستثناء انما ينصرف الى ما يليه واذا تعقب جلا فهو وقد للاخيرة
منها اه (قوله أومساويه) نحو أنت طالق ثلاثاً الواحدة وواحدة وأنت طالق ثلاثاً الاثنتين
وواحدة ونحو أنت طالق الأزيب وعمره وهندو وليس له رابعة وانتم احرار الاسالموا غاوارا شداوهم ليس
له رابع اه ح (قوله صح) أي صح الاستثناء في هذه الامثلة وكذلك قوله كل امرأة في طالق الا هذه
وليس له سواها لا تطلق لان المساواة في الوجود لا تمنع صحته ان عم وضعه لانه تصرف صيغى بجر يعنى أنه ينظر
فيه الى صيغة المستثنى منه فان عمت المستثنى وغيره وضعه صح الاستثناء فان كل امرأة يتم في الوضع هذه
وغيرها وكذا لفظ نسائه يتم المسلمات وغيرهن بخلاف أنت فانه لا يتم غير المسلمات والمخاطبات وبخلاف ما ذالم
يكن فيه عموم أصلاً ومنه ما في الفتح حيث قال ولو قال طالق واحدة واحدة وواحدة الا ثلاثاً بطل الاستثناء
انفاً لعدم تعدد يصح معه اخراج شيء اه وكذا ما في البحر ولو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق
الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة وواحدة الا واحدة لانه ذكر كلمات متفرقة
فيعتبر كل كلام في حق صحة الاستثناء كأنه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الا هذه ولو قال انتن
طوالق الا هذه صح الاستثناء اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعبر ما يحكم بخصته من العشرة وهو الثلاث
لزم استثناء التسعة من الثلاث فيلغو ويقع الثلاث (قوله ومتى تعدد الاستثناء) أي وامكن استثناء بعضه من
بعض بخلاف ما لا يمكن كقاسموا الازيدا الا بكر الاعرافان حكم ما بعد الاول حكمه قال في الفتح واصل صحة
الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الآل لوط انما نجوهم أجعين الا امرأته (قوله بلاواو) فان كان بالواو
كان الكل اسقاطاً من العدد نحو أنت طالق عشر الا خمساً والا ثلاثاً والا واحدة تقع واحدة ح (قوله كان
كل) أي كل واحد من المستثنيات اسقاطاً مما يليه أي مما قبله فالضمير المستتر في يليه عائده على كل والبارز على
ما فهو صلة جرت على غير من هي له لكن اللبس مأمون لعدم صحة اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابراز الضمير
اه ح ويبان ذلك في مسألة الطلاق أن تسقط السبعة من الثمانية يبق واحدة تسقطه من التسعة يبق ثمانية
تسقطها من العشرة يبق ثنتان (قوله أن تأخذ العدد الاول الخ) يبيانه أن تعد الاوتار بينك أي الاول
والثالث والخامس والسابع والتاسع وهي تسعة وسبعة وخسة وثلاثة وواحد وجملة خمسة وعشرون وتعد
الاشفاق يسارك أي الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستة وأربعة واثنان وجملة عشرون
تسقطها مما بينك يبق خمسة قلت وله طريقة ثانية وهي اخراج الاوتار وادخال الاشفاق بأن تخرج كل وتر من
شفع قبله يبيانه أن تخرج التسعة من العشرة يبق واحدة تفعها الى الثمانية تصير تسعة اخرج منها سبعة يبق اثنان
تفعها الى الستة تصير ثمانية اخرج منها خمسة يبق ثلاثة تفعها الى الاربعة تصير تسعة اخرج منها ثلاثة يبق اربعة
تفعها الى الاثنين تصير ستة اخرج منها الواحد يبق خمسة والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كما مر بان تسقط
الواحد من الاثنين يبق واحد اسقطه من الثلاثة يبق اثنان اسقطهما من الاربعة يبق اثنان أيضاً اسقطهما من
الخمسة يبق ثلاثة اسقطهما من الستة يبق ثلاثة أيضاً اسقطهما من السبعة يبق اربعة اسقطهما من الثمانية يبق
اربعة أيضاً اسقطهما من التسعة يبق خمسة اسقطها من العشرة يبق خمسة (قوله فهو الواقع) أي المقتر به
ط (قوله وعن الثاني ثنتان) لان التطبيق لا تجزى في الايقاع فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة
والجواب ان الايقاع انما لا تجزى لمعنى في الموقع وهو لم يوجد في الاستثناء فيتجزى فيه فصار كلامه عبارة عن
تطبيقين ونصف فقطاق ثلاثاً كذا في الفتح وحاصله ان ايقاع نصف الطلقة مثلاً غير متصور شرعاً فكان
ايقاعاً للكل بخلاف استثناء النصف فانه ممكن لكنه يلغو لان النصف الباقي تقع به طاعة قلت والا قرب
في الجواب انه لما اخرج نصفه حكم الكل وابق نصفاً كذلك أوقعنا عليه طاعة بما بقي ولم يصح اخراجه لانه
لو صح لزم اخراج طلقة حكيمية من طلقة حكيمية فيلغو (قوله فكأنه استثنى من ثلاث مقدّر) قلت وجهه
ان لفظ طالق لا يحتمل الثنتين لانهما عدد محض بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس أعنى الثلاث والاول لا يصح
هنا لانه يلزم منه الغناء الاستثناء فتعين الثاني فافهم (قوله في أيمان الفتح) خبر عن ما وليس نعم الفروع لان
الفرع الاول فقط في أيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعنى بدخول واحد كما تدل عليه عبارة ايمان
الفتح حيث قال ولو قال لا امرأته والله لا اتركك ثم قال والله لا اتركك فتركها مرة لزمه كفارتان اه والظاهر

ان سكنت هذه البلدة فامرأته طالق وخرج فوراً وخلق امرأته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فأنت طالق فليحفظ * ان تزوجتك وان تزوجتك فأنت كد الم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو قدم الجزاء فليحفظ * ان غبت عند أربعة أشهر فأمر لك بيده ثم طلقها فاعتدت فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب أربعة أشهر فأنها ان تطلق نفسها ولو اختلفت لم لانه تجوز الاول تعليق * دعاها للوقاع فأبت فقال متى يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل على هذا المراد غدا فأنت كذا ثم نسيها حتى مضى الغد لا يقع * حلفت أن لا يأتيها فاستلني فجاءت فجاءت ان مستبقة خانت * ان لم أشبعك من الجاع فعلى انزالها * ان لم أجامعك ألف مرة فكدا فعلى المباغلة بالعدد * وان وضعت فعلى جامع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حنت به أيضا * له امرأة جنب وحائض ونفساء فقال أختسكن طالق طالق طالق طالق وفي أختسكن طالق فعلى الحائض * قال لي البك حاجة فقال امرأته طالق ان لم أقنهها فقال هي أن تطلق امرأتك فله أن لا يصدقه * قال لا صحابه ان لم أذهب بك الم ليلة الى منزلي فامرأته كذا فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحن

انه ان نوى التأكيد يدين ح قلت وتصور المسألة بما اذا ذكر لكل شرط جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد ففي البرازية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فعدى حروهما واحدا فالقياس عدم الحنت حتى تدخل دخلتين فيها والاستحسان يحنت بدخول واحد ويجعل الباقي تكراراً واعادة اه ثم ذكر اشكالاً وجوابه وذكر عبارته بتمامها في البحر عند قوله والملك يشترط لآخر الشرطين وقوله وهما واحد أي الدار ان في الموضعين واحدة بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال الملك لا يبطل اليقين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو لم يؤخر الجزاء وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزاء فقال ح صوابه قدم الجزاء ومع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال في التهذيب لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك فأنت طالق لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه كلام التهذيب في الفتاوى الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وار تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من التزوجين (قوله ان غبت عنك الخ) أقول المسألة ذكرها في البحر عند قول الكنز زوال الملك بعد اليقين لا يبطلها ونصه في القنية لو قال لها أمر لك بيده ثم اختلفت منه وتزوجها ثم تزوجها في بقاء الامر يدها روايتان والصحيح انه لا يفي قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر لك بيده ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عادت الى الاول وغاب عنها أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الاول تجير للتخير فيبطل بزوال الملك والثاني تعليق التخير فكان يميناً فلا يدل اه كلام البحر وبه تعلم ما في كلام الشارح من الإيجاز المخل والحاصل أن التخيير يبطل بالطلاق البائن اذا كان التخيير مخيراً بخلاف المعلق وهذا ما وفق به في الفصول العمادية بين كلامهم كما حترناه في فصل المشيئة (قوله لا يقع) لأن الحنت شرطه أن يطلب منها غداً وتتمتع ولم يطلب بجر ونحوه في التاريخية عن المتفق قلت ومقتضى ان النسيان لا تأثر له هنا لكن سيأتي في الايمان تعليقه بان امكان البر شرط لبقاء اليقين بعد انعقادها كما هو بشرط لان عقادها خلافاً لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان امكان البر محقق بالتذكر على انه يلزم أن يكون النسيان عذراً في عدم الحنت في غير هذه الصورة أيضاً وهو خلاف المنصوص فافهم (قوله ان مستبقة خانت) لانه يسمى اتياناً منه قال تعالى فأتوا حرثكم اني شتمتم (قوله فعلى انزالها) أي تنعقد اليقين على أن يجامعها حتى تنزل لان شعبها يراد به كسر شهوتها به (قوله فعلى المباغلة بالعدد) فلا تقدر لذلك والسبعون كثير خائفة والظاهر ان محله ما لم ينو العدد فان نواه علمت نيته لانه شدد على نفسه ط (قوله حنت به أيضا) أي كما يحنث بالجماع فلا يصح نفيه المعنى المتبادر ويؤاخذ بما نواه لانه شدد على نفسه فأيهما فعل حنت به بقي لوفعل كلامهم ما هل يحنث مرتين الظاهر نعم وينبغي أن لا يحنث في الدبابة الابماوى قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكرا مرة ولا تخيرها فهو على الدوس بالقدم هو اللغزة والعرف وذلك باتفاق أصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع والاعلم نيته فيما يظهر (قوله له امرأة الخ) لا مناسبة لها في هذا الباب اذ ليس فيها تعليق وقوله طلقت النساء اعل وجهه أن الخبيث قد يطلق على المستكره ربيعه كالنوم والبصل ودم النساء منتن لطول مكثه (قوله فعلى الحائض) لعل وجهه النهي عنه في القران نصاً وأكثره وزيادة أوقانه ومنه غبن فاحش ثم رأيت في البحر عن القنية علل له بقوله لانه نص (قوله فله أن لا يصدقه) ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره بجر عن المحيط ولا يقال ان هذا مما لا يوقف عليه الا منه فالقول له كقوله لها ان كنت تحبين فقال أحب لان ذلك فيما اذا كان المعلق عليه من جهة الزوجة لا من جهة أجنبي كما قد نساء وأفاد أنه لو صدقه حنت (قوله لا يحنث) ينافي ما يأتي قريباً من أن شرط الحنت ان كان عدمياً ويجز حنت اه ح وأصله لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب فعدم الحنت لوجود البر وشهد له ما يأتي متناً في الايمان لا يخرج أولاً يذهب الى مكة فخرج يريد هاهنا ثم رجع لا حنت اذا جاوز عمران مصره على قصد هاهنا اه فان عدم الحنت فيها لوجود المحلوف عليه ط قلت وذكر في الخيانة تخريج عدم الحنت في مسألة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا حلف

ليشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأهرقه قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما اه وفي الذخيرة ما يدل
على أن في المسألة خلافا (قوله فخرجت لحريقها لا يحنث) وكذا لو خرجت للغرق لأن الشرط الخروج
بغير اذنه لغير الغرق والحرق بجر أي لأن ذلك غير مراد عرفا فلا يدخل في اليمين وكذا يتقدم بقاء النكاح
كما سيأتي في الايمان وعمله في الفتح هناك بأن الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسانا
ليرفعن اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلو اباها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان
زوال الملك لا يطل اليمين عندها لانها لم تنعقد الا على بقاء النكاح اه ومثله تحلف رب الدين الغريم
أن لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بقيام الدين كما سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ)
في الخاتبة رجل خرج مع الوالي فخاف أن لا يرجع الا باذن الوالي فسد قط من الحالف شيء فرجع لاجله لا يحنث
لان هذا الرجوع مستثنى من اليمين عادة اه أي لأن المحلوف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه
فاذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل أن هذه المسألة والتي قبلها تخصت اليمين
فيهما بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تقرر في كتب الاصول ونظير ذلك ما في الخاتبة أيضا رجل
حلف رجلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل
عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهي عن جماع امرأته عادة كالإبراديه النهي عن الاكل والشرب وفيه
أيضا انه مته امرأته بجارية فخلف لا يمسه انصرف الى المس الذي تذكره المرأة وكذا لو قال ان وضعت يدي
على جاريتي فهي حرة فضر بها ووضع يده عليها لا يحنث ان كانت يمينه لاجل المرأة أو لامرئ يدل على أنه يريد
الوضع لغير الضرب اه قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره بعض محقق الحنابلة فيمن قال لزوجه ان قلت لي
كلاما ولم أقل لك مثله فأنت طالق فقالت له أنت طالق ولم يقل لها مثله من أنها لا تطلق لان كلام الزوج
مخصص بما كان سببا أو دعاء أو نحوه اذ ليس مراده أنها لو قالت اشتري ثوبا بأن يقول لها مثله بل أراد
الكلام الذي كان سبب حلفه اه (قوله فاليمين على التلفظ باللسان) كذا في التنية والحواي للزاهدي
معز باللوبري ولعله محمول على ما اذا كان الحالف عالما وقت الحلف بأنه لا يمكنه اخراجه بالفعل فينصرف
الى التلفظ بقوله اخرج من دارى ولو حمل على اليمين المؤقتة كما في لأشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء
فيه لكان ينبغي عدم الحنث بمعنى اليوم وان لم يقل له اخرج ولعله لم يحمل عليها لانه كان صرف اليمين الى التلفظ
المذكور بقرينة العجز عن الحقيقة كالحلف لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا ان كانت الدار ملكا
للحالف فالمنع بالقول والفعل والافعال فقط أي لانه لا يمكنه منعه بالفعل ومثله ما لو كان آجره الدار فقد
صرحوا بأنه يبر بقوله اخرج من دارى ووجهه أن المستأجر ملك المنافع فصار الحالف كالاجنبي الذي
لا ملك له في الدار وأما ما سبى ذكره الشارح آخر كتاب الايمان حيث قال لا يدخل فلان داره فيمينه على النهي
ان لم يملك منعه والافعل النهي والمنع جميعا فهو مخالف لما رأيت في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل
في حلفه لا يدعه أو لا يتركه ففي الواجبة قال ان ادخلت فلانا بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت
فلانا يدخل بيتي فأمر أنه طالق فاليمين في الاول على أن يدخل بامرءه لانه متى دخل بامرءه فقد أدخله وفي الثاني
على الدخول أمر الحالف أو لم يأمر علم أو لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف
لان شرط الحنث الترتل للدخول حتى علم ولم يمنع فقد ترك اه ومثله في ايمان البحر عن المحيط وغيره فتعليقه
لثاني بأنه وجد الدخول صريح في انعقاد اليمين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله
لتفعلن كذا فهو حالف فاذا لم يفعله المناط حنث الخ فعلم أنه في حلفه لا يدخل فلان داره يحنث بدخوله
وان نهاه الحالف لانه وجد شرط الحنث بخلاف لا يتركه بدخل فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل
في الحلف على فعل الغير لزم أنه لو قال ان دخل فلان دارى فأنت طالق أنه لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا ينع
الطلاق وأنه لو قال والله تلعن كذا أو امرءه بالفعل فلم يفعل لا يحنث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الايمان
فيمينه على النهي ان لم يملك منعه على ما ذكره هنا من كون المحلوف عليه ظاهرا بقرينة ان فرض المسألة
في الحلف على دار الحالف فلا يمكن حمله على التفصيل المذكور فيما اذا كانت الدار ملك الحالف أو ملك غيره
وسياق ان شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في الايمان وانما تعرضنا لذلك هنا لان بعض محشي

مطلب

اليمين تخصص بدلالة العادة
والعرف

ان خرجت من الدار الا باذن
فخرجت لحريقها لا يحنث * حلف
لا يرجع الدار ثم رجع لشيء نسيه
لا يحنث * حلف ليخرجن ساكن
داره اليوم والسكن ظالم فان لم يمكنه
اخرجه فاليمين على التلفظ باللسان

مطلب

لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار

ان لم يجئ بفلان أو ان لم تردى نوبى الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه وأخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم يدفع اليك الدينار الذى على رأس الشهر فكذا فأبرأته قبل رأس الشهر بطل اليمين بقى ما يكتب فى التعليق متى نقلها أو تزوج عليها وأبرأته من كذا أو من باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا لتصریحهم بعبارة الاسقاط والرجوع بما دفعه * حلف بالله أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حران لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما صدقه أو لولائها ولا مدخل للقضاء فى اليمين بالله حتى لو كانت عينه الاولى يعتق أو طلاق حنث فى اليمين لدخولها فى القضاء * أخذت من ماله درهمًا فاشتريت به لحما وخلطه اللحم بدراهمه وقال زوجها ان لم تردى اليوم فانت كذا فخلطه أن تأخذ كبس اللحم وتسلمه فلزوج قبل معنى اليوم والاحتضار ولو ضاع من اللحم قبل ما يعلم أنه اذيب أو سقط فى البحر لا يحنث * حلف ان لم أكن اليوم فى العالم أو فى هذه الدنيا فكذا يجب ولو فى بيت حتى معنى اليوم

مطلب
المحبوس ايس فى الدنيا

الاشياء اغترت بعبارة الشارح المذكورة فى الايمان فأفتى بعدم الحنث بعدم الدخول فى قوله لا يدخل فلان دارى وهو ما اشتهر على السنة العوام من أنه لا يحنث فى الحلف على ما لا يحل له وليس على اطلاقه فتنبه لذلك (قوله ان لم يجئ) بفعل المؤنثة المخاطبة ليناسب قوله فانت طالق ح (قوله الساعة) راجع اليه لا وقديها لان المطلقة لا يحنث فيها الا بالأس بنحو موت الحالف أو ضياع الثوب ط (قوله لا يحنث) لعدم امكان البر وقيل يحنث فيها ط عن الجرح وفى الثانية قال لامرأته ان لم تجئى بمناع كذا غدا فانت طالق فبعثت المرأة به على يد انسان فان كان نوى وصول المتاع اليه غدا لا يحنث لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينو شيئاً أو نوى حملها بنفسها حنث ولا يكون اليمين على الوصول الا بالنسبة اه (قوله بطل اليمين) لانه بعد ابرأته منه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب فى التعليق) أى ما يكتبه الزوج على نفسه عند خوف المرأة من نقلها أو تزوجها عليها (قوله متى نقلها الخ) جواب متى محذوف أى فهمى طالق وقوله وأبرأته بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله فلو دفع لها الكل) أى كل الدين المبرعنه بقوله من كذا أو كل باقى الصداق (قوله هل تبطل) أى اليمين المذكورة وجه التوقف أن الطلاق معلق على شرطين وهما النقل والابراء أو التزوج والابراء فاذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابراء مع أن المبرأ عنه قد دفعه لها (قوله لتصریحهم الخ) قال فى الاشياء الابراء به قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما إذا أبرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلافهما اذا أطلقها وعلى هذا الوعد طلاقها بابرأته عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين وصف فى ذمة المديون والدين يقتضى بمسئله أى اذا أوفى ما عليه لغريمه ثبت له على غريمه مثل ما لغريمه عليه فقسقط المطالبة فاذا أبرأه غريمه براءة اسقاط سقط ما بذمته لغريمه فثبت له مطالبة غريمه بما أوفاه فقد صحت البراءة بعد الدفع فلا تبطل اليمين بلى يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما اذا أبرأه براءة استيفاء لانها بمعنى اقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وأما لو أطلق فينبقى فى زمانها تساقطها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله حلف بالله أنه لم يدخل) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لا يدخل والصواب الاول لانه على الثاني تكون اليمين منعقدة لكونها على المستقبل وفرض المسألة فيما اذا كانت على الماضى لتناقض اليمين الثانية فى البحر عن المحيط من باب الايمان التى يكذب بعضها بعضا حلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حران لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا فى اليمين بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان كاذبا فهمى عين الغموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا مدخل لها فى القضاء فلم يصرفها كذا بشرع فلم يتحقق شرط الحنث فى اليمين بالدخول وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى يعتق أو طلاق حنث فى اليمين لان لها مدخلا فى القضاء اه (قوله حنث فى اليمين) لانه بكل زعم الحنث فى الاخرى كما يأتى فى باب عتق البعض اه ح (قوله ولو ضاع من اللحم الخ) هذا نقله فى البحر عن الثانية فى اليمين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال ومنهوه أنه اذا لم يكن رده فانه يحنث فعلم به أن قوالهم يشترط لبقاء اليمين امكان البر انما هو فى المقيدة بالوقت فعدمه مبطل لها أما المطلقة فعدمه موجب للحنث اه وحاصله أنه اذا كانت اليمين مقيدة بالوقت يحنث بمضيه الا اذا عجزت عن رده بأن ضاع أو اذيب أو سقط فى البحر مطلقا فلا يحنث وان ضاع مادام حيا لا مكان وجدانه أو مالومات أحدهما أو علم أنه اذيب أو سقط فى البحر فانه يحنث له مذهب الرد وبه تعلم ما فى كلام الشارح (قوله ان لم اكن الخ) كذا فى البحر عن الصيرفية وقد راجعت عبارة الصيرفية فرأيت فيها أن اكن بدون لم وهو النوب (قوله يجب الخ) سواء حبسه القاضى أو الوالى لان الحبس يسمى نفيا قال تعالى أو ينفوا من الارض بجر عن الصيرفية أى فان الآية محمولة عندنا على الحبس ورأيت فى بعض الكتب أن الوزير ابن مقله لما حبسه الراضى بالله سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة أنشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها * فلسنا من الموتى نعتد ولا الاحياء
اذا جاءنا السجان يوم الحاجة * فرحنا وقلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله لا يحنث في المختار) لانه مسكن لا ساكن وشرط الحنث هو السكنى وانما تكون السكنى بفعله اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ونحوه لان شرط الحنث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون الاختيار افاده في الذخيرة وافاد ايضا أن الخلاف فيما اذا اغلق الباب لا فيما اذا منع بقيد ومثله في البحر وصريح به في البرازية وحاصله أنه لو كان المنع حسيا لا يحنث بخلاف ولو كان بغيره لا يحنث ايضا في المختار وقيل يحنث (قوله والاصل الخ) عبارة ابن الشحنة والاصل ان شرط الحنث ان كان عديا وعجز عن مباشرة فاختار الحنث وان كان وجوديا وعجز فاختار عدم الحنث اه قلت والظاهر أن الضمير في قوله مباشرة يعود الى شرط البر لا شرط الحنث لان العجز عن الشيء فرع عن تعمله والخالف انما يطلب شرط البر فيحصله أو يعجز عنه فيمكن ان على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا وقد اشتهر في البحر فرعي أحدهما مسألة العسس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث اه قال فان الشرط فيها العدم وقد اثر فيه الحبس اه قلت أما مسألة العسس فقدمت الجواب عنها وأما مسألة القنية فالظاهر انها مبنيّة على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيما اذا كان المنع غير حسي فلذا افرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع غير حسي بخلاف المرض فانه كالقيد فهو منع حسي لكن في ايمان البرازية من الخامس عشر ان لم تحضرنى الليلة فكذا فقيدت ومنعت منها حسيا ذكر الفضلي أنه يحنث والاصح أنه لا يحنث فقد صحح عدم الحنث في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة أن اختار الحنث ولم يقيد بكونها منعت منها حسيا فالظاهر انه ترجيح لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المار لان الشرط هنا عدي ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصا فيما اذا كان الشرط وجوديا ويكون ما في القنية والبرازية مبنيّا على اجرائه في العدمي أيضا والله اعلم (تنبيه) اعلم أنهم صرحوا بأن فوات الحمل يطل اليمين وبأن العجز عن فعل المحلوف عليه يطلها أيضا لموقته لا لمطلقة وبأن امكان تصور البر شرط لانعتقادها في الابتداء مطلقا وشرط ابقائها لموقته وعلى هذا فاقولهم في لشر بن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه لا يحنث وجهه أنهم لم تنعتقد لعدم امكان البر ابتداء وفيما لو كان فيه ماء فصب تبطل لعدم اسكان البر بعد انعتادها والعجز فيه ناشئ عن فوات الحمل وفي ان لم يخرج ونحوه فقيدت ومنع يحنث لان العجز لم ينشأ عن فوات الحمل لان الحمل فيه هو الخالف والمرأة ونحو ذلك وهو موجود بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يخرج تحقق شرط الحنث لبقاء الحمل وان عجز حقيقة لا مكان البر عقلا بأن يطلقه الحابس له كما في قوله ان لم أمس السماء اليوم فانه يحنث بضميه لانه وان استحالة عادة لكنه في نفسه يمكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لان عود الماء المحلوف عليه غير ممكن أصلا وفي لا سكن فقيدت ومنع لا يحنث لان شرط الحنث وجودي وهو سكا به نفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام والمنع بأن ينسب لغيره وهو المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحنث عدي وهو لا يمكن اعدامه بالاكرام لصحة من المكروه بالفتح وهذا معنى قولهم الاكرام يؤثر في الوجودي لافي العدمي فصار الحاصل أنه اذا كان شرط الحنث عديا فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث وان مع بقاء الحمل حنث سواء كان المانع حسيا أولا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا عادة كمس السماء وان كان الشرط وجوديا لا يحنث مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تخرّج من كلامهم والله تعالى اعلم فافهم (قوله ومفاده الخ) أي لان شرط الحنث فيه عدي وهو عدم الاداء والحمل وهو الخالف باق واذا كان يحنث في حلفه ليمس السماء اليوم مع كون شرط البر مستحيلا عادة فحنثه هنا بالاولى لان شرط البر يمكن بأن يغصب مالا أو يجرد من يقرضه أو يرث قريبا له ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحنث من قوله في الخ حلف ليقضين فلاناديه غدا ومات أحدهما قبل مضى الغدا وقضاه قبله أو أبرأه لم تنعتد اه لان عدم الحنث فيه لبطان اليمين بفوات الحمل كما لو صب ما في الكوز فان شرط البر صار مستحيلا عادة بخلاف مس السماء فانه ممكن عقلا وان استحالة عادة وكذا لا يرد ما في الخالية ان لم آكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الغروب لا يحنث لانه من فروع مسألة الكوز كما صرحوا به لفوات الحمل وهو الرغيف وما استشهد به صاحب البحر حيث قال ان قوله في القنية متى عجز عن المحلوف عليه واليمين موقته فانها تبطل بقضي

مطلب

الاصل ان شرط الحنث ان كان عديا وعجز لا يحنث

ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيدت ومنع حتى مضى الغد حنث وكذا ان لم أخرج من هذا المنزل فكذا فقيدت وان لم أذهب بك الى منزلي فأخذها فهربت منه أو ان لم تحضري الليلة منزلي فكذا فقيدت أبوها حنث في المختار بخلاف لا سكن فأغلق الباب أو قيد لا يحنث في المختار قلت قال ابن الشحنة والاصل أنه متى عجز عن شرط الحنث في العدمي لا الوجودي قال في النهر ومفاده الحنث فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فعجز لفسره وقدم من يقرضه خلافا لما يحنث في البحر فتدبر

بطلانها في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لان مراد القنسية العجز الحقيقي كما في مسألة الكوز ولا
ناقضه ما أطبق عليه أصحاب المتن من عدم البطلان في لاصعدن السماء ثم رأيت الرمي نقل عن فتاوى
صاحب البحر أنه أفتى بالخنث في مسألة التناستند الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعصار بهية أو تصدق
أوارث اه وهو عين ما قلناه أولا والله الحمد

* (باب طلاق المريض) *

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله عنون به لاصالته) أي اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع أن
قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الاصل في هذا
الباب المريض وغيره من كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهلاك بجوارز فيشمل غيره
(قوله لفراره من أرضها) أي ظاهرا وان اتفق انه لم يتصد الفرار (قوله فبرده عليه قصده) بيان لوجه
توريثها منه اعتبارا بقايل موته بجاسع كونه فعلا محرما لغرض فاسد وتتمام توريثه في الفتح وعن هذا قال
في البحر وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز للزوج المريض التطلق لعلق حقه بما له الا اذا رضيت به اه قال
في التهر وفيه نظر لان الشارع حيث رده عليه قصده لم يمكن آتيا لابطال لا بصورة الابطال لا بصحته قد بر اه
وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد محظورا لم يرد عليه الشارع كقتل المورث استجبالا لارثته ثم رأيت في التارخانة
عن الملتقط قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته اكره له أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه
(قوله الى تمام عدتها) لان الميراث لا بد أن يكون لنسب أو سبب وهو الزوجية والعنق والزوجية تنقطع
بالبينونة وهذا اشارة الى خلاف مالك في قوله بامرأته وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كما سيجي) أي
في قول المصنف ولو باشرت سبب الفرقه وهي مريضة الخ ط (قوله بأن أضناه مرض) أي لازمه حتى
أشرف على الموت مصباح (قوله عجز به الخ) فلو قدر على اقامة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام
الى الغلاء لا يكون فارا وفسره في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بجوارحه كما يعتاده الاصحاء
وهذا أضيق من الاول لان كونه ذا فراش يقتضي اعتبار العجز عن مصالحه في البيت فلو قدر عليها فيه لا يكون
فارا وصححه في الفتح حيث قال فاما اذا أمكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صحيح اه أقول
ومتقتضى هذا كله أنه لو كان مريضا مرضا يغلب منه الهلاك لكنه لم يعجز عن مصالحه كما يكون في ابتداء
المرض لا يكون فارا وفي نور العين قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت
بل العبرة للغلبة لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتي
الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك
غالبا لا كونه صاحب فراش اه ويأتي تمامه (قوله هو الاصح) صححه الزيلعي وقيل من لا يصلي قائما
وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد مرضه ط عن القهستاني (قوله كعجز القنسية الخ) ينبغي أن يكون
المراد العجز عن نحو ذلك من الاتيان الى المسجد أو الدكان لا قامة المداخل القريبة في حق الكل اذ لو كان
محترقا بجحرفة شاقة كمالو كان مكاريا أو جالعا على ظهره أو دقا قافا أو نجارا أو نحو ذلك مما لا يمكن اقامته
مع أدنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد أو السوق لا يكون مريضا وان كانت هذه مصالحه
والا لزم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان للبيع والشراء مثلا مرضا وغير مرض بحسب اختلاف
المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر أيضا في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أما لو كان غير قادر عليه
قبل المرض ككبر أو لعله في رجله فلا يظهر فيه ينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو ما مر عن أبي الليث
وينبغي اعتماده لما علمت من أنه كان يفتي به الصدر الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طارده فيمن كان عاجزا
قبل المرض وبؤيده أن من ألحق بالمريض كمن بارز رجلا ونحوه انما اعتبر فيه غلبة الهلاك دون العجز عن
الخروج ولأن بعض من يكون مطعونا أو به استسقا قبل غلبة المرض عليه قد يخرج لقضاء مصالحه مع كونه
أقرب الى الهلاك من مريض ضعيف عن الخروج لصداق أو هزال مثلا وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم أن به
مرضاه هلكا غالبا وهو يزداد الى الموت فهو المعتبر وان لم يعلم أنه مهلك يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا
ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يتصل به الموت فما فائدة تعريضه بما ذكر قلت فأنه قد

* (باب طلاق المريض) *

عنون به لاصالته ويقال له الفار
لفراره من أرضها فبرده عليه قصده
الى تمام عدتها وقد يكون الفرار
منها كما سيجي (من غالب حاله
الهلاك بمرض أو غيره بأن أضناه
مرض عجز به عن اقامة مصالحه
خارج البيت) هو الاصح كعجز
القنسية عن الاتيان الى المسجد
وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه
وفي حقه ان يعجز عن مصالحها
داخله كما في البزاية ومفاده
أنها لو قدرت على نحو الطبع دون
صعود السطح لم تكن مريضة

يطول سنة فأكثر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وإن اتصل به الموت وأيضا فقد يموت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل تبني عليه الاحكام (قوله قال في النهر وهو الظاهر) رد على قوله في الفتح أما المرأة فإن لم يكن الصعود إلى السطح فهي مريضة فإنه يقتضي أنها لو عجزت عنه لا عمادونه كالطبخ ~~تكون~~ مريضة مع أنه خلاف ما في المتن وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بيتها تأمل (قوله المرض) مبتدأ والمعتبر صفته والمضئ خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الاصح (قوله والمقعد) هو الذي لا حراك به من داء في جسده كأن الداء أقعد وعند الأطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشيخ الأعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يقعه في الفراش) احتراز عما إذا تناول ثم تغير حاله فإنه إذا مات من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثلث كما في الخلاصة (قوله ثم رمز شمع) أي شين وحاء وهو رمز لشمس الأئمة الحسوان في الهندية عن التمرناشي وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي على هذه العلة سنة قصر فيه بعدها كتصرفه في حال صحته اه أي ما لم يتغير حاله كما علمت (قوله وفي القنية الخ) قال ح أخذنا مما تقدم من الهندية أن هذا لا يشاق ما قبله لأن زيادته إلى السنة فقط اه ولا ينبغي ما فيه وفي الهندية أيضا المقعد والمفلوج مادام يزداد ما به كالمرضى فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الأئمة والصدر الكبير برهان الأئمة وفسر أصحابنا الخ ما مر قلت وحاصله أنه إن صار قديما بأن تناول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح أما لو مات حالة الزيادة الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض (قوله أو بارز رجلا أقوى منه) بيان لحكم الصحيح الملق بالمريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كما في النهاية وغيرها والاولى أن يقال من يخاف عليه الهلاك غالباً على أن غالباً متعلق بالخوف وإن لم يكن الواقع غلبة الهلاك فإن في المبالغة لا يكون الهلاك غالباً إلا أن يبرهن علم أنه ليس من أقرانه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذا في البحر ومثله في الفتح ومقتضاه أن الأولى ترك التقييد بكونه أقوى منه ولذا لم يقيد به في الكنز وغيره بناء على أن الاعتبار غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فإن من خرج عن صف القتال وبارز رجلاً يغلب عليه خوف الهلاك وإن لم يكن الرجل أقوى منه ولا يغلب عليه الهلاك إذا علم أنه أقوى منه فاجرى عليه المصنف مبنى على ما في النهاية من أن الاعتبار غلبة الهلاك وعليه جرى في النهر وقال ولذا قيد بعضهم المسألة بما إذا علم أن المبارز ليس من أقرانه بل أقوى منه اه وعما تقررناه علم أن ما في المتن مخالف لما اختاره في البحر تعالى الفتح فافهم ويؤيد ما في الفتح ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا لو اختلطت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى أو مقهورة فهو في حكم مرض الموت وإن لم يختلطوا فلا اه فإنه يدل على أن المكافئة تكفي (قوله من قصاص أوجرم) وكذا الوقت من ظالم ليلته قهستاني (قوله أو بقي على لوح من السفينة) يوهى أن انكسار السفينة شرط لكونه فاراً وليس كذلك فقد قال في المبسوط فإن تلاطمت الأمواج وخيف الغرق فهو كالمرضى وكذا في البدائع وقيد الاستيعاب بأن يموت من ذلك الموج أما لو سكن ثم مات لا ترث اه بجر قلت وهذا شرط في المبالغة وغيرها أيضاً كما يأتي (قوله وبقي في فيه) أما لو تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرحاً يخاف منه الهلاك غالباً كما يفهم مما مر (قوله فارت بالطلاق) أي هارب من توريتها من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح تبرعه إلا من الثلث) أي كوقفه ومحاباته وتروجه بأكثر من مهر المثل واستفد من هذا أن المرض في حق الوصية والفرار لا يختلف ط والمراد بقوله تبرعه أي لا جنتي فلو وارث لم يصح أصلاً (قوله فلو أباها) أي بواحدة أو أكثر ولم يبق أو طلقها رجعيًا كما قال في الكنز لما قال في النهر وعندى أنه كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لأنها فيه ترث ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة بخلاف البائن فإنها لا ترث إلا إذا كان في المرض وقد أحسن القدوري في اقتصاره على البائن ولم أر من نبه على هذا اه قال ط والطلاق ليس بقيد بل كذلك لو أباها بجبار بلوغه أو تبنيه أنها أو بنتها أو رثته كما في البدائع وكأنه كنى به عن كل فرقة جاءت من قبله سوى اه لكن هذا في قول الكنز طلقها ما قول المصنف أباها لا يحتاج إلى دعوى الكفاية (قوله وهي من أهل الميراث) أي من وقت الطلاق إلى وقت الموت كما سيوضحه الشارح (قوله علم بأهليتها أم لا الخ)

قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا المجتبي المرض المتعسر المضئ المسج أصلانه قاعداً والمقعد والمفلوج والمسلول إذا تناول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمز شمع حد التطاول سنة انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزداد كالمرضى (أو بارز رجلاً أقوى منه) (أو قدم ليلته من قصاص أوجرم) أو بقي على لوح من السفينة أو أقرسه سبع وبقي في فيه (فارت بالطلاق) خبر من (ولا يصح تبرعه إلا من الثلث فلو أباها) وهي من أهل الميراث علم بأهليتها أم لا كان أسلت أو اعتقت ولم يعلم (طائفاً) بلارضها

هذا كله سياقي متناوشرحا وأشار إلى أنه الأولى ذكره هنا (قوله فلو أكره) محترز قوله طائعا
 أي لو أكره على طلاقها البائن لا ترث وهذا لو كان الإكراه بوعيد تألف فلو كان حبس أو قيد يصير فارا
 كما في الهندية عن العتبية ثم أعلم أنه ذكر في جامع الفصولين أنه لا رواية له هذه المسألة في الكتب وذكر فيها
 عن المشايخ قولين الأول أنهم ثارت لأن الإكراه لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني أنه ينبغي
 أن لا ترث الجبراذ لو أكره على قتل مورثه ولا يرثه المكره أي بالكسر لو وارثا لم يوجد منه القتل اه
 واستظهر الرجحان الأول لتعلق حقه في إرثه بمرضه ولم يوجد منها ما يطله إلا إذا كانت هي التي أكرهته
 على الطلاق ويؤيده أنه لو جامعها ابنه مكره ورثت مع أن الفرقة ليست باختيارهما اه قلت الطاهر ترجيح
 الثاني ولذا جزم به الشارح تبع الجبر لأن إرثه من أبيه في مرضه لرد قصده عليه وهو فراره من إرثها ومع
 الإكراه لم يظهر منه فرار فيعمل الطلاق عمله فلا ترثه كما إن عليه عدم إرث القتيل لمورثه قصده فيجيب الميراث
 فيرد قصده عليه وإذا كان مكرها لم يظهر هذا القصد فيه مع أن القتل محظور عليه بخلاف الطلاق فإنه
 مع الإكراه غير محظور وقوله لو جامعته ابنه مكره ورثت صوابه لم ترث كما يأتي التنبه عليه فهو مؤيد لما قلنا
 (قوله أوردت) محترز قوله بلارضاهما أي كثر خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة
 العين نفسها فهستاني ط (قوله ولو أكرهت على رضاها) أي على مفيد رضاها كسؤالها الطلاق
 ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان أولى ط (قوله أوجامعها ابنه مكره) بحث لصاحب النهر
 وأقره الجوى عليه ويخالفه ما في الجرع من البدائع الفرقة لو وقعت بتقبيل ابن الزوج لا ترث مطاوعة كانت
 أو مكرهة أما الأول فلرضاها باطل حقتها وأما الثاني فلم يوجد من الزوج ابطال حقتها المتعلق بالارت لوقوع
 الفرقة بفعل غيره اه والجامع كالتقبيل في حرمة المصاهرة وليس لنا الاتباع النص ط قلت وفي جامع
 الفصولين أيضا جامعها ابن مريض مكرهة لم ترثه إلا أن أمره الأب بذلك فينتقل فعل الابن إلى الأب في حق
 الفرقة فيصير فارا اه ومثله في الذخيرة معز بالاصل وكذا في الولوالجية والهندية وللرجحان هنا كلام مصادم
 للمنقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض
 ونحوه واحتزبه عما إذا طلق في العدة ثم مرض ومات وهي في العدة لا ترث منه بجر أي إذا كان الطلاق
 رجعيًا فانه ترثه وكذا إرثها لماتت في العدة بجامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت أبتك في صحتي
 أو تزوجتك بلا شهود أو بينا رضاع قبل النكاح أو تزوجتك في العدة وأنكرت المرأة ذلك بابت منه وترثه
 لا لوصدته (قوله فلو صح) الأولى فلوزال ذلك الحال اه ح أي ليمع ما لو عاد المبارز إلى الصف أو أعيد
 الخرج للقتل إلى الحبس أو سكن الموضع ثم مات فهو كالمرض إذا برئ من مرضه كما في البدائع وعزاء إليها
 في الفتاوى الهندية ربؤيده ما قد سناه عن الأسيماني من التصريح بأنه لو سكن الموضع ثم مات لا ترث اه
 في الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم خلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرض ترثه لانه يظهر فراره بذلك الطلاق
 ثم ترتب موته فلا يبالى بكونه بغيره اه ومثله في معراج الدراية بدون تعليل وتبعه في الجروا والنهر وهو
 مشكل لانه يلزم عليه أن المريض لو صح ثم مات أن ترثه لصديق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أطبقوا
 عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حالة غلبة الهلاك ولا شك أنه بعد ما خلى سبيله
 أو أعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغلب فيها الهلاك ولولا طلق وهو في الحبس
 قبل إخراجها للقتل لم يكن فارا فافهم هذا بعد اعادته إليه فم ما ذكر من التعليل إنما يصح لموته في ذلك الوجه
 بسبب آخر كوت المريض بقتل وموت من أخرج للقتل باقتراض سبع ونحوه والظاهر أن في عبارة الفتح سقطا
 من قلم الناسخ والاصل في العبارة فهو كالمرض إذا برئ من مرضه بسبب غير فانه ترثه لانه يظهر فراره الخ
 فليتامل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته انتقضت اعرايه خبرا مقدما
 وموته مبتدأ مؤخر ولا حاجة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها
 في أنه مات قبل انتضاء العدة مع اليقين فان نكحت فلا إرث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عتقي
 لا يقبل قولها ولو كانت أمة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وادعت الورثة أنه بعد موته
 فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم وتامه

فلو أكره أو رضيت لم ترث ولو أكرهت
 على رضاها أو جامعها ابنه مكره
 ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال
 (ومات) فيه فلو صح ثم مات
 في عتقها لم ترث (بذلك السبب)
 موته أو بغيره كان يقتل المريض
 أو يموت بجهنم أخرى في العدة

في البصر عن الخمانية (قوله المدخولة) أي المدخول بها حقيقة أعني الموطوءة ليخرج المحتلى بها فانها وان وجبت عليها العدة لكنهم لا يرث كما مر في باب المهر في الفرق بين الخلوة والدخول أفاده ط فافهم (قوله لا هو منها) أي لو أبانها في مرضه فماتت هي قبل انتضاء عدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كما يأتي (قوله وعند أحمد الخ) وعن مالك وان تزوجت بأزواج وعند الشافعي لا يرث المختلعة والمطلقة ثلاثا وغيرهما يرث لان الكليات عنده رواجع در منسقي (قوله وكذا يرث طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو الموضوع واحترز بالرجعية عما لو أبانها بأمرها كما يكره (قوله أو طلاق فقط) أي بأن قالت له في مرضه طلقني فطلقها ثلاثا فماتت في العدة ترثه اذ صار مبتدئا فلا يطل حقتها في الارث كقولها طلقني رجعية فأبانتها جامع الفصولين (قوله لان الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انتضاء العدة أي فلم تكن راضية باسقاط حقتها بخلاف ما لو طالت الباش (قوله حتى حل وطوها) أي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطئ قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعة ررته (قوله ويتوارثان في العدة مطلقا) أي سواء كن طلاقا له في صحته أو مرضه مرضا أو بدونه كما في البدائع فأيهما ماتت رهي في العدة يرث الآخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال النكاح وقد منافى أن القول لها في أنه مات قبل انتضاء العدة بقي هنا مسألة هي واقعة الفتوى سلت عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقا رجعيًا ثم ماتت بعد شهرين فأدعى عدم انتضاء العدة ليرث منها رادعي ورثتها انتضاءها وهي لم تنزل قبل موته بانقسامها ولم تبلغ سن اليأس فهل القول له أولهم والذي يطرد أن القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية — ان مقتضى لان الرجعي لا يرثه فلا يرث بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انتضاءها في مدة تمخله يكون القول لها لانه لا يعلم الا من جهتها بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف الباش) فان فيه لابتدأ من استمرار الاهلية من وقت الطلاق الى وقت الموت كما يكره قريبا (قوله وكذا يرث مبانة الخ) أي من طلقها بأبانتها لانها لو كانت مطلقة رجعية لا يرث كما يكره المصنف وكذا لو بانبت بتقبيل ابن الزوج ولو مكره كما مر (قوله لحي السرمة بينوته) أي فكان الفرار منه (قوله ومن لا عنها في مرضه) أطلقه فمثل ما اذا كان التقذف في العضة أو في المرض وقال محمدان كان التقذف في الصحة والعانة في المرض لم يرث نهر (قوله أو ألى سنها مرضا) أراد به أن يكون سفى المدة في المرض أيضا بجر (قوله للماتر) أي من أن الفرقة جاءت بسبب منه قال في الهداية وهذا ملحق بالتعليق بفعل لا بد منه اذ هي ملجأة الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان آلى في صحته الخ) وجه عدم الارث فيها أن الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمعنى أربعة أشهر خالية عن الوقاع ولا بد أن يكون التعليق والشرط في مرضه وهنا وان تم من ابطاله بالنفي لكن بضره يلزمه وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن متمكنا بجر (قوله فمات) أي في عدتها كما مر (قوله لا بد له لا بد الخ) تعليل للمسألة الثانية ط (قوله ولا بد في الباش الخ) تعليل للمسألة الثالثة أي والردة تنطع أهلية الارث ط (قوله أولم يطلتها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاوعت) المطاوعة ليست بقيد اذ لو كانت مكرهة لا يرث أيضا لانه لم يوجد من الزوج ابطال حقتها كافي البصر عن البدائع لكن لو أمره أبوه بذلك ورثت كقدمناه (قوله لحي الفرقة منها) أي فكانت راضية باسقاط حقتها (قوله أو أبانها بأمرها) يصدر عما اذا سألته واحدة بأبانتها فطلقها ثلاثا فتولي في البصر لم أر حكمه أي صريحا ثم قال كما يوجد في بعض نسخ الجرد وينبغي أن لا ميراث لها الرضا بالباش اه (قوله عملا باجازه) لانها هي المبطله للارث واعترضه في التهرب أن هذا لا يجدي تنعافا اذا كان الطلاق في مرضه اذ دليل الرضى فيه قائم اه قلت فيه نظر لانها راضية بطلاق موقوف غير مبطل لحقتها ولا يلزم منه رضاها بما يطل وعبارة جامع الفصولين وليس هذا كطلاق بسؤالها اذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طلقته تنسب لم يكن مبطلا بل وقف على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكانت انشاء الطلاق فكان فارا اه فافهم (قوله أو اختلعت منه) قيد به لانه لو خلعهما أجنبي من زوجها المريض قلها الارث لو ماتت في العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا بجر عن جامع الفصولين قلت ومفاد التعليق أن الاجنبي لو خلعهما من زوجها على مهرها وأجازت فعله ترث أيضا لان اجازتها حصلت بعد البيئونة فلم تؤثر فيها بل اثر في سقوط مهرها فتدبثت الفرار

للمدخولة (ورثته) منه لا هو
منها لرضاه باسقاطه حقه وعدم
أحمد ترث بعد العدة ما لم تنزل
بآخر (وكذا) ترث (طالبة
رجعية) أو طلاق فقط (طلقت)
باشا (أو ثلاثا) لان الرجعي
لا يرث النكاح حتى حل وطوها
ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي
أهليتها للارث وقت الموت بخلاف
الباش (وكذا) ترث (مبانة
قبلت) أو طاوعت (ابن زوجها)
لحي السرمة بينوته (ومن لا عنها
في مرضه أو ألى منها مرضا
كذلك) أي ترثه لماتر (وان آلى
في صحته وباتت به) بالايلاء
(في مرضه أو أبانها في مرضه
فصح فمات أو أبانها فارتدت
فأسلت) فمات (لا) ترثه لانه لا بد
أن يكون المرض الذي طلقها فيه
مرض الموت فاذا صح تبين أنه
لم يرض مرض الموت ولا بد
في الباش أن تسفر أهليتها للارث
من وقت الطلاق الى وقت الموت
حتى لو كانت كائنة أو مملوكة
وقت الطلاق ثم أسلت أو اعتقت
لم ترث (كما) لا يرث (لو ملقتها
رجعيًا) أه لم يطلتها (فطاوعت)
أو قبلت (ابنه) لحي الفرقة منها
(أو أبانها بأمرها) قيد به لانها
لو أبانت نفسها فأجاز ورثت عملا
باجازته فنية (أو اختلعت منه
أو اختارت نفسها)

قبل الاجازة فلا يرتفع بها فلا يصح أن يقال انها لا تترث لان دليل الرضا قائم لا المتبر بقيامه قبل البيئونة
 لا بعدها فافهم (قوله ولو يلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اختبار تقويض الطلاق لا يقال ان الفرقة
 في خيار البلوغ تتوقف على فسخ القاشي فلم تكن بفعلها فصار كما لو أباتت نفسها فأجاز الزوج لان
 فسخ القاشي موقوف على طلبها ذلك منه فصار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضى هذا ما ظهر (قوله
 رضاها) أي لان الفرقة وقعت باختيارها لانها تقدر على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بجبس)
 عبارته في الدر المتقي في حصن وكذا عبارة غيره والحصر وان كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحصن لكن
 مسألة الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما اذا خرج عن الصف للمبارزة فانه يكون فارا
 كما مر وكذا الوالتصم القتال واختلط الصفان كما قدمناه عن المعراج وانما لم يكن فارا هنا لما قالوا من أن
 الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة أي بمن معه من المقاتلين قال في الهروا طلاقه يفيد أنه لا فرق بين أن تكون
 فئة قليلة بالنسبة الى الأخرى أو لا ولم أره لهم اه قلت الطاهر أنه مادام في الصف لا فرق أما لو اختلطوا
 فقد علمت مما قدمناه عن المعراج أنه في حكم المرض الا اذا كانت احدهما غالبية (تبيينه) مثل من في الصف
 من كان راكب سفينة قبل خوف الغرق أو نزل بمسبعة أو مخيف من عدو بجر (قوله ومثله حال
 فشو الطاعون) نقل في الفتح عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال ولم أره لما يخنا اه وقواعد الحنفية
 تقتضي أنه كالصحيح قال الحافظ العسقلاني في كتابه بذل الماعون وهو الذي ذكره جماعة من علمائهم
 وفي الاشياء غاية أن يكون كمن في صف القتال فلا يكون فارا اه وهو الصحيح عند مالك كما في الدر المتني
 قال في الشرع بلالية وليس مسلما اذا لم يمتلئ من هوم مع قوم يدفعون عنه في الصف وبين من هوم مع قوم هم
 مثله ليس لهم قوة الدفع عن أحد حال فشو الطاعون اه قلت اذا دخل الطاعون محلة أو دارا يغلب على أهلها
 خوف الهلاك كما في حال التحام القتال بخلاف المحلة أو الدار التي لم يدخلها فينبغي الجري على هذا التفصيل
 لما علمت من أن العبرة لغلبة خوف الهلاك ثم لا ينبغي أن هذا كله فيمن لم يطعن (قوله أو محجوما) عطف على
 مشتكا وقوله أو محجوسا عطف على قائما ولا يصح عطف محجوما على قائما لانه يلزم عليه أن تترث منه وان لم يقيم
 بمصالحه خارج البيت لان العطف يقتضي الغاية والحاصل أن المحجوم اذا كان يقدر على القيام بمصالحه
 لا يكون مريضاً ولا فهو مريض كما يعلم من عبارة الملتقي وأما ما في الدراية من التصريح بأن المحجوم مريض
 فهو محمول على ما اذا عجز عن القيام بمصالحه فلا يخالف ما في الملتقي وأما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوفيق
 بحمل ما في الدراية على ما اذا جاءت نوبة الحى ففقه نظر لانها اذا جاءت نوبتها لم يعجز عن القيام بمصالحه لم يكن
 مريضاً بمنزلة الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كما يأتي قريبا (قوله لغلبة السلامة) لان الحصن لدفع
 العدو وقد يتخلص من المسبعة والحبس بنوع من الحيل ط عن الهندية (قوله وهو الطلق) اختلف
 في تفسير الطلق فقيل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت أو تلد وقبل وان سكن لان الوجع يسكن نارة ويهيج
 أخرى والأول أوجه بجر عن المجتبى (قوله اذا علق المريض) أي من كان مريضاً عند التعليق والشرط
 أو عند أحدهما احتراز عما اذا كان صحيحاً عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المسألة فافهم
 (قوله البائن) قديبه لان حكم الفرار لا يثبت الا به بجر لان الرجعي لا فرار فيه ولو تجزئه في المرض بدون
 رضاها كما مر (قوله بفعل أجنبي) سواء كان له منه بد أم لا بجر والمراد بالفعل ما يعي الترك كما في ابضاع
 الاصلاح ط (قوله أي غير الزوجين) دفع به ما يتوهم من ارادة حقيقة الأجنبي وهو من لا قرابة له ط
 (قوله أو عجي الوقت) المراد به التعليق بأمر سماوي أي ما لا صنع فيه للعبد وجعله من التعليق لان
 المضاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كاحتمقه في البحر من باب التعليق فافهم (قوله
 بفعل نفسه) أي سواء كان له منه بد أم لا (قوله أو الشرط فقط) أي المعلق عليه كدخول الدار مثلاً فان
 دخلت الدار (قوله كأي كل وكلام أبوين) لف ونشر مرتب وكلا أبوين كل ذي رحم محرم كما في الحوى
 عن البرجندی ط ومثله الصوم والصلاة وقضاء الدين واستيفاءه نهر وفي التاتر خاتمة لوعلقه على الخروج
 الى منزل والديه فخرجت تراث لانه مما لا بد لها منه اه وينبغي تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منعها
 منه (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث لها مطلقاً

مطلبه
 حال فشو الطاعون هل للصحيح
 حكم المريض

ولو يلوغ وعق وجب وعنة لم تترث
 رضاها (ولو) كان الزوج (محصوراً)
 بجبس (أو في صف القتال) ومثله
 حال فشو الطاعون اشباه (أو قائماً)
 بمصالحه خارج البيت (مشتكياً)
 من ألم (أو محجوماً أو محجوساً)
 يقصاص أو بجر (لا) تترث لغلبة
 السلامة (والحامل لا تكون
 فارة لا تتلبسها بالخائض) وهو
 الطلق لانها حينئذ كالمریضة
 وعند مالك اذا تم لها ستمة أشهر
 (اذا علق) المريض (طلاقاً) البائن
 (بفعل أجنبي) أي غير الزوجين
 ولوردها منه (أو عجي الوقت)
 (و) الحال (أن التعليق والشرط
 في مرضه) أو علق طلاقاً (بفعل
 نفسه) وهما في المرض أو الشرط
 فقط (فيه) أو علق بفعلها ولا بد
 لها منه (طبعاً أو شرعاً) كل
 وكلام أبوين (وهما في المرض
 أو الشرط) فيه فقط

قال في الجبر وصححو قول محمد ونقل في النهر تصحيحه عن نحر الاسلام (قوله ورثت لفراره) أما إذا كان التعليق بفعل أجنبي أو بجعي الوقت ووجد في المرض فلان القصد الى القرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تعلق حقه بما له ولذا لو كان الموجود في المرض الشرط فقط لم يترث عندنا خلافا لفرار ما إذا كان بفعل نفسه وكان في المرض أو الشرط فيه فقط فلانه قصد ابطال حقه بالتعليق والشرط وبالشروط وحده واضطراره لا يبطل حق غيره كاتلاف مال العبر حالة الاضطرار أو ما إذا كان بفعلها الذي لا بد لها منه وكان الشرط في المرض فلانها مضطرة في المباشرة لتخوف الهلاك في الدنيا أو في العقبى نهر ملخصا (قوله ومنه) أي من الفرار وهو من قسم التعليق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التعليق أو عدم التزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكان قارا وان كان التعليق في الصحة وانما لم ير بها رضاه باستقاط حقه حيث آخر الشرط الى موته واذ ذكر في البدائع أيضا أنه لو قال ان لم أت البصرة فأنت طالق ثلاثا فلم يأتمها حتى مات ورثته لما قلنا ما إذا مات هي يرثها لانها ماتت وهي زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز أن يأتي البصرة بعد موتها اه أي بخلاف تطبيقها وترثه عليها فانه لا يمكن بعد موتها (تنبيه) تقييد الشارح الطلاق بكونه ثلاثا غير لازم في مسألة موتها لانه لو كان رجعا وحكمنا بالوقوع في آخر جزء من أجزاء حياتها وهو الجزء الذي يعقبه الموت يـكون الواقع به بائنا لعدم امكان العدة كمن لم يدخل بها كما قد مناه عن الفتح في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فأنت طالق (قوله أو التعليق فقط) أي التعليق بفعل أجنبي أو بجعي الوقت كما في الجبر وهو المفهوم من المتن فيما ترثه التعليق هنا لا يحمل على عمومته حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق به اذا وجد في الصحة فقط أي ووجد الشرط في المرض ورثت منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا يحيط السامعاني فافهم (قوله أو بفعلها ولها منه بد) أي مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض أو أحدهما أو لا ولا قال في التبيين وفي غيرها أي في غير هذه الصور التي ذكرناها لا ترث وهو ما إذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها أو كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل الأجنبي أو بجعي الوقت أو كفيما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا ترث في هذه الصور كلها اه ح (قوله وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لانه اذا علقه على فعله أو بفعلها أو بفعل أجنبي فالقصد ابطالها بدأولا فهذه ستة عشر في الوجه الشرط والتعليق الاربعة قبل ان تبلغ اربعة وعشرين وفي تعليقه على الوقت اربع صور قبل ان تبلغ ثمانية وعشرين كـ في فعله أو بفعل الأجنبي لا فرق بين ما منه بد ولا بخلاف فعلها كما علمت ثم لا يخفى أن كون كل من التعليق والشرط في الصحة لا يدخل في طلاق المريض ولذا لم يذكر في البحر قالنا سب استقاطه وتكون الصور احدى وعشرين (قوله أو أحدهما) بالنصب أو الرفع عطفنا على اسم ان أي أو أحدهما في أحد المذكورين بأن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في صحته) أما إذا كان هذا التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لانه من التعليق بفعل الأجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة ط (قوله والفرق لا يخفى) قال في الجبر وحاصله أن الطلاق تعلق على مشيئتهما فاذا شاء امعالم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون قارا بخلاف ما اذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تمت العلة به اه أي فيكون من التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الاولين فانهما من قبيل التعليق بفعل الأجنبي فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرق أن التعليق في الصحة (قوله وعلى مضي العدة) قيد به ليظهر خلاف صاحبه حيث قال لا يجوز اقراره ووصيته لاتقاء التهمة باتقاء العدة كما في التبيين فينبه منه أنه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم يتصادقا على انقضاء العدة يكون لها الاقل اتصافا اه ح (قوله فلها الاقل منه ومن الميراث) من في الموضوعين بيان للاقل والواو بجعي أو وصلة الاقل محذوفة تقديرها حسن الاخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى ح فلها الميراث والموصى به اللذان هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز أن تكون في الموضوعين صلة الاقل سواء كانت الواو للجمع أو بجعي أو اذ يصير المعنى على الاول فلها الاقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من أحدهما

(ورثت) لفراره ومنه ما في البدائع
ان لم اطلقك أو ان لم اتزوج عليك
فانت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى
مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها
(وفي غيرها لا) ترث وهو ما إذا كانا
في الصحة أو التعليق فقط أو بفعلها
ولها منه بد وحاصلها ستة عشر
لان التعليق اما بجعي وقت أو بفعل
أجنبي أو بفعله أو بفعلها وكل
وجه على اربعة لان التعليق
والشرط اما في الصحة أو المرض
أو أحدهما وقد علم حكمهما (قال
لها في صحته ان شئت) أنا (وقلان
فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء
الزوج والاجنبي الطلاق معا
أو شاء الزوج ثم الأجنبي ثم مات
الزوج لا ترث وان شاء الأجنبي
أولاً ثم الزوج ورثت) كذا
في الثمانية والفرق لا يخفى اذ
بمشيئة الأجنبي أو لا صار الطلاق
معلقا على فعله فقط (تصادقا)
أي المريض مرض الموت والزوجة
(على ثلاث في الصحة وعلى مضي
العدة ثم أقر لها بدین) او عين
(أو أوصى لها بشئ فلها الاقل
منه) أي مما أقر أو أوصى (ومن
الميراث)

وكلاهما فاسد اه ح أى لانه يصير الاقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالاقول واحد
 منهما هو أقل من الآخر (قوله للثمة) أى ثمة مواضعة الزوجين على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة
 ليعطيا الزوج زيادة على ميراثها وهذه الثمة في الزيادة فقط فردناها وقالوا لا يجوز الاقرار بالوصية لانها
 صارت أجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته لها ودفع زكاته لها وتزوجها بالآخر والجواب أنه
 لا مواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزوج فلا ثمة بحر ملخصا عن الهداية وشروحها (قوله
 وتعتمد من وقت اقراره الخ) كذا ذكر في الهداية والخاتمة في باب العدة أن الفتوى عليه وحيث فلا يثبت شيء
 من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه باختها وأربع سواها وهو خلاف ما صرح حوايه هنا وبه
 اندفع ما في غاية السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال فان كان جرى بينهما خصومة وتركت خدمته في مرضه
 فهو دليل عدم المواضعة فلا ثمة والا فلا تصح للثمة بحر ملخصا وأقره في النهر وحاصله أن ما قرره هنا
 من قبول شهادته لها ونحوه من الاحكام يقتضي أن ابتداء العدة يستند الى وقت الطلاق وما صححوه في باب
 العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضي انتفاء هذه الاحكام أقول لا ينبغي أن العدة انما تجب من وقت
 الطلاق واذا أقر الزوجان بمضاهية ما في الاثمة فيه ولذا صرح حوايه بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عملا
 بتصديقها له والشهادة ونحوها مما صرح بالاثمة فيها الا مواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على
 قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند أبي حنيفة وقد رآن العدة لم تنقض لابطال الزيادة لانها موضع ثمة فليس
 المراد عدم انقضاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع الثمة فقط وبه علم أن كلامنا من القول باعتبارها من وقت
 الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عمومها ولذا قال في فتح القدير في باب العدة ان فتوى
 المتأخرين أى بوجوبها من وقت الاقرار مخالفة للائمة الاربعة وجهها والحقانية والتابعين وحيث كانت
 مخالفتهم للثمة فينبغي أن يتحرى به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الامام السعدي بحمل كلام
 محمد في المبسوط من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند
 الطلاق اليه أما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهرا فلا يصح أن في الاسناد قال في البحر هنالك وهذا
 هو التوفيق اه أى بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال
 لكن ما قاله من أن الخصومة وترك الخدمة دليل عدم المواضعة وده في الفتح بأنه غير ظاهر لان وصيته لها بأكثر
 من الميراث ظاهرة في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها اه نعم ما ذكره الامام السعدي
 من التفرق ظاهري في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجه باختها وأربع سواها والله سبحانه أعلم (تنبيه)
 اعلم أن ما تأخذه له شبه بالميراث فلو بوى شيء من التركة قبل القسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم
 والتركة عروض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان لورثته أن يعطوها من غير التركة مؤاخذه لها برغمها
 أن ما تأخذه دين كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله بعدم مضيا) أى معنى العدة من وقت
 الاقرار (قوله فلها جميع ما أقر أو وصى) لانها صارت أجنبية فانتفت الثمة ومقتضاه أن ما تأخذه
 لم يبق له شبه بالميراث أصلا فلا يأتى فيه ما مر آنفا لانها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للثمة فكان
 ما تأخذه ارثا نظرا للورثة ووصية نظرا لزمعها فاعتبر فيه الشبهان وبعد مضى العدة لم يبق الثمة فلذا استحققت
 جميع ما أقر أو وصى به وتخص كونه ديناً أو وصية وبه علم أن من ذكر الشبهين هنا ليعال ظاهراً عبارة النهر
 لم يصب فافهم (قوله ولو لم يكن بمرض موته) الباء بمعنى في أى ولو لم يكن هذا التصديق في مرض موته
 بأن صح منه أو كان غير مرض أصلاً ثم مات في عتقه صح اقراره ووصيته لعدم الثمة (قوله ولو كذبته)
 محتمل زقوله تصادقا ط (قوله لم يصح اقراره) أى ولا وصيته معاملتها لها برغمها أنها زوجة وهي وارثة
 ولا وصية للوارث ولا اقراره ط وينبغي تقييده بما اذا مات في مرضه قبل مضى عتقه من وقت الاقرار
 لانه لما أقر بطلاقها نلتا ثاباته من عملها باقراره وان كذبته وصار فاراً فاذا صح من مرضه ثم مات في العدة
 أو لم يصح ومات بعد العدة لم ترث منه فتصح وصيته واقراره لها بالمال وليس تكذيبها له في الطلاق السابق
 رضى بالطلاق الواقع الآن كما لا ينبغي هذا ما ظهر لي (قوله لا لو بعده) أقول هذا انما يظهر لو ادعت
 أن الابانة كانت في الصحة لان دعواها تضمن اعترافها بأنها لا ترث منه لكونه غير فاراً أما لو ادعت أن الابانة

للهمة وتعتمد من وقت اقراره
 به يفتى ولو مات بعد مضيا فلها
 جميع ما أقر أو وصى عمادية
 ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره
 ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره
 شرح المجمع وفي الفصول ادعت
 عليه مريضاً أنه أبانها فجحد وحلفه
 القاضي غلف ثم صدقته ومات
 برثه لو صدقته قبل موته لا لو بعده

كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا انها ادعت عليه طلاقا ترث معه غير انها لما رعت أنها ماتت منه وجب عليها فارقته فاذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية بطلاقها كما لا يخفى فيجب أن ترث سواء أصرت على دعواها أو صدقته قبل موته أو بعده كالوأقر لها بما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكأنهم سكتوا عنه لظهوره فافهم (قوله كن طلق الخ) جعل حكم المسألة الأولى مشبهاً بهذه لأنه لا خلاف فيها بخلاف الأولى كما علمت (قوله بأمرها) الأولى برضاها ليشمل اختيارها لنفسها في التفويض فأقاده الجوى عن البرجندی ط (قوله فان لها الاقل) أي مما أقر أو أوصى به ومن الارث وهذا نص صريح بوجه الشبه المقادير الكاف (قوله قال صحيح) قيد به ليكون فراره بالبيان أمالو كان مريضاً يكون فارقاً بذلك القول لا بنفس البيان فافهم (قوله احداً كما طالق) أي ثلاثاً كما في عبارة الفتح عن الكافي وهو المراد لأن الكلام فيما يكون به فارقاً ولا فرار في الرجعي (قوله فترث منه) لأنه بين الطلاق بعد تعلق حقها بما له فريد عليه فصدده كالوأنشأ فجعل انشاء في حق الارث للتمتع ولو مات احداًهما قبله ثم مات تعينت الاخرى ولم ترث لأنه بيان حكمي فانتفت التهمة عنه وتماه في الفتح قات وما ذكر من أنه بصير فارقاً بهذا البيان مؤيد للقول بأن البيان في الطلاق المبهم ايقاع الطلاق معلقاً بشرط البيان معني أي يتعقد سبباً للعالم لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بأنه ايقاع للعالم في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي أن لا يصير فارقاً إلا أن الوقوع يكون في حال صحته كذا في البدائع وتتمام الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو حلف صحيحاً) أي بان علق على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره فاحداً كما طالق ثلاثاً أمالو علق على فعله صار فارقاً بالفعل في مرضه لا بنفس البيان فافهم (قوله صار فارقاً) يظهر لك وجهه بما ذكرناه أنقاع البدائع (قوله ولا يشترط علمه الخ) حاصله أن أهلية الزوجة للميراث شرط في كونه فارقاً اذا كانت أمة أو كفاية فأبأنها في مرضه لم ترث لعدم أهليتها لذلك لكن لو كانت أعقت أو أسلت وهو غير عالم فأبأنها في مرضه صار فارقاً وترثه لتحقيق الشرط وقت الابانة (قوله بعد غد) أما لو قال لها أيضاً أنت طالق ثلاثاً غدا يقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فأنت طالق ثلاثاً كان فارقاً كذا في الظهيرية أي لا أن المعلق بقب المعلق عليه فيتحقق شرط الفراق قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فان المضامين الى الغد وتعاما (قوله والاي علم لا ترث) لأنه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت أهلاً قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لأن عقدها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لأنه أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والظاهر أن يقال لأنه أمر ثابت تأمل (نسيه) مقتضى قول المصنف كان فارقاً أنه يقع عليها ثلاث طلاقات والا كان رجعياً لانها صارت حرة ولا فرار في الرجعي فافهم وبشكل عليه ما مر قبيل ألفاظ الشرط من باب التعليق أنه لو قال لزوجته الامة ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً فاعتقت فدخلت له رجعتها اه ومقتضاه أن يقع هنا طلقان ولا يكون فارقاً وقد يجاب أخذاً بما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق أن المضاف يتعقد سبباً للعالم بخلاف المعلق حتى لو قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ويملكه اذا جاء غداً كما في طلاق الاشياء والنظر في مسألتنا قال لامته أنت حرة غداً انعقد سبباً للعالم فاذا قال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غد انعقد سبباً للطلاق بعد تحقق سبب الحرية فتطلق ثلاثاً بخلاف مسألة التعليق فانه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقين ولم يتحقق سبب الحرية وقتها فلا يقع أكثر مما يملك هذا غاية ما ظهر لي فتأمل (قوله ولو علقه) أي الطلاق الباتر بعقدها وكان التعليق والشرط في المرض لأنه تعلق بفعل أجبي ط (قوله أو عمره) كقوله ان مرضت فأنت طالق ثلاثاً يكون فارقاً لأنه جعل شرط الختن المرض مطلقاً والمرض المطلق هو صاحب القرائن الذي كان الموت غالباً فيه وذامرض الموت كذا في الوولو الجية ونقل في البحر تعجبه عن الخانية قلت ومقتضاه أنه لو مرض قبله ثم صبح منه لم تطلق لجله المرض على المطلق أي الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت فليس المراد مطلق مرض بل المراد مرض مطلق وبينهما فرق واضح مثل ماء مطلق ومطلق ماء فافهم (قوله أو وكل به الخ) قال في البدائع وقالوا فيمن فوض طلاق امراته الى أجبن في الصحة وطلقها في المرض ان التفويض ان كان على وجه لا يملك عزله عنه بأن ملكه الطلاق

(كن طلق ثلاثاً بأمرها في مرضه)
ثم أوصى لها أو أقر (فان لها الاقل)
(قال صحيح لا مرأته احداً كما طالق ثم بين) الطلاق (في مرضه)
الذي مات فيه (في احداًهما صار فارقاً بالبيان فترث منه) كافي
ومفاده أنه لو حلف صحيحاً وحنت مريضاً فينبغي في احداًهما صار فارقاً ولم أره نهر (ولا يشترط علمه) أي الزوج (بأهليتها) أي المرأة للميراث (فلو طلقها بائناً في مرضه وقد كان سيدها أعنتها قبله) أو كانت كفاية فأسلت (ولم يعلم به كان فارقاً) فترثه ظهيرية (بخلاف ما لو قال لامته أنت حرة غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غد ان علم بكلام المولى كان فارقاً أو لا) يعلم (لا) ترث خانية ولو علقه بعقدها أو بمرضه أو وكله به وهو صحيح فأوقعه حال مرضه قادر على عزله كان فارقاً

امراً في حال غيبته وحضورها أيضاً ومنه ارجعتك ورجعتك فتح (قوله وردتكم ومسكتكم) قال
 في الفتح وفي المحيط مسكتكم بمنزلة أمسكتكم وهما لغتان وفي بعض المواضع يشترط في رد ذلك ذكر الصلة فيقول
 الى أو الى نكاحي أو الى عصمتي وهو حسن اذ مطلقه يستعمل لصدا القبول اهـ (قوله وبالفعل) هذا ليس
 من الصريح ولا الكناية لاهما من عوارض اللفظ فافهم نعم ظاهر كلامهم أن الفعل في حكم الصريح لثبوت
 الرجعة به من المجنون كما يأتي (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها تنزيهية كما يشير اليه كلام البحر في شرح قوله
 والطلاق الرجعي لا يجزئ الوطء رملي ويؤيده قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بجرمة الوطء أنه
 عندنا يحصل لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائماً قبل انقضاءها اهـ
 ولا يرد حرمة السفر بها الآن ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي ويؤيده أيضاً قوله في الفتح والمستحب
 أن يرجعها بالنقل فافهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) يدل من الفعل يدل بعض من كل ح أي
 لأن من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالتزوج والوطء في الدبر ولذا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس
 مراده الحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فافهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل (قوله
 كس) أي شهوة كما في المنع ويضيد قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقبيل
 شهوة على أي موضع كان فافهم وأخذنا وجهه أو رأساً والمس بلات أو بمائل يجد الحرارة معه شهوة
 والنظر الى داخل الفرج شهوة بأن كانت مسكتة وخرج ما اذا كانت هذه الأفعال بغير شهوة أو فطر الى غير
 داخل الفرج شهوة ولو الى حلقة الدبر فإنه لا يكون مراداً لكونه مسكوتاً كونه كافياً في الولو الجنية وفي القنية ويصير
 مراداً بوقوع بصره على فرجها شهوة من غير قصد المراجعة اهـ وفي المحيط ويكره التقبيل والمس بغير
 شهوة اذ الميرد الرجعة اهـ (قوله ولومنها اختلاسا) خلت الشيء خلساً من باب ضرب اختطفته بسرعة على
 غفلة واختلسته كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمس والنظر شهوة منه أو منها بشرط
 أن يصدقها سواء كان بتكليفه أو فعلته اختلاسا وكان نائماً ومكرهاً أو معتوهاً ما اذا ادعته وانكره لا تثبت
 الرجعة اهـ (قوله ان صدقها الخ) قال في الفتح هذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فإن أنكره لا تثبت الرجعة
 وكذا ان مات فصدقها الورثة ولا تثبت البينة على الشهوة لانها غيب كذا في الخلاصة اهـ قلت لكن مر
 في محرمات النكاح متناوشاً وان ادعت الشهوة في نفسه أو تقبيلها منه وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي
 الا أن يقوم اليها منتشراً آتية فيعاقبها القرينة كذباً أو يأخذ نذيرها أو يركب معها أو يمسها على الفرج أو يقبلها
 على القم اهـ ومقتضاه أنها لو مست فرجها أو قبلته على النعمان تصدق وان كذبها وان تقبل البينة على الشهوة
 لانها مما تعرف بالآثار كما سرح به هناك ويأتي تمامه فتأمل (قوله ورجعة المجنون بالفعل) أي اذا طلق
 رجعيًا ثم جئن قال في الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالنقل وقيل بالعكس وقيل بهما اهـ وظاهره ترجيح
 الأول واقتصر عليه البرازي قال في البحر ولعله الراجح لما عرف أنه مؤاخذ بأفعاله دون أقواله وعمله في الصيرفة
 بأن الرضاء ليس بشرط ولهذا لو أكره على الرجعة بالفعل يصح اهـ (قوله وتصح بترجها) الأولى حذف
 تصح لأن قول المصنف وبترجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله به يفتي) قال في البحر
 وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولو الجنية وعليه الفتوى كذا في البنايع فتقول
 الشارحين انه ليس برجعة عنده خلافاً لمحمد على غير ظاهر الرواية كما لا يخفى فعلم أن لفظ النكاح يستعار للرجعة
 ولا تستعار له اهـ ملخصاً قلت وفيه أنه صرح نفسه في النكاح بأنه يعتقد بقوله لمباته راجعتك بكذا فافهم
 الا أن يجاب بأن مراده في نكاح الاجنبية (قوله على المعتمد) لأن عليه الفتوى كما في الفتح والبحر (قوله
 لانه لا يخلو عن مس شهوة) لأن المعتمد هنا المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها زيادة على ذلك شهوة
 تكون سبباً للولد ولذا لم يوجب ذلك الوطء كالأزول بعد المس ولذا لم يشترط أحدهما عدم الانزال بالمس ونحوه
 (قوله ان لم يطلق بالأس) هذا بيان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلم بالتأمل شرناً ليلية قلت هي أن
 لا يكون الطلاق ثلاثاً في الحرة أو ثنتين في الأمة ولا واحدة معتبرة بعوض مالى ولا بصفة تنبئ عن البينونة
 كطويله أو شديده ولا شبهة كطلقة مثل الجبل ولا كناية تقع بها ناسخ ولا يخفى أن الشرط واحد هو كون
 الطلاق رجعيًا وهذه شروط كونه رجعيًا متى تقدمت شرط كان بالأس كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى

قول الحلبي يدل من الفعل فيه
 جعل كلام المصنف بدلاً من كلام
 الشارح الا أن يقال لما امتزجا
 كأنهما اتحدا اهـ نصر

وردتكم ومسكتكم بلانية لانه
 صريح (و) بالفعل مع الكراهة
 (بكل ما يوجب حرمة المصاهرة)
 كس ولومنها اختلاسا أو نائماً
 أو مكرهاً أو مجنوناً أو معتوهاً
 ان صدقها هو أو ورثته بعد
 موته جوهره ورجعة المجنون
 بالفعل برازية (و) تصح بترجها
 في العدة) به يفتي جوهره (ووطئها
 في الدبر على المعتمد) لانه لا يخلو
 عن مس شهوة (ان لم يطلق بالأس)

عنها المصنف بقوله ان لم يطلق بائنا وهو أولى من قول الكثران لم يطلق ثلاثا لكن قال الخبير الرمي - لا حاجة الى هذا مع قوله استدامة الملك القسام في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي - لافي البائن فقد غفل أكثرهم في هذا المحل اه **لا يمكن** لا يخفى أن المسألة في العبارة زيادة الايضاح لا بأس بها في مقام الافادة (تنبيه) شرط كون التنتين في الامة كالثلاث في الحرة أن لا يكون رقبها ثابتا باقرارها بعدهما ففي النهر عن الخاتمة لو كان اللقط امرأة أقرت بالرق لا تحرب بعد ما طلقها تنتين **كان** في الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يملكها والفرق أنها باقرارها في الأول تطل حقا ثابتا له وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ لم يثبت له حق البتة اه (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سواء رضيت بعد علمها أو أبت وكذا لو لم تعلم بها أصلا وما في العناية من أنه يشترط اعلام الغائبة بها فسهولما استقرت من أن اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بقاء المؤنة والظاهر أنها تحريف (قوله في الرجعة) لانه حكم اثبتته الشارع غير مقيد برضاها ولا يسقط بالاستسقاط كالميراث وقد جعل الشارح ان الوصلية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله في الرجعة جوابها ط ويجوز ابقاؤها وصلية ويكون قوله في الرجعة تصرفا على ما فهم مما قبله وتصريح بما به ليرتب عليه ما بعده (قوله بلا عوض) قد تقدم وكأنه أعاده تمهيد المابعده رجعي (قوله قولان) أي قيل نعم ان قبلت وقيل لا كما قدمناه ووجه الثاني ما في الجوهرية من أن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه اه (قوله ويتيجل المؤجل بالرجعي) أي لو طلقها رجعيًا صار ما كان مؤجلا بذمته من المهر حال اقتطال به في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا اذا راجعها في العدة قال في البحر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى مدة معينة فلا يتيجل بالطلاق اه (قوله وفي الصيرفية الخ) قال في البحر من باب المهر وذ كرولين في التساوي الصيرفية في كونه يتيجل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا والى انقضاء العدة وجرم في القضية بأنه لا يحل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه أي لان العادة تأجيله الى طلاق يزيل الملك أو الى الموت والرجعي لا يزيل الملك الا بعد مضي العدة فلا يصير حالها قبلها وتظهر لك بما قلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين وانه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارح ما يفيد حلوله بالرجعة وان بطلت العدة بها لان القول بحلوله بانقضاء العدة بسبب حصول القرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد انقضاء العدة المنروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلوله بالمراجعة لا حلوله بها فانهم (قوله لا لا تنكح غيره) أولى من قول الهداية ثلاثا تنكح في المعصية اذ لا معصية فيه مع عدم علمها بالرجعة وان اجيب بأن المعصية لتقصيرها بترك السؤال لما فيه من ايجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وتعامه في الفتح (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المراجعة بالبينه وقوله وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفتح دخل بها الاول أولا لعله من تحريف السامخ أو سبق قلم اذ لا رجعة مع عدم دخول الاول كما لا يخفى (قوله ونذب الاشهاد) احراز اعن التجاحد وعن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالقعود معها وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل للنذب زيلعي (قوله ولو بعد الرجعة بالفعل) لما في البحر عن الحاوي القدسي واذا راجعها بقبله أو لمس فالأفضل أن يراجعها بالا شاهدان يا اه أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهدين كما اشير اليه في الظهيرية درمنقي قال في البحر وأشار المصنف الى أن الرجعة على ضربين سني وبدي فالسني أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولوراجعها بالقول ولم يشهد أو واشهد ولم يعلمها كان مخالفًا للسنة كما في شرح الطحاوي اه قلت وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيًا قال الرحبي والبدعي هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكروه تحريما (قوله بلا اذن) حقه أن يقول بلا اذن أي اعلامها لا يكره دخوله اذ لم تأذن له وعبارة الكزحقي يؤذنها قال في البحر أي يعلمها بدخوله اما بتحقيق النكاح أو بالتخيخ أو بالنداء ونحو ذلك (قوله وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيرها من التقييد بعدم قصد ها ولذا قال في البحر أطلقه فشمّل ما اذا قصد رجعتها أو لا فان كان الاول فانه لا يأمن أن يرى الفرج بشهوة فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كما قدمناه وان كان الثاني فلا تهر بما يؤذى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلتها وذلك

على كلام ط يسكون قول
الشارح أو قال معطوفا على قول
المتن وان أبت ويكون قول المحشي
قوله وان قال صوابه قوله أو قال
حتى ياتم الكلامان فليتامل
كتبه نصر الهوري

فان ابانها فلا (وان أبت) أو قال
أبطلت رجعتي أو لا رجعة لي فله
الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل
زيادة في المهر قولان ويتيجل المؤجل
بالرجعي ولا يتأجل رجعتها
خلاصة وفي الصيرفية لا يكون
حالا حتى تنقضي العدة (ونذب
اعلامها بها) ثلاثا تنكح غيره بعد
العدة فان تكثرت فرق بينهما وان
دخل شقي (ونذب الاشهاد)
بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل
(و) نذب (عدم دخوله بلا اذن)
عليها لتناه وان قصد رجعتها
لكرهايتها بالفعل كما مر

(ادعاها بعد العدة فيها) بأن قال
كنت راجعتك في عتقك (فصدقه
صح) بالمصادقة (والالا) يصح
اجماعا (و) كذا (لوا قام بينة بعد
العدة أنه قال في عتقها قدر راجعتها
أو) أنه (قال قد جاء معها) وتقدم
قبولها على نفس اللبس والتقبيل
فليحفظ (كان رجعة) لأن الثابت
بالينة كالثابت بالماينة وهذا من
أعجب المأثل حيث لا يثبت إقراره
بإقراره بل بالينة (كما لو قال فيها
كنت راجعتك أمس) فإنها
تصح (وان كذبه) للملكة الانشاء
في الحال (بخلاف) قوله لها
(راجعتك) يريد الانشاء
(فقالته) على الفور (مجيبه له
قدمت عتق) فإنها لا تصح
عند الامام لمقارنتها لانقضاء
العدة حتى لو سكنت ثم أجابت
صححت اتفاقا كما لو نكحت عن
اليمين عن مضي العدة (قال زوج
الامة بعدها) أي العدة (راجعتها
فيما فصدقه السيد وكذبه)
الامة ولا يثبت (أو قالت مضت
عتق وانكر) الزوج والمولى
(فالقول لها) عند الامام لأنها
أمانة (فلو كذبه المولى وصدقه
الامة فالقول له) أي للمولى على
الصحيح

اضرارها اه وقوله وهو مكروه من جهة أي لكونها رجعة بالفعل وبدون اشهاد والكرهية تنزيهية فيهما
كما علمت وبه اندفع ما في الشربلية (قوله ادعاها) أي الرجعة بعد العدة فيها أي في العدة والطرف متعلق
بأدعى الجار والمجرور متعلق بالنصير العائد على الرجعة أي أدعى بعد العدة الرجعة في العدة فهو على حد قول
الشاعر وما هو عنها بالحديث المترجم أي وما الحديث عنها (قوله صح بالمصادقة) لأن النكاح يثبت
بصادقةهما فالرجعة أولى بجر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الديانة فعلى ما في نفس
الامر (قوله والا لا يصح) أي ما ادعاه من الرجعة لأنه أخبر عن شيء لا يملك انشاءه في الحال وهي تنكره فكان
القول لها بلا يمين للماعرف في الاشياء الستة بجر أي الاتية في كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك
ولا يخلف في نكاح ورجعة وفي أيلاء واستيلاء دورق ونسب وولاء وحدولعان والفتوى على أنه يخلف في
الاشياء السبعة اه أي السبعة الاولى وهذا قولهما أما الاخيران فلا تخلف اتفاقا (قوله ولذا) أي لكونه
لا يقبل قوله إذا لم تصدقه لو أقام بينة تقبل لأنه إذا كان القول لها تكون البينة عليه لأن البينة لأبنا خلاف
الظاهر وفي نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحان فافهم (قوله وتقدم الخ) أي في فصل المحرمات ح
حيث قال وتقبل الشهادة على الإقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس اللبس والتقبيل والنظر
إلى ذكره أو فرجها عن شهوة في المختار تجنيس لأن الشهوة مما يوقف عليها في الجملة باتشاور أو آثارها وقد مننا
قريبا أن القول للمدعى الشهوة في المعافاة مع الاشارة والمس للفرج والتقبيل على الفهم وهو مؤيد لقبول الشهادة
بالشهوة (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) نقول ذلك عن مبسوط الامام السرخسي أي لأنه إذا قبل لك
رجل أقر بشيء في الحال فلم يثبت إقراره ولو برهن على أنه أقر به في الماضي يثبت فانك تتجرب من ذلك لأن إقراره
في الحال ثابت بالمعينة وهو أقوى من الثابت بالينة لا احتمال أن البينة كاذبة ولذلك لو أدعى على آخر بمال
وبرهن عليه ثم أقر المدعى عليه به بطلت البينة لأن الإقرار أقوى وهنا عكسوا ذلك ووجهه أن إقراره في الحال
بأنه أقر في العدة مجزئ دعوى فلا يثبت بلا بينة وإذا ظهر السبب بطل العجب فاطلاق الاعتراض عليهم بأنه
لا يجب ناشئ عن سوء الأدب فافهم (قوله للملكة الانشاء في الحال) أي ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار يجر عن تليخيص الجامع (قوله يريد الانشاء) أما إذا أراد الاخبار فيرجع
إلى تصديقها ط (قوله فقات مجيبه له) أشار إلى أنها قالت موصولا كما يأتي محترزه وإلى أن الزوج بدأ فلو
بدأت فقات انقضت عتق فقال الزوج راجعتك فالقول لها اتفاقا وفي الفتح لو وقع الكلامان معا ينبغي أن
لا يثبت الرجعة نهر (قوله فإنها لا تصح الخ) لا يخفى أن هذا مقيد بما إذا كانت المدة تحتمل الانقضاء والا
ثبتت الرجعة إلا أن ادعت أنها ولدت وثبت ذلك وعندهما تصح لأنه انشاء حال قيام العدة ظاهرا وأبو حنيفة
يمنع قيامها حال كلامه لأنها أمانة في الاخبار وأقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة
مقارنة لانقضاء العدة فلا تصح وتعامه في الفتح (قوله صح اتفاقا) لأنها متهمة بسبب سكوتها وعدم
جوابها على الفور فتح (قوله كما لو نكحت الخ) قال في الفتح وتختلف المرأة هنا بالاجماع على أن عتقها
كانت منقضية حال اخبارها والفرق لابي حنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تختلف عنده أنه لم يراجعها
في العدة لأن الزام اليمين لفائدة النكول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة لا يجوز والعدة
هي الامتناع عن التزوج والاحتباس في منزل الزوج وبذله جائز ثم إذا نكحت هنا ثبتت الرجعة بناء على ثبوت
العدة لنكولها ضرورة كثرة النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ماذا كره من الاجماع
تعال لزيلعي وشرح الجمع اعترضه في البحر بأن مذهبهما صحة الرجعة هنا فلا يتصور الاستحلاف عندهما ولذا
اقتصر على الاستحلاف عنده في البدائع وغيرها (قوله عن مضي العدة) الاولى على مضي العدة لأنه
متعلق باليمين ط (قوله فصدقه السيد وكذبه) قيد به لانهم الوصداه ثبتت الرجعة اتفاقا ولو كذباه
لا يثبت اتفاقا ط عن الهر (قوله ولا يثبت) فلوا قاما ثبتت الرجعة نهر (قوله فالقول لها عند الامام)
وقال التول للمولى لأنه أقر بما هو خاص حقه فيقبل كما لو أقر عليها بالنكاح وله ان حكم الرجعة من الصحة
وعندها متى على العدة من قيامها وانقضت وهي أمانة فيها مصادقة بالاخبار بالانقضاء والبقاء لا قول للمولى
فيها أصلا وانما قبل قوله في النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة نهر (قوله على الصحيح) أي عند الكل قال

في الفتح ان القول المولى بالاتفاق وقوله في الصحيح احتراز عما في الينايع أنه على الخلاف أيضا اه (قوله
 لظهور الخ) قال في النهر والفرق للامام بين هذا وما مر أنها منقضية العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك المولى
 المتعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف ما مر لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقرب بقيام العدة فلم يظهر ملكه مع
 العدة ليقبل قوله اه قال في البحر فالجواب أنه لا فرق في الحكم بين المستلزم وهو عدم صحة الرجعة وان اختلف
 التصوير (قوله ثم انما تعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدتي لا بد من كون المدة
 تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالحض فلو كانت العدة بوضع الجل ولو سقطا
 مستبين الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسياق آخر الباب بيان المدة (قوله بم الامه) لأن عدتها حستان
 والاخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحيضة الثالثة (قوله عشرة) علة لظهور أي لاجل
 تمامها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن إذا لم ينقطع على العشرة ولها عادة انقطعت الرجعة من حين انتهاء عادتها
 كما في الدرا المنق عن الزياي وغيره (قوله مطلقا) يفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطاع الدم أولا
 فهو إشارة إلى ما ذكرناه أن نفا عن الهر (قوله احتياطا) راجع للكل لأن سور الجمار مشكوك في ظهوريته
 فاذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فالاحتياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزوج
 لاحتمال عدمه (قوله أو يمضي جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله
 في وقت مهمل كوقت الشروق أو في أوفى أثنا احتراز عن مضي زمن منه يسع الصلاة فانه لا يعتبر ما لم
 يخرج الوقت بتمامه لأن المراد أن نصير الصلاة ديناً في ذمتها ولهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه
 ما يسع الغسل والتحرية لا تنقطع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده لانها بخروج الوقت الاول لم تنصر الصلاة
 ديناً بذمتها لعدم قدرتها فيه على الاداء فافهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البحر وانما شرط في الأقل أحد
 الشئين لأنه لما احتل هو الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شيء من
 أحكام الطهارات فخرجت الكفاية لانه لا يتوقع في حقها اماره زائدة فاكتفى بالانقطاع كذا ذكره الشارحون
 وظاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يثبت فاد أنها لو اغتسلت ثم عاد الدم
 ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل
 ومعنى الوقت بين صحة السكاح هكذا أفاده في فتح القدير بجما وهو وان خالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده
 والقواعد لا تأباه اه أي لأن عبارة المتن تفيد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لا نفس
 الانقطاع أي انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسلت أو مضي الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز
 العشرة فظاهر المتن صحة التزوج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها فترجعت بأخر قبل الاغتسال ومعنى
 الوقت لم يصح التزوج وبقيت الرجعة ولا شأن أن هذا خلاف ما جئته في الفتح خلافا لما فهمه في النهر وقد يقال
 ان مرادهم بالانقطاع لمادون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز
 العشرة تبين أن غسلها لم يصح وان الصلاة لم تصدر ديناً بذمتها فبقيت الرجعة ولم يصح تزوجها لكن تبقى المخالفة
 فيما أوراجعها أو تزوجت قبل الغسل ومعنى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلا فان مقتضى المتن صحة
 الرجعة دون التزوج وهذا لا يحتمل التأويل فخالفته بمجرد البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو
 القاطع للرجعة فلا بد أن يكون مشروطا بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطهارات
 لأنها اذا اغتسلت يجوز لها الشرع القراءة والطواف ونحوها وكذا اذا حكم عليها بصيرة الصلاة ديناً بذمتها
 فإن القياس بقاء حيفها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشيء من أحكام الطهارات يكون
 حكما منه بارتفاع الحيض ما لم يتيقن عدمه بالعود في المدة فاذا زال الحكم المذكور والابقى وجبته فلا يعمل
 الانقطاع علة من انقطاع الرجعة وصحة التزوج إلا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستمر فاذا زال يعود
 الدم بطل علة وان بقي الحكم بقي العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور
 الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تعميجه في الفتح عن المبسوط وكذا
 في التبيين وشرح الجمع لكن نقل في الجوهره عن الفتاوى تعميجه انقطاعها بمجرد الشروع ولو مست المعنف
 أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا كذلك في الفتح شر بلائية قال في النهر

لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها

ابطاله (قالت انقضت عدتي ثم

قالت لم تنقض كان له الرجعة)

لاخبارها بكذبها في حق عليها

ثم انما تعتبر المدة لو بالحيض

لا بالسقط وله تخليفها أنه مستبين

الخلق ولو بالولادة لم يقبل الايمنة

ولو حرة فتح (وتنظم) الرجعة

(اذا طهرت من الحيض الاخير)

بم الامه (عشرة) ايام مطلقا

(وان لم تغسل ولا قل لا) تنقطع

(حتى تغسل) ولو بسور جار

لا احتمال طهارته مع وجود المطلق

لكن لا تصلي لاحتمال الجاسة ولا

تتزوج احتياطا (أو يمضي)

جميع (وقت صلاة) فتصير ديناً

في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز

العشرة فله الرجعة (أو حتى

تتيمم) عند عدم الماء (وتصلي)

ولو فلا صلاة تامة في الاصح

وفي الكناية بمجرد الانقطاع ملتي
لعدم خطاها اقلت ومفاده ان المجنونة
والمعتومة كذلك ولو اغتسلت

ونسيت أقل من عضو تنقطع
لتسارع الحفاف فلو تبقت عدم
الوصول أو تركته عمدا لا تنقطع
(ولو) نسيت (عضوا) لا تنقطع
وكل واحد من المضمضة
والاستنشاق كالأقل لانهما
عضوا واحد على الصحيح بهنسي
(طالق حامل من كرا وطأها

فراجعها قبل الوضع) فجاءت
بولد لاقل من ستة أشهر من وقت
الطلاق ولستة أشهر (فصاعدا)
من وقت النكاح (صح)
رجعته السابقة وتوقف ظهور
صحته على الوضع لا ينافي صحته
قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية

٥ قوله للخصومة لا للرد يعني اذا
ادعى المشتري الحبل لا توجه له
الخصومة على المشتري ما لم تشهد
النساء به فحينئذ توجه الخصومة
فيحلف البائع على انها ليس بها
حبل وقت البيع فان حلف فيها
والارذت عليه وليس المراد انه
يثبت الرد بمجرد شهادة النساء به
ومثل هذا في دعوى الثبوتية
وغيرها مما لا يطعن عليه الرجال
اه منه ٥

مطلبه

فما قيل ان الحبل لا يثبت
بالولادة

وتقييد المصنف بالصلاة يوجب الى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد بن قيس وهو القياس
لانه طهارة مطلقة ورجمه في الفتح وأقره في البحر والنهر (قوله بمجرد الانقطاع) أي بلا توقف على غسل
أو مسح وقت أو تيمم كما قد مناه عن البحر لعدم خطاها بالاداء حالة الكفر (قوله قلت ومفاده) البحث صاحب
النهر (قوله ونسيت أقل من عضو) كالأصبع والأصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسيان
الشك لان المراد أنها وجدت بعض العضو جافا ولم تدر هل أصابه ماء أو لا بقريئة ما بعده أفاده الرحي وط
(قوله تنقطع) أي الرجعة وقيد به لانه لا يحل لزوجه اقرباها ولا يحل تزوجها بائنا آخر ما لم تنفس تلك المصمة
أو تبقي عليها أدنى وقت صلاة مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياطا في أمر الفروج
نهر فلذا لم يعتبروا هاهنا ما اعتبروه في الطهارة من أنه اذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم
(قوله لتسارع الحفاف) ظاهره أن الحكم المدكور فيما اذا حصل الشك قبل ذهاب البلة فلو شكك بعد مدة
طويلة ذهب فيها البلة فالظاهر عدم اعتباره سواء حصل الشك في عضو تام أو أقل لعدم ظهور العلة هنا تأمل
(قوله ولو نسيت عضوا) كاليد والرجل بحر (قوله لانها عضو واحد) أي بمنزلة وكل واحد بانفراد
بمنزلة مادون العضو وهذا قول محمد ورواية عن أبي يوسف وفي رواية عنه أن ترك كل بانفراده كترك عضو وأشار
الى تصحيح الأول في الملتقى حيث تقدم وفي الهداية حيث أخره مع تعديله بأن في فرضيته اختلافا بخلاف غيره من
الأعضاء (قوله طلق حاملا) أي من ظهر كونها حاملا وقت الطلاق بولادتها لاقل من ستة أشهر من وقت
الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا زاده المصنف تبعا لصدر الشريعة كما يأتي لانه بعد الوضع
لامرجعة (قوله فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها
جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق ولستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح وهذه هي الصواب لانه
بذلك يعلم أن الولد علق بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت رجعته السابقة) أي المذكورة في قوله
فراجعها قبل الوضع أي ظهر به هذه الولادة أن تلك الرجعة كانت صحيحة وان كان مقتضى انكاره الوطء أنها
لا تصح لانها على زعمه قبل الدخول والمطلقة قبله لا رجعة لها لكن لما ثبت نسبه منه صار مكذبا بشرعا فصحت
رجعته (قوله وتوقف ظهور صحته الخ) اعلم أنه قال في الوقاية طلق ذات حمل أو ولد وقال لم أطأ راجع اه
ومثله في الكبر والهداية وغيرهما واعتزضهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل فيها اشكال وذلك أن وجود
الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولد له لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك
الرجعة ولا يراد أنه يملك الرجعة قبل وضع الحمل أي بأن يحكم بصحته قبله لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذبا شرعا
الا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر لا قبلها فالصواب أن يقال ومن طلق حاملا منكر وطأها فراجعها فجاءت
بولد لاقل من ستة أشهر صحت الرجعة اه ملخصا وقد تبعه المصنف في منتهى كبرأيت وقد أشار السارح الى
الجواب عن الوقاية بأن قوله راجع معناه أنه لو راجع قبل الولادة صحت رجعته متوقفة على الولادة لاقل من
ستة أشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحته على الولادة لا ينافي صحته لكن لا يخفى ما في ذلك من البعد لكن
اتصرت في البحر للسماح ورد قول صدر الشريعة ان وجود الحمل الخ بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت به النسب
لماصر حوايه في باب خيار العيب أن حمل الحاربية المبيعة يثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب أنه
يثبت بالحبل الظاهر اه أي واذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم بصحة الرجعة قبلها ورده أيضا يعقوب
باشافي حواشيه عليه من وجهين أحدهما ما مر عن البحر والثاني أنه سيجي في المسئلة الآتية أنه لو راجعها ثم
ولده لاقل من عامين ثبت نسبه قال فعلم أن الحمل يعرف بالولادة لاكثر من ستة أشهر اه وأقره في النهر أقول وقد
أجاب عن الوجه الأول العلامة المقدسي حيث قال ان كلام صدر الشريعة تحقيق * بالقول حقيق * وقول
من رده بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله مردودا ما ما استدلل به في باب خيار العيب فرواية
ضعيفة عن محمد أنه رد بشهادة المرأة بالعيب وعن أبي يوسف روايتان أظهرهما أنه انما يقبل قولها للخصومة
للا رد واما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحبل الظاهر فاما يثبت النسب بالفراش والولادة بقول المرأة
والخلاف هناك معروف أن أبا حنيفة يقول اذا جحد الزوج ولادة المعتدة لا تثبت الا بشهادة رجلين أو رجل
واحدة اثبت الا أن يكون الحبل ظاهرا فيثبت معه بشهادة المرأة وهي القابلة فليس في هذا أن الحبل يثبت وانما

ظهوره يؤيد شهادة المرأة وأما بثبوته فتوقف على الولادة كما نص عليه في المبسوط فيما لو قال ان حبلت فطال
فقال لو وطئها مرة فالأفضل أن لا يقر بها ثم قال ان أنت بولاد بعد قوله المذكور لا أكثر من سنتين يقع الطلاق
وتنفضي العدة بالولد فلم يشبهه إلا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمى بثبوتاً ولا يترتب عليه ما يتوقف على
الثبوت اهـ قلت وفيه نظر فإن الذي حرره الزيلعي هناك أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت اذا كان هناك حبل
ظاهر أو فرائش قائم أو اعتراف من الزوج بظهور الحبل حتى لو علق طلاقها بولادتها يقع بقولها ولدت عند أبي
حنيفة وشهادة القابلة شرط عنده لتعيين الولد وعندهما لا تثبت الولادة إلا بشهادة القابلة فقد ظهر أن الولادة
تثبت بظهور الحبل عنده وقد قال العلامة قاسم هناك ان المراد بظهوره أن تظهر أماراته بحيث يغلب ظن
كل من شاهدها بكونها حاملاً ثم يعتبر بظهوره حيث لم يعارضه غيره كما في مسئلتنا فإن إقراره بأنه لم يطفأ ينافي صحة
رجعته ما لم يظهر كذبه بأن تلد دون ستة أشهر ونظيره ما لو أخبرت المعتدة بانقضاء عتتها ثم ادعت الحبل فانهم
لم ينظروا الى ظهور الحبل وانما نظروا الى ولادتها فإذا ولدت لاق من ستة أشهر من وقت الاخبار ثبت النسب
للتيقن بكذبها ولولا كثرة التناقض فلم ينظروا الى ظهور الحبل عند التناقض وانما نظروا الى ما يظهره كذب
الاخبار الاقل يقينا فهذا مؤيد لما قاله صدر الشريعة وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان الطلاق في المسئلة
الاتية مفروض بعد إقراره بالخلو بها والطلاق بعد الخلوة موجب للعدة ومدة الرجعي اذا لم تقر بانقضاء
عتتها وجاءت بولدت نسيب لكن ان ولده لا أكثر من سنتين كانت الولادة رجعة والالجاؤه علقه قبل الطلاق
كما سيأتي في العدة فإذا ثبت نسيبه وكان قد راجعها بالقول مثلاً تسين صحة تلك الرجعة بالولادة لاقل من عامين أما
في مسئلتنا فإنه لم يقر بالخلوة لتزنيها العدة فإذا أطلقها يكون طلاقاً قبل الدخول ظاهراً فلا عدة عليها فإذا ولدت
لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق تبين أن الطلاق كان بعد الدخول وانها معتدة فإذا كان قد راجعها قبل
الولادة تبين صحة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما اذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فإنه لا يعلم أن
الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لما صرحوا به من أن الاصل أن كل امرأة لم تجب عليها العدة فإن
نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقيناً أنه منه بان تجي به لاقل من ستة أشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين
المسئلتين في توقف صحة الرجعة على الولادة وثبوت النسب وان النسب لا يثبت في مسئلتنا إلا بالولادة لاقل من
سنة أشهر من وقت الطلاق للعلم بأنها علقته قبل الطلاق وانها معتدة بخلاف المسئلة الاتية لانها مفروضة
في المختلى بها الواجب عليها العدة قصص رجعتها وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر فاغتنم تحرر هذا المقام الذي
زات فيه اقسام الافهام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) اي اذا جاءت به لسته أشهر فأكثر
من وقت النكاح (قوله حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير) قال في البحر ولا يرد ما أورده في الكافي بأن من
أقر بعد لا آخر ثم اشتراه ثم استحق منه ثم وصل اليه فإنه يؤمر بالتسليم الى المقر له وان صار مكذباً بشرعاً لكونه
تعلق بإقراره حق الغير بخلاف مسئلة الرجعة اهـ ح (قوله لان الشرع لم يكذب) لانه لا يملك الرجعة الا في
عدة الدخول أي الوطء لافي عدة الخلوة وهو قد أنكر الوطء فصديق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يكذب
الشرع فيه بخلاف ما مر وما يأتي فإنه بثبوت النسب صار مكذباً بشرعاً ولا يرد أنه بالخلوة يتأكد المهر وتجب
العدة لان تأكد المهر يثبت على تسليم المبدل والعدة تجب احتياطاً لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات
الوطء فلم يكن مكذباً بشرعاً بانكاره كذا ايضا من البحر (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهد له فان الخلوة
دلالة الدخول بحر (قوله والمسئلة بمجالها) يعني اختلى بها وانكر وطأها (قوله صححت رجعتها) أي
ظهر صحتها (قوله لصيرورته مكذباً) أي في قوله لم أجامعها لانه بثبوت النسب نزل واحتاق قبل الطلاق لا بعده
وان أنكر لان تكذيبه أولى من حمله على الزنا نهر وقد تمنا تحقيق المسئلة (قوله فاعتدت) أي دخلت
في العدة وهو معنى قول البحر ووجبت العدة وليس معناه مضت عتتها حتى يقال ان الصواب حذفه فافهم
(قوله بطنين) حال من مفعول ولدت الاول ولدت الثاني لا يتعلق بولدت (قوله يعني بعد ستة أشهر)
تفسير لقوله بطنين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تبين كون الثاني موجوداً قبل ولادة الاول فيكون
قد اجتمع في بطن فلا تكون ولادة الثاني رجعة لانه علق قبل الطلاق يقينا (قوله فهو رجعة) أي الوطء
الذي صكان الولد منه رجعة واسندها اليه لان الوطء لم يعلم الا به (قوله بوطء حادث) أي بعد الطلاق

(كما) صححت (لو طلق من

ولدت قبل الطلاق) فلو ولدت

بعده فلا رجعة لمنفى المدة

(منكر أوطأها) لان الشرع كذبه

بجعل الولد للفراش فبطل زعمه

حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير

(ولو خلاها ثم أنكره) أي الوطء

(ثم طلقها لا) يملك الرجعة لاق

الشرع لم يكذب ولو أقر به

وأنكرته فله الرجعة ولو لم يخجل بها

فلا رجعة له لان الظاهر شاهد

لها ولو الجلية (فان طلقها

فراجعها) والمسئلة بمجالها

(فجاءت بولاد لاق من حواين)

من حين الطلاق (صححت) رجعته

السابقة لصيرورته مكذباً كما مر

(ولو قال ان ولدت فأنت طالق

فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم)

ولدت (آخر بطنين) يعني بعد

سنة أشهر ولو لا أكثر من عشر

سنين ما لم تقر بانقضاء العدة لان

امتداد الطهر لا غاية له الا اليأس

(فهو) أي الولد الثاني (رجعة)

اذ يجعل العلق بوطء حادث

في العدة

بجلاف ماله كأنه بطن واحد (وفي كماله ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة) في الطلاق الأول كما مر ونطلق به ثانيا (كالولد الثالث) فإنه رجعة في الثاني ونطلق به ثلاثا عابكهما (وتعقبت) للطلاق الثالث (بالحيض) لهما من ذوات الأقراء ما لم تدخل في سن اليأس فبالاشهر ولو كانوا بطن يتبع ثقتان بالأولين لا بالثالث لا نقضاء العدة به فتح (والمطلقة الرجعية تزين) ويجرم ذلك في البائن والوفاة (زوجها) الحائض لا الغائب لنقد العلة (إذا كانت) الرجعة (مرجوة) والأفلا تفعل ذكره مسكين (ولا يخرجها من بيتها) ولو لمادون السفر للنهي المطلق (ما لم يشهد على رجعتها) (فتبطل العدة وهذا إذا صرح بعدم رجعتها فلم يصرح كان السفر رجعة دلالة فتح بحثنا وأقره المصنف (والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء) خلافا للشافعي رضي الله عنه (فلو وطئ لاعقر عليه) لأنه مباح (لكن تكره الخلوة بها) تزنيها (إن لم يكن من قصده الرجعة والا لا تكره) وبثبت القسم أن كان من قصده المراجعة

في العدة فيصير به مراجعا حلالا لهما على الصلاح حيث لم تقتر بانقضاء العدة كما إذا طلقها رجعا فولدت لاكثر من سنتين فإنه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما إذا ولدت له لقل من سنتين فإنه لا يكون رجعة لاحتمال علوقه قبل الطلاق كما قدمناه وهذا الاحتمال ساقط هنا لانهم متى كانوا من بطنين كان الثاني من وطء حادث بعد الطلاق البتة كما ذكره في الفتح وبه اندفع ما في شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله بجلاف الخ) قد علت وجهه آنفا (قوله ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادتين ستة اشهر فأكثر (قوله كما مر) أي من جعل العلوق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء في النفاس وهو حرام لأن النفاس ليس لاقله عدد ويجوز أن لا ترى دما أصلا نهر (قوله ثلاثا) الأولى أن يقول ثالثا ليوافق قوله ثانيا (قوله عابكهما) عله لقوله وتطلق في الموضعين أي فإن كلما تقتضي التكرار لانها العموم الافعال (قوله فبالاشهر) أي فتعقبت بالاشهر ويصل ما مضى من الحيض ان وجد منه شيء ط (قوله ولو كانوا بطنين) بأن يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله لانقضاء العدة به) فيكون وقت الشرط وهو الولادة فارتفت وقت انقضاء العدة فلا يقع به شيء قال في الدر المنثور الآن تجيء برابع أي فتطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث لا تطلق بالثاني ولو كان الأول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثقتان بالأول والثاني وتقتضي العدة بالثالث فلا يقع شيء بحجر عن النسخ اه (قوله والمطلقة الرجعية تزين) لانها حلال للزوج لقيام نكاحها والرجعة مستحبة والتزين حامل عليها فيكون مشروعا بحجر (قوله ويجرم ذلك في البائن والوفاة) أما في البائن فطرمة النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما في الوفاة فلو جوب الاحداد أفاده في الجبر (قوله لنقد العلة) وهي الحمل على المراجعة ط (قوله والا) بأن كانت تعلم أنه لا يراجعها لشدة بغضها بحجر (قوله ذكره مسكين) أي ذكر قوله اذا كانت الرجعة مرجوة الخ وأقره في البحر وغيره (قوله للنهي المطلق) أي في قوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن نزل في المطلقة رجعية والنهي عن الاخراج مطلق شامل لمادون سفر (قوله ما لم يشهد على رجعتها) لعل الأول ما لم يراجعها لأن الاشهاد مندوب فقط ط أي فلا يحسن جعل الاشهاد غاية لحزمة الاخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقا وذكر في الفتح أن مقتضى ما في الهداية قصر كراهة المسافرة والخلوة أيضا عند عدم قصد المراجعة على تقدير ما إذا لم يراجعها بعد ذات في العدة لانه تين أنهما تكن أجنبية لأن الطلاق لم يعمل عمله والوجه تحريم السفر مطلقا لا طلاق النص في منعه دون الخلوة لعدم النص فيها اه ملخصا فافهم (قوله فتبطل العدة) أي فان اشهد فتبطل (قوله وهذا الخ) الاشارة الى ما فهم من قوله ما لم يشهد من أن الاخراج ليس رجعة في البحر أن المراد ان كان يصرح بعدم رجعتها اما اذا سكنت كانت المسافرة رجعة دلالة كما أشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاضي وفتاويه والبدائع وغاية البيان معللين بأن السفر دلالة الرجعة فانتفى به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اه (قوله فتح بحثنا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو مشار اليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح ولحرمتها أي المسافرة بهذا النص لم تكن رجعة قبل ولادتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لأن الكلام فيمن يصرح بعدم رجعتها أو ورد عليه أن التقبيل بشهوة ونحوه يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه بعدم الرجعة وجوابه الفرق بالحل والحزمة اه أي فإن التقبيل حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون رجعة ولادلالة علم اجمع التصريح بعدمها فقوله لأن الكلام الخ يفيد أن ذلك منقول لا بحث فافهم (قوله خلافا للشافعي) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعنده استحداث الحل الزائل فيصل عندنا قيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة (قوله لانه مباح) فيه مسامحة لأن الوطء مكروه عندنا لخالفه للسنة كما مر تحريره والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع تخيرا بين الفعل وتركه على السواء والمكروه ولو تزنيها راجح الترك فلا يصحكون مباحا فالأولى أن يقول لانه جائز فإن الجائز يطلق على ما لا يحرم شرعا ولو واجبا أو مكروها كما ذكره في التحرير (قوله لكن تكره الخلوة بها) الاستدراك مستدرك فان الوطء مثله كما علمت (قوله ان لم يكن من قصده الرجعة) لأن الخلوة ربما أدت الى المس بشهوة فيصير مراجعا وهو لا يريد ها فيطلقها فتطول العدة عليها ط عن البحر (قوله وبثبت القسم لهما الخ) سياقي

في الباب الا تاتي أن المطلقة الرجعية لاحق لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة ولذا استحب مراجعتها غيره وحينئذ
 فالقسم لاجل الاستئناس تأمل (قوله والا لا) أي وان لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لأنه لو ثبت
 مع عدم قصد هار بما أدى الى الخلوة فيلزم ما مر ط (قوله وينكح مباتته بمادون الثلاث) لما ذكر ما يتدارك به
 الطلاق الرجعي ذكر ما يتدارك به غيره ففتح ولذا عقد له في الهداية هنا فصلا (قوله بالا جماع) راجع الى قوله
 في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء
 العدة عام فكيف جاز للزوج تزوجها في العدة والنص بعمومه يمنع والجواب أنه خص منه العدة من الزوج
 نفسه بالا جماع (قوله ومنع غيره) أي غير الزوج في العدة لاشتباه النسب بالعلوق فإنه لا يوقف على حقيقة
 أنه من الأول أو الثاني وهذا احكامه شرعية العدة في الاصل والمراد بكراهتها بيان عدم المانع من تخصيص
 الزوج بالا جماع لا بيان علته لأنه يرد عليه الصغيرة والايسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعددة النسيء والحبيضة
 الثانية والثالثة فإنه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة لعلة اخرى هي اطهار خطر المحلل أو هو حكم
 تعبدى وتمايم بانه في الفتح (قوله لا ينكح مطابقة) تقديره لفظ ينكح هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الاولى
 أن يزيد ولا يطأ بملك يمين لأنه كما لا يحل له نكاحها بالعقد لا يحل له وطؤها بالملك كما يأتي ولو قال لا يحل كما في الآية
 الكريمة لشمل كلامهما (قوله من نكاح صحيح نافذ) احتراز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط العدة
 ككونه بغير شهود فإنه لا ينكح له قبل الوطء وبعده يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عدداً لأنه متاركة فلو
 طأها ثلاثاً لوقع شيء وله تزوجها بالمحلل كما تقدم أحزاب الصريح واحتراز بالنافذ عن الموقوف في نكاح
 الرقيق من الفناوى الهندية عن المحيط اذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بلاذن المولى ثم
 طلقها ثلاثاً قبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد المطلق
 فان أجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته وان أذن له بتزوجها بعده كرهت له تزوجها ولم أفترق بينهما اهـ (قوله
 كما سخرته) أي في باب العدة حيث قال هناك والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص
 عدد المطلق لأنه فسخ جوهره اهـ ولم يذكر الموقوف هناك لأنه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريباً
 من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فإنه وان كان في المحلل لكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبراً أيضاً وليس
 مراده الاشارة الى تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول الخ لأن مراده به صحته
 في المذهب كلها كما ستعرفه وليس مما نحن فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته
 قبل الدخول بها ثلاثاً فله أن يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً
 غيره ففي المدخول بها (قوله باطل) أي ان حل على ظاهره ولذا قال في الفتح انه زلة عظيمة مصادمة للنص
 والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلاً عن أن يعتبره لأن نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان
 في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع
 نعوذ بالله من الزيغ والاصل والامر فيه من ضروريات الدين لا يعدا كفار مخالفة اهـ أقول وإياك أن تغتر بما
 ذكره الزاهد في آخر الحاوى في أول كتاب الحليل فإنه عقد فيه فضلاً في حمله تحليل المطلقة ثلاثاً وذكر فيه
 هذه المسئلة غير قابلة للتأويل الا تاتي وذكر حيلة كثيرة كلها باطلة مبنية على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعقد بدون
 وطء (قوله أو مؤول) أي بما قاله العلامة البخاري في شرحه غرر الاذكار على درر البحار ولا يشكل
 ما في المشكلات لأن المراد من قوله ثلاث ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الخفيفة اهـ وقد منا
 تأييد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيها متفرقاً مع التصريح فيها بعدم
 الحل فأجاب بأنها في المدخول بها فافهم (قوله كما مر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها (قوله حتى
 يطأها غيره) أي حقيقة أو حكماً كما لو تزوجت بمحبوب فخلت منه كما سيأتي وشمل ما لو وطأها حائضاً أو محرمة
 وشمل ما لو طلقها الزوج كل زوج ثلاثاً قبل الدخول فترجعت بائناً وادخلها التحلل للكل بجر ولا بد من كون
 الوطء بالنكاح بعد مضي عدة الاول لو مدخولاً به أو سككت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت
 بالاجماع فلا يكتفى بمجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الاصول أن العلماء غير سعيد بن
 المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهد أنه ثابت بالاجماع الامة وفي المنية أن سعيداً رجع عنه الى

مطلبه
 في العقد على المبانة

والالا قسم لها بجر عن البدائع
 قال وسر حوايان له ضرب امرأته
 على ترك الزينة وهو شامل
 للمطلقة رجعيًا (وينكح مباتته
 بمادون الثلاث في العدة وبعدها
 بالا جماع) ومنع غيره فيه لاشتباه
 النسب (لا) ينكح (مطلقة) من
 نكاح صحيح نافذ كما سخرته (بها)
 اي بالثلاث (لو حررة وثنتين لوامة)
 ولو قبل الدخول وما في المشكلات
 باطل أو مؤول كما مر (حتى يطأها
 غيره

قول الجمهور فن عمل به يسود وجهه ويعد من أفتى به يعزروا منسب إلى الصدر الشهيد فليس له أثر في مصنفاته بل فيها نقيضه وذكر في الخلاصة عنه أن من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فانه مخالف الاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتما فيه (قوله ولو مراهما) هو الذي من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقه بعد البلوغ لأن طلاقه غير واقع در سنتي عن الترخائية (قوله يجامع مثله) تفسير للمراهق ذكره في الجامع وقيل هو الذي تحرل آتاه وبشئى النساء كذا في الفتح ولا يخفى أنه لا تنافي بين القولين نهر والاولى أن يكون حراً بالغاً فإن الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلذذ لابي حنيفة ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي دياحة المصنف قهستانى وفي حاشية القتال وذكر الفقيه أبو الليث في تأسيس النظائر أنه اذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة ترجع إلى مذهب مالك لانه أقرب المذاهب إليه اه (قوله أو خصياً) بفتح الخاء وهو من قطعت خصيتاه وانما جاز تحليله لوجود الآلة ط (قوله أو مجنوناً) بنونين ح وفي نسخة أو مجنوناً بياين وهو الذي لم يبق له شيء يوجه في محل الختان لكن شرط تحليله أن تحليل منه كما يأتى (قوله أو ذمياً لثمة) أى ولو كان التحليل لأجل زوجها المسلم كما في البحر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أى خرجاً بقيد الفاسد وفيه أن الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لأن النافذ من العقود ما لا يتوقف على اجازة غير العاقد فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور نعم الموقوف فيه طريقان للشايخ قيل هو قسم من الصحيح وقيل من الفاسد كما سبأ في تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فعلى الطريق الثانى كل موقوف فاسد ولا عكس لغويًا ويقال أيضاً بل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف متابعة الكثر وغيره في التعبير بنكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطريقين وقد يجاب بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله ووطئها قبل الاجازة لا يحلها) أى وان أجاز بعد ولعل وجهه أن النكاح المشروط بالنص ينصرف إلى الكامل لانه المعهود شرعاً بخلاف الفاسد والموقوف والافق قد صرحوا بأن الموقوف ينقد سبباً في الحال ويتأخر حكمه إلى وقت الاجازة فيظهر به الحل من وقت العقد (قوله ومن طيف الحيل الخ) أى حيل التحليل على وجه يؤمن فيه من علقها منه ومن امتناعه من طلقها ومن ظهور أمر التحليل بين الناس بخلاف ما اذا كان حراً بالغاً (قوله لكن الخ) استدراك على هذه الحيلة وحاصله أنها انما تتم على ظاهر المذهب من أن الكفاية في النكاح ليست بشرط لان العقد إما على رواية الحسن المفقى بها من أنها شرط فلا يحلها الرقيق لعدم الكفاية ان كان لهاولى لم يرض بذلك والابان لم يكن لهاولى أصلاً أو كان ورثى فيحلها اتفاقاً كما مر في باب الكفاية وهذا أحد وجهين أو ردهما إلى امام الحلواني ثانيهما كما في البرازية أن المراهق فيه خلاف فعليه رفع إلى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالعدة فيفسخه فلا يحصل المرام اه (قوله انه لا يحلها) الاولى حذف انه (قوله وتغضى عتته) ذكر بعض الشافعية حيلة لاسقاط العدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل بهامع انتشاراً لآله ويحكم بهمة النكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم خنبلية بهمة طلاقه وانه لا عدة عليها أملاً بلغ عشر الزمت العدة عند الخنبلية أو يطلقها وليه اذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالكي وبعدم وجوب العدة بوطنه ثم يزوجها الاول ويحكم شافعي بهمة لان حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفياً شرائطه فتحل للاول اه قلت ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم مالا وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال عند مالك وكأنه قول آخر (قوله أى الثانى) أى النكاح الثانى ويجوز أن يراد الزوج الثانى وعليه جرى الزيلعي لكنه مجاز قال العيني والاول أقرب والثانى أظهر نهر (قوله لا يملك يمين) عطف على قوله بنكاح نافذ (قوله لا شرط الزوج بالنص) أى في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره فانه جعل غاية لعدم الحل الشايت بقوله تعالى فلا تحل له فاذا طلق زوجته الامة فتنين ثم بعد العدة وصنهما مولاها لا يحلها للاول لان المولى ليس بزواج (قوله ولا ملك امة الخ) عطف على قوله وطئ المولى أى لو طلقها فتنين وهى امة ثم ملكها أو ثلثا وهى حرة فارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت وملكها لا يحل له وطئها بملك اليمين حتى يزوجها فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كما في الفتح ثم لا يخفى أن هذه المسئلة لم يشملها كلام المصنف لانطوقاً ولا مفهوماً فلا يصح نفيها على قوله لا يملك يمين لان معناه لا ينكحها المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح لا بملك اليمين فالشرط وطئ وطئ

مطلب
مال أصحابنا إلى بعض أقوال
مالك رحمه الله ضرورة

ولو الفبر (مراهما) يجامع
مثله وقدره شيخ الاسلام بعشر
سنين أو خصياً أو مجنوناً أو ذمياً
لثمة (بنكاح) نافذ خرج
الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد
بلاذن سيده ووطئها قبل الاجازة
لا يحلها حتى يطأها بعدها ومن
لطيف الحيل ان تزوج لمملوك
مراهق بشاهدين فاذا أوج
بملكها فابطل النكاح ثم بعته
لبعد آخر فلا يظهر أمرها لكن على
رواية الحسن المنفى بها أنه لا يحلها
امدم الكفاية ان لها
ولى والا فيحلها اتفاقاً كما مر
(وتغضى عتته) أى الثانى (لا يملك
يمين) لا شرط الزوج بالنص فلا
يحلها وطئ المولى ولا ملك امة بعد
طلقين أو حرة بعد ثلاث وردة
وسبي

مطلب
حيلة اسقاط عدة المحلل

بالنكاح لا بالملك هو الغير لا نفس المطلق بل يصح تفرغ الاولى وهي عدم حلالها للمطلق بوطء المولى نعم لو قال المصنف فيما مر لا ينكح ولا يطأ بملك بين الخ لصح تفرغ هذه أيضا كما أفاده ح فبتعين جعله تفرغا على قوله لا شرط الزوج بالنص فان الزوج المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحل كما علت وهو شامل لعدم الحل بنكاح أو ملك غير فيصح تفرغ المستثنين عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالتفريق المنع عن الوطء من عموم المجاز فيشمل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد أنه لا تفريق في الظاهر فافهم (قوله لم تحل له أبدا) أي ما لم يكفر في الظاهر ويكذب نفسه أو متدفعه في اللعان ح فوجه الشبهة بين المستثنين أن الردة والحاق والسبي لم تبطل حكم الظاهر واللعان كالم تبطل حكم الطلاق (قوله في المحل المتيقن) هو محل غيبوبة الحشفة من القبل (قوله فلو كانت صغيرة) محترز قوله والشرط المتيقن بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضاة تفرغ على قوله في المحل المتيقن وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم تحل للأول) لأن قبلها لا تغيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الفصل بغير وطئها ولم تثبت به حرمة المعاهرة حتى حل لواطها تزوج بنتها (قوله والا) أي بأن كانت صغيرة بوطئا مثلها حلت للأول لوجود الشرط وهو الوطء في محل المتيقن الموجب للفصل كما يأتي وان أفضاها به هذا الوطء لأن الأفضا حصل بعد الوطء المتبرشعا بخلاف المفضاة قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبل أو في الدبر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده فافهم (قوله بزازية) لم أرفها بقوله وان أفضاها نعم رأيته في الفتح والنهر (قوله الا اذا حلت الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر على ابن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال

وفي المفضاة مسئلة عجيبه * لدى من ليس يعرفها غيره
اذا حرمت على زوج وحلت * لسان نال من وطء نصيبه
فطلقها فلم تحبل فليست * حلالا للتدبير ولا خطيبه
لشك أن ذاك الوطء منها * بفرج أو شكيبته القريبه
فان حبل فقد وطئت بفرج * ولم تبق الشكوك لنا مريه

(قوله فانه لا تحل حتى تحل الخ) هذه العبارة عزها المصنف في المنع للبرازية والذي في الفتح هكذا فلا تحل به حقه حتى تحل ثم قال وفي التجريد لو كان محبوبا لم تحل فان حبل وولدت حلت للأول عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى ثبت) برفع يثبت على أن حتى استدائية (قوله فالاقتصار على الوطء قصورا الخ) أي اقتصار المتون على قولهم حتى يطأ ما غيره وهذا ما أخذ من المصنف في المنع وقال الرحمن جعله قصورا مع أنه هو الذي عليه المتون والشروح وبشده حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما تمسك به رواية عن أبي يوسف لم تعتمد فترجعه على ما هو المذهب والقصور اه قلت لكن جزم به في الخافية وغيره وكذا في النسخ كما علت ونقله الزياحي عن الغاية وقال خلافا لفرز ومثله في البدائع وهذا يفيد اعتماد قول أبي يوسف نعم الاوجه قول محمد وفرز ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يعتمد قيام الفراش وان لم يوجد وطء حقيقة والتحليل يعتمد الوطء لا بمجرد العقد المثلث للنسب فانه خلاف الاجماع كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بتزويج مشرق بمقربة جاءت بولدة لستة أشهر انشوت نسبه مع العلم بعدم الوطء وما ذاك الا لكون النسب مما يحتمل لاثباته بما أمكن ولو فوهما عملا بنسب الولد للقراش واقامة للعقد مقام الوطء كالمخلوطة الموجبة للعدة وأما التحليل فقد شدد الشرع في ثبوته ولذا قالوا ان شرعيته لا غاظة الزوج عومل بما يغض حين عمل أبغض ما يباح فلذا اشترطوا فيه الوطء الموجب للفصل بإبلاج الحشفة بلا حائل في المحل المتيقن احترازا عن المفضاة والصغيرة من بالغ أو مراهم قادر عليه بعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا بملك بين (قوله والموت عنها لا) أي لو مات عنها قبل الوطء لا يحلها للأول وان كان الموت كالدخول في إيجاب العدة وتقرير المهر المسمى لأن الشرط هنا الوطء (قوله واستشكله المصنف) التفسير يرجع الى الاحلال المفهوم من قول المصنف يحلها واصل الاشكال لسحب البصر فانه قال بعد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذرة مانعة من مواراة الحشفة اه أي ولا يحلها الا الوطء الموجب للفصل ط وأجاب الرحن والسأحناني بحمل ما في القضية على ما اذا أزال البكارة بقرينة الإبلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن

تظير من فرق بينهما بظهار أو لعان ثم ارتدت وسيت ثم ملكها لم تحل له أبدا (والشرط المتيقن بوقوع الوطء في المحل) المتيقن به فلو كانت صغيرة لا بوطئا مثلها لم تحل للأول والاحتل وان أفضاها بزازية (فلو وطئ مفضاة لا تحل له الا اذا حبلت) ليعلم أن الوطء كان في فة لها (كما لو تزوجت بمحبوب) فانه لا تحل حتى تحل لوجود الدخول كما حتى يثبت النسب فتح فالاقتصار على الوطء قصورا الا أن نعم بالحقيق والحكمي (والا بإبلاج في محل البكارة يحلها والموت عنها لا) كما في القضية واستشكله المصنف وفي النهر وكأنه ضعيف لما في التبيين يشترط أن يكون الإبلاج موجبا للفصل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الإبساعدة اليد

الا اذا اتعش وعمل ولو في حبس
وتفاس واحرام وان كان حراما
وان لم ينزل لان الشرط الذوق
لا الشبع قلت وفي المجتبى الصواب
حلها بدخول الحشفة مطلقا لكن
في شرح المشارق لابن ملك لو وطئها
وهي نائمة لا يحلها للاول لعدم
ذوق العسيلة ونبغي أن يكون
الوطء في حالة الانغماء كذلك
(وكرر) التزوج للثاني (تحريرا)
لحديث لعن الله الخمل والخمل له
(بشرط التحليل) كزوجهك على
أن احلل (وان حلت للاول)
لعسلة النكاح وبطلان الشرط
فلا يجبر على الطلاق كما حققه
الكامل خلافا لما زعمه البزازي
ومن لطيف الحيل قوله ان
تزوجتك وجامعتك أو وأمسكتك
فوق ثلاث منسلا فانت بائن ولو
خافت أن لا يطلقها تقول تزوجتك
تفسي على ان امرى يبدى زيلعي
وقامه في العمادية (أما اذا
اضمر ذلك لا يكره) (وكان) الرجل
(ما جورا)

عبارة القضية هكذا اذا أوجب الى مكان البكارة وحل الى على معنى في بعيد ثم لا يخفى أن ما يفترده صاحب القضية
لا يعقد عليه كيف وهو مخالف لما في المشاهير كقول الهداية والشرط الايلاج وقول الفتح بقيد كونه عن قوة
نفسه وان كان ملفوفا بخرقة اذا كان بجد حرارة المحل الخ ما ياتي عن التبيين وكذا ما مر عن البزازية ومسئلة
المفضاة وبعد اعتراف المصنف بأشكالها كما كان ينبغي له جعله متنا (قوله الا اذا اتعش وعمل) هذا لم يذكره
في التبيين نعم ذكره في الفتح والنهر والظاهر أن الاستئناس منقطع لان الاتعاش الاتعاش والمراد به وبالعمل
أن يكون له نوع انتشار يحصل به ايلاج كذا لا يكون بمنزلة ادخال خرقة في المحل فانه ربما لا يحصل به التقاء الختانين
ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آله فتور وأولها فيها حتى التقى الختانان فانها تحل به (قوله ولو
في حبس الخ) الاولى حذف هذه الجملة من البين وذكرها عند قول المصنف حتى يطأها غيره (قوله مطلقا)
أي سواء كان الايلاج بمساعدة البدأ ولا عبارة المجتبى وقيل ايلاج الشيخ الفاني بيده يحلها وقيل اذا لم تنتشر
آلته فأدخله بيده أو بيدها أو كان الذكرا شلا لا يحلها بالايللاج والصواب حلها لانه متعلق بدخول الحشفة اه
وأقره في الشرع بلالية وهو خلاف ما مشى عليه الزيلعي وابن الهمام وصاحب الترمكامة وفيه أن الحل معلق
بذوق العسيلة كما علت فتأمل (قوله لـ) (في شرح المشارق الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعا لنقل
الذهب واطلاق المتون والشرح يرد ذوق العسيلة للنائمة موجود حكما لا يرى أن النائم اذا وجد البلل
يجب عليه الغسل وكذا المغمى عليه مع أن خروج المني لا يوجب الامع وجود اللذة وما ذاك الا لوجودها حكما
لاهار بما حصلت وزهل عنها تنقل النوم والانغماء وقد تقدم أن الجنون يحلها والجنون فوق الانغماء والنوم
رحتي قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النائمة والمغمى عليها يحل عندنا وفي أحد قولي الشافعي اه هكذا
رأيت في نسخة سقيمة فلتراجع نسخة أخرى ثم لا يخفى أن نومه وانغماءه كنومها وانغمائها لكن اذا قلنا أن ايلاج
الشيخ الفاني لا يحلها ما لم يتعش ويعمل يلزم أن يكون مثله النائم والمغمى عليه وكذا في جانبها ثم على تصويب
المجتبى من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الاحلال في الكل فتأمل (قوله وكره التزوج للثاني) كذا
في البحر لكن في القهستاني وكره للاول والثاني وعزاه محشي مسكين الى الحموي عن الظهريه ونبغي أن يزداد
المرأة بل هي أولى من الاول في الكراهة لان العقد بشرط التحليل انما جرى بينها وبين الثاني والاول ساع
في ذلك ومتسبب والمباشر أولى من المتسبب ونلفظ الحديث بشمل الكل فان الحل لم يصدق على المرأة أيضا
(قوله حديث لعن المحلل والمحلل له) باضافة حديث الى لعن فهو حكاية للمعنى والا فلفظ الحديث كما في الفتح لعن
الله المحلل والمحلل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل) تأويل للحديث بحمل اللعن على ذلك ويأتي
تمام الكلام عليه (قوله وان حلت للاول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى
المؤقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه استعمل ما أخره الشرع كما في قتل المورث هداية (قوله خلافا
لما زعمه البزازي) حيث قال زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها تحلل للاول قال
الامام النكاح والشرط جازان حتى اذا أتى الثاني طلقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للاول اه وهو
ما أخذ من روضة الزندوسقي قال في النهر قال الامام ظهير الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من الكتب كذا في
العناية وفي فتح التدبير هذا مما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يعول عليه ولا يحكم به لانه مع كونه ضعيف
الثبوت تبوعنه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما لا يطل بالشرط
الفسادة بل يطل الشرط ويصح فيجب بطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق اه (قوله أو وأمسكتك) أي
أو تقول ان تزوجتك وأمسكتك وهذا اذا خافت امساكها مطلقا والاول اذا خافت امساكها بعد الجماع
(قوله ولو خافت الخ) الاولى أو تقول تزوجتك الخ لان الحيلتين السابقتين سيحما بالخوف المذكور
ط (قوله ونماه في العمادية) حيث قال ولو قال له ان تزوجتك على ان أمرك بيدك فقبلت جاز النكاح ولغا
الشرط لان الامر انما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فان الامر صار بيدها
مقارنا لصبر ورتها منكوحه اه نهر وقد نماء قبل فصل المشيئة والحاصل ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة
لا اذا ابتدأ الرجل ولـ كن الفرق خفي ثم يظهر على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم أو تأخر والمرأة هي
القابلة كذلك تأمل (قوله أما اذا اضمر ذلك) محترز قوله بشرط التحليل (قوله لا يكره) بل يحل له في

قولهم جميعا قهستاني عن المنصريات (قوله لقصد الاصلاح) أي اذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها واورد السروجي ان الثابت عادة كالتأب نسا أي فيه بشرط التحليل كانه منصوص عليه في العقد فيكره واجاب في الفتح بانه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل قوله وتأويل اللعن الخ) الاولى ان يقول وقيل تأويل اللعن الخ كاهو عبارة البرازية ولا سيما وقد ذكره بعد ما مشى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علماء نسالفيد انه تأويل آخر وأنه ضعيف قال في الفتح وهنا قول آخر وهو أنه مأجور وان شرط لقصد الاصلاح وتأويل اللعن عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك اه قلت واللعن على هذا الجمل أظهر لانه كأخذ الاجرة على عصب التيس وهو حرام ويقر به انه عليه الصلاة والسلام سمى التيس المستعار وأورد على التأويل الاول أنه مع اشتراط التحليل مكروه وتحريم ما فاعل الحرام لا يستوجب اللعن ففاعل المكروه أولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم تجز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا مشهورا كيزيد على المعتمد بخلاف نحو ابليس وأبي لهب وأبي جهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالظالمين والكاذبين فيجوز أيضا لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافرا فيكون اللعن لبيان أن هذا الوصف وصف الكافرين للتنفير عنه والتحذير منه لا لتقصيد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير والتحذير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراما من الكبائر خلافا لمن أناط اللعن بالكبائر فإنه ورد اللعن في غيرها كلعن المسورين ومن أم قوماهم له كارهون ومن سب شخصه أي تقوط على الطريق والمرأة السلتاء أي التي لا تخضب يديها والمرءاء أي التي لا تسكن والمرأة اذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها ونكح البدو زائرات القبور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن يشك على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجاب بأنه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار لا بعد من رجعة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار اه وفي لعان الجرفان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال من شاء باهله والمباحلة الملاعبة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء بهله الله على الكاذب منا قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الابرار لا عن رجعة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه أن حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خسارة الخلل بالمباشرة والمحال له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها وتحريما (قوله ثم هذا كله) أي كل ما مر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكرهه التصريح بالشرط (قوله فرع صحة النكاح) كذا عبر في النهروالمراد صحته باتفاق الاثمة لاصحته عندنا بتسريته ما بعده فافهم وقد مر أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل تحل بدونه وان كره وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لاسقاط التحليل لم أره الا أن نعم يأتي آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لا يصح فان وسئلت في هذه المسألة في العدة وتأني هنا لحادثة الفتوى في ذلك فراجعها (قوله او بحضرة فاسقين) أي تحقق فسقهما والافظا هو العدالة يعني عند الشافعي فافهم (قوله يرفع الامر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في التحفة من ان الحكم لا يحكم بهم فسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو توافقا أو أقاما بينة بفساد النكاح لم يلغى ذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز لهما العمل به باطنا لكن اذا علم بهما الحماكم فرق بينهما ثم قال في موضع آخر وحينئذ في نكح مختلفا فيه فان قلنا القائل بعصته أو حكم بهما من رآها ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تضييق للتقليد في مسألة واحدة وهو ممنوع فلعنا وان اتقى التقليد والحكم لم يحجج لتحلل نعم يعين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لزمه باعتبار ظاهر فعله وأيضاً ففعل المكلف ببيان عن الانغاء لاسيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداده كالتطليق ثلاثا هنا اه والذي تحرم من كلامه أن الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلنا القائل

مطلب
في حكم لعن العصاة

لقصد الاصلاح وتأويل
اللعن اذا شرط الاجر ذكره
البرازي ثم هذا كله فرع صحة
النكاح الاول حتى لو كان
بلاولى بل بعبارة المرأة أو بلفظ
هبة أو بحضرة فاسقين ثم طلقها
ثلاثا وأراد حلها بلازوج يرفع
الامر لشافعي

مطلب
في حيلة اسقاط التحليل بحكم
شافعي بفساد النكاح الاول

بجده أو حكم بها حاكم يراها لا يسقط التحليل والاسقط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحاكم فترق بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدقه الحاكم وإذا علمت ذلك علمت أنه لا فائدة في قول الشارح تعالى غيره يرفع الأمر الشافعي إذ لا يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا يقبل ما يسقطه لكن قال ابن قاسم في حاشية الحنفية إن له تقليد الشافعي والعقد بلا محل لان هذه قضية أخرى فلا تلتصق ما لم يحكم بحصة التقليد الأول حاكم اه
قلت لكن هذا في الديانة لما علمت من أن الحاكم يفرق بينهما إذا علم به لان التحليل حق الله تعالى نعم صرح شيخ الاسلام زكريا في شرح منبهه بأن الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل واقبت بينة على فساد يثبت مهر المثل وبسقط التحليل تعالى اه لكن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قول محمد باشرط الولي قلت لا يمكن في زماننا لانه خلاف المعتد في المذهب والقضاء مأثورون بالحكم بالصحة الاقوال على أنه نقل في التاتارخانية أن شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لأدري فان محمدًا وان شرط الولي لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يتزوجها فاني أكره ذلك اه أي فان لفظا كره قد يستعمل من المجتهدي الحرام (قوله فيقضي به) أي بجلها للأول وقوله ويطلق النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاءه يبطال النكاح الأول سبب لجلها بالزوج آخر اه ح وانما ذكر القضاء لتبصير الحادثة الخلافية كالجمع عليها ط وقدمنا في باب التعليق ما ينبغي استذكاره هنا ولا نعيده اقرب العهد به (قوله أي في القاسم والآتي لافي المنقضي) عبارة البرازية على ما في النهر وبه لا يظهر ان الوطى في النكاح الأول كان حراما وان في الاولاد خبثا لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل في القاسم والآتي لافي المنتهى اه أي لان ما مضى كان مبنيًا على اعتقاد الحل تقليد المذهب صحيح وانما يلزم العمل بخلافه بعد الحكم المزمع كالنسخ حكم الى اخر لا يلزم منه بطلان ما مضى ومثله ما لو تغير رأي المجتهد وكذا الوطى أحق ولم ينو صلى به الظاهر ثم صار شافعيًا بعد دخول وقت العصر يلزمه إعادة الوضوء بالنية دون ما صلاه به (قوله فالتقول لها) كذا في البحر وعبارة البرازية ادعت أن الثاني جامعها وانكر الجامع حلت للأول وعلى القلب لا اه ومثله في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ويخالف قوله وعلى القلب لا ما في الفتح والبحر ولوقالت دخل بي الثاني والثاني منكرا للمعتبر قولها وكذا في العكس اه فتأمل (قوله فالتقول له) أي في حق الفرقة كأنه طلقها لافي حقها حتى يجب لها نصف المسمى أو كماله ان دخل بها بحر (قوله والزوج الثاني) أي نكاحه نهر (قوله مادون الثلاث) أي يهدم ما وقع من الطلقة أو الطلقتين فيجعلهما كأن لم يكونا ما قبل ان المراد أنه يهدم ما بقي من الملك الأول فهو من سوء التصور كما به عليه الهندي أفاده في النهر (قوله أي كما يهدم الثلاث) تفسير قوله أيضا (قوله لانه الخ) جواب عما قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره جعل غاية لانتفاء الحرمة الغليظة فيهدمها والجواب أنه إذا هدمها يهدم ما دونها بالاولى فهو مما يثبت بدلالة النص وتعامم مباحث ذلك في كتب الاصول وقولهما مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن عمرو وعلي وأبي بن كعب وعمران بن الحصين كما في الفتح (قوله وهو الحق) لبس هذا في عبارة الفتح بل ذكره في التحرير وتبعه في النهر وعبارة الفتح بعدما أطل في الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما قاله محمد وباقي الأئمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار مسألة يخالف فيها كبار الصحابة يعوز فقهاء ويصعب الخروج منها (قوله وأقره المصنف كغيره) أي كصاحب البحر والنهر والمقدسي والشرنبلاني والرملي والحوي وكذا اشارح التحرير المحقق ابن أمير حاج لكن المتون على قول الامام وأشار في متن الملتقى الى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قاسم عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم يعرج على ما قاله شيخه في الفتح وكذا لم يعرج عليه في مواهب الرحمن مع أنه كثيرا ما تبع صاحب الفتح في ترجيحه (قوله بمعنى عدته) أي الزوج الأول اسند العدته اليه لانه سببها نهر والافاعدة للطلاق (قوله وعدة الزوج الثاني) ليس المراد انما قالت مضت عدتي من الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخل في الزوج وطلقتي وانقضت عدتي كما ذكره في الهداية لان قولها مضت عدتي لا يفيد ما ذكره لوجوبها بالخلوه وبمجرد هالات محل ومن ثم قال في النهاية انما ذكر في الهداية اخبارها مبسوطا لانها لو قالت حلت لك فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت عامة بشرائط الحل لم تصدق ولا تصدق وفما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال وعن السرخسي لا يحل له أن يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس في حلها بمجرد العقد وعن الامام الفضلي لو قالت تزوجني فاني

فقدني به ويطلق النكاح اي في القاسم والآتي لافي المنقضي
برازية وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا أو لم ادخل بها وكذته فالتقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالتقول له أي في حق نفسه (والزوج الثاني يهدم بال دخول) فلو لم يدخل لم يهدم انتفاء قضية (مادون الثلاث أيضا) اي كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فادونها أولى خلافا لمحمد فحين طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لو حرة وثنتين لو أمة وعند محمد وباقي الأئمة بما بقي وهو الحق فتح وأقره المصنف كغيره (ولو اخبرت مطلقة الثلاث بمعنى عدته وعدة الزوج الثاني) بعد دخوله (والمدة تحتمله

مطل
مسألة الهدم

تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم قالت ماتت زوجت صدقت الآن تكون أقرت بدخول انثاني اه لانها غير
 متناقضة بحمل قولها تزوجت على العقد وقولها ماتت زوجت معناه ما دخل بي فاذا أقرت بالدخول ثبت تناقضها
 كما أفاده في الفتح وبأني تمامه (قوله له أن يصدقها) لانه ما من المعاملات لكون البضع متفقاً عند الدخول
 أو الديانات لتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيهما درر (قوله ان غلب على ظنه صدقها) أشار به الى
 أن عدتها ليست شرطاً ولهذا قال في البدائع وكافي الحاشية وغيرهما لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة
 عنده أو وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوحة رجل لا تخرط لقي زوجي وانقضت عدتي جاز
 تصديقها اذا وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول فاسد لا ولو عدلة كذا في البرازية بجر
 (قوله وأقل مدة عدته عنده) أي عند الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحتمله فلا احتمال فيما دون ذلك (قوله
 بجبض) متعلق بقوله عدته وهذا أولى مما قيل أي بسبب كون المرأة حائضاً فافهم واحترز به عن
 العدة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة أشهر لو حرة ونصفها لوامة
 (قوله شهران) أي ستون يوماً عنده لانه يجعله مطلقاً في أول الطهر حذراً من وقوع الطلاق في طهر وطئ
 فيه فيحتاج الى ثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حيض بخمسة عشر حلاً للطهر على أقله والحيض على وسطه
 لان اجتماع أقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام أما على تخريج الحسن فيجعل مطلقاً
 في آخر الطهر حذراً من تطويل العدة عليها فيحتاج الى طهرين ثلاثين وثلاث حيض ثلاثين حلاً للطهر على أقله
 والحيض على أكثره لا يعتدلاً وتحتاج الى مثلها في عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن فتصدق
 في مائة وخمسة وثلاثين يوماً وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوماً اه أفاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر
 هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلقها في آخره لكن يلزم على هذا التخيير وقوع الطلاق في طهر وطئها فيه
 اذ لا بد من دخوله بها تأتلاً وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولا مائة أربعون) عطف على محذوف كأنه قال
 لحرته شهران ولا مائة أربعون يوماً أي على تخريج محمد طهران ثلاثين وحيضتان بعشرة وعلى تخريج الحسن
 خمسة وثلاثون يوماً طهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين فتصدق بثمانين يوماً على تخريج محمد وخمسة وثمانين
 يوماً على تخريج الحسن وتتمام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من
 الزوج الاول لانه يمكن إسقاطها في يوم الطلاق فتسقط عدتها به اما ادعاؤه من الثاني فلا بد من أن يمضي
 عليه زمن يمكن أن يستبين فيه بعض خلقه رحتى قلت وكذا لو ادعته من الاول لا بد أن يكون بينه وبين عدته
 الاول مدة أربعة أشهر (قوله كما مر) أي في أول الباب حابي (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح
 وفي التصاريق لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت ماتت زوجت أو ما دخل بي صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها
 واستشكل بأن أقدامها على النكاح اعتراف منها بصحته فكانت مناقضة فينبغي أن لا يقبل منها كما لو قالت بعد
 التزوج بها كنت مجوسية أو مرتدة أو معتدة أو منكوحة الغير أو كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع
 الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى
 في باب الباء لو قالت بعد ماتت زوجتها الاول ماتت زوجت باخر فقال الزوج الاول تزوجت باخر ودخل بك لا تصدق
 المرأة اه ما في الفتح أقول قد يدفع الاشكال بان المطلقة ثلاثاً تمام فيها المانع من إيراد العقد عليها ولا يزول
 الا بعد وجود شرط الحل وذلك بأن تخبر بأنها تزوجت بعده باخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله أو تخبر
 بأنها حلت له وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فينبغي أن لا يقبل قولها لتناقض ما بدون ذلك فيقبل
 ولا تناقض لاحتمال ظنها الحل بمجرد العقد ولان أقدامها على العقد بدون تفسير لا يزول به المانع فلم يكن
 اعترافاً ولا قال السرخسي لا بد من استفسارها وبؤيده ما مر عن الفضلي أيضاً وهذا بخلاف قولها كنت
 مجوسية الخ فانها حين العقد لم يقم مانع من إيراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما فيها تناقضها
 فان مجرد أقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه فاذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر عن الفتاوى محمول على
 ما اذا تزوجها بعد ما فسرت توفيقاً بين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة
 ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسداً وان أكثر لا
 وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار بجبض العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان

جازله) أي الاول (أن يصدقها)
 ان غلب على ظنه صدقها) وأقل
 مدة عدته عنده بجبض شهران
 ولا مائة أربعون يوماً لم تدع السقط
 كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحتمله
 ثم قالت لم تنقض عدتي أو ماتت زوجت
 بأخر لم تصدق لان أقدامها على
 التزوج دليل الحل وعن
 السرخسي لا يحل تزوجها حتى
 يستفسرها

مطلب
 الاقدام على النكاح اقرار بجبض
 العدة

وفي البرازية قالت طلقتني ثلاثاً ثم
أرادت تزويج نفسها منه ليس لها
ذلك أصرت عليه أم الكذبت
نفسها (جمعت من زوجها أنه

طلقة ولا تقدر على منعه
من نفسها) الا بقتله (لها قتله)
بدوا خوف القصاص ولا تقتل
نفسها وقال الا وزجدي ترفع
الامر للقاضي فان حلف ولا بينة
فالائم عليه وان قتله فلا شيء
عليها والبائن كالثلث
برازية وفيها شهدا انه طلقها
ثلاثاً لها التزوج باخر للتخليل
لو غابا انتهى قلت يعني ديانة
والصحيح عدم الجواز قنية وفيها
لوم يقدر هو ان يتخلص عنها ولو
غاب سهرته وردته اليها لا يحل له
قتلها ويعد عنها جهده (وقيل لا)

تقتله قائله الاسيحي (وبه يفتي)
كافي التارخانية وشرح الوهبانية
عن المنتط أي والائم عليه كما مر
(قال بعد) أي بعد طلاقه ثلاثاً
(=) ان قبلها طلاق واحدة

وانقضت عدتها وصدقته
المرأة (في ذلك لا يصدق فان على
المذهب) المفتي به كالم لم تصدقه
هي وقيل يصدق فان ولو طلقها ننتين
قبل الدخول ثم قال كنت طلقها
قبلها واحدة أخذ بالثلاث

(باب الايلاء)

مناسبة البيونة ما لا

فدل الاقدام على المعنى بخلاف المطلقة ثلاثاً اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني
حيث لا يكون اقدامها دليل على اصابة الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثاً تزوجت غيرك وتزوجها الاول
ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم أكن تزوجت فان لم تكن أقرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان
كانت أقرت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما قررناه ظهر لك ما في
كلام الشارح والظاهر انه تابع ما بحثه في الفتح (قوله وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية
تعالى وهو غير مرضي وتعام عبارتها هكذا ونص في الرضاع على أنها اذا قالت هذا الجني رضاعاً وأصرت عليه
له أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه اه ومقتضاه ان المفتي به ان لها ان تزوج
نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضاع بقوله ومضاده الخ وقد منا ان ما ذكره الشارح هناك نقله
في الخلاصة عن الصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على انها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن
تزوج نفسها منه اه وعلة في النهر بأن الطلاق في حقها بما يخفى لاستقلال الرجل به فصحر رجوعها اه أي
صح في الحكم أم في الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحل وبما قررناه علمت أن ما قدمه الشارح منقول لا بحث
منه فافهم (قوله انه طلقها) أي ثلاثاً لان ما دونها يمكن فيه تجديد العقد اذا كان ينكر (قوله لها قتله
بدوا) قال في المحيط وينبغي لها أن تفقدى بها لها وأتهرّب منه وان لم تقدر قتله متى علمت أنه يقربها ولكن
ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله بالالة يجب القصاص اه بحر (قوله فالائم عليه)
أي وحده وينبغي تقييده بما اذا لم تقدر على الاقدا أو الهرب (قوله وان قتله الخ) أفاد اباحة الامر من
ط (قوله لو غابا) تمام عبارة البرازية وان كان حاضر الا لان الزوج ان انكرا حتى الى القضاء
بالفرقة ولا يجوز انقضائها بها الا بحضرة الزوج اه (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في القنية قال يعني
البديع والحاصل أنه على جواب شمس الأئمة الا وزجدي ونجم الدين النسفي والسيد أبي شجاع وأبي حامد
والبرخسي يحل لها أن تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقي لا يحل اه وفي التناوي
المراجعية اذا أخبرها بثقة أن الزوج طلقها وهو غائب وسعها أن تعتد وتزوج ولم يقبده بالديانة اه كذا في
شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الأئمة المذكورين فانه اذا حل لها التزوج بأخبار ثقة فيحل لها
التخليل هنا بالاول اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عندها بل صرحوا بأن لها التزوج اذا أتتها كتاب منه
بطلاقها ولو على يد غير ثقة ان غاب على ظن أنه حق وظاهر الاطلاق جوازه في القضاء حتى لو علم بها القاضي
بتركها فتصح عدم الجواز هنا مشكل الآن يحمل على القضاء وان كان خلاف الظاهر فتأمل نعم لو طلقها
وهو مقيم معها يعاشرها معاشره الأزواج ليس لها التزوج لعدم انقضاء عدتها منه كما سيأتي بيانه في العدة
(قوله لا يحل له قتلها) ينبغي جريان الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب من القول بقتلها له فيما مر لانها
ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ) نقل في التارخانية أيضا القول الاول بقتله
عن الشيخ الامام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن عطاء بن حزمة والامام أبي شجاع ونقله عن قباوي الامام
محمد بن الوليد السمرقندي عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة ونقل أيضاً أن الشيخ الامام نجم الدين كان
يحكي قول الامام أبي شجاع ويقول انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صحة فلا اعتماد
على قوله اه وبه علم أنه قول معتمد أيضا (قوله وانقضت عدتها) انما قال ذلك لتصريح أجنبية لا يطلعتها
الطلاق الثلاث أقول وهذا اذا لم يكن انقضاء العدة معروفا لما سبكه الشارح في آخر العدة عن القنية أيضا
طلقها ثلاثاً ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلم يضيها معلوما عند الناس لم تنفع الثلاث والاتقع
ولو حكم عليه بوقوع اثلاث بالبينه بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طلاقه لم يقبل اه (قوله
أخذ بالثلاث) لان اقدامه على الطلاق يدل على بقاء العدة وتطلق ثلاثاً معلوماً بقراره واحتياطاً ط والله
سبحانه أعلم

(باب الايلاء)

(قوله مناسبة البيونة ما لا) أي مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره في البحر من أن الايلاء
يوجب البيونة في ثانی الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبة للبائن المذكور آخر باب الرجعة

في قوله وينكح مباتته الخ لئلا يفسد فيه أن المطلوب أبدا المناسبة بين كل باب وما قبله والبائن ذكر في باب الرجعة
استطرادا فافهم (قوله هو لغة اليمين) وجهه الايلا وفعله الى يولي ايلا كتصريف اعطى فتح (قوله
وشرعا الحلف الخ) يشمل التعليق بما يشق فانه يسمى يمينا كما قدمناه في باب التعليق ولهذا قال في الفتح وفي
الشرع هو اليمين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعدا بالله تعالى أو تعليق ما يستشقه على القربان قال
وهو أولى من قول الكثر الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر لأن مجرد الحلف يتحقق في نحو ان وطنتك فله على
أن أصلي وكعتين أو اغزو فانه لا يكون ذلك موليا لانه ليس بما يشق في نفسه وان تعلق اشقاقه بعارض ذميم من
النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في الجرد في النهرو شرح المقدسي
(قوله على ترك قربانها) أي الزوجة حالا أو مالا كقوله لاجنبية ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعبر وقت
تجيز الايلا كما يأتي فلا حاجة الى قول ابن كمال انه لا بد من أن يقال في التعريف حاصل في النكاح أو مضافا
اليه على أن ذلك كما قال في النهرو شرط وشأن الشرط وخروجها من التعريف اه ودخل في الزوجة حالا معتدة
الرجعي وما لو آلى من زوجته الحرة ثم أبانها بطلقة ثم مضت مدة الايلا وهي معتدة فانه يقع عليها اخرى كما سيأتي
وأورد عليه القهستاني ما في الحاشية لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانتقضت مدته لم يقع اه قلت يجاب
بأن شراءها فافسخ للعقد فكأنها لم تكن زوجة وقته أو بآبأن الشرط بقاء الزوجية أو أثرها كالعدة ولا عدة هنا
كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل أيضا الصغيرة ولولا لوطأ وقيد بالقربان أي الوطأ لانه لو حلف على غيره
كوالله لا يمسه جلدي جلدك أو لا أقرب فراشك ونحو ذلك ولم ينو الوطأ لم يكن موليا كما يأتي (قوله مدته)
أي الا آتى بسانها (قوله ولو ذمتها) تعمم لنساء المصدرو هو قربانها ذكره هنا وان صرح به المصنف بعد
اشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام احمد حلفه وان لم تلزمه الكفارة كما يأتي فافهم (قوله والمولى)
بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابشئ مشق يلزمه) الشرط كونه مشقا في نفسه كاللحج
ونحوه كما يأتي نخرج غيره كالغزو وصلاة ركعتين وان عرض اشقاقه لجبن أو كسل كما ستر عن الفتح ومن المشق
الكفارة وأورد في البحر الايلا الذي بمافيه كفارة كقوله لا أقربك فانه يصح عند الامام بل لزوم كفارة
وما اذا قال لنسائه الاربع والله لا أقربك فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلا شيء يلزمه وأجاب عن الاول بما في
الكافي من أنه ما خلا عن حنث لزمه بدليل أنه يحلف في الدعاوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة
عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني ان الايلا وقع على جله الاربع
لا على بعضها ولذا لم يحث بقربان البعض لانه غير المحلوف عليه بل بعضه كما أفاده شراح الهداية فهو كقوله
لا أكلم زيد او عمرا لا يحث بأحدهما ما لم يكلم الا سخر في البدائع لو قال لامرأته وامته والله لا أقربكما لا يكون
موليا من امرأته حتى يقرب الامة اه أي لان شرط الحنث قربانها فلا يحث بقربان احدهما لكن اذا
قربها تعين شرط البر بالمتع عن قربان الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار موليا منها ومقتضاه أنه لو قرب
الثلاثة في المسألة المارة صار موليا من الرابعة (تنبيه) لو حلف على ترك قربانها بعق عدم ثم باعه أو مات
العبد سقط الايلا لانه صار بحال لا يلزمه شيء قربانها فلو عاد الى ملكه بعد البيع قبل القربان عاد حكم الايلا
بدائع (قوله الامناع كفر) اشارة الى ما مر عن الكافي (قوله وركنه الحلف) أي الحلف المذكور
(قوله كونه منسكوحه) أي ولو حكما كعتدة الرجعي كما قدمناه وشمل ما لو أبانها بعده ثم مضت مدته
في العدة كما مر و به علم أنه لا يطل بالابانة بمادون الثلاث قال في البدائع والايلا لا ينعقد في غير الملك ابتداء وان
كان يبق بدون الملك اه فخرجت الاجنبية والمبانة كما سيأتي وكذا الامة والمدبرة وأم الولد لقوله تعالى للذين
يؤلون من نسائهم والزوجة هي المملوكة ملك النكاح كما في البدائع (قوله ومنه) أي من كونها منسكوحه
وقت تجيز الايلا ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعلق بالشرط كالمعجز عند وجود الشرط فهي منسكوحه
وقت التخيير (قوله ثم تزوجها) أي بعد ما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة الخ معناه ثبت حكم
الايلا وعمل عمله من لزوم الكفارة بالقربان في المدة ووقوع البائن بترك القربان وهذا لانه لما علق الايلا
والطلاق على التزوج نزلا مرتين فترك الايلا قبل اليئونة ونزل الطلاق عقبه وبانت به لانه قبل الدخول
وزوال الملك لا يطل حكم الايلا فاذا تزوجها في مدته عمل عمله ما لو قدم الطلاق على الايلا بطل حكمه عند

(هو) لغة اليمين وشرعا (الحلف
على ترك قربانها) مدته ولو ذمتها
(والمولى هو الذي لا يمكنه قربان
امرأته الابشئ) مشق (يلزمه)
الامناع كفر وركنه الحلف (وشرطه
محلية المرأة بكونها منسكوحه
وقت تجيز الايلا) ومنه ان
تزوجتك فوالله لا أقربك ولوزاد
وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة
بالقربان ووقع بائن بتركه

الاقتضا في البكر بجري الصريح اه وسأقي الفاظ الكناية وفي البحر لو ادعى في الصريح أنه لم يعن
الجماع لا يصدق قضاءه ويصدق ديانته والكناية كل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غيره
ولا يكون ايلاء بلاية ويدين في القضاء (قوله في الصريح الخ) ذكر منه أربعة الفاظ وأشار الى أنه بقي
غيرها فان منه قوله للبكر لا اقتضك كما مر وفي المتن لا أنام معك ايلاء بلاية وكذا لا يمسه فرج فرجك وهذا
يضاف ما في البدائع من أن لا ايت معك في فراش كناية وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لا يمسه جلدي جلدك
لا يصير مولى لانه يمكن أن يلف ذلك بشئ أفاده في النسخ وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحاً ولا كناية قلت
والذي يظهر ما في المتن من أن اللفظين من الصريح لم اعلمت من أن الصراحة منوطة بتبادر المعنى والتبادر
من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معها في فراش وتبقى الخرافة في مسألة
النس وما ذكر من أن مكان لا يشاق التبادر والالزام أن تكون المباضة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على
البضع أي الترحيم يمكن أن يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الاقتضا أي ازالة البكارة يمكن باصبع ونحوها
تأمل (قوله لو قال والله الخ) قيد بالقسم لانه لو قال لا أقربك ولم يقل والله لا يكون مولى ما ذكره الاستيعابي
بحر أي لانه لا بد من لزوم ما يشق (قوله وكل ما يعتقد به اليمين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في البحر
وأراد بقوله والله ما يعتقد به اليمين كقوله تالله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يعتقد به كقوله وعلم الله
لا أقربك وعليه غضب الله تعالى وسخطه ان قربتك اه ط (قوله لا أقربك) أي بلايان مدة أشار الى
أنه كالمؤقت بمدة الايلاء لان الاطلاق كالتأيد ومثله لو جعل له غاية لا يرعى وجودها في مدة الايلاء كقوله في
رجب لا أقربك حتى أصوم المحرم وكقوله الا في مكان كذا أو حتى تنظمي ولدك وبينهما أربعة أشهر فكثر
ولو أقل لم يكن مولى وكذا حتى يطاع الشمس من مغربها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال استحسننا لانه في العرف
للتأيد وكذا ان كان يرعى وجودها في مدة لكن لا يتصور بقاء النكاح معه حتى تموت أو أموت أو اطلقك ثلاثاً
أو حتى أملكك أو املك شقة صامتة وهي أمة وان تصور بقاءه حتى اشتريك لا يكون مولى لان مطلق الشراء
لا يزيل النكاح لانه قد بشرت بها غيره ولو زاد لنفسه فكذلك لانه قد يكون الشراء فاسداً لا يملك الا بالتبض
حتى لو قال لنفسه وأقبضك كان مولى فيصير تقديره لا أقربك ما دمت في نكاحي ولو قال حتى اعققت عمدى
أو اطلق زوجتي فهو ايلاء عندهما خلافاً لابي يوسف ولا خلاف في عدمه في حتى أدخل الدار أو اكلم زيدا كما في
النهر وغيره (قوله لا غير حائض الخ) في غاية البيان معزى بالشامل حالف لا يقربها وهي حائض لم يكن مولى لان
الروح ممنوع عن الوطئ بالحوض ولا يصير المنع مضافاً لليمين اه وبهذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج
الى التنية لا يقع به لوجود صارف كذا في البحر وقيدته الشرع بل لا يثبت بما اذا كان عالماً بحيفها وفصل سعدى
في حواشي العناية بحمل ما في الشامل على ما اذا قال لا أقربك ولم يقيد بمدة أمال وقال أربعة أشهر فانه يكون
مولى ولو كانت حائضاً وهذا معنى قول الشارح هنا لا غير حائض وقوله بعده في المتبدل ولو لحائض وأوضحه
في النهر بأنه اذا قيد بأربعة أشهر يكون قرينة على إضافة المنع الى اليمين اه أقول هذا كله مبنى على
أن قول الشامل وهي حائض ليس من كلام الزوج لكن ذكر المقدسي أنه حال من مفعول يقربها لا من فاعل
حالف أي فهو من كلام الزوج قلت وربما أفاده ما في كافى الحاكم حيث قال وان حلف لا يقربها وهي حائض
لم يكن مولى وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئاً تنقذ على فعله قبل مضي أربعة أشهر لم يكن مولى وان تأخر ذلك
أربعة أشهر لم يضره اه فقوله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاً كذا قوله وهي حائض وقد أفاد علته بما ذكره
بعده وهي أن مدة الحيض يمكن مضيتها قبل أربعة أشهر فلا يصير مولى وان زادت عليها ويؤيده تعليل الولوالجى
بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وانه أقل من أربعة أشهر اه ولو كانت العلة ما مر من كون
الزوج ممنوعاً عن الوطئ بالحوض الخ لكان الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الايلاء بانه يقال يشترط في صحته
أن لا يكون الزوج ممنوعاً عن وطئها وقت الايلاء ويرد عليه أنه يشمل ما اذا كانت محرمة أو معتمة أو صائمة
أو مصلية مع انه سيأتى أنه يصح الايلاء وهي محرمة وان كان بينها وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون
فيوه باللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعى وهو لا يسقط حقه في الجماع فقد صح الايلاء مع علمه بانه ممنوع
عن قربانها شرعاً في مدة أربعة أشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى فاص كان الجواب عن حالة الاحرام فهو

فن الصريح (لو قال والله) وكل
ما يعتقد به اليمين (لا أقربك) لغير
حائض ذكره سعدى لعدم إضافة
المنع حينئذ الى اليمين أو والله
لا أقربك لأجامعك لا أطولك
لا اعتدل منك من جنبه (أربعة
اشهر) ولو لحائض

الجواب عن حالة الحيض فاعتنتم تحرير هذا المقام والسلام (قوله لتعين المدة) أي لأن ذكر المدة قرينة على أن المنع لليمين لا للحيض بخلاف ما إذا لم يذكرها كما مر (قوله أو نحوه مطلق) كقوله فعلى عمرة أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عيمين أو كفارة عيمين أو فأنات طالق أو هدم زوجة أخرى أو فعبدي حر أو فعلى عتق لعبد مبهمة أو فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لأنه يمكنه قربانها بعد مضيه بلا شيء يلزمه ولو قال فعلى اتباع جنازة أو سجدة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة أو صلاة في بيت المقدس لم يكن موليا وفي الأخيرة خلاف محمد لأنها تلزم بالنذر كذا في الفتح وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بأن المدار على لزوم ما يشق لأعلى صحة النذر والالزام أن يكون موليا بالتعلق على صلاة ركعتين والمذهب أنه يسقط النذر لصلاهما في غير بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) أي وإن لزمها بالحث لصحة النذر بهما وأشار إلى أنه لا تعتبر المشقة العارضة بنحو كسل كما لا تعتبر العارضة بالجبن في نحو فعلى عزوكا مر (قوله وقياسه الخ) هذا البحث لصاحب النهر وهو في غير محله لم تقدم من أن المولى هو الذي لا يمكنه قربان زوجته إلا بشئ مشق يلزمه فلا بد من كونه لازما وكونه مشقا ولا يصح النذر بقراءة القرآن وصلاة الجنازة وتكفين المولى كما في إيمان القهستاني فإذا لم يصح نذره أمكنه قربانها بلا شيء يلزمه أصلا كما لو قال إن قربت فعلى ألف وضوء فلا يكون موليا فافهم (قوله أو فأنات طالق أو عبده حر) كان ينبغي ذكره قبل قوله أو نحوه فإن قربانها نطق رجعية ويعتق العبد ونظايره وإن لم يكن ممن يشق عليه لأنه في الأصل مشق كما أفاده ط وقد مناه أن لو باع العبد سقط الإيلاء ولو عاد إلى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح ولدي يصح ويلزمه بالحث ذبح شاة كما في البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها الأجمع رأيي ورأسك لا أمسك لأضاجك لا غيظتك لا سوائك فتح والآخران باللام الجوابية وذ كرأيضا أنه عدمه في البدائع الدنو وكذا الآيات معك وتقدم الكلام على الأخير (قوله ومن المؤبد الخ) لأنه يذ كر في العرف للتأييد ولأن له أمارات سابقة تدل على أنه لا يقع في مدة أربعة أشهر وكان المناسب ذكر هذه الجملة عند قول المصنف الآتي لولو كان مؤبدا كما فعل في الفتح (قوله فإن قربانها في المدة الخ) انما ذكره وإن اغنى عنه قوله سابقا وحكمه الخ ليرتب عليه ما بعده ط (قوله ولو مجنوننا) لأن الإهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحث (قوله وجبت الكفارة) ولو كفر قبل الحث لا تعتبر بجر (قوله وجب الجزاء) سيأتي في الإيمان أن في مثله يخير بين الوفاء بما التزمه من النذر أو كفارة اليمين رضى أى على الصحيح الذي رجع إليه الامام شربلالية وهذا إن بقي الإيلاء فلو سقط بموت العبد الحلف بعقته فلا يجب شيء كما علمت (قوله وسقط الإيلاء) عطف على حث فلو مضت أربعة أشهر لا يقع طلاق لا لخلال اليمين بالحلف وسواء حلف على أربعة أشهر أو أطلق أو على الأبد بجر (قوله بآنت بواحدة) أى بطلقة واحدة وقوله بمضيه أى بسبب منى المدة وأشار إلى أنه لا حاجة إلى انشاء تطليق أو الخكم بالتفريق خلافا للشافعي كما أفاده في الهداية (قوله ولو ادعاء) أى القربان في المدة (قوله لم يقل قوله الابينة) أى على إقراره في المدة أنه جامعها بجر لأنه في المدة ملك الانشاء فملك الأخبار فضع شهادته عليه وتقدم في الرجعة نظيره وأنه من أعجب المسائل (قوله ولو عتدين الخ) بأن حلف على ثمانية أشهر كما في الدر المنثور تعالى القهستاني وهو يخالف لما في الصحاح وغيره من قوله وسقط الإيلاء لو حلف على أربعة أشهر فإنه يقتضي أنه لو حلف على مدين أو أكثر لا يسقط وهو معنى قوله إذ بعضى الثانية تبين ثانية لكن مراد الشارح أنه يسقط بعدمضى المدينين (قوله تبين ثانية) يعنى إذا تزوجها ثانيا أو ألقاه على غير الأصح الآتي في المؤبد إذ لا فرق يظهر بينهما ثم رأيت القهستاني قال وفي الثانية أى في مسألة المدينين إذا بان ثم تزوجها ثانيا ثم مضت أربعة أشهر أخرى بان بواحدة أخرى وسقط الإيلاء اه وفي الولو الجبة والله لا أقربك سنة فعنى أربعة أشهر بان ثم تزوجها ومضى أربعة أشهر أخرى بان أيضا فإن تزوجها ثالثا لا يقع لأنه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر (قوله لولو كان مؤبدا) أى لا يسقط الحلف أى الإيلاء لو كان مؤبدا قال في الفتح هو أن يصرح بالفظ الأبد أو يطلق فيقول لا أقربك الآن تكون حائضا فليس بمول أصلا اه (قوله وكانت طاهرة) هو معنى قول الفتح الآن تكون حائضا وقد علمت ما فيه مما مر (قوله وفرع عليه فلو نكحها) أى فرع هذا الكلام أو ضمير عليه لقوله لولو كان مؤبدا أو أفاد أنه لا يتجزأ الطلاق بدون تزوج لعدم منع حقهما وقبل لو بان بمضى

لتعين المدة (وإن قربت فعلى حج أو نحوه) مما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه أن يكون موليا بجائنة ختمه أو اتباع مائة جنازة ولم أره (أو فأنات طالق أو عبده حر) ومن الكتابة لا أمسك لا أتيت لا اغشال لا أقرب ذراحت لا أدخل عليك ومن المؤبد نحو حتى تخرج الدابة أو الدجال أو تطلع الشمس من مغربها (فإن قربانها في المدة) ولو مجنوننا (حث) وحينئذ (في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الإيلاء) لانتهاء اليمين (والا يقربها) بان بواحدة بمضيه ولو ادعاء بعد مضيه لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو كنن موقتا) ولو عتدين إذ بعضى الثانية تبين ثانية وسقط الإيلاء (لولو كان مؤبدا) وكانت طاهرة كما مر وفرع عليه (فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت المديتان بلا في) أى قربان (بان باخرين)

أربعة أشهر بالايلاء ثم مضت أربعة أخرى وهي في العدة وقعت أخرى فان مضت أربعة أخرى وهي في العدة
 وقعت أخرى والاول أصبح لان وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس للمباعدة حق فلا يكون ظالما كما في الزيلعي ووافقه
 في الفتح والبحر والنهر وعليه المتون (قوله والمدة من وقت التزوج) سواء كان التزوج في العدة أو بعد انقضاءها
 قال في النهر واختلف في اعتبار ابتداء مدته ففي الهداية وعليه جرى في الكافي انها من وقت التزوج وقبيلده
 في النهاية والعناية تبعاً للترتبي والمرغيباني بما اذا كان التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبر
 ابتداءه من وقت الطلاق قال الزيلعي وهذا لا يستقيم الاعلى قول من قال بسكز الطلاق قبل التزوج وقدم
 ضعفه قال في الفتح فالاولى الاطلاق كما في الهداية ح (قوله فان نكحها) أي المولى الذي انتهى ملكه
 بالثلاث ح أي نكحها قبل أن تتزوج بغيره وكذا بعده وانكحها مسألة الهدم الآية (قوله لانتهاه هذا
 الملك) فهذه المسألة فرع ما اذا علق طلاقها بالدخول مثلاً ثم تزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت
 لا تطلق خلافاً لفرق وكذا الوأى منها ثم طلقها ثلاثاً بالايلاء حتى لو مضت أربعة أشهر وهي في العدة لم يقع
 الطلاق خلافاً لفرق ولو تزوجها بعد زوج آخر في الايلاء المؤبد لا يعود الايلاء خلافاً لفتح (قوله بتجيز
 الطلاق) أي بتجيز طلبة أو طلقين ح (قوله ثم عادت ثلاث) بان تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما
 ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث ويثبت حلاً جديداً فتعود للاول ثلاث لا بباقي (قوله يقع بالايلاء)
 الضمير عائداً الى الثلاث باعتبار معنى الطلاق الثلاث والاولى أن يقول تقع بالتاء الفوقية يعني تطلق كلما مضى
 عليها أربعة أشهر لم يجامعها فيها حتى تبين ثلاث كذا قال في الفتح والنهر والأيمن قلت ولا بد من تقييده بان
 يتزوجها بعد كل مدة على ما هو الاصح ليكون الطلاق جزاء الظلم كما مر وكأنهم أطلقوه هنا اقرب العهد فتأمل
 (قوله خلافاً للمحمد) فعنده لا تقع الثلاث بل ما بقي من واحدة أو اثنتين بناء على قوله ان الثاني لا يهدم مادون
 الثلاث كما مر قبيل هذا الباب ومر اعقاده قوله (قوله بعد زوج آخر) مكرر بما ذكره المصنف قبل وكان
 الاول للمصنف في التعبير أن يقول وكفران وطى ليكون عطفاً على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق (قوله
 لبقاء اليمين للحنث) أي لحق الحنث وان لم يبق في حق الطلاق فصار كما لو قال لا جندية لا أقربك لا يكون بذلك
 مولياً وتجب الكفارة اذا اقربها زيلعي (قوله بعد هذين الشهرين) قيد انصافي لانه لو قال شهرين وشهرين
 كان الحكم كذلك كما صرح به في التبيين ح ومثله في الفتح والبحر (قوله لتحقق المدة) أي أربعة أشهر ولهذا
 لو قال لا أكلم فلان يومين ويومين كان كقول لا أكلم أربعة أيام والاصل في جنس هذه المسائل انه متى عطف من
 غير إعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون ميمناً واحداً ولو أعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى
 يكون ميمين وتدخل مدتهما بانه لو قال والله لا أكلم زيداً يومين ولا يومين يكون ميمين ومدتهما واحدة حتى
 لو كلمه في اليوم الاول أو الثاني بحث فيهما ويجب عليه كفارتان وان كلمه في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاء
 مدتهما وكذا لو قال والله لا أكلم زيداً يومين والله لا أكلم زيداً يومين لما ذكرنا ولو قال والله لا أكلم يومين ويومين
 كان ميمناً واحداً ومدته أربعة أيام حتى لو كلمه فيهما تجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لا أكلم يوماً
 ويومين كانت ميمناً واحداً الى ثلاثة أيام حتى لو كلمه فيهما تجب كفارة واحدة ولو قال والله لا أكلم يوماً ويومين
 أو قال والله لا أكلم يوماً والله لا أكلم يومين يكون ميمين فمدة الاولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلمه في
 اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلمه في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاء
 مدتهما وعلى هذا لو قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين أو قال والله لا أقربك شهرين والله لا أقربك شهرين
 لا يكون مولياً لانهما ميمنان فتدخل مدتهما حتى لو قربها قبل مضي شهرين تجب عليه كفارتان ولو قربها
 بعد مضيها لا يجب عليه شيء لانقضاء مدتهما زيلعي قلت وحاصله انه يحكم بتعدد اليمين بأعادة حرف النفي
 أو بتكرار اسم الله تعالى ومتى كانت اليمين متعددة كانت المدة متحدة أي تكون المدة في اليمين الاولى داخله
 في مدة اليمين الثانية ومتى كانت اليمين متحدة كانت المدة متعددة أي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد
 تعددت المدة مع تعدد اليمين بأن نص على مغايرة المدة فيجب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتي في المسألة الثانية
 (قوله ولو مكث يوماً) يعني بعد قوله والله لا أقربك شهرين (قوله اذ الساعة كذلك) أي الزمانية
 فالمراد أن يفصل بين الحلفتين بفواصل (قوله قال بعد الشهرين الاولين أولاً) أي ان التقييد بالظرف هنا

والمدة من وقت التزوج (فان نكحها
 بعد زوج آخر لم تطلق) لانتهاه
 هذا الملك بخلاف ما لو بان
 بالايلاء بمادون ثلاث أو بأبائها
 بتجيز الطلاق ثم عادت ثلاث يقع
 بالايلاء خلافاً للمحمد كما مر في مسألة
 الهدم (وان وطئها) بعد زوج
 آخر (كفر ببقاء اليمين) للحنث
 (والله لا أقربك شهرين وشهرين
 بعد هذين الشهرين ايلاء) لتحقق
 المدة (ولو مكث يوماً) أراد به
 مطلق الزمان اذ الساعة كذلك
 جهر (ثم قال والله لا أقربك
 شهرين) لم يكن مولياً (قال بعد
 الشهرين الاولين) أولاً

قوله يومين ولا يومين هكذا في
 الزيلعي وما وقع في حاشية ح
 يوماً ولا يومين فهو تحريف فافهم
 اه منه

الجمعة اسم من الاجتماع وهو طلب
الكلام منه أبعدي الجمعة كذا
في المغرب اه منه

فلما جمع وكذا حبسها
ونشوزها (ففيه نحو قوله)
بلسانه (فت اليها) أو راجعتك
أو بطلت الايلاء أو رجعت عما
قلت ونحوه لأنه إذا هابا بالمنع
فغير ضيا بالوعد (فان قدر على
الجماع في المدة ففيه الوطئ في
الفرج) لأنه الاصل (فان وطئ
في غيره) كدبر (لا يكون
فيها ومفاده اشتراط دوام العجز
من وقت الايلاء الى مضي مدته
وبه صرح في الملتقى وفي الحاوي
الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن
فيه الوطئ الاجتماع وبقي شرط ثالث
ذكره في البدائع وهو قيام النكاح
وتتالي بالانسان فلما بانها
ثم فاء بلسانه بقي الايلاء

المقدس (قوله فلما جمع) قال ح راجعناه فرأينا أنه منقول في الفتاوى الهندية عن غاية السروجي
قلت ولقد ابعدي في الجمعة فانه مذكور في الفتح كما سمعته (قوله وكذا حبسها) أي سواء كان بحق أو بظلم
لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه رجعتي (قوله ونشوزها) قال في البحر ودخل تحت العجز أن
تكون متمسكة منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشزة أو حال القاني بينهما الشهادة الطلاق الثلاث للتركية
(قوله ففيه الخ) أي المبطل للايلاء في حق الطلاق ما في حق بقاء اليمين باعتبار الحنث فلا حتى لو وطئها
بعد اتى باللسان في مدة الايلاء لزمه كفارة لتحقق الحنث بجر لان اليمين لا تحل الا بالحنث والحنث انما يحصل
بفعل الخلو ف عليه والقول ليس محلو فاعليه فلا تحل اليمين بدائع (قوله بلسانه) قيد به لان المريض لو فاء
بطلبه لالبسائه لا يعتبر بجر عن الخيانة وقيل يعتبران صدقته والا قول أوجه فتح (قوله ونحوه) كرجعتك
وارتجعتك فتقول المصنف نحو قوله الخ لبيان أن لفظ فتت غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لم يستوف
ألفاظه لان المراد ما يدل على التني فافهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) ثم لما اذا كان قادرا وقت
الايلاء ثم عجز بشرط أن يمضي زمن يقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجزا وقته ثم قدر في المدة
وقيد بكونه في المدة لانه لو قدر عليه بعدها لا يطل بجر (قوله لانه الاصل) أي واللسان خلفه واذا قدر
على الامم قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتميم اذا رأى الماء في صلاته بجر (قوله فان وطئ في غيره)
كذا اذا وطئ حال الحيض أو قبلها بشهوة أو لمسه أو نظرا لفرجها بشهوة كما في الهندية ط قلت لكن
الذي في الهندية خلاف ما نقله عنها في مسألة الحيض ونصها المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج
لا يكون ذلك فيئامنه وان قربها في حالة الحيض يكون فيئامنه كذا في الظهيرية اه ويؤيده ما قدمناه
عن التاترخانية من صحة التني بالوطئ حالة الاحرام فان المانع الشرعي موجود في كل منهما فافهم (قوله
ومفاده الخ) أي مفاد قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط لعلة التني باللسان دوام العجز قلت ومفاد
هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل التني باللسان وان وجد في المدة عجز غير لما في جامع الفصولين في طلاق
المريض اذا آلى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برئ وبقيت مريضة الى مضي المدة فان فيئامنه بجماع
عندنا وعند زفر بلسانه لانا أنه اختلف سبب الرخصة اذ كلاً المرضين يوجب جواز التني بلسانه واختلاف
أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتصير الاولى كأن لم تكن كما فرتهم لعدم الماء
ثم مرض مرضا يبيح له التيمم بانفراده كذا هذا مرض المرأة يبيح التني بلسانه فلا يبيح حكمه على مرض الزوج
اه وقد خص الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في الفتح والبدائع ولو آلى ايلاء مؤمدا وهو مريض
وبانت بمنى المدة ثم صح وترجها وهو مريض ففاء بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الاصح
على ما قالوا لان الايلاء وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي مبانة لاحق لها
في الوطئ فلا يعود حكم الايلاء فيه ولهما أنه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسقط اعتبار
التني باللسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها لا بعصية كما تفرعنا اذا كان محرم اه فهنا
اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة انما
يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغى الثاني فاذا زال
الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغائه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم
ما يلقيه كما في المسألة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعملوا قول الامامين باختلاف أسباب الرخصة كما سمعت
فاغنم هذا التحرير فانه مفرد (قوله وبه صرح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحاوي الخ)
من فروع الشرط المذكور كما في البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مضي مدة من صحته بقدر فيها
على الجماع فان كان لا يقدر لقصرها ففيه بالقول لانه ليس بمفرد في ترك الجماع فكان معذورا بدائع (قوله
وبقي شرط ثالث) أي زائد على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن
تكون زوجته غير مبانة منه بدائع (قوله بقي الايلاء) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان التني بالقول حال
قيام النكاح انما يرفع الايلاء في حق حكم الطلاق لحصول ايفاء حقها به ولا حق لها حال البينونة بخلاف التني
بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البينونة حتى لا يفي الايلاء بل يبطل لانه حنث بالوطئ فانحلت اليمين وبطلت ولم يوجد

الخنث ههنا ولا تفعل العيين ولا يرتفع الايلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام ايلاء ان نوى التحريم الخ) أقول هكذا عبارة المتون ههنا وعبارتها في كتاب الايمان كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى على أنه تبين امرأته من غيرية وذكر في الهداية ههنا أنه ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة فيحتمل اذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة الابانيسة واذا نواها كان ايلاء ولا تنصرف العيين عن الماء كقول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ المتأخرين أنه تبين امرأته بلائيسة وحاصله أن ظاهر الرواية انصرافه للطعام والشراب عرفا وانوى تحريم المرأة لا يختص بهما بل يصير شاملا لها وللطعام والشراب وبه يظهر أن ما هنا من التفصيل بين نيسة تحريم المرأة أو الظهار أو الكذب أو الطلاق خاص بما اذا لم يكن اللفظ عاما بخلاف ما اذا كان عاما مثل كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين فانه ينصرف للطعام والشراب بلائيسة للعرف وللمرأة أيضا ان نواها والفتوى على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عاما فكان أو خاصا فاعتقم هذا التحريم (قوله ونحو ذلك) أي من الالفاظ الخاصة كما علمت (قوله ايلاء الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقدمت حكمه قال في الدرر فان هذا اللفظ مجمل فكان بيانه الى الجمل فان قال أردت به التحريم أو لم ارد به شيئا كان يمينا وبصير به مولى لان تحريم الحلال عيين (قوله وظهار ان نواه) لان في الظهار حرمة فاذا نواه نسخ لانه محتمل درر (قوله وهدر) بالتحريم أي باطل (قوله ان نوى الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقة وصفها بالحرمة وهي موصوفة بالحلف فكان كذبا وأوردوا لو كان حقيقة كلامه لانصرف اليه بلائيسة مع أنه بلائيسة ينصرف الى العيين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال الابانيسة والعين الحقيقة الثانية بواسطة الاشتمار بجر عن الفتح وحاصله أن الاولى حقيقة لغوية والثانية عرفية (قوله وأما قضاء فايلاء) أي لا يصدق في القضاء أنه أراد الكذب لان تحريم الحلال عيين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سنذكره والاول قول الحنفية وهو ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله أن فيه عرفين عرف أصلي وهو كونه يمينا بعين الايلاء وعرف حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون ايلاء مبني على العرف الاصلي والفتوى على العرف الحادث لان كلام كل عاقد وحالف ونحوه يحمل على عرفه وان خالف ظاهر الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يحكم أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء اه كن حله على الايلاء ليس هو الصواب في زماننا بل الصواب حله على الطلاق لانه العرف الحادث المفتي به فتوله في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى احتراز عن ارادة العيين أي الايلاء الذي هو العرف الاصلي وبهذا التقرير يسقط ما في البحر والنهر من أن فيه نظرا لان العمل والفتوى انما هو في انصرافه الى الطلاق من غيرية لاني كونه يمينا اه (قوله ان نوى الطلاق) أي أودت عليه الحال نهر أي بأن كان في حال مذاكرة الطلاق أما في حالة الرضى أو الغضب فلا بد من النية لانه مما يصلح سببا كما مر في الكتابات فافهم وشمل نية الطلاق ما اذا نوى واحدة أو اثنين في الحرة وما اذا طلقها واحدة ثم قال أنت على حرام ناويا متين فانه وان تم به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة كما في البحر وسيأتي في القروع آخر الباب خلافا لما يؤولهمه كلام الفتح من أنه لا يقع به شيء كما سنذكره (قوله وثلاث ان نواها) لان هذا اللفظ من الكتابات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية الثنتين لانهما عدد محض كما مر الا اذا كانت أمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وأما في الديانة فلا يقع ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شيء أصلا ونية الظهار أو الايلاء فانه لا يصدق قضاء كما صرح به الزبيلي حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر أنه اذا لم ينو شيئا أصلا يقع ديانة أيضا قال في البحر وذكر الامام ظهير الدين لان قول لا تشترط النية لكن يجعل ناويا عرفا اه وفي الفتح فصار كما اذا تلفظ بطلاقها لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله لغلبة العرف) اشارة الى ما في البحر حيث قال فان قلت اذا وقع الطلاق بلائيسة ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به رجعا قلت المتعارف به ايقاع البائن كذا في البرازية اه أقول وفي هذا الجواب نظر فانه يقتضي أنه لو لم

مطلب
انت على حرام في قولهم

(قال لامرأته أنت على حرام)
ونحو ذلك كأنت معي في الحرام
(ايلاء ان نوى التحريم أو لم ينو)
شيا وظهار ان نواه وهدر ان نوى
الكذب) وذا ديانة وأما قضاء
فايلاء قهستاني (وتطابقة
بأنه ان نوى الطلاق وثلاث ان
نواها ويقتضي بأنه طلاق بائن وان لم
ينوه) لغلبة العرف

يتعارف به ابتغاء البائن يقع به الرجعي كما في زماننا فان المتعارف الا ان استعمال الحرام في الطلاق ولا
يبيرون بين الرجعي والباطن فضلا عن أن يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا قاله لعل بغلبة العرف لوقوع
الطلاق به بلانية وأما كونه بائنا فلا نه مقتضى لفظ الحرام لأن الرجعي لا يحترم الزوجة مادامت في العدة
وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بسطناه في السكيات فافهم (تنبيه) قال الخليل الرمي
في حائصة المنع في كتاب الايمان أقول أصغر عوام بلادنا لا يقصدون بقولهم أنت محترمة علي أو حرام
علي أو حرمك علي الاحزمة الوطئ المقابل لعله ولذلك أكثرهم يضرب مدة تحريرها ولا يريد قطعها لا تحريم
الجماع الى هذه المدة ولا شك أنه عين موجب للإيلاء تأمل فقل من حقق هذه المسألة على وجهها وانظر الى
قولهم لا نقول لا نشترط النية لكان يجعلنا يعرفها فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك
بل كان مشتركا لتعين اعتبار النية وتصديق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي ايمان الفتح وقال
اليزدي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا أي في كل حل علي حرام لأن من لامرأة له يحلف به
كما يحلف ذوالحليلة ولو كان العرف مستفيضاً في ذلك لما استعمله الا ذوالحليلة فالصحيح أن نقول
ان نوى الطلاق يكون طلاقاً ما من غير دلالة فالاحتياط أن يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم
أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام علي كلامك ونحوه كما كل كداوليسه دون
الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلقا فانهم يريدون الطلاق معلقا
كذا فهمي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعترف انصرف هذه الالفاظ عريضة أو فارسية الى
معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلانية لوقال أردت غيره بصديق ديانة
لا قضاء اه مافي الفتح وتبعه في البحرات والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقولهم علي الحرام لا أقول كذا
دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله ولدا لا يحلف به الا الرجال) أي حيث يقال ان فعلت كذا فكل
حلال عليه حرام (قوله ولولم تكن له امرأة) قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام
ان لم تكن له امرأة ان حث لزمته الكفارة والنسقي علي أنه لا تلمه اه ومثله في البحرة وفي الطهيرية
ما يفيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ أنه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء
لانه جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله تعالى فهو غموس وان حلف علي أمر في المستقبل فنفع وليس له
امرأة لكان عليه الكفارة لأن تحريم الحلال عين اه فيجعل كلام النسقي علي الحلف علي غير المستقبل
وبما قررناه ظهر لك أن مافي ايمان النهاية عن النوازل ان لم تكن له امرأة تلمه الكفارة معناه اذا حلف علي
أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحث بفعله لا كما حله عليه في البحر هنالك من أن معناه اذا أكل أو شرب
وقال لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف ارادة
الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فيصير عينا عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم ويأتي قريبا مثله (قوله
أو حلفت به المرأة) قال في البحر قيد بالزوج لأن الزوجة لو قالت لزوجها أنا عليك حرام أو حرمك صار عينا
حتى لو جامعها طائعة أو مكرهة تحت اه وقوله طائعة أو مكرهة أولى من قول الفتح فلم تكن تحت
وكفرت (قوله كالمومات الخ) نص عبارة البرازية واذا كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط
أو بان لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفا بالله
تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقا اه وهكذا قبل العبارة في البحر عن البرازية ولا يخفى أن التعليل
لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الخانية ونصه وان كان له امرأة وقت اليمين فماتت
قبل الشرط أو بان لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلمه كفارة اليمين لان عيینه انصرف الى الطلاق وقت وجودها
وان لم تكن له امرأة وقت اليمين فماتت امرأته ثم باشر الشرط اختلفا وفيه قال الفقيه أبو جعفر تين
المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عيینه جعلت عينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقا بعد
ذلك اه قلت ومثله في ايمان البحر عن الطهيرية فقد سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانيا
ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت علي حرام والاولى ذكر هذه الجملة عند قول المسألة كما فصل
في النهر (قوله والحرام يلزمي) هذا ذكره في الفتح كما تقدمناه ومثله علي الحرام كما مر (قوله أولم يقل علي)

ولذا لا يحلف به الا الرجال ولولم تكن
له امرأة أو حلفت به المرأة كان
عينا كالمومات أو بان لا الى عدة
ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته
المتزوجة به ينقضي لصيرورتها عينا
فلا تنقلب طلاقا ومثله أنت مبي
في الحرام والحرام يلزمي وحرمك
علي وأنت محترمة أو حرام علي
أولم يقل علي وأنا عليك حرام أو محترم

ودعى صاحب خزانة الاكمل حيث اشترطه كما وضعه في البحر عن القنينة وقد منافي الكتابات عن البحر
 أنه اذا أضاف الحرمة أو البينونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان أضاف الى نفسه كانتا
 حرام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خيرها فأجاب بالحرمة أو البينونة فلا بد من الجمع بين الاضاقين
 أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت بائن معنى أو أنا بائن منك اه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط
 أن يقول عليك نهر لانه أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى
 الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازية وان قال أنت على كالحمار والخنزير
 او ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون عينا فقد اختلفوا فيه اه ومقتضاه انه
 لو لم يوافق لا يكون طلاق لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم
 (قوله والمسألة بجمالها) سيأتى عن النهر بيانه (قوله كما مر في الصريح) أى في باب طلاق غير المدخول
 به أنه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق وله أربع مثلاً يقع على واحدة منهن بلا حكاية خلاف وقد منا
 بسطه هناك (قوله ذكره الزيلعي) الضمير عائدا الى المذكو ورمنا وشرحا من قوله ولو كان له الخ
 (قوله وقال الكمال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لامرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على
 ثلاثة أوجه الى أن قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الاوزجندى والامام مسعود
 الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخلصة هو الاشبه وعندى أن الاشبه ما في الفتاوى
 لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله هن طواقي
 لان حلال الله يشملهن على سبيل الاستغراق لا على سبيل البديل كما في قوله احدا كن طالق اه وأنت خير
 بأن تعليقه صريح في أن محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لان الخاص أنت على حرام وان كان
 مذكورا في عبارة الفتاوى اذ لا يخفى على أحد أنه لا بد خل فيه سوى المخاطبة فليس النزاع فيه كما يأتي عن النهر
 ويدل على ذلك أيضا أنه في الذخيرة قد سكي الخلاف المذكور في حلال المسلي على حرام كذا في البرازية
 (قوله لكن في النهر الخ) استند راك على ما مر من قول الزيلعي والمسألة بجمالها فانه يوهى أن المراد المسألة
 المذكورة قبله في الـ نزوهي أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد
 الاتيان بلفظ حرام لكن لا بخطاب مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام كحلال الله أو حلال المسلمين
 على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان لقول النهر لا يبيد أنت
 على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله وبه يحصل التوفيق)
 أى بما ذكره في النهر وذلك بجمل القول بأنه يقع على كل واحدة منهن طلقة على ما اذا كان اللفظ عاما
 والقول بأنه تطلق واحدة منهن فقط على ما اذا كان اللفظ خاصا هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه
 فان الزيلعي قد ذكر الخلاف وقد حملنا كلامه على أن مراده ما اذا كان اللفظ عاما فيكون الخلاف فيه وهو
 صريح كلام الفتح والذخيرة والبرازية كما علمت، وأيضا كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة
 من الأربع واليه البيان بل لا يقع الا على مخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول
 به من حمله كلام الزيلعي على نحو امرأتى على حرام وتفرقة بينه وبين امرأتى طالق حيث جعل الخلاف
 المذكور جاري في الأول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه يخالف كلام المصنف
 فان المصنف حمل كلام الزيلعي على حلال المسلمين وحققنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتى حرام وامرأتى
 طالق وإنه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امرأتى عموما يدلى بصديق على واحدة منهن
 لا بعينها بخلاف حلال المسلمين فان عومه استغراقى يعم الكل دفعة واحدة واذا كان لا خلاف في قوله امرأتى
 طالق في أنه لا يقع الا على واحدة يقال مثله في امرأتى حرام وكون أحدهما صريحا والاخر كناية لا يوجب
 الفرق ومن ادعاء فعلية البيان والحاصل أنه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخص مخاطبة وفي أن كل حل
 عليه حرام يعم الأربع لصريح أداء العموم الاستغراقى وفي امرأته حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة
 وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فتقبل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة افراد
 والاشبه أنه يعم الكل وقد مناهنا تمام الكلام على ذلك فافهم واعلم هذا التقرير الفريد * وانزع عنك

أو حرمت نفسي عليك أو أنت على
 كالحمار أو كالحنزير برزازية (ولو كان
 له) أربع (نسوة) والمسألة بجمالها
 (وقع على كل واحدة منهن طلقة)
 بأنة (وقيل تطلق واحدة منهن)
 واليه البيان كما مر في الصريح
 (وهو الاظهر) والاشبه ذكره
 الزيلعي والبرازي وغيرهما وقال
 الكمال الاشبه عندى الأول وبه
 جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه
 في جواهر الفتاوى وأقره المصنف
 في شرحه لـ كن في الهريجب
 ان يكون معنى قول الزيلعي والمسألة
 بجمالها يعنى التحريم لا يبيد أنت
 على حرام مخاطبا لواحدة كما في المتن
 بل يجب فيه أن لا يقع الا على
 مخاطبة اه قلت يعنى بخلاف
 حلال الله أو حلال المسلمين فانه
 يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ

فلاذلة التغلید (قوله تقع واحدة) كذا في الذخيرة والبازية ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة وهو لو كثره لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق البائن بخلاف ما مترقبيل طلاق غير المدخول بها من أنه يقع الثلاث فيما لو قال للمدخول بها أنت طالق مرارا أو أوفالانه صريح والصريح اذا تكرر يلحق الصريح ولذا قيد بالمدخول بها البقاء العدة كما أوضحناه هناك فافهم (قوله ناوياننتين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان الثنتين عدد محض وافظ حرام لا يحمله الا أن تكون أمة لانه في حقها الفرد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة رد على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم يصح نيته بخلاف ما اذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع ثنتان تكمله للثلاث كما في الحاشية وغيرها أفاده في البحر وأجاب في النهر بأن قوله لم يقع شيء أي نيته وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد أيضا على ما في الجوهره من أنه يقع ثنتان اذا نواهما مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقد منا الكلام عليه هناك (قوله وبالناي عينا) أي ايلاء وقوله صح أي مانوى لان فيه تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقا أو أطلق وانصرف الى الطلاق كما هو المفتى به لم يقع به شيء لانه بائن والبائن لا يلحق مثله كما مر فافهم (قوله وقع الثلاث) لان البائن يلحق البائن اذا كان معلقا لانه حينئذ لا يصلح جعله خبرا عن الاول كما مر في بابه (قوله وتمايه في البازية) وعبارته قال لا مرأية أن تناعلي حرام ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احدهما واليمين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال لثلاث أنت علي حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة طلقن ثلاثا وقبل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ينبغي أن يكون على مانوى اهـ (قوله حنث بوطي كل) يعني يكون ايلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المفتى به وعلى المفتى به يقع على كل واحدة منهما طلاقا بانه اهـ ح أي لانه في العرف طلاق (قوله والفرق لا يحنثي) الفرق هو أن هلك حرمة اسم الله تعالى لا تحقق الا بوطئهما وفي قوله أن تناعلي حرام صار ايلاء باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو أن في قوله أن تناعلي حرام حرمتهم على نفسه وتحريمهما تحريم لكل منهما وفي قوله لا أثر بكما منع نفسه من قربانهما جميعا فلا يحنث الا بوطئهما وقد صرح بهذا الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حيث فرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين لا أكل هذا الرغيف بأن تحريمه الرغيف على نفسه حرم أجزاءه أيضا وفي الثاني انما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحنث بالبعض اهـ قلت لكن ذكر في البحر هناك عن الحاشية قال مشايخنا الصحيح أنه لا يحنث بأكل لقمة لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف اهـ أي لان تحريم الحلال يمين لكن مقتضى ما مر عن الفتح أنه يفرق بين الحلف باسمه تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل (قوله ان نوى التكرار) أي التأكد كذا تجد أي يكون ايلاء واحد او يمينا واحدة حتى لو لم يقر بها في المدة طلقت طلاقا واحدة وان قر بها فيها لزمه كفارة واحدة (قوله والا) أي وان لم ينوشب أو أراد التشديد والتغلظ وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله فالايلاء واحد الخ) والقياس أن يكون الايلاء ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بها تبين بتطبيقه ثم عقيبها تبين بأخرى ثم بأخرى الا أن تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة وفي الاستحسان وهو قولهما الايلاء واحد فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان المنع متحدا فلا يكررا الايلاء ويجب بالقرآن ثلاث كفارات اجماعا لان الشرط الواحد يكفي لايمان كثيرة كما في الفتح والله سبحانه أعلم

(باب الخلع)

أخره عن الايلاء لان الايلاء تجزئه عن المال كان أقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة ولان مبني الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالبا فقدم ما بالرجل على ما بالمرأة عنابة (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت النعل وغيره خلعا عن نفسه وخالعت المرأة زوجها مخالعة اذا اقتدت منه فخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس لا آخر فاذا فعل ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه بجرع المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره

(فروع) أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة * طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناوياننتين تقع واحدة * كثره مرتين ونوى بالاول طلاقا والثاني يمينا صح * قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد الشرط وقع الثلاث * قال لهما أن تناعلي حرام ونوى في احدهما ما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكأنوى به يفتى وتمايه في البازية * قال أن تناعلي حرام حنث بوطي كل ولو قال والله لا أقرب بكما لحنث الا بوطئهما والفرق لا يحنث وفي الجوهره كثر والله لا أقربك ثلاثا في مجلس ان نوى التكرار اتحدا والا فلا يلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء واليمين

(باب الخلع)

(هو) لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم

أنه خاص بالضم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر عن المصباح وأنه تصرف لغوي وتفسير ما مر في الطلاق أن الطلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل في غيره الاطلاق (قوله وفي غيره) الانسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) شمل ما لو خالغ المطلقة رجعا بجعل فانه يصح ويجب المال بجر وسيأتي (قوله فانه لغو) لان النكاح الفاسد لا يفيد ملك المتعة وبالبيئونة والردة حصان ازالة قبله فلم يكن في الخلع ازالة قال في البحر فلا يسقط المهر ويبيح له بعد الخلع ولاية الجبر على النكاح في الردة كما في البرازية اه قلت وظاهر اطلاقه أنه لا يسقط المهر في النكاح الفاسد ولو بعد الوطى لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوقعها فاختلت بالمهر قبل يسقط اذا خلع يجعل كناية عن البراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع لغالانه انما يصح في النكاح القائم اه وفي البحر أيضا ولو خالغها بجعل ثم خالغها في العدة لم يصح كما في القضية ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالغها بعد الخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بجعل بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر الكليات اه قلت قد تمنا الفرق هذا وهو أن الخلع بائن وهو لا يلحق بمثل الطلاق بجعل صريح فيلحق الخلع وانما لم يجب المال هنا لان المال انما يلزم اذا كانت تلك به نفسها ولذا يقع به البائن واذا طلقها بجعل بعد الخلع لم يفد الطلاق ما كنها نفسها لحصوله بالخلع قبله ولذا لم يملك المال فيما لو طلقها بجعل ثم خلعها وقد مناهم الكلام على ذلك هناك (قوله المتوقفة) بالرفع صفة لازالة وقوله على قبولها أي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول منها حيث كان على مال أو كان بلنظ خالعتك أو اختلعي اه وفي التاترخانية قال لامرأته اذا دخلت الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بألف يريد به اذا قبلت عند الدخول اه ومفاده عدم صحة القبول قبل الشرط كما ذكره (قوله خرج ما لو قال خلعك الخ) أي ولم يذكرا المال لانه متى كان على مال لم يلزم قبولها كما ذكرناه آنفا وتفيد بقوله ناويا بناء على ظاهر الرواية لانه كناية فلا بد له من النية أو دلالة الحال لكن سيأتي بيانها (قوله بخلاف خالعتك الخ) كان الاولى أن يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعتك الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فتوله لها خلعك بلاذ كمال لا يسمى خلعها شرعا بل هو طلاق بائن غير متوقف على قبولها بخلاف ما اذا ذكر معه المال أو كان بلنظ المفاعلة أو الامر فانه لا بد من قبولها كما مر لانه معاوضة من جانبها كما يأتي والظاهر أن خالعتك بلنظ المفاعلة انما يتوقف على القبول لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وسيأتي ما يؤيده تأمل وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من القبول وان لم يسمى خلعها به ظهر أنه لا فرق عند ذكر المال بين خلعك وخالعتك وأنه ليس كل ما توقف على قبولها يسمى خلعها ولا كل ما كان بلنظ الخلع يتوقف على القبول ويسقط الحقوق (تنبيه) في التاترخانية وغيرهما مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره اخلع امرأتى فخلعها بلا عوض لا يصح (قوله واخضع الخ) اذا قال لها اخلعي نفسك فهو على أربعة أوجه اما أن يقول بكذا خلعتك يصح وان لم يقل الزوج بعده أجزت أو قبلت على الاختار واما أن يقول بجعل ولم يذره أو بما شئت فقالت خلعت نفسي كما ذكرنا في ظاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يتقبل بعده واما أن يقول اخلعي ولم يرد عليه فخلعت فعند أبي يوسف لم يكن خلعها عن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرابع أن يقول بلا مال فخلعت يتم بقولها وتاممها في جامع الفصولين ومثله في الخاتمة ولا يجزئ أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخاتمة الخلاف المأثور أن قول محمد أخذه أكثر المشايخ فخافها خلاف ما عزم اليه سأنم ذكر في الخاتمة قال خالعتك فقبلت برئ عما عليه من المهر فان لم يكن عليه مهر ردت ما ساق اليها كذا ذكر الحاكم الشهيد وبه أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف أن الخلع لا يكون الا بعوض اه لكن فيه كلام سنذكره (قوله بلنظ الخلع) متعلق بازالة (قوله فانه غير مسقط) أي للمهر على المعتد كما سيذكره المصنف نعم يسقط النفقة ولو مفروضة كما سيأتي (قوله كما سيبي) في قول المصنف ويسقط الخلع والمباراة الخ (قوله فانه كذلك) أي خلع مسقط للحقوق بجر قال في العمادية وذكر في الملتقط لو قال بعث منك نفسك ولم يذكرا ما لافقالت اشترت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترده اليه وان لم تقبض سقط

وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر
(ازالة ملك النكاح) خرج به الخلع
في النكاح الفاسد وبعد البيئونة
والردة فانه لغو كما في الفصول
(المتوقفة على قبولها) خرج ما لو
قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع
بغير مسقط للحقوق لعدم
توقفه عليه بخلاف خالعتك بلنظ
المفاعلة أو اختلعي بالامر ولم يسمى
شأفتك فانه خلع مسقط حتى
لو كانت قبضت البذل ردت خاتمة
(بلنظ الخلع) خرج الطلاق على
مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله
(أو ما في معناه) ليدخل لفظ المباراة
فانه مسقط كما سيبيء ولنظ البيع
والشراء فانه كذلك كما صححه
في الصغرى

ما في ذمة الزوج اه (قوله خلافا للثانية) حيث قال ان الصحيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره وفيه كلام سند كره (قوله وأفاد التعريف الخ) لان الرجعي لا يزيل الملك (قوله ولا بأس به) أي ولو في حالة الحبض فلا يكره بالاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به بجر أول كتاب الطلاق وقدمه الشارح هناك (قوله للشقاق) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي القهستاني عن شرح الطحاوي السنة اذ وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلها ليصلحوا بينهما فان لم يصلحها جازا الطلاق والخلع اه ط وهذا هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما يصلح للمهر) هذا التركيب يوجبهم اشتراط البدل في الخلع لان الظاهر تعلقه بالمال مع انك علت أنه لو قال خالعتك فقبلت تم الخلع بلا ذكر بدل وبهذا اعترض في البصر على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله يبدل ثم قال الا أن يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البدل اه والاولى تغيير الكثر وغيره بقوله وما صلح مهر اصلح بدل الخلع فان معناه أنه اذ اذكر في الخلع بدل يصلح جعله مهرافانه يصح وسياق أنه اذ اقبل العوض فيه تطلق باننا مجانا (قوله بغير عكس كلي) فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهرأ يصلح بدل خلع كامل فالكلي ككاذبه ثم يصدق عكسها موجبة جزئية كبعض ما يصلح بدل خلع يصلح مهرأ (قوله وجوز العيني انعكاسها) أي كلية تعال قوله في غاية البيان انه مطلق منعكس كليا لان الغرض من طرد الكلي أن يكون ما لا متقوم ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة بهذه المتابعة ومن عكس الكلي أن لا يكون ما لا متقوماً وأن يكون فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال لاعلى الطرد الكلي ولا على عكسه اه قال في النهر لا يخفى أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وتكون مطلق المال المتقوم خاليا عن الكمية يصلح مهرامنع فلذا منع المحققون انعكاسها كلية (قوله وشرطه كالطلاق) وهو أهلية الزوج وتكون المرأة محللا للطلاق منجزا أو معلقا على الملك وأما كونه فهو كما في البدائع اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه عندد على الطلاق بعوض فلا تقع الفقرة ولا يستحق العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا يفتقر الى القبول اه ونحوه في الشرع لا يلية آخر الباب عن الخاتمة وظاهره أن خالعتك مثل خالعتك في أنه بلا ذكر مال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما مر أن يقال توقف لفظ المفاعلة على القبول شرط لكونه مستقلا للعقود بخلاف خالعتك فانه لا يستقل ولومع القبول تأمل وفي الخاتمة قال خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضا قال خالعتك على كذا وسعى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف اه أي لانه معلق على القبول وأما اذا لم يذكر المال فلا يكون معلقا على القبول معنى فيقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق الطلاق بقبول المال) كذا صرح به في البدائع ولذا قال في الخاتمة ولو قال خالعتك على كذا وسعى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اه ويتفرع على هذا ما سياتي آخر الباب في أول القروع كما سنوضحه فانهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو ابتدأ الزوج الخلع فقال خالعتك على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا لا يملك فسخه ولا ينهي المرأة عن القبول وله أن يعلقه بشرط ويضيفه الى وقت مثل اذا قدم زيد فقد خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا اذا أورد أس الشهر والقبول اليها بعد قدوم زيد ومجيء الوقت لانه تطابق عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لغوا بدائع (قوله ولا يقتصر على المجلس) فلا يطل بقبامه عنه قبل قبولها بدائع (قوله ولا يقتصر قبولها الخ) فيه أن هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخير وعبارة البدائع ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف على ما وراء المجلس حتى لو كانت غائبة فبلغها فاهلها القبول لكن في مجملها لانه في جانبها معاوضة (قوله وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله يمين في جانبه أي لان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط والطلاق يحقه ولا يحتمل الرجوع ولا شرط الخيار بل يطل الشرط دونه ولا يقيمه بالمجلس وأما في جانبها فانه معاوضة المال لانه تملك المال بعوض فبراعى فيه أحكام معاوضة المال كالبيع ونحوه كما في البدائع (قوله فصع رجوعها) أي اذا كان الابتداء منها بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلهما أن ترجع عنه قبل قبول

تخلعا للثانية وأفاد التعريف صحة خلع المطلقة رجعا (ولا بأس به عند الحاجة) للشقاق بعدم الوفاق (بما يصلح للمهر) بغير عكس كلي لصحة الخلع بدون العشرة وبما في يدها وبطن غنها وجوز العيني انعكاسها (و) شرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله هو يمين في جانبه) لانه تعليق الطلاق بقبول المال فلا يصح رجوعه عنه (قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار) ولا يقتصر على المجلس (أي مجلسه ويتنصر قبولها على مجلس عليها (وفي جانبها معاوضة) بمال (فصح رجوعها) قبل قبوله

الزوج ويطل بقيامها عن المجلس وبقيامه أيضا ولا يتوقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج عابجا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصح شرط الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت جاز الشرط عنده حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق ووجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندهما شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل الفسخ كما في الفصول وأما خيار العيب في بدل الخلع فنائب في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الجودة الى الوساطة ومنها الى الرداءة دون اليسير (قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التلكات ونماه في البحر عن الكشف واذا أطلقا أي عن ذكر المدة ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا ما اذا أطلقا في البيع بحر وفيه نظر لانه ان أراد ذكر الخيار المطلق ففيه أن ثبوته في البيع مقيد بما بعد العقد أما عند العقد فيفسد البيع كما في التبرر وحينئذ فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يفيد لانه لا يحتمل الفسخ بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكره قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم إلا أن يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشروط الفاسدة بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتضرا على المجلس كالو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للخلع فيبطل بقيامها عن المجلس وبقيامه أيضا كما مر (قوله بشرط الخ) فلو قلنا اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة بالعريسة وهي لا تعلم معناها أو قلنا أبرأتك من نفقة العدة الاصح أنه لا يصح لان التفويض كالتوكيل لا يتم الا بعلم الوكيل والبراءة عن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط يحتمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتح قلت الظاهر أن المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة نساء زماننا لا يعرفون موجب الخلع أنه مسقط للحقوق فاذا طلبت منه أن يخلعها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك أم لا لم أر من صرح به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار البلوغ أنها لا تعذر بالجهل وسيأتي في الشركة أن المفاوضة لا تصح الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرف معناها فتأمل (قوله يصح مع الجهل) أي قضاء فقط كما قدمه في باب الطلاق رضى (قوله وطرف العبد الخ) أي جانبه قال في النقاية وشرحها للقهيستاني والعبد والامة في العتق بمنزلتها أي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلته حتى أنه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له واذا قال المولى بعت نفسك منك بكذا اليسر له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاختصار على المجلس اه ط وحاصله أن العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعتبر من جانبه أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الاحكام (قوله كطرفها في الطلاق) أي في الخلع لان الكلام فيه وأطلقه عليه لانه طلاق بالكناية تأمل (قوله والخلع يكون الخ) في الجوهرة ألفاظ الخلع خمسة خالعتك يا بنتك بارأتك فارتقت طلقي نفسك على ألف اه ويزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كبت نفسك) تقدم عن الصغير تصحح أنه مسقط للحقوق (قوله أو طلاقك) في البحر ولو قال بعت منك طلاقك بمهرك ففصلت طلقت نفسي بانت منه بمهرها بمنزلة قولها اشتريت وقيل يقع رجعا والاول أصح ولو قال بعت منك تطليقة ففصلت اشتريت يقع رجعا مجبانا لانه صريح اه وقيد الثانية في الحاشية بما اذا لم يذكر البطلان ثم قال ولو قال بعت نفسك منك ففصلت اشتريت يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق تمليك الطلاق فاذا لم يذكر البطلان يصح كما أنه قال طلقتك فيكون رجعا ما بيع نفسها تمليك النفس من المرأة وتملك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائنا اه فأقاد أن بعت منك تطليقة بكذا يقع به البائن أيضا (قوله أو طلقتك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المعتد كما سيأتي ح أي لما مر أن المراد الخلع المسقط للحقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله ان الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمباراة بحر (قوله ولو بلا مال) هذا اذا كان بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع الطلاق أو الطلقة بلا ذكر بدل فانه يقع به الرجعي كما علمت انفا (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض

(و) صح (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام بحر (ويقتصر على المجلس) كالبيع (فائدة) بشرط في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتديبر لانه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل وطرف العبد في العتاق على مال كطرفها في الطلاق (و) الخلع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة) كبت نفسك أو طلاقك أو طلقتك على كذا أو بارأتك أي فارتقتك وقيل المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو بلا مال (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن)

مطلب
ألفاظ الخلع خمسة

مطلب
أبرأته من كل حق يكون للنساء
على الرجال فطلعتها بئس

وغيره فيما لو بطل البذل كما سيجيء
(و) الخلع (هو من الكتابات فيعتبر
فيه ما يعتبر فيها) من قرائن الطلاق
لكن لو قضى بكونه فسخا نفذ
لانه مجتهد فيه وقيل لا (خلعها
ثم قال لم أتو به الطلاق فان ذكر
بدلا لم يصدق) قضاء في الصور
الاربع (والاصدق في) ماذا
وقع بالفظ (الخلع والمباراة) لانها
كأيتان ولا قرينة بخلاف لفظ
بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر
وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو
ظاهر الرواية الا ان المشايخ قالوا
لا تشترط النية هاهنا لانه بحكم
غلبة الاستعمال صار كالصريح
كافي القهس تاني عن متفرقات
طلاق المحيط (وكره) تحريما
(أخذني)

مطلب
في معنى المجتهد فيه

النسخ وبالطلاق باسقاط لوهو الاولى لما علمت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المسقط للعقوق لكن
لما كان المراد بيان وقوع البائن به صح اطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح نصا على المتوهم اذ الكتابة
كذلك كما أفاده ط وأراد بالمال ما ينحل الابراء منه حتى لو قالت أبرأتك عمالي عليك على طلاق ففعل برئ
وبانت بخلاف طلقتني على أن أوخر مالي عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والا فلا
والطلاق رجعي مطلقا بجر عن البرازية وفي الفتح آخر الباب قال أبرأتني من كل حق بكون للنساء على
الرجال ففعلت فقال في فوره طلقتك وهي مدخول بها يقع بئس لانه يعرض واذا اختلعت بكل حق لها عليه
فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم يكن لها حق حال الخلع فقد ظهر أن تسعية كل حق لها عليه وكل حق
يكون للنساء صحيحة وينصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو قالت من كل حق للنساء على الرجال قبل
الخلع وبعده فان النفقة تسقط كما في البرازية وسيأتي تمامه وسيأتي أيضا ما لو خالعه على البراءة من نفقة الولد
(قوله وغيره) أي ثمة تقييد الطلاق بكونه على مال دون الخلع تطهر فيما لو بطل البذل كما سيجيء أنه لو طلعتها
بجزم أو خنزير أو ميسة وقع بائن في الخلع رجعي في الطلاق بجانافهما البطلان البذل واذا بطل بقى لفظ الخلع
والواقع به بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فلو لم يكن ذلك كرمال شرط في وقوع البائن
بالطلاق دون الخلع لم تظهر ثمة للتقييد به لكن الاقتدار في بيان الثمة على بطلان البذل محمل نظر فان مثله
ما لو لم يذكر البذل أصلا تأمل وأما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس ثمة التقييد
بالمال كما لا يخفى فافهم (قوله واخلع من الكتابات) لانه يحتمل الانخلع عن اللباس أو الخيرات أو عن
النكاح عناية ومثله المباراة (قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) ويقع به تطلق بئس الا ان نوى ثلاثا فتكون
ثلاثا وان نوى اثنين كانت واحدة بئس كافي الحاكم (قوله من قرائن الطلاق) كذا ذكر الطلاق وسواها له
وفي الدر المتقى وتسمية المال وان لم يكن متقوما من القرائن اه ط (قوله لو قضى بكونه فسخا) أي
كما هو قول الحنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بجر (قوله نفذ
لانه مجتهد فيه) أي وضع اجتهاد صحيح بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة
ولا اجماعا اذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه حتى لو حكم به حاكم براه لا ينفذ كما قرر
في محله وباق في أول الباب الا أن عن الفتح ما يوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله نفذ هو ما لو حكمكم به حنبلي
في مسائل بخلاف الحنفي فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على أحد القولين لكنه في زماننا لا يصح اتفاقا لتقييد
السلطان قضائه بالحكم بالصحيح من مذهبه فلا ينفذ حكمه بالضعيف فضلا عن مذهب الغير فافهم (قوله
لم يصدق قضاء) أي بل ديانة لان الله تعالى عالم بسر ذلك لكن لا يسع المرأة أن تقيم معه لانها كالتقاضي لا تعرف
منه الا الظاهر بجر عن المبسوط (قوله في الصور الاربع) أي فيما لو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء
أو الطلاق أو المباراة (قوله بخلاف البسيط وطلاق) لانها صريحة بجانافها لانه صراحة البيع مثل
بعث نفسك أو طلاقك بمعنى أن دلالة عليه قطعية لا تخلف عنه لان البيع فيه زوال ملك المين فيلزم منه قطعا
زوال ملك المتعة كما أفاده المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه
حكم الخلع الاعند ذر المال لان الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذ لم يكن بمال ولا يصدق في أنه
لم يرد به الطلاق لكونه صريحا فافهم (قوله وفيه اشارة الى اشتراط النية) أي اشتراطها للوقوع به ديانة
وكذا قضاء اذ لم تكن قرينة من ذر مال ونحوه كما هو الحكم في سائر الكتابات (قوله ههنا) أي في لفظ
الخلع وفي البحر عن البرازية فلو كانت المباراة أيضا كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم تنحج
الى النية وان كانت من الكتابات والاتباق النية مشروطة فيها وفي سائر الكتابات على الاصل اه وفيه
اشارة الى أن المباراة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفا بخلاف الخلع فانه مشتهر بين الخاص والعامة فافهم
(قوله وكره تحريما أخذني) أي قللا كان أو كثيرا والحق أن الاخذ اذا كان الشوز منه حرام قطعاً لقوله
تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الا أنه ان أخذ ملكه بسبب خيبت وتماه في الفتح لكن قل في البحر عن الدر
المشور للسبب على أن خرج ابن أبي جري عن ابن زيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خفسم أن لا يقيما
حدود الله فلا جناح عليهم ما فيها فتدب به قال فسخت هذه تلك اه وهو يقتضي حل الاخذ مطلقا اذا رضيت

١٥ أي سواء كان النشوز منه أو منها أو منها لكن فيه أنه ذكر في البحر أو لا عن الفتح أن الآية الأولى فيما إذا
 كان النشوز منه فقط والثانية فيما إذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وأنهما لو تعارضنا فخرمة الأخذ بلا حق
 ثابتة بالإجماع وبقوله تعالى ولا تعدن ضاررا تعتدوا وأما كمالا لرغبة بل اضرا لا أخذ مالها
 في مقابلة خلاصها منه مخافا للدليل القطعي فافهم (قوله ويلحق به) أي بالأخذ (قوله ان نشز)
 في المصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزا من باب قعد وضرب عصته ونشز الرجل من امر أنه نشوزا بالوجهين
 تركها وجضاها وأصله الارتفاع ١٥ ملخصا (قوله ولومنه نشوز أيضا) لأن قوله تعالى فلا جناح عليهما
 فيما اقتصد به يدل على الإباحة إذا كان النشوز من الجانبين بعبارة النص وإذا كان من جانبها فقط
 بدلالته بالأولى (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بين ما رجحه في الفتح من نفي كراهة أخذ الاكثر وهو رواية
 الجامع الصغير وبين ما رجحه الشئ من اثباتها وهو رواية الأصل فيحمل الأول على نفي الحرمة والثاني
 على اثبات التزمية وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فانه ذكر أن المسألة مختلفة بين الصحابة وذكر
 النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون أخذ الزيادة خلاف
 الأولى والمنع محمول على الأولى ١٥ ومشي عليه في البحر أيضا (قوله عليه) أي على الخلع مخ أي على
 أن تقول له خالعي وفي البحر على القبول أي إذا كان هو المبتدى بقوله خالعتك فافهم (قوله تطلق) أي
 بآتيان كان بلفظ الخلع ورجعيان كان بلفظ الطلاق على مال كأمرو بآتي (قوله شرط لزوم المال) أي
 عليها وهو البديل المذكور في الخلع وقوله وسقوطه أي عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله أو استحق)
 أي ادعاه آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحاكم لو كان عبد أحلال الدم فقتل عنده رجوع عليها بقمته
 وكذا لو وجب قطع يده فقطع عنده رده وأخذ قمته ١٥ (قوله بماليس بمال) كالدوم والحر (قوله وقع) أي
 ان قبالت بحر (قوله بائن في الخلع) لانه من الكليات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به بائنا بخلاف لفظ
 اعتدى وأخويه كما ترى في بابه وبخلاف الطلاق فانه صريح لا يقتضي البينة أيضا (قوله مجانا فيهما) أي
 في الصورتين والمجان كشد اعطية الشئ بلبديل قال في الفتح أي بلا شئ يجب للزوج لان ملك الله كساح
 في الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم شئ في الطلاق ١٥ وأوجب زفر عليها رد المهر كما في المحيط بحر وأما لو كان
 المهر في ذمته فانه يسقط لما مر من أن خالعتك مسقط للحقوق وان لم يكن بعوض تأمل (قوله كأمرو) أي
 في قوله وغرته فيما لو بطل البذل وقت منايانه (قوله ولو سمت حلالا الخ) قال في الفتح وفي كتب المالكية
 لو خلعه على حلال وحرام كخمر ومال صحيح ولا يجب له الا المال قبل وهو قيار قول أصحابنا وهو صحيح ١٥
 (قوله رجع بالمهر) أي ان أخذته والاستط عنه وهذا عند الامام وعندهما يجب مثله من خل وسط لانه صار
 مغرورا من جهتها بتسمية المال ١٥ ح (قوله أي الحسية) قيد به لئلا يكثر مع قوله الاتي والبيت
 والصندوق الخ مما هو في يدها الحسية فافهم (قوله ولا شئ في يدها) أما لو كان فيها شئ ولو قليلا
 فهو له بحر (قوله لعدم التسمية) علة لما فهم من التشبيه وهو وقوع البائ مجانا أي لعدم تسمية شئ
 تصير به غارته بحر لان ما في يدها قد يكون متقوما وقد يكون غيره فكان راضيا بذلك فتح (قوله وكذا
 عكسه) بأن قال لها خالعتك على ما في يدي ولا شئ فيها بحر وهذا مفهوم بالأولى (قوله لكن الخ)
 لما كان عدم لزوم شئ في المسألة الأولى لعدم التغرير منها صار مظنة أن يتوهم هنا أنه لا يستحق الجوهر
 لتغريره لها فاستدل على ذلك بأنها لا المرأة أضرت بنفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تعلم ما في يده فهذا
 الاستدلال في محله فافهم (قوله وان زادت) أي على قولها خالعتك على ما في يدي أي ولا شئ في يدها
 (قوله ردت عليه في الأولى مهرها) أي في قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أوفاه لها
 أو على ما في بطن جاري أو عني من حمل لانها لما سمت ما لا يمكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض
 ولا وجه الى ايجاب المسمى أو قيمته للمهالة ولا الى قيمة البضع أعني مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين
 ايجاب ما قام على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر (قوله والا) أي وان لم تكن قبضته برئ منه ولا شئ
 عليها وكذا لا شئ عليها لو كانت قد أبرأته منه بحر (قوله أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي في قولها من دراهم
 معرقا ومنكر الانها ذكرت الجمع وأقصاه لا غاية له وأدناه ثلاثة فوجب ولو قالت على ما في هذا المكان من الشياه

ويلحق به الإبراء عما لها عليه (ان
 نشز وان نشزت لا) ولومنه نشوز
 أيضا ولو بأكثر مما أعطاه على
 الاوجه فتح وصحح الشئ كراهة
 الزيادة وتعبير الملتقى بأس به
 يفيد أنها تنزيهية وبه يحصل
 التوفيق (اكرهها) الزوج (عليه
 تطلق بلامال) لان الرضى شرط
 لزوم المال وسقوطه (ولو هلكت
 بدله في يدها) قبل الدفع (أو استحق
 فعليا قيمته لو) البذل (فيما مثله
 لو مثليا) لان الخلع لا يشل النسخ
 (حلعها أو طلقها بحمرا أو خنزير
 أو سبته ونحوها) مما ليس بمال
 (وقع) طلاق (بائن في الخلع
 رجعي في غيره) وقوعا (مجانا)
 فيها بطلان البذل وهو الثمرة
 كأمرو ولو سمت حلالا كهذا الخ
 فاذا هو خر رجع بالمهر ان لم يعلم
 والا لا شئ له (كخالعتك على ما في
 يدي) أي الحسية (ولا شئ في يدها)
 لعدم التسمية وكذا عكسه لكن
 لو كان في يده جوهر لها
 فقبلت فهي له علمت أولا لا ضرارها
 نفسها بقولها (وان زادت من
 مال أو دراهم ردت) عليه في الأولى
 (مهرها) ان قبضته والا لا شئ
 عليها جوهر (أو ثلاثة دراهم)
 في الثانية

والغسل والبغال والحبر أو الثياب لزمها ثلاثة أيضا كذا في الداية قال في البصر وفي الثياب ينظر
 للجهالة وأقول ينبغي إيجاب الوسيط في الكل وبه يتدفع ما قال نهر قلت وفيه نظر لأن الثياب مجهول الجنس
 مثل الداية والعبد يختلف البغل والتمار ولذا تزوجها على ثوب أو عبد وجب مهر المثل ولو على فرس أو ثوب
 هروى وجب الوسيط وعليه فينبغي في الثياب المطلقة رد المهر كما في الأولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد مانصه
 وإن اختلفت منه على موصوف من المكمل والموزون والثياب فهو جائز وإن اختلفت منه ثوب غير
 منسوب إلى نوع أو على دار كذلك فله المهر الذي أعطاهها وكذلك الداية اه (قوله ولو في يدها أقل الخ)
 ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك دور عن النهاية (قوله لم أره) قال في التهر ولو سمعت دراهم فاذا في يدها
 دنائير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وينبغي في عرفنا لزوم الدناير لأن الدراهم تطلق عرفا
 على ما يشملها والحاصل أنها إذا اختلفت على شيء غير المهر فهو على أوجه الأول أن يكون ذلك المسمى غير
 متقوم كالنحر والمينة فيقع مجازا الثاني أن يحتمل كونه مالا أو غيره مثل ما في يدها من شيء فان الشيء
 يشتمل المال وغيره وكذا ما في بطن شاتها أو جارياتها فان ما في البطن قد يكون ربحا فان وجد المسمى فهو له
 والا وقع مجازا الثالث أن يكون مالا لا يسجد مثل ما تنثر خيلها أو تلد غنمها العام أو مات كسب العام
 فعليه رد ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك أو لا الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوقف على قدره مثل ما في يدها
 أو يدها من المتاع أو ما في بطن شاتها أو ما في بطن غنمها من الولد فان وجد منه شيء فهو له والارذلت
 ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالا لا مقداره معلوم مثل ما في يدها من دراهم فان أقله ثلاث فكان
 مقداره معلوما فله الثلاثة أو أكثر السادس إذا سحت مالا أو أشارت إلى غير مال كهذا النخل فاذا هو خرفان علم
 بأنه خرفان شيء له والارجع بالمهر هذا حاصل ما في الذخيرة (قوله إذا لم تلد لأقل المدة) أي مدة الحمل وهذا قيد
 لعدم وجوب شيء أمالو ولد لا قلها فهو له لتحقيق وجوده والأولى ذكره هذا بعد قوله وبطن الغنم لأن
 الظاهر اعتبار أقل مدته أيضا (فائدة) في إقرار الجوهره أقل مدة حمل الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة
 حمل الشاة أربعة أشهر (قوله وقيد في الخلاصة وغيرها) كان المناسب ذكره هذا عقب قوله ردت
 مهرها وثلاثة دراهم كما فعل في البحر لعلم أن مرجع الضمير هو الراد المذكور وعادة الخلاصة هكذا
 وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بماله عليه من المهر طنا منه أن لها عليه بقية المهر ثم تذكر أنه لم يبق لها عليه
 شيء من المهر وقع الطلاق عليها بغيرها فيجب عليها أن ترد المهر أن قبضته أما إذا علم أن المهر لها عليه وبهت
 صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما إذا خالعهما على ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا
 البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كما في المجتبى (قوله على براءتها
 من ضمانه) معناه أنها إن وجدته سلمته والافلا شيء عليها وأما لو شرطت البراءة من عيب في البدل صح الشرط
 بحر (قوله لم تبرأ) لأنه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض بحر (قوله لأنه) تعليل لما استفد من
 المقام أن الخلع صحيح فيصح الخلع ويطل الشرط الفاسد ومنه لو خالعهما على أن يملك الولد عنده أو على أن يكون
 صداقها الولد أو لا جنبي بخلاف الشرط الملايم كما لو اختلفت بشرط الصك أو بشرط أن يردها إليها اقشها فتقبل
 لا تحرم وبشرط كتب الصك وردها لا قش في المجلس كما سبأ في السروع وعما في البحر (قوله طلقني ثلاثا
 باللف) أمالو قالت واحدة باللف فطلقها ثلاثا فان قال باللف وقبلت وقعن وإن لم تقبل لا يقع شيء وإن لم يذكر
 المال طلق عنده ثلاثا بلا شيء وعندهما واحدة باللف وثنتان بلا شيء كما لو فرقها وقال أنت طالق واحدة
 وواحدة وواحدة عند الكل كما في البحر عن الخاتبة (قوله فطلقها واحدة) مثلها ثنتين شبي ولو طلقها
 ثلاثا كان له جميع الالف سواء كانت بلفظ واحد أو متفرقة في مجلس واحد بحر ط (قوله بثله)
 لأن الباء تعصب الاعراض وهو يتقسم على المعوض بحر (قوله أن طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها
 لم يجب شيء نهر ووجهه أنه معاوضة من جانبها فيسترد في قبوله المجلس كما في قبول البيع رحى ولو بدأ هو
 فقال خالعتك على ألف اعتبر مجلسه هادونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسه ذلك صح بحر عن الجوهره (قوله
 لو كان طلقها ثنتين) أي قبل قولها له طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الالف لحصول
 التصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني أربعاً باللف فطلقها ثلاثا فهي بالالف ولو طلقها واحدة فبثلت الالف

ولو في يدها أقل كلمتها ولو سمعت
 دراهم فان دنائير لم أره (والبيت
 والصندوق وبطن الجارية) إذا لم
 تلد لأقل المدة (و) بطن (الغنم)
 ونهر النحر (كالبند) فذكر
 البند مثال كما في البحر قال وقيد
 في الخلاصة وغيرها لعدم العلم
 فقال لو علم أنه لا متاع في البيت
 أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها
 بمهرها لا يلزمها شيء لأنها لم تطعمه
 فلم يصبر مغرورا ولو طعن أن عليه
 المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر
 (خالعت على عبد آبق لها على
 براءتها من ضمانه لم تبرأ) وعليها
 تسليمه إن قدرت والافقته لأنه
 لا يطل بالشرط الفاسد كالتكاح
 (قالت طلقني ثلاثا بألف أو على
 ألف فطلقها واحدة وقع في الأول
 باثثة بثله) أي بثالث الالف
 أن طلقها في مجلسه والافجا نافع
 وفي الخاتبة لو كان طلقها ثنتين
 فله كل الالف

وتتمامه في البحر (قوله لأن على الشرط) والمشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولوطلقها نلأ ما متفرقة في مجاس واحد. لها الألف لأن الأولى والثانية تقع عنده رجعية فايقتاع الثالثة وهي منكوحة فله الألف وان في ثلاث مجالس فعندها له ثلاث الألف وعنده لا شيء له بجزء من المحيط (تنبيه) قيل ان على حقيقة للاستعلاء مجاز للشرط والحق أنها حقيقة للاستعلاء ان انصابت بالأجسام المحسوسة كقمت على السطح وفي غيرها حقيقة في معنى اللزوم الصادق على الشرط المحض نحو يسابعتك على أن لا يشركن وأنت طالق على أن تدخل في الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كبيع هذا على ألف والعرفية كفعل هذا على أن اشفع لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معني اللزوم لأن الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتراض وذكر المال لا يرجع الثاني فإن المال يصح جعله شرطاً محضاً حتى لا تنقسم أجزاؤه على أجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضاً منقسماً فلا يجب المال بالشك وعلى هذا يكون لفظ على مشتركاً بين الاستعلاء واللزوم لقيام دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بمجرد الإطلاق وكون المجاز خيراً من الاشتراك هو عند التردد وقول أهل العربية أنها للاستعلاء محمول على هذا فإن أهل الاجتهاد هم أهل العربية وتتمام تحقيقه في الفتح وذكر في البحر أنه ذكر في التحرير ترجيح العوضية بذكر المال لأنها الأصل (قوله فبيعها أولى) فيه بحث لأنها قد يكون لها غرض في الثلاث حسب المادة الرجوع اليه لشدة بغضه كضاف من أن يحالها أحد على المعاودة اليه فلا يتم إلا بالثلاث مقدسي وقدي قال ان هذا لا ينظر اليه بعد حصول المقصود بملكها نفسها على أن إمكان المعاودة حاصل بالحل على التحليل فافهم (قوله وقبت في مجلدتها) فلو بعده لم يلزمها المال لأنه مبادلة من جانبها كما مر وهذا اذا لم يكن معلقاً ولا مضافاً والاعتبار القبول بعد وجود الشرط والوقت كما قد ساء عن البدائع ومثله في البحر (قوله كما مر) أي في قول المصنف أكرهها عليه تطلق بلا مال (قوله ولا سفية ولا مريضة) فلو سفية لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كما يأتي بيانه (قوله لأنه تعويض) بالعين المهمة لا بالقضاء كما يوجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله بأف وقوله أو تعليق راجع لقوله على ألف قال الزيلعي ولا بد من قبولها لأنه عقد معاوضة أو تعليق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول ولا ينزل المعلق بدون الشرط إلا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لأنها ما التزمت المال الاتساع لها نفسها وذلك بالبينونة اهـ (قوله طلقنا بغير شيء) لأنه علق طلاقهما على قبولهما وقد وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان لكل أن تقول لا يلزمني إلا الدراهم وينبغي أن يلزم لورثتي منه ما بالدراهم واذا طلقنا بلا شيء كان رجعيًا لأنه يلفظ الصريح رجعي وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمهما رد مهرهما فهو مما لا ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط للمهر على المعتقد كما يأتي من شأن فافهم (قوله وان لم يقبل) مباغة على قوله طلق وتعتق لأنه عند القبول تطلق وتعتق بالأولى لأنه متفق عليه فالمباغة إشارة إلى رد قولهما ولا يصح جعل المباغة لقوله مجانا لأن المناسب له أن يقول وان قبلا كما لا يخفى (قوله جملة تامة) أي فلا ترتبط بما قبلها إلا بدلالة الحال إذا الأصل في الجملة الاستقلال ولادلالة هنا لأن الطلاق والعناق يتفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدون در (تنبيه) انفتوا على أنها للعالم في أدلى ألفا وأنت حرة تعذر عطف الخبر على الانشاء وعلى أنها بمعنى باء المعاوضة في أجل هذا ولك درهم لأن المعاوضة في الاجارة أصلية وعلى تعيين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البر لأن الشاكية فلا تنقيد المضاربة به وعلى احتمال الأمرين في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلحة إذا مانع ولا معين فيتنجز الطلاق قضاء ويتعلق ديانه أن نواه وتتمامه في البحر (قوله عملاً بأن الواو للعالم) فكأنه قال أنت طالق في حال وجوب الألف لي عليك ولا يتحقق ذلك إلا بالقبول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا لو قال لعبده كذلك) أي كذا الحكم لو قال لعبده أعتقتك أمس على ألف فلم تقبل أو بعثتك أمس نفسك منك بألف فلم تقبل بجزء (قوله يمين من جانبه) فهو عقد تامة فلا يكون الاقرار به اقراراً بقبول المرأة بخلاف البيع فإنه لا قبول ليس ببيع بجزء (قوله اخذ بينتها) أي على أنها قبلت لأن الأصل أن من كان القول له لا يحتاج إلى بينة لأنها لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر لم يكن القول له وهو هنا الزوج المنكح ووجود شرط الحنث وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بينتها عند التعارض ولا نها أكثر اثباتاً لأنها ثابت

مطلب
تستعمل على في الاستعلاء واللزوم
حقيقة

(وفي الثانية رجعية مجانا)
لأن على الشرط وقال كالباء
(قال لها طلق نفسك ثلاثاً بألف)
أو على ألف (فطلقت نفسها)
واحدة لم يقع شيء) لأنه لم يرض
بالبينونة إلا بكل الألف
بخلاف ما رزاهها بها بألف
فبيعها أولى (وقوله لها أنت
طالق بألف أو على ألف وقبت)
في مجلدتها (لزم) ان لم تكن
مكرهة للمأمر ولا سفية ولا مريضة
كما يجب (الألف) لأنه تعويض
أو تعليق وفي البحر عن التاخر خاتمة
قال لا مرأيتيه احداً كما طاق
بألف درهم والاخرى بما نه دينار
فقبيلنا طلقنا بغير شيء (أنت طالق)
وعليك ألف وأنت حرة وعليك
ألف طلق وتعتق مجانا) وان لم
يقبل لأن قوله وعليك ألف جملة
تامة وقالان قبلنا صح ولزم المال
عملان الواو والمال وفي الحاوي
وبقولهما يفتي (قال طلقتك
أمس على ألف فلم تقبل وقالت
قبلي فالتقول له يمينه بخلاف
قوله بعثت طلاقك أمس على ألف
فلم تقبل وقالت قبلي فالتقول لها)
وكذا لو قال لعبده كذا
(كقوله) لغيره (بعثت منك هذا
العبد بألف أمس فلم تقبل وقال
المشتري قبلي) فان القول للمشتري
والفرق ان الطلاق بمال يمين من
جانبه وهي تدعى حنثه وهو ينكر
أما البيع فاقراره به اقراراً بالقبول
فانكاره رجوع فلا يسمع ولورثتها أخذ بينتها تارخانية

الطلاق وأما ما قيل من أن بينهما قامت على الاثبات وبينته على النفي فلم تقبل ففيه أن المينة على النفي في شرط
الحلت مقبولة كما مر في التعليق فافهم (قوله يقع الطلاق باقراره) أي الطلاق المبائن وإن لم يثبت المال
لأنه يبقى لفظ الخلع المقر به وهو كناية فيقع به البائن كما مر (قوله بحالها) أي على حالها المعروف في الدعاوى
من أن القول للمنة كره والينة للمدعى (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها شيء لأنها
لا تملك الايشاع رحتي (قوله كيفما كان) أي سواء ادعته بحال أو بدونه ولا يلزمها المال لأنها إنما
أقرت به في مقابلة الخلع بحيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولأن الزوج بانكاره قدره أفرادها به رحتي (فرع)
اختلاف في كية الخلع فقالت ثلاث قبل القول لموقبل لو اختلفا بعد التزوج فقالت لم يجز التزوج
لأنه وقع بعد الخلع الثالث وأنكره فالقول له ولو اختلفا في العدة أو بعده مضيا فقال هي عدة الخلع الثاني
وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحل النكاح جامع الفصولين (قوله أنكر الخلع) مكرّر مع قول
المصنف وعكسه لا اه ط (قوله أو ادعى شرطاً واستثناء) بأن قال أنت طالق بألف فثبت
ثم ادعى أنه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق
للمدعى أن البديل في الخلع لا لو ذكره بان قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق
كان في عليك وقالت ان دفعته لبديل الخلع فالقول له لأنه لما أنكر صحة الخلع فقد أنكر وجوب البديل عليها
وأقر أن له عليها ما لا واحد الا ما بين والمرأة مدبرة أن له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء
لأنه أقر أن عليها بديل الخلع والمالك هو المرأة مقبل قولها وفيه نظر اه وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة
الا إذا كان الخلع يبذل فان البديل قرينة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا إذا ادعى أن
ما قبضه ليس بديل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لانكاره صحة الخلع وجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت
لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الخلع لا قبضه بعده حيث ذكر البديل لم تقبل
دعواه الاستثناء فلم يقبل انكاره صحة الخلع وجوب البديل بل بقي الخلع بديل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو
حق آخر وهي تقول بل بديل الخلع فيكون القول قولها لأنها المملكة بالدفع والقول قول المملكت فلم يبق فرق بين
ما إذا ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا وجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعليق أن الفتوى
على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط افساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك (قوله أو ان ما قبضه
من دينه) في البرازية دفعت بديل الخلع وزعم الزوج انه قبضه بجهة أخرى أتى الامام ظهير الدين أن القول له
وقيل لها لأنها المملكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما عات وهذه مسألة مستقلة
مبناها على ما إذا اتفقا على الخلع بديل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها بأو وبصح عطفها بالواو فتكون
من تنمة ما قبلها لكن يرد ما علمته من النظر فافهم (قوله أو اختلفا في الطوع والكره) أي في القبول وأما
ايشاع الخلع باكرام فصحيح كما يأتي ط (قوله فالقول لها) لأن صحة الخلع لا تستدعي البديل فتكون
منكرة ويكون القول قولها بجر (قوله وادعى الخلع) ينبغي حمله على ما إذا كان مدعيان نفقة العدة من
جمله بديل الخلع بجر (قوله فالقول لها في المهر وله في النفقة) لأن المهر كان ثابتاً عليه قبله فدعوى
سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو يشترط كره فكان
القول له وهو مشكل فانهم ما اتفقا على سبب استحقاقها لأن الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط
بجر قلت وأصل الاستشكال لصاحب الفصولين واعترضه في نور العين على انه ساقط بلامين (قوله
قسمت قيمته على مسميها) فاذا سكنت قيمته ثلاثين ومهر واحداهما مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاولى
عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مناصفة ومحل اذا كان العبد لاجنبي أو لهما والمهران متساويان
أما لو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بديل الخلع ط وفرض المسألة في كافي الحاكم
بما إذا خلع امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى الظاهر انه عني به وقوع الطلاق
ومعرفة هذه المسألة من اهم المهمات في هذا الزمان لأن الناس يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد
ابرائها به من المهر فبهذا علم أنها اذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء خلعتك
بحالي عليك من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطل الدين اه ما في المجتبى وسيد كرا الشارح

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر
يقع الطلاق) باقراره (والدعوى
في المال بحالها) فيكون القول
لها لانها تنكر (وعكسه لا)
يقع كيفما كان برأيه (فروع)
انكر الخلع أو ادعى شرطاً
أو استثناء أو ان ما قبضه من دينه
أو اختلفا في الطوع والكره
فالقول له ولو قالت كان بغير بديل
فالقول لها ادعت المهر ونفقة
العدة وأنه طلقها وادعى الخلع
ولا يينة فالقول لها في المهر وله في
النفقة خلع امرأته على عبد
قسمت قيمته على مسميها خلعتك
على عبدي وقف على قبولها ولم
يجب شيء بجر

آخر الباب صحة ايجاب بدل الخلع عليه وسياق تمامه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافقداً أخرج
 الفاسد اول الباب بقوله ازالة ملك النكاح افاده ط وقدمنا قولين في سقوط المهر بعد الدخول في الفاسد
 وتقدم ايضا انه لو اباها ثم خالعهما على مهرها لم يسقط المهر قال في الفصول لانه لم يسلم لها بعد الخلع شيء وكذا
 لو ارتدت خالعهما (قوله كما اعتمد العمدى وغيره) أى كصاحب الفتاوى الصغرى فانه صحيح انه يسقط
 المهر كالخلع والمباراة وصح في الخلية انه لا يسقط المهر الا بذكره وصححه في جامع الفصولين أيضا فقد اختلف
 التصحيح وقول الشارح أول الباب خلافا للخانية تبع فيه قول البصروان صرح قاضى خان بخلافه ولم يظهر له
 وجه ترجيح التصحيح الاول على الثانى مع انهم قالوا ان قاضى خان من أجل من يعتمد على تصحيحه (قوله
 والمباراة) يفتح الهمزة مفعلة من البرهة وترك الهمزة خطأ وهى أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا
 قاله صدر الشريعة وفي الفتح هو أن يقول بارأيتك على ألف فتقبل نهر قلت وما فى الفتح موافق لما فى كافى
 الحاصصكم ثم قال فى النهر قيد المصنف بقوله بلأرأها لانه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغى
 أن لا يسقط به شيء اه أى لانه اذا لم يكن بلفظ المفعلة ولم يذكر له بدل لم يتوقف على قبولها فيقع به البائن
 ولا يكون مسقطا بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما اذا كان بلفظ المفعلة أو ذكر له بدل فانه يتوقف على القبول حتى
 يكون مسقطا وبهذا ظهر انه لا منافاة بين ما نقله أولا عن صدر الشريعة المصرح فيه بذكر البديل وبين ما ذكره
 آخرافافهم (تنبيه) ذكر فى النهر أول الباب اخذاً من عبارة الفتح أن المباراة من الفاظ الخلع قلت وقد منا
 عن الجوهره التصريح به لكن تقدم عن البرازية أن لفظ الخلع من الفاظ النكاحية الا ان المشايخ قالوا انه لغلبة
 استعماله صار كالصريح فلا يقتضى النية وان المباراة اذا غلب فيها الاستعمال فهى كذلك وتقدم أيضا
 ان الواقع بان الخلع تطبيقه بآئنة سواء نوى الواحدة أو الثنتين وان نوى الثلاث فسلث وان أخذ عليه جعللا
 لم يصح انه لم يرد به الطلاق قال فى الكافى للحاصصكم والمباراة بمنزلة الخلع فى جميع ذلك (قوله أى الابرأه
 من الجانبين) أى بان تقول له بارأيتى فيقول لها بارأيتك أو يقول لها ذلك وتقول هى قبلت كما فى شرح المنظومة
 فالمراد ما يمين الابرأه من أحدهما والقبول من الآخر ط (قوله كل حق) شمل المهر والنفقة المفروضة
 والمأضيه والكسوة كذلك وكذا المتعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما اذا خالعهما على مهرها وبعضه وكان
 مقبوضا فأنها ترده ولا تبرأ ومقتضى اطلاقهم البرأه الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بده فلا تبرأ
 عنه كالأول كان مالا آخر بجر وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط الا ما سمي به فبهما أى فى الخلع والمباراة
 وأبو يوسف مع الامام فى المباراة ومع محمد فى الخلع ملتنى ثم اعلم أن حاصل وجوه المسألة أن البديل اما أن
 يكون مسكوتا عنده او منقضا او منقبا على الزوج أو علمها بمهرها كاه أو بعضه أو مال آخر وكل من المستع على
 وجهين اما أن يكون المهر مقبوضا ولا وكل من الاثنى عشر اما أن يكون قبيل الدخول به أو بعده فان كان
 البديل مسكوتا عنه ففيه روايتان أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا ترد ما قبضت ولا يما لب هو بما بقى
 وسياق تمام الكلام عليه عند قول المصنف وبرئ عن المؤجل لوعليه الخ وان كان منقبا كقوله اخلعنى نفسك
 حتى يغير شيء ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لانه صريح فى عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق
 صاحبه وان كان معينا على الزوج فسياق آخر الباب وان كان بكل المهر فان كان مقبوضا رجع بجميعه والاستقط
 عنه كله مطلقا أى قبل الدخول أو بعده وان خالعهما على أن يجعل له ولها أو لاجنبي جاز الخلع والمهر للزوج
 وان بعضه كالعشر مثلا والمهر عشرون فان قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقي وبدرهم فقط
 ان كان قبله لانه عشر النصف وان لم يكن مقبوضا سقط الكل مطلقا المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع
 وان يقال آخر غير المهر فله المسمى وبرئ كل منهما مطلقا فى الاحوال كلها اه ملخصا من البصروان والنهر وغرر
 الاذكار لكن المراد بالاخير ما اذا كان مالا معلوما موجودا فى الحال والافق هو على ستة أوجه قد مناها عن
 الذخيرة (قوله ثابت وقتهما) أى وقت الخلع والمباراة احتريزه عن حق ثبت بعدهما كنفقة العدة
 والسكنى كما يشير اليه الشارح (قوله عما يتعلق) أى من الحق الذى يتعلق بذلك النكاح الذى وقع الخلع
 منه (قوله لا الاول) لانه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الاول (قوله ومثله المتعة)
 الاولى ومنه أى من الحق الذى يسقط قال فى البصروان المتعة فتقال فى البرازية خالعهما قبل الدخول وكان

(وبسقط الخلع) فى نكاح صحيح ولو
 بلفظ بيع وشراء كما اعتمد العمدى
 وغيره (والمباراة) أى الابرأه من
 الجانبين (كل حق) ثابت وقتهما
 (لكل منهما على الآخر مما يتعلق
 بذلك النكاح) حتى لو اباها ثم
 نكحها ثانيا بمهر آخر فاختلت
 منه على مهرها برئ عن الثانى
 لا الاول ومثله المتعة بزازية

مطلب
 حاصل مسائل الخلع والمباراة
 على اربعة وعشرين وجها

لم يسم مهر ان سقط المتعة بلا ذكر اه ويحتمل أن مراده ان المتعة مثل المهر تسقط اذا كانت متعة ذلك النكاح
لامتعة نكاح قبله كما حله ح (قوله صح الخ) قال في البصر ومقتضى البراء العام عدم العصة وكل ما
وقع في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أي على النفقة في الخلع
اما لو لم تسقطها حتى الفخام ثم استعطتها لا تسقط لاسقاطها حيث قصد المالم يجب فانها انما تجب شئاً فشيئاً
بخلاف ذلك الاسقاط النفي فانه يسقط باعتبار ما استحقه وتنت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع فتح
وفي الذخيرة من النفقة قالت لزوجهما أنت بري من نفقتي ابد امدت امرأتك لا يصح لأن صحة البراء تعتمد
الوجوب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد هنا لأن سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل
وهو غير موجود في الحال ثم قال واذا أبرأته عن النفقة قبل أن تصير ينافي ذمته لا يصح بالاتفاق واذا شرطت
في الخلع يصح لانه ابراء بعوض فيكون استيفاء لما وقعت البراءة عنه لأن العوض قام مقامه والاستيفاء قبل
الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي التنبية وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح البراء عنها اه أي
فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فاما نفقة العدة فانها تجب عند العدة فكان
الخلع على النفقة مانعاً من وجوبها أي بخلاف ابراءها عن النفقة قبل الخلع أو بعده فانه لا يصح وفي البرازية
وقيل يصح وهو الاشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب انه لا يصح ولذا جزم به في الفتح وشرح الطحاوي
والبدائع وكذا في الخاتمة وغيرها بل علمت انه بالاتفاق وفي الوالدية اختلعت منه بكل حق هو اهل عليه فلها
النفقة مادامت في العدة لانها لم تكن حقا لها وقت الخلع وفي البصر عن البرازية اخذت بتطبيقه بآنية على كل
حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة تنبت البراءة عنهما لأن المهر ثابت
قبل الخلع والنفقة بعده اه (تنبيه) وقعت حادثة سئلت عن امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن
تبرئه من مهرها ومن اعيان معلومة فرضي وابراؤه من ذلك فقال ان كانت براءتك صادقة فانت طالقة فأجبت
بأنها لا تطلق لقولهم ان البراءة عن الاعيان لا تصح ومراد الروح التعليق على صحة البراءة عن الكل لبس لم يجمع
العوض هكذا اظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى الكازروني نقلا عن فتاوى العلامة عبد الرحمن
المرشدي انه سئل عما يقع ككثير من قول المرأة أبرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بعص
براءتك فاجاب بعدم الوقوع قال ووافقتني بعض حنفية العصر ووقف بعضهم محتجاً بأن شيخنا جارا لله بن
ظهير كان يفتي بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية فقلت هذا بعزل عما نحن فيه لان النفقة تجب
بالطلاق وما في وما لا يبرأ عن المعلوم باطل والمعلق به كذلك لا تنقضاء المعلق عليه باتقائه جزئه وأما المذكور
في باب الخلع فالمراد به المبارأة التي هي نوع من الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فإذا كان على المهر ونفقة
العدة سقطت النفقة تبعاً له أما هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصاً ثم رأيت
البيروني في شرح الاشياء صواب ما أفتي به ابن ظهير ورد على المرشدي مستند المأثور من التصريح بسقوط
النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن البراء مبنياً على طاب الطلاق لم تسقط النفقة وان طلقها عقبه
لانه في حال قيام النكاح وان كان مبنياً عليه سقطت وان كان حال قيام النكاح لانه ح يصير مقابلاً بعوض
في الذخيرة والخاتمة وغيرها طلبت منه طلاقها فقال ابرأيني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت ابرأتك
عن كل حق للنساء على الأزواج فقال الزوج في فوره طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بآنية لانه طلاق
بعوض وهو البراء دلالة اه وافاد في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصراف الحق الى القسام لها اذا ذلك
اه نعم قد سئلتنا انفسنا الوابراؤه عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط فكذلك اذا طلب ابراءه هاله عن المهر
والنفقة صريحاً بطلتها فابراؤه وطلقتها فوراً يصح البراء لانه ابراء بعوض وهو ملكها انفسها فكأنها
استوفت النفقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح كالودع لها نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون
البراء بشرط فاذا لم يطلتها لم يبرأ فقد صرح في الخاتمة بان الوابراؤه عما لها عليه على أن يطلقها فان طلقها جازت
البراءة والا فلا بخلاف ما لو ابرأته على أن لا يتزوج عليها فصح البراءة دون الشرط لأن الاول يصح فيه الحمل
دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلاً وفي الحاوي الزاهدي ولو ابرأته ليطلقها فقسام ثم طلقها يبرأ ان لم ينقطع
حكم المجلس والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً أي في المجلس

وفيها اختلعت على أن لا دعوى
لكل على صاحبها ثم ادعى أن له كذا
من القطن صح لاختصاص البراءة
بحقوق النكاح (النفقة العدة)
وسكناها فلا يسقطان (الا اذا نص
عليها) فتسقط النفقة لا السكفي

مطلب
حادثه الفتوى ابرأته عن مهرها
وعن اعيان معلومة فقال ان
كانت براءتك صادقة فانت طالقة

فإذا قال لها طلاقك بصفة براءتك يكون قد علم على الطلاق على صحة البراءة فيقتضى تحقق صحتها قبله كما هو مقتضى الشرط ولا صحة لها إلا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو نجز الطلاق فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشدي ولا يشافيه نصريحهم بسقوط النفقة بالشرط لماعلمت من أن سقوطها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا يوجد براءة قبله وإنما يوجد بطلاق أو خلع منجز لا معقن على صحتها هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهذه المسألة كثيرة الوقوع فاعتنم تحريرها والله سبحانه أعلم (قوله لانها حق الشرع) لأن سكاها في غير بيت الطلاق معصية بجر عن الفتح (قوله الا اذا ابرأته عن مؤنة السكني) بان كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها ذلك فتح لكن مقتضى هذا انه لا بد من التصريح بمؤنة السكني مع انه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداد لو اخلعت على أن لا سكني لها فان مؤنة السكني تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكدرى بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول المصنف النفقة العدة الخ مستغنى عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقته ما لأن قوله لكل منها مما يتعلق بذلك المحذوف على انه صفة الحق فاذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فكان الاولى تركه فانهم (قوله مسقط للمهر) قيد به لما في الجبر انه صرح في شرح الوفاية والخلصة والبرازية والجوهرة بان النفقة المقضى بها تسقط بطلاق أو طلقوه فمثل الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام سيأتي في النفقة (قوله ذكر البرازي) بلفظ وعليه الفتوى ومثله في القصول وغيرها وفي الجبر انه ظاهر الرواية وصححه الشارحون وقاضى خان اه قلت وحاصل عبارة قاضى خان أن الملاق بمال حكمه حكم الخلع عندهما أي انه غير مسقط للمهر وعنده في رواية كتدوها وهو الصحيح وفي رواية كاخلع عنده أي في انه مسقط اه وقدمنا ذكر الخلاف في الخلع عن الملتقى وبهذا نعلم ما في عبارة النهر من الإيهام الذي أوقع غيره في الغلط فانهم (قوله ذكره البهني) وتبعه تليذه الباقى في شرحه على الملتقى وافق به الخير الرملى لكن نقل ط عن العلامة المقدسى انه افاق بصفة البراءة به للتعرف قلت وبه أفتى قارى الهداية وابن الشلبي مع لابان العرف على كونه ابراء قال وكتب مثله الناصر اللقاني وشيخ الاسلام الحنبلى اه وكذا ذكره في المنظومة المحببة وأفتى به في الحامدية وأيده السامحاني بما في البرازية قال طلقك الله وأولامته اعتقك الله يقع الطلاق والعناق زاد في الجوهرة نوى أولم شو (قوله من نفقة الولد) شمل الحمل بان شرط براءته من نفقته اذا ولده (قوله من نفقة الولد) وهى مؤنة الرضاع كذا في البحر عن الفتح ومثله في الكفاية والاختيار (قوله وفيه عن المتقى الخ) ظاهره ان هذه رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة وإنما يصح على امسالك الولد اذ ائبن المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعاً أو فطيمياً أو المتقى الخ قلت ولعل وجه الرواية الاولى ان الخلع اذا وقع على نفقته أو امساكه وهو رضيع يقضى الى المنازعة لأن المرأة تقول أردت نفقته شهرامثلا والزوج يقول اكثر ووجه الرواية الثانية ان كونه رضيعاً قرينة على ارادة مدة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الخاتمة والبرازية (قوله بخلاف القطيم) لأن مدته بقائه عندها استغناء الغلام وحض الجارية وهى مجهولة اه ح قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر اذا كان الخلع على امساكه عندها مدة الحضانة على انه لا يظهر على القول المعتمد من تقدير مدة الحضانة بسبع للغلام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده أن الخلع اذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد بها مؤنة الرضاع لأن نفقته هى ارضاعه وهو مؤقت شرعاً فنصرف اليه بخلاف ما اذا كان فطيميا فلا بد من التوقيت لأن نفقته طعامه وشرابه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا تصح التسمية بدون توقيت للبهالة وفي الذخيرة روى أبو سليمان عن محمد بن عيسى عن أبي حنيفة في المرأة تحتلع من زوجها نفقة ولده منها ما عاشوا فان عليها أن ترزق المهر الذى أخذت منه اه أى فهو نظير ما اذا خالعهما على ما في بيتها من المتاع ولم يوجد فيه شئ فانهم (قوله ولو تزوجها) أى وقد خالعهما على نفقة العدة أو الولد نهر ط أى ركان التزوج قبل تمام المدة (قوله اوهرت) أى وتركت الولد على الزوج بجر وكذا لو خالعه على نفقة العدة ولم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما يجزى في البحر (قوله أو مات الولد) وكذا لو لم يكن في بطنها ولد قبل ما اذا خالعهما على ارضاع حملها اذا ولده الى سنتين فترد قيمة الرضاع ولو قالت عشرين رجع عليها باجرة رضاع سنتين ونفقته باقى السنين فتح (قوله وجع بقية نفقة الولد) بان

لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مؤنة السكني فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكني لم يجبا وقتما بل بعدهما (وقيل الطلاق على مال) مسقط للمهر (كاخلع والمعتدلا) ذكره البرازي ولا يبرأ ببراءة الله ذكره البهني (شرط البراءة من نفقة الولد ان وقتا) كسنة (صح ولزم والا) بجر وفيه عن المتقى وغيره لو كان الولد رضيعاً صح وان لم يؤقتا وترضعه حولين بخلاف الفطيم ولو تزوجها أوهرت أو ماتت أو مات الولد رجع بقية نفقة الولد

مطلب
في البراءة بشولها ابرأ الله

مطلب
في الخلع على نفقة الولد

والعدة الا اذا شرطت براءتها
ولها مطالبته بكسوة
الصبي الا اذا اختلعت عليها أيضا
ولو فطما فيصح كالظئر (ولو خالته
على نفقة ولده شهرا) مثلا (وهي
معسرة فطالبة بالنفقة يجبر عليها)
وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلعت
على أن تمسك الى البلوغ صح في الاتي
لا الغلام ولو تزوجت فلزوج
أخذ الولد وان انفقا على تركه لانه
حق الولد ينظر الى مثل امساكه
لثلاث المدة ف يرجع به عليها (خلع
الاب صغيرته بجمالها أو مهرها
طلقت) في الاصح كالوقبلت هي
وهي مميزة ولم يلزم المال لانه تبرع
وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فيلزمها
المال ولا يصح من الام ما لم يلزم
البدل ولا على صغير أصلا (كالو
خالعت) المرأة (بذلك) أي بجمالها
أو مهرها

مطلب
في خلع الصغيرة

مضت سنة من السنتين مثلا ترد قيمة رضاع سنة كما في الفسخ (قوله والعدة) أي ببقية نفقة العدة فيما لو خالعتها
عليها أيضا (قوله الا اذا شرطت براءتها) أي وقت الخلع يموت الولد أو يموتها كما في الفسخ قال في البحر والحيلة في
براءتها أن يقول الزوج خالعتك على اني برىء من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك
كذا في الثانية بخلاف ما لو استأجر الظئر للارضاع سنة بكذا على انه ان مات قبلها فلا رجوع لها فلا جارة فاسدة كذا
في اجارات الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله ولها مطالبته الخ) أي ان
الكسوة لا تدخل الا بالتقصيص عليها قال في الفسخ ولها أن تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلعت على نفقته
وكسوته فليس لها وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضعا أو فطما اه ومنه في الخلاصة وانظر ما فائدة
التعميم في الولد هذا وقد تعرف الآن خلع المرأة على كسائها للولد بمعنى قيامها بمصالحه كلها وعدم مطالبة ابيه
بشيء منها الى تمام المدة والظاهر أنه يكفي عن التسبب على الكسوة لان المعروف كالمشروط تأمل (قوله فيصح
كالظئر) أي كما يصح في استئجار الظئر وهي المرضعة قال في البرازية وان خالعتها على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة
ولده بعد النظام عشرين يصح والجهالة لا تمنع هنا كما لو استأجر ظئرا بطعامها وكسوتها يصح عند الامام لان
العادة جرت بالتوسعة على الاطوار وهنا يصح عند الكل لانه لا تجري المناقشة ولو من لقيم في نفقة ولده اه
(قوله يجبر عليها) لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدله عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي
لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المقتنين انه تسقط كذا في
القنية والحاوي ونحوه في الفسخ وغيره وأفاده هذا ان الاب يرجع عليها بعد يسارها (قوله صح في الاتي
لا الغلام) لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا طال مكثه مع الام يتخلق باخلاص النساء
وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى كذا في الفتاوى الهندية قال المتقدم "وفي قوله صح في الاتي بحث لان المفتي به
الآن ان الاتي لا يتبع عند الام الى البلوغ فتأمل اه قلت العدة تضييع حق الولد ولا تضييع في ابقاء الاتي الى
البلوغ عنداتها نعم يرد أن يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجاهل تغتفر لان الغالب البلوغ في خمسة عشر
(قوله لانه حق الولد) لان ابقاءه عند زوجها الاجنبي مفسر بالولد ولذا سقط حقه في الحضانة ومثله ما في الثانية
لو خالعتها على أن يكون الولد عنده سنتين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق
الولد فلا يسلط باطلا لهما (قوله وينظر الى مثل امساكه) أي أجز مثل امساكه كما عبر في الخلاصة (قوله طلقت)
أي بانسألو بلفظ الخلع كما يأتي ومز أيضا (قوله في الاصح) وقيل لا تطلق لانه معلق بلزوم المال وقد عدم ووجه
الاصح انه معلق بقول الاب وقد وجد برازية (قوله كما لو قبلت هي) أشار بالكاف الى انها مسألة اتفاقية فافهم
قال في الفسخ هذا أي ما ذكر من الخلاف اذ قبل الاب فان قبلت وهي عاقلة تعتقل ان النكاح جالب والخلع سالب
وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال اه قلت ويقع كثيرا أنه يطلقها بمقابلته ابرائها اياه من مهرها والظاهر انه
يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لا مهر أنه الصبي أنت طالق بجهرك
فقبلت ينبغي أن تطلق رجعي ولا يسقط المهر اه وبأني ما يؤيده عن شرح الوهبانية (قوله ولم يلزم المال) أي
لا عليها ولا على الاب على قول ابن سلسة وعنه يلزمه وان لم يضمن جامع الفصولين اما اذا ضمنه فلا كلام في لزومه
عليه وهي مسألة المتن الاتية قال في البحر ومذهب مالك ان الاب اذا علم أن الخلع خير لها بان كان الزوج
لا يحسن عشرتها فاخلع على صداقها صحيح فان قضى به فاض نفذ قضاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي المالك
(قوله وكذا الكبيرة الخ) أي اذا خلعها الوهاب لا اذنها فانه لا يلزمها المال بالاولى لانه كالأجنبي في حقها وفي
الفصولين اذا ضمنه الاب او الاجنبي وقع الخلع ثم ان أجازت نفذ عليها وبرئ الزوج من المهر والارجع به على
الزوج والزوج على المالح وان لم يضمن توقف الخلع على ايجازتها فان أجازت جاز وبرئ الزوج عن المهر والام يجوز
قال في الذخيرة ولا تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول المصالح وفي
البرازية وان لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع
الا باجازتها اه (قوله ولا يصح من الام الخ) قال في البحر قيد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج الصغيرة
وأما فان أضافت الام البدل الى مال نفسها وضمت تم الخلع كالأجنبي والا فلا رواية فيه والصحيح انه لا يقع
الطلاق بخلاف الاب (قوله ولا على صغير أصلا) قال في البحر وقيد بالانثى لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح
ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي وحاصله انه في الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير

لا وقوع أصلا (قوله وهي غير رشيدة) الرشد كون الشخص مصلحا في ماله ولو فاسقا كما سيأتي في الجرح
 وذكرنا هذا لأن الجرح بالسفه يقتصر عند أبي يوسف إلى القضاء كالجرح بالدين وقال محمد ثبت بمجرّد السفه وهو
 تدمير المال وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فإنه قال عن المبسوط وإذا
 بلغت المرأة مفسدة فاختارت من زوجها بمال جاز الخلع لأن وقوع الطلاق في الخلع يعقد السبيل وقد تحقق
 منها ولم يلزمها المال لأنها التزمته لا عوض هو مال ولا مفسدة ظاهرة فتجعل كالصغيرة فإن كان طلقها تطليقة
 على ذلك المال يملك رجعتها لأن وقوعه بالصريح لا يوجب اليئونة إلا بوجوب البذل بخلاف ما إذا كان بلفظ
 الخلع اه ملخصا (قوله فإنها تطلق الخ) تصريح بوجه المشابهة بين مسألتى الصغيرة وغير الرشيدة وقوله
 فيهما أي في المسألتين (قوله فإن خالعهما) أي الصغيرة (قوله على مال) يشمل المهر (قوله لعدم
 وجوب المال عليها) فلم تحقق الكفالة لأنها تم ذمة التكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة ولا مطالبة على
 الأصل ط (قوله كأن خلع من الاجنبي) أي الفضولي وحاصل الأمر فيه أنه إذا خاطب الزوج فإن
 أضاف البذل إلى نفسه على وجه يفيد ضمانه له أو ملكه إياه كما خلعها بألف على أو على اتى ضامن أو على
 اتى هذه أو عدى هذا فعمل صحيح والبذل عليه فإن استحق لزومه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله
 بأن قال على ألف أو على هذا العبد فإن قبلت لزمها تسليمه أو قيمته إن عجزت وإن أضافته إلى غيره كعبد فلان
 اعتبر قبول فلان ولو خاطبها الزوج وأخطبته بذلك اعتبر قبولها سواء كان البذل من سلا أو مضافا إليها أو إلى
 الاجنبي ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبذل إلا إذا ضمنه ويرجع به عليها وتما في الجرح (قوله فالأب أولى)
 لأنه يملك التصرف في نفسها وماله فتخ (قوله بلا سقوط مهر) أي سواء كان الخلع على المهر أو على ألف
 مثلا لكن إذا كان على المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزوج يرجع به على الأب لثمنائه أو ما لو كان على
 ألف فلها أن تراجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لأنه لم يضمن له المهر بل ضمن له الألف وكلام الفتح
 محمول على هذا التفصيل كافي في التهر ونشر المقدسي خلافا لما فهمه في الجرح فيحكم عليه بالخطأ وما ذكره
 الشارح في شرح الملتقى في حل هذا المحل فيه أيجاز محمل (قوله ومن حيل سقوطه) أي سقوط المهر عن
 الزوج وأشار إلى أنه حيل آخر منها ما قد تناه من حكم ما نكح بعخته ومنها أن يقر الأب بتقبض صداقها
 ونفقة عذتها الصحة إقرار الأب بتقبضه بخلاف سائر الأولياء ثم يطلّقها الزوج بالسالك منه يبرأ في الظاهر ما عدا
 الله تعالى فلا كافي الجرح واعترضهم في جامع الفصولين بأن فيه تعليم المذهب وشغل ذمة الزوج وأجاب
 المقدسي بأنه عند اضطرار الزوج بها وعدم إمكان الخلاص إلا بذلك لا ينسر (قوله أن يجعل) أي الزوج
 وفي نسخة أن يجعل أي هو والأب وقوله ثم يحيل به أي بالمهر والزوج فاعل يحيل وقوله عليه أي على الاجنبي
 وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية مفعول يحيل وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر من الزوج
 والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الأب إن كان والأب القاضى وصيا وصورتها أنه إذا كان المهر ألفا
 مثلا يخالعه الزوج مع اجنبي على ألف من ماله ثم يحيل الزوج الأب أو الوصى بالمهر على الاجنبي بشرط
 القبول وأن يكون الاجنبي أملا من الزوج فينفذ بغير الزوج عن المهر ويصير في ذمة ذلك الاجنبي لكن
 في ذلك ضرر للاجنبي فلذا قيل ثم يبرئه الأب أو يقر بتقبضه منه لكن يكفي في الظاهر إقرار الأب ابتداء بدون
 هذا التكلف كما قد تناه أنفا وفي بعض النسخ ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة
 أخرى ذكرها في البحر عن البرازية وعليها فاعل يحيل ضمير يعود على الاجنبي والزوج مفعوله والضمير
 في به يعود على بدل الخلع أي يحيل الاجنبي الزوج بالألف بدل الخلع على من له ولاية القبض أي على الأب
 أو الوصى فيبرأ الاجنبي من البذل ويصير في ذمة الأب وقوله في البرازية فيبرأ الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن
 يعني عن هذه الحيلة الثانية التزام الأب البذل ابتداء بدون هذا التكلف تأمل (قوله أي الزوج
 الثمنان) تفسير للضمير المستتر والمراد بالثمنان المضمون ليوافق قول الفتح أي لو شرط الزوج الألف
 عليها توقف على قبولها الخ وفي البرازية الخلع إذا جرى بين الزوج والمرأة فإلها القبول كان البذل من سلا
 أو مطلقا أو مضافا إلى المرأة أو الاجنبي إضافة ملك أو ضمان اه أمثلة ذلك الخلع على هذا العبد أو على عبد
 أو على عدى هذا أو على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها واليئونة بالخلع تعقد القبول

مطلب
 في خلع غير الرشيدة

مطلب
 في خلع الفضولي

(وهي غير رشيدة) فإنها
 تطلق ولا يلزم حتى لو كان
 باللفظ الطلاق يقع رجعا فيهما
 شرح وهبانية (فإن خالعهما) الأب
 على مال (ضامته) أي ملزمها
 لا كفيل لعدم وجوب المال عليها
 (سبع والمال عليه) كأن خلع مع
 الاجنبي فالأب أولى (بلا سقوط
 مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية
 الأب ومن حيل سقوطه أن يجعل
 بدل الخلع على اجنبي بتدبير المهر
 ثم يحيل به الزوج عليه من له ولاية
 قبض ذلك منه برازية (وإن شرطه)
 أي الزوج الثمنان (عليها) أي
 الصغيرة (فإن قبلت وهي من اهله)
 يان تعقل أن النكاح جالب والخلع
 سالب (طالقت بلا شيء) لعدم اهلية
 القراصة وإن لم تقبل أو لم تعقل
 لم تطلق

وان قبل الاب في الاصح ويلى
ولوبقت واجازت جاز فتح (قال)
الزوج (خاعتك فقيت) المرأة
ولم يذكرا مالا (طلقت)
لوجود الايجاب والقبول (وبرئ
عن) المهر (المؤجل لو) كان (عليه
والا) يكن عليه من المؤجل شئ
(ردت) عليه (ماساق اليها من
المهر المجمل) لما مر أنه معاوضة
فتعتبر بقدر الامكان (خلع)
المريضة يعتبر من الثلث) لانه تبرع
فله الاقل من ارثه وبدل الخلع
ان خرج من الثلث والا فالأقل من
ارثه والثلث ان ماتت في العدة
ولو بعد هذا أو قبل الدخول فله
البذل ان خرج من الثلث وتماه
في الفصولين (اختلعت المكاتبه
لزمها المال بعد العتق ولو باذن
المولى) فجرحها عن التسريح

مطلب
في خلع المريضة

دون لزوم المال كما اذا سمت خرا ونحوه فتح (قوله وان قبل الاب) لان قبولها شرط وهو لا يحتمل النسيئة
فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه تنفع محض اذ تخلص من عهده بلا مال فتح (قوله واجازت)
أى اجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المذهب من الفتح فافهم (قوله قال الزوج خاعتك)
قد بصحة المعاولة لانه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كما في البحر وتقدم أول الباب وهذه
المسألة في الزوجة البالغة (قوله وبرئ عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة
يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه في احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر
فعليه ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا بذكر الخلع اه وهكذا في الفتح قال في البحر وظاهر
أول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضا فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صرح في الخاتمة فحينئذ
لم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهر لي أن محل البراءة ما اذا خالعهما بعد دفع المجمل فانها تبرأ عن المجمل
ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح أنه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمتها يسقط
اه قلت ويؤيده انه في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فان لم يكن
لها عليه مهر لم يبرأ ماساق اليها كذا ذكره الحاكم الشهيد وابن الفضل اه وحاصله أن الزوج يبرأ عما لها
في ذمتها من المهر كالأبوعضا وما هي فلا تبرا إلا من البعض ولو قبضت الكل لزمها رده وهذا ظاهر ما في قول
المصنف والاردت ماساق اليها من المجمل فانه يومهم أنه لا يلزمها رد المؤجل اذا قبضت كل المهر فكان حقه أن
يقول والاردت المهر الا أن يجاب بانها اذا قبضت الكل صار كله مجعلا قاتل نعم اعلم ان هذا كله يخالف
لما في الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمباراة كل حق الخ من ان البذل ان كان مسكوتا عنه فقيه ثلاث روايات
أصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما الآخر قبل الدخول أو بعده مقبوضا ولا حتى
لا ترجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضا كله والخلع قبل الدخول لان المال
مذكور عرفا بالخلع الخ ومثله في الزيلى وشرح الوهبانية والمقدسي والشرنبلالية وقوله والخلع قبل الدخول
أى ومثله لو بعده بالاولى لانها اذا طلقت قبل الدخول لزمها رد نصف المهر فاذا لم يلزمها رد شئ منه هنا
لم يلزمها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان خلعهما ولم يذكر العوض عندهما لا يبرأ
أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن
صاحبه اه وفي متن المختار والمباراة كاخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى
لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم تقبض شيئا لا ترجع عليه بشئ اه ومثله في متن
الملتقى وفي شرح دور البصار وشرح المجمع ان لم يسميا شيئا برئ كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل بها
أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير الصحيح في الشروح والمتون ونظر بهذا اخلل كلام
المصنف من وجهين أحدهما أنه مشى على خلاف الصحيح والثاني انه يومهم أنها ترة المجمل فقط مع انه لم يقل به
أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أى مرض الموت اذ لو برئت
منه كان للزوج كل البذل اتراضيهما كمالا ووهبته شيئا ثم برئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه
تبرع) لما تقرر أن البضع غير متقوم عند الخروج فبإذنته من بدل الخلع تبرع لا يصح لو ارث وينفذ لا جنبي
من الثلث لكنه يعطى الاقل دفعا للثمة المواضعة كما مر في طلاقه لها في مرضه (قوله فله الاقل الخ) بيانه
لو كان ارثه منها خمسين وبدل الخلع ستين والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فلها الاقل وهو
خسرون وان كان الثلث أربعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن له الاقل من ميراثه
ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عبر بذلك تعال جامع الفصولين لكان أخسرا وظهر (قوله فله البذل ان خرج
من الثلث) أفاد أنه لا ينظر الى الارث هنا لعدم بموجبها بعد العدة أو قبل الدخول لحصول اليقونة فينظر الى
البذل والثلث فيعطى الاقل لكن أفاد في التاتر خاتمة انه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نفسه بطلاقها
والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله وتماه
في الفصولين) أى في أحكام المرضي أو آخر الكتاب وذكر عبارته بتماهها في البحر عند قول الكترو لزمها
المال (قوله فجرحها عن التسريح) أى ولو بالاذن كهيبتها بجرح وهذا علة لتأخره الى ما بعد العتق (قوله

(والامة وأم الولدان باذن المولى
 لزمهما المال للعالم) فتبايع الامة
 وتسعى أم الولد والمدربرة ولولا
 اذن فعقد العتق (حلح الامة
 مولاها على رقبها ان زوجها حرا
 صح اطلاق مجانا وان) زوجها
 مكاتباً أو عبداً أو مدبراً صح
 وصارت امة للسيد) فلا يطل
 النكاح أما الحر فلو ملكها
 لبطل النكاح فبطل اطلاق فكان
 في تصحيحه ابطاله اختيار (فروع)
 قال خالعتك على ألف قاله ثلاثا
 فقبلت طلقت بثلاثة آلاف لتعلقه
 بتبويلها في المنتقى أنت طالق
 أربعاً بألف فقبلت طلقت ثلاثاً
 وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعلقه
 بتبويلها بأربع * أنت طالق
 على دخولك الدار توقف على
 القبول وعلى أن تدخل الدار
 توقف على الدخول قلت فطلب
 الفرق فإن أن والفعل بمعنى المصدر
 قدبره

لزمهما المال للعالم) لانفسكالألمجرباذن المولى فظهر في حقه كسائر الديون بحر (قوله قدبايع الامة) أي
 الآن يقدرها المولى كسائر الديون جامع الفصولين (فروع) الامة تفارق الحرة الصغيرة العاقلة اذا اختلعت من
 زوجها بانها لا تؤخذ ببذل الخلع بعد البلوغ كما لا تؤخذ به في الحال كما في الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق
 الصبية بمال يصير رجعيًا وفي الامة يصير بائناً اذا الطلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي الصبية يقع بلا
 مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) أي جعل السيد للزوج رقبته بدل الخلع ط (قوله صح الخلع مجانا)
 ظاهره أنه لا يسقط المهر والظاهر سقوطه لبطلان التسمية فهو كتسمية النحر والخنزير ط (قوله للسيد) أي
 سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل النكاح) لأنها لا تصير مملوكة للزوج بل لسيدته وأما المكاتب
 فإنه يثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بحر عن الجامع وما في المنع من ان الملك
 يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى اطلاق منه يمكن تأويله بأن السيد فيها حقاً بحيث لو عجز المكاتب صارت
 لسيدته اقامه الرضى (قوله فكان في تصحيحه ابطاله) أي وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه
 معاوضة لا مطلقاً لما مر أول الباب أنه يمين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا بطلت جهة المعاوضة
 بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاقاً بائناً لأنه بطل البذل وبقي انفس الخلع وهو
 طلاق بائن اه (قوله طلقت بثلاثة آلاف) أي طلقت ثلاثاً بثلاثة آلاف كما سرح به في البحر عن المحيط
 عند قول الصكوز لزمها المال وقال لأنه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بتبويلها في الخلع فوقع
 الثلاث عند قبولها بجله بثلاثة آلاف اه قلت وهذا اذا كان بمال والا لم يكن معاوضة فلا يتوقف على
 القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعدها لان البائن لا يلحق البائن ولذا قال في جامع الفصولين قال لها قد خلعتك
 وكرره ثلاثاً وأراد به الطلاق فهي واحدة بائنة ولو قال قد خلعتك على مالك على من المهر قاله ثلاثاً فقبلت
 طلقت ثلاثاً لأنه لم يقع الا بقبولها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بألف قالته ثلاثاً فقبلت رضيت أو اجزت
 كانت ثلاثاً بثلاثة آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه
 يقع واحدة بالمسمى ويطل الاول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاوضات اه ولعل وجهه انه لما كان يميناً
 من جانبه صار معلقاً على قبولها اذا ابتداء بخلاف ما اذا ابتدأت هي فإنه من جانبها معاوضة فلا يصير تعليقاً على
 قبوله فاذا قبل يكون قبولاً للعقد الثالث ويلغو الثاني به والا لكان الثاني هذا ما ظهر لي وفي جامع الفصولين
 أيضاً قال طلقتك على ألف طلقتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالكين جميعاً ومثله العتق على مال بخلاف
 البيع فإنه يقع على آخر الثمن اذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر أنها
 لو ابتدأت هي بذلك تقبل طلعت واحدة بالمال الاخير فقط لأنه يصح رجوعها لرجوعه كما مر أول الباب بناءً
 على ما قلنا من أنه يمين من جانبه معاوضة من جانبها (قوله طلقت ثلاثاً الخ) أي بألف فتح وفيه عن
 الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقتي أربعاً بألف فطلقها ثلاثاً فهي بألف ولو طلقها واحدة فبثلاث آلاف اه
 أي لأنها اذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقاً بخلاف ما اذا ابتدأ كما قلنا (قوله قلت فطلب الفرق الخ) وكذا
 يطلب الفرق بين علي أن تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين علي أن تعطيني كذا حيث توقف على
 القبول مثل علي دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر فلم يد فرقا ونقل كلامه في النهر
 وسكت عليه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفرق بين المصدر والصريح والمؤول صحة حمل الثاني على الجنة
 دون الاول أي فيه صح زيداً ما أن يقوم وأما أن يشهد بخلاف زيداً ما قياماً وما قعود ولكن لم يظهر الفرق فيما
 نحن فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد له من مقدمات احداها ما قاله السبكي في التعليلات الفرق
 بين المصدر والصريح والمؤول مع اشتراكهما في الدلالة على الحدث ان موضوع الصريح الحدث فقط وهو أمر
 نصوري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ماضياً واما حالاً واما مستقبلاً ان كان اثباتاً وبعدهم الحصول في ذلك ان
 كان منفيًا وهو امر تصديقي ولهذا يبدآن والفعل مسدداً للمفعولين لانهما من النسبة اه ونقله السيوطي في
 الاشباه التحوية ونقل أيضاً أن المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح دال على الازمنة الثلاثة
 دلالة مبهمه فهو عام بخلاف المؤول وأيضاً المؤول اسم تقديرى غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل وله شبه
 بالمضمر ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فإنه يقال يعجبني ضربك الشديد بخلاف أن تنسرب الشديد ثانياً

مطلب
 في الفرق بين علي أن تدخل وعلى
 دخولك وعلى أن تعطيني
 مطلب
 في الفرق بين المصدر والصريح
 والمؤول

ما قدمناه عن المحقق ابن الهمام ان على تستعمل حقيقة الاستعلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرها المعنى الاول
 المصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وتترجح المعاوضة عند ذكر العوض لانها الاصل
 كما في التحرير ثالثها ان الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فقول اذا قال لها على ان تعطيني
 كذا فهو تعليق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها اليانزها المال فصار كأنه علقه على القبول
 اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعرض فتطلق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على ان تدخل في فائه صالح
 للشرط المحض لعدم ما يفيد المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبول اذ لا غرامة تلحقها وأما على
 دخولك الدار فليس فيه فعل يصلح جعله شرطاً بل هو أمر متصور لا يصلح جعله شرطاً الا بد كرفع مع يد على
 الحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ليصير بمنزلة ان دخلت أو بتقدير الوقت كما في أنت طالق في دخولك الدار بقربة
 في الظرفية اذ الطلاق لا يكون مظهراً في الدخول بل في زمانه ولا يصح هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان
 جعل على للمعاوضة يعني عنه بدون تكلف فان العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً عوضاً عن
 الطلاق هذا غاية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله فالقول لها) لانها تنصكر الزيادة على ثلث الالف
 فتصدق قال في المبرمج بينهما فان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج اه (قوله صح الخلع) لانه لا يفسد بالشرط
 الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) أي فلا يكون المهر للولد ولا لاجنبي بل يكون للزوج كما في البرازية وغيرها
 وليس له امساك الولد عنده لان امساكه عنده حقه فلا يطل بإبطالهما كما قدمناه عن الخاتبة (قوله بان
 الخ) قال في الخاتبة قالت له اخلعني على ألف فقال أنت طالق قيل هو جواب وبتم الخلع وقيل لا بل طلاق واختار
 الاول لانه جواب ظاهر فان قال لم أعن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلا شيء وكذا لو قالت المرأة اختلعت
 منك فقال طلقك قيل هو جواب وبتم الخلع وقيل لا بل رجعي وقيل يسأل الزوج عن النية وفي المسألة الاولى
 فيجب أن يسأل أيضاً اه وفي البرازية واختار انه اذا أراد الجواب يكون جواباً ويجعل كأنه قال أنت طالق
 بالخلع لانه خرج جواباً فيكون خلعاً ويبرأ عن المهر (قوله ولا رواية الخ) ذكر ذلك في آخر القنية في باب
 المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتاخرين وقال فهل يقع بالنسبة للمقابلة بالمال كمسألة
 الزيادات أم رجعية وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أو لا يبرأ اه ونقل عبارته في البحر قبيل قوله ولزمها
 المال وكتبت فيما علقته عليه أن صاحب القنية ذكر في الحاوي عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعي
 ويبرأ الزوج لراضيه ما على وقوع الرجعي ومقابلته بالمال لا يغيره عن وصفه بالرجعي وأما مسألة الزيادات
 فهي فيما اذا طلبت منه المرأة طلقين بائنتين بألف فقابلة المال تغير وصفه بالرجعي فيلغوا لانهم لم ترض بلزوم
 الالف مع بقاء النكاح ولان الباء تنصب الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما
 اه ملخصاً قلت هذا الجواب انما يظهرا اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طلبها منه البائنتين أما لو ابتدأ الزوج
 بذلك وقالت قبلت يلزم أن يقع به الرجعي لوجود تراضيهما على ذلك مع ان المنقول يخالفه في الذخيرة من
 الباب السادس في الطلاق أنت طالق طالق الساعة واحدة وغداً اخرى بألف فقبلت وقع في الحال واحدة بنصف
 الالف وغداً اخرى بلا شيء لان شرط وجوب البدل بالطلاق زوال الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن
 ان تزوجها قبل مجيء الغد تطلق اخرى غداً بنصف الالف زوال الملك بها ولو قال للمدخولة أنت طالق الساعة
 واحدة رجعية وغداً اخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لو ضمنها بما يتا في البدل فان الطلاق
 يدل لا يكون رجعية وفي الغد تطلق اخرى بألف زوال الملك بها لان الاول رجعية لا تزله ولو قال أنت طالق
 اليوم بائنة وغداً اخرى بألف تقع في الحال بائنة بلا شيء لان البائن بصرح الابانة لا يبقا به شيء وغداً اخرى بلا
 شيء لان الملك زال بالاولى لا بها الا اذا تزوجها قبل مجيء الغد فتقع اخرى بألف زوال الملك بها ولو قال أنت
 طالق الساعة واحدة رجعية وغداً اخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما وكذا أنت طالق الساعة ثلاثاً
 وغداً اخرى بائنة بألف أو الساعة واحدة بغير شيء وغداً اخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان
 بائنتين لانه لا بد من الغاء الوصف المنافي أو البدل والغاء الاول أولى لان الاخر ناسخ له فتقع واحدة في الحال
 بنصف الالف وغداً اخرى مجبانا الا اذا تزوجها قبل الغد فتقع الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق اليوم واحدة
 وغداً اخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما أيضاً لانه وصف الثانية بالمنافي فينصرف البدل الى الطلقتين

قال خاتمتك واحدة بألف وقالت
 أعاسأتك الثلاث فلك ثلثها
 قال قول لها * خلعها على أن
 صداقها لولدها أو لاجنبي أو على
 أن يمسك الولد عنده صح الخلع
 وبطل الشرط * قالت اختلعت
 منك فقال لها طلقك بان
 وقيل رجعي * ولا رواية لو قالت
 أبرأتك من المهر بشرط الطلاق
 الرجعي فطلقتها رجعية

اه ملخصا وقد ذكر في الفتح لذلك أصلا وهو انه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما ما لا يكون مقابلا لهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا للثاني وأنه يشترط للزوم المال حصول اليقونة به اه وقوله الا اذا وصف الاول أي فقط فلو وصف بالثاني كلاهما أو الثاني فقط ولم يصف شيئا منهما بما ينافي يكون المال مقابلا لهما ولا يضر عدم وجوب شيء بالثاني لعارض يبنونه سابقة عليه لأن ذلك العارض اذا زال كما اذا تزوجها قبل وقت الثاني يجب المال به أيضا وبهذا يدل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزيادات الخ) ليس في عبارة القنية والحاوي المنقولة عن الزيادات لفظ رجعي في الموضعين بل في الاول فقط والمناسب ما فعله الشارح من ذكره في الموضعين ليوافق ما ذكرناه آنفا اذ على ما في القنية لا يكون البدل لهما بل للثاني فقط لروال الملأ به كما مر التصريح به في عبارة الذخيرة وعبارة الفتح (قوله لكن يشع الخ) هذا غير مذكور في عبارة الزيادات المنقولة في القنية ولا يناسبها أيضا لما علمت نعم هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومما التصريح به في عبارة الذخيرة في هذه المسألة فانهم قال ح يعني أن في اليوم الأول يقع طاعة مائة بمجمسمائة وفي غد تقع أخرى بمجمسمائة ان عقد عليها قبل مجي الغد والا وقعت أخرى بغير شيء اه (قوله وفي الظهيرة الخ) لم أجده فيها ونقله في البحر عن الوالوية بلفظ فامر لك بيدك فطلقي نفسك متى شئت ومثله في جامع الفصولين بلفظ لتطاتي وقد أسقطه الشارح ولا بد منه لقوله بعده ويقع الرجعي اذ لو لم يذكر الصريح تفسير الما قبله لكان الواقع الباش لأن التفويض بالامر باليد من الكتابات ويقع به الباش وان قالت طلقت نفسي لأن العبرة لتفويض الزوج لا لايقاع المرأة كما مر في محله فاذا أتى بعده بالصريح اعتبر كما هنا في الذخيرة أمر لك بيدك في طليقة فهي رجعية اه ولذا قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لأنه كالقائل لهما عند وجود الشرط أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرنا اه ومثله في جامع الفصولين (قوله أو كذا منا) المنرطلان والارز بفتح الهمزة وتشديد الزاي معروف ط (قوله أو سع من البيع) أي من السلم لأنه هو الذي يشترط فيه ذلك ط (قوله قلت ومفاده الخ) يخالف لما قدمه قبيل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ من قوله خلعتك على عبدى وقف على قبولها ولم يجب شيء وقد مناهنا عن المجتبى ما يؤيده لكن ذكر في البحر هنالك عن البرازية اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عذتها على أن الزوج يرد عليها عشرين درهما صرح ولزم الزوج عشرين دليلا ما ذكر في الاصل خالعت على دار على أن الزوج يرد عليها ألفا لا لشفعة فيه وفيه دليل على أن إيجاب بدل الخلع عليه بصح وفي صلح القدوري ادعت عليه نكاحا وصالحها على مال بذله لهما لم يجز وفي بعض النسخ جاز والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق انها اذا خالعت على بدل يجوز إيجاب البدل على الزوج أيضا ويكون مقابلا لبدل الخلع وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الخلع يكون تقديرا لنفقة العدة أما اذا خالعت على نفقة العدة ولم تذكر عوضا آخر ينبغي أن لا يجب بدل الخلع على الزوج اه ما في البحر عن البرازية وهذا من الحسن بكان مهر والحاصل أنه لا وجه لإيجاب البدل على الزوج لان الخلع عقد معاوضة من جهتها فانها تملك نفسها بما تدفعه له ولذا كان الطلاق على مال بائنا حتى لو أباها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابله وحينئذ فان خالعا على مال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لهما ما لا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع فان زاد عليه أو لم يكن بدل أصلا يجعل تقديرا لنفقة العدة الا اذا كانت النفقة مخالعا عليها أيضا فلا يجب الزائد والله سبحانه أعلم لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقره عليه في البحر أن المختار جواز البدل عليه وطريقه بالحل على الاستثناء من المهر ان كان عليه مهر والافهوا استثناء من النفقة فان زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلع ثم خالعت تعصبا للخلع بقدر الامكان اه وقوله استثناء من النفقة أي اذا خالعا عليها والافهوا تقديرا لهما كما مر وفي جامع الفصولين لاحاجة الى هذا التطويل وتلحق الزيادة بأصل العقد كافي البيع (قوله اختلعت بشرط الصلح) أي بشرط أن يكتب لهما صكافيه ذلك والصلح الكتاب الذي يكتب في المعاملات والاقارير جمع صكوك كفلس وفلوس وصكالك كسهم وسهام مصباح (قوله لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كتابة الصلح وردة الاقشة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

* (باب الظهار) *

مناسبتة للخلع ان كلاً منهما ما يكون عن التشويز ظاهر او قدم الخلع لانه أكمل في باب التحريم اذ هو تحريم

لكن في الزيادات أنت طالق اليوم رجعيًا وغدا أخرى رجعيًا بألف فالبدل لهما وهما باثنتان لكن يقع غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه * وفي الظهيرة قال لصغيرة ان غبت عنك أربعة أشهر فامر لك يدك بعد أن تبرئين من المهر فوجد الشرط فأبرأته وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع الرجعي * وفي البرازية اختلعت بمهرها على أن يعطيها عشرين درهما أو كذا منا من الارز صرح ولا يشترط بيان مكان الايقاع لأن الخلع أوسع من البيع قلت ومفاده صحة إيجاب بدل الخلع عليه فليحفظ وفي القنية اختلعت بشرط الصلح أو بشرط أن يرد إليها أقشها فقبل لم تحرم ويشترط كسبه الصلح وردة الاقشة في المجلس والله أعلم

* (باب الظهار) *

مطلب

في إيجاب بدل الخلع على الزوج

هولعة مصدر ظاهر من امرأته
 اذا قال لها أنت على كظهر رأى
 وشرعا (تشبيه المسلم) فلاظهار
 لذى عندنا (زوجته) ولو كناية
 أو صغيرة أو مجنونة (أو) تشبيه
 ما يعبر به عنها من اعضائها أو تشبيه
 (جزء شائع منها يحترم عليه تأييدا)
 بوصف لا يمكن زواله فخرج تشبيهه
 بأخت امرأته أو بمطلقة ثلاثا
 وكذا بمجوسية لجواز اسلامها
 وقوله بمجرم صفة لشخص المتناول
 للذكر والاتي فلوشبهها بفرج
 ابيه أو قريبه كان مظاهرا قاله
 المصنف تعالى البحر وردة في النهر
 بما في البدائع من شرائط الظهار
 كون المظاهر به من جنس النساء
 حتى لو شبهها بظهر ابيه أو ابنة
 لم يصح لانه انما عرف بالشرع
 والشرع ورد في النساء نعم برد ما في
 الخانية أنت على كالم والنهر
 والخزير والغيبة والنميمة والزنا والربا
 والرشوة وقتل المسلم ان نوى طلاقا
 أو ظهرا فذكر نوى على الصحيح
 كانت على كأي

مطلب
 ما يسوغ فيه الاجتهاد

يقطع النكاح وهذا مع بقاءه فتح (قوله هولعة الخ) هذا أحد معانيه في اللغة لان ظاهر مفاعلة من الظاهر
 فيقال ظاهره اذا قابلت ظهره حقيقة واذا غابته لان المغايلة تقتضي هذه المقابلة واذا انصرت لانه
 يقال قوى ظهره اذا انصره وتماه في الفتح وفيه وانما عدى بمن مع انه متعدي بنفسه لتضمنه معنى التبعية لانه
 كان طلاقا وهو مبعد اه وفي البحر عن المصباح وانما خص بذكر الظاهر لانه من الدابة موضع الركوب
 والمرأة من ركوبة وقت الغشيان فركوب الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام
 المنع وهو استعارة لطيفة فكانت قال ركوبك للنكاح حرام على (قوله وشرعا تشبيه المسلم الخ) شمل
 التشبيه الصريح والتخييل كما لو كانت امرأة رجل ظاهر منها زوجها فقال أنت على مثل فلانة ينوي ذلك
 وكذا لو ظاهر من امرأته فقال للآخرى اشركك في ظهارها وأنت على مثل هذه نوايا فانه يكرن مظاهرا ولو
 بعدموتها وبعد التمسك غير لتضمنه أنت على كظهر رأى وشمل المعلق ولو عشتها والمؤقت يوم أو شهر مثلا
 كما سيأتي بجر واحترزه عن نحو أنت ابي بلا تشبيه فانه باطل وان نوى كما سيأتي وأراد بالمسلم العاقل ولو حكا
 البالغ فلا يصح ظهار المجنون والصبي والمعنوه والمدهوش والمبرسم والمغمى عليه والنائم ويصح من السكران
 والمكره والمخطئ والآخرس باشارته المفهمة ولو بكتابة الناطق المستتينة أو بشرط الغياب كما في البدائع نهر
 ولو ظاهر ثم ارتد بقي ظهاره عنده لا عندهما بجر (قوله فلاظهار الخ) لانه ليس من أهل الكفارة
 ويصح عند الشافعي ط (قوله زوجته) شمل الامة وخرجت بموكله والاجنبية الا اذا أضافه الى سبب
 الملك كما سيأتي والمسانة بواحدة أو ثلاث قال في البحر حتى لو علق الظهار بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط في العدة
 لا يصح مظاهرا لانه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لان فائدتها تنقيص العدد
 (قوله ولو كناية) الاولى ولو كافرة ليشمل المجوسية ففي البحر عن المحيط أسلم زوج المجوسية فظاهر منها قبل
 عرض الاسلام عليها صح لكونه من أهل الكفارة ودخل فيه الرقعة والمذخولة وغيرها كما في النهر (قوله
 من اعضائها) كالأرأس والرقبة (قوله أو تشبيه جزء شائع) كنصفك ونحوه والا صوب أن يقول أو تشبيهه
 جزء شائعا بالاضافة الى ضمير الفاعل ونصب جزء شائعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب
 على المفعولية (قوله بمحترم عليه) أي بعضو يحرم النظر اليه من اعضاء محترمة عليه نسبا أو صهرية أو رضاعا
 كما في البحر أو بجملتها كانت على كأي فانه تشبيه بالظهور وزيادة كما يأتي لكن هذا كناية لا بدلة من النية
 كما سيأتي وعلم انه لا بد في المشبه به من كون الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان يعبر به عن الكل كالأرأس
 أي أو وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي يعبر به عن الكل منها وان لم يحرم النظر اليه
 كالأرأس فتنبه وخرج بالحرمة عليه زوجته الاخرى وامته قال في الفتح ولا فرق بين كون ذلك العضو الظاهر
 أو غيره مما لا يحل النظر اليه وانما خص باسم الظهار تغليبا للظهور لانه كان الاصل في استعمالهم وقيد في النهاية
 التحريم بكونه متفقا عليه احترازا عن ام المزنى بها وبناتها فلوشبهها بها لم يكن مظاهرا وعزا الى شرح الطحاوي
 لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهرا قبل وهو قول الامام قال القاضي ظهرا الدين وهو الصحيح
 لكن رجح الحمادي قول محمد نهر قال في الفتح والخلاف مبني على نفاذ حكم الحاكم بحل نكاحها وعدمه
 لا على كون الحرمة مجمعا عليها أو لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد أولا وعدم تسويغ الاجتهاد لوجود
 الاجماع أو النص الغير المختل للتأويل بلا معارضة نص آخر في نظر المجتهدين كانت المعارضة ثمانية في الواقع
 ولهذا يختلف في كون المحل يسوغ فيه الاجتهاد وفي نفاذ حكم الحاكم بخلافه اه (قوله بوصف)
 الباء للسببية التحريم والتأييد (قوله لا يمكن زواله) كالا مية والاخنية ولورضاعا والمصاهرة (قوله
 لجواز اسلامها) أي وصيرورتها كناية كما في الصريح فمرتها سؤدة بالنظر الى بقاء وصف المجوسية غير مؤبدة
 اذا انقطع ط (قوله وردة في النهر بما في البدائع الخ) أقول ومثله ما في الخانية التشبيه بالرجل أي رجل
 كان لا يكون ظهرا ونحوه في التارخانية عن التهذيب وكذا في الظهيرية ثم رأيت أيضا صريحاً في كافي الحاكم
 وهذا يعارض ما بحثه في المحيط بالفظ وينبغي أن يكون مظاهرا قال في التهررية اندفع ما في البحر حيث جزم بما في
 المحيط ولم ينقله بحثا (قوله نعم يرد ما في الخانية الخ) كذا في النهر وهو مردود فان الذي في الخانية خلاف
 هذا ونصه ولو قال لامرأته أنت على كالنيسة والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح انه لم ينوشبا

لا يكون ابلاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا اه وكذا في التارخانية
والشربلية معزيا الثانية فعلم ان لفظة لا ساقطة من نسخة صاحب النهرويه تأيد ما في البدائع وغيرها فافهم
(قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعضو يحرم النظر اليه من محرمه (قوله
معزيا للحيض) الذي رأته في القهستاني عزوه للنظم بدون ذكر التصحيح وانما هو مذكور في الخانية ولكن
لعكس ما قال كاعلمت (قوله كان نكحتك) أي تزوجتك وهذا مثال لسبب الملك ومثال الملك كان صرت
زوجة لي (قوله فكذا) أي فأنت علي كظهر امي ولو زاد وأنت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق
المعلق بنى حكم الظهار الا اذا قدم فقال فأنت طالق وأنت علي كظهر امي لانها بات بنزول الطلاق أو لا لكونه
قبل الدخول بناء على الترتيب في النزول عنده خلا فلهما كما في الدر المنقي اخر الباب وقد مناه في التعليق وفي
أول باب الابلاء (قوله مائة مرة) يحتمل أن يكون حالا من مقول القول أي قال ذلك الكلام مكررا له مائة
مرة والاقرب المتبادر أنه حال من جملة جواب الشرط فهو من تمة مقول القول وتكرر الظهار والكفارة
على الأول ظاهر وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا أو الوفا حيث تطلق ثلاثا كما مر قبيل باب
طلاق غير المدخول به بخلاف ما لو قال أنت علي حرام ألف مرة وهي مدخول بها حيث تقع واحدة فقط
وقد مناهنا وكذا في آخر الابلاء الفرق بينهما بأن هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرام
اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله والظهار يلحق الظهار أيضا
كاسيا في متنا فافهم (قوله وظهارها منه لغو) أي اذا قالت أنت علي كظهر امي أو أنا عليك كظهر امك
فهو لغو ولا التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرة الخ) بيان لكونه لغوا أي فلا حرة عليها اذا مكنته
من نفسها ولا كفارة ظهار ولا يمين ط (قوله به يفتي) مقابله ما في شرح الوهبانية للشربلية عن الحسن
ابن زياد من صحة ظهارها وعليها كفارة الظهار وروري عن أبي يوسف اه ط (قوله ايجاب كفارة يمين)
فتجب بالحنث وقيل كفارة ظهار فان كان تعليقا تجب متى تزوجت به وان كانت في نكاحه تجب للعالم مالم
يطلقها لانه لا يحل لها العزم على منعه من الجماع بحر عن ابن وهبان (قوله كانت علي) قال في البحر
ومنى وعندي ومعنى كعتي (قوله علي ما في النهر) أي بحثا مخالفا لما يجته في البحر من أنه ينبغي أن لا يكون
مظاهرا وقال الخير الرمي لا يكون ظهارا مالم ينوبه الظهار لان حذف الظرف عند العلم به جائز واذا نواه صح
تأمل اه وعليه فهو كناية بظهار تنوقف على النية لاحتمال كظهر امي على غيري (قوله ونحوه الخ) قال
في البحر كل ما صح اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج اليد والرجل أي ونحوهما (قوله كظهر امي الخ)
أي من كل عضو لا يحل النظر اليه من محترمة تأييدا كما مر فخرج ما يحل النظر اليه كاليد والرجل والجنب
فلا يكون ظهارا وفي الخانية أنت علي كربة امي في القياس يكون مظاهرا ولو قال فخذك كخذي امي لا يكون
مظاهرا وكذا رأسك كراس امي اه أي لفقد الشرط في الثانية من جهة المشبه وفي الثالثة من جهة المشبه به
(قوله ولا يخفى ما فيه من التكرار) وذلك في فرج الام فانه ذكر مرتين وأجاب ط بأن المراد بقوله
أوفرج امي أوفرج بنسبي انه ذكره مرذدا بينهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي المجرّد عن الشرح
(قوله يصير به مظاهرا بلا نية) أي لا يكون الاظهارا ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يتمكن
من الاتيان به كذا في الهداية وهو يقتضي ان الظهار كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالنسخ مع انه
قال أولا انه كان طلاقا في الجاهلية وهو يقتضي أن جعله ظهارا ليس ناسخا بحر والجواب أنه كان
طلاقا فيه ما يدل عليه الصلاة والسلام ما أزال الا قد حرمت عليه فزلت آية قد سمع (قوله لانه صريح)
ظاهرا كلامهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العضود من متني وسيد كالمصنف ألفاظ الكناية قال ط فيصح ظهار
الهازل ولا يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يمينونة وان طالت المدة هندية (قوله ودواعيه)
من القبلة والمس والنظر الى فرجها بشهوة أو ما لمس بغير شهوة فخارج بالاجماع نهر (قوله لا يمنع
عن التماس الخ) أي في قوله تعالى من قبل أن يتماسا فانه شامل للوطئ ودواعيه ولا موجب فيه للعمل
على الجواز وهو الوطئ لا مكان الحقيقة فيصير الكل بالنص كما في الفتح قلت وخروج المس بغير شهوة بالاجماع
غير موجب للعمل على الجواز خلافا لما في البحر (قوله ولا يحرم النظر) أي الى ظهريها وبطنها ولا الى الشعر

فان التشبيه بالام تشبيه بظهورها
وزيادة ذكره القهستاني معزيا للحيض
(وصح اضافته الى ملك أوسبيه)
كان نكحتك فكذا حتى لو قال
ان تزوجتك فأنت علي كظهر امي
مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة
تارخانية (وظهارها منه لغو)
فلا حرة عليها ولا كفارة به يفتي
جوهره ويرجع ابن الشحنة ايجاب
كفارة يمين (وذا) أي الظهار
(كانت علي كظهر امي) أو أمك
وكذا لو حذف علي كما في النهر
(أو أمك) كظهر امي (ونحوه)
كالرقة مما يعبر به عن الكل
(أو نفسك) ونحوه من الجزء
الشائع (كظهر امي أو كبطنها
أو كخذيها أو كفرجها أو كظهر
أختي أو عتي أو فرج امي أو فرج
بنتي) كذا في نسخ الشرح ولا يخفى
ما فيه من التكرار والذي في نسخ
المتن أوفرج أبي بالباء أو قرين
وقد علمت رده (يصير به مظاهرا)
بلا نية لانه صريح (فيحرم وطؤها
عليه ودواعيه) لا يمنع عن التماس
الشامل لكل وكذا يحرم عليها
تمكينه ولا يحرم النظر وعن محمد
لو قدم من سفره تقبيلها

والصدر بحر أى ولو بشهوة بخلاف النظر الى الفرج بشهوة **كما مر** (قوله للشفقة) أفاد أن
التقبيل لا يحرم الا اذا كان عن شهوة وينبغي تقييده بأن لا يكون على الفم لانه على الفم يوجب حرمة المصاهرة
مطلقا تأمل (قوله حتى يكفر) غاية لقوله فيحرم وهذا اذا لم يكن مؤقتا فلو مؤقتا سقط بمعنى الوقت
كما يأتي (قوله وان عادت اليه الخ) قال في النهر أفاد بالغاية أى بقوله حتى **يكفر** أنه لو طلقها ثلاثا
ثم عادت اليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشتراها وانفسخ العقد أو كانت حرة فطلقت مرتدة بدار الحرب
وسبيت ثم اشتراها لا تحل له ما لم يكفر (قوله وكذا اللعان) أى تبقى حرمة مؤبدة ولو عادت اليه بعد زوج
آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يخرجها أو أحدهما عن أهلية اللعان كما سياتى تقريره ولا يخفى أن كونها
أمة أو مرتدة مخرج لمخرج لها عن أهلية اللعان فلا يصح تصوير المسألة بهما أيضا خافهم (قوله تاب واستغفر)
قال في البحر الاستغفار من قول في المواطن قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهى خرمه الوطئ
قبل **الكفارة** اهـ وأفاد أنه لم يثبت به حديث كما في الفتح لكن نقل نوح أفندي عن العلامة قاسم أنه
ذكره محمد في الاصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا ظاهرا من امرأته فوقع
عليها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلاغات
محمد مسندة وقد أسنده في كتاب الصوم (قوله وقيل عليه أخرى للوطئ) ظاهره أن القائل به من أهل
المذهب وليس كذلك لما في الفتح فلا تجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقيصة وسعيد بن جبيرة والزهرى
وقسادة ولا ثلاث كفارات **كما هو** عن الحسن البصري والنخعي (قوله ولا يعود الخ) فان عاد تاب
واستغفر أيضا لقيام الحرمة قبل التكفير (قوله عزم مؤكدا) أى مسعة زابديلا مابعد ط (قوله
لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكدا لانهما وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لانها بعد
سقوطها لا تعود الا بسبب جديد بحر عن البدائع لكن فيه في الباب الا ترى ولو عزم ثم أبانها سقطت اهـ
ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قدر استباحة لقوله
في البحر ومراد المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطئ لانهم
قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ورفعوه وانما يكون باستباحتها بعد تحريرها **كونه** ضدا
للعزم لانفس وطئها (قوله أى يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسب التعبير بأوالعاطفة بدل
أى التفسيرية لان تفسير العود بالعزم على استباحة الوطئ مبنى على أن الآية على تقدير مضاف أى يعودون
ضدا ولنقض ما قالوا **كما مر** وهذا تفسير آخر مبنى على ما نقله عن الفراء تأمل (قوله وعلى القاضى
الزامه به) اعترض بأنه لا فائدة للاجبار على التكفير الا الوطئ والوطئ لا يقتضى به عليه الامرة واحدة في العمر
كما مر في القسم ولهذا الوصار عينا بعد ما وطئها مرة لا يؤجل قال الجوى وفرض المسألة فيما اذا لم يطأها قبل
الظهار أبدا بعد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية اهـ أى ان الظهار معصية حامله له
على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فإمره برفعها التحل له كما يأمر المولى من امرأته بشر بانها في المدة
أو بفرق بينهما فان لم يفرقها بان منعه لدفع الضرر عنها (قوله بجس أو ضرب) أى يجسه أولا فان أبى ضربه
كفى بالبحر (قوله ولو قبله بوقت الخ) نلوا أراد قربانها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة بحر والظاهر أن
الوقت اذا كان أربعة أشهر فكثرانه لا يكون ابلا لعدم ركنه وهو الحلف أو التعليق بمشقة وهو ظاهر وفى
الزبلى في غير هذا المحل وقول من قال ان الظهار ميم فاسد لان الظهار منكر من القول وزور محض واليمين
تصرف مشروع مباح اهـ ثم رأيت في كافى الحاكم ولا يدخل على المظاهر ابلا وان لم يجامعها أربعة أشهر اهـ
(قوله بخلاف مشبهة فلان) فانها لا تطله بل ان شاء فلان في المجلس كان ظاهرا كما فى النهر ح (قوله وان نوى
الخ) بيان لكنايات الظهار وأشار الى أن صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بحر (قوله لانه ثمانية) أى من
كنايات الظهار والطلاق قال في البحر واذا نوى به الطلاق كان بائنا كلفظ الحرام وان نوى الايلا فهو ابلا عند
أبي يوسف وظهار عند محمد والصحاح أنه ظاهرا عند الكل لانه تحريم مؤكدا بالتشبيه اهـ وتفرقه في الفتح بأنه
انما يتجه في أنت على حرام كاتى والكلام في مجرد أنت كاتى اهـ أى بدون لفظ حرام قلت وقد يجاب بان
الحرمة مرادة وان لم تذكر صريحا هذا أو قال الخبر الرمى **وكذا** الوطئ الحرمة المجردة ينبغي أن يكون

مطلب
بلاغات محمد رحمه الله مسندة

للشفقة (حتى يكفر) وان عادت اليه
بملك عين أو بعد زوج آخر لبقاء
حكم الظهار وكذا اللعان
(فان وطئ قبله) تاب واستغفر
وكفر للظهار فقط وقيل عليه
أخرى للوطئ (ولا يعود) لو طئها
ثانيا (قبلها) قبل الكفارة
(وعوده) المذكور في الآية
(عزمه) عزم مؤكدا فلو عزم
ثم بدله أن لا يطأها لا كفارة عليه
(على) استباحة (وطئها) أى
يرجعون عما قالوا فيريدون
الوطئ قل القتر العود الرجوع
واللام بمعنى عن (وللمرأة أن
تطالبه بالوطئ) تعلق حقها به
(وعليها أن تمتعه من الاستمتاع
حتى يكفر وعلى القاضى الزامه
به) بالتمتع فريد فعلا للضرر
عنها بجس أو ضرب الى أن يكفر
أو يطلق فان قال كثر صدق
ما لم يعرف بالكذب ولو قبله
بوقت سقط بضميه وتعلقه بمشبهة
الله بطله بخلاف مشبهة فلان
(وان نوى بأن على مثل امي)
أو كاتى وكذا الودحذف على ثمانية
(يزا أو ظاهرا أو طلاقا صحت
نيتيه) ووقع ما نواه لانه كناية
(والا) ينوشيا

ظهاراً وينبغي أن لا يصدق قضاء في إرادة البر إذا كان في حال المشاورة وذكر الطلاق اه (قوله أو حذف الكاف) بأن قال أنت امتي ومن بعض الفلق جعله من باب زيد أسد دره منق عن القمستاني قلت ويدل عليه ما ذكره عن الفتح من أنه لا بد من التصريح بالاداء (قوله لغا) لأنه مجمل في حق التشبيه فإلم يتبين مراد مخصوص لا يحكم بشئ فتح (قوله ويكره الخ) جزم بالكراهة تعالى البحر والنهر والذي في الفتح وفي أنت امتي لا يكون مظاهراً وينبغي أن يكون مكروهاً فقد صرحوا بأن قوله لزوجه يا خبة مكروه وفيه حديث رواه أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لامرأته يا خبة فكره ذلك ونهى عنه ومعنى النهي قربه من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لا يمكن أن يقال هو ظهار لأن التشبيه في أنت امتي أقوى منه مع ذكر الاداء ولفظ يا خبة استعارة بلاشك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهاراً حيث لم يبين فيه حكماً سوى الكراهة والنهي فعلم أنه لا بد في كونه ظهاراً من التصريح بأداة التشبيه شرعاً ومثله أن يقول لها يا بنتي أو يا اختي ونحوه اه (قوله من ظهار) لأنه شبهها في الحرمة بأمته وهو إذا شبهها بظهرها يكون مظاهراً فبكلها أولى نهر (قوله أو طلاق) لأن هذا اللفظ من الكتابات وبها يقع الطلاق بالنية أو دلالة الحال على ما مر وقوله كمتي تأكيد للحرمة ولم أر ما لو قامت دلالة على إرادة الطلاق بأن سألتها إياه وقال نويت الظهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لأن دلالة الحال قرينة ظاهرة تتقدم على النية في باب الكتابات فلا يصدق في نية الأدنى لأن فيه تحقيقاً عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسألة ما إذا نوى الإيلاء أو مجرد التحريم وفي التنازعانية عن المحيط وإن نوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الخاتمة إن نوى الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فهو على ما نوى قال الخير الرمي وإذا قلنا بنجاسة التحريم يكون إيلاءاً عند أبي يوسف وظهاراً عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهاراً على قول الكل لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اه قلت وفي كافي الحاشية وإن أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه (قوله ثبت الأدنى) لعدم إزالته ملك النكاح وإن طال ط (قوله في الأصح) لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه كما مر قال في الخاتمة وفي رواية عن أبي حنيفة يكون إيلاءاً والصحيح الأول (قوله لأنه صريح) لأن فيه التصريح بالظهار فكان مظاهراً سواء نوى الطلاق أو الإيلاء أو لم تكن له نية بجر وعندهما إذا نوى الطلاق أو الإيلاء فعلى ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لم يصدق في إبطال الظهار وكذا إذا أراد به البين فيكون مولياً ومظاهراً تنازعانية (قوله من أمته) أي لا يصح ظهاره منها ابتداءً أم بقاءً فيصح لما مر أنه لو ظاهراً من زوجته الأمة ثم اشتراها بنى الظهار لأن حرمة الظهار إذا صادفت المحل لا تزول إلا بالكفارة كما في النهر (قوله ثم أجازت) أي أجازت النكاح وانما بطل الظهار لأنه صادق في التشبيه قبل الإجازة ولا يتوقف بالإرادة ظهاره على الإجازة وتعمامة في البحر (قوله كالإيلاء) فإنه لو أتى منهن كان مولياً منهن ولزمه كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة تعتددهن وفي الإيلاء لهتك حرمة الاسم الكريم وهو ليس بمتعدد أفاده في البحر وغيره (قوله فإن مجلس صدق قضاء الخ) أقول الذي في فتح القدير لو كثر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجلسين ~~تتكرر~~ الكفارة بتعددته إلا أن نوى بمابعده الأول تأكيداً فيصدق قضاء فيها لا كما قيل في المجلس لا المجلس اه ومثله في الشرع بلاسية عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمجلس الأول اه وبه تعلم أنه أشبه الأمر على المصنف والشارح ثم رأيت ط نية على ذلك (قوله وكذا) أي يتكرر الظهار والـ كفارة لو علقه بنكاحها بما يفيد التكرار كما مر أي في قوله لو قال إن تزوجتك فأنت علي كظهر امتي مائة مرة وكذا لو علقه بشرط متكرر كما يأتي قريباً (قوله اتحد) أي كان ظهاراً واحداً بجر فيسقط بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقر به إلا اه ط أي قبل الكفارة لأنه ظهار مؤبد (قوله يتجدد) أي الظهار كل يوم فإذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر وله أن يقر به إلا بجر لأن الظاهر فيه معنى الشرط اه ط وإذا عزم على وطئها نهار الزمة كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطولانه كما هو ظاهره (قوله فكما جاء يوم صار الخ) في العبارة يستطير بوضعه ما في البحر أنت علي كظهر امتي اليوم وكما جاء يوم كان مظاهراً منها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقر به في الليل فإذا جاء غد كان مظاهراً ظهاراً آخر

أو حذف الكاف (أما) وتبين الأدنى أي البر يعني الكرامة ويكره قوله أنت امتي ويا بنتي ويا اختي ونحوه (وبأنت علي) حرام كما صح ما نواه من ظهار (أو طلاق) وتنع إرادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وإن لم ينو ثبت الأدنى وهو الظهار في الأصح (وبأنت علي) حرام (كظهر) أي ثبت الظهار لا غير) لأنه صريح (ولا ظهار) صحيح من أمته ولا من نكحها بلا أمرها (ثم ظاهراً غابرت) لعدم الزوجية (أنت علي) كظهر امتي ظهاراً منهن (اجاءا) (وكفر لكل) وقال مالك وأحمد يكفيه كفارة واحدة كالإيلاء (ظاهراً من أمرته) مراراً في مجلس أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة فإن عني التكرار) والتأكيد (فإن مجلس صدق) قضاء (والألا) على المعتمد وكذا لو علقه بنكاحها كما مر عن التنازعانية (فروع) أنت علي كظهر امتي كل يوم اتحد ولو أتى بني يتجدد وله قربانها إلا لو قال كظهر امتي اليوم وكما جاء يوم فكما جاء يوم صار مظاهراً ظهاراً آخر مع بقاء الأول

دائماً غير مؤقت وكذلك كلما جاء يوم صام ظاهر أظهارها أخرج بقوله الأول ١٥ ومقتضاه أن يكفر
ليوم الأول إذا عزم فيه ثم بعده إذا عزم يكفر عن كل واحد من الأيام السابقة على يوم عزمه لبقاء ظهار
كل يوم مع بقائه ما يأتي بعده لأن كلما تكرار الأفعال بخلاف كل لأنها العموم الأفراد أي الأيام في مثل
قوله كل يوم في المسألة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت الدار فأت على كظها حتى
يتكرر بشكر زاد دخول كافي البحر (قوله ويصح تكفيره في رجب) وكذلك في رمضان فيما يظهر بل أولى
(قوله لا في شعبان) لأنه وطأها فيه بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطئ
الممنوع شرعاً عند العزم عليه فلا تجب قبله والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كونه وطئاً في رجب أو لا لأنه بالوطئ
قبل التكفير لا يلزمه إلا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطئ ولزوم التكفير بالظهار
السابق بالوطئ فلا يصح التكفير في غير مدته سواء وطئها قبله أو لا فافهم والله سبحانه أعلم

(باب الكفارة)

(قوله اختلف في سببها) أي سبب وجوبها ما سبب مشروعيتها فما هو سبب لوجوب التوبة وهو إسلامه
وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه وإذا عصاه تاب لأنها من تمام التوبة لأنها شرعت للتكفير بجر (قوله
والجهور أنه الظهار والعود) أي هو مركب منهما وقيل الظهار فقط والعود شرط لأن سببها ما نضاف إليه
وقيل عكسه وقيل العزم على إباحة الوطئ وهو قول كثير من مشايخنا ونعم الكلام عليه في الفتح أول الساب
السابق وفي البحر ما يؤيد أنه الظهار حيث قال في الطريقة المعينة لاستحالة في جعل المعصية سبباً للعبادة
التي حكمها أن تفر المعصية وتذهب السببة خصوصاً إذا صار معنى الزجر فيها مقصوداً وانما المحال
أن تجعل سبباً للعبادة الموصلة إلى الجنة اه وفيه أيضاً أنه لا غمرة لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان
لمدة الاشتقاق لا المشتق منه لأنه المصدر لا الفعل (قوله محناه) كذا في المسباح والانسب ستره في البحر
عن المحيط أنها منبثقة عن السراقة لأنها مأخوذة من الكفر وهو التقطية والستر اه ومنه سمى الزرع
كافراً وظاهر هذا أن المعصية لا تمنح من العصية بل تستر ولا يؤخذ بها مع بقائها فيها وهو أحد قولين وان
الذنب يسقط بها بدون توبة وإليه يشير ما مر عن الطريقة المعينة لكن يحال له ما مر عن البحر من أنها من تمام
التوبة وهو الظاهر (تنبيه) ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتاق وصيام واطعام وبشرط لوجوبها
القدرة عليها ولصحتها النسبة المقارنة لفعلها لا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة ~~م~~ الذي مصرف لها
أيضاً دون الحرب وفيه كلام سيأتي وصفها أنها عقوبة وجوباً بعبادة أداء وحكمها سقوط الواجب عن الذمة
وحصول الثواب المقتضى لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراخي على الصحيح فلا يأنم بالتأخير عن أول أو فوات
الامكان ويكفي مؤذناً لا قاضياً ويتضح من آخر عمره فبأنم بموته قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه
بلا وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جازاً لا في الاعتاق والصوم ونعمانه في البحر قلت لكن مر أنه يجبر على
التكفير للظهار ومقتضاه الأتم بالتأخير وأيضاً حيث كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها فتأمل (قوله
تحرير رقبة) لا بد أن تكون الرقبة غير المظاهر منها في الظهيرة والتأخرية أمة تحت رجب لظهورها
ثم اشتراها أو أعتقها عن ظهاره قبل لم يجز عندهما خلافاً لابي يوسف بحر وفيه عن التاترخانية ولا بد
أن يكون المعتق صحيحاً والأفان مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز وإن أجاز الورثة ولو برئ
جاز (قوله قبل الوطئ) ليس قيداً للمعصية بل للوجوب ونفي الحرمة وفي معنى الوطئ دراعيه (قوله بنية
الكفارة) أي بنية مقاربة لاعتاقه أو لشراءه أو تقريب كإبائي (قوله فلو ورث أباه) تفريع على قوله أي
اعتاقها فإنه يفيد أنه لا بد من صنعه والارث جبري وصورة ارث الاب أن يملكه ذورحم من الابن كسأله
ثم عوت عنه فلو نوى الكفارة حين موته لم يجزه بخلاف ما لو نواها عند شرائه أباه كإبائي (قوله ولو
صغراً الخ) نعميم للرقبة لأن الرقبة كإي الهداية عبارة عن الدات أي الشيء المرقوق المملوك من كل وجه
اه فتشمل جميع ما ذكر وقوله من وجهه متعلق بالمرقوق لأن الكمال في الرق شرط دون الملك ولذا أجاز المكاتب
الذي لم يؤد شيئاً للمدبر عناية وخروج الجنين وإن ولدته لاقل من ستة أشهر لأنه رقبة من وجهه جزء
من الأتم من وجهه حتى يعتق باعتاقها كافي البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شياً فانيا والمرضى الذي يرعى

وقمى على بشرط متكرر تكزرولو
قال كظها أي رمضان كله ورجب
كله اتحد استحصانا ويصح تكفيره
في رجب لا في شعبان كن ظاهر
واستثنى يوم الجمعة مثلاً أن كفر
في يوم الاستثناء لم يجز والأجاز
تاترخانية وبحر

(باب الكفارة)

اختلف في سببها والجهور أنه
الظهار والعود (هي) لغة من كفر
الله عنه الذنب محناه وشرعاً بحر
وقبة) قبل الوطئ أي اعتاقها
بنية الكفارة فلو ورث أباه
فلو أجاز الكفارة لم يجز (ولو صغيراً) اه
وضيعاً (أو كافراً)

مطلب
لا استحالة في جعل المعصية سبباً
للعادة

برؤه والمقصوب اذا وصل اليه بحر لكن في الهندية عن غاية السروجي ولا يجوز الهرم العاجز (قوله
 أومباح الدم) عزاء في البحر الى جامع الجوامع وذكر قبله عن محمد أنه اذا قضى بدمه ثم اعتقه عن ظهاره
 ثم عفى عنه لم يجز ومثله في الفتح وظاهر الاول الجواز وان لم يعف عنه وليراجع فافهم (قوله أومرهونا)
 في البحر عن البدائع وكذلك لو اعتق عبدا موهونا فسمى العبد في الدين فانه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى
 لان السعاية ليست بيدل عن الرق (قوله أومديونا) أي وان اختار الغرما استسعاء لان استغراق الدين
 بربقته واستسعاءه لا يجعل بالرق والمالك فان السعاية لم توجب الاخراج عن الحرية فتوقع تحرير من كل وجه بغير
 بدل عليه بحر عن المحيط (قوله أومرتدة) أي بلا خلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتدة
 الخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره
 هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتدة فانه قال ويدخل في الكفارة المرتدة والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها
 لا تقتل وظاهره أن العلة في المرتدة أنه يقتل وفي التهر وفي المرتدة خلاف وبالجواز الالكروخي كالأعتق
 حلال الدم ومن منع قال انه بالردة صار حر يباو صرف الفارة اليه لا يجوز اه أي لان اعتاقه في حكم
 صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليل أن اعتاق الحر في لا يجوز انما قالوا اذا أطلق في الفتح عدم الاجزاء
 لكن في البحر عن التتارخانية لو أعتق عبدا حرييا في دار الحرب ان لم يخل سيده لا يجوز ان يخل سيده فحصل التوفيق
 اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صبح به يسمع والا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق
 بين طاهر الرواية أنه يجوز رواية النوادر أنه لا يجوز بحسب المثل الثانية على الذي ولد أصم وهو الآخرس فتح
 (قوله أومرأه) الى قوله أومرأه لانهم وان فات فيهم جنس المنفعة لكنهم اغيروا قصودا في الرقيق اذا المقصود
 فيه الاستخدام ذكرنا أرائي حتى قالوا ان وطئ الامة من باب الاستخدام فاذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها
 قاصرا لانعدام رجعي (قوله أومقطوع الاذنين) أي اذا كان السمع باقيا بحر لان الفاسدات
 في هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقيق أما اذا عجز عن الاكل فانه يؤدي الى هلاكه ومنفعة الاكل
 فيه مقصودة فكان هالكها حكما كالمريض الذي لا يرجي برؤه رجعي (قوله أومكاتبها) لان الرق فيه
 كمال وان كان الملك ناقصا فيه وجواز الاعتاق عنها يعقد كمال الرق لا كمال الملك أما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها
 كما يأتي بحر (قوله لا الوارث) أي لو أعتقه الوارث عن كنفارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى ملك
 الوارث بعدم موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له
 لتضمنه الابراء عن بدل الكتابة المقضى للاعتاق بحر (قوله شراء قريه) أي قريب العبد وهو كل ذي
 رحم محرم منه والمراد بالشراء تملكه بصنعه فدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية الكفارة)
 البناء بمعنى مع فلو تأخرت النية عن الشراء ونحوه لم يجزه كما قال في البحر وما في الخاتمة من باب عتق القريب
 لو وكل رجلا بأن يشتري أباة فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشترى الوكيل يعتق كما اشتراء ويجزى عن ظهاره لا امر
 اه فبني على انشاء قوله بعد شهر لخالفته المشروع وهو عتق المحرم عند اشتراء اه (قوله بخلاف الارث)
 أي لو نوى اعتاقه عنها عند موت مورثه لم يجزه لان الارث جبري كما مر (قوله ثم باقيه) أي قبل الميسر بحر
 (قوله استحسانا) وفي القياس لا يصح لانه يعتق النصف لكن النقصان في الباقي فصار كالأعتق نصيبه
 من العبد المشترك فضمن نصيب شريكه وجه الاستحسان أن هذا النقصان من آثار العتق الاول بسبب الكفارة
 في ملكه ومثله غير مانع كن أجمع شاة للتضيعة وأصاب السكين عينها فذهب بخلاف العبد المشترك كما يأتي
 بيانه وهذا عنده أما عندهما فالعتق لا يجزى فلو أعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جاز عندهما لانه يعتق كله
 منع (قوله لا يجوز فانت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق والبطش والسعي والعقل
 فهستاني والمراد فوات منفعة تمامها ط أي منفعة مقصودة من العبد فلا يرد فوات منفعة النسل
 في الخصى ونحوه كما مر (قوله ومريض لا يرجي برؤه) لانه ميت حكما بحر وينبغي تقييده بما اذا مات
 من مرضه ذلك تأمل (قوله وساقط الاسنان) لانه لا يقدّر على المضغ بحر عن الولوالجية لكن فيه
 أن ذلك لا يفوت جنس المنفعة بالكلية وانما ينقصها وقدم أنه يجوز عتق الشيخ الساق والطفل تأمل
 وبعبارة الفتح لا ساقط الاسنان العاجز عن الاكل وظاهره أنه يحجز عنه بالكلية وعليه فلا اشكال

أومباح الدم أومرهونا أومديونا
 أو أبقا عتق حياته أومرتدة وفي
 المرتدة حر في خلي سيده خلاف
 (أو أصم) ان صبح به يسمع والا
 (أو خصيا أو مجبوبا) أو رتقاء
 أو قرناء (أو مقطوع الاذنين)
 أو ذاهب الحاجبين وشعر طية
 ورأس أو مقطوع أنف أو وشفتين
 ان قدر على الاكل والا (أو أعور)
 أو أعشى (أو مقطوع احدى
 يديه واحدى رجله من خلاف
 أو مكاتب لم يؤد شيئا) وأعتقه
 مولاه لا الوارث (وكذا) يقع عنها
 (شراء قريه بنية الكفارة)
 لانه بصنعه بخلاف الارث
 (واعتاق نصف عبده ثم باقيه)
 عنها استحسانا بخلاف المشترك
 كما يجزى (لا يجوز فانت جنس
 المنفعة) لانه هالك حكما (كالا عي
 والنجون) الذي لا يعقل (فن يقين
 يجوز في حال افاقته ومريض
 لا يرجي برؤه وساقط الاسنان

(قوله والمنع طوع عدا) مثله أشل الدين أو الرجلين والمفلوج اليابس الشق والمقعود والاضم الذي لا يسمع شياً على المختار كما في الولوالجية بحر (قوله أو ابها ما) يعني ابها أي الدين فلو قال أو ابها ما هما المكان أولى ليخرج ابها أي الرجلين إذ لا يمنع قطعهما كما في السراج شربلاية (قوله أو ثلاث أصابع) لأن لا أكثر حكم الكل فتح (قوله من جانب) بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كما مر لأنه يمكنه المشي بأصابع الأصابع باليد السالبة والمشى على الرجل الأخرى (قوله ومعتوه ومفلوج) عبارة البحر عن الكافي وكذا المعتوه المغلوب بدون أو وهي كذلك في بعض النسخ وفي بعضها ومفلوج (قوله ولا يجوز مدبر وائم ولد) لاستحقاقهما الحرية بجهة فكان الرق فيهما ناقصاً والاعتاق عن الكفارة بعقد كمال الرق كالبيع فلذا لا يجوز بيعهما بحر (قوله ومكاتب أدى بعض بدله) لأنه تحرير بعوض (قوله جاز) لأنه بالتجيز بطل عقد الكتابة (قوله وهي) أي مسألة تجيزه نفسه (قوله لتكن النقصان) لأن نصيب صاحبه قد انتقص على ملكه لتعذر استدامة الرق فيه ثم يتحول اليه بالنقصان لو موثر عند الامام أو ما لو موثراً وسعى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجوز له اتفقا لانه عتق بعوض وعندهما يجوز له لو موثراً لانه عتق كله باعتاق البعض بناء على تجزى الاعتاق عنده لا عندهما (قوله للأمر به قبل التماس) فالشرط للعل مطلقاً اعتاق كل الرقبة قبل التماس ولم يوجد فقتر لا ثم بذلك الوطى ثم يمكن اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى يكتفى معه عتق النصف الباقي لأن المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعده فليس هو الشرط فتبقى الحرمة بعد المجموع كما كانت إلى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقبة أي قبل التماس الثاني ليجل هو وما بعده وتماه في الفتح ثم هذا عنده أو ما عندهما فاعتاق النصف قبل الوطى اعتاق للكل كما مر (قوله فان لم يجز) أي وقت الاداء لا وقت الوجوب بحر وسأيت في الفروع (قوله وان احتاجه لخدمته) مبالغة على المفهوم فكانت قال أمان وجد تعين عتقه وان احتاجه لخدمته (قوله أو لقتضائه دينه الخ) قال في البحر وفي البدائع لو كان في ملكه رقبة صالحة للتكفير يجب عليه تحريرها سواء كان عليه دين أو لم يكن لأنه واجد حقيقة اه وحاصله أن الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة وينع وجوب شرائها على أحد القولين اه (قوله بمعنى العبد) أي ان العتق في قوله يكون زمناً راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب البحر وتبعه في النهروانخ والشربلاية (قوله ويحتمل الخ) هذا هو المتبادر فان كونه للخدمة يشافي كونه زمناً (قوله ولكنه يحتاج الى نقل) أي لأن ما في الجوهرية محتمل وعارضه ما في السائر خاتمة من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج إليها اه وكذا قول البدائع المتقدم لانه واجد حقيقة أي فان النص دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قلت المحتاج اليه كالعبد ولذا جاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجزاء التيمم مرتب في النص على عدم وجدان الماء قلت ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء مأثور بامساكه لعطشه واستعماله محظور وعليه بخلاف الخادم ونقل ط عن السيد الجوى ولوقيل يجوز ان الصوم اذا كان المولى زمناً لا يجزى من خدمته اذا اعتقه كان له وجه وجهه قلت وهو ظاهر اذ الزم من الاعتاق تحميل ما لا يطاق كما اذا كان يكسبه له وينفق عليه ونحو ذلك فاحتاج اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كما لا يخفى (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكون به قادر على العتق فلا يتعين عليه بيعه وشراؤه رقبة بل يجوز له الصوم لانه كلباسه ولباس أهله خزائنه وتقييدهم بالمسكن فيبذل أنه لو كان له بيت غير مسكنه لزمه بيعه وفي الدر المنقى ولا تعتبر مياه التي لا بد له منها اه ومفاده لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط (قوله ولوله مال الخ) أي عن عبد فاضلا عن قدر كفايته لان قدرها مستحق الصبر فصار كالعبد ومنها قدر كفايته لقوت يومه لو محترقا والافتقار شهر بحر والحاصل أن المسألة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبة لا يجوز له الصوم ولو محتاجا إليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بحاجته الأصلية كالمسكن فهو بمنزلة العدم لانه ليس عين الواجب ولا معدن التحصيله وان وجد ما اعتد التحصيله كالدراهم والدنانير وهو مشغول بحوائجها الأصلية فان صرفها اليه يجوز له الصوم لتحقيق عجزه والافقولا أن أحدهما أنه يصير بمنزلة العدم لحاجته اليه والآخر أنه مالك لما اعتد تحصيله فهو واجد للرقبة حكماً أفاده الرضى والقولان المذكوران بشير اليهما كلام محمد

(واقطوع يده أو ابها ما) أو ثلاث أصابع من كل يد (أو رجلاه أو يد ورجل من جانب) ومعتوه ومغلوب كافي (ولا) يجوز مدبر وائم ولد ومكاتب أدى بعض بدله ولم يجز نفسه فان عجز فخره جاز وهي حيلة الجواز بعد أدائه شيئاً (واعتاق نصف عبد) مشترك (ثم باقيه بعد ضمانه) لئلا يكون النقصان (ونصف عبده عن تكفيره ثم باقيه بعد ووطى من ظاهر منها) للأمر به قبل التماس (فان لم يجز) المظاهر (ما يعتق) وان احتاجه لخدمته أو لقتضائه دينه لانه واجد حقيقة بدائع فما في الجوهرية له عبد للخدمة لم يجز الصوم الا أن يكون زمناً انتهى يعني العبد ليتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان أدى الدين أجزاء الصوم والافقولا

كما أوضحه في البحر (قوله ولوله مال غائب انتظره) أي ليعتق به ولا يجوز نه الصوم وكذا لو كان مريضا
 مرضا يرجى برؤه فانه ينتظر العصة ليصوم بغير بخلاف ما اذا كان لا يرجى برؤه فانه يطعم كاسيا في
 وفي البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على أخذه من مديونه يجوز نه الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عليها
 كفارة وقد تزوجها زوجها على عبده وهو قادر على أدائه اذا طالته اه (قوله لم يجز) أي الصوم
 عن الاولى أما الاعتاق لجأ من مطلقا ثم هذا ذكره في البحر بجناوة اقترعه عليه في النهر والمقدسي أخذهما
 في المحيط عليه كفارة تامين وعند طعمام يكتفي لاحداهما فصام عن احدهما ثم أطعم عن الاخرى لا يجوز صومه
 لانه أطعم وهو قادر على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفظ الشهرين المقدّر بعد ولو في بعض
 التسخ لوبالهلال وحاصله أنه اذا ابتدأ الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين تامين أو ناقصين وكذا لو كان
 أحدهما تاما والاخر ناقصا (قوله والا) أي وان لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو صام
 في أثناء شهر فانه يصوم ستين يوما وفي كافى الحاصم وان صام شهر بالهلال تسعة وعشرين وقد صام
 قبله خمسة عشر وبعده خمسة عشر يوما أبرأه (قوله ولو قدر الخ) أفاد أن المراد بعدم الوجود في قوله فان لم
 يجد الخ عدم مسقرا الى فراغ صوم الشهرين بغير (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر
 الاطعام لزمه الصوم وانقلب الاطعام نفلا شربلاية (قوله وان صار نفلا) لانه شرع سقطا لامتزما
 مخ أي وقد علم أن الظان لا يلزمه الاتمام ان قطع على الفور أو ما لومضى عليه ولو قبل لا صار بمنزلة الشروع
 في الفضل فليزمه اتمامه رجحى لكن يشترط كون المضى عليه في وقت التوبة اذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه
 الشروع ولا يكون العزم على المضى بمنزلة الشروع كما تقررناه في الصوم (قوله لبس فيه ما رمضان الخ) لانه
 في حق الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت أما المسافر فله أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان كما علم
 في الاصول في بحث الامر والمراد بالايام المثنية يوما العيد وأيام التشرى لان الصوم بسبب النهى فيها ناقص فلا
 يتأدى به الكامل وأفاد أنه لا يشترط أن لا يكون فيها وقت نذر صومه لان النذر والعين اذا نوى فيه واجبا آخر
 وقع عاوى بخلاف رمضان بغير وصورة عروض يوم الفطر عليه فيما لو كان مسافرا أو صام رمضان عن كفارته
 (قوله وكذا كل صوم الخ) ككفارة قتل وافطار ويصوم في البحر عن ايمان الفصح وكل نذر والمشرط فيه التتابع
 معين أو مطلقا بخلاف العين الخالى عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم يكن لا يستقبل اذا افطر فيه يوما
 كرجب مثلا فانه لا يز يد على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان افطر) أفاد أنه لو أكل ناسيا لم يضر
 كافي الكافي (قوله بخلاف الحيض) فانه لا يقطع كفارة قتلها وافطارها لانها لا تجدد شهرين خاليتين
 عنه بخلاف كفارة الحيض وعليها أن تصل ما بعد الحيض بما قبله فلو أفطرت بعده يوما ما استقبلت تركها التتابع
 بلا ضرورة أما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة وغتامة في البحر (قوله الا اذا أيسر) بأن
 صامت شهر امتلا غضاقت ثم أيسر استقبلت لانها قدرت على مراعاة التتابع فلمها بغير عن المشتق
 أي قدرت عليه قبل اكمال الصوم بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا حبلت في الشهر الثاني
 بنت (قوله أو غيره) أي بغير عذر وهذا نصريح بما هو مفهوم بالاوى (قوله وطئا غير مفطر) كان
 وطئا بلا مطلقا أو نهارا ناسيا كذا في الهندية أما ان وطئا نهارا عمدا بطل صومه ط وهذا داخل
 في قوله فان افطر (قوله كالوطئ في كفارة القتل) فانه لو وطئ فيها ناسيا لا يستأنف لان المنع من
 الوطئ في كفارة الظهار راسى يختص بالصوم بغير عن الجوهرة والاوى التعديل بأن النص اشترط الصوم
 قبل تماسها (قوله وغيره) كالتدائع والخفة وغاية البيان والعناية والفصح (قوله وتقييد ابن ملك الخ)
 فيه أن التقييد بالعمد وقع في أكثر الكتب والغلط من ابن ملك هو جعله للاحتراز عن النسيان بل هو قيد
 اتفاق كافي البحر (قوله لا يمكن في القهستاني ما يخالفه) حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئا
 أي الظاهر منها عمدا كافي المبسوط والنظم والهداية والكافي والقدرى والمضمرات والزاهدى والتنف
 وغيرها ويحترز قول الاسيحي في شرح الطحاوى بالليل عمدا أو ناسيا نالا يلبق أن يحمل العمد على أنه قيد
 اتفاق كافي كافي صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب التباية اليه اه قلت
 وقد يقال أن ملقى الاسيحي في صريحه قد قدم على المفهوم كما تقرر في محله ولذا منى عليه في المختار وغيره كما علمت
 ومشى عليه أيضا العلامة ابن كمال باشا في منته وقال في هامش الشرح من هنا تبين أن من قال ليس لعمدا

ولوله مال غائب انتظره ولو عليه
 كفارتان وفي ملكه رقبة فصام
 عن احدهما ثم أعتق عن الاخرى
 لم يجز وبعبكس جاز (صام شهرين
 ولو غمانية وخمسين) بالهلال
 والافستين يوما ولو قدر على التحرير
 في آخر الاخير لزمه العتق وأتم
 يومه نذبا ولا قضاء لو أفطس وان
 صار نفلا (متتابعين قبل المسيس
 ليس فيه ما رمضان وأيام نهى عن
 صومها) وكذا كل صوم شرط
 فيه التتابع (فان افطر بعدد)
 كسفر ونفاس بخلاف الحيض
 الا اذا أيسر (أو غيره أو وطئا)
 أي المظاهر منها أو الوطئ غيرها
 وطئا غير مفطر لم يضر اتفاقا
 كالوطئ في كفارة القتل (فيهما)
 أي الشهرين (مطلقا) لبلا
 أو نهارا عمدا أو ناسيا كما
 في المختار وغيره وتقييد ابن ملك
 الليل بالعمد غلط بغير لكن
 في القهستاني ما يخالفه فنية

لم يحسن لأن العمد والسهو في الوطئ بالليل سواء ١١ وقال في الفتح والعناية أن جماعها لبلا عامدا أو ناسيا
سواء لأن الخلاف في وطئ لا يفسد الصوم ١٢ أي الخلاف بين أبي يوسف والطرفين فعنده جماع المظاهر منها
انها يقطع التتابع أن أفسد الصوم وعندهما طلاقا لا تقدم الكفارة على القصاص شرط بالنص وقام
تقريره في الفتح ولذا قال في المحواشي العنقوية إن عدم الفرق بين السهو والعمد هو الظاهر لأنه مقتضى
دليل أبي حنيفة ومحمد (قوله لا طلاق للنصر الخ) ومن قواعدنا أن لا يحصل المطلق على العبد وإن كان
في سادته واحدة بعد أن يكونا في حكمين وانما منع عن الوطئ قبل الاطعام منع تحرير بلواز قدرته على العتق
والصيام فيقتان بعده كذا قالوا وفيه نظر فإن القدرة سال قيام العجز بالفقر والكبر والمرض الذي لا يربح
زواله أمر موهوم وباعتبار الأمور الموهومة لا تثبت الأحكام ابتداء بل يثبت الاستحباب نهر وهو مأخوذ
من الفتح (قوله والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجوز إلا الصوم لأن العبد لا يملك وإن ملك والعق والاطعام
لا يصح إلا بمن يملك (قوله ولو مكاتباً) لأن ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله أو مستنسى)
هو الذي عتق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده وأما عندهما فيعتق كله ويكون حرًا مديوناً فيصنع كفاره
بالاعتاق والاطعام رضى (قوله على المعتد) أي من حران الجبر على الحر السفيه وهو قوله ما فلا عتق
عنده عنها يسرى في قيمته ولم يجز عن تكفيره كذا في خزائن الأكل وغيرها نهر وأما في الصرته بغيره
فيقال لناسخ ليس له كفارة إلا بالصوم (قوله ولم يتنصف) جواب عن سؤال كيف لازمه الصوم المذكور
وهو صوم شهرين لأنصفهما مع أن العبد على النصف من الحر في كثير من الأحكام والجواب أنه لم يتنصف
لما في الكفارة من معنى العبادة والعبادة لا تنصف في حقها وانما تنصف العقوبة كالخمس والنزعة كالنكاح
(قوله وليس للسيد منعه منه) أي من صوم هذه الكفارة لأنه تعلق بها حق المرأة بخلاف بقية
الكفارات له أن يمنع عن صومها لعدم تعلق حق عبد بها بحر (قوله ولو بأمره) أي أمر السيد
بأن ملكه ذلك وأمره أن يكفر به إذا لزم الاختيار في أداء ما كلف به أو بأمر السيد لأنه يتضمن
تلكه ثم التكفير به عنه كالأمر الحر غيره بذلك (قوله فيطعم عنه المولى) فيه مسامحة وعبارة الفتح
الافى الإحصار فإن المولى يبعث عنه ليجل هو فإذا عتق فطعمه بجهة وعمره (قوله قيل ندبا وقيل وجوبا) الخلاف
في الوجوب وعدمه ففي البحر من البدائع لو أحصر بعد ما حرم باذن المولى قيل لا يلزم المولى انصاذه
لأنه لا يجب للعبد على مولاه حق فاذا عتق وجب عليه وقيل يلزمه لأن هذا دم وجب لبلية أملى بها العبد
باذن المولى فصار كالنفسه ١٣ ملخصا قال ط وقد يقال من نفي الوجوب لا يثنى السدب بل يقول به
مراعاة للقول الآخر (قوله لا يربح برؤه) فلو برى وجب الصوم رضى (قوله أي ملك) الاطعام
لا يخص بالتملك كما سيأتي لكن المراد به هنا التملك وبما بعده الإباحة ولذا قال في البدائع إذا أراد التملك
أطعم كالنطرة وإذا أراد الإباحة أطعمهم غدا وعشاء (قوله ولو سكا) أي فإن الفقير مثله وفي القهستاني
وقيد المسكين اتصافا بلواز الصرف إلى غيره من مصارف الزكاة ١٤ ويحتمل أن يكون مبالغة في قوله
ستين ليشمل ما لو أطعم واحد استين يوما لكن يغنى عنه ما يأتي من تصريح المصنف به (قوله ولا يجزى
غير المراهق) أي لو كان فيهم صبي لم يراهق لا يجزى واختلاف المشايخ فيه ومال الحلواني إلى عدم الجواز بحر
عند قول كأن شرط غذا أن أو عشا أن متبعان وذكر عند قول الكنز وهو تحرير رقة عن البدائع
وأما اطعام الصغير عن الكفارة فبان بطريق التملك لا الإباحة ١٥ وبه علم أن ذكر ذلك هنا غير صحيح
وان وقع في النهر لأن الكلام هنا في التملك وهو صحيح للصغير فالجواب ذكره عند قوله وان غذاهم وعشاهم الخ
كما فعل في البحر وكذا في الفتح حيث قال هناك ولو كان فيهم أطعمهم صبي فطيم لم يجزه لأنه لا يستوفى كاملا
١٦ وفي التنازلية وإذا دعا مساكين واحد منهم صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجزه كذا ذكر في الأصل
وفي الجرد إذا كانوا علماء تابعهم بمنهج بحر ١٧ وبه ظهر أيضا أن المراد بالاطعام وبغير المراهق من لا يستوفى
الطعام المعتاد (قوله كالنطرة قدرا) أي نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير ودقيق كل كاهله
وكذا السويق واختلاف أهل يعتبر الكيل أو القيمة فهما كما في صدقة الفطر بحر وفي التنازلية ولو أدى
الدقيق أو السويق أبرأه لكن قيل يعتبر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع

للمسكين
أي حر ليس له كفارة إلا بالصوم

(استأنف الصوم لا الاطعام)
أن وطئها في خلالة لا طلاق
النصر في الاطعام وتقسيد في
تحرير وصيام (والعبد ولو مكاتباً
أو مستنسى وكذا الحر المحجور عليه
بالسفه على المعتد لا يجزئه
إلا الصوم) المذكور ولم يتنصف
لما فيها من معنى العبادة وليس
للسيد منعه منه (ولو) وصلية
(اعتق سيده منه أو أطعم) ولو بأمره
لعدم أهلية التملك إلا في الإحصار
فيطعم عنه المولى قيل ندبا وقيل وجوبا
(فإن عجز عن الصوم) لمرض لا يربح
برؤه أو كبر (أطعم) أي ملك
(ستين مسكينا) ولو سكا ولا يجزى
غير المراهق بدائع (كالنطرة) قدرا

في دقيق الشعير واليه مال الكرخي واقصدوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل ٥١ فقول البحر
ودقيق كل كاسه مبنى على الاول تأمل قال في البحر ولودفع البعض من المنطة والبعض من الشعير
جاز اذا كان قدر الواجب ربع صاع من بر ونصف من شعير لا تحاد المصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل
بالقيمة كنصف صاع من تمر جدي ساوي صاعا من الوسط (قوله ومصرفا) فلا يجوز اطعام أصله وفرعه
وأحد الزوجين وعملوكه والمهاشي ويجوز اطعام الذي لا الحربي ولو مستامنا بجر قال الرمي وفي الحاوي
وان أطعم فقراء أهل الذمة جاز وقال أبو يوسف لا يجوز وبه نأخذ ٥٢ قلت بل صرح في كافي الخاصكم
بأنه لا يجوز ولم يذكر فيه خلافا به علم أنه ظاهر الرواية عن الكل (قوله اذا عطف المغيرة) فان عطف
القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة يقتضي أن القيمة من غير المنصوص ٥٣ ح وما في التهر
من قوله وقبه نظر اذا القيمة أعم من قيمة المنصوص عليه وغيره ٥٤ فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر
فافهم والحاصل أن دفع القيمة انما يجوز لودفع من غير المنصوص أما لودفع منصوصا بطريق القيمة
عن منصوص آخر لا يجوز إلا أن يبلغ المدفوع القيمة المقدرة شرعا لودفع نصف صاع تمر يبلغ قيمته
نصف صاع بر لا يجوز عليه أن يتم لمن أعطاهم القدر المقدرة من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم
بأعيانهم استأنف في غيرهم ونماه في البحر (قوله فغدهم) في بعض النسخ غدهم بدون فاء كما هو أصل
المتن والاولى أولى فزاد الشارح الفاء لانه قد رُفِعَ للشرط وجواب الشرط هو قوله جاز (قوله أو غدهم
وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين الاباحة والتملك لانه جمع بين شيئين جائزين على الأفراد وكذا
يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز تكميل أحدهما بالآخر بجر فقي كافي الخاصكم وان
أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر ومدة من خنطة أجزاء ذلك (قوله أو أطعمهم غداين) أي أشبعهم
بطعام قبل نصف النهار مرتين وقوله أو عشاءين أي أشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين كذا في الدرر وهذا
ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تنكفي في يوم أو كلة وفي أخرى لكن صريح ما يأتي في الفروع آخر الباب
بخلافه (قوله وأشبعهم) أي وان قل ما أكلوا كافي الوفاية فالشرط في طعام الاباحة أكلتان مشبعتان لكل
مسكين ولو كان فيهم شعبان قبل ادكل أو صبي غير مراهق لم يجوز بجر وسيأتي أيضا وقد من أن الصواب ذكر
الصبي هنا في التملك (قوله بشرط ادم الخ) أي لم يكنهم الاستفتاء الى الشيع وهذا أحد قواين واليه
مال الكرخي والآخر لا يجوز الا بغير البر لأن محمد انص على البر في الزيادة كافي البحر وفي التارخانية
والمتصحب أن يغدهم ويعيشهم بخير من ادم (قوله كما جاز لو أطعم) يشمل التملك والاباحة وعبر في الكنز
بأعطى المختص بالتملك والحق أنه لا فرق على المذهب ونماه في البحر وفيه والكسوة في كفارة اليمين كالاطعام
حق لو أعطى واحد عشرة أو ثوب في عشرة أيام يجوز ولو غدى واحد عشرين يوما في كفارة اليمين أجزاء ٥٥
قلت ومقتضاه أنه لو غدا مائة وعشرين يوما أجزاء عن كفارة الظهار ثم رأيت صريحاً قال في التارخانية وعن
الطسن بن زياد عن أبي حنيفة اذا غدى واحد مائة وعشرين يوما أجزاء (قوله لتجدد الحاجة) لأن المقصود
سد خلل المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الأيام فتكثر المسكين بتكرر الحاجة حكوا فكان تعداد احكاما وفي المصباح
الخلل بالفتح الفقر والحاجة بجر (قوله دفعة) أي أو بدفعات وقوله بدفعات أي أو بدفعة كما أفاد
في البحر فوه ومن قبيل الاحتياط حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع الآخر (قوله
وكذا اذا ملكه) أي لا يجوز في اليوم واحد وفصله عما قبله لأن في التملك خلافا بخلاف الاباحة فافهم
(قوله لفضد التعدد الخ) علة للمسألين قال في المنع لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد
ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز ط (قوله أمر غيره الخ) قيد بالامر لانه لو أطعم عنه بلا أمر لم يجوز
وبالاطعام لانه لو أمره بالعتق عن كفارته لم يجوز عندهما خلافا لابي يوسف ولو يجعل سماء جاز انفاقا وتكفير
الوارث بالاطعام جائز في كفارة اليمين بالكسوة أيضا بخلاف الاعتاق ولذا استنع تبرعه في كفارة القتل
كما في المحيط نهر (قوله صح) لانه طلب منه التملك معنى ويكون الفقير قابضاً له أولاً ثم نفسه نهر
(قوله في الدين يرجع) أي لو أمره بأن يقضى دينه وكذا لو أمره بأن يقيم من كتاب الوكالة
(قوله وفي الكسوة) كفارة والزكاة) أي لو قال أعطه عن كفارتي أو أؤد زكاة مالي وكذا عوض عن هبتي

ومصرفا (أو قيمة ذلك) من غير
المنصوص اذا عطف للمغيرة
(وان) أراد الاباحة فغدهم
وعشاءهم) أو غدهم وأعطاهم
قيمة العشاء أو عكسه أو أطعمهم
غداين أو عشاءين أو عشاء
وسحورا أو أشبعهم (جاز) بشرط
ادام في خير شعير وذرة لابر (كما)
جاز (لو أطعم واحد استين يوما)
لتجدد الحاجة (ولو أباحه كل
الطعام في يوم واحد دفعة أجزاء
عن يومه ذلك فقط) اتفاقا (وكذا
اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم
واحد على الاصح) ذكره
الزيلعي لفضد التعدد حقيقة
وحكا (أمر غيره أن يطعم عنه
عن ظهاره ففعل) ذلك الغير
(صح) وهل يرجع ان قال على
أن يرجع رجع وان سكت
ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة
والزكاة لا يرجع على المذهب

(كما صحت الاباحة) بشرط الشبع
(في طعام الكفارات) سوى القتل
(و) في (القديه) لصوم وجناية
يجوز الجمع بين اباحة وتعليق
(دون الصدقات والعشر)
والضابط أن ما شرع بلفظ اطعام
وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع
بلفظ ايتاء وأداء شرط فيه التعليق
(حرر عبد من عن ظهارين) من
امرأة أو امرأتين (ولم يعين)
واحد الواحد (صح عنهما ومثله)
في الصفة (النسب) أربعة أشهر
(والاطعام) مائة وعشرين فقيراً
لاتحاد الجنس بخلاف اختلافه
الآن بنوى بكل ككلا فيصح
(وان حرر عنهما رقبة) واحدة
(أو صام) عنهما (شهرين صح
عن واحد) بنعيته وله وطئ التي
كفر عنهما دون الأخرى (وعن
ظهار رقتل لا) يصح لما مر ما لم
يجز ككافة قصص عن الظهار
استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل
(أطعم ستين مسكيناً كلا صاعاً)
بدفعة واحدة (عن ظهارين)
كما مر (صح عن واحد) كذا في نسخ
الشرح ونسخ المتن لم يصح أي
عنهما خلافاً لمحمد ورجحه الكمال
(وعن افطار وظهار صح) عنهما
اتفقا فالأصل أن نية التعيين
في الجنس المتدبر لغو وفي المختلف
سببه مفيد (فروع) المستبر
في اليسار والاعمار

أوجب لفلان عن ألف لا يرجع بلا شرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلاً
بملك المال فالأمر يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بلا شرط بزانية ونظام الكلام على هذه
المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية (قوله في طعام الكفارات) قيد به لأن الاباحة في الكسوة في كفارة
العين لا تجوز كالأغار عشرة ساكنين كل مسكين ثوباً بجر (قوله سوى القتل) فإنه لا اطعام فيه
فلا اباحة وانما ذكره للرد على العيني حيث قال أعني كفارات الظهار والعين والصوم والقتل (قوله
وفي القديه) هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بد فيها من التعليق بجر (قوله لصوم) أي في الشئ
القائي ومن أخرج عنه بعدمونه (قوله وجناية) كعلق أو لبس به ذرقه يذبح أو يطعم أو يصوم
(قوله وجاز الجمع بين اباحة وتعليق) مكررم مع قوله المارة وأعطاهم قيمة العشاء (قوله دون
الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) بيانه أن الوارد في الكفارات والقديه
للإطعام وهو حقيقة في التمكن من الطعام وانما جاز القليل باعتبار أنه تمكن وفي الزكاة الإيتاء وفي صدقة الفطر
الأداء وهما للتعليق حقيقة أفاده في البحر (قوله ومنه في الصفة الخ) قلت وكذا الوجه بين التحرير والصيام
والاطعام ففي كافي الحاصكم وان ظاهراً من أربع نسوة فأعتق رقبة ليس له غيرها صام أربعة أشهر
متتابعة ثم مرض وأطعم ستين مسكيناً ولم يشئ من ذلك واحدة بعينها أجزأه عنهن كلهن استحساناً
اه (قوله لاتحاد الجنس) أي فلا حاجة إلى نية معينة هداية وسأفي بيانه في الأصل الآتي (قوله
بخلاف اختلافه) أي الجنس كالأول كان عليه كفارة بين وكفارة ظهار وكفارة قتل فأعتق عبداً عن الكفارات
لا يجزئه عن الكفارة ولو أعتق كل رقبة ما وباعن واحدة منها لا بعينها جاز بالاجماع ولا بضر جهاً للمكفر عنه
كذا في المحيط بجر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقول الشارح الآن بنوى الخ وان كان موهما خلاف
المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزيلعي وكان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وهذا العمل هو تعيينه
وفي بعض النسخ بعينه وهو تحريف رحى وفي نسخة بعينه بصيغة الفعل المضارع وهو في معنى الأولى
(قوله لا امر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم صلاحيتها للقتل) فإنه لا بد في كفارة القتل
من كونها مؤمنة للآية وتطهيره ما إذا جمع بين المرأة وبناتها وأختها ونكحها معافان كاتسافرتين لم يصح
العقد على كل منهما وان كانت أحدهما متزوجة صح في الفارغة بجر عن البدائع (قوله كلا
صاعاً) أي من البراذل لو كان من تمر أو شعير يكون موضوع المسألة كلا صاعين بجر (قوله بدفعة واحدة)
أما لو كان بدفعتين جاز اتصافاً كما في الكافي معاً لأنه في المرة الثانية كسكين آخر بجر (قوله كما مر)
نعت لظهارين أي عن ظهارين من امرأة أو امرأتين ح (قوله صح عن واحد) لأن النقصان عن العدد
لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب إلى الأقل كما لو أطعم
ثلاثين مسكيناً لكل واحد صاعاً فإنه لا يكفي عن ظهار واحد وفي البدائع وكذا لو أطعم عشرة مساكين
عن عشرين لكل مسكين صاعاً فهو على هذا الخلاف بجر (قوله أي عنهما) فلا ينافي صحته عن أحدهما
لكن لما كان فيه إيهام أنه لا يصح أصلاً صلحها المصنف حال شرحه ط (قوله خلافاً لمحمد) حيث قال
يصح عنهما (قوله ورجحه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والأصل الخ) لأن التية انما
اعتبرت لتمييز بعض الاجناس عن بعض لا اختلاف الأغراض باختلاف الاجناس فلا يحتاج إليها في الجنس
الواحد لأن الأغراض لا تختلف باعتباره فلا تعتبر في فيه مطلق نية الظهار ويجزئها لا يلزم أكثر من واحد
وكون المدفوع لكل مسكيناً أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لأن نصف الصاع أدنى المقادير لا يمنع
الزيادة عليه بل النقصان بخلاف ما إذا فرق الدفع أو كذا جنسين وقد يقال اعتبارها للحاجة إلى التمييز
وهو محتاج إليه في أشخاص الجنس الواحد كما في الاجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من أنه
لو أعتق عبداً عن أحد الظهارين بعينه صح نية التعيين ولم تلغ حتى حل وطء التي عينها اه فتح وقوله وقد
يقال الخ بيان لترجيح قول محمد وأقره في البحر ولا ثم قال بعده وقد قرر المراد في النهاية بما يدفع الإراد
فقال أراد به تعميم الجنس بالنسبة ألا ترى أنه إذا عين ظهاراً واحداً صح وحل له قربانها كذا في الفوائد
الظهيرية اه قلت وحاصله أن المراد بالتعيين اللغو تعين جميع أفراد الجنس لا فرداً خاص فتأمل ثم اعلم أن

متخذ الجنس يعرف بانحداد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الاول والصلاة من الثاني وكذا صوم يومين من رمضانين ونحوهما في البحر والنهر (قوله وقت التكفير) برفع وقت على أنه خبر المعبر حتى لو كان وقت الظهار غنيا ووقت التكفير فقيرا أجزأه الصوم وعلى العكس لم يجزه تارة ثانية (قوله أطعم مائة وعشرين) أي كل واحد كلة واحدة (قوله فيعيد على ستين منهم) أي من المائة والعشرين وينبغي أنه إذا غدى العدد ثم غابوا أن ينتظر حضورهم أو يبعد الغداء مع العشاء على غيرهم بجر فلو كان المظم وصيا بنفي أن يجب عليه الانتظار إلى أن يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله للزوم العدد) وهو الستون مع المقدار وهو الاكثان المشبعان في الاباحة والصاع أو نصفه في التقليل (قوله ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم

(باب اللعان)

وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر للزوم العبد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان

(باب اللعان)

(قوله مصدر لاعن) أي سماعا والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضا نهر (قوله سمي به لبالغضب) أي مع أنه مشتق على ذكر الغضب في جانبها كما اشتق على ذكر اللعن في جانبه (قوله شهادات أربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط أهليتهما للشهادة في حق كل منهما كما سيصرح به لا أهلية المين كما ذهب إليه الشافعي وسيأتي (قوله كشهود الزنا) أي اعتبارنا بهم فاللعن لما كان شاهد النفس كره عليه أربعة أفاده في شرح الملتقى ط (قوله مؤكداً باليمين) أي مقويات بها لأن اقضاه أشهد بالله كما سيأتي (قوله باللعن) أي بعد الرابعة ومثله الغضب (قوله لانهن يكثرن اللعن) كما ورد في الحديث انهن يكثرن اللعن ويكفرن العشير أي الزوج قال في العناية ففساهن يكثرن على الاقدام عليه أكثره جريه على ألسنتهن وسقوط وقعه عن قلوبهن فقرن الركن في جانبهن بالغضب ردعاً لهن عن الاقدام (قوله في حقه) أي على تقدير كذبه ونظاها طلاقه يقتضي عدم قبول شهادته أبداً وبه جزم العيني هنا تبعاً لما في الاختيار وذكّر الزيلعي في القذف أنها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقتها) أي على تقدير صدقه كما في النهر ح (قوله أي إذا اتلنا عن الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحديث (قوله مهلك) أي إذا كان كاذباً كما في التبيين ح (قوله بل أشد) لأن اهلاك الحدتيوى واهلاك التعزى على اسم الله تعالى أخرى ولعذاب الآخرة أشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا لعن بقذف المنكوحه فاسداً أو المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلقة رجعية ولا بدقذف زوجته الميتة ويشترط أيضاً الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط رابعة اليها ويشترط في التناذر خاصة عدم اقامة البيئة على صدقه وفي القذف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعقبا عنه ويشترط أيضاً كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر عن البدائع وبنى الولد بمنزلة صريح الزنا وبأى أكثر هذه الشروط في غضون كلامه (قوله بوجب الحد في الأجنبية) أي بأن تكون محصنة (قوله خصت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصله كما في الفتح أن المرأة هي المقدوفة دونها فاختصت باشتراط كونها ممن يحد فاذ قذفها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فإنه ليس مقدوقاً وهو شاهد فاشتطت أهليته للشهادة دون كونه ممن يحد فاذفه أه وفيه رد في النهاية من أن كونه محصناً شرط أيضاً في اللعان وقد خطأه الزيلعي وغيره (قوله قتم لها شروط الاحصان) القاء فصيحة أي فإذا كانت هي المقدوفة دونها فيشرط أن يتم لها شروط الاحصان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة حرة مسلمة (قوله وركنه) يغني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستمتاع) أي بالدواحي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق بجر ط (قوله بعد التلاعن) أي مادام حكمهما باقياً فلو خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان له أن ينكحها كما يأتي وعليه حمل الحديث المذكور ولا يشافيه قوله أبداً كما في قوله تعالى انهم ان يظهروا عليكم يرجوكم أو يبعدوكم في ملتهم ولن تظفوا إذا أبداً أي مادمت في ملتهم كما في البدائع وتعام الكلام على الحديث مبسوط في الفتح (قوله من هو أهل للشهادة) أي لادائها على المسلم لا تعملها فلا لعن بين كافرين وان قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين ملوكين ولا من أحدهما أولاد أو وصي أو مجنون أو محدودي قذف أو كافرو وصح بين الأعميين والفاسقين لانهما أهل للاداء إلا أنها لا تقبل للفسق

(هو) لغة مصدر لاعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لبالغضب للعه نفسه قبلها والسبق من أسباب الترجيع وشرعا (شهادات) أربعة كشهود الزنا (مؤكدات باليمين) مقرونة (شهادته باللعن) وشهادتها بالغضب لانهن يكثرن اللعن فكان الغضب اردع لها (فأتمه) شهادته (مقام حد القذف في حقه) (و) شهادتها (مقام حد الزنا في حقتها) أي إذا اتلنا سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا لأن الاستشهاد بالله مهلك كالحديل أشد (وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحاً) لا فاسداً (وسببه قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب الحد في الأجنبية) خصت بذلك لانها هي المقدوفة قتم لها شروط الاحصان (وركنه) شهادات مؤكداً باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما لحديث المتلاعنان لا يجتمعان أبداً (وأهل من هو أهل للشهادة) على المسلم

ولعدم قدرة الاعي على التمييز وقد قبلت شهادته فيما ثبت بالتسامع كالموت والسكران والنسب ونماه في البصر
والنهر لئلا يكتفى في الدرة المتقى قلت الاصح عدم القبول كما سيجي نعم عم القهستاني الاهلية ولو جهكم
القاضي لنفوذ القضاء بشهادتهما اه أي المراد النفوذ وان لم يجوز للقاضي فعله لكن يرد عليه المهدود
في القذف قال ابن كمال باشا وأما المهدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً نعم لو قضى بها فذلك لكن
الكلام في الجواز فانه أمر ورأى النفاذ اه قلت ويرد عليه الفاسق فانه ينفذ القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز
ولعل مراده بنى الجواز نفي العصمة والنفاذ نفاذ الحكم بعهدهما بمن يراها كشافتي والقاسق يصح القضاء
بشهادته وكذا الاعي على القول بعهدهما فيما ثبت بالتسامع بخلاف المهدود في القذف (قوله بصرخ الزنا)
كإزانية أو يازاني لانه ترخيم قد زنت قبل أن تزوجك جسداً ونفساً لزان وخروج الكناية والتعريض
فحولت أنابزان أفاده القهستاني وخروج بد كالمزنا للروا فلا لعان فيه عنده وعندهما ما ثبت فيه كذا
في البصر ط وخرج أيضاً وجدت معهما رجلاً يجامعها لاقبها لئلا يستلزم الزنا بحر (قوله في دار
الاسلام) أخرج دار الحرب لا تقطاع الولاية (قوله زوجته) شمل غير المدخول بها كمن في الدرة
المتقى وغيره (قوله الحية) لان البسة لم تبق زوجة ولانه لا يتأتى منها اللعان فلو قذف زوجته الميتة فطلب
من وقع القذف في نسبه من غير أولاد القاذف يحذف لانه لم يبرهن أمالوطالبه من القاذف عليه ولادة
يسقط عنه لانه لا يحذف لولده رضى (قوله بنكاح صحيح) هو ايضاح للتعيب بالزوجية لان المنكوحه فاسدة
غير زوجة ولو دخل بها فيه لم تبق عفيفة أيضاً فلا يحذفها أفاده الرضى (قوله ولو في عدة الرجمي)
خرجت المبانة فلا لعان فيها لانه كالأجنبي قهستاني عن شرح الطحاوي ط (قوله العفيفة)
ذات لها صفة تغلب على الشهوة وفي الشريعة امرأة بريئة من الوطئ الحرام والتممة قهستاني (قوله
بأن لم توطأ الخ) بيان العفة الشرعية وقوله حراماً أي وطأ حراماً أي محرماً لعينه لا لعارض وذلك بأن يكون
في غير ملك صحيح بخلاف ما لو كان في ملكه وحرم لعارض حيض ونحوه فليس المراد بالزنا هنا ما واجب الحدة
ولذا قال ولو لم توطأ بشبهة أي ولو كان بشبهة كوطئ معتدته من بائن وان غلق حله وقوله ولا بنكاح فاسد الاولي
أو بنكاح فاسد عطفاً على قوله بشبهة لانه من الوطئ الحرام وقوله ولا لها ولد الخ الاولي ولم يكن لها ولد
عطفاً على قوله لم توطأ لانه بيان لقوله وتهمة فانها تتم بالزنا بوجود ولد لها بلا أب أي بلا أب معروف وسيأتى
في باب القذف ان شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عدمها في بلد القذف لاني كل البلاد (قوله وصلها)
أي كل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) لا تحملها كما مر فان العصى أهل للتعامل لاداء (قوله
نخرج نحو حق الخ) أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما اذا كان أحدهما محمداً في قذف أو كافراً
كما مر وصورة ما اذا كان الزوج كافراً فقط ما في البدائع أسلت امرأته ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا
اه أي لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا يرد ما في القهستاني من أنه يشترط صلاحية
الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين ورفيقين بعد الاسلام والعقوب والنظام
أنه شرط في الحالتين وسيدكر المصنف أيضاً أن العبرة للاحصان حالة القذف (قوله ودخل الاعي الخ)
تقدم بيانه (قوله أو من نسي نسب الولد) أطلقه فشملى ما اذا صرح معه بالزنا أو لا على مختار صاحب
الهداية والزبلي وهو الحق خلافاً لما في المحيط والمبتقى لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال
كون الولد بوطئ شبهة ساقط بالاجماع على أن من قال لست لا يسلك يكون قاذفاً لانه حتى يلزمه حدة القذف
مع وجود هذا الاحتمال ونماه في البصر (تنبيه) في الذخيرة لا يشرع للعنان بنى الولد في المجهوب والخصى
ومن لا يولد له ولد لانه لا يطلق به الولد اه وفيه نظر لان المجهوب ينزل بالحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار
كذا في الفتح ويأتى في أول اللعان ما يؤيده (قوله منه) متعلق بنسب أو بنى وقوله أو من غيره بأن نفي
نسب ولد زوجته من أبيه (قوله وطالبته) قيد به لانها لو لم تطلبه فلا لعان لانه حقها دفع العار عنها
ومراده طلبها اذا كان القذف بصرخ الزنا ما بنى الولد فطلب حقه أيضاً لاحتياجه الى نفي من ليس
ولده عنه بحر (قوله أو طالبه الولد المنى) هذا سبق قلم ولم أره لغيره والصواب أن يقال أو طالب النافي
للولد وعبرة الفتح ويشترط طلبها بخلاف ما اذا كان القذف بنى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفي

(من قذف) بصرخ الزنا في دار
الاسلام (زوجته) الحية بنكاح
صحيح ولو في عدة الرجمي (العفيفة
عن) فعل (الزنا) وتهمة بأن لم توطأ
حراماً ولو لم توطأ بشبهة ولا بنكاح
فاسد ولا لها ولد بلا أب (وصلها
لاداء الشهادة) على المسلم فخرج
نحو حق وصغير ودخل الاعي
والفاسق لانهما من أهل الاداء
(أو) من (نسي نسب الولد) منه أو
من غيره (وطالبته) أو طالبه الولد
المنى (به)

من ليس ولده عنه وعبارة الزيلعي لا بد من طلبها الا أن يكون القذف بنى الولد فان له أن يطلب لاحتياجه الخ
 ومثله ما ذكرناه آنفاً عن البحر ولا يخفى أن الضمير في طلبه راجع للقاذف لا للولد نعم طلب الولد شرط لوجوب
 حد القذف ان كان ولد غير القاذف وكانت الأم ميسرة والا فالشرط طلبها كما سيأتي في بابها والكلام
 في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعدموتها وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرحقي أشار الى بعض
 ما قلنا (قوله أي بموجب القذف) أشار الى أن الضمير راجع الى القذف المفهوم من قوله قذف ~~لكن~~
 على تقدير مضاف وهو موجب أو أعاد الضمير عليه بمعنى موجه على طريق الاستخدام وعليه اقتصر
 القهستاني (قوله وهو الحد) أي حد القذف ان أ كذب نفسه أو اللعان ان أصر كما يأتي (قوله
 عند القاضي) متعلق بيطالبته قال في البحر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس القاضي كذا في البدائع
 (قوله ولو بعد العفو) أي لا يسقط بالعفو ~~لكن~~ مع العفو لا حد لا لعمدة العفو بل ترك الطلب حتى لو عاد
 المقذوف وطلب بحد القاذف خلاف لمن فهم من عدم سقوطه بالعفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع العفو
 كما به عليه في البحر في باب حد القذف (قوله لا يطل الحق في قذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسيأتي
 في القضاء ان شاء الله تعالى أن السلطان اذا نهى القاضي عن سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة صح
 ولا يصح سماعها منه وهذا اذا كان الخصم منكر ا ولم يكن الترتل بمذروالا فانه يصح ولا يخفى أن النهي
 عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا والآخرة ولذا الوأذن السلطان بسماعها بعد ذلك يثبت الحق
 فافهم (قوله ان أقر بقذفه الخ) قيد لقوله لا عن وهو مفيد أيضاً بصراره وبجزءه عن البيعة على زناها أو على
 اقرارها به أو على تصديقها له وعامة في البحر (قوله أو ثبت قذفه بالبيعة) هي رجلان لا رجل وامرأتان
 بحر وغيره وعمله في كافي الحاكم بأنه لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها اه فمافي النهر وتبعه في الدرر
 المشتق من قوله أو رجل وامرأتان سبق قلم (قوله لم يستخف) أي لانه حد ~~لكن~~ كافي أي والاستخلاف
 فائدة التناول وهو اقرار معنى لا صريح فنه شبهة يندري الحد بها (قوله حبس حتى يلاع الخ) قال
 ابن كمال هنا غاية اخرى ينتهي الحبس بها وهي أن تبين منه بطلاق أو غيره ذكره السرخسي في المبسوط اه وهو
 مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجة شربلاية (قوله فيحد) فيه دلالة على أنه لا يحد
 بمجرد امتناعه خلافاً لمن شذ من المشايخ نهر (قوله لانه المذمى) علة للبعدية (قوله فلو بدأ) ضميره
 يعود للقاضي وكذا ضمير فرق (قوله أعادت) ~~لكن~~ يكون على الترتيب المشروع بحر عن الاختيار
 وظاهره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي العاية لا تجب الاعادة وقد أخطأ السنة ورجحه في الفتح بأنه
 الوجه وهو قول مالك اه ومنه في الشربلاية (قوله ولا تحدد) وما في بعض نسخ القدوري تحدد غلط
 لان الحد لا يجب بالاقرار مرة ~~فم~~ يف يجب بالتصديق مرة بحر وزيلعي قلت وقد يجاب بأن مراد
 القدوري بالتصديق الاقرار بالزنا لا بمجرد قولها صدقت ~~وا~~ كنتي عن ذكر التكرار اعتماداً على ما ذكره
 في بابها ويشير الى هذا قول الحاكم في الكافي واذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقالت صدق ولم تقل زيت
 وأعادت ذلك أربع مرات في مجالس متفرقة لم يلزمها حد الزنا ويطل اللعان ولا يحد من قذفها بعد هذا اه
 (قوله ولا يفتى النسب) لانه انما يفتى باللعان ولم يوجد وبه ظهر أن ما في شرحي الوفاة والنقاية من أنها
 اذا صدقته يفتى غير صحيح ~~كما~~ به عليه في شرح الدرر والغرر بحر وسيأتي أن شروط النفي ستة
 منها تفريق القاضي بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليها حينئذ) أي حين امتنع لانه لا يجب عليها
 الا بعد لعانه فقبله ليس امتناعا لحد وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صار امتناع اللعان
 حق الشرع فاذا لم تعف وأظهرت الامتناع تحبس بخلاف ما اذا أبي هو فقط فلا تحبس اه فتأمل وأجاب
 الرحقي بأنه ليس المراد أنهما امتنعاً في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعها بعد لعانه
 فأرجع المسألة الى ما في المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لرقه) أولكونه محدوداً في قذف بحر
 (قوله أو كفره) بأن أسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه بحر (قوله أي بالغافقلا ناطقا)
 أمالو كان صبيهاً أو مجنوناً أو أخرس فلا حد ولا لعان مع لان قذفه غير صحيح (قوله اذا سقط لمعنى
 من جهته) بأن لم يصلح شاهداً لرقه ونحوه أمالو سقط لمعنى من جهتها وهو المسألة الثانية في كلام

أي بموجب القذف وهو الحد
 عند القاضي ولو بعد العفو
 أو التنازع فان تقدم الزمان
 لا يطل الحق في قذف وتخاص
 وحقوق عباد جوهره والافضل
 لها الستور والعساكم أن يأمرها به
 (لا عن) خبرين أي ان أقر بقذفه
 أثبت قذفه بالبيعة فلو أنكر
 ولا يئنه لهما لم يستخف وسقط
 اللعان (فان أبي حبس حتى يلاع
 أو يكذب نفسه فيحد) للقذف
 (فان لا عن لا عت) بعده لانه
 المدعى فلو بدأ به انما أعادت فلو
 فرق قبل الاعادة صح لحصول
 المقصود اختيار (والاحبت)
 حتى تلاعن أو تصدقه (فيصدف
 به اللعان ولا تحدد) وان صدقته
 أربعاً لانه ليس باقرار قصداً ولا
 ينتفى النسب لانه حق الولد فلا
 يصدق ان في ابطاله ولو امتنع
 حبساً وحله في البحر على ما اذا لم
 تعف المرأة واستشكل في النهر
 حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه
 عليها حينئذ (واذا لم يصلح) الزوج
 (شاهداً) لرقه أو كفره (وكان
 أهلاً للقذف) أي بالغافقلا ناطقا
 (حد) الاصل ان اللعان اذا سقط
 لمعنى من جهته

فلو القذف صحيحاً حدوا الا فلا
 حدوا للعان (فان صلح) شاهدا
 (و) الحال انها (هي) لم تصلح
 أو (من لا يحسد فاذفها فلا حد)
 عليه كالمؤذنها أجنبي (ولا
 لعان) لانه خلفه لـ كنه يعزر
 حسم هذا الباب وهذا تصريح
 بما فهم (ويعتبر الاحصان عند
 القذف فلو قذفها وهي أمة أو
 كافرة ثم أسلت أو عتقت فلا حد
 ولا لعان) زياعى (ويسقط) اللعان
 بعد وجوبه (بالطلاق البائن ثم
 لا يعود بزوجها بعده) لان
 الساقط لا يعود (وكذا) يسقط
 (بزناها ووطئها بشبهة وبرذنتها)
 ولا يعود لو أسلت بعده (ويسقط
 بموت شاهد القذف وغيبته لا
 يسقط (لو عصى) الشاهد (أو فسق
 أو ارتد ولو قال) لزوجته (زيت
 وأنت حبيبة أو مجنونة وهو) اى
 المجنون (معهود فلا لعان)
 لاسناده لغير محله (بخلاف) زيت
 (وانت ذمية أو أمة أو منداربعين
 سنة وعمرها اقل) حيث يتلاعنا
 لاقتصاره فتح

المصنف فلا حد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهتها كالو كذا محمد ودين في قذف فهو كالاول لانه سقط لمعنى
 من جهته لان البداء به فلا تعتبر جهتها معه كـ كما أفاده في الجوهره وبأق تمامه قريبا (قوله
 فلو القذف صحيحاً) بأن كان بالغاً عاقلان طعناً (قوله والا) أى وان لم يكن القذف صحيحاً
 بأن لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا لعان) نفي اللعان تأكيده لان الكلام فيما اذا سقط (قوله
 لم تصلح) أى للشهادة وانما زاده ليشمل المحدودة في قذف فانها لم تدخل في كلام المصنف لانها من محدودة فاذفها
 كذا أفاده في البحر ولو لا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف انه محددها مع انه لا يحسد كما يأتي بيانه
 (قوله فلا حد عليه) لان شرط الحد الاحصان وهو كونها مسلمة حرة بالغة عاقلة عفيفة كما مر بشرط اللعان
 الاحصان وأهلية الشهادة فاذا كانت غير محصنة فلا حد ولا لعان لفقد الاحصان واذا كانت محصنة لكنها
 محدودة في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضاً لانه سقط اللعان لمعنى من جهتها لان من جهته
 والحاصل انها اذا كانت ككافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحصان ولا لعان لذلك ولعدم
 أهلية الشهادة واذا كانت غير عفيفة سقطاً أيضاً لعدم الاحصان ولانه صادق في قوله واذا كانت عفيفة
 محدودة فلما علت هكذا ينبغي تحرير هذا المقام فافهم (قوله كالمؤذنها أجنبي) هذا في غير العفيفة المحدودة
 أما فيما يخص الأجنبي بقذفها كما في الشرع لئلا يلا في السقوط الحد عن الزوج لعله غير موجودة في الأجنبي
 (قوله لانه خلفه) كذا في الدرر والصحيح في التعليل ما قد سناه لان هذا لا يظهر في العفيفة المحدودة لان اللعان
 فيها لم يسقط تبعاً للحد بل بالعكس الا أن يقال النمر في لانه للحد وفي خلقه للعان بناء على أن الواجب الاصل
 في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى انه اذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام
 ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله لـ كنه يعزر) أى وجوباً لانه اذاها وألحق الشين بها
 كذا في البحر وظاهره وجوب التعزير في غير العفيفة قاله أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحقت الشين بنفسها
 ط قلت هذا طاهران كانت مجاهرة والافيعز بطلها لاظهاره القاحشة (قوله وهذا) أى قوله واذا لم يصلح
 شاهد الخ (قوله تصريح بما فهم) أى من قوله قذفاً لوجب الحد في الأجنبية وقوله وصلح لاداء الشهادة فانه
 احتراز عن غير العفيفة وعما اذا لم يصلح وصلحت أو عكسه فافهم (تمت) قال في البحر ولم يتعرض صريحاً لما اذا لم
 يصلح لاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أولاً لانه لا لعان وأما الحد فلا يجب لوصغيرين أو مجنونين أو كافرين
 أو مملوكين ويجب لو محمد ودين في قذف لا امتناع اللعان لمعنى من جهته وكذا يجب لو كان هو عبداً
 وهي محدودة لان قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودة (قوله ويعتبر الاحصان) يعلم منه ومن
 قوله وكذا يسقط بزناها اشتراط دوا منه من حين القذف الى حين التلاعن ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال
 بالبينونة لشمل البينونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافي الحاكم واذا قذف الرجل امرأته ثم بانت منه بطلاق
 أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البينونة لم يحول الى الحد ولو اكد
 نفسه لم يحسد ولو قال أنت طالق ثلاثاً يازانية كان عليه الحد ولو قال يازانية أنت طالق ثلاثاً لم يلزمه الحد
 ولا اللعان اه أى لحصول البينونة بعد وجوب اللعان (قوله ويسقط بموت الخ) أى اذا شهد وعنده
 القاضي ثم مات أو غاب لا يقضى به قال في الفتح وفي الجامع لو مات الشاهدان أو غابا بعد ماعد لا لا يقضى باللعان
 وفي المال يقضى بخلاف ما لو عمياً أو فسقاً أو ارتداً حيث يلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحد يدرك
 بالشهادتين واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فإدام حاضراً فاحتمال قائم فاذا قضى
 القاضي بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلغو ذلك الاحتمال لتأكد الحق بالقضاء أما اذا مات
 أو غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجوداً احتل رجوعه قبل القضاء قتلاً لهذا وفي اشتراط حضور
 الشاهدين لأقامة الحد كلام مذكور في الشرع لئلا يلا في باب حد السرقة فراجعه وسيأتى بيانه هناك ان شاء
 الله تعالى (قوله معهود) أى عهد وقوعه منها (قوله فلا لعان) أى ولا حد لعدم الاحصان (قوله
 لاسناده لغير محله) أى لاسناده الزنا فان محله البالغة العاقلة وعبارة الفتح لم يكن قذفاً في الحال لان فعلها
 لا يوصف بالزنا (قوله حيث يتلاعنا) صوابه يتلاعنان بالنون في آخره كما يوجد في بعض النسخ (قوله
 لاقتصاره) أى لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستند لانها توصف بالزنا وهي ذمية أو أمة فتند الخق بها

الشيخ فافهم وكذا في منذ أربعين سنة ولو عمرها أقل لأنه مبالغة في التقدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان للنص الشرعي وبه استغنى عما في البحر الظاهر أنه أراد بالصفة الركن يعني الماهية أذ صفتها على وجه السنة لم ينطق بها النص وهو ان القاضى يقبهما متقبلاين ويقول له التعن فيقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشير اليها في كل مرة ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله أنه من الكاذبين فيما رماي به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا كذا في النهر ح (تنبيه) مقتضى مشروعية اللعان جواز الدعا باللعن على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه فتعبطه على ذلك لا يخرج به عن التعيين نعم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا فلو كان كاذبا لا يحل له وذكري البحر ما يدل على الجواز بما في عدة غاية البيان من أن المبالغة مشروعة في زماها وهي الملاعة كانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء بالله الله على الكاذب منا وقد سئل الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بان بتفريق الحاصكم) أي تكون الفرقة تطلقه بائنة عندهما وقال أبو يوسف هو تحرير مؤبد هداية (قوله فيتوارثان قبل تفريقه) لانها امر أنه ما لم يفرق القاضى بينهما كافي نعم يحرم الوطئ ودواعيه قبل التفريق كما مر ويأتي ثم هذا تفريع على المفهوم وهو انه لا تقع الفرقة بنفس اللعان قبل تفريق الحاصكم ويتفرع عليه أيضا ما في السعدية عن الكفاية أنه لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو كذب نفسه حل له الوطئ من غير تجديد النكاح اهـ وعند الشافعي تقع الفرقة بنفس اللعان والكلام معه مبسوط في الفتح وهذا أحد المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنع منظومة وتقدمت في الطلاق (قوله الذي وقع اللعان عنده) مختار من قوله الا في فلولم يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا ايضا من فروع عدم وقوع الفرقة قبل التفريق (قوله فرق) لانه يرجع عود الاحصان فتح (قوله والالا) أي وان زالت أهلية اللعان بما لا يرجع زواله بأن كذب نفسه أو قذف أحدهما انسا ناخذ للقذف أو وطئت هي وطئا حراما أو خرس أحدهما لا يفرق بينهما فتح (قوله ينظر) لان التفريق حكم فلا يصح على الغائب رخصي (قوله استقبله الحاكم الثاني) أي استأنف اللعان (قوله خلا فالحمد) فعنده لا يستقبل لان اللعان قائم مقام الحد فصارت كاقامة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاصكم وموته وله ما ان تمام الامضاء في التفريق والانهاء فلا يتساهى فيه فيجب الاستقبال كذا في الاختصار ومفاده انه لا تحصل حرمة الوطئ قبل التفريق وسيأتي خلافة ومفاده أيضا أنه لا بد من طلبها التلاعن عند الحاكم الثاني فليراجع (قوله بعد وجود الاكثر) بأن التعن كل منهما ثلاث مرات (قوله صم) أي التفريق وقد أخطأ السنة كافي (قوله لانه مجتهد فيه) فان الامام الشافعي رحمه الله تعالى قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط كذا في النهر ح قلت وقد مناني الخلع وفي أول الظاهر معنى المجتهد فيه واذا فهمته تعلم انه لا يثبت كونه مجتهدا فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين (قوله بغير القاضى الخنثى) المراد بغيره من يرى جوازه باجتهاد منه أو بتقليد المجتهد كشافعي (قوله اما هو فلا ينفذ) أي بناء على المتقدم ان القاضى ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضاة زماننا المأمورين بالحكم باصح اقوال أبي حنيفة (قوله وحرم وطؤها) أي ودواعيه كما مر ط (قوله لما مر) أي من حديث المتلاعنان لا يجتمعان أبدا ح (قوله ولها) أي لهما ملاعة بعد التفريق ط (قوله نفقة العدة) أي والسكنى واذا جاءت بولد الى سنتين لزمه وان لم تكن عليها عدة لزمه الى ستة أشهر كافي الكافي (قوله حتى) فلو نفاه بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبه وكذا الوصيات بولدين أحدهما ميت فنفاها أومات أحدهما قبل اللعان كما سيأتي (قوله نفي نسبه) أي لا بد أن يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرقت بينكما كما روى عن أبي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق نفي النسب كما بعد الموت يفرق بينهما ولا ينتفي النسب بمجرد عن النهاية (قوله والحقة بامه) هذا غير لازم في النفي وانما خرج مخرج التأكيدها عن النهاية (قوله بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعده زادها في البحر على شروط النفي الستة المذكورة في البدائع وانما لم يعددها الشارع مع الستة اشارة الى انها ليسا شرطين للنفي اصاله وانما هما شرطان لللعن كما أفاده في النهر فهما من شروط النفي بواسطة لكن الثاني يغني عن الاول تأمل (قوله لعدم

مطلب
في الدعا باللعن على معين

(وصفته ما فطلق النص) الشرعي (به)
من كتاب وسنة (فان التعنا)
ولو اكثره (بان بتفريق الحاصكم) فيتوارثان
قبل تفريقه (الذي وقع اللعان عنده) ويفرق (وان لم يرضيا)
بالفرقة ثمضى ولو زالت أهلية اللعان فان بما يرجع زواله بخنون
فرق والا لا ولو تلاحنا فغاب أحدهما ووك بالفرق يفرق
تأنا رخانية ومفاده أنه اذا لم يوك
يقتل (فولم يفرق) الحاكم (حتى عزل أومات استقبله الحاكم الثاني) خلا فالحمد اختيار
(ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل) اي مرة أو مرتين (لا) ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه تأنا رخانية وقيد في البحر بغير القاضى الخنثى اما هو فلا ينفذ (وحرم وطؤها بعد اللعان قبل التفريق) لما مر ولها نفقة العدة (وان قذف الزوج) بولد حتى (نفي) الحاكم (نسبه) عن ابيه (والحقة بامه) بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال يجري فيه اللعان حتى لو علق وهي أمة أو كابية فعتقت وأرسلت لا ينتفي لعدم التلاعن

وأما شروط النفي فستة مبسطة
مذكورة في البدائع وسيجي
(وإن كذب نفسه) ولودلالة
بأن مات الولد المتني عن مال
فادعى نسبه (حد) للقذف
(وله) بعدما كذب نفسه
(أن ينكحها) حد أولاً (وكذا)
إذا قذف غيرها (أو) صدقته
(أو) زنت (وإن لم تتحد لزوال العفة
والحاصل أن له تزوجها إذا خرجا
أو أحدهما عن اهلية للمعان
(و) لا لعان لو كانا آخرسين
أو أحدهما وكذا لو طرأ ذلك
انخرس (بعده) أي اللعان (قبل
التفريق فلا تفريق ولا حد) لدرته
بالشبهة مع فقد الركن وهو
لفظ أشهد ولذا لا تلاعن بالكتابة
(كما لا لعان بنقي الجلى) لعدم
تيقنه عند القذف ولو تيقناه
بولادتها لقل المدة بصبر كله قال
أن كنت حاملاً فكذا والقذف
لا يصح تعليقه بالشروط (وتلاعنا
بقوله زنت وهذا الجمل منه)
للقذف الصريح (ولم ينف)
الحاكم (الجمل) لعدم الحكم عليه
قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة
والسلام ولده لال اعلم بالوحي
مطلب
الجمل يحتمل كونه نكاحاً وفيه حكمية

(التلاعن) لأنه نفي نسبه مستند إلى وقت العلوق وليس وقته من أهل اللعان ولا ينتقي النسب بدون إيمان
(قوله فستة) * الأول التفريق * الثاني أن يكون ضد الولادة أو بعد ها يوم أو يومين * الثالث أن لا يتقدم
منه إقرار به ولودلالة كسكونه عند التهنئة مع عدم رده * الرابع حياة الولد وقت التفريق * الخامس
أن لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد * السادس أن لا يكون محكوماً بشبوه شرعاً كان ولدت ولداً
فانقلب على رضيع فحلت الرضيع وقضى بديته على عاقلة الأب ثم نفي الأب نسبه يلاعن الصافي بينهما
ولا يقطع نسب الولد لأن القضاء بالدية على عاقلة الأب قضاء يكون الولد منه ولا ينقطع النسب بعده وتعامه
في البحر (قوله وسيجي) أي عند قوله نفي الولد الحي الخ لكن المذكور هنا أكثر الشرط لا كلها (قوله)
وإن كذب نفسه حد) أي إذا كذب بعد اللعان فلو قبله ينظر فإن لم يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وإن
أبانتها لم أكذب فلا حد ولا لعان زيلعي أي لأن اللعان لم يستقر بعد المبنونة فلم يحول إلى الحد كما قد مناه
عن الكافي قال في الشرع بلالية وقوله وإن كذب نفسه ليس تكراراً مع قوله حبس حتى يلاعن أو يكذب
نفسه فيحد لأن ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده (قوله ولودلالة) أي سواء كان الاكذاب باعترافه
أو ببينة أو دلالة نهر (قوله فادعى نسبه) أي فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فإن كان
الولد ترك ولداً كذا أو أن نفي نسبه من المدعى وورث الأب منه كلف الحاكم (قوله للقذف) أي
القذف الثاني الذي تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا إذا رجعوا فانهم يحقون للقذف الأول لأنه أخذ
بموجبه وهو اللعان كما أفاده في البحر وأما الحد الركني أنه لما أكذب نفسه تين أن اللعان لم يقع موقعه من قيامه
مقام حد القذف فرجعنا إلى الأصل من لزوم الحد بالقذف الأول فافهم (قوله حد أولاً) أشار إلى ما في
البحر من أن تقييد الزيلعي بالحد اتفاقاً (قوله أوزنت وإن لم تتحد) أو أباد بالزنا الوطئ الحرام وإن لم يكن
زناً شرعاً كما ذكره الأسيدي في بحر ثم إن عبارة الهداية والكفر أوزنت فحدث قال في الفتح قيل لا يستقيم
لها إذا حدثت كان حدها الرجم فلا يتصور حملها للزوج بل بمجرد أن ترى تخرج عن الاهلية ومنهم من ضبطه
بتشديد النون بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ توقف حملها للأول على حدها لأنه
حد القذف وتوجيه تخفيفها أن يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم زنت فحدثت كان حدها حينئذ
الحد لا الرجم لأنها ليست بمحصنة ١٥ وذكر القهستاني أنه يتصور الزنا في الدخول كما أشار إليه في المضمرات
بأن ترتد وتلحق بداء الحرب ثم تنسب وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها ١٦ وفيه أن الاهلية زالت بالردة لا بالزنا
وذكر في البحر أن الرواية بالتخفيف فلذا لم يذكر المصنف الحد وأشار الشارح بقوله وإن لم تتحد إلى أن التقييد
بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر (قوله لزوال العفة)
على حل النكاح فيما إذا صدقته أوزنت أما إذا كذب نفسه ولم يحدث أو حدث بعد القذف فلتظهر أن اللعان
لم يقع موقعه كما قد مناه تأمل (قوله عن أهلية اللعان) لأنهم لم يبق متلاعنين لاحقين لأن حقيقة
التلاعن حين وقوعه ولا حكام لزال الاهلية التي كان التلاعن باقياً بها حكماً بعد وقوعه فلا ينافي الحديث
كما تقدم (قوله لدرته بالشبهة) وهي احتمال تصديق أحدهما للآخر لو كان ناطقاً (قوله مع فقد الركن)
أي فيما إذا كان انخرس قبل اللعان (قوله ولذا) أي لفقد الركن أو للشبهة وهو أظهر لأن الكتابة قائمة
مقام النطق في الطلاق ونحوه لكن فيما شبهه كإشارة الآخر فيندرئ الحد بها (قوله لعدم تيقنه)
قال في الفتح إذا احتمل كونه نكاحاً أو ما وقد أخبرني بعض أهلي عن بعض خواصهم أنه ظهر بها حل واستقر إلى
تسعة أشهر ولم يشكك فيه حتى تهيأت له تهيئة ثياب المولود ثم أصابها طلق وجلست الداية تحتها فلم تزل
تعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصرة نصب الماء حتى قامت فارغة من غير ولد وأما أوريشه والوصية به
وله فلا يثبت له الأبعد الانفصال فيثبتان للولد للعمل وأما العتق فانه يقبل التطيق بالشروط فعتقه معلق معنى
وأما رد الحارية المبيعة بالجمل فلأن الجمل ظاهر واحتمال الریح شبهة والرد بالغيب لا يتبع بالشبهة ويتبع
اللعان بها لأنه من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على الغيب ١٧ (قوله ولو تيقناه الخ)
جواب عن قول صاحبين بحر إن اللعان إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر لليقين بقيامه (قوله لعنه بالوحي)
أي لعنه صلى الله عليه وسلم بالجمل وحيماً من الله تعالى والمراد الجواب عما استدلاله بقوله لما انه يلاعن إذا ولدته

لاقل المدة وعن قول الشافعي انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قد قضاها بنى الحل فقد انكره ابن حنبل بل قد قضاها بالزنا وقال وجدت شريك بن سعدا على بطنها زنى بها على ان كون لعانها قبل الوضع معارض بما في الصحيحين من انه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للعارض وعامة في الفتح ولكن لم يذكر فيه انه صلى الله عليه وسلم نفاه قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح تبعاً للنهر وانما فيه قوله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به كذا فهو لهلال او جاءت به كذا فهو لشريك وانها ولدت فالحق الولد بالمرأة وجاءت به اشبه الناس بشريك (قوله عند التهنئة) بالهمز من هنا به بالولد بالتهنئة والهمز مصباح (قوله ومدتها سبعة أيام عادة) أشار به الى انه لم يقدر زمنها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة أيام وفي رواية الحسن سبعة وضعفه السرخسي بان نصب المقادير بالزنى لا يجوز شرئاً بلالية وعندهما تقديره بمدتها سبعة (قوله) وعند اتياع آله الولادة) أي عند شرائها كالمهدوم ونحوه والواو بمعنى أو كما يفيد كلام المصنف في المنع وكلام الفتح وغيره (قوله وبعده لا) أي بعد قبوله التهنئة أو سكونه عندها أو شراء آله الولادة وسكونه عن النفي ومضى ذلك الوقت اقرار منه منعه قال في الفتح وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت رضى الا في رواية عن محمد في ولد الامة اذا هنيء به فسكت لا يكون قبولا لانه غير ثابت الا بالدعوة والسكوت ليس دعوة ونسب ولد المنكوحه ثابت منه فسكوته يسقط حقه في النفي ١٥ وولد أم الولد كولد المنكوحه لانها فراش يختلف الامة لانها فراش لها جوهره (قوله فخالة علمه كخالة ولادتها) فجعل كخالة ولادتها الآن فله النفي عند أبي حنيفة في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدر كما في الفتح شرئاً بلالية (قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قرله نفي أول التوأمين) تنبيه نوأم فعمل والاثني نوامة والجمع نوأم وتوأم كدخان مصباح وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة أشهر مجر (قوله ان لم يرجع) قيد به لانه لو رجع عن الاقرار بالثاني يلاعن ١٥ ح وذکر الرحى ان هذا القيد لم يذكره في البحر والنهر والدرر والمنع وغيرها ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالثاني كذب نفسه بنى الاول لانهم من ماء واحد قصار فاذا رجوعه لا يسقط الحد عنه ١٥ (قوله لتكذيبه نفسه) أي باقراره بالثاني وهذا علمه لقوله حد (قوله وان عكس) بان أقتر بالاول ونفى الثاني (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع لا يلاعن بل يحمد ١٥ ح لانه أكذب نفسه وهذا صحيح موافق لما مر ولما يأتي قريباً فافهم (قوله لقد قضاها بنفيه) علمه لقوله لاعن ١٥ ح قال في الفتح لا يقال بثبوت نسب الاول معتبر بقاء بعد نفي الثاني فباعتبار بقائه شرعاً يكون مكذباً بنفسه بعد نفي الثاني وذلك يوجب الحد لاننا نقول الحقيقة انقطاعه وثبوت امر حكيم والحد لا يحتاط في اثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا متعيناً لا الحكمي ١٥ وقوله وذلك يوجب الحد يؤيد ما قاله ح من أنه لو رجع يحمد ولا ينافيه ما في البحر عن الفتح من انه لو قال بعد نفي الثاني هما ابناي أو ليسا بابني فلا حد فيهما ١٥ اعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في الثاني ففي الفتح ولو قال بعد ذلك هما ولداي لاحد عليه لانه صادق انشوت نسبهما ولا يكون رجوعاً لعدم كذاب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليهما للتصريح بالرجوع ولو قال ليسا ابني كانا ابنيه ولا يحد لان القاضي نفي أحدهما وذلك نفي للتوأمين فليس اولديه من وجه ولم يكن قاذفاً لهامطلقاً بل من وجه ١٥ فافهم (قوله لاعن) كذا في الفتح والبحر ومثله في الجوهره عن الوجيز ومقتضى ما في النهر أنه يحمد وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم نعم قال الرحى ان ما هذا مشكل لان باقراره بالثالث صار مكذباً بنفسه في نفي الثاني فينبغي أن يحمد لانه يعد الكذاب لم يبق محللاً لاعن ١٥ قلت والجواب انه لما أقتر بالاول كان اقراراً بالكل فيكون اقراره بالثالث تأكيداً لا قراره أو لا فليكن رجوعاً لانه صادق فيه كما مر آنفاً ولذا علق في الفتح المسألة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحل اقرار بالكل كمن قال يده أو رجله مني وقال وكذا في ولد واحد اذا أقربه ونفاه ثم أقربه يلاعن ويلزمه ١٥ (قوله يحمد) لانه لما نفي الاول لزمه اللعان فلما أقرب بالثاني صار مكذباً بنفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه بعد (قوله كوت أحدهم) قال في الفتح لو نفاهاها خبات أحدهما أو قبل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفي الميت لانها بالموث واستغنائها عنه فلا يثبت الحى لانه لا يفارق ويلاعن بينهما عند محمد لوجود القذف واللعان فلهذا عن نفي الولد ولا يلاعن عند أبي يوسف لان القذف واجب لعنا يقطع النسب ١٥ ملخصاً قلت

(نفي الولد الحى عند التهنئة)

ومدتها سبعة أيام عادة (و) عند

(اتياع آله الولادة صح وبعده لا)

لاقراره به دلالة ولو غابا فخالة

علمه كخالة ولادتها (ولا عن فيهما)

فيما اذا صح أو لا لوجود القذف

فقد تحقق اللعان بنى الولد ولم

يتف النسب فقوله فيما مر ونفي

نسبه ليس على اطلاقه (نفي أول

التوأمين واقر بالثاني حد) ان لم

يرجع لتكذيبه نفسه (وان عكس

لاعن) ان لم يرجع لقد قضاها بنفيه

والنسب ثابت فيهما) لانهم من

ماء واحد (ولو جاءت بثلاثة في

بطن واحد فنفى) الثاني واقر

بالاول والثالث لاعن وهم بنوه

ولو نفي الاول و) الثالث واقر

بالثاني يحمد وهم بنوه) كوت

أحدهم شفى

واقصر الخا كم في الكافي على ذكر الأول بلا حكاية خلاف فعمل أنه يظهر الرواية عن الكل فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كوت أحدهم عقب قوله في المسألة الأولى لاعتنوا بهم يومئذ ليكون التشبيه بثبوت النسب واللعان أما على ما ذكره فإنه يقتضي عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية ويقتضي وجوب الحد وفيه نظر لانه على القول بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد أيضا لان اللعان سقط لمعنى ليس من جهته (قوله ثبت نسبه) أي نسب ولد ولد اللعان قال في الجروورث الاب منه اتفاقا لحاجة الولد الثاني الى ثبوت النسب ببقاء كبقاء الاول (قوله لاستغناؤه) أي استغناؤه ولد الاتي بنسب أبيه فان ولد البنت نسب الى أبيه قال في الجروورث أي موت الاتي المنفية لانها لو كانت حية ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا (قوله خلافا لهما) فعندهما ثبت نسبه منه بجر (قوله الاقرب بالولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملاعة أي بما امرأة ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنسه وإيمار رجل بحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه يوم القيامة وفضحه على رؤس الاولين والآخرين رواه أبو داود والنسائي وفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام من ادعى ابني الاسلام غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام كذا في الفتح (قوله بوجه ما) كعدم صلوح أحدهما للشهادة أو عدم الاحسان (قوله فقد ثبت نسب الولد) أي شمالا لحد فاذ فهذا يتبين ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالارث اثلا ما الخ) الارث مبني على خبره محذوف تقديره يكون أو ثبت وفي كلام العرب ككمن سخطا وما ذكره هنا هو ما جزم به في البحر والنهر نقلا عن شرح التلخيص وعزاه في البحر قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره الشارح في الفرائض من أنه يرث من توأمه ميراث اخ لا بون ومثله في سكب الامهر معزيا الى الاختيار لكن نسب السرخسي في المبسوط الاول الى علمائنا ونسب الثاني الى الامام مالك وسأقي تمام الكلام عليه في الفرائض ان شاء الله تعالى (قوله يرد عليهم) أي بقدر حصصهم فيخص كل اثلث فالمسألة الفرضية من ستة والرديئة من ثلاثة ط (قوله وبه علم الخ) قال في الجروورث ان قطع النسب جرى في التوأم لانه لو لم يقطع نسبه عن أخيه التوأم لكان عصبه يأخذ الثلثين وقطع النسب عن أخيه التوأم بالتبعية لايهما وتعامه في شرح التلخيص اه (قوله في كل الاحكام) فيبقى النسب بين الولد والملاعن في حق الشهادة والركاة والقصاص والتكاح وعدم اللعوق بالغير حتى لا تجوز شهادة أحدهما للآخر ولا صرف زكاته ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله ولو كان لابن الملاعة ابن وللزوج بنت من امرأة أخرى لا يجوز للابن أن يتزوج بنتك الميت ولو ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك فتح عن الذخيرة (قوله لقيام فراشها) أي لثبوت ككونها فراشا أي زوجة وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا للآخر كما يسمى لباسا قال في الجروورث اني باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام (قوله حتى لا تصح دعوة غير النسائي) أمادعوة النسائي فتصح مطلقا ولو كان المنني كبير ا جاحدا للنسب من النسائي بجر (قوله قال البهني الخ) كذا رأيت في شرح البهني على المتن غير معزى لاحد مع أن ذلك ذكره في الفتح بخلافه قال بعد نقله ما مر عن الذخيرة وهو مشكل في ثبوت النسب اذا كان المدعى عن يولد مثله لمثله وأدعاه بعدم موت الملاعن لانه مما يجتاط في إثباته وهو مقطوع بالنسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوته من امه لا يتأقبه اه أي لا مكان كونه وطئها بشبهة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب العنين وغيره) *

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالسكاح (قوله وغيره) الاولى ونحوه من كل من لا يقدر على جماع زوجته كالجهوب والخصي والمسحور والشيخ الكبير والشكاز كشدا بشين مجبه وزاي من اذا حدثت المرأة انزل قبل أن يخالطها فاموس (قوله على الجماع) أي جماع زوجته أو غيرها فافهوا وعم من المعنى الشرعي الاتي (قوله فعيل بمعنى مفعول) هذا مبني على أنه من عن بمعنى حبس لامن عن بمعنى اعرض قال في المصباح قال الزهري وسعي عني لان ذكره يعنى بتسبل المرأة عن عيني وشمال أي بعترض اذا أراد ايلاجه والعنة بالضم حظيرة للابل والخليل فتول الفقهاء لو عن عن امرأة فخرج على المعنى الثاني دون الاول لانه يقال عن عن الشيء

يعن

(حات ولد اللعان وله ولد فادعاه

الملاعن ان ولدا اللعان ذكره

ثبت نسبه) اجماعا وان

كان (أثلا) لاستغناؤه

نسب أبيه خلافا لهما ابن ملك

(فروع) الاقرار بالولد الذي ليس

منه حرام كالسكوت لاستحقاق

نسب من ليس منه بجر وفيه مني

سقط اللعان بوجه ما أو ثبت

النسب بالاقرار أو بطريق الحكم

لم يفتق نسبه أبدا فلو نضاه ولم

يلاعن حتى قدفها اجنبي بالولد

فقد ثبت نسب الولد ولا

يتنق بعد ذلك * نفى نسب التوأمين

ثم مات أحدهما عن توأمه وأمه

وأخ لام فالارث اثلا فافرضاوردا

للأم السدس وللأخوين الثلث

والباقي يرد عليهم وبه علم أن نسبه

يخرج عن كونه عصبه قالوا

وصر حوا بقاء نسبه بعد القطع

في كل الاحكام لقيام فراشها

الا في حكمين الارث والنفقة فقط

حتى لا تصح دعوة غير النسائي

وان صدقه الولد انتهى قلت قال

البهني الا أن يكون ممن يولد

مثله لمثله أو أدعاه بعدم موت

الملاعن فليحفظ

(باب العنين وغيره) *

(هو) لغة من لا يقدر على الجماع

فعيل بمعنى مفعول

يعن من باب ضرب بالبناء للقاعل اذا عرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول اه وذكرا أيضا
 ان قول الفقهاء به عنة وفي كلام الجوهري ما يشبهه كلام ساقط والمشهور رجل عنين بين التعنين والعنية
 (قوله جمعه عتن) بضم أوله وثانيه أفاده ط (قوله على جماع فرج زوجته) أى مع وجود الالة سواء
 كانت تقوم أولا خرج الدبر فلا يخرج عن العنة بالادخال فيه خلافا لابن عجل من الحنابلة معراج لان الادخال
 فيه وان كان أشد لكنه قد يكون محذورا عن الادخال في الفرج لسهر واخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها دونها
 أو على النيب دون البكر وفي المعراج اذا أوج الحشفة فقط فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية
 الذكرا في الفرج وسبغ الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم أر حكم ما اذا قطعت ذكره واطلاق المحبوب بشبهه
 لكن قولهم لو رضيت به فلا خيار لها بنفسه وله نظيران أحدهما لو خرب المستأجر الدار الثاني لو اتلف البائع
 المسع قبل القبض اه أى فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالتئن (قوله لمانع منه) أى فقط فخرج
 ما اذا كان المانع منها فقط أو منهما جميعا كما يأتي ط (قوله أو صحر) قال في البحر فهو عنين في حق من لا يصل
 اليها القوات المقصود في حقها فان الصحر عندنا حق وجوده وتصوره وتكون أثره كما في المحيط اه (قوله
 اذا ارتقاء) أى التي وجدت زوجها محبوبا والقرناء مثلها كما يأتي (قوله محبوبا) في الصباح جيبته جبا من
 باب قتل قطمته وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصلت مذاك كره اه فالمصدر هو الحب والاسم
 هو الجباب فافهم والمذاك يرجع ذكر والمراد بها الذكر والخصيان تغلبا (قوله أو مقطوع الذكرا فقط)
 قال في النهر ولم يذكره والظاهر أنه يعطى هذا الحكم اه وهذا الاشبه فيه (قوله أو صغيره) أيها الصغير
 أى صغير الذكرا وقوله جدا أى نهاية ومبالغة مصباح (قوله كالزير) بالزاي المكسورة واحد الزرار
 (قوله وفيه نظر) أشار الى ما قاله الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا حاله دون حال العنين
 لا مكان زوال عنته فيصل اليها وهو مستحيل هنا فحكمه حكم المحبوب يجامع أنه لا يمكنه ادخال آلتة القصيرة
 داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مساو للضرر المحبوب فلها طلب التفريق وبهذا ظهر ان انقضاء التفريق
 لا وجه له وهو من الفتية فلا يسلم اه قلت ~~لم يكن~~ لم يقدر به صاحب الفتية بل قتله في الفتح والبحر عن المحيط
 والاحسن الجواب بأن المراد بادل الفرج نهاية المعتاد الوصول اليها ولذا قال في البحر وطاهره أنه اذا كان
 لا يمكن ادخاله أصلا فانه كالمحبوب لتقيده بالداخل اه وقد سنا ما هو صريح في اشتراط ادخال الحشفة
 (قوله الا في مسئلتين التأجيل ومحى الولد) أى ان المحبوب لا يؤجل بل يفرق في الحال ولو ولدت امرأته
 بعد التفريق لا يطل التفريق كما يأتي وزاد في البحر مسئلتين أيضا انه يفرق بلا انتظار بلوغه ولا انتظار حتمه
 لو حريضا (قوله فرق الحاكم) وهو طلاق بائن ككفرقة العنين بجرع عن الخانية ولها كل المهر وعليها العدة
 ان خلاها عنده وعندهما لانه نصفه كالمحل بل بها بدائع (قوله بطلها) هو على التراخي كما يأتي بيانه
 (قوله لو حرة) أما لامة فان خيارها كالمحل كما يأتي سنا (قوله بالغة) فالصغيرة تنظر بلوغها في المحبوب
 والعنين لاحتمال أن ترضى بهما بجر وغيره وأما العقل فغير شرط فيفرق بطلب ولي المجنونة أو من ينسبه
 القاضي كما في الفتح ويأتي (قوله غير ارتقاء وقرناء) أما ما فلا خيارا له ما تحقق المانع منهما كما مر ولانه
 لاحق لهما في الجماع وفي البحر عن الترخائية ولو اختلفا في كونها ارتقاء ريبا النساء (قوله وغير عالمة
 بحاله الخ) أهو كانت عالمة فلا خيارا لها على المذهب كما يأتي وكذا لو رضيت به بعد النكاح (قوله
 ولو المحبوب صغيرا) قيد بالمحبوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر بلوغه كما مر ونهل اطلاقه المجنون بالنون في
 البحر عن الفتح لو كان أحدهما مجنونا فانه لا يؤخر الى عقلة في الحب والعنة لعدم القائدة ويفرق بينهما في الحال
 في الحب وبعد التأجيل في العنين لان المجنون لا يعدم الشهوة اه قال في النهر ولو كان مجنونا هل ينتظر
 افاقته لم أر المسألة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر بلوغها ورضاها به اذا هي
 افاقت كما لو كانت غير بالغة اه وصحح في البدائع ان المجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق لكن في البحر عن
 المعراج ويؤهل الصبي هنا الطلاق في مسألة الحب لانه مستحق عليه كما يؤهل لعتق القريب ومنهم من جعله فرقة
 بغير طلاق والاول أصح اه (تق) لو اختلفا في كونه محبوبا فان كان لا يعرف بالمس من وراء الثياب أمر
 القاضي أمينا أن ينظر الى عورته فيضرب بحاله لانه يباح عند الضرورة خاتمة (قوله لحصول حتمها بالوطئ)

جمعه عن وشرعا (من لا يقدر على
 جماع فرج زوجته) يعنى لمانع منه
 ككبر سن أو صهر اذا ارتقا لا خيار
 له للمانع منها خاتمة (اذا وجدت
 المرأة زوجها محبوبا) أو مقطوع
 الذكرا فقط أو صغيره جدا كالزير
 ولو قصيرا لا يمكنه ادخاله داخل
 الفرج فليس له الفقرة بجر وقه
 نظرو فيه المحبوب كالعنين الا في
 مسألتين التأجيل ومحى الولد
 (فرق) الحاكم يطلبها لو حرة بالغة
 غير ارتقاء وقرناء وغير عالمة بحاله
 قبل النكاح وغير راضية به بعده
 (بينهما في الحال) ولو المحبوب
 صغيرا لعدم فائدة التأجيل (ولو
 بن بعد وصوله اليها) مرة (أو صار
 عتيا بعده) أى الوصول (لا)
 يفرق بل حصول حقها بالوطئ مرة

(جاءت امرأة المجهوب بولد) ولم تعلم
 يجبه فادعاء ثبت نسبه ثم علمت
 قلها الفرقة تاريخية ولو ولدت
 (بعد التفريق الى ستين ثبت نسبه)
 لانزاله بالحق (والتفريق) باقي
 (بإله) لبقاء جبه (ولو) كان (عينا)
 بطل التفريق (زوال عنه نبوت
 نسبه كما يطل التفريق بالبينه
 على اقرارها بالوصول قبل
 التفريق لابعده للثمة فسقط نظر
 الزيلعي (ولو وجدته عينا) هو
 من لا يصل الى النساء لمرض
 أو كبر أو سحر ويسعى المعقود
 وهبانية (أو خصيا) لا ينتشر
 ذكره فان انتشر لم يخبر بسحره عليه
 فهو من عطف الخاص على العام
 خلفاؤه وان كان بأولان الفقهاء
 يتسامحون في ذلك شهر (أجل سنة)
 لاشتمالها على الفصول الاربعة

مطلب

لفك المسحور والمربوط

مطلب

في عطف الخاص على العام

مطلب

في طالع فصول السنة الاربع

مرسة وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء يجر عن جامع قاضي خان وبأثم اذا ترك الديانة متعتا مع القدرة
 على الوطى ط (قوله ولم تعلم) أي وقت العقد وقيد به لثبت انخيارها (قوله فادعاء ثبت نسبه) الذي
 في التارخانية واثبت القاضي نسبه فلما وافى بالعطف زالت الركاكة ط وانما قيد بالدعوى لدفع ما يترجم
 انما ادعاء وسلت دعواه صريحاً بسقط حقها والافتيوت النسب منه لا يتوقف على الدعوى كما تنفذه عبارة
 الهندية اه قلت وهو مفاد ما ذكره قرياس عن التارخانية وفي عدة البحر عن كافي الحاكم والخصي كالصحيح
 في الولد والعدة وكذا المجهوب اذا كان ينزل والام يلزمه الولد فكان بغزلة الصبي في الولد والعدة (قوله ثبت
 نسبه) أي اذا خلاها قال في التارخانية ولو كان الزوج مجبواً بفريق القاضي بينهما خلات بولد لا قل من سنة
 أشهر من وقت الفرقة لزمه الولد خلاها أو لم يخل وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة يلزمه الى ستين اذا خلا
 بها والفرقة ماضية بلا خلاف (قوله قبل التفريق) متعلق باقرارها (قوله لابعده) أي لا يطل التفريق
 لو أقرت بعده انه كان وصل اليها بجر فلا حاجة الى اقامة الزوج اليه هنا فافهم (قوله للثمة) أي
 باحتيال كذبه بل هي به متناقضة فتح (قوله فسقط نظر الزيلعي) هو أن الطلاق وقع بتفرقه وهو بائن
 فكيف يطل بثبوت النسب الا ترى انها لو أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل اليها لا يطل التفريق اه
 وجوابه أن ثبوت النسب من المجهوب باعتبار الانزال بالحق والتفريق بينهما باعتبار الجلب وهو موجود
 بخلاف ثبوت من العنينة فانه يظهر به أنه ليس بعنينة والتفريق باعتباره بخلاف ما استشهد به من اقرارها فانها
 متهمة في ابطال القضاء لاحتمال كذبه فظهر أن المصحيح كافي فتح القدير بجر قلت لكن قد يقترنه
 أن النسب ثبت من العنينة مع بقاء عنه بالحق أيضاً وبالاستدخال فلا يلزم زوال عنه به اللهم إلا أن يقال
 وجود الالة دليل على أن الولد حصل بالوطى لانه الاصل الغالب فلا ينظر الى السادر بلا ضرورة (قوله ولو
 وجدته) أي لو وجدت المرأة الحرة غير الرتقاء كما مر في زوجة المجهوب زوجها ولو معقودها فيؤجل بمحضرة خصم
 عنه كافي البحر ويشترط أن جيله في الحال كونه بالغاً أو مراهقاً وكونه صحيحاً وغير متلبس باحرام كإسائى
 وشمل ما لو وصل اليها ثم تزوجها ولم يصل اليها في النكاح الثاني لتحقق المطالبة بكل عقد كافي البحر
 (قوله عينا) ومثله الشكاز كما مر (قوله هو من لا يصل الى النساء الخ) هذا معناه لغة وأما معناه الشرعي
 المراد هنا فهو من لا يقدر على جماع فزوج زوجته مع قيام الالة لمرض به كما مر فالاولى حذف هذه الجملة كما أفاده
 ط (قوله لمرض) أي مرض العنة وهو ما يحدث في خصوص الالة مع صحة الجسد فلا ينافي ما يأتي من أن
 المريض لا يؤجل حتى يصح لان المراد به المرض المضعف للأعضاء حتى حصل به فتور في الالة تأمل (قوله
 أو سحر) زاد في العناية أو ضعف في أصل خلقته أو غير ذلك (فائدة) نقل ط عن تبيين المحارم عن كتاب وهب
 ابن منبه انه مما ينفع للمسحور والمربوط أن يؤتى بسبع ورفات سدر خضر وتدق بين حجرين ثم تخرج بماء ويحشو
 منه ويغسل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله أو خصيا) بفتح الخاء من نزع خصيتاه وبقي ذكره فاعيل
 بمعنى مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله وعليه الخ) أي على التقييد بقوله لا ينتشر والمراد الجواب عن
 اعتراض البحر بأنه لا حاجة الى عطفه على العنينة لدخوله فيه فأجاب بأنه من عطف الخاص على العام لكن
 لا بد له من نكته كافي عطف جبريل على الملائكة لزيادة شرفه وبينها بقوله خلفاؤه أي خلفاء دخوله فيه بسبب
 تسميته باسم خاص ولما كان المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالواو وبجتي كافي مات الناس حتى
 الانبياء دون أو أوجب بأنه تسامح للفقهاء والتسامح استعمال كلمة مكان أخرى لالعلاقة وقرينة لكن فيه أنه وقع
 بأوفي الحديث الصحيح ومن كانت هجرته الى دينها صديها أو امرأة ينكحها وجوزها بعض المحققين ثم أيضاً كافي
 حديث واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ثم لرح ذبيحته ويحدث شفرته (قوله لاشتمالها على الفصول الاربعة)
 لان الامتناع لعله معترضة أو آفة أصلية فان كان من علة معترضة فاما عن غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة
 أو يوسوسة والسمة تشتمل على الفصول الاربعة فالصيف حار يابس والخريف بارد يابس وهو أورد الفصول
 والشتاء بارد رطب والربيع حار رطب فان كان مرضه عن أحده هذه تم علاجه في الفصل المضاد فيه أو من
 كيفيتين فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تعلم ما تعرف به الحال فاذا مضت ولم يصل عرف أنه باقية
 أصلية وفيه نظر اذ قد يمتد سنين بأفة معترضة كالمسحور فالحق أن التفريق اما بغلبة ظن عدم زوال لزماته

أولاً فة الأصلية ومضى السنة موجب لذلك وهو عدم ايضاح حقها والسنة جعلت غاية في الصبر والبلاء العذر
 شرعاً وتماه في الفتح (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) لأن هذا مقدمة أمر لا يكون الا عند
 القاضي وهو الفرقة فكذلك مقدمته ولو الجدية فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها بحج عن الخيانة
 ولا يعتبر تأجيل غير الحاكم كما من كان فتح وظاهره ولو محكما تأمل وفي البحر ولو عزم القاضي بعد ما أجله
 بنى المولى على التأجيل الاول (قوله بالاهلة على المذهب) وجهه أن الثابت عن الصحابة كعمر وغيره اسم
 السنة وأهل الشرع انما يتعارفون الاشهر والسنين بالاهلة فاذا أطلقوا السنة انصرف الى ذلك ما لم يصترحوا
 بخلافه فتح (قوله وبعض يوم) هو ثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة فهستاني وذلك ثلث يوم وثلث
 عشرون (قوله وقيل شمسية) اختاره شمس الأئمة السرخسي وقاضي خان وظهير الدين وهي رواية الحسن
 عن أبي حنيفة فتح وعن محمد أن الاعتبار بالعددية وهي ثلثمائة وستون يوماً فهستاني (قوله وهي ازيد باحد
 عشرون يوماً) أي وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة أو تسع وأربعين دقيقة وتماه في القهستاني (قوله
 فبالايام اجماعاً) ظاهر اطلاقه اعتبار السنة العددية كل شهر ثلاثون يوماً وأنه لا يكمل الاول ثلاثين من
 الشهر الاخير وباقي الاشهر بالاهلة كما هو قول صاحبين في الاجارة وقد أجروا هذا الخلاف بين الامام وصاحبه
 في العدة وبعضهم ذكر ان المعتبر فيها الايام اجماعاً وان الخلاف انما هو في الاجارة وهو مقتضى اطلاق المصنف
 هناك (قوله وأيام حيضها) وكذا انقاسها ط عن البحر لكني لم أره في البحر فراجع نسخة اخرى (قوله
 منها) أي يحسب عليه من السنة ولا يعوض عليه بدله (قوله وكذا حجه وغيبته) لان العجز جاء بفعله ويمكنه
 أن يجزها معه أو يزوجها للحج والغيبة فتح ولا يقال يعذر على القول بوجوب الحج فوراً وعدم اسكان اخراجها
 معه لان الحج حق الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأمل (قوله لأمدة حجبها وغيبتها) أي لا تحسب عليه
 لان العجز من قبلها فكان عذراً فيعوض وكذا الوحيس الزوج ولو بهرها وامتنعت من الجنى الى السجن
 فان لم تنسج وكان له موضع خلوة فيه احتسب عليه فتح (قوله ومرضه ومرضها) أي مرضاً لا يستطيع معه
 الوطئ وعليه الفتوى فهستاني عن الخزانة (قوله مطلقاً) أي سواء كان شهراً أو دونه أو أكثر كما يعلم
 بمراجعة كلام اللؤلؤ الجدية قال في البحر وصح في الخيانة أن الشهر لا يحسب بل مادونه وفي المحيط أصح الروايات
 عن أبي يوسف أن ما زاد على نصف الشهر لا يحسب اه فافهم ولا يصح أن يدخل تحت الاطلاق أن يستطع
 معه الوطئ أو لا فإنه لا وجه لعدم احتساب أيام المرض التي يمكنه فيها الوطئ لان ذلك تقصيره فكيف يعوض
 عليه بدلها فافهم واطاهر أن قول القهستاني المار وعليه الفتوى مقابل للتفصيل المذكور عن الخيانة والمحيط
 فلم يكن في المسألة اختلاف الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط فافهم والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح لان لفظ
 الفتوى أكد الفاظ الترجيح فقدم على ما في الخيانة والمحيط وهو أيضاً مقتضى اطلاق المتن كالهداية والمقتضى
 والوقاية وغيرها (قوله ما لم يكن صيباً) أي غير قادر على الوطئ لما في الفتح عن قاضي خان الغلام الذي بلغ
 أربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته ويصل الى غيرها يؤجل اه تأمل (قوله واحرامه) كذا عبر في
 الخلاصة والفتح والاولى ابدال الاحرام بالاحلال كما وقع في البدائع (قوله أجل سنة وشهرين) الاولى أجل
 سنة بعد شهرين أي لا جيل الصوم وفي الفتح ولورافته وهو مظاهر منها تعتبر المدة من حين المرافعة ان كان
 قادراً على الاعتاق وان كان عاجزاً أمهله شهري الكفارة ثم أجله فيه تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهراً بعد
 التأجيل لم يلتفت الى ذلك ولم يزد على المدة اه وينبغي أنه لو رافعه في رمضان أن يمهله رمضان وشهرين بعده
 لانه لا يمكنه صوم الكفارة فيه (قوله فيها) أي فبالقضية المطلوبة أي (قوله والابات بالتفريق) لانها فرقة
 قبل الدخول حقيقة فكانت بائنة ولها كمال المهر وعلها العدة لوجود الخلوة الصحيحة بحج (قوله من القاضي
 ان أي طلاقها) أي ان أبي الزوج لانه وجب عليه التسريح بالاحسان حين عجز عن الامسالك بالمعروف فاذا
 امتنع كان ظالمًا فتاب عنه واضيف فعله اليه وقيل يمكن اختيارها لنفسها ولا يحتاج الى القضاء كغيره العتق
 قيل وهو الاصح كذا في غاية البيان وجعل في الجمع الاول قول الامام والثاني قولهما نهر وفي البدائع
 عن شرح مختصر الطحاوي أن الثاني ظاهر الرواية ثم قال وذكر في بعض المواضع ان ما ذكر في ظاهر الرواية
 قولهما (قوله بطلها) أي طلباً ثانياً فالاول للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها على

ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة
 (قرية) بالاهلة على المذهب
 وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون
 يوماً وبعض يوم وقيل شمسية
 بالايام وهي ازيد بأحد عشر يوماً
 قيل وبه يفتى ولو أجل في اثناء
 الشهر فبالايام اجماعاً (ورمضان
 وأيام حيضها منها) وكذا حجه
 وغيبته (لامدة) حجبها وغيبتها
 و(مرضه ومرضها) مطلقاً به يفتى
 ولو الجدية ويؤجل من وقت
 الخصومة ما لم يكن صيباً أو مرضاً
 أو محرماً فبعد بلوغه وحضه
 واحرامه ولو مظاهراً لا يقدر على
 العتق أجل سنة وشهرين (فان
 وطئ) مرة فيها (والابات بالتفريق)
 من القاضي ان أي طلاقها (بطلها)

خلاف فيه ولم يذكره محمد بن عمر (قوله يتعلق بالجميع) أي جميع الافعال وهي فرق وأجل وبات ح من
 النهر (قوله كما مر) المراد به قوله بطلبها المذهب كقوله فرق ح (قوله بطلب ولها) أقادانه
 لا يؤخر إلى عقلها لأنه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فإنه يؤخر إلى بلوغها لاحتجال رضاها به كما مر ثم رحمه
 ما جئته في النهر من أنها لو كانت تضيّق تؤخر كما قد مناه فافهم (قوله أو من نصيبه القاضي) أي أن لم يكن
 لها ولي ينصب لها القاضي خصمها عنها كما أقاده في الفتح (قوله فالتأجيل لمولاه) أي كافي العزل وعند
 أبي يوسف لها كقوله في العزل بمر والقوى على الأول ولو بالدية (قوله لأن الولد) مقتضى هذا
 التعليل أنه لو شرط حرية الولد لم يكن التأجيل للمولى لكن على البدائع بعده بقوله ولا اختيار للفرقة
 والتمام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع أجزائها ملك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله
 أي هذا التأجيل) الإشارة إلى الخيار في هذا الباب أي خيار زوجة العنين ونحوه احتريزه عن خيار البلوغ فإنه
 على الفور وحتمه فيشمل خيار الطلب قبل الأجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لأن ذلك قد يكون
 في طلب الفرقة تأخير المرافعة قبل الأجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لأن ذلك قد يكون
 للتجربة وترجيح الوصول للرضا به فلا يطل سخطها بالنكاح اهـ وهذا قبل تغيير القاضي لها فلو بعده كان على
 الفور كما يأتي بيانه فافهم (قوله لم يطل سخطها) أي ما لم تقل رضيت بالمقام معه كذا قدمه في التاخرانية
 عن المحيط هنا وفي قوله الاتي كما لو رفعت الخ (قوله ثم تركت مدة) أي قبل المرافعة والتأجيل ثلاثين
 بمابعده (قوله ولو اتى الوطئ الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لم يكن قول الشارح الاتي
 في مجملها يعين الثاني كما تعرفه والمناصب كافي المتقي وغيره أنه ما إذا اختلفا في الوطئ قبل التأجيل فإن
 كانت حين تزوجهما ثيباً أو بكرًا وقال النساء هي الآن ثيب فالقول له مع يمينه وإن قلن بكراً وأجل وكذا
 إن نكل وإن اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب أو بكرًا وقلن ثيب فالقول له وإن قلن بكراً ونكل خيرت اهـ وسامله
 كافي الجرائم لو ثيباً فالقول له يمينه ابتداء وانتهاء فإن نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تخير للفرقة ولو بكرًا
 أجل في الابتداء ويفرق في الانتهاء (قوله ثقة) يشير إلى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدالتها تأمل
 (قوله والتفتان أحوط) وفي البدائع وأتقن وفي الاستيعباب أفضل بمر (قوله بأن تبول الخ) قال
 في الفتح وطريق معرفة أنها بكر أن تدفع يعني المرأة في فرجها أصغر بيضة للدجاج فإن دخلت من
 غير عنق فهي ثيب والافكر أو تكسر وتسكب في فرجها فإن دخلت فثيب والافكر وقبل أن أمكنها أن تبول
 على الجدار فبكر والافثيب اهـ وتعبيره في الثالث بقيل مشير إلى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه
 تردد فإن موضع البكارة غير المبال اهـ (قوله أو يدخل الخ) بالبناء للعجهول أي يتكهن بأدخال ذلك
 فإن لم يدخل فهي بكر والأظهر ما في بعض النسخ ألا يدخل بلا النسابة (قوله مح بيضة) الملح بالضم
 وبالطاء المهملة خالص كل شيء ومنفرة البيض كالحبة أو ما في البيض كله فاموس (قوله خيرت) أي يكون
 القول قولها أو يخبرها القاضي قال في النهر وظاهر كلامه أنها لا تستخلف اهـ قلت صرح به في البدائع
 عن شرح الطحاوي معللاً بأن البكارة فيها أصل وقد تفتت بشهادتين قال في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره
 القاضي أن يطلقها فإن أبي فرق بينهما (قوله في مجلسها) قال في البحر وعليه الفتوى كافي المحيط والواقعات
 وفي البدائع ظاهراً رواية أنه لا يتوقف على المجلس اهـ ومضى على الأول في الفتح هذا ثم اعلم أن ما مر من أن
 خيارها على التراخي لا على الفور لا ينافي ما هنا لأن ما مر إنما هو في الخيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة
 وتغيير القاضي لها وما هنا فيما بعد التأجيل والمرافعة ثانياً يعني أنها إذا وجدت عينا فلها أن ترفعه إلى القاضي
 ليؤجله سنة وإن سكنت مدة طويلة فإذا أجله ومضت السنة فلها أن ترفعه ثانياً إلى القاضي ليفرق بينهما وإن
 سكنت بعد مضى السنة مدة طويلة قبل المرافعة ثانياً فإذا أرفعه إليه وبث عدم وصوله إليها أخبرها القاضي
 فإن اختارت نفسها في المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فإن أخبرها القاضي فأقامت معه
 مطاوعة في المضاجعة وغير ذلك كان دليل الرضا به ولو فعلت ذلك بعد مضى الأجل قبل تغيير القاضي لم يكن
 ذلك رضا وذكرا لكرخي عن أبي يوسف أنه إذا أخبرها الحاكم فقامت عن مجلسها قبل أن تختار أو أقام الحاكم
 أو أقامها عن مجلسها أو عوانه ولم تقل شيئاً فلا خيار لها وذكرا القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية

يتعلق بالجميع فيم امرأة المجهوب
 كما مر ولو يحنونه بطلب ولها أو من
 نصيبه القاضي (ولو أمة فالخيار
 لمولاه) لأن الولد له (وهو) أي
 هذا الخيار (على التراخي) لا الفور
 (فالو وجدته عينا) أو مجبويا (ولم
 تخصم زمانا لم يطل سخطها) وكذا
 لو خاصته ثم تركت مدة فلها
 المطالبة ولو ضايعته تلك الأيام
 ثانية (كالو رفعت إلى قاض
 فاجله سنة ومضت) السنة
 (ولم تخصم زمانا) زيلعي (ولو
 أدى الوطئ وانكرته فإن قالت
 امرأة ثقة) والتفتان أحوط (هي
 بكر) بأن تبول على جدار
 أو يدخل في فرجها مح بيضة
 (خيرت) في مجلسها

١٥ ملخصاً فهذا امر يريح فيما قلنا من ان الخيار الثابت لها قبل تخيير القاضى على التراخى ولا يبطل بمضاjectه
 وأما بعد تخيير القاضى فيبطل بالمضاجعة ونحوها وكذا ابقاها عن المجلس قبل اختيار التفریق على ما عليه
 الفتوى هكذا فهمته قبل أن أرى النقل ولله تعالى الحمد فافهم (قوله أو كانت ثيباً) أى حين تزوجها وهو
 عطف على قالت (قوله صدق بحلفه) أى على أنه وطئها لانه منكر استحراق القرقة والاصل السلامة
 (قوله في الابتداء) أى قبل التأجيل (قوله لانه ظاهر) أى ان الظاهر زوال عذرتها بالوطئ وزوالها
 بسبب آخر خلاف الاصل بقى لوانتربانه أزالها بما صعبه وأدى أنه صار قادر على وطئها ووطئها فهل يبق
 خيارها أم لا والظاهر الثاني حصول المقصود وان كان يمنع عن ذلك لما فى أحكام الصغار من الجنائيات
 أن الزوج لو زال عذرة الزوجة بالاصبع لا يضمن ويعزر ١٥ (قوله وان اختارته) أى بعد تمام السنة
 وتخيير القاضى لها بقرينة ما بعده أما قبل تخيير القاضى فانه لا يبطل حتى قبل التأجيل أو بعده ما لم ترض
 صريحاً ولا بتقيد بالمجلس كما مر تحريره (قوله ولودلالة) أى بتأخير الاختيار الى أن قامت أو اقيمت عناية
 ومثله في البحر والنهر (قوله كالوجود منها دليل اعراض الخ) بيان للاختيار دلالة كما علمت فان دليل
 الاعراض عن التفریق دليل اختسارها الزوج (قوله لا مكانه) أى الاختيار (قوله أو فرق القاضى)
 أى اذا لم يطلق الزوج (قوله عالمة بحاله) قبدي قوله أو امرأة أخرى وأما الاولى فعلوم أنها عالمة بحاله
 ١٥ ح وصكانه حل الاولى على التخيير فترقه وهو غير لازم لصدقه على من طلقها قبل علمها بحاله
 كما افاده ط (قوله خلافاً لتصح الخانية) حيث قال فرق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى تعلم بحاله
 اختلفت الروايات والصحيح أن للشأنية حق النكاح لان الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها ١٥
 ح واستظهر الرجوع ما فى الخانية بان يعجزه عن الوصول الى الاولى قد يكون لسهره عنها فقط قلت ووجه
 المفتى به انه بعد علمها يتحقق عجزه وعدم علمها بان يعجزه محتص بالاولى تكون راضية به وطعمها فى وصوله اليها
 يؤكد رضاه به (قوله ولا يتخير الخ) أى ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بعيب فى الآخر عند
 أبى حنيفة وأبى يوسف وهو قول عطاء والتخى وعمر بن عبد العزيز وأبى زياد وأبى قلابه وابن أبى ليلى
 والاوزاعى والثورى والخطابى وداود الظاهرى وتابعه وفى المبسوط أنه مذهب على وابن مسعود رضى
 الله تعالى عنهم فتح (قوله وجذام) هو داء يشقق به الجلد ويتقطع اللحم قهستانى عن الطلبة
 (قوله وبرص) هو بياض فى ظاهر الجلد يشام به قهستانى (قوله ورتق) بالتحريك انسداد مدخل
 الذكر كما افاده فى المصباح (قوله وقرن) كفلس لحم ينبت فى مدخل الذكر كالغدة وقد يكون عظما
 مصباح ونقل الخبر الملى عن شرح الروض للقاضى زكريا ان الفتح على ارادة المصدر والاسكان على ارادة
 الاسم الا ان الفتح ارجح لكونه موافقاً لباقي العيوب فانها كلها مصادر هذا هو الصواب وأما انكار بعضهم
 على الفقهاء فتحه وتعيينه اياهم فليس كما ذكر ١٥ (قوله لوبالزوج) فى العبارة خلل فانها تقتضى عدم
 خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه الخمسة فى الزوجة والواقع خلافه والظاهر ان اصلها وخالف الائمة الثلاثة
 فى الخمسة مطلقاً ومحمد فى الثلاثة الاول لوبالزوج كما يفهم من البحر وغيره ١٥ ح قلت وفى نسخة وعند محمد
 لوبالزوج لكن بردها أن ارتق والقرن لا يوجد ان بالزوج هذا وقد تكفل فى الفتح بردها استدلل به الائمة الثلاثة
 ومحمد بما لا مزيد عليه (قوله ولو قضى بالرد صح) أى لو قضى به حاكم يراه فأفاد أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد
 وهذه المسألة ذكرها فى البحر ولم أرها فى الفتح (قوله صح) الارواية عن احمد أنها لا يجهت مان كنفرة
 اللعان وهذا باطل لا أصل له بجر عن المعراج (قوله وكذا زوجته) أى له شق رتقها لكن هذه العبارة غير
 منقولة وانما المنقول قولهم فى تعليل عدم الخيار بعيب الرتق لا مكان شقه وهذا لا يدل على ان له ذلك ولذا قال
 فى البحر بعد نقله التعليل المدكور ولكن ما رأيت هل يشق جبراً أم لا (قوله لان التسليم الواجب الخ) فه
 انه لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المشقة فقد سقط القيام فى الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرض اذا
 خافت على نفسها أو ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بان هذا واجب له مطالب من العباد ط (قوله لها الخيار)
 أى لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخ مشايخنا بان الخيار للعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح
 أول باب الكفاءة من انها حق الولى لاحق المرأة لكن حققنا هنا أن الكفاءة حقهما وتقتضيان الظهيرة

لوانتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو، حق الفسخ ثابت للكل وان كان كفواً فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني ان لها الفسخ لانها عسى تعجز عن المقام معه وتغامه هناك لكن ظهر لي الآن ان ثبوت حق الفسخ لها التعجز لا لعدم الكفاءة بدليل انه لو ظهر كفواً ثبت لها حق الفسخ لانه عجزها ولا يثبت للاولياء لان التعجز لم يحصل لهم وحققهم في الكفاءة وهي موجودة وعليه فلا يلزم من ثبوت الخيار لها في هذه المسائل ظهوره غير كفواً والله سبحانه اعلم

* (باب العدة) *

لما ثبت في الوجود على المتفرقة بجميع انواعها أو ردّها عقيب الكل بجر (قوله الاحصاء) يقال عدت الشيء عدة أحصيته احصاء ونقال أيضاً على المحدود فتح قلت وفي الصباح والقاموس وغيرهما عدة المرأة ايام اقراها فهو معنى لغوي أيضاً (قوله الاستعداد) أي التهيؤ للامر ويقال لما أعددت له حوادث الدهر من مال وسلاح نهر ومصباح (قوله وشرعاً تربص الخ) أي انتظار انقضاء المدة بالتزوج فحقيقته التوقف للتزوج والزينة اللازم شرعاً في مدة معينة شرعاً قالوا وركنها حرمان تثبت عند الفرقة وعليه ينبغى أن يقال في التعريف هي لزوم التربص ليصح كون ركنها حرمان لانها الزومات والا فالتربص فعلها والحرمان أحكام الله تعالى فلا تكون نفسه وتغامه في الفسخ قلت لكن تقدير الازوم مع قول الشارح كالذكر يلزم المرأة ركنك وأي مانع من أن يراد بالتربص الامتناع من التزوج والخروج ونحوهما ويكون المراد من الحرمان هذه الامتناعات بدليل أن العدة صفة شرعية قائمة بالمرأة فلا بد أن يكون ركنها قائماً بالمرأة وعليه فلا حاجة الى ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان ركنها الحرمان يكون التعريف بالتربص تعريفاً باللازم اهـ وعرفها في البدائع بانها اجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل التربص الذي هو الكف قلت وهذا الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفسخ عند قوله واذا وطئت المعتدة بشبهة وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدت هن ثلاثة اشهر انه نفس المدة الخاصة التي تعلق الحرمان فيها وتقيدت بها الاحكام الناشئة فيها ولا وجوب الكف ولا التربص اهـ ولا بشكل عليه كون الحرمان ركناً لا له منعه ولذا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في النهر وتعريف البدائع شامل لعدة الصغيرة بخلاف تعريف المصنف واكثر المشايخ لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل يقولون تعدت والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجهما حتى تنقضي العدة قال شمس الائمة انها محجزة بمعنى المدة فنبوتها في حقها لا يؤدى الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسماها المدة لا يستلزم اتقاء خطاب الولي أن لا يزوجهما قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزوج لا خطاب أحد بل وضع الشارع عدم صحة التزوج لو فعل اهـ وهو ملخص من الفتح والحاصل أن الصغيرة اهل الخطاب الوضع وهذا منه كما خوطب بضمان المتلفات كما في الجسر (قوله أو الرجل الخ) قال في الفسخ حرمة تزوجه باختها لا يكون من العدة بل هو حكم عدتها ولا شك انه معنى كونه هو ايضاً في العدة لان معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو معنى المدة وهو كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاحاً يخص بتربصها لا بتربصه اهـ (قوله عشرون) وهي نكاح أخت امرأته وعمتها وخالتها بنت أخيها وبنت أختها والخامسة وادخال الامه على الحرة ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد وفي شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك أي اذا كان له ثلاث زوجات ووطئ أخرى بنكاح فاسد أو شبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تمضي عدة الموطوءة ونكاح المعتقة للاجنبي أي بخلاف معتقته ونكاح المطلقة ثلاثاً أي قبل التعليل ووطء الامه المستترأة أي قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا تزوجهما أي قبل الوضع والحرية اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها وكانت حاملاً فترتزوجها رجل أي قبل الوضع والمسيبة لاوطأ حتى تحيض أو يمضي شهر ولا تحيض لصغراً وكبر ونكاح المكاتبه ووطئها للمولا حتى تعتق أو تعجز نفسها ونكاح الوثنية والمتردة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اهـ بجر موصفاً وقوله والخامسة يحتمل أن يراد به ان من له أربع يمنع عن نكاح الخامسة حتى يطلق احدي الاربع ويحتمل أن يراد أنه لو طلق احدي الاربع يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى تمضي عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وادخال الامه على الحرة فانهم (قوله لمانع) كحق الغير عقداً أو عدة وادخال الامه

* (باب العدة) *

(هي) لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامر وشرعاً تربص يلزم المرأة أو الرجل عند وجود سببه ومواضع تربصه عشرون مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع الى أن من امتنع نكاحها عليه لمانع لزموه كسكاح اختها

مطلب
عشرون موضعاً يعتد فيها الرجل

على الحرة والزيادة على أربع والجمع بين المحارم أو لوجوب تحليل أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج أربع سوى أمر أنه يعتقد واحد (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو اخص من المعنى الشرعي المازلما علمت من أن اسم العدة خص بربصها لا بربصه (قوله أو ولي الصغيرة) بمعنى أنه يجب عليه أن يربصها أي يجعلها ممتصة بصفة المعتذات لأن العدة صفتها لاصفة وليها إذ لا يصح أن يقال إذا طلقت أو مات زوجها وجب على وليها أن يعتد وقدم رأيهم يقولون تعتد هي والوجوب انما هو على الولي بان لا يزوجه حتى تنتضي العدة أي مدة العدة تأمل والمجنونة كالصغيرة (قوله عند زوال النكاح) أو رد عليه أن الرجعي لا يزول فيه النكاح الا بانقضاء العدة فالأولى تعريف البدائع الماروي يدفع عنه إيراد الصغيرة إذ ليس فيه ذكر الزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل ضرب لا تنقضاء ما بقي من آثار النكاح أو الفراش لشمولة عدة أم الولد ط (قوله فلاة زنا) بل يجوز تزوج المرنى بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن الوطئ حتى تضع والافئد بـ الاستبراء ط وسيأتي آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير ودخل بها عالم بذلك لا يحرم على الزوج وطؤها لانه زنا (قوله أو شبهة) عطف على زوال لا على النكاح لانه لو عطف عليه لاقتضى أنها لا يجب الاعند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في الجبر ومراعاة الرد على الفتح حيث صرح يعطفه على النكاح قلت أي لأن الشبهة التي هي صفة الوطئ السابق لا تزول عنه إذ لو زالت لوجب به الحد ثم إذا أريد زوال منشأ صح عطف أو شبهة على النكاح لماسياً في من أن مبدأ العدة في النكاح الناسد بعد التفريق من القاضي بينهما أو الماتكة وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطئ شبهة عند انتهاء الوطئ وانضاح الحال فانهم (قوله زيادة أو شبهة) أي بكسر الشين وسكون الباء أو بفتحهما وادكر الهمتين ثابتهما ضمير النكاح والشبهة المثل (قوله ليشمل عدة أم الولد) لأن لها فراشا كالخبرة وإن كان أضعف من فراشها وقد زال بالعق بجر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسداً بجر (قوله بالتسليم) أي بالوطئ (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والضمير يعود إليه والأولى العطف بأولاً لأن الثاني قد يكون باحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا يجب فيه العدة الا بالوطئ كما مر في باب المهر وبأن قلت وبما جرى مجراه ما لو استندخلت منه في فرجها كما يجتنب في البصر وسيأتي في القروع آخر الباب (قوله أي صحيحة) فيه نظر فان الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحيحة أو فاسدة وقال القدوري إن كان الفساد لمانع شرعي كالصوم وجبت وإن كان لمانع حسي كالرتق لا تجب فكلام الشارح لم يوافق واحداً من القولين اهـ قلت يمكن حمله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعدم غير منفسد لها فهي صحيحة معه وانما المفسد المانع الحسي ويدل عليه قوله فلاة عدة بخلوة الرقضا (قوله وشرطها الفرقة) أي زوال النكاح أو شبهة كما في الفتح قال فالإضافة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله وركنها حرمت) أي لزومات كما مر عن الفتح لا نفس التحريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها تعديها وقوله ثابتة بها على تقدير مضاف أي أي بسببها عند وجود شرطها والالزام بثبوت الشيء بنفسه لأن ركن الشيء ماهيته تأمل (قوله كرامة تزوج) أي تزوجه غيره فانها حرمة عليها بخلاف تزوجه اختها وأربع سواها فانه حرمة عليه فلا يكون من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طلقت فيه وسيأتي باقي الحرمت في فصل الحداد (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لجعل ركن من العدة بل هو من أحكامها كما مشى عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق قلم والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمت الخ فسبق قلمه إلى قوله وركنها ويدل عليه تفسيره بقوله ثابتة بها فانه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمت أحكاماً متعلقات بالدرر وغيره أظهر من جعلها أركاناً كما مر فتدبر (قوله وحكمها حرمة نكاح اختها) أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات رحم محرم منها وكثير من المسائل التي يربص فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت (قوله ولو كآية تحت مسلم) لأنها كالمسلة حرمتها أكثرها وأمتها كما منها بجر واحترز عما لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يدينون عدة كما سيأتي متنا آخر الباب (قوله لطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي نظماً ففرق النكاح التي تكون فسقاً والتي تكون طلاقاً (قوله بجميع أسبابه) مثل الانفصاخ بخيار البلوغ

وأربع سواها واصطلاحاً (تربص
يلزم المرأة) أو ولي الصغيرة (عند
زوال النكاح) فلاة زنا
(أو شبهة) كنكاح فاسد
ومن فوفة لغير زوجها وينبغي
زيادة أو شبهة ليشمل عدة أم الولد
(وسبب وجوبها) عقد النكاح
المأكد بالتسليم وما جرى مجراه
من موت أو خلوة أي صحيحة فلا
عدة بخلوة الرقضا وشرطها الفرقة
(وركنها حرمت ثابتة بها) كرامة
تزوج وخروج (وصحة الطلاق
فيها) أي في العدة وحكمها حرمة
نكاح اختها وأنواعها حيض
واشهر ووضع حمل كما أفاده بقوله
(وهي في حق) حرمة (ولو كآية
تحت مسلم) تحيض لطلاق (ولو
رجعياً) أو فسخ بجميع أسبابه

والعتق وعدم الكفاءة وملاك أحد الزوجين الآخر والرذلة في بعض الصور والافتراق عن النكاح الفاسد والوطئ بشبهة فتح لكن الاخير ليس فسخا ويرد على الاطلاق فسخ نكاح المسيية بتباين الدارين والمهاجرة البنا مسلمة أو ذمية فانه لا عدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملا كما سيذكره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشر بلا لية قوله وملاك أحد الزوجين الآخر بما اذا ملكته لاخراج ما اذا ملكها ~~لم~~ ~~كن~~ ذكر الزليعي ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه اذا ملكها لا عدة عليها بل لغيره وأيضا لا عدة عليها فيما لو ملكته فأعتقته فتزوجته على ما يفهم من كلامهم اه قلت وفي البحر واشترى زوجته بعد الدخول لا عدة عليها وتعتد لغيره فلا يزوجه لغيره ما لم تحض حيضتين ولهذا لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لانها معتدة لغيره ولذا انحله بملك المين وتمامه فيه (قوله ومنه الفرقه الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الرفع فزاد الرفع وقال اعلم أن النكاح بعد تمامه لا يحتمل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار بلوغ أو عتق أو بعدم كفاءة فسخ وبعد تمامه كالفرقة بملك أحد الزوجين للآخر أو بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اه قال في النهر وهذا التقسيم لم نرمز عرج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القسمة تنافية وأن الفرقه بالتقبيل من الفسخ كما قدمناه (قوله أو حكما) المراد به الخلوة ولو فاسدة كما مر وسيأتي قوله أسقطه أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكما من منته الذي شرح عليه ط (قوله راجع للجميع) أي أنواع المعتدة بالحض والمعتدة بالاشهر ولا بد أيضا من ادعاء شموله للوطء الحميمي ليغني عن قوله أو حكما (قوله ثلاثة حيض) بالنصب على الظرفية أي في مدة ثلاث حيض ليلان ثم تكون سمي العدة ترصا يلزم المرأة والرفع انما يناسب كون سمها نفس الاجل الا أن يكون أطلقها على المدة مجازا كما في فتح القدير نهر (تبينه) لو انقطع دمها فعلا جلت بدواء حتى رأت صفرة في أيام الحيض أحيا بعض المشايخ بأنه تنقضي به العدة كما قدمناه في باب الحيض عن السراج (قوله لعدم تجزى الحيضة) علة لتكون الثلاث كوامل حتى لو طلق في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها لما لم تجز اعتبارا تمامها كما تقر في كتب الاصول درر لكن سيأتي في المتن أنه لا اعتبار بالحض طلق فيه ومقتضاه أن ابتداء العدة من الحيضة التالية له وهو الانسب لعدم التجزى لتكون الثلاث كوامل (قوله فالاولي الخ) بيان لحكمة كونها ثلاثا مع أن مشروعية العدة لتعرف براءة الرحم أي خلوه عن الحمل وذلك يحصل بمرتين فيبين أن حكمه الثانية لحرمة النكاح أي لاظهار حرمة واعتباره حيث لم ينقطع انزله بحيضة واحدة في الحرة والامة وزيد في الحرة ثلاثة لفضيلتها (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدها ثلاث حض كوامل اذا كانت ممن تحيض درر وغيرها (قوله لان لها فراشا) أي وقد وجبت العدة بزواله فأشبهه عدة النكاح ثم امامنا فيه عمر رضي الله عنه فانه قال عدة ام الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان لها فراشا ثبت نسب ولدها منه بالسكوت لكنه أضعف من فراش الحرة ولذا ينفي النسب بمجرد التقي بلا لعان حكى أن شمس الأئمة لما اخرج من السجن تزوج السلطان اتهامات أولاده من خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأ شمس الأئمة بأن تحت كل خادم حرة وهذا تزوج الامة على الحرة فقال السلطان أعتقهن واجدد العقد فاستحسنه العلماء وخطأ شمس الأئمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق وقيل ان هذا كان سبب حبسه وأن القاضي أغراه عليه وأن الطلبة لما تمتنع عنه منعه واعتقه ككتبه فأملى المبسوط من حفظه (قوله ما لم تكن حاملا) فان كانت فعدتها الوضع بجر (قوله أو آيسة) فان كانت فعدتها ثلاثة أشهر بجر (قوله أو محترمة عليه) فلا عدة لوال فواشه قهستاني وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغبير وعنده وتقبيل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه كما في الخانية بجر (قوله ولومات مولاهما وزوجها الخ) أي بعد ما أعتقها مولاهما واعلم أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه الاول أن يعلم أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليه أن تعتد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أولا ثم مات الزوج وهي حرة فلا يجب بموت المولى شيء وتعتد للوفاة عدة الحرة وان كان الزوج مات أولا وهي أمة لزمها شهران وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى شيء لانها معتدة الزوج في حال يلزمها أربعة

ومنه الفرقه بتقبيل ابن الزوج
نهر (بعد الدخول حقيقة
أو حكما) أسقطه في الشرح
وجزم بان قوله الاق ان وطئت
راجع للجميع (ثلاثة حيض
كوامل) لعدم تجزى الحيضة
فالاولي لتعرف براءة الرحم
والثانية لحرمة النكاح والثالثة
لفضيلة الحرة (كذا) عدة ام
ولدمات مولاهما وأعتقها لان
لها فراشا كالحرة ما لم تكن حاملا
أو آيسة أو محترمة عليه ولومات
مولاهما وزوجها ولم يدرا الاول
تعتد بأربعة اشهر وعشر أو بأبعد
الاجلين بجر ولا ترث من زوجها
لعدم تحقق حرمتها يوم موته

مطلب
حكاية شمس الأئمة السرخسي

أشهر وعشر وفي حال نصفها فلزمها الاكثر احتياطا ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قد منا
 أتم الانتقال في الموت الثاني أن يعلم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فليعلم أن نعتة أربعة أشهر
 وعشر فيها ثلاث حيض احتياطا لان المولى ان كان مات أو لأم لم تلزمها عدته لانها منكوحه وبعد موت الزوج
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أو لأم لزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه
 لانها مصورة ان بينهما هذه المدة أو أكثر ففوت المولى بعده يوجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطا
 الثالث أن لا يعلم كم بين موتيهما ولا الاول منهما فكلا لا تول عدته وكلا الثاني عندهما كذا في المعراج وغيره بجر
 وتوجيه الثالث مذکور في ح عن الجسر فراجعه وفي كلام الشارح اشارة الى هذه الالوجه الثلاثة
 فأشار الى الاول والثالث بقوله نعتة بأربعة أشهر وعشر والى الثالث عندهما بقوله أو بأبعد الاجلين (قوله
 ولا عدة على أمة وأم ولد) أي اذا مات مولاها أو أعتقها ما اجابا بجر وهذا مختار قول المصنف
 كذا أم ولد (قوله وكذا موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد) أي عدة كل منهما ثلاث حيض وسيذكر
 المصنف هذه المسألة مرة ثانية ويأتى الكلام عليها (لطيفة) حكى في المبسوط أن رجلا تزوج ابنة بنتين
 فأدخل النساء زوجة كل أخ على أخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد يحتبب التي أصابها وتعتد لتعود إلى
 زوجها وأجاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطوءة به يطلق كل واحد زوجته ويعقد
 على موطوءة به ويدخل عليها للحال لانه صاحب العدة فنه لا كذلك ورجع العلماء الى جوابه (قوله
 في الموت) انما يجب عدة الوفاة لانها انما تجب لظهور الحزن على زوج عاشرها الى الموت ولا زوجة هنا
 بجر (قوله يتعلق بالصورتين معا) أي ان قوله في الموت والعدة مرتب بصورتين الموطوءة بشبهة أو نكاح
 فاسد (قوله والعدة في حق من لم تحض) شروع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالاشهر وهو
 معطوف على قوله وهي في حق حرة تحيض (قوله حرة أم ولد) أي لا فرق بينهما فيما سبأ من أن عدة
 كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد اذا مات مولاها أو أعتقها اما اذا كانت منكوحه فعدتها
 نصف ما للحرّة في الموت أو الطلاق سواء كانت ممن تحيض أو لا كما يعلم مما سبأ من أن أم الولد لا تكون
 الا كبيرة فقوله لصغر خاص بالحرّة وقوله أو كبيرة شامل لهما كما لا يخفى فاقهم (قوله بان لم تبلغ تسعا) وقيل سبعا
 بتقديم السن على الباء الموحدة وفي الفتح والاول أصح وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقييده
 بذلك تبعا للفتح والجر والتم لا يعلم منه حكم من زاد سنها على ذلك ولم تبلغ بالسن ونسبى المراهقة وقد ذكر
 في الفتح أن عدتها أيضا ثلاثة أشهر فلما أطلق الصغرة وفرضها بمن لم تبلغ بالسن لتكمل المراهقة ومن دونها
 وهي من لم تبلغ تسعا وقد يقال مرادها اخراج المراهقة اختيارا لما ذكره في البحر بقوله وعن الامام
 الفضلي أنها اذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل حبلت من ذلك الوطئ
 أم لا فان ظهر حملها اعتدت بالوضع والاقبال اشهر قال في الفتح ويعتد بزمن التوقف من عدتها لانه
 كان لظهور حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعني اذا ظهر عدم حملها يحكم بمعنى العدة ثلاثة
 أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها لغوا حتى لو تزوجت فيه صح عقدها وفي تفهيمات الفتح فرع في الخلاصة
 عدة الصغرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فينفق عليها ما يظهر فراغ رجها كذا في المحيط اه من غير
 ذكر خلاف وهو حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الاقتصار به احتياطا قبل العقد بأن لا يعقد عليها الا بعد
 التوقف لكن لم يذكر امددة التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحامدية عن يوع البزاية أنه يصدق
 في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام
 وعليه عمل الناس اه ومضى في الحامدية على الاخيرة وفيه نظر لان المراد في مسائلنا التوقف بعد مضى
 ثلاثة أشهر فالاولى الاخذ بالرواية الاولى فاذا مضت أربعة أشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم أن العدة انقضت
 من حين مضى ثلاثة أشهر (قوله بأن بلغت سن الاياس) سبأ في تقديره في المتن ويأتى تمام الكلام عليها
 (قوله أو بلغت بالسن) أي خمس عشرة سنة ط عن العناية ومنه لو بلغت بالانزال قبل هذه المدة
 وقوله ولم تحض شامل لما اذا لم تر دما أصلا أو رأت وانقطع قبل تمام قال في البحر عن السائر خاتمة بلغت
 فرأت يوما دما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالاشهر اه وسيذكر الشارح عن البحر أنها

قول المحشي وأم ولد صوابه ومدبرة
 كما هي عبارة الشارح اه

مطلب
 حكاية أبي حنيفة في الموطوءة بشبهة

ولا عدة على أمة ومدبرة كان
 بطأها لعدم الفراش جوهره
 (و) كذا (موطوءة بشبهة)

تكون فوفه لغير بعلمها (أو نكاح

فاسد) كوقت (في الموت والفرقة)

يتعلق بالصورتين معا (و) العدة

(في) حق (من لم تحض) حرة

أم أم ولد (لصغر) بان لم تبلغ تسعا

(أو كبر) بان بلغت سن الاياس

(أو بلغت بالسن) وخرج بقوله

(ولم تحض) الشابة الممتدة بالظهر

مطلب
 في عدة الصغرة المراهقة

إذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بإياسها وبأقرب بيانه (قوله بان حاض) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله) ثم امتدت طهرها) أي سنة أو أكثر بحر (قوله من انقضائها تسعة أشهر) ستة من أمدة الإياس وثلاثة منها للعدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني أن المعتقد عند المالكية أنه لا بد لوفاء العدة من سنة كاملة تسعة أشهر لمدة الإياس وثلاثة أشهر لانقضاء العدة قلت ولذا عبر في الجمع بالحوال (قوله فلا يفتى به) اعترض بأنه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم التلقيق كما ذكره الشيخ حسن الزبير بالله في رسالة بل ومع التلقيق كما ذكره المنلا ابن فزوخ في رسالة قلت ما ذكره ابن فزوخ رده سيدي عبد الغني في رسالة خاصة والتقليد وإن جاز بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتي غيره فلا يفتى بغير الإجماع في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم المفتي بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تحصيله أنه لا فرق بين المفتي والقاضي إلا أن المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به وإن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع وإن الحكم الملقق باطل بالإجماع وإن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً الخ وقد منّا الكلام عليه هناك فافهم (قوله وجب أن يقول الخ) هذا مبني على قول بعض الأصوليين لا يجوز تقليد المفضول مع وجود الفاضل ونحو ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأ يحتمل الصواب فإذا استل عن حكم لا يجيب الإجماع صواب عنده فلا يجوز أن يجيب بمذهب الغير وقد منّا في ديباجة الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله) نعم لو قضى مالكي بذلك نفذ) لأنه مجتهد فيه وهذا كله رد على ما في البرازية قال العلامة والفتوى في زماننا على قول مالك وعلى ما في جامع الفصول لو قضى قاض بانقضاء عدتها بعد مضي تسعة أشهر نفذ اه لان المعتقد أن القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهب خصوصاً قضاء زماننا (قوله أمدة) بالتأويل ونصب طهرها على التمييز (قوله وقاعدة) بقصر وفالضرورة وهو مبتدأ خبره قوله تسعة أشهر والجملة دليل جواب الشرط الذي هو أن مالكي يقدر يعني أن حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة أشهر لمدة الطهر كان هذا المقدار عدتها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار لا وجه لنقض القاضي الحنفي حكمه لانه فصل مجتهد فيه قضاؤه رفع الخلاف اه ح وفي بعض النسخ أن مالكي يقرر بالراء لكن قد علمت أن المعتقد عند المالكية تقدير المدة بحول ونقله أيضاً في البحر عن المجمع معزيا لمالك (قوله هكذا يقال) يعني ينبغي أن يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يفتى به للضرورة اه ح قلت لكن هذا ظاهر إذا أمكن قضاء مالكي به أو تحكيمه أمافي بلاد لا يوجد فيها مالكي يحكم به فالضرورة متحقة وكان هذا وجه ما مر عن البرازية والنصولين فلا يرد قوله في التهرانه لا داعي إلى الاقتناء بقول نعتقد أنه خطأ يحتمل السواب مع إمكان الترافع إلى مالكي يحكم به اه تأمل ولهذا قال الزاهدي وقد كان بعض أصحابنا ينتون بقول مالك في هذه المسألة للضرورة اه ثم رأيت ما بحثه بعينه ذكره محشي مسكين عن السيد الحوري وسيأتي نظير هذه المسألة في زوجة المفقود حيث قيل أنه يفتى بقول مالك أنها تعد عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين (قوله وأمدة الحيض) الأولى أن يقول بمدة الدم أو المستحاضة والمراد بهما المتخيرة التي نسبت عادتها وأما إذا استمر بها الدم وكانت تعلم عادتها فانه ارتد إلى عادتها كما في البحر (قوله فالمفتى به الخ) حاصله أنها تنقض عدتها بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله والافبالايم) في المحيط إذا اتفق عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهر بالاهله وان نقصت عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فعند الامام يعتبر بالايام فتعد في الطلاق بتسعين يوماً وفي الوفاة بمائة وثلاثين وعندهما يكمل الأول من الأخير وما بينهما بالاهله ومدة الايلاء والعين أن لا يكتم فلاناً أربعة أشهر والاجارة سنة في وسط الشهر وسن الرجل إذا ولد في أثناءه وصوم الكفارة إذا شرع فيه وسط الشهر على هذا الخلاف اه وقد منّا عن المجتبى تأجيل العين إذا كان في أثناء الشهر فانه يعتبر بالايام إجماعاً بحر ثم قال وفي الصغير أن اعتبار العدة بالايام إجماعاً نعم الخلاف في الاجارة واستشكله التهستاني بأن الأول هو المذکور في المحيط والخاتمة والمبسوط وغيرها (قوله في الكل) يعني أن التقييد بالوطئ شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحيض والعدة بالشهر كما أفاده سابقاً بقوله راجع للجميع (قوله ولو فاسدة) أطلقها فشمع ما إذا كان فسادها مانع حسي أو شرعي وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله

مطلب
في الاقتناء بالضعيف

بان حاضت ثم امتدت طهرها فتعد بالحيض إلى أن تبلغ سن الإياس جوهرية وغيرها وما في شرح الوهبانية من انقضائها تسعة أشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به وكيف وفي نكاح الخلاصة لوقيل الحنفى ما مذهب الامام الشافعي في كذا وجب أن يقول قال أبو حنيفة كذا نعم لو قضى مالكي بذلك نفذ كما في البحر والنهر وقد نعلمه شيخنا الخبير الرملي سالم من النقد فقال

لمدة طهرها تسعة أشهر وقاعدة أن مالكي يقدر ومن بعده لا وجه للنقض هكذا يقال بل لا تند عليه ينظر وأم أمدة الحيض فالمفتى به كما في حيض الفتح بتقدير طهرها بشهرين فسنة أشهر للاطهار وثلاث حيض بشهر احتياطاً (ثلاثة أشهر) بالاهله ولو في الغرة والا قبل الايام بحر وغيره (أن وطئت) في الكل ولو حكماً كالخلوة ولو فاسدة

صحيحة اه ح (قوله كما مر) أي في باب المهر في هذا الباب فان الذي قدمه فيه التقييد بالصحة ط (قوله ولورضيها الخ) فيه مسامحة لان الكلام فين وطئت والرضيع لا يتأتى منه وطء زوجته فكان الاولى أن يقول ولوغر مراهق وعبارة القنية تجب العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفي أحد الجرائد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطن الصبي وفي قول محمد تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهم أجابوا في مراهق يتصور منه الاعلاق أي أن تعلق منه أي تحبل ومحمد أجاب فين لا يتصور منه لان ذكره في حكم أصبعه اه وذكر في البحر قبل ذلك أنهم صرحوا بفساد خلوته وبوجوب العدة باخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة الصبي وبوجوب العدة اذا وطئها بكاح فاسد فكذا الصحيح بالاولى ثم قال فاصله أنه كالبالغ في الصحيح والفساد في الوطئ يشبه في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى فليحفظ اه ومسألة عدة زوجته بوضع الحمل تأتي قريبا وصورة الطلاق الموجب لعدتها بعد الدخول أن يكون ذميا قسما زوجها وبأي وليه عن الاسلام أو أن يخفى به في صغره وبطلانها في كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعد فاسد (قوله والعدة للموت) أي موت زوج الحرة أما الامة فتأتي حكمها بعبده (قوله كما مر) أي قريبا (قوله من الايام) أي واللبالي أيضا كما في المجتبى وفي غرر الاذكار أي عشر ليل مع عشرة أيام من شهر خامس وعن الاوزاعي أن المقدرفيه عشر ليل لادالة حذف التاء في الآية عليه فلها التزوج في اليوم العاشر قلنا ان ذكر كل من الايام واللبالي بصيغة الجمع انظروا وتقديرا يقتضي دخول ما يوازيه استقراء اه ومثله في الفتح وما مر عن الاوزاعي عزاء في الخانية لابن الفضل وقال انه أحوط لانه يزيد بلبلة أي لومات قبل طلوع الفجر فلا بد من مضي الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة تنقضي بغروب الشمس كما في البحر وفيه نظر بل هو مساقول العامة لما علمت من التقدير بعشرة أيام وعشر ليل وقد ينقص عن قولهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله (قوله بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت) لان العدة في النكاح الفاسد ثلاث حبس للموت وغيره كما مر قال في البحر ولهذا اقتضينا أن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وقاه لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا وان دخل فولدت منه تعتد بجيفتين لفساد النكاح قبل الموت وان لم يترك وفاء تعتد بشهرين وخمسة أيام عدة الوفاة لانها ما لم تكن للمولى كما في الخانية (قوله ولو صغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد أن عدة الموت أربعة أشهر وعشرون كانت من ذوات الحيض فن كانت من ذوات الاشهر بالاولى تأمل (قوله تحت مسلم) أما لو كانت تحت كافر لم تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله ولو عبدا) أي ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فلم يخرج عنها الاحامل) فان عدتها للموت وضع الحمل كما في البحر وهذا اذا مات عنها وهي حامل أما لو حبلت في العدة بعد موته فلا تنقض في الصحيح كما يأتي قريبا (قوله وعم كلامه عمدة الطهر الخ) الظاهر أن محل ذكر هذه المسألة عند ذكر مسألة الشابة الممتدة الطهر يعني أنها مثلها في أنها تعتد للطلاق بالحيض لا بالاشهر وأما ذكرها هنا فلا محل له لان التي ترى الدم تعتد للموت باربعة أشهر وعشر فغيرها تعتد بالاشهر لا بالحيض بالاولى اذا دخل للحيض في عدة الوفاة وأيضا قوله فلم يخرج عنها الاحامل صريح في ذلك ثم رأيت الرجحان فادبع بعض ذلك وقد مناعن السراج ما يفسد بحث الشارح وهو أن الموضع اذا عالج الحيض حتى رأته صفرة في أيامه تنقضي به العدة فأعاد أنه لا بد من حيض المرضع ولو بحيلة الدواء وأصرح منه ما في المجتبى قال أصحابنا اذا تأخر حيض المطلقة لعارض أو غيره بقيت في العدة حتى تحيض أو تباع حد الاباس اه (قوله وفي حق أمة) أطلقتها فشمّل الزوجة القنة وأم الولد والمدرّة والمكاتبه والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الدخول في الامة الا في المتوفى عنها زوجها بحر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة بملك المين لاعتد عليها الا اذا كانت أم ولد مات عنها سيدها أو أعتقه فقدعت ثلاث حبس كما مر (قوله لعدم التجزى) يعني أن الرق منصف ومقتضاه لروم حيضة ونصف لكن الحيض لا يتجزى فوجب حيضان (قوله اطلاق أو فسح) أو نكاح فاسد أو وطئ بشبهة قهستان (قوله نصف الحرة) أي شهر ونصف في طلاق ونحوه وشهران وخمسة أيام في الموت (قوله وفي حق الحامل) أي من نكاح ولو فاسد فلا عدة على الحامل من زنا أصلا بحر (قوله مطلقا) أي

مطلب
في عدة زوجة الصغير

مطلب
في عدة الموت

كما مر ولورضيها تجب العدة لا المهر
قنية (و) العدة (للموت أربعة
أشهر) بالاهل لو في الغرة كما مر
(وعشر) من الايام بشرط بقاء
النكاح صحيحا الى الموت (مطلقا)
وطئت أو لا ولو صغيرة أو كناية
تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها
الا الحامل قلت وعم كلامه عمدة
الطهر كالموضع وهي واقعة الفتوى
ولم أرها لالا فراجع اه (وفي)
حق (أمة تحيض) اطلاق أو فسح
(حيضتان) لعدم التجزى (وفي)
(أمة لم تحض) اطلاق أو فسح
(أموات عنها زوجها نصف الحرة)
لقبول التنصيف (وفي) حق
(الحامل) مطلقا

سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطئ بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوحة سواء كانت قنة أو مدبرة أو مكاتبة أو أمة ولد أو مدبرة ط من الهنديه ومثل المنكوحة أم الولد إذا مات عنها سيدها وأعتقها كافي الحاكم (قوله أو مكاتبة) لم يقل تحت مسلم كما قال في سابقه إذ لا فرق هنا بين كونها تحت مسلم أو ذمي على ما ساق في المتن (قوله أو من زنا الخ) ومثله ما لو كان الحمل في العدة كافي القهستاني والدراستي وفي الحاوي الزاهدي إذا حبلت المعتدة وولدت تنقضي به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا وعنه لا تنقضي به من زنا ولو كان الحمل بشكاح فاسد وولدت تنقضي به العدة إن ولدت بعد المتاركة لا قبلها اه لكن يأتي قرينان في حبلت بعد موت زوجها الصبي أن لها عدة الموت فالمراد بقوله إذا حبلت المعتدة معقدة الطلاق بقرينة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسألة الفار الآتية قال واعلم أن المعتدة لو حبلت في عدة تها ذكر الكرخي أن عدتها وضع الحمل ولم يفصل والذي ذكره محمد أن هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي البحر عن التارخانية المعتدة عن وطئ بشبهة إذا حبلت في العدة ثم وضعت انتقضت عدتها وفيه عن الحامية المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لاكثر من سنتين من الموت حكم بأن قضاء عدتها قبل الولادة بستة أشهر وزيادة فتجعل كأنها تزوجت بائنا بعد انقضاء العدة وحبلت منه (قوله بأن تزوج حبلى من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا المتقدم أنه لا عدة على الحامل من الزنا أصلاً وإنما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرحني ويعلم ككون الحمل من زنا بولادتها قبل ستة أشهر من حين العقد (قوله ودخل بها) هو قيد لغیر المتوفى عنها الماتر أن عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخولها بها بالخلوة أو بوطئها مع حرمة لانه وإن جاز نكاح الحبلى من زنا لا يحل وطؤها رحني ونقل المسألة في البحر عن البدائع بدون قيد الدخول (قوله وضع حملها) أي بلا تقدير بعدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت يوم أو أقل جوهره والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كله فإن لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لأن الحمل اسم لنطفة متغيرة فإذا كان مضغة أو علقه لم تتغير فلا يعرف كونها متغيرة ببعضه لا باستبان بعض خلقه وفيه عنه أيضاً أنه لا يستبين إلا مائة وعشرين يوماً وفيه يبين الاستبانة بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر وناتم الخلق ستة أشهر وقدمنا في الحبض استشكل عن المجتبى أن المستبين بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر وناتم الخلق ستة أشهر وقدمنا في الحبض استشكل صاحب البحر لهذا بأن المشاهد ظهور الخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد بنفخ الروح لانه لا يكون قبلها وقد منّا تمامه هنالك (قوله لأن الحمل الخ) عدلة لتقدير لفظ الجميع فلو ولدت وفي بطنها آخر تنقضي العدة بالآخر وإذا اسقطت سقطت استبان بعض خلقه انتقضت به العدة لانه ولد والا فلا (قوله خروج أكثر الولد كالكل الخ) هذا يشافي تقدير جميع في قوله وضع جميع حملها إلا أن يراد جميع الأفراد لا جميع الأجزاء وقد يقال إن قوله لا في حملها للزوج يقتضي عدم انتضاء عدتها بخروج الأكثر وفيه أنها لو لم تنقض لصحت مراجعتها قبل خروج باقيه فالمراد أنها تنقضي من وجه دون وجه ولذا قال في البحر وقال في المهارينيات لو خرج أكثر الولد لم نصح الرجعة وحلت للزوج وقال مشايخنا لا تحل للزوج أيضاً لانه قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطاً ولا يقوم مقامه في حق حملها للزوج احتياطاً اه (قوله في جميع الأحكام) أي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق أو العلق المعلق بولادتها وصيرورتها نفساء فلا تصلى ولا تصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق (قوله ولو لمع الأقل) في بعض السج ولا مع الأقل بلا النسابة وهي الصواب وعبرة البصر وخروج الرأس فقط أو مع الأقل لا اعتبار به وذكر قبله عن النوادر تفسير البدن بأنه من الألبين إلى المنكبين ولا يعتد بالرأس ولا بالرجلين أي فقط (قوله فلا قصاص بقطعه) بل فيه الدية بجر (قوله ولا يثبت نسبه الخ) أي لو جاءت المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لأقل من سنتين وخرج الباقي لاكثر لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لأقل من سنتين بجر (قوله ولو كان زوجها) لو وصلية وهو مبالغة على قوله وضع حملها (قوله غير مرهق) أي لم يبلغ ثلثي عشرة سنة قهستاني (قوله وولدت لأقل الخ) أي ليتحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في الأصح) مقابله ما روى شاذ عن الثاني أن لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت لنصف حول فأكثر) وقيل لاكثر من سنتين وليس بشئ فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من اولات الاحمال (قوله في حاله) أي حال موت

ولو أمة أو مكاتبة أو من زنا بان تزوج حبلى من زنا ودخل بها ثم مات أو طلقها انتقض بالوضع جواهر الفتاوى (وضع) جميع (حملها) لأن الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج أكثر الولد كالكل في جميع الأحكام إلا في حملها للزوج احتياطاً ولا عبرة بخروج الرأس ولو لمع الأقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة لولا أقل من سنتين ثم باقيه لاكثر (ولو) كان (زوجها) الميت (صغيراً) غير مرهق وولدت لأقل من نصف حول من موته في الأصح لعدم آية واولات الاحمال (وفي من حبلت بعد موت الصبي) بان ولدت لنصف حول فأكثر (عدة الموت) إجماعاً لعدم الحمل حين الموت (ولأنه في حاله)

الصبي أو حالي وبعود الحمل عند موته وحدوثه بعده (قوله اذ لاماء للصبي) أي فلا يتصور منه العلوق وانما ثبت نسب ولد المشرق من مغربية اقامة للعقد مقام العلوق لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كما في البصر (قوله نعم ينبغي الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب أن يثبت النسب منه الا اذا لم يمكن أن يثبت به لاقول من ستة أشهر من العقد ٥١ وأيده في البصر بقوله ولهذا صور المسألة الحاكم الشهيد في الكافي بما اذا كان رضيها ٥٢ ولا يخفى أن مفهوم الرواية معتبر فانهم (قوله) أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعبد بالاشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى واولات الاجال الآية فتأمل ح قلت وفي حاشية البصر الشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده لاشتغال الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرملي في شرح المنهاج ولومات واستقرأ أكثر من أربع سنين لم تنقض الابوضعه لمسموم الآية كما أفق به الوالد ولا مبالاة بتضرر هابذك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الطبري أفق جماعة عصرنا بالتوقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف اذا أبس من خروجه لتضررها بمنعها من التزوج ٥٣ ولا ينبغي من قواعدنا دفع ما قالوه فاعلم ذلك ٥٤ ملخصا وبه ظهر أن المراد من قوله أو تبلغ حد الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراد منه نهاية حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستان عندنا أو أعم من ذلك لتحمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لموافقة صريح الآية (قوله وفي حق امرأة الفار من ذلك تحمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لموافقة صريح الآية) (قوله وفي حق امرأة الفار الخ) معطوف على قوله سابقا في حق حره تحيض ومعلق بما يتعلق به وهو الضمير العائد على العدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو قال للطلاق باللام لكان أظهر والمراد بامرأة الفار من أن بانها في مرضه بغير رضاها بحيث صار فارا ومات في عدتها فقد نها بعد الاجلين عندها خلافا لابي يوسف لانه وان انقطع النكاح بالطلاق حقيقة لم يكن باق حكما في حق الارث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاء احتياطا وتماه في الفتح قلت وهو صريح في أنه لو بانها في مرضه برضاها بحيث لم يصر فارا تعد عدة الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتحفظ وخرج أيضا ما لو طلقها بانها في حصة ثم مات لا تنقل عدتها ولا ترث انفا صرح به في الفتح لانه ليس فارا (قوله) ان مات وهي في العدة) بأن لم تحض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسألة لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل ببحر (قوله من عدة الوفاة الخ) بيان لا بعد الاجلين من بياينة لا متعلقة باعد ط (قوله احتياطا) علمت وجهه (قوله وفيه قصور) لان قوله منها ثلاث حيض يقتضي أنه لا بد أن تكون الحيض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعة الاشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فاذا بلغت سن الاياس تعدت بالاشهر كما صرح به في الفتح أيضا فانهم (قوله وقيد بالسنتين الخ) حاصل المسألة أن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعيًا في حصة أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنقل عدتها الى عدة الموت اجماعا لانها حينئذ زوجته وترث منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها بموته شيء ولا ترثه وكذا لو طلقها بانها في حصة ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يخفى أن امرأة الفار هي التي طلقها بانها في مرضه ومات في عدتها فلو كان رجعيًا لم تكن كذلك فقول المصنف تبعًا للكثر وغيره واطلقة الرجعي عطفًا على قوله من البائن يقتضي أن امرأة الفار تارة يكون طلاقها بانها تارة رجعيًا وأن حكم طلاقها البائن مأمور وهذا حكم طلاقها الرجعي ولا يخفى أن المطلقة الرجعي لو سميت امرأة الفار لزم منه لوازم باطلة ذكرها في الشر بلاية وألف لها رسالة خاصة وذكر أن هذا الإيهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطأ ولا يخفى أنه ليس فيها سوى المسامحة في العطف على امرأة الفار اعتمادا على ظهور المراد لاجل الاختصار ليس تغني عن التقييد بموته في العدة (قوله والعدة) مبتدأ خبره قوله أن تم وأشار به الى أنها لا يجب عليها أن تستأنف عدة حره بل انتقلت عدتها الى عدة الحر اترفتني على ما مضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض فانهم وأقارن قوله اعتقت في عدة رجعي ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدة الحره ابتداء وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أم ولده وأعتقها وهي منكوبة الغير لا عدة عليها لكونها محرمة عليه كما مر وأقارن أن العدة باقية اذ لو أعتقها بعد انقضاء عدتها ومات لزمها ثلاث حيض كما مر لانها عادت فرأى الله كما يعلم من الجوهرة (قوله فعدة أمة) أي حيفتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام

اذ لاماء للصبي نعم ينبغي ثبوته من المراهق احتياطا ولومات في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى أن ينزل أو تبلغ حد الاياس شهر (وفي) حره (امرأة الفار من) الطلاق (السنتين) ان مات وهي في العدة (أبعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق) احتياطا بأن تر بص أربعة أشهر وعشر من وقت الموت فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق ثم وفيه قصور لانها لو لم تر فيها حيضا تعدت بعد هاتلات حيض حتى لو امتد طهرها سبق عدتها حتى تبلغ الاياس فتح (و) قيد بالبائن لان المطلقة الرجعي ما للموت اجماعا (و) العدة (فمن اعتقت في عدة رجعي لا) عدة (البائن ولا الموت) ان تم (عدة حره ولو) اعتقت (في أحدهما) أي البائن أو الموت (فعدة أمة)

لبقاء النكاح في الرجعي" دون
 الآخرين وقد تنقل العدة سنا
 كأمة صغيرة منكوبة طلقت
 رجعيًا فتعقد بشهر ونصف
 لغاضت تصير حيضتين فاعتقت
 تصير ثلاثًا فاعتدت طهرها للأياس
 تصير بالأشهر فعاد دمها تصير
 بالحيض فمات زوجها تصير أربعة
 أشهر وعشرا (أبنة اعتدت
 بالأشهر ثم عاد دمها) على جاري
 عادت بها أو حبلت من زوج آخر
 يطلت عدتها وقد كا حها
 و (استأقت بالحيض) لأن شرط
 الخلفية تحقق الأياس عن الأصل
 وذلك بالعجز الدائم إلى الموت وهو
 ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره
 في الهداية فتعين المصير إليه قاله
 في البحر بعد حكاية ستة أقوال
 صحيحة وأقره المصنف لكن
 اختار البهني ما اختاره الشهيد
 أنها إن رآه قبل تمام الأشهر
 استأنفت لايدها قلت وهو
 ما اختاره صدر الشريعة ومثلا
 خسرو والباقي وأقره المصنف
 في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز
 وتعتمد في المستقبل بالحيض كما صححه
 في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة
 والمجتبي أنه الصحيح المختار وعليه
 الفتوى وفي تصحيح القدوري
 وهذا التصحيح أولى من تصحيح
 الهداية وفي النهر أنه أعدل الروايات
 وتماهه فيما علقته على الملتقى
 (والصغيرة) لو خاضت بعد تمام
 الأشهر (لا) تستأنف (الأذا
 حاض في أنثائها) فتستأنف
 بالحيض (كاستأنف) العدة
 (بالشهيرة من حاضت حيضة)
 أو ثنتين (ثم أبست) تحزرا
 عن الجمع بين الأصل والبديل
 (و) الأياس سنة للرؤية وغيرها
 (خس وخسون) عند الجمهور وعليه

بلا انقلاب إلى عدة الحرة فهستاني (قوله لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للفرق وهو أن النكاح قائم
 من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعق كمل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعا بثلاث
 حصص بخلافه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنقل العدة سنا) جعلها سنا باعتبار الاستقلال عنه والا
 فالأقالات خمس أفاده ط (قوله طلقت رجعيًا) قيد بالرجعي ليتمكن انتقالها بالعق وبالموت وقد خفي
 ذلك على محشي مسكين أفاده ط (قوله لغاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعده ط
 (قوله تصير ثلاثًا) أي تنتقل إلى عدة الحرائر لأن طلاقها رجعي كما علمت (قوله للأياس) أي إلى أن
 وصلت إلى سن الأياس (قوله تصير بالأشهر) ولا يعتبر بالأيام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض
 ط (قوله فعاد دمها) ومثله ما لو حبلت ولو ذكره لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالحيض
 وبالأشهر وبوضع الحمل لكن لو مات زوجها تبيعدت بوضع الحمل ولا تنتقل إلى الأشهر (قوله تصير
 بالحيض) مبني على أحد الأقوال الآتية (قوله تصير أربعة أشهر وعشرا) لأنها معدة الرجعي فلها
 عدة الموت كما مر قلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والحائض والآبنة
 والمطلقة والمتوفى عنها زوجها والمعتقة ويزاد عشرة وهي الحبلية على ما ذكرنا (قوله ثم عاد دمها) أي
 في أنشاء الأشهر أو بعدها يدل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر فإن حبلها منه لا يكون إلا بعد الأشهر ويدل
 عليه أيضا مقابله وهو قوله لكن اختار البهني الخ ه ح (قوله على جاري عادت بها) مقتضاه اعتبار
 عادة نفسها وهذا أحد أقوال وهو غير المعتمد فالأولى التعبير بقوله على العادة كما في الهداية قال في البحر
 واختلفوا في معنى قوله إذا رأت الدم على العادة فقيل معناه إذا كان سائلا كثيرا احترازا عما إذا رأت بلة
 يسيرة وقيل معناه ما ذكر وأن يكون أحرأ أو أسودلا أصفرأ أو أخضرأ وترتبة وقيل معناه أن يكون على العادة
 الجارية حتى لو كان عادت قبل الأياس أصفر فرأته كذلك انتقض كذا في الفتح وصرح في المعراج بأن الفتوى
 على الأول ه والآخر هو ما ذكره الشارح فانهم (قوله لأن شرط الخلفية) أي خلفية الأشهر
 عن الحيض والخلف هو الذي لا يصار إليه إلا عند تعذر الأصل كالفدية للشيخ القاني وأما البديل كالمسح على
 الخفين فلا يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة أقوال صحيحة) أحدها ينتقض مطلقا واختاره في الهداية
 * الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الأسيماني * الثالث ينتقض إن رآه قبل تمام الأشهر لا بعدها وأقر به الصدر
 الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى * الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للأياس التي هي ظاهر
 الرواية فاعتبرت الأمر على ظنها فلما حاضت تبين خطأها ولا ينتقض على رواية التقدير له واختاره في الإيضاح
 واقتصر عليه في الخاتمة وجرم به القدوري والخصاص ونصره في البدائع * الخامس ينتقض إن لم يكن حكم
 بإياسها وإن حكم به فلا لكن يدعي أحدهما فساد النكاح فيقضيه بجمعه وهو قول محمد بن مقاتل وصححه
 في الاختيار * السادس ينتقض في المستقبل فلا تعدة إلا بالحيض للطلاق بعده لا الماضي فلا تفسد الأنكحة
 المباشرة بعد الاعتماد بالأشهر وصححه في النوازل ه (قوله وعليه) أي على هذا القول فالنكاح جائز
 لأنه إنما يقع بعد تمام الأشهر فوقع معتبرا لوجود شرطه وهو الأياس بوجوده سببه وهو الانقطاع في مدته التي
 يغلب فيها ارتفاع الحيض وهو الخس وخسون ولا تعقد في المستقبل إلا بالحيض لتحقيق الدم المعتاد خارجا
 من الفرج على غير وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فإذا تحقق اليأس تحقق حكمه وإذا تحقق الحيض تحقق
 حكمه وأما اشتراط دوام الانقطاع إلى الموت في اليأس فلا دليل له فقد يتحقق اليأس من الشيء ثم يوجد وعماه
 في الفتح وهذا لكن ما ترى ترجيح أيضا لهذا القول (قوله لا تستأنف) لأنه لم يبين بالحيض أنها كانت
 قبل من ذوات الأقرام بخلاف الآبنة ط (قوله إذا حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في أنثائها)
 أي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم أبست) أي بلغت سن الأياس عند الحيضتين وانقطع دمها فتح
 (قوله للرؤية وغيرها) وقيل للرؤية خمس وخسون وغيرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون
 وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل إن تبلغ من السن ما لا يبيض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمائلة
 في تركيب البدن والسن والهزال ه ح عن الجعري في القهستاني وقيل ثلاثون (قوله وقيل
 الفتوى على خمسين) قال القهستاني وبه يبقى اليوم كما في المفاتيح (قوله وفي البحر عن الجامع الخ) يحتمل

(خس وخسون) عند الجمهور وعليه فتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحبس حكم بإياسها إن

أن يكون مبنيًا على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم تحض أنهم لم يسبق لها حيض أصلا وهي الشابة التي بلغت السن ومزج حكمها ويؤيده ما في التاترخانية عن النبي صلى الله عليه وآله ما رأت الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلا رأت يوما ما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست هي بأيسة وقال أبو جعفر نعتة بالشهور لأنها من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ اهـ (تنبيه) هل يؤخذ بقولها أنها بلغت سن البأس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصخر أم لا بد من بينة لم أر من صرح به من علماءنا وينبغي الأول على رواية التقدير بمدة أما على رواية عدمه فالمعتبر اجتماع الرأي كما مر تأمل (تمة) ذكر في الحقائق شرح المنظومة النسبية في باب الامام مالك ما نصه وعندنا ما لم تبلغ حد الاياس لا تعتد بالاشهر وحمده خمس وخسون سنة هو المختار لكنه يشترط للعلم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة أشهر في الاصح ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الاصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطلة هاز زوجها يحكم باياسها وتعتد بثلاثة أشهر هذا هو المنصوص في الشفا في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اهـ ونقل هذه العبارة وأقرها الشهاب احمد بن يونس الشلبي في شرحه على الكنز من خط العلامة باكير شارح الكنز غير معزى لا حد ونقلها ط عن السيد الحموي (قوله وعدة المنكوحة الخ) مبتدأ خبره قوله الآتي الحيض وهذه الجملة تمامها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا أم ولدمات عنها مولاها وأعتة هـ وموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هنا يؤهم وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطئ وليس كذلك فانما لا يجب فيه بالخلو بل بالوطئ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي المنكوحة بغير شهود ونكاح امرأه الغير بلا علم بأنهم متزوجون ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافا لهما فتح (قوله فلاة عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كما في نكاح الفتح والمنظومة المحبة لكن في البحر عن المجتبى كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخل فيه موجب للعدة أما نكاح من كوة الغير ومعتدة فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنهم للغير لأنه لم يقل أحد بجوازه فلم يعتد أصلا فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لكونه زنا كما في الفنية وغيرها اهـ قلت ويشكل عليه أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقل أحد من المسلمين بجوازه وتقدم في باب المهر أن الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب ومثله في البحر هناك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختين معا أو الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرمة اهـ (قوله اختيار) ومثله في المحيط معلا بان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم يعتد في حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اهـ (قوله لكن الصواب الخ) فقد نقل الزياهي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر منذ تزوجها فادعاء المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لامن وقت الدخول ولم يحك خلافا قال الحلواني هذه المسألة دليل على أن الفرائس يعتد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض انه لا يعتد بالادخول اهـ فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا بحر قلت لكن يشكل على هذا تصريحهم بأن النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطئ لا بمجرد العقد ولا بالخلو لنفسها لعدم التمكن فيها من الوطئ كالخلو بالحائض فلا تنقام مقام الوطئ كما صرح بذلك في الفتح والبحر وغيرهما في باب المهر الآن يقال ان انعقاد الفرائس بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحتاط في اثباته احياء للولد ثم اعلم أنه ذكر في البحر هناك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لان النكاح الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتباره كذا في الهداية أي اقامة العقد مقام الوطئ باعتبار كون العقد داعيا الى الوطئ وعندهما ابتداء المدة من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ اختلفوا بقول محمد لعدم صحة القياس المذكور وفائدة الخلاف فيها اذا أتت بولد لسته أشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المفتي به اهـ اذا علمت ذلك فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا أتت بولد لا قل من ستة أشهر من وقت الدخول

مطلب
عدة المنكوحة فاسدا والموطوءة
بشبهة

(وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا)
فلاة عدة في باطل وكذا موقوف
قبل الاجازة اختيار لكن الدواب
ثبوت العدة والنسب بحسب

مطلب
في النكاح الفاسد والباطل

وان كان لا كثر منها من وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسألة فمما اذا
ولدت لستة أشهر مذ تزوجها ولم يعتبر وقت الدخول بقرينة تمام الكلام ولا يخفى أن التوفيق أولى من الخطأ
وشق العصا (قوله والموطوءة بشبهة) كالتي زفت الى غير زوجها والموجودة لبلا على فراشه اذا ادعى
الاستباه كذا في الفتح وأفاد في النهر بجنا أن من ذلك ما وقع الاستفناء عنه فحين اشترى أمة فوطئها ثم أثبت أنها
حرّة الاصل اهـ وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدته بشبهة وسنأق ومنه ما في كتب الشافعية اذا
أدخلت منيا فزوجه غائبة متى زوج أو سيد عليها العدة كالموطوءة بشبهة قال في البحر ولم أره لا محابنا
والقواعد لا تأباه لأن وجودها لتعرف براءة الرحم (قوله ومنه) أي من قسم الوطئ بشبهة قال في النهر
وأدخل في شرح السمرقندي منكوحه الغير تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أي بشبهة الملك أو العقد بان زفت
اليه غير امرأته فوطئها أو تزوج منكوحه الغير ولم يعلم بحالها وأنت خبير بان هذا يقتضي الاستغناء
عن المنكوحه فاسدا اذا شك أنهم موطوءة بشبهة العقد أيضا بل هي أولى بذلك من منكوحه الغير اذا اشترط
الشهادة في النكاح مختلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير اهـ اذا عات ذلك ظهر لك
أن الشارح متابع لما في شرح السمرقندي لا يخالف له اذ لو قصد ضمانته كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ
عقب قوله المنكوحه نكاحا فاسدا لا بعد قوله والموطوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السمرقندي بأنه
حل المنكوحه نكاحا فاسدا على ما سقط منه شرط العدة بعد وجود الحملية كالنكاح الموقت أو بغير شهود
أما منكوحه الغير فهي غير محل اذا لم يكن اجتماع ملكين في آن واحد على شيء واحد فالعقد لم يؤثر مكا فاسدا
وإنما أثر في وجود الشبهة والشارح كثير المتابعة للنهر فلعله خالفه هنا لشارة الى ما قلنا (قوله كما سيبي))
أي في المتن آخر الباب (قوله يعني اذا لم تكن عالمة راضية) هذا مذ كور أيضا في البحر واستشهد له بما
في الخاتمة من أن المنكوحه اذا تزوجت رجلا ودخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الا قول نفقتها مادامت
في العدة لأنها لما وجبت عليها العدة صارت ناشزة اهـ (قوله كما سيبي)) أي قبل الفروع (قوله واثم
الولد) أي التي مات مولاه أو أعتقها ولا نفقة لها في هذه العدة كما في البحر عن كافي الحاكم أي
لأنها عدة وطئ لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسب وأما بدل قوله ومعتقة قال في البحر
وقيد بأم الولد لأن المدبرة والامة اذا اعتقت أو مات سدها لعدة عليها بالاجماع كما ذكره الاسيحياتي اهـ أي
لأنه لا فراش لهما كما قدمه الشارح (قوله غير الآيسة والحامل) منصوب على الحالية من ضمير المنكوحه
والموطوءة واثم الولد أو مجرور ونعت لهن وكان الأولى أن يزيد قوله وغير المحرمة عليه وهذا في أم الولد وكان
لم يذكره لكونه صرح به فيما مر (قوله بالاشهر والوضع) فيه لف ونشر مرتب (قوله الحيض)
جمع حيضة أي عدة المذكورات ثلاث حيض ان كن من ذوات الحيض والا فلا شهر أو وضع الحمل وهذا
ان كانت المنكوحه نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة حرّة اذ لامة حيضستان كما في البحر (قوله أي موت
الوطئ) أي في المسائل الثلاث وأفاد أنه لا عدة في النكاح الفاسد بدون وطئ كما قدمناه والوطئ
في الاخيرة هو المولى الذي مات عنها أو أعتقها أو مالو كان زوجها تكون عدة اعدة الامة المنكوحه (قوله
وغيره) أي غير الموت وهذا خاص فيما عدا الاخيرة (قوله كفرقة) الاولى كفرقة أي تفريق القاضي
وسبأق أن ابتداء العدة في الموت من وقت الموت وفي غيره من وقت التفريق أو المتاركة ويأتي بيان المتاركة
(قوله لأن عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا فيه عدة وفاة
ط (قوله لتعرف براءة الرحم) أي لاجل أن يعرف أن الرحم غير مشغول لا قضاء حتى النكاح اذ لا نكاح
صحیح والحيض هو المعترف (قوله ولم يكف بحيضة) كالاستبراء لأن الفاسد ملحق بالصحیح احتياطاً من
(قوله ولا اعتداد بحيض طلق فيه) أي اذا طلقها في الحيض لا يحسب من العدة لأن ما وجد قبل الطلاق
لا يحسب به منه لعدم التجزئ فلو احتسب كل من الرابعة فوجبت كلها لعدم التجزئ أيضا نهر قال في الدر
المتقى لو قال بحيض وقعت الفرقة فيه لكان أشمل (قوله واذا وطئت المعتدة) أي من طلاق أو غيره
در منقبي وكذا المنكوحه اذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وتدخلنا كما في الفتح
وغيره (قوله بشبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطوءة للزوج في العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه
اذا قال طئنت أنها تحل لي أو بعد ما أبانها بالفاظ الكتابية وقامه في الفتح وفاد أنه لو وطئها بعد الثلاث

(والموطوءة بشبهة) ومنه تزوج
امرأة الغير غير عالم بحالها كما
سيبي والموطوءة بشبهة أن تقيم
مع زوجها الاول وتخرج باذنه
في العدة لقام النكاح بينهما
انما حرم الوطئ حتى تلزمه نفقتها
وكسوتها بحر يعني اذا لم تكن
عالمة راضية كما سيبي (وامم الولد)
فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير
الآيسة والحامل) فان عدتهما
بالانهر والوضع (الحيض للموت)
أي موت الوطئ (وغيره) كفرقة
أو متاركة لأن عدة هؤلاء لتعرف
براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكف
بحيضة احتياطاً (ولا اعتداد
بحيض طلقت فيه) اجاعاً واذا
وطئت المعتدة بشبهة

مطلب
في وطء المعتدة بشبهة

في العدة بلاكاح عالمها بجمرتها لا تجب عدة اخرى لانه زنا وفي الزانية طلاقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لانستأنف العدة ثلاث حيض ويرجى ان اذا علم بالحرمه ووجد شرائط الاحصان ولو كان منكرا طلاقها لا تنقضي العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث وذكركم انه لو خالعهما ولو بمال ثم وطئها في العدة عالمها بالحرمه تستأنف العدة لكل وطئة وتدخل العدد الى أن تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطئ لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قدمناه آنفا عن الفتح حيث جعل الوطئ بعد الايانة بالضاظ السكايه من الوطئ بشبهة أي لقول بعض الاثمة بأنه لا يقع بها البائن ما ورث الخلاف فيها شبهة (قوله ولو من المطلق) أي كما مثلنا آنفا ثم الاولى أن يقول ولو من غير المطلق لما في الفتح من أن الشافعي واقفنا في أحد قوله فيما اذا كان الوطئ المطلق اه فعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التخصيص عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدرر اعلم أن المرأة اذا اوجب عليها عدتان فاما أن يكونا من رجلين أو من واحد ففي الثاني لاشئ أن العدتين تدخلا وفي الاول ان كانتا من جنسين كالموت في عنهار زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالطهارة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تدخلا عندنا ويكون ما تراه من الحيض محتسبا منهما جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعلمها اقام الثانية اه (قوله والمرق منها الخ) بيان للتدخل فلو كانت وطئت بعد حيضة من الاولى فعلمها حيضتان فكله الاولى وتحتسب بهما من عدة الثاني فاذا حاضت واحدة بعد ذلك فت الثانية أيضا نهر وهذا اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الوطئ الثاني أما اذا حاضت حيضة قبله فهي من عدة الاول خاصة وتما في البحر عن الجوهره وقال واذا كان الوطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفريق أيضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر أن التفريق حكم العقد الفاسد لرفع شبهته أما الوطئ بشبهة بدون عقد فان الشبهة ترفع بمجرد العلم بحقيقة الحال والله أعلم وفي البحر عن الثانية وادامت عدة الاول حل للثاني أن يترجها لغيره ما لم تتم عدة الثاني ثلاث حيض من حين التفريق واذا كان طلاق الاول رجيا كان له أن يراجعها في عدته ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهره ثم اذا تدخلا والعدة من رجعي فلا تنفقه لهما على واحد منهما ولو من بائن فنقضتها على الاول والزوجة اذا تزوجت بآخر وفترق بينهما بعد الدخول فلا تنفقه لهما على زوجها لانها منعت نفسها في العدة اه قلت ولعل الفرق في البائن أن المنع بالبينونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما تجب على الوطئ لأن عدتها من عدة وطئ ولا تنفقه فيها تامل (تنبيه) يمكن انقضاء العدتين معا كعدة بالاشهر لو وفاة وطئت فيها بشبهة وحاضت فيها ثلاثا وانقضت الثانية قبل الاولى كما لو تمت الحيض قبل تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بحملها عن الاولى كما لو حاضت بعد تمام الأشهر (قوله وكذا لو بالاشهر) كآيسة وطئت بشبهة في خلال عدتها فانها تتم الثانية بالاشهر أيضا نهر (قوله أو بهما لو معتدة وفاة) مثاله ما ذكرناه في التنبيه آنفا وكان الاولى أن يزيد أو بوضع الحمل وهو مسألة الحائل الآتية (قوله فلو حذف قوله والمرق منهما) أي الذي هو قاصر على الحيض وقد يجاب بان المراد بالمرق الحاصل بالعلم لبرؤية البصر ط (قوله لهما) أي لم من تعتد العدتين بالاشهر ومن تعتد بالاشهر للوفاة وبالحيض لوطئ الشبهة (قوله وعم الحائل لو حلت) عطف على لهما أي ولم من تعتد العدتين بوضع الحمل كالحائل بالهمز وهي من لم تكن حبلية فاذا حبلت في العدة تنقضي بوضعها سواء كان من المطلق أو من زنا أو من تكاح فاسد اذا اولدته بعد المتاركة لا قبلها كما قدمناه عن الحاوي الزاهدي (قوله الامعتدة الوفاة الخ) أفاد أن المراد بالحائل اذا كانت معتدة من طلاق أو فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فافهم قال في النهرو في الخلاصة وكل من حلت في عدتها فعدتها أن تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا حلت بعد موت الزوج فعدتها بالاشهر اه وقدمت عن البدائع اه والذي مر عن البدائع ذكره في النهر عند مسألة عدة النصار وهو الذي كتبناه في عدة الحامل عند قوله أو من زنا حيث قال أما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها أربعة أشهر وعشرا (قوله كما مر) أي عند قول المصنف والموت أربعة أشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك فلم يخرج عنها الا الحامل يعني

ولو من المطلق (وجبت عدة اخرى)

لتجدد السبب (وتدخلا والمرق)

من الحيض (منهما) وعليها أن

(تتم) العدة (الثانية) ان تمت

الاولى (وكذا لو بالاشهر أو بهما

لو معتدة وفاة فلو حذف قوله

والمرق منهما العلمهما وعم الحائل

لو حلت فعدتها الوضع الامعتدة

الوفاة فلا تتغير بالحمل كما مر وصححه

في البدائع (ومبدأ العدة بعد

الطلاق) بعد (الموت) على

الفور

(وتنقضى العدة وان جهلت)
 المرأة (بهما) أى بالطلاق والموت
 لأنها أجل فلا يشترط العلم بمضيه
 سواء اعترف بالطلاق أو أنكره
 (ولو طلق امرأته ثم أنه تنكره
 وانقضت عليه بينة وقضى القاضي
 بالفرقة) كأن أذعته عليه
 في شؤال وقضى به في المحرم (فالعدة
 من وقت الطلاق لا من وقت
 القضاء) بزانية وفي الطلاق
 المبهم من وقت البيان ولو شهدا
 بطلاقها ثم بعد أيام عدلا فنقضى
 بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة
 لا القضاء بخلاف ما (لو أقر بطلاقها
 منذ زمان) مانس فان الفتوى
 أنها من وقت الاقرار مطلقا نفيا
 لثمة المواضعة (لكن ان
 كذبت) في الاسناد أوقالت
 لا أدري (وجبت) العدة (من
 وقت الاقرار وإياها النفقة والسكنى
 وان صدقته فكذلك غير أنه)
 ان وضئها لم يهرثان اختيار
 (ولا نفقة) ولا كسوة (ولاسكنى)
 لها لقبول قولها على نفسها خاتية
 وفيها أباؤها ثم أقام معها زمانا
 مقررا بطلانها تنقضى عدتها لان
 منكرها

من مات عنها وهي حامل كإقامة مناء فعلم أن من لم تكن حاملا عند الموت وحبلت بعده فهي داخل تحت الاطلاق
 فلا تنقض عدتها بل تبقى بالاشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وفيمن حبلت بعد موت الصبي عدة الموت اجماعا لعدم
 الحمل عند الموت اه فافهم لكن الظاهر أن هذا بالنظر الى الوفاة أما عدة الوطى الذى حصل منه الحمل
 فلا تنقضى الا بوضعه ان كان بشبهة لانه ثابت بالنسب بخلاف ما لو كان من زمان لان الزنا لا عدة له أصلا
 فافهم (قوله لانها أجل) أى لان العدة أجل فلا يشترط العلم بمضيه أى بضئ الاجل اه ح وفي عاتة
 النسخ لانها بضئ التنية أى عدة الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبنى على تعريف البدائع من أن العدة
 أجل ضرب لا ينقض ما بقى من آثار النكاح وقد منازججه (قوله فلو طلق) تفريع على المتن ط (قوله
 من وقت البيان) لانه انشاء من وجه بحر وهذه الجلة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق
 والموت اه ح قال في الشريعة ليلية قوله وابتدأها عقبيها أى عقيب الطلاق والموت يستثنى منه من بين
 طلاقها فان عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله احدا كما طالت وان مات قبل البيان لزم كلامهما
 عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حبض كما في البرازية اه وسياق استثناء مسائل اخرى في كلامه (قوله
 عدلا) أى الشاهدان أى زكاهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه (قوله
 من وقت الشهادة) على حذف منضاف أى من وقت تحمل الشهادة لا من وقت أدائها فانها لو شهدا في المحرم
 أنه طلقها في شؤال كان ابتداء العدة من شؤال كما تقدم ح قلت والظاهر أن يراد وقت الشهادة على ظاهره
 بناء على أن أداءها حصل وقت التحمل لانها شهادة حسبة يفسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل
 كما أشار اليه في البحر (قوله بخلاف الخ) مرتبط بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان الفتوى انها
 من وقت الاقرار مطلقا) أى سواء صدقته أم كذبت أم قالت لا أدري كما يدل عليه السياق قال في البحر
 وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكناز اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوبها
 من وقت الاقرار حتى لا يلحق له التزوج باختاروا رابع سواها زجره حيث كتم طلاقها وهو المختار كما في الصغرى
 اه ووفق السعدى بجملة كلام محمد على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذى اسند الطلاق اليه أما اذا كانا
 مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى
 وفي النسخ أن فتوى المتأخرين مخالفة للامة الاربعة وجهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفة لهم للثمة
 فينبغي ان يتحرى به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل السعدى بما ستر اه ملخصا وأقره في البحر والنهر
 (قوله نفي التهمة للمواضعة) أى الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض لها بالدين أو ليقرب
 اختها أو اربعها سواها فتح (قوله لكن الخ) استدلال على ما قبله حيث سكنت فيه عن بيان النفقة
 والسكنى فان فيها فرقا بين التصديق والتكذيب وكان الاخصر أن يقول فان الفتوى انها ان كذبت الخ (قوله
 ان وطئها لم يهرثان) ينبغي تقييده بما اذا كان في عدة ما دون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحل
 لما قدمناه عن البرازية انه لو وطئها في عدة الثلاث مع العلم بالحرمة كان زنا بقى هل يتكرر المهر بشكر
 الوطئات ذكر في البحر في باب المهر عن الخلاصة لو وطئ المعتدة من ثلاث وادعى الشبهة يلزمه مهر واحد
 أم بكل وطئ مهر قيل ان كانت الطلقات الثلاث جلة فظن أنها لم تقع فهو ظن في موضع فيلزمه مهر واحد
 وان ظن أنها تقع لكن ظن أن وطئها حلال فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطئ مهر اه تأمل (قوله
 ولا نفقة الخ) أى اذا كان الزمن المأني استغرق العدة أما اذا بقى منها شئ تجب النفقة والسكنى فيه ط
 (قوله لقبول قولها على نفسها) أى في حق نفسها فيسقط ما وجب لها قال في البحر والحاصل أنها ان كذبت
 في الاسناد أوقالت لا أدري فن وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى
 من وقت الاقرار اه وفيه أن السكنى من حق الله تعالى ومقتضاها لزومها وان صدقته ط قلت وليس
 في عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارته ولكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته وهكذا في النهر وأصل المسألة
 في الخاتية كما عراه الشارح اليها وعبارتها وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر تطبيقها الا
 في ابطال النفقة فقد ظهر أن ذكر السكنى في كلام المصنف مستدرك فافهم (قوله ثم أقام معها) أطلقته
 فشم ما اذا وطئها أولا اه ط (قوله ان مقررا بطلانها تنقضى عدتها) أى يكون ابتداءها من وقت

الطلاق والظاهر أن المراد اقراره به بين الناس لا بمجرد اقراره به عند هامع تصديقها له وإن المراد اقراره به من حين التطبيق وبه ظهر الفرق بين هذه المسألة ومسألة المتن فانهاء مفروضة فيما لو كتم طلاقها ثم أقر به بعد زمان وظاهر أيضا عدم مخالفتها للصحيح الآتي عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاشتغال بالمسألة في الفروع من اعتبارها أيضا فانهم (قوله فان أشتراخ) فلو طلقها ثلاثا بعد هذه الطلقة المشتبهة لاتقع الثلاث كإسأقي في الفروع (قوله وكذا لو خالعهما) هو داخل تحت قوله أبانها لكن الابانة قد تكون بدون علمها بخلاف المخالعة لانها مفاعلة فإشارا إلى أنه لا فرق في اشتراط الاشتغال بين كونها عاملة أولا فانهم (قوله واشهد) أشار إلى أن الاشتغال لابد أن يكون باقراره بين الناس لا بمجرد سماعهم من غيره وإلى أن اقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الاقرار عند أكثر من الشهاداة اشهار كما لو له في النكاح من أن الاعلان الذي قال باشتراطه الامام مالك يحصل بالشاهدين فانهم (قوله وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا) أي زجره عن النكاح وهذا التعليق ذكره في الخاتمة وتقدم تعليقه آخر وهو قوله نصيا لثمة المواضع وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسألة مكرر بما مر في المتن لانه مفروض فيما لو كتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان كما مر وفي بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى والحاصل انه ان كتمه ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الاسناد بل يجب العدة من وقت الاقرار سواء صدقته أو كذبه وان لم يكنه بل أقر به من وقت وقوعه فان لم يشهر بين الناس فكذلك وان اشهر بينهم يجب العدة من حين وقوعه وتنقضى ان كان زمانها ماضى وهذا اذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والواجب بالوطئ عدة أخرى وتداخلت كما مر وكذا اكمل وطئها يجب عدة أخرى فلا يحل لها التزوج باخر ما لم تمض عدة الوطئ الاخير بخلاف ما اذا كان الوطئ بلا شبهة فانه لا يوجب عدة لتحضه زنا والزنا لا يوجب عدة كما مر فلها التزوج باخر كما صرح به في التارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أى اذا كان الطلاق مشتهرا ومضت عده كما علمته والا فلا وطئ الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل الذى ذكرنا حاصله ظهر (قوله وحينئذ فبدرها من وقت النبوت والظهور) أى وحين اذ علمت هذا التفصيل الذى ذكرنا حاصله ظهر أن هذه المسائل اذا لم يكن الطلاق فيها مشتهرا يكون مبدأ العدة من وقت النبوت أى ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فتقوله والظهور عطف تفسير أى يكون مدوها من وقت اقراره به بين الناس فتكون هذه المسائل مستتناة أيضا من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما اذا كان مشتهرا من الاصل فانها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الاقرار في عبارة الخاتمة بمعنى الاشهار بين الناس من حين التطبيق هكذا ينبغي حل هذا المقام فانهم (قوله ومدوها في النكاح الفاسد بعد التفريق الخ) وقال زفر من آخر الوطئات لان الوطئ هو السبب الموجب ولنا أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه الشبهة بالتفريق الا ترى انه لو وصفتها قبل التفريق لوجب الحد وبعده يجب فلا تنصير شارعة في العدة ما لم ترتفع الشبهة بالتفريق كافي الكافي وغيره اه سائحا في قلت ولم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطئ بشبهة بلا عقد وينبغي أن يكون من آخر الوطئات عند زوال الشبهة بأن علم انها غير زوجته وانها لا تحمل له اذ لا عقد هنا فليبق سبب للعدة سوى الوطئ المذكور كما يعلم مما ذكرنا والله أعلم (قوله بعد التفريق من القاضي) أى عقبه وهذا اذا كان في زمان يصلح لابتدائها فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض فانه يعتبر ابتداءها بعده اذ لا بد من ثلاث حيض أفاده القهستاني والمراد بالتفريق أن يحكم القاضي به بينهما كافي البحر عن العناية تأمل (قوله وقيد في البحر بحثا الخ) أقول لو كان مرادهم وجوب الحد اذا كان الوطئ بعد العدة لم يبق لذكره فائدة اذ هذا حكم النكاح الصحيح فيعلم منه الفاسد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدسى بقوله وقد يقال هذه العدة تحالف غيرها في هذا الحكم لانها أتر نكاح فاسد كما خالفته في انها لا تعتد في بيت الزوج اه وأيضاً فقد رده السائحا في بأن هذا البحث وان تابعه عليه غير واحد فيه غنله عن فهم تعليقه المسألة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتفاع الشبهة بالتفريق الخ أى فلم يبق بعد التفريق ما يندرى به الحد وردة الرجوع أيضا بما حاصله أن درء الحد قبل التفريق بشبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح اذا طلق الحل فانها شبهة الفعل لانها محبوسة في بيته ونفقته داره عليها وهنا لا نفقة ولا احتباس اه قلت لكن بشكل عليه ما صرح به في البحر وغيره من أنه لو تزوج فاسدا اخت امرأته تحرم عليه امرأته الى انقضاء العدة وهذا يدل على

وفي أول طلاق جواهر الفتاوى
أبانها وأقام معها فان اشهر طلاقها
فما بين الناس تنقضى والا وكذا
لو خالعهما فان بين الناس وأشهد
على ذلك تنقضى والا هو الصحيح
وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا
اتهى وحينئذ فبدرها من وقت
النبوت والظهور (و) مبدأها
(في النكاح الفاسد بعد التفريق)
من القاضي بينهما ثم لو وطئها حدة
جوهرة وغيرها وقيد في البحر بحثا
بكونه بعد العدة لعدم الحد
بوطئ المعتدة

بقاء أثر هذا النكاح بالنسبة اليه وقد يجاب بان بقاء أثر العدة لا يمنع كون وطئه فيها زنا يحده كالأوطى معتدنه من الثلاث عالم بجرمتها فانه زنا يحده مع بقاء أثر النكاح قطعاً (قوله من الزوج) قد به لان ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة قال في البحر ورجحنا في باب المهر انها تكون من المرأة أيضاً ولذا ذكر مسكين من صورها أن تقول فأوتيتك اه ورجحه بانفادهم على أن لكل منهم فسخ هذا النكاح والفسخ متاركة اه قال في النهر وقد منما يذفعه اه أي ذكر هناك أن المتاركة في معنى الطلاق فيخص بها الزوج اه ورد الخبر الرمي بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك وان المقدس تابع البحر (قوله ونحوه) بالنصب عطف على قوله تركت أي كطيت سبيك أو فارقتك (قوله ومنه) أي من النصوص أو من الاظهار (قوله لا يجزئ العزم) بالرفع عطف على الطلاق وبالجزء عطف على اظهار العزم قصده التنبية على ما في الكنز وغيره من قوله أو العزم على ترك وطئها وانه على تقدير مضاف أي اظهار العزم كما عبر المصنف تبعاً لابن كمال لما في العناية أن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار به (قوله والا فكني تفريق الابدان) أي مع العزم على تركها قال في البحر من المهر وأما غير المدخول بها فتتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فيهما (قوله والخلوة في النكاح الفاسد) أي سواء كانت صحيحة أو فاسدة ح وقه انها لا تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعاً عن وطئها كالمخلوة بالخائض لكن المراد فسادها بفترساده النكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا توجب العدة) أي ولا المهر وانما يجبان بحقيقة الوطئ (قوله ولا تعتد في بيت الزوج) لانها في حال قيام العقد لاحق له عليها في احتسابها في بيته فبعده أول لكن سيأتي في الفصل الآتي خلافه فها هنا أحد قولين ويأتي تمامه (تنبيه) ذكر في البحر أنه قد تم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد بهذه العدة المتاركة فلا عدة عليها بموته الا الحيض بعد الدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وانه محرم عليه امرأته لو تزوج اختها فاسداً الى انقضاء العدة وان وجوبها في القضاء إنما في الديانة لو علمت انها حاضت بعد آخر وطئ ثلاثاً حل لها التزوج بلا تنريق ونحوه وان الأرجح عدم اشتراط علمها بالمتاركة (قوله قالت مضت عتق الخ) اعلم ان انقضاء العدة لا ينحصر في اخبارها بل يكون به وبالفعل بان تزوجت بآخر بعد مدة تنقضي في مثلها العدة فلوقالت بعده لم تنقض لم تصدق لان الاقدام عليه دليل الاقرار بجر من البدائع (قوله وكذبها الزوج) وأما اذا ادعى هو مضى عتقها وكذبه فسيأتي آخر القروع (قوله قبل قولها مع حلفها) أي ولو كانت مرضعاً لانه يتصور من بعضهن كافي الانقروى سائحاً (قوله ثم لو بالشهور الخ) شروع في بيان ادنى ما يحتمله المدة (قوله فالمقدر المذكور) أي اذا كانت بمن تعتد بالشهور فلا بد من مضى المقدر شرعاً المذكور فيما مر وهو ثلاثة أشهر للعدة ونصها للامة (قوله ستون يوماً) فيجعل كأنه طلقها في الطهر بعد الوطئ ويؤخذ لها أقل الطهر خمسة عشر لانه لا غاية لاكثره وأوسط الحيض خمسة لان اجتماع أقلامها نادر فثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حيض بخمسة عشر فصارت ستين وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن له يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احتراز عن نظويل العدة عليها ويؤخذ لها أقل الطهر وأكثر الحيض ليعتدلا فطهران ثلاثين يوماً وثلاث حيض ثلاثين أيضاً وعندهما أقل مدة تصدق فيها الحرة تسعة وثلاثون يوماً ثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثين أفاده ط (قوله ولامة أربعون) هذا على تخريج محمد طهران ثلاثين وحضة بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً طهران بخمسة عشر وحضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ البحر أنه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كافي البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحرة والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحفل فيها ظهور ذلك اه أي فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلاً لا يقبل قولها لانه لا يستين بعض خلقه قبل أربعة أشهر كما تقدم وأشار الى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقرب بسقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتماله قال في النهر والظاهر الاول وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما ترى الرجعة) حيث قال هناك ثم انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط وله محمل فيها انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا بيينة ولو حرة فصح اه قال في البحر وفيه نظر فقد صرح حوافي باب ثبوت النسب ان عتقها تنقضي باقرارها بوضع الحمل وان وقف

(او) المتاركة أي (اظهار العزم) من الزوج (على ترك وطئها) بان يقول بلسانه تركت بلاوطئ ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو يحضرها والا لا لا يجزئ العزم لو مدخولة والا فكني تفريق الابدان والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينتص عدد الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعتد في بيت الزوج بزانية (قالت مضت عتق والمدة تحتمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا) تحتمله المدة (لا) لان الامين انما يصدق فيما لا يخافه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدر المذكور ولو بالحيض فاقطع الحرة ستون يوماً ولامة أربعون مالم تدع السقط كما ترى الرجعة

الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النسب (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تدع (قوله معلقتا بولادتها) مثله ما لو اوقعه عقب الولادة بلا فاصل ط (قوله فيضم) بالبناء للفاعل وخبره عائد الى الامام وقوله خمسة وعشرين مفعوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يضم مفعول للمفعول (قوله كما تر في الحيض) حيث قال ولا حد لآله أى النفاس الا اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا اولدت فأنت طالق فمالت مضت عدتي فقد رده الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اه قلت وعليه فاذا اطلقت عقب الولادة فلا بد من مضي خمسة وعشرين للنفاس ثم تعتد بستين يوما كما تر فأقل مدة تصدق فيها عنده خمسة وعشرون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن أقل المدة مائة يوم بتقدير النفاس وطهره أربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذا لا بد من مضي أحد عشر يوما للنفاس ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تعتد بتسعة وثلاثين وعلى قول محمد اقلها أربعة وخمسون يوما وساعة فلا بد من مضي ساعة للنفاس وخمسة عشر يوما ثم تعتد بتسعة وثلاثين وتقدم تمامه في الحيض (قوله معتدته) أى من طلاق بائن غير ثلاث دره منقبة لانها لو كانت معتدته من رجعي فالعقد الثاني رجعة ولو من ثلاث لم تحل له قبل زوج آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها ففترق بينهما ثم تزوجها صحيحا في العدة أما عكسها بأن تزوجها أولا صحيحا ثم طلقها بعد الدخول ففترق زوجها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدة بل عليها التمام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يتمكن من الوطئ في النكاح الفاسد فلا يجعل واطنا حكم لعدم امكان الحقيقة ولذا لا تجب عدة ولا مهر بالخلوة في الفاسد أفاده في الجرح (قوله ولو حكما) أى ولو كان الوطء حكما وهو الخلوة والمعنى قبل الوطئ والخلوة ح (قوله لانها مقبوضة في يده الخ) أى فينوب عن القبض المستحق بالعقد الثاني كالتعاصب اذا اشترى المغصوب الذي في يده بصيرة فابضا بمجرّد العقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول يملك به الرجعة ولا رجعة له هنالكة لا يلزم من اقامته مقام الوطئ في العقد الثاني في حق المهر والعدة أن يقوم مقامه في حق الرجعة كالخلوة اقيمت مقام الوطئ في حقهما ولم تقم مقام مالت الرجعة وتماه في الخ قلت وأيضا فان الطلاق الاول بائن كما سرّ حوايه فكيف يملك الرجعة في عدته وان كان الثاني رجعيا (قوله وهذه إحدى المسائل العشر) وهي لو تزوج معتدته من نكاح صحيح أو معتدته من فاسد فهذه ثنتان مريتا نه ما نالها تزوج معتدته وهو مريض وطلقتها قبل الدخول فيكون فاقرا رابعها فرق بينهما بعدم الكفاءة بعد الدخول فنكحها في العدة وفتق بينهما أيضا قبل الدخول خامسها تزوج صغيرة أو أمة ودخل بها ثم أبانها ثم تزوجها في العدة فبلغت أو عمتقت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة أو الأمة فاختارت نفسها بالبلوغ أو العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعها تزوج معتدته فارتدت قبل الدخول وباقي الصور وقع في الجرح مكررا بل الدورتان الاوستان واحدة فهي في الحقيقة ستة قافهم (قوله على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عند هارو عند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اه ح أى فصل للازواج فيصلح حلة لا سقط عدة الحلل بأن يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول فصل للاول بلا عدة (قوله أبطله المصنف بما يطول) نقل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها أنه قال وقد يقع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمعا في تحصيل الحطام القاني قال الكمال في فحمة وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال المقصود من شرعيتها وهو عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به قاض فهدق قضاؤه لان الاجتهاد فيه مسأغا وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقتهوهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها اه والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه انما يقع لا خذ المال بمقتبلته كما هو المعهود من قضاة زماننا وقد ستل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض المحققين ان ما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء عن زفر أنه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطئ للاول قبل العدة وان صح نكاحه اذا يلزم من محته حل الوطئ لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لا كثر الله تعالى منهم فيزوجهن في حالة الطلاق قبل الاستئجال ولا يتقارون الى ما نص عليه علماؤنا من أن

وما لم يكن طلاقها معلقتا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفاس كما تر في الحيض (نكح) فنكاحا صحيحا (معتدته) ولو من فاسد (وطلقها قبل الوطئ) ولو حكما (وجب عليه مهر تام و) عليها (عدة مبتدأة) لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها فتحل للارواح ابطله المصنف بما يطول وجرم بان القاضي المقلد اذا خالف منهو ومذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارتضى

قوله الاوستان كذا بخط المحشي وصوابه الاوستان بحدف التاء قاله نصر الهوري

مطلبه
الدخول في النكاح الاول
دخول في الثاني في مسائل

الآن نص السلطان على العمل
بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا
زفريا وهذا يقع ببل الواقع
خلافه فليحفظ (ذمية غير حامل
طلقها ذي اومات عنها لم تعتد)

عند أبي حنيفة (إذا اعتقدوا ذلك)
لأننا امرنا بتركهم وما يعتقدون
(ولو) كانت الذمية (حاملة تعتد
بوضعها) اتفاقا وقيد الوالو الجنى
بما إذا اعتقدوها (و) الذمية
(لو طلقها مسلم) اومات عنها
(تعتد) اتفاقا مطلقا لان المسلم

يعتقده (وكذا لا تعتد مسيحية اقرقت
يتماين الدارين) لان العدة حيث
وجبت انما وجبت حقا للعباد
والحرى ملحق بالجماد (الا الحامل)
فلا يصح تزوجها لانها معتدة
بل لان في بطنها ولدا ثابت النسب
(كحرية خرجت البينا مسلمة
أو ذمية أو مستأمنة ثم اسلمت
وصارت ذمية) لما مر انه ملحق
بالجماد (الا الحامل) لما مر وكذا

لا عدة لوزوج امرأة القبر
ووطئها (عالم بذلك) وفي نسخ
المتن (ودخل بها) ولا بد منه وبه
يفى وهذا يخدم العلم بالحرمة
لانه زنا والمزنى بها لا يحرم على
زوجها وفي شرح الوهبانية لوزنت
الموتة لا يقربها زوجها حتى تحيض
لا احتمال علوقها من الزنا فلا يسقى
ماؤه زرع غيره

القاضي اذا ارشى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها والمقلد اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح
ومراد من قال بنفذ حكم القاضي في هذه المسألة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين
لا خفاء ان علم قضائنا ليس بشبهة فضلا عن الحجة قاله عن قضاة زمانه وبلاذ فكيف اليوم واكثرهم جاهلون
نعوذ بالله تعالى من الجراءة على أحكام الله تعالى بلا علم وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهور المذهب ولا سيما
الذي يقول له السلطان وليت القضاء على مذهب فلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفة
لموافقتها للدليل والعرف وأعرضوا عن هذه لما فيها من خطر الشبهة لا خلاط الانساب ولقد صحبت العلماء
العالمين الا كبر قريسا من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم افتى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فجزاهم الله تعالى
خيرا وقدس ارواحهم حيث اجتنبوا ما يريب واستمسكوا بما لا يريب اه (قوله الا ان نص السلطان الخ)
فيه نظر لا قضائه أن مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح اذا نص له السلطان مع انا قد سناني في هذا الباب
ما مر أول الكتاب من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع تأمل (قوله طلقها ذي)
احترزه عن المسلم كما يأتي (قوله لم تعتد عند أبي حنيفة) فلوزن زوجها مسلم أو ذي في فور طلاقها جاز كما في فسخ
القدير بحر قلت والفرق بين هذه وبين ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما افاده بقوله لانها حقه ومعتقده أي
ان العدة انما تجب حق الزوج فاذا كان كافرا لا يعتقدها لا تجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج
مسلم فتجب لاجل حقه واعتقاده وان تزوجها ذي مثلها وكان لا يعتقدها وبه سقط ما يجنه في التهر من باب نكاح
الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ اذا لا ينبغي أنه يعتقد
وجوبها بالنفس لتحسين مانه ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقد ما ثبت عند مجتهد فم ذكر في الخانية
هنا الذي اذا بان امرأته الذمية فتر زوجها مسلم أو ذي من ساعته ذكر بعض المشايخ انه يجوز نكاحها
ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بحصة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث
حيض (قوله لاننا امرنا بتركهم وما يعتقدون) فثبت لم يعتقدها حقا لانفسهم لانهم هم بها أي امرنا بتركهم
ومعتقدهم فاصدرية والمصدر المنسل في محل نصب على انه مفعول معه (قوله وقيد الوالو الجنى الخ) قال
في البحر بعد نقله وأطلقه في الهداية معللا بأن في بطنها ولدا ثابت النسب وعن الامام يصح العقد عليها ولا يطلها
كالخامل من الزنا والاول اصح اه مافي الهداية (قوله اتفاقا) أي بين الامام وصاحبيه وقوله مطلقا
أي سواء كانت حائلا أو حاملا منخ وسواء اعتقدتها هي أولا (قوله لان المسلم يعتقده) أي يعتقد لزوم
الاعتداد من نكاحه فكانت حق آدمي فتخاطب به الذمية وان كان فيها حق الله تعالى (قوله والحرى ملحق
بالجماد) حتى كان محلا للملك هداية أي والجماد لا يراعى حقه وان اعتقدها (قوله لانها معتدة الخ)
المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر انما معتدة بالاخلاق فلا يجوز نكاحها ما لم تضع لاني بطنها
ولدا ثابت النسب فيمنع التزوج كحمل أم الولد بمنع المولى من تزويجها لان الولد اذا كان ثابت النسب كان
الفراس قائما فانسكاها يستلزم الجمع بين القرابين اه ملخصا فافهم وروى عنه انها في حكم الحبل أي من
الزنا وهو اختيار الكرخي قهستاني (قوله كرية الخ) بخلاف ما اذا جاز الزوج مسلما أو ذميا
أو مستأنا ثم صار مسلما أو ذميا وتر كها فانه لا عدة عليها هناك اجماعا حتى جاز له تزوج أختها أو أربع سواها
كما دخل دارنا لعدم تبليغ الاحكام لها فاعلة لا لانها غير مخاطبة بالعدة لانها حتى لا يفتخ (قوله
خرجت البينا) في نكاح الهداية والمضمرات وغيرها ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا واسلمت في دار الحرب
ومضى ثلاث حيض بانت منه ولا عدة عليها عنده خلافا لما قهستاني (قوله الا الحامل لما مر) أي من أن
في بطنها ولدا ثابت النسب (قوله ووطئها) أي المتزوج وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان موجودا في نسخ
المتن المجردة وقد أسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها علم أن المصنف عول على عدم ذكره فذكر الشارح
قوله ووطئها لانه لا بد من هذا القيد تأمل (قوله ولهذا) أي لكونه لا عدة عليها وقوله لانه زنا علة للعلة فتكون
علة للمعلول أيضا بواسطة ولوقدم العلة الثانية على الاولى لكان أولى (قوله والمزنى بها لا يحرم على زوجها)
فه ووطئها بلا استبراء عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطلها ما لم يستبرئها كما مر في فصل المحرمات (قوله
لا يقربها زوجها) أي يحرم عليه وطئها حتى تحيض وتطهر كما صرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من حمله على قول

محمد لانه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في المنع في فصل المحرمات وقد مناعه أن ما في شرح الوهابية ذكره في التنف وهو ضعيف إلا أن يحمل على ما إذا وطئها بشبهة اه فافهم (قوله فليحفظ لغرابته) أمر بحفظه لانه قد بل ليجتب بقرينة قوله لغرابته فان المشهور في المذهب أن ماء الزنا لا حرمة له لقوله صلى الله عليه وسلم للذي شكك اليه امرأته انما لا تدفع يدك لمس طلقها فقال اني أحبها وهي جيلة فقال له صلى الله عليه وسلم استمع بها وأما قوله فلا يسبق ماؤه زرع غيره فهو وان كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطء الحبلي لانه قبل الحبل لا يكون زرع ابل ماء مسفو حوا لهذا قالوا لو تزوج حبل من زنا لا يقرب بها حتى تضع لثلا يسبق زرع غيره لان به يزداد مع الولد وبصره حدة فقد ظهر بما قرناه الفرق بين جواز وطئ الزوجة اذا رآها ترى وبين عدم جواز وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا فافهم (قوله لوعالمه راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشعر أو أكرهها على النكاح لم تكن ناشرة لانها لم تقصد منع نفسها عن الاول أفاده ط (قوله كما مر) أي في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد أطل هنا على ما هنا ط (قوله ادخلت منه) أي متى تزوجها من غير خلوة ولا دخول أما لو ادخلت متى غيره فقد قدمناه في الموطوءة بشبهة (قوله في البحر بحثناهم) حيث قال ولم أر حكم ما إذا وطئها في دبرها أو أدخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير ايلاج في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيه ما لا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني لأن ادخال المني يحتاج الى تعرف براءة الرحم أكثر من مجرد ايلاج اه يعني وأما في الاول فلا لان الوطئ في الدبر ان كان في الخلوة فالعدة تجب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة الى تعرف البراءة لانه سفيح الماء في غير محل الحث فلا يكون مظنة العلوق (قوله وفي النهر الخ) حيث قال أقول ينبغي أن يقال ان ظهر حملها كان عدتها وضع الحمل والافلاعة عليها اه واعترضه بعض الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي فررت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال المني احتجت الى نقل اه أقول سند كفي الاستيلاء عن البحر عن المحيط مانصه اذا عالج الرجل جاريته فيمادون الفرج فانزل فاخذت الجارية ماءه في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعلت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية أم ولده اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه ح قلت ويؤيده أيضا الثابتهم العدة بخلوة المجهوب وما ذاك الاتوهم العلوق منه بحقه (قوله ومضى) سبعة أشهر) اهل الاولى تسعة بتقديم التاء على السين ليكون اشارة الى ما مر نظاما عن الامام مالك من أن عتدة الطهر تنقضي عدتها بسبعة أشهر فالعنى أنه لم يصح ما لم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في انها لم تحض والا فالقول له لما قد مناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما قد مناه في الرجعة عن البرازية من أن المطلقة لو قالت للثاني تزوجني في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت عنده وفسد النكاح وان أكثر لا وصح النكاح لان الاقدام على النكاح اقرار بضيء العدة (قوله لان من لا تحيض لا تحبل) أي فلما حبلت تبين انها من أهل الحيض فلا تنقضي عدتها الا بثلاث حيض (قوله فلم مضيا معلوما عند الناس) أي بأن كان أقروا وقت الطلاق به وأشهر بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقيما معها لان اقامته معها بعد اشتراط الطلاق لا تمنع مضيا في الصحيح كما قدمه عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها عالما بالحرمة بلا شبهة كان زنا فلا تجب عتدة اخرى ولو كان الوطئ بشبهة وجب لكل وطئ عتدة اخرى وتداخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطئ الاخير ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت في عتدة الوطئ كما قد مناه عن البرازية وبه ظهر جواب حادثة الفتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام فاستفتى شافعا فافتاه بأنه رجعي وأقام معها مدة ثم أبانها كذلك فراجعها له شافعي أيضا ومضت مدة طويلة أيضا ثم أبانها أيضا كذلك فافتاه شافعي بكفارة بين ثم طلقها الا ثلاثا وكان مقررا بالثلاث الاول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عتدة الذي قبله فتنقضي ما مر أنه لا يقع عليه سوى طلاق واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقر بها ومضت عدتها فلا تقع الثانية ولا ما بعدها وان وطئها في تلك العدة لانه وطء شبهة كما علمته والله سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أي لان العدة من هذه الطلقة لا تنقضي ما لم يكن الطلاق مشتهرا كما علمته ولو كان مشتهرا التمسك به قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم بها فعدوله عن ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل

فليحفظ لغرابته (بخلاف ما اذا لم يعلم) حيث تحرم على الاول الا أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها صارت ناشرة خائبة قلت يعني لوعالمه راضية كما مر قد بر (فروع) أدخلت منه في فرجها هل تعدد في البحر بحثناهم لاحتياجها لتعرف براءة الرحم وفي النهر بحثنا ان ظهر حملها ثم والاولا في القضية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاض قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلم مضيا معلوما عند الناس لم يقع الثلاث والايقوع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه بعد انكاره فلويرهن انه طلقها قبل ذلك بعتدة طلقه لم يقبل بحجرو فيه عن الجوهره أخبرها ثمة ان زوجها الغائب مات وأطلقها ثلاثا

مطلب
في المنع البها زوجها

أو أنها منه كتاب على يد ثقة
بالطلاق أن أكبر رأيا أنه
حق فلا بأس أن تعتد وتزوج
وكذا لو قالت امرأته لرجل طلقني
زوجي وانتعت عدتي لأبأس أن
ينكحها وفيه عن كافي الحاكم
لو شكت في وقت موته تعتد من وقت
تستيقن به احتياطا وفيه عن
المحيط كذبته في مدة تحتمله
لم تسقط نفقتها وله نكاح أختها
عملا بخبرهم ما بقدر الامكان فلو
ولدت لا أكثر من نصف حول ثبت
نسبه ولم يفسد نكاح أختها في
الاصح فتره لو مات دون المعتدة
* (فصل في الحداد) *

جاء من باب أعدو مد وفز وروى
بالجيم وهو لغة كافي القاموس
ترك الزينة للعدة وشرع ترك
الزينة ونحوها المعتدة بائن أو موت
(تحد) بضم الحاء وكسرها كما مر

منه فلا ينافي قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يد ثقة) هذا غير قيد كافي الوالدية
وفي جامع الفصولين أخبرها واحد بموت زوجها أو برذته أو بطلانها حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل آخره
أن يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فأنها بكتاب
من زوجها بطلاق ولا تدري أنه كتابه أولا إلا أن أكبر رأيا أنه حق فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل
الايلاء ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط السائحاني عن جامع الفتاوى شهداثنان ان الغائب طلق زوجته
لا تقبل في حق الحكم بطلاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في انها تعتد وتزوج باتح اه وحاصله أنه
يسوغ للحاكم السكوت لانه أمر ديني لا اثبات الطلاق لانه حكم على غائب فلا يصح وبظهر أن ابتداء العدة من
وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقيم معها فلا تهمة وقوله فلا بأس يفيد أن الاولى عدمه
وفي البحر أخبرها رجل بموته وآخر بجيماته فان شهد أنه عاين موته أو جنازته وهو عدل وسعها أن تعتد وتزوج
ما لم يؤرخا وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت وأخبرها بجيماته حتى ان صدقت الاول صح النكاح (قوله
لأبأس أن ينكحها) في الحاشية قالت ارتد زوجي بعد النكاح وسعه أن يعتد على خبرها ويتزوجها وان أخبرت
بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها
فلا بأس بأن يتزوجها الاول قالت كانه نكاحي فاسدا أو كان زوجي على غير الاسلام لانها أخبرت بأمر مستنكر
اه أي لان الاصل صحة النكاح سائحاني (قوله لو شكت) أي التي أنها خبر موت زوجها (قوله
وفيه عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا في فتح القدير اذا قال الزوج أخبرني بأن عدتها قد انقضت
فان كانت في مدة لا تنتضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها إلا أن تين ما هو محتمل من اسقاط سقط مستبين الخلق
فحينئذ يقبل قولها ولو كان في مدة تحتمله فكذبته لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج باختها لانه أمر ديني يقبل قوله
فيه اه فالاصل أنه يعمل بخبرهما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها في حقها من وجوب
النفقة والسكنى اه والمسألة مفروضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان حقها
في النسب أصلي كحق الولد لانها غير بولاء أب له فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح اختها لانه صار مكذبا في خبره شرعا
بخلاف النكاح بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة لغير العدة فكأنه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقه
بسبب آخر فان تزوج اختها ومات فالمرث للخت وقيل ان قال هذا في الصحة فالمرث للخت والا فلا معتدة
فاذا قضى به للمعتدة قيل يفسد نكاح الاخت والاصح لا تصور استحقاق الميراث بغير الزوجية قتل منزلة
استحقاق النفقة بجر عن المحيط لمخاض وحاصله مستلذان احداهما لو ولدت التي أقربا بنكاح عدتها ونسب
الولد يفسد نكاح اختها لانه صار مكذبا شرعا نائيتها لو أقرب ذلك ثم تزوج اختها مات تره الاخت دون المعتدة
وقيل هذا لو أقرب في صحته فلو في مرضه صار قار اقتره المعتدة واذا ورثته فالاصح أنه لا يفسد نكاح اختها
اذ لا يلزم من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم ان
في كلام الشارح اختصارا مختلا وصواب التعبير أن يقول ولو مات تره الاخت وقيل المعتدة ان قال ذلك في
مرضه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح ولو ولدت لا أكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح اختها والله
سبحانه أعلم

* (فصل في الحداد) *

لما ذكر نفس وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذ يدكر ما وجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية من
أصل وجوبها فتح (قوله جاء من باب أعدو مد وفز) أي انه جاء من المزيد ومن المجرد الذي كنصر وكضرب
قال في المصباح احدث المرأة احدا ففهي محد ومحدة اذا تزوجت الزينة لموته وحديث محد ومحدة حدادا
بالكسر فهي حاذي غيرها وانكر الاصمعي الثلاث فاقصر على الرباعي اه ولذا قدمه الشارح (قوله
وروى بالجيم) أي من جدت الشيء قطعته فكأنها انقطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله ترك
الزينة للعدة) أي مطلقا ولو من رجعي أو كانت كفرة أو صغيرة فيكون أعم من الشرعي ط (قوله
ونحوها) كالطيب والدهن والكل ط (قوله تحد) أي وجوبا كما في البحر (قوله بضم الحاء) يعني
وفتح التاء من باب مد اه ح (قوله وكسرها) يعني وفتح التاء فيكون من باب فز وأضمه فيكون من باب

أهـ ح (قوله مكلفة) أي بالغة عاقلة وباقى مختززه ومختز باقي القبود (قوله مسلمة) مثل من
 اسلمت في العدة فتصديقاً بقاها جوهرة (قوله ولوامة) لانها مكلفة بحقوق الشرع ما لم يفت به حق العبد
 بحر والحاصل ان الحداد لا يتوق حق المولى لانها محترمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت
 الزوج كما يأتي (قوله منه موكحة) بالرفع نعت لمكلفة ح (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح
 بالنسبة لمعتدة البت أم معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب
 اسقاط هذا القيد فان أفظ معتدة يعني عنه اهـ ح (قوله اذا كانت معتدة بت) من البت وهو القطع أي
 الميتون طلاقها وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بالينة والفرقة بخيار الجلب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه
 حق الشرع) أي فلا يملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء: وإي الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فتجنبها فلا
 تصير ذريعة الى الوقوع في الخرم هداية ط (قوله بترك الزينة) متعلق بتحدو الباء لانه المعنوية لان الركن
 عدحي أو التصوير أو اللبس لانه لا يفسد في تحريمه معنى تتأسف أو لان الحد في الاصل المتع فلا يرد أن فيه
 ملازمة الشيء لنفسه (قوله بجلي) أي بجميع أنواعه من فضة وذهب وجواهر بحر قال الله ستاتي
 والزينة ما تزين به المرأة من حلي أو كحل في الكشف فقد استدرك ما بعده ويؤيده ما في قاضي خان المعتدة
 تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب اهـ وأجاب في النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجال قلت
 فيه ان هذا التفصيل غير موقوف بالمقصود فالظاهر انه أراد بالزينة نوعاً منها وهو ما ذكره الشارح من الحلي
 والحرير لانه قوامها وغيره خفي بالنسبة اليه فحفظه عليها (قوله أو حرير) أي بجميع أنواعه والوانه ولو
 اسود بحر وقوله ولو اسود أشار به الى خلاف مالك حيث قال يساح لها الحرير الاسود كما في الفتح وبه علم انه
 لا يصح استثناء الاسود كما وقع في الدر المنثور عن الهنسي فانه ليس مذهبا فافهم (قوله بضيق الاسنان)
 قلها الامتناسا باسنان المشط الواسعة ذكر في المبسوط وبحث فيه في الفتح ~~مكن~~ يأتي عن الجوهرة تقييده
 بالعدر (قوله والطيب) أي استعماله في البدن أو الثوب فهستاتي وأعم منه قوله في البحر والفتح فلا تحذر
 عمله ولا تجرب فيه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاقول مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة
 اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) أي من الطيب
 وكالشيرج والسمن وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة زيلجي وبه يظهر أن الممنوع استعماله على وجه
 يكون فيه زينة فلا تقع من مسه بيد لعصر أو بيع أو أكل كما أفاده الرحق (قوله والكحل) بالفتح والضم
 كما مر في الدهن والظاهر أن المراد به ما تحصل به الزينة كالاسود ونحوه بخلاف الابيض مالم يكن مطيبا
 (قوله ولبس المعصفر والمزعفر الخ) أي لبس الثوب المصبوغ بالمعصفر والمزعفران والمراد بالثوب ما كان جديدا
 تقع به الزينة والا فلا بأس به لانه لا يفسد به الاستراة العورة والاحكام تنفي على المقاصد كما في المحطة هستاتي
 (قوله ومصبوغ بمغرة أو ورس) المغرة الطين الاحمر يفتحين والتسكين لغة تخفيف والورس بنت أصفر يززع
 بالين ويصغ به قيل هو صنف من الكركم وقيل يشبهه مصباح قال الزيلجي ولا يحل لبس المشق وهو المصبوغ
 بالمشق وهو المغرة وذكر في الغاية ان لبس العصب مكروه وهو ثوب موشى يعمل في اليمن وقيل ضرب من برود
 الين ينسج أبيض ثم يصبغ اهـ وفي المغرب لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفي المصباح المشق وزان حل
 المغرة وقالوا ثوب ممشق بالثقل والفتح والعصب بالعين والصاد المهملتين مثل فلس قلت ووقع في كافي الحاكم
 ولا ثوب قص بالقاف في المصباح القصب ثياب من كان ناعمة واحدا قصي على النسبة (قوله راجع
 للجميع) فان كان وجه العين فتكحل أو حكة فتلبس الحرير أو تشكي رأسها قد هن وتمشط بالاسنان الغليظة
 المتباعدة من غير ارادة الزينة لان هذا انداول زينة جوهرة قال في الفتح وفي الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب
 الا المصبوغ فانه لا بأس به لضرورة ستر العورة لكن لا تقصد الزينة وينبغي تقييده بقدر ما تستحدث ثوبا غيره اما
 ببيعه والاستخلاف بغيره أو من مالها ان كان لها اهـ قلت وقيد بعض الشافعية الاحكام للعدر بكونه لا يلائم تنزعه
 نهرا كما ورد في الحديث واخرج الحديث في الفتح أيضا ولم أر من قيد بذلك من علماءنا وكانه معلوم من قاعدة
 ان الضرورة تنفذ بغيرها ~~مكن~~ ان كفاها لليل أو النهار اقتصر على الليل ولا تعكس لان الليل الخفي
 زينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم (قوله ولا بأس باسود) في الفتح ويساح لها لبس الاسود عند

(مكلفة مسلمة ولوامة منكوحة)
 نكاح صحيح ودخل بها بدليل
 قوله (اذا كانت معتدة بت)
 أو موت) وان أمرها المطلق
 أو الميت بتركه لانه حق الشرع
 اظهار التأسف على فوات النكاح
 (بترك الزينة) بجلي أو حرير
 أو امتناسا بضيق الاسنان
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب
 الاقيه (والدهن) ولو بلا طيب
 كزيت خالص (والكحل) والحناء
 ولبس المعصفر والمزعفر) ومصبوغ
 بمغرة أو ورس (الابعد) راجع
 للجميع اذ الضرورات تبيح
 المحظورات ولا بأس باسود

الأئمة الأربعة وجعله الظاهرية كالاجر والاخضر اه وعلل الزيلعي جواره بأنه لا يقصد به الزينة قلت
والمراد الاسود من غير الحرير خلافاً لما لك كما مر (قوله وازرق) ذكره في النهر بحثاً وهو ظاهر الا اذا كان
براقاً صافى اللون كانص عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعصفر خلق الخ) في البصر
وبستنى من المعصفر والمزعفر الخلق الذى لا رائحة له فانه جائز كما في الهداية اه فافهم قال الرجنى والمراد
بما لا رائحة له ما لم يحصل به الزينة لانها المانع لا الرائحة بخلاف المحرم الا يرى منع المغرة ولا رائحة لها اه قلت
وأعم منه قول الزيلعي وذكر الخواص ان المراد بالثياب المذكوورة الحديد منها أمالو كان خلقاً لا تقع فيه
الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر عن القهستاني وفي القاموس خلق الثوب كنصر وكرم وسجع مخلوقة وخلقاً
محركة بلى (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على منعها مما مر أن الاحداد خاص بالبدن فلا تنفع من تجميل فرائس
واثاث بيت وجلوس على حرير كانص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان عند الأئمة الثلاثة لها أن تدخل الحمام
وتغسل رأسها بالخطمي والسدر اه ولم يذكر حكمه عندنا قال في البحر واقتصار المصنف على ترك ما ذكره كريفيد
جواز دخول الحمام لها (قوله لاحداد) أى واجب كما في الزيلعي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترزات
القيود المارة ويزاد ثمانية وهي المطلقة قبل الدخول محترز قوله اذا كانت معتدة (قوله كافرة وصغيرة ومجنونة)
لكن لو اسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي منها كما مر عن الجوهرية وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة
والمجنونة اذا بلغت وأفادت كما في البحر وانما لزم العدة عليهن دون الاحداد لانه حق الله تعالى كما مر ولا بد
فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم بحرمته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات
بالاسباب على معنى انه عند البيهقونية ثبت شرعاً عدم صحة نكاحهن في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا يتوقف
على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتح فافهم (قوله ومعتدة عتق) هي أم الولد التي اعتقها مولاه ومنزلها التي
مات عنها مولاه فانها عتقت بموته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن الاولى لظهورها
فافهم (قوله أو وطئ بشبهة) محترز قوله منه كونه فكان المناسب ذكره مع معتدة العتق ح (قوله
أو طلاق رجعي) كان المناسب أن يزيد معه المطلقة قبل الدخول فانها ما خرجت بقوله معتدة بت أفاده ح
(قوله ويباح الحداد الخ) أى الحديث الصحيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب فوق ثلاث
الاعلى زوجها فانها تحب أربعة أشهر وعشراً فدل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعليه حل اطلاق محمد في
الزوائد عدم الحل كما أفاده في الفتح وفي البحر عن التتارخانية أنه يستحب لها تركه اه أى تركه أصلاً (قوله
وللزوج منعها الخ) عبارة الشيخ ونحو انها لو أرادت أن تحب على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن يمنعها لان
الزينة حقته حتى كان له أن يضربها على تركها اذا امتنع وهو يريد ها وهذا الاحداد مباح لها والا واجب
وبه يفوت حقته اه وأقره في البحر قال في التهرود مقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية
أن له ذلك وقواعدنا لا تأباه وحينئذ فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه اه أى بأن يقال ان الحل المفهوم
من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعها زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والا فلا يحل كما هنا
ولما كان بحث الفتح داخلاً تحت قولهم له نهر بها على ترك الزينة كان بحثنا موافقاً للمنقول وأقره عليه من بعده
فلذا جزم به الشارح وليس البحث اصحاب النهر فقط فافهم (قوله وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظران صريح
الحديث المذكور نفي الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه أن
يكون رضاه مبيحاً ما ثبت عدم حله وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرجنى الحديث مطلق وقد حله
اقتها المؤمنين على اطلاقه فدعت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها ثلاث وكذلك زينب بعد موت أخيها
وقالت كل منهما ما لم يأت بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ
كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات أبوها أو ابنها وقال انما هو في الزوج خاصة اه (قوله وفي
التتارخانية الخ) عبارتها سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرها من الاقارب فتصبغ فوبها
اسود قبل سبعة أشهر أو ثلاثة أو أربعة تأسفاً على الميت اتعذر في ذلك فقال لا وسئل عنها على بن أحمد فقال
لا تعذروا هي آئمة الا الزوجة في حق زوجها فانها تعذر الى ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره منعها من السواد الخ)
أى فيقيد به اطلاق ما مر من أنه لا بأس بالسود وأجاب ط بحمل ما هنا على صبغه لاجل التأسف ولبسه وما مر على

وازرق ومعصفر خلق لا رائحة له
(لا) حداد على سبعة كافرة وصغيرة
ومجنونة و (معتدة عتق) كونه
عن أم ولده و (معتدة) نكاح
فاسد أو وطئ بشبهة أو طلاق
رجعي ويباح الحداد على قرابة
ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها
لان الزينة حقته فتح وينبغي حل
الزيادة على الثلاثة اذا رضى الزوج
أول تمكن من رجعة نهر وفي
التتارخانية ولا تعذر في لبس
السواد وهي آئمة الا الزوجة
في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة
أيام قال في البحر وظاهره منعها
من السواد تأسفاً على موت
زوجها فوق الثلاثة

ما كان مصبوغا سود قبل موت الروح لتوافق عباراتهم لكن ينافيه اباحتها في الثلاث تأمل (قوله وفي النهر)
هو بحث سبقه اليه في البحر اخذ من عبارة الجوهره كما قدمناه في الكافرة (قوله ونكاح فاسد) فصرم
خطبتها لان الظاهر أنها حيث رضى به بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح (قوله وأما الخالصة)
اي عن نكاح وعدة (قوله اذالم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم أره
لاصحابنا واصله الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بان لا ياذن له اه أي بان لا ياذن
الخاطب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرملي وفي الذخيرة كما ينهى صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على
سوم الغير ينهى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك أن يركن قلب المرأة الى خاطبها الاول كذا
في التتارخانية في باب الكراهية فافهم اه (قوله فلو سكنت فتقولان) أي للشافعية قال الخير الرملي
وقولهم لا ينسب الى ساكت قول يقتضى ترجيح الجواز اه قلت هذا ظاهرا اذالم يعلم ركون قلبها الى الاول
بقرائن الاحوال والا فيكون بمنزلة التصريح بالرشي (قوله بالكسر ونضم) لكن النظم مختص بالموعظة
والكسر بطلب المرأة فهستاني نعم الضم في المعنى الثاني قريب كما في النهر (قوله وصح التعريض) خلاف
التصريح قال القهستاني والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية
ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به
كقول السائل جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء (قوله كأريد التزوج)
واخرج البيهقي عن سعيد بن جبيرة أن يقولوا قولنا لا يجوز ما قال يقول اني فيك لراغب وانى لا رجوان يجتمع
وليس في هذا نصريح بالتزويج والنكاح ونحوه انك بجملة أو صالحة فتح وفيه رد على ما في البدائع من انه
لا يقول أرجوان يجتمع وانك بجملة اذ لا يحل لاحد أن يشافه أجنبية به اه ووجه الرد أن هذا تفسير متأور
واقترعه شايخ المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه انه من التعريض المأذون فيه لارادة التزوج ومنعه
هو الامتنوع فانه لو خاطب اجنبية بصريح التزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه فالتعريض
أولى نعم يمنع خطابها بما ذكر اذا لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم (قوله لا المطلقة اجماعا
الخ) نقله في البحر والنهر عن المعراج وشمل مطلقة البائن وبه صرح الزيلعي وفي الفتح أن التعريض لا يجوز
في المطلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلا فلا يتمكن من التعريض على وجه لا يخفى على
الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق اه وينافي نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في المبتونة
والمتموفي عنها زوجها أما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لأن نكاح الاول قائم اه (قوله
ومفاده) أي مفاد التعليل حيث قد عداوة المطلق والضمير في جوازه للتعريض وبه يفرق بين الخطبة
والتعريض ط أي لما قدمه الشارح أنه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد (قوله لكن في القهستاني)
الخ) عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطء بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن يعرض
للاولين بخلاف الآخرين ففي الظهيرية لا يجوز خروجها من البيت بخلاف الاولين وفي المختصرات أن بناء
التعريض على الخروج اه وحاصله أن الاولين أي معتدة العتق ومعتدة وطء الشبهة يجوز أن يعرض لهما
لجواز خروجهما من بيت العدة بخلاف معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض
لهما لعدم جواز خروجهما فان جواز التعريض مبنى على جواز الخروج اذ لا يتمكن من التعريض لمن لا يخرج
لكن نص في كافي الحاشية على جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد نعم بشكل ذلك في معتدة العتق فانك
علمت مما مر تعليل حرمة التعريض بافضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سببها الذي اعتقها
وهي ام ولده اذا كان مراده تزوجها من نفسه يعادى من نازعه في ذلك أكثر الان يريد بمعتدة العتق التي مات
عنها سيد هافلا بشكل كونها معتدة وفاته هذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني التي وقعت
للمعشني فحمل كلامه على غير المراد فافهم (قوله بأى فرقة كانت الخ) أي ولو بعصية كقبيلها ابن زوجها
يجز عن البدائع قال في النهر قيد بمعتدة الطلاق لان معتدة الوطء لا تمنع من الخروج للمعتدة عن عتق ونكاح
فاسد ووطء بشبهة الا اذا منعها التعصين مائه كذا في البدائع وفي الظهيرية بخلافه حيث قال سائر وجوه الفرق
التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها وحسب قنوى

وفي النهر لو بلغت في العدة لزمها
الحداد فيما بقي (والمعتدة أي)
معتدة كانت عتق فتم معتدة عتق
ونكاح فاسد وأما الخالصة فتخطب
اذالم يخطبها غيره وترضى به فلو
سكنت فتقولان (تحرر خطبتها)
بالكسر ونضم (وصح التعريض)
كأريد التزوج (لومعتدة الوفاة)
لا المطلقة اجماعا لافضائه الى
عداوة المطلق ومفاده جوازه
لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطئ
شبهة نهر لكن في القهستاني عن
المختصرات ان بناء التعريض على
الخروج (ولا يخرج معتدة رجعي
وبائن) بأى فرقة كانت على ما في
الظهيرية ولو مختلعة على نفقة
عنتها

الأوزجندى أنها لا تعتد في بيت الزوج اه والغنيمة في أنها للمنكوحه فاسد لأنه لا ملك له عليها بجرأى لأن
النكاح الفاسد لا يفيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذلك بعده وسيدكر الشارح آخر الفصل سكاية
الخلاف مع افادة التوفيق المستفاد من كلام البدائع ويأتى تمامه (قوله في الأصح) لأنها هي التي اختارت
ابطال سقها فلا يطل به حتى عليها كما في الزيلعي ومقابله ما قبل أنها تخرج نهارا لأنها قد تحتاج كالموت في عنها
قال في الفتح والحق أن على المفتي أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة بجزء هذه المختلعة عن المعيشة
ان لم تخرج أفتاها بالحل وان علم قدرتها أفتاها بالحرمة اه وأقره في النهر والشر بلالية (قوله أو على
السكنى) قال الزيلعي فكان كالأختلعت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها
أن تكثرى بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أى لأن سكاها في بيته واجبة عليها
شرعا فلا تملك اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل بمجرد الخلع على السكنى
تسقط مؤنتها كما ينهنا عليه في باب الخلع تأمل (قوله لوحدة) أما غيرها فلهما الخروج في عدة الطلاق
والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذلك بعده ولأن الخدمة حق المولى فلا يجوز ابطالها
الا اذا بواؤها فلا يفتى لا تخرج وله الرجوع ولو بواؤها في النكاح ثم طلقت فلزوج منعها من الخروج حتى
يطلبها المولى كما في البحر (قوله أوامة مبنوة) أى اسكنها المولى في بيت زوجها لم يطلبها كما علمت (قوله
ولو من فاسد) أى ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى فرقة كانت كما ينهنا ح
(قوله مكلفة) أخرج الصغيرة والجنونة والكافرة في البحر عن البدائع أمّا الأوليان فلا يتعلق بهما شئ
من أحكام التكاليف وأمّا الثانية فلا نهنا غير مخاطبة بحق الشرع ولكن للزوج منع الجنونة والكفاية صيانة
لمائه وكذا اذا أسلم زوج الجوسية وابنت الاسلام اه وفيه عن المعراج وشرح النقاية المراهقة كالمبالغة
في المنع من الخروج وكالكفاية في عدم وجوب الاحداد اه أى لاحتمال علوقها منه قبل الطلاق فله منعها
تخصيصا لمائه (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة
والموت هداية سواء كان مملوكا للزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار باجرة فادارة على دفعها فليس لها
أن تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم بحر وزيلعي (قوله اصلا) تعميم لقوله لا تخرج وبينه
بقوله لا ليل ولا نهارا (قوله فيها منازل لغيره) أى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فان لها أن تخرج اليها
وتبيت في أى منزل شاءت لأنها تضاف اليها بالسكنى زيلعي (قوله ولو باذنه) تعميم ايضا لقوله ولا تخرج
حتى ان المطلقة رجعية وان كانت منكم كوحدة حكما لا تخرج من بيت العدة ولو باذنه لأن الحرمة بعد العدة
حق الله تعالى فلا يملك ان ابطاله بخلاف ما قبلها لانها حق الزوج فبطل ابطاله بحر (قوله بخلاف نحو أوامة)
أراد بالامة القنة ونحوها المدبرة وأتم الولد والمكاتب والمراد اذا لم تكن مبنوة لأن الخدمة حق المولى كما مر
وعدم الخروج حق الله تعالى فينتد حق العبد لا نكاحه (قوله في الجديدين) أى الليل والنهار فانهما
يختدذان دائما ط (قوله لأن تنفقتا عليها) أى لم تنفقتا باختيارها بخلاف المختلعة كما مر وهذا بيان
للفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهداية وأما المتوفى عنها زوجها فلا نهنا لان نفقة لها فاحتجاج الى
الخروج نهارا للطلب المعاش وقد يمتد الى أن يصبح الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من مال
زوجها اه قال في الفتح والحاصل أن مدار حل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فيقدر بقدره حتى انقضت
حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا اندفع قول البصران الظاهر من كلامهم جواز
خروج المعتدة عن وفاة نهارا ولو كان عندها نفقة والا لقالوا لا تخرج المعتدة عن طلاق أو موت الا للضرورة فان
المطلقة تخرج للضرورة ليل أو نهارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى
الخروج لاجل أن تكسب للنفقة قالوا أنها تخرج في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة وأمّا الخروج للضرورة
فلا فرق فيه بينهما كما نضوا عليه فيما يأتى فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما اطلق في كافى الحاكم منع
خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها ولا تبيت في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما
نعم عبارة المتون يوههم ظاهرها ما قاله في البحر فلو قيدوا خروجها بالحاجة كما فعل في الكافى لكان أظهر
(قوله ويؤزى القنية الخ) قال في النهر ولا بد أن يقيد ذلك بان تبيت في بيت زوجها (قوله أى معتدة

مطلب
ألحق ان على المفتي أن ينظر في
خصوص الوقائع

في الأصح اختياراً وعلى السكنى
فيلزمها أن تكثرى بيت
الزوج معراج (لو مرة) أوامة
مبنوة ولو من فاسد (مكلفة من
بيتها اصلا) لا ليل ولا نهارا ولا الى
صحن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه
لانه حق الله تعالى بخلاف نحو
أمة لتقدم حق العبد (ومعتدة
موت تخرج في الجديدين وتبيت)
اكثر الليل (في منزلها) لأن تنفقتا
عليها فاحتجاج للخروج حتى لو كان
عندها كنفها صارت كالمطلقة
فلا يحل لها الخروج فتح وجوز
في القنية خروجها لا صلاح
مالا بد لها منه كزراعة ولا وكيل لها
(طلقت) أوامات وهي زائرة
(في غير مسكنها عادت اليه فورا)
لوجوبه عليها (وتعتد ان) أى
معتدة طلاق وموت

طلاق وموت) قال في الجوهره هذا اذا كان الطلاق رجعا فلو بائنا فلا بد من ستره الا ان يكون فاسقا فانها تخرج اه فافاد ان مطلقة الرجعي لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقا للقيام الزوجية بينهما ولان غاية انه اذا وطئها صار رجعا (قوله في بيت وجبت فيه) هو ما يضاف اليها بالسكنى قبل الفراق ولو غير بيت الزوج كما مر آنفا وشغل بيوت الاجنبية كما في الشرع لئلا يجرى (قوله ولا يخرجان) بالبناء للفاسق والمناسب تخرجان بالناء القوية لانه متى المؤنث الغائب أفاده ط (قوله الا ان تخرج) الاولى الاتيان بضمير التنبيه فيه وفيما بعده ط وشغل اخراج الزوج طلبا أو صاحب المنزل لعدم قدرتها على الكراء أو الوارث اذا كان نصيبا من البيت لا يكفيها بجر أي لا يكفيها اذا قسمته لانه لا يجبر على سكاها معه اذا طلب التسعة أو الملهاية ولو كان نصيبا يزيد على كفايتها (قوله أو لا تجد كراء البيت) افاد انها لو قدرت عليه لزنها من مالها وترجع به المطلقة على الزوج ان كان باذن الحاكم كما مر (قوله ونحو ذلك) منه ما في الظهيرية لو خافت بالليل من امر الميت والموت ولا أحد معها لها التحول خوفا شديدا والا فلا (قوله فتخرج) أي معتدة الوفاة كما دل عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا اذا اطلقها وحوادث فالتعيين لهما معراج وفيه أيضا عين انتقائها الى اقرب المواضع مما اتهم في الوفاة والى حيث شاءت في الطلاق بجر فافاد ان تعيين الاقرب مقصود اليها فافهم وحكم ما انتقلت اليه حكم المسكن الاصلي فلا تخرج منه بجر (قوله فليجوز) أقول الذي رأيته في نسختي المجتبى اشترت من الشراء ويؤيده انه في المجتبى قال اشترت من الاجنب واولاده الكبار اه اذا يجب عليها الاستئثار من اولاد زوجها حكم رأيت في كافي الحاكم مانصه واذا اطلقها زوجها وليس لها الايت واحد فينبغي له أن يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة اذا كان له اولاد رجال من غيرها فجعلوا بينهم وبينها سترًا آفات والا انتقلت اه وأت خبر بان هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير اليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجلا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لها بكونهم اولاد زوجها كما قالوا حكم كراهة الخلوة بالصهرة الشابة وفي الجرع عن المعراج وكذلك حكم الستره اذا مات زوجها وله اولاد كبار اجانب اه فسماهم اجانب لما قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه أن فرض المسألة في المجتبى أن نصيبها لا يكتفيها فاذا كان لا يكتفيها كيف تؤمر بالملك فيه مع الاستئثار لان المراد أنه لا يكتفيها بان تختل فيه وحدها ولذا فرض المسألة في الكافي كما مر في البيت الواحد ثم ان قول السكا في والا انتقلت يدل على انه لا يلزمها الشراء ومثله ما في النهر عن الخاتمة وغيرها لو كان في الورثة من ليس محرماتها وحصلت لا تكتفيها فلها أن تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضا مؤيد لنسخة الشارح وبهذا التقرير يسقط تحامل المحشين كلهم على الشارح فافهم (قوله ولا بد من ستره بينهما في البائن) وفي الموت تستتر عن سائر الورثة بمن ليس بمحرم لها هندية وظاهره أن لستره في الرجعي وقول المصنف الا في ومطلقة الرجعي كالباين فيفيد طلب الستره فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة أنه لا يدخل على مطلقة الا أن يؤذنها ثم الظاهر ندب الستره فيه لكونها ليست اجنبية ويحذر ط قلت وقد منعا عن الجوهره ما يفيد عدم لزوم الستره في الرجعي ولو الزوج فاسقا للقيام الزوجية واعلامها بالدخول للثلاثين يصير رجعا وهو لا يريد هافلا يستلزم وجوب الستره بعد الدخول نعم لا مانع من نديها (قوله ومفاده أن الحائل الخ) أي مفاد التعليل أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة ويمكن أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا أن يوجد قتل بخلافه بجر (قوله أو كان الزوج فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائل لان الزوج يعتقد الحرمة فلا يقدم على المحرم الا أن يكون فاسقا فتح (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بوجوب حكمها وجوب الحكم به أي بخروجها عنها وقوله لم وخروجها أولى لعل المراد انه أرى كايقال اذا تعارض محرم وسبيح فالمحرم أولى أو أرى فانه يراد الوجوب فتح (قوله وحسن) أي اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن أن يجعل الخ (قوله امرأه ثقة) لا يقال ان المرأة على اصلكم لا تصلح للخلوة حتى لم تجبروا المرأة السفير مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غير هاتر داد الفتنة لانا نقول تصلح للخلوة في البلد بقاء الاستجماء من العشرة وامكان الاستغاثه بخلاف المساوؤ زيلعي وافاد أن معنى قدرتها على الخلوة امكان الاستغاثه (قوله ترزق من بيت المال) لانها مشغولة بمنع الزوج حق الله تعالى احتياطا

(في بيت وجبت فيه) ولا يخرجان منه (الا ان تخرج أو يتهدم المنزل أو تخاف) انهدامه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت) ونحو ذلك من الضر ورات فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم يكتفها نصيبها من الدار اشترت من الاجانب مجتبى وظاهره وجوب الشراء لو قدرة أو الكراء بجر وأقره أخوه والمصنف قلت لكن الذي رأيته بنسختي المجتبى اشترت من الاستئثار فليجوز (ولا بد من ستره بينهما في البائن) لئلا يختل بالاجنبية ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة (وان ضاق المنزل عليها أو كان الزوج فاسقا فخرجوا أولى) لان حكمها واجب لا مكنه ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال (وحسن أن يجعل القاضي بينهما امرأة) ثقة ترزق من بيت المال بجر عن تلخيص الحامع (قادرة على الخلوة بينهما)

وفي المجتبى الافضل الحيولة بسترولو فاسقا ٦٢٢ فباهره قال ولهما أن يسكبا بعد الثلاث في بيت واحد اذا لم يلقيا التقاء الزوج ولم يكن فيه خوف

قننة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين اقرقا وكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الزوج هل لهما ذلك قال نعم واقره المصنف بانها أومات عنها في سفر ولو في مصر (وليس بينها وبين مصر هامة ستر رجعت) ولو بين مصرها مدته وبين مقصدها أقل مضت (وان كانت تلك) أي مدة السفر (من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما في مينة وميسرة فان كانت في مفازة (حيرت) بين رجوع ومضى (معها إلى أول) في الصورتين (والعود أحمد) لتعذر في منزل الزوج (و) لكن (ان مرت) بما يصلح للاقامة كما في البحر وغيره زاد في النهروين وبين مقصدها سفر (أو كانت في مصر) أو قرية تصلح للاقامة (تعدت) ان لم تجد محرما اتفاقا وكذا ان وجدت عند الامام (ثم تخرج بمحرم) ان كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبادية فتح (مع اهل الكلا) في محفة أو خيمة مع زوجها (ان) تضرره بالمكث في المكان الذي طلقها فيه فله أن يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحر (ومطلقة الرجعي كالبائن) فيما مر (غير انها تمنع من مفارقة زوجها في) مدة (سفر) لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما مر (فروع) طلب من القاضي أن يسكنها بجواره لا يجيبه وانما تعذر في مسكن المفارقة ظهريه قلت ان زوجها فلها السكنى لا النفقة تأخرانية لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن

لامر الفروج فكانت نفقتها في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والافضل أن يحال بينهما في البيوت بستر الا أن يكون فاسقا فبحال باهره ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجها أولى اه ملخصا وفيه مخالفة لما مر فان السترة لا بد منها كما عبر المصنف بتعال للهداية وهو اظاهر لحرمه الحيولة بالاجنبية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث اطلقوه بنصرف الى بصر المشهور بخوارزاده وكأنه اراد ينقل هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما اذا كانت السكنى معها الحاجة كوجود اولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه أو معها أو كونها كبيرين لا يجدهم من يعوله ولا هي من يشتري لها أو نحو ذلك والظاهر أن التقييد يكون ستماستين سنة ووجود الاولاد مبني على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا اذا كان المقصد مدة سفر بحر اي فيصحب الرجوع لثلاثين مسافرة في العدة بلا محرم بخلاف ما اذا لم يكن بينها وبين المقصد مدة سفر فانها تخير على احدى الروايتين لعدم السفر فانهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسألة الاولى (قوله مضت) اي الى المقصد لان رجوعها انشاء سفر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسألة ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما اذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فتخير الرجوع أحد وهذا اعلى ما في الكافي ما في النهاية وغيرها فيتعين الرجوع كما في البحر ولم يرجح أحدهما على الآخر ويظهر لي ارجحية الثاني لان فيه قطع السفر وهو أولى من اتمامه الا اذا لم ينقطع انشاء سفر آخر كما في المسألة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه الوجه انه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسألة الاولى اي حيث لم يقيد بها بما قيده في البحر (قوله ولا يعتبر ما في مينة وميسرة) اي من الامصار والقري لانه ليس وطن ولا مقصد ففي اعتباره اضرارها (قوله في الصورتين) اي صورة تعيين الرجوع وصورة التخيير (قوله لتعذر الخ) لانها حيث تساوي في مدة السفر كان في العود مرجح وهو حصول الواجب الاصل فكان أولى وانما لم يجب لعدم التوصل اليه الابمية سفر (قوله ولكن ان رت) اي في الماضي أو العود بحر والانسب في التعبير أن يقول وان كانت في مصر تعذر ثمة ليكون مقابلا لقوله وان كانت في مفازة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة فتأمل ط (قوله وبينه) أي بين ما مرت به بما يصلح للاقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاهبة اليه وانظر ما فائدة هذه الزيادة لان فرض المسألة المرور على ذلك في رجوعها الى مصرها ومضيها وبين الجانبين مدة سفر ثم راجعت النهروين ارفا فيه (قوله او كانت) اي حين الطلاق أو الموت (قوله تصلح للاقامة) بأن تامن فيها على نفسها ومالها وتجد ما تحتاجه (قوله وليس للزوج الخ) اي ليس له اذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في محفة) بصر الميم مركب النساء كالهودج فاموس (قوله مع زوجها) اي حاله كونها معه في المحفة أو الخيمة فلو قدم الطرف على المجرور وكان أولى وعبارة البحر عن الظهريه طلقها بالبادية وهي معه في محفة أو خيمة والزوج يتنقل من موضع الى آخر للكلا والماء الخ قلت والظاهر أن هذا اذا لم يكن انفرادها في المحفة أو الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرجعي فان كان فاسقا فيجب أن يحال بينهما باهره ثقة فادارة على الحيولة والله اعلم (قوله ولو عن رجعي) تقدم للسكال في الرجعة عدا السفر رجعة ط (قوله فيما مر) اي من أحكام الطلاق في السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانها ترجع أو تمنع مع من شاءت لا ارتفاع النكاح بينهما فصار اجنبيا زيبي (قوله طلب من القاضي الخ) علم هذا مما مر منا (قوله فلها السكنى) لانها حق الشرع لا السفقة لان الفرقه جاءت بعصيتها ط (قوله مر عن البرازية خلافة) اي مر في باب العدة قبيل قول المصنف قالت مضت عدي الخ حيث قال هنالك ولا تعذر في بيت الزوج برأية اه فافهم لكن هذا موافق لما في المجتبى لا يخالف فكان المناسب أن يقول مر عن الظهريه خلافة اي مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتدة رجعي وبائن حيث قال الشارح باي فرقة كانت على ما في الظهريه وقد مناعا برتها هنالك ومنها حكايه ما في البرازية عن الاوزجندی (قوله اسكن في البدائع الخ) كانه اراد بهذا الاستدراك رفع التناقض بين النصين بجمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه ح قلت لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يكن لها زوج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كافي الحاكم وليس على أم الولد في عدمها من سبها ولا على المعتدة من نكاح فاسد اتقاء شيء من ذلك ولهما أن تخرجا وتبيتا في غير منازلهما

البرازية خلافة لم يكن في البدائع له منعها التحسين مانه ككثاينة ومجنونة وام ولدا عتقها فليحفظ الاترى

اى فى بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال فى النهر لما فرغ من ذكر انواع المعتدات ذكر ما يلزم من اعتداد
 ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسبته الى ابيه (قوله خبر عائشة) هو ما أخرجه الدارقطني
 والبيهقي فى سنتهما انها قالت ما تزيد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل وفى لفظ لا يكون
 الحمل اكثر من سنتين الخ وتماه فى الفتح قال فى البحر وظل المغزل مثل القلة لانه حال الدوران أسرع زوالا
 من سائر الظلال (قوله اربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن انس قال هذه جارتنا امرأة محمد بن
 عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن فى اثنتى عشرة سنة كل بطن فى اربع سنين ولا يخفى
 ان قول عائشة رضى الله تعالى عنها مما لا يعرف الاسماء فهو مقدم على هذا لانه بعد صحة نسبته الى الشارع
 لا يتطرق اليه الخطأ بخلاف الحكاية فانها بعد صحة نسبها الى مالك يحتمل خطأها وكون دمها انتطع اربع سنين
 ثم جاءت بولد فيحوز انها تمتد طهرها سنتين أو اكثر ثم حملت ولو وجدت حركة فى البطن مثلاً فليس قطعاً فى الحمل
 وتماه فى الفتح (قوله ولو بالاشهر لا بأسها) أى لظن اياها لانه تبين بولادتها انها لم تكن آيسة ط عن أبى
 السعود قلت وهذا تعمم للمعتدة أى لا فرق بين المعتدة بالحيض أو بالاشهر فى الباش والرجعى اذ لم تقتر بانقضاء
 العدة وان أقتر بانقضائها مفسر بثلاثة اشهر فكذلك لانه تبين أن عدتها لم تكن بالاشهر فلم يصح اقرارها
 وان أقترت به مطلقاً فى مدة تصلح لثلاثة أقراء فان ولدت لاقل من ستة اشهر مذ أقترت ثبت النسب والا فلا لانه
 لما بطل البأس حمل اقرارها على الانقضاء بالاقرار جلال لكلامها على الصحة عند الامكان اه من البدائع
 ملخصاً واختصره فى البحر اختصاراً مختلاً (قوله وفاسد النكاح فى ذلك كصحيجه) فيه نظر فانه لا يلزم
 قولهم اذا أتت به لتمام السنتين أو لا اكثر منهما كان رجعة لان الوطء فى عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة
 فتأمل ح واجاب ط بان الاشارة فى قوله فى ذلك اثبت النسب للرجعة قال ثم ان محصل ثبوت النسب
 فيه اذا أتت به لاقل من سنتين من وقت المفارقة لا لا اكثر منهما ويحجز الحكم فيما اذا أتت به لتمامها اه
 وقد منا فى باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمله) أى تحتمل المضى وهذا القيد المفهوم المتن
 لما نطوقه لان عدم اقرارها بضمي العدة فيما اذا ولدت له لا اكثر من سنتين لا يصح تنقيده باحتمال المضى وعبرة
 الفتح وغيره ما لم تقتر بانقضاء العدة فان أقترت بانقضائها والمدة تحتمل بان تكون سنين أو ما على قول الامام
 ونسعة وثلاثين عنى قولهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبها الا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار فانه
 يثبت نسبها للثبوت بقيام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها وكذا هذا فى المطلقة البائنة والمتوفى عنها اذا ادعت
 انقضائها ثم جاءت بولد لتمام ستة اشهر لا يثبت نسبها ولا قل يثبت اه (قوله فى الاكثر منهما) اى من
 السنتين (قوله أو لتمامهما) تصريح بما يفهم من قوله لا فى الاقل لان التقيد به مع فهمه من التقيد
 بالاكثر لبيان أن حكم السنتين حكم الاكثر كما نبه عليه فى البحر (قوله لعوقها فى العدة) فيصير بالوطء
 مراجعاً نهر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بالوطئ السابق لا بها
 (قوله لاشك) لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مرجعاً بالاشك (قوله وان ثبت نسبها)
 لوجود العلوق فى النكاح أو فى العدة جوهره (قوله كما فى مبتوته) يشمل البت بالواحدة والثلاث والحرة
 والامة بشرط أن لا يعلم كذا كما بأتى ويشمل ما اذا تزوجها فى العدة أو لا بجر وسياً فى بيانه فى الفروع
 وتقل ط عن الحموى عن البرجندى اشتراط كون المستوتة مدخولاً بها فلا يصير مدخول بها فاولدت لسته
 اشهر أو اكثر من وقت الفرقه لا يثبت وان لاقل منها ثبت أى اذا كان من وقت العدة ستة اشهر فأكثر اه وفى
 البحر واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة مقيد بما سبأ فى من الشهادة
 بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبل أو حبل ظاهر بجر (قوله لجواز وجوده) أى الحمل وقته اى وقت الطلاق
 (قوله ولم تقتر بمضيها) فلا أقترت به فكما لرجعى كما قدمناه عن الفتح (قوله كما مر) أى اشتراط عدم الاقرار
 المذكور مماثل لما مر فى الرجعى (قوله ولولتمامها ملا) خمسة بالذكر لان فى الولادة للاكثر لا يثبت بالاولى

(في ثبوت النسب الكثرة الحمل
سنتان) خبر عائشة رضي الله عنها
كما مر في الرضاع وعند الأئمة
الثلاثة أربع سنين (واقلمها سنة
اشهر) اجماعا (فيثبت نسب) ولد
(معتدة الرجعي) ولولا الاشهر
لا ياسبها بدائع وفاسد النكاح
في ذلك كحججه قهستاني (وان
ولدت لا كثر من سنتين) ولولعن ريز
سنة فاكثر لاحتمال امتداد
طهرها وعلوقها في العدة
واما تقرعني العدة) والمدة
تحتمله (وكانت) الولادة (رجعة)
لو (في الاكثر منها) أو لتمامها
لعلوقها في العدة (لا في الاقل)
للسن وان ثبت نسبه (كما) يثبت
بلادعوة احتياطاً (في مبسوطة
جاءت به لاقل منهما) من وقت
الطلاق لجواز وجوده وقسه
(ولم تقرعنيها) كما مر (ولولتمامها

في ثبوت النسب من الملائمة

اه ح (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزيم سبق العلوق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة
 الرجعية حينئذ يلزم كون الولد في بطن أمته اكثر من سنتين بجر (قوله تصور العلوق حال الطلاق) اي
 فيكون قبل زوال الفراش كما قرره فاضى خان وهو حسن وحينئذ فلا يلزم كون الولد في البطن اكثر من سنتين
 اقاده في النهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهره انه الصواب) حيث جزم بان قول القدوري
 لا يثبت سهولان المذكور في غيره من الكتب انه يثبت قال في النهر والحق حمله على اختلاف الروايتين لتوارد
 المتون على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في النزوال الوافي وهكذا صدر الشريعة وصاحب
 المجمع وهم بالرواية ادرى (قوله لانه التزمه) أى وله وجه بأن وطأها بشبهة في العدة هداية وغيرها
 (قوله وهى شبهة عقد أيضا) أى كما انها شبهة فعل واشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بأن المبتوتة
 بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان
 ادعاه واجاب في الجريان وطء المطلقة بالثلاث أو على مال لم تجمع للفعل بل هى شبهة عقد أيضا فلا تنقض أى
 لان ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على انه صرح ابن مالك في شرح المجمع بأن من وطئ امرأة زفت اليه
 وقبل له انها امرأتك فهى شبهة في الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاه فعلم أنه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى
 النسب اه وسأنى في الحدود ان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة المحل اه ح
 ملخصا (قوله والا اذا ولدت توأمين الخ) اي فيثبت نسبهما كمن باع جارية فجاءت بتوأمين كذلك فادعاهما
 البائع يثبت نسبهما وينقض البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حادث بعد الابانة
 فيقبعه الاول لانها توأمين قبل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه
 بخلاف الولد الثاني في المبتوتة فتح (قوله والا اذا ملكها) أقول هذه المسألة متنازع في أول النزوع وحاصلها انه
 اذا طلق أمته فاشترها فاما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده والثاني امارجى أو بائن بواحدة أو اثنتين فان كان
 قبل الدخول اشترط لثبوت نسبه ولادته لاقل من نصف حول مذ طلقها وان كان بعده بطليقتين اشترط سنتان
 فاقل مذ طلقها ولا اعتبار لوقت الشراء فيها وان بطليقة بائنة فكذلك ولورجعيان يثبت ولولعشر سنين بعده
 الطلاق بشرط كونه لائل من ستة اشهر مذ شراها في المسالتين وبه علم أن قوله ولولواكثر من سنتين خاص
 بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف لفظ اكثر فافهم (قوله بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في
 المعتمدة عن طلاق فهو الجواب في المعتمدة عن غير طلاق من اسباب الفرقه اه بجر اي كالفرقة برودة أو بخيار
 بلوغ أو عتق أو عدم كفاءة أو عدم مهر مثل (قوله لكن في القهستاني الخ) استدرالى على قول المصنف وان
 لتامهما لا لا بدعوته وبعبارة القهستاني لكن في شرح الطحاوى أن الدعوة مشروطة في الولادة لا أكثر منهما
 اه فانه يقتضى مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لتامهما ويحتمل جريانه على الرواية التي جرى عليها
 في الجوهره وكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم (قوله وان لم تصدقه) اي في أن الولد منه
 (قوله وهى الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية
 الا لسرخسى في المبسوط والبيهقى في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغلبيتها فتح (قوله ويثبت الخ)
 قال في الفتح حاصل المسألة أن الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول أو بعده فان كان قبله فجاءت بولد لاقل من
 ستة اشهر ثبت نسبه لليتين بقيامه قبل الطلاق وان جاءت به لا أكثر منها لا يثبت لان القرض أن لا عدة عليها ولا
 يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وان طلقها بعد الدخول فان أقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت
 لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان لستة اشهر أو اكثر لا يثبت لانقضاء العدة باقرارها ولا يستلزم
 كونه قبلها حتى يتيقن بكذبها وان لم تقر بانقضائها ولم تدع حيلاف عندهما ان جاءت به لاقل من تسعة اشهر
 من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين في البائن والى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي
 لاحتمال وطئها في آخر عدتها الثلاثة الاشهر وان ادعت حيلاف كالكبيرة في انه لا يقتصر انقضائها على اقل
 من تسعة اشهر لا مطلقا اه وتماهه فيه (قوله ولد المطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فيأتى بيانها قوله
 ولورجعيان انما بالغ به لانه يخالف حكم البائن بالسهولة كما تقدم فأفادها اتحادا مع البائن هنا ط (قوله
 المراهقة) المقاربة للبلوغ وهى من بلغت سننا يمكن أن تبلغ فيه وهو توسع سنين ولم توجد منها علامة البلوغ

لا يثبت النسب وقبل يثبت
 تصور العلوق في حال الطلاق
 وزعم في الجوهره انه الصواب
 (الابدعونه) لانه التزمه وهى شبهة
 عقد ايضا والا اذا ولدت توأمين
 أحدهما لاقل من سنتين والاخر
 لا أكثر والا اذا ملكها فيثبت
 ان ولادته لاقل من ستة اشهر من
 يوم الشراء ولولا أكثر من سنتين
 من وقت الطلاق وكالطلاق سائر
 اسباب الفرقه بدائع لكن
 في القهستاني عن شرح الطحاوى
 أن الدعوة مشروطة في الولادة
 لا أكثر منهما (وان لم تصدقه)
 المرأة (في رواية) وهى الاوجه
 فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة
 ولورجعيان (المراهقة المدخول
 بها) وكذا غير المدخولة

مطلب
 في ثبوت النسب من الصغيرة

أما من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من أقل مدة الحمل فالمعنى لاقل من ستة أشهر أي من وقت الطلاق (قوله وكذا المقررة) أي من أقترت بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله ان ولدت لذلك) أي لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها يبين كافي الزيلعي وحيفث فلا فرق بين الاقرار وعدمه في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولدته لاقل من تسعة أشهر وانما قيد بعدم الاقرار لان فيه خلاف أبي يوسف كما مر بخلاف ما اذا أقترت فانه بالاتفاق كما علت أفاده ح (قوله فلو ادعت عتة فكالفة) تكرر مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقييد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله ويثبت نسب ولدا المطلقة المراهقة أي ولدها المولود لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولدته لاقل من تسعة أشهر مدطلقها تبين أن الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشارح لكون العلوق في العدة (قوله والا لا) أي وان لم يكن لاقل بل ولدت لتسعة أشهر فأكثر فانه لا يثبت نسبه لانه حل حادث بعد العدة أما ان أقترت بانقضائها فظاهر وأما ان لم تقتر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين كما قال أبو يوسف والفرق لهما أن لانقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبعضها يحكم الشرع بالانقضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها وتعامه في الفتح (قوله لكونه بعدها) علة لعدم الثبوت وقوله لانها الخ علة للبعدي وقوله لصغر علة للجعل مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) أي في حق ثبوت نسبه من حيث انه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت اذا ولدته لاقل من سنتين لو الطلاق بانئا ولاقل من سبعة وعشرين شهرا لورجعيلا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لاكثر من سنتين وان طال الى سن الايام لحوازا امتداد طهرها ووطئه اياها في آخر الطهر بجر أما الصغيرة فان عدتها ثلاثة أشهر فيحل وطؤها في آخر عدتها ثم تحبل سنتين فلا بد من أن يكون أقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لا اعترافها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تحبل (قوله لاقل منهما) أي من سنتين (قوله ان كانت كبيرة) أي ولم تقتر بانقضائها وأما اذا أقترت فهي داخله في عموم قوله الا في وكذا المقررة بعضها الخ بجر (قوله أما الصغيرة) أي التي لم تقتر بالحمل ولا بانقضاء العدة وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بينا في المقررة الصغيرة من الطلاق زيلعي (قوله ثبت) لانه تبين أنه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا لا) لانه حادث بعدمضيا بجر (قوله ولو أقترت بعضها الخ) يعني عنه ما يذكره المصنف في بيان المقررة لكنه لما رأى المصنف قيد أقول المسألة بالكبيرة دفع توهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الا في قصصها بالذكور هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحبل وهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قولها في ذلك زيلعي (قوله لسنة أشهر) أي فصاعدا زيلعي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله وأما الآية فكما نص الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح هنا من حكم الصغيرة والآية تتبع فيه الزيلعي ومشي عليه في النهر وكذا في البحر في مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء أو الاشهر لكن قيده في البدائع بان تكون من ذوات الاقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آيسة أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر في النهر أنه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلعلة ساقط من نصه فقد رأيت فيها (قوله الا الحامل) فعدتها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله من وقته) أي الموت (قوله ولولها) أي ولولدت له سنتين (قوله فكالاكثر) قياسا على ما مر في معتدة الطلاق البت لكن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقررة بعضها) أي يثبت نسب ولدها أي مطلقا سواء كانت معتدة بان أو رجعي أو وفاة كما في الهداية لكن في الحاشية أنه يثبت في المطلقة الآية الى سنتين وان أقترت بانقضائها وقد علمنا عن البدائع فارجع اليه بجر وشمل الاطلاق المراهقة أيضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن الشلي في شرحه على الكثر ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بعضها (قوله لولاقل من أقل مدته) أي مدة الحمل أي لاقل من ستة أشهر (قوله ولاقل من أكثرها) أي أكثر مدة الحمل أي ولاقل من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولولاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار بجر (قوله للثبوت

ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقررة بانقضائها عدتها) وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (اذا لم تدع حبلا) فلو ادعت عتة فكالفة (لاقل من تسعة أشهر) مدطلقها لكون العلوق في العدة (والالا) لكونه بعدها لانها لصغر ها يجعل سكوتها كالاقرار بمضي عدتها (فلو ادعت حبلا فهي كبيرة) في بعض الاحكام (لا اعترافها بالبلوغ) يثبت نسب ولاد معتدة (الموت لاقل منهما من وقته) أي الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) أما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا لولو أقترت بعضها بعد أربعة أشهر وعشر فولدت له ستة أشهر لم يثبت وأما الآية فكما ناض لان عدة الموت بالاشهر لكل الاحامل زيلعي (وان ولدته لاكثر منهما) من وقته (لا) يثبت بدائع ولولها فكالاكثر بجر بحثنا (و) كذا (المقررة بعضها) لو (لاقل من أقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من أكثرها من وقت البت للثبوت يكذبها

بكذبها) استشكله الزيلعي بما إذا أقرت بانقضائها بعد مضي سنة مثلاً ثم ولدت لاقل من سنة أشهر من وقت الاقرار ولا قل من سنتين من وقت الفراق فإنه يحتمل أن عدتها انقضت في شهرين أو ثلاثة ثم أقرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها أن تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين الا اذا قالت انقضت عند الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهره في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما يفهم من غاية البيان وتبعه في النهروا الشر بلا لية لا يقال ان النسب ثبت عند الاطلاق لانه حق الولد فيصنط في اثباته نظر الولد لا نقول ان ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصلاً فلا وهماً لما أقرت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك زال العقد أصلاً وحكم الشرع بحلها للأزواج ما لم يوجد ما يبطل اقرارها ويتيقن بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والالزم أن يثبت وان ولدته لا كمن من ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم أطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والا لا) أي وان لم تلد لاقل من ستة أشهر بان ولدته لتامهاً ولا كمن من وقت الاقرار أو ولدته لاقل منها ولا كمن من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار فاصر على الاول أما العلة في الثاني فهي ان الولد لا يمكن في البطن كمن من سنتين أقاده ط (قوله بموت أو طلاق) أي بان أو رجعي وبه صرح نحر الاسلام وعليه جرى قاضي خان وقيد السرخسي بالبائش قال في البحر والحق أنها في الرجعي ان جاءت به لا كمن من سنتين احتج الى الشهادة كالبائش وان لاقل يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقاً لقيام الفراش نهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكفي في معتدة رجعي الخ فيحمل الطلاق هنا على البائش ليوافق كلامه الا في فافهم (قوله ان يحدث) بالبناء للجهول والفاعل الورثة في الموت والزوج في الطلاق ح (قوله بحجة تامة) متعلق بثبت أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبصور فيما اذا دخلت المرأة بحضرتهم يتابعون أنه ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولدته وفيما اذا لم يعمدوا النظر بل وقع اتفاقاً وبه يدفع ما أورد من أن شهادة الرجال تستلزم فسقهم ولا تقبل فتح ونهر (قوله واكتفيا بالقابلة) أي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كما في النسبي (قوله قبل ورجل) أي على قولهما وعبر عنه بقيل تبعاً للفتح وغيره اشارة الى ضعفه لكن قال في الجوهره وفي الخلاصة يقبل على اصح الاقاويل كذا في المستصحب اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بان تأتي به لاقل من ستة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون أمارات حملها بالغة مبلغة لوجب غلبة الظن بكونها حاملاً لكل من شاهدها اه شربلالية ومشى في النهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد اه وهذا يفيد أن الحبل قد ثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمناه في باب الرجعة (قوله وهل تكفي الشهادة) أي اذا ولدت وحده الزوج الولادة وظهور الحبل لان الحبل وقت المنازعة لم يكن موجوداً حتى يكفي ظهوره بجر وحاصله انه قبل الولادة اذا كان ظاهراً يعرفه كل أحد فلا حاجة الى اثباته وأما بعد الولادة فثبت في البحر أنه تكفي الشهادة على أنه كان ظاهراً وهو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكر تعيينه الخ) يئنا أنكر للجهول فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد يثبت تعيينه بشهادة القابلة اجماعاً ولا يثبت بدونها اجماعاً لاحتمال أن يكون غير هذا المعين بجر (تنبيه) لم يذكر ما اذا اعترف بالحبل أو كان ظاهراً أو كان الفراش قائماً هل يحتاج في ثبوت النسب الى شهادة القابلة لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالكثر والهداية لا وبه صرح في البدائع وكذا في غاية السروجي وأنكر على صاحب ملتي البصار اشتراطه ذلك عند أبي حنيفة لكن رده الزيلعي بأنه سهو وأنه لا بد منه لتعيين الولد اجماعاً في جميع هذه الصور وأطال فيه وجرم به ابن كمال ومثله ما في الجوهره من أنه لا بد من شهادة القابلة لجواز أن تكون ولدت ولداً ميئاً وأرادت الزامه ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخره وكذا كلام الكافي النسبي والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في البحر توفيقا بين القولين قال في النهر انه بعيد عن التحقيق ورده أيضاً المقدسي في شرحه والخاصل كما في الزيلعي أن شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الولد الا اذا تأيدت بمؤيد من ظهور حبل أو اعتراف منه أو فراس قائم نص عليه في ملتي البحار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فعنده يثبت في الصور الثلاث وعندهما لا يثبت الا بشهادة القابلة فلو علق الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها ولدت

(والالا) يثبت لاحتمال حدوثه
بعد الاقرار (و) يثبت نسب
ولد (المعتدة) بموت أو طلاق
(ان يحدث ولادتها بحجة تامة)
واكتفيا بالقابلة قبل ورجل
(أو حبل ظاهر) وهل تكفي
الشهادة بكونه كان ظاهراً في البحر
بحجته نعم (أو اقرار) الزوج (به)
بالحبل ولو أنكر تعيينه تكفي شهادة
القابلة اجماعاً

لا اعترافه بالحبل أو ظهوره وعندهما لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الابضاح والنهاية وغيرهما اه ملخصا
 (قوله كما تكتفى الخ) تقييد لا إطلاق قوله أو إطلاق الشامل للرجعي والبائن لان معتدة الرجعي اذا ولدت
 لاكثر من سنتين ولم تكن أنزلت بانقضاء عدتها يكون ذلك رجعة أفاده ح أي رجعة بالوطء السابق
 فتكون عدولت والنكاح قائم فلا يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة اذا أنكرها بل يكتفى بشهادة القابلة
 لقيام الفراش فيثبت النسب بالفراش وتعيين الولد بشهادة القابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المنكوحه (قوله
 لا لاقل) أي لا تكتفى بشهادة القابلة على الولادة لاقل من سنتين لانقضاء عدتها فلم يتق زوجة والولادة لتقام
 السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو
 الواحد العدل أو الاكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابله ح وصورة المسألة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة
 فصديقها الورثة ولم يشهد بها أحد فهو ابن الميت في قولهم جميعا لان الارث خاص حقهم فيقبل تصديقهم
 فيه فتح (قوله فيثبت في حق المقرين) الاولى في حق من أتزلشمل الواحد ولا منهم لو كانوا جماعة ثبت
 في حق غيرهم أيضا الا أن يحمل على ما اذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أي في حق
 من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولد دينا للميت على رجل تسمع دعواه عليه بلا
 توقف على اثبات نسبه ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) أي بالمقرين (قوله بأن شهد مع المقر
 رجل اخر) أفاده لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن اذا كان أحد الشاهدين أجنبيا
 لا يتم شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة اذ هم شهود محض ليسوا بمقرين بوجه
 رجعي (قوله وكذا الوصديق المقر عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ فالمقر اسم فاعل منصوب على انه
 مفعول صدق وعليه متعلق بصدق أي على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ لوصدقه عليه
 الورثة وفي بعضها لوصدق المقر ببقية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل
 التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من الميت ليظهر في حق الناس
 كافة قالوا اذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع اثاث وهم عدول ثبت لقيام الحجة
 فيشارك المقرين منهم والمذكرين وبطالع غريم الميت بدينه اه (قوله والايتم نصابها) بأن كان المصدق
 رجلا وامرأة مثلا وكذا لو كانوا رجلين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة ومما يأتي (قوله
 لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله
 الاصح لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فهم غير وارث لا يتم لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة
 لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم رجعي والمراد ما اذا لم يتم النصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم يتطرا الى شهادة
 غيرهم (قوله نظر الشبهة الاقرار) علته في الفتح بعلة اخرى وهو أن الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت
 في حقهم ولا يراعى للتبع شرائطه الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا فلو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب
 الا في حق المقرين منهم اه (قوله عن الزيلعي) حيث قال ويثبت في حق غيرهم أيضا اذا كانوا من
 أهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله
 قول الفتح المار بهم عدول وتعبيره باهلية الشهادة (قوله فقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر
 (قوله الا أن يقال لاجل السراية) أي لاجل سراية ثبوت النسب الى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج
 الى التأمل والمراجعة ح (قوله كما سيجي في الدعوى) أي من أن الفتوى على قولهما بالتخلف
 في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر لها الخ) وهو ظاهر يشهد له أيضا وهو اضافة الحوادث الى
 أقرب أوقانه لكن ترجح ظاهرهما بان النسب يحتمل في اثباته نهر ولا تحرم عليه بهذا النفي فتح (تنبيه)
 لا تسمع بينته ولا بينة ورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى فلا تقبل والنسب
 يحتاج لاثباته مهما أمكن والامكان هنا بسبق التزوج بها سترأجر بسير وجهها باكثر سمعة ويقع ذلك
 كثيرا وهذا جوابي لحادثة فليتنبه له شربلاية (قوله فولدت لنصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان
 زيلعي (قوله لزمه نسبه) لانها فراشه لانها ما ولدت لسته أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقل نهان
 وقت الطلاق فكان العلوق قبله في حالة النكاح والتصور ثابت الخ هداية (قوله لتصور الوطء حالة العقد)

كما تكتفى في معتدة رجعي
 ولدت لاكثر من سنتين لا لاقل
 (أو تصديق) بعض (الورثة)
 فيثبت في حق المقرين (و) انما
 (يثبت النسب في حق غيرهم)
 حتى الناس كافة (ان تم نصاب
 الشهادة بهم) فان شهد مع المقر
 رجل آخر وكذا لوصدقه عليه
 الورثة وهم من أهل التصديق
 فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع
 (والا) يتم نصابها (لا يشارك
 المكذبين) وهل يشترط لفظ
 الشهادة ومجلس الحكم الاسم لا
 نظر الشبهة الاقرار وشروط العدد
 نظر الشبهة الشهادة ونقل المصنف
 عن الزيلعي ما يفيد اشتراط
 العدالة ثم قال فقول شيخنا وينبغي
 أن لا تشترط العدالة مما لا ينبغي قلت
 وفيه أنه كيف تشترط العدالة في
 المقر اللهم الا أن يقال لاجل السراية
 فتأمل وليراجع (ولو ولدت فاختلغا)
 في المدة (فقالت المرأة) تكتفى
 منه نصف حول وادعى الاقل
 قال قول لها بلايين وقال لا تخلف
 وبه يفتي كما سيجي في الدعوى (وهو)
 أي الولد (ابنه) بشهادة الظاهر
 لها بالولادة من نكاح جلالها على
 الصلاح (قال ان تكتفها فهي طالق)
 فتكفيها فولدت لنصف حول مذ
 تكفيها لزمه نسبه (احتياط التصور
 الوطء حالة العقد)

بان عقد ابان نفسها وسمع الشهود كلامهما وهو مخالف لها فوافق النكاح الانزال أو وكلا في العقد في ليلة معينة فوطئها فيحمل على المقارنة اذ لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشلبي أو بترجها عند الشهود والعاقدة من طرفها فضولي ويكون تمام العقد برضاها حال الواقعة كما في منبوت ابن كمال قال في الفتح وحاصله أن الثبوت يتوقف على الفراش وهو ثبت بمقارنته للنكاح المقارن للعلق فتعلق وهي فراش فيثبت نسبه (قوله لم يثبت) لانه تبين أن العلق كان سابقا على النكاح زيلبي (قوله وكذا لاكثر) لانه تبين أنها علقت بعده لا ناكحنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة كونه قبل الدخول والخلوة ولم يتبين بطلان هذا الحكم زيلبي أما اذا ولدت له ستة أشهر لا غير فعلها العدة لجلها بثبت النسب شرعا ليلية أي لانه حكم بعلوقها وقت النكاح قبل الطلاق كما علمت من عبارة الهداية فقد وقع الطلاق عليها وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعذر بوضع الحمل وقد صرح في التمرين بان هذا الطلاق رجعي وبانقضاء العدة بالوضع (قوله ولو ليوم) أي لحظة ح (قوله وأقره في البحر) حيث قال وتعقبه في فتح القدير بان منعهم النسب هنا في مدة يتصور أن يكون منه وهي سنتان شافيا في الاحتياط في اثباته والاحتياط المذكور في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر ورغم ما مضى دهور ولم يسمع فيه بولادة ستة أشهر فكان اظاهرا عدم حدوثه وحدوثه احتمال فأى احتياط في اثبات النسب اذا اقتضاه احتمال ضعف يقتضى نفيه وتركتنا ظاهرا يقتضى ثبوته وليت شعري أي الاحتمالين أبعد الاحتمال الذي فرضوه لتصوير العلق منه لثبوت النسب وهو كونها تزوجها وهو يطؤها ووافق الانزال العقد أو احتمال كون الحمل اذا زاد على ستة أشهر بيوم يكون من غيره اه ح اقول وحاصله الحاق الولادة لاكثر من نصف من حول الولادة لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجودا وقت العقد فيقينا فاذا أمكن حدوثه من العاقدة ولو بوجه بعيد تبين ارتكابه بخلاف ما اذا أمكن حدوثه بعد العقد بان ولدت لاكثر من نصف حول ولو ليوم فانه لم يتقرر بوجوده وقته حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها بما يشافى وجوده وهو عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة وهو الولادة لستة أشهر كمن اذا زاد عليها يوم مشلا احتمال وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما اذا لم يزيد لا يتقرر بوجوده وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهر من قدره (قوله يجعله واطئا) لانه بثبوت النسب جعل واطئا حكما قال الزيلبي وكان ينبغي وجوب مهرين بمهر الوطء ومهر بالنكاح كالزوجة امرأة حال وطئها وأجاب في الفتح بفتح الفرع المشبه به وانه مشكل لمخالفته صريح المذهب لان الاصح في ثبوت النسب امكان الدخول ولا يتصور الا بتزويجها حال وطئها المبني عليه قبل التزوج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية قاله كمن بمهرين في الفرع المشبه به بخلاف ذلك قلت الفرع منقول فالاحسن الجواب بان الوطء في مسائل يمكن تصوره حالة التزوج كما ترصده عن ابن الشلبي وابن كمال فلا يلزم الامهر واحد بالدخول المقارن للعقد بخلاف الفرع المذكور فان العقد فيه عارض على الوطء فلذا اوجب فيه مهران ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة أن يقال انه قال أو لا تزوجتكم ثم اوج وامنى وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطء حاصل في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق اه وما ذكرناه أقرب وقد يجاب باحسن من هذا كله وهو أنه جعل واطئا حكما ضرورة ثبوت النسب لاحقيقة فلم يتحقق موجب المهرين فوجب أحدهما بخلاف الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محصنا) لانه ووطء حكمت كما علمت فاذا زنى بجدة ولا يرجع (قوله لم تطلق بشهادة امرأة) أي على الولادة اذا أنكرها لان شهادتين ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها بجر (قوله كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان حدثت ولادتها الخ واكتفيا بالقابلة ط وقد مناه فيدها بكونها حرة مسلمة عدلة (قوله مع ذلك) أي التعليق ط (قوله بلا شهادة) أي أصلا وعندهما تسترط شهادة القابلة بجر (قوله لا قراره بذلك) أي حكمه لان قراره بالحبل اقرار بما يقضى اليه وهو الولادة وما اذا كان الحبل ظاهرا فلان الطلاق تعلق بامر كائن لا محالة فقبل قولها فيه بجر (قوله وأما النسب الخ) محترز قوله لم تطلق يعني أن النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو من لوازمه كأمومية

ولو ولدت له لاقل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو ليوم ولكن بحث فيه في الفتح وأقره في البحر (و) لزمه (مهرها) يجعله واطئا حكما ولا يكون به محصنا نهاية (علق طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة) بل بحجة تامة خلافا لهما كما مر (ولو أقر) المعلق (مع ذلك بالحبل) أو كان ظاهرا (طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لا قراره بذلك وأما النسب ولو لزمه كأمومية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بجر

قوله ان كن بها في نكحة بك وهي
أولى من الاولى التي فيها إعادة
الضمير وتثا على البطن مع انه
مذكر قاله نصر الهوري

(قال لامته ان كن في بطنك ولد)
أو ان كن بها حبل (فهو منى
فشهدت امرأة) ظاهره يع غير
القبالة (بالولادة فهي أم ولده)
اجمعا (ان جاءت به لاقل من
نصف حول من وقت مقالته
وان لاكثر منه لا) لاحتمال علوقه
بعد مقالته قيد بالتعليق لانه لو
قال هذه حامل منى ثبت نسبه الى
ستين حتى ينفيه غاية (قال للام
هوانى ومات) المقتر (فقات
امته) المعروفة بحزيرة الاصل
والاسلام وبأنها أم الغلام (أنا
امرأته وهوانه يرثانه استحسانا
فان جهات حزيرتها) أو أمومتها
لم ترث وقوله (فقال وارثه أنت
أم ولد أبي) قيد اتفاقا اذ الحكم
كذلك لو لم يقل شيئا أو كان صغيرا
كما في البحر (أو كنت نصرانية
وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته
(أو قال) وارثه (كانت زوجة له
وهي أمه لا) ترث في الصور
المدكورة وهل لها مهر المثل
قبل نعم (زوج أمته من عبده
جاءت بولد فأدعاه المولى لم يثبت
نسبه) للزوم فسح النكاح

الولد لو كانت المعلق طلاقها أمه حتى لو ما صارت أم ولده وكشيت اللعان فيما اذا نفاه ووجوب الحد
بنفسه ان لم يكن أهلا للعان أفاده في البحر (قوله أو ان كن بها حبل) أى أو قال ان كن بها حبل فهو منى
فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر أنهم اتخروا
(قوله ظاهره الخ) البحث لصاحب البحر وتبعه أخوه في النهر وهو ظاهر ومن عبر بالقبالة بناء على الاغلب
(قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو منى وانما الحاجة
الى تعيين الولاد وهو ثبت بشهادة القبالة اتفاقا درر (قوله وان لاكثر منه لا) كذا قال الزيلعي
وزاد في الفتح والبحر والنهر وغاية البيان والدرر وألتماسها وهو مشكل لانه لا يمكن حينئذ علوقه بعد مقالته
لأن ما بعده هادون نصف الحول فليست أم ولد (قوله حتى) (قوله حتى ينفيه) هو كذلك في غاية البيان
وقد يقال كيف يصح أن ينفيه بعد اقراره به فليست أم ولد حتى قات بل لى وقفة في ثبوت نسبه لو جاءت به
لاكثر من ستة أشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاد أنه ينبغي أن يقيد بما اذا وضعه لاقل من نصف حول
من وقت الاعتراف فلولا أكثر لا تصير أم ولد ثم نقله عن المحيط (قوله قال للغلام) أى يولد مثله لمثله ولم يكن
معروف القسب ولم يكذب ط (قوله المعروفة بحزيرة الاصل) كذا عبر بعض الشراح وذكر بن الشلبى أن
التقييد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه أى لانه اذا اريد بحزيرة الاصل كون اصولها احرار فهو
غير شرط وكذا لو اريد به كونها حرة من حين أصل خلقها لان الحزيرة العارضة تكفى لكن قد يقال ان الحزيرة
العارضة لا تكفى الا اذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بستين والا فلا لاحتمال كونها أمه له واستولدها أو لغيره
وترجها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقر به فانها حينئذ ليست من أهل الارث بخلاف ما اذا علمت حرة بها قبل
الولادة بستين فأكثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق وانما ولدت بازوجيه كما يأتي هذا ما ظهر لى (قوله
وهوانه) لم يظهر لى وجه التقييد به فان البتة ثابتة باقرارها لى تأمل اه ح قات لعل وجهه أنها لو قات
أنا امرأته وهذا ابى من رجل غير تكون مكذبة له فيما وصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هوانى
(قوله يرثانه) أى هى والغلام (قوله استحسانا) والتماس أن لا ميراث لها لان النسب كما ثبت بالنكاح
الصحيح ثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك اليمين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحسان
أن المسألة فيما اذا كانت معروفة بالحزيرة وبكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة لانه
الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهما احتمالا لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوى وكذا احتمال كونه
طلقة في صحته وانقضت عدتها لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله كذا في البحر ح
(قوله فان جهات حزيرتها) أى بان لم تعلم أصلا أو علم عروضا ولم يتحقق وقت العلوق على ما قررناه آنفا (قوله
أو أمومتها) في بعض النسخ بيا وتوا ولا حاجة الى الباء التحسية لان المصدر الامومة قال ط والمناسب زيادة
أو اسلمها ليكون محترزا الثالث (قوله قيد اتفاقا) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كما في البحر عن
غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيرا) أى الوارث (قوله
لا ترث) لان ظهور الحزيرة باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحقاق الارث هداية فهى كالمفقود يجعل
حيا في ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من أحد فتح وكذا اسلامها الا ان لا يثبت
اسلامها وقت موته لينت لها حق الارث (قوله قيل نعم) فائدة الترتيبى قال لانهم أقرؤا بالدخول ولم
يثبت كونها أم ولد بقولهم اه وارتضاء في النهاية والزيلعي والفتح قال في الضرورة في غاية البيان بأن
الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل
عدم الشبهة فبأى دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأقره في النهر وأنت خير بان هذا خاص
بما اذا قال أنت أم ولد أبى أو ما لو قال كنت نصرانية فقد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهى أمه
لكن في هذه مطالبة المهر لمولاه لا لها (قوله بخاتم بولد) أى لستة أشهر فأكثر من وقت التزوج
والا فالظاهر ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من أن المنكوحه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج
وبفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملا من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج أو وطء شبهة فاذا فسد
النكاح هنا صحت دعواه لعدم المنافع ثم رأيت في حاشية العلامة نوح نقل ذلك عن حاشية الدرر للوانى

٢٠ مطلب
الفراس على أربع مراتب

وهو لا يقبل الفسخ (وعتق) الولد
(وتصير) الأمة (أم ولده) لا قراره
بينوته وأمومتها (ولدت أمته
أنوطوة له ولدا نوقف ثبوت
نسبه على دعوته) تضعف قرانها
(كأمة مشتركة بين اثنين
استولدها واحد) عبارة الدرر
استولدها (ثم جاءت بولد
لا يثبت النسب بدونها) حرمة
وطئها كأم ولد كاتبها سولاهما
وسيجي في الاستيلاد أن الفرش
على أربع مراتب وقد اكفوا
بقيام الفرش بلادخول كزوج ٣
المغربي بمشرقية بينهما سنة فولدت
نسنة أشهر مذ تزوجها لتصوره
كرامة أو استخدا ما فتح لكن
في النهر الاقتصار على الثاني أولى
لأن طي المسافة ليس من الكرامة
عندنا قلت لكن في عقائد التفناراني
يكرم بالاول تبعاً لفتي الثقلين
النسبي بل سئل عما يحكي أن الكعبة
كانت تزور واحداً من الاولياء
هل يجوز القول به فقال خرق
العادة على سبيل الكرامة لاهل
الولاية جائز عند أهل السنة
ولا لبس بالمعجزة لأنها أترد عوى الرسالة
وبادعائها يكفر فوراً فلا كرامة
وتعامه في شرح الوهبانية من
السريع عند قوله
ومن لوى قال طي مسافة
يجوز جهول ثم بعض يكفر
بإثباتها في كل ما كان خارقاً
عن النسبي - النجم يروى وينصر
أي ينصر هذا القول بنص محمد
أناؤن من كرامات الاولياء

٣١ مطلب
في ثبوت كرامات الاولياء
والاستخدامات

وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني بعد تمامه احترازاً عن فسخه بعدم الكفاة وبأنه بلوغ والعق
وأما بالردة وتقبيل ابن الزوج فهو وإن كان بعد التمام كأنه انفساخ لا فسخ أقاده ح (قوله لا قراره
بينوته وأمومتها) لف ونشر مرتب فالاول علم لعنته والثاني لصيرورتها أم ولده فتعق بجمته (قوله عبارة
الدرر استولدها) أي بضمير التنبيه ونسبه به على أن ما هنا سبق فلم لأنه إذا استولدها الشريك كان جاء بولد
فأدعياء وصارت أم ولدها ما تبقى مشتركة فإذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه بلادعوة لأنه لا يحل وطؤها
لواحدة منهما بخلاف ما إذا استولدها أحدهما ولزمه الشريك نصف قيمتها ونصف عقرها وصارت مختصة به فإنه
يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثاني إلى دعوة أقاده الرجعي فافهم (قوله كأم ولد كاتبها سولاهما) فأنها إذا
أتت بولد لا يثبت من المولى إلا إذا ادعاه لحرمة وطئها عليه اه ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني
الابدعونه فحال الولد بعد الكتابة بخلاف حاله قبلها فإنه قبلها يثبت بلادعوة ط (قوله على أربع مراتب)
ضعيف وهو فراس الأمة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوة ومتوسط وهو فراس أم الولد فإنه يثبت فيه بلادعوة
لكنه ينفى بالنفي وقوى وهو فراس المنكوحة ومعتدة الرجعي فإنه فيه لا ينفى إلا باللعان وأقوى كفراس
معتدة البائن فان الولد لا ينفى فيه أصلاً لا نفيه متوقف على اللعان وشرط اللعان الزوجية ح (قوله
بلادخول) المراد نفيه ظاهراً والاملاية من تصوره وإمكانه ولذا لم يثبتوا النسب من زوجة العاقل ولا من
ولدت لأقل من ستة أشهر على ما ترخصه له وعبارة الفسخ والحق أن التصور بشرط ولذا لو جاءت امرأة الصبي
بولد لا يثبت نسبه والتصورات ثابتة في المغربية لثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة
أوجبي اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادية أنه سئل أبو عبد الله الزعفراني عماروى
عن ابراهيم بن أدهم أنهم راوه بالبرصية يوم التروية ورؤى ذلك اليوم بمكة قال كان ابن مقاتل يذهب إلى أن
اعتقاد ذلك كفر لأن ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما أنا فاستجبه له ولا أطلق عليه الكفر
اه (قوله لكن في عقائد التفناراني) أي في شرحه على العقائد النسفية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله
بالاول والمراد به ما في الفسخ من اثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التفناراني قال اعما العجب من بعض فقهاء
أهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ماروى عن ابراهيم بن أدهم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام
النسقي حين سئل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة
على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة اه قال العلامة ابن النخبة قلت النسبي هذا هو
الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والحق رأس الاولياء في عصره اه وعبارة النسقي في عقائده وكرامات
الاولياء حق فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولى من قطع المسافة البعيدة في ائدة القليلة وظهور
الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشى على الماء والهواء وكلام الجاد والجماء وان دفاع المتوجه
من البلاء وكفاية المهتم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل) أي النسبي وقوله فقال الخ
جواب بالجواز على وجه العموم وقد منافي بحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيرها لو ذهب الكعبة
لزيارة بعض الاولياء فان صلاة إلى هوائها اه ومثله في الولو الجبسة (قوله ولا لبس بالمعجزة الخ) جواب
عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الاولياء لانهم لو ظهرت لاشتبهت بالمعجزة فلم تميز النبي من غيره
والجواب أن المعجزة لا بد أن تكون بمن يدعى الرسالة تصديقاً لدعواه والولى لا بد من أن يكون تابعاً للنبي
وتكون كرامته معجزة لنبيه لأنه لا يكون ولياً ما لم يكون محققاً في ديانته واتباعه لنبيه حتى لو ادعى الاستقلال
بنفسه وعدم المتابعة لم يكن ولياً بل يكون كافراً ولا تظهر له كرامة فالخاصل أن الامر الخارق للعادة بالنسبة
إلى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل آحاد أمته وبالنسبة إلى الولي كرامة فخلقه عن دعوى التوبة
وتعامه في العقائد وشرحها (قوله ومن لوى الخ) من موصول مبتدأ وقال صلته ولوى متعلق بجوز طي
مبتدأ وجله يجوز خبره والجملة الخبرية مقول القول وجهول خبر من القول بالتجهيل أو التكفير هو ما قدمناه
عن العمادية (قوله أي ينصر هذا القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسألة طي المسافة
البعيدة فشايخ العراق قالوا لا ي ون ذلك الامعجزة فاعتقاده كرامة جهل أو كفر ومشايخ خراسان وما
وراء النهر أثبتوه كرامة ولم يردنص صريح في المسألة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه

ملخصاً من شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفي التتارخانية أن مسألة تزوج المغربي بمشرقية تؤيد الجواز
 أي فانه ناصر المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس
 المعجزات السكرو المعقد الجواز. طلقاً لا فیه ثبت بالدلیل عدم امكانه كالتيان بسورة وتعام الكلام على ذلك
 في حاشية ح (قوله غاب عن امرأته الخ) شامل لما اذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان
 خلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفي حاشية شرح المنار الخ) قال الشارح في شرحه
 على المنار لكن الصحيح ما أورده الجرجاني أن الأولاد من الثاني ان احتمله الحال وان الامام رجوع الى هذا
 القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الحنبلي عن الوقعات والامراء ونقله ابن نجيم عن الظهيرية اه
 واحتمال الحال بان تلده لستة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أقوال) حاصل عبارته
 مع شرحه لابن مالك أن الأولاد لا قول عند أبي حنيفة مطلقاً أي سواء أتت به لا قبل من ستة أشهر أو لا لان نكاح
 الأول صحيح فاعتباره أولى وفي رواية لثاني وعليه الفتوى لأن الولد للفراش الحسني وان كان فاسدا وعند أبي
 يوسف للأول ان أتت به لا قبل من ستة أشهر من عقد الثاني لتيقن العلوق من الأول وان لاكثر فلثاني وعند
 محمد للأول ان كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فلو أنكرتهما فلا ثاني لتيقن أنه ليس من الأول
 والنكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه أولى بالاعتبار وانما وضع المسألة في الولد اذا المرأة تزوجت إلى الأول اجماعاً
 اه قلت وظاهره أنه على المتيقن به يكون الولد لثاني مطلقاً وان جاء به لا قبل من ستة أشهر من وقت
 العقد كما يدل عليه ذكر الاطلاق قبله والاقتصار على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه
 الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قريياً أن المنكوحه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج
 ويفسد النكاح أي لانه لا بد من تصور العلوق منه وفيما دون ستة أشهر لا يمتنع ذلك وهذا اذا لم يعلم بان لها
 زوجاً غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البحار ان هذا
 مشكل فيما اذا أتت به لا قبل من ستة أشهر مذتزوجها اه والحق أن الاطلاق غير مراد وأن الصواب ما نقله
 ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المتقي بهاهي التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من تقييد كلام
 المصنف والمجمع بما نقله ابن الحنبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه بما في المجمع والله أعلم (قوله نكح أمة الخ)
 قال في التبع قوله ومن تزوج أمة فطلقها أي بعد الدخول واحدة بائنة أو رجعية ثم اشتراها قبل أن تقرب بانقضاء
 عدتها فحسنت بولده لا قبل من ستة أشهر منذ اشتراها لزمه وقيد بعد الدخول وبواحدة لانه لو كان قبله لا يلزمه
 الا أن يجيء به لا قبل من ستة أشهر منذ فارقتها لانه لا عدة لها أو بعده والطلاق ثنتان ثبت النسب الى سنتين
 من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فيلزمه وان جاءت لعشر سنين بعد الطلاق فأكثر
 بعد كونه لا قبل من ستة أشهر من الشراء وان كانت بائنة ثبت الى أقل من سنتين أو تمام السنتين بعد كونه لا قبل
 من ستة أشهر من الشراء اه قال في البحر فالجواب أن المطلقة قبل الدخول والمبانة بالثنتين لا اعتبار فيهما
 لوقت الشراء بل لوقت الطلاق ففي الأولى بشرط ان يثبت نسبه ولادته لا قبل من ستة أشهر وفي الثانية لسنتين
 فأقل وأنه لو كان رجعيًا يثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحدة بائنة فلا بد أن تأتي به لتسام
 سنتين أو أقل بعد أن يكون لا قبل من ستة أشهر من وقت الشراء في المسألتين (قوله فطلقها) أي بعد
 الدخول طلقة واحدة بائنة أو رجعية بدليل الاستثناء الآتي والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها
 فالجواب كما في ذلك نهر (قوله فاشترها) أي ملكها بأي سبب كان أي قبل أن تقرب بانقضاء عدتها كما مر
 لانه مع الاقرار يشترط أن تأتي به لا قبل من ستة أشهر من وقت الاقرار كما مر لانه وقت الشراء كما هنا نهر
 (قوله لزمه) لانه ولد المعتدة تحقق كون العلوق سابقاً على الشراء وولدها يثبت نسبه بلا دعوة نهر وان
 ولدته لسنتين من وقت الطلاق بحر ~~مكن~~ في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتي (قوله والا) أي بان
 ولدته لتسام ستة أشهر أو لا أكثر منها لا أي لا يلزمه لانه ولد المملوك لانه شراها وهي معتدة منه ووطؤها حلال له
 أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلا بد عدتها منه لا تحزمها عليه فاذا أمكن علوقه في الملك استند اليه لأن
 الحادث يضاف الى أقرب أوقاته وولد المملوك لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف البائن بينونة غليظة فان
 شراها لا يحلها فتمين العلوق قبله كما يأتي (قوله الا المطلقة الخ) لما كان قوله فطلقها شاملاً اذا طلقها

(غاب عن امرأته فتزوجت بأخر
 وولدت أولاداً) ثم جاء الزوج الأول
 (فالأولاد للثاني على المذهب)
 الذي رجوع اليه الامام وعليه
 الفتوى كما في الحاشية والجوهرة
 والكافي وغيرها وفي حاشية
 شرح المنار لابن الحنبلي وعليه
 الفتوى ان احتمله الحال لكن
 في آخر دعوى المجمع حكى أربعة
 أقوال ثم أفتى بما اعتمد المصنف
 وعليه ابن مالك بانه المستفرض
 حقيقة فالولد للفراش الحسني
 وان كان فاسدا رتامة فيه فراجع
 (فروع) نكح أمة فطلقها فاشترها
 فولدت لا قبل من نصف حول منذ
 شراها لزمه والا لا المطلقة
 قبل الدخول والمبانة بثلثين

واحدة رجعية وبأبنة وثنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصاً بالمطلقة واحدة بعد الدخول رجعية أو بأبنة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للطلقة والطلقتين والصورة الثالثة قوله والمبانة بنتين يعني بعد الدخول اهـ فافهم وقيد بقوله بنتين لأنها أمة وبينونها القليلة فثان فقط والحاصل أن الصور خمس لأن الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور فقط (قوله فخذ طلقها) أي فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها لوقت الشراء كما مر عن الجبر (قوله لكن في الثانية) لما كان قضية الاستثناء أن المعتبر أن تلد لأقل من نصف حول مذطلقها بين أن هذا خاص بالمطلقة قبل الدخول واحدة أو بنتين فلو ولدت لنصف حول أو أكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمناه أول الباب أما المطلقة فبنتين بعد الدخول فإنه يلزمه ولدها سنتين فأقل من وقت الطلاق وإن لأقل من نصف حول من وقت الشراء لم يحرمتها عليه حرمة غليظة حتى تنكح غيره فلا يحلها الشراء فتعذر العلق فيه وتعين كونه قبله فيلزمه سنتين مذطلقها لجواز أنه كان موجوداً وقت الطلاق لا لا كترسنتين عدمه لكن ثبوته لتمام السنتين معنى على ما زعم في الجوهر أنه الصواب وهو أحد الروايتين كما قدمناه أول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي لا أكثر مطلقاً) أي ثبت فيه وإن ولده لا أكثر من سنتين بلا تقييد لذلك إلا كتر بمدة (قوله في المسألتين) يعني في مسألة الرجعي ومسألة المطلقة البانة بعد الدخول كما بعلم من عبارة الجبر المتقدمة وكلام الشارح يوهم أن إحدى المسألتين البانة بنتين لأن البانة الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا أورد عليه أن المبانة بنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلاً كما مر لكن لما ذكر الشارح في أول المسألة اختصاص وقت الشراء بالمطلقة بعد الدخول واحدة رجعية أو بأبنة بدليل الاستثناء بعده كما بيناه وذكّر هنا الرجعي بين أن قرينته الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء مع أن هذا الحكم في المسألتين صريح به أولاً فلا حاجة إلى أعادته ولكن مع هذا لا يحكم عليه بانطواء فافهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) لأن العتق ما زادها الإعدام منه وعند محمد يلزمه إلى سنتين بلا دعواه مذ شراها لأنه بطل النكاح بالشراء ووجب العدة لكنها لا تطهر في حقها للمالك وبالعتق ظهرت وحكمكم معتدة بآئن لم تقترباً بقضاء ذلك فتح (قوله قولان) فعند أبي يوسف يقتصر بطلان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هنا لأن العدة لم تطهر في حقها بخلاف العتق أفاده في الفتح (قوله لزمه) لأن ولده أم الولد لا يحتاج إلى الدعوة ولكنه يفتي بالنفي فهل يصح فيه هنا راجع رحي (قوله ولا أكثر) لم يذكر حكم تمام السنتين وتقدم حكاية الروايتين في معتدة البت وبحث الجبر في معتدة الموت فينبغي أن يكون هنا كذلك وبما في قريب ما يدل على أن التمام كالأقل (قوله إلا أن يدعيه) أي في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله وأدعيها معها) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر أن المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقيامهم مقامه تأمل (قوله كان للمولى انشاقاً) كذا في عدة الجبر عن الخبايا فقد ثبت النسب هنا بالولادة لتمام السنتين فكان التمام في حكم الأقل (قوله لكونها معتدة) أي من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لصاحب العدة إذا ادعاه (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أي فولدت أسيرة أشهر فأكثر مذ تزوجت فادعيها بجر عن الخبايا (قوله فإنه للزوج انشاقاً) لعل وجهه أنها المألومة العدة منه للوطء بشبهة العقد وحرم على المولى وطؤها لذلك كان إثباته لصاحب العدة أولى لأنه المستفرض حقيقة وإن كان فاسداً تأمل ثم لا يخفى أن الكلام الآن في أم ولد لم يعتقها مولاها فافهم (قوله لقساد نكاح الآخر) يشافي ما تقدم من أن العبرة للقراش الحقيقي ولو فاسداً فالأولى التعليل بعدم إمكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رحي وتعليل الشارح لم أره في الجبر (قوله فالولد للثاني) لا مكانه مع تذكر كونه من الأول (قوله ولو لأقل من نصفه) أي مع كونه لا أكثر من سنتين مذ بان (قوله لم يلزم الأول ولا الثاني) لأن النساء لا يلدن لا أكثر من سنتين ولا أقل من ستة أشهر كافي الحاكم (قوله والنكاح صحيح) أي عندهما وعند أبي يوسف فاسد لأنه إذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندهما لا عنده كذا في البدائع وبعده في الجبر ولم يظهر لي وجهه لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيره ولا يلزم أن يكون من الزنا لا احتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح إلا إذا علم أنه من زنا في الزيلعي وغيره ولو ولدت المشكوكه لأقل من ستة أشهر مذ تزوجها لم يثبت النسب لأن العلق سابق على النكاح وبفسد

فخذ طلقها لكن في الثانية يثبت
سنتين فأقل وفي الرجعي لا أكثر
مطلقاً بعد أن يكون لأقل من
نصف حول. ونذكر أمها في المسألتين
وكذا لو أعتقها بعد الشراء ولو
باعها فولدت لا أكثر من الأقل مذ
باعها فادعاه هل يفترق لتصديق
المشتري قولان مات عن أم ولده
أو أعتقها فولدت لدون سنتين
لزمه ولا أكثر إلا أن يدعيه ولو
تزوجت في العدة فولدت لسنتين
من عتقه أو موته ولنصف حول
فأكثر مذ تزوجت وأدعيها
معاً كان للمولى انشاقاً لكونها
معتدة بخلاف ما لو تزوجت أم
الولد بلاذنه فإنه للزوج انشاقاً
ولو تزوجت معتدة بآئن فولدت
لأقل من سنتين مذ بان وأقل
من الأقل مذ تزوجت فالولد للأول
إن ساد نكاح الآخر ولو لا أكثر
منهما مذ بان ولنصف حول مذ
تزوجت فالولد للثاني ولو لأقل
من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني
والنكاح صحيح

ولولا قل من حمله ولنصفه في عدة
الجر بجنا أنه لا قول لكنه نقل
هنا عن البدائع أنه الثاني معللا
بان اقدامها على التزوج دليل
انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة
فالنكاح فاسد وولدها لا قول
ان أمكن اثباته منه بان
قلد لاقل من سنتين مطلقاً ومات
ولونكح امرأة نجاسة بسقط
مستبين الخلق فان لاربعة أشهر
ففسخه الثاني وان لاربعة الا يوما
ففسخه لا قول وفسد النكاح
الكل من الصرقت وفي مجمع
الفتاوى نكح كافر مسلمة فقلت
منه لا يثبت القسب منه ولا تجب
العدة لانه نكاح باطل

(باب الحضنة)

يسخ الحاء وكسرهما تربية الولد
(تثبت للام) التسمية (ولو) كناية
أو مجوسية أو (بعد الفقرة الا
أن تكون مرتدة) حتى تسلم لانها
تجسس (أو فاجرة) فجوراً يضيع
الولادة كزنا وغناء وسرقة ونياحه
كما في البحر والنهر يحثا قال المصنف
والذي يظهر العمل باطلاقهم
كما هو مذهب الشافعي أن الفاسقة
تترك الصلاة لحضنة لها

○ مطلب

شروط الحضنة

النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بنكاح صحيح أو بشبهة اه فليأتل (قوله ولولا قل من حمله) أي لاقل
من سنتين من وقت الطلاق ونصف أي لنصف حول من وقت تزوج الثاني فتدأمكن هنا جعله من الاول
أو من الثاني (قوله لكنه نقل هنا) أي في هذا الباب قبيل قوله إلا أن يدعيه أي والنص هو المتبع
فلا يعول على البحث معه ط (قوله دليل انقضاء عدتها) فكان ينزلة ما إذا أقرت بانقضائها (قوله
ان أمكن اثباته منه) أما إذا لم يمكن بان جاءت به لاكثر من سنتين مذبذبات ولسته أشهر منذ تزوجت فهو الثاني
كما في البحر عن البدائع (قوله ولونكح امرأة) الاولى نكحه بالعدو الصغير على معتدة البائن وان كان
الحكم أمكن ليوافق آخر الكلام (قوله ففسخه الثاني) أي وجاز النكاح بجر (قوله ففسخه
للاقول) لأن الخلق لا يتبين الا في مائة وعشرين يوماً فيكون أربعين يوماً فطنة وأربعين علقه وأربعين مضغة
بجر عن الولو الجلية وقد من في العدة كلاما فيه (قوله لانه نكاح باطل) أي فالوطء فيه زنا لا يثبت به
القسب بخلاف الفاسد فانه وطء بشبهة فيثبت به النسب ولذا انه يكون بالفاسد فراشا لا بالباطل وحتى
والله سبحانه أعلم

(باب الحضنة)

لما ذكر موت نسب الولد عقيب أحوال المعتدة ذكر من يكون عنده الولد فتح (قوله بالفتح والكسر)
كذا في المصباح والبحر عن المغرب لكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضنة بالكسر جعله في حضنه
أو ربه كاحتضنه ثم قال وحضن فلانا حضنا وحضنة بفتحهما تحاضه عنه (قوله تربية الولد) هذا على إطلاقه
معناه اللغوي أما الشرعي فهو تربية الولد لمن له حق الحضنة كما أفاده الفهستاني (قوله تثبت للام) ظاهره
أن الحق لها وقيل للولد وسيأتي الكلام عليه قال الرمي ويشترط في الحضنة أن تكون حرة بالغة عاقله أمينة
قادرة وأن تظل من زوج أجنبي وكذا في الخاصن المذكور سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم
اه قلت وينبغي أن يزيد بعد قوله حرة أو مكاتبه ولدت في الكفاية وأن يزيد أن تكون رجلاً محرماً ولم تكن
مرتدة ولم تمسكه في بيت المبعوض للولد ولم تمنع عن تربيته بجائزاً عند اعسار الاب وسيأتي بيان ذلك كله
والمراد بكونها أمينة أن لا يضيع الولد عندها ما اشتغالها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وأقرب بعض المتأخرين
بان المراهقة لها حق الحضنة لقول العسقي أحكام المراهقين أحكام البالغين في سائر التصرفات قلت لا يحمي
أن هذا عند ادعاء البلوغ والافه في حكم القاصر كما حققناه في تنقيح الحامدية وأقرب به الخبر الرمي وهل
يشترط كونها بصيرة ففي الاشياء في أحكام الاعمي ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضاته ورثته لما اشتراه بالوصف
وينبغي أن يذكره ذبحه وأما حضنته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلاً ولا فلا اه وهو بحث وجبه وهو
معلوم من قول الرمي قادرة كما يعلم منه حكم ما إذا كانت مريضة أو كبيرة عاجزة (قوله النسبية) احتريزه
عن الأم الرضاعية فلا تثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعاً ونحوها (قوله ولو كناية أو مجوسية) لأن
الشفقة لا تختلف باختلاف الدين وصورة النائية أن يكونا مجوسيين ترافعا لينا أو أسلم الزوج وحده وسيأتي
تقييده بما إذا لم يعقل الولد نسا (قوله أو بعد الفقرة) عطفه على مدخول لوانشارة الى عدم اختصاص
الحضنة بما بعدها فترية الولد في حال قيام النكاح تسمى حضنة (قوله لانها تجسس) أي وتضرب فلا تنفرغ
للحضنة بجر (قوله كما في البحر والنهر بجنا) قال في البحر وينبغي أن يكون المراد بالفسق في كلامهم هنا
الزنا المقتضى لاشتغال الام عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة لما سيأتي
أن الذمبة أحق بولدها المسلم مالم يعقل الا ديان فالفاقة المسلمة أولى قال في النهر وأقول في قصره على الزنا
قصوراً ولو كانت سارقة أو مغنسة أو نائحة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق بضيع الولد اه
ويكفي حمل ما في البحر عليه بان يكون قوله ونحوه مرفوعاً عطفاً على الزنا ثم رأيت الخبر الرمي أجاب كذلك
قال ح وعلى هذا لو كانت سالمة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها
عن الولد ولم يضاعف انتزع منها ولم أر اه (قوله قال المصنف الخ) عبارته بعد ان نقل عبارة البحر لكن
عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا من نظر لان الذمبة اغتافل ما تفعل مما يوجب الفسق على جهة اعتقاده
ديناً فكيف يلحق بها الفاسقة المسلمة فالذي يظهر اجراء كلام الكمال وغيره على إطلاقه كما هو مذهب

الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لاحضانه لها اه وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع
 حقت أن بحث المصنف لا حاصل له اه ح (قوله وفي القنية الخ) فيه ودعى ما قاله المصنف والمجيب
 أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم يعقل الولد حالها وحينئذ يجب تقييد
 القيود بان لا يلزم منه ضياع الولد كما لا يخفى وفي النهر ما لم تفعل ذلك وفسره بقوله أي ما لم يثبت فعله عنها
 وهو صحيح أيضا اه ح وفيه أن قول القنية معروفة بالقيود يقتضي فعلها ط فالمناسب الأول وتكون
 الفاسقة بمنزلة السكينة فان الولد يبقى عندها إلى أن يعقل الايمان كما سيأتي خوفا عليه من تعلمه منها ما تفعله
 فكذا الفاسقة وقد جزم الرمي بان ما في النهر تصيف والحاصل أن الحاضنة ان كانت فاسقة فسقا يلزم منه
 ضياع الولد عندها سقط حقها والا فهي أحق به إلى أن يعقل فنزع منها كالسكينة (قوله بان تخرج كل وقت
 الخ) المراد كثرة الخروج لأن المدا على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الامانة عندها ومضيق الامانة
 لا يستأن من ولا يلزم أن يكون خروجها للعصبة حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون غيرها كالمولود كانت قابلة
 أو غاسلة أو بلانة أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الخ فعضنه على الفاسقة يفيد
 ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولد) أي طلقه لزوجها أما اذا اعتقها مولاه فهي بمنزلة المطلقة الحرة
 كما في كافى الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد قبل الكتابة) أمالو بعدها فهي أحق به لدخوله تحت الكتابة
 فتح عن التحفة ومثله في البحر ومقتضى هذا أنها بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولود قبلها وان لم يبق
 مشغولة بخدمة المولى لانه لم يدخل في كتابتها بقي قتلها كالمولى من كل وجه فصار كولد القنية لو اعتقت
 ويدل عليه أيضا قول الكوكبي نزولاً حق لامة وأم الولد ما لم يعتق قال في الدرر فاذا اعتقا كان لهما حق الحضانة
 في أولادهما الاحرار لانهما وأولادهما احرار حال ثبوت الحق اه فافهم (قوله لكن ان كان الولد الخ)
 قال في البحر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضانة ولدا لامة للمولى أو لغيره والحق التفصيل فان كان الصغير
 رقيقا مولاه أحق به حرًا كان أبوه أو عبدا وكذا لو اعتقت امة بعد وضعه فلاحق لها في حضانه انما الحق للمولى
 سواء كانت منكوبة أم لا أو فارقتها لانه مملوك وأما اذا كان أي الصغير حرًا فالحضانة لا قربائه الاحرار ان كانت
 امة أمه لا لمولاه ولا للمولود الذي اعتقه وان اعتقت كانت الحضانة لها اه (قوله كن أحق به)
 قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين اتمه ان كانا في ما كاه اه ونحوه في البحر فالمراد بالاحقية عدم التفريق
 بينهما فلا يشافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أي من جهة الرحم فلو كان محرما
 غير رحم كالم - رضاعا أو رجما من النسب محرم من الرضاع كابن عمه نسباه هو عنه رضاعا فهو كالاجنبي ط
 (قوله والحال أن الاب معسر) كذا قيده في الخانية والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب
 وظاهره تخلف الحكم المذكور مع يساره لان المفهوم في التصانيف حجة بعمل به وعلى وفي الشريعة ليلية
 تقييد الدفع للعمه يسارها واعسار الاب يفيد أن الاب الموسر يجبر على دفع الاجرة للام نظر للصغير اه
 قلت والمراد من هذه الاجرة اجرة الحضانة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبع الفتح والدرر والبحر خلافا
 لما في العزيمة على الدرر من أنها اجرة الرضاع والمراد بيسار العمه قدرتها على الانفاق على الولد كما هو ظاهر
 اذ لا وجه لتقديره بضا (قوله والعمه تقبل ذلك) أي ولم يوجد أحد ممن هو مقدم على العمه متبرعا
 بمثل العمه ومع ذلك يشترط أن لا تكون متزوجة بغير محرم للصغير شرعيا ليلية (قوله ولا تمنعه عن الام)
 أي عن رؤيتها له وتعهد ما يراه (قوله أو تدفعه للعمه) صريح في أنه ينزع من الام مع أن الام لو طلبت
 أجرة على الارضاع ووجدت متبرعة به قدمت وترضعه عند الام كما صرح به في البدائع ولكن هذا اذا بقيت
 مستحقة للعضاة وفي مسائلنا سقط حقها منها فلذا ينزع منها ومثله ما لو تزوجت باجنبي وصارت الحضانة لغيرها
 كالأخت فانها لا يلزمها أن ترضع أو ترضعه عند الام (قوله على المذهب) لم أر هذه العبارة لغيره وانما قالوا
 على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التضييق تأمل ومقابل ما قيل ان الام أولى (قوله
 مجتبي) هو شرح الزاهدي على مختصر القدوري وذلك حيث قال في النفقات وهل يرجع الم - والعمه
 على الاب اذا أسير بما أنفق على الصغير ثم رزق بعض الكتب لا يرجع من يؤدى النفقة على الاب ولا على الابن
 بخلاف الام اذا أسير زوجها ثم رزق من رزق فيه اختلاف المشايخ اه وهذا مفروض فيما اذا كان الاب

وفي القنية الام احق بالولد ولو سبته
 السيرة معروفة بالقيود ما لم يعقل ذلك
 (أو غير ما مونة) ذكره في المجتبى
 فان تخرج كل وقت وتترك الولد
 ضائعا (أو) تكون (امة أو أم ولد)
 أو مدبرة أو مكاتبة ولدت ذلك الولد
 قبل الكتابة لا تستغنى عن
 المولى لكن ان كان الولد رقيقا كن
 احق به لانه للمولى مجتبي (أو متزوجة
 بغير محرم) الصغير (أو ابان
 تربيته مجانا) (الحال ان) (الاب
 معسر والعمه تقبل ذلك) أي
 تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام
 قيل للام اما ان تمسكه مجانا أو
 تدفعه للعمه (على المذهب)
 وهل يرجع الم - والعمه على
 الاب اذا أسير قيل نعم مجتبي

معسر او وجبت نفقة الولد على عمه أو عمته أو أخته فالام ترجع على الاب اذا أبسر وفي الم والعمة الخلف المذكور فلا يحمل له كرهذا هنا ولا ذكر الم لأن الكلام في العمة اذا أخذته لتضنه مجانا واذا كان لها الرجوع فلا فائدة في أخذها من الام الآن يقال مراده أن لا ترجع بآجرة الحضنة وأما النفقة على الولد اذا لم تنزع بها فهل لها الرجوع بها على الاب قيل نعم تأمل (قوله والعمة ليست بقيد الخ) هو بحث لصاحب البحر ذكره في الباب الا في قال بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أر من صرح بان الاجنية كالعمة اذا كانت متبرعة ولا تناس على العمة لانها حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال عنها في زماننا ونظاها المتون أن الام تأخذ بآجر المثل ولا تكون الاجنية أولى بخلاف العمة الآن يوجد قتل اه قلت وفي القهستاني بعد كلام مائنه وفيه اشارة الى أنها أي الام أولى من المحرم وان طلبت آجر او المحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها امسك به أو ادفعه الى المحرم كما في النظم اه فهذا ظاهر في أن العمة غير قيد بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير الرمي على البحر أن هذا نفقة حسن صحيح قال وقد سئلت عن صغيرة لها ام تطلب زيادة على آجر المثل وبت ابن عم تريدها مجانا فاجبت بانها تدفع للام لكن بآجر المثل فقط لأن تلك كالأجنبية لا حق لها في الحضنة أصلا فلا يعتبر تبرعها الآن في دفع الصغير اليها ضرر ربه فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولذا يختلف الحكم في نحو العمة والخالة عند اليسار فلا يدفع اليها اذا ضرر على الموسر في دفع الآجرة وبه تقتصر هذه المسألة فاعتنه فقد قل من تفتن له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الاب حيا وطلبت الام النفقة من مال الولد وأراد الاب تربته عنده بمال نفسه لا يسقط حق الام مع أن الاب أشفق من الاجنية نعم لو كان للاب ام وأخت عنده تحضن الولد مجانا ولا يرضى من هو أحق منها بالآجرة فلها أن تربيه عند الاب وهذه تقع كثير لكن هذا اذا طلبت الام آجرة على الحضنة فلو تبرعت بالحضنة وطلبت الآجرة على الارضاع وقال الاب ان امي وأختي ترضعه مجانا تكون أولى وله كن يقال لها أرضعيه في بيت الام لأن ذلك لا يسقط حضنتها كما علم مما مر فتنبه لذلك (قوله بلانفقة) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وظهره أن المراد نفقة الصبي والظاهر أن آجرة الحضنة كذلك تأمل (قوله ابقاء الماله) هذا تعليل من المصنف فانه بعد أن نقل في المنع كلام المنية قال وله وجه وجبه لأن رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم لحق الضرر الذي يحصل له لكونه عند الاجنبي اه والمراد بالاجنبي زوج الام وفيه نظرفان الوصي أجني زوج الام اذ لم يذكر أنه ربح محرم منه فالاولى الاقتصار على أن في دفعه للام مصلحة زائدة وهي ابقاء ماله فكانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهي كون الام أشفق عليه من الوصي وهي أهل للحضنة في الجملة بخلاف الوصي ولا يخالف هذا ما قد مناه أنفع الرمي حيث لم يعتبر الضرر في المال لأن ذلك عند لزوم دفعه للأجنبية التي لاحق لها في الحضنة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الام المتزوجة بالاجنبي تربته بنفقة مقدرة وتبرع الوصي ينبغي أن يدفع اليها أيضا على قياس ما ذكره الرمي ولا يعتبر تبرع الوصي تأمل ثم لا ينبغي أن هذا كله عند عدم وجود متبرع من أهل الحضنة كالعمة أو الخالة والأفهي أحق من الام والاجنبي (تنبيه) وقعت حادثة القنوي سئلت عنها قد عاها وهي صغيرة ماتت أمه وترك لها مالا وله أب معسر وجدة ام ام وجدة ام أب متزوجة بجدة أرادت ام أمه تربته بآجر وام أبيه ترضى بذلك مجانا فاجبت بأنه يدفع للمتبرعة أخذ الماهنا فانه اذا دفع للام الساقطة الحضنة ابقاء الماله مع كونها تربيه في حجر زوجها الاجنبي فبالاولى دفعه لام أبيه المتبرعة ابقاء الماله مع كونه في حجر أبيه وجدة الشفوقين عليه وكتب جمعت في رسالة سميتها الابانة عن أخذ الآجرة على الحضنة والله أعلم (قوله والتزمه ابن عمه مجانا) في بعض النسخ والترم ابن العم أن يربيه مجانا وهي أظهر (قوله ولا حاضنة له) أما لو كان له حاضنة كالعمة أو الخالة فهي أولى من أمه لسقوط حقها بالتزوج بأجنبي ومن ابن العم لتقدمها عليه والظاهر أنها أولى وان طلبت النفقة لانها الحاضنة حقيقة (قوله فله ذلك) أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه أن ابن العم له حق حضنة القلام حيث لا حاضنة غيره والام ساقطة الحضنة هنا والظاهر أن له ذلك وان طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت السائحاني كتب كذلك (قوله ولا تجبر عليها) أي على الحضنة والصواب أن يقول ولا تجبر على الارضاع كما سيذكر

والعمة ليست بقيد فيما يظهر
وفي المنية تزوجت ام صغيرتي
أبوه وأرادت تربته بنفقة
مقدرة وأراد وصيه تربته بها
دفع اليها ماله ابقاء ماله وفي الخاوي
تزوجت بأجنبي وطلبت تربته
بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا
حاضنة فله ذلك (ولا تجبر) من
لها الحضنة (عليها الا اذا تعينت
لها)

المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على امه ارضاعه الا اذا تعينت وبهذا اشد دفع المناقاة بينه وبين قوله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه يعني أنها تجبر على الحضانة وهو أحد قولين في المسألة كما يأتي والافصح كيف يصح أن يعنى على قولين متقابلين (قوله بان لم يأخذ الخ) هذا ذكره في الثانية في مقام تعيين الارضاع فهو مؤيد لما صوّبناه وقوله وسيجي في النفقة مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذي سيجي هناك (قوله فتنتقل للجدّة) أي تنتقل الحضانة لمن يلي الام في الاستحقاق كالجدّة ان كانت والا فلن يليها فيما يظهر واستظهر الرحي أن هذا الاسقاط لا يدوم ظمها الرجوع لأن حقها ثبت شيئا فشيئا فيسقط الكائن لا المستقبل اه أي فهو كاسقاطها القسم لضرتها فلا يرد أن الساقط لا يعود لأن العائد غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المقلد أبي السعود مسألة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه واسقطت حقها من الحضانة وكم بذلك ما كم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لهذا ذلك فان أقوى الحقلين في الحضانة للصغير ولئن استقطت الزوجة حقها فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد فتقبل بالاول فلا تجبر اذا امتنع ورجحه غير واحد وعلمه الفتوى وقيل بالثاني فتجبر واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهند وأبو خواهر زاده وأبدى في الفتح بما في كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد من مسألة الخلع المذكورة قال فأقاد أي كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البحر فالترجيح قد اختلف والاولى الافناء بقول الفقهاء الثلاثة لكن قيده في الظاهر به بان لا يكون للصغير ذور محرم بحيث تجبر الام كي لا يضيع الولد أمالوا امتنع الام وكان له جدّة رضيت باسمها كدفع اليها لأن الحضانة كانت محاللا فصح اسقاطها حقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلمه في المحيط بانها لما اسقطت حقها بقي حق الولد فصارت بمنزلة الميتة أو المتزوجة فتكون الجسدّة أولى اه ما في البحر ملخصا قلت ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك أن ما في المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والمحضون حق في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المقلد أبي السعود فتقول من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما اذا لم تعين لها واقتصر على أنها حقها لأن المحضون حينئذ لا يضيع حقهم لوجود من يحضنهم غيرها ومن قال انها حق المحضون فتجبر محمول على ما اذا تعينت واقتصر على أنها حقهم لعدم من يحضنهم غيرها والدليل على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزي الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنها تجبر عندهم اذ لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في النهران ما في الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح من أنه اذا لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فقيه نظر لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين تفيد الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولا يمكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكلمة من نظير فاعتمد هذا التحرير (قوله لانه) أي الحضانة وذكر الصغير نظر للغير ط (قوله اجبرت بلا خلاف) ولو وجد غيرها لم تجبر بلا خلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا يعم الخ) أي قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه حكايان وجد غيرها وامتنع وبعبارة البحر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت اجبرت الام لا من دونها (قوله وحينئذ) أي حين لم يوجد غيرها فلا اجرة لها لانها قامت بامر واجب عليها شرعا ط وبعبارة الجوهره اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لاجرة لها اه فكلام الجوهره في الرضاع وكأن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما في الجوهره بحث منه كما يشعر به قوله وعليه لاجرة لها ويخالفه ما في الهندية وغيرها لو استؤجر له من ترضعه شهر اثم مضى ولم يأخذ ثدي غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مقتضاه أنها استحق الاجرة والالتفات لتجبر على الارضاع مجانا ورأيت بخط شيخ مشايخنا السامحاني قال البرجنسدي تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصورية ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه أبو جعفر تجبر وينفق عليها من مال الصغيرة وبه اخذ الفقيه أبو الليث فهذا نص في أن الاجرة تؤخذ مع الجبر اه وبأقرب بيان وجهه قريبا (قوله اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه) هذا قيد فيما اذا كانت الحاضنة أمافلو كانت غيرها فالظاهر استحقاقها الاجرة الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح أو عدة رجل غير الاب

بان لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خانية وسيجي في النفقة واذا اسقطت الام حقها صارت ككيسة أو متزوجة فتنتقل للجدّة بحصر (ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيهما) حتى لو اختلفت على أن تترك ولدها عند التزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس لها أن تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فتح وهذا يعم ما لو وجد وامتنع من القبول بجر وحينئذ فلا اجرة لها جوهره (وقسحق) الحاضنة (اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة) لايه

فانهم استحقوا الاجرة عليه الكس اذا كان النساك محرما للصغير والا فلا حضانة لهما كما مر هذا وقال المصنف في
 المتخ وعندى انه لا حاجة الى قوله اذ لم تكن منكوحة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لهما اذا كانت
 أهلا وما ذكرنا هو شرط لوجوب اجر الرضاع لهما لانها انما تستأجر له اذ لم تكن منكوحة أو معتدة اه
 ونازعه الخير الرمي في حاشيته على المتخ بان امتناع وجوب اجر الرضاع للمنكوحة ومعتدة الرجمي لوجوبه
 عليها ديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما قاله قلت على انك قد علمت
 مما قدمناه انما ان الاجرة تستحق مع وجود الخبر فلا تنافي الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت
 على ابيه لو غنيا والا فمال الصغير كان من جلبها الاتفاق على حاضنته التي جبت نفسها لاجله عن التزوج
 ومنه لهما اجرة رضاعه فلم تكن اجرة خالصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لهما شبه الاجرة وشبه النفقة
 فاذا كانت منكوحة أو معتدة لايه لم تستحق اجرة لاهل الحضانة ولا على الارضاع لوجوبهما عليها ديانة ولان
 النفقة ثابتة لهما بدونهما بخلاف ما بعد انقضائه العدة فانها تستحقها علام شبه الاجرة وعن هذا كان الوجه
 عدم الفرق بين معتدة الرجمي والبائن كما هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجيحه فانه ذكر في الرضاع
 ان في معتدة البائن روايتين وأخر دليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهره وغيرها تصحيح الجواز وبأني تمامه
 في الباب الاقوى (قوله) وهي غير اجرة رضاعه ونفقته قال في البحر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة
 الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومنه في الشرع بلالية (قوله عن السراجية) المراد بها هنا فتاوى
 سراج الدين قارئ الهداية فانه في الباب الاقوى عز ذلك اليه ناصر يحا فلا محل لترديد المصنف بانه يحتمل انه
 اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن لم اتفق على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذ لم تكن منكوحة
 ولا معتدة لايه نقله في البحر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارئ الهداية مثل هل تستحق المطلقة
 اجرة بسبب حضانة ولد ها خاصة من غير ارضاع له فأجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى
 خادم يلزمه اه وأقوى بذلك أيضا صاحب البحر في فتاواه وكذا في الخيرية ومنه في التهر وقد مرنا انه
 مفهوم من قولهم في مسألة العمة والحال ان الاب معسر (قوله خلافا لما نقله المصنف) حيث قال بعد
 نقل كلام قارئ الهداية لكن بشكل على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل قاضي التضاغفر
 الدين قاضي خان عن المبتوتة هل لهما اجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قالت ~~يكن~~
 محل المبتوتة على المعتدة من طلاق بات فهو مبني على احدي الروايتين في البائن كما قدمناه انما لكن التقييد
 بما بعد فطام الولد لم يظهر لي وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة الفتوى (قوله) وقول نجم الاثمة المختاران
 عليه السكنى في نفقات البحر عن التفاريق لا تجب في الحضانة اجرة المسكن وقال آخرون تجب ان كان للصبي
 مال والا فلي من تجب عليه نفقته اه وفي التهر وينبغي في ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يستلزم
 وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قلت صاحب التهر ليس من اهل الترجيح فلا يعارض ترجيحه ترجيح نجم
 الاثمة ولا سيما مع ضعف تعليله فان القول بوجوب اجرة المسكن ليس مبني على وجوب الاجر على الحضانة
 بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحضانة لا مسكن لهما اصلا بل تسكن عند غيرها فكيف يلزمها اجرة
 مسكن لتحضن فيه الولد بل الوجه لزومه على من يلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخير الرمي عن
 المصنف انه اختلف في لزومه والظاهر اللزوم كما في بعض المعتبرات قال الرمي وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج
 الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتداه ابن الشحنة مخالفا لما اختاره
 ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل ان الاوجه لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لهما مسكن
 اما لو كان لهما مسكن يمكن أن تحضن فيه الولد ويسكن تبعها لهما فلا يلزم احتياجه اليه فينبغي ان
 يكون ذلك توفيقا بين القولين ويشير اليه قول ابي حفص وليس لهما مسكن ولا ينبغي ان هذا هو الفرق للبيانين
 فليكن عليه العمل والله الموفق فافهم (قوله وكذا الخ) قدمناه عن فتاوى قارئ الهداية (قوله وقال
 شيخنا) يعني الخير الرمي في حواشيه على البحر فافهم (قوله وقواعدنا نقضه) قالت ما قدمناه قريسا عن
 خط شيخنا شيخنا الساجاني صريح في ذلك فقد وافق بحقه المنقول (قوله ثم حرر) أي الخير الرمي أن
 الحضانة كالرضاع اي في انها لا أجر للام فيه الومنكوحة أو معتدة والا فلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال

وهي غير اجرة ارضاعه ونفقته
 كما في البحر عن السراجية خلافا
 لما نقله المصنف عن جواهر
 الفتاوى وفي شرح النقابة للباقي
 عن البحر المحيط سئل أبو حفص
 عن لهما مسكن الولد وليس لهما
 مسكن مع الولد فقال على الاب
 سكه ما جيعا وقال نجم الاثمة
 المختاران انه عليه السكنى في الحضانة
 وكذا ان احتاج الصغير الى خادم
 يلزم الاب به وفي كتب الشافعية
 مؤنة الحضانة في مال المحضون
 لوله والا فعلى من يلزمه نفقته
 قال شيخنا وقواعدنا نقضه
 فيفتى به ثم حرر أن الحضانة
 كالرضاع والله تعالى اعلم

مطلب
 في لزوم اجرة مسكن الحضانة

والاثن مال ابيه أو من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد علت تأييده بما نقلناه
 عن خط الساتحاني قلت وهذا كله حيث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما أن يكون اجنبيا عن الصغير
 أولا وعلى كل فاما أن يكون الاب معسرا أولا وعلى كل فاما أن يكون الصغير مال أولا فان كان اجنبيا يدفع
 للاهل للحضانة باجرة المثل ولو من مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معسرا والصغير له
 مال أولا يقال للام اما أن تمسكه مجانا أو تدفعه للعملة مثلا المتبرعة صونا لماله لوله مال وان كان الاب موسرا
 والصغير له مال فكذلك لان الاجرة حينئذ على الصغير وان كان الاب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان
 طلبت الاجرة نظر الصغير بلا ضرر له في ماله هذا حاصل ما تحرر للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كالرضاع
 وتعام ذلك في رسالتنا الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة (قوله أولم تقبل أو اسقطت حقها) مبنى على
 عدم الجبر كالا يفتي ح ومتر الكلام فيه (قوله أولم تزوجت باجنبي) أشمل من ذلك قول الجبر أولم تكن
 اهلا للحضانة فانه يدخل ما لو كانت فاجرة أو غير مأمونة (قوله عند عدم اهلية القري) قيد لقوله وان
 علت لان البعده لاحق لها عند اهلية القري (قوله بالشرط المذكور) هو عدم اهلية القري (قوله
 بحر) اي اخذ من قول الخصاص ان أم أبي الأم لا تكون بمنزلة قرابة الأم من قبل أمها وكذا كل من كان من
 قبل أبي الأم اه زاد في الولوجية لان هذا الحق لقرابة الأم قال في البحر وظاهره تأخير أم أبي الأم عن أم
 الاب بل عن الخالة أيضا وقد صارت حادثة الفتوى اه قال ط ووجه ذلك ان الاخت لأم والخالات
 متأخرات عن أم الاب فاذا كن أولى من أم أبي الأم لكونهن من قرابة الأم فن كانت مقدمة عليهن وهي أم
 الاب أولى بالتقدم اه تأمل (قوله ثم الاخت لاب وأم) أي اخت الصغير لان قرابة الاب وان كانت
 لا مدخل لها فيما يعتبر وهو الادلاء بالأم لكنها تصلح للترجيح خلافا لقول زفر باشترا كها مع الاخت لأم أفاده
 الزيلعي (قوله لان هذا الحق) أي الحضانة وهذاعله لكون الاخت لأم تلي الاخت الشقيقة (قوله
 ثم الاخت لاب) تقدمها على الخالة هو ما مشى عليه اصحاب المتن اعتبارا القرب القرابة وتقدم المولى
 بالأم على المدلى بالاب عند اتحاد مرتبتهما قرا قال في البحر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق
 الخالة أولى لانها تدلى بالام وتلك بالاب (قوله ثم بنت الاخت لابوين ثم لأم) كونها أحق من الخالة
 باتفاق الروايات وأما بنت الاخت لاب فتفي رواية أحق والصحيح أن الخالة أحق منها كما في البحر والزيلعي
 (قوله ثم لاب) هذا ساقط من بعض النسخ وهو المناسب لما علت من ان الصحيح خلافه مع مخالفته لما بعده
 (قوله ثم الخالات) أي خالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لاب) هذا هو الصحيح كما علت وبه صرح
 في الخاتمة أيضا (قوله ثم بنات الاخ) أي لاب وأم وأولام وأولاب فيما يظهر ح أي على الترتيب قال
 الزيلعي وبنات الاخت أولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المدلى بها أولى
 (قوله ثم العمت كذلك) أي تقدم العمة لاب وأم ثم لأم ثم لاب ولم يذ كر بنات الخالة والعمة لانه لاحق
 لهن لانهن غير محرم بحر ويأتي الكلام فيه (قوله ثم عمت الاتهام والاباء) قياس ما ذكره في
 الخالات تقدم عمت الأم على عمت الاب ويفيده ما مر من أن هذا الحق لقرابة الأم وكذا ما في كافي الحاكم من
 قوله وكل من كان من قبل الأم فهو أولى ممن هو من قبل الاب (قوله بهذا الترتيب) أي العمة لابوين ثم لأم
 ثم لاب (قوله ثم العصبات) أي ان لم يكن للصغير احد من محارمه النساء بحر او كان الا انه ساقط
 الحضانة لانه كالعدم رمي (قوله ثم الجد) أي ابوالاب وان علا بحر (قوله ثم بنوه كذلك) أي
 بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بحر (قوله ثم الم ثم بنوه) ينبغي أن
 يقول كذلك لما في البحر والفتح ثم الم شقيق الاب ثم لاب وأما اولاده في دفع اليهم الغلام لا الصغيرة لانهم غير
 محارم (قوله واذا اجتمعوا الخ) أي كعمين ط وينبغي اسقاطه والاستغناء عنه بما سياتي فانه
 راجع للكل ح (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العصبات قال في البحر ولا للعصبة الفاسق ولا الى
 مولى العتاقة تحرر زاعن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها
 أو ماله لا تسلم اليهم وينظر القاضي امرأة ثقة عدلة أسنة فيسلمها اليها الى أن تبلغ (قوله ومعنوه) في نسخة
 ومعنق أي بكسر التاء لقول البحر المار ولا الى مولى العتاقة وفي الفتح ويدفع الذكرا الى مولى العتاقة لانه

(ثم) أي بعد الام بان ماتت
 أولم تقبل أو أسقطت حقها
 أو تزوجت باجنبي (أم الأم) وان
 علت عند عدم اهلية القري (ثم أم
 الاب وان علت) بالشرط المذكور
 وأما أم أبي الأم فتؤخر عن أم
 الاب بل عن الخالة أيضا بحر
 (ثم الاخت لاب وأم ثم لأم) لان
 هذا الحق لقرابة الأم (ثم الاخت
 لاب) ثم بنت الاخت لابوين
 ثم لأم ثم لاب (ثم الخالات كذلك)
 أي لابوين ثم لأم ثم لاب ثم بنت
 الاخت لاب ثم بنات الاخ
 (ثم العمت كذلك) ثم خالة الأم
 كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمت
 الاتهام والاباء بهذا الترتيب
 ثم العصبات بترتيب الارث فيقدم
 الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم الم ثم بنوه
 واذا اجتمعوا فلا ورع ثم الاسق
 اختيار سوى فاسق ومعنوه

مطلب
 لو كان الاخوة والاعمام غير
 مأمونين لا تسلم الحضونة اليهم

اخر العصبان ولا تدفع الاثني اليه اه قلت ينبغي أنه لو كان مولى العتاقة امرأه أن تدفع الاثني اليها دون
 الذكر (تنبيه) اشترط في البدائع في العصبية اتحاد الدين حتى لو كان للصبي اليهودي اخوان أحدهما
 مسلم يدفع لليهودي لانه عصبته لالمسلم اه (قوله وابن عم المشتاة الخ) اما اذا كانت لا تشتهى كينت سنة
 مثلاً فلا منع لانه لا قسنة وكذا اذا كانت تشتهى وكان مأمونا بجر بجننا وايدى بهما في التحفة وان لم يكن للجارية
 غير ابن الم فلا اختبار للقاضي ان رآه اصلح ضمها اليه والا توضع على يد امينة اه قلت ما في التحفة علة
 في شرعها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة اليه فيراعى الاصلح اه وهو ظاهر في انه لاحق لابن الم
 في الجارية مطلقاً وان للقاضي دفعها لاجنية ولو مأمونا حيث رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن
 للقاضي الاختيار وقد رد الرمي ما بحثه في البصر بنحو ما قلنا وبه عليه السلام بان ابن الم غير محرم وانه لاحق لغیر
 المحرم قال ولعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت عنده الى ان تشتهى فنقع القسنة فحسم من اصله (قوله
 ثم اذا لم يكن عصبية الخ) افاد ان العصبان مقدمون على ذوى الارحام الذكور والمراد العصبية المستحق
 اذ لو لم يستحق كابن عم الجارية يقدم عليه مثل الاخ لآتم والخال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام
 من كان منهم محرمًا احترازاً عن ابن العم والخالة كما يأتي (قوله قد دفع لآخ لآم) كان ينبغي ان يذكر آولا
 الجد لآم في الهندية انه أولى من الاخ لآم والخال اه (قوله ثم لآم) الذي في الشريانية عن البرهان
 وكد في الفتح ثم لاب ثم لآم (قوله برهان وعيني بجر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لفظ بجر
 وهو الاولى لانه في البحر لم يعزه الى البرهان والعيني (قوله فان تساوا) كاخوة اشقاء مثلاً (قوله ولاحق
 لولد عم الخ) كان المناسب التعبير بالبنات بدل الولدان الولد يشمل المذكور والاثني وقدم ترأى ابن الم له حق في
 الغلام دون الجارية واما الفرق بين الجارية المشتاة وغيرها فقد علمت ما فيه فافهم وفي البحر لاحق لبنات العم
 والخالة لانهم غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه ووجه الاولوية
 ان العم والخالة مقدمتان على الم والخال مع انه لاحق لبنات عمه ما لم يقتضاه انه لاحق لبنات العم ونحوها
 في حضنة الجارية ولابن العم في حضنة الغلام وينبغي في اجراء التفصيل المذكور في ابن العم هذا ولم أر من
 ذكره تأمل وستل عن صغيره جداً أو أم وبنت عمه ولا شبهة ان الحضنة للجد كما علمته مما ذكرناه عن الهندية
 أمالو كان الصغير اثني فان قلنا ان لبنات العم حقا في الاثني ينبغي تقديمهما على الجد لآم لان النساء أقدر لكنه
 خلاف ما مر عن الهندية فليست أمال (قوله والحاضنة الذمية) أشار الى أن ما في الكفر من التقيد بالام
 اتفاق بل كل حاضنة ذمية كذلك كما صرح به في خزائن الاكل بجر (قوله ولو مجوسية) بان أسلم
 زوجها وابنت (قوله بسبع سنين) فائدة هذا تظهر في الاثني لان الذكر تنهى حضنته بالسبع حوى
 (قوله أو الى أن يخاف) أشار الى ان قول المصنف أو يخاف منصوب بأن منعمة بعد أو التي بمعنى الى كما في
 الفتح وهذا زاده في الهداية فظاهره انه اذا خيف أن يألف الكفر نزع منها وان لم يعقل دينا بجر قال ط ولم يمثلوا
 لألف الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو أخذ ملعا بداهم وفي الفتح وتمنع ان تغذيه الخمر ولحم الخنزير وان خيف
 ضم الى ناس من المسلمين وقول البحر لم ينزع منها بل يضم الى ناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان زائدة
 والانتقاض تأمل (قوله بشكاح غير محرمه) أى سواء دخل بها أو لا وكان ينبغي أن يقول غير محرمه النسبي
 لان الرضا على كالا جنبي في سقوط حضنتها به رمي قلت وينبغي أنه لو لم يكن للغلام سوى ابني عم تزوجت امه
 أحدهما أن لا يسقط حقها لان الآخر أجنبي مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابتأوه عندها أولى واحتراز
 عمالو كان زوج الجد أو زوج الام أو الخالة الم ونحوه (قوله في بيت الراب) بتشديد الباء اسم فاعل
 من التربية وهو زوج الام والولد ريب له (قوله فلا ب أخذ) أى الا اذا لم يكن لها مسكن وطلبت من الاب
 أن يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضنة عليه كما مر (قوله لافرق بين الخ) استظهر هذا الخبر الرمي
 أيضا بقولهم ان زوج الام الاجنبى يطعمه نرأى قليلا ويطرأ اليه شرا أى نظر البعض وهذا مفقود
 في الاجنبى عن الحاضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شئ فان الراب اذا كان كذلك فالاجنبى أولى
 كما هو المشاهداه قلت الا صوب التفصيل وهو ان الحاضنة اذا كانت تاكل وحدها وابنها معها فلها حق لان
 الاجنبى لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجنبى أو كانت زوجة له وأنت علمت

وابن عم مشتاة وهو غير مأمون ثم
 اذا لم يكن عصبية فالذوى الارحام
 قد دفع لآخ لآم ثم لآم ثم لآم
 للام ثم للخال لابوين ثم لآم برهان
 وعيني بجر فان تساوا فاصلحهم
 ثم اورعهم ثم اكبرهم ولا حق لولد
 عم وعمه وخال وخالة لعدم
 المحرمية (و) الحاضنة (الذمية)
 ولو مجوسية (كسلة ما لم يعقل
 دينا) ينبغي تقديره بسبع سنين
 لعملة اسلامه حينئذ نهر (أو)
 الى أن يخاف ان يألف الكفر
 فينزع منها وان لم يعقل دينا بجر
 (و) الحاضنة (يسقط حقها بشكاح
 غير محرمه) أى الصغير وكذا
 يسكنها عنده المفضل له ما في القسنة
 لو تزوجت الام بأخر فأمسكتها
 ام الام في بيت الراب فلا ب
 اخذها وفي البحر قد رددت فيما لو
 امسكتها الخالة ونحوها في بيت
 اجنبى عازية والظاهر السقوط
 قياسا على ما مر لكن في التهر
 والظاهر عدمه للفرق بين
 زوج الام والاجنبى

ان سقوط الحضانة بذلك يدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمنفق أن يكون ذا بصيرة ليراعى الاصح للولد فإنه قد يكون له قريب مفضل له يتولى موته ويكون زوج امه مشقة عليه يعز عليه فراقه فيريد قربه أخذه منها ليؤذيه ويؤذيها اوليا كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه اضعاف ما يؤذيه زوج امه الاجنبى وقد يكون له اولاد يخشى على البنت منهم الفتنة لسكناها معهم فاذا علم المنفق أو القاضى شيئا من ذلك لا يحل له نزعها من امه لان مدار أمر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها أو مالهالا نسلم اليهم وقد منافي العدة عن الفسخ عند قوله ان المختلعة لا تخرج من بيتها في الاصح ان الحق ان على المنفق أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم بجزها عن المعيشة ان لم تخرج أقتاها بالحل لان علم قدرتها (قوله قال) أى فى النهر وأصله البحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذى ليس بمحرم كابن العم فهو كلاجنبى هنا اه أى فاذا تزوجته سقط حقها وأنت خير بأن هذا مقرر فى ما اذا كان مستحق للحضانة أقرب منه فلولم يكن غيره وكان الولد ذكرا يبقى عند امه وكذلك لو كان انثى لا تشتهى أو كان مأمونا على ما يجنبه فى البحر فانهم (قوله البائنة) أما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها نهر ومقتضاء العود فى البائنة قبل انقضاء العدة مع انها تعتد فى بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر للولد عنده وفى ذلك تأييد لما قدمناه من التخصيص تأتى قال فى الدر المنثور وكذا أى تعود الحضانة لوزات يجنون وردة ثم زال المانع ذكره العيني وغيره فالاحسن ويعود الحق بزوال مانعه اه (قوله لزوال المانع) أى ليس من قبل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فتقوله لم يسقط حقها معناه منع منه مانع فتقوله لم يسقط النفقة بالنشور والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أفاده فى النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاد حتى جديد اقسام سببه بخلاف سقوط الشفعة لانها حق واحد كما مر قد بر (قوله والقول لها الخ) أى لو ادعى تزوجها وانكرت فالقول لها ولو اقربته لكانها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينته ويفى ان يكون مع اليمين فى الفصلين نهر ووجه الفرق أن دعواها طلاق المعين لما أبطلها الشرع بدون تصديقه لم يقبل قولها أصلا (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد بالاستغناء تمام الطهارة بأن يطهر بالماء بلا معين وقيل مجزأ الاستغناء وهو التطهير من الخباسة وان لم يقدر على تمام الطهارة زبل أى الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وتدر يسبع) هو قريب من الاول بل عينه لانه حينئذ يستغنى وحده لا ترى الى ما يروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مر واصيائكم اذا بلغوا سبعا والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة زبل (قوله به يفتى) وقيل بتسع سنين (قوله لانه الغالب) أى الاستغناء هو الغالب فى هذا السن (قوله فان كل الخ) أفاد أن التقاضى لا يختلف أحدهما بل يتطرق ما ذكر كفى البحر عن الظهيرية ووجهه أن الدين لا يكتفى به ولا يملك أحدهما ابطال حق الولد من كونه عنده قبل السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبرا) أى ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر عليه كفى الملقى وفى الفسخ ويجبر الاب على أخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصيانته عليه بالا جاع اه وفى شرح الجمع واذا استغنى الغلام عن الخدمة اجبر الاب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه اه وفى الخلاصة وغيرها واذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فاعصبة أولى بتقديم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن العم فى حضانة الجارية اه قلت بقاء ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبه ولا وصى فالظاهر أنه يترك عند الحاضنة الأن يرى القاضى غيرها أولى له والله أعلم (قوله والا) بان قدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط (قوله والجدّة) أى وان علت ط (قوله أى تبلغ) وبلاغها اما بالحيض أو الانزال أو السن ط قال فى البحر لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه أقوى واهدى (قوله فى ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد لا تبة (قوله فالقول للام) لانه يدعى سقوط حقها بجر (قوله وأقول الخ) هو صاحب النهر حيث قال وأقول ينبغى أن ينظر الى سنّها فان باغت سنّها تحبس فيه الا انى غالبا فالقول له والاله اه والذى ينبغى الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ فى سن يحتمل صدق كما هو المصرح به فى باقى الاحكام أفاده الرضى (قوله مشتاة اتسافا) بل فى محرمات النكاح بنت تسع فصاعدا مشتاة اتسافا سائحان (قوله ذلك) أى فى كونها أحق بها حتى تشتهى (قوله وبه يفتى) قال فى البحر بعد

قال والرحم فقط **ك**ابن العم
كلاجنبى (وعود) الحضانة
(بالفرقة) البائنة لزوال المانع
والقول لها فى نفي الزوج وكذا فى
تطليقه ان ايهمة لان عينته
(والحاصنة) اما أو غيرها
(احق به) أى بالغلام حتى
يستغنى عن النساء وقد يسبع
وبه يفتى لانه الغالب ولو اختلفا
فى سنه فان اكل وشرب ولبس
واستغنى وحده دفع اليه ولو جبرا
والالا (والام والجدّة) لأم وألاب
(احق بها) بالصغيرة (حتى
تحيض) أى تبلغ فى ظاهر الرواية
ولو اختلفا فى حيضها فالقول
للأم بجر يمشا وأقول ينبغى أن
يحكم منها ويعمل بالغالب وعند
مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج
الصغيرة ويدخل بها الزوج عيني
(وغيرهما أحق بها حتى تشتهى)
وقدر يسبع وبه يفتى وبنت احدى
عشر مشتاة اتسافا زبل
(وعن محمد ان الحكم فى الام
وابدة كذلك) وبه يفتى لكثرة
الفساد زبل

واخادانه لاتسقط الحضانة بتزوجها مادامت لاتصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستانس بها ٦٤١ كما في القنية وفي الظاهر بيرية امرأة قالت

هذا ابتك من بنى وقد ماتت أمته
فاعطى نفقته فقال صدقت لكن
امته لم تمت وهي في منزلي وأراد
اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضي
امته وتحضر عنده فتأخذه لانه
اقرباً نأجده وحاضته ثم ادعى
احقية غيرها واذ محتمل فان

(احضر الاب امرأة فقال هذه

ابنتك وهذا) ابني (منها وقالت

الجدة لا) ما هذه ابنتي (وقد ماتت

ابنتي أم هذا الولد قالت للرجل

والمرأة التي معه ويدفع الصبي

اليهما) لان الفراش لهما فيكون

الولد لهما (كروحين بينهما ولد

فادعى) الزوج (انه ابنه لامنها)

بل من غيرها (وعكست) فقالت

هو ابني لامنه (حكم بكونه

ابنهما) لما قلنا وكذا لو قالت

الجدة هذا ابتك من بنى الميتة

فقال بل من غيرها فاقول له

ويأخذ الصبي منها وكذا

لو احضر امرأة وقال ابني من

هذه لامن ابتك وكذبت الجدة

وصدقتها المرأة فالاب أولى به لانه

لما قال هذا ابني من هذه المرأة

فقد انكر كونها جدته فيكون

منكراً لحق حضانتها وهي اقرب

له بالحق انتهى ملخصاً (ولا خيار

للولد عندنا مطلقاً) ذكر اكان

أواني خلا فالشافعي قلت وهذا

قبل البلوغ اما بعده فيخير بين

أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك

ويؤيد زاده معزاً للمنية واخاداه بقوله

(بلغت الجارية مبلغ النساء

ان بكرنا منها الاب الى نفسه)

الا اذا دخلت في السن واجتمع

لها رأى فتسكن حيث احب

حيث لا خوف عليها (وان نبأ لا)

نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أى المصنف بقوله حتى تشتهى من
غير تبسيد بما قبل التزوج (قوله بتزوجها) أى الصغيرة (قوله مادامت لاتصلح للرجال) فان صلحت
تسقط وسبأى في أول النفقات ان التي تشتهى للوط فمما دون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة
أو للاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة اهـ ومقتضاه ان صلوحها للرجال يكفي
بالوط فمما دون الفرج ولذا لم يلزمه نفقتها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها الا ان
رضى بها وامسكها في بيته (قوله الا في رواية الخ) فيه اشارة الى ضعفها وظاهره انها اذا صلحت للرجال قبل
البلوغ وقد تزوجها أبوها لا حضانة لامها اتفاقاً وهذا ظاهر على القول المقتضى به لا على ظاهر الرواية من قوله حتى
تحيض فيحتاج اطلاقه الى تبسيد أفاده في الجراى تبسيد قوله حتى تحيض بما اذا لم تزوج (قوله وفي الظهيرية
الخ) دخول على المتن ط (قوله لكن امه) أى التي هي ابنتك (قوله لان الفراش لهما) لكون
النكاح يثبت بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن الفراش لهما (قوله وكذا لو قالت الجدة) مما حاجته
تطر الزعمها (قوله فقال بل من غيرها) أى من امرأة أجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسألة
الاولى فانه في الاولى اعترف بأنه من ابنتها وأنها جدته (قوله وكذبت الجدة) بأن قالت ما هذه امه بل امه
ابنتي ظهيرية (قوله وصدقتها المرأة) بأن قالت صدقت ما أنا بامه وقد كذب هذا الرجل ولكنى امرأته
ظهيرية (قوله لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى ملخصاً) أى
انتهى كلام الظهيرية حال كونها ملخصاً أفاده انه لم يأت بعين عبارتها بل حذف بعضها اختصاراً وهو كذلك
وان استوفى صور المسألة فافهم (قوله لا خيار للولد عندنا) أى اذا بلغ السن الذى ينزع من الام يأخذ
الاب ولا خيار للصغير لانه لتصوره قل يختار من عنده اللعب وقد صرح أن العناية لم يخير وأما ما حديث انه صلى
الله عليه وسلم خير فلكنونه قال اللهم اهد فوفى لا اختيار الا نظره دعه عليه الصلاة والسلام وتعامه في الفتح
(قوله وأفاده) أى أفاد ما ذكر من ثبوت التخيير والاختيار للبالغ مع زيادة تفصيل وتبسيط لذلك فافهم
(قوله مبلغ النساء) أى بما بلغ به النساء من الحيض ونحوه ولو حذف لكان أوضح (قوله ضمها الاب الى
نفسه) أى وان لم يحف عليها من قبل الفساد لو حذبت السن بجر والاب غير قيد فان الاخ والمم كذلك عند فقد
الاب ما لم يحف عليها من قبل القاضى امرأته مسلمة ثقة فسلم اليها كائن عليه في كافى الحاكم وذكره المصنف
بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوجير مختصر المحيط الا اذا كانت مسنة ولها رأى وفي كفاية
المتحفظ وفقه اللغة من رأى اليباض فهو أشيب واشمط ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو مسن رحى (قوله
لا لغيرهما الخ) الفرق ان الاب والجدة كان لهما ولاية الضم في الابتداء فجاز أن يعدها الى حجرهما اذا لم تكن
مأمونة أما غيرهما فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضاً بجر عن الظهيرية قلت
وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه اذا لم تكن امرأة فالحضانة للعصبات على ترتيبهم ففي ذلك اثبات ولاية الضم
ابتداء لغير الاب والجدة الا أن يريد بقوله أما غيرهما العصبه غير المحرم كبن العم ومولى العتاقة فان الاثنى لا تضم
اليه كما ترمز وعبارة الفتح الا أن تكون غير مأمونة على نفسها لا يوثق بها فلا بل أن يضمها اليه وكذا الاخ والمم
الضم اذا لم يكن مفسداً فان كان فحينئذ يضمها للقاضى عند امرأة ثقة اهـ وزاد الزيلعي وكذا الحكم في كل
عصبه ذى رحم محرم منها اهـ وهذا الذى مشى عليه المصنف بعد (قوله والغلام اذا عقل الخ) كان ينبغي الابتداء
بمسئلة الغلام أو ذكرها آخر الان ما قبلها وما بعدها في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ
وعبارة الزيلعي ثم الغلام اذا بلغ رشيداً فله أن يفرد الا أن يكون مفسداً مخوفاً عليه الخ واحترز عما اذا بلغ
معتوها في الجوهره من بلغ معتوها كان عند الام سواء كان ابناً أو بنتاً اهـ وفي الفتح والمعتوه لا يخير ويكون
عند الام اهـ قال في الجرح بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عند من يقول بتخيير الولد وأما عندنا فالمعتوه اذا
بلغ السن المذكور رأى الذى ينزع فيه من الام يكون عند الاب اهـ وتعمه في النهر وهو الموافق للشواهد تأمل
(قوله فله ضم) اى للاب ولاية ضمه اليه والظاهر أن الجدة كذلك بل غيره من العصبات كالاخ والمم ولم أر من
صرح بذلك ولعلهم اعتمدوا على ان الحاكم لا يمكنه من المعاصى وهذا في زماننا غير واقع فيعتين الاقضاء بولاية ضمه
اسكن من يؤتمن عليه من اقاربه ويقدر على حفظه فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه لاسيما من يلحقه

يضعها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلا بل ١٦١ بنى والجدة ولاية الضم لا لغيرهما كافى الابتداء بجر عن الظهيرية (والغلام اذا عقل واستغنى
برأيه ليس لاب ضمه الى نفسه) الا اذا لم يكن مأموناً على نفسه فله ضمه لدفع عنه أوعار وتأديبه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا أن يبرع بجر

عانه وذلك ايضا من اعظم صلة الرحم والشرع أمر بصلته ما وبذفع المنكر ما أمكن قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان وابتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ثم رأيت في حاشية البحر الرملى ذكر ذلك بجنا ايضا وقال ولم أره ثم قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما في المنهاج والخلاصة والتتارخانية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب غير أن الاثنى لاندفع الا الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وما نقله فيما قبل البلوغ ولذا لم يذكر فيه التفصيل بين كونه مأمونا أو غيره (قوله فيما ذكر) اى من أحكام البكر واليب والغلام والتأديب ط (قوله وان لم يكن لها) اى للبكر كما قد مضى عن الكافى وكذا التيب كما علمت خلافا لما مر عن الظهيرية وقد صرح المصنف به بعد في قوله بلافرق في ذلك بين بكر وثيب (تنبيه) حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ انه أما أن يكون بكرا مسنة أو ثيبا مأمونا أو غلاما كذلك فله الخيار وما أن يكون ~~بكر~~ راشية أو يكون ثيبا أو غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم بل ينضمهم الاب اليه (قوله واذا بلغ الذكور حد الكسب) اى قبل بلوغهم مبلغ الرجال اذ ليس له اجبارهم عليه بعده (قوله بخلاف الاناث) فليس له أن يؤجرهن في عمل أو خدمة تارخانية لان المستأجر يتخلو بها وذلك سى في الشرع ذخيرة ومفاده أنه يدفعها الى امرأة تعالها حرفة كطيريز وخياطة اذا لم يجد ورثه وسبأى تمامه في الصفات (قوله ولو الاب مبذرا) أى يخشى منه اتلاف كسب الابن (قوله كما فى سائر الاملاك) أى املاك الصبيان تارخانية أى فان القاضى ينصب لهم وصيا يحفظ لهم مالهم اذا كان الاب مبذرا (قوله ليس للمطلقة بائنا الخ) أما المطلقة رجعية فحكمها حكم المتكسوة ليس لها الخروج لان حق السكنى للزوج وأما المعتدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا بجر والظاهر أن المتوفى عنها زوجها كالمطلقة في ذلك فلا تملك ذلك بلاذن الاولياء لقيامهم بمقام الاب وما فيه اضرار بالولد ظاهر المنع اه رملى لا يقال ان معتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة أخرى وليس لها ذلك في العدة وأما بعد انقضاءها فلم أره وقول الرملى اقسام الاولياء مقام الاب فيبعد منعها من ذلك بعد العدة أيضا لكن سئل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه منلا على التركافى عن تيم في حضانه أمة له جد لاب تريد أمه السفر به من بلدها التي تزوجت فيها الى بلدة أخرى فهل يلحقه منعها فاجاب بان الواقع في كتب المذهب متونا وشروحا تقييد المسألة بالمطلقة والاب ولم نرمز أجراها في غيرهما ومضاده أن الجدة ليس له منعها وما قاله الخبير الرملى لم يستند فيه الى نقل فيمنعى التوقف حتى نرى النقل الصريح فان العلم أمانة هذا حاصل ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى ووجه توقفه التقييد بالاب والمطلقة فيجتمعل كونه للاحتراز بقريشة تخصيه صهم هذا الحكم بلام المطلقة فقط ويحتل عدمه لما قاله الرملى والله سبحانه أعلم (قوله لم تمنع) الا اذا انتقلت من مصر الى قرية كما يأتى (قوله مطلقا) سواء كان وطنها أو لا وقع العقد فيه أولا بجر (قوله من محلة الى محلة) أى فى بلد واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تساوت تمتع (قوله الا اذا انتقلت الخ) قال الرملى في حواشى المنع هذا خطأ تبع فيه صاحب الجرد ليس لها نقله من قرية الى مصر بينهما تفاوت والمجب في حتم لم يقل به أحد جعله متنا بجر تقليده للبحر اه وفى ط عن الهندية عن المحيط وان أرادت نقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا أن يكون المصر قريسا من القرية على التفسير الذى قلنا اه (قوله وفى عكسه لا الخ) أى وفى انتقالها من المصر الى القرية لا يمكن من ذلك ولو كانت القرية قرية لتضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد أى اهل القرى المجبولة على الجفاء (قوله الا اذا كُن الخ) استثناء من قوله وفى عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر أو الى قرية أو من مصر الى مصر ولذا عم الشارح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ولكن كان حقه العطف بالوالد أو آفاده ط (قوله أى عقد عليها فى وطنها) أفاد أن المراد بالنكاح مجرد العقد وأن الإشارة بئمة للوطن فلا بد فى جواز الانتقال الى البلدة البعيدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفى رواية الجامع الصغير اشتراط العقد دون الوطن قال الزيلعى والاوّل أصح لان التزوج فى دار ليس التراما للمقام فيها فلا يكون لها النقلة اليها (قوله ولو قرية فى الاصح) أى ولو كان الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافا لما فى شرح البقالى فإنه ضعيف كما فى البحر (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء فى المتن وقوله الآن أن يكونا

(والجدة بمنزلة الاب فيه) فيما ذكر (وان لم يكن لها أب ولا جدو) لكن (لها أخ أو عم وله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان) مفسدا (لا) يمكن من ذلك (وكذا الحكم فى كل عصابة ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره مما من العصابات او كان لها عصابة مفسد فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والوضعها عند) امرأة (امينة) قادرة على الحفظ بلافرق فى ذلك بين بكر وثيب) لانه جعل ناظرا للمسلمين ذكره العيسى وغيره واذا بلغ الذكور حد الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا أو يؤجرهم وينفق عليهم من أجرهم بخلاف الاناث ولو الاب مبذرا يدفع كسب الابن الى امين كما فى سائر الاملاك مؤيد زاده معزيا للخلاصة (ليس للمطلقة بائنا بعد عدها) (الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت) فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه أن يصير ولده ثم يرجع فى نهاره لم تمنع مطلقا لانه كالاتقال من محلة الى محلة شئى (الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفى عكسه لا) لضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد (الا اذا كان) ما انتقلت اليه (وطنها وقد تكهها) أى عقد عليها فى وطنها ولو قرية فى الاصح الادار الحرب الآن يكونا مستثنين

مستأمنين استثناء من قوله الادار الحرب أي لها الانتقال الى وطنها الذي نكحها فيه ان لم يكن دار الحرب
والزوج مسلم أو ذمي فلو كانا حربيين مستأمنين فلها ذلك كما في البدائع والحاصل ان عبارة المتن والشرح في غاية
الخطا مع التطويل فالظاهر والاخصر ان يقال وللمطلقة الخروج بالولد من قرية الى مصر قرية لا عكسه ومن
بلدة الى اخرى هي وطنها وقد نكحها فيها ولود ادرب لزوجها حريسا مثلها فهذه عبارة موجزة نافعة جامعة
مانعة (قوله وهذا الحكم) أي الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله بكدة) وغير الجدة من
الحاضنات مثلها بالاولى كما في الجبر (قوله لعدم العقد بينهما) لان العقد على الزوجة في وطنها دليل الرضا
باقامتها بالولد فيه ولا عقدينه وبين الجدة (قوله الاباذنه) أي اذن الاب وكذا من له حق الحضانة من الرجال
ط تأمل (قوله من اخرجها) أي الى مكان بعيد أو قريب يمكنها ان تبصره فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها
الحضانة يمنع من أخذها منها فضلا عن اخرجها في النهر من تقيده بالبعد أخذها بأي عن الحاوي غير صحيح
فافهم (قوله من بلداه) الظاهر ان غيرها من الحاضنات كذلك ط (قوله ما بقيت حضانتها) كذا في النهر
وفيه كلام (قوله فلو أخذها) تفرع على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء
وعله في شرحه بما فيه من الاضرار بالام بإبطال حقه في الحضانة قال في الجبر وهو يدل على ان حضانتها اذا
سقطت جاز له السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وقال وهو صريح فيما قلنا اه لكن في الشرع بلالية عن
البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضانة لاحتمال عوده بزوال
المانع اه وهو المفهوم مما يأتي عن فتاوى الرمي ويدل له ما في الحاوي كما تعرفه ولا ينافيه ما ستر عن
يخرج الجميع لاحتمال أن يريد بالحق الحال أو المستقبل تأمل (قوله كما في السراجية) المراد بها فتاوى سراج
الدين قارئ الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا قيده في النهر ولا حاجة اليه لانها اذا تزوجت
وكان لها أم أهل للحضانة وغيرها فليس لايه أخذها منها فضلا عن السفر به (قوله وفي الحاوي) يعني القدسي
(قوله له اخرجها الخ) أتت خبر بأن هذا محمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة
لا يمكنه من أخذها منها فضلا عن اخرجها عنها الى قرية أو بلدة قريبة أو بعيدة خلافا لما في النهر كما مر
فافهم ثم لا يخفى أنه مخالف لما مر عن السراجية وما يأتي عن شيخه الرمي بل ولما مر عن الجمع والبرهان
لان ما في الحاوي يشمل ما بعد الاستغناء وهذا هو الارق بالام وبويده ما في التاتارخانية الولد متى كان عند أحد
الابوين لا يمنع الآخر عن النظر اليه وعن نعهده اه ولا يخفى أن السفر اعظم مانع (قوله كما في جانبها)
أي كما انها اذا كان الولد عندها لها اخرجها الى مكان يمكنه أن يبصر ولده كل يوم (قوله لا يجبر على أن يرسله)
وكذلك يقال في جانبها وقت حضانتها ط ويقيده ما قد مناه آتفاع التاتارخانية (قوله بانه يسافر به بعد تمام
حضانتها) لم أره في الخبرية في هذا المحل (قوله وبان غير الاب الخ) يوهم أن غير الاب له السفر به أيضا اذا كان
عنده ولم أر من ذكره بل قال القهستاني فلا يخرج الاب الا أن يستغنى ولا غيره من يستحق الحضانة نظرا
للسغير اه والذي أتى به الرمي في الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي وللصغير ابن عم له طلبه قال في
المنهاج للعقيلي "ولن لم يكن للصبي" أب وانقضت الحضانة فن سواء من العصبية أولى الاقرب فالأقرب غير
أن الاثنى لا تدفع الى غير المحرم ومثله في الخلاصة والتاتارخانية وغيرهما اه (قوله لا يلزمه رده) بل يقال
اذ بهي وخذبه نهر (قوله فعليه رده) لانه وان أخرجها باذنها لکنها المخرجت معه لم تكن راضية
بفراقه فاذا ردها وحدها ثم طلقتها لزمه ردها اليها بخلاف ما اذا أذنت باخراجها وحده والله سبحانه أعلم

* (باب النفقة) *

(قوله هي لغة الخ) النفقة مشتقة من النفوق وهو الهلاك نفقت الدابة تفوقا هلكت أو من النفاق وهو
الرواج نفقت السلعة نفاقا راجت ذكر المحشوي ان كل ما فاءه نون وعينه فاعيد على معنى الخروج
والذهاب مثل نفق ونفرو ونفق ونفس ونفي ونفذ وفي الشرع الادار على شيء بما فيه بقاؤه كذا في النسخ قلت
ولا يخفى أن ما ذكره بيان لاصل مادتها وما أخذ اشتقاقها ووجه تسميتها فان بها هلاك المال ورواج الحال
فلا ينافي قولهم أيضا انها في اللغة ما ينقته الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان لحقيقة مدلولها وانها اسم
عين لا حدث وعن هذا قالوا ان اللفظ قسما جامدا وهو ما لم يوافق مصدرا بحروفه الاصول ومعناه كرجل

(وهذا الحكم) (في الآتم) المطلقة فقط

(أما غيرها) بكدة وآتم ولدا اعتقت

(فلا تقدر على نقله) لعدم العقد

بينهما (الاباذنه) كما يمنع الاب من

اخراجها من بلداته بلارضها

ما بقيت حضانتها فلو (أخذ المطلق

ولده منها لترجعها) جاز (له أن

يسافر به الى أن يعود حتى آتته)

كما في السراجية وقيد المصنف

في شرحه بما اذا لم يمكن له من

يتنقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر

وفي الحاوي له اخرجها الى مكان

يمكنه أن يبصر ولدها كل يوم كما في

جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية

اذا سقطت حضانة الآتم وأخذ

الاب لا يجبر على أن يرسله لها بل

هي اذا أرادت أن تراه لا تمنع من

ذلك وافق شيخنا الرمي بأنه

يسافر به بعد تمام حضانتها وبان

غير الاب من العصبية كالأب

وعزاه للخلاصة والتاتارخانية

(فرع) خرج بالولد ثم طلقتها

فطالبت برده ان أخرجها باذنها

لا يلزمه رده وان بغير اذنها لزمه

كما لو خرج به مع آتم ثم ردها

ثم طلقتها فعليه رده بحروا لله تعالى

أعلم

* (باب النفقة) *

هي لغة ما ينقته الانسان على

عياله

مطلب

اللفظ جامد ومشتق

وأسد ومشتق وهو خلافه وهو قسيمان مطرد وغيره فالأول كاسم الفاعل والمفعول وبقيّة المشتقات السبعة
فضارب مثلاً يطرد إطلاقه على كل من انصف بمعنى المشتق هو منه والثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحاً
للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح إطلاق قارورة على نحو
البثرون وجد فيه قرار الماء فالنفقة من هذا القبيل لأن المطرد ولأن الجاهل غير المشتق وبهذا التقرير اندفع
ما أورده في الجرفاقهم (قوله وشراهاى الطعام الخ) كذا فسرهما محمد بالثلاثة لماسأله هشام عنها كافي البحر
عن الخلاصة (قوله وعرفا) أى في العرف الطارئ في لسان أهل الشرع هي الطعام فقط ولذا يعطفون
عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضى المغايرة رحمة وعبارة المتون كالكنز والمثلث وغيرهما على هذا
(قوله ومك) شامل لنفقة المملوك من بنى آدم والحوانات والعقار كافي الدر المنثور لكن في الأخير لا يجبر
قضاء وفي الثاني خلاف كإسبأ في آخر الباب (قوله لمناسبة مامتر) أى من النكاح والطلاق والعدة بحر
(قوله أولاً أنها أصل الولد) أى لأن القرابة لا تكون إلا بالتولد والولد الذى تكون أبناً أو ابناً أو ابناً أو ابناً
لا يحصل إلا بالزوجة فقدم الكلام عليها لتقدمها ففهم (قوله بنكاح صحيح) فلا نفقة على مسلم في نكاح
فاسد لا لعدم سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا في عدة لان حق الحبس وان
ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحسين الماء ولأن حال العدة لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله
فلو بان فساد أو بطلانه الخ) لم يذكروا في الجبر المطلق وقتة منافي للعدة عن الفتح وغيره عدم الفرق بين الفاسد
والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان النكاح صحيحاً من حيث انقضاءه ففرض
لها القاضي النفقة وأخذتها شهران ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا أنها اخته رضاعاً وقرق بينهما رجوع عليها بما
أخذت ولو أنفق بلا فرض القاضي لم يرجع بشئ اهـ ونحوه في الفتح وفي الهندية أيضاً عن الخلاصة وأجمعوا
أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اهـ قال ط ونظر فيه الجوى بأنه من أفراد الفاسد اهـ قلت ومثله
في النهر والظاهر أن العوالب لا تستحق إلا النافقة إذا لا احتباس فيه (قوله على زوجها) أى ولو عبداً حتى يباع
في نفقتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الأول طويت صغراً للعلم به من التعليل
السابق والتقدير الزوجة محبوسة لنفقة الزوج الخ وينبغي لزوم نفقتها عليه فافهم (قوله كسفت وقاض) أى
ووال فلهم قدر ما يكفيهم ويكفى من تلزمهم نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين رحمة (قوله
ووصى) فله الأقل من نفقته وأجر عمله في مال الميت رحمة وظاهره ولو غنياً أو وصى الميت وفيه كلام سبأنى
إن شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله زيلعي) يوهى أن الزيلعي ذكر هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر
الستة وزاد عليهم الوالى ح (قوله وعامل) أى في الصدقات زيلعي (قوله قاموا بدفع العدو) أى
نصبوا أنفسهم لذلك وترقبوا غرته فحبب النفقة لهم ولذرتهم (قوله ومضارب) فنفقته في مال المضاربة
مادام مسافراً لا احتباساً لها فلو كان مضارباً للرجلين أو أكثر فنفقته على حسب المال رحمة (قوله
ولا يرد الرهن) قال في البحر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المرتهن وهو الاستيفاء ولذا كان أحق به من
سائر الغرماء مع أن نفقته على الراهن واجب بأنه محبوس بحق الراهن أيضاً وهو وفاء دينه عنه عند الهلاك
مع كونه ملكاً اهـ فقوله مع كونه ملكاً ترجيح لجانب الراهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه
محبوساً لحقهما والشارح أدخل به ح قلت لا إخلال بذكره فإن المحقق ابن الهمام لم يذكره لأن منفعة الحبس
إذا كانت غير مختصة بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجير إذا عمل في المشترك لا يستحق أجره لأنه عامل
لنفسه من وجه فافهم (قوله في ماله لأعلى أبيه الخ) كذا في كافي الحاكم الشهيد حيث قال فإن كان صغيراً
لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته إلا أن يكون ضمنها اهـ وفي الخاتمة وإن كانت كبيرة وليس للصغيرة مال
لا تجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا يسر اهـ وعزاه في البحر والنهر إلى الخلاصة
أيضاً قال الرملى ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب اهـ قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر
وأنت خبير أن السكافي هو نص المذهب ولا سيما وأكثر الكتب عليه فيقدم على ما سبكه الشارح في القروع
عن المختار والمثلث من وجوبه على أبيه إلا أن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تامل (نبية) قال
في الشربلالية بعد نقله ما في الخاتمة أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج

وشراها (هى الطعام والكسوة
والسكنى) وعرفا هى
الطعام (ونفقة الغير تجب على
الغير بأسباب ثلاثة زوجية وقرابة
وملك) بدأ بالاول لمناسبة مامتر
أولاً أنها أصل الولد (فحبب
للزوجة) بنكاح صحيح فلو بان
فساده أو بطلانه وجب بما أخذته
من النفقة بحر (على زوجها) لأنها
جزء الاحتباس وكل محبوس
لنفعته غيره يلزمه نفقته كسفت
وقاض ووصى زيلعي وعامل
ومقاتلة قاموا بدفع العدو
ومضارب سافر بمال مضاربة
ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتهما
(ولو صغيراً) جداً في ماله لأعلى
أبيه إلا إذا كان ضمنها كما مر في المهر
(لا يشتر على الوطى)

مطلب
لا تجب على الأب نفقة زوجته ابنة
الصغير

قاصر مريض بالغه حد الشهوة وطاقة الوطئ بهر كثير ولزوم نفقة يقررها القاضي فتستغرق ماله ان كان
 أو بصير ذابن كثير ونص المذهب أنه اذا عرف الاب بسوء الاختيار بجانه أو فسقا فالعقد باطل اتفاقا صرح به
 في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي ١١ قلت المصريح به في المتون والشروح ان للاب تزويج الصغير
 والصغيرة غير كفؤ وبدون مهر المثل بعين فاحش لان كمال شفقة الاب دليل على وجود المصلحة ما لم يكن
 سكران أو معروفا بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وأنت خير بأن الشرط أن لا يكون
 معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والارزاق لا يتصور صحة
 عقده بالغين الفاحش وغير الكفو كما مر تقريره في باب الولي فظهر انه اذا لم يكن معروفا بذلك وزوج طفله امرأة
 صح ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب اقامة لشفقته مقام المصلحة فافهم (قوله لان المانع
 من قبله) دخل في هذا الجبوب والعين والمريض الذي لا يقدر على الجماع كاصريح به في الهندية (قوله
 أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة لزوجه من تستدين عليه بأمر القاضي ط وسيأتي (قوله ولو مسلمة
 أو كافرة) الاولى اسقاط مسلمة (قوله تطبيق الوطئ) أي منه أو من غيره كما يفهم كلام الفتح وأشار الى ما في
 الزيلعي من تصحيح عدم تقديره بالسنة فان السمين الغضمة تحتمل الجماع ولو صغيرة السن (قوله أو نشئ
 للوطئ فيما دون الفرج) لان الظاهر أن من كانت كذلك فهي مطبقة للجماع في الجملة وان لم نطقه من
 خصوص زوج مثلا فتح (قوله فلان نفقة) أي ما لم يسكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس كما يأتي قريبا
 (قوله كالأصغيرين) لان المانع من الوطئ وجد منها ووجوده منه أيضا لا يضر بعدم وجود التسليم
 الموجب للنفقة منها (قوله موطوءة أولا) أي سواء دخل بها أم لا (قوله كأن كان الزوج الخ) تمثيل
 لقوله أولا فأدبه أن عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لا مانع منه أصلا وله مانع من جهته أو من جهة ما هو
 مشتبه كالقراء ونحوها لان الاعتبار في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنافع مقصود من وطئ أو من دواعيه
 ولذا وجبت الصغيرة نشئ للجماع فيما دون الفرج كما مر فافهم (قوله أو معتوهة) في الترخائية المجنونة
 لها النفقة اذا لم تنفع نفسها بغير حق (قوله وكذا صغيرة) أي لا تنشئ أصلا ولو للجماع فيما دون الفرج
 والارزاق نفقة أمسكها أولا كما مر آنفا (قوله ان أمسكها في بيته) وان ردها فلان نفقة لها بذائع
 وحاصل انه يحجر ما في مسألة المشتبه فلا تخيير بل يلزمه نفقتها مطلقا كما علمته فافهم (قوله ولو منعت نفسها
 للمهر) أي الذي تعرف تقديمه لانه منع بحق لتقصير من جهته فلا تستقط النفقة به زيلعي (قوله دخل بها أولا)
 تعمم للمنع أي لها النفقة بالمانع المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أبي يوسف يسقط حقها في
 المنع اذا دخل بها برضاها (قوله وعليه الفتوى) أي استحسانا لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه
 في الاستمتاع وفي الخلاصة أن الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع والصدرا الشهيد كان يفتي بأن
 لها ذلك اه فتد اختلاف افتاء بحر من باب المهر وقد مناهناك أن الاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح
 وفي البحر عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع
 على قول الثاني اه وغمام الكلام قد مناهناك (قوله فتستحق النفقة) أي وان لم يكن لها المطالبة بالمهر
 (قوله به يفتي) كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي الولو الجلية وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية
 اعتبار حاله فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وفي التحفة والبدائع أنه الصحيح بحر لكن المتون
 والشروح على الاول وفي الخاتمة وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة قاله في البحر وانفقوا على وجوب نفقة
 المومنين اذا كانوا مومنين وعلى نفقة المعسرين اذا كانوا معسرين وانما الاختلاف فيما اذا كان أحدهما
 مومرا والآخر معسرا فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فان كان مومرا وهي معسرة فعليه نفقة
 المومنين وفي عكسه نفقة المعسرين وأما على المفتي به فتجب نفقة الأوسط في المسألتين وهو فوق نفقة
 المعسرة ودون نفقة المومرة اه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار والاعسار في نفقة الاقارب ولم أر من
 عرفها في نفقة الزوجة ولعلمهم وكذا ذلك الى العرف والنظر الى الحال من التوسع في الاتفاق وعدمه وبؤيده
 قول البدائع حتى لو كان الرجل مفرطا في اليسار يأكل خبز الخواري ولحم الدجاج والمرأة مفرطة
 في الفقر تأكل في بيت أهلها خبز الشعير يطعمها خبز الحنطة ولحم الشاة (قوله ويخاطب الخ) صرح به

لان المانع من قبله (أو فقيرا ولو) كانت
 (مسلمة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة
 تطبيق الوطئ) أو نشئ للوطئ
 فيما دون الفرج حتى لو لم تكن
 كذلك كان المانع منها فلا نفقة
 كالأصغيرين (فقيرة أو غنية
 موطوءة أولا) كأن كان الزوج
 صغيرا أو كانت رتقاء أو قرناء
 أو معتوهة أو كبيرة لاوطأ وكذا
 صغيرة تصلح للخدمة أو للاستئناس
 ان أمسكها في بيته عند الثاني
 واختاره في النفقة ولو (منعت
 نفسها للمهر) دخل بها أولا ولو
 كله مؤجلا عند الثاني وعليه
 الفتوى كافي البحر والنهر وارتضاء
 محض الاشياء لانه منع بحق
 فتستحق النفقة (بقدر حالهما)
 به يفتي ويخاطب بقدر وسعه

في الهداية وقد غفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسرا وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كلفناه بما ليس في وسعه (قوله والباقي) أي ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت أبيها) تعميم لقوله فوجب للزوجة وهذا ظاهر الرواية فوجب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل الى منزل الزوج اذا لم يطالبها وقال بعض المتأخرين لا يجب ما لم تزف الى منزله وهو رواية عن أبي يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه وتعممه في الفسخ (قوله اذا لم يطالبها الخ) الاخصر والظاهر أن يقول به يفتي اذا لم تمتنع من النفقة بغير حق (قوله لقيام الاحتباس) فانه يستأنس بها ويمسها ويحفظ البيت والمناجع لعارض فاشبه الحيض هداية (قوله وكذا لو مرضت الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلت نفسها صحبة فان مفهومه انها لو سلت نفسها مرضة لان نفقة لها ان التسليم لم يصح كما في الهداية لكن حقق في الفسخ ان هذا معنى على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علمت انه خلاف المفتي به من تعلقها بالعقد الصحيح لا بالتسليم فالخيار وجوب النفقة لقيام الاحتباس (قوله والا لا) أي وان امكن نقلها الى بيت الزوج بمحضة ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها كما في البصر لمنعهان نفسها عن النقل مع القدرة بخلاف ما اذا لم تقدر أصلا لكن سبأ في انها لا يجب لمرضة لم تزف اذا لم يمكنها الانتقال معه اصلا فقد جعل عدم امكان الانتقال مانعا من وجوب النفقة وهنا جعل موجبها بالفرق وهو انها هنا لما انتقلت الى بيته فقد تحقق التسليم ولا تصير بعده ناشرة الا اذا امكنت الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذا لم يوجد تسليم اصلا ومرضت بحيث لا يمكنها الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم اصلا لا حقيقة ولا حكما وسأني ما يؤيده (قوله كما لا يلزم مداواتها) ادائها لها بدواء المرض ولاجرة الطيب ولا الفصد ولا الخجامة هندية عن السراج والظاهر أن منها ما تستعمله النساء مما يزيل الكلف ونحوه وأما جرة القابلة فسيأتي الكلام عليها (قوله لان نفقة لاحد عشر) أي بعد المنكوحة فاسد او عدتها أمرا واحدا وذكر العدد لعدم التيسر اه ح وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سيذكره المصنف مفرقا سوى منكوحة فاسد وعدته لانها غير زوجة وستنكح عليها في محالها وينبغي أن يذكر الموطوعة بشبهة لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها اه لان زوجها ممنوع عنها يعني من جهتها ويمكن ادخالها في الناشئة تأمل (قوله ومنكوحة فاسد او عدته) الاولى ومعنته وتقدم الكلام على المنكوحة فاسدا وفي الخامسة غاب عنها فزوجت باخرو دخل بها وفتق بينهما بعد عود الاول فلا نفقة لها في عدتها لا على الاول ولا على الثاني بخلاف المدخولة اذا طلقت ثلاثا فزوجت في العدة ودخل بها الثاني فلها النفقة والسكنى على الاول اه أي لانها معتدة من طلاق بائن من الاول أما في الاولى فانها معتدة من وطئ الثاني بعد فاسد فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها منعت نفسها يعني من جهتها وفي الهندية اتهم بامرأة فزوجها وأنكر أن حبلها منه لان نفقة عليه لانه ممنوع من استمتاعها يعني من قبلها وان أقربه لزمته (نبيه) تزوج معتدة البائن انما لا يسقط نفقتها مادامت في بيت العدة والاصار ناشرة كما في الذخيرة (قوله ومغيرة لوطا) وكذا ان صلحت للخدمة أو الاستئناس ولم يسكها في بيته كما مر فانهم (قوله بغير حق) ذكر محترزه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احتراز عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج في مواضع مرت في المهر وسبأ في بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قوله وهي الناشئة) أي بالمعنى الشرعي أما في اللغة فهي العاصية على الزوج المبغضة له (قوله ولو بعد سفره) أي لو عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن كونها ناشرة بجر عن الخلاصة أي فتسحق النفقة فتكتب اليه لينفق عليها او ترفع أمرها للقاضي ليفرض لها عليه نفقة أما لو انفقت على نفسها بدون ذلك فلا رجوع لها للمناسبات انما تسقط بالمضي بدون قضاء ولا تراش (قوله والقول لها الخ) أي حيث لا يئنه له وهذا أخذ في البحر مما في الخلاصة لو قال هي ناشرة فلا نفقة لها فان شهد وأنه أو فادما المجمل وهي لم تكن في بيته سقطت النفقة وان شهد وانها ليست في طاعته للجماع لم تقبل لاحتمال كونها في بيته ولا تسقط لان الزوج يغلب عليها اه قلت وبوخذ منه أيضا تقييد كون القول لها بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف في نشوز في الحال أما لو ادعى عليها سقوط النفقة المفروضة في شهرامض مثلا لنشوزها فيه فالظاهر أن القول لها أيضا لانكارها موجب

والباقي دين الى الميسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه أن يطعمها مما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت أبيها) اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة به يفتي وكذا اذا طالبها ولم تمتنع أو امتنعت للمهر (أو مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة استخصا بالقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت أو في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حترره في الفسخ وفي الخامسة مرضت عند الزوج فانقلت لدار أبيها ان لم يكن نقلها بمحضة ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يلزم مداواتها (لا) نفقة لاحد عشر مرتدة ومقبلة ابنة ومعتدة موت ومنكوحة فاسد او عدته وأمة لم تبوأ وصغيرة لا توطأ و(خارجة من بيته بغير حق) وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد سفره خلافا للشافعي والقول لها في عدم التشوز يمينها

الرجوع عليها تأمل ولو ادعت أن خروجها إلى بيت أهلها كان باذنه وانكر أو ثبت نشوزها ثم ادعت أنه بعده
 بشهر ثلاثين لها بالملك هناك هل يكون القول لها لم لا لم أره والظاهر الثاني لتحقق المسقط تأمل (قوله
 وتسقط به) أي بالنشوز النفقة المفروضة يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشزت سقطت تلك
 الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فانها لا تسقط كما سيأتي في مسألة الموت اه ح
 قلت وسقوط المفروضة منصوص عليه في الجامع أما المستدانة فقد كفي الذخيرة أنه يجب أن يكون على الروايتين
 في سقوطها بالموت والاصح منها عدم السقوط اه ومقتضى هذا أنها لو عادت إلى بيته لا يعود ما سقط وهل
 يبطل الفرض فيحتاج إلى تجديده بعد العود إلى بيته أم لا لم أره وبظهر عدم بطلانه لأن كلامهم في سقوط
 المفروض لا الفرض فتأمل (قوله لوما نعت من الوطئ الخ) قيده في السراج بنزل الزوج وبقدرته على
 وطئها كرها وقال بعضهم لا نفقة لها لأنها ناشزة اه والثاني وجهه في حق من يستحق وهذا يشير إلى أن هذا المنع
 في نزلها ناشوز بالاتفاق سائحي (قوله لها) أي ملكا أو اجارة (قوله ما لم تكن سألته النقلة)
 بأن قالت له حولي إلى منزلك أو أكثرى منزلا فاني محتاجة إلى منزلي هذا أخذ كراه فلها النفقة بجر (قوله
 لعدم اعتبار الشبهة في زماننا) نقله صاحب الهداية في التجنيس وصاحب المحيط في الذخيرة (قوله بخلاف
 الخ) لأن السكنى في المصوب حرام والامتناع عن الحرام واجب بخلاف الامتناع عن الشبهة فإنه مندوب
 فيقدم عليه حق الزوج الواجب وسئل عن امرأة أسكنها زوجها في بلاد الدروز المحدثين ثم امتنعت وطلبت
 منه السكنى في بلاد الاسلام خوفا على دينها وبظهر لي أن لها ذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبيهة بدار الحرب
 (قوله أو السفر معه) أي بناء على المقتضى من أنه ليس له السفر في الفساد الزمان فامتناعها بحق (قوله
 أومع اجنبي الخ) هذا مفهوم بالاولى لأنها إذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر معه فع الاجنبي
 بالاولى أو هو معنى على أصل المذهب من أن للزوج السفر بها لكنه لما بعث إليها اجنبياً يأتيه بها كان امتناعها
 من السفر معه بحق ولذا قيد بالاجنبي - اذ لو كان محرماً لها لم يكن لها نفقة لأنه ليس لها الامتناع ومسألة السفر
 فيها كلام بسطناه في باب المهر (قوله وقيل تكون ناشزة) أشار إلى ضعفه وبه حرج في البحر لكن قواء
 الرحى وغيره بأنه قائم بمصالحها وله منعها من الغزل ونحوه وعن أكل ما يتأذى برائحته كالحناء والنقش
 والارضاع أولى لأنه يزيلها ويحرقه عاربه إذا كان من الاشراف أقول وأنت خير بأن هذا كله لا يدل للقول
 بأنهم يتصرف بذلك ناشزة لأنها الخارجة بغير حق كما مر والارم انها نصير ناشزة إذا خالفته في الغزل والنقش
 والحناء ونحو ذلك مما يخالف به أمره وهي في بيته وفساده لا يحق نعم فيقد أن له منعها من هذا لا يجاز بل ذكر
 الخير الرمي - أن له أن يمنعها من ارضاع ولدها من غيره وترتيبه مأخذ مما في استارخانية عن الكافي في اجارة
 الظفر وللزوج أن يمنع امرأته عما يوجب خلافاً في حقه وما فيها أيضاً عن السغنائى ولأنها في الارضاع والسهر
 تعقب وذلك ينقص جمالها وجمالها حق الزوج فكان له أن يمنعها اه فانهم (قوله قال في النهرو فيه نظر)
 وجهه انها معذورة لاشتغالها بمصالحها بخلاف المسألة المقس عليها فانها لا عذر لها فنقص التسليم منسوب
 إليها فأفاده ح وفيه أن المحبوسة ظلم والمقصوبة وساجة الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت نفقتها في
 الهندية في الامة إذا سلمها السيد زوجها للاقط فعليه نفقة النهار وعلى الزوج نفقة الليل وقياسه هنا كذلك
 ط قلت وسيد كراي الشارح قبيل قوله وتعرض لروحة الغائب عن البحر أن له منعها من الغزل وكل عمل ولو قابله
 ومغسله اه وأنت خير بأنه إذا كان له منعها من ذلك فإن عصته وخرجت بلاذنه كانت ناشزة مادامت
 خارجة وإن لم يمنعها لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (قوله ومحبوسة ولو ظلم) شمل حبسها بدين تقدر
 على ايضائه أو لا قبل النقلة إليه أو بعده أو عليه الاعتماد زيلعي وعليه الفتوى فتح لأن المعنى في سقوط نفقتها
 فوات الاحتباس لا من جهة الزوج بجر (قوله صيرفة) كذا نقله عنها في المخ وأمره ونقله في الشربلالية
 عن الخانية (قوله كحبه) مصدر مضاف لمفعوله أي ككونه محبوساً فانهم (قوله مطلقاً) أي ولو
 ظلماً أو حبسه هي لدين عليه أو اجنبي (قوله لكن الخ) قال في التهريق حبسها لان حبسه مطلقاً
 غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب الا أنه في تصحيح القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في سجن السلطان
 ظلماً اختلفوا فيه والصحيح انها لا تسحق النفقة اه قلت ونقل المقدسي عبارة الخانية كذلك وقال

وتسقط به المفروضة لا المستدانة
 في الاصح كالموت قيد بالخروج
 لانها لوما نعت من الوطئ لم تكن
 ناشزة وشمل الخروج الحكمي
 كأن كان المنزل لها فنعته من
 الدخول عليها فهي كالخارجة
 ما لم تكن سألته النقلة ولو كان
 فيه شبهة كبيت السلطان
 فامتنعت منه فهي ناشزة لعدم
 اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف
 ما إذا خرجت من بيت الغصب
 أو أبت الذهاب إليه أو السفر
 معه أو مع اجنبي - بعنه لينقلها
 فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها
 لارضاع صبي - وزوجها شريف
 ولم يخرج وقيل تكون ناشزة ولو
 سلت نفسها بالليل دون النهار
 أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم
 قال في المجتبى وبه عرف جواب
 واقعة في زماننا انه لو تزوج من
 المحترفات التي تكون بالنهار في
 مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها
 انتهى قال في النهر وفيه نظر
 (ومحبوسة) ولو ظلم الا اذا حبسها
 هو بدين له فلها النفقة في الاصح
 جوهره وكذا لو قدر على الوصول
 إليها في الحبس صيرفة كحبه
 مطلقاً لكن في تصحيح القدوري
 لو حبس في سجن السلطان فالصحيح
 سقوطها

كذا في نسخة المؤيدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها وفي نسخة العتيقة التي عليها خط بعض المشايخ حذف
 لافليحزراه قلت وهكذا رأيت بدون لافي نسخة عتيقة عندى من الثانية وكذا نقله في الهندية عن الخانية
 فلعل صاحب تصحيح القدورى نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤيدية أيضا ومما نقل عنها قد يكون لازائدا ليوافق
 ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى يساعده أيضا لأن الاحتباس جاء بمعنى من جهته لا من جهتها
 كما لو كان مريضا أو صغيرا جدا أو مجبوبا أو عينا (قوله وفي البحراخ) عبارته وفي الخلاصة انها
 اذا حبسته وطلب أن تجلس معه فانها لا تجلس وذكري ما ل الفتاوى الخ قلت وهذا اذا كان في الحبس موضع
 خال كافي التتارخانية ثم لا ينبغي أن تقيده بما لو خيف عليها الفساد ظاهر في أن فرض المسألة فيما اذا ظهر
 للقاضي ان قصدها بجبسه أن تفعل ما تريد حيث كانت من أهل التهمة والفساد لا بمجرد دعوى الزوج ذلك
 فينبغي للقاضي أن يتحرى في ذلك فقد وقع في زماننا ان امرأة حبست زوجها بدليل لها عليه فطلب حبسها معه
 لاجل أن يخرجها من الحبس وبأكل مالها ولا ينبغي أن حبسها له غير قيد بل لوجبه غيرها وخاف عليها الفساد
 فالحكم كذلك لان العلة خوف الفساد (قوله لم تزف) أى لم تنتقل الى بيت زوجها (قوله أى لا يمكنها
 الخ) اعلم أن المذهب المصحح الذي عليه الفتوى وجوب النفقة للمريض قبل النقلة أو بعدها أمكنه جامعها
 أولا معها زوجها أولا حيث لم تمنع نفسها اذا طاب نقلها فلا فرق ح بينها وبين الصحة لوجود التمكن من
 الاستماع كافي الحائض والنساء وحينئذ فلا ينبغي ادخالها فيمن لا نفقة لهن لكن ظاهرا التجنيس انه اذا كان
 مرضها مانعا من النقلة فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم بالكلية فهذا مراد من فرق بين المريضة
 والصحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حره في البحر ومضى عليه الشارح حيث ذكر فيما مر أن
 لها النفقة اذا مرضت بعد النقلة في بيت الزوج أو قبل النقلة ثم انتقلت الى بيته أو لم تنتقل ولم تمنع نفسها
 ثم ذكر هنا أن التي لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النقلة مرضا لا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أى
 هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت الى دار أبيها ولا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أى
 من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لها النفقة والفتوى على الأول لان فوات
 الاحتباس ليس منه ليحل باقيا تقديرا هداية وقيد بقوله كرها لانه لو ذهب بها على صورة الغصب
 لكن برضاها فلا خلاف فيها اذا لاشك في انها ناشزة فافهم (قوله ولو نفلنا) المناسب ولو فرض انهم عدم
 الوجوب في النفل بالاولى لانه متفق عليه أما الفرض في البحر عن الذخيرة عن أبي يوسف أنه عذر فلها نفقة
 الحضر وفي رواية عنه يؤمر بالزوج معها والانفاق عليها (قوله لامعة) عطف على مقدار أى حاجة
 وحدها أو مع غير الزوج لامعة (قوله لفوات الاحتباس) علة لقوله لا نفقة لاحد عشر الخ (قوله ولو
 معه) أى ولو جئت مع الزوج ولو كان الخ نفلنا كافي الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعمرة أو تجارة
 اقسام الاحتباس لكونها معه (قوله لا نفقة السفرو الكراء) فينظر الى قيمة الطعام في الحضر لافي السفر
 بحر قلت لا ينبغي أن هذا اذا خرج معها لاجلها أو لوالها أو لغيرها هو يلزمه جميع ذلك (قوله من الطعن
 والخبز) عبارة الهندية من الطبخ والخبز (قوله فعليه أن يأتيها بطعام مهيا) أو يأتيها بمن يكفيها عمل
 الطبخ والخبز هندية (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن
 اذا لم تطبخ لا يعطها الا دام وهو الصحيح كذا في الفتح وماتقله عن بعض المواضع عزاء في البدائع الى أبي الليث
 ومقتضى ما صححه السرخسي أنه لا يلزمه سوى الخبز تأمل لكن رأيت صاحب النهر قال بعد قوله لا يعطها
 الا دام أى ادام هو طعام لا مطلقا كما لا ينبغي (قوله على ذلك) أى على الطعن والخبز (قوله لوجوبه
 عليها ديانة) فتفق به ولكنها لا تجبر عليه ان ابت بدائع (قوله ولو شريفة) كذا قاله في البحر أخذ من
 التعليل وهو مخالف لما قبله من انها اذا كانت ممن لا تحدم فعليه أن يأتيها بطعام والا فلا وجوب عليها ديانة
 لم يبق فرق بين الصورتين اللهم الا أن يقال ان الشريفة قد تكون ممن تخدم نفسها وقد لا تكون والذي يظهر
 اعتبارها في الغنى والفقرة لا في الشرف وعدمه فان الشريفة الفقيرة تخدم نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام
 وحال أهل بيته في غاية من التقل من الدنيا فلا يناس عليه حال أهل التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية
 في مختارات التوازل تؤيده حيث قال وان كانت ممن تخدم نفسها فعليها الطبخ والخبز لانه عليه الصلاة والسلام

وفي البحر عن مال الفتاوى
 ولو خيف عليها الفساد تجلس معه
 عند المتأخرين (ومريضة لم تزف)
 أى لا يمكنها الانتقال معه أصلا فلا
 نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم
 التسليم تقديرا بحر (ومغصوبة)
 كرها (وحاجة) ولو نفلنا (لامعة
 ولو بحر) لفوات الاحتباس
 (ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة)
 لا نفقة السفر والكراء
 (امتعت) المرأة (عن الطعن
 والخبز ان كانت ممن لا تحدم)
 أو كان بها علة (فعليه أن يأتيها
 بطعام مهيا والا) بان كانت ممن
 تخدم نفسها وتقدر على ذلك (لا)
 يجب عليه ولا يجوز لها اخذ
 الاجرة على ذلك لوجوبه عليها
 ديانة ولو شريفة لانه عليه الصلاة
 والسلام قسم الاعمال بين على
 وفاطمة فجعل اعمال الخارج
 على على رضى الله عنه والداخل
 على فاطمة رضى الله تعالى عنها مع
 أنها سيدة نساء العالمين بحر (ويجب
 عليه آلة طعن وخبز وآية شراب
 وطبخ ككوز وجرّة وقدر
 ومغرفة) وكذا سائر أدوات
 البيت كحصر

الخ (قوله ولبد) كجمله واحد اللبد والطنفسة مثلثا البساط (قوله وتماه في الجوهرة) حيث قال
ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالنظف والذهن والسدر والطنفى والاشنان والصابون على عادة أهل
البلد أما الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما الطيب فيجب عليه ما يقطع به السهوك لا غير عليه
ما يقطع به الصنان لا الدواء للمرض ولا اجرة الطبيب ولا القصاد ولا الخيام وعليه من الماء ما تنظف به ثيابها
وبدنها الا شراء ماء الغسل من الجنابة بل ينقله اليها أو يأذن لها بنقله وان كانت موسرة استأجرت من ينقله اليها
وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية أن غن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه فتوى
مشايخ بلخ والصدر الشهيد وهو اختيار القاضي خان اه وفي البرازية ولا تفرض لها التماهة والسهرى بالتحريك
ريح العرق والسنان دفرا لا يابط بالمال المهمل أى تنه كفى المصباح (تنبيه) قد علم مما ذكر أنه لا يلزمه لها
القهوة والدخان وان تضررت بتركهما لان ذلك ان كان من قبيل الدواء أو من قبيل التشفة فكل من الدواء
والتشفة لا يلزمه كما علت (قوله قبل عليه الخ) عبارة البصر عن الخلاصة فلقاتل أن يقول عليه لانه مؤنة
الجماع ولقاتل أن يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذو وجهين لم يجزم
أحد من المشايخ بأحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر لى ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمة
يعود الى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتفرض لها الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على
الكسوة بعبارة بعضه بعض بان يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا أو يؤخره ذالجملة هناك ط واعلم أن تقدير
الكسوة مما يختلف باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت
ومكان فان شاء فرضها اصنافا وان شاء قزمها وقضى بالقيمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على
الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط أو حالها بجر (قوله في كل نصف حول مرة) الا اذا تزوج وبخ بها
ولم يبعث لها كسوة فقط لانه لا يملك نصف الحول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط معنى المدة بجر عن
الخلاصة وحاصله انها تجب لها بمجلة لا بعد تمام المدة واعلم أنه لا يجدد لها الكسوة ما لم يتخرب ما عندها أو يبلغ
الوقت الذي يكسوها كفى الحاكم وفيه تفصيل سيأتى قبل قوله ونلغادها (قوله وللزوج الاتفاق
عليها بنفسه) لكونه قزما عليها لا لياخذ ما فضل فان المفروضة أو المدفوعة لها لك لانها الاطعام منها
والتصدق ومقتضاه انها لو أمرته باتفاق بعض المقررات لها فالباقي لها أو بشراء طعام ليس له اكل ما فضل عنها
وفي الخاتمة لو اكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع عليه بالمفروض بجر ملغما (قوله ولو بعد فرض
القاضي) لا محل له هنا لان من شروط فرض القاضي أن يظهر له مطله وعدم انفاقه كما تعرفه (قوله
فيفرض الخ) تفريع على الاستثناء وبيان النتيجة لكنه غير مفيد فكان عليه أن يبدله بقوله فيأمره ليعطيها أى
ليس له أن ينفق عليها بل يدفع لها ما تنفقه على نفسها وقد أصل الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله ويأمره
الخ على قوله فيفرض لكن كان عليه حذف قوله ان شكت مطله لانه يغنى عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم
انفاقه مع ابهامه الاكتفاء بمجرّد الشكاية يوضح ما قلناه ما فى البصر عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو الذى
يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطله بخين ينفق عليه ويأمره ليعطيها المتفق على نفسها انظر لها
فان لم يعط حبه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله بطلبها مع حضرته يبان لشرطين لجواز فرض القاضي
النفقة ذكرها في البدائع لكن سيأتى فى المتن فرضها على القائب لوله مال عند من يقربه وبالزوجة ومطلقا
على قول زفر المقتضى به ويؤخذ من كلام الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور مطله وقوله ولم يكن
صاحب مائدة بيان لشرط رابع ذكره فى غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائدة يمكن
المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رضيت أن
تأكل كل معهما ونعمت وان خاصمته يفرض لها بالمعروف اه وهو كالصريح فى أن المراد بصاحب
المائدة من يكسها تناول كفايتها من طعامه سواء كان ينفق على من لا تجب عليه نفقته أولا فافهم
(قوله لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أى لكونها يحل لها تناول كفايتها ولو بدون اذنه
لا يفرض لها اذا امكنتها ذلك فافهم (قوله فان لم يعط الخ) تفريع على قوله ليعطيها وفي القح امتنع عن
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ما يبيع الحياكم ماله عليه وبصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجبره حتى ينفق

ولبد وطنفسة وما تنظف به وتزيل
الوسخ كشط واشنان وما يمنع
السنان ومداس رجلها وتماه
في الجوهرة والبحر وفيه اجرة
القابلة على من استأجرها
من زوجة وزوج ولو جاءت بلا
استئجار قبل عليه وقبل عليها
(وتفرض لها الكسوة في كل
نصف حول مرة) لتجدد الحاجة
حرًا وبردًا وللزوج الاتفاق عليها
بنفسه ولو بعد فرض القاضي
خلاصة (الأن يظهر للقاضي
عدم انفاقه فيفرض) أى يقتدر
(لها) بطلبها مع حضرته ويأمره
ليعطيها ان شكت مطله ولم يكن
صاحب مائدة لان لها أن تأكل
من طعامه وتتخذ ثوبا من كرباسه
بلا اذنه فان لم يعط حبه ولا
تسقط عنه النفقة خلاصة
وغبرها

عليها ولا يفسخ ولا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه وتبلى بيع ماسوى
الآزار الا في البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي
ولا تباع عمامته قهستاني عن المحيط دره شقي والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويصعبه لتردده
في حوائجه جمعه دسوت مصباح (قوله أى كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتبر في القرض الاصل والابسر
ففي المحترف يوما يوم لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء على أنه يعطيا بمجلا ويعطيا
كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك المساء لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تاجرا
نفقة شهر بشهر أو من الدهاقين فنفقة سنة بسنة أو من الصناع الذين لا ينقض عليهم الا بانقضاء الاسبوع
كذلك فتح وغيره قلت ومنى في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره
محمد بن محمد في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال
الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البحر بحثا حيث ذكر التفصيل المذكور ثم قال وينبغي أن يكون
محل ما اذارضى الزوج والا فلا قال أنا أدفع نفقة كل يوم مجلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تخفيفا عليه
فاذا كان يضرم لا يفعل وظاهر كلامهم أن كل مدة نامت حال الزوج أنه يحل نفقة كما صرح حواشي في اليوم اه
فتأمل (قوله كمالها الطلب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر عن محمد بن محمد من التقدير بشهر لانه أقل الآجال المعتادة
ثم قال وفتح على هذا أنه لو لم يدفع لها فادرت أن تطلب كل يوم فانما تطلب عند المساء لان حصة كل يوم
معلومة فيمكن طلبها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتبارها اه فإذا كان الخيار لها
في طلب كل يوم اذ لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما بحثه في البحر من جعل الخيار له في الدفع كل يوم فافهم ثم
جعل الخيار له قد يكون فيه اضرارها كما هو مشاهد حيث يحوجهما الى الخروج من بيتها في كل يوم والى
المخاصمة والمنازعة وربما لا تجده وان وجدته لا يعطيها فالأولى في زماننا ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير
بالشهر وجعل الخيار لها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر
فامتنت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنتة فاصدة لاضراره ومخاصمته في كل يوم فينبغي التعويل على هذا
التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والخصومة (قوله ولها أخذ كفضل الخ)
عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل الغيبة عني فطلبت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال
أبو يوسف تأخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ
عند أبي يوسف الكفيل بأكثر من شهر اه فظهر أن محل أخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته
فيضاف أن يمكث أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه أقل الآجال المعتادة كما مر ومحل الاكثر لو علم أنه يغيب
أكثر كما لو خرج للبحر مثلا فيؤخذ بقدرها فافهم ثم في عبارة الشارح اختصار يوههم خلاف المراد وما أفاده
كلامه من ان خلاف أبي يوسف في المحلين لافي الاقل فقط هو صريح عبارة الفتح المذكورة فافهم (قوله
وقس سائر الديون عليه) أى على دين النفقة قال في نورا العين وفي آخر كفاية المحيط والفتوى في مسألة
النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو ائتمت مفت بذلك كان حسنا رفقا بالناس وفي الاقضية اجمعوا
ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل وأراد المدينون السفر لا يجب عليه اعطاء الكفيل وفي الصغرى
المدينون اذا اراد أن يغيب ليس رب الدين أن يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن
يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يعدو في المتقرب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلان يريد أن يغيب عني فانه
يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى أنه لا ينافي هنا التقييد بالشهر بل المراد
الكفالة بكل الدين لانه شيء مقدر ثابت في ذمة المدين بخلاف النفقة فانما تراد بزيادة المدة فتقيد الكفالة
بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا بظهر التقييد بأخذ الكفيل باقسطا مدة الغيبة فافهم (قوله ولو
كفل لها كل شهر كذا الخ) اعلم أن ما مر انما هو في الخلاف في جواز أخذها الكفيل منه جبرا عند خوف
الغيبة والكلام الآن في قدر المدة التي تصح بها الكفالة فان كفل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال أبدا
أو مادام تماز وجين وقع على الابد اتفاقا والواقع على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الابد عند أبي يوسف وهو
أرفق وعليه الفتوى كما في البحر ومقاده أنها لا تصح قبل القرض أو التراضي على شيء معين وصرح به في البحر

وقوله (في كل شهر) أى كل مدة
تناسبه كيوم للمحترف وسنة
للدخقان وله الدفع كل يوم كمالها
الطلب كل يوم عند المساء لليوم
الاتي ولها أخذ كفضل
بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته
عند الثاني وبه يفتى وقس سائر
الديون عليه وبه أفتى بعضهم
جواهر الفتاوى من كفاية
الباب الاقل ولو كفل لها
كل شهر كذا أبد اوقع على الابد
وكذا لو لم يقل أبدا عند الثاني
وبه يفتى بحر

معاد
في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة

من الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت الا بالقضاء أو الرضى لكن نقل بعده عن الواقعات لوقالت انه يريد
 الغيبة وطلبت منه كفيلا ليس له ذلك لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف استحسن اخذ كفيلا بنفقة شهر
 وعليه الفتوى لانها ان لم تجب الحال تجب بعده فصيحة كانه كفل بما ذاب لها على الزوج فيصير استحقاقا
 رقبا بالناس قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونها مفروضة أولا اه قلت وهذا يخالف لما قبله من انها
 لا تصح قبل الفرض او التراضي ووفق الرمي بحمل ما قبله على حال الحضور وحل هذا على حال ارادة الغيبة
 فيصح في الغيبة مطلقا استحقاقا وعليه فامر من ان الاب لا يطالب بنفقة زوجة ابنة الا اذا ضمنها مقيد
 بالمفروضة او المقضية توفيقا بين كلامهم قلت وفي الذخيرة عن كتاب الاقضية اذا ضمن النفقة والمهر عن
 زوجها فضمن النفقة باطل الا أن يسمى شيأ بان يصطلمها على شيء مقدّر لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز
 لوجوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اه والظاهر أن هذا
 هو القياس اذا أصبح الضمان بما لم يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالقضاء أو الرضى
 ولذا انقطع بالمنى عند عدم ذلك ~~الضمان~~ عانت مما مر أن الاستحسان الجواز وان لم تجب الحال وانه يصير
 كأنه كفل لها بما ذاب لها على الزوج أي بما ثبت لها عليه بعد والكفالة بذلك جائزة في غير النفقة فكذا
 في النفقة ولا يجني أن عله الاستحسان جارية في مسألة الحاضرة والغيبة ويدل عليه اطلاقهم مسألة ضمان
 الاب نفقة زوجة الابن وكذا قوله في فتح القدير ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة هذا ما ظهر لي
 من التوفيق وهو بالقبول حقيق فاعتمه (فيه) هذه الكفالة تضمن زمان العدة أيضا لانه كفيلا مادام
 النكاح وهو في العدة باق من وجه كما في الذخيرة ونحوه في الفتح ولو كفل لها نفقة ولدها أبدا أو نفقة خادمها
 ما عاش لم يصح لسقوط النفقة عنه اذا أسير الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت مجهولا
 بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقي النكاح كما في الذخيرة ثم اعلم أن الكفالة بالمال يشترط لصحتها أن يكون
 المال دينا صحيحا وهو ما لا يسقط بالاداء أو الإبراء ودين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصح
 فيه الكفالة وكانهم اخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فافهم (قوله لسقوطه)
 أي لسقوط دين النفقة بموت أحدهما وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سأل في مكان أضعف من دين
 الزوج فلا بد من رضاه اه ح (قوله بخلاف سائر الديون) أي فانه يقع التقاض فيها تقاضا أو لا بشرط
 التساوي فلا يختلفا كما اذا كان أحدهما جديدا والآخر دينا فلا بد من رضى صاحب الجسد كما في الجرح
 (قوله وفيه) أي في الجرح عند قول السكتي في بيت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ الجرح
 (قوله لا جرح عليه) لأن منفعة سكتي الدار تعود اليها ~~لكن~~ سبب في الاجارات أن الفتوى على العمة
 لتبعيتها له في السكتي أفاده ح (قوله ومفهومه الخ) من كلام الجرح (قوله فالاجرة عليه) لأن هذه
 الثلاثة تضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكتي ولم يوجد العتق منها واعتراضه ط بأن سكناه عارضة
 بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار بالنسبة السكتي العارضة اليه بعد تحقق الفعل منها اه وتوجب بأنها
 لما كانت تابعة له في السكتي صارت البدل فصار كغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمينها
 الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء والرخص) أي يراعى كل وقت
 أو مكان بما يناسبه وفي البرازية اذا فرض القاضي النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يبطل القضاء وبالعكس
 لها طلب الزيادة اه وكذا لو صالحته على شيء معلوم ثم غلا السعر أو رخص كما سيذكره المصنف
 والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) أي لا تقدر بشئ معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان
 وزمان وما ذكره محمد من تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس بلازم وانما هو على ما شاهد
 في زمانه وانما على القاضي في زمانه اعتبارا بالكفاية بالمعروف كما في الذخيرة (قوله لكن في الجراح)
 حيث قال فالخامس أنه ينبغي للقاضي اذا أراد فرض النفقة أن يتفر في سعر البلد ويتقرر ما يكفيها بحسب
 عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما في المحيط اما باعتبار حاله أو باعتبار حالهما
 كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها أصنافا وان شاء قومها وفرض لها بالقيمة اه ثم اعلم أن هذا لا ينافي
 ما عناه الى الاختيار والجمع من عدم تقديرها بدراهم أي بشئ معين لا يزيد ولا ينقص بل هو وكده ومفسر

وفيه علم ادين لزوجها لم يلتقيا
 قصاصا الا برضاه لسقوطه بالموت
 بخلاف سائر الديون وفيه أجرت
 دارها من زوجها وهما يسكنان
 فيه لا جرح عليه ولو دخل بها في
 منزل كانت فيه باجرح فطولبت به
 بعد سنة فقالت له أخبرتك بأن
 المنزل بالكراء عليك الاجر فهو
 عليهما لانها العاقدة بزازية ومفهومه
 أنها لو سكنت بغير اجارة في وقف
 أو مال يقيم أو معدلا لاستغلال
 فالاجرة عليه فليحفظ (ويشترطها
 بقدر الغلاء والرخص ولا تقدر
 بدراهم) ودنانير كما في الاختيار
 وعزاء المصنف لشرح المجمع
 للمصنف لكن في الجرح عن المحيط
 ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها
 أصنافا أو قومها بالدراهم ثم يقدر
 بالدراهم

فلا وجه للاستدراك عليه فلاولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقدرها ضد الغلام والرخص
 فان ما ذكره في البريقيد ان القاضي مخير بين ذلك وبين فرضها أصنافا أى من خبز وادام ودهن وصابون
 ونحو ذلك فاذا ظهر للقاضي عدم اتفاقه بنفسه بأمره يدفع ذلك أو يقيمه بقدر كفايتها وحينئذ بالاستدراك
 صحيح فافهم (قوله وفيه) أى في البريقيد (قوله كماله أن يرفعها) الاولى أن يقول بدليل أن له
 أن يرفعها الخ ليقيد أنه بحث فان صاحب البرد ذكر هذه المسألة عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على أن له الخ
 (قوله وتزاد في الشتاء الخ) أى تزداد على ما قدره محمد في الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة في كل سنة
 قال في الظهيرية ان هذا في عرفهم أما في عرفنا فيجب السراويل والجبّة والفرش والمخلف وما تدفع به اذى الحر
 والبرد وفي الشتاء درع خز وجبة قز وخمارا برسم اه وفي الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف
 باختلاف الاماكن حرّا وبردا والعادات فعلى القاضي اعتياد الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وكل
 جواب عرقته في النفقة من اعتبار حاله وأحوالها فمهور الجواب في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول
 لفعل مقدر دل عليه المذكور اذ عطفه على جبة لا يناسبه تقييد الفعل بالشتاء وما يدفع اذى الحر يناسب
 الصيف (قوله ان طلبته) راجع لقوله ويقدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى
 ما ذكرناه آنفا عن الظهيرية وعن الذخيرة وقوله وحالا أى حال الزوجين في اليسار والاعساف فهو عطف
 مرادف تأمل ولو قال بدله ووقال كان أولى (قوله وليس عليه خفها الخ) قال في البرازية ولم يذكر
 الخلف والازار في كسوة المرأة وذكرهما في كسوة الخادم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض
 الازار والمكعب وما تنام عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمد الازار لانه انما يحتاج للخروج
 والمرأة منهية عنه قال في الذخيرة هذا التعليل اشارة الى أنه لا يفرض للمرأة الازار في ديارنا أيضا اه
 والحاصل أنه اختلف التعليل لعدم ذكر الازار ف قيل للعرف ولذا أوجب الخصاص لا اختلاف العرف
 في زمانه وقيل لحرمة الخروج ولعل الاول أوجه لانهما يحمل لهما الخروج في مواضع فلا بد لهما من ساتر وتقدم
 أنه يجب لهما مدامس رجلها والظاهر أنه لا خلاف فيه ان كان المراد به ما تلبسه في البيت وكذا الخلف أو الجوارب
 في الشتاء لدفع البرد الشديد (قوله وفي الجراح) وعبارته والحاصل أن المرأة ليس عليها الاتسليم نفسها في بيته
 وعليه لها جميع ما يكفيها بحسب حالها من أكل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها أن تتعج بها ومملكتها ولا
 أن تفرش له شيئا من فرشها الخ قلت ومفاده أنه يلزمه كسوتها من حين عقده عليها أو دخوله بها ومزاتها
 به عن الخلاصة تجب حالة لا موجهة الى مضي نصف الحول وان زفت اليه بثياب فلا يلزمها استعمالها كالأول
 مضت المدة ولم تلبس ما دفعه لهما فلها عليه غيره كما مر وبأى وكألو كانت تملك طعما يكفيها أو قترت على نفسها
 وبقي معهادها مما فرض لهما فلها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جهازا يلبس به) الضمير في عبارة البحر
 عن المبتنى عائد الى ما بعثه الزوج الى الاب من الدراهم والذنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها
 اه وقد منّا في باب المهر أن هذا المبعوث الى الاب يسمى في عرف الاعاجم بالدستيمان وانه في الكافي وغيره
 فسر بالمهر المعجل وان غيره فصل وقال ان ادرج في العقد فهو المهر المعجل حتى ملكت المرأة منع نفسها
 لاستيفائه فلا يملك الزوج طلب الجهاز لان الشيء لا يقابله عوضا وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالهبة
 بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة أو طلب الدستيمان وبذلك يحصل التوفيق بين القولين
 (قوله فله مطالبة الاب بالنقد) أى المنقود وهو ما بعثه الى الاب لا على كونه من المهر بل على كونه بمقابله
 ما يتخذ للزوج في الجهاز لما علت من أنه هبة بشرط العوض فله الرجوع بها عند عدم العوض فافهم (قوله
 الا اذا سكت) أى زمانا يعرف به رضاه (قوله وعليه) أى يتنى على ما ذكره من أن له المطالبة به لانه
 يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبغي العمل بما مر) أى من أنه لا يحرم الانتفاع به بلاذنها
 وأما ما ذكره صاحب النهر هناك عن البرازية من أن الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح
 غير مقصود اه فهو مبنى على أن ذلك المعجل ادرج في العقد بدليل التعليل بان المال وهو الجهاز غير مقصود
 في النكاح لان المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال انه وان ادرج في العقد يعتبر بدلا عن الجهاز أيضا
 بحكم العرف فصار المقود عليه كلامهما لا نأقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما

وفيه لو قترت على نفسها فله أن
 يرفعها للقاضي لتأكل مما فرض
 لها خوفا عليها من الهزال فانه
 يضرم كماله أن يرفعها للقاضي للبس
 الثوب لان الزينة حقها (وتزاد
 في الشتاء جبّة) وسر والاولا
 يدفع به اذى حر وبرد (ولحافا
 وفرشا) وحدها لانها بما تعتزل
 عنه أيام حيضها ومرضاها (ان
 طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا
 وحالا وبدا) اختيار وليس عليه
 خفها بل خف أمتها مجتبي وفي
 البحر قد استفيد من هذا أنه
 لو كان لها أمتعة من فرش
 ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك
 بل يجب عليه وقد رأينا من
 يأمرها بفرش أمتعتها ولا يضافه
 جبرا عليها وذلك حرام كنع كسوتها
 اه لكن قد منّا في المهر عنه عن
 المبتنى لو زفت اليه بلا جهاز
 يلبس به فله مطالبة الاب بالنقد
 الا اذا سكت انتهى وعليه
 فلوزفت به اليه لا يحرم عليه
 الانتفاع به وفي عرفنا يلزمون
 كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته
 قلته ولا شك أن المعروف
 كالشروط فينبغي العمل بما مر
 كذا في النهر

مطلب
 فيما لو زفت اليه بلا جهازا يلبس به

وأيضاً حيث صرح بجعله مهراً وهو بدل الموضع لا يعتبر المعنى على أن هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل أحد يعلم أن الجهاز ملك المرأة وأنه اذا طلقها تأخذ معه كله واذا ماتت يورث عنها ولا يختص بشئ منه وانما المعروف أنه يزيد في المهر لتأني بجهاز كثير ليزين به بيته ويستفيع به باذنها ويرثه هو وأولاده اذا ماتت كما يزيد في مهر الغيبة لاجل ذلك لا يـ كون الجهاز كله أو بعضه ملكاً له ولا للملك الانتفاع به وان لم تأذن فافهم (قوله هل نقدر القاضي) أي من غير قوله حكمت بذلك ط والظاهر أنه بالدال هنا وفيما بعده من المواضع ويصح بالراء وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الاتي والنفقة لا تصير ديناً بالقضاء أو الرضاء (قوله بشرطه) هو شكوى المطل وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائدة ط (قوله فلا تسقط) أي النفقة وهذا تفريع على كونه حكماً ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في الجبر ومسألة الإبراء أي الاتية قرياً بتدل على أن الفرض في الشهر الأول مخير وفيما بعده مضاف فينتجيز بدخوله وهكذا اه (قوله الامناع) كشورها فسقط في مدته كما مر وكغير السعر غلا أو رخصاً فنقص أو تزايد (قوله ولذا) أي لما علم مما سبق أن النفقة تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بمعنى المدة ط (قوله قبل الفرض) يشمل الفرض بالقضاء أو بالرضاء وقوله باطل لأنها لا تصير ديناً بدون الفرض المذكور فليس في كلامه قصور فافهم (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو طالعها على أن تبرئه من نفقة العدة كما قدمناه في بابيه لأنه إبراء بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب فيجوز ما الأول فهو اسقاط للشئ قبل وجوبه فلا يجوز كما في الفسخ (قوله ومن شهر مستقبل) أي اذا كانت مفروضة بالشهر فلو بالايام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا لو بالسنين يبرأ من نفقة سنة مستقبله كما هو ظاهر والظاهر أن المراد بالمستقبل ما دخل أو لم يدخل لأنه انما ينتجيز بدخوله كما علمت آنفاً وقبل دخوله حكمه حكم ما بعده من الأشهر المستقبلية ويؤيده ما في الجبر وكذا لو قالت أبرأتك عن نفقة سنة لم يبرأ الا من نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر فأنما فرض لمعنى يتجدد بتجدد الشهر فلم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض وما لم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني واجبة الخ وحاصله أن النفقة تفرض لمعنى الحاجة المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا صارت الحاجة متجددة بتجدد كل شهر فقبل تجدد نفقة لا يتجدد الفرض فلم يجب النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما لم يجب ومقتضاه أنه لو فرضها كل سنة كذا صح الإبراء عن سنة دخلت لأن أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكماً منه اه ح والمفهوم هو كونها بدون تقدير القاضي لا تكون لازمة وفيه أنها تلزم بالتراضي على قدر معلوم وتصير به ديناً في ذمة الزوج فيتعين كونه تفريعاً على مفهوم قوله الإبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضاء لأن الفرض معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه أنها قبل الفرض المذكور لا تكون لازمة لأن الشرط المذكور ليس فيه تقدير كما يظهر قرياً فافهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تعين بدل تكون فقوله من غير تقدير تفسير للتقوين (قوله والكسوة كسوة الصيف والشتاء) أي ياتيهما بالكسوة الواجبة في كل نصف حول بأن يأتيهما باللاتقويم وتقدير بدراهم بدل الثياب فافهم (قوله لم يلزم الخ) كذا ذكره في الجبر بحثاً ووجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لأن ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد سواء شرطه أو لا وانما يعدل الى التقدير بشئ معين بالصلى والتراضي أو بقضاء الثاني اذا ظهر له مطلقه فتصير النفقة بذلك لازمة عليه وديناً بذمته حتى لا تسقط بمعنى المدة ويصح الإبراء عنها وقبل ذلك لا تصير كذلك كما علمت (قوله فلها بعد ذلك الخ) أي بعد ما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من الزوج أو القاضي بشرطه المار (قوله ولو حكم بموجب العقد مالكي الخ) أي لو ترافعا الى مالكي بعد المنازعة في صحة العقد فتسال حكمت بصحته وصحة شروطه ووجوبه أي بما يستوجبه العقد ويقتضيه من لزوم المهر ولزوم تسليمها نفسها ونحوه صح الحكم لكن للحنفي تقدير النفقة دراهم وان كان مذهب المالكي لزوم الشرط بالتقوين لأن ذلك لم يصح حكم المالكي فيه اذ لا بد في صحة الحكم من الدعوى والحادثة أي ترافعهما اليه في الحادثة التي يحكم بها ولم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التقوين حتى يصح حكمه به وان قال حكمت بشروطه وموجبه اذ ليس لزوم اشتراط التقوين من موجبات العقد اللازمة للحنفي الحكم بخلافه (قوله بقي

مطلب
في الآراء عن النفقة

وفيه عن قضاء الجبر هل تقدير
القاضي للنفقة حكم منه
قات نعم لان طلب التقدير بشرطه
دعوى فلا تسقط بمعنى المدة
ولو فرض لها كل يوم أو كل
شهر هل يكون قضاء مادام النكاح
قلت نعم الامناع ولذا قالوا الإبراء
قبل الفرض باطل وبعده يصح
مما مضى ومن شهر مستقبل
حتى لو شرط في العقد أن النفقة
تكون من غير تقدير والكسوة
كسوة الشتاء والصيف لم يلزم
فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما
ولو حكم بموجب العقد مالكي
يرى ذلك للحنفي تقديرها لعدم
الدعوى والحادثة

لو حكم الحنفى (أى حكما مستوفيا شرائطه كما مر (قوله لا) أى ليس للشافعى الحكم بالتعويض لأن فيه إبطال قضاء الحنفى ط (قوله وعليه الخ) هذا بحث لصاحب النهر ط (قوله فلو حكم الشافعى بالتعويض) بان تراعى إليه وطلبت منه التقدير وأبى ولم يظهر للقاضى مطلقا لكم لها بالتعويض لم يكن للحنفى نقضه قلت ألا أن يظهر بعد ذلك مطلقا فيفرضها دراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التى حكم بها الشافعى (قوله بطل الفرض السابق) أى الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا (قوله لرضاها بذلك) لأن الفرض كان حقها لكونه أنفع لها فان النفقة تصير به دينا فى ذمتها فلا تسقط بالحنفى فإذا اتفقا على التعويض فى المستقبل يكون اعراضا عن الفرض السابق وهذه المسألة ذكرها فى البحر بحثا وقال أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها مما فى الذخيرة لو صالحته على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضا أو بعده كان تقدير النفقة فتجاوز الزيادة عليه لو قالت لا يكفينى والنقصان عنه لو قال لا أطيقه وعلم القاضى صدقه بالسؤال عنه والا لا لأن التزامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو صالحته على نحو ثوب أو عبا ما لا يصح للشافعى أن يفرضه فى النفقة فان كان قبل التقدير بالقضاء أو الرضا كان تقديره أيضا وان كان بعده كان معاوضة فلا تجوز الزيادة عليه ولا النقصان اه ملخصا قال فى البحر وعلم منه أن تراضيهما على ما يصلح للنفقة مبطل لفرض القاضى فيستفاد منه أنهم لو اتفقا الخ (قوله وفى السراجية الخ) أى فتاوى سراج الدين قارئ الهداية وهذا مخالف لما قاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضا فى النفقة وهذا فى الكسوة لا يجدى نفعا فى الفرق تأمل وقد يجاب بان ذلك فى فرض القاضى وهذا فى التراضى بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء الحقيقى بل الصورى لأن التقدير صريح بتراضيهما قبل القضاء وإضافان شرط القضاء ظهورا لمطل ويجوز التراضى لم يظهر مطلقا حينئذ فرجوعها وطلب الكسوة قاشا ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيه اعراض عن حقها لكون التقدير برضاها أنفع لها كما ترى فى فرض القاضى ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اتفقا الخ غير قيد بل يكفى طلبها ويظهر منه أيضا أنه لا فرق بين كون طلبها بعد الفرض والتقدير بالقضاء أو الرضا ولذا ذكر ما فى السراجية عقب قوله لو اتفقا الخ لكن يشكل على هذا ما مر عن الشيخ قاسم فإنه إذا لم يصح حكم الشافعى بالتعويض بعد حكم الحنفى بالتقدير بالدراهم فعدم صحة طلبها بدون حكم يكون بالاولى فليتأمل (قوله وقالوا الخ) الاصل ان القاضى اذا ظهر له الخطأ فى التقدير برده والا فلا فلو قدر لها عشرة دراهم نفقة شهر فضى الشهر وبقي منها شئ يفرض لها عشرة أخرى اذ لم يظهر خطأه فى التقدير يبقين لجواز أنها اقتوت على نفسها فيبقى التقدير معتبرا فيقتضى لها باخرى بخلاف ما اذا اسرفت فيها أو سرفت أو هلكت قبل مضي الوقت لا يقتضى باخرى ما لم يمس الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فإنه اذا مضى الوقت وبقي شئ لا يقتضى باخرى لانها فى حقها باعتبار الحاجة ولذا الوضاعت منه يفرض له اخرى وفى حق المرأة معارضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فإنها لا يقتضى لها باخرى الا اذا تخزقت قبل مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيقتضى لها باخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه فى التقدير حيث وقتا ولا تبقى معه الكسوة والا اذا مضت المدة وهى باقية لكونها استعملت اخرى معها فيقتضى لها باخرى أيضا لعدم ظهور الخطأ ومثله ما اذا لم تستعملها أصلا وسكت عنه الشارح اعلمه بالاولى وفهم من كلامه أنها اذا تخزقت قبل مضي المدة باستعمال غير معتاد لا يقتضى باخرى ما لم تمض المدة لعدم ظهور الخطأ فى التقدير وانها اذا بقيت فى المدة مع استعمالها وحدها فكذا لا يقتضى لها باخرى ما لم تخزق لظهور خطئه حيث وقت وقتا تبقى الكسوة بعده وتمام الكلام فى البحر عن الذخيرة (قوله وتجيب لخادمها المملوك لها) لان كسوتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه أنها اذا مرضت وجب عليه اخدامها ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أره صريحا وان علم من كلامهم رملى قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر فى البحر قيل هو أى الخادم كل من يخدمها حرا كان أو عبدا مملوكا لها أو له أو لهما أو لغيرهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كما فى الذخيرة أنه مملوكا فلو لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن فى ملكها لا يلزمه نفقته اه ثم قال وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراه غلام يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به

بني لو حكم الحنفى بفرض دراهم هل للشافعى بعده أن يحكم بالتعويض قال الشيخ قاسم فى موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعى بالتعويض ليس للحنفى الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على أن تأكل معه نحو ما بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفى السراجية قدر كسوتها دراهم ورضيت وقضى به هل لها أن ترجع وتطلب كسوة قاشا أجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة لها فيقتضى باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا تخزقت بالاستعمال المعتاد أو استعملت معها اخرى فيفرض اخرى (و) تجيب لخادمها المملوك لها

مطلب
فى نفقة خادم المرأة

في السراجية ١٥ الآن يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه نستغنى عنه بخلاف
 المريضة اذ لم تجد من يرضها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبخ
 ونحوه فقد مر أنها اذا لم تفعل بأنهما عن يكفيها ذلك اذا كانت ممن لا يخدم أو لا تقدر وكذا اذا كان
 لخدمة أولاده كما يأتي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما علت (قوله ملكا تاما) احتزبه عن
 الزوجة المكاتبه اذا كان لها مملوك فان نفقته لا تجب على زوجها كما في المنع أخذ من تقييد الزبالي وغيره
 بالحرية بقي لو كانت الزوجة حرة وكاتب أمها فالظاهر أن نفقتها على الزوج ان لم تشتغل عن خدمتها لارتبقت
 بالحرية لا يلزم منه اخراج أمها المكاتبه فافهم (قوله بالفعل) ليس المراد انه انما يستحق النفقة في حال
 تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها وبعد الفراغ منها اذ لا يتوهمه أحد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم
 يخدمها وان كان لا يشغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلولا لم يكن في مملوكها أو كان لا يشغل غير
 خدمتها أو لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له ١٥ فقد فرغ على القيود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة
 نفقة الخادم انما تجب عليه بازاء الخدمة فاذا امتنع عن الطبخ والتبزو أعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة
 المرأة فانها بمقابلته الاحتباس ١٥ فافهم (قوله ولو جاءها بخادم الخ) أي قاصدا اخراج خادمها من
 بيته فلا يملك ذلك في الصحيح خاتمة لانها قد لا تنبأ لها الخدمة بخادم الزوج ولو الجبسة قال في النهر
 وينبغي أن يقيد بما اذا لم يضرم من خادمها أما اذا اضرم منه بان كان يحتس من ثمن ما يشتره كاهودأب صغار
 العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها ١٥ وفيه أنه يمكن الزوج
 تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها
 ط نعم لو كان خادمها يحتس أمته يمتنع بيته يمكن أن يكون عذرا للزوج في اخراجه (قوله بحر مجنا)
 راجع لقوله بل ما زاد وعبارته وظاهره أي ظاهر قولهم لا يملك اخراج خادمها أنه يملك اخراج ماعداد واحد
 من بيته لانه زائد على قولهما ١٥ أما على قول أبي يوسف الاتي فلا (قوله لو حرة) لاحاجة اليه بعد
 قول المتن المملوك كما صرح به المصنف في المنع أفاده ح وأشار اليه الشارح بقوله لعدم مملوكها (قوله
 موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدره بعد لو وعلى حل الشارح صار منصوبا على الحالبية من الزوج
 في قول المصنف أول الباب فجب للزوجة على زوجها فان قوله هنا ولخادمها معطوف على قوله للزوجة
 فافهم قال في البحر وفي غاية البيان واليسار مقدر بنصاب حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب الزكاة ١٥
 وفي الذخيرة ولا تقدر نفقة الخادم بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن
 لا تبلغ نفقته نفقتها لانه تبع لها فتنقص نفقته عنها في الادام وما ذكره محمد في الكتاب من ثياب الخادم فهو
 بناء على عادتهم وذلك محتلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان
 ١٥ ملخصا (قوله في الاصح) خلافا لما يقوله محمد من أنه يفرض لخادمها ولو كان الزوج معسرا وتماه
 في الفتح والبحر (قوله والقول في العسار) لانه متمسك بالاصل منح ولانه منكر اسباب الوجوب
 قال في البحر الآن تقيم المرأة البيعة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدالة لالفاظ الشهادة وفي القهستاني العسار
 اسم من الاعسار أي الاقتار يستعمله بعض أهل العلم لانه غير مسموع كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ
 محض وكانهم ارتكبوا من الزوجة اليسار (قوله لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفيهم (قوله فرض
 عليه لخادمين أو أكثر) ظاهره أن الخدم لها أي لا يلزمه نفقة أكثر من خادم لها الا اذا احتاجتهم
 لأولاده لانها لو لم يكن لها خادم واحتاج أولاده إلى أكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جملة نفقتهم كما لا يخفى
 (قوله وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار إلى أن هذا رواية عن أبي يوسف لان المنقول عنه في الهداية
 وغيرها أنه يفرض لخادمين لاحتياج أحدهما لمصالح الداخل والاخر لمصالح الخارج (قوله زفت اليه)
 أشار إلى أن المعتبر حاله في بيت أبيها لاحتياج الطارئ عليها في بيت الزوج تأمل رملي (قوله ثم قال في البحر
 الخ) عبارة البحر هكذا قال الطحاوي وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة اذا كانت من أجل
 مقدارها عن خدمة خادم واحد أنفق على من لا بد لها منه من الخدم من هو أكثر من الخادم الواحد
 أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والولول الجبسة المرأة اذا كانت من

على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له
 غير خدمتها بالفعل فلولا لم يكن
 في ملكها أو لم يخدمها لانفسه له
 لان نفقة الخادم بازاء الخدمة
 ولو جاءها بخادم لم يقبل منه
 الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها
 بل ما زاد عليه بحر مجنا (لو)
 حرّة لأمة جوهرة لعدم ملكها
 (موسرا) لامعسرا في الاصح
 والقول له في العسار ولو برهنا
 فيسبها أولى خاتمة (ولوله أولاد
 لا يكفيه خادم واحد فرض عليه)
 نفقة (لخادمين أو أكثر انفاقا)
 فتح وعن الثاني غنية زفت اليه
 بخدم كثير استحققت نفقة الجميع
 ذكره المصنف ثم قال وفي البحر
 عن الغاية وبه نأخذ قال وفي
 السراجية ويفرض عليه نفقة
 خادمها وان كانت من الاشراف
 فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى

بنات الاشراف ولها خادم يجبر الزوج على نفقة خادمتين اه فالحاصل أن المذهب الاقضي اعلى واحد
مطلقا والمأخوذه عند المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرق بينهما ما يعجز عنها) أي غائبا كان
أو حاضرا (قوله بأنواعها) وهي مأكل وملبوس ومسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة
وهو منصوب مفعول المصدر وهو أيضا (قوله ولو موسرا) المناسب ولو لمعسر لأنه إشارة إلى خلاف
الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم التسخين مع الموسر حقها كذهبنا (قوله بأعسار الزوج) مقابل
قوله ولا يفرق بينهما ما يعجزه ط (قوله وتضررها بغيبته) أي تضرر المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته
رفى بعض السرخ وتعدوها بغيبته أي تعذر النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا بعدم إيفائه حقها
والحاصل أن عند الشافعي إذا عسر الزوج بالنفقة فلها التسخين وكذا إذا غاب وتعدر تحصيلها منه على
ما اختاره كثيرون منهم لكن الاصح المعتمد عندهم أن لا يصح ما دام موسرا وإن انقطع خبره وتعدر استيفاء
النفقة من ماله كما صرح به في الآم قال في التحفة بعد نقله ذلك فحزم شيخنا في شرح منهجه بالتسخين في منقطع خبر
لا مال له حاضر مخافا للمنقول كما علمت ولا فسخ بغيبته من جهل حاله يسارا أو عسارا بل لو شهدت بيته أنه غاب
معسر أفلا فسخ ما لم تشهد بأعساره الآن وإن علم استناده لا الاستصحاب أو ذكرته تقوية لا شك كما يأتي
اه (قوله نعم لو أمر شافعي) أي بشرط أن يكون مأذونا له بالاستنابة خانية محال في غرر الازدكار ثم اعلم
أن مشايخنا استحسنوا أن ينصب القاضي الحنفى ناسبا من مذهبه التفریق بينهما إذا كان الزوج حاضرا
وأي عن الطلاق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة إذا الظاهر أنها لا تجتمع من بقرضها وغنى الزوج
ما لا أمر متوهم فالتفريق ضروري إذا طلبته وإن كان غائبا لا يفرق لأن عجزه غير معلوم حال غيبته وإن قضى
بالتفريق لا ينفذ قضاؤه لأنه ليس في مجتهديه لأن العجز لم يثبت اه ونقل في البحر اختلاف المشايخ وإن الصحيح
نكاح في الذخيرة عدم النفاذ لظهور مجازفة الشهود وكفاي العمادية والتفخي وذكر في قضاء الاشياء في المسائل
التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي أن منها التفريق للعجز عن الانفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا اه والحاصل أن
التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا أو ما لم تشهد بيته بأعساره
الآن كما علمت مما نقلناه عن التحفة والحالة الأولى جعلها مشايخنا حكما مجتهدا فيه فينفذ فيه القضاء دون الثانية
وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيها فانه مبنى على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة وذكر
في الفسخ أنه يمكن التسخين بطريق إثبات عجزه بل بمعنى فقدته وهو أن تعذر النفقة عليها ورده في البحر بأنه ليس
مذهب الشافعي قلت ويؤيده ما قدمناه من التحفة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المنقول فعلى هذا
ما يقع في زماننا من فسخ القاضي الشافعي بالغيبه لا يصح وليس للحنفى تنفيذه سواء بنى على إثبات القدر
أو على عجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتنبه لذلك نعم يصح الثاني عند أحمد كما ذكر في كتب
مذهبه وعليه يحمل ما في فتاوى قارئ الهداية حيث سئل عن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت
بيته على ذلك وطلبت فسخ النكاح من قاض يراه ففسخ نفذ وهو قضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب
روايتان عندنا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى أن يزوجه من الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الأول وبرهن
على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيته لأن البينة الأولى ترجح بالقضاء فلا تطل بالثانية اه
وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسخ النكاح كما يرى ذلك ونفذ فيه قاض آخر وتزوجت غيره صح
الفسخ والتنفيد والتزوج بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وأدعائه أنه تركها نفقة في مدة غيبته الخ فقوله
من قاض يراه لا يصح أن يراد به الشافعي فضلا عن الحنفى بل يراد به الحنفى فافهم (قوله إذا لم يرتش
الامر والمأمور) أما الأول فلا نصاب القاضى بالرشوة لا يصح وأما الثاني فلا نكاحه بها لا يصح ولو صح
نصبه وعليه فالمناسب العطف باو (قوله وبعد الفرض) أشار إلى أن في عبارة المصنف كلاما مطوبا بعد قوله
ولا يفرق بينهما ما يعجز عنها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه وبأمرها بالاستدانة لكن الفرض يظهر
فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضرا لأن الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي كافي
الحاكم وسيد كره المصنف بعد نعم سيد كره أن المفتي به قول زفر فافهم (قوله بالاستدانة) ذكر الخلفاء
وتبعه الشارحون أنها الشراء بالنسيئة تقتضى الثمن من مال الزوج وفي المجتبى أنها الاستقراض بحر ونقل

مطلب
في فسخ النكاح بالعجز عن النفقة
أو بالغيبه

(ولا يفرق بينهما ما يعجز عنها)
بأنواعها الثلاثة (ولا بعدم
إيفائه) لو غائبا (حقها ولو
موسرا) وجوزه الشافعي بأعسار
الزوج وتضررها بغيبته ولو قضى
به حنفى لم ينفذ نعم لو أمر شافعي
فقضى به نفذ إذا لم يرتش الامر
والمأمور بحر (و) بعد الفرض
(يأمرها القاضي بالاستدانة)

مطلب
في الامر بالاستدانة على الزوج

انتهى سنانى الشافى عن صدور الشريعة قال واليه بشير كلام المغرب اه وفي البعثة بية أنه الاولى كمالا يخفى
قال في الدر المنقى لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول اه ومثله في الجوى
عن البرجندى قلت الشافى أيسر على المرأة لأنها قد لا تجد من يبيعها بالنسيئة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف
الاستقراض لنفقة شهر مثلا ويأتى قريبا الجواب عن اليراد (تنبيه) في قضاء الحاوى الزاهدى فان لم تجد
من تستدين منه عليه استتبت وأنفقت وجعلته ديناً عليه بأمر القاضى وان لم تقدر على الاكتساب لها
السؤال اليومها وتجعل مسؤولها ديناً عليه أيضاً بأمره به (قوله لتكبل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان للمرأة
حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضى سواء أكلت من مالها أو استدانها بأمر القاضى أو بدونه
ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بموت أحدهما كما سيذكره المصنف بقوله وموت أحدهما
وطلاهما يسقط المفروض الا اذا استدانتم بأمر قاض وأشار الشارح الى فائدة اخرى وهى ما فى تفسير
القدرى والهداية من أن فائدة الامر به أن تكبل الغريم على الزوج وان لم يرز الزوج وبدون الامر ليس
لهذا ذلك وذكر فى الفتح عن النكفة أن فائدة رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال فى البحر وظاهره
أن للغريم الرجوع عليه بلا حواله منها وعلى ما فى التبريد لا رجوع له بلا حواله اه قلت الظاهر عدم مخالفة
وأن المراد بالاحالة دلالتها للغريم على زوجها بالبطالة بأن تقول له ان زوجى فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن ارادة
حقيقة الحواله هنا دليل نصير يحسم بأن للغريم مطالبة المرأة به أيضاً وأنه لا يشترط رضى الزوج بالحواله
هذا وقد صرح حوا أيضاً بأن الاستدانة بأمر القاضى ايجاب الدين على الزوج لان للقاضى ولاية كاملة عليه
فلذا كان للغريم أن يرجع عليه وبدون الامر به الا يرجع عليه بل عليها وهى ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا
أن الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضى عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج
وبه اندفع ما مر من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح فافهم (قوله ان صرح الخ) لا يصح جعله قيدا لقوله
وهى عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمت بل هو قيد لتكبل عليه
وعبارة المجتبى فاذا استدانتم هل تصرح بأفى استدين على زوجى أو تنوى ما اذا صرحت فظاهر وكذا
اذا نوت واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وأنكر الزوج فاقول له
اه قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهى ترجع عليه وانها تسقط بموت أحدهما
أو طلاقها كما علم مما مر والظاهر أنه لا عين على الزوج اذ كف يحلف على عدم نيتها ولذا لم يقيد باليمين خلافا لما
نقله الرضى من التقييد به فان لم أره فى المجتبى ولا فى البحر (قوله وتجب الادانة الخ) قال فى الاختيار المعسرة
اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره موسر أو أخ موسر فنفتها على زوجها ويؤمر الابن أو الاخ بالانفاق
عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعى
قسين بهذا أن الادانة لنفتها اذا كان الزوج معسرا وهى معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج
وعلى هذا لو كان للمعسر اولاد صغار لم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالام والاخ
والم ثم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة اولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بهد اليسار لانها لا تجب
مع الاعسار فكان كالميت اه وأقره عليه فى فتح القدير بحرقاقت ومقتضاه أنه لا فرق بين الأم وغيرها فى ثبوت
الرجوع على الاب مع أنه سيد كقبيل القروع أنه لا رجوع فى الصحيح الا للام وفيه كلام سنذكره هناك (قوله
كأن وعتم) يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار اه ح أى كأن يكون لها أخ أو عتم ولا ولادها أخ
من غيرها أو عتم فتستدين لنفسها من أخيها أو عتمها ولا ولادها من أخيها أو عتمهم وظاهره أنه لا يقتضى الاخ
على العتم هنا تامل (قوله ويستفخ) أى فى القروع (قوله ثم أيسر) أى الزوج كما فسر فى المنخ والاولى
أن يقول ثم أيسر أحدهما ح قلت ومثله ما لو أيسر (قوله نخاصته) اذ لا تقدر بدون طلبها (قوله ثم)
أى القاضى نفقة يساره أى يسار الزوج الذى امر أنه نفقة وهى الوسط ولو قال وجب الوسط كما قال فيما
بعده لكان أوضح ح (قوله فى المستقبل) أما الماضى قبل الخصامة فقد رضى به ولو بعد عرض اليسار
(قوله وبالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونها موسرين ثم أعسر الزوج على ما قال أو ثم أعسر أحدهما
على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما أو بالعكس وجب الوسط لكان أوضح

لتكبل (عليه) وان أبى الزوج
أما بدون الامر فيرجع عليها وهى
عليه ان صرحت بأنها عليه أو
نوت ولو أنك ريتها فاقول له
مجتبى وتجب الادانة على من
تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار
لولا الزوج كاخ وعتم ويحبس الاخ
وتحوه اذا امتنع لان هذا من
المعروف زيلعى واختيار روستنضج
(قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر
نخاصته ثم) الشافى نفقة يساره فى
المستقبل (وبالعكس وجب الوسط)

مطلبه
في الصلح عن النفقة

كاسر (صالحات زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تكفيني زيدت ولو (قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم) فلا التفات لمقالته بكل حال (الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القاضي) (أن مادون ذلك) المصلح (عليه يكفيها) فينشد يفرض كفايتها نقله المصنف عن الخانية وفي البحر عن الذخيرة (الأن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم وللزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها) (والنفقة لا تنصير ديناً الا بالقضاء أو الرضاء) أي أصلها على قدر معين أصنافاً أو دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعده ترجع بما أنفقت ولو من مال نفسها بلاء امر قاض

مطلبه
لا تنصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو الرضاء

وأخسر اه ح ((قوله كاسر) في قوله بقدر حالهما ح (قوله صالحات زوجها الخ) قدمنا عند قوله لرضاها بذلك عن الذخيرة أن الصلح على النفقة نارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو الدراهم قبل تقدير النفقة بالقضاء أو الرضاء أو بعده فتجوز الزيادة عليه والنقصان عنه أي بالقس أو الرخص وتارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عبدان كان بعد تقديرها بما ذكره فلا تجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلامه هنا محمول على ما إذا لم يكن معاوضة ولذا قيد بقوله على دراهم (قوله فيدت) أي يسمع القاضي دعواها ويريد لها إذا كانت لا تكفيها بما في كافي الحاكم صالحات المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله فلا التفات لمقالته) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادر على أداء ما التزمه فيلزمه جميع ذلك (الأن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروه أنه لا يطيق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته ذخيرة وحاصله أنه لا يقبل قوله لتناقصه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فانها غير ملتزمة لان لها الرجوع عن الصلح كما مر الكلام فيه حيث لم تكن متناقضة تسمع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقرب ذلك ألزمه بالزيادة وان أنكر حلقه أو طلب منها بينة ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر لي في بيانه فافهم هذا وأما ما في الذخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلها أن ترجع لانه ظهر خطأه فعليه التدارك بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية قل الامتناع عنها اه فلا يرد على ما مر لان هذا في القضاء بطريق الارزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاء وقد خفي هذا على غير واحد فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره بغيره مع عدم ظهور وجهه فالتناسب اسقاطه تأمل (قوله الا اذا تغير سعر الطعام الخ) لان ذلك عارض فلا يكون به متناقضاً لانه لم يدع أن ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة بالاولى وكالصلح القضاء في البحر عن الظهيرية اذا فرض القاضي للمرأة النفقة فقلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم اه (قوله الا أن يتعرف الخ) أي يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا التفات لمقالته كما علمته فكان المناسب ذكره عقبه (قوله لم يلزمه الا نفقة مثلها) اظهر وأن المائة لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتغابن فيه قال في الخلاصة لو صالحته على أكثر من حقوقها في النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز والا فالزيادة مردودة ولا يطل القضاء اه وعليه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة اذ لو بطل أصل القضاء لسقطت بالمضي وتماه في البحر وكأنه أراد بالقضاء التقدير تأمل (قوله والنفقة لا تنصير ديناً الخ) أي اذا لم ينفق عليها بأن غاب عنها أو كان حاضراً فامتنع فلا يطالب بها بل تسقط بمضي المدة قال في الفتح وذكر في الغاية معزوا الى الذخيرة أن نفقة مادون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه اذ لو سقطت بمضي يسير من الزمان لما تمكنت من الاخذ أصلاً اه ومشه في البحر وكذا في الشرنبلالية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور ولن تدبر قافهم ثم اعلم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تنصير ديناً ولو بعد القضاء والرضا حتى لو مضت مدة بعد هما تسقط كما يأتي وسأني أن الزيلعي استثنى نفقة الصغير وبأن تمام الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ (قوله الا بالقضاء) بأن يرضى القاضي عليه أصنافاً أو دراهم أو دنائير نهر (قوله فقبل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه عما مضى قبل الفرض بالقضاء أو الرضاء ولا عما يسبق قبل لانه لم يجب بعدوا لا يصح البراء عنها قبل الفرض وبعده يصح عما مضى ومن شهر مستقبلي كما تقدم قبل قوله ونحوها وما أواما الكفالة به أشهراً أو أكثر فصرح في البحر هنا عن الذخيرة أنها لا تصح قبل الفرض والتراضي ونقل بعده عن الذخيرة أيضاً ما يحالفه وقد منا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله وبعده) أي وبعد القضاء أو الرضاء ترجع لاناها بعده صارت ملكاً لها كما قد مناه ولذا قال في الخانية لو أكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع بالمفروض اه وكذا لو راضيا على شيء ثم مضت مدة ترجع بها ولا تسقط قال في البحر فهذا هو المراد بقولهم أو الرضاء فاما ما توهمه بعض حنفية العصر من أن المراد به أنه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشيء فانه يلزمه نكاحاً ظاهراً لا يفهمه من له أدنى تأمل اه ومقتضاه أنه لا يلزمه شيء بهذا الرضى لكون ما مضى قبله لم يجبه عليه

فهو التزام ما لم يلزم وانما يلزمه ما يعنى بعد الرضى لانه صار واجبا به كالتقضاء وأطلق في الرجوع فشمعل ما اذا
 شرط الرجوع لها أولا ولا كما هو ظاهر المتون والشروح وأما ما في الخسائية والظهيرية من أن القاضي اذا
 فرض لها النفقة فقال الزوج استقرضى كل شهر كذا أو نفق لا ترجع ما لم يقل وترجى بذلك على فلعن المراد
 لا ترجع بما استقرضت بل بالمفروض فقط والا فهو غلط محض أفاده في البحر وأجاب المقدسي بأن التوكيد
 في القرض لا يصح واذا شرط الرجوع يكون كالاصلاح على هذا المقدار فترجع به وكذا أجاب الخير الرملي
 بأنه لما لم يصح الامر بالاستقراض عليه صارت مستقرضة على نفسها متبرعة ان لم يشترط الرجوع عليه
 (تنبيه) أطلق النفقة فشمعل نفقة العدة اذ لم تقبضها حتى انتقضت العدة ففي الفتح أن المختار عند الحلواني
 أنهم لا تسقط وسند كره عن البحر أن الصحيح السقوط وانه لا بد من اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط
 وان هذا كله في غير المستدانة وسأني تمام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أي في قدر ما مضى
 منها من وقت القضاء أو الرضاء وكذا لو اختلفا في قدر النفقة أو جنسها كما في البرازية (قوله فالتقوله)
 لانها تدعى زيادة دين وهو ينكرها فالتقوله مع يمينه ذخيرة (قوله وبموت أحدهما وطلاقها) وكذا
 بنسوزها كما قد مره الشارح بقوله وتسقط به أي بالنسوز المقرضة لا المستدانة في الاصح كالمتواتر اهـ وموت
 أحدهما ما غير قيد فكذا موت ما بالاولى كما لا يخفى قال الخير الرملي وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد
 ابن سراج الدين الحنفى في ما اذا مضى شهر يعنى فأزيد وهو قيد لا بد منه تأمل اهـ (قوله واعتقد في البحر
 بجنا الخ) فانه أولاً تنقل السقوط بالطلاق عن النقاية والجوهرة والخسائية والظهيرية والمجنبي والذخيرة
 وان القاضي أباع على النسبي نص على أن ذلك مروى وانه أفتى به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني
 وشبهه بالذمى اذا اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرابع
 عندهم سقوطها بالطلاق كالموت ثم قال بعده قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق
 ولو بئسنا لأمور وذكرك ثلاثة اشنان منها ضعفان وقال الثالث وهو أقوا ما في البدائع من الخلع لو قال
 خالعتك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شئ من المهر والنفقة قال فهذا صريح في المسألة وفي البدائع أيضا
 ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه لا يبرأ به عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب التكاح اهـ فالذى
 يتعين المصير اليه على كل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار
 بالنساء اهـ ملخصا ورد عليه العلامة المقدسي والخير الرملي بإمكان حمل ما في البدائع من الحقوق التي
 لا تسقط على المهر ونفقة ما دون الشهر والنفقة المستدانة بأمر وبأن هذه الرواية قد أفتى بها من تقدم وذكر
 في المتون كالوقاية والنقاية والاصلاح والفرر وغيرها قال المقدسي ولهذا توقفت كثيرا في الفتوى بالسقوط
 وظفرت بشقل صريح في تعحيح عدم السقوط في خزانة المفتين وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يفتى بسقوطها
 بالطلاق الرجعي ثلثا يتخذها الناس وسيلة لقطع حق النساء اهـ والذي يتعين المصير اليه أن يقال يتأمل
 عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ في هذا المقام اهـ ملخصا (قوله لكن الخ) استدراك على اطلاق
 الطلاق الشامل للبائن والرجعي بتخصيص السقوط بالبائن وعدمه بالرجعي (قوله والفتوى الخ) هذه
 عبارة جواهر الفتاوى كما في المنع فيكون بدلا من ما اهـ ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسي عنها
 (قوله وبالأول) أي بالسقوط بالطلاق مطلقا (قوله أفتى شيخنا) يعنى الخير الرملي قال في الخيرية بعد
 عزوه الى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى به الشيخ زين الدين بن نجيم والشيخنا الشيخ أمين الدين
 وهى في فتاويهما (قوله لكن صحيح الشربلاني الخ) وعبارته المرأة اذا طلقت وقد تجدد لها نفقة مفروضة
 قبل تسقط وهو غير المختار وأشار اليه المصنف أي ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق
 بائنا ثلثا يتخذ حيلة لتسقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح أي ابن الشحنة غير التحقيق في المسألة اهـ
 ويوافقه ما في القهستاني عن خزانة المفتين أن المقرضة لا تسقط بالطلاق على الاصح اهـ ط (قوله فيتأمل
 عند الفتوى) بأن ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لسوء اخلاقها مثلافان كان الاول يلزم
 بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط (قوله لانها صلة) أي والصلات
 تبطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق وتعليله ما قدمناه من أنها كخراج رأس

ولو اختلفا في المدة فالتقوله
 والينة عليها ولو أنكرت انفاقه
 فالتقوله لها بيمينها ذخيرة (وبموت
 أحدهما وطلاقها) ولورجعي
 ظهيرية وخسائية واعتقد في البحر
 بجنا عدم سقوطها بالطلاق لكن
 اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى
 والفتوى عدم سقوطها بالرجعي
 كميل يتخذ الناس ذلك حيلة
 واستحسنه محسنى الاشياء
 وبالأول أفتى شيخنا الرملي لكن صحيح
 الشربلاني في شرحه للوهبانية
 ما يجنبه في البحر من عدم السقوط
 ولو بئسنا قال وهو الاصح ورد
 ما ذكره ابن الشحنة فيتأمل عند
 الفتوى (يسقط المفروض) لانها
 صلة

(الاذا استدان بأمر القاضي)
فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح
لما مرأى أنها كاستدانته بنفسه
وعبارة ابن الكمال الا اذا استدان
بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره
فليحترق (ولا ترد) النفقة والكسوة
(المله) بموت أو طلاق عجلها
الزوج أو أبوه ولو قامة به ينفق
(بيع القن) ويسعى مدبر ومكاتب
لم يحجز (المأذون في النكاح)
وبدونه يطالب بعد عتقه (في نفقة
زوجته) المفروضة اذا اجتمع
عليه ما يحجز عن أدائه ولم يفده
ذخيرة ولو بنت المولى لأمته
ولا نفقة ولده

مطال
في بيع العبد لنفقة زوجته

الذي (قوله في الصحيح) كذا في الزيلعي عن النهاية والبحر والنهر وغيرها ومقابله قول الخصاص بسقوطها
ولو مع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في الفتح والصحيح ما ذكره الحاشية الشريفة أنها مع الامر
بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة بأمر من له ولاية تامة عليه كالاستدانة بنفسه فلا تسقط بالموت
وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا تسقط اهـ (قوله لما مرأى) لم يميز
هذا في كلامه ط (قوله فليحترق) أنت خبير بأنه مخالف للمتون والشروح فلا يعقل عليه اهـ ح وقد
علمت قول الخصاص بسقوط المفروضة مع الامر بالاستدانة فكيف بدونه والظاهر أن ما ذكره ابن كمال سبق قلم
(قوله بموت أو طلاق) هذا عندهما وقال محمد يرفع عنها حصة ماضى ويجب رد الباقي ان كان قائما
وفيته ان كان مستهلكا ذخيرة قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات
الزوج اختلفوا فيه قيل ترد وقيل لا تسترد بالاتفاق لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اهـ قال الخبر
الرسمي واستقدم منه ومما في الذخيرة جواب حادثة الفتوى طلقها بائنا وبطل لها نفقة تسعة أشهر فاسقطت
سقطا بعد عشرة أيام فانقضت بذلك عدتها هل يرجع عليها بما زاد على حصة العشرة أم لا الجواب لا يرجع
عندهما الا عند محمد وهو القياس (قوله عجلها الزوج أو أبوه) لما في الولو بالحسية وغيرها أبو الزوج اذا دفع
نفقة امرأته مائة ثم طلقها الزوج ليس للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمالة بجبالها لم يكن له
ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا أعطاها أبوه اهـ ووجهه أنها صلا لزوجته ولا رجوع فيها به
لزوجته والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فالزوجة من الموانع من الرجوع كالزوجة كدفع الاب
فلا اشكال بحر قلت وظاهره أن دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه أن الاب يدفع بطريق النيابة
عن ابنه عادة فكانت هبة من الاب فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يبيع القن) أي يبيعه
سيده لانه دين تعلق في رقبته باذن المولى فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه القاضي بحضرته كما قدمناه عن
النهر في نكاح الرقيق والقن عند الفسهاء من لا حرية فيه بوجه وفي اللغة من ملك هو وأبواه بحر (قوله ويسعى
مدبر ومكاتب) لعدم صحة بيعهما ومثلهما ولد المولى وقوله في البحر والنهر واما الولد فيه سقط ومعتق البعض
عند الامام بمنزلة المكاتب هندية عن المحيط ولو اختارت استسعاء القن دون بيعه ينبغي أن لها ذلك كما قالوا
في المأذون المديون اذا اختار الغرما استسعاء بحر وأقره أخوه والمقدسي (قوله لم يحجز) أما لو حجز
نفسه عاد الى الرق فيجزي عليه حكم القن (قوله وبدونه الخ) يعني اذا تزوج القن أو المدبر ونحوه بلا اذن
السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقته قال في الفتاوى
الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان أعتق واحد منهم جاز نكاحه
حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اهـ ح (قوله المفروضة) كذا قيد به في النهر وعزا الى الفتح
وغيره أي لأنها بدون الفرض تسقط بالمضى كنفقة زوجة الحر والذي في الفتح فرضها بقضاء القاضي وهل
بالتراضي كذلك لم أره وذكر في باب نكاح الرقيق يحتمل أنه ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها بحجر العبد
عن التصرف ولا نكاحه بقصد الزيادة لانشرار المولى تأمل (قوله اذا اجتمع عليه الخ) أفاد أنه لا يساع
بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها أن تصبر الى أن يجمع لها من النفقة قدر قيمته لما في الاول من الاضرار
بالمولى ومما في الثاني من الاضرار بها أفاده في البحر قلت والظاهر أن الخيار للمولى ان شاء باعه جميعه أو باع منه
بقدر ماله عليه ثم اذا تجدد لها عليه نفقة اخرى يساع كل من السيد والمشتري بقدر ما يخصه لانه
عبد مشترك لزمه دين فيغرم كل منهما بقدر ما يملكه وهكذا الوبيع منه لثالث ورابع تأمل (قوله ولم يفده)
فلو اختار المولى فداءه لا يساع لان حقه في النفقة لا في رقبته العبد (قوله ولو بنت المولى) تعميم للزوجة فان
لها النفقة على عبد أبيها لان البنت تستحق الدين على الاب فكذا على عبد بحر عن الذخيرة (قوله
لأمته) أي أمة مولاه أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولاه سواء بواها أو لا لانها جميعا
ملك المولى ونفقة المملوك على المالك بحر وينظر ما لو كان مكاتب للمولى ولعلها عليه شربلاية
(قوله ولا نفقة ولده الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فأولادها احرار تباعها ونفقتهم عليها لو قادرة والان على
الاقرب فالاقرب ممن يرثهم واذا كانت مكاتبه فأولادها تباع لها في الكفاية فنفقتهم عليها واذا كانت

الزوجة قنة أو مدبرة أو أم ولد فأولادها تباع لها في الرق والتدبير والاستيلاء ونفسقتهم على مولاهاهم لانهم ملكة وهذا معنى قوله لتبعية الام أي لا تلزم العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة أو غيرها
تبعية الولد لأمه في الحرية لو حرة والكاتب لو مكاتب والرق لو قنة والتدبير والاستيلاء لو مدبرة أو أم ولد فافهم
(قوله ولو مكاتبين الخ) في البصر عن كافي الحماكم وشرحه للنسفي وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح
المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت امرأته حرة أو أمه لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه
وهما موليان واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع للام في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها وارثا الجنابة عليه
لها وميراثه لها فكذلك النفقة تكون عليها اه وبه يظهر أن الصغير في قوله سعي وكذا ما بعده عائد على الولد
لانه معنى كون كسبه لأمه ولا ضرورة لارجاعه للزوج لان الكلام في نفقة ولد المكاتب أما نفقة زوجته
فلم حكمها من قوله ومكاتب لم يجز فافهم نعم قوله ونفقته على أبيه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهره
لما علمت من صريح هذه الكتب المعتمدة من أن نفقته على أمه ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله ثم علم فرضي)
أما اذ لم يعلم المشتري بحاله أو علم بعد الشراء ولم يرض فله ردّه لانه عيب اطلع عليه فتح (قوله لانه دين
حادث) أي عند المشتري لان النفقة تجب دسأ مشأ على حسب تجدد الزمان على وجه يظهر في حق السيد
فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فتح (قوله خافي الدرر الخ) تفريع على قوله بعد ما اشتراه وقوله
لانه دين حادث فان معناه انه انما يباع ثانيا بما يجتمع عليه من النفقة عند المشتري لا بما بقي عليه من عند الاول
كما اذا بيع قلم يفتنه بما عليه لا يباع ثانيا بما بقي بل بما يحدث عند الثاني ولهذا ردت بغيره على ما في الدرر
تعال صدر الشريعة حيث قال صورته بعد تزوج امرأة باذن المولى فنرض القاضى النفقة عليه فاجتمع عليه
ألف درهم فبيع بخمس مائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما اذا كان
عليه ألف بسبب آخر فبيع بخمس مائة لا يباع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن قوله يباع مرة أخرى يحتمل
أن يكون المراد به يباع فيما تجدد لاني الخمسمائة السابقة فلا حسن قول الشرع بل لانه تساهل لانه يوهوم
أنه يباع فيما بقي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما تجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول في المذهب
اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع من هذا التأويل كما لا يخفى (قوله في الاصح) وقيل لا تسقط بالقتل
لانه اخلف القيمة فنقلت اليه كسائر الديون وليس بشئ لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً لا بسقط
بالموت وهذا يسقط بالموت زيلعي (قوله ويبيع في دين غيرها) يتقون دين وجز غيرها على أنه صفة له
أي غير النفقة كالمهر وما لزمه بتجارة باذن أو بضمن متلف قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة
وغيرها فان الدين الحادث في ملك مولى اذا بيع فيه لا يباع في بقيته عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها الا ان
يقال ان سبب النفقة لما كان أمرا واحدا مستقرا يقال انه يبيع فيه مرارا عند موال متعددة بخلاف غيره
(قوله ومفاده ان لها استعماه) لكونها من جلة الغرماء ولذا اخصصهم ط (قوله قال) أي صاحب
البصر وأقره أخوه والمحدثي وذكر الرمي أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ما في البحر اه
قلت ورأيت مصر حابه في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أن مؤنه تجهيرها
على الزوج وان تركت مالا لان الكفن كالكسوة حال الحياة (قوله المنكوحه) أي التي زوجها
سيد الرجل أما غير المنكوحه فنفقها على سيدها مطلقا (قوله أما المكاتبه فكالحرة) للمكاتب ما نفقها
قلم يبق للمولى عليها ولاية الاستخدام فلها النفقة بمجرد التمكن من نفسها وان لم تنقل وتسقط بالنشوز كالحرة ط
(قوله ولو عبدا) أي لغير سيد الامه اذ لو كان عبده فنفقها على السيد بترأها أولا ط عن الزيلعي
(قوله بأن يدفعها اليه الخ) أي بأن يحل المولى بين الامه وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافي
الحاكم الشهيد بحر لان الاحتباس لا يتحقق الا بالتبوة لان المعتبر في استحقاق النفقة تفريقها لمصالح الزوج
وذلك يحصل بالتبوة وان استخدمها بعد التبوة سقطت نفقتها الزوال الموجب زيلعي أي لزوال الاحتباس
الموجب للنفقة ومقتضاه أنه استخدمها في غير بيت الزوج ويدل عليه قوله في الهداية اذ ابترأها معه أي مع
الزوج منزلا فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت النفقة لانه فات الاحتباس
وفسر التبوة بما مر فعمل أن النفقة لا تجب الا بالتبوة لان بها يحصل الاحتباس الموجب فلوا استخدمها وهي

ولو زوجته حرة بل نفقته على
أمه ولو مكاتبه لتبعيته للام ولو
مكاتبين سعى لأمه ونفقته على
أبيه جوهره (مرة بعد أخرى)
أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد
ما اشتراه من علمه أولم يعلم ثم علم
فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري
الثالث ولم جزا لانه دين حادث
قوله الكال وابن الكال خافي
الدرر تبعاً للصدر سهو (وذهب
بمؤنه وقوله) في الاصح (ويباع في
دين غيرها) مدة لعدم التجدد
وسيجي في المأذون أن للغرماء
استعماه ومفاده ان لها استعماه
ولو لنفقة كل يوم بحر قال وهل
يباع في كنفها ينبغي على قول
الثاني المقتضى به نكاحا في كسوتها
(ونفقة الامه المنكوحه) ولو
مدبرة أو أم ولد اما المكاتبه
فكالخلة (اعماحج) على الزوج
ولو عبدا (بالتبوة) بأن يدفعها
اليه ولا يستخدمها

في بيت الزوج بخصامة أو عزل مثلاً لم تسقط النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا ينافيه قولهم لو استخدمها سقطت النفقة فإن المراد استخدمها في غير بيت الزوج كإدخاله عليه كلام الزبلي والمهداية خلافاً لما فهمه في البحر بناء على ما فهمه من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التبوة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف بنفسه في معناه الخلية بينها وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم إذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يحل بينها وبين الزوج فلا نفقة لها لقوات موجب النفقة وهو التبوة من جهة من له الحق فشا بهت الحرة الناشئة فهذا كالصرح في أن الاستخدام بدون فوات الخلية لا يضر إذا تشبه الناشئة بالانحروج من بيت الزوج فافهم (قوله فلو استخدمها المولى) أي في غير بيت الزوج كما علت فافهم وقيد بالاستخدام لأنها لو كانت تأتي إلى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقتها لأن النفقة حق المولى فلا تسقط بصنع غيره ذخيرة (فرع) لو سلمها للزوج لئلا يستخدمها نهاراً فعلى الزوج نفقة الدليل كما أفتى به والد صاحب التتعة كما في التتارخانية (قوله أو أهله) أي لو جاءت إلى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعوا عنها من الرجوع إلى بيت الزوج فلا نفقة لها لأن استخدام أهل المولى أياها بمنزلة استخدام ذخيرته (قوله بعدها) أي بعد التبوة (قوله لأجل انقضاء العدة) الأولى لأجل الاعتداد لأن انقضاءها لا يوقف على التبوة وقد مر في فصل الحداد أنه يجوز للامة المطلقة الخروج إذا كانت مبرأة (قوله أي ولم يكن بواها قبل الطلاق) كذا في البحر عن الولولجية والمراد في التبوة المستمرة إلى وقت الطلاق لا مطلقاً لأنه لو بواها ثم أخرجها قبل الملاق لم يكن له إعادة تطالب بالنفقة كما نص عليه في كافي الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسألة الاستخدام بعد التبوة أما لو لم يوثقها إلا بعد الطلاق لم يجب أصلاً لأنها لم تستحق النفقة بهذا الطلاق فلا تستحق بعده ثم اعلم أن للمولى أن يرجع ويوثقها ثانية والثالث وهكذا اقتبص النفقة وكلما استردتها سقطت كافي الفتح (قوله بخلاف حرة نشرت الخ) أي أن الحرة إذا نشرت فطلقها زوجها فطلعت النفقة والسكنى إذا عادت إلى بيت الزوج والفرق كافي الولولجية أن نكاح الامة لم يكن سبباً لوجوب النفقة لأنها تجب بالاحتباس وهو التبوة وتبوة لا تجب فيه ونكاح الحرة حال الطلاق سبب لوجوب النفقة إلا أنها فوتت بالشور فإذا عادت وجبت اهـ (قوله وفي الجراح) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره أن تقدير النفقة من القاضي قبل التبوة لا يصح لأنه قبل السبب ولم أره صريحاً اهـ (قوله ونفقات الزوجات الخ) في الذخيرة والولولجية وإذا كان للرجل نسوة يعنهن أحرار ومسلمات وبعضهن أماء ذميات فهن في النفقة سواء لأنها مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرة إلا أن الامة لا تستحق نفقة الخادم اهـ قال في البحر ويبنى أن يكون هذا مفترعاً على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المعنى به فلسن في النفقة سواء لا اختلاف حالهن يسارا وعسرا فليست نفقة الموسرة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من نه عليه اهـ قال المقدسي ولا معنى لهذا بعد قولهم لأن النفقة مشروعة للكفاية الخ اهـ أي لأنه صريح في ذلك (قوله وكذا تجب لها) أي للزوجة السكنى أي الاسكان وتقدم أن اسم النفقة يعبر بها لكنه أفرد هـ لأن لها حكماً يخصها نهر (قوله خال عن أهله الخ) لأنها تنصرف بعشركه غير هـ فافهم لأنها لا تأمن على متاعها ويعنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع إلا أن تختار ذلك لأنها رضية بالتقصص حقها هـ (قوله وأمه وأمه وأمه) قال في الفتح وأما أمته فقيل أيضاً لا يسكنها معها إلا برضاها واختار أن له ذلك لأنه يحتاج إلى استخدامهما في كل وقت غير أنه لا يبطأها بحضورتها كما أنه لا يحل له وطء زوجته بحضورتها ولا بحضوره الضرة اهـ وذكر أم الولد في البحر معزياً إلى آخر الكنز قلت وذكر في الذخيرة أن هذا مشكل أما على المعنى الأول فظاهر وأما على الثاني فلأنه تكره الجماعة بين يدي أمته اهـ قلت وقد يكون أضرار أم ولد لها أكثر من أضرار زوجها وفي الدر المنثور عن المحيط أن أم الولد كآهله (قوله وأهلها) أي له منعهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكاً له أو أجرة أو عارية (قوله من غيره) حال من ولدها لاصفة له والازم حذف الموصول مع بعض الصلة فهستأنى إذا التقدير الكائن من غيره اهـ ح واطلق ولدها فشمع الذي لا يفهم الجماع لأنه لا يلزم اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الخبر الرمي على البحر له منعها من أرضاعه وتربيته لما في التتارخانية أن للزوج منعها عما يوجب خلافاً في حقه وما فيها عن السفناني ولأنه في الارضاع والسمير ينقص جالها وبجالاتها حقها فله منعها تأمل اهـ قلت وعليه

(فلو استخدمها المولى) أو أهله
(بعدها أو بواها بعد الطلاق)
لأجل انقضاء العدة لا قبله
أي ولم يكن بواها قبل
الطلاق (سقطت) بخلاف حرة
نشرت فطلعت فعدت وفي
البحر بمنحرفها قبل التبوة
باطل ونفقات الزوجات المختلفة
مختلفة بجاملها (وكذا تجب لها
السكنى في بيت خال عن أهله)
سوى طفله الذي لا يفهم الجماع
وامته وأم ولده (وأهلها) ولو ولدها
من غيره

مطلب
في مسكن الزوجة

قوله على المعنى الأول أي ما مر
قبله من التصريح بعشركه غيرها
وقوله وأما على الثاني أي منعها
من المعاشرة مع زوجها اهـ منه

نله منعها من ارضاعه ولو كان البيت لها (قوله بقدر حالهما) أى فى اليسار والاعسار فليس مسكن الاغنياء
 كمسكن الفقراء كما فى البحر لكن اذا كان أحدهما غنيا والاخر فقيرا فقد مر أنه يجب لها فى الطعام والكسوة
 الوسط ويحاطب بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة فانظر هل يتأتى ذلك هنا (قوله وبيت منفرد) أى
 ما يات فيه وهو محل منفرد معين قهستانى والظاهر أن المراد بالمنفرد ما كان مختصا بها ليس فيه ما يشاركها به
 أحد من أهل الدار (قوله له غلق) بالتحريك ما يغلق ويفتح بالمفتاح قهستانى (قوله زاد فى الاختيار والعينى)
 ومثله فى الزيلعى وأقره فى الفتح بعد ما نقل عن القاضى الامام أنه اذا كان له غلق يخصه وكان الخلاه مشتركا ليس
 لها أن تطالبه بمسكن آخر (قوله ومفاده لزوم كنيف ومطبخ) أى بيت الخلاه وموضع الطبخ بأن يكون داخل
 البيت أو فى الدار لا يشاركها فيها أحد من أهل الدار قلت وينبغى أن يكون هذا فى غير الفقراء الذين يسكنون فى
 الربوع والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق مشتركة كالخلاه والنور وبئر الماء وبأى
 تمامه قريبا (قوله لحصول المقصود) هو أمنها على متاعها وعدم ما يمنعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع
 (قوله وفى الصرع عن الحانية الخ) عبارة الحانية فان كانت دار فيها بيوت واعطى لها بيتا يغلق ويفتح لم يكن لها
 أن تطالب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة أحد من احوال الزوج يؤذيها اه قال المصنف فى شرحه فهم شيخنا أن قوله ثمة
 اشارة للدار لا البيت لكن فى البرازية أبت أن تسكن مع احوال الزوج وفى الداريون أن فرغ لها بيتا له غلق على
 حدة وليس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبته بيت آخر اه فضعيفه راجع لبيت لا الدار وهو الظاهر لكن
 ينبغى أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان فى الدار من الاحياء من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازى اه
 قلت وفى البدائع ولو أراد أن يسكنها مع ضررتها أو مع احوالها كأمه واخوته وبنته فأبت فعليه أن يسكنها فى منزل
 منفرد لان اباءه ادليل الاذى والضرر ولانه يحتاج الى جماعها ومعاشرتها فى أى وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع
 ثالث حتى لو كان فى الداريون وجعل لبيتها غلقا على حدة قالوا ليس لها أن تطالبه بأخر اه فهذا صريح
 فى ان الاعتبار عدم وجدان أحد فى البيت لا فى الدار (قوله من احوال الزوج) صوابه من احوال المرأة كما عبر به
 فى الفتاوى الهندية عن الظهيرية لان أقارب الزوج احوال المرأة وأقاربها احوال اه ح واجيب بأن الزوج
 يطلق على المرأة أيضا وهذا التأويل بعيد وهو فى عبارة البرازية المارة أبعد (قوله ونقل المصنف عن الملقط الخ)
 وعبارته وقر فى الملقط لصدر الاسلام بين ما اذا جمع بين امرأتين فى دار وأسكن كلا فى بيت له غلق على حدة
 كل منهما أن تطالب بيت فى دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقه الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف
 امرأة مع الاحياء فان المنسافة فى الضرر أو فر اه قلت وهكذا نقله فى البرازية عن الملقط المذكور والذى
 رأيته فى الملقط لابي القاسم الحسينى وكذا فى تجنيس الملقط المذكور للامام الاستروشى هكذا أبت ان تسكن
 مع ضررتها أو صهرتها ان أمكنه أن يجعل لها بيتا على حدة فى داره ليس لها غير ذلك وليس للزوج أن يسكن
 امرأته وامه فى بيت واحد لانه يكره أن يجامعها وفى البيت غيرهما وان أسكن الام فى بيت داره والمرأة فى بيت
 آخر فليس لها غير ذلك وذكرا خلاصا أن لها أن تقول لأسكن مع والديك وأقربائك فى الدار فافردلى دارا قال
 صاحب الملقط هذه الرواية محمولة على الموسرة الشريفة وما ذكرنا قبله ان أفراد بيت فى الدار كاف انما هو
 فى المرأة الوسط اعتبارا فى السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو المتبادر من اطلاق المتن
 أنه يكفها بيت له غلق من دار سواء كان فى الدار ضررتها أو احوالها وعلى ما فهمه فى البحر من عبارة الحانية
 وارضاه المصنف فى شرحه لا يكتفى ذلك اذا كان فى الدار أحد من احوالها يؤذيها وكذا الضرة بالاولى وعلى
 ما نقله المصنف عن ملقط صدر الاسلام يكتفى مع الاحياء لامع الضرة وعلى ما نقلنا عن ملقط أبى
 القاسم وتجنيسه للاستروشى أن ذلك يختلف باختلاف الناس فى الشريفة ذات اليسار لا بد من أفرادها
 فى دار ومتوسطة الحال يكفها بيت واحد من دار ومفهومة ان من كانت من ذوات الاعسار يكفها بيت
 ولو مع احوالها وضررتها كما كثر الا عراب وأهل القرى وفقراء المدن الذين يسكنون فى الاحواش والربوع
 وهذا التفصيل هو الموافق لما مر من أن المسكن يعتبر بقدر حالهما وقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من
 وجدكم وينبغى اعتماده فى زماننا هذا فقد مر أن الطعام والكسوة يختلفان باختلاف الزمان والمكان وأهل
 بلادنا الشامية لا يسكنون فى بيت من دار شتلة على أجناب وهذا فى أوساطهم فضلا عن اشرافهم الا أن

(بقدر حالهما) كطعام وكسوة

(بيت منفرد من دار له غلق)

زاد فى الاختيار والعينى ومرافق

ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغى

الافتاء به بجر (كفها) لحصول

المقصود هداية وفى البحر عن الحانية

يشترط أن لا يكون فى الدار أحد من

احوال الزوج يؤذيها ونقل المصنف

عن الملقط كفايته مع الاحياء

لامع الضرر فلكل من زوجتيه

مطالبته بيت من دار على حدة

تكون دارا موروثة بين اخوة مثلا فيسكن كل منهم في جهة منها مع الاشتراك في مرافقها فاذا تضررت زوجة
 أحدهم من اجائها أو ضررتها أو أراد زوجها اسكانها في بيت منفرد من دار الجماعة أجنب وفي البيت مطبخ وخلع
 يعدون ذلك من أعظم العار عليهم فينبغي الاقتناء بلزوم دار من بابها نعيم ينسحق أن لا يلزمه اسكانها في دار واسعة
 كدار أيها أو كداره التي هو ساكن فيها لان كثيرا من الاوساط والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا
 موافق لما قد مناه عن الملتقط من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف اذ لا شك أن المعروف يختلف باختلاف
 الزمان والمكان فعلى المفتي أن ينظر الى حال أهل زمانه وبلده اذ يدون ذلك لا تحصل العاشرة بالمعروف وقد
 قال تعالى ولا تضاروهن لتضيعة عليهن (قوله ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة الخ) قال في النهر ولم نجد في
 كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ) عبارة الجبر
 هكذا قالوا للزوج أن يسكنها حيث أحب وله ~~سكن~~ بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فمره أن
 يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك جرحه ومنعه عن التعدي في حقها والا يسأل الجيران عن صنيعه
 فان صدقوها منعه عن التعدي في حقها ولا يتركهائمه وان لم يكن في جوارها من يؤثق به أو كانوا يميلون الى
 الزوج أمره باسكانها بين قوم صالحين اه ولم يصرحوا بأنه يضرب وانما قالوا جرحه ولعله لانهم تطلب تعزيره
 وانما طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن شرعي اه
 (قوله لكن نظريه الشرنبلالي الخ) أي نظري في كلام النهر واجيب عنه بمحمله على ما اذا رخصت بذلك ولم
 يطالبه بمسكن له جيران فالخاصل أن الاقتناء بلزوم المؤنسة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولزوم وجود
 الجيران فان كان صغيرا كمساكن الربوع والحيشان فلا يلزم لعدم الاستيحاش بقرب الجيران وان كان كبيرا
 كالدراخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسيما ان خشيت على عقلها كما أفاد السيد محمد بن السعد
 في حواشي مسكين وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين جيران
 صالحين وعدم الاستيحاش فاذا اسكنها في دار وكان يخرج ليلا ليبيت عند ضررتها ونحوه وليس لها ولد أو خادم
 تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشيت من اللصوص أو ذوى الفساد كان من المضارة المنهي عنها
 ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه اتيانها بمؤنسة أو اسكانها في بيت من دار عند من لا يؤذيها ان كان مسكنا
 يليق بها لهما والله سبحانه أعلم (قوله على ما اختاره في الاختيار) الذي رأيته في الاختيار شرح المختار
 هكذا قبل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من
 الاقارب في كل سنة هو المختار اه فقوله هو المختار مقابله القول بالشهر في دخول المحارم كما أفاده في الدرر
 والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبي يوسف في النواذر تفسيدها بوجها بأن
 لا يقدر على اتيانها فان قدر الا تذهب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منعها من الخروج اليها وأشار
 الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت ولا ينبغي أن يأذن
 لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فان كثرة الخروج فتح باب
 الفتنة خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوى الهيات بخلاف خروج الابوين فانه ايسر اه وهذا راجع
 منه لخلاف ما ذكر في الجبر أنه الصحيح المفتي به من انها تخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللعمام في كل
 سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمنا) أي مريضاً مرضاً طويلاً (قوله فعلى اتعاهده) أي بقدر احتياجه
 اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كإقيدته في الخمانية (قوله ولو كافرا) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف
 المأمور بها (قوله وان أبي الزوج) لرجحان حق الوالد وهل لها النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته
 بحق كالخروجت لفرض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافاً لمن قال له المنع من الدخول معللاً
 بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار ومن قال لا يمنع من الدخول بل من
 القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام أفاده في الصروطاظهر الكثرة وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول
 مطلقاً واختاره القدوري وحرمه في الذخيرة وقال ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الآن
 يخاف عليها الفساد فله منعهم من ذلك أيضا (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كما مر (قوله لها الخروج
 ولهم الدخول زيلعي) المناسب امقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها من الخروج

مطلب في الكلام على المؤنسة

(ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة)
 وبأمره باسكانها بين جيران
 صالحين بحيث لا تستوحش
 سراجية ومفاده أن البيت بلا
 جيران ليس مسكناً شرعياً يجوز
 وفي النهر وظاهره وجوبها للوالدين
 خالياً عن الجيران لاسيما اذا
 خشيت على عقلها من سعة قلت
 لكن نظريه الشرنبلالي بما مر
 أن ما لا جيران له غير مسكن
 شرعي فتنبه (ولا يمنعها من
 الخروج الى الوالدين) في كل
 جمعة ان لم يقدر على اتيانها
 على ما اختاره في الاختيار ولو
 أبوها زمناً مثلاً فاحتاجها فله
 تعاهده ولو كافراً وان أبي
 الزوج فتح (ولا يمنعها من
 الدخول عليها في كل جمعة وفي
 غيرها من المحارم في كل سنة)
 لها الخروج ولهم الدخول زيلعي

الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة الخ (قوله ويمنعهم من الكينونة) الظاهر ان الضمير
عامه الى الابوين والمحارم (قوله وفي نسخة من البيتونة الخ) وبه عبر في النهي وتعبير من لا مسكين يؤيد النسخة
الاولى ومثله في الزيلعي والبحر ويؤيده ما مر من التعليل بأن النسبة في المكث وطول الكلام (قوله ويمنعها
الخ) ولا تنطوع للصلاة والصوم بضرا من الزوج بحر عن الظهيرة قلت ينسب تقييد الصلاة بصلاة التهجد
في الليل لان في ذلك منعاً لحقه وتنقيحاً لجلالها بالسهو والتعب وجمالها حقه أيضاً كما مر أما غيره ولا سيما السنن
الرواتب فلا وجه لمنعها منها كما لا يخفى (قوله والولاية) ظاهره ولو كانت عند المحارم لانها تشقل على جمع
فلا تخلو من المساعدة رضى (قوله وكل عمل ولو تبرعاً لا جنبي) هذا ذكره في البحر حيث قال
وينبغي عدم تخصيص الغزل بل له أن يمنعها من الاعمال كلها المقضية للكسب لانها مستغنية عنه لوجوب
كفاتها عليه وكذلك من العمل تبرعاً لا جنبي بالاولى اه وقوله بالاولى يشافى قول الشارح ولو تبرعاً لا قضاء
لوالديه كون غير التبرع أولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجاب بأن ما كان غير تبرع بل بالاجرة قد يستدعي
خروجها المطالبة الاجنبى بالاجرة تأمل قلت ثم ان قولهم له منعها من الغزل يشمل غزلها لنفسها فان كانت العلة
فيه السهر والتعب المنقص بجمالها فله منعها عما يؤدى الى ذلك لا مادونه وان كانت العلة استغناءها عن الكسب
كما مر ففيه انها قد تحتاج الى ما لا يلزم الزوج شراره لها والذي ينبغي تحريره أن يكون له منعها عن كل عمل يؤدى
الى تنقيص حقه أو ضرره أو الى خروجها من بيته أما العمل الذى لا ضرر له فيه فلا وجه لمنعها عنه خصوصاً
في حال غيبته من بيته فان ترك المرأة بلا عمل في بيتها يؤدى الى وسواس النفس والشيطان أو الاشتغال بما لا يعنى
مع الاجانب والجيران (قوله ولو قابلة ومغسلة) أى التي تغسل الموى كفى في اخذها ونقل في البحر عنها تقييد
خروجها باذن الزوج بعد ما نقل عن التوازل أن لها الخروج بلا اذنه واقتصر عليه في الفتح وقوى في البحر الاول
بما علق به الشارح (قوله على فرض الكفاية) بخلاف فرض العين كالتج فيها الخروج اليه مع محرم
(قوله ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الغزل فان لم يقع لها نازلة وأرادت الخروج لتعلم مسائل
الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها له منعها والا لاولى أن يأذن لها أحياناً بحر (قوله
ومن الحمام الخ) المنع منه قول الفقيه وخالفه قاضى خان فقال دخوله مشروع للنساء والرجال خلافاً لما قاله
بعض الناس لكن اغمايح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اه وعلى ذلك فلا خلاف في منعهم
للعلم بأن كثرة ما من مكشوف العورة وقد وردت أحاديث تؤيد قول الفقيه وورد استثناء النساء والمرضة
وقامه في الفتح وقال قبله وحيث أجنبنا لها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتفسير الهيئة الى ما يكون داعية
لنظر الرجال والسقالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اه وأشار الشارح بقوله وان جاز
الى قول قاضى خان الى انه لا يشافى منع الزوج لها من دخوله مع مشروعيته لها كما لا يشافى منعها من صوم
النفل وان كان مشروعا ثم شافى منعها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر أنه مراد الفقيه خلافاً لما فهمه
الشرنبلالى (قوله وتفرض النفقة) وكذا لو كانت مفروضة ومضت مدة ثم غاب لها أخذ الماضى من ماله
المذكور كما أقاده في البدائع (قوله مدة سفر) متعلق بالغائب (قوله واستحسنه في البحر) قال
وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره ومراجعته اه لكن في التهستتاني ويفرض
القاضى نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر أو لا كما في المنية وينبغي أن تفرض نفقة عرس
المتوازي في البلد ويدخل فيه المنقود اه ح وفي الجوى عن البرجندى عن القنية عن المحيط سواء كانت
القنية مدة سفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وتركتها في البلد فللقاضى أن يفرض لها النفقة اه (قوله
وطفله) أى الفقير الحر ط (قوله ومثله كبير زمن) المراد به الابن العاجز عن الكسب لمرض أو غيره
كما سبأ في سبائه (قوله واتى مطلقاً) أى ولو غير مرضية لان مجزئاً لاؤنه يخرط والمراد بها البنت
الفقيرة (قوله وأبويه) أى الفقيرين ولو فادرين على الكسب على أحد القولين كما سبأ (قوله فلا
تفرض لمملوكه وأخيه) المراد به كل ذى رحم محرم مما سوى قرابة الولاد لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا
ليس لهم أن يأخذوا من ماله شيئاً قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداءً لا يجوز ذلك
على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد لانهم لا أخذ قبل القضاء بل ارضاء فيكون القضاء في حقهم اعانة

(ويمنعهم من الكينونة) وفي
نسخة من البيتونة لكن عبارة
مسكين من القرار (عندها)
به يفتى ثانية ويمنعها من زيارة
الاجانب وعيادتهم والولاية وان
اذن كانا عاصيين كما مر في باب
المهر وفي البحر له منعها من الغزل
وكل عمل ولو تبرعاً لا جنبي ولو
قابلة أو مغسلة لتقدم حقه على
فرض الكفاية ومن مجلس العلم
اللانزلة امتنع زوجها من سؤالها
ومن الحمام الا المفساء وان جاز
بلا تزين وكشف عورة أحد قال
الباقى وعليه فلا خلاف
في منعهم للعلم بكشف بعضهم
وكذا في الشرنبلالية معزيا
للكمال (وتفرض) النفقة بأنواعها
٣ الثلاثة (اروجة الغائب) مدة
سفر صيرفية واستحسنه في البحر
ولومنه قودا (وطفله) ومثله كبير
زمن واتى مطلقاً (وأبويه) فقط
فلا تفرض لمملوكه وأخيه

مطلب
في فرض النفقة لزوجة الغائب

مطلب
في منع النساء من الحمام

وقوى من القاضي كافي الدرر ويرد المملوك فانه اذا كان عاجزا عن التكسب وامتنع مولاه من الاتفاق عليه فان له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه ان يفرض للعاجز في مال مولاه الا ان يجاب بان العبد لا يجب له دين على مولاه فليتا مل واذ لم يجد ما ياكله في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل وبغني أن يؤجره بقدر نفقته لو قادرا على التكسب ويديه لوعاجزا كما يأتي في العبد الوديعه ولم أره فليراجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلو أحضر صاحب الدين غريبا أو مودعا للغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وان كان مقررا بالمال وبدينه لان القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكه وفي الاتفاق على زوجته من ماله حفظا لملكه وفي وقاء دينه قضاء عليه بقول الغير مجر عن الذخيرة ولا يرد المملوك لان القاضي لا يقضى على مولاه بنفقته بخلاف الزوجة تأمل (قوله لانه قضاء على الغائب) غله لقوله ولا تفرض ولقوله ولا يقضى (قوله في ماله) فلو لا مال له فيذكر المصنف ط (قوله كتب) هو غير المضروب من الذهب أو منه ومن القضة وفي بعض النسخ كبر وبغني عنه قوله أو طعام فكان الاول أولى ودخل فيه الدراهم والدنانير بالاولى قال الزبلي والتبر بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قبة للمضروب اه وبغني تقييده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرجتي (قوله أو طعام) زاد في البر وغيره أو كسوة (قوله أما خلافه) أي خلاف جنس الحق كعروض وعقار (قوله عند أو على الخ) يشمل ما كان مال وديعة أو مضاربة بحر ومثله الاستحقاق في غلة الوقف اذا أقر به الناظر كما أفتى به في الحامدية لان الناظر كوكيل عن أهل الوقف وكذا غلة العبد والدار كما في التهر وقيد بكون المال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالنكاح فرض لهما فيه لانه ايضا لحقها لا قضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر دين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه بحر وقيد باقراره بما ذكر لما يأتي قريبا (قوله ويبدأ بالاول) أي بما لا الوديعه لان القاضي نصب ناظرا فيبدأ به لانه أنظر للغائب لان الدين محفوظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وذخيرة وفي البحر عن الخائنة الوديعه أولى من الدين في البداية بما لا اتفاق منها وذكر الرجتي أن القاضي والسلطان وولي اليتيم والمتولي يجب عليهم العمل بما هو الاول والانظر كما لا يخفى اه تأمل قلت واذا خاف افلاس المدين أو هرب أو انكاره فالبدء به أولى (قوله لا المدين) والفرق أن القاضي له ولاية الازام فاذا فرض النفقة في ذلك المال صار المودع مأمورا بالدفع منه الى المفروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المدين فانه لا يصدق لانه يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب لما تقر بأن المدين نفقته بأمثالها (قوله أو اقرارها) ذكره في البحر بحشا وعلة بانها مقرة على نفسها اه أي لان النفقة تصير بالقضاء ينالها على الزوج قلت لكن يغني صحة اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لاني حق الزوج تأمل (قوله ولو اتفقا الخ) هذه الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله ويقبل والمراد بضمين المدين عدم برائه وقوله ولا رجوع أي لهما على من انفصا عليه (قوله وبالزوجة) عطف على الضمير المجرور في قوله من يقربه ولذا أعاد الجار (قوله اذا علم قاض بذلك) أي ولم يقربه المدين والمودع ولا يشافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضى بعلم المامر من أن هذا ليس قضاء بل اعانة وقوى أقاده الرجتي (قوله ولو علم) أي القاضي بأحدهما أي أحد الامرين بأن علم المال مثلا احتج الى اقرار المدين أو المودع بالآخر أي بالزوجة أو بالنسب (قوله ولا يمين ولا يئنة هنا الخ) مختار قوله من يقربه الخ أي أنه لو جحد المال أو النكاح أو جحدهما لا تقبل بيئتهما على المال لانها ليست بختم في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجة لان المودع والمدين ليسا بختم في اثبات النكاح على الغائب ولا يمين عليهما لانه لا يستحلف الا من كان خصما كذا في الخائنة وهذا يستثنى من قولهم كل من أقرب شي لزمه فاذا أنكراه يحلف بحر ولو قال أوفيته فالظاهر أنه لا يمين لها عليه لانها ليست خصما في ذلك رمي ولو برهن على أن زوجها دفع لها قبل غيبته نفقة ~~فيها~~ فبها وأنه طلقها ومضت عدتها يغني قبوله في حق منع ما تحت يده مقدسي قلت الآن تدعى ضياع ما دفعه لها وأنه لم يكفها تأمل (قوله وكفلها) لجوازانه جعل لها النفقة أو كانت ناشرة أو مطلقة انقضت عدتها بحر (قوله في الاصح) راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله وجوب لان القاضي نصب ناظرا للعاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الاول القول بأخذ كفل نفسها ومقابل الثاني قول الخصاف انه حسن أقاده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفيل لان القاضي يحلف أولا

ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغائب (في ماله من جنس حقهم) كتب أو طعام أما خلافه فيستقر للبائع ولا يباع مال الغائب اتفقا (عند أو على (من يقربه) عند الامانة وعلى الدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المدين الا يئنة أو اقرارها بحر وسجي ولو اتفقا لا يفرض ضمنا بل ارجوع (وبالزوجة و) بقرابة (الولاد وكذا) الحكم ثابت (اذا علم قاض بذلك) أي بما لا زوجية ونسب ولو علم بأحدهما احتج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا يئنة هنا لعدم الخصم (وكفلها) أي اخذ منها كفيلا بما اخذته لانفسها وجوبا في الاصح (ويحلفها معه)

ثم يعطى النفقة ويأخذ الكفيل كما في إيضاح الإصلاح اه ح (قوله أي مع الكفيل) على حذف مضاف
 أي مع أخذ الكفيل وعبرة الزبلي مع التكفيل (قوله وكذا كل أخذ ونصب
 نفقته على أنه مفعوله) (قوله كابن الكمال) حيث قال ويحلقة أي يحلف من يطلب النفقة ويكفله وتقل مثله
 في البصر عن المستصفي قال في الشربلية ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فلينظر اه قلت الظاهر أنه يحلف
 أمه أن أباه مادفع لها نفقته فافهم وفي البصر وهذا يدل على أنه يؤخذ الكفيل من الوالدين أيضا وهو الظاهر
 لأنه انظر للغائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التجهيل وقد من أن النفقة المعجلة للقريب اذا
 هلكت أو سرفت يقضى له باخرى بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط للغائب لأنه لو ادعى هلاكها قبل منه
 اه وفيه انه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيله فافهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا
 في البصر والاولى ولا هي ناشرة الا لأنها لو كانت ناشرة ثم عادت لبيتها ولو بعد غيبته عادت نفقتها كما مر (قوله
 طولبت هي أو كفيلها) أي يخبر الزوج بين مطالبتها ومطالبة كفيلها (قوله وكذا) أي يخبر الزوج أيضا
 اذا استخلفها ونكحت ولو أقرت يأخذ منها دون الكفيل لان الاقرار حجة قاصرة فيظهر في حقها فقط بدائع ومثله
 في القهستاني حيث قال وان حلفها فنكحت رجع على الكفيل أو الزوجة فاذا أقرت بأخذها يرجع عليها فقط
 كما في شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فان النكول اقرارا أيضا فاجه الفرق هنا وذكروا في الذخيرة لو نكحت
 خيرا الزوج وان لم ينكح الكفيل لان النكول اقرارا والاصل اذا أقرت بالمال لم الكفيل وان جدد الكفيل اه
 وهذا يقتضي ثبوت التخيير فيهما ولا اشكال فيه لكن اعترض في البصر على قوله والاصل اذا أقرت بالمال هذا فيما لو
 أقرت بدين يجب كقوله ما ثبت لك عليه أو ذاب أما لو أقرت بدين قائم في الحال كقوله كفلت بمالك عليه فلا يلزم
 الكفيل وهنا ضمن ما اخذته ثانيا فكان الدين قائما وقت الضمان في ذمتها للمالك فلا يلزم الكفيل قال فالحق
 ما في الميسوط وشرح الطحاوي من انها اذا أقرت بالاخذ يرجع عليه فقط اه قلت لكن يعود الاشكال المار
 فقد علمت مما في القهستاني انه في شرح الطحاوي فرق بين النكول والاقرار ولعل له وجه لم يظهر لنا فافهم
 (قوله ولو أقرت طولبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو حلفت وكأنه فهمه
 مما في البصر عن الذخيرة فان لم يكن للزوج بينة وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يوهم أن عليها
 شيئا وليس مجرد بل المراد انه لا يحلف الكفيل أيضا بل حلفها يكفي عنها وعن دفع المطالبة كما افاده بعض
 المحققين وهو كلام جيد اذ لو كان عليها شيء فافائدة التحليف ويلزم أن يكون القول للزوج بلا بينة
 ولا يخفى فساد (قوله باقامة الزوجة بينة على النكاح أو النسب) هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار
 المودع أو المدينين بالزوجة أو النسب أو علم القاضي بذلك كما اشار اليه بقوله فيما مر ولا بينة هنا قال
 ح وكان المناسب لقوله أو النسب أن يقول قبله لا تفرض على غائب باقامة الزوجة أو القريب ولماذا كما
 لا يخفى (قوله ان لم يخلف مالا) أي ان لم يترك مالا في بيته ولا عند مودع ولا على مدين وهذا محترز قوله
 في مال له قال في الذخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وارادت اقامة بينة على النكاح أو كان القاضي يعلم
 به وطلبت أن يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة لا يجيبها الى ذلك خلافا لفر (قوله ويأمرها) بالنصب
 عطف على يفرض وقوله ولا يقضى به أي بالنكاح عطف على قوله لا تفرض ح (قوله يقضى بها) ونعطاها
 من ماله ان كان له مال والا توامر بالاستدانة ولا تحتاج الى بينة على انه لم يخلف نفقة بجر (قوله للمساجة)
 لان الزوج كثيرا ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوصا في زماننا هذا قال الزبلي لان في قبول البينة بهذه الصفة
 نظر الها وليس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر وصدقها أو اثبت ذلك بطريقه كانت آخذة لحقها والا فراجع
 عليها وعلى الكفيل (قوله فيبقى به) وهو الاصح كما في البرهان وقال الخصاص وهذا ارفق بالناس
 كما في التهر وهو المختار كما في ملتقى البحر وفي غيره وبه يبقى شربلية واستحسنه اكثر المشايخ فينتى به شرح
 مجمع (قوله وهذا من الست التي يفتى بها بقول زفر) اوصلها المجرى الى خمس عشرة مسألة ونظمها
 في قصيدة احداها هذه ٢ قعود المريض في الصلاة كهية المتشهد ٣ قعود المتفل كذلك ٤ تغريم من
 سعى الى ظالم ببرى فغرمه ٥ لا بد في دعوى العقار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعمى فيما
 فيه تسامح ٧ الوكيل بالخصومة لا يملك قبض المال ٨ لا يسقط خيار المشتري برؤية الدار من صحتها ٩

أي مع الكفيل احتياطاً وكذا كل
 أخذ نفقته فلو ذكر التخيير كابن الكمال
 لكان أولى (ان الغائب لم يعطها
 النفقة) ولا كانت ناشرة ولا
 مطلقة مضت عدتها فان حضر
 الزوج وبرهن انه أوفاها النفقة
 طولبت هي أو كفيلها ترد
 ما أخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحت
 ولو أقرت طولبت فقط (لا) تفرض
 على غائب (باقامة) الزوجة
 (بينه على النكاح) أو النسب
 (ولا) تفرض ايضا (ان لم يخلف)
 مالا فاقامت بينة ليفرض عليه
 ويأمرها بالاستدانة ولا يقضى
 به (لانه قضاء على الغائب) وقال
 زفر يقضى بها (أي النفقة) (لا به)
 أي بالنكاح (وعمل القضاة اليوم
 على هذا للمساجة فيبقى به) وهذا
 من الست التي يفتى بها بقول زفر

لا يسقط خياره برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المدكفول عنه في مجلس الحكم ١١
 اذا تعيب المبيع يجب على المراجعي ان انه اشتراه سليما بكذا ١٢ تأخير الشفع شهر ا بعد
 الاشهاد يطلها ١٣ اذا وصى بثلث نقده وضمه فضاغ الثلثان فله ثلث الباقي منهما ١٤ اذا قضى القريم
 جياذا بدل زيوفه لا يجبر على القبول ١٥ اذا اتفق الملتقط على اللقطة وجبها للاستيفاء فهلكت سقط
 ما انفقته ١٦ قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعى والوصية بثلث النقد فان المنقبة
 خلاف قول زفر فيها وهو قول اثننا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كاتبه عليه سيدى عبد الغنى القابلى
 في شرحه على النظم المذكور هذا وقد زدت على ذلك ثمان مسائل ١ اذا قال انت طالق واحدة في نيتين
 وأراد الضرب تقع نيتان عنده ورجحه المحقق الكمال بن الهمام والاتقاني في غاية البيان ٢ تعليق عتق
 العبد بقوله ان مت أو قتلت فانت حر تدبر عنده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح المؤقت يصح عنده
 ورجحه ابن الهمام باهمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهو رواية الانصارى عنه
 وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسأني في الوقف
 تحقيقه ٥ لو وجد في بيته امرأة في ليلة مظلمة ظننها امرأته فوطئها لا يحد ولو نكحها فوطئها لا يحد
 يوسف يحد مطلقا قال ابو الليث الكبير ورواية زفر يؤخذ كذا في التتارخانية ٦ لو حلف لا يعبر زيدا كذا
 فدفن لما مورز زيدا لا يحدت عند زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف وهذا اذا أخرج الكلام بخروج الرسالة
 بان قال ان زيدا يستعبر منك كذا والا حنث كما في النهر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت اذا توضأ
 وهو قول زفر وقد منافي التيمم ترجحه لكن مع الامر بالاعادة احتياطا ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر
 يفتى بها في محل الضرورة كجبرى مياه دمشق الشام كما حرره العمادى في هديته وشرحها السيدى عبد الغنى
 وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمتم كذا
 بقول

بمحمد اله العالمين مبسلا * اتوج نطمي والصلاة على العلى
 وبعد فلا يفتى بما قاله زفر * سوى صور عشرين تقسيمها انجلي
 جلوس مريض مثل حال تشهد * كذا من يصلى قاعدا متنفلا
 وتقدير انفاق لمن غاب زوجها * بلا ترك مال منه ترجو تحولا
 رايح شارى ماتعيب عنده * اذا قال انى انفقته سالم الحلى
 وليس بلى قبضا وكيل خصومة * ويضمن ساع بالبرى تقولا
 وتسليم مكفول بمجلس حاكم * تحتم أن يشترط على من تكفلا
 ويبقى خياره برؤية مشتر * لثوب بلا نشر لمطويه جلا
 كذا برؤية للبيت من محن داره * اذا لم يكن من داخل قد تأملا
 قضاء جياذا عن زيوفا دانها * فلا جبر ان لم يرض ان يتقبلا
 مبادر اشهاد على اخذ شفعة * بتأخير شهر لاذك اطللا
 قوى لقطة في حال حبس لا خذما * صرفت عليها سقط دامكملا
 وزد ضرب حساب اراد مطلق * يصح بترجيع الكمال تعدلا
 ورج أيضا عقد تدبير عبده * بترديده بالقتل والموت فانقلا
 وايضا نكاحا فيه توقيت مدة * يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا
 ووقف دنانير اجر ودرهم * كما قال الانصارى دام مجيلا
 وواطى من قد ظننها زوجة اذا * اتته بلبل حده صار مهمللا
 ويحد في والله لست معبردا * لزيدا اذا اعطى لمن جاء مرسلا
 لمن خاف فوت الوقت ساغ تيمم * ولكن ليصط بالاعادة غاسلا
 طهارة زبل في محل ضرورة * كجبرى مياه الشام صينت من البلا

فها لعروسا بالجمال تسربت * وجاءت عقود الدتر في جدها حلى

وصلى على ختم النبين ربنا * وآل واصحاب ومن بالتقى عسلا

(قوله وعليه الخ) أى على قول زفر وهذا تفريع من صاحب البحر (قوله تقبل يئتها على النكاح) أى لا يقتضى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على النسب اما اختصارا أو لأنها حيث قامت على النكاح تكون قائمة على النسب ضمننا لقسام الفرائس تأمل (قوله ان لم يكن عالما به) اذ لو كان عالما لم يحتج الى بينة وتكون المسألة على قول أئمتنا الثلاثة كما مر (قوله ثم يفرض لهم) أى للزوجة والصغار بجر (قوله ثم يأمرها بالاتفاق أو الاستدانة) عبارة البحر ثم يأمرها بالاستدانة وبه علم ان المناسب عطف الاستدانة بالو أو كما يوجد في بعض النسخ لانها لو لم تستدن ومضت مدة تسقط نفقة غيرها الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكن سيأى أن الزبلي جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالمضي بخلاف بقية الأقارب وبأى تمام الكلام عليه (قوله وتجب المطلقة الرجعي والبائن) كان عليه ابد ال المطلقة بالمعنة لان النفقة تابعة للعدة وقيد بالرجعي والبائن احترازا عما لو اعتق أم ولده فلا نفقة لها في العدة كما في كافى الحاكم وعما لو كان النكاح فاسدا ففي البحر لو تزوجت معتدة البائن وفرق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لنسب نكاحه ولا على الأول ان خرجت من يئته لنشوزها وفي المجتبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود واطلق فشمس الحامل وغيرها والبائن ثلاث أو اقل كما في الحاشية ويستثنى ما لو خالعهما على أن لا نفقة لها ولا سكنى فلهما السكنى دون النفقة كما مر في بابيه وبأى قريبا (قوله والفرقة بلا معصية) أى من قبلها فلو كانت معصيتها فليس لها سوى السكنى كما بأى قال في البحر فالماصل ان الفرقة اما من قبله أو من قبلها فلو من قبله فلهما النفقة مطلقا سواء كانت معصية أو لا طلاقا أو فسخا وان كانت من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لها ولها السكنى في جميع الصور اه ملخصا (قوله وتفرق بغير كفاءة) ومثله عدم مهر المثل ولا يفتى ان هذا في البالغة التي تزوجت نفسها بلاولى فان العقد يصح في ظاهر الرواية ولو لولى حتى الفسخ لكن المفتى به الآن بطلانه كاصغيرة التي زوجها غير الاب والجد غير كفؤ أو بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول أما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفع فاعل تجب (قوله والسكنى) يلزم أن تلزم المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق فهستافى وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) اشار الى الاعتذار عن تجديد الحديث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالبا فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها طول المدة كمتدة الطهر تجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) أى اذا مضت مدة العدة ولم تنجبها فلها اخذها ولو مفروضة أى أو مصطلحا عليها لكن لو مستدانة بأمر القاضي فلا كلام والافقيه خلاف اختيار الحلواني أنها لا تسقط أيضا وأشار السرخسي الى انها تسقط وفي الذخيرة وغيرها انه الصحيح قال في البحر وعليه فلا بد من اصلاح المتون فانهم صرحوا بأن النفقة تجب بالنكاح أو الرضاء وتصير دينا وهما لا تصير دينا الا اذا لم تنقض العدة لكن في التمر أن اطلاق المتون يشهد لما اختاره الحلواني فانت وظاهر الفتح اختياره حدث اقتصر عليه (قوله فلها النفقة) أى يكون القول قولها في عدم انقضائها مع يئنها ولها النفقة كما في البحر (قوله ما لم يحكم بانقضائها) فان حكم به بان أقام الزوج بينة على اقرارها به برئ منها كما في البحر ح (قوله ما لم تدع الحبل) في بعض النسخ وما لم تدع بالعطف على ما لم يكن وهى الصواب لانها اذا اقترنت بالنكاح عقدتها في مدة تتعمله ثم ولدت لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة نعم يثبت لو ولدت لاقل من اقله من حين الاقرار ولا قل من اكثره من حين الطلاق لظهور كذبها في الاقرار كما مر في بابيه ولا يمكن حله على هذا لانه ينافيه قوله فلها النفقة الى ستين وعبارة البحر وان ادعت حبلا الخ ولا غبار عليها (قوله فلا رجوع عليها) أى اذا قالت ظننت الحبل ولم احض وانما تمتدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحبل وأكثره ستان فلا يلتفت الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحض ثلاثا أو تبلغ سن الياس وتعفى بعده ثلاثة أشهر وعامة في البحر فلو اقترنت ان عدها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حاملا رجوع عليها بما أخذت بعد انقضائها كما لا يخفى (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراة فتنفق عليها ما لم يظهر فراغ رجها كذا في المحيط اه من غير ذلك خلاف وهو حسن كذا في الفتح وقد مناه في العدة باسطة مما هنا (قوله وان شرط الخ) ذكره في البحر جوابا عن حادثة في زمانه (قوله

مطلبه
في نفقة المطلقة

وعليه ولو غاب وله زوجة وصغار
تقبل يئتها على النكاح ان لم يكن
عالميا به ثم يفرض لهم ثم يأمرها
بالاتفاق أو الاستدانة لترجع بجر
(و) تجب (المطلقة الرجعي والبائن
والفرقة بلا معصية كغير عتق
وبلوغ وتفرق بغير كفاءة) النفقة
والسكنى والكسوة ان طالت
المدة ولا تسقط النفقة المفروضة
بعضى العدة على المختار برأية
ولو ادعت امتداد الطهر فلها
النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم
تدع الحبل فلها النفقة الى ستين
منذ طلقها فلو مضت ثم تبين أن
لا حبل فلا رجوع عليها وان شرط
لانه شرط باطل بجر ولو صالحها
عن نفقة العدة ان بالاشهر صح
قول المحشى على ما لم يكن به بق قلم
وصوابه ما لم يحكم فله انصر

وان بالحيز لالجهالة) أي لاحتمال أن يمتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه ان الحامل كذلك هذا ويرد على
التعليل المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تنصرف ثم رأيت المقدس في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجاب بان
المراد جهالة ما ثبت في الذمة بخلاف الدين الثابت في الذمة اذا صولح عنه فان جهالته لا تنصرف تأمل (قوله
ولو حاملا) قال القهستاني وقيل للعامل النفقة في جميع المال كما في المضمرات ح (قوله من مولاها) ليس
هذا من كلام الجوهر بل ذكره في النهر حيث قال وفيه أن يكون معناه اذا حبلت أمة من سيدها واعترف بان
الحمل منه لكنهم لم تلد الا بعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه المسألة تتبع فيه المصنف صاحب الجوهر وقال
انها واردة على كثير من المتون واعترضه الرضوي بانه لم يذكرها الا صاحب الجوهر أومن تابعه وهذه العبارة
الشاذة لا تعارض المتون الموضوعة لنقل المذهب مع انه لا وجه لها لأن أم الولد تعتق بموته وتصير اجنبية عنه
فلا وجه لا يجاب نفقة في تركته قلت ويؤيده ما في البدائع اذا اعتقت أم الولد أو مات عنها مولاها فلا نفقة
لها ولا سكنى لان عدتها عدة الوطء كعدة المتكوبة فاسدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقها وان كانت
ممنوعة من الخروج لان هذا الجبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتحسين الماء فاشبهت معتدة الفاسد وفي الذخيرة
وكذا الوصايا عن النفقة في تركته ولكن ان كان لها ولد فنفقة عليه ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل
وغيرها واذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح لان نفقة لها ولو حاملا فنفقة كنفقة الامة التي عدتها عدة وطئ
لا عدة عقد فلم انه لا وجه لاستثنائها (قوله بمعصيتها) احتراز عن معصيته كقبيله بنتها أو يلائنه أو ردت
أو بآبائه عن الاسلام وعما اذا لم يكن بمعصيته منه ولا منها كخيار بلوغ ونحوه ووطئ ابن الزوج لها مكرهه فان
النفقة واجبة لها بانواعها كما مر (قوله قهستاني وكفاية) الاولى قهستاني عن الكفاية وعبارته وهذا
اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية اه ح (قوله كعدة وقبيل ابنه) أي كرتها
وتقبيلها ابنه (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال
في الذخيرة وغيرها لو شرط في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى لان النفقة لان النفقة حقها والسكنى
في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يعمل في حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مؤنة السكنى
ورضيت السكنى في بيتها وفي بيت كانا يسكن فيه بالكره صح وزمها الاجرة لان ذلك محض حقها (قوله
حق الله) أي من وجه حيث أوجب عليها القرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبه لها على الزوج
(قوله بعد البت) أي الطلاق البائن واحدة أو أكثر وتقسيد الهداية بالثلاث اتفاق واحترز به عن
معتدة الرجعي اذا طأ وعت ابن زوجها وقبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرق لم تقع بالطلاق بل بمعصيتها بحر
(قوله حتى لو لم تجبس فلها النفقة) يعني ان بقيت في بيته كما هو صريح عبارة القهستاني المأثرة وحينئذ
يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب
وحكم بلحاقها ثم عادت اه ح والحاصل كما في البحر انه لا فرق بين الردة والتمكين لان المرتدة بعد البيئونة لو لم
تجبس لها النفقة كالممكنة والممكنة اذا لم تلزم بيت العدة لا نفقة لها فليس للردة أو التمكين دخل في الاسقاط
وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مشير الخ) أي
التعليل بانه كالموت قال في الشرع بلائية وهو يشير الى انه قد حكم بلحاقها وهو محمل ما في الجامع من عدم عود
النفقة بعد ما لحقت وعادت ومحمل ما في الذخيرة من انها تعود نفقتها بعودها على ما اذا لم يحكم بلحاقها فوفقا
بينهما كما في الفتح اه (قوله والافتع وعود نفقتها بعودها) كالناشرة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة
اذا اسأت لا تعود نفقة السقوط نفقتها أصلا بمعصيتها والساقط لا يعود بحر (قوله بانواعها) من الطعام
والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر هنا أجرة الطبيب وثمان الادوية وانما ذكر عدم الوجوب للزوجة نعم صرحوا
بأن الاب اذا كان مريضا أو به زمانة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن (قوله لطفه) هو
الولد حين يسقط من بطن امه الى أن يحتمل ويقال بجارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقبل أول ما يولد صبي ثم طفل
ح عن النهر (قوله يعم الانثى والجمع) أي يطلق على الانثى كما علمته وعلى الجمع كما في قوله تعالى وأطفال الذين
لم يظهر واقعهم مما يستوى فيه المفرد والجمع كالجنب والفلك والامام واجعلنا للمتقين اماما ولا يشافيه جمعه على
اطفال ايضا كما جمع امام على أئمة ايضا فافهم (قوله الفقير) أي ان لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب

وان بالحيز لالجهالة لا تجب
النفقة بانواعها (اعتدة موت
مطلعا) ولو حاملا (الا اذا كانت
أم ولد وهي حامل) من مولاها
فلها النفقة من كل المال جوهره
(وتجب السكنى) فقط (لمعتدة
فرقة بمعصيتها) الا اذا خرجت
من بيته فلا سكنى لها في هذه
الفرقة قهستاني وكفاية (كردة)
وتقبيل ابنه (لا غيرها) من طعام
وكسوة والفرق أن السكنى حق
الله تعالى فلا تسقط بجمال والنفقة
حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها
(وتسقط النفقة برذتها بعد البت)
أي ان خرجت من بيته والا
فواجبة قهستاني (لا يمكن
ابنه) لعدم حبسها بخلاف المرتدة
حتى لو لم تجبس فلها النفقة الا اذا
لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت
لسقوط العدة بالحق لانها كالموت
بحر وهو مشير الى انه قد حكم
بلحاقها والافتع وعود نفقتها بعودها
فليحفظ (وتجب) النفقة بانواعها
على الحر (لطفه) يعم الانثى والجمع
(الفقير) الحر

مطلب
الكلام على نفقة الاقارب

أن يؤجره أو يدفعه في حرفة ليكتسب ويتفق عليه من كسبه لو كان ذكر اختلاف الانثى كما قدمه في الحضانة عن المؤبدية قال الخير الرمي "لو استغنت الانثى بنحو خياطة وغزل يجب أن تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ولا نقول يجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكفها فجب على الاب كفايتها بدفع القدر المعجوز عنه ولم أره لاصحابنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الانثى لان الممنوع ايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بحرفة تعلمها اه أي الممنوع ايجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليمها للمستأجر بدليل قواهم لان المستأجر يحلوها وذا لا يجوز في الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلا (قوله على مالكة) اي لا على أبيه الحر والعبد مجر (قوله والغنى في ماله الحاضر) يشمل العقار والاردية والثياب فاذا احتج الى النفقة كان للاب بيع ذلك كله ويتفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء مجر وفتح لكن سيذكر الشارح عند قوله ولكل ذي رحم محرم ان الفقير من تحمل له الصدقة ولوله منزل وخدام على الصواب ويأتي تمام الكلام عليه (قوله فلو غابا) أي فلو كان للولد مال لكنه غائب فنفته على الاب الى أن يحضر ماله وسئل الرمي عما اذا كان له غلة في وقف فاجاب بانه لم يرم من صرح بالمسألة والظاهر انه بمنزلة المال الغائب (قوله ان أشهد) أي على انه يتفق عليه ليرجع وكلا الشهاد الاتفاق باذن القاضي كما في الجرح (قوله لان نوى) أي لا يرجع ان نوى الرجوع بلا اشهاد ولا اذن قاض أي لا يصدق في القضاء انه نوى ذلك وانما ثبت له الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى (قوله يكسب أو يكفف) قدم الكسب لانه الواجب أولا اذا لا يجوز التكفف أي طلب الكفاف بمسألة الناس الا عند المعجز عن الاكتساب قال في الذخيرة فان قدر على الكسب تفرض النفقة عليه فيكسب ويتفق عليهم وان عجز لكونه زمانا أو مقعدا يكفف الناس ويتفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص في ادب القضاء انه في هذه الصورة يفرضها القاضي على الاب وبأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فاذا قدر طالبت بما استدانت عليه وكذا لو فرضها عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال أيضا وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر المديون ولا يحبس والدوان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) أي على أولاده الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال مجر وفي القهس ستاني عن المحيط وتفرض على المعسر بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يرام الحاكم (قوله ولولم يتيسر) أي الاتفاق عليهم أو الاكتساب قال في الفتح وان لم يف كسبه بحاجتهم أولم يكسب لعدم تيسر الكسب اتفق عليهم القريب الخ ومثله في الجرح وظهره ان اتفاق القريب ثبت بمجرد عجز الاب عن الكسب وينافيه ما مر من أنه اذا عجز عنه يتكفف ولعل المراد انه يتكفف ان لم يوجد قريب يتفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المنقولتين آتفاعن الخصاص لكن في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر انه محمول على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تنفق من ماله لترجع ويأتي قريبا انها أولى بالتحمل من سائر الاقارب (قوله ورجع على الاب اذا أبسر) في جوامع الفقه اذا لم يكن للاب مال والجد أو الام أو الخال أو العم موسر يجبر على نفقة الصغير ويرجع بها على الاب اذا أبسر وكذا يجبر الابعد اذا غاب الاقرب فان كان له أم موسرة فنفته عليها وكذا ان لم يكن له أب الا انها ترجع في الاول اه فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتي من انه لا يشارك الاب في نفقة أولاده أحد فلا يجعل كالميت بمجرد اعساره لتجب النفقة على من بعده بل يجعل دينا عليه وسيذكر الشارح تصحيح خلافه وانه لا بد من اصلاح المتن ويأتي الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الاب زنا عاجزا عن الكسب والاقتضى بالنفقة على الجد اتفاقا لان نفقة الاب حينئذ واجبة على الجد فكذا نفقة الصغار ولا يخفى أن كلامنا الآن في الاب عاجز عن الكسب تأمل (قوله ولو خاصمته الام) أي بأن شككت منه انه لا يتفق أو انه يقتصر عليهم (قوله مالم تثبت خيانتها) أي انه لا يقبل قوله انها لا تنفق أو تضيق عليهم لانها امينة ودعوى الخيانة على الامن لا تسمع بلا حجة فيسأل القاضي جيرانها ممن يداخلها فان اخبروه بما قال الاب زجرها ومنعها عن ذلك نظر اليهم ذخيرة (قوله في دفع لها الخ) هذا نقله في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شاء القاضي دفعها الى ثقة يدفع لها مصباحا ومساء ولا يدفع لها جلة وان شاء أمر غيرها لينفق عليهم (قوله وصح صلحها) قيل في وجهه ان الاب هو العاقد من الجانبين وقيل من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب الحضانة وهي للام ذخيرة (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير للسيرة وذلك كما لو وقع الصلح على عشرة واذا نظر الناس في بعضهم بقدر

مطل

الصغير المكتسب نفقته في كسبه
لا على ابيه

فان نفقة المملوك على ماله
والغنى في ماله الحاضر فلو غابا
فعلى الاب ثم يرفع ان اشهد
لان نوى الادبانة فلو كانا
فقيرين فالاب يكسب أو يكفف
ويتفق عليهم ولولم يتيسر اتفق
عليهم القريب ورجع على الاب
اذا أبسر ذخيرة ولو خاصمته الام
في نفقتها فرضها القاضي وامره
بدفعها للام مالم تثبت خيانتها
فيدفع لها مصباحا ومساء أو باهر
من يتفق عليهم وصح صلحها عن
نفقتهم ولو بزيادة بسيرة تدخل
تحت التقدير

الكفاية بعشرة وبعضهم تسعة بخلاف ما لو وقع الصلح على خمسة عشر وعلى عشرين فإن الزيادة حينئذ تطرح
عن الأب قلت وتقدم متنا أنه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا أطبق ذلك فهو لازم إلا إذا تغير سعر الطعام
الخبز والفرق ما قدمناه من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن
الاحتباس ولذا لو مضى الوقت وبقي منها شيء يقضى بأخرى لها لاله وكذا لو ضاعت (قوله زيدت) أي إلى
قدر الكفاية (قوله ولو ضاعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله وهي أولى من الحد الموسر) أي لو كان
مع الام الموسرة جده موسرا أيضا تؤمر الام بالانفاق من مالها لترجع على الأب ولا يؤمر الحد بذلك لأنها أقرب
إلى الصغير فالأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب وتحماته في الجرع عن الذخيرة قلت اعلم أنه إذا مات الأب فالنفقة
على الام والحد على قدر ميراثهما الثلاثا في ظاهر الرواية وفي رواية على الحد وحده كما سبأني وأما إذا كان الأب
معسرا فهي على الأب وتستدنيها الام عليه لأنها أقرب من الحد هذا على ظاهر المتن كما قدمناه وأما على ما يأتي
تصححه من أن المعسر يجعل كليت فقط نساه انما يجعل عليها ثلاثا تأتمل (قوله لا ولادة من الامة) بل
نفقتهم على سيد الامة الآن بشرط الزوج حرّيتهم فنقتهم عليه والمراد بالامة غير المكاتبه أما هي فنقتهم عليها
لتبعينهم لها في الكتابة ط وتقدمت المسألة (قوله ولو من حرّة) بل النفقة عليها وإن كانت أمة لمولاه
فنفقة الجميع عليه أو غيره فنقتهم على مولى الأم كما علمت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ)
في الجوهرة ذم تزوج ذمية ثم أسلمت ولها منه ولي يحكم بإسلام الولد تبعها ونفقة على الأب الكافر وكذا
الصبي إذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقة على الأب اهـ (قوله وسيجي) يأتي ذلك
في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف ديننا للزوجة والاصول والفروع الذنبيين (قوله مولاه
الكبير الخ) فإذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على أبيه أجابه ويدفعها إليه لأن ذلك حقه وله ولاية
الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا أطعمك ولا أدفع إليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بحر
(قوله كاشي مطلقا) أي ولو لم يكن به ازمانة تمنعها عن الكسب فحجّر بالانثوة بحز إلا إذا كان لها زوج فنفتها
عليه مادامت زوجة وهل إذا انتزعت عن طاعته تجب لها النفقة على أبيها محل تردد قائل وتقدم أنه ليس
للأب أن يؤجر حافي عمل أو خدمة وأنه لو كان لها كسب لا تجب عليه (قوله وزمن) أي من به مرض
من من والمراد هنامن به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب ما لا يكفيه فعلى أبيه تكميل
الكفاية (قوله ومن يلحقه العار بالكسب) كذا في البحر والزيلعي واعترضه الرزقي بأن الكسب لمؤنته
ومؤنته عياله فرض فكيف يكون عارا والأولى ما في المنع عن الخلاصة إذا كان من أبناء الكرام ولا يستأجره
الناس فهو عاجز اهـ ومثله في الفتح وسيأتي تمامه (قوله كاسبته في القنية) حاصله أن السلف قالوا
بوجوب نفقته على الأب لكن أفق أبو حامد بعدهم لفساد أحوال أكثرهم ومن كان بخلافهم نادري هذا
الزمان فلا يفرّد بالحكم دفع المخرج التمييز بين المصلح والمفسد قال صاحب القنية لكن بعد التفتة العامة يعني
فتنة التنازع التي ذهب بها أكثر العلماء والمتعلين نرى المشتغلين بالنفقة والأدب اللذين هما قواعدا الدين واصول
كلام العرب يمنعهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤدى إلى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الآن
قول السلف وهفوات البعض لا تمنع الوجوب كالأولاد والأقارب اهـ ملخصا واقرّد في البحر وقال ح واقول
الحق الذي تقبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الأذواق السلمية القول بوجوبها الذي الرشد لا غيره ولا حرج في
التمييز بين المصلح والمفسد لظهور مسالك الاستقامة وتمييزه عن غيره وبالله التوفيق (قوله ولذا الخ) أي لكونها
لا تجب لطلبة زماننا الغائب عليهم الفساد (قوله لا يشاركه) جملة استثنائية أو حالية من الضمير المضاف
إليه في تجب لطفله الفقير الخ تأمل (قوله ولو فقرا) هذا مجازاة لظاهر إطلاق المصنف الأب تبعا لإطلاق
المتون فلا ينافيه قوله ما لم يكن معسرا تأمل (قوله في ذلك) أي في نفقة طفله وولده الكبير العاجز عن
الكسب (قوله كنفقة أبويه وعمره) أي كما لا يشاركه أحد في نفقة أبويه ولا في نفقة زوجته (قوله
به يفتي) راجع إلى مسألة الفروع ومقابله ما روى عن الامام أن نفقة الولد على الأب والام ثلاثا يعني الكبير
أما الصغير فعلى أبيه خاصة بخلاف قال الشرنبلالي ووجه الفرق أنه اجتمع للأب في الصغير ولاية ومؤنة
حتى وجب عليه صدقة فطره فاخص بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشاركه الام اهـ ط

وان لم تدخل طرحت ولو على
ماله يكفيم زيدت بحر ولو ضاعت
رجعت بنفقتهم دون حصتها
وفي المنية أب معسر وأم موسرة
تؤمر الام بالانفاق ويصكون
دينا على الأب وهي أولى من
الحد الموسر وفيها لا نفقة على
الحرّ ولا ولادة من الامة ولا على
العبد ولا ولادة ولو من حرّة وعلى
الكافر نفقة ولده المسلم وسيجي
بحر (وكذا) تجب (لولده الكبير
العاجز عن الكسب) كاشي مطلقا
وزمن ومن يلحقه العار بالكسب
وطالب علم لا يفتقر لذلك كذا
في الزيلعي والعيوني وافق أبو
حامد بعد ما لطلبة زماننا كاسبته
في القنية ولذا قيده في الخلاصة
بذي رشد (لا يشاركه) أي الأب
ولو فقيرا (أحد في ذلك كنفقة
أبويه وعمره) به يفتي

ليوزعها عليهن وفي المختار والمثلث
ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان
صغيرا فقيرا أو زمتا وفي واقعات
المفتين لقدري افسدى ويجبر
الاب على نفقة امرأته ابنة الغائب
وولدها وكذا الام على نفقة الولد
لترجع بها على الاب وكذا الابن
على نفقة الام ليرجع على زوج
امه وكذا الاخ على نفقة أولاد
أخيه ليرجع بها على الاب وكذا
الابعد اذا غاب الاقرب انتهى
وفي الفصولين من الرابع والثلاثين
أجنبي أنفق على بعض الورثة
فقال انفقت بأمر الموصي وأقر به
الموصي ولا يعلم ذلك الا بقول
الموصي بعد ما أنفق يقبل قول
الموصي لو المنفق عليه صغيرا اه
وفيه قال أنفق على أو على عيالي
أو على أولادى ففعل قبل يرجع
بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه
بأمره يرجع بلا شرطه وكذا كل
ما كان مطالبه من جهة العباد
بكناية وموئن مالية ثم ذكر أن
الاسير ومن أخذته السلطان
ليصادره لو قال لرجل خلصني
فدفع المأمورا لا يخلصه قيل يرجع

مطلبه
امر غيره بالاتفاق ونحوه هل
يرجع

فالظاهر أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون أفاده ط (قوله ليوزعها عليهن) ولهن رفع أمرهن
للقاضي لبأمرهن باستدانة البلق من كفايتهن لتكون ديناً على الزوج وتجب الادانة على من يجب عليه
نفقتين كما تقدم قافهم (قوله وفي المختار والمثلث الخ) هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه أوّل الباب قافهم
(قوله أو زمتا) أى أو كبيراً زمتا (قوله لقدري افسدى) هو من متأخري علماء الروم اسمه عبد القادو
(قوله ويجبر الاب الخ) هذه العبارة في القنية والمجتهى وقد علمت أن المذهب عدم وجوب النفقة لزوجة الابن
ولو صغيرا فقيرا فلو كان كبيرا غائبا بالاولى الا أن يحمل على أن الوجوب هنا بمعنى أن الاب يؤمر بالنفاق
عليها ليرجع بها على الابن اذا حضر لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض القاضي لها النفقة على زوجها
وبأمرها بالاستدانة وأنه تجب الادانة على من تجب عليه نفقتها (قوله وكذا الام الخ) أى اذا غاب الاب
ولم يترك نفقة تجبر الام على الانفاق على الولد من مالها ان كان لها مال كافى انماينة وقدم الشارح عن البحر
تفريعا على قول زفر الملقى به انها تقبل يثبتها على النكاح ان لم يكن القاضي عالما به ثم يفرض لهم وبأمرها
بالانفاق والاستدانة لترجع اه ولا يخفى ان هذا كله فيما اذا لم يترك ما لا عند أو على من يقربه وبالزوجة
والولاد والاقتدمرانه يفرض لها في ذلك المثل وكذا الوتر كما لا فى بيته كما تزيانه (قوله وكذا الابن) أى
الموسر اذا غاب زوج أمته الفقيرة هذا ظاهر السياق لأن كلامه في القنية ويحتمل أن يكون المراد ما اذا كان
الزوج حاضرا وهو معسر لكن هذه تقدمت قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار وهذا اذا كان زوجها غير أبيه
فلو كان أباه وهو معسر فهل يرجع عليه اذا أسير قد منّا الكلام عليه قريبا (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر
انه مقيد بما اذا لم يكن للاولاد أم موسرة لما مر من أن الام أولى بالتحمل من سائر الاقارب لانها اقرب الى
أولادها (قوله وكذا الابعد اذا غاب الاقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما اذا كان الغائب ابنا أو أبا
أو أمّا أو أخا والحاضر الموسر حال أو عتق أو جدد وقد استفيد مما هنا وكذا مما قدمناه عن جوامع الفقه ان القنية
كالا عسار في وجوب النفقة على الابعد ورجوعه على الاقرب بعد حضوره أو يساره وليس الرجوع على
الاب خاصا بالام خلافا لقوله المار الا لام موسرة (قوله أجنبي أنفق الخ) ظاهره انه انفق من مال نفسه
مع انه ذكر في جامع الفصولين قبيل هذه المسألة عن ادب القاضي ادعى وصى أو قيم انه انفق من مال نفسه
وأراد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى ديناً لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بمجرد الدعوى
فلو ادعى الانفاق من مال الوقف واليتيم نفقة المثل في تلك المدة صدق اه الا أن يحمل على أن الأجنبي أنفق
من مال اليتيم أو يفرق بين مال الأجنبي ومال الوصى لكن فيه اثبات دين للأجنبي على اليتيم بمجرد اقرار
الموصى ولم أر صريحا بجمعه نعم في القنية وغيرها لو انفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق أباً لم يرجع
وفي الوصى اختلاف اه وقد منّا في باب المهر عند الكلام على ضمان الولي المهر ان اشتراط الاشهاد استحسان
وعليه فلا فرق بين الوصى والاب وان كانت العادة أن الاب يتفق بترعاً ومترعاً تمام الكلام هناك فراجع وسأأتى
أيضاً آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول في الخاتمة ذكر في الاصل اذا أمر صيرفيا
في المصارفة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة
فان لم يكن صيرفيا لا يرجع الا أن يقول عني ولو أمره بشراة أو بدفع القدام يرجع عليه استحسانا وان لم يقل على
ان ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالك على عيالى أو فى بناء دارى يرجع بما أنفق وكذا لو قال
اقض دينى يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت
والمراد بالصيرفى من يستدين منه التجار ويتبض لهم فيرجع بمجرد الامر للعرف بان ما يؤمر باعطائه هو دين
على الأمر بخلاف غير الصيرفى فلا يرجع بقوله اعط فلانا كذا الا بشرط الرجوع (قوله بكناية) الذى
في جامع الفصولين جناية بالياء بعد الحميم لا بالنون والمراد بها ما يجيبه السلطان بحق أو بغيره وسأأتى
في كتاب الكفالة قبيل كسالة الرجلين انه تجوز الكفالة بالنواب ولو بغير حق بكنايات زمانها فانها في المطالبة
كالديون بل فوقها (قوله وموئن مالية) الظاهر انه من عطف العام على الخاص لشمله مثل العشر
والخراج لكن في جامع الفصولين أيضا الامر بانفاق وآداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط
الارواية عن أبي يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف للاثم عشر والخراج (قوله ليصادره) أى

لأخذ منه ماله (قوله وقبل لا في الصحيح) سيد ذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الاول ومثله في البرازية ويؤيده ما تقدمناه عن الخاتمة من تصحيح الرجوع بلا شرط في الناسبة فان الظاهر ان الناسبة تشمل مسألة الاسر والمصادرة وقاضي خان من اجل من يعتمد على تصحيحه كما نص عليه العلامة قاسم وسيأتي تمام الكلام على ذلك في متفرقات السبوع (قوله وليس على أمه) أي التي في نكاح الاب أو المطلقة ط (قوله الا اذا تعينت) بان لم يجد الاب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها وهذا هو الاصح وعليه الفتوى خاتمة ومجتبى وهو الا صوب فتح وظاهر الصحيح كذا أنها لا تجبر وان تعينت لتغذية بالدهن وغيره وفي الزيلعي وغيره انه ظاهر الرواية وبالاول جزم في الهداية وتمامه في الجروفيه عن الخاتمة وان لم يكن للاب وللولد مال تجبر الام على ارضاعه عند الكل اه قال فعمل الخلاف عند قدرة الاب بالمال قال الرمي وما في الخاتمة نقله الزيلعي عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب اه قلت ومثله في المجموع وبه علم انه لا منافاة بين اجبارها ولزوم الاجرة لها خلافاً لما تقدمه في الحضانة عن الجوهرية ومز تمامه هناك (قوله وكذا الظاهر الخ) في الجبر عن غاية البيان عن العيون عن محمد بن استأجر ظرأصبى شهراف لما انتفضي الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدي غيرها قال اجبرها أن ترضع اه فالمراد بابقاء الاجارة استدامة حكمها بعدمضي مدتها كما لو مضت اجارة السفينة في وسط البحر وهي في الحقيقة اجارة مبتدأة واطاهر أن مثلها ما اذا تعينت لارضاعه قبل استحجارها فتجبر عليها وان أمكن تغذية بالدهن مثلاً فان فيه تعريضاً لضعفه وموته وبهذا رجحوا اجبار الام على ظاهر الرواية تأمل (قوله عندها) أي عند الام وظاهر التعليل ان كل من ثبتت لها الحضانة في حكم الام ط (قوله ولا يلزم الظئر المكث الخ) أي بل لها أن ترضعه ثم ترجع الى منزلها فيما يستغنى عنها من الزمان أو تقول أخرجوه فترضعه عند فناء الدار ثم تدخل الصبي الى أمه أو تحمل الصبي معها الى البيت نهر عن الزيلعي وحاصله أن الظئر مخيرة بين هذه الامور اذا لم يشترط عليها المكث عند الام ومقتضاه ان الام لو طلبت المكث عندها لا يلزم الظئر وان كان ذلك حق الام فعلى الاب احضار ممرضة ترضعه وهو عند أمه لان الظئر قد تغيب عند حاجة الولد الى الرضاع ولا يمكن كن الام احضارها وقد لا ترضى باخراج ولدها الى فناء الدار (قوله لا يستأجر الاب أمه الخ) علله في الهداية بان الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان يرضعن فلا يجوز اخذ الاجر عليه واعترضه في الفتح بجواز اخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الاية يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق انه تعالى أوجب عليه مقيداً بإيجاب رزقها على الاب بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن ففي حال الزوجية والعدة هو قائم برزقها بخلاف ما بعد ههما فيقوم الاجر مقامه اه قلت وتحقيقه أن فعل الارضاع واجب عليها ومؤتمه على الاب لانها من جلة نفقة الولد ففي حال الزوجية والعدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد البيونة فتجب عليه بعدها وان وجب على الام ارضاعه لقوله تعالى لا تضار والدة يولدها فان الزامها بارضاعه مجانب عما عجزها وانقطاع نفقتها عن الاب مضارة لها فإساعاها اخذ الاجرة بعد البيونة لانها لا تجبر على ارضاعه قضاء وامتناعها عن ارضاعه مع وفور شفقتها عليه دليل حاجتها ولا يستغنى الاب عن ارضاعه عند غيرها فكونه عند أمه بالاجرة انفع له ولها الآن توجد مبررة فتكون أولى دفعا للمضارة عن الاب أيضاً (قوله خلافاً للذخيرة والمجتبى) أي لصاحبيهما حيث قالوا يجوز استئجارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر والالوجه عندي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه من انه لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز من غير ذلك خلاف لانه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع اجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعا لما جازها فقد بره اه ح قلت غاية ما استند اليه يفيد عدم تسليم التعليل الماروا اجتماع الواجبين على الزوج لا يبنى جواز الاستئجار ولا يبنى أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسألة الاولى لظهور الفرق بين المسئلتين فانك قد علمت أن ارضاع الولد واجب على امه مادام الاب يتفق عليها فلا يحل لها اخذ الاجرة مع وجوب نفقتها عليه وفي اخذها الاجرة من مال الصغير اخذ الاجرة على الواجب عليها مع استغنائها بخلاف اخذها على ولده من غيرها فان ارضاعه غير واجب عليها فهو كذا اخذها الاجرة على ارضاع ولده غير زوجها فانه جائز وان كان زوجها يتفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين اخذ الاجرة على ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع

مطلب
في ارضاع الصغير

وقيل لا في الصحيح به يفسقها
(وليس على أمه ارضاعه) قضاء
بل ديانة (الا اذا تعينت) فتجبر
كما مر في الحضانة وكذا الظئر تجبر
على ابقاء الاجارة بزازية
(ويستأجر الاب من ترضعه
عندها) لان الحضانة لها والنفقة
عليه ولا يلزم الظئر المكث عند
الام ما لم يشترط في العقد (لا)
يستأجر الاب (امه لو منكوحه)
ولو من مال الصغير خلافاً للذخيرة
والمجتبى

وهذا الوجه وقالوا الفتوى على الاول اه والذي في الفتح ان هذا توفيق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار
فاضل نفقة شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما وبكفيه أربعة دنانق وجب عليه
دانتان للقریب قال ومال السرخسی الى قول محمد في الكسب وقال صاحب النفقة قول محمد أرفق ثم قال
في الفتح بعد كلام وان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى اه وبه علم أن
الزيلي وصاحب النفقة رجحا قول محمد مطلقا والسرخسی والكمال رجحا قوله لو كسوبا وهي الرواية الثانية
عنه وفي البدائع أيضا انه الارفق قلت والحاصل ان في حد اليسار أربعة أقوال مروية كما قاله في الحران
الثالث تحته قولان وعلى توفيق الفتح هي ثلاثة فقط وبه علم أن الثالث ليس بقيد الماذكره المصنف بل هو قول
آخر فافهم وقال في البحر ولم أر من أفتى به أي بالثالث المذكور فالاعتماد على الأولين والاربع الثاني اه قلت
مرفى رسم المفتي ان الاصح الترجيح بقوة الدليل فحيث كان الثالث هو الوجه اي الاظهر من حيث التوجيه
والاستدلال كان هو الاربع وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قال الزيلي قالوا الفتوى على الاول بصيغة
قالوا للتبري وكذا قال في الفتح وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى اي على الثالث والكمال صاحب الفتح
من اهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كما قدمناه في نكاح الرقيق وقد نقل كلامه تليذه العلامة قاسم وكذا
صاحب النهر والمقدسي والشرنبلاني وأقروه عليه ويكنى أيضا ميل الامام السرخسی اليه وقول النفقة
والبدائع انه الارفق فحيث كان هو الوجه والارفق واعتمده المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد
ثم اعلم أن ماذكره المصنف من اشتراط اليسار في نفقة الاصول صرح به في كافي الحاشي والمدرور والنفقة
والفتح والمفتي والمواهب والبحر والنهر وفي كافي الحاشي أيضا ولا يجبر المعسر على نفقة أحد الاعلى نفقة الزوجة
والولد اه ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي النماية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما
الا ان كان والده زمننا لا يقدر على العمل وللا بن عيال فعليه أن يضمه الى عياله وينفق على الكل وفي الذخيرة
انه ظاهر الرواية عن أصحابنا لان طعام الاربعة اذا فترق على الخمسة لا يضرم ضررا فاحشا بخلاف ادخال
الواحد في طعام الواحد لتفاحش الضرر وفي البرازية ان رأى الناضى أنه يفضل من قوته شيء أجبره على النفقة
من الفاضل على المختار وان لم يفضل فلا شيء في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر ديانة بالانفاق ان كان
الابن وحده ولوله عيال أجبر على ضم أبيه معهم كى لا يضيع ولا يجبر على أن يعطيه شيئا على حدة اه
والحاصل أنه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف المأثور في تفسيره الا اذا كان الاصل زمننا لا كسبه له
فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على انفاق الفاضل والافلو كان الولد
وحده أمر ديانة بضم الاصل اليه ولوله عيال يجبر في الحكم على ضمهم اليهم ولا يخفى أن الام بمنزلة الاب الزمن
لان الاثومة بمنزلة ابها عزوبه صرح في البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط في نفقة الاصول يسار الولد بل
قدرته على الكسب وعزاه في المجتبى الى الخصاف وقد أكثرنا لك من النقل بخلافه لتعلم أنه غير المعتمد في المذهب
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الاب زمننا لا قدرة له على الكسب والا اشترط يسار الولد
على الخلاف المأثور في تفسيره وعلى ما اذا كان للولد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر به ديانة
والام كلاب الزمن وذلك كله معلوم مما قرأناه آنفا فافهم وبعبارة الخلاصة هكذا وفي الاقضية الفقر أنواع ثلاثة
فقير لا مال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين في نفقته الثاني فقير لا مال له وهو عاجز عن
الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين
والاجداد وفي الرحم المحرم كالم يشترط النصاب الخ قلت وهذا مبني على رواية الخصاف من عدم اشتراط
اليسار في نفقة الاصول بل قدرة الكسب كافية والمعتمد خلافه كما علمت (قوله وفي المبني الخ) سابقا قريبا
لوانفق الابوان ما عندهما للغائب من ماله على انفسهما وهو من جنس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الابوين
والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب
ونحوه في المنح والزيلي وفي زكاة الجوهره الدائن اذا ظفر بجنس حقه له اخذه بلا قضاء ولا رضاء وفي الفتح
عند قوله ويحلفها بالله ما أعطها النفقة وفي كل موضع جاز القضاء بالرفع كان لها أن تأخذ بعير قضاء من ماله
شرعا اه فتقول المبني ولا قاضي ثمة محمول على ما اذا كان ما ياخذ من خلاف جنس النفقة كالعروض

مطلب

صاحب الفتح ابن الهمام من اهل
الاجتهاد

وفي الخلاصة المختار أن الكسوب
يدخل أبويه في نفقته وفي
المبني للفقير أن يسرق من
ابنه الموسر ما يكفيه
ان أبي ولا قاضي ثمة والا أثم

قول الاقضية الفقر أنواع لعل
الاولى أن يقول الفقير أنواع
بدليل التفصيل بعده قاله نصير

(النفقة لاصوله) ولواب أمه
ذخيرة (النفقة) ولو قادرين على
الكسب والقول لمنكر اليسار
والبينة مدعية (بالسوية) بين
الابن والبنت وقيل كالارث وبه
قال الشافعي (والمعتبر فيه القرب
والجزئية)

أما الدراهم والدنانير فهي من جنس النفقة فلا حاجة فيها الى القاضى ونعمامه في حاشية الرحتى وقد أطلال
وأطاب (قوله النفقة) اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة وجب للاب والام على الولد من طعام وشراب
وكسوة وسكنى حتى الخادم بحر وقد منافي الفروع الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله) الا
الام المتروجة فان نفقتها على الزوج كالنبت المراهقة اذا زوجها أبوها وقد منافي الزوج لو كان معسرا فان
الابن يؤمر بان يقرضه ثم يرجع عليه اذا أسير لان الزوج المعسر كالميت كما صرح به في الذخيرة بحر
والحاصل أن الام اذا كان لها زوج تجب نفقتها على زوجها الا على ابنها وهذا لو كان الزوج غير أبيه كما صرح به
في الذخيرة ومفهوما أنه لو كان أباه تجب نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة
أيضا أما لو كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالنفاق عليه يرجع على أبيه
لم أره نعم لو كان الاب محتاجا اليها فقد مر أن نفقة زوجته حينئذ على ابنه وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأمل
(قوله ولواب أمه) شمل التعميم الجدة من قبل الاب والام وكذا الجدة من قبل الام كما في البحر وعبارة الكتف
ولا يوبه وأجداده وجدانه (قوله الفقراء) قيد به لانه لا تجب نفقة لموسر الا الزوجة (قوله ولو قادرين
على الكسب) جزم به في الهداية فالمعتبر في إيجاب نفقة الوالدين بحر والفقير قليل وهو ظاهر الرواية فتح ثم أيده
بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اه والجدة كالباب بدافع فلو كان كل من الابن والاب
كسوبا يجب أن يكتب الابن وينفق على الاب بحر عن الفتح أى ينفق عليه من فاضل كسبه على
قول محمد كما مر (قوله والقول الخ) أى لو ادعى الولد غنى الاب وأنكره الاب فالقول له والبينة للابن بحر
(قوله بالسوية بين الابن والبنت) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هداية وبه يفتى خلاصة وهو الحق
فتح وكذلك كان للفقير ابنان أحدهما فائق في الغنى والاخر يكمل نصا بفهمي عليهما سوية خاتمة وعزاه
في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا الوفا وتافى اليسار تنقوا وتاسيرا فلو فاحشا
يجب التفاوت فيها بحر قلت بقاء لو كان أحدهما كسوبا فقط وقلنا بما رجحه الزيلعي والكمال من اعطاء
فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضا أم تلزم الابن الغنى فقط تأمل وفي الذخيرة قضى بها عليهما فأبى أحدهما
أن يعطى للاب ما عليه يؤمر الا بخر بالكل ثم يرجع على أخيه بمحضته اه ولا يخفى ان هذا حيث لم يمكن الاخذ
منه لغيبته أو عتوه والا كيف يؤمر الاخر بمجرد الاباء كما افاده المقدسي (قوله والمعتبر فيه القرب
والجزئية لا الارث) أى الاصل في نفقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح أى
تعتبر أولا الجزئية أى جهة الولاد أصولا أو فروعا وتقدم على غيرها من الرحم ثم يقدم فيها الاقرب فالاقرب
ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق وبنت بنت فالنفقة عليها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت
وابن ابن فعلى البنت لقربهم في الجزئية وان اشتركا في الارث كما في الفتح وغيره قلت ويرد عليه قولهم لوله ام
وجدلاب فعليه ما اثلا باعتبار الارث مع أن الام أقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله ام وجدلاب وأخ شقيق
فعلى الجدة عند الامام مع أن الام أقرب أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب مما تحير فيها
اولو الالباب * لما يتوهم فيها من الاضطراب * وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب * حيث
لم يذكروها ضابطا ناعا * ولا أصلا جامعا * حتى وفتنى الله تعالى الى جمع رسالة فيها حجية تحرير النقول *
في نفقات الفروع والاصول * أعانى فيها المولى سبحانه على شئ لم أسبق اليه * ولم يحم أحد قبلى عليه *
باختراع ضابط كلئ * مبنى على تقسيم عقلى مأخوذ من كلامهم نصريحا أو تلويحا * جامع لفروعهم
جميعا صحيحا * بحيث لا يخرج عنه شاذ * ولا يغادر منها فاذ * وبيان ذلك أن نقول لا يخلو اما أن
يكون الموجود من قرابة الولاد شخصا واحدا أو أكثر والاول ظاهر وهو أنه تجب النفقة عليه عند استيفاء
شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكونوا فروعا فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولا أو فروعا
وأصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي فهذه ستة اقسام وبقي قسم سابع تنمى الاقسام
العقلية وهو الحواشي فقط نذكره تنميلا للاقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) الفروع فقط
والمعتبر فيهم القرب والجزئية أى القرب بعد الجزئية دون الميراث كما علمت في ولدين لمسلم فقير ولوا أحدهما
انصرانيا أو اثني تجب نفقته عليهما سوية ذخيرة للتساوى في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن

مطلب
ضابط في حصر احكام نفقة
الاصول والفروع

وابن ابن علي الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن علي البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ
من هذا أنه لا ترجح لابن ابن علي بنت بنت وان كان هو الوارث لاستوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم
بأنه لا اعتبار للارث في الفروع والالوجبث اثلاثا في ابن وبنت ولما لم يصرح في النصرا في مع الابن المسلم شيء وبه
يظهر ان قول الرملي في حاشية البحر أنها على ابن الابن لربحانه مخالف لكلامهم (القسم الثاني) الفروع
مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب والجزئية دون الارث ففي بنت واخت شقيقة على البنت فقط وان ورثنا
بدائع و ذخيرة وتسقط الاخت لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث
هو الاخ ذخيرة أي لا اختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث
ذخيرة أي لا اختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لادلاء كل منهما بواسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس
من عمود النسب أي ليس أصلا ولا فرعاً فدخل فيه ما في الذخيرة لولد بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان
ورثنا أي لا اختصاصها بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الأصول والمعتبر فيه الأقرب جرئية فان لم يوجد
اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي أب وابن تجب على الابن لترجيحه بآنت ومالك لا يبيد ذخيرة وبدائع أي
وان استويا في قرب الجزئية ومثله أم وابن لقول المتون ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد قال في البحر لان لهما
تأويل في مال الولد بالنص ولانه اقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصا بالاب كما قد يتوهم بل الام كذلك
وفي جد وابن ابن علي قدر الميراث اسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم المرح من وجه آخر بدائع
وظاهره انه لولد أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فالتساوي ووجد القرب المرح
وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد
(القسم الرابع) الفروع مع الأصول والحواشي وحده كما شئت لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع
لترجيحهم بالقرب والجزئية فكان انه لم يوجد سوى الفروع والأصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس)
الأصول فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والافاما
أن يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الأقرب جرئية لما في القنية له أم وجد
لا تم فعلى الام أي لقربها ويظهر منه ان أم الاب كما في الام وفي حاشية الرملي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى
الأقرب ولو لم يدل به الاخر اه فان تساوا في القرب فالمنهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول
البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجيح اعتبر الارث اه وعليه ففي جد لام وجد لاب تجب على الجد
لاب فقط اعتبارا للارث وفي الثاني اعني لو كان كل الأصول وارثين فكالارث ففي أم وجد لاب تجب
عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية ثانية وغيرها (القسم السادس) الأصول مع الحواشي فان كان احد
الصفين غير وارث اعتبر الأصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى يعتبر فيقدم الاصل
سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الاخر مثال الاول ما في الثانية لولد جد لاب وأخ شقيق فعلى الجد
اه ومثال الثاني ما في القنية لولد جد لام وعم فعلى الجد اه أي لترجيحه في المثالين بالجزئية مع عدم
الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هو الم في الثاني وان كان كل من الصفين اعني الأصول
والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الام الثالث وعلى العصبية
الثلاث بدائع ثم اذا تعدد الأصول في هذا القسم بنوعه ننظر اليهم ونعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلاً
لو وجد في المثال الاول المار عن الثانية جد لام مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجيحه بالارث مع تساويهما
في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية أم مع الجد لام تقدم عليها لترجيحها بالارث وبالقرب
وبهذا يستقط الاشكال الذي سنذكره عن القنية كما ستعرفه وكذلك لو وجد في الأمثلة الاخيرة مع الأم جد
لام تقدم عليها لما قلنا ولو وجد معها جد لاب بأن كان للفقير أم وجد لاب وأخ عصبي أو ابن أخ أو عم كانت
النفقة على الجد وحده كما صرح به في الثانية ووجه ذلك أن الجد يجب الاخ وابنه والم لتزليه حينئذ منزلة الاب
وحيث تحقق تنزله منزلة الاب صار كالو كان الاب موجودا حقيقة واذا كان الاب موجودا حقيقة لا تشاركه
الأم في وجوب النفقة فكذا اذا كان موجودا حكماً فتجب على الجد فقط بخلاف ما لو كان للفقير أم وجد لاب
فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية كما مر (القسم السابع)

الحواشي فقط والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذارحم محرم وتقريره واضح في كلامهم كما سيأتي ثم هذا كله اذا كان
جميع الموجودين مؤسرين فلو كان فيهم معسر فتارة ينزل المعسر منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل
منزلة الحي وتجب على من بعده بقدر حصصهم من الارث ومسألتى يانه أيضا فهذا خلاصة ما اشكلت عليه تلك
الرسالة * النافعة للجهالة * فعرض عليه بالتواجد * وكن له أرغب آخذ * وان أردت الزيادة على ذلك فارجع
اليها * وعول عليها * فانها قريضة في بابها * نافعة لطلابها * وهي من محض فضل الله تعالى * فله في كل وقت
ألف حديثي * (قوله النفقة على البنت أو بنتها) لف ونشر مرتب في الاول النفقة على البنت وحدها
للقرب وفي الثاني على بنتها البعزية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وان كان الوارث هو الاخ كما تقدمنا * (قوله
لانه لا يعتبر الارث) علة لقوله النفقة على البنت أو بنتها * (قوله الا اذا استويا) أي في القرب والجزئية
في هذا المثال يجب للفقير على جده سدس النفقة وعلى ابن ابنه باقيها فان هذا الفقير لو مات يرثان منه كذلك
وقوله الميرج استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترجح أحد المتساويين فعلى
من معه ترجحان فوجب على ابنه دون أبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فانهما
استويا في القرب والجزئية مع عدم الميرج والنفقة عليهما بالسوية وكذا قوله ابن نصراني وابن مسلم مع أن المسلم
ترجح بكونه هو الوارث فيستعين بحل قولهم والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه
النفقة فرو عا فقط أو فرو عا وحواشي وهو القسم الأول والثاني من الاقسام السبعة المارة بأماقية الاقسام
فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه الخ الضمير فيه راجع الى ما قبله من نفقة
الفروع والاصول على ما تقدمنا عن الفتح ومثله في الذخيرة والبحر وان كان الاصول ارجاعه الى نفقة
الاصول فقط أي نفقة الاصول الواجبة على الفروع لما علمت من ان عدم اعتبار الارث على اطلاقه خاص بهم
لكن الشارح تابع صاحب الفتح في ارجاعه الضمير الى النوعين فلذا اورد مسائل من كل منهما بعضها من نفقة
الاصول الواجبة على الفروع وبعضها من عكسه فافهم (قوله لترجحه بآنت ومالك لا يبيك) أي بهذا
الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كما في الفتح وهو مؤول للقطع بأن الاب يرث
السدس من ولده مع وجود ولد الولد فلو كان الكل ملكا لم يكن لغيره شيء معه قال الرحق وينبغي في جده
وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن لهذا الميرج فانهم جعلوه مطردا في جميع الاصول مع الفروع وبنا عليه
مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولدا أمة ابن ابنه عند فقد الابن صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الاب
لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله فكارتهما) أي اثلاثا لان كلامهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر
كما ترى في القسم الخامس (قوله فعلى الام) أي لكونها أقرب من أبيها حيث كان أحدهما وارثا والآخر
غير وارث كما مر (قوله فعلى أبي الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله
واستشكله في البحر الخ) أصل الاشكال لصاحب القنية ووجهه أن وجوبها في ام وعم كارتهم مانص عليه
محمد في الكتاب فيقتضي جعل الم بمنزلة الام وفي المسألة التي قبلها جعل أبو الام متقدما على الم فيلزم أن يتقدم
أيضا على الأم لتساوئهما فيشكل جعل النفقة على الأم في مسألة أم وأبي أم بل الظاهر جعلها على أبي الأم
لتقدمه عليها وجعلها على الأم يقتضي تقدمها على أبيها ويلزم منه تقدمها على الم لان أباهما متقدم عليه
فكيف تكون عليهما كارتهمما أفاده ط وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لا تناقض
فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على الفروع اما في غيرها من نفقة
الفروع وذوى الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل الذي قررناه في الضابط وحيث قد فاذكر في المسألة
الاولى من تقديم الأم على أبيها لكونها أقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجاب الخبير الرملي
أيضا في دفع الاشكال وما في المسألة الثانية من تقديم أبي الأم على الم لا اختصاصه بالجزئية مع عدم
المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسألة الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا
من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول حيث وجدت المشاركة في الارث اعتبر قدر الميراث فقد ظهر أن جهة
التقديم في إيجاب النفقة أو المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث فلا تناقض فيها أصلا فافهم والله أعلم
(قوله قال الخ) أي صاحب البحر وقد نقله أيضا عن القنية حيث قال فيها وبقتز من هذه الجلة فرع

فلوله بنت وابن ابن وبنت بنت وأخ
النفقة على البنت أو بنتها لانه
(لا) يعتبر (الارث) الا اذا استويا
بكد وابن ابن فكارتهما الميرج
كوالد وولد (فعلى ولده لترجحه
بآنت ومالك لا يبيك) وفي الخانية
له ام وابو أم فكارتهما وفي القنية
له ام وابو أم فعلى الام ولوله عم
وابو أم فعلى أبي الام واستشكله
في البحر بقوله - له ام وعم
فكارتهما قال ولوله أم وعم واب
أم هل تلزم الام فقط ام كالارث
احتمال

اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب وأم موسرون فيصنع أن تجب على الأم لا غير لأن أبا الأم لما كان أولى من الأم والأم أولى من أيها كانت الأم أولى من الأم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم والأم أثلاثا اه قلت ووجه الاحتمال الثاني انه لما نص في مسألة الكتاب على وجوبها على الأم والأم كآرهما أي أثلاثا علم أن الاعتبار لا يثني هنا فيثبت يقطع أبو الأم في هذه المسألة المشككة وهو الصواب وبه أجاب الخبر الملى - أيضا فقال ان الظاهر من فروعه أن الأقربة انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كلام والم والجدة لقولهم بقدر الارث اه وبذلك أجاب أيضا شيخ مشايخنا السامحاني وفيه عصره شيخ مشايخنا مناع على التركا في وهو الموافق لما قدمنا في الضابط في قسم اجتماع الأصول مع الحواشي وقد نبهنا على سقوط الاشكال هناك فافهم (قوله وتجب أيضا الخ) شروع في نفقة قرابة غير الولاد ووجوبها لا يثبت الا بالقضاء أو الرضاء حتى لو نظر أحدهم بجنس حقه قبل القضاء أو الرضاء ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والابوين فان لهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرها واعترض بأن القاضي غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واجب بأن نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المجتهدين بخلاف الزوجية والولد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها بدون القضاء واجب بأنه اذا قوى قول المخالف روى خلافه واستعين بالحكم كارجوع في الهبة وخيار البلوغ واجب أيضا بأن الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد يجب الشيء ولا يجب أدائه كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لجاز أخذ القريب بما ظفر من جنس حقه واجب يمنع الزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فتركت منزلة اليقين خصوصا في الاموال والقضاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في البصر وفيما علقنا عليه (قوله لكل ذي رحم محرم) خرج بالاول الاخر رضاعا والثاني ابن الأم ولا بد من كون المحرمة بجهة القرابة فخرج ابن الأم اذا كان أختا من الرضاع فلا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق فمن تجب عليه النفقة فمثل الصغير الغني والصغيرة الغنية فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل بمرئ ثم ان قول المصنف ولكل معطوف على قوله لاصوله أي اصول المورث فاما اشتراط اليسار فممن تجب عليه النفقة هنا أيضا اذا لا تجب على فقير الا للزوجة والولد الصغير كافي كافي الحاكم وفي تفسير اليسار الخلاف المازي (قوله مطلقا) قبل الثاني أي سواء كانت بالغة أو صغيرة صحيحة أو زمنة كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصحة القدرة على الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالفعل كالقبالة والغسلة لان نفقة لها كما مر (قوله أو كان الذكر بالغا) لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف أن يقول أو بالغ عاجز بالجزء عطفًا على صغير (قوله لكن عاجزا) الاولى أسقاط لكن لأن العطف بها شرط له تقدم في أو نهى ط (قوله كعمي الخ) أفاد أن المراد بالزمانه العاهة كافي القاموس وفي الدر المنثور أن الزمانه تكون في ستة العمى وفقد الميدين أو الرجلين أو اليد والرجل من جانب واحد والرجل من جانب واحد والرجل من جانب واحد والرجل من جانب واحد يقدر على العمل باليد والرجل من جانب واحد والرجل من جانب واحد والرجل من جانب واحد والرجل من جانب واحد ان اكتسب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا يكفل هذه الاعذار تنفع عن الكسب عادة فلا يكلف به (قوله ومنه) بالتصديق نقصان العقل (قوله لحرفة) كذا في بعض النسخ بالحاء والفاء وفي المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الا كسب ولا يخفى أنه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ لحرفة بالحاء المهمة والقاف وآخره ضمير القيسة وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب قرب فهو خرق مصباح وفي الاختيار لان شرط وجوب نفقة الكبير العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعشى ونحوهما أو معنى كمن به خرق ونحوه اه (قوله أول كونه من ذوى البيونات) أي من أهل الشرف قال في المغرب البيونات جمع بيوت جمع بيت ويختص بالاشراف وعبارة الفخ وكذا اذا كان من أبناء الكرام لا يجحد من يستأجره وعبارة الزبلي - أو يكون من أعيان الناس يلحقه العار بالكسب واعترضه الرضى بأن كسب الحلال فريضة وبأن عيسى سيد العرب كان يؤجر نفسه لليهود كل دلو يزرعه من البئر ثمرة والصدق بعد أن يبيع بالخلافة جل أو باو قصد السوق فردوه وفرض له من بيت المال ما يكفيه وأهله وقال سأجبر للمسلمين

مطلبه
في نفقة قرابة غير الولاد من الرحم
المحرم

(و) تجب أيضا (لكل ذي رحم محرم صغيرا أو ثنى) مطلقا (ولو) كانت الانثى (بالغة) صحيحة (أو) كان الذكر (بالغا) لكن (عاجزا) عن الكسب (بمخوزمانه) كعمي وعنه وفلج زاد في المتن والختار أو لا يحسن الكسب لحرفة أو لكونه من ذوى البيونات

في مالهم حتى اهوؤهم عما أنفقت على نفسي وعيالي اه وأى فضل لبيوت تحصل أهلها أن تكون كالأهلى
الناس اه ملخصا قلت لا ينبغي أن نلتك لم يكن عاراً في زمن العصاة بل بعدونه نغرا بخلاف من بعدهم ألا ترى
أن الخليفة بل من دونه في زماننا لو فصل كذلك لقط من أهين ربحته فضلا عن أعدائه وقد أثبت الشارع
لولى المرأة فسح النكاح لدفع العار عنه حيث كان الكسب حاراله كالأهلى أو أخلالاً مبراً ولقاس
اقضاه مثلاً تجب له النفقة عليه بشرطها (قوله أو طالب علم) أى إذا كان به رشد ومز النكاح عليه
(قوله حال من المجموع) أى من صغير أو بالغ طال ط والأولى جعله حالاً من ذى رحم محرم له سمومه
الكل وفي نسخة فقراء (قوله بحيث تحل له الصدقة) كذا في نسخة في البدائع وذلك بأن لا يملك نصيباً تاماً أو غير
تام زائد عن حوائجها الأصلية والظاهر أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة اذ لو كان يملك دون نصيب من
طعام أو نقود تحل له الصدقة ولا تجب له النفقة فيما يظهر لأنهم معلقة بالكفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك
لا يلزم غيره كفايته تأمل (قوله ولوله منزل ونادم) أى وهو محتاج اليهما وهذا عام في الوالدين والمولودين
وذوى الارحام كما صرح به في الذخيرة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر يبيع بعضه وانفاقه على نفسه وكذا
لو كانت له دابة تنسب بؤس بشرائها الادنى وانفاق الفضل اه ومثله في شرح أدب القضاء ومتاع البيت المحتاج
اليه مثل المنزل والدابة فكما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز المرأة قد منافي الزكاة خلافاً في أنها هل
تحرّم عاينها الصدقة بسببه فراجعوه وهل تجب نفقة الخادم هنا متضمنى ما في البدائع نعم فانه قال وكل من وجبت
عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرضاع ان كان رضيعاً لان وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق
بهذه الاشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له أيضاً لان ذلك من جملة الكفاية اه واحتياجه
الى خدمته بان يكون به علة كما قدمناه في خادم الاب وكذا لو كان من أهل البيوتات لا يتعاطى خدمة نفسه
بيده تأمل (قوله بقدر الارث) أى تجب نفقة المحرم الفقير على من يرثونه اذا مات بقدر ارثهم منه
(قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أى مثل الرزق والكسوة التي وجبت على المولود له فانما ط الله تعالى النفقة
باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله ولذا) أى للآية الشريفة حيث عبر فيها بعل المقيدة للالزام
ط ويوجد في بعض النسخين قوله ولذا وقوله يجبر عليه ما نصه ينظر ما المراد بالخبر هنا هل هو الحبس أو غيره
وقد ذكرنا في القضاء حسمه لنفقة الولاد ومنه عدم الحبس لغيرهم قلت وكان المناسب ذكر هذا بعد قوله
يجبر عليه ثم لا ينبغي أنه اذا حبس الاب بغيره بالاولى لان الاب لا يجبر في دين ولده سوى النفقة على أن المذكور
في القضاء أنه يجبر لنفقة القريب والزوجة وأما ما سجد كره عن البدائع من أن الممتنع من نفقة القريب
يضرب ولا يجبر فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قبل قوله ولم لو كره (قوله يجبر عليه) أى على الاتفاق وقد منا
عن البحر أنه لو قال أنا أملك ولا أدفع شيئاً لا يجبر بل يدفعها اليه (قوله أى فقير) مقيد أيضاً بالعاجز
عن الكسب ان كان ذكراً بالغاً ولو صغيراً أو أنثى فجزد الفقر كاف كما مر (قوله له اخوات متفرقات) أى
اخت شقيقة واخت لاب واخت لأم (قوله اخماس) ثلاثة اخماس على الشقيقة وخمس على الاخت لاب
وخمس على الاخت لأم لانهن لو ورثنه كانت المسألة من ستة ثلاثة للاولى ومهم للثانية ومهم للثالثة ومهم يرد
عليهن فتصير المسألة ردية من خمسة اه ح وكذلك تبقى النفقة اخماساً عند عدم الرزق بان كان معهن ابن عم
اذ لا نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان بدله عم حصي نصير أسداساً (قوله ولو اخوة متفرقين) أى ولو كان الورثة
اخوة متفرقين (قوله فسدسها) أى النفقة على الاخ لأم والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لاب بالشقيق
في الارث ح (قوله كآرته) مصدر صاف لعله وله أى كآرهم اياه (قوله وكذا) أى الحكم كذلك لو كان
معهن أى مع الاخوات أو معهن أى مع الاخوة (قوله ابن معسر) أى صغيراً وكبيراً عاجز كافي الذخيرة
اذ لو كان صحيحاً امر بالكسب لينفق على نفسه وعلى أبيه على رواية محمد التي رجحها الزيلعي والكمال
وفي الذخيرة ان نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة في الاولى وعمه الشقيق في الثانية لان الاب المعسر كاليتيم
فيكون ارث الابن لعمه أو عمته المذكورين فقط فكذا انفقت (قوله لصير واورثة) أى ويقضى عليهم
بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعدوم لا نصير الاخوة والاخوات ورثة فيعتذر ايجاب النفقة عليهم ط (قوله
نفقة الاب على الاشقاء) أى على الاخت الشقيقة في المسألة الاولى وعلى الاخ الشقيق في الثانية فأطلق الجمع

أو طالب علم (فتية) حال من
المجموع بحيث تحل له الصدقة
ولوله منزل وخادم على الصواب
بدائع (بقدر الارث) لقوله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك (و) لذا
(يجبر عليه) ثم فرع على اعتبار
الارث بقوله (نفقة من) أى فقير
(له اخوات متفرقات) ميسرات
(عليهن اخماساً) ولو اخوة متفرقين
فسدسها على الاخ لأم والباقي
على الشقيق (كآرته) وكذا لو
كان معهن أو معهن ابن معسر
لانه يجعل كاليتيم لصير واورثة
ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب
على الاشقاء فقط لارثهم معها

على ما فوق الواحد وقوله لا رثهم أى الاشقاء معها أى مع البنت فلا تجعل البنت كاليت لأنها لا تحرز كل الميراث
وانما يجعل كاليت من يحرز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فحبب النفقة عليه فى مسألة الابن تحبب
على كل الاخوة أو الاخوات وهن على الاشقاء فقط لسقوط الاخوة أو الاخوات لاب أو لأم (قوله وعند
التعدد) أى تعدد المعسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفى الخاتمة وغيرها الاصل أنه اذا اجتمع
فى قرابة من تحبب له النفقة فموسر ومعسر ينظر الى المعسر فان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى
ورثة من تحبب له النفقة فجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان المعسر لا يحرز كل الميراث تقسم النفقة
عليه وعلى من يرث معه فمعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين
على اعتبار ذلك اهـ (قوله كذاى ام) أى كصغيره يرأ وكبيره من فقير له ام الخ (قوله فالنفقة عليه ما
ارباعا) لان النصف فى الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للاخت والام والسدس للاخت لأم فكان
نصيب الشقيقة والام أربعة فربع النفقة على الام وثلاثة ارباعها على الشقيقة اهـ ح ولوجعل المعسر
كالمعدوم أصلا مكاتب النفقة على الام والشقيقة اخماسا ثلاثة اخماس على الشقيقة والخمس على الام
اعتبارا بالميراث خاتمة وفيها ولو كان للصغير ام معسرة ولاته اخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الخاتمة
لاب وام لان الام تحرز كل الميراث فجعل كالمعدومة وام نفقة الام فعلى اخواتها اخماسا على الشقيقة ثلاثة
اخماس وعلى الاخت لاب خمس وعلى الاخت لأم خمس اهـ وتام ذلك فى رسالتنا تحرير النقول (قوله
اذ لا يتحقق الخ) حاصله أن حقيقة الوارث فى الآية غير مرادة فانه من قام به الارث بالفعل وهذا لا يتحقق الا
بعدموت من تحبب له النفقة والنفقة بعد الموت فكان المراد من يثبت له ميراث فتح (قوله ولو استويا فى المحرمية
الخ) أى وفى أهلية الارث ذخيرة قال فى الفتح والحاصل أن قوله أهلية الميراث لا حرازة فيما اذا كان
المحرز للميراث غير محرم ومعه محرم أما اذا ثبت محرمية كاهم وبعضهم لا يحرز الميراث فى الحال كـ انما لم
والتم اذا اجتمع فانه يعتبر احراز الميراث فى الحال وتجب على المـ واذا اتفقوا فى المحرمية والارث فى الحال
وكان بعضهم فقيرا جعل كالمعدوم ووجب على الباقيين على قدر ارثهم كان ليس معهم غيرهم اهـ وفى الذخيرة
لولة عم وعممة وحالة موسرون فالنفقة على المـ قلوا المـ معسرا فعلى العمة والخاتمة اثلاثا كما رثهما (قوله
وفى القينة الخ) مكررم مع ما قدمه فى الفروع عن الوقعات (قوله وفى السراج الخ) مكررا أيضا مع ما قدمه
قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار وما قدمه قبيل الفروع من أن الرجوع اغنايت للام فقط على الاب دون
غيرها فلا يرد أما أولا فلانه خلاف المعتقد كما ترناه هنا ولذا ما ناسف لان الرجوع هنا على الزوج لا على الاب
فافهم (قوله على من رجه كامل) أى بان يكون محرما أيضا (قوله ولذا) أى لا شرط كونه رجا محرما
وهو الرحم الكامل (قوله قولهم) أى فى مسألة خال وابن عم (قوله فيه نظر الخ) عبارة القهستاني
فيه نوع مخالفة للكلام القوم اهـ فبين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بمحرر الخ وأنت خير بانه غير مخالف
لكلامهم أصلا بل هو مقطر له ومؤكده فان مسألة خال وابن عم مذكورة فى متون المذهب وشروحه فصرحوا
بوجوب النفقة فيها على الخال لكون رجه كاملا كما اشترطوا وان كان الميراث كله لابن المـ لكون رجه
ناقصا ونهوا بهذا المثال على شئ آخر أيضا وهو ان المعتبر أهلية الارث لا الارث حقيقة كما ترى أين جاءت
المخالفة لكلامهم وأوهى من هذا ما نقله القهستاني عن بعضهم من أن الاولى التمثيل بخال وعم لاب فانه خطأ
محض كما لا يخفى ان أراد أن النفقة على الخال وان أراد أنهما على المـ فلا فائدة فى ذكر الخال ولم يبق لأهلية
الارث مثال فافهم (قوله مع الاختلاف دينيا) أى كالنكرو والاسلام فلا يجب على أحدهما الانفاق
على الآخر وفيه اشعار بأن نفقة السني على الموسر الشيعي كما اشير اليه فى التكميل قهستاني والمراد
الشيعي المفضل بخلاف الساب القاذف فانه مرتبة يقتل ان ثبت عليه ذلك فان لم يقتل تساهلا فى اقامة الحدود
فالظاهر عدم الوجوب لان مدار نفقة الرحم المحرم على أهلية الارث ولا توارث بين مسلم ومصر تدنم لو كان بمحمد
ذلك ولا يئنه يعامل بالظاهر وان اشهر حاله بخلافه والله سبحانه أعلم (قوله الا للزوجة الخ) لان نفقة
الزوجة جراءة الاحتباس وهو لا يعلق بتحاد الله ونفقة الاصول والفروع للجزئية وجزء المـ فى معنى نفسه فكما
لا تمتنع نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا حريين لا يجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مستأمنين

وعند التعدد يعتبر بالمعسر
احياء فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم
الكل كذاى ام واخوات
متفرقات والام والشقيقة موسرات
فالنفقة عليهما ارباعا (والمعتبر
فيه) أى الرحم المحرم (أهلية
الارث لا حقيقته) اذ لا يتحقق
الا بعد الموت فنفقة من له خال
وابن عم على الخال لانه محرم ولو
استويا فى المحرمية كم وخال
رجع الوارث للعالم لم يكن
معسرا فيجعل كاليت وفى القينة
يجبر الابعد اذا غاب الاقرب
وفى السراج معسره زوجة
ولزوجته أخ موسر اجبرا أخوها
على نفقتها ويرجع به على الزوج
اذا أيسر انتهى وفيه النفقة
انما هى على من رجه كامل ولذا
قال القهستاني قولهم وابن المـ
فيه نظر لانه ليس بمحرر والكلام
فى ذى الرحم المحرم فافهم (ولا
نفقة) بواجبة (مع الاختلاف
دينا الا للزوجة والاصول والفروع)
علوا أو سفلا (الذين) لا الحريين
ولو مستأمنين

لأنهم ينسبون البر في حق من يقاتلنا في الدين كما في الهداية (قوله لا تقطع الارث) تعليل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا ولقوله لا الحريين فان العلة فيهم عدم التوارث كما نص عليه في كافي الحاكم فقد أخر التعليل ليكون للمسألين فافهم (قوله لأن له ولاية التصرف) فيه نظر وعبارة الهداية وغيره لان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب ألا ترى أن الوصي ذلك فالاب أولى لو فور شفقته اه قال في الفتح وإذا جاز بيعه صار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فإخذه بخلاف العقار لانه محصن بنفسه فلا يحتاج الى الحفظ بالبيع اه وحاصله أن المتقول مما يخشى هلاكه فلا يبيع حظه له وبعد بيعه يصير الثمن من جنس حقه فله الاتفاق منه فلا يقال انه انما يكون حفظا اذا لم يتفق غنمه لان نفس البيع حفظ فلا ينافي في تعلق حقه في الثمن بعد البيع فافهم ثم استشكل الزبلي أنه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لاجل دين آخر في البيع وأجاب عنه في غاية البيان بأن النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيه اعادة لا قضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم انما ذكرهنا قول الامام وهو الاستحسان وعندنا هو القياس أن المتقول كالعقار لا تقطع ولاية الاب بالبلوغ وهل الجدة كالاب لم أره (قوله لا الام) ذكر في الاقضية جواز بيع الابوين فيصحت أن هذا رواية في أن الام كالأب ويصح أن المراد أن الاب هو الذي يتولى البيع ويتفق عليه وعليها ما يبيعها بنفسها بعيد لعدم ولاية الحفظ كما في الفتح وغيره فأودرجع الثاني وفي الخبرية أنه الظاهر ومثله في النهر عن الدراية وفي القهستاني عن الخلاصة أن ظاهر الرواية أن الام لا يبيع (قوله ولا بقية آثاره) وكذا ابنه كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله فيبيع عقار صغير ومجنون) فربيع على قوله لا عقاره الرجوع الى الابن الكبير وزاد المجنون لانه في حكم الصغير (قوله ولزوجته وأطفاله) المتبادر من كلامه أن الصغير راجع للأب كصغيره وعبارة النهر ولم يقل لنفقة لما مر من أنه يتفق على الام أيضا من الثمن وينبغي أن تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منها أن المراد زوجة الغائب وأولاده لان المراد من الام أمه أيضا (قوله بقدر حاجته) قال في النهر وفي قوله للنفقة ايماء الى أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاء في البصر الى غاية البيان قلت وهذا يخالف لبحث النهر الا أن يحمل على ما اذا لم يكن غيره ويؤيده أنه يتفق على أم الغائب أيضا كما علمته (قوله ولا في دين له) أي للأب على الابن الغائب (قوله لمخالفة الخ) أشار الى ما مر من اشكال الزبلي وجوابه (قوله لا ديانة) فلو مات الغائب حل له أن يحلف لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح بحر عن الفتح (قوله كديونه) أي فانه اذا اتفق على من ذكر مما عليه يضمن بمعنى أنه لا يبرأ قضاء ويبرأ ديانة وجهه (قوله ولزوجته وأطفاله) أشار الى أن ذكر الابوين غير قيد كما به عليه في البصر وفي النهر انما خص الابوين ليعم الزوجة والاولاد بالاولى (قوله ان كان) أي ان وجد ثم قاض شرعي وهو من يأخذ القضاء بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والافهوك كالعدم رحتي (قوله استحسانا) لانه لم يرد به الا الاصلاح ذخيرة وفيها وكذا قالوا في مسافرين اغنى على أحدهما ومات فأنفق الآخر عليه من ماله وفي عبد مأذون مات مولاه فأنفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له أو قاف أنفق عليه منها بعض أهل المحلة لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات تلبذه فباع كتبه وأنفق في تجهيزه فقبل له انه لم يوص بذلك قتلا محمد قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فاص كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استحسانا ما في الحكم فيضمن وكذا الوعر الوصي دينا على الميت فقضاء لا يأثم وكذا الوما رب الوديعه وعليه مثلها دين لا تخلم بقضه فقضاء المودع ومثله المديون لو مات دائنه وعليه دين لا تخرم مثله لم يقضه فقضاء المديون وكذا الوارث الكبير لو أنفق على الصغير ولا وصي له فهو محسن ديانة متطوع حكما اه ملخصا من البصر لكن ذكر في التازخانية في المسألة الاخيرة انه ان كان طعاما يتفق سواء كان الصغير في حجره أولا وان كان دراهم يملك شراء الطعام لو في حجره وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا يملك الا ان كان وصيا (قوله كما لارجوع) أي للمودع على الاب بما أنفق عليه اذا ضمنه الغائب لان المودع ملك المدفوع بالضممان فكان متبرعا بملك نفسه قال في البصر وظاهره أنه لا فرق بين أن يتفق عليهم أو يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيه ما يظهر أنه لا ضمان لو أجاز المالك لان الاجازة ابرامنه ولا نهائها كالوصية السابقة اه (قوله وكالوا انحصار ائنه الخ)

لا تقطع الارث (بيعه الاب)
لأن له ولاية التصرف (لا الام)
ولا بقية آثاره ولا القاضي اجماعا
(عرض ابنه) الكبير الغائب
لا الحاضر اجماعا (لا عقاره)
فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا
للنفقة له ولزوجته وأطفاله كافي
النهر بمقتضى حاجته لا فوقها
(ولا في دين له سواها) لمخالفة
دين النفقة لسائر الديون (ضمن)
قضاء لا ديانة (مودع الابن) كديونه
(لو أنفق الوديعه على أبيه)
وزوجته وأطفاله (بغير أمر)
مالك (أو قاض) ان كان والا فلا
ضمان استحسانا كما لارجوع
وكالوا انحصار ائنه في المدفوع اليه
لانه وصل اليه عين حقه

مطلب
في مواضع لا يضمن فيها المنفق
اذا قصد الاصلاح

فإذا انفق على أبي الغائب مثلاً بلا أمر ثم مات الغائب ولا وارث له غير الأب فلا رجوع للأب على المودع
لأنه وصل إليه عين حقه وهذا ذكره في النهر بجنا وشبهه بما لو أطمع الموصوب للمالك بغير علمه (قوله
لغائب) أي هو ولدهما (قوله أي جنس النفقة) الأنسب لتذكير الضمير قول المخرج من جنس حقهما
أي النفقة (قوله لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار بهذا إلى أن الأبوين في المتن ليس يقيد بل الزوجة
وبقية الولاد كذلك كما في البحر ح (قوله حتى لو ظفر) أي أحدهما (قوله فله أخذه) أي بلا قضاء
ولأرضاء بحسب وهذا مقيد بأب الأب وأن لا يكون غنة قاض كما سلف ط (قوله حكم الحاكم)
كذا في بعض النسخ وفي بعضها حكم الحال أي حال الأب يوم الخصومة فإن كان معسراً فالقول له استحساناً
في نفقة مثله والافالقول للأب بحر (قوله ولو برهنا فبينة الابن) أي لأنه يثبت أمر اعراضاً خائفة أي
لأن الأصل الاعسار واليسار عارض ومقتضى هذا الإطلاق أنه مع البينة لا ينظر إلى تحكيم الحال ولا فهذا
ظاهر فيما إذا كان معسراً يوم الخصومة لأن الظاهر للأب وإذا كان القول له فتكون البينة المعبرة بينة الابن
لإثباتها خلاف الظاهر أماً لو كان موسراً يومها فينبغي أن تقدم بينة الأب على أنه كان معسراً يوم الانفاق
كما لو برهن وحده تأمل قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار والبينة لمدعيه فله عند عدم العلم بالحال
تأمل (قوله غير الزوجة) يشمل الأصول والفروع والمحارم والماليك (قوله زاد الزيلعي والصغير) يعني
استثناءه أيضاً فلا تسقط نفقته المقضى بها بمعنى المدة كك الزوجة بخلاف سائر الأقارب ثم اعلم أن ما ذكره
الزيلعي تنفله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتعمهم الشارح مع أنه يخالف
لاطلاق المتن والشروح وكافي الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الأرحام بالنفقة
فقط مدة سقطت لأن نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بمعنى المدة بخلاف
نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضي لأنها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى اه وقرر
كلامه في فتح القدير ولم يعرج على ما مر من الذخيرة صرح بخلافه وعزا إلى الكتاب
فانه قال فيها قال أي في الكتاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الأب فغاب الأب وتركتهم بالنفقة
فاستدانت بأمر القاضي وانفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستدنت بعد الفرض وكانوا بأكلون من
مسألة الناس لم ترجع على الأب بشئ لأنهم إذا سألوا أعطوا وصار ملكاً لهم فوقع الاستغناء عن نفقة الأب
والحقوق هذه النفقة باعتبار الحاجة فان كانوا أعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الأب
وتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الأولاد خاصة بل في نفقة جميع
المحارم إذا أكلوا من مسألة الناس لارجوع لهم لان نفقة الأقارب لا تصير ديناً بالقضاء بل تسقط بمعنى
المدة بخلاف نفقة الزوجة اه ومثله في شرح أدب القضاء للشافعي وذكر مثله قاضي خان جازماً به وقد
قال في أول كتابه ان ما فيه أقوالاً اقتصر فيه على قول أو قولين وقد تمت ما هو الاظهر وافتتحت بما هو الاظهر
وقد راجع الرحي نسخته من الذخيرة محترفة حتى أشبهه عليه ما تر بمسألة الموت الآتية وحكم على الزيلعي
ومن تبعه بالوهم وقال لأن مراد الحاوي أن نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأطال بما لا يجدي نفعا
والصواب في الرد على الزيلعي ما قدمناه (قوله وأما مادون شهر) محترز قوله أي شهر فأكثر وجهه أن
هذه المدة قصيرة وإن القاضي مأمور بالقضاء فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن للأمر بالقضاء فائدة لأنه إذا كان
كل ما مضى سقط لم يمكن استيفاء شيء كافي الفتح (قوله ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة
والصغير أما الصغير فبني ما علمت وأما الزوجة فأنما تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بمعنى المدة فلا تنفقها لم تنسرع
لحاجتها كما لا تقرب بل لا احتباسها وقد علم من هذا أنها بعد القضاء لا تسقط بمعنى المدة سواء كانت شهر
أو أكثر أو أقل نعم تسقط نفقتها بمعنى المدة قبل القضاء ان كانت شهراً أكثر كما قدمناه عند قول المصنف والنفقة
لا تصير ديناً إلا بالقضاء والحاصل أن نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الأقارب بعد القضاء في أنها تسقط بمعنى
المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أما هي فترجع بمافرض لها ولو أكلت من مال نفسها أو من مسألة
كما في الخائفة وغيرها فاستدانتها بعد الفرض غير شرط نعم استدانتها للصغير شرط كما علمت مما مر وبأن
(قوله فلو لم يستدنت) أفاد أن مجرد الأمر بالاستدانة لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط

(و) الأبوان (لو أنفقاً ما عندهما)

لغائب (من ماله على أنفسهما)

وهو من جنسه (أي جنس النفقة)

(لا) يستعملان لوجوب نفقة الولاد

والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر

بجنس حقه فله أخذه ولذا فرضت

من مال الغائب بخلاف بقية

الأقارب ولو قال الابن أنفقته

وأنت موسر وكذب الأب حكم

الحاكم يوم الخصومة ولو برهنا

فبينة الابن خلاصة (قضى بنفقة

غير الزوجة) زاد الزيلعي

والصغير (ومضت مدة) أي شهر

فأكثر (سقطت) لحصول

الاستغناء فيما مضى وأما مادون

شهر ونفقة الزوجة والصغير

فتصير ديناً بالقضاء (الأن

يستدنت) غير الزوجة (بأمر

قاض) فلو لم يستدنت بالقضاء

بلا رجوع

كاتبه عليه في أنفع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا محل التفریع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة الخ وهذا أيضا فيما إذا فرض القاضي لهم النفقة وأمر الأم بالاستدانة كما علمته من كلام الذخيرة وأنت خير بأن هذا مخالف لما قدمه عن الزباني من قوله والصغير كاتبها عليه أنفا فافهم (قوله أو أنفقت من مالها) هذا من كلام الخاتمة كما تعرفه وما قبله مذكور في الخاتمة أيضا وقوله رجعت بما زادت أي بما استدانته أو أنفقت من مالها كميل نفقتهم وأفاد أن الاتفاق من مالها على الأولاد قائم مقام الاستدانة فهو تنقيد لقوله فلم تستدن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم صاحب البحر وهو غير صحيح فانه قال وفي الخاتمة رجل غاب ولم يترك الأولاد الصغار نفقة ولاتهم مال تجبر الأم على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما إذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من المسألة اه قلت لا يخفى عليك أن ما في الخاتمة من مسائل أمر الأبعد بالاتفاق عند غيبة الأقرب وهي كثيرة تقدمت في القروع عن واقعات المفتين لقد روي أفندي فقها يأمر القاضي الأبعد ليرجع على الأقرب كالأمر ليرجع على الأب فهو أمر بالادانة ويحبس الممتنع عنها لان هذا من المعروف كما قدمه عن الزبلي والاختيار قبيل قول المصنف قضي بنفقة الاعسار فاذا سكنت الأم وسرة تؤمر بالادانة من مالها وان كانت معسرة تؤمر بالاستدانة ففي كل منهما إذا أكل الأولاد من مسألة الناس سقطت نفقتهم عن أيهم لحصول الاستغناء فلا ترجع الأم بشيء في صورتين وأما إذا امرت بالاستدانة ولم تستدن بل أنفقت من مالها فلا رجوع لها أيضا بخلاف ما إذا أكلوا من المسألة لانها لم تفعل ما أمرها به القاضي القائم مقام الغائب وإذا صرحت حوا بشروط الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الأمر بها خلافا لما غلط فيه كما قدمناه عن أنفع الوسائل ويدل على أن انفاقها لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان أنفقت عليه من مالها أو من مسألة الناس لا ترجع على الأب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه وأشار إلى بعضه المقدسي والخير الرملي فافهم نعم لو امرت بالاتفاق وهي موسرة فاستدانت وأنفقت منه ترجع لان ما استدانته دين عليها لا على الأب لانه لا يصير ديناً على الأب الا بالامر بالاستدانة عليه لعدم ولاية القاضي فاذا سكت كان ديناً عليها صار من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه أو من مال آخر بخلاف ما إذا امرت بالاستدانة وأنفقت من مالها فانها تكون متبرعة فاعتنم تحرير هذا المقام (قوله وينفق منها) الاولى منه أي مما استدانته (قوله لكن نظريه في النهر الخ) قد يجاب عن البحر بأن المراد من قوله وينفق مما استدانته تحقيق الاستدانة فهو للاحتراز عما إذا لم يستدن وأنفق من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط فلوا نفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحينئذ فلا خلاف وسقط التظير أفاده ط وحاصله أن الاتفاق مما استدانته غير شرط لكن قال الحق لو أنفق من غيره فاما أن يكون من ماله فلا يستحق نفقة لغناه به أو من مال غيره فهو استدانته ويصدق أنه أنفق مما استدانته لكن صاحب النهر مولع بالاعتراض على أخيه في غير محله اه قلت لكن هذا ظاهر اذا كان قبل الاستدانة أما بعد ما استدان وصار ما استدانته ديناً على المقتضى عليه ثم تصدق عليه بشيء فهل تسقط نفقته عن قريبه لانها تجب كفاية للساجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له أن ينفق مما استدانته حتى ينفق مامعه ولذا ودفع له القريب نفقة شهر فضى الشهر وبقى معه شيء لم يقض له باخرى ما لم ينفق ما بقي أم لا تسقط لكون ما استدانته صار ملكه ولذا لو عمل له نفقة مدة فمات أحدهما قبل تمام المدة لا يسترد شيء منها اتفاقا وكافي البدائع ونظيره ما مر في موت الزوجة أو طلاقها فما استدانته في حكم المجل فيما يظهر بحيث ملكه فله أن ينفق منه أو من الصدقة لكن ليس له الاستدانة تأييداً ما لم يفرغ جميع مامعه لتحقيق الحاجة فالجواب أنه اذا استدان بأمر قاض صار ملكه ولذا الوات القريب بعدها يؤخذ من تركته ولا يسقط بالموت فلا فرق حينئذ بين أن ينفق منه أو مما ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غيرها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل (قوله أو من عليه النفقة) أي من بقية الاقارب فالأب غير قيد (قوله دين ثابت في تركته) فلازم أن تأخذها من تركته ذخيرة (قوله فتأمل) أي عند الفتوى ما هو الاولى من هذين القولين المحققين قلت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن الخشاف والاول عن الاصل قال الخير الرملي وأنت على علم بأن تعميم الخشاف لا يصادم تعميم الاصل مع

بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من مسألة الناس فلا رجوع لاتهم ولو أعطوا شيئاً واستدانت شيئاً أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت خاتمة (وينفق منها) عزاء في البحر المبسوط لكن نظر فيه في النهر بأنه لا أثر لانفاقه بما استدانته حتى لو استدان وأنفق من غيره ووفى بما استدانته لم تسقط أيضا اه (فلومات الأب) أو من عليه النفقة (بعدها) أي الاستدانة المذكورة (فهى) أي النفقة (دين) ثابت (في تركته في الصحيح) بحر ثم نقل عن البرازية تعميم ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قائلاً ولولم ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح اه ملخصاً فتأمل

ما فيه من الاضرار بالسوء فينبغي أن يعزل عليه اه أي على ما في الاصل للإمام محمد وفي شرح المقدسي ولومات من عليه النفقة المستدانة باذن لم تسقط في الصحيح فتؤخذ من تركته وان صحح في الخلاصة خلافه اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعزا ما في المتن الى ~~الكنز~~ والوقاية والايضاح مع أنه غير الواقع فان مسألة الموت مما زادها المصنف على المتن تعال شجيرة صاحب البحر فافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبع في النقل عنها صاحب البحر والنهر والذي رأيته في البدائع عكس ذلك فانه قال ويجبس في نفقة الاقارب كالأزواج أما غير الأب فلا شك فيه وأما الأب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا نفاقة بمضي الزمان فلو لم يجبس سقط حق الولد رأسا فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن الفوات لأن حبسه يحمله على الاداء وهذا لم يوجد في سائر ديون الولد لانها لا تنفوت ولهذا قال أصحابنا ان الممتنع من القسم يجسر ولا يجبس بخلاف سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه ينفوت بمضي الزمان فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق اه ملخصا وبه علم أن ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم بين الزوجات وقد مناعن الذخيرة لا يجبس والد وان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغر وسأقي في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكنز لا يجبس في دين ولده الا اذا أبي عن الانفاق عليه وذكر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر القاضي فلا يلزم المحذور لان الكلام في الممتنع من الانفاق وهو شامل للانفاق بالاستدانة فيجبس لينفق من ماله وليس متدين فافهم وقول البدائع فلو لم يجبس سقط حق الولد رأسا أي كله بخلاف ما اذا حبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس فقط وفي هذا دليل على أن الصغير ليس في حكم الزوجة خلا لما ستر عن الزليلى اذ لو كان في حكمها لكان يمكن القاضي أن يقضي عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كسائر ديون الصغير (قوله وقيد عدم الحبس في نفقة القريب وهذا مبني على النقل الخطأ ما على الصواب الذي نقلناه فلا تقيد ثم قوله بما فوق الشهر حقه كافي ط أن يقال بالشهر فما فوقه لان الذي لا يسقط هو القليل وهو ما دون شهر كما مر (قوله ولا يصح الامر الخ) في التنازخانية امرأة لها ابن صغير لا مال له ولا للمرأة فاستدانت وأنفقت على الصغير بأمر القاضي فبلغ لا ترجع عليه بذلك اه أي أمرها القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كافي البرازية قال في المنفعة أفاذا أنه لا يملك الامر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كان هنالك من تجب نفقته عليه (قوله وتجب النفقة) أي على المولى ولو فقيرا قهستاني (قوله أملاوكه) أي بقدر كفايته من غالب قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة ولا يلزم السيد ان تنعم على أن يدفع له مثله بل يستحب ولو قتر على نفسه شيئا أو رياضة لزمه الغالب في الاصح ويستحب التسوية بين عبيده وجواريه في الاصح ويريد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شراء ماء الطهارة لهم وينبغي أن يجلسه لياكل معه ط ملخصا عن الهندية (قوله منفعة) تميز محمول عن نائب الضاعل وخرج به المكاتب لانه مالك لمنافعه ودخل فيه المدبر واما الولد فانما ~~كان~~ ولوله كبير اذ كرا صحى ولوله أب حاضر ولو أمة متزوجة مالم يوتها منزل الزوج كافي البحر (قوله كوصي بخدمته) الا اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فنفقته على الموصي له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله هو الصحيح) وقبل برفع البائع الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه واجارته قنية وفيها أن نفقة المبيع بشرط الخيار على من له الملك في العبد وقت الوجوب وقبل على البائع وقبل يستدين فيرجع على من يصير له الملك كصدقة الفطر اه (قوله فينبغي أن تلزم المشتري) تسمية عبارة البحر هكذا وتكون تابعة للملك كالمهرون كما يحتمل بعضهم كافي القنية أيضا اه ومثله في النهر والجواب أن المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمغصوب نفقته على الغاصب ولا سلك له فيه رقبة ولا منفعة ولانه قبل القبض بعرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط عنه رحتى (قوله كعين البناء) هو من يعين له الطين ويناوله ما يني به وهو تمثيل للصحيح غير العارفين بصناعته (قوله والا) أي ان لم يكن له كسب (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت حسنا يخشى عليها الفسنة والحال أنها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة عليه ومعروفة بذلك بأن كانت خبازة أو غسالة تؤمر به أيضا هكذا قال الامام أبو بكر البخاري وأبو اسحاق الفقيه الحافظ هندية قال في الشرب ليلية فلم أن الانونة هنا ليست

وفي البدائع الممتنع من نفقة القريب المحرم بضرب ولا يجبس لقواته بمضي الزمن فيستدرك بالضرب وقيدته في النهر بجناحا فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه (ر) تجب النفقة بأنواعها (أملاوكه) منفعة وان لم يملك رقبة كوصي بخدمته وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكله في البحر بأنه لا ملك له رقبة ولا منفعة فينبغي أن تلزم المشتري (فان امتنع فهي في كسبه) ان قدر بأن كان صحيا ولو غير عارف بصناعة فيؤجر نفسه كعين البناء بحر (والا) ككونه زمنا أو جارية (لا) يؤجر مثلها

مطلب
في نفقة المملوك

أما العجز بخلافها في ذوى الارحام اه وتعامه في ط وقد مناهنا عن الرمي أن البنت لو كان لها كسب لا تلزم نفقتها الاب (قوله امره القاضي) وان امتنع حبسه كافي الدر المتفق قلت فلو كان السيد غائباً سهل يبيعه القاضي الظاهر نعم كيا في العبد الوديعه وتقدم أنه لا يفرض له القاضي في مال سيده الغائب بخلاف الزوجه وقربة الولاد (قوله وقال يبيعه القاضي) لانهم ما يريان جواز البيع على الحر لاجل حق الغير وسما في في الحر أن الفئوى عليه فأما الامام فانه لا يرى ذلك وأمكن حبسه نهر (قوله الزم بالانفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر أن القاضي يأمره بالاستدانة على سيده احياء لمهجنه ويحتمل أن تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله أو اخذ) أى ثوباً يكتسب به أو دراهم يشتري بها (قوله والا) أى أن لم يكن عاجزاً عن الكسب وأذن له فيه (قوله كالوقت) أى ضيق (قوله لا يأكل منه) أى من مال مولاه (قوله يجبران على نفقته) وكذا اولد أمة مشتركة اقعاء الذريكان وعليه اذا كبرت نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أثبت أحدهما الحق لم يرجع عليه الاخر لغيره حيث تعرض لمال غيره أو لوجوبه عليه بزعمه وحتى (قوله لانه مضمون عليه) فانه لو تعيب عنده أو هلك ضمن للمالك الى أن يرده عليه والرد واجب وان كان المالك غائباً بقى عند الغاصب فهو متبرع بما يقفقه (قوله ولكن ان خاف الخ) بأن خاف هربه بالعبد أو نحوه (قوله أو اخذ الا بئ) ما كان يذبح ذكره على هذا الوجه لان ذلك بحث لصاحب النهر حيث قال ونقلوا في اخذ الا بئ اذا طلب من القاضي ذلك فان رأى الانفاق اصلح أمره وان خاف أن تأكله النفقة امره بالبيع فيقال ان أمره بالاجارة اصلح فلم يذكروه اه فالمنقول في حكمه مخالف للمودع والمشتري على أن الرمي وغيره أجاب بأن الا بئ يختص عليه الا بئ ثانياً فالغالب اتفاق اصليته اجارته للغير فلا سكتوا عنه ثم بحث الرمي أن الحكم دائر مع الاصليته حتى في المودع لو كان اصلح الانفاق عليه أمره به فلا فرق بينهما تأمل اه قال في البحر وكذلك أى كالعبد الا بئ اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر (قوله ونحوها) وهو الا بئ والمشتري (قوله لا يجيبه الخ) ذكر في الذخيرة أن القاضي ان رأى الانفاق اصلح أمره بذلك وكذا في اللقيط واللقطة وبه علم أن المدايع على الاصليته (قوله وأحد شريكى عبد الخ) أى فيرفع الشريك الامر الى القاضي ويقيم البيعة على ذلك والقاضي بالخيار في قبول هذه البيعة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكر كافي البحر عن الخسائية وبأى ما اذا امتنع أحدهما عن الانفاق (قوله والنفقة على الآخر والراهن) أى نفقة العبد المأجور والمرهون على مالكة والمستعار على المستعير لانه يستوفى منفقته بلا عوض فهو محبوس في منفقته وقد مر أول الباب أن كل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته وما في البحر من قوله وكذا النفقة على الراهن والمودع فالظاهر أن المودع كسراً الدال اسم فاعل والاخاف ما تقدم من أن القاضي يؤجره لينفق عليه أو يبيعه (قوله وأما كسوته فعلى المعير) لعل وجه الفرق بين نفقته وكسوته أن الطعام يستهلكه العبد في حال احتباسه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى أما الكسوة فتبقى فلوزمته كسوته صارت ملكاً للمولى العبد والعارية تملك المنفعة بلا عوض ففى ايجاب الكسوة عليه ايجاب العوض تأمل (قوله وتسقط بعقته) أى اذا اعتق السيد عبده سقطت عنه نفقته (قوله وتلزم بيت المال) أى اذا كان عاجزاً وليس له قريب له تلزمه نفقته (قوله اجبره القاضي) أى على الانفاق عليها وهذا ذكره في المحيط وذكر الخصاص أن الثاني يقول للا بئ اما أن يبيع نصيبك من الدابة أو تنفق عليها رعاية لجانك الشريك كذا في الفتح والبحر (قوله جوهره) لم يذكر في الجوهره مسألة الدابة المشتركة وانما ذكر ما بعدها فالمناسب عزو ذلك للفتح أو البحر كما ذكرنا (قوله ويؤمر الخ) أى يؤمر المالك الذى لا شريك معه فهنا لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية لحق الشريك كما علمت (قوله لا قضاء) لانه ليست من أهل الاستحقاق بخلاف العبد كما في الهداية (قوله والسكال) قال والحق ما عليه الجماعة لان غاية ما فيه أن يصور فيه دعوى حصة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه وأقره في البحر والنهر والنخ (قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أى كالدور والعتار والزرع (قوله ما لم يكن له شريك) أى فان كان له شريك فانه يجب بحث لم تمكن القسمة ككرى نهر ومرة قناة وبثرد ولا ب وسفينة معبسة وحائط الا ان كان يمكن قسمه من أساسه ويبنى كل واحد في نصيبه السترة وسبأ في تمام الكلام عليه في آخر

(أمره القاضي يبيعه) وقالوا يبيعه القاضي وبه يفتى (ان محملاً له) والا كمدبر واثم ولد الزم بالانفاق لا غير (عبد لا يتفق عليه مولاه أكل) أو اخذ (من مال مولاه) قدر كفايته (بلا رضا عاجزاً عن الكسب) أولم يأذن له فيه (والالا) يأكل كالوقت عليه مولاه لا يأكل منه بل يكتسب ان قدر مجتنى وفيه تنازعاً في عبد أو دابة في أيديهما يجبران على نفقته (نفقة العبد المغصوب على الغاصب الى أن يرده الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضي الامر بالنفقة أو البيع لا يجيبه) لانه مضمون عليه (و) لكن (ان خاف) القاضي (على العبد الضاع باعه القاضي لا الغاصب وأمكن) القاضي (غنه لما نكحه طلب المودع) أو اخذ الا بئ أو أحد شريكى عبد غاب أحدهما (من القاضي الامر بالنفقة على عبد الوديعه) ونحوها (لا يجيبه) اثلاً تأكله النفقة (بل يؤجره ويتفق منه أو يبيعه ويحفظ غنه لمولاه) دفعاً للضرر والنفقة على الآخر والراهن والمستعير وأما كسوته فعلى المعير وتسقط بعقته ولو زمتا وتلزم بيت المال خلاصة (دابة مشتركة بين اثنين امتنع أحدهما من الانفاق أجبره القاضي) لا يفتى بضرر شريكه جوهره وفيها (ويؤمر) اتيا بالبيع واتا (بالانفاق على بهائم ديانة لا قضاء على) ظاهر (المذهب) للنهي عن تعذيب الحيوان واضاعة المال وعن الشان يجبرور بحه الطحاوى والسكال وبه قالت الاثمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تنسيق المال ما لم يكن له شريك

الشركة ان شاء الله تعالى (قوله كما مر) أي نظير مما مر آنفا في الدابة المشتركة من أنه يجبر الممتنع
لثلاثين شريكه (قوله أنفق الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من أن حكمه حكم
عبد الوديعة وأجاب ح بأن هذا امتنع في الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيريته
اه قلت لكن لا بد من إذن القاضي أو الشريك كما أفاده الشارح بعده وفي البرازية قال
أحدهما ليس لي شيء أنفقته وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصته الاتبي عن
ينفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال
الشريك أنفق على حصته أيضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه
فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل على المولى اه (قوله
والوديعة واللقطة) أي اذا أقام بينة على ذلك فان شاء القاضي قبلها
وأمره بالانفاق ان كان أصليح والأمره ببيعها كما في الذخيرة والأمر
بالانفاق يحتمل كونه من اجرتها أو من مال المأمور أيهما كان أصليح
بأمره القاضي به كما علم مما مر (قوله اذا استرقت) أي
احتاجت للإصلاح كأنها تطلبه وفي المصباح رمت
الحائط وغيره رما من باب قتل اصلحته
والله سبحانه وتعالى
أعلم

كما مر قلت وفي الجوهره فان كان
العبد مشتركا فامتنع أحدهما
أنفق الثاني ورجع عليه وبطل
المصنف تبعا للحرج عن الخلاصة
أنفق الشريك على العبد في غيبة
شريكه بلا إذن الشريك
أو القاضى فهو متطوع وكذا
التخيل والزرع والوديعة واللقطة
والدار المشتركة اذا استرقت
والله أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدرر معجمها بالمتابعة المحترمة على خط المؤلف رحمه
الله وقد اعتنى بمقابله الفقير نصر الوفاى الهورى وبليه الجزء الثالث اوله كتاب العتق

To: www.al-mostafa.com